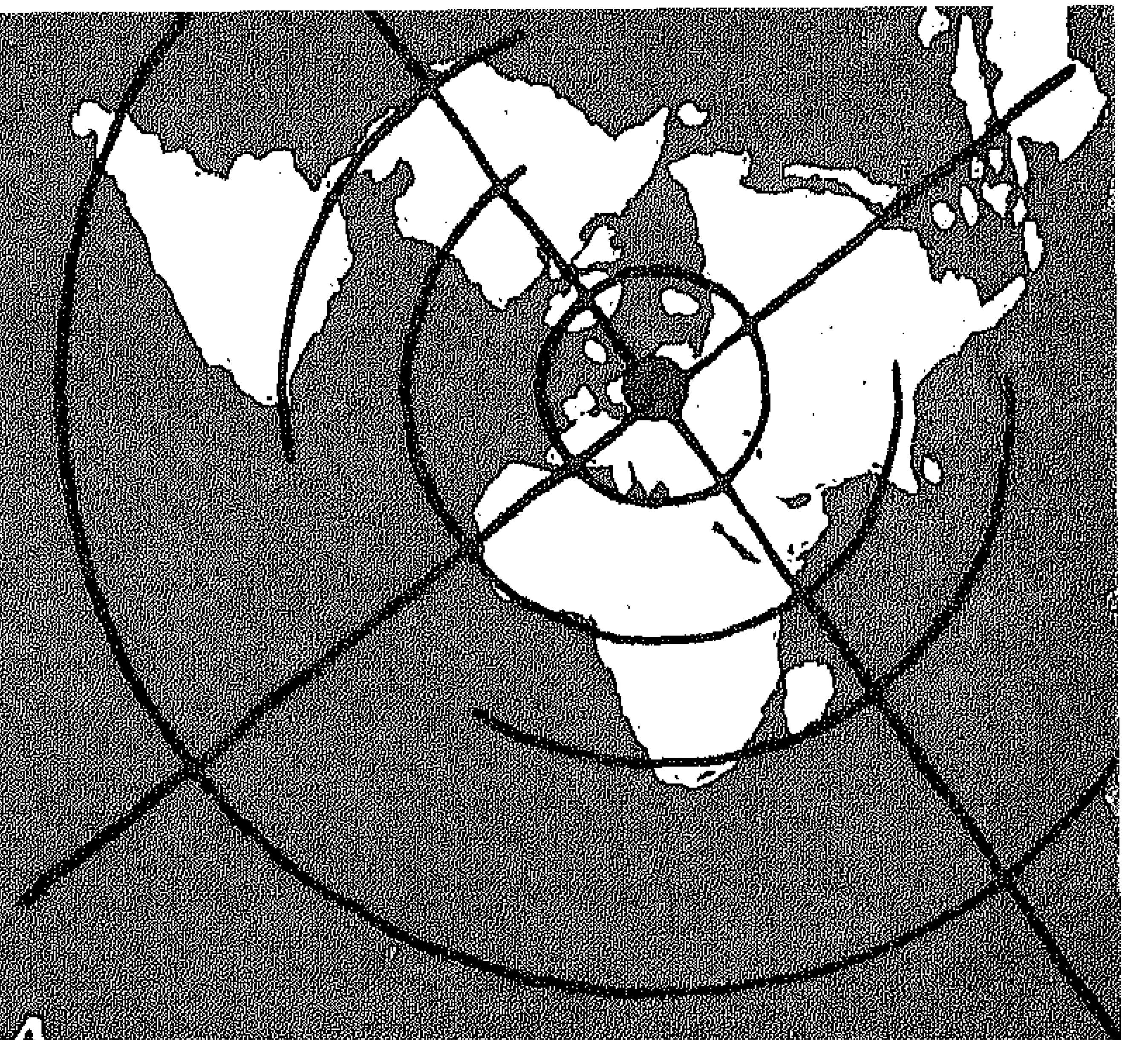
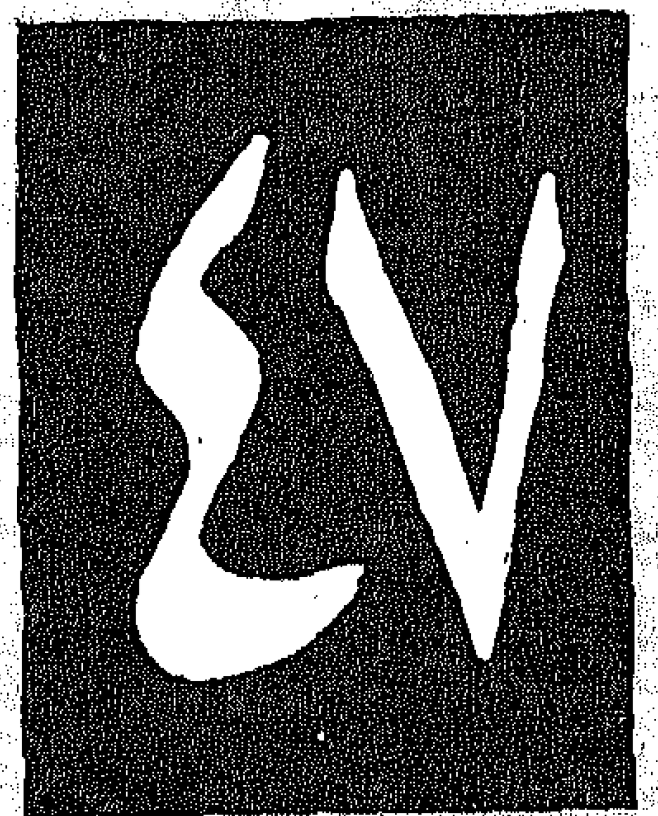


السياسة الدولية

- رؤية العالم الثالث للوفاق الأمريكى السوفيتى
- جامعة الدول العربية والمعونة الفنية لافريقيا
- طريق «جيبوتى» إلى الاستقلال
- الرئيس الأمريكى الجديد وأزمة الشرق الأوسط
- الدول النامية وقانون البحار
- الصين بعد ماو [ملف خاص]



يناير ١٩٧٧



العـــدد | ٤٧ |

يـنـــاير ١٩٧٧

السياسة الدولية

مجلة دورية تصدر عن مؤسسة الأهرام كل ثلاثة أشهر

العدد ٤٧

السنة الثالثة عشرة

يناير ١٩٧٧

رئيس التحرير:
د. بطرس بطرس غالى

مدير التحرير:
د. عبد الملك عوده

سكرتيرا التحرير:
أحمد يوسف القرعى
نبيه الأصفهانى

الإدارة والتحرير والإعلانات
شارع الجلاء - القاهرة

الاشتراكات السنوية
- داخل الجمهورية (٢٠٠ مليم / ١ جنيه)
- للدول العربية (بالبريد الجوى) (٦ دولار امريكى أو ما يعادله)
- الدول الأجنبية (بالبريد العادى) (٩ دولار امريكى أو ما يعادله)
- للدول الأجنبية (بالبريد الجوى) (١٨ دولار امريكى أو ما يعادله)

الثمن ٣٠ قرشا

الفهـــــــرس

صفحة

■ **الافتتاحية** : الاستراتيجية الامريكية فى عهد كارتر ٤

■ **الدراسات :**

- العالم الثالث والوفاق الامريكى السوفيتى — د . ياسين العيوطى — ٨
- الجامعة العربية والمعونة الفنية لافريقيا — د . عبد الملك عودة — ٢٠
- طريق جيبوتى الى الاستقلال — نبيه الاصفهانى — ٤٠

■ **التقارير :**

- الانقلابات العسكرية ونظرية النسق — د . اسعد عبدالرحمن — ٥٩
- اخفاق التجربة الاشتراكية فى السويد — نازلى معوض أحمد — ٦٥
- المعوقات الداخلية للاعلام العربى الداخلى — د. نزيه نصيف الايوبى — ٧٤
- ازمة الماركسية بين الايديولوجية والتطبيق — وحيد محمد عبد المجيد — ٧٨
- استراتيجية الجناح الشمالى لحلف الاطلنطى — محمد نعمسان جلال — ٨٣
- اتفاقية الامن المتبادل بين الامريكتين — سمير عطا — ٩١

■ **فى الاستراتيجية العسكرية :**

- حرب ١٩٥٦ قصة عدم التكافؤ — اللواء حسن البدرى — ٩٦
- اسرائيل واستراتيجية الاقتراب غير المباشر — محمود عزمى — ١٠٦

■ **مؤتمرات وندوات دولية :**

- المؤتمر الفكرى الدولى حول الصهيونية — احمد يوسف القرعى — ١٢٧
- ندوة الآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة — د . السيد عليوه — ١٣٠

■ **مكتبة السياسة الدولية :** ١٣٢

■ **مجلات السياسة الدولية :** ١٥٣

■ **شهريات الاحداث السياسية :** ١٦٦

■ **المنظمات الدولية والنشاط الدبلوماسى:** ١٩١

■ **ندوة السياسة الدولية :**

- الرئيس الامريكى الجديد وأزمة الشرق الاوسط ٢٠٦
- الدول النامية وقانون البحار ٢١٢

■ **خطاب الى رئيس التحرير :** ٢٦٩

■ **ملف خاص: الصين بعد ماوتسى تونج** ٢٢١
تقديم : د. بطرس بطرس غالى

الافتتاحية

الاستراتيجية الأمريكية الجديدة فى عهد الرئيس كارتر

« ان النظريات او المشروعات في السياسة الدولية ، مثل « مودة » السيدات ، تتخذ مسميات مختلفة ، وتظهر في صور براقة متنوعة ، « كمودة الميني جيب ومـــودة الماكروجيب والتايير » ... ووراء هـــذه التعاليم ، تقف مصالح صناعة النسيج ، ويقف ايضا مصممو الازياء . وهكذا تقاليع السياسة الخارجية الامريكية : ففي عهد الرئيس روزفلت ، اتخذت تسمية سياسة حسن الجوار ، وفي عهد الحرب الباردة ، سميت الرقص على حافة الهاوية .. هذا الى جانب المشروعات المختلفة ، ومن مشروع مارشال ، الى مشروع ترومان ، الى مشروع ايزنهاور ... واليوم نسمع عن استراتيجية القطبية الثلاثية ... ووراء هذه التسميات المختلفة ، المصالح العليا للعملاق الامريكي .

وقد اصبح لنظرية القطبية الثلاثية ، رونق خاص فى الاشهر الاخيرة ، لان من بين الذين اسهموا فى وضع اركانها ، الدكتور بريزنسكي ، الذى لم نجمه ، وان كان هذا اللمعان لم يلفت انظار الدبلوماسية العربية فى بادىء الامر ، ولما زاد نجمه فى اللمعان ، بعد ان نجح جيمى كارتر فى انتخابات الرئاسة الامريكية ، شد اخيرا انتباه الدبلوماسية العربية .....

فما هى هذه النظرية الجديدة التى تتحدث عنها الاوساط الاكاديمية والدوائر الدبلوماسية ؟

بشىء من التبسيط ، نستطيع ان نلخص هذه النظرية ، التى لم تتضح بعد معالمها ، فى ان مراكز القوى فى المجتمع الراسمالى الممثلة فى الولايات المتحدة الامريكية واوربا الغربيـــة واليابان ، وجدت انه يجب اعادة النظر فى تضـــامنها من أجل تكوين جبهة موحدة بينها .

اما اهداف هذه الجبهة الموحدة ، فهى كثيرة فى راى أنصار أستراتيجية الثلاثية ، منها اصلاح جذرى فى النظام الاقتصادى الراسمالى الدولى ، ومنها مواجهة مشتركة للجنوب ، اى الدول المتخلفة التى تقع فى النصف الجنوبى من الكرة الارضية . وهذه المواجهة ، قد تتخذ صورة الحزم أمام تطلعات الجنوب فى ارتفاع أسعار المواد الاولية التى يستخدمها ، أو فى محـــاولة استعمال البترول ، لتحقيـــق مـــآربه

« ان الاولويات الاولى امام الولايات المتحدة ينبغي ان تكون لاصدقائنا وحلفائنا ، اليابان ، اوروبا الغربية، اسرائيل » .

جيمي كارتر

مجلة نيوزويك ـ ١٠/ ٥/١٩٧٦

« ان على حلفاء الولايات المتحدة وخصومها من الرئيسيين والمحتملين ـ بما في ذلك الاتحاد السوفيتي والصين ، ان يعرفوا أنه لن يطرأ تغيير كبير على السياسة الخارجية الامريكية » .

من كلمة الرئيس الامريكي المنتخب جيمي كارتر امام مؤتمر صحفي في ١٩٧٦/١١/٥

السياسية ، وقد تتخذ هذه المواجهة صورة المساعدة المقدمة لدول العالم الثالث ، حتى لا يؤثر تخلفها في النظام الراسمالي الدولي المنشود .

ومن اهداف الاستراتيجيه الثلاثيه مواجهه الازمات الاقتصادية او السياسية التي قد تقع داخل المعسكر الراسمالي ، سواء كانت الازمات السياسية المتوقعة في ايطاليا اذا وصل الحزب الشيوعي الى الحكم ، او الازمات المنتظرة في اسبانيا او البرتغال او فرنسا ، امام مطالب الاحزاب اليساريه . فاستراتيجية الثلاثية وضعت خططا مدروسة ومرسومة لمواجهه هذه الاحتمالات .

ومن اهداف الاستراتيجيه الثلاثيه ، الاستعداد لاستغلال الميادين الاقتصادية الجديده ، ومن ذلك المواد الاوليه والخيرات الموجودة في قاع البحار العامة .

ومن مخططات الاستراتيجية الثلاثية ، توكيل المنظمات الدولية المالية والفنية ، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وغيرهما من الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة ، في الاشراف على القضايا الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم الثالث .

تلك هي بعض الخطوط العريضة لاركان الاستراتيجية الثلاثية ، التي تعتبر بمثابة حلف مقدس بين الاقطاب الثلاثه للعالم الصناعي الرأسمالي .

وقد يثور تساؤل عن الناحيه التطبيقيه لهذه الاستراتيجيه ، وعن نتائجها العملية .

وفي تصورنا ، ان النتائج العمليه المباشره لهذه الاستراتيجية ، ستكون مزيداً من السلطة للاقطاب الثلاثه على الشئون الدولية ، والقضاء على الحركات الاستقلالية التي تصدر عن بعض الدول ، او التكتلات الجانبية التي تحاول بعض الدول اقامتها ، في سبيل تخفيف السيطرة الامريكية الراسمالية عليها .

وبمعنى آخر ، ستعمل الاستراتيجية الثلاثيه ، على احتواء محاولات العالم الثالث التخفيف من حدة الزعامة الامريكية ، عن طريق الحوار العربي الاوروبي ، أو الحوار العربي الافريقي ، أو أي حوار آخر ... ولاشك ان من اهداف الاستراتيجية الثلاثية ،

اضعاف منظمة الاوبك « منظمة الدول المصدرة للبترول » أو على الاقل تطويق قدرتها على تهديد مصالح الرأسمالية الدوليه .

ومن نتائج هذه الاستراتيجية الثلاثية ، مواجهات جديدة مع المعسكر السوفييتي ومع الصين ، قد لا تعود بنا الى حقبة الحرب الباردة ، بل سوف تقلل من أهميه الوفاق الامريكى السوفيتى ، والتقارب الامريكى الصينى اللذين أسهم كيسنجر فى اقامتهما .

ومن اخطر نتائج الاستراتيجية الثلاثية فى رأينا ، اعتبار دول العالم الثالث ، دولا قاصرة فى أمور الشئون الاقتصادية والدوليه ، وانها فى حاجة الى وصاية مستترة ، وعناية خاصه ، لكى لا تهدد الجبهه الثلاثية فى اصلاحاتها للنظام الاقتصادى الرأسمالى الدولى وتجديده وتدعيمه .

وامام هذه النزعة الارستقراطيه الدوليه الجديده ، ماذا سيكون موقف الدول البروليتارية ؟ هل ستستطيع ان تكون بدورها جبهة قوية ، على الرغم من تناقض مصالحها ، واختلاف ارتباطاتها ، وتنوع ثرائها بعد رفع سعر البترول ؟ ام انها ستوضع برفق تحت وصاية « الثلاثيه الجديده » التى وضع معالمها بريزنسكى المهندس الاكاديمى للدبلوماسية الامريكية ، التى سوف يتبناها الرئيس جيمى كارتر .

هل يمكنها ان تضع بدورها ، استراتيجية جديده لسياسه عدم الانحياز ، تستطيع بموجبها ان تستفيد من المواجهة القادمه بين العملاق السوفييتى ، والعملاق الامريكى وخليفتيه ، كى تحمى مصالحها وشخصيتها .... ؟!

ان مدى ادراكنا واهتمامنا بابعاد الاستراتيجية الثلاثية الجديدة وخطورتها على مجتمع العالم الثالث ، هو الذى سيجيب عن هذا التساؤل !



ومن أجل تسليط الاضواء على الاستراتيجية الامريكية الجديدة فى عهد الرئيس كارتر ، نظمت السياسة الدولية ، بالتعاون مع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام ، ندوة علميه لمناقشة السياسه الخارجية الجديدة التى قد يتبعها الرئيس كارتر . والجدير بالملاحظه فى هذه الندوه ، انها جمعت لاول مرة فى مصر ، بين خبراء من الاتحاد السوفييتى ، وخبراء من الولايات المتحدة ، وخبراء من أوروبا الغربية ، الى جانب الخبراء المصريين ، الذين ناقشوا بحرية تامة ، التغيرات المنتظرة للموقف الامريكى تجاه الشرق الاوسط . وقد نشرت بعض مقتطفات من هذه الندوة فى عدد ١٩ نوفمبر من الاهرام اليومى ، وتنفرد المجلة بنشر النص الكامل للندوة فى هذا العدد .

كما يتضمن هذا العدد من المجلة ، النص الكامل لندوة أخرى نظمت بمناسبة زيارة البروفيسور جان ديبوى ، الخبير الفرنسي في قانون البحار وسكرتير مجمع القانون الدولي في لاهاى لمصر . وقد اشترك معه مجموعة من الخبراء العرب ، وعلى راسهم الفقيه الكبير الدكتور وحيد رأفت . وقد ابرزت هذه الندوة ، جانبا جديدا من القضايا الدولية ، يجب أن يجذب اهتمامات دول العالم الثالث ، وهو المواد الاولية الموجودة في قاع البحار العامة : فهل سينفرد بهذه الثروات أقطاب الاستراتيجية الثلاثيه ، بما لهم من امكانيات تكنولوجية متقدمة ، أم ستتمكن دول العالم الثالث ، من أن يكون لها نصيب في هذه الثروات ؟

والى جانب الدراسات والتقارير السياسية والعسكرية التى يتضمنها هذا العدد من المجلة ، نجد قسما خاصا بعنوان « الصين بعد ماو » ، وقد أعده فريق من الخبراء ، مستندين الى وثائق قدمتها مشكورة للمجلة ، السفارة الصينية بالقاهرة .



وثمة ملاحظة أخيرة . فقد عاتبت بعض الاوساط العربية ، مجلة السياسة الدولية ، واتهمتها بأنه ليس لها لون ايديولوجي واضح ، ونرد على هؤلاء المعاتبين ، بأن المجلة قد أعلنت عن أيديولوجيتها ، منذ أن صدر عددها الاول في أول يوليو ١٩٦٥ ، فقالت انها « تريد أن تكون صدى صوت العالم الثالث في ميدان السياسة الدوليه ... » و « أخذت على عاتقها أن تكون منبرا لاراء العالم الثالث ، وكشافا موضحا لايديولوجية العالم الشيوعي والعالم الرأسمالي ، ايمانا منها بأن تلاقى التيارات الفكرية النابعة من شتى أمم الارض ، سيكون من عوامل تحقيق التعايش السلمى ، الذى سيكون بدوره عاملا من عوامل السلام العالمى ... » .

وفى آلاف وآلاف الصفحات التى قدمتها المجلة في الاثنتى عشرة سنة الماضية ، التزمت بذلك الخط السياسى ، وان كان هذا لم يرض أهل اليمين أو أهل اليسار ، الذين هم دائما في حاجة الى مواقف متطرفة وقاطعة ، والى ارتداء قمصان صارخة الالوان ، لكى يطمئنوا الى أن تحليل القضايا الدولية يتم وفقا لرؤيتهم أو منطقهم أو تصورهم ، ناسين أو متناسين ، أن قضايا العالم الثالث ، لا يمكن أن تعالج الا وفقا لحلول منبثقة من واقع مشاكل العالم الثالث نفسه . أما القضايا العالمية ، فلا يمكن أن تعالج في عهد التوازن الذرى ، الا وفقا لحلول وسطية .

ان السياسة الدولية ، وهى تستقبل عامها الثالث عشر ، ترجو أن تظل محتفظة بطابعها العلمى الدقيق والموضوعى ، لتبقى مجلة المثقفين العرب من الخليج الى المحيط . ■

« رئيس التحرير »

دراسة

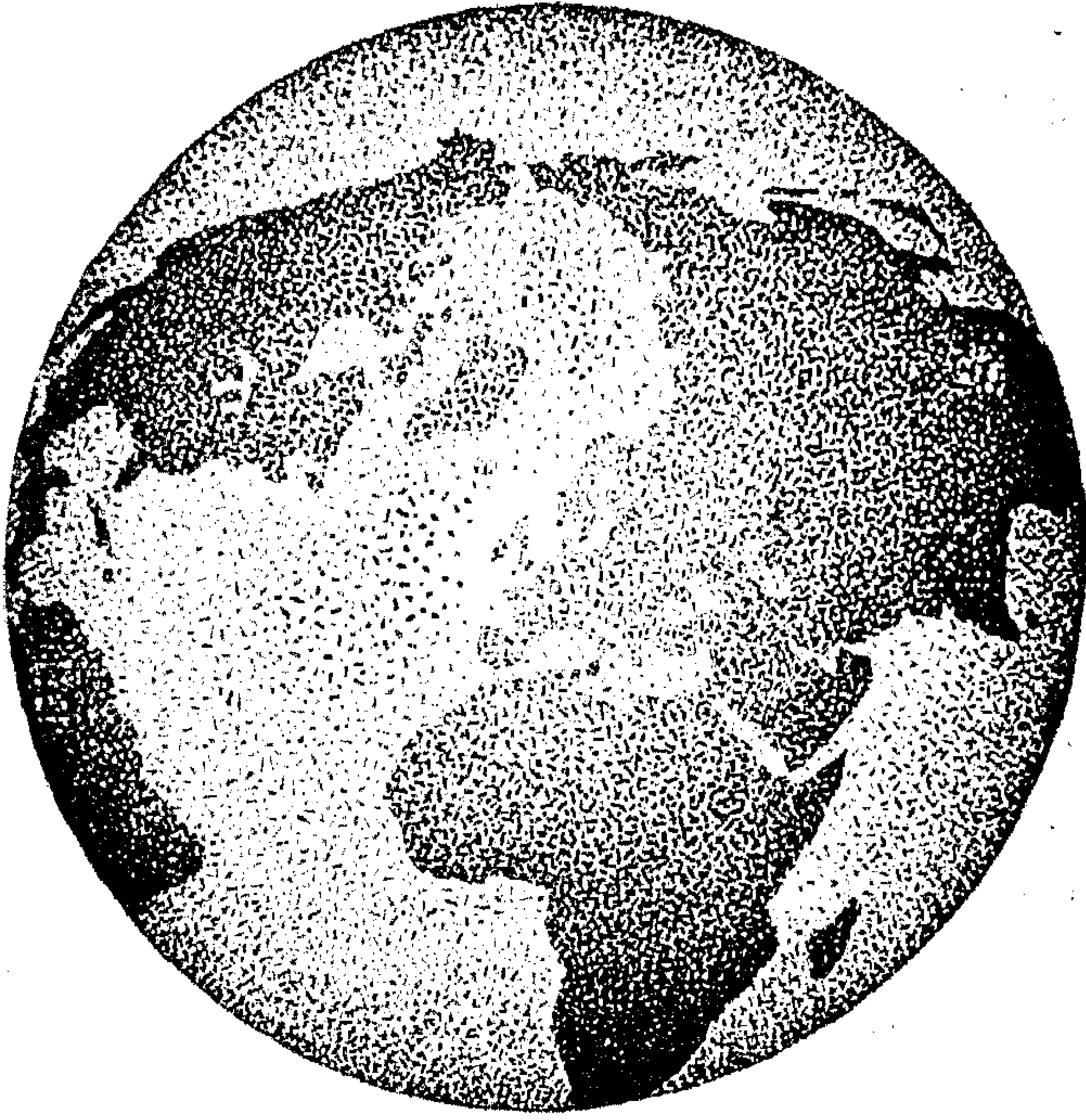
رؤية العالم الثالث للوفاق الأمريكي السوفيتي

د. ياسين العيوطي

استاذ العلوم السياسية بجامعة ولاية نيويورك في ستوني بروك

ما يقرب من خمس سنوات حتى الان ، عنى بزوغ ما يسمى بسياسة الوفاق الامريكي السوفيتي في اواخر عام ١٩٧١ . وبعد هذه الحقبة من الزمن ، آن الاوان لتقويم الوفاق الامريكي السوفييتي من زاوية العمل أو عدم العمل ، مع التركيز على آثر هذه السياسة في العالم الثالث الذي تنتمي اليه الامة العربية . وهنا نلحظ أنه منذ التصريح بسياسة الوفاق بين واشنطون وموسكو في آواخر عام ١٩٧١ ، وبالاحرى منذ المناداة بها رسميا في البيان الاخير الذي اصدره الرئيس الامريكي السابق ، ريتشارد نيكسون ، والامين العام للحزب الشيوعي السوفييتي ، ليونيد برجنيف ، في موسكو في مايو ١٩٧٢ ، أن معنى الوفاق ارتبط أساسا بفكرة التخفيف من حدة التوترات الدولية بين الدولتين العظميين . واتخذت الرابطة بين الوفاق وفكرة التخفيف من حده التوترات الدولية ، مظهر نظام من العلاقات ووجهات النظر والميول ، ازاء مسببات النزاع بين موسكو وواشنطون ، وهي رابطة سنوضح فيما يلي ضعفها وغموضها ، مما جعل من سياسة الوفاق — في اعتقادنا — خرافة ضخمة تفضحها الاحداث والتصريحات كل يوم .

وكما يحدث في كل خرافة ، نمت الاساطير الكثيفة حولها ، وصور الناطقون الرسميون في كل من واشنطن وموسكو ، هذه السياسة «الجديدة» على أنها نظام دولي جديد في العلاقات السياسية والاستراتيجية والدبلوماسية والعقائدية والاقتصادية . واصر هؤلاء المتحدثون الرسميون في غضون عام ١٩٧٢ ومعظم عام ١٩٧٣ على أن الوفاق قد جاء ليحل محل السياسة الخاملة غير الديناميكية التي كانت محور التعامل بين موسكو وواشنطون منذ ١٩٥٦ ، وهي سياسة التعايش



السلمي . ومما أحاط هذه الخرافة من خرافات العلاقات الدولية الضخمة بهالة من الاجلال والتقدير ، تصريحات وزير الخارجية الامريكية ، الدكتور هنري كيسنجر ، ويعتبر أو بالاحرى ويتهم الان ، بانه خالق سياسة الوفاق كطريقة للتعامل غير المتحارب بين الدولتين العظميين . واضفت تصريحات كيسنجر على سياسة الوفاق نوعا من التصديق العلمي والفلسفي ، حدا بالكثيرين خارج العالم الثالث وداخله ، الى الاعتقاد ، او بالامل ، فى بزوغ فجر جديد للسلام العالمي ، عن طريق الوفاق بين أمريكا والاتحاد السوفييتي .

ولم تلبث خرافة الوفاق ان اصبحت معتقدا أو مذهبا ، لدرجه أن رجال السياسه والفكر والقلم فى كل من أمريكا والاتحاد السوفييتي ، بداوا يصنفون المعلقين على سياسة الوفاق صنفين : الا وهما اعداء الوفاق ،فى حالة المعارضة والتشكك، وأصدقاء الوفاق الذين رأوا فيه دستورا عالميا للتعامل لايسرى على واشنطون وموسكو وحدهما ، بل يشمل العالم أجمع . ولكن المعلقين الامريكيين والسوفييت ، لم يتفقوا أبدا على الاسماء التى ينبغى أن تدرج فى قائمة « أعداء » الوفاق ، أو تلك التى يجب أن تسجل بقائمة « اصدقاء » الوفاق . ورغما من هذا الفشل الذى يوضح الى حد ما غموض الوفاق ، بل وانعدام وجوده الفعلى ، فقد أصر أولئك المعلقون من جانب الدولتين العظميين ، على أن الوفاق هو المبدأ الرئيسى الذى يفسر ويساند العلاقات السلمية بين البلدين .

وينبغى علينا هنا ، أن نراعى أن كلا من موسكو وواشنطون ، لم تعر أى التفات الى نظرة العالم الثالث فى افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية الى الوفاق ، وعلاقته به وتأثره بتطوراته . والعذر الوحيد لموسكو وواشنطون فى اهمال رأى العالم الثالث فى الوفاق ، هو أن كلا من الدولتين

العظميين لم تفسر الوفاق يوما من الايام تفسيراً يصدق تطبيقه على المستوى الكوني باجمعه . اى أن اختلاف تفسير الوفاق ، وعدم شمول هذه التفسيرات لمناطق العالم الاخرى خارج روسيا وأمريكا ، قد ساعدا على أن ينظر العالم الثالث الى تلك السياسة التى طنطنت بها أبواق الدعاية السوفييتية والامريكية بالكثير من الارتيــاب والتشــكك ، بل ومن الخــوف من اثر اجمــاع واشنطون وموسكو على سياسة واحدة منسقة، قد يصبح العالم الثالث ضحية لها . من أجل هذا ، جهدت المنطقة الجنوبية من الكرة الارضية ، فى اكتشاف معنى الوفاق ، عن طريق متابعة خطواته المتعثرة منها والناجحة ، وفى التعرف على آثاره فى تصرف الاتحاد السوفييتى وامريكا احدهما ازاء الاخر ، ومعاملتهما للدول الاخرى ، خاصة منها التى تقع فى الاطار الجغرافى للعالم الثالث . وتركزت نظرة العالم الثالث فى تفهم ما اذا كان الوفاق يطبق أو لا يطبق على عملية السلام والامن والعدالة والتنمية ، على الصعيد الارضى كله .

ولتحليل وجهة نظر العالم الثالث فى خرافة الوفاق الامريكى السوفييتى ، ينبغى علينا أن نتبع طريقة التحاليل السياسية المركبة ، اى التى تصل الى استنتاجها الاخير ، بناء على دراسة المشاكل والظروف المتغايرة العديدة التى واجهت وتواجه العالم الثالث أثناء تعامله أو عدم تعامله مع الوفاق . ولا يخفى علينا ، أن التباين الكبير فى ظروف وأحوال كل منطقة ، بل كل دولة ، منتمية الى العالم الثالث ، يحتم على الباحث المحقق، أن يرى الخيوط المتشابهة فى خضم هذا التباين الكبير فى السياسة والايديولوجيــة والاســتراتيجيــة والاوضاع السياسية والاقتصادية . ولتأكيد أهمية هذا نقول : ان العالم الثالث ليس كتلة مترابطة واحدة من دول متجانسة ، ولم تهاجم أية حكومة من حكومات دول العالم الثالث الوفاق كسياسة ، كما أن ردود الانفعال لدى حكومات العالم الثالث تجاه الاحداث والتيارات التى نوردها فيما بعد ، تنوعت تنوعا كبيرا ، بما فى ذلك الردود الغامضة أو الخافتة ، ولم يوجه أى من هــذه الردود الصادرة من العالم الثالث الى الدولتين العظميين معا ، وهما طرفا الوفاق ، بل وجهت الى موسكو أو الى واشنطن دون أن تسدد اليهما معا .

فى اطار هذه المقدمة ، يمكن من الان تلخيص نظره أو نظرات العالم الثالث الى الوفاق الامريكى السوفييتى ، بأن هذه الدول فى العالم الجنوبى ترى فى تلك السياسة اما الغموض والابهام ، واما عدم وجود أية علاقة بين الوفاق ومشاكل السلام والانماء فى المنطقة الجنوبية ، واما عدم قدرة واضعى الوفاق على احالته الى أداة فعالة نشطة . زد على هذا أن افريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية ، تشتبه فى الوفاق على أنه ذريعة لتبرير السياسات التى تتعارض مع الصالح القومى لدول العالم الثالث ، بل ان هذه الدول ترى أحيانا فى الوفاق خطرا يتهدد أمنها وانماءها وســلامتها القومية .

وننتقل الان الى تفصيل واثبات ما أوردنا ، آنفا بصدد وجهات نظر العالم الثالث فى خرافة الوفاق السوفييتى الامريكى .

الوفاق كسياسة غامضة

يتردد هذا السؤال دائما حول سياسة الوفاق ؟ « هل يستهدف الوفاق تنظيم العلاقات والمعاملات بين واشنطون وموسكو فى الشئون التى تعنيهما وحدهما ، أم هل للوفاق هدف عالمى اوسع من هذا ؟ » هذا سؤال نابع اساسا من غموض كل من العاصمتين المعنيتين بصدد مفهــوم الوفــاق ومراميه ، وهو غموض لم تحاول اى من الدولتين تنتيته اما نظريا وفكريا واما عمليا . وواقع الامر أن وزاره الخارجيه الامريكيه حاولت أن تعرف الوفاق ، فاضافت الى البلبله التى تحيط بمعناه . ذلك ان الوزارة فى احدى نشراتها الرسميه بعنوان مثير ، ألا وهو « معنى الوفاق » صرحت بان الوفاق لا يعنى التعاطف والتحالف ، وأنه رغما من سياسة الوفاق فسيظل تضارب المصالح بين مــوسكو وواشنطن مستمرا » (١) . ولو حاول المرء ان يأخذ هذا التعريف الواهى على علاته ، لما استطاع ان يستشف من ورائه ، او من وراء التصريحات السياسية الامريكيه الاخرى سوى النظرة السلبية التى تعالج بها كل من واشنطون وموسكو سياسة الوفاق . ففى مقابلة صحفيه هامة دارت بين جيمس رستون الصحفى الامريكى الشهير بجريدة النيويورك تايمز ، وهنرى كيسنجر فى أكتوبر ١٩٧٤ ، وجه وزير الخارجية الامريكية جزءاً من

---

[١] وزارة الخارجية الامريكية ، معنى الوفاق [واشنطن ، يونيو ١٩٧٤] ، النشرة رقم ٨٧٦٦ .

اجابته الى مفهوم التعاون بين ما وصفهم « بالشيوعيين والعالم الرأسمالى » بهذه العبارات السلبية : «انى ارى أن اية محاولة للسيطرة العالمية فى العصر النووى، ستتضمن مخاطر ماحقة ولن نغض الطرف عنها » (٢) ان كان هذا هو المفهوم الامريكى لمعنى التعاون بين الكتلتين او البلدين طرفى الوفاق ، اذا أين دور الوفاق فى التخفيف من حدة التوتر الدولى ، وهو الدور الرئيسى الذى افترضت أبواق الدعاية السياسيه فى كل من موسكو وواشنطون انه أبرز اسهامات الوفاق الى عملية التصالح العالمى ؟

ونلحظ نفس السلبية فى التصريحات السوفييتية التى توجه النظر دائما الى ما تصفه بالحملات الصحفيه فى وسائل الاعلام الغربية ضد الوفاق . قال يورى جوكوف المعلق بالتليفزيون السوفييتى وجريده برافدا فى المجلة الشهرية « زناميا »، فى مال نشرته المجله على طول ٢٠ صفحة ، يهاجم الجرائد الامريكية وخاصة النيويورك تايمز والواشنطون بوست ، واللوس انجيليس تايمز ، بهذه العبارات الساخطه : لقد ارادت هذه الصحف ان تشن حملة عنيفة ضد الوفاق ، مؤكده ان تلك السياسة ستقوى موقف الاتحاد السوفيتى . وتعزو هذه الصحف الى الاتحاد السوفييتى انه يدبر خططا شيطانية . وهذا تذكير لنا بان المثل القائل « استمر فى تلويث السمعة وسوف يعلق شىء من اللوث بتلك السمعة» ما زال يجد مكانه المفضل بين ذئاب الصحافه البورجوازية الذين لا يؤمنون لا بالله ولا بالشيطان » . (٣) .

ان الباحث السياسى لا يستطيع ان يغض النظر عن عمق الخلافات فى الايديولوجية وفى المصالح القوميه التى تفرق بين امريكا والاتحاد السوفيتى . وهذا التيقن فى حد ذاته ، مصحوبا بعدم وضوح مفهوم الوفاق ودلالاته، وبالتصريحات السلبية التى تصدرها كل من واشنطون وموسكو ضد الاخرى حول معنى الوفاق ، يضع سياسة الوفاق كلها فى اطار من الغموض والضباب الكثيف .

ومن الواضح انه على الرغم من التصريحات الامريكية والسوفيتية ، التى تصدر بين الفينة والاخرى ، مؤيدة سياسة الوفاق ، لا تستطيع مثل هذه التصريحات المتضاربة أحيانا ، والخسامتة أحيانا أخرى ، أن تضفى على تلك السياسة الحياة ، كمبدأ عامل من مبادىء العلاقات بين الدولتين العظميين .

ولنضرب مثلا هنا بما أورده كيسنجر فى تصريح له فى اواخر يناير عام ١٩٧٦ مشيرا فيه الى ما وصفه « بالجهود الامريكية من أجل تطوير علاقات أكثر ثباتا مع اعدائنا » . وأضاف كيسنجر فى ذلك التصريح ان أمريكا قد« نجحت بالفعل فى التخفيف من حدة التوتر ، وفى بدء وضع اسس لعلاقات التعاون المستقبلة . ومن الامثلة على هذا نعدد ما يلى : اتفاقيات الحد من انتاج الاسلحة الاستراتيجية ، واتفاق برلين ، والتخفيف من حدة التوتر فى قلب اوربا ، ونمو شبكة العلاقات الثنائية التعاونية بين امريكا والاتحاد السوفييتى . كل هذه الامثلة توضح التحسن الذى لا يمكن انكاره فى الموقف القائم بين الدولتين » (٤) هذا ما أكده كيسنجر فى مطلع عام ١٩٧٦ فى الوقت الذى كادت فيه امريكا ان ترتطم عسكريا مع الاتحاد السوفييتى بسبب الحرب فى أنجولا . أى أن الواقع السياسى يمكن الاعراب عنه بعكسه ، تعمية للعدو وخداعا له . وهنا يجب الا ننسى ان كل الامثلة التى اوردها كيسنجر كنماذج للعلاقات الجديدة بموجب سياسة الوفاق ، انما ترجع الى سلسلة طويلة من الاحداث والتحركات التى بدات تحت السياسة الواقعية للتعايش السلمى التى نادى بها خروتشوف فى منتصف الخمسينات وايدها أيزنهاور فى ذلك الحين . وموجز سياسة التعايش السلمى ، هو الاقلال من أهمية الفوارق الايديولوجية تأكيدا للمصالح المشتركة وللخطوط المتوازية للصالح القومى الامريكى والصالح القومى السوفييتى . وسبب وصفى لتلك السياسة بالواقعية ، يرجع الى أنها تعترف بالنقيضين : الفوارق والمصالح .

ويبرز غموض الوفاق كسياسة ، حينما نقرأ فى مقال تحليلى كتبه الصحفي الامريكي المتخصص فى تحليل الشئون الخارجية الامريكية — برنارد جويرزمان — فى حوالى منتصف عام ١٩٧٦ معقبا

---

[٢] جريدة النيويورك تايمز ، ١٣ اكتوبر ١٩٧٤ .

[٣] المجلة الشهرية زناميا [موسكو] عدد اكتوبر ١٩٧٤ .

[٤] من خطبة القاها وزير الخارجية الامريكية فى لوس انجليس بولاية كاليفورنيا الامريكية فى ٢٤ يناير ١٩٧٦ بعنوان « المشاركة القومية الجديدة »وزعت نصها وزارة الخارجية الامريكية على الباحثين العلميين .

فيه على توقيع الاتحاد السوفييتي وأمريكا على معاهدة الحد من التجارب النووية تحت الارض ، في ٢٨مايو ١٩٧٦ قال : « ان امريكا والاتحاد السوفييتي قد اكدتا مرة اخرى اليوم الغموض في العلاقات بينهما منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . فعلى الرغم من توقيع فورد وبرجنيف لتلك المعاهدة، فان هذا يحدث في وقت يسوء الظن فيه بالعلاقات بين البلدين اللذين ينفق كل منهما مقادير ضخمة على الدفاع ، ومحاولة اعاقة الطرف الاخر عن بلوغ اهدافه [٥] وفي ضوء تعارض الواقع مع الامل في أن تثبت دعائم الوفاق كسياسة ، نرى وزير الخارجية الامريكية ، هنري كيسنجر يحاول في خطابه الشهير بلندن في اواخر شهر يونيو ١٩٧٦، وهو الخطاب الذي حاول فيه اعادة تفسير سياسته الخارجية . وكان المقصود الاساسي من هذا الخطاب هو رد حكومة فورد على المعارضة الكاسحة التي شنها رونالد ريجان (الذي فشل في منافسة فورد على ترشيح الحزب الجمهوري له في انتخابات الرياسة لعام ١٩٧٦] ضد سياسة الوفاق قال كيسنجر في تلك المناسبة بعد أن عاد بعد فترة طويلة لاستخدام كلمة «الوفاق» احتراما لتحاشي فورد استخدامها في خطبه الانتخابية [٦] : « اننا ننظر الى الوفاق كعلاقة مع الخصم ، واننا حين ننظر الى امام على قدر ما نستطيع أن نستشفه ، نجد أننا نعيش في منطقة الغسق الواقعة بين نور الهدوء وظلام المواجهة المفتوحة » [٧] وكان برجنيف قد سبق كيسنجر بعام كامل الى محاولة بعث الامل الواهي في أهمية الوفاق ،وذلك في الخطاب الذى ألقاه في حفل عشاء أقيم في الكرملين في أواخر يونيو ١٩٧٥، تكريما لانديرا غاندى ، حينما قال : « أصبح الوفاق حقيقة منظورة ولا شك في أن جذوره قد اشتدت ، ولكن علينا ان لانغفل عن شيء مهم ، الا وهو ان قوى الوفاق أصبحت أكثر نشاطا مما كانت عليه من قبل »ولقد علق يورى جوكوف، المحلل السياسي الاخباري بجريدة برافدا السوفييتية على ذلك الخطاب ، بأن وضعه في اطاره الواقعي حين قال : « ان حملة السباب الموجهة الى سياسة الوفاق قد ازدادت سرعتها في الغرب . وهي تستخدم لمحاولة تبرير سباق التسلح والخطط العدوانية والاعمال التهجمية لقوى الاستعمار » [٨] اى أن هذا التصريح السوفييتي يتفق مع تصريحات كيسنجر بعد عام كامل في شيء واحد ، وهو ان الوفاق يقع في منطقة الغسق بين الهدوء والمواجهة .

يمكن القول اذا بانه على الرغم من أن بعض الاتفاقيات الفنية بين واشنطون وموسكو ، قد أثرت على أجزاء من مشاكل عامة قائمة بين البلدين او قائمة بين كل منهما واوربا الغربية ، فمازال جبل الثلج المتشكل من تناحرات بعيدة المدى يجوب بحار العلاقات الامريكية السوفييتية . وتتجلى هذه التناحرات البعيدة المدى ، في التصريحات الايديولوجية السوفييتية التي ادلى بها زعيم الايديولوجية السوفييتي ، ميخائيل سوسلوف عضو المكتب السياسي السوفييتي ، حين أشار في أواخر أكتوبر عام ١٩٧٤ الى زيادة عدد المتعطلين عن العمل في الغرب ، بالتحذير من أن « أشد الدوائر رجعية تحاول أن تخرج من ورطه البطالة في بلادها ، بالتصدى لكفاح الشعوب من اجل التحرير القومي والاجتماعي » . وأضاف ان الازمة قد دعمت موقف الشيوعيين واليساريين الاوربيين ، وخاصة في اليونان والبرتغال [٩] .

من اجل هذا كله ، لا نجد اى تفاعل محسوس بين الوفاق والعالم الثالث ، وهذا راجع لا الى غموض الوفاق كسياسة فحسب ، بل الى استمساك العالم الثالث بسياسة أكثر واقعية نادت بها دول عدم الانحياز للمرة الاولى في باندونج باندونيسيا في عام ١٩٥٥ ، الا وهي انكار الاحلاف التي تحاول الدولتان العظميان فرضها

---

[٥] جريدة النيويورك تايمز في ٢٩مايو ١٩٧٦ .

[٦] صرح الرئيس فورد لاحد الصحفيين الامريكيين في مارس ١٩٧٦ بأن «تعبير الوفاق قد مات وحل محله تعبير آخر الا وهو السلام عن طريق القوة ! » من اذاعة C.B.S. ، مدينة نيويورك ، تحليل اخبارى لبرنارد كالب، ٤ مارس ١٩٧٦ . وكان رونالد ريجان ينادي في ذلك الوقت بأن امريكا قد أثبتت بلاهتها بتبني الوفاق .

[٧] جريدة النيويورك تايمز في ٣ يوليو ١٩٧٦ .

[٨] بلاغ صحفي للبعثة الدائمة للاتحاد السوفييتي لدى الامم المتحدة ، وزع بالمقر الدائم للامم المتحدة بتاريخ ٢٨ يونيو ١٩٧٥ .

[٩] من خطاب سوسلوف في طشقند في ٢٢ اكتوبر ١٩٧٤، في الاحتفالات التي اقامتها جمهورية ازبكستان بمناسبة اعلانها جمهورية سوفييتية منذ خمسين عاما .

على العالم الثالث ؟ وهذا اهم مبدأ من مبادىء باندونج . بل ان دول عدم الانحياز ، قد عادت فى عام ١٩٧٦ الى تاكيد هذه السياسة البالغة احدى وعشرين سنة ، حينما اعلنت فى تقرير الاجتماع الوزارى لهيئة الدول غير المنحازة ، ان « المبادىء الاساسية لحركة عدم الانحياز تطالب اعضاءها الا ينضموا الى أحلاف عسكرية مع الدول الكبرى . وعلى الرغم من ان منطقة عدم الانحياز قد اتسعت كثيرا فان العالم لم يتحرر بعد من سياسات التكتل التى تتبعها الدول الكبرى . وهنا يلاحظ انه لم يحرز اى تقدم فى مجال نزع السلاح (١٠) »

وننتقل الان من تحليل غموض الوفاق كسياسة، الى التدليل على عدم قدرة تلك السياسة على اثبات وجودها فى العلاقات بين الدولتين العظميين ، وبين اية منهما والعالم الثالث .

الوفاق كسياسة غير مطبقة

اذا نظرنا الى الوفاق من زاوية التعريف الاصلى له ، الا وهو ان الوفاق يهدف الى التخفيف من حده التوتر الدولى بين موسكو وواشنطن ، لانعدمت تقريبا العلاقة بين هذه السياسة والعالم الثالث . ذلك لان اهم الاسس السياسية التى يستند اليها العالم الثالث ، هى البقاء خارج الاحلاف الغربيه كمنظمه حلف شمال الاطلسى ، والاحلاف الشرقية ، كمعاهدة وارسو . واذا نظرنا الى الوفاق من وجهة نظر التعريف المستحدث له ، الا وهو ان الوفاق يرمى الى تحسين العلاقات لا بين موسكو وواشنطن محسب ، بل بين كل من هاتين العاصمتين وبلدان العالم الثالث ، لوجدنا فى الوفاق نموذجا للسياسات غير المطبقة .

ففى حالة التعريف الاول ، نجد انه من غير المعقول ان يؤدى التحسن فى العلاقات بين واشنطن وموسكو تلقائيا ، الى التحسن فى العلاقات بين الدولتين العظميين وآسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . واذا أخذنا الوفاق على حد التعريف الثانى له ، لالفينا ان العلاقات بين كل من موسكو وواشنطن ودول العالم الثالث ، لم تتحسن عما كانت الحال عليه قبل عام ١٩٧٢ حينما نفخت الابواق الامريكية والسوفييتية معلنة حلول عهد الوفاق الدولى . بل يمكن القول ان العلاقات بين كل من موسكو وواشنطن ، وعدد كبير من دول العالم الثالث ، قد حلت الجفوة فيها محل المصالحة والمهادنة اللتين سادتا عصر التعايش السلمى . ومن قبيل التخصيص ، يمكن دراسة العلائق بين واشنطون مثلا والعالم الثالث ككل ، على أساس انها تدهورت بشكل واضح خلال السنوات الخمس الماضية . وهنا نعدد خمس مسائل للتدليل على هذا ، وهى : مسالة الطاقة ، مشكلة الاستعمار القديم والجديد والتفرقة العنصرية ، حركات التحرر الافريقية الاسيوية ، الحصار الامريكى المفروض على كوبا ، واتخاذ القرارات داخل الامم المتحدة .

أ — **مسالة الطاقة** : ما زالت هذه المسالة أحد المحاور الرئيسية فى العلاقات بين أمريكا والدول المصدرة للبترول . لذا نجد ان التهديدات التى فاه بها الدكتور كيسنجر ، والرئيس فورد ، ووزير الدفاع السابق جيمس شليسنجر فى مطلع عام ١٩٧٥ ضد دول الشرق الاوسط المصدرة للبترول ابرز دليل على ان امريكا مازالت تمارس دبلوماسية الاساطيل البحرية والعنف فى تعاملها مع ذلك الجزء الهام من اجزاء العالم الثالث . وجاءت هذه التهديدات باحتلال مناطق البترول بالشرق الاوسط عسكريا ، فى حالة نشوء ما وصفته الدعاية الامريكية بـ « الاختناق الاقتصادى » الذى قد ينجم عن فرض مقاطعة جديدة ضد الدول الغربية المستوردة للبترول العربى ، اذا قامت حرب عربية اسرائيلية جديدة ، جاءت فى ختام حرب لفظية شنتها أمريكا منذ سبتمبر ١٩٧٤ ضد منظمة الدول المصدرة للبترول « الاوبك » . وكان الرئيس فورد قد أزاح الستار عن الحرب الباردة التى وجهتها أمريكا الى الدول العربية من اعضاء الاوبك ، فى خطابه الذى القاه فى ٢٣ سبتمبر ١٩٧٤ فى المؤتمر السنوى التاسع للطاقة فى مدينة ديترويت بولاية ميتشجان . قال فورد : « اننى أعلن ان الدول صاحبة السيادة لا يمكنها أن تقبل الاملاء فى وضع سياساتها أو أن تخضع مصائرها للتزييف المصطنع لحالة اسواق المواد الاولية . ان الاسعار الفاحشة التى تشوه

---

(١٠) البيان الختامى للاجتماع الوزارى لهيئة الدول غير المنحازة ، الجزائر . ولقد تضمنت هذا البيان وثيقة للامم المتحدة رمزها A/31/110 بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٧٦ — ص ١١.

الاقتصاد العالمى ، تهدد بحدوث أزمة اقتصادية عالمية ، وبانعدام النظام والامن العالميين » ١١ .

من هذا التهديد السافر من الرئيس الامريكى نلحظ أنه أراد أن يتغاضى عن الاسباب الاولية لازمة الطاقة ، وعلى رأسها التأييد الامريكى الشامل لاعداء العالم الثالث فى الشرق الاوسط [اسرائيل] وفى الجنوب الافريقى [النظم العنصرية] وحرص أمريكا على اطالة عمر البترول الامريكى الى أبعد حد ممكن ، بينما تحرق الصناعة والالات الامريكية بترول الشعوب المحتاجة الى الانماء دون حرص على نفاده ، فى خلال ثلاثين عاما من الان . زد على هذا أن الرئيس الامريكى قد تغاضى كلية عن حقيقة اقتصادية رئيسية ، ألا وهى أن دول الغرب ، تحيا فوق مستوى امكانياتها الذاتية ، لانها تلتهم خيرات العالم الفقير ، وتؤمن ايمانا أعمى بنظرية النمو غير المحدود ، وتمارس سياسة من الظلم الاقتصادى تجاه العالم الثالث . من أجل هذا ، رد شاه ايران أثناء رحلته الى استراليا فى خريف عام ١٩٧٤ على هذا التهديد معلنا « لن يملى احد علينا ، ومن رفع اصبعا فى وجوهنا تهديدا ، فسوف نواجهه بتهديدات مماثلة » « ١٢ » كما عكس الرئيس الجزائرى هوارى بومدين روح العالم الثالث فى تحديه للاغتصاب الغربى لثروات العالم الجنوبى ، حين قال فى الذكرى العشرين لاندلاع ثورة التحرير فى أول نوفمبر ١٩٥٤ : « كل ما نود أن نقوله للاحتكارات الاجنبية بصدد ثرواتنا الطبيعية ، هو أن عصر السرقات قد انتهى » « ١٣ » .

لذا لم يمض عام ١٩٧٤ قبل أن تقر الجمعية العامة للامم المتحدة التى يتمتع فيها العالم الثالث بأغلبية عددية ، قرارين تاريخيين متعلقين بالمواجهة بين أمريكا والعالم الثالث فى عصر خرافة الوفاق الدولى . اقرت الجمعية العامة أولا فى ١٢ ديسمبر ١٩٧٤ ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الذى يعلن أن « لكل دولة حق السيادة الكاملة والدائمة على ثرواتها ومصادرها الطبيعية ، بما فى ذلك حق التملك والاستخدام والتعامل بها» «١٤» . واضاف الميثاق أنه لا يحق لاية دولة « أن تستخدم او تشجع على استخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية او غير ذلك ، بغية ارغام دولة أخرى على التخلى عن ممارسة حقوقها السيادية» «١٥» . وتبين من فحص نتيجة الاقتراع على ذلك القرار التاريخى ، انه بينما اقترعت مائة وعشرون دولة ، بما فى ذلك كل دول العالم الثالث والاتحاد السوفييتى لصالحه ، صوتت ضده ست دول هى أمريكا وبريطانيا والمانيا الغربية والبلجيك والدانيمارك ولوكسمبورج . وامتنعت عن التصويت عشر دول هى : اسرائيل والنمسا وكندا وفرنسا وايرلندا وايطاليا واليابان وهولندا والنرويج واسبانيا . لذا استقر بذهن دول العالم الثالث ، أن الوفاق كسياسة ، يمكن أن تسرى على العالم أجمع مستحيلة التطبيق حتى فى المجالات الحيوية التى تربط بين العالم الصناعى والعالم غير الصناعى .

وبصدد موضوع الطاقة ، وهى جانب من جوانب عدم تطبيق سياسة الوفاق على الصعيد العالمى الشامل، يجب أن نذكر ان الجمعية العامة للامم المتحدة نجحت فى ١٤ ديسمبر ١٩٧٤ فى تعريف العدوان الذى قالت المادة الخامسة منه : « لا يمكن لاى اعتبار سياسى او اقتصادى او عسكرى أن يبرر العدوان . وتعتبر الحرب العدوانية جريمة ضد السلام الدولى . كما أن العدوان يستوجب المسئولية الدولية لردعه . ولن يعترف بمشروعية احتلال الاراضى أو آية ميزة خاصة مترتبة على العدوان» «١٦» . ولقد اقرت

---

[١١] مجلة تايم الامريكية ، ٧ اكتوبر ١٩٧٤ . أنظر أيضا المصادر الهامشية اللاحقة فى هذا المقال بصدد التهديدات الامريكية الاخرى ضد دول الشرق الاوسط العربى البترولية .

[١٢] المصدر عاليه .

[١٣] الاذاعة والتليفزيون الجزائريان ، الجزائر ، فى ٣١ اكتوبر ١٩٧٤ من خطبة طويلة للرئيس بومدين فى تلك الاحتفالات

[١٤] قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة فى الدورة التاسعة والعشرين : القرار رقم ٣٢٨١ فى ١٢ ديسمبر ١٩٧٤ ، المادة الثانية ، الفقرة الاولى من الميثاق الذى تضمنه ذلك القرار .

[١٥] القرار المذكور فى الهامشية عاليه المادة ٣٢ .

[١٦] قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة فى الدورة التاسعة والعشرين ، القرار رقم ٣٣١٤ بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٧٤ .

الجمعية العامة ذلك القرار بدون تصويت . ولم يمر شهر على اقرار هذا القرار وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصـــادية للدولة وهمـــا قراران يعكسان الارادة الدولية العامة لغالبية المجتمع الدولي ، حتى وجه وزير الخارجية الامريكيه هنري كيسنجر ، تهديدا سافرا باستخدام القوة ضد الدول البتروليه . قال كيسنجر في المقابلة التى منحها لمجلة بيزنس ويك في ذاك الحين : « أنا لا اقول انه لن ينشأ ظرف من الظروف يرغمنا على استخدام القوة . ولكن هناك فارقا بين استخدام القوة في حالة اختلاف في الراى على الاسعار ، واستخدامها في حالة خنق فعلـى للعــالم الصناعي» «١٧» . اى ان أمريكا تقول انها ستقرر لنفسها متى تستخدم القوة وتحت اية ظروف ، وانها سوف تفرق بناء على تفسيراتها هي ، بين حالات استخدام القوة وحالات عدم استخدامها . اذا لا يوجد فارق بين لغة التهديد هذه التى تستخدم في عصر ما يسمى بالوفاق الدولي، وبين لغة الامبريالية والاستعمار التي شاع استخدامها في اواخر القرن التاسع عشر . وتشكل هذه اللغة الاطار النفسي الحقيقي لما يمكن وصفه بالسيطرة التى ترغم العالم الثالث على الالتجاء لحروب التحرير القومي في مثل هذه الحالات .

ولم يكن كيسنجر المسئول الامريكي الوحيد الذي لوح بسيف الامبريالية ، لان الرئيس فورد ، عاد الى تاكيد ما قاله وزير خارجيته ، حينما صرح بقوله : « ان كان الاختناق يهدد دولة معينه، مهما يعنى ان لتلك الدولة الحق في الدفاع عن نفسها ضدالموت » (١٨) اى ان الموقف الامريكي غير المتاثر باطار الوفاق العالمي ، يقضي بان حق الدفاع عن النفس ، يتضمن اضفاء المشروعيه على حروب العدوان ضد الدول الضعيفة التى لا تستهدف سوى الدفاع عنسيادتهاومصادر ثروتها الطبيعية ونموها ، عن طريق استخدام مصادر ثـروتها الطبيعية استخداما سياديا . وعاد الرئيس فورد في مقابلة تليفزيونية الى تأكيد ما قاله في هذا الصدد ، بأن رفض نفى الشائعات القائله بأن امريكا تدرب قوات للحرب الصحراوية في حالة حدوث حظر بترولى آخر . قال فورد : « لا اعتقد انه من المناسب ان أشرح أية خطط طوارىء عسكرية » (١٩) .

واعقب كيسنجر وفورد في التلويح بالعدوان ، وزير الدفاع الامريكي فيذلك الحين ، الدكتور جيمس شليسنجر الذى قال ان حشد القـــوات العسكرية الامريكية في منطقة البترول مستطاع . وتتضح خطورة هذه التهديدات ، اذا وضعت في اطارها النفس الصحيح المتمثل في الدعــاية المستمرة ضد العرب ، اذ لا تكف وسائل الاعلام والنشر الامريكية عن وصف العرب بـ «الشيوخ الطـــامعين » ونعت منظمـة الدول المصـــدرة للبترول [الاوبك] بـ احتكــارية البتــرول » والاشارة الى الثروة الناجمة عن بيع البترول بـ « الدولاراتالبترولية » . ومن الامثلةعلى هذه الدعاية المغرضة ، خروج مجلة نيوزويك الامريكية بعدد في اوائل ١٩٧٥ بغلاف مصور عليه « دولار بترولي » مصكوكة عليه عبارة « بالبترول نؤمن » وكانها شعار الدول البترولية، بينما شعار امريكا المصكوك على عملتها « بالله نؤمن » (٢٠) .

وازاءهذه الضغوط والتهديدات غير المشروعة التى تزاول في عصر الوفاق الدولي ، حاولت منظمة الاوبك ان تاخذ موقفا جماعيا ، يمثل رفض العالم الثالث لهذه الامبريالية الجديدة . فانعقد مجلس وزراء دول الاوبك من ٢٤ الى ٢٦ يناير ١٩٧٥ في الجزائر ، وقام بالرد على التهديدات الغربية بوسيلتين : اولا طالب المجلس باجراء مباحثات مع الدول المستهلكه للبترول ، وثانيا ، أعلن المجلس رفضه للتهديدات العسكرية ، واقر توصية جزائرية تقضي « بفرض حظر عالمي على تصدير منتجات البترول الى الدول المعتــدية عسكريا على أية دولة من دول الاوبك » (٢١) .

---

[١٧] مجلة بيزنس ويك الامريكية ،١٣ يناير ١٩٧٥ .

[١٨] من تصريحات للرئيس الامريكيفي مؤتمره الصحفي بالبيت الابيض فيواشنطن في ٢١ يناير ١٩٧٥ ، حسب النص المنشور في جريدة النيويوركتايمزالصادرة في ٢٢ يناير ١٩٧٥ .

[٢٠] مجلة نيوزويكالامريكية ، عدد ١٠ فبراير ١٩٧٥ .

[٢١] حسب ما نشر في جـريدةالنيويورك تايمز ، عدد ٢٧ يناير١٩٧٥،وتضم الاوبك الدول التالية : العربية السعودية ، الكويت ، ليبيا ، قطر ، الامارات العـربية المتحدة ، ايـران ،الجزائر ، العراق ، اكوادور ، فنزويلا، اندونيسيا ونيجيريا ، بالاضـافة اليجابون كعضو منتسب .

كما قرر المجلس احالة هذه التوصية الى أول مؤتمر يعقد لرؤساء حكومات دول تلك المنظمة لاقرارها نهائيا . وعقب هذا انعقد مؤتمر قمة الاوبك فى الجزائر من يوم ٤ الى يوم ٦ مارس ١٩٧٥ ، وأصدر تصريحا يتضمن كل تلك التوصيات .

واتخذت ردود الفعل ازاء أزمة الطاقة التى خلقها الغرب فى بادىء الامر ، ثم حاول استغلالها كاطار لعدوانه ضد الدول البترولية والعالم الثالث بوجه عام ، اتخذت صورا أخرى ، نذكر منها توثيق عرى العلاقات بين الدول الرئيسية فى منطقة الشرق الاوسط . وتمثل هذا فى زيارة شاه ايران رسميا الى مصر فى يناير ١٩٧٥ ، وهى الزيارة التى صدر بعدها بيان رسمى ينتقد الدول المستهلكة للبترول التى توجه اللوم الى الدول المنتجة للبترول بسبب حدوث الازمة الاقتصادية وأزمة النقد (٢٢) . كما تمثلت أيضا فى بوادر التعاون بين ايران والعربية السعودية بصدد مسائل الدفاع عن الخليج (٢٣) ، وشروع الكويت فى الحصول على سلاح جوى حديث يصمم ويصنع فى يوغوسلافيا ، بناء على اتفاق تمخض عن زيارة رئيس وزراء يوغوسلافيا ، جمال بيجيديتش للكويت لمدة ٤ أيام فى عام ١٩٧٤ (٢٤) .

ولا يقتصر الموقف الامريكى على الدول البترولية فى الشرق الاوسط فحسب ، ولكن يمتد الى دول أخرى أعضاء فى الاوبك ، وان كان ذلك بطريقة غير مباشرة . ولنضرب على ذلك مثلا بقانون التجارة الامريكية الاخير ، الذى يتضمن نصا باقصاء كل أعضاء الاوبك من أية أفضليات فى الجمارك المفروضة على الصادرات والواردات من تلك البلدان . ولما كانت فنزويلا واكوادور ، وهما من دول أمريكا اللاتينية أعضاء فى الاوبك ، فقد ادى حرمانهما من تلك الافضليات فى الجمركية الى سوء العلاقات بين أمريكا والقارة التى تعتبر أقرب مناطق العالم الثالث اليها وهى أمريكا اللاتينية (٢٥) . ونريد بهذا المثل أيضا أن ندلل على أن مسألة الطاقة تحتل مكان الصدارة فى العلاقات الدولية بين أمريكا والعالم الخارجى ، وخاصة العالم الثالث .

وجاء رد فعل أمريكا اللاتينية تجاه قانون التجارة الامريكى مباشرا . وكان من المزمع عقد مؤتمر لوزراء خارجية منظمة الدول الامريكية فى مارس ١٩٧٥ فى بوينس ايرس عاصمة الارجنتين ، استمرارا لسلسلة الاجتماعات التى بدأت فى فبراير ١٩٧٤ فى مدينة المكسيك ، دعما لمبدأ « الحوار الجديد » الذى اعلنه كيسنجر بالنسبة لامريكا اللاتينية . الغت حكومة الارجنتين ذلك الاجتماع ، مشيرة الى قانون التجارة الامريكى قائلة أن الالغاء راجع الى « جمود قانون التجارة واجحافه بامريكا اللاتينية » ، اذ يقصى اكوادور وفنزويلا عن معاملات الافضلية فى الضرائب الجمركية ، الامر الذى يسىء الى « المصالح الاساسية لاقطار امريكا اللاتينية » (٢٦) . ولم يقتصر رد فعل امريكا اللاتينية على هذا ، بل اعقبت ذلك محاولة من جانب دول تلك المنطقة لاقصاء أمريكا نهائيا عن « الحوار الجديد » . وجاء هذا فى اقتراح لرئيس جمهورية بيرو فى ذلك الوقت ، الجنرال هوان فاليسكو الفارادو الذى صرح بقوله : اننا نعتقد أن على دول أمريكا اللاتينية التى تشترك جميعها فى الدفاع عن مصالحها المشتركة ان تجتمع بمفردها ، وتدير مناقشاتها باللغة الاسبانية ، وتتوصل الى اتفاق فيما بينها (٢٧) .

لذا أرغمت أمريكا ، لا بسبب سياسة الوفاق

---

(٢٢) جريدة الاجبشيان جازيت ، القاهرة ، عدد ١٣ يناير ١٩٧٥ .

(٢٣) جريدة النيويورك تايمز ، عدد ٣٠ يناير ١٩٧٥ . انظر أيضا عدد نفس الجريدة بتاريخ ١١ مايو ١٩٧٥ الذى تضمن مناقشة لاحتمال نشوء ميثاق لضمان الامن فى الخليج .

(٢٤) الايكونومست ، لندن ، ١٨ ديسمبر ١٩٧٤ .

(٢٥) فى خريف عام ١٩٧٣ [أى فترة حرب اكتوبر وماتلاها مباشرة] افتتح كيسنجر ما وصفه بـ « الحوار الجديد » بين امريكا ودول أمريكا اللاتينية . وفى اوائل عام ١٩٧٤ عقد اجتماعان لوزراء خارجية أعضاء منظمة الدول الامريكية فى مدينة المكسيك فى فبراير ١٩٧٤ وفى واشنطون فى ابريل ١٩٧٤ لوضع أسس « الحوار الجديد » وهى الاسس التى يهددها قانون التجارة الامريكية الاخير .

(٢٦) جريدة النيويورك تايمز ، عدد ٢٨ يناير ١٩٧٥ .

(٢٧) المصدر عالية ، عدد ٢ فبراير ١٩٧٥ .

التي لا تطبق على العالم الثالث ، بل بسبب التئام شمل أمريكا اللاتينية حول الرغبة في معاقبة أمريكا جماعيا ، أرغمت على المسارعة بتعديل سياستها التجارية تجاه تلك المنطقة الحيوية بالنسبة لها . وجاء ذلك في خطاب الترحيب الذي ألقاه الرئيس فورد في حفل عشاء أقيم في ١٠ مايو ١٩٧٥ تكريما لوزراء خارجية منظمة الدول الامريكية ، والذي قال فيه انه سيعمل على ازالة عنصر التفرقة الموجود بقانون التجارة فيما يتعلق بأمريكا اللاتينية (٢٨) .

كما تجلت صفة « الوفاق » كسياسة غير مطبقة ، في التعقيبات السوفيتية على سياسات المجابهة التي دأبت أمريكا عليها ازاء منظمة «الاوبك» . جاء في تعقيب اخباري بجريدة برافدا السوفيتية لبوريس كوتوف على نتائج اجتماعات مؤتمر دول الاوبك في الجزائر في يناير ١٩٧٥ ما يلي : « أعلنت دول الاوبك في مؤتمرها أن سلاح المقاطعة البترولي يمكن أن يستخدم في حالة وقوع عدوان ضد أية دولة من دول الاوبك . وهنا يتبين فشل المحاولات التي بذلت لارهاب الدول المنتجة للبترول واحداث الفرقة بينهما ، وفرض ارادة الغرب عليها » [٢٩] .

ويتضح من هذا أن عدم تطبيق سياسة « الوفاق » على مسألة دولية رئيسية ، كمسألة الطاقة ، يؤدي الى تدهور تلك السياسة ذاتها في العلاقات بين الدولتين العظميين ، والى تعرية تلك السياسة من سمات الجدية والتصديق .

ب — مسألة تصفية الاستعمار وحركات التحرير القومي : توضح هذه المسألة أيضا انعدام تطبيق سياسة الوفاق بين الدولتين العظميين على العلاقات الدولية وبين احد محوري الوفاق ، الجانب الامريكي ، والعالم الثالث ، مما يجعل أمر « الوفاق » خرافة . وتلخيصا لهذا الجانب من دراسة كيفية تطبيق الوفاق أو عدم تطبيقه ، نعرض نتائج الاقتراع على قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة خلال دورتها التاسعة والعشرين في خريف عام ١٩٧٤ ، التي اتخذت في هذين المجالين اللذين يهمان العالم الثالث بوجه خاص .

اتخذت الجمعية العامة قرارا بصدد « التطبيق العالمي لحق الشعوب في تقرير مصيرها » وهو القرار رقم ٣٢٤٦ الذي اتخذ في ٢٩ نوفمبر ١٩٧٤ ، والذي يؤكد من بين ما يؤكده « مشروعية كفاح الشعوب من أجل التحرر من ربقة التسلط الاستعماري والسيطرة الاجنبية بكل الوسائل المتاحة لها ، بما في ذلك الكفاح المسلح » . واقترعت مائة وسبع دول لصالح القرار ، وكانت اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي عارضته ، وامتنعت عشرون دولة احداها امريكا عن التصويت . وفيما يتعلق بمسألة ناميبيا (القرار رقم ٣٢٩٥) ومسألة روديسيا الجنوبية (القرار رقم ٣٢٩٧ والقرار رقم ٣٢٩٨) ، أعادت الجمعية العامة للامم المتحدة في الدورة التاسعة والعشرين تأكيدها لحق الاغلبيات الافريقية المهضومة الحقوق في ذينك البلدين في الكفاح من أجل حريتهما واستقلالهما وتحررهما من سيطرة النظم العنصرية وتسلط الاقليات على الاغلبيات . وتراوح عدد الدول التي اقترعت لصالح هذه القرارات ، ما بين مائة واحدى عشرة دولة ، ومائة واثنتي عشرة دولة ، بينما امتنعت أمريكا عن التصويت على قرارات يعتبرها العالم الثالث أساسية في كفاحه من أجل استرداد سيادته على مقدراته . وأوضح الموقف الامريكي خرافة الوفاق أمام أعين دول العالم الثالث ، خاصة وأن القرار الاخير من القرارات الثلاثة الانفة الذكر ، قد « استنكر استيراد أمريكا لمعدني الكروم والنيكل من روديسيا الجنوبية ، وطالب الحكومة الامريكية بالغاء أية تشريعات تسمح بهذا الاستيراد بأقصى سرعة ممكنة » . وازداد الموقف الامريكي تأكيدا حينما امتنعت امريكا عن تأييد قرار آخر للجمعية العامة في ١٣ ديسمبر ١٩٧٤ بصدد « نشاط المصالح الاقتصادية وغير الاقتصادية الاجنبية الذي من شأنه عرقلة تطبيق التصريح الخاص بالاستقلال » (٣٠)

وخلال الدورة التاسعة والعشرين ذاتها (١٩٧٤) انعقد مجلس الامن لبحث "مشكلة احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ، ورفضها الانصياع للارادة والقانون الدوليين . وتقدمت

---

[٢٨] من اذاعة الشركة C.B.S. الاخبارية مدينة نيويورك ، ١١ مايو ١٩٧٥ .
[٢٩] من وكالة نوفوستي للاخبار ، عرض للخيص للصحف السوفيتية ، ٢٩ يناير ١٩٧٥ ، موسكو .
[٣٠] الجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة التاسعة والعشرون ، القرارات ، سبتمبر — ديسمبر ١٩٧٤ .

ربع من دول العالم الثالث (الكميرون ، العراق ، كينيا ، موريتانيا) بتوصيه تقضي بفصل جنوب افريقيا من عضويه الامم المتحده بسبب سياستها العنصريه [الابارتايد] ورفضها التخلي عن ناميبيا ، وانتهاكها لقرارات الحظر الذى فرضته الامم المتحدة على كل أوجه التعامل السياسي والاقتصادي والعسكري مع روديسيا الجنوبية . وانتهت مناقشات مجلس الامن في ٣٠ اكتوبر ١٩٧٤ باستخدام أمريكا وبريطانيا وفرنسا لحقها في الفيتو (حق رفض القرار) . وبمناسبة ذلك الفيتو الثلاثي ، صرح سفير امريكا لدى الامم المتحدة حينذاك ، جون سكالي بقوله : اذا اقر المجلس ذلك القرار ، لكان بمثابة الطلقة الاخيرة التى تطلقها الامم المتحدة قبل ان يخيم الصمت الدائم عليها .

ولم تكد ثمانية اشهر تمضي على ذلك الفيتو الثلاثي ، حتى لجأت امريكا وبريطانيا وفرنسا الى استخدام فيتو ثلاثي آخر بصدد مسألة ناميبيا . وكانت الكميرون وجيانا والعراق وموريتانيا وتنزانيا قد اقترحت في مجلس الامن ، فرض حظر الاسلحة اجباريا على جنوب افريقيا ، مؤكدة ان استمرار احتلال جنوب افريقيا لناميبيا ، يعتبر تهديدا للسلام ، وأن الدعامة الاولى لذلك الاحتلال غير المشروع ، هو استمرار تدفق الاسلحة على جنوب افريقيا .

جـ ـ حركات التحرر القومي ومشكلة الاعتراف : فيما يتعلق بالاعتراف بحركات التحرير القومي التى اعترفت بها الامم المتحده ومنظمه الوحدة الافريقية وجامعه الدول العربيه ، نرى أيضا أن أمريكا لا تؤمن بتطبيق الوفاق على هذا الجانب الرئيسي من سياسات دول العالم الثالث ، عن طريق تأييد هذه الحركات ، بغيه ازالة اسباب التوتر الدولي في الشرق الاوسط والجنوب الافريقي . ويتجلى الفارق الكبير بين سياسة الامم المتحدة وسياسة العالم الثالث من جانب ، والسياسة الامريكية من جانب آخر ، في نظرة كل من الجانبين الى الوضع الدولي لحركات التحرير في آسيا وافريقيا والشرق الأوسط . فبينما يؤكد المجتمع الدولي ان هذه الحركات هي الممثلة الوحيدة الشرعية لشعوبها المكافحة ، تبالغ أمريكا في النأى عن هذه الحركات رغما عن وجودها في الامم المتحدة واشتراكها في المناقشات التى تهم تلك الحركات ، واضفاء صفة « المراقب الدائم » عليها . وهنا نضرب مثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية التى لا تعترف امريكا بها ، على الرغم من موقف المنظمه تجاه اجلاء الرعايا الامريكيين عن لبنان في العام الجاري ، وهو الموقف الذى تحدثت به كل وكالات الانباء العالميه ، والذى ادى الى تقديم امريكا الشكر للمنظمه لحمايتها لهؤلاء الرعايا ، ولكن بطريق غير مباشر تقف أمريكا موقف المعارض في الامم المتحدة ازاء أي مزيد من الاعتراف الدولي ، بحقوق الفلسطينيين الشرعيه . ولذا كانت من بين ثماني دول احداها اسرائيل ، عارضت في قرارات الجمعيه العامه التى دعت الى « اعادة تأكيد الحقوق المتاصلة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حق تقرير المصير والحق في الاستقلال والسيادة القوميين » . وضمت أمريكا صوتها الى صوت اسرائيل وخمس عشرة دولة أخرى في معارضة قرار آخر ، دعت فيه الجمعيه العامة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في أعمال الجمعية العامة ، كمراقب دائم .

كل هذا عدا اشد الحملات الاعلامية تنكيلا بالفلسطينيين ، واعنف الهجمات على حقوقهم المشروعة وبرامجهم السياسية في داخل الكونجرس الامريكي ، ومستويات الحكم المحلى على مستوى الولاية ، خصوصا حينما قررت الجمعيه العامه للامم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين ، ان تستمع الى ياسر عرفات يعرب عن وجهة النظر الفلسطينيه ، في النزاع العربي الاسرائيلي الذى شرد مليونين من الفلسطينيين ، ووضع مليونا منهم تحت الحكم الصهيوني داخل الأراضي المحتلة .

لذا نجد ان مدى تصديق سياسة الوفاق من جانب العالم الثالث ينخفض ، خاصة وان مواقف الاتحاد السوفييتي في كل الامثلة المضروبة آنفا ، تختلف عن سياسة أمريكا ولو من حيث المظهر . وهذا

---

[٣١] قرارات الجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، القرار رقم ٣٢٣٦ ، والقرار رقم ٣٢٣٧ في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤ .

الخلاف الامريكي السوفييتي المستمر ، يبرهن بصوره المتعدده على عدم تطبيقه الوفاق بين موسكو وواشنطون ، وعدم سريانه على القطاعات الهامة من العلاقات بين الدولتين العظميين والعالم الثالث . ولاشك فى ان انتصار الثورة الفيتنامية ، وهزيمة امريكا العسكرية والسياسية فى ذلك الميدان الذى لم يكن للوفاق أدنى أثر فيه على سياسة اى من الدولتين العظميين تجاه فيتنام ،قد زاد من جعل الوفاق اسما فحسب لا يدل على اى تحول فى الاتجاهات السياسية للبلدين اللذين قالا للعالم فى ١٩٧٢ انهما جاءا بعهد جديد من الوئام الدولى . وساعدت التأكيدات الامريكية السوفيتية المتكررة التى جاءت فى اعقاب سقوط سايجون (مدينة هو شى منه) فى ابريل ١٩٧٥ والتى قالت ان الوفاق لن يتأثر بأحداث جنوب شرقى اسيا ، ساعدت على تجسيد الوفاق كخرافة دولية لا أثر لها فى العلاقات الحقيقيه . وتعاقبت الانتصارات الشيوعية فى كمبوديا ولاوس ، الامر الذى جعل اهم سؤال سياسى فى امريكا خلال عام ١٩٧٥ هو، الى اى حد ساعد الوفاق على اعاقة الجهود الامريكية التى بذلت للحد من مدى انتصارات أعداء الغرب ؟

د ــ الحصار الامريكي على كوبا : يقف هذا الحصار الاقتصادى والسياسى الذى تضربه أمريكا حول حكومة كاسترو وكوبا ، كمثل رئيسى على نظرة أمريكا الى التطورات السياسية فى أمريكا اللاتينية ، وهى نظرة تعال وسلبية فى آن واحد . واقع الامر ان هذا الحصار الذى يشاع قرب انهائه بين الفينة والفينة لاهداف سياسية معينة ، قد أضعف ايمان معظم دول امريكا اللاتينية بصحة القرارات والسياسات التى تنتهجها أمريكا بمفردها ، أو من خلال منظمة الدول الامريكية . وعلى الرغم من أن أمريكا رفعت ، فى أواخر اغسطس ١٩٧٥ ، الحصار على الصادرات التى توجهها الشركات الاجنبية المتفرعة عن الشركات الامريكية الى كوبا ، الا ان وزارة الخارجية الامريكية ، سارعت فى ذلك الحين الى اعلان ان الحصار على الاتجار المباشر مع كوبا مازال مضروبا ولا تعديل فيه .

هـ ــ اتخاذ القرارات داخل الامم المتحدة : ويمكن تسمية هذا العنصر الخامس والاخير من عناصر هذا القسم من الدراسة الموجهة الى اظهار الوفاق كسياسة غير مطبقة وغير معمول بها ، بعنصر « الهجوم الامريكي على ما توصف بالاغلبية الجديدة » واول ما ينبغى علينا ان ندركه فى هذا الصدد ، هو أن العلاقات بين العالم الثالث ككل وامريكا داخل الامم المتحدة ، هى علاقات تشوبها الاحقاد والضغائن والكراهية ، نظرا للعديد من المواقف التى حللناها آنفا فى هذا القسم ولكن يضاف الى كل هذه المواقف ، موقف امريكى عام ازاء ما يوصف بـ « الاغلبية الجديدة » . وعلى الرغم من اتسام الموقف الامريكى أحيانا بتفهم امال العالم الثالث وامانيه من خلال مرآة الامم المتحده ، كما حدث اثناء مناقشات الجمعية العامة فى ١٩٧٥ حول التعاون الاقتصادى والانماء ، الا أن فترات التفاهم بين هذين المعسكرين محدودة ومتباعدة للغاية . والسبب فى هذا هو أن امريكا ناقمة على ضياع سيطرتها داخل الامم المتحدة ، وهى سيطرة استمتعت بها من ١٩٤٥ الى عام ١٩٦٠ ، أى أن النصف الاول من عمر الامم المتحدة كان عهدا امريكيا ، بينما تنطبق على النصف الثانى من ذلك العمر ، صفة تدهور النفوذ الامريكى داخل الجمعية العامة ، وعلو يد العالم الثالث على يد أمريكا فى كل القرارات التى اتخذتها الجمعية العامة منذ دورتها العشرين .

وانعكست النقمة الامريكية على ضياع سطوتها داخل الامم المتحدة ، فى البيانات التى تقدم بها مندوب امريكا السفير جون سكالى امام الجمعية العامه فى خريف عام ١٩٧٤ واهم هذه البيانات الساخطه ، هو بيانه الذى ألقاه فى ٦ ديسمبر ١٩٧٤ الذى قال فيه « أن الاتجاه يتزايد فى الامم المتحده نحو اتخاذ قرارات من جانب واحد ، وهى قرارات غير واقعية ولا يمكن وضعها موضع التنفيذ » . وأضاف الى هذا قوله : « ان الامم المتحدة تواجه خطرا جديدا ، متمثلا فى عدم مراعاة الاغلبيات العددية (وهو نعت ينفى عن العالم الثالث صفة التفكير) لقواعد الامم المتحدة وميثاقها » . وقد حدا هذا الهجوم السافر على مبدأ تساوى الدول الاعضاء فى الامم المتحدة فى السيادة ، حدا بممثلى العالم الثالث الى تسخيف هذا النوع الجديد من انواع الحرب الباردة التى شنتها أمريكا على غالبية الدول الاعضاء تحت قبة الجمعية العامة للامم المتحدة . قال مندوب الكويت ، السيد عبد الله يعقوب بشارة : « لقد انتهى العهد الذى كانت فيه الدول الغربية تسيطر كلية على المنظمة العالمية وتحلق فى سمائها كصقور واثقة من نفسها فى سماء غابة غير مأهولة

بالسكان » (٣٢) وبينما اعرب مندوب الهند عن أمله فى ان تتفهم الاقلية امال الاغلبية ومظالمها ، قال مندوب المكسيك : « ليس بالجمعية العامة ما يسمى بظلم الاغلبية ، ولكن بها الديكتاتورية التى تمارسها اقلية من الدول الكبرى فى مجلس الامن ، عن طريق استخدامها لحق الفيتو » . وأضاف مندوب غينيا الى كل هذا قوله : ان بعض الدول تلجأ الى الارهاب والتخويف للابقاء على امتيازاتها الخاصة » [٣٣] .

لذا لم يكن من الغريب أن سكتت البيانات الرسمية الصادرة من العالم الثالث ، باستثناء مؤتمر الدول غير المنحازة فى كولومبو فى اغسطس ١٩٧٦ ، سكتت عن الاشارة الى الوفاق ، حتى البيان الذى اصدره مؤتمر وزراء الدول غير المنحازة الذى عقد فى بيروفى اغسطس ١٩٧٥ والذى صدر بعنوان « برنامج المساعدة والتضامن بين دول عدم الانحياز » لم يشتمل على أية اشارة الى الوفاق .

الوفاق المتعطل عن العمل بين موسكو وواشنطون

ولنتحول الان الى تحليل الوفاق فى اضيق نطاقاته ، الا وهو النطاق الاصلى موسكو — واشنطون لنقوم عمله ، او بالاحرى تعطله عن العمل فى ذاك الاطار المحدود . نجد اولا ان سياسة الوفاق لم تسر على أهم نقاط العلاقات بين البلدين ونعنى بهذا الامور المتعلقة بالحرب والسلام . لقد برز الوفاق كسياسة متعطلة من العمل بين محورى الوفاق ، اى الاتحاد السوفييتى وأمريكا ، بأجلى صوره ، فى حرب فيتنام وانتصار القوات الشيوعية فى كل من فيتنام ولاوس وكمبوديا . أى أن تلك الحروب التى كانت أمريكا فيها الطرف المغلوب على أمره ، قد دارت رغما عن الاتفاقية الموقعة فى باريس فى ٢٧ يناير ١٩٧٣ والتى حملت عنوانا يوحى بالامل الضخم هذا نصه : «الاتفاقية الخاصة بانهاء الحرب واقرار السلام فى فيتنام » . وبعد انتهاء تلك الحروب بانتصار القوات التى وقفت أمريكا ضدها ، والتى حظيت بمساعدات الاتحاد السوفييتى والصين وغيرهما من اعضاء العالم الشيوعى ، أصدر السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفييتى ، ليونيد برجنيف بيانا امتدح فيه « ابطال فيتنام الذين خاضوا غمار معركة ضد المتدخلين الاجانب وعملائهم » (٣٤) كما أن المذكرة التى وجهتها أمريكا الى كورت فالدهايم ، الامين العام للامم المتحدة ، فى أوائل عام ١٩٧٥ ، حينما بدا النصر الشيوعى فى الافق ، تعتبر دليلا على تعطل سياسة الوفاق من العمل . طلبت المذكرة الامريكية الى فالدهايم ان « يناشد حكومة فيتنام الشمالية ان توقف القتال » أى أنه لو كان الوفاق سياسة فعالة بين موسكو وواشنطون ، لكان التجاء أمريكا فى ساعة محنتها العسكرية والسياسية فى جنوب شرق آسيا الى الاتحاد السوفييتى . ولكن هذا كان مستحيلا ، وذلك لفشل كيسنجر من قبل فى الحصول على تأييد موسكو لمواقف أمريكا من جنوب شرقى آسيا ، ولاستمرار السوفييت فى مساعدة القوات الشيوعية فى تلك المنطقة حتى تحقق لها النصر .

كما نجد فى مشكلة النزاع العربى الاسرائيلى ، نموذجا من نماذج تعطل الوفاق عن العمل ، وهو تعطل رحبت به اسرائيل ، لانه يتيح لها الفرصة لمحاولة املاء شروطها على العرب دون تدخل من جانب موسكو وواشنطون ، وخاصة الاخيرة . فمن المعروف ان حرب اكتوبر (رمضان) ١٩٧٣ قد بددت خرافة عجز العرب او عدم رغبتهم فى الحرب استردادا لاراضيهم المحتلة . ولكن تلك الحرب التحريرية كان لها دور معين فى تبديد خرافة الوفاق ، اذ ثبت أن الاتحاد السوفييتى وأمريكا ينظران الى مؤتمر جنيف لتسوية مشكلة الشرق الاوسط من زاويتين مختلفتين تماما .

[٣٢] من تصريح للسيد عبد الله بشارة ، مندوب الكويت ، للصحفيين أمام مدخل الجمعية العامة للامم المتحدة ، ٩ ديسمبر ١٩٧٤ .
[٣٣] وثائق الجمعية العامة للامم المتحدة ، الوثيقة رقم أ/٢٣٠٧ من مضابط جلسات الجمعية ، ٦ ديسمبر ١٩٧٤ ، المقر الدائم للامم المتحدة ، نيويورك .
[٣٤] جريدة النيويورك تايمز فى ٩ مايو ١٩٧٥ .
[٣٥] من نص المؤتمر الصحفى الذى عقده السكرتير العام للامم المتحدة ، الوارد فى البلاغ الصحفى الصادر بالمقر الدائم للامم المتحدة فى ١٤ يناير ١٩٧٥ ، برقم ٢٣١٩ .

فبينما يؤيد الاتحاد السوفييتي بين الفينة والفينة انعقاد المؤتمر ، تعارض امريكا فى عقده لاسباب شتى ، اهمها عدم قبول اسرائيل اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فى المباحثات حول المسألة . اى آن اسرائيل ومن ورائها أمريكا ، تحاول تعديل قرارات مؤتمر القمة العربية التى اتخذت فى الرباط عام ١٩٧٤ . ولا يقف الامر عند هذا الحد ، اذ اتضح ان كلا من الاتحاد السوفييتي وأمريكا يستشعر الرضا والارتياح ، كلما باءت مساعى الطرف الاخر من اجل السلام بالفشل . ويرجع هذا الرضا والارتياح الى ان كلا منهما تحاول ان تحصل على أكبر قدر ممكن من المغانم السياسية من وراء النزاع العربى الاسرائيلى . ومن الامثلة على ذلك ، فرحة أمريكا بتاجيل زيارة ليونيد بريجينيف الى القاهرة ودمشق وبغداد فى أوائل عام ١٩٧٥ الى أجل غير مسمى . كان ذلك فى فبراير ١٩٧٥ ولم ينته شهر مارس ١٩٧٥ الا وقد سنحت الفرصة هذه المرة للاتحاد السوفيتي ان يستشعر الحبور ، حينما فشلت الدورة الاولى من دورات كيسنجر للتوصل الى اتفاقيه ثانية لفصل القوات فى سيناء . وفى تلك الاونة ، ضاعف الاتحاد السوفييتى نشاطه بغية استغلال الفراغ الدبلوماسى الذى اعقب فشل كيسنجر فى الحصول على دور محدد فى مساعى السلام فى الشرق الاوسط . وجدد الاتحاد السوفييتي اتصالاته بساسرائيل ، وزاد من اتصالاته بالعرب من اجل تأكيد الطابع السوفييتي ، فى محاولات السير نحو السلام فى الشرق الاوسط . وفى سبتمبر ١٩٧٥ جاء دور أمريكا فى التشدق بكسبها لاتفاقية ثانية لفصل القوات فى سيناء . واظهر الاتحاد السوفييتي غضبه على انفراد أمريكا بذلك الدور الدبلوماسى الخطير ، فقرر عدم حضور ممثليه مراسم التوقيع على تلك الاتفاقية فى جنيف . واكد الاتحاد السوفييتي فى تلك الاونة ، وما يزال يؤكد ، معارضته الطريقة التى يتبعها كيسنجر فى تسوية نزاع الشرق الاوسط عن طريق اتخاذ خطوات صغيرة ، بغية الخطو باستمرار وبخطوات متسارعة فيما بعد للتوصل الى سلام . ونجم عن هذا ان أعلن الرئيس أنور السادات استياءه من الموقف السوفييتي ، ووصف القادة السوفييت فى ذلك الحين ، بأنهم «مروجون لشائعات الفتنة» واتهمهم بالعمل على « احداث الانقسامات فى الجبهة العربية » وطبعا لم تحاول أمريكا اخفاء غبطتها ازاء اتساع شقة الخلاف بين خصمها الاول ، وهو الاتحاد السوفييتى ، وثلث الامة العربية الذى يسمى نفسه مصر . وكان تصريح ايجال آلون ، وزير خارجية اسرائيل ونائب رئيس وزرائها حين قال فى مقابلة صحفية فى القدس ، « اعتقد ان الامريكيين سيستشعرون الفرح ، حينما يرون انه بعد سنوات من تقدم الدبلوماسية السوفييتية فى الشرق الاوسط ، أصبحت أمريكا مرة أخرى هى القوة الاعظم الموجودة فى البحر المتوسط والشرق الاوسط معا » [٣٦] .

ومن كل هذا تتجلى سمة عجز الوفاق من العمل بين واشنطون وموسكو ، لان كلا منهما تعمل على اقصاء الاخرى عن ميدان دبلوماسية النزاع العربى الاسرائيلى وتركز على عزل الدولة الاعظم الاخرى ، أكثر مما تركز على السلام نفسه فى المنطقة .

أضف الى هذا التصارع المرير بين موسكو وواشنطون فى حلبة التنافس البحرى فى البحر المتوسط والخليج وبحر العرب والمحيط الهندى ، وهى منطقة بحرية متكاملة . ولا يقف الامر عند حد التنافس فى زيادة القوة البحرية لكل منهما فى هذه المنطقة ، بل يتعداه الى محاولات الحصول على قواعد عسكرية ، تكمل القوة البحرية ، وتسد ما تعجز عنه تلك القوة . ومن آخر الامثلة على هذا التنافس بين دولتى الوفاق ، المشروعات الامريكية لاستخدام مطار جزيرة مسيرة ، وهى جزء من عمان وعلى مقربة من مضيق الخليج ، وللحصول على قواعد عسكرية فى الباكستان (٣٧) . ويقابل هذه المساعى الامريكية ، مساعى الاتحاد السوفييتي مثلا فى الحصول على تصريح «لسفن الصيد » السوفييتية باستخدام المرافق البرتغالية ، الواقعة على المحيط الاطلسى . [٣٨] .

---

[٣٦] مجلة يو اس اند ورلد ريبورت ١٥ سبتمبر ١٩٧٥ .

[٣٧] قالت وسائل الاعلام الامريكية ان مشروعات جزيرة مسيرة قد نوقشت مع السلطان قابوس بن سعيد ، سلطان عمان فى اوائل يناير ١٩٧٥ فى واشنطون وان مسالة قواعد امريكية فى الباكستان نوقشت مع الرئيس ذوالفقار بوتو فى واشنطون ايضا .

[٣٨] جريدة النيويورك تايمز ، اول فبراير ١٩٧٥ .

بل ان معظم التحاليل الاستراتيجية التى نشرت بشأن اعادة فتح قناة السويس ، قد ركزت على تضمينات اعادة الفتح على التنافس البحرى الامريكى السوفييتى .

وفى مجالى الاتجار بين البلدين وبرامج الحد من التسلح ، نجد أن موسكو وواشنطون ، عجزتا عن تحقيق أى تقدم ذى معنى فىهدين المجالين الحيويين اللذين حظيا باهتمام وثيقة ميلاد الوفاق فى مايو ١٩٧٢ . وتتضح أهمية مجال التجاره بين البلدين ، من تصريحات برجنيف وكيسنجر «كالمتطلب الاول من متطلبات التعاون السوفييتى الامريكى فى مجالات فرض الرقابة على التسلح النووى والسلام فى الشرق الاوسط وجنوب شرق آسيا» (٣٩) . الا أن حفيظة الاتحاد السوفييتى قد أثيرت ، عن طريق مساعى الكتلة الموالية لاسرائيل فى الكونجرس الامريكى ، وهى الكتلة التى يقودها السناتور هنرى جاكسون من أجل فرض شروط وقيود على قانون الاصلاح التجارى الامريكى لعام ١٩٧٥ . وأصرت كتلة الكونجرس الموالية لاسرائيل والصهيونية ، على اشتراط « حرية الهجرة » (أى هجرة اليهود السوفييت الى فلسطين المحتلة) ، الامر الذى حدا بالاتحاد السوفييتى الى اعلان ان الاتفاقية التجاريه مع أمريكا لعام ١٩٧٢ لاغية ولا أثر لها . وصرح المسئولون السوفييت أن مثل هذه القيود التى فرضها مؤيدو اسرائيل على قانون الاصلاح التجارى الامريكى (١٩٧٥) « لا علاقة لها بالمره بالتجارة ، وهى غير مقبولة اذ تعد تدخلا فى الشئون الداخلية السوفييتية » (٤٠) . وعلى الرغم من أن كيسنجر حاول أن يخفف من صدمة الغاء السوفييت لاتفاقية ١٩٧٢ التجارية ، قائلا « انها حادث معزول فى الطريق العام للوفاق » (٤١) ، الا أن هذا التمويه الدبلوماسى لم يخف حقيقة عجز الوفاق عن العمل .

وفيما يختص بالحد من التسلح ، خاصة فى الاسلحة الاستراتيجية ، نجد عجز الوفاق عن العمل بين موسكو وواشنطون ، متمثلا بأوضح صوره ، لدرجة أن الدولتين امتنعتا عن التصويت على قرار الجمعية العامة للامم المتحدة لعام ١٩٧٤ الذى دعا الى الاسراع بخطى المباحثات حول الحد من التسلح (٤٢) . ولم يتعد التفاهم الذى قيل ان فورد وبرجنيف قد توصلا اليه فى فلاديفوستك فى هذا الميدان الحساس من ميادين الوفاق، عن كونه مجموعة من المبادىء التى تتطلب الكثير من الايضاح ، والتى ما زالت بعيدة أشد البعد عن التنفيذ .

ولنأخذ مثالا على هذا بالمفاوضات السوفييتية الامريكية التى بدأت بجنيف فى أول فبراير ١٩٧٥ لصياغة اتفاقية جديدة تقضى بالحد من انتاج الاسلحة الهجومية خلال السنوات العشر القادمة . ولكن لم يمض يوم واحد على بدء تلك المباحثات ، الاوسمع العالم هوارد كالاواى ، وزير الجيش الامريكى ، يعلن فى ألمانيا الغربية فى اجتماع عقدته منظمة حلف شمال الاطلسى فى ميونيخ ، ان أمريكا ستزيد من قوة جيوشها المقاتلة فى أوربا خلال عام ١٩٧٥ . وأضاف الوزير الامريكى المسئول ، أن هذه السياسةستستمر خلال الاعوام المقبلة . واستطرد كالاواى ،وكأنهيؤكد للعالم عدم قدرة الوفاق الدولى عن العمل ، قائلا : « ان الطريق الوحيد الى خدمةقضية الوفاق ،يتمثل فى محافظتنا على قوتنا العسكرية وزيادة هذه القوة » (٤٣) . ولهذا القول معنى واحد ، هو أن الوفاق عاجز عن العمل ، وأن منطق القوة هو المنطق الوحيد المقنع فى العلاقات الامريكية السوفييتية . اذا كان الامر هكذا ، كيف يمكن للعالم الثالث أن يقتنع بأن الوفاق سياسة عاملة وناجحة ، على الرغم من كل ما جاء فى نتائج مؤتمر هلسنكى (فنلندا) للامن والتعاون

---

[٣٩] مجلة تايم الامريكية ، فى ٢٧يناير ١٩٧٥ .

[٤٠] انظر المصدر عاليه الذىاقتبس هذه العبارات من تصريحات برجنيفلوزير المالية الامريكى ، وليام سايمون فى موسكو، فى ١٨ اكتوبر ١٩٧٤ قبل أن يقر الكونجرس الامريكى قانون الاصلاح التجارى عام ١٩٧٥ .

[٤١] المصدر عاليه .

[٤٢] قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة التاسعة والعشرون ، القرار رقم ٣٢٦١ بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٧٤ ، المقر الدائم للامم المتحدةبنيويورك .

[٤٣] وكالةأسوشيتدبريس، ميونيخ، فى ٢ فبراير ١٩٧٥ .

الاوربيين في أغسطس ١٩٧٥؟ ان اتفاقية هلسنكى التي وقعتها خمس وثلاثون دولة الاعضاء في مؤتمر الامن الاوربي ، لم تكد تمضي على توقيعها أسابيع قليلة . الا وادعت امريكا ، تحت الضغط الصهيوني المستهدف لتهجير اليهود السوفييت الى اسرائيل ، أن الاتحاد السوفييتي ينتهك تلك الاتفاقية فيما يختص «بالهجرة والحريات الانسانية » . وفي الوقت ذاته يهاجم الاتحاد السوفييتي أمريكا ، قائلا ان واشنطون تنتهك تلك الاتفاقية ذاتها ، وذلك بالتدخل في الشئون الداخلية للدول الاوربية الغربية التي تحذرها امريكا من سوء العواقب المترتبة على اشراك الشيوعيين في الحكم . جاء هذا الاتهام السوفييتي في بيان طويل في جريدة برافدا السوفييتية في عرضها للانباء الدولية ، وذلك ردا على تصريحات كيسنجر التي حذر فيها من انه لا يمكن أن يتوقع احد أن تخف امريكا لنجدة الدول التي تسمح باشتراك الشيوعيين في الحكم (٤٤) .

ويتجلى عجز الوفاق عن العمل ، في بيان غير عادي مؤلف من ٣٠٠٠ كلمة نشرته وكالة تاس السوفييتية ، وصدرته جريدة برافدا صفحتها الاولى في ٢٢ مايو ١٩٧٦ ، دافع فيه الاتحاد السوفييتي عن الوفاق بصورة توضح أن الوفاق سراب ديبلوماسي لا معنى تطبيقي له . لقد اتهم الاتحاد السوفييتي « اوساطا معينة في المانيا الغربية بتقويضها لسياسة الوفاق التي اتبعتها بون تجاه موسكو منذ عهد المستشار ويلي براندت » (٤٥) . وراى المعلقون الدوليون في ذلك البيان ، ردا على أقوال وزير خارجية المانيا الغربية ، هانز ديتريخ جنشر ، وعلى بيان أصدرته منظمة حلف شمال الاطلسي جاء به « أن الاتحاد السوفييتي يهدد سياسة الوفاق » (٤٦) . ونلمح عمق الخلافات السوفييتية الامريكية في البيان السوفييتي المشار اليه آنفا ، في الجزء الذي جاء به ما يلي : « ان الاحداث في البرتغال واليونان وأنجولا ، تستخدم كذرائع لاتهام الاتحاد السوفييتي بالتوسعية والاستعمار الايديولوجي والتدخل في الشئون الداخلية للدول الاخرى . ويطالب اعداء الوفاق ، الاتحاد السوفييتي وحلفاءه أن يدللوا على حرصهم على السلام ، بنزع سلاحهم الايديولوجي ، وبغض الطرف عن الرجعية الامبريالية التي تقمع الحركات الشعبية المكافحة من أجل الحرية والتقدم الاجتماعي » .

من هذه الاتهامات السوفييتية ضد الغرب والاتهامات الغربية ضد الاتحاد السوفييتي ، تتأكد صحة ما قاله الاستاذ الدكتور بطرس بطرس غالي رئيس تحرير هذه المجلة في مقال صدر له في صيف هذا العام . وجه ذلك المقال النظر الى ما وصفه مؤلفه بجبهة الرفض السوفييتي التي ترى أن سياسة الوفاق قد « أفقدت الحركة الشيوعية دفعها الثوري ، بحيث لم تستطع أن تستغل ازمة الرأسمالية الدولية خير استغلال » . وأضاف أن الرافضين الامريكيين لسياسة الوفاق ، يرون في تلك السياسة « صورة من صور الاستسلام ، لان تقديم المساعدات الامريكية للاتحاد السوفييتي في صورة صفقات القمح ، أو في صورة صفقات تجارية أخرى ، سيؤدي الى تقوية الاتحاد السوفييتي ومساعدته على أن يجتاز الازمة الاقتصادية التي يمر بها » (٤٧) .

الوفاق كسياسة خطرة

ان غموض الوفاق او عدم تطبيقه او تعطله عن العمل ، قد لا يؤثر على المصالح القومية لدول العالم الثالث بصورة مباشرة غير ان الامر لا يقتصر على هذا الحد ، اذ ان الوفاق كسياسة بين الدولتين العظميين يثير اوضاعا ويخلق ظروفا ترى فيها دول العالم الثالث خطرا مباشرا او غير مباشر يتهددها . ولنستعرض الارتياب التي تعبرها دول العالم الثالث سياسة الوفاق .

في المقام الاول ، نجد ان العالم الثالث ينظر الى عضويته في الامم المتحدة وغيرها من المنظمات العالمية ، كعنوان على السيادة القومية والاستقلال . لذا لم تستشعر دول العالم الثالث الحماس ازاء مؤتمرات القمة التي عقدتها امريكا

[٤٤] جريدة النيويورك تايمز في ١٩ ابريل ١٩٧٦ .

[٤٥] جريدة برافدا في ٢٢ مايو ١٩٧٦

[٤٦] جريدة النيويورك تايمز في ٢٣ مايو ١٩٧٦ .

[٤٧] من مقال للاستاذ الدكتور بطرس بطرس غالي ، الاهرام الاقتصادي ، العدد رقم ٥٠٠ ، ١٥ يونيو ١٩٧٦ ، الصفحة الاخيرة .

والاتحاد السوفييتي ، بل أحست بالخطر الذي يهدد [illegible] المنظمات الدولية • اذ وجد ان الدولتين العظميين تأخذان المسائل الهامة خارج الامم المتحده محاولة تسويتها . اي أن دول العالم الثالث ترى في اضعاف المنظمات الدولية ، عن طريق تجنب موسكو وواشنطون لها، أو عن طريق ضغطها عليها ، اضعافا لاشتراك العالم الجنوبي في اتخاذ قرارات الحرب والسلام والتعاون . كما يرى العالم الثالث في هذه السياسة التي بدت معالمها في أواخر الستينات ، خطرا آخر الا وهو احلال قرارات الدولتين العظميين وآرائهما محل القرارات الدولية التي تتخذ في قاعات المنظمات العالمية بطريق ديموقراطي، يؤخذ حق كل دولة من دول العالم في المشاركة في اتخاذ القرارات .

كما تخشي دول العالم الثالث ان تتورط سياسة الوفاق بين موسكو وواشنطن ، الى حد تقسيم العالم الى مناطق نفوذ ، تحاشيا لتصادم الدولتين العظميين ، الأمر الذي يثير خطر ظهور امبريالية من نوع جديد ، تصبح كل الدول الضعيفة غير النوويه ضحايا لها . الا ان ممايخفف من هذا الخطر ، هو تيقن العالم الثالث ، بان اتفاق موسكو وواشنطن على تقسيم الكره الارضيه الى مناطق نفوذ ، يستدعي اول ما يستدعي تغييرا جذرياكاملا في ايديولوجيه وسياسة كل من واشنطن وموسكو لانتاج اتفاق أو تكامل عام في المصالح الاساسيه لكل من الدولتين . وتشترك في هذه النظره المريبه الى سياسة الاتفاق ، دول خارج اطار العالم الثالث كفرنسا مثلا .

كما ان العالم الثالث يستشعر ان سياسة الوفاق تستهدف أولا ازاله أسباب المجابهه المباشره بين الدولتين العظميين لمنع نشوب الحرب العالميه الثالثه . وترى دول العالم الجنوبي ، ان مثل هذه السياسة تعني عدم الاكتراث بالحروب والصراعات المسلحة الصغيره التي لا تعرض واشنطون وموسكو للمجابهه المباشره . وهنالك استنتاج اخر لهذه النظرة من جانب العالم الثالث، وهو ان الحروب المحدودة والردود الاستراتيجية المسلحة المحدودة (وهي الردود التي تستخدم فيها اسلحة وصواريخ نوويه صغيره من النوع التكتيكي) لا تسري عليها سياسة الوفاق بين الدولتين العظميين . ولقد أشار الى هذه النقطة بشيء من التفصيل الاستاذ الدكتور اسماعيل صبري مقلد، الذي قال في مقال له انه على الرغم من حرص الدول العظمي على تحاشي المجابهة النووية، فان فكره الرد الرادع الشامل قد تحل محلها اعمال الرد الرادعة الاستراتيجية المحدودة . (٤٨)

اضف الى كل هذا ، ان دول العالم الثالث تعتبر فكرة التوازن في القوه العسكرية بين امريكا والاتحاد السوفييتي ، وهو التوازن الذي تدعي الدولتان العظميين انه لازم للسلام الدولي ، خطرا مباشرا يتهدد الامن والسلام الدوليين . لقد أكدت تصريحات المسئولين الامريكيين حول هذا الموضوع ، أن العالم الثالث محق في نظرته . فمثلا ادلي وزير الدفاع الامريكي السابق ، الدكتور شليسنجر ، في خطاب له بنادي نيويورك الاقتصادي بان هذا التوازن « هام لدعم اسس الوفاق »(٤٦) وبعد ايام قلائل ، اضاف شليسنجر جانبا اخر ، يؤكد ما تستشعره دول العالم الثالث من مخاوف ازاء سياسات التسلح التي تنتهجها الدولتان العظميان ، حينما قال في واشنطن « ان العالم لم يعد يستشعر الرهبه من قوه امريكا العسكريه » ثم حذر من نشوب حرب جديده نتيجة لهذه التصورات . (٥٠) . وهذا دليل على أن لفكره التوازن في القوه العسكريه بين موسكو وواشنطون وجهين : الوجه الاول هو القول بان التوازن لازم للسلام ، والوجه الثاني هو أن الزياده المتراكمه للقوه العسكريه ، أمر حتمي يتطلب تعديل التوازن باستمرار . ويتضح هذان الوجهان من التحقيقات التي دارت بشأن المخابرات الامريكيه المركزيه (.C.I.A) وأوضحت ان « البنتاجون (وزارة الدفاع الامريكيه) يعرف جيدا ان تبرير مطالباته المستمرة بأسلحة جديدة ، وبقوات أكبر ، يتطلب برهنه المخابرات على ان الاتحاد السوفييتي على وشك التفوق العسكري

---

[٤٨] موجز لما أورده الاستاذ الدكتور اسماعيل صبري مقلد في مقال له بالاهرام الاقتصادي ، العدد رقم ٤٦٢ ، ١٥ نوفمبر ١٩٧٤ ، ص ٢٦ ــ ص ٢٧ .

[٤٩] من اذاعة .C.B.S الامريكية ، مدينة نيويورك ، في ٢٣ يناير ١٩٧٥ .

[٥٠] جريدة النيويورك تايمز ، في ٣٠ يناير ١٩٧٥ .

على أمريكا » (٥١) ويجب الا ننسى هنا أن دول العالم الثالث ، تخشى أن أية حروب عالمية جديدة ستدور رحاها على أراضيها ، ستلتهم مصادر ثروتها الطبيعية ، وتزيد من اعتمادها على الدول العظمى .

وننتقل الان الى جانب أساسى من جوانب استشعار دول العالم الثالث بالتخوف مما قد يتضمنه الوفاق من أخطار تهدد مصالحها . ويتعلق هذا الجانب بالاعتماد الاستراتيجى للعالم الثالث على الدولتين العظميين فى الحصول على أنظمة التسلح الحديثة . ولا شك فى أن هذه الاعتمادية تهيىء ظروفا عدة تتيح الفرصة امام كل من واشنطون وموسكو للضغط السياسى على الدول المحتاجة للاسلحة الحديثة ، بغية تسيير سياسات الدول المحتاجة فى مجال لا يتعارض مع مصلحة الدولة العظمى المعطية . ومن خلال عمليات الضغط هذه ، التى تتعرض لها دول العالم الثالث التى تحاول تحرير أراضيها من الاستعمار والاحتلال والسيطرة الاجنبية ، او تؤيد حركات التحرر القومى ، يتبين ما خطران يؤثران على مناخ العلاقات الدولية . وأول هذين الخطرين . يتمثل فى تعرض العلاقات بين الدوله منتجه السلاح ، والدوله المحتاجه اليه ، للتقلبات العديده من علاقات دافئه وثيقه ، الى علاقات بارده غير متفاعلة . وثانى الخطرين ، هو القلق الذى تستشعره الدولة المحتاجة الى الاسلحة ، ازاء احتمال حرمانها من امدادات التسلح من احدى الدولتين العظميين . وهو قلق يدفع الدولة المحتاجه باستمرار ، الى البحث عن مصادر اخرى لتلك الاسلحة ، ولو كانت من طرز اخرى . ويتجسم هذا القلق كلما سعت الدولتان العظميان ، حرصا على مصالحهما الاستراتيجية العالمية ، الى فرض حظر معين على الاسلحة الى منطقة ما . ورغما عن أن هذه المساعى ، التى كان آخرها يستهدف حظر موسكو وواشنطن تصدير الاسلحة الى منطقة الشرق الاوسط قبل أكتوبر ١٩٧٣ تبوء عادة بالفشل ، الا أن نجاحها مستقبلا يعتبر فى حيز الامكان .

ولنضرب بجمهورية مصر العربية مثالا على علاقات العالم الثالث بالدولتين العظميين فى مجال التسليح . نرى هنا أن حاجة مصر الملحة الى الدفاع عن أراضيها ، وتطهير هذه الاراضى من آثار العدوان الصهيونى ، واحقاق حقوق الفلسطينيين فى وطنهم المشروع فلسطين . قد عرضت علاقاتها بالاتحاد السوفييتى الى سلسلة من الدفء والبرودة تتابعت منذ عام ١٩٥٨ الى وقتنا هذا . بل ان الغاء مصر فى عام ١٩٧٦ لمعاهدة « الصداقة والتعاون » بينها وبين الاتحاد السوفيتى التى ابرمت عام ١٩٧١ ، يعتبر خير مثال على التغيرات المستمرة فى العلاقة بين منتج السلاح ومستورده . وفى اواخر يناير ١٩٧٥ اشار الرئيس محمد انور السادات الى موضوع الاسلحة من الاتحاد السوفييتى بقوله ان موقف الاتحاد السوفييتى ازاء مصر فى هذا المجال هو موقف « غير الصديق » (٥٢) . فاذا أضفنا الى هذا تصريحات الرئيس السادات التى انتقد فيها الاتحاد السوفيتى علانية ، نظرا للموقف السوفييتى السلبى ازاء اتفاقية سيناء الثانية لفصل القوات فى ٤ سبتمبر ١٩٧٥ ، والغاء المعاهده المصريه السوفييتية ، وما سبق كل هذا من طرد الخبراء السوفييت من مصر عام ١٩٧٢ تبينت لنا زئبقية العلاقات المصرية السوفييتيه التى وصلت فى أواخر عام ١٩٧٦ ابان المحنتين الفلسطينية واللبنانية فى لبنان ، الى درجة التدهور . وفى الفترة ما بين فبراير ١٩٧٥ ويونيو ١٩٧٥ التى لا تزيد على خمسة أشهر ، تعرضت العلاقات المصرية السوفييتية لدفء فى فبراير تمثل فى زيارة أندريه جروميكو ، وزير الخارجية السوفييتى للقاهرة لمناقشة العلاقات بين البلدين ، ثم لبرودة فى مايو قبيل اجتماعات السادات وفورد فى سالزبرج بالنمسا فى يونيو . ولم يحل شهر سبتمبر ١٩٧٥ حتى انقلب البرود الى جفاء فى العلاقات المصرية السوفييتية ، نتيجة لمهاجمة الاتحاد السوفييتى سياسة مصر فى اتفاقية سيناء الثانية لفصل القوات .

---

[٥١] Marchetti, V., and Marks, J., The CIA and the Cult of Intelligence (New York: Dell Publishing Co., Inc. 1975), p. 296. C.B.S.

[٥٢] من مقابلة مع الرئيس محمد انور السادات ، جريدة اللوموند الفرنسية ، ٢٢ يناير ١٩٧٥ .

وهنا نطرح هذا التساؤل ثم نرد عليه : هل كان يمكن للاتحاد السوفييتي أن يحاول اخضاع سياسة مصر (وهي ثلث الامة العربية) لاهوائه المرتبطة بالمصالح السوفييتية القومية ، لو كان لدى العرب اكتفاء ذاتي في التسليح الحديث وتصنيعه داخل الاراضي العربية ؟ الجواب : لا بكل تأكيد . وهنا نتبين أن الاكتفاء الذاتي ، وخاصة فيما يتعلق بأهم قطاعات الاسلحة الهجومية والدفاعية ، هو خير دعامة لسياسة عدم الانحياز التي تنتهجها مصر ، لذا نجد أن انشاء مصر والسعودية والامارات العربية وقطر ، لمؤسسة ميزانيتها الاولى تبلغ حوالي بليون ومليونين ونصف المليون من الدولارات لتنمية تصنيع الاسلحة «٥٣» يتخذ دلالة جديدة في اطار العلاقات الدولية . ويعتبر هذا المشروع العربي الناشيء ، خير رد على مشاعر القلق التي أحست بها عواصم الامة العربية اثناء مؤتمر القمة بين برجنيف ونيكسون في موسكو في مايو ١٩٧٢ ، ازاء احتمال فرض الدولتين العظميين حظر تصدير الاسلحة الى الشرق الاوسط ، الامر الذي كان لابد أن يؤدي الى وضع العرب باستمرار في موقف أضعف من الموقف الاسرائيلي عسكريا وتسليحيا .

من أجل هذا نجد ان الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة (حرب رمضان) قدمت الادلة على احساس العالم الثالث ، بأن للوفاق جانبا خطرا يؤثر سلبيا على مصالحها . ذلك لانه في لحظة اندلاع « شرارة » حرب اكتوبر ١٩٧٣ واكتشاف المخابرات الغربية والاسرائيلية ، أن العرب أخذوا المبادأة العسكرية من اجل التحرير ، سارعت أمريكا باتهام الاتحاد السوفييتي بأنه « انتهك الوفاق » باخفائه عن أمريكا معلوماته بصدد المبادأة العسكرية العربية . واحست أمريكا بأنه كان ينبغي على الاتحاد السوفييتي أن يحيط شريكته في الوفاق ، أي أمريكا ، علما بأن عاصفة عربية على وشك الهبوب على قوات الاحتلال الاسرائيلية . فاذا كان الامريكيون محقين في توقع مشاركة الاتحاد السوفيتي في اية اسرار لدى موسكو عن العرب ، لتبدى للعرب أن الوفاق لا يعدو كونه ترتيبا تعاونيا بين الدولتين العظميين ، هدفه احباط حروب التحرير القومية ، عن طريق المشاركة في تبادل أسرار مخابرات كل منهما . واذا كان الامريكيون غير محقين في هذا التوقع ، وفي توجيه تلك الاتهامات الى موسكو ، فلهذا ثلاثة تفسيرات : اولاها ان واشنطن قد بالغت في توقعاتها السياسية من وراء الوفاق ، ثانيتها أن واشنطون تلعب بسياسة الوفاق لخدمة اغراضها في الضغوط السياسية التي بدلتها ، لكي يخفف الاتحاد السوفييتي من تعاونه مع العرب في حربهم التحريرية ، التي تؤيدهم فيها شعوب العالم الثالث والدول غير المنحازة ، وثالثتها ، أن واشنطون قد توهمت أن العرب قد أصبحوا أسرى للسياسة السوفييتية ومستلزماتها ، لدرجة مشاركتهم لموسكو في أخطر سر قومي كتمه العرب في تاريخهم الحديث .

ان أيا من هذه التفسيرات الثلاثة ، لابد أن يظهر جانب الخطر في سياسة الوفاق بالنسبة للعالم الثالث . وفي مقابلة صحفية مع الرئيس أنور السادات نشرت في يناير ١٩٧٥ ، أفصح الرئيس المصري عن لقائه مع السفير السوفييتي في القاهرة في ٣ اكتوبر ١٩٧٣ حينما سأله عن موقف الاتحاد السوفييتي اذا ما اتخذت القاهرة مهلا عسكريا ما . وفي الوقت ذاته وجه الرئيس حافظ الاسد نفس السؤال فيما يختص بدمشق الى السفير السوفييتي وذلك في يوم ٤ اكتوبر . وأوضح الرئيس السادات في تصريحاته خلال تلك المقابلة الصحفية ، ان رد موسكو على هذه التساؤلات العربية كان ارسال طائرات النقل السوفييتية بصورة مفاجئة الى كل من مصر وسوريا لترحيل الرعايا السوفييت من البلدين في ٥ اكتوبر ١٩٧٣ «٥٤» .

وخلاصة هذه التصريحات وغيرها من أقوال

---

[٥٣] من انباء وكالة رويتر ، بلاغ من القاهرة ، ١٠ مايو ١٩٧٥ .

[٥٤] مقابلة اجرتها روزاليوسف مع الرئيس أنور السادات ، روزاليوسف ، العدد ٢٤٣٠ بتاريخ ١٣ يناير ١٩٧٥ ، القاهرة ، ص ٩ .

المصادر العربية العليا ، هو أن العرب لم يشركوا الاتحاد السوفييتي في أية معلومات استراتيجية محددة بصدد اندلاع شرارة اكتوبر . وخلاصتها أيضا أن الوفاق يأخذ احيانا معالم مقلقة بالنسبة لامن وسلام العالم الثالث . أى أن الوفاق ما هو الا استمرار للتنافس والمجابهات بين الدولتين العظميين في صور جديدة ، الا فيما يتعلق باحتمالات المواجهات النووية بينهما . ولنأخذ من السياسات السوفييتية والامريكية بصدد افريقيا مثلا على ذلك التنافس وتلك التحديات بين العملاقين . ففي أعقاب الحرب الانجولية ، نجد كلا من واشنطن وموسكو تجتهد وتبذل قصارى جهدها ، من أجل امتداد نفوذها ، وايقاف امتداد نفوذ الاخرى . ويتمثل هذا التناحر في مسألة الاسلحة ، اذ بينما يزود الاتحاد السوفييتي الصومال وانجولا وأوغندا بأسلحة تقدر بملايين الدولارات ، تستعد امريكا الان لتزويد كينيا والحبشة وزائير بأسلحة حديثة . وازاء احتمال وقوع حرب بين اثيوبيا والصومال بصدد جيبوتي نرى أنه على الرغم من رفض الاتحاد السوفييتي بيع اسلحة لاثيوبيا لاسباب سياسية قومية سوفييتية ، الا أنهم عقدوا اتفاقية تجارية معها . وفي الوقت ذاته ، يقدر الخبراء مقدار العون الامريكي لاثيوبيا منذ اكتوبر ١٩٧٥ حتى الان بمائة مليون دولار ، ضمنها أكثر من ١٢ طائرة فانتوم من طراز F5E (٥٥) . هذا فيما يختص بالتسليح ، وأمره لا يختلف عن أمر التنافس الدبلوماسي الحاد بين العملاقين في افريقيا . وهنا نلاحظ ان راديو موسكو وجه اذاعة باللغة الفرنسية الى افريقيا في السادسة من مساء يوم ٢٤ أبريل ١٩٧٦ ، ندد فيها بزيارة كيسنجر ذلك الشهر لافريقيا . قالت اذاعة موسكو ، ان رحلة كيسنجر هي محاولة للحد من العلاقات السوفيتية الافريقية ، وأضافت أن تصريحات كيسنجر التي سبقت الرحلة حاولت ان تعزو التغييرات التي حدثت في افريقيا لا لنجاح الشعوب الافريقية في كفاحها من أجل الاستقلال الحقيقي ، بل الى ما توصف بالقبضة السوفييتية على القارة الافريقية . وأشارت الاذاعة الى ما قاله كيسنجر من أنه ينوى استخدام زيارته لافريقيا من أجل التحذير من أخطار التوسع السوفييتي ، ولفت نظر الافارقة الى ان امريكا مستعدة لان تخف من أجل مساعدتهم في الكفاح ضد ذلك الخطر (٥٦) .

وبغض النظر عن التصريحات السوفييتية ، يجب علينا أن ننظر الى الدبلوماسية الكسنجرية في جنوب أفريقيا في شهر سبتمبر ١٩٧٦ داخل اطار المصلحة القومية الامريكية التي تملى منع الاتحاد السوفييتي من مد نفوذه في افريقيا ، بالاضافة الى العوامل الاخرى المرتبطة بنشاط الشركات الامريكية في جنوب افريقيا ، وبرغبة واشنطون في نقل الحكم الى يد الاغلبيات الافريقية في روديسيا وناميبيا ، ارضاء للامريكيين السود ، ومساومة من أجل تجميد الاوضاع في جمهورية افريقيا .

وتعتبر الخطبة التي ألقاها هيلموت سوننفلد (الذى رافق كيسنجر خلال دبلوماسية الغدو والرواح في أزمة الشرق الاوسط) في أكاديمية البحرية الامريكية في ٦ ابريل ١٩٧٦ خير تصريح يجلو طبيعة التنافس الحاد الخطير الدائر بين موسكو وواشنطون تحت ستار الوفاق . قال سوننفلد ، وهو الان مستشار بوزارة الخارجية الامريكية : « ان الدول الغربية تميل الى تغليب مساعيها المشروعة من أجل الربح التجاري في الاسواق الشرقية ، على الحاجة الى انماء استراتيجية هادفة ومتابعتها » . ثم قال : « يجب علينا ألا نغفل عن حقائق اساسية ارجو أن تتفق عليها آراء الامريكيين جميعهم . وأول هذه الحقائق ، هو أنه بغض النظر عن أية سياسات نتبعها ، علينا أن ندرك دائما أن أمريكا والاتحاد السوفييتي سيستمران في منافسة جغرافية سياسية وعقائدية طوال حياتنا وحياة أطفالنا . وسيكون في امكان كل منهما أن يحتفظ بالقدرة

---

[٥٥] من تعليق كتبه لزلي جيلب ، المحرر الدبلوماسي لجريدة النيويورك تايمز بواشنطن . جريدة النيويورك تايمز في ١٨ يوليو ١٩٧٦ ، الصفحة الاولى من الملخص الاسبوعي للانباء .

[٥٦] من ملخص الاذاعات العالمية ، هيئة الاذاعة البريطانية ، الجزء الاول ، رقم SU/5193 بتاريخ ٢٧ ابريل ١٩٧٦ .

على انزال دمار نووى هائل بالآخر ؛ ولكن ذلك سيتم على حساب تدمير ماحق بالطرف الذى يبدأ باستخدام القوة النووية » . (٥٧)

هذا هو جانب أو بعض جوانب الخطر الذى يمثله الوفاق للعالم الثالث . وكما اسلفنا الذكر ، يتمثل هذا الخطر فى العديد من قطاعات التعامل والتفاعل الدوليين بين موسكو وواشنطون ، سواء كان فى ميدان الديبلوماسية أو الاستراتيجية أو التبادل التجارى أو التسلح . وهذا لا يعنى بالطبع أن تفاقم الخلافات بين موسكو وواشنطون يخدم مصالح العالم الثالث بصورة أفضل من الوفاق . ولكن معناه ان الوفاق فوق غموضه ، وعدم تطبيقه ، وعجزه عن العمل ، له زاوية تشكل نوعا معينا من الاخطار التى تتهدد دول العالم الثالث سيادة ، وأمنا وانماء .

خاتمة :

من كل ماتقدم ،يتضح ان الوفاق لم يخدم مصالح العالم الثالث ، ولم يقلل من حدة التصارع بين امريكا والاتحاد السوفيتى . ولم يجد العالم الثالث فى الوفاق بديلا عن الاسس المكينة لعدم الانحياز التى أرسيت منذ عام ١٩٥٥ فى باندونج باندونيسيا ، والتى دعت الى التعايش السلمى ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول ، ودعم حركات التحرير القومى ، من اجل هذا نجد أن مؤتمر الدول غير المنحازة الذى عقد فى ليما ، بيرو ، من ٢٥ الى ٣٠ اغسطس ١٩٧٥ ، قد أكد فى «برنامج ليما للتعاون والتضامن المشتركين » أن « المؤتمر ينعقد فى وقت تحتفل فيه شعوب آسيا وافريقيا بالذكرى العشرين لمؤتمر الدول الاسيوية الافريقية فى باندونج ، الذى أرسى مبادىء باندونج العشرة التى شكلت قوة معنوية ضخمة استلهمتها الشعوب المستعمرة فى كفاحها من اجل الاستقلال القومى ، والتى اعتبرت دعائم للتعايش السلمى والتعاون » . (٥٨) هذه عبارات تعكس وثوق العالم الثالث بالمبادىء التى نبعت من داخل تجاربه الطويلة والمريرة ازاء المعاملات الاجنبية المستمرة التى تستهدف استعماره والسيطرة عليه . وهو وثوق لا ينعكس فى نظرة واشنطون وموسكو الى الوفاق الذى روجوا له لفظا لا عملا خلال السنوات الخمس الماضية . لذا نجد الرئيس الامريكى فورد يعلن فى مؤتمر القمة الذى عقد فى هلسنكى ، فنلندا ، فى أول أغسطس ١٩٧٥ أن « الوفاق هو عملية تطورية ما زالت العقبات الجسام تعترض سبيلها . » (٥٩) وعلى الرغم من مشروع الفضاء الخارجى السوفييتى الامريكى المشترك « سويوز — أبوللو » فى صيف ١٩٧٥ الذى حقق أهدافه العلمية ، والذى كان يمكن اعتباره انتصارا لسياسة الوفاق ، فان هذا النصر العلمى لم ينجح فى اسكات الأسئلة المتشككة حول العلاقات الامريكية السوفييتية . لذا نجد أن تصريحات جيمى كارتر ، بوصفه المرشح الديموقراطى لانتخابات الرياسة ، والتى نادى فيها بوجوب استخدام امريكا للضغوط الاقتصادية ضد الكتلة الشرقية ، انعكاسا حقا للعلاقات اليومية بين موسكو وواشنطون ، بل ان رد الاتحاد السوفييتى الذى انتقد فيه جيمى كارتر ، ووصف تصريحاته تلك بأنها تدخل فى الشئون الداخلية واتفاقية هلسنكى (٦٠) ، يعتبر تأكيدا للنقطة ذاتها . وتشير الدلائل الى أن وزارة الخارجية الامريكية نصحت السفارات الامريكية بالخارج فى ربيع ١٩٧٦ ، بأن المعركة الانتخابية فى أمريكا تحتم على الناطقين الرسميين الامريكيين اغفال كلمة « الوفاق » . وأضافت الوزارة أن هذا الاغفال ليس مجرد لعب لفظى ، ولكنه أمر ينطوى على اتخاذ

---

[٥٧] من بلاغ صحفى نشرته وزارة الخارجية الامريكية ووزعته على الباحثين السياسيين بعنوان « امريكا والاتحاد السوفيتى فى العصر النووى » بتاريخ ٦ ابريل ١٩٧٦ . وقد القيت الخطبة بالاكاديمية البحرية بانابوليس ، ماريلاند .

[٥٨] نشر « برنامج ليما » كوثيقة من وثائق الجمعية العامة للامم المتحدة رقم A/10217 ه سبتمبر ١٩٧٥ بناء على طلب سفير بيرو لدى الامم المتحدة .

[٥٩] بلاغ صحفى ، وزارة الخارجية الامريكية ، اغسطس ١٩٧٥ ، واشنطون .

[٦٠] من اذاعة C.B.S. الامريكية ، نيويورك ، فى ١٧ يوليو ١٩٧٦ .

أمريكا مسلكا متصلبا ازاء موسكو . ولذا أحل الرئيس فورد تعبير « السلام عن طريق القوة محل الوفاق (٦١) . ونجلى هذا فى مقـــال بعنوان « الوفاق : كل على حد تصوره » كتبه روجر موريس ، احد مساعدى كيسنجر ومؤلف كتاب عنوانه « العظمـــة غير المؤكدة : هنرى كيسنجر وسياسة أمريكا الخارجية » قال فيه : « فى عام ١٩٧٢ كان الوفاق سياسة الحكمة ، واكتسح نيكسون انتخابات ١٩٧٢ لا مناقشة تلك السياسة . ولكن فى عام ١٩٧٦ يرى الكثيرون أن الوفاق يهدد أمريكا بالخطر . لذا يهاجم كل من جيمى كارتر (ديموقراطى) ورونالد ريجان (جمهورى) فى حملتيهما الانتخابيتين أســس تلك السياســة . غير ان كيســنجر يعتقد ان سياسة الوفاق هى اعظم ما حققه . ولكن اغلبية الكونجرس تعتقد الان أنها كانت اكبــر أخطائه ... ان الوفاق هو تلك الكلمة الفرنسية الغــامضـــة التى تقف عنوانا على العـــلاقـــات الجديدة المعقدة بين امريكا والاتحاد السوفييتى فى السبعينات . ولكن المشكلة ليست فى الكلمة ولكن فى الحقيقة . » (٦٢) ويدعم هـــذا التقويم ، بعض علماء السياسة فى أمريكا الذين يرون فى الوفاق تمييعا للارادة القـــومية الامريكية . قال ثلاثة من هؤلاء (وكلهم أساتذة بجامعة كاليفورنيا فى بيركلى) فى كتـــاب بعنوان «كارثة الوفاق الكبرى » نشر فى ١٩٧٥ « ان احجام أمريكا عن استخدام القوة لضمان تدفق بترول رخيص من الشرق الاوسط اليها ، يعتبر نقصا فى الارادة الســياســية مرده الى الوفاق » . (٦٣)

كل هذا يؤكد عدم قدرة الوفاق على التطور ليصبح سياسة عالمية التطبيق ، على نحو يخدم اهـــداف العالم الثالث فى التحـــرر والعـــدالة والمساواة ، ويدعم مبادىء باندونج . وهـــو عجز يرجع الى أن الوفاق بغموضه ، وانعـــدام تطبيقه ، وتعطله عن العمل ، وجوانبه الخطرة ، لا يستطيع أن يستحوذ على ثقة العالم الثالث وعلى تفاعله الايجابى ازاءه ، ذلك ان « فاقــد الشىء لا يعطيه » كما قال العرب الاقدمون ■



[٦١] مجلة تايم الامريكية ، عدد٢٩مارس ١٩٧٦ .
[٦٢] المجلة الاسبوعية ، جــريدةالنيويورك تايمز ، ٣٠ مايو ١٩٧٦ .
Friedland, E., Seabury, p., and Wildavsky, A., The Great Detente Disaster (New York : Basic Books, 1975).

دراسة

جامعة الدول العربية والمعونة الفنية لافريقيا

د. عبدالملك عوده

عميد كلية الاعلام جامعة القاهرة

الحديث عن تجربة المعونة الفنية المقدمة باسم جامعه الدول العربية ، أن نأخذ فى الحسبان مجموعة من الحقائق أولاها رأسمال الصندوق الذى لم يتجاوز عشر ملايين من الدولارات حتى الان . وثانيتها الخصائص المنوعة والمتباينة لبلدان افريقيا واحتياجاتها . وثالثتها المدة الزمنية القصيرة لعمر التجربة العربية ، وما تواجهه من تجارب اخرى عاملة فعلا فى افريقيا ، بعضها أجنبية معادية للعرب ، وبعضها عربية عاملة من نفس الميادين ، دون تنسيق مع غيرها من النشاطات العربية العديدة .

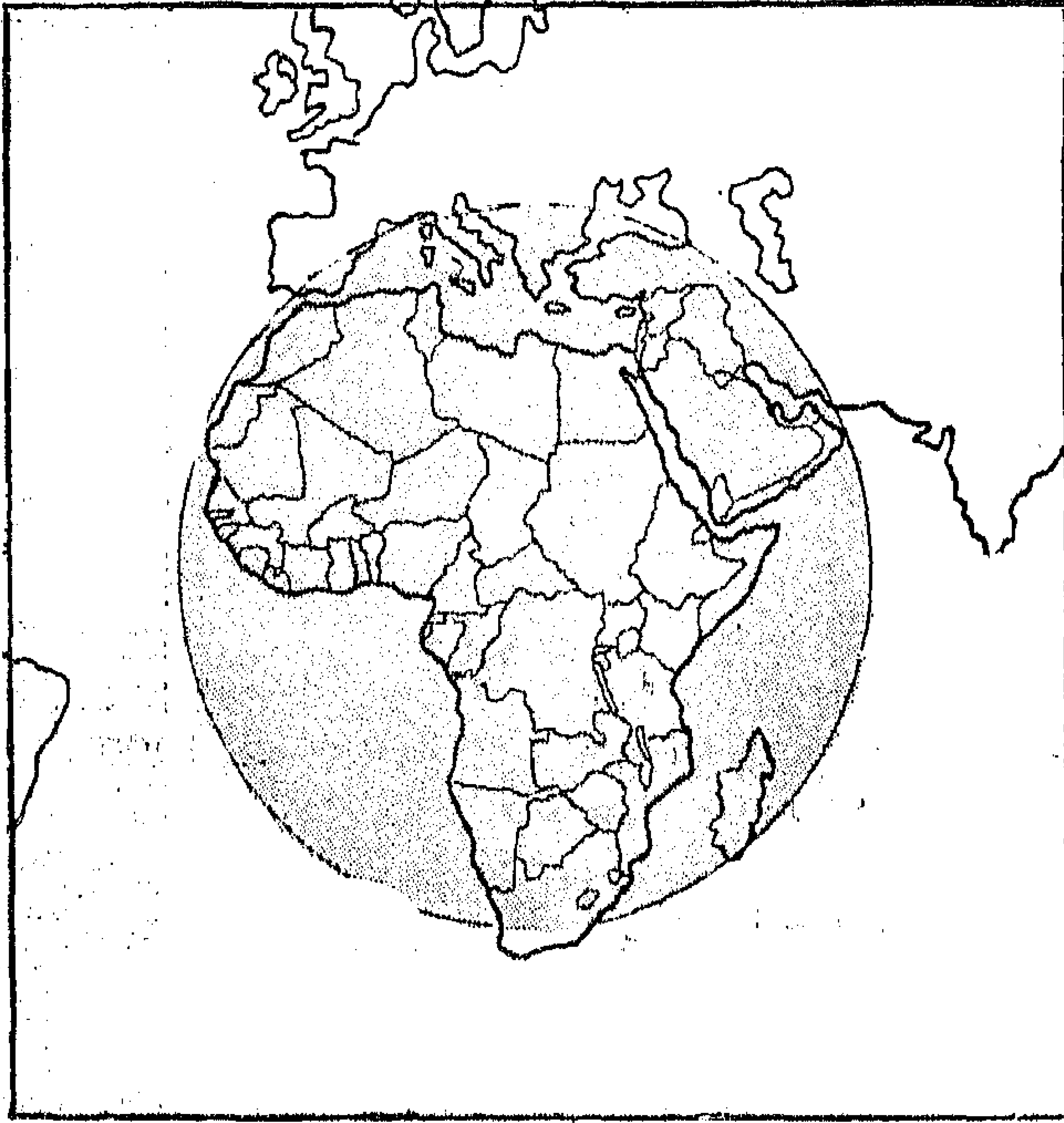
وتفصيل بعض هذه الحقائق هو التالى :

١ ـ مجموعة الحقائق الاساسية فى عمليات انشاء الصندوق ، وهى :

١ ـ تمت الموافقة على النظام الاساسى للصندوق فى مؤتمر القمة العربى فى الرباط فى اكتوبر ١٩٧٤ .

٢ ـ تم اختيار اعضاء مجلس الادارة لمدة ثلاث سنوات فى مجلس الجامعة فى ابريل ١٩٧٥ .

٣ ـ عقد مجلس الادارة اول اجتماعاته فى اغسطس ١٩٧٥ .



٤ ــ تم اعتماد أول موازنة للصندوق عام١٩٧٦ وتم اعتماد الموازنة الثانية لعام ١٩٧٧ .

٥ ــ رأسمال الصندوق الرسمى ٢٥ مليونا من الدولارات ، تم تخصيص ١٥ مليـــونا من حيث حصص الاكتتاب ، والمدفوع حتى الان لا يتجاوز ١٠ملايين من الدولارات .

٦ ــ بدأت تعيينات الافراد العاملين بالصندوق فى يناير ١٩٧٦ بتعيين ستة من الاداريين . ثم مدير الصندوق فى يونية ١٩٧٦ لمدة ستة شهور تنتهى فى نوفمبر ١٩٧٦ ، ثم تعيين اثنين من التخصصيين .

٢ ــ رأســـمال الصـــندوق ٢٥ مليونا من الدولارات تم سداد المساهمات المالية المقررة فى نطاق توزيع ١٥ مليونا فقط على النحو التالى :

المملكة العربية السعودية (٣ ملايين دولار) الجمهورية العراقية (٣ ملايين دولار) دولـــة الامارات العربيةالمتحدة (٣ ملايين دولار) دولة قطر (٣٥٠ الف دولار) جمهورية مصر العربية (٣٥٠ الف دولار) جمهورية تونس (١٠٠ الف دولار) المملكة المغربية (١٠٠ الــف دولار) جمهورية الســـودان الديمقراطية (٧٥ الف دولار)

والدول التى لم تسدد حصتها حتى الان هى :

الجمهورية العربية الليبية (٣ ملايين دولار) جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية (٢ مليون دولار) جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (٣٠ ألف دولار) منظمة التحرير الفلسطينية(٧٥ ألف دولار) .

٣ ــ النظــرة الواقعية تجساه افريقيا بكل مشكلاتها واحتياجاتها فى الربع الاخير من القرن العشرين ، تؤدى الى القول بأن الصندوق العربى للمعونة الفنية ، لا يستطيع فى الامد قصير ، أن يغطى كل ميادين وانواع المعونة الفنية التى كانت تقدمها اسرائيل ، وان ظل هذا هو هدفه فى الامد الطويل . كما أنه لا يستطيع من يومه الاول ، فى ضوء موارده وامكاناته ، أن يتنافس منسافسة ناجحة مع الدول ذات التاريخ الطويل والخبرات المتراكمة ، فى تقديم المعونات الفنية مثل السويد وكندا ، ولا نقول فرنسا والمانيا الغربية والسوق الاوروبية المشتركة ، وان ظل هذا ــ ايضا ــ أحد أهدافه فى الامد الطويل .

وفى نفس الوقت ، لا يستطيع الصندوق ــ فى ضوء مجموعة الحقائق الاساسية السالفة الذكر ــ ان يقوم بتلبية كل الطلبات والاحتياجات المقدمة اليه من الدول الافريقية والعربية ، هذا اذا اعتبرنا ما تقدمت به الدول الافريقية التى زارتها بعثات الصندوق ، عينة ونموذجا للقياس (١٢ دولسة افريقية) .

كما أعتقد انه ليس من الاهداف القريبة أو البعيدة ، أن يحتكر الصندوق تقديم المعونة العربية الى افريقيا ، اذ قد سبقته تاريخيا فى الوجود وفى العمل ، هيئات ومؤسسات تابعة للجامعة العربية ، مثل المصرف العربى للتنميسة الاقتصــادية ، والصندوق العربى للانماء ، كما أن عددا من مؤسسات الانماء والتمويل القائمة فى دول عربية ، مثل الكويت وابو ظبى والسعودية وليبيا ، تقدم معونات فنية كجزء من نشاطها العام .

٤ ــ ان بقاء رأسمال الصندوق على ما هو عليه ، معناه ان النشاط لن يتوسع أو يزدهر ، بل سيتوقف بعد مدة قصيرة . ولذلك فمن الضرورى زيادة رأسمال الصندوق ، بتوسيع نطساق التمويل . ويتم هذا بسداد الانصبة المقررة حاليا ولم تسدد بعد ، وبدعوة باقى اعضاء الجامعة ، الى المشاركة فى رأسمال الصندوق حتى يأخذ صورته القومية .

الموضوع الاول

رسم استراتيجية صندوق المعونة الفنية

فى ضوء هذه الحقائق والاعتبارات ، و لتزاما بالسياسة العربية المقررة فى مؤتمرات القمة فى الجزائر ١٩٧٣ وفى الرباط ١٩٧٤ ، وحسابا للرأى العام الافريقى الذى ينتظر أنواعا من المعونات والمساعدات العربية ، ونظرا لانه لم يتم وضع استراتيجية عامة للمعونة الفنية العسربية الى افريقيا ، فاننا نقترح الاستراتيجية التسالية للصندوق العربى للمعونة الفنية : ــ

١ ــ المدة الزمنية المقترحة ، هى فترة قصيرة الامد تتراوح بين سنتين وثلاث ، ونعتبرها فترة التأسيس والممارسة ،يكون العمل فيها على صورة الاستراتيجية الانتقائية أو الاستراتيجية الريادية .

٢ ــ يمثل الصندوق نواة تنمو فى خطوات ثابتة وحذرة ، يعمل فيه عدد قليل من المســـئولين المتخصصين ، الذين يتولون مسئوليات رســم السياسة والتخطيط ، ومتابعة التنفيذ والتقويم . وما يتعلق بخطوات التنفيذ منذ الانتهاء مـن التخطيط ، حتى بدء متابعة التنفيذ الفعلى ، فسوف يستعان فيها بعمل الاجهز والهيئات والمنظمات العربية المتخصصة ، كل فى ميدان نشاطه ، مثل العمليات الفنية لاختيار الخبراء ومواصـــفاتهم وتكلفتهم المالية ، وتصميم برامج التدريب وانتقاء المدربين . على أن يكون مفهوما وواضحا ، ان كل هذا النشاط المساعد ، انما يتم فى ضوء قرارات مجلس ادارة صندوق المعونة الفنية (لابد من تقدير آثار حجم ميزانية الصندوق ، وما يخصص منها سنويا للانفاق على الجهاز الادارى .)

٣ ــ الاساس الانتقائى فى رسم الاستراتيجية ، يستهدف تأكيد ما يلى :

أ ــ نتائج سياسية يرضى عنها الجانب العربى ، وتترك تأثيرا فى الرأى العام الافريقى ، أو قطاعات منه ، على صورة الدوائر التى تتسع تدريجيا .

ب ــ نتائج سريعة الظهور العلنى فى الامد القصير .

جـ ــ سرعة ظهور النتائج ، لا تنفى ولا تلغى آثارها التى يجب ان تبقى لمدة طويلة .

د ــ المعونة مقدمة من دول عربية (متخلفة نسبيا) الى دول افريقية (أكثر تخلفا) . وهذا

معناه أن مستوى الخبرة والمعونة الفنية ، يجب أن يتناسب فكريا وماديا ، مع مطالب ومستويات الحياة المتطور في الدول الافريقية .

٤ ـ الاساس الانتقائي يتطلب اختيار عدد من القطاعات والتخصصات المتناسبة مع أوضاع الجانبين العربي والافريقي . فعلى الجانب الافريقي ، يأخذ الاختيار في اعتباره ، عناصر المواقع الجغرافية واللغات والاديان والدور القيادي للدولة في مجموعتها الاقليمية ، والمواقف السياسية العامة والخاصة تجاه الصراع العربي الاسرائيلي .

ومثل هذا الاختيار ، يؤدي الى تحديد أعداد وانواع الدول الافريقية المستقبلة للمعونة الفنية، ولكن مع ذلك يجب أن نجري أيضا عملية انتقائية أخرى في قطاعات وتخصصات تقديم المعونة ، بحيث يتم اختيار مستويات ونقاط تركيز وأنشطة فرعية ، في داخل هذه القطاعات والتخصصات العامة .

وانه نظرا لوجود عدد من المنظمات العربية المتخصصة ، التي تعمل في ميدان المعونات الفنية وتقديم الخبرات العربية ، فانه من الضروري أن يبتعد الصندوق عن تكرار النشاطات التي تقوم بها هذه المنظمات ، ومن ثم يتعين الابتعاد عن النشاط في مشروعات وتمويل الانماء ودراسات الجدوى ، والتنمية الاقتصادية . وفي ظل هذا البرنامج المقترح ، على الصندوق أن يركزنشاطه في ميدان تنمية القوى البشرية والمهارات وتربية الكوادر ، وهو ما يتفق مع ما جاء في الفقرات الثالثة والسادسة والسابعة من المادة الرابعة التي تحدد اهداف الصندوق وايضا يتفق هذا مع قرارات مجلس الادارة الخاصة بتقديم الخبراء والمنح الدراسية والتدريبية .

كما ان تنفيذ هذا النشاط في ميدان تنمية القوى والمهارات البشرية ، يتطلب ايضا أن نحدد أولويات للقطاعات ، التي يتم فيها هذا النشاط . ونظرا لان اهداف العرب وغاياتهم من العمل في افريقيا ، هي خلق رأي عام مؤيد للقضايا العربية ولسياسات الجامعة العربية ، لذلك يلـزم التركيز على القطاعات التي تتيح الفرصة لهذا مثل التعليم والزراعة والصحة والتدريب المهني « أي الخدمات » . ويمكن اختيار مستويات وقطاعات فرعية في داخل هذه القطاعات العامة ، مثل الاهتمام بقيادات التعاونيات الزراعية والعمل النقابي في التدريب المهني ،ومثل نشر اللغة العربية وتدريس تاريخ الاسلام في القارة الافريقية ، بتمويل كراسي أساتذة في بعض الجامعات ، وتخصيص منح للدراسات العليا باسم الجامعة العربية ، ومثل الاسهام في مكافحة بعض الامراض المتوطنة أو طب الاطفال بارسال خبراء أو ممارسين .. الخ .

والامثلة توضح هذا الاساس الانتقائي العام ومستوياته وفروعه الداخلية كالتالي :

أ ـ قطاع التعليم : تقديم خبراء (مدرسين) ومنح دراسية

التركيز يكون على التعليم العام (ابتدائي وثانوي) وعلى معاهد اعداد المعلمين وكليات التربية ، كما تعطى اولوية للمعونات المقدمة لبرامج تدريس اللغة العربية وتاريخ افريقيا وتاريخ الاسلام في القارة الافريقية .

أما المنح الدراسية ، فيخصص الصندوق عددا سنويا منها باسم منح الجامعة العربية في الجامعات والمعاهد العليا بالدول العربية ، على أن تخصص جامعات الشمال الافريقي للناطقين باللغة الفرنسية ، وجامعة الخرطوم السودانية للناطقين باللغة الانجليزية ، وفي باقي الجامعات العربية ، تقدم المنح لمن يستطيع الدراسة باللغة العربية .

ويمكن ـ ايضا ـ ان يتولى الصندوق الانفاق على تدريس مناهج دراسية معينة في بعض الجامعات الافريقية ، أو أن يتولى مسئولية تمويل نفقات ومرتب استاذ عربي ، لتدريس منهج معين في هذه الجامعات .ومن الامثلةالتي اعرفها، تمويل كرسي التاريخ الاسلامي في جامعة نيروبي أو في جامعة غانا ،وتمويل كرسي الاداب واللغة العربية المقترح في جامعة جوبا بالسودان .. الخ .

ب ـ قطاع الزراعة : تقديم خبراء ومنح دراسية وتدريبية .

التركيز يكون على عمل هؤلاء الخبراء في بيئات الفلاحين في الريف الافريقي ، في مجالات المحاصيل الزراعية وتربية الماشية وحفظ الغابات وفي الارشاد الزراعي ، وفي الخدمات والتعاونيات .. الخ .

ويمكن تقديم منح تدريبية ودراسية ، وتمويل برامج تدريبية تتم في عواصم افريقية باسم الجامعة العربية أو في عواصم عربية .

ج ـ قطاع الصحة : تقديم خبراء (اطباء ممارسين) ومنح تدريبية . التركيز يكون على العمل والممارسة الطبية نصد الامراض المتوطنة

وفي المستشفيات والوحدات الصحية . وتقديم المنح التدريبيةفى البلاد العربية .

د ـ **التدريب المهني** : يقوم الصندوق بدور هام فى هذا الميدان ، أن تربية وخلق الكوادر المهنية والحرفية ، يخلق رأيا عاما فعالا ، كما يسهم أيضا بدور فى العمل النقابي والتنظيمات العمالية .

وهذا النشاط يتم خلال منح تدريبية ، وتصميم برامج تدريبية فى العواصم الافريقيـــة او فى العواصم العربية .

ويرتبط ـ أيضا ـ بالتدريب الادارى للموظفين عامة والكوادر الحكومية وموظفى القطاع العام .

هـ ـ **قطاعات استثنائية** : يجب أن يتصف هذا التخطيط بالمرونة الواجبة ،التى تسمح بالاستجابة لبعض الطلبات القليلة ذات الصفة الاستثنائية ، والتى يرى مجلس ادارة الصـــــندوق ، ضرورة الموافقة عليها مثل المطبعة العربية المهداة لجزر القمر .

٥ ـ هذه الاستراتيجية الانتقائية بمستوياتها ـ السالفة الذكر ـ تعبر فى نفس الوقت ، عـن امكانيات عربية ، تستطيع أن تقـــدم من الممكن والمتاح لديها بدون مصاعب ومتاعب مـرهقة ، فالخبراء المتخصصون فى هذه الميادين متوفرون نسبيا فى البلاد العربية ، كما أن التكلفة المالية لهذا الخبير او المدرب ، ليست عبئا ماليا ثقيلا، اذا قورنت بتكلفة الخبير الاوروبى أو الامريكى ، أو اذا قورنت بتكلفة الخبير العربى فى قطاع تخصص نادر مثل البترول أو التعدين .. الخ .

٦ ـ يتطلب تطبيق هذه الاستراتيجية ، تكوين جمعية استشارية للصندوق ، من عدد لايزيد على عشرة اعضاء ، يجتمعون سنويا مرة واحدة ، ويتم انتقاء أسماء هؤلاء الاعضاء ، من الاجزاء المختلفه لافريقيا ، ويمثلون أسماء كبيرة فى الحياة الثقافية والحياة العامة للدول الافريقيه وللدول العربية .

والهدف من تكوين هذه الجمعيه الاستشارية وتحمل الصندوق أعباء تكلفتها الماليه السنوية (تذاكر السفر والضيافة) هو خلق قنوات فعالة الاتصال ، والتاثير على قطـــاعات المثقفيــن والشخصيات العامة الافريقية ، وكذلك الاستفادة بالرأى وبالمشورة . وتكوين هـذه الجمعيـة الاسـتشارية يكون كالتـالى : ٣ مـن دول الفرانكوفون ، ٣ من دول الانجلوفون ، ٢ من دول عربية أفريقية ، ٢ من دول عربية آسيوية .

٧ ـ كما يتطلب تنفيذ الاستراتيجية ، عقدمؤتمر سنوى ، يضم صندوق المعونة الفنية مع ممثلى الهيئـات والمنظمـات العـربية المتخصصـة ، والصناديق المالية التى تعمل فى ميدان التعاون الانمائى والمعونة الفنية . وهدف الاجتمـاع السنوى ، هو تعرف كلجانب علىنشاطات وآراء الجانب الاخر ، كما يجرى تبادل المعلومات خلال شبكة من الاتصالات تقوم بينهم جميعا . والهدف النهائى من كل هذا النشاط ، هو التوصل الى نوع من صيغ التنسيق .

٨ ـ يتطلع الصندوق ، خلال تنفيذ هـذه الاستراتيجية ، الى انشاء سجل للخبراء وبنك للمعلومات . ويكون الاساس فى تكوين هـذا السجل والبنك ، هو ما يحصل عليه الصندوق من معلومات من المنظمـات والهيئـات العـربية المتخصصة ، ومن الهيئات الدولية والافريقية التى يدخل معها الصندوق فى اتصالات منظمة .

٩ ـ لابد للصندوق من سيـاسة للبحث وللدراسات فى ميدان المعونة الفنية . والنظام الامثل ، هو تحديد قائمة سنوية بـالابحاث والدراسات المطلوبة ،واستكمال عناصر ونقاط كل بحث ، ثم يجرى الاتفاق مع باحث معين أو فريق بحث ، على القيام باعداد الدراسة المطلوبة فى مدة زمنية محددة مقابل مبلغ محدد . وفى مقدمة هذه الدراسات ، دراسة عن المعونة الفنية الاسرائيلية لافريقيا ، ودراسة عن المعونات الفنية المقـدمة لافريقيا من الدول الاوروبية والامريكية ، بجوار دراسات عن أنواع المعوناتالفنية المقدمة من الامم المتحدة وهيئاتها المنوعة .

١٠ ـ يجب أن يهتم الصندوق خلال هـذه الفترة ، بانشاء علاقات تعاون وتبادل خبرات ومعلومات ، مع المنظمات الدولية والاقليمية غير العربية التى تعمل فى ميدان المعونة الفنيـة لافريقيا ، وكلها تمثل سياسات وتجارب ، مـن الواجب أن نتعرف عليها قبل أن نتعامل أو نتنافس معها .

كما يجب أن يتابع بالدراسة وبالاتصالات ، نشاطات واتجاهات منظمة الوحدة الافريقية فى مجالات المعونة الفنية ، وما توصلت اليه مـن ترتيبات مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة ، بشأن تكامل وتجميع وتنسيقأنواع المعونات الفنيةفى أفريقيا . ونشير فىهذا المقام ، الى الاجتماعات التى عقدتها مجموعات العمل من اجل التعاون الاقليمى الافريقى فى ميدان المعونة

الفنية فى اكتوبر ١٩٧٦ . وهو جهد يشارك فيه برنامج الامم المتحدة للانماء واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية .

الموضوع الثانى

البناء التنظيمى للصندوق

ان مراجعة النظام الاساسى لانشاء الصندوق العربى للمعونة الفنية ، توضح ما يلى :

اولا : أهداف ومجال عمل الصندوق

١ ــ ينص القانون الاساسى على :

(م ٣) : يهدف الصندوق الى تقديم المعونة الفنية فى مجالات التنمية الاقتصادية والعلمية للدول الافريقية والعربية .

(م ٤) : يعمل الصندوق على تحقيق أهدافه بالوسائل التى يراها كفيلة لتحقيق هذه الاهداف ، وعلى الاخص :

١ ــ تنسيق وتمويل برامج المعونة الفنية التى تقدمها الامانة العامة والمنظمات المتخصصة .

٢ ــ اعداد دراسات شاملة عن المشروعات الانمائية وتوفير فرص تنفيذها .

٣ ــ تقديم الخدمات الاستشارية ، وتوفير الخبراء وتنظيم تبادلهم .

٤ ــ العمل على تنسيق الجهود الافريقية والعربية فى التطوير العلمى والتكنولوجى وتطوير أساليب ووسائل الانتاج .

٥ ــ خلق ميادين جديدة للتعاون الانمائى .

٦ ــ تنمية المهارات الفنية والادارية ، بتوفير المنح التدريبية والدراسات المتخصصة لابناء الدول الافريقية والعربية .

٧ ــ التعاون والتنسيق مع الهيئات والمنظمات العربية والافريقية العاملة فى مجال التنمية والمعونة الفنية .

٨ ــ العمل على توجيه رؤوس الاموال العربية الى الاستثمار فى المشروعات العربية والافريقية .

٢ ــ ان نصوص المادة الرابعة من النظام الاساسى للصندوق ، تحدد أهدافه ، ونجدها تجمع حصرا واسعا من النشاطات ، مما تنوء به عدة أجهزة عاملة فى ميادين المعونة والانماء وتنمية القوى البشرية ، ومن الامثلة ، نجد أن الصندوق يختص بتنسيق وتمويل برامج المعونة الفنية التى تقدمها الامانة العامة والمنظمات المتخصصة ، وباعداد دراسات شاملة عن المشروعات الانمائية وتوفير فرص تنفيذها ، وتنسيق الجهود فى التطوير العلمى والتكنولوجى وتطوير أساليب ووسائل الانتاج ، وبخلق ميادين جديدة للتعاون الانمائى ، وبالعمل على توجيه رؤوس الاموال العربية للاستثمار .

كل هذا يتم فى مجال جغرافى ، يشمل الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية والدول الاعضاء فى جامعة الدول العربية (٦٢ دولة) . وهذا لان الاسم الرسمى للصندوق هو الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية .

٣ ــ ان مراجعة الدساتير والنظم الاساسية التى انشأت عددا من المنظمات العربية المتخصصة ، تبين أن هناك ١٩ منظمة عربية متخصصة ، تقدم انواعا من المعونات الفنية فى مجالات نشاطها وتخصصها .

وهذا يطرح امام صندوق المعونة الفنية مشكلتين :

الاولى : كيف يقوم هذا الصندوق بمهام التنسيق والتمويل لكل انواع المعونة الفنية التى تقدمها هذه المنظمات ؟ علما بأن أوضاعه المالية وجهازه الادارى ، ليسا على درجة من الضخامة أو القوة اللازمة لاداء هذه المهام .

الثانية : ان عددا من هذه المنظمات يقدم معونة فنية فى نفس المجال الجغرافى او المجال الوظيفى الذى يعمل فيه صندوق المعونة الفنية . وهو ــ فى نظرنا ــ تكرار وتداخل ، وباب مفتوح لاهدار انواع من الجهد والمال العربى . ونشير فى هذا المقام بالذات ، الى جهازين هامين فى مجال تقديم المعونة الفنية للدول الافريقية وللدول العربية وهما :

- المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا (أنظر م ٤ من اتفاقية انشاء المصرف وم ١٧ من لائحة الاجراءات العملية للسياسة المالية للمصرف)
- الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى (انظر م ٢ من القانون الاساسى)

والاقتراح الامثل فى هذا المقام ، هو اجراء تعديل فى المواد الخاصة بصندوق المعونة الفنية ، بحيث يلغى ما يشير الى التنمية الاقتصادية ومشروعات التعاون الانمائى ، وتوجيه رؤوس الاموال العربية الى الاستثمار فى المشروعات العربية الافريقية . ومن المصلحة العامة للصندوق ، أن يلتزم بالنشاط فى مجالات المعونة

الفنية التى لا تتداخل ولا تتعارض مع ما تقوم به هيئات ومنظمات عربية أخرى ، اذ المفترض أن الجميع يعملون لتحقيق الاهداف السياسية العربية العليا .

ثانيا : الهيكل التنظيمي للصندوق :

١ – ينص القانون الاساسي على :
(م ٥) : أجهزة الصندوق هى مجلس ادارة وسكرتارية تنفيذية .
(م ٨) : الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالجامعة ، هى : السكرتارية التنفيذية للصندوق ، والامين العام المساعد للشئون الاقتصادية هو السكرتير التنفيذى .
(م ٩) : اختصاصات السكرتارية التنفيذية هى :
– تقوم بجميع الاعمال الفنية والادارية المتعلقة بالعمل فى الصندوق .
– اعداد مشروعات خطط وبرامج الصندوق واتخاذ الاجراءات اللازمة للتنفيذ .
– الاتصال بالمنظمات الافريقية والعربية المتخصصة والهيئات الدولية فى كل ما يتعلق بالصندوق .
– اعداد مشروع الميزانية قبل العرض على مجلس الادارة .
– اعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بطلبات المعونة الفنية .
– تتولى أعمال السكرتارية الفنية والادارية لاجتماعات مجلس الادارة واللجان .

٢ – واضح من الصياغة أنه لا توجد مسئوليات قانونية لمدير الصندوق وجهاز الصندوق من اداريين وتخصصيين ، ولذلك فان الاقتراح هو تعديل صياغة المادة الثامنة .

٣ – واضح من الصياغة أيضا ، أن كل الاختصاصات الاخرى يختص بها السكرتير التنفيذى للصندوق منفردا (انظر م ١٦ من النظام الاساسى) . وقد انعكس هذا الاتجاه على النظام الداخلى لمجلس ادارة الصندوق الذى تمت الموافقة عليه فى جلسة نوفمبر ١٩٧٥ ، اذ ينص على الاتى :

– يعد السكرتير التنفيذى مشروع جدول أعمال مجلس الادارة .

– يشرف السكرتير التنفيذى على اعداد وتنظيم اجتماعات مجلس الادارة ، وعلى وضع ملخص لمحاضر جميع جلساته .

٤ – وقد تبلورت هذه النظرة الاصلاحية ، فى موافقة الامين العام لجامعة الدول العربية والامين المساعد للشئون الاقتصادية ، على أن يناقش مجلس ادارة الصندوق فى اجتماعه الاخير (٣٠ اكتوبر ١٩٧٦) مقترحات لتعديل النظام الاساسى للصندوق . ولكن الموضوع عندما عرض على مجلس الادارة ، لم تتم الموافقة عليه ، وبقى التنظيم الادارى وتوزيع السلطة والمسئولية على حاله . وهذه هى فقرات من المقترحات التى نوقشت فى اجتماع مجلس الادارة :

أ – ترى السكرتارية التنفيذية للصندوق ، أنه أصبح من الضرورى اعادة النظر فى توزيع المسئوليات فى نطاق عمل الصندوق ، وذلك على النحو التالى :

١ – يتولى الامين العام رئاسة مجلس الادارة ومسئوليات التوجيه السياسى العام لنشاط وأهداف الصندوق ، فى اطار السياسة العربية العليا التى ترسمها مؤتمرات القمة ومجلس الجامعة .

٢ – يتولى الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية ، بحكم منصبه ، مسئوليات نائب رئيس مجلس الادارة ، وينوب عن رئيس مجلس الادارة عند غيابه فى رئاسة جلسات المجلس ، كما يتولى الاختصاصات المالية المقررة لرئيس مجلس الادارة .

٣ – يتولى مدير الصندوق مسئوليات السكرتير التنفيذى للصندوق ، ويصبح مسئولا عن العمل التنفيذى اليومى .

ب – ان موافقة مجلس الادارة على هذا الرأى ، يستلزم ترجمته فى مقترحات محددة ، لتعديل المواد الاولى والسادسة والثامنة من النظام الاساسى للصندوق على الوجه التالى :

١ – تنص المادة الاولى على أن السكرتير التنفيذى للصندوق ، هو الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية ، وأن السكرتارية التنفيذية للصندوق ، هى الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية .
ومقترحات التعديل المطلوب ان يصبح النص كالتالى :

« السكرتير التنفيذى للصندوق هو مدير الصندوق ، والسكرتارية التنفيذية للصندوق هى الجهاز الفنى والمالى والادارى للصندوق » .

٢ ـ تنص المادة الثامنة على التالى :

« تتولى الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالجامعة ، السكرتارية التنفيذية للصندوق . ويكون الامين المساعد للشئون الاقتصادية سكرتيرا تنفيذيا له » .

والتعديل المطلوب هو أن يصبح النص كالتالى :

« يتولى الجهاز الفنى والمالى والادارى للصندوق ، السكرتارية التنفيذية ، ويكون مدير الصندوق سكرتيرا تنفيذيا له » .

جـ ـ تنص الفقرة الاولى من المادة السادسة على ما يأتى :

« يتكون مجلس ادارة الصندوق ، من الامين العام رئيسا ، وسبعة اعضاء ينتخبهم مجلس الجامعة .. الخ » .

والتعديل المطلوب هو أن يصبح النص كالتالى :

« يتكون مجلس ادارة الصندوق ، من الامين العام رئيسا ، والامين المساعد للشئون الاقتصادية نائبا للرئيس ، وسبعة اعضاءينتخبهم مجلس الجامعة .. الخ » .

وتبقى الفقرة الثانية من المادة السادسة على ماهى عليه ، اذ تكون اجتماعات مجلس الادارة صحيحة بحضور خمسة من الاعضاء .

د ـ يقترح اضافة فقرة ثالثة الى المادة السادسة المشار اليها ، تنص على ان لمجلس الادارة أن يفوض بعض اختصاصاته ، فيما بين دورات انعقاده ، للرئيس او لنائب الرئيس أو للسكرتير التنفيذى ، حسبما يرى لمصلحة العمل بالصندوق .

ثالثا : الكيان الاستقلالى للصندوق

١ ـ ينص النظام الاساسى على :

« م ٢ » : الصندوق احد اجهزة الامانة العامة ويتمتع بالشخصية القانونية فى الحدود اللازمة لتحقيق أهدافه .

« م ١٠ » : يشرف مجلس الجامعة على ادارة الصندوق ، ويضع السياسة العامة له والقواعد التى تحكم نشاطه .

« م ١١ » : تكون للصندوق موازنة مستقلة تلحق بموازنة الجامعة .

« م ١٤ » : تسرى على الصندوق الانظمة المالية والادارية للجامعة ، وذلك مالم تتطلب انشطة الصندوق وضع انظمة اخرى يوافق عليها مجلس الجامعة .

٢ ـ واضح من الصياغات القانونية ، أنها تضم مايشير الى الكيان المستقل للصندوق ، وما يشير الى عدم استكمال وجود هذا الكيان المستقل .

ولذلك فان المقترح ، هو ضرورة التوصل الى مبدأ حاسم فى هذا الموضوع ، خاصة وأن اوضاع الامر الواقع ، تجعل الصندوق حاليا مثل ادارات الامانة العامة :

١ ـ أن تتقرر استقلالية كاملة للصندوق ، فيعامل اداريا وماليا مثل اوضاع المصرف العربى للتنمية الاقتصادية او الصندوق العربى للانماء .

٢ ـ او أن يتقرر الحاق الصندوق بالامانة العامة ، فيعامل اداريا معاملة ادارات الامانة العامة . اما معاملاته المالية ، فيجب ان تخضع لاوضاع مالية ، كأوضاع الصناديق الخاصة مثل صندوق الدعوة العربية ، وذلك بأن تتحمل موازنة الامانة العامة المصروفات المالية للباب الاول والثانى من الميزانية ، ويخصص رأسمال الصندوق كله للباب الثالث ، وهو المشروعات والمعونة الفنية .

٣ ـ وما زال البديل الثانى ، هو أصلح البدائل فى هذه المرحلة الحالية من حياة الصندوق فى ميدان المعونة الفنية ، لان القضية مازالت هى التوصل ـ بالتجريب وبالممارسة ـ الى نموذج عربى للعمل فى ميدان المعونة الفنية داخل العلاقات العربية الافريقية .

رابعا : نحو نموذج عربى للمعونة الفنية

من السهل جدا ، أن نتعرف على أوضاع وتنظيمات ونشاط صناديق منوعة وشتى للمعونة الفنية ، وأن نتحدث عن اسهامها وعملها مثل صندوق المعونة الفنية الخاص بالكومنولث ، وصندوق المعونة الفنية لدول السوق الاوروبية المشتركة ، وصندوق المعونة الفنية للدول الناطقة

باللغة الفرنسية ، والوكالة التونسية للتعاون الفني .. الخ . ولكن يجب الا ننسى ، ان كلا من هذه الصناديق ، هى نتاج لمجموعة من المبادىء والسياسات متفاعلة مع تجربة للتنفيذ وللتطبيق ، فى ظل اوضاع ، وفى داخل علاقات تجعل كل تجربة ذات لون خاص وذات علامات مميزة .

وترتيبا على هذا ، فان التجربة العربية فى حاجة لان تصل بالتزاوج بين المبادىء وبين التجريب ، الى نموذج عربى للمعونة الفنية فى افريقيا ، له صفاته وله اتجاهاته وله ممارساته ، وله تخصصات واهتمامات تسبغ عليه هذا اللون والمضمون المميز ، الذى يتوافق مع تطور واتجاهات التعاون العربى الافريقى حاليا ومستقبلا .

ان الغايات والسياسات التى يهدف اليها التعاون العربى الافريقى ، تستلزم نظرة جديدة الى المعونة الفنية ونطاق تقديمها وأنواعها والارتباطات التى تتوافق معها .. وان لم يتوصل الصندوق الى هذه النظرة فكرا وتطبيقا ، فان تجربته ستظل بدون أثر فعال ، أو نتيجة ايجابية .. وتكون السياسة العربية قد خسرت جولة وميدانا تهيأت لها فيه مقومات النجاح .. ولكنها أهملتها أو أخطأت فى طريقة التعامل معها وتناولها .

وثيقة خاصة بالدراسة

النظام الأساسى للصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الافريقية

تعاريف :

المادة الاولى :

فى تطبيق أحكام هذا النظام ، يكون للكلمات والعبارات الاتية ، المعانى الواردة قرين كل منها :

الصندوق : الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية .

الجامعة : جامعة الدول العربية .

الامين العام : الامين العام لجامعة الدول العربية .

الامانة العامة : الامانة العامة لجامعة الدول العربية واجهزتها الملحقة .

مجلس الادارة : مجلس ادارة الصندوق .

السكرتير التنفيذى للصندوق : الامين المساعد للشئون الاقتصادية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية .

السكرتارية التنفيذية للصندوق : الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية .

المنظمات المتخصصة : المنظمات العربية المتخصصة التى تعمل فى نطاق جامعة الدول العربية .

انشاء الصندوق :

المادة الثانية :

ينشأ صندوق يسمى الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية ، ويكون أحد أجهزة الامانة العامة ويتمتع بالشخصية القانونية فى الحدود اللازمة لتحقيق أهدافه .

أهداف الصندوق ومجالات نشاطه :

المادة الثالثة :

يهدف الصندوق الى تقديم المعونة الفنية فى مجالات التنمية الاقتصادية والعلمية للدول الافريقية والعربية .

المادة الرابعة :

يعمل الصندوق على تحقيق أهدافه بالوسائل التى يراها كفيلة لتحقيق هذه الاهداف وعلى الاخص :

١ — تنسيق وتمويل برامج المعونة الفنية التى تقدمها الامانة العامة والمنظمات المتخصصة .

٢ — اعداد دراسات شاملة عن المشروعات الانمائية فى الدول الافريقية والعربية وتوفير فرص تنفيذها .

٣ — تقديم الخدمات الاستشارية . وتوفير الخبراء وتنظيم تبادلهم بين الدول الافريقية والعربية .

★ وافق مؤتمر القمة العربى السابع على النظام فى اجتماعه بالرباط يوم ٢٩ — ١٠ — ١٩٧٤ .

٤ - العمل على تنسيق جهود الدول الافريقية والعربية في التطوير العلمي والتكنولوجي وتطوير أساليب ووسائل الانتاج ·

٥ - خلق ميادين جديدة للتعاون الانمائي بين الدول الافريقية والعربية ·

٦ - تنمية المهارات الفنية والادارية بتوفير المنح التدريبية والدراسات المتخصصة لابناء الدول الافريقية والعربية ·

٧ - التعاون والتنسيق مع الهيئات والمنظمات الافريقية والعربية والدولية العاملة في مجال التنمية والمعونة الفنية ·

٨ - العمل على توجيه رؤوس الاموال العربية الى الاستثمار في المشروعات الافريقية والعربية ·

أجهزة الصندوق واختصاصاتها : -

المادة الخامسة :

يكون للصندوق مجلس ادارة وسكرتارية تنفيذية ·

المادة السادسة :

١ - يتكون مجلس ادارة الصندوق من الامين العام رئيسا ، وسبعة أعضاء ينتخبهم مجلس الجامعة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد من بين المتخصصين الذين ترشحهم الدول العربية الاعضاء في الجامعة ، على الا يضم مجلس الادارة أكثر من عضو من دولة واحدة ·

٢ - تكون اجتماعات مجلس الادارة صحيحة بحضور خمسة من الاعضاء ، وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، فاذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس ·

المادة السابعة :

ويختص مجلس الادارة باتخاذ الاجراءات اللازمة لقيام الصندوق بمهامه وعلى الاخص :

١ - وضع خطط العمل والقواعد اللازمة لتنفيذها ·

٢ - بحث واقرار طلبات المعونة الفنية المقدمة من الدول المعنية ·

٣ - اتخاذ الاجراءات الخاصة بعقد الاتفاقيات مع الدول طالبة المعونة ·

٤ - اعتماد مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامي قبل العرض على مجلس الجامعة ·

٥ - تحديد نسبة الاحتياطي الخاصة بالصندوق ·

٦ - اقتراح الانظمة المالية والادارية التي تقتضيها الطبيعة الخاصة لعمل الصندوق قبل عرضها على مجلس الجامعة ·

٧ - تقديم تقرير سنوي عن نشاط الصندوق لمجلس الجامعة ·

المادة الثامنة :

تتولى الادارة العامة للشئون الاقتصادية بالجامعة ، السكرتارية التنفيذية للصندوق ، ويكون الامين المساعد للشئون الاقتصادية سكرتيرا تنفيذيا له ·

المادة التاسعة :

تقوم السكرتارية التنفيذية بجميع الاعمال الفنية والادارية المتعلقة بالعمل في الصندوق ، وعلى الاخص :

١ - اعداد مشروعات خطط وبرامج الصندوق واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذها فور موافقة مجلس الادارة عليها ·

٢ - الاتصال بالمنظمات الافريقية والعربية المتخصصة والهيئات الدولية وغيرها ، في كل ما يتعلق بأعمال الصندوق ·

٣ - اعداد مشروع الميزانية قبل عرضه على مجلس الادارة ·

٤ - اعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بطلبات المعونة الفنية المقدمة من الدول ·

٥ - تولي أعمال السكرتارية الفنية والادارية لاجتماعات مجلس الادارة واللجان التي يشكلها ·

المادة العاشرة :

يشرف مجلس الجامعة على ادارة الصندوق ، ويضع السياسة العامة له والقواعد التي تحكم نشاطه ·

موازنة الصندوق :

المادة الحادية عشرة :

يكون للصندوق موازنة مستقلة تلحق بموازنة الجامعة ، ويقترح مشروعها مجلس الادارة ، وتعرض على مجلس الجامعة لمناقشتها واعتمادها ·

موارد الصندوق :

المادة الثانية عشرة :

تتكون موارد الصندوق من :

١ - الاعتمادات المدرجة للصندوق في موازنة الجامعة ·

٢ - المساهمات الاختيارية للدول العربية ·

٣ - مساهمات الدول التي تفيد من خدمات الصندوق ·

٤ - تبرعات ومساهمات المنظمات الدولية ، والمؤسسات والهيئات العربية التي يقرر مجلس الجامعة قبولها ·

مزايا وحصانات الصندوق :

المادة الثالثة عشر :

يتمتع الصندوق ، أمواله وموجوداته وموظفوه ، بمزايا وحصانات الجامعة ·

المادة الرابعة عشرة :

تسري على الصندوق الانظمة الادارية والمالية للجامعة ، وذلك ما لم تتطلب انشطة الصندوق وضع انظمة اخرى يوافق عليها مجلس الجامعة ·

تعديل نظام الصندوق :

المادة الخامسة عشرة :

لمجلس الجامعة تعديل أحكام هذا النظام بناء على اقتراح احدى دول الجامعة او الامين العام او مجلس الادارة ·

أحكام ختامية :

المادة السادسة عشرة :

١ - يصدر الامين العام ، بناء على اقتراح السكرتير التنفيذي للصندوق ، القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام ·

٢ - يعمل بهذا النظام اعتبارا من ١٢ شوال سنة ١٣٩٤ هـ الموافق ٢٩ من أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٤ م

دراسة

طريق «جيبوتي» إلى الاستقلال

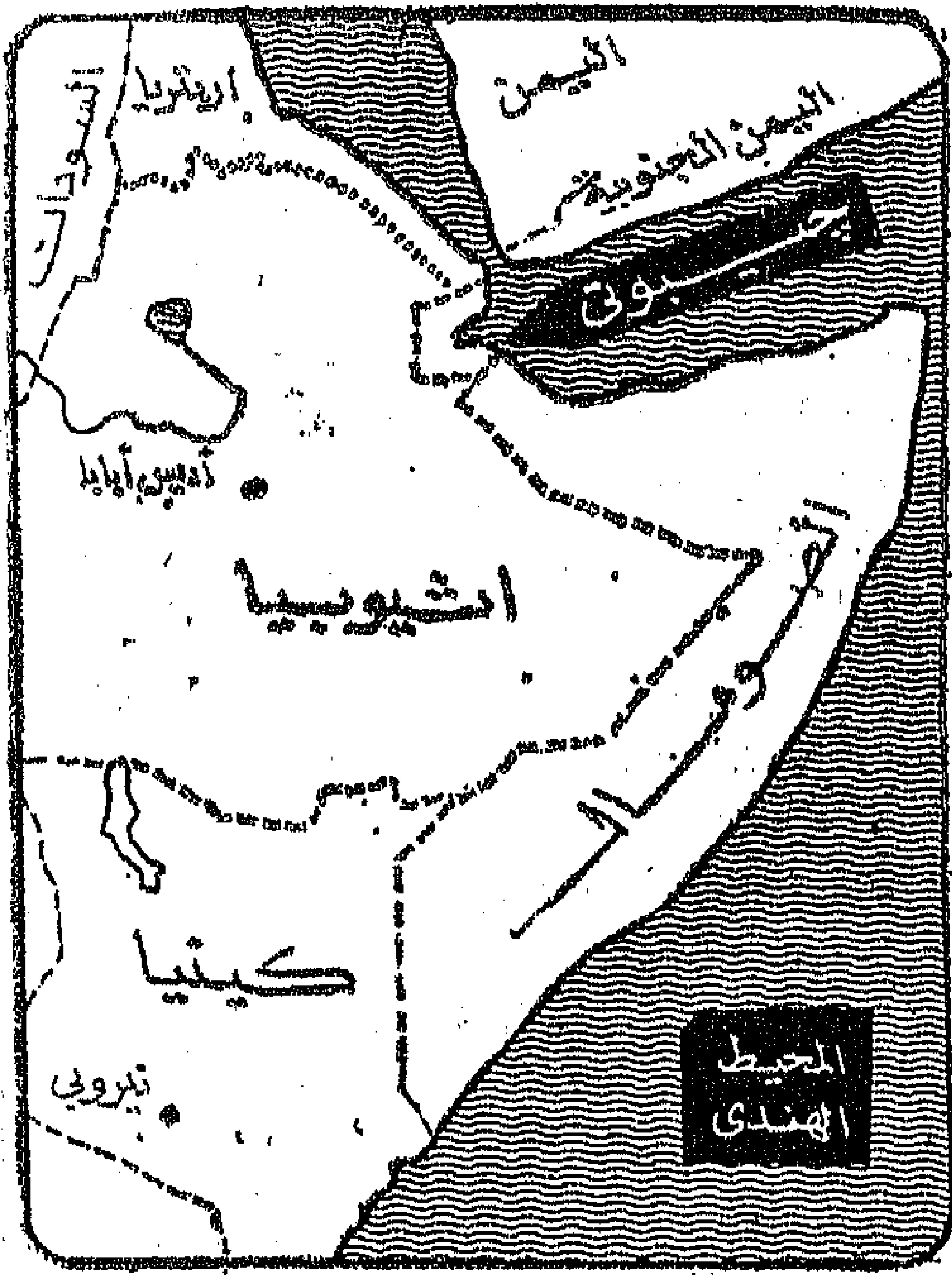
نبيّة الأصفهاني
سكرتيرة تحرير مجلة السياسية الدولية

تشهد

اقليم .. عفر وعيسى .. المعروف ايضا باقليم جيبوتي — تطورات سياسية ودبلوماسية هامة ، توالت عليه منذ اكتوبر ١٩٧٤ ، على نحو يمكن معه القول بأنها ستحدد مصيره في المستقبل القريب .

اذ أصبح من المؤكد بأن الاقليم سيحصل على استقلاله في بداية يناير ١٩٧٧ ، وخلال الايام الاخيرة من عام ١٩٧٥ كان قد تم الاتفاق بين الرئيسين جيسكار ديستان وعلى برهان عارف رئيس المجلس التشريعي في جيبوتي على الكيفية التي سيمنح بها الاقليم الاستقلال بل ان التصريحات التي أدلى بها الرئيس على عارف ، اثر اللقاء الذى تم بينه وبين الرئيس الفرنسي في باريس كانت تفيد بأنه في يونيو عام ١٩٧٦ ، عند عقد مؤتمر الوحدة الافريقية سيكون الاقليم قد حصل من فرنسا على كافة الضمانات التي ستؤكد استقلاله على مرحلتين : الاولى هي موافقة البرلمان الفرنسي على اجراء استفتاء جديد والثانية الاخذ بنتائج هذا الاستفتاء والانسحاب الفرنسي من الاقليم .

ولكن منذ هذا التاريخ طرأت احداث جديدة ادت الى تأزم الاوضاع . ففي بداية شهر فبراير عام ١٩٧٦ قام ٤ رجال مسلحين تابعين لجبهة تحرير الساحل الصومالي بخطف عربة حاملة ٣٠ طفلا فرنسيا من ابناء الجنود المعسكرين في الاقليم وعددهم ثمانية



الاف وكان الهدف من وراء هذه العملية اجبار القوات الفرنسية على الانسحاب الفورى من الاقليم . كذلك استجدت احداث اخرى داخل الاقليم ادت الى عزل على عارف والى اتفاق ابرمته المجموعات السياسية الثلاث مع الحكومة الفرنسية للحصول على الاستقلال فى أواخر هذا العام وقامت محاولات من قبل منظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية لاقناع الصومال واثيوبيا المتنازعتين على الاقليم بالموافقة رسميا على احترام استقلال جيبوتى . منذ منتصف هذا العام بدأت محاولات ايضا للتعجيل باجراء الاستفتاء فى الاقليم مع الحصول من الصومال واثيوبيا على تعهدت بعدم التأثير على الاستفتاء وما بعده حتى تتم الاجراءات اللازمة لذلك قبل نهاية عام ١٩٧٦ على أن تجرى فرنسا الانتخابات العامة فى أوائل عام ١٩٧٧ .

ان « اقليم عفر وعيسى » كان دائما موضع اهتمام فرنسا . وهو يعد اليوم المعقل الاخير لها على أرض قارة افريقيا كما يتمتع بمركز استراتيجى فريد ، فهو يقع فى نهاية القرن الافريقى ، وعلى رأس خليج عدن . والملاحظ ان هذا الاقليم قد بقى لمدة طويلة قانعا بالانتماء الى فرنسا ضمن ممتلكاتها « فيما وراء البحار » بل انه فى بداية الستينات ، عندما اجتاح افريقيا تيار استقلالى هائل ، ادى الى حصول اكثر من ٢٠ دولة

على سيادتها الوطنية فان « عدوى » التحرير لم تنتقل اليه الى حد طرح قضية الاستقلال .

لهذا يجدر بنا التساؤل :ماهي التطورات التي أدت في منتصف السبعينات الى هذا التحول الواضح ، الذي يزداد تأكدا كلما مر الوقت ، الى حد اجبار المسئولين الفرنسيين اليوم ، على منح الاستقلال للاقليم والتخلي عنه ؟ ان الرد على هذا التساؤل ، يحتم علينا البحث أولا عن العوامل التي كانت ، حتى عهد قريب ، تشكل استقرار الاوضاع في اقليم « عفر وعيسى » ، في ظل الحكم الفرنسي ، ثم بعد ذلك ، عن التطور الذي طرأ على هذه العوامل ، وتفاعلها بما استجد من عوامل أخرى ، لكي تصبح في النهاية الحافز على مطالبة السكان بالاستقلال والانفصال عن الدولة المستعمرة .

الوضع الجيوبوليتيكي « لاقليم عفر وعيسى »

يمتد « اقليم جيبوتي » على طول ساحل القرن الافريقي على مساحة تبلغ ٢٣ الف كيلو متر مربع وتحده اثيوبيا في الشمال والغرب وجمهورية الصومال في الجنوب اما في الشرق فانه يطل على البحر على شريط ساحلي — يبلغ طوله ٣٠٠ كم — ويمتد من رأس دميره « في الشمال الى « لويدوا » في الجنوب . لهذا يصف بعضهم الاقليم ، بانه بمثابة « صالة الانتظار » للدخول الى البحر الاحمر . ويضم الاقليم مناطق صحراوية شاسعة « تمثل ٨٩ في المائة من مجموع مساحته » تتخللها المراعي « ١٠ في المائة » والسافانا « ١ في المائة » وهذا يعني في الواقع شبه انعدام الموارد الطبيعية التي تضمن حياة سكانية عادية . ويبلغ التعداد السكاني — وفقا للاحصاءات الرسمية الفرنسية الاخيرة — ٢١٠ آلاف نسمة ، موزعين كالاتي ، ٥٨ الفا من قبائل « العفر » أو الدناكل » و٧٩ الفا من قبائل « العيسى » وهذه الاخيرة من أصل صومالي و ٤٥ الفا من الصوماليين و١٨ الفا من العرب و١٠ الاف من الاوربيين الفرنسيين . ولكن بعض احزاب المعارضة في الاقليم وخارجه ، تؤكد ان هذا الرقم اقل بكثير من الواقع ، وتفيد عن تعداد سكاني يبلغ ٣٥٠ الف نسمه . وعلى اية حال ، يمكن القول بصفة عامة بان السكان ينقسمون الى مجموعتين عرقيتين : العفر ، والعيسى . ومن جهة اخرى يتركز ما يقرب من نصف سكان الاقليم في العاصمة « جيبوتي » (١) .

ويشمل النشاط الاقتصادي للاقليم ثلاثة مجالات : يتمثل الاول في القطاع التقليدي الذي يمتد الى كامل الجزء الغربي من الاقليم « المراعي » . اما الثاني فيتركز في ميناء جيبوتي ، وهو قائم على الخدمات التي تؤدى لعملاء خارجيين . اما الثالث ، فانه يشمل كافة أوجه النشاط الاداري . وبصفة عامة ، يمكن القول بان الحياة الاقتصادية في الاقليم ، مرتهنة بالاحداث التي تجرى في المناطق المتاخمة له والمجاورة أيضا ، والتي تنعكس عليه بشكل بارز . والمقصود هنا الاحداث التي تجرى في اثيوبيا والصومال واليمن الجنوبي وكذلك في مكان ابعد مثل الشرق الاوسط . في يونيو ١٩٦٧ انعكس اغلاق قناة السويس للملاحة ، على تنفيذ الخطة الخمسية التي كانت قد وضعتها سلطات الاقليم في ١٩٦٥ والتي كانت تضمن التوسع في امكانيات ميناء « جيبوتي » وتحسين الخدمات الخاصة بتجارة الترانزيت وتلك التي تؤدى للسفن العابرة . ولكن اغلاق قناة السويس حد من نشاط جيبوتي ، بمعدل النصف من امكانياته العادية (١) .

وتوالى فرنسا منح الاقليم معونات حكومية ضخمة لتغطية العجز في الميزان التجاري (١) .

وقد رأت سلطات الاقليم ، العمل على التنويع في أوجه النشاط الاقتصادي وذلك وفقا لمحورين اساسيين :

اولا ، القطاع الزراعي والرعي ، فقد تضمنت الخطة الخمسية السادسة ، مشروعات هيدروليكية هامة في البيئة القروية لمد بعض المراكز بالمياه ، تادجورا ، على سابيه ، اوبوك ، بوبوكي وحملات جيوفيزيكية للبحث والتنقيب عن المياه الجوفية . كذلك شجعت السلطات زراعة الخضروات حول جيبوتي ، ولكن الاقليم مع ذلك مازال يستورد كميات هامة من المواد الغذائية ذات ضرورة اولى مثل السكر « ٥ آلاف طن سنويا » والدقيق « ٨ آلاف طن » والارز « ٣٥٠ طن » .

ويمكن توزيع الثروة الحيوانية في الاقليم كالاتي : ١٠٫٠٠٠ رأس من الماشية و١٣٥٠٫٠٠٠ من الاغنام و ٢٥٠ الفا من الماعز و ٢٠ الفا من

---

١ — تعداد ٩٧٤

الابل و ٥٠ الفا من الدواب و ٢٠ الفــا من الجياد .

اما الثروة السمكية ، فهى موضع اهتمام من جانب السلطات ، فقد قدم « المعهد العلمي والفنى للصيد البحرى » بعدة دراسات لتنمية هذا القطاع . ولكن منذ ان مد اليمن الجنوبي والصومال عرض مياههما الاقليمية الى ٣٢ ميلا فقد ادى ذلك الى الحد من حركة الصيد فى اعالى البحار .

واخيرا تم اكتشاف موارد حرارية فـى بحيرة « عسل » .ومن المتوقع ان تشكل هـذه الموارد عاملا هاما للنهوض الاقتصادى للاقليم فى المستقبل .

وفى ضوء مجموع هذه الظروف الجغرافية والبشرية والاقتصادية ، يمكننا ان نسـتخلص الحقائق الاتية :

١ ـ ان الموقع الجغرافى للاقليم ، يضفى عليه اهمية استراتيجية بالغة ، لانه ينتمى الى منطقة تعد منذ حرب اكتوبر ١٩٧٣ فى قلب الصراع الجارى بين الدول العظمى ، خاصة وان الاقليم يقع على امتداد قناة السويس والبحر الاحمر ، حيث تمر السفن الحاملـة للبترول والبضـائع الاخرى على القارات الثـلاث « اوروبـا .. افريقيا .. آسيا » .

٢ ـ ان الحركة الملاحية والتجارة الترانزيت تشكلان المورد الاساسى للحياة فى الاقليم .

٣ ـ من وجهة النظر العسكرية ، كانت فرنسا قد جعلت من جيبوتى محطة هامة لتحرك قواتها « البرية والجوية والبحرية » فى اتجاه المحيط الهندى ، وفى اتجاه مستعمراتها القديمة : فى مدغشقر وجزيرة «الريونيون» التى ما زالت تابعة لها « لهذا اقامت قاعدة عسكرية لها فى جيبوتى» وعندما جلت عن قاعدة « دييجو سـواريس » البحرية ، وقاعدة « ايناتو » بناء على طلب الحكومة الملاجاشية ، ركزت جهودها على دعم قاعدة جيبوتى ، وجهزت هذه الاخيرة بـأحدث طائراتها « ف ـ ١٠٠ سوبر سابرا » «٢» .

١ ـ التطور السياسى فى اقليم « عفرو عيسى » .

يرتبط التطور السياسى فى الاقليم ، بالتاريخ الاستعمارى الفرنسى من جهة ، وبالتنافس الاستعمارى الفرنسى ـ البريطانى الذى قام فى منتصف القرن الماضى من جهة اخرى . ويمكننا على اية حال ، ان نميز ثلاث مراحل اساسية :

ـ المرحلة الاولى : تمتد حتى نهـاية الحـرب الثانية « ١٩٤٥ » وقد تم خلالها ادماج الاقليم ضمن الممتلكات الفرنسية فى افريقيا .

المرحلة الثانية . تمتد من نهاية الحرب العالمية الثانيـة ، حتى صـدور ما يسـمى بالقـانون الكادر Loi Cadre ١٩٥٦. وخلالها اصبح « ساحل الصومال الفرنسى بحكم ما نص عليه دستور ١٩٤٦ جزءا ممتدا لفرنسا فى افريقيا وضمن « اقليم ما وراء البحار » الفرنسية.

ـ المرحلة الثالثة والاخـيرة : يحيـا الاقليم خلالها فى وضعه الذى اقره القانون الكادر ، الذى نص عليه الدستور الفرنسى الجديد الصادر فى ١٩٥٨ .

وسنتناول كلا من هذه المراحل الثـلاث بالتفصيل .

المرحلة الاولى « ١٨٦٢ ـ ١٩٤٦ »

يرجع اهتمام فرنسا بهذا الجزء من الشرق الافريقى ، الى عام ١٨٦٢ عندما ابرمت معاهدة فى باريس مع زعيم عينه سلطان « الساحل » وقبائل الدناكل حصلت بمقتضاها على الوجود فى ميناء « اوبوك » وعلى الحق فى اقامة مركز لها . ولما كان افتتاح قناة السويس للملاحة قد تم فى ١٨٦٩ ، فقد بادرت بعض الشركات الفرنسية الى اقامة فروع لها فى « اوبوك » .

والمعروف أن التنافس الاستعمارى بين بريطانيا وفرنسا ، كان على اشده فى ذلك الوقت ، وكانت بريطانيا قد احتلت فى ١٨٥٩ جزيرة « بريم » وقبل ذلك كان لها وجود فى عدن « ١٨٣٩ » والمعروف ان هذه الجزيرة هى التى تحكم الحركة الملاحيـة جنوب البحر الاحمر ، كما كانت تتيح لبريطانيا ضمان طريق الهند لتجارتها .

وفى الثمانينات من القرن الماضى ، شـهد العالم طفرة استعمارية جديدة ، تستهدف اقتسام افريقيا «٣» وكانت فرنسا قد بدأت تتطلع الى اثيوبيا .

٢ ـ هذا الرقم اعطته « العصبة الشعبية الافريقية للاستقلال »

٣ ـ معاهدات مع سلطات طيبه وهيطه وتاوجورا وجوبات

لهذا بعد أن أبرمتا معاهدتين جديدتين مع الدناكل والعفر « ١٨٨٤ و ١٨٨٥ » اصدرت حكومة « جامبيتا مرسوما « ٢٤ يونيو ١٨٨٤ » بارسال فرقة عسكرية من المشاة لحماية اوبوك ، وبعد ذلك دأبت فرنسا على التوسع فى رقعة المستعمرة الفرنسية الجديدة عن طريق مزيد من المعاهدات ، وقعتها مع سلاطين المنطقة ، كما انشات طريقا للقوافل يربط جيبوتى باديس ابابا وفى ٢٠ مايو ١٨٩٦ قامت برسم حدود ما سمى بساحل الصومال الفرنسى » وفى نفس العام ، اتفقت مع امبراطور الحبشة « مينليك الثانى » على مد خط للسكك الحديدية ، يربط بين جيبوتى والعاصمة الحبشية «٤» . ولم يمض عام حتى وقعت معاهدة اخرى ٢٠ مارس تنص على أن ميناء جيبوتى « الذى أصبح عاصمة الاقليم » هو المنفذ الرئيسى للتجارة الاثيوبية ، وتمنح النجاشى الحق فى الحصول على كل ما يلزمه من معدات وعتاد حربى ، عن طريق هذا الميناء للدفاع عن الامبراطوية . وبهذه المعاهدة الاخيرة حققت فرنسا هدفين لها : اولا : ضمنت لها مركزا بحريا تتوقف فيه السفن الفرنسية ،وهى فى طريقها الى مدغشقر والمحيط الهندى والهند الصينية ، وثانيا حصلت على امتيازات تجارية فى تعاملها مع الدولة الافريقية التى ظلت محتفظة باستقلالها وهى الحبشة .

ومنذ ذلك التاريخ ، أصبح أساس النشاط الاقتصادى فى « ساحل الصومال الفرنسى » قائما على الواردات الفرنسية والاجنبية . وحتى يتم لفرنسا احكام سيطرتها على الاقليم ، داومت على منحه معونة مالية ضخمة. وهكذا ففى عام ١٩٣٤ يمكن القول بان نفوذها الادارى على الاقليم كان قد اصبح كاملا ومحكما .

ولكن فى ١٩٣٦ لاح فى الافق خطر يهدد الوجود الفرنسى فى الاقليم ، عندما بادرت ايطاليا الفاشية ، باحتلال الحبشة ، ثم اخذت تطالب بجيبوتى ، بحجة ما نصت عليه معاهدة ٢٠ مارس ١٨٩٧ . وكان رد فرنسا ، ارسالها قوات لردع الغزو الايطالى المحتمل . وبعدها بثلاثة اعوام اندلعت الحرب العالمية الثانية ، واحتلت فرنسا فى ١٩٤٠ . وكانت السلطات المحلية الفرنسية تقف فى صف حكومة فيشى ، فقررت بريطانيا فرض حصار على الاقليم ، الى ان انضمت السلطات المحلية الى فرنسا الحرة فى ديسمبر ١٩٤٢ وكانت النتيجة ان شارك العديد من السكان المحليين فى القتال فى صفوف فرنسا الحرة ، تحت قيادة الجنرال شارل دى جول .

المرحلة الثانية : ١٩٤٦ ـ ١٩٥٦

وما كادت تنتهى الحرب العالمية الثانية حتى سارعت الدول الاستعمارية الكبرى بالعمل على استرجاع نفوذها فى المستعمرات التابعة لها ، خاصة وان أوروبا وهى فى مرحلة اعادة البناء بعد الحرب ، كانت اشد احتياجا مما مضى الى المواد الاولية التى يزخر بها باطن ارض المستعمرات وسطحها . وقد رأت فرنسا أن خير وسيلة للابقاء على نفوذها عبر البحار ، انما يتمثل فى النزول عن بعض الحريات لسكان المستعمرات التابعة لها . ولهذا العرض ، نص دستورها الجديد « ١٩٤٦ » على اقرار وضع خاص للمستعمرات التى اصبحت تطلق عليها تسمية « اقاليم ما وراء البحار التابعة لفرنسا] . كما أقرت تجهيز هذه الاقاليم « بجمعيات اقليمية منتخبة » من قبل السكان المحليين .

واذا أردنا أن نقيم هذه المرحلة الثانية من حيث التطور السياسى لاقليم عفرو عيسى ، فاننا سنجد أمامنا حقيقتين : فمن جهة ، نجد فرنسا قد لجأت الى صيغة تشريعية خاصة لخلق علاقة عضوية بينها وبين المستعمره لكى تذوب هده الاخيرة فى شكل اقليم فرنسى . ولا بأس مقابل ذلك ، من أن تشارك المستعمرة فى مناقشة السياسة الفرنسية لا ن هذا الصوت الذى يمثله الاقليم ، لن يكون له اى تأثير هام على القرارات التى تتخذها لبناء مستقبلها . ولكن من جهة اخرى ، فان اقامة جمعية اقليمية لتولى بعض الشئون الادارية المحلية ، قد ابرز لاول مرة ، كيانا مميزا لسكان اقليم عفرو عيسى فى شكل ممثلين لهم ، منتخبين منهم ، وهو امر سيكون له أهميته فيما بعد ، لبعث الوعى السياسى الذى سينمو ، لينتهى بالامر الى المطالبة بالاستقلال السياسى عن فرنسا .

---

٤ ـ انتهى شق هذا الخط فى ١٩١٧ ، وفى ١٩٥٩ (١٢ نوفمبر) أصبح ملكا للدولتين بالتساوى .

المرحلة الثالثة « ١٩٥٦ »

وفي ١٩٥٦ كانت فرنسا قد عانت من تجربتها الفاشلة مع تونس التي نالت استقلالها ، وكذلك المغرب الذي أصبح على وشك الحصول ايضا على سيادته الوطنية . أما الجزائر ، فانها كانت تعد العدة لخوض ثورتها المسلحة . وهنا رأت فرنسا ، لكي تتفرغ للقضاء على الثورة الجزائرية ، أن تعمل على تهدئة الامور في سائر مستعمراتها ، بأن تضفي بعض التعديلات على النظام الذي اقرته « لاقاليمها » ما وراء البحار . فوضعت ما سمي في ذلك الوقت « بقانون الكادر » Lilcadre وكان اهم مانص عليه ، انشاء مجلس للحكومة الاقليمية منتخب من قبل الجمعية الاقليمية ، يتولى كافة شئون الادارة المحلية . وفي ١٩٥٨ كان الجنرال ديجول قد ادرج هذا القانون ضمن الدستور الجديد ، الذي تنص المادة ٧٤ منه على ان « لاقاليم ماوراء البحار التابعة للجمهورية منظمة خاصة تأخذ في الاعتبار مصالحها الخاصة داخل اطار مصالح الجمهورية . على أن يحدد القانون طبيعة هذه المنظمة ، ويعدلها ، بعد اجراء التشاور مع الجمعية الاقليمية المعنية » .

وعندما طرح الجنرال ديجول ، الدستور الجديد على الشعب لابداء الراى فيه ، عن طريق اجراء استفتاء شعبي ، شمل ايضا المستعمرات «٥» ايده سكان اقليم « الصومال الفرنسي » . وقد جاء تطبيق ما نص عليه الدستور على النحو الاتي :

١ — يشارك الاقليم في الحياة السياسية الفرنسية ، وفي انتخاب رئيس الجمهورية ، وفي الاستفتاءات التي تجرى على صعيد الجمهورية .

ب — يكون له ممثل في مجلس النواب ومجلس الشيوخ الفرنسي وكذا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

أما على الصعيد الاقليمي ، فقد انعكس هذا النظام الجديد كالاتي :

١ — انشاء الجمعية الاقليمية « أو ما سمي بمجلس النواب الاقليمي » وهي جمعية منتخبة عن طريق الاستفتاء الشعبي ، ولديها السلطة الشرعية فيما يخص كافة شئون القوانين التقليدية والقانون المدني العادي والقانون التجاري ونظام العمل والتأمينات الاجتماعية والاقتصادية والخدمات العامة ، وعدد اعضاء الجمعية ٣٢ « اضيف لها فيما بعد ٨ اعضاء اخرين » .

٢ — انشاء مجلس للوزراء الاقليمي ، ينتخبه مجلس النواب بالقوائم الانتخابية ، وبالاغلبية المطلقة . ومهمة هذا المجلس وضع التشريعات الخاصة بادارة الاقليم . ويتراوح عدد الوزراء فيما بين ٦ و ١٢ وزيرا . ويعد المجلس مسئولا أمام الجمعية الاقليمية التي يمكن أن تسحب ثقتها

٣ — اما السياسة الخارجية للاقليم وشئون الدفاع والنقد والقروض والاحوال المدنية ، وكل ما يتعلق بالقانون المدني العادي ، فان كل هذا يبقى من اختصاص المندوب السامي الفرنسي . وقد قسم الاقليم الى ٤ مناطق ادارية : جيبوتي ، دخيل ، على سابيه ، تادجوراه .

ومن خلال هذا الفصل في المسئوليات ، كانت فرنسا تأمل ان يتفرغ سكان الاقليم وممثلوهم الى شئونهم الداخلية ، على ان يحتفظ المندوب السامي الفرنسي باليد العليا على كافة الامور التي تتعلق بالمصالح الفرنسية في الاقليم .

وقد ادت جميع هذه الاجراءات التي وضعتها الدولة الحاكمة في الاقليم ، الى اقامة جدار عزلة عن باقي المنطقة . وكانت المعونة الضخمة التي داومت الحكومة الفرنسية على منحها للادارة المحلية ، كفيلة بدعم هذه العزلة . ونتيجة لذلك ، انتعش الاقتصاد الفرنسي في الاقليم ، واصبحت جيبوتي مركز اشعاعه . ومما هو جدير بالملاحظة ايضا ، ان فرنسا لم تكن المستفيدة الوحيدة من هذا الوضع الجديد . فقد اصبحت اثيوبيا هي الاخرى تمضي آمنة في تحويل تجارتها الى الميناء ، وتستقبل فيه ايضا كافة البضائع والمعدات الحربية التي تحتاجها ، وذلك بفضل علاقات ممتازة ، قامت ونمت على مر السنين بين الادارة المحلية في الاقليم ، وحكومة اديس أبابا

ولكن من جهة أخرى ، اذا استثنينا الشريط الساحلي الذي احتوى على شريان الحياة الاقتصادية التي أوجدتها السلطات الفرنسية ، فان باقي الاقليم كان قد انزوى في ظل حياة قبلية

---

٥ — ايدت جميع المستعمرات الدستور الجديد ، باستثناء غينيا التي فضلت الاستقلال عليه ، فانسحبت فرنسا ، ولكنها حجبت عن غينيا اية معونة لمدة طويلة .

تقليدية ، أساسها الاقتصادى الرعى ، بل ان العديد من القبائل الصومالية الرحل كانت قد دأبت على عبور الحدود الغربية للاقليم ، على فترات متقاربة ، بحثا عن الخضرة ، دون أن يعترض طريقها احد ، اذ انحصر اهتمام السلطات فى الاقليم ، على الشريط الساحلى والميناء .

١ ـ مولد الحركة الاستقلالية فى اقليم عفر وعيسى

وعندما اجتاح فى بداية الستينات ، تيار هائل يطالب باستقلال افريقيا ، كان الاقليم ماضيا فى حياة هادئة فى مثل هذه الاوضاع . ولكن فى مناطق اخرى من القارة ، كان الاستعمار يتراجع وينسحب من عدد كبير من المستعمرات التى حصلت على استقلالها . وتلا ذلك فى ١٩٦٣ مولد منظمة الوحدة الافريقية ، التى سرعان ما أعلنت ضمن أهدافها الرئيسية : « تحرير جميع المناطق التى مازالت خاضعة للحكم الاستعمارى » . وكان لابد أن تنتقل « عدوى التحرر » الافريقى الى اقليم الصومال الفرنسى ، ولكن هذه العدوى لم تؤد الى استقلال الاقليم طوال الستينات التى عرفت « بعقد افريقيا .. فلماذا ؟ ..

يمكن الرد على هذا السؤال اليوم ، بأن الطريقة التى نفذ بها التيار التحررى الى ساحل الصومال الفرنسى ، كانت السبب الرئيسى فى عدم طرح قضية الاستقلال . ويمكن تفسير ذلك على النحو الاتى :

أولا ـ وجود مساحة صحراوية شبه جرداء ، تفصل الجزء المنتعش اقتصاديا والزاخر بالسكان فى الاقليم ، وتقف حائلا أمام الحركة الافريقية فى الستينات .

ثانيا ـ اعتماد الحياة الاقتصادية اعتمادا كاملا على الشريط الساحلى ، وتطلع هذه الحياة الى البحر كلية « باستثناء خط الاتصال مع اثيوبيا » ، مع التجاهل التام للجزء الغربى من الاقليم الذى لم ينم مطلقا . فقد اهملت السلطات الحاكمة سكان هذا الجزء ، ولم تنشىء معهم اية مصالح اقتصادية ذات قيمة ، واكتفت بالابقاء على الحياة التقليدية التى يحيونها ، بينما ألقت بكل ثقلها على سكان المدن الساحلية ، وخاصة منهم « العفر » فى مقاطعة أوبوك، حيث توجد جيبوتى .

ثالثا ـ ولكن فى ١٩٦٠ ولدت جمهورية الصومال المستقلة ، وكان لها هدف جعلته محورا رئيسيا لسياستها الخارجية والداخلية ، وأدرجته ضمن الدستور الذى وضعته لها ، وهو : بعث « الصومال الكبرى » التى ستضم جميع المناطق التى تشكل فيها الاغلبية ، سكانا من اصل صومالى ، وعلى أساس أن الاستعمار هو المسئول عن تشتيتهم . وبالتالى لابد من عودة هذه المناطق وسكانها الى « الوطن الام » وكان هذا الهدف يعنى فى الواقع ، اقتطاع « الاقليم الشمالى الشرقى » من كينيا ، واقليم « أوغادن » من اثيوبيا ، واخيرا ضم ساحل الصومال الفرنسى بأكمله .

لهذا ما كادت الصومال تحصل على سيادتها الدولية ، حتى اخذت تحث قبائل عيسى ـ وهى من اصل صومالى ـ على المطالبة باستقلال الاقليم ، مستعينة فى ذلك بالقبائل الرحل الصومالية التى تعبر الحدود كما تشاء . كل هذا على أمل ان يرتبط بها الاقليم اذا حصل على استقلاله . وجدير بالذكر هنا ، أن اغلبية السكان فى جيبوتى ينتمون الى قبائل عيسى .

وكان هذا يعنى ان التيار التحررى الافريقى ، قد نفذ الى ساحل الصومال الفرنسى ، فى قالب عرقى قبلى ، سرعان ما اثار رد فعل لدى « العفر » الذين يشكلون نسبة هامة من سكان الاقليم «٢٨ فى المائة اذا التزمنا بالاحصاءات الرسمية : اى ٠٠٠ر٥٨ من مجموع ٠٠٠ر٢١ نسمة » . اما فرنسا فقد بادرت بالوقوف الى جانب العفر لصد التيار الاستقلالى القادم من الغرب ، وفى سبيل ذلك ، لجأت الى ابراز الطابع القبلى لهذه النزعة الاستقلالية ، والى التلويح بخطر اذابة سكان عفر داخل الجمهورية الصومالية.

وبالتالى كان الانقسام السكانى العرقى ، هو اولى ميزات هذا التيار التحررى فى حركة انتقاله الى الاقليم . ومن اهم العوامل التى أدت الى دعم الفوارق بين المجموعتين العرقيتين العفر والعيسى » تطابق هذه الفوارق ، مع تناقض آخر فى اقتصاديات الاقليم ، وهو وجود قطاع تقليدى أزلى بال ، يحتل جزءا هاما من مساحة الاقليم ، يقابله قطاع آخر عصرى صنعه الاستعمار . ويمتد على طول الساحل الصومالى ، وهو شبه معزول عن القارة ، لا يربطه بها سوى خط سكك حديدية اقتصر نشاطه على التعامل التجارى مع اثيوبيا .

وقد أدى هذا الانقسام السكانى الى نتيجتين اساسيتين :

أولا ـ الى البطء الشديد فى تصعيد الحركة التحررية داخل الاقليم .

ثانيا ــ الى عدم التفاف السكان حول قضية الاستقلال ، نتيجة لخلط بين هدف الاستقلال والانضمام الى جمهورية الصومال . وعلى اية حال ، فانه في منتصف الستينات ، كانت الحركة الاستقلالية قد نفذت الى مدينة جيبوتي ، التى ينتمى اكثر من نصف سكانها الى قبائل « عيسى » ، ولكن حيث يتمركز ايضا اساس نشاط « العفر » . لهذا عندما قام الجنرال ديجول في ٢٥ ــ ٢٦ اغسطس ١٩٦٦ بزيارة لجيبوتى ، فوجىء وهو يتاهب لمخاطبه الجماهير ، باشهار هذه الاخيرة المطالبة بالاستقلال الفورى . وكان رد فعل الرئيس الفرنسى ، أن اتخذ القرار بطرح قضية الاستقلال لاستفتاء شعبى .

والجدير بالذكر ، أن الاستفتاء الذى تحدد تاريخه في ١٩ مارس ١٩٦٧ ، لم يكن يختص فقط بوضع الاقليم الراهن « الاستقلال عن فرنسا او البقاء معها » بل كان يقترح ايضا وضعا جديدا له ، يمنحه بمقتضاه مزيدا من المسئوليات المحلية . وقد جاءت نتائج الاستفتاء مؤكدة رغبة الاغلبية في البقاء مع فرنسا ، ولكنها في نفس الوقت ــ وهو الاهم ــ صرحت لاول مرة ، مشكلة جديدة امام السلطات الفرنسية ، وهى تحديد المواطن الذى له الحق في ابداء الرأى حول مصير الاقليم . فقد راعت السلطات . عند اجراء تعداد السكان ، اقصاء عدد كبير من قبائل « عيسى » ، بحجه انها من الرحل التى لا تبقى في مكان ، كما عرفت بكثرة انتقالها عبر الحدود . وقد وضعت ضمن الشروط التى يجب أن تتوافر للناخب ، قاعدة تفيد بان يثبت الناخب اقامته في الاقليم مدة لا تقل عن ثلاث سنوات كاملة ، لكى يمنح حق التصويت . وقد تحول هذا الشرط ــ الذى يبدو لاول وهله نابعا عن مبررات قانونية ــ عند التطبيق ، الى اجراء سياسى تعسفى ، وذلك نتيجة لاغفال السلطات توزيع بطاقات شخصية لعديد من المواطنين المنتمين أصلا الى الاقليم ، لعدم توافر الادلة التى تثبت اقامتهم القانونية . على هذا النحو التعسفى ، جرى ايضا تعداد للسكان اسفر عن وجود ٨٧٫٠٠٠ من مواطنى الاقليم «٦» ، بالاضافة الى ٣٢٫٨٥٠ من الاجانب « المجموع ١٢٥٫٠٠٠ نسمة » ، كما ابرز التعداد ، التفوق العددى « للعفر » على العيسى والصوماليين ٤٦٫٥٧٠ مقابل ٢٩٫١٨٠ .

أما كشوف الناخبين ، فقد اسفرت عن الارقام الاتية : ٩٢٣ اوروبيا ، ١٠٫٤٠٨ من السكان العرب : ١٤٫٦٨٩ من السكان العيسويين و ٢٫٠٠ من السكان «العفر» أى أن المجموع كان يصل الى ٢٦٫٣٩٠ ناخبا .

١ ــ الانطلاقة الجديدة للحركة الاستقلالية في الاقليم

ولكن الاضطرابات التى سادت العاصمة في ٢٥ ــ ٢٦ أغسطس ١٩٦٦ وما تلاها من الاحداث التى اسفرت عن نتائج استفتاء ١٧ مارس ١٩٦٧ ، كانت لها أهمية بالغة في تطوير الحركة الاستقلالية داخل الاقليم ، فقد كانت بمثابة دفعة الى الامام بالنسبة لهذه الاخيرة . ويأتى التقويم لها في عدة مجالات :

اولا ــ أنها رسمت خطا فاصلا بين الحزب الحاكم منذ ١٩٥٨ « « التجمع الديموقراطى للعفر » الذى يتزعمه على عارف برهان » والمؤيد للحكم الفرنسى ، وبين المعارضة التى تطالب بالانفصال ، وهى ممثلة في حزبين رئيسيين « حزب الحركة الشعبية » الذى يتزعمه موسى أحمد ادريس ، وكان قد انتخب نائبا في الجمعية الوطنية الفرنسية في ١٩٦٢ ، وينتمى معظم أعضاء هذا الحزب الى قبائل عيسى ، و « الاتحاد الديمقراطى للعفر » الذى يتزعمه محمد أحمد عيسى » . وكان على عارف قد انتخب في يونيو ١٩٦٠ نائبا لرئيس مجلس الوزراء . ولكن اثر هذه الاحداث ، قدم ٤ أعضاء من مجلس الحكومة وهم من أصل صومالى استقالاتهم ، احتجاجا منهم على « السياسة الانقسامية التى يمارسها عارف » ، فاضطر هذا الاخير الى اللجوء الى فرنسا ، فحل محله « حسن جولد ابتيدون » ، وهو صومالى الاصل ، كان وزيرا للتعليم في مجلس الحكومة .

ثانيا ــ امتد الصراع السياسى لاول مرة ، الى الحركة العمالية في شكل اضراب قام به عمال الشحن « الدوكير » في ميناء جيبوتى في ٥ سبتمبر ، وقد دام ١٠ أيام . والجدير بالملاحظة ،

---

٦ ــ يشمل هذا العدد ايضا الفرنسيين المقيمين بحكم وضع الاقليم الذى يعتبر اقليما فرنسيا .

أن المطالب العمالية التى قدمت ؟ لم تقتصر على رفع الاجور ، بل شملت ايضا استقالة مجلس الحكومة ، وبصفة خاصة على عارف . وكان هذا يعنى ظهور الحركة العمالية لاول مرة على المسرح السياسى .

ثالثا — امتد ايضا الصراع الى صفوف الشباب ، فقد نظموا مظاهرات فى ١٣ — ١٤ سبتمبر ، تطالب بالاستقلال ، سرعان ما نجمت عنها أعمال تخريبية فى الاحياء التى يسكنها الاثيوبيون فى جيبوتى ، واقيمت المتاريس فى شوارع العاصمة ، مما أدى الى اعلان الحاكم الفرنسى للاقليم ، حظر التجول فى المدينة وحصارها ، قامت القوات الفرنسية وقوات الشرطة بحملات تفتيشية نتج عنها اعتقال ١٨ شخصا بتهمة قيادة حركة الاستقلال ، واقتياد ٣٫٤٣٠ شخصا الى ما وراء حدود الاقليم . ومنذ ذلك التاريخ ، ظلت جيبوتى محاصرة بالقوات المسلحة الفرنسية لمنع تسرب أى عناصر من خارج المدينة .

تطور الصراع السياسى الداخلى من احداث

اغسطس ١٩٦٦ حتى احداث مايو — يونيو ١٩٧٥

وكان اهم ما تضمنه النظام الفرنسى الجديد المقترح ، فى حالة قبول اغلبية السكان ربط مصير الاقليم بفرنسا ، وكما افصح عنه فى ١٦ نوفمبر ١٩٦٦ رئيس الحكومة الاقليمية الفرنسية « الجنرال بيليوت » :

١ — اختيار رئيس للمجلس الوزارى الاقليمى ، ضمن الشخصيات المحلية ، بدلا من ممثل الجمهورية الفرنسى .

٢ — احترام النسب فى التمثيل النيابى بين مختلف المجموعات العرقية .

٣ — اقتصار اختصاصات المندوب السامى الفرنسى ، على الشئون الخارجية والدفاع والمالية .

وفى ٢ ديسمبر ١٩٦٦ « اى قبل أن يجرى الاستفتاء » عرض مشروع لهذا النظام على الجمعية الوطنية الفرنسية التى اعتمدته باغلبية ٢٨٣ صوتا ضد لا شىء ، و ٣ أصوات امتنعوا عن التصويت « ٧ » .

والجدير بالملاحظة ، أن أصدق تقويم للاستفتاء المزمع اجراؤه فى ١٧ مارس ١٩٦٧ قد جاء على لسان أحد النواب الفرنسيين الذين ينتمون الى الحزب الاشتراكى ، وهو فرانسوا ميتران ، الذى ندد بالتهديد الذى أبدته الحكومة الفرنسية من قطع كل معونة عن الاقليم ، اذا اختار السكان الانفصال عن فرنسا ، ووصفه بأنه « ضغط معنوى يمكن أن يشكل أسوأ صورة للاستعمار الاقتصادى » .

اما موقف التنظيمات الحزبية داخل الاقليم ازاء هذه الاجراءات ، فيمكن تلخيصه كالاتى :

— **موقف حزب التجمع الديمقراطى للعفر :** كان لصالح البقاء مع فرنسا تحت النظام الجديد المقترح ، وهو ما أفصح عنه زعيم الحزب السيد على عارف برهان قائلا : « اننا نحن جماعة العفر ، بحكم تمثيلنا لاغلبية السكان فى الاقليم ، نرغب فى أن نبقى فرنسيين حتى يأتى الوقت الذى نكون فيه قادرين على حكم أنفسنا » . وفى الوقت نفسه ناشد الحزب المذكور ، التنظيمات السياسية الاخرى ، التعاون معه للعمل على تحقيق « الحكم الذاتى للاقليم فى ظل الصداقة الفرنسية » .

— **موقف حزب الحركة الشعبية :** عبر عنه زعيمه السيد أحمد ادريس ، وامتنع عن التصويت لصالح مشروع النظام الجديد المقترح فى الجمعية الوطنية الفرنسية ، وهو يتلخص فى الاتى : قبول مبدأ اجراء استفتاء جديد ، ولكن بشرط أن تنتهى الادارة المحلية الحالية عن تنظيم الاستفتاء ، وأن يطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين ، وأخيرا أن يسمح بعودة جميع الذين اقتيدوا خارج الحدود .

— **موقف الاتحاد الديموقراطى للعفر** الذى يتزعمه محمد احمد عيسى : ان موقف الحزب لا يختلف كثيرا عن الحزب الاول .

— **موقف الاتحاد الديموقراطى « عيسى »** ، ويرأسه السيد حسن جولد : الاتحاد وهو يطالب بالاستقلال .

فى مثل هذا المناخ السياسى ، جرى الاستفتاء فى ١٧ مارس ١٩٦٧ ، بالاضافة الى أن الرئيس

---

٧ — لم تشترك المعارضة فى التصويت ، وهى تضم ١٩٦ نائبا من المنتسبين للاحزاب الشيوعية والاشتراكية . اما [illegible] الذين امتنعوا عن التصويت ، فقد كان من بينهم ممثل الاقليم فى الجمعية الفرنسية ، وهو السيد موسى ادريس زعيم حزب المعارضة وهو من اصل صومالى .

الفرنسي ديجول ، اختار عشية ذلك التاريخ ، ليوجه تحذيرا جديدا للسكان ، قائلا انه في حالة انفصال الاقليم عن فرنسا ، فان هذه الاخيرة ستوقف المعونة التى يتلقاها « مقابل ربط مصيره بمصير فرنسا » .

ونتيجة لهذه الاجراءات ، أسفر الاستفتاء عن قبول الاغلبية « ٥٥٥ر٢٢ صوتا ضد ٦٦٦ر١٤ » البقاء مع فرنسا . فجاء رد الفعل الفرنسي في شكل اجراءين ، تطبيق النظام الجديد على الاقليم ، وتغيير تسمية ساحل الصومال الفرنسي ، الى « الاقليم الفرنسي لعفر وعيسى » . وفي ٧ يوليو من نفس العام ، انتخب مجلس النواب الاقليمي السيد على عارف برهان رئيسا لمجلس الحكومة .

اما القوة الوطنية التى خاضت اول نضال لها ضد الوجود الاستعماري في الاقليم ، فقد استخلصت من هذه المواجهة الاولى ، كافة الدروس التى اتاحت لها وضع مفاهيم جديدة للنضال الذى ستقوده في جولتها الثانية . وقد تبلورت هذه المفاهيم في الاهداف الاتية :

اولا — ضرورة محو نهمه القبلية الملتصقة بالحركة السياسية داخل الاقليم ، وذلك بالعمل على خوض نضال سياسي نابع عن وعي قومي ، مع الاقلال من المؤثرات الخارجية ، وخاصة تلك الوافدة من الدول المجاورة .

ثانيا — تركيز تهجماتها على نظام الحكم الجديد ، الذى يتمثل في شخص على عارف وطاقم حكومته والمجلس النيابي الاقليمي ، وخاصة الطريقة التى تجرى بها الانتخابات والاستفتاءات الشعبية .

ثالثا — المداومة على تفنيد كافة الحجج التى تدلى بها فرنسا لاقناع السكان بضرورة بقائها في الاقليم .

رابعا — ضرورة العمل على تكتل صفوف الحركة السياسية لاقامة جبهة قادرة على الوقوف في وجه المستعمروأعوانه ،على أن يتدرج النضال في شكل مرحلتين : تحالفات حزبية وغيرها ، ثم طرح قضية الاستقلال من موقف قوى وصفوف متحدة متكاتفة .

ولكن العامل الرئيسي الذى ساعد طوال السنوات التى تلت استفتاء ١٧مارس ١٩٦٧ على دعم أسس وتطوير القوى السياسية الوطنية في الاقليم ، ليؤدى بهذه الاخيرة في السبعينات الى طرح قضية الاستقلال الوطني ، كان دون شك الاسلوب الذى طبق به النظام الجديد الذى وضعته فرنسا لكي تحتفظ بالاقليم .

فقد كان هناك هدف مزدوج وراء عملية أحلال شخصية من أصل العفر « على عارف » محل المقيم الفرنسي ، في تناول كل ما يتعلق بالشئون المحليه للاقليم ، مع دعم مكانة هذا الاخير بمؤسسات محلية منتخبة ، وفقا للمخطط الاستعماري : فمن جهة كان الغرض من ذلك ترسيخ اقدام الانقسام العرقي السكاني الذى راعت فرنسا ابرازه خلال الحملة الانتخابية ، وبالتالي تفادى اى التفاف قومي في المستقبل حول القضية الوطنية . ومن جهة أخرى ، ان توارى وجه المستعمر الفرنسي وراء واجهة محلية من صنعه ، كان الغرض منه امتصاص اى استياء شعبي ضد المحتل الاجنبي ، خاصة وان العالمالعربي في ذلك الوقت كان قد نجح في ادماج تصفية القواعد العسكرية الاجنبية ضمن الاهداف الرئيسية للنضال ضد الاستعمار .

وعلى آية حال ، فان هذا المخطط الاستعماري ، قد اسفر في منتصف السبعينات عن نتائج عكسية تماما . ويرجع السبب في ذلك الى عوامل عدة :

اولا — تدخل الجيش الفرنسي في حياة الاقليم : وخاصة في العاصمة ، حيث يقيم ٣ آلاف جندي فرنسي بصفة مستديمة ، مع اسراتهم ، وهم مكلفون الحفاظ على الامن . وكان هذا يعنى انهم لا يترددون في التدخل في الحملات الانتخابية لضمان نتائجها . فالمعروف انهم كانوا يدلون بأصواتهم ، وكانت مدينة جيبوتي مقسمة الى ٣ دوائر انتخابية . وقد اسفرت الانتخابات التى جرت في بداية السبعينات عن فوز نائب من « عفر » وآخر « عربي » و ٣ فرنسيين في الدائرة الاولى ، لا لسبب الا لان الجيش البرى الفرنسي يشكل اغلبية السكان في هذه الدائرة . أما في الدائرة الثالثة ، فقد فاز بها ايضا فرنسي ، وذلك لان الطيارين الفرنسيين في «امبولي» و « ارتا » منحوه أصواتهم . وكانت الدائرة الثانية هي الوحيدة التى فاز فيها السكان الذين هم من اصل صومالي ، وهم يشكلون اغلبية السكان في المدينة . وكان السبب في ذلك راجعا الى أن الدائرة تضم الحى الشعبي الذى لا يقيم فيه الاوروبيون . كان اذن تدخل العسكريين في الحياة السياسية للاقليم واضحا جليا في العاصمة ، ولهذا تركز استياء المعارضة في جيبوتي ، على

تواطؤ الجيش والسلطات الفرنسية مع الحكام المحليين .

ثانيا ـ **تركيز السلطات الفرنسية على دعم مكانة عنصر العفر :** وقد بدا ذلك واضحا فى العاصمة منذ ١٩٦٧ ، عندما استعانت السلطات بعمال شحن من « العفر » بدلا من العمال العيسى على اثر الاضراب الذى قاموا به . بل ان السلطات دابت على تثبيت هؤلاء العمال الجدد فى العاصمة ، وبنت لهم مساكن . كذلك لجا المسئولون المحليون من جهتهم . الى تزييف الانتخابات ، كلما بدا لهم ذلك ضروريا لضمان تفوق العنصر « العفر » فى ادارة شئون الاقليم . وعلى سبيل المثال ، كان من المفروض ان تؤول رئاسة المجلس الاقتصادى والاجتماعى المحلى لاحد افراد الجماعة العربية ، ولكن على عارف استحوذ على هذا المركز واحتفظ به لنفسه . وبصفة عامة ، ادت هذه السياسة القائمة على التمييز بين السكان ، الى أن اصبحت السمة المميزة للمجتمع فى الاقليم ، هى العزلة بين كل جماعة عرقية « العفر، الصوماليون او العيسى ، العرب ، الفرنسيون المدنيون والعسكريون » وهى عزلة كانت تصل الى حد احتقار كل طرف للاطراف الاخرى .

ثالثا ـ **عزل مدينة جيبوتى عن باقى الاقليم :** كانت الجهود التى بذلتها السلطات الفرنسية لتنمية الميناء ، ولتنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية فيها ، قد جعلت من جيبوتى مركز استقطاب لسكان المنطقة . ولكن فى الوقت نفسه ، اقامت السلطات حول المدينة سورا من الاسلاك الشائكة ، بحجة منع تسرب عناصر دخيلة آتية من الصومال ، وهو امر ادى الى تضييق الفجوة بين الرخاء الاقتصادى الذى كانت مظاهره بادية على المدينة ، وبين الفقر والبؤس اللذين يسودان الحياة فى باقى الاقليم ، خاصة وانه منذ مارس ١٩٦٧. قامت السلطات باعمال انشائية لتوسيع الميناء امتدت الى البحر وغايتها فى ذلك التعمير . وفى كل عام كان العديد من السكان الرحل يتجهون نحو جيبوتى ، ويحاولون عبور حاجز الاسلاك الشائكة ، فكانت القوات الفرنسية تصدهم ، فيتمركزون بالقرب من مدخل العاصمة فى مدن القضدير والكارتون ، فى انتظار السماح لهم بالمرور .

رابعا ـ **تفشى البطالة فى صفوف الشباب :** خاصة وان الشركات التجارية التى تمركزت فى جيبوتى ، كانت لا تقدم عملا . للعناصر الشابة الحديثة التخرج فى المدارس الفنية «مساعدو محاسبين وسكرتيريون ومختزلون »وتفضل عليهم الفرنسيين . ونتيجة لعدم وجود نشاط زراعى او عمال فى المناجم ، فان فرص العمل كانت محدودة جدا أمام الشباب المتعلم .وقد بدا استياء الشباب فى شكل المطالبة باعادة توزيع الثروة .. وبدلا من أن تغدق فرنسا معونتها على النواب والوزراء ، لماذا لا نعمل على تنمية الرخاء لصالح جميع السكان ، حتى لو اقتضى هذا الامر ، الغاء المؤسسات المحلية وادماج الاقليم كلية ؟ ولكن مثل هذا المطلب كان يصطدم بالحواجز العرقية التى أرست فرنسا دعائمها فى الاقليم . وكذلك بالعزلة الشديدة التى نمت بين الجماعات السكانية فى العاصمة . ولهذا لم يجد الشباب أمامه سوى الانضمام الى الحركة الوطنية للمطالبة بالانفصال .

لكل هذه العوامل ، شهدت السبعينات تطورا ملموسا فى الحركة السياسية داخل اقليم عفر وعيسى ، كانت اهم مظاهره : تقوية صفوف المعارضة وتكتلها من جهة ، وتدهور مكانة الحكام ، وعلى رأسهم على عارف ، فى ممارسة المسئوليات المناطة بهم تجاه السكان من جهة أخرى .

القوى السياسية فى السبعينات

وكان اهم ما استجد على الحياة السياسية فى الاقليم ، ظهور تنظيم حزبى جديد فى ٢ ـ ٥ فبراير ١٩٧٢ يعكس وجود معارضة فى صفوف « عفر » وهو الحزب الذى أسسه السيد « **أحمد دينى** » تحت اسم « العصبة لصالح المستقبل والنظام » وما كاد الحزب الجديد يظهر الى النور ، حتى بادر باصدار نشرة دورية ، تضمنت أساسا هجوما عنيفا على سياسة الرئيس على عارف واعوانه . ولم يمض شهر على مولد هذا الحزب ، حتى اندمج « فى ٢٨ فبراير » مع الحزب الصومالى المعارض ، وهو « الاتحاد الشعبى الافريقى » الذى يتزعمه السيد **حسن جولد ابتيدون** . ونتج عن هذا الاندماج حزب معارض موحد ، هو «العصبة الشعبية الافريقية » التى تضم اعضاء من العفر والصوماليين على السواء .

وبهذا أصبحت الساحة السياسية فى الاقليم تضم ما يلى : الحزب الحاكم « حزب العمل للعدل

والتقدم »، وتجمع شعب « عيسى » المعارض، ولكنه ذو ميول معتدلة. واخيرا « العصبة الشعبية الافريقية » التي اصبحت تشكل تكتلا قويا، للمعارضة والمطالبين بالاستقلال.

ومن ١٩٧٢ حتى ١٩٧٥ ازدادت عزلة الحكام في الاقليم، ويمكن تبين ذلك من خلال نسبة المشاركة في الانتخابات التي كانت تجرى في الاقليم، مثلا في ١٨ نوفمبر ١٩٧٣، جرت انتخابات نيابية. وبالطبع فازت القائمة التي ايدها الرئيس على عارف بجميع مقاعد المجلس النيابي « ٤٠ نائبا » ولكن في الوقت نفسه يلاحظ ان نسبة الذين أدلوا بأصواتهم كانت لا تتعدى ٨٧ في المائة من النسبة المسجلة في ١٩٦٥ و ٨٢ في المائة من النسبة المسجلة في ١٩٦٩. وعند وفاة الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو، جرت انتخابات في الاقليم في ٥ – ١٩ مايو ١٩٧٤ وفي هذه المرة، لم تتعد نسبة الذين ادلوا باصواتهم ٧١ في المائة.

١ – انتخابات ٢٣ مارس ١٩٧٥ أو المواجهة الاولى في داخل الاقليم

هذه الانتخابات اختصت بها الدائرة الثانية لمدينة جيبوتي، وكان الانتخاب يتعلق بقائمة من ٧ مرشحين، كانت قد خلت مقاعدهم في نوفمبر ١٩٧٣. وكان الحزب الحاكم قد تقدم بقائمة تضم نفس الاعضاء تحت شعار الاستقرار والتقدم والاستقلال على مراحل مع المشاركة مع فرنسا.

وكانت الفرصة هنا متاحة امام المعارضة، لكي تدعم وحدة صفوفها. وفي فبراير ١٩٧٥ انضم حزب « العمل للعدل والتقدم » وهو حزب المعارضة المعتدلة، انضم هذا الحزب الى الكتلة المعارضة « العصبة الشعبية الافريقية » ليتحول الاثنان الى حزب موحد: « العصبة الشعبية الافريقية للاستقلال »، وقد وضع ضمن برنامجه « الاستقلال فورا ».

ولكن حدث في ٢٦ نوفمبر ١٩٧٤ ان طرحت المعارضة المتكتلة والمتمثلة في « العصبة الشعبية الافريقية للاستقلال » لاول مرة، قضية الاستقلال « ٨ » وقد أدلت بهذا المطلب بوضوح ومرتكزة في ذلك على حق « كل شعب في الاستقلال التام والكامل » كما أدانت الوسيلة الاستعمارية البالية التي تتهم الحركة الوطنية بالقبلية، وبأنها موعز بها من الصومال. وجاء في النشرة المذكورة: « ليس الصومال فقط الذي يريد استقلالنا، بل افريقيا بأكملها وجزء هام من أسيا، وان استقلالنا لن يكون ذريعة لفئة من السكان لكي تقوم بدور « الابيض الذي يحيا على حساب الزنجي » ».

لهذا عندما حان موعد اجراء الانتخابات الجزئية في الدائرة الثانية بمدينة جيبوتي في ٢٣ مارس ١٩٧٥، كانت المعارضة المتكتلة، قد أعدت لنفسها خطة نضالية:

– في فبراير من نفس العام، انضم الى العصبة الشعبية الافريقية حزب « العمل للعدل والتقدم » وهو تنظيم ينتمي الى المعارضة المعتدلة. وبهذا الانضمام اتخذت العصبة تسمية جديدة لها: العصبة الشعبية الافريقية للاستقلال.

– قررت المعارضة عدم الاشتراك في الانتخابات، وقامت في سبيل ذلك بحملة توضيحية للسكان، من خلال اجتماعات عقدتها عندما اقترب موعد الانتخاب.

وكان رد فعل الحزب الحاكم، ان خاض المعركة الانتخابية بقائمة تضم نفس اسماء النواب الذين طعن في فوزهم بالترشيح. ولكن في الوقت نفسه، التقط من المعارضة مطلب الاستقلال. وان طالب به « على مراحل » ومع البقاء شريكا لفرنسا ». فكانت النتيجة ان فازت قائمة حزب على عارف بجميع المقاعد في المجلس النيابي. وبالنسبي اسفرت هذه المواجهة الاولى التي خاضتها المعارضة في نضالها السياسي، بعد أن وحدت صفوفها وتكتلت، عن تأكيد سيطرة الحزب الحاكم والسلطات الاستعمارية التي تقف وراءه – على الحياة السياسية في الاقليم.

ب – البحث عن الشرعية الدولية

كانت اهمية هذه الانتخابات المتوالية التي كانت تجرى في الاقليم، تكمن اساسا في اضفاء شرعية على الوجود الفرنسي أمام الجماعة الدولية. فقد

---

٨ – انظر النشرات ارقام ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ في نوفمبر ١٩٧٤ العصبة الشعبية الافريقية للاستقلال.

كانت فرنسا مؤقتا ، تكرر انها ليست بالدولة المستعمرة بالمعنى المعروف ، وانها لم تبق فى الاقليم الا بناء على ارادة سكانه . ومما ساعد ايضا على اضفاء صيغة « الشرعية » على هذا الوجود الفرنسي ، عدم تبنى احدى الدول العظمى ، ايا من الاطراف المعنية بالصراع السياسى الجارى داخل الاقليم ، مما كان يحرم القوى المعارضة من سند خارجى فعال ».

وقد ادركت المعارضة ضعف مركزها امام القوى الاستعمارية واعوانها داخل الاقليم من جهة ، وكذا عدم المبالاة الذى أبدته الجماعة الدولية نحو قضيتها من جهة أخرى باستثناء جمهورية الصومال . لهذا بدأت المعارضة — بعد انتخابات مارس ١٩٧٥ — فى السعى فى الخـارج على الشرعية الدولية ، وكانت فى ذلك تركز على مبدأ حق تقرير المصير الذى اقره ميثاق الامم المتحدة لجميع الشعوب دون استثناء ، فى محاولة اخراج قضية استقلال الاقليم من الاطار الشرعى الزائف الذى وضعته له فرنسا منذ منتصف الستينات ». وحتى يتم لها ذلك ، شرعت فى التحرك فى المجالين الاقليمى والقارى على السواء ، وجاء التحرك الاول فى اتجاه الدول العربية ، من خلال الجامعة العربية ، والثانى فى اتجاه منظمة الوحـدة الافريقية . وفى كلا الاتجاهين قامت الصومال بدور نشط ».

١ — التحرك فى اتجاه العالم العربى — جاء أول تحرك « للعصبة الشعبية الافريقية للاستقلال »، عن طريق رئيس جمهورية الصومال ، السيد زياد برى الذى كان قد التقى فى اكتوبر ١٩٧٤ برؤساء الدول والحكومات العربية عند عقد مؤتمر القمة العربى فى الرباط ، موضحا لهم قضية الاقليم ». وكانت النتيجة اعتماد المؤتمر فى نهاية أعماله ، قرارا يدعو فرنسا « الدولة الصـديقـة » الى الاعتراف بحق اقليم جيبوتى فى الاستقلال .

وفى منتصف عام ١٩٧٥ قـام الرئيس الصومالى بجولة جديدة فى عدة عواصم عربية ، كان الهدف الرئيسى منها ، الحصول على سند عربى فعال لقضية استقلال اقليم جيبوتى . وكانت لديه حجتان ابرزهما أمام الرؤساء العرب ، الاولى هى الخطر الذى يشكله الوجود العسكرى الفرنسى المكثف فى الاقليم ، والثانية أهمية المصـالح الاقتصادية الاسرائيلية فى جيبوتى . وقد تضمن الملف الذى وضعه الرئيس الصومالى أمـام المسئولين العرب الاتى :

— ان فرنسا اقامت فى جيبوتى تجهيزا عسكريا هائلا . فاذا اضيفت القوات البرية الى القوات الجوية « سرب من الطائرات القناصة ومجموعه من الطائرات المختلطة » الى القوات البحرية والشرطة « التابعة للاقليم والشرطة المتحركة والاحتياطى » ، وكذا الى « مجموعة مستقلة من البدو » ، سنجد انه لكل ٢٠ نسمة من سكان الاقليم ، يوجد جندى فرنسى .

— ان فرنسا فى محاولتها توسيع الميناء ودعم وجودها العسكرى ، أرست عطاءات على شركات اسرائيلية ، اصبحت لها مصالح ذات شأن فى الاقليم ، الى حد غدا معه هذا الاخير « بابا مفتوحا لمام المصالح الصهيونية فى باب المندب » ».

وقد جاء التعضيد العربى أولا فى شكل بيان مشترك صومالى — سعودى يطالب « بتحييد البحر الاحمر وخليج عدن » تلته بيانات مماثلة مع العراق وسوريا والكويت وجمهورية مصر العربية وليبيا والسودان واليمن الشمالى . وبالاضافة الى هذا ، تقرر طرح ملف الوجود الاقتصادى الاسرائيـلى فى جيبوتى على مكتب المناطق التابعة للجامعة العربية .

وفى نفس الفترة ، كان وفد يضم ٥ من زعماء العصبة الشعبية الافريقية للاستقلال ، قد اعد دراسة عن قضية جيبوتى بهدف عرضها على الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقيه خلال الشهور القادمة . وكان الوفد قد حاول سلفا اجراء محادثات مع المسئولين الفرنسيين فى مطلع شهر يونيو ١٩٧٥ دون التوصل الى نتيجة ، فانتقل الى الجزائر ، باحثا عن تضامن عربى لقضيتـه الوطنيه . وفى نهاية اكتوبر انعقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب فى القاهرة ، وكان جـدول اعمالهم ، يتضمن البحث فى « قضية الساحل الصومالى المحتل » ، وخاصة مدينة جيبوتى . وقد أسفر البحث عن تشكيل لجنة تضم أربع دول « الاردن — الكويت — الجزائر — ليبيا » لمتابعة هذا الموضوع ، حتى ينال الساحل الصومالى المحتل الاستقلال ، وتحريره من « الوصاية الفرنسية » .

٢ — التحرك فى اتجاه الدول الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقيه : وكانت الصومال ايضا وراء

النتائج التى حققها تحرك احزاب المعارضة فى اتجاه الدول الافريقية .

ـ فعندما عقدت منظمة الوحدة الافريقية دورتها العادية الثالثة والعشرين فى مقديشيو « ٦ ـ ١١ يونيو ١٩٧٤ » نجحت الصومال فى ادراج قضية الاقليم ضمن جدول اعمال الدورة ، مما أدى الى اعتماد هذه الاخيرة قرارا « يطالب الحكومة الفرنسية بوضع حد للاعتقالات التعسفية والطرد الجارية فى الاقليم المسمى بالصومال الفرنسى » ، وفى الوقت نفسه يعلن « مساندة المنظمة من وجهتى النظر المعنوية والمادية للكفاح الذى يقوده شعب الصومال الفرنسى لتحقيق استقلاله وتحريره » .

ـ فى نهاية أكتوبر ١٩٧٤ ، قام الرئيس الصومالى بجولة فى عدة عواصم افريقية لعرض قضية شعب اقليم جيبوتى وقد التقى فى دكار بالرئيس السنغالى ليوبولد سنغور ، حيث اجرى محادثات مع هذا الاخير ، اسفرت عن اصدار بيان مشترك « يطالب بتحرير ساحل الصومال الفرنسى » . وقد ردت فرنسا على هذا البيان بقطع اعتماد قدره ٣ مليارات من الفرنكات القديمة كان قد فتح لصالح تحقيق مشروع للتنمية بالسنغال . ولكن هذا الاجراء لم يمنع الرئيس زياد برى من الحصول على تصريحات مماثلة تؤيد قضية الاقليم فى عواصم افريقية أخرى : بانجول « جامبيا » بساو « غينيا » كوناكرى « غينيا » واجادوجو « فولتا العليا » « نيامى » « النيجر » اكرا « غانا » كوتونو « داهومى » لومى « توجو » .

ـ وعند عقد مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية فى كمبالا « أوغنده » فى نهاية شهر يونيو ١٩٧٥ ، قام سباق بين الصومال واثيوبيا كل منهما على مساندة المنظمة للحزب الذى تقف وراءه ، ودعت الى تكوينه فى المنفى . فقد كانت اثيوبيا تساند « الحركة القومية لتحرير جيبوتى » التى شكلت فى « ديرى ديوا » « اثيوبيا » بينما تقف الصومال بجانب « الجبهة لتحرير ساحل الصومال » التى قامت فى مقديشيو « الصومال » . وقد ايدت الدول العربية الافريقية المطلب الصومالى ، بينما ساندت ليبيريا وكينيا وسوازيلاند وغيرها من الدول ، المطلب الاثيوبى .

والجدير بالذكر ، ان هذا الانقسام داخل المؤتمر ، لم يكن سببه الوحيد المنافسة القائمة بين الصومال واثيوبيا ، فان الدول العظمى قد بدأت من جانبها تهتم بالاقليم من خلال اهداف استراتيجية للمنطقة . والمعروف ان الصومال كانت تتلقى معونة عسكرية واقتصادية ضخمة من الاتحاد السوفييتى ، فى حين كانت الولايات المتحدة تمد اثيوبيا بالمعونة .

ونتيجة لهذا الصراع الذى بدا داخل المؤتمر الفرنسى ، وانها تساند شعب جيبوتى فى الكفاح رأت الصومال ان تعلن لاول مرة على الملا ، انه ليست لديها مطالب اقليمية فى ساحل الصومال الذى يقوده للاستقلال . وأعقب ذلك تصريح مماثل من قبل اثيوبيا ، التى أكدت « انه مهما كان لديها من حقوق تاريخية على الاقليم ، فانها تعترف بان هذه الحقوق أصبح لا مكانة لها أمام حق كل شعب فى الاستقلال . » لهذا جاء قرار المؤتمر بتشكيل مكتب تابع للجنة التحرير للتنسيق بين الحركات التى تكافح فى سبيل استقلال الاقليم « ٣٠ يوليو ١٩٧٥ » وقد اقترح ان تكون دار السلام مقر هذا المكتب للتنسيق ، ولكن هذا الاقتراح أرجىء البت فيه بعد ان طالبت كل من اثيوبيا والصومال ، بأن يكون المتر فى عاصمة كل منهما .

وبصفة عامة ، فان ما تبلور من مواكبة التحرك الصومالى وتحرك المعارضة الحزبية ، للحصول على الشرعية الدولية ، هو اولوية هدف استقلال الاقليم ، وفى الوقت نفسه منح الحركة الوطنية داخل الاقليم وخارجه ، قاعدة قانونية جديدة للانطلاق «التأييد العربى والافريقى » . وبالتالى أصبح عليها ان تعمل على توحيد صفوفها لتشكل جبهة قوية قادرة على تنفيذ شرعية نظام الحكم الداخلى المطبق على الاقليم ، الذى يرأسه على عارف ، كخطوة أولى فى طريق استقلال الاقليم ، تليها خطوة ثانية : تنفيذ شرعية نتائج الانتخابات والاستفتاءات المزيفة التى اعتادت فرنسا اجراءها فى الاقليم ، لتبرر بها وجودها ، واخيرا المطالبة بالاستقلال ، وبانهاء الوجود الفرنسى .

المرحلة الحاسمة فى قضية جيبوتى

وقد شهد النصف الثانى من عام ١٩٧٥ تطورات هامة على الصعيدين المحلى والاقليمى ، أدت الى دفع قضية استقلال اقليم عفر وعيسى الى مرحلتها الحاسمة التى بدت عليها اليوم ، وهى تطورات تتعلق بتحركات الاطراف المعنية بالقضية .

١ ـ تحرك الرئيس على عارف

فمن جهة ، أدى تدهور الحكم المحلى

الاوتوقراطى الذى دام ، عن طريق ممارسة الرئيس على عارف ، بتواطؤ مع السلطات الفرنسية ، الى تصعيد الصراع الداخلي ، وذلك لصالح القوى الوطنية المعارضة التي أصبحت فى نهاية العام ، تضم العديد من الشخصيات التى كانت معروفة حتى ذلك الحين « بالاعتدال » فـــى مـــوقفها السياسى ، وكذا شخصيات أخرى من عفر ، كانت تحتل مراكز قياديه داخل النظام القائم . لهذا عندما حاول الرئيس على عارف قطع الطريق أمام تيار المعارضة الجارف ، بتبنى مطلب الاستقلال ، والتوفيق بين هذا المطلب وارتباط نظام حكمه بالوجود الفرنسى « تحت شعار الاستقلال مع فرنسا وليس ضدها » املا ان ينجح فى امتصاص الاستياء الشعبى المتصاعد ضد أسلوبه فى الحكم ، اثارت هذه المحاولة معارضة شديدة ، امتدت حتى داخل المجلس النيابى الاقليمى . فخلال شهر نوفمبر ، وقف الرئيس على عارف يواجه حركة « تمرد » قام بها ١٢ عضوا يقودهم السيد بركات جورات ، عندما سحب هؤلاء النواب ثقتهم من الرئيس ، قدموا مذكرة تحذر من قيام « حرب اهليه » وقد جاء فى المذكرة « انه اذا تعذر على السكان عبر اعلان الاستقلال ، ان يعبروا عن ارادتهم وفقا للاسس الديموقراطيه ، وخاصه عن طريق اجراء انتخابات حرة ، اذا كان لابد ان تسلم البلاد وهى مقيدة الى رئيس الحكومه الحالى ، فاين اذن الاستقلال ؟ اين هى العدالة ؟ اين هى الحـــريه ؟ والمعروف ان على عـــارف كان يرفض اجـــراء انتخابات جديدة تحدد مصير الاقليم .

وقد اثار ايضا تحرك الرئيس على عـــارف للحصول على موافقة فرنسا على منحها الاقليم الاستقلال ، مقابل الابقاء على قواعدها العسكريه ، موجه من الاستياء الشديد فى صفوف السكان وقد تولت حركة تحرير ساحل الصومال التعبير عنه فى بيان لها اصدرته فى الجزائر فى ٨ يناير ١٩٧٦ . جاء فيه :

المطالبه بهدم سور الاسلاك الشائكة « حائط الذل » الذى يحيط بمدينه جيبوتى كشرط مسبق لاى تفـــاوض ، وعـــودة جميـــع اللاجئين الـــذين يقيمون فى الخـــارج واطـــلاق سراح جميـــع المحتجزين السياسيين ، وحل القاعدة العسكريه فى جيبـــوتى . وكانت هـــذه المطـــالب تعنى فى جوهرها انهاء حـــكم على عارف ، وكذا انهـــاء الوجود الفرنسى فى الاقليم .

ولكن أصدق تعبير لوصف المفاوضات التى شرع فيهـــا الرئيس على عـــارف مع المســـئولين الفرنسيين ، قد تضمنه بيان للسفارة الصومالية فى روما جاء فيه : « ان الحكومة الفرنسية ترغب فى اقامة حوار مع الصورة التى تعكسها ، وعلى حساب حوار مع الشعب المعنى الاول بالامر » .

وقد اتسم هذا التحرك الذى شرع فيه الرئيس على عارف ، بالنشاط فى كافه الاتجاهات فخـــلال شهر اكتوبر ١٩٧٥ قام بزيارة اثيوبيا ، حيث اشيع انه ابرم صفقة مع المسئولين الاثيوبيين ، تضمنت تعهدا منه بمنع التسلل عبر الحدود لمســـاعدة المعمريين الاثيوبيين الذين تمردوا على حكومه اديس ابابا ، وذلك مقابل تاييد هذه الاخيرة له . كذلك قام الرئيس على عارف بزيارة مماثله الى الصومال ، ولكنه قوبل بعداوة شديده .

٢ ــ التحرك الفرنسى

منذ ان اقرت نتائج الاستفتاء الشعبى الذى جرى فى ١٩ مارس ١٩٦٧ ربط مصير الاقليم بفرنسا ، ظلت هذه الاخيرة متمسكة بما تسميه « شرعيه » وجودها ــ المدنى والعسكرى ــ فى الاقليم ، على اساس ان هذا الوجود مستمد من رغبة السكان انفسهم ، وبالتالى ترفض فرنسا اى مجال لاعادة طرح هذا الوجود ، بحجة ان ارادة اغلبية السكان ، لها الاولوية على اى اعتراف أو سند دولى لمجموعة تطالب بتغيير هذا الوضع .

ومما زاد من تمسك فرنسا بالبقاء فى الاقليم ، انه منذ انسحاب بريطانيا من عدن ، وحرب اكتوبر ١٩٧٣ ، اكتسبت قاعدة جيبوتى اهمية استراتيجيه جديدة ، خاصه بعد اعادة فتح قناة السويس للملاحه الدوليه فى يونيو ١٩٧٥ . فقد انتقـــل الصراع بين الدول العظمى من منطقه الشرق الاوسط الى شمال غرب المحيط الهندى ، حيث تقع الجزيرة العربيه والخليج بمواردهما البترولية الهائله ، وحيث يتم نقل الجزء الاكبر من بترول الشرق الاوسط فى اتجاه اوروبا والشرق الاقصى . ومن جهه اخرى ، فان قيام الثورة فى أثيوبيا من جهه ، وتزايد الوجود السوفييتى فى الصومال ، احدثا خللا فى توازن القوى المتصارعة فـــى المنطقه . كل هذا أعطى فرنسا ــ التى تتطلع الى استعادة مكانتها كدولة عظمى لها الكلمة عند

تسوية المشاكل الدولية ـ الرغبة فى أن تقوم فى جيبوتى بدور الرادع للاطماع السوفييتية « ١٠ ».

ولكن من جهة اخرى ، فان سياسة فرنسا ازاء الشرق الاوسط والعالم العربى بصفة خاصة ، والرغبة التى لديها فى أن تكون « الدولة الصديقة للعرب » ، تملى عليها أخذ المطلب العربى الخاص بتصفية الاستعمار فى اقليم عفر وعيسى ، بعين الاعتبار .

لهذا كله رأت فرنسا التوفيق بين هذين الخطين السياسيين المتعارضين فى قبولها الاقتراح الذى تقدم به الرئيس على عارف للتفاوض بشأن استقلال الاقليم ، وذلك مقابل الابقاء على قواعدها العسكرية فى جيبوتى . وقد جدت فرنسا فى السعى الى دعم هذا الوجود أولا ، ثم الحصول على موافقة الدول العربية والافريقية ثانيا .

ويمكن ايضا وصف هذا التحرك الفرنسى ، بأنه فى الوقت نفسه ، سباق مع الزمن ، فان وحدة الصراع الداخلى الناتج عن تدهور نظام حكم على عارف ، كفيله بدفع « العصبة الشعبية الافريقية للاستقلال » ، الى ابرام تحالف مع « جبهة التحرير لساحل الصومال » المتطرفة ، وهى الحركة النضالية التى ولدت فى مقديشيو ، والتى تجنح الى الكفاح المسلح لانتزاع الاستقلال ، كما تضم عناصر من أصل صومالى ، يتزعمها « عمر عثمان رابح » ، مما قد يضاعف من تعقيد القضية ، ويعرقل الجهود الفرنسية لايجاد تسوية تتلاءم مع مصالح فرنسا .

كذلك هناك عامل آخر ـ وهو عامل دولى ـ قد يدفع فرنسا الى التعجيل بتحركها الدبلوماسى . ففى ٥ ديسمبر ١٩٧٥ اعتمدت لجنة الوصاية التابعة للامم المتحدة ، قرارا تضمن نقدا قاسيا للادارة الفرنسية المطبقة على الاقليم ، كما يطالب فرنسا بمنح الاستقلال له ، لما يشكله الوضع الداخلى فى الاقليم من تهديد للسلام والامن فى المنطقة ، كما أنه كفيل بأن يؤدى الى عواقب سيئة للسلام والامن الدوليين ، اذا لم يتم التوصل الى تسوية عاجلة . ويدعو القرار المذكور فرنسا الى « تهيئة كافة الظروف اللازمة للتعجيل باستقلال شعب الاقليم المسمى بساحل الصومال الفرنسى ، وذلك بالعمل على اطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، وعودة ممثلى حركات التحرير التى اعترفت بها منظمة الوحدة الافريقية ، وكذا جميع اللاجئين السياسيين الذين اعترفت بهم حركات التحرير والاحزاب السياسية بهذا الوضع » . واخيرا يطالب القرار « بانسحاب جميع القوات العسكرية الفرنسية من الاقليم ، كما يطالب الدول الاخرى بالتخلى فورا عن اى مطالب فى الاقليم » « ١٠ ».

٣ ـ التحرك الصومالى

ان التحرك الصومالى منذ منتصف العام الماضى ، نابع عن موقف لم يتغير ، وهو المطلب الاقليمى المدون فى الدستور الصومالى ، وان كان أسلوب هذا التحرك قد تدرج وفقا للاحداث التى طرأت على قضية الاقليم . فمنذ ان أعلنت الصومال فى مؤتمر « كامبالا » للوحدة الافريقية ، عن التخلى عن أى مطلب اقليمى على الصومال الفرنسى ، اتسم تحرك المسئولين فى مقديشيو بالمرونة الدبلوماسية التى بدت واضحة ، بصفة خاصة ، فى اتصالاتهم مع المسئولين الفرنسيين ، وفى الوقت نفسه ، راعت حكومة مقديشيو الحد من دعم موقف الجبهة القومية ـ وقد اعتبرت جبهة التحرير لساحل الصومال جزءا من هذه الاخيرة ـ على الصعيدين القارى والدولى على السواء ، والجدير بالذكر ، ان وضع الصومال ـ وهى دولة تنتمى فى ان واحد الى العالم العربى والمجموعة الافريقية ـ كان خير أداة لها فى اتصالاتها بالدول العربية والدول الافريقية .

وبالطبع ، ترفض الصومال صيغة الاستقلال التى اقترحها على عارف والتى قبلتها فرنسا فى بداية هذا العام ، والتى يراها خير ضمان « للحفاظ على وحدة حدود الاقليم ، وفى الوقت

---

٩ ـ قرار مؤتمر القمة المنعقد فى الرباط فى اكتوبر ١٩٧٤ .
١٠ ـ شاركت فى صيغة هذا القرار : مجموعة الدول الافريقية والجزائر ، وبينيه ، والكونجو ، وجزر القمر وغينيا بيساو وغينيا وغينيا الاستوائية ومدغشقر وسيبدا ليونى وتنزانيا وتوجو . وقد حصل القرار على ٩٤ صوتا ضد صوت واحد (اثيوبيا) ، وامتنعت ٢٧ دولة عن التصويت .

نفسه ضمان الامن وحساسية كرامة سكان الاقليم» «١١ ».

٤ ـ التحرك الاثيوبي

ان موقف اثيوبيا من قضية اقليم عفر وعيسى ، يهيمن عليه النزاع الصومالى الاثيوبى ، أو بالاخرى التطلعات الاقليمية التى لدى الصومال ازاء اقليم « اوجاون » فى أثيوبيا وساحل الصومال الفرنسى . وهى تطلعات لا تفتأ حكومة اديس ابابا تذكر أنها مدونة ضمن الاهـداف الاساسية فى الدستور الصومالى «١٩٦٠ ».

وعندما كان الامبراطور هيلاسلاسى يحكم أثيوبيا ، كان موقفه واضحا ، وهو يتلخص فى الضغط على فرنسا ـ من خلال علاقات تفضيلية قائمه بين الدولتين ـ لعدم منح سكان الاقليم الاستقلال . بل اهمية جيبوتي بالنسبة لحكومة اديس ابابا ، كانت تجعل هذه الاخيرة حريصه على منع طرح قضية الاستقلال . ان الهدف الاساسى وراء ذلك ، هو الحفاظ على خط السكة الحديدية الذى يربط اثيوبيا بالبحر . وحتى يتحقق هذا الهدف ، لم يتردد الامبراطور هيلاسلاسى فى تصدير نبات « القات » الى ساحل الصومال الفرنسى ، حيث انتشر تعاطيه ، كما راعى ايضا اقامة علاقات اقتصادية مع السكان فى اقليم عفر .

ولكن منذ أن ولى عهد الامبراطور هيلاسلاسى ، وحل مجلس الثورة محله ، كان على هذا الاخير أن يسلك سياسة أكثر توافقا مع أهدافه الثورية ، وان كان الهدف الرئيسى لم يتغير .

وعلى هذا الاساس ، كان على حكام اديس ابابا ، ان يصيغوا سياسة جديدة تتعلق باقليم عفر وعيسى ، تكون قائمة على مبداين اساسيين : اولا الموافقة على الاستقلال الاقليمى ، ولكن دون تحديد صيغة هذا الاستقلال . ثانيا ، العمل على ضمان المصالح الاقتصادية الاثيوبية من خلال انشاء تعاون افريقى فى المنطقة . « ١٢ ». هذه السياسة الجديدة تعنى : أولا أن أثيوبيا تقبل أية تسوية لقضية الاقليم ، ما دام أن هذا يضمن لها مصالحها الاقتصادية . ثانيا ، ان اثيوبيا تريد أن يسود الاستقرار ساحل الصومال الفرنسى ، كما يشكل ذلك عنصرا هاما لدعم استقرارها الداخلى .

وانطلاقا من هذا الموقف ، تبلور التحرك الاثيوبى بصفة خاصة ، عند عقد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر وزراء منظمة الوحدة الافريقية فى اديس ابابا فى ٢٢ فبراير ١٩٧٦ فى شكل الاقتراح الذى بداه رئيس الحكومة الاثيوبية أمام المؤتمر ، وذلك باقامة توافق بين الرئيس على عارف وجبهة المعارضة فى الاقليم . وقد تضمن تصريح الجنرال تيفيرى بانتى الاتى :

« على منظمه الوحده الافريقيه الان ، أن تشجع الى أقصى حد ممكن ، اى إتفاق حول برنامج يؤدى الى الاستقلال » . كما دعا الرئيس الاثيـوبى المنظمة ، الى عدم الاستهانة بالقلق الطفيف الذى أبداه شعب جيبوتى ازاء عدم قدرته على الدفاع عن وحدة ترابه واستقلاله ، « ولذلك على المنظمة الافريقية أن تكفل له الضمانات الكافية » ، كما أنه على الدول المتاخمة للاقليم ، « أن تلتزم بعهود معنوية معينة » .

ويلاحظ اولا فى هذا الموقف الجديد ، ان أثيوبيا لم تعد تلقى بثقلها الكلى على الرئيس على عارف ، كما كانت تفعل فى الماضى ، وأنها اعترفت ضمنيا بحق العصبه الشعبيه الافريقيه للاستقلال ، فى تمثيل شعب الاقليم . وقد راى بعضهم فى هذا التعبير فى الموقف الاثيوبى ، أنه مبادرة فى اتجاه الصومال ، للحد من التوتر القائم بين الدولتين .

وثانيا ، ان اثيوبيا بهذا الموقف الجديد ، قد اختارت الوقت المناسب لحث المنظمه القارية على تقديم « تسوية أفريقيه » ، وهى بذلك تنضم الى مجموعه الدول الافريقية ، مثل غينيا واوغندا ، التى تامل فى ان يتوصل الرئيس على عارف الى اتفاق ما مع المعارضة داخل الاقليم ، قبل أن يحصل على الاستقلال .

وثالثا ، ان اثيوبيا ترحب من خلال هذا الموقف ، بوجود عسكرى فرنسى فى الاقليم ، يكون بمثابة ضمان للاستقرار فى المنطقه ولو لفترة ما .

---

١١ ـ صحيفة لوموند ٢ يناير ١٩٧٦ .

١٢ ـ كان هذا هو جوهر الخطاب الذى القاه الرئيس الاثيوبى أمام المؤتمر السادس والعشرين لوزراء الدول الافريقية

٥ ـ تحرك المعارضة داخل الاقليم

فى مثل هذا الاطار الجديد الذى اكتسبته « قضية جيبوتى » ، ماذا كان موقف المعارضة المتمثلة فى « الجبهة الشعبية الافريقية للاستقلال » والتى يرأسها « حسن جولد » و « أحمد دينى » ؟

فى ١١ فبراير ١٩٧٦ نظمت الجبهه الشعبية ، مظاهرة طافت بشوارع جيبوتى ، وكانت اهم المطالب التى عبرت عنها ، ترددها الهتافات : « لا استقلال بدون انسحاب القوات العسكرية الفرنسيه » ، « يسقط نظام حكم على عارف » ، « اطلاق سراح زعمائنا والمعتقلين السياسيين فورا » ، « ايقاف أى قمع استعمارى » . واخيرا « الاستقلال مع الجبهة الشعبية الافريقية للاستقلال » (•)

ويؤكد بعض المراقبين ، أن هذه المظاهرة المنظمه ، كان الهدف الرئيسى منها ، اجبار الاطراف المعنية بالقضيه . على الاعتراف بتمثيل « الجبهه الشعبيه » لسكان الاقليم ، أكثر من التقدم بمطالب تعد فى نظر الذين يتحركون فى طريق تسويه القضية ، متطرفه . والدليل على هذا الراى . التصريح الذى أدلى به « حسن جوليد ابتيدون » عندما قال : « اننا بذلك قد خطونا الخطوة الاولى ، وعلى باريس أن نخطو الخطوة الثانية » .

ولكن من جهه أخرى ، فان العصبة الشعبيه الافريقيه للاستقلال ، تتضمن جناحا يمكن أن يوصف بالراديكاليه . وهو التيار الذى يتزعمه « أحمد دينى » الذى اعتقل خلال المظاهرة ، والذى يعده على عارف منافسه الخطير الاول ، خاصه وانه ينتمى الى عمر مثله .

كذلك للعصبه الشعبية علاقات طيبة مع الحزب الاشتراكى الفرنسى . وهى فى ذلك تعتمد على هذا الاخير ، لمساندة مطالبها داخل الجمعيه العامه الفرنسيه .

لهذا كله ، أصدرت العصبة الشعبية بيانا يطالب فرنسا « باجراء مفاوضات جدية » ، ويؤكد بأن الجبهة ترغب فى ابلاغ اثيوبيا والصومال « مقترحاتها الخاصة بضمان تعاون اقليمى مثمر ، فى اطار احترام مصالح كل منهما ووحدتهما الاقليمية » .

٦ ـ تحرك جبهة تحرير ساحل الصومال

كان اهم تحرك لهذه الجبهة التى ولدت فى الصومال ـ وهى جبهة نضالية تؤمن بحرب العصابات ـ يتمثل فى حركة اختطاف عدد من الاطفال الفرنسيين فى « لويودا » . وهى عملية أضفت على قضية الاقليم ظلالا قائمة . ولكنها فى الوقت نفسه أوحت لفرنسا بأن تدرك مدى خطورة التمهل . فى التحرك لمنح الاقليم الاستقلال . لهذا صرح الوزير الفرنسى لاقاليم ما وراء البحار أوليفى شيرن فى ١٢ فبراير امام اذاعة أوروبا : « بأنه ليس من المستحيل أن تجرى فرنسا استفتاء اخر فى جيبوتى قبل نهاية هذا العام ، اذا توافرت جميع الضمانات فى الوقت المناسب » (••)

الخاتمة

فى الواقع ، ان فرنسا أصبحت اليوم سجينة السياسه التى مارستها فى الماضى . فان على عارف الذى صنعته قد أفلت من قبضتها ، والقانون الذى يحكم الاقليم ، لا يسمح لها بالاطاحة به بعد ان اكتسب شرعيه وجوده من خلال الانتخابات المزيفة المتتاليه التى اجريت فى الماضى ، بتواطؤ مع فرنسا . كل هذا يطرح تساؤلات أمام بعض المسئولين فى باريس : ماذا يمكن عمله ؟ اسقاط الرئيس على عارف ؟ قانونيا ليس هذا ممكنا . اجراء انتخابات جديدة ؟ أن فرنسا غير قادرة على هذا أيضا ؟ اعادة نقل السلطات مرة أخرى الى المندوب السامى ؟ كم سيكون مثل هذا الامر تراجعا مريعا . فى الوقت الذى نتكلم فيه عن الاستقلال ؟ لابد اذن من « حل بديل » ولكن ما هو ؟ وتواجه فرنسا أيضا ، انتقادات الحزب الاشتراكى الفرنسى الذى تبنى قضية الاقليم . ويرى الحزب أن الوقت لم يعد مناسبا لالقاء خطب حول الاستقلال ، بل اقامه أسس تضمن انتقال السلطات الى الشعب . اما على عارف ، فانه صنيعة الادارة الاستعمارية ، ولم يعد يمثل سوى شخصه ، بالرغم من كل المساندة التى ضمنتها له الحكومة الفرنسية والقوات العسكرية المرابطة فى جيبوتى . ان فرنسا لم يعد أمامها سوى طريق واحد ، هو الاعتراف بشرعية تمثيل العصبة الشعبية الافريقية للاستقلال دون ابطاء ، حتى لا يؤدى ذلك الى الدفع بالشباب فى الاقليم ، الى

الانضمام الى جبهات أخرى دخيلة ، مثل جبهة تحرير ساحل الصومال الفرنسى .

وأخيرا يطالب الحزب بان يجرى الاستفتاء المقبل فى الاقليم فى ظروف مختلفة عما جرى فى الماضى ، وعلى نحو يتيح للسكان امكانية التعبير عن ارادتهم .

وفى ضوء جميع هذه التطورات الاخيرة التى استجدت على قضية اقليم عفر وعيسى ، يجدر بنا التساؤل : ماذا سيكون عليه مستقبل جيبوتى ؟ ان زمام الامور تملكه اليوم ثلاثة أطراف : فرنسا ، وهى تعمل على اجراء استفتاء جديد حول السؤال التقليدية الذى نعرف بدايته مسبقا .. هل يرغب سكان الاقليم فى الاستقلال أم البقاء مع فرنسا ؟ ولكنها قد تفادت بذلك اهم سؤال يرغب شعب الاقليم فى طرحه وهو : مع من يريد الشعب الاستقلال ؟ وبذلك تبقى فرنسا على الرئيس على عارف ، الذى مازال حتى هذه الساعة ، خير ضمان لبقائها العسكرى فى المنطقة .

أما الطرف الثانى ، فهو على عارف الذى يملك كافة السلطات فى الاقاليم ، وهو يعمل على تكييف الاوضاع ، ليبقى فى الحكم متخطيا فى ذلك ارادة الشعب ، ومعتمدا على فرنسا المجبرة على التفاوض معه ، وعلى الحصول على تاييد المنظمة الافريقية .

وأخيرا كان الطرف الثالث هو شعب الاقليم نفسه والعصبة الشعبية الافريقية للاستقلال ، التى ضمنت مفهومها للاستقلال هدفين هما : اسقاط الرئيس على عارف ، وانسحاب القوات الفرنسية من جيبوتى .

هذه هى الاطراف الثلاثة وقد سجل تحرك على عارف انتصارا له فى هذه الجولة الاولى . ولكن الاحداث التى توالت على الاقليم خلال النصف الاول من العام الماضى قد كشفت عن تحرك آخر قامت به الاحزاب من جهة وتحرك ثالث قامت به جبهة تحرير الساحل الصومالى المقيمة فى الجمهوريه الصومالية ؛ ادى الاثنان الى احواء هذا الانتصار الذى حققه على عارف من مضمونه . فقد تأزمت الاوضاع فى الاقليم على نحو ابرز مدى خطورة ترك هذه الامور دون تدخل من المجتمع الدولى . لهذا بادرت منظمة الوحدة الافريقية بايفاد بعثة يرأسها مدير الادارة الافريقية بوزارة الخارجية المصرية ومكونة من ثمانى دول لزيارة الاقليم واجراء اتصالات مع القوى السياسية المختلفة هناك لمنحه الاستقلال الذاتى . كذلك قامت هذه البعثة بزيارة الدول المجاورة للاقليم فى أواخر شهر ابريل لبحث الخطوات التى ستتخذ لتحقيق استقلاله .

وفى بداية مايو ١٩٧٦ قام وزير الدولة الفرنسى للشئون الخارجيه بزيارة الى القاهرة والخرطوم للبحث عن كيفية منح الاستقلال للاقليم على نحو مرض . وكان موقف فرنسا يتلخص فى ان يتم الاستقلال عن طريق الاستفتاء تحت اشراف الامم المتحدة أو الجامعة العربية مع موافقة سكان الاقليم على ذلك . أما موقف الصومال واثيوبيا فيمكن تلخيصه كالاتى : تحترم الاولى ارادة شعب جيبوتى فى الاستقلال كماتستجيب لرغبته اذا طلب الانضمام . تشترط الثانية توفير ضمانات الاستقلال تحت اشراف الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

على اى حال أن حصول الاقليم على الاستقلال قد أصبح امرا مؤكدا بعد ان دعم هذا المطلب أكثر من محفل دولى (جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقيــة ومؤتمر دول عدم الانحياز فى الجزائر ومنظمة الامم المتحدة) . ولكن من جهة أخرى ان حسم قضية الاستقلال يطرح ٣ مشاكل رئيسية : الاولى تتعلق باللاجئين المقيمين داخل الحدود الاثيوبية والحدود الصومالية ؛ والثانية تتعلق بميزانية الاقليم التى تعتمد أساسا على فرنسا والثالثة تتعلق بالقبلية التى تشجعها الدول المجاورة .

لهذه الاسباب جميعها يجدر بنا أن نتساءل : اذا حصل الاقليم على الاستقلال على النحو الذى تريده فرنسا ماذا يخبىء المستقبل له ؟ ثم ماذا سيكون عليه موقف وتحرك العصبة الشعبية الافريقية للاستقلال التى تعتبر اكبر احزاب المعارضة ازاء نتائج الاستفتاء ؟ ثم ماذا سيكون عليه موقف الصومال ؟ ان تجارب حديثة مثل تجربة الصحراء المغربية قد اثبتت ان عملية ضم اقليم من قبل دولةمجاورة له يمكن ان تلى بسهولة خطوات تصفية الاستعمار فيه .

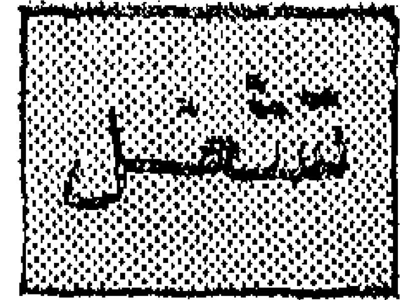
لهذا كله فان مصير الاقليم لا يمكن أن يحسم الا عن طريق اتفاق يأتى نتيجة لاتفاق بين جميع الاطراف المعنية ومع ضرورة مراعاة ارادة سكان الاقليم أنفسهم .





ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق

د. أسعد عبد الرحمن



ظاهرة الانقلابات العسكرية، حيزا هاما من تفكير كل من له صلة او اهتمام بالقضايا العامة، ليس في العالم النامي فحسب، بل وفي العالم المتقدم ايضا. ذلك ان لجوء الدول المختلفة، الى ترتيب واعداد انقلابات ضد النظم المعادية، قد شكل اسلوبا بارزا من اساليب « الحرب الباردة » التي دارت رحاها على امتداد المسرح الدولي حتى عهد ماض ليس بالبعيد. كما انها الآن سلاح لا يعفى استعماله من قبل احد الاطراف الدولية – على غرار ما حدث في اندونيسيا وغانا وشيلي على سبيل المثال – تجاوز ذلك الطرف للخط الاحمر المسموح الوصول اليه في اطار التنافس المشروع المعترف به دوليا. كذلك، فان القوى العالمية وبخاصة الاكبر بينهما، معنية بالانقلابات العسكرية، من زاوية كونها ترغب في منع حدوثها في مناطق نفوذها لما يعنيه وقوعها من خسارة لها على كافة المستويات المعنوية والسياسية والاقتصادية، وربما العسكرية الاستراتيجية ايضا. بل أن بعض القوى الدولية تجنح، في احيان ليست بالقليلة، الى تعزيز نفوذها، أو منع تقلصه في المناطق الواقعة تحت تأثيرها او المتحالفة معها، عن طريق ترتيب انقلابات عسكرية، على النحو الذي وقع في فيتنام الجنوبية، وكمبوديا، واليونان واثيوبيا، والبرتغال. هذا من جهة. ومن جهة ثانية، تشغل ظاهرة الانقلابات العسكرية، بال الصفوات الحاكمة في البلدان النامية، وتفكير القوى المعارضة لها، تماما مثلما تحظى باهتمام القطاعات الواسعة من جماهير تلك البلدان. ذلك أن هذه الانقلابات، هي « قوة الدفع » التي تسقط تحت ضغطها نخبة من على سدة السلطة، أو ترتفع بوساطتها نخبة أخرى لتتربع على قمة الهرم السياسي. وهي في ذلك كله تطور، يمكن ان يكون سلبيا أو ايجابيا تبعا للحالة، وظاهرة مرتبطة مباشرة بمصالح وحريات قواعد عريضة من

(*) د. أسعد عبد الرحمن: الاستاذ المساعد بقسم العلوم السياسية في جامعة الكويت.

شعوب العالم النامى . ومهما تكن حقيقة الامر فانه ، يمكن الافتراض بأن غالبية قادة بلدان العالم النامى على الاقل ، الذين يهجسون دوما باحتمالات حدوث انقلاب عسكرى عندهم ، يعانون من مضاعفات حالة استحواذ مضن ، مبعثه خوفهم من الخطر الذى تمثله « العسكريتاريا » لديهم على نظمهم السياسية .

وما دام ان للانقلابات العسكرية أبعادها المشار اليها آنفا ، فلا غرابة اذن فى كونها ظاهرة تشد انتباه العديد من الباحثين والدارسين .. ولاسباب مختلفة . فبعض هؤلاء لا تتعدى دوافعه حدود الدراسة العلمية فى حد ذاتها ، فى حين سخر ويسخر بعضهم الاخر ، علمه وقلمه فى خدمة أجهزة لها غايات أبعد من مجرد العلم البرىء . وبغض النظر عن طبيعة الحوافز الكامنة وراءها ، ، شكلت الابحاث والدراسات التى تناولت موضوع الانقلابات العسكرية — بحكم كثرتها وجودتها — سيلا جارفا من المعلومات والحقائق ، حفر لنفسه مجرى واضحا فى اديم العلوم الاجتماعية بشكل عام ، وفى ادبيات التغير السياسى بشكل خاص . الا أن هذه المعلومات والحقائق ، وان غطت هوة الجهل التى منعت فى الماضى ، المهتمين بالظاهرة العسكرية من الاقتراب منها وتمحيصها وفهمها ، فانها لم تحمل مع تراكمها الكمى (المتمثل بمزيد من المعلومات والحقائق) التحول النوعى المطلوب [بمعنى بناء نظرية محدده تفسر ظاهرة الانقلابات] ، على الرغم من قيام بعضهم بمحاولات جادة فى هذا الصدد .

وليس هذا البحث الا محاولة لتقديم نموذج نظرى ، يساعد فى دراسة واستيعاب ظاهرة الانقلابات العسكرية ، من خلال الخروج بمخطط أو هيكل يحاول الاجابة بشكل عام — وان كان مكثفا — على اسئلة رئيسية من نوع : ما هو السياق الذى تنتظم ضمنه هذه الظاهرة ؟ ولماذا حدثت وتحدث ؟ واين تكثر ؟ ولماذا تتكرر ؟ ومتى يقع الانقلاب ! وكيف ؟ واخيرا الى اين ينتهى ؟ . والبحث ، وان اعتمد فى افتراضاته ، ونتائجه على معظم ما تم وضعه من دراسات رصينة فى هذا المجال ، فانه غير معنى بايراد التفاصيل الوقائعية ، التى بامكان القارىء المهتم مطالعتها عبر الاسترشاد بالحواشى المضمنة . وينقسم البحث الى قسمين رئيسيين ، اقتضتهما طبيعة المهمة المحددة سابقا ، والخاصة بتقديم النموذج النظرى ، الذى يساعد فى دراسة واستيعاب ظاهرة الانقلابات العسكرية . فالنموذج فى مثل هذه الحالة ، لابد له من ان يتطرق الى الطريقة المثلى للبحث ولدراسة الظاهره . وهذا ما سيشار اليه فى عنوان القسم الاول بكلمة « النهج » . كما أنه لابد فى محاولة تقديم النموذج ، من بناء الهيكل أو الاطار النظرى اللازم لاستيعاب الظاهرة موضع البحث . وهذا ما سيشار اليه فى عنوان القسم الثانى بكلمة « النموذج » .

١ — النهج :

ولعل النهج الافضل لدراسة الانقلابات العسكريه وللاجابة على الاسئلة المطروحة أعلاه ، هو النهج الوظيفى [Functional Approach] . ومعروف أنه حتى تكتمل مقومات هذا الاخير ويمكن استخدامه ، لابد من توفر شروط ثلاثة : [١] ظاهر لتفسر ، [٢] ونسق رئيسى [System] تحصل فيه الظاهرة ، و [٣] تحديد لنتائج الظاهرة على النسق الكلى .

اما الظاهره فمحددة وهى : الانقلاب العسكرى على النحو الذى حدث ، ويحدث ، منذ قرنين ، وبالذات فى الدول النامية — فى أمريكا اللاتينية اولا ، وفى باقى بلدان العالم الثالث لاحقا .

وأما النسق الرئيسى ، فهو ما يسميه لويس كانتورى وستيفن شبيغل « النسق الداخلى » [Internal System] المتشكل من « مجموع العلاقات الخاصة بالتنظيمات التى تؤلف السياسة المحلية للنسق الرئيسى ، وفى هذا المجال تنطبق «الحدود» المرسومة تحليليا «للنسق الداخلى» على حدود المجتمع السياسى الذى يقع فيه الانقلاب العسكرى انطباقا تاما . ومع ذلك ، يراعى هنا عدم اغفال المؤثرات التى تصدر عن كل واحد من النسق الاقليمية والعالمية الاوسع المحيطة بالنسق الرئيسى . علما بأنه يمكن للتأثيرات هذه ان تتأتى عن مدخلات خارجية معززة للنسق ، [Supportive Inputs] ومدخلات نقيضة لها ، بحيث تترك أثرا بارزا على وظيفية أو لا وظيفية [Functioning & Dysfunctioning] النسق الرئيسى السياسى موضع البحث .

وأما نتائج الظاهرة [الانقلاب العسكرى] على النسق الكلى ، فان تحديدها يقتضى عدم قصر البحث على تفحص « النسق الفرعى » العسكرى [Military Sub-System] وحده ، اذ انه لابد من فحص مجموعة النسق الفرعية الاخرى التى يتألف منها النسق الرئيسى [الكيان السياسى] الذى شهد الظاهرة ، وذلك بقدر علاقات هذه الاخيرة بالطبيعة الداخلية او الخارجية لمجموعة النسق الفرعية .

الا اننا يجب ان نعترف ان مهمة كهذه مهمة طموحة للغاية . وهى غالبا ما تكون أكبر من الامكانيات المتاحة [الباحثون والدارسون ، التكاليف المادية اللازمة ... الخ] . وأوسع من الاطار الذى تحدده اعتبارات الزمن [السرعة المعقولة والمطلوبة للانجاز] ، وأشد طموحا مما تسمح به طاقات العلوم السياسية والاجتماعية التى تشلها احيانا نواقصها وثغراتها المعترف بها . تلك النواقص والثغرات التى يستحيل معها ، رسم لوحة ديناميكية كاملة تشتمل ، فى آن واحد معا ، على مختلف المؤثرات الداخلية والخارجية ، التى تؤثر فى أى نسق رئيسى وفرعى ، او تنفعل به .

وفى الحالات التى تثور فيها مشاكل اضافية خاصة بالبحث ، لا ضير من تحديد افق الدراسة ، بحيث تقتصر على تفاعلات « النسق الفرعية » المختلفة الفاعلة ، ضمن اطار « النسق الداخلى » كما تحدد آنفا . بل اكثر من ذلك ، قد تفرض الاعتبارات الخاصة بالظاهرة موضع البحث [الانقلابات العسكرية التى تحدث فى الدول النامية أكثر كثيرا من غيرها] تضييق افق الدراسة ، بحيث تتلون معها الاسئلة المطروحة بصبغة الانحياز النخبوى [Elitest Bias] .

ومجددا : لا ضير فى ذلك ، اذ ان كثيرا من العزاء يكمن فى كون تضييق افق الدراسة على هذا النحو يعد ، وبخاصة عند دراسة أوضاع بلدان نامية ، بنتائج اكثر علمية . وهذا صحيح بسبب [١] مشاكل البحث الاضافية التى تواجه كل دراسة عن مثل هذه البلدان ، و [٢] بسبب توفر بيانات ومعلومات عن الصفوات السياسية فى البلدان النامية ، اكثر بما لا يقارن بما هو معروف عن المجموعات الاخرى فيها ، واخيرا [٣] بسبب الدور الابعد اثرا والاشد حسما ، الذى تلعبه الصفوات السياسية ، مقارنة بالادوار التى تؤديها الجماهير العريضة فى معظم بلدان العالم الثالث . هذا ، على الرغم من الصعوبة التى لا حل شاف لها ، والخاصة باستحالة تقرير الثقل الدقيق لكل واحد من المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية ، على تصرفات القيادات فى الدول المختلفة .

٢ ـ النموذج :

لا تشكل الانقلابات ، ظاهرة منفصلة عن مجمل التغييرات التى يشهدها المجتمع ، ولا هى تتم بمعزل عن مجموع الظروف المادية التى تحيط بالمؤسسات العسكرية فى البلدان النامية . ولهذا ، ولفهم هذه الظاهرة ، ولتفسير حدوثها وتكررها فى مجتمعات العالم الثالث ، لا مناص من وضع الانقلابات العسكرية فى سياقها الطبيعى ، باعتبارها شكلا من أشكال التغيير السياسى العنيف ، المرتبط عضويا بالتغير الاجتماعى الحاد ، الذى تشهده تلك المجتمعات . ومما لا شك فيه ، ان مفتاح فهم مسألة اقتصار ظاهرة الانقلابات العسكرية ـ الى حد بعيد ـ على الدول النامية ، يكمن فى نمط التغير الذى تمر فيه مجتمعات هذه الدول ، مقارنه بالمجتمعات المتقدمة . ففى حين ان هذه الاخيرة ، امتلكت الوقت الكافى واللازم لتطورها ، عبر تناول « جرعات » تدريجية خفيفة أو معقولة ، من التغير ، وجدت معظم المجتمعات النامية نفسها «مجبرة » على التطور «دفعة واحدة» ، والابحار فى عباب « ثورات » عديدة فى آن واحد . وفى ظل هذه الظروف ، لم تستطع النسق السياسية ـ البالية المتيبسة أو الحديثة الهشة ـ فى تلك البلدان ، امتصاص طوفان ذلك التغير الهائل . بل ان بعض مجتمعات العالم الثالث ، شهد زحف تلك « الثورات » وتشابكها ، حتى قبل ان يكون له اى بنيان سياسى حقيقى .

وهكذا ، لا غرابة فى ان يولد الزخم ، الذى لا سابق له ، الناجم عن التغير الاجتماعى فى هذا القرن بالذات ، سيلا جارفا من الضغوط الناجمة عن تزايد الطلبات الشعبية والتنظيمات الجديدة التى غمرت مجتمعات البلدان النامية . وقد ادت المواقف السلبية التى أبدتها الصفوات السياسية فى هذه البلدان ، ومقاومتها لهذا الدفق من الطلبات

والتنظيمات ، الى حالة من الاحتقان الاجتماعي والسياسي . وكان ان ساد نتيجة لذلك ، عدم الاستقرار ، وهيمن العنف السياسي والاجتماعي بمختلف اشكاله ، ومن بينه الانقلابات العسكرية. وقد اصبحت هذه الاخيرة القاعدة ، بعد ان كانت الاستثناء ، وغدت ظاهرة مستديمة بدل أن تكون ظاهرة طارئة .

وفي مجال تحديد الاسباب التي ترجع كفة الانقلاب العسكري على باقي أشكال التغير السياسي الاخرى ليس أفضل ، منهجيا ، من البحث ضمن دائرتين رئيسيتين :

الاولى : دائرة العوامل الخارجية ، أي الوافدة من خارج المجتمع الذي يحتويه الكيان السياسي موضع البحث . وغالبا مايتسنى هنا تقسيم العالم الخارجي الى نسقين واضحي المعالم [الاقليمي والدولي] لهما تأثيراتهما المحددة والمتمايزة .

الثانية : دائرة العوامل المجتمعية الداخلية . وتنتظم هذه العوامل في مجموعتين :

[١] ما له علاقة مباشرة بالطبيعة غير المنتظمة والمتفجرة ، التي تميز عملية التغير الاجتماعي في البلدان النامية .

[٢] وما هو مرتبط بالطبيعة الخاصة بالتنظيم البيروقراطي العسكري الحديث ذاته .

وفي الوقت الذي تشير فيه المجموعة الاولى الى الاوضاع القائمة في البلدان النامية ، وما تتضمنه من عروق وتوترات وتمزقات اقتصادية وسياسية واجتماعية ، تشير المجموعة الثانية الى التفوق شبه المطلق الذي يتمتع به التنظيم العسكري عند مقارنته ، او مواجهته ، مع التنظيمات والفئات الاخرى التي يتكون منها المجتمع .

والواقع ان النخب السياسية الحاكمة في البلدان النامية ، تصبح عرضة للسقوط ، عن طريق الانقلابات العسكرية ، كلما فشلت في التكيف مع الاحتياجات المتزايدة للمجتمع ، او عجزت عن تلبية رغبات سيل الطلبات والتنظيمات الجديدة [المدخلات ...puts] المنبعثة من الداخل ، والوافدة من الخارج على حد سواء . ولا تقتصر مسألة التكيف مع احتياجات المدخلات الجديدة وتلبيتها على بلد دون الاخر ، اذ انها معضلة تواجه جميع النظم السياسية المعاصرة .

الا أن هذه القدرات التكيفية تتفاوت ، وأحيانا لدرجة كبيرة ، من مكان الى مكان ، ومن زمان لاخر . كما ان استشعار الضغوط الناجمة عن المدخلات الجديدة ، غالبا مايكون أقوى في البلدان النامية ، مما هو عليه في البلدان المتقدمة . وتؤدي عمليات التغير الاجتماعي السريع في المجتمعات الانتقالية ، الى اغراق النظم السياسية في هذه المجتمعات ، بطوفان من المدخلات التي يتجاوز حجمها قدرات هذه النظم على امتصاصها أو السيطرة عليها . وهذا الاختلال في الميزان ، بين المدخلات الهائلة في جانب والبنى البالية المتحجرة أو الحديثة الهشة في جانب آخر ، هو الذي يؤدي الى أزمات اجتماعية وسياسية حادة في هذه البلدان .

وفي الوقت الذي تلعب فيه المؤسسات العسكرية ، كغيرها من النسق الفرعية [Subsystems] الاخرى ، ادوارا مؤثرة في جميع المجتمعات نجد ان دورها في المجتمعات النامية يكتسب أهمية خاصة . وتبقى مسألة الهيمنة النسبية للمؤسسات العسكرية في المجتمعات المختلفة مع ذلك ، قضية مرهونة بالنظم السياسية التي تعمل هذه المؤسسات ضمن اطارها . فالنظم القادرة على امتصاص المدخلات الجديدة ، تشد المؤسسة العسكرية الى واقعها ، كواحد من النسق الفرعية التي يتكون منها المجتمع ليس الا من جهة ، وتلزمها بقصر نشاطاتها على تنفيذ المهمات المحددة لها اصلا من جهة ثانية والعكس بالعكس ، اذ يساعد النظام السياسي ، البالي المتحجر أو الهش الحديث ، كما هي عليه الحال في غالبية المجتمعات النامية ، على الهيمنة العسكرية التي تجعل من هذا النظام في النهاية ، واحدا من تلك النظم التي تشتهر بسيطرة أحد النسق الفرعية فيها عليها [Subsystem Dominant] وفي هذه المجتمعات ، تغدو المؤسسات العسكرية النسق الفرعية الاكثر حسما دون منازع .

هذا ، وتتفاوت الهيمنة النسبية للمؤسسات العسكرية في المجتمعات النامية من بلد الى آخر . ومع تفاوتها ، تتغير درجة تعرضها للانقلابات العسكرية . فالهند ولبنان واسرائيل ، على سبيل المثال لا الحصر ، أقل عرضة للانقلابات العسكرية

من غيرها ، على الرغم من الاعلان عن حالة الطوارىء ، وازدياد دور المؤسسة العسكرية فى الهند فى عام ١٩٧٥ ، وعلى الرغم من محاولتى الانقلاب الفاشلتين فى لبنان فى العامين ١٩٦١ و١٩٧٦ على التوالى ، وعلى الرغم من الازمات المدنية ـ العسكرية الحادة فى اسرائيل عشية حرب ١٩٦٧ ، واثناء وبعد حرب ١٩٧٣ الا انه يمكن اعتبار الغالبية العظمى من دول الشرق الاوسط وآسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، أكثر عرضة ، وبما لا يقارن ، للانقلابات العسكرية من غيرها هذا ، مع العلم ان دول كل منطقة من هذه المناطق ، قد تخضع لتأثير عوامل اضافية تفتح شهية العسكريين على التدخل فى الشئون السياسية . وعلى سبيل المثال ، تزداد احتمالات التعرض للانقلابات العسكرية او يسهل تقبل تلك الانقلابات ، فى مجتمعات الشرق الاوسط ، بفعل عوامل اضافية من نوع . تراث الدولة الاسلامية ، الفشل فى تكييف المؤسسات الديمقراطية الغربية مع الواقع المحلى ، الاستعمار ، التنافس الدولى ، التحديات الاقليمية العسكرية ومع ذلك ، يبقى عجز المجتمعات عن التكيف مع المدخلات الجديدة ، وعن تلبية متطلباتها ، العامل الاكثر أهمية ، فى حدوث وتكرار وقوع الانقلابات العسكرية فى البلدان النامية . وفى حين يفضى انعدام المرونة فى هذه النظم السياسية ، الى قيام ازمات اجتماعية وسياسية حادة ، فان المحك النهائى لقدرة نسق معين على التكيف ، يكون اثناء مثل هذه الازمات .

وفى حالات فشل النسق فى التلاؤم مع او امتصاص المدخلات الجديدة ، ترجح المؤسسة العسكرية المهيمنة [بالمقارنة مع غيرها « النسق الفرعية » فى المجتمع] كفة الميزان فى اتجاه أو آخر . فهى اما ان تقف الى جانب النخب التقليدية الحاكمة ، واما ان تتحرك ضدها . وفى وقوفها مع جانب دون الاخر ، تتأثر المؤسسة العسكرية ، الى حد بعيد ، بالاصول الاجتماعية والقيم والايدلوجيات السائدة فى أوساط ضباطها على وجه الخصوص . وما لم يقرر « النسق الفرعى » العسكرى المهيمن ، دعم النظام السياسى البالى القائم وحق المدخلات الجديدة التى غالبا ما تكون غير قانونية [كما حدث فى امريكا اللاتينية فى القرن التاسع عشر ، وفى اوربا فى اثناء ما قبل الثورة الصناعية ، وفى الشرق الاوسط فى القرنين التاسع عشر والعشرين] يصبح انهيار النظام مسألة حتمية . وفى مثل هذه الحالات ، تستبدل المدخلات المعززة [Supportive Inputs] ، المباشرة وغير المباشرة ، الصادرة عن « النسق الفرعى » العسكرى للنظام ، والتى طالما دعمته وحافظت عليه ، ويستبدل بها ما يسميه مورتن كابلن المدخلات التصعيدية [Step-Level Inputs] ذات الطبيعة الحاسمة الكافية لتغيير الصفات الاساسية للنسق واللازمة لتحطيم بنائه . وهذا هو بالتحديد ما حدث فى الساعات الاخيرة التى سبقت أو تسبق وقوع الانقلابات فى عدد كبير من البلدان النامية . ففى مثل تلك الساعات ، يتحرك جزء من المؤسسة العسكرية ، وهى «النسق الفرعى» الاكثر تفوقا بين النسق الفرعية الاخرى فى المجتمع ، ويقوم فى حالة النجاح ببسط سيطرته على البلاد .

وبالنظر الى الوراء وتقويم اى انقلاب بعد ان تكون مضت مدة كافية على قيامه ، لا يبعث ما حدث ، لا توقيته ، او اسباب وكيفية حدوثه ، على الدهشة مع مجىء يوم الانقلاب ، غالبا ما تكون النخبة الحاكمة اما [١] قد فشلت فى تلبية وامتصاص جانب اساسى من المدخلات الداخلية [والخارجية] أو مواجهتها ، فضعفت بفعل ترنحها تحت وطأة ضغوط الاوضاع الاقتصادية المتردية ، والتململ الاجتماعى المتزايد ، والتوتر السياسى المتعاظم ، فأصبحت بالتالى جاهزة للسقوط ، او [٢] تكون النخبة الحاكمة قد فقدت لاسباب ذاتية او موضوعية ، ولاء قطاع اساسى فى « النسق الفرعى » العسكرى ، نتيجة اخفاقها فى تلبية مدخلاته او مواجهتها ، فأصبحت لذلك موضع تآمره . واما لون الانقلاب [أبيض او أحمر] فيتقرر على اساس حالة الميزان الداخلى للقوى لحظة قيام الانقلاب . فكلما كانت كفة طرف من الاطراف راجحة الى درجة كبيرة على كفة الطرف الاخر ، كلما كان الانقلاب ـ على وجه الاجمال ـ أقل عنفا ودموية . والعكس بالعكس : كلما تساوت قدرات القوى المتصارعة او قلت درجة الرجحان بينها ، كلما ازداد العنف واهراق الدماء ، علما بأنه لا بد فى النهاية من غلبة فريق على فريق .

وقبل ان يمضى وقت طويل ، تواجه الحكام الجدد ، المشكلة القديمة ـ الجديدة الخاصة بضرورة محافظة النظام الانقلابى على نفسه ، عن

طريق تلبية متطلبات المدخلات المتزايدة . وفي هذا المجال ، غالبا ما يسير النظام في السنين الاولى ، في الاتجاه ذاته الذي طالما سلكته النظم المنبثقة عن الانقلابات العسكرية في الدول النامية . والمقصود هنا ، قيام الحكام الجدد بارساء دعائم نظام سلطوي دكتاتوري يتوسلون فيه القوة ، الظاهرة والخفية ، لتحقيق مآربهم . وهكذا ، يتكىء النظام الجديد على القوات المسلحة ، التي سرعان ما يعاد « تنظيمها » ، وتولى عناية خاصة باعتبارها « النسق الفرعي » الاكثر أهمية في المجتمع .

الا أن اعتماد النظام الجديد على القوة وحدها ، لا يمكن ان يحفظ النظام . ذلك أنه اذا استمر في الاعتماد على القوة فحسب ، يكون قد عرض نفسه للمصير ذاته ، الذي انتهت اليه معظم النظم الشبيهة في الدول النامية : الانقلاب على الانقلاب وبوساطة المؤسسة العسكرية المسيطرة عليها .

اما اذا سلك النظام الجديد طريقا مختلفا ، وتمكن بوساطته من امتصاص وتلبية قدر معقول من المدخلات الجديدة [وبخاصة تلك الصادرة عن النسق الفرعي العسكري] يكون بذلك قد عزز من فرص ديمومته . وهذه الطاقة الامتصاصية العالية التي قد يتمتع بها النسق السياسي الجديد ، هي التي تميز نظاما عن نظام ، وتفسر ، في الوقت نفسه تأخير او منع قيام انقلاب عسكري جديد . وفي هـذا المجـال ، غالبـا ما تلعب ظـاهرة الكرزما [ ] التي تشهدها المجتمعات الانتقالية بكثرة وزخم كبير ، دورا أساسيا في زيادة طاقة النسق السياسي ، على امتصاص ضغوط الطلبات والتنظيمات الجـديدة ، او في تقليصها وتخفيف ضغوطها .

واخيرا ، لا تتقرر الهوية الاجتماعية « لنسق ما بعد الانقلاب » بالاصول الطبقية للضباط الذين قادوا الحركة العسكرية الانقلابية ، ولا بما أعلنوه من أهداف وبرامج ، وبخاصة في المراحل الاولى ، بقدر ما تتقرر في ضوء الاجابة عن الاسئلة الرئيسية الثلاثة التالية :

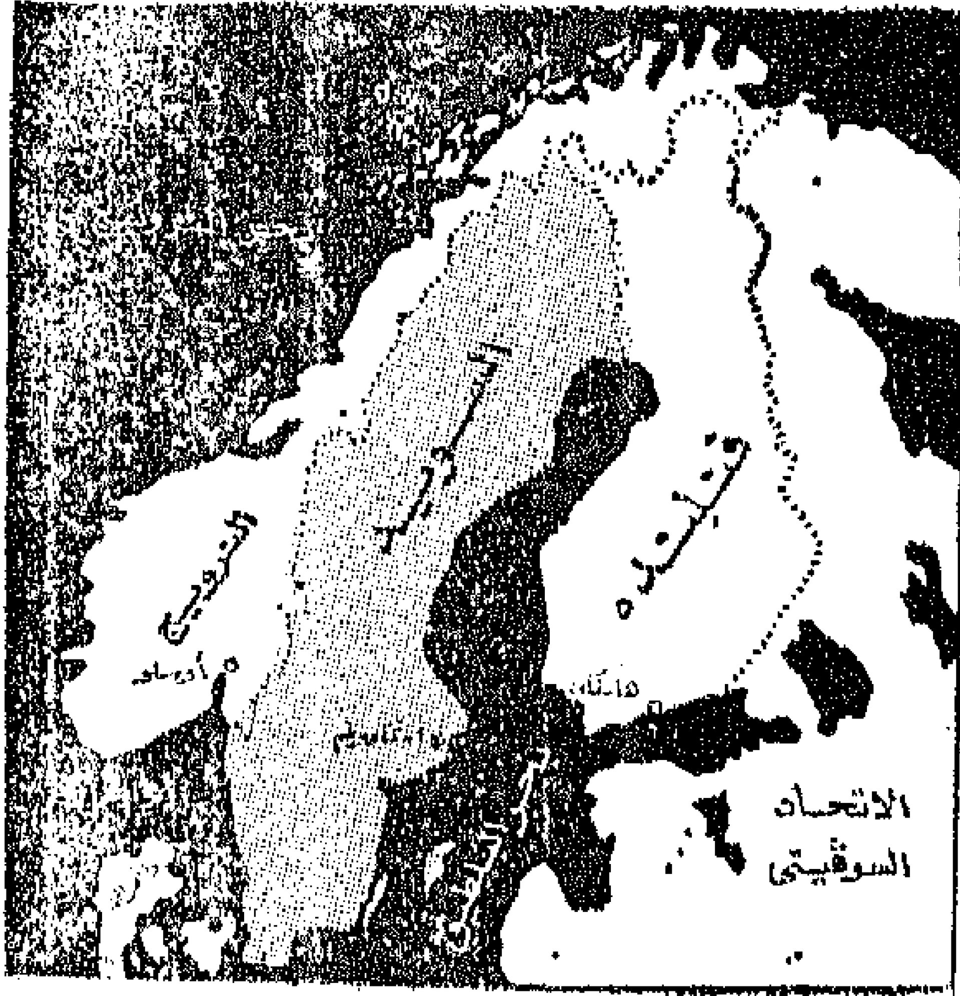
أولا : كيف عالجت أو تعالج القيادة المدخلات الجديدة الواردة من النسق الفرعية غير العسكرية في المجتمع ؟

ثانيا . كيف واجهت او تواجـه القيـادة ، المدخلات الجديدة الصادرة عن النسق الفرعي العسكري ، وكيف قابلت أو تقابل القيادة ، التحدي الخاص بمحافظتها على ذاتهـا وعلى نظامهـا وبعبارات أكثر تحديدا : ما هي المعادلة التي حكمت وتحكم العلاقات المدنية ـ العسكرية ، وكيف نجحت القيادة السياسية في تحييد العسكريين او ، ان كان ذلك قد حصل ، في ابطال تسييسهم ؟

ثالثا . من هم أولئك الذين استفادوا من النظام السياسي الجديد بشكل عام ، وأي الطبقـات الاجتماعية كانت الاكثر استفادة على وجـه الخصوص ؟

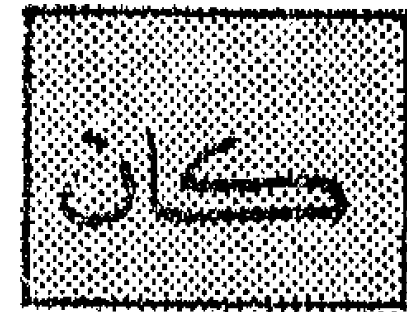
وغني عن الذكر ، أن السؤال الثالث والاخير ، هو اهم الاسئلة الواردة على الاطلاق ، واكثرها حسما في تقرير « الهوية الاجتماعية » للنظم التي تعقب وقوع ونجاح الانقلابات العسكرية ولولا الخشية من خطر الانزلاق الى اصدار تعميمات واحكام سريعة ، لقطعنا ـ مع غيرنا ـ في ظل الشواهد المتراكمة والمتزايدة أبدا ، بأنه ما من انقلاب عسكري قام وتحول الى ثورة . بل أكثر من ذلك : لا أمل حقيقي ـ تخبرنا التجربة وينبؤنا الماضي والحاضر ـ بامكانية امتـلاك « عربة » الانقلاب العسكري ، وفي أحسن الحالات ، للطاقة الكافيـة اللازمـة لنقـل الضباط من حقـول التمرد الذي يبدأ اجتماعيا وسـياسـيا وينتهي وعسكريا . . الى ارض الثورة . ■

(*) والمعنى المبسط لهـذه الظاهرة هو : هالة السحر التي قد تحيط بزعامة ما . والجدير بالذكر ، أن ماكس فيبر كان أول من أعطى كلمة « كارزما » معناها الحديث ، عندما عنى بها « صفة خارقة يتمتع بها امرؤ ما » بغض النظر عما اذا كانت تلك الصفة « حقيقية أو مزعومة أو مفترضة » . ويتضمن التعبير علاوة على ذلك « اثبات » صفات متفوقة « من خلال (ضمان) رفاة المحكومين » والمعنى الاحدث للكلمة يشير الى تناغم عوامل محددة عبر « علاقة رباعية بين القادة ، والاتباع ، والظروف ، والاهداف »



اخفاق التجربة الاشتراكية فى السويد

نازلى معوض أحمد



يوم ١٩ سبتمبر الماضى ، نقطة تحول هامة فى مسار السياسة والحكم فى السويد ، فلقد أسفرت النتائج النهائية للانتخابات العامة التشريعية ، عن انتكاسة فعلية لشعبية الحزب الاشتراكى الديمقراطى . وانحسار لسلطته الرسمية الحكومية ، التى امتدت طوال ٤٤ عاما كاملة ، وهيمنت على كافة مجالات الحياة العامة فى البلاد . وتمكنت مجموعة الاحزاب المعارضة المحافظة الثلاثة ، وهى الحزب الليبرالى ، والحزب المحافظ ، وحزب الوسط . من الفوز بعدد من الاصوات الانتخابية ، كفلت لها السيطرة على ١٨٠ مقعدا فى البرلمان السويدى المكون من ٣٤٩ مقعدا . وبذلك حصلت هذه المجموعة الحزبية غير الاشتراكية ، على ٥٠٫٧ فى المائة من الاصوات فى السويد .

هذا بينما لم يتوصل الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، والذى كان مازال فى الحكم وقت اجراء الانتخابات ، الا الى ١٥٢ مقعدا فى البرلمان . وبالاضافة الى ١٧ مقعدا ، حصل عليها الحزب الشيوعى السويدى ، أصبح للكتلة الاشتراكية ١٦٩ مقعدا ، بنسبة ٤٧٫٧ فى المائة من الاصوات فى السويد .

وهكذا تراجع الاشتراكيون الديمقراطيون ، الى صفوف المعارضة البرلمانية ، بعد ٤٤ عاما أمضوها فى الحكم بلا انقطاع ، اللهم الا فترة قصيرة لم تتجاوز مائة يوم عام ١٩٣٦ ، تولى الحكم فيها حزب الوسط ، وكان يسمى آنذاك بالحزب الزراعى . وأصبحت مهام الحكم والمناصب الوزارية ، لمدة ٣ أعوام قادمة ، فى السويد ، مقصورة على الزعامات السياسية للاحزاب الثلاثة الفائزة ، ائتلافيا ، فى الانتخابات الاخيرة .

هذا الحدث السياسى الخطير فى حياة السويد ، لابد أن يثير العديد من التساؤلات ، أهمها ما يلى :

أولا : ما هى المقومات الموضوعية التى استطاع بها الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، أن يسيطر على ممارسة الحكم فى السويد طوال الفترة الممتدة من نوفمبر سنة ١٩٣٢ الى سبتمبر سنة ١٩٧٦ ؟

ثانيا : ما هى العوامل التى أدت الى فشل هذا الحزب الحاكم لمدة تقارب النصف قرن من الزمان ، فى الحصول على الاغلبية المطلقة فى الانتخابات الاخيرة ، مما أتاح للمعارضة المحافظة . ان تتولى الحكم لاول مرة منذ الثلاثينات ؟

ثالثا : ما هى احتمالات المستقبل السياسى القريب للوزارة الجديدة المحافظة فى السويد ، وما هو موقع الاشتراكيين الديمقراطيين على الخريطة السياسية للبلاد فى الاعوام الثلاثة المقبلة ؟

تتمثل أهم مسببات الاستمرارية الحكومية الطويلة للاشتراكيين الديمقراطيين فى السويد ،

فى ثلاثة مقومات رئيسية أولاها ، الخصائص الفكرية للاشتراكية السويدية ، والطبيعة الخاصة لادواتها وأساليبها التطبيقية والتنظيمية ، وثانيتها ضخامة الانجازات الشاملة لكل جوانب الحياة الانسانية ، والتى حققتها تلك الحكومة الاشتراكية فى السويد ، وثالثتها الانشقاقات التى عانت منها طيلة العقود الاربعة الاخيرة ، قوى المعارضة المحافظة ، فى مواجهة جبهة الحكومة الاشتراكية ، التى ساندها الشيوعيون دائما سواء فى داخل البرلمان أو خارجه .

ونبدأ باستطلاع خصائص الاشتراكية السويدية ، كما اعتنقها وطبقها الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، ابان سنوات حكمه الطويل للبلاد . يمكن ايجاز أهم الاسس النظرية للاشتراكية السويدية فى مبادىء معينة ، من اهمها ، تقليل التفاوت فى الدخول ، عن طريق اشتراكية الضرائب واشتراكية الخدمات ، والتنظيم التعاونى كوسيلة لتحقيق الاشتراكية فى بعض القطاعات ، وزيادة الانتاج ورفع كفايته عن طريق الترشيد فى الادارة وتحقيق الوفورات ، وتحقيق الاستقرار فى ظروف سوق العمل والتوظف الكامل ، وايجاد قطاع عام فى بعض المجالات خاصة الخدمات ، والتخطيط بالبرامج والرقابة وتحقيق اشتراكية الاستثمار ، واستخدام السياسة المالية والنقدية فى منع الاثار الدورية فى الاقتصاد القومى .

وعلى الرغم من أن الاشتراكية السويدية ، كانت فى بدايتها متصلة بالفكر الماركسى ، الا أنها ابتعدت فى تطبيقها العملى ، عن الارتباط بأية نزعة مذهبية جامدة . وعنيت الاشتراكية السويدية ، فى المقام الاول ، بالهدف ، وهو تحقيق الرفاهيه الاقتصاديه للمجتمع كله ، وابتعدت تماما عن المثاليات المجردة ، وكان عمادها الفكرى الاساسى هو « النجاح العملى لتطبيق أية فكرة فى الواقع الحياتى للافراد فى المجتمع » .

ويرى الدارسون ، أن الاشتراكية السويدية ، ما هى الا تطبيق لدولة الرفاهية المتقدمة التى نادى بها كينز ، فهى اشتراكية تحتفظ فى واقعها بكافة الخصائص الاساسية للرأسمالية ، بعد استبعاد مساوئها ، مثل تفاوت الدخول ، والتقلبات النقدية العنيفة ، والبطالة ، والاثار الضارة للاحتكارات ، وتركز القوى الاقتصاديه والنفوذ الاجتماعى فى يد قلة . والاشتراكيه السويدية آمنت بالملكية الخاصة ، مادامت غير متحكمة ، وليس لها انعكاس أو ميزات طبقية او احتكارية معينة . ولذلك بقيت الملكية فى الصناعة والتجارة والزراعة فى يد القطاع الخاص ، باستثناء السكك الحديدية وبعض مناجم الحديد والغابات والقوى المحركة والتصنيع الذرى .

واستخدمت الاشتراكية السويدية ، السياسة المالية ، لاسيما الضريبيه ، لتكفل مستوى عاليا من المعيشة لكل فرد ، فى مجتمع لا تتسع فيه الفوارق بين دخول الافراد اتساعا كبيرا . وبفضل الضرائب التصاعدية على الدخل التى تتراوح بين نسبه ٢٠ فى المائة فى الشرائح المتوسطة للدخل ، و٥٠ فى المائة فى الشرائح العليا ، أمكن للاشتراكية السويديه ، أن تجعل أكبر دخل فى البلاد لا يزيد على ٤ أمثال دخل العامل العادى غير الماهر فى نفس المجتمع .

ومن المعروف أن معظم الاشتراكيين يستهدفون أساسا وأولا ، احداث تعديلات جدريه فى الهياكل الاقتصاديه القائمه فى المجتمع ، على اعتبار أن تطوير كافة جوانب المجتمع الاخرى ، غير الاقتصادية ، سوف تكون النتيجة الطبيعية الحتميه لتغيير الهياكل الاقتصاديه . الا أن الاشتراكيين السويديين ، لجأوا الى عكس ذلك تماما . فلقد عملوا على تغيير الاسس الاجتماعيه والانسانية والفنية التكنيكيه ، قبل كل شىء ، على اعتبار معين ، وهو اذا وقفت الهياكل الاقتصاديه القائمه فى البلاد ، حائلا دون تحقيق اصلاح المجتمع ، فان على الادوات القانونيه والنظاميه ، ان تتكفل بتغيير تلك الهياكل الاقتصادية العائقة للتقدم الاجتماعى .

وفى كتاب صدر أخيرا فى باريس ، يقول الزعيم الاشتراكى السويدى ورئيس وزراء السويد السابق أولاف بالم : « ان الصياغات النظرية للقرن التاسع عشر ، مثل الليبرالية التقليدية أو الماركسية الارثوذكسية ، انما قد فرغت تماما من أى محتوى أو مضمون مجد فى وقتنا الحاضر » .

فلم يعد هناك فى مجتمعنا مكان للمعجزات أو للقدريه أو التطور الحتمى للتاريخ خارج ارادة البشر . نحن ورثة العالم الذى حطم بقسوة ، كل الاحلام الرائعة للمفكرين السابقين » .

واخيرا ، ونحن بصدد تحليل الاشتراكية السويديه ، يمكن ان نستخلص حقيقة معينة ، وهى ان سر جاذبية النموذج السويدى للاشتراكيه ، وبالتالى استمراره سنوات طويله ، كان يمكن فى بساطته ونواصع أهدافه ، وهى المساواة والامان الاجتماعى ، وتوجيه سياسه الحكومة الاشتراكيه الى العناية أساسا باهتمامات الفرد العادى فى حياته اليوميه . شئون الاسرة ، والاسكان ، والعماله ، وتنظيم الحياة الاجتماعية والعملية ، بما يكفل راحة المواطن .

ومن ناحية ثانية ، استمر حكم الاشتراكيين الديمقراطيين فى السويد ، بفضل ما استطاعوا تحقيقه من انجازات حقيقيه ومادية ضخمة فى مجتمعهم . تلك الانجازات التى جعلت الاشتراكيه الديمقراطية فى اوربا عموما ، وفى دول اسكنديناقيا خصوصا ، ترى فيما حققه الحرب الاشتراكى الحاكم فى السويد ، نموذجا أمثل للتطبيق الناجح لمبادئها .

فلقد كانت السويد ، حتى عشرينات هذا القرن ، من افقر الدول الاوربيه ، واذا بها فى ظل حكم الاشتراكيين الديمقراطيين ، تنتقل الى مصاف الدول ذات اعلى مستوى للحياه فى أوربا . ويذكر على سبيل المثال ، أنه فى عام ١٩٧٥ بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الصافى فى السويد ، ٣٤٣٩٠ فرنك فرنسيا ، بينما لم يتعد هذا المتوسط فى فرنسا فى نفس العام ٢٦ الف فرنك فقط . واستطاعت الحكومة الاشتراكية فى العام الاخير ، أن ترفع الدخل الحقيقى للاسرة العادية بنسبة ٥ فى المائة ، وان تسيطر على التضخم عند معدل ١٠ فى المائة فى سنة ١٩٧٥ و٨ فى المائة فى سنة ١٩٧٦ ، وأن تخفض معدلات البطالة الى ٦ر١ فى المائة فقط من مجموع القوى العاملة .

هذه الانجازات كلها ، تحقق استقرارا اقتصاديا واضحا بالمقارنة بالدول الاوربية الغربية الاخرى ، التى تمر منذ سنوات بأزمات اقتصادية ومالية ضخمة . وتضاف الى هذا ، أنظمة التأمينات الاجتماعية ، الصحية ، والمعاشية ... الخ من الاجراءات التنظيمية الفعالة فى حقل الرخاء الاجتماعى . ولذا كان الشعب السويدى ، وتبلغ نسبة التعليم فيه ١٠٠ فى المائة ، راضيا عن حكم الاشتراكيين الطويل ، لانه يزيح عن كاهله عبء جزء كبير من همومه المادية ، فى مجال المعاشات والتأمينات والضمان الاجتماعى .

وفى ظل حكم الاشتراكيين الديمقراطيين ، تمتع المجتمع السويدى ، بكافة فئاته وشرائحه دون تفاوت او تفرقة ، برفاهية واضحة . وكانت هذه الرفاهيه ، ترجع اساسا الى اعتبارات مادية واضحة ، اهمها ديناميكية الاقتصاد السويدى ، وتنظيم واستقرار سوق العمالة ومرونتها ، وجرأة مديرى المشروعات ، والتنظيم العلمى لكافة جوانب الصناعة . كذلك لا يمكن اغفال حقيقة هامة ، وهى ان الدولة فى السويد ، لا تمتلك من المصانع الصناعية أكثر من ٥ فى المائة من مجموع رأس المال القومى « وهى نسبه تقل عن نظيراتها فى كل من فرنسا وبريطانيا وايطاليا » ، مما اتاح للحافز الفردى ، فى ظل ارتفاع المستوى الثقافى العام والرقى الاجتماعى ، أن يحقق أعلى معدلات الكفاية فى كافة مجالات الانتاج فى السويد .

ويضاف الى تميز وخصوصية الاشتراكية السويديه ، وضخامه الانجازات الواقعيه للحكومة الاشتراكية ، عامل ثالث ساعد مساعدة فعالة على الاستمرارية الطويلة لحكم الاشتراكيين الديمقراطيين فى السويد . وتمثل هذا العامل الثالث فى الانشقاقات الدائمة التى عانت منها أحزاب المعارضة المحافظة فى السويد . مما مكن الاشتراكيين الديمقراطيين من البقاء أطول فترة ممكنة .

لقد تكونت المعارضة اساسا من ٣ قوى حزبية رئيسية : أولاها حزب المحافظين ، الذى كان له مركز قوى خلال الثلاثين سنة الاولى من هذا القرن واضمحلت قواه بعد ذلك ، وتركز أنصاره فى طبقات المستوى العالى جدا . وفى أوائل الستينات ، انشق على حزب المحافظين ، فريق من زعاماته التى كونت حزبا يمينيا جديدا وضعيفا

سمى بالحزب الديمقراطى المسيحى ، كما أنشىء حزب « التجمع البورجوازى »فى جنوب السويد . وفى سنة ١٩٦٨ أعلن حزب المحافظين تغيير اسمه الى الحزب « المتحد » أو حزب الاتحاد المعتدل فى محاولة لعقد تحالف مع جميع الفئات المعارضة ، تمهيدا للانتخابات العامة فى سنة ١٩٧٠ ، وجذبا للعناصر غير المتطرفة فى يمينيتها الا أنه فشل آنذاك فى مسعاه .»

وحزب المعارضة الثانى ، هو حزب الاحرار وتنحصر أهدافه منذ بدء تاسيسه فى سنة ١٩٠٠ فى الاطار الكلاسيكى للتحرر ، مثل القيود القليلة فى التجارة ، والديمقراطيه البرلمانية ، والمحافظة المطلقة على حريات الفرد ... الخ وقد خسر هذا الحزب الكثير من اصواته لصالح الحزب الاشتراكى الديمقراطى منذ أن كفل الاخير تشريعيا ، حق التصويت العام لجميع الرجال عند بلوغهم سن الحادية والعشرين .

وحزب المعارضة الثالث ، هو حزب الوسط الذى كان يعرف بحزب المزارعين ، او الحزب الزراعى . قبل أن ينجح فى ضم بعض فئات العمال الصغار الى تاييده منذ عام ١٩٥٧ ولقد أظهر هذا الحزب ميلا نحو حزب الديمقراطيين الاشتراكيين ، ودخل معهم مرتين فى تشكيل حكومات ائتلافية مابين اعوام ١٩٣٦ — ١٩٣٩ و ١٩٥١ — ١٩٥٧ .»

وهكذا باعدت الاختلافات الايديولوجية ، ومحاولات الاستئثار باصوات الناخبين ، مابين قوى المعارضة الحزبية الثلاث . ولم تتمكن تلك الاحزاب من تكوين جبهة ائتلافية قوية تخوض غمار الانتخابات العامة ضد الحزب الاشتراكى الديمقراطى الحاكم أو انتزاع الاغلبية المطلقة فى البرلمان منه لتشكيل حكومة غير اشتراكية . وظل الحزب الاشتراكى الديمقراطى يفضل ضعف وتفكك المعارضة . يسود الحلبة السياسية والدوائر الحكومية الا أن للحقيقة وجها آخر .

فالاشتراكية السويدية الحاكمة ، انطوت على كثير من ظواهر الخلل ، والاهتزاز والضعف الكامن الخطير ، حتى تمكنت منها عدة مشكلات حادة ، استطاعت أن تنال من قوتها ، ومن صمودها فى مقاعد الحكم ، تلك الظواهر والمشكلات انما تمثل التفسير الواقعى الموضوعى لفشل لاشتراكيين الديمقراطيين فى انتخابات سبتمبر الماضى ، وتراجعهم الى ظلال المعارضة .»

وفى مقدمة تلك الظواهر والمشكلات ، تبرز مساله الضرائب التصاعدية الباهظة فالسياسة الضريبية التى استخدمتها حكومة الاشتراكيين الديمقراطيين ، كانت سلاحا ذا حدين ، والواقع أن من اهم الاسباب الظاهرة لتراجع الاشتراكيين الديمقراطيين عن الحكم ، بعد انهيار شعبيتهم الانتخابية هو التزايد المطرد والمغالى فيه ، للضغوط الضريبيه التى فرضتها حكومة الاشتراكيين على المواطنين السويديين عموما ، وعلى اصحاب المهن الحرة على وجه الخصوص ، مما دفع هؤلاء فى السنوات الاخيرة ، الى تقليص انشطتهم وتقليلها الى أقصى حد ممكن . وهنا نذكر « الهجرة الى دول اوربية آخرى والى الولايات المتحدة الامريكية التى لجأ اليها عدد من الشخصيات الادبية والفنية ، من السويد هربا من ثقل وطاه الضرائب عليهم فى بلادهم .

يضاف الى ذلك ، ان الارتفاع الظاهرى فى القيمة الاسمية للدخول مصاحبا بتزايد معدلات الضرائب فى ظل حكومة الاشتراكيين قد خلق شريحة جديدة من الموظفين والكوادر الفنية المتوسطة والتى سادها السخط على السياسة الضريبية للاشتراكيين الديمقراطيين ظهرت بوادره بالفعل فى انتخابات عامى ١٩٧٠ و١٩٧٣ ، اذا بدأ الحزب الحاكم يفقد عددا متزايدا من المقاعد فى البرلمان « فى انتخابات سنة ١٩٧٠ حصل على ١٦٣ مقعدا وفى انتخابات سنة ١٩٧٣ حصل على ١٥٦ مقعدا » .

وهذا يثبت حقيقة معينة ، وهى ان الادوات المالية لاعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات الفقيرة فى اى مجتمع مهما كانت درجة تقدمه الاقتصادى ومستوى رقيه الاجتماعى لابد ان تكون لها آثار جانبية ، تنال من فعاليتها ونجاحها واقعيا . وهذا القول ينطبق بصفة خاصة على اداة الضريبة التصاعدية على الدخول . ذلك لان أصحاب الدخول الضخمة ، كقاعدة عامة ، فى أى مجتمع ، يتميزون بالعدد القليل نسبيا ، ومن هنا

لابد أن تتطرق سياسة الضرائب التصاعدية الى أصحاب الدخول المتوسطة والادنى . لتضغط عليهم بدورهم ، متجاهلة دوافعهم الذاتية ورغباتهم فى مستوى معيشة أفضل . وتكون النتيجة الحتمية ان يستنكر مختلف المواطنين من جميع شرائح الدخل ، استمرار مثل تلك الحكومة التى تثقل كاهلهم بالضرائب .

ونذكر فى هذا الصدد ، أن المواطن السويدى الذى يصل دخله الى ٥٠ ألف كيرون سنويا ، انما يقوم بدفع ضرائب مباشرة تبلغ اكثر من ١٦ الف كيرون فى نهاية العام المالى . ومن ثم ، من الطبيعى الا يؤيد هذا المواطن ، الحكومة التى تحرمه من حوالى ثلث دخله سنويا .

ويضاف الى ما سبق ، الضرائب الباهظة على رأس المال ورقم الاعمال التى تميزت بها دائما السياسه الماليه للاشتراكيين الديمقراطيين فى السويد منذ سنوات طويلة ، والتى تفرض بنسبه ٤٠ فى المائة على اجمالى الارباح التجارية والصناعية .

ـ وهناك عامل ثان خطير ، يفسر الانتكاسة الانتخابيه للاشتراكيين الديمقراطيين . فمنذ أوائل السبعينات ، اعتقدت الحكومة الاشتراكية فى السويد ، أن موجة التضخم الحادث فى البلاد ، ترجع الى نمط التراكم الرأسمالى المطرد فى الانتاج . ولذلك عملت تلك الحكومه ، على أن تخطو خطوة جديدة فى أعماق النظام الاشتراكى ، تمثلت فى محاوله تمليك العمال تدريجيا ، لجزء من ادوات الانتاج . ومما يذكر فى هذا الشأن ، أنه توجد فى السويد ثلاثه تجمعات مالية تعاونية يمتلكها العمال بالكامل ، وهى صندوق المعاشات ، والبنك الوطنى للاستثمارات ، وصندوق الاجور . وجميعها تشكل قوة اقتصادية وماليه ذات خطورة فى مواجهة سلطه رأس المال الخاص فى السويد .

وفى ابريل سنة ١٩٧٣ ، صدر قانون باشتراك ممثلين عن النقابات العمالية فى مجالس ادارة المنشآت الصناعية ، مما اعتبره قطاع كبير من الرأى العام السويدى ، توغلا خطيرا فى طريق التطرف اليسارى .

وهنا تجدر الاشارة ، الى مشروع رودلف ميدنر ، وهو اقتصادى سويدى من أصل ألمانى ، أصبح حاليا اكبر مفكر اشتراكى فى السويد ، وله نفوذه القوى فى أوساط الاتحادات العمالية هناك ، والتى تسيطر على نحو مليونين من العمال . فلقد تقدم رودلف ميدنر بمشروع سمى بـ « الديمقراطية الصناعية » . ومضمون هذا المشروع ، اقتراح بأن تستقطع نسبة ٢٠ فى المائة من أرباح العمال سنويا فى كل منشأة صناعية تقوم بتشغيل اكثر من ٥٠ فردا ، على أن تحول هذه الاستقطاعات الى صندوق عمالى خاص ، يستخدم فى شراء أسهم هذه المنشآت بالتدريج . وبذلك يكون من حق حاملى الاسهم الجدد ، وهم عمال المنشاه ، أن يشتركوا ، ممثلين بمندوبيهم النقابيين ، فى اجتماعات مجالس ادارة الشركات المعنية . وهكذا يكون للعمال ، دور هام فى رسم سياسات وبرامج المصنع او المنشأة التى يعملون بها . وقد رأى ميدنر ، آن تطبيق مشروعه هذا ، سوف يكفل تحقيق هدفين : فهو من ناحية ، سوف يؤدى الى تطوير وتنمية احساس التضامن بين العمال ، وهو من ناحية أخرى يخفف من الاتجاه الحادث حاليا نحو تركيز رؤوس الاموال فى أيد قليلة ، تحتكر لصالحها الخاص ، عملية صنع القرار الاقتصادى والصناعى .

ولقد لاقى مشروع ميدنر هذا ، فتورا شديدا من جانب قطاعات كثيره ومختلفة . فأصحاب الاعمال اعتبروه « مصادرة لادوات الانتاج » ، واليسار المتطرف ، رأى فيه محاولة لتحقيق السيطرة النقابية على النظام الاقتصادى برمته فى السويد . أما الاشتراكيون الديمقراطيون ، فقد ايدوا مشروع ميدنر ، اذ راوا فى «الديمقراطية الصناعية» هذه البديل الطبيعى ، فى البيئة السويدية الخاصة ، لعمليات التاميم الجارية منذ سنوات فى كثير من قطاعات الانتاج فى بلاد غرب أوربا . تلك التاميمات التى يعتبرها الاشتراكيون الديمقراطيون فى السويد ، صورة من « رأسمالية الدولة » .

وفى مواجهة معارضة الرأى العام السويدى لمشروع ميدنر ، خوفا من التطرف اليسارى ،تحفظ أولاف بالم فى تعليقه على المشروع، فقال بأنه معقد فى التنفيذ العملى ، لدرجة يصعب معها تصوره واقعيا ، الا فى مدى عشر سنوات . هذا وان كانت

التصريحات الرسمية لاولاف بالم فى السنة الاخيرة ، تدل كلها على ترحيب هذا الزعيم الاشتراكى ، بمحاولات تقريب العمال من شئون الادارة ، والتسيير العملى للمصانع التى يعملون فيها ، ودعوته لارباب الاعمال ، بالاقتناع بأهمية تعاون العمال مع المسئولين عن ادارة المنشأة الصناعية ، من اجل الحفاظ على السلام الاجتماعى فى السويد . ولاشك ان موقف الاشتراكيين الديمقراطيين من هذه المسألة ، هو رد فعل للاضرابات العمالية الشديدة التى حدثت فى انحاء البلاد فى السنوات الاخيرة ، وخاصة فى مناجم الحديد بخيرونا . حيث طرح العمال قضية وضعهم الاجتماعى . فكان أن سجل الاشتراكيون الديمقراطيون هذه المطالب ، وجعلوها ضمن برنامجهم السياسى اثناء الحملة الانتخابية فى الصيف الماضى ، مما اثار عليهم ثائرة كل من اليمين الرأسمالى ، واليسار المتطرف .

— ومن جهة اخرى ،تصدعت قوى الاشتراكيين فى السويد ، بفعل ظواهر الازمة الاقتصاديه التى طرات على بلاد غرب اوربا ، وعلى الاقتصاد العالمى بصفه عامة ، وكان لابد ان تعكس اثارها على السويد خلال الاعوام الاخيرة ،واهمها الزيادة بنسبة ٥ فى المائة التى طرأت على تكاليف الحياة هناك ، بالاضافة الى اتجاهات التضخم المالى وبذا بدأت النقابات العماليه فى الفترة الاخيرة ، تطالب الحكومة الاشتراكيه ، بزيادة فى الاجور بنسبة ١٥ فى المائة . الا ان الحكومة لم يكن فى مقدورها قبول وتنفيذ هذه المطالب العمالية ، نظرا لان ارتفاع الاجور ، يؤدى حتما الى زيادة فى تكاليف انتاج السلع السويدية ، وبالتالى فان أسعارها ترتفع فى الاسواق العالمية ، مما ينتج عنه الحد من امكانيات التوسع فى الصادرات ، التى تحد بدورها من حجم الاستثمارات .

وهكذا أدت مخاوف الحكومة الاشتراكية من مخاطر الانكماش الاقتصادى والتدهور المالى ، الى رفضها الاستجابة لكثير من المطالب المالية للعمال ، مما أسفر عن اهتزاز ثقة القوى العمالية فى حكم الاشتراكية الديمقراطية للبلاد . ومما يذكر بشأن العقبات الاقتصادية التى واجهت السويد أخيرا ، أن اتحاد نقابات العمال ، قام فى الصيف الماضى ، بنشر تقرير عن الشركات المتعددة الجنسية والتى يمتد نشاطها الى السويد . وجاء فى هذا التقرير ، ان السويد قد بدأت بالفعل ، فى فقد جزء هام من صناعاتها المتقدمة ، كما أنها بدات أيضا تعانى من انخفاض المستوى التكنولوجى فى مختلف فروع الانتاج . ودلل التقرير على صحة هذا الحكم ، بوقائع وأرقام محددة . فالاستثمارات السويدية خارج البلاد فى الخمس عشرة سنه الاخيره ، تضاعفت ٥ مرات تقريبا ، وبلغت قيمتها فى سنة ١٩٧٤ : ٢٤٠٠ مليون كورون « ما يوازى ٢٦٦ مليون جنيه استرليني او ٦٠٠ مليون دولار » . كما ان هذه الاستثمارات السويديه فى الخارج ، تتزايد ايضا بمعدلات اسرع بكثير من معدلات تزايد الاستثمار السويدى المحلى فى داخل قطاعات الانتاج المختلفة فى السويد نفسها .

وفى الناحيه المقابله ، فان الاستثمارات الاجنبية الموظفه داخل قطاعات الاقتصاد السويدى ، لم تتعد فى نفس الفتره المذكورة ٦٠٠ مليون كورون ، «ما يوازى ٦٦ر٥ مليون جنيه استرليني او ١٥٠ مليون دولار » ، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج فى السويد . كذلك اورد التقرير المذكور ، أن الشركات السويديه ، اتاحت فى السنوات العشر الاخيرة ، ٢٥ الف فرصه عمل فى خارج السويد ، على حين انه فى نفس الفتره ، لم يتوفر داخل السويد سوى ٣٥ ألف فرصه عمل فحسب .

والحقيقة أنه ، اذا كانت السويد حتى الان ، قد استطاعت أن تتخطى الازمة الاقتصاديه بنجاح نسبى عن بقية دول غرب أوربا ، فان الخطر مازال ماثلا فى اختلال الميزان التجارى للبلاد ، بسبب تزايد واردات السويد ، المطرد ، من البترول ومنتجاته ومشتقاته .

ولكن بالاضافة الى هذه العوامل الاقتصادية المذكورة آنفا ، والتى استترت وراء فشل الاشتراكيين الديمقراطيين فى الانتخابات السويدية الاخيره ، كانت هناك ايضا مجموعة من المسببات السياسية والاجتماعية ، بل والنفسية الشخصية ، لذلك الفشل .

ان كثيرا من زعامات الاشتراكيين الديمقراطيين ، ترجع هزيمتهم الى سبب أساسى ، هو معارضة الرأى العام السويدى لبرنامج الحزب

الاشتراكي للتصنيع النووي في البلاد ، والذي كان يستهدف انشاء ثلاثة مجمعات نووية في السويد حتى عام ١٩٨٥ ، مما اعتبره قادة الرأى السويدي خروجا على مبادىء الحياد السويدي التقليدي . الا ان نتائج الانتخابات ، لم تدلل في الواقع على صحة هذا التسبيب ، لفشل الاشتراكيين في الاحتفاظ بالحكم . ذلك ان الحزب الذي تبنى الدعوة الجماهيرية ضد برنامج التصنيع النووي ، وهو حزب الوسط ، قد فقد جزءا من شعبيته اثناء الانتخابات الاخيرة ، اذ حصل على ٢٤ر٢ في المائة من الاصوات ، بعد ان كان قد فاز في انتخابات سنة ١٩٧٣ بنسبة ٢٥ر١ في المائة من الاصوات .

هذا بينما ارتفع نصيب حزب المحافظين من الاصوات الى ١٥ر٥ في المائة بدلا من ١٤ر٣ في المائة في انتخابات سنة ١٩٧٣ ، وارتفع نصيب الحزب الليبرالي من ٩ر٤ في المائة في انتخابات سنة ١٩٧٣ الى ١١ في المائة من الاصوات في انتخابات سنة ١٩٧٦ .

وهذان الحزبان المحافظ والليبرالي ، لم يعارضا صراحة او ضمنا برنامج التصنيع النووي للاشتراكيين ، بل ركزا في دعاياتهما الانتخابية ، على أهداف أخرى ، مثل التخفيف من الاعباء الضريبية على المواطنين ، واطلاق الحريات الفردية ، والقضاء على البيروقراطية .

ومن جهة أخرى ، حدثت في السنوات القليلة الماضية ، عدة فضائح اضرت كثيرا بالصورة الشعبية للاشتراكيين الديمقراطيين في السويد ، وان كانت تعتبر بسيطة جدا بالمقارنة بفضائح سياسية أخرى حدثت في نفس الفترة في العالم الغربي ، مثل فضائح ونرجيت او لوكهيد ، ولكنها أدت الى اهتزاز ثقة السويديين في طهارة وصلابة الاشتراكية الديمقراطية . ومن أهم تلك الفضائح ، ما أعلنته الاديبة السويدية استريد ليندجرن في صحف المعارضة ، من أنها قد دفعت في سنة ١٩٧٥ : ١٠٢ في المائة من دخلها السنوي في صورة ضرائب متنوعة . كما ألقت الصحافة المحافظة ، اضواء شديدة على واقعة اختلاس في داخل الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، تمثلت في قيام المسئول المالي للحزب بعملية غش واضحة ، حين حاول أن ينقل مبلغا كبيرا من المال أرسله الحزب الاشتراكي الالماني أساسا الى الحزب السويدي الاشتراكي ، الى الحزب الاشتراكي الديمقراطي الفنلندي .

وقد اثارت هذه الواقعة ، استنكار الرأى العام السويدي ، الذي يقن من وطأة البيروقراطية التي يمارسها هذا الحزب الاشتراكي الحاكم ، وتصاعدت الاتهامات ضد زعيم الحزب ورئيس

النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية في السويد (١٩ سبتمبر ١٩٧٦)

الاحزاب	الاصوات: العدد	النسبة	نسبة الكسب او الخسارة بالمقارنة بنتائج انتخابات ١٩٧٣	المقاعد: العدد	نسبة الكسب او الخسارة بالمقارنة بنتائج انتخابات ١٩٧٣
الاشتراكي الديمقراطي	٢٣٢٠٨١٨	٤٢ر٩	— ٠ر٧	١٥٢	— ٤
الوسط	١٣٠٧٩٢٧	٢٤ر١	— ١	٨٦	— ٤
المحافظون	٨٤٥٥٨٠	١٥ر٦	+ ١ر٣٤	٥٥	+ ٤
الليبرالي (الحر)	٦٠٠٢٤٩	١١	+ ١ر٦١	٣٩	+ ٥
الشيوعي	٢٥٧٨٦٧	٤ر٧	— ٠ر٦	١٧	— ٢
الديمقراطي المسيحي	٧٣٥١٦	١ر٤	— ٠ر٤	—	—
الحزب الشيوعي الماوي	١٧٢٧٤	٠ر٣	— ٠ر١٤	—	—

الوزراء آنذاك اولاف بالم ، بأنه يعمل على فرض الشمولية البغيضة على السويد . ونذكر هنا أن شخصية اولاف بالم بالذات ، قد آثارت جدلا شديدا بشأنها . فهذا الزعيم الاشتراكى الذى تولى رئاسة الوزارة السويدية منذ سنة ١٩٦٩ ، بعد تقاعد الزعيم الاشتراكى السابق تاج ايرلندر «الذى ظل رئيسا لوزراء السويد ٢٣ عاما كاملة» انما ينتمى أساسا الى طبقة البورجوازيه العليا ، وقد تلقى قسطا هاما من تعليمه على نفقة اسرته الموسرة فى الولايات المتحدة الامريكية ، ولذلك فان أبناء طبقته الاصلية ، يعتبرونه مارقا وجاحدا للبيئة الاجتماعيه التى نشأ فيها ، كما أن اليساريين المتطرفين ، يرون فيه شخصا يفتعل الحماس الاشتراكى ، ويتزلف للشعب العادى ، ابتغاء الاحتفاظ بالسلطة ، مستغلا فى ذلك قدرته الخطابية ، وموهبته فى السيطرة على السامعين والمشاهدين .

كذلك استفادت المعارضة المحافظة كثيرا ، من عدة تصريحات متهورة ادلى بها بعض الزعماء الاشتراكيين فى الحملة الانتخابية الاخيرة ، مثل التلويح بقرب تأميم صناعات الادوية والكتب المدرسية ، وتحقيق الادارة اللامركزية لثروات باطن الارض .. الخ .

أما أنصار الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، فيفسرون هزيمته الانتخابيه ، بان الحزب قد لحقه الضعف ، لانه فشل فى ان يحقق للبلاد كيانا من القوى التقدمية القوميه ، التى تناضل فى سبيل تحقيق اهداف الحزب ، ليس من وجهه النظر الحزبية الضيقة ، او عن طريق تحالفات حزبية تسبق الانتخابات عادة ، ولكن فى شكل قوى تمثل أكثر من غيرها ، المصالح الوطنيه الحقيقية . وهذا النقص الخطير فى استراتيجية الحزب الاشتراكى ، اتاح الفرصة للمعارضة ، لان تتهم الحزب الاشتراكى ، بأنه لا يمثل اية زعامة واقعيه على المستوى القومى الشامل .

ونخلص من العرض السابق لخلفيات الانتخابات السويدية الاخيرة ، الى أن هزيمة الاشتراكية الديمقراطية فى تلك الانتخابات ، كانت انعكاسا للرغبة فى « الاختيار والتبديل والاحلال » التى يتميز بها دائما الاطار الديمقراطى النيابى للنظام السياسى بصفة عامة . فالهيئة الناخبة السويدية ، قد دفعها محرك أساسى ، هو التخلص من « جهاز مارس السلطة كثيرا وطويلا » ، اذ اقتنع معظم السويديين ، بأن سيطرة حزب واحد على الحكم لهذه الفترة الزمنية الممتدة ، لابد أن تنطوى على استغلال وفساد خطيرين .

ولذلك اتجه الشعب السويدى الى التحالف الحزبى المضاد ، الذى لم يقدم لهم فى الحقيقه ، اى برنامج مستقبلى واضح المعالم ، اللهم الا الوعد بعدم التوغل بالسويد فى طريق « الجماعية الشيوعيه » ، ومن ثم لنا ان نتساءل عن احتمالات المستقبل السياسى القريب للوزارة المحافظة الجديده فى السويد ...

ففى يوم ٨ اكتوبر الماضى ، أعلن زعيم حزب الوسط ورئيس وزراء السويد الجديد نظرا لان حزب الوسط له اكبر عدد من المقاعد فى البرلمان بالنسبه للائتلاف الحزبى المحافظ الفائز فى الانتخابات » توربجورن فالدين ، تشكيل أول وزارة غير اشتراكية فى السويد منذ ٤٤ عاما . وقد ضمت الوزارة الجديدة المشكلة من ائتلاف حزب الوسط ، وحزب المحافظين «وزعيمه جوستا بوهمان » والحزب الليبرالى «وزعيمه بير اهلمارك » ، وعشرين وزيرا ، من بينهم خمس سيدات احداهن كارين سويدر ، نائبة زعيم حزب الوسط ، التى تولت منصب وزيرة الخارجية .

وقد حدد رئيس الوزراء الجديد ، فى البيان الذى ادلى به اثناء تقديم الحكومة الجديدة امام البرلمان ، الخطوط العامة لسياسة حكومته فى المجال الخارجى فقال انه سيلتزم بسياسة الحياد ، ويعمل على تعميق العلاقات مع الدول الاوربية ، والاستمرار فى الاسهام فى الجهود الدولية لتحقيق السلام والحريه والامن والعدل لكل شعوب العالم . واكد ان السويد ستستمر فى مساعدة الدول الناميه ، وتاييد حركات التحرير الافريقية . وفيما يتعلق بالمجال الداخلى ، أكد رئيس وزراء السويد ، ان حكومته سوف تستمر فى ضمان نظام الرفاهية الاجتماعية ، مع زيادة كفاءة اداء الحكومة ، وانها سوف تمضى فى القضاء على الاتجاه نحو تركيز السلطة .

هذا البيان الحكومي ، لايعكس حقيقة الخلافات العميقة التى تصدع واقعيا ، جبهة الاحزاب الثلاثة المؤتلفة فى هذه الحكومة الجديدة بالسويد . تلك الخلافات التى وضحت بجلاء ، حتى فيما قبل تشكيل الوزارة ، واثناء مشاورات الزعماء الحزبيين الثلاثة ، بشان كيفية تاليف الوزارة . فلقد ظهر انذاك خلاف شديد فى الرأى بين المحافظين من جهة ، والوسط والاحرار من جهة اخرى . فالفريق الثانى دعا الى تشكيل حكومة ائتلاف اقليه ، تمثل الاحرار والوسط فحسب وتسيطر على ١٢٥ مقعدا فى البرلمان ، على ان تعضد هذه الحكومة قوى حزب المحافظين المتمثلة فى ٥٥ مقعدا فى البرلمان . واستند هذا الرأى ، الى حجة ارضاء او تهدئة نقابات العمال ، عشية استئناف مفاوضات الاجور بينها وبين الحكومة الجديدة غير الاشتراكيه . وحقيقه الامر ، ان الرؤيه الاقتصاديه لحزبى الوسط والاحرار متقاربه جدا من ناحيه المرونه والاعتدال ، على عكس الحال بالنسبه للنظرة التقليديه الجامدة التى ما زال يتسم بها حزب المحافظين . ومن هنا أتت محاولات فيالدن لابعاد المحافظين عن الحكومة الجديده ، خاصة وأن الزعيم الليبرالى «زعيم حزب الاحرار» اهلمارك ، قد ندد علنا بحصول حزب المحافظين على ما يقرب من ٥ ملايين كيرون سنويا من اوساط الاعمال والدوائر الرأسماليه فى السويد . الا أن التشكيل الوزارى الجديد ، كان لابد أن يطابق نتائج الانتخابات العامة ، فاشترك المحافظون فيه .

كذلك هناك خلاف بين الاحزاب الثلاثة المؤتلفة بشان سياسة الطاقه ، فقد اعلن فيالدن زعيم حزب الوسط ، عقب ظهور نتائج الانتخابات أنه : « من المستحيل ان يفرض على حزب الوسط ، أن يتخلى عن سياسته المضادة لبرامج التصنيع النووى فى البلاد » . اما فيما يتعلق بالسياسات الضريبية ، فان المحافظين ، على خلاف حزبى الوسط والليبرالى ، يرفضون أية زيادة فى مجال الاعباء الضريبية على رأس المال ، نظرا لانهم يعتبرون تلك الاعباء ضخمة بما فيه الكفاية .

وهكذا فان من أهم الصعوبات التى تواجه الوزارة الائتلافية الجديدة فى السويد ، هى تعذر التوصل الى برنامج واحد مشترك ، تجمع عليه الاحزاب المتحالفة الثلاثة ، وكذلك استحالة تطبيق برنامج شامل لاعادة تنظيم الحياة العامة بكل جوانبها فى السويد ، فى فترة ٣ سنوات فقط ، وهى المدة الدستورية لتولى الحكم فى البلاد بالنسبة لتلك الوزارة ، خاصة بعد تراث سياسى ونظامى واجتماعى عمره ٤٤ عاما ، خلفه حكم الاشتراكيين الديمقراطيين للسويد .»

وفى الجهة المقابلة ، اصبح الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، وعلى راسه اولاف بالم ، يمثل معارضة برلمانية قوية للغاية ، نظرا لسيطرته على ١٦٩ مقعدا فى البرلمان . ولقد بدأ هذا الحزب بالفعل فى الاعداد لتكوين « حكومة ظل » فى المعارضة ، على النسق البريطانى الشهير . ومما يذكر فى هذا الشأن ، ان الزعيم اولاف بالم ، أصدر عقب اعلان نتائج الانتخابات بيانا صحفيا قال فيه :

« ان حزبنا الاشتراكى الديمقراطى ، ما زال هو أكبر حزب فى البلاد . وليست لدينا أدنى نية لمراجعة سياساتنا وبرامجنا المعلنة من ذى قبل . ان جميع الناخبين من العمال ، قد أعطوا الحزب الاشتراكى الديمقراطى أصواتهم . فنحن ما زلنا نمثل الحزب القوى المتحد ، الذى هو المحرك السياسى الاول للمجتمع السويدى . وانى لمقتنع تماما ، بأننا سنعود للسلطة فى الانتخابات القادمة » .

واخيرا ، يجمع المراقبون للمسرح السياسى فى السويد ، ان نقطة البداية فى طريق النجاح والاستمرار بالنسبة للحكومة الجديدة غير الاشتراكية ، انما هى رهن بتوفيق تلك الحكومة فى المفاوضات الشاقة والحتمية بينها وبين اتحاد نقابات العمال السويدى بشأن الاجور . كذلك فان الرأى العام السويدى ، يقف فى انتظار تنفيذ الوعود التى بذلتها جبهة الاحزاب المحافظة أثناء الحملة الانتخابية ، للناخبين ، خاصة فيما يتعلق بتخفيف وطأة مختلف انواع الضرائب عن كاهل المواطن السويدى بصفة عامة . ■



المعـــوقات الـداخليـــة للاعــلام العربى الخــارجى

د. نزيه نصيف الايوبى

الاعلام العربى الخارجى ، هو امتداد طبيعى للاعلام يتم داخل المجتمعات المغربية ذاتها . ومن هنا جاء هذا الاعلام فى اغلبه بسيطا، محدود التأثير . فاذا اضفنا الى ذلك عددا من المشكلات الفنية والمالية فى تنظيم جهاز الاعلام العربى ، وتذكرنا بعد ذلك ان الاعلام لا يخترع صورة جديدة للواقع ، بقدر ما يعكس الواقع القائم بالفعل ، لادركنا عندئذ حقيقة ما يتردد هذه الايام عن ازمة الاعلام العربى .

الاعلام فى المجتمعات العربية :

الحقيقة الاساسية فيما يتعلق بالاعلام العربى « الخارجى » ، هى انه ليس الا امتدادا وانعكاسا لطبيعة الاعلام داخل المجتمعات العربية نفسها . ونعنى بذلك ان الاعلام الخارجى ، ما هو الا الوجه الدولى لوظيفة « الاتصال » التى تمارسها كافة المجتمعات والنظم ، والتى هى فى محورها عملية تبادل «للرسائل» لعرض احداث معينة ، او التعبير عن معان ودلالات لها رموز متفق عليها .

وأول خصائص للاعلام فى المجتمعات العربية ، ان تداوله محدود نسبيا ، مما يخلق فقرا اعلاميا يمس المضمون ، كما يمس الاساليب الفنيــة . ان الدول العربية ، بما فيها مصر ، تنتج اعدادا صغيرة نسبيا من الصحف والدوريات والكتب والبرامج والمسرحيات والافلام ، وتصنع عددا اقل من اجهـزة الراديو والتليفـزيون والسينما ، اذا قورنت بالدول الاكثر تقدما ، بل وتتبادل عددا اقل بكثير من الرسائل البريدية الواردة من الخارج .

ولاشك ان لهذه الظاهرة ما يشرحها من اسباب؟ فى مقدمتها الفقر الاقتصادى فى معظم المجتمعات العربية ، والتخلف التعليمى والثقافى فى اغلبها ، يضاف الى ذلك ايضا فرض الرسوم الجمركية العالية على المواد الثقافية والاعلامية ، وغير ذلك مما اسمته اليونسكو «بالعوائق التجارية للمعرفة». ولكن ما يهمنا هو نتيجة ذلك ، وهى وجود رصيد محدود من الخبرة الاعلامية فى المجتمع .

اما الخصيصة الثانيه للاعلام فى المجتمعـات العـربية ، فهى الازدواج . فعلى حين تستمر وسائل الاتصـال البدائية والتقليدية فى الريف والبادية [واغلبها وسائل شفاهية] ، تتغلغل وسائل الاعلام الحديثة المعقده فى معظم المدن الجديدة . وهكذا نرى الاعلام متمثلا فى جلسة « المصطبة » وسهرة السامر ، ورواية الشاعر الشعبى ، وجولة « الاراجوز » ، بل وفى ساحات الاسواق ، وحلبات الموالد . ولكننا نرى كذلك اجهزة الترانستور والتليفزيون والمطابع الحديثة والمسارح الكبيرة ومعدات التلكس وغيرها من وسائل الاتصال السريع . هذا الازدواج الاعلامى، مقرونا بالسيطرة الكمية للقطاع البسيط والمتخلف ثقافيا من المجتمع ، انما يخلق بلبلة واضطرابا فى الرسائل الاعلامية ، وكثيرا ما ينتهى باستخدام الوسائل الفنية الحديثة فى الاعلام ، لتوصيل مضامين بدائية باستخدام اساليب ركيكة وساذجة

هذه الخصائص الرئيسية للاعلام فى المجتمعات العربية ، اكدها عدد من الدراسات الاكاديمية التى تعرضت لهذا الموضوع :

١ ــ فهناك دراسة قامت بها جامعة كولومبيا سنة ١٩٥٢ عن الاعلام فى اربعة بلاد عربيه ، اظهرت ان مستوى « المخرجات » الاعلامية فى هذه البلدان الاربعــة ، كان ضــعيفا بالمقارنه بالمجتمعات الغربية [صحيفة واحدة لكل ٤٤ شخصا ، ومذياع واحد لكل ٥٤ شخصا فى مصر ، بالمقارنة بصحيفة لكل ثلاثة اشخاص ومذياع لكل شخص فى الولايات المتحدة الامريكيـــة] . وفى مقابل ذلك ، لاحظت الدراسة الاهمية القصوى للاستماع الجماعى للرسائل الاعلامية وللاتصال الشفهى لتوصيل هذه الرسائل .

٢ ــ وفى اواخر الخمســينات ، قام الســيد جوردون هيراباياشى والدكتور فتح الله الخطيب بدراسة هامة ، اوضحت التغيرات الاساسية التى طرات على مستويات الاعلام بدخول الراديو وسائر وسائل الاتصال الجماهيرى [مع التطبيق على خمس قرى مصرية صغيرة] . وقد ابرزت هذه الدراسة ، اهمية توفر وتيسر وسائل الاعلام بالنسبة للفهم الســياسى للريفيين ، كما ابرزت اهمية اسلوب الرسالة الاعلامية فى هذا الصدد، واكدت من جديد ان الكلمة المسموعة انجح نسبيا من الكمة المقروءة فى التاثير على مجتمع القرية المصرية .

٣ ــ ثم صدرت كذلك دراسة هامة لدانييل ليرنر عن التحول العصرى فى الشرق الاوسط ، بعد ان درس ســت دول من بينهـــا اربع دول عربية . وابرزان التحول العصرى عادة ما يسبقه التوسع فى تعلم القراءه والكتابة ، ثم النمو فى اجهزة الاتصال الجماهيرى ، مصــطحبا بعنصر نفسى مؤداه ظهور « شــخصــية غير جامدة » ومستعدة للتغير . كذلك اكدت دراسة ليرنر من جديد ،علاقة الارتباط بينمقاييسالنمو الاقتصادى ومقاييس النمو الاعلامى ، اى انها ابرزت كيف يتطور الاعلام ويتحسن بارتفاع مستوى معيشة الافراد فى المجتمع .

٤ ــ ثم نأتى بعـــد ذلك الى دراســـة للعالم العربى ابراهيم ابو الغــد قام بها ســنة ١٩٦١ لاستيضاح اهمية دور وسائل الاتصال الجماهيرى فى القرية المصرية [مع التطبيق على ست قرى فى الدلتا] . فلقد اكدت هذه الدراسة ، مرة اخرى ، اهمية المذياع باعتباره المصدر الرئيسى للمعلومات فى الريف ،كما ابرزت الاهمية القصوى لتناقل الاخبار شــفاهة ، عن طــريق الاقــارب والاصدقاء [الاعــلام «على خطــوتين»] واكدت محدودية دور الصحف بالنسبة للجماعات القروية الاصلية ، اى التى تنتمى الى القرية نفسها ، ولا تأتى اليها من المدينة لتعمل .

نستخلص من هذه الدراسات اذن ، انه على الاقل من حيث الجمهور [المستقبل] مازال الاعلام فى المجتمعات العربية اعــلاما بســيطا ، اداته الرئيسية المذياع والاتصال الشفهى ، مما يخلق بالضرورة اعلاما بسيطا من حيث المضمون ، ومن حيث الاسلوب .

ولسنا حين نقول ذلك بغافلين عن التوســع الاعلامى الكبير الذى حدث فى الربع قرن الاخير، خصوصا فى مصر ، ممثلا فى انتعاش الصحافة المحلية وظهور مراكز الثقافة والاعلام وقوافلها فى كافة البلاد ، وصدور عدد من الصحف والدوريات باللغات الاوربية من قبيل « سكرايب » و « أراب اوبزرفر » [توقفصدورهما منذ سنوات] ، وانشاء المعهد التدريبى للرأى العام والاعلام ، ثم كلية الاعلام بجامعة القاهرة . كما لا نتناسى التوسع الضخم فى ساعات الارسال الاذاعى ، وتضاعف قوة ارسال الاذاعة المصرية حوالى ٤٠ ضعفا عما كانت عليه قبل الثورة ، وظهور التليفزيون سنة ١٩٦٠ وتوسعه ــ لسنا نتغافل عن أى من ذلك او نقلل من شأنه ، ولكننا نقول ان تداول الاعلام مازال محدودا بالمقارنة بالدول الاكثر رفاهيـــة وتقدما ، وان مضمون الاعلام واسلوبه مازال فى الاساس بسيطا وسطحيا بسبب التخلف الثقافى العام ، ومبلبلا بسبب الازدواج الاجتماعى القائم فى البلدان العربية ما بين الحضر من ناحيــة ، والريف والبادية من ناحية اخرى .

ولاشك ان لذلك تاثيره على اى اعلام خارجى يتصدى العرب للقيام به . فخبرتهم الاعــلامية محدودة نسبيا ، واتصالهمالاعلامى من نوع مبسط غالبا [لان جمهوره متواضع الثقافة] مبلبل احيانا [لانه لا يعرف الى اى جمهور يتجه : ايتجه لجمهور المدينة المتعلم ام لجمهور القرية الامى] . ولما كان «فاقد الشىء لا يعطيه» كما يقولون ، فمن الطبيعى ان اية محاولة اعلامية خارجية ، ان تكون أرقى

كثيرا فى مستواها من المستويات المقبولة والمعتاد عليها محليا ».

الاعلام العربى الخارجى :

فاذا نظرنا الان الى الكيفية التى يتم بها مباشرة الاعلام العربى الخارجى ، أى الاعلام الموجه الى غير العرب ، لوجدنا ان منه نوعين : اعلام تباشره الدول العربية كل بمعرفتها ، واعلام يقوم به العرب بصورة جماعية . ونلقى الان نظرة على كل من هذين النوعين ».

أولا : اعلام تقوم به الدول العربية منفردة :

فاذا اخذنا مصر كمثال ، وجدنا انها تباشر الاعلام الخارجى عن طريق الاذاعة مثلا ، اذ تذيع بحوالى ثلاثين لغة مختلفة . وقد اعتبرت الاذاعة المصرية فى الستينات ، ثانية اذاعات العالم من حيث عدد اللغات التى تذيع بها [بعد الولايات المتحدة الامريكية] ، وخامس اذاعة من حيث عدد ساعات الارسال [بعد الاتحاد السوفيتى والصين والولايات المتحدة وبريطانيا] . وكذلك تقوم مصر بنشر عدد من الصحف والدوريات والنشرات باللغات الاوربية محليا وخارجيا . ثم هناك نشاط هيئة الاستعلامات التى تقوم بجمع ونشر المعلومات عن الاحداث والقضايا التى تهم الرأى العام الداخلى والخارجى ، وهى تباشر نشاطها الخارجى ، عن طريق مراكز الاعلام ، وسائر اجهزة الدولة بالخارج ، مثل المكاتب الصحفية بالسفارات ، ومكاتب البعثات التعليمية ، والمراكز الثقافية والسياحية .

ثانيا : اعلام تقوم به جامعة الدول العربية :

فالوظيفة الاعلامية تعد من أهم وظائف الجامعة العربية ، وهى تقوم بمباشرتها عن طريق ادارة الاعلام بالجامعة ، التى تتبع الامانة العامة ضمن عدد من الادارات الاخرى ، هذا فضلا عن المكاتب الخارجية للجامعة ، وكذلك ما يعرف بجهاز الاعلام العربى المشترك ، ومن بين مؤسساته اللجنة الدائمة للاعلام العربى ، فضلا بالطبع عن مجلس وزراء الاعلام العرب . وتستهدف جميع هذه التنظيمات ، القيام بعمليات الاتصال المختلفة اللازمة لتحقيق اهداف الجامعة العربية ، فى التعريف بالحضارة العربية ، والدفاع عن حقوق شعب فلسطين ، ومقاومة الاستعمار والصهيونية .

ودون ان ننساق وراء الغرض الرسمى الصورى لاهداف وانشطة وانجازات مختلف اجهزة الاعلام العربى ، فاننا نسارع الى اهم الموضوعات على الاطلاق ، وهو مدى فعالية الاعلام العربى . ولابد هنا من الاعتراف بأن الاعلام العربى عموما ، والمصرى خصوصا ، قد استفاد بكثير من الدروس التى تمخضت عنها المهازل الاعلامية التى سبقت وصاحبت هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ . وقد كان من نتيجة ذلك ، ان اقترنت حرب اكتوبر ١٩٧٣ بموقف اعلامى متزن ومؤثر الى حد بعيد .

ولكن علينا الا ننسى قبل كل شىء ، ان اعظم عمل اعلامى للعرب ، كان هو انتصارهم نفسه ، فبدونه لما كان للاعلام ، مهما كان ماهرا وذكيا ، اى معنى او فعالية . ذلك ان أى اعلام لا يستطيع ان يحول الاسود الى ابيض ، وانما ان يقدم الحقيقة فى اكثر صورها وضوحا واقناعا . ولعل اهم المحاذير فى هذا الصدد ، ان الاعلام العربى الذى اكتسب ثقة الرأى العام العربى والدولى فى اكتوبر ١٩٧٣ ، قد ينسب لنفسه اكثر مما يستحق من نجاحات ، وان يتخذ من انتصارات حققها غيره ، قناعا لتغطية الكثير من عيوبه وعثراته . نحن محتاجون الى اعلام ناجح ، والاعلام الناجح بحاجة الى سياسة ناجحة ، لكى يبنى عليها انشطته وحركاته . ومن هنا نقول ان احداث لبنان الحالية — وبصرف النظر عما يفعله الاعلام العربى او لا يفعله — هى اسوأ اعلام عن العرب ، بنفس القدر الذى كانت به حرب اكتوبر هى افضل اعلام عن العرب .

فاذا جئنا الى مستوى التفاصيل ، لوجدنا هناك عدة عوامل تحد من كفاءة اجهزة الاعلام العربى ، ومن قدرتها على التأثير . ذلك ان جهاز الاعلام بالجامعة العربية ، يعانى — على ما يبدو — من قصور فى الهيئة الفنية عالية التخصص ، اذ لا يعمل بهذا الجهاز الان — حسب تصريح الامين العام للجامعة العربية — اكثر من ستين موظفا من نوعية غير متميزة ، يتوزعون على مكاتب الاعلام الخارجى البالغ عددها خمسة عشر . كذلك فان ميزانية الاعلام العربى البالغة ثلاثة ملايين دولار ، لا تستخدم الا فى جانب صغير

منها للانفاق الدورى على السياسة الاعلامية ، اذ ان عددا كبيرا من الحكومات ، لا يتقدم بحصته بانتظام ، وفى الوقت المناسب .

من هنا صح للامين العام للجامعة ان يتحدث عما اسماه « بمحنة الاعلام العربى » المتمثلة فى هزال هذا الاعلاموعدم فاعليته ، الامر الذىيرجع فى جانب منه ، الى مشكلات مالية ، وفى جانب آخر ، الى قصور الوعى باهمية الاعلام ، والى الحساسيات الشديدة بين وزراء الاعلام العرب من جانب ، والاعلام العربى المركزى من جانب اخر ، والى عدم القدرة على اجتذاب الشخصيات الثقافية والدبلوماسية الناجحة الى العمل الاعلامى . هذا فضلا بالطبع ، عن مجموعة كبيرة من العوامل الثقافية والسياسية العامة .

وكان نتيجة ذلك ،ان ظل الاعلام العربى متميزا بالبطء والشكلية والجمود و «الشللية» . ومازالت الامثلة تتكرر حول تخلف اجهزة الاعلام عن مواجهة المواقف التى تحتاج الى مواجهة اعلامية حاسمة وكانت الحلول المقترحة اكثر سوءا من العيب نفسهفى بعض الاحيان ،ومن ذلك الاعتماد على شركات اعلان اوربية [لا نعرف الكثير عن مصالحها الحقيقية] فى القيام بالدعاية للعرب .

ليس غريبا والحال هذه ، ان نرى الاعلام العربى مستمرا فى عجزه عن الاتصال الفعال بالجماهير الخارجية . فمازال هذا الاعلام بعيدا عن الصراحة والموضوعية والاتزان ، وميالا الى الخطابة الصارخة ، والمبالغة فى التهويل وفى التهوين .. ومازال هذا الاعلام مرتجلا غير مبنى على استراتيجيات وتكتيكات ، تتضمنها خطط وبرامج اعلامية متكاملة ومتناسقة ، ومازال هذا الاعلام دفاعيا فى اساسه ، فهو لا يتنبأ بالموقف الاعلامى المتوقع ، ولايمهد اعلاميا للحدثالمرتقب، ولا يسارع بالهجوم كوسيلة فى الدفاع . وهو ايضا اعلام جامد لا يقدر على تعديل او تغيير تكتيكاته وبرامجه فى سرعة ، لكى يتجاوب مع المتغيرات الطارئة . وما زال هذا الاعلام كذلك نمطيا موحدا لا يتوجه الى كل « جمهور » بالرسالة التى تتناسب معه ، وفى الوقت الذى يناسبه . ومايزال هذا الاعلام مفتقرا الى المتابعة المستمرة التى تتضمن تقويما ونقدا لجهود الاعلام، وقياسا لتأثيرها على « المستقبل » ، مما يسمح بتعديلها وتطويرها . ومازال الاعلام العربى فى اغلبه مباشرا لا « يلتف » حول هدفه الاعلامى عن طريق غير مباشر ، كالفنون والثقافة والرياضة والسباحة ... الخ . كذلك مايزال هذا الاعلام رسميا وظيفيا ، لا يولى القدر الكافى من الاهتمام للدبلوماسية الشعبية التى يسهم فيها العمال والشباب والاكاديميون وغيرهم ..

ومايزال الاعلامالعربى كذلك ،يفتقر الى التنوع الكافى الذى يسمح بالتوجه ليس فقط الى عدو القضية ، وانما ايضا الى المتردد بخصوصها ، بل والى المؤيد لها ، لكى يزيد تعاطفه معها . فليس المقصود من الاعلام [وليس فى قدرة الاعلام] قلب الاراء والاتجاهات رأسا على عقب ، بل تعديلها وتهذيبها فى صبر وتدرج .. وليس من المطلوب كذلك [ولا من الممكن] اقناع الجميع بنفس الدرجة . وعلينا ان نتذكر ، انه مهما اقتنع الاخرون بالرسالة الاعلامية ، فلن تصل درجة اقتناعهم فى معظم الاحيان ، الى درجة اقتناع المرسل ، ومن هنا فعلى اجهزة الاعلام الا تصاب بالضيق والضجر ، اذا لم تؤد جهودها الى نجاح حاسم وسريع . وكذلك فان عليها ان تداوم على دراسة الاعلام المضادة دراسة تفصيلية ، وموضوعية ، للتعرف على مضمونه واساليبه ، بحيث يمكن ان يبنى على ذلك الكثير فى السياسة الاعلامية العربية ..

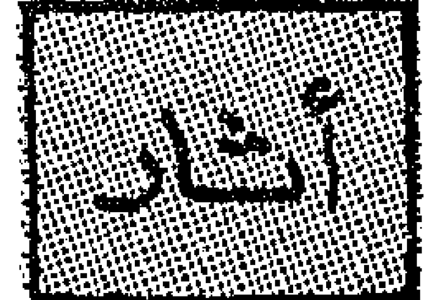
ان الاسباب التى تؤدى الى كون الاعلامالعربى الخارجى اعلاما بسيطا ، يكاد يغلب عليه طابع التخلف والبدائية اسباب مفهومة . فمازالت عملية الاتصال داخل المجتمعاتالعربية نفسها فىمراحل تطورها الاولى ، واذا كان «فاقد الشىء لا يعطيه» فانه من الطبيعى الا يكونالاعلام العربى الخارجى على نفس المستوى من الاحكام والذكاء والتطور الذى يتميز به اعلام المجتمعات الاكثر رفاهية والاعلى ثقافة ، حيث تتوفر خبرة اطول بأساليب التكنولوجيا عموما ، وبوسائل الاعلام خصوصا .

واذا كان هذا التخلف مفهوما ، فانه ليس بحال من الاحوال مقبولا . فقوة الاعلام المضادة وتفوقه يجعلان تطوير الاعلام العربى ضروريا ، وتدفق اموال البترول فى ايدى العرب ، يجعل تطوير الاعلام العربى ممكنا . وعلى خبراء الاعلام والمثقفين العرب ، ان يبذلوا اقصى جهودهم — بين هذا الضرورى وذاك الممكن — فى سبيل تحسين الاعلام العربى والارتفاع بفعاليته .



أزمـــة الماركســـية بين الأيديولوجية والتطبيق

وحيد محمد عبد المجيد



المؤتمر الثاني والعشرون للحزب الشيوعي الفرنسي الذي عقد في باريس في شهر فبراير الماضي وما تمخض عنه من نقد لمفهوم « دكتاتورية البروليتاريا » والغاء النص عليه في مقدمة لائحة الحزب .. أثار جدلا واسعا في الاوساط السياسية والفكرية العالمية بوجه عام ، والماركسية بوجه خاص .

والواقع أن هذا الحدث لم يكن مفاجأة للكثيرين ، ليس فقط لوجود مقدمات عديدة له ، لعل أهمها اصدار ما يسمى « ببيان شامبيني » ونشر كتاب « لجورج مارشيه » السكرتير العام للحزب بعنوان « التحدى الديمقراطى » وكلاهما ــ البيان والكتاب ــ يحتويان بوادر هـذا الاتجـاه ، ولكن ــ وفي الاساس ــ لان الواقع السياسى الذى تعايشه الاحزاب الشيوعية فى أوربا الغـربية اليوم ، يجعل من هذا الموقف تطورا طبيعيا بل وحتميا . وكان للحزب الشيوعى الايطالى السبق فى هذا المضمار من خلال طرحه لصيغة التسوية التاريخية HISTORICAL COMPROMISE أو الحل الوسط التاريخى القائم على استيعاب التيارات الثلاثة الرئيسية فى المجتمع الايطالى وهى : الكاثوليكى والاشتراكى والشـيوعى . بل وامتدت هـذه الظاهـرة الى خـارج القارة الاوربية ، مثل ما حدث فى المؤتمر الاخير للحزب الشيوعى اليابانى (*)

ولا شك أن هذا التطور يعبر عن أزمة حقيقية ، يعانى منها الفكر الماركسى اليوم فى ظروف الثلث الاخير من القرن العشرين .. أزمة تناقض بين المقولات النظرية التى كان الماركسيون يعدونها حتى وقت قريب فى عداد المسلمات ، وبين الواقع السياسى ومقتضيات الحركة السياسية فى اتجاه التأثير على سلوك الناخب فى الانتخابات العامة أو الاقليمية ، وخاصة فى المجتمعات الليبرالية التى تأصلت فيها قيم الديمقراطية الى درجة أصبح من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل اقتلاعها ، وما يرتبط بذلك من توارى الحديث عن الانتفاضـــة المسلحة أو الاستيلاء على السلطة بالعنف الثورى الذى كان يميز الادب الماركسى فى الثلث الاول من هذا القرن ، ليحل محله الحديث عن اعتمـاد الاسلوب البرلمانى ، كطريق رئيسى ووحيد للوصول الى الحكم ، حيث تصبح صناديق الانتخابات هى العامل الحاسم فى هذا الصدد .

والمتأمل لهذه الظاهرة ، يدرك أن الازمة التى يعانى منها الماركسيون اليوم ، ليست مجرد أزمة تناقض ذاتية محصورة داخل كل مجتمع على حدة فى اطار التفاعلات السياسية الداخلية فحسب ، وانما هى ــ وهذا ما يعنينا هنا ــ ذات بعد عالمى هام يترك آثارا واضحة وخطيرة على الحركة الشيوعية العالمية فى مجملها ، وبالذات علـى علاقات هذه الاحزاب بالاتحاد السوفييتى الذى كان يمثل حتى وقت قريب للغاية ، محور الحركة الشيوعية العالمية . فالاتحاد السوفييتى لم يستقبل هذه الظاهرة بارتيـــاح ، وان كانت أجهـــزته السياسية الحزبية مازالت تتعامل معها بحرص بالغ ، بمعنى أنها لم تتخذ رد فعل سياسى عنيف ازاءها ، وانما اقتصر رد الفعل السوفييتى حتى الان على الهجـوم الفكرى والنظـرى الذى

يقوده « ميخائيل سوسلوف » الفيلسوف النظرى للحزب الشيوعى السوفييتى ، على أساس أن هذه أحزاب مرتدة ومتمردة . كما أصدرت دور النشر الحكومية السوفييتية نشرة حادة تحت عنوان « المذهب الارتدادى فى خدمة العداء للشيوعية » أى أن الاتحاد السوفييتى يهاجم الاحزاب الشيوعية الغربية نظريا ، ولكنه لا يبلور موقفا سياسيا تجاهها ، رغم امتناع « جورج مارشيه » عن حضور المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى الذى عقد فى موسكو فى يناير الماضى بعد انتهاء مؤتمر الحزب الشيوعى الفرنسى .

عموما ، فان التكتيك الذى يتبعه الاتحاد السوفيتى ازاء هذه الظاهرة ، يتلخص فى الهجوم الفكرى والنظرى من جانب ، ومحاولة الاحتواء السياسى من جانب آخر ، بعدم تصعيد الخلاف النظرى الى مواجهة سياسية شاملة . وهذا الموقف يطرح عددا من التساؤلات حول السر فى هذا الغضب السوفييتى ، وهل يجد هذا الموقف تفسيره فى العوامل الايديولوجية وحرص الاتحاد السوفييتى على « نقاء » المبادىء الماركسية ، أم يعود الى المصالح السياسية للاتحاد السوفييتى ، ورغبته فى السيطرة على تلك الاحزاب ؟!

الواقع ان هذا التطور الذى لحق بفكر الاحزاب الشيوعية الغربية ، له آثار سلبية بالغة السوء على الاتحاد السوفييتى . ويرجع ذلك فى الاساس الى عاملين ، أحدهما خارجى ، والاخر داخلى .

ـ العامل الخارجى يرتبط بتقلص دائرة النفوذ السوفييتية نتيجة السياسات الاستقلالية التى تنتهجها هذه الاحزاب ، وما تطرحه من شيوعية « محلية » فرنسية وايطالية ... وبالتالى فقدان الاتحاد السوفييتى أوراقا سياسية هامة ، خاصة وأن احتمالات اشتراك الشيوعيين الايطاليين والفرنسيين فى الحكم الان ، أقوى من أى وقت مضى . فقد حصل الحزب الشيوعى الايطالى فى الانتخابات البلديه لعام ١٩٧٥ على ٥ر٣٣ فى المائة من مجموع الاصوات ثم حصل على ٤ر٣٤ ٪ من اجمالى الاصوات فى الانتخابات العامة التى جرت فى شهر يونيو الماضى فى مقابل ٧ر٣٨ ٪ للحزب الديمقراطى المسيحى الذى اضطر الى عرض برنامج وزارته على الشيوعيين لاول مرة مقابل تعهدهم بعدم التصويت عند طرح الثقة فى الوزارة برلمانيا ، كما حصل تحالف اليسار « الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعى » فى فرنسا على ٥٢ فى المائة من الاصوات فى الانتخابات البلدية الاخيرة فى مارس الماضى مباشرة . والاهم من ذلك ، ما يمكن أن يؤدى اليه نجاح أسلوب ادارة الظهر لموسكو من انتهاج أحزاب أخرى له ، فتسرى عدوى الاتجاه الاستقلالى الذى تتبناه الاحزاب الشيوعية فى أوربا الغربية ، وخاصة فى فرنسا وايطاليا وبريطانيا وأسبانيا ، الى الاحزاب الشيوعية فى العالم الثالث ، فى الوقت الذى يأمل الساسة والنظريون السوفييت أن يتمكنوا من عزل تأثير الشيوعيين الاوربيين « المتمردين » على أساس أن الاحزاب الشيوعية فى العالم الثالث لم تواجه مشاكل « مجتمع الوفرة والاستهلاك » الموجود فى أوربا الغربية . ولا شك أن احتمال فشل السوفييت فى ذلك ، يسبب لهم فزعا شديدا ، اذ أنه يؤدى الى عزلتهم عن الحركة الشيوعية العالمية ويزيد الامر سوءا ان تنزع الولايات المتحدة الى استغلال هذه التناقضات . وهذه هى السياسة البديلة ـ موضوعيا ـ لسياسة رفض اشتراك الشيوعيين فى الحكم فى أوربا الغربية اذا ما فشلت السياسة الاخيرة .

ـ والعامل الداخلى يرتبط بالمأزق الذى يجد السوفييت أنفسهم فيه ، وهم الذين يؤسسون نظامهم على « دكتاتورية البروليتاريا » عندما تعلن احزاب شيوعية لها ثقلها السياسى فى اوربا الغربية ، رفضها هذا المبدأ ، مما يمثل تحديا مباشرا للنظام السياسى السوفييتى ، خاصة فى الوقت الذى يزداد فيه التمرد الداخلى على الاسلوب الاوتوقراطى فى الحكم الذى أحل الحزب محل الشعب ، وفرض نظاما سلطويا على المواطنين . ولا أدل على هذا التحكم من كلمات « ليونيد بريجينيف » فى تقريره الى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى . « ان الشعب السوفيتى يعرف أنه حيث يكون الحزب ، يكون النجاح ، ويكون النصر ، وهو يثق بالحزب ، ويؤيد كل التأييد سياسته الداخلية والخارجية » . كما تفوح رائحة اضطهاد العناصر المنشقة من علماء ومفكرين

وفنانين ... ويتضح أن ما تمنـــاه الكثيرون بعـــد المؤتمـــر العشرين للحـــزب الشيوعي الســوفيتي مـــن ان يكـــون « هـــذا المؤتمـــر بداية الطريق نحو ادراك الحقيقة » ، لا يعدو أن يكون سرابا ووهما ، فقد أدين الارهـــاب الستاليني نظريا فقط ، بينما بقي على الصعيد العالمي. والاهـــم من ذلك ، ان هذا التطـــور في فـــكر الاحزاب الشيوعية الغربية ، يأتي في وقت يتبلور فيه داخل الحزب السوفيتي اتجاه واضح ينادي بالتصحيح والتطوير وارساء قيم ديمقـــراطية حقيقية ، بل ويطرح بعضهم فكرة التعدد والحوار ، كوسيلة لتجاوز واقع الاســـتبداد السياسي والايـــديولوجي ، وينطلـــق هؤلاء مـــن أن سيف « حماية الاشتراكية » المسلط على الرقاب ، لم يعد ذا معنى اليوم ، اذ لم يعد الاتحـــاد السوفييتي « تلك القلعة المعزولة التي تحـــاربها انظمة الغابة الرأسمالية حرب فناء » كما كانت تردد الدعاية السوفييتية ، ولكن الواضـــح أن الحزب السوفييتي مصر على اجهاض كل هذه المحاولات . يدل على ذلك اتجاه المؤتمر الاخير للحزب ، وبخاصة خطاب « فيكتور جريشن » وهو من الاعضاء البارزين في المكتب السياسي حيث يقول « ان الدعاية الرأسمالية تبذل جهودا كبيرة للتشنيع على المجتمع السوفييتي ، واعطاء صورة سيئة عن الحياة الاجتماعية والسياسية فيه ، ولكن الشعب السوفييتي على علم بقوانين الذئـــب الرأسمالية ، ولن ينخدع بالحرية البـــورجوازية الوهمية » .

والواقع أن هذين العاملين ، هما اللذان يحكمان حركة موسكو تجاه هذه الظاهرة ، وهما كما نرى عاملان سياسيان يرتبطان في جوهرهما بمصالح النظام السياسي في الاتحاد السوفييتي قبل أي شيء آخر . ومن هنا نرى أن المبررات الفكرية والنظرية التي يسوقها الاكاديميون السوفييت لمواجهة هذا التطور ، لا تتجاوز كونها غطاء أيـــديولوجيا للمصالح السياسية التي لا تستطيع الحمـــلات الايديولوجية أن تطمسها ، مهما استخدمت من مصطلحات الانتهازية والتحريفية و « الانحـــراف الليبرالي » ، وهي الاتهامات الرائجة في السوق السياسية الماركسية ، عندما تتأجج الخـــلافات داخلها . وقد استخدمت من قبل — هي ومثيلاتها — في حملات الاجهزة السوفييتية على يوغوسلافيا ثم على الصين عندما « تمردتا » على وصاية الحزب الام .

والحملة الاخيرة على الشيوعيين الاوربيين ، كانت تركز على قضية الانحراف الليبرالي في صفوف الحركة الشيوعية الاوربية ، ويحـــرص الاكاديميون السوفييت في هذا الصدد ، علـــى التمييز بين ليبرالية القرن الثـــامن عشر ، أو ليبراليـــة عصر التنويـــر وهي ليبراليـــة ثورية تطورت الى نظرية تبريرية ومنهج فكري وسياسي في القرن العشرين ، وأصبحت تقف عقبة في وجه الشعوب المستعبدة ، وينتهون الى أن هذا الاتجاه هو الذي أثر في ماركسية الاممية الثانية وأبعدها عن هدفها الثوري .

ولسنا الان بصدد مناقشة هذه القضية ، ولكننا مع ذلك نشير الى أزمتين فقط ، مما يواجههما أصحاب هذه الاراء :

الاولى سياسية ومتعلقة بتفسير الحركة المعادية لـــلاستعمار داخـــل الليبـــراليين الاوربييـــن والامريكيين .

والثانية فكرية متعلقة بما أكد عليه كارل ماركس نفسه من امكانية فصل الثقافة عن الطبقـــة الاجتماعية ، عندما رأى أن ألمانيا « تبرجزت » أي عرفت ثورة ثقافية بورجـــوازية راقية باحـــلال الوضعية والمادية العلمية محل الجدلية الفلسفية المثالية ، وما واكب ذلك من عقلنة الحيـــاة الاجتماعية علـــى كل المســـتويات : التنظيـــم الصناعي ، الاخلاق الفـــردية ، الديمقـــراطية السياسية ، العلمانية . وكل ذلك تحت قيادة طبقة أرستقراطية كلاسيكية غير الطبقة الوسطـــى الضعيفة آنئذ ، وخلص من ذلك الى أن ما فعلته الارستقراطية الالمانية — أي استخدام الثقافة البورجوازية — يمكن أن تفعله أية طبقة أخرى .

ان تجاهل الاكاديميين السوفييت لـــذلك ، ولمقولات أساسية وواضحة الدلالة فـــي الادب الماركسي ، مثل نصيحة فردريك انجلز في رسالته الى فلورنس كيلي في ٢٨ ديسمبر ١٨٨٦ : « ان نظريتنا ليست ناموسا يجب حفظه وترديده عن ظهر قلب ، بل هي دليل للعمل » .

ان هذا التجاهل يجعل الاقرب الى التصور ان القضية سياسية اكثر منها فكرية .

ولكن على مايبدو ، فان السوفيت يتغافلون عن حقيقة أن الماركسية قد دخلت فى مرحلة جديدة بعد ستالين ، مرحلة تشجب الحكمة الستالينية التى اغلقت الباب أمام كل تطور تحت دعوى « البورجوازية واليمينية » وقامت حملة واسعة فى اوربا الغربية بالذات ضد « العقيدة الستالينية » ، التى انتزعت من الماركسية كل روح نقدى ، وبلغت الذروة فى العدوان الاثم على الديمقراطية والحرية وحق الحياة والكلمة فى الحزب والدولة ، ويعبر عن ذلك بشجاعة المفكر الماركسى الفرنسى «روجيه جارودى» بقوله: «كنا نحارب الشر المطلق ، فكيف كان لنا الا نعتقد ان قضيتنا هى الخير المطلق ، واسترحنا الى هذه النظرة المانويه الى العالم ، وقبلنا كل ما يأتى من معسكرنا ، وباسم الولاء الحزبى رفضنا اخذه بأى تمحيص نقدى ، وهكذا قبلنا — حتى دون أن تفرض علينا — بالمعتقدية الستالينية] ودارت مناقشات متشعبة بين المثقفين الاوربيين واكبة تجزئة الحركة الشيوعية العالمية ، ظهرت فيها الماركسية غامضة المعنى ، قابلة لاى تأويل ، عاجزة عن فهم تطور ذاتها ، وتمييز معالمها عن المدارس الفلسفية والاجتماعية المؤثرة فى الغرب ، وبدلا من ان تكون منهجية بحث وتحليل ، اصبحت هى موضوع البحث والتحليل ، وان كان الماركسيون الاوروبيون قد استطاعوا بعد لاى ، ان يتلمسوا طريقهم على صعيد التطور ، والسوفييت يعمدون الى تجاهل ذلك ايضا ، فهم لا ينظرون بعين الاعتبار الى هذه الحركة الواسعة التطورية فى أوربا الغربية ، وخاصة فى فرنسا ، حيث يرفع الشيوعيون الفرنسيون راية الحوار مع كل الاتجاهات الفكرية دونما استثناء . واوضح مثال على ذلك اسابيع الفكر الماركسى ، التى بدأت بأسبوع عن « الماركسية والوجودية » عام ١٩٦٣ ثم الحوار الموسع حول الاخلاق المسيحية والاخلاق الماركسية ، والانسان المسيحى والانسان الماركسى ، واتساع ميادين هذا الحوار مع الكاوليكيين بعد ظهور الرسالة البابوية الشهيرة [والسلام على الارض] .

ان كل ذلك يقودنا الى أن طبيعة الازمة التى تعانى منها الماركسية ، انما هى أزمة ذات وجهين كلاهما مناقض للاخر ، ولا يمكن ان يلتقى معه .

الوجه الاول تمثله الاحزاب الشيوعية الغربية التى تعانى من عدم صلاحية الماركسية الكلاسيكية كنظرية بجمودها للواقع السياسى الذى تعمل فيه ، الامر الذى يؤدى بالضرورة الى التجديد والتطوير المستمر فى اطار اخضاع الفكر لمقتضيات الحركة السياسية .

والوجه الثانى يمثله الحزب الشيوعى السوفييتى والاكاديميون السوفييت ، وهم يعانون الازمة من منظور عكسى ، اذ يرون فى الماركسية الارثوذكسية ، والعلاقة القائمة لديهم بين الفكر والسياسة ، افضل العلاقات لخدمة المصالح السياسية السوفييتية ، وبالتالى يسعون الى تجميد النظرية وصبها فى قالب قيصرى ستالينى ملائم لمصالح السياسة الخارجية السوفييتية .

هذه الازمة — فى الواقع — تطرح سؤالا اخيرا ومحددا عن مستقبل هذا الصراع الذى سيشتعل بالضرورة فى الفترة القليلة القادمة ، ولمن الغلبة فيه ، وما الذى يمكن أن يتمخض عنه »» وبالرغم من صعوبة الوصول الى رؤية مستقبلية واحدة ، وعلى قدر من الوضوح بالنسبة لظاهرة معقدة كهذه ، الا انه يمكن القول بضرورة انتصار احد هذين الاتجاهين ، حتى لو لم يؤد ذلك الى هزيمة شاملة للاتجاه الاخر . واذا أردنا تحديداً أكثر ، لقلنا ان الاتجاه الذى يمثله الاتحاد السوفيتى فى ظل معطيات الثلث الاخير من القرن العشرين ، هو الاتجاه الاضعف ، وليس أدل على ذلك من نتائج مؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية الاوربية الذى انعقد فى برلين الشرقية فى ٢٩ — ٣٠ يونيو ١٩٧٦ ، والتى يمكن تلخيصها فى :

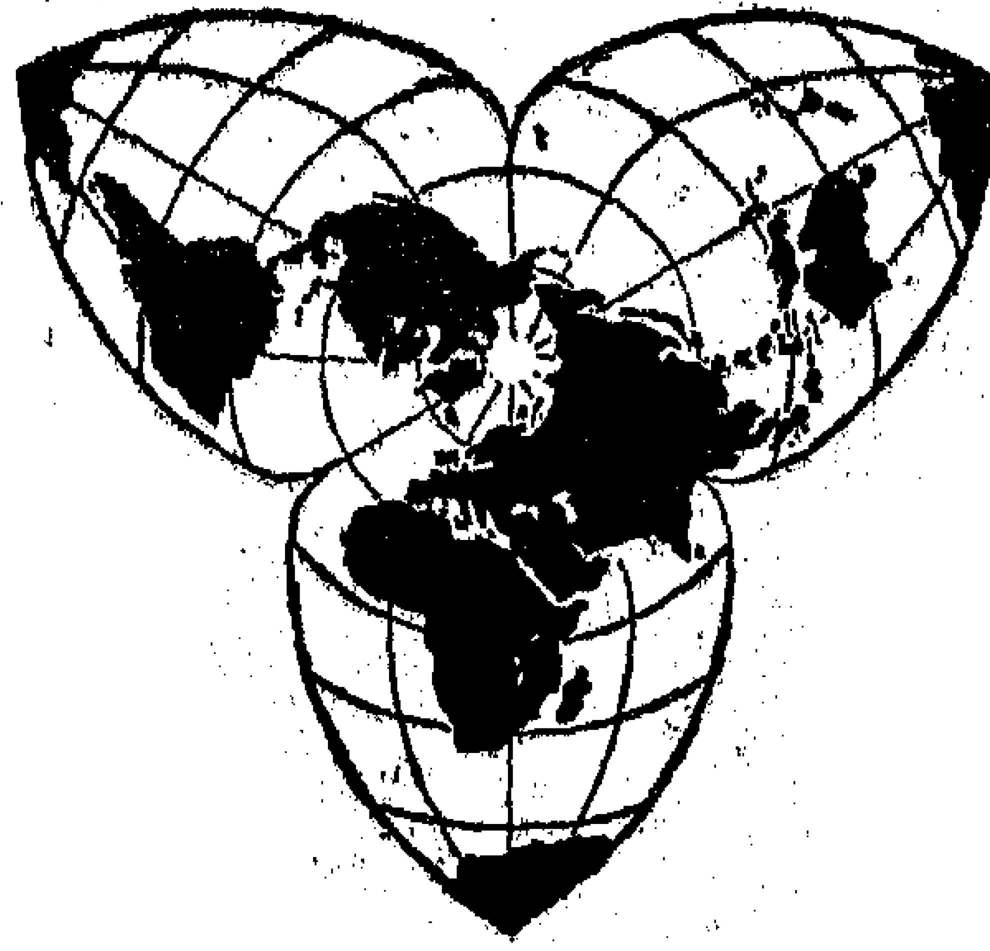
— ان الوثيقة التى صدرت عنه لم يرد فيها لاول مرة تعبير الماركسية اللينينية ، وكان الحد الاقصى هو العمل من أجل الاشتراكية ، كما لم تجد الوثيقة أى نص على الالتزام ب الاممية البروليتارية ، بل على العكس كان النص على « الاستمرار فى النضال على أساس الخط السياسى الذى يسير عليه كل حزب بصورة مستقلة تماما » ، وكذلك التأكيد على الالتزام الكامل بالمساواة والسيادة المستقلة .

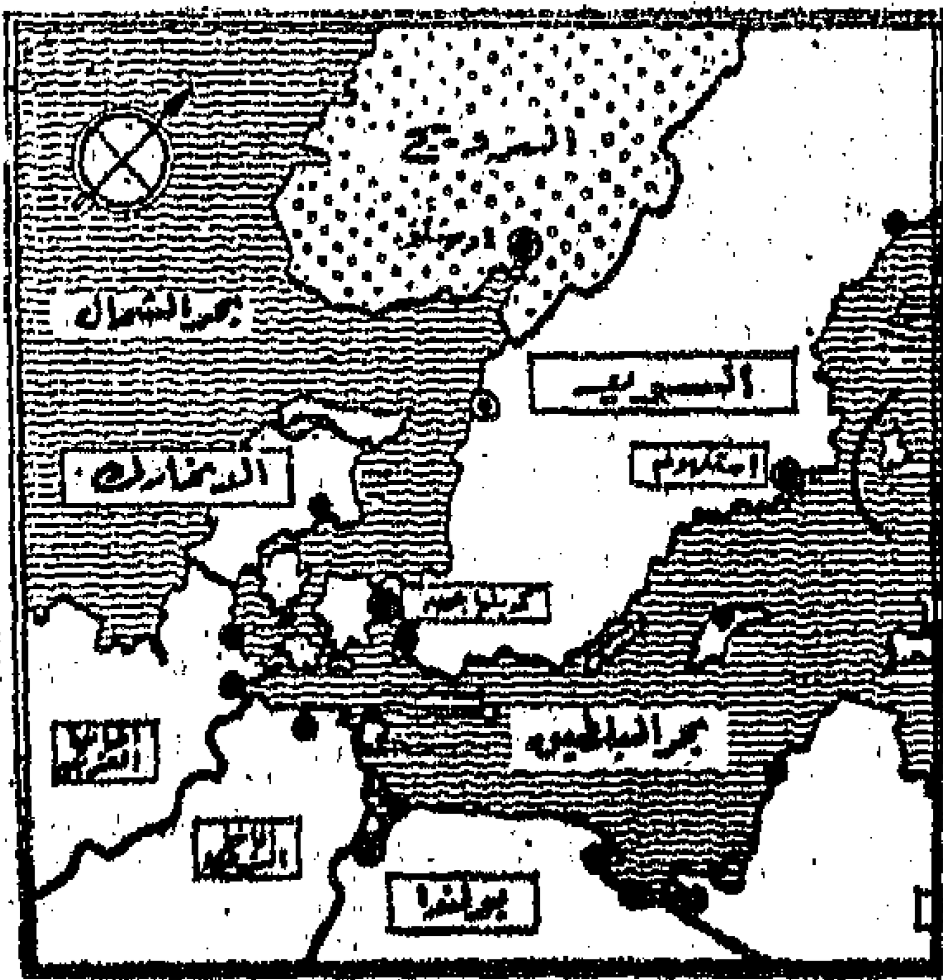
— ان محاولة بريجينيف لطرح فكرة جديدة للاحتواء غير المباشر فى شكل الحاجة الى التشاور والمناقشات الرفاقية من حين لآخر لتبادل الخبرات

كانت محاولة فاشلة حيث أصرت الاحزاب الاوربية على رفض الانصياع لنكرة اللقاءات الدورية .

ـ ان السوفيت لم يتمكنوا من مواجهة الاحزاب الاوربية التى اعلنت بوضوح عن اتجاهاتها الجديدة نشرح برلنجوير الايطالى سياسة حزبه فى المساومة التاريخية ، وافاض مارشيه الفرنسى قرابة الساعة فى تفصيل عوامل الغاء دكتاتوريه البروليتاريا ، واكد كاريللو الاسبانى على التحالف مع الليبراليين والمسيحيين ورفض المركز الموجه ، بينما كان تيتو صريحا للغاية فى دفاعه عن حركة عدم الانحياز وايضا انها الاساس فى سياسة يوغوسلافيا .

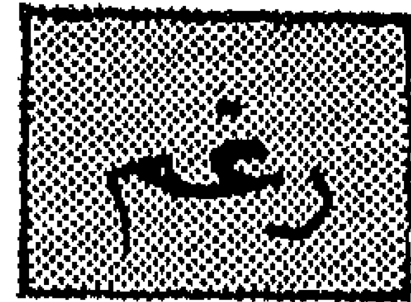
ـ ان مجموع القضايا التى تناولها المؤتمر تعكس مدى قوة الاتجاهات الجديدة الديمقراطية فى اليسار الاوربى ، ومن ثم جاءت محصلتها النهائية ممثلة فى وثيقة المؤتمر لتطرح اهدافا ديمقراطية وسلامية واجتماعية وانسانية عامة تدور حول تعميق الانفراج الدولى ونزع السلاح والدفاع عن الديمقراطية والاستقلال الوطنى ، الاشادة بسياسة عدم الانحياز ودورها الفعال فى عالم اليوم ، وتطوير التعـــاون والمنافع المتبادلة بين الشعوب . والواقع ان نتائج كهذه لمؤتمر شيوعى يحضره ممثلو كل الاحزاب الاوروبية ـ عدا البانيا ـ تظهر بجلاء مدى العزلة التى يعانى منها السوفيت بين رفاقهم . انفسهم ولكن انتصارا حقيقيا للاتجاه الاخر ـ فى رأيى ـ لا يمكن ان يتم ، الا اذا نجح هـذا الاتجاه والواقع ان انتصـارا حقيقيا لهذا الاتجاه فى تجاوز كل الجـوانب السـالبة فى الفكر الماركسى بشجاعة ، وتطوير ثقافة سياسية جديدة تقوم على الامتزاج بين قيم الحضـارة الديمقراطية الليبرالية الغربية ، والنظام الانجلو أمريكي ، كمثل أعلى سياسى ، وبيـن الفكرة الاشتراكية العلمية كمثل أعلى للاصلاح الاقتصادى والاجتماعى ، ومن ثم طرح نموذج جديد اشتراكى ديمقراطى حقيقى يتخطى كل من يسارية الاحزاب الشيـوعية ، ويمينيـة الاحـزاب الاشـتراكية الديمقراطية فى بعض البلدان ، ويمثل الاساس لبذور ثقافة سياسية عالمية جديدة تتطلع اليها الانسانية الحالمة ..





الدفـــاع عــن الجنــاح الشــمالى لحلـف الأطلنـطى

محمــد نعمــان جــلال



رغم ما شهدته العلاقات بين الشرق والغـــرب من تطـــورات منذ اواخـر الستينـــات واوائل السبعينـــات ، ادت الى ما عرف باســم سيــاسة الوفــاق الـــدولى ، التى بلغت أوجها بلقاءات القمة الامريكية السوفييتية ، وبنجاح دعاة الوفاق فى عقد مؤتمر الامن والتعاون الاوربى فى هلسنكى فى منتصف عام ١٩٧٥ ، الا أن كلا من الكتلتين ماتزال تتخوف من الاخرى ، فمع تراخى النشاط العسكرى فى وسط أوربا ، وبروز الدعــوة لتخفيض متبـــادل للقوات فى تلك المنطقة ، فان النشاط العسكرى انتقل الى الاطراف ، وحظى الجناح الشمالى لحلف الاطلنطى بنصيب الاسد من هذا النشاط

ولقد برزت منطقة بحر الشمال ، كمنطقـة متزايدة الاهمية الاستراتيجية منـذ بـداية السبعينات . ويمكن ارجاع ذلك لعدة عــوامل منها :

١ ــ اكتشاف البترول بكميات كبيرة فى بحر الشمال . وقد جاءت تلك الاكتشافات فى منطقة كان يعتقد انها خالية من البترول ، وفى فترة تاريخية اصبحت الحاجة الى البترول ، ماسة اكثر من ذى قبل ، فضلا عن بروز البترول كعامل سياسى واقتصادى ، يلعب دورا خطيرا فى الصراع الدولى منذ حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، فقد أمكن فرض حظر بترولى عربى لاول مرة . وان لم يكن كاملا ، كما ان مدة الحظر لم تكن طويلة . ورغم هذا ، فقد أدى الى أن تعيد كثير من الدول تقدير مواقفها ، كما أثر فى طبيعة العلاقات بين الشرق الاوسط ، وكل من القوتين الاعظم ، وترك البترول كسلاح اقتصادى أثرا مدمرا ــ نتيجة الارتفاع الكبير فى أسعاره ــ على بعض الاقتصاديات ، ومفيـدا بالنسبة لاقتصاديات أخرى . ومن الدول التى استفادت من ارتفاع أسعار البترول ، دول بحر الشمال ، فلولا الارتفاع الكبير فى أسعاره ، ما كان يمكن لتلك الدول أن تستخرجه اقتصاديا .

وتشير التقديرات العالمية الى أن بحر الشمال سيكون فى عام ١٩٨٠ ثانى اهم منطقة فى العالم فى استخراج البترول والغاز الطبيعى من البحر ، وسيكون الانتاج أساسا من الجرف القـارى البريطانى والنرويجى ، الذى ينتج يوميا حوالى ٥ ملايين برميل . أى أقل من انتاج حقول الجرف القارى فى الشرق الاوسط بـ ١,٧ مليون برميل . وتلى ذلك فى الاهمية ، منطقة شمال امريكا التى تغطى جرينلاند وكندا والولايات المتحدة ، والتى يقدر انتاجها اليومى بحوالى ٣ ملايين برميل من الشواطىء عام ١٩٨٠ .

٢ ــ تحول الاتحاد السوفييتى الى قوة بحرية ، بتركيزه المتزايد على بناء السفن الحـربية والغواصات ، بشكل أصبح يهدد دول الغرب فى هذا المجال من التسليح ، الذى كان مقصورا ميدان التفوق فيه على دول حلف الاطلنطى . وكان يعتقد أن الاتحاد السوفييتى قوة برية فقط بحكم وضعه الجيوبوليتيكى ، وعدم اطلاله على بحار دافئة ، الا انه استغل هذا التصور لدى الغرب ، وعمل على

تطوير امكانياته البحرية فى عدة مناطق من الشرق ، حيث فلاديفوستك تواجه الصين واليابان وغرب الولايات المتحدة ، ومن الغرب حيث الجناح الشمالى لحلف الاطلنطى فى شمال غرب أوربا ، وكذلك بدخوله فى البحر المتوسط والمحيط الهندى كقوة بحرية ، وعندئذ أحست الدول الغربية بالخطر ، وأعادت النظر فى حساباتها الدولية . ومن المناطق التى بدأت اعادة النظر فيها ، منطقة بحر الشمال والمحيط الاطلسى الشمالى .

٣ — التطور الجديد فى قانون البحار ، والذى بدأ فى اتجاه بعض الدول لتمديد حدود مياهها الاقليمية ، وأخذ هذا التطور دفعة فى مؤتمر كراكاس لقانون البحار فى عام ١٩٧٤ ، وما تلا ذلك من مؤتمرات فى جنيف عام ١٩٧٥ ، ونيويورك عام ١٩٧٦ ، فضلا عن اتجاه بعض الدول لاتخاذ قرارات فردية ، حماية لمصالحها الاقتصادية ازاء ما لمسته من عدم وصول المؤتمرات الدولية الى قرارات حاسمة بالسرعة المطلوبة . ومن هذه الدول ايسلندا التى كان لقرارها الانفرادى بمد حدود الصيد الخاصة بها الى ٢٠٠ ميل بدلا من ٥٠ ميلا اعتبارا من ١٥ اكتوبر ١٩٧٥ ، كان لهذا القرار اثره فى احداث بعض التوتر فى علاقات الدولة المطلة على بحر الشمال ، وفى أوضاع حلف الاطلنطى وامكانياته الدفاعية فى تلك المنطقة ، فضلا عما أدى اليه هذا القرار من تصعيد الخلاف بين بريطانيا وايسلندا بوجه خاص — وهذا التصعيد الذى انتهى الى قطع العلاقات بين الدولتين فى ١٩ فبراير ١٩٧٦ . وكانت هذه أول مرة يحدث فيها مثل هذا الموقف بين دولتين غربيتين من دول حلف الاطلنطى ، كما انتشرت عدة مظاهرات ، وارتفعت عدة شعارات فى ايسلندا ، تطالب بالغاء التسهيلات الممنوحة لقوات حلف الاطلنطى فى ايسلندا ، وانهاء القاعدة الامريكية فى كيفلافيك ، وقد أثار ذلك قلقا عميقا لدى الخبراء العسكريين فى دوائر حلف الاطلنطى ، الذين رأوا فى ذلك نذيرا خطيرا يهدد امن المنطقة الاستراتيجية ، فى وقت تزايدت فيه قوة الاتحاد السوفييتى . ورغم جهود حلف الاطلنطى فى مؤتمر بروكسل فى أواخر عام ١٩٧٥ ومؤتمر أوسلو فى مايو ١٩٧٦ ، ورغم المساعى والضغوط التى بذلت من عدة جهات أوربية ، وبوجه خاص من النرويج التى بذلت جهودا كبيرة فى التقريب بين الطرفين ، فان خلاصة ما تم التوصل اليه ، هو حل مؤقت للنزاع ، اعترفت بمقتضاها بريطانيا واقعيا بالحدود الجديدة ، وسمح لها بالصيد بعدد محدود من السفن داخل تلك الحدود ، على ان تخضع لرقابة ايسلندا وقوانينها . بيد ان المشكلة التى ستثور ، هى بعد انتهاء مدة الاتفاق فى ديسمبر القادم .

ازاء ما سبق ، بدأت الدول المطلة على بحر الشمال ، تعيد النظر فى مواقفها الدولية . ومن ابرز تلك الدول الدانمارك والنرويج .

ولقد اتبعت هاتان الدولتان سياسة شبه حيادية ازاء التكتلات والاحلاف الدولية التى نشأت مع اندلاع الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، فهما وان انضمتا الى حلف الناتو ايمانا منها بضرورة الاحتماء بالقوة الامريكية فى الدفاع عنهما فى مواجهة العملاق السوفييتى ، الا انهما لم تريدا اغضابه الى الحد الذى يدفعه لمعاداتهما ، ومن ثم الاستعداد للعمل ضدهما . ولذا فان هاتين الدولتين جعلتا علاقاتهما بالناتو ذات طبيعة خاصة ، فلم تسمحا باقامة قواعد نووية ، ولا بوجود دائم للقوات الاجنبية على اراضيها ، كما لم تسمحا بتخزين اسلحة نووية على اقاليمهما فى وقت السلم . وقد عرفت هذه السياسة باسم سياسة القواعد وحافظت هاتان الدولتان على هذا النمط الخاص من شبه الحياد او التوازن فى العلاقات ، وكان هذا المنطق يحمل فى طياته رضاء التوتين الاعظم به . ونظرة لمنطقة الدول الاسكندنافية توحى بهذا الرضاء ، وتعطى انطباعا بان كلا من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة مدفوق ولو ضمنيا عليه . اذا فنلندا بحكم التصاقها الجغرافى بالاتحاد السوفييتى محايدة ، مع تنسيق اكبر لسياستها مع الاتحاد السوفييتى ، والسويد كمنطقة وسط ، تلتزم حيادا شبه دقيق ، والنرويج محايدة مع تنسيق يكاد يصل الى حد الارتباط مع السياسة الامريكية . بل اننا كعرب ، وانطلاقا من النظرة نحو قضايانا ، نكاد نجد نفس التدرج فى المواقف ، فان فنلندا اكثر تعاطفا مع القضايا العربية من اية دولة اسكندنافية ، تليها السويد ، وأخيرا تأتى النرويج . ولاشك ان ذلك يرجع الى عدة عوامل ، ليس مجال تفصيلها هنا ، ولكن تكفى الاشارة السابقة فى التنسيق بين

السياستين النرويجية والامريكية ، والطبيعة المحافظة للشعب النرويجي ، وعدم رغبته في التغيير ، ومحاولته الحفاظ على المواقف التقليدية كأمان ضد مخاطر التغيير ، وقوة الضغط الصهيونية لقدم علاقات اسرائيل مع قادة النرويج في اطار الحركة العمالية والاشتراكية الدولية ، وضعف قوة الضغط العربية ، وكذلك الوجود العربي مقارنا بمثيله في الدول الاسكندنافية الاخرى ، وعدم التنسيق بين الدول العربية في حركاتها الدولية ونحو ذلك .

ما هو الجديد الذى نلمسه الان في تطورات الدفاع عن الجناح الشمالي لحلف الاطلنطي ؟ الجديد تجاه تلك المنطقة ـ منطقة بحر الشمال ـ لتصبح في وسط معترك السياسة الدولية ، بدلا من الوقوف على هامش الاحداث ، وقد ساعدت على ذلك العوامل الثلاثة التى سبق ان اشرنا اليها . اما ملامح هذا التطور من الناحية الاعلامية ـ التى تمثل الاساس الذى تبنى عليه أية سياسة ـ فتظهر فيما يلى :

١ ـ الحملة الإعلامية الضخمة التى يقودها عدد من جنرالات الناتو ، ويدعون فيها الى ضرورة أن تغير النرويج والدانيمارك من سياستهما الدفاعية ، باعتبارها غير كافية لحماية الامن القومى في هاتين الدولتين ، ومن ثم فان عليهما التخلى عن سياستهما التقليدية ، واتباع سياسة دفاع فعالة ، وذلك بالسماح بتخزين الاسلحة النووية ، والوجود الدائم لقوات حلف الاطلنطى فيهما . ويقود هذه الحملة الجنرال والتر ووكر القائد السابق للجناح الشمالى لحلف الناتو ، وهو يصدر مجلة شهرية في لندن ، تعالج هذه القضايا ، كما يقوم بالقاء العديد من المحاضرات والندوات يدلل فيها على وجهة نظره .

٢ ـ لقيت الحملة الاعلامية السابقة صدى داخليا لدى قطاعات عديدة من الرأى العام النرويجى ، وتروج لها الاحزاب اليمينية المحافظة ، ومن أشد أنصارها تحمسا ، حزب اندرياس لانج ، وهو حزب يمينى متطرف له ٤ مقاعد في البرلمان البالغ عدده ١٥٥ مقعدا . الا ان باقى الاحزاب اليمينية الاخرى ، تشاركه الرأى بدرجات متفاوتة ، وكذلك يشاركه الرأى عدد من الجنرالات النرويجيين ، ومنهم الجنرال تسافت يوهانسن الذى دعا الى ان تغير النرويج سياستها الخاصة بالقواعد ، وان تسمح باقامة قواعد عسكرية واسلحة نووية دائمة تابعة للناتو ، وذلك لحماية النرويج من أية هجمات سوفييتية ، اذ ان لدى الاتحاد السوفيتى خططا لغزو النرويج .

٣ ـ أما السياسة الرسمية للدولة ، فانها تقوم على الاعلان عن التمسك بالسياسة التقليدية ، وتؤكد انها سياسة ناجحة وفعالة ، وفى نفس الوقت تسمح باستحياء بمزيد من الارتباط بالناتو . ومن أبرز معالم هذا الارتباط ، تعدد زيارات الغواصات الذرية التابعة للولايات المتحدة للموانىء الهامة مثل أوسلو العاصمة ، وبرجن على الشاطىء الغربى ، وترومسو في اقصى الشمال العربى ، وزيادة عدد القوات البريطانية وقوات الناتو التى تشترك في المناورات مع القوات النرويجية ، بهدف تحقيق أكبر قدر من التنسيق بينها ، وتعرفها على الطبيعة الجغرافية للنرويج ولمنطقة بحر الشمال ، وطول مدة بقائها ، بحيث يمكن القول بأن فترات وجود هذه القوات ، وزيارات الغواصات والسفن الحربية المختلفة ، يمكن أن تشكل حسابيا وجودا يكاد يكون شبه دائم .

كما تتجه النرويج حاليا لزيادة عدد قواتها العسكرية ، وتوفير احدث المعدات العسكرية لها ، ويتجلى ذلك في الزيادة المطردة لميزانية الدفاع ، ففى عام ١٩٧٠ مثلا كانت ٢٦٤١ مليون كرونر ، بينما اصبحت ٤ر٨ بليون كرونر في ميزانية عام ١٩٧٦ . وقد وصف أحد أعضاء البرلمان من الحزب الاشتراكى اليسارى اليوم الذى وافق فيه البرلمان على ميزانية الدفاع ، وهو يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٧٥ ، بأنه اغبى يوم في حياة البرلمان ، لانه أقر ميزانية الدفاع ، بزيادة ضخمة عن الاعوام السابقة ، على حين ترك كثيرا من القضايا المدنية بلا علاج ، كان يمكن أن تسهم هذه المبالغ في حلها .

ويعارض جوستاتسن زيادة ميزانية التسلح وعضوية النرويج في الناتو ، انطلاقا من خط فكرى يؤمن به مع حزبه . الا أن باقى أعضاء البرلمان لا

يقرونهم على ذلك ، ويرون أنهم بهذا المنهج الرافض لعضوية النرويج في الناتو ، ولزيادة ميزانية الدفاع ، لا يقدمون حلولا لمشاكل الامن ، ولا لزيادة القوات السوفييتية في المناطق الشمالية المجاورة للنرويج ، سواء من ناحية المعدات أو الافراد . والجدير بالذكر ، أن حزب جسوتافسن هو الحزب الاشتراكي اليساري وله ١٦ مقعدا في البرلمان .

٤ ــ أما المعارضة النرويجيه اليساريه ، فانها كما سبق أن أشرنا ، تندد بزيارة الغواصات النوويه الامريكيه للموانىء النرويجية ، وتعتبرها انتهاكا للسياسة التقليدية النرويجية في هذا الشأن ، واستفزازا لامبرر له للاتحاد السوفييتي، وانحيازا سافرا للولايات المتحدة . وفي كل مرة تثير المعارضة ذلك ، تتصدى لها الحكومة مؤكدة تمسكها بالسياسة التقليدية ، وتتصدى لها القوى اليمينية داعيه لمزيد من الانحياز للنادو ، وتوثيق العلاقات معه ، ومنددة بتضخم القوات السوفييتية وتعاظمها في المناطق الشمالية .

ولكن ما هو الرد السوفييتي ازاء هذه الحملات والتطورات ؟

لقد تمثل هذا الرد السوفييتي في تحركات يمكن رصد بعضها كما يلي :

١ ــ في اواخر عام ١٩٧٥ قامت طائرات سوفييتيةباختراق المجال الجوى النرويجي في أقصى الشمال ، وعادت لقواعدها سالمه ، بعد أن قامت بواجبها . وقد اثار ذلك حفيظه الراى العام النرويجي ، ونشرت الصحف العديد من المقالات منددة بهذا التصرف ، باعتباره عدوانا سوفيتيا وانتهاكا للمجال الجوى النرويجي . وقدمت الحكومة النرويجية احتجاجا رسميا على ذلك للسلطات السوفييتية . والتحليل السياسي لهذا الحدث ، يوضح حساسية ودقة العلاقات السوفييتية النرويجية ، وكذلك عدم كفايه وسائل الدفاع الجوى النرويجي . وترجع حساسية تلك العلاقات ، الى الحدود المشتركة بين الدولتين في اقصى الشمال ، والخلاف بين البلدين على تحديد المياه الاقليمية لكليهما في بحر البارنت ، وكذلك التنازع حول مدى وحدود السيادة في منطقة ارخبيل سفالبارد في شمال غرب النرويج . ومن القضايا الطريفة في هذا الشأن ، ما أثير أخيرا باسم قضية الزوجات اذ ان منطقة سفالبارد خاضعة لسيادة النرويج بمقتضى اتفاقية سبيتزبرجن التي وقعت في فبراير ١٩٢٠ ، الا أن الاتفاقية تضع قيودا على سيادة النرويج الكاملة ، اذ تنص في المادة العاشرة منها على أن الدول الموقعه عليها ان تتمتع بحقوق متساوية في ممارسة النشاط الاقتصادى فيها . وقد نصت الاتفاقية على أنه حينما يسمح لروسيا بالانضمام اليها ، فان لمواطنيها رشركاتها الحق في التمتع بنفس الحقوق الممنوحة لرعايا الدول الاخرى كانت الاتفاقية قد عقدت ولم تكن معظم الدول قد اعترفت بالثورة الشيوعية في روسيا . وبعد ان اعترفت الدول الغربيه بالاتحاد السوفييتي ، وانضم للاتفاقية وصدق عليها ، فان مواطنيه يمارسون حقوقهم في تلك المنطقه . ومع هذا فان الاتحاد السوفييتي لم يسلم بوجهة النظر النرويجية في السيادة الكاملة لها على المنطقه ، بل انه في الاحتفال الخمسيني على توقيع الاتفاقية ، لم يوفد سياسيا لتمثيله ، واكتفى بحضور ممثل شركة ايرفلوت لتلك الاحتفالات . والقضية التي اثيرت كانت تتعلق بموظفي شركة الطيران السوفييتية التي يقيم موظفوها في مساكن خاصة في المنطقة ، الا أنهم استقدموا زوجاتهم للاقامه معهم في مساكن خاصة بهم ، مع أنه غير منصوص في عقد الايجار على اصطحاب زوجاتهم معهم . وثار النزاع بين السلطات المختصة في النرويج على ذلك ، باعتباره انتهاكا لسيادة النرويج التي تقتضي احترام تطبيق قوانينها على أراضيها ، واعتبرت الأوساط اليمينية ان المسألة خطيره ، وطالبت بالقيام برد فعل نرويجي فعال لتأكيد سيادة النرويج على راضيها . وقد يكون لهذه العناصر بعض العذر ، فمن المعروف ان النرويج دولة حديثة التكوين والسيادة ، فتاريخها كدولة ذات كيان سياسي يرجع الى عام ١٩٠٥ ، حين انفصلت عن السويد ، ومن ثم فان شعبها ـ كشعوب العالم الثالث ــ حساس للغايه في كل ما يراه ماسا بسيادته واستقلاله ، كما أن خوف النرويج المنطقي من العملاق السوفييتي المجاور لها ، جعلها تحرص على المبالغة في تأكيد سيادتها ، لئلا يتخذ من صمتها سابقه ، وانتهت المشكلة كما كان يجب أن تنتهي ، باحالتها للمحاكم المدنية للفصل فيها ، بما يقضي باحترام طبيعة عقود الايجار ، ومن ثم عدم

ابناء الزوجات . ووافق الاتحاد السوفييتى على ذلك ».

اما عدم كفاية أجهزة الدفاع النرويجية ، فتتجلى فى ان الطائرات السوفيتية لم يحس بهـا احد الا بعد عودتها – اى انه لو كانت النية مبيتة على القيام بهجوم او عدوان ، لحقق هذا الهجوم اهدافه . وهذا يذكرنا – بكل آسف ومرارة – بما حدث لمصر اى ٥ يونيه ١٩٦٧ . وتتخذ القوى المؤيدة لحلف الاطلنطى من ذلك ذريعة للدعوة لتغيير السياسة الدفاعيه النرويجيه ، والترحيب بمزيد من نشاط الناتو فى النرويج . وقد اثارت هذه الدعوة حفيظة الاتحاد السوفييتى ، فنشرت جريدة العلم الاحمر السوفيتيه مقالا فى بداية عام ١٩٧٦ انتقدت فيه هذه الدعـــوة ، واكدت ان السياسة الدفاعيه النرويجية كافية ، وانها اثبتت فعاليتها حتى الان ، وهاجمت القوى اليمينيـة النرويجية . وقد ترك هذا المقال اثرا سيئا فى الراى العام النرويجى ، فهاجمه وكيل وزاره الدفاع النرويجية ، واعتبره تدخلا فى الشئون الداخلية ، فى حين تناوله وزير خارجية النرويج بالتعليق بأسلوب دبلوماسى ، أكد فيه حرص بلاده على حسن علاقات الجوار مع الاتحاد السوفييتى ، وتمسكها بسياستها التقليدية فى شئون الدفاع .
وافردت الصحافة النرويجية عدة مقالات تندد فيها بهذا المقال السوفييتى ، وبتزايد النشاط السوفييتى فى الشـــمال . ومن الامـــور الطـريفة فى هـذا الشأن ، ان الصين هاجمت تزايد القوة السوفيتية فى بحر الشمال والمناطق الشمالية للمحيط الاطلنطى ، وافـــراد حـزب العمـــال الشـــيوعى النرويجى « المتعاطف مع الصـــين » مقـــالا فى مجلتـه النظـرية المعروفة باسم العلم الاحمر فى عـدد ينـــاير ١٩٧٦ للهجـــوم على الاتحــــاد السوفييتى ، مقارنا اياه بالولايات المتحدة والمانيا الهتلرية ، وطاعنا فى اقتصاده الامبريالى الذى يحمل فى طياته بذور ضعفه ، ومتهما اياه بانه مصدر الحرب ، وداعية لها ، رغم توقيعه على المواثيق الدولية الداعية للسلام . واذا كان ذلك يبدو مفارقة فى المواقف ، اذ تهم العناصر اليمينية المتطرفة واليسارية المتطرفة الاتحاد السوفييتى ، فان جوهر الامر يفسر ذلك ، وينفى وجود اى تناقض ، فالسياسة مصالح ، وليست عقـــائد ، وحتى العقائد لابد ان تعبر عن مصالح ، والا

اصبحت كاحلام اليقظة ، لا ايمان بها ، ولا وجود لها ».

٢ – ذكرت بعض مصـــادر حلف النـــاتو فى بروكسل فى اوائل ابريل ١٩٧٦ أن الاتحـــاد السوفييتى قد بدأ القيام بعمليات استطلاع جوى على النرويج والدانيمارك بطائرات فوكسبات التى تزيد سرعتها على ثلاثة اضعاف سرعة الصوت ، وتطير على ارتفاع ٩٠ الف قدم ، كما انها ذات محركين . وان هذه الجولات الاستطلاعية بدأت منذ يناير ١٩٧٦ ثم اخذت فى التصاعد منذ ذلك الحين . واشارت ايضا الى ان الوحـدات العسكرية السوفيتية فى بولندا والمانيا الشرقية ، قد زودت بمعدات عسكرية جديدة ، من بينها طائرات ميج ٢٥ ».

ورغم تاكيد المصادر العسكرية النرويجية نفت حدوث هذه العمليات الاستطلاعية ».

وبعيدا عن الحملات الاعلامية والحملات المضادة بين انصار الناتو وخصومه فى النرويج ، وبين حلفى وارسو والاطلنطى بشأن تزايد قوة كل منهما واتجاهاته التوسعية ، فان هناك بعض التطورات العسكرية والسياسية لحلف الناتو ، خاصة فى جناحه الشمالى . ومن ابرز هذه التطورات :

الاول ، فى فبراير ١٩٧٦ قامت لجنتان من اللجان الهامه فى الناتو ، وهما لجنة التخطيط بعيدة المدى ، ولجنة الاعتمادات ، بزيارة لشمال النرويج لاول مرة . وقد قامت اللجنتان بالتفتيش على القواعد البحرية والمطارات والمخازن على طول الساحل من برجن الى ترومسو ، واولت اللجنتان اهمية خاصة للانشاءات فى شمال النرويج ، التى ستستخدمها القوات النرويجية والحليفة التى يمكن ان تنتقل للنرويج فى حالة الحرب . وقد حضرت اللجنتان بناء على دعوة السلطات النرويجيه ، وضمت عددا من كبـار العسكريين والمدنيين من مركز قيادة الناتو فى بروكسل ، والقيادة الحليفة فى اوربا المعروفة باسم Shape ، وقيادة المحيط الاطلنطى المعروفة باسم Saclant . ومما يجدر ذكره انه رغم موقف فرنسا الخاص من الحلف ، فانها ما تزال تشارك فى اعمال التخطيط والتمويل الخاصـــة بالدفاع .
الثانى ، اجتماع المجلس الوزارى لحلف الناتو

فى أوسلو فى ٢٠ ـ ٢١ مايو وسط اجراءات امن مشددة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ النرويج ، واصدر المؤتمر بيانا هاما . وقراءة البيان وتحليل مضمونه ، وكذلك مكان الاجتماع ذاته تقدم الدلالات التالية :

١ ـ من ناحية مكان الاجتماع مدينة أوسلو عاصمة النرويج ذات الحساسية الخاصة من الناحيه الاستراتيجيه والسياسية والاقتصادية . فمن الناحيه الاستراتيجية ، تمثل النرويج خط الدفاع الاول لحلف الناتو . ومن الناحيه السياسيه ، هناك مشاكل لم تحل نهائية فى العلاقات بينها وبين الاتحاد السوفييتى . ومن الناحية الاقتصاديه ، بروز النرويج كدولة بتروليه بكل ما يمثله البترول من ثقل فى السياسة الدوليه ، ومن فائض فى رؤوس الاموال ، وتأثيره فى الاقتصاد العالمى . ومما يسترعى النظر ، ان هذه هى المرة الثانية التى يعقد فيها المؤتمر فى أوسلو ، اذ كانت المرة الاولى عام ١٩٦٣ . رغم ان انعقاد المؤتمر فى حد ذاته لا يمثل جديدا ، فمن حق النرويج كدوله عضو فى الناتو ، ان يعقد الاجتماع فى عاصمتها ، الا ان الظروف السياسيه والاقتصاديه المشار اليها انفا ، تبرز دلاله الانعقاد ، بانه اشارة تحذير للاتحاد السوفييتى ، بان الناتو سيدافع عن الجناح الشمالى الى اقصى درجة ، وان على الاتحاد السوفييتى ان يأخذ فى حساباته ذلك ، سواء فى تزايد قوته فى الشمال ، او فى علاقاته مع النرويج ، وقد عبر عن هذا المعنى الدكتور هنرى كيسنجر وزير الخارجيه الامريكى فى مؤتمراته الصحفية بصورة واضحة ، اذ اكد انه رغم ان بلاده لم تحدد بعد موقفها من مشكلة الجرف القارى فى سفالبارد ، وانها قد تختلف فى تفسير الاتفاقية مع النرويج ، الا انها لن تسمح بممارسه أى ضغط من قبل ايه دوله على النرويج .

٢ ـ من ناحيه البيان الذى صدر عن اجتماع أوسلو لوزراء خارجية الناتو ، فانه يقع فى ثلاث صفحات ونصف ، تضم ١٧٣ سطرا ، تناولت القضايا بين الشرق والغرب ، ومشاكل نزع السلاح ، ومشكلة برلين ، والعلاقات بين الالمانيتين ، وتزايد القوة السوفيتية . وقد خص هذه القضيه ١٤٥ سطرا ، على حين ان مشاكل التحالف الغربى ذاته ، خصها ٢٤ سطرا فقط .

اما الاشارة الى قضية الشرق الاوسط ، فقد خصتها اربعه سطور عامة وغامضه لا تقدم ولا تؤخر . ويعى مرجع ذلك الى ان قضية الشرق الاوسط لا تهم الناتو كتحالف غربى ، بقدر ما تهم الولايات المتحدة كقوة عظمى ، كما ان الشرق الاوسط الان لا يمثل نقاط احتكاك او معركه ملتهبه تؤثر على الامن والسلام الدوليين ، وتجعل اوربا تقلق عليه او تهتم به ، وهنا تكمن الخطوره بالنسبة لنا . ولو قارنا ذلك بفيتنام قبل انتصار الثورة الشيوعيه ، لوجدنا الفرق كبيرا ، فقبل توقيع اتفاقيه باريس ، ساد المنطقه قتال عنيف ، وكذلك بعد توقيع الاتفاقيه ، وهكذا لم تمض شهور دون قتال ، حتى تحقق النصر النهائى للمناضلين من أجل حريه بلادهم . اما الشرق الاوسط ، فبعد معارك حرب اكتوبر المجيده وما اوضحته من مقدره عربية على استيعاب السلاح الحديث واستخدامه ـ جعل المعاهد العسكريه فى اوربا تدرس تلك المعارك ونتائجها على التطور العسكرى سواء فى الفكر أو المعدات ـ وبعد ما اثبته من تحقق تضامن عربى أذهل الدول الاوربيه التى كانت تعيش على اساس ان مثل هذا التضامن لا يمكن ان يحدث ـ بعد كل هذا ساد المنطقه صراع داخلى عنيف ، بدلا من الصراع ضد العدو ، جعل الصحف العربيه والامريكيه تكتب من جديد عن الانقسام العربى وانعدام الوحدة ، وان العرب يقاتلون بعضهم بعضا ، ومن ثم ترك ذلك تأثيرا سيئا على المواقع الاعلاميه التى كسبها العرب والفلسطينيون بعد حرب اكتوبر ، وخلف وراءه علامات استفهام على المواقع الاعلاميه التى كسبها العرب والفلسطينيون بعد حرب اكتوبر ، وخلف وراءه استفهام حول امكانيه تحقق تعايش عربى يهودى ، مادام العرب انفسهم لم يتمكنوا من التعايش معا .

الثالث ، عقد وزراء دفاع حلف الناتو مؤتمرهم الاول لعام ١٩٧٦ فى بروكسل وذلك لمده ثلاثه أيام من ٩ ـ ١١ يونيه ، بعد اجتماع وزراء الخارجيه فى اوسلو ، واصدر المؤتمر بيانا اعرب فيه عن قلقه ازاء التزايد فى القوه العسكريه السوفييتيه وقوات حلف وارسو الى حدود لا تبررها اعتبارات دفاعيه ، وان القوات السوفييتيه تتزايد فى مختلف الافرع ، مما يعنى امكانية الدولة على استخدام القوة العسكرية بطريق مباشر أو غير مباشر فى

شتى انحاء العالم . وقد وافق وزراء الدفاع على برنامج التحالف لتحسين مواقعهم فى السنوات الاربع القادمة ، كما اتخذوا خطوات لنقل فرقة امريكيه من جنوب المانيا الغربيه الى شمالها . وقد اقترحت هولندا ان تسهم دول الناتو المختلفة من اجل دفع نفقات التحريكات الامريكية فى شمال المانيا الغربيه وهولندا فى مواجهه حلف وارسو .

وقد واجه وزراء دفاع الناتو فى اجتماعهم ببروكسل ، مشكلة ذات ابعاد اقتصاديه وعسكرية وسياسيه حول خططهم الراميه الى تزويد الحلف بنظام متقدم للرقابه والانذار ، يقوم على انشاء ٢٠ - ٤٠ محطه رادار طائر ، ويتكلف تكوين كل محطة حوالى ٣.٥ مليون دولار . ورغم ادراك الجميع اهميه هذا النظام الذى من شانه ان تتحقق رقابه دقيقة تتمكن من رصد اى شىء فى المنطقة من جزيرة كولا حتى بحر قزوين ، ويطلق على هذا المشروع اسم A.W.A.C.S.

وقد جرت الدراسات الفنية له منذ عدة سنوات ، واصبح الان جاهزا للتنفيذ ، الا ان كون البرنامج باهظ التكاليف ، جعل قلة من دول الناتو متحمسه له . ولم يتخذ مؤتمر بروكسل قرارا بشانه ، واحيل الموضوع الى اجتماع ديسمبر القادم . والجدير بالذكر ، ان الولايات المتحده بدات فى تنفيذ هذا النظام لنفسها ، وعرضت على دول الناتو الاسهام فى تمويل مشروعهم .

الرابع ، عقد فى أوسلو فى ٢ يونيه المؤتمر الاقليمى الثالث لحمايه الانشاءات الساحليه فى وقت السلم ، وحضرته وفود من بلجيكا والدانيمارك والمانيا الغربيه وفرنسا وهولندا وبريطانيا ، الى جانب النرويج ، وذلك لدراسة وسائل حماية الانشاءات الساحليه الخاصة بالبترول والغاز الطبيعى فى بحر الشمال فى وقت السلم . وسبق أن عقد المؤتمر الثانى فى لندن فى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٥ . وما تزال الدراسات جارية لتحديد انسب الوسائل لحماية هذه الانشاءات ، الا انه يمكن القول بأن هذا المؤتمر يرتبط بصورة أو باخرى ، بأنظمه الدفاع عن الجناح الشمالى للناتو ، وخاصة فيما يتعلق بالانشاءات البترولية فى بحر الشمال .

الخامس ، عقدت المجموعة الاوربية للناتو - وهى تضم ١٠ دول ما عدا فرنسا والبرتغال وايسلندا . وقد تكونت منذ ثمانى سنوات للعمل على تقوية جبهة الناتو الاوربية - اجتماعا فى بروكسل فى الاسبوع الاول من يونيه ١٩٧٦ وتدارست الموقف الدفاعى على الجبهة الاوربية للناتو . وقد سبق لهذه المجموعة أن وافقت فى اجتماعها فى روما فى بدايه ١٩٧٦ على انشاء برنامج للتعاون الاوربى المستقل عرف باسم EPG وضم فى عضويته فرنسا . وهذا الجهاز خارج اطار حلف الناتو ، ويهدف الى التعاون بين الدول الاوربيه فى مجال انتاج الاسلحة والمعدات العسكرية ، وتسعى فرنسا للوصول الى توازن ما فى تجارة الاسلحة بين الدول الاوربية والولايات المتحدة ، وتخشى بعض الدول الاعضاء ، ان تلعب فرنسا دورا فى هذا البرنامج يؤدى الى اضعاف تعاون المجموعة الاوربية مع الولايات المتحدة ،! لهذا فقد صرح وزير دفاع النرويج اثناء مؤتمر بروكسل « يونيه ١٩٧٦ » بان بلاده تشترط الا يؤدى برنامج التعاون الاوربى المستقل ، للتاثير على الروابط بين الدول الاوربيه ، وكل من الولايات المتحدة وكندا ، أو يضعف امكانيات الدفاع الاطلسية .

السادس . التطور الجديد فى موقف فرنسا من حلف الناتو . فمن المعروف أن فرنسا انسحبت من مارس ١٩٦٦ من الجهاز العسكرى للناتو بمبادرة من الرئيس الفرنسى شارل ديجول ، الذى أصر على انشاء قوة نوويه فرنسية مستقلة ، وذلك نتيجه عدم ثقته فى الحماية النووية الامريكية فى حالة تعرض بلادة للخطر . الا ان الرئيس جيسكار ديستان اتخذ منحى جديدا فى هذا الشان ، وخلاصته تاكيد انتماء فرنسا للناتو وللنشاط العسكرى بوجه خاص . وهو لم يعلن صراحة العودة الى الجهاز العسكرى للحلف ، الا أنه اتخذ اتجاهين بارزين فى هذا الصدد :

أولهما ، تعيين الجنرال جون ميرى رئيسا لاركان القوات الفرنسية منذ عام ، بعد أن كان أحد المستشارين العسكريين للرئيس ديستان . وقد صرح الجنرال ميرى بانه سيكون من الخطر على فرنسا ، أن تظل بعيدا عن المعركة الاولى فى أوربا ، وأنه يتطلع الى الموقف الذى يرى فيه القوات الفرنسية تحارب جنبا الى جنب مع القوات الامريكية فى المانيا الغربية من

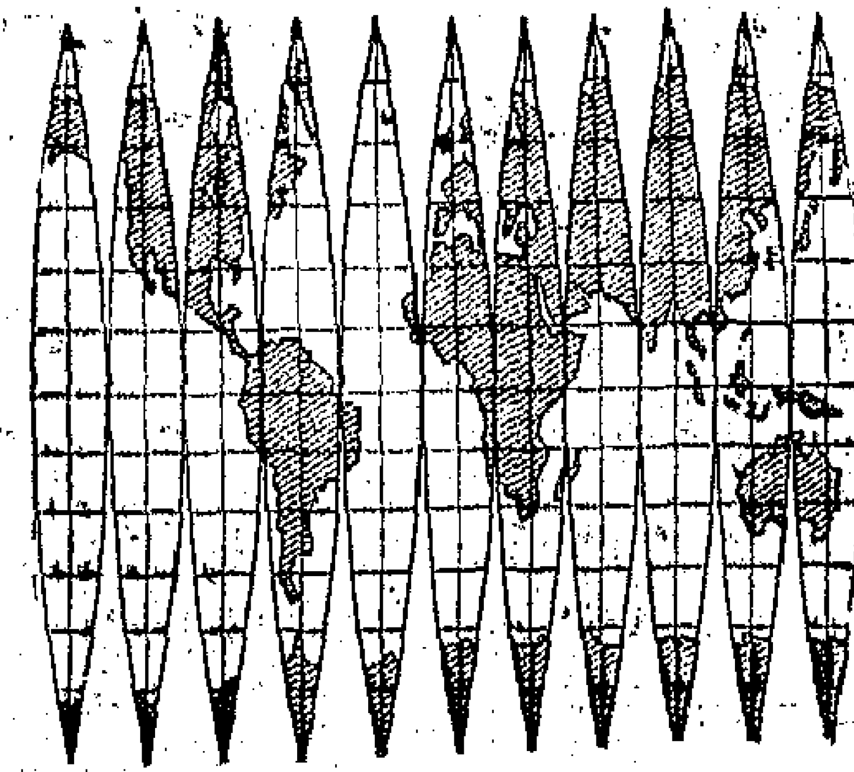
أول لحظة للقتال على الحدود الالمانية ، ولكنه أضاف بأن عودة فرنسا للجهاز العسكري للحلف ، ليست مسألة سياسية يومية أى انه نفى احتمال عودة فرنسا رسميا للجهاز العسكري ، الا أنه أكد ضرورة وجود تعاون وتنسيق .

ثانيهما ، اشتراك فرنسا فى البرنامج الاوربى المستقل الذى سبقت الاشارة اليه .

وقد هاجم الإتحاد السوفييتى ، ممثلا فى صحيفة برافدا فى يونيه ١٩٧٦ ، هذا الاتجاه الجديد فى السياسة الفرنسية الذى عبر عنه الجنرال ميرى ، كما هاجم تصريحات الرئيس ديستان التى حملت معنى مشابها لتصريحات الجنرال ميرى . كما وصفت القوى اليسارية فى فرنسا الرئيس ديستان بأنه اطلنطى جديد ، وأنه اخفق فى فهم الفكر الديجولى الخاص بالاستقلال الوطنى والحياد ، واتجه للاندماج من جديد فى الناتو .

خاتمة :

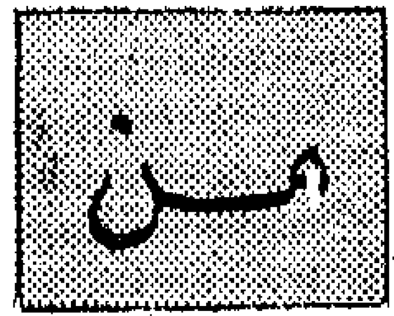
بعد هذا العرض للتطورات الجديدة فى الناتو فى اطاره الاوربى ، تبقى قضية هامة ما نزال فى مهدها ، وان كان لها مغزى ، وهى الخاصة باحتمال خلق دور للناتو فى افريقيا . فبالنسبة لافريقيا ، حاول هنرى كيسنجر فى مؤتمر الناتو بأوسلو ، أن يثير ضرورة مثل هذا الدور ، وذلك عندما عرض لجولته فى أفريقيا ، واشار الى ان على الدول الاوربية دورا خاصا فى افريقيا بحكم الروابط التاريخية بين المنطقتين ، الا أن بعض الدول الاوربية ما نزال متحفظة فى هذا الشأن ، وخاصة بالنسبة للتعاون مع الانظمة العنصرية كجنوب افريقيا وروديسيا ، ولكن هذا لا ينفى احتمال تطوير ذلك مستقبلا ، خاصة وان احداث انجولا لقيت هجوما من الدول الاوربية التى اعتبرت التدخل الكوبى السوفييتى نقضا لسياسة الوفاق الدولى .





اتفـــاقيـة الأمـن المتبـــادل والواقعية الجديدة فى الأمريكتين

سـمير عطـا



من المتوقـع ان تشـهد القـارة اللاتينيـة مـع بدايه العـام الجـديد « ١٩٧٧ » تغيرات واسـعة ، ومـن الممكن ان ان يبرز على سـطح الاحـداث العالمية ، عـدد من المشكلات التى اعتورتها خلال العام المنصرم « ١٩٧٦ » فترات من الركود النسبى ، نتيجـة للمحاولات التى بذلت لاحتواء الانتفاضات التى اشتد عنفوانها ابان عام ١٩٧٥ ، والتى تمثلت فى الانقلابات الفرديه على مستوى الحكومات ، سواء فى امريكا الوسطى أو أمريكا الجنوبية ، أو ظهور تجمعات وتكتلات ذات أهداف واضحة ، نحـو تحقيق تكامل ذاتى فى القارة . ومن ابرزها تلك التى ظهرت على مستوى القارة ككل . متمثلة فى أخطر الاجتماعات التى شهدتها منظمـة الدول الامريكية ، وهو الاجتماع الخامس الذى عقد فى واشنطن فى منتصف عام ١٩٧٥ وما تلاه من اجتماعات فى كوستاريكا ، أدت الى احداث تغيير ملحوظ فى النظام الانتر ـ امريكى بتعديل ما يعرف باسم « اتفاقية ريو » .

ولقد كان من أهم جوانب عمليات الاحتواء ، ما عرف باسم « الحوار الجديد » الذى اقترح اجراؤه بين الولايات المتحدة والقارة اللاتينية لمحـاولة اثبات أو الحفاظ على وحدة القارة ، أو وحدة مصالحها ككتلة جغرافية متميزة .. غيـر أن احداث الشرق الاوسط كان لها دور كبير فى تأجيل « الحوار » أكثر من مرة .. وكانت التيـارات الجـديدة فى أمريكـا اللاتينية .. من خـلال الاجتماعات الدولية على مستوى ثنـائى ، أو مستوى تكتلى ، تترادف فى سرعة مذهلة .. حتى اذا هدأت حدة الموقف فى منطقة الشرق الاوسط ـ من وجهة النظر الامريكية ـ بدأ « الحوار » .. ثم جاءت الانتخابات الامريكية أو الاستعداد لها ، كما أعطت التيارات اللاتينية الوليدة لنفسها فسـحة للتجربة والتقاط الانفاس .. هذه الامور الثلاثة ، أدت الى ذلك الركود النسبى ، رغم الزيارات الامريكية المتبادلة على مستوى القارة كلها ، ورغم احداث الارجنتين .

وبالرجوع الى أحداث تلك الفترة ، وبالقاء نظرة سريعه على ما تضمنه جدول أعمال الاجتماع الخامس للجمعيه العامة لمنظمة الدول الامريكية ، نجده قد تناول عددا من القضايا الهامة مثل :

ـ اختيار سكرتير عام جديد للمنظمة ، هو السفير الارجنتينى اليخاندرو أورفيلا ممثـل الارجنتين الدائم لدى المنظمة ، خلفا لجالو بلازا ، مع ما يمثله هذا الاختيار من تغيير فى اتجاهات السياسة العامة للمنظمة .

ـ النظر فى رفع العقوبات الاقتصادية عن كوبا .. تلك التى فرضت عام ١٩٦٤ بقرار من المنظمة .

ـ مناقشة ومعارضة ، بل والتنديد بقـانون التجارة الامريكى الذى سنه الرئيس فورد ، والذى يضع قيودا على التبادل التجارى مع الدول التى تتعارض سياستها مع سياسة الولايات المتحدة ـ اقتصاديا ـ وهى تعنى دول البترول بوجه خاص ، ومنهـا فنزويلا والاكوادور . ومن ثم ينعكس ذلك على علاقاتها بدول العالم الثالث على وجه عام .

تشجيع ظهور التكتلات الاقتصادية الجديدة فى القارة ، مع وضع نظام للضمان الاقتصـادى الجماعى ، بما يكفل حرية الحركة لدول القارة

اللاتينية ، حسب مصالحها الخاصة ، دون التقيد بأية نظم أو ارتباطات معاصرة .

ـ واخيرا ادخال تعديلات على نظام الامن المتبادل لدول القارة ، طبقا لتغير النظرة الدولية والعالمية لتعريف معنى « العدوان » ورغبة فى توفير الحماية والامن الحقيقيين ، بعيدا عن التيارات التى يغلفها الغموض والاثرة والضغط الخارجى .

هذا فضلا عن بعض المشاكل القائمة ، مثل قضية قناة بنما ، وانتهاك حقوق الانسان فى شيلى وغيرها ..

فاذا أضفنا الى ذلك ما شهده عام ١٩٧٥ من ظهور « السوق المشتركة لدول الكاريبى » ككتلة اقتصادية متميزة ، وظهور « أسطول التجارة اللاتينى » ، وتوسيع قاعدة اتفاقات المسوز ومحاولات رفع اسعاره ، مع ما صحب ذلك من انقلابات ومصادمات وقضايا سياسية بالغة القسوة والتعقيد فى أمريكا الوسطى ، ثم اتجاهات التأميم ، لا سيما فى مجالات البترول ، وغير ذلك من القضايا والتيارات ، لادركنا مدى ما ينتظر عام ١٩٧٧ من نشاط وتحركات مع بدايته التى تتميز بظهور نتيجة الانتخابات الامريكية فى الولايات المتحدة ، ووصول « الحوار الجديد » الى نقطة غلفته بعبارات انشائية غير محددة ، لم تكن هى الهدف الذى عقد من أجله ذلك « الحوار » بطبيعة الحال .

هذه التيارات التى ظهرت ، أو بمعنى أدق تبلورت خلال عام ١٩٧٥ ، سوف تكون غالبا هى محك القضايا التى سوف تبرز عام ١٩٧٧ ، وبالتالى فمن الضرورى الرجوع الى تطوراتها ، أو استعراض هذه التطورات فى خلال تلك الفترة ، ودراستها دراسة متأنية ، حتى يمكن الوصول الى تصور معين ، لما يمكن أن تتطور اليه مثل هذه القضايا ، وما قد تولده من قضايا وتيارات جديدة خلال العام المقبل ..

ولا شك أن موضوع تعديل اتفاقية ريو دى جانيرو ، التى تتضمن ميثاقا للامن المتبادل لدول القارة الامريكية ، هو من أهم هذه القضايا ، وان لم يكن اخطرها ، بالقياس الى قضية عدم الانحياز ، أو الاتجاهات الاقتصادية فى القارة . لكن أهميته تتمثل فى كونه تعبيرا جماعيا ـ أو شبه جماعى ـ على أهمية الارتباط بالاتجاهات العالمية ، وعدم السير وراء عبارات الغموض ، التى كانت تغلف اتفاقيات السنوات المنصرمة فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، والتى كانت تقبلها كثير من الدول دون نقاش او تمحيص . ويتضح هذا الاتجاه ، من أن منظمة الدول الامريكية ، اخذت بالتعريف الدولى الذى أقرته منظمة الامم المتحدة لمعنى « العدوان » ، وطبقته فيما يتعلق بأمنها الداخلى .. فضلا عما ظهر من اتجاهات تحكمها الواقعية .

ولقد كان نظام الامن المتبادل لنصف الكرة الغربى ، من الامور التى اهتمت بها دول هذه المنطقه منذ اواخر القرن التاسع عشر ، وبدأ التخضير له منذ المؤتمر الاول للدول الامريكية عام ١٨٨٩ ـ ١٨٨٩. ،ثم المؤتمر الانتر ـ أمريكى لحفظ السلام الذى عقد عام ١٩٣٦ . وعقب هذين المؤتمرين ، تم توقيع اثنتى عشرة اتفاقية بين الدول الامريكية ، كما تم اصدار الكثير من البلاغات والتوصيات ، حول سبل اقرار السلام وفض المنازعات بين هذه الدول .

وفى عام ١٩٣٦ أكدت هذه الدول على أهمية تبادل الرأى والمشورة » ... لحماية مصالحها الدفاعية .. وفى عام ١٩٤٥ توسعت هذه الدول فى الاخذ بنظام الحماية ضد الهجمات التى تقوم بها دولة أمريكية او غير أمريكية فى نصف الكرة الغربى ، فيما عرف باسم « قانون شابولتيبيك » . ثم وضع هذا القانون موضع التنفيذ فى المعاهدة الانتر امريكيه للمعونة المتبادلة التى وقعت فى سبتمبر ١٩٤٧ فى ريودى جانيرو ، والتى عرفت باسم « اتفاقية ريو » .. وهى بذلك تعتبر سابقة فى الترتيب الزمنى بعامين ، على اتفاقية حلف شمال الأطلنطى . وفى عام ١٩٤٨ تم وضع ميثاق منظمة الدول الامريكية ، وقد تضمن الميثاق نفس الاسس التى قامت عليها « اتفاقية ريو » فيما يتعلق بموضوع الامن الجماعى .. ثم توصلت الدول الامريكية فى نفس العام ، الى وضع « ميثاق بوجوتا » الذى بمقتضاه أصبح واضحا ومتميزا عمل كل لجنة من لجان منظمة الدول الامريكية ،

إلى ٣٠/٨٦° شمالا و ٦٠° غربا

إلى ٣٠/٨٦° شمالا و ٦٠° غربا

المحيط المتجمد الشمالي

٧٥° شمالا ١٦٥° غربا

٧٥° شمالا
١٤٠° غربا

بحر بيرنج

٥٦° شمالا
١٤٤° غربا

٥٢° شمالا
١٥٠° غربا

٤٧° شمالا
٤٧° غربا

٣٦° شمالا
٦٥° غربا

المحيط الأطلنطي

خليج المكسيك

٥° شمالا
٨١° غربا

المحيط الباسيفيكي

٧° جنوبا
٩٠° غربا

منطقة الأمن
كما حددتها الاتفاقية الإنتر - أمريكية
للمعونة المتبادلة
سان جوزيه - كوستاريكا

---- الحدود الجغرافية لمنطقة الأمن الأمريكي
. نقاط التحديد حسب خطوط الطول والعرض .



إلى القطب الجنوبي

إلى القطب الجنوبي

وهى تلك اللجان التى أصبح بعضها حاليا غير ذى موضوع من الناحية الواقعية ، بينما استمر بعضها الاخر فى العمل ، مثل اللجنة الانتر أمريكية للسلام ، التى غير اسمها الى « اللجنة الانتر أمريكية بشأن التسويات السلمية » .

وكانت اتفاقية ريو تنص على أن أى هجوم ضد « دولة أمريكية » يعتبر هجوما عليها كلها ، وتتعهد الدول الموقعة بمقتضاه ، بأن تعمل معا فى نطاق « جهاز استشارى » للموافقة على « العمل المشترك » ضد هذا الهجوم .

وقد تم اختيار تعبير « الجهاز الاستشارى » كتعبير مؤقت خلال عقد اتفاقية ريو . ريثما يتم التوصل الى صيغة أفضل ، عند النظر فى وضع ميثاق المنظمة أو ميثاق بوجوتا . غير أن الدول الامريكية ، لم تستطع التوصل الى صيغه اخرى ، فاكتفت باستخدام هذا التعبير ، على أن يحل مجلس المنظمة «المجلس الدائم الان » محله فى الاجتماعات العادية مؤقتا ، بمعنى أن يقوم المجلس بدور هذا الجهاز ، ومن ثم دعى هذا الجهاز للانعقاد رسميا ١٦ مرة ، غير أنه لم ينعقد فى الواقع الا ٦ مرات فقط ، واكتفى بتمثيل المجلس له فى المرات الاخرى . . بيد أن الدول اللاتينيه ، نتيجة للانتفاضات الثورية التى اجتاحت بعض دولها ، ونتيجه لتيارات التحرر العالميه المحيطه بها ، رغم البعد الجغرافى ، ونتيجه للتجمد الذى اتصفت به اجتماعات المجلس أو الجهاز او لجنه السلام نحو دفع المفاهيم التى تضمنتها اتفاقية الامن المتبادل الى مستوى التطور السياسى فى العالم ، فقد أوصت الجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية فى دورتها الثالثة عام ١٩٧٣ بضرورة عقد مؤتمر خاص فى مدينة سان خوزيه عاصمة كوستاريكا فى شهر يوليو ١٩٧٥ على الاكثر ، لوضع بروتوكول يتم بمقتضاه تعديل اتفاقيه ريو ، وبالتالى ميثاق الامن المتبادل للدول الامريكيه . . ويتم ذلك بدراسة التوصيات التى تضعها لجنة خاصة تنشأ لذلك ، وتعرف باسم « اللجنة الخاصة لدراسة النظام الانتر أمريكى . ولوضع اقتراحات مؤقتة لاعادة تشكيله » . وقد تم تشكيل هذه اللجنة ، وعرفت اختصارا باسم CEESI ، وبدأت عملها فى ليما عاصمة بيرو منذ ٣٠ يونيو ١٩٧٣ .

وفى الدورة الخامسة للجمعية العامة للمنظمة ، تمت التوصية فى القرار رقم ١٧٨ على الدعوة الى عقد « مؤتمر مفوضين » فى سان خوزيه ، للنظر فى تعديل اتفاقية ريو بناء على الدراسة التى انتهت اليها اللجنة المشار اليها . . ويكون من اختصاص هذا المؤتمر « وهو الاجتماع السادس عشر لوزراء خارجية الدول الامريكية ، باعتباره الهيئة الاستشارية لتطبيق معاهدة ريو » النظر فى قضية رفع العقوبات عن كوبا .

وكما سبق القول ، كانت هذه الدورة أهم دورات المنظمة ، لما أصدرته من قرارات وتوصيات ، كان القرار رقم ١٧٨ واحدا منها .

وفى سان خوزيه ، عقد مؤتمر المفوضين فى الموعد الذى حددته المنظمة من ١٦ الى ٢٦ يوليو ١٩٧٥ . ومن أهم ما انتهى اليه من قرارات :

ـ اعطاء الحرية لكل دولة من دول المنظمة فى تكييف علاقاتها بحكومة كوبا ، فيما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية التى فرضت عليها عام ١٩٦٤ . « ولكى يمكن التوصل الى هذا القرار ، رأى الجهاز الاستشارى للمؤتمر ، أنه مع الاخذ بنص المادة ١٧ من اتفاقية ريو التى تنص على ضرورة الحصول على أغلبية الثلثين عند التصويت على اى توصية أو قرار ، فانه من الضرورى عدم الاخذ بذلك ، فيما يتعلق بالمادة الثامنة ، خاصة بفرض العقوبات ورفعها ، اذ تكفى الاغلبية العادية » .

ـ تعديل اتفاقية ريو والتصديق على خريطة ماهون « التى تحدد نطاق الامن المتبادل فى نصف الكرة الغربى » والتى وافقت عليها الجمعية العامة للمنظمة فى دورتها الخامسة .

ورغم أن المبادىء الأساسية المتعلقة بوحدة دول نصف الكرة الغربى ، ورد الفعل الجماعى بالنسبة للعدوان ، قد ظلت بروحها كما وردت فى الاتفاقية فى الاصل . غير أن تغييرات هامة فى المضمون والصياغة ، وردت فى التعديلات الجديدة ، منها :

ـ منطقة الامن بمقتضى البروتوكول الجديد ، أصغر من تلك التى شملتها الاتفاقية الاصلية . فقد حذفت منها جرين لاند ومساحات واسعة من المحيط، كما أنها تشمل بوجه عام ، امتدادا قاريا داخل البحر لا يقل فى معظمه عن ٢٠٠ ميل ، وان كان هذا الخط ـ من الناحية القانونية ـ لا يشكل التزاما للدول الموقعة بالاعتراف بحدود البحر الاقليمى الذى تنادى به الكثير من دول العالم ، فى نطاق حدود ٢٠٠ ميل داخل البحر ، وتعارضه بعض الدول الكبرى ، مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى .

ـ فى البروتوكول الجديد ، واضح أن الاطراف المتعاقدة ، ليست مضطرة الى تقديم المعونة لدول ليست عضوا فى الاتفاقية ، بعكس النصوص الاصلية التى ترجع لعام ١٩٤٧ « يراجع النص فيما سبق » وذلك على أساس أن هناك دولا أو أقاليم أمريكيه ، لم تدخل المنظمة ، كما أن بعض أعضاء المنظمة ليست عضوا فى اتفاقية ريو ، رغم وقوعها فى نطاق منطقة الامن .. ولما كان هناك تعارض ظاهرى بين أبعاد المنطقة ونص البروتوكول ، فانه لم يهمل امكانية أن تشمل الحماية « الدول التى ليست أطرافا فى المعاهدة » حسب ما يراه الجهاز الاستشارى ، وان لم يكن التزاما بالمعنى الكامل ، كما أنه سمح للدول أعضاء المنظمة والتى ليست عضوا فى الاتفاقية ، بأن تصدق عليها وعلى البروتوكول المعدل لها ، وبذلك يسرى عليها ما يسرى على الدول المؤسسة للاتفاقية .

ـ أخذ التعديل بتعرف العدوان الذى وافقت عليه الامم المتحدة عام ١٩٧٤ ، والذى يذكر معانى محددة مثل الغزو والاغارة والحصار وارسال المرتزقة ، ويشير الى أن الجهاز الاستشارى له الحق فى تحديد حالات أخرى « مساوية فى الطبيعة والخطورة مما يشكل عدوانا » .

حدد البروتوكول الحالة التى تستدعى عقد اجتماع « الجهاز الاستشارى » خاصا بالامن ، بأنها حدوث « صراع أو حدث خطير من الممكن أن يهدد سلام المنطقة » ، بدلا من العبارة السابقة التى كانت تنص على وجود « موقف » من الممكن أن يهدد السلام ، والذى كان يحتمل تأويلات وتفسيرات عدة .

كذلك تضمن البروتوكول ـ حسب ما أوصت به الجمعية العامة للمنظمة وطبقا للنص المقترح من بيرو ـ نصا تجاهلته اتفاقية ١٩٤٧ خاصا بالامن الاقتصادى الجماعى والتوصية بانشاء جهاز مناسب لتنفيذ التوصيات المتعلقة به .

ونظرا لان هذه التعديلات قد صدرت بأغلبية الاصوات ، فقد طلبت بعض الدول ضم تحفظاتها كوثائق ملحقة بالبروتوكول ، ومنها تحفظ الولايات المتحده على اقتراح بيرو بشأن الامن الاقتصادى الجماعى ، والذى صوتت ضده باعتبار « أنه لا المكان ولا الوقت مناسبان لذلك » .. ومع ذلك فقد عبر اليخاندور اورفيلا عن مغزى هذه التعديلات بقوله ان المنظمة قد برزت قوية ـ منذ هذا التاريخ فى سان خوزيه ـ وان الدول الامريكية قد أثبتت أنها قادرة على صنع السلام وتحقيق الامال الكبار لشعوبها . ذلك أن هذه التحفظات ـ وهى تختلف فى الاتجاه والمضمون ـ لا تقلل من أهمية العمل الذى توصلت اليه دول القارة ، كمظهر من مظاهر التعاون الاقليمى . وكان واضحا ان هذه الدول ، انما تسعى الى تحقيق مزيد من التكافل والتكامل الذاتى . ومن هنا برزت على سبيل المثال ، فكرة انشاء الاسطول التجارى متعدد الجنسيات، الذى يخدم دول أمريكا الوسطى والبحر الكاريبى ، بعيدا عن سيطرة الشركات التجارية البحرية الاحتكارية . كما قامت منظمة التكامل الاقتصادى اللاتينى التى عرفت باسم SIECA واقتصر الاشتراك فيها على الدول اللاتينية فقط . كذلك كان واضحا ، أن اهتمام هذه الدول بتحقيق الامن المتبادل ، انما ينصب على مجرد التخوف من خطر خارجى ، قد تتعرض له هذه الدول . ولعل ذلك يفسر تقلص مساحة الابعاد الجغرافية التى كانت تمتد داخل المحيطات ، والتى كانت تشملها منطقة الامن التى أقرتها اتفاقية عام ١٩٤٧ .



[١] عـدوان ١٩٥٦ ... قمـة عـدم التكافؤ
اللواء حسن البدرى

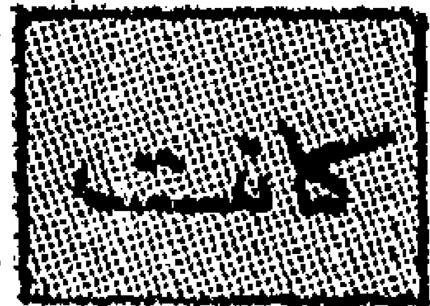
[٢] اسرائيل واستراتيجية الاقتراب غير المباشر
محمود عزمى

[١] عـدوان ١٩٥٦ .... قمـة عـدم التكافؤ

اللواء حسن البدرى

فى « ٢٧ اكتوبر ١٩٧٦ صرح كريستيان بينو ، وزير خارجية فرنسا الاسبق ، بأن حرب السويس عام ١٩٥٦ تمثل فشلا عسكريا فادحا ، وانها أدت الى انقسامات عميقة فى صفوف الدول الغربية مازالت اثارها مستمرة الى الان .

وقال ايضا فى حديثه بمناسبة مرور ٢٠ عاما على هذه الحرب ان الهدف منها كان اسقاط الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ، وان انتونى ايدن رئيس وزراء بريطانيا الاسبق هو الذى دفع بنا الى الانخراط فى الحرب بهذه الطريقة الفاضحة .



هدنة الاسابيع الاربعة التى فرضها مجلس الامن على المتحاربين فى مسرح فلسطين ، بمثابة فترة لالتقاط الانفاس . ولم يحل موعدها فى الساعة الثامنة من صباح ١١ يونيو ١٩٤٨ ، حتى كانت رئاسه الاركان العامة الاسرائيلية ، قد التام شملها ، لتدرس وقائع فترة القتال السابقة ، التى استمرت أربعة اسابيع ايضا ، وقعت خلالها ١٩ معركة وعملية حربية .

كان الهدف من هذه الدراسة ، تحليل عوامل النجاح والفشل ، للخروج منها بالدروس المستفادة التى تساعد على اعادة الحساب ، والتخطيط للمستقبل على اسس جديدة . بهذا كانت الهدنة بالنسبه لاسرائيل — سيما وقد جاءت مشروطة بزمن محدد — مجرد فترة ايقاف للنيران ، تفرض على الاطراف المتحاربة خوض سباق رهيب ، لتحقيق انجازات أكثر وافضل بمجرد استئناف القتال . وسوف يظل هذا المفهوم ، دستور اسرائيل فى كل ما يتلو من هدنات . لقد تلخص الموقف العام الذى واجهته الاركان العامة فى مؤتمر صباح أول أيام الهدنة ، فى وصول جيش العراق الى مسافة ١٦ كيلو مترا شرق تل ابيب ، وجيش مصر الى ٣٠ كيلو مترا جنوبها ، بما لا يدع لقوات اسرائيل شريحه كافية من الارض ، تمارس فيها المناورات الضرورية لادارة القتال من خطوط

داخلية . وراح قادة اسرائيل يعرضون تقاريرهم بالتتابع :

– فاستهل موشى كارمل قائد لواء الكارميلي الحديث ، بأن نوه بأن جنوده بلغوا حد الاعياء ، وأن خسائره فى كل كتيبة من كتائبه الثلاث ، قد تجاوزت المائة بين قتيل وجريح . وبهذا لم يعد لواؤه صالحا للوقوف فى وجه الجيوش العربية ، اذا ما استؤنفت الهجوم فى جبهة جنين شمال فلسطين . حيث يتمركز اللواء .

– ثم تلاه العميد دان ايفن قائد لواء الاسكندروني ، فلم يخرج تقريره عما سبق وأبداه كارمل عن حالة الانهاك وارتفاع الخسائر .

– اما العقيد ناحوم ساريج قائد لواء النقب ، فقد حذر المجتمعين من أن مستعمرات النقب الاربعين فى الجنوب ، اوشكت على الاستسلام .

– واوضح شمعون افيدان قائد لواء الجعفاني ، أن ثلاثة أرباع لوائه فقد القدرة على مواصلة الحرب أمام جيش مصر .

– ثم شرح دافيد شالتيل قائد لواء العتصيوني ، مدى الضعف الذى حل بالجنود على جبهة القدس ، نتيجة الجوع المترتب على احكام المقدم عبد الله التل حصارهم ، علاوة على ازدياد خسائرهم التى بلغت نحو ٦٠٠ بين قتيل وجريح .

– ثم ختم الاجتماع قادة الالوية البالماخ الثلاثة – يوسف تابنكين وموشيه كوهين وييجال آلون – برسم صورة قاتمة للموقف ، لخصتها جريدة يديعوت احرونوت بعد ربع قرن ، فقالت فى عددها الصادر يوم ٦ مايو ١٩٧٣ فى مناسبة مرور ٢٥ سنة على الجولة الاولى . . . « كانت الاسابيع الاربعة السابقة على الهدنة الاولى ، أكثر مراحل الحرب خطرا على اسرائيل . اذ احكم العرب قبضة الحصار حول القدس ، وسقطت فى يدهم جيوش عتصيون وبيت عرابة واللطرون والنبى يعقوب والحى اليهودى فى القدس القديمة . وفى نفس الوقت ، أطبق جيش مصر على تل أبيب من الجنوب ، بعد أن احتل أغلب قرى ومستعمرات سهل فلستيا ، وقطع الطريق الى النقب الجنوبى ، كما حققت قوته الخفيفة بقيادة المقدم احمد عبد العزيز ، الاتصال بقوات عبد الله التل جنوب القدس ، فالتحمت بذلك أقوى جبهات العرب ، المصرية والاردنية . أما جيش العراق ، فكان قد تقدم فى المثلث ، مهددا بشطر اسرائيل الى قسمين . وفى نفس الوقت عبر جيش سوريا وادى الاردن عند مستعمرة شعار هاجولان ، حيث أقام له جسرا فى اتجاه روش بينا . أما جيش لبنان ، فكان ثائرا على حكامه ، يريد أن يفتح له محور هجوم جديد ، وحتى جيش الانقاذ ، كان يتقدم بدوره فى منطقة الجليل » .

أمام هذا الخطر الداهم ، كانت الهدنة بمثابة المنقذ الذى أتاح للاركان العامة الاسرائيلية ، فسحة من الوقت لاعادة ترتيب الامور .

وقد صرح وكيل القنصل الامريكي العام بالقدس وقتها . . . « بأن قرار مجلس الامن الذى فرض الهدنة ، هو وحده انقذ اسرائيل من الدمار ، وحال دون سحقها على يد الجيوش العربية » .

أما صالح محمود بويصير ، فقد ذكر فى رسالته لنيل الماجستير أمام جامعة عين شمس ، التى اسماها « جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن » ان زعماء اسرائيل التفوا حول بن جوريون فى بداية يونيو ١٩٤٨ ، وراحوا يتهمونه بانه أتى بالهزيمة الى اسرائيل ، فطلب منهم امهاله بضع ايام . سوف يأتى بعدها بالهدنة التى سوف تنقذ اسرائيل » .

وقبل أن ينفض عقد مؤتمر الاركان العامة صباح اول ايام الهدنة كان قد اتفق على أن يضرب بشروطها عرض الحائط ، اذا ما تعارضت مع ما اعتزم اتخاذه من تدابير لمداركة الموقف المتدهور . وقد أكد ذلك الاخوان جون ودافيد كيمش ، فى كتابهما على جانبى التل ، حين قالا . . . « كانت الصورة حالكة السواد أمام الاركان العامة الاسرائيلية عند بداية الهدنة الاولى ، اذ كان جيشها على شفا الانهيار ، ولم يكن أمامه ، اذا ما احترم شروطها ، الا أن يباد » .

اما الاجراء الثانى الذى تم الاتفاق عليه ، فكان تنشيط وصول الاسلحة والذخائر والمساعدات من الخارج . وسرعان ما استجابت الدوائر الصهيونية فى كافة أرجاء العالم ، للصرخة التى انبعثت من اسرائيل ، فتدفقت عليها منذ منتصف يونيو ١٩٤٨ ادوات الحرب ، يحملها جسر جوى وبحرى ضخم . عجل بترجيح كفة اسرائيل فى

المسرح .. وفى نفس الوقت ، وصلها ٨٠٠٠ مقاتل ، أكد ايجال يادين رئيس هيئة عمليات اسرائيل وقتها ، أنه قد توفرت بهم ، وبأسلحة الجسر البحرى والجوى ، القدرة على اعادة تنظيم وتسليح ٤٠ كتيبة من كتائب الخط الامامى ، علاوة على قوات الخط الثانى وحرس المستعمرات ..

وكان الاجراء الثالث ، هو تعديل الاوضاع الميدانية لجيش اسرائيل ، لتهيىء له قاعدتى انطلاق للهجوم ، بمجرد انتهاء اجل الهدنة الموقوتة ، حتى ينتزع المبادأة من يد العرب ، فلا يفرط فيها بعد ذلك أبدا ، ايمانا من الاركان العامة – بعد التجربة الاليمة السابقة – أن المبادأة هى سر النجاح .

لهذا عملت الاركان العامة بكل الطرق ، على الا تنتهى الهدنة الاولى يوم ٨ يوليو ١٩٤٨ ، الا وقد اخذت قواتها اوضاعا قتالية ، تصبح الهدنة بها وقاء لها من خطر هجوم العرب ، وفى نفس الوقت ، تصبح القوات على نقط وثوب مناسبة ، لتمزيق جبهات العرب ، بالهجوم الخاطف عليها بأسلوب العمل من خطوط داخلية ..

وكان الاجراء الرابع ، هو أن تعيد الاركان العامة الكفاءة القتالية لالويتها التسعة الهاجاناه ، والثلاثة البالماخ ، علاوة على لواء الدفاع المدنى من قدامى المحاربين ..

اما الاجراء الخامس والاهم ، فكان ان تتخذ الاركان العامة ، كافة التدابير التى تكفل لقواتها الميدانية فرص المعركة غير المتكافئة مع العرب .

ولتحقيق هذا الاجراء ، عاد مفكرو اسرائيل العسكريون الى اضابيرهم ، ليستخرجوا منها دروس الحرب العالمية الثانية فى مختلف المسارح بوجه عام ، وفى مسرح شمال افريقيا على وجه الخصوص ، ليستمدوا منها عوامل عدم التكافؤ فى القتال الحديث .

وبعد دراسة عميقة ، اهتدوا الى أن اخطر عوامل التكافؤ وأشدها تأثيرا على مجريات الامور فى أرض القتال ، هو الموقف الجوى السائد فى المعركة ، والذى قد يكون تعادلا أو تفوقا أو سيادة جوية مطلقة لاحد الاطراف .

فالصحراء تنعدم او تندر فيها الهيئات الطبيعية التى تساعد الجيوش على الاستتار والاختفاء مثلما توفره لهم المسارح المزروعة والغابات . ولهذا يعتبر رجال التكتيك ، الصحراء مسرحا مثاليا للنشاط الجوى ، حيث تكون الارتال البرية شديدة التعرض للهجمات الجوية ، وخاصة فى ضوء النهار ، وحيث تضيق الارض ، وتتحول الى ممرات جبلية ، أو مضايق وعرة .

والتفوق الجوى يتيح لمن يملكه ، مزايا تكتيكية وتعبوية عظيمة ، اما اذا امتلك السيادة الجوية ، فقد دانت له الامور .

ووجد مفكرو اسرائيل ، أنه مما يحقق عدم التكافؤ فى الموقف الاستراتيجى المفروض عليهم فى مسرح فلسطين بجبهاته المتعددة ، أن يحاربوا هذه الجبهات فرادى ، ليهزموها الواحدة تلو الاخرى ، باتباع اسلوب العمل من خطوط داخلية .

فهذا الاسلوب سوف يضمن لاسرائيل تفوقا عدديا ساحقا على الاعداء ، اذ تركز كل قوتها ضد واحد منهم . وبمجرد دحره ، تتحول بالجهد كله نحو الخصم التالى ، وبهذا لا تضطر اسرائيل الى توزيع قواها على مختلف الجبهات ، فتصبح أضعف من خصمها فى أية جبهة .

وراحت الاركان العامة تضع هذه الدروس المستمدة موضع التنفيذ ، فتحولت الامور فى مسرح فلسطين لصلحتها بصورة حادة ، ظهرت بوادرها عندما استؤنف القتال يوم ٨ يوليو ١٩٤٨ ، بأن اطلقت اسرائيل طائراتها السبت فاير والمسر شميت والهارفارد والقلاع الطائرة « ب ١٧ » لتنتزع التفوق الجوى من العرب . ثم دفعت دباباتها الجديدة ، لتوفر لها التفوق فى قوة الصدمة فى المسرح ، بصفتها من أهم عناصر القتال الخمسة فى المعركة الحديثة .

النيران والحركة والصدمة والسيطرة واللوجستيك

وفى نفس الوقت ، قفز حجم قواتها المسلحة الى ١٠٦ الاف مقاتل ، على حين لم يتجاوز حجم كل القوات العربية ٣١ الف مقاتل ، فكانت نسبة تفوقها العددية على العرب مجتمعين نحو ٣ر٤ :

ورغم تلك الحقيقة ، ظل العالم بأسره – وربما بعض العرب أيضا – يتخيل فى الصراع الدائر فى فلسطين ، بين الكثرة العربية والقلة اليهودية ، صورة عصرية للملحمة داود « الاسرائيلى الضعيف » وجالوت « العربى العملاق » .

وفى المجال السياسى ، استغل زعماء الصهاينة

فرصة الهدنة لتصفية خلافاتهم ــ وقد كانت كثيره ــ وتوحيد صفوفهم ــ وقد كانت مبعثرة ــ وتعزيز موقفهم المحلى والاقليمى والدولى ، وقد كان مشتتا .

أما زعماء العرب ، فقد أهدروا طاقاتهم فى مجادلات ومهاترات لم يكن وراءها طائل ، فزاد موقفهم السياسى والعسكرى ضعفا ، وتسرب النصر من أيديهم ، بعد أن كادوا يحرزونه .

وتوالت الايام .. وتتابعت المعارك .. حتى جاء خريف ١٩٥٦ بأشد الحروب غير المتكافئة التى فرضتها اسرائيل على مصر .

كانت نظرية المعركة غير المتكافئة ، قد تبلورت فى ذهن الاركان العامة اسرائيلية ،ونالتها بعض الاضافات الهامة .

فالقيود المفروضة على اسرائيل ، بالطبيعة وبالموارد وبالعمق الجغرافى ، تفرض عليها كسب مؤازرة صديق ــ او اصدقاء ــ تعمل فى كنفه بأمان .

ومنذ بداية ١٩٥٥ والظروف المحلية والدولية تدفع فرنسا وبريطانيا الى أحضان اسرائيل دفعا :

١ ــ فالجمهورية الفرنسية الرابعة ، لم يبق لها بعد هزائمها النكراء فى الهند الصينية ، غير مستعمراتها فى شمال افريقيا ، التى كانت فى نفس الوقت مدخلها السهل المضمون الى افريقيا السوداء .

ولكن مصر تقف مع شعوب شمال افريقيا العربيه فى نضالها المستميت لانتزاع حريتها واستقلالها ، وهى تمدها بالاسلحه والمعدات والمساعدات ، بما يجعل استمرار بقاء الاحتلال الفرنسى ابهظ مما تستطيع الجمهورية الرابعة تحمل تكاليفه . وعندما نوه زعماؤها لعبد الناصر ، برجائهم فى أن يكف يده ، أعلن فى ١٥ مارس ١٩٥٦ .. « أن التخلى عن مساعدة الوطنيين الجزائريين ، يعنى أن أتخلى عن قوميتى العربية » .

وهكذا اقتنع جى موليه ورفاقه ، أن بقاءهم فى شمال افريقيا ، مرتهن بتصفية الحكم الثورى بالقاهرة .

٢ ــ وبريطانيا العظمى ، قد ادخلتها لطمة تأميم شركه قناة السويس يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، الى صميم المعمعه ، اذ جعلت رئيس وزرائها انتونى ايدن ، يصرح بأن .. « عبد الناصر أصبح يقبض على قصبتنا الهوائية ، وانه لافضل للامبراطورية البريطانية ان تنهار فجأة ، من ان تظل تعانى سكرات موت بطىء » (٥) .

٣ ــ أما اسرائيل ــ مخلب القط والعميل الاستعمارى ــ فكانت قد آمنت مع مطلع عام ١٩٥٦ ، بأن سياسة الاغارات العدوانية على القرى والمواقع المنعزلة حول الحدود العربية قد أفلست واستنفدت أغراضها ، وراءها نجاح مصر فى كسر احتكار السلاح ، فارسل بن جوريون يستجدى عون فرنسا قائلا .. « سوف تسحق اسرائيل كالبندقة ، أقول وأكرر ان اسرائيل فى خطر ، وان فرنسا هى الصديق الوحيد .. ان حياتنا وديعة بين أيديكم » (٦) .

وسرعان ما أتاه رد جى موليه رئيس حكومة فرنسا .. « نحن مع اسرائيل ، وسنكون دوما معها » .

وهكذا أصبحت المشاعر معبأة ضد مصر ، بالدرجة التى وصفها شمعون بيريز فى كتابه « مقلاع داود » ، بأن زعماء فرنسا راحوا وقتها « يحضون اسرائيل على بدء العمل ضد مصر ، وسوف تتكفل فرنسا بالباقى » .

وتطلبت الحبكة الدرامية للعدوان الذى أزمعت اسرائيل أن تشنه على مصر بالمشاركة الفعلية لفرنسا وبريطانيا ، أن :

١ ــ تخلق اسرائيل ذريعة للتدخل الانجلوفرنسى فى الحرب ، وفى نفس الوقت تنصب فخا للجيش المصرى فى أعماق سيناء الشرقية ، حيث تستدرجه بالاعمال القتالية هناك ، فى ظرف ٢٤ ساعة من بدء القتال .

٢ ــ بعد مرور ٢٤ ساعة ، تصدر انجلترا وفرنسا أنذارا مشتركا ، لكل من مصر واسرائيل بوقف القتال ، وقبول احتلال منطقة قناة السويس مؤقتا ، مع ضرورة الرد على هذا الانذار فى ظرف ١٢ ساعة .

٣ ــ بانتهاء مهلة الانذار ، ورفض مصر له ــ وسوف يصاغ بحيث لا يترك لمصر سبيلا سوى رفضه ــ تقوم الطائرات الانجلو فرنسية بتحطيم مطارات وطائرات مصر ، ووسائل دفاعها الجوى ، لتحقق السيادة الجوية المطلقة .

٤ ــ وبعد قصف جوى مركز للاهداف السياسية والاقتصادية فى مصر ، لتحطيم روحها المعنوية ،

تشن القوات الانجلوفرنسية عملية غزو بحرى كبرى على امتداد قناة السويس ، توطئة لدخول مصر واحتلالها ، بعد أن يتم عزل وابادة جيشها فى الفخ الاسرائيلى الذى استدرج اليه فى أعماق سيناء الشرقية .

وكما تطلبت الحبكة الدرامية هـــذه التدابير الاربعة ، تطلبت الانتهازية الاسرائيلية ، أن يقوم الاصدقاء الانجلوفرنسيون بمعظم العمل ، بينما تخرج اسرائيل فى النهاية بكل الغنم أو معظمه .

لهذا اقتصر دور اسرائيل فى حرب العدوان الثلاثى على مصر ، على مجرد بدء القتال ، لخلق الذريعة للتدخل الانجلوفرنسى الذى تصبح بعده .. « مثل راكب الدراجه الذى يصعد التل ممسكا بالعربة التى تصعد أمامه » طبقا لوصف موشى ديان لدوره فى هذه الحرب ، فى كتابه « يوميات معركة سيناء » .

أما الجهد الرئيسى فى الحرب ، فقد تكفلت به انجلترا وفرنسا ، بعد ان تخلق لهما اسرائيل ذريعة التدخل ، ليصبح غزوها بعدها عملا بوليسيا محمودا . واعتمد الامر بالتبعية ، على نجاح الذريعة ، وقبول الضمير العالمى لها ، الاان حرب الذرائع ، كانت قد فقدت القدرة على اقناع احد ، وزاد تخبط انتونى ايدن وتعدد ذرائعه ، من اثارة العالم ضده ، وادانته له ولزميله جى موليه :

وفيما بين مساء ٣٠ اكتوبر وصباح ١١ نوفمبر ١٩٥٦ ، كان خيال ايدن الخصب قد اخرج للملا تسع ذرائع لتبرير عدوانه على مصر :

١ ـ فكانت ذريعته الاولى ـ وهى التى حوتها نفس كلمات الانذار الانجلو فرنسى لمصر مساء ٣٠ اكتوبر ـ هى « الرغبة فى الفصل بين المتحاربين » .

٢ ـ وكانت الذريعة الثانية هى « حماية ارواح البريطانيين والفرنسيين وسفنهم التى تعبر القناة ، رغم انه لم تكن لبريطانيا او فرنسا اية رعايا وقتئذ فى مصر ، كما لم يكن لهما ولو سفينة واحدة بالقناة » .

٣ ـ وكانت الذريعة الثالثة التى اطلقها مساء ٣١ اكتوبر هى « الرغبة فى ايجاد تسوية نهائية للمشكلة الفلسطينية .

٤ ـ وتحولت الذريعة يوم أول نوفمبر ، لتصبح « حصر الحرب والحد من اتساع مداها »

٥ ـ ثم عادت يوم ٣ نوفمبر ، الى نغمة « تسوية كل المشاكل البارزة المتعلقة بالشرق الاوسط .

٦ ـ ثم صارت يوم ٤ نوفمبر « ملء الفراغ لحين وصول قوات طوارىء الامم المتحدة الى المنطقة » .

٧ ـ ثم صارت يوم ٦ نوفمبر « الرغبة فى اعادة السلام الى المنطقة وضمان انسحاب اسرائيل » .

٨ ـ ثم تطورت يوم ٧ نوفمبر الى « الرغبة فى احباط خطة سرية روسية للاستيلاء على الشرق الاوسط ! » .

٩ ـ حتى انتهت يوم ١١ نوفمبر الى أن « الغرض الحقيقى كان حث الامم المتحدة وتنشيط اجهزتها للعمل » ، فكانت خاتمة ذرائع ايدن ، واحترها هزلا .

وبأســلوب الاســتعمار ومؤامراتـــه على امتداد ٦٥ يوما من التدبير للعدوان على مصر ، فيما بين ٢٧ يوليو ١٩٥٦ ـ اليوم الثانى للتاميم ـ و ٢٩ اكتوبر ـ اليوم الاول للحرب ـ تبلورت خطة موسكتير المعدلة النهائية فى المراحل الثلاث التالية :

ـ المرحلة الاولى : استدراج الجيش المصرى الى فخ ينصب له فى اعماق سيناء الشرقية ، بالقوات الاسرائيلية اساسا .

ـ المرحلة الثانية : عزل سيناء عن مصر بالقوات الانجلو فرنسية ، على امتداد قناة السويس .

ـ المرحلة الثالثة ، فرض المخطط الامبريالى على القاهرة .

ولتنفيذ موسكتير اتمت اسرائيل حشد ٢١ لواء مشاه ومدرع ، و ٣٠٥ دبابه ، و ٩٩٠ مدفعا وهاونا ، و ٣٢٦ قاذفة ومقاتلة ، و ٢ مدمرة ، و ٥ فرقاطات ، و٢٢ لنش طوربيد ، و٢٦ ســفينة مساعدة ، لشن الجهد الثانوى للعدوان بالعملية قادش .

أما القيادة الانجلو فرنسية ، فقد اتمت حشد ١٧ لواء مشاه ومدرع ، و ٥٠٠ دبابة ، و ١٥٣٠ مدفعا وهاونا ، و ٩٨٨ قاذفة ومقاتلة ، وبارجة واحده ، و٧ حاملات طائرات ، و٨ طرادات ، و١٨ مدمرة ، و ١٥ فرقاطة ، و ٩ غواصات ، و ١٠٨ سفن مساعدة لتنفيذ عملية الغزو البحرى التى شكلت المجهود الرئيسى لموسكتير المعدلة النهائية .

وكان على القوات الانجلو فرنسية ان :

١ ـ تقصف مصر جوا لمدة ستة ايام ، لتدمر روحها المعنوية .

٢ ــ تغزو منطقة بورسعيد ، لتقيم عليها جسرا بريا بمواجهة ١٠ كيلومترات وعمق ٤٠ كيلومترا ، كمهمة مباشرة ، يتم انجازها فى اليوم الحادى عشر للغزو .

٣ ــ تطور الهجوم لتستولى على مدينة الاسماعيلية يوم ١٢ نوفمبر .

٤ ــ تستغل النجاح بالاستيلاء على مدينة السويس ، ثم القاهرة بعد ذلك .

ولم يكن بن جوريون مطمئنا الى انجلترا ، ولذا صمم ــ رغم معارضة ايدن ــ على ان تسجل ادوار الاطراف الثلاثة فى وثيقة يمهرها الجميع بتوقيعهم .

وفى ١٥ اكتوبر ، وقف بن جوريون يعلن فى الكنيست .. « ان مصر هى العدو الرئيسى ، لان مصر هى التى تشكل الخطر الحقيقى » .

ثم سافر الى باريس يصحبه موشى ديان رئيس الاركان العامة ، وشمعون بيريز مدير وزارة الدفاع ، وفى ضاحية سيفر ، وقع مع شركائه الانجلو فرنسيين بروتوكول التواطؤ الثلاثى الذى نص على أن :

١ ــ تقدم القوات الاسرائيلية بخلق حالة صراع مسلح على مشارف قناة السويس ، لتستغلها بريطانيا وفرنسا كذريعة للتدخل العسكرى ضد مصر

٢ ــ توفر القوات الجوية الانجلو فرنسية ، الحماية الجويه لاسرائيل ، كما توفر لها الاساطيل الانجلو فرنسية الحماية البحرية لمياهها الاقليمية .

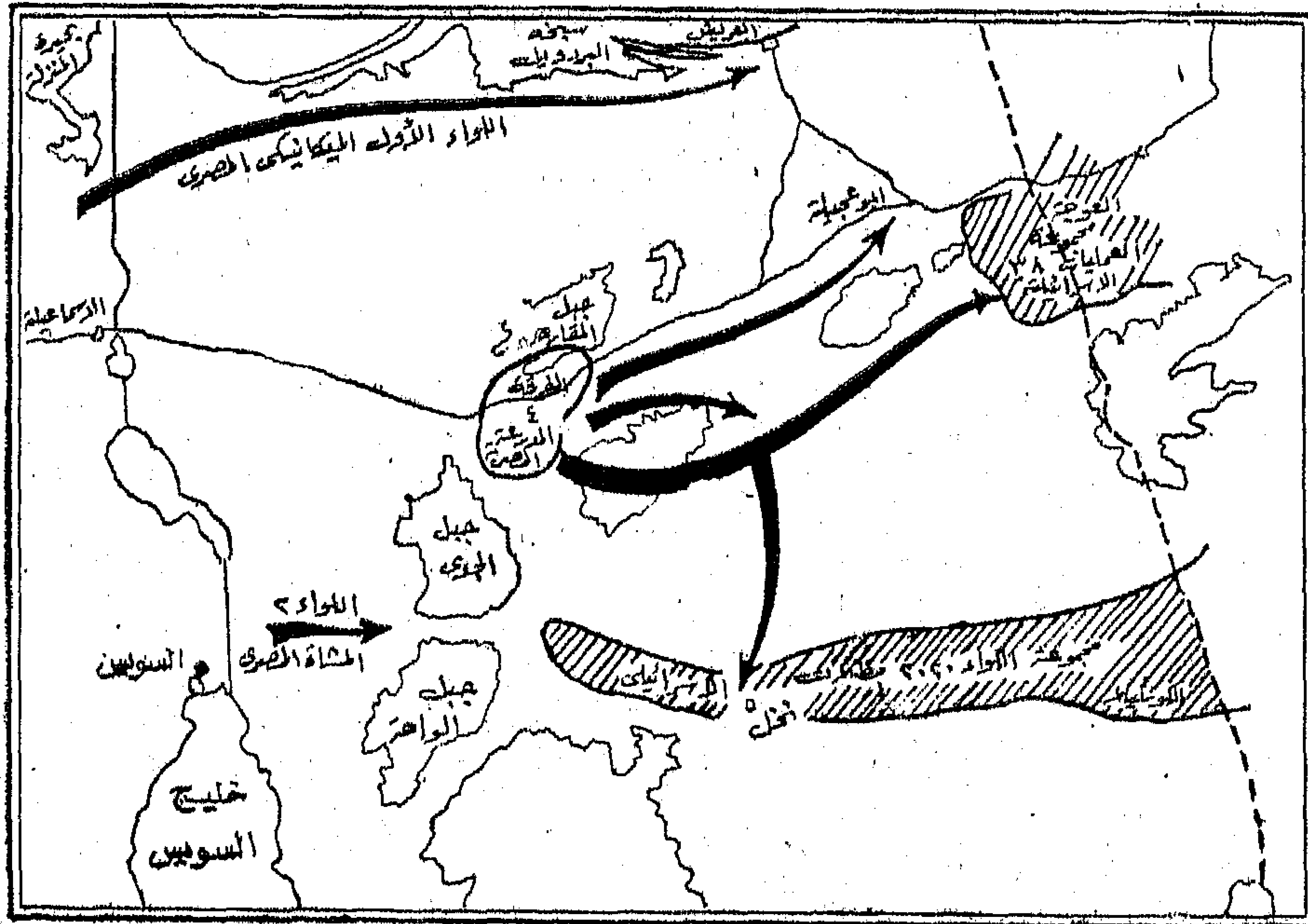
٣ ــ تصدر بريطانيا وفرنسا انذارا مشتركا لمصر واسرائيل لوقف القتال بينهما ، والابتعاد عن القناة ، مع قبول مصر احتلالها مؤقتا لحماية الملاحة البحرية فيها ، على ان يصاغ الانذار بحيث يجبر مصر على رفضه .

٤ ــ تقوم القوات الانجلو فرنسية ــ بعد ٣٦ ساعة من خلق الذريعة ــ بتدمير طائرات ومطارات مصر ووسائل دفاعها الجوى .

٥ ــ تدافع فرنسا عن موقف اسرائيل فى الامم المتحدة ، وتبذل بريطانيا جهدها بصفة سرية لمساندة اسرائيل ، دون ان تكشف عن ذلك علانية ، حتى لايضار مركزها فى العالم العربى .

وفى ذيل ورقة البروتوكول ، وضع بن جوريون توقيعه الى جوار كريستيان بينو عن فرنسا ، وباتريك دين عن بريطانيا العظمى .

وعندما حلت الساعة الخامسة عصر ٢٩ اكتوبر



موقف القتال فى سيناء صباح ٣١ اكتوبر ١٩٥٦.

١٩٥٦ ، اسقطت ١٦ طائرة داكوتا ، الكتيبة ٨٩٠ المظلات بقيادة المقدم مردخاى جور — رئيس اركان اسرائيل حاليا — فوق المدخل الشرقى لمر متلا ، على مسافة ٦٥ كيلو مترا من مدينة السويس ، لتبدأ اسرائيل حرب العدوان الثلاثى التى شكلت مرحلة وسيطة فى الاستراتيجية الاسرائيلية ، باعتبارها حلقة الوصل بين استراتيجية الاغارات العدوانية التى سبقتها ، والحرب الشاملة بقواها الذاتية التى اعقبتها .

ومن هنا كان اعتماد اسرائيل الاول على التواطؤ الانجلو فرنسى لتغطية مخاطر هذه المرحلة الانتقالية ، ولضمان فرض المعركة غير المتكافئة على مصر ، بأعنف درجات عدم التكافؤ .

فعلاوة على تحقيق السيادة الجوية المطلقة فى سماء المسرح ، وفر التواطؤ الانجلو فرنسى لاسرائيل ، التفوق العددى الساحق على مصر على النحو الموضح فى الجدول التالى :

وحتى تخلق اسرائيل الذريعة للتدخل الانجلو فرنسى المتفق عليه فى بروتوكول سيفر ، اذاع متحدثها الرسمى بيانا فى الساعة التاسعة مساء ٢٩ اكتوبر ، كشف فيه عن وجود حالة صراع مسلح قرب قناة السويس ، تعرض الملاحة البحرية الدولية فيها للخطر .

وطبقا للتوقيت الموضوع ايضا ، صدر الانذار الانجلو فرنسى فى الساعة السادسة مساء ٣٠ اكتوبر ، وهدد فى نهايته بضرورة اذعان مصر له فى ظرف ١٢ ساعة والا فسوف تضطر الدولتان للتدخل المسلح بالدرجة الكافية لضمان هذا الاذعان .

ثم راحت القوات البرية الاسرائيلية تتلمس طريقها عبر حدود سيناء الشرقية بغاية الحذر ، وتبدى فى نفس الوقت درجة من النشاط ، كالذى يبديه مصارع الثيران بوشاحه الاحمر ، لتجذب جيش مصر الى اعماق سيناء الشرقية ، بينما المطرقة الانجلو فرنسية تتأهب لقطع مؤخرته عن قلب الدولة .

ودارت معارك عنيفة فى ميتلا ، ونخل ، والكونتلا ، وابو عجيلة . ووصف ديان القتال الذى اشتعل فيها على مدار خمسة ايام متواصلة فى كتابه بقوله « لقد كانت ابو عجيله هى المكان

نوع القوات	مصر	المقارنة العددية: مصر	المقارنة العددية: التواطؤ	التواطؤ الثلاثى: المجموع	التواطؤ الثلاثى: اسرائيل	التواطؤ الثلاثى: فرنسا	التواطؤ الثلاثى: انجلترا
الوية مشاة ومدرعة	١٢	١	٣ر٣	٣٨	٢١		
مدافع وهاونات	٧٧٦	١	٣ر٢	٢٥١٠	٩٩٠	٢٢٠	١٣٠٠
دبابات	٣٠٠	١	٥ر٢	٧٥٠	٢٥٠	١٠٠	٤٠٠
سرب طائرات مقاتله	٧	١	٤	٢٨	٩	٩	١٠
سرب طائرات قاذفة مقاتله	١	١	٢٥	٢٥	٧	٣	١٥
سرب طائرات قاذفه	٢	١	٥ر١١	٢٣	٤	—	١٩
بوارج	—		١	١٠		١	
حاملات طائرات	—			٧		٢	٥
طرادات	—			٨		٢	٦
مدمرات وفرقاطات	٩			٤٠	٧	٨	٢٥
غواصات	—			٩		٢	٧

الذى حارب فيه المصريون على احسن وجــه ، كما كانت نفس المكان الذىحارب فيه الاسرائيليون على اسوا صورة » .

وعندما بزغ فجر الاربعـــاء ٣١ اكتوبر ، كان الموقف العام فى المسرح على النحو التالى :

ــ **قوات الغزو الإنجلو فرنسى** ، مازالت تواصل رحلتها البحرية الطويلة صوب شـــاطىء الغزو المنتخب فى بورسعيد .

ــ **قوات اسرائيل** متورطة فى معارك خاسرة ضد دفاعات سيناء الشرقية ، وتتزايد خسائرها بدرجة ازعجت دافيد بن جوريون ، واثارت قلقه الشديد .

ــ **قوات مصر** اتمت الفتح التعبوى فى وسط سيناء ، وتأهبت لشن الضربة المضادة لهـــزيمة اسرائيل ، ونقل الحرب الى فلسطين . الا انها فى نفس الوقت ، كانت قد تورطت داخل سيناء، بالقدر الذى كان يطمع الاعداء فى تحقيقه ، حتى تنجح عملية موسكتير فى فصل الجيش عن الدولة

وعندما أرسلت الشمس اشعتها فوق رمال مسرح الحرب صباح ٣١ اكتوبر ، كان على فرنسا وانجلترا ــ طبقا لبروتوكول سيفر ــ ان يتدخلا لفرض المعركة غير المتكافئة على مصر ، بتحطيم طـــائراتهـــا ومطـــاراتهـــا وعنـــاصر دفاعهـــا الجـــــوى . ولكنهمـــا لـــم يتدخـــلا لان تشارلز كيتلى قائد عام قوات الغزو ، راى ان يؤجل ضربته الجوية من صباح ٣١ اكتوبر الى مسائه ، ليضمن عدم تدخل طائرات الميج المصرية فى العملية الجوية لكونها غير قادرة على الطيران ليلا ، لافتقارها للتجهيزات اللازمة .

الا ان بن جوريون ، استنتج من تأخير الضربة الجوية شيئا آخر ، فقد سبق له ان عانى من بريطانيا على امتداد ربع القرن المنصرم ، عـــدم حفظها للعهود .

فلما بلغته انباء تقاعس كيتلى عن تنفيذ الخطة المتفق عليها ، اصدر امره القاطع الى ديان بوقف القتال ، وسحب كافة قوات اسرائيل داخـــل الحدود ، لان المعركة قد انقلب عدم تكافؤها الى صالح مصر .

لكن ديان كان له راى آخر ، فهذه آخر فرصة يثبت فيها ذاته ، قبل ان تنتهى مدة رئاسته للاركان العامة ، التى لم يكن طموحه يتوقف عندها .

لهذا راح يداور ويناور ليكسب الوقت ، ويقطع اتصاله بمركز رئاسته فى تل ابيب ، معتذرا بشدة انهماكه فى متابعة المعركة المحتدمة فى سيناء ، لعله يفلت من اطاعة امر بن جـــوريون الذى لم يصادف هواه .

كان ديان شديد الثقة بأن بريطانيا قد تورطت بالقدر الكافى ، وأن كيتلى ســـوف يؤدى دوره المرسوم بمجرد حلول الظلام .

وعلى الطرف المقابل ، كانت القيادة المصرية تحس ان هناك شيئا كريها يدبر فى الخفاء :

[١] فحصول حكومتى بريطانيا وفرنسا على تاييد مجالسهما النيابية للقيام بعمل عدائى ضد مصر ...

[٢] وزيادة قدرة طيران العدو فوق سيناء ، بما يفوق امكانيات اسرائيل الجوية الذاتية، يؤكد اشتراك اخرين معها ...

[٣] واتخاذ الاساطيل الانجلو فرنسية اوضاع العدوان على مشارف مياه مصر الاقليمية

[٤] وتاييد بريطانيا وفرنسا للعدوان الاسرائيلى، الى حد استخدام الفيتو ...

[٥] وتدهور الحـــرب المعنوية التى تشـــنها اذاعات انجلترا وفرنسا ضد مصر الى حضيض الاسفاف ...

كل هذا كشف للقيادة المصرية ، عن ان هناك عدوانا سوف يقع وشيكا ، لعزل جيش مصر عن قلب الدولة ، بعد ان استدرجه العدوان الاسرائيلى الى اعماق سيناء ، ليصبح الطريق مفتوحا امام القوات الانجلو فرنسية الى القاهرة .

لهذا اصدرت القيادة المصرية فى الســـاعة الرابعة عصر ٣١ اكتوبر ، توجيهاتها بوقف كافة التحركات الى سيناء ، والاستعداد للانتقال الى غرب القناة ، بمجرد صدور التعليمات بذلك .

وعندما انهالت قنابل طائرات الكانبرا البريطانية والميراج والمستير الفرنسية على مصر ، قطعت كل شك فى التواطـــؤ ، وكشـــفت عن ابعـــاده الخطيرة ..

وكما كانت قنابل الطائرات الانجلو فرنسية ،

ايذانا ببدء المعركة غير المتكافئة التى خططت لها اسرائيل ، كانت دافعا لبن جوريون ليلغى امره بالانسحاب ، واطلاق يد ديان فى ادارة العدوان.

وعلى الطرف المقابل ، كانت نفس القنابل دافعا للقيادة المصرية لاصدار قرارها بانقاذ الجيش من فخ سيناء ، وسرعة عودته الى غرب القناة .

ولعل ابلغ وصف لهذا الموقف الخطير ، ما جاء على لسان موشى ديان فى كتابه يوميات معركة سيناء ، حيث يقول فى فقرته الاولى ... « لولا المغامرة الانجلو فرنسية ، لكان هناك شك فى ان تقوم اسرائيل بمعركة سيناء ، ولو كانت قد فعلت ذلك دونهما ، لاختلف وجه المعركة » .

وفى الساعة العاشرة مساء ٣١ اكتوبر ، صدر القرار التاريخى بتوحيد الجبهة المصريه ، ينص على :

«١» نقل الجهد الرئيسى للقوات المسلحة المصرية الى غرب القناة ، للتمسك بالمثلث الحيوى بورسعيد ــ السويس ــ القاهرة ، فى وجه الغزو الانجلو فرنسى الوشيك ، اعتبارا من اول ضوء ٢ نوفمبر ١٩٥٦ «.

[٢] سرعة اخلاء سيناء اخلاء تاما .

[٣] نقل ما بقى من طائرات الى مطارات بعيدة فى جنوب مصر ، توطئة لاخراجها مــن المسرح الى قواعد صديقة بالخارج .

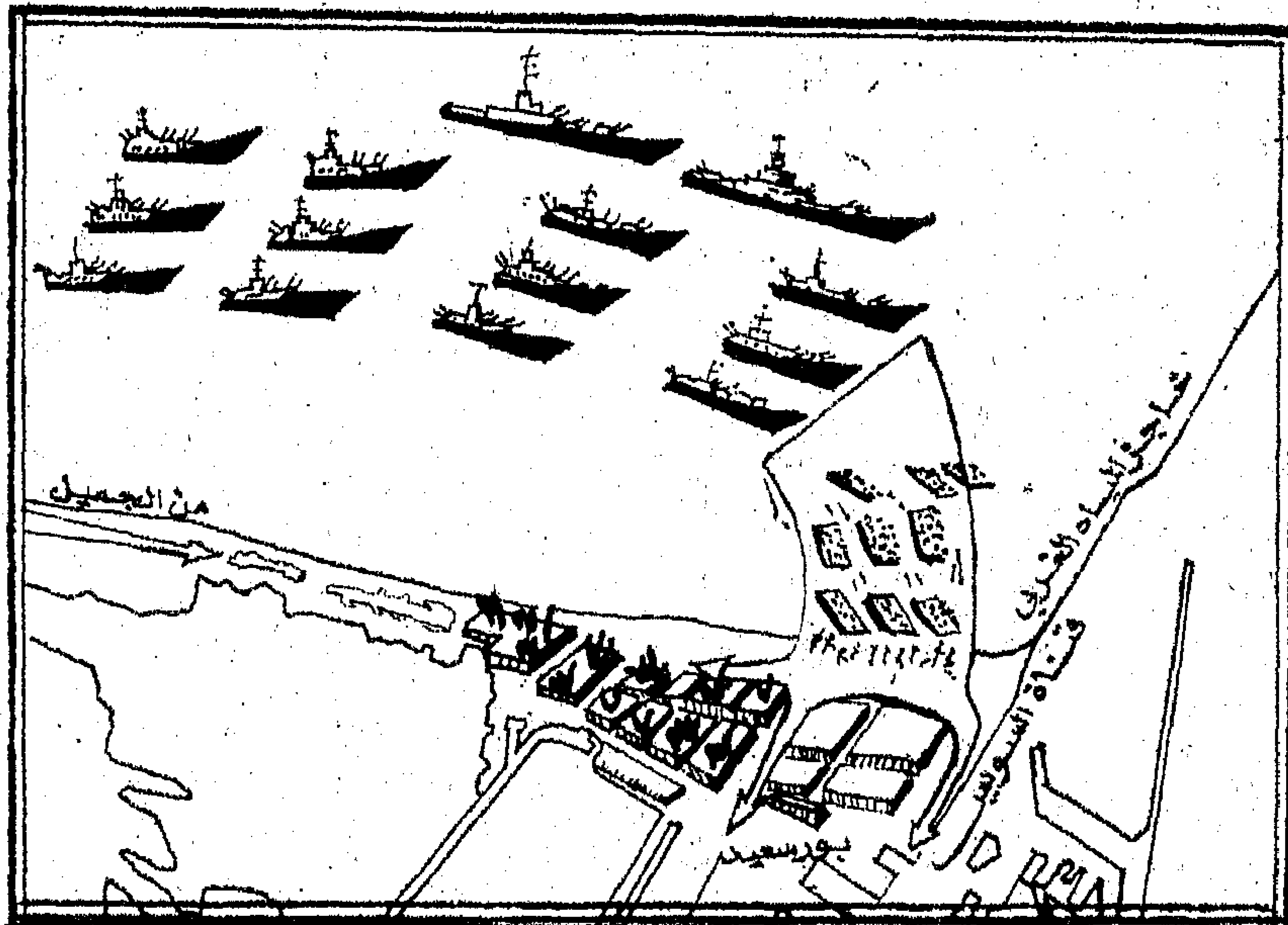
[٤] قصر الاعمال البحرية لاسطول مصر ،على الدفاع عن السواحل ، والقيام بدوريات الاستطلاع البحرية فى المياه الاقليمية .

[٥] تنظيم قوى النضال الشعبى ، وتنسيق اعمالها مع الجيش ، للدفاع عــن المدن والقرى ، لآخر طلقة وآخر رجل .»

وسرعان ما بدأت القوات المسلحة فى تنفيذ هذا القرار العظيم ، الذى عاد اليه فضل انقاذها من مصيدة سيناء ، وتفويت هدف العدوان .

ولكنها عندما بدأت فى تنفيذه ، فقدت فى نفس الوقت اتزانها الاستراتيجى ، ودخلت فى سباق مع الزمن ، لتعيد تنظيم جبهتها الرئيسية ، من اتجاه سيناء الى اتجاه القناة .

وكان الامر اللافت للنظر ،ان اسرائيل لم تشعر باخلاء قوات سيناء لدفاعاتها الامامية ، الا فى



مع ضــوء صـــباح ٦ نوفمبر ١٩٥٦ اقتحمت القــوات الانجلــو فرنســية شاطىء بورسعيد فى حماية مدفعيــة الاســطول وقنـــابل الطـــائرات .

وقت متأخر . وقد سبب لها ذلك ، ان دخلت عناصر من قواتها المتقدمة من الشرق ، في معركة ضارية مع عناصر اخرى كانت متقدمة من الجنوب ، واستمرتا تتقاتلان حتى لفتت الطائرات الاسرائيلية انظارهما الى الخطأ الجسيم الذي ترتكبانه ....

وبمثل ما كانت الصورة قاتمة صباح الامس في وجه اسرائيل ، بما بث اليأس في قلب بن جوريون ، حتى دفعه الى اصدار امره لديان بسحب قواته من سيناء وانهاء العدوان ، كانت قاتمة صباح اليوم في وجه مصر ، بما بث اليأس في قلب احد صقور مجلس قيادة الثورة السابق ، حتى دفعه الى ان ينصح عبد الناصر بتسليم نفسه للسير همفري تريفيليان سفير بريطانيا في القاهرة ! . .

وسط هذه الظروف بالغة الحرج ، راحت القيادة المصرية بكل الابداع والاقتدار ، تدير صراعا مصيريا ، بينما القوات الاسرائيلية تهاجم المواقع المنعزلة حول خط الهدنة والحدود الدولية ، دون ان تشعر بانسحاب قوات الدفاع عنها تحت جنح الظلام ، وبجاهها في الخروج من الفخ الذي نصبته لها ، لتقضي عليها قوات الغزو الانجلو فرنسي القضاء المبرم .

وبخروج الجيش من مصيدة سيناء ، تهيأت الظروف المثالية للمعركة غير المتكافئة لموشي ديان ، الذي تحول بعدها الى تجسيد عصري لدون كيشوت ، فراح يقتحم طواحين الهواء الخالية في سيناء ....

وبتدخل القوات الانجلو فرنسية ، وصل العدوان الى قمة عدم التكافؤ ضد مصر .. الا ان الضمير العالمي ، ادرك حقيقة التواطؤ المهين الذي انحدرت اليه الدولتان الكبيرتان ، والذي خف لاسرائيل ان تصبح مثل راكب الدراجة الذي يصعد التل ممسكا بالعربة التي تصعد امامه .

لهذا ثار وجدان العالم الحر ، وراح داج همرشولد سكرتير عام الامم المتحدة ، يحذر الدنيا مساء ٣١ اكتوبر قائلا ... « لقد ضاعت هباء كل الجهود الضخمة التي بذلناها للوصول الى اتفاق وقف اطلاق النار بين مصر واسرائيل ، وذلك نتيجة الانذار الانجلو فرنسي الغاشم ، الذي وجه في الليلة الماضية الى مصر . ومن أجل ذلك اطلب من مجلس الامن ان يعفيني من منصبي » .

واستنكرت الاسرة الدولية التواطؤ الثلاثي وجرمته ، فقال عنه جواهر لال نهرو ... « انني لا اذكر عدوانا صارخا يماثل في بشاعته ، مايحدث اليوم ضد مصر » .

وقال جوزيف بروز تيتو ... « لقد اثبتت اسرائيل مرة اخرى ، انها مخلب القط الذي ينفذ اغراض الدول الكبيرة ، وهي بذلك تشكل خطرا على السلام العالمي » ..

وقال الزعيم العمالي البريطاني انورين بيفان . « يجب ان تتذكر حكومة بريطانيا ، عندما تعمد الى شريعة الغاب ، ان هناك حيوانات مفترسة بين الاتسجار اشد منها فتكا » .

وقال الوزير البريطاني انتوني ناتنج ... « لقد اصبح من العسير على ان استمر في مؤازرة السياسة التي تنتهجها حكومة جلالة الملكة ، سواء في الشرق الاوسط ، او في الامم المتحدة ، وبهذا اجدني مضطرا الى توضيح اسباب استقالتي لكم قبل اجتماع مجلس العموم في جلسته القادمة بعد ظهر السبت ٣٠ نوفمبر » ..

وقال الماريشال بولجانين ... « ان الحكومة الاسرائيلية المجرمة التي تفتقر الى الشعور بالمسئولية ، تتلاعب الان بأقدار العالم ، وبمستقبل شعبها بالذات » .

واندفعت المظاهرات تدين العدوان الثلاثي في كل مكان ... وهكذا انقلب عدم التكافؤ العسكري لصالح اسرائيل ، الى عدم تكافؤ سياسي لصالح مصر ، اهدر دم التواطؤ ، وسحق خططه ، ثم اجبره اخيرا على الانسحاب ، وهو يحمل هزيمته على كتفه . ولم يكتف بكل ذلك ، بل اسقط الامبراطورية الفرنسية الرابعة ، وانهى حياة انتوني ايدن السياسية ، ومن بعده داقيد بن جوريون ، واصبح العالم بعد عدوان ١٩٥٦ مختلفا تماما عنه قبله ...

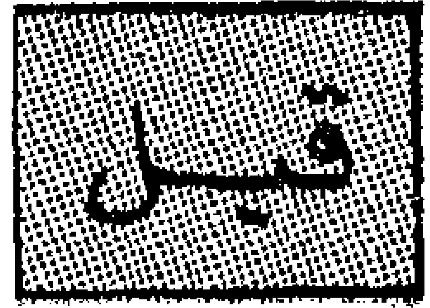
الا ان الخطأ الوحيد — والقاتل — هو ان مصر لم تخرج منه بما كان يجب استخلاصه من دروس ، ولهذا وقعت في مأساة ١٩٦٧ . وهذا هو موضوع مقالتنا التالية .. ■

[٢] التطبيــق الاسرائيلى لاســتراتيجية الاقــتراب غــير المباشر

محمود عزمى

« كل الاعمال الحــربية قائمة على الخداع »

[صن تزو]



قبل الميــلاد بنحــو ٤٠٠ عــام ، كتب الاســـتراتيجى الصــينى الشهير « صن تزو » فى كتابه المعروف « فن الحرب » العبارات التالية :

« البارعون فى الحرب ، يخضعون جيش العدو بدون معركة انهم يستولون على مدنه بـدون الاعتداء عليها ، ويسقطون دولته بدون عمليات طويلة » .

« الاستيلاء على جيش العدو افضل مـن تدميره .. لان الحصول على مائة نصر فى مائة معركة ، ليس ذروة البراعة . اخضاع العدو بدون قتال هو ذروة البراعة » . « على القائد استعمال القليل من القوة لكى يحقق الكثير » .

« تستند الحرب على الخداع . تحرك عندما تستطيع اقتناص فرصة ما ، وقم بخلق تغييرات فى الموقف بواسطة توزيع او تركيز قواتك » .

« ذاك الذى يعرف فن القتال المباشر وغير المبــاشر ، سيكون منتصرا . ان هذا هــو فن المنــاورة » .

« ليس هناك ما هو أصعب من فن المناورة . وما هو شاق فى مسألة المناورة ، هو أن تجعل الطريق المتعرج ، اكثر الطرق اسـتقامة ، وان تحـول المصاعب الى مزايا . لهذا سر على الطريق غير المباشر ، وحول انتباه العدو بواسطة اشغاله بطعم ثانوى ... ان الذى يستطيع فعل ذلك ، يكون مدركا للاستراتيجية المباشرة وللاستراتيجية غيـر المباشرة » .

« السرعة هى جوهر الحرب ، استغل فرصة عدم استعداد العدو ، وتحرك عبر طرق غيـر مألوفة ، ووجه ضرباتك اليه ، فى الاماكن التى لم ياخذ فيها احتياطاته » .

« ان الجيش يمكن تشبيهه بالماء المتدفق . فكما ان هذا الاخير يتجنب المرتفعات ، وينساب الى الاراضى المنخفضة والاودية ، كذلك الجيش يتجنب مواطن قوة عدوه ، ويضرب نقاط ضعفه . وكما ان الماء يعطى لانسيابه شكلا يتناسب مع طبيعة الارض التى يجرى فيها ، كذلك فان الجيش يصل الى النصر وفقا للوضع الذى يكون فيه العدو ... لذلك فان القائد الذى يكون قادرا على الفوز بواسطة تعديل تكتيكاته بما ينسجم مع التغير فى موقف العدو ، هذا القائد يمكن وصفه بأنه رائع جدا » [١] وهناك العديد من العبارات والجمل التى وردت فى كتاب « صن تزو » تدور حول المعانى السابقة وكلها تدخل بكل تأكيد ، ضمن مفهوم استراتيجيه الاقتراب غير المباشر بالمعنى الحديث الذى بلوره فى العصر الحديث الاســتراتيجى البريطانى الشهير « ليدل هارت » فى نظـرية متـكاملة الاركان فى كتابه المعـــروف Strategy: The Indirect Ap-proach [الذى ظهرت طبعته الاولى عام ١٩٢٩] ، وهى نظـرية قام بصـيـاغتها من خــلال دراسة مطوله ، تعتمد على استقراء العديد من المعارك والحروب فى التاريخ العسكرى ، منذ القرن الخامس قبل الميلاد ، حين دارت معـركة

[١] العبارات المقتطفة ماخوذة من كتاب « فن الحرب » لصن تزو ، ترجمة محمود حداد ، بيروت ، ١٩٧٥ .

« ماراتون » بين الفرس والاغريق ، ثم معارك الاسكندر المقدونى ضد الفرس ، ومعارك القائد الرومانى « فابيوس » عام ٢١٨ ق . م ضد « هانيبال » حتى القرن العشرين ، حيث تورطت الجيوش خلال الحرب العالمية الاولى فى معارك تتسم بطابع الهجوم المباشر فى معظم الحالات ، نتيجة لتاثر القادة بافكار « كلاوزفيتز » عن الدور الحاسم للمعركه الدامية بطريقة سطحية وخاطئة من جهة . ولضعف وسائل الحركة الهجومية الاستراتيجيه ، وتفوق وسائل الدفاع عليها [وكانت متمثلة فى الخندق والاسلاك الشائكة والمدفع الرشاش ومدفع الميدان] ثم عادت استراتيجية الاقتراب غير المباشر تأخذ طريقها نحو التطبيق الناجح فى بداية الحرب العالمية الثانية ، مع الحملات الالمانية الخاطفة المعتمدة على حركة المدرعات والطيران .

ويمكن أن نوجز الافكار والمبادىء الرئيسية لنظريه « ليدل هارت » الخاصة باستراتيجية الاقتراب غير المباشر على النحو التالى «٢» .

الهدف والوسيله فى الاستراتيجية :

يتوقف نجاح الاستراتيجية العسكرية ، فى الاساس وقبل اى شىء آخر ، على اجراء تقدير سليم ، وتحقيق تنسيق فعال بين غايه الاستراتيجيه والوسائل المتاحة للوصول اليها . فالغاية الموضوعة لها ، يجب أن تكون متناسبة مع اجمالى الوسائل المتوفرة ، وفى الوقت نفسه ، فان الوسائل [او الامكانات] المستخدمة الى غاية وسيطه [كطريق يؤدى الى تحقيق الغاية النهائيه] يجب أن تكون متناسبة مع اهمية ومتطلبات هذه الغاية سواء كانت هذه الغاية الوسيطة ، تتمثل فى احتلال هدف معين ، او فى انجاز عمل مساعد على احداث نتيجه معينة . ذلك لان اى اختلال فى التناسب بين الغاية والوسائل [والعكس صحيح] تكون له نتائج ضارة على العمل والمخطط ، سواء كان هذا الاختلال ناتجا عن زيادة او نقص فى الوسائل او الغاية . اى أن المطلوب لنجاح العمل الاستراتيجى العسكرى ، هو ضرورة تحقق مطابقة حقيقية بين الهدف والوسيلة ، الامر الذى يعرف فى لغة الاستراتيجية ، باسم مبدأ « الاقتصاد فى القوى » . وبطبيعة الحال ، فانه من شبه المستحيل تحقيق مطابقه مثلى بين الهدف والوسيلة ، ذلك لان فن ادارة الحرب ، يتأثر كثيرا بمدى كفاءة القادة القائمين على تطبيقه ، الامر الذى يجعل للعنصر الانسانى وتفاوت قدراته ، دورا هاما فى تقدير عناصر المطابقه المطلوبة ، ومن ثم يعتمد النجاح فى النهاية على الاقتراب النسبى من حقيقة التطابق بين الغاية والوسائل المتاحة للوصول اليها . وعلى ايه حال فان حسابات تقدير عوامل المطابقة بين الغاية والوسائل ، تعد اسهل نسبيا فى مجال الاستراتيجيه منها فى مجال التكتيك ، حيث يصعب حساب عنصر ارادة المقاومة لدى العنصر البشرى . ولذلك تهدف الاستراتيجية الى تقليل الامكانات والظروف الموضوعية الملائمة لنجاح مقاومه الخصم ، عن طريق استثمار عنصرى الحركة والمفاجأة على المستوى الاستراتيجى .

ونظرا لان عنصر الحركه يتعلق بالحقل المادى للنشاط العسكرى ، فان حساب قدراتها يكون سهلا نسبيا ، لان ذلك يتطلب فقط معرفه الظروف الزمنية والطبوغرافيه التى ستجرى الحركه فى ظلها ، وامكانات نقل القوات التى ستقوم بها . اما عنصر المفاجاة ، فانه يتصل بالحقل المعنوى للنشاط العسكرى ، ومن ثم فان حساب قدراته ، يشكل مسالة اكثر صعوبة بكثير عما هى الحال بالنسبة لعنصر الحركه ، نظرا لان التاثير على ارادة الخصم يتوقف على معرفة عوامل متنوعة ، وفقا لتنوع الظروف واختلاف الاوضاع فى كل حالة ، ومن ثم يصعب تحديدها مسبقا .

والواقع ان عنصرى الحركة والمفاجأة ، يشكلان وجهى عملة واحدة فى العمل العسكرى ، ويتبادلان التاثير ، فالحركة حتى ولو كانت تجرى بشكل مكشوف للخصم ، يمكن أن تولد المفاجاة ، اذا ما زادت معدل سرعتها أو غيرت اتجاهها بصورة يتعذر مواجهتها من جانب الخصم . والمفاجأة تزيد

---

[٢] وذلك استنادا الى كتابه :
Strategy : the indirectapproach, Faber and Faber, London, 1967, p. 333 - 350.

من قوة دفع الحركة ، كما أنها تسهل الطريق امامها ، بما تخلقه من عرقلة للاجراءات والتحركات المضادة لها . ولذلك فان ما يجب أن يبحث عنه المخطط الاستراتيجي ، هو خلق وضع استراتيجي ملائم ، ان لم يؤد بذاته الى نتيجة حاسمة فان المعركة التى تتلوه ، ستؤدى الى مثل هذه النتيجة . أى ان المعركة لا تصبح الهدف الرئيسى للاستراتيجية ، وفقا لما كان « كلاوزفيتز » ينادى به فى كتابه « فن الحرب » وانصار مدرسته فى الفكر العسكرى الذين كانت لهم السيادة فى الحرب العالمية الاولى ، وانما يتمثل هذا الهدف فى الحركة والمفاجأة اللتين تشلان قدرات الخصم وفاعليته . وهكذا يتحقق النصر بأقصى اقتصاد ممكن للقوى ، اى باقل قدر من التضحيات البشرية والخسائر المادية .

جوهر العمل الاستراتيجي :

وبتعبير اكثر دقة وتحديدا ، يستهدف العمل الاستراتيجي تفتيت قوى الخصم ، اى اشاعة الاضطراب فى صفوفه ، الامر الذى ينتج عنه بعد ذلك تدمير هذه القوى او تمزيقها ، وهذا قد يتطلب نشوب بعض المعارك الجزئية التى لن تكون من النوع الضارى .

ويتم التوصل الى هذا التفتيت او الشلل الاستراتيجي لدى الخصم فى الحقل المادى [أو اللوجيستيكى ، أى الادارى] نتيجة حركة تؤدى الى النتائج التالية :

أ ــ قلب توزيع قوات العدو ، واجباره على اجراء تغيير مفاجىء فى جبهته يربك ويحطم توزيع وتنظيم قواته .

ب ــ تقسيم قوات العدو .

ت ــ تعريض امداداته للخطر .

د ــ منع او عرقلة تدابيره للانسحاب ، او اعادة تنظيم قواته على خطوط جديدة فى قاعدته او فى موطنه الاصلى .

ويمكن الحصول على التفتيت الاستراتيجي باحدى هذه الوسائل ، ولكنه يتم عادة نتيجة تجمع عدد من هذه العوامل ، ويكون تأثيرها كبيرا كلما كان حجم الجيش كبيرا ، وكان اعتماده على وسائل مواصلاته ونقل امداداته من قواعده الاصلية . اما فى الحقل المعنوى ، فان الحركة والمفاجأة تؤديان الى نتيجتين :

اولاهما ، احداث انطباع مفاجىء فى عقول قادة الخصم ، بأنهم لا يستطيعون مقاومة حركة العدو بصورة مجدية .

وثانيتهما ، فرض حالة من التمزق النفسى الناتج عن احساس القادة بأنهم قد سقطوا فى مصيدة بعد قيام العدو بحركة مادية على مؤخرة الجيش ، ومن ثم شعور القوات بعجز القادة ، وتقلص سيطرتهم ، خاصة وان الجيش مثل الرجل ، لا يستطيع الدفاع بصورة فعالة ضد ضربة تأتيه من الخلف ، دون أن يضطر للاستدارة نحوها ، ليستخدم كل اسلحته ضدها ، وعملية الاستدارة هذه تفقده توازنه ، وهذا ما يؤدى اليه الاقتراب غير المباشر من جيش الخصم ، على عكس الحال ، اذا ما كان الاقتراب مباشرا ، اذ انه يؤدى الى تقوية توازن الخصم المادى والمعنوى وزيادة قدرته على المقاومة ، وحتى اذا ما نجح فى دفع العدو نحو الخلف ، فانه يقربه من قاعدته ، ويدعم قواته الموجودة هناك .

أسس مناورة الاقتراب غير المباشر :

وبطبيعة الحال ، لا يشكل السير مباشرة نحو مؤخرة العدو ، هجوما استراتيجيا غير مباشر ، لان فن الاستراتيجية ليس بهذه البساطة المجردة . ذلك لان الاقتراب قد يبدأ غير مباشر بالنسبة لجبهة العدو ، ولكن متابعة التقدم بعد هذا بصورة مباشرة ، قد تدفع العدو الى تعديل توزيع قواته بسهولة ، ومن ثم يجد المهاجم ان حركته غير المباشرة ، قد انقلبت الى حركة مباشرة على جبهة جديدة . وانما لابد من القيام بحركة أو اكثر ، تستهدف لفت انتباه العدو ، بعيدا عن حركة الالتفاف حتى تنجح حركة التفتيت الاستراتيجي الرئيسية ، وتستهدف حركة لفت الانتباه المضللة هذه الى حرمان العدو من حرية العمل ، عن طريق توزيع امكاناته وتشتيتها ، بحيث يتعذر عليه التدخل بقوة ضد مناورة الالتفاف الرئيسية [وهذا هو الجانب المادى] ومن ثم يصيب القيادة شعور بأنها خدعت ، ويسيطر عليها الخوف والاضطراب [وهذا هو الجانب المعنوى] . وتهدف حركة الالتفاف حول مجنبة جبهة العدو للزحف نحو

مؤخرته ، الى تجنب المقاومة اثناء اندفاعها نحو العمق ، **ولذلك يجب أن تسلك الاتجاه الاقل مقاومة** [بالنسبة للحقل المادى] وفى الوقت نفسه ، **يجب أن يكون هذا الاتجاه أقل اتجاهات التقدم توقعا من جانب العدو** [بالنسبة للحقل المعنوى] . والواقع أن خط المقاومة الاضعف ، وخط أقل اتجاهات التقدم توقعا ، انما يشكلان وجهى عملة واحدة . ذلك لانه اذا اختار المهاجم خطا يبدو بوضوح كامل ، انه الاضعف مقاومة ، فان ذلك سيكون واضحا فى الوقت نفسه لقيادة العدو ، ومن ثم لن يكون خط اقل اتجاهات التقدم توقعا من جانبها وستعمد الى تقوية المقاومة فيه ، الامر الذى قد يقضى على مناورة الاقتراب غير المباشر بالفشل منذ البداية ، ولذلك يجب ان يقع اختيار خط التقدم ، بحيث يهدد عدة اهداف فى الوقت نفسه ، وبحيث تقع قيادة العدو فى حيرة بالنسبة للهدف الحقيقى ، الذى يمكن ان تتجه اليه حركة الجيش المهاجم ، وتكون لدى قيادة الجيش المهاجم ، فى الوقت نفسه ، اهداف بديلة ، يختارها على ضوء ردود فعل العدو ، وذلك حتى يكون المخطط الاستراتيجى قابلا للتلاؤم بسهولة مع تغيير الظروف .

ويتطلب نجاح مخطط الاقتراب غير المباشر ، تطبيقا مرنا وذكيا لمبدأ تجميع القوى ضد نقاط الضعف المعادية فى توقيت مناسب ، ذلك لان التجميع يتعارض مع نشر القوات لمشاغلة العدو على جبهة واسعة ، ولهذا يجب أن تكون هناك نسبة كافية من القوات ، للقيام بحركات لفت انتباه العدو بعيدا عن خط التقدم الحقيقى ، على أن يتم التجميع للقوة الرئيسية التى تقوم بحركة الاقتراب غير المباشر ، اما بتقدم التشكيلات مبعثرة نحو هدف واحد ، واما بتشكيلات مبعثرة نحو سلسلة متعاقبة من الاهداف ، واما بتشكيلات مبعثرة نحو اهداف عدة فى وقت واحد .

ويتوقف اختيار طريقة التقدم هذه على الظروف الموضوعية القائمة ، وتتوقف كفاءة الجيوش ، على الاساليب الجديدة التى تبتكرها فى تنفيذ هذه المخططات ، على ان يكون هدفها أساسا ، شل قوات العدو لا مجرد تدميرها بالمعنى الذى قصده « كلاوزفيتز » .

ويجب ان تستهدف حركة الالتفاف حول مؤخرة العدو لقطع خطوط مواصلاته ، ان يتم قطع هذه الخطوط فى أكبر عمق ممكن ، لان الصدمة الناتجة عن هذه الحركة ، ستكون مباشرة على تفكير القيادة نفسها ، ومن ثم يكون تاثيرها اضخم من حالة قطع خطوط المواصلات فى نقطة قريبة من خط الجبهة الاصلية .

وقد لخص « ليدل هارت » المبادىء العملية ، أو القواعد العامة المستفادة من استقراء النماذج التاريخية الناجحة لهذه المناورة الاستراتيجية ، التى يجب على القادة العسكريين مراعاتها لتحقيق هذا الشكل من تجميع القوى ، مقابل بعثرة قوى العدو ، وحرمانه من قدرة تجميع قواه ضد حركة الاقتراب غير المباشر ، فى ثمانية مبادىء أساسية ، ستة منها ايجابية الطابع ، واثنان منها سلبيا الطابع . والمبادىء الايجابية هى :

١ ــ مطابقة الهدف مع الامكانات .

٢ ــ ضرورة التمسك بالهدف مع تعديل المخطط تبعا لتغير الظروف .

٣ ــ اختيار الخط الاقل توقعا من جانب العدو .

٤ ــ استثمار خط المقاومة الاضعف .

٥ ــ اتباع خط عمليات يؤدى الى أهداف متتالية وبديلة .

٦ ــ مراعاة المرونة فى التخطيط وتشكيل القوات لملائمة الظروف .

اما المبادىء السلبية فهى :

١ ــ عدم القاء كل الامكانات اذا كان العدو محترسا .

٢ ــ عدم تجديد الهجوم على الخط نفسه ، أو بالاسلوب نفسه ، بعد فشل الهجوم السابق .

ويقول الاستراتيجى الفرنسى الجنرال « اندريه بوفر » أن هذه القواعد ، أو المبادىء ، التى عرضها « ليدل هارت » ، يمكن تلخيصها فى أربع قواعد [٣] هى :

---

[٣] بوفر ، اندريه . مدخل الى الاستراتيجية ، ترجمة اكرم ديرى والهيثم الايوبى ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٨ ، صفحة ٤٦ .

١ ــ اجبار الخصم على بعثرة قواته بواسطة الاقتراب غير المباشر .

٢ ــ المفاجأة بالقيام بعمل غير متوقع .

٣ ــ عمل القوى ضد الضعيف .

٤ ــ البحث عن الحل الحاسم فى حقول العمليات الثانوية ان أمكن .

وقد علق على هذه الاستراتيجية فقال « ان ليدل هارت قد طور نظرية « الاقتراب غير المباشر » بصورة باهرة ، واعتبرها افضل الاستراتيجيات على الاطلاق . وتتضمن هذه الاستراتيجية فى مجال العمليات العسكرية « عدم أخذ الثور من قرنيه » أى عدم مجابهة العدو فى اختبار مباشر للقوة .. والواقع أن مناورة الاقتراب غير المباشر ، هى وسيلة تفرض نفسها على أحد الخصمين المتنازعين ، اذا كان لا يثق ثقة تامة بأنه من القوة ، بحيث يستطيع التغلب على خصمه فى معركة تنشب على أرض يختارها عدوه .. ان الفكرة الرئيسية من وراء هذا المفهوم ، هى قلب ميزان القوى المتجابهة قبل اختبار المعركة بالمناورة لا بالقتال . فبدلا من أن نجابه العدو مجابهة مباشرة نستعين بلعبة دقيقة ، نرمى من ورائها الى تعويض النقص الذى نجد أنفسنا فيه بالنسبة لقوات العدو » [٤] . هذا وقد أوضح « ليدل هارت » أن أفكاره تتفق كثيرا مع أفكار « صن تزو » ، وانه تعرف على كتابه « فن الحرب » منذ عام ١٩٢٧ وأضاف « وعندما قرأت الكتاب ، وجدت فيه نقاطا كثيرة تتفق مع أفكارى ، وخاصة فى تركيزه المستمر على القيام بما هو غير منتظر ، وتأكيده على استراتيجية الاقتراب غير المباشر » [٥] .

ولقد أعطت الاسلحة الحديثة [المعتمدة على آلة الاحتراق الداخلى فى حركتها] من دبابات وطائرات ، امكانات مادية كبيرة الاهمية ، لتنفيذ مناورة الاقتراب غير المباشر ، خاصة فى ظل اختراع اجهزة الاتصال اللاسلكى وتعميم استخدامها عسكريا بين القيادات ومختلف الوحدات المقاتلة البرية والجوية . وذلك بحكم أن هذه الاسلحة والمعدات ، سهلت كثيرا من الناحية الموضوعيه ، امكانات استثمار عنصرى الحركة والمفاجأة اللذين يشكلان ادوات تنفيذ هذه المناورة بصورة اساسية ، خاصة حينما تتوفر لدى القيادة المنفذة ، التكتيكات واشكال التنظيم القتالى الملائمة للحصول على اقصى مردود ممكن لهذه الاسلحة ، وذلك كما اثبتت خبرات الحرب الخاطفة الالمانية فى بداية الحرب العالمية الثانية ، التى شهدت تطبيقات نموذجية لمناوره الاقتراب غير المباشر ، لا سيما فى عملية غزو فرنسا التى جرت فى صيف ١٩٤٠ . فقد كانت القيادة الالمانية العليا تشعر أن ميزان القوى بينها وبين قوات الحلفاء ، لا يسمح لها بضمان نصر أكيد فى حالة لجوئها الى أسلوب الهجوم المباشر التقليدى . ولذلك لجأت ، من خلال ما عرف بعد ذلك فى التاريخ العسكرى بمناورة « سيدان » التى خطط لها الجنرال « فون مانشتين » ، الى قلب ميزان القوى ، بمناورة اقتراب غير مباشر على مستوى استراتيجى واسع النطاق ، تمت بوساطه هجوم ثانوى على بلجيكا وهولندا ، غطى بهالة ضخمة من المظاهر التى تكسبه طابع الهجوم الرئيسى ، وذلك لجذب القوة الضاربة الرئيسية لجيوش الحلفاء ، وفى الوقت نفسه ، دفعت بالكتلة الاساسية من قواتها المدرعة والميكانيكية عبر غابات الاردين الوعرة [أى عبر أقل الاتجاهات توقعا من جانب قيادة الحلفاء] ، لتخترق خطوط الحلفاء فى أقصى الطرف الايسر لخط « ماجينو » عند « سيدان » ، وحيث كانت توجد أضعف الدفاعات والقوات « اى الاتجاه الاقل مقاومة » ثم اتجهت المدرعات ، التى كانت تعمل وفقا لتكتيك ثنائى الطائرة ــ الدبابة ، اثر نجاح الخرق المركز السريع فيما عرف بثغرة «سيدان» نحو الغرب ، اى نحو بحر المانش ، بدلا من الاتجاه المتوقع فى هذه الحالة ، ألا وهو الجنوب حيث توجد « باريس » ، وذلك بحكم أن نقطة الخرق كانت تهدد عدة اتجاهات ، تكاد تتساوى فى الاهمية والخطورة ، ومن ثم وقعت قيادة الحلفاء فى حيرة من حيث تحديد اتجاه الجهد الرئيسى للهجوم . وحتى بعد أن اتجه الهجوم غربا ، كانت قيادة الحلفاء لا

---

[٤] المرجع السابق ، صفحات ١٥١ ، ١٥٢ .

[٥] لصن تزو ، المرجع السابق ، صفحة ١١ .

تعرف ما اذا كانت المدرعات الالمانية ستتجه نحو « ليل » أم نحو « إميان » . ثم ضاعفت سرعة التقدم نحو المانش من نتائج المفاجأة ، وهكذا التفت المدرعات الالمانية حول مؤخرة قوات الحلفاء الرئيسية في بلجيكا وفي العمق الاستراتيجي البعيد ، الامر الذي افقد قوات الحلفاء توازنها المادي والمعنوي ، وأربك قيادتها ، وقلص سيطرتها عليها ، واصبح كل همها ، الفرار عبر ميناء « دنكرك » تحت ضغط المطرقة الزاحفة من الشمال ، والسندان الملتف من الجنوب . وطوال هذه العمليات ، لم تدر معارك حاسمة أو دامية بالمعنى الذي تصده « كلاوزفيتز » ، وكانت الخسائر البشرية قليلة نسبيا لدى الطرفين بالقياس لحجم قواتهما الهائلة ، والنتائج الاستراتيجية الحاسمة التي اسفرت عنها العمليات . وشكل عدم ادراك قيادة الحلفاء لاساليب حرب الحركة والامكانات الحقيقية لطائرة والدبابة ، عاملا مساعدا بصورة غير مباشرة لنجاح تكتيكات « الحرب الخاطفة » الالمانية ، ومن ثم استراتيجية الاقتراب غير المباشر .

اهمية مناورة الاقتراب غير المباشر

في الاستـــــراتيجية الاسرائيليـــة

تعمل الاستراتيجية العليا الاسرائيلية ، التي تخضع لها الاستراتيجية العسكريـــة وكافــة الاســـتراتيجيات الاخرى مـــن دبلـــوماسية واقتصادية ، على تحقيق أهدافها ، المتمثلة في تأكيد الوجود الصهيوني داخل المنطقة العربية ، عن طريق العدوان والتوسع الاقليمي بصـــورة تدريجية مرحلية ، وذلك بحكم أنها تدرك حقيقة أن مختلف الظروف الدولية والمحلية المحيطة بصراعها مع العرب ، لا تسمح بقدر كبير زمنيا من حرية العمل العسكري العنيف المؤدي الى تحقيـــق توسعات اقليمية ضخمة . ولذلك فـــانها كانت تحرص ، سواء قبل نشوء الدولة رســـميا أو بعدها ، على القيام بمناورات دعائية وسياسية في الحقل العالمي ، لتحصل على تأييد قوى دولية مختلفة ، وتحييد قوى دولية أخرى ، وشل فاعلية القوى المؤيدة للعرب أو اضعافها نسبيا ، وذلك لتتيح لنفسها قدرا معقولا من حرية العمل العنيف لفترة محدودة ، ثم تلجأ اثر ذلك الى استخدام القـــوة العسكرية ، لتحقيـــق الهـــدف المرحلي الموضوع ، وبسرعة كبيرة قبل أن تتجمع القوى المحلية بشكل وحجم كاف لافساد المخطط ، وقبل ان تتدخل القوى الخارجية المؤيدة للعرب ، أو يتحرج موقف القوى المحايدة . وبعد النجاح في تحضير وتنفيذ هذه المناورة الخارجية ، كانت تلجأ الى تنفيذ المناورة الداخلية التي ستجرى على البقعة الجغرافية المحلية التي تريد الحصول فيها على هدفها المرحلي المباشر ، وذلك بوساطة عمل عسكري يعتمد على عناصر المفاجأة والسرعة .

وتعرف هذه المناورة الاستراتيجية الداخلية المنفذة في اطـــار اســـتراتيجية شاملة غير مباشرة باسم « مناورة الخرشوفة Manœuvre d'artichaut

على حد تعبير الجنرال « اندريه بوفر » الذي يقول عنها انها مناورة « تتحقق على أهداف متتالية ، تبدو أهدافها متواضعة نسبيا ، وتتخللها مفاوضات .. وقد أعطى هتلر عن هذه المناورة مثلا بارزا من عام ١٩٣٦ الى عام ١٩٣٩ [يقصد عمليات ضم النمسا ومنطقة الراين وتشيكوسلوفاكيا] .. وينبغي ان تصمم المناورة الداخلية كاغارة كبرى ، اساسها المفاجأة والسرعة ، والاعمال الخـــاطفة التي تنتقل من الاقوى الى الاضعف ، تلك الاعمال المستغلة للقوة والمفاجأة . اذن فمثل هذا المجال ، هو مجال القوى المنقولة جوا والالية والمدرعة .. وبالطبع لا تعتمد مثل هذه السرعة على توقعات وعلى تنفيذ عنيف فقط ، وانما تعتمد أيضا على تحضير كامل شامل في كل الميادين . ان مثل هذه العملية لا ترتجل ارتجالا . وأخيرا ، اذا كانت حرية العمل المتاحة للمناورة الخارجية ، هي شرط النجاح نفسه ، فهناك شرط آخر خارجي لا يمكن الاستغناء عنه أيضا ، وهو أن يبدو الهدف هدفا محدودا بصورة كافية ، حتى يكون مقبولا في الراى العام الدولي . وقد نجح هتلر نجاحا بينا في تقديم كل هدف من اهدافه المتتالية ، وكأنه الهدف الوحيد والاخير » [٦] . وقد أشار « بوفر »

[٦] بوفر ، اندريه ، المرجع السابق ، صفحات ١٦٠ ، ١٦٩ .

فى حديثه عن مناورة الخرشوفة وأمثلة تطبيقها ، الى تبنى اسرائيل لها ، ولكنه قرن هذا التطبيق بالطابع الدفاعى ، تمشيا مع ما تزعمه من أنها كانت تلجأ للأعمال الهجومية العدوانية ، لتفسد مخططات هجومية عربية مزعومة ، كان من المفروض أن تتم لولا اقدامها على هذه « الهجمات المضادة الاجهاضية » ، وبذلك حتى ينفى عن الدولة العبرية ، طابع العدوان والتوسع التدريجى فقال « وعلى نموذج دفاعى ، تصنف كل المعارك الاسرائيلية فى سيناء عام ١٩٥٦ فى نفس هذه المجموعة [يقصد مجموعة الامثلة العملية التى تتحقق فيها مناورة الخرشوفة على أهداف متتالية .. الخ] . ولنقل أيضا ان استخدام هذه المناورة ، أخطر بكثير من استخدام « المناورة بالاعياء » [أى استراتيجية الحرب طويلة الامد] نظرا لطابعها العنيف والمثير . الا أنها تبقى فى بعض الحالات الخاصة والمحددة ، ممكنة جدا وكبيرة الفاعلية أحيانا ، وخاصة كما فعلت اسرائيل فى عدة مناسبات ، اذ اتسمت بطابع ضربات الايقاف [٧] » .

ولما كان مجال العمل العسكرى فى الصراع العربى — الاسرائيلى ، تحكمه اعتبارات مناورة « الخرشوفة » ، المتوافقة بدقة مع المناورة الخارجية غير المباشرة ، وخاصة من حيث محدودية الفترة الزمنية التى يجب أن يجرى خلالها ، وكذلك من حيث ضرورة مراعاة أكبر اقتصاد ممكن فى القوى البشرية والمادية ، نظرا لاختلال معطيات عناصر القوة العسكرية من الناحية الاستراتيجية ، من حيث كم الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة موضوعيا لطرفى الصراع ، بما يجعل العرب يتفوقون على اسرائيل فى حالة القتال طويل الامد [اذا ما احسنوا تنفيذ المناورة بالاعياء] ، فانه كان من الضرورى والمنطقى تماما ، أن تلجأ الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية ، الى تبنى استراتيجية عمليات قائمة على مبادىء « الاقتراب غير المباشر » ، وتحاول تطبيقها بنجاح قدر امكانها فى كل مرة يجرى فيها تنفيذ « مناورة الخرشوفة » ، أى مناورة القضم المتتابع للاهداف التوسعية .

ولذلك اهتم معظم القسادة العسكريين الاسرائيليين ، أمثال « ايجال يادين » و « ايجال آلون » و « اسحق رابين » .. الخ ، بدراسة واستيعاب أفكار « ليدل هارت » ، ومبادىء وتطبيقات استراتيجية الاقتراب غير المباشر ، ووصل بهم الاهتمام بذلك ، الى حد الاتصال المباشر بليدل هارت نفسه ، سواء فى المرحلة التى سبقت انشاء الدولة الصهيونية رسميا [أى مرحلة ايجاد الركائز البشرية والجغرافية — الاستراتيجية والاقتصادية للوجود الاسرائيلى فى فلسطين والتى تمت أيضا بطريقة القضم المتتابع] أو فى المراحل التى تلت تكوين الدولة . وساعدها فى ذلك ، أن « ليدل هارت » كان مدافعا بشدة عن الوجود الصهيونى فى فلسطين ، وداعيا الى تدعيمه دائما ، ومتحمسا لمنجزات العسكرية الاسرائيلية . وقد روى فى مذكراته ، أن اهتمامه العملى بذلك بدأ فى الثلاثينات أثناء الثورة العربية ضد الاحتلال البريطانى ، والوجود الصهيونى المتزايد فى فلسطين عام ١٩٣٦ ، وذلك فى معرض حديثه عن دور ضابط المخابرات البريطانى المعروف « اوردوينجت » الذى أسهم اسهاما فعالا فى تدريب وتنظيم « الهاجاناة » ، وقاد العديد من عملياتها المضادة لقوات الثورة العربية وقتئذ ، فقال لقد زارنى وينجت ليبحث معى تدريب وتكتيك الوحدات المضادة للعصابات التى كان ينظمها فى فلسطين من متطوعين يهود ، لتواجه العصابات المسلحة العربية ، التى سببت اضطرابا كبيرا للغاية منذ ١٩٣٦ ... وأوضح لى وينجت أنه يطبق هناك الافكار التى ضمنتها كتبى المبكرة عن تكتيكات المشاة ، وكتابى الحديث عن « مستقبل المشاة . وكانت وجهات نظره حول الموقف فى الشرق الاوسط ، وأهمية الامكانات العسكرية المتوفرة لدى الشباب الصهيونى ، متطابقة تماما مع وجهات نظرى بهذا الصدد . ولذلك كتبت عنه رسالة الى « تشرشل » وأخرى الى « ايدن » ... الخ [٨] . ثم قال فى موضع آخر من مذكراته

(٧) المرجع السابق صفحة ١٧٠

[٨] The Liddell Hart memoirs, Volume II, London, Cassell, 1965, p. 181, Ibid, p. 182.

هذه » فى عام ١٩٣٨ ، وفى العام الذى سبقه ، قدم لزيارتى عدد من الزعماء الصهيونيين ، عندما جاءوا الى لندن فى زيارة لها ، ليتبادلوا معى الرأى فى النواحى الاستراتيجية للموقف فى الشرق الاوسط ، وموقعهم فيه على وجه الخصوص . وكان من بينهم وايزمان ، رئيس اسرائيل فى المستقبل ، وبن جوريون ، وجاليلى ، وموشى شارتوك » [٩] .

ولذلك أفرد « ليدل هارت » فى الطبعات الاخيرة لكتابه « Strategy : The Indirect Approach

ملحقا خاصا تناول فيه الجنرال « ايجال يادين » ، رئيس الاركان الاسرائيلى الاسبق ومدير العمليات اثناء حرب ١٩٤٨ . أهمية استراتيجية الاقتراب غير المباشر فى الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية ، وعرض فيه أمثلة التاريخ العسكرى الاسرائيلى المقدم « تلال لورش » تطبيقات هذه الاستراتيجية فى المراحل الاخيرة من حرب ١٩٤٨ .

ابرز التطبيقات الاسرائيلية :

شهدت الحروب العربية ـ الاسرائيلية عدة تطبيقات اسرائيلية لاسلوب الاقتراب غير المباشر على كلا المستويين الاستراتيجى والتكتيكى . ولا يتسع المجال فى دراستنا هذه ، لعرضها جميعا بالتفصيل ، لان ذلك يتطلب كتابا كاملا حول العمليات البرية الاسرائيلية ، ولهذا سنعرض لابرز هذه التطبيقات بايجاز ، لنستخلص الخبرات والخصائص الرئيسية للتطبيق الاسرائيلى لهذا الاسلوب ، وخاصة على المستوى الاستراتيجى .

عملية « حورف » عام ١٩٤٨ :

فى بداية ديسمبر ١٩٤٨ كانت القوات المصرية الموجودة فى فلسطين تحت القيادة العامة للواء « فؤاد صادق » موزعة على النحو التالى :

١ ـ لواءان من المشاة ، تعززهما وحدات من المدفعية ، وكتيبة دبابات فى القطاع الساحلى « رفح ـ غزة » على امتداد نحو ٣٥ كيلومترا .

٢ ـ لواء مشاة فى قطاع « العوجة ـ العسلوج » داخل صحراء النقب على امتداد نحو ٤٠ كيلومترا .

٣ ـ وحدات صغرى اخرى موزعة على طريق « العوجة ـ رفح » على طول الحدود المصرية ـ الفلسطينية ، ووحدات اخرى فى القاعدة الادارية الرئيسية فى « العريش » ، وفى « أبو عجيلة » التى أعتبرت قاعدة فرعية لقوات النقب .

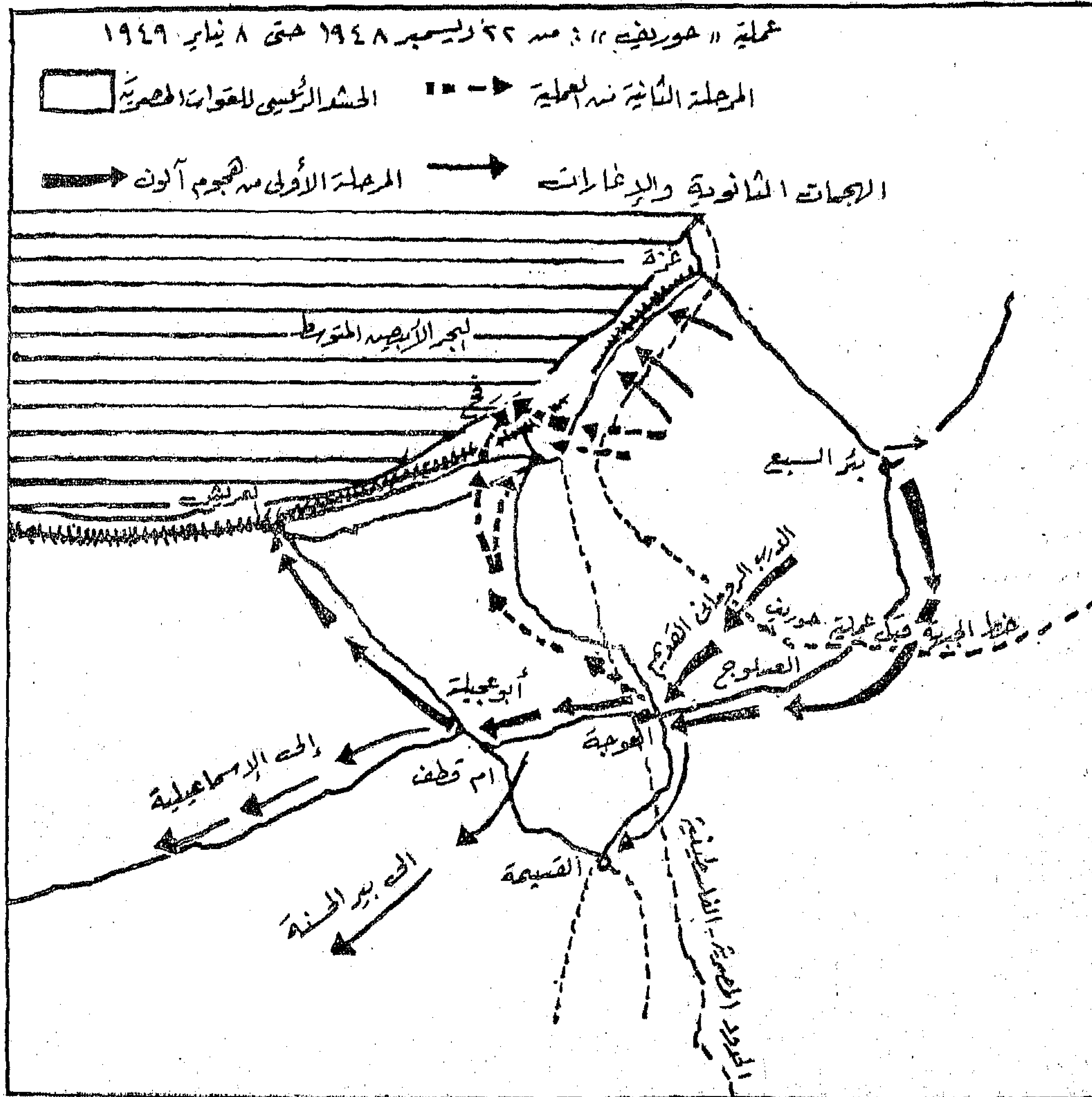
٤ ـ لواء مشاة محاصر فى قطاع « الفالوجا ـ عراق المنشيه » ، نتيجة للهجوم الاسرائيلى الذى بدأ فى ١٥ اكتوبر السابق وانتهى فى ٩ نوفمبر ، وأسفر عن عزل هذا اللواء ، بعد انسحاب القوات المدافعة عن « اسدود » و « المجدل » وسقوط مواقع « التل ١١٣ » و « تقاطع الطرق » و « عراق سويدان » . وكذلك سقطت بئر السبع » وانعزلت القوة المصرية الخفيفة الموجودة فى قطاع « الخليل ـ بيت لحم » جنوب القدس ، نتيجة لذلك عن قوات قطاع « العوجة ـ العسلوج » .

وكانت القيادة العسكرية الاسرائيلية ، تخطط وتنتظر لتصفية الموقف تماما على الجبهة الجنوبية [أى المصرية] ، بعد أن أصبح ميزان القوى العسكرى العام فى صالحها ، نتيجة لتدفق السلاح والعتاد والمتطوعين من أوروبا والولايات المتحدة الامريكية خلال الشهور السابقة ، منذ الهدنة الاولى والثانية ، وتخلى الجيوش العربية عن الاستراتيجية الهجومية التى انتهجتها فى بداية الحرب حتى الهدنة الاولى . وعموما كان الموقف الاستراتيجى فى بداية ديسمبر ١٩٤٨ ملائما للقيادة الاسرائيلية ، كى تبدأ هجومها المضاد العام فى الجنوب ، الذى هدفت من ورائه الى اخراج الجيش المصرى من فلسطين تماما ، وانهاء الحرب معه ، ومن ثم مع بقية الجيوش العربية . وتمثل هذا الموقف الاستراتيجى الملائم فى النقاط التالية :

١ ـ توقف القتال مع الجيش الاردنى فى الجبهة الوسطى ، ودخول الملك عبد الله فى مفاوضات

---

[٩] Ibid, p. 182



سرية مع اسرائيل ، من أجل التوصل الى هدنة دائمة [١٠] ، وبذلك أمنت القيادة السياسية الاسرائيلية مؤخرة قواتها العاملة في الجبهة المصرية ، ضد أي تدخلات محتملة للجيش الاردني على محور « الخليل ـ بئر السبع » بصورة خاصة .

٢ ـ توقف القتال مع كل من الجيش العراقي والسوري واللبناني في الجبهة الشمالية ، وكذلك مع جيش الانقاذ العربي بقيادة « فوزي القاوقجي » اثر عملية « حيرام » التي نفذت في الفترة من ٢٨ الى ٣١ اكتوبر ١٩٤٨ واسفرت عن انسحاب الجيش المذكور من الجليل الاعلى ، وتوقفه عن المشاركة الفعالة في الحرب .

٣ ـ سوء أوضاع الجيش المصري من حيث السلاح والذخيرة ، وخاصة من حيث نقص المدرعات والطائرات والمدفعية [اذ كان لديه وقتئذ

---

[١٠] لمزيد من التفاصيل راجع :
Kursman, Dan, Genesis 1948, nal Book New York, 1970, p. 643 .

نحو ٢٤ مدفع ميدان عيار ٢٥ رطلا و ٤٠ مدفع م – د عيار ٦ ارطال وكتيبة دبابات « لوكست » و ٢١ عربةمدرعة « هامبر » وبعض حمالات البرن و ٢٠ طائرة « سبيتفير » ... الخ] وتبعثر وحداتهعلى محاور منفصلة ليس لها عمق دفاعي ، وخطوط مواصلاتها طويله معرضة للقطع ، أو في مواقع محاصرة أو منعزلة .

وساعدت هذه العوامل كلها علىتحسن الموقف الاستراتيجي العام لصالح الجيش الاسرائيلي ، الذي حشد قواته الرئيسية ، وركز جهوده على الجبهة المصرية ، فاصبح لديه ٤ الوية مشاة [ضمت الالوية « الكسندروني » و « الجولاني » و « هنيجف » و « هارئيل »] واللواء المدرع الثامن [المكون اساسا من عربات مدرعة ومصفحات نصف جنزير وعربات جيب مسلحة برشاشات وعدد قليل من دبابات شيرمان وكرومويل] .

وعلى هذا الاساس أصدر الجنرال « ايجال يادين » ، مدير العمليات برئاسة الاركان ، يوم ١٠ – ١٢ – ١٩٤٨ قرارا للقيادة الجنوبيه لتنفيذ عملية « حورف » [أو عين كما تسمىاحيانا] على أن تنتهيالاستعدادات يوم ١٦ – ١٢ – ١٩٤٨ ، وعهدت القيادة الى العقيد « ايجال الون » [الذي سبق ان قاد هجوم ١٥ اكتوبر المسمى بعملية الضربات العشر] بقيادة العملية ، على ان يبدأ الهجوم ليلة ٢٢ – ٢٣ – ديسمبر ١٩٤٨ .

ووضعت خطة العملية في الاساس ، على تجنب الهجمات المباشرة ، واستخدام استراتيجية الاقتراب غير المباشر ، وذلك بحكم أن التفوق العسكري الاسرائيلي كان محدودا ، ولا يضمن تحقيق النجاح في حالة استخدام اسلوب المجابهة العنيفة المباشرة ، ذلك لان « كل تجارب الجيش الاسرائيلي في الحربكانتتدل حتى ذلك الوقت ، على أن احتلال المواقع المصرية المنظمة للدفاع ، انما هي مهمة صعبة . وانه باستثناء الهجمات التي جرت ضد التل ١١٣ [بما في ذلك الهجوم الاخير على عراق سويدان] حيث كان لا يمكن تجنب الهجوم الجبهي فان كافة نجاحات الجيش الاسرائيلي ، كانت دائما تستند الى عنصر المفاجأة والحركية ، لا الى التفوق في الحشد وقسوة النيران » [١١] كما يقول المؤرخ العسكري الاسرائيلي « نتانل لورش » . هذا فضلا عن ان الخبرة الفاشلة الدامية لمعركة « اللطرون » على الجبهة الاردنية ، حيثفشلت خمس هجمات جبهية مباشرة في الاستيلاء على حصن مركز البوليس هناك ، قد اثبتت مدى فداحة الخسائر المترتبة على مثل هذه العمليات . اذ قتل أكثر من ٧٠٠ جندي اسرائيلي دون جدوى [١٢] . ولذلك استندت خطة « يادين » على توجيه الضربة الرئيسية الى محور « العوجة – العسلوج » على الجناح الشرقي للجبهة المصرية ، باعتبار انه المحور « الاضعف مقاومة » و « الاقل توقعا » من جانب القيادة المصرية ، والمعرض بسهولة أكبر لقطع خطوط مواصلاته ، ومن ثم تحرج موقف قواته بسرعة ، نظرا لانعدام الموارد المحلية للمؤن والمياه تقريبا ، وطبيعة ارض الصحراوية المكشوفة . وفي الوقت نفسه ، يجري تثبيت قوات محور « رفح – غزة » على الجناح الغربي ، بهجمات مخادعة قوية ، تهدد خطوط مواصلاته بطريقة توحي ان هناك محاولةلخلق « فالوجا » أخرىفي « غزة » ، ومن ثم تتصور القيادة المصرية ، أن هذا الهجوم هو الهجوم الرئيسي للعدو . وبعد تصفية المقاومة الرئيسية لمحور « العوجة – العسلوج » ، اثر الاستيلاء على « العوجة » ، تندفع القوات المدرعة والميكانيكية في اغارة خاطفة داخل سيناء ، عبر محور « أبو عجيلة – العوجة » وتتجه نحو « العريش » شمالا ، لتهدد القاعدة الادارية الرئيسية هناك ، فتخلق اضطرابا معنويا لدى القيادة المصرية ، قد يفقدها التوازن ، ويجبرها على سحب قواتها من محور « رفح – غزة » ، خاصة بعد توجيه هجمات قوية ضد « رفح » تهدد بالاستيلاء عليها . ولزيادة الاضطراب في العمق الاستراتيجي والاداريالمصري ، تشن قوةخفيفة ، اغارة خاطفة من « أبو عجيلة » تجاه مطار « بئر الحمة » على المحور الاوسط في سيناء المتجه نحو الاسماعيلية وقناة السويس .

[11] Lorch. Netanel, Israel's War of Independence, Hart — more, Isrel, 1967. p. 494.
[12] Luttuak. Edward, Horowitz. Dan, The Israeli Army, Allen Lane, London, 1975, p. C4.

وتدعم هذه العمليات بغارات جوية على «العريش» و « رفح » و « خان يونس » و « الفالوجا » ، المحاصرة بلواء « الكسندروني » واغارات كوماندوس بحرى على خط سكة حديد «العريش ــ رفح» وقصف بحرى من زوارق الطوربيد لغزه . وكل ذلك لتقوية اعتقاد القيادة المصرية ، بأن الهجوم المخادع على محور « رفح ــ غزة » هو الهجوم الرئيسى ، وتغطية الهجوم الرئيسى القائم على الاقتراب غير المباشر عبر حركة الالتفاف حول الجناح الصحراوى للقوات المصرية ، وتهديد خطوط مواصلاتها ومراكزها الادارية فى العمق الاستراتيجى ، ليكون التأثير المعنوى مباشرا على القيادة المصرية العامة نفسها ، وزعزعة ثقة القوات المدافعة عن مواقعها بقوة فى قطاع « غزة » ، وكذلك فى جيب « الفالوجا » فى نفسها وفى قيادتها .

وعلى المستوى التكتيكى ، وضع « ايجال آلون » خطته فى مهاجمة وتصفية محور « العوجه ــ العسلوج » على أساس تجنب الهجوم المباشر على المواقع الدفاعيه المصرية القوية الموجودة على امتداد الطريق المرصوف بالاسفلت بين العوجة والعسلوج ، والممتد شمالا حتى « بئر السبع » ، نظرا لصعوبة الاستيلاء عليها ، واحتمال استمرار صمودها لحين تعزيزها بقوات احتياطية تأتى من طريق « رفح ــ العوجة » أو العريش ــ ابو عجيلة ــ العوجة » ، كما حدث فى عمليات سابقة على الجبهة المصرية .

ولذلك قرر « آلون » دفع اللواء المدرع الثامن ، تعاونه كتيبة مشاة محمولة من لواء « هارئيل » عبر درب صحراوى مجهول ، كان الرومان قد انشأوه قديما ، اكتشفته المخابرات الاسرائيلية بالتعاون مع بعض علماء التاريخ والاثار ، يمتد من « بئر السبع » حتى « العوجة » ، قام سلاح المهندسين بترميمه سرا قبل بدء العملية الهجومية خلال عدة ليال وفى الوقت نفسه ، كان على كتيبتين من لواء « هنيجف » [أى النقب] أن تقطعا الطريق بين « العوجة » و « العسلوج » ومهاجمة العسلوج بعد ذلك من الخلف خلال الليل ، على حين تقوم وحدات أخرى من اللواء المذكور ، بقطع طريق « العوجة ــ رفح » لتعرقل سبيل وصول أى تعزيزات اليها من « رفح » حيث كانت توجد القيادة المصرية العامة ، وتجعلها معزولة فى وجه هجوم اللواء المدرع الثامن المفاجىء الذى سيتم عبر الدرب الرومانى المذكور [١٣] .

وقد بدأ تنفيذ الهجوم الثانوى المخادع على محور « رفح ــ غزة » ، وما صحبه من غارات جوية وقصف بحرى ، بعد ظهر يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٤٨ . وفى ليلة ٢٥ ــ٢٦ ديسمبر بدأت العمليات الرئيسية ضد محور « العوجة ــ العسلوج » وفقا للمخطط الموضوع وتكبدت كتيبتا لواء « هنيجف» خسائر فادحة أثناء قطعهما طريق « العوجة ــ العسلوج » . وفشل هجوم اللواء المدرع الثامن على « العوجة » فى البداية بعد ظهر يوم ٢٦ ــ ١٢ نظرا لان القيادة الاسرائيلية دفعته عبر الطريق الرئيسى من جهة الشمال الشرقى ، بدلا من أستمرار زحفه البطىء عبر الدرب الرومانى ، ومهاجمة البلدة من الغرب ، أو الالتفاف حولها من الجنوب ، حتى تستطيع التعجيل بالاستيلاء على « ابو عجيلة » ، ولذلك أستأنفت هجومها فى فجر يوم ٢٧ ــ١٢ من جهة الجنوب ، بعد تمهيد قوى بالمدفعية والطيران ، ونجاح قوات « هارئيل » فى منع وصول التعزيزات المصرية من « رفح » واستولى اللواء المدرع المذكور بعد ذلك على « ابو عجيلة » ليلة ٢٩ ــ١٢ وفى هذه الاثناء ، اضطرت حامية « العسلوج » المصرية الى أن تنسحب عبر الصحراء نحو « القسيمة » ثم اندفعت القوات الاسرائيلية نحو « العريش » ظهر يوم ٢٩ ــ١٢ ولكن كتيبة مشاة مصرية معززة بمدافع م ــ د صدتها عند « بير الحفن » على مسافة ١١ كيلو مترا جنوب العريش حيث تخندقت بقوة مستندة على الكثبان الرملية الناعمة على كلا جناحيها . ومن ثم لم تستطع القوة الاسرائيلية المدرعة والميكانيكية أن تلتف حولها ، وتكبدت خسائر فادحة فى هجومها الجبهى ، واضطرت الى الانسحاب الى « ابو عجيلة » بسرعة ، فوصلتها فى صباح اليوم التالى ، ثم واصلت تراجعها الى « بئر

---

[١٣] Strategy : The Indirect Approache, Appendix II, Faber and Faber, London, 1967, p.409.

السبع » فى اليوم نفسه تحت ضغط هجمات جوية مصرية ، وتقدم كتيبة المشاة المصرية تعززها كتيبة دبابات « لوكست » ومدفعية . وفى الوقت نفسه ، فشلت الهجمات التى شنت على « رفح » طوال الفترة بين ١ و٧ يناير ١٩٤٩ ، واعقب ذلك وقف لاطلاق النار بمقتضى قرار من مجلس الامن ظهر يوم ٧ يناير ومن ثم اسفرت العملية « حورف » عن تصفية محور « العوجة — العسلوج » فحسب ، وبقى قطاع « غزة » وجيب « الفالوجا » [الذى انسحبت منه القوات المصرية بعد ذلك بمقتضى اتفاقية الهدنة الدائمة] ، وذلك بفضل ثبات اعصاب القيادة المصرية ، ونجاحها فى صد الهجوم الاسرائيلى على « العريش » و « رفح » و « التبة ٨٦ » الواقعة بين « رفح » و « غزة » واستمرار صمود « الفالوجا — عراق المنشية » .

وشكل ضعف سلاح المدرعات الاسرائيلى الناشىء من حيث قلة عدد الدبابات ، وعدم وجود مدفعية ذاتية الحركة ، وقلة خبرة رجاله القتالية والقيادية . فضلا عن ضعف الطيران ، وشبه انعدام دعمه القريب للمدرعات ، شكل عاملا مساعدا لعدم استكمال نجاح الخطة الاسرائيلية . غير ان العملية كانت تعميدا أوليا لا بأس به لقدرة الجيش الاسرائيلى على ممارسة حرب الحركة الخاطفة المستندة لاسلوب الاقتراب غير المباشر ، استراتيجيا وتكتيكا ، ولاستيعابه العملى للروح الهجومية التى اصبحت تمثل الطابع الرئيسى لعملياته بعد ذلك فى الحروب التالية . وقد كتب « ايجال يادين » فى سبتمبر ١٩٤٩ مقالا بعنوان « تحليل استراتيجى لمعارك السنوات الاخيرة » نشرته « صحيفة القوات المسلحة الاسرائيلية » « وكان قد اصبح رئيسا للأركان العامة » وظهرت ترجمته الموجزة فى ملحق طبعة كتاب «ليدل هارت» « الاستراتيجية : الاقتراب غير المباشر » عام ١٩٦٧ « سبق أن أشرنا اليه » قال فيه « ان ايام الهجمات التكتيكية الجبهية اصبحت تتلاشى بسرعة ، واصبح فن التكتيك ، يهدف الى تحقيق المهام الرئيسية بوساطة الهجمات على الاجنحة والمؤخرة . ومع ذلك فلا يزال هناك جدل قائم بين خبراء الحرب ، حول ما اذا كان هذا الاسلوب قابلا للتطبيق فى مجال الاستراتيجية ايضا . وفى رأيى أن هذا الاسلوب يمكن أن يطبق فى مجال الاستراتيجية ، ولكن بصورة مختلفة بطبيعة الحال . وليس من شك فى أن استراتيجية الاقتراب غير المباشر ، هى الاستراتيجية السليمة الوحيدة ، ولكن قوام الاقتراب غير المباشر فى الاستراتيجية — كما حدده وشرحه وطوره ، بشكل رائع الكابتن ليدل هارت — يكون اكثر اتساعا وتعقيدا عنه فى مجال التكتيك . ذلك لانه حتى نستطيع ان نستثمر مبادىء الحرب فى خدمة هدفنا ، ونؤسس عملنا على أساس اقتراب استراتيجى غير مباشر ، بحيث يمكن ان نحدد نتيجة القتال حتى قبل أن يبدأ القتال نفسه ، فانه من الضرورى تحقيق الاهداف الثلاثة التالية :

أ — قطع خطوط مواصلات العدو ، وبالتالى يصاب بنيانه المادى بالشلل .

ب — سد خطوط انسحابه ، وبالتالى تضعف ارادة القتال لديه وتتحطم معنوياته .

ت — ضرب مراكزه الادارية ، وتعطيل اتصالاته التى تربط بين قيادته وقواته ... وأن تنفيذ هذه الاهداف يشكل الشرط الرئيسى اللازم لتحقيق المهمة الاستراتيجية الاساسية ، كما حددها بشكل مناسب للغاية كابتن ليدل هارت » فى تحليله لهدف الاستراتيجية ومسئولية الاستراتيجية حيث قال : « ان الهدف الحقيقى ليس فى الاساس البحث عن معركة ، وانما فى البحث عن وضع استراتيجى ملائم تماما ، الى حد أنه اذا لم يؤد فى ذاته الى نتيجة حاسمة ، فان المعركة التى تتلوه ، تؤدى الى مثل هذه النتيجة » [١٤] .

كما أشار « ايجال آلون » بعد ذلك فى كتابه « انشاء وتكوين الجيش الاسرائيلى » الصادر عام ١٩٦٩ الى تطبيق الجيش الاسرائيلى لاستراتيجية وتكتيك الاقتراب غير المباشر خلال الفترة الاخيرة من حرب ١٩٤٨ فقال « وخلال تلك الفترة أيضا ، اصبحت تكتيكات « الاقتراب غير المباشر » . التى أبدعت تعاليم سير بازيل ليدل هارت فى شرحها والدعوة اليها — أكثر وأنجح استخداما ، وخاصة

[١٤] Ibid, 397.

في حملات النقب وشمالي سيناء في يناير ١٩٤٩ » [١٥] .

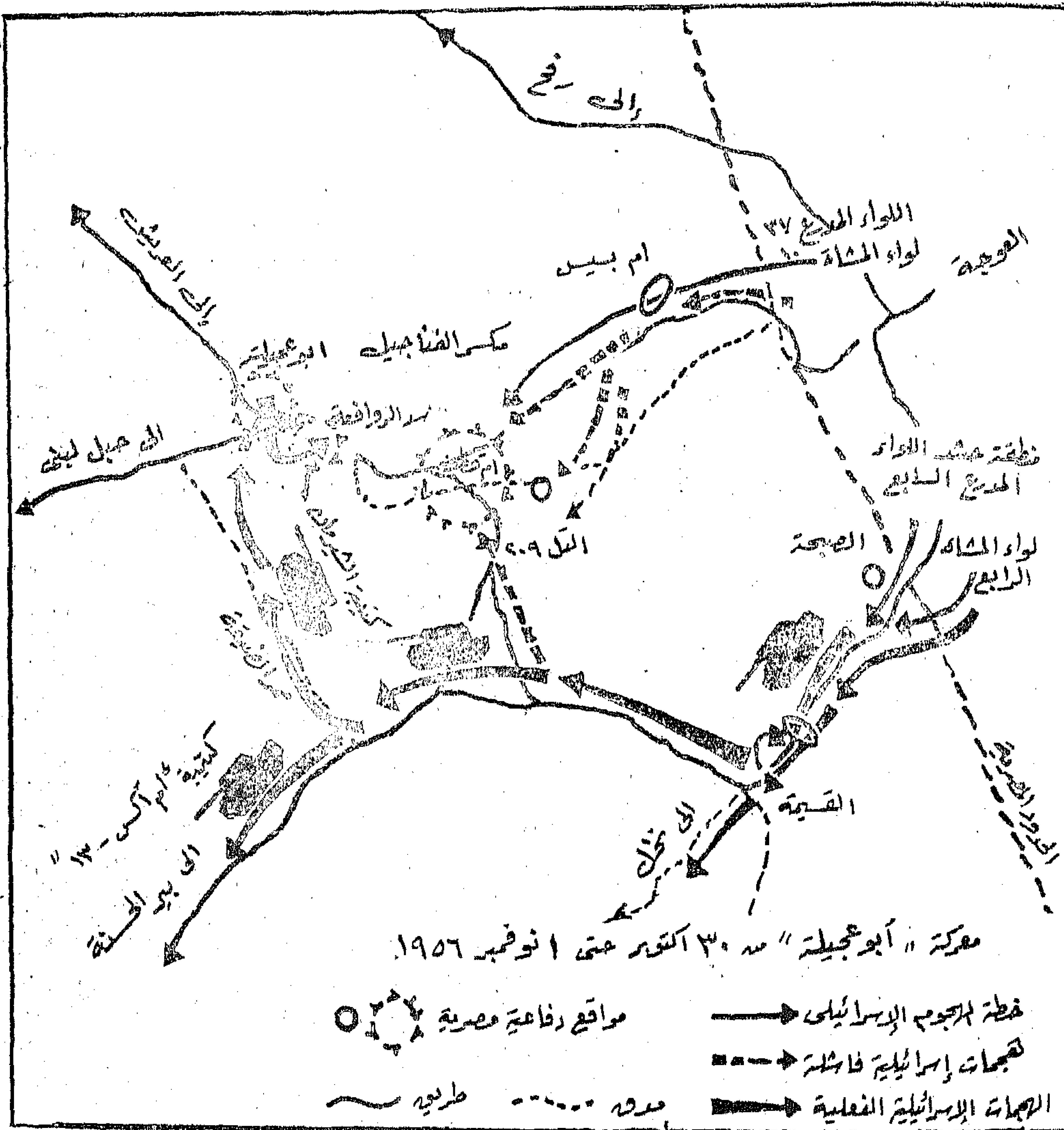
التطبيق في حملة سيناء ١٩٥٦ :

بدا الهجوم الاسرائيلي المفاجيء على مصر ، والذي أطلق عليه اسم عملية « قادش » ، مساء يوم ٢٩ اكتوبر عام ١٩٥٦ بعملية اسقاط كتيبه مظليين تابعة للواء المظلات ٢٠٢ [وكان يقوده اريئيل شارون] قرب المدخل الشرقي لممر متلا على المحور الجنوبي لشبه جزيرة سيناء ، وهو المحور الذي يحدده الطريق الممتد من « الشط » عند الشاطيء الشرقي للقناة في مواجهة مدينة السويس حتى « الكونتلا » عند الحدود المصرية ــ الفلسطينية ، مرورا بمتلا و « نخل » و « التمد » « ويتفرع عنه طريق اخر عند « التمد » يصل الى رأس النقب » المطلة على نهاية خليج العقبة » حيث توجد ميناء « ايلات » ، وفي الوقت نفسه ، قامت بقية وحدات اللواء المظلي ٢٠٢ بمهاجمة «الكونتلا» مستخدمة المدفعية والمصفحات نصف جنزير وكتيبة دبابات خفيفة « ام كس ــ ١٣ » الحقتبه . وكان الهدف الرئيسي لهذه العمليات الاولية ، خلق تهديد مباشر لحركة الملاحة في قناة السويس ، يتيح لبريطانيا وفرنسا حجة تقديم انذارهما لمصر الذي اتخذ سببا مفتعلا لقيامهما بالاشتراك في العدوان الثلاثي مع اسرائيل . بالاضافة الى اعطاء انطباع مخادع للقياده العسكريه المصريه ، بأن الهجوم الثانوي على المحور الجنوبي في سيناء ، هو الهجوم الرئيسي ، فتدفع باحتياطيها المدرع اليه بعيدا عن المحور الاوسط ، حيث كان سيتركز الهجوم الرئيسي عند « ابو عجيلة » . ولكن القيادة المصرية لم تبتلع الطعم ، وأرسلت احتياطيها المدرع الى المحور الاوسط ، واكتفت بدفع كتيبتين من المشاة نحو المدخل الشرقي لممر متلا ، اشتبكت احداهما بكتيبة من اللواء ٢٠٢ في معركة عنيفة كبدتها فيها خسائر فادحة ، وتوقفت الكتيبة الاسرائيلية نتيجة لذلك عن محاولة التقدم داخل الممر . [١٦] . أما على المحور الاوسط ، فقد حشدت القيادة الجنوبية الاسرائيلية مجموعة العمليات ٣٨ التي ضمت لواءين مدرعين « ٧ و٣٧ » ولواءي مشاة «٤» و [١٠] وحشدت على المحور الشمالي « رفح ــ العريش » مجموعة العمليات ٧٧ التي تألفت من لواء مدرع [٢٧] ولواء مشاة معزز [١] ، اي نصف قوة المجموعة ٣٨ تقريبا . ولكن قوة الالوية المدرعة كانت متفاوتة الحجم والتنظيم، اذ كان اللواء المدرع ٧ يتألف من كتيبتي دبابات وكتيبة مشاة واخرى محمولة وكتيبة مدفعية ميدان ، على حين كان اللواء المدرع ٣٧ يتألف من كتيبة دبابات متوسطة وسرية دبابات خفيفة وكتيبة مشاة ميكانيكية وأخرى محمولة وسرية مهندسي اقتحام . أما اللواء المدرع ٢٧ فكان يتألف من ٣ مجموعات قتال مدرعة ، تضم كل منها سرية دبابات وسرية مدافع ذاتية الحركة وسرية مشاة ميكانيكية ووحدة مهندسي اقتحام ، وذلك بالاضافة الى كتيبه مشاة محمولة وكتيبة مدفعية ميدان وأخرى متوسطة . ويرجع ذلك الاختلاف ، الى عدم استقرار عقيدة محدده بشكل قاطع لاستخدام المدرعات لدى قيادة الجيش الاسرائيلي . فقد كان رأي «موشي ديان» ، رئيس الاركان وقتئذ ، أن الدبابات قوة مساندة للمشاة والمدفعية ، وكان رأيه استمرارا لرأي الجنرال « يادين » القائل بفكرة « المشاة المتحركة » ــ Mobile infantry ــ التي تستخدم المصفحات نصف جنزير تساندها الدبابات . على حين كان رأي « حاييم لاسكوف » قائد سلاح المدرعات وقائد الجبهة الجنوبية « عساف سمحوني » وقائد اللواء المدرع ٧ « يوري بن آري » ، أن الدبابات يجب أن تستخدم كقوة مستقلة ، تكون بمثابة رأس رمح لزحف المشاة المحمولة ، وذلك لتستثمر خرقها لخطوط أو مواقع في عمليات « اقتراب غير مباشر » تتم وفقا لاسلوب الخيالة الخفيفة في الماضي ، وتجنب خلال ذلك الاشتباك في معارك عنيفة مع مدرعات الخصم ، التي يجب أن تتصدى لها « ستائر » من المدافع م ــ وفي حالة قيامها بهجمات مضادة . [١٧]

[١٥] آلون . ايجال ، انشاء وتكوين الجيش الاسرائيلي ، ترجمة عثمان سعيد ، دار العودة ، بيروت ، ١٩٧١ ، صفحة ١٢٨ .

[١٦] لمزيد من التفاصيل ، راجع كتاب : محمود عزمي ، القوات الاسرائيلية المحمولة جوا ، مركز الابحاث الفلسطيني ، بيروت ، ١٩٧٣ ، صفحات ٣٧ ــ ٦٧ .

[١٧] Luttwak. Edward, Horowitz. Dan, op. cit, p. 131.



وكان لذلك كله أثر على كيفية سير المعارك ، ومدى فاعلية تطبيق أسلوب الاقتراب غير المباشر ، كما توضح العمليات على المحور الاوسط عند « أبو عجيلة » ، اذا كانت الخطة الاصلية الموضوعة للهجوم قائمة على اساس قيام لواء المشاة الرابع بالاستيلاء على « القسيمة » الواقعة الى الجنوب الشرقى من « أبو عجيلة » بنحو ٣٠ كيلو مترا . ثم يقوم لواء المشاة العاشر ، بدعمه اللواء المدرع ٣٧ بالهجوم على « أبو عجيلة » من جهة الشرق عبر « أم قطف » التى تعتبر الموقع الدفاعى الرئيسى فى هذا المحور ، بحكم أنها واقعة بين كثبان رملية فى الشمال وجبل «شفة» فى الجنوب وتسد طريق العوجة — أبو عجيلة » المرصوف بالاسفلت ، ولكن التطبيق العملى تم على نحو مختلف ، لعبت فيه مناورة الاقتراب غير المباشر دورا هاما على المستوى التكتيكى ، اذ أن هجوم لواء المشاة الرابع على « القسيمة » تعثر ، واضطرت القيادة الجنوبية [عساف سمحونى] الى أن تدفع باللواء

المدرع السابع [يوسي بن آري] ليعزز هجوم المشاة ، الذى جرى بعد منتصف ليلة ٣٠ - ١٠ - ١٩٥٦ ، على خلاف الخطة الاصلية ، وتعليمات « ديان » المسبقة ، الخاصة بعدم استخدام الدبابات فى وقت مبكر من العمليات حتى لا يتدخل ضدها الطيران المصرى قبل أن تتدخل بريطانيا وفرنسا وتدمرانه على الارض . وفى الساعات الاولى من صباح يوم ٣٠ - ١٠ استولى اللواء المدرع ٧ على « القسيمة » وتقدم نحو الشمال الغربى ليهاجم دفاعات « أم قطف » من جهة الجنوب ، بالتعاون مع الهجوم الاخر الذى سيجرى من جهة الشرق بوساطة لواء المشاة العاشر واللواء المدرع ٣٧ ، ولكن هجوم اللواء ٧ أوقفته النيران م - د المصرية عند التل « ٢٠٩ » ظهر اليوم نفسه . ولذلك تحول اللواء الى الالتفاف حول « أبو عجيلة » ليهاجمها من جهة الغرب . عبر ممر وعر ضيق يقع بين جبلى « ضلفة » و « هلال » يعرف بممر « الضيقة » ، كانت القيادة المصرية تعتبره غير صالح لمرور الدبابات ، ووضعت داخله بعض العوائق الهندسية المضادة لها ، فضلا عن وحدة انذار صغيرة من «الهجانة» كانت تراقب مدخله الجنوبى ، كما اتجهت كتيبة الدبابات الخفيفة التابعة الى « بير الحسنة » الى الجنوب الغربى ، لتصل منها بعد ذلك الى جبل «لبنى» شمالا على المحور الاوسط ، وتسيطر على طرق المواصلات المؤدية الى كل من « أبو عجيلة » و «العريش» ، وذلك بناء على اوامر جديدة من «ديان» الذى فسر هذا التغيير المفاجىء فى الخطة فى يومياته فقال انه من غير المتوقع ، أن تبدى جميع المواقع المصرية مقاومة شديدة . وسوف تكون هناك نقاط ضعيفة ، وعندما تصبح الجبهة بأكملها مفتوحة وتجد المواقع ، التى تبدى مقاومة شديدة ، نفسها مطوقة ومعزولة ، سيكون التغلب عليها اكثر سهولة منه الان . وعلى اية حال ، فان القوات الانجلو - فرنسية ستبدأ غدا فى الفجر يقصد أول نوفمبر ١٩٥٦ فى قصف المطارات المصرية ، ومن المفترض أننا سنكون بعد ذلك قادرين على تحقيق أهدافها بسهولة اكبر » [١٨] .

وقد استطاعت كتيبة الدبابات « سوبر شيرمان » وكتيبة المشاة الميكانيكية ، تتقدمهما سرية الاستطلاع ، التابعة للواء المدرع ٧ أن تجتاز ممر «الضيقة» خلال ليلة ٣١ - ١٠ - ١٩٥٦ ، بشيء من الصعوبة الناتجة عن طبيعة الارض ، والعوائق الهندسية المتناثرة داخله ، ثم هاجمت قرية « أبو عجيلة » من جهة الغرب ، ونجحت فى الاستيلاء عليها فى السابعة من صباح ٣١ - ١٠ ثم استولت أيضا خلال ليلة أول نوفمبر على موقع « سد الروافعة » القريب منها جهة الشرق ، بعد قتال عنيف تكبدت فيه القوات الاسرائيلية خسائر كبيرة نسبيا . ويرجع نجاحها فى الاستيلاء على الموقعين ، الذى أدى الى تطويق موقع « أم قطف » تماما ، الى ان القيادة المصرية المحلية ، كانت قد سحبت معظم احتياطيها من الموقعين خلال نهار ٣٠ - ١٠ لمواجهة الهجوم على « التل ٢٠٩ » ، الذى لعب دورا غير مباشر فى نجاح عملية الالتفاف الاسرائيلية عبر ممر الضيقة . هذا فضلا عن انه لم تكن لديها دبابات أو مشاة ميكانيكية ، اى قوة خفيفة الحركة قادرة على المناورة السريعة ، حتى تدفع بها بسرعة لتواجه بها المدرعات الاسرائيلية الزاحفة عليها من الممر ، بالاضافة الى سوء تقديرها المسبق ، لعدم قدرة المدرعات على اجتياز الممر الوعر .

ولكن رغم ذلك الحصار ، استمرت القوة المصرية الرئيسية فى « أم قطف » صامدة فى وجه الهجمات المدرعة الاسرائيلية التى جرت يوم ١ - ١١ - ٥٦ من كلا اللواءين ٧ و ٣٧ واللواء العاشر مشاة من جهتى الشرق والغرب ، حتى صدرت لها الاوامر بالانسحاب العام من سيناء اثر بدء التدخل العسكرى البريطانى - الفرنسى [وكانت اوضاعها فى المؤن والذخيرة والمياه سيئة للغاية] مساء يوم ١ - ١١ - ١٩٥٦ واستطاعت أن تنسحب بمعظم قوتها سليمة خلال ليلة ٢ - ١١ عبر الكثبان الرملية الشمالية ، دون أن تشعر القوات الاسرائيلية بذلك !

والخلاصة أن قيادة مجموعة العمليات ٣٨ الاسرائيلية ، اختارت منذ البداية ، خط « المقاومة

---

[١٨] Dayan. Moshe, Diary of the Sinai — campaign, Weidenfeld & Nicolson, London, 1960, p. 94.

الاضعف » — وهو محور القسيمة — واستثمرت النجاح بسرعة عبر « الخط الاقل توقعا » — وهو ممر الضيقة — بعد ان لمست عنف المقاومة عند المدخل الجنوبى لموقع أم قطف — التل ٢٠٩ — ، أى طبقت قاعدة « عدم تجديد الهجوم على الخط نفسه بعد فشل الهجوم السابق ، ومن ثم قطعت خطوط مواصلات الحامية المصرية فى « أم قطف » واستولت على قاعدتها الادارية القريبة فى « ابو عجيله » . ولكنها رغم ذلك ، لم تستطع أن تجبر القوة المصرية على الاستسلام ، أو تسد عليها تماما طرق الانسحاب . ونعتقد على أية حال ، أن النتيجة كانت ستتغير الى حد كبير ، فيما لو كان اللـــواء المدرع المصرى المتقدم على المحـــور الاوسط [الذى وصل يوم ٣١ — ١٠ الى « بير الحمة » على مبعدة ٣٧ كيلو مترا من « أبو عجيلة»] قد واصل تقدمه ، واشتبك مع اللواء المدرع ٧ ، ولكن أمر الانسحاب العام الصادر ليلة ١ــ١١ حال دون ذلك . كما أن الطيران المصرى ، كان قد ضرب أيضا هو الاخر ولم يدخل المعركة جديا .

وقد استثمرت كتيبة دبابات « أم اكس — ١٣ » ، التابعة لواء المدرع ٧ ، الموقف المترتب على انسحاب المدرعات المصرية من « بير الحمة » و « بير روض سالم » ، وقامت بمطاردة سريعة ، ولكن غير ناجحة ، تمت تحت الغطاء الجـــوى البريطـــانى ـ الفـــرنسى ، انتهت مســـاء يـــوم ٢ــ١١ــ٥٦ على مسافة ١٦ كيلو مترا تقريبا شرق قنـــاة الســـويس ، وفقـــا لشروط الانـــذار الانجلو ـ فرنسى المقدمة لكل من مصر واسرائيل ، على حين كانت القوة الرئيسية للـــواء لازالت عند « أبو عجيلة » ، وكذلك اللواء المدرع ٣٧ الذى قتل قائده فى معركة « أم قطف » « ١٩ » .

وهكذا يتضح لنا ، أن أسلوب تنظيم وتدريب واستخدام سلاح المدرعات الاسرائيلى ، وضعف التعاون المباشر بينه وبين الطيران ، حالا دون تطبيق « الاقتراب غير المباشر » على مســـتوى استراتيجى فعال فى حملة سيناء ١٩٥٦ ، وان نجاح معظم القوات المصرية فى الانسحاب بطريقة شبه منظمة [رغم تحملها بعض الخسائر نتيجة للقصف الجوى] هو دليل عملى على ذلك .

أما نجاح الجيش الاسرائيلى بصفة عامة فى الاستيلاء على سيناء عام ١٩٥٦ فمسألة لا يمكن فصـــــلها عن ظروف التـــدخل العســـكرى الانجلو ـ فرنسى ، وانسحاب القوات المصريـــة منها ، وتدمير الطيران المصرى على الارض نتيجة التدخل المذكور .

التطبيق على الجبهة المصرية عام ١٩٦٧ :

فى السنوات العشر الفاصلة بين حربى ١٩٥٦ و١٩٦٧ تكامـــل البنـــاء الهجـــومى للجيش الاسرائيلى ، واصبح مســـتندا الى ذراعيـــن رئيسيتين هما سلاح المدرعات وسلاح الطيران ، وذلك على أساس التطور الذى لحق نظريه الامن ، من حيث تطوير مبدأ « نقل الحرب بسرعة الى أرض العدو » الى مبدأ « الهجوم المضاد المسبق » القائم على فكرة ضرورة توجيه الضربة الاولى .

ولذلك اصبح أسلوب تنظيم سلاح المدرعات ، وعقيدته التكتيكية ، قائما على استخدام الدبابات فى حشود قويه تكون بمثابة « قبضات فولاذية » تدق « اســـافين » صلبة داخل خطـــوط الدفاع المعادية ، وتتقدم كرؤوس رماح سريعة نحو العمق التعبوى [أى العملياتى] دون ان تلتفت للاجنحة المحيطه بها ، وتترك مهمة تطهير المواقع الدفاعية للمشاة الميكانيكية والمحمولة التى تتبعها ، معتمدة على الطيران الذى يقدم لها دعما ناريا قريبا فى الحالات التى تتطلب مثل هذا الدعم ، اى يصبح الطيران بمثابه مدفعيةثقيلةمتحركة ، تلين المواقع أو تشل القوات التى تحاول التصدى للدبابات فى العمق ، وهى معزولة عن مشاتها ومدفعيتها . وكان الجنرال « اسرائيل تال » ، قائد ســـلاح المدرعات فى الفترة من ١٩٦٤ حتى ١٩٦٩ ، هو المطور الرئيسى ، وعلى نحو حاسم ، لهذه العقيدة القتالية الجديدةلسلاح المدرعات« ٢٠ ». وقد اعتبران الدبابات قادرة وحدها ، دون التعاون القريب والمستمر لبقية عناصر سلاح المدرعات الاخرى من

---

[١٩] لمزيد من التفاصيل حول معركةابو عجيلة راجع مقال محمود عـــزمى« ابو عجيلة فى ثلاث معارك » شئون فلسطينية ، مركز الابحاث الفلسطينى ، بيروت ، عدد ٢٩ ، صفحات ٧٨ — ٨٨

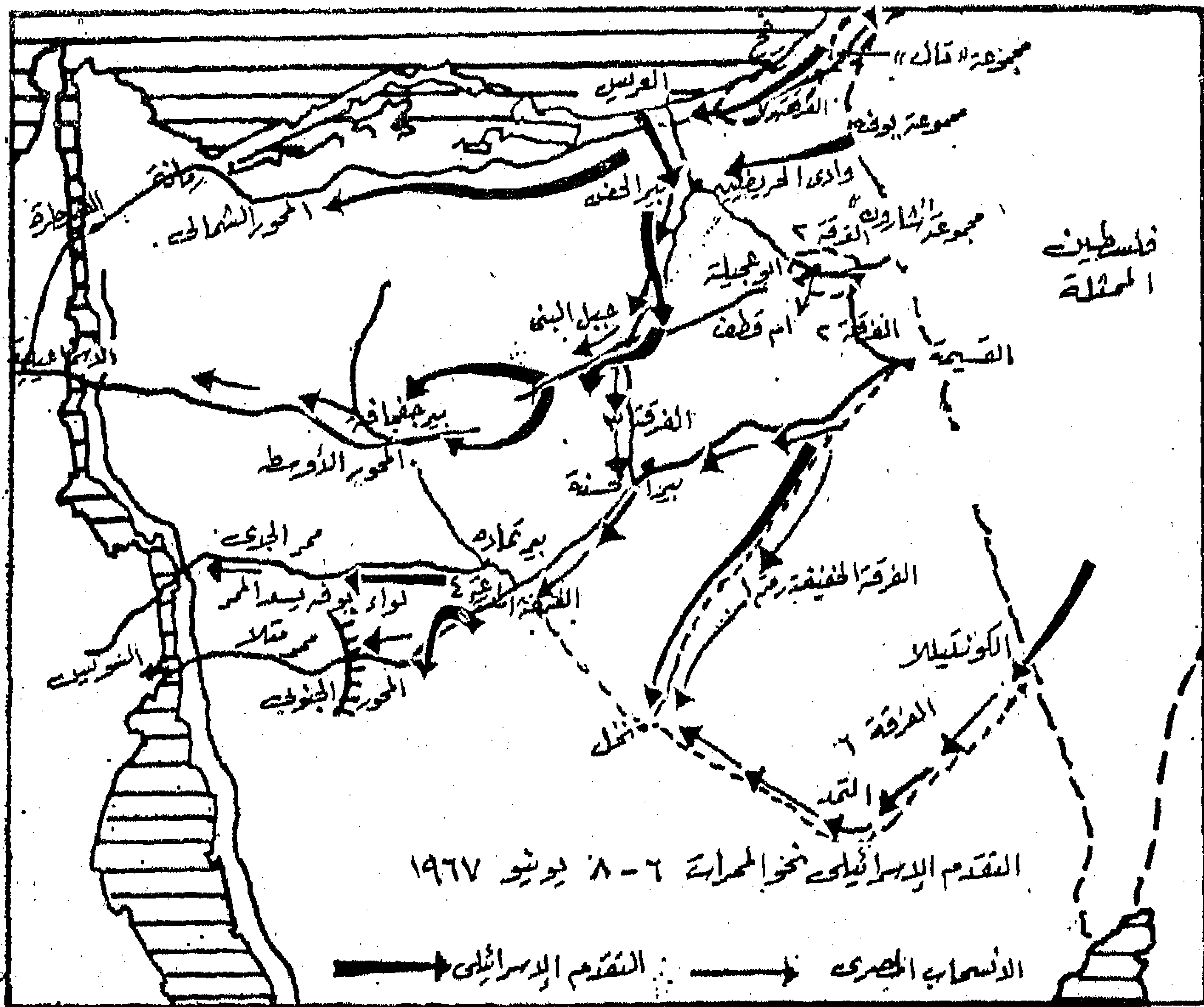
مشاة ميكانيكية ومدفعية ذاتية الحركة . على ان تحقق كافة المهام المطلوبة منها ، وفقا لتكتيكات الحرب الخاطفة ، المستندة اساسا على ثنائي « الطائرة ــ الدبابة » . ومن ثم ركز سياسة تسليح القوات المدرعة على شراء الدبابات الجديدة من طرازي « سنتوريون » وباتون » بنوع خاص ، بحكم أن قوة دروعهما الثقيلة ، وقوة نيرانهما « المدفع ١٠٥ مم بصورة اساسية » كفيلة بتحقيق قوة الصدمة المطلوبة فى خرق الدفاعات الامامية ، مع تحمل أكبر قدر ممكن من النيران المضادة ، وأن قوة نيرانهما ، وبعد ودقة رمى مدافعهما [في ظل تدريب جيد للأطقم على الاصابة من بعيد وبسرعة كبيرة « كفيلة بالتغلب على الاسلحة المضادة لها من مدافع م ــ د عادية أو عديمة الارتداد أو صواريخ موجهة سلكيا أو « إر بى جى » « كان الجيش المصرى لديه وقتئذ صواريخ « سناير » و « آر بى جى ٢ » فقط» من مسافات بعيدة نسبيا فى الارض المكشوفة، التى تتميز بها معظم صحراء سيناء ، ومن ثم لم تكن هناك حاجة ، فى رأيه ، لمرافقة المشاة الميكانيكية القريبة والمستمرة للدبابات ، خاصة وأن المصفحات نصف جنزير القديمة من طراز « م ــ ٣ » . الذى كانت تستخدمه المشاة الميكانيكية الاسرائيلية ، كان لا يصلح لمثل هذه المهمة فى الصحراء المكشوفة ، وفى مواجهة قوة نيران الاسلحة م ــ د الفعالة ، الامر الذى كان يعنى ضرورة أن تستبدل بها ، نوعية جديدة من عربات قتال المشاة المدرعة الحديثة ، وهذا كان سيؤدى بالضرورة الى تقليل عدد الدبابات الجديدة المطلوبة لضمان تنفيذ الضربة الخاطفة الجارى أعدادها على قدم وساق منذ عام ١٩٥٧ .

بمثل هذه المفاهيم والاساليب والنظم القتالية ، دخل الجيش الاسرائيلى حرب ١٩٦٧ ، أو على الاصح مغامرة ١٩٦٧ المحسوبة ، والتى بنيت حساباتها على أساس الفاعلية المتوقعة لضربة الطيران المفاجئة المدروسة والمعدة جيدا على مدى سنوات ١٩٥٧ ــ ١٩٦٧ من حيث تجريد القوات المصرية من غطائها الجوى ، وضمان الدعم القريب للمدرعات المنطلقة فى الصحراء كفرسان « جنكيز خان » الخفيفة فى زمن تخطى موضوعيا هذا الاسلوب تسليحا وتكتيكا ، وكذلك من حيث تجريد قيادة القوات المصرية ــ أى عقلها وجهازها العصبى ــ من اتزانها الفكرى والمعنوى ومن ثم يكون للضربة الجوية نفس التأثير المعنوى لاستراتيجية الاقتراب غير المباشر قبل ان تبدأ القوات البرية تحركها . ولذلك لم تهتم خطة العمليات الهجومية البرية فى المرحلة الاولى منها على الجبهة المصرية ، بمراعاة مبادىء « الاقتراب غير المباشر » بصورة أساسية وملموسة فى كلا الهجومين الرئيسيين اللذين بدأتهما مجموعة عمليات الجنرال « تال » فى القطاع الشمالى [محور خان يونس ــ رفح ــ الشيخ زويد] ومجموعة عمليات الجنرال « شارون » فى القطاع الاوسط [محور أم قطف ــ ابو عجيلة] واقتصر التخطيط التكتيكى بأسلوب « الاقتراب غير المباشر » خلال العمليات الهجومية الاولى ، على دفع أحد لواءى مجموعة الجنرال « يوفه » المدرعة عبر وادى « حريضين » و« الازارق» الواقعين الى الشمال من « أبو عجيلة » وسط بحر الرمال الممتد حتى الساحل الشمالى ، وحيث لم تكن توجد قوات مصرية ، سوى فوج سيارات من سلاح الحدود عند مدخل وادى « الازارق » ، وسرية مشاة تدعمها ٤ مدافع م ــ د عند نهاية الوادى قرب طريق «ابوعجيلة ــ العريش» والى الجنوب من « بير لحفن » ، حيث كانت توجد قوة مصرية تحمى طريق الاقتراب من « العريش » . وكانت القيادة المصرية تعتقد ان هذا الوادى غير صالح لسير الدبابات أو الاليات الاخرى بحشود ذات قيمة . ولكن القيادة الاسرائيلية كانت تعرف ، من واقع تجارب أجرتها أثناء احتلال المنطقة عام ١٩٥٦ ، أنه من الممكن للدبابات اجتياز الوادى المذكور فى شكل رتل بطىء ، وببعض المصاعب المحتملة . ولذلك استطاع اللواء المدرع ، المكون من كتيبتى دبابات سنتوريون وبعض المدافع ذاتية الحركة عيار ١٠٥ مم الفرنسية ، أن يجتاز الوادى خلال ٩ ساعات يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ قطع خلالها نحو ٥٠ كيلو مترا ، اشتبك خلالها فى معركة

---

[٢٠] Luttwak. Edward, Horrowitz. Dan, op. cit, p. 187.

قصيرة مع سرية المشاة المصرية حوالى الساعة الثالثة بعد الظهر ، وانسحبت على اثره الاخيرة بسرعة . وقد تقدم اللواء بعدذلك الى الطريق المؤدى لجبل « لبنى » خلال الساعات الاولى من ليلة ٦ يونيو ، حيث أعدت كتيبة الدبابات الاولى كمينا لمنع تقدم وحدات فرقة المشاة المصرية الثالثة الزاحفة منجبل « لبنى » نحو « العريش » لتعزيز قوات فرقة المشاة السابعة ، التى كانت تواجه هجوم مجموعة « تال » . على حين اتجهت كتيبة الدبابات الثانية الى « أبو عجيلة » فى الجنوب ، لتسهل هجوم مجموعة « شارون » الجارى عليها من جهة الشرق عند « أم قطف » نظرا لعنف مقاومة لواء المشاة ١٢ هناك ، ولكن الكتيبة المذكورة ، اضطرت للعودة بسرعة لتعزيز موقف الكتيبة الاولى ، التى كانت تتصدى لمحاولات وحدات فرقة المشاة الثالثة المصرية فى التقدم شمالا ، مستخدمة فوج الدبابات التابع لها خلال الليل ، وعند صباح يوم ٦ يونيو ، خاصة وأن مدفعية موقع « بير لحفن » كانت تتصف الدبابات الاسرائيلية من الشمال . ونتيجة لذلك ، لم تستطع الفرقة الثالثة أن تصل الى « العريش » وانسحبت الى جبل « لبنى » ، ومن ثم سهل على مجموعة « تال » استكمال خرق مواقع فرقة المشاة السابعة على طول محور « رفح — العريش » ، خاصة عند ممر « خروبة » ، والاستيلاء على العريش نفسها صباح يوم ٦ يونيو ، ثم اختراق « بير الحفن » أيضا من الشمال والاتصال بلواء مجموعة « يوفه » المدرع ، والتقدم نحو جبل « لبنى » على المحور الاوسط ، حيث كان يوجد النطاق الدفاعى الثانى التكتيكى للقوات المصرية فى سيناء . ويعد نجاح عملية لواء « يوفه » نموذجا لاختيار « خط التقدم الاقل توقعا » و « الاضعف مقاومة » ، واستثمار النجاح الناتج عن عنصر المفاجأة وسرعة الحركة ، فى منع القيادة المصرية من استخدام احتياطيها القريب [أى الفرقة ٣] فى احتواء أو تقليص نجاح مجموعة « تال » فى اختراق النطاق الدفاعى التكتيكى الاول ، وأسهم ذلك فى استكمال انهيار



التقدم الإسرائيلي نحو الممرات ٦ - ٨ يونيو ١٩٦٧

مواقع « ممرخروبة — العريش — بيرلحفن » ، أى فتح المحور الشمالى لسيناء على مصراعيه ، بالاضافة لاسهامه بصورة جزئية وغير مباشرة ، فى نجاح مجموعة « شارون » فى خرق دفاعات فرقة المشاة الثانية فى « أبو عجيلة » ، ومن ثم فتح المحور الاوسط أمام مجموعتى « تال » و « يوفه » ، بالاضافة لامكانية الالتفاف حول مؤخرة القوات المصرية الرئيسية المتمركزة على المحور الجنوبى بين « نخل » و « الكونتلا » والمنطقة المجاورة لهما ، وقطع طرق مواصلاتها وسد سبل انسحابها المحتمل عبر ممرى « متلا » و « الجدى » [٢١] . وذلك بحكم ان الوصول الى « أبو عجيلة » و « جبل لبنى » يوفر امكانات موضوعية للتقدم نحو كل من « بير جفجافة » على المحور الاوسط و « بير تمادة » و « نخل » فى القطاع الجنوبى، أى أنه يحقق قاعدة « اتباع خط عمليات يؤدى الى أهداف متتالية وبديلة » ، ويزيد بالتالى من حيرة القيادة المصرية ، فى تقرير اتجاهات التقدم الاسرائيلى المحتملة . وقد أدى خرق النطاق الدفاعى الاول على المحورين الشمالى والاوسط حتى عمق « العريش » و « أبو عجيلة » و « جبل لبنى » خلال الاربع والعشرين ساعة الاولى تقريبا من بدء الهجوم الاسرائيلى، الى تفاقم الانهيار المعنوى والاضطراب الفكرى الذى سببته نتائج الضربة الجوية الاولى للقيادة العسكرية العليا المصرية ، ومن ثم صدر عنها قرار الانسحاب العام من سيناء بعد مضى نحو ٣٠ ساعة تقريبا من بدء الحرب ، وهو القرار الذى سهل الى حد كبير للغاية ، عمليات « الاقتراب غير المباشر » التى قامت بها بعد ذلك مجموعتا « يوفه » و « شارون » نحو كل من « بير تمادة » و « نخل » وممرى « متلا » و « الجدى » واتمتها بنجاح يومى ٧ و ٨ يونيو . وترتب على ذلك ، تدمير أو أسر الجزء الاكبر من قوات فرق المشاة ٢ و ٣ والفرقة المدرعة ٤ [نجحت المجموعة الخفيفة رقم ١ بقيادة الشاذلى فى الانسحاب عبر ممر الجدى ، بجزء كبير من قوتها ، نظرا لتاخر مجموعة شارون فى قطع طريق انسحابها] . وقد بعث الجنرال « ايجال يادين » برسالة الى « ليدلهارت » فى أغسطس ١٩٦٧ قال فيها ان المبدا الاساسى لخطة الجنرال « اسحق رابين » ، رئيس الاركان قبل واثناء حرب ١٩٦٧ ، كان هو « الاستثمار الحاذق والخبيث لاستراتيجية الاقتراب غير المباشر الصحيحة ... وهى تعاليم نحمد الله أن العرب لم يدرسوها » [٢٢] . وعلق « ليدل هارت » على هذا فقال « لقد كان لاسلوب الحملة الاسرائيلية برمته ، من حيث كونها « بليتز كريج » متقنة التنفيذ « يقصد حربا خاطفة جيدة » أهمية خاصة بالنسبة لى ، اذ انه يمثل فى رأيى افضل تطبيق تم حتى الان لنظرية استراتيجية الاقتراب غير المباشر ، بمضمونها الذكى ، فى تلمس واستثمار « خط التقدم الاقل توقعا » [٢٣] .

كما علق « ايجال آلون » على خطة وعمليات القوات الاسرائيلية فى سيناء ١٩٦٧ فقال « لقد طبقت الاستراتيجية التقليدية فى الاقتراب غير المباشر وفق اصولها تماما ، باستثناء واحد ، هو أن عملية الاختراق الرئيسية تمت على ثلاثة محاور مختلفة ، فى شمال شبه جزيرة سيناء ووسطها وجنوبها ، قبل الالتفاف والتطويق واغلاق الممرات الجبلية فى المؤخرة على جميع جبهات القتال . ان المحاور التى تتكون منها الطرق المتوازية من النقب الى قناة السويس ، تفصلها عن بعضها اراض بالغة الصعوبة ، مستحيلة عمليا على المدرعات وغيرها من العربات ، اللهم الا فى بعض النقاط . وهذا العامل الجغرافى مكن طوابير القوات الاسرائيلية السريعة الحركة ، من أن تركز على

---

[٢١] لمزيد من التفاصيل عن العمليات البرية الاسرائيلية فى حرب ١٩٦٧ على الجبهة المصرية ، راجع كتاب محمود عزمى « القوات المدرعة الاسرائيلية عبر اربع حروب » ، مركز الابحاث الفلسطينى ، بيروت ، ١٩٧٥ ، صفحات ٢٠٦ — ٢٩٣.

[٢٢] B. H. Liddell Hart, Strategy of a War, Encounter, Februry 196«, p. 17.

[٢٣] Ibid, p. 17.

اهدافها الرئيسية لأنه وزع عليها توزيع قواتها بتخصيص بعضها لحراسة اجنحتها » [٢٤] .

هذا ، وتجدر الاشارة الى ان النجاح السريع والسهل نسبيا فى اختراق مجموعة «تال» المدرعة للمحور الشمالى ، يرجع فى الاساس الى انحطة الخداع الاسرائيلية ، التى نفذت قبل بدء القتال ، اقنعت القيادة المصرية العليا ، بأن الضربة الرئيسية المتوقعة ستكون فى المحور الجنوبى ، بهدف فتح مضايق تيران للملاحة الاسرائيلية ، ولذلك ركزت القيادة المصرية افضل تشكيلاتها ومعظم مدرعاتها فى هذا المحور او بالقرب منه [فرقة المشاة السادسة والفرقة الخفيفة رقم ١ الخ] . على حين أن محور « رفح — الشيخ زويد » لم يكن فيه عند بدء الهجوم ، سوى لواءى المشاة ١٦ و ١١ التابعين للفرقة السابعة مشاة تعززهما كتيبة دبابات ناقصة المرتب ، بالاضافة الى اللواء المشاة ١٠٨ الفلسطينى فى « خان يونس » ، فى الوقت الذى كان لدى « تال » لواءان مدرعان ولواء مظلى ميكانيكى ولواء مشاة ميكانيكى و ٥ كتائب مدفعية [اى ٦ كتائب دبابات مقابل كتيبة مصرية] . وفضلا عن ذلك ، فان المواقع الدفاعية لقوات الفرقة السابعة المصرية ، كانت ضعيفة وغير مجهزة جيدا للدفاع المضاد للدبابات ، نظرا لان المخطط الدفاعى المصرى الاصلى ، كان يستبعد « رفح » من نطاقه الامامى لاسباب سياسية تتصل بآثار حرب ١٩٥٦ ووجود قوات الطوارىء الدولية فيها . ولهذا لم تنتقل عناصر هذه الفرقة من مواقعها الاصلية عند الكيلو ٣٨ بالقرب من العريش الا يوم ٢٧ مايو ١٩٦٧ ، وزاد من ضعف واضطراب الاستحكامات الميدانية ، كثرة تغيير المهام الموكولة للفرقة من قبل القيادة العليا خلال المرحلة التحضيرية ، من استعداد للدفاع ، الى تأهب لهجوم محدود ، ثم الى تأهب للدفاع مرة أخرى ، وتوجيه ضربة مضادة ، ومن ثم فقدت دفاعات الفرقة اتزانها ، وكان لنجاح مدرعات « تال » السهل فى اختراق هذه الدفاعات ، آثاره البعيدة من حيث تأكيد صحة نظريته عن قتال المدرعات ، الامر الذى ادى الى نتائج وخيمة بالغاية على المدرعات الاسرائيلية خلال المرحلة الاولى من حرب اكتوبر ١٩٧٣ .. وعموما كان للنصر الخاطف السهل والرخيص الثمن فى سيناء ١٩٦٧ آثاره السلبية على عقائد الجيش الاسرائيلى القتالية ونظريته الامنية ، ساعدت بصورة غير مباشرة ، على نجاح الجيشين المصرى والسورى فى احراز المفاجأة الاستراتيجية والمنجزات التكتيكية والتعبوية [العملياتية] خلال حرب ١٩٧٣ المجيدة .

بعض الدروس العامة :

باستقراء التطبيقات الاسرائيلية ، التى أوردناها آنفا ، لاسلوب الاقتراب غير المباشر استراتيجيا وتكتيكيا ، نستطيع أن نستخلص بعض الخبرات او القسمات ، العامة للتطبيق الاسرائيلى المذكور فى النقاط التالية :

١ — اقترن التطبيق الاسرائيلى لاستراتيجية عمليات الاقتراب غير المباشر دائما ، بأخذ المبادرة الهجومية الاستراتيجية ، سواء عند التحول الى مرحلة الهجوم المضاد [كما حدث فى حرب ١٩٤٨ [*] او بتطبيق مبدأ الهجوم المضاد المسبق « الضربة الاجهاضية » [كما حدث فى حربى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧] ولذلك فان قدرة الجيش الاسرائيلى على تطبيق هذا الاسلوب ، مرتبطة بطبيعة تكوينه واعداده كجيش هجومى قادر على ممارسة حرب الحركة والمناورة السريعة ، اى على قدرة قواته المدرعة والجوية .

٢ — كان للسيطرة الجوية ، أو لضعف وعدم فاعلية الطيران العربى ، أثر فعال وغير مباشر على نجاح عمليات الاقتراب غير المباشر

---

[٢٤] الون ، ايجال ، المرجع السابق ، صفحات ٢١١ ، ٢١٢

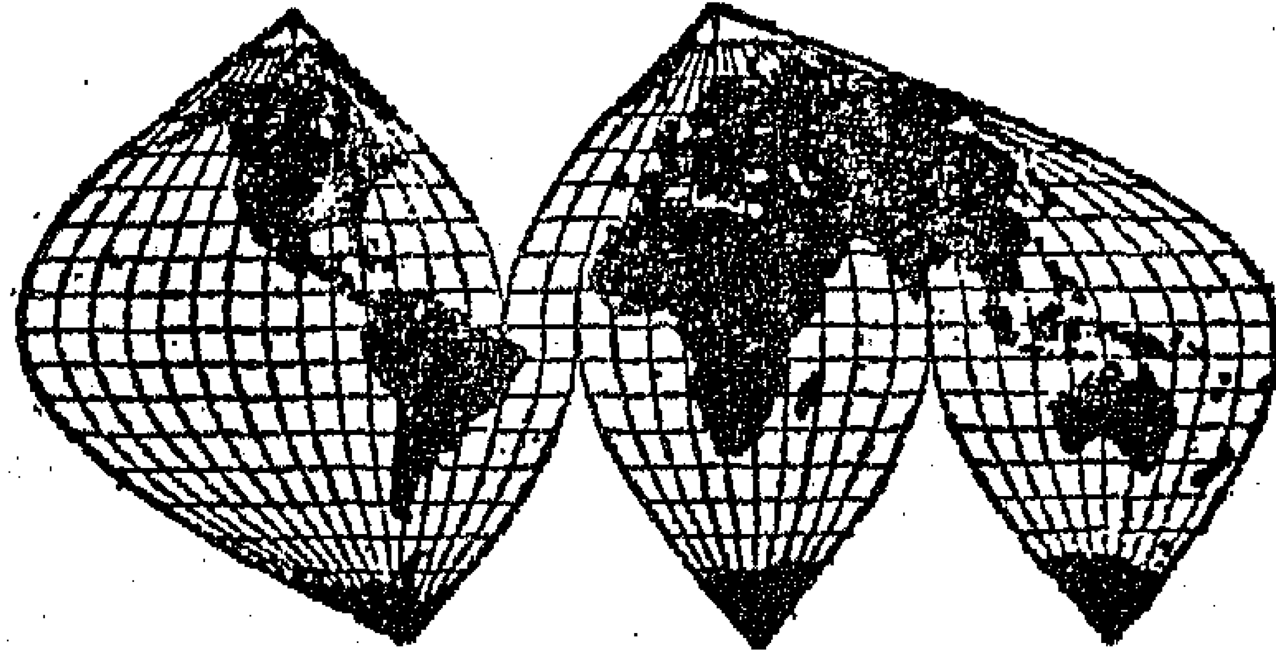
* وكما حدث فى مرحلة الهجوم المضاد العام على الجبهة المصرية يوم ١٦ اكتوبر ١٩٧٣ فيما عرف بمعركة ثغرة «الدفرسوار» التى لايتسع المجال لدراستها حاليا

الاسرائيلية ، خاصة على المستوى الاستراتيجي او التعبوى .

٣ ــ المبدأ الرئيسى الذى تطبقه القيادة الاسرائيلية عادة لضمان نجاح استراتيجية عمليات « الاقتراب غير المباشر » هو اختيار « خط التقدم الاقل توقعا » بعد تغطيته مسبقا بهجوم مخادع ثانوى ، او اجراءات خداع كبيرة ، ثم استثمار المفاجأة والنجاح المترتب عليها ، عن طريق عنصر الحركة السريعة .

٤ ــ شكلت طبيعة الارض الصحراوية فى سيناء ، من حيث ضرورة تباعد المواقع الدفاعية الرئيسية ، وصعوبة الاتصال والمساندة بالنيران او بالمناورة بين التشكيلات الموزعة عليها ، خاصة فى ظل ظروف السيطرة الجوية الاسرائيلية ، وصعوبة او استحالة دفع الاحتياطيات المدرعة المصرية من العمق التعبوى ، لتواجه عمليات الاختراق الاسرائيلية لنطاقات الدفاع التكنيكية عاملا مساعدا لنجاح هذا الاسلوب من العمليات . [٢٥]

٥ ــ أن هذا الاسلوب الاستراتيجي كان وسيظل ، يشكل ضرورة أستراتيجية للجيش الاسرائيلى ، بحكم أهمية مبدأ الاقتصاد فى القوى بالنسبة اليه ، فى ظل اختلال المعطيات الاستراتيجية الرئيسية بينه وبين الجيوش العربية فى الماضى والمستقبل .



[٢٥] لمزيد من التفاصيل بهذا الخصوص ، راجع كتاب مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام « العسكرية الصهيونية » المجلد الثانى القاهرة ، ١٩٧٤ ، صفحات ١٧٥ ، ١٧٦ .

مؤتمرات وندوات دولية

[١] المؤتمر الفكرى الدولى حول الصهيونية
[٢] ندوة الافاق المستقبلية لمشكلة الطاقة

[١] المؤتمر الفكرى الدولى حول الصهيونية

بغداد : ٨ – ١٢ نوفمبر ١٩٧٦

أحمد يوسف القرعى

جاء قرار الجمعية العامة للامم المتحدة – رقم ٣٣٧٩ (٣٠) – بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ ، باعتبار الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية ، تعبيرا عن تزايد ادراك الرأى العام العالمى لحقيقة الظاهرة الصهيونية ، ومنطلقا جديدا لمواجهة الهوية العنصرية للصهيونية ، ولجميع أشكال العنصرية فى عالمنا المعاصر .

وكان من الاهمية ، بعد مرور عام على صدور هذا القرار السياسى ، اعطاؤه « حيثياته الفكرية » – ان صح التعبير – لا ليكون القرار اداة لادانة الصهيونية فحسب ، وانما ليكون ايضا سلاحا فكريا لتحدى الصهيونية ومواجهتها . وكان هذا هو الدافع الرئيسى ، الذى من أجله عقد المؤتمر الفكرى الدولى حول الصهيونية فى بغداد فيما بين ٨ ، ١٢ نوفمبر ١٩٧٦ والذى ناشد فى بيانه الختامى ، المفكرين والمؤسسات الاكاديمية بصفة عامة ، أن تولى اهتماما جديا لهذه القضية ، وأن تخوض الحملة التى تستهدف القضاء على أصول كل أشكال العنصرية الاخرى .

ولقد اكتسب مؤتمر بغداد أهميته ، من واقع الثقل العلمى والفكرى والسياسى للشخصيات المشاركة فيه أولا ، ومن أصالة الابحاث المقدمة اليه ثانيا ، ومن الحوار الفكرى الذى دار فى جلساته ثالثا . هذا فضلا عن نجاح اللجنة التحضيرية للمؤتمر فى اعداده بالمستوى التنظيمى اللائق . ويمكننا تفصيل هذه النقاط الاربع فيما يلى :

أولا : شخصيات المؤتمر العلمية والسياسية :

حضر المؤتمر صفوة مختارة من الشخصيات الاكاديمية والمفكرين والباحثين من مختلف جامعات العالم ، ومراكز البحث العلمى ومؤسسات الدراسات المتخصصة . كما حضره عدد من الشخصيات السياسية والصحفية والدينية والمهتمين بقضية الصراع العربى الاسرائيلى .

واذا كان من الصعب حصر الاسماء والتعريف بها ، فان تقديم نماذج من المشاركين فى المؤتمر ، يكفى وحده لتأكيد أن الفكر الذى ساد المؤتمر ، هو فكر الانسانية وضميرها :

استاذ جامعى فرنسى ، ومناضل حارب الى جانب ديجول ضد النازية ، يعلن أن اسرائيل ليست عنصرية ، وانما هى العنصرية نفسها ، وان سارتر – بانحيازه الى اسرائيل – لا يمثل تيارا سياسيا فى فرنسا ، وانما يمثل نفسه . رئيس تحرير مجلة « تضامن البحر المتوسط » اليونانية ، شارك أيضا فى شبابه فى مقاومة الغزو النازى وهو أحد قادة ومؤسسى لجنة مساندة الشعب العربى الفلسطينى . طبيب فرنسى مشهور ، يقود الحملة ضد التغلغل الصهيونى فى بلاده . يهودى عراقى ، استجاب لقانون العودة ، وعاد لبلاده هو وأسرته ، وقف امام المؤتمر يقدم صورة ميدانية للممارسات العنصرية داخل اسرائيل كما رآها وعايشها ، ويعلن « ان الصهيونية لم ولن تمثل اليهودية قلبا وربا » . باحثة امريكية يشغل بالها الوضع الاقتصادى والاجتماعى فى

الضفة الغربية وقطاع غزة ، تؤكد أن الاحتلال الاسرائيلي استعمار تقليدي بكل المقاييس • عالم من تشيكوسلوفاكيا ، يجامل العرب ويترك لغته الوطنية ويتحدث بالعربية أمام المؤتمر عن قضية الحق العربي • مقرر اللجنة الدولية لمواجهة التفرقة العنصرية التابعة للامم المتحدة ، يقدم في كلمته تعريفا وتفسيرا مقارنا لكل من الصهيونية والنازية والابارتهيد • استاذ جامعي من اليابان ، جاء يشارك بقية مفكري الاجناس البشرية الاخرى في رفض العنصرية ، مؤكدا فكرة الاخاء الانساني والبشري • ماروني من أصل لبناني مهاجر الى استراليا ، يقف على منبر المؤتمر ، ليؤكد أن الحرب الاهلية في لبنان ، انما هي حرب أهلية وليست طائفية ، فالمارونيون ليسوا جميعا انعزاليين ويمينيين • سناتور أمريكي «من أصل لبناني» يقدم للمؤتمر صورة من الداخل للسياسة الامريكية ، وكيفية مواجهة النفوذ الصهيوني • شخصية آسيوية من سيريلانكا ، تبحث عن « العدالة في فلسطين » ويرأس جمعية تحمل هذا الاسم • مناضل من ناميبيا ، يؤكد وحدة المصير العربي الافريقي في مواجهة عنصرية جنوب افريقيا وعنصرية اسرائيل • خبير أمريكي في شئون الدعاية والاعلام ، يعلن سر المهنة وخفايا الصهيونية في أكبر جهاز دعائي في العالم • وأخيرا وليس آخرا ، طلائعية فلسطينية صغيرة تدخل المؤتمر في جلسته قبل النهاية ، في صحبة مجموعة من الطلائع الصغار العراقيين ، وبعد توزيع باقات من الورود على ضيوف المؤتمر ، تلقي الطلائعية الفلسطينية كلمة في المؤتمر تقابل بعاصفة من التصفيق المدوي •

ثانيا : ابحاث المؤتمر ووثائقه :

ان التأكيد على الاطار الفكري لمؤتمر بغداد ، قد عصم المؤتمر من المنزلقات التي هوى اليها العديد من المؤتمرات العربية ، التي غلبتها العاطفة ، وسيطرت عليها الخطب والابحاث الانشائية ، وهي تخاطب عقول الرأي العام العالمي • ولقد تميزت أبحاث مؤتمر بغداد «والتي بلغت خمسين بحثا » بغزارة المادة العلمية وعمقها وتنوعها • وتعد مادة هذه الابحاث ، بمثابة فهرس كامل لظاهرة الصهيونية والعنصرية • ويمكن تصنيف الابحاث المقدمة للمؤتمر الى ثلاثة أقسام رئيسية ، تدور حول المواضيع التالية :

١ ـ التأصيل الفكري لحقيقة الظاهرة الصهيونية في اطارها الامبريالي والعنصري •

٢ ـ الممارسة العنصرية للصهيونية •

٣ ـ الاستراتيجية الفكرية لمواجهة العنصرية •

وحول التأصيل الفكري لحقيقة الظاهرة الصهيونية في اطارها الامبريالي والعنصري ، طرحت أبحاث عديدة ، من ابرزها : بحث « الذرائع الدينية والتاريخية للصهيونية » للبروفيسور الفرنسي المعروف روجيه جارودي ، « الجذور التاريخية للتحالف الصهيوني الامبريالي » للدكتور عبد الوهاب الكيالي ، « الصهيونية حركة عنصرية واستعمارية » للدكتور غسان العطية ، « نقد ايديولوجية العنصرية الصهيونية » للدكتورة ميليذا مودن جيسكايا ، « الصهيونية ايديولوجية عنصرية » للأستاذ السيد ياسين ، « اليهودي الخالص » للدكتور عبد الوهاب المسيري •

واستحوذ القسم الثاني من الابحاث الخاص بالممارسة العنصرية للصهيونية ، على أكبر عدد من أبحاث المؤتمر ، وانطلقت كل هذه الابحاث ، من فرضية أن اسرائيل تجمع صهيوني تسيره أهداف ومبادىء الحركة الصهيونية ، فالمجتمع الاسرائيلي بعناصره الثابتة والمتغيرة ، وعلى مستوى بنيانه السياسي والاقتصادي والتنظيمي «الاداري والقانوني » وتركيبه السكاني الفريد ، وما ينطوي عليه من تناقضات عرقية ولغوية وثقافية وسياسية وعقائدية ، جاء وليدا للحركة الصهيونية • وفي اطار هذا الموضوع ، طرحت ابحاث عديدة ومتنوعة ، غطت كل جوانب الممارسة العنصرية للصهيونية في اسرائيل • ومن أهم هذه الابحاث ، نذكر على سبيل المثال بحث : « الصهيونية بين النظرية والتطبيق » للدكتور الن تيلور ، « كيف تعامل اسرائيل العرب في الاراضي المحتلة » للدكتور مايكل ادامز « الاستغلال الاستعماري لفلسطين المحتلة » للباحثة الامريكية شيلا ريان ، « حق الحصول على الجنسية في دولة اسرائيل » للدكتور انيس القاسم ، « العنصرية الصهيونية ومظهرها السياسي «الاطماع الاقليمية » للدكتور موجتافا رازخي ، « اسرائيل وجنوب أفريقيا » للدكتور ريتش هيلين •

أما القسم الثالث من الابحاث الخاص بالاستراتيجية الفكرية لمواجهة الصهيونية ، فان أبحاثه وان كانت قليلة نسبيا ، الا انها امتازت بالاصالة الفكرية وبعمق البحث • ومثل هذه الابحاث ، تعطي للمؤتمر اهميته السياسية ، على اعتبار ان البحوث لم تكن مجرد تحليل علمي في الفراغ ، وانما تحمل رؤية سياسية وفكرية ، ومن ثم فمن الممكن ترجمة هذه البحوث الى استراتيجية نضالية لمواجهة التحدي الصهيوني • ونذكر من أبحاث هذا القسم ، بحث : « كيف نواجه الصهيونية كحركة عنصرية » للدكتور الياس فرح ، التوجيه القومي « في ثلاث رسائل حول الاستعمار الصهيوني » للدكتور أنور عبد الملك ، « عودة العرب اليهود : المسألة والحل » للدكتور أسعد عبد الرحمن •

وفضلا عن أصالة البحوث المقدمة ، فقد كان المؤتمر فرصة لنشر أو كشف عدد من الوثائق الهامة حول الصهيونية ، ومنها ما نشرته سكرتارية المؤتمر مثل الترجمة الكاملة لوثيقة كوينج الشهيرة التي تعتبر من أهم الوثائق الحديثة التي تدمغ اسرائيل بالعنصرية • وقد قدمت هذه الوثيقة لرئيس الوزراء الاسرائيلي وللسلطات المختلفة من قبل اسرائيل كوينج مفتش وزارة الداخلية للمقاطعة الشمالية وتدعى الوثيقة تحليل وضع العرب في اسرائيل ، وتقديم الاقتراحات حول الطريقة التي يجب اتباعها في معاملتهم • وقد تسربت حديثا من اسرائيل ونشرتها بعض الصحف في العالم ، وترجمت عن مجلة فرنسا والبلدان العربية ،

بالاضافة الى المقدمة التي كتبتها الصحفية الفرنسية اليزابيث ماثيو ، والتعليقات التي أوردها على النص اسرائيل شاهاك الاستاذ السابق في الجامعة العبرية ورئيس رابطة الدفاع عن حقوق الانسان في فلسطين المحتلة •

هذا كما كشف الاستاذ سعيد دودي من المانيا الغربية ، فى تعليق له بالمؤتمر ، عن مصادر وثائقية هامة عن الصهيونية والرايخ الثالث لم تنشر بعد ، وان كانت متاحة للاطلاع والنقل في مكتبة الكونجرس بواشنطن تحت عنوان « وثائق للرايخ الثالث
Documents of the third Reich

ثالثا : الحوار الفكرى في المؤتمر :

رغم ان ابحاث مؤتمر بغداد ، قد أكدت في مادتها العلمية والفكرية ، مقولة « الصهيونية شكل من اشكال العنصرية • الا ان الحوار الفكرى ، قد برز بين مقدمى الابحاث وبعضهم بعضا من ناحية ، وبين مقدمى الابحاث والمشاركين فى المؤتمر من رجال الفكر والصحافة من ناحية أخرى • وباجراء هذا الحوار ، تعاظمت أهمية المؤتمر الفكرية والعلمية ، وسجلت محاضر جلسات المؤتمر «التى لم تطبع بعد » مناقشات فكرية ومنهجية لا تقل فى مادتها العلمية عن أصالة ابحاث المؤتمر نفسه • ومن أبرز نقاط الحوار الفكرى الذى دار فى أروقة المؤتمر ، نذكر أولا موضوع التحليل الطبقى والصراع العربى الاسرائيلى ، وكان الدكتور عبد الوهاب المسيرى ، والدكتور غسان الرفاعى قطبى هذا الحوار • ونذكر أيضا موضوع الازمة اللبنانية ، فكان المتحاورون : د• حسين أمين الامين العام لاتحاد المؤرخين العرب ، والدكتور أسعد عبد الرحمن أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت ، والاستاذ أنطون مارون صحفى من أصل لبنانى ومقيم باستراليا حاليا •

رابعا : تنظيم المؤتمر وبيانه الختامى :

ولم يكتسب مؤتمر بغداد اهميته ونجاحه من الثقل العلمى للشخصيات المشاركة فيه ، او أصالة الابحاث المقدمة اليه ، او من الحوار الفكرى الذى دار فى جلساته فحسب ، وانما سبقت هذا كله وواكبته ، اعمال تحضيرية للمؤتمر استغرقت شهورا ، وادارة ناجحة لجلساته ، هيأت مستوى تنظيميا لائقا لمؤتمر فكرى ، لعله الارقى من نوعه حتى اليوم ، لمعالجة قضية تعد أخطر واهم قضايا العصر •

وتحت اشراف جامعة بغداد ، تمت الدعوة لهذا المؤتمر ، وشكلت لجنة تحضيرية منذ وقت مبكر ، من ممثلين عن جامعة بغداد ، وحزب البعث العربى الاشتراكى ، ومركز الابحاث الفلسطينى ، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ومجلس التخطيط الفلسطينى ، والجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية ، وجامعة الدول العربية • وانبثقت عن اللجنة التحضيرية عدة لجان اخرى ، يمثل اعضاؤها جامعات ومؤسسات دراسية ومراكز أبحاث فلسطينية وعربية فى الوطن العربى واوروبا وامريكا •

وقد عقد المؤتمر جلسته الافتتاحية في قاعة الخلد حيث استمع المؤتمر الى كلمة الرئيس العراقى أحمد حسن البكر ، التى القاها السيد صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ، وأكد الرئيس العراقى على اهمية المؤتمر الفكرية بتزويد « نضال العالم ضد العنصرية بأسلحة نافذة جديدة ، وهل مثل الفكر ، والوضوح الفكرى ، والوعى المتقدم ، ما يزود جماهير العالم المناضلة بوجه عام ، وشعبنا فى فلسطين وفى الوطن العربى ، بقدرة أكبر على مواجهة الظاهرة العنصرية واحباط مؤامراتها ، وكشف ابعادها ومخاطرها ؟ » والقى الدكتور زيد حيدر رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر كلمة ـ قال فيها أن « ازدياد مسئولية المفكرين والدارسين الاحرار فى العالم ، والتحدى الايجابى الخلاق الذى تفرضه مهمة تعميق الاسس العلمية والفكرية لقرار الامم المتحدة ، ونشر القناعة على أوسع نطاق فى العالم أجمع ، هما اللذان اوحيا بفكرة هذا المؤتمر »

ورأس جلسات المؤتمر دكتور زيد حيدر وكان مدير الجلسة يقدم كل باحث قبل تقديم بحثه ، ويمنح كل باحث فرصة ١٢ دقيقة لتقديم موجز لبحثه (وان كان عدد من الباحثين قد تخطى نقطة النظام هذه) • وبعد الانتهاء من عرض كافة الابحاث فى الجلسات ، افسح المجال للمؤتمرين للمناقشة ، ومنح عضو المؤتمر الذى يرغب فى التعليق فرصة اقصاها ٧ دقائق لابداء رأيه ، وعرض ملاحظاته واستفساراته • واعطى الباحث حق الرد على الملاحظات عند انتهاء المناقشين والمعقبين من ابداء ملاحظاتهم •

وكان من الطبيعى فى نهاية المؤتمر ، ان يعبر المشاركون لجامعةبغداد وللمنظمات المسئولة عن التخطيط للمؤتمر ، عن تقديرهم العميق لجهود الحقة التى بذلوها فى سبيل القضية المشتركة ، قضية مكافحة شرور العنصرية فى العالم أجمع • ولقد كان كرم الضيافة التى حظى بها المشاركون ، والبرنامج الثقافى والاجتماعى خلال فترة اقامتهم فى العراق ، استكمالا للروح البناءة التى سادت التقارير ومناقشات جلسات المؤتمر •

وجاء البيان الختامى للمؤتمر وثيقة هامة تعكس بصدق فكر الانسانية الخلاق وضميرها الحى ، وأكد البيان فى ديباجته ان قرار الامم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية ، يعكس الوعى العالمى المتزايد بالطبيعة الحقيقية للصهيونية ، وبالخطر الذى تمثله على شعوب المنطقة وعلى السلام العالمى •• وان القرار قد صدر فى وقت أصبحت فيه عضوية الامم المتحدة أكثر صدقا فى تمثيل الرأى العام العالمى ككل •• وحرص البيان على تأكيد الطابع الاستيطانى العنصرى التوسعى للصهيونية وان الفلسطينيين بصمودهم فى النضال من أجل حقوقهم بشتى الوسائل ، بما فيها المقاومة المسلحة ، قد ساعدوا على تعميق الفهم السليم للطبيعة الصهيونية العنصرية فى جوهرها فى النظرية

والتطبيق . كما ناشد البيان ، جميع الافراد والمنظمات والحركات الساعية نحو السلام والعدل ، ان تشارك في النضال ضد الصهيونية ، وما يحفز على ذلك تزايد ادراك العالم كله للطبقية العنصرية الرجعية للصهيونية .

وحول متابعة اعمال المؤتمر ، أكد المشاركون بالحاح ، اهمية وضع برنامج اعلامي منهجي ، يستفيد من الدراسات التي قدمت والمناقشات التي جرت في اطار المؤتمر ، ان يشمل هذا البرنامج نشر الابحاث المقدمة ، وتوزيعها على كل من يشغل مكانا يؤثر به على الرأى العام في العالم الخارجي ويوجهه كما ينبغي ان يشمل اعداد مادة اعلامية موجزة دقيقة للمحاضرين والباحثين في كل البلدان . واوصى المؤتمر بان يقام مركز ابحاث اولى له فروعه في مختلف انحاء العالم ، تكون مهمته تجميع ودراسة المواد المتاحة ، وتكليف الباحثين اجراء ابحاث جديدة حول مختلف جوانب الصهيونية ، والعمل على نشر المعلومات بين الافراد والمنظمات وبخاصة تلك المنظمات المتخصصة في دراسة العلوم السياسية والمسائل المتصلة بالعلاقات الدولية .

[٢] ندوة البترول العربى والآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة

بغداد : ٢٠ ـ ٢٣ نوفمبر ٧٦

د. السيد عليوه

اجتمع حشد كبير من الخبراء والمتخصصين والباحثين يمثلون شتى الجامعات ومراكز البحوث ومؤسسات البترول في العالم العربى ، لمناقشة نحو اربعين بحثا في ندوة « البترول العربى والافاق المستقبلية لمشكلة الطاقة » التى نظمها معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة وجمعية الاقتصاديين العراقيين خلال الفترة من ٢٠ ـ ٢٣ نوفمبر ١٩٧٦ .

وقد بحثت الندوة عدة قضايا هامة تتعلق بالنفط العربى قسمت الى ستة موضوعات رئيسية :

اولا : سياسات انتاج البترول العربى فى المستقبل

فقد برهنت حرب أكتوبر ١٩٧٣ على مدى قدرة تكتل الاقطار المصدرة للبترول على نقل السلطة الاقتصادية من عواصم العالم الغربى الصناعى الى العواصم العربية . ومع ذلك فلا زال العالم العربى لا يتمتع بسيطرة كاملة على نفطه حيث تكشف الارقام ضآلة الاهمية النسبية لطاقة التكرير العربية «٩ر٣ فى المائة من طاقة التكرير العالمية عام ١٩٧٥ » ، والتى يرجى أن ترتفع لتتمكن من تكرير نحو ٤٠ فى المائة من انتاج النفط الخام عام ١٩٨٦ بعد تنفيذ المشروعات الجديدة .

وفى هذا الصدد نجد أعضاء الندوة قد أكدوا على ضرورة برمجة الانتاج وربطه باستثمارات التنمية الاقليمية والقومية وبخاصة لسلعة قابلة للنضوب كالبترول . فضلا عن الاهتمام بتلافى اوجه القصور التى تشوب سياسات تسويق البترول العربى .

ثانيا : مشاكل نقل البترول العربى

اذ يتدفق عبر مسالك عديدة كالناقلات والانابيب وقناة السويس ، الامر الذى يتبين ابعاد المشكلات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التى تكتنف نقل النفط وامداداته .

كما تناقش أعضاء الندوة حول الافاق المستقبلية لنقل النفط والذى يرتبط بعاملين : أولهما ، حجم الطلب عليه فى اسواقه الاستهلاكية الكبرى ، وثانيهما التطور فى وسائل وطرق نقله الى هذه الاسواق . وجدير بالذكر ما تسفر عنه الارقام من أن حمولة أساطيل الناقلات العربية لم تزد عن ١ فى المائة من اجمالى الحمولة العالمية ، والتى يخطط لها أن ترتفع بقدر ضئيل بعد تنفيذ مشروعات بناء الاساطيل العربية .

ثالثا : المصادر البديلة للطاقة

على الرغم من تعدد هذه المصادر التى تضم الفحم ، والطاقة النووية ، ونفط الجبل ورمال القار ، وحرارة الينابيع الجوفية ، والطاقة الشمسية ، وطاقة الرياح ، واختلاف درجة حرارة المحيطات ، والطاقة المستخلصة من الفضلات ، وعلى الرغم من بحوث التطوير النشطة التى تستهدف تنمية هذه المصادر البديلة ، فمن المتوقع الا

يكون هناك تطوير هام مؤثر على نمط الاستهلاك الحالى فى العشر سنوات المقبلة ٠

ولكن الامر فى المدى المتوسط والطويل ـ أى بعد سنة ١٩٨٥ ـ سوف يختلف تماما اذ سيتضاعف حجم الطلب الكلى على الطاقة الى عدة مرات ، وهو ما ينبغى أن يأخذه العرب فى حساباتهم للمشاركة فى هذه الجهود والاستعداد لها ٠

رابعا : الاستثمار الدولى للعوائد البترولية

ظفر هذا الموضوع باهتمام بارز ولاسيما أن الاموال العربية المودعة فى بنوك الغرب قد فقدت أكثر من ثلث قوتها الشرائية من جراء التخفيضات المتكررة للاسترلينى والدولار ، فضلا عن الدور الذى قامت به الاموال البترولية فى عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ فى الاسواق المالية العالمية لتساعد ـ عن طريق اعادة تدويرها ـ الدول الغنية على اجتياز الازمة الاقتصادية ٠

وبينت بحوث الندوة أن الجزء الاكبر من فوائض البترول يتجه نحو الاستثمار فى الدول الصناعية الغربية استنادا الى فكرة خاطئة مؤداها ان هذا النمط من الاستثمار يتميز بالامان والاستقرار الى جانب ارتفاع العائد ٠ ولكن الواقع عكس ذلك ، فهذه الاموال تتعرض للعديد من المخاطر أهمها تقلب أسعار الصرف ، انخفاض قيمتها بسبب الارتفاع المستمر فى الاسعار ، احتمالات التجميد والتأميم ، القيود المفروضة على حرية تحركها ، ارتفاع معدلات الضرائب ٠٠ الخ ٠

وعلى الرغم من الصعوبات التى تعترض استثمار فوائض البترول العربى فى البلدان النامية والتى تتمثل فى : عدم توافر الهياكل الرئيسية ، عدم توافر العمالة الماهرة ، ضيق حجم السوق ، تخلف الاسواق المالية والاجهزة المصرفية ، انخفاض المستوى التكنولوجى ، عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى ، فان الاستراتيجية الملائمة امامها تتمثل فى توطين هذه الفوائض بالسرعة وبالقدر الممكن داخل المنطقة العربية ذاتها ٠

خامسا : العلاقات السعرية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للبترول

وهذه المسألة تستمد أهميتها من المؤتمر المرتقب عقده فى الشهر القادم لوزراء دول الاوبيك للنظر فى رفع اسعار البترول ٠

وعلى العموم فان العلاقة السعرية بين الاقطار المنتجة والدول المستهلكة ظلت تعكس عدم عدالة العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة ، وكذلك أسلوب النهب الامبريالى الذى اتبعته الدول الصناعية الرأسمالية الغربية لاستغلال الثروات الطبيعية لهذه الاقطار ٠ ومن ثم فان الزيادة فى العلاقة السعرية للاقطار المنتجة فتحت المجال أمام تغيير جذرى فى قسمة العمل الدولية غير المتكافئة ٠

سادسا : العلاقات الاقتصادية بين الدول المنتجة للبترول والدول النامية

لم يظفر موضوع آخر بما ظفر به هذا الموضوع من جدل مثير نظرا لتشابك الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية ٠ فمن المشاهد أن الساحة الدولية تزخر اليوم بمجموعة من الصراعات الدولية حول المواد الخام ومصادر الطاقة والموارد والاسواق وفرص الاستثمار والتمويل ، ومن ثم أصبحت خريطة الصراع محكومة بشبكة معقدة من التوازنات والتناقضات الحقيقية أو المتوهمة ، القائمة أو المحتملة ٠

وقد نوقشت أهم المتغيرات الفاعلة فى الواقع الدولى الراهن والتى تتلخص فى تذبذب فوائض الاموال البترولية ، تزايد التقدم التكنولوجى ، تعاظم دور الشركات متعددة الجنسية ، الاثار الاقتصادية لسياسة الانفراج الدولى ، مشكلات التضخم المتزايد فى العالم الرأسمالى ، وتداعى النظام النقدى الدولى ٠

مما سبق يتأكد ضرورة دعم التعاون بين دول العالم الثالث «بشقيه البترولى وغير البترولى» وهذا يستدعى أن تسلك عدة طرق فى وقت واحد ، ومن اهم هذه المسالك :

١ ـ تبنى المشروعات المشتركة فى قطاعات معينة مع التركيز على التكامل الانتاجى ٠

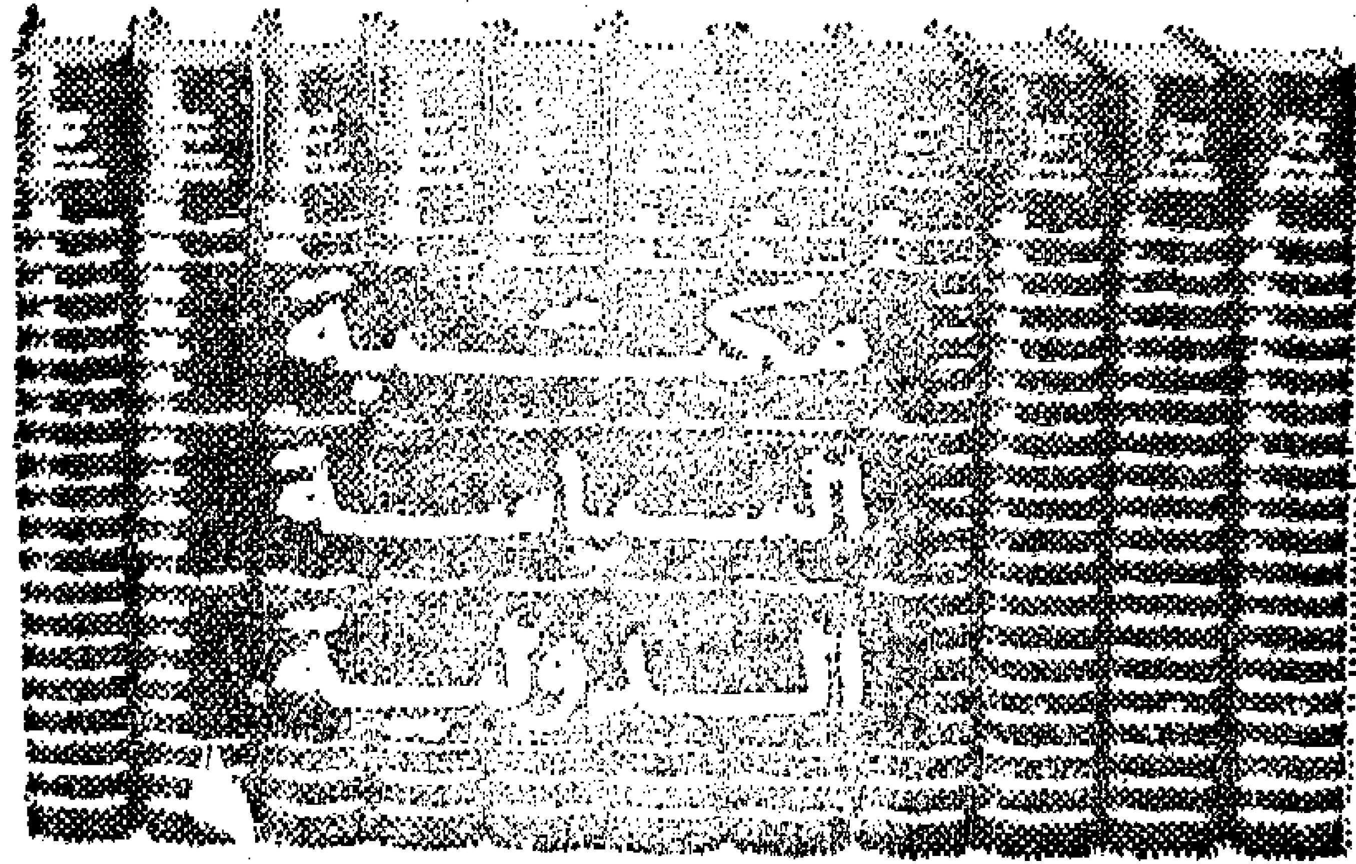
٢ ـ دعم مشروعات القطاع العام فى الدول النامية ٠

٣ ـ تنظيم استخدام الموارد البشرية مع تبنى سياسة مشتركة للتنمية الفنية والعلمية ٠

٤ ـ تعزيز القوة التفاوضية للعالم الثالث ٠

أى أن الدول العربية النفطية وغير النفطية مطالبة بأن تقدم فى مجال التعاون بل التكامل الاقتصادى العربى نموذجا يحتذى أمام بلدان العالم الثالث ٠

ولعل من هم النتائج التى ابرزتها الندوة أن البترول ليس سلعة مادية تخضع لشروط التبادل المعتادة ـ مثل بقية الصادرات والواردات ـ وانما هو سلعة استراتيجية تتعلق بالامن القومى والقوة السياسية والبقاء الاقتصادى بل بمصير الدول ذاتها ■



نحو نظرية لصنع السياسة الخارجية فى العالم الثالث

— BAHGAT KORANY
— SOCIAL CHANGE, CHARISMA & INTERNATIONAL BEHAVIOR, TOWARD A THEORY OF FOREIGN POLICY, MAKING IN THE THIRD WORLD.
— SIJTHOFF, LEIDEN, GENEVA, 1976.

مؤلف الكتاب الذىبين أيدينا ، واحد من علماء السياسة المصريين الشبان ، وهو عضو بهيئة قسم العلوم السياسية بجامعة مونتريال الكندية . أما موضوع الكتاب ، فانه واحد من تلك الموضوعات التى ينبغى أن يتجه اليه علماء السياسة لدينا بالبحث والدراسة . فهو موضوع ذو أهمية خاصة لمصر ودول العالم الثالث . ورغم ذلك فانه يعانى من فقر شديد فى الكتابات المحلية التى تعالجه فى مثل ذلك التأصيل الذى تحاوله هذه الدراسة . ولذا يكتسب هذا العمل أهمية علمية ، كواحد من الاعمال الرائدة فى عملية بناء نظرية متكاملة عن السياسة الخارجية لدول العالم الثالث ، كما يكتسب قيمة عملية بامكانية الافادة من أمثاله فى ترشيد السلوك الدولى لهذه الدول . لذا فانه من الاهمية بمكان ، أن نعرض لهذا الاسهام المصرى فى هذه المنطقة الهامة من أدب العلاقات الدولية .

لقد تبلورت السياسة الخارجية لدول العالم الثالث فى الاخذ بسياسة عدمالانحياز . ولهذا يبدأ المؤلف بتقديم نموذج فكرى لدراسة عدم الانحياز ، كاحدى ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة . وفى اطار هذا النموذج ، يحلل تلك الظاهرة سواء كاتجاهفى السياسة الخارجية لهذه الدول ، أو كسلوك فعلى تمارسهأجهزة صنع السياسة بها ،وينتهى الى دراسة تأثير ظاهرة عدم الانحياز على النظام الدولى المعاصر .

أولا : مناهج العلاقات الدولية ودراســــة عــدم الانحيـــاز

١ — **منهج القوة :** ويعنى هذا المنهج ، أن السياسات الخارجية للدول ، هى تعبير عن سعيها الى تحقيق أكبر قدر ممكن من القوة ، ذلك السعى الذى ينتج عنه الصراع الدولى .

وتربط مدرسة القوة بين نشأة ظاهرة عدم الانحياز ، ونظام توازن القوة الذى عرفه العالم بعد الحرب العالمية الثانية .. نظام القطبية الثنائية القائم على الصراع بين الشرق والغرب .

غير أنه يعيب هذا المنهج فى تحليل العلاقات الدولية بصفة عامة ، أن مفهوم « القوة » الذى يمثل الركيزة فيه ، لا يزال بعيدا عن الوضوح ، كما أنه يقيم تحليله على متغير واحد ، وفى ذلك خطر المبالغة فى تبسيط ظاهرة السياسةالخارجية

التى هى بطبيعتها عملية تفاعل معقدة . لذا يفشل منهج القوة فى شرح ظاهرة عدم الانحياز .

وتدليلا على ذلك ،نقول انهلو كان صحيحا ان هناك علاقة سببية بين الصراع الثنائى القطبية بين الشرق والغرب أ ، وظاهرة عدم الانحياز

ب ، لكان لنا أن نتوقع تغيرا فى ب فى نفس اتجاه التغير فى « أ » وبنفس الدرجة ، لكن ما حدث هو العكس . فرغم تدهور القطبية الثنائية ، استمر وجود عدم الانحياز ، بل زاد عددالدول غير المنحازة .

٢ ــ **منهج النظام الدولى** : وهو يدرس ظواهر العلاقات الدوليه فى اطار النظام الدولى الذى يحيط بها ، مؤثرا فيها ومتأثرا بها . ورائد هذا المنهج هو « مورتون كابلان » وهناك قيود على استخدام منهج النظام الدولى فى دراسة عدم الانحياز ، هى :

ــ ان تطبيق مفهوم « النظام » فى علم السياسة، يفترض تماثل سلوك النظم السياسية مع النظم البيولوجية ، وتجريد الاولى من تأثير الشخصيات شاغلة الادوار بها .

ــ كما ان منهج النظام الدولى ، يصلح لدراسة عدم الانحياز كنظام دولى فرعى . اما اذا كنا ندرس عدم الانحياز كسلوك للسياسة الخارجية لدولة ما ، يصبح هذا المنهج غير كاف لتحليل الظاهرة لاهماله المتغيرات الداخلية .

٣ ــ منهج صنع القرار : وهو يركز على تحليل عملية صنع قرارات السياسه الخارجية . غير أن هناك قيودا على استخدام هذا المنهج منها :

أ ــ التعدد الكبير فى المتغيرات المؤثرة على عملية صنع القرار ، اذ يواجهالباحث مشكلة كيفية حصر هذه المتغيرات .

ب ــ يدرس هذا المنهج كل العوامل المؤثرة كمتغيرات ، أى انهليست هناك عوامل تأثير ثابتة . وهذا يعنى مزيدا من التعقيد فى التطبيق العملى لهذا النموذج النظرى .

جـ ــ لا يمدنا هذا النموذج بادوات تحليل العلاقة بين المتغيرات التى حددها .

د ــ أعد نموذج سنايدر فى صنع القرار ، لتحليل عملية صنعه فىالمنظمات المعقدة ، حيث يتم التأكيد على العلاقات التنظيمية وشبكات الاتصال . لذا قد لايمكن تطبيقه فى تحليل قرارات الدول النامية التى لا تملك نفس المستوى من التعقيد التنظيمى ، وشبكات الاتصال الرسمية الواضحة .

هـ ــ وتبقى صعوبة جمع المعلومات اللازمة لاخراج دراسة تفصيلية عن واحد من قرارات السياسة الخارجية لدولة نامية .

و ــ وأهم من كل ذلك ، يقوم منهج صنع القرار بتحليل السياسة الخارجية كمجموعة من القرارات المنفصلة ، وليس كظاهرة كلية متكاملة .

٤ ــ« المنهج البديل » : « نموذج الموقف ــ الدور » يقدم الباحث نموذجا بديلا لدراسة عدم الانحياز ، يحاول أن يربط بين المناهج المختلفة المستخدمة فى علم السياسة ، ويجمع بين أكثر من مستوى فى التحليل ، ويكون مناسبا أيضا لتحليل الخصائص الاجتماعية والنفسية المميزة لدول عدم الانحياز .

ويقوم المنهج البديل على مفهومى الموقف ، والدور اللذين تطورا فى علوماجتماعية أخرى هى علم الاجتماع ، والانثروبولوجى ، وعلم النفس الاجتماعى .

ويبنى هذا النموذج على مستويات ثلاثة للتحليل ، يعبر كل منها عن أحد أبعاد الموقف الذى توجد فيه سياسة عدم الانحياز على النحو التالى :

أ ــ مستوى النظام الدولى : أى تحليل المحددات ، النابعةمن النظام الدولى ، والمؤثرة فى تشكيل سياسة عدم الانحياز ، ومعالجة ظاهرة عدم الانحياز كنظام دولى فرعى .

ب ــ المستوى الوطنى : اى تحليل المحددات التى تؤثر فى تشكيل ظاهرة عدم الانحياز ، والتى تنبع من النظم السياسيه للدول غير المنحازة ، او من بيئتها الاجتماعية ، مثل الموقع الجغرافى ، والقدرات العسكرية ، والقدرات المادية ، والخبرة الوطنية التاريخية ، والرأى العام الوطنى ... الخ .

جـ ــ مستوى الشخصية القيادية ، اى تحليل دور القيادات الكاريزمية داخل دول عدم الانحياز ، ذلك الدور الذى يحد الاختلاف فى السلوك غير المنحاز بين دولة وأخرى من دول عدم الانحياز . فاذا كانت المحددات النابعة من البيئة الدولية ومن

البيئة الوطنية ، تنتج آثارا تنتهى الى تشكيل اتجاه مشترك فى السياسة الخارجية لهذه الدول يقوم على عدم الانحياز ، فان السلوك غير المنحاز لكل من هذه الدول ، يختلف فى أسلوبه وفقا لاختلاف تصورات القيادة التى تصنع ذلك السلوك ، واختلاف تنشئتها السياسية .»

ويكون نموذج الموقف الدولى قد زاوج اذن بعد منهج صنع القرار ومنهج النظام الدولى بتحليله لمتغيرات الموقف سواء الداخلية او الدولية

ثانيا : عدم الانحياز كاتجاه فى السياسة الخارجية

ان هناك مكونات دولية - نابعة من النظام الدولى - واخرى وطنية اسهمت فى بناء عدم الانحياز كاتجاه مشترك فى السياسة الخارجية لمجموعة من الدول على النحو التالى ،

١ - المكونات الدولية لسياسة عدم الانحياز : يقوم تصنيف الدول داخل النظام الدولى ، على اعتبارات ثلاثة هى : درجة التطور الاقتصادى - الاجتماعى للدولة ، ومستوى قدرتها العسكرية ، ثم مكانتها الدولية ، مفهومة على أنها الصورة التى تتكون عن دولة ما لدى غيرها من الدول ، حين تقترن هذه الصورة بتقويم ايجابى لهذه الدولة .

ولما كانت الدول التى انتهجت سياسة عدم الانحياز ، تعانى من انخفاض فى درجة تطورها الاقتصادى ، وفى مستوى قدراتها العسكرية ، فقد عمدت الى دعم مكانتها الدولية ، وذلك بتبنى سياسة خارجية مستقلة غير منحازة ، يمكن أن تؤثر فى النظام الدولى ، بالعمل على تخفيض درجة التوتر الدولى التى سادت فى ظل الحرب الباردة .

٢ - المكونات القومية لسياسة عدم الانحياز :

ا - عدم الانحياز وعملية التغيير الاجتماعى : تعانى الدول حديثة الاستقلال ، من تخلف الاطار الاجتماعى حيث تسيطر الانتماءات الاسرية او العشائرية او الدينية ، ولما كانت هذه الدول فى حاجة الى دفع عملية التنمية بها ، فانها تعمل على احداث عملية التغيير الاجتماعى بالتحول الى اطار اجتماعى متقدم يسمح بتحديث المجتمع . لكن عملية التغيير الاجتماعى فى هذه البلاد ، قد تحدث آثارا سالبة على تكاملها السياسى ، اما نتيجة لمعارضة القوى المسيطرة لعملية التغيير ، واما نتيجة لتولد قوى اجتماعية جديدة تسعى الى اشباع حاجاتها ، وقد لايستطيع النظام السياسى اشباع هذه الحاجات الجديدة .

وهنا تكون امام النظم ، بدائل لمواجهة هذا الموقف هى: استخدام القوة ، توسيع قاعدة شرعية النظام ، بناء سياسة خارجية تسهم فى دعم الكيان القومى ، وعادة ما لجأت نظم العالم الثالث لاستخدام القوة لمحدودية قاعدة شرعيتها فى الفترة الاولى من الاستقلال ، ولما كان استخدام القوة غير كاف بمفرده فى هذا الموقف ، فان تلك النظم استندت الى قيادات سياسية كاريزمية كأداة لدعم شرعية النظام فى مرحلة التحول السريع « ناصر ، نكروما ، سوكارنو - الخ وبالاضافة الى هذا اخذت تلك النظم بسياسة خارجية تدعم استقلالها وتكاملها - تلك هى سياسة عدم الانحياز .

ب - عدم الانحياز ومواجهة الانقسامات السياسية: وفضلا عن هذا الاطار الاجتماعى المختلف ، عانت مجتمعات العالم الثالث من مشكلة الانقسام السياسى ، حيث وجدت قوى تقليدية ذات درجات مختلفة من النفوذ - مثل الاخوان المسلمين فى مصر - وجماعات يسارية تعتنق أفكارا تعادى الاستعمار والامبريالية ، وتبدى اعجابا بالتجربة الشيوعية ، ثم الصفوة التى قادت حركة التحرر الوطنى ، واستمرت تدير شئون هذه الدول بعد الاستقلال . وتعتبر سياسة عدم الانحياز ، احدى أدوات مواجهة هذه المشكلة ، لانها تلقى مساندة - أو على الاقل عدم معارضة - هذه القوى المختلفة ، لانها تعنى عدم الانتماء لاى من الكتلتين وغياب السيطرة الاجنبية عن عملية صنع السياسة القومية .

جـ - تأكيد استقلال الهوية الوطنية : ويضيف بعض المحللين عاملا نفسيا ، هو رغبة الدول حديثة الاستقلال فى تأكيد احساسها باستقلال هويتها الوطنية . فاذا كانت الاشتراكية النابعة من التقاليد الوطنية هى التعبير عن هذه الهوية المستقلة فى مجال السياسة الداخلية ، فان عدم الانحياز هو التعبير عنها فى مجال السياسة الخارجية .

ثالثا : دول عدم الانحياز كنظام دولى فرعى

يعرف النظام الدولى الفرعى ، بأنه « نمط يمكن

تحديده لعلاقات الصراع او التعايش بين بعض الوحدات المكونة للنظام العالمى ، والتى تدرك علاقات التفاعل المنتظم فيما بينها » .

وتشكل العلاقات بين الدول غير المنحازة ــ بهذا المفهوم ــ نظاما دوليا فرعيا .

١ ــ حدود النظام الدولى الفرعى لعدم الانحياز : ان البعد الجغرافى فىحدود هذا النظام هام ، لكنه ليس ضروريا ، اذ هناك دول غير منحازة تقع خارج العالم الافرواسيوى . اما البعد النفسى ، فهو اهم ابعاد حدود ذلك النظام . وهو شعور أعضاء النظام ، بأن هناك هوية مشتركة تجمعهم ، تعود الى الخلفية التاريخية المشتركة ، والى الخصائص الاجتماعية والنفسية المشتركة بينها . والانعكاس الرسمى لذلك يتمثل فى اتجاه هذه الدول الى عدم المشاركة فى التحالفات الرسمية الغربية والشرقية .

٢ ــ مكونات النظام أو أعضاؤه : ليست هناك معايير موضوعية لعضوية نظام عدم الانحياز . فتعريف مؤتمر القاهرة التمهيدى سنة ١٩٦١ يقدم اما معايير سلبية ــ عدم الاشتراك فى احلاف عسكرية ــ واما معايير غامضة ــ اتباع سياسة مستقلة . ورغم هذا الغموض ، كانت هناك زيادة مطردة فى عدد الدول أعضاء نظام عدمالانحياز .

٣ ــ التفاعل بين اعضاء النظام : اذا اخذنا بالمعيار الاول للتفاعل الدولى المنتظم ــ تبادل التمثيل الدبلوماسى ــ نلاحظ ضعفذلك التمثيل حتى بين دول عدم الانحياز التى تنتمى لمنطقة جغرافية واحدة ، ويزداد ذلك الضعف بين دول عدم الانحياز المنتمية الى مناطق جغرافية مختلفة ، وتستثنى من ذلك علاقات الدول الثلاث المكونة للقطاع الرئيسى لنظام عدم الانحياز ــ مصر والهند ويوغوسلافيا ــ سواء مع غيرها من دول عدم الانحياز ، أو مع بعضها بعضا .

٤ ــ بنيان النظام : يتميز بنيان نظام عدم الانحياز ، بعدم التجانس الذى يرجع الى عوامل ثلاثة :

ا ــ اختلاف نظرة أعضاء النظام لما يمثل المصالح الحيوية له .

ب ــ الاختلاف فى المطالب الخاصة أو المصالح القومية لاعضاء النظام .

جـ ــ الاستقطاب الايديولوجى الثنائى الذى برز فى مؤتمر بلجراد سنة ١٩٦١ بين فريق المتشددين بزعامة نكروما وسوكارنو ، وفريق المعتدلين بزعامة نهرو . أماالفريق المتشدد ، فكان يرى تقييد قاعدة عدم الانحياز ، وجعل محور حركته فى مكافحة الاستعمار والامبريالية . وعلى العكس كان فريق المعتدلين يرى توسيع قاعدة عدم الانحياز ، مع جعل محور حركته خدمة السلام العالمى ، اذ يجب ان تحتل كل القضايا الاخرى الاستعمار ، والعنصرية ، والامبريالية ــ مكانا ثانويا بجانبه .

٥ ــ ضبط الصراع وبناء الاطار المؤسسى داخل نظام عدم الانحياز : قدتكون تلك الاختلافات عامل حفاظ على النظام ، لانها تخلق لدى أعضائه الاحساس بالحاجة الى المساندة المتبادلة . كما أن هذه الصراعات تتقاطع وتتباين ، واذن فهى لا تغذى بعضها بعضا مما يسهم فى عملية ضبط الصراع والتحكمفيه ، حتى لا يتصاعد ويهدد حياة النظام . فالدول الافريقية مثلا ، تتحد ازاء قضية معينة ــ ولتكن التمييز العنصرى ــ كنظام فرعى جغرافى داخل نظام عدم الانحياز ، لكنها لا تستمر كذلك ازاء بقية المسائل ، بل ان كلا منها قد تبحث عن حليف مساند من بين دول عدم الانحياز غير الافريقية فى مسائل أخر .

وهكذا بدلا من تكون تجمعات دائمة محددة وقاطعة داخل النظام ، يمكنأن تهدد وجوده واستقراره ، نجد أن هناك علاقات اعتماد متبادل بين كل اعضاء النظام ، الامر الذى يضمن استمراره نتيجة التحولات فى تلك التجمعات .

ولقد رفضت فى البداية فكرة بناء اطار مؤسسى لنظام الدول غير المنحازة ، ينفذ قرارات المؤتمرات ، ويتولى الاتصال بين الاعضاء ، والتنسيق بينها فيما بين فترات انعقاد المؤتمرات . ثم أخذ هذا الاتجاه فىالظهور فى مؤتمر لوساكا سنة ١٩٧٠ ، وان لم يتم التوصل الى انشاء ذلك الاطار المؤسسى بالفعل . ويرجع ظهور هذا الاتجاه ، الى التغير الكمى والكيفى فى تكوين النظام ذاته ، باختفاء نهرو والمعارض لظهوره ، وبتصاعد عدد الدول الافريقية غير المنحازة وذات الاتجاهات الراديكالية ، وأيضا بضرورة مواجهة التغير الذى طرأ على البيئة الدولية بالتحول من الحرب الباردة الى الوفاق .

رابعا : عدم الانحياز كسلوك خارجي

وهنا يجرى التحليل على مستوى ماكروكزمى كلى للظاهرة على مستوى العالم الثالث ، وعلى مستوى ميكروكزمى باستخدام منهج دراسة الحالة ، لدراسة سلوك مصر غير المنحاز كمثال على الممارسة الفعلية لسياسة عدم الانحياز .

١ ـ التغيير الاجتماعى ، الضغوط النظامية والوظيفة التكاملية للسياسة الخارجية كان من بين عناصر التفكك الاجتماعى فى المجتمع المصرى ، ذلك الصراع القيمى بين التقاليد الوطنية أو اتباع الحضارة الغربية ، ثم الصراع بين التقاليد الوطنية القديمة والاتجاهات العقلية الجديدة فى سلوك الفرد والجماعة . لذا قرر النظام الثورى الاسراع بعملية التغيير الاجتماعى ، مما يحتمل ان تزيد معه درجة التفكك الاجتماعى والسياسى .

ومن ناحية ثانية ، واجه النظام الثورى فى مصر ـ منذ ١٩٥٢ ـ وخاصة فى سنتيه الاوليين متاعب وضغوطا من جانب بعض القيادات العمالية والشيوعيين المصريين وملاك الاراضى الزراعية وقيادات الاحزاب وجماعة الاخوان المسلمين ، التى كان لها من القوة الاجتماعية والتنظيمية القدر الذى جعلها منافسا لمجموعة الضباط الاحرار فى مجال الحركة السياسية . وفى مواجهه هذه الضغوط النظامية ، لجأ النظام الجديد الى استخدام القوة لتحقيق سيطرته ، ذلك ان شرعيته لم تكن قد تحققت بعد . غير انه لم يستطع استخدام الجيش ـ ركيزته الاساسية ـ لتحقيق هذه السيطرة ، لمعاناة الجيش فى الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٥٤ من انقسامات وخلافات بين صفوفه . لذا لجأ النظام الثورى الى سياسة خارجية غير منحازة نجحت ، بالتفاعل مع شخصية عبد الناصر الكاريزمية ـ فى تجنيد تأييد جماهيرى متصاعد اسهم فى بناء شرعية النظام .

٢ ـ بعض المتغيرات الموقفية الاخرى ونمط السلوك المصرى غير المنحاز : فقد خلقت معاناة شعوب الدول غير المنحازة من التجربة الاستعمارية . قبل الاستقلال ، عقدة لدى هذه الشعوب من الارتباط بالدول الاجنبية أى بأحلافها وتكتلاتها .

واذا كانت دول عدم الانحياز تعانى تخلفا اقتصاديا ، فان عدم الانحياز يمثل أداة لتخفيف آثار ذلك التخلف ، بتحرير حركتها الاقتصادية من الضغوط .

ومن ناحية ثالثة فان موقع مصر الجغرافى بأهميته الاستراتيجية ، ووضعها الجيوبوليتيكى بعيدا عن بؤرة صراعات الحرب الباردة فى اوربا ، وكيانها الحضارى المستقل الذى تعمل على تدعيمه ، كل ذلك دفعها الى تبنى سياسة مستقلة تعبر عنها الاشتراكية فى المجال الداخلى ، ويعبر عنها عدم الانحياز فى التحرك الخارجى .

٣ ـ خصائص السلوك المصرى غير المنحاز ومراحل تطوره : تميز السلوك المصرى غير المنحاز ، بخاصيتين اساسيتين هما :

أ ـ انه تبلور فى اطار وطنى ، فقد اعتبر عدم الانحياز استمرارا لحركة التحرير الوطنى . وهذا يفسر مظاهر السلوك الدولى غير المنحاز التى وجدت قبل الثورة .

ب ـ انه سلوك براجماتى ، اعتمد على تطورات الاحداث لعدم وجود برنامج متكامل للسياسة الخارجية للنظام الثورى الجديد .

اما مراحل السلوك المصرى غير المنحاز فكانت كالتالى : أ ـ المرحلة الاولى «١٩٥٢ ـ ١٩٥٥» حيث كانت المظاهر الاولى للسلوك الدولى غير المنحاز للنظام الثورى ، امتدادا للسياسة الخارجية للنظام السابق على الثورة ، وذلك لعدم وجود تخطيط متكامل مسبق لدى النظام الجديد على السياسة الخارجية المصرية . وقد تمثلت هذه الاستمرارية فى رفض النظامين الاشتراك فى حلف دفاعى عن الشرق الاوسط .

ب ـ مرحلة تدعيم عدم الانحياز « ١٩٥٥ ـ ١٩٥٩ » وقد تبلور فى هذه الفترة ، اتجاه مصر الخارجى غير المنحاز الذى كان من مظاهره معارضة حلف بغداد ، والاسهام فى مؤتمر باندونج الافروآسيوى ، حيث تعرف ناصر على قيادات الدول حديثة الاستقلال ، والتحرر من احتكار السلاح الغربى فى ١٩٥٥ ، والاسهام فى مؤتمر بريونى سنة ١٩٥٦ الذى اكد ان عبدالناصر واحد من القادة الثلاثة الكبار لحركة عدم الانحياز ، رفض مشروع ايزنهاور . وأخيرا موقف عبد الناصر أثناء ازمة العلاقات المصرية السوفيتية فى ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ حين رفض تدخل خروشوف فى الشئون الداخلية للبلاد العربية ، وكان هذا الموقف تأكيدا للسلوك المصرى غير المنحاز .

جـ ـ مرحلة التوازن ١٩٥٩ ـ ١٩٦٧ وفى بدايتها أخذت العلاقات بين مصر والغرب تتحسن نسبيا ، فى الوقت الذى شهدت فيه علاقات مصر مع الاتحاد السوفييتى أزمة ١٩٥٩ ، فقد اختفى دالاس عدو عدم الانحياز،وضعفت القوى العربية الموالية للغرب ، وانخفضت أهمية الاحلاف الغربية فى المنطقة ، نتيجة للتكنولوجيا الحديثة .

د ـ عدم الانحياز والامن القومى المصرى « ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ » : فرضت اعتبارات الامن القومى نفسها على السياسة المصرية فى هذه الفترة ، حيث اعتمدت مصر تماما على المساندة العسكرية السوفيتية فى عملية بناء قواتها المسلحة من جديد ، الامر الذى أثر على استقلالية السياسة المصرية وتحركها الخارجى .

٤ ـ شخصية القائد والممارسة الفعلية لعدم الانحياز : يختلف أداء نفس الدور على المسرح العالمى وفقا لاختلاف شخصية القيادات شاغلة الدور الراجع الى اختلاف تنشئتها السياسية . ولنضرب مثلا بالاختلاف بين شخصية عبد الناصر ونهرو .

أما عبد الناصر الذى انتمى الى أسرة عادية من الصعيد ، فقد اختلط بالشعب وعرفه وخلق لديه هذا الحس الوطنى . ثم ان ظروف تعليمه ، نمت اهتماماته بالشئون السياسية والعامة ، اذ قضى اولى سنوات تعليمه بعيدا عن اسرته فى حى الموسكى الملىء بالتراث الوطنى ، وشارك فى المظاهرات ضد الانجليز والقصر وهو لم يزل فى سن صغيرة ، ودعمت قراءاته حسه الوطنى . كما أتاح له عمله كضابط بالجيش ، ان يكون رجل حركة .

وقد ولد لديه كل ذلك شعورا برفض النظام المصرى ، الامر الذى تبلور فى شكل الاعداد لحركة سرية للاطاحة به . وكان لذلك انعكاساته على السلوك المصرى غير المنحاز كما يلى :

أ ـ ارتبطت حركة ناصر السياسية بحسه الوطنى البارز ، ولذا ارتبط سلوكه غير المنحاز بارادة التحرر من السيطرة الاجنبية ومقاومة الاستعمار والامبريالية .

ب ـ تميزت حركة ناصر السياسية بالحزم الذى يصفه بعضهم بالتهور : ولقد كان ناصر من قيادات الجناح المتشدد داخل مجموعة عدم الانحياز .

اما نهرو فقد انتمى لاسرة ارستقراطية، واستوعب القيم الحضارية البريطانية خلال فترة تعليمه ، وتدرج داخل حزب المؤتمر حتى وصل الى منصب رئيس الحزب قبل الاستقلال . واذا كان الاطار المحيط بالسلوك الهندى غير المنحاز ، دوليا أكثر منه وطنى ، حيث رأى نهرو ان المهمة الاساسية لدول عدم الانحياز ، هى الوساطة بين الكتلتين لتخفيف حدة التوتر الدولى والحرب الباردة . وهو هدف اسمى من محاربة الاستعمار والامبريالية . ومن ناحية ثانية ، اكتسب نهرو من تنشئته السياسية ، التردد والتفكير المسبق قبل اتخاذ القرار ، ولذا فانه مثل الجناح المعتدل داخل حركة عدم الانحياز .

خامسا ـ تأثير عدم الانحياز فى هيكل النظام الدولى المعاصر

١ ـ اسهمت حركة عدم الانحياز فى الخروج من نمط القطبية الثنائية المحكمة ، الى نمط القطبية الثنائية الواسعة ، وذلك برفض الدول غير المنحازة الانخراط فى أى من الكتلتين القائمتين . كما أسهمت هذه الحركة فى تقليل حدة التنافس بين الكتلتين ، لانها أضافت موارد جديدة يمكن التناقش من أجلها ، أى أنها حولت اللعبة الدولية من مباراة صفرية ـ حيث مكسب احدى الكتلتين يعد خسارة للكتلة الاخرى ـ الى مباراة غير صفرية ـ حيث أن مكسب أحد الطرفين لا يعنى بالضرورة خسارة للطرف الاخر ، وحيث يمكن تعويض الخسارة التى تلحق بأحدهما . كما أسهمت فى زيادة درجة المرونة فى هيكل النظام الدولى ، بتحويلها للصراع من مركز للنظام ـ أوربا ـ حيث لم تكن خسارة أى من الطرفين مقبولة ، الى هامش النظام حيث يمكن تعويض الخسارة ، فضلا عن تحويل الصراع بين الكتلتين الى المجال السياسى ـ أى محاولة استقطاب الدول غير الكتلية ـ بعيدا عن الاحتكاكات العسكرية الخطيرة .

ولقد ذهب بعض المحللين الى القول بأن بنيان القطبية الثنائية الواسعة الذى أسهمت حركة عدم الانحياز فى خلقه ، يحقق درجة من الاستقرار للنظام الدولى أعلى من تلك التى يحققها البنيان المتعدد الاقطاب ، أو بنيان القطبية الثنائية المحكمة .

٢ ـ عدم الانحياز وميكانيزم ضبط الصراع داخل النظام الدولى المعاصر : يمكن للدول غير

المنحازة ، أن تسهم فى عملية ضبط الصراع داخل النظام الدولى بدعمها للفاعل العالمى ـ الامم المتحدة . كما يمكن لهذه الدول ، أن تتدخل فى مختلف أنماط الصراعات الدولية ، ما عدا ذلك الصراع الذى يكون داخل أى من الكتلتين . كما تتمكن الدول غير المنحازة من التدخل لممارسة وظيفة ضبط الصراع فى مختلف مراحل تطور الصراع الدولى ، فيما عدا مرحلة تصاعد الصراع التى تسبق مرحلة التسوية مباشرة .

على أن قدرة الدول غير المنحازة على الاسهام فى ضبط الصراعات الدولية ، ترتفع حين تكون الاتصالات بين أطراف الصراع متعذرة ، وأيضا فى حالة الصراع بين دول تتبع النظام الدولى الفرعى غير المنحاز ، كما تتزايد تلك القدرة ازاء الصراعات التى تتشكل من مسائل مباشرة وواضحة ، مثل قضايا الحدود . أما اذا كان الصراع مرتبطا بقضايا دولية معقدة ،فانه يصعب على دول عدم الانحياز لعب دور فعال .

ومن بين الصراعات الدولية التى تدخلت فيها دول غير منحازة للاسهام فى عملية ضبط الصراع والتحكم فيه ، نشير الى الصراع الكورى ، والنزاع الصينى ـ الهندى ، سنة ١٩٦٢ ونزاع الحدود بين الجزائر والمغرب فى الستينات .

والخلاصة :

هدفت هذهالدراسة الى « تمهيد الطريق » نحو بناء نظرية تفسر وتحلل السياسة الخارجية للعالم الثالث غير المنحاز . ولقد عملت على تحديد المتغيرات المؤثرة فى تلك السياسة ، وتوضيح العلاقات بين هذه المتغيرات وتحليلها ، وبناء الروابط بينتلك الجزئيات المتناثرة من المعلومات ، لتصبح جسدا نظريا متكاملا يستطيع ان يحلل السياسة الخارجية لدول العالم الثالث وفقا لمستويات ثلاثة فى التحليل : دولى ، ووطنى ، وشخصى .

واذا كان « تمهيد الطريق نحو ذلك » هو الهدف المعلن لهذا العمل ، فنحن نقول انه بالفعل قدم اسهاما قيما ورائدا فى هذا الاتجاه . لكن لدينا بعض التساؤلات التى رأينا أنه لابدمن طرحها ، والتى تتعلق بمجموعة من الملاحظات الشكلية والمنهجية على هذا العمل القيم :

١ ـ رغم تخصيص أجزاء كبيرة من الكتاب لدراسة عدم الانحياز كنظام دولى فرعى ، ولدراسة تأثير عدم الانحياز فى النظام الدولى المعاصر ، لانجد تعبيرا عن علاقة التفاعل هذه بين ظاهرة السلوك الدولى غير المنحاز ، وظاهرة النظام الدولى فى عنوان الكتاب ، فلماذا ؟ !

٢ ـ رغم أن العنوان الذى يحمله هذا العمل يعلن علينا : « ... نحو نظريه لصنع السياسة الخارجية فى العالم الثالث » فان المؤلف لم يول اهتماما بدراسة عملية صنع السياسة الخارجية لدول العالم الثالث هذه ، فى خصائصها وملامحها وادوار المشاركين فيها وتأثيرها على مضمون واسلوب تلك السياسه ، اللهم الا فى ذلك الجزء الذىتعرض فيه لتاثيرشخصيه القيادهعلى ممارسه السياسة الخارجية . ونحن نرىأنها جزئيه لا تستطيع أن تتحمل بمفردها مسئوليه الوفاء بما اعلن عنه عنوان الكتاب من بناء نظريته لصنع السياسة الخارجية فى العالم الثالث .

٣ ـ نحن لا نرى فرقا جوهريا بين النموذج الفكرى الذى قدمه الباحث لدراسة عدم الانحياز « نموذج الموقف ـ الدور » وبين نموذج منهج التحليل النظمى الذى يستخدم لتحليل السياسات الخارجية . فالجمع بين مستويات التحليل الثلاثة ـ الدولى والوطنى والشخصى ـ يتحقق ايضا فى منهج التحليل النظمى ، فضلا عن أن المنهج الاخير يستطيع أن يمدم دراسه نظاميه لعملية صنع السياسة الخارجية فى كلياتها ، وهو الامر الذى لم يقدمه لنا نموذج الموقف ـ الدور .

٤ ـ كما نلاحظأخيرا ، أن مفهوم « الموقف » قد استغرق اهتمام الباحث ، طاغيا على مفهوم « الدور » ، ففقدنا التوازن الواجب بين المفهومين فى بناء النموذج الفكرىالذى قدمه لنا الباحث . فرغم ان الباحث قال انه سيفرق فى التحليل بين عدم الانحياز كاتجاه عام ـ أى كدور متصور ـ وعدم الانحياز كسلوك ـ أى كممارسة فعلية لذلك الدور المتصور ـ نجده لدى دراسة عدم الانحياز كورى متصور ، أو كاتجاه عام ، يركن الى تحديد المقومات الدولية والقومية التى شكلت ظاهرة عدم الانحياز ، دون ان يقدم لنا تحليلا لتصور الدور غير المنحاز ، حتى يستبين لنا فى الوقت نفسه ،

الفرق بين الدور المتصور والممارسة الفعلية للدور ، أى أنه فى المكان الذى كان يجب أن يركز فيه على متغير « الدور » نجده وقد ركز اهتمامه على متغير « الموقف » المحيط بسياسة عدم الانحياز . ومن ناحية أخرى، ننوه بمخاطر التركيز العكسى على مفهوم الدور . فذلك يمكن أن يقود الى حصر التحليل فى اطار تأثير الشخصيات شاغلة الدور ، مع اهمال المتغيرات الاخرى سواء الوطنية او الدولية ■

مصطفى علوى

الأمم المتحدة فى عالم متغير

— LELAND M. GOODRICH
— THE UNITED NATIONS IN A CHANGING WORLD
— CDUMBIA UNIVERSITY PRESS, NEc YORK, 1974

مؤلف هذا الكتاب ، هو دكتور ليلاند جودريش أستاذ العلاقات الدولية بجامعة كولومبيا الامريكية بنيويورك ، وهو أيضا صاحب المؤلف المعروف « ميثاق الامم المتحدة : تعليق ووثائق » الذى صدر عن جامعة كولومبيا فى ثلاث طبعات متتالية ، والذى يعتبر مرجعا قيما لدارسى التنظيم الدولى ، كما أن له العديد من البحوث والدراسات المنشورة فى الدوريات العلمية المتخصصة ، وتدور كلها حول مختلف جوانب التنظيم الدولى . وترجع خبرة جودريش الواسعة بشئون التنظيم الدولى الى الى أنه كان عضوا فى سكرتاريه مؤتمر سان فرنسيسكو الذى وضع ميثاق الامم المتحدة . ومن هنا فقد أتيحت له الفرصة فى أن يقف عن قرب على الظروف الدولية التى عاصرت نشأة هذه المنظمة العالمية ، والاسباب التى أسهمت فى تطورها منذ قيامها حتى اليوم .

وفى الفصل الاول ، يشرح المؤلف الظروف التى قامت فيها عصبة الامم ، والتى نادت فيما بعد الى انهيار هذه المنظمة وبروز الامم المتحدة على انقاضها ، وهو يسجل للعصبة ، انها بعضويتها العالمية ، وبمسئولياتها التى انصرفت الى منع نشوب الحرب من خلال المجهودات الجماعية والمنسقة لاعضائها ، انما كانت تشكل سابقة فى تاريخ التنظيم الدولى . كما ان المبدأ الذى اتى به عهد عصبة الامم ، والذى تضمن تعهدا من قبل الدول الاعضاء ، باحترام الاستقلال السياسى والسلامة الاقليمية لكل عضو ، كان يمثل هو الاخر معنى جديدا افتقرت اليه التنظيمات الدولية المحدودة السابقة . وأخيرا ، فان التدابير الجماعية ، من اقتصادية ومالية وعسكرية ، التى توصل اليها العهد ، كأداة لمقاومة العدوان ومعاقبته ، كانت تشكل بعدا متطورا آخر من الابعاد التى انتهت اليها المحاولات الدولية الرامية الى استكمال معالم التنظيم الدولى العالمى ، والارتفاع بقوة تأثيره فى الواقع عن طريق تخويله بعض السلطة فى الامور المصيرية التى تهم مستقبل المجتمع الدولى كله .

ثم يذكر أن عصبة الامم أخفقت فى أن تدفع الحكومات الى انتهاج الحلول التى تكفل التصدى لمشكلة الاختلال الاقتصادى العنيف الذى أحدثته الحرب ، وهو ما كان بدوره يمكن أن يصفى مصدرا مهما من مصادر التوتر الدولى الذى يدفع من جديد فى اتجاه الصراع والحرب .. الخ ويضيف أن بروز أنظمة دكتاتورية ذات نزعة عدوانية توسعية فى كل من اليابان والمانيا وايطاليا ، كان يعنى بداية حقبة جديده وخطيره من الصراع الدولى . ومثل هذا التحدى للسلام ، لم يكن فى مقدور عصبة الامم ان تواجهه فى ظل غياب الولايات المتحدة عن العصبة ، وبسبب العون المحدود وغير الفعال الذى قدمته كل من بريطانيا وفرنسا لها .

ومن هنا ينتقل المؤلف الى توضيح الظروف التى صاحبت التفكير فى اقامة الامم المتحدة كتنظيم

بديل اكثر فعالية من عصبة الامم . ويقول ان ثمة اعتبارات رئيسية كانت ماثلة فى أذهان الدول التى اضطلعت بمسئولية التحضير لميثاق سان فرنسيسكو ، ومنها على سبيل المثال : ا ـ أن الدافع الى تخصيص بعض المقاعد الدائمة للدول الكبرى فى مجلس الامن ، لم يكن مرتبطا فقط بالقوة العسكرية الضخمة لهذه الدول ، وانما كان الهدف منه ، تعميق الشعور بالمسئولية الدولية لدى تلك القوى الكبرى ، ودفعها الى تحمل التزاماتها الخاصة تجاه توجيد دعائم السلم والاستقرار الدوليين فى عالم ما بعد الحرب ؛ ب ـ أنه من خلال الدرس الذى انتهت اليه تجربة عصبة الامم ، فانه لم يكن يتوقع للامم المتحدة أن تنهض بمسئولياتها ازاء قضية السلم الدولى على النحو المأمول ، ما لم تضم المنظمة الجديدة فى عضويتها ، كل القوى الدولية الكبرى فى العالم ، بل وأن تتجاوز ذلك الى تهيئة الفرصة أمام هذه القوى لكى تلعب دورا ايجابيا فى حياة المنظمة ، ودون أن يكون فى ذلك تعارض مع حقهم فى الدفاع عن مصالحهم المشروعة مادامت هذه الدول تحترم تعهداتها التى تضمنها الميثاق ، جـ ـ أن دعم فرص السلم الدولى واحتمالاته ، لم يكن ليتأتى الا بتعميق أواصر التعاون الاقتصادى والاجتماعى بين دول المنظمة ، او بعبارة اخرى ، فان السلم الدولى لا يمكن أن يتحقق بحظر استعمال القوة المسلحة وحدها ، وانما يكون ايضا بتوفير المناخ الدولى القادر على امتصاص التوترات الدولية ، وتجاوزها الى ما يخدم المصلحة المشتركة والمتبادلة لكل هذه الدول فى ظروف من الامن والسلام والاستقرار .

وعلى ذلك ، وكما يقول جودريش ، فقد أتت الامم المتحدة لتعكس هذا التصور وتعبر عنه . ومن ذلك انها اخذت طابع المنظمة العالمية المتعددة الاغراض ، فعلى الرغم من ان هدفها الاول هو صيانة السلم والامن الدوليين ، الا أنها أكدت على أهمية مبدأ التعاون الدولى فى المجال الاقتصادى والاجتماعى ، وفى مجال احترام حقوق الانسان ، وفى مجال النهوض بأحوال المناطق المتخلفة .. الخ ، وهى كلها جوانب على صلة وثيقة بعملية حفظ السلام الدولى .

ثم يحاول المؤلف أن يعطى فكرة عن طبيعة التوقعات التى سادت مؤتمر سان فرنسيسكو لحظة التوقيع على ميثاق الامم المتحدة ، فيقول ان بداية عصبة الامم كانت مشجعة بدرجة اكبر مما كانت عليه الحال بالنسبة للامم المتحدة . ومن ذلك أنه بينما وافق الاتحاد السوفييتى على اقامة منظمة عالمية جديدة لكفالة أسباب الامن والسلام فى العالم ، الا أن وجهة نظره اختلفت عن الدول الغربية بشأن المسئوليات التى كان سيعهد بها اليها ، كما أنه أصر خلال المفاوضات السابقة على اعلان المنظمة ، على ضرورة احتفاظه بحريته فى التصرف ، وبحقه فى الاعتراض على اى قرار يرى فيه أضرارا بمصالحه . كذلك فانه بحكم أيديولوجيته التى جعلته مرتبطا بأهداف الحركة الشيوعية الدولية وبوسائلها فى ادارة الصراع الدولى بين العالمين الشيوعى والرأسمالى ، وأيضا بحكم اختلاف مصالحه الدولية الجديدة عن مصالح القوى الكبرى الاخرى ، فانه لم يكن من المتوقع أن يشارك الاتحاد السوفييتى الديمقراطيات الغربية آراءها حول مضمون السياسات والبرامج التى يتعين على الامم المتحدة أن تأخذ بها ، لكى تحقق الاغراض التى قامت من أجلها . ومثل هذا الاتجاه كان يتصادم بشدة مع التوقعات التى أظهرتها الدول فى سان فرنسيسكو ، فهذه الدول اعتقدت ،وكان لها مطلق الحرية فى ذلك ، انه لن يكون فى مقدور المنظمة العالمية الجديدة ، أن تحقق نجاحا ملموسا فى ظل فقدان التعاون والتنسيق بين القوى الكبرى ، كما برهنت على ذلك تجربة الحرب الثانية ، وما أوضحته قبلها تجربة عصبة الامم . ولكن حقائق الواقع الدولى فيما بعد ، كانت بعيدة تماما عن كل هذه التوقعات .

وفى فصل اخر يتحدث المؤلف عن الامم المتحدة كنظام سياسى متطور ، وهو يبدأ هذا القسم بتحديد الاساس القانونى للامم المتحدة فيقول أن شرعية هذه المنظمة تستند الى موافقة الدول الاعضاء ، وهى تختلف فى ذلك عن النظم الفيدرالية ، اذ تكون سلطة هذه النظم مستمدة من التأييد الذى تمنحه اياها ، شعوب الدول التى تتألف منها ، أو فى كلمة ، فان الامم المتحدة هى من صنع الحكومات . ومن ناحية أخرى ، فقد أوضح الميثاق . بما لا يدع مجالا للشك أو التأويل ، أن الوظائف التى تقوم أجهزة الامم المتحدة على تأديتها ، وكذلك السلطات المخصصة لها ، لايمكن ان تكون متماثلة مع تلك التى تقوم بها اجهزة الحكم الداخلى . ومن ذلك مثلا ، أنه ليست لهذه الاجهزة الدولية سلطة التشريع ، أو سلطة فرض الضرائب . أو سلطة فرض الخدمة العسكرية الاجبارية على الافراد فى

قوات الامم المتحدة .. الخ ؟ وفى علاقة المنظمة بالدول الاعضاء ، فان الاساس فى هذه العلاقة ، هو أن قرارات الامم المتحدة ليس لها صفة الالزام بالنسبة لهذه الدول ، والاستثناء الوحيد من هذه القاعدة ، يتركز فى دائرة القرارات التى يتخذها مجلس الامن لصيانة السلم الدولى ، وحتى لكى تصدر هذه القرارات ، فانها لابد ان تحظى بموافقة الدول الخمس الدائمة ، وهو نادرا ما يحدث .

وعلى الرغم من أن الامم المتحدة لا تمثل سلطة فوق قومية ، وكذلك على الرغم من انها ليست الا تجمعا اختياريا من بين الدول المنضمة اليها ، فانها كمنظمة دولية ، لها شخصيتها القانونية الذاتية والمتميزة ، فمسئولياتها قد حددها الميثاق واقرت بها الدول ، وهى تشتمل على أجهزة تقررت لها اختصاصاتها ، وتحددت طريقة تشكيلها ، كما تحددت القواعد والاجراءات التى يسلكها انجاز العمل فيها . ومن هنا ، فان القرارات التى تتوصل اليها هذه الاجهزة ، تكون لها بعض الاثار القانونية بالنسبة للدول الاعضاء . ومن أمثلة ذلك ، أن الجمعية العامة تتمتع ببعض السلطات فى دائرة اتخاذ القرارات المتعلقة بانتخاب اعضاء الاجهزة او الوكالات المتخصصة التابعة لها ، وكذلك قراراتها فيما يتعلق بتحديد الميزانية السنوية للمنظمة وكيفية انفاقها ، والقرارات التى يمكن أن تتوصل اليها ـ بناء على توصية من مجلس الامن ـ فى موضوع قبول الدول الجديدة فى عضوية المنظمة . وينطبق هذا الوضع ايضا على مجلس الامن ، وعلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوصاية .

ومن هذه النقطة ، ينطلق جودريش الى القول بأنه على الرغم من كل هذا التحديد والتخصيص الذى اشتمل عليه الميثاق ، سواء ما تعلق من ذلك بصلاحيات المنظمة الدولية واجهزتها المختلفة ، او بسبل التعاون الدولى واجراءاته ، الا انه تحت ضغط الظروف والحاجات الدولية المتغيرة ، فان كل هذا يحتاج الى نوع من المراجعة واعادة التفسير ، وذلك اذا ما كان للمنظمة أن تواجه مثل هذا التحدى بدرجة أكبر من الفاعلية والايجابية . فالامم المتحدة تعمل على حد قوله ، فى عالم ديناميكى سريع التغيير ، ومن ثم ، فانه لكى يستطيع التنظيم العالمى أن يحتفظ لنفسه بالمقدرة على الاستمرار والتدعم ، فانه لابد ان يكون مرنا وقادرا على اعادة تكييف اوضاعه فى اكثر الاتجاهات ملاءمة لاغراضه . وبعدها يدخل المؤلف فى شرح الاجراءات التى يمكن ان يلتجأ اليها فى تعديل الميثاق ، وهو يذكر انه مادام ان سلطة تفسير الميثاق قد انيطت بأجهزة الامم المتحدة التى تتحكم فيها اتجاهات وارادات الدول الاعضاء ، فان هذه العملية تأخذ طابعا سياسيا واضحا ، وعليه فهى ليست عملية قانونية مجردة ، كما قد يتبادر الى الكثير من الاذهان للوهلة الاولى . وهو يقدم الدليل على ذلك بقوله ان تفسير نصوص الميثاق فى موقف معين ، لا يتم فى اطار قواعد ومعايير متفق عليها ، وانما يكون هذا التفسير فى النهاية ، محصلة المساومات التى تحدث بين الدول للوصول الى اتجاه عام من بين كل اختلافات المصالح ووجهات النظر ، وهو ينتهى من هذا الى القول بأن تسييس عملية التفسير ، يقود بالضرورة الى شىء غير قليل من التضارب والفوضى حول الكيفية التى يمكن أن يفسر بها الميثاق ويعدل . وهذا فى حد ذاته ، يخلق صعوبة فى وجه محاولات التعديل ، بصورة لا يستهان بها .

وفى فصل آخر يتحدث المؤلف عما يسميه بالهيكل المتغير للقوى فى الامم المتحدة فيقول ان انماط القوة والنفوذ فى هذه المنظمه العالميه ، قد انتابها الكثير من اوجه التغيير ، وبشكل لم يكن ليخطر على البال عندما انبثقت الى حيز الواقع منذ نيف وثلاثين عاما . ويضيف ان تلك التغييرات قد حدثت دون ان يسبقها او يصاحبها تعديل رسمى فى الميثاق . وفى مقدمة الاسباب التى افرزت هذه التغييرات : سياسات الحرب البارده وتصفية الدول الغربية لارتباطاتها الاستعماريه ، وظهور عدد كبير من الدول الحديثة العهد بالاستقلال ، والتى تركزت جهودها حول تاكيد شخصيتها القومية المستقلة فى المجتمع الدولى .. الخ . ويستطرد الى القول بأن آثار التغيير قد امتدت فى الواقع الى ثلاثة قطاعات رئيسية هى : ١ ـ التغيير فى تشكيل اجهزة المنظمة ، ٢ ـ التغيير فى علاقة مجلس الامن بالجمعية العامة فى النواحى الخاصة بحفظ السلم والامن الدوليين ، ٣ ـ التغيير فى ترتيب الاولويات بالنسبة لاهداف المنظمة ، نتيجة الاتساع فى حجم عضويتها .

اولا ـ فبالنسبة للتغيير فى تشكيل أجهزة المنظمة . يقول جودريش ان جهاز الجمعية العامة بالذات ، هو اكثر أجهزة المنظمة التى تناولتها آثار

التغيير ، ويأتى ذلك بالاساس نتيجة تضاعف عدد الدول الاعضاء فيها ، اذ اصبحت اغلبية اعضائها دولا غير غربية ، ونامية ، وحديثة عهد بالاستقلال . ويضيف ان أكثر من ستين فى المائة من دول المنظمة ، هى دول افريقية وآسيوية ، وقد ترتب على هذا الوضع الجديد ، ان أصبح فى مقدور هذه المجموعة من الدول ، ان توفر اغلبية الثلثين اللازمة لاتخاذ القرارات الهامة فى الجمعية العامة ، وهو ما يعنى فى التحليل الاخير ، فقدان علاقة التناسب التقليدية ، او على الاقل تدهورها ، بين عاملى القوة والنفوذ فى الجمعية العامة : أو بمعنى آخر ، فان التأثير الذى اعتادت القوى الكبرى ان تمارسه فى المنظمة العالمية ، قد ضعف كثيرا عن ذى قبل .

وبالنسبة لمجلس الامن ، يقول المؤلف ان المبدأ الذى روعى فى الاختيار للعضوية غير الدائمة فى المجلس حتى أواخر الخمسينات ، كان يتمثل فى ضرورة الحفاظ على تطبيق قاعدة التمثيل الجغرافى العادل لمناطق العالم المختلفة ، غير ان ازدياد عدد الدول الافرو آسيوية على هذا النحو الضخم ، أدى الى مطالبة هذه الدول بالتوسع فى تمثيلها داخل المجلس . وربما كان هذا السبب أكثر من غيره ، هو الذى انتهى بزيادة عدد المقاعد المخصصة للدول غير الدائمة فى مجلس الامن من ست الى عشر دول . وفى التوصية التى صدرت عن الجمعية العامة متضمنة هذا التعديل الجديد ، تقرر أن يعاد توزيع هذه المقاعد غير الدائمة على النحو التالى : خمسة مقاعد لاسيا وافريقيا ، ومقعد لاوربا الشرقية ، ومقعدان لامريكا اللاتينية ، ومقعدان لاوربا الغربية والدول الاخرى . ومن هنا أصبح مبدأ التوزيع الجغرافى يعنى التمثيل الاقليمى ، ومغزى ذلك انه لكى تنتخب دولة فى مجلس الامن ، فانها لابد أن تكون متمتعة بتأييد المجموعة الاقليمية التى تنتسب اليها .

ومثل هذا الاتساع فى حجم العضوية غير الدائمة داخل مجلس الامن يؤدى كذلك ، وبصورة أو أخرى الى اضعاف تأثير الدول ذات المقاعد الدائمة على مايجرى داخله . وقد ساعد على هذه النتيجة ايضا ، انه بينما كان يشترط الميثاق فى السابق ضرورة ان تحصل القرارات التى تتخذ بخصوص المسائل الاجرائية او الموضوعية على موافقة الدول الخمس الدائمة ، فانه مع التعديل الجديد ، أصبح يكفى لصدور قرار فى احدى المسائل الاجرائية ،الحصول على موافقة تسع دول فقط دون اشتراط موافقة الدول الدائمة . ومرة اخرى فان الضغوط التى تضعها مثل هذه الدول الصغرى والجديدة على مجلس الامن يوسع من الفجوة ، كما حدث فى الجمعية العامة ، بين علاقات القوة والنفوذ فى داخله .

ثانيا — وبالنسبة للتغيير الذى طرأ على العلاقة بين مجلس الامن والجمعية العامة فى موضوع حفظ السلم والامن الدوليين ،يقول المؤلف أن مناخ الحرب الباردة بكل ما تولد عنه من توترات حادة ومن أزمات عدم ثقة بين القوى الكبرى ادى الى تعطيل مجلس الامن عن ممارسة مسئولياته فى حفظ السلام على النحو الذى كان مقررا له . ولعل الاسراف فى استعمال حق الفيتو ، وتعذر الوصول الى حلول وسط مقبولة تكون أساسا للتدابير الجماعية التى ينفذها مجلس الامن فى وجه التهديدات التى يتعرض لها السلم الدولى ، هى التى دفعت الى اصدار توصية الاتحاد من اجل السلام فى عام ١٩٥٠ والتى أعطت الجمعية العامة سلطة جديدة فى هذا الامر ، وذلك فى الحالات التى يتعذر فيها على مجلس الامن ان يتوصل الى اتفاق . وكان التطبيق العملى الاول لهذه التوصية خلال حرب السويس فى عام ١٩٥٦ ، ثم تأكد هذا الدور للجمعية العامة خلال أزمة الشرق الاوسط فى عام ١٩٦٧ ، ومن وقتها اخذت سلطة الجمعية العامة هذه تتدعم وتستقر . وعلى الرغم من أن توصيات الجمعية العامة ليست ملزمة قانونا ، الا ان صدور هذه التوصيات بأغلبية كبيرة ، يمنحها ثقلا سياسيا لا يمكن التغافل عنه .

ثالثا — بالنسبة للتغير فى ترتيب الاولويات فى اهتمامات المنظمة نتيجة اتساع حجم العضوية فيها ، يقول جودريش ان من ابرز الاهتمامات الجديدة التى خلقها هذا التغيير ، الاهتمام بمسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعيه وتصفية الاستعمار ومحاربة التفرقة العنصرية وقد طغت كل هذه الاهتمامات على الهدف الاول الذى قامت من اجله الامم المتحدة ، وهو صيانة السلم والامن الدوليين . ثم يذكر ان هذه الامور تقع كلها ضمن اختصاص الجمعية العامة ، وفى نطاق مسئولياتها المباشرة ، ومعنى هذا أنه عندما تتنى الجمعية العامة الى مناقشة أى من هذه القضايا ، فان كل دولة تتمتع بفرصة متكافئة فى اظهار وجهة نظرها ، وبالمساواة فى التصويت ، بغض النظر عن مدى قوتها ، أو نوع مصالحها ، أو حجم الامكانيات التى تسهم فى تحقيق اغراض الامم المتحدة .

باختصار يمكن القول وهذا كلام جودريش ، ان

الجمعية العامة نتيجة التغييرات السابقة مجتمعة ، اصبحت تحتل مركز الصدارة في المنظمة كلها ، وذلك بالنظر الى المهام والمسئوليات الجسيمة التي القيت على عاتقها ، والتي هي في حالة من التضخم المستمر .

ومن ذلك ينتقل المؤلف الى تحديد طبيعة الدور الذي تقوم به الامم المتحدة في ميدان حفظ السلم والامن الدوليين فيقول ان هذا الهدف بالذات ، كان على راس المسئوليات التي قامت الامم المتحدة على تحقيقها ، وقد انيطت هذه المهمة اساسا بمجلس الامن . وقد تعددت السبل التي اقترحها الميثاق لبلوغ هذه الغاية ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر : تعهد الدول الاعضاء بالامتناع عن استخدام القوة المسلحة او التهديد باستخدامها في العلاقات المتبادلة ، والتعهد بالعمل على تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، ودعوة الدول الى تنظيم سباق التسلح والى المشاركة في مسئولية تنفيذ التدابير الجماعية على النحو الذي يكفل معاقبة العداوة واحباط اثارة الدولية ... الخ .

وبعدها يستعرض المؤلف اسس نظام الامن الجماعي الذي اضطلعت الامم المتحدة بتطبيقه ، ويشير الى الصعوبة الرئيسية التي اعاقت تنفيذه في صورة فعالة والتي تمثلت في الخلافات الحادة بين الاتحاد السوفيتي من ناحية وبين الدول الاخرى الدائمة في مجلس الامن من ناحية اخرى ، وكان ذلك الوضع وراء عدم اقتناع الولايات المتحدة والدول الغربية بفاعلية المجلس كاداة قادرة على تدعيم احتمالات السلم والامن في العالم ، ومن ثم فقد كان الاختيار المطروح امامهم يتمثل في احد بديلين :

١ ـ اما استخدام حق الدفاع الفردي والجماعي عن النفس الذي كفلته المادة ٥١ من الميثاق ب ـ واما التحول بمركز الثقل في عمليات حفظ السلام من مجلس الامن الى الجمعية العامة وقد بدا البديل الاول اكثر قبولا وواقعية بالنسبة لهذه الدول ، وكان ذلك بمثابة الاساس في اقامة حلف الاطلنطي في ابريل عام ١٩٤٩ . ثم بدا التفكير في استخدام البديل الثاني ايضا خلال الحرب الكورية . وكانت نقطة البدء في ذلك ، هي اصدار توصية الاتحاد من اجل السلام بالصورة التي سبقت الاشارة اليها ، والتي خلصت الامم المتحدة من المأزق الذي كان قد وصل اليه الوضع في مجلس الامن ، نتيجة تعذر الاتفاقية بين اعضائه الدائمين .

ويشير جودريش الى الجهود الكبيرة التي بذلتها الامم المتحدة في عمليات حفظ السلام ، والتي تمت اساسا عن طريق الوجود بلجان للمراقبة العسكرية او بقوات طوارئ دولية في بعض مناطق التوتر والصراع المسلح في العالم «فلسطين ، كشمير ، حرب السويس ، ازمة الكونغو ، الحرب الاهلية في قبرص .. الخ

ويلمح الى الاعتراض الذي كان قد اثاره الاتحاد السوفيتي حول دستورية الاجراء المتعلق بتشكيل قوة الطوارئ الدولية اثناء حرب السويس ، بسبب صدوره عن الجمعية العامة وليس عن مجلس الامن . ويقول انه عندما وافقت مصر على قبول هذه القوة الدولية في اراضيها ، فان الاتحاد السوفيتي لم يشأ ان يدفع اعتراضه الى النقطة التي تؤدي الى تعويق هذه القوة عن اداء مهمتها ولكن عندما نشبت ازمة الكونغو في سنة ١٩٦٠ ، وتعذر الوصول الى قرار مجلس الامن ، واحيلت المشكلة الى الجمعية العامة لبحثها هنا دفع الاتحاد السوفيتي مرة اخرى ، بعدم اختصاص الجمعية العامة في الموضوع . ثم برز التحدي السوفيتي بصورة اقوى عند مناقشة كيفية تمويل عمل هذه القوة الدولية ، وكان من راي الاتحاد السوفيتي ، الذي انضمت اليه فرنسا وبعض الدول الاخرى ، ان مجلس الامن وحده هو الذي كان له حق مناقشة تلك الامور لان القرار الخاص بتشكيل قوة عسكرية دولية كان من سلطته وليس من سلطة الجمعية العامة ، ولم تكن الولايات المتحدة ومؤيدوها من هذا الرأي الذي ابدت اعتراضها عليه .

وقد ادت الخبرة المتزايدة للامم المتحدة بعمليات حفظ السلام ، الى استقرار بعض المبادئ العامة التي تحكمها والتي اصبحت الدول تقبل بها دون نزاع ، من ذلك المبدأ الذي يقول بان هذه العمليات لا يمكن ان تنفذ الا اذا حظيت بالموافقة المسبقة من جانب اطرافها المعنيين وفي الواقع ان هذا المفهوم تختلف عما نصت عليه في الاصل المادة ٤٢ من الميثاق التي منحت مجلس الامن حق اتخاذ القرار الخاص بتشكيل قوات عسكرية دولية ، وارسالها الى مناطق الصراع دون اشتراط الحصول على مثل هذه المواقع المسبقة كذلك استقر العمل بالمبدأ الذي يقول ان مشاركة الدول في مثل هذه التدابير الدولية الجماعة ، انما هي عملية اختيارية ، لا يمكن ان تتم ضد ارادتها ، او ان تكلف بها ضد اقتناعها . وبالمثل فانه لايحق للقوة الدولية ان تبقى في اراضي احدى الدول في الحالات التي تسحب فيها موافقتها على هذا البقاء ، وانما يتعين

أن تنسحب على الفور وقد حدث هذا فى عام ١٩٦٧ عندما طلبت مصر سحب قوة الطوارىء الدولية منها ، وقام السكرتير العام للامم المتحدة بتلبية هذا الطلب دون ابطاء

ومن المبادىء الاخرى التى استقر العمل بها ، أن استخدام هذه القوات العسكرية الدولية تكون تحت التوجيه والرقابة . المباشرة للسكرتير العام الذى يكون محكوما فى ادائه لمهمته ، بالتوجيهات التى يتلقاها من مجلس الامن او من الجمعية العامة . ويقول جودريش أن السبب وراء تكليف السكرتير العام هذه المسئولية ، يرجع الى عاملين: أولهما أن الميثاق قد نص صراحة على أنه فى الحالات التى يقوم فيها مجلس الامن أو الجمعية العامة بتفويض جانب من السلطة المخصصة لاى منهما ، فان هذا التفويض يكون مركزا فى السكرتير العام دون سواه ، وثانيهما ، أن السكرتير العام بحكم استقراره فى منصبه ، وبحكم الخبرة والدراية الدبلوماسية الواسعة التى يتمتع بها ، وايضا بحكم وجود أجهزة من الاداريين والفنيين الذين يمكنهم بذل العون الضرورى له ، كل ذلك يجعله اجدر من يمكن ان تفوض اليهم هذه السلطة ، واقدرهم على تحقيق الاهداف المرجوة من ورائها .

اما المبدأ الاخر المستقر فيتمثل فى انه عند قيام هذه القوة الدولية بعملها ، فانها يجب أن تسلك مسلكا حياديا ، وان تتجنب اقحام نفسها فى خضم الخلافات السياسية التى تفصل بين الاطراف المتنازعة .

ويقول جودريش ان أهم التحديات اطلاقا التى تواجه الامم المتحدة فى تنفيذ عمليات حفظ السلام ، هو التمويل ، وفى هذا الصدد فانه تم التأكيد على مبدأين أساسيين : ١ ـ أن التكاليف المالية لهذه العمليات تعامل كنفقات للمنظمة يجب أن تتحملها الدول الاعضاء على النحو الذى تعينه الجمعية العامة ٢ ـ يكون لمجلس الامن وحده السلطة النهائية والكاملة فى شأن تحديد الكيفية التى يتم بها هذا الانفاق .

ولايخفى ان مبدأ المسئولية الجماعية فى تمويل عمليات حفظ السلام قد ووجه باعتراضين فالاتحاد السوفيتي كان من الرأى الذى يقول بأن السلطة المختصة بتحديد كيفية الحصول على النفقات اللازمة لعمل هذه القوات الدولية ، هى مجلس الامن وليس الجمعية العامة أما فرنسا فقد تذرعت بالحجة التى تقول أنه مادامت هذه العمليات اختيارية فى طابعها ، انها تعتمد على موافقة الدول المعنية بها ، فان المشاركة المالية والعسكرية يجب ان تكون اختيارية هى الاخرى وعندما فشلت الجمعية العامة فى حسم المشكلة ، لجأت الى محكمة العدل الدولية لاستطلاع رأيها فى الموضوع ، وجاء رأى المحكمة مؤيدا لمبدأ المسئولية الجماعية ، فى التمويل . ولم يستطع هذا الرأى أن يغير من اتجاه الدول المعارضة التى ظلت على اقتناعها وقد تبع هذا ، أن شكلت الجمعية العامة لجنة خاصة أنيط بها البحث فى مختلف جوانب عمليات حفظ السلام ، وفى مقدمتها مسألة التمويل ، ولم تنته اللجنة بعد الى أية نتائج مقبولة بصورة عامة وعلى العموم فان القاعدة المعمول بها حتى الان هى أن مشاركة الدول فى نفقات هذه القوات الدولية تتحدد بنسبة الانصبة التى تسهم فى الميزانية السنوية للامم المتحدة .

ومن هذا الموضوع ، ينتقل المؤلف الى البحث فى الانجازات التى أمكن للامم المتحدة أن تحققها فى مجال حماية حقوق الانسان ، ويقول ان ذلك تمثل أولا فى اصدار الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، وهو الاعلان الذى لم يؤكد فقط على ضرورة احترام الحقوق المدنية والسياسية للافراد فى كل مكان من العالم ، بل تجاوزها الى دائرة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية كذلك . ولكنه يقول أن الامم المتحدة صادفتها عدة مشكلات فيما يتعلق بكيفية جعل الدول تتقيد بتطبيق هذه المواثيق ، وكفالة الظروف التى تساعد على احترام الحقوق والحريات الاساسية التى تضمنتها . ويبدو ذلك أوضح ما يكون بالنسبة لمشكلة التفرقة العنصرية ، مثلما هى الحال مع حكومة جنوب افريقيا ، التى تطبق سياسات الابارتهيد التى تقوم على تكريس هذه المشكلة ، وتعميق آثارها اللاانسانية . ويقول جودريش ان ما يعجز المنظمة الدولية عن فرض الاحترام الواجب لمواثيق حقوق الانسان ، هو عدم وجود اتفاق دولى عام حول طبيعة العقوبات التى يتعين اتخاذها فى مواجهة الدول التى لا تتقيد فى سلوكها بمثل هده المواثيق ، خاصة وأن الدول المتمردة تتعلل بمبدأ السيادة الذى يجعلها حرة فى ان تقبل او ترفض مثل هذا الالتزام الاخلاقى . ويخلص من ذلك الى القول بانه قد وضح من تجربة السنوات الماضية ، انه ليس فى مقدور الامم المتحدة ان تفعل الكثير فى هذا الخصوص ، وكل مايمكنها ان تقوم به ، هو ان تمارس نوعا من الاقناع الاخلاقى والسياسى للدول التى تنتهك هذه القيم الانسانية ، مما قد يضطرها فى النهاية الى التراجع عن مسلكها هذا . ويضيف

ان مجرد اهتمام الامم المتحدة بقضية حقوق الانسان ، يمثل تقدما ملحوظا فى فكر التنظيم الدولى وسلوكه ، اذ لم تعد المنظمة الدولية مشغولة فقط بتوفير اسباب الامن والسلام للدول ، بل اصبحت معنية بتأكيد حقوق الانسان فى كل مكان ، واعتبار ذلك واقعا ضمن صميم مسئوليتها الادبية والاخلاقية .

وفى فصلين آخرين ، يتعرض المؤلف لقضية تصفية الاستعمار ، وللمجهودات التى بذلتها الامم المتحدة فى سبيل النهوض الاقتصادى والاجتماعى للدول الاعضاء فيها ، وهو يؤكد على النتيجة الايجابية التى انتهت اليها المنظمة العالميةفى كل منهما .

ثم يعالج المؤلف فى فصل آخر ، الجهود التى تبذلها الامم المتحدة لمقابلة التحديات الخطيرة التى يواجه بها التطور التكنولوجى العالم فى الاونة الراهنة . ويجمل المؤلف الاسباب التى تخلق تحديات التكنولوجيا هذه فى الاتجاه نحو التوسع فى التطبيقات المدنية للطاقة الذرية ، بكل ما يمكن ان يتولد عن هذا الاستخدام من آثار ومضاعفات جانبية ، يساعد عليها ان العديد من هذه الدول ، لا تتوفر لديها الخبرة او القاعدة العلمية القادرة على توقى هذه المضاعفات ، وابتداع الحلول الملائمة لها . ويضيف الى ذلك ، المشكلات الناتجة عن عمليات استكشاف الفضاء الخارجى ، والحاجة الى توجيهها توجيها سلميا بحتا ، ثم هناك ايضا المشكلة الاخرى التى تتصل بمنع الدول من تلويث قاع البحار والمحيطات بتخزين اسلحة نوويه فيها ، وذلك حتى يمكن استغلال هذه البحار والمحيطات ، كموارد مهمة للماء والغذاء فى العالم ، وهكذا .

ومن هنا وكما يقول ، تولد الدافع الى عقد مؤتمر ستكهولم فى عام ١٩٧٢ للتباحث حول كيفية حماية البيئة الانسانية فى العالم من اخطار التلوث . وقد احرز المؤتمر نجاحا ملموسا فى مهمته اذ ضم ما يزيد على الف ومائتين ممثل عن ١١٣ دولة ، اوصى المؤتمر الجمعية العامة للامم المتحده باقامة مجلس محافظين يكون مسئولا عن برامج البيئة ، وانشاء صندوق للتمويل الاختيارى لهذه البرامج . وقد وافقت الجمعية العامة بالفعل على معظم المقترحات والتوصيات التى صدرت عن المؤتمر خلال دورة انعقادها فى عام ١٩٧٢ .

وفى الفصل الاخير الذى اطلق عليه المؤلف « نظرة الى المستقبل » ، يقول انه بسبب التطورات الدولية السابقة ، فان الامم المتحدة قد اقتربت كثيرا من العالمية فى عضويتها ، وهو شرط لازم من شروط مقدرتها على التوصل الى الدرجة القصوى من الفاعلية والتأثير . ثم يلخص احتمالات المستقبل واتجاهاته على النحو الاتى :

١ – انه بالنسبة لاجهزة المنظمة ، فان الجمعية العامة ستستمر فى اداء دورها كمؤتمر دولى واسع ، وكساحة لابداء مختلف الاراء ووجهات النظر ، بأمل التوصل من خلالها فى النهاية الى اتفاق عام حول المسائل التى تهم المجتمع الدولى ككل . واما مجلس الامن الذى اعاقته خلافات القوى الكبرى فى الماضى عن النهوض بمسئولياته على النحو المفروض ، فانه يمكن ان يستعيد جانبا كبيرا من ثقله الضائع فى مجال حفظ السلم والامن الدوليين ، وذلك فيما اذا اتفقت هذه القوى فيما بينها على الفائدة المشتركة التى يمكن ان تؤول اليها من وراء تدعيم هذه السلطة . ولكن هذا الاحتمال بالذات يبدو بعيدا عن التحقيق ، مع الاتساع الذى طرا على حجم العضوية غير الدائمة فى المجلس ، وبسبب الفجوة التى نشأت وتعمقت بين القوة العسكرية للدول الكبرى ، وبين النفوذ الدبلوماسى الذى تتمتع به داخل المجلس .

كذلك فانه لا يبدو أن دور السكرتير العام سينمو ويتدعم بالدرجة التى تجعل منه مركز القيادة التنفيذية العليا فى المنظمة ، لان ذلك سيتطلب اجراء تعديل جوهرى – وهو احتمال مستبعد فى اتجاه الاتحاد السوفيتى وغيره من الدول التى تصر على ابقاء هذا الدور محدودا فى اطار معين وبخاصه ازاء مسائل السلم والامن الدوليين .

٢ – انه من المستبعد أن ينتج عن التحسن فى العلاقات الامريكية السوفييتية ، تنشيط لفاعليات اجهزة الامم المتحدة المختلفة ، لاسيما ما تعلق من ذلك بعمليات حفظ السلام ، بل ان العكس هو الاقرب تماما الى الاحتمال فقد يؤدى هذا التقارب الى اقتناع القوتين العظميين بالمصالحة المشتركة التى يمكن ان تعود عليهما من خلال اتباعهما وسيلة التشاور والتباحث خارج نطاق المنظمة العالمية ، ومن ثم يكون استخدام المنظمة العالمية بالنسبة لهما ، مقصورا على اتخاذها كأداة ، مجرد أداة ، للتصديق على المقترحات التى يتوصلان اليها فى دائرة العلاقة الثنائية الرحبة فيما بينهما .

٣ – انه على الرغم من أن عمليات حفظ السلام تمثل حتى الان انجازا قيما من انجازات الامم المتحدة ، الا أنه من المشكوك فيه أن تستمر فى اداء هذا الدور على نفس المستوى من الفاعلية مستقبلا . ويبدو ذلك واضحا على احتمال حدوث

خلافات حادة بين القوى الكبرى ، واتجاه بعضهما الى افتعال عراقيل فى طريق تشكيل هذه القوات الدولية ، او اعاقة ادائها لمهامها .

٤ ـ انه بالنسبة لقضايا حقوق الانسان وتصفية الاستعمار ، فان كل الدلائل تشير الى ان جهد الامم المتحدة فيهما سيزداد قوة وايجابية .

٥ ـ ان المشكلة التى يبدو انها ستستحوذ على اهتمام المنظمة العالمية فى السنوات القادمة هى المشكلة الناتجة عن تزايد اعتماد الدول على بعضها بعضا فى موضوع التعاون العلمى والتكنولوجى . ومن المتوقع ان تدفع بها هذه المشكلة الى اقامة اجهزة ووكالات متخصصة جديدة ، تستطيع ان تجابهها وتوفر الحل الملائم لها . وقد يتخذ هذا التعاون من خلال الامم المتحدة ، شكل انشاء ترتيبات اقليمية محددة ، او ترتيبات تكون عضويتها وقفا على الدول المعنية مباشرة بهذه المشكلة . ولكن ، وكما اوضحت التجربة ، فان المدخل الى حل هذه المشكلة على وجه الخصوص ، يجب أن يكون عالميا ، وليس اقليميا أو محدودا .

٦ ـ وأخيرا فان أهمية الدور الذى تقوم به الامم المتحدة فى السنوات القادمة ، ترتبط الى أبعد حد ـ وهو ما اكدته كل تجارب التنظيم الدولى فى الماضى والحاضر ـ بمدى التأييد الذى ستوفره القوى الكبرى لها . فهذا التأييد ، أكثر من اى شىء آخر ، هو الذى سيضمن للمنظمة ان تمارس دورها كعامل أساسى وفعال فى العلاقات الدولية . ومن خلال هذا الدعم لدور الامم المتحدة ، يمكن للدول الكبرى أن تخدم مصالحها أيضا فى اطار من الفهم الواعى المستنير ، وبنوع من النظرة البعيدة المدى

وبعد ، فان هذا الكتاب « الامم المتحدة فى عالم متغير » للاستاذ ليلاند جودريش يقدم صورة تفصيلية دقيقة للامم المتحدة ، كتنظيم دولى عالمى ، فى ماضيها وحاضرها ومستقبلها . واذا كان الكتاب يتحلى بروح الموضوعية والحياد العلمى ، وبقوة المنطق وسلاسة العرض والترتيب ووضوح الاسلوب ، فان هذا كله ليس بكثير على استاذ باحث يتمتع بمكانة علمية مرموقة فى مجال تخصصه . والكتاب بصورته هذه ، قراءة لازمة لكل من يريد التعمق فى دراسة الامم المتحدة ، باعتبارها اكبر التجارب وأعظمها فى تاريخ التنظيم الدولى حتى الآن . ■

د. اسماعيل صبرى مقلد

المؤلفات العربية السياسية

****

الكتاب : الحوار بين الاديان
المؤلف : د. وليم سليمان
الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة ـ ١٩٧٦

****

قرأت باعجاب كتاب الزميل العزيز الدكتور وليم سليمان ، وكما يقول الاستاذ الدكتور عبد العزيز كامل ، الذى تفضل بتقديم الكتاب ، مؤكدا بذلك أبعاد الحوار من الناحية التطبيقية : « فاننا قد نتفق مع الدكتور وليم سليمان وقد لا نتفق ، والامر قبل كل شىء وبعده امر حوار مستمر ، والحوار لا يعرف الكلمة الاخيرة .. » .

اننى أتفق مع المؤلف فى شرحه لتطور نظرة الغرب الى المذاهب والاديان غير الغربية ، سواء كانت مسيحية أو غير مسيحية ، لاسيما أن هذا التطور يلازم مرحلة تصفية الاستعمار الاوربى فى افريقيا وآسيا .

وأوافق ايضا المؤلف على التحليل الفلسفى الرائع الذى جاء فى الفصل الثانى من كتابه والذى جعل عنوانه : « الحوار المجرد » .

ولكننى لا اوافق على كثير مما جاء فى الفصل الثالث من الكتاب وعنوانه : « الحوار من خلال حياة مشتركة » ، فعندما تتبع عناصر الحياة المشتركة بين المسلمين والمسيحيين فى مصر ، تفادى ذكر العناصر المعوقة للحوار ، وكأنها لا توجد . فكيف نستطيع أن نتكلم عن حوار ما ، دون أن نتعرض لمعوقات هذا الحوار التى اختلفت باختلاف العصور ، وباختلاف أهواء الحكام ، وباختلاف الظروف الاقتصادية التى أحاطت بالبلاد ؟ ثم كيف نستطيع أن نتكلم عن مصر الحديثة ، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية ، بمعزل عن الدول العربية المجاورة لها ، والمرتبطة بها ، والمتكاملة معها ؟ هل يعقل أن يصدر كتاب فى منتصف ١٩٧٦ عن الحوار بين المسيحيين والمسلمين ، دون أن نجد سطرا واحدا عما يجرى فى لبنان ؟!

وثمة ملاحظة أخرى ، وهى انه ، فى رأى المؤلف ، لا حوار حقيقى الا بين المسيحية والاسلام . أما الحوار بين المسيحية واليهودية ، أو بين الاسلام واليهودية ، أو بين

البوذية والمسيحية ، أو بين الهندوكية والاسلام ، فانه حوار هامشى ، لم يحظ باهتمام المؤلف ، على الرغم من ان هذه الديانات غير السماويه ، تمثل الاغلبية الساحقة من شعوب العالم ، والمسيحيون والمسلمون فى خاتمة المطاف ، ليسوا الا أقلية .. لذلك كان يستحسن ان يغير عنوان الكتاب ، ليجعله اسما على مسمى ، فيكون عنوانه الحوار المسيحى الاسلامى ، وليس الحوار بين الاديان .

وهناك ملاحظة هامشية أحب أن أذكرها ، عندما يتكلم المؤلف عن مجلس الكنائس العالمى فى صفحة ١٥ من كتابه ، فانه يفرد له سطرين ، مفترضا أن القارىء يعرف عن هذه المنظمة الدولية الكثير .

و « بعد » ، فان هذه الملاحظات ، لا تقلل من اصالة كتاب الدكتور وليم سليمان ، ولا عمقه الفلسفى والدينى ، ولا كونه من أوائل الكتب التى صدرت بالعربية ، وتعرضت لهذه القضية المصيرية .

د . بطرس بطرس غالى

الكتاب : سيناء المصرية .. عبر التاريخ
تأليف : ابراهيم أمين غالى
الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة ـ ١٩٧٦

يقدم الكتاب رحلة علمية مع سيناء على مدى آلاف السنين ويقدم خلالها عشرات من الوثائق التاريخية وهى توضح مدى الجهد الحقيقى الذى بذل فى هذه الدراسة .

يبدأ الكتاب بتحديد جغرافية سيناء التى تتحدد بمثلث ترتكز زواياه الثلاث على رفح وبور سعيد ورأس محمد . فيمتد الضلع الشمالى من بور سعيد الى رفح مسافة تزيد قليلا عن ٢٠٠ كيلو متر ، بينما يبلغ محيط سيناء كله ١٢٠٠ كيلو متر منها ٣٠٠ على البحر الابيض المتوسط مع ٢٦٠ كيلو مترا بمحاذاة قناة السويس غير ٢٤٠ كيلو مترا بمحاذاة خليج السويس ثم ١٦٠ كيلو مترا بمحاذاة خليج العقبة ثم ٢٤٠ كيلو مترا فى الخط الفاصل الشرقى . وتبلغ مساحة سيناء فى مجموعها ٤٠ الف كيلو متر مربع . ويستعرض المؤلف الجبال والوديان والزراعة والحيوانات فى سيناء .

ويذكر المؤلف أن المنطقة لم توضع لها خريطة الا ابتداء من القرن الثانى الميلادى باستثناء خريطة السواحل . وأن اول محاولة معروفة لنا لعمل خريطة شبه جزيرة سيناء ترجع الى القرن الثالث سميت بلوحة بوتنجر وموجودة بدار الكتب بفيينا .

ولم تنشر اى خريطة جيولوجية لمصر قبل سنة ١٨٣٨ وهى خريطة روسيبرج وان كانت كثيرة الاخطاء . وفى القرن الرابع عشر اعد مارينو سانودو من البندقية عدة خرائط ذكر فيها لاول مرة دير سانت كاترين . ويذكر المؤلف بهذه المناسبة أن مارينو هو أول من وضع فى كتابه خطة للاستعمار الاوربى لاستعمار مصر . ففى كتابه المهدى الى البابا الكاثوليكى بروما سنة ١٣٢١ اقترح على الدول المسيحية احتلال مصر نظرا لموقعها الجغرافى ووضع كذلك خطة جوهرها :

ـ احكام الحصار الاقتصادى على مصر لمنع البضائع الواردة من الهند من المرور فيها .

ـ نقل سير القوافل الى طريق العراق وسوريا .

وتكون النتيجة لذلك هى عزل مصر نهائيا حتى لا تتمكن من القيام بأى نشاط تجارى . وبعد انقضاء مدة مقدرة بثلاث سنوات تكون مصر فقدت ثروتها واصبحت على حافة الافلاس . ولا يبقى بعد ذلك سوى اعداد جيش مكون من ١٥ الف جندى من المشاة مع ٣ آلاف من الفرسان للنزول الى مصر وغزوها تحت حماية الاسطول .

وبعد ان يقدم الكتاب وصفا تفصيليا لسيناء من حيث الطبيعة الجيولوجية والزراعة والحيوان ينتقل الى دراسة السكان حيث يسجل عرضا لملامح السكان الاصليين من البدو والقبائل وعاداتهم وتقاليدهم والقوانين التى تحكم مجتمعهم .

وبعد ذلك يعرض الكتاب رحلة التاريخ ابتداء من العصر الفرعونى حتى اليوم وتبدأ بتسجيل حقيقة أن مصر استغلت معادن سيناء منذ اكثر من ٧ آلاف سنة قبل الميلاد . ويتضح من هذه المرحلة أن مصر جعلت من سيناء أرضا مكملة لها منذ مهد التاريخ . وأنه قد حدث امتزاج كامل بين بدو سيناء وممثلى الادارة المصرية منذ خمسة آلاف سنة ، وتجسم هذا الامتزاج فى تشخيص الالهة والازدواج فى طقوس الديانة والعبادة . وتأكيدا لهذه الحقيقة نجد ان أقدم أثر مصرى فى سيناء معروف الى الان هو ما سمى « بصخرة سمرخت » وهو سابع ملوك الاسرة الاولى . ثم يمضى الكتاب معددا للآثار الفرعونية التى عثر عليها فى سيناء وهى دليل مادى ملموس على أن سيناء مصرية منذ فجر التاريخ .

ومن هذه الحقيقة وهى الدليل المادى على الوجود يتعرض المؤلف لقضية بالغة الاهمية وهى البحث عن أسس تاريخية لاساطير اليهود عن سيناء وخاصة ما سمى برحلتهم فى سيناء وتغريبهم منها أربعين عاما . ويقول المؤلف أنه من الامور المحيرة خلو شبه الجزيرة من كل أثر من الاثار التى تعبر عن تقديس المكان الذى تلقى العبريون فيه الوصايا ونواميس شريعتهم » .

ويسجل المؤلف حقيقة بالغة الاهمية وهى أن المصادر التاريخية باستثناء التوراة خالية من كل نص . حتى المؤرخ اليهودى فلافيوس جوزيف الذى عاش فى القرن الاول من الميلاد لم يضف كلمة واحدة الى التفاصيل التى وردت فى التوراة ، بل ولم يبال بتحديد الاماكن الجغرافية . وكل شيء يدل على أنه كان يجهلها . ويثير ذلك سؤالا حول حقيقة خروج اليهود فعلا من مصر أم أن القصة لا تزيد عن أسطورة .. !

فالغريب أن الاثار المصرية العديدة من عهد الهكسوس ومن العهود السابقة واللاحقة خالية من أية اشارة الى هذا الموضوع . وغير صحيح أن المصريين كانوا يسجلون

انتصاراتهم فقط لان هناك آثارا كثيرة حول عهود الفوضى والاحتلال التى تعرضت لها مصر ·

ويمضى المؤلف مع تفاصيل الاساطير اليهودية كما سجلتها التوراة ومناقشة علماء التاريخ لها مما يتضح معه التخبط الشديد فى التاريخ · فتواريخ العهد القديم لا تتمشى مع التاريخ المعروف · كما يقع الخطأ أيضا فى الطريق الذى سلكه اليهود بعد الخروج من مصر · ونتيجة التخبط يستحيل تحديد خط سير الخروج جغرافيا · ومما يحير الباحث ان العهد الاغريقى ثم الرومانى بل ورجال الدين اليهود لم يكلفوا أنفسهم مشقة الكلام فى هذا الموضوع بأكثر مما جاء فى التوراة ·

فاذا كانت الحقيقة انه لا التاريخ ولا الاماكن الجغرافية تنطبق على طبيعة ما جاء فى العهد القديم فهل خط السير يوحى بان مثل هذا العبور قد وقع فعلا ·· ؟

وينتقل الكتاب بعد ذلك لمرحلة تاريخية اخرى لسيناء وهى المرحلة المسيحية فيقرر انه عند انتشار المسيحية فى الشرق عادت ذكرى موسى الى التقديس وامتلأت شبه الجزيرة من جديد بشخصية المصلح وتحمل الان اسمه أماكن كثيرة فى سيناء مثل عيون موسى وحمام موسى وجبل موسى وبلاد التيه التى تقضى التقاليد عند العرب بأنها الصحارى التى تاه فيها بنو اسرائيل ·

وسبح الخيال عند الاقدمين الى حد أن لقبوا نوعا من السمك باسم موسى وهو السمك المعروف فى سوريا بالمر · وهو مسطح البطن كأنه شطر الى قسمين ·

واخذت أرض الميعاد فى العهد الجديد معنى اخر فاصبحت حيث سيتقابل المؤمنون بعد الحياة الزائفة المليئة بالالام والهموم للتمتع بالسعادة الابدية · ومن هذا المصدر الروحانى فتحت أمام تاريخ سيناء صفحة جديدة وتحولت بعد انتصار المسيحية الى مكان مقدس يحج اليه المؤمنون فى الوقت الذى احجم فيه اليهود عن مسايرة الحركة العقائدية وابتعدوا عنها كأن شبه الجزيرة لا تمثل شيئا فى تاريخ دينهم أو فى تراثهم العقائدى ·

وقد استعادت سيناء اهميتها فى المسيحية مع حركة الرهبنة التى انتشرت الى حد أن قدرها بعض العلماء بحوالى ١٠ فى المائة من مجموع سكان مصر من الذكور · وامام ما تعرض له الرهبان من مخاطر اعتداءات البدو ظهرت فكرة بناء دير يكون حصنا لرجال الدين · فسافر وفد منهم الى القسطنطينية حيث التمس من الامبراطور جوستينيان بناء حصن مزدوج الاغراض منها تأمين الطريق من العقبة الى مصر من ناحية وحماية الرهبان من شر الغزوات من ناحية أخرى · وقد تم بناء الدير سنة ٥٤٥ وفى الدير وثيقة مؤرخة عام ٥٣٠ قيل أنها الطلب الذى قدمه الرهبان الى الامبراطور · وقد نقل المؤلف نص هذه الوثيقة · وتعرض بعد ذلك للروايات المتعددة لقصة تسمية الدير والوصف التفصيلى للدير نفسه مع صورة كبيرة له ·

وانتقل الكتاب بعد ذلك الى الفتح العربى لمصر عن طريق سيناء ويشير الى انه ليس هناك اى دليل على أن العرب أقاموا حصونا فى سيناء مما يدل على أن السكان الاصليين اندمجوا بدون قتال فى النظام الجديد ، كما لم تصطدم جيوش المسلمين بأية مقاومة من جانب الهيئة الوحيدة المنظمة التى يعمل لها حساب فى تلك البقاع وهى دير سانت كاترين ، ثم عرض المؤلف وضع الدير فى العهد الاسلامى وناقش عددا من الوثائق الاسلامية التى تعرضت لذلك · ونمضى رحلة الكتاب مع سيناء الى الحروب الصليبية ثم العصر المملوكى ثم الاحتلال التركى لتصل الى تاريخ سيناء فى القرن ١٩ ·

فبعد احتلال بونابرت لمصر فى سنة ١٧٩٨ تغير وضع سيناء تغيرا جوهريا فاصبحت فاصلا بين الدولة العثمانية والادارة العسكرية الفرنسية بمصر ، وبرزت من جديد أهميتها الاستراتيجية للمنطقة · وقد انتهت الحملة الفرنسية بقيادة كليبر الى اتفاق صلح عقد فى مدينة العريش يسمح للفرنسيين بالجلاء الا ان شروط بريطانيا فرضت على الجيش الفرنسى الحرب من جديد الى أن تم الجلاء عن مصر فى اكتوبر سنة ١٨٠١ · وخلال تلك السنوات الثلاث تركت آثارا عميقة · وقد اهتم كليبر بحماية دير سانت كاترين وتوفير كل وسائل الامن له · الى أن تولى محمد على ولاية مصر وفى سنة ١٨٣١ قام ابراهيم باشا بغزو سوريا ولذلك قامت الادارة المصرية باعداد سيناء لتكون طريقا ممهدا للمواصلات بين القطرين ، فقامت بترميم كثير من الابار وتعيين حراس عليها وانشاء بريد منظم بين غزة ومصر الى أن تجمعت أوربا على محمد على وهزمته فقام السلطان بتوليته على مصر · وقدم المؤلف عرضا لقرار السلطان الذى ارفق به خريطة تبين حدود مصر وواضح منها أن سيناء جزء من مصر والتى تعرض الكتاب لوصفها فى ظل خلفاء محمد على ·

والواقع أن القرن ١٩ كان بادرة للبحث العلمى الدقيق بخصوص سيناء سواء من الناحية الطوبوجرافية أو من الناحية الاثرية ·

فقد اتجه فريق من العلماء الى التعرض للتفاصيل التاريخية الواردة فى التوراة · وسرعان ما نقض ما ورد بها بخصوص سيرة شعب اسرائيل ومال فريق أخر الى عدم التمادى فى النقد مدفوعا الى الرغبة فى تفسير نصوص التوراة بأن اسماء الاماكن قد تغيرت · ومنذ القرن ١٧ كان ديلا فال أول من لفت نظر العلماء الى الكتابات المحفورة على الصخور ولكن الاهتمام بحل الغازها يبدأ الا فى القرن ١٩ · وفى مطلع القرن اهتم رجال البحث أيضا بالعلوم الاسلامية ولاحظوا التناقض الكامل بين النظرية اليهودية والنظرية الاسلامية بخصوص اسطورة الخروج · وكان دير سانت كاترين مصدر الثروة العلمية لتفسير الكثير مما غمض · وبدأت البعثات العلمية تدرس جيولوجية سيناء · ونشرت دراساتها فى أكثر من كتاب ·

ومع بداية عهد الخديوى عباس حلمى الثامن ظهرت الازمة حول سيناء التى بدت أهميتها تتزايد بعد فتح قناة السويس مما لفت نظر الباب العالى اليها فأراد أن يفصلها عن مصر · وفعلا جاء فرمان تولية عباس خديوى على مصر مختلفا عن غيره حيث أدخل الباب العالى تعديلا على حدود مصر ولكن التدخل البريطانى اثناء الاحتلال البريطانى لمصر منع تحقيق أهداف الباب العالى · وقدم المؤلف عددا من الوثائق التاريخية التى تتعلق بتأييد الموقف المصرى وانتهت الأزمة بالاعتراف بأن سيناء تدخل ضمن ولاية عباس ·

ولم يكن الاتفاق نهاية لاطماع تركيا فى سيناء • فقد وقعت ازمه اخرى بين تركيا ومصر حول الحدود مما دفع الحكومه المصريه الى ان تطلب من الباب العالى تعيين لجنة مختلطة من المصريين والاتراك لتحديد حدود مصر بين سيناء والممتلكات التركية فى الحجاز والشام • ولكن تركيا لم ترد على الاقتراح المصرى وتبلورت الازمة حول طابا بالعقبة • اذ قامت تركيا باحتلالها ولكن مصر رفضت ذلك وايدتها بريطانيا فى اعتبار طابا مصرية • وقدم المؤلف عرضا تفصيليا للمراسلات والاتصالات التى جرت لاعادة طابا الى السيادة المصريه • وقد وصل الامر الى أن قدمت بريطانيا انذارا الى تركيا فى ٢ مايو سنة ١٩٠٦ بالانسحاب من طابا فان رفض الباب العالى او تاخر الرد خلال عشرة أيام فسوف تكون النتائج وخيمه وكانت قد حشدت مظاهرة بحرية امام الشواطىء التركيه واعلان تعبئه بحريه فى ميناء بيريه • وانتهت الازمه بتشكيل لجنة مشتركة من تركيا ومصر لتحديد الحدود وعادت طابا الى مصر • وانتهت الازمه ولكنها تركت اثارا بعيدة فقد غيرت فى راى المؤلف التيارات الفكرية فى مصر واضمحلال الحزب الوطنى الذى كان يؤيد الموقف التركى تحت راية الجامعة الاسلامية ، وتغيير السياسة البريطانية ازاء مصر وابعاد الخديوى عن العرش وتوجيه حركة التحرر الوطنى نحو آفاق جديدة أبعدتها عن الجامعة الاسلامية وجعلتها تحتضن مبدأ الجامعة القومية بظهور الوفد •

ولعل فى الظروف الحاضرة يصبح الباب العاشر من الكتاب هو أكثرها أهمية باعتباره يتعرض بالتفصيل والوثائق للاطماع الصهيونية فى سيناء وقد بدأت مع رحلة هرتزل مؤسس الحركة الصهيونيه الى لندن فى اوائل يونيو سنة ١٩٠٢ وعرضه على بريطانيا ، الدخول فى مفاوضات من أجل الحصول على ارض يتجمع فيها اليهود • فاقترح ان تتنازل بريطانيا عن جزيرة قبرص لليهود ويقوم اليهود بمقايضة قبرص بفلسطين مع الباب العالى • وقد تقدم هرتزل فعلا بهذا الاقتراح العجيب الى مؤتمر بازل الخامس ثم استقر الراى على احد ثلاثة مواقع لاقامة وطن لليهود وهى قبرص او سيناء أو أوغندا • ومنذ ذلك الوقت وأطماع الصهيونية فى سيناء مستمرة خاصة وأن بريطانيا لم تكن معترضة على تقديم سيناء لليهود • وفعلا وصلت بعثة فنية صهيونية لمصر فى آخر يناير سنة ١٩٠٢ وتوجهت البعثة فى شهر فبراير الى سيناء حيث مكثت هناك حوالى الشهر وفى ٢٦ مارس قدمت تقريرها • وقد حاولت البعثة التقليل من تعداد سكان سيناء لابراز أكذوبة انها خالية من البشر • وقد ناقش المؤلف بالتفصيل تقرير اللجنة وراجعه على الوثائق والدراسات الاخرى التى كشفت ما فيه من أكاذيب • وانتهت البعثة فى تقريرها الى تحديد الحدود التى تطلب من مصر التنازل عنها للصهاينة وهى تمتد من البحر الابيض شمالا والحدود التركية شرقا ومساقط مياه وادى العريش ومرتفعات وادى التيه جنوبا وقناة السويس وخليجها غربا • ووضعت مشروعا لتحويل مجرى نهر النيل الى وادى الفرما وانشاء الترع والمصارف والعجيب أن البعثة الصهيونية تريد ان يقوم بكل هذه الاعمال الفلاحون المصريون •

وقد عرض المؤلف للنص القانونى الذى أعدته الصهيونية ويشمل ١٤ بندا وذلك لمشروع استقلال سيناء للصهيونية • وهو ما يستحق الدراسة والتامل بالفعل • وقد بعث بطرس باشا غالى وزير الخارجية المصرية خطابا قدم الكتاب صورة زنكوغرافية له يعلن فيه وزير الخارجية المصرى رفض المشروع الصهيونى بشكل قاطع • ووضع شروطا اهمها أن من يريد البقاء فى سيناء فعليه أن يقبل كتابة انه من رعايا الدولة العلية ويقبل اختصاص المحاكم الاهلية والسلطات المصرية ، وهو ما يتعارض مع امال الصهيونية فى اقامة دولة • ثم بدأت سلسلة من الدراسات حول المشروع الصهيونى بين كرومر ووزير الخارجية البريطانية والحكومة المصرية التى اصرت على الرفض • وان كان ذلك لم يضع حتما نهاية لاطماع الصهيونية فى سيناء •

ثم يقدم الكتاب عرضا لدور سيناء فى الحرب العالمية الاولى وموقعها فى الاستراتيجية البريطانية خلال فترة الحربين لينتهى الى موقف سيناء بعد الحرب العالمية الثانية مقدما عرضا كاملا لموقف سيناء فى الحرب الاسرائيليه العربية الاولى والثانية والثالثة ليصل الى خاتمة الكتاب بحرب اكتوبر سنة ٧٣ وفجر يوم جديد • وقدم الكتاب صور ١٣ وثيقة تاريخية تتعلق بسيناء المصريه •

والكتاب بذلك يعتبر جهدا علميا كان ينقص المكتبة العربية ولعله يدفع الى المزيد من الابحاث والدراسات فى هذا المجال البالغ الحيوية هذه الايام وسيناء لازالت أسيرة الاحتلال الصهيونى منذ سنة ١٩٦٧ •

د • سامى منصور

الكتاب : بحوث فى الاقتصاد الاسرائيلى
المؤلف : حسين أبو النمل
الناشر : مركز الابحاث — منظمة التحرير

يتضمن هذا الكتاب ، أربعة بحوث قامت على الحقائق والارقام التى سجلتها الجداول والرسوم البيانية عن معدل الناتج القومى السنوى ، وتزايد الهجرة والتى غطت السنوات منذ عام ١٩٥٨ حتى ١٩٧٢ ، وبعضها غطى الفترة منذ ١٩٥٠ وحتى الان • ففى البحث الاول يتحدث المؤلف عن دور القرار السياسى فى صنع السياسة الاقتصادية الاسرائيلية ، ويتناول عدة نقاط ، انتهى فيها الى ان الاهداف السياسية وليس المعايير الاقتصادية هى التى تحكم سياسة اسرائيل الاقتصادية ، وان اختلال العلاقة بين السياسة والاقتصاد لصالح القرار السياسى فى اسرائيل ، لا يعنى تعطيلا ولا نفيا للقانون الذى

يقول ، بان السياسة اقتصاد مكثف ، وبان للمصالح الاقتصادية دورا في تقرير المسائل السياسية · ولذا فان القرار السياسي الاسرائيلي الذي يبدو متعارضا مع المنطق الاقتصادي ، انما هو قرار يخدم في الاساس المصالح الاستراتيجية العليا للامبريالية ، اي مصالحها الاقتصادية · ويتطرق حديثه بعد ذلك ، الى الازمات التى تخلقها او تفتعلها اسرائيل ، والتي تتمثل في بعض الاحيان في التصريحات والبيانات المذعورة التي يدلي بها المسئولون الاسرائيليون ، حينما يتحدثون عن الازمة الاقتصادية التي تتهدد الاقتصاد الاسرائيلي ، لاستجداء التبرعات والمساعدات من دول ويهود العالم ، اذ يتبين فيما بعد ، ان لا أساس حقيقي لهذه البيانات ، وان اسرائيل بوسائلها تلك ، انما تحاول أن تستفيد من تحالفاتها وارتباطاتها ، بالشكل الذي يخدم تصوراتها هي لهذا التحالف ، وليس تصورات حلفائها ·

وعن مستوى المعيشة المرتفع للمواطنين الاسرائيليين ، كعامل وجود أو عدم وجود للكيان الاسرائيلي ، يقول أن وتيرة تزايد المهاجرين المنضبطة مع وتيرة ارتفاع الناتج القومي ، وبالتالي قدرة اسرائيل على توفير مستوى معيشي مرتفع لمواطنيها ، تؤكد بما لا يقبل الجدل ، صحة القول بانه بلا مستوى معيشة مرتفع لا توجد هجرة ، وبلا هجرة لا توجد اسرائيل · وحول صحة القول بان اسرائيل دولة امبريالية بالمعنى الاقتصادي ، يوضح الكاتب أن اسرائيل لا تمتلك سمات الدولة الامبريالية ، لعجزها حتى الآن في مجالي تصدير السلع وراس المال في هذه المرحلة على الاقل · كما أن رفاهية الدول الامبريالية ، رهن بعوامل تستطيع هذه الدول التحكم فيها ، وتعكس درجة عالية من الاستقلال الاقتصادي · وهنا تكمن أهمية التفرقة بين وضع هذه الدول ووضع اسرائيل ، وان اسرائيل غير قادرة حتى الان ، على التحكم في عوامل رفاهيتها لارتباطها بالمساعدات الخارجية · كذلك يبدي ملاحظاته عن التحويلات المالية لاسرائيل ، كعبء مستقبلي على اقتصاد اسرائيل ، ويقول ان معظم هذه التحويلات غير قابلة للاسترداد · ويبرز هنا اهمية التفرقة بين اعتماد اسرائيل على التمويلات المالية من الخارج والقروض والمساعدات ، وبين اعتماد ميزانية أية دولة أخرى على المساعدات الخارجية كالاردن مثلا ، حيث تذهب هذه المساعدات – على ضآلتها – بشكل مصروفات غير قابلة للاسترداد « مرتبات » · وفي ختام بحثه الاول ، يتناول كاتبنا حقيقة البطالة في مجتمع العدو ، ويرى ان المخرج الاسرائيلي لحل مشكلة البطالة يتأتى اما بالسماح بهجرة العقول ، وهذا ما لا تسمح به دولة العدو ، واما بتغيير تركيب الطاقة العاملة ، وهذا ما اختارته اسرائيل ، فقد بدأت تمتص الطاقة العاملة من المناطق المحتلة · فالاستفادة من الطاقة البشرية العاطلة ذات الكفاءة الفنية العالية ، هو المظهر السلبي الرئيسي لظاهرة البطالة في اسرائيل ·

أما اذا انتقلنا الى البحث الثاني ، فاننا نجد أنه يتعرض لدور العمال العرب في الاقتصاد الاسرائيلي ، يقول مؤلف هذا الكتاب على لسان البروفسور برنار كزيس من جامعة تولوز « ان مشكلة الهجرة العمالية الى أوروبا ، هي هبة من الموارد يقدمها الفقراء الى الاغنياء » · فالحاجة لليد العاملة العربية ، حاجة ماسة لخلق التناسب المطلوب في علاقات الانتاج في اسرائيل · والحل الوحيد الذي يوفق بين الحاجة الماسة لليد العاملة العربية ، وبين عدم قدرة واستعداد اسرائيل لاحتوائهم في احشائها ، هو الاستفادة منهم اقتصاديا ، وفي الوقت نفسه ، عدم تحمل مسئوليتهم سياسيا ، بحيث تصبح صلتها بالعمال العرب ، صلة عمل فقط ، تنتهي بانتهاء يوم العمل ·

ثم يطرح المؤلف بعد ذلك البحث الثالث ، وهو عن الاقتصاد الاسرائيلي والسلام ، فيقول ان زوال الخطر عن اسرائيل ، سيؤدي بالتالي الى انخفاض تأييد يهود العالم والصهيونية العالمية ، وبالتالي الامبرياليه لاسرائيل · وهذا بدوره سيؤدي الى تضاؤل حجم المساعدات التي تقدم لها ، باعتبار ان تزايد درجة التأييد والمساعدات لها ، مرتبط بارتفاع درجة الخطر عليها · ويستدل أصحاب وجهة النظر تلك ، بدور حرب ١٩٦٧ في اخراج اسرائيل من أزمتها الاقتصادية الخانقة ، التي كانت قد عاشتها منذ مطلع العام ١٩٦٦ · هذا بالاضافة الى عدد آخر من الاعتبارات السياسية والايديولوجية ، التي ترتكز عليها نظرية خطر السلام على اسرائيل ·

واخيرا ينهي مؤلفنا أبحاثه الاربعة ، وهي عن الاقتصاد الاسرائيلي وحرب تشرين ، ويوضح هنا أنه عندما نقول نتائج حرب تشرين على الاقتصاد الاسرائيلي ، فان ذلك يشتمل على ثلاثة أمور اساسية ، أولا : التكاليف المباشره وغير المباشرة لايام القتال الفعلي ، والفترة التي تلتها مباشرة ، والتي سيتحمل عبؤها الاقتصاد الاسرائيلي ، ويدفع ثمنها مستقبلا · ثانيا : جو التعبئة الذي عاشته اسرائيل منذ الحرب وحتى الان ، وان كان بنسب متفاوتة في ضوء التعرجات السياسية ومحاولات ايجاد حل سلمي للمشاكل القائمة · ولكن هذه النسبية لم تصل لدرجة العودة الى الاوضاع الطبيعيه التي كانت تعيشها اسرائيل قبل الحرب الاخيرة · ولهذا الامر أثره الكبير على الاقتصاد الاسرائيلي بكافة فروعه وجوانبه · ثالثا : محاولات اسرائيل لاستعادة قدرتها العسكرية سواء على صعيد التسليح ، أو على صعيد تعويض القوى البشرية التي فقدت أثناء الحرب · وانعكاس هذه المسالة على ميزان المدفوعات من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، على جميع فروع الانتاج في اسرائيل ، نتيجة لعسكرة جزء من الاقتصاد الاسرائيلي ، لاستعادة القدرة العسكرية ·

هذه العوامل الثلاثة ، أتت لتصب في بنية اقتصادية تعاني اساسا من مجموعة نقاط ضعف ، الامر الذي أدى الى ازدياد تفاقم مظاهر الضعف في البنية الاقتصادية لدولة العدو ·

وترجع اهمية هذا الكتاب الى أنه يضعنا امام نموذج شبه فريد في السياسة الاقتصادية ككل ، وفي سياسة التنمية بشكل خاص ، كيفية فهمه بطريقة صحيحة ، تفرض الالمام بالاعتبارات العديدة ، التي تتحكم في القرار ، الذي يتحكم بدوره في رسم السياسة الاقتصادية الاسرائيلية ·

اسلام عفيفي

الكتـــاب : العـــالم العربى والاستراتيجية السوفيتية المعاصرة

المـؤلف : دكـتور وحيد رأفت

الناشــر : منشأة المعارف ـ ١٩٧٦

كتابات وآراء الدكتور وحيد رأفت ، سواء كانت دراساته الفقهية القانونية أو مقالاته السياسية ، معروفة للقارئ العربى منذ مايقرب من نصف قرن . فقد كان الدكتور وحيد رأفت استاذا ذائع الصيت فى كلية الحقوق بجامعة القاهرة ، ثم مستشارا لوزارتى الخارجية والعدل حيث عهد اليه بالبت فى أهم وأخطر القضايا السياسية التى مرت بها البلاد قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ .

وبعد قيام الثورة ، كان الدكتور وحيد رأفت من الشخصيات الفذة التى كانت لها الشجاعة فى أن تحذر الحاكم من خطر الارتماء فى احضان السوفيت وكان من نتائج هذه الشجاعة ، اعتقاله فى سجن القلعة ، ثم تحديد قامته . وقد سافر بعد ذلك الى الكويت مستشارا للديوان الاميرى ، واستمر اشعاعه الفقهى والسياسى فى الخليج ، فى الدراسات التى وضعها بصفته مستشارا ، والمقالات التى نشرها فى الصحافة المحلية . وعندما عاد الى مصر عام ١٩٧٢ كانت العلاقات قد بدأت تسوء بين القاهرة وموسكو ، لاسيما بعد قرار الاستغناء عن الخبراء والمستشارين العسكريين السوفييت فى يوليو ١٩٧٢ ، وانتهى الامر بقرار القيادة المصرية فى ١٤ مارس ١٩٧٦ بانهاء العمل بمعاهدة الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتى .

والكتاب الذى وضعه د. وحيد رأفت بين يدى القارئ العربى ، هو قصة المؤلف فى تتبعه للزحف السوفيتى على مصر ثم انسحابه فيجمع بين انطباعاته الشخصية وتجربته التى مر بها من اجل الدفاع عن استقلال مصر ، والتحليل القانونى للسياسات والاستراتيجيات السوفيتية فى المنطقة ، فخصص مبحثا لتطلع الاتحاد السوفيتى الى السيطرة العالمية ، ثم تطلعهم للسيطرة على الشرق الأوسط ، وتطلعهم للسيطرة على البحار ، كما خصص مبحثا لتحليل نظرية بريجنيف ، التى تنادى بالسيادة الناقصة للدول الداخلة فى المعسكر السوفيتى وينتقل من هذه المباحث ، الى تتبع العلاقات المصرية السوفيتية من تاريخ اعتراف مصر بالاتحاد السوفييتى واقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما ، حتى الغاء المعاهدة السوفيتية المصرية ، التى يقدم تحليلا قانونيا دقيقا لها .

وقد اختلف مع بعض الاراء التى تقدم بها الدكتور وحيد رأفت اذ ركز تحليلاته على مخاطر الاستراتيجية السوفيتية ناسيا مخاطر الاستراتيجية الامريكية ، التى لا تقل عنها خطورة بالنسبة للوطن العربى عامة ، وبالنسبة لمصر خاصة . وقد يرد علينا الكاتب الكبير ، بأن كتابه ينصب على تطلعات الاتحاد السوفيتى ، ولا ينصب على تطلعات الولايات المتحدة ونعلق بدورنا بأنه لا يجوز معالجة التطلعات السوفيتية ، دون الحديث عن التطلعات الامريكية ، ولو بطريقة هامشية ، لاسيما ان هناك علاقة وثيقة بين الاستراتيجية السوفيتية والاستراتيجية الامريكية ، تتخذ حينا صورة المواجهة ، وحينا أخرى صورة الوفاق ، وحينا ثالثا صورة تقسيم مناطق النفوذ .....

وعلى الرغم من عداء المؤلف الصريح للشيوعية ، فانه يحتفظ الى حد كبير بالموضوعية العلمية ، فنراه يهنئ أحمد طه وأبو سيف يوسف لشجاعتهما باعتبارهما العضوين الوحيدين فى مجلس الشعب وكانا قد صوتا ضد مشروع القرار الخاص بانهاء العمل بالمعاهدة ويقول : « حسبنا تلك الشجاعة فى ابداء الرأى فى وقت افتقدنا فيه هذه الصفة » ...

والكتاب ملئ بهذه الانطباعات الجريئة مما يلطف من حدة التحليلات القانونية وهو فى مجموعه اسهام اصيل فى التاريخ الدبلوماسى المصرى الحديث يجمع بين الدراسة العلمية والتجربة الشخصية ■

د. بطرس بطرس غالى

رســالة جامعية : الوظيفـــة الاتصـــالية لجامعة الدول العربية

اعـــداد : عبد الخبـــير محمـــود عطـــا

الكليــة : كليـــة الاقتصاد جامعة القاهرة

نوفمـــبر ١٩٧٦

الرسالة تبحث فى الاعلام العربى الجماعى على مستوى المنظمة الاقليمية جامعة الدول العربية من زاوية الوظيفة الاتصالية ، القائم بالاتصال ـ الرسالة ـ الوسيلة ـ الجمهور المستقبل ، لتحديد المقومات التى يتوقف عليها مدى فاعليتها سواء على مستوى المقومات الذاتية أو المقومات الموضوعية ، فهو بحث فى واقع الاعلام العربى على كافة المستويات لبحث الاسباب التى تحد من الفاعلية على كافة المستويات .

ومن ناحية اخرى طرح للتصورات والخطط اللازمة للقيام بحرب اعلامية مضادة لصالح العرب . والرسالة تعتبر عملا جيدا وبذل فيها الكاتب مجهودا يستحق التقدير . ويقع البحث فى ٣٩٢ صفحة من القطع الكبير ، وقد تناول الباحث الموضوع على مستويين نظريا وتطبيقيا فقسم بحثه الى خمسة أبواب وتمهيد . ينقسم كل باب الى فصل نظرى عن عنصر من عناصر الوظيفة الاتصالية وفصل عملى عن ممارسة الجامعة العربية لهذا

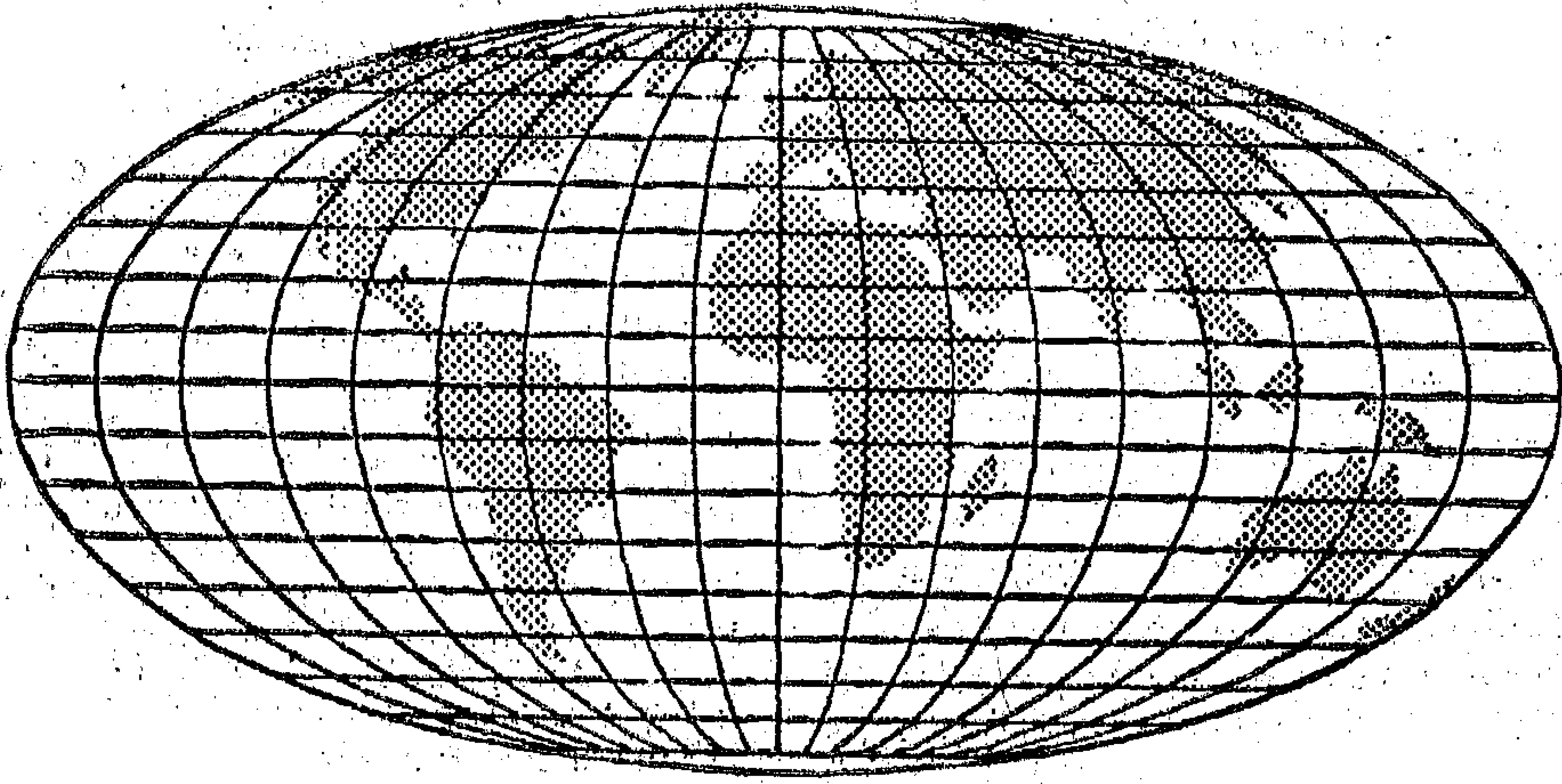
العنصر وتم ذلك فى اربعة أبواب أما الباب الخامس فهو يتحدث فيه عن المتغيرات الثانوية التى تتمثل فى مركز القائم بالاتصال ومكانته اى هو ما يسمى بالظرف الاتصالى • وبعد ذلك ينتهى البحث الى خاتمة تنقسم الى قسمين فى القسم الاول يتحدث عن النتائج العامة للبحث والقسم الثاني يتحدث عن التوصيات العامة للبحث •

ومن النتائج الهامة التى توصل لها الباحث أن الاتصال الدعائى ليس سوى انعكاس لمدى قوة القائم به ولامكانياته الاقتصادية والسياسية والعسكرية وبما أن الدول تتراوح بين الغنية والفقيرة ، فانه يمكن القول بان الدول الغنية هى التى تتولى التحكم بشكل أساسى فى عملية الارسال أما الدول الفقيرة فهى عادة الدول المستقبلة • كما توصل أيضا الى أن أساليب ادارة العمل الدعائى على مستوى الجامعة العربية لابد أن تتطور لتلاحق المتغيرات وتتكيف معها على كافة المستويات •

والبحث غلب عليه الجزء النظرى وطال فى التناول • مما كان يستدعى من الباحث أن يراعى التوازن فى العرض وقد استعمل عدة اساليب منها التاريخى والوظيفى والمقارن لتناول الموضوع •

وقد غلب على المقترحات التى اقترحها الباحث الطابع العملى وهذا يحسب له • والرسالة فى مجملها تمثل جهدا علميا ، وان كانت النتائج التى توصل اليها لا تقدم جديدا فى كل ما جاء بالرسالة من موضوعات ، اذ سبقه الى تناول هذا الموضوع عدد من الباحثين العرب فى جامعة القاهرة وعدد من الباحثين العرب فى جامعات الولايات المتحدة ومع ذلك فالرسالة توضح وتكشف عن الاهتمامات الجديدة التى أصبح جيل الشباب من الباحثين المصريين ينشغل بها وهى قضايا الحياة والمستقبل فى الامة العربية •

جهاد عبد الملك عوده





THE NEW REPUBLIC

المجلة : نيوريبابلك [واشنطن]

العدد : ١٨ سبتمبر ١٩٧٦

المقال : المعاداة للسامية : القديمة والجديدة

الكاتب : جـ • ل • تالمون

يتشكل هذا المقال ، مظاهر الحملة الجديدة التى تقوم بها الصهيونية للرد على ادانتها فى المحافل الدولية . وهو يعتمد على ان يعيد الى اذهـــان القراء ، الاضطهاد الذى لاقاه اليهود فى العالم على يد الذين يعادون السامية ، ليؤكد فى النهاية حق اليهود فى حياة مستقرة .

ويبدأ الكاتب بذكر الايام التى كان الجنرال دى جول فيها ، مازال يرى اسرائيل دولة صديقة وحليفة لفرنسا . فلقد كتبت صحيفة فرنسية «لورور» المعروفة بميولها اليمينية ، مقالا تتساءل فيه : « هل يمكن أن يكون المرء صديقا لاسرائيل ، وفى نفس الوقت مناهضا للسامية ؟ » . وكان كاتب هذا المقال ، يؤكد ان هذا ممكن «لان اسرائيل دولة من الفلاحين والجنود » ، أما « روتشيلد فهو ليس كذلك » . ومن وجهة نظر الكاتب ، ان هذا التمييز يتكرر اليوم ، عندما يصرح المسئولون فى جبهة التحرير الفلسطينية ، بانهم يكافحون ضد الصهيونيه العنصريه ، ولكنهم لا يضمرون أى عداء لليهودية . فيكون رد اليهود على ذلك ، ان الاولى ما هى سوى صورة للثانية .

ويدافع الكاتب عن وجهة نظر اليهود بقوله ، ان هذا التمييز ان كان ممكنا فى الماضى ، الا انه منذ قيام الدولة الاسرائيلية ، لم يعد له مكان ، اذ لم يعد هناك تمييز بين معاداة الصهيونية ومعاداة السامية . ولهذا السبب ، لم يتردد العالم المسيحى فى مساندة اسرائيل ، فكان قرار ادانة الصهيونية الذى وافقت عليه الامم المتحدة بمثابة صدمة له ، فان الوريث الوحيد للحضارة اليهودية التى دأب الغرب فى الماضى على محوها ، هو اسرائيل .

اما العـــرب فمـــا زالـــوا يرددون ان اليهـــود ماهم ســـوى اتبـــاع لمذهب دينى ولمجموعة عرقية ، ولنظرية فلسفية . هذا فى حين ان عرب فلسطين ، لم يشكلوا فى وقت ما دولة ، او حتى أمه ذات سمات مميزة .. هذا مايراه الكاتب الصهيونى ، الذى يضيف أن اليهود على عكس ذلك ، كانوا يتوارثون أقدم التقاليد ، ويحملونها الى موطنهم الاصلى .. وخلال القرن الماضى ، بدأ اليهود يتجهون الى القومية السياسية – تحت ضغط الاضطهاد الذى امتد من دولة الى أخرى حتى عم العالم – ويطالبون بمكان مــا تحت الشمس ، يحيون فيه حياة يهودية حقيقية . وقد ساندهم فى ذلك العالم المسيحى ، انطلاقا من الشعور بالذنب ، واصبح يرى فى القضاء على اسرائيل ، خنجرا مغمدا فى قلب اليهودية ، لمحو بقايا التاريخ والحضارة اليهودية .

ويرى الكاتب الصهيونى ، الفارق بين وضع الاسرائيليين ووضع الفلسطينيين ، فى أنه حتى فى حالة محو الوجود الفلسطينى كلية فى الضفة الغربية ، فان الحضارة العربية التى تمتد من المحيط الى الخليج ، والتى تضم ٢٢ دولة مستقلة ستبقى حية .. وهو أمر لا ينطبق على

الاسرائيليين ، اذا ما تم القضاء على اسرائيل ».

ثم يحاول الكاتب اضفاء مبررات على سياسات الحكومة الاسرائيلية التي يراها بعضهم قائمة على التحجر والتحكم والاهتمام المتزايد بأنها مثلا لم تفصح هذه الحكومة على نحو واضح ، عن نيتها في أن تحتفظ بالاراضي المحتلة الى الابد ، أو أعادتها . فيجد المبرر لهذا الموقف المبهم ، في الالتزام المذهبي والعاطفي الذي يتخذه الصهيوني ازاء ما يُسميه الحق التاريخي لليهودي في بناء اسرائيل الكبرى . أن غزو الارض ، كان دائما أساس العقيدة الصهيونية ، وبالاضافة الى التأثير السحري للاماكن التاريخية على اليهود ، فهناك فوق كل شيء ، العداء العربي المستحكم ، والخوف من عدم القدرة على الدفاع عن الحدود . واخيرا مراعاة عدم التعرض لانتقاد اليمين اليهودي . واذا أضفنا الى تصور الحكومة الاسرائيلية ، التقويم الخاطيء لقدرة العرب ، كل هذا يفسر به الكاتب ما اتسمت به السياسات الاسرائيلية من جمود ، وأيضا بتشجيع المتطرفين في اسرائيل ، على المطالبة بقرار وطني لصالح مبدأ ضم الاراضي المحتلة بالكامل . وكانت نتيجة هذه السياسات ، أن ثبت عند العرب ، التصور بأن الغزو الزاحف ، هو الكفيل الوحيد باقتلاع جذور اسرائيل .

وبعد ذلك ينتقل الكاتب الى القاء اللوم على العرب قائلا أنهم لوكانوا قد اعترفوا بوجود دولة اسرائيل ، لكانت الاغلبية العظمى في اسرائيل ، بما فيها من المتطرفين ، قد اختارت الانسحاب من معظم الاراضي المحتلة . اما الشعارات التي تروجها الدعاية العربية حول اقامة دولة فلسطينية علمانية ، فان الكاتب يرى أنه لا يمكن الأخذ بها ، خاصة بعد ماحدث في لبنان ، وما آل اليه مصير الاكراد والاشوريين . وعلى أية حال ، فان أي يهودي لا يمكنه قبول الاقتراح الذي يقدمه زعماء جبهة التحرير الفلسطينية ، لان اقامة اليهود في وطن قومي ، كان نابعا عن ضرورة ايجاد ملجأ يحميهم من الاضطهاد ، ويتيح لهم حياة يهودية أصيلة .

ومع ذلك يؤكد كاتب ، أن عددا كبيرا من الاسرائيليين ، قد يكتفون باعتراف عربي لوجود اسرائيل ، دون التركيز على توضيحه على نحو قد يثقل على مبادىء القومية العربية .

ويحتج اليهود عبر العالم على قرار ادانة الصهيونية ، كصورة من العنصرية ، بأنه يتجاهل الجذور العميقة للمشكلة اليهودية ، وكذلك الابعاد العالمية لازمة الشرق الاوسط . ثم ان القرار يصف أكبر ضحايا العنصرية بأنهم عنصريون . وحتى وقت قصير ، كانت معاداة السامية والعنصرية تعنيان نفس الشيء ، فقد كان اليهود في اوروبا هم وحدهم الذين يمثلون الجنس المضطهد ، وقد قامت مكافحة الصهيونية أولا حيث كان اليهود .

ثم يعطي الكاتب تعريفه للعنصرية ، فيراها حتمية بيولوجية تحدد الطبع والميول وردود الفعل والافكار والمعتقدات ، كما تقود النشاط الفني والثقافي .

فان فكرة «نقاء الدم» توحي لاصحابها الشعور بالثقة بالنفس ، وتعد أسلوبا مميزا ، مما يؤدي الى نفورهم من اى مزج لدم آخر بهم . أما اليهود ، فيدحض الكاتب انهم هم أول من قام بنشر فكرة الدولية ، وكان ذلك طبيعيا ، بحكم افتقادهم للارض . لهذا فانهم كانوا ينادون بفكرة المساواة بين الاجناس ، وبالليبرالية والديموقراطية وايضا بالسلام . فقد كانوا وراء الراسمالية والمالية ، كما كانوا أنبياء يدعون الى ايديولوجيات ثورية ، مثل الاشتراكية ، كمانادوا بنظريات فردية مثل التحليل النفسي . ولكنهم على أية حال ، كانوا دائما من الد اعداء ثبات الاجناس . ومنذ عهد موسى حتى لينين ، كانوا يحثون الجماهير التابعة ، لما يسمى بالاجناس المنحطة ، على التمرد على الاجناس المختارة . لهذا تعرضوا للقتل وللفناء . وهنا يتساءل الكاتب الصهيوني : ما علاقة كل هذا بالنظرية الصهيونية او بالممارسة الاسرائيلية ؟ هل راى احد في اسرائيل بوادر تشير الى تمييز بين العرب واليهود ؟ الم يقبل العرب في المدارس وفي الجامعات ؟ وهل تحرم القوانين الزيجات المختلطة ؟ ان عدم وجود زواج مدني في اسرائيل ، ما هو في نظره سوى تنازل للاقلية الدينية اليهودية ، ولكن اذا بحثنا على صعيد أعمق ، نجد ان نفور العناصر العلمانية من المراسم الدينية ، انما هو نابع عن القلق ، ان يؤدي ذلك الى تشتيت الحياة اليهودية بعد مجازر أوشفتين ، وأن الشعب الاسرائيلي يهفو بيأس الى البقاء والى الوحدة .

ويسترسل الكاتب الصهيوني قائلا : انني لا أصف التعايش العربي اليهودي في اسرائيل بأنه مثالي . وعلى كل حال ، كيف يمكن أن يكون بعد هذه العقود من الحروب والذكريات التي أولدت ونمت الشعور بالخوف والريب ؟ ولكن مهما كانت

السياسات والمواقف فى اسرائيل ازاء العرب ، فانها لا تقارن بما لحق بالبولنديين فى عهد الرايخ الثانى ، أو بالاوكرانيين والبيوروسيين خلال الحرب الداخلية فى بولندة ، أو بموقف المملكة المجرية من رعاياها السلافيين والرومانيين ، او بمصير الايرلنديين فى عهد الحكم البريطانى ، وغير ذلك من الحالات التى شهدتها اوروبا فى وقت ما .

اما عن حق اللاجئين العرب فى العودة الى ديارهم ، فان الكاتب لا يذكر انه حدث ان عاد لاجئون الى موطنهم بعد كارثه اصابتهم ، دولية او ثوريه . لا فى جنوب شرقى القارة الهندية ، ولا فى وسط او شرق اوروبا ، ولا فى افريقيا . اما اذا عاد اللاجئون العرب الى فلسطين ، فان كل ما صيغ من اسس لحياة ما يقرب من مليون من النازحين اليهود الى اسرائيل قادمين من الدول العربيه ، فسوف يهدم تماما .

ولكن مما يثقل على قلوب العديد من الاسرائيليين ، هو ما يصرح به العرب حول مصير اليهود ، وحول الاسباب التى جعلت اليهود يقيمون وطنا قوميا لهم ، فيصفهم العرب بأنهم فرقة من الامبرياليين ، اتفقوا على خطه لغزو دوله عربية ، واحتلوها لا لشيء سوى لحب السيطرة .

ويرد الكاتب على هذا التصور ، بان ما يبرر الصهيونية ، هو الاراده الحازمه فى تفادى المصير الذى جعلهم دائما يبدون نكبة على التاريخ ، وثانيا التطلع الى ملجأ آمن ، حيث يحيا اليهود حياة اصيله وحرة ، بعيدا عن التعقيدات الدوليسة والقومية والاجتماعية والثورية ، التى اصبحت فى عالمنا اليوم ، الصفة المميزة . ولكن العرب يصورون اليهود ، على انهم الاداة التى ادت الى تشتيت شعب آخر .

ويسترسل الكاتب قائلا : طوال اجيال عديدة ، ساد الاعتقاد لدى اليهود ، بان اليسار لا يعاديهم ، وانه المناصر الطبيعى لكافة المضطهدين على الارض . لهذا انتموا الى هذا اليسار ، حيث قاموا بدور الانبياء والرواد والزعماء والممارسين للتطور الانسانى . ولكن مع كل هذا ، تكررت المأساة القديمة ، عندما تمردت كنيسة دين الثورة على الشعب الذى كان من اشد مناصريها وهى فى مهدها . وهكذا حلت محل الاسطورة القديمة الخاصة بوجود مؤامرة دولية ماركسية يهودية اسطورة أخرى ، مفادها وجود مؤامرة صهيونية أمريكية امبريالية ان هذه الاسطورة الثانية ، قد نبعت فى اعتقاد الكاتب عن تصور لانقسام العالم الى معسكرين : الاول معسكر الامبرياليين ، والثانى معسكر الشعوب التى تكافح للتحرر الوطنى .

وهكذا يرى الكاتب الصهيونى ان دولة اسرائيل قد تحولت فى عزلتها الكبرى ، الى ان يراها العالم من خلال تصور اليهودى الخارج على القانون القديم . فاصبح الشعب الاسرائيلى ، الشعب المنبوذ الذى يحيا داخل دولة منبوذة ، بينما اصبح الرحل الحفاه الاقدام ، الذين يجلسون تحت الخيام على جبال من الذهب ، هم الذين يحددون الاتاوات التى على العالم ان يدفعها . وهم فى كل هذا لم يتكبدوا حتى عناء العمل للحصول على هذه الكنوز الطائلة التى تنهال عليهم . (يقصد الكاتب هنا امراء البترول العرب) بل اكتفوا بتحصيل الرسوم . كل هذا على حساب عرق الشعوب الاخرى الكادحة . وهنا كم يبدو هزيلا ، الربا الذى كان يمارسه اليهودى فى الماضى . ان هؤلاء العرب يسعون اليوم الى فرض سيطرتهم على قمه الاقتصاد العالمى .

ويذكر الكاتب وقت افتتاح محاكمة ايخمان فى القدس ، عندما سأل د . سير ماسيوس الفقيه اليهودى : ما هو السبب فى دوام وعالميه ظاهره المعاداه للسامية ؟ وهل لليهود دخل فى الابقاء على هذه الظاهرة ؟ ويرد الكاتب على هذا السؤال بأن المعاداة للسامية ، لها جذور عميقة فى التاريخ الانسانى . ففى عهد الحضارة الرومانية والاغريقية ، بحثت السلطات فى اقصاء الشعوب التى هزمتها ، او على الاقل الصفوة المدنية منها عن تراثها اللغوى والثقافى ، باستثناء الشعب اليهودى الذى كان ينادى بالوحدوية الالهية . أما المسيحيون ، فلم يذكروا من اليهود الا يهوذا .

وبعد ذلك اختار اليهود ممارسة النشاط التجارى والمالى ، فالتصقت بهم صورة المرابى شايلوك . ومع ذلك لم يذكر احد الدور الرائد الذى قاموا به فى تطور الحياة الحضرية فى بداية العصور الوسطى ، الى أن تم طردهم من معظم دول اوروبا الغربية ، فاستقروا فى شرق القارة ، فى شكل الطبقة الوسطى الاولى والوحيدة .

وقد توافق تحرر اليهود من فلول الليبرالية ، مع وضع العلمانية والتصنيع الرأسمالى فى القارة الاوروبية . فجاء تحركهم فى تشكل جيتوى لها

هدف ، حاملا ذخيرة من الطاقة ، ودراية عميقة بالدين والقانون ، والقدرة على الحصول على المال . وبالطبع ، كان ترتيبهم فى المقدمة . ولهذا السبب ، حملتهم الشعوب الاخرى ، وزر فشلهافى هذه المنافسة ، واستقرت فى الاذهان ، صورة الجنس اليهودى ، على انه جنس من الغزاة . وهكذا قام تأزم وصراع بلغا ذروتهما ، عندما تولى النازيون قيادة حملة لاجبار اليهود على التراجع ، فكانت النتيجة مجازر اوشفيتن وغيرها .

اما فى ظل الانظمة الشيوعية ، فقد كان لليهود نفس المصير المأسوى . فقد عانى اليهود الروس من قمع الحكم القيصرى ، ولهذا انضموا الى صفوف الثوار ، وقاموا بدور قيادى فى جميع الاحزاب الاشتراكية ، وكان ذلك قبل ثورة ١٩١٧ . فكانت جميع الاحزاب الاشتراكية والثورية والمنشيفيكية ، تضم فى صفوف طلائعها ، عناصر يهودية ممتازة . ولكن عندما استولى لينين على الحكم ، كانت الصفوة اليهودية متردده فى التعاون مع السلطات البلشفية ، مما ادى الى مجازر هائلة . ومنذ ذلك التاريخ ، اقصى اليهود من كافة المراكز الكبرى فى الدولة البلشفيه .

وفى بولندافى نهاية الحرب العالميه الثانية ، كان لدى اليهود من الاسباب العديدة التى دفعتهم الى الترحيب بالنظام الجديد خاصه وان بولندا ما قبل الحرب ، كانت متشبعة بالمعاداة للسامية ، وكان الجيش الاحمر ، هو الذى قام بانقاذ ما تبقى من اليهود البولنديين . ولكن من جهة أخرى ، فان الحكم السوفيتى ، يعتمد فى بولندا على العناصر اليهودية اكثر من العناصر الاخـرى . فكانت النتيجة انه بعد مرور ٢٠ عاما ، قام الحزب الشيوعى البولندى بشن حملة عنصرية واسعة النطاق ، ضد العناصر اليهودية ، واعتبر هذه الاخيرة مجموعة دخيلة تتمتع بنفوذ واسع .

ويؤكد الكاتب أن العلاقة التى قامت عبر التاريخ بين المسيحيين واليهود ، كانت قائمة على اسس مريضة ، فقد كان الشعور السائد لدى العالم المسيحى ، أن الانتشار اليهودى يفوق حجمه . وبعد أن أتهم اليهود بموالاتهم للرأسمالية ، أصبحوا فيما بعد مصدرا للخوف ، لانهم كانوا ثوريين .

ثم يتناول الكاتب ماجاء فى صحيفة « التايمز » اللندنية حول ما سمى بارانويا اليهود الامريكيين « جنون العظمة » بان اليهود لا يحتملون اى نقد يوجه اليهم ، ويرون فى ذلك مظهـرا من مظاهر معاداة السامية الحاقدة . فيرد على ذلك ، بأن اليهود قد يبالغون فى ذلك الى حد ما ، ولكن هذا الشعور له مبرراته فى نظره . فقد أظهرت التجربة مرة أخرى ، أن الانسان تمر به اوقات يتحول الى حيوان متعطش للدماء ، وفاقد السيطرة علـى أعصابه ، فيؤدى به ذلك ، الى هدم مقابر يهودية . وهنا يلوح مرة أخرى فى الافق شبح مجازر « اوشفيتن » وغيرها

ويعترف الكاتب أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، اصبحت المسألة اليهودية لا محل لها ، وذلك بعد ان قامت دولة اسرائيل ، كحل جذرى لهذه المشكلة . ولكن هذه الدولة ، هى التـى أصبحت مشكلة العالم ، لاسيما بعد أن أظهر شعب اسرائيل ، قدرات هائلة فى الفنون العسكرية ، طغت على تصور اليهودى الجبان ولكن فى الوقت نفسه ، بدأت اسرائيل تحيا داخل « جيتو جديد للمنتصرين » . داخل مدينة محاطة بـالعدو ، وداخل دولة منبوذة .

فان اسرائيل اليوم ، سجينة لمشاعر والتزامات متناقضة : أنها تتطلع الى السلام ، ولكنها فى الوقت نفسه ، تواجه عدوا يهددها بالفناء . أنها تذكر مجازر « ميونيخ واوشيفيتن » ، فينتابهـا الخوف من اتخاذ قرار . انها مدفوعة الى المصير المجهول ، لهذا فهى ترفض قيام دولة فلسطينية يرأسها ارهابى أتاحت له الظروف أن يحقق بعض الانتصارات ، ويقوده شعوره بانه على قمة موجة ، وأنه فى طريقه الى الانتصار التام على المدى الطويل . ويرى الكاتب هنا ، ان الصراع العربى الاسرائيلى ، كان خلال هذه الفترة الاخيـرة ، متأثرا بمجموعتين من الاحداث ذات طبيعـة متناقضة : الاولى مأساة عنتيبى التى احيت الثقة لدى الاسرائيليين ، واحداث لبنان الدامية ، التى فندت المقترحات حول اقامة دولة علمانية فلسطينية يهودية .

ان احداث عنتيبى ، قد عززت موقف الحمائم فى اسرائيل التى ترى أنه اذا ايقن العرب بعدم قدرتهم على التغلب على الاسرائيليين ، فـان الواقعية ستدخل ضمن حسابات الفكر العربى ، فيكون لدى العرب بذلك الاستعداد للاتفاق . وكانت حرب أكتوبر ، قد اولدت ايضا لدى العـرب ، الايمان بأن اسرائيل فى طريقها الى الانهيار على مر الوقت ، لهذا فان احداث عنتيبى حدت من هذا التفكير ، خاصة عندما قامت احداث لبنـان الدامية .

ويأمل الكاتب الصهيونى ، فى أن يأتى اليوم

الذي ترى فيه القيادات العربية ، داخل الاراضي المحتلة ، ان تتحرر من منظمة التحرير الفلسطينية ، لتنظم نفسها ، وتشرع في التعامل المثمر مع السلطات الاسرائيلية . اما على الصعيد الدولي ، فانه يرى ان اسرائيل مهددة بموجة جديدة معادية للسامية ، قد تتهمها بالولاء المزدوج ،هذافي حين انكل ماتصبو اليه هذه الدولة الصغيرة ، هو البقاء على قيد الحياة في امن ثابت ، لكي تشارك في نسيج الحضارة العالمية ، وفي تطلع الانسانية الى مجتمع عادل .

وينهي الكاتب مقاله بتعبيره عن أسفه ، لان العالم مازال لا يعتبر حق اليهودي في الحياة على اسس مساواة فعلية ، حقا مكتسبا له ، وحقا طبيعيا . ■

LE MONDE
diplomatique

المجلة : ليموند دبلوماتيك

عدد : سبتمبر ١٩٧٦

المقال : دور الجامعات في العالم الثالث

الكاتب : جيرالد مور

يشغل كاتب هذا المقال ، وظيفة أستاذ بمركز الدراسات الافريقية والاسيوية بجامعة « سوسيكس » ،ويعدمتخصصافي شئون العالم الثالث . وقد أقام تحليله لدور الجامعات في العالم الثالث ، على تساؤل : هل تقوم هذه الجامعات بمد النخبة في الدولة النامية بالكوادر ، أم أن وظيفتها هي خدمة المجتمع النامي ؟

وفي بداية مقاله ، يلاحظ الكاتب وجود سمة مشتركة بين جامعات العالم الثالث هي : حالة التأزم القائمة بين المؤسسة الجامعية والجهاز السياسي الحاكم في الدولة النامية . وهي نابعة عن شعور بالارتياب والشك ، تكنه الحركة الشعبية للمؤسسات التي تتخرج فيها كوادر تستوعبها النخبة وهي كوادر تراها ممثلا للفردية والوصولية . وفي بعض الاحيان ، يسود هذا الشعور أيضا السلطات ، التي ترى في الجامعة أرضا خصبة ، ومركزا ثوريا مولدا للاضطرابات ، وللتنمية السياسية للشباب ، التي تستهدف أساسا مناهضة الاجراءات والقرارات التي تتخذها الصفوة السياسية من مركز القمة . وفي بعض الاحيان ، يثار نزاع نتيجة لوضع استعماري في بلد ما ، فيؤدي ذلك الى أن ينظر المسئولون الى الجامعة ، على انها نقطة التقاء للانشطة القومية المتطرفة . وفي كل الحالات ، تسفر المواجهات عن نتيجة واحدة : اغلاق الجامعة .

ومع كل هذا ، يؤكد الكاتب أن هذا التشابه الظاهري في الاوضاع الجامعية ، هو الذي يحول دون قيام الدارس باجراء تحليل لكل حالة فردية ، فينتهي به الامر ، الى القاء اللوم على الطلبة بصفة عامة ، بدلا من البحث الجدي عن جذور العلة . ولهذا فانه يستعرض بعض أنواع النزاعات :

النوع الاول من النزاعات ، هو الذي تناوله الكاتب النيجيري « نكيم نوانكدو » وكان من أوائل خريجي جامعه ابدان في الخمسينات . وهو يروي تجربته الشخصية من خلال الحوافز الانتفاعية التي تحركه عند التحاقه بالجامعة ، فيجد مثلا أن البناء قد استهلك ثلث الموارد السنوية ، وهو يبرز بين الاحياء السكنية الفقيرة . وكل هذا ينمي لدى الطالب المستجد ، الشعور بأنه يتمتع بميزة الندرة ، فيكتب « نوانكدوو » :

« في السنة الثانية ، كانت الحياة قد قننت على أساس الفردية التامة ، فأصبح الالتزام الوحيد الذي يبقى للطالب ، هو أن يستكمل شخصيته ويحقق ذاته .. أما باقي العالم ، فعليه أن يتصرف وحده ... »

هذا النوع الاول من النزاعات ، يجده الكاتب أيضا في جامعة تنزانيا ، التي انتهت بها الحال الى اغلاقها في النهاية ، لما كانت تتسم به من فارق كبير بين وضع الطلبة فيها ، وبين مثاليات الحركة الشعبية التي يقودها حزب « تانو » . كذلك اضطرت اثيوبيا في عهد الامبراطورية ، الى مناهضة ظاهرة النخبة المتشددة التي يدعمها

طلبتها فى بداية الستينات ، فشرعت فى وضع برنامج للخدمة الوطنية ، يستهدف اعادة ادماج الطالب داخل جماعته التى تتحمل مصروفاته . ولكن هذا النداء استقبل بالاستنكار الشديد ، اذ كان الشباب يضع نفسه ضمن الصفوة ، التى تطأ بقدميها السجاجيد الحمراء ، وتحيا فى ترف .

ويرى الكاتب احسن تعبير لهذا النوع من التأزم ، فى الصراع الطويل الذى قام بين حكومة كوامى نكروما وجامعة غانا . وهو يؤكد اليوم أن الخمسة عشر عاما التى قضاها الرئيس نكروما فى الحكم ، قد وضحت ، لانها كانت أول محاولة فى هذا العهد ، تستهدف دفع المجتمع الافريقى الى اتجاه جديد ، يضمن له حماية ذاته وامكانيات ، بعد ان اصبح الاستعمار فى حالة احتضار . وكان نكروما يقف معزولا ، تحيط به شرذمة من السياسيين الفاسدين والبيروقراطيين والمنتفعين . ووسط كل هؤلاء كان يحاول أن يضع هذه الاهداف ، ويعمل جاهدا على النهوض بالتربية السياسية للرجل الافريقى . وفى ذلك الوقت ، كانت الجامعة تقف على مرتفعات ليجون ، غارقة فى ممارسة طقوس منقولة عن تقاليد اكسفورد . ويمكن اعتبار نظام د . كونى بوزيا ، الانتاج النمطى لهذه السياسة الليبرالية الديموقراطية التى لا تلائم مطلقا الجامعة .

ويؤكد الكاتب أن عملية انشاء الجامعات خلال السنوات العشر الاخيرة للعهد الامبريالى فى العالم الثالث ، كانت تشكل فى الواقع جزءا من الاستراتيجيه الاستعمارية ، لتسهيل عملية انتقال السلطة الاسمية الى الصفوة المحلية ، دون أن يؤدى ذلك الى المساس بالعلاقات الحقيقية التى لدى السلطة داخل المجتمع النامى . وفيما يخص غانا ، فان هذه الدولة ، لم تجد فى صفوف كوادرها الاكاديمية ، من يتولى الكشف عن هذه السياسة ، وتحليلها على حقيقتها .

اما النوع الثانى من الصراعات ، فيراه الكاتب متمثلا فيما جرى خلال السنوات الاخيرة فى جامايكا ، بعد طرد د . والتر رودنى ، وفى ترينداد وتوباكو وزامبيا ونيجيريا وكينيا والسنغال . كانت انظمة الحكم فى هذه الدول ، أميل الى تفادى أية مواجهة يمكن أن تنال من الصورة البراقة التى يقدمها البلد للمستثمرين الاجانب الغربيين . لهذا قام صراع بين هذه الانظمة والطلبة والاساتذة ، وقد بدا هؤلاء اكثر يسارية من السلطات الحاكمة . فكانت مشاكل مثل تحديد السياسة الخارجية ، او المواقف التى يجب اتخاذها ازاء المعونة الاجنبية ، هى التى تبلور الخلافات . وهذه الاخيرة تتعلق بالاختيارات التى حددتها الحكومات ، والتى كانت تتلخص فى ضرورة التكيف بعالم مازالت تسيطر عليه الراسمالية ومراكز النفوذ الاستعمارية الجديدة ، والنظريات التطورية المتمركزة على « مراحل » التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فكان كل بلد يجد لنفسه مكانا مخصصا له داخل مدرج التنمية ، بينما تقف الولايات المتحدة على قمه هذا المدرج .

وكانت هناك حقيقة كبرى قلما ذكرت وهى : الاتجاه الى التحرر من السيطرة الامبريالية المباشرة الذى بدأ يتاكد فى العالم المعاصر . وهو ما حدث فى الهند والكاريبى وافريقيا والهند الصينية واندونيسيا وايضا الى التحرر من السيطرة الامبريالية غير المباشرة ، وهو ما حدث فى الصين وفى كوبا وفى الشرق الاوسط . وكذلك التحرر من سيطرة الدكتاتوريات الرجعية ، مثلما حدث فى المانيا وايطاليا واليونان والبرتغال وربما اسبانيا ايضا . ان هذا الاتجاه ، كان يستهدف الحصول على نوع من الحكم الذاتى . كثيرا ما كانت تشاركه السلطه الاشتراكية أو السلطة الاشتراكية الديموقراطية . وفى كل مرة يقتل هذا التيار ، كان انصاره يعزون أنفسهم ، بفكرة انه فى عام ١٩٤٠ لم تكن توجد فى العالم سوى دولة اشتراكية واحدة . وفى ذلك الوقت ، لم يكن العالم الثالث وحده خاضعا للسيطرة الاستعمارية ، بل ان أوروبا أيضا ، فى مجموعها من النرويج الى البوسفور ، كانت خاضعة للفاشية . لهذا بدا لهؤلاء ، ان التطور نحو الاشتراكية ، هو الذى سيملى الاختيارات اللازمة لبناء عالم الغد .

ولكن فى افريقيا ، اخذ القادة الزنوج ، يتصرفون كما لو كانت باريس ولندن أقرب اليهم من الجزائر أو فيتنام ، أو حتى زمبابوى . وهذا التصرف هو الذى يشكل اليوم الجذور الحقيقية للصراع القائم بين هؤلاء القادة وبين الجامعات ، التى أصبحت تضم شبابا مزودا بالمعلومات ، وعازما على أن يسمع الجميع صوته .

أما النمط الثالث من التأزمات ، فانه ينطبق على الجامعات التى تحاول القيام بدور معقل القومية والراديكالية ، مثلما حدث فى الباكستان الشرقية

عندما تعرضت جامعات دكا وشيتاونج وراشاهي ، لهجمات دامية من الجيش الباكستاني . ولكن هذه الجامعات ، عندما أرادت مواصلة دورها في بنجلاديش الجديد ، كانت قد تحولت الى مؤسسات مشلولة لا جذور ثورية لها .

وهناك مثل آخر يجده الكاتب في جامعة روديسيا ذات الاغلبية السوداء ، في ظل نظام حكم ايان سميث ، والذي فشلت في اتخاذ قرار ، عندما كانت البلاد تتأرجح أمام حرب ثوريه وشيكة الوقوع ، أما جامعات السود في جنوب افريقيا ، فان وضعها يختلف ومهما كانت القيود المفروضة على الاعلام ، فقد بقيت هذه الجامعات ، مرتعا للاستياء والرفض .

كذلك كانت أيضا الغارات التي شنها الجيش الاسرائيلي على الجامعه العربيه في الضفة الغربية . فقد كانت المدارس والجامعة هما مراكز المقاومة للاحتلال الاسرائيلي ، في الوقت الذي ظلت فيه السلطات المدنية العربيه ، غارقه في المواقف المبهمة ، والحلول الوسط ، الى أن فرضت عليها الضغوط الشعبيه ، اتخاذ موقف واضح .

وبعد أن استعرض الكاتب هذه الانماط الثلاثة للتأزمات بين الجامعات والسلطات ، يرى أن هذه التأزمات قد حللتها الصحافه العربية . ثم ان مجرد تغيير نظام الحكم ، لن يؤدي الى تسويتها ، لان الفكرة الاساسيه ، هي ان اقامة جامعة داخل مجتمع فقير ، كان الهدف منها أن لا تمس وجود المؤسسات . لهذا فان السلطات ستحاول دائما اثبات أن الطلبة المتمردين ، هم الذين يقع عليهم اللوم وليست الجامعة . ومع ذلك فان الكاتب يرى أن اقامة هذا الهرم الضيق والعالي ، ليست أفضل وسيلة للتعليم في هذه المجتمعات النامية . ومهما كانت الحجج البليغة التي تقدم ، فان النماذج المتبعة هي في النهاية مستمدة من الخارج . ثم ان الجامعة العصرية ، تتطلب تكتلا في رؤوس الاموال اللازمة لبنائها ، كما تتطلب مصروفات دائمة للانفاق عليها . كل هذا لصالح أقلية صغيرة من الشعب ، اكثر اعضائها سوف يعملون خارج بيئتهم . وفي الحقيقة ، فان الجامعات في الدول النامية ، هي مراكز للامبريالية الثقافية .

وقد تقوم الدولة بتنويع في هيئة التدريس ، بحيث لا يأتي الاساتذة أساسا من الدولة المستعمرة بالامس ، ولكن احلال اساتذة كنديين فرنسيين محل أساتذة فرنسيين أو أساتذة امريكيين محل أساتذة بريطانيين ـ كل هذا لايغير في جوهر الواقع . بل ان الامر قد يؤدي الى تنافس دولة للحصول على نفوذ أكاديمي . بل ان الكاتب يؤمن بان « أفرقة » هيئة التدريس ، لايغير من هذا الوضع ، الا اذا أجرى الاساتذة الافارقة تغييرا جذريا في مواقفهم وفي نواياهم ، والا فان الاتجاهات الحالية ستدعم .

وقد وصف رئيس موزمبيق ساموراً ميتشيل هذه المشكله على النحو الاتي :

« ان التربية لا تعني بالنسبة لنا ، تعلم القراءة والكتابة ، أو تخريج صفوة من الحاصلين على شهادات ليست لهم أية علاقة مباشرة بأهدافنا . وبمعنى آخر ، كما يمكن قيادة كفاح مسلح دون احداث ثوره ، يمكن للمرء ايضا ان يتعلم ، ولكن دون أن يكون له تكوين ثوري . واننا لا نريد أن يثري العلم أقلية ، وأن يقمع الانسان وتخنق القدرات الخلاقة لدى الجماهير ، التي هي المنبع الاساسي للتقدم الجماعي » .

ومن وجهة نظر الكاتب ، فان هناك العديد في الدول النامية ممن لديها الاستعداد للاعتراف بأن صيغة التربية التي يقترحها ساموراً ميتشيل ، افضل من تلك التي تتبع النماذج الغربية . وعلى أية حال ، فان هذا الموقف لساموراً ميتشيل ، قد تناوله فرانز فانون في كتابه « المعذبون على الارض » . عندما قام بتحليل القومية البورجوازية .. ولكن المشكلة في تضمنها نظريتين ، تكمن في انها أسهل استيعابا في المجتمعات التي مرت بها تجربة الحرب الثورية التي شارك فيها الشعب بأكمله . في هذه الحالة فان الجيش الثوري هو الذي يعطي للدولة كوادر التعليم . أما الدول التي تعتبر نفسها رسمياً انها مستقلة ، فان هذه السياسة قلما يتقبلها المستوطنون .

ففي حالات الاستعمار الاستيطاني ، كما هي الحال في زمبابوي وأنجولا وموزمبيق أو الجزائر ، كانت جميع الوظائف الهامة وكافة الممتلكات الكبرى بين أيدي البيض ، ولم يكن للصفوة المحلية سوى حياة هامشية . وفي هذه الحالة ، كان من السهل اجتذاب اغلبية السكان الى النضال التحرري الوطني . أما في دول أخرى ، مثل غانا ونيجيريا وساحل العاج والسنغال ، فان ثراء الصفوة المحلية ، مرتبط بتاريخ الاستعمار ، وهي اليوم تسيطر على جهاز الدولة . كل هذا يؤدي الى وضع يسهل معه احداث اصلاح جذري للتعليم .

وفى النهاية يتساءل الكاتب : هل عملية وضع نظام يقوم على ادماج كل مدرسة داخل البيئة المحيطة فيها ، يعد عملا جبارا الى هذا الحد ؟ يمكن للتلاميذ أن يمضوا جزءا من العام فى الدراسة ، أما الجزء الاخر فيخصص للعمل فى الحقل ، أو داخل المجتمع الذى أفرزهم . واذا كان من الضرورة بمكان اعادة تركيب التعليم الثانوى ، فان ذلك سيؤدى الى تغيرات ايضا على الصعيد الجامعى ، وربما على النحو الذى يتمناه سامورا مينشيل . وقد تكون النتيجة ، ان يقل عدد المنح التى تعطيها اكسفورد أو هارفارد أو السوربون لطلبة الجامعات فى العالم الثالث . ولكن مع ذلك ، فان هذه الجامعات ، ستكون أقدر على خدمة المجتمع الذى أنتجها . ■

WORD POLITICS

المجلة : وورلد بوليتكس

عدد : يوليو ١٩٧٦

مقال : التكامل الاقتصادى فى شرقى أوروبا

الكاتب : أندرزيش كوربونسكى

يتناول الكاتب موضوع العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب الاوروبى من زاوية معينة ، وهى مدى انعكاس النشاط التجارى بين الشرق والغرب ، على حركة التكامل الاقتصادى فى شرقى أوروبا ، والتى يعمل لها الكوميكون . وهو يرى أن الكوميكون ، بالرغم من كونه يمثل احدى المحاولات الأولى لاقامة تعاون اقتصادى على مستوى المؤسسات والاقليمية ، فان منجزاته لم تؤخذ فى الاعتبار ، لا فى الشرق ولا فى الغرب . بل ان المكاسب الاقتصادية الجديدة التى تحققت فى المنطقة ، أو على صعيد كل دولة ، قد اكتسبت ، بالرغم من وجود الكوميكون ، أكثر مما تحققت بفضله . فقد بقيت هنا فجوة عميقة بين التعهدات المتخذة والانجازات كما لايجد الكاتب اثباتا واضحا يشير الى نجاح الدول الاعضاء فى الكوميكون ، فى تنمية نوع من الموقف الجماعى أو السلوك الموحد . وهما فى نظره الشرطان اللازمان لتكامل مثمر . ومن جهة أخرى ، فان التطورات التى جرت فى السنوات الاخيرة ، قد أبطأت فى حركة التعاون الاقتصادى داخل الكوميكون . وأهم هذه التطورات : اولا ، التزايد الواضح فى المبادلات التجارية بين الغرب وبعض الدول الاعضاء فى الكوميكون . وثانيا ، الظهور المفاجيء لنقص عالمى فى المواد الاولية . هذان العاملان كانت لهما انعكاسات عميقة على التعاون الاقتصادى فى أوروبا الشرقية .

ويركز الكاتب على الانظمة السياسية القومية داخل الكوميكون ، وخاصة على الشروط الاساسية التى كان لها تأثير على صانعى القرارات ، ويحدد تحركهم فى اتجاه أو آخر . ثم يتناول فى نهاية بحثه ، الموضوع على نحو شامل ، ليبحث فى الاقتراح القائم على مواصلة التزايد فى العلاقات التجارية بين الشرق والغرب ، وهو العامل الذى لا يتوافق فى وضعه الحالى ، مع حركة التكامل الاقتصادى داخل شرق أوروبا .

ويبدأ الكاتب بوضع بعض الحلول عن المفاهيم والتعريفات . فيرى التكامل الاقتصادى فى مفهومه الواسع ، حركة دول عديدة فى منطقة محددة لتنمية اطارها المشترك ، الذى يتيح لها جميعا مواصلة تحقيق بعض الاهداف ، ودعم بعض السياسات . ان الكوميكون يمثل هذه الحركة فى شرقى أوروبا . وهو يركز على سياسات التخطيط ، وعلى تقسيم العمل الدولى ، والتخصص فى الانتاج والتجارة الاقليمية . أما عن الاهداف النهائية لهذه الحركة ، فان الكاتب يجد صعوبة فى تحديدها ، لانه يلمس مدى اختلاف مفهومها من دولة الى أخرى . ففى البداية ، كان الهدف الرئيسى لدول الكوميكون ، هو فرض الاشراف الاقتصادى السوفييتى على الدول الصغرى فى شرقى أوروبا ، وذلك بغرض عزلها عن الغرب ، واستغلالها عنه لصالح الاتحاد السوفييتى . أما اليوم ، فان الاهداف التى تبرر وجود الكوميكون ، أصبحت أقل وضوحا ، اذ تعكس تركيبة أكثر توازنا ، وأكثر تعقيدا ، عن المطالب السياسية والاقتصادية ، وكذا المصالح التى تعبر عنها الدول الاعضاء فيه .

واذا كان من الممكن قياس حركة نمو العلاقات التجارية بين الشرق والغرب ، فانه على عكس ذلك ، يصعب قياس مدى نمو حركة التكامل لدول الكوميكون .

وفى البداية ، خلال ربع القرن الاول الذى تلا الحرب العالمية الثانية ، أدت التطورات السياسية والاقتصادية التى جرت فى شرقى أوروبا ، الى جمع دول هذا الجزء من القارة باستثناء تشيكوسلوفاكيا - الى التعامل بجزء فقط من قدراتها الاقتصادية الحقيقية لاعادة بنائها . وهذا الأمر قد جعلها اكثر احتياجا للمعونة الخارجية . واذا كان من المتوقع أن تأتى هذه المعونة أساسا من الغرب ، الا أن الحرب الباردة سرعان ما وضعت حدا لهذا الاعتقاد . فقد دأب الاتحاد السوفييتى على تحويل نشاط هذه الدول الى الشرق ، وهو تحول بلغ ذروته عندما نشأ الكوميكون فى يناير ١٩٤٩ .

ولكن مع ذلك حتى نهاية الخمسينات ، بقى الكوميكون دون نشاط . ويفسر الكاتب هذا الركود ، بأنه السمة المميزة الاولى للثورة الصناعية التى شرعت فيها اوروبا الشرقية ، هى النظام الصناعى العصرى الذى كان يرتكز على حيز ضيق جدا من المواد الاولية تملكها هذه الدول . لهذا كان لابد أن تعتمد اساسا على الامدادات السوفييتية - هذا باستثناء بولندة ورومانيا . ومن جهة اخرى ، ظلت هذه الدول لفترة ما ، فى وضع لا يسمح لها بتنمية موارد بديلة يمكنها ان تحصل عليها من العالم الغربى ، وهكذا تمكن الاتحاد السوفييتى ، طوال الستينات ، من الحفاظ على وحدة التحالف بدون الالتجاء الى اجراءات سياسية ، مكتفيا بانتهاج وسائل اقتصادية .

أما السمة المميزة الثانية لحركة التصنيع فى أوروبا الشرقية ، فيراها الكاتب فى دعم ونمو الاتجاهات « الاوتاركية » ، فان هذه الدول باعتمادها الكلى على النموذج السوفييتى فى التنمية ، قد أفرزت ملامح صناعية متشابهة ، الى حد طغى هذا التشابه على الاتجاه الى التقسيم الاقليمى للعمل ، وتنمية التبادل التجارى الاقليمى . فقد حد بناء قدرات انتاجية متوازية من التخصص ، بل دعم الاتجاه القومى فى مجالات الاقتصاد . وكانت النتيجة أن الحركة التلقائية لصالح التعاون الاقتصادى الاقليمى ، أصبحت بطيئة .

ويؤكد الكاتب أنه لاسباب مازالت غير واضحة ، فان القيادة السوفييتية ، لم تبذل جهدا حقيقيا لانشاء وكالة تتخطى القوميات ، وقادرة على مراقبة وتوجيه حركة التكامل الاقتصادى فى المنطقة . فطوال حياة ستالين ، بقى الكوميكون مجرد ورقة مكتوبة ، بينما كانت الحواجز السياسية والاقتصادية قائمة بين الدول . وقد سلك ستالين سياسة « فرق تسد » . لهذا كان يحافظ على هذا الوضع . وعلى هذا النحو اتخذت حركة جماعية الزراعة ، سمات مختلفة فى كل دولة .

وفى بداية الستينات ، قرر خروتشوف احياء الكوميكون ، وجعله أداة كبرى للتعامل . ولكن هذه المبادرة السوفييتية كان نصيبها الفشل فى ١٩٦٢ ، اذ لم تصمد أمام مقاومة بعض الدول ، وعلى رأسها رومانيا . لهذا اكتفى بتحقيق بعض التقدم من الناحية التنظيمية ، وان كانت بعض الدول قد ناهضت التعاون الوثيق على النحو المطلوب . وطوال الستينات ، كانت أهم تطورات فى الكوميكون ، هى : أولا البرامج الاصلاحية الاقتصادية التى أدخلت . وثانيا العودة التدريجية الى العلاقات التجارية مع الغرب . وخلال السنوات الاخيرة ، ازداد حجم المبادلات التجارية بين الشرق والغرب ، على نحو سريع ، وان كان ما زال لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع التبادل التجارى فى معظم الدول الغربية ، ولكنه مع ذلك كان يشكل جزءا هاما من حجم المبادلات التجارية فى الدول الشرقية ، وخاصة المجر وبولندة ورومانيا .

ويتساءل الكاتب هنا ؟ ما هى الاسباب التى حثت الدول الشرقية على التوسع فى تجارتها مع الغرب ؟ مع الملاحظة أن القرار الخاص بذلك كان سياسيا فى مضمونه ، وبالتالى فلابد من الاخذ فى الاعتبار ، سلوك وتصور الصفوة الحاكمة فى هذه الدول ، بما فيها الاتحاد السوفييتى الذى بقى رغم التحديات القوة المهيمنة فى المنطقة .

وفى رأى الكاتب ، أن التوسع فى التجارة بين الشرق والغرب ، هو جزء لا يتجزء من محاولة اصلاح وتحديث النظم الاقتصادية فى أوروبا

الشرقية ، وبالتالى فهو ينفى أى اتجاه نحو الليبرالية الاقتصادية ». ولكن من جهة أخرى ، فان استيراد التكنولوجيا الغربية ، التى تفوق الانتاج السوفييتى ، كان لابد على المدى الطويل ، أن ينعكس على النظم الاقتصادية فى الدول الشرقية ، وهو ما حدث فى رومانيا وبولندة . ويبدو أن الصفوة الحاكمة قد تحققت فى النهاية ، من أن توثيق علاقاتها بالعالم الرأسمالى ، سيتيح لها وضع قواعد جديدة ، وان كانت ظلت متيقظة للمخاطر السياسية الناتجة عن هذا التقارب الاقتصادى مع الغرب ».

وقد تعددت اليوم « الكتابات التى تناقش أسس ومبرزات الاصلاح الاقتصادى فى شرق أوروبا . ويلاحظ الكاتب أن الدولتين اللتين ذهبتا أبعد من غيرهما فى هذه الحركة - تشيكوسلوفاكيا والمجر - تعتمدان أكثر من غيرهما على تجارتهما الخارجية ، كما تفتقران أكثر من غيرهما ، الى المواد الاولية ولكنهما مع ذلك مجهزتان بصناعات متقدمة ، فأصبحتا تصدران انتاجهما الصناعى ، مقابل حصولهما على المواد الاولية ».

أما مرحلة صناعة القرار ، التى تؤدى الى اجراء الاصلاح المطلوب ، فيلاحظ الكاتب أن الكفاح الاساسى الذى جرى داخل هذه الدول ، كانت تقوده عادة الصفوة البيروقراطية الاقتصادية من رجال الاقتصاد التابعين لمعاهد الابحاث والمعاهد العليا . والذين كانوا يرون فى التوسع فى الواردات الغربية وفى السلع الإستهلاكية ، عنصرا أساسيا لاقامة المنافسة التى ستحث المنتجين المحليين على زيادة حجم الانتاج وتحسينه . كما أن حقن الاقتصاد بالتكنولوجيا الغربية وبالوسائل الادارية الحديثة ، قد يسهم فى تحسين مجموع العمليات الاقتصادية على كافة الجبهات .

وكان موقف الحزب والبيروقراطية الحكوميين من هذه الاصلاحات ، معاديا بصفة عامة . فقد كانا يرفضان اذابة سلطتهما لصالح ذاتية ادارية أوسع . ومن جهة أخرى ، كان بعض منهم يخشون التوسع فى الاتصالات مع الغرب ، ويرونه بمثابة حصان طروادة لتوغل القوى الغربية داخل المعسكر الشيوعى . ولكن العناصر البيروقراطية الشابة ، كانت تؤيد الاصلاحات ، لما سيقضى اليه ذلك من تآكل النظام القديم . فكانت أكثر ثقة فى قدرة النظام السياسى على « دفع ثمن الانفتاح » دون معاناة . وفى قدرة استيعابها للتكنولوجيا والادارة الرأسمالية .

وبالطبع فان القرار النهائى بتأييد الإصلاحات ، بقى محصورا داخل قمة القيادة السياسية التى كان عليها فى تشيكوسلوفاكيا والمجر ، أن توازن بين الصفوات المتنافسة . وفى نهاية الستينات وافقت على البرامج الاصلاحية . وقد قامت القيادة السياسية بدور رئيسى فى بولندة ورومانيا ، فبعد أكتوبر ١٩٥٦ اندفع نظام جومولكا فى سياسة محافظة للغاية . ولم يأخذ بالخطط الاقتصادية الجريئة التى وضعت فى نهاية الخمسينات ، فساد الركود الاقتصاد البولندى ، الى أن تمت تنحية جومولكا فى ديسمبر ١٩٧٠ .

وفى رومانيا ، كان الوضع مختلفا ، وان كان يعكس أيضا مدى أهمية الدور الذى قامت به قمة القيادة السياسية . ويلاحظ أن القرار المتخذ لاضعاف علاقة هذه الدولة بالكوميكون ، وبالحث على التقارب مع الغرب ، يبدو انه نتيجة لمزج الاعتبارات المنطقية وغير المنطقية . فان رفض رومانيا الانضمام الى خطة التقسيم الدولى للعمل التى وضعها الكوميكون ، كان على أساس أن هذا التخصص يؤدى الى مزايا اقتصادية ، ولكن من جهة أخرى ، فان قرار التصنيع على جبهة واسعة ، قد بدا مكلفا للغاية ، وغير مجد .

وقد أوضح شاوشسكو قراره بشأن الالتجاء الى واردات من التكنولوجيا الغربية ، وهو فى ذلك يعكس موقف أكثر من رئيس دولة فى العالم الثالث .

اما فى ألمانيا الشرقية ، فانها تتمتع بأعلى نصيب للفرد بالنسبة الى الدخل الوطنى . وكانت ظاهريا أول دولة شرعت فى اجراء اصلاح فى نظامها الاقتصادى ، ولكن اذا تعمقنا فى الأمر ، نجد أن هذا الاصلاح كان شبحا أكثر مما هو جوهر . ثم ان ألمانيا الشرقية راعت تنمية علاقاتها التجارية بألمانيا الغربية ، بالرغم من عدائها تجاه هذه الاخيرة . فكانت ألمانيا الغربية تمدها بالتكنولوجيا المتقدمة وغيرها من السلع ، بل ضمنت أيضا لها دخولا غير مباشرة فى السوق المشتركة .

وبالتالى يمكن القول بأنه طوال الستينات وبداية

السبعينات ؟ كانت هناك مجموعتان من القرارات الرئيسية تسيطر على معظم دول الكوميكون : لاجراء اصلاح فى نظامها الاقتصادى ، والثانية للتوسع فى علاقاتها الاقتصادية مع الغـــرب .

وكان موقف الاتحاد السوفييتي من الاصلاحات الاقتصادية والتوسع فى التجارة مع الغرب ذا وجهين . كان لا يعارض تحديث الاقتصاديات القومية ، والعودة الى معدلات نمو أعلى ، ولكنه فى نفس الوقت ، ادخل عناصر فيما سمى بنظرية ليبرمان داخل النظام الاقتصادى السوفييتي . لهذا لم يعارض السوفييت فى البداية ، الاصلاح الاقتصادى فى تشيكوسلوفاكيا ، ولكن فى المراحل التالية ، هاجمها على أنها تمثل العودة الى الرأسمالية ، والقضاء على النظام الاشتراكى .

ولقد جنبت المجـر دروس أحداث تشيكوسلوفاكيا . لهذا نجحت فى ادخال التغيرات دون التعرض للمعارضة السوفييتية . ولهذا لم يبد السوفييت معارضتهم الا فيما بعد .

أما فى بولنده ، فان التوسع فى تجارتها مع الغرب ، الذى شرعت فيه فى السبعينات ، لم يجد عداء من قبل السوفييت .. ويرجع السبب فى ذلك ، الى أن الاضطرابات العمالية التى جرت على ساحل البلطيق ، جعلت القيادة السوفييتية تخشى أن يتكرر ذلك فى الدول الاخرى . لهذا لم تعارض التحديث السريع فى الاقتصاد البولندى ، حتى لو ادى ذلك ، الى توثيق العلاقات الاقتصادية مع الغرب .

وقد اهتم المراقبون الغربيون ، بالموقف الغريب الذى اتخذه السوفييت ازاء استقلالية شاوتشيسكو ودون أن ينجحوا فى ابداء تفسير مقنع له . هل كان مقبولا لما للحزب من سيطرة محكمة فى هذا البلد ، ام ان افتقار رومانيا الى مساندة من الدول الاخرى ، هو الذى جعل السوفييت لا يناهضونها .

والملاحظ أيضا أن المانيا الشرقية تتمتع بمكانة ممتازة داخل الكوميكون ، نظرا لانها تعد أهم ممون للسلع الاستثمارية بالنسبة للاتحاد السوفييتي . ويمكن القول بأن الاتحاد السوفييتي كان بالفعل يشجع هذه الدولة على تنمية علاقاتها بالمانيا الفيدرالية وبسائر دول السوق المشتركة ، لايجاد قناة مناسبة له ، تضمن له التكنولوجيا المتقدمة الغربية .

كذلك فان هذا يفسر موقف السوفييت غير المعارض للتوسع فى العلاقات التجارية مع الشرق الذى شرعت فيه الدول الاخرى . وان النموذج الاساسي للتجارة السوفييتية ـ الشرقية الاوروبية فى الستينات وبداية السبعينات ، يتمثل فى امداد سوفيتي من المواد الاولية ، مقابل صادرات من السلع المنتجة والاستهلاكية . وبالرغم من قلق موسكو من الفجوة التكنولوجية المتزايدة فى العمق بينها وبين الغرب فى نهاية الستينات ، الا ان الاتحاد السوفييتي ، كان ما زال غير راغب فى دخول الاسواق الغربية على المدى الواسع . لهذا ظلت اوروبا الشرقية تقوم بدور الوسيط الهام ، والقناة التى تصل الغرب بالاتحاد السوفييتي .

ثم يتساءل الكاتب .. كيف انعكس التسامح السوفييتي ازاء الاصلاحات الاقتصادية التى جرت فى اوروبا الشرقية ، والتوسع فى التجارة مع الغرب ، على حركة التعامل داخل الكوميكون ؟ هناك على الاقل وضوح يشير الى أن التعاون الاقتصادى الاقليمى ، لم يكن مدرجا ضمن الاختيارات الكبرى السوفييتية . ويفسر الكاتب انسام الحماس السوفييتي فى هذا الامر ، بالمعدل المنخفض الذى أبدته هذه المنظمة فى نشاطها .. فبالرغم من تحقيق عدد من المشروعات التنظيمية ، فان الاهداف الاساسية لم تتحقق . ويمكن ايجاد جذور الركود الذى ساد الكوميكون فى المراحل الاولى من نشاطه . فبالرغم من أن الاتجاهات الاوتاركية قد بدأت تقل ، الا أنها لم تختف كلية . وحتى فى ملامح الصناعات الوطنية ، بـدت اختلافات تدريجية ، كانت تشكل امكانيات قليلة للتوسع فى التخصص أو للتجارة بين الدول داخل المنطقة . ان القومية الاقتصادية لم تنخفض مع الوقت ، وأصبحت تغذى التصارع داخـل الكوميكون ، فابقت على الحواجز التى وضعها ستالين فى الماضى .

وكانت النتيجة ، أن التعاون الاقليمى الحقيقى كان قليلا وافتقدت المنظمة الثقة والقدرة والرغبة فى التعاون بين الدول ، الى حد كان من الاسهل على هذه الاخيرة ، أن تقيم تعاونا مثمرا مع الدول الغربية .

كذلك كانت المصلحة القومية ، تقف حائلا أمام المصلحة الجماعية ، التى لم تحصل على تأييد سوى من الدول التى قد تجد منها فائدة على حساب الاخرى . هكذا ايدت تشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية مبدأ التقسيم الدولى للعمل ...

وأيدت المجر وبولنده سياسة التحويل الجزئى أو التام ، لما كانت تتمتع به كل منهما من فائض هام فى ميزان مدفوعاتها . وبينما كانت رومانيا تعارض التخصص فى الانتاج ، كانت بلغاريا تؤيد التعاون بين الحكومات وبين القطاعات . وقد آثر الاتحاد السوفييتى عدم التدخل ، وترك الكوميكون غارقا فى الركود .

ثم يتناول الكاتب مرحلة الوفاق وأزمة الطاقة . فيجد أن الوفاق قد هيأ الارضية لتطورين من التطورات ، يراهما أكثر اهمية من التقارب بين القوتين العظميين . وهما النقص العالمى فى النفط الاساسى وفى المواد الاولية ، والثانى القرار السوفييتى بدخول ساحة التجارة الشرقية الغربيه ، على نحو ضخم ، وفى شكل ممون اساسى للمواد الاوليه ، مقابل التكنولوجيا الغربية . هذان الحادثان ستكون لهما انعكاسات ضخمة على حركة التكامل الاقتصادى فى شرقى أوروبا .

وبالنسبة للاتحاد السوفييتى ، كان السؤال المطروح أمامه هو : هل يداوم على امداد حلفائه الشرقيين بكميات متزايدة من النفط والمواد الاولية بأسعار رخيصة نسبيا ، أم يحول بعضا من هذه الكميات الى الغرب لبيعها باسعار مرتفعة وبالعملات الصعبة التى قد تتيح له الحصول على مزيد من التكنولوجيا الغربية ؟

أما الدول الشرقية الاخرى ، فكان عليها اتخاذ قرار آخر : هل تواصل التوسع فى تعاملها التجارى مع الغرب ، أم تحول جزءا من صادراتها الى الاتحاد السوفييتى مقابل حصولها على مواد أولية بأسعار معقولة ؟

يؤكد الكاتب أن الاتحاد السوفييتى ، كان الفائز الوحيد فى هذه اللعبة . أما بالنسبة للدول الشرقية الاخرى ، فان الحد من حجم تجارتها مع الغرب ، كان يعنى الحد أيضا من وارداتها المتعلقة بالتكنولوجيا الغربية التى أقامت عليها بعض هذه الدول المجر ، بولنده ، رومانيا ، أسس خطتها التصنيعية الجدية . ومن جهة أخرى ، فان انخفاض الامدادات السوفييتية من النفط والمواد الاولية ، كان سيضر الى حد بعيد ، دولا مثل تشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية والمجر ، التى تعتمد أساسا على هذه الامدادات .

وقد اختار الاتحاد السوفييتى عدم الانتفاع من وضعه المتميز لفترة على الاقل . فأعلن عن قراره فى تكيف أسعار أهم مواده الاولية ، بالاوضاع داخل الكوميكون . ولكن هذا الاجراء ترك مع ذلك الاسعار أقل من الاسعار العالمية ، وخاصة بالنسبة للنفط ، مما أكد صدق رغبة الاتحاد السوفييتى فى دعم صادراته لدول الكوميكون . كذلك كان من الواضح أيضا ، أن الاتحاد السوفييتى ، تمسك بالحصول على السلع الواردة من أوروبا الشرقية ، وخاصة المتقدمة منها . وكان الاتحاد السوفييتى دائما ، يحث حلفاءه على المشاركه فى تمويل تنمية الموارد الطبيعية ، ولكن الدول الشرقية كانت تقاوم هذا الضغط حتى بداية السبعينات . ومن الواضح هنا أن النقص الاجمالى فى المواد الاولية هو الذى أجبرها على تلبية المطالب السوفييتية فى هذا المجال .

ولكن مع ذلك ، ونتيجة للوفاق ، فان التغيير السياسى الذى طرأ على القيادة السوفييتية ، قد جعل هذا الاخير راضيا عن دفع ثمن زعامته على التحالف السياسى والعسكرى والاقتصادى . وهكذا بعد أن كانت أوروبا الشرقية فى الماضى ، تشكل مجالا اقتصاديا يمكن استغلاله لصالح الاتحاد السوفييتى ، أصبحت اليوم عبئا عليه ، لابد من مراعاته لصالح القوة العظمى .

ويتساءل الكاتب هنا : كيف انعكس هذا الوضع الجديد على حركة التكامل الاقتصادى فى شرقى أوربا ؟ لا شك فى أن الفرص لتوثيق التعاون أصبحت متاحة اليوم ، أكثر من الماضى ، وأن الكوميكون سيلقى تأييدا من أعضائه ما دام قد ضمن امدادات كافية من المواد الاولية بأسعار معقولة . أما فى حالة عدم وجود هذا الضمان ، فان الدول الاعضاء ، ستضطر الى البحث عن امداداتها لدى الغرب أو لدى دول العالم الثالث .

وبطبيعة الحال ، فان هذا الافتراض يعتمد أساسا على قدرة هذه الدول على دفع ثمن وارداتها من خارج العالم الشيوعى . ويرى الكاتب أنها غير قادرة على ذلك . فان ميزان المدفوعات مع الغرب لدول مثل المجر وبولنده ورومانيا ، يشكل عجزا يزداد حجمه عاما بعد عام . ولابد أنه سيأتى الوقت الذى ستتوقف فيه هذه الامدادات ، وخاصة بعد أن تعرض الغرب لازمة التضخم والطاقة . واذا حدث ذلك ، فان فرص التوسع فى الصادرات الغربية الى الشرق

الاوروبى ؟ سوف تقل أيضا . واخيرا فان التغيرات التنظيمية التى طرأت على غرب أوروبا ، ومنها ادخال رسوم مشتركة وميكانيزم مشترك للتفاوض داخل السوق المشتركة ، يمكن أن يؤديا الى الحد من حجم الصادرات الشرقية الى الغرب الاوروبى .

أما الوضع بالنسبة للعالم الثالث ، فليس أفضل . وفى ضوء التجربة التى جرت خلال العامين الاخيرين ، بدا واضحا أن دول الاوبيك ، عازمة على الحصول على اكبر قدر من الارباح من صادراتها ، دون أى اعتبار ايديولوجي أو غيره ، وانها لن تتخلى بأى حال عن اسعار السوق . ثم انها تتطلع الى الحصول على أحدث ما وجد من التكنولوجيا ، التى لا يتسنى لها الحصول عليها من شرقى أوروبا .. ان السلع الوحيدة التى يمكنها أن تشتريها من الشرق الاوروبى ، هى الاسلحة . وحتى فى هذا المجال ، لاتوجد بين دول أوروبا الشرقية سوى اثنتين – الاتحاد السوفييتى وتشيكوسلوفاكيا – قادرتين على امداد هذه الدول بالاسلحة .

يبدو اذن واضحا ، أن معظم الدول الصغرى فى شرقى اوروبا ، لن تجد أمامها سوى التطلع الى الكوميكون ، للحصول على المواد الاولية اللازمة لها . وتشير الانباء الى تزايد مشاركة هذه الدول ، فى عملية تنمية موارد جديدة فى الاتحاد السوفييتى ، وفى بناء انتاج مشترك جديد ، وتسهيلات للنقل فى هذا الاخير . كذلك يتزايد عدد الشركات الصناعية المشتركة ، وكذا نشاط

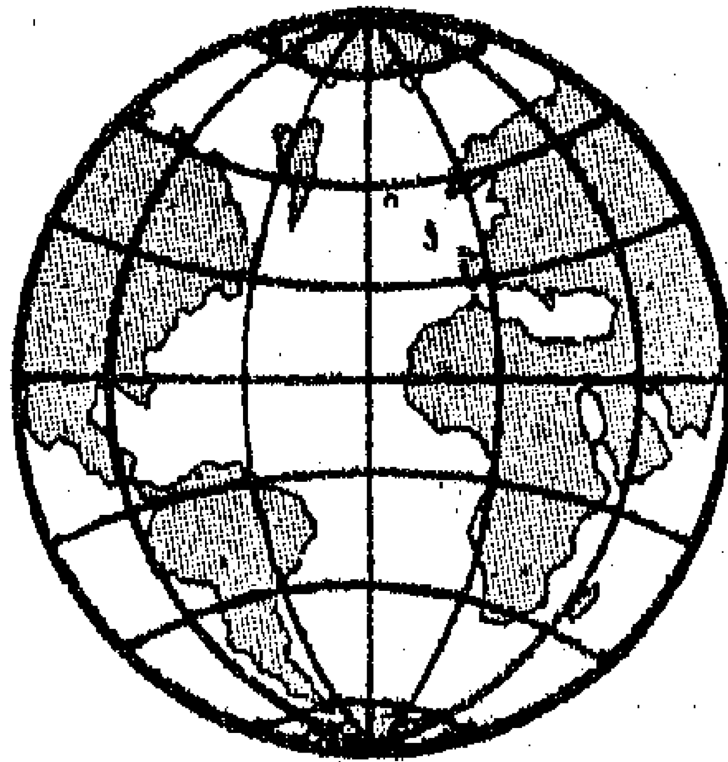
١٩٦٥

مصارف الكوميكون لتنمية التجارة داخل المنطقة التابعة له ، بل وايضا الخطة التكاملية . كل هذا يؤكد احياء فكرة التعاون الوثيق بين دول الكوميكون

وبالاضافة الى العامل الاقتصادى الذى فرض نفسه لاحياء الاتجاه الى التكامل ، هناك عوامل أخرى : قدرة الجيل الجديد من الصفوة السياسية على استيعاب المزايا الكامنة فى التكامل الاقتصادى الاقليمى ، وعدم وجود ضغط سوفييتى لصالح التشابه الوثيق والتعاون ، مما ادى الى تحسين صورة الكوميكون . واخيرا بداية افول « الشوفينية » الاقتصادية التقليدية ، التى كانت تشكل العائق الاساسى فى طريق التعاون بين الدول .

كل هذا أدى الى عقد مؤتمر القمة الاوروبى فى هلسنكى فى اغسطس ١٩٧٥ الذى لم يفعل سوى القليل لتفتيت الحواجز التى تفصل بين جزءى اوروبا ، واقامة رابطة بين السوق المشتركة والكوميكون . وعلى أية حال ، فان أزمة التضخم والردة الاقتصادية التى تعانى منهما الدول الغربية ، قد حدت من الحماس فى تقبل أى تعاون مثمر ، ولو فى المجال التجارى .

وفى مثل هذه الظروف ، فان مزيدا من التعاون الاقتصادى فى شرقى أوروبا ، يبدو أكثر تقبلا من التكامل . وان نجاح هذا الامر ، يتوقف على عدة عوامل منها : موقف الاتحاد السوفيتى ، والوضع السياسى الداخلى فى دول شرقى أوروبا ، والوضع الاقتصادى الاجمالى ، وموقف الغرب . ■





سبتمبر ١٩٧٦
اكتوبر ١٩٧٦
نوفمبر ١٩٧٦

سبتمبر ١٩٧٦

الاتحاد السوفيتي

١٥ : حذر الاتحاد السوفيتي ، في بيان رسمي اذاعته وكالة تاس السوفيتية ، الحكومة اليابانية ، من أن العلاقات بين البلدين ، قد تأثرت بشدة ، وذلك بعدما رفضت اليابان اعادة الطيار السوفيتي الهارب فيكتور بيلنكو والطائرة الميج ٢٥ الى الاتحاد السوفيتي بعد هبوطها في اليابان يوم ٦ سبتمبر .

١٥ : أطلق الاتحاد السوفيتي سفينة الفضاء سويوز ٢٢ تحمل اثنين من رواد الفضاء .

١٦ : أعلن الجنرال فلاديمير شاتالوف مدير مركز تدريب الفضاء ، أن الاتحاد السوفيتي سوف يبدأ في تنفيذ برنامج فضاء عالمي مشترك عام ١٩٧٨ باشتراك رواد فضاء من دول الكتلة الشرقية ومنغوليا .

٢٣ : استقبل المارشال ديمتري أوستينوف وزير الدفاع السوفيتي والجنرال نيكولاي شيشيلوكوف وزير الداخلية ، اسعاد الدوري وزير الداخلية العراقي الذي يزور موسكو ، وقد أجرى الجانبان محادثات تناولت مسائل استراتيجية ومشكلة الشرق الاوسط والموقف في لبنان .

٢٥ : قام الاتحاد السوفيتي ، باحتجاز قارب صيد يابانى ، وهو القارب السادس الذي يستولي عليه الاتحاد السوفيتي في شمال المحيط الهادي وميناء كوريا الشمالية ، في غضون الاسابيع القليلة السابقة ، كمحاولة للانتقام من الحكومة اليابانية لعدم قيامها باعادة الطائرة السوفيتية الميج ٢٥ وقائدها الى الاتحاد السوفيتي .

انظر ايضا : ايران ٢٥ — السودان ١٤ — سوريا ١٩ — الصين [٦ — ٢٦] الولايات المتحدة ٧ — اليابان [١٩ — ٢٠] .

الاردن

٥ : أعلنت وكالة الانباء الاردنية الرسمية ، أنه قد تقرر أخيرا ، أن تمد الولايات المتحدة الاردن بشبكة صواريخ هوك في اطار صفقة قيمتها ٥٤٠ مليون دولار ، تمولها حكومة المملكة العربية السعودية .

١٩ : تم في عمان ، توقيع اتفاق بين الاردن والمانيا الغربية ، تحصل بمقتضاه الاردن على ٥ر١ مليون مارك [٣٤٠ ألف جنيه استرليني] لتمويل شراء معدات وأجهزة لميناء العقبة ، وذلك كجزء من المساعدات المالية التي تقدمها ألمانيا الغربية للاردن في عام ١٩٧٦ والتي تصل الى ١٤ مليون جنيه استرليني .

٢٩ : وقعت الاردن والولايات المتحدة ، على اتفاقية تحصل الاردن بمقتضاها على ٥١ مليون دولار اسهاما في سد عجز الميزانية للسنة المالية سنة ١٩٧٦ ، وبذلك يصبح اجمالي المساعدات الامريكية التي حصلت عليها هذا العام ٧٥ مليون دولار .

انظر ايضا : سوريا ٢ — المملكة المتحدة ٧ —

اسبانيا

٢ : انتهت الاتصالات التي كانت تجري بين الحكومة الاسبانية وأحزاب المعارضة ، حول ايجاد صيغة للمفاوضات بينها بشأن مستقبل الديمقراطية في أسبانيا بالفشل بسبب اصرار المعارضة على الانهاء التام لعهد فرانكو ، والبدء في المرحلة الدستورية ، بينما تصر الحكومة على أن يتم الاصلاح خطوة خطوة .

٤ : عقد زعماء أحزاب المعارضة الاسبانية الذين توافدوا على مدريد من مختلف انحاء البلاد ، اجتماعا يهدف الى التوصل الى برنامج مشترك ، يتخذ كأساس لاجراء مفاوضات مع حكومة أدولفو سواريز ، ولدراسة امكانية تشكيل تنظيم موحد للمعارضة على مستوى البلاد .

١٤ : شهدت أسبانيا واحدا من اضخم الاضرابات العمالية التي اشترك فيها ما يزيد على ٢٠٠ الف من العمال في مدن سان سباستيان وبامبولونا وبيلباو ربورتجاليت وباسوري وسيستاو ، في المناطق الاربع لاقليم الباسك .

١٥ : أعلن أدولفو سواريز رئيس الوزراء الاسباني ، أنه قد قرر ايفاد رودلفو سارتين وزير الداخلية الى اقليم الباسك لتقويم الموقف السياسي المتدهور هناك في أعقاب الاضطرابات العمالية .

٢٩ : تلقى أدولفو سواريز رئيس الوزراء الاسباني ، وعدد كبير

من الوزراء الاسبان ، تهديدات عديدة بالاغتيال ، وسط موجة من الاضطرابات والمظاهرات فى عدد من المدن الرئيسية فى اقليم الباسك ، فى الوقت الذى واصل فيه عمال البريد اضرابهم لليوم السابع على التوالى .

المانيا الغربية

١٠ : اعلن جورج ليبر وزير الدفاع فى حكومة بون ، ان المانيا الغربية والمانيا الشرقية قررتا تبادل ملحقين عسكريين بينهما فى المستقبل القريب .

انظر ايضا : الاردن ١٩ — الولايات المتحدة ١٤ —

اندونيسيا

٢٢ ، اعلن الرئيس الاندونيسى سوهارتو ، انه تم كشف مؤامرة لقلب نظام الحكم فى اندونيسيا ، يتزعمها وزير الزراعة السابق ، ونائب الرئيس السابق سوكارنو ورئيس الاركان السابق ، وأثنان من الزعماء الدينيين .

ايران

٢٥ : اذاعت السلطات الايرانية ، أن طيارا سوفيتيا هرب من الاتحاد السوفيتى وهبط بطائرته فى مدينة آمار فى الجزء الشمالى الغربى من مقاطعة أذربيجان . وهو الطيار الثانى الذى يهرب من الاتحاد السوفيتى خلال شهر واحد . وقد طلب بدوره حق اللجوء السياسى للولايات المتحدة

ايرلندا الجنوبية

(جمهورية ايرلندا)

٢ : وافق برلمان جمهورية ايرلندا ، على اعلان حالة الطوارىء فى البلاد ، فى أول خطوة تتخذها الحكومة فى حملتها ضد الجيش الجمهورى الايرلندى .

باكستان

٦ : أنهار سد بولان ، وهو أحد مصادر الرى الرئيسية باقليم بلوشستان بباكستان . وقد اكتسحت المياه فى طريقها ٢٦ قرية .

تركيا

٢ : اعترضت زوارق الحراسة التابعة للاسطول التركى ، سفينة حربية سورية مضادة للغواصات أثناء عبورها مضايق الدردنيل ، فى طريقها الى احد الموانىء السوفيتية على البحر الاسود .

٢١ : طالب احسان صبرى كاجليا نجيل وزير خارجية تركيا ، حكومة الولايات المتحدة ، برفع الحظر المفروض على شحنات السلاح الامريكى لتركيا ، وهدد بأن استمرار هذا الحظر ، قد يرغم بلاده على تغيير نظامها الدفاعى كله .

انظر أيضا : اليونان ٢ — ١١ —

تشيكوسلوفاكيا

٥ : بدأت السلطات التشيكوسلوفاكية ببناء شبكة واسعة من المخابىء تحت الارض ، لحماية سكان المدن الكبرى والمراكز الصناعية من الانفجارات النووية .

انظر أيضا : الصين ١٤ —

تنزانيا

٦ : بدأ رؤساء خمس دول أفريقية ، هى تنزانيا وزامبيا وموزمبيق وانجولا وبوتسوانا ، اجتماعاتهم فى دار السلام ، لمناقشة مسألة توحيد الحركات الوطنية فى روديسيا وناميبيا ، وبحث أهمية قيام كيسنجر بجولة جديدة فى جنوبى افريقيا .

٧ : اختتم مؤتمر القمة الافريقى الخماسى اعماله فى دار السلام ببيان مقتضب جاء فيه أن الرؤساء الافارقة اتفقوا على تصعيد النضال المسلح فى زيمبابوى . كما اتفقوا على ضرورة تلقى تقارير دورية من سير حركة الكفاح المسلح فى جنوب أفريقيا وناميبيا وروديسيا .

١٥ : بدأت المحادثات الرسمية بين هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى والرئيس نيريرى حول مشاكل جنوبى أفريقيا .

٢٩ : أعلن الرئيس التنزانى جوليوس نيريرى ، أن زعماء « دول المواجهة » الافريقية يريدون تحقيق الاغلبية الافريقية فى روديسيا خلال ٤ أو ٦ أسابيع ، لا خلال عامين كما جاء فى مقترحات كيسنجر الخاصة بالتوصل الى حل سلمى لمشكلة روديسيا .

انظر ايضا : زامبيا ٢٦ —

الجزائر

١٤ : وصل الى الجزائر ، فاروق قدومى رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية : لاجراء مباحثات مع الرئيس الجزائرى هوارى بومدين حول أحداث لبنان .

انظر أيضا : المملكة المغربية ١٢ —

جمهورية افريقيا الوسطى

٥ : اذاع راديو جمهورية افريقيا الوسطى ، انه تم حل حكومة أفريقيا الوسطى ، وحل محلها مجلس للثورة برأسه مدى الحياة الرئيس بيدل بوكاسا الذى تخلى عن مناصبه الوزارية ، واحتفظ بمهام منصبه كقائد أعلى للقوات المسلحة فى افريقيا الوسطى .

جمهورية مصر العربية

٢ : وجه الرئيس السادات ، نداء عاجلا الى كافة أطراف الحرب الاهلية فى لبنان ، يطالبهم فيه بوقف هذه المأساة التى تنذر بأوخم العواقب على الامة العربية بأسرها .

٦ : أعلن الدكتور أحمد أبو اسماعيل وزير المالية ، أنه تم تدبير مبلغ ١٣٠٠ مليون جنيه من عجز الموازنة العامة للدولة خلال العام الحالى ، ولم يبق غير مبلغ ٥٠٦ ملايين جنيه لتغطية بقية العجز .

١٤ : وصل الى القاهرة ، الامام موسى الصدر زعيم طائفة الشيعة فى لبنان قادما من دمشق ، فى اطار الاتصالات التى تجريها القاهرة

بهدف التوصل الى تسوية للأزمة اللبنانية .

١٤ — ١٥ : وصل الى القاهرة كل من رشيد كرامى رئيس وزراء لبنان ، والشيخ بيير الجميل زعيم حزب الكتائب اللبنانى ، وصائب سلام رئيس وزراء لبنان الاسبق ، والشيخ حسن خالد مفتى لبنان ، تمهيدا لتحقيق المصالحة الوطنية بين الاطراف المتصارعة ، وذلك قبل انعقاد مؤتمر القمة العربى فى اكتوبر .

١٦ : تلقت مصر ٥٠ مليون دولار من دولة الامارات ، قيمة الدفعة الثانية من القرض الذى اتفق عليه خلال رحلة الرئيس السادات لدول الخليج فى شهر فبراير الماضى .

١٧ : تدخلت مصر ، بمساعى الاخوة الحميدة ، بين كل من العراق والكويت ، وذلك لتطويق الازمة التى نشأت على الحدود بين البلدين ، والتى أحاطت بها الكويت القاهرة علما ، بعد أن أعلنت أن حوالى ١٥٠٠ جنديا عراقيا دخلوا حدودها ، وتوغلوا الى ٤ كيلومترات فى الاراضى الكويتية .

٢٢ : أعلن الرئيس السادات ، أن مصر مستعدة لحضور مؤتمر قمة سداسى فى السعودية ، لبحث الازمة اللبنانية وحلها ، بشرط أن تعلن الدول الاخرى ، وهى السعودية وسوريا والكويت ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية ، استعدادها لحضور المؤتمر .

٢٧ : وصل الى القاهرة كمال جنبلاط زعيم الجبهة الوطنية فى لبنان .

٢٩ : تم توقيع كتاب متبادل بين مصر والولايات المتحدة ، تحصل مصر بمقتضاه على ١٠٠٠ الف طن قمح من الولايات المتحدة بشروط ميسرة وبذلك يبلغ اجمالى كميات القمح الامريكى لمصر مليونا و ٣٥٠ الف طن خلال السنة المالية الحالية .

٢٩ : دعا مجلس الامن القومى المصرى ، الى عقد مؤتمر قمة عربى سداسى خلال يومين ، لبحث الموقف المتدهور فى لبنان ، نتيجة تصعيد العمليات السورية ضد المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية ، بحضور رؤساء مصر والسعودية والكويت وسوريا ولبنان وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية .

٣٠ : تم التوقيع على ٤ اتفاقيات اقتصادية مع الولايات المتحدة الامريكية ، تتلقى بمقتضاها مصر قرضين قيمتهما ٨٩ مليون دولار ، الى جانب منحتين قيمتهما ١١ مليون دولار .

انظر ايضا : فلسطين [١١ — ١٣] — لبنان ٢٥ — الولايات المتحدة ٢٨ —

جنوب افريقيا

٢ : وافق جون فورستر رئيس حكومة جنوب افريقيا العنصرية ، على اجراء محادثات مع الزعماء الوطنيين الافريقيين ، بعد ٤ اسابيع ، لبحث أسباب موجة الاضطرابات التى تجتاح جنوب افريقيا منذ عدة شهور .

٨ — ٩ : تجددت اضطرابات الوطنيين الافريقيين ضد النظام العنصرى فى جنوب افريقيا ، واتسع نطاقها لاول مرة ، لتشمل أراضى شبه جزيرة الكاب بأكملها .

١٣ : أعلنت وزارة الخارجية فى بريتوريا ، أن الحكومة الاسرائيلية أرسلت الى سلطات جنوب افريقيا ، تعويضا ماليا عن حادث احتجاز الرهائن فى القنصلية الاسرائيلية فى جوهانسبرج فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٧٥

١٤ : اجتمع جون فورستر رئيس وزراء جنوب افريقيا ، مع ايان سميث رئيس وزراء النظام العنصرى فى روديسيا ، لاجراء مشاورات تتعلق بالحركة الوطنية الافريقية فى البلدين .

١٧ : بدأت فى بريتوريا ، جلسة المحادثات الاولى بين هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكى ، وجون فورستر رئيس وزراء جنوب افريقيا ، وتتركز المناقشات حول امكانية موافقة حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا ، التى يرأسها ايان سميث ، على تسليم السلطة للاغلبية الافريقية ، وعلى منح الاستقلال لاقليم ناميبيا الذى تسيطر عليه حكومة جنوب افريقيا العنصرية .

١٩ : عقد هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكى ، أول اجتماع له مع ايان سميث رئيس وزراء النظام العنصرى فى روديسيا ، منزل السفير الامريكى فى بريتوريا .

٢٦ : استمرت مظاهرات الوطنيين الافريقيين ضد نظام الحكم العنصرى فى جنوب افريقيا ، وذلك رغم التهديدات التى أعلنها كونى مولدر وزير الداخلية والاعلام فى الحكومة العنصرية ، باستخدام قوات الجيش لقمع المتظاهرين .

انظر ايضا : سويسرا ٤ — تنزانيا ٧ —

دولة الامارات العربية

٥ : أعلن الشيخ احمد بن حامد وزير أعلام دولة الامارات ، أن بلاده لن تطبق القرار الذى اتخذه مؤتمر عدم الانحياز فى كولومبو الخاص بفرض الحظر البترولى على فرنسا .

١١ : تجددت الجهود لتسوية الخلافات على الحدود بين دول الامارات العربية ، فى محاولة لدفع الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات لتجديد فترة رئاسته التى تنتهى فى ديسمبر سنة ١٩٧٦

١٢ : تلقى الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات العربية ، برقية عاجلة من الملك خالد ملك السعودية ، يناشده فيها البقاء فى منصبه ، وعدم التخلى عن رئاسة الدولة بسبب النزاع على الحدود بين الشارقة ودبى .

انظر أيضا : جمهورية مصر العربية ١٣ .

روديسيا

٢٤ : أعلن ايان سميث رئيس وزراء روديسيا ، موافقة حكومة الاقلية البيضاء على مقترحات هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكية الخاصة بنقل السلطة فى روديسيا الى الاغلبية الوطنية ، ويتضمن الاتفاق الذى أقرته الحكومة البيضاء ، تشكيل حكومة من الأغلبية الافريقية ، ووضع دستور جديد للبلاد خلال عامين .

انظر ايضا : تنزانيا [٦ — ٢٩] — جنوب افريقيا [١٤ — ١٩] — زامبيا ٢٦ — سويسرا ٤ — المملكة المتحدة ٣٠ —

زامبيا

٢٠ : استقبل كينيث كاوندا رئيس زامبيا ، هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكية ، واجريا مباحثات حول نتائج اجتماعات كيسنجر في بريتوريا مع ايان سميث رئيس الحكومة العنصرية في روديسيا ، بشأن تسليم السلطة الى الاغلبية الوطنية هناك .

٢٦ : أعلن الرؤساء الافريقيون الخمسة المجتمعون في لوزاكا ، وهم رؤساء زامبيا وتنزانيا وموزمبيق وانجولا وبتسوانا ، رفض الشروط الواردة في تسوية المشكلة الروديسية التي اقترحها هنري كيسنجر على ايان سميث رئيس وزراء حكومة الاقلية البيضاء في روديسيا ، واعربوا عن اعتقادهم ، بأن الشروط الموضوعة لتولي الاغلبية الافريقية السلطة ، تعتبر تقنينا للهياكل الاستعمارية والعنصرية في روديسيا . وطالب الزعماء الخمسة ، بأن تعقد بريطانيا فورا مؤتمرا دستوريا خارج روديسيا ، يشترك فيه ممثلو الشعب الافريقي في روديسيا لتحديد شروط نقل السلطة للاغلبية الافريقية ..

انظر ايضا : تنزانيا ٦ —

سري لانكا

١٧ : أعلن رسميا في كولومبو ، أن سيريمافو باندرانيكا رئيسة وزراء سري لانكا ، قد اصدرت قرارا برفع الرقابة ورفع كل القيود على حرية التنقل بالنسبة للعشرة آلاف شخص الذين كانوا قد اتهموا بالتواطؤ في محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت في ابريل عام ١٩٧١ .

السودان :

١٤ — اعلن الرئيس السوداني جعفر نميري ، ان الاتحاد السوفيتي يستخدم الطموح المختل للعقيد القذافي ، من اجل استعادة مكانته المفقودة في العالم العربي وفقا لاستراتيجية جديدة .

١٩ — تم التوقيع في الخرطوم ، على اتفاقية اتصالات فضائية ، عن طريق استخدام القمر الصناعي بين السودان وشركة هاريس الامريكية ، يتم بمقتضاها ربط المدن السودانية الكبرى بكل انحاء العالم ، عن طريق التليفون والبرق والتلكس .

انظر ايضا : المملكة المغربية ١٢.

سوريا :

٢ — وصل الى دمشق ، في زيارة مفاجئة لسوريا ، الملك حسين ملك الاردن، يرافقه مضر بدران رئيس الوزراء الاردني ، ومساعد رئيس الاركان ، ورئيس المخابرات العامة الاردنية .

٤ — بدأ الوفد الاقتصادي والفني الروماني ، برئاسة ايون باتنان نائب رئيس الوزراء ووزير التجارة والتعاون الدولي ، مباحثات مع وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة والنقل والنفط في سوريا ، تمهيدا لعقد اتفاق جديد للتعاون الاقتصادي والفني بين البلدين .

٦ — وقعت كل من سوريا ورومانيا بروتوكولا للتعاون الاقتصادي والتجاري .

٦ — وافقت سوريا على اقتراح اسرائيلي بتحويل خط فك الاشتباك في مرتفعات الجولان الى « سوروائيل » على غرار نماذج الحدود اللبنانية الاسرائيلية

١٩ — استقبل عبد الحليم خدام وزير الخارجية السوري، فلاديمير نيتو جرادوف ممثل الاتحاد السوفيتي في مؤتمر جنيف وتبادلا وجهات النظر حول الاوضاع العربية ، وخاصة الوضع في لبنان ، واستمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية .

٢٦ — اقتحمت مجموعة من الفدائيين ، افخم فنادق سوريا في دمشق ، واحتجزوا نزلاءه كرهائن ، مطالبين بالافراج عن الفلسطينيين المحتجزين في سجون سوريا . وقد تمكنت السلطات السورية من القبض على الفدائيين بعد معركة عنيفة لقى فيها اربعة منهم مصرعهم .

٢٧ — اعدمت السلطات السورية ثلاثة من الفدائيين الذين اشتركوا في عملية اقتحام الفندق في دمشق .

انظر ايضا : تركيا ٢ — فلسطين ١٤ — لبنان «٢-٢٨»

السويد :

٢٠ — ٢١ — قدم اولوف بالم رئيس وزراء السويد ، استقالته من منصبه ، وذلك عقب ظهور نتائج الانتخابات العامة التي فازت فيها كتلة الاحزاب السياسية المحافظة باغلبية عشرة مقاعد، على تحالف الاحزاب الاشتراكية والشيوعية التي ظلت في الحكم لمدة ٤٤ عاما متصلة وبدأت احزاب المعارضة الثلاثة : الوسط والمحافظ والليبرالي ، مشاوراتها لتشكيل الحكومة الجديدة في السويد .

سويسرا :

٤ — بدأت في زيوريخ الجولة الاولى من المحادثات التي تجرى بين هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكية وجون فورستر رئيس وزراء جنوب افريقيا ، وذلك في محاولة من جانب الولايات المتحدة ، لحث حكومة جنوب افريقيا على العمل على نقل السلطة للاغلبية السوداء في روديسيا والاسراع باعلان استقلال اقليم ناميبيا ، واعادة النظر في سياسة التمييز العنصري التي تمارسها .

الصين :

٦ — اتهمت وكالة انباء الصين الجديدة ، الاتحاد السوفيتي ، بالتدخل في الشئون الداخلية لايران ، بعد ان نشرت صحيفة ازفستيا السوفيتية ، مقالا ينتقد البرنامج العسكري الايراني .

٩ — اعلن راديو بكين على العالم ، وفاة الزعيم الصيني ماوتسي تونج « ٨٢ عاما » .

١٤ — رفضت الحكومة الصينية قبول رسائل العزاء التي ارسلتها الاحزاب الشيوعية للاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية وبلغاريا والمجر

بمناسبة وفاة الزعيم ماو .

واعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية ، ان بلاده لاتقبل رسائل العزاء من هذه الدول التي لاتربطها مع الصين اية علاقات حزبية قائمة .

١٤ — هاجمت وكالة الانباء الرسمية للصين ، السياسة الاقتصادية التي ينتهجها الاتحاد السوفيتي، في تعاملة مع دول العالم الثالث ووصفتها بأنها سياسيةلاتستهدف غير السيطرة والتوسع الامبريالي

١٥ — رفضت الصين ، رسائل التعزية في وفاة الزعيم ماو التي بعثت بها الاحزاب الشيوعية الايطالية والفرنسية ، في الوقت الذي اذاعت فيه راديو بكين نصوص برقيات العزاء التي ارسلتها الاحزاب الشيوعية المحظورة في العديد من الدول الاسيوية ،والتي تساندها بكين ، مما يعتبر مؤشرا على استمرار سياسة الصراع العقائدي التي كانت تتبعها الصين قبل وفاة الزعيم ماوتسي تونج .

٢١ : اعادت الصين تأكيد عزمها مرة ثانية ، وبعد وفاة الزعيم ماو على تحرير فورموزا ، والاصرار على موقفها المتشدد الخاص بالارخبيلات الاربعة الواقعة في بحر الصين الجنوبي . وهي المناطق التي تنازع على ملكيتها كل من الصين الشعبية والفليبين وفورموزا وفيتنام .

٢٦ — شنت الصين هجوما عنيفا ضد الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، بسبب مطالب الدولتين في مؤتمر قانون البحار ،واعلنت وكالة أنباء الصين الجديدة أن مطالبة الدولتين بكافة أنواع الحرية البحرية ، ابتداء منحرية الملاحة وحتى البحث العلمي ، ليست في الحقيقة سوى حرية مصالحهما التجارية لنهب ثروات الصين،وانتهاك المجالات الاقليمية للحصول على معلومات عسكرية

عمان :

١٤ — اعلنت وزارة الدفاع العمانية ، ان السلطان قابوس قام شخصيا بتقديم منحة ميدانية قيمتها مائة الف ريال عماني ، لبناء منازل للجنود الذين اصيبوا بعاهات خلال الحرب الاخيرة التي جرت في منطقة ظفار .

فرنسا :

١ — اعلن الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان ، ان سياسة فرنسا الخارجية ستظل دون تغيير في ظل الحكومة الجديدة .

٢ — بدأت الحكومة الفرنسية الجديدة في مواجهة ضغوط شديدة من جانب النقابات العماليةوالمزارعين وذلك بعد ان بلغت قيمة الخسائر الناجمة عن الجفاف الذي اصاب فرنسا حوالي ٢٠٠٠ مليون دولار وبعد أن قفز معدل التضخم الى ١٣٪ .

٧ — اذاعت السفارة الفيتنامية في باريس ، قائمة تضم اسماء ١٢ من الجنود الامريكيين الذين قتلوا في الحرب ، وكانوا في عداد المفقودين في حرب فيتنام ، وذلك كايماءة ودية جديدة نحو الولايات المتحدة ، تستهدف الحصول على موافقتها على طلب فيتنام الانضمام للامم المتحدة .

٢٢ — وافقت الوزارة الفرنسية ، في اجتماع برئاسة الرئيس الفرنسي ديستان ، على برنامج التقشف الاقتصادي الذي قدمه ريمون بار رئيس الوزراء ، لمواجهة ازمات التضخم والجفاف .

٢٣ — هاجم زعماء اتحادات نقابات العمال الرئيسية الفرنسية ، برنامج التقشف الاقتصادي الذي اعلنه ريمون بار رئيس وزراء فرنسا ، ووصفوه بأنه اعلان للحرب على العمال ، وعملية انقاذ لصالح رجال الاعمال .

٢٩ — اعلن وزير الخارجية الفرنسي ضرورة تنفيذ قراري مجلس الامن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ بشأن مشكلة الشرق الاوسط ، وتطبيق المبادىء الثلاثة التي يتعين أن تقوم عليها التسوية ، وهي جلاء اسرائيل عن الاراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وحق كل دولة في المنطقة في ان تعيش في سلام داخل حدود آمنة .

انظر ايضا : دولة الامارات العربية ٥ —

فلسطين :

٨ — ابلغ مالكولم تون سفير الولايات المتحدة في اسرائيل ، اسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي استياء حكومته من الحوادث التي تعرضت لها سفينة التنقيب التابعة لشركة اماكو الامريكيه للبترول، والتي تعمل لحساب مصر ، من جانب زوارق البحرية الاسرائيلية

١١ — اعلن خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لمنظمة فتح، ان العلاقات بين القاهرة ومنظمة التحرير الفلسطينية، علاقات استراتيجية ودائمة سواء في الماضي او الحاضر او المستقبل .

١٢ — قامت السلطات الاسرائيلية ، بهدم اساسات مسجد جديد يقوم سكان الخليل ببنائه ، بحجة ان العرب لم يحصلوا على ترخيص رسمي لبنائه .

١٣ — اعلن الجنرال هرتزل شافير قائد القوات الاسرائيلية علىجبهة سيناء ، ان مصرانتهكت بصورة خطيرة ، اتفاقية فصل القوات المؤقتة مع اسرائيل ، على اساس ان التحصينات المصرية على الضفة الشرقية للقناة ، تعتبر مؤشرا على وجود شبكة هجومية ، مما يتعارض مع روح الاتفاقية .

١٤ — اعلن ايجال الون وزير الخارجية الاسرائيلي ، ان اسرائيل وافقت على طلب سوريا بفتح احدى النقاط القائمة على خط ايقاف النار في مرتفعات الجولان ، كي تخصص كمكان للقاء اسرات الدروز الموجودة على جانبي خط الهدنة ، وذلك لاول مرة منذ ٦٧

١٧ — اقترح ايجال الون وزير خارجية اسرائيل ، ان تقوم اسرائيل باجراء انسحاب واسع النطاق من المناطق العربية التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ ، على ان تقام مناطق مجردة من السلاح في الضفة الغربية وقطاع غزة كجزء من دولة فلسطينية اردنية

١٩ — وجه البرلمان الاسرائيلي ، اللوم الى ايجال الون وزير الخارجية بسبب مقترحاته الاخيرة بشأن

تسوية ازمة الشرق الاوسط .

٢٣ — اعلنت الحكومة الاسرائيلية ، ان تعداد اليهود فى اسرائيل قد تجاوز ثلاثة ملايين ، وانه اصبح يمثل ٨٣٪ من تعداد اسرائيل الشامل الذى يبلغ ٣ر٥٠ مليون نسمة .

٢٤ — اكد اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل ، وشيمون بيريز وزير الدفاع ، بمناسبة العام اليهودى الجديد ان اسرائيل ستقاوم اى ضغط من جانب الولايات المتحدة لقبول اية اتفاقية سلام فى الشرق الاوسط ليست فى صالحها .

٢٨ — بدأ السكان العرب فى اسرائيل والضفة الغربية المحتلة ، وقطاع غزة ، اضرابا شاملا عن العمل احتجاجا على الاجراءات الاسرائيلية التعسفية ضدهم .

٢٨ — أعلن رسميا خفض قيمة الليرة الاسرائيلية بنسبة ٨ر١٪ وبذلك تكون اسرائيل قد خفضت قيمة عملتها منذ نوفمبر عام ١٩٧٤ بنسبة ١٠٠ ٪ .

انظر ايضا : الجزائر ١٤ — جنوب افريقيا ١٣ — سوريا « ٦ — ٢٧ » فرنسا ٢٩ — لبنان ٢٦ — المملكة العربية السعودية ١٠ — الولايات المتحدة ٧ يوغوسلافيا ٩ —

قبرص :

٦ : أذيعت نتائج انتخابات الجمعية الوطنية القبرصية ، فى الجزء الذى يسيطر عليه اليونانيون من الجزيرة ، وذلك لاول مرة منذ التدخل العسكرى التركى فى قبرص ، وقد فاز مرشحو « الجبهة المشتركة » التى شكلها الحزب الشيوعى القبرصى « اكيل » ، وحزب الجبهة الديمقراطية ، وحزب الوسط الديمقراطى الاشتراكى ، بجميع مقاعد الجمعية الوطنية فيما عدا مقعدا واحدا .

قطر :

٤ : اعلن الشيخ عبد العزيز بن خليفة آل ثانى وزير المالية والبترول فى قطر ، ان بلاده تؤيد رفع اسعار النفط بين دول الاوبك بنسبة لا تضر بالدول الصناعية ، ولا بالدول النامية ، على ان تكون الزيادة بمستوى زيادة اسعار المواد المستهلكة .

١٧ : وقع الشيخ عبد العزيز بن خليفة آل ثانى وزير المالية والبترول فى قطر ، القرارات الخاصة بأيلولة الحصة الباقية فى ملكية مجموعة الشركات المكونة لشركة بترول قطر الى الدولة . واعلن الوزير القطرى ، انه بتملك دولة قطر لهذه الحصة وتساوى ٤٠٪ تكون الدولة قد استولت على كل مصادرها .

كمبوديا :

٢٧ : اذاع راديو بنوم بنه ، ان الجمعية الوطنية والحكومة فى كمبوديا قررتا اعفاء بسول بوث رئيس الوزراء الكمبودى من منصبه ، وتعيين ميون شيا رئيس الجمعية الوطنية رئيسا للوزراء بالنيابة ، مع احتفاظه برئاسة البرلمان .

انظر ايضا : اليابان ٧ —

كوبا :

٢٩ : اعلن فيدل كاسترو رئيس كوبا ، ان بلاده تواجه مشكلة اقتصادية خطيرة ، بسبب انخفاض اسعار السكر فى الاسواق العالمية ، وارتفاع تكاليف البترول والمواد التى تستوردها كوبا من الدول الغربية .

الكويت :

١ : قررت وزارة الاعلام الكويتية ، وقف كافة الاعلانات الدعائية للدول العربية والاجنبية فى الصحف الكويتية ، حتى لاتستغل صحافة الكويت فى صراعات على أى مستوى .

٦ : أعلن فى الكويت ، تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الشيخ جابر الاحمد ولى العهد ، وقد دخل الوزارة ثلاثة وزراء جدد .

٢٧ : أعربت الكويت عن تأييدها الكامل للموقف السعودية فى رفض اى تشريع يصدر من الكونجرس الامريكى ، لمواجهة المقاطعة العربية لاسرائيل .

انظر ايضا : جمهورية مصر العربية ١٧ —

كوريا الشمالية :

١ : استأنفت قيادة قوات الامم المتحدة وكوريا الشمالية مباحثاتهما فى قرية بانمونجوم ، لبحث ترتيبات الامن الجديد التى تتخذ فى اعقاب حادث مقتل الضابطين الامريكيين فى ١٩ اغسطس الماضى .

٦ : أمكن التوصل الى اتفاق لفصل القوات المشتركة على جانبى خط الهدنة الذى يفصل بين كوريا الشمالية والجنوبية ، وذلك فى الاجتماع السابع خلال اسبوع واحد بين ممثلى القوات الامريكية والكورية .

٢٦ : اتهمت كوريا الشمالية ، قوات الطوارىء الدولية التى تتمركز على الحدود بين شطرى الدولة الكورية ، بانتهاك الهدنة فى قرية بانجوم ، وذلك بالقاء منشورات دعائية على مواقع الحراسة التابعة لكوريا الشمالية .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى ٣٠ —

لبنان :

٢ : اشتعلت المعارك فى الاجزاء الشمالية والجنوبية والشرقية من لبنان ، بين القوى الوطنية والفلسطينية من جهة ، والقوى اليمينية والقوات السورية من جهة أخرى .

٦ : تصاعدت فى لبنان ، عمليات مقاومة وجود الجيش السورى ، خصوصا فى منطقة البقاع .

٩ : قامت الطائرات السورية بقصف مدينة بعلبك ، انتقاما منها على الاضراب الشامل الذى نظمته المدينة ، احتجاجا على الاحتلال السورى للبنان .

١٠ : دعمت القوات السورية بتعزيزات من الجيش الاردنى قوامها ٢٠٠٠ جندى و ١٠٠ دبابة أمريكية وبريطانية ، رابطت فى القطاعات الشرقية والجنوبية من لبنان .

١١ : أحبطت القوى الوطنية والفلسطينية ، محاولة للقوى اليمينية لاختراق خطوطها الى منطقة غرب بيروت ، وهى أول محاولة من نوعها ضد هذه

المنطقة ، التى تسيطر عليها القوى الوطنية .

١٥ : أجرى الرئيس اللبنانى سليمان فرنجية ، تعديلا وزاريا مفاجئا، فسحب بمقتضاه من رشيد الصلح رئيس وزراء لبنان وزارات الدفاع والمالية والاعلام ، وأسند الى كميل شمعون وزارة الدفاع بالاضافة الى وزارتى الداخلية والخارجية .

١٦ : أعلن التجمع الاسلامى الذى يضم الشخصيات التقليدية للطائفة السنية ، رفضه القاطع للتعديل الوزارى المفاجىء الذى أجراه الرئيس اللبنانى فرنجية . كما أكد حزب الكتائب أنه لم يستشر فى هذا التعديل .

٢١ : شهدت كافة الجبهات فى لبنان ، تصعيدا عسكريا حادا ، فى محاولة لمنع عقد مجلس النواب، وعرقلة الرئيس اللبنانى المنتخب الياس سركيس عن أداء اليمين الدستورية .

٢٣ : أدى الرئيس اللبنانى المنتخب الياس سركيس ، اليمين الدستورية كسادس رئيس لجمهورية لبنان بعد استقلالها.

٢٥ : أكد الرئيس اللبنانى الياس سركيس ، فى رسالة بعث بها الى الرئيس أنور السادات ، ترحيبه البالغ بأى اجتماع للقمة العربية تشترك فيه جميع الدول العربية أو بعض منها ، وذلك لأن هذا الاجتماع « مطلب ضرورى لمساعدة لبنان على الخروج من محنته » .

٢٥ : استمرت المشاورات السياسية المكثفة بين مختلف الأطراف اللبنانية ، فى محاولة للتوصل الى قرار جديد بوقف اطلاق النار يلتزم به كل الاطراف ، وذلك بعد أن استجابت قوات المقاومة الفلسطينية لأوامر ياسر عرفات، بوقف اطلاق النار من جانب واحد كبادرة طيبة تجاه الرئيس اللبنانى الجديد الياس سركيس .

٢٦ : أعلن كميل شمعون ، أن وقف اطلاق النار من جانب القوات الفلسطينية ، ليس كافيا لانهاء الحرب الاهلية فى لبنان ، وقال أنه لن يكون هناك سلام فى لبنان ، حتى تنسحب المقاومة الفلسطينية من كافة جبهات القتال .

٢٨ : بدأت القوات السورية هجومها الشامل على مواقع القوى الوطنية والفلسطينية فى منطقة جبل لبنان ، يواكبه هجوم مماثل على نفس المواقع من القوى اليمينية .

انظر أيضا : الجزائر ١٤ — جمهورية مصر العربية [٢—٢٩] — يوجوسلافيا ٩] .

مالطة :

٢٠ : حقق حزب العمال الحاكم فى مالطة بزعامة دوم مينتوف رئيس الوزراء ، انتصارا على الحزب الوطنى ، بزعامة جورج بورج أوليفر المعروف بميوله الغربية. فقد كشفت نتائج الانتخابات التشريعية التى أجريت فى أنحاء مالطة ، عن حصول حزب العمال على ٥٣٪ من جملة الاصوات، مقابل ٤٧٪ حصل عليها الحزب الوطنى .

المملكة العربية السعودية :

٤ : تم فى الرياض ، توقيع ثلاث اتفاقيات شاملة مع عدد من شركات التعدين العالمية ،للتنقيب عن المعادن فى ثلاث مناطق فى السعودية ، ضمن سياسة الدولة التى تهدف الى تنويع مصادر الدخل القومى .

١٠ : أكدت المملكة العربية السعودية فى بيان رسمى ، أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى .

١٣ : وقعت المملكة العربية السعودية ، وهيئة الطيران البريطانية ، عقدا قيمته خمسمائة مليون جنيه استرلينى ، تقوم بمقتضاه هيئة الطيران البريطانية بانشاء مطارات سعودية .

١٤ : أعلن الشيخ احمد زكى اليمانى وزير البترول السعودى ، أنه تم اكتشاف معادن مشعة فى مناطق متعددة من السعودية ، وتنبأ بأن السعودية ستصبح من أكبر الدول المصدرة للمعادن ، وفى مقدمتها الذهب والنحاس والفوسفات .

انظر أيضا : الاردن ٥ — دولة الامارات ١٢ — الكويت ٢٧ — الولايات المتحدة [١٥ — ٢٤] —

المملكة المتحدة :

٧ : وصل الى لندن ، الملك حسين ملك الاردن ، وبدأ مباحثاته الرسمية مع جيمس كالاهان رئيس وزراء بريطانيا ، حول تطورات الموقف فى الشرق الاوسط .

١١ : وصل الى لندن ، محمود رياض الامين العام لجامعة الدول العربية ، فى زيارة رسمية لبريطانيا ، يجرى خلالها مباحثات مع المسئولين حول التطورات الاخيرة فى أزمة الشرق الاوسط، والعلاقات العربية البريطانية .

٢٩ : الغى دينيس هيلى وزير الخزانة البريطانية ، رحلته المقررة الى هونج كونج لحضور مؤتمر وزراء المالية لدول الكومنولث ، بعد أن انخفض سعر الجنيه الاسترلينى الى أدنى مستوى له فى التاريخ وهو ١٫٦٣ دولار أمريكى ، وسط الاحساس المتزايد بالتشاؤم بشأن مستقبل الاقتصاد البريطانى .

٣٠ : دعت بريطانيا الى عقد مؤتمر عاجل لمناقشة تشكيل حكومة مؤقتة فى روديسيا خلال أسبوعين على الاكثر « فى أى مكان بأفريقيا الجنوبية تتفق عليه كافة الاطراف» وأعلن أنتونى كروسلاند وزير خارجية بريطانيا ، فى بيان أصدرته وزارة الخارجية ، أن بريطانيا تقترح أن يرأس هذا المؤتمر ايفون ريتشارد ممثل بريطانيا الدائم لدى الامم المتحدة

انظر أيضا : زامبيا ٢٦ — المملكة العربية السعودية ١٣—

المملكة المغربية :

١٢ : أعلن عبد الرحيم بوعبيد السكرتير الاول لحزب القوى الاشتراكية المعارض فى المغرب ، أن هناك خطرا حقيقيا فى الوقت الراهن، من تجدد الحرب بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية.

١٢ : غادر الدار البيضاء ، موسى سعيدي وزير الدولة المغربي لشئون التجارة والصناعة والمعادن والبحرية التجارية ، على رأس وفد الى الخرطوم لاجراء مباحثات حول مشروعات اقتصادية مشتركة بين المغرب والسودان .

النمسا :

٢٦ : وصل الى فيينا ، أحمد بن نور وزير الدولة التونسي لشئون الدفاع ، في زيارة رسمية للنمسا ، تلبية لدعوة من وزير الدفاع النمساوي لاجراء مباحثات حول برنامج للتعاون بين الجيشين التونسي والنمساوي بشأن تبادل الخبرات .

الهند :

١٩ : اعلنت الخارجية الهندية ، الغاء الرقابة التي كانت مفروضة على المراسلين الاجانب في الهند ، منذ اعلان حالة الطوارىء في العام الماضي .

انظر ايضا : الولايات المتحدة — ٤

هولندا :

١٠ : صدر مرسوم ملكي يقضي بتجريد الامير برنارد زوج ملكة هولندا رسميا ، من جميع القابه ومناصبه العسكرية ، بسبب دوره في فضيحة رشاوى شركة لوكهيد الامريكية .

الولايات المتحدة الامريكية :

١ : هاجم الرئيس الامريكي جيرالد فورد مرشح الحزب الجمهوري لانتخابات الرئاسة الامريكية ، مقترحات منافسه الديمقراطي جيمي كارتر ، بشأن اجراء سحب تدريجي للقوات الامريكية في الخارج ، وقال أن هذا الرأي يصدر من منطلق سلبي تجاه قضية السلام العالمي .

١ : حذر هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكي ، البيض في روديسيا واقليم ناميبيا ؟ من أن تولي الاغلبية الوطنية الحكم ، أمر لا مفر منه . وقال انه ينبغي على هؤلاء البيض ، أن يدركوا هذه المسألة ، وكل ما في الامر هو الشكل أو الصيغة التي سيتم بها توليهم الحكم .

٤ : منحت الحكومة الامريكية حق اللجوء السياسي لرام جثمالاني نقيب المحامين في الهند ، وهو من أشد معارضي انديرا غاندي رئيسة الحكومة الهندية .

٧ : أعلنت مجموعة من أعضاء مجلس النواب الامريكي التي تحقق في أحكام المقاطعة العربية لاسرائيل ، أن هذه المقاطعة أسفرت عن خسائر قدرها ٤ر٤ مليار دولار بالنسبة للاعمال التجارية الامريكية في الشرق الاوسط خلال العامين الماضيين .

٧ : أعلنت وزارة الزراعة الامريكية أن الاتحاد السوفيتي طلب من الولايات المتحدة ٢٧٥ ألف طن من القمح ، وذلك طبقا للاتفاقية المبرمة بين البلدين ، والتي يشتري الاتحاد السوفيتي بمقتضاها من ٦ الى ٨ ملايين طن في العام من الحبوب الامريكية .

٧ : أعلن الرئيس الامريكي فورد ، أن الولايات المتحدة قررت منح حق اللجوء السياسي للطيار السوفيتي الذي هبط بطائرته الميج ٢٥ في مطار هاكودات بجزيرة هوكايدو اليابانية ، في اليوم السابق [٦ سبتمبر] .

١٠ : أعلن البيت الابيض ، أن الرئيس الامريكي فورد ، أصدر أمرا مباشرا لهنري كيسنجر وزير الخارجية ، بأن يقوم فورا برحلة الى أفريقيا الجنوبية .

١٠ : وافق مجلس النواب الامريكي ، على ميزانية الدفاع القومي التي تبلغ ٣ر١٠٤ مليار دولار ، بأغلبية ٣٣٨ صوتا ، ضد ٤٥ صوتا ، وأحالها الى مجلس الشيوخ للتصديق .

١١ : أعلنت وزارة الدفاع الامريكية ، أن الولايات المتحدة تعتزم بيع صواريخ ومعدات حربية أخرى تقدر قيمتها بنحو ١٠٠ مليون دولار ، الى كل من تونس وأسبانيا والكويت .

١٣ : أعلن ويليام سكرانتون رئيس الوفد الامريكي في الامم المتحدة أن الولايات المتحدة ستستخدم حق الفيتو ضد طلب انضمام فيتنام الى المنظمة الدولية .

١٤ : أصدر الرئيس الامريكي فورد ، قرارا بتعيين مالكولم تون سفير أمريكا في اسرائيل ، سفيرا لها في موسكو ، خلفا لسفيرها السابق والتر ستويسل الذي نقل سفيرا لبلاده في المانيا الاتحادية ، وذلك تعبيرا عن التوتر الذي طرأ على علاقات الولايات المتحدة بالاتحاد السوفييتي ، وخاصة بعد مساندة السوفييت للجبهة الشعبية في أنجولا .

١٥ : وصل الامير سعود بن فيصل وزير الخارجية السعودي الى واشنطن في زيارة للولايات المتحدة ، تستغرق أكثر من أسبوعين ، يجري خلالها محادثات مع كبار المسئولين الامريكيين حول العلاقات السعودية الامريكية ، والوضع في منطقة الشرق الاوسط .

١٧ : فشلت الجولة الاولى من المباحثات بين الوفدين الامريكي والاسرائيلي في الوصول الى اتفاق حول موضوع التنقيب عن البترول في خليج السويس ، والتي بدأت في مقر وزارة الخارجية الامريكية .

٢٢ : أجلت لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس الامريكي ، الموافقة على تصرفات الحكومة الامريكية الخاصة ببيع صفقة الاسلحة الضخمة التي تشتمل على حوالي ٦٥٠ من الصواريخ المتطورة من طراز مافريك الى المملكة العربية السعودية [٦ مليارات دولار] .

٢٢ : ذكر فيليب حبيب وكيل الخارجية الامريكية خلال شهادته أمام مجلس النواب الامريكي ، أن الولايات المتحدة قدمت الى اسرائيل بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ أكثر من خمسة ملايين دولار لشراء معدات عسكرية .

٢٣ : وافق مجلس النواب بالكونجرس الامريكي ، باغلبية ٣١٨ صوتا ضد ٦٣ صوتا ، على مشروع قانون يقضي بتطبيع الشركات

الامريكية من الاستجابة لشروط المقاطعة العربية ضد اسرائيل في الوقت الذي حذر فيه المسئولون في حكومة الرئيس الامريكي فورد ، من أن العلاقات التجارية القائمة بين الولايات المتحدة والدول العربية ، سوف تصاب بأضرار بالغة وخطيرة ، من جراء تنفيذ ذلك القانون ».

٢٤ : رفضت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكي ، طلب الحكومة بيع ٦٥٠ صاروخا من طراز مافريك أرض — جو للسعودية ».

٢٨ : وافق الكونجرس الامريكي على قانون المساعدات الخارجية للعام المالي ١٩٧٧ والذي يبلغ اجمالي اعتماداته ٥٠١٥ مليون دولار ، تحصل منها اسرائيل على مبلغ ٧٣٥ مليونا مساعدات و ١٠٠٠ مليون كقروض عسكرية لمبيعات السلاح » وتحصل مصر على ٧٠٥ مليون دولار ، وسوريا على ٨٠ مليونا ، والاردن على ٧٥ مليونا ».

انظر ايضا : الاردن [٥ — ٢٩] ايران ٢٥ — تركيا ٢١ — تنزانيا ١٥ — مصر [٢٩ — ٣٠] روديسيا ٢٤ — زامبيا [٢٠ — ٢٦] — السودان ١٩ — سويسرا ٤ — الصين ٢٦ — فرنسا ٧ — فلسطين [٨ — ٢٤] — اليابان ١٩ —

اليابان :

٤ : أكد ايسامو أكامتسو ثانيترتيتنج الحزب الاشتراكي الياباني ، أن المتطرفين اليابانيين المتورطين في حوادث خطف الطائرات والهجوم على السفارات في العام الماضي ، يعيشون حاليا في طرابلس بليبيا ».

٧ : وصل الى طوكيو ، ابنج شارى نائب رئيس وزراء كمبوديا للشئون الخارجية ، في زيارة رسمية تستغرق يوما واحدا ، لاجراء محادثات مع وزير الخارجية الياباني حول الموقف في الهند الصينية ، وامكانية تبادل السفراء بين البلدين ».

١٦ : أعلن تاكيو ميكي رئيس الوزراء الياباني ، تشكيل الحكومة الجديدة ، بعد مشاورات مطولة مع زعماء الاجنحة الرئيسية في الحزب الليبرالي الحاكم الذين ظلوا يطالبون باستقالته حتى آخر لحظة ».

١٩ : أعلنت مصلحة الدفاع اليابانية ، أن فريقا من الفنيين الامريكيين يتألف من ١١ شخصا ، انضم الى مجموعة من الخبراء اليابانيين وبدأوا معا عملية فك الطائرة السوفيتية « الميج — ٢٥ ».

٢٠ : استدعت وزارة الخارجية اليابانية فيكتور نيتيسوف مستشار السفارة السوفيتية في طوكيو ، وسلمته مذكرة من الحكومة اليابانية ، تنفي فيها ما ادعاه الكرملين مؤخرا ، من أن الطيار السوفيتي فيكتور بلينكو ، قد ارغم على طلب اللجوء السياسي الى الولايات المتحدة ».

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي [١٥ — ٣٠]

يوجوسلافيا :

٩ : طالب الرئيس اليوجوسلافي تيتو بضرورة حل الأزمة في لبنان سلميا ، كما دعا الى حماية مصالح الشعب الفلسطيني . جاء ذلك في الكلمة التي القاها الرئيس تيتو في حفل تكريم الرئيس الروماني نيكولاي شاوشيسكو ، بمناسبة زيارته ليوجوسلافيا .

١٦ : أعلن متحدث رسمي يوجوسلافي تأجيل جميع الزيارات الرسمية لرؤساء الدول الاجنبية أو زعماء الاحزاب ليوجوسلافيا ، بسبب مرض الرئيس تيتو .

اليونان :

٢ : بدأت القوات اليونانية مناورات بحرية وجوية واسعة في بحر ايجة ، وذلك في نفس الوقت الذي تقوم فيه سفينة الابحاث التركية سيسميك ، برحلة جديدة في بحر ايجة ، لإجراء أبحاث خاصة بالتنقيب عن البترول .

١١ : رفض الطلب المقدم من اليونان الى محكمة العدل الدولية ، بشأن اتخاذ اجراءات تحفظية في النزاع بينها وبين تركيا حول حقوق التنقيب عن البترول في بحر ايجة .

انظر ايضا : قبرص ٦ —

أكتوبر ١٩٧٦

الاتحاد السوفيتي

: دعا الاتحاد السوفيتي في بيان أذاعته وكالة تاس جميع الاطراف المعنية بأزمة الشرق الاوسط الى عقد مؤتمر جنيف خلال شهر أكتوبر لبحث اقتراح سوفيتي لحل الأزمة يتضمن ٤ بنود أولها الانسحاب الاسرائيلي من جميع الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ واقرار الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ومنها حقه في انشاء دولة وضمان حق الوجود المستقل لجميع الاطراف المعنية وانهاء حالة الحرب بين الدول العربية واسرائيل .

٢ : هاجمت وكالة تاس السوفيتية في تعليق لها التدخل السوري ضد الفلسطينيين في لبنان والذي يؤثر على الموقف الذي تدعي سوريا أنها تتخذه ضد الامبريالية العالمية .

٥ : أكد ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي حرص الاتحاد السوفيتي على

التعاون مع الغرب وخاصة فرنسا .

١٦ : اعلنت وكالة تاس السوفيتية ان سفينة الفضاء السوفيتية « سويوز ٢٣ » تستعد للعودة الى الارض بعد ان فشلت فى الالتحام مع محطة ساليوت ٥ » .

١٨ : شوهد اليكسى كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى لاول مرة منذ ٢٢ يوليو الماضى فى مناسبة عامة .

١٨ : تمكنت فرق الانقاذ السوفيتية من انتشال رائدى سفينة الفضاء سويوز ٢٣ بعد ان هبطت هبوطا اضطراريا فى بحيرة تينجيز على مسافة ١٢١ ميلا من ستالينجراد

١٩ : ابرمت اتفاقية تجارية بين الاتحاد السوفييتى وايران تقدرها ثلاثة مليارات دولار لتصدير الغاز الايرانى الى الاتحاد السوفييتى .

١٩ : دعا ليونيد بريجنيف زعيم الحزب الشيوعى السوفيتى الى بناء صرح من العلاقات الطيبة بين الاتحاد السوفيتى والدول الاسيوية على اساس مرحلى .

٢٥ : بدات اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى اجتماعاتها لتحديد مسار الدولة الاقتصادى ولاجراء بعض التعديلات فى القيادة العليا .

٢٦ : اطلق الاتحاد السوفييتى قمرا صناعيا جديدا فى سلسلة اقمار كوزموس يحمل رقم ٨٦٣

٢٧ : بعث ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى برقية تهنئة الى هواكو فينج بمناسبة تعيينه رئيسا للجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى كما اذاع راديو موسكو فى اذاعة موجهة لبكين ان الاتحاد السوفيتى يتبع سياسية ايجابية تجاه الصين ويعمل على اعادة العلاقات معها الى مجراها الطبيعى .

٢٨ : اذاع راديو موسكو ان ايران اعادت الطيار السوفييتى الذى كان قد هرب الى طهران خلال شهر سبتمبر وطلب اللجوء السياسى للولايات المتحدة .

٢٩ : وافق مجلس السوفييت الاعلى بالاجماع على قانون خطة الدولة لتنمية الاقتصاد القومى لعام ١٩٧٧ وميزانية عام ١٩٧٧ التى تصل الى ٢٣٨ مليارا و ٩٣٩ مليونا و ٩٧٢ الف روبل .

انظر ايضا : الصين ٢٨ — العراق ١٩ — فرنسا ١٢ — لبنان ١ — المملكة المتحدة ٤ — الولايات المتحدة (١ — ٣٠) — اليابان ٢٣ —

اثيوبيا

٣٠ : بدا فى اديس ابابا المؤتمر الدولى الاول غير العادى للتضامن مع شعب جنوب افريقيا الذى تنظمه منظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية وذلك لبحث وسائل تدعيم التضامن وتأييد شعب جنوب افريقيا للتوصل ولو بطريق الكفاح المسلح الى قلب نظام الحكم العنصرى .

الارجنتين

٢ : نجا جورج فيديلا رئيس الارجنتين من محاولة لاغتياله فى احد المواقع العسكرية .

٢٦ : ادينت ماريا استلا بيرون رئيسة الارجنتين السابقة بتهمة اختلاس مايقدر بنحو نصف مليون دولار من احد الصناديق الخيرية وامر القضاء بحبسها حبسا احتياطيا الى حين صدور الحكم النهائى .

الاردن

١١ : بعث الاردن بمذكرات عاجلة الى دول الجامعة العربية والدول الاسلامية لابلاغها بانتهاك اسرائيل للمقدسات الاسلامية فى الضفة الغربية المحتلة .

اسبانيا

٢ : شمل مدينة مدريد اضراب عام اشترك فيه عشرات الالاف من العمال والشباب ونظمته الاحزاب والجماعات اليسارية احتجاجا على اعمال العنف التى تقوم بها منظمات اليمين .

٤ : اغتيل فى اقليم الباسك جوان ماريا فيلار عضو البلاط الاستشارى وهو اعلى سلطة استشارية للملك خوان كارلوس .

٩ : قررت الحكومة الاسبانية حل نقابات العمال التى كانت تحت اشراف الدولة واعطاء العمال الحق فى تنظيم نقاباتهم .

١٦ : وافقت الحكومة الاسبانية على تقديم مشروع القانون الخاص بالاصلاحات الديمقراطية الى البرلمان .

٢١ : حذر فرنانديز ميراندا رئيس البرلمان الاسبانى العناصر اليمينية المتطرفة فى البرلمان من ان الملك خوان كارلوس بوسعه ان يحل البرلمان اذا عرقل برنامج الاصلاحات الديمقراطية .

انظر ايضا : فرنسا (٢٨—٣٠)

المانيا الاتحادية

٤ : فاز الائتلاف الوزارى الحاكم فى المانيا الغربية الذى يراسه المستشار هيلموت شميت باغلبية ثمانية مقاعد فى البرلمان الالمانى اذ حصل على ٢٥٢ مقعدا وحصلت احزاب المعارضة على ٢٤٤ مقعدا .

١٧ : قرر وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية للدول الاعضاء فى نظام التضامن النقدى الاوربى فى فرانكفورت ، رفع سعر المارك الالمانى بنسبة ٢٪ .

٢٢ : اعلن هانز ديتريش جينشر وزير خارجية المانيا الاتحادية ان اختيار بلاده لعضوية مجلس الامن يزيد من مسئوليتها السياسية على المستوى الدولى .

انظر ايضا : السودان ٢١ —

المانيا الشرقية

٢٩ : انتخب البرلمان الجديد فى المانيا الشرقية ايريك هونيكر سكرتير عام الحزب الشيوعى رئيسا للدولة .

اوغندا

١٣ : قرر الرئيس الاوغندى عيدى امين اعفاء اللواء اندريك مصطفى من مناصبه كوزير للدفاع ورئيس للاركان العامة ومجلس الدفاع الوطنى ، وابعاده الى خارج البلاد .

ايران

٦ : وصل الى طهران الرئيس الفرنسي ديستان في زيارة رسمية لايران لمدة ٤ أيام من أجل تعزيز الروابط والعلاقات التجارية بين البلدين ولتطوير التعاون بين البلدين في المجال النووي ، ولاجــــراء مباحثات مع الشاه حول أزمة لبنان والعـــــلاقات بين ايران والسوق الاوربية المشتركة .

٧ : أعلن الرئيس الفرنسي ديستان في طهران أن فرنسا عقدت اتفاقيات تجارية مع ايران قيمتها ٣،٠ مليار فرنك بالاضـــافة الى مشروعات أخرى قيمتها ٢،٠ مليار فرنك .

٨ : دعت فرنسا وايران في البيان المشترك الصادر عن زيارة الرئيس الفرنسي لايران ، الى انسحاب اسرائيــــل مــن كافة الاراضي العربية المحتلة وتنفيــذ قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ والاعتراف بحقوق الفلسطينيين .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتي [١٩ — ٢٨] — المملـــكة السعودية ٢٤ —

ايرلندا الجنوبية

٢٢ : بدأت حكومة جمهورية ايرلندا في بحث مسألة تعيين رئيس جديد للجمهورية وذلك عقب استقالة الرئيس أو دالاي المفاجئة والتي وضعت البلاد في خضم أزمـــة سياسية ودستورية حادة .

ايطـــاليا

٤ : بدأت على شاطىء قرب العاصمة الايطالية مناورات حلف الاطلنطي التي أطلق عليهـــا « استعراض الاصرار » والتي تتضمن خطـــة هجوم برمائي للقوات البحـــرية الامريكية والايطالية والبريطانية .

١٢ : تصاعدت معارضـــة اتحـــادات العمـــال الايطاليـــة لاجـــراءات التقشف الجديدة التي اتخـــذتها الحكومة الايطالية .

باكســـتان

١٠ : طالبت باكستان بتشكيل لجنـــة خاصة تابعة للامم المتحدة لبحث مسألة تدنيس القرآن في ضريح الانبياء بالخليل وهـــو الحادث الذي أدى الى تفاقم الاضطرابات في أنحاء الضفة الغربية المحتلة .

١١ : بدأت في اسلام اباد المحادثات بين الملك خالد ملك السعودية مع ذو الفقار على بوتو رئيس وزراء باكستان وتناولت مشكلات الشرق الاوســـط وجنوب شرق آسيا والوضع الراهن في لبنان واقتراح باكستان الخاص لعقد مؤتمر قمة لدول العالم الثالث لمناقشة مسالة عدم التوازن بين الدول الفقيرة والغنية .

البحرين

٢ : وصل الى المنامة الامير نايف بن عبـــد العـــزيز وزير الداخليـــة الســـعودي في زيارة رسميـــة للبحرين لاجـــراء محادثات مـــع المسئولين حول مسائل الامن .

١٩ : افتتحت في المنامة الندوة الدولية لصناعة البناء في العالم وخاصة في منطقتـــي الخليـــج والشرق الاوسط وتنظمها وزارة الاشغال في البحرين ويحضرها نحو ٢٠٠ من ممثلي المؤسسات الاستشارية الهندسية في العالم .

٢٥ : غادر المنامة وليام كليمانتس نائب وزير الدفاع الامريكي متجها الى صنعاء ضمن جولة يقوم بها في عدد من دول المنطقة .

بولندا

١٥ : بدأ الرئيس الفرنسي ديســـتان زيارة لبولندا تستغـــرق يومين حيث يجري مباحثات مع ادوارد جيريك زعيم الحـــزب الشيوعي البولندي حول مســـألة الوفاق الاوربي والمؤتمر الدولي المزمع لبحث مدى تطبيق اتفاق هلسنكي بين الشرق والغرب .

انظر أيضا : ليبيا ٢٤ —

تونس

١٧ : وصل دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الامريكي الى تونـــس في زيارة رسمية لمدة ٢٤ ســـاعة وذلك لمواصلة المشـــاورات التي كان قد بدأها في واشنطن مع الهادي نويرة رئيس الوزراء والمسئولين في وزارة الدفاع .

انظر أيضا : الولايات المتحدة ٢٣ —

تايلاند

٦ : وقع انقلاب عسكري في تايلاند واعـــلن وزير الدفاع الاميرال سانجاد شالايو الاستيلاء على الســـلطة في تايـــلاند وفرض الاحـــكام العرفيـــة في البـــلاد والغاء العمل بالدستور وحـــل البرلمان وتعميم القوانين العسكرية وايقاف جميع الصحف .

٨ : أعـــلن تانين كرايفيشيين رئيس وزراء تايلاند الذي وضـــعه الانقلاب العســـكري على رأس الحكومة الجديدة أن المشـــاكل التي تواجه بلاده هي مكافحة الشيوعية والبؤس والفساد ودعا الشـــعب الى التمسك بالدين والملك والديمقراطية .

١٠ : قامت سلطات الانقلاب في تايلاند باحراق أكثر من مليون كتاب ووثيقة للافكار الشيوعية كانت قد استولت عليها خلال حملة تفتيش واسعة النطـــاق شملت المكتبات العـــامة والجامعـــات والاتحاد الوطني للطلاب

١١ : أعلن راديو تايلاند طرد الجنرال شالارد هيرانيا سيري نائب قائد القوات المسلحـــة من الخـــدمة العسكرية ووضعه تحت المراقبة وذلك لتزعمه حركة مناوئة داخل الجيش التايلاندي ضد الانقـــلاب الجديد .

١٣ : أعلن راديو تايلاند فرض حظـــر التجـــــول في بانكوك بسبب «الموقف غير المأمون» في البلاد .

١٤ : أعلن راديو تايلاند اغلاق جميع المدارس لمدة أسبوعين . كما أعلن رئيس الوزراء الجديد برنامجا « لاعادة الديمقراطية الى تايلاند» خلال ١٦ عاما .

١٨ : أصـــدرت ســـلطات الانقـــلاب العسكري في تايلاند قرارا جديدا يحظر على المواطنين البقاء في بعض مناطق البلاد باعتبـــارها مناطـــق واقعـــة تحت سيطرة الشيوعيين .

٢٤ : أعلنت حكومة الانقلاب العسكرية في تايلاند أنها أجرت حركة تطهير في صفوف كبار موظفي الدولة الذين تعتبرهم من العناصر المناهضة للولايات المتحدة .

٢٥ : ازداد التوتر القائم في العلاقات بين فيتنام وتايلاند بعد أن اتهمت الحكومة الفيتنامية النظام العسكري اليميني الجديد في تايلاند باعتقال مايزيد عن ٧ آلاف من الرعايا الفيتناميين في اقليم نونج كاي التايلاندي .

٣١ : ازدادت هجمات قوات الثوار الشيوعيين على المنشآت الحكومية في المناطق النائية في تايلاند ، في الوقت الذي قدمت فيه الولايات المتحدة خمس طائرات هليكوبتر الى تايلاند لمكافحة تهريب المخدرات .

انظر أيضا : الولايات المتحدة ٢٠ —

جابون

١٩ : بدأت في ياؤندي حلقة دراسية دولية عن استخدام أجهزة الحاسب الآلي « الكومبيوتر » في خدمة الاقتصاد الوطني في القارة الافريقية .

الجزائر

٤ : وقعت الجزائر وتشيكوسلوفاكيا اتفاقا ثقافيا ينص على تبادل العلاقات الثقافية .

٢٦ : بدأ في العاصمة الجزائرية المؤتمر المشترك لجمعية روما الاقتصادية والمعهد الدولي للبحار ولمدة أربعة أيام لمناقشة التقرير الذي أعده الاقتصادي الهولندي جان تيرجن بشأن اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

٣١ : وصل جاستون ثورن رئيس وزراء لوكسمبورج الى الجزائر في زيارة رسمية لاجراء مباحثات مع المسئولين حول العلاقات بين البلدين .

الجمهورية العربية اليمنية

٥ : وصل الى صنعاء وفد اقتصادي عراقي لاجراء محادثات مع المسئولين اليمنيين حول مساهمة العراق في تمويل عدد من مشاريع التنمية في اليمن .

انظر أيضا : الصومال ٢٠ —

جمهورية مصر العربية

٣ : قدم وزير الخارجية اسماعيل فهمي الى الرئيس السادات تقريرا عن مهمته الاخيرة في باريس والمباحثات التي أجراها مع الرئيس ديستان حول دور كل من مصر وفرنسا انقاذا لوحدة لبنان وحماية المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية الفلسطينية .

٥ : أعلن الرئيس السادات أنه رفض ارسال قوات مصرية الى لبنان بالرغم من الطلب الذي تقدم اليه وأعرب عن معارضته لانشاء قوة سلام مصرية — فرنسية تحل محل القوات السورية في لبنان .

١٠ : وصل الى القاهرة الرئيس بيدل بوكاسا رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى في زيارة رسمية لمصر تستغرق ٤ أيام لاجراء مباحثات مع الرئيس السادات حول العلاقات بين البلدين والوضع في أفريقيا والازمة اللبنانية .

١٤ : بعث الرئيس السادات برسائل عاجلة الى كل الملوك والرؤساء العرب حول التطورات الاخيرة في الازمة اللبنانية والناجمة عن قرار سوريا بمقاطعة مؤتمر القمة العربي وتعيين وزير خارجيتها عبد الحليم خدام ممثلا لها في اجتماعات القمة .

١٥ : تم الاتفاق بين مصر والسوق الاوربية المشتركة على قرض طويل الاجل قيمته ٢٠٤ ملايين دولار للمشروعات الزراعية والصناعية في مصر ، وتم الاتفاق على أن تحصل الصادرات المصرية ومنها جميع السلع الصناعية على اعفاءات جمركية في دول السوق وذلك بنسبة ٨٠٪ ترتفع الى ١٠٠٪ في سنة ١٩٧٧ .

١٦ : أدى الرئيس السادات اليمين الدستورية كرئيس لجمهورية مصر العربية عن فترة الرئاسة الثانية للجمهورية .

٢٢ : بدأ في القاهرة أول مؤتمر دولي لبحث التمويل اللازم لتوسيع قناة السويس والذي تتراوح تكاليفه بين ٧٥٠ و ٨٥٠ مليون دولار ويحضره خبراء من البنك الدولي للانشاء والتعمير ومن الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق التنمية الكويتي .

٢٥ : بدأ في القاهرة مؤتمر القمة العربي الشامل للنظر في ٣ موضوعات رئيسية هي : [١] قرارات مؤتمر القمة المحدود بالرياض . [٢] التضامن العربي . [٣] خطة توزيع قوات الامن العربية لصون السلام في لبنان . وفي الجلسة الاولى للمؤتمر وافق الملوك والرؤساء العرب على مقررات الرياض .

٢٥ : وافق بالاجماع ممثلو الهيئات الدولية وصناديق التنمية العربية الذين حضروا المؤتمر الدولي لتمويل مشروع تعميق وتوسيع قناة السويس على تمويل النقد الاجنبي اللازم للمشروع . وتبلغ تكاليف المشروع حوالي ٩٠٠ مليون دولار حتى سنة ١٩٨٠ .

٢٥ : بعثت مصر بطلب الى المؤتمر الاسلامي العالمي المنعقد في الرياض لبحث مسألة سوء معاملة العرب في الاراضي المحتلة وانتهاكات اسرائيل للحرم الابراهيمي .

٢٦ : أكد الملوك والرؤساء العرب في البيان الصادر عن ختام أعمال المؤتمر الاستثنائي للقمة العربية ، التزامهم بالعمل على توفير الضمانات اللازمة لتثبيت وقف اطلاق النار في لبنان والحفاظ على المقاومة الفلسطينية كما أعلنوا رفضهم تقسيم لبنان تحت أي صورة ، وأكدوا الالتزام بعدم التدخل في شئونه الداخلية . ووافق الملوك والرؤساء في اجتماعاتهم على تشكيل قوات الامن العربية من ٣٠ الف جندي منهم ١٠ آلاف من سوريا و ٥ آلاف من المقاومة الفلسطينية وكتيبة من كل من دولة الامارات العربية واليمن الشمالية واليمن الجنوبية وليبيا وكتيبتان من السودان .

٢٧ : أعلن وزير الاقتصاد المصري أنه قد تم تدبير الاموال اللازمة لتمويل مشروع خط أنابيب البترول الجديد « رأس شقير — السويس — القاهرة » وذلك بمعاونة الصندوق الكويتي للتنمية .

٢٧ : جرت سلسلة واسعة من المشاورات الجانبية بين الملوك والرؤساء العرب قبل مغادرتهم القاهرة حول الوسائل التنفيذية لقرارات مؤتمر القمة العربية من اجل اعادة السلام الى لبنان وتعميره .

٢٧ : اتفق الرئيسان السادات وحافظ الاسد على تعيين الفريق أول عبد الغنى الجمسى قائد عام القوات المسلحة المصرية ، قائدا عاما للجبهة المصرية — السورية .

٢٨ : توجه ٩٫٥ مليون ناخب مصرى للادلاء بأصواتهم فى أول انتخابات من نوعها لمجلس الشعب يتم اجراؤها فى اطار التنظيمات السياسية الجديدة وبلغ عدد المرشحين فى هذه الانتخابات ١٦٦٠ مرشحا يجرى التنافس بينهم لاختيار ٣٤٦ عضوا للمجلس الجديد .

انظر ايضا : السودان ١٤ — الكويت ٢ — الفلبين ٨ — المملكة العربية السعودية [١٦ — ١٨] — النمسا [١٠ — ٢٢] .

جنوب افريقيا

١٧ : اقامت حكومة جنوب أفريقيا احتفالات فى كيب تاون بمناسبة ماتطلق عليه حكومة بريتوريا العنصرية « استقلال اتسليم ترانسكاى » فى دولة جديدة .

١٨ : وقعت مصادمات عنيفة بين رجال البوليس والمتظاهرين الوطنيين الافريقيين فى ضواحى العاصمة جوهانسبرج احتجاجا على السياسة العنصرية لتلك الحكومة فى البلاد .

انظر ايضا : اثيوبيا ٣٠ — زامبيا ١٤ —

دولة الامارات العربية

٤ : وصل الى ابو ظبى فخر الدين على احمد رئيس جمهورية الهند فى زيارة رسمية .

٤ : ناشد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية باسم الثورة الفلسطينية الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العدول من قراره بالتنحى عن منصبه .

٢٦ : بدات المحادثات الرسمية الفرنسية فى ابو ظبى حول المشاركة الفرنسية فى مشروعات التنمية فى دولة الامارات فى البتروكيمائية والانشاءات .

انظر ايضا : المملكة العربية السعودية ٢٨ —

روديسيا

١ : اعلن ركس نونجوتاند جيش شعب زيمبابوى [روديسيا] ان الجيش سيستمر فى القتال ضد نظام الحكم العنصرى حتى تصل الاغلبية الافريقية الى السلطة .

٢ : دارت أعنف معركة بين قوات الحكومة العنصرية فى روديسيا ورجال جيش التحرير من قواعدهم فى موزمبيق .

٤ : اعلن جوشو نكومو رئيس الجناح الداخلى للمجلس الوطنى الافريقى ان بريطانيا قدمت خطة جديدة للتسوية وأن زعماء دول المواجهة الخمس قد وافقوا عليها .

٧ : اعلن ايان سميث رئيس وزراء روديسيا ان المؤتمر الذى دعت اليه بريطانيا يقتصر على مناقشة المبادرة الامريكية البريطانية الخاصة بالتسوية فى روديسيا .

١١ : دعا جوشو نكومو زعيم الجناح الداخلى للمجلس الوطنى الافريقى الافريقى بريطانيا الى تأجيل موعد عقد المؤتمر الدستورى الخاص بروديسيا وذلك لاتاحة الفرصة لاجراء مزيد من المشاورات مع الزعماء الافريقيين وطالب بضرورة الافراج عن الزعماء المحتجزين فى روديسيا وعودة المنفيين الى الخارج حتى يتسنى اشتراكهم فى المشاورات الجارية .

انظر ايضا : زامبيا ١٧ — سويسرا [٢٤ — ٢٩] .

زامبيا

١٤ : وصلت الى زامبيا أنديرا غاندى رئيسة وزراء الهند فى زيارة رسمية لمدة ٤ ايام لاجراء محادثات مع الرئيس كنيث كاوندا حول الموقف فى جنوب افريقيا وشئون العالم الثالث .

١٧ : بدات فى لوزاكا اجتماعات زعماء دول المواجهة الافريقية لبحث تشكيل وفد الوطنيين الروديسيين فى مؤتمر جنيف لبحث نقل السلطة الى الاغلبية الافريقية .

السودان

٢ : بدا فى الخرطوم المؤتمر الصحى العالمى الذى تنظمه وزارة الصحة السودانية مع هيئة الصحة العالمية .

٥ : بدات مجموعة من الشركات الالمانية والانجليزية بمد انابيب نقل المياه من ميناء بورسودان الى الخرطوم وانشاء ٤ محطات ضخ للمياه .

١٤ : أعلن الرئيس السودانى نميرى أن دعم وتقوية دول المنطقة العربية فى البحر الاحمر وهى مصر والسودان والسعودية ، له اكبر الاثر فى الاستراتيجية العربية والعالمية .

٢١ : حصلت السودان على قرض يبلغ ١٥٠ مليون مارك من المانيا الغربية وذلك لبناء ميناء على البحر الاحمر عند سواكن واعادة رصف طريق فى غرب السودان .

سوريا

٣ : وصل الى دمشق اللواء عثمان الحميد رئيس أركان حرب الجيش السعودى لوضع ترتيبات مغادرة القوات السعودية لاراضى سوريا التى كانت ترابط فيها منذ حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى ٢ — جمهورية مصر العربية ٢٧ — فلسطين [١ — ٩] لبنان [١ — ١٦] — ليبيا ٧ — السعودية [١٦ — ٢٤] — يوغسلافيا ٢ —

السويد

٨ : اعلن ثوريجسون فالدين رئيس وزراء السويد تشكيل اول وزارة غير اشتراكية فى السويد منذ ٤٤ عاما . وتضم الوزارة الجديدة المشكلة من ائتلاف ٣ أحزاب هى حزب الوسط والحزب الحر والحزب المحافظ .

٢٦ : نجحت السويد فى تطوير عملية الضباب الصناعى الى الحد الذى يحجب فيه الاهداف العسكرية من الصواريخ الموجهة بأشعة الليزر كما يحجب الدبابات والسفن من الاسلحة تحت الحمراء والصواريخ الموجهة بالتليفزيون .

سويسرا

٢٢ : اعلن فى جنيف متحدث باسم باسم انتونى كروسلاند وزير الخارجية البريطانية أنه لا توجد أية بنود سرية فى المبادرة الامريكية البريطانية التى تستهدف نقل السلطة الى الاغلبية الوطنية الافريقية فى روديسيا وأكد أن كل ماورد فى المبادرة يمثل ورقة عمل يتفاوض على بنودها فى مؤتمر جنيف المزمع .

٢٤ : وصل الى جنيف زعماء روديسيا الافريقيون الوطنيون .

٢٦ : قررت الحكومة البريطانية الموافقة على مطالب الزعماء الافريقيين بشأن الافراج عن المعتقلين السياسيين فى روديسيا .

٢٨ : عقد مؤتمر جنيف الخاص ببحث مشكلة روديسيا جلسته الاولى تلا خلالها ايفور ريتشارد السفير البريطانى لدى الامم المتحدةورئيس المؤتمر رسالة من جيمس كالاهان رئيس وزراء بريطانيا أكد فيها أن بريطانيا تؤيد المؤتمر من أجل التوصل الى استقلال روديسيا بما يحقق مصالح كل الاطراف .

٢٩ : اتخذ الزعماء الافريقيون الاربعة الممثلون للحركات الوطنية الروديسية وهم القس ابيل موزوروا وجوشوا نكومو وروبرت موجابى وندا بننجى سيتولى ، خطا موحدا متشددا فى الكلمات التى القوها فى الجلسة الثانية لمؤتمر جنيف الخاص ببحث مشكلة روديسيا .

٣٠ : وصل وليام شوفيل مساعد وزير الخارجية الامريكى للشئون الافريقية الى جنيف للاشتراك فى مؤتمر روديسيا كوسيط بين الوفود . وذلك بعد أن أعلن الزعماء الروديسيون ضرورة نقل السلطة فورا الى الاغلبية الافريقية وتحديد موعد خلال مؤتمر جنيف للاستقلال الكامل لزيمبابوى .

٣١ : استمرت الجهود البريطانية للتقريب بين وجهات نظر الزعماء الوطنيين وحكومةسميث العنصرية فى روديسيا .

الصومال

٢٠ : وصل الى مقديشيو المقدم ابراهيم الحمدى رئيس مجلس قيادة الثورة بالجمهورية العربية اليمنية ، فى زيارة رسمية للصومال لمدة ٤ ايام بدعوة من الرئيس الصومالى محمد سياد برى .

الصين

٩ : ظهرت فى شوارع بكين ملصقات ضخمة تعلن أن هواكو فينج رئيس وزراء الصين قد عين رئيسا للجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى خلفا لماوتسى تونج .

١٥ : رددت الدوائر الصينية أن شيانج شنج ارملة الزعيم الصينى الراحل ماوتسى تونج ورفاقها الراديكاليين الثلاثة وهم وانج هينج دين نائب رئيس الحزب وشانسون شياو نائب رئيس الوزراء وياو وين يوان المفكر الايديولوجى للحزب فى شنغهاى ، قد خططوا لاغتيال هواكو فينج خليفة الزعيم ماو والاستيلاء على السلطة .

١٧ : أذاعت وكالة أنباء الصين الجديدة أن الصين أجرت بنجاح تجربة نووية جديدة

١٩ : شنت وكالة الانباء الصينية هجوما جديدا على الدبلوماسية السوفيتية واساليبها المستخدمة مع دول الشرق الاوسط والدول النامية وجيرانها فى أوروبا .

٢٠ : استمرت المظاهرات الجماهيرية فى ميناء شنغهاى وحملة الملصقات العنيفة التى تندد بالزعماء الراديكاليين الاربعة المتهمين بمحاولة انتزاع السلطة فى الصين

٢٢ : أكد راديو بكين لاول مرة بشكل رسمى نبأ تعيين هواكو فينج رئيسا للحزب الشيوعى الصينى ورئاسة اللجنة العسكرية التابعة للجنة المركزية للحزب . كما أعلن راديو بكين أن « عصابة » شيانج شنج أرملة الزعيم ماو التى تآمرت لاغتصاب السلطة قد تم سحقها وتصفيتها تماما .

٢٤ : اقيم فى بكين مؤتمر شعبى ضخم اشترك فيه أكثر من مليون صينى للاحتفال بتعيين هواكو فينج رئيسا للحزب الشيوعى الصينى ولادانة مؤامرة الاربعة المتهمين بالقيام بمحاولة الانقلاب .

٢٨ : اعلنت بكين رفضها برقيات التهانى التى بعثت بها «موسكو وحلفاؤها» الى هوا كوفينج رئيس الوزراء الصينى بمناسبة تعيينه زعيما للحزب الشيوعى . وأوضحت بكين أن هذا الرفض يتم لعدم وجود علاقات حزبية بين الصين وهذه الدول .

٣٠ : أعلنت وكالة أنباء الصين وراديو بكين طرد القيادات الراديكالية المعروفة بثلاثى شنغهاى وهم شانج شان شياو . وياو يوان وانج هانج وين من جميع مناصبهم فى الحزب والحكومة .

٣١ : أعلن جيش التحرير الشعبى الصينى لاول مرة بشكل رسمى عن ثقته فى هواكوفينج الرئيس الجديد للحزب الشيوعى الصينى .

انظر أيضا : الاتحاد السوفييتى ١٧ ــ فرنسا ١٣ ــ الولايات المتحدة [٩ ــ ٢٠] .

كوبا

١٦ : أعرب فيدل كاسترو رئيس وزراء كوبا عن اعتقاده بأنه مايزال هدفا للمؤامرات الاغتيال التى تحيكها المخابرات المركزية الامريكية وقال ان لديه من الادلة مايثبت ذلك .

الكويت

٢ : وافقت الكويت على تأجيل سداد قروض تبلغ قيمتها ٣٢ مليون دينار كويتى كانت قد حصلت مصر عليها خلال الفترة من سنة ١٩٦٣ حتى سنة ١٩٦٥ وذلك لمدة عامين .

١١ : شددت حكومة الكويت العقوبات على كل من يخالف قانون الصحافة الجديد كما قررت انشاء وكالة أنباء وطنية تملكها الدولة .

١٢ : أعلن متحدث رسمى ان انتاج الكويت من البترول الخام سجل رقما قياسيا لم يسبق له مثيل منذ عدة سنوات حيث بلغ معدل الانتاج مليونين و ٢٥٠ الف برميل يوميا .

٢٠ : تم التوقيع على اتفاقية قرض بين الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ومالى يقدم الصندوق بموجبها قرضا تقدره خمسة ملايين دينار كويتى للاسهام فى مشروع سد سيلنجر فى مالى .

انظر أيضا : المملكة السعودية ١٦ ــ

قطر

١٥ : وصل الى الدوحة الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي في زيارة رسمية لقطر تستغرق ٣ أيام لإجراء مباحثات مع وزير الداخلية القطرى حول موضوع الامن في المنطقة وتنمية العلاقات بين البلدين .

عمان

٣ : اكتشفت سلطنة عمان ٣ حقول جديدة غنية بالبترول كما اكتشفت لاول مرة مناجم غنية بخام النحاس .

٧ : أعلن راديو عمان أن خمسة من الاعضاء السابقين في « الجبهة الشعبية لتحرير عمان » قد سلموا أنفسهم وأسلحتهم الى السلطات العمانية بعد أن عبروا الحدود من جمهورية اليمن الجنوبية الى سلطنة عمان .

العراق

٤ : وصل الى العراق دافيد أنالز وزير الصحة البريطانية في زيارة رسمية لمدة ٤ أيام .

١٩ : تم الانتهاء من امتداد خط الانابيب السوفييتي الصنع الذى يبلغ طوله ٥٤ كيلومترا والموصل بين بغداد والبصرة وتبلغ طاقته ٥ر١ مليون طن بترول سنويا .

٢٥ : أعلن رسميا في العراق أن حوالي ٤ آلاف من الاكراد قد عادوا الى البلاد بمقتضى العفو الذى صدر في اغسطس الماضي .

انظر ايضا : الجمهورية العربية اليمنية ٥ —

فرنسا

١٢ : وجه الرئيس الفرنسي ديستان حديثا تليفزيونيا الى شعب الاتحاد السوفييتي حيا فيه سياسة الوفاق التي تنتهجها موسكو .

١٢ : اتخذ المجلس الفرنسي الاعلى للسياسة النووية قرارا بتنسيق سياسة مبيعاتها النووية في المستقبل مع سياسة الولايات المتحدة في هذا وإن كانت قد أكدت أن صفقة المصنع النووى لباكستان مازالت قائمة على الرغم من الاعتراض الامريكي .

١٣ : اجتمع الرئيس ديستان مع شياكوان هوا وزير خارجية الصين إثر وصوله الى العاصمة الصينية وحضر الاجتماع وزير الخارجية الفرنسي لوى دى جيرانجو .

١٦ : طردت السلطات الفرنسية مايكل صولوفييف أحد العاملين في قسم الخدمات التجارية بالسفارة السوفييتية في باريس بعد اتهامه بالتجسس .

١٧ : تعرض ريمون بار رئيس وزراء فرنسا لمشكلات جديدة عقب اعلان تزايد نسبة العجز في الميزان التجارى الفرنسي واستطلاعات الرأى العام التى تحذر من فتور الجماهير في تأييدها للحكومة .

٢٢ : أعلن متحدث رسمي باسم قصر الاليزيه أن الرئيس ديستان يؤيد قرارات مؤتمر القمة العربي السداسي الذى عقد في الرياض بشأن حل الازمة اللبنانية .

٢٢ : أدان ممثلو الحزب الشيوعى الفرنسي لاول مرة القمع السياسي الذى تمارسه دول أوروبا الشرقية وطالبوا باطلاق سراح المعتقلين السياسيين في سجون هذه الدول

٢٨ — ٣٠ : قام الملك الاسباني خوان كارلوس بزيارة لفرنسا لمدة ٣ أيام اتفق خلالها مع الرئيس الفرنسي ديستان على الاستمرار اجراء الاتصالات بين البلدين بشكل دورى على الرغم من موجة الاحتجاجات والانفجارات التى أثارتها هذه الزيارة في العاصمة الفرنسية .

انظر ايضا : ايران [٤ — ٨] — بولندا ١٥ — مصر ٣ — دولة الامارات ٢٦ —

الفلبين

٤ : بدأ في مانيلا الاجتماع السنوى لمحافظى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والذى حضره ٣٠٠٠ من وزراء المالية ومحافظى البنوك المركزية في ١٢٨ دولة .

٥ : رفض وليام سايمون وزير الخزانة الامريكية في الكلمة التى القاها في المؤتمر المشترك لصندوق النقد والبنك الدولي ، الاستجابة الى مطالب الدول النامية لاعادة جدولة ديونها والحصول على مزيد من المساعدات الاقتصادية من الدول المتقدمة . وأعلن أنه يجب على الدول النامية أن تركز اهتمامها على حل مشكلات الانفجار السكاني وتحسين مستوى كفاءتها الاقتصادية .

٨ : أعلن في مانيلا موافقة الصندوق الخاص للدول المنتجة للبترول على تخصيص مبلغ ١٤ مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات في مصر . كما تم في مانيلا الاتفاق بين وزير الاقتصاد المصرى والمسئولين في السوق الاوروبية المشتركة على أن يقدم البنك الاستثمارى الاوروبى التابع للسوق مبلغ ١٧٠ مليون دولار لتمويل مشروعات التنمية في مصر

١٠ : خرج آلاف من المتظاهرين بقيادة قساوسة كاثوليك في مظاهرات ضخمة في مانيلا احتجاجا على الاستفتاء على تعديل الدستور والاحكام العرفية منذ سنة ١٩٧٢ .

١٨ : صدر بيان عسكرى فلبينى أعلن أن ١٨ شخصا قد قتلوا خلال الاشتباكات بين قوات جيش الفلبين وبين الثوار المسلمين في مناطق الجنوب .

فلسطين

١ : أعلن شيمون بيريز وزير الدفاع الاسرائيلي أن هدف بلاده هو نفس هدف سوريا بالنسبة للمسألة اللبنانية وهو تجنب وقوع لبنان تحت سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية .

٢ : أعرب شيمون بيريز وزير الدفاع الاسرائيلي عن اعتقاده بأنه « ليس من المستبعد أن تشن الدول العربية مرة أخرى هجوما خاطفا على اسرائيل على غرار حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣

٤ : دعى الكنيست من اجازته السنوية لاجتماع عاجل لبحث الاضطرابات الاخيرة والتى امتدت من الخليل الى رام الله ونابلس بالضفة الغربية .

٩ : اذاعت وكالة الانباء الفلسطينية أن منظمة الثوار السوريين أعلنت مسئوليتها عن عملية الانفجارات التى وقعت في عدد من المدن السورية .

٩ : اعترفت البحرية الاسرائيلية سفينة قبرصية بعد مغادرتها ميناء صور اللبنانى وأجبرتها

على التوجه الى اسرائيل بركابها

١٥ : تزايدة حدة الخلاف القائم بين اسحاق رابين رئيس وزراء اسرائيل وشيمون بيريز وزير الدفاع وذلك بعد أن انتقد بشدة رابين الاسلوب الذى عالجت به السلطات العسكرية الاسرائيلية الانتفاضة العربية فى مدينة « الخليل » .

١٦ : أعلن شلوموافنيرى مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية بأن هناك اتفاقا تاما بين اسرائيل والولايات المتحدة على أنه « لا يمكن أن يعقد مؤتمر جنيف الا بالاطراف التى اشتركت فيه أولا » مما يستبعد اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فى المؤتمر .

٢٨ : اصيبت الحركة الجوية والبحرية فى اسرائيل بالشلل حيث بدأ عمال الطيران المدنى فى اسرائيل اضرابهم عن العمل احتجاجا على عدم الاستجابة من جانب السلطات الاسرائيلية لمطالبهم بزيادة الاجور

٣١ : خفضت اسرائيل عملتها بنسبة ٩ر١٪ للمرة الثالثة عشرة وبذلك أصبح الدولار الامريكى يساوى ٦٢ر٨ ليرة .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى ١ — الاردن ١١ — باكستان ١٠ — مصر ٢٥ دولة الامارات ١٤ — المملكة المتحدة ٢ — الولايات المتحدة [٣ — ٢٠] — يوغسلافيا ٢ —

لبنان

١ : استقبل الرئيس اللبنانى الياس سركيس فلاديمير سالسكان القائم بالاعمال السوفيتى فى بيروت الذى صرح عقب الاجتماع بأن الاتحاد السوفيتى سوف يبدأ بمبادرة دبلوماسية لتحقيق السلام فى لبنان .

١ : رفضت قيادة المقاومة الفلسطينية انذارا سوريا تلقته فى أعقاب معارك الجبل وانسحاب القوات الفلسطينية والوطنية ، بانسحاب جميع هذه القوات من الجبهات اللبنانية والعودة الى المخيمات خلال ١٥ يوما .

٢ : تمكنت القوات الوطنية والفلسطينية من وقف تقدم الهجوم السورى — اليمينى على مدينة عاليه فى لبنان .

١٢ : شنت القوات السورية هجوما شاملا تعززه المدرعات والمدافع الثقيلة على مواقع القوات الوطنية والفلسطينية فى مدينة صيدا وذلك بعد مرور ساعات قليلة على اعلان التوصل الى اتفاق مبدئى فى شتورا لانهاء الحرب الاهلية فى لبنان .

١٧ : ساد جبهات القتال التقليدية فى الحرب اللبنانية هدوء نسبى وذلك اثر عمليات قصف واشتباكات جرت طوال الليل فى جبل لبنان وفى الجنوب وفى بيروت . وذلك على اثر اعلان «اتفاق الرياض» من اذاعات طرفى الحرب الاهلية

١٩ : عاد الى بيروت كمال جنبلاط زعيم الحركة الوطنية اللبنانية بعد جولة استغرقت ٢٤ يوما قام خلالها بزيارة لمصر والسعودية والعراق وفرنسا والجزائر وليبيا

٢٣ : تدهور الموقف فى منطقة جنوب لبنان بسبب استمرار القتال بين القوات الانعزالية من جانب والقوات الفلسطينية والوطنية من جانب آخر .

٢٦ : وقع للمرة الاولى منذ بدء القتال فى لبنان صدام مسلح بين القوات السورية والقوات الانعزالية فى قرية روم بجنوب لبنان . وأذاعت هذا النبأ مصادر المقاومة الفلسطينية وأكده حزب الكتائب اللبنانى .

٢٨ — ٢٩ : بدأ الرئيس اللبنانى الياس سركيس مشاورات سياسية مكثفة مع مختلف الاطراف اللبنانية المتنازعة لبحث ترتيبات المرحلة القادمة لتسوية الصراع فى لبنان على ضوء نتائج اجتماعات القمة العربية فى الرياض والقاهرة ولتشكيل حكومة جديدة من التكنوقراطيين المحايدين ، بينما وقعت فى منطقتى بيروت والشوف بجبل لبنان اشتباكات عنيفة بين القوات الوطنية اللبنانية والفلسطينية المشتركة وبين القوات الانعزالية .

٣٠ : أصدر الرئيس اللبنانى الياس سركيس أوامره الى قيادة قوات الامن العربية بفرض الهدنة على جميع جبهات القتال فى لبنان بدون استثناء متجاهلا بذلك اعتراض الانعزاليين .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى ٢ — ايران ٤ — باكستان ١١ — مصر [٣ — ٢٧] فرنسا ٢٢ — فلسطين ١ — السعودية [١٦ — ١٨] — يوغسلافيا ٢

ليبيا

٧ : اذاع راديو ليبيا أن المؤتمر الشعبى العربى لدعم ونصرة الثورة الفلسطينية المنعقد فى طرابلس قد بعث ببرقية الى الرئيس السورى حافظ الاسد طالبه فيها بوقف العمليات العسكرية ضد الثورة الفلسطينية وسحب الجيش السورى فورا من أرض لبنان .

٢٣ : أصدر مجلس قيادة الثورة الليبى مرسوما بتعيين العقيد معمر القذافى رئيس مجلس قيادة الثورة قائدا أعلى للقوات المسلحة .

٢٤ : وصل الى ليبيا فى زيارة رسمية هنريك يابلونسكى رئيس مجلس الدولة فى بولندا .

المملكة العربية السعودية

١٦ : بدأ فى جدة مؤتمر التنمية الاقتصادية لدول الخليج لمدة ٤ أيام لبحث التعاون الاقتصادى والتنسيق الصناعى وتنمية الموارد البشرية بين هذه الدول.

١٦ : بدأت فى الرياض سلسلة من اللقاءات الجانبية بين الملوك والرؤساء العرب تمهيدا لعقد مؤتمر القمة السداسى لدراسة أزمة لبنان بين زعماء السعودية والكويت وسوريا ومصر ولبنان والمقاومة الفلسطينية .

١٧ : قدم الرئيس السادات الى مؤتمر القمة السداسى فى الرياض مبادرة سلام مصرية لوقف القتال فى لبنان على الفور وبدء حوار سياسى لتسوية النزاع على اساس الحفاظ على وحدة لبنان والمقاومة الفلسطينية .

١٨ : اتفق الرئيسان المصرى السادات والسورى الاسد فى اجتماع تم فى الرياض على اعادة العلاقات الطبيعية بين مصر وسوريا .

١٨ : قرر مؤتمر القمة السداسى فى الرياض بشأن ازمة لبنان خطة سلام تدعو الى وقف اطلاق النار فورا وانسحاب جميع القوات النظامية وغير النظامية فى النزاع

ودعم قوات الامن العربية بالرجال والمعدات .

٢٤ : وصل الى الرياض الفريق اول حسين طوفانيان نائب وزير الحربية الايراني لشئون التسليح الى الرياض فى زيارة رسمية للسعودية لمدة ٥ أيام .

٢٤ : افتتح الامير فهد بن عبد العزيز ولى عهد السعودية المؤتمر الاسلامى العالمى الذى تنظمه جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ويشترك فيه شخصيات اسلامية من ٢٦ دولة ووزراء أوقاف مصر والمغرب وسوريا .

٢٨ : اعلن رسميا اتفاق السعودية وابو ظبى على انشاء جهاز للتعاون فى مجال الامن من اجل « ضمان الامن والاستقرار فى الدولتين » .

انظر ايضا : باكستان ١١ — البحرين ٢ — السودان ١٤ — سوريا ٣ — قطر ١٠ —

المملكة المتحدة

١ : حذر جيمس كالاهان رئيس وزراء بريطانيا الشعب البريطانى من أن البلاد سوف تتعرض لحكم دكتاتورى أما من اليمين أو اليسار اذا فشلت حكومته فى ايجاد حل للمشكلات الاقتصادية وانقاذ الجنيه الاسترلينى .

٤ : أعلنت المصادر المالية والاقتصادية فى لندن أن مجموعة دول الكوميكون التى تضم الاتحاد السوفييتى والدول الشيوعية الشرقية مدينة لمجموعة الدول الغربية بنحو ٤٠ مليار دولار .

٥ : أكدت مارجريت تاتشر زعيمة حزب المحافظين المعارض فى بريطانيا أن ايام الحكومة العمالية أصبحت معدودة وأنه ينبغى الاستعداد لاجراء الانتخابات العامة قبل موعدها .

٧ : أعلن بنك انجلترا رفع الحد الادنى لسعر الفائدة ليصبح ١٥٪ بهدف جذب رؤوس الاموال الاجنبية الى بريطانيا .

٢٠ : اذاع راديو لندن أن الولايات المتحدة سحبت صفقة مقترحة لضمان واردات الحبوب الى اسرائيل لمدة ٥ أعوام وذلك بسبب سوء تفاهم فنى .

٢٨ : انخفض سعر الجنيه الاسترلينى الى ادنى معدل له اذ بلغت قيمته ١٫٥٧ دولار بسبب الخلاف الدائر بين جيمس كالاهان رئيس وزراء بريطانيا وبين اعضاء الجناح اليسارى فى اللجنة التنفيذية لحزب العمال البريطانى .

٢٩ : بدأت الحكومة البريطانية مفاوضات للحصول على قروض دولية ضخمة تقدر قيمتها بنحو ١٠ مليارات دولار فى محاولة لحماية احتياطياتها من الدولارات وتقليل المضاربة العنيفة على قيمة الاسترلينى .

انظر ايضا : روديسيا [٧—١١] — سويسرا [٢٢ — ٣١] — العراق ٤ —

النمسا

١٠ : اعلن ارنست فلسكى المسئول عن شئون التعاون الاقتصادى بمجلس الوزراء النمساوى ان المباحثات بدأت بين النمسا ومصر من أجل انشاء هيئة مشتركة يبلغ رأسمالها ١٠٠ مليون دولار لتطوير حرية التبادل التجارى بين البلدين وتشجيع الصادرات المصرية الى الاسواق الخارجية .

٢٢ : أعرب عدد كبير من رجال الاعمال والصناعة النمساويين عن رغبتهم للمساهمة فى تنفيذ مشروعات خطة التنمية فى مصر خلال المرحلة القادمة .

نيجيريا

٨ : قررت الحكومة الاتحادية العسكرية فى نيجيريا تصفية جميع الاحتكارات الاجنبية التى تتم بموجب عقود مبرمة بين الشركات الاجنبية ومؤسسات الاستيراد النيجيرية المتخصصة .

الهند

٣٠ : قررت الحكومة الهندية عدم اجراء انتخابات عامة فى البلاد لمدة عام آخر على الاقل ومد فترة البرلمان الحالى لعام اضافى اعتبارا من مارس سنة ١٩٧٨

انظر ايضا : زامبيا ١٤ — دولة الامارات ٤ —

هولندا

٥ : اكدت الملكة جوليانا ملكة هولندا انها لن تتنازل عن العرش بعد ان تورط زوجها الامير برنارد فى فضيحة لوكهيد .

انظر ايضا : الجزائر ٢٦ —

الولايات المتحدة الامريكية

١ : القى هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكية خطابا امام الجمعية العامة للامم المتحدة شن فيه هجوما عنيفا على الاتحاد السوفييتى لمحاولته الحاق الفشل بمجهوداته الدبلوماسية لتسوية مشكلات القارة الافريقية تسوية سلمية .

٣ : دعا دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الامريكى الى زيادة مبيعات الاسلحة الامريكية للدول العربية ووضع حد للوضع الذى يتيح لاسرائيل ان تتلقى اكثر من نصف الصادرات الامريكية من السلاح منذ عام ١٩٧٢ .

٤ : قدم ايرل بوتز وزير الزراعة الامريكى استقالته من منصبه فى ختام ازمة دبلوماسية بينه وبين الرئيس الامريكى فورد .

٦ : أبلغت وكالة المخابرات المركزية الامريكية الكونجرس الامريكى أن الاتحاد السوفييتى أنفق على الدفاع فى العام الماضى اكثر مما انفقته واشنطن بنسبة ٤٢٪ .

٨ : اجتمع كيسنجر وزير الخارجية الامريكى مع شياو كوان هوا وزير خارجية الصين وأجريا مباحثات حول العلاقات الصينية الامريكية

٩ : نشرت وزارة التجارة الامريكية قائمة باسماء سبع شركات امريكية بتهمة عدم الالتزام بالتوجيهات الرسمية الخاصة بالمقاطعة العربية .

٩ : بدأ الجيش الامريكى فى تنفيذ برنامج تطوير الصاروخ هلفاير ويتكلف نحو ٧٣٥ مليون دولار .

١٢ : اتهمت الولايات المتحدة كورت فالدهايم السكرتير العام للامم المتحدة بالخضوع للضغوط السياسية التى تمارسها الدول الاعضاء فيما يتعلق بالتعيين فى وظائف الامم المتحدة .

١٥ : اعترف الرئيس الامريكى فورد

انه تجاوز وزارتى الخارجية والدفاع عندما اتخذ قرار تزويد اسرائيل بصفقة الاسلحة الجديدة المتطورة .

١٧ : تزايدت حدة المعارضة داخل البنتاجون لصفقة السلاح الامريكى الاخيرة لاسرائيل فقد اعلن الجنرال جورج براون رئيس مجلس الاركان المشترك ان اسرائيل عبء على الولايات المتحدة .

٢٠ : اعلن متحدث عسكرى أمريكى ان القوات الجوية الامريكية تستخدم قاعدة تاخلى الجوية فى تايلاند لتموين طائراتها المتمركزة فى الفلبين والمحيط الهندى .

٢٠ : وجهت الحكومة الامريكية الى مكتب الاتصال الصينى فى واشنطن احتجاجا رسميا ضد التفجير النووى الذى أجرته الصين فى ٢٦ سبتمبر الماضى والذى ترتب عليه سقوط غبار ذرى فوق ولاية بنسيلفانيا .

٢٠ : اعترف الرئيس فورد بأن اسرائيل كانت تمثل مينا عسكريا على الولايات المتحدة أثناء حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ .

٢٣ : اعلن البيان الامريكى التونسى المشترك الذى صدر فى واشنطن فى ختام الاجتماع بين هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكى والحبيب الشطى وزير خارجية تونس ان الولايات المتحدة ستمنح تونس حتى نهاية العام القادم مساعدات اقتصادية قيمتها ٦٥ مليون دولار على شكل قروض ومنح منها ٢٥ مليون دولار لتمويل شراء أسلحة ومعدات عسكرية أمريكية .

٢٨ : اعلن الرئيس الامريكى فورد مقترحات خطة امريكية جديدة تستهدف الحد من انتشار الاسلحة النووية فى العالم عن طريق السيطرة تكنولوجيا على أية كمية يتم انتاجها من مادة البلاتونيوم .

٣٠ : اعلن روبرت الزوورث نائب وزير الدفاع الامريكى ان الاتحاد السوفييتى أصبح قادرا على « شن هجوم مفاجىء مدمر على حاملات الطائرات الامريكية الضخمة التى تسير بالطاقة النووية بعد أن طورت البحرية السوفيتية صواريخها وانظمة دفاعها التكتيكية المضادة للسفن الحربية .

٣١ : تمكنت البحرية الاميريكية من انتشال الصاروخ فينكس الذى كان بداخل طائرة من طراز « ف — ١٤ » سقطت فى قاع المحيط الاطلنطى فى ١٤ اكتوبر الحالى من على ظهر حاملة الطائرات جون كيندى . ويعتبر هذا الصاروخ من الاسلحة السرية للبحرية الامريكية .

انظر ايضا : ايطاليا : ٩ — البحرين ٢٥ — تونس ١٧ — سويسرا ٣٠ — كوبا ١٦ — فرنسا ١٢ — الفلبين ٥ — فلسطين ١٦ — المملكة المتحدة ٢٠ —

اليابان

٢٢ : اشتدت حرب المخابرات للفوز باسرار عسكرية بين الاتحاد السوفيتى واليابان ، فقد اعلنت ادارة البوليس فى طوكيو انها تستجوب رجل اعمال استراليا بعد الاشتباه بأنه تجسس لحساب الاتحاد السوفييتى على تحركات القوات الامريكية فى القواعد اليابانية .

يوغسلافيا

٢ : ادان حزب التحالف الاشتراكى اليوغسلافى رسميا التدخل السورى العسكرى فى لبنان ومساندة سوريا للانعزاليين ضد الثورة الفلسطينية والوطنيين اللبنانيين .

نوفمبر ١٩٧٦

الاتحاد السوفيتى

٧ : اعلن الماريشال ديمترى اوستينوف وزير الدفاع السوفيتى بمناسبة الذكرى التاسعة والخمسين لثورة اكتوبر فى الميدان الاحمر ، أن الدفاع فى الاتحاد السوفيتى « متين على كافة المستويات » .

٩ : ندد الاتحاد السوفيتى ، فى بيان نشرته وكالة تاس ، بمطالب الدول الغربية بشأن منح اليهود السوفيت ، تأشيرات خروج ، ووصفها بأنها تدخل فى الشئون الداخلية لموسكو . كما اشار الى انه لا يعتزم الامتثال لهذه المطالب .

٢٣ : دعا الاتحاد السوفيتى الى نزع السلاح الشامل لكافة دول العالم بلا استثناء ، وذلك على أساس أن « الصراع بين الراسمالية والاشتراكية لا يمكن تسويته بالقوة المسلحة نظرا لعلاقات القوى التى نشأت فى العالم »

٢٦ : اعلنت وكالة تاس السوفيتية ، أن الاتحاد السوفيتى سيقوم بتجارب لاطلاق صواريخ حاملة لرؤوس ذرية فى شمال المحيط الهادى ، خلال الفترة من ٣٠ نوفمبر الى ٣٠ ديسمبر ، فى منطقة مساحتها ٥٠ ميلا بحريا مربعا .

٢٩ : تمت فى موسكو ، المباحثات الاقتصادية بين وفدى ليبيا والاتحاد السوفيتى ، واسفرت عن الاتفاق على توسيع نطاق التعاون الاقتصادى بين البلدين فى مجال الطاقة النووية ، على أن يقوم الاتحاد السوفيتى ببناء مركز للابحاث النووية بليبيا .

انظر ايضا : بلغاريا ٣ — جمهورية مصر العربية ١٤ — رومانيا ٢٢ — ٢٤ — الصين ٢٧ الكويت ٢٨

ـ اليابان ٩ ـ يوغوسلافيا ١٥ ـ ١٧ ـ

أثيوبيا

١ : انتهت فى أديس أبابا ، أعمال أول مؤتمر لتأييد نضال شعوب جنوب أفريقيا . وطالب المؤتمر فى بيانه الختامى ، بانشاء لجنة تحقيق دولية ، للنظر فى الجرائم التى ارتكبتها أنظمة الحكم العنصرية فى جنوب القارة الافريقية ، ولاستطلاع مدى تطبيق هذه الدول للقرارات التى اتخذتها الامم المتحدة فيما يتعلق بتصفية الاستعمار فى جنوب القارة .

الاردن

١١ : صدق مجلس الوزراء الاردنى على الاحكام التى أصدرتها محكمة اردنية خاصة غيابيا ضد ستة من أهالى الضفة الغربية المحتلة لقيامهم ببيع أراض لسلطات العدو الاسرائيلى ، مخالفين بذلك القوانين الاردنية .

١٦ : أعلن الملك حسين ملك الاردن ، انه يؤيد مشاركة الفلسطينيين فى أية مباحثات قادمة لتحقيق السلام فى المنطقة وتقرير المصير .

١٧ : أحبطت القوات الاردنية ، محاولة قام بها أربعة من الفلسطينيين المسلحين لاحتلال فندق انتركونتننتال واحتجاز عدد من رواده كرهائن .

١٨ : اتهمت حكومة الاردن ، العراق ، بتنظيم الغارة الفاشلة على فندق انتركونتيننتال .

٢١ : عاد الملك حسين ملك الاردن الى عمان ، قادما من دمشق بعد زيارة خاطفة لسوريا ، أجرى خلالها مباحثات مع الرئيس السورى حافظ الاسد ، حول تطورات الموقف العربى الراهن والعلاقات الثنائية بين البلدين .

٢٨ : أجرى مضر بدران رئيس وزراء الاردن ، تعديلا وزاريا خرج بمقتضاه ٦ من الوزراء الذين كانوا أعضاء فى حكومة زيد الرفاعى رئيس الوزراء السابق ، كما زاد عدد الفلسطينيين المشتركين فى الوزارة من ٣ الى ٤ شخصيات ، بانضمام نجم الامين دجانى كوزير للصناعة والتجارة .

اسبانيا

١٧ : استأنف البرلمان الاسبانى ، مناقشاته حول مشروع تعديل نظامه الداخلى ، بحيث تصبح عضويته بالانتخاب ، على غرار النظام البرلمانى فى دول غرب أوروبا .

٢٨ : عقدت أحزاب المعارضة فى اسبانيا ، اجتماعا لتنسيق مواقفها ، أصدرت على أثره بيانا طالبت فيه الحكومة الاسبانية بالاعتراف بشرعية جميع الاحزاب السياسية ، كأساس من أسس ارساء الديمقراطية فى البلاد فى فترة مابعد عهد فرانكو .

المانيا الغربية

١ : أعلن جورج ليبر وزير الدفاع فى المانيا الغربية ، اقصاء الجنرال والتركروبينسكى قائد عام السلاح الجوى ومساعده الجنرال كارل هنزفرانك ، لدفاعهما عن الطيار النازى الذى قصف روتردام ووارسو بالقنابل خلال الحرب العالمية الثانية .

انظر ايضا : جمهورية مصر العربية ٣٠ ـ

ايران

٢٣ : استقبل شاه ايران ، حسنى مبارك نائب رئيس جمهورية مصر العربية ، الذى وصل الى طهران فى زيارة تستغرق ٢٤ ساعة ، لاجراء مباحثات مع المسئولين الايرانيين حول العلاقات الثنائية بين البلدين ، وبشأن الموقف الحالى فى منطقة الشرق الاوسط .

انظر ايضا : دولة الامارات العربية ١٣ ـ

ايطاليا

٢٩-٣٠ : اضرب عمال وكالات الانباء الايطالية ، تمهيدا لبدء أضخم اضراب فى تاريخ ايطاليا ، يشترك فيه ٧ ملايين عامل ، وذلك احتجاجا على اجراءات التقشف التى اتخذتها الحكومة ، لمواجهة الازمة الاقتصادية ، والتضخم ، والعجز الكبير فى ميزان المدفوعات .

البرتغال

١ : أعرب زعماء الاحزاب الاشتراكية الاوروبية ، عن تأييدهم لحكومة ماريو سواريز التى تساندها الاقلية فى البرتغال ، فى مؤتمر قومى نظمته الحكومة البرتغالية .

٢ : أعيد انتخاب ماريو سواريز رئيس وزراء البرتغال ، سكرتيرا عاما للحزب الاشتراكى البرتغالى ، كما فاز الجناح المعتدل على اليساريين بأغلبية الثلثين .

بلغاريا

٢ : وصل الى صوفيا ، اسماعيل فهمى وزير الخارجية المصرى ، وبدأ محادثاته مع بيتر ملدنوف وزير خارجية بلغاريا والمسئولين البلغاريين ، وقد تناولت تلك المحادثات القضايا الدولية التى تهم البلدين ، وفى مقدمتها قضية الشرق الاوسط ، وسبل دعم العلاقات بين مصر وبلغاريا .

٣ : بدأت فى صوفيا ، الجولة الاولى من المحادثات بين اسماعيل فهمى وزير الخارجية المصرية ، وأندريه جروميكو وزير الخارجية السوفيتى حول المسائل التى تهم البلدين .

بنجلاديش

٣٠ : تخلى محمد صايم رئيس بنجلاديش عن سلطاته العسكرية ، وعين الجنرال ضياء عبد الرحمن قائد الجيش حاكما عسكريا لبنجلاديش وهو المنصب الذى كان يشغله الرئيس .

انظر ايضا : جمهورية مصر العربية ٢٥ ـ

بوروندى

٢ : وقع انقلاب عسكرى فى بوروندى بزعامة اللفتنانت كولونيل « ثيل بياجازا » أطاح بالرئيس ميشيل ميكومبيرو ، الذى حكم البلاد طوال السنوات العشر الماضية .

تانزانيا

٦ : بدأ زعماء دول المواجهة الافريقية [جوليوس نيريري رئيس تانزانيا وكينيث كاوندا رئيس زامبيا ، وساموار ماشيل رئيس موزمبيق واجستينو نيتو رئيس انجولا] مباحثات القمة المغلقة ، التي تتركز حول وضع استراتيجية للقضاء على الحكم العنصري الابيض في روديسيا ، ومغزى الغارات الروديسية الاخيرة على موزمبيق .

الجزائر

٦ : قرر المؤتمر الوطني الجزائري بالاجماع ، ترشيح الرئيس الجزائري هواري بومدين في انتخابات الرئاسة ، التي تجري مع الانتخابات التشريعية في الجزائر .

٩ : اذاعت الحكومة الجزائرية ،نص الدستور الجديد الذي يخول رئيس الجمهورية سلطات اكبر من تلك التي كان يمنحها له الدستور القديم .

٢٠ : اعلنت الحكومة الجزائرية ، أن نتيجة الاستفتاء على الدستور الجديد ، وصلت الى ٩٩ ٪ .

٢٣ : غادر الرئيس بومدين الجزائر في طريقه الى طرابلس ، لاجراء محادثات مع الرئيس الليبي معمر القذافي ، تدخل في نطاق المشاورات الدورية بين البلدين.

انظر أيضا : المملكة المغربية ٢١

الجمهورية العربية اليمنية :

٢٧ : اصدرت وزارة الخارجية في اليمن الشمالية ، بيانا رسميا جاء فيه أن عدة طائرات معادية اخترقت المجال الجوي لليمن بالقرب من مضيق باب المندب .

٢٩ : حذرت جمهورية اليمن الشمالية كل الطائرات الاجنبية من الاقتراب من منطقة مثلثة مساحتها ١٧٠ كيلومترا مربعا ، على الساحل الشرقي لمضيق باب المندب .

جمهورية مصر العربية

١ : تم في القاهرة ، توقيع اتفاق للتعاون الاقتصادي بين مصر ونيوزيلندا .

٥ : استقبل الرئيس السادات ، ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

٩ : أصدر الرئيس السادات ، قرارا جمهوريا بالتشكيل الوزاري الجديد برئاسة ممدوح سالم . وقد تضمن القرار الجمهوري تعيين ٧ وزراء جدد ، واجراء تغييرات في بعض المناصب الوزارية .

١١ : أعلن الرئيس السادات ، قرارا بتحويل التنظيمات السياسية الثلاثة الى أحزاب .

١٢ : وصل الى القاهرة ، ريمون بار رئيس وزراء فرنسا ، على رأس وفد رسمي ، في زيارة لمصر يجري خلالها محادثات سياسية واقتصادية .

١٤ : أكد الرئيس السادات ، أنه ليس أمام اسرائيل سوى الذهاب الى جنيف ، ومواجهة العرب والعالم وحمل الرئيس القوتين العظميين ـ الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ـ مسئولية عقد مؤتمر جنيف ، واشراك الفلسطينيين فيه .

١٥ : أسفرت مباحثات ريمون بار ، رئيس وزراء فرنسا ، وممدوح سالم رئيس وزراء مصر ، عن الاتفاق بين الجانبين ، على أن يقوم بيت الخبرة الفرنسي الحكومي « سوفريتو » بانشاء نفق مترو الانفاق في القاهرة ، بحيث يتم المشروع بجميع مراحله في ٤ سنوات ، مع اسهام فرنسا في تمويله بمبلغ ٢٦٠ مليون فرنك ومصر بمبلغ ٣٢٥ مليونا ،والدول العربية والصديقة بباقي التكاليف التي تبلغ ٨٠٠ مليون فرنك . كما تم ابرام اتفاق لتنفيذ نفق الدفرسوار ، واتفاق آخر لتجديد الشبكات الاذاعية والتليفزيونية، حتى يغطي الارسال جميع أنحاء الجمهورية .

١٨ : وصل الى القاهرة ، الرئيس لويس كابرال رئيس جمهورية غينيا بيساو ، في زيارة رسمية لمصر تستغرق ٤ أيام ، وذلك لاجراء مباحثات مع الرئيس السادات حول مختلف القضايا الدولية .

٢١ : بدأت في القاهرة ، اجتماعات اللجنة الوزارية العليا للتكامل الاقتصادي والسياسي بين مصر والسودان ، برئاسة ممدوح سالم رئيس الوزراء المصري ، والرشيد الطاهر نائب رئيس الجمهورية ورئيس وزراء السودان واشترك فيها ١٣ وزيرا سودانيا و ٩ وزراء مصريين .

٢٥ : نجحت مساعي مصر وسري لانكا، في التوصل الى اتفاق بين الهند وبنجلاديش ، من أجل استمرار المفاوضات الثنائية حول موضوع تحويل واستخدام مياه نهر الجانج الى سد فاراكا .

٢٧ : استقبل الرئيس السادات ، لايني ميفوفو رئيس وزراء سوازيلاند ، الذي سلم الرئيس السادات ، رسالة خاصة من الملك سوبوزا الثاني ملك سوازيلاند .

٣٠ : استقبل الرئيس السادات ، ايجون بار وزير التعاون الاقتصادي بألمانيا الاتحادية ، الذي سلم الرئيس السادات ، رسالة خاصة من المستشار الالماني شميت تتناول العلاقات الثنائية بين البلدين .

انظر أيضا : ايران ٢٣ ـ بلغاريا ٢ ـ ٣ ـ سوريا ١٦ ـ ٢٤ ـ يوغوسلافيا ٥ ـ

جنوب أفريقيا

١ : بدأ العمال الوطنيون في مدينة « سويتو » اضرابا عاما عن العمل لمدة ٥ أيام ، احتجاجا على سياسة الارهاب والتفرقة العنصرية التي تمارسها حكومة جنوب أفريقيا .

٨ : ذكر راديو جنوب أفريقيا ، نقلا عن مصادر مدينة أوشاكاتي العاصمة الادارية لاقليم ناميبيا ، أن معارك عنيفة دارت جنوبي أنجولا بين قوات الحكومة ، تساندها الوحدات الشكوبية والفدائيون في منظمة شعوب جنوب غرب أفريقيا [سوابو] وبين قوات حركة يونتيا ، وهي احدى حركات التحرير السابقة في أنجولا ، التي كانت تتنافس مع الحركة الشعبية لتحرير أنجولا ، التي نجحت في تولي السلطة بالبلاد .

انظر أيضا : اثيوبيا ١ ـ

دولة الامارات العربية

١٣ : غادر أبو ظبى متوجها الى طهران احمد خليفة السويدى وزير خارجية دولة الامارات العربية ، فى بداية جولة يزور خلالها كلا من ايران والعراق والكويت .

٢١ : وصل جيرالد الدبارسكى نائب وزير الخزانة الامريكى الى أبو ظبى ، قادما من الكويت ، فى زيارة لدولة الامارات المتحدة ، ضمن جولته فى دول منطقة الخليج ، لتعزيز التعاون الاقتصادى بين هذه المنطقة والولايات المتحدة .

انظر ايضا : عمان ١٧ .

روديسيا

١٧ : أعلن متحدث عسكرى فى سالزبورى ، أن الثوار الروديسيين يشنون يوميا هجوما عنيفا على روديسيا ، بهدف الاطاحة بالنظام العنصرى .

٢٥ : أذاعت الحكومة العنصرية فى روديسيا ، الجدول الزمنى الذى أعدته بشأن تولى الاغلبية الافريقية السلطة ، بعد أن قررت أن يتم نقل السلطة بعد ٢٢ شهرا ، وذلك فى الوقت الذى ذكر فيه بيان عسكرى روديسى ، أن القوات الروديسية شنت هجوما جويا على مواقع موزمبيق على الحدود .

انظر ايضا : تانزانيا ٦ —

رومانيا

٢٢ : وصل الى بوخارست ، ليونيد بريجنيف فى أول زيارة رسمية يقوم بها لرومانيا منذ عام ١٩٦٥ لاجراء مباحثات مع الرئيس الرومانى شاوشيسكو ، لتحقيق تقارب جديد بين بوخارست وموسكو ، على أساس احترام سياسة رومانيا الاستقلالية ، وعلى أساس مقتضيات التعاون الثنائى المتزايد لمصلحة البلدين فى المجال الاقتصادى والتجارى والنووى .

٢٢ : وقعت رومانيا والولايات المتحدة، اتفاقا تجاريا لمدة عشر سنوات، يقضى بقيام تعاون واسع النطاق بين البلدين ، فى المجالات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية وانشاء شركات مشتركة ، بحيث يصل حجم التبادل التجارى بينهما الى حوالى ١٠٠٠ مليون دولار فى سنة ١٩٨٠ .

٢٤ : أعلن ليونيد بريجنيف السكرتير الاول للحزب الشيوعى السوفيتى فى كلمة ألقاها أمام ٧٥٠٠ من كبار المسئولين فى الحزب الشيوعى الرومانى ، أنه يأمل فى مواصلة المفاوضات الخاصة بتقييد الاسلحة الاستراتيجية ، التى تجرى مع الولايات المتحدة، وذلك بعد أن تولى الرئيس الامريكى المنتخب جيمى كارتر مهام منصبه .

٢٧ : غادر رؤساء أحزاب وحكومات دول حلف وارسو ، بوخارست بعد انتهاء مؤتمر القمة للجنة السياسية للحلف ، الذى كانت أهم قراراته تقديم اقتراح الى دول الغرب ، يقضى بابرام معاهدة جديدة ، لحظر استخدام الاسلحة النووية ، على أن تكون هذه المعاهدة ، مكملة لمعاهدة هلسنكى حول ضمان الامن الاوروبى .

السودان

١٠ : صدر فى الخرطوم ، بيان مشترك عن زيارة الملك خالد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية للسودان ، جاء فيه حرص السودان والسعودية على أمن وسلام البحر الاحمر ، والبعد عن استراتيجيات الدول الكبرى وصراعاتها وأكد زعيما الدولتين، عزمهما على المضى فى دعم القضية الفلسطينية ، والوقوف بجانب شعب فلسطين فى كفاحه العادل .

١٣ : تسلم الرئيس السودانى جعفر نميرى ، قرار مجلس الشعب السودانى الخاص بتأييد ترشيحه لفترة الرئاسة الثانية .

١٥ : أكد الرئيس السودانى جعفر نميرى ، أن السودان ومصر والسعودية ، وهى من الدول المطلة على البحر الاحمر ، تدرك أن سلامة هذا الممر الهام ، تتمثل فى ابعاده عن استراتيجيات الدول الكبرى ، وتأمينه ضد تحويله الى ساحة للصراع .

١٨ : وصل الى الخرطوم ، الرئيس الاوغندى عيدى أمين ، فى زيارة تستغرق يومين ، لاجراء مباحثات مع الرئيس السودانى ، حول العلاقات الثنائية بين البلدين ، لاسيما مشاكل النقل والاتصالات والتجارة والموقف العام فى القارة الافريقية .

انظر ايضا : جمهورية مصر العربية ٢١ — الولايات المتحدة الامريكية ١٧ —

سوريا

٢ : أعلن بيان رسمى سورى ، أن العراق قد أغلق حدوده مع سوريا . وذكر البيان أن دوريات عسكرية عراقية كثيفة ، ظهرت عند الحدود العراقية — السورية .

١٠ : وصل الى دمشق ، ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، حيث عقد اجتماعا مع عدد من القادة الفلسطينيين الموجودين فى دمشق .

١٢ : وصل الى دمشق ، فرانسوا ارتولى رئيس لجنة السوق الاوروبية المشتركة ، فى زيارة رسمية لسوريا تستغرق ٤ أيام، لاجراء محادثات مع المسئولين السوريين .

١٣ : وصل الى دمشق قادما من عمان بهجت التلهونى رئيس مجلس الاعيان الاردنى ، على رأس وفد من المجلس ، فى زيارة رسمية يجرى خلالها مباحثات مع رئيس مجلس الشعب السورى ، تتناول تنسيق وتدعيم التعاون بين المجلسين التشريعيين السورى والاردنى ، فى اطار سياسة التنسيق والتشاور والتكامل التى ينتهجها البلدان .

١٤ : أعلن اللواء عبد الرحمن خليفاوى رئيس الوزراء السورى ، أن جميع الدول العربية والاطراف الاجنبية المعنية ، تحاول أن تجعل من عام ١٩٧٧ عاما لتسوية مشكلة الشرق الاوسط .

١٦ : أعلن عبد الحليم خدام وزير الخارجية السورية ، أن الوفاق السوري – المصري ، عنصر أساسي في كفاح العرب ضد الصهيونية .

٢٠ : أعلنت سوريا موافقتها على تجديد فترة بقاء قوات المراقبة التابعة للامم المتحدة على الجولان لمدة ٦ أشهر أخرى .

٢٤ : استقبل الرئيس السوري حافظ الاسد ، حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية المصري ، وتناولت مباحثات الجانبين ، الوضع في المنطقة ، في سبيل زيادة دعم التضامن العربي .

انظر ايضا : الاردن ٢١ – العراق ٣ – فلسطين ٢٢ –

سويسرا

٢ : وافق الزعماء الوطنيون ، وايان سميث رئيس وزراء حكومة الاقلية البيضاء في روديسيا ، على اسلوب [خطوة – خطوة] لتحقيق استقلال روديسيا قبل تحديد موعد لاقامة الدولة الروديسية المستقلة .

٥ : أعلن ايفور ريتشارد مندوب بريطانيا ورئيس مؤتمر جنيف الخاص ببحث المستقبل السياسي لروديسيا ، تأجيل جلسات المؤتمر الى أجل غير مسمى ، وذلك بعد أن فشل الاجتماع الموسع ، في التوصل الى حل وسط بشأن تحديد موعد اعلان استقلال زيمبابوي .

٨ : أعلن متحدث باسم جوشوانكومو زعيم الجناح الداخلي للاتحاد القومي الافريقي ، أن الزعماء الوطنيين الافريقيين الاربعة ، مازالوا ملتزمين بموقفهم الخاص بضرورة أن يتحدد موعد اعلان استقلال روديسيا خلال ١٢ شهرا على الاكثر ، قبل مناقشة البنود الاخرى في مؤتمر جنيف الخاص لبحث مشكلة روديسيا .

١٦ : أعلن الزعيمان الافريقيان روبرت موجابي القائد العسكري لجيش تحرير زيمبابوي ، وجوشوانكومو زعيم الجناح الداخلي للمجلس الوطني الافريقي . رفضهما للموعد الذي حددته بريطانيا لاعلان استقلال روديسيا ، وهو أول مارس ١٩٧٨ . وحذر الزعماء الوطنيون المشتركون في مؤتمر السلام الخاص بروديسيا، من أنه اذا انهارت المحادثات ، فان البديل هو الحرب ، الامر الذي ستقف أمامه بريطانيا عاجزة عن حماية مصالح الاقلية البيضاء الحاكمة .

٢٦ : بدأ مؤتمر الدولية الاشتراكية اجتماعاته في جنيف ، لبحث مستقبل الاشتراكية الديمقراطية في العالم ، والقضايا السياسية والاقتصادية الراهنة . واشترك في المؤتمر ممثلو ٥٦ حزبا سياسيا ، معظمهم من الاحزاب الديمقراطية الاشتراكية في أوروبا الغربية .

٢٧ : وافق الزعماء الافريقيون ، على الخطوط العريضة للصيغة البريطانية المطروحة ، والتي تقضي بأن تلتزم بريطانيا بمنح الاستقلال لروديسيا في أول مارس ١٩٧٨ ، بشرط أن تكون الاجراءات الدستورية والشرعية، بما في ذلك الانتخابات العامة ، قد استكملت في هذا الوقت .

الصين

٢ : وجه بيان رسمي للخارجية الصينية ، اللوم الى الولايات المتحدة ، على عدم اعادة العلاقات السياسية بينها وبين الصين الى حالتها الطبيعية ، رغم التحسن الكبير الذي طرأ على هذه العلاقات ، اثر اعلان شنغهاي في فبراير ١٩٧٢ .

٢٥ : أعلن هواكوفينج في أول خطاب له منذ تنصيبه زعيما للحزب الشيوعي الصيني ، ان اللجنة المركزية للحزب ، ستحافظ على الخط الثوري ، وعلى اسلوب السياسة الخارجية والداخلية للزعيم الراحل ماوتسي تونج .

٢٧ : وصل الى بكين، ليونيد ايليتشيف نائب وزير الخارجية السوفيتية ورئيس الجانب السوفيتي في مفاوضات الحدود ، التي تجري مع الصين منذ عام ١٩٦٩ .

٢٨ : ذكر راديو اقليم فوكيين الصيني، ان الجيش الصيني قد تدخل في الاقليم ضد مؤيدي « عصابة الاربعة » ، التي حاولت القيام بانقلاب للاستيلاء على السلطة .

العراق

٣ : استدعى العراق رئيس بعثته الدبلوماسية في دمشق .

٨ : افتتح في بغداد ، المؤتمر الفكري الخاص بالصهيونية ، واشتركت فيه ٤٦ دولة ، يمثلها ٣٠٠ من الشخصيات العربية والاجنبية من مفكرين وباحثين .

١٣ : أصدر المؤتمر الفكري الخاص بالصهيونية ، بيانا ختاميا ، تنادي فيه جميع المنظمات والحركات التي تعمل من أجل السلام والعدل أن تتحد ضد الصهيونية .

انظر ايضا : الاردن ١٨ – دولة الامارات ١٣ – سوريا ٢ – يوغوسلافيا ١ –

عمان

٧ : وصل الى مسقط الامير نايف بن عبد العزيز آل سعود وزير الداخلية السعودي ، في زيارة رسمية تستغرق ٤ أيام ، لاجراء مباحثات حول المسائل المتعلقة بالامن في منطقة الخليج .

١٧ : وصل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية ، في زيارة لمدة ٤ أيام لسلطنة عمان ، تلبية لدعوة من السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان .

فرنسا

١ : بدأ ايفون بورج وزير الدفاع الفرنسي ، زيارة للسعودية ، يجري خلالها محادثات مع المسئولين السعوديين ، حول امدادات السلاح الفرنسي للسعودية ، والاعداد لزيارة الرئيس الفرنسي ديستان للسعودية في سنة ١٩٧٧

١٢ : عقد الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان، وجيمس كالاهان رئيس وزراء بريطانيا ، اجتماعا مغلقا في باريس ، بحثا خلاله الموقف الاقتصادي العالمي ، واثر ذلك على المشكلات الاقتصادية

التى يواجهها البلدان . وجرت محادثات منفصلة ، بين وزراء كل من الخارجية والتجارة والزراعة للبلدين ، لبحث سبل توسيع علاقات التعاون بينهما فى هذه المجالات. ثم غادر كالاهان باريس عائدا الى بلاده .

١٣ : عقد فى باريس ، أول اجتماع ثنائى يتم بين ممثلى الولايات المتحدة وفيتنام ، بعد انتصار الحكومة الثورية فى سنة ١٩٧٤، لمناقشة المسائل الخاصة باعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين ، دون أن يتمكنا من التوصل الى اتفاق نهائى بشأن المسائل المعلقة بينهما .

٢١ — ٢٥ : قام الملك الحسن الثانى ملك المغرب ، بزيارة رسمية لفرنسا ، أجرى خلالها محادثات مع الرئيس الفرنسى ديستان ، حول العلاقات الثنائية والدولية والشرق الاوسط ، ولبحث مشروع اقامة محطة نووية فرنسية فى المغرب .

٢٩ : أصدر الحزب الديجولى الفرنسى قرارا بالاجماع ، بانتخاب جاك شيراك زعيما للحزب .

انظر أيضا : جمهورية مصر العربية [١٢ — ١٥].

فلسطين

٧ : وصل الى تل أبيب ، وفد من ١٣ نائبا أمريكيا ، لدراسة « برامج الطاقة النووية » فى منطقة الشرق الاوسط .

٨ : اتسع نطاق الاضطرابات العمالية التى تجتاح اسرائيل ، للمطالبة بزيادة الاجور .

٩ : أعلن حاييم باراليف وزير الصناعة الاسرائيلى ، أمام وفد الشيوخ الامريكيين الذى يزور اسرائيل ، أن السياسة الاسرائيلية تهدف الى الاحتفاظ باحتياطات بترولية تكفى لمدة ٦ أشهر قادمة .

١٤ : أصدر مجلس الوزراء الاسرائيلى بيانا أيد فيه بالاجماع ، موقف ايجال آلون وزير خارجية اسرائيل والذى أعرب بمقتضاه لمالكولم تون السفير الامريكى فى اسرائيل ، من استيائه من التصويت الامريكى على البيان الذى أصدره مجلس الامن ، وأدان فيه سياسة اسرائيل فى الاراضى العربية المحتلة .

١٨ : انضمت الاحزاب المشتركة مع حزب العمل الاسرائيلى ، فى تشكيل الائتلاف الحاكم فى اسرائيل الى المعارضة ، فى مطالبتها بحل الحكومة واجراء انتخابات عامة قبل موعدها المقرر فى نوفمبر سنة ١٩٧٧ .

٢٢ : أعلنت اسرائيل ، موافقتها على مد فترة بقاء القوات الدولية التى تفصل بين القوات الاسرائيلية والسورية فى الجولان لمدة ٦ أشهر .

٢٣ : تقرر فى القدس ، تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية بنسبة ٢ ٪ .

٢٤ : واصلت اسرائيل حشد قواتها على حدودها الشمالية مع لبنان واستمر زعماؤها فى اطلاق تحذيراتهم ، من دخول القوات السورية والفدائيين الفلسطينيين الى جنوب لبنان .

انظر أيضا : الاردن [١١ — ٢٨] — جمهورية مصر العربية [٥ — ١٤] — سوريا ١٠ — الكويت ٢١ — الولايات المتحدة [٤ — ٢٣]

الكويت

٢ : ابلغت الكويت الجامعة العربية ، انها اعتمدت مبلغ ١٨ مليون دولار ، قيمة اسهامها فى نفقات قوات الامن العربية بنسبة ٢٠٪ من الاعتمادات المقررة .

٩ : أسفرت الاتصالات التى جرت بين المسئولين فى كل من الكويت والبحرين بهدف تدعيم التعاون بينهما ، عن اسهام الكويت فى برامج التنمية البحرينية بمبلغ عشرة ملايين دينار كويتى .

٢١ : قامت حكومة الكويت ، بتنفيذ قرار مقاطعة مجموعة بنسوك باركليز البريطانية ، ووقف التعامل معها لتعاملها مع اسرائيل

٢٨ : أعلن متحدث باسم الحكومة الكويتية ، ان الاتحاد السوفيتى وافق على طلب للحكومة بشراء أسلحة سوفيتية .

انظر أيضا : دولة الامارات العربية ١٣ —

لبنان

٣ : تم اعداد الخطة الشاملة لاعادة الامن والسلام الى لبنان . واعلن اللواء محمد حسن غنيم قائد قوات الامن العربية ، ان هذه الخطة ستطبق سلميا اذا تجاوبت كل اطراف النزاع .

٦ : وافق الطرفان المتحاربان ، على السماح لقوات الامن العربية بالدخول الى المناطق الخاضعة لسيطرتهما ، فى الوقت الذى انفجر فيه الموقف على الجبهات اللبنانية .

١١ : نجحت قوات الردع العربية ، فى تنفيذ المرحلة الاولى من انتشارها طبقا للخطة الموضوعة .

١٥ : بدأت قوات الردع العربية ، فى دخول مدينة بيروت ، وذلك فى بدء المرحلة الثانية لانتشار هذه القوات فى لبنان .

١٦ : احكمت قوات الردع العربية ، سيطرتها على مدينة بيروت ، وبدأت تستعد لدخول مدينتى طرابلس وزغرتا فى الشمال ، ومدينة صيدا فى الجنوب .

٢٧ : نشبت ازمة حادة بين الفلسطينيين والانعزاليين فى لبنان ، حول قضية نزع الاسلحة الثقيلة للاطراف المتصارعة ، وتسليمها الى قيادة قوات الردع العربية .

٣٠ : تمكن العقيد احمد الحاج قائد قوات الردع العربية ، من التوصل خلال اجتماعاته مع مختلف اطراف الازمة اللبنانية ، الى حل وسط بشأن قضية نزع الاسلحة الثقيلة الموجودة فى حوزة الاطراف المختلفة .

انظر ايضا : فلسطين ٢٤ —

ليبيا

٢٣ : اذاعت وكالة الانباء الليبية ، ان العقيد القذافى اعلن فى مؤتمر

شعبى ، ان ليبيا اصبحت تسمى الجمهورية العربية الشعبية الليبية .

٢٩ : اعلنت وزارة الخارجية الليبية ، ان حكومة ليبيا قررت سحب قواتها المشتركة فى قوات الردع العربية من لبنان ، وان التعليمات صدرت بالفعل الى القوات الليبية بالعودة الى ليبيا .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى — ٢٩ —

المملكة العربية السعودية

٢٣ : وصل الى الرياض ، الحبيب الشطى وزير خارجية تونس ، فى زيارة رسمية للسعودية تستغرق ٤ ايام ، لاجراء محادثات مع المسئولين السعوديين ، حول الاوضاع العربية والدولية ومشكلة الشرق الاوسط .

٣٠ : قررت السعودية تخصيص مبلغ ١٨٨ مليون جنيه استرلينى ، لتمويل عمليات البحث عن المعادن ، فى نطاق خطتها الخمسية للتنمية ، وذلك لاحلال الثروة المعدنية محل الثروة البترولية ، كمصدر للدخل القومى

انظر ايضا : السودان — ١٥ — عمان ٧ — فرنسا ١ — المملكة المتحدة ٨ — المملكة المغربية ٢٢ —

المملكة المتحدة

٥ : فقد حزب العمال الحاكم فى بريطانيا اغلبيته فى مجلس العموم البريطانى ، اثر الهزيمتين اللتين منى بهما فى دائرتى والسول وكنجتون ، خلال الانتخابات الفرعية فى شمال بريطانيا .

٨ : وصل الامير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودى ، الى لندن فى زيارة رسمية لمدة ٥ ايام لتوقيع عقود سلاح جديدة ، تبلغ قيمتها ٣ ملايين جنيه استرلينى .

١١ : تجددت المطالبة باستقالة حكومة العمال ، بعد ان صوتت مجموعات المعارضة داخل المجلس على تعديلين ادخلهما مجلس اللوردات على اللائحة التنظيمية لعمال الموانىء ، فى الوقت الذى طالب فيه ٥٠ عضوا عماليا ، بحل مجلس اللوردات البريطانى .

٢٦ : اعلن انطونى كروسلاند وزير خارجية بريطانيا ، ان فشل مؤتمر جنيف الخاص بروديسيا « يمكن ان يؤدى الى عواقب وخيمة بالنسبة لافريقيا ، بل والى اشعال نزاع بين الشرق والغرب »

المملكة المغربية

٢ : طالبت المغرب وبولندا ، المجتمع الدولى ، باتخاذ خطوات فورية لضمان حل مشكلة الشرق الاوسط حلا كاملا ودائما . جاء ذلك فى بيان مشترك صدر عن زيارة احمد العراقى وزير الدولة المغربى للشئون الخارجية الى بولندا .

١٣ : اكتسح المستقلون معظم مقاعد المجالس البلدية ، وفقا للنتائج الرسمية التى اعلنتها السلطات المغربية ، عن الانتخابات التى شاركت فيها الاحزاب الرئيسية لاول مرة منذ ١٦ عاما .

٢١ : اعرب الملك الحسن الثانى ملك المغرب ، عن استعداده للاجتماع بالرئيس الجزائرى هوارى بومدين لبحث مشكلة الصحراء .

٢٢ : اكد البيان المشترك الصادر عن محادثات الملك الحسن الثانى ملك المغرب والامير فهد بن عبد العزيز ولى عهد السعودية ، تصميم البلدين على الوقوف الى جانب الشعب الفلسطينى ، حتى يتحقق الانسحاب الكامل لاسرائيل من الاراضى العربية المحتلة ، بما فيها القدس .

انظر ايضا : فرنسا [٢١—٢٥]

الهند

١١ : وافق البرلمان الهندى ، باغلبية مطلقة ، على تعديلات فى الدستور تمنح حكومة انديرا غاندى سلطات تنفيذية واسعة ، منها اعادة بناء المؤسسات ، وخاصة الجهاز القضائى ومنع المحاكم من اعادة النظر فى الاجراءات الدستورية او التعديلات التى يتم ادخالها على الدستور ، خلال العامين التاليين ، للتغلب على المصاعب التى يقابلها .

انظر ايضا : جمهورية مصر العربية ٢٥ —

الولايات المتحدة الامريكية

٣ : فاز جيمى كارتر المرشح الديمقراطى بالرئاسة الامريكية على منافسه الجمهورى الرئيس فورد ، فى معركة من اعنف معارك انتخابات الرئاسة الامريكية . كما اكتسح ممثلو الحزب الديمقراطى ، انتخابات مجلس الشيوخ والنواب فى الكونجرس الامريكى ، وفى مناصب حكام الولايات .

٤ : اعلن بنك اوف امريكا ، وهو اضخم بنك فى العالم ، انه سوف يتوقف عن مساندة المقاطعة العربية لاسرائيل ، بسبب القانون الذى صدر فى ولاية كاليفورنيا ، والذى ينص على تقديم اى شركة من شركات الولاية للمحاكمة ، يثبت تعاونها مع المقاطعة العربية لاسرائيل .

٥ : اكد الرئيس الامريكى المنتخب جيمى كارتر ، فى اول مؤتمر صحفى له بعد فوزه ، استمرارا لسياسة الخارجية الامريكية وامل حكومته فى ان تتمكن من الاسهام فى تخفيف حدة المشكلات القائمة فى الشرق الاوسط .

١٧ : رفع الرئيس الامريكى جيرالد فورد ، حظر تصدير شحنات السلاح الامريكى الى السودان ، وذلك مالم يعترض الكونجرس على اية صفقة سلاح للسودان تزيد قيمتها على ٢٥ مليون دولار فى خلال شهر واحد .

٢٣ : رفضت وزارة الخارجية الامريكية طلب منظمة التحرير الفلسطينية فتح مكتب اعلامى لها فى واشنطن

٢٣ : وقعت الولايات المتحدة واسرائيل ٣ اتفاقات ، تحصل اسرائيل بمقتضاها على مساعدات قيمتها ٧٣٥ مليون دولار ، خلال عام ١٩٧٧ لشراء السلع الزراعية والصناعية .

٢٤ : قدم جورج بوش مدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية استقالته من منصبه .

٢٥ : اعلنت وزارة الدفاع الامريكية ، انها ماضية فى تنفيذ خططها بشأن اغلاق سبع قواعد عسكرية فى ست ولايات من اجل تخفيض النفقات .

انظر ايضا : جمهورية مصر العربية ١٤ — دولة الامارات العربية ٢١ — رومانيا ٢٢ — الصين ٢ — فلسطين ٧ — ١٤

اليـــابان

٨ : قدم تاكيو فوكودا استقالته من منصب نائب رئيس الوزراء والمدير العام لوكالة التخطيط اليابانية ، وذلك بعد ان انتقد رئيس الوزراء ودعا الى اعادة بناء الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم .

٩ : توصلت اليابان والاتحاد السوفيتى الى اتفاق نهائى حول اعادة الطائرة « الميج ٢٥ » التى هرب بها قائدها الى اليابان فى سبتمبر الماضى .

يوغوسلافيا

١ : وصل الى بلجراد ، وفد عسكرى عراقى برئاسة قائد القوات الجوية والدفاع الجوى العراقى فى زيارة رسمية ليوغوسلافيا بدعوة من القوات المسلحة اليوغوسلافية .

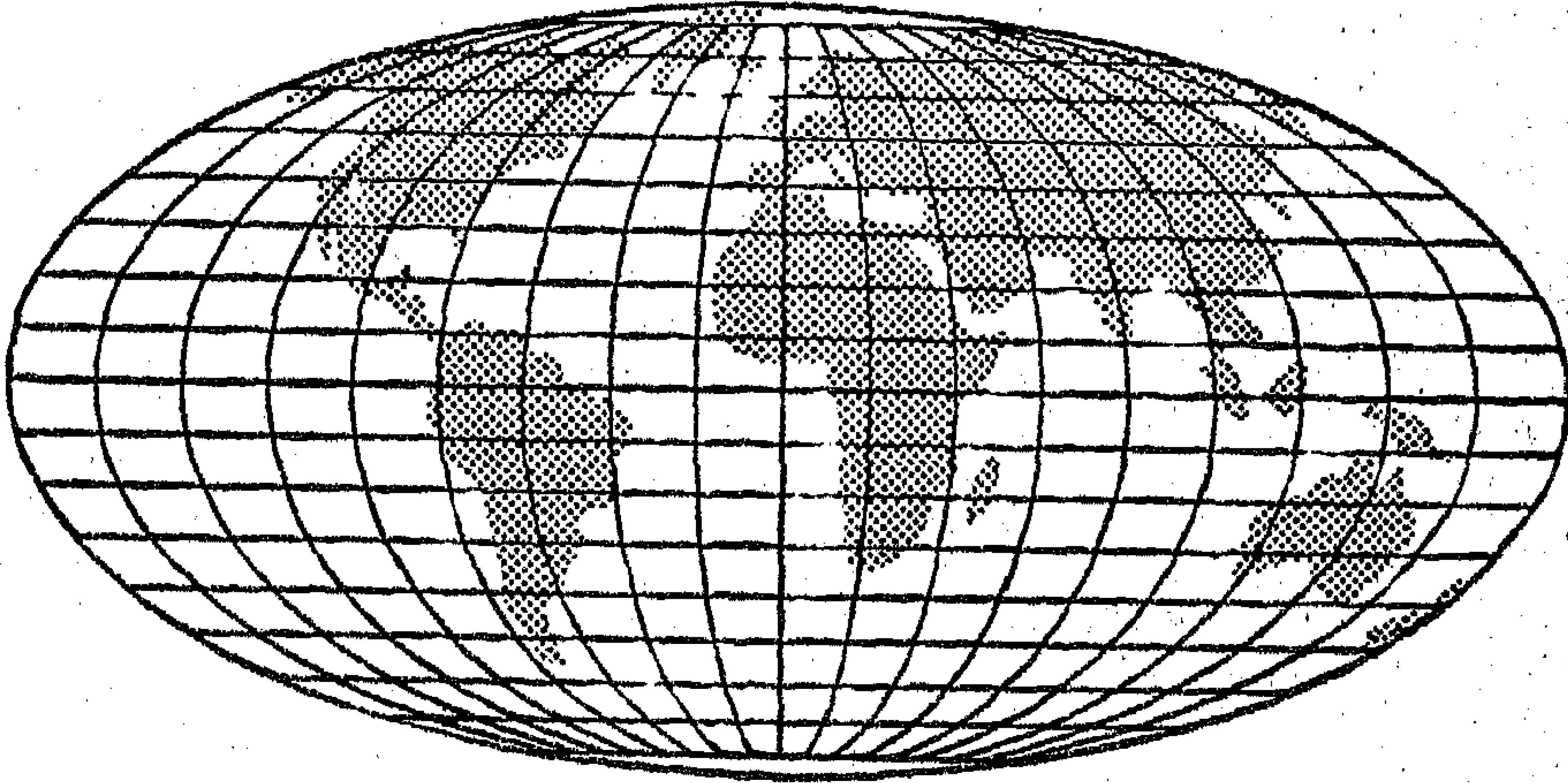
٤ : ظهر الرئيس اليوغوسلافى تيتو ، لاول مرة ، فى اجتماع اللجنة المركزية لرابطة الشيوعيين اليوغوسلاف ، منذ ان احتجب عن الظهور فى الحياة العامة للعلاج .

٥ : وصل الى بلجراد ، وزير خارجية مصر ، فى زيارة رسمية تستغرق ٣ ايام ، لاجراء مباحثات مع المسئولين اليوغوسلاف ، بشأن العلاقات الثنائية بين البلدين .

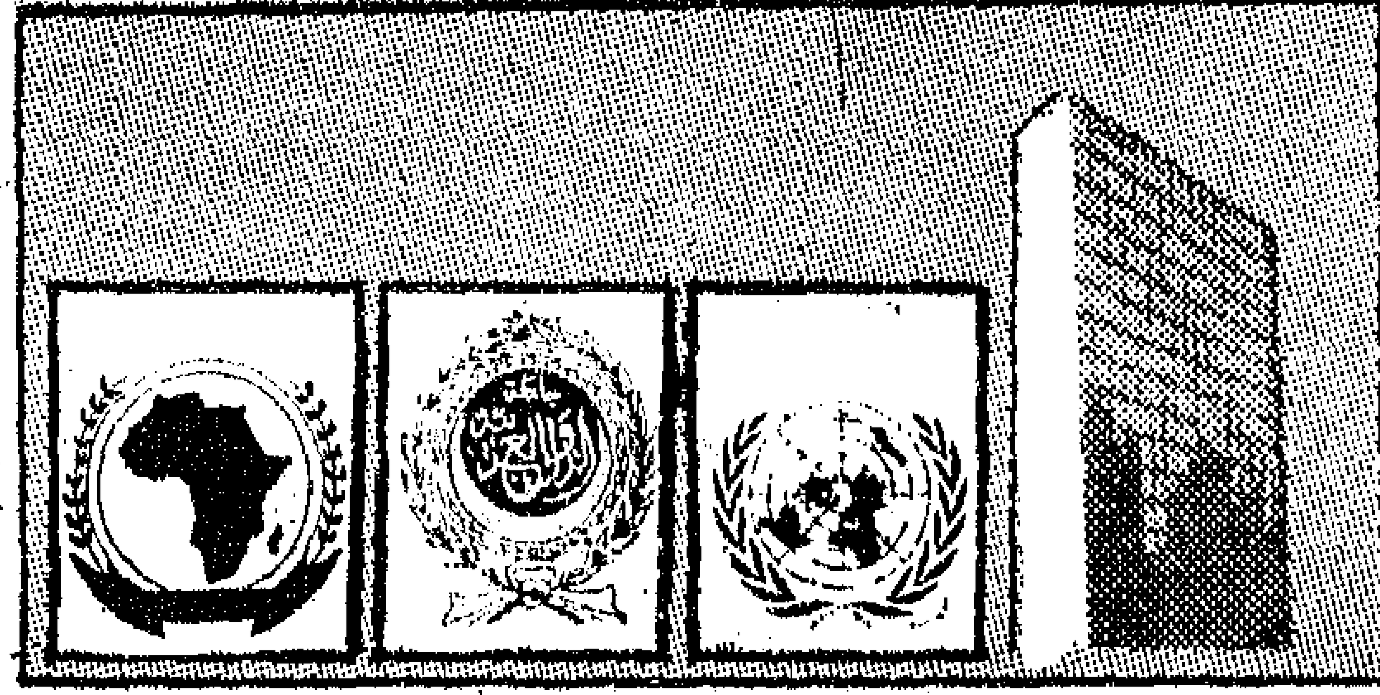
١٥ : وصل الى بلجراد ، الزعيم السوفيتى ليونيد بريجنيف ، فى زيارة رسمية تستغرق ٣ ايام ، لاجراء مباحثات مع الرئيس تيتو ، حول المسائل ذات الاهمية بالنسبة للسلام والامن والتعاون الاوربى ، وتطور العلاقات بين الاحزاب الشيوعية ، وتطورات الموقف فى اوربا ، ومجموعة كبيرة من القضايا الاقتصادية .

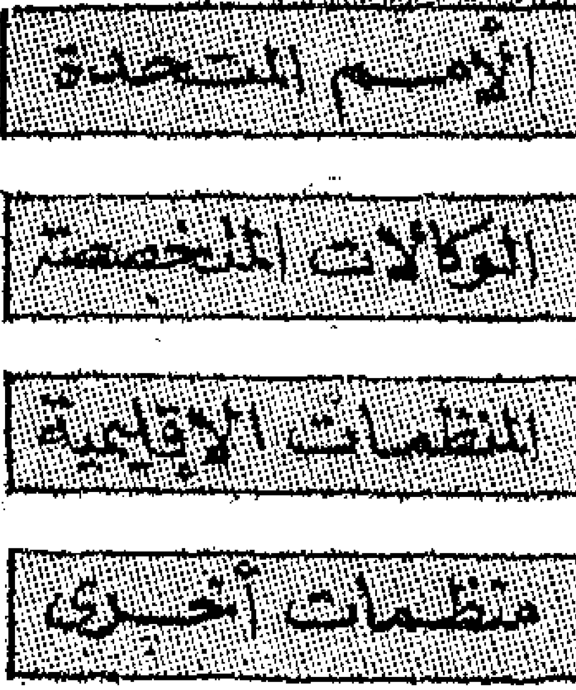
١٧ : اكد البيان المشترك الصادر فى ختام مباحثات القمة فى بلجراد ، بين ليونيد بريجنيف ، والرئيس تيتو ، ان العلاقات بين الحزبين الشيوعيين فى البلدين ، سوف تقوم على أساس التعاون الاختيارى والاخوة الدولية .

٢٦ : اعلن الرئيس تيتو ، ان بلاده احبطت محاولات الجماعات الانفصالية لتقويض الاستقرار فى يوغوسلافيا .









بدأت الدورة الجديدة للجمعية العامة للامم المتحدة ٠وكما يحدث فى كل عام ، تركز نشاط منظمة الامم المتحدة حول اعمال الدورة والاجتماعات المتواصلة ، سواء فىاطار الاجتماعات المكتملة للجمعية ، أو فى اللجان العامة السبع ، التى تتولى تصريف غالبية المسائل المدرجةبجدول اعمال الدورة ، قبل ان تعرض هذه المسائل فى صورة مشروعات قرارات تتولى الجمعية العامة التصويت عليها ٠

ولقد اجتمعت الدورة ٣١ فى ظروف دولية ، ربما تعتبرأفضل مما كانت عليه فى دورات سابقة ، من حيث التهديد المباشر للسلام العالمى ، ولكن ذلك لا يعنى انه ليست هناك عدة مشكلات خطيرة ، تحمل امكانية الانفجار فى أى وقت ، ونقصد بذلك مشاكل الشرق الاوسط ، وجنوب القارة الافريقية ، وقبرص - ولا تقل أهمية عن تلك المشاكل التى تهدد الامن والسلام الدوليين ، مشكلة أخرى هى الحرب ضد الفقر والجوع والتخلف الاقتصادى والاجتماعى ٠ كما قال رئيس الدورة السابقة للجمعية العامة فى افتتاح الدورة الجديدة ، فانه من غير المعقول ان ينفق العالم ٣٠٠ مليار دولار سنويا على التسليح ،بينما لا يخصص حتى عشر هذا المبلغ فى الكفاح ضد التخلف ٠

وقد بدأت الدورة بالمناقشة العامة التى استمرت حتى١٤ اكتوبر ١٩٧٦ ، ثم بدأت الجمعية العامة مناقشة عدد من المشاكل المدرجة فى الجزء المخصص لها من جدول الاعمال ، بينما استمرت اللجان الرئيسية فى بحث المشاكل التى كانت من نصيب كل منها - ويضم جدول اعمال هذه الدورة ١٢٥ مسألة ٠

ومن جانب آخر ، بحث مجلس الامن عددا من المسائل ، كان من أهمها الشكوى التى تقدمت بها مصر ضد الاعمال التى ترتكبها اسرائيل فى الاراضى العربية المحتلة ٠ وخصص مجلس الامن أربع جلسات لمناقشة هذا الموضوع ، وتوصل فى النهاية الى الاتفاق على نص بيان يدين اعمال اسرائيل ضد الاماكن المقدسة ، ومحاولة تغيير المعالم السكانية للمناطق التى تحتلها ٠ وايدت الولايات المتحدة هذا البيان ، وهذه هى المرة الاولى التى تقف فيها الولايات المتحدة مؤيدة لادانة اسرائيل عن الاعمال التى ترتكبها ضد مصالح السكان العرب فى الاراضى المحتلة ٠

وفيما يخص الوكالات المتخصصة ، فان المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو ، انعقد للمرة الاولى فى مدينة افريقية ، حيث اجتمع فى دورته العادية التاسعة عشرة فى نيروبى عاصمة كينيا ٠ وقد وافق المؤتمر على ضم انجولا الى المنظمة ، التى اصبح عدد اعضائها الان ١٤١ دولة ٠وفى سبتمبر ١٩٧٦ صدر التقرير السنوى لكل من البنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى ٠ وقدابرز التقريران الاتجاهات العالمية للوضع الاقتصادى ٠ ويبدو أن الامور تسير فى اتجاهين متعارضين ، فبينما تتحسن الاوضاع بالنسبة للدول الصناعية نتيجة للاجراءات السريعة التى اتخذتها حكوماتها لمحاربة التضخم وانعاش الاقتصاد ، على أساس زيادة الانتاج ، وخفض البطالة ، نجد ان الدول النامية أقل حظا ، لان معدلات التنمية البسيطة التى تنجح فى تحقيقها تستهلك فى الزيادة السكانية ، وتبقى هذه الدول على حالها ، مع استمرار زيادة العجز فى ميزان مدفوعاتها تجاه الدول الصناعية ٠

أما العالم العربى ، فقد كانت الشهور الاخيرة ايجابية للغاية بالنسبة للعمل السياسى العربى ، اذ ان اعادة توحيد الصف العربى الذى تحقق فى مؤتمر القمة المحدود ، ثم التأييد الذى لاقته قرارات القمة المحدودة فى مؤتمر القمة الموسع فى القاهرة ، مكن أخيرا من التحرك الفعلى نحو تسوية المشكلة اللبنانية ، وتحقق فعلا وقف القتال ، كما أن الجهود الجدية بدأت فعلا لايجاد التسوية السياسية ٠هذا وقد قامت جمهورية مصر العربية ، بمجهود كبير ابتغاء هذا التوافق العربى ، وبذلت جميع الدول العربية جهدها لانجاح المساعى الطيبة ، ومن أهم النتائج الاخرى لمؤتمر القمة المحدود عودة الصفاء الى العلاقات المصرية السورية ٠ وقد اوردنا فى صلب نشاط الجامعة العربية ، النصوص الكاملة للبيانين الصادرين عن مؤتمرى القمة وقرار مؤتمر القمة السداسى ، الذى ايده مؤتمر القمة الموسع ٠

هذا ، وقد اعاد مؤتمر القمة انتخاب السيد محمود رياض امينا عاما لجامعة الدول العربية لفترة ثانية ٠

ونقدم فيما يلى ملخصا لاهم جوانب النشاط فى المنظمات الدولية خلال شهور سبتمبر واكتوبر ونوفمبر ١٩٧٦ ٠٠

الأمم المتحدة

الجمعية العامة :

الدورة ٣١ : بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها العادية ٣١ فى نيويورك يوم ٢١ سبتمبر ١٩٧٦ . والمفروض أن تستمر الدورة حتى يوم ٢١ ديسمبر ١٩٧٦ .

وقد افتتح الدورة ، جاستون ثورن رئيس الدورة السابقة ، ثم انتخبت الجمعية العامة هاملتون شيرلى اميراسنج من سريلانكا - ووافقت الجمعية العامة بعد ذلك على قبول سيشيل عضوا جديدا فى الامم المتحدة ، التى أصبحت بذلك تضم ١٤٥ دولة ..

وقد اختارت الجمعية العامة تسع دول لعضوية لجنة أوراق اعتماد وفود الدول الاعضاء . والدول التسع هى : الصين واكوادور والسلفادور وساحل العاج وماليزيا وهولندا والاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة وزامبيا .

وفى يوم ٢٢ سبتمبر ، بدأت اللجان الرئيسية السبع عملها ، باختيار رؤسائها ونواب الرؤساء والمقررين ، كما تم انتخاب نواب رئيس الجمعية العامة ، وعددهم ١٧ نائبا .

واوصت اللجنة العامة التى تتولى شئون تنظيم أعمال الدورة الجمعية العامة ، بالموافقة على جدول أعمال يضم ١٢٢ بندا ، وذلك علما بأن مشروع جدول الاعمال الذى اقترحته السكرتارية العامة يضم ١٢٥ بندا . ولقد سحبت مسألة كوريا من جدول الاعمال . وكانت ستناقش فى بندين (١٢١ و ١٢٣) ، كما أوصت اللجنة العامة بحذف البند ١١٦ الخاص بتعديل المادة ٢٣ من النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية من جدول الاعمال . وتولت اللجنة أيضا توزيع البنود على اللجان الرئيسية السبع المنبثقة عن الجمعية العامة ، وهى اللجنة الاولى (شئون سياسية وأمن) ، واللجنة السياسية الخاصة ، واللجنة الثانية (شئون اقتصادية ومالية) ، واللجنة الثالثة (شئون اجتماعية وانسانية وثقافية) ، واللجنة الرابعة (الوصاية والاقاليم غير المحكومة ذاتيا ، " واللجنة الخامسة (شئون ادارية وميزانية) ، واللجنة السادسة (شئون قانونية) .

وقد وافقت الجمعية العامة فى ٢٤ سبتمبر على توصية اللجنة العامة واعتمدت جدول أعمالها الذى يضم ١٢٢ بندا ، ووافقت على التوزيع المقترح لهذه البنود بين اللجان الرئيسية .

وفى يوم ٢٧ سبتمبر ، بدأت المناقشة العامة واستمرت حتى يوم ١٤ اكتوبر . هذا وقد اشترك ١٢٦ متحدثا فى تلك المناقشة ، من بينهم ١٠٥ وزراء للخارجية .

هذا وفى أثناء الفترة المخصصة للمناقشة العامة ، بحثت الجمعية العامة مسألتين : الاولى بخصوص توصية من اللجنة الثانية بمنح عضوية مجلس مؤتمر الامم المتحدة للتنمية والتجارة ، لجميع الدول الاعضاء فى المؤتمر ، بدلا من قصر تلك العضوية على عدد محدود من الدول (٦٨ دولة) . وقد وافقت الجمعية العامة على تلك التوصية بدون تصويت فى ٢٩ سبتمبر ، وذلك باعتبار أن هذه المسألة عاجلة ، لان مجلس المؤتمر يعقد دورته من ٥ الى ٢٢ اكتوبر ١٩٧٦ .

والمسألة الثانية بحثتها الجمعية العامة فى يوم ٤ اكتوبر ، وقررت اضافة بندين جديدين الى جدول الاعمال : بند خاص بوضع معاهدة دولية لمواجهة خطف الرهائن ، وبند خاص بعقد معاهدة دولية لعدم استخدام القوة فى العلاقات الدولية .

وفى ١٨ اكتوبر ، بدأت الجمعية العامة بحث البنود المدرجة فى جدول الاعمال ، ليجرى بحثها فى اطار الاجتماعات المكتملة للجمعية العامة ذاتها ، وذلك الى جانب المسائل التى تم توزيعها على اللجان الرئيسية السبع .

وقد استهلت الجمعية العامة عملها هذا بمسألة « جزيرة مايوت » وهى جزيرة من مجموعة جزر كومور ، ظلت فرنسا تحتلها بعد أن منحت الكومور الاستقلال فى يوليو ١٩٧٥ ، على أساس أن استفتاء جرى فى ٨ فبراير و ١١ ابريل ١٩٧٦ قرر بقاء الجزيرة مع فرنسا .

وقبل ان تبدأ الجمعية العامة مناقشة هذه المسألة ، وافقت بلا تصويت ، على اشراك سكرتارية منظمة الكومنولث فى جلسات الجمعية العامة بصفة مراقب .

وفى ١٩ اكتوبر ، تقدمت مجموعة من ٤٦ دولة ، بمشروع قرار يطلب من فرنسا الانسحاب فورا من مايوت . وفى ٢١ اكتوبر ، وافقت الجمعية العامة باغلبية ١٠٢ صوت ضد صوت واحد (فرنسا) وامتناع ٢٨ دولة عن التصويت ، على مشروع القرار الذى كانت تسانده جميع الدول الافريقية .

وفى ٢١ اكتوبر ، انتخبت الجمعية العامة الاعضاء الجدد فى مجلس الامن وهم : كندا والمانيا الاتحادية والهند وموريشيوس وفنزويلا . وهذه الدولة تبدأ عضويتها لمدة عامين فى أول يناير القادم بدلا من جويانا وايطاليا واليابان والسويد وتانزانيا . والدول الخمس الاخرى غير الدائمة فى المجلس هى : بنين وليبيا وباكستان وبناما ورومانيا .

كما اختارت الجمعية العامة سبع دول جديدة لفترة ثلاث سنوات فى لجنة البرامج والتنسيق .

وفى ٢٦ اكتوبر ، بدأت الجمعية العامة بحث تقرير لجنتها الخامسة بشأن ميزانيات قوة الطوارىء الدولية ، وقوات مراقبة فك الاشتباك فى الشرق الاوسط . وقد وافقت الجمعية العامة بدون تصويت ، على تصريح للسكرتير العام ، باتخاذ الالتزامات اللازمة لهذه القوات حتى

شهر نوفمبر ١٩٧٦ ، على أساس أن تتم بعد ذلك دراسة وسائل وامكانيات التمويل بعد هذا التاريخ ٠

وفي ٢٦ اكتوبر ، بدأت الجمعية العامة مناقشة سياسة الابرتهيد التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا ٠ وقدم مقرر اللجنة الخاصة بمكافحة سياسة الابرتهيد ، تقرير اللجنة أمام الجمعية العامة ، كما تحدث أمام الجمعية العامة رئيس لجنة محافظي صندوق الامم المتحدة لجنوب افريقيا ، وممثل موريشيوس مندوبا عن الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية وممثلو عدد من حركات التحرر الافريقية ٠

وكانت الجمعية العامة قد قررت في ٢٤ سبتمبر ، أن تتولى بحث مسألة الابرتهيد فى الجلسات المكتملة ، بدلا من بحثها في اللجنة السياسية الخاصة ، كما كان عليه الوضع قبل ذلك ٠

واستعرضت الجمعية العامة ، في مستهل دراسة الابرتهيد ، تقرير اللجنة الخاصة بسياسة الابرتهيد ، وتقريرا خاصا عن مذابح سويتو ، وتقرير صندوق جنوب افريقيا ، وتقريرا عن العلاقة الخاصة بين اسرائيل وجنوب افريقيا ٠

وقدمت مجموعة من الدول الافريقية ، مشروع قرار الى الجمعية العامة حول دولة ترانسكى ودول البانتوستان الاخرى ، وهى دول مصطنعة تقيمها جنوب افريقيا ، كمناطق مغلقة يعيش فيها المواطنون الافريقيون الاصليون ، وتضفي على هذه الدول صفة الدولة المستقلة ذات السيادة ٠

ومشروع القرار هذا ، يدين بشدة هذه السياسة ، ويرفض اعلان استقلال ترانسكى ، ويطلب من جميع الدول رفض الاعتراف بهذا الاستقلال ٠

وقد وافقت الجمعية العامة بأغلبية ١٣٤ صوتا ضد لا شىء ، مع امتناع دولة واحدة عن التصويت (الولايات المتحدة) على القرار ، بعد ادخال تعديل عليه ، بحذف الفقرة الاخيرة من مشروع القرار الاول التى كانت تشير الى بقاء سكان ترانسكى ودول البانتوستان الاخرى مواطنين في جنوب افريقيا ٠ وكانت عشر دول غائبة منها جنوب افريقيا ٠

واستأنفت الجمعية العامة بعد ذلك مناقشة مسألة الابرتهيد ٠

وقدمت ٢٧ دولة مشروع قرار ، تصدر بناء عليه الجمعية العامة نداء عاجلا الى جميع الدول ، لمزيد من الاسهام فى تمويل صندوق جنوب افريقيا ٠

وفي ٢ نوفمبر ، تم تقديم ٨ مشروعات بقرارات حول الابرتهيد الى الجمعية العامة ٠

وقد اختتمت الجمعية العامة في يوم ٩ نوفمبر ، مناقشاتها حول هذه المسألة ، باصدار عشرة قرارات عناوينها كالاتى : صندوق جنوب افريقيا — التضامن مع المسجونين السياسيين في جنوب افريقيا — حظر تصدير السلاح الى جنوب افريقيا — العلاقة بين اسرائيل وجنوب افريقيا — الابرتهيد والنشاط الرياضي — برنامج عمل اللجنة الخاصة لمكافحة الابرتهيد — التعاون الاقتصادى مع جنوب افريقيا — الموقف في جنوب افريقيا — برنامج العمل ضد الابرتهيد — الاستثمارات فى جنوب افريقيا ٠

وعقب انتهاء بحث مسألة الابرتهيد ، انتقلت الجمعية العامة لمناقشة تقرير الوكالة الدولية للطاقة النووية ٠ وكان أمام الجمعية العامة مشروع قرار ، يطالب الدول بالاستمرار فى التعاون مع الوكالة ، وتدعيم جهودها في سبيل الاستخدام السلمى للطاقة النووية

وفي ١٠ نوفمبر ، وافقت الجمعية العامة على قرار بقبول تقرير الوكالة ، ومطالبة الدول الاستمرار في التعاون مع الوكالة وتدعيم جهودها ٠

وفي ١٠ نوفمبر أيضا ، بدأت الجمعية العامة مناقشة مسألة قبرص ٠ وقد اختتمت هذه المناقشة في ١٢ نوفمبر باصدار قرار بأغلبية ٩٤ صوتا ضد صوت واحد (تركيا) ، وامتناع ٢٧ دولة عن التصويت ٠ وهذا القرار يؤكد القرارين ٣٢١٢ — ٢٩ و ٣٣٩٥ — ٣٠ ويطالب بتطبيق ما جاء فى هذين القرارين ، ويطالب بالتعاون مع السكرتير العام ، واستمراره في بذل المساعى الحميدة بين أطراف النزاع في قبرص ٠

وفي ١٦ نوفمبر ، وافقت الجمعية العامة بدون تصويت ، على قرار حول التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ٠ وبمقتضى هذا القرار ، أشادت الجمعية العامة بالدور البناء الذى تلعبه منظمة الوحدة الافريقية في داخل الامم المتحدة ، وفي البحث عن حلول سلمية للمشاكل الافريقية ، ويطالب السكرتير العام للامم المتحدة ، بالاستمرار فى تدعيم التعاون بين المنظمتين ٠

هذا ، وسنقدم فى العدد القادم ، ملخصا لاعمال باقى الدورة ، وأهم القرارات التى تصدر عنها .

اللجان الخاصة :

— **لجنة الابرتهيد** : استمر نشاط اللجنة الخاصة بمكافحة سياسة الابرتهيد ، وفي ٨ سبتمبر ، وافقت اللجنة بالاجماع ، على تقرير حول العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، أوضح جوانب التعاون المتزايد بين نظام جنوب افريقيا العنصرى وحكومة اسرائيل ٠ وقررت اللجنة رفع هذا التقرير الى الجمعية العامة ، والى منظمة الوحدة الافريقية ٠

وبحثت اللجنة عددا آخر من المسائل المتعلقة بمكافحة الابرتهيد ، وحول الوضع العام فى جنوب افريقيا والابرتهيد والرياضة ٠

وفي ٩ سبتمبر ، أصدر ليزلى هاريمان رئيس اللجنة ، بيانا حول التوسع العسكرى والبحرى لنظام جنوب افريقيا ٠ وفى نفس اليوم ، توجه رئيس اللجنة الى واشنطن في مهمة رسمية ، للتشاور مع الحكومة الامريكية ، وعدد من أعضاء الكونجرس حول مكافحة سياسة الابرتهيد ٠

وفي ١٧ سبتمبر ، استمعت اللجنة الى هورست كلاينشمت ، وهو رئيس سابق لاتحاد طلاب جنوب أفريقيا ، كما استمعت الى رئيس مجلس السلام بمقاطعة كويبيك الكندية ، بمناسبة اقامة مركز لمكافحة الابرتهيد والتفرقة العنصرية بالمقاطعة ٠

وفي ١١ اكتوبر ، احتفلت اللجنة بيوم التضامن مع المعتقلين

السياسيين في جنوب أفريقيا ، وذلك بعقد اجتماعين خاصين .

وكانت اللجنة قد نظرت في ٥ أكتوبر ، في تقريرها السنوي الى الجمعية العامة ، ووافقت عليه في نفس اليوم .

وفي ١١ نوفمبر ، اجتمعت اللجنة ، وقررت بدء حملة دولية لتطبيق البرنامج الذي تبنته الجمعية العامة في ٩ نوفمبر ، حين أصدرت عشرة قرارات بشأن مكافحة الابرتهيد .

وقام رئيس لجنة الابرتهيد في منتصف نوفمبر ، بزيارات لكل من دبلن وجنيف ولندن ، حيث أجرى مباحثات حول البرنامج الدولي ضد الابرتهيد .

— **المحيط الهادي :** عقدت اللجنة الخاصة للمحيط الهادي اجتماعات في ١٥ و١٦ و١٧ سبتمبر ، اختتمت بها أعمالها لهذا العام ، ووافقت على تقريرها الى الجمعية العامة .

— **الميزانيات العسكرية :** في يوم ٧ سبتمبر ١٩٧٦ . وفي جنيف ، اختتمت لجنة الخبراء بشأن خفض الميزانيات العسكرية ، أعمال دورتها الثالثة والاخيرة . وكانت الدورة قد بدأت في ٣٠ أغسطس . وقد أنشئت هذه اللجنة بمقتضى قرار الجمعية العامة رقم ٣٤٦٣ — ٣٠ . وتضمن تقرير اللجنة ستة فصول ، تتناول تفاصيل وتعريفات خاصة بالميزانيات العسكرية وموارد الانفاق العسكري ، ومقارنة بين حجم وقيمة الانفاق العسكري في عدد من الدول .

الامم المتحدة ونزع السلاح : في يوم ١٠ سبتمبر ، اختتمت لجنة مراجعة دور منظمة الامم المتحدة في ميدان نزع السلاح أعمالها ، واعتمدت تقريرها الى الجمعية العامة . وبهذا تكون اللجنة قد اختتمت أعمالها بهذه الدورة الثالثة والاخيرة ، التي كانت قد بدأت يوم ٧ سبتمبر ١٩٧٦ .

النظام الاقتصادي والاجتماعي : عقدت لجنة اعادة بناء التنظيم الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة ، دورتها الرابعة من ٢٣ سبتمبر الى ٦ أكتوبر ١٩٧٦ . وكانت هذه اللجنة قد شكلت بناء على القرار رقم ٣٣٦٢ الصادر في ١٦ سبتمبر ١٩٧٥ من الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة .

لجنة العلاقات بالدولة المضيفة : في يوم ١٣ سبتمبر وافقت اللجنة على الجزء الاول من تقريرها الى الجمعية العامة . وفي ٩ نوفمبر ، وافقت اللجنة على الجزء الاخير من هذا التقرير .

تصفية الاستعمار : في شهر سبتمبر ، بحثت اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار (لجنة الاربع والعشرين) عددا من المسائل المتعلقة بالوضع في بورتوريكو ، وتقديم العون لحركات التحرر وتيمور الشرقية وجزر العذراء وفالكلاند .

مجلس الامن :

— **ناميبيا :** بدأ مجلس الامن في ٣١ أغسطس ١٩٧٦ في مناقشة مسألة اقليم جنوب غرب افريقيا « ناميبيا » . وقد طالبت الدول الافريقية بتوقيع العقوبات على حكومة جنوب افريقيا ، لامتناعها عن تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن هذا الاقليم .

وكانت حكومة جنوب افريقيا قد قدمت بيانا قبل ذلك من المؤتمر الدستوري لجنوب غرب افريقيا ، يعلن أنه يمكن تحديد نهاية ديسمبر عام ١٩٧٨ تاريخا لمنح ناميبيا الاستقلال واستأنف المجلس مناقشة المسألة في ٢٨ سبتمبر . وفي ١٨ أكتوبر ، قدمت سبع دول مشروع قرار الى المجلس ، يعتبر استمرار احتلال جنوب افريقيا لناميبيا تهديدا للسلام ، ويطلب فرض حظر على السلاح لجنوب افريقيا ، يكون تطبيقه اجباريا على جميع الدول . وفي ١٩ أكتوبر جرى التصويت على مشروع القرار ، فتمت موافقة ١٠ دول ، ورفضته ٣ دول من الاعضاء الدائمين (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة) وامتنعت دولتان (ايطاليا واليابان) عن التصويت . وهكذا فشل المجلس في اصدار القرار ، بعد تسع جلسات من المناقشة .

— **عضوية فيتنام .** نظر مجلس الامن في ١٠ سبتمبر ١٩٧٦ مسألة عضوية جمهورية فيتنام الاشتراكية في الامم المتحدة ، واحالها الى لجنة العضوية .

— **تقرير المجلس :** في جلسة مغلقة عقدها يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٧٦ ، وافق مجلس الامن بالاجماع ، على تقريره الى الجمعية العامة عن نشاطه في الفترة من ١٦ يونيو ١٩٧٥ الى ١٥ يونيو ١٩٧٦ .

— في أول نوفمبر ١٩٧٦ ، انتقلت رئاسة مجلس الامن من ممثل باكستان اقبال اخوند ، الى ممثل بناما جورج اليويكا .

— **الاراضي العربية المحتلة :** في أول نوفمبر ١٩٧٦ بدأ المجلس اجتماعاته لبحث شكوى مصر حول الموقف الخطير في الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل . بسبب أعمال القمع الاسرائيلية المستمرة ضد سكان هذه الاراضي . وكانت مصر قد تقدمت بطلبها الى المجلس في ٢٠ أكتوبر .

وبعد مناقشة المسألة ، واجراء المشاورات ، انتهى المجلس في يوم ١١ نوفمبر الى اصدار بيان من جانب رئيسه جاء فيه :

— « أنه بناء على طلب مصر المقدم في ٢٠ أكتوبر ١٩٧٦ عقد مجلس الامن أربعة اجتماعات فيما بين أول — ١١ نوفمبر ١٩٧٦ لبحث الموقف في الاراضي العربية المحتلة ، باشتراك ممثل منظمة التحرير الفلسطينية وبعد التشاور مع جميع الاعضاء ، فان رئيس المجلس يقرر أن المجلس قد وافق على الاتي :

١ — التعبير عن القلق البالغ ازاء الموقف الصعب في الاراضي المحتلة ، والناتج عن استمرار الاحتلال الاسرائيلي .

٢ — اعادة تأكيد مطالبته لحكومة اسرائيل . بضمان أمن ورخاء وسلامة سكان هذه الاراضي ، وتيسير عودة من كان قد هرب منها أثناء المعارك .

٣ — اعادة تأكيد ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في أوقات الحروب ، على السكان العرب في الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وعلى هذا ، فان الدولة المحتلة مطلوب منها مرة أخرى ، الالتزام بدقة نصوص تلك الاتفاقية والامتناع عن أي عمل يعتبر خرقا لها — وفي هذا الصدد فان الاجراءات التي

اتخذتها اسرائيل فى الاراضى المحتلة ، لتغيير تكوينها السكانى ، واقامة المستعمرات ، يتم ادانتها بشدة ــ فهذه الاجراءات التى ليست لها اية قوة قانونية ويمكن فقط ان تؤثر سلبيا على البحث عن اقامة السلام ، تعتبر عرقلة لبلوغ هذا السلام ٠

٤ ــ يعتبر أن كافة الاجراءات التشريعية والادارية وأعمال اسرائيل ، بما فى ذلك مصادرة الاراضى والممتلكات ونقل السكان ، والتى تعمل على تغيير الوضع القانونى للقدس ، هى اجراءات وأعمال باطلة ٠ ويطالب المجلس اسرائيل مرة أخرى ، بالغاء كافة هذه الاجراءات والامتناع عن القيام بمثلها فى المستقبل ــ وفى هذا الصدد ، يعبر المجلس عن أسفه لفشل اسرائيل فى الانتباه الى قرارات مجلس الامن رقم ٢٣٧ (١٩٦٧) و ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٩٨ (١٩٧١) وقرارى الجمعية العامة ٢٢٤٣ ٢٢٥٤ « دورته الخامسة الخاصة » فى يوليو ١٩٦٧ ٠

٥ ــ يعترف أن أى انتهاك للاماكن المقدسة والمبانى والاماكن الدينية ، او أى تشجيع او تواطؤ لمثل هذا العمل ، يمكن أن يهدد السلام والامن الدوليين ٠

وقرر المجلس الاستمرار فى متابعة الموقف باستمرار ، للاجتماع مرة أخرى اذا لزم الامر ٠

وقد انضمت الولايات المتحدة الى باقى أعضاء المجلس فى مساندة هذا البيان وتأييده ٠ وصرح ممثلها امام المجلس ، أن سبب هذا التأييد ، هو أن الولايات المتحدة ، تعتقد أن البيان أكد عددا من المبادىء الهامة بشأن الاراضى المحتلة ٠

المجلس الاقتصادى والاجتماعى :

لجنة المرأة : عقدت لجنة وضع المرأة دورتها ٢٦ فى جنيف من ١٣ سبتمبر الى أول أكتوبر ١٩٧٦ ٠ وهذا أول اجتماع للجنة ، منذ انعقاد المؤتمر الدولى للمرأة فى المكسيك عام ١٩٧٥ ٠

وتولت اللجنة التى تضم فى عضويتها ٣٢ دولة ، بحث برنامج للعمل لتطبيق قرارات مؤتمر المرأة وقرارات الجمعية العامة فى دورتها الثلاثين ، تنفيذا لتوصيات المؤتمر ٠ وينصب برنامج العمل أساسا ، حول عقد الامم المتحدة للمرأة ، الذى يغطى السنوات العشر ١٩٧٦ ــ ١٩٨٥ ٠

وبحثت اللجنة وضع معاهدة دولية لمكافحة التفرقة ضد المرأة ٠ والغرض من الوثيقة ، وضع أداة لها قوة قانونية ضد أية تفرقة بين الرجل والمرأة سياسيا أو اقتصاديا أو مدنيا أو فى أى نشاط ٠

كما تبنت اللجنة ، برنامج عقد المرأة ، وهو يدور حول « المساواة والتنمية والسلام » ٠

لجنة مكافحة المخدرات : اجتمعت فى جنيف من ١ الى ٥ نوفمبر ١٩٧٦ مجموعة العمل التابعة للجنة والمختصة بدراسة وسائل خفض الطلب غير القانونى على المخدرات ٠ ووضعت مجموعة العمل مشروع تقرير عن هذا الموضوع ، لعرضه على اللجنة ٠

هذا ، وكان مجلس مكافحة المخدرات قد عقد دورته ١٩ فى جنيف من ١٤ أكتوبر الى ٥ نوفمبر ١٩٧٦ ٠

اللجنة الاقتصادية لافريقيا :

ــ اجتمع فى أديس أبابا ، فى الفترة من ٢٠ الى ٢٤ سبتمبر ١٩٧٦ ، مؤتمر اقليمى أفريقى لتقويم الموارد المائية فى القارة الافريقية ، والاستخدامات القائمة والممكنة لتلك الموارد ٠ وجاء هذا المؤتمر ضمن الاعمال التحضيرية ٠

ــ ناقشت لجنة تضم ممثلى الحكومات الاعضاء فى اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، فى اجتماعات عقدت من ٢٨ سبتمبر الى ٤ أكتوبر ١٩٧٦ ، انشاء محطتين للارسال والاستقبال بوساطة الاقمار الصناعية ، على أن تكون المحطة الاولى فى كنشاسا ، والثانية فى واجدوجو ٠

ــ اجتمعت فى أديس أبابا من ٤ الى ٨ أكتوبر ، مجموعة تضم ٢٧ دولة أفريقية ، لمناقشة التعاون الفنى بين الدول النامية ٠

ــ اجتمع فى أكرا من ٨ الى ١٩ نوفمبر ، مؤتمر أفريقى للطاقة ، يهدف مناقشة الاحتياجات والامكانيات الافريقية فى مجال الطاقة ٠

اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا :

ــ اشرفت اللجنة على ندوة دولية عن جمع المعلومات والاحصاءات السكانية ، عقدت فى جامعة الاردن بعمان فى الفترة من ٣٠ أكتوبر الى ١٠ نوفمبر ١٩٧٦ ٠

اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادى :

ــ اشرفت اللجنة على اجتماع الدورة الثالثة للجنة الموارد الطبيعية التابعة لها ، والتى عقدت فى بانجوك من ٢١ الى ٢٧ سبتمبر ١٩٧٦ ٠

ــ اجتمعت الدورة ٢٠ للجنة التجارة فى بانجوك من ٢ الى ٨ نوفمبر ١٩٧٦

الشركات المتعددة الجنسيات :

كون المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجنة جديدة مؤقتة ، هدفها البحث فى مسألة الاعمال غير الشرعية التى ترتكب فى العمليات التجارية الدولية من جانب الشركات المتعددة الجنسيات ٠

وقد عقدت اللجنة دورتها الاولى فى نيويورك من ١٥ الى ١٩ نوفمبر ١٩٧٦ ٠ وتضم اللجنة ١٨ عضوا ، وهدفها وضع نظام دولى لمنع عمليات الرشاوى والمدفوعات غير المشروعة فى المعاملات التجارية والمالية الدولية ٠

السكرتير العام :

ــ نشر فى يوم ٣ سبتمبر ١٩٧٦ ، تقرير السكرتير العام للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة ٠ وفى مقدمة التقرير ، استعرض الدكتور كورت فالدهايم ، اهم جوانب نشاط الامم المتحدة ، كما تناول أهم المشاكل التى يتعرض لها المجتمع الدولى ، وعلى رأسها الشرق الاوسط وقبرص وجنوب افريقيا ٠ وفيما يخص الشرق الاوسط ، قال

السكرتير العام انه من الحيوى استئناف المفاوضات بشأن الشرق الاوسط .. واضاف انه من الضرورى التعرض للمسألة الفلسطينية ، على اعتبار انها العنصر الاساسى فى تسوية المشكلة .

ـ واشار فالدهايم الى مأساة لبنان ، وعلاقة هذه المسألة بأزمة الشرق الاوسط ، وضرورة اضطلاع المجتمع الدولى بمسئولياته ، فى تقديم العون الانسانى الضرورى واعادة بناء لبنان .

ـ وتعرض الدكتور فالدهايم ، لعدد آخر من المسائل الدولية التى تشغل الامم المتحدة ، ومنها حماية حقوق الانسان ومكافحة الارهاب .

ـ اجتمع كورت فالدهايم فى ٢ سبتمبر ، مع الدكتور هنرى كسينجر وزير خارجية الولايات المتحدة وبحثا سويا عددا كبيرا من المسائل الدولية التى ستعرض فى الدورة ٣١ للجمعية العامة .

ـ فى يوم ٩ سبتمبر ١٩٧٦ ، ارسل السكرتير العام برقية تعزية الى رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية ، على اثر اعلان نبأ وفاة ماوتسى تونج السكرتير الاول للحزب الشيوعى الصينى وقائد الثورة الصينية . وفى ١٠ سبتمبر القى الدكتور فالدهايم بيانا قصيرا أمام مجلس الامن ، رثا فيه الزعيم ماوتسى تونج ، وقدم تعازيه لممثل الصين .

ـ عقد الدكتور فالدهايم فى نيويورك يوم ١٦ سبتمبر ، مؤتمرا صحفيا ، وذلك قبل ايام من بدء الدورة الجديدة للجمعية العامة . وكان السكرتير العام قد قام بزيارة للمكسيك فى ١٣و١٤ سبتمبر ، حيث اشترك فى افتتاح مؤتمر للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية ، تنظمه مجموعة السبع والسبعين .كما حضر حفل افتتاح مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية للعالم الثالث .

ـ التقى الدكتور فالدهايم فى ٢٢ سبتمبر مع سام نوجوما ، وهو زعيم من زعماء حركة تحرير سوابو (منظمة شعب جنوب غرب افريقيا)

اعلن الدكتور كورت فالدهايم فى ١٣ اكتوبر ، انه يعتبره أمرا مشرفا له ، لو جددت الجمعية العامة مدته كسكرتير عام لخمس سنوات أخرى .

ـ وكان الدكتور فالدهايم قد امتنع حتى هذا التاريخ ، امتناعا تاما عن ابداء رأيه فى هذا الموضوع ، علما بأن مدته الحالية تنتهى مع نهاية هذا العام (١٩٧٦) .

فى يوم ٢٤ أكتوبر ، اصدر السكرتير العام بيانا بمناسبة يوم الامم المتحدة قال فيه « أن اول واجبات الامم المتحدة هو حفظ السلم والامن فى كثير من بقاع العالم . وفى الامم المتحدة تستطيع جميع الامم ان تلتقى على أساس التساوى فى السيادة » .

فى ١٨ أكتوبر ، اصدر الدكتور فالدهايم بيانا طالب فيه دول المنظمة ، الاسهام فى تقديم المساعدات العاجلة للرأس الاخضر .

أصدر السكرتير العام فى ١٢ نوفمبر ، نداء الى جميع الدول ، لتقديم العون للبنان لمواجهة الظروف الصعبة القائمة هناك ، بسبب آثار الحرب الاهلية .

محكمة العدل الدولية :

ـ قضية الجرف القارى لبحر ايجه:

فى يوم ١١ سبتمبر ١٩٧٦ ، أصدرت محكمة العدل الدولية برئاسة القاضى جيمينز دى ارشاجا قرارا حول مسألة الجرف القارى فى بحر ايجه ، بأغلبية ١٢ صوتا ضد صوت واحد ، جاء فيه : ان الظروف كما هى واضحة فى صورتها الحالية فى الوضع المقدم الى محكمة العدل الدولية ، لا تحتاج الى ممارسة المحكمة لسلطاتها بمقتضى المادة ٤١ من نظامها الاساسى فى تقرير تدابير مؤقتة لحفظ الحقوق وتنص الفقرة (١) من المادة المذكورة على أن للمحكمة ان تقرر التدابير المؤقتة التى يجب اتخاذها لحفظ حق كل من الاطراف وذلك متى رأت ان الظروف تقضى بذلك » .

هذا وكانت اليونان قد رفعت دعوى فى ١٠ اغسطس ١٩٧٦ ضد تركيا بخصوص نزاع حول الجرف القارى فى بحر ايجه وتضمنت طلبات اليونان الى المحكمة ، تحديد مسار الحدود بين البلدين ، مع توضيح ما لكل دولة بالنسبة للجرف القارى ، وان تصدر المحكمة قرارا بأنه ليس لتركيا القيام بأى أعمال بحث وتنقيب واستغلال فى الجرف القارى اليونانى بدون موافقة اليونان وفى نفس اليوم ، قدمت اليونان طلبا الى محكمة العدل بتطبيق المادة ٤١ من النظام الاساسى ، واصدار قرار بوقف كل الاعمال فى المنطقة محل النزاع الى أن يصدر الحكم النهائى للمحكمة .

وفى ١٤ أكتوبر حددت المحكمة يوم ١٨ ابريل ١٩٧٧ تاريخا لتقديم اليونان مذكرتها الى المحكمة ، ويوم ٢٤ اكتوبر ١٩٧٧ تاريخا لرد تركيا على هذه المذكرة .

مؤتمر قانون البحار :

الدورة الخامسة : عقد مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار ، دورته الخامسة فى نيويورك فى الفترة من ٢ اغسطس الى ١٧ سبتمبر ١٩٧٦ ، حيث استمرت ١٤٨ دولة فى السعى الى الاتفاق حول نص معاهدة دولية تحكم استخدام البحار والمحيطات .

والمشكلة الرئيسية التى تواجه المؤتمر فى المرحلة الحالية ، هى التوصل الى اتفاق بشأن استغلال قاع البحار العميق ، وهو الموضوع الجارى بحثه فى اللجنة الاولى المختصة بقانون البحار ، واللجنة الثالثة المختصة بشئون البيئة البحرية والابحاث العلمية وتكنولوجيا البحار .

صندوق الامم المتحدة للطفولة :

ـ فى يوم ٤ نوفمبر ١٩٧٦ ، اجتمع فى نيويورك المؤتمر السنوى لاسهام الدول فى ميزانية صندوق الامم المتحدة للطفولة لنشاط عام ١٩٧٧ وافتتح السكرتير العام للامم المتحدة كورت فالدهايم المؤتمر بكلمة أكد فيها الدور البناء الذى يقوم به الصندوق منذ ثلاثين عاما ، فى خدمة الطفولة وانقاذها من المرض والجوع . وقد أعلنت ٨٦ دولة اسهامها بمبلغ يزيد على ٨١ مليون دولار ، ومن المنتظر ان تعلن دول أخرى تبرعاتها فى القريب ، بعد الحصول على الموافقات اللازمة .

ـ قدم صندوق الطفولة فى شهر سبتمبر ١٩٧٦ اغذية ومعدات قيمتها أكثر من ١٥٠ الف دولار ، الى الاسر التى اضيرت واضطرت الى ترك

ديارها بسبب الحرب الدائرة في لبنان .

مكتب المندوب السامي للاجئين :

اجتمعت في جنيف ، ابتداء من ٤ اكتوبر ١٩٧٦ ، الدورة ٢٧ للمجلس التنفيذي لبرنامج المندوب السامي وقد تولى المجلس دراسة نشاط المكتب في عام ١٩٧٧ ، واعتمد برنامجا تقدر مصروفاته بمبلغ ٧ر١٦ مليون دولار ، مع تخصيص مبلغ ١ر٦ مليون دولار للقارة الافريقية وحدها .

وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين :

اعلنت الوكالة في ١٥ نوفمبر ١٩٧٦ ، ان حكومة امارة قطر ، قررت تقديم تبرع خاص الى الوكالة ، قيمته نصف مليون دولار ، وذلك بالاضافة الى التبرع العادى الذى بلغ ٦٠ ألف دولار .

برنامج الامم المتحدة للتنمية :

عقد في ٢ نوفمبر ١٩٧٦ ، مؤتمر جمع التبرعات لبرنامج الامم المتحدة للتنمية . وهدف المؤتمر ، الحصول على تبرعات من الدول الاعضاء ، لتمويل ميزانية البرنامج ، التي يجب أن تغطي مشاركته في حوالى ٨ آلاف برنامج في ١٤٧ دولة ، يسهم فيها بحوالى ٢ مليار دولار في السنوات ١٩٦٦ الى ١٩٧٦ . وهدف هذا المؤتمر جمع حوالى ٥ر١ مليار دولار ، لتغطية الفترة ١٩٧٢ ــ ١٩٧٦ .

كذلك فان الهدف للسنوات الخمس القادمة ، كما حدده البرنامج ، هو جمع ٥ر٢ مليار دولار (للفترة ١٩٧٧ ــ ١٩٨١) .

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية :

عقد مجلس التجارة والتنمية اجتماعات دورته ١٦ في جنيف ، من ٥ الى ٢٢ اكتوبر ١٩٧٦ ، بهدف متابعة تنفيذ القرارات التي صدرت عن المؤتمر الرابع الذى انعقد في نيروبي في مايو ١٩٧٦ .

وهذه اول مرة ينعقد فيها المجلس بتكوينه الجديد الموسع ، الذى يضم جميع الدول الاعضاء في المؤتمر (١٥٤ دولة) بدلا من العدد المحدود (٦٨ دولة) .

الوكالات المتخصصة

اليونسكو :

المجلس التنفيذي : بدأ المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو ، دورته العادية المائة في باريس يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٧٦ . وقد وافق المجلس على جدول اعمال الدورة التي اكملها في نيروبي والتي تنتهي في ٣٠ نوفمبر .

وفي ٢٨ سبتمبر ، وافق المجلس على توصية بقبول عضوية انجولا في المنظمة . ومن الامور التي يتولى المجلس بحثها في هذه الدورة ، مشروع لخطة عمل متوسطة المدى للسنوات ١٩٧٧ ــ ١٩٨٢ بالاضافة الى مشروع خطة العمل لعام ١٩٧٦ ــ ١٩٧٧ .

المؤتمر العام : عقدت الدورة ١٩ للمؤتمر العام لمنظمة اليونسكو في نيروبي عاصمة كينيا من ٢٦ اكتوبر وحتى ٣٠ نوفمبر ١٩٧٦ . وقد ضم المؤتمر ممثلي الدول ١٤٧ الاعضاء في اليونسكو . ويجيء هذا الاجتماع بمناسبة الذكرى الثلاثين لانشاء المنظمة في ٤ نوفمبر عام ١٩٤٦ .

وقد افتتح الرئيس الكيني جومو كينياتا المؤتمر ، والقى كلمة ترحيب بالوفود ، أثنى فيها على اختيار مدينة أفريقية لعقد هذه الدورة ، وأكد على احتياجات القارة الافريقية الملحة الى جهود اليونسكو .

وهذه هي المرة الاولى ، التي يعقد المؤتمر العام لليونسكو دورة في مدينة افريقية ، كما انها المرة الاولى منذ عام ١٩٥٦ التي يعقد فيها دورة خارج المقر الرئيسي بباريس .

وقد وافق المؤتمر العام في أول نوفمبر على قبول أنجولا عضوا في اليونسكو ، التي أصبحت بذلك تضم ١٤١ دولة . وجاء التصويت في صالح هذا القرار باغلبية ١٠٤ أصوات وامتناع ٣ دول عن التصويت .

وفي ٨ نوفمبر ، وافق المؤتمر العام على مشروع قرار بخصوص تكوين المجموعات الاقليمية داخل المنظمة .

كذلك قرر المؤتمر توسيع عضوية المجلس التنفيذي ليضم ٤٥ دولة ، بدلا من ٤٠ دولة .

واعتمد المؤتمر باغلبية ٨٩ صوتا مع امتناع ١٤ دولة عن التصويت ، حدا أقصى قدره ٤١٣ر٢٢٤ مليون دولار لميزانية برنامج عام ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨ .

منظمة العمل الدولية :

ــ انعقدت في جنيف من ١٣ الى ٢٩ اكتوبر ١٩٧٦ الدورة ٦٢ (البحرية) من مؤتمر العمل الدولى ، برئاسة مودولف هاريد من النرويج . وتتولى الدورة التي تهدف الى تنظيم ودراسة شئون عمال البحار ، العمل على وضع مقاييس دولية جديدة للعمل في البحار . والمقدر الان أن العاملين به يصل عددهم الى قرابة مليوني شخص .

ــ تشير الدراسات التي قامت بها منظمة العمل الدولية ، الى أن معدل الاضرابات والخلافات العمالية انخفض عام ١٩٧٥ بالمقارنة بالعام السابق ، الا أن عدد العمال الذين انضموا لحركات الاضراب زاد في ١٩٧٥ عما كان عليه في ١٩٧٤ .

ــ عقد مكتب العمل الدولى الدورة

٢٠١ لمجلس ادارته فى جنيف من ٨ الى ١٩ نوفمبر ١٩٧٦ .

منظمة الاغذية والزراعة :

ـ عقد مجلس منظمة الاغذية والزراعة دورته ٧٠ فى روما فى الفترة من ٢٩ نوفمبر الى ١٠ ديسمبر ١٩٧٦ .

ـ عقدت لجنة المعونة الغذائية دورتها الثانية فى روما من ١٥ الى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٦ .

ـ عقدت اللجنة التحضيرية للصندوق الدولى للتنمية الزراعية ، أول دورة لها فى روما من ٢٧ الى ٣٠ سبتمبر ١٩٧٦ .

ـ عقد فى تونس من ٤ الى ١٢ أكتوبر ، المؤتمر الاقليمى لمنظمة الاغذية والزراعة لافريقيا فى دورته ١٣ .

منظمة الصحة العالمية :

ـ نشرت منظمة الصحة العالمية فى ١٧ نوفمبر ، معلومات بشأن انتشار مرض السل فى بابوا ، غينيا الجديدة . وجاء بهذه الدراسة ، ان المرض اكثر تفشيا فى المناطق التى بها سياحة عنه فى المناطق الداخلية ، مما يدل على أن المرض يزيد فى الاماكن التى حدث فيها اتصال بأوروبيين مع نسبة زيادة كثافة هذه الاتصالات .

منظمة الطيران المدنى الدولية :

ـ عقدت فى مونتريال بكندا الدورة ٨٩ لمجلس منظمة الطيران المدنى الدولية .

الوكالة الدولية للطاقة النووية :

عقدت فى ريودى جانيرو ، فى الفترة من ٢٢ الى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٦ ، الدورة العشرون للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة النووية . وقد شكل المؤتمر مجلس محافظين جديد للوكالة يضم ٣٤ عضوا .

وقد اعتمد المؤتمر ميزانية قدرها ٤٣ مليون دولار لعام ١٩٧٧ كما ناقش برنامج العمل للفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٢ .

وفى ٢٦ أكتوبر ١٩٧٦ احتفلت الوكالة بمرور عشرين عاما على انشائها ، علما بأن نظامها الاساسى بدأ سريانه يوم ٢٩ يوليو ١٩٥٧ .

منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية :

ـ استأنف مجلس المنظمة دورته العشرين فى فيينا يوم ٦ سبتمبر ، وكان الجزء الاول من الدورة قد انعقد من ٢٠ الى ٣٠ ابريل ١٩٧٦ . وأمام المجلس بصفة أساسية عدد من المسائل المالية والادارية .

ـ احتفلت منظمة التنمية الصناعية فى ١٧ نوفمبر ١٩٧٦ بذكرى مرور عشر سنوات على انشائها . وقد وجه السكرتير العام للامم المتحدة للمنظمة رسالة خاصة بهذه المناسبة .

منظمة الحكومة الاستشارية البحرية :

ـ فى يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٧٦ انضمت البحرين الى المنظمة الاستشارية البحرية التى أصبحت بذلك تضم فى عضويتها ١٠٠ دولة .

ـ انعقد فى لندن من ١ الى ١٩ نوفمبر ١٩٧٦ المؤتمر الدولى لتحديد المسئوليات للمطالبات بالتعويضات البحرية .

الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية :

انضمت جمهورية ساو تومى وبرانسيب فى أول سبتمبر ١٩٧٦ الى الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية الذى يضم الان فى عضويته ١٥٠ دولة .

منظمة الارصاد الجوية :

عقدت لجنة النظم الاساسية التابعة للمنظمة الدولية للارصاد الجوية دورة خاصة لمدة أسبوعين فى جنيف فى نوفمبر ١٩٧٦ ، لمواجهة عدد من المسائل الهامة التى لا يمكن ارجاؤها حتى الدورة العادية التى تنعقد عام ١٩٧٩ ، وهى تنعقد مرة كل أربع سنوات . وتتصل غالبية هذه المسائل ، ببرنامج الابحاث الجوية الذى يعتمد على نظام جديد للاقمار الصناعية .

صندوق النقد الدولى :

فى ٢١ سبتمبر ١٩٧٦ ، انضمت جزر الكومور الى صندوق النقد الدولى ، الذى أصبح بذلك يضم ١٢٩ دولة . وتساوى حصة الكومور فى الصندوق ٩ر١ مليون وحدة سحب خاصة ، وبذلك يصل مجموع حصص الدول الاعضاء فى الصندوق الى ٣ر٢٩٢١٣ مليون وحدة سحب خاصة .

انعقد فى مانيلا عاصمة الفلبين ، الاجتماع السنوى المشترك لمحافظى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير ، وذلك فى الفترة من ٤ الى ٨ أكتوبر ١٩٧٦ . وقد انتخب ممثل سوريا ووزير اقتصادها محمد عمادى رئيسا للمؤتمر . وفى أثناء انعقاد المؤتمر ، قامت المجموعات الفرعية بعقد عدة اجتماعات لمناقشة المشاكل النقدية والاقتصادية التى تواجه العالم .

هذا وكانت اللجنة الفرعية لمجلس محافظى الصندوق ، قد عقدت دورتها العادية السادسة فى مانيلا أيضا يوم ٢ اكتوبر برئاسة وزير مالية بلجيكا .

صدر فى ١٩ سبتمبر ١٩٧٦ التقرير السنوى عن ١٩٧٦ لصندوق النقد الدولى . وجاء فى هذا التقرير أن الاقتصاد العالمى بدأ مع النصف الاول من عام ١٩٧٥ يسترد قوته ، اذ عادت معدلات النمو فى الدول الصناعية الى الارتفاع ، كما أن نسب التضخم كانت أقل بشكل ملحوظ ، عما كانت عليه فى عام ١٩٧٤ وفى النصف الاول من عام ١٩٧٥ . ولكن التقرير أوضح أنه بمعايير الماضى ، لا يزال التضخم مرتفعا ، كما أن نسب البطالة تعتبر عالية .

وأكد التقرير على ضرورة اتخاذ حكومات الدول الصناعية ، الاحتياطات والتدابير اللازمة للقضاء على الاتجاهات التضخمية . ولاحظ

التقرير أن الدول الصناعية الكبرى ، بدأت في سحب جزء من الدفعة النقدية التي كانت قد بدأتها في فترة الكساد لتنشيط الاقتصاد ، وأن هذه الدول تتجه الان الى انتهاج سياسة الحرص في نسب السيولة المسموح بها .

وتناول التقرير تاثير التقلبات الاقتصادية في الدول الصناعية على التجارة العالمية ، فقد انخفض حجم اجمالي التجارة الدولي في عام ١٩٧٥ بنسبة تتراوح بين ٤ و٥ في المائة عن عام ١٩٧٤ ، الا أنه منذ النصف الثاني لعام ١٩٧٥ ، انعكس هذا الاتجاه ، وبلغ في بداية عام ١٩٧٦ معدل زيادة قدره ١٠ في المائة .

وتناول التقرير أيضا تأثير التغيرات في أسعار البترول . وقد تمكنت الدول الصناعية من اعادة موازين المدفوعات لصالحها في عامي ١٩٧٦ و١٩٧٥ . وقد نتج هذا التحسن من جراء خفض الواردات من الدول غير الصناعية ، الى جانب نجاح الدول الصناعية في توريد الجزء الاعظم من المواد والخدمات التي حصلت عليها الدول المصدرة للبترول ، والتي زادت بشكل مطرد .

وعرض التقرير لوضع السيولة النقدية العالمية والمخزون النقدي ، ثم استعرض نشاط صندوق النقد الدولي ، وأوضاع حصص الدول الاعضاء ، وحساب السحب الخاص ، ووحدات السحب الخاصة .

البنك الدولي للانشاء والتعمير :

صدر في ٢٣ سبتمبر ، التقرير السنوي لعام ١٩٧٦ للبنك الدولي ومنظمة التنمية الدولية . وقد أوضح التقرير ، أن حالة الكساد التي سادت العالم في عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ بدأت تنقشع ، على اثر الاجراءات المضادة للتضخم التي اتخذتها الدول الصناعية .

وأوضح التقرير الصعوبات التي تواجهها الدول النامية ، وبصفة خاصة الافريقية جنوب الصحراء وفي جنوب آسيا ، حيث تلاشت نسبة النمو البالغة ٢ر٨ في المائة بسبب ازدياد السكان .

وعن عمليات البنك ومنظمة التنمية ، جاء في التقرير ، أن قيمة القروض المقدمة في العام المنتهى في ٣٠ يونيو ١٩٧٦ بلغت ٦٦٣٢ مليون دولار ، بزيادة ٧٣٦ مليون دولار عن العام السابق . وكان نصيب البنك ٤٩٧٧ مليون دولار ، بزيادة ١٥ في المائة عن عام ١٩٧٥ ، وان كانت الزيادة الحقيقية تبلغ ٩ في المائة فقط . أما منظمة التنمية ، فلم تكن هناك زيادة حقيقية ، فرغم زيادة المبالغ بنسبة ٥ في المائة ، فان التضخم الغي هذه الزيادة ، وهبط بها الى انخفاض فعلي قدره واحد في

ومن جانب آخر ، فان ايرادات البنك بلغت ٢٢٠ مليون دولار ، بانخفاض ٢٠ في المائة عن العام السابق ، ويرجع الانخفاض ، بصفة أساسية ، الى ارتفاع تكاليف الديون ، وانخفاض ناتج العائد من الاستثمارات قصيرة الاجل .

وأوضح التقرير ، الاجراءات التي اتخذها البنك لزيادة موارده في السنوات القادمة ، والنظام الجديد المزمع استخدامه ، لتحديد الفائدة على القروض والتي تبلغ الان ٨٥ر٨ في المائة . ويتلخص النظام الجديد في مراجعة سعر الفائدة كل ثلاثة شهور ، وتعديله بما يناسب معدل تكلفة المبالغ التي اقترضها البنك طوال ١٢ شهرا سابقة . وتضاف الى هذا الرقم نسبة نصف في المائة .

وبناء على النظام الجديد الذي بدأ سريانه في أول يوليو ١٩٧٦ ، كان سعر الفائدة ٩ر٨ في المائة في الشهور يوليو وأغسطس وسبتمبر ١٩٧٦ .

المنظمات الاقليمية

العالم العربي

جامعة الدول العربية :

مؤتمر الملوك والرؤساء :

انعقد في القاهرة يومي ٢٥ و٢٦ أكتوبر ١٩٧٦ مؤتمر ملوك ورؤساء دول جامعة الدول العربية ، لبحث الوضع القائم في لبنان ، والاوضاع العربية عامة .

وكان قد سبق بدء المؤتمر ، اجتماع مصغر انعقد في الرياض ، حضره ملوك ورؤساء مصر ولبنان وسوريا والكويت والسعودية وفلسطين ، وذلك في ١٦ و١٧ و١٨ أكتوبر ١٩٧٦ . وقد توصل المؤتمر المحدود الى قرار بوقف اطلاق النار فورا في لبنان ، وانهاء القتال بصورة نهائية ، مع تعزيز قوات الامن العربية .

وفيما يلي نص البيان الذي صدر عن المؤتمر السداسي :

اجتمع في الرياض ، في الفترة من ١٦ الى ١٨ أكتوبر ، كل من الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ، والرئيس حافظ الاسد رئيس الجمهورية العربية السورية ، والرئيس الياس سركيس رئيس الجمهورية اللبنانية ، والسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، وصاحب السمو الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت ، وصاحب الجلالة الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية ، في مؤتمر سداسي ، لبحث الازمة في لبنان ، ودراسة وسائل حلها ، والاتفاق على الخطوات اللازمة لوقف نزيف الدم في لبنان ، واللجوء الى الحوار بدلا من القتال ، والحفاظ على أمن لبنان وسلامته واستقلاله وسيادته ، وحماية المقاومة الفلسطينية ، ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية .

وانطلاقا من موقع الالتزام بالمسئولية القومية والتاريخية ، بوجوب تعزيز الدور العربي الجماعي ، بما يكفل حسم الموقف في

لبنان ، والحيلولة دون تفجره فى المستقبل ، وانطلاقا من الحرص على تجاوز سلبيات الماضى ورواسبه ، وضرورة التحرك الى المستقبل بروح المصالحة والسلام والبناء والتعمير ، وتوفير الضمانات اللازمة لاستقرار الحياة الطبيعية فى لبنان ، والحفاظ على مؤسساته السياسية والاقتصادية وغيرها ، وصيانة السيادة اللبنانية ، واستمرار الصمود الفلسطينى ، درس المؤتمر الوضع فى لبنان ، والخطوات والاجراءات اللازمة لاعادة الحياة الطبيعية فى اطار الحفاظ على سيادته واستقلاله ، وتضامن الشعبين اللبنانى والفلسطينى ، والضمان العربى الجماعى لكل ذلك •

وقرر اعلان وقف اطلاق النار ، وانهاء القتال بصورة نهائية ، والالتزام به التزاما كاملا من كافة الاطراف ، كما قرر تعزيز قوات الامن العربية الحالية ، لتصبح قوة ردع تعمل داخل لبنان ، تحت أمرة رئيس الجمهورية اللبنانية شخصيا •

ودعا المؤتمر كافة الاطراف لبنان تحت أى صورة ، وبأى شكل قانونيا أو واقعيا ، صراحة أو ضمنا ، وعلى تأكيد الالتزام بالحفاظ على وحدة لبنان الوطنية وسلامته الاقليمية ، وعدم المساس بوحدة أراضيه ، أو التدخل فى شئونه الداخلية بأى صورة •

ودعا المؤتمر كافة الاطراف اللبنانية لاجراء حوار سياسى ، يهدف الى تحقيق المصالحة الوطنية ، وتثبيت دعائم الوحدة بين أبناء الشعب اللبنانى • وتم الاتفاق على تنفيذ اتفاقية القاهرة وملحقاتها التى أعلن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية التزامه الكامل بها • وفى هذا الصدد ، قرر تأليف لجنة تضم ممثلين عن المملكة العربية السعودية ، وجمهورية مصر العربية ، والجمهورية العربية السورية ، ودولة الكويت تقوم بالتنسيق مع رئيس الجمهورية اللبنانية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية القاهرة ، وتكون مدتها تسعين يوما من تاريخ اعلان وقف اطلاق النار •

وقد أكد المؤتمر التزامه بمقررات مؤتمر القمة العربى السابع فى الرباط باعتماد منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا لشعب فلسطين ، وتعهد جميع الدول العربية الاعضاء فى جامعة الدول العربية ، بدعم منظمة التحرير الفلسطينية وعدم التدخل فى شئونها • وأكدت المنظمة سياستها بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لاى بلد عربى • وفى هذا الصدد ، أكد المؤتمر ضمان الدول المشتركة فيه سلامة لبنان ووحدته وسيادته واستقلاله •

وكذلك بحث المؤتمر موضوع اعادة تعمير لبنان ، والاحتياجات المادية المطلوبة لازالة آثار النزاع المسلح والاضرار التى حلت بالشعبين اللبنانى والفلسطينى ، وسوف تعرض قرارات هذا المؤتمر على مؤتمر القمة العربى الموسع •

وفيما يلى نص القرار الذى اتخذه المؤتمر السداسى :

ان مؤتمر القمة العربى المحدود المنعقد فى الرياض فى المدة من الثالث والعشرين الى الخامس والعشرين من شوال ١٣٩٦ هجرية الموافق السادس عشر الى الثامن عشر أكتوبر ١٩٧٦ ميلادية ، بناء على مبادرة من جلالة الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية ، وصاحب السمو الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت ، بعد استعراض قرارات مجلس جامعة الدول العربية فى ادوار انعقاده غير العادية فى ٨ الى ١٠ يونيو ١٩٧٦ و٢٣ يونيو ١٩٧٦ ، أول يوليو ١٩٧٦ ، وفى دور انعقاده فى الرابع من سبتمبر « ايلول » ١٩٧٦ ، وانطلاقا من الالتزام القومى بالحفاظ على وحدة لبنان وأمنه وسيادته ، وكذلك بالحفاظ على المقاومة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى طبقا لقرارات الرباط ، وتصعيد قدرتها على الصمود فى وجه كافة المحاولات التى تستهدف كيان الشعب الفلسطينى وحقه فى تقرير مصيره ، واستعادة ترابه الوطنى • وايمانا بوحدة الهدف والمصير بين الشعبين اللبنانى والفلسطينى ، واستحالة قيام اى تناقض فى المصلحة بينهما ، ومن موقع الاصرار على تجاوز الماضى بسلبياته ورواسبه ، والاتجاه الى المستقبل بروح المصالحة والحوار والتعاون ، ووجوب الاسراع بتوفير الظروف والضمانات اللازمة لاستقرار الحياة الطبيعية فى لبنان ، وترسيخ مؤسساته السياسية والاقتصادية وغيرها ، وتمكين منظمة التحرير الفلسطينية من تحقيق أهدافها القومية ، وانطلاقا من الروح الايجابية البناءة التى أبداها القادة المجتمعون فى هذا المؤتمر ، مما يكشف عن رغبة صادقة لديهم جميعا فى انهاء الازمة فى لبنان انهاء حاسما لا رجعة فيه ، وتطويق أى خلاف يمكن أن يقع فى المستقبل ، يقرر المؤتمر ما يلى :

■ **أولا** : وقف اطلاق النار وانهاء الاقتتال فى كافة الاراضى اللبنانية من قبل جميع الاطراف بصورة نهائية اعتبارا من الساعة السادسة صباحا يوم ٢١ – ١٠ – ١٩٧٦ والتزام الاطراف بذلك التزاما تاما •

■ **ثانيا** : تعزيز قوات الامن العربية الحالية ، لتصبح قوة ردع تعمل داخل لبنان بامرة رئيس الجمهورية اللبنانية شخصيا ، على ان تكون فى حدود الثلاثين الف جندى ويكون من مهامها الاساسية :

أ – فض الاقتتال والفصل بين القوات المتحاربة وردع أى مخالف •

ب – تطبيق اتفاقية القاهرة وملحقاتها •

ج – حفظ الامن الداخلى •

د – الاشراف على سحب المسلحين الى الاماكن التى كانوا فيها بتاريخ ١٣ – ٤ – ١٩٧٥ وازالة المظاهر المسلحة وفقا للجدول المبين فى الملحق المرفق •

هـ – الاشراف على جمع الاسلحة الثقيلة من مدفعية وهاون وقواعد صواريخ وآليات مدرعة ٠٠ الخ تحت مسئولية الاطراف المعنية •

و – مساعدة السلطة اللبنانية عند الاقتضاء ، على استلام المرافق والمؤسسات العامة تمهيدا لاعادة تسييرها ، وحماية المنشآت العامة العسكرية والمدنية •

■ **ثالثا** : اعادة الحياة الطبيعية فى لبنان الى الحالة التى كانت عليها البلاد قبل بدء الاحداث أى قبل تاريخ ١٣ – ٤ – ١٩٧٥ ميلادية كمرحلة أولى طبقا للجدول الزمنى المبين فى الملحق المرفق •

رابعا : تنفيذ اتفاقية القاهرة ، وملحقاتها والالتزام بمضمونها نصا وروحا ، وذلك بضمانة من الدول العربية المجتمعة . وتؤلف لجنة تضم ممثلين عن المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية ودولة الكويت ، تقوم بالتنسيق مع رئيس الجمهورية اللبنانية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية القاهرة وملاحقها ، وتكون مدتها تسعين يوما من تاريخ اعلان وقف اطلاق النار .

خامسا : تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية ، احترامها لسيادة لبنان وسلامة وعدم تدخلها في شئونه الداخلية ، انطلاقا من التزامها الكامل بأهداف القضية الفلسطينية القومية . وتضمن السلطة الشرعية اللبنانية بالتالي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، سلامة وجودها وعملها على الاراضي اللبنانية ضمن اطار اتفاقية القاهرة وملاحقها .

سادسا : تتعهد الدول العربية المجتمعة باحترام سيادة لبنان وسلامته ووحدة شعبه وأرضه .

سابعا : تؤكد الدول العربية المجتمعة ، التزامها بمقررات القمة في الجزائر والرباط ، ومساندة المقاومة الفلسطينية بدعمها واحترام حق الشعب الفلسطيني في الكفاح بكافة الوسائل واسترداد حقوقه الوطنية .

ثامنا : الشئون الاعلامية ..

أ — وقف الحملات الاعلامية والتعبئة النفسية السلبية من قبل كافة الاطراف .

ب — توجيه الاعلام بما يكرس وقف الاقتتال ، وتحقيق السلام وتنمية روح التعاون والاخاء بين الجميع .

ج — العمل على توجيه الاعلام الرسمي .

تاسعا : اعتبار الجدول الملحق المتعلق بتنفيذ هذه القرارات جزءا لا يتجزء منها .

الجدول الزمني للتنفيذ

قرارات مؤتمر الرياض

أولا : الاعلان عن وقف اطلاق النار ، وانهاء الاقتتال في كافة الاراضي اللبنانية ، من قبل جميع الاطراف بصورة نهائية اعتبارا من يوم ٢١ — ١٠ — ١٩٧٦ ميلادية الساعة السادسة صباحا .

ثانيا : وضع نقاط مراقبة من قوة الامن الرادعة بعد انشاء مناطق عازلة في الاماكن المتوترة ، لتثبيت وقف اطلاق النار وانهاء الاقتتال .

ثالثا : سحب المسلحين وجميع الاسلحة الثقيلة وازالة المظاهر المسلحة وفقا للجدول الزمني التالي :

أ — جبل لبنان : يتم خلال خمسة أيام .

ب — الجنوب : يتم خلال خمسة أيام .

ج — بيروت وضواحيها : يتم خلال سبعة أيام .

د — الشمال : يتم خلال عشرة أيام .

رابعا : فتح الطرقات الدولية :

أ — تفتح الطرقات الدولية التالية خلال خمسة أيام : بيروت — المصنع ، بيروت — طرابلس — صيدا مرجعيون — المصنع .

ب — توضع نقاط مراقبة دورية على الطرقات غير الامنة من عناصر قوة الامن الرادعة بالاتفاق مع الاطراف المعنية وقائد القوة المذكورة .

خامسا : تتولى السلطات اللبنانية الشرعية المرافق والمؤسسات والمنشآت العامة من عسكرية ومدنية مع اتخاذ الاجراءات التالية :

أ — اخلاؤها من المسلحين وغير الموظفين ، وتكليف قوة الامن العربية بحراستها وتسهيل تشغيلها من قبل موظفيها بعد استلامهم لها ، وذلك خلال عشرة أيام .

ب — تسليمها الى لجنة لبنانية رسمية مركزية تكلف بدورها لجانا فرعية خاصة بكل مرفق أو مؤسسة في سبيل جرد محتوياتها ، وتسلمها .

سادسا : يتم تشكيل القوات المطلوبة لتعزيز قوات الامن العربية بالاتفاق مع رئيس الجمهورية اللبنانية ، على أن يتم وصول هذه القوات خلال أسبوعين .

سابعا : يتم تنفيذ اتفاقية القاهرة وملاحقها كمرحلة ثانية ، ولا سيما لجهة وجود الاسلحة والذخائر في المخيمات ولجهة خروج القوات الفلسطينية المسلحة التي دخلت يوم بدء الاحداث ، على ان ينتهي هذا التنفيذ خلال ٤٥ يوما اعتبارا من تاريخ تشكيل قوة الامن العربية الرادعة .

أما مؤتمر الملوك والرؤساء فقد أصدر في ختام أعماله بيانا لخص فيه النتائج التي توصل اليها الملوك والرؤساء في مشاوراتهم وفيما يلي نص البيان :

ان ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية ، في اجتماعهم بالقاهرة ، بمقر جامعة الدول العربية يومي ٢ و ٣ من ذي القعدة لعام ١٣٩٦ ه ، الموافقين ٢٥ و ٢٦ من اكتوبر (تشرين الاول) لعام ١٩٧٦ م ..

وبعد ان تدارسوا الوضع الراهن في لبنان ، ونتائج اعمال مؤتمر القمة العربي السداسي بالرياض ، الصادرة في ١٨ — ١٠ — ١٩٧٦ ، واهمية دعم التضامن العربي ، يقررون ما يأتي :

اولا — الوضع الراهن في لبنان :

١ — المصادقة على البيان والقرارات وملحقاتها الصادرة في مؤتمر القمة العربي السداسي بالرياض في يوم ١٨ — ١٠ — ١٩٧٦ ، والمرفقة بهذا ، (لم يوافق وفد الجمهورية العراقية على هذه الفقرة)

٢ — ان تساهم الدول العربية كل حسب امكانياتها ، في اعادة تعمير لبنان ، وتقديم الاحتياجات المادية المطلوبة لازالة آثار النزاع المسلح والاضرار التي حلت بالشعبين اللبناني والفلسطيني ، وان تبادر الدول العربية بتقديم العون العاجل للحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية .

ثانيا — دعم التضامن العربي :

تأكيد التزام الملوك والرؤساء العرب بأحكام قرارات مؤتمرات القمة ومجلس الجامعة في هذا الشأن ، وخاصة ميثاق التضامن العربي الصادر في قمة الدار البيضاء في ١٥ — ٩ — ١٩٦٥ والعمل لوضعها جميعا موضع التنفيذ التام الفوري .

ثالثا ــ تمويل قوة الامن العربية :

توفيرا للموارد المالية اللازمة للانفاق على قوات الامن العربية فى لبنان ، والمنصوص عليها فى القرار الثانى من مقررات مؤتمر قمة الرياض ·

وبعد الاطلاع على تقرير الامانة العسكرية لجامعة الدول العربية فى هذا الشأن ··

يقرر مؤتمر القمة ما يأتى :

١ ــ انشاء صندوق خاص للانفاق على متطلبات قوات الامن العربية فى لبنان ·

٢ ــ تساهم كل دولة من الدول الاعضاء فى الجامعة العربية فى الصندوق بنسبة مئوية تحددها كل دولة ، حسب طاقتها ·

٣ ــ يشرف رئيس الجمهورية اللبنانية على الصندوق ويضع بالتشاور مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية والدول المساهمة بنسبة ١٠ فى المائة على الاقل ، نظاما عاما للصندوق ، يوضح طريقة الانفاق منه وتصفيته عند انتهاء مدته ، ويعمل بالنظام الحالى لقوات الامن العربية الى أن يتم وضع نظام جديد لها

٤ ــ تحدد مدة الصندوق بفترة ستة شهور قابلة للتجديد بقرار من مجلس الجامعة الذى ينعقد بطلب من رئيس الجمهورية اللبنانية ·

وهكذا أيد مؤتمر القمة الموسع ، قرارات مؤتمر الرياض ، التى بدأت فور انتهاء المؤتمر ، اجراءات تنفيذها ·

وكانت جلسات المؤتمر الخاصة بمناقشة المواضيع المطروحة فى جدول أعمال المؤتمر سرية · وجدير بالذكر ان هذا المؤتمر هو التاسع فى سلسلة اجتماعات القمة العربية ، الا انه اعتبر مؤتمرا استثنائيا ··

وقد أعاد المؤتمر انتخاب محمود رياض أمينا عاما لجامعة الدول العربية لفترة ثانية ·

وقد عقد السيد محمود رياض مؤتمرا صحفيا فى أعقاب الجلسة الختامية للمؤتمر ، شرح فيه الجوانب المختلفة لقراراته وقال انه تم اعتماد مبلغ ٦٢ر٥ مليون دولار لتمويل الانفاق على قوة الامن العربية ، وأكد أن الرئيس اللبنانى سركيس هو الذى يتولى وحده الاشراف على هذه القوة

مجلس الجامعة :

بدأ فى القاهرة يوم ١٥ اكتوبر ١٩٧٦ ، اجتماع مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية ، لبحث الوضع فى لبنان والتحضير لانعقاد مؤتمر الملوك والرؤساء وقد استمر انعقاد المجلس حتى يوم ٢٣ أكتوبر ·

هذا ، وكان مجلس الجامعة العربية ، قد انعقد فى بداية سبتمبر ، وقرر الموافقة على الاقتراح التى تقدمت به مصر ، بقبول منظمة التحرير الفلسطينية عضوا ممثلا لفلسطين فى جامعة الدول العربية ، وبذلك تصبح فلسطين العضو الحادى والعشرين فى الجامعة العربية ·

الامانة العامة :

أعيد انتخاب السيد محمود رياض أمينا عاما لجامعة الدول العربية لفترة ثانية ·

ــ بعث الاردن فى ١٠ اكتوبر ، بمذكرة الى الامانة العامة يبلغها فيها انتهاكات اسرائيل للمقدسات الاسلامية فى الضفة الغربية التى تحتلها اسرائيل

ــ بعث الامين العام لجامعة الدول العربية ، رسالة فى ١٢ اكتوبر الى السكرتير العام للامم المتحدة حول أعمال اسرائيل فى جنوب لبنان ، والاعمال التى تقوم بها القوات الاسرائيلية ضد سيادة وأمن لبنان ، وحذر محمود رياض من خطورة هذه الاعمال ·

ــ قام محمود رياض ابتداء من ٦ نوفمبر ، بجولة زار خلالها سوريا والعراق ولبنان وتسع دول عربية أخرى ، وقد تضمنت هذه الجولة ، بذل المساعى الحميدة بين سوريا والعراق ، لتخفيف حدة التوتر بينهما ، وكذلك بذل الجهود لتحسين الوضع بين اليمن الديمقراطية وسلطنة عمان ·

ــ فى ١٤ نوفمبر ١٩٧٦ ، أصدرت الجامعة العربية بيانا بمناسبة مرور عام على قرار الجمعية العامة للامم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية ·

القارة الافريقية

منظمة الوحدة الافريقية :

فى يوم ٦ أغسطس ١٩٧٦ ، اجتمع وليام ايتكى سكرتير عام منظمة الوحدة الافريقية ، مع ممثلى كل من كينيا وأوغندا ، حيث تم توقيع اتفاق للتصالح بين البلدين ، عقب التوتر الذى وقع بسبب حادثة الهجوم الاسرائيلى على مطار عنتيبى · وكانت الدولتان قد تبادلتا الاتهامات ، وقامتا بحشد قواتهما على الحدود بينهما ·

وقد قام السكرتير العام للمنظمة ، بالتوسط بين البلدين ، ونجحت مساعيه الحميدة فى التوصل الى الاتفاق المذكور آنفا ، والذى نص على سحب القوات المحتشدة من الجانبين ، وعلى ضمان سلامة المواطنين الكينيين فى أوغندا ، كما تعهدت حكومة أوغندا بتسديد الدين الذى يستحق عليها لكينيا ·

منظمة الدول الافريقية وموريشيوس :

فى يوم ٧ سبتمبر ١٩٧٦ قررت الجابون الانسحاب من منظمة الدول الافريقية وموريشيوس (الاوكام) ، فأصبحت المنظمة تضم تسع دول فقط هى : بنين وساحل العاج وفولتا العليا وجزر موريس والنيجر وروأندا وجمهورية افريقيا الوسطى والسنغال وتوجو ·

الا أن جابون ستظل عضوا فى الوكالات المتخصصة لمنظمة الاوكام ·

القارة الاسيوية

الحلف المركزى :

ــ اجتمع فى طهران ، فى الفترة من ٣ الى ٥ اكتوبر ، خبراء من

الدول الخمس الاعضاء فى منظمة الحلف المركزى ، فى مؤتمر خاص بدراسة التطبيقات الممكنة للطاقة الشمسية ·

– انعقدت فى تركيا من ٢٥ الى ٢٩ يوليو ١٩٧٦ ندوة خاصة بالحلف المركزى ، لدراسة تسويق المنتجات الزراعية فى دول حلف ·

– اجتمع فى اسطنبول ، فى الفترة من ٢٩ أغسطس الى ٢ سبتمبر ١٩٧٦ ، مديرو جامعات الدول الخمس الاعضاء فى الحلف ، لتقويم الدور الذى تسهم به الجامعات فى مجال الابحاث العلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ·

الانزوس :

اجتمع وزراء دفاع الدول الاعضاء فى منظمة حلف الانزوس فى كانبرا يومى ٣ و ٤ أغسطس ١٩٧٦ · وناقش الوزراء دور الولايات المتحدة الدفاعى فى المحيط الهندى والمحيط الهادى ، لمواجهة النشاط السوفييتى فى هاتين المنطقتين ·

والجدير بالذكر ، ان الحلف يضم ثلاث دول هى استراليا ونيوزلندا والولايات المتحدة الامريكية ·

لجنة جنوب المحيط الهادى :

عقد مؤتمر لجنة جنوب المحيط الهادى دورته ١٦ فى أواخر شهر اكتوبر فى نويما ·

القارة الأوروبية

مجلس اوروبا :

– وجهت البرتغال خطابا الى مجلس أوروبا ، تطلب فيه قبولها عضوا ، وذلك فى خطاب الى جورج كاهن اكرمان السكرتير العام لمجلس اوروبا · وجاء فى طلب عضوية البرتغال ، أن المؤسسات الديمقراطية التى نص عليها دستور البرتغال ، اصبحت الان تعمل بصورة كاملة ، مما يؤهل البرتغال لعضوية المجلس ·

وفى الدورة التى عقدتها الجمعية البرلمانية للمجلس فى سترازبورج من ١٥ الى ٢٣ سبتمبر ، وافقت بالاجماع على قبول البرتغال عضوا بالمجلس · وفى ٢٢ سبتمبر أصبحت البرتغال العضو التاسع عشر فى المجلس السالف الذكر ·

– هذا وقد خصصت الجمعية البرلمانية دورتها هذه ، لعدد كبير من المشاكل التعليمية والثقافية ومشاكل التنمية والحفاظ على تراث مدينة اسطنبول وتجارة السلاح · واختتمت الجمعية أعمالها بمناقشة حول الاوضاع فى النصف الجنوبى من القارة الافريقية ·

– عقدت لجنة حقوق الانسان لمجلس أوروبا دورتها ٢١٤ فى سترازبورج من ٢٧ سبتمبر الى ٨ اكتوبر ١٩٧٦ · وفى هذه الدورة ، نظرت اللجنة فى حوالى ١٦٠ طلبا من أشخاص ، وقررت قبول ثلاث قضايا من بين هذه الطلبات ·

اتحاد غرب اوربا :

– اجتمعت لجنة الشئون العامة لاتحاد غرب أوروبا فى أثينا يوم ٧ اكتوبر ١٩٧٦ ، وتناولت الوضع العام للاتحاد ، والنظام الدفاعى ، وتطور الخلاف التركى اليونانى حول بحر ايجه ·

حلف الاطلنطى :

– جرت فى شهر أغسطس الماضى ، مشاورات داخل منظمة حلف شمال الاطلنطى ، بخصوص الخلاف التركى اليونانى فى بحر ايجه · وقد أوصى الحلف كلا من الدولتين بممارسة قدر كبير من ضبط النفس والاعتدال وتفادى اتخاذ أى عمل منفرد ، من شأنه خلق صدام بينهما ·

– هذا وقد أعرب الحلف عن قلقه الشديد ازاء احتمالات انفجار الموقف بين تركيا واليونان ، لما لذلك من تأثير سلبى على قوة الجبهة الجنوبية الشرقية لحلف الاطلنطى ·

حلف وارسو :

– تم فى اكتوبر ١٩٧٦ تعيين الجنرال السوفييتى اناتول جريبكوف قائدا لاركان حرب القوات الموحدة لحلف وارسو ، خلفا للجنرال ستيمكو المتوفى ·

الجماعة الاوربية الاقتصادية :

– اجتمع وزراء خارجية الدول التسع الاعضاء فى الجماعة الاوروبية فى بروكسيل يوم ٢٧ يوليو الماضى ، الا انهم أرجأوا اتخاذ قرار فى شأن الانتخابات العامة المزمع اجراؤها لاختيار البرلمان الاوروبى بالاقتراع العام المباشر · وقد تأخر اتخاذ القرار ، بسبب عدم تمكن الوزارة البريطانية من دراسة المقترحات الخاصة بالوثيقة التشريعية التى ستعرض على برلمانات الدول التسع ·

وفى نفس اليوم ، بدأت المفاوضات بين مجلس الجماعة والحكومة اليونانية بشأن انضمام اليونان الى الجماعة الاوروبية ·

وقد عاد وزراء الخارجية الى الاجتماع فى ٢٠ سبتمبر ، ووقعوا رسميا على الوثيقة الخاصة بانتخاب البرلمان الاوروبى فى مايو – يونيو ١٩٧٨ ·

وتبدأ بعد ذلك عملية تعديل التشريعات الوطنية لكل من الدول التسع ، للسماح باجراء هذه الانتخابات ·

وبهذه الخطوة ، فان الجماعة الاوروبية تكون قد اقتربت أكثر وأكثر من الوحدة الكاملة ·

– عقد وزراء مالية الجماعة ، اجتماعا فى ٢٠ سبتمبر ١٩٧٦ خصص لبحث موقفها فى المؤتمر السنوى المشترك لمحافظى البنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى ·

– اجتمع وزراء الزراعة للدول التسع فى سبتمبر ، وبحثوا وضع خطة طويلة الامد لمواجهة احتمالات الجفاف المستقبلة ، وطرق توفير المياه فى هذه الحالات ، لتفادى الكارثة التى واجهتها الزراعة الاوروبية ، بسبب هذا الجفاف الناجم عن عدم تساقط الامطار لفترات طويلة ·

وعاد الوزراء الى الاجتماع فى ٤ اكتوبر ، وبحثوا تأثير انخفاض قيمة الجنيه الاسترلينى على السوق الزراعية للجماعة الاوروبية ·

القارة الامريكية

منظمة الدول الامريكية :

عقدت الجمعية العامة للجمعية الصحفية الامريكية دورتها ٢٩ فى ولياسبرج بولاية فرجينيا الامريكية من ١٢ الى ١٥ أكتوبر ١٩٧٦ ـ وتعمل الجمعية في اطار منظمة الدول الامريكية •

مجموعة الانديز :

قررت شيلى الانسحاب من مجموعة الانديز ، وقد جاء ذلك عقب اجتماع للجنة خاصة ضمت الدول الست الاعضاء يوم ٣٠ اكتوبر ١٩٧٦ •

ومما هو جدير بالذكر ،ان مجموعة الانديز ، كانت قد شكلت عام ١٩٦٩ • وهى تضم الى جانب شيلى : كولومبيا واكوادور وبيرو وبوليفيا : وقد انضمت اليها فنزويلا فى عام ١٩٧٣ •

وتمر المنظمة الان بأزمة شديدة من أهم أسبابها الخلاف الذى نشب بين شيلى ودول المجموعة والذى انتهى بخروج شيلى • وكان الخلاف الاساسى يتصل بنظام المجموعة ، بشأن الشروط الموضوعة لدخول رؤوس الاموال الاجنبية ، اذ يحاول هذا النظام ، الحد من ذلك ، ووضع قيود له ، وتعتبر شيلى أن ذلك يقيد التنمية الاقتصادية • كذلك فان شيلى كانت تعتبر أن التعريفة المشتركة للجمارك بالنسبة للعالم الخارجى ، محافظة وانها تحمى الجماعة أكثر من اللازم •

منظمات أخرى

البوليس الدولى :

انعقدت الدورة العادية ٤٥ للجمعية العامة لمنظمة البوليس الدولى « الانتربول » فى أكرا عاصمة غانا فى الفترة من ١٤ الى ٢٠ أكتوبر ١٩٧٦ •

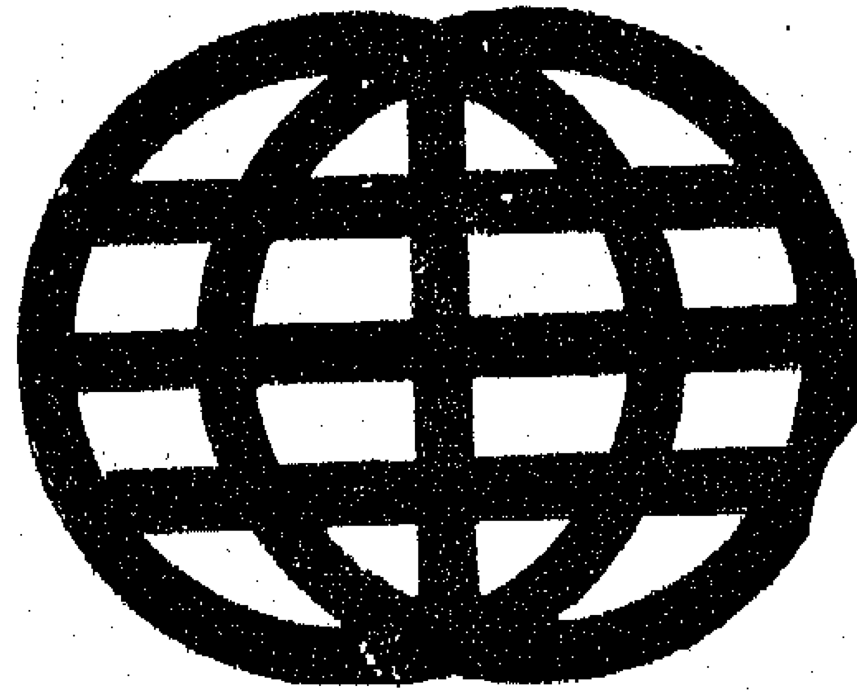
الصليب الاحمر :

كان للجنة الدولية للصليب الاحمر دور نشط فى رعاية ضحايا الحرب اللبنانية ، من ذلك الاشتراك فى عملية اجلاء سكان تل الزعتر فى شهر اغسطس ، رغم كل المصاعب التى واجهتها هذه العملية •

اعلنت لجنة الصليب الاحمر ،انها قدمت معونة لصالح ضحايا الحرب فى انجولا خلال العام المنتهى فى نهاية يونيو ١٩٧٦ تبلغ قيمتها ٥ر٧ مليون

مجموعة الانديز

قام ممثلو الصليب الاحمر ، بزيارة عدد كبير من السجون فى الفلبين واكوادور • هذا ولم يتمكن مندوبو الصليب الاحمر من زيارة سجن بيكوتان فى الفلبين بسبب رفض الحكومة السماح لهم بمقابلة المسجونين بدون شهود •



النشاط الدبلوماسى

السلك الدبلوماسى فى مصر

فى ٣ أكتوبر ١٩٧٦ ، تم الاحتفال بتقديم أوراق اعتماد عشرة سفراء الى الرئيس محمد أنور السادات ، والسفراء هم حسب أولوية تقديم أوراق الاعتماد :

- السيد ماريو الفونسو بيبى ، سفيرا للارجنتين .
- السيد حسن يحيى السحولى ، سفير الجمهورية العربية اليمنية .
- السيد الفونسو هيريرا سالسيدو ، سفيرا للمكسيك .
- السيد يانوس أوجست وورم بالودان ، سفيرا للدانمارك .
- السيد عبد الرحمن عبد الله أبا الخيل ، سفيرا للمملكة العربية السعودية .
- السيد عبد الحق عثمان ، سفيرا لمورشيوس .
- السيد ادوارد أبو شيبة أشو ، سفيرا لكولومبيا .
- السيد الدكتور روبرتو نونو دى أوليفرا ، سفيرا للبرتغال .
- السيد عبد القادر زيلانى محمود ، سفيرا لنيجيريا .
- السيد ايريك هنرى هالستيد ، سفيرا لنيوزيلاندا .

الأعياد الرسمية القادمة

أول يناير ١٩٧٧ : عيد استقلال السودان .

- أول يناير : العيد القومى لهايتى .
- أول يناير : يوم التحرير لكوبا .
- ٤ يناير : يوم استقلال بورما .
- ٢٦ يناير : يوم أستراليا .
- ٢٦ يناير : عيد الجمهورية الهندية .
- ١٨ فبراير : عيد استقلال جامبيا .
- ٢٥ فبراير : العيد الوطنى للكويت .
- ٣ مارس : العيد الوطنى للمغرب .
- ٦ مارس : العيد الوطنى لغانا .
- ١٢ مارس : عيد استقلال جزر موريس .
- ٢٢ مارس : يوم جامعة الدول العربية .
- ٢٣ مارس : يوم باكستان .
- ٢٥ مارس : عيد استقلال اليونان .

٢٦ مارس : عيد استقلال بنجلاديش

الاجتماعات الدولية القادمة

- ينعقد فى مدينة ماردبل بلاتا فى الارجنتين من ٧ الى ١٨ مارس ١٩٧٧ ، مؤتمر الامم المتحدة الدولى للمياه ، وينعقد للمرة الاولى تحت اشراف منظمة الامم المتحدة ، لبحث ودراسة كافة المسائل المتعلقة بتوفير المياه والحفاظ عليها ، باعتبارها عنصرا حيويا لازما لحياة الانسان .
- يجتمع فى مدينة سالزبورج فى النمسا من ٢ الى ١٣ مايو ١٩٧٧ مؤتمر دولى للقوى النووية والوقود النووى ، ضمن مجموعة الاعمال من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .
- فى جنيف ، تعقد لجنة الامم المتحدة لمكافحة المخدرات دورتها من ١٠ الى ٢٥ فبراير ١٩٧٧ .
- ينعقد فى واشنطن من ١ الى ٩ مارس ١٩٧٧ مؤتمر دولى لمناقشة مخاطر التلوث الجوى على الطبقات العليا المحيطة بالارض التى تحوى مادة الاوزون . والمعروف أن مادة الازون ، تحمى كوكبنا من العديد من الاشعاعات الضارة القادمة من الفضاء الخارجى . وينعقد المؤتمر فى ضيافة الحكومة الامريكية ، وتشترك فيه هيئات حكومية وغير حكومية .

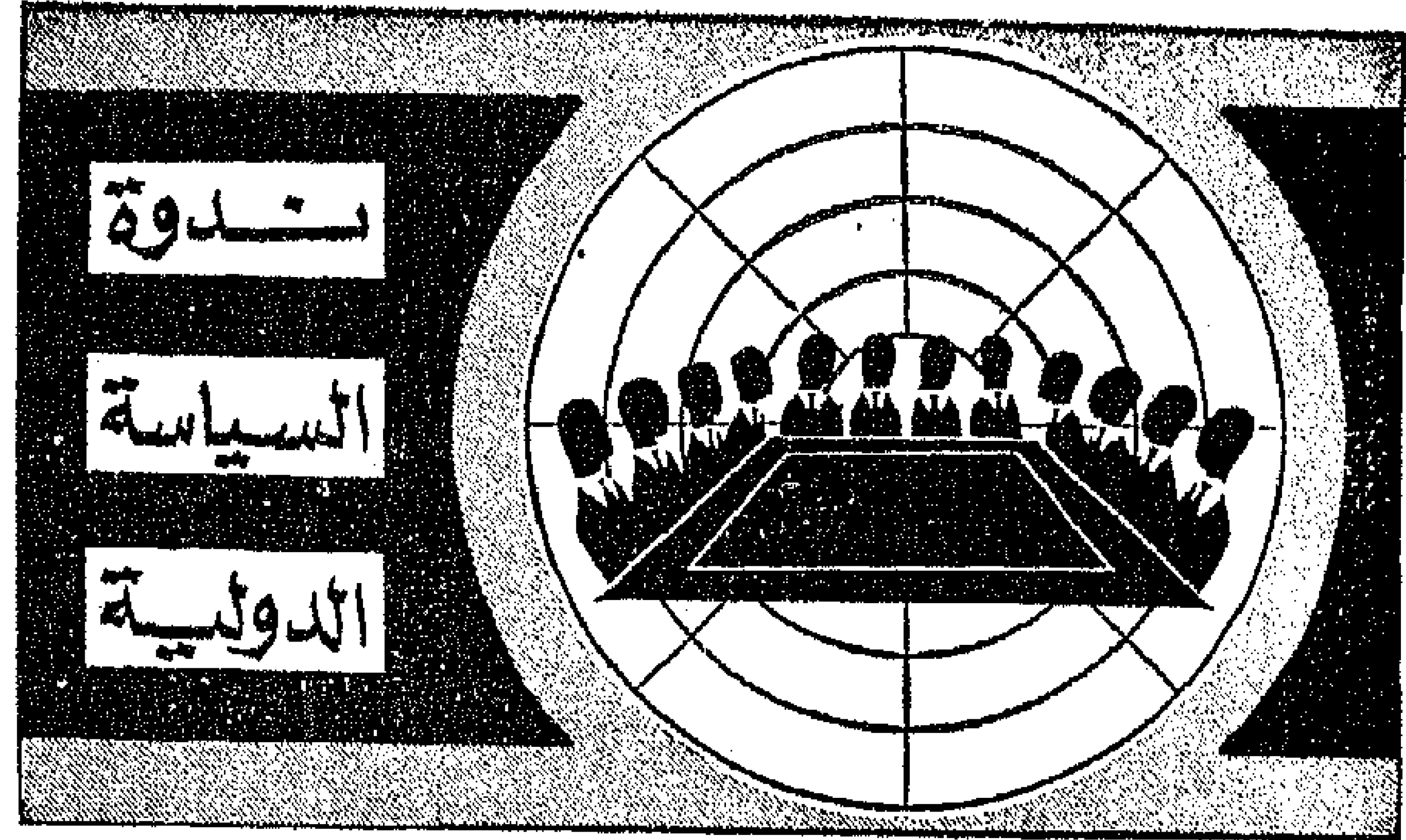
أهم الأحداث الدولية

- فى يوم ١٧ يوليو ١٩٧٦ نشر فى الجريدة الرسمية الاندونيسية ، القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٦ ، تحت عنوان ضم شرق تيمور الى الدولة الموحدة لجمهورية اندونيسيا وتكوين محافظة تيمور الشرقية وبمقتضى هذا القانون ، ضمت اندونيسيا هذا الاقليم الى أراضيها بصفة رسمية ، وجعلته محافظة من محافظاتها . وقد بعثت اندونيسيا الى السكرتارية العامة للامم المتحدة ، بصورة من هذا القانون ، الذى تم توزيعه على جميع الدول الاعضاء فى ٧ سبتمبر ١٩٧٦ .

- فى يوم ١٠ أكتوبر ١٩٧٦ أغلقت تشاد حدودها مع ليبيا وقد اتخذت حكومة تشاد هذا الاجراء ، بسبب موقف الحكومة الليبية المؤيد لاعضاء جبهة فرولينات المتمردة على حكومة الجنرال معلوم رئيس تشاد .

- بدأت فى باريس يوم ١٢ نوفمبر ١٩٧٦ اتصالات دبلوماسية رسمية ، بين ممثلى الولايات المتحدة الامريكية وفيتنام ، فى محاولة لاعادة المحادثات السياسية بين البلدين ، سعيا الى اقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية طبيعية بينهما .

- أعلن الرئيس الامريكى المنتخب جيمى كارتر فى يوم ٣ ديسمبر ١٩٧٦ اختيار « سيروس فانس » وزيرا لخارجيته . وسيخلف فانس الدكتور هنرى كيسنجر رئيسا للدبلوماسية الامريكية . وقد رحب كيسنجر بهذا الاختيار ، ووصفه بأنه موفق للغاية . ويعتبر فانس دبلوماسيا محنكا ، ويتمتع بسمعة دولية طيبة للغاية ، ولكن من المعروف عنه أيضا ، أنه يعتبر منفذا للسياسة بشكل جيد ، أكثر منه خالقا وواضعا للسياسة . ويبدو أن الرئيس كارتر ، يريد أن يحتفظ لنفسه باتخاذ القرارات فى مجال السياسة الخارجية .



الرئيس الأمريكى الجديد وأزمة الشرق الأوسط

المشتركون فى الندوة وفقا للترتيب الهجائى :

د. اليكس فاسيليف
د. بطرس بطرس غالى
بيتر مانسفيلد
توماس ليبمان
د. تيم سوليفان
جميل مطر
دانييل بريوليه
رافئيل موسييف
د. سعد الدين ابراهيم
د. على الدين هلال
د. مالكولم كير
محمد سيد احمد

فى ١٠ نوفمبر ١٩٧٦ ، عقد مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، بالتعاون مع مجلة السياسة الدولية ، ندوة حول « كارتر وأزمة الشرق الأوسط » وقدحضرها لفيف من المتخصصين الاجانب والعرب فى الشئون السياسية الدولية ، وهم وفقا للترتيب الهجائى د. اليكس فاسيليف مراسل صحيفة البرافدا السوفيتية فى القاهرة ، د . بطرس بطرس غالى رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ورئيس تحرير مجلة السياسة الدولية وبيتر مانسفيلد الصحفى الشهير بجريدة الجارديان البريطانية ، وتوماس ليبمان مراسل جريدة الواشنطن بوست فى المنطقة العربية ، و د . تيم سوليفان رئيس قسم الاقتصاد والعلوم السياسية بالجامعة الامريكية بالقاهرة ، وجميل مطر مدير ادارة التخطيط والمتابعة بالامانة العامة لجامعة الدول العربية ، ودانييل بريوليه مراسل وكالة الانباء الفرنسية فى القاهرة ، ورافئيل موسييف مراسل صحيفة أزفستيا السوفييتية فى القاهرة ، و د . سعد الدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع السياسى بالجامعة الامريكية بالقاهرة ، و د .على الدين هلال المدرس بكلية الاقتصاد ورئيس وحدة النظم السياسية بمركز الدراسات ، ود. مالكولم كير استاذ العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا ومحمد سيد أحمد المحرر بالاهرام .

د . بطرس غالى : ان الهدف من هذه الندوة ، هو اجراء حوار حول النتائج المترتبة على انتخاب جيمى كارتر بالنسبة للسياسة الخارجية الامريكية ، وبالتحديد تجاه منطقتنا .. ومن واقع ملاحظتى لانتخابات الرئاسة الامريكية ، حين كنت فى واشنطن مؤخرا ، استطيع القول بان الجميع متفقون على ان كارتر سياسى فعال . وانه سيعتمد على تنظيمات وشخصيات جديدة وقد نشر انه سيجرى تغييرا شبه كامل فى التمثيل الديبلوماسى الامريكى او على الاقل فى مكتبه . وسواء كان الموضوع عن الشرق الاوسط ، أو عن غيره فلن يكون هناك تغيير جذرى فى السياسة الخارجية ، وربما حدث ذلك فى الاساليب والشخصيات ، ولقد سمعنا ان برزيزنسكى ربما يعين مساعدا لشئون الامن القومى ، وانه سيلعب دورا هاما فى رسم السياسة الخارجية . وأستطيع ان افهم أيضا سر الاتهامات العربية له بالتشنج ، من واقع تصريحاته عن المقاطعة العربية ، وتهديده بالحرب الاقتصادية ضد العرب ، اذا أعادوا

الى استخدام الحظر البترولي • وعلى اية حال لا أزعم ان لدينا معلومات كافية ويقينية عن جيمي كارتر ، ومن ثم ستدور مناقشتنا على أساس الانطباعات الشخصية ، على الاخص فيما يتعلق برؤيته للشرق الاوسط •

بيتر مانسفيلد : من المؤكد ان معلوماتنا قليلة ، فيما يتعلق بسياسة كارتر ، ولكنى ارى أن تصريحاته فى الحملة الانتخابية ، ليس من الضرورى ان تؤثر فى سياساته بعد أن يتولى الرئاسة ، خاصة وانه كان متفهما للقضية الفلسطينية فى المراحل الاولى للانتخابات ، وان كان قد حدث تغير فى موقفه فى الاسابيع الاخيرة حيث وضحت اراؤه المؤيدة لاسرائيل • واعتقد أن اسرائيل والقوى الصهيونية المؤيدة لها سوف تواصل الضغط على كارتر خشية أن تتطور اراؤه فى اتجاه لا يرضون عنه • وستعمل اسرائيل على توثيق علاقتها بنائب الرئيس السناتور مونديل ، حتى لا يتكرر الخطأ القديم ، عندما تجاهلت فورد ، وقت أن كان نائبا للرئيس •

د • سعد الدين ابراهيم : يمكن تبرير التخوف العربى من انتخاب كارتر ، من زاوية أن الحزب الديمقراطى ، اكثر موالاة لجماعات الضغط الصهيونية فى أمريكا ، ففى كل مرة يقع فيها عدوان اسرائيلى ، تكون الحكومة الامريكية تحت ادارة ديمقراطية ، وفى كل انسحاب اسرائيلى من الاراضى العربية تكون تحت ادارة جمهورية • الا انه من الضرورى التسليم ، بأن السياسة الامريكية لا تتشكل بشخص او بجهاز واحد ، ذلك ان اطرافا عديدة تشارك فى هذا التشكيل •

وانطلاقا من التسليم بهذه الملاحظة ، يمكن القول بأن الحملة الانتخابية مرت بثلاث مراحل الاولى ، بدا فيها كارتر معتدلا ومتفهما القضية الفلسطينية ، وقد اشار الى اهمية الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى ، والى احتمال قيام دولة فى الضفة الغربية ، متحدة فيدراليا مع الاردن • وفى المرحلة الثانية التى بدأت بعد الانتخابات الاوليه ، فتر تأييده للفلسطينيين ، وان كان لم يهاجمهم • وقد تبنى ما عرف بتقرير لجنة بروكنجز عن الشرق الاوسط • أما فى المرحلة الثالثة ، فقد كان على نقيض ما كان عليه فى المرحلة الثانية ، فقد بدا أكثر موالاة لاسرائيل ، وهدفت تصريحاته الاخيرة الى ارضاء المؤسسات الصهيونية فى الولايات المتحدة • ومن ثم لا يجب التهويل من شأن هذه التصريحات ، كما لا يجب اغفالها ، خاصة وانها يمكن أن تستغل فى الضغط عليه فيما بعد •

واعتقد ايضا أن رد الفعل العربى لكارتر مبالغ فيه الى حد ما ، فقد كانت لفورد تصريحات مثل تصريحات كارتر حول المقاطعة العربية والحظر البترولى ، بل أن فورد اختتم عهده بالموافقة على اتفاقية سلاح لاسرائيل من أنواع لا تستخدم على نطاق واسع فى الجيش الامريكى ذاته • وعلى اية حال فاننى أرى انه ايا كان شخص الرئيس الامريكى ، فان أفعاله ستحدد وفقا لما يفعله العرب ، ومن هنا تأتى أهمية التضامن العربى ، وتكوين جبهة عربية موحدة ، والاعداد المنظم للفترة المقبلة •

د • بطرس غالى : هل استطيع ان أسألك سؤالا : ان التخوف العربى ، يرجع الى اعتبارات عملية تتعلق بعنصر الوقت وامكانية تأجيل القضية ، ريثما يتسنى لكارتر فهمها — كما انه فى نهاية ١٩٧٧ ستجرى الانتخابات الاسرائيلية ، وهذا سبب آخر للتأجيل ، الا ترى ان تلك أسباب حقيقية للتخوف العربى ؟

د • سعد الدين ابراهيم : بالتأكيد ، وانا لم أذكر كل العوامل المحددة للتخوف العربى ، ومن المعروف أن كل رئيس جديد ، يحتاج الى ستة او سبعة اشهر على الاقل ، حتى يتأكد من الالمام الحقيقى بالمشكلة فى الشرق الاوسط ، خاصة ما يتعلق منها بحساسيات تمس الموقف الامريكى ذاته ، ولا شك ان عامل الوقت يتيح للاسرائيليين ذريعة المماطلة والانتظار بعض الوقت لكسب سنة أخرى •

مالكولم كير : لى تعليق سريع على ماذكره الدكتور سعد الدين ابراهيم ، لست متأكدا من ضرورة التسليم ، بأن اى رئيس يحتاج الى مدة تبلغ عدة أشهر لدراسة الموضوع ، وفى الحقيقة ، يحدث التأجيل لواحد من أمرين : اما لان الرئيس لا يريد ان يفعل شيئا ، واما لانه يجهل الموضوع محل القرار • ولنفترض جدلا ، ان شخصا ما يستطيع اقناع كارتر بضرورة اجراء تحرك بغير انتظار ، ربما يكون برزيزنسكى أو طرفا أخر خاصة اذا أخذ فى اعتباره — أى الرئيس — ان الانتظار الطويل ، يمكن أن يوقعه فى مشاكل مثل الانتخابات الاسرائيلية وانتخابات الكونجرس القادمة • انى أريد أن أسأل الدكتور ابراهيم سؤالا ، لماذا ركزت على تقرير بروكنجز كمؤشر لما سيفعله جيمى كارتر ؟

د • سعد الدين ابراهيم : هناك ثلاثة اسباب لذلك : الاول ، ان تصريحاته عن الشرق الاوسط ، كانت قريبة خاصة فى المرحلة الاولى من الحملة الانتخابية من المقترحات التى وردت فى التقرير • والثانى علاقة برزيزنسكى بالتقرير ، اذ كان احد محرريه ، والثالث ، ان هذا التقرير ، له وزن كبير فى جلسات الاستماع بمجلس الشيوخ ، ولا نستطيع اغفال هذه الوسيلة التى اعتقد أنها عامل فى تشكيل السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط وقد تبنت افكارا عن الشرق الاوسط ، قريبة الصلة بما جاء فى تقرير بروكنجز •

مالكولم كير : تقرير بروكنجز مثله مثل القرار رقم ٢٤٢ الجميع يؤيدونه ، ولكن لا أحد يعرف ما يعنيه •

د • على الدين هلال : أعتقد ان هناك اتفاقا ، على أن السياسة الخارجية الامريكية ، يشترك فى صنعها عدد من المؤسسات ، أهمها الكونجرس على سبيل المثال • ومن ثم ليس من الدقة ، التركيز على دور الافراد فى رسم السياسة • وأود التعليق على ماذكره الدكتور كير ، ان اى رئيس يمكن أن يتذرع بعنصر الوقت للتأخير ، ومن ثم فان الامر مرتهن بدورنا كعرب ، علينا التفكير فيما يمكن اللجوء اليه لاقناع الرئيس ومعاونيه ، بأن التأخير لن يكون فى صالح الولايات المتحدة ، وان هناك ما يمكن كسبه بالتناول السريع لقضية الشرق الاوسط • وأمام الدبلوماسية العربية ، خطوات كثيرة يمكن أن

تسير فيها ، منها ضرورة الاتصال الفعال والوثيق بمعاوني كارتر ، والاحتفاظ بقنوات اتصال مع الاتحاد السوفييتي ، وبمنظمة تحرير فلسطينية قوية ، والتخلص من الاثار السلبية للازمة اللبنانية ، هذا كله يحدث في ظل تضامن عربي مؤثر ٠

د ٠ **بطرس غالي** : هل الاتصال بموسكو ، يعود الى تولي كارتر للرئاسة ، وبمعنى آخر ، لو كان الرئيس فورد هو الذي نجح في الانتخابات ، هل كنت تطلب نفس الشيء ؟

د ٠ **علي الدين هلال** : نعم ، ولكن الحاجة الى ذلك الان اكثر الحاحا ٠ اننا نواجه رئيسا جديدا ، والشكوك حوله متزايدة ولا نعرف بالضبط أين يقف من مشاكلنا ٠ ومن هنا فالحاجة للاتصال بموسكو تكون ملحة ٠

توماس ليبمان : ارى أن على الدول الغربية ، أن تتفهم الظروف التي يعمل فيها أى رئيس جمهورية جديد ، فهو ليس مستقلا عن الظروف السياسية والتاريخية التي سبقت مجيئه للسلطة ٠ هذا الامر ينطبق على باري جولد ووتر أو ماكجفرن ٠ وعلى هذا اتساءل ماذا يمكن أن يفعله العرب للتأثير في السياسة الامريكية ؟ أعتقد أن واحدا مما يمكن أن يفعلوه ، هو فهم جذور هذه السياسة ٠ ولعل ذلك يجيب في جانب منه ، عن بعض الاسئلة التي وجهت الي ، وأنا أزور بعض البلاد العربية ، وكان أهمها ، التساؤل عن سبب انحياز قوة كبرى مثل الولايات المتحدة ، الى دولة تعد بالتعبير الجيبولتيكي محدودة الوزن ، بالنسبة لمنطقة تحوى مائة مليون عربي ٠

وأعتقد أن هناك مسائل أخرى يجب أن تشغل الاهتمام العربي ، بعضها ذو اهمية حاسمة على الاقل في المدى القصير ، مثل وجود التقاء ثقافي أمريكي مع اولئك الذين يحكمون في اسرائيل ، وأعني بهم اليهود ذوى الاصل الاوربي ، وبالتحديد هم أوربيون قبل أن يكونوا يهودا ٠ وهؤلاء يشاركون الامريكيين ، الميراث الثقافي واللغوى والسياسي ، وأما العرب فلا ٠ وبالاضافة الى ذلك ، فان التأييد الشعبي الامريكي ، قد اتجه تقليديا الى رعاية « الطرف الاصغر » الذى يبدو وكأنه يستحق التعاطف معه ٠ حقيقة فان الاسرائيليين ، هم الذين اعتدوا على العرب أكثر من مرة ، ولكن المسألة ليست مفهومة على هذا النحو عامة من جانب الرأى العام الامريكي ٠ بل ان نقص معلومات الشعب الامريكي ، عما يجرى في المنطقة على وجه الحقيقة واضح مما كتبته مجلة نيوزويك ذات مرة عن غزو مصر لاسرائيل عام ۱۹۷۳ ٠ وأنا لا أعتقد شخصيا بصحة هذا ، ولكنني أعتقد أن معظم الناس اعتقدوا أن اسرائيل الصغيرة تقاتل بشجاعة ٠ واذا عدنا الى منتصف الستينات نجد اتجاها أمريكيا للنظر الى أجزاء من العالم العربي ، وخاصة لمصر والعراق ، كمخالب للاتحاد السوفييتي ، وأدوات تدور في فلكه ، والى اعتبار أن الشيوعية السوفييتية قد بسطت نفوذها على هذه المنطقة من العالم ، التي تعتبرها ذات أهمية استراتيجية ، في حين اعتبرت اسرائيل معقل الديمقراطية الذي يمثل المصالح الغربية في مواجهة الخطر السوفييتي ٠

ان مثل هذه المقولات ، لا يمكن محوها بسهولة ٠ وأعتقد انه سيتعين على جيمي كارتر ، أن يتعامل معها عندما يمسك بمقاليد السلطة ٠ وهنا أود أن أشير ، الى شيء لاحظته في جولة لي لدولة الامارات العربية ، وهو أن المثقفين أمضوا يوما في حلقة نقاش واسعة ، للاحتفال بذكرى وعد بلفور ٠ ولقد وجدت أن هذا بمثابة تدريب علمي مثير للاهتمام ، ولكنني أعتقد انه كان غير ذى مغزى ، على ضوء الظروف الحالية في العالم العربي ٠

د ٠ **بطرس غالي** : شكرا للسيد ليبمان ، واود أن أشير الى أن المركز ، سوف ينشر كتابا حول الانتخابات الامريكية ، وكيف تدار ، وهذا هو أسهامنا في فهم ما يحدث ٠

جميل مطر : لاحظت اننا كنا نتحدث عن الوقت الذى يحتاجه كارتر ، لكي يتعامل مع الازمة ، ولكن الحديث عن الوقت ، عكس تخوفا وقلقا عربيا ٠ وأريد أن اتساءل لماذا العجلة ، ألا نستطيع الانتظار حتى نتخلص من الورطة التي صنعها كيسنجر في السنوات الثلاث الاخيرة ؟ لماذا يتعين وضع كارتر في وضع حرج ، خاصة والخيار أمامه وأمامنا الان هو نتائج تحركات كيسنجر ٠٠ ألا ننتظر حتى تتغير أوراق اللعبة ، ويكون الوطن العربي في وضع أفضل ؟

محمد سيد احمد : اعتقد أن الموضوع الرئيسي في النقاش ، هو مشكلة كارتر والشرق الاوسط ٠ ان كارتر شخص مجهول المواقف تجاه قضايا كثيرة ، ولكن الجزء المجهول في سياسة كارتر ازاء الشرق الاوسط ، يتسم بأبعاد خاصة ، لان هناك نوعا من عدم التزامن بين الموقف القائم في المنطقة الان موضوعيا ، وبين ما يعلنه كارتر حول مسائل أخرى ٠

واود أن أطرح بعض النقاط ، أولا نحن لا نعرف ما الذى ينتوى كارتر القيام به ، لانه لم يلزم نفسه بأى شيء محدد ٠ ولعله يكون أكثر تملكا للسلطة ، ، ولديه الفرصة لان يفعل ذلك ، ولان يملك موقفا أكثر حرية ازاء المشكلات ، عن الرؤساء السابقين ، الذين كانوا أكثر ارتباطا بمؤسسات أو بجماعات ضغط ، أو بوعود بعينها ، وهكذا فمجال المجهول في كارتر كبير ٠

وثانيا ، اننا في الوطن العربي اليوم ، وربما أكثر من أى وقت مضى ، نتوقع تحركات من جانب أمريكا ، أى هناك اتفاق عربي عام ، يدور حول ان امريكا يجب أن تفعل شيئا ٠ وكانت سياسة مصر واضحة جدا ، في أن أمريكا يجب أن تلعب دورا محوريا في التسوية ، ولم يكن الامر بنفس الوضوح بالنسبة لسوريا ٠ وعندما وقعت الازمة اللبنانية ـ وكانت في أحد جوانبها رد فعل لعملية التسوية ـ ظهر شيء جديد ، هو انتشار الفوضى في لبنان ، الى جانب بروز دور الفلسطينيين كعامل تفجير للابنية العربية ، وربما توافق هذا مع منطق كانت مصر فقط هي التي تتبناه ، وبدأت أطراف متعددة تخشى من انتشار حالة الاضطراب بعدما حدث في لبنان ، تحسبا من انتقاله الى أجزاء أخرى في العالم العربي ٠ وأكثر من ذى قبل ، وجدت حاجة للسيطرة على الموقف ، وهذا ما ترجم في قرارات الرياض والقاهرة ، وللاستفادة من حقيقة أن منظمة

التحرير الفلسطينية اليوم ، ليست فى وضع يمكنها من معارضة توافق عربى عام ، على أن التسوية يجب أن تتم من خلال الولايات المتحدة · هذا عن الجانب العربى ·

واذا أخذنا الجانب الاسرائيلى ، فسنلاحظ عدم وجود «مزاج» أو اتجاه نحو مفاوضات سريعة ، برغم أن الاسرائيليين لم يكونوا فى موقف أفضل من هذا فى الشرق الاوسط ، وذلك فى ظل فتح الحدود مع لبنان ، والضفة الغربية لنهر الاردن ، والاتفاق التعاقدى مع مصر ، وانتشار الجيش السورى فى كل مكان الا الجولان ·

وهكذا لدينا رئيس أمريكى مؤيد لاسرائيل للغاية ، استنادا الى تصريحاته خلال الفترة السابقة على الانتخابات مباشرة · وهناك «مزاج» عربى عام ، بأن يفعل الرئيس شيئا وبسرعة · وهناك عدم رغبة اسرائيلية فى مفاوضات سريعة · والمسألة اذن هى هل هذه العناصر حقيقية وصادقة ؟ وفى حالة صدقها ، ما الذى يتعين علينا أن نفعله ؟

بيتر مانسفيلد : لقد انبثت منذ عدة أيام ، من مصادر فلسطينية عليمة ، انهم قد أخبروا بواسطة الحكومة السوفييتية ، وبصفة خاصة من السيد جروميكو ، بأن هناك خطة سوفيتية لاعادة عقد مؤتمر جنيف ، تركز على تشكيل ثلاث لجان مستقلة داخله · أولاها مصرية اسرائيلية ، وثانيتها سورية اسرائيلية ، وثالثتها فلسطينية اسرائيلية · والامر المثير للاهتمام ، هو أن جروميكو جعلهم يعتقدون ، أن حكومة الولايات المتحدة توافق على هذا الاقتراح · وفى حالة كون هذا صحيحا ، فان هذه الحكومة الامريكية هى حكومة الرئيس فورد · وما أريد معرفته هو ، هل هناك دليل على صحة هذه المسألة ، والى أى مدى يظل الامر صحيحا فى ظل حكم الرئيس كارتر ؟

رافائيل موسييف : فيما يتعلق بسؤال كهذا ، ليس لدى للاسف معلومات بخصوص الاجابة عنه ، ولكننى أقول ان هناك خطوات عملية محددة ، تتخذ نحو الخروج من المأزق فى الشرق الاوسط · وأود أن أضيف ، أننا عندما نتحدث عن كارتر وأزمة الشرق الاوسط ، فان الوقت يصبح مبكرا للغاية ، لتحديد الدور الذى سيلعبه فى حلها ، أو بخصوص أى أزمة أخرى فى العالم · ويمكن تبرير ذلك ببعض الاسباب ، منها أن كارتر لم يدل بأية تصريحات يمكن أن تشكل فى مجموعها خطا سياسيا محددا · واتفق مع القول بعدم المبالغة فى وزن الاعتبارات الشخصية بالنسبة لحل المشكلات الدولية ، ولا أريد أن أقلل من مغزى انتخاب كارتر ، وانما أرى وجود العديد من العوامل ، التى سيكون لها تأثيرها على التطور المقبل لازمة الشرق الاوسط ·

واذا عدنا ثانية الى أزمة الشرق الاوسط ، فاننى أعتبر أنها أزمة تحتاج الى تسوية شاملة ، ولا أدرى ما اذا كان بمقدورنا عمل هذا الان ، والاطار المعترف به هو مؤتمر جنيف ، والذى ستشارك فيه جميع البلدان والاطراف المعنية بالازمة · وفى هذه الحالة ، سنتوصل الى حل ضرورى بغض النظر عمن يوجد فى البيت الابيض ·

د· اليكسى فاسيلييف : لقد تطورت مناقشتنا على نحو كان فيه كل واحد منا يحاول أن يضع نفسه موضع كارتر · وأعتقد أن هذا هدف صعب · ولذا أود أن استمر فى متابعة ما قاله زميلى موسييف عن الحقائق والعوامل الموضوعية فى الموقف ، وليس حول رغبات ونوايا زعيم سياسى بعينه ، حتى لو كان رئيس أقوى دولة رأسمالية فى العالم · هناك احتلال اسرائيلى لاراض عربية ، وسياسة اسرائيلية فى المناطق المحتلة تهدف الى طرد السكان الفلسطينيين منها ، لبناء مستعمرات جديدة على الاراضى الفلسطينية ، أى الضفة الغربية وقطاع غزة · هذه الحقائق الموضوعية ، يتعين على أى رئيس للولايات المتحدة ، أن يتعامل معها ، وكذلك العرب · واذا امكن انجاز تقدم فى ظل قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ فان هذا سوف يوفر الامن الضرورى لكل البلدان والاطراف المعنية ، بالاضافة الى حقوق شعوب المنطقة · هذا الحل الشامل ، أن يفترض أولا انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية المحتلة فى ١٩٦٧ · وهناك ثانيا ، ثلاثة ملايين من الشعب الفلسطينى ، لابد من الوفاء بحقوقهم المشروعة بما فى ذلك حقهم فى اقامة دولتهم الخاصة · ومن زاوية ثالثة فان احدى الحجج التى تستخدم فى تسليح اسرائيل ودعم امريكا لها هى امن اسرائيل · ولذا فمن الضرورى وجود نظام دولى لضمان حدود وأمن دول المنطقة · وكما هو معروف اليوم ، انه لابد من انهاء حالة الحرب فى الشرق الاوسط ·

والان بشأن التفاصيل الخاصة بالسياسة السوفييتية فى الشرق الاوسط ، أريد أن أوضح شيئا بالنسبة لما ذكره الدكتور على الدين هلال ، بانه من الضرورى الان وجود قنوات اتصال مع موسكو · اننى لا أوافق على هذا الاسلوب لمواجهة المشكلة ، لانه يعنى وجود لعبة سياسية فى المنطقة ، والامر ليس كذلك ، بل هو فى حقيقته خطر الحرب ، وحقوق ومصالح كل شعوب المنطقة ، ومن ناحية أخرى ، فان خط السياسة السوفييتية فى المنطقة ، لا يتحدد بواسطة شخص ، بل تحدده مؤتمرات الحزب ·

اما بالنسبة للسياسة الامريكية فى الشرق الاوسط خلال المرحلة المقبلة ، فاننى أتفق مع ما قيل ، بأن تأثير كارتر الشخصى ، لن يكون هو العامل الوحيد · فلا شك أن للحقائق الموضوعية الاخرى دورها · وفيما يتعلق بمصالح العرب ، هناك نقطة لم تذكر حتى الان ، هى دور البترول · ففى خلال العامين الماضيين ، أصبحت الولايات المتحدة أكبر مستورد للبترول فى العالم ، وتعتمد على بترول الشرق الاوسط ، وخاصة بترول الخليج ، وان كان ليس بنفس الدرجة بالنسبة لليابان وأوروبا الغربية · ومن ثم فبعد هزيمتها فى فيتنام ، لم يعد هناك فى « العالم الثالث » مكان أكثر أهمية للولايات المتحدة من الشرق الاوسط · وقد حدث نوع من فقدان التوازن بالنسبة للسياسة الامريكية يكمن فى أنه بينما كانت المصالح السياسية فى صف اسرائيل ، فان المصالح الاقتصادية خاصة بعد ١٩٧٣ أصبحت مركزة فى منطقة الخليج · ولعلاج هذا الخلل ،

فاننا نرى محاولات أمريكا للتغلغل فى منطقة الخليج · وحجر الاساس فى هذه المحاولات ، هو ايران ، التى يجرى تسليحها لتصبح القوة العسكرية الاولى فى الشرق الاوسط ·

ولقد ظهر كتاب امريكى عن فيتنام ، يتضمن خطط الحرب الامريكية الثانية ، جاء فيه انه لم يعد من الضرورى ان يتدخل جنود امريكيون فى الشرق الاوسط ، فهناك تدخل بالفعل من جانب ٢٠ الفا من الامريكيين سواء بزيهم العسكرى أو بدونه كمستشارين فى ايران وهناك آلاف من الخبراء على الجانب الاخر من الخليج · وهكذا فاننا نرى أن فى هذه المنطقة المتفجرة للغاية مركزا آخر للتوتر والتفجر ، فى الخليج العربى · وفى الوقت الحالى ، يلاحظ أن معدل التسلح فى الشرق الاوسط ، يوازى سبعة أمثاله فى خارج المنطقة ، ولعل هذا يزيد من عناصر تفجر الموقف · لذلك كله نؤيد تسوية شاملة فى المنطقة ·

د · تيم سوليفان : اننى أختلف مع بعض الافتراضات الاساسية التى طرحت فى الندوة · هناك نوع من الاتفاق ، على أن كارتر مجهول ، ولكنى لا أوافق على ذلك الرأى · انه على العكس ، كان واضحا فى كثير من القضايا الاساسية · فقد صرح بأنه يفضل أن يكون لديه وزير خارجية قوى ، وأنه يرغب فى العمل مع شخصيات قوية ، كما أبدى اهتمامه بتطوير العلاقات مع دول أوربا الغربية ، التى يعتقد أنها تضررت خلال حكم كل من نيكسون وفورد ، وأنه مهتم أيضا بتدعيم التعاون مع اليابان ومع كندا والمكسيك · وهو يعارض نظام حكم البيض فى جنوب أفريقيا ، خاصة اذا أخذ فى الاعتبار ، حصوله على ٨٤ فى المائة من أصوات الزنوج · وأعتقد أنه سيستجيب لاهتمام السود فى الولايات المتحدة ، بازالة نظام البيض فى جنوب افريقيا ، خاصة فى روديسيا ·

اما بالنسبة للشرق الاوسط ، فأعتقد أنه أيضا على اتصال بالقضية ، من خلال عدد كبير من المستشارين ، على الرغم من عدم التكهن بوزير الخارجية الجديد · وقد قرر جميع هؤلاء المستشارين ، أنه ينبغى التخلى عن دبلوماسية الخطوة خطوة ، وأنهم يؤيدون قيام الولايات المتحدة بتقديم مبادرة أمريكية كبيرة وسريعة ، لتحقيق التسوية الشاملة ، من خلال المفاوضات لمشكلة الشرق الاوسط ·

ان كارتر ليس مدينا فى نجاحه لاصوات اليهود ، فقد حصل على ٥٥ فى المائة منها ، وهذا يعد قليلا بالنسبة لما حصل عليه كيندى أو جونسون · ومع ذلك ، فقد حقق أغلبية فى الاصوات ، قد تكون ضئيلة ، ولكنها تفوق تلك التى فاز بها كل من كيندى ونيكسون · ويمكن القول فى ضوء قدراته الذاتية التى تتسم بالطموح ، انه يميل الى التقدم بمبادرة ، عن أن يطلب مهلة لدراسة المشكلة · والسؤال الآن هو ماذا سيفعل العرب ؟ ، أعتقد أنهم يمكن أن يعدوا أنفسهم لعمل رد فعل لهذه المبادرة ، أو التقدم بمبادرتهم الخاصة · كما ان هناك امكانية وجود مبادرة أمريكية سوفيتية ·

د · على الدين هلال : أعتقد أن هناك سوء فهم بالنسبة لما ذكرته بشأن الاتصال بموسكو ، ومن ثم يهمنى تصحيحه · اننى أعتقد أن من المصلحة القومية لبلادى ، أن تحافظ على علاقاتها مع الاتحاد السوفييتى ، كنقطة مبدئية ، وليس كلعبة » أو كتكتيك · هناك موضوع آخر أثير فى الندوة ، ولم يأخذ حقه من النقاش ، وهو المتعلق بالتوقيت · من الواضح أننا كعرب ، نتعجل عقد مؤتمر جنيف ، كما نرغب فى عمل شىء مباشر ، الا ينبغى الانتظار ، ريثما تتدعم قدرتنا التفاوضية · وهل نحن فى حاجة فعلا الى مؤتمر جنيف بشكل عاجل ؟

د · بطرس غالى : هل تتصور أن الوقت يعمل لصالحنا ؟

د · على الدين هلال : اذا ما جعلناه كذلك · والمسألة ليست عدد السنوات ، وانما اعداد القوة الذاتية لنا ، والاسراع بالتخلص من السلبيات التى تشوب الوضع فى المنطقة ·

محمد سيد أحمد : فى رأيى أن سياسة الخطوة خطوة قد حققت أهدافها وانتهت ، وأتساءل عما اذا كان هناك اتفاق يمكن توقيعه بين الدول العربية ، وتتجاوب معه اسرائيل أو يتمشى مع ما أراده كيسنجر ، ويمكن للادارة الحالية أن توافق عليه · قد يحدث هذا ، ولكنه سيكون مكلفا بالنسبة للفلسطينيين ، وسوف تجهض القضية الفلسطينية ، لان اللحظة الحالية هى أفضل لحظة لذلك · وعلى هذا ، فان التخلى عن سياسة الخطوة خطوة ، يعد الشىء الطبيعى الذى يمكن عمله الآن · والمسألة هى ، ما اذا كان كارتر بالشكل الذى عرفناه به أم غيره ، سوف يرى ضرورة العمل ، أم أنه سيتعلل بالافتقار الى المعلومات حول الشرق الاوسط ·

د · سعد الدين ابراهيم : أولا بالنسبة لسياسة الخطوة خطوة ، لم يتم التخلى عنها بعد · وفى حديث لكارتر لمجلة نيوزويك فى مايو حول عدد من مسائل السياسة الخارجية ، أبدى عدم اعتراضه على سياسة الخطوة خطوة · ويرى أن الخطوات التالية المطلوبة ، هى فض اشتباك آخر على الضفة الغربية ، ثم على الجبهة اللبنانية !! — وهذا يعكس عدم دراية بموضوع فصل القوات ثم على الجولان · وقد يزداد تمسك الامريكيين بسياسة الخطوة خطوة ، اذا ما استمر الاسرائيليون فى مقاومة التسوية الشاملة التى ستقتضى انسحابا فوريا من الاراضى المحتلة ·

وثانيا بالنسبة للمبادرة الامريكية — السوفيتية ، صرح كارتر ، وفى نفس المقابلة المذكورة مع مجلة نيوزويك ، بأنه يفضل مبادرة أمريكية سوفيتية مشتركة ، تبدأ بمفاوضات غير علنية بين القوتين العظميين ، يتلوها عقد مؤتمر جنيف ، كنوع من المنتدى الدولى حيث يمكن للاطراف الاخرى ، أن تتعرف على ما يكون قد توصلت اليه الدولتان العظميان · بل ان كارتر أعلن خلافه ، وفى أكثر من مناسبة ، مع حكومة فورد ونيكسون ، حول تنحية الاتحاد السوفييتى جانبا من المفاوضات الجادة ، وأعلن رغبته فى مشاركة جدية للاتحاد السوفييتى لاعتقاده بأهمية ذلك فى نجاح أية مفاوضات ·

وأما بشأن عامل الوقت وما اذا كان مناسبا للقيام بمبادرة جديدة ، فأعتقد أن ذلك يتوقف على ما يبدو لى ، على أنه احدى خصائص العقلية

العربية ، وهى « القذرية » ، برغم أننى أكره استخدام هذا التوصيف · والقضية هى أنه منذ الآن ، وحتى تولى كارتر للسلطة فى يناير ، علينا التحرك ، وتحديد مواقفنا ، وتدعيم صفوفنا · ولابد للعرب أن يجيبوا على أكثر من تساؤل ، ماذا سيفعلون مع الفلسطينيين ومع أنفسهم ، وما هو مسلكهم تجاه القوى الكبرى · وأننى أتصور أنه منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، لم يكن ثمة قوتان عظميان فى المنطقة ، وانما قوة واحدة ، هى الولايات المتحدة · واما الاتحاد السوفييتى ، فقد تم تجميد دوره ليس فقط بسبب تاثير التحركات الامريكية ، ولكن بسبب الاستعداد العربى لمثل تلك التحركات · واذا لم يسهم الاتحاد السوفييتى بدور بارز مرة أخرى ، فأنا أعتقد أن العرب لن تكون لديهم قوة مساومة كبيرة · وأنا اتفق مع قول الدكتور على الدين هلال ، بأن تدعيم قنوات الاتصال بالاتحاد السوفييتى ، ضرورة استراتيجية ، وليست تكتيكية · وثمة أخطاء كثيرة فى السلوك العربى تجاه السوفييت ، كما كان للسلوك السوفييتى مثالبه العديدة أيضا · وقد حان الوقت لان يصحح الجانبان الاخطاء ·

د · بطرس غالى : أوافقك على أنه من الاهمية بمكان للعرب ، أن تكون لهم علاقاتهم الطيبة مع الاتحاد السوفييتى ، مثلما هى مع الولايات المتحدة · وأريد أن أسألك سؤالا ، ما رأيك فى تصريح كارتر حول مفاوضات سرية مع الاتحاد السوفييتى ، ألا تعتقد أن هذا يعد تناقضا مع هجومه على الدبلوماسية السرية لكيسنجر ، وتأكيده على أن دبلوماسيته ستكون علنية ، وفى تعاون وثيق مع الكونجرس ؟

د · سعد الدين ابراهيم : أعتقد أن ذلك ليس التناقض الوحيد فيما يعلنه كارتر من تصريحات ، فقد راجع نفسه عدة مرات فى عدة قضايا ، وتناول قضايا معينة بطرائق مختلفة · فى الحقيقة لم يستخدم كلمة « سرى » بل كلمة « غير علنى » ، أى اجراء مفاوضات غير علنية مع الاتحاد السوفييتى ، مثل عقد مؤتمر جنيف ·

وأحد التناقضات الاخرى فيما يعلنه ، أنه اتخذ موقفا مؤيدا للعرب بأكثر مما يعلمون اذ لم يتردد فى اعلان اختلافه مع بيانات الحزب الديمقراطى ، حول السياسة الامريكية فى الشرق الاوسط ، ومنها الاعتراف بالقدس العاصمة الموحدة لاسرائيل ، ونقل السفارة الامريكية من تل أبيب الى القدس ·

محمد سيد أحمد : أود أن ألفت النظر ، الى ضرورة التمييز بين عدة مظاهر · على المستوى العربى ، فان مايو ١٩٧٦ ليس نوفمبر ١٩٧٦ فبينهما كانت ثمة محاولات تصالح عربى ، أو على الاقل تصالح عربى ضمنى تبلور فى مؤتمرى القمة · ويجب أن نميز من ناحية أخرى ، بين المبادرة الامريكية السوفييتية المشتركة ، وعقد مؤتمر جنيف ، فهما ليسا نفس الشىء · فمن المتصور عقد مؤتمر جنيف ، دون أن تسبقه مبادرة أمريكية سوفييتية ، أو حتى اتفاق فى وجهات النظر بينهما · ومن ناحية ثالثة ، بين ضرورة وجود دور استراتيجى للاتحاد السوفييتى ، وادراك بقية الاطراف المعنية لهذا الدور · وأما بالنسبة لاسرائيل ، فان القيادات الحاكمة فيها ، لم تدرك بعد ، التغير الواقع فى المزاج العربى · أو قد يفضلون « اغفال » المزاج العربى الجديد · وتلافى مزيد من الابتزاز ·

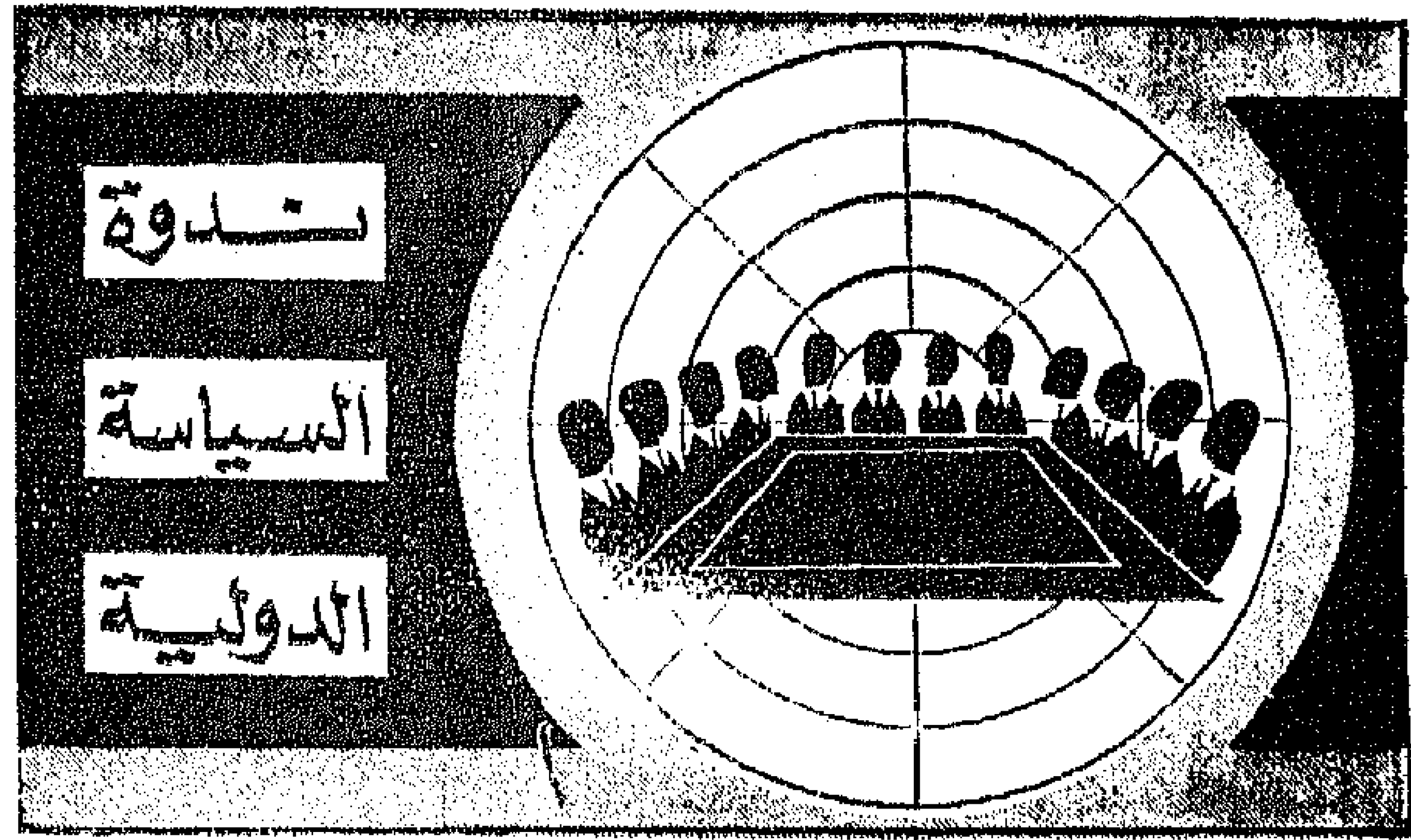
جميل مطر : رأيى انه يجب التخلص من الاثار الجانبية لسياسة الخطوة خطوة ، واقصد بها مظاهر عزل القضايا الاساسية عن بعضها بعضا ، مثلما حدث بعزل البترول عن الصراع العربى الاسرائيلى ، وعزل البلاد العربية ، عن بعضها بعضا ، وتجاهل القضية الفلسطينية والحديث عنه ، وكانها منفصلة عن مشكلة الشرق الاوسط · مثل هذه المسائل يجب الخلاص منها ، قبل الذهاب الى مؤتمر جنيف ، كما يجب الاتفاق على عدم عودة استخدام أسلوب الخطوة خطوة داخل المؤتمر ذاته

محمد سيد أحمد : اننى أريد ان اقدم حالة محددة · لقد بدت مسألة منظمة التحرير الفلسطينية أو المسألة الفلسطينية عموما ، كعائق يجب التغلب عليه للوصول الى الحل · · واخشى بعد كل ما حدث فى المنطقة ، ان تفقد المسألة الفلسطينية ابعادها وثقلها الخاص فى التسوية ، أو يضحى بها من أجل تقدم التسوية والاستقرار فى المنطقة ·

مالكولم كير : ان الكثير مما سوف يحدث ، وخاصة بالنسبة للتباحث مع كارتر ، يتوقف على ما يجرى فى المنطقة العربية وعلى التوصل الى رأى موحد ومتفق عليه بين البلاد العربية ، كذلك لابد أن تتحرك القوتان العظميان أمريكا والاتحاد السوفييتى للمشاركة فى وضع تسوية تضمن حقوق كل الاطراف والمسألة ليست هى هل الوقت مناسب ام لا ، وانما توظيف كل الامكانيات ، لتحسين الوضع العربى · واذا لم يستخدم العرب قوتهم ، فلا يمكنهم التعويل على أن يقدم كارتر أو طرف آخر على المبادرة الايجابية · يجب الا يغفل العرب ، عن ضرورة استخدام أداة الحرب كوسيلة لدفع الولايات المتحدة على التحرك بفعالية ، للتعجيل باقرار السلام فى المنطقة · واتفق مع من يرون ان القضية الفلسطينية هى جوهر قضية الشرق الاوسط ، وأى منطق يعترض تجاهل حقوق الشعب الفلسطينى والوصول الى تسوية دون الفلسطينيين ، لن يكون الحل الحقيقى للمشكلة ·

د · بطرس غالى : اعتقد ان ثمة اتفاقا عاما على الاقل بين المتخصصين العرب ، على ضرورة وجود مبادرة عربية سريعة ، تعبر عن الحد المتفق عليه بين الدول العربية ، وحول عديد من المسائل ، وسواء كان رئيس الولايات المتحدة هو كارتر او غيره ، فان العامل الرئيسى ، هو الاتجاه العربى نحو المشكلة ، وليس ترك الامور يحددها من هم فى خارج المنطقة ، فلن يقدم السوفييت أو الامريكيون المساعدة اذا الا لو ساعدنا انفسنا ؟

أشكركم ، وأود أن يكون هذا اللقاء بداية للقاءات عديدة تهم القضية العربية · ■



الدول النامية وقانون البحار

ان التقدم التكنولوجى الهائل ، الذى حققه العالم منذ بداية الستينات ، قد حرك اهتمام العديد من الدول بالبحار . فحتى وقت قريب ، كان استخدام البحار والمحيطات ، مقصورا على الملاحة والنقل واجتلاب الغذاء . ولكن منذ أصبح استكشاف قاع البحار فى متناول التكنولوجيا الحديثة ، غدا من الطبيعى ، ان تجد الدول فى البحث عن الموارد والثروات التى يزخر بها قاع المحيطات .

كل هذا استوجب اعادة النظر فى قانون البحار الكلاسيكى ، ولهذا تولت الامم المتحدة هذه المسئولية فنظمت حتى الان ٣ مؤتمرات ، فى محاولة للتوفيق بين المصالح المختلفة . وقد عقد المؤتمران الاولان فى ١٩٥٨ و ١٩٦٠ بحضور ممثلين لـ ٨٦ دولة اما المؤتمر الثالث ، فقد عقد دورة اجرائية له فى نيويورك فى ١٩٧٣ ودورتين موضوعيتين فى كاركاس فى ١٩٧٤ وفى جنيف فى ١٩٧٥ . واخيرا كانت له دورة رابعة فى نيويورك فى المدة من ١٥ مارس ـ ٧ مايو من هذا العام ، وقد ضمت ممثلين عن ١٥٠ دولة .

ونظرا لاهمية صياغة قانون دولى جديد للبحار ، وانطلاقا مما جرى من مناقشات حادة خلال المؤتمر الثالث لقانون البحار ، فقد انتهزت مجلة السياسة الدولية ، فرصة وجود « البروفسور رينيه جان دوبوى » وهو من كبار المتخصصين فى القانون الدولى ، لكى تعقد ندوة فى أكتوبر ١٩٧٦ بمقر الاهرام ـ تتناول بالبحث « موقف دول العالم الثالث من قانون البحار » .

وقد حضر هذه الندوة :

ـ البروفسور رينيه جان دوبوى الاستاذ فى القانون الدولى ، والمتخصص فى قانون البحار

الاستاذ وحيد رأفت الاستاذ فى القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة سابقا ومستشار الرأى بمجلس الدولة لوزارتى الخارجية والعدل سابقا .

ـ الاستاذ سميح صادق مدير بالجامعة العربية

ـ الاستاذ نبيل أحمد حلمى من قسم الدراسات العليا بكلية الحقوق ـ جامعة نيس ـ بفرنسا

ـ الاستاذ عبد العزيز العجيزى رئيس الادارة القانونية بشركة اموكو .

أما عن المجلة ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، فقد حضر :

ـ الدكتور بطرس بطرس غالى رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية ومستشار المركز .

ـ الاستاذ السيد ياسين مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

ـ نبيهه الاصفهانى سكرتيرة تحرير مجلة السياسة الدولية

ـ سوسن حسين باحثة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .

المشتركون فى الندوة
وفقا للحروف الهجائية :

السيد ياسين
د. بطرس بطرس غالى
سميح صادق
سوسن حسين
د. رينيه جان دوبوى
عبد العزيز العجيزى
نبيل احمد حلمى
نبيهه الاصفهانى
د. وحيد رأفت

د · بطرس بطرس غالي : انه لمن دواعي سرور « مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية » ان يكون البروفسور دوبوى « ضيفنا اليوم » ليحدثنا عن « موقف دول العالم الثالث من قانون البحار » فان ضيفنا الكريم ، لا يعد خبيرا في قانون البحار فحسب ، بل انه أيضا عضو في اللجنة الدولية المكلفة بدراسة مشروع جديد لقانون البحار اذ مثل بلاده ، فرنسا · هذا بالاضافة الى أنه قد انشأ أخيرا في مدينة نيس « معهدا لقانون السلام والتنمية » ولكن قبل كل شيء فان البروفسور دوبوى صديق كبير وقديم لمصر وللعالم العربي ·

وانني انتهز هذه المناسبة ، ايضا ، لتوجيه الشكر لاحد اعلامنا في القانون الدولي · وهو الاستاذ وحيد رأفت ، الذى تكرم بالمشاركة في هذه الندوة · وان الاستاذ وحيد رأفت في غنى عن التقديم ، فهو اصبح ينتمى الى تاريخ مصر العاصر ، ولا شك في ان وجوده بيننا اليوم لهو مبعث سرور عظيم لنا ·

البروفسور ج · دوبوى ، قبل كل شيء ، اود أن أعبر عن سرورى الكبير لوجودى هنا اليوم في هذا المبنى العظيم للاهرام ، حيث لا يسع المرء الا ان يشعر بالنشاط الذى يجرى فيه · واحب أن اقول انني كنت اتابع بانتظام ماتعيد نشره الصحف والمجلات الفرنسية من مقالات للاهرام ، وبذلك اتيحت لى الفرصة لمتابعة أكثر من مشكلة تتعلق بالعالم العربى ، وبمصر بصفة خاصة ·

وانه ليسرني كل السرور ، ان التقى بالاستاذ وحيد رأفت ، وكذا بالشخصيات الاخرى التى تكرمت بدعوتي الى هذا الاجتماع ، وخاصة صديقى القديم الدكتور بطرس بطرس غالي · فأنا مدين له بوجودى في القاهرة ، بل وهنا في هذا المبنى ·

والواقع انني أشعر ببعض الحرج في التحدث عن موقف دول العالم الثالث من مؤتمر قانون البحار ، لانني لا أنتمى الى احدى دول هذا العالم الثالث ، وبالتالي فانني في موقف المراقب الخارجي . لهذا اشعر بشيء من التردد ، في محاولتى تحليل مواقف هذه الدول · ولكن من جهة أخرى ، فان اهتمامي الشديد بدول العالم الثالث هو الذى دفعني الى قبول اقتراح صديقي د · غالي فان المعهد الذى انشأته يهدف أساسا الى دراسة دول العالم الثالث ، من موقع الدارس المتفاهم · وكما تعلمون فان التفهم هو احدى ادوات المعرفة » ·

من هذا المنطلق اذن · سأحاول ان أحدد موقف دول العالم الثالث من مؤتمر قانون البحار · وبما انني قد شاركت في نشاط هذا المؤتمر كعضو في اللجنة الفرنسية . فان ما سأبديه من آراء هنا ، هى آراء شخصية بحتة ·

في نظرى ان مؤتمر قانون البحار ، قد أكد منذ البداية ، المكانة الاساسية التى تحتلها دول العالم الثالث داخل ما أصبح معروفا بمجموعة الـ ٧٧ ، والواقع ان هذه هى المرة الاولى التى تشارك دول العالم الثالث في تعديه وضع قانون جديد خاص بالبحار والمحيطات · كانت هذه الدول قبل ذلك ، قد سنحت لها فرصة القيام بدور هام في وضع قانون دولى جديد ، وذلك من خلال منظمة الامم المتحدة ، وهى ما حدث في فيينا عامى ١٩٦٨ و ١٩٦٩ عندما شرعت هذه المنظمة في تقنين قانون للمعاهدات ، ولكن الجدير بالملاحظة ، ان مؤتمر قانون المعاهدات ، كان مؤتمرا قانونيا بحتا · أما مؤتمر قانون البحار ، فيمكن أن تصفه بأنه مؤتمر اقتصادى : وان الانتقال من المجال القانونى الى المجال الاقتصادى ، هو بمثابة الانتقال من « الكيف » الى « الكم » أى من النوعية الى الكمية · واذا كان المجال القانونى يتيح تحديد الفئات المجردة ، فان المجال الاقتصادى ينطلق من معطيات ملموسة واوضاع حقيقية · هذا هو التغير الذى حدث ، وهو يبرر في نفس الوقت ، وجود دول العالم الثالث في مؤتمر قانون البحار ، كما يضفى على هذا الوجود صيغة شبه ثورية ·

ان ما تهدف اليه دول العالم الثالث ، هو اعادة النظر في القانون الكلاسيكى العتيق ، الذى صيغ في الماضى ، دون مشاركة هذه الدول · وكانت آخر صياغة لقانون البحار في عام ١٩٥٨ ، ولكن منذ ذلك التاريخ ، أبرز التقدم التكنولوجي الذى استجد ، مدى عدم صلاحية بنود اتفاقيات جنيف (١٩٥٨) وعدم توافقها مع الاوضاع الجديدة · وهناك تغيير آخر طرأ على المستويين السياسى والاقتصادى : فقد تضاعف منذ ذلك التاريخ ، عدد دول العالم الثالث ، مما أدى الى تغيير شامل في أسس المشكلة · فان دول العالم الثالث التي شاركت في المؤتمر الاخير لقانون البحار ، تواصل العمل الذى شرعته داخل الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة ـ وخاصة في دورتها غير العادية التى تناولت مناقشة التنمية ـ مما أدى الى تحديد الاستراتيجيات العالمية في هذا المجال ، وثانيا الى وضع المبادىء التى تراها واجبة لان يقام عليها نظام اقتصادى دولى جديد ، وثالثا الى اعتماد ميثاق اقتصادى لحقوق جميع دول العالم · وان هذه الدول ، ستواصل هذا العمل ايضا داخل مجموعة الـ ٧٧ من خلال « اليونيكتاد » الذى أجرى حوارا مع الدول الصناعية ، بهدف وضع مؤسسات ونظام وعلاقات اقتصادية جديدة ، تحل محل تلك المعمول بها حتى الان ·

ولكن يجب الاعتراف من جهة أخرى ، بأن دول العالم الثالث ، ليست متحدة تماما ، وهى تقود هذا النضال · فانه قد يكون بينها اتفاق حول بعض النقاط · ولكن هناك أيضا اختلافا حول بعضها الآخر · وفيما يخص صياغة قانون جديد ينظم استغلال واستعمال المساحات البحرية ، فان هذه الدول ، تستهدف وضع أنماط جديدة له ، لا تختص فقط بسطح هذه المساحات البحرية بهدف الملاحة ، بل تشمل أيضا كيفية استعمال قاع البحار والمحيطات ، على نحو يكفل التنمية لهذه الدول بالذات ، وهذا يعنى أن الاعتبارات الاقتصادية ، هى التى تغلب على اى شيء آخر أما النقاش الاساسى ، فانما يحكمه هو المعطيات الجغرافية ، واعنى هنا انتماء كل دولة من هذه الدول الى هذه القارة أو غيرها ، أو الى المجموعة الامريكية اللاتينية ، أو الى المجموعة الافريقية ، أو الى المجموعة الاسيوية · فان لهذه الانتماءات اهميتها ؛ مثلا فان الدول

الامريكية اللاتينية ، قد اشتهرت « بنهمها » في الحصول على مساحات بحرية . وهي تطالب دائما باقتطاع مناطق بحرية شاسعة ، لتشملها بسلطتها الوطنية . والجدير بالذكر هو الجانب الفردي لهذا الوضع الجغرافي . مثلا : ان كل الدول التي تبعث بوفد عنها الى مؤتمر قانون البحار ، لابد لها أن تستعرض أولا هذا الوضع الجغرافي الخاص بها : هل هي دولة مغلقة أم دولة ساحلية ؟ وفي الحالة الثانية ، هل وهبتها الطبيعة ساحلا شاسعا أم نحيلا ؟ وهل لديها جرف قاري يمتد بعيدا في البحر أم أن لها جرفا قصيرا؟ وهل يحتوي هذا الجرف القاري على البترول ؟ ثم هل تقع على ساحل مضيق أو قناة مفتوحين للملاحة الدولية ، أم تطل على آفاق بعيدة من المحيط ؟ ثم هل لديها جزر خاضعة لسيادتها الوطنية أو هل توجد بالقرب من سواحلها جزر خاضعة لسيادة دولة أخرى ؟ ان جميع هذه المشاكل تتسم بطابع ملموس وفردي للغاية ، فلا عجب أن يؤدي ذلك الى انقسامات وخلافات بين الدول المعنية .

ومن جهة أخرى ، فان مؤتمر قانون البحار ، يختص بمجالين مميزين : الاول يتعلق بقانون البحار العتيق الذي نبع عن تقاليد تولت الدول البحرية الكبرى تقنينها عبر القرون ، أي منذ القرن السادس عشر ، وهو ما يسمى بقانون الملاحة . ان التقدم التكنولوجي قد قلب هذا القانون رأسا على عقب ، لان الامر اليوم ، لم يعد يقتصر على حقوق الملاحة ، بل امتد أيضا الى حقوق الاقامة على البحار والمحيطات ، بل في قاعها ايضا .

لهذا فان المشاكل التي طرحت في عام ١٩٥٨ لم يعد لها نفس المفهوم اليوم ، لان الامر لم يعد يقتصر على تحديد جزء البحر الاقليمي الذي تشمله السلطة الوطنية للدولة الساحلية ، بل أصبح يستوجب وضع قانون جديد ، يحدد موضع هذه الدولة على المضايق ، وكذا وضع الارخبيلات والدول الارخبيلية . واذا كان المؤتمر الاخير لم يصل الى اتفاق حول هذا القانون الجديد ، الا أنه قد أظهر اكتشافا هائلا ، وهو الاجماع فيما بين الدول المشاركة فيه ، حول وجود حقوق معترف بها للدولة الساحلية على ما يسمى « بالمنطقة الاقتصادية » والتي يبلغ عرضها ٢٠٠ ميل بحري . وأصبح النقاش يتعلق بتوضيح الحقوق التي يمكن أن تمارسها الدولة على هذه المنطقة الاقتصادية ، وهل هذه الحقوق محددة ، أم هي فرض سلطتها الوطنية الكاملة ؟ ان التطور الذي حدث هو اذن الاجماع في الاعتراف بفكرة وجود هذه المنطقة الاقتصادية .

أما المجال الثاني من المشاكل ، فانه يتعلق بكيفية استعمال قاع البحار ، التي تقع خارج نطاق القانون الدولي ، وخارج المنطقة الاقتصادية ، بل وخارج الجرف القاري . في عام ١٩٧٠ أعلنت الامم المتحدة أن « قاع البحار تراث مشترك ملك للانسانية » وبالتالي لابد من وجود سلطة دولية ، تتولى ادارة واستغلال هذا التراث لصالح الجميع .

في ضوء هذه التمييزات ، يمكنني استخلاص الاتي : هناك انقسام بين دول العالم الثالث ، حول الفئة الاولى من هذه المشاكل ، أي تلك التي تتعلق بقانون البحار الاصلي . ولكن من جهة أخرى ، هناك اتحاد حول مشاكل الفئة الثانية ، وهي تتعلق بقاع البحار وبالقانون والنظام الذي سيطبق عليها . ويرجع هذا الموقف المتحد ، الى أن دول العالم الثالث ، تجد نفسها هنا أمام المشاكل الكبرى ، التي أدت الى الحوار الذي بدأ بين الدول الفقيرة والدول الغنية . أما فيما يخص المشاكل المتصلة بقانون البحار الاصلي ، فان الوضع الجغرافي والفردي لكل دولة ، هو العامل المؤثر . وبالتالي فقد نتجت عنه انقسامات ليست لها صلة بالمواقف الايديولوجية أو السياسية ، بقدر ما هي نابعة عن الوضع الجغرافي الذي منحته الطبيعة لكل منها .

هذا هو اذن الموقف المزدوج لدول العالم المؤثر ، وبالتالي فقد نتجت عنه انقسامات ليست لها صلة بالمواقف الايديولوجية أو السياسية ، بقدر ما هي نابعة عن الوضع الجغرافي الذي منحته الطبيعة لكل منها :

هذا هو اذن الموقف المزدوج لدول العالم الثالث ازاء قانون البحار : فيما يخص القانون الاصلي ، فان الانقسامات قد برزت حول موضوع المنطقة الاقتصادية التي تحدد عرضها بـ ٢٠٠ ميل بحري . أولا : أن الدول المغلقة لا تستفيد من هذه المنطقة الاقتصادية . ثانيا : أن عددا مهما من دول العالم النامي ، يمكن أن نصفها بانها ذات طابع جغرافي متضرر Disadvantaged states ، وكذا عدد آخر من الدول الصناعية أيضا ، ومجموع هذه الفئة من الدول ، يصل الى ٥٢ دولة ، أي ما يقرب من ثلث الدول التي شاركت في المؤتمر !

وبالتالي ، عندما يحين الوقت الذي سيعرض فيه قانون البحار الجديد للاقتراع ، فاننا سنجد دولا اشتراكية ــ مثل تشيكوسلوفاكيا والمجر ــ ودولا أمريكية لاتينية ــ مثل بوليفيا وباراجواي ــ ودولا افريقية ــ مثل زامبيا ــ تنتمي الى فئة الدول ذات الوضع الجغرافي المتضرر . ومن جهة أخرى ، سنجد دولا ساحلية ، وضمن هذه الاخيرة ، سنجد عددا من الدول الصناعية ، ولكن في نفس الوقت ، سنجد أيضا عددا كبيرا من الدول النامية !

ان الاختلافات في المواقف ، ستظهر حتما في المؤتمر ، عندما يشرع هذا الاخير في تحديد حقوق الدولة الساحلية . وسواء كانت هذه الاخيرة متقدمة أو نامية ، فانها ستطالب بأن يعترف لها بأكبر قدر من الحقوق ، الى حد قد يصل ببعض منها ، الى المطالبة بادماج المنطقة الاقتصادية التابعة لها ، ضمن مياهها الاقليمية . فمن الزاوية النظرية ، تتميز المنطقة الاقتصادية (٢٠٠ ميل) عن المياه الاقليمية (١٢ ميلا) في أن للدولة الساحلية حقوقا محددة عليها ، لا يمكن أن تصل بأية حال ، الى السيادة الوطنية التامة ، كما هي الحال بالنسبة للبحر الاقليمي . ولكن من الوجهة العملية ، فان الاتجاه السائد في صفوف الدول الساحلية ، هو العمل على مضاعفة حقوقها على المنطقة الاقتصادية ، والى حد ، تحويل هذه الاخيرة الى منطقة تخضع لسيادتها الوطنية . وعلى عكس ذلك ، فان

الموقف السائد فى صفوف فريق الدول المغلقة أو الدول ذات الوضع الجغرافى المتضرر ، هو رفض الاعتراف بالسيادة التامة للدولة الساحلية على المنطقة الاقتصادية التابعة لها ، واقتصار حقوق هذه الاخيرة ، على ما تحدده الاتفاقية الدولية •

كذلك فيما يخص عملية استغلال الموارد البيولوجية وموارد الصيد ، نجد أيضا تعارضا فى مواقف الدول المعنية • فان الدول المغلقة أو ذات الوضع الجغرافي المتضرر ، التى تنتمى الى العالم الثالث ، لا تتفق مع الدولة الساحلية التي تجاورها ، حول كيفية استغلال موارد الصيد فى المنطقة الاقتصادية • وما يحدث الان ، هو أن الدول الساحلية هي التى تحدد كميات الموارد السمكية التي يمكنها أن تحصل عليها من هذه المنطقة ، وكذا قدراتها الحجمية منها ، ثم تترك ما يتبقى بعد ذلك للدول الاخرى • هذا الاسلوب فى الاستئثار بالموارد السمكية والتنازل عن الفائض ، هو ماتعارضه الدولة المغلقة أو ذات الوضع الجغرافي المتضرر ، التى تطالب بمنافسة الدولة الساحلية فى جزء متساو من الموارد السمكية داخل المنطقة الاقتصادية • وهذا المطلب لا يقتصر على دول العالم الثالث ، فقد تقدمت به فئات كبيرة من الدول مثل السويد وبولندا والكاميرون، وكل منها ينتمى الى فئة مختلفة (غربية – اشتراكية – عالم ثالث) •

وهناك أيضا مجموعة أخرى من المشاكل ، وهى تدور حول تحديد النظام الذى سيطبق على المنطقة الدولية – أى قاع البحار – وحول السلطات التي يجب أن تمنح للسلطة الدولية ، التى ستباشر استغلال موارد قاع البحار « هذا التراث الذى هو ملك للانسانية » •• لهذا أنشئت اللجنة الاولى الفرعية ، لتعالج هذا النوع من المشاكل • أما اللجنتان الثانية والثالثة ، فهما مكلفتان بمعالجة المشاكل المتعلقة بقانون البحار • وكما قلت سابقا فان دول العالم الثالث تقف صفا واحدا ازاء المشاكل الناتجة عن كيفية استغلال موارد قاع البحار • ويرجع ذلك الى ان هذه المشاكل ، تطرح التقسيم التقليدى القائم بين الدول الصناعية ، والدول النامية • وتتطلع الثانية الى نظام لاستغلال موارد قاع المحيطات ، على نحو يضم المعايير التى وضعتها هذه الدول لما يجب أن يكون عليه النظام الاقتصادى الدولى •

لهذا كانت مشكلة السلطة التى ستمنح للسلطة الدولية لاستغلال موارد قاع البحار ، بمثابة الفرصة المتاحة امام دول العالم الثالث لاعادة تأكيد موقفها الجماعي فى مواجهة الدول الصناعية • ولكن يجدر بنا أن نذكر أيضا ، أن وحدة هذا الصف ، ليست تامة أيضا : فقد تثار بعض خلافات ترجع الى مستوى نمو كل دولة نامية ، ولكن بصفة عامة ، يمكن القول بأنه توجد وحدة فى المواقف • على أية حال ، هناك حاليا حوار كبير بين مجموعة الـ ٧٧ من جهة ، والدول الصناعية من جهة أخرى ، حول مسألة السلطات التي يجب أن تحصل عليها السلطة الدولية التي ستباشر عملية استغلال قاع البحار • فان الدول النامية ، تطالب بأكبر قدر ممكن من السلطات لهذه الهيئة الدولية ، وبأن تجرى الاقتراعات فيها ، وفقا لمبدأ الاغلبية ، مما قد يعطى هذه الدول نفوذا كبيرا داخل هذه الهيئة • وتعلل الدول النامية هذا المطلب ، بأن « التراث المشترك للانسانية لابد سيخصص للتنمية » ولهذا فلابد لهذه الدول ، من أن تكون لها الكلمة الحاسمة بل ان بعضا منها يرى صلاحية تطبيق « اشتراكية توزيع موارد قاع البحار » لخدمة الجميع ، ولصالح الدول النامية بصفة خاصة ، اذ انها إكثر احتياجا من غيرها لهذه الموارد •

أما موقف الدول الصناعية ، فهو على عكس ذلك ، فانها وان كانت تقبل مبدأ تخصيص موارد قاع البحار للتنمية ، الا انها تطالب بأن تاخذ اجراءات الاقتراع داخل الهيئة الدولية بعين الاعتبار ، النفوذ الاقتصادى والوسائل التكنولوجية التى تملكها الدول الصناعية ، والتى بدونها لن يمكن أن تمول الهيئة الدولية • وهذا الامر يتطلب بعض انضمامات لصالح الدول الصناعية • والواقع أن المشكلة الرئيسية التى واجهها مؤتمر نيويورك ، كانت تختص بكيفية ضمان الوصول الى قاع البحار ، التى تخرج عن نطاق السيادة الوطنية للدول الساحلية • والمعروف أن هذا القاع ، يحتوى على كميات هائلة من المعادن Polymetalliques

كيف يمكن الوصول الى هذه المعادن ؟ يتلخص موقف الدول النامية فى الاتى : تتولى الهيئة الدولية عملية التنقيب والاستكشاف والاستغلال لموارد القاع البحرى ، مع مشاركة دول أو شركات ، ولكن تحت اشرافها ، ووفقا لخطة تضعها بنفسها • أما موقف الدول الصناعية ، فهو كالاتى : على هذه الهيئة ، ان تمارس نشاطها ، ولكن بالاضافة الى ذلك ، يمكن ابرام عقود مع شركات خاصة أو دول ، لتتولى هذه الاخيرة أعمال الاستكشاف عن المعادن • هذا ما يسمى « بالنظام الموازى » ، وهو يفترض تخصيص مساحات ، أى انه كلما أبرم عقد ، فان جزءا من المساحة البحرية ، يمنح للدولة الموقعة أو الشركة ، بينما يوضع جزء آخر تحت اشراف الهيئة الدولية •

هذا هو التعارض فى الموقفين الذى أدى الى فشل المؤتمر الاخير • وهو تعارض نابع عن مشكلة عويصة جعلت بعضهم ييأسون من توصل المؤتمر الى أى اتفاق • ولكننى لست متشائما الى هذا الحد ، فاننى أرى أن المؤتمر لم تكن له فقط نتائج سلمية ، اذا أنه على الاقل ، قد أوضح المواقف والاراء من الجانبين • وهذا فى نظرى يشكل خطوة أولى ، للوصول الى الحلول الوسط الخالية من الالتباسات ، والملتزمة بالواقعية اللازمة ، لكى تكون فعالة عند التطبيق •

وعلى أية حال ، لا أعتقد أن المؤتمر سيفشل فى النهاية ، لان موضع الصراع القائم كبير جدا • فان الامر يتعلق باستغلال موارد ، يجد العالم نفسه اليوم ، فى أشد الحاجة اليها وان لم يكن اليوم ، فعلى الاقل فى المستقبل القريب • لهذا فلابد أن يتسم استغلال هذه الموارد ، بالترشيد الكافى الذى سيخدم مصالح جميع الشعوب •

د• بطرس غالى : لدى ملاحظة صغيرة حول تردد البروفسور

دوبوى فى التحدث عن العالم الثالث ، بينما هو لا ينتمي اليه · اعتقد اننا هنا أمام مشكلة حقيقية ، فان معظم الذين يتناولون العالم الثالث ، لا ينتمون اليه ، كما انه يمكن أن ينتمى المرء الى العالم الثالث ، ولا يكون مؤمنا بنظرياته · فقد نجد فى العالم الثالث اناسا يفكرون بعقلية استعمارية ، بينما يظهر فى العالم المتقدم ، آخرون لديهم رؤية للاشياء تعكس رؤية العالم الثالث · وصديقى رينيه جان دوبوى من هؤلاء · وهنا اتساءل : ربما كانت المشكلة الحقيقية تكمن بالذات ، فى ان معظم المدافعين عن اراء العالم الثالث ومفكريه ، لا ينتمون الى هذا العالم ، بل وفى أن العالم الثالث لم يتوصل بعد الى التعبير بنفسه عن مشاكله · هذا سؤال اطرحه على الحاضرين للمناقشة ·

الاستاذ سميح صادق : اود ان اشير الى انني لست من رأى د· بطرس غالى ، وعلى أية حال فان العرض الذى تقدم به البروفسور دوبوى كان ممتازا ، اذ اتاح لى توضيح أمور كثيرة خاصة بقانون البحار · وربما أقول له ان المشكلة أصعب مما أراد ان يظهرها ، ربما لانها تحتوى على الامل والتفاؤل على كل حال ، هناك دائما الامل ·

د· وحيد رأفت : لم أكن أتوقع ان يدور النقاش اليوم باللغة الفرنسية ، التى لم أحاضر بها منذ وقت طويل ، وان كنت فى وقت ما قد درست بالفرنسية كان ذلك عند عودتى نهائيا من البعثة الى فرنسا فى عام ١٩٣٥ · ومن جهة أخرى لم أحضر جلسات مؤتمر قانون البحار لهذا كنت أود أن يكون زميلى د· مفيد شهاب الذى مثل مصر فى هذا المؤتمر حاضرا معنا اليوم ليطلعنا على ما جرى فى دورات هذا المؤتمر ، ولكنه للاسف اعتذر عن عدم الحضور ·

ومع ذلك سأطرح بعض التساؤلات أو النقاط : الاولى تتعلق بما ذكره د· بطرس بطرس غالى الآن من أنه ليس من الضرورى ان يكون المرء منتميا للعالم الثالث · لكى يتولى الدفاع عن نظريات الدول المنتمية لهذا العالم · ولربما تجدوننى رجعيا جدا أو امبرياليا بعض الشيء بمعنى اننى وان كنت أنتمي الى احدى دول العالم الثالث الا أننى لا أؤيد كل ما تطالب به هذه الدول فى مؤتمر قانون البحار فعندما تحدث الاستاذ دوبوى منذ قليل عن بعض دول امريكا اللاتينية ذكر كلمة « نهم » أو جشع واعتقد انه يقصد هنا بصفة خاصة دولا مثل شيلى والارجنتين اللتين ارادتا مد بحرهما الاقليمى والمنطقة الملاصقة له الى مسافة ٢٠٠ ميل بحرى واسارع الى القول ان أى دارس فى القانون الدولى تتلمذ فى مدرسة الجيل الذى أنتمى اليه لن يوافق على مثل هذا « النهم » ·· والواقع أنه قد جرى تطور هائل فى الأوضاع خلال الشطر الاخير من هذا القرن · وقد ترسخ ذلك بفضل مؤتمر جنيف للبحار الذى انعقد فى عام ١٩٥٨ ثم أخيرا فى مؤتمر نيويورك للبحار الذى تفضل الاستاذ دوبوى بعرض بعض ما أثير فيه من مشاكل ففى القانون الدولى الكلاسيكى (التقليدى) كان يوجد بالاضافة الى « البحر الداخلى » ما يسمى « بالبحر الاقليمى » ، ثم أعالى البحار · لكن طرأت فى بداية هذا القرن (١٩١٢ ـ ١٩١٣) فكرة جديدة هى ما عرف « بالمنطقة الملاصقة » (أو المتاخمة) وأصبح بذلك أمامنا فى القانون الدولى للبحار ثلاث مناطق متميزة : البحر الاقليمى ، والمنطقة الملاصقة ، ثم منطقة أعالى البحار · ثم ماذا نرى اليوم ان الوضع قد ازداد تعقيدا خلال السنوات الاخيرة : فبالاضافة الى البحر الاقليمى والمنطقة الملاصقة واعالى البحار ، ظهرت فكرة أخرى جديدة عام ١٩٤٥ عندما « أعلن الرئيس ترومان لاول مرة عما سمى «بالجرف القارى» وكان هذا شيئا جديدا على القانون الدولى · وحتى هذه الساعة لم يتم التوصل بعد الى اتفاق تام حول مكنون الجرف القارى أو الامتداد القارى كما يسميه البعض · ومع ذلك فان اتفاقيات جنيف لقانون البحار قد أكدت وجوده · ثم بعد ذلك كله اخذوا يتحدثون اليوم عن « المنطقة الاقتصادية » وأيضا عما يقع بعدها أى عن منطقة أعالى البحار التى يتركز الاهتمام حاليا على استكشافها واستغلالها استغلالا تجاريا مثمرا ·

واذا تناولنا موقف دول العالم الثالث فى ضوء هذه التطورات أو التغييرات ، لوجدنا انها حصلت على مزايا عديدة لا يستهان بها ، ومن رأيى انه اولى بها ان تقنع بهذا ولكنها تطلب المزيد ! لنأخذ مثلا موضوع البحر الاقليمى الذى كان تحديد نطاقه (أو عرضه) محل نقاش طويل فقد ظلت بريطانيا متمسكة بتحديد عرض البحر الاقليمى بثلاثة أميال بحرية ، وكذلك كان موقف الولايات المتحدة الامريكية الى ان حدث تغيير ملحوظ لموقفهما فى السنوات الاخيرة · بينما نرى ان دول العالم الثالث تجاهلت هذا الحد ـ ٣ أميال ـ وأخذت تتوسع فى بحرها الاقليمى فمدت عرضه الى ٦ أميال بحرية ثم الى ١٢ ميلا (وهو ما فعلته مصر) · والمعروف ان البحر الاقليمى خاضع خضوعا تاما للسلطة الوطنية للدولة الساحلية · اذن فالعالم الثالث قد حقق هنا كسبا هاما وملموسا خلال هذا القرن وهو مكسب امتد تدريجيا الى سائر الدول ومن بينها الدول البحرية الكبرى التى كانت تتمسك بقاعدة الثلاثة أميال !

كذلك يعترف القانون الدولى اليوم « بالمنطقة الملاصقة » وبهذا اصبح لمصر ولدول الخليج العربى مثلا منطقة «ملاصقة» تمتد بعد البحر الاقليمى (١٢ ميلا) الى مسافة تبلغ ٦ أميال بحرية أخرى ، وأصبح لدول العالم الثالث عموما بحر اقليمى عرضه لا يقل عن ١٢ ميلا زائد منطقة ملاصقة عرضها ٦ أميال · وقد يقال هنا ان حقوق هذه الدول على « المنطقة الملاصقة » محدودة لا تجاوز حقوق الصيد والرقابة الصحية والامن ·· الخ ولا تصل الى مرتبة السيادة الكاملة · الا أن هناك مكسبا ثالثا هو « الجرف القارى » الذى اعترف به صراحة فى القانون الدولى المعاصر فأصبح لمصر مثلا جرف قارى يمتد داخل البحر الابيض المتوسط الى مدى ٥٠ ميلا بحريا وآخر يمتد على طول ساحلها على البحر الاحمر الى مسافة أبعد · وهكذا أرى ان هذا الكشف الجديد الذى ابتكرته امريكا فى عام ١٩٤٥ قد أفادت منه ايضا دول العالم الثالث فى وقتنا هذا ·

والان لنتناول المنطقة الدولية أى المنطقة البحرية الخارجة عن نطاق الولاية الاقليمية للدول الساحلية ·

وهنا يغلب الجانب الاقتصادى على أى شيء آخر . هناك أولا حقوق الصيد وهى مكفولة لجميع الدول فى أعالى البحار بدون استثناء وفقا لاحكام القانون الدولى التقليدى . ولكن هناك أيضا مسألة استغلال قاع هذه المنطقة البحرية الدولية وما تحت القاع . وهنا يجدر بنا أن نتساءل : من سيقدر عمليا على القيام بهذا الاستغلال ؟ بالطبع الدول التى تملك الوسائل التكنولوجية والموارد المالية اللازمة لذلك . وهذا يعنى عمليا عددا قليلا جدا من الدول : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وكندا وربما بريطانيا ، ومع ذلك ماذا نجد ؟ نجد الدول الاخرى ، الدول الصغيرة « النهمة » التى لا تملك الوسائل اللازمة لاستغلال تلك المنطقة ، تطالب هى أيضا بالمشاركة فى هذا الاستغلال وبنصيبها فى الناتج الذى سيتحقق أو سيستخرج من قاع هذه المنطقة البحرية الدولية الشاسعة . ان دول العالم الثالث تفكر كالاتى « بما أن منطقة أعالى البحار والمحيطات قد أصبحت ملكا للجميع وتراثا مشتركا للانسانية (حسب التعبير الحديث) فانه يجب علينا أن نشارك فى استغلال هذا التراث وأن نحصل على نصيبنا من ثمراته » .

هذه هى المشكلة الراهنة وهى تفرض علينا سؤالين : أولا ـ كيف الوصول الى قاع أعالى البحار والمحيطات لاستغلال هذا المجهول ؟ ثانيا ـ كيف سيتم توزيع الناتج من هذا الاستغلال ؟ وفى رأيى أن الوصول الى قاع أعالى البحار والمحيطات هو حق طبيعى للدول القادرة على ذلك ولا يمكن بحال حجبه عنها اذا تعذر الوفاق ، أما الدول الاخرى ـ ومنها الدول العربية التى تهمنا بوجه خاص ومعظمها لم يستغل بعد بما فيه الكفاية الجرف القارى التابع لسواحله ـ فحسبها أن تطالب بنصيب فى ثمرات المنطقة البحرية الدولية . ولكن كيف وعلى أى أساس ؟

وأرى أنه لحل هذه القضية لابد من اقامة الوكالة الدولية التى حدثنا عنها الاستاذ دوبوى . فهى التى يمكن ان تتولى نيابة عن المجتمع الدولى استكشاف واستغلال الموارد الهائلة التى يزخر بها قاع المحيطات فى المنطقة الدولية آنفة الذكر . وقد توضع هذه الوكالة تحت اشراف الامم المتحدة أو قد لا توضع . وقد يناقش البعض الكيفية التى سيتم بها التصويت داخل هذه الوكالة ، كل هذه المسائل ثانوية فى نظرى وفى تصورى أن اجراء التصويت واتخاذ القرارات يمكن أن يكون مماثلا لما يجرى داخل الامم المتحدة ، فيكون لهذه « الوكالة » جمعية عمومية ، ومجلس تنفيذى ، وأمانة عامة وربما أيضا لجنة لتسوية المنازعات اذا اقتضى الامر ذلك . كل هذه أمور يمكن حلها بسهولة . ولكن المشكلة الكبرى تتعلق بالجانب التكنولوجى والمالى . واذا كان الوصول الى قاع المحيطات واستغلالها كما سبق أن رأينا ، لا تستطيعه الا عدد قليل من الدول الكبرى ، فأغلب الظن أنها لن تباشر ذلك بنفسها بل بواسطة شركات أو مؤسسات خاصة . اذن فالمشكلة الرئيسية تتعلق بالتصاريح أو التراخيص اللازمة لتلك الهيئات . وحتى اذا اقيمت وكالة دولية لاستغلال ناتج أعالى البحار والمحيطات ـ وهذا يتطلب أموالا طائلة ـ فقد لا تتوفر لها الجرأة اللازمة فى بادىء الامر . فلابد اذن للوكالة الدولية ذاتها من أن تأخذ بنظام التصاريح أو التراخيص الى شركات دولية كبرى ، باعتبارها الوحيدة القادرة على تولى عمليات خطيرة وباهظة التكاليف ، كاستخراج الثروات الطبيعية والمعدنية من قاع أعالى البحار والمحيطات .

وهذا يعنى أن على دول العالم الثالث الاعتراف بهذا الواقع ، وأن تقنع بما حصلت عليه حتى الان من مكاسب فى عالم البحار . ويمكنها اضافة الى ذلك أن تمثل داخل الجمعية العامة للوكالة الدولية حيث سيكون لكل دولة صوت ، دون أن تكون ممثلة لزاما داخل المجلس التنفيذى أيضا . وفى تصورى أن نظاما نسبتها بحق « الفيتو » يمكن أن يطبق داخل هذا المجلس التنفيذى لصالح الدول الاعظم .

وعلى اية حال فان المهم بالنسبة لدول العالم الثالث ليست هى المشاركة فى عمليات الاستغلال (فهى عاجزة عن ذلك) ، بل هى أولا وأخيرا الاستفادة من حصيلة تلك العمليات بالمنطقة البحرية الدولية .

ولعلنا نذكر ما تقرر فى بعض المؤتمرات الدولية من دعوة الدول الصناعية الغنية ، دون جدوى ، لتخصيص نسبة لا تقل عن ١ فى المائة من مجموع دخلها القومى لصالح التنمية فى دول العالم الثالث . ومن الطبيعى أن تفكر هذه الدول الاخيرة فى تخصيص نسبة معينة من حصيلة استغلال المنطقة البحرية الدولية ، لاغراض التنمية ، على أن تقرر الجمعية العامة للوكالة الدولية تلك النسبة دوريا . وفى ذلك تنفيذ على أية حال لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة القاضى بأن يجرى استغلال قاع البحار والمحيطات فى المنطقة الدولية المذكورة لصالح الانسانية جمعاء ومع « مراعاة مصالح العالم الثالث » أننى أرى أن هذا التحفظ الاخير هو فى ذاته مكسب كبير لدول العالم الثالث .

ويأتى هنا سؤال أو عدة أسئلة : هل ستأخذ الوكالة الدولية المشار اليها شكل الشركة المساهمة ؟ وعلى أى أسس ؟ وما سوف يكون عليه نصيب كل دولة فى حصص رأس المال ؟ وهل سيؤخذ فى الاعتبار الحجم السكانى لكل دولة ؟ أم حجم الموارد التى تملكها ؟ ثم هل سيتم توزيع الناتج من الاستغلال وفقا لاحتياجات كل دولة ؟ عملا بالشعار الشيوعى مثلا « من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته » ؟ أم وفقا للوضع الجغرافى (كامتداد سواحلها مثلا) ؟ هذا فى نظرى هو جوهر المشكلة . وهى عويصة حقا . فماذا سيكون عليه نصيب مصر مثلا ، أو نصيب جمهورية الدومينيكان أو جمهورية بناما ؟ ان هذه التساؤلات هى التى أدت على ما يبدو الى التفكير فى اقامة منظمة أخرى ملحقة بالوكالة الدولية (للنظر فى أمر توزيع ثمرات استغلال قاع أعالى البحار والمحيطات على الدول المعنية » .

ومهما يكن من أمر فانى شخصيا أميل الى الاعتقاد أن مصالح العالم الثالث قد روعيت حتى الان على نحو مرضى ، باستثناء عملية التوزيع هذه التى لم تتحدد معالمها بعد . لهذا

سأكتفي بطرح هذا السؤال الاخير على ضيفنا الجليل الاستاذ « دوبوى » : على أى أساس سوف يجرى توزيع حصيلة استغلال المنطقة البحرية الدولية ؟ وهل ستتم الموافقة على اقتطاع نسبة معينة من تلك الحصيلة لاغراض التنمية ، قبل التوزيع على حصص رأس المال ، للتعويض عن نسبة الـ ١ فى المائة التى فرضت الدول الصناعية الغنية فى أدائها لصالح التنمية فى العالم الثالث ، ثم ماذا ؟

د. بطرس بطرس غالى : ساطرح سؤال مكملا لما ذكره الاستاذ وحيد رأفت . ماذا يحدث فى حالة وجود جرف قارى يتعدى عرضه الـ ٢٠٠ ميل بحرى ، أى يتعدى نطاق المنطقة الاقتصادية ؟

البروفسور دوبوى : ان السؤال الاول الذى طرحه الاستاذ وحيد رأفت ، هو فى الحقيقة سؤال محرج جدا . اذ لم يتناول المؤتمر هذا الموضوع بالذات بالدراسة . ولكن مع ذلك يمكنني القول بأنه قد طرح من خلال تخصيص المنطقة الدولية لصالح التنمية . فقد اثار بعضهم تساؤلا حول ملاءمة قيام جهاز منفصل، وحول احتمال تولى الوكالة الدولية ، عملية التوزيع . ثم هل سيتم ذلك على أساس نسبى ووفقا لمعايير لم تحدد بعد ، لانها فى الحقيقة صعبة التحديد ؟ ولكن أخرين يرون أن يتم هذا التوزيع على يد ما يسمى برنامج الامم المتحدة للتنمية » ، بل ان بعضا آخر قد اقترح القيام بذلك « المنظمة العالمية للتنمية » . وهو فى نظرى اقتراح غريب ، لان هذه الوكالة مختصة بالتغذية اساسا ، فى حين ان الموارد التى ستستخرج من قاع البحار ، هى موارد معدنية ، تحتوى على النيكل والمانغنيز والكوبالت والالمنيوم .. الخ .

وعلى أيه حال ، فان هذا السؤال قد طرح ، وسيزال يطرح ، فى ضوء حلين بديلين ، ان تعطى السلطة اما للوكالة الدولية واما الى هيئة ، مثل البرنامج التابع للامم المتحدة للتنمية » . أما عن النسبة التى ستتقرر ، وكذا المعايير التى سيؤخذ بها ، فان الامرين من الصعب تحديدهما . وعلى كل حال ، فان المؤتمر لم يتناولهما بالدراسة الكافية حتى الان .

بل يمكن القول بان جهود المؤتمر كانت عكسية الى حد ما : فقد ركزت على أهمية استخلاص الناتج من قاع البحار ، واشراك الدول فى هذا الناتج . أما مسألة نظام الادارة الذى سيطبق ، فلم يهتم به المؤتمر . ولكن دول العالم الثالث ، هى التى تولى اهتماما كبيرا لنظام الادارة . واذا استعرضنا موقفها فى هذا ، سنجد أيضا شيئا من التعارض فى صفوف هذه الدول : فان الدول التى تمارس التأميمات ، والتى نجحت داخل الامم المتحدة ، فى اعتماد قرار ينص على السيادة الدائمة لكل دولة على مواردها الطبيعية — هذه الدول قد نقلت على الصعيد البحرى بمساحاته الشاسعة ، فلسفتها القومية . وهكذا نجد فى صفوف مجموعة الـ ٧٧ عددا من الدول تطالب بأن تكون للوكالة الدولية سلطة حقيقية وحاسمة ، تتيح لها ممارسة تشريع دولى حقيقى ، ينظم عمليات الاستكشاف والاستغلال لموارد قاع البحار داخل المنطقة الدولية . وبالتالى فان الاهتمام الرئيسى فى صفوف هذه المجموعة ، منصب فى نظرى ، على النقطة التاليه : كيف يمكن اقامة هيئة تمتلك السلطة الاقتصادية ؟ اذا تحقق ذلك ، فسيبقى مطروحا أمام المؤتمر : اختيار المعايير المناسبة لهذا التوزيع ، وهو أمر يتضمن اختيارا صعبا ، مهما كان الحل الذى سيعطى للسؤال الاول الذى طرحه الاستاذ وحيد رأفت ، وهو : عن كيفية الوصول الى قاع البحار داخل المنطقة الدولية ؟ ان الدول الصناعية تطالب بأن يكون ضمان هذا الوصول تاما ، من حيث الزمن والمدى . وبالنسبة للمساحات ، فان الدول الصناعية ، ترغب فى تطبيق ما يسمى بالنظام المزدوج ، بمعنى أن يخصص للوكالة جزء من المساحة تديره كما تشاء ، على أن يخصص جزء آخر لمجموعات من الدول والشركات الخاصة او العامة ، مع ضمان ثابت من حيث الزمن . وهذا يعنى أنه فى نظر الدول الصناعية ، يصبح النظام المزدوج ثابتا على الدوام . هذا الموقف تعارضه دول العالم الثالث . وحتى الدول المعتدلة من هذه المجموعة ، قد تقبل هذا النظام المزدوج ، ولكن لفترة من الزمن ، وعلى نحو يتيح للوكالة الدولية على مر الوقت ، عندما تحصل من خلال عملياتها على الموارد الكافية ، احلال الادارة المباشرة ، محل هذه الادارة المزدوجة المؤقتة .

أما السؤال الذى طرحه د . بطرس بطرس غالى ، وهو خاص بالجرف القارى ، الذى يفوق عرضه الـ ٢٠٠ ميل ، فانه سؤال يثير اهتمام العديد من الدول . ومن المدهش حقا ، أنه عندما نطلع على وثائق العمل داخل المؤتمر ، نكتشف بابا مخصصا للجرف القارى ، يلى الباب المخصص للمنطقة الاقتصادية . وهذا يعنى ان مسألة الجرف القارى ما زالت مطروحة . واعتقد أن ذلك يرجع الى أن بعض الدول قد منحتها الطبيعة جرفا قاريا شاسعا ، يتعدى حدود الـ ٢٠٠ ميل بحرى ، بل قد يصل فى بعض الحالات الى الـ ١٠٠٠ ميل ! وان الاستاذ حلمى حنا الذى يعد رسالة حول الجرف القارى ، ملم تماما بصعوبات هذه المشكلة . فان ما يقرب من ١٢ دولة ، قد ترى انها حتى عقد هذا المؤتمر ، كانت تعتبر أن لها سلطة وطنية تامة على الجرف القارى التابع لها وذلك وفقا لما نصت عليه القوانين القومية والدساتير المحلية . وبالتالى فان هذه الدول ، ترى انه اذا كان المؤتمر قد ابتكر مفهوما جديدا ، وهو المنطقة الاقتصادية فان هذا الابتكار ، لا يعنى أن تتخلى هذه الدول عن هذا الجزء « الجرف القارى) الذى أصبحت تعده مكملا لاقليمها الوطنى . وبالتالى فهى تطالب المؤتمر ، بأن يتبع نظاما للجرف القارى الذى يمتد الى ما بعد المنطقة الاقتصادية . ان لهذه المشكلة انعكاسات هامة : فمثلا نجد ايرلنده تمتلك جرفا قاريا واسعا جدا . لذلك تقدمت هذه الدولة ، بمشروع يتضمن اعتبار الجرف القارى ما يمتد الى منحدر الماء ، وهذا يعنى انه بالاضافة الى الجرف القارى — كما هو معروف — سيشمل هذا الاخير أيضا ، الجزء المرتفع ، ما دام ان هذا الاخير يشكل حواجز رسوبية . ولكن بعض الدول النامية — وخاصة الدول المغلقة والدول التى لا تملك جرفا قاريا واسعا — تعارض المشروع

الايرلندى ، وهى ترى أن الاعتراف بحقوق السيادة الوطنية على الجرف القارى الذى يفوق عرضه ٢٠٠ ميل ، يشكل محاولة للحد من مساحة « التراث المشترك للانسانية » وهى بذلك تطالب بحماية هذا التراث أو « هذا المجال العام الدولى » الذى لا يمكن التفريط فيه ، وجعله مفتوحا لجميع الدول دون استثناء . بل قد نجد أيضا بعض دول العالم الثالث ، تعارض التوسع فى مساحة الجرف القارى ، وتصفه بأنه اجراء تعسفى ، هذا بينما ترى بعض دول أخرى ، ان هذا التوسع مناسب ، وان له مبرراته القانونية .

كذلك نجد مشكلة الارخبيلات أو الدول الارخبيلية . وعلى سبيل المثال : ان الدولة الارخبيلية تطالب بأن تعتبر وحدة شاملة من وجهة النظر الاقتصادية . وهذا يعنى عدم ضم البحر الذى يفصل بين الجزر الى المنطقة الدولية . وفى الوقت نفسه ، تطالب الدولة الارخبيلية ، بأن يعترف لها بمنطقة اقتصادية عرضها ٢٠٠ ميل بحرى ، مما يثير اعتراض الدول الاخرى ، التى ترى فى هذا مساسا جديدا بما يسمى « التراث المشترك للانسانية » .

كل هذه مشاكل تجرى بشأنها مفاوضات ، ولا نعلم حتى الآن ماذا سيكون الحل الوسط الذى سيؤخذ به فى النهاية .

الاستاذ وحيد رأفت : فى ضوء التفسيرات التى أعطاها البروفسور دوبوى ، يمكن القول بأنه يوجد عدم توافق او استحالة تعايش بين الجرف القارى والمنطقة الاقتصادية ، ولكن ماهو رأى الاستاذ دوبوى فى مسألة المنطقة الملاصقة ؟

البروفسور دوبوى : لقد ذكرت فى أعمال المؤتمر ، ولكن على اعتبارها من رواسب الماضى ، التى مازالت تطفو الى السطح . واعتقد ان الكلام عنها نابع عما اسميه بوفاء رجال القانون الذين ينتمون الى الفئة القديمة ، ولكن فى رأيى فان المنطقة الملاصقة أصبحت الان لا فائدة منها ، وهى غارقة داخل المنطقة الاقتصادية .

الاستاذ عبد العزيز العجيزى : أود أن أطرح على البروفسور دوبوى ، سؤالا حول موقف دول العالم الثالث ، فى حالة قيام صراع او تنافس بين الدول الصناعية للوصول الى المنطقة الدولية واستغلال قاعها . ان ما هو عالق فى ذهنى هو الصراع الذى جرى فى الماضى ، فى القرن التاسع عشر ، بين الدول الاوروبية الكبرى ، عندما اندفعت فى سباق محموم لاستغلال موارد المناطق غير الاوروبية ، وهى لذلك قد لجأت الى الاحتلال العسكرى . فى حالة قيام صراع او تنافس جديد حول استغلال قاع البحار ، ماذا سيكون موقف دول العالم الثالث ؟

البروفسور دوبوى : اعتقد انكم تعنون صراعا سلميا لان اتجاه مؤتمر قانون البحار ، هو الذى أبرزته الامم المتحدة فى ١٩٧٠ ، وهذا يعنى ان استغلال قاع البحار سيتم لاغراض سلمية بحتة ، اننى لا أعلم ماذا سيكون رد فعل دول العالم الثالث ازاء هذا الاحتمال . ولكن أود ان أشير الى ان ما ذكرته عن دول العالم الثالث ، يمكن أن ينطبق أيضا على الدول الصناعية ، اذ توجد بين هذه الاخيرة ، انقسامات ناتجة عن الموقع الجغرافى الفردى لكل دولة منها ، وايضا عن موقف كل منها حول نظام ادارة منطقة قاع البحار . ان هذه الدول متحدة حول عدد من النقاط ، تجمع بين مصالحها ، ولكنها منقسمة حول نقاط أخرى . فان جميع الدول الصناعية ، ليست لديها الامكانيات الكافية التى قد تتيح لها استغلالا سريعا للموارد المعدنية ، اذ يتطلب هذا الاستغلال امكانيات تكنولوجية ومالية هائلة . واذا كانت هذه الدول متفقة حول ضرورة ضمان حرية الوصول الى قاع البحار ، وادماج هذا الحق ضمن اتفاقية عدم ترك اقرارها للوكالة الدولية ، الا أنها منقسمة حول كيفية القيام باستغلال قاع البحار : هل يحق لدولة ما الحصول على عدد كبير من العقود ، ام هل يجب أن يكون هذا العدد محدودا ، وان على الوكالة الدولية ان لا تضع كل ثقل العقود المبرمة على بعض الدول . حقا ان الامر لم يصل الى حد اندلاع صراع او حرب اقتصادية بمعنى الكلمة ، ولكن ما من شك ، فى أن هناك بعض نقاط الخلاف فى الرأى .

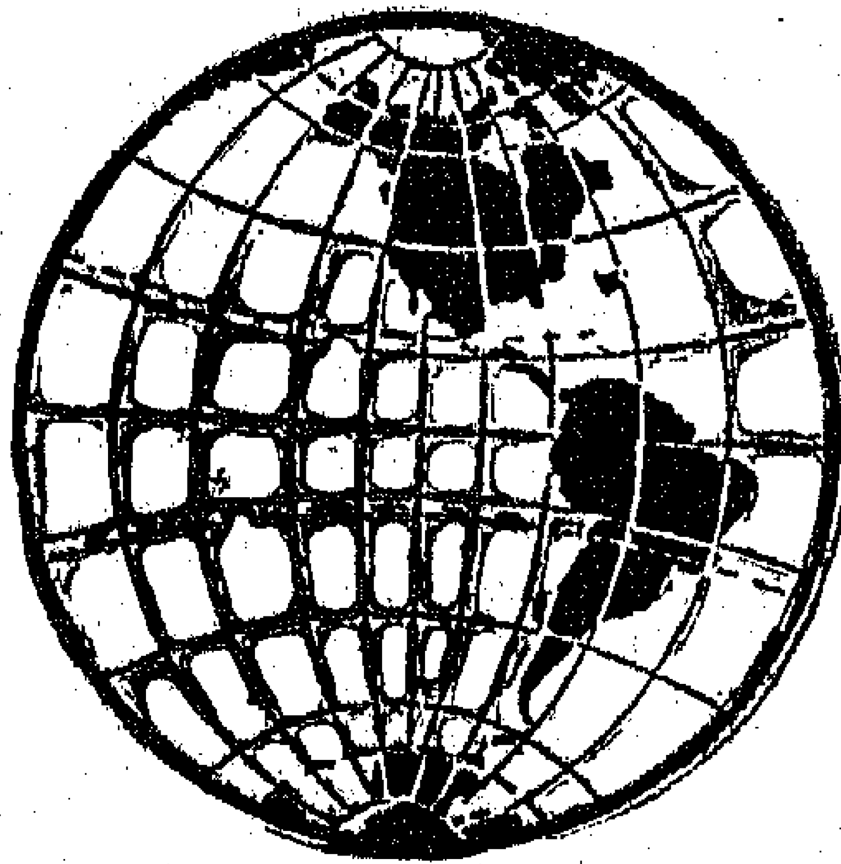
ولكن من جهة أخرى ، فان بعض الدول النامية ذات مستوى نمو مرتفع ، تملك رؤوس اموال قد تجعلها تحاول المشاركة فى تمويل عمليات لاستغلال قاع البحار . والواقع أن المعايير هنا تزداد تعقيدا ، مما كانت عليه منذ ١٠ سنوات مضت ، مما يؤدى الى تعقيدات أيضا فى مواقف الدول النامية داخل اللجنة الاولى . فبالرغم من وجود اجماع بين هذه الدول ، فان هذا الاجماع يغطى بعض الحواجز القائمة ، نتيجة ما هنالك من تباين فى مراحل النمو لهذه الدول . كذلك هناك حواجز قائمة بين الدول النامية : فنجد على جانب ، الدول المنتجة للمواد الاولية ، وعلى جانب آخر ، الدول التى لا تنتج مواد أولية ، ثم أن الدول التى تنتج النيكل والنحاس والالمنيوم والمنغنيز والكوبالت ، لا ترى ، من مصلحتها ان تسارع الوكالة الدولية بالبحث عن هذه المعادن فى قاع البحار ، لان مثل هذا الامر ، قد يؤدى الى تدهور فى الاسعار العالمية لمنتجاتها . اما الدول التى لا تنتج هذه المعادن ، فانها ترغب فى التعجيل فى البحث عنها ، حتى تتاح لها المشاركة فى الانتاج المجنى . اما المجموعة الاولى ، فهى تطالب بوضع برنامج تدريجى لاستغلال معادن قاع البحار ، تضعه الوكالة الدولية على نحو يحافظ على أوضاع الاسواق العالمية ، بالنسبة للدول المنتجة لهذه المعادن .

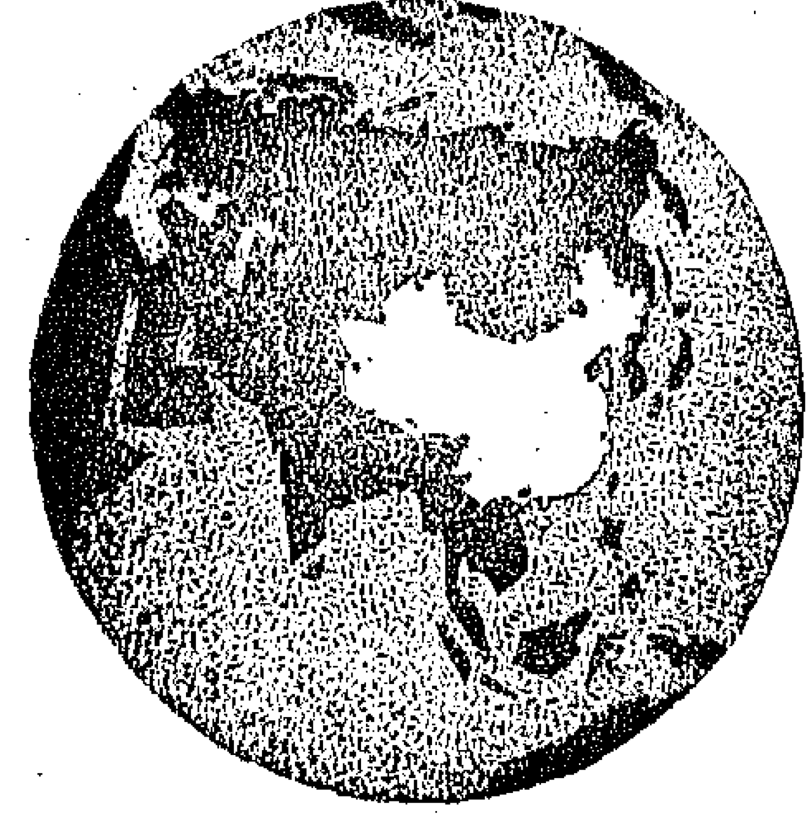
الاستاذ حلمى : اود أن أطرح سؤالا : ان بعض دول العالم الثالث ، مقتنعة تماما بأن فكرة الجرف القارى ، ما هى سوى قفزة للاستعمار الاقتصادى ، لانها تتيح للدول الكبرى التى تملك الوسائل المطلوبة للاستكشاف والاستغلال الانتفاع من الموارد الطبيعية التى تضمها سواحل البحر وقاعه ، خاصة وان اتفاقية جنيف « ١٩٥٨ » قد حددت الجرف القارى وفقا لمعيارين : العمق : ٢٠٠ متر ، وامكانية الاستغلال . لهذا السبب تطالب دول العالم الثالث فى المؤتمر الثالث لقانون البحار بالمنطقة الاقتصادية (٢٠٠ ميل) للحصول على أكبر قدر من احتياطى الموارد الطبيعية ، الى أن يحين الوقت الذى ستكون فيه قادرة على استغلالها . ما هو رأى البروفسور دوبوى فى هذا الامر ؟

البروفسور دوبوى : اعتقد انهذه

هى المشكلة الرئيسية التى تتعلق بممارسة الدولة الساحلية لسيادتها الوطنية على المنطقة الخاضعة لقوانينها المحلية ، سواء كان الامر يتعلق بالجرف القارى ، او بالمنطقة الاقتصادية والسؤال هو : هل ستكون للدولة الساحلية ، سلطات مطلقة أم سلطات محددة ؟ ان احدى المسائل التى يواجهها المؤتمر ، تتعلق بالمنطقة الاقتصادية • هل يجب أن تعتبر جزءا من اعالى البحار أم لا ؟ ولعلكم تذكرون ، ان المنطقة الملاصقة كانت مدمجة ضمن منطقة اعالى البحار • ولكن الدول الساحلية ترى المنطقة الاقتصادية منفصلة عن منطقة اعالى البحار • وحتى الان ، نجحت فى أن يعتمد هذا الرأى لان اوراق عمل المؤتمر ، وكذلك الوثائق التى صاغها رؤساء اللجان ، تحدد منطقة اعالى البحار الى ما بعد المنطقة الاقتصادية • هذا الامر مهم للغاية ، لان الدول المغلقة والدول ذات الوضع الجغرافى المتضرر ، مازالت تدافع عن المنطقة الاقتصادية ، كجزء من اعالى البحار ، واذا وافقنا على أن المنطقة الاقتصادية جزء من اعالى البحار فان هذا يعنى ان المبدأ المعتمد هو مبدأ الحرية • بل وان كل النظام المطبق على هذه المنطقة ، يجب أن يحلل على أنه مجموعة من الاستفتاءات لنظام اعالى البحار • اما اذا كانت هذه المنطقة منفصلة عن اعالى البحار فان حرية الملاحة وحرية التحليق الجوى ووضع الكابلات البحرية وانابيب البترول ، هى التى تعتبر استثناءات لنظام المنطقة الاقتصادية •

هل ستقبل نظرية الدولة الساحلية ؟ حتى الان كانت هى الفائزة • فان مجموعة الدول الساحلية ، قد تكونت خلال المؤتمر الاخير الذى عقد فى نيويورك ، منذ بداية الدورة ، ويرأسها سفير المكسيك السيد « انسدريه كاستانييرا » ، وهى تضم ٦٠ دولة • هذا فى حين أن مجموعة الدول الاخرى (المغلقة وذات الوضع الجغرافى المتضرر) لا تضم سوى ٥٢ دولة • ويلاحظ ان هذه المجموعة للدول الساحلية ، تضم دولا متباينة من وجهة النظر الايديولوجية والاقتصادية والجغرافية ، بل ومستوى النمو • وفى حالة تغلب نظرية الدول الساحلية ، فان السياسة التى يمكن ان تسلكها الدول الكبرى التى ترغب فى العمل فى منطقة خاضعة لقوانينها ستوضع وفقا للسيادة التى تمارسها هذه الدولة على اقاليمها • لهذا السبب ، فان مفهوم المنطقة الاقتصادية ، يلقى تقبلا وتقديرا كبيرين من الدول النامية ، انه بذلك ستتاح لها الفرصة لان تستغل مواردها الطبيعية ، التى تزخر بها المنطقة الاقتصادية • ولكن من جهة اخرى ، فان لبعض الدول الصناعية جرفا قاريا واسعا جدا او منطقة اقتصادية كبيرة ، وبالتالى فان هذه الدول ستستفيد من المنطقة الاقتصادية ايضا • وهذا يعنى ان الدول النامية ليست وحدها المستفيدة من هذا التطور فى قانون البحار • وفى النهاية فان لب المشكلة ، هو الكيفية التى عاملت بها الطبيعة كلا من هذه الدول : هل منحتها مساحات بحرية شاسعة ، ام وضعت امامها جزيرة وتحلق فوقها راية اجنبية ، وتقطع عليها كل رؤية للافق البحرى ؟ هذا هو العامل الذى يقوم فى النهاية بدور كبير •





الصين الشعبية بعد ماوتسي تونج

ملف خاص

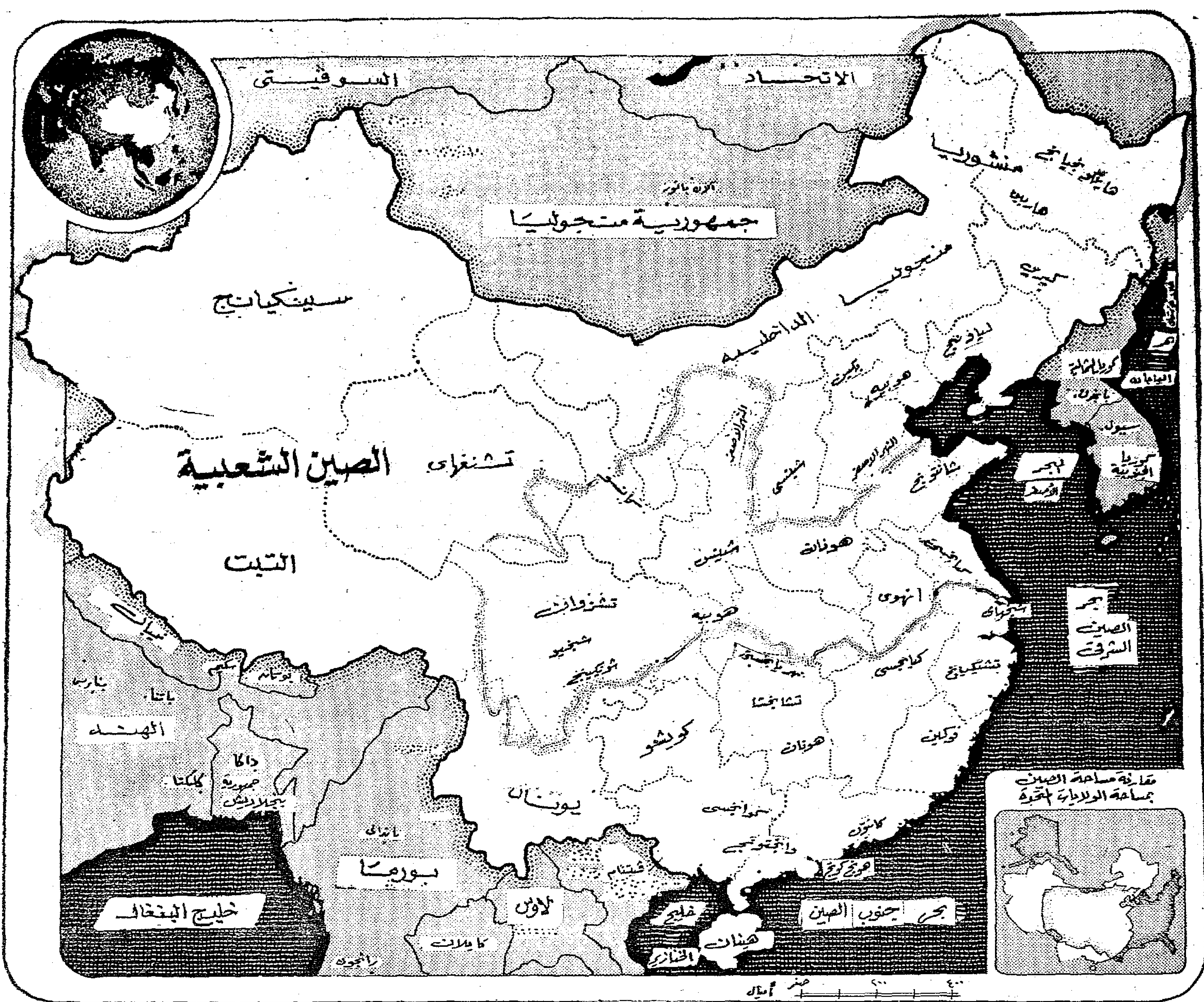
تقديم :

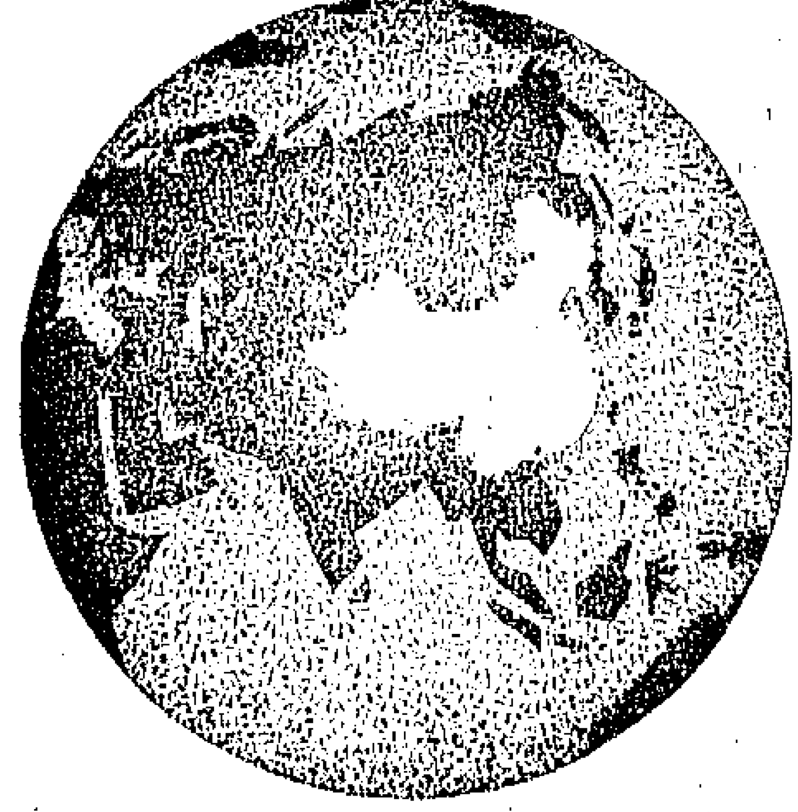
د. بطرس بطرس غالى

١ ـ تقديم الملف ٢٢٣
٢ ـ أيديولوجية المجتمع الصينى قبل ماو ٢٢٥
٣ ـ الديمقراطية الشعبية فى الفكر الماوى ٢٣٠
٤ ـ صياغة القرار السياسى فى العهد الماوى ... ٢٣٧
٥ ـ القفزة الاقتصادية للصين فى عهد ماو ٢٤٣
٦ ـ الصين الماوية والوفاق الدولى ٢٤٧
٧ ـ موقع العالم الثالث من الفكر الماوى ٢٥٢
٨ ـ السياسة الماوية فى جنوب شرقى آسيا .. ٢٥٧
٩ ـ صراع القوى السياسى فى الصين بعد ماو . ٢٥٩
١٠ ـ أيام فى تاريخ ماو (١٨٩٣ ـ ١٩٧٦) ٢٦٤

اعداد :

عبد العاطى محمد
د. عبد الله الاشعل
عبد المنعم سعيد
محمد السيد السعيد
محمد نعمان جلال
مصطفى علوى
نزيرة الافندى
وحيد محمد عبد المجيد


الاتحاد السوفيتي
جمهورية منغوليا
سينكيانج
الصين الشعبية
تشنغاي
التبت
منغوليا الداخلية
منشوريا
هايلونجيانج
كيرين
لياونج
هوبيه
شانتونج
شينسي
هونان
هوبيه
تشيكيانج
كيانجسي
فوكين
هونان
كويتشو
يونان
سزتشوان
كوانجسي
كوانتون
كوريا الشمالية
كوريا الجنوبية
سيول
بحر الصين الشرقي
بحر جنوب الصين
هونج كونج
هينان
خليج
تونكين
فيتنام
لاوس
كامبوديا
بورما
باتنا
كلكتا
داكا
جمهورية بنجلاديش
الهند
خليج البنغال
نيبال
بوتان
مقارنة مساحة الصين بمساحة الولايات المتحدة
صفر
٢٠٠
٤٠٠
أميال



«وهب الزعيم ماو حياته من أجل اعلاء مكانة شعبه وقاده بحكمه وشجاعة من نصر الى نصر لتحقيق عزته ورفاهيته ولسوف يخلد التاريخ ذكراه كزعيم وفيلسوف كرس جهوده لخدمة وطنه»

انور السادات

من برقية العزاء في وفاة الرئيس ماو في ١٠-٩-١٩٧٦

[١] تقديم الملف

د· بطرس بطرس غالى

ما هو سر دوام الاشعاع الدولى للزعيم ماوتسى تونج لماذا يعتبر أحد رواد الحضارة الانسانية واحد رواد تحرير العالم الثالث . هذا ما سنحاول البحث عنه فى دراسات هذا الملف · ولكن يمكننا بادىء ذى بدء ان نتقدم بسؤالين ، ستكون المحاولة للاجابة عنهما بمثابة مقدمة لهذا الملف الذى تقدمه مجلة السياسة الدولية » ·

ـ هل ثورة ماوتسى تونج على وصاية موسكو هى أصل اشعاعه الدولى ؟ وقد يقول قائل : ألم يثر الماريشال تيتو على هذه الوصاية فى ظروف سياسية واقتصادية أكثر صعوبة من تلك التى مرت بها الصين ؟

ويبدو لنا ان عبقرية ماوتسى تونج ترجع الى انه استطاع ان يرفض التجربة السوفييتية كاطار للعمل السياسى وكمثل أعلى لبلاده · فحينما وصل الى الحكم

فى بداية الخمسينيات ، كان امام الزعيم الصينى التجربة السوفييتية التى استطاعت ان تصمد أمام الحصار الرأسمالى فيما بين الحربين العالميتين ، كما استطاعت ان تصمد امام الغزو النازى الذى وصل الى ابواب موسكو حيث ثارت عشرات القوميات على النظام السوفييتى مطالبة بالاستقلال ، كما صمدت التجربة السوفييتية أمام تهديدات الحرب الباردة ·

كان كل ذلك مشجعا للصين على ان تقلد تلك التجربة بحذافيرها كما فعلت كثير من الدول حينما ارادت أن تنهض وتنمو · فمصر مثلا نقلت فيما بين الحربين التجربة الدستورية البلجيكية ونقلت فى عهد عبد الناصر خليطا من التجربة اليوغوسلافية والتجربة السوفييتية · أما ماوتسى تونج فقد نجح فى أن يبتكر تجربة خاصة لبلاده على الرغم من ارتباطات الصين بالاتحاد السوفييتى وعلى الرغم من حاجة بلاده الى المعونة والمساعدة السوفييتية ·

ـ هل مساهمة ماوتسى تونج فى تطوير الفكر الماركسى هى مصدر اشعاعه ؟ وقد يقول قائل : ألم يوجد عشرات من المفكرين قد جددوا فى الفكر الماركسى وساهموا فى تطويره فهناك أكثر من مفكر آسيوى استطاع أن يؤقلم الماركسية اللينينية لمتطلبات بلاده ، وهناك أكثر من مفكر افريقى قد حاول أن يؤقلم التجربة الماركسية فى البيئة المحلية التى يعمل فيها ، كالدكتور نكروما فى غانا ، وسيكوتورى فى غينيا ·

الا أن المساهمة الجديدة التى قدمها ماوتسى تونج للفكر الثورى ، هى ان الثورة لا نهاية لها ، وانها ظاهرة مستمرة لانها لا تقضى على تناقضات مجتمع ، ولا تقضى على صراع الطبقات ، بل تولد تناقضات جديدة وصراعات طبقية جديدة ·

وبمعنى آخر ، الشيوعية المنشودة التى كانت تراود كارل ماركس ليست هدفا يمكن تحقيقه ، لانه بمجرد تحقيق الهدف ستولد تناقضات جديدة وطبقات جديدة ذات امتيازات جديدة يجب القضاء عليها ·

ان الدرسين الهامين اللذين يكونان مساهمة ماوتسى تونج الكبرى فى الفكر التقدمى فى العالم همـا : ان الثورة يجب أن تكون منبثقة من المجتمع الذى قامت فيه ، متلائمة مع حاجاته ، بعيدة عن المفاهيم والاصول المستوردة من ثورات أخرى ·

والدرس الثانى أن الثورة يجب أن تكون مستمرة ، بمعنى ان تتلوها ثورة تصحيح ، ثم تصحيح للتصحيح للقضاء على التناقضات التى تتولد نتيجة للظروف الجديدة التى تنشأ عن الثورة ثم عن ثورة التصحيح ·

وقد سبق لمجلة السياسة الدولية أن قدمت منذ عدة سنوات ملفا عن الثورة الثقافية الصينية (عدد يناير ١٩٦٩) ، وهى اليوم من خلال هذا الملف تقدم للقارىء

مجموعة من الدراسات قام بها عدد من الباحثين تتناول بعض جوانب التجربة الصينية ٠

وتبدأ الدراسة الاولى يطرح بعض الخصائص الايديولوجية للمجتمع الصيني قبل قيام الجمهورية عام ١٩٤٩ على أساس أن هذه الخصائص قد تساعد على فهم التجربة الثورية التي قادها الزعيم ماو وشعبه وهى من أعداد الاستاذ محمد نعمان جلال ٠

أما الدراسة الثانية فهى تتعمق فى مفهوم الديموقراطية الشعبية فى فكر ماو وهى للاستاذ محمد السيد سعيد ٠ وتليها دراسة ثالثة عن التنظيم السياسى ونظام القرارات عند ماو وهى من اعداد الاستاذ وحيد محمد عبد المجيد ٠ وأخيرا دراسة رابعة عن الانجازات الاقتصادية فى عهد ماو وهى للانسة نزيرة الافندى ٠

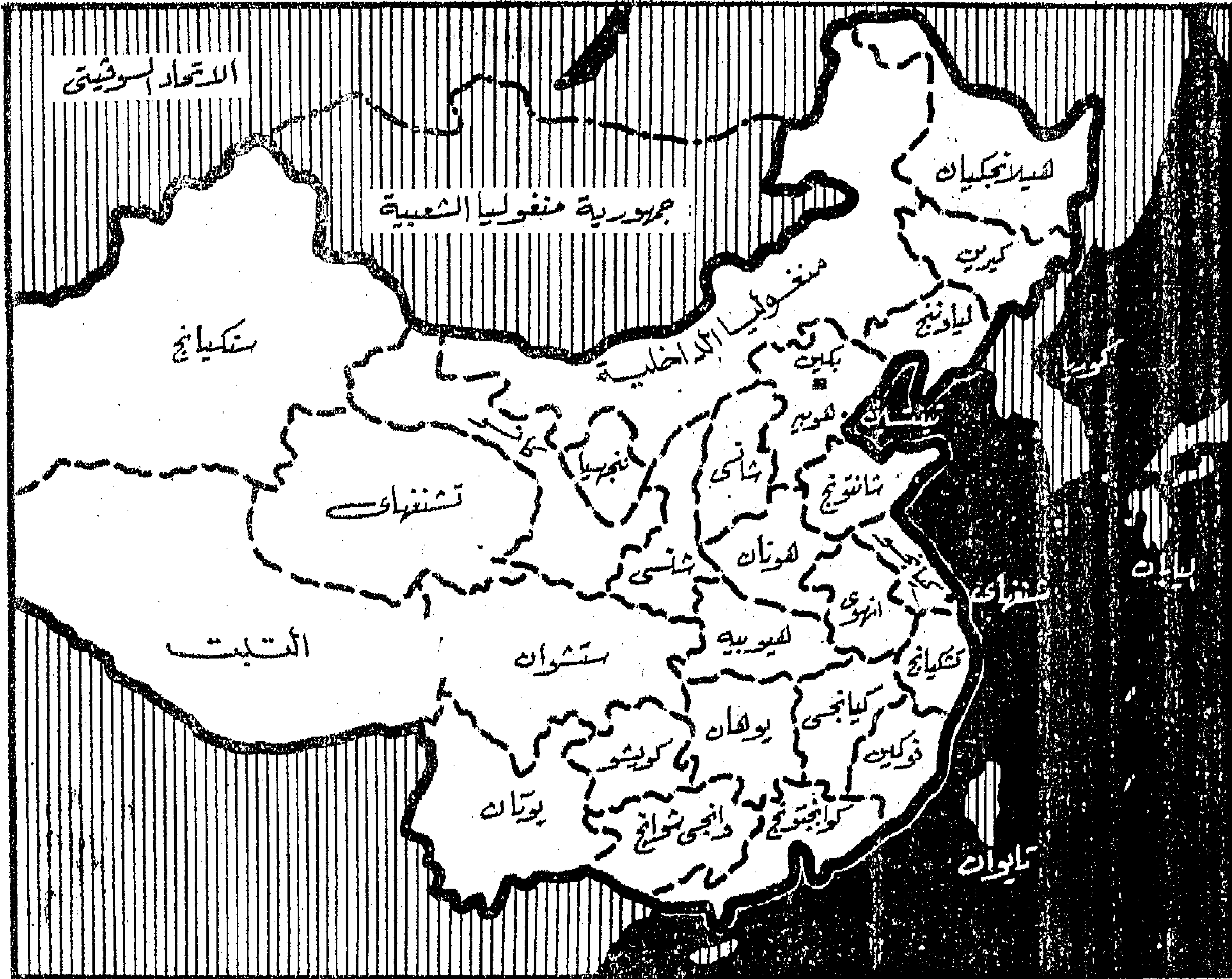
ثم تلى ذلك دراسة خامسة عن ادراك ماو السياسى لظاهرة الوفاق الدولى وهى تحاول أن توضح ما تتطلع اليه الصين من مكانة على المسرح الدولى وهى للسيد مصطفى علوى ٠ وتليها دراسة سادسة عن موقف ماو من قضايا العالم الثالث وهى للاستاذ عبد العاطى محمد ثم دراسة سابعة عن السياسة الصينية فى منطقة جنوب شرق آسيا وهى للدكتور عبد الله الاشعل ٠

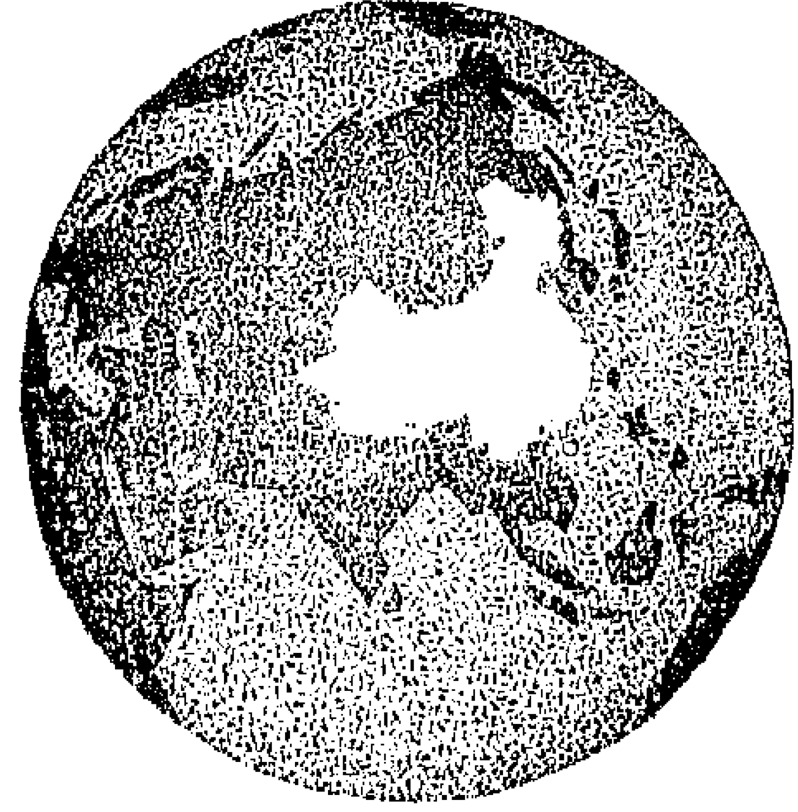
أما الدراسة الاخيرة وهى من اعداد الاستاذ عبدالمنعم سعيد فهى تتناول الصين بعد ماو ٠

وبالاضافة الى هذه الدراسات يضم الملف أيضا شهريات عن أهم التواريخ فى حياة الزعيم الراحل ماو وهى تبرز العلاقة الجدلية المثمرة التى تربط الشعب الصينى بالزعيم والمفكر العملاق ماو ٠

وعلى أى حال فان التجربة التى خاضها الشعب الصينى ان يفاجىء العالم فى كل فترة بانبثاقه ثورية كان يصعب فى بعض الاحيان الاخذ بها فى دولة اخرى ـ كما أنها زاخرة بالمنجزات ٠ لهذا يمكننا اليوم أن نؤكد بأنها تراث لا يستهان به فى تاريخ العالم الثالث المعاصر ٠ فمنذ اللحظة التى وقف الشعب الصينى وراء ماو ماضيا فى ثورته اخذا بفكره اعتاد الشعب الصينى أن يفاجىء العالم فى كل ترة بانبثاقه ثورية جديدة كان أقل ما يمكن ان يقال عنها أنها كانت تجعل العالم يقف أمامها مشدوها منبهرا ٠

لهذا فان هذا الملف الذى نقدمه اليوم لا يمكن أن يعد الكلمة الفاصلة والخاتمة فى حق الزعيم الراحل ماو والصين التى خلقتها من جديد ولكنه يلقى أضواء على بعض جوانب الثورة الصينية وهى تكشف مدى الفكر العميق ـ بما فيه من مفاهيم استراتيجية وتكتيكية ـ الذى قاد به الزعيم الراحل ماو ثورة الشعب الصينى والذى كان يريده لكافة دول العالم الثالث ٠





« الرجل الفاضل حقا ، هو من يرغب فى تثبيت اقدام الناس كما يرغب فى تثبيت قدميه ، يريد لنفسه النجاح ويكافح ليساعد الاخرين لينجحوا ويجد فى امنيات قلبه المبدأ لسلوكه تجاه الغير فى منهج من الفضيلة الحقة » .

كونفوشيوس ـ المقتطفات الادبية ٢٨/٦

[٢] الخصائص الايديولوجية للمجتمع الصينى قبل مـاو

محمد نعمان جلال

عرف المجتمع الصينى ، عدة فلسفات سـياسـية واجتماعية ، عبرت كل منها بصورة او بأخرى ، عـن مرحلة معينة من مراحل تطوره السياسى والفكرى ، كما تركت كل منها آثارها فى الطابع القومى الصينى مـن ناحية ، وفى التطور الفكرى والسياسى من ناحية اخرى . فقد عبرت الكونفوشية عن بداية الفكر الصينى ، وعن بدائية هذا الفكر ومفاهيمه القائمة على سيادة الفضيلة والمحبة ، باعتبارهما اساس المجتمع الصالح ، بينما جاءت التاوية والبوذية لتعبرا عن الاخفاق ازاء قيام مثل هذا المجتمـع . ومن ثم اتجهت اتجاها باطنيـا تصوفيا ، كرد فعل للنزعة العملية والدنيوية التى اتسم بها الفكر الكونفوشى ، على حين عبرت مدرسة المشرعين، عن مرحلة متطورة من مراحل التقدم الفكرى والوعى السياسى للمجتمع ، اذ اكدت مبدأ سيادة القانون والسلطة المركزية ، كأساس لقيام الدولة .

وفهم الخصائص الايديولوجية للمجتمع الصـينى يقتضى معرفة اهم المبادىء السياسية والفكرية التى تبلورت فى هذا المجتمع ، عبر مراحل تطوره ، والمشاكل التى واجهها المجتمع ، واثر ذلك كله فى الطابع القومى الصينى

اولا : المبادىء السياسية والفكرية للمجتمع الصينى :

عرف التاريخ السياسى الصينى ، اربعـة مبادىء اساسية هى :

(١) الاقرار للشعب بحق الثورة (٢) اعلاء مكانة الطبقة المثقفة (٣) مبدأ الانسانية (٤) مبدأ النسبية .

الاول : الاقرار للشعب بحق الثورة :

عرف الفكر السياسى الصينى ، مفهوم الثورة ، واقر للشعب بحقه فى القيام بها فى حالة انحراف الحاكم عن تأدية واجباته . ويمكن ارجاع هذا الحق فى الفكر السياسى الصينى ، الى مصدرين رئيسيين هما :

١ ـ **نظرية التفويض الالهى** : ابرز المفكرون الصينيون وبصفة خاصة منشيوس ، مفهوم ان الحاكم يدير شئون البلاد ، بتفويض من السماء ، وان هذا التفويض ينتهى اذا اساء الحاكم فى تصرفاته ، ومن ثم فانه اذا وقعت مثل هذا الاساءة ، فمن حق الشـعب ان يثور ضـده . وقد فرق منشيوس بين نوعين من الحكومات ، الاولى تستند الى محبة الشعب ، والحكم على اساس الفضيلة، والثانية تستند الى القوة . وقد عبر مفكرون عديدون عن نظرية التفويض هذه منذ كنفوشيوس ، ثم صاغها منشيوس ومفكرو اسرة الهان (٢٠٦ ق.م. حتى ٢٢٠ ميلادية) ، وقبلهم موتزو ، بحيث اصبحت هذه النظرية من ابرز خصائص الفكر السياسى الصينى .

٢ ـ **نظرية الطيره** : ومدار هذه النظرية ، ان الافعال الشريرة ، وخاصة فساد السياسـة ، تنتهى بانفكاك النظام الطبيعى وتفسخه ، وتدفع الى تعطله ، بما تسببه من ظهور المذنبات والخوف والكسوف والجراد والقحط والاوبئة .. الخ . وبتوالى الايام ، اصبح لهذه النظرية تأثير كبير على الفكر السياسى الصينى ، فقـد زودت البيروقراطية باداة سـاعدتها على نقد العرش نقدا غير مباشر ـ حيث كان النقد المباشر محفوفا بالمخاطر ـ وذلك بقيام الموظفين الساخطين على سياسة الامبراطور، بارسال تقارير عن سوء احوال اقاليمهم بفعل الظواهر الطبيعية ، التى يعتبرها الصينيون علامات شؤم ، ونذر نحس وسوء ، ويعدونها قرائن لغضب السماء على اهل الارض ، بسبب فساد الحكام وكثيرا ما كانت تنتهى هذه الحالة بخلع الامبراطور ، او باجباره على تغيير سياسته .

من هذين المصدرين ، استمد مفهوم حق الثورة جذوره فى الفكر السياسى الصينى . وقد مثل الفلاحون دورا بارزا فى القيام بالثورات فى المجتمع . ومرجع ذلك طبيعة المجتمع الصينى ، كمجتمع زراعى يعتمد على مياه الانهار والمطر فى رى المحاصيل ، ولم تكن الصناعة ذات تأثير كبير فيه .

الثانى : الاعلاء من شأن الطبقة المثقفة :

اهتمت المدرسة الكونفوشية ، بالاعلاء من شأن الطبقة المثقفة ، وذلك فى غمار الصراع على السلطة بين المثقفين والارستقراطية . ودعا كونفوشيوس الحكام ، للتخلى عن الحكم وتركه لرجال افاضل اكفاء متعلمين . كما

ابرز الفكر السياسى الصينى ، دور الحاكم الاسطورى « ياو » الذى لم يترك الحكم لابنه من بعده ، وانما لوزيره القدير « شون » الذى كان يتصف بالحكمة والفضيلة ٠ وقد أصبح الاثنان بمثابة القدوة الحسنة فى الصين ٠ وسلك منشيوس نفس مسلك كونفوشيوس ، فى معارضه مبدأ الوراثة ، والاشادة بالحكم الفاضل المثقف ، وترتبت على ذلك عدة أمور ،

١ ـ **تحديد علاقة العالم بالحاكم** ٠ وهذه العلاقة يجب أن تقوم على أساس احترام وتقدير الحاكم للعلماء ٠ وفى هذا الصدد ، يقول منشيوس « علاقة الحاكم بأستاذه ، كعلاقته بأبيه او بأخيه الاكبر ٠ فهو أعلى من الحاكم منزلة ، ولا يمكن ان يكون مجرد واحد من رعاياه ، وان الفلاسفة فى الماضى ، لم يكونوا يأذنون للحكام ، بأن يزوروهم الا اذا اظهروا غاية الاحترام والتقدير لهؤلاء الاساتذة » ٠

٢ ـ **الغاية من التدريس لدى كونفوشيوس ، هى تنمية ملكات الفرد الذهنية ، وتثقيف عقله** ، وتوسيع مداركه ٠٠ اما الهدف النهائى من وراء ذلك كله ، فهو تخريج موظف صالح فى الدولة ، على اساس ان هذا الموظف المثقف ، يستطيع ان يؤدى دورا ديناميكيا فى الحكومة التى يلتحق بها باخضاعه الاداة الحكومية لاحتياجات الشعب ٠ ومن ثم فان دور الفرد المثقف فى المجتمع ، ليس دورا سلبيا ، وانما هو ايجابى ٠ فالفرد كائن اجتماعى ، يقع عليه عبء هداية المجتمع للصواب ، وحمله على السير فى الاتجاه السليم ، وهذا المفهوم ، هو مفهوم ثورى ، ويعبر عن الطابع النضالى للفرد المثقف فى الفكر الكونفوشى ٠

٣ ـ **أكدت الكونفوشية ضرورة وجود المعلم واهميته**٠ وفى هذا الصدد يقول هسون تزو « ان المرء لابد له من معلم يقوم اعوجاجه ، وسنن تهديه سواء السبيل ٠ فالمعلم والسنن أعظم ذخيرة يحرزها المرء ٠ والمرء الذى يفتقر الى معلم وسنن ، فانه يزيد من حدة طبعه الاصيلة القائمة على الشر ، فى حين ان المعلم والسنن يؤكدان التثقيف الذاتى » ٠ وهكذا نجد ان هسون تزو ، يبرز لنا أهمية عاملين ، هما المعلم والفكر ٠ فالسنن هنا تعبر عن القواعد أو الاسس الايديولوجية للمجتمع ، كما أنه يجعل الدراسة والتحصيل ، هما أساس الارتقاء البشرى ٠

٤ ـ **مبدأ ديموقراطية التعليم** ٠ وقد أكد كونفوشيوس هذا المبدأ وطبقه عمليا ، وذلك بالسماح لاى فرد ، مهما كان مركزه الاجتماعى ، أو أصله الطبقى ، بالانضمام الى مدرسته ، مادام يبدى استعدادا طيبا للدراسة والتحصيل ٠ وهذا المبدأ لدى كونفوشيوس ، يتسجم معه وينطلق من مفهومه فى دور الشباب المثقف فى المجتمع ٠ وحيث ان الثقافة تحول الشباب الى قوة ضاغطة للتاثير فى الحياة السياسية ، بأن يضغطوا على الحاكم لكى يسند المناصب السياسية الى العناصر الصالحة ، على أساس العلم والفضيلة ٠

ولم تشارك المدارس الاخرى فى الصين ، الكونفوشية فى ابرازها لدور المثقفين وأهمية العلماء ، بل نجد ان أحد مفكرى مدرسة المشرعين « لى سو Li Ssu » يدعو الحاكم لحرق جميع المؤلفات الصينية ، واعدام كل من يعترض على ذلك ، وينادى بفرض الوصاية الفكرية على تفكير الناس ، على أساس ان كل من يريد ان يتعلم ، عليه ان يلجأ الى الدولة ، تعين له معلما ، وفقا لمنهج خاص ٠ بل أكثر من ذلك ، ان المدرسة التاوية ، تقدم لنا فكرة على درجة كبيرة من الخطورة ، فيقول فيلسوفها لاوتزو « ان الحاكم الاريب ، هو من يفرغ اذهان الناس ، ويشبع بطونهم ويضعف ارادتهم ، ويقوى عظامهم ، يجاهد فى أبعادهم عن المعرفة ، وبذا يقعدهم عن التفكير فى الانقضاض عليه ، ويثبط عزائمهم عن الشغب ، فيستتب النظام » ٠

وهكذا نخلص الى ان الاعلاء من شان المثقفين ، كان من اهم المبادىء التى برزت فى الفكر السياسى الصينى ٠ وقد لعبت المدرسة الكونفوشية ، دورا بارزا فى هذا الصدد ، وادت الى تكوين طبقة من المثقفين ، كان لها شأن كبير فى الحضارة الصينية ، وفى المجتمع الصينى واستعان بها الاباطرة الصينيون فى حكم البلاد ٠

الثالث ، مبدأ الانسانية :

أولى الفكر السياسى الصينى ، اهمية كبرى للانسان ، باعتباره انسانا ، فنجد منشيوس يرى ان الشعب هو أعظم عناصر الدولة اهمية ، اما الحاكم فهو اقلها اهمية٠ ويستمد مبدأ الانسانية فى الفكر السياسى الصينى مصادره من عدة امور :

١ ـ **اهتمام الفكر الكونفوشى بمفهوم الانسان الفاضل**، وسعيه الدائب لتنمية الفضائل لدى الانسان الفرد ٠

٢ ـ **مبدأ التثقيف الذاتى** ، وهو يعنى مثابرة الفرد على اكتساب المزيد من المعرفة ،حتى يصبح معلما فاضلا، مما يؤهله لان يصبح حاكما صالحا ، ومن ثم الربط لدى الفكر الكونفوشى ، بين الانسان الفاضل والحاكم الصالح ٠

٣ ـ **يعتبر كتاب التغيرات ـ احد المراجع الكلاسيكية ـ ان الانسان هو مركز الاحداث** ، وان الانسان المدرك للمسئولية ، يقف ندا لقوى الكون ـ السماء والارض ، فالاحداث وان تكونت بفعل عوامل خارجية ، الا ان فى وسع الانسان التاثير فى سيرها ٠

٤ ـ **الاهتمام بابراز اتصال علاقات الافراد بعضهم ببعض اتصالا وثيقا ، وهذه العلاقات هى :**

(١) علاقة الحاكم بالرعية
(٢) علاقة الاب بالابن
(٣) علاقة الزوج بالزوجة
(٤) علاقة الاخ الاكبر بالاخ الاصغر
(٥) علاقة الاصدقاء بعضهم ببعض

٥ ـ **تاكيد ان مبدأ رفاهية الشعب ، هو المبدأ الاساسى الذى يجب ان يسعى اليه الحاكم** ، ومن ثم وجوب تغيير القوانين والنظم ، وفقا لظروف العصر ، وتعديل الطقوس والشعائر تبعا لمطالب الناس ٠ وهنا نجد ان مبدأ رفاهية الشعب ، يرتبط بمبدأ النسبية السياسية ، أو وجوب تغير القوانين ، كلما تغيرت الظروف ٠

ويعتبر الفيلسوف موتزو ، من اهم من عرض لمبدأ الانسانية فى الفكر السياسى الصينى ، على أساس

نظريته في المحبة الجامعة · ومن ثم فانه ندد بالشحناء والبغضاء المتفشية فى صفوف الشعب ، وبالصراع الضارى الذى ينشب بين الدول بعضها بعضا · ويرجع لاوتزو كوارث العالم ، الى عجز الناس عن ان يحب بعضهم بعضا · ومن رأيه ان حل معضلات العالم ، يكمن فى اعتناق الناس مذهب المحبة الجامعة ، وان تطبيق هذا المذهب ، لا يعود بالفائدة على المحبوب فحسب ، بل على من يحب أيضا · ويربط موتزو بين نظرية المحبة الجامعة ومذهب المنفعة ، على أساس ان المحبة الجامعة ، تعود بالفائدة على كلا الطرفين (من يحب ومن يحب) · وهذا عكس مبدأ العداء ، كما أنه ربط نظريته بالدين ، اذ اعتقد بوجود اله يعاقب الناس على تصرفاتهم السيئة ، ويثيبهم على التصرفات الحسنة ·

الرابع : مبدأ النسبية السياسية :

أشار الفكر السياسى الصينى لهذا المبدأ فى عدة مواضع منها :

١ ـ يقول تشونج تزو (من فلاسفة التاوية) « ليس الصواب صوابا مطلقا ، كما لا يمكن اعتبار الخطأ خطأ مطلقا ، فلنعمل على تنسيق مظاهر الحياة ، داخل اطار الكون الشامل ، ولندعها تنطلق فى سبيلها » ·

٢ ـ ما ورد برسالة « هواى ـ نان تزو » احد المفكرين الكونفوشيين ـ انه اذا تبين قصور النظم التى ابتدعها الملوك السابقون ، عن الوفاء باحتياجات العصر ، فيجب الغاؤها · واذا ثبت صلاحية مناهج العصور المتأخرة ، يجب الاستمرار فى تطبيقها ·

٣ ـ ما ذهب اليه اتباع الفيلسوف موتزو ، من القول بتغير الاحكام وفقا للظروف والملابسات ، واننا نحكم على حاكم قديم ، بانه عادل ، لاننا نحكم على تصرفاته بمقياس حاضرنا · ولو اقام القدماء بين ظهرانينا ، لتغيرت نظرتهم الى نفس الحاكم ·

٤ ـ اوضح الفيلسوف « هان فى تزو » من مدرسة المشرعين ، ان لكل عصر دولة ورجالا ، وان الحرص على ان تواصل البلاد تقدمها وسيرها فى معراج الرقى ، يتطلب رجالا صالحين لكل عصر ، وبالتالى فان تقديس عصر من العصور الماضية ـ مهما يكن من أمر ازدهار البلاد خلاله ـ يعوق تقدم البلاد ، ويعرقل ارتقاءها · ويخلص تزو من رأيه هذا ، الى التنديد بآراء كونفوشيوس فى صلاح الفطرة البشرية ، وان حكم الناس يجب ان يكون على اساس المحبة والشفقة ·

مما سبق نجد ان مختلف المدارس الفكرية فى الصين (الكونفوشية والتاوية ومدرسة موتزو ومدرسة المشرعين) تشير الى نسبة القيم والاحكام ، وذلك رغم الاختلاف الكبير بين هذه المدارس فى القضايا الاخرى ·

ومن المفيد ان نذكر الحقائق التالية حول مبدأ النسبية فى الفكر السياسى الصينى :

أ ـ ان هذا المبدأ لا ينطبق على الوقائع والاشياء فحسب ، بل يتعداها الى القيم ومعايير الخطأ والصواب

ب ـ ان هناك ارتباطا بين مفهوم النسبية ومفهوم

التوازن ، وبصفة خاصة لدى المدرسة التاوية ، التى ترى ان من شروط التقدير السليم ، كفالة التوازن بين الادراك لما يمكن تنفيذه ، وما لا يتأتى القيام به · وهذا المعنى تعبير بدائى عن مبدأ التوازن ، اذ لم يوضح لنا الفكر السياسى الصينى ، مدلول هذا المبدأ ، او الحدود الفاصلة بين طرفى التوازن ، أو العناصر التى يشملها التوازن ونحو ذلك ·

جـ ـ الارتباط بين مفهوم النسبة ومفهوم التطور السياسى ، اذ بما ان القيم نسبية ، والقوانين والاحكام نسبية ، فانها تتغير باستمرار حدوث التطور السياسى · وهذا المعنى مستمد مما ورد فى رسالة هواى فان تزو السابق ذكرها ·

ثانيا : المشاكل التى واجهها المجتمع الصينى عبر مراحل تطوره السياسى :

واجه المجتمع الصينى ، عبر مراحل تطوره السياسى، ثلاث مشاكل أساسية هى :

١ ـ مشكلة الوحدة : وهى اهم المشاكل التى واجهها المجتمع الصينى ، وتركت آثارها عليه ، وما تزال قائمة حتى الان · وابرز مظاهرها الحالية ، انقسام الصين الى دولتين ·

٢ ـ مشكلة السند القانونى للسلطة ·

٣ ـ مشكلة العلاقة بين النزعة الدينية التاملية ، والنزعة الدنيوية العملية ·

ونتناول فيما يلى كلا من هذه المشاكل بايجاز :

المشكلة الاولى : مشكلة الوحدة فى المجتمع الصينى :

يبدأ تاريخ الصين ، بظهور خمسة اباطرة اسطوريين، اعتبرهم الصينيون انصاف آلهة ، وعبدوهم ، ثم تلاهم الامبراطور (ياو) وهو اول حاكم بشرى فى الصين ، وخلفه وزيره القدير «شون» الذى خلفه الامبراطور «يو» مؤسس اول اسرة مالكة صينية عرفت باسم « هسنيا » ، ثم تتالت الاسر بعد ذلك · ولكن اهم ما برز فى التاريخ السياسى الصينى ، ان الصين لم تكن وقتذاك دولة موحدة ، وانما تالفت من عدة دول متنابذة ، تحارب احداها الاخرى ، مع اقرار الجميع بالولاء للامبراطور ·

وهكذا عاشت الصين فترات من المد والجزر ، بالنسبة لمشكلة الوحدة ، وان كانت فى معظم فترات تاريخها غير موحدة ، من حيث خضوعها لسلطة مركزية قوية ، ومن ثم اعتبرت الصين حضارة اكثر منها دولة ·

والسؤال الان ما هو موقف الفكر السياسى الصينى من هذه المشكلة ، وهى من أهم المشاكل التى واجهت المجتمع الصينى ·

لم يتعرض كونفوشيوس وغيره من مفكرى المدرسة الكونفوشية ولا المدرسة التاوية لمشكلة الوحدة ، بل اعتبروها أمرا واقعا · فكان كونفوشيوس وغيره من المفكرين ، يتنقلون من دولة لاخرى · بينما نجد لاوتزو ـ المدرسة التاوية ـ يعبر عن كراهيته للحرب ، ويؤثر السلام فى علاقات الدول الصينية بعضها ببعض ·

ولكن اذا كان معظم قادة الفكر السياسى الصينى ، قد اتخذوا موقفا سلبيا من مشكلة الوحدة ، فان مدرسة

المشرعين ، هى المدرسة الوحيدة التى استجابت ، بطريقة واضحة ، لهذه المشكلة • فقد شهدت هذه المدرسة اشتداد حدة الصراع بين الدول الاقطاعية ، ومن ثم دعت القائمين على الحكم ، فى كل دولة منها ، لوضع مصالحها قبل جميع الاعتبارات الانسانية والخلقية • ومجد حكماء المشرعين السلطة لذاتها ، وأسقطوا عن الكائن البشرى ، كل قيمة واعتبار ، الا بمقدار فائدته لاغراض الدولة • واستفحلت هذه النزعة عند بعض مفكرى العصر ، حتى نبذوا فضيلتى القسط (العدل) والشفقة ، وهما فضيلتان جعل أساتذة الكونفوشيه منهما شرطا لازما لاهلية الحاكم للحكم ، وسببا لولاء المحكومين له • وقد برر المشرعون الحرب ، باعتبارها أداة تعزيز سلطة الحاكم ، وتوسيع رقعة الدولة ، ووسيلة بث روح النظام والطاعة ، والشعور بالقوة فى نفوس عامة الناس • كما نادوا بضرورة قيام نظام سياسى ، يجتث جذور الانقسامات التى سادت الصين • ويكون هذا النظام على أساس السلطة المركزية الموحدة ، وأن تسير هذه السلطة على هدى تشريعات تحدد الواجبات والمسئوليات ، وأن يطبق العقاب الصارم ، لكبح جماح الخارجين على النظام •

ونخلص مما سبق الى الحقائق التالية :

١ ـ أن المجتمع الصينى ، عاش كحضارة فى معظم مراحل تطوره التاريخى ، أكثر منه دولة ، وان وجدت السلطة الموحدة فى بعض مراحل هذا التطور التاريخى •

١ ـ ان المفكرين الصينيين ، رغم كونهم عاشوا مرحلة انعدام وجود الدولة الموحدة ، فانهم وقفوا موقفا سلبيا منها • بل ان بعضهم وجد فى تعدد الدول الصينية ، ملاذا للجوء والانتقال من دولة لاخرى ، اذا ضاق ذرعا بالحكام فى هذه الدولة أو تلك •

٣ ـ أن المدرسة الصينية الوحيدة التى حاولت التوصل لايجاد أساس فعال لتحقيق هذه الوحدة ، هى مدرسة المشرعين • وقد استطاعت مملكة « تشين » التى اعتنقت ارآء المشرعين ، ان تندفع بقوة لتوحيد الصين ، مستخدمة فى ذلك جميع الاسلحة ، بما فيها الرشوة والخداع والقتل ، واستطاعت بذلك أن توحد البلاد عام ٢٢١ ق • م (*)

المشكلة الثانية : مشكلة السند القانونى للسلطة :

برزت نظريتان أساسيتان فى الفكر السياسى الصينى بشأن السند القانونى للسلطة ، هما :

١ ـ النظرية الكونفوشية ٢ ـ نظرية المشرعين

١ ـ النظرية الكونفوشية : ترى هذه النظرية ، ان قيادة المجتمع تكون باحدى وسيلتين :

أ ـ القوة والعقاب الرادع • وهذه فى اعتقادها تكون نتيجتها مؤقتة ، وسرعان ما تنهار •

ب ـ الفضيلة والقدوة الحسنة والعرف والعادات التى يحترمها الشعب • وهذا هو الاسلوب الصحيح •

ومؤدى ما سبق ، أن النظرية الكونفوشية ، ترى أن أساس السلطة وسندها القانونى ، هو مدى انتهاج الحاكم سبيل الفضيلة ، ومدى انسجام أحكامه مع العرف والعادات التى يحترمها الشعب • فالحاكم وفقا للنظرية الكونفوشية ، يحكم بفضائله • فاذا انحرف ، فقد أساس سلطته ، وأخل بالتفويض السماوى المنوح له ، ومن ثم فمن حق الشعب ، الثورة ضده (*)

٢ ـ نظرية المشرعين : نبذ المشرعون القيم الاخلاقية كلية ، واستبدلوا بها القانون ، لتأكيد سلطان الحكومة ، ونادوا بتطبيق العقاب الصارم ، على كل من يخل بالقانون ، ويعدوا الدعوة لقيام حكومة مركزية قوية • ولكن أسرة « تشين » التى تولت تطبيق آراء المشرعين ، فرضت الارهاب الفكرى ، وقمعت المعارضة بشدة ، مما أدى الى اندلاع الثورات ضدها ، فانهارت نظرا لان اراء المشرعين القائمة على استبدال القانون بالفضيلة ، لم تكن تتفق مع التراث الصينى ، الذى يولى أهمية عظمى للعلاقات الانسانية والقيم البشرية •

وقد ارتبط بالنظريتين السابقتين ، موضوعان فرعيان هما :

أ ـ دور العسكريين فى السلطة : وهذا الدور بالنسبة للمدرسة الكونفوشية مرفوض ، لانها تنبذ استخدام القوة • ويذهب نفس المذهب ، الفيلسوف موتزو الذى يقول « انه يستحيل غزو العالم بالسيف ، ولكن يتأتى فتحه بالفضيلة والعدالة والايمان السليم ، وان هذه هى العوامل التى تدفع الناس ـ عن رضا واختيار ـ للخضوع للحاكم والتعاون معه •

أما مدرسة المشرعين ، فقد أيدت القوة • ومن ثم أبرزت دور العسكريين فى السلطة ، بل ان أحد فلاسفة المشرعين ويدعى « شانج يانج » أكد مبدأين أساسيين فى هذا الصدد هما :

١ ـ مكافأة البسالة العسكرية ، بمنح الحاكم أصحابها ، ألقاب الشرف وفقا لنظام محدد •

٢ ـ حرمان أعضاء الاسرة المالكة من الانتساب اليها ، الا اذا أبدوا كفاءة عسكرية •

ب ـ النظرة للطبيعة البشرية : وفى هذا المجال ، نجد الاختلاف فى الفكر السياسى الصينى ، لا بين المدارس المختلفة فحسب ، وانما أيضا بين المفكرين الذين ينتمون الى مدرسة فكرية واحدة • فمثلا منشيوس : يرى أن الطبيعة البشرية خيرة : وان البشر جميعا يملكون طبيعة واحدة ، ومن ثم يمكن ان يكونوا حكماء وفلاسفة ، اذا عمدوا الى ترقية أنفسهم ، والارتقاء بالتثقيف بذواتهم • بينما نجد أن هسون تزو : وهو فيلسوف كونفوشى أيضا ، يرى انتفاء الخير من نفسية الانسان ، الا بالعمل الدائب والجهد الشاق ، فالانسان شرير بطبيعه ، وصفاته الطيبة مكتسبة وليست أصيلة • وسلك نفس المسلك : فلاسفة المشرعين الذين قالوا بسوء الطبيعة البشرية : ومن ثم دعوا لاستخدام القوة لتقويمها •

المشكلة الثالثة : العلاقة بين النزعتين الدينية التأملية والدنيوية العملية :

لم تهتم المدرسة الكونفوشية كثيرا ، بالجانب الروحى ، وانما تركز اهتمامها حول الجانب الدنيوى • ومن هنا لم يعر كونفوشيوس الغيبيات اهتماما واضحا ، وركز على ضرورة توجيه الاذهان ، الى مشكلات المجتمع البشرى الجوهرية ، وان برز الجانب الروحى لديه ، فى الاهتمام بالطقوس والعادات وسيرة الاسلاف ، ولكن ليس بالغيبيات وما بعد الموت • وفى هذا الصدد ، قال لاحد تلاميذه « انك لا تفهم الحياة ، فكيف يتأتى لك أن تفهم الموت » (*)

وسلك منشوس نفس المسلك ، وان ترددت في كتاباته عبارة ما وراء الطبيعة ، وهي تشير في أغلب الاحيان ، الى حالة تتحد فيها جميع الاشياء ، وتكون جسما واحدا ، أي انه اعتقد بامكان اندماج الفرد في الكون بأسره . وهنا نجد بدء الاهتمام بالميتافيزيقيا . بينما ذهب الفيلسوف هسون تزو – وهو كونفوشي أيضا – الى أن السماء تقف موقفا سلبيا من أفعال البشر ، وانه لا علاقة للسماء بفقر البشر أو غناهم ، وهكذا استبعد تأثير العامل الديني أو القوى الغيبية في حياة البشر .

أما المدرسة التاوية ، فقد اهتمت بالميتافيزيقيا ، بدرجة أكبر من المدرسة الكونفوشية ، ومن ثم نجد لاوتزو ، يضفي معنى ميتافيزيقيا لكلمة التاو – وهي تعني الطريق أو النهج – حيث اعتبرها المبدأ الشامل الذي انبعث منه الكون . وفي هذا الصدد يقول « ثمة شيء لا صورة له الا انه كامل قائم ، قبل أن توجد السموات والارض ، لا صوت له ولا جوهر ، موجود لا يتغير يتخلل كل شيء ، انه منشأ جميع ما في الكون ، لا نعرف اسمه ، لكن نصطلح عليه بكلمة تاو وكنيته العظيم . ويسلك التاو العظيم هذا الطريق أو ذاك ، ويدين له بالوجود الالاف المؤلفة ، ولا حصر لمآثره ، وهو الرداء الذي يكسو ملايين الاشياء ويرقى بها » .

وهكذا نجد أن مفهوم التاو لدى لاوتز ، يكاد يقترب من مفهوم الله في الاديان السماوية . كما اهتم لاوتز بالموت ، ورأى فيه تأكيدا لشخصية الانسان تجاه عالم الكون اللانهائي ، كما رأى فيه تحررا للمرء من العبودية . واعتقد لاوتزو ، أن الانسان القوي ، ليس هو من يتغلب على بقية الناس ، ولكنه من يقهر نزواته ، ويكبح جماح نزعاته .

ونفس الشيء بالنسبة للفيلسوف موتزو ، الذي أمن بوجود اله علوي يثيب أولئك الذين يزاولون المحبة الجامعة ، ويعاقب المنحرفين عنها . ولكن اهتمام موتزو بالميتافيزيقيا ، أساسه سعيه الدائب للبحث عن مختلف الادلة للدفاع عن نظريته في المحبة الجامعة ، ولكنه في نفس الوقت ، لا يجعل مصير الانسان يتوقف كلية على القدر المجهول ، بل انه عارض ذلك ، وأوضح انه اذا كان الثواب والعقاب ، يبعث بهما الله والارواح القدسية الى أهل الارض ، فان فعل الناس وسلوكهم ، يحدد نوع الجزاء أكثر مما يحدده القدر .

أما الاهتمام بالنزعة الروحية والتأملية ، فهو العنصر المسيطر في الفلسفة البوذية ، فحياة التنسك والتأمل والسعي الدائب للخلاص ، هي لب هذه الفلسفة . وقد انتشرت البوذية في الصين ، في فترة كانت البلاد تعاني فيها من محنة قاسية اقتصاديا وسياسيا ، كما اختلطت بالاساطير والخرافات والمعتقدات السائدة في أوساط عامة الصينيين ، مما ساعد على سرعة تقبل الصينيين لها .

ثالثا : انعكاس المبادىء الفكرية للمجتمع الصيني على الطابع القومي الصيني :

تركت المبادىء الفكرية والسياسية في الحضارة الصينية ، آثارها على طبيعة الصيني كفرد ، وعلى هذا الانسان كعضو للجماعة السياسية .

والظاهرة الاولى التي تواجهنا بخصوص تأثير هذه المبادىء الفكرية على الطابع القومي الصيني ، هي ظاهرة احساس الصيني ، بتضامنه مع الطبيعة ، أو ما يعبر عنه بمبدأ التوافق ومرد هذا الاحساس هو الايقاع المنتظم لاستمرار الفصول وتواليها ، وتأثير ذلك على حياة الفلاح الصيني ، ومن ثم نجده آمن بوجود كائن اعلى هو السماء . يحكم الكون ، وينوب عنه الامبراطور على الارض . ومن هنا استهدفت الطقوس والشعائر في الصين ، العمل على استمرار هذا التوافق بين السماء والارض ، بين الانسان والطبيعة ، حتى يعم الانسجام في المجتمع ، سواء بين الاحياء فيه او الاموات . ولذا نجد مبدأ عبادة الاسلاف ، من أهم المبادىء في الكونفوشية وهي الفلسفة التي تركت آثارها على المجتمع الصيني كله . كما يرتبط بمبدأ التوافق بين الانسان والطبيعة في الطابع القومي الصيني ، مفهوم الين واليانج Yin & Yang وهما التعبير عن تكامل الحياة وتفاعلها واستمرارها . فالين يمثل الرطوبة والظل والبرد والركود والانثى واليانج يمثل الحرارة والشمس والنشاط والانتشار والذكر . وبتوالي هذين المبدأين وتفاعلهما ، تستمر دورة الحياة ودورة الانسان .

والظاهرة الثانية المعبرة عن الطابع القومي الصيني ، هي الربط بين السياسة والاخلاق ، فلفسفة كونفوشيوس سعت لاقامة نظام سياسي ، على أساس الفضيلة والعلم . واعتقد الكونفوشيون أن الاخلاق هي المبدأ الرئيسي لقيام أي نظام اجتماعي مستقر . ومن هنا برز الاهتمام بالثقافة والتعليم ، كما تبوأ المتعلمون مكانا مرموقا في المجتمع ، وارتبط مفهوم الانسانية في الصين ، بالمفهوم الاخلاقي الخاص بتربية الافراد وتنشئتهم . وتميز هذا المفهوم ، بتركيزه على النشاط في الحياة الدنيا ، دون ما اهتمام كبير بما وراء الطبيعة ، اذ أنها حتى فيما يتعلق بالطقوس وعبادة الاسلاف ، كان هدفها اسعاد الانسان في الدنيا ، بالوصول الى حالة التوافق مع الطبيعة والسماء ، وليس هدفها اسعاد الانسان في الاخرة أو ما بعد الموت ، كما هو شأن الاديان السماوية .

والظاهرة الثالثة بالنسبة للطابع القومي الصيني ، هي امتزاج مختلف المدارس الفكرية الاساسية (الكونفوشية التاوية ، المشرعين) لتصبح جميعها معبرة عن ذاتية الفرد الصيني ، رغم ما بينها من تعارض ظاهري فعبرت الكونفوشية عن عقل الانسان الصيني وفكره بينما عبرت التاوية ، بنزعتها الصوفية التأملية ، عن الاساس او الرباط القانوني لبناء المجتمع وتنظيمه وهذه المدارس امتزجت معا ، وتفاعلت في تكوين الشخصية الصينية التقليدية ، التي سيطر عليها الاطار الكونفوشي المتسم بالتفاعل المستمر مع الفلسفات الاخرى ، واثر ذلك في بروز النزعة العملية للفرد الصيني ، مع الايمان بحقه في الثورة ، في ظل ظروف معينة ، واقراره بواجب الخضوع للقانون ، سواء كان ذلك في صورة القانون الوضعي ، كما دعت لذلك مدرسة المشرعين ، او القانون الاخلاقي ، كما أكدت المدرسة الكونفوشية وقد اوجد الاعتراف بحق الشعب في القيام بالثورة تربة صالحة لبث الافكار الثورية ، التي كانت تبرز في الصين من حين لاخر ، بينما ارسى مبدأ الخضوع

للقانون وللفضائل الخمس ، أساسا للتقاليد الاستبدادية في المجتمع الصيني ٠

ويمكن القول ان دراسة الخصائص الايديولوجية للمجتمع الصيني التقليدي ، توضح لنا الظواهر التالية :

١ ـ أن الفكر السياسي الصيني ، لم يعرف بصورة واضحة ، مبدأ الحرية الفردية ، وانما نظر للفرد في اطار المجتمع ، بل وكبله بكثير من القيود ، حتى وان كانت تلك القيود تحت اسم الفضائل ٠ ويظهر ذلك من الفضائل الخمس لدى الكونفوشية ، والتي تجعل علاقة الفرد بالحاكم ، مثل علاقته بوالده ، ومثل علاقة الزوجة بزوجها ، ونفس الشيء نجده في مدرسة المشرعين ، التي اهدرت حرية الفرد ، وارست دعائم القوة والاستبداد باسم القانون والنظام ٠ وان وجدت بعض المدارس الفكرية ، التي نادت بحرية الفرد ، مثل المدرسة التاوية ٠

٢ ـ وقف الفكر السياسي الصيني ، موقفا سلبيا بدرجة كبيرة ، من مشاكل المجتمع الذي عاشه فالكونفوشية رغم سيطرتها على المجتمع الصيني ، ركزت معظم اهتمامها على اصلاح الفرد بالفضيلة ، ولم تتعرض لمشكلة الوحدة التي كانت تمزق المجتمع الصيني ، كما لم تناقش مشكلة الحريات العامة ، واقرت بالوضع القائم في ظل نظام الاقطاع ٠ بينما اتجهت التاوية اتجاها صوفيا ، وعزف مفكروها عن المشاركة الفعلية في الحياة السياسية ، فالفيلسوف التاوي تشوانج تزو لم ينشد اصلاح المجتمع الذي عاش فيه ، ولا حتى ابقاءه على حاله ، وانما سعى للتسامي عليه ، وقدم فلسفة هي نوع من العشق الروحي بين الانسان والطبيعة لتحرير الفرد ، كما أنه مجد الموت باعتباره راحة بعد اجهاد ، وشفاء لاوجاع الحياة ولا شك أن مثل هذا المنحى الفكري ، هو غاية السلبية ٠ ونجد نفس الشيء بالنسبة للمدرسة البوذية ٠ والمدرسة الوحيدة التي حاولت أن تشارك في الحياة السياسية ، هي مدرسة المشرعين ، ولكنها بتأكيدها على مفهوم القانون والسلطة المركزية للمجتمع فانها تجاهلت حرية الفرد ، كما أنها لم تناقش المشكلة الاجتماعية ، بل ان مبادىء هذه المدرسة استغلها الحكام فيما بعد ، لارساء دعائم النظام الاستبدادي ، عن طريق القانون والتنظيمات الادارية الحكومية ٠

٣ ـ لم يعرف الفكر السياسي الصيني مبدأ الصراع ، وانما عرف مبدأ الانسجام والتوافق ، واكد التوافق بين الانسان والطبيعة ٠ ومع أن الفكر الصيني عرف مبدأ التناقض تحت اسم الين واليانج الا أنه نظر له ، باعتباره يدعو للتكامل ، أكثر مما يدعو للصراع ٠

٤ ـ اتسم الفرد الصيني بسمتين اساسيتين هما :

الاولى : الجلد والصبر والعمل الطويل المستمر الشاق ٠ ولم يقتصر هذا العمل على الرجال ، بل ان النساء شاركن فيه بالاضافة الى عملهن بالمنزل ٠

الثانية : ان أكثر ما يهتم به الفرد الصيني ، ان يعيش مرتاحا سعيدا في دنياه ، وهو لا يطلب من الله وعبادته نعيم الجنة ، بل يطلب الخير لنفسه في العالم الارضي ٠ ولذا لم يعرف المجتمع الصيني حروبا دينية ، او تعصبا دينيا ، بل ساده التسامح ، كما اعتنق الصيني الديانات الاخرى ونادى بالمدارس الفكرية المتنوعة في آن واحد في بعض الاحيان ٠



« ان المقصود من الديموقراطية داخل الحزب سواء في الجيش او في الهيئات المدنية ، هو تكوين النظام ورفع القدرة الكفاحية لا اضعافها » ٠

ماوتسي تونج ـ اكتوبر ١٩٣٨

[٣] الديمقراطية الشعبية ومفهومها في الفكر الماوي

محمد السيد سعيد

في السنوات القليلة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية ، تلاحق انبثاق عدد من الانظمة السياسية الجديدة في اوربا الشرقية ، انتظمت في سلسلة واحدة ، وتوجت بالثورة التي تكللت بالظفر في شرق آسيا ، وأعلن معها مولد جمهورية الصين الشعبية في أول أكتوبر ١٩٤٩ ٠

ومع مولد هذه الجمهوريات برز نمط جديد من النظم السياسية أطلق عليه اسم الديموقراطية الجديدة ، أو الديموقراطية الشعبية واكتسب هذا المفهوم دلالة متميزة ، رغم تعبيره عن شكل سلطة الدولة ، في مجتمعات وقعت السلطة السياسية فيها ، بيد الاحزاب الشيوعية والجبهات الشعبية ، التي تزعمتها واكد المفكرون الماركسيون ، أن هذا المفهوم يختلف ـ في كثير أو قليل ـ عن مفهوم دكتاتورية البروليتاريا ، الذي دأبت الاحزاب الشيوعية على اعتباره شعار الثورة الاشتراكية ٠

لقد دلف هذا المصطلح الى المعجم السياسى بعناد ، خاصة مع انتصار الثورة الصينية ، بل ويمكن القول بأن دول أوربا الشرقية ، قد استعارت المصطلح من فكر ماوتسى تونج • حقا ان ماو لم يخرج عن السياق العام للماركسية ــ اللينينية فى هذا الصدد ، بل لقد ظل أمينا أكثر من غيره ، للمناهل الاولى للماركسية ، فى شرحه للديموقراطية الجديدة • الا أنه أعطى هذا المفهوم درجة عالية من التفرد ، كما وهبه قوة الاندفاع ، من التطبيق الصينى فى السنوات الاولى من عمر الدولة •

وقد جنح الادب السياسى الغربى فى معالجته لهذا المفهوم ، الى نوع من التطرف ، فسعى بعض المحللين الى طمس الفوارق بين هذا المبدأ والنظام الذى يقوم عليه ، وبين النظام السوفييتى ، واجتهد بعضهم الاخر ، فى تصويره على أنه مبدأ لنموذج متكامل للثورة الصينية أدرجوا ما بينه وبين « النموذج السوفييتى » من فوارق حاسمة فى نظرهم ، بين أعمق جذور النزاع الصينى ــ السوفييتى • أما فى حقل الماركسية نفسها ، فقد اجتذب هذا المفهوم ، أفضل اهتمام المفكرين ، وكثيرا ما أثار صراعا ضاريا بينهم ، فهو يتعلق أولا بمهام الاحزاب الشيوعية فى البلاد المتخلفة ، التى يتضاءل حظها من التطور الصناعى ، وتتسع فيها قاعدة الفلاحين ، كما أنه يرتطم مباشرة بقضية الديموقراطية فى المجتمعات الاشتراكية ، أو تلك التى وصفت بأنها فى طور الانتقال اليها • ثم ان هذا المفهوم ، يحتل مكانة هامة من زاوية مضمونه سياسيفىالدول الاشتراكيةالان ، بل ويصبح من المستحيل ، دراسة التطورات السياسية الراهنة فى الصين ، دون العـودة الى مرحلة « الديموقراطية الجديدة ، ورأى ماو فى هذه المرحلة وتجاوزها •

وفى السنوات التى شاع فيها هذا المفهوم ، دار الحوار بين المفكرين والزعماء الشيوعيين ، حول مدى التمايز النوعى بين « الديمقراطية الشعبية » ومبدأ « دكتاتورية البروليتاريا » • وعلى حين انعطفت أوربا الشرقية الى تطبيق هذا التمييز ، فقد بدا أن الفكر الماوى ، يكاد يضع خطا فاصلا بينهما من الناحية النظرية •

ففى البداية ، نشر الاقتصادى السوفييتى ايوجين فارجا بحثه الشهير بعنوان « ديموقراطية من نمط جديد فى مارس ١٩٤٧ » ، عرف فيه الديموقراطية الجديدة بأنها النظام الاجتماعى الذى يتم فيه تصفية الملكيات الاقطاعية فى الزراعة ، وتمتلك فيه الدولة المشروعات المصرفية والصناعية الضخمة ، ولكن تستمر فيه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج فى المجالات الاخرى ، وأكد فارجا أنه فى الديموقراطية الشعبية ، لا يسود مبدأ دكتاتورية البروليتاريا ، لان الاحزاب الممثلة للطبقات غير البروليتارية ، تشارك فعليا فى الحكومة • ومن ثم فان هذا النمط من النظم ، هو طريق ثالث بين دكتاتورية البروليتاريا ، ودكتاتورية البورجوازية ، وصرح بأن حكم البروليتاريا يمكن تأسيسه فى شكل الديموقراطية البرلمانية ، دون الحاجة لنظام الحزب الواحد •

وأكد زهادانوف أيضـا على جدة وتفرد النظـم السياسية للديمقراطية الشعبية ، وعرفها بأنها النظم التى تنتمى فيها السلطة الى الشعب ، مع التذكير بالطابع الانتقالى لهذه النظم ، كما بدأ عدد من القادة الشيوعيين فى اوربا الشرقية ، فى صياغة مفاهيم الطرق النوعية للتطور ، مؤكدين على امكانية الوصول الى الاشتراكية بطرق مختلفة عن النمط السوفييتى • فذكر جومولكا فى بولندا ، أن التغيرات الثورية فى بلاده لم تستلزم العنف ، ومن ثم فيمكنها أن تتجاوز دكتـاتورية البروليتاريا كليا ، وانتهـاج طـريق الديمقـراطية البـرلمانية • وأشــار كليمنت جـوتوالد فـى تشيكوسلوفاكيا ، الى أن بلاده تتبع طريقا مختلفا فى الوصول الى الاشتراكية ، على أن هذا التفسير للطرق النوعية للاشتراكية ، لم يستمر طويلا فى أوروبـا الشرقية ، فحصر ديمتروف التباين بين الديمقراطية الشعبية ودكتاتورية البروليتاريا ، فى مبدأ التعـدد الحزبى ، وشدد على أن كليهما يعنى بالضرورة النظام الاشتراكى على أن السمة الاكثر أهمية التى أعطاها ديمتروف للديمقراطية الشعبية ، هو احتفاظها بالشكل البرلمانى ، مع وجود الاحزاب المتعددة ، فى تحالف لا يؤثر على دكتاتورية البروليتاريا ، والدور الحاسم للحزب الشيوعى •

أما ماوتسى تونج ، فقـد أصر على الطابع المميز للديمقراطية الشعبية لفترة طويلة بعد الاستيلاء على السلطة فى الصين ، ولم يضمحل الا مع طرح سياسة « القفزة العظمى الى الامام » فى ١٩٥٨ ، عندما وضعت أسس الاقتصاد الاشتراكى فى الزراعـة ، وانعطفت الصين عن سياسة تشجيع الرأسمالية فى الصناعة والتجارة (فى حدود معينة) •

لقد صدر فكر ماو عن منطق مختلف ، وهو يبلور مبدأ الديمقراطية الجديدة فى الصين ، فرغم اخلاصه العميق للماركسية اللينينية ، الا أن تطبيقه لها على الواقع الصينى زوده بخبرة هائلة ، مما أضفى على معالجته لهذه القضية ، درجة هامة من الاصالة الفكرية • لقد تلقى ماو ميراث لينين النظرى ، واستوعبه جيدا ، فبدأ بتحليل المجتمع الصينى ، من حيث بنائه الطبقى ، والتناقضات المتشابكة فى الواقع الصينى ، والظروف المحددة التى يمر بها ، وبالتالى فقد أجلى التنـاقض الرئيسى والتناقضات الثانوية ، وميز بينها فى التشكيـلات الاجتماعية ــ التاريخية ، وبين موقع الطبقات المختلفة من الثورة ، واشتق المعادلة الثورية التى ينبغى للحزب الشيوعى أن يحسبها بدقة لاحراز النجاح فى شن الهجوم ، لتحقيق شعار الثورة التى تحدد طبيعتها بناء على هذه التناقضات الرئيسية • ومن ثم فان شعار « الديمقراطية الجديدة » ارتبط عند ماو ارتباطا وثيقا بتحليله لطبيعة الثورة الصينية ، ومن هنا نبدأ :

أولا : فكر ماو ونظرية الثورة الصينية :

ترى الماركسية اللينينية ، ان المهمة التاريخية للطبقة العاملة ــ أكثر الطبقات ثورية فى المجتمع الرأسمالى هى القيام بالثورة الاشتراكية ، غير أن الثورة لن يتم انجازها بضربة واحدة ، وانما على حلقتين • وقد شرح

ماركس أن البروليتاريا تشترك فى الثورة البورجوازية التى تطيح بالاقطاعية والاستبداد السياسى ، لكى تحظى بالحقوق والحريات الديمقراطية · وفى ظلها تعمد البروليتاريا الى تحطيم الرأسمالية ، والهيمنة السياسية للبورجوازية ، لكى تؤسس الاشتراكية والديمقراطية البروليتارية ·

أما لينين ، فقد طور نظرية الحلقتين فى واقع دولى جديد ، وواقع قومى محدد · ففى عصر الامبريالية ، لم تعد الثورة ممكنة وحتمية فى البلاد المتقدمة اقتصاديا كما كانت الحال قبل أن تلج الرأسمالية مرحلة الامبريالية ، وانما أصبحت ممكنة فى اكثر حلقات السلسلة الامبريالية ضعفا فى البلاد المتاخرة اقتصاديا ، التى لم تزل تعانى من الاقطاعية وتمتاز باتساع القاعدة الفلاحية ، وتواجه البروليتاريا واقعا جديدا ، وهو خور البرجوازية وخيانتها لاهداف الثورة الديموقراطية ، وبالتالى فلابد أن تصبح الثورة الوطنية الديموقراطية ذات قيادة بروليتارية فيجب على البروليتاريا ان تتحالف مع الفلاحين، لتحقيق الثورة الوطنية الديموقراطية ثم تجذب الفلاحين الفقراء لتنجز الثورة الاشتراكية بينما يجب على البروليتاريا أن تسير بالثورة الديموقراطية البرجوازية الى الامام ، دون أن تسمح بتقييدها باصلاحية البرجوازية والنسبة بين القوى الطبقية كما حددها البلاشفة فى الثورة الديموقراطية البرجوازية هى : تجتذب البروليتاريا الفلاحين الى جانبها ، وتحمل البرجوازية على التزام الحياد، وتقضى كليا على الملكية وبقايا القرون الوسطى والملكية العقارية الكبيرة ··· ثم ان البروليتاريا تضم اليها الفلاحين الفقراء وتحمل الفلاح المتوسط على التزام الحياد وتسقط البرجوازية ·

ورغم أن نظرية الثورتين كانت منبع خط وبرنامج حزب لينين ، الا انها لم تطبق جديا ، وألغى شعار الثورة الديموقراطية فى مقالة لينين أطروحات أبريل · ولذلك فقد اضطلع ماوتسى تونج بتحليلها بطريقة اكثر اسهابا وتفصيلا ، وكان عليه ان يجتاز بها المنعطفات الخطيرة والهائلة للثورة الصينية ·

وقد رأى ماو ، ان التناقض الرئيسى فى الصين شبه المستعمرة وشبه الاقطاعية ، هو التناقض بين « كل » الشعب الصينى وبين الامبريالية التى تستغل الصين وتمنع وحدتها · وكذلك عملاؤها البورجوازية الكبيرة ، التى تعوق تقدم المجتمع الصينى · وحول هذا التناقض تتجمع كافة التناقضات الثانوية ، وبالتالى فهى تشكل مركز مهام الحزب ·

وقد استنتج ماو ، ومعه الحزب الشيوعى الصينى ، قبل وبعد زعامته للحزب ، أن طبيعة الثورة الصينية هى أنها « ثورة ديموقراطية بورجوازية » · فمنذ ١٩٢٧ أبرز ماو أن الثورة الديموقراطية التى تزعمتها الطبقة البورجوازية ، قد سارت الى طريق مسدود ، « اذ لم تكد الثورة البورجوازية الديموقراطية التى انطلقت من كوانجدونج ، تبلغ منتصف الطريق ، حتى اغتصبت قيادتها طبقة الكومبرادور وطبقة القيادة والوجهاء ، وحولتها الى طريق معاد للثورة · أما عامة الناس من العمال والفلاحين ، وحتى البورجوازية ، فلم يحصلوا على شيء من التحرر السياسى والاقتصادى » · ولذلك فلم تزل الصين « فى حاجة ملحة الى ثورة ديموقراطية بورجوازية · ان محتوى الثورة الصينية حسب توجيهات الاممية الشيوعية واللجنة المركزية لحزبنا ، هو الاطاحة بحكم الامبريالية وأداتها أمراء الحرب فى الصين ، لاتمام الثورة الوطنية ، وتحقيق الثورة الزراعية للقضاء على الاستغلال الاقطاعى · وأكد ماو فى رسالته الى اللجنة المركزية للحزب فى أبريل ١٩٢٩ أن « الثورة فى المرحلة الحاضرة ، هى ثورة ديموقراطية وليست اشتراكية » ·

وفى دراسته لحركة ٤ مايو القومية ، الح ماو على نفس الفكرة ، مشيرا الى انه لا يمكن أن نعتبر أن الثورة الديموقراطية البورجوازية قد تم انجازها ، الا بعد القضاء بصورة أساسية على القوى الامبريالية الاجنبية ، والقوى الاقطاعية الداخلية ، وتأسيس دولة ديموقراطية مستقلة ، وان انجاز الثورة الديموقراطية التى بدأها صن يات صن ، يعتمد على الطبقة العاملة والفلاحين والبورجوازية الصغيرة والقسم التقدمى من البورجوازية القومية ·

وفى مرحلة متأخرة ، ردد ماو هذا عن طبيعة الثورة الصينية ابان الكفاح ضد اليابان فى كتابه « الثورة الصينية والحزب الشيوعى » · وفى ذلك الوقت ، تضافرت المهام الوطنية ، اى تحرير الصين من الاحتلال اليابانى ، وهو أمر اقتضى جهودا هائلة من مجمل الشعب الصينى، الذى تهدده التحول من وضع «شبه المستعمر الى وضع المستعمر» فذكر ماو «لقد كانت ثورة ٢٤ ــ ١٩٢٧ ثورة ديموقراطية بورجوازية ، الا أنها لم تنجز ، بل باءت بالفشل ، وأن الثورة الزراعية التى نقودها منذ عام ١٩٢٧ حتى اليوم ، هى ثورة ديموقراطية بورجوازية ايضا ، اذ أن مهمة الثورة هى مناهضة الامبريالية والاقطاعية ، وليست مناهضة الراسمالية ، وسوف تبقى الثورة كذلك لفترة طويلة من الزمن » · ان هذه العبارة الاخيرة حاسمة فى تتبع تطور فكر ماو ، اذ أن الحزب الصينى كان مستغرقا فى فهم طبيعة الثورة ، لكنها لم تكن واضحة التمايز عن الثورة الاشتراكية ، بل كان الاعتقاد السائد ، هو أن الديموقراطية يمكن ان تتحول فورا الى الاشتراكية · وهكذا اذا كانت الثورة الديموقراطية منفصلة ومتميزة نظريا من حيث الزمن والمضمون ، فقد اضاف ماو أيضا انها منفصلة ومتميزة عمليا من حيث الزمن · وسرعان ما بدأ مفهوم طبيعة الثورة الصينية فى الجلاء والتمايز بقوة عن كل من الثورة الاشتراكية والديموقراطية البورجوازية التقليدية · ولقد بدأ هذا التمييز عند ماو وبين الديمقراطية « الجديدة » وتلك « التقليدية » فى كتابه « مهام الحزب الشيوعى فى مرحلة مقاومة اليابان » فى مايو ١٩٣٧ ، وليس فى كتابه « الديموقراطية الجديدة» كما يشاع فى الدراسات الغربية ·ففى هذا الكتاب ،

أوضح ماو أن الدولة التى ستنشئها الثورة الصينية « ستكون دولة بورجوازية ديموقراطية من حيث الشروط الاجتماعية الاقتصادية ، على أنها ستختلف عن الجمهوريات البورجوازية التقليدية ، لانها من حيث الشروط السياسية المحددة ، يجب أن تقوم على اساس التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين والبورجوازية الصغيرة والبورجوازية » ٠

وبدأ هذا المفهوم يكتسب صلابة خاصة وقدرا أكبر من العمومية فى ارتباطه بمجمل الظروف المشابهة فى بعض البلاد المتخلفة « بيد أن الثورة الديموقراطية البورجوازية الجارية حاليا فى الصين ، ليست ديموقراطية من الطراز القديم والعام ، بل هى ثورة ديموقراطية بورجوازية من طراز جديد وخاص ٠ ويأخذ هذا الطراز من الثورة ، فى النهوض حاليا فى الصين وفى كافة البلاد المستعمرة وشبه المستعمرة الاخرى ، ونحن نسميه ثورة الديموقراطية الجديدة » ٠ ويمكن أن نلمح بسهولة تجديدات معينة فى هذه الفقرة : ١ ـ ثمة تمييز أصبح حاسما بين الديموقراطية الجديدة ، والبورجوازية الليبرالية التقليدية : ٢ ـ اتسم المفهوم بصلاحيات اوسع للتطبيق خارج الصين فى الظروف المشابهة : ٣ ـ تشترك الديموقراطية الجديدة فى بعض ملامحها مع كل من الاشتراكية والرأسمالية ، فهى تسلم السلطة السياسية للطبقات الشعبية ، تحت قيادة الحزب الشيوعى ، على أنها تستند الى بناء اقتصادى تحتى رأسمالى ، ومن ثم فهى من جهة ، تمهد السبيل للرأسمالية ، على أنها تخلق الشروط الاولية للاشتراكية ٠

لقد عمقت هذه الرؤية الاضافات المنهاجية التى أضافها لينين للماركسية ، فقد اعتبر ماركس أن الديموقراطية هى صيغة البناء الفوقى السياسى ، الذى يعكس علاقات الانتاج السائدة ٠ وحيث ان أسلوب الانتاج الرأسمالى يقوم على سيطرة الطبقة الرأسمالية على أدوات الانتاج ، فلا يمكنه الا أن يضع السلطة السياسية أيضا فى يدها ٠ على أن لينين عندما طالب البروليتاريا الروسية بخوض الكفاح الديموقراطى ، بالتحالف مع الفلاحين ، أكد أن شعار ثورة الاشتراكية هو تحقيق « دكتاتورية العمال والفلاحين الديموقراطية الثورية » ٠ ومن ثم فقد تصور شكلا للدولة ، يعتوره التناقض بين البناء التحتى الرأسمالى « حيث ان روسيا تعانى من نقص التطور الرأسمالى لا من افراطه » ، والبناء الفوقى الذى ينكر دكتاتورية البورجوازية وينفيها فى شكل للسلطة ، تمارس فيه الطبقات الثورية دكتاتوريتها ٠

وكرس ماوتسى تونج هذا التعميم المنهاجى ، وطبقه ليس فقط على الواقع الصينى ، وانما ايضا على البلاد المتأخرة اقتصاديا ، والتى تعانى من الامبريالية والاقطاعية ٠

وهكذا تطور شعار « الجمهورية الديموقراطية » باعتباره هدف الثورة الصينية الذى رفعه ماو منذ ١٩٢٧ واشترك الحزب الشيوعى بمقتضاه فى ثورة صن يات صن ، ليكتسب ملامحه الكاملة عند ماو ، مستندا الى حتمية التطور التاريخى ، والمعادلة الخاصة للثورة الصينية ٠ ففى التقرير السياسى للجنة المركزية الذى قدمه ماو للمؤتمر القومى السابع للحزب الشيوعى ، أكد أن المنهاج العام للثورة يتلخص فى : ...

١ ـ رفض ان يكون نظام الدولة فى الصين ، اقطاعيا فاشيا معاديا للشعب ٠ ٢ ـ استحالة اقامة دولة للبورجوازية تمارس فيه الدكتاتورية الديموقراطية ليبرالية الطراز ٠ ٣ ـ استحالة اقامة نظام اشتراكى فى المرحلة المحددة من التطور التاريخى الاولى للصين ، حيث المهام الاساسية هى معارضة الاضطهاد القومى والاقطاعى ، مع غياب الشروط اللازمة للاقتصاد الاشتراكى ، وبالتالى فلا سبيل امام الصين ، سوى السلطة السياسية لحلف الطبقات الاربع ، حيث الطليعة هى الطبقة العاملة ، والقوى المحركة الرئيسية هى الفلاحون، والبورجوازية الصغيرة حليف يمكن الاعتماد عليه، والبورجوازية القومية قوة اقتصادية ـ اجتماعية ينبغى كسبها ، رغم طابعها المذبذب ٠ وقد ظل هذا الشعار « الجمهورية الديموقراطية » بالمعنى الذى فهمه ماو ، مطروحا باعتباره شعار الثورة الصينية وهدفها لفترة كبيرة ، بعد انتصار الثورة ، على أن المشكلات العملية الخاصة بالتنمية الاقتصادية فى الصين ، أجبرت ماوتسى تونج على التخلى التدريجى عن مفهوم « الديموقراطية الجديدة » باعتباره أساس سلطة الدولة ٠ فقد استلزم تطبيق « القفزة العظمى الى الامام » فى الزراعة الصينية ، انتزاع الاراضى التى وزعتها الدولة ابان فترة « الديموقراطية الجديدة » ، وتطبيق الاصلاح الزراعى ٠ فقد اعتبر ماو أن الانتاج الصغير هو بؤرة دائمة للرأسمالية ٠ بيد أن خطورته الحقيقية ، تكمن فى تعطيله للتنمية الاقتصادية ، على ان انشاء الكوميونات الزراعية ، كان يستهدف وضع الضوابط على الاقتصاد التلقائى والتبادل الحر ، وبالتالى ضخ الفائض الزراعى ، لاحداث التراكم اللازم للاستثمار فى الصناعة٠ وغالبا ما كان ذلك معاكسا للمصالح الوقتية للفلاحين ٠ وثار التناقض بين البروليتاريا والرأسمالية « بما فيها من اقتصاد سلعى صغير ، اقتصاد الفلاحين الصغار » ، وبالتالى كان الحل الامثل لهذا التناقض عند ماو ، هو التطور نحو الاشتراكية ٠ اما معالجة التناقضات « الثانوية » بين العمال والفلاحين ، فقد خصص لها كتابه « ازالة التناقضات بين صفوف الشعب » ، مجتهدا فى ايجاد الصيغة الصحيحة لنجاح التنمية الاقتصادية التى تستلزم الاشتراكية ، والحفاظ على التحالف الطبقى ، الذى يقتضى التنازل لصالح الاقتصاد السلعى الصغير ٠

أما المبدأ الدولى الذى يشكل الاساس الموضوعى لانتصار الديموقراطية الجديدة ، فهو عند ماو ظهور ورسوخ المجتمع الاشتراكى السوفيتى ، فتتحدد امكانية قيام نمط جديد من الديموقراطية ، فى وجود اوضاع عالمية ، تمثل فيها الاشتراكية السوفييتية ، ونهوض

حركة البروليتاريا فى الغرب الرأسمالى ، وحركات التحرر الوطنى فى المستعمرات ، قوة عاتية « فى العصر الذى تقوم فيه الامبريالية ، يستحيل ان تحرز ثورة شعبية حقيقية فى أى بلد كان ، النصر بدون المساعدة المختلفة الاشكال من القوى البشرية العالمية » .

ثالثا : ماو وقضايا الديموقراطية الشعبية فى الصين :

هذا الفهم لطبيعة الثورة الديموقراطية عند ماو ، لم يكن ادراكا هندسيا لضرورات نظرية مجردة ، وانما كان تطبيقا واعيا وخلاقا للماركسية ، والاساس النظرى لمهام الحزب ومسار الثورة عبر الدروب الوعرة فى الشروط المحددة التى عايشتها الصين ، بما تشتمل عليه من منعطفات وانكسارات . وتكشفت عظمة ماو كمفكر وزعيم ، فى قدرته على التقاط العناصر الجوهرية والمزج بينها وبين الضرورات العارضة الهامة ، دون افلات القوى الرئيسية . ان عبقرية ماو تكمن بالضبط فى أنه قرأ الواقع الصينى بالنظرية بقدرة بالغة ، وفى معالجته لقضايا الثورة الديموقراطية فى الصين ، برؤية ثاقبة . ويظهر ذلك فى تحليل طبقات المجتمع الصينى ، وفى تحديد شكل الثورة ، والموقف من البورجوازية وجلائه لاداة الثورة :

١ ـ ففى دراسته « تحليل لطبقات المجتمع الصينى » التى تعود الى عام ١٩٢٦ ، رأى ماو أن المجتمع الصينى ينقسم الى طبقة كبار ملاك الاراضى ، وطبقة الكومبرادور ، وهما تمثلان أشد انواع العلاقات الانتاجية تأخرا ورجعية ، وتؤلفان معا أقسى خصوم الثورة ، والبورجوازية الوسطى التى تمثل علاقات الانتاج الرأسمالى فى مدن الصين وأريافها . وقد أسماها « البورجوازية القومية » ، وتقف موقفا معارضا من الثورة ، فهى تتعرض لاضطهاد الامبريالية والاقطاعية . على أن الشكوك تساورها فى البروليتاريا ايضا ، عندما تخوض غمار الثورة . ويتوقع ماو أن تنقسم هذه الطبقة على نفسها ، الى جناح يسارى ينضم الى موكب الثورة ، وجناح يمينى ينضم الى أعدائها . أما البورجوازية الصغيرة التى ينتمى اليها الملاك الصغار فى الريف ، وأصحاب الحرف والمثقفون فى المدينة ، فيمكن أن يجرفها تيار الثورة . أما أشباه البروليتاريا فى الريف والمدن ، والفلاحون الفقراء ، فيشكلان الاغلبية الساحقة من الشعب الصينى ، وهم أشد الطبقات حاجة للثورة . أما البروليتاريا فهى رغم قلة عددها ، تمثل قوى الانتاج الجديدة فى الصين ، وهى أكثر الطبقات تقدمية فى الصين ، وقائدة الحركة الثورية ، والحزب الشيوعى هو ممثل هذه الطبقة . ومن هذا التحليل ، تخلص ماو الى أن اعداء الثورة هم امراء الحرب والاداريون الكبار وطبقة الكومبرادور وطبقة كبار ملاك الاراضى ، والقوة القائدة للثورة هى البروليتاريا الصناعية ، واقرب أصدقائها هم أشباه البروليتاريا والفلاحون الفقراء والبورجوازية الصغيرة بمختلف فئاتها ، كما يمكن كسب قطاع هام من البورجوازية القومية . واعتبر ماو أن مهمة الحزب ، هى قيادة الثورة . على أن هذا التحليل بدا يتصف بدرجة أكبر من التحديد ، وخاصة فى الموقف من الفلاحين ومن البورجوازية القومية . ففى كتابه « الثورة الصينية والحزب الشيوعى الصينى » عام ١٩٣٩ انقسمت البورجوازية الى بورجوازية كبيرة ذات طابع كومبرادورى ، وبورجوازية وطنية ، فالكبيرة هى طبقة تخدم مباشرة مصالح البلاد الامبريالية ، وتنقسم الى كتل مختلفة من حيث انتمائها لعدة دول . أما البورجوازية القومية ، فهى طبقة ذات وضع مزدوج . ومنذ ذلك الوقت ، بدأ ماو يستخدم تعبيرى « بورجوازية قومية » ، « بورجوازية متوسطة » بمعنى واحد ، بطريقة متبادلة . وهو فى ذلك يصدر عن منطق مختلف عن مدلول المصطلح فى الفكر الماركسى ، الذى يقسم الطبقات ليس وفقا لانتماءاتها القومية ، وانما بناء على موقعها من علاقات الانتاج ، فما اسماه « بورجوازية وسطى » هى لدى الماركسية كبيرة ، رغم اتسامها بالطابع القومى .

أما الفلاحون فقد وصفوا بأنهم « حليف طبيعى للبروليتاريا ، والقوة الرئيسية فى صفوف الثورة الصينية ، على أنه لا يمكن للفلاحين أن يحققوا تحررهم الا بقيادة البروليتاريا » . ان تعبير القوة الرئيسية والقوى المحركة الاكثر اتساعا ، قد أدخل فهما جديدا لقضية الثورة الصينية ، ابتكره ماو فى مواجهة الماركسية التقليدية فى الحزب ، بزعامة لى لى سان وتسن دوشيو . وبهذا المفهوم ، حطم ماو نهائيا عدم الثقة فى قدرات الفلاحين الثورية التى ورثها الصينيون عن بعض فصائل الحركة الشيوعية . وكان ماو قد بدأ حملته على هذا المفهوم التقليدى منذ ١٩٣٠ ، عندما رد على التقليديين قائلا « ولكن اذا كان من بين أعضاء الحزب ، من يخاف من نمو قوى الفلاحين ، ظنا انها بتفوقها على قوى العمال ، سوف تلحق الضرر بالثورة ، فاننا نعتبر نظرته هذه خاطئة أيضا . ذلك أنه فى مجرى الثورة فى الصين شبه المستقرة ، يمكن أن تفشل نضالات الفلاحين فقط ، فى حال حرمانها من قيادة العمال . أما ان تصاب الثورة بضرر بسبب نمو نضالات الفلاحين وتفوقها على قوى العمال ، فهو أمر مستحيل » ، على أنه فيما بين هذين العامين « ١٩٣٠ ـ ١٩٣٥ كان قد تخلى عن تصور نضالات الفلاحين باعتبارها مجرد نصير للانتفاضات فى المدن ، الى اعتبار أن شكل الثورة الصينى ، يتحدد فى الارياف بين الفلاحين الذين يهبون فى ثورة مسلحة تحت القيادة الصينية ، وهو ما أسمى بعد ذلك « تطويق الريف للمدن » .

٢ ـ وعلى نقيض التصور التقليدى المستمد من مفهوم ماركس ولينين وتروتسكى والقادة الاخرين للحركة الشيوعية ، عن شكل الثورة المزمع تفجيرها ، القائم على انتفاضة مسلحة فى المدن تحسم الصراع فى فترة قصيرة ، ولا تبدأ قبل ان تتمكن الدعاية السياسية الثورية من عقل البروليتاريا . أما الريف والفلاحون ،

فهما عضد ونصير كفاح البروليتاريا ، فقد ادرك ماو أن الظرف الدولى المحيط بالصين ، والذى أدى الى تقاسم عدة دول امبريالية كبرى للنفوذ داخلها ، والطابع العسكرى للحكم الطبقى ، والضعف الشديد للبروليتاريا فى المدن ، يجعل الامر مختلفا فى الصين • وينبغى للثورة أن تتخذ شكل الانتفاضة المسلحة التى تستطيع أن تحرر مناطق ارتكاز رئيسية للثورة ، يمكن توسيعها عبر الكفاح طويل الامد ، بوسائل الحرب الشعبية ، التى تستند الى ظهير فلاحى لا ينفد • ولقد تعلم ماو من الدروس الثمينة للحركة القومية ، أن من يكسب الريف يربح الصين • وقد استوعب هذه الخبرة منذ اضطلاعه بكتابة تقرير عن حركة الفلاحين فى هونان ، عارض فيه وجهة النظر السائدة فى الحزب وقتئذ ، التى تدين حركة الفلاحين ، مؤكدا أن « الجماهير العظيمة من الفلاحين ، قد نهضت لاداء رسالتها التاريخية ، وأن القوى الديمقراطية فى الريف ، قد نهضت للاطاحة بالاقطاعية ، التى هى أساس الحكم الاستبدادى ، وكانت منذ آلاف السنين حجر الزاوية الذى ارتكزت اليه الامبريالية وامراء الحرب والموظفون الفاسدون • وهدف الثورة الوطنية هو الاطاحة بهذه القوى • وفى سبتمبر ١٩٢٧ قاد ماو انتفاضة الفلاحين فى منطقة حدود هونان وجيانجشى الشهيرة • وانشأ نواة الجيش الاحمر ، وقاده الى جبال جينكيانج حيث انشا قاعدة الثورة الاولى • وبهذا استلهم ماو أسلوب الثورة الرئيسى من خبرة الشعب الصينى وتجاربه الطويلة ، وأدرك أن « ظهور منطقة واحدة صغيرة أو عدة مناطق ذات سلطة سياسية حمراء ، وسط تطويق السلطة السياسية البيضاء فى بلد واحد ــ وهى ظاهرة لم تعرفها سوى الصين وقتئذ ــ هو أمر ممكن ، وان هذه الظاهرة تعود الى الانقسامات والحروب المستمرة داخل الطبقة الحاكمة ، وبالتالى عارض ماو التيار التقليدى القائل بوجوب كسب الشعب قبل شن الهجوم المسلح ، باعتبارها نظرة لا تتفق مع الظروف الواقعية للثورة الصينية ، اذ ينبغى ادراك أن الضعف الملازم لاجهزة الطبقات الحاكمة القائمة على اقتصاد متأخر ، يتيح امكانيات رحيبة ، يمكن أن تتطور على امتدادها الثورة الصينية المنطلقة من قواعد محررة •

٣ ــ وقد خلص ماو ، الى أن حلف الطبقات الاربع ، لابد أن يستخدم أداة سياسية ، هى « الجبهة الشعبية » ، ومهمتها هى الاستيلاء على السلطة • وهذه الجبهة تتسع وتضيق حسب الظروف المحددة للكفاح ، ولكن مركز الثقل فى هذه الجبهة هو مسألة البورجوازية القومية • ولقد حملت الكتابات الاولى موقفا متشددا من البورجوازية ، نتيجة للمذابح التى دبرها الكومنتانج للحزب الشيوعى فى ١٩٢٧ • ففى كتابه « تحليل لطبقات المجتمع الصينى » قسم البورجوازية الوسطى التى وصمها بالتذبذب ، الى يمين ويسار ، وبالتالى فقد حتم التحالف مع الثانية ضد الاولى ، بل لقد برزت شكوكه ايضا تجاه « البورجوازية الصغيرة » • على أن موقفه قد تطور ابان الكفاح ضد الغزو اليابانى ، فقرر فى اجتماع اللجنة المركزية للحزب فى ديسمبر ١٩٧٥ ضرورة « نقد وجهة النظر العاطلة فى الحزب ، والقائلة باستحالة تحالف البورجوازية القومية مع العمال والفلاحين ، من أجل مقاومة اليابان • وأوضح ماو ضرورة هذا التحالف مع الطبقة ككل ، دون تقسيمها الى يمين ويسار ، بل لقد لجأ الى تقرير امكانية جذب كتل معينة من البورجوازية الكبيرة للنضال ضد الغزو اليابانى ، مؤكدا أن الضرورة التكتيكية تجيز للبروليتاريا اضعاف العدو ، وتعزيز قواها الاحتياطية ، عن طريق الاتحاد بدرجة معينة ، وفى شروط محددة ، مع تلك الكتل المعادية للغزو اليابانى •

وفى فترة الحرب الاهلية • ادخل ماو مصطلحا جديدا هو « البرجوازية البيروقراطية » واعتبرها حليفا للامبريالية والاقطاعية « وهى الطبقة التى تستغل من خلال سيطرتها على جهاز الدولة الانتاجى والحكومى ، وهى ممثلة فى بعض قيادات الكومنتانج » • وأكد ماو أن ان الانتصار على خصوم الثورة للديموقراطية رهن بنجاح الجبهة الشعبية ، وبالتالى الموقف الصحيح من البرجوازية القومية •

رابعا : السياسة الاقتصادية والنظام السياسى للديموقراطية الجديدة عند ماو :

اثر الانتصار التام فى الحرب الاهلية على الكومنتانج ، أعلن ماو أن « للبرجوازية القومية أهمية كبيرة جدا فى المرحلة الراهنة ، فالامبريالية التى تقف فى وجهنا ، عدو شرس جدا • كما أن الصناعة الحديثة فى الصين ، مازالت تشكل قسطا ضئيلا جدا فى مجمل الاقتصاد الصينى • ولمجابهة الاضطهاد الامبريالى ، ودفع الاقتصاد المتأخر الى أعلى ، ينبغى للصين أن تفيد من رأسمالية المدن والريف ، باستخدام جميع عواملها المفيدة •• ان سياستنا الراهنة تقوم على تحديد الرأسمالية وليس ازالتها » • وقد أكد ماو ، منذ مدة طويلة ، أن السياسة الاقتصادية للديموقراطية الجديدة ، لن تعمد الى نزع الملكيات الخاصة ، ولا الى مصادرة المشروعات الصناعية والتجارية التابعة للبرجوازية القومية ، بل ستشجع نموها ، غير أنها لما كانت تعارض مجتمعا تمارس فيه البرجوازية الدكتاتورية ، فانها تهدف فى المجال الاقتصادى ، الى تأميم رؤوس الاموال الضخمة ، ومصادرة المشروعات الاحتكارية ، وتلك التابعة للخونة والرجعيين ، بالاضافة الى توزيع الاراضى التى فى حوزة كبار الملاك • وهكذا يمكن القول بأن السياسة الاقتصادية للديموقراطية الشعبية عند ماو ، تجرى على الاسس التالية : ١ ــ الاصلاح الزراعى الذى يحطم الاقطاعية • ٢ ــ تحديد الرأسمالية بمصادرة المشروعات الاحتكارية والضخمة ، وتشجيعها فى الوقت نفسه ، بحماية ملكيات ومشروعات البرجوازية القومية

أما النظام السياسى للديمقراطية الجديدة فلم يكن عند ماو تصور واضح عنه • فعندما كان يقوم بجمع المعلومات عن حركة الفلاحين فى هونان ، يبدو أنه وجد ضالته ، واتفقت لديه صورة اتحادات الفلاحين ، مع

النموذج الذى هز الوجدان الثورى الصينى ، والذى تحدث عنه ماركس فى كومونة باريس ، وتكلم عنه لينين فى سوفييت بتروجراد ، وهى منظمات جماهيرية أفرزها الكفاح الفلاحى التلقائى ، نظمت العنف ضد الطبقات الرجعية ، وجمعت بين الديموقراطية المباشرة وغير المباشرة .

على أن تصور ماو للنظام السياسى للديموقراطية الشعبية ، قد تطور عندما طرح شعار « الجمهورية الديموقراطية ، واعتبر أن المدلول السياسى والتنظيمى لهذا الشعار ، هو : أ ـ ينبغى ألا تكون الدولة والحكومة خاضعتين لطبقة واحدة . ب ـ أن الشكل التنظيمى الحكومية ، يقوم على نظام المركزية الديمقراطيــة ، أى انها تمارس الديمقراطية والمركزية فى وقت واحد ، وتتجدان لديها فى شكل محدد . جـ ـ أن على الحكومة أن تمنح الشعب ، جميع الحريات السياسية اللازمة ، وخاصة حق التنظيم .

وفى كتابه « الديموقراطية الجديدة » ، قطع ماو شوطا أطول فى ايضاح هذا النظام ، فميز بين نظام الدولة الذى يعنى مسألة مراكز الطبقات الاجتماعية المختلفة فى الدولة ، و « نظام السلطة » الذى يعنى الشكل الذى تبنى عليه السلطة السياسية وجهاز الحكم . وهنا فان نظام السلطة مرة اخرى ، يقوم على مبدأ المركزية الديموقراطية ، فاقترح أن تقوم الصين وقتها بتبنى نظام مجالس نواب الشعب المتسلسلة من مجلس نواب الشعب القومى ، حتى مجالس نواب الشعب فى المقاطعات والمحافظات والمراكز والنواحى ، وكل مجلس فيها يجب أن ينتخب الهيئة الحكومية التى على مستواه ، بحيث يطبق نظام انتخاب ، يتمتع فيه الجميع بالمساواة الحقة .

وأكد ماو فى ١٩٤٥ أن الجمع بين المــركزية والديموقراطية ، هو الحل المناسب لمشكلة الصيــن السياسية . وقبيل انتصار الثورة ، أعلن ماو فى تقريره أمام الدورة العامة الثانية للجنة المركزية ، أن جميع الظروف ناضجة لعقد مؤتمر استشارى سياسى ، وتشكيل حكومة ائتلافية ديموقراطية . وقد انعقدت هذه الهيئة بعد التحرير ، وأصدرت ثلاث وثائق أهمهــا « البرنامج المشترك » الذى أعلن أن القاعدة السياسية للصين هى « الديموقراطية الجديدة » . ثم أعلنت جمهورية الصين الشعبية فى أول أكتوبر ١٩٤٩ . وصدر قانون الانتخاب فى أول مارس ١٩٥٣ ، وفيه أقر حق الانتخاب العام لكل الراشدين البالغين من العمر ١٩ عاما فيما عدا ملاك الاراضى الفاسدين ، واعداء الثورة ، وكل هؤلاء المحرومين من حقوق التصويت بناء على القانون ، ويشملون كل من يخرج عن تصنيف وتعريف الطبقات الاربع المذكورة .

ثم أعلن الدستور فى ٩ سبتمبر ١٩٥٤ ، وأعلن فيه أن الصين الان فى مرحلة انتقالية للتقدم نحو المجتمع الاشتراكى ، وان الدستور يعكس احتياجات البلاد خلال فترة الانتقال . وتحت عنوان مبادىء عامة ، بدأ الدستور بالاشارة الى الانماط المختلفة لملكية وسائل الانتاج ، ورتبت المادة « ١٠ » حماية قانونية للملكية الرأسمالية ، مع تقييدها وتحويلها . واختفى مصطلح الديموقراطية الجديدة تماما باعلان دستور يناير ١٩٧٥ أن جمهورية الصين الشعبية ، دولة اشتراكية لدكتاتورية البروليتاريا .



من العرض السابق ، تأكد لدينا افتراض رئيسى ، مفاده أن ماوتسى تونج ، لم يتمرد على المنهج العام للماركسية ـ اللينينية وعناصرها الرئيسية بصدد قضية الديموقراطية الشعبية ، فقد أكد ماركس ان الثورة الاشتراكية ترث منجزات الديموقراطية ، وشدد أنجلز على ضرورة اشتراك البروليتاريا فى الثورة الديموقراطية البرجوازية ، وعالج لينين على اساس نظرية الثورتين ، المهام الثورية للبروليتاريا فى البلاد التى تتصف باقتصاد متأخر شبه اقطاعى ، ولاحظ أن مهام الثــورة الديموقراطية ، تنتقل فى عصر الامبريالية الى عاتق البروليتاريا ، بالتحالف مع الفلاحين ، دون أن تستطيع تحطيم علاقات الانتاج السائدة فورا ، وطور ماوتسى تونج هذا الخط ، وطبقه على ظروف الصين ، مما أكسبه درجة محددة من التفرد .

وهكذا نخلص بامكان ايجاز تعريف الديموقراطية الشعبية عند ماو ، بانها الدولة التى لا تقوض علاقات الانتاج الرأسمالية ، ولكنها تتميز بشكل للسلطة تسيطر فيه الطبقات الثورية . فعلى صعيد الاقتصاد ، تتسم هذه الدولة بعلاقات انتاج تختلط فيها الرأسمالية مع الاشتراكية وتنسفان الاقطاعية ، وعلى الصعيد السياسى تتميز هذه الدولة بما يلى

١ ـ وجود اداة للحكم الشعبى المباشر ، لا يتوقف عند مجرد الادلاء بالاصوات فى الانتخابات الدورية ، وانما يجسد سلطة الطبقات .

٢ ـ كافة الحقوق الديموقراطية متاحة للكادحين فقط ، وتحرم منها العناصر الاقطاعية والمعادية للثورة .

٣ ـ يجمع جهاز الديموقراطية الجديدة ، بين مميزات الحكم المباشر ، وفضائل المركزية . فهذا الجهاز ينتشر فى كل مستويات الحياة الاجتماعية : القرية والمصنع والمدينة والمقاطعة والجمهورية القومية ، ويجمع كل من لهم حقوق الانتخاب وغيرها من الحقوق .

٤ ـ يحل هذا الجهاز محل جهاز الدولة القديم ، حيث لا ينفصل العمل الفنى للادارة ، عن الممارسة المباشرة للسلطة ، وانما يتوحدان فى جهود العمال والفلاحين الفقراء ، وخاصة حينما تثقف هذه الطبقات ، بعلوم الحساب ومبادىء الرقــابة والتــوزيع ، وبــالوعى السياسى .



« ان احدى قواعد النظام الحزبي هي خضوع الاقلية للاغلبية ، فيجب على الاقلية بعدما ترفض آراءها أن تدعم القرار المتخذ من قبل الاغلبية ٠

ماوتسي تونج — ديسمبر ١٩٢٩

[٤] صياغة القرار السياسي في العهـــد المـــاوي

وحيد محمد عبد المجيد

على قدر ما كان ماوتسي تونج ، يؤمن بأن الافكار تنبثق من التاريخ ، فقد كان على قناعة راسخة — في الوقت ذاته — بان هذه الافكار ، تؤثر في صنع التاريخ ٠٠ وان فكره — بنوع خاص — اداة لتغيير المجتمع ٠

وربما من هذه العلاقة ، تنبع أهمية دراسة تطور فكرة التنظيم السياسي عند ماو ، وتجسيدها العملي في بناء الحزب الشيوعي الصيني ٠ ويلزم لذلك ان نتتبع ، على ضوء ما هو متاح من معلومات ، فكر ماو التنظيمي ، على مدى تطوره ، بدءا من مرحلة ماقبل الماركسية ، الى مرحلة ما بعد الثورة الثقافية ٠

فكرة التنظيم السياسي عند « ماو » قبل ١٩٤٩ :

— من اهم الوثائق التي يعتمد عليها لدى البحث في المراحل الاولى لتكونه الفكري ، المقال الذي نشره عام ١٩١٧ بعنوان « دراسة التربية البدنية » وقد عكس هذا المقال ، تبجيلا واضحا لقيمة الحرية وروح المبادرة الفردية والعمل الواعي غير المقيد بأطر أو ضوابط يلتزم بها ، وتحد من انطلاقه وحريته ٠ وكذلك مقال « الاتحاد الكبير للجماهير الشعبية » الذي أكد فيه على أهمية الوعي والارادة ، مضيفا الى ذلك ، عنصرا جديدا ، وهو فكرة اتحاد قومي كبير ، يتم الوصول اليه ، عن طريق تجميع « اتحادات » أضيق نطاقا ، يضم كل منها فئة خاصة من السكان ٠

وقد خلع على هذا الاتحاد ، اهمية عظمى ، تعبر عن ولع مبكر بالعمل التنظيمي ، سيؤثر بعمق على مجرى حياته السياسية على امتدادها ، يقول « ان انحطاط الدولة وآلام الانسانية وصلت الى نقطة الذروة ، ومن بين الوسائل الكفيلة بايجاد العلاج ، توجد وسيلة أكثر جوهرية : الاتحاد الكبير للجماهير الشعبية ٠٠ ومن الواجب ان يتحقق هذا الاتحاد ٠ ان عصرنا الذهبي ، عصر عظمتنا واشراقنا لفي انتظارنا » ٠

— ولكن هذه المرحلة التي اكد فيها ماو على الحرية الفردية وروح المبادرة ، لم تطل ، فما لبث « ماو » ان اتجه الى الاخذ بالتصور اللينيني ٠ عن المركزية الديمقراطية منذ اواخر عام ١٩٢٠ ، وهي المرحلة التي بدأ فيها اعتناق « ماو » للافكار الماركسية ، وتكوين الحزب الشيوعي الصيني الذي انعقد مؤتمره الاول في يوليو ١٩٢١ ٠

ومن أهم ما كتبه « ماو » آنئذ تعبيرا عن هذا التحول « يجب ان نطبق بحزم ، في مجال التنظيم ، مبدأ الحياة الديمقراطية الموجهة في ظل المركزية ، وينبغي لاجهزة الحزب القيادية ، ان تضع خطا صحيحا في التوجيه ، حتى تؤهل نفسها لتكون في مراكز القيادة ٠٠ وتتبلور افكاره التنظيمية ، في هذا الاطار بشكل اكثر تحديدا ، عندما يكتب « ضد الليبرالية » عام ١٩٢٧ فيقول « ان الليبرالية في المنظمات الثورية مضرة للغاية ، وهي تشق الوحدة ، وتفتت العلاقات وتسبب الخمول في العمل ، وتورث الخلاف ، وهي تجرد الصفوف الثورية من التنظيم الدقيق والضبط القوي المحكم ، وتقف حاجزا دون تنفيذ السياسات بصورة كاملة ٠٠ انها اتجاه مضر خطير » ٠ ثم يزداد انعطافا نحو المركزية ، عندما يكتب في العام التالي عن « دور الحزب الشيوعي الصيني في الحرب الوطنية » « يجب علينا ان نؤكد من جديد ، على النظام الحزبي ، وذلك بخضوع الافراد للمنظمة ، وخضوع الاقلية للاغلبية ، وخضوع المستويات الدنيا للمستويات العليا ، وخضوع كل الحزب للجنة المركزية ٠ ان كل ما يخرق اى بند من بنود هذا النظام يعتبر مخربا لوحدة الحزب » ٠

ثم يكتب عام ١٩٤٥ عن « الحكومة الائتلافية ، فيشير في سياق حديثه الى انه « يجب أن نوحد جميع قوى حزبنا ، وفقا لمبادىء التنظيم والانضباط التي تقضي بها المركزية الديمقراطية » ٠

ولئن كان « ماو » يبدو متصاعا للافكار الماركسية الكلاسيكية حول المركزية الديمقراطية ، فان هذا لم يحل دون تميزه الواضح ، فى رؤيته للطبيعة الاجتماعية للتنظيم السياسى ، ذلك أن « ماو » — وبالدقة منذ عودته الى مسقط رأسه فى هونان ربيع ١٩٢٥ — بدا يسير فى طريق بناء « تنظيم سياسى » ، تكون قاعدته الرئيسية من الفلاحين ، فبدأ فى تنظيم روابط فلاحية ، فى نفس الوقت الذى يتقلب فيه فى عديد من المناصب الادارية فى جهاز الحزب الشيوعى وجهاز الكومنتانج «الحزب القومى الليبرالى ، الذى كان يقود الحركة الوطنية فى الصين ، حيث دفعت الاممية الثالثة الشيوعيين الصينيين ، الى الانتماء للكومنتانج بذواتهم الفردية .

ويذكر ادجار سنو ، الصحفى الامريكى فى « النجم الاحمر فوق الصين » ، ان « ماو » ذكر له بنفسه « انه لم يع أهمية الفلاحين وطاقاتهم الثورية الا منذ عام ١٩٢٥ » ، ومنذ ذلك الوقت ، اخذ « ماو » يتجاوز فكرة « الثورة العمالية » وتأكدت افكار ماو ، الخاصة عن الفلاحين بعد مذابح ١٩٢٧ التى قام بها « شيانج كاى تشيك » ضد الشيوعيين ، وذهب ضحيتها حوالى ثلاثين الفا منهم ، مما ترتب عليه تدمير قاعدة الحزب المدينية، فاتجه ماو مباشرة الى انشاء منظمة ذات أصل فلاحى خالص ، هادفا من ذلك الى ان تلعب هذه المنظمة الدور الذى جعله السوفيت وقفا على « حزب البروليتاريا وجدير بالذكر ان تطوير هذه الفكرة بصراحة ووضوح ، كان امرا تكتنفه صعوبات، نظرا لما تمثله من خروج على الخط الذى فرضه الكومنترن على الحزب الشيوعى الصينى ، فقد ورد فى قرار اللجنة التنفيذية للاممية فى اغسطس ١٩٣١ « ان هيمنة البروليتاريا ، وتطور الثورة ، لا يمكن ضمانهما الا اذا أصبح الحزب الشيوعى الصينى حزبا بروليتاريا ، لا فى خطه السياسى فحسب ، بل ايضا فى تركيبه ودور العمال فى اجهزته القيادية » . ورغم ذلك ، ظل « ماو » على قناعته بأن « من يكسب الفلاحين يكسب الصين » وتابع استراتيجيته التنظيمية المستندة الى الفلاحين والمراكز الريفية ، رغم ماواجهه من ضغوط متزايدة .

ماو وزعامة الحزب الشيوعى الصينى :

ان الصيغة الرئيسية فى افكار « ماو » عن التنظيم السياسى منذ ارتقائه الى زعامة الحزب الشيوعى الصينى فى يناير ١٩٣٥ ، هى صيغة « كتلة الطبقات الاربع المؤلفة من الفلاحين والعمال والبورجوازية الصغيرة والبورجوازية الوطنية » واذا كانت هذه الصيغة تجد أساسا لها فى بعض الادبيات الماركسية ،فانمما تميز به « ماو » ، انه لم يعتبرها مجرد مرحلة مؤقتة ، وانما « تعاون طويل المدى على نحو أثبت وأكثر دواما » ، فيما أسماه بالظروف الخاصة بالثورة فى بلد تابع . وكانت هذه الفكرة كذلك ، محور خلاف مع الكومنترن ، الذى لم يكن مستعدا لتقبل صيغة التعاون مع عناصر بورجوازية ، بينما كانت سياسته الرسمية تصف الاشتراكيين الديمقراطيين بانهم « عدو رئيسى » .

ويرى ستيوارت شرام ، فى دراسته عن « ماو » نصوص مختارة ، ان استراتيجية « ماو » التنظيمية فى هذه المرحلة ، كانت تشمل بالاضافة الى تلك المشكلة — مشكلة الفئات غير العمالية فى التنظيم السياسى — مسألة اخرى تتعلق بكيفيات الحركة الثورية ، وتثير بدورها عددا آخر من المشكلات عن الروح العسكرية وحرب الانصار ودور الجيش الاحمر .. فى اطار الروابط بين السياسة والحرب . ومن المهم القاء الضوء على حقيقة ان ماو ظل على ايمانه بأهمية المبادرة الفردية والنشاط الواعى فى حرب الانصار « باعتبارها حربا من صنع وحدات صغيرة ومعزولة » . والواقع ان الدور المتزايد الذى ستلعبه المؤسسة العسكرية فى الصين فيما بعد — ابان الثورة الثقافية — يمكن أن نلمح اسسه الاولى ، فى أحد مبادىء حرب الانصار عند ماو ، وهو المزج بين الفتح العسكرى واعادة البناء والتعمير ، وهو ما يعنى اضطلاع الجيش الاحمر بمهام تنظيمية ، تقع فى نطاق دور التنظيم السياسى أصلا . ذلك أن محاولة ماو لان يكسب الفلاحين ، دفعته الى اصلاح الارياف ، فور تحرير أى أقليم مهما كان صغيرا ، وعدم انتظار النصر النهائى ، للشروع فى مرحلة البناء ، وهكذا بات على عاتق الجيش الاحمر ، ان يجرىعمليةاصلاحزراعىفى الاقاليمالتىيدخلها .

وفى هذه المرحلة ايضا ، حرص ماو — عندما كتب حول حكومة التحالف فى ١٩٤٥ — على التمايز عن النموذج السوفيتى « يتساءل بعضهم عما اذا كان الحزب الشيوعى الصينى سيلجأ ، بعد استيلائه على السلطة ، الى اقامة دكتاتورية البروليتاريا نظام الحزب الواحد ، على غرار نموذج روسيا . وجوابنا على ذلك ، ان هناك فارقا مبدئيا بين دولة الديمقراطية الجديدة ، القائمة على اساس تحالف عدة طبقات ديمقراطية ، وبين دولة دكتاتورية البروليتاريا . فطوال فترة الديمقراطية الجديدة ، لن نستطيع ، ولن يكون واجبا علينا ، ان نقيم فى الصين نظما دكتاتورية تمارسها طبقة واحدة ، ووضعا احتكاريا ممنوحا لحزب واحد . ليس ثمة ما يدعونا الى رفض التعاون مع أى حزب أو تجمع اجتماعى أو شخصية ، اذا أبدوا استعدادهم للتعاون معنا . ان النظام الروسى نتاج لتاريخ الروسى ، ولسوف يكون النظام الصينى نتاج التاريخ الصينى » .

وجدير بالذكر ، ان تعاون ماو ، مع العناصر البورجوازية ، الذى قام فى الاصل على أساس براجماتى ، تكرس نظريا بادراج هذه العناصر ضمن « الشعب » حيث تبلورت أفكار ماو ، فى مجرى أعوام ١٩٤٥ —١٩٤٩ ووجدت صياغتها النهائية فى مفهوم « دكتاتورية الشعب الديمقراطية » .

ماوتسى تونج فى الحكم :

طوال الفترة الممتدة من قيام الجمهورية الصينية الشعبية ، وحتى حوالى عام١٩٥٦ ، لم تكن الجمهورية الفتية تتميز عن النموذج السوفيتى الا من حيث شكل

التنظيم السياسي وتصور الدولة • وقد أشار ماو ، الى هذا الفارق بقوله « ان النظام الذى قام في روسيا ، كان مشروطا بتطور روسيا التاريخي ، وقد افضى الى دكتاتورية البروليتاريا ونظام الحزب الواحد • وتطور الصين التاريخي فى العصر الراهن ، سيولد بنية مطابقة له • فلسوف يقوم ، لفترة طويلة من الزمن ، شكل مناسب من أشكال الدولة وتنظيم السلطة ، ضرورى لنا ، ومختلف عن النظام الروسى : دولة الديمقراطية الجديدة » والذى يميز هذا التصور عن « الديمقراطيات الشعبية ، الاخرى التى أقيمت فى أوربا فى العصر نفسه ، هو الاسهام الاكبر للعناصر البورجوازية ، لا فى الثورة فحسب ، ولكن كذلك فى دكتاتورية الشعب الديمقراطية • كما يعد نظام القرارات ـ خاصة القرارات الفنية ـ عنصرا هاما من عناصر الخلاف مع النموذج السوفييتى • فاللجنة المركزية فى الصين ، هى التى ترسم الخطوط السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكبرى ، ولكنها أقل اهتماما بالقرارات الفنية • ففى ميدان التخطيط ، يقوم النموذج السوفييتى على مستويات ثلاثة :

١ ـ صياغة الحزب للمشروع ، متضمنا الخط السياسى العام ومفصلا من الناحية الفنية •

٢ ـ ارساله الى الوحدات الجماهيرية أو مراكز الانتاج ، التى تضيف اليه تجاربها وخبرتها •

٣ ـ اعادته الى المستوى العلوى المركزى ، ليضعه فى شكله النهائى •

وقد اتجه ماو ، الى الغاء المرحلة الاولى ، هادفا بذلك الى أن يبدأ التخطيط من القاعدة • وقد أتاح ذلك هامشا اكبر من الاستقلال الذاتي للوحدات القاعدية علي الاقل ، من الناحيتين الفنية والماليه ، حيث تظل القيادة المركزية هى التى تقرر الخط السياسى العام ، والقرار بصدده يظل محصورا فى دائرة ضيقة لا يتعداها •

ـ وقد شهدت اللامركزية ، النسبية ، قدرا من الانتعاش أثناء اطلاق حملة دع مائة هرة تتفتح ومائة مدرسةفكرية تتبارى ، مع خطاب ماو فى فبراير ١٩٥٧ ، حيث كان اعضاء الحزب ، بل والمواطنون العاديون ، يلقون التشجيع لانتقاد السلطات على مختلف الاصعدة : السياسية والاداريه والاقتصادية • وقد اتسمت هذه المرحلة بمسحات ليبرالية ، ربما كان الهدف منها ، تجنب حدوث انفجار ، كذلك الذى حدث في المجر ، والذى القى ماو ، مسئوليته على « روح الحكام البيروقراطية واساليبهم القمعية » • ووضع ماو اطارا للنقد لا يتجاوزه « يتذون نظام مركزيتنا الديمقراطية من الوحدة بين الديمقراطية والمركزية ، وبين الحرية والنظام • وفى ظل هذا الوضع ، يتمتع الشعب بقسط وافر من الديمقراطية والحرية ، ولكن عليه فى نفس الوقت ، ان يقيد نفسه بالنظام الاشتراكى » •

وكانت الافات الثلاث التى جرى التنديد بها رسميا هى : البيروقراطية ، والعصبوية ، والنزعة الذاتية •

ومع ذلك فان القيادة المركزية للحزب ، لم تتحمل إستمرار حملة النقد طويلا • ويبدو أنه كان هناك اعتقاد ، بانه اذا ما أطلقت الحرية للمواطنين ، فلن يستخدموها الا فى انتقاد مظاهر سوء استخدام السلطة فقط ، ولن يشككوا فى مبادىء النظام الجديد ، ولكن هذا الحساب لم يكن صحيحا ، فقد راح المثقفون على وجه الخصوص ، يهاجمون بشدة سيطرة الحزب الشيوعى على مختلف جوانب المجتمع • وهنا ـ كما يقول ستيوارت شرام ـ دار ماو حول نفسه ١٨٠ درجة ، وفضل أن يحقق بوساطة المركزية والانضباط التنظيمى ، ما لم يستطع أن يحققه من خلال تحرير الارادة الفردية •

ـ وكانت هذه التجربة نقطة تحول هامة ، لا فى البناء التنظيمى للحزب فحسب ، بل فى حياة الصين كلها • فقد نتج عنها طرح فكرة القفزةالكبرىالىالامام ،فى ميدان الانتاج ، وسياسة السير على قدمين ، فى الصناعة ، أى التطوير المتوازى للوحدات الصناعية الكبيرة ، ولعدد ضخم من الوحدات الريفية الصغيرة والبدائية • ونلاحظ أن اللامركزية فى القرارات الفنية ظلت قائمة ، بل لعلها اتسعت نسبيا مع السياسة الجديدة ، حيث اقتضى الاهتمام بتطوير مؤخرة البلاد ، درجة اكبر من تعبئة طاقات الشعب ، فى اطار رحب من اللامركزية ، ومع ذلك فثمة مسائل أساسية ظلت وقفا على القرارات المركزية ، أهمها تخصيص الموارد المادية ، وأمور الادخار والاستهلاك ، وتحديد أسعار السلع والخدمات ، والتجارة الخارجية •

ـ وتواكب مع هذه التطورات ، تأسيس الكومونات الشعبية ، فى صيف ١٩٥٨ • والكومونة الشعبية عبارة عن اندماج عدد من التعاونيات فى وحدة كبيرة ، وهى التنظيم الاساسى للسلطة السياسية على المستوى القاعدى ، من حيث انها تمارس كل وظائف الدولة : الامن عن طريق تسليح المواطنين وتشكيل الميليشيا ، العدالة والشرطه ، الادارة المالية ، التعليم والثقافة • وهى كذلك أداة التربية العقائدية للشعب وشحنه بالروح الاجتماعية ، بمعنى انه يمكن اعتبارها وحدة قاعدية لسلطة الدولة ، فى الاطار المسموح من اللامركزية •

ـ ويجمع المتخصصون فى الدراسات الصينية ، على أنه كان يساور القيادة الصينية تفاؤل عريض ، بصدد نتائج هذه التجربة ، الا ان الامور سارت على نحو غير مرض ، ومع ظهور بوادر اخفاق التجربة ، بدا يظهر تيار داخل الحزب ينادى باعادة تقويم والكومونات الشعبية ، ويعترض على ما أسماه بنزعة المغامرة فيها ، ومنذ تلك اللحظة ، بدا الانقسام فى صفوف الحزب الشيوعى الصينى ، بظهور جناح على يمين ماو يرى ضرورة عقلنة القرارات ، واعطاء أولوية للتطوير الاقتصادى ، والاستفادة من التكنولوجيا الغربية •

وكان هذا التمايز داخل الحزب ، هو أساس اتجاه ماو ، الى احداث « الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى » ، التى ما أن أنجزت « تطهير الجامعات واجهزة الثقافة » حتى اتجهت الى « تطهير الحزب الشيوعي الصينى » •

ويشير البند الخامس من قرار ٨ أغسطس ١٠٦٦ حول الثورة الثقافية ، الى أن أحد الاهداف ، هو تطهير الحزب « ان الحركة القائمة ، تستهدف بصورة رئيسية ، أولئك الذين يتولون فى الحزب مناصب قيادية ، ويسيرون فى طريق الرأسمالية » • ويبرر البيانات دوافع هذا التطهير على أساس « أن فئة من العناصر المناهضة للحزب وللاشتراكية ، استطاعت أن تستولى على مراكز قيادية فى بعض الوحدات والقطاعات التنظيمية » •

وفى ٥ نوفمبر ١٩٦٦ ، أشارت صحيفة « العلم الاحمر » لاول مرة الى « وجود خطين متصارعين داخل اللجنة المركزية للحزب الشيوعى » ، وجاءت تعليمات « ماو » صريحة أن « وجهوا ضرباتكم الى القيادة العامة » ، وتحذر من خداع المسميات « فالعدو الطبقى لا يتورع عن أن يشهر الراية الحمراء لضرب الراية الحمراء » •

والملاحظه الهامة فى هذا المجال ، ان « ماو » استحدث أسلوبا جديدا للتصفية السياسية ، تمثل فى أشكال تنظيمية جديدة من خلال اجهزة سلطة الثورة الثقافية ، وأهمها الحرس الاحمر • والاهم من ذلك ، ان النموذج الذى وقع الاختيار عليه لتنظيم الحرس الاحمر ، لم يكن الحزب وانما الجيش « ان حرسنا الاحمر منظم على طريقة الجيش • والشعار النضالى للحرس الاحمر ، هو التتلمذ على مدرسة جيش التحرير » • وقد وضح من البيانات الصادرة ابتداء من مارس ١٩٦٧ أن رجال جيش التحرير ، هم الذين سيتولون متابعة تنفيذ الثورة الثقافية ، بعد ان عاد معظم شبان الحرس الاحمر الى مدارسهم • وفى هذه الفترة ، وضع الجيش مدينة بكين تحت السيطرة العسكرية ، وتولى أعمال البوليس فيها بهدف « تعزيز دكتاتورية الطبقة العاملة ، وسحق العناصر المعادية للثورة » • وكان الجيش يوصف بانه « الحارس لدكتاتورية العمال والفلاحين » • بل ونلاحظ أن صحيفة الجيش الصينى ــ وليست أجهزة التنظيم السياسى ــ هى التى تدعو الشعب الى اعلان الحرب على « زعماء النشاط المعادى للحزب وللاشتراكية » •

والواقع أن هذا الدور الذى اضطلع به الجيش ، وما اكتسبه من صفات « تنظيمية ، أى منوطة اصلا بالتنظيم السياسى ، يكشف عن الوضع الخاص للجيش فى فكر « ماو » منذ أيام حرب الانصار « ان الجيش ليس قوة قتالية فحسب ، بل هو فى المقام الاول قوة عمل • فالجيش مدرسة حقيقية ••• » • كما ارجع بعض المحللين هذا الدور القيادى للجيش ، الى احساس العسكريين أكثر بخطورة التحديات التى تواجهها الصين من الخارج ، وخاصة مع تصاعد النزاع مع السوفييت ، وضرورة توافر جبهة داخلية على اهبة الاستعداد •

ولما انعقدت الدورة الثانية عشرة للجنة المركزية فى أكتوبر ١٩٦٨ لم يقتصر الاشتراك فيها على أعضاء اللجنة والمرشحين لها ، كما كان يحدث تقليديا ، وانما شارك فيها أيضا جميع أعضاء جماعة الثورة الثقافية والمسئولون الرئيسيون فى جيش التحرير الصينى ، وكان ذلك مؤشرا لاتجاه « ماو » الى تطعيم الحزب بدماء جديدة ، والاعتراف للجيش بدور تنظيمى ، كان مقصورا على التنظيم السياسى الرسمى فى البلاد ••• ويبدو أن الكاتبة البريطانية « هان سوين » لم تكن تبالغ عندما تحدثت فى كتابها « الصين عام ٢٠٠١ » عن ان صورة الصين فى مطلع القرن القادم ، تعتمد كلية على الحرس الاحمر والثورة الثقافية !!

وبالمعايير الغربية ، فان دلالة تزايد دور المؤسسة العسكرية فى العمل السياسى ، لا يعنى اكثر من احلال قيم الانضباط العسكرى المتسلسل هرميا ، محل روح التفكير الشخصى ، والمناقشة الحرة ، والارادة الانسانية • ويرى المفكر الفرنسى « روجيه جاروديه » أن « هذه التعبئة ذات النمط العسكرى ، موجهة أساسا ضد المعارضة فى الحزب ، وأن كل من يبدى تحفظا تجاه الاساليب المستخدمة فى « القفزة الكبرى » أو « الكومونات » ، يتهم بأنه يسير فى طريق الرأسمالية ، وينطبق عليه مفهوم « مطاردة الشياطين » ويرى أن « الاساس الايديولوجى لمطاردة الشياطين ، هو قانون ستالين القائل بتزايد الصراع الطبقى بعد الاستيلاء على السلطة ، وأن هذا المبدأ ، هو الذى ألحق الاذى الفادح بالحزب والدولة فى روسيا ، وكلف العديد من المواطنين حياتهم أو حريتهم » •

بينما يذهب « بيرند أوليجارت » فى دراسته عن « ايديولوجيى اليسار الجديد » الى ان ما فعله « ماو » هو « اعادة تنظيم الجهاز البيروقراطى للحزب الشيوعى ، واقصاء العناصر اليمينية عن قيادة الحزب ، واعادة تثقيف العناصر غير المتكيفة مع الواقع الاجتماعى ، والتى قد تكون مرشحة لاعادة توطيد سلطة الرأسمالية » •

والحق ان مرحلة ما بعد الثورة الثقافية ، شهدت بالفعل تزايد سلطة « ماو » داخل الحزب والدولة ، فالمؤتمر الوطنى التاسع للحزب الذى انعقد ١٩٦٩ أجرى تعديلات على لائحة الحزب ــ وهى اللائحة التى كان قد اقرها المؤتمر الثامن فى سبتمبر ١٩٦٥ ــ فبعد ان كانت تنص على ان « الماركسية اللينينة هى بوصلة الحزب » ، أصبحت تحدد أن « أفكار الرئيس « ماو » هى أعلى مرحلة فى تطور الماركسية اللينينية » • كما طرأت تغييرات على شكل الحزب ، وأسلوب بنائه ، والقواعد التى تحكم حياته الداخلية ، كان من أهمها أن اللجان الحزبية ، على جميع المستويات ، بما فيها اللجنة المركزية والمكتب السياسى ، لم تعد تخضع لقاعدة الانتخاب ، بل وجاء فى مقدمة اللائحة نص يحدد أن « الرفيق « ماو » هو رئيس الحزب » • ومن هنا ذهب المراقبون الى أن الحركة الشيوعية ، باتت تواجه نموذجا جديدا من التنظيم ، بحيث بات الرجل الاول فى التنظيم السياسى ، يمثل نوعا من « الكاريزما » ينعكس أثره على التنظيم السياسى فى صورة ضعف أجهزته • وان كانت بعض الدراسات الماركسية ــ التى لا تعترف بدور الكاريزما ونظرية الدور ــ تحاول تفسير

هذه الوضعية بأن « التشويهات التى تنشأ عن تداخل مشكلة التراكم والتصنيع مع مشكلة بناء الاشتراكية ، تقود الى ميل نحو تشخيص السلطة ، وتجسيد كل قوة الجهود الجماعية فى شخص القائد ، فتعزى اليه كل النجاحات المتحققة ، وتنسب اليه القدرة على معرفة الحقيقة كلها » · ويرى « جارودية » أن هذا الاتجاه يأخذ شكل « عبادة الشخصية » ، فكما قيل عن كتيب ستالين« المادية التاريخية والمادية الجدلية » انه يشتمل على كل فلسفة الاشتراكية ، يقال كذلك عن « أقوال الرئيس ماو » و « الكتاب الاحمر الصغير » ·

ولكن « ستيورات شرام » يرى ضرورة عدم الخلط بين « مـــاو » و « ســـتالين » فالتباين بينهمـــا ليس بسيطا ، واذا كان كلا الرجلين يجمعهما حب السلطة وموهبة التنظيم ، فانه فى حين كان ستالين ذا أفق بيروقراطى ضيق ، كان « ماو » يملك خيال الشاعر · وبينما كان ستالين قد انفرد بالسلطة الى حد انه جعل من الارهاب مسألة روتينية ، كان « ماو » قد خرج حالا من صراع دام عشرين عاما ، استطاع اثناءها ان يفرض نفسه بقوة شخصيته الساحرة وحكمته · واذا كان قد اكتسب فى أواخر أيامه بعض صفات « الاوتوقراطى » الشيخ ، فان هذا لا يعنى بأية حال ، انه أصبح ســتالين جديدا !

ويلخص أحد الباحثين فلسفة التنظيم عند « ماو » وما تتميز به عن النموذج السوفييتى فى « ان شخصية « ماو » معقدة وتشتمل على تفهم غريزى للتنظيم ، بوصفه تكنيكا سياسيا . لكن التنظيم عند « ماو » هو وسيلة أكثر من كونه هدفا · والفارق بينه وبين السوفييت ، انه اذا كانت طوباوية الاخيرين هى طوباوية العقلانية ، فان طوباوية « ماو » هى طوباوية النضال · فوق ذلك ، فانه اذا كان « ماو » نصـــيرا للمذهب الجماعى ، واذا كان يعرف كيف يمارس السلطة بصورة غير مشفقة عند الحاجة ، فانه فى أعماقه رومانسى ، ان لم يكن فردى النزعة فى تصوره عن الحياة · ولب التنظيم السياسى فى رأيه ، هو اظهار طاقة الجماهير ، باعتبار أنه هو نفسه ، تجسيد لارادة الجماهير ، فهو مزيج من لينين وغاريبالدى ·· مزيج غريب من الزعيم المتوقد ومن رجل الحكم الخبير » تماما كما أن صين القرن العشرين ، هى مزيج من عصر النهضة وعصر الآليات » ·

قبل رحيل « ماو » بفترة ، بدا وضحا انه قد تبلورت داخل التنظيم السياسى ثلاثة أجنحة متمايزة ، وكانت هذه هى المرحلة الثالثة فى حياة الحزب الشيوعى الصينى بزعامة « ماو » ، حيث مر بمرحلة « الوحدة » اولا ، ثم « الانقسام الثنائى » ابان الثورة الثقافية ، حتى انتهى الى « التمايز الثلاثى » · واذا كان فكر « ماو » فى مرحلته الاخيرة ، قد تحدد فى الموازنة بين « التثوير الثقافى والتوعية الايديولوجية » وبين « البناء والتطوير الاقتصادى » ، وتجسد عمليا فى سياسات اكثر مرونة تجاه الاستفادة من التكنولوجيا الغربية المتقدمة فى اطار قيم الثورة الصينية ، وهى المرحلة التى ادرك فيهـــا « ماو » أن الشعب الصينى قد استثير بما فيه الكفاية ، وبات فى حاجة الى فترة من الهدوء والاستقرار النسبى ··· اذا كانت هذه هى المرحلة الاخيرة فى فكر « ماو » ، فانه يمكن تحديد سمات كل من الاتجاهين الاخرين كالتالى :

● اتجاه على يمين « ماو » يتســم بســمات « براجماتية » ويعطى الاولوية للتطوير الاقتصادى ، ويعتبر أن الحصول على تكنولوجيا الغرب وخبراته الصناعية ، أمر لازم لتقدم الصين ، ويطلب الاعتماد على الحوافز المادية بدرجة أكبر ، والاتجاه الى ترشيد القرار الاقتصادى ، وتجاوز نزعة المغامرة ، ويرفض فكرة حرق المراحل ، ولا يستريح الى مفاهيم « الثورة الدائمة » ويستريب فى قدرات الحرس الاحمر والاجيال الجديدة ، ويشكك فى كفاءتها على المستوى « العلمى » بسبب ضعف وسائل الاتصـــال مع العالم الخـــارجى وقلة خبراتها · وعلى المستوى الثورى السليم ، بسبب أنها لم تعاصر مراحل الكفاح الحقيقى قبل عام ١٩٤٩ ، ولم تتلظ بسعير المسيرة الكبرى وحرب الانصار ومعـــروف ان « شواين لاى » كان يميل الى هذا الاتجاه ويعطف عليه ، اما ابرز ممثليه ، فهو « تنج هيساو بنج » الذى وصل الى منصب نائب رئيس اللجنة المركزية للحزب ، ثم قامت ضده حملة ضارية أسقطته ، وهو صاحب المقـــولة الشهيرة « ليس يهم أن يكون القط أحمر او أبيض ، بل المهم ان يعرف كيف يصطاد الفئران » ·

● واتجاه على يسار « ماو » ، يتميز بأنه أكثر راديكالية ، ويرى أن التطوير الايديولوجى والثقافى ، اهم من التطوير الاقتصادى ، وأن تحديات العصر ، يجب مواجهتها اعتمادا على الحوافز المعنوية ، ويعتبر أن الحافز المادى هو نكوص الى الرأسمالية ، ويطرح أفكارا طوباوية حول العدل والمساواة ويصل بفكرة الاعتماد على الذات الى نهايتها القصوى ، بخلق تكنولوجيا صينية بحتة ، ورفض أى انفتاح على الخارج ، ويطـالب بالاحتفاظ بمسافة كافية بين الصين وبين التأثيرات الاتية من الغرب · وأبرز ممثلى هذا الجناح شانج شينج ـ أى النهر الاخضر ـ زوجة « ماو » الرابعة التى لعبت دورا بارزا فى احداث الثورة الثقافية ، وبلغ من تطرفها ، أنها كانت تفرض أن يتوقف التدريب المنتظم للمهندسين ، مفضلة أن يتفرغوا اضطرارا الى التعليم والتثقيف الايديولوجى ، وهذا المسلك يعبر عن الشعار الاساسى لهذا الجناح « أن تكون أحمر ، خير من أن تكون خبيرا » ·

وجاءت وفاة « ماو » التى اعلنت فى ٩ ســبتمبر ١٩٧٦ ، لتثير عددا من علامات الاستفهام حول مستقبل الصين ،

ومواقف هذه الاجنحة من السلطة السياسية ، وأثر ذلك على « وحدة » التنظيم السياسى · خاصة وأنه واضح أن « ماو » لم يترك خليفة رسميا له ، مما يترك

مجالا لاحتمال نزاع انقسامي حول الخلافة في صفوف الحزب • وتبارت وكالات الانباء العالمية ، في التنبؤ بالمجرى المحتمل لتطور الاحداث ، وتطوعت بعضها بالترشيح لخلافة « ماو » ، وكان اكثرها نجاحا « الاسوشيتدبريس » ، عندما رجحت كفة « هواكوفينج » •

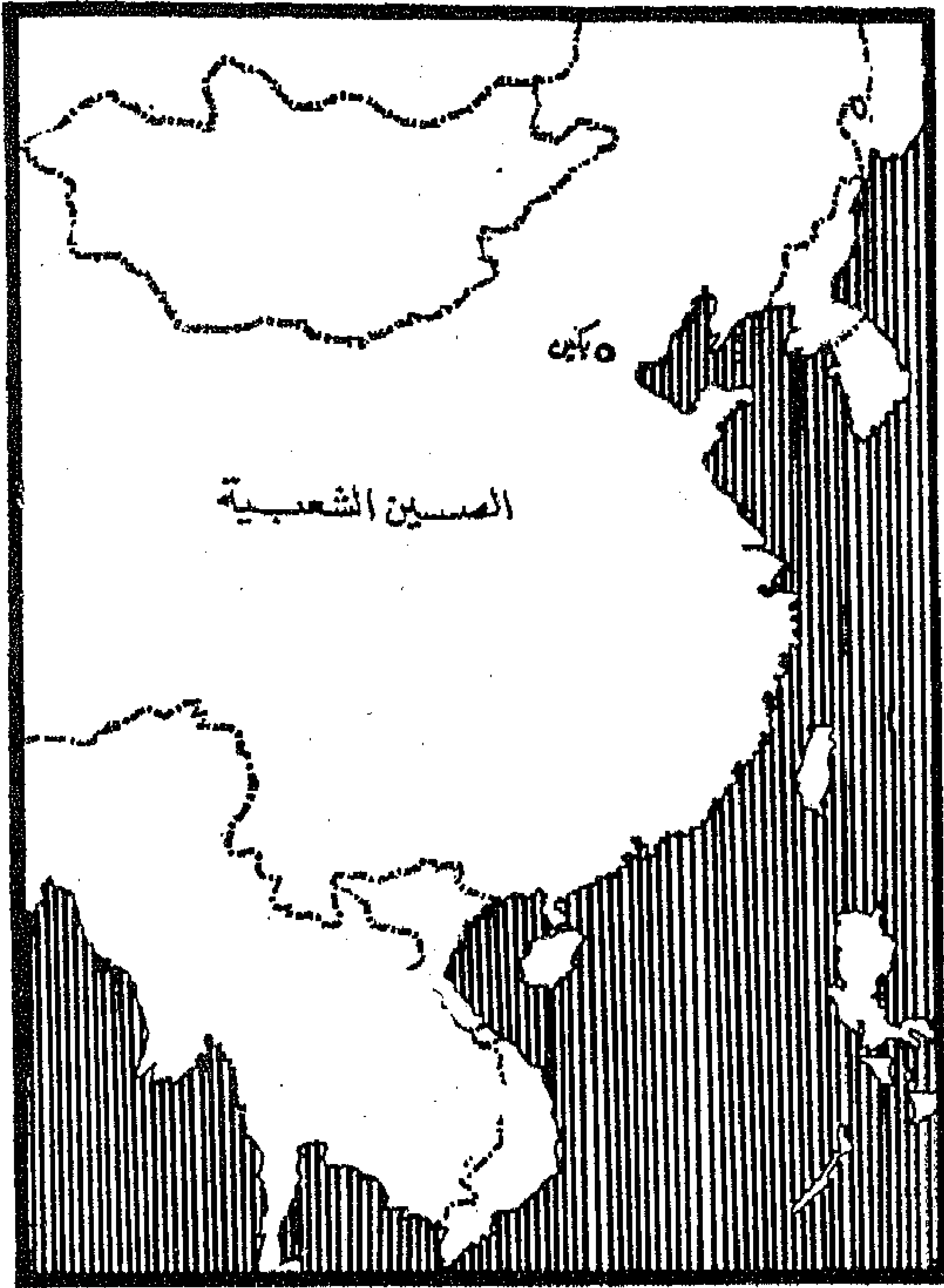
ولكن الاحداث لم تلبث ان توالت ، فما كادت مراسيم الوداع الاخير تنتهي ، حتى بدأ الصراع ينفجر رويدا رويدا ، وكشف عن تكتيك ذكي وبارع من « هواكوفينج » ـ الذي وصل الى مرتبة الرجل الثاني في الصين قبل خمسة اشهر فقط من وفاة « ماو » بعد أن كان ترتيبه الحادي عشر في القيادة الصينية ـ ويعد اكثر المعبرين عن الخط الفكري والسياسي « لماو » ، في آخر مراحله ، وفي اطار اميل الى الاعتدال • وتمثل هذا التكتيك في تفضيل « فينج » ان يبدأ بتوجيه الضربة الى الجناح اليميني ، باعتبار أنه اكثر ضعفا ، من جراء ما لحق به من ضربات منذ الثورة الثقافية ، فاقال أبرز ممثليه في الوزارة « وان لي » ، وزير السكك الحديدية ، بعد أن اتهمه بأنه يسير في « الخط الانحرافي لهيسياو بينج » •

وبذلك ضمن فينج التفرغ للجناح اليساري ، واخذ يعمل على محاصرته ، بتنظيم حملة واسعة للدعاية للرئيس الجديد للحزب ، بدأت في شكل ملصقات ، امتدت من جامعة بكين الى انحاء المدينة ، وتنظيم مسيرات الى الميدان الرئيسي في العاصمة تبايع فينج ، ثم كان امتداد حملة التأييد الى شنغهاي • وهي معقل الجناح اليساري الذي تسميه الصحف الغربية « مافيا شنغهاي » ـ بمثابة اشارة الى قرب حسم الصراع ، فبدأت اجهزة الاعلام ، تشير الى معنى تعيين « فينج » في مادتها الاخبارية ، وفي افتتاحية صحيفة الشعب ـ الناطقة بلسان الحزب ـ وصحيفة العلم الاحمر ـ الناطقة بلسان جيش التحرير ـ مع تحذيرات مباشرة وحادة بأن « أية خيانة أو تآمر ، سوف يمنيان بالفشل » ، ولم يصدر بيان رسمي بتعيين « فينج » الا وكان الجناح اليساري قد تم تصفيته•

والواقع أن تطورات الاحداث في الصين بعد « ماو » ، تثير علامات استفهام حول قضيتين بالغتي الاهمية :

الاولى : تتعلق بكيفية اتخاذ القرار ، ومدى ديمقراطية العملية السياسية بمعيار حجم المشاركة القاعدية في هذا القرار •

فالواضح أنه لم تعقد اجتماعات لمختلف المستويات التنظيمية لاعضاء الحزب ـ الذين يبلغون ٣٠ مليون عضو ـ كما لم يعرف بالدقة متى اجتمعت اللجنة المركزية ذاتها ، وهل كان ذلك قبل اتخاذ القرار أم بعده لمجرد الموافقة عليه •• فأسوار الصين ، وتقاليد المجتمع المغلق ، تخفي الكثير مما يعد في المجتمعات المفتوحة في



متناول الجميع • ومن الملاحظات الجديرة بالتأمل ، أن أحد المبررات التي سبقت في معرض تفسير تأخير اعلان نبأ تعيين « فينج » ، هو « الصعوبات الفنية المتعلقة بابلاغ كوادر الحزب في مختلف أنحاء البلاد ، مما يلقي ضوءا على درجة المشاركة السياسية الحقيقية ، في الصين ، فالمستويات القاعدية على ما يبدو يقتصر اسهامها على « الاستقبال » دون « الارسال » •

والثانية : تتصل بدور المؤسسة العسكرية ازاء هذا الوضع الجديد ، بعد ما اكتسبته من نفوذ سياسي منذ الثورة الثقافية ، خاصة وأن الصراع الذي اعتمل في داخلها لفترة بين اتجاهي « التسييس » و « الخبرة العسكرية » ، وتمثل طرفاه في الكادرات السياسية من ناحية ، والقيادات العسكرية المحترفة من ناحية أخرى •• قد حسم لصالح « التسييس » بدرجة ما ، وذلك وفقا للاقتراب المعروف في الدراسات الغربية عن الصين

Red versus Expert approach

وهو نوع من الصراع يعود لفترة طويلة عندما كتب « ماو » « ان وجهة النظر العسكرية المحضة ، منتشرة جدا بين عدد من الرفاق في الجيش الاحمر ، الذين يعتبرون ان الشئون العسكرية والشئون السياسية تتعارضان ، ولا يعترفون بان الشئون العسكرية ، ما هي

الا وسيلة من الوسائل لانجاز المهام السياسية »* والسؤال الى اى مدى يمكن ان يصل تطلع المؤسسة العسكرية فى الصين الى المشاركة السياسية ، وتأثير ذلك على نمط العلاقات بين الجيش والحزب .

وتدل المؤشرات . على أن الجيش يلعب فى هذه الاونة دورا نشطا لتدعيم الزعامة الجديدة ، وربما اعتبر فى لحظــة « العــامل المرجــح » لكفة « فينــج » على الراديكاليين ، ففى اللحظات السابقة مباشرة على اعتقال زعماء الجناح اليسارى ، كانت الملصقات فى بكين تحث الشعب على تأييد الجيش . فى شعارات حماسية مثل « من فى السماء او الارض ، يمكن أن يعتبر الجيش والشعب حين يكونان متحدين كرجل واحد » . وذكرت كل المصادر المطلعة ، أن القوات المسلحة كانت على أتم استعداد لمواجهة اية اضطرابات ، وأشارت وكالـة « تانيوج » اليوغوسلافية الى أن عدد الجنود فى بكين زاد بشكل ملحوظ ، وأن قوات الجيش تقوم بدوريات مستمرة فى الشوارع الرئيسية ، بينما ترابط مجموعات أخرى امام المبانى الرسمية .

ولكن .. يبدو ان ظروف الصين اليوم ، أصبحت تسمح بحسم الصراع السياسى ، بأقل قدر من الخسائر ، فتصفية قيادات الاتجاه الراديكالى ، تمت هذه المرة بسرعة وسهولة ، على الرغم من الوزن السياسى والشخصى لزعماء هذا الاتجاه :

« فشيانج شينج ، هى ارملة « ماو » ، وشخصية سياسية بارزة مشهورةبالتقشف والتطرف ، ووصفت بأنها « اقوى امرأة فى العالم » .

و « ياو وين يوان » هو عضو المكتب السياسى ، ومن كبار الايديولوجيين ، وكان أول من أشعل نيران الثورة الثقافية فى مقال كتبه يوم ١٠ نوفمبر ١٩٦٥ ، وهــو « منظر » الجناح اليسارى .

و « وانج هونج وين » كان يحتل مرتبة عليا ، فهو نائب رئيس اللجنة المركزية للحزب ، أما « شانج شون شيا » فهو نائب رئيس الوزراء .

ورغم ان بعض المحللين قد عزا اعتقال الزعماء الراديكاليين الى خشية « فينج » من محاولة قيام ثورة ثقافية جديدة تقودها « شيانج شينج » ، فالراجح ان هذا الاحتمال كان مستبعدا ـ كما يذهب الخبير الفرنسى آلان بيرنيت فالجماهير الصينية لم تعد فى حاجة الى مزيد من الاستثارة والاضطراب ، بقدر ما ترغب فى سنوات من الهدوء ، يمكن أن توفرها الزعامة الجديدة ، عن طريق تنظيم « عبادة ماو » ، واضفاء نوع من القداسة الهادئة على اعماله ومؤلفاته ، مثلما حدث فى موسكو بعد وفاة لينين . ويزيد من أهمية ورجحان هذا الاحتمال ، أن « فينج » من الزعماء الذين يتصفون بالواقعية ، مما يشير الى بداية فترة استقرار فى الحزب والدولة . ■



« يجب تطبيق مبدأ العمل المجد والاقتصاد فى النفقة فى ادارة المصــانع والمتــاجر وفى المشاريع الحكومية والتعاونية والمشاريع الاخرى . هذا هو مبدأ الاقتصاد والتوفير وهو أحد المبادىء الاساسية للاقتصاد الاشتراكى » .

ماوتسى تونج
١٩٥٥

[٥] القفــزة الاقتصــادية للصــين فى عهــد مــاو

نزيرة الافندى

ان حسم الصراع على السلطة فى الصين ، بعد وفاة الرئيس « ماوتسى تونج » ، لا تقتصر اهميته على الصعيد السياسى ، وانما تمتد آثاره وتتسع ، لتشمل الصعيد الاقتصادى ايضا ، وما يكتنفه من علاقات انتاجية متشابكة فقد أدى وجود « ماو » على المسرح السياسى ، على مدى السنوات منذ عام ١٩٤٩ حتى ١٩٧٦ ، الى ارساء فلسفة اقتصادية محددة فى مجال التنمية ، والخروج من نطاق التخلف ، مع مواجهة التحديات الناجمة عن الاعداد السكانية المتزايدة والموارد الطبيعية المحدودة .

والواقع ان فلسفة « ماو » الاقتصادية ، صمدت خلال السنوات الماضية ، أمام عوامل التعرية ، سواء كانت خارجية ممثلة فى الفلسفة الاقتصادية الانمائية للدول الاشتراكية الاخرى ، وعلى رأسها الاتحاد السوفييتى ، او كانت داخلية ممثلة فى النماذج المختلفة والمتصارعة مع فلسفته ، والتى كانت تنطلق من الاتجاهات التحررية الصبغة الراديكالية المتطرفة او ذات الاتجاهات التحررية

اليمينية • الا أن العامل الاساسى فى هذا « الصمود » كان يتمثل فى وجود « ماو » « الرمز » ، الذى تنطوى تحته قطاعات العمال والفلاحين والجيش ، وبصفة عامة « تحالف ديكتاتورية البروليتارية » ، ومن ثم وفى ظل اختفاء « الرمز » يكون التساؤل المطروح هو ماذا بعد ماو ؟

ان الرد هذا التساؤل ، يقتضى منا ايضاح الصورة العامة للواقع الاقتصادى الحالى فى الصين الشعبية ، ومنطلقاته الاساسية فى مجال فلسفة التنمية الاقتصادية . اذ أن هذه الفلسفة لم تكن وليدة العفوية ، وانما هى نتيجة لسلسلة من المؤثرات الداخلية والخارجية المتشابكة على الصعيدين السياسى والاقتصادى • كما أن هذه الفلسفة يمكن ان تشكل نموذجا للتنمية الاقتصادية ، يمكن أن يطرح على صعيد دول العالم الثالث فيقدم بذلك « نموذجا خاصا » فى مجال التنمية ، بدلا من الانقسام القاطع بين النموذجين الاشتراكى والرأسمالى بصورتهما المطلقة ، او يرسم صورة لمدى امكانية التطبيق المحلى للفلسفات الاقتصادية المستهدفة ، دون نبذ القيم والتقاليد الوطنية

الواقع الاقتصادى الحالى :

انجزت الصين ، على مدى السنوات السابقة ، اربع خطط خمسية فى مجال التنمية الاقتصادية ، اما الخطة الخمسية الخامسة ، فتشمل السنوات من « ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ » • وقد ترجمت الخطط السابقة ، فى زيادة الناتج الزراعى بمعدل سنوى يبلغ ٢ فى المائة على مدى السنوات العشر الماضية تقريبا ، ووصول هذا المعدل الى ٩ فى المائة بالنسبة للناتج الصناعى خلال نفس الفترة مع زيادة الناتج القومى الاجمالى على مدى السنوات منذ عام ١٩٧٠ حتى ١٩٧٥ بمعدل سنوى قدره ٦ فى المائة •

ونظرا للزيادة السكانية المتوالية والتى يبلغ معدلها السنوى ٢ فى المائة ، نجد ان السلطة الحاكمة فى الصين ، كانت مطالبة ، وستظل كذلك بضرورة توفير الغذاء الكافى لهذه الافواه المتكاثرة ، وحسب التقديرات الغربية ، يتوقع ان يصل عدد سكان جمهورية الصين الشعبية الى رقم يتراوح بين ١٠١٦ر١٠٨٢ مليون نسمة عام ١٩٨١ ، بينما كانت التقديرات السكانية لعام ١٩٥١ لا تتجاوز ٥٤٢ ـ ٥٥٥ مليون نسمة • أى ان عدد السكان يقترب من الضعف على مدى اثنين وثلاثين عاما فقط • وعلى الرغم من هذا الوضع الحرج فى مجال السكان ، الا أن الصين استطاعت زيادة متوسط الناتج القومى الحقيقى للفرد من ٧٤ دولارا خلال الثورة ، الى ٢٤٣ دولارا عام ١٩٧٤ « مقومة بأسعار عام ١٩٧٣ خلال الفترتين ، بحيث وصل اجمالى الناتج القومى ٢٢٣ بليون دولار مقابل مائة بليون عام ١٩٤٩

وقد يكون التقرير عن اعمال الحكومة « الذى قدمه « شواين لاى » الى الدورة الاولى للمجلس الوطنى الرابع لنواب الشعب فى يناير ١٩٧٥ اكثر قدرة على ايضاح الواقع الاقتصادى للصين فقد « تم تحقيق محصول وفير فى القطاع الزراعى على مدى ١٣ عاما متتالية بزيادة تقدر بحوالى ٥١ فى المائة خلال السنوات المقارنة ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤ ، كما زاد انتاج الحبوب الغذائية بنسبة ١٤٠ فى المائة ، والقطن بنسبة ٤٧٠ فى المائة ، اما الانتاج الصناعى ، فقد ارتفع بنسبة ١٩٠ فى المائة خلال عام ١٩٧٤ بالمقارنة بعام ١٩٦٤ ، كذلك زاد انتاج الصلب فى نفس الفترة بنسبة ١٢٠ فى المائة والفحم بنسبة ٩١ فى المائة ، والبترول بنسبة ٥٦٠ فى المائة ، والطاقة الكهربائية بنسبة ٢٠٠ فى المائة ، والاسمدة الكيماوية بنسبة ٣٣٠ فى المائة ، والجرارات نسبة ٥٢٠ فى المائة وغزل القطن بنسبة ٨٥ فى المائة ، والالياف الكيمائية بنسبة ٣٢٠ فى المائة على التوالى » •

ويعتبر القطاع البترولى ، صورة صادقة للانجاز الضخم الذى استطاعت الصين تحقيقه على مدى السنوات الماضية • فبينما كانت بكين تعتمد على الاستيراد من الاتحاد السوفييتى ، ورومانيا ، فى مجال اشباع احتياجاتها البترولية ، نجدها ابتداء من منتصف الستينات ، قد دخلت فى مرحلة الاكتفاء الذاتى ، بل تجاوزتها الى مرحلة التصدير ، فقد ارتفع الانتاج من ٥ر٥ مليون طن « عام ١٩٦٠ » الى ٣٠ مليونا « ١٩٧٠ » ثم ٦٥ مليونا ، ٧٥ ـ ٨٠ مليونا خلال عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ على التوالى ، وفى ظل هذا التصاعد الذى أصبحت بموجبه الصين تعد الدولة الثالثة عشرة على الصعيد الدولى من حيث انتاج البترول ، دخلت مرحلة التصدير منذ عام ١٩٧٣ ، اذ صدرت خلال ذلك العام ما يقرب من مليون طن ، ارتفع الى حوالى ١٠ ملايين طن خلال عام ١٩٧٥ ، بحيث اصبحت هذه الصادرات تعادل ١٥ فى المائة من اجمالى الايرادات التى تحققها الصين من العملات الاجنبية •

وانطلاقا من فلسفة « ماوتسى تونج » الخاصة باعتبار الزراعة الاساس فى تنمية الاقتصاد القومى ، وان الصناعة هى العنصر القائد فى هذا المجال ، مع التركيز على الصناعات الخفيفة اولا ، ثم الثقيلة ، تتضح لنا ابعاد السياسة التصنيعية للصين الشعبية خلال فترة حكم « ماو » ، اذ نجدها قد تركزت بصفة اساسية فى صناعة المخصبات والبتروكيماويات ، بالاضافة الى الالات الكفيلة بالاسراع فى عملية الميكنة الزراعية • كما ان الصناعة الخفيفة ، كانت تستوعب ٧٠ فى المائة من انتاج القطاع الزراعى • وهكذا نجد ان العلاقة تبادلية يحفز كل منها الاخر • وتشير الدلائل الى أن صناعة الحديد والصلب وكذلك البترول ستمثل المجالات المستقبلة للاستثمارات الصينية خلال السنين القادمة ، اذ يتوافر لديها الحديد الخام وكذلك الفحم ، كما ان احتياجاتها تتزايد فى هذا المجال

ويتضح ذلك من استعراض وارداتها من كل من اليابان والمانيا الفيدرالية • كما تحث السياسة التعليمية المعروفة باسم « سياسة الباب المفتوح فى ادارة المدارس » على الربط بين التعليم والعمل المنتج ، بحيث يكون التقدم فى المجال الاول ، حافزا للتطوير فى المجال الثانى ، وان يشكل الاخير مجال الاختبار العملى كما انجزه الاول • وقد ازداد عدد الطلبة خلال فترة حكم « ماو » بما يعادل المثلين بالنسبة للطلبة الجامعيين ، ٢٣ مثلا للمرحلة

الثانوية ، وستة أمثال بالنسبة لمرحلة الدراسة الابتدائية ، وذلك بالمقارنة بفترة ما قبل عام ١٩٤٩ ٠

وفي مجال السياسة الضريبية والسياسة التمويلية بصفة عامة ، استقطب القطاع الزراعي – ايضا – الاهتمام الاساسي ، فقد خفضت نسبة الضريبة الزراعية من ١٢ في المائة على اجمالي الناتج الزراعي الفعلي عام ١٩٥٢ ، الى ٥ في المائة في الوقت الراهن ، وفي نفس الوقت خفضت نسبة الفائدة على القروض الزراعية التي زاد حجمها باكثر من عشرين مثلا عن مستواها في عام ١٩٥٢ ، كما زادت المخصصات الاستثمارية الخاصة بهذا القطاع بحوالي ٨٠ في المائة ٠

وجدير بالملاحظة ، ان قطاع التجارة الخارجيه في الصين ، منفصل تماما عن الاوضاع الاقتصادية الداخلية ٠ وبالتالي فان التقلبات التي يشهدها هذا القطاع ، لا تنعكس بصورتها الحادة – كما هي الحال في الدول الاخرى – على الاقتصاد الداخلي ٠ ولكن هذا لا ينفي ان الصين ، عانت من ظروف الركود العالمي ، متمثلة في نقص الطلب على صادراتها التقليدية « الحرير – القطن – السلع الصناعية الاستهلاكية ، بالاضافة الى البترول من جانب اليابان بصورة خاصة ٠» كما ان زيادة اسعار الواردات الصناعية ، كالالات وبعض المواد الغذائية ٠ وزيادة الاستيراد بنسبة ١٥ في المائة ، اسهمت جميعا في زيادة العجز التجاري عام ١٩٧٤ ليصل الى حوالي بليون دولار ، وان كان قد انخفض الى خمسمائة مليون فقط خلال عام ١٩٧٥ ، طبقا لتقديرات المصادر الغربية ٠

فلسفة « ماو » في التنمية الاقتصادية :

والواقع ان اشارتنا المسبقة الى ما يمكن ان يسفر عنه الصراع على السلطة بالنسبة للاوضاع الاقتصادية الداخلية ، واسلوب التنمية في الصين ، نابع من تتبع طبيعة الفلسفة التي استند اليها « ماو » في التنمية الاقتصادية والخلافات التي دارت حولها سواء مع الاتحاد السوفييتي ، أو مع الاتجاهات التحررية داخل الحزب الشيوعي ذاته ٠

وتتمثل فلسفة « ماو » في التنمية في قوله « عندما يكون من الصعب بالنسبة للقوى الانتاجية ، احداث التنمية دون تغير في العلاقات الانتاجية ، فان التغيرات التي تشهدها الاخيرة ، تلعب الدور الاساسي والحاسم في مجال التنمية » ٠ اي ان الاهتمام يوجه بدرجة أكبر ، الى تحويل العلاقات الانتاجية القديمة ، الى علاقات جديدة اشتراكية ، عنه بالنسبة للتوسع الكمي في القوى الانتاجية ٠

وينضوي الاهتمام بالعلاقات الانتاجية تحت شعار « السياسة في الادارة » ، باعتباره الاستراتيجية الانمائية الملائمة لظروف الصين الشعبية وفلسفتها ٠

اما الاتجاه الاخر المدعم للقوى الانتاجية ودورها الكمي في احداث التنمية ، فيندرج تحت شعار « الاقتصادية » ٠

ومن واقع تتبع جهود التنمية في الصين ، نجد ان السنوات منذ عام ١٩٤٩ حتى ١٩٧٦ قد شهدت في مرحلة ما ، سيطرة الشعار الاول ، وفي مرحلة أخرى ارتفاع الشعار الثاني ٠ ولكن المحصلة النهائية كانت في اغلب الاحيان ، لصالح مبدأ « السياسة في الادارة » على النقيض من الفلسفة السوفيتية في التنمية الاقتصادية ، حيث سادت خلال فترة القفزة العظمى ١٩٥٨–١٩٦٠ وكذلك خلال وبعد الثورة الثقافية ، وان كان المبدأ الثاني قد برز ايضا خلال هذه الفترة ، ممثلا في اراء « ليو تشاوشي » وكذلك « تينج تينج هسياوبنج » ، بالاضافة الى « صن يوه ثانج » الذي اتفقت اراؤه مع « تشاوشي » حتى اختفيا معا عام ١٩٦٦ ٠

وقد مرت سياسة التنمية الاقتصادية في الصين ، بعدة مراحل على مدى السنوات منذ عام ١٩٤٩ حتى الان ، ان الفترة التي تمتد حتى عام ١٩٥٢ ، تميزت بالتركيز على اعادة بناء الاقتصاد بعد معركة التحرير ، ثم بدا العمل بالخطة الخمسية الاولى ، التي تضمنت التحول الاشتراكي لقطاعي الصناعة والزراعة ، والتي امتدت من عام ١٩٥٣ حتى ١٩٥٧ ٠ ويلاحظ ان هذه السنوات ، الى جانب الفترة من عام ١٩٥٨ – ١٩٦٠ والتي عرفت باسم « القفزة العظمى » واقامة الكيمونات الشعبية ، قد شهدت التعاون السوفييتي الصيني في مجال التنمية الاقتصادية كما شهدت في نهايتها ، انهيار هذا التعاون ، وانبثاق الفلسفة الصينية الذاتية ، في التنمية ، بصورة أكثر وضوحا ٠

وبالنسبة للفترة منذ عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٧٥ ، فقد شهدت السياسة الاقتصادية الجديدة حتى عام ١٩٦٥ ٠ ثم مرحلة الثورة الدائمة حتى عام ١٩٧٥ ، حيث كانت الثورة الثقافية « ١٩٦٦ – ١٩٦٩ » ٠ ثم الحملة ضد « لين بياو » من ١٩٧٢ – ١٩٧٤ ، ثم الحملة من أجل التضامن مع البروليتاريا عام ١٩٧٥ ٠ وقد اتسمت هذه الفترة ، بتأكيد أهمية القطاع الزراعي والصناعات الخفيفة ثم الثقيلة ، بالاضافة الى اهمية « الاعتماد على الذات » في نطاق تمويل خطط التنمية الثلاث ، التي شهدتها هذه الفترة ، وأن يكون النمو طبقا لنموذج « متوازن » ، أو ما يسمى « سياسة السير على رجلين » ٠

– مرحلة التعاون الصيني السوفيتي :

تميزت فترة الخمسينات ، بوضوح معالم التعاون الصيني السوفييتي الذي انعكس في نموذج التنمية الاقتصادية للخطة الخمسية الاولى ، اذ يلاحظ اتسامها بصفتين أساسيتين : احداهما كثافة رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي ، فقد استقطب ما يعادل ٩ر٤٧ في المائة من استثمارات الخطة ، مقابل ٩ر١٤ في المائة لقطاع الزراعة ، ١ر١٥ في المائة للنقل والاتصالات ، ثم ١ر٢٢ في المائة لاوجه الانفاق الاخرى ٠

أما الصفة الثانية ، فتتمثل في استقطاب الصناعة الثقيلة لـ ٨٥ في المائة من مخصصات القطاع الصناعي ٠ وذلك الى جانب ارتكازها على التكنولوجيا المتقدمة ، والاساليب الانتاجية ذات الكثافة الراسمالية المرتفعة ٠ وقد بلغ مجموع المشروعات المنفذة في اطار

هذه الخطة ١٥٦ مشروعا ، اتسمت جميعا باسهام التكنولوجيا السوفييتية ، سواء فى صورة مصانع كاملة ، أو فى صورة آلات وبضائع ، تم تطويرها فى الصين بمساعدة الفنيين السوفييت • وجدير بالملاحظة ، ان هذه الخطة استقطبت نسبة تتراوح بين ٢٠ ـ ٢٥ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى للصين ، لم يسهم فيها الاتحاد السوفييتى عن طريق المساعدة الاقتصادية ، الا بنسبة لا تتجاوز ٥ر١ فى المائة من اجمالى الاستثمارات المخصصة لهذه الخطة •

أما الاسهامات الاخرى من جانب الاتحاد السوفييتى ، فقد كانت فى صورة قروض ومساعدات عسكرية ، بالاضافة الى الخبراء والمتخصصين الفنيين • وقد بلغ مجموع القروض والمساعدات السوفييتية المادية ١٨٨٠ مليون دولار • وقامت الصين بتصدير منتجات للسوفييت لتسديد ٤٣٠ مليون دولار قيمة معدات المصانع ، ١٤٥٠ مليون دولار قيمة المساعدة والمعدات العسكرية ، ثم ١٧٥ مليون دولار قيمة انصبة الاتحاد السوفييتى فى المشروعات المشتركة ، ومائة مليون دولار مقابل خدمات الخبراء والمتخصصين ، الى جانب مبلغ يتراوح بين ٥٠ ـ ١٠٠ مليون دولار لسداد فوائد المبالغ السابقة •

ولكن التعاون السوفييتى الصينى شهد خلال اواخر الخمسينات ، اختلاف الرؤية بين الدولتين ، تجاه نموذج التنمية الاقتصادية الاكثر ملاءمة لطبيعة الشعب الصينى • وقد اتضح ذلك فى خطاب القاه « ماوتسى تونج » عام ١٩٥٦ ، وأعلن فيه عدم التزامه بالاخطاء التى ارتكبتها بعض الدول الاشتراكية ، التى وضعت تاكيدات على الصناعة الثقيلة ، مع اهمالها الصناعة الخفيفة والزراعة » • وقد كان أسلوب الادارة نقطة أخرى للاختلاف فى الرؤية تجاه نموذج التنمية الاقتصادية ، اذ وصف الاسلوب السوفييتى بأنه حكم « الرجل الواحد » ، ممثلا فى المدير من الناحية الادارية ، وكبير المهندسين من الناحية الفنية ، مع عدم اشتراك العمال فى عملية اتخاذ القرار • وجاء توتر العلاقات بين الدولتين والذى انتهى بالغاء جميع الاتفاقيات وسحب الخبراء السوفييت ، ليكون دافعا الى بلورة مبدأ « الاعتماد على النفس » فى سبيل تحقيق الاشتراكية •

ـ المبادىء العشرة للتنمية الصينية :

اشار « ماو » فى عام ١٩٥٦ ، الى ان هناك علاقات عشر تمثل علاقة بين اضداد ، وان الصراع بين هذه الاضداد ، يمثل العنصر المتحرك فى التاريخ • وتنصرف هذه العلاقات الى :

١ ـ العلاقة بين الصناعة والزراعة • وفى داخل القطاع الاول بين الصناعة الثقيلة والخفيفة •
٢ ـ العلاقة بين الصناعة فى المناطق الساحلية ، وتلك الواقعة فى اقاليم داخلية •
٣ ـ العلاقة بين البناء الاقتصادى والبناء الدفاعى
٤ ـ العلاقة بين الدولة ووحدات الانتاج والمنتجين الافراد •
٥ ـ العلاقة بين المركز والاقاليم
٦ ـ العلاقة بين القومية الكبرى والاقليات القومية •
٧ ـ العلاقة بين الحزب والافراد غير الاعضاء فيه
٨ ـ العلاقة بين الثوريين والمضادين لهم •
٩ ـ العلاقة بين الصواب والخطأ •
١٠ ـ العلاقة بين الصين والدول الاخرى •

وفى ضوء هذه العلاقات العشر ، والنتائج التى استخلصت من تجربة التنمية على النمط السوفييتى • تحددت معالم نموذج التنمية الصينى ، القائم على التوازن فى العلاقات ، وفى مقدمتها التوازن بين الزراعة والصناعة ، التى تعد من جانب آخر ، التوازن بين العمال والفلاحين ، وبين المدينة والريف •

كانت وجهة النظر الصينية ، تنصرف الى صعوبة بناء القاعدة الصناعية القومية خلال فترة وجيزة ، وكذلك بالنسبة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة ، بالاضافة الى مواجهة التحدى الناجم عن متطلبات اطعام الافواه المتزايدة وتوفير فرص العمل الكافية لها • ولذا كان الاهتمام بالقطاع الزراعى ، أكثر وضوحا منه فى الاتحاد السوفييتى ومن هنا كان التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الكثافة المرتفعة ، والتى يتم تمويلها محليا ، وتستخدم الموارد المحلية كمواد اولية «تقدر بحوالى ٧٠ فى المائة من القطاع الزراعى » بالاضافة الى الاساليب التقليدية المتطورة فى الانتاج ، الى جانب القطاع الزراعى ، اذ ان هذه السياسة ، تؤدى الى تراكم رأسمالى سريع ، يؤدى بدوره الى امكانية تمويل الصناعات الثقيلة ، وما تحتاجه من كثافة رأسمالية عالية

والواقع ان المسرح السياسى الصينى ، قد شهد الصراع بين وجهتى النظر المتعارضتين فى مجال تحديد معالم واسس نموذج التنمية ، والتى سبق ان اشرنا الى ان الاولى كانت « السياسة فى الادارة » والثانية الاقتصادية » وقد امتد هذا الصراع مدى السنوات منذ اواخر الخمسينات حتى العام الحالى « ١٩٧٦ »

فعلى سبيل المثال كانت رؤية « ليو تشاوشى » للعلاقات العشر تنصرف الى انه يفضل تنمية الكميات الخاصة بالانتاج ، اكثر من حرصه على العلاقات الانتاجية وكذلك « صن يوه فانج » مدير معهد الاقتصاديات فى الاكاديمية العلمية ، والذى انصرفت آراؤه الى « ضرورة ان يكون الاقتصاد محكوما بالمبادىء الاقتصادية بالاضافة الى اهمية دور الارباح فى الاقتصاد الاشتراكى » باعتبارها مقياسا أساسيا فى التخطيط •

كذلك كان من أهم الاسباب فى الهجوم الذى شن على « تينج تينج هسياوبنج » وابعاده عن المسرح السياسى ، اتهامه باعتناق آراء مخالفة « للماوية » ومناداته بدخول الاستثمارات الاجنبية للاسهام فى خطط التنمية الاقتصادية ، وهذا يعنى رفض مبدأ « الاعتماد على الذات »

والتساؤل المطروح حاليا ، هو اى من هذين الاتجاهين سيسود فى الصين خلال الايام القليلة القادمة ؟ وهل ستظل القيادة السياسية الجديدة ملتزمة بالعلاقات العشر التى وضعها « ماو » كأساس لنموذج التنمية الاقتصادية فى الصين ، أم سيحدث نوع من التحرر النسبى من قيود هذه العلاقات ؟ ■



« ... علينا ان نسعى لاقامة علاقات دبلوماسية طبيعية ، على اساس الاحترام المتبادل لوحدة الاراضى والسيادة والمساواة والنفع المتبادل ، مع جميع البلدان التى ترغب فى ان تعيش معنا فى سلام » .

ماوتسى تونج ـ ١٥ سبتمبر ١٩٥٦

[٦] الصـــين المـاوية والوفـــاق الـــدولى

مصطفى علـوى

مع بداية السبعينات كانت ملامح التغيير التى دخلت الى النظام الدولى، قد تبلورت لتكون واقعا جديدا فى علاقات الدول عرف اصطلاحا بظاهرة « الوفـاق الدولى » فبعد ان كانت الحرب الباردة والمواجهة تميز علاقات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، أخذ العالم يشهد انفراجا فى علاقات دوله من اجل دعم التعاون بينها وتخفيف حدة التوتر الدولى. وكان ذلك التحول انعكاسا للمتغيرات الكبرى الجديدة التى عرفها النظام الدولى مثل استحالة الحرب بين القوتين العظميين نتيجة لامتلاك كليهما أسلحة متطورة ذات قدرة تدميرية رهيبة يستحيل معها ان يكون هناك منتصر ومهزوم ، وظهور قوى كبرى تملك امكانيات كبيرة للتأثير المستقبلى ، وبصفة خاصة الصين الشعبية وأوربا الغربية واليابان ، بالاضافة الى التحول الكمى والكيفى الكبير الذى طرأ على النظام الدولى ظهور هذا العدد الكبير من دول العالم الثالث حديثة الاستقلال ومحاولة لعبها دور متميز على مسرح الاحداث الدولية . وفضلا عن هذا وذاك ، لم تعد الكتلتين المتصارعتين تتميزان بتلك الدرجة العالية من التماسك والوحدة التى ميزت علاقات الاعضاء داخل كل منهما فى فترة الحرب الباردة ، بل أصبحنا أمام ظاهرة جديدة هى التعدد فى مراكز التأثير داخل كل كتلة .

ولم تكن هذه التطورات المادية كافية بمفردها لخلق ظاهرة الوفاق الدولى الجديدة ، لو لم تكن هناك قيادات سياسية ـ خاصة لدى الدولتين الاعظم ـ قادرة على ادراك هذه التطورات واستيعابها والاستجابة لها والتفاعل معها بنمط جديد من التحرك الخارجى يقوم على احلال التعاون والانفراج محل الحرب الباردة والتوتر الدائم كسمة مميزة لعلاقاتها المباشرة .

وفى دراستنا لموقف الصين الماوية من ظاهرة الوفاق الدولى نبدأ بتحديد مضمون ذلك الموقف . وننتقل الى الحديث عن مدى فاعليته فى التأثير على الوفاق الدولى بالسلب أو الايجاب، ثم نقدم تصور الصين لمكونات الوفاق الدولى ، ونختم تحليلنا بالقاء نظرة مستقبلية يستعرض فيها احتمالات التغيير فى الموقف الصينى من الوفاق الدولى بعد وفاة ماوتسى تونج .

أولا :
ازدواجية موقف الصين من الوفاق الدولى :

ان اول ما يلاحظه الباحث فى مضمون موقف الصين الماوية ازاء الوفاق ، هو ما يتميز به ذلك الموقف من ازدواجية . فالصين قدمت اسهاما ايجابيا فى دعم الوفاق وتمكينه ، وذلك بالانفتاح على الولايات المتحدة الامريكية ودعم علاقاتها ـ خاصة التجارية ـ معها . لكنها من ناحية أخرى تقف معارضة للوفاق فى علاقات القوتين العظميين ـ الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ـ ببعضهما البعض . وتصل هذه المعارضة الى حد رفض الصين الماوية وانكارها لوجود وفاق بين القـوتين العظميين . فكأن لموقف الصين الماوية من الوفاق بعدين: أحدهما ايجابى ذو اثر موافق ، والثانى سلبى ذو أثر غير موافق . والواقع ان منطلق هذه الازدواجية فى الموقف الصينى يتمثل فى أن كلا من بعديه ـ الايجابى والسلبى ـ انما يعمل لخدمة المصلحة القومية للصين الماوية خاصة فى صراعها مع الاتحاد السوفيتى كما سيتضح تفصيلا فيما هو آت .

١ ـ البعد الايجابى : انفراج العلاقات الصينية الامريكية

كانت هناك مجموعة من العوامل وراء سيادة العداء المطلق فى علاقة الصين بالولايات المتحدة فى السنوات العشرين التى اعقبت نجاح الثورة الماوية فى عـام ١٩٤٩ . من بين هذه العوامل نشير الى الصراع الايديولوجى بين البلـدين ، والالتـزام الامـريكى بفورموزا ، وتورط الولايات المتحدة فى منطقة الهند الصينية .

أ ـ مظاهر الانفراج : ولما ضعف تأثير هذه العوامل منذ أواخر الستينات بدأنا نشهد درجة من الانفراج فى علاقات الدولتين تمثلت أولا فى مجموعة من الخطوات الجزئية الصغيرة التى بدأتها الولايات المتحدة لكسر موجة العداء الحادة التى ميزت المزاج الامريكى العـام فى الخمسينات والستينات، مثل ازالة قيود سفر الامريكيين الى بكين . وفى يونيو ١٩٧١ ، رفع الحظر التجـارى

الذى كانت تفرضه الولايات المتحدة على الصين • وكانت زيارة كيسنجر الاولى السرية لبكين فى يوليو عام ١٩٧١ تمهيدا هاما لتحقيق ذلك الانفراج توج بزيارة الرئيس الامريكى السابق نيكسون للصين فى فبراير ١٩٧٢ ، التى انتهت باعلان « بيان شنغهاى » المشهور الذى يعد محاولة للتوفيق بين مواقف البلدين غير المتناسقة ، حيث قدم كل طرف تنازلات معينة تمثلت فى التزام الولايات المتحدة بسحب قواتها القاتلة من فورموزا « حالما يختفى التوتر من المنطقة » ، واعترافها بان فورموزا جزء من الصين • أما الصين فلم تبد اعتراضا حول استمرار معاهدات الدفاع التى تربط الولايات المتحدة بكل من الصين الوطنية واليابان وكوريا •

ومن مظاهر الانفتاح الصينى على الولايات المتحدة أيضا ان اتجهت الصين الى دعم تبادلها التجارى مع واشنطن •

بل وصلت درجة انفتاح علاقات البلدين الى حيث بدا الحديث عن رغبة الصين الشعبية فى شراء أسلحة أمريكية متطورة • ففى حديث أدلى به جيمس شليزنجر ـ وزير الدفاع الامريكى السابق ـ لمجلة الامريكية الشهيرة ـ نشر فى أكتوبر ١٩٧٦ ، أجاب شليزنجر عن سؤال يقول : هل عبر الصينيون عن رغبتهم فى اسلحة متطورة مضادة للدبابات او فى كميات من الاسلحة المضادة للطائرات من التى يمكن للولايات المتحدة تزويدها بها ؟ ، أجاب بقوله : اظن أن هناك بعض الاهتمام بذلك ـ خاصة داخل المؤسسة العسكرية ، ولكنه أمر مخفى تماما لاسباب دبلوماسية •

ب ـ العوامل الدافعة الى الانفراج :

هناك عديد من عوامل التأثير التى دفعت الى تحقق ذلك الانفراج يمكننا تصنيفها فى ثلاثة مجموعات اساسية :

ـ المجموعة الاولى خاصة بالادراك السياسى للقيادة فى البلدين ودورها فى دفع علاقاتهما نحو الانفراج :

فلا شك أن وجود نيكسون وكيسنجر على قمة جهاز صنع السياسة الخارجية الامريكية كان له تأثيره فى هذا الصدد • فقد تمتعا بادراك سياسى منفتح يستوعب المتغيرات الدولية الجديدة ويستجيب لها • وكان من ابرز هذه المتغيرات تحول الصين الشعبية الى واحدة من الدول الكبرى • يرى بعض المحللين أن اتجاه الصين نحو التخفيف من توتر علاقاتها مع الولايات المتحدة كان يمكن أن يبدأ منذ الخمسينات ، فقد كانت هناك بوادر اتجاه صينى للاخذ بالتعايش السلمى فى العلاقة مع الغرب • لكن سياسة جون فوستر دالاس المريضة فى الخمسينات هى التى أوصدت الباب دون ذلك •

يدعم هذا التحليل بالرجوع الى عبارة للزعيم ماوتسى تونج فى كلمته المعنونة « حول المعالجة الصحيحة للتناقضات بين صفوف الشعب » فى ٢٧ ـ ٢ ـ ١٩٥٧ ، وردت فى الكتاب الاحمر الصينى • يقول ماو : « ••• أما البلدان الامبريالية ، فينبغى لنا أيضا أن نتحد مع شعوبها وان نسعى الى التعايش فى سلم مع هذه البلدان ، والى اجراء تعامل تجارى معين معها ، وان نحول دون نشوب أى حرب محتملة الوقوع ••• » •

هذه الكلمة تعنى أن ادراك ماو السياسى لم يكن يتضمن اضمار عداء مطلق ومسبق نحو الغرب ، بل أن ماو كان يتصور امكانية التعامل ، بل والتعاون مع الغرب • لذلك حينما جاءت قيادة امريكية قادرة على أحداث تغيير جذرى فى أساليب السياسة الامريكية تحقق الانفراج بين الصين والولايات المتحدة •

وهناك احتمال ان تكون القيادة الامريكية قد ادركت الاثر الذى يمكن أن يترتب على دخول الصين فى علاقات مستمرة مع الغرب ، وسحبها من الاطار المغلق الذى وضعت نفسها داخله لعقدين من الزمان ، فى شكل تخفيف درجه التهديد التى تمثلها الصين الماوية فى مواجهة دول شرق وجنوب شرق آسيا المرتبطة بالولايات المتحدة • وهناك احتمال ثان بان تكون القيادة الامريكية قد ادركت أيضا اثر انفراج علاقات الصين مع الغرب على الصراع على السلطة داخل الصين بعد وفاة ماو ، فى شكل تدعيم مركز جناح المعتدلين فى ذلك الصراع السلطوى ، وهو الامر الذى يحقق مصلحة الولايات المتحدة •

ـ المجموعة الثانية ترتبط بالظروف الداخلية فى البلدين ، مثل بلوغ الصين درجة معقولة من النمو مكنتها من الاقدام على الانفتاح على العالم الخارجى ـ امتلاك القنبلة النوويه على سبيل المثال • كما ان بدء مرحلة جديده من التنميه الاقتصاديه حقق انطلاقا اكبر للمجتمع الصينى نشأت عن سقوط لين بياو وأعوانه العسكريين المتشددين • وما ترتب على ذلك من اعادة توزيع الموارد الصينية فى صالح التنمية الاقتصادية وتخفيض الموارد المخصصة للمؤسسة العسكرية •

ان هذه الانطلاقة الجديدة فى عملية التنمية كانت تحتاج الى استيراد مستلزمات الانتاج المتطور من رؤوس الاموال الضخمة والسلع الانتاجية الاساسية والتكنولوجيا المتطورة • ولا يخفى أن الولايات المتحدة تمثل مصدرا هاما لهذه المتطلبات • وقد سبق أن تحدثنا عن الزيادة الكبيرة فى حركة التبادل التجارى بين الولايات المتحدة والصين •

ويرتبط بهذه المجموعه ايضا رغبة مجموعة ماو ـ شواين لاى فى دعم مركزها فى مواجهة العناصر المناوئة بزعامة لين بياو فى الصراع على السلطة وذلك من خلال دعم علاقة الصين بالولايات المتحدة •

وربما كان الانفتاح الامريكى على الصين عاملا هاما فى خطة الرئيس نيكسون للعمل من أجل اعادة انتخابه فى خريف عام ١٩٧٢ •

- **اما المجموعة الثالثة** فتتمثل فى التغير الذى لحق بميزان القوة فى شرق وجنوب شرق آسيا بفعل الصراع الصينى السوفييتى ٠

لقد كان ذلك التغير بالنسبة للولايات المتحدة يعنى أن الصين لم تعد تمثل التهديد الخطير الذى كانت تمثله حينما كانت حليفا للاتحاد السوفيتى ٠ أما بالنسبة للصين ٠ فقد كان ذلك التغير يعنى ان الاتحاد السوفيتى قد احتل مكانة الولايات المتحدة كالعدو الاول للصين الماوية ٠ لقد أصبح الصراع الصينى السوفيتى أكثر العوامل الخارجية تأثيرا فى توجيه سياسة الصين الخارجية منذ منتصف الستينات فالصين تحاول تفادى تزايد خطر التهديد السوفيتى لها من خلال انفتاحها على الغرب ٠ ولذا فان استمرار الصراع الصينى السوفييتى معناه استمرار اتجاه الصين الى تحقيق مزيد من الانفراج فى علاقاتها بالغرب والعالم الثالث ٠

ومن ناحيه أخرى استمرأ القادة الامريكيون العزف على وتر هذا الصراع الصينى السوفيتى لتحقيق مصلحة الولايات المتحدة ٠ وقد لخص كيسنجر يوما لاحد اصدقائه موقفه من الصراع الصينى السوفيتى قائلا :

« لا يداعب جفونى النوم اذا شعرت بعودة الصداقة الروسية الصينية ، الى مجاريها ، أو بقرب انفجار الموقف على حدودهما ٠٠٠ » ٠

فكأن مصلحة الولايات المتحدة تتحقق ببقاء درجة التوتر الحالية فى العلاقات الصينية السوفيتية دون تصعيد فيها أو انقاص منها ٠

٢ - البعد السلبى: معارضة الصين للوفاق بين الدولتين العظميين ٠

أ - الرؤية الصينية المتميزة لحالة النظام الدولى المعاصرة :

يرفض القادة الصينيون الاعتراف بوجود حالة وفاق فى العلاقات الدولية عموما وفى العلاقات بين الدولتين العظميين على وجه الخصوص ٠ بل يرون ان الصراع المستمر بينهما سيؤدى الى حرب عالمية جديدة ٠ ان ما يميز عالم اليوم، اذن، ليس وفاقا مستمرا ، لكنه بدلا من ذلك هناك خطر الاقتراب نحو اندلاع حرب عالمية ثالثة ٠ وقد جاء فى كلمة مندوب الصين لدى الامم المتحدة فى اجتماعات الجمعية العامة فى دورتها الثامنة والعشرين فى أكتوبر ١٩٧٣ ، ودورتها الثلاثين فى سبتمبر ١٩٧٥ ٠

يقول أحد بيانات تشياو كوان هوا - المندوب الصينى لدى الامم المتحدة : « ترى الحكومة الصينية ٠٠٠ أن عالمنا هذا يعيش فى اضطراب شديد وانقسام كبير ٠٠٠ وتحتدم كل التناقضات الاساسية فى العالم وخاصة التناقضات بين الامبريالية والاستعمار من جهة وبين الامم المظلومة والشعوب المضطهدة من جهة أخرى والتناقضات فيما بين الدول الامبريالية ولا سيما بين القوتين العظميين ٠٠٠ ان حدة توتر الوضع فى الشرق الاوسط لم تخف مطلقا ، ويمارس الاستعماريون والعنصريون القمع المسلح ضد شعوب أفريقيا بينما تطور شعوب أفريقيا مقاومتها المسلحة ضدهم ، ويتوالى بلا انقطاع العدوان والنشاطات الهدامة والسيطرة والتدخل التى تمارسها القوتان العظميان ضد دول افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ٠٠ ومن الناحية الاقتصادية تتوسع يوما بعد يوم الفجوة بين الدول الغنية المتطورة والدول الفقيرة النامية ، وحتى الدول المتطورة تقوم بينها شتى التناقضات أيضا ٠ لذلك فان الحالة بعيدة كل البعد عن الوفاق » ٠

ب - المنطق الصينى فى معارضة الوفاق الامريكى السوفيتى :

يقوم المنطق الصينى فى معارضة الوفاق الامريكى السوفيتى على مجموعة من الحجج يمكن تلخيصها فى أن ذلك الوفاق لا يخدم السلام العالمى ، بل انه يزيد من حدة التوتر الدولى ، ذلك لانه محدود باطار ضيق يتمثل فى أنه وفاق على توزيع مناطق السيطرة بين الدولتين الاعظم ٠ كما ان ذلك الوفاق لا يحقق مصالح شعوب العالم الثالث بل يضر بها ، وفضلا عن ذلك فانه وفاق يضر بمصلحة الصين حيث يدعم النفوذ السوفيتى فى قارة آسيا ٠ ونقدم فيما يلى شيئا من التفصيل لهذه الحجج :

- الوفاق الامريكى السوفيتى لا يخدم السلام العالمى :

ترى الصين أن الوفاق الامريكى السوفيتى لا يخدم السلام العالمى ، ذلك ان الاتفاقيات المنشئة لذلك الوفاق اهتمت بتنميه مصالح الدولتين العظميين فقط دون انتهتم بمصالح الدول الاخرى أو أهداف السلام العالمى ٠

فالاتفاقية التى وقعتها الدولتان العظميان الخاصة بمنع انتشار الحرب النووية نصت على « التشاور العاجل » بين الطرفين عند حدوث نزاع بين أى منهما والبلدان الاخرى او حتى بين أى بلدين آخرين ٠ والصين ترى أن ذلك التشاور العاجل « المزعوم » لابد من أن يسفر عن أعمال تفرضها مصالحهما حيث أن الدولتين العظميين بما لديهما من ترسانات الاسلحة النووية يمكن أن تتدخلا متى أرادتا فى العلاقات بين كافة البلدان فى العالم ٠

وقد هاجمت الصين الماوية أيضا مبدأ « مراعاة كل من الدولتين العظميين لمصلحة الامن الخاصة بالطرف الاخر وذلك على اساس المساواة بينهما » الذى اتفقت عليه الدولتان فى عام ١٩٧٢ ٠ وقالت ان هذا المبدأ يعنى صراحة التنازع على الهيمنة على العالم ، فاينما يذهب طرف يصح للثانى أن يذهب ٠

فكأن الوفاق الامريكى السوفييتى - فى الرؤية الصينية - يستخدم كوسيلة لبسط نفوذ الدولتين العظميين على مناطق العالم المختلفة واخضاع الارادة السياسية للدول المتوسطة والصغيرة ٠ أى محاولة احتكار عملية توجيه العلاقات الدولية وتسييرها ، وهو الامر الذى يمكن أن يزيد من درجة التوتر الدولى بما يهدد السلام العالمى ٠

- الوفاق الامريكى السوفييتى لايحقق مصالح العالم الثالث

وقد انتقدت الصين بشدة موقف الدولتين الاعظم من قضايا تهم شعوب العالم الثالث ، ورأت ان اتحاد موقفهما ازاء هذه القضايا بالسلب انما يمثل تآمرا من جانبهما معا على مصالح الشعوب التى تنتمى الى العالم

الثالث · ويضرب القادة الصينيون مثالا على ذلك بموقف الدولتين العظميين المعارض لمطالبة بعض دول امريكا اللاتينية بأن تصبح حدود المياه الاقليمية للدولة مائتى ميل بحرى · واعتبرت معارضتهما لهذا المطلب عملا امبرياليا يعمل على الحفاظ على بحار العالم واستنزاف ثرواتها ·

كما نددت الصين بموقف الدولتين الاعظم المتناسق من قضية استغلال شعوب العالم الثالث لثرواتها الطبيعية · يقول مندوب الصين لدى الامم المتحدة : « ··· فى ٢ يونيو ١٩٧٢ طرح الاتحاد السوفييتى وحلفاؤه فى منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعى مشروعا جاء فيه أن سيادة الدول النامية على مواردها الطبيعية تتوقف الى حد كبير على قدرتها الصناعية على استغلال هذه الموارد · وفى ٢٢ أغسطس ١٩٧٣ زعم احد المندوبين السوفييت فى اجتماع لجنة قاع البحر المنعقد فى جنيف بأن الدول النامية حتى اذا حازت مائتى ميل بحرى من المياه لا تستطيع رفع انتاج السمك نتيجة لافتقارها الى التكنولوجيا وطاقة الصيد · ومعنى كل هذه التصريحات أن من يملك قوة أكبر يتمتع بحقوق أكثر · وهذا منطق امبريالى سافر » ·

ويواصل المندوب الصينى حديثه متسائلا :

« لماذا تعارض القوتان الاعظم بهذه الشدة موقف الدول المتوسطة والصغيرة فى توسيع المياه الاقليمية ؟ انه ليس من الصعب ادراك المآرب الخفية اذا ما نظر المرء الى تنازع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى على الهيمنة البحرية فى البحر الابيض المتوسط والخليج والمحيط الهندى والبحر الكاريبى والمحيط الهادى والمحيط الاطلنطى او تسابقهما الى اقامة القواعد فيها ونهب ثرواتها السمكية وموارد قاع البحر ، فاذا توسعت المياه الاقليمية ضاقت بحارهما الخاصة التى تتغطرسان فيها » ·

— الوفاق الامريكى السوفييتى يدعم الاتحاد السوفييتى فى صراعه مع الصين الشعبية :

لعل من اهم أسباب معارضة الصين الماوية للوفاق الامريكى السوفييتى هو تخوفها من ان يدعم ذلك الوفاق الطرف السوفييتى فى صراعه مع الطرف الصينى ، سواء فى الصراع المباشر الذى يدور بين البلدين ببعديه المصلحى والايديولوجى ، أو فى الصراع بينهما فى صدد مسألة توازن القوى فى شرق وجنوب شرق آسيا ·

فالصين تخوفت من أن يؤدى الوفاق الامريكى السوفييتى الى اتاحة فرصة أكبر للاتحاد السوفييتى ليتمكن من تجنيد قدر أكبر من موارده وطاقته وجهده فى مواجهته مع الصين ·

وفضلا عن هذا ، فان الوفاق الامريكى السوفييتى — وفق ادراك القيادة الصينية — يدعم النفوذ السوفييتى فى منطقة شرق وجنوب شرق آسيا ، وبالتالى يحدث تغيرا ضخما فى توازن القوى القائم فى المنطقة ويمكن أن يهدد استقرارها · وبالفعل فان الانفراج فى علاقات السوفييت بالدول الغربية إتاح لهم توجيه مزيد من الاهتمام لتحقيق النفوذ السوفييتى فى واحد من أكثر الاقاليم الدولية أهمية بالنسبة للصين الشعبية ·

ولنقرا من كلمة رئيس وفد الصين فى الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة ، يقول : « ··· وهكذا التقطوا » — يقصد السوفييت — « فى الاونة الاخيرة من جديد البضاعة البالية ، نظام الامن الجماعى الاسيوى ، المزعوم ، التى قد أعرض عنها الناس منذ زمان · يالالدهشة ! ، انه يذكرنا بامريكى يدعى جون فوستر دالاس الذى لم فى عجلة بعد حرب الهند الصينية ·· ما يسمى بمنظمة حلف جنوب شرق آسيا التى وجهت حربتها الى الصين ·· ان الاتحاد السوفييتى دولة أوربية وقطب حلف وارسو ، فلماذا هو حريص الى هذا الحد على الاهتمام بالامن الجماعى للدول الاسيوية ؟ هل ذهب شبح دالاس الى قصر الكرملين ؟ ··· » ·

وتجرى خلاصة المنطق الصينى فى رفض الاعتراف بوجود وفاق دولى على النحو التالى : ترى الصين أن الامبريالية تعنى الحرب ، وان خطر الحرب قائم ما دامت الامبريالية قائمة ، واليوم وفى الوقت الذى تحتدم فيه مختلف التناقضات الاساسية فى العالم ، فان خطر حرب عالمية جديدة لا يزال قائما ، ولذا على شعوب كافة البلدان أن تكون مستعدة والا تضلل « بظاهرة كاذبة من الوفاق السطحى المؤقت » ·

ثانيا
مدى فاعلية الموقف الصينى من التاثير على الوفاق الدولى

بداية نقرر ان الازدواجية التى تميز موقف الصين من الوفاق الدولى تحد من فاعليته تأثيره على ظاهرة الوفاق الدولى ·

ثم ان فاعلية الدور الصينى فى هذا الصدد ترتبط بمدى فاعلية التحرك الخارجى الصينى وتأثيره على توجيه العلاقات الدولية · ورغم ان المجتمع الصينى قد انفك من اسار الاطار المغلق ، الذى فرضته حول ذاته طوال عشرين عاما بعد نجاح الثورة الماوية ، لينفتح على العالم الخارجى ويقيم علاقات ايجابية مع معظم دول العالم مسهما فى تكوين أحد الاتجاهات التى تميز التطور الجديد فى النظام الدولى المعاصر — اى بروز قوى كبرى تستعد للعب دور فعال الى جانب القوتين الاعظم — رغم ذلك ، الا ان الصين لم تعمد الى صياغة سياسة خارجية تشمل كل أرجاء العالم ، ربما لانها لم تصل بعد الى طور الدولة الاعظم التى يكون لديها الطاقة التى تمكنها من أن يكون لها مصالح عالمية شاملة ارجاء الكرة الارضية ·

ولعل عوامل السياسة الداخلية — التى تعد السياسة الخارجية امتدادا وانعكاسا لها — من بين أهم المؤثرات فى هذا المجال — فالمواطن الصينى لا يمكن ان يضحى بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية من أجل أن يسهم فى لعب دور عالمى فعال · ذلك ان فى تحديد أولوياته يضع البناء الداخلى فوق أى اعتبار آخر · وتعبيرا عن ذلك تتسم السياسة الخارجية الصينية بالحذر والتقدم

التدريجي المحسوب في الانتقـال من دائرة الى أخرى من الدوائر المتاحة والممكنة لتحركها في مواجهة العالم الخارجي ٠

الخلاصة ان سياسة الصين ، لا تزال حتى الان غير قادرة على احداث تاثير فعال ــ خاصة بالسلب ــ على ظاهرة الوفاق الدولي ٠ لانها لم تملك بعد مقومات السياسة الخارجية العالمية القوية التي تستطيع الابقاء على الاوضاع الدولية القائمة او تعديلها ، او تغييرها ٠

ثالثا : مثالية التصور الصيني للوفاق الدولي

قدمت الصين الماوية تصورا مثاليا لمتطلبات قيام حالة الوفاق كسمة اساسية للعلاقات بين الدول ٠ وقد وردت عناصر هذا التصور المثالي في حديث احد المسئولين الصينيين على النحو التالي :

« اننا ندعو دائما الى وجوب المساواة بين بلدان العالم أجمع كبيرة كانت ام صغيرة ٠ واقامة العلاقات الدولية الطبيعية بين جميع البلدان بصرف النظر عن نظمهـا الاجتماعية ، ووفقا للمبادىء الخمسة من الاحتـرام المتبادل لوحدة الاراضي والسيادة وعدم الاعتداء ، وعدم التدخل في الشئون الداخلية ، والمساواة والمنفعـة المتبـادلة والتعـايش السـلمي وتسـوية المنـازعات الدوليـة سـلميا على اساس هـذه المبـادىء دون اللجوء الى استخدام القوة او التهديد بها ٠ وينبغي أن ينطبق ذلك على العلاقات فيما بين الدول الكبرى ، وعلى العلاقات بين الدولة الكبيرة والدولة الصغيرة ايضا ، وبالاحرى على العلاقات بين الدولة القوية والدولة الضعيفة او بين الدولة الغنية والدولة الفقيرة ٠٠

« ان المبادىء المذكورة اعلاه في رأينا هي الحد الادنى من مبادىء المساواة في العلاقات الدولية كما أنها الطريق الصحيح لتخفيف حدة التوتر الدولي »

ان ذلك التصور المثالي للوفاق الدولي انما يقوم على مجموعة من المبادىء النظرية العامة سبق ان تضمنتها مواثيق دولية هامة ــ اهمها ميثاق الامم المتحدة ــ دون ان يؤخذ بها تماما في التوجيه الفعلي للعلاقات الدولية ٠ بل ان محاولة اعمال هذه المبادىء بشكل دائم يعني تجاهل واقع هذه العلاقات وتطورها الناتج عن الصراع بين ارادات الدول ٠

ولا شك ان الصين الماوية كانت تدرك هذا الواقع جيدا ٠ لكننا نرى ان هناك مجموعة من الاعتبارات تكمن خلف اعلانها لهذا التصور النظري كاسلوب للتوصل الى وفاق دولي حقيقي ، من بينها انه رغم ان الصين تنتمي الى مجموعة الدول الكبرى الا أنها لما تزل بعد بعيدة عن الممارسـات التقليدية للـدول الكبـرى ــ خاصـة الدولتين العظميين ٠ هـذه الممارسـات التي تتمثل في فرض ارادة هذه الدول على أطراف اللعبة الاخرين ، ان أمكن ذلك ٠ فالمجتمع الصيني لم ينته بعد من استكمال بناء ذاته داخليا حتى يتجه الى الممارسات الخارجية المألوفة لدى مجتمعات الدول الكبرى الاخرى ، وفي كلمات اخرى ، ان المجتمع الصيني لم يصل بعد الى المرحلة التي تفيض فيها قوته القومية خارج حدوده ، لان تلك القوة لا تزال تجد في الاطار الداخلي للمجتمع الصيني مجالا كافيا للتعبير عن ذاتها ٠ واذا جاز لنا التعبير بعبارة اخرى يمكن ان نقول ان الدول الكبرى تمر بمراحل متعاقبة في تطورها الاجتماعي والسياسي الى أن تصل الى مرحلة النمو القصوى التي لابد وان تمارس اثناءها وظيفة التدخل للمشاركة في توجيه علاقات غيرها من الدول ، اي بحيث تصل الى مرحلة ممارسة دور امبريالي ٠

ونحن نرى الصين لا تزال خارج حدود هذه المرحلة ومن ثم فهي تعلن تبنيها لتصورات قد تكون مثالية حول مسائل العلاقات الدولية تعكس فيها طبيعة المرحلة التي تمر بها ٠

رابعا

نظرة مستقبلية : الصين ما بعد ماو والوفاق الدولي :

ليس هدفنا هنا هو اجراء تنبؤ دقيق باحتمالات الاستمرارية أو التغيير في موقف الصين ، بعد وفاة ماوتسي تونج ، ازاء ظاهرة الوفاق الدولي ٠ فالواقع انه ازاء ندرة المعلومات يصعب القيام بعملية التنبؤ الذي تتوفر له درجة معقولة من الدقة والعلمية ٠ لذا ، سنهتم بدرجة أكبر بوضع مجموعة من التساؤلات التي ستحدد الاجابة عليها تطور موقف الصين من الوفاق الدولي ٠

وهنا نتساءل : هل ستستمر الازدواجية طابعا مميزا لموقف الصين من الوفاق بعد وفاة ماو ؟ ويحتوي هذا التساؤل على تساؤلات أصغر مثل : ما هو احتمال دعم بكين لعلاقاتها مع اوشنطن وغيرها من العـواصم الغربية ؟ ثم ماهو احتمال التوصل الى تقارب جديد بين بكين وموسكو وتخليص علاقاتهما من طابع التوتر والعداء الحاد الذي لازمها منذ منتصف الستينات ؟

فاذا ما استطاعت بكين ان تستمر في دعم علاقاتها بواشنطن ، وفي نفس الوقت استطاعت أن تبدأ مرحلة جديدة من التفاهم الذي يمكن أن يصل الى التقارب مع موسكو ، واذا سمحت الظروف الدولية بذلك ، فان هذا يعني تخلص الصين من طابع الازدواجية من موقفها من الوفاق الدولي ٠ وسنكون في هذه الحالة أمام مرحلة جديدة من تطور النظام الدولي قائمة على التعاون بين الدول الكبرى الثلاث ــ الولايات المتحدة ، الاتحـاد السوفييتي ــ والصين الشعبية ــ لكن الامر هنا لا يعدو كونه حديثا عن احتمال نظري حيث انه من غير الممكن التنبؤ مسبقا بمواقف الدولتين الاعظم من مثل ذلك التحول المفترض في العلاقات الدولية ، حتى اذا توفرت الرغبة لدى قادة الصين الجدد لدعم علاقاتهم بالدولتين الاعظم في وقت واحد ، فقد لا تكون احدى هاتين القوتين مستعدة لقبول مثل ذلك الوضع ، الامر الذي يمكن أن يهدد وبشدة الوفاق الدولي ذاته ٠

وحتى لا نسترسل في هذا التحليل النظري الذي يتضمن درجة كبيرة من التخيل السياسي ، نعيد توجيه الدفة نحو بحث امكانية التقارب بين موسكو وبكين ثم بحث امكانية استمرار الانفراج في علاقات بكين مع واشنطن ٠

وفى صدد تطور العلاقات الصينية السوفيتية يختلف المحللون السياسيون ، فبعضهم يرى ان هناك نذر بداية جديدة فى علاقات القطبين الشيوعيين توحى بالعودة الى التفاهم ، ومن ثم احتمال التوصل الى التعاون • ويبنى هذا الراى على الرسالة التى بعثت بها القيادة السوفيتية لحكومة الصين للتهنئة بمناسبة الاحتفال بذكرى الثورة الصينية • وعبرت هذه الرسالة عن « أمنية السوفيت بعودة العلاقات الصينية السوفيتية الى طبيعتها استجابة لامال الشعبين الصينى والسوفيتى » •

غير أن الرأى السابق بالصورة التى عرض بها يعوزه الشواهد القوية التى تسانده • ولذا كان بعض المحللين يقول انه ليس هناك احتمال فى عودة علاقات التعاون بين موسكو وبكين ذلك أن هناك تركة ثقيلة من العداء وانعدام الثقة بين الدولتين • وقد صرح أحد المسئولين الصينيين أخيرا بقوله : « ان موقف الاتحاد السوفيتى لم يتغير ومن ثم فان موقفنا لن يتغير ، ويعتقد بعض اصدقائنا أن الاتحاد السوفيتى يلوح لنا بغصن الزيتون بينما هو فى الواقع سهم سام » •

وفى صدد احتمالات تطور العلاقات الامريكية الصينية ، هناك درجة أكبر من الاتفاق بين المحللين السياسيين على أن هناك احتمالا قويا باستمرار الانفتاح فى علاقات الصتين مع الولايات المتحدة والدول الغربية • فنظام الحكم الصينى يخضع الان لعملية تطور هامة خاصة بعد اقصاء مجموعة شنغهاى المتطرفة بزعامة أرملة الزعيم ماو • ومن المتوقع أن يتجه النظام الجديد نحو تنمية الاقتصاد الصينى وتحسين احوال المعيشة للمواطن العادى • ولذا فان الصين سوف تكون فى حاجة الى التعاون مع الغرب بدرجة اكبر من حاجتها للتعاون مع موسكو للحصول على المتطلبات اللازمة لتحقيق تلك الاهداف الاقتصادية •

بل من المتوقع ان تعمل السياسة الامريكية على توسيع وتعميق انفراجها مع الصين ذلك أن تقدير الولايات المتحدة للصين - حسب رأى شليزنجر وزير الدفاع الامريكى السابق - ينصرف الى اعتبارها عنصرا هاما فى الحفاظ على الاتزان والاستقرار السياسى للعالم • ولذا فان من المهم للولايات المتحدة - ان تبقى الصين - رغم اختلافاتها معها - قوية بدرجة تسمح لها بمجابهة هجوم سوفيتى • هذا فضلا عن أن الصين لا تمثل درجة عالية من التهديد فى مواجهة الولايات المتحدةكالتىيمثلها الاتحاد السوفيتى • فالصين حتى الان ليست دولة توسعية كما أنها لاتستطيع ان تطور قوة عسكرية ضاربة مثل قدرة السوفيت على ذلك •

وفى الختام لا يسعنا الا أن نقول ان تقديم صورة تنبؤية يتوفر لها درجة معقولة من الدقة والصحة غير ممكن فى اطار الدراسة الحالية • ولندع التطورات المقبلة فى سياسة الصين الخارجية تجيب على التساؤلات التى سبق أن طرحناها فى صدد موقف الصين من الوفاق بعد رحيل زعيمها الكبير ماوتسى تونج • ■



« على الشعوب والامم المضطهده الا تعلق آمالها فى التحرر على « حكمه » الامبريالية وعملائها بتاتا• اذ انها لن تكسب النصر الا بتدعيم وحدتها والمثابرة على نضالها » •

ماوتسى توتج - ٢٩ اغسطس ١٩٦٣

[٧] موقع العالم الثالث من الفكر الماوى

عبد العاطى محمد

احتلت قضايا العالم الثالث ، مكانا جوهريا من فكر الزعيم ماو ، سواء بحكم تشابه الواقع الصينى مع ظروف العالم الثالث ، أو المواقف العملية الصينية من حركات التحرر الوطنى ومشاكل التنمية وانطلقت نظرة الصين فى هذه المسائل ، من واقع خبرتها فى الحرب الثورية وكثير من مظاهر تجربتها فى التنمية ، بالاضافة الى حجم وطبيعة الدور الذى تلعبه فى المعترك الدولى •

ولقد حدد ماو نظرته للعالم الثالث من ثلاث زوايا • فمن الناحية الاقتصادية ، يرى انه ريف العالم ودولة الفقيرة ، فى مقابل مدن العالم او دولة المتقدمة • ومن الناحية السياسية ، قسم العالم الى دول استعمارية تقهر الشعوب التى تحتلها وتستغلها ، ودول تعانى من الاستعمار وتسعى الى التحرر والاستقلال بالثورة المسلحة • ومن الناحية الاستراتيجية ، قسم ماو العالم الى ثلاثة أقسام : الاول يشمل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى والثالث يتكون من الامم النامية فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، وبينهما العالم الثانى من أوروبا واليابان وكندا ودول أخرى • وبهذه المعايير

الثلاثة ، تعد الصين فى فكر ماو ، دولة من الدول النامية ، تنتمى الى العالم الثالث • فقد عانت من احتلال اجنبى واستغلال خارجى وداخلى كما انها دولة فقيرة الثروات ، خاضت حرب تحرير شورية لتحقيق استقلالها • وبحكم موقعها الجغرافى ، تعد دولة آسيوية ، أى أنها جزء من التقسيم الجغرافى للعالم الثالث •

١ ـ قضايا التحرر

بدأت الصين تنفتح على الدول الافروآسيوية بشكل أكثر وضوحا فى مؤتمر باندونج المنعقد فى ابريل ١٩٥٥ فقد اجتمع شواين لاى رئيس الوزراء الصينى ، بوفود كثير من دول آسيا وافريقيا ، وممثلى الحركات الثورية وبعد ذلك التاريخ ، تزايد عدد دول العالم الثالث المعترفة بالصين ، ونشطت هذه الاخيرة دبلوماسيا وتجاريا ، وأعلنت استعدادها لنصرة قضايا التحرر والنضال ضد الاستعمار ، وأعطى بروز الصين فى الساحة الدولية ، دفعة قوية لحركات التحرر الوطنى فى آسيا وافريقيا ، خاصة على ضوء مساعدتها للثورتين الفيتنامية والجزائرية •

وفى نهاية عام ١٩٦٣ وبداية عام ١٩٦٤ قام شواين لاى بزيارة لعشر دول افريقية ، هى : الجزائر والمغرب وتونس ومصر واثيوبيا وغانا وغينيا ومالى والصومال والسودان • ثم قام بزيارة ثانية لافريقيا فى عام ١٩٦٥ • واستهدفت تلك الزيارات ، تدعيم أواصر الصداقة مع حركات التحرير والدول حديثة الاستقلال • وحتى عام ١٩٦٧ وقبل ان تبدأ الثورة الثقافية ، كانت افكار ماو الثورية ، والشعارات التى ترفعها الصين ضد الاستعمار والتى اخذت تتجه صوب الاتحاد السوفيتى ـ تنتشر داخل افريقيا وآسيا ، ويظهر أثرها فى أسلوب حرب التحرير الشعبية ، وفى ميل الدول حديثة الاستقلال ، الى قيادة الصين للعالم الثالث • ولكن فترة الثورة الثقافية وحتى بداية السبعينات ، شهدت انتكاسة لنفوذ الصين داخل العالم الثالث ، على ضوء سياسة العزلة والتزمت والعداء القوى للسوفييت ، وحدث شبه انقطاع بين الصين والعالم الخارجى من الناحية الدبلوماسية ، حين سحبت جميع سفرائها • ولم تبق الا على سفيرها فى مصر • ومع العودة الى سياسة المرونة بعد انتهاء مرحلة الثورة الثقافية ، اعادت الصين علاقاتها مع الكثير من دول العالم الثالث ، وقوى تاييدها لحركات التحرر الوطنى مرة اخرى • ولايفوتنا القول، بأن الصين برغم سياسة العزلة ، كانت تناصر حركات ثورية فى الكونغو ، وغينيا بيساو ، وموزمبيق وانجولا فى افريقيا ، وفيتنام وكمبوديا ولاوس وتايلاند فى آسيا • ويمكن تفسير مظاهر المد والجذر فى الموقف الصينى من قضايا التحرر ، والتعرف على وجهات النظر بشأنها ، من خلال ثلاثة عوامل ، هى :

أ ـ استراتيجية ماو فى حرب التحرير الثورية

الحرب فى نظر الزعيم ماو ، وسيلة مشروعة وعادلة للبلدان الفقيرة لتحقيق الاستقلال والتحرر ، وذلك لانها حرب ثورية تختلف عن الحرب الاستعمارية وتتسم بانها طويلة الامد ومستمرة ، وتعتمد على قوة الفلاحين ، وتستند الى فكرة تطويق المدن بالريف • ومن زاوية أخرى ، يرى ماو أن أى حرب تحرير وطنيه ، يجب ان تنبع من واقع المنطقة التى تتم فيها • يقول ماو « من الضرورى فهم قوانين الحرب ذات الصفة العامة ، ثم قوانين الحرب الثورية ذات الصفة العامة ، وكذلك قوانين الحرب الثورية الصينية التى هى أكثر خصوصية » • ويرفض تطبيق قوانين الحرب العامة حرفيا ، والا يكون هذا على حد قوله « أشبه بمن يبرى قدميه لتلائما الحذاء » •

ولان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، تشكل أرياف العالم ، فان الاستراتيجية الصينية لحرب التحرير تلائمها ، خاصة وان هذه البلدان ، من وجهة نظر ماو ، هى بمثابة بؤرة الثورة العالمية • ومثلما الحال فى حرب التحرير الشعبية ، يجب أن تتلاحم الجماهير مع قوات الثورة ، لاسيما اذا قادها حزب ثورى •

وفى مقالة لين بياو وزير الدفاع الصينى ورفيق الزعيم ماو فى حرب التحرير الصينية بعنوان « عاش انتصار الحرب الشعبية منشورة فى عام ١٩٦٥ » جاء ان التناقض الرئيسى فى الوقت المعاصر هو بين الامبريالية وشعوب المستعمرات ، وان الحركة الوطنية هى القوة المحركة الرئيسية للثورة ، وان قوة الفلاحين هى الرائدة فى هذه الحركة • ووفقا للتصور الصينى ، بعد انطلاق الثورة من العالم الثالث ، الوسيلة الفعالة لفتح مزيد من الجبهات على الاستعمار ، وتشتيت قواه ، وتحطيمه فى النهاية ، مع تاكيد انتصار الدول الضعيفة على الدول القوية • وقد كانت الثورة الفيتنامية ، أكثر الثورات أخذا بالاستراتيجية الصينية ، وربما يرجع ذلك الى تشابه الواقعين الصينى ، والفيتنامى ، والى قوة العلاقة بين الطرفين منذ بداية وصول الشيوعيين الى الحكم فى الصين • ويقول الجنرال جياب مخطط حرب التحرير الفيتنامية « ان المبدأ الاستراتيجى لفيتنام ، هو ان نكون مسيطرين على الموقف ، ودائما فى حالة الهجوم ، ويجب أن تكون الامة متحدة كرجل واحد ، مصممة على انزال الهزيمة بالمعتدى ، وان يكون هناك خط سياسى وعسكرى سليم يقود النضال » •

واذا كان الصينيون قد رفعوا شعار « الاعتماد على الذات » بالدرجة الاولى ، فان الجنرال جياب ، يعتبره العنصر الرئيسى لكسب الحرب ، اذ يقول « قد يكون من الصحيح توافر التأييد من العالم الاشتراكى ، غير ان أهم هذه العوامل جميعا ، هو الخط السياسى والعسكرى السليم للحزب الطليعى فى فيتنام » •

ب ـ الصراع مع الاتحاد السوفييتى :

تأثرت النظرة الصينية لقضايا التحرر الى حد كبير ، بالخلاف مع الاتحاد السوفيتى ، وبالذات حول بعض المسائل التى تتعلق بالرؤية للماركسية اللينينية •فقد رأت

الصين ، منذ بداية الستينات ، ان الاتحاد السوفييتي انحرف عنها ، واعتبرت نفسها الطرف الوحيد الذي يتبنى اتجاه هذه الفلسفة ، على النحو الصحيح ، وخاصة فيما يتعلق منها بحركة التحرر الوطني ، والثورة في البلدان المتخلفة . لقد رفضت ثلاث أفكار طرحها السوفيت ، هي التعايش السلمي مع الغرب ، وعدم حتمية الحرب بالضرورة ، والانتقال السلمي الى الاشتراكية ، واخذت تقنع الحركات الوطنية التي تلقى المساعدة منها ، بأن حرب التحرير الشعبية حرب طويلة الامد ومستمرة . واذا كانت الثورة الوطنية الديمقراطية مرحلة ضرورية للوصول الى الثورة الاشتراكية ، فذلك لا يغنى عن استمرار الحرب الثورية والنضال المسلح . ورأت ان الانتقال السلمي للاشتراكية ، ما هو الا وسيلة من الاتحاد السوفيتي – الذي اصبح في نظرها دولة امبريالية – للسيطرة وفرض النفوذ على العالم الثالث .

وفي مقابل الاتهامات الصينية ، انكر السوفيت انتماء الصين للعالم الثالث ، ورأوا ان ذلك لا يتفق وما لها من أهداف في المعترك الدولي ، ووصفوا سياستها بالشوفينية ، وانها لاتقوم على مبادىء طبقية ، وانما على رغبتها في السيطرة على العالم ، ومصلحتها القومية ، وانها سياسة تهدف الى الاطاحة بهيبة الاشتراكية كنظام عالمي . وانتهوا الى ان الصين تنظر للعالم الثالث ، ليس على أنه جزء من عملية الثورة العالمية كما تقول الماركسية اللينينية ، وانما على انه منطقة تحرر وطني فقط .

وحقيقة الامر ، ان صراع الاتحاد السوفييتي مع الصين على قيادة حركات التحرر الوطني ، لا يستند على اعتبارات ايديولوجية ، او الى تباين جوهري في الافكار ، وانما هو صراع على النفوذ والهيبة الدولية ، ومظاهر الخلاف العملية تؤكد ذلك . وهي علاقات أبعد ما تكون عن مصالح حركة التحرر الوطني في العالم الثالث ، وخاصة من جانب الصين . وعلى سبيل المثال ، ادى الخلاف السوفيتي الصيني ، الى عدم انعقاد مؤتمر التضامن الافرو آسيوي بالجزائر عام ١٩٦٥ ، نظرا لاصرار الصين على عدم اشتراك الاتحاد السوفييتي فيه وقد تلت ذلك فترة تدهور في العلاقات الصينية الافريقية . وفي أمريكا اللاتينية ، لم تحظ الصين بأي ارتياح من جانب الحركة الثورية هناك ، بسبب ثقل الاتحاد السوفييتي وتأييده لها . بل ان أحد زعماء الحزب الشيوعي في بيرو ، وجه اتهاما قويا للصين في مارس ١٩٧٢ بقوله « ان الشيء المهم في موقف الصينيين من حركات التحرر في العالم الثالث ، ليس من الحركة في حد ذاتها ، وانما امكانية استخدام الحركة لتحقيق الاهداف الخاصة للصين المعروفة ، وهي عزل الاتحاد السوفييتي ومعاداته ، والسعي نحو فرض السيطرة السياسية الصينية على العالم الثالث » .

وفي افريقيا ، يبدو التنافس اكثر حدة . ففي بداية الستينات ، كانت الصين تساند الحركات الوطنية واحتفظت بعلاقات طيبة مع الجميع ، حتى لو كانوا متنافسين ، وان كان هذا لاينفي ميلها الاقوى الى جانب الذين ينتهجون تعاليم الحزب الشيوعي الصيني ، وكانت تشجع الوطنيين على محاربة اعدائهم ، والحفاظ على وحدتهم الوطنية . اما بعد عام ١٩٦٤ فقد اختلف الامر ، لان كثيرا من حركات التحرير ، أخذت تميل الى الاتحاد السوفيتي ومنذ ذلك الحين ، والشقاق يتعمق بين حركات التحرير ، على ضوء استمرار الخلاف الصيني السوفييتي .

وفي منتصف الستينات ، ايد كل من السوفيت والصينيين حركة بياج في غينيا بيساو ، لانها كانت الحركة الوحيدة ، وفي موزمبيق وقفت الصين وراء حركة الفريليمو ، لانها كانت الوحيدة ايضا ، وقدمت لها العون المسح ، الى ان استولت على السلطة ، ثم تحولت عنها بسبب علاقاتها الجديدة بالسوفييت . وفي جنوب غرب افريقيا ، أيدت الصين حركة سوانو ، برغم محدودية تأثيرها وضعفها ، لا لشيء الا لان السوفت يؤيدون الحركة الاخرى سوابو القوية . وفي انجولا ، وقفت الصين الى جانب الحركتين المؤيدتين من الولايات المتحدة ، وهما فنلا « الجبهة الوطنية » ويونيتا ، ضد مبالا « الجبهة الشعبية ، المؤيدة من السوفيت رغم ان الاخيرة هي التي كانت اقوى واحرزت النصر . ويرى بعضهم ان هدف الصين من تاييد الجبهة الوطنية ، انما يعود الى رغبتها في نشر نفوذها في منطقة غرب افريقيا ، وخاصة في منطقة كابيندا الغنية بالبترول . واذا تحقق لها ذلك ، فانه يدعم موقفها في جنوب القارة ، خاصة وان لها تاثيرا ونفوذا في شرق افريقيا .

ولايخفى ان هناك مصلحة للصين في العالم الثالث، الى جانب الاعتبارات الايدلوجية ، شانها في ذلك شأن اية قوة تلعب دورا هاما في العلاقات الدولية . ولكن اعتبارات المصلحة تبدو في كثير من الاحيان متناقضة مع الموقف الايديولوجي المعلن ، فبينما ترفع شعار النضال الطويل الامد المسلح ضد الاستعمار ، عدلت عن ذلك بشأن المفاوضات السلمية في جنيف عام ١٩٥٤ لحل المشكلة الفيتنامية ، فأيدت تلك المفاوضات ، وقبلت ما انتهى اليه المؤتمر ، من تقسيم فيتنام مؤقتا عند خط عرض ١٧ درجة الى قطاعين ، واجراء انتخابات حرة لتوحيد البلاد . صحيح انها وقفت الى جانب الثورة الفيتنامية فيما بعد ، وأمدتها بالسلاح ، بعد ما وضح عدم امكانية تنفيذ الاتفاقية بسبب تباطؤ أمريكا في تنفيذ قراراتها ، الا أن موقفها الاول ، نتج أساسا عن تقدير لوزن الولايات المتحدة ، وعدم الاصطدام معها ، لان ذلك ليس في مصلحة الصين القومية . ويتكرر الموقف ذاته بالنسبة للثورة الجزائرية ، ولكنه بشكل معكوس . فبينما أيدت الصين الثورة الجزائرية وأمدتها بالعون العسكري عام ١٩٥٨ ، رفضت اتجاه الجزائريين فيما بعد الى التفاوض سلميا مع فرنسا ، وطالبتهم باستمرار العمل العسكري ، مع اقتناع الجزائريين انفسهم ، بأن مصلحتهم تقتضى التفاوض مع فرنسا .

وتعتبر الصين ، مناطق مثل بورما وتايلاند وكمبوديا

وماليزيا وسنغافورة واندونيسيا ، أجزاء من مجال نفوذها في جنوب شرق آسيا ، وامتدادا « للدولة الصينية » ، خاصة مع وجود ما يقرب من ١٥ مليون صيني في تلك المناطق . ولقد أوقع عامل الحرص على المصلحة القومية ، الصين في مآزق عديدة ، فعلى سبيل المثال ، كانت لها علاقات طيبة بأندونيسيا حتى عام ١٩٦٥ الى أن وقع انقلاب شيوعي ضد الرئيس سوكارنو ، أدى الى قطع الصلة بين البلدين فيما بعد . وبينما توصلت الى مبادىء التعايش السلمي مع الهند في أبريل ١٩٥٤ ، فيما عرف بمبادىء البانشاشيلا ، لتسوية مسائل الحدود والتجارة في التبت ، تدهورت العلاقة منذ السنوات الاولى في الستينات ، نظرا لتقارب الهند من الاتحاد السوفييتي ، وأخذت الصين في تقوية علاقاتها بباكستان ، عدو الهند التقليدي . ويعد موقفها الرافض لانفصال باكستان الشرقية عن الغربية في أواخر عام ١٩٧١ ولقيام دولة بنجلاديش ، دليلا قويا على التناقض بين شعارات الايدلوجية والمصلحة في السياسة الصينية .

ولا يختلف الامر كثيرا في القارة الافريقية ، ففي عام ١٩٦٠ ، على سبيل المثال ، ناشدت الصين ، أحد الاحزاب المعارضة في الكاميرون ، الاستمرار في العمل المسلح ، ولكن عندما أرادت اقامة علاقات اقتصادية مع الكاميرون ، امتنعت عن تأييده ، مما أدى الى اقصاء زعمائه الموالين للصين . وبينما كانت الدول الافريقية تطالب بمقاطعة الحكومات العنصرية ، بلغت صادرات الصين الى المستعمرات البرتغالية ٢٥ مليون دولار . بل لعل من المفارقات الغريبة في موقف الصين ، أنها احتفظت بعلاقات طيبة مع اثيوبيا ، واستقبلت الامبراطور هيلاسلاسي في عام ١٩٧١ ، في الوقت الذي أيدت فيه جبهة تحرير ارتيريا .

وأما الموقف الصيني من حركة التحرير الفلسطينية ، فانه يعكس تفاعل العوامل الثلاثة السالفة الذكر ، استراتيجية حرب التحرير الشعبية الصينية ، والخلاف مع الاتحاد السوفيتي ، وعامل المصلحة القومية . فمن ناحية ، لا يخفى أن الصين قدمت مساعدات واضحة لمنظمة التحرير الفلسطينية وقت قيامها ، واستمر تأييدها ودعمها للفلسطينيين برغم تعدد حركاتهم ، ووقفت الى جانب القضية الفلسطينية في الامم المتحدة ، كما أنها ترفض حتى الان اقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ، رغم أن الاخيرة كانت أول دولة في الشرق الاوسط تعترف بالصين . وبنت الصين موقفها ، على أساس أن اسرائيل جزء من الامبريالية العالمية ، وأنها تنتمي الى عالم المدن ، وأن الدول العربية ، باعتبارها جزءا من العالم الثالث ، عليها أن تطوق اسرائيل وتطردها من المنطقة ، وأن ذلك يتفق مع استراتيجية التحرير في فتح مزيد من الجبهات ضد الاستعمار .

ومن ناحية أخرى ، ترى الصين أن الاتحاد السوفييتي ، مثله مثل الولايات المتحدة ، يريد بسط نفوذه وسيطرته على العالم العربي ، كما أنها تدرجه — كما سبق القول — ضمن الدول الامبريالية ، ومن ثم فان على حركات التحرر العربية ، أن تطرده من المنطقة ، وتقفل في وجهه كل المنافذ . ولقد وضح أثر الخلاف الصيني السوفييتي ، في معارضة بكين لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ عام ١٩٦٧ لانه جاء بتأثير من الاتحاد السوفييتي الذى يرمى من ورائه الى تفتيت القوة العربية واضاعة الحقوق العربية ، وناشدت منظمة التحرير الفلسطينية ، ان تعارض القرار .

ومن ناحية ثالثة ، يرى بعضهم أن التأييد الصيني للقضية الفلسطينية ، انما يهدف الى كسب الصداقة العربية ، لضمان توفير الطاقة البترولية للصين ، نظرا لضعف الانتاج في كل من اندونيسيا وبورما الدولتين اللتين ستستورد منهما البترول . ويعتقد بعضهم أيضا ، أن اهتمام الصين بالوجود في منطقة الخليج (تأييد ثورة ظفار في عمان) انما يعود الى توقع قيام نظام ، تلعب بعض الحركات الثورية الفلسطينية ، أو الجبهه الشعبية لتحرير فلسطين ، دورا كبيرا فيه . واذا تحقق هذا التخمين الصيني ، فان البترول سوف يتدفق الى الصين بسهولة من الخليج ، خاصة وأن المسافة بين كانتون أو شنغهاي ، والمنطقة الواقعة بين الكويت وعمان ، لا تزيد على ٥ آلاف ميل ، وهي مسافة معقولة وعملية .

٢ — قضايا النمو :

اذا كان دور الصين بالنسبة لقضايا التحرر فعالا ومباشرا ، بغض النظر عن سلبياته ، فانه بالنسبة للمشاكل الاقتصادية التي تهم الدول المتخلفة ، يعد محدودا وضعيفا ، بل تبدو الصين ، وكأنها غير مهتمة بايجاد حلول لها . ويمكن التعرف على وجهة النظر الصينية ازاء قضايا النمو ، بالقاء الضوء على مسألتين :

أ — المعونة الخارجية : تسرف الصين في التأكيد على دورها بشأن تعزيز برامج التنمية ، وضرورة تحققها في العالم الثالث ، دونما تقديم مساعدة حقيقية ملموسة لبلاده — وليس أدل على ذلك ، من أنه من بين ٤ آلاف مليون دولار ، هي قيمة مساعدتها للعالم الخارجي ، تم استخدام نصف المبلغ فقط ، من جانب الدول التي تلقته حتى نهاية عام ١٩٧٣ .

وتعترف الصين بهذا الضعف ، وتبرره بأنها دولة فقيرة ومتخلفة ، مثلها مثل بقية دول العالم الثالث ، انها تحتاج الى ثروتها القومية لتنفيذ برامج التنمية . الا أن الحقيقة التي لا يجب اغفالها ، أن الصين نجحت في تنفيذ بعض المشروعات الهامة في بلدان معينة مثل تنزانيا في افريقيا ، وباكستان في آسيا . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، سارت على الاستراتيجية التي وضعتها بشأن المعونات الخارجية للعالم الخارجي بلا تناقض في المواقف . وهذا يقتضي الاشارة ، الى المعايير التي تقوم عليها تلك الاستراتيجية ، وفي مجملها معايير تنبع من واقع الخبرة الصينية .

أولاها ، ضرورة الاعتماد على الذات بالدرجة الاولى ، والمساعدات الخارجية بالدرجة الثانية • فالصين وقد حرمت من المعونة الخارجية ، وبالذات من الاتحاد السوفييتي ، باتت مقتنعة بعدم أهميتها في عملية التنمية ، ومن ثم فهي تناشد بلاد العالم الثالث ، عدم الاسراف في الاعتماد عليها ، واستغلال الامكانيات المحلية على افضل وجه •وثانيتها ، انه اذا أعطت دولة متقدمة معونة خارجية لدولة متخلفة ، فيجب الا تكون مشروطة ، والا تكون بفوائد مرتفعة ، وثالثتها يجب ان تتلاءم مع الاحتياجات الحقيقية الداخلية ، وأن تتوافق مع القدرة على الدفع ، لا أن تقدم بشكل يسمح بالسيطرة والتوجيه الخارجي • فالصين وهي دولة اشتراكية ، تنتهج التنمية المخططة ، ترى أن المعونة الخارجية ، تأتي لتحقق مطالب وبرامج التنمية ، لا أن ترسم البرامج والخطط وفقا لها ، والا أصبح اقتصاد البلاد اقتصادا تابعا بالدرجة الاولى • ورابعتها ، ان شكل المساعدة الخارجية ، يجب أن يكون بغرض تمكين الدولة التي تتلقاه ، من تطوير نفسها ، وأن تصبح دولة تعتمد على ذاتها في وقت مبكر • ولم تبدأ الصين في تقديم مساعدتها الخارجية ، الا بعد التخلص من الديون السوفييتية ، ووجهتها الى أغراض تتفق مع الاستراتيجية السالفة الذكر • ففي بداية الستينات ، قامت بارساء صناعة النسيج في سيرلانكا ، وانشأت عدة مصانع للصلب والسكر ، والورق في باكستان (تعد ثالث دولة من حيث حجم المعونة الصينية للخارج بعد فيتنام الشمالية وتنزانيا) • وفي منتصف الستينات ، كانت مساعداتها الخارجية في شكل مشروعات أستغلال البيئة مثل مشاريع المياه ، وبناء المصانع الصغرى التي تقوم على المواد المحلية والمنتجات الوسيطة ، وشجعت البلاد التي تلقت مساعداتها على تحويل القطن مثلا الى منسوجات وملابس ، وفرو الحيوانات الى جلود ، والاشجار الى ورق ، ومجاري الانهار الى قوى هيدروليكية • وكان الغرض من وراء ذلك ، تمكين الدول النامية من الانتقال من الاقتصاد الزراعي الى الاقتصاد الصناعي •

وتعتبر تنزانيا من أهم الدول التي تلقى الدعم الصيني ، ويعد مشروع الخط الحديدي الذي يربط تنزانيا بالمحيط الهندي ، والذي بدأ العمل فيه عام ١٩٧٠ من أهم الاعمال التي تريد الصين أن تدخل بها الى قلوب الافريقيين • واستنادا الى اعتراضها على أسلوب الفوائد المرتفعة في المعاملات الخارجية ، قررت عدم تقاضي فوائد عن ١٥٠ مليون جنيه استرليني من قيمة ذلك المشروع ، وان تقسط الاموال الباقية بفوائد ٧ر٢ في المائة على الا تسدد تنزانيا القرض قبل عام ١٩٨٣ •

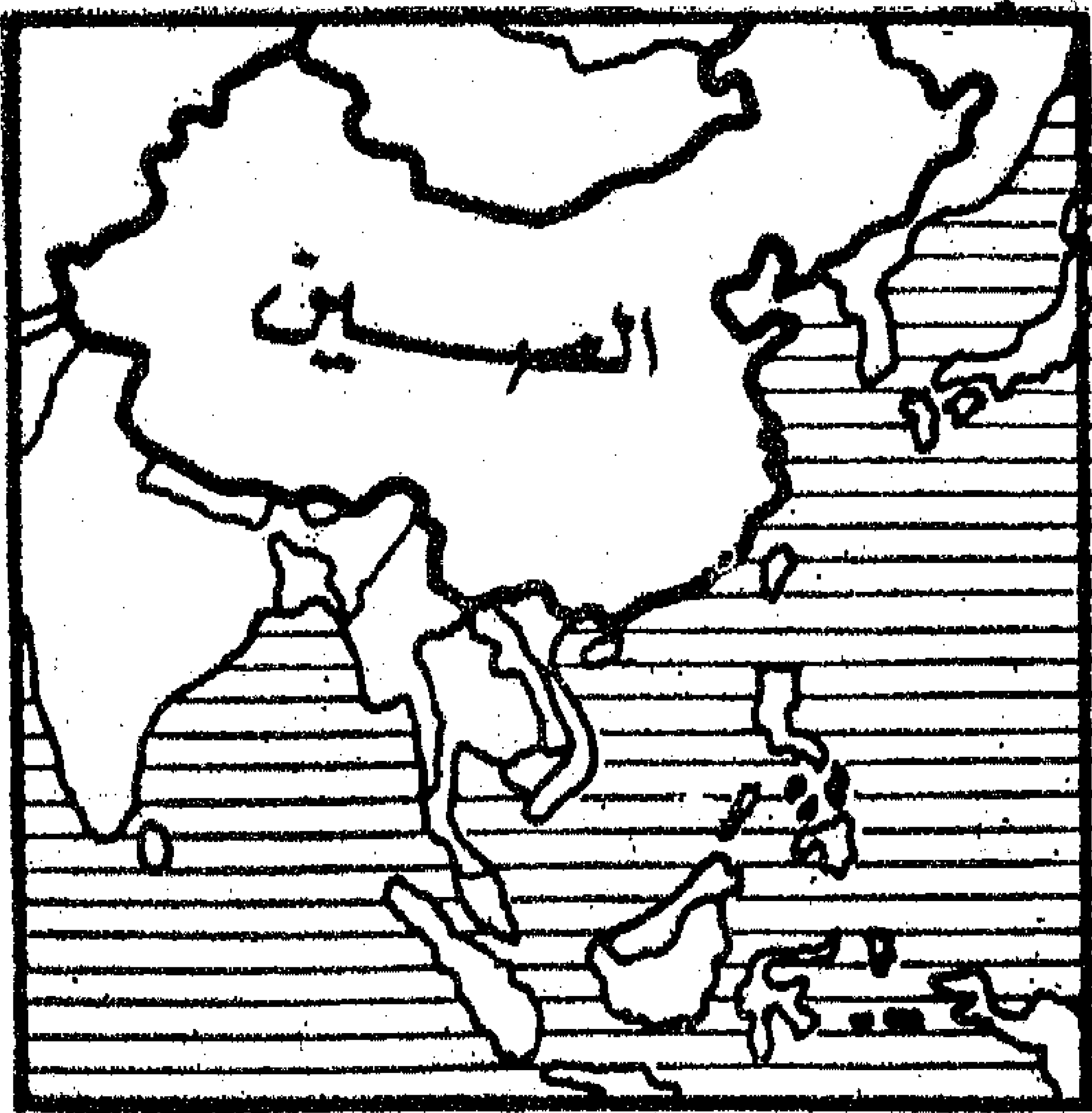
الا ان قلة المساعدات الصينية لبلاد معينة ، وارتفاعها بالنسبة لبلدان اخرى ، انما يكشف عن حقيقة لا يمكن انكارها ، هي توافق اتجاه هذه المساعدات مع الاهداف السياسية للصين ، فعلاقاتها بتنزانيا وباكستان علاقات وطيدة من الناحية السياسية ، سواء كان ذلك بحكم التنافس مع الاتحاد السوفييتي ، أو لان الصين ، ترى تطبيق بعض الافكار التي تتبناها في التنمية داخل تلك البلاد •

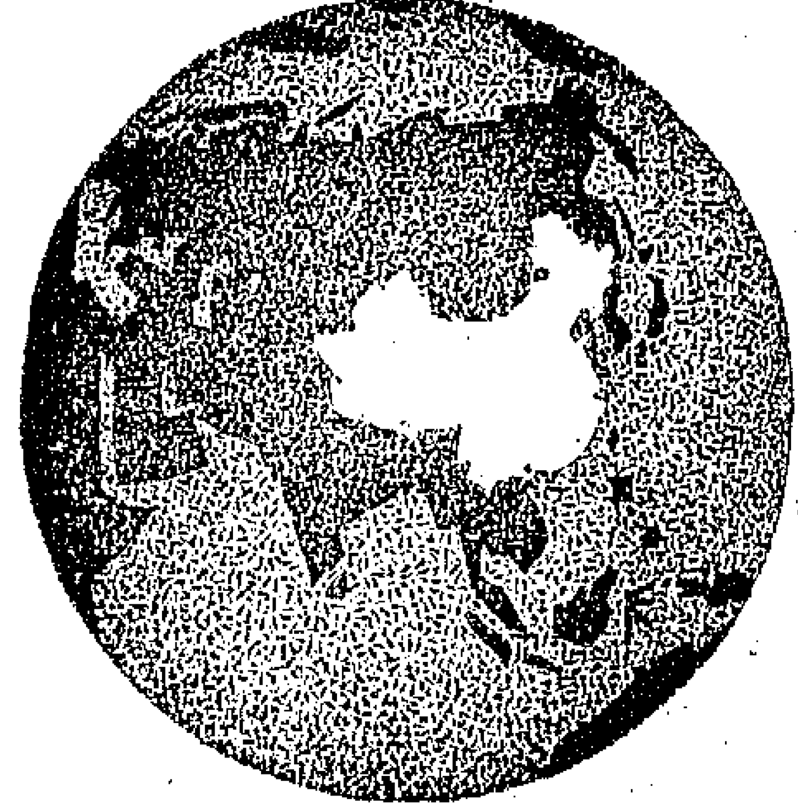
ب مشاكل المواد الاولية : لا تبدي الصين اهتماما ملحوظا بهذه المشاكل ، اذ لا تشارك في مؤتمرات الدول المنتجة للمواد الاولية بقدر ملموس ، أو تقوم بتحرك مباشر وفعلي للاسهام في حل مشاكلها ، وتكتفي بالتأييد المعنوي • وهي ترفض سيطرة الدول العظمى على منتجات العالم الثالث ، وترى أن الخطوة الاساسية الاولى ، هي أن ترفع هذه السيطرة ويختفي أثرها ، لان الشئون العالمية يجب أن تعالجها جميع بلدان العالم ، وشئون أي بلد يجب أن يعالجها شعب هذا البلد بنفسه ، لا أن تتدخل الدولتان الاعظم فيها •

وتناشد الصين ، البلاد المنتجة للمواد الخام ، أن تتحد وتشكل جبهة واحدة متماسكة أمام الدول المتقدمة ، وأن تحقق فيما بينها فكرة الاعتماد على الذات، ولا تنسى الصين أن تذكرها ، بأنه لو كانت قد انتهجت أسلوب الاعتماد على الذات ، لما كانت الدول المتقدمة تتحكم فيها بهذا القدر •

وتؤيد الصين الحوار بين الشمال والجنوب ، على أن يسبقه تحقق وحدة الدول النامية واستقلالها الاقتصادي ، وتضامنها مع بعضها بعضا • وتؤيد اتساع قوة المنظمات المنتجة للمواد الاولية ، وتقوية التعاون بينها •

ولعل الربع الاخير من القرن العشرين ، يشهد اهتماما متزايدا من جانب الصين بقضايا التحرر والتنمية في بلاد العالم الثالث ، خاصة بعد نمو القوة السياسية والاقتصادية للصين ، وبعد أن تحققت السلطة لغالبية حركات التحرر الوطني • ويصبح من الضروري اليوم ، أن تقدم الصين دعمها وتأييدها القوى والفعلي لها ، بعيدا عن الخلاف مع الاتحاد السوفييتي وعن الصراع الايدلوجي • ■





« ان بلادنا والبلدان الاشتراكية الاخرى فى حاجة الى السلم ، وكذلك جميع الشعوب فى العالم ، اما من يتحرقون شوقا الى الحرب ولا يريدون السلم فانما هم جماعات معينة من الرأسماليين الاحتكاريين فى البلدان الامبريالية المعدودة الذين يعتمدون فى جمع الثروات على العدوان » •

ماوتسى تونج ١٥ سبتمبر ١٩٥٦

[٨] السياسة الماوية فى جنوب شرقى آسيا

د• عبد الله الاشعل

من المعلوم ان الصين الشعبية ، ترسم سياستها الخارجية ، وفق عدد من المبادىء الايديولوجية • وأبرز هذه المبادىء التى استقر العمل عليها لدى الساسة الصينيين ، مؤازرة حركات التحرر الوطنى ، التى تناهض الامبريالية والاستعمار والعنصرية • والامبريالية لدى الصين ، تعنى الدول الغربية والاتحاد السوفيتى • فالعالم ينقسم فى نظر الصينيين ، الى ريف العالم ومدن العالم • أما ريف العالم ، فيضم شعوب العالم الثالث ، الذى يسعى الى التنمية الاقتصادية ، وتحقيق شروط أفضل فى معاملاته التجارية مع الدول الصناعية وتضع الصين نفسها فى هذا القطاع • وأما مدن العالم ، فتضم الدول الامبريالية والصناعية سواء كانت « امبريالية رأسمالية » وعلى رأسها الولايات المتحدة ، او « امبريالية اشتراكية » كما هى الحال فى الاتحاد السوفيتى ، على حد التعبير الصينى •

وعلاقة الصين الشعبية بالدول الاسيوية ، تدخل فى اطار نظرتها لعلاقاتها بدول العالم الثالث ، ويزيد عليها ان تلك الدول ، وخاصة فى منطقة جنوب شرقى آسيا ، تتميز بعدد من الظروف والخصائص ، كما سنرى ، تجعلها تقع موقعا أكثر أهمية وخطرا لدى الساسة الصينيين •

وتشمل منطقة جنوب شرقى آسيا ، فيتنام ولاوس وكمبوديا وبورما وتايلاند وماليزيا وسنغافورة وأندونيسيا والفلبين • وقد قدر عدد سكان هذه المنطقة عام ١٩٧٥ بـ ٢٦٥ مليون نسمة • وهذه المنطقة تمتد امتدادا جغرافيا عريضا لاكثر من ٣٠٠٠ ميل من الشرق الى الغرب ، كما تبلغ أكثر من الفى ميل من الشمال الى الجنوب ، اى أن مساحتها تبلغ أكثر من ٦ ملايين ميل مربع • وهذه المساحة الهائلة ، تتمتع بعدد من المميزات الطبيعية التى تجعلها محط أنظار القوى الاسيوية الكبرى (الصين ، اليابان ، الهند) كما كانت محط أنظار الدول الغربية (الولايات المتحدة ، انجلترا ، والبرتغال ، وهولندا ، وفرنسا) عبر التاريخ •

وأولى هذه الميزات ، تمتعها بموقع استراتيجى خطير ، اذ يقع فيها مضيق ملقا ، أحد المفاتيح الثلاثة للمحيط الهندى (وهى الى جانب ملقا ، مضيق باب المندب على مدخل البحر الاحمر ، ومضيق هرموز على مدخل الخليج العربى) كما أنها تتحكم فى اهم خطوط الاتصالات البحرية والجوية ، وتعد حلقة الوصل الاساسية بين المحيط الهندى والمحيط الهادى

ومن ناحية ثانية ، تتمتع هذه المنطقة بثروات طبيعية هائلة ، اذ أنها تنتج على سبيل المثال ٩٠ فى المائة من الانتاج العالمى من المطاط الخام ، ٦٠ فى المائة من الصفيح ، و ٨٠ فى المائة من جوز الهند ، بالاضافة الى ثرواتها الزراعية ، وخاصة الارز ، وثرواتها المعدنية وخاصة البترول •

ومن أهم العوامل التى تحدد سياسة الصين تجاه المنطقة ، نذكر عاملين هما :

١ ـ المصالح الاستراتيجية والاقتصادية :

تحرص الصين على تخليص المنطقة من النفوذ الغربى والسوفيتى ، ثم تحييدها مع استمالتها ما أمكن الى سياستها • وربما تضاف الى ذلك فى المستقبل ، القوة اليابانية والهندية المتزايدة ، بما يفرض على الصين انتهاج سياسات جديدة ، سواء تجاه القوى الجديدة ، او تجاه دول المنطقة نفسها •

والمعروف ان المنطقة كانت ، الى وقت قريب ساحة متفجرة بين حركات التحرر الوطنى والدول الغربية والولايات المتحدة ، كما كانت نفس المنطقة ، حلقة من حلقات الحصار الامريكى ضد الصين ، ومسرحا للاحلاف العسكرية والاقتصادية فى اطار مشروعات الامن الاسيوى ، مثال ذلك حلف جنوب شرقى آسيا (سياتو) فى سبتمبر ١٩٥٤ الذى بدأ فى التحلل ، والحلف المركزى المنشأ عام ١٩٥٥ وانتقل مقره من بغداد بعد ثورة ١٩٥٨ الى طهران • ويوجد حاليا مجلس آسيا والمحيط الهادى Aspac المنشأ فى يونيو ١٩٦٦ ، وهو منظمة اقتصادية حاولت الولايات المتحدة تحويلها الى حلف عسكرى كذلك اقترح عام ١٩٦٧ توسيع منطقة Pacific Asia لتصبح

وهي منطقة تضم ٢٢ في المائة من سكان العالم ، و ٤٤ في المائة من الدخل القومي الصافي في العام ، وقد ترتب على سياسة الحصر ، ونشوء احلاف غربية في المنطقة بالاضافة الى الصراع الامريكي الفيتنامي ، ازدياد الوجود البحري الامريكي في المنطقة ، مما استتبع زيادة الوجود البحري السوفييتي ·

وتجدر الاشارة في هذا الصدد ، الى أن محاولات الصين ، لمنافسة ومحاربة النفوذ الغربي في المنطقة وتحييد دولها ، قد لقي بعض النجاح ، لكن الصين لم تحاول منافسة الوجود العسكري البحري الغربي بوجود مماثل ، رغم ان الصينيين كانوا أسبق الى الولوج الى مياه تلك المنطقة في القرن الخامس عشر ، حيث قاموا بحملات وغارات بحرية ، كما فرضوا اتاوات على بعض البلاد غير أنه لاسباب عديدة ، من بينها ظهور مشاكل خطيرة في شمال البلاد ، تلاشى نشاطها البحري بعد ذلك · وفي هذا الصدد ، يلاحظ ان الاسطول التجاري الصيني ، يعد أصغر الاساطيل في المنطقة ، ولا يتوقع المراقبون ازدهارا ناجزا له في المدى القريب ، وان كان هذا التوقع ، قد لا ينطبق على الاسطول الحربي ، في ظل برامج التسلح النووي الصيني المتزايدة ·

ومن ناحية أخرى عارضت الصين بشدة ، المشروعات السوفييتية التي استهدفت اقامة تكتل آسيوي ، مثلما استنكر شواين لاي رئيس وزراء الصين الراحل عام ١٩٦٩ الاقتراح السوفييتي بابرام اتفاقية للامن الاسيوي ·

ويرى المراقبون ان الصين اشد أعداء للاتحاد السوفييتي من عدائها للولايات المتحدة ، وان رغبة الصين في كسر التحالف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ضد الصين ، هي التي دفعت الصين الى التجاوب مع المبادرات الامريكية تجاهها ، مع ما يحققه ذلك من منافع اخرى للولايات المتحدة ، خاصة وان هذه الاخيرة بدأت تردد منذ منتصف الستينات ، اعترافها بحق الصين المشروع ، في أن تصبح قوة عظمى ، بشرط أن يتم ذلك بوسائل سلمية ·

وهكذا يتضح ان الصين تحاول منع اقامة تحالفات سياسية او عسكرية بين دول المنطقة ، على نحو يضر بمصالحها ، وخاصة المحور الامريكي الياباني ، والسوفييتي الياباني ، والسوفييتي الامريكي ، والهندي السوفييتي ويفسر هذا سعادتها بتوتر العلاقات اليابانية السوفيتية بعد هرب الطيار السوفييتي بولنيكو في أغسطس الماضي الى اليابان بطائرته الميج ٢٥ ورفض اليابان تسليمها ، الا بعد فكها وفحصها بمعرفة خبراء يابانيين وامريكيين ، كما يفسر ، بالاضافة الى اعتبارات اخرى ، اتجاه الصين الى جعل علاقاتها طبيعية مع الهند ، واعادة السفراء بينهما بعد قطيعة استمرت ١٤ عاما · واتجاهها الى تحسين علاقاتها مع بنجلاديش ، مع استمرار علاقاتها القوية مع باكستان ، وتشجيعها للاتجاه المناهض للسوفييت في استراليا ونيوزيلاندا ·

لكن الصين لا يمكنها منافسة الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في المجالات العسكرية والتجارية ، فالمعونات في تلك المنطقة ، وان كانت سلعها الرخيصة في أسواق المنطقة ، قد بدأت تشكل تحديا للدولتين ولليابان أيضا ، كما يهم الصين بالطبع ، عزل تايوان من قبل دول المنطقة وغيرها ·

٢ ــ الاقليات الصينية في جنوب شرقي آسيا :

يعد الصينيون المهاجرون الى جنوب شرقي آسيا ، عنصرا هاما في السياسة الخارجية الصينية تجاه دول المنطقة ، فمن مصلحة الصين ، أن تحسن تلك الدول معاملتهم ، لكي يستمر نجاحهم فيها ، بما يحقق مصالح اقتصادية وسياسية للصين · كما يهمها ان تذلل الصعاب التي تعترض حياتهم كاقليات في تلك البلاد ، بما يحقق جذبهم اليها ، خاصة وان تايوان تتنافس معها في هذا المضمار ، ويقدر عدد الصينيين خارج الصين الشعبية باكثر من ١٥ مليون نسمة ، عدا الصينيين في تايوان وهونج كونج ، من بينهم اكثر من ١٣ مليون صيني ينتشرون بنسب مختلفة في دول جنوب شرقي آسيا . بما يشكل اكثر من ٧ في المائة من اجمالي السكان · ويتضح أهميتهم بالنسبة للصين ، اذا علمنا انهم يشكلون أكثر من ثلاثة أرباع سكان سنغافورة (وتسمى لذلك الصين الثالثة) وقرابة نصف سكان الملايو ، كما أن الغالبية الساحقة ترفض الاندماج الكامل في المجتمع المحلي ، فضلا عن أنهم في بعض هذه الدول ، يتمتعون بنفوذ اقتصادي ملحوظ · غير أنهم رغم ولائهم لبكين ، باعتبارها الوطن الام ، يضعون المسائل السياسية والعقائدية في المرتبة التالية لمصالحهم واعمالهم ·

وتجدر الاشارة الى أن الاحزاب الشيوعية في دول المنطقة ، رغم أن بعضها نشأ في الربع الاول من هذا القرن ، مثل اندونيسيا ، فانها لاتعد عنصرا هاما في السياسة الصينية في المنطقة لسببين : اولهما : ضعف هذه الاحزاب وقمعها المستمر ، خاصة في اندونيسيا ، والى حد ما في الملايو وبورما والفلبين وتايلاند · وثانيهما : ان الاحزاب الشيوعية التي اصبحت حاكمة في فيتنام ولاوس وكمبوديا ، خرجت من الصراع المرير ضد الولايات المتحدة ، يدين لقاء المساعدات الصينية والسوفييتية خلال الصراع ، ومن ثم فهي اميل بشكل عام الى الحياد في الصراع الصيني السوفييتي ، ولذلك يهم الصين الا تتحول نحو موسكو ، والا كان بقاؤها تحت السيطرة الامريكية ، أفضل من وجهة النظر الصينية ، فيما يرى معظم المراقبين ·

احتمالات السياسة الصينية في المنطقة بعد ماو :

يجمع المراقبون على صعوبة التنبؤ بخيوط السياسة الصينية الجديدة ، بعد ماو ، غير أنه باستقراء أحداث الشهور الاولى من عام ١٩٧٦ وبعد رحيل شواين لاي ، يتبين ظهور اتجاهين ، احدهما يطلق عليه المراقبون الاتجاه المعتدل ، وثانيهما يسمونه الاتجاه الراديكالي · واذا ساد الاتجاه المعتدل ــ كما يرجح معظم المراقبين ــ الذي يمثله هواكوفنج الزعيم الحالي والسكرتير الاول للحزب الشيوعي الصيني ، فمن المحتمل أن يترتب على ذلك انتصار الاتجاه الوسط المتسم بالاعتدال والواقعية في المسائل الايديولوجية وغيرها · وقوام هذا الاتجاه في المسائل السياسية الخارجية ، ان تنحو الصين منحى

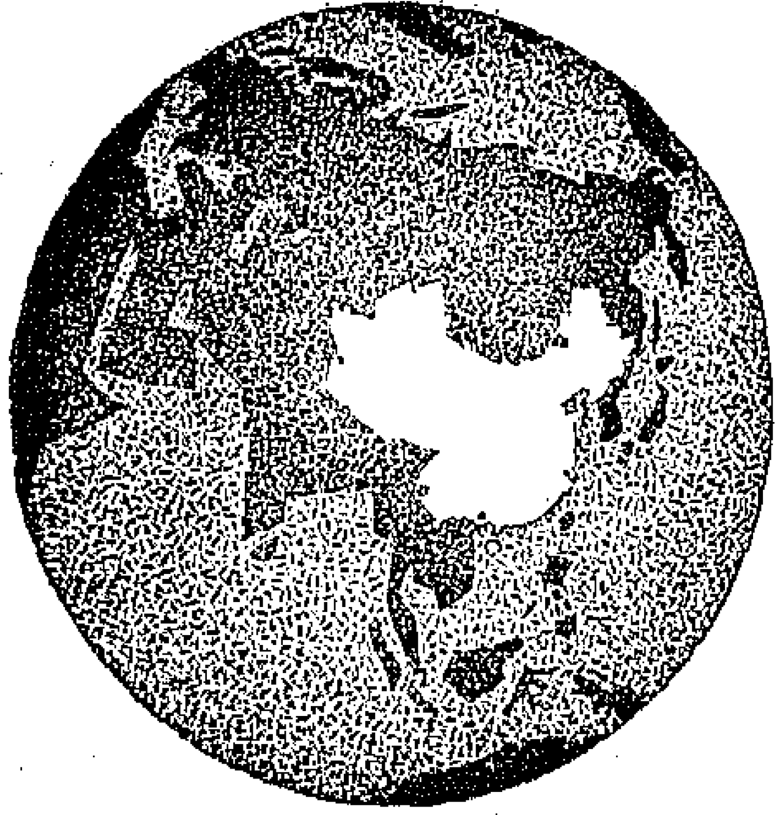
واقعيا فى علاقاتها مع الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، فتقلل من تشددها وعدائها للاتحاد السوفييتى ، حتى لا يدفعه التشدد الى مزيد من التفاهم مع الولايات المتحدة ، فضلا عما تجنيه من هذه السياسة ، من عائد سياسى كبير ، يتمثل فى أضعاف المحور السوفييتى الهندى ، والسوفييتى مع بنجلاديش ، خاصة بعد تقاربها مع الهند وبنجلاديش ، وبعد الخطوة القائمة بين الهند وبنجلاديش ، كما ينحصر فى تخفيف قيام محور مصلحى بين اليابان والاتحاد السوفيتى ، بالاضافة الى اتاحة مزيد من الفرص أمام الاحزاب الشيوعية الحاكمة وغير الحاكمة فى جنوب شرقى آسيا ، لتقليل الحيرة والتردد فى علاقاتها بموسكو وبكين .

أما عن مزايا الاتجاه الى الواقعية فى علاقة الصين مع الولايات المتحدة ، فلعله لا يخفى على الصينيين : ان هذا من شأنه اضعاف المحور اليابانى الامريكى ، ومحاولات التحالف الامريكية السياسية والعسكرية والاقتصادية ضدها ، غير أنه ليس من مصلحتها ان تكسر تماما المحور اليابانى الامريكى ، بحيث تتيح الفرصة لاستقلال اليابان وانطلاق طاقاتها . ولا يخفى أن الصين ، سوف تفيد من ذلك كثيرا فى الاستعانة بالتكنولوجيا المتقدمة فى الدولتين ، كما ستفيد من الدعم الدبلوماسى والسياسى بين دول منطقة جنوب شرقى آسيا ، بما قد يفضى الى جعل علاقاتها طبيعية مع بعض هذه الدول ، نتيجة اقترابها من الولايات المتحدة على الاقل فى علاقاتهما الثنائية ، بعدما اقتنع كل منهما بصعوبة تجاهل احدهما للاخر ، فى مواجهة المشاكل الدولية الرئيسية .

وسوف يترتب على الاتجاه الواقعى المعتدل فى السياسة الصينية ، فرص واسعة للاتجار ، خاصة فى منطقة جنوب شرقى آسيا ، باعتبارها سوقا حيوية لليابان أيضا ، بما يعين الصين على تخطى كثير من متاعب ميزان مدفوعاتها ، ويمكنها من تطوير اسطولها التجارى

وفى ضوء هذه المزايا ، وتحسن مواقع الصين فى منطقة جنوب شرقى آسيا سياسيا واقتصاديا واستراتيجيا ، فمن المحقق ان يثمر ذلك لصالح الصينيين المقيمين فى المنطقة ، ويحقق الانسجام بين ولائهم لبلادهم ، واهمية الاحتفاظ بمصالحهم فى البلاد الاجنبية ، بما لا يضر بسياساتها .

ومما يعطى هذا التحليل بعض الصحة والثقة ، اقتناع رواد المنهج المعتدل بحقائق الحياة الدولية المعاصرة ومعطياتها ، مع عدم التفريط فى المنهج العقائدى ، الذى يعطى العمل شحنة الحماس ونقاء البصيرة ، بحيث يأتى العمل اقرب الى مثالية العقائد فى مستوى ادائه ونجاحه ، واقرب الى الواقع فى منطقيته واحاطته ووعيه بمشاكل الانجاز . ويضيف المراقبون الى ذلك ، عاملين آخرين ، يبرران ارتفاع احتمال السير فى هذا الاتجاه وهما قوة الجناح المعتدل فى الصين ، وشعبيته وسلامته من الوجهة الايديولوجية وفق تعاليم الزعيم ماو ، وحاجة الصين الماسة اليه الان ، خاصة بعد تحطيم الزلزال لاحدى قلاع الصناعة الصينية ، وكشف البترول بكميات هائلة فى الصين ، وتاجج ثورة التطلعات لدى جماهير الصين العتيدة . ■



« وفقا لتعاليم الرئيس ماو سندعم استعداداتنا لمواجهة أى احتمال للحرب كما سنضاعف من اليقظة لكى نكون دائما على الاهبه لسحق اى عدو يتجرأ على غزو بلادنا . سنحرر تايوان . ان الشعب الصينى تحت قيادة الحزب الشيوعى الصينى لديه الثقة التامة فى انه سينتصر على الاعداء . فى الداخل وفى الخارج سواء كما انه سيتغلب على الصعوبات ويصل الى هدفه » .

كياو كوان هوا رئيس الوفد الصينى لدى الامم المتحدة _ ١٥ اكتوبر ١٩٧٦

[٩] صراع القوى السياسى فى الصين بعد ماو

عبد المنعم سعيد

لم يكد يمر شهر على وفاة ماوتسى تونج ، حتى بدأت الانباء تتسرب من داخل العاصمة الصينية ، مشيرة الى وجود صراع حاد على السلطة بعد وفاة اعظم زعماء الصين فى التاريخ الحديث . فقد اعلن عن اعتقال شيانج شينج ارملة الزعيم الراحل ، وثلاثة من كبار زعماء الحزب والحكومة الصينية والمعروفين باتجاهاتهم الراديكالية وهم : دانج هوانج وين (٤٠ سنة) وشانج شان شياو (٦٠ سنة) وياو وين يوان « ٥٠ سنة وهم الذين يطلق عليهم اسم مجموعة شنغهاى وبالاضافة الى الزعماء الاربعة ، فقد اعتقل نحو اربعين من الشخصيات معظمهم من الصف الثانى فى القيادة الصينية ، من بينهم يوهوى يونج وزير الثقافة الصينى وماو يوان لياو ابن شقيق ماوتسى تونج والمسئول السياسى لوحدات شينيجانج العسكرية ، والمشرفون على صحيفة الشعب وراديو بكين .

وسرعان ما أعلنت السلطات الصينية عن اتهام الزعماء الاربعة ، بمحاولة اغتيال هواكو فينج خليفة الزعيم ماو فى رئاسة الحزب الشيوعى الصينى ورئيس الوزراء بغرض الاستيلاء على السلطة . واعقبت هذا الاعلان

المظاهرات التى شملت معظم المدن الصينية متهمة الزعماء الاربعة بأنهم « يثيرون الانقسامات داخل الحـزب ، ويحرفون افكار ماو ، ويعارضون توجيهاته » وفى أول نوفمبر ١٩٧٦ اعرب جيش التحرير الشعبى الصينى بشكل رسمى ، عن ثقته فى هواكو فينج ووصفته صحيفة « جيش التحرير » بانه « الزعيم الذى سيدفع بقضية ماو الى الامام » وكان اعلان الجيش هذا ، حسما لذلك الصراع على السلطة الصينية ، والذى نشب بعد وفاة الراحل العظيم مباشرة .

والحقيقة ان الدراسة المستقبلية لما سيحدث فى الصين خلال الفترة المقبلة ، تواجهها العديد من الصعوبات ، فهناك بداءة أزمة فى المعلومات عن الزعامة الصينية ، وما يدور فى كواليسها من احداث ، فالاسوار الصينية غامضة ، وتخفى الكثير من خلفها ، ولا يمكن الاعتماد كثيرا على التحليلات والتنبؤات الغربية فى هذا الصدد فقد دللت فى لحظات كثيرة على خطئها ، وعدم قدرتها على فهم المجتمع الصينى وبنائه السياسى . فالكثير من المحللين فى الغرب ، يعتمدون فى رؤيتهم للمجتمع الصينى ، على قراءة ما يصدره هذا المجتمع من صحف ونشرات ، وعلى أجهزة التصنت والتسمع فى مدينة هونج كونج ، وحين يعجز هؤلاء المحللون عن قراءة ما بين السطور ، وفهم الغاز اللغة الصينية ورموزها ، فانهم يعمدون الى اسباغ تجارب اخرى على التجربة الصينية ، محاولين الاستشفاف واطلاق النتائج .

ومن جانب آخر فان هناك صعوبة متعلقة باللغة السياسية التى تستخدمها المعسكرات المتصارعة فى الصين . فالاتهامات المتبادلة يغلب عليها الحديث عن « الخروج على خط الرئيس ماو » و « الجنوح الى الطريق الرأسمالى » ومن ثم فان الايديولوجية ، هى التى غالبا ما تظهر فوق سطح الصراعات السياسية بينما تكاد تختفى تماما خلفها ، ماذا تعنيه هذه الشعارات من مصالح وسياسات محددة . واخيرا ، فان الصعوبة الثالثة تتعلق بان الصراع على السلطة فى الصين ، لا نعتقد — لاسباب متعددة — انه قد انتهى ، فهناك العديد من المتغيرات والتناقضات التى لا تزال آثارها وتفاعلاتها نشطة فى البنيان السياسى الصينى ، ولذلك فاننا لا نطمح فى هذه الدراسة ، لرسم صورة مستقبلية لما ستكون عليه السلطة السياسية بعد ماو ، وبعد سقوط مجموعة شنغهاى ، ولكن مانرنو له ، هو رسم خريطة للقوى السياسية الاساسية فى الصين ، وتحديد الاتجاه العام للزعامة الصينية الحالية ، مقدمين لذلك بنظرة ماوتسى تونج عن الخلافة السياسية فى الصين .

اولا : الايديولوجية الماوية والثورة المستمرة

تعد فكرة الثورة المستمرة احدى الحقائق الرئيسية فى الفكر الماوى ، وخاصة خلال السنوات العشر الاخيرة من حياته . فقد كانت نظرة ماو الرئيسـية ان التطـور الصينى سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، لا يمكن أن يتم الا من خلال الثورة . والثورة فى فكره ليست مأدبة ولا كتابة مقال ولا رسم صورة ولا تطريز ثوب ، فلا يمكن أن تكون بمثل تلك اللباقة والوداعة والرقة ، أو ذلك الهدوء واللطف والادب والتسامح وضبط النفس ، ان الثورة انتفاضة وعمل عنيف ، تلجأ اليه احدى الطبقات للاطاحة بطبقة أخرى » . وكان ماو يشعر دائما ، ان هناك ضرورة لاستمرار العملية الثورية هذه ، فهناك دائما خطر على الثورة كامن داخل الحدود ، من الطبقات القديمة من البورجوازيين وملاك الاراضى والفلاحين الاغنيـاء » والاشرار وسائر أنواع الشياطين والغيلان . والذين يرغبون فى امتصاص الثورة وعودة الصين الى الوراء .

فانتصار الثورة ، واستيلاء حزب البروليتاريا على السلطة ، لا يعنى ان الطبقة المهزومة سوف تركن الى الاستسلام ، ولكنها سوف تباشر كل أعمـال الثورة المضادة . وهذا فان ماو يعطى ثقلا خاصا للمواجهة الايديولوجية مع الطبقات القديمة . فهو يقول فى مقال له فى فبراير ١٩٥٧ « حول المعالجة الصحيحة للتناقضات بين صفوف الشعب » ان حسم نتيجـة الصراع الايديولوجى بين الاشتراكية والرأسمالية فى الصين ، يتطلب فترة طويلة اخرى . والسبب فى ذلك ، هو أن تأثير البورجوازية والمثقفين الذين انحدروا من المجتمع القديم ، سيظل فى بلادنا لفترة طويلة ، وهو سيدوم بصفته ايديولوجية طبقية زمنا طويلا ايضا . فاذا لم ندرك هذا الوضع كما ينبغى ، او لم ندركه بتاتا ، فسـوف نرتكب افدح الاخطاء ، ونهمل شن الصراع اللازم فى الحقل الايديولوجى » .

ان ماو يعود مرة أخرى لترديد نفس الافكار ، وتتبناها اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى فى تقريرها فى اغسطس ١٩٦٦ ابان الثورة الثقافية الصينية فالتقرير يتضمن « مع أن البورجوازية قد انهزمت ، فانها ما تزال تحاول استخدام العناصر المستغلة من قديم الافكار والثقافة والتقاليد والعادات ، بغية اغواء الجماهير وسلب عقولها والسعى ما استطاعت الى اصطنـاع نكسة . فعلى البروليتاريا ان تتصدر مجابهة كل تحد بورجوازى فى الميدان الايديولوجى ، وان تستخدم الافكار والثقافة والتقاليد والعادات البروليتارية الحديثة ، لتغيير المفاهيم الذهنية للمجتمع بأسره » .

ولم يكن ماو يتحدث عن الطبقات القديمة فقط ، ولكنه أيضا يتحدث عن الطبقات الجديدة التى نشأت بعد الثورة ، وتريد ان تحافظ على امتيازاتها « فالطبقات والصراع الطبقى مازالا قائمين ، حتى بعد ان انجز ، من حيث الاساس ، التحول الاشتراكى فيما يتعلق بملكية وسائل الانتاج » ومن ثم فقد خرج ماو بنظرية مؤداها أن « البورجوازية موجودة فى داخل الحزب الشيـوعى بالذات » وطرح نظرية « مواصلة الثورة فى ظـل ديكتاتورية البروليتاريا » ان هذه البورجوازية الجديدة هم من دعاهم ماو بالتحريفيين : هؤلاء الذين يعتقدون انه بالتحرير قد تم كل شىء ، والضباط الذين يأبون ان يكونوا على نفس المستوى من الجنود ، والبيروقراطيون الحزبيون الذين يرمون الى حماية الميزات التـى اكتسبوها ، والتكنوقراطيون الذين يرفضون المساواة مع العمال ، والمثقفون الذين يدافعون عن عملهم ، الذى يمتاز عن عمل الاخرين ، والفلاحون الذين بعد أن وصلوا الى مستوى معيشة افضل ، يميلون الى أن يصبحوا من ذوى الاملاك . لقد كان هناك تخوف اساسى لدى ماو من هؤلاء ، وعلى وجه الخصوص من البيـروقراطيين والتكنوقراط الذين يرون عملية التنمية مجرد « قضية

فنية » تتعلق بـالتمويل والاستثمارات ومستوى التكنولوجيا . وهى وجهة النظر التى رآها ماو مناقضة لفكرته عن ضرورة « السير على القدمين معا » وهى تعنى ان التقدم يحدث بالاعتماد على تطور متوازن بين القطاعات المتخلفة والمتقدمة ، مع الاحتفاظ دائما بعلاقة جدلية بين المدينة والقرية ، بين العمل الذهنى والعمل اليدوى ، بين الصناعة والزراعة . وفى النهاية وضع السياسة فى المرتبة الاولى ، وان تكون هناك علاقة دائمة بين القوانين الاقتصادية والموقف الاجتماعى .

ومن ثم فان ماو فى مؤتمر اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى السالف الذكر ، ذكر « ان هدفنا فى الوقت الراهن ، هو أن نكافح ونهزم اولئك القائمين بالحكم والمترسمين طريق الرأسمالية » وهى العبارة التى ذاع صيتها بعد ذلك ، واستخدمتها جميع الاطراف المتصارعة فى الصين . وعاد ماو بعد أن أشعل نيران الثورة الثقافية بسباحته الشهيرة فى نهر اليانجتسى ليقول « ان مسألة تكوين خلفاء يحافظون على الثورة ، تتعلق بمعرفة ما اذا كنا قادرين أم لا على منع التحريفية فى الصين .. انها مسألة حياة أو موت بالنسبة لحزبنا ولبلدنا ، لعشرات الالاف من السنين » . ولم تكن القضية لدى ماو ، مجرد مقاومة الطبقات القديمة والتحريفيين الجدد فقط . ولكنه كان يرى ان العملية الثورية ، فى حد ذاتها ، ضرورية لانضاج الاجيال الجديدة فى الصين ، ودفعها للاستمرار فى الطريق الثورى . لقد كانت قضية الخلافة راسخة فى ذهن ماو بطريقة لا تقبل الجدل ، وشغلته هذه القضية منذ نهاية الخمسينات على أن « النباتات التى تزرع فى الغرف الزجاجية ، لا يهيأ لها حظ وافر من الصلابة » . ومن ثم فقد قال لادجار سنو بوضوح : إن مستقبل الثورة الصينية يبقى غير مضمون العواقب ، مادام أن هذا الجيل يقدم البراهين على قدرته على الكفاح وعلى اخلاصه للقضية الشيوعية » . ومن وجهة النظر هذه ، كان ماو يعتقد فى ضرورة وجود ثورات ثقافية متلاحقة، تستجيب للتناقضات الجديدة التى تنشأ حتما فى المجتمع الاشتراكى ، وتنصهر خلالها الاجيال الجديدة .

ثانيا : القوى السياسية الرئيسية فى الصين :

فى اعتقادنا ، فان الصين قد عرفت ــ وخاصة خلال السنوات العشر الماضية ــ ثلاث قوى سياسية رئيسية هى : الراديكاليون ومن عرفوا بالمعتدلين والجيش وسنتناول كلا منهم على حدة :

١ ــ الراديكاليون : أصبح من المتعارف عليه بين الذين يبحثون فى الشئون الصينية ، اطلاق اسم الراديكاليون » على هذه المجموعة من السياسيين الصينيين ، الذين لمعوا مع الثورة الثقافية ، وقاموا بدور بارز فيها ، وعلى الاخص هذه المجموعة المعروفة بثلاثى شنغهاى ، وبمعنى آخر ، فان هذه المجموعة تستمد شرعيتها فى الحياة السياسية الصينية ، من الدور الذى لعبته خلال الثورة الثقافية واهلها للمشاركة فى اللجنة المركزية والمكتب السياسى للحزب الشيوعى الصينى . وهى بذلك على خلاف الحرس القديم للثورة ، الذى يستمد شرعيته من مشاركته فى الزحف الطويل ، والمقاومة ضد اليابانيين ، والاطاحة بشان كاى شيك ، واقامة المجتمع الاشتراكى فى الصين ، والتى أدرجت معظم اسمائها فى قائمة من سموا بالمعتدلين .

وأبرز نجوم هذا الاتجاه ، وانج هونج وين ، عامل نسيج سابق بمدينة شنغهاى حتى عام ١٩٦٧ وعرف فى المجال السياسى الصينى مع الثورة الثقافية ، عندما أسس فصيلة الحرس الاحمر بالمدينة ، فأحرز النصر على العناصر المعادية للثورة ، ثم أصبح عضوا باللجنة المركزية عام ١٩٦٩ ، ونائبا لرئيس الحزب عام ١٩٧٣ . والثانى تشانغ تشون تشياو ، الذى عمل فى وكالة انباء الصين الجديدة ، ومنذ عام ١٩٥٤ أصبح يدير أكبر صحف شنغهاى اليومية . ويعد أحد المخططين للثورة الثقافية ، مما دفع به لعضوية اللجنة المركزية عام ١٩٦٩ ، ثم عضوا دائما بالمكتب السياسى ونائبا لرئيس الوزراء فى ١٩٧٥ . والثالث ياو ــ وين ــ يوان ، وكانت مقالته فى مجلة شنغهاى الادبية « ين هوى باو » والتى هاجم فيها أوبرا يوهان « عزل هاجوى » أحد مثيرات الثورة الثقافية التى هاجمت الثقافة التقليدية . ودفعه موقفه هذا ليكون أبرز المحرضين فى الثورة الثقافية ، ويصبح رئيسا للجنة الثقافية الثورية عام ١٩٦٦ ، ثم عضوا باللجنة المركزية فى نفس العام والمكتب السياسى . وأخيرا تأتى تشياتج شينج زوجة ماو والنجمة السينمائية القديمة فى مدينة شنغهاى ، والتى دخلت الثورة الثقافية الصينية مثل ياو وين وان ، من باب الفن والادب . ثم أصبحت بعد ذلك عضوا فى اللجنة المركزية والمكتب السياسى فى عام ١٩٦٩ .

لقد شاركت هذه المجموعة ماو بقوة ابان الثورة الثقافية ، فى الدعوة الى نظريته عن الثورة المستمرة ، وضرورة وضع السياسة فى مقدمة كل المسائل الصينية ، والدعوة الى دراسة وتطبيق آراء ماو ، وتنمية الاولويات الاربع : اولوية الانسان على المادة ، والعمل السياسى على الانشطة الاخرى ، والعمل العقائدى على الصور الاخرى للعمل السياسى ، والافكار الحية على الافكار البالية . وشاركت هذه المجموعة فى صياغة تقرير اللجنة المركزية فى أغسطس ١٩٦٦ الذى أقر بشرعية الثورة الثقافية والذى حدد أهدافها فى ست عشرة نقطة ، تتلخص فى تنمية التقاليد الثورية والديمقراطية المركزية ، وتصفية المفاهيم الاتية من الخارج ، والتقدم فى طريق التنمية الصناعية الذى يتلاءم مع البلاد ، ودعوة الحزب لكى يستحوذ فى يديه على الشئون العسكرية ، ودعوة الامة لكى تصبح كلها أمة محاربة .

لقد لعبت هذه المجموعة دورا بارزا فى الحياة السياسية الصينية ، وعلى وجه الخصوص فى المجال الاعلامى والايديولوجى . ومما دعم قوتها ، أنها كانت تستند الى ماوتسى تونج شخصيا ، الذى عضد الكثير من آرائها الثورية . فشنت حملات دورية على هؤلاء الذين فى السلطة وفى الحزب ويسيرون على الطريق الرأسمالى . وكانت آخر معاركها المنتصرة ، هى التى قادتها فى مواجهة « تنج هسياو بنج » وهو احد النجوم البارزة فى معسكر المعتدلين . وكان تنج أحد الذين ادينوا ابان الثورة الثقافية ، واقيل من منصبه فى اللجنة المركزية للحزب سنة ١٩٦٦ ، وقدم نقدا ذاتيا علنيا لنفسه فى اكتوبر من نفس العام ، وظل يعمل بين القواعد فى

احدى المزارع فى منغوليا الداخلية ، بعيدا عن مسرح السياسة العامة لمدة سبع سنوات ، حتى عاد الى السلطة مرة أخرى ، بتأثير من شواين لاى فى عام ١٩٧٣ · وانتخب فى يناير ١٩٧٥ نائبا لرئيس الحزب الشيوعى وعضوا باللجنة الدائمة للمكتب السياسى · بالاضافة الى منصب نائب رئيس الوزراء ·

ومع مطلع عام ١٩٧٦ توفى شواين لاى فى ٨ يناير ، وبادر الجناح الراديكالى بشن الهجوم على تنج ، وخاصة بعد أن قام عدد من العناصر الموالية لتنج بالتظاهر فى أبريل ١٩٧٦ استنكارا لازالة الملصقات وأكاليل الزهور التى وضعت على النصب التذكارى « لابطال الشعب » بمناسبة ذكرى وفاة شو فى يوم عيد الموتى الصينى · وآنذاك شن هذا الجناح حملة عنيفة على تنج وأنصار الجناح المعتدل · ووصفت صحيفة الشعب الصينية هذه الاحداث ، بأنها موجهة من جانب « قوى المقاومة الشعواء ضد الزعيم ماو والحزب » وقالت ان تنج هسياو بنج عميل البرجوازية اصبح اكثر عزلة يوما بعد يوم · وحينما تمت اقالة تنج من جميع مناصبه ، قالت الصحيفة ان الحزب حقق انتصارا عظيما ، رغم أن الصراع الطبقى فى الصين يتسم بدرجة كبيرة من الحدة والتعقيد ·

وآنذاك بدا لكثير من المراقبين ، أن الجناح الراديكالى أصبحت له اليد الطولى فى الحياة السياسية الصينية ، ولأفكاره حول المساواة ، والاعتماد على الذات ، والتكنولوجيا الصينية ، والنظر بشك متزايد لنظريات الانفتاح على الخارج · وبدا اختيارهم لهواكوفينج رئيس الوزراء وزعيم الحزب الحالى مقدمة للانتزاع الكامل للسلطة السياسية ·

٢ ــ المعتدلون : فى مواجهة الجناح الراديكالى ، كان هناك دائما جناح معتدل ينظر بحذر شديد الى الافكار التى طرحها الراديكاليون · وكانت القضية الاولى لدى هؤلاء المعتدلين هى التنمية الاقتصادية · فقد رأت هذه المجموعة ، أن هناك فرقا بين الايديولوجية الثورية التى تقوم أساسا على فكرة المساواة ، وبين الفعالية فى العمل الاقتصادى ، وضرورة اعتماده على درجة من الاستقرار السياسى ، وأن بناء الاشتراكية لا يتم من خلال استثارة الجماهير · ولكن من خلال حزب بروليتارى يسعى لتقوية الهياكل الاساسية للمجتمع ·

لقد مثل هذا الجناح مجموعات البيروقراطيين والتكنوقراط من الحزبيين القدامى ، الذين انخرطوا فى السلك المدنى والحزبى بعد الثورة ، ورأوا أن عديدا من السياسات التى طرحها ماو فى المجال الاقتصادى ، قد انتهت الى الفشل ، أو اعطاء نتائج متواضعة ، نتيجة عدم اتباع قواعد الرشاد الاقتصادى فى هذه الاعمال · فقد فشلت استراتيجية القفزة الكبرى التى رسمها ماو ، فى تحقيق الاهداف المطلوبة منها ، وحتى تجربة الكوميونات التى بدأت عام ١٩٥٨ ، قادت الى نتائج متواضعة · لقد رمت تجربة الكوميونات ، بالاضافة الى المحافظة على مبدأ الملكية الجماعية للارض ، الى تحويل المجتمعات الزراعية الى مجتمعات صناعية ، عن طريق دفع أجور شهرية كما فى الصناعة ، على أساس أن يعمل أعضاء الكومونه كالعمال فى المصانع وفقا لساعات محددة · ويأكلون فى مطاعم ، ويقلون أطفالهم لدور الحضانة كما يفعل عمال المدن · وقد سببت التجربة فى بدايتها تفاؤلا ضخما فى الصين ، فورد فى قرار اللجنة المركزية فى أغسطس ١٩٥٨ : لا يبدو أن تحقيق الشيوعية فى الصين ليس احتمالا بعيدا · اننا سنستخدم الكومونات الشعبية لكى تحاول بفعالية ، فتح طريق جديد نحو المجتمع الشيوعى » · وأصبحت النتيجة المنتظرة من التجربة أن تؤدى الى تحول « بروليتارى عام » فى البلاد ·

ولكن تجربة ١٩٥٨ لم تؤد الى النتيجة المنتظرة ، فلم تكن الوحدات الانتاجية تعمل بكفاءة ، فضلا عن أن صغر هذه الوحدات ، رفع من تكلفة الانتاج ، وادى التخلف التكنولوجى ، الى رداءة الانتاج ، وأصبح من غير المعقول تطبيق الطرق الصناعية فى مناطق تتمتع بالشروط الاقتصادية الملائمة من تجمع سكانى ملائم ، مزود بجملة من المنشآت والمرافق الكافية ، فضلا عن رداءة طرق الاتصال بين الكوميونات · وهكذا لم تبق الافران العالية المصغرة « لمصانع الفولاذ فى الريف » طويلا حتى انطفأت ، وعادت هذه الكوميونات فى أغلبها للاقتصار على الشئون الزراعية ·

لقد كان تواضع النتائج الاقتصادية للتجربة الماوية فى الخمسينات ، سببا فى تقوية الاتجاهات المعتدلة وزيادة نفوذ البيروقراطيين والتكنوقراط ، الذين طرحوا التنمية كقضية فنية ذات قواعد اقتصادية علمية · وتزعم هذا الاتجاه ، ليو تشاوتشى رئيس الجمهورية ونائب رئيس الحزب ، الذى تغلغل مع أنصاره فى الحزب ، وبدا أن سلطة ماو أخذت فى التقلص ، حتى ان كثيرا من المحللين يرون ان ماو قد قام بثورته الثقافية فى منتصف الستينات لانتزاع السلطة من هؤلاء بالخروج على الحزب ، والالتجاء الى الجماهير وتأليبها على الحزب الذى اصبح يشبه الى حد كبير ، الحزب الشيوعى السوفييتى ، اذ أصبح المكتب السياسى هو السلطة الحاكمة فى البلاد ·

ورغم الضربة التى وجهت لهذا الجناح ابان الثورة الثقافية ، فقد ظل ذا تأثير قوى فى المجتمع الصينى خاصة انه لقى تأييدا من قبل شواين لاى رئيس الوزراء الصينى ، الذى كان بحكم منصبه ، يرى ضرورة أن يسير الانتاج قدما بنفس الطريقة التى يحدث بها العمل الثورى · ومن ثم فانه مع بداية السبعينات ، بدأت الصين تعود الى وضعها الطبيعى ، فقد استعاد الحزب قيادة البلاد ،وتم تقليص دور الجيش ــ كما سيرد فيما بعد ــ فى العمل السياسى ، وأعيد تشكيل لجان الحزب ، وأصبحت تشرف على اللجان الثورية التى تشكلت ابان الثورة الثقافية · وأعيد تشكيل المنظمات النقابية ومنظمات الشباب · وفى يناير ١٩٧٥ عقد المؤتمر القومى للحزب الذى كانت أهم قراراته المصادقة على الدستور الصينى الدائم · ولم تكتف هذه المجموعة بالاتجاه نحو الشرعية داخليا فقط ، ولكنها أيضا أخذت فى الاتجاه نحو الشرعية دوليا ، بعودة الصين الى الامم المتحدة ·

ومن ثم عادت شعارات هذه المجموعة الى الارتفاع مرة اخرى ، وأعلن تنج هسياو بنج نائب رئيس الوزراء شواين لاى ، أنه لا يهم لون القط ، وانما المهم قدرته على

صيد الفئران · وكان يعنى بذلك أن المهم هو الانتاج وزيادته ، وليس مهما بعد ذلك اللون الايديولوجى للقائمين بذلك · ورأى المعتدلون كذلك ، أن الانفتاح على العالم الغربى ، يمكن أن يسرع بخطى التكنولوجيا الصينية نحو الرقى · وأكثر من هذا ، فقد هاجموا كفاءة الاجيال الجديدة ، التى نشأت وفقا للبرامج الخاصة باعداد الانسان وبنائه ، والتى كان وراءها الراديكاليون ، وعبروا عن اعتقادهم بأن الاجيال التى نشأت وفقا لهذه البرامج ، انما هى أجيال أقل كفاءة من هؤلاء الذين تربوا فى المدارس الامريكية والسوفيتية ، وأن المستوى العلمى المنخفض لهذه الاجيال ، لن يصلح لسد متطلبات التطورات الاقتصادية ، التى تهدف الصين الى تحقيقها ·

٣ ـ الجيش : يجب التنبيه منذ البداية ، الى حقيقة أن الفاصل بين المدنيين والعسكريين فى الصين ، هو أقل وضوحا مما هو عليه فى البلدان الاخرى ، وخاصة فى المناصب القيادية · فان كثيرا من الشخصيات الهامة تحتل مراكز فى كل من الحكومة والحزب والمؤسسة العسكرية · ولكن بشكل عام ، فان العسكريين الصينيين ، يخضعون للاطار الماركسى اللينينى الذى يجعل المدنيين فى قيادة الحزب ، يشرفون على المؤسسة العسكرية ، تبعا للمبدأ القائل « ان الحزب هو الذى يوجه البندقية » · وقد ظل الجيش الصينى متبعا هذه القاعدة منذ قيام الدولة حتى عام ١٩٦٦ حيث حدثت الثورة الثقافية · وابان الثورة ، فان ماو استعان بالجيش ، بمساندة العناصر الراديكالية فى الثورة الثقافية · وهنا حدث تناقض بين الجيش الذى تزعمه آنذاك لين بياو ، الذى أصدر المبادىء الخمسة للثورة وأصبح من أكبر دعاتها ، والحرس الاحمر الذى شكله شباب الثورة ، مما نجمت عنه مصادمات عديدة بين الفريقين · وفى يوم ٥ سبتمبر ١٩٦٧ تلقى الجيش الصينى تعليمات من ماو ، مفادها أن مهمة الجيش هى توفير الامن للبلاد ، وايقاف الصراعات التى تدور بين العناصر المتخاصمة ·

ومنذ ذلك الحين ، تدعمت سلطة الجيش فى الحياة السياسية الصينية ، فقام باجراءات صارمة ضد الحرس الاحمر ، وأصبح مهيمنا على الثورة ، وظهر ذلك واضحا عند انعقاد المؤتمر التاسع للحزب الشيوعى الصينى فى ابريل عام ١٩٦٩ · فقد وافق المؤتمر رسميا على قانون جديد ، ينص على اختيار لين بياو خليفة لماوتسى تونج ، وعند تشكيل اللجنة المركزية للحزب ، ضمت ٤٤ فى المائة منها من القوات المسلحة ، وبلغ عدد العسكريين فى المكتب السياسى أحد عشر عضوا من بين عشرين عضوا ، هم أعضاء المكتب ·

ولكن قبل انعقاد المؤتمر العاشر للحزب ، كان ماو قد تنبه الى خطورة تزايد دور العسكريين ، فتم اغتيال لين بياو ، وقبلها كانت قد تمت تنحية رفاقه من منطقة بكين العسكرية · وحين عقد المؤتمر العاشر ، تم اختيار عدد من النواب للرئيس ماو ، وتمت زيادة عدد الاعضاء باللجنة المركزية ٤٠ عضوا ، بحيث صار العدد ٣١٩ ، وهذه الزيادة كانت متعمدة ، اذ كان القصد منها تقوية العناصر المثلة لماو والحكومة ، بحيث تنخفض نسبة العسكريين · وبذلك عاد الجيش مرة ثانية ليكون تابعا للحزب · ولكن هذا لا يعنى أن العسكريين قد ابتعدوا عن العمل السياسى ، ولكن يمكن القول انه حدث انقلاب فى اتجاهه السياسى · فبعد أن كان الجيش ذا اتجاهات يسارية بتأثير من لين بياو والعناصر الراديكالية الاخرى ، فان الجيش اخذ بعد ذلك فى الاتجاه أكثر ناحية المعتدلين ·

والحقيقة أن للجيش مصلحة خاصة فى ذلك ، فرغم أن الفكرة الماوية عن الصراع ضد الاعداء الخارجيين تقوم على تأكيد الكفاءة الاكيدة للحرب الشعبية ، والتى منها نبع شعار ماو « احفروا الانفاق ، خزنوا الغلال فى كل مكان ، ولا تبحثوا ابدا عن الهيمنة » ، فان الجيش الذى حدث له تطور ضخم ابان رئاسة لين بياو ، أصبح عليه أن يواجه قضايا السلاح والتكنولوجيا ، خاصة وأن الصراع الصينى السوفييتى ، قد امتد بصورة كبيرة خلال السنوات الاخيرة ·

ولذلك فاننا نعتقد ، أن حاجة الجيش الى التطوير ، جعلته يجنح الى جانب المعتدلين فى الصراع الاخير · وهو ما بدا من موقف شى هسى لين قائد منطقة بكين العسكرية ، والذى تردد أن الراديكاليين حاولوا الاستعانة به ضد هواكوفينج ، ولكنه قام بابلاغ الاخير بالمؤامرة ·

ثالثا : الصين فى ظل هواكوفينج :

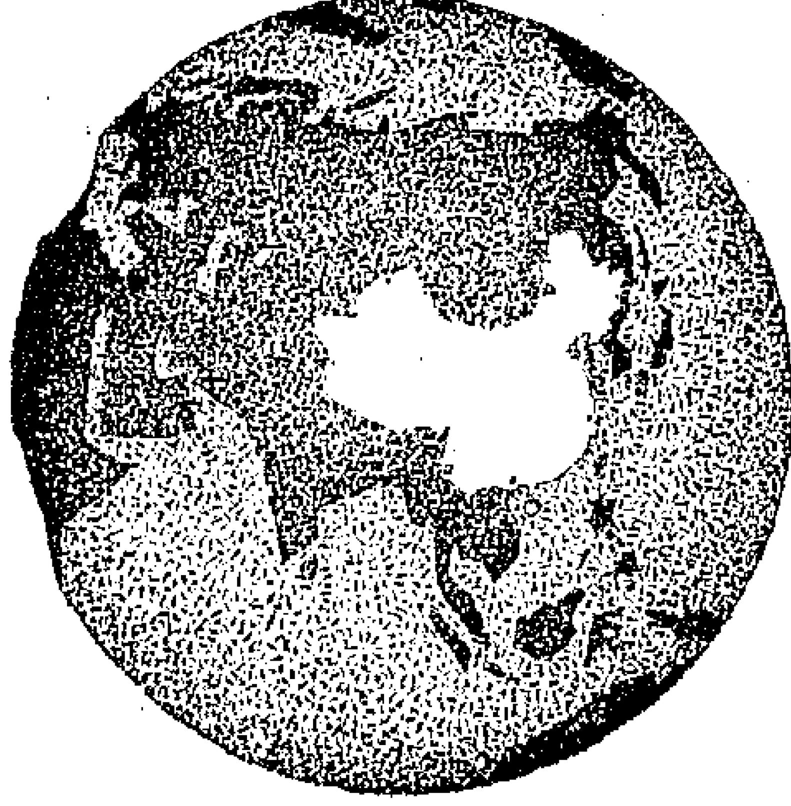
نخلص مما سبق ، الى أن هناك ثلاث قوى رئيسية فى الصين : الراديكاليون من مجموعة شنغهاى ، الذين يصرون على نقاء الفكرة المادية وصفائها فى ضرورة استمرار الثورة ، ووضع الايديولوجية والسياسة فوق الاقتصاد ، ويطرحون الافكار المثالية حول المساواة ويريدون « يوتوبيا » صينية تقوم على الاعتماد على الذات · والمعتدلون الذين يضعون الممارسة العملية فى المقدمة ، والاقتصاد قبل السياسة ، ويرون أن التنمية الاقتصادية ، هى التحدى الاول للصين ، وأن هذه التنمية بحاجة الى دفعة قوية من التكنولوجيا فى العالم الغربى · والجيش الذى يرغب فى أن يرفع من مستواه وينمى قوته الذرية وصناعة الدبابات والطائرات ، تلك الصناعات التى تطورت كثيرا فى الصين ، وخاصة فى السنوات من ١٩٦٩ ـ ١٩٧١ ابان سيطرة لين بياو على الجيش ، ويرغب الان فى تطويرها وتحسينها ، ويحتاج الى مناخ مستقر بلا توترات ، يتم فيها هذا التطوير ·

هذه التيارات الثلاثة أصبحت الان مطلقة اليد فى الصراع ، خاصة بعد أن اختفى أو قارب على الاختفاء ، معظم جيل الثورة القديم ، حتى لقد كان عام ١٩٧٦ عاما للدموع بين الشعب الصينى ، فقد توفى فيه ماوتسى تونج وشواين لاى وشوته ، وقبلهم بعدة شهور توفى تونج بى ود رئيس الجمهورية بالنيابة (ابريل ١٩٧٥) وكانج شنج عضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسى (ديسمبر ١٩٧٥) · لقد كانت هذه الشخصيات التاريخية ، تقوم بعمل توازنات بارعة ، نظرا لتأثيرها الشخصى وقدرتها على خلق الموازنات والاثقال المضادة بين التيارات

المختلفة • أما الان فقد بدأ الصراع ينطلق من عقاله • ولكننا في هذا المجال ، لا نتفق مع بعض الصحف الغربية مثل صحيفة الهيرالد تريبيون الدولية التى رأت فى شهر سبتمبر الماضى ، أن الصين على شفا حرب أهلية • والواقع أن كل هذا الصراع والتناقضات ، تدور بدرجة أو بأخرى فى فلك الحزب الشيوعى الصينى ، ووفق تفسيرات مختلفة ، فى اطار الفلسفة الماركسية اللينينية الماوية • ومن ثم فاننا لا نصل الى هذا الحد من امكانيات الصراع ، وان كان سيأخذ أسلوب تصفية بعض هذه التيارات على مستوى القمة ، ثم دفع قواعد الحزب والشارع الصينى ، لتأييد الخطوة الجديدة •

وكان هذا هو ما حدث تماما فى صراع أكتوبر ١٩٧٦ ، الذى أطاح بمجموعة شنغهاى والراديكاليين ، ليندفع تيار المعتدلين ، ليحكموا سيطرتهم على الحزب والحكومة ، ويقف الجيش مؤيدا لهم خلف الستار ، تحت قيادة الزعيم الجديد هواكوفينج • ولقد بدأ هناك عديد من المؤشرات ، التى تشير الى اعطاء أولوية للتنمية الاقتصادية والعمل على زيادة الانتاج • ففى الايام التالية لازمة أكتوبر مباشرة ، صعد نجم لى هين نين نائب رئيس الوزراء ، والمعروف عنه أنه أحد أعضاء الحرس القديم فى القيادة الصينية • ورغم ان ذلك نقطة قد تسجل ضده نظرا لكبر سنه (٧٦ عاما) ، الا أن وجوده قد يكون باعثا على اطمئنان أعداد غفيرة من الصينيين • وفضلا عن ذلك ، فانه ظل دائما أحد الوثيقى الصلة بشواين لاى ، ويعتبر أحد المهندسين للتجربة الاقتصادية فى الصين ، وخاصة فى السبعينات • هذه التجربة التى أحد مقوماتها استيراد معدات أجنبية ، لاعطاء دفعة قوية للتنمية الاقتصادية فى الصين • وهى السياسة التى كان يعترضها الراديكاليون • وهناك اشارة أخرى الى العودة الى الاقتصاد فى عودة وان لى وزير السكك الحديدية ، الذى كان قد أقصى مع تنج هيساو بنج ، نظرا لانه حاول التغلب على مشاكل العمل فى السكة الحديد ، عن طريق رفع الاجور • وهى السياسة التى كان يناوئها الراديكاليون ، ويفضلون عليها الحوافز المعنوية ، كذلك فان هناك مؤشرات عديدة ، الى أن الخطة الخمسية للتنمية التى طرحها هيساو بنج من قبل ، قد بدأت علاماتها تعود الى الظهور •

ولكن ذلك لا يعنى أن هواكوفينج قد حسم كل شيء ، فقد أصيبت قيادة الحزب بخلل شديد من جراء أزمة أكتوبر واقصاء العناصر الراديكالية • فمن بين نواب رئيس اللجنة المركزية السبعة ، لم يبق غير نائب واحد هو شين ينج (٧٨ عاما) الذى عين وزيرا للدفاع فى يناير ١٩٧٥ بالاضافة الى منصبه كنائب رئيس اللجنة العسكرية فى الحزب • وبالنسبة للمكتب السياسى للجنة المركزية فلم يبق من عدد أعضائها العشرين سوى عشرة ، ومن بين أعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسى العشرة ، لم يبق سوى اثنين أحدهما هواكوفينج نفسه • ان اعادة بناء زعامة الحزب ، سوف تكون أحد المهام الشاقة التى على هواكوفينج أن يواجهها ، وما قد يترتب عليها من صراعات • وفضلا عن ذلك ، فان عليه أن يخوض معركة كبرى فى المجال الايديولوجى الذى ركز عليه الراديكاليون طويلا ، لكى يعود بالصين مرة أخرى الى طريق الاستقرار والتنمية • ■



[١٠] أيـــام فى تاريـــخ مـــاو (١٨٩٣ – ١٩٧٦)

١٨٩٣

(٢٦ ديسمبر) ولد ماوتسى تونج فى قرية « شاو شان » فى اقليم « هونان »

١٩٠٩

بدأ ماو دراسته فى المدرسة الابتدائية

١٩١١

(اكتوبر) تطوع « ماو » فى الجيش المعادى للنظام الملكى ، على اثر تمرد حامية ووشانج فى اقليم هوبن ، أدى الى ثورة يقودها انصار « صن يات صن » القومى الليبرالى •

١٩١٢

(فبراير) انهاء حكم السلالة الامبراطورية المنشورية واعلنت الجمهورية •

١٩١٣

(فبراير) انتسب ماو الى دار المعلمين فى « شانجشا » •

(ديسمبر) حل البرلمان وحظر حزب الكومينتانج (الشعب والبلاد) على يد « يوان شي كاي » الدكتاتور ٠

١٩١٥

(ديسمبر) اصبح ماو سكرتيرا لجمعية الطلبة ٠

١٩١٦

(ديسمبر) توفى « يوان شي كاي » ووقعت الصين في قبضة « سادة الحرب » ٠

١٩١٧

نشر ماو مقالا في مجلة الشبيبة الجديدة « باسم مستعار » « اوشيبا هواشينج » بعنوان « دراسة حول التربية البدنية » ويعد هذا المقال من اهم المعالم التي توضح تكوينه الفكرى ذا البعد القومي في ذلك الوقت ٠

١٩١٨

(مايو) حصل ماو على دبلوم تخرج في دار المعلمين بشانج شا ، فرحل الى بكين حيث تولى وظيفة مساعد الامين بمكتبة الجامعة ، وكان رئيسها لي تاشاو الماركسي الفكر ٠ وخلال هذه الفترة ، التقى باثنين من قادة الحزب الشيوعي : « تشن – تو – هسسيو » و « تشانج – كدو – تاو » كما اشترك ماو في مجموعة تولت دراسة الماركسية في الجامعة ٠

١٩١٩

رحل ماو من جديد عائدا الى شانج شا ، حيث أسس « مجلة نهي سيانج » بهدف ترويج أفكار حركة ٤ مايو ١٩١٩ ٠ وهي حركة الاحتجاج على قرارات مؤتمر الصلح بين ونج شاندونج واليابان ٠

١٩٢٠

(سبتمبر) عقد الشيوعيون الصينيون اجتماعا عاما في « شنغهاى » تمهيدا لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني ، وتكونت لجنة مركزية مؤقتة يرأسها « تشن هسسيو » ٠

(نوفمبر) نشر اول مقال لماو ، تضمن أفكارا ماركسية ، ويركز لاول مرة على دور العمال ٠

– اسس ماو مجموعة ماركسية في هونان ، بتأثير من استاذ الاقتصاد « تشن تو هسيو » وبدأت الخلايا الاشتراكية تظهر في المدن الكبرى ٠

١٩٢١

(مايو) انتخب « صن يات صن » رئيسا للجمهورية في كانتون

(يوليو) شارك ماو في تأسيس الحزب الشيوعي الصيني في شنغهاى ٠

(اكتوبر) عين ماو سكرتيرا للحزب الشيوعي الصيني في شنغهاى ٠

١٩٢٢

قاد ماو مع « ليو شاوتشي » حركة اضراب قام بها عمال المناجم في « انيوان » وأصبح رئيسا للجمعية النقابية في الاقاليم ٠

١٩٢٣

عقد المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي الصيني ، وانتخب ماو عضوا في اللجنة المركزية التنفيذية للحزب ٠

١٩٢٤

أصبح ماو عضوا في اللجنة المركزية للكومينتانج ٠

١٩٢٥

(مايو) انتقل ماو الى هونان ، حيث دأب على تنظيم حركة الفلاحين ٠ وبدا اعتقاله وشيكا ، فانتقل الى كانتون ، حيث عمل في مكتب شئون الفلاحين التابع للكومينتانج ٠

١٩٢٦

(مارس) قدم ماو مشروع قرار الى لجنة شئون الفلاحين التابعة للكومينتانج يركز فيه على الاهتمام بدور الفلاحين ٠

(يونيو) بدأت في الشمال حملة ضد « سادة الحرب » وحكومتهم في بكين ٠

١٩٢٧

(يناير) رحل ماو الى هونان ، وكتب تقريرا حول التحقيق عن حركة الفلاحين في هونان ٠

(مارس) اشترك ماو في دورة اللجنة التنفيذية للمنظمة ٠

(أبريل) اشتد هجوم تشانج كاى شيك على الشيوعيين ، فسقط منهم آلاف القتلى ٠ نفذ حكم الاعدام في عدد من القادة الشيوعيين البارزين ، وفي مقدمتهم « لي دا رهاو » ٠

(أغسطس) اعتقل ماو وزوجته الاولى في نانتشانج ، على يد ضباط « تشانج كاى شيك » ٠ وقد اعدمت زوجته « كاى هوك » فسطر ابياته الشهيرة ، « قطعت يدى على حبال المشنقة ، فلم تخرج نقطة دم واحدة » ، « وبدلا من الدم شاهدت الحنان والرأفة ينتزعان من بين جنبي » ٠

(سبتمبر) تمكن ماو من الهرب، فذهب الى شانجشا لتوجيه الثورة ابان حصاد الخريف ٠ ولما فشلت هذه الحركة في أكتوبر ، عهد الى « شنج كان شان » ليؤسس في هذا الاقليم قاعدة ثورية ٠

١٩٢٨

انضمت قوات « تشوتى » و « لين بياو » و « بنج تين هواى » الى قوات ماو الذى أصبح المسئول السياسي للمجموعة ، بينما تولى « تشو تى » القيادة العسكرية ، لما أصبح يسمى الجيش الاحمر الرابع ٠

١٩٣٠ – ١٩٣١

بدأ تشانج كاى شيك في شن حملات شديدة « لاحتواء الشيوعيين وابادتهم » ٠

١٩٣١

(نوفمبر) سجل ماو وأنصاره ، أول انتصار لهم ، واعلن مولد « الجمهورية السوفيتية الصينية » في منطقة « جويشن » برئاسة ماوتسي تونج ٠

١٩٣٢

أعلنت الجمهورية الحرب على اليابان ، وبعد فترة

قصيرة ، عقد الكومينتانج هدنة معها · شن الكومينتانج حملة جديدة على الشيوعيين ، تعد أخطر حملة على للجيش الاحمر · وخلال اكتوبر ، فر اعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى من شنغهاى ، ولجأوا الى ماو فى كيانج شي ، ومن بينهم « وانج مينج » الامين العام للحزب و « شوان لاى » و « ليوشاوشى » ·

١٩٣٤

(يناير) عقد المؤتمر الثانى للسوفيتيات الصينية ، وأعيد انتخاب ماو رئيسا ·

(اكتوبر) شرع ماو فى المسيرة الطويلة الكبرى ·

١٩٣٥

(يناير) عقد اجتماع خاص للمكتب السياسى للحزب الشيوعى الصينى ، وانتخب « ماو » رئيسا للجنة المركزية للحزب ، وهو المنصب الذى ظل يتولاه حتى وفاته · وخلال نفس العام ، تمكن الجيش الاول الذى يقوده ، من الوصول الى الجزء الشمالى الغربى من الصين ·

١٩٣٧

(يوليو) شنت اليابان الحرب على الصين · فتم الاتفاق بين الكومينتانج والحزب الشيوعى الصينى ، على القتال المشترك ضد اليابانيين ·

١٩٣٨

(اكتوبر) قدم « ماو » تقريرا تحت عنوان « عن المرحلة الجديدة » ، تناول فيه المبررات التى أدت بالحزب الى التعاون مع « الكومينتانج » ·

١٩٤٠

(يناير) نشر « ماو » كتابه الشهير « الديموقراطية الجديدة » ·

١٩٤١

عاد الكومينتانج الى شن الهجوم على القوات الشيوعية ·

١٩٤٢

(فبراير) جاء رد « ماو » على هجمات الكومينتانج فى شكل حملة التقويم داخل الحزب ·

١٩٤٥

(ابريل) عقد المؤتمر السابع الشيوعى الصينى ، وقدم « ماو » تقريرا عن « حكومة التحالف » ·

(اغسطس) على اثر محادثات مكثفة بين الكومينتانج والسلطات الامريكية فى الصين من جهة والحزب الشيوعى الصينى ، انتقل « ماو » الى شونج كينج ، للتفاوض حول مشاكل السلام ووحدة البلاد ·

(١٠ اكتوبر) اسفرت المفاوضات بين « ماو » وتشانج كاى شيك عن اتفاق ، ولكن لم يمض سوى وقت قصير حتى عاد القتال من جديد ·

١٩٤٦

(يناير) عقد اتفاق آخر حول وقف اطلاق النار بين الكومينتانج والحزب الشيوعى الصينى ·

(يوليو) اندلعت الحرب الاهلية من جديد فى الصين ·

١٩٤٧

(٢٥ ديسمبر) أعلن ماو فى تقريره « الموقف الحالى ومهامنا » شن هجوم على جميع الجبهات ·

١٩٤٩

(يناير) نجح جيش التحرير فى الاستيلاء على العاصمة (بكين) ·

(ابريل) استولى جيش التحرير على مدينة « نانكين » ·

(مايو) عبرت قوات جيش التحرير نهر « يانج تسى » ، ونجحت فى تشتيت « القوات الوطنية » التابعة لتشانج كاى شيك ·

(يونيو) كتب « ماو » عن « دكتاتورية الشعب الديموقراطية » ·

(١ اكتوبر) أعلن « ماو » قيام الجمهورية الشعبية الصينية ، فى خطاب تاريخى أمام الشعب الملتف فى ميدان « تيين آن مين » فى بكين · واصبح ماو رئيسا للحكومة المركزية الشعبية ·

(ديسمبر) قام « ماو » بأول رحلة له الى موسكو ·

١٩٥٠

(١٤ فبراير) وقع « ماو » مع « ستالين » المعاهدة الصينية ـ السوفييتية ، ومدتها ٣٠ عاما ·

(٢٨ يونيو) أصدر « ماو » قانون الاصلاح الزراعى لجمهورية الصين الشعبية ·

(اكتوبر) صدر قرار بارسال ٥٠ الف متطوع صينى الى كوريا ·

١٩٥١

شن « ماو » حملات فى مختلف الميادين : منها ما يطالب باصلاح الاوساط المثقفة وبالكفاح ضد العناصر الفاسدة داخل الجهاز الادارى · وركز ماو على الدعوة الى اليقظة والقضاء على التيار المناهض للثورة داخل البلاد ·

١٩٥٣

(يناير) شرعت الصين تحت قيادة « ماو » فى « الخطة الخمسية الاولى » ·

(اغسطس) تم توقيع اتفاقية الهدنة فى كوريا ·

١٩٥٤

انتخب « ماو » رئيسا للجمهورية الصينية الشعبية ونائبا عن بكين ·

١٩٥٥

(يوليو) نشر « ماو » تقريرا عن « مسالة التعاون الزراعى » ، وفيه ينادى بالاسراع فى حركة الجماعية الزراعية ·

١٩٥٦

أعلن المسئولون الصينيون على صفحات الجرائد ، عن عدم تأييدهم للنقد الذى وجهه الحزب الشيوعى السوفيتى الى ستالين · وكتب ماو افتتاحية فى صحيفة « الشعب » اليومى ، تناول فيها وجهة نظره فى تصفية الستالينية ، والتجربة التاريخية لدكتاتورية الطبقة العاملة · ومنذ ذلك التاريخ ، الغى الحزب الشيوعى السوفييتى ، ذكر فكر ماو من قانونه التأسيسى ·

١٩٥٧

(٢٧ فبراير) ركز « ماو » فى خطاب هام على الاسلوب الصحيح لحل التناقضات داخل الشعب » ، وعلى الاصرار فى نضال الطبقات من جهة ،وعلى ضرورة الحفاظ على الحريات الاساسية لاغلبية السكان من جهة أخرى • ويعد هذا الخطاب ، الرد على ما جاء من نقد لماو فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى •

(نوفمبر) رأس « ماو » وفد الحزب الشيوعى الصينى فى مؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية العالمى المنعقد فى موسكو • وتعد هذه الرحلة الثانية والاخيرة التى قام بها ماو الى موسكو •

١٩٥٨

(فبراير) اعلن « ليو شاو تشى » عند عقد الدورة الثانية لمؤتمر الحزب الشيوعى الصينى ، عن شعار « القفزة الكبرى الى الامام » •

(١٥ أبريل) صدر العدد الاول من مجلة « العلم الاحمر » المعبرة عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى ، متضمنة مقالا شهيرا لماو عنوانه « الصين فقيرة وبيضاء » •

(يونيو) دعا « ماو » الى تكوين « الكوميونات الشعبية » بضم التعاونات •

(٣١ يوليو) رفض ماو مشروع حلف عسكرى مع الاتحاد السوفيتى ، عرضه فى بكين ، خروشوف والمارشال مالينوفسكى وزير الدفاع السوفييتى ، وعرف بعد ذلك أن « ماو » كان يصر على أن يكون للصين سلاح ذرى خاص بها •

(٢٩ اغسطس) دعا ماو الى تعميم الكوميونات الشعبية فى جميع أنحاء الصين ، والى انتاج الفولاذ عن طريق تعبئة الجماهير •

(١٠ ديسمبر) ظهر مفهوم « الثورة الدائمة » لاول مرة •

(١٨ ديسمبر) قرر ماو التخلى عن رئاسة الجمهورية عند انتهاء مدة رئاسته ، على أن يبقى رئيسا للحزب الشيوعى الصينى •

١٩٥٩

(ابريل) انتخب « ليوشاوشى » رئيسا للجمهورية •

١٩٦٠

(١٦ ابريل) صدر فى بكين كتاب « تحيا اللينينية » ، وهو مجموعة مقالات تحتوى على هجوم على سياسة التعايش السلمى السوفييتية ، ويعد من المظاهر الاولى لبوادر النزاع الايديولوجى بين بكين وموسكو •

(اغسطس) قرر خروتشوف سحب الخبراء السوفييت العاملين فى الصين خلال شهر واحد ، فى الوقت الذى كانت الصين تعانى فيه من كوارث طبيعية •

(نوفمبر) جرى صدام عنيف بين الحزب الشيوعى الصينى والحزب الشيوعى السوفييتى خلال عقد مؤتمر الاحزاب الشيوعية فى موسكو •

١٩٦١

(اكتوبر) غادر الوفد الصينى برئاسة شواين لاى موسكو قبل انتهاء أعمال المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى ، احتجاجا على هجوم السوفييت فى المؤتمر على سياسة البانيا •

١٩٦٢

(ابريل) جرت اشتباكات فى اقليم سينج كيانج على الحدود بين الصين والاتحاد السوفييتى •

(سبتمبر ـ اكتوبر) جرت معارك بين الصين والهند • وقد اتهمت بكين موسكو بمساندة الهند •

(سبتمبر) دعا ماو خلال عقد الدورة العاشرة للجنة المركزية ، الى مواصلة صراع الطبقات ، والى اخضاع التيار الانحرافى الى النقد •

(نوفمبر) قام الاتحاد السوفييتى بحملة أيديولوجية واسعة النطاق ضد الصين •

(ديسمبر) ١٩٦٢ (مارس) ١٩٦٣ : تولت الصين الرد على الحملة الايديولوجية السوفييتية ، واعلنت عما سمى « بالردود الستة » •

١٩٦٣

(يونيو) هاجم الحزب الشيوعى الصينى ، الحزب الشيوعى السوفييتى ، فى وثيقة كتبها ماو تحت عنوان « رسالة من ٢٥ نقطة » ، يؤكد فيها ان مراكز الثورة العالمية توجد فى مناطق العالم الثالث ، وهى خاضعة لقمع امبريالى • وخلال نفس الفترة ، قاد ماو حملة تثقيفية اشتراكية داخل الصين •

(يوليو) فشلت المناظرة حول « الحوار الايديولوجى الصينى السوفييتى » ، وتلاها تدهور فى العلاقات بين بكين وموسكو •

١٩٦٣ ـ ١٩٦٤

(سبتمبر) ١٩٦٣ (يوليو) ١٩٦٤ : نشرت الصحف الصينية تعليقاتها التسعة على « الرسالة المفتوحة للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى » •

١٩٦٤

(مايو) قاد ماو حملة « للتعليم من جيش التحرير » ، وهى حركة تركز على أهمية الدراسة الايديولوجية ، وخاصة دراسة فكر « ماو » • وتولى الجيش نشر أول كتاب يضم مقتطفات من رئيس الحزب • ويدعو ماو الى تكوين جيش يتولى الثورة ، « جيل الذين سيخلفونه » •

(١٦ اكتوبر) قامت الصين بتفجير أول قنبلة ذرية •

١٩٦٥

(يناير) هاجمت الوثيقة تحت عنوان « اتجاه المقالات الـ ٢٣ » التى اعتمدتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى ، والتى حرر ماو أكبر جزء منها ، المساندة التى تلقاها العناصر غير الثورية داخل الاجهزة المركزية للحزب •

(١٤ مايو) قامت الصين بتفجير ثانى قنبلة ذرية •

١٩٦٦

(ابريل) دعا ماو الى « الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى » •

(مايو) أدان ماو عمدة بكين وبعض قادة الحزب ، لموقفهم من بعض المشاكل الثقافية ، كما فضح وجود « أفراد من نوع خروتشوف » داخل صفوف الحزب الشيوعي الصيني .

(اغسطس) نجح ماو خلال دورة اللجنة المركزية ، في أن تقبل هذه الاخيرة آراءه . وقد اعتمدت اللجنة قرارا تضمن ١٦ نقطة ، تتناول مبادىء واجراءات الثورة الثقافية .

١٩٦٨

(أكتوبر) قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ، طرد ليوشاوتشي رئيس الجمهورية من الحزب .

١٩٦٩

(ابريل) انعقد المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي الصيني واعاد انتخاب ماو رئيسا له ، واكد سقوط « ليو شاوتشي » و « تنج هسياو بينج » ، وصعود « لين بياو » . وجاء في القانون التأسيسي الجديد للحزب ، أن فكر « ماو » مثل الماركسية ــ اللينينية ، يجب أن يكون الموجه لانشطة اعضاء الحزب . واعتمد المؤتمر الدستور الصيني الجديد ، كما أيد التقرير السياسي الذي تقدم به لين بياو ، الذي وصف بأنه « من اشد المقربين للرئيس وزميله في السلاح » « وعين « لين بياو » الخليفة لماو .

١٩٧٠

(٢٠ مايو) جرت مظاهرة ضخمة على ساحة تيين ــ آن ــ مين ، في حضور الامير سيهانوك . وقد دعا ماو شعوب العالم الى وحدة الصفوف لمناهضة « المعتدين الامريكيين وأذنابهم » .

١٩٧١

(سبتمبر) تشير الانباء الى تدهور موقف لين بياو .

(أول أكتوبر) الغى الاحتفال الرسمي التقليدي الذي يجرى على ساحة تيين آن مين . وصدرت تكذيبات رسمية للشائعات الجارية حول الحالة الصحية للرئيس ماو ، الذي لم يظهر في أي احتفال عام .

(اكتوبر) راجت شائعات حول وجود أزمة سياسية خطيرة في بكين . واعلنت صحافة هونج كونج ، وان طائرة تحمل لين بياو في ١٣ سبتمبر قد سقطت في منغوليا .

(نوفمبر) قامت مجلة « العلم الاحمر » بفضح « مؤمرات اجرامية » جرت داخل الحزب ، وتأكد بذلك اقصاء لين بياو .

١٩٧٢

(١١ يناير) لوحظ خلال تشييع جنازة « تشن ــ يى » ، غياب ٩ أعضاء من المكتب السياسي

(يوليو) أكدت البيانات الرسمية وفاة لين بياو

(٢٩ سبتمبر) أجرى ماو محادثات مع « تاناكا » رئيس الوزراء الياباني ، أدت الى الاعلان الرسمي عن انهاء حالة الحرب بين الصين واليابان .

١٩٧٣

(ابريل) عاد « هسياو » الى الظهور على المسرح السياسي الصيني ، بعد أن كان قد نحى من منصبه كسكرتير عام للحزب ابان الثورة الثقافية .

(٢٤ ــ ٢٨ اغسطس) أدان المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الصيني « مجموعة المناهضين للحزب »و « الخائن » لين بياو ، وعادت بعض الشخصيات التي أقصتها الثورة الثقافية ، الى الظهور على المسرح السياسي .

١٩٧٤

(أول نوفمبر) نشرت صحيفة شيوعية بهونج كونج ، نبأ وفاة « ليو شاو تشي » .

١٩٧٥

(١٧ يناير) انعقد اجتماع للجمعية الشعبية ، وتم انتخاب تنج هسياو بنج نائبا لرئيس الحزب الشيوعي الصيني .

(٢ ديسمبر) استقبل ماو الرئيس جيرالد فورد .

١٩٧٦

(٨ يناير) رأس ماو اللجنة المكلفة بتشييع جنازة « شواين لاى »

(٨ فبراير) عين هوا كوو فنج نائبا لرئيس الوزراء مؤقتا . وبعد أيام قليلة اعلنت الصحافة أن « ماو » يقود بنفسه حملة ضد « التيار الانحرافي » .

(٢٣ فبراير) استقبل ماو ، الرئيس الامريكي السابق ريتشارد نيكسون ، في زيارة خاصة .

(٥ ابريل) جرت اضطرابات على ساحة تيين ــ آن ــ مين .

(٧ ابريل) اقال المكتب السياسي للحزب ، تنج هسياو بنج . من جميع مناصبه ، على أثر اتهامه بالانحرافية والسير في الطريق الرأسمالي . وعين هوا كوو فنج نائبا لرئيس الحزب الشيوعي الصيني ورئيسا للوزراء . وقد اتخذ هذان القراران على أساس « اقتراح من قبل الرئيس ماو »

(١٥ يونيو) اصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ، قرارا بعدم اجراء اية مقابلات بين الرئيس « ماو » والضيوف الأجانب فكان هذا القرار بمثابة اشارة الى تدهور الحالة الصحية للرئيس الصيني .

(٢٩ يوليو) ابلغت وزارة الشئون الخارجية الصينية ، سفارة اليابان في بكين ، بأن « الشعب الصيني تحت قيادة الرئيس ماو » والحزب الشيوعي ، سيبذلان كل الجهود لمواجهة نتائج الزلزال .

(٩ سبتمبر) اعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ، نبأ وفاة الزعيم « ماوتسى تونج » .



حول ندوة الجامعة العربية

■■ كتب الاستاذ عيسى باخطمه (مشروع الحرم - مكة المكرمة - المملكة السعودية يقول :

قرأت ندوة « الجـامعـة العربية وتحديات المستقبل » والواقع أننى بعد التفحص والتمعـن رأيت أن السادة المجتمعين فى الندوة لـم يتطرقوا الى صلب الموضوع الذى كان السؤال حوله ٠

فاذا حللنا الوضع فى العالم العربى فنجد أنه قبل النظر الى ما يسمى بالجامعة العربية وما هى متهمة نحوه بالتقصير أو الانجاز فسنجد أنه يجب علينا دراسة الاصل وهـو الانسان العربى والخلفيات لذلك وهو العقلية أو النفسية العربية ٠

فكما هو واضح جدا أن الامة العربية لازالت تعتبر من الصـف الثالث أو العالم الثالث بين أمم الدنيا ورغم وجود الطاقات الانتاجية لديها وذلك لان الانسان العربى ليس مؤهلا بعد لتسليم واستلام منصب القيادة فى العالم أجمع لانه لديه تخلف عقلى أو قصور حضارى بالنسبة للدول المتقدمة فى أوربا أو أمريكا ، لان الانسان العربى ليس مهيئا بعـد ويحتاج الى بعض من الوقت حتى يصل الى مرحلة النضج السياسى والرشد الاجتماعى والاقتصادى ٠

فبعد تحليل وضع الانسان العربى تأتى مشكلة « الانتماء » أو الذاتية العربية لدى الانسان العربى ، فهو بعد أن يكون قد تعدى مراحل التخلف الحضارى أو القصور العقلى يأتى الى مسالة الانتماء لتكون له القدرة ولو بعض الشيء ان يعرف او يقرأ كتب الجغرافيا الطبيعية ليتعرف على خريطة العالم العربى وبذلك يستطيع ان يعـرف موقعـه مـن العـالم وقوميته التى ينتمى اليها ومصالحه من ذلك الانتماء ليعرف ان هنالك أمة كاملة تمده بما توفره له الطبيعة والبيئة من طاقات خيالية ولانهائية لكى يستفيد منها ولقرون عـديدة قادمة ٠

فمن مشكلة الانتماء نشأت الجامعة العربية وبقى تعريف الجامعة العربية وما هى وكيفيتها وقدراتها ٠ هـل الجـامعـة العـربيـة عبارة عن ناد يجتمع فيه حكام البلاد العربية أو دار عبادة يحصل فيه حسـاب النفس ومراجعة الضمير أم هى مـدرسة المشاغبين ؟

هل الجامعة العربية مكان تجمع اقليمى دولى أو تجمع دولى لبعض الاقاليم كأى منظمة دولية أى أن الجامعة العربية هى حكومة عظمى تحكم جميع الدول الاعضاء بها ؟

فلو نظرنا الى الخلفية الانسانية العربية لرأينا ان الامة العربية خرجت بعد قرون من الاستعمار والظـلام الدامس والتخلف والجهل الاسود الى طريق الحرية والتقدم فاخذت تجمع شملها وشتاتها اما عن طرق عشوائية أو عن طريق مدروس أو عبارة عن نمو طبيعى أو ما هى الا جميع الاحوال الثلاثة جميعا وفى آن واحد ٠

ورغم جميع التناقضات فى أوضاع كل عضو فى الجامعة العربية فان هذه التناقضات ثلاث امام احداث اليومية او السنوية والعالمية لجميع الاعضاء

وبقى لدينا السؤال وهو هل الجامعة العربية هى منظمة أم حكومة كبرى ؟

ففى واقع الاحداث أن الجامعة العربية هى عبارة عن منظمة دولية ولكن هى فى طريقها الى التحول الى حكومة عظمى تشمل جميع الاعضاء فيها وذلك بعد أن تجتاز الكثير من المراحل والصعاب مستندة على دعائم هى الاحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية للانسان العربى ٠ وهو سيكون المنتدى الرسمى والوحيـد للجامعة العربية والى أن يصل الى مرحلة الكمال والنضج ٠ وأنه من المبهج جدا أن كل الذى حصل ويحصل الان ورغم ما قد يتصوره البعض من كوارث فهو فى الواقع وفى رأيى الشخصى أنه كان فى صالح الامة العربية والمستقبل سوف يكون فى صالح الانسان العربى وهـذا شيء يدعو للتفاؤل والامل ٠

فاذا كانت هنالك تحديات للمستقبل بالنسبة للجامعة العربية فهو ايديولوجية الانسـان العـربى واحـواله وآراؤه الاقتصادية وواقعه الاجتماعى نابع من قوميته بحيث بعد أن يمر فى جميع المراحل السابقة لذلك يكون قد مر فى أجواء ملؤها الفوضى والشغب وعدم وضوح الرؤية والتخلـف ، فـان الانسان العربى الان لم يكتب عن أيدلوجيته ولا عن نظامه الاقتصادى ولا على عن وضعه الاجتماعى ، كل شيء لديه الان مستورد ، والانسان العربى هو انسان مستهلك لكل شيء يأتى من خارجه اما افكار غربية أو شرقية ٠٠ وهو لم يصنع شيئا بنفسه ولنفسـه ويظل يعتمد على القطبين الشرق والغرب ليأخذ منهما ، ولكن حين يمر الى مرحلة النضج يكون قد صبغ عقائده بنفسـه وكذلك نظامه الاقتصادى والاجتماعى مبنى علـى دعائم قومية وتابع منها ٠

وثائق حرب أكتوبر

■■ كتب الاستاذ رائد خليل العاني ـ طالب دراسات عليا في جامعة كيل ـ انجلترا يقول :

« اكتب رسالتي الجامعية عن الحرب في الشرق الاوسط ـ حرب اكتوبر ١٩٧٣ ودور الامم المتحدة وطبعا تتضمن استعراضا للظروف التي ولدت الحرب ومحاولات الامم المتحدة حسب قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧، وعن طريق مبعوث السلم يارنج لتحقيق التسوية السلمية بين الاطراف المتنازعة في الشرق الاوسط ، لا سيما مصر ، سوريا الاردن ، المقاومة الفلسطينية واسرائيل • رجاء تزويدي بالوثائق والدراسات التي يمكن الاعتماد عليها في كتابة الرسالة • وأهم الاشياء التي اود الحصول عليها هي : اي دوريات او مقالات او دراسات نشر بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية او مجلة السياسة الدولية او بيانات الحكومة المصرية مع بقية الاقطار العربية الاخرى بخصوص التسوية السياسية في اطار قرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ • ومؤتمر جنيف للسلم بشأن النزاع العربي الاسرائيلي ، موضوع الاراضي العربية المحتلة بعد حرب ١٩٧٣ وقبلها حقوق الشعب الفلسطيني ووجهة نظر الحكومة المصرية ازاء قوات الطوارىء الدولية ودور الدول الكبرى في ايجاد تسوية سلمية عادلة في المنطقة ، وموضوع سباق التسلح للفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٥ بين مصر ودول المواجهة وبين اسرائيل ، كذلك مبادرات مصر السياسية في الامم المتحدة قبل اندلاع حرب اكتوبر وبعدها ••

●

المحرر : وثائق الامم المتحدة بشأن الصراع العربي الاسرائيلي متوافرة بكل مراكز الاعلام التابعة للامم المتحدة في العواصم العالمية • اما بشأن الوثائق والبيانات المصرية فيتطلب الامر الحضور الى القاهرة للاطلاع عليها في ارشيف الجرائد اليومية والاتصال بوزارة الخارجية المصرية وجامعة الدول العربية • وقد قامت مجلة السياسة الدولية بتغطية جوانب عديدة من الموضوعات المشار اليها ويمكن الرجوع الى المجلدات السنوية للمجلة التي توزع عن طريق قسم الاشتراكات ـ بجريدة الاهرام ـ شارع الجلاء القاهرة •

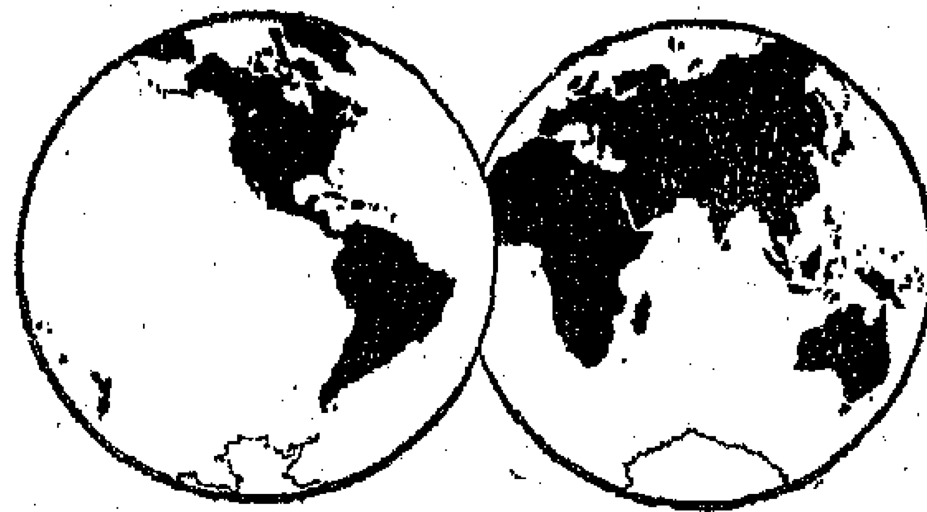
السياسة الدولية والدراسات العسكرية

■■ كتب الاستاذ علي الدين محمد عبد الجواد (سنهور ـ الفيوم) :

اهنىء هيئة تحرير المجلة باضافة باب جديد لها يعنى بالدراسات العسكرية التي طالما افتقدنا مثل هذه الدراسات في مجلاتنا الدورية •• وهذا الباب في أشد الحاجة الى تجنيد الكتاب المتخصصين في الدراسات العسكرية •

●

المحرر : باب « في الاستراتيجية العسكرية » مفتوح لكل الاقلام المتخصصة في هذا المجال • وننشر في هذا العدد دراستين اولاهما للواء حسن البدري والثانية للاستاذ محمود عزمي وكلاهما معروف بدراساته وبحوثه في هذا المجال •



من مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية *

١ - تجسيد الوهم (دراسة سيكولوجية للشخصية الإسرائيلية) تأليف : د. قدرى حفنى .... (١٩٧١)

٢ - محاضر الكنيست الإسرائيلى ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ـ الكتاب الأول (بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية فى بيروت) .... (١٩٧١)

٣ - محاضر المؤتمر الصهيونى الـ ٢٧ لعام ١٩٦٨ ـ الكتاب الأول ـ جزءان (بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية فى بيروت) .... (١٩٧١)

٤ - نمو الاقتصاد الإسرائيلى (دراسة فى الدخل القومى لاسرائيل ومكوناته) تأليف : عثمان محمد عثمان .... (١٩٧٢)

٥ - العسكرية الصهيونية (المؤسسة العسكرية الإسرائيلية . النشأة والتطور) المجلد الأول . تأليف : مجموعة من خبراء المركز .... (١٩٧٢)

٦ - نهاية التاريخ (مقدمة لدراسة بنية الفكر الصهيونى) تأليف د. عبد الوهاب المسيرى .... (١٩٧٣)

٧ - وثائق عبد الناصر (الكتاب الأول : يناير ١٩٦٧ ـ ديسمبر ١٩٦٨ الكتاب الثانى : يناير ١٩٦٩ ـ سبتمبر ١٩٧٠ .... (١٩٧٣)

٨ - الشخصية العربية (بين المفهوم العربى والمفهوم الإسرائيلى) تأليف : السيد يسين .... (١٩٧٤)

٩ - التوسع الإسرائيلى (عرض وتحليل مشروعات السلام الإسرائيلى) إعداد محمد فيصل عبد المنعم وابراهيم كروان ـ تقديم : د . على الدين هلال .... (١٩٧٤)

١٠ - العسكرية الصهيونية (العقيدة والاستراتيجية الحربية الإسرائيلية) ـ المجلد الثانى . تأليف : مجموعة من خبراء المركز .... (١٩٧٤)

١١ - حرب أكتوبر (دراسات فى الجوانب الاجتماعية والسياسية) ـ بالاشتراك مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة .... (١٩٧٤)

١٢ - أزمة الطاقة فى الولايات المتحدة الأمريكية تأليف : د . مصطفى خليل .... (١٩٧٥)

١٣ - تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ ـ ١٩٥٣) تأليف : د . يونان لبيب رزق .... (١٩٧٥)

١٤ - « موسوعة المصطلحات الصهيونية » تأليف : د . عبد الوهاب المسيرى .... (١٩٧٥)

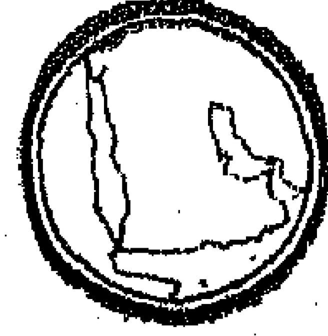
١٥ - مصر وأمريكا (عرض تاريخى لتطور العلاقات المصرية الأمريكية ـ وتسجيل لرحلة الرئيس السادات لأمريكا) تأليف مصطفى علوى وعبد المنعم سعيد .... (١٩٧٦)

١٦ - استراتيجية اسرائيل بعد حرب أكتوبر . تأليف : اللواء . مصطفى الجمل .... (١٩٧٦)

صدر أخيرا :

ـ الاتجاهات الجديدة فى مجلس الشعب .... اشراف السيد يسين

ـ الانتخابات الامريكية وأزمة الشرق الاوسط .... د . سعدالدين ابراهيم



مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

فصلية علمية تعنى بشئون الخليج والجزيرة العربية
السياسية - الاجتماعية - الاقتصادية - الثقافية - العلمية

رئيس التحرير : الدكتور محمد الرميحي

صدر العدد الاول في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥

يحتوي العدد على نحو ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على :

- مجموعة من الابحاث تعالج الشؤون المختلفة للمنطقة باقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشؤون ٠
- عدد من المراجعات لطائفة من اهم الكتب التي تبحث في المناحي المختلفة للمنطقة ٠
- أبواب ثابتة : تقارير - وثائق - يوميات - بيبليوجرافيا ٠
- ملخصات للابحاث باللغة الانجليزية ٠

ثمن العدد : ٤٠٠ فلسا كويتيا او ما يعادلها في الخارج ٠
الاشتراكات : للأفراد سنويا ديناران كويتيان في الكويت ، ٣ دنانير كويتية في الوطن العربي « بالبريد الجوي » ١٥ دولارا امريكيا او ٥ جنيهات استرلينية في سائر انحاء العالم « بالبريد الجوي » ٠
للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية ٨ دنانير كويتية في الخارج ٣٠ دولارا امريكيا او ١٠ جنيهات استرلينية ٠

العنوان : جامعة الكويت - مبنى ٢ - الدور الثاني - الخالدية - ص٠ب ١٧٠٧٣
هاتف : ٨١٦٦١٣ - جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير ٠

شؤون فلسطينية

مجلة شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس التحرير : الدكتور انيس صايغ

يكتب فيها مجموعة من كبار الكتاب والمتخصصين في القضية الفلسطينية

صدر العدد الاول في مارس ١٩٧١

٢٤٠ صفحة من القطع الكبير تقدم مقالات ودراسات وبحوثا في الشؤون السياسية والثقافية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني وللصهيونية واسرائيل ، الى جانب الابواب الشهرية الثابتة التي تسجل الاحداث والنشاطات الفلسطينية المختلفة .

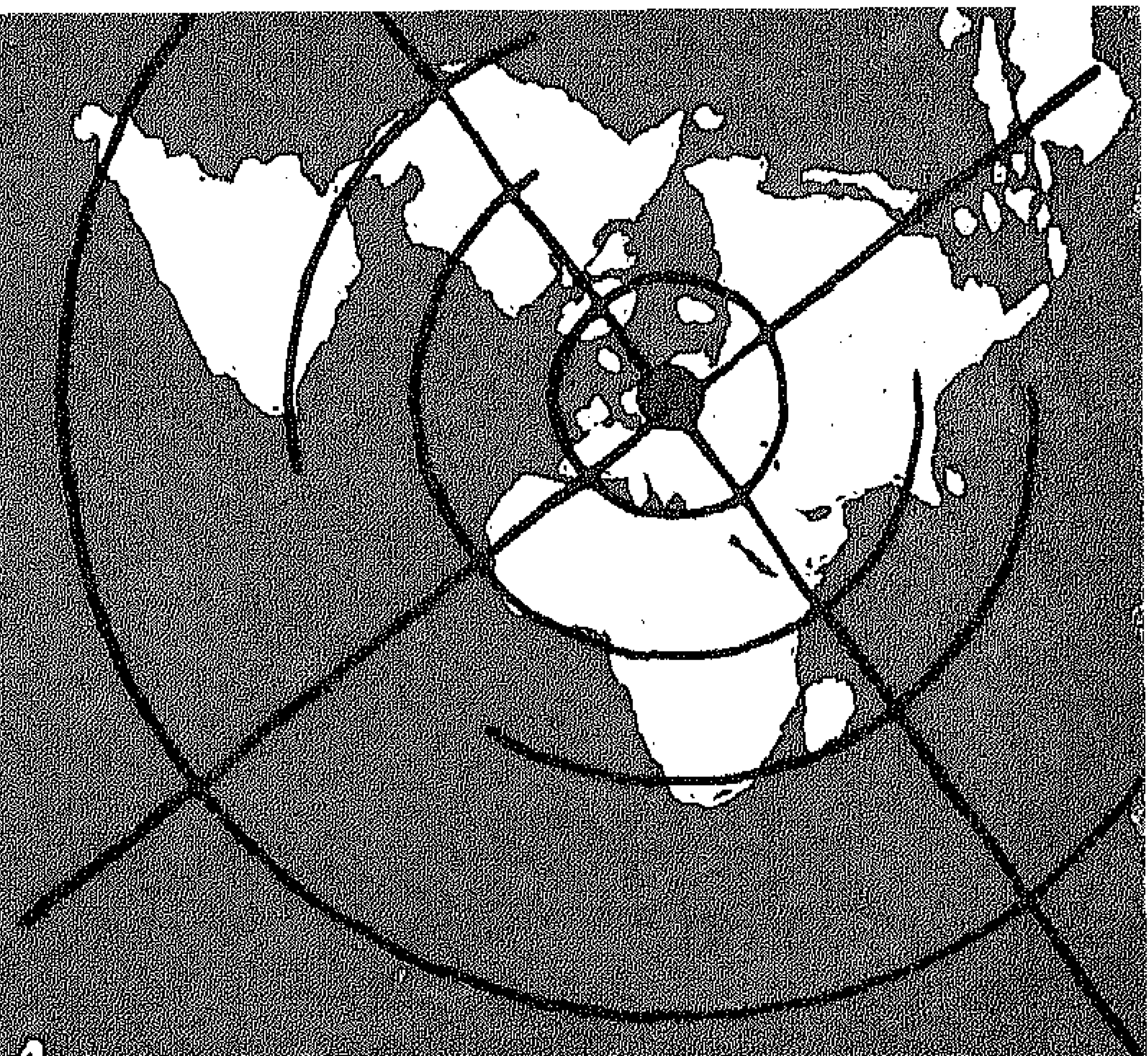
ثمن العدد : ٣½ ل.ل. في لبنان ، ٤ ل.س. في سوريا ، ٤٥٠ فلسا في الكويت والعراق ، ٤½ ل.ل. في سائر الاقطار العربية . الاشتراك السنوي (بريد جوي) : ٤٠ ل.ل. في لبنان ، ٥٠ ل.س. في سوريا ، ٥٠ ل.ل. في سائر الاقطار العربية ، ٦٥ ل.ل. في اوروبا وافريقيا ، ٩٠ ل.ل. في اميركا واستراليا وآسيا . الاشتراك السنوي (بريد عادي) : ٥٠ ل.ل. في جميع الدول غير العربية .

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني (متفرع من السادات) ، رأس بيروت ، بيروت — لبنان ، ص.ب ١٦٩١ ، تلفون : التحرير ٣٥١٢٦٠ ، التوزيع ٢٢٦٥٨٥ ، برقيا : مرأبحاث ، بيروت .

الادارة والتحـــرير والاعـــــلانات :
مؤسسة الاهـرام ـ ش الجلاء ـ القاهرة
ثمن العـــدد فى مصر والـــدول العربيـــة

مصر	٣٠٠	مليم مصرى	السعودية	٤	ريال سعودى
المغرب	٤	درهم مغربى	الكويت	٤٠٠	فلس كويتى
الجزائر	٤	دينار جزائرى	العراق	٤٠٠	فلس عراقى
تونس	٤٠٠	مليم تونسى	قطـــر	٤	ريال قطرى
ليبيـــا	٤٠٠	مليم ليبى	الامارات	٤	درهم الامارات
السودان	٣٠٠	مليم سودانى	اليمن	٤٠٠	فلس يمنى
ســـوريا	٤٠٠	قرش سورى	اليمن (د)	٨	شلن
لبنـــان	٤٠٠	قرش لبنانى	عمـــان	٤٠٠	بتسه
الاردن	٤٠٠	فلس اردنى	البحرين	٤٠٠	فلس بحرانى

مطابع الأهـــرام التجارية



السياسة الدولية



أبريل
١٩٧٧

- الوجود السوفيتى فى البحر الأبيض المتوسط
- الوظيفية واستراتيجية العمل العربي المشترك
- السلاح الاقتصادى فى تحرّك بون السياسى
- نحو صندوق عربي واحد للتنمية الاقتصادية
- الموقف الفلسطينى من مؤتمر جنيف
- الدبلوماسية الأمريكية الجديدة فى افريقيا

السياسة الدولية

العدد [٤٨]

ابريل ١٩٧٧

الفهـــرس

صفحة

■ الافتتاحية : البترول العربي أداة للتنمية أم للتجزئة ؟ ٤

■ الدراسات :

- الوجـود السـوفيتى فى البحر المتوسـط — د. اسماعيل صبرى مقلد ٦
- الوظيفيـة والعمـل العـربى المشـترك — د. محمد عزيز شكرى ٢٦
- السلاح الاقتصادى فى تحرك دون السياسى — نزيرة الافنـــدى ٥٤
- نحو صندوق عربى واحد للتنميـة الاقتصادية — د. جودة عبد الخالق ٧٨

■ التقـارير :

- الموقف الفلسـطينى من مؤتمـر جنيف — د. محمـد ربيـــع ٩٥
- الدبلوماسـية الامريكيـة الجديدة فى افريقيا — د. عبد الملك عـودة ١٠٠
- الاصول التاريخية والمفهومية للوفاق الـدولى — د. فاضـــل زكى ١٠٥
- آراء سـولجنتسين فى الـوفاق الـدولى — السيد امين شـلبى ١١٢
- كويبـك والحـركة الانفصـالية فى كنـدا — نـازلى معـوض ١١٧
- لبنــان بين الهدنة والسـلام الـدائم — عبد المنعم المشـاط ١٢٢
- الانتفاضة المستمرة فى الضـفة الغربيـة — د. السـيد عليـوة ١٢٩
- موقع التنميـة فى الدستور الجـزائرى — جهاد عبد الملك عوده ١٣٤

■ فى الاسـتراتيجية العسـكرية :

- مقارنة بين جـولتين [١٩٥٦ — ١٩٦٧] — اللواء حسن البدرى ١٣٧

■ مؤتمـرات وندوات دوليـــة :

- النـدوة العربية الافريقيـة فى الشـارقة — حلمى شـعراوى ١٤٥
- دورة الاكاديميـة العالميـة للسـلام — د. بطرس بطرس غالى ١٥٤
- ندوة البحـر المتوسـط فى اثينـا — نبيـه الاصـفهانى ١٥٥
- مؤتمـر القمـة الافـريقى العـربى الاول — احمـد يوسف القرعى ١٥٧

■ مكتبـة السـياسة الدوليـة :

- الثورة والثقافات فى الجزائر : عرض — د بطرس بطرس غالى ١٦٠
- مناهج دراسة العلاقات الدولية : عرض — د. اسماعيل صبرى مقلد ١٦١
- التغيرات الاجتماعية الاقتصادية فى غرب افريقيا : عرض — عبد المعطى سمرة ١٦٧
- قرنان من الحروب والثورات : عرض — سوسن حسين ١٧٤
- المؤلفـات العربيـة السـياسية ١٨٠

■ مجـلات السـياسة الدوليـة : ١٨٨

■ شـهريات الاحداث السـياسية : ١٩٩

■ المنظمات الدولية : ٢٢٢

■ الوثائق الدوليـة : وثائق مؤتمر القمة الافريقى العربى الاول . . ٢٣٦

السياسة الدولية

مجلة دورية تصدر عن مؤسسة الأهرام كل ثلاثة أشهر

العـدد ٤٨

السنة الثالثة عشرة

ابريل ١٩٧٧

رئيس التحرير :
د. بطرس بطرس غالى

مدير التحرير
د. عبد الملك عوده

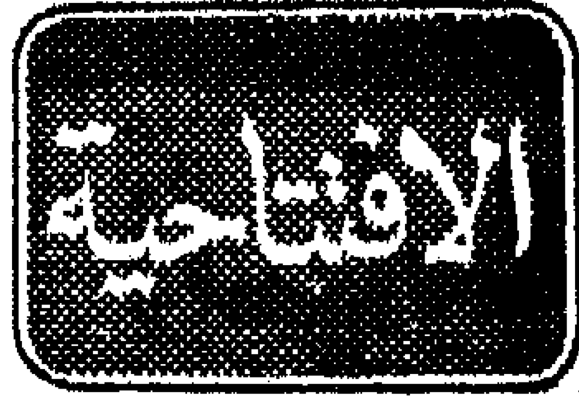
سكرتيرا التحرير :
احمد يوسف القرعى
نبيه الأصفهانى

الإدارة والتحرير والاعلانات
شارع الجلاء ـ القاهرة

الاشتراكات السنوية

- داخل الجمهورية (٣٠٠ مليم ، ١ جنيه)
- الدول العربية (بالبريد الجوى) (٦ دولارات أمريكية أو ما يعادلها)
- الدول الأجنبية (بالبريد العادى) (٩ دولارات أمريكية أو ما يعادلها)
- الدول الأجنبية (بالبريد الجوى) (١٨ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها)

الثمن ٣٠ قرشا



البترول العربى أداة للتنمية أم للتجزئة ؟

ان البترول العربى كالمارد الذى انطلق من القمقم ، فهل يستطيع الوطن العربى أن يروض هذا المارد ويخضعه لارادته ، ويجعل منه خادما أمينا يعاونه على تحرير الوطن العربى وانمائه وتعزيز أواصر ترابطه، أم أن الدول الصناعية الكبرى هى التى ستتحكم فى هذا المارد وتتحكم بالتالى فى مصير العالم العربى ؟

فمنذ أكتوبر ١٩٧٣ ، وقد مضى نحو أربع سنوات ، لم تتقدم الدول العربية بأى مشروع كبير على مستوى مشروع مارشال عقب الحرب العالمية الثانية ، أو مشروع الفحم والصلب الذى ربط بين الدول الاوربية الغربية ، أو مشروع الكومينكون الذى أنشأ سوقا مشتركة بين الدول الشيوعية الاوربية والاتحاد السوفييتى .. لتجعل من البترول أداة للاتحاد والترابط والتكامل الاقتصادى بين الدول العربية .

فهل تستطيع الدول العربية أن تعمل مشروعا كبيرا مماثلا يستخدم الموارد الهائلة الناتجة عن رفع سعر البترول ، علما بأن البترول العربى اذا كان يستطيع أن يساعد على بناء الوطن العربى واخراجه من تخلفه ووضع أسس تكامله ، فانه قد يسهم فى الوقت نفسه فى تقسيمه وتعطيل مسيرته الوحدوية ، اذ أن من آثار البترول العربى تقسيم البلاد العربية الى مجموعتين :

دول عربية تزداد ثراء بسبب البترول وارتفاع سعره ، ودول عربية فقيرة تزداد فقرا بسبب ارتفاع سعر البترول وارتفاع سعر المواد المصنوعة فى أوربا وأمريكا نتيجة ارتفاع سعر البترول . . وكلما اتسعت الهوة بين هاتين المجموعتين من الدول العربية ، كلما زادت التناقضات بينهما ، وزادت احتمالات التفكك والتسيب فى الجبهة العربية .

ومن الواجب أن نواجه بصراحة هذه القضية الجديدة ، لان هذه الصراحة قد تساعدنا جميعا على جعل البترول العربى أداة للتنمية والوحدة بدلا من أن يصبح أداة للتفرقة والتجزئة .

وفى هذا العدد من مجلة السياسة الدولية دراستان تحاولان معالجة جانب من جوانب هذه القضية الجديدة التى تواجه الوطن العربى :

فالدراسة الاولى للاستاذ الدكتور عزيز شكرى ، أستاذ القانون الدولى بجامعة دمشق الذى يدرس حاليا بجامعة الكويت ، فقد اقترح فى دراسته اعادة تنظيم الهيئات الدولية العربية الفنية والعمل على تنسيق أوجه نشاطها حتى تصبح المرافق العامة المشتركة لجميع الدول العربية ، وحتى تستوعب فائض الاموال البترولية من أجل التنمية العربية الشاملة .

« .. ان امريكا تقدمت بمشروع مارشال فى اوروبا افادت منه اوروبا . ولكن استفادت منه امريكا ايضا ، واريد من اخواننا العرب مشروعا لمصر مثل مشروع مارشال .. وانا لا اطلب معونات بدون مقابل ، انا اطلب قروضا فقط ، وادعو اخواننا العرب ان يأتوا ليشاركوننى .. كما شاركت امريكا اوروبا ، اقول لهم تعالوا احيوا كل شىء وانتم شركائى ... هذا كل ما اطلبه »

من الحديث الصحفى للرئيس السادات
لمجلة الصياد فى ٣٠ ديسمبر ١٩٧٦

أما الدراسة الثانية فهى للدكتور جودة عبد الخالق ، الاقتصادى الشاب ، الذى يقترح انشاء صندوق تنمية واحد لتفادى الازدواج والارتجال الذى يسود حاليا سياسة الصناديق العربية المتعددة الموزعة فى مختلف البلاد العربية المنتجة للبترول ، والتى ليس بينها ارتباط حقيقى ولا سياسة مشتركة وبالتالى تعجز عن أن يكون لها برنامج شامل للتنمية العربية الشاملة .

وسوف تحاول مجلة السياسة الدولية فى الاعداد القادمة أن تولى اهتماما خاصا لقضايا السياسة الناتجة عن رفع اسعار البترول العربى ، لان الاوساط السياسية والاكاديمية لم تهتم الا بالنتائج الاقتصادية المترتبة على البترول العربى ، ناسية أو متناسية ان البترول العربى فى البداية وفى النهاية قضية سياسية لا يمكن ان تعالج الا بقرار سياسى .



ويحوى هذا العدد من السياسة الدولية دراسة عن الوجود السوفيتى فى البحر المتوسط وأخرى عن السياسة الخارجية لالمانيا الاتحادية باعتبارها العملاق الاقتصادى الجديد الذى ظهر على مسرح السياسة الاوربية خاصة وعلى مسرح السياسة الدولية عامة كما يتضمن هذا العدد ايضا مجموعة من التقارير المتعلقة بأهم القضايا الدولية ، لان مجلة السياسة الدولية مع تركيزها على القضايا العربية ، تهدف أيضا الى الاهتمام بالقضايا العالمية التى نتأثر بها ونؤثر فيها .

وثمة ملاحظة اخيرة ، فقد صودر العدد السابق من مجلة السياسة الدولية فى بعض البلاد العربية على الرغم من محاولة المجلة أن تكون موضوعية علمية وبعيدة كل البعد عن أى ايديولوجية يمينية أو يسارية أو وسطية .

وتأسف المجلة لهذه العقبات التى تقف فى طريق توزيعها ، لان هدفها الاول أن تكون المجلة المتخصصة الاولى للوطن العربى كله ، بل لسان الوطن العربى فى الشئون الدولية .

ان مجلة السياسة الدولية تعرف أن هذه التطلعات ليست سهلة التحقيق فى عالم عربى منقسم على نفسه ، الا انها ستحاول وستحاول ان تتخطى ، تلك العقبات لتبقى دائما مجلة المثقفين العرب من الخليج الى المحيط .

رئيس التحرير

دراسة

الوجود السوفيتي في البحر المتوسط

د. اسماعيل صبري مقلد

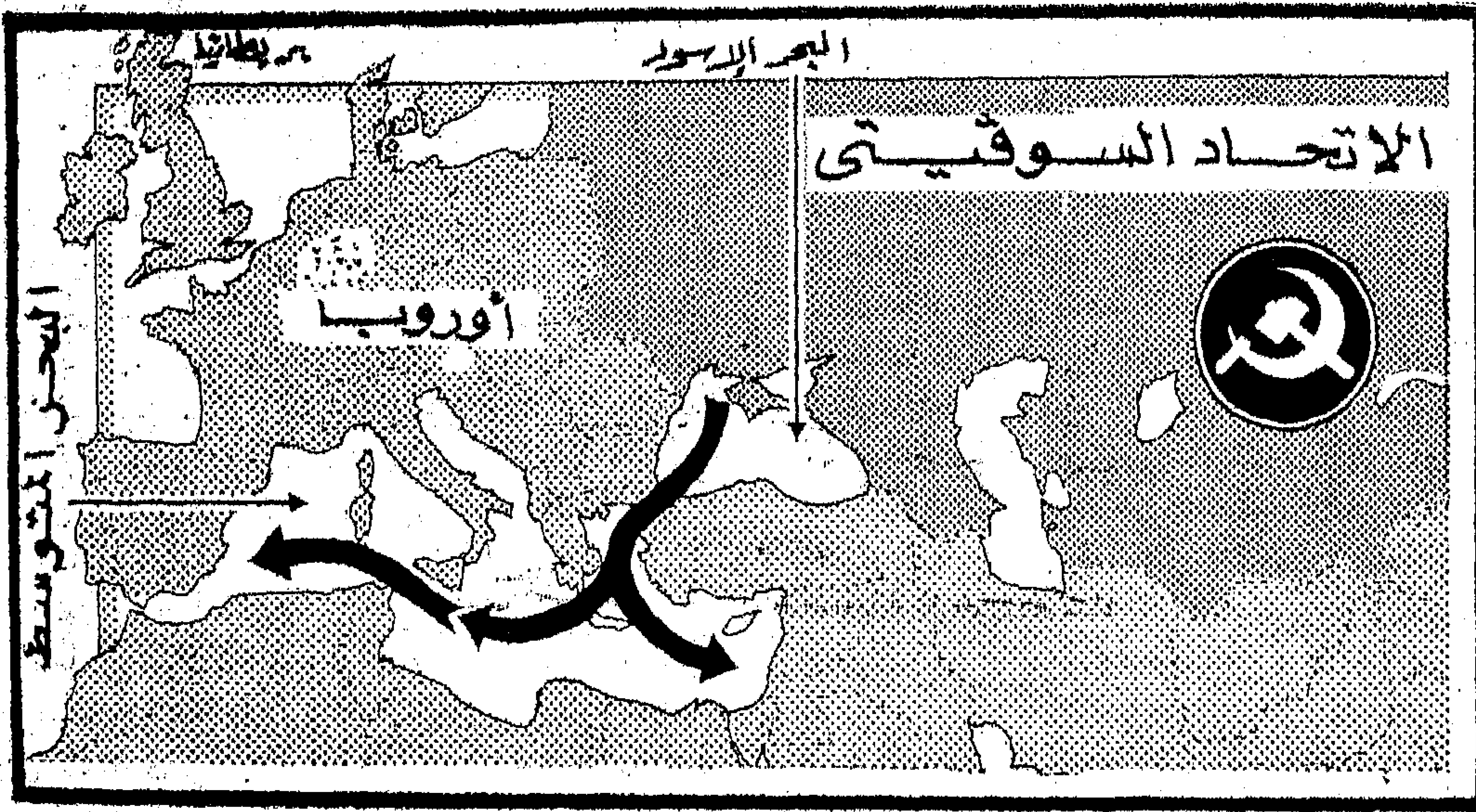
استاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بجامعة اسيوط

يدلل تاريخ منطقة البحر الابيض المتوسط ان هذه المنطقة قد توافرت لها خاصيتان اساسيتان تضافرتا معا في تشكيل معالم شخصيتها الدولية المتميزة، وفي جعلها قادرة على أن تترك بصمتها القوية على مجريات التطور الانساني العام، وعلى تاريخ العلاقات الدولية لعدة قرون .

أما الخاصية الاولى فترجع الى الاسهامة الحضارية الرائعة التي قدمتها منطقة البحر الابيض المتوسط الى العالم بدءا بالحضارتين الانسانيتين العريقتين الهيلينية والرومانية ، ومرورا بعصر النهضة والاحياء الاوربي حتى الوقت الحاضر . ولم يحدث أن فقدت هذه المنطقة في يوم من الايام وضعها كبوتقة هائلة للتفاعل الثقافي والحضاري الذي تغذيه اربعة روافد حضارية رئيسية هي جنوب أوربا والشرق الاوسط وشبه جزيرة البلقان وشمال افريقيا ، فضلا عن احتكاكها الذي لم ينقطع أبدا بحضارات العالم الواسع من حولها .

وأما الحقيقة الثانية فترجع الى الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية الضخمة التي تمثلها هذه المنطقة في علاقات المجتمع الدولي ، وفي صراعات القوى الدولية . وقد اتضحت هذه الاهمية بصورة خاصة منذ نهاية الحرب العالمية

* هذه الدراسة فصل من كتاب « البحر المتوسط في الاستراتيجية الدولية » . المقرر صدوره قريبا ضمن سلسلة مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام .



الثانية ، عندما اصبحت منطقة البحر المتوسط محورا رئيسيا من المحاور التى تتحرك عليها صراعات القوى الكبرى ومواجهاتها ومناوراتها ، ومن ثم فقد عمدت الى تخصيص اولوية بارزة لهذه المنطقة فى كافة أشكال تخطيطها الاستراتيجى والدبلوماسي اقتناعا منها بأن ما يحدث فيها من تطورات يؤثر مباشرة وبحسم على ظروفها ومصالحها الامنية .

ولكي ندرك القيمة الجيوبوليتيكية للبحر المتوسط في الاستراتيجية الدولية ، يكفي أن نذكر أنه كممر بحرى فهو يؤدي الى أعماق قلب الارض في جنوب أوراسيا عن طريق البحر الاسود ، كما يقع على جانب شبه جزيرة أوربا ، وبالاضافة الى ذلك ، فهو يؤدى الى أقصر طريق بحرى يصل الى المحيط الهندي عبر قناة السويس ، كما أنه يسيطر على طريق الاقتراب الى الشرق الاوسط ، وهو معبر الى قارات ثلاث فضلا عن أنه هو الذي يغذى شرايين التجارة بين شمال افريقيا وشمال غربي أوربا .

ومن الناحية الجغرافية ، تنقسم السيطرة على البحر الابيض المتوسط الى السيطرة على شرقه والسيطرة على غربه ، وأساس ارتكاز هذه السيطرة كلها ، بشرقه وغربه ، هي المناطق الساحلية المحيطة بهذا البحر ، ويشكل المضيق بين صقلية ومالطة وتونس حلقة الاتصال الهامة بين المنطقتين الشرقية والغربية ، فعبر هذا الممر الضيق يمكن تدفق المساعدات والتعزيزات الى أعضاء الناتو في الجنوب الشرقي ، تركيا واليونان . كما تهدد دول شرق البحر الابيض المتوسط ، وبخاصة اسرائيل واغلب الدول العربية في الشرق الاوسط .

على هذا الممر للخروج الى المحيط الاطلنطى عبر البحر المتوسط .

ومن هنا ، فان لصقلية ومالطا وتونس أهمية واضحة فى استراتيجية البحر المتوسط ، فالطائرات والسفن والغواصات التى تعتمد على قواعد لها فى هذه المناطق تستطيع مراقبة واستكشاف السفن التى تمر فى هذا المضيق كما تستطيع تعقبها وازعاجها ، وهى اذا انتشرت بشكل واسع فيه فانه يمكنها غلق المضيق ومنع الملاحة البحرية فيه .

كما أن هناك ثلاثة ممرات مائية أو طرقا ملاحية لها أهمية أساسية فى استراتيجية البحر المتوسط فى مضيق جبل طارق ومضيقا الدردنيل والبوسفور اللذان يؤديان الى البحر الاسود ، والى جانب هذه الممرات الاساسية يوجد طريقان أهميتها اقل وهما قناة السويس التى هى الطريق البحرى القصير والمباشر الى الثروة البترولية فى شبه الجزيرة العربية السعودية ، والى البحر الاحمر والمحيط الهندى والشرق الاقصى ، ثم مضيق أترانتو الذى يصل بين بحر الادرياتيك وشاطىء يوغسلافيا .

واذا كانت تلك الاهمية الاستراتيجية للبحر المتوسط قد وعتها واستوعبتها الاجهزة المسئولة عن التخطيط سواء لاستراتيجية الامن القومى الامريكى أو لاستراتيجية الناتو الخاصة بالدفاع الاوربى ، فان الاتحاد السوفييتى كان قد بدأ بتنبه هو الاخر الى تلك الاهمية اعتبارا من أوائل الستينات وبخاصة فى ضوء ما أسفرت عنه مواجهته مع الولايات المتحدة فى البحر الكاريبى فى عام ١٩٦٢ حيث أخذ يحور فى مفاهيمه وتصوراته حول دور القوة البحرية فى استراتيجيته العالمية . وبعد فترة لم تستغرق طويلا من المراجعة واعادة التقييم لعناصر الارتكاز فى استراتيجيته العالمية ، أخذ يتحول عن مبدئه السابق الذى يقوم على الاعتماد الكامل على قوته البرية والجوية وعلى قوته الضاربة من الاستراتيجية النووية الاستراتيجية فيهما والتكتيكية ، وبدأ يخطط لبناء قوة بحرية عالمية وفقا لاحدث اساليب التطور التكنولوجى فى قطاع التسليح البحرى .

وقد حظى الاسطول السوفيتى فى البحر المتوسط ، بالعديد من الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية الهامة بالجانب الاكبر من ذلك الدعم حتى لقد أصبح منذ عام ١٩٦٧ ، وبالتحديد بعد حرب يونيو ١٩٦٧ فى الشرق الاوسط ، قوة عسكرية وسياسية يحسب حسابها فى هذه المنطقة ، والى الحد الذى جعل الجمعية العامة لاتحاد غرب أوربا تصدر بيانا فى عام ١٩٦٧ ذكرت فيه أن البحر الابيض المتوسط لم يعد بحيرة غربية كما كان من قبل ، ثم تقول « لقد أصبح من الخطأ الكلام عن خطر التفاف الاتحاد السوفيتى حول الجناح الايمن للناتو ، لان هذا الخطر أصبح حقيقة جعلت أعضاء الحلف يتدارسون حول كيفية مقابلة هذا التطويق وليس منعه » .

والى جانب اعتبارات الاستراتيجية الدولية التى أدت الى تزايد الحشود البحرية لكل من القوتين العظميين فى البحر المتوسط ، نجد أن ثمة تطورات سياسيه هامة ظهرت الى حيز الواقع فى السنوات الاخيرة ، على الصعيدين العالمى والاقليمى ، وكانت لها آثار ضخمة ومباشرة على ما يجرى فى هذه المنطقة ومن ذلك مثلا :

١ — أنه منذ انبثقت الى الواقع لسياسات الوفاق بين الشرق والغرب ، وهى السياسات التى أخذت تفرض نفسها على علاقات الطرفين وبخاصة منذ انعقاد مؤتمرى القمة الامريكى السوفيتى ، والامريكى الصينى فى عام ١٩٧٢ وما تلاهما من مؤتمرات ، وأيضا مع التحسن الواضح فى العلاقات السياسية المتبادلة بين شطرى القارة الاوربية كنتيجه لهذا المناخ الدولى الجديد ، وهو التحسن الذى مكن لعقد مؤتمر موسع للامن والتعاون الاوربى الذى تبلورت أعماله فى اصدار وثيقة مبادىء هلسنكى فى أغسطس ١٩٧٥ التى تحاول أن تضع أساسا جديدا للعلاقات الاوربية ، نقول مع هذه التطورات أخذت تتضح ، أكثر من أى وقت مضى ، أهمية منطقة البحر المتوسط فى تدعيم الامن الاوربى وتوثيق التعاون بين أطرافه المعنية . ومن ثم فقد اصبحت القضية المثارة هى : ما السبيل الى التحول بهذه المنطقة من وضع المجابهة والصراع بين القوتين العظميين ومن ورائهما شركاؤهما فى حلفى الاطلنطى ووارسو ، الى منطقة للسلام والتعاون الاوربى والدولى الفعال ؟

ومن الواضح أن تحقيق ذلك الهدف يتطلب جهدا دبلوماسيا مكثفا على الجانبين يحاول على قدر

الامكان احتواء أسباب الصراع الدولي في المنطقة وتطويق مصادره وبالصورة التي تقلل من احتمال تورط القوى الكبرى فيها . وبالطبع فان ذلك لا يمكن أن يتم الا من خلال التنسيق الكامل مع الأطراف المباشرين أو المعنيين في هذه الصراعات من غير تلك الدول الاوربية . ولا يخفى أن الاخفاق في مواجهة صراعات المنطقة بالدرجة المطلوبة من القوة والحسم ، سينتهي على ارجح الاحتمالات بتدمير الاطار الوفاقي الجديد الذي تحاول الدول الاوربية من خلاله ، وعلى اختلاف معتقداتها السياسية والمذهبية ، معالجة قضايا الأمن المعقدة والملحة فيها والتي كان لتقاعسها في حلها في الماضي السبب المباشر وراء اندلاع حربين عالميتين مدمرتين .

ومن البديهي أن حلا كهذا لا يمكن أن يكون فعالا ومتكاملا ومستمرا الا اذا عملت هذه الدول الاوربية ، ومن ورائها القوتان العظميان ، على خلق ترتيبات جديدة ومحددة للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي والسياسي مع دول المنطقة في اطار من الفهم المشترك لدوافعها واحتياجاتها ، أو بكلمة أخرى من خلال ارضاء تطلعاتها المشروعة في الأمن والرفاهية والاستقرار .

ويمكن الاشارة باختصار الى نماذج من هذه الصراعات السياسية الأقليمية التي تقتضي ، كما قلنا ، التوصل بشأنها الى ضوابط دولية فعالة تستطيع كبح جماحها وامتصاص توتراتها الحادة ، كمقدمة نحو التحول بهذه المنطقة من اوضاع الصراع والمجابهة الى أوضاع من السلام والتعاون والاستقرار . ومن هذه الامثلة : الصراع العربي الاسرائيلي الذي ينذر بادخال الاسلحة النووية الى المنطقة مما يعني التصاعد به الى مستوى اعلى من العنف والتهديد ، والصراع بين دول المغرب العربي ، وهي المغرب وموريتانيا والجزائر ، حول مشكلة الصحراء الغربية او ما كان معروفا في السابق بالصحراء الاسبانية ، ثم الصراع الداخلي في لبنان والذي تفجر على شكل حرب أهلية دموية استمرت نحو عامين وشاركت فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة اطراف غربية ودولية وما تزال مشحونة بكل عوامل العنف والاثارة ، ثم الصراع بين الغرب والاتحاد السوفيتي حول مستقبل مالطا السياسي وهو صراع ليس بالهين نظرا لما ترمز اليه مالطا من أهمية استراتيجية في منطقة البحر الابيض المتوسط ، وأخيرا فهناك الصراع بين اسبانيا وبريطانيا وحل مضيق جبل طارق الذي تدعي اسبانيا ملكيتها له وتحاول ضمه اليها وهو ما تعارضه بريطانيا بكل شدة .. الخ .

ولعله من بين الاعتبارات الرئيسية والمهمة والتي يمكن أن تخدم كحافز نحو تدارك هذه الصراعات عند المرحلة الحاضرة من تطورها ، الدرجة العالية جدا من اعتماد الدول الاوربية الكائنة في منطقة البحر الابيض المتوسط وكذلك غيرها من دول الكتلة الغربية ، على البترول العربي وعلى قناة السويس « وان كان بصورة أقل » ، وهو ما يجعل من الضروري تأمين المنطقة بمصادرها الهائلة من الطاقة البترولية ، سواء تلك التي تضمها مباشرة أو التي تقع على مقربة منها ، ضد وقوع انفجارات عسكرية هنا أو هناك يترتب عليها فقدان هذه الدول لمصادرها الرئيسية من البترول والطاقة .. الخ .

٢ ـ تكمن تحت السطح حاليا في منطقة البحر المتوسط ، جذور صراعات عنيفة محتملة ، وهي وان كانت كلها أو معظمها صراعات محلية داخلية ، الا أن بعضها أخذ يحدث أصداء دولية مسموعة . وهذه الظاهرة في ذاتها تلقي بمسئوليات مضاعفة على عاتق القوتين العظميين وعلى دول الوفاق الاوربي ، وذلك من حيث الحاجة الى معالجة ردود الفعل التي تنتج عنها بالدرجة القصوى من الحرص وضبط النفس ، والا كان معنى ذلك أن تلك الصراعات مضافا اليها التهديد الذي تمثله الصراعات الاخرى التي أوردنا مجرد أمثلة لها ، سوف تجعل من منطقة البحر المتوسط برميلا من البارود المشتعل ، ومن أمثلة هذه الصراعات المحتملة :

أ ـ أما المصدر الاول المحتمل للصراع فينبع من ظروف التغير السياسي العميق الذي يحدث في كل من اسبانيا والبرتغال ، وهما الدولتان اللتان تتمتعان بأهمية استراتيجية كبرى بالنسبة لدفاعات حلف الاطلنطي في البحر المتوسط واوربا الغربية .

فلقد ترتب على انهيار قبضة الدكتاتورية اليمينية المتطرفة في كلتا الدولتين ، دكتاتورية سالازار وكيتانو في البرتغال ودكتاتورية فرانكو في أسبانيا ، أن ظهرت على السطح القوة التي ظلت كامنة لقوى اليسار المتطرف منها والمعتدل ، وكاد الوضع السياسي الداخلي المتفاقم في الدولتين

ان يدفع بهما الى نقطة الحرب الاهلية ، وما يزال الصراع السياسى والحزبى الداخلى فيهما على أشده .

وعلى الرغم من ان الحكومة البرتغالية التى تقع الان تحت سيطرة اليسار المعتدل قد عبرت عن اتجاهها الى الابقاء على عضوية البرتغال فى الناتو ، الا أنه مما لا شك فيه أن ولاء البرتغال لهذا الحلف وارتباطها به لم يعودا على نفس المستوى الذى كانا عليه فى الفترة السابقة على حدوث تلك التغيرات . ومن ثم ، فانه يصبح من المحتمل تماما أن تقدم البرتغال على فض ارتباطها نهائيا بالناتو فيما اذا تمكنت قوى اليسار المتطرف من السيطرة على الحكومة فيها مستقبلا .

وينطبق نفس الاحتمال على إسبانيا اذا ما سيطرت عليها قوى اليسار المتطرف ، اذ أنه فى هذه الحالة لن تتوانى عن طرد أمريكا والناتو من القواعد العسكرية التى يحتفظان بها فى أراضيها « جدير بالذكر أن اسبانيا ليست عضوا فى حلف الاطلنطى » .

وفيما اذا تحقق ذلك الاحتمال ، الذى لا يبدو بعيدا بحال ، فان الوضع الجديد لابد له وأن يترك آثارا عميقة ، ليس فقط بالنسبة لاستراتيجية الناتو الدفاعية أو بالنسبة لمصالح امريكا الامنية ، وانما على الموقف الدولى برمته ، اقليميا وعالميا .

ب ـ ان صورة مماثلة لهذه يمكن ان تحدث فى ايطاليا التى هى عضو هام فى الناتو كما انها عضو فى أكثر لجانه حساسية وخطورة مثل لجنة التخطيط النووى التى تتوفر لها ادق المعلومات عن استراتيجية الحلف النووية ، وعن قدراته وامكاناته الدفاعية والهجومية بهذا النوع من الاسلحة .

وقد كشفت تطورات الموقف السياسى الداخلى أخيرا فى ايطاليا عن التزايد الضخم فى نفوذ الحزب الشيوعى الايطالى ، مما يقطع بانه ليس بعيدا عن امكانية الوثوب الى مقعد السلطة ، سواء حدث ذلك فى شكل ائتلافى أو بصورة منفردة . وعندئذ سيكون التساؤل هو : ماذا عن ايطاليا الشيوعية بالنسبة للناتو والغرب ، وماذا عن النتائج السياسية التى يمكن ان يتسبب فيها فراغ القوى والتخلخل السياسى والمعنوى الهائل الذى سيظهر فى المنطقة بعد فقدان ايطاليا من المعسكر الغربى الى المعسكر المضاد ؟ وماذا عن أوضاع الصراع الداخلى الذى يحتمل أن يحدث بين قوى اليمين المتطرف وبين هذا النظام الشيوعى ؟ والى أى نتيجة يمكن أن تنتهى مثل تلك المجابهة ؟ ثم ماذا عن احتمال تدخل أطراف خارجيين عسكريا فى ذلك الصراع السياسى الداخلى ؟ .. الخ ..

ان هذه وغيرها أسئلة على قدر بالغ من الخطورة يتعين التحسب لها والتفكير فيها من الان بدلا من أن تصبح مجابهتها بصورة متعجلة فى حينها أمرا مستحيلا .

جـ ـ ثم يأتى مصدر التوتر الاخر من تطور العلاقات ـ بطفرة فجائية هائلة ـ بين الاتحاد السوفيتى وليبيا ببترولها الضخم ونظامها الحاكم الذى يقوم على نوع خاص من الديناميكية السياسية التى تمثل بالقطع قوة مضادة للاستقرار فى المنطقة ..

فالاتحاد السوفيتى الذى يريد أن يجعل من ليبيا قاعدة ارتكاز بديلة له عن نفوذه الذى فقده فى مصر ، لا يألو جهدا فى تحريضها على القيام بحملات من الاثارة المنظمة والمكثفة ضد الانظمة المجاورة ، مستخدمة فى ذلك كل ما هو متاح لديها من وسائل التشهير السياسى والتهييج الدعائى والتآمر العسكرى والتخريب من الداخل .. الخ ، وقد ثبت ذلك بأدلة قاطعة للسودان بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة التى ساندتها ومولتها ليبيا فى يوليو ١٩٧٦ ، ثم مع محاولات التخريب المتكررة فى مصر وتونس وغيرهما .

ولا يخفى أن تسليح النظام الليبى باحدث أنواع العتاد السوفيتى وبما يفوق كثيرا كل مقدرة للجيش الليبى على استيعابه ، مع ما تسرده التقارير الدولية عن حصول الاتحاد السوفيتى على قواعد عسكرية له فى ليبيا تخدم تحركات اسطوله فى البحر المتوسط وتسد له بعض النقص فى امكانيات قوته الجوية فى المنطقة ، هذا الوضع ـ ممثلا فى مختلف حقائقه وأبعاده ـ سيحدث آثارا عنيفة لدى الدول التى يستهدفها مثل هذا التآمر السوفيتى ـ الليبى المشترك ، فهذه الدول ستجد نفسها بعد فترة غير قادرة على ضبط نفسها او التحكم فى ردود أفعالها من ذلك الذى يجرى حولها وعلى حدودها . ومن هنا ، يبقى احتمال

تشوب مواجهات عسكرية عنيفة بين ليبيا التي يظاهرها الاتحاد السوفيتي مرحليا ويستعملها كمخلب قط ، وبين مجموعة الدول المجاورة لها .

وبعد هذه المقدمة الضرورية ، ننتقل الى تحليل معالم القوة العسكرية السوفيتية في البحر المتوسط .

معالم القوة العسكرية السوفيتية في البحر الابيض المتوسط

من ظواهر الاستراتيجية الدولية التي جذبت انتباه المحللين العسكريين وخبراء العلاقات الدولية في العالم ، اقدام الاتحاد السوفيتي على دعم وتكثيف تواجده البحري في منطقة البحر الابيض المتوسط ، وهي الظاهرة التي اخذت أبعادها تتضح في صورتها الكاملة منذ عام ١٩٦٧ . واذا كانت القوة الامريكية في هذه المنطقة ما تزال تعد بمقاييس القدرات الاستراتيجية والتكتيكية العامة أكبر في مجموعها من مثيلتها السوفيتية ، الا أن ذلك لا ينفي أن الاتحاد السوفيتي قد برز من خلال هذا التعاظم المستمر في طاقاته العسكرية ، وهي طاقات بحرية أساسا ، كقوة شرق أوسطية يتعين اخذها في اعتبار مخططي الاستراتيجية الامريكية بل والغربية عموما بأقصى درجة من الجدية والحذر .

واذا كان الاتحاد السوفيتي لم يتغلب بصورة كاملة بعد على مشكلته الخاصة بعدم حصوله على قواعد جوية تكفي لتأمين أهداف استراتيجيته التي ينفذها في الشرق الاوسط ، وهي الاستراتيجية التي تشكل بدورها حلقة رئيسية في مخطط عالمي محكم الابعاد ، الا انه يبدو من خلال اتجاهه في السنوات الاخيرة الى التوسع في تنفيذ مشاريع بناء حاملات الطائرات التي تعمل في البحر الابيض المتوسط ، انه بصدد التوصل الى حل مناسب يتدارك من خلاله هذه المشكلة العسكرية الحيوية .

ويتضح اهتمام الاستراتيجية السوفيتية بمنطقة البحر المتوسط من عدة نواح لعل أبرزها واهمها اطلاقا :

١ ـ أن البحر المتوسط يعتبر الطريق البحري الرئيسي المؤدي الى البحر الاسود ، وأيضا نحو منطقة أخرى من أهم المناطق الزراعية والصناعية في الاتحاد السوفيتي وهي منطقة اوكرانيا التي تنتج معظم الاحتياجات السوفيتية من القمح ، وما يزيد عن ٥٠ في المائة من الانتاج السوفيتي من الحديد الخام ، و٤٠ في المائة من الصلب ، و٣٥ في المائة من المنجنيز ، و٣٤ في المائة من الفحم . كما ان الموانى الهامة وغيرها من المراكز السكانية الكبيرة واحواض بناء السفن الرئيسية في اوديسا ونيكولاييف ، وسيفاستبول ، ويالتا ، وكييف ، وروستو ، وفولجاجراد ، هذه المراكز كلها اما انها متاخمة للبحر الاسود ، واما انه يمكن الوصول اليها من خلال الطرق الممتدة من أنهار الدينبر والدون الى البحر الاسود .

٢ ـ الاهمية الاستراتيجية القصوى التي تمثلها المضايق التركية والبحر الاسود بالنسبة للمصالح الامنية السوفيتية ، وهو الدرس التاريخي المرير الذي استوعبه الاتحاد السوفيتي ووعاه من خلال حروبه الكثيرة السابقة ابتداء من حرب القرم في عهد روسيا القيصرية حتى الحرب العالمية الاخيرة . ولعل أكثر ما يزعج الاتحاد السوفيتي هو أن الذي يسيطر على هذه المضايق الاستراتيجية ويتحكم فيها هي تركيا ، وهي ليست دولة محايدة ؛ وانما هي دولة عضو في حلف الاطلنطي الذي هو موجه بالدرجة الاولى ضد الاتحاد السوفيتي . أو بمعنى آخر ، فان ضغوط الاستراتيجية العسكرية الغربية ومتطلباتها ستأخذ في أي مواجهة غربية ـ سوفيتية ، الاولوية على أية حقوق قد تكفلها المواثيق الدولية للاتحاد السوفيتي بشأن حرية استخدام هذه المضايق التركية .

٣ ـ انه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، اصبح البحر الابيض والشرق الاوسط من أهم المناطق التي تركز عليها الاستراتيجية الغربية ، بوسيلة التواجد العسكري الضخم ، في مقاومة المخططات السوفيتية واحباط اهدافها .

ومن هنا فقد وجد الاتحاد السوفيتي ان وسيلته العملية الى التقليل من فاعلية هذا الحصار الغربي المضروب عليه من مناطق متاخمة جغرافيا وتشكله أمنيا واستراتيجيا في الصميم ، لا تكون الا بكسر بعض حلقات هذا الحصار ، واستثمار مراكز قوته الجديدة كنقطة وثوب نحو تخريب هذه الاستراتيجية الغربية أو تعويق مقدرتها على انجاز أهدافها . ولما كان من غير الممكن في مثل الظروف السياسية التي سادت الشرق الاوسط في اواخر الخمسينات وأوائل الستينات أن ينفذ الى غايته من

خلال الحصول على قواعد ثابتة له في دول المنطقة ، لذا فانه لم يكن ثمة بديل آخر مفتوح أمامه سوى الاندفاع بقوة بحرية ضارية ومتطورة تكنولجيا بدرجة عالية ، في اتجاه البحر المتوسط ، وهو ما اقتنع به وتسنى له أن يحققه في مدى زمني قياسي وبصورة أثارت اعجاب المراقبين العسكريين ودهشتهم .

وهذه القوة البحرية الدائمة في البحر الابيض ، بالاضافة الى كونها قاعدة مهمة للعمل العسكري المباشر ضد الاستراتيجية الغربية في المنطقة ، فانه كان من الممكن أيضا ان توظف وبكفاءة كبيرة كأداة للدبلوماسية السوفيتية على المستوى العالمي .

ولعله قد يكون من المفيد والمناسب معا ان نورد هنا الرأى الذى عبر عنه الادميرال السوفيتي سميرنوف واوضح فيه حقيقة الاسباب التي دفعت بالاتحاد السوفيتي الى تكثيف وجوده البحري في المتوسط ، يقول سميرنوف :

« ان الاسطول الامريكي السادس يتمركز في هذه المنطقة ، على بعد آلاف الاميال من شواطئ الولايات المتحدة ، ليسيطر على خطوط المواصلات التي تمر من منطقة البحر الاسود الى المضايق التركية ، الى البحر الابيض المتوسط ، وتتوفر له ايضا المقدرة على ضرب الاهداف المعادية من البحر والبر بالاسلحة النووية والتقليدية . ولا يخفى أن الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية هي العدو المستهدف بكل تلك الاستعدادات .

« ومن ثم ، فقد استلزمت الاحتياجات الامنية السوفيتية تعزيز المقدرة الدفاعية للاتحاد السوفيتي الى أقصى حد تسمح به امكاناته وكذا الظروف المحيطة به باعتبار ان ذلك تأمين لمركزه كقوة في البحرين الاسود والمتوسط . واذا كان من غير المقبول ان يسمح للبحر الابيض بأن يتحول الى بؤرة صراع يقود الجنس الانساني الى كارثة الحرب النووية ، فان وجود الاسطول السوفيتي في البحر المتوسط يخدم هذه الغاية ويساعد على تحقيقها ... »

ويقال ان بداية دخول الاتحاد السوفيتي بقوته البحرية في البحر المتوسط يرجع في ارجح الاحتمالات الى عام ١٩٥٨ بعد فترة وجيزة من انتهاء الولايات المتحدة من تجهيز حاملات الطائرات التابعة للاسطول السادس بقاذفات القنابل بعيدة المدى من طراز A-3 D'S التي تستطيع حمل قنابل نووية . فمن أجل مجابهة الخطر الناتج عن هذا المتزايد في امكانات القوة الامريكية الهجومية من قواعدها المتحركة في البحر الابيض المتوسط ، اقدم الاتحاد السوفيتي على تحريك ثمان غواصات من طراز ويسكي Whisky الى قاعدة فالوني البحرية الجديدة في ألبانيا . وتلازم مع ذلك الاجراء ، العمل على زيادة مهام المراقبة والاستطلاع التي تقوم بها سفن جمع المعلومات السوفيتية من طراز AGIS ، وكان المغزى الواضح لرد الفعل السوفيتي في صورته تلك ، ان السوفيت كانوا يرقبون بقلق شديد كل بادرة زيادة تطرأ على حجم القوة الامريكية في هذه المنطقة الشديدة الحساسية بالنسبة لمصالحهم الامنية .

وفي بداية الستينات قامت الغواصات السوفيتية بالاشتراك مع مجموعة سفن الاستطلاع وجمع المعلومات باجراء مناورات عسكرية مكثفة في بحر ايجة للتدرب على كيفية مهاجمة حاملات الطائرات الامريكية اذا ما دخلت في بحر ايجة لتضرب الاتحاد السوفيتي بأسلحتها النووية .

ثم بدأ هذا الاهتمام الشديد يدفع السوفيت الى مراجعة أسس الاستراتيجية البحرية السوفيتية والتحوير في معالمها كي تجيء أكثر اتفاقا ومقتضيات التطور في مضمون الاستراتيجية الدولية وذلك بعد فترة من الوقت كانت الاستراتيجية البحرية السوفيتية فيها قد تراجعت او بالاحرى تجمدت في اطار دور ثانوى بالمقارنة مع القوتين البرية والجوية اللتين كانت لهما الاولوية شبه المطلقة من برامج التسليح السوفيتي وميزانياته الهائلة .

وقد نتج عن هذا التحول الجديد بالنسبة لمفهوم الاستراتيجيين السوفيت حول دور القوة البحرية في الاستراتيجية العالمية للاتحاد السوفيتي ان بدأ السوفيت يتوسعون في تنفيذ برنامج بناء اسطولهم البحري ، وبصورة لم يسبق لها مثيل .

الا ان هذه التطورات الجديدة والضخمة في برنامج التسليح البحرى السوفيتي قد واكبتها واحاطت بها بعض الظروف غير المواتية ومنها مثلا أن سوء

العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والبانيا ابتداء من عام ١٩٦١ ــ بسبب مصيدة الاستقطاب التي وقعت فيها البانيا الى جانب الصين في الصراع العقائدي الذي كان يشتد ويتفاقم بين قطبي العالم الشيوعي العملاقين ــ أدى بالاتحاد السوفيتي لان يفقد وبصورة مفاجئة واحدة من أكبر قواعد غواصاته التي تقع بالقرب من البحر الابيض المتوسط . وكان معنى ذلك أنه كان من الضروري توفير قدر ضخم من التسهيلات والمساعدات الفنية حتى تستطيع الغواصات التي تعمل بالديزل أو بالطاقة الكهربائية أن تنطلق من قواعدها لتعمل على مسافات بعيدة من المياه السوفيتية . ولم يكن الاتحاد السوفيتي يملك في ذلك الوقت عددا كافيا من القطع البحرية الكبيرة العائمة أو فائضا من الغواصات التي يمكن تخصيصها للبحر المتوسط . فالغواصات السوفيتية كان عليها أن تقطع رحلة طويلة من بحر البلطيق وبحر الشمال وصولا الى البحر الابيض وذلك نظرا لان مثل هذه الغواصات كانت ممنوعة بمقتضى اتفاقية مونترو من الدخول الى البحر الابيض عبر مضيقي الدردنيل والبوسفور .

ويضيف الى جملة الاعتبارات السابقة أنه وحتى عام ١٩٦٤ بالتحديد فقد قامت تقديرات مخططي الاستراتيجية الدفاعية السوفيتية على افتراض ان حماية الحدود البحرية السوفيتية المتاخمة لبحري الشمال والبلطيق كانت تحتل مركز الصدارة في ترتيب الاولويات الدفاعية والامنية للاتحاد السوفيتي . وقد ساعد على تعميق هذا الاقتناع أو بالاصح تثبيت هذا التصور الاستراتيجي في أذهان الاجهزة السوفيتية المسئولة عن التخطيط لمشكلات الامن القومي ، أن منطقة وسط أوربا كانت مسرحا لتوترات سياسية حادة ومن أهمها اطلاقا في ذلك الوقت النزاع الامريكي السوفيتي الخطير حول مشكلة برلين في عام ١٩٦١ ، ثم انتقلت بعدها دائرة الصراع بين الطرفين الى الكاريبي على نحو ما حدث بينهما في عام ١٩٦٢ ابان أزمة الصواريخ الشهيرة في كوبا والتي كادت تفجر حربا نوويا عالمية لولا تحلي الاتحاد السوفيتي بدرجة عالية من ضبط النفس واثارة التراجع مؤقتا على الدخول في مثل تلك الحروب الانتحارية الميئوس منها .

وتتفق معظم المصادر العالمية الموثوق بها في أمور التسليح البحري والاستراتيجية البحرية ، على أن بداية التواجد السوفيتي الدائم في البحر المتوسط يرجع الى يونيو عام ١٩٦٤ على وجه التحديد ، وان كان مستوى التسليح البحري السوفيتي لم يصل الى النقطة التي شدت اهتمام خبراء الاستراتيجية في العالم أجمع الا منذ سنة ١٩٦٧ .

ففي عام ١٩٦٤ أرسل الاتحاد السوفيتي خمس عشرة سفينة حربية الى البحر المتوسط ، وجاء ذلك اثر قيام الولايات المتحدة بارسال قوة من غواصات بولاريس لتعمل في البحر الابيض في عام ١٩٦٣ ، وهو الامر الذي كان له أكبر الاثر كما يقال ، في تنشيط الدافع السوفيتي نحو تدعيم وجوده البحري في البحر الابيض بصورة يستطيع بها أن يوازن هذا الخطر الجديد ، ويقلل ما أمكن من الاحتمالات القائمة والمنتظرة لهذا التهديد .

وقد اتخذ رد الفعل السوفيتي في بدايته مظهرين : الاول هو التركيز بصورة واضحة وقوية على وسائل الحرب المضادة للغواصات ASW في البحر الابيض ، والثاني وقد تمثل في محاولة البحث عن قواعد بحرية وجوية جديدة للاتحاد السوفيتي في بعض دول هذه المنطقة ، وكان في مقدمتها مصر .

عناصر القوة البحرية السوفيتية في البحر المتوسط :

تكاد تتفق التقديرات من مختلف المصادر الدولية ذات الصلة بأمور التسليح البحري ، على أن حجم القوة البحرية السوفيتية في البحر الابيض المتوسط يصل الى ٥٥ سفينة ، منها عشرون أو خمسة وعشرون سفينة حربية موزعة على النحو التالي : طرادان ، وأربع مدمرات بعضها مجهز بصواريخ أرض جو ، واثنتا عشرة غواصة بعضها غواصات نووية ، وأربع سفن برمائية تحمل على ظهرها قوات من مشاة البحرية السوفيتية ، ثم يكمل هذا ويتكامل معه مجموعة سفن خدمات الاصلاح والصيانة ، وسفن التموين بالوقود ، وسفن الامداد ، وسفن التجسس وجمع المعلومات . وفيما يلي فكرة تفصيلية عن كل سلاح من هذه الاسلحة البحرية السوفيتية :

١ ـ حاملات طائرات الهليكوبتر : يضم الاسطول البحري السوفيتي في البحر المتوسط حاملة طائرات هليكوبتر من طراز موسكفا

Moscva ، وهذه الطائرات الهليكوبتر تستعمل كسلاح مضاد للغواصات . ويقال أن هذه الحاملة تعد من قطع السلاح البحري الفريدة من نوعها في العالم كله ، وهي تمثل سلاحا وسطا بين الطراد وحاملة الطائرات العادية .

وتستطيع حاملة الهليكوبتر موسكفا أن تنفذ العديد من المهام والتكليفات العسكرية ، فالى جانب الاثنتى عشرة طائرة التى تحملها على ظهرها والمخصصة كما أسلفنا القول للحرب المضادة للغواصات « ASW » ، تجهز هذه الحاملة بعدد من انابيب تخزين الصواريخ المضادة للغواصات ، وزوارق الطوربيد ، وصواريخ سام « أرض – جو » بمجموعاتها المختلفة ، وأيضا مجموعة اجهزة اتصالات اليكترونية متقدمة للغاية ، وهي كلها الاعتبارات التى تجعل من تلك الحاملة في النهاية سفينة قيادة في هذه المنطقة . ويبلغ طاقم الحاملة حوالى ثمانمائة بحار ، وتربو سرعتها في الظروف المعتادة على ثلاثين عقدة بحرية في الساعة .

أما عن الطائرات الهليكوبتر المحمولة نفسها ، فهي من طراز كاموف وتوضع في مخابىء اسفل الممر المخصص لاقلاعها من على ظهر الحاملة والذى تبلغ مساحته ما يقرب من ثلاثمائة قدم مربع تقريبا . وتجهز هذه الطائرات بوسائل استطلاع اليكتروني متطورة ، وبها مخازن لزوارق الطوربيد ، ويبلغ متوسط سرعتها حوالى ثلاثمائة وخمسين ميلا بحريا في الساعة ، أى حوالى ١٠٤ عقدة بحرية .

وتشتمل البحرية السوفيتية على حاملة طائرات هليكوبتر اخرى مماثلة هي الحاملة لينجراد .

٢ – **الطرادات** : وأحدث انواع الطرادات التى تقتنيها البحريه السوفيتية في البحر المتوسط هو الطراد السوفيتي من طراز كارا Kara الذى دخل الى الخدمة العاملة في هذه المنطقة اعتبارا من مارس عام ١٩٧٣ ، ويعكس هو الاخر آخر ما وصل اليه التطور التكنولوجي في أساليب التصميم السوفيتية في هذا القطاع من قطاعات بناء السفن الحربية .

ويستطيع الطراد كارا ان يحمل على ظهره وفي داخله اى نوع معروف من انواع الاسلحة البحرية باستثناء الطائرات المثبتة Fixed-Wing aircrafit

وكان الطراد نيكولاييف هو أول الطرادات التى أنتجت من هذا الطراز ، وهو مسلح بثمانية قواذف لاطلاق الصواريخ أرض – أرض « من نوع س س – ن – ١٠ » ، وثمانية قواذف للصواريخ ارض – جو ، أربعة منها من نوع س ا – ن – ٣ ، وأربعة أخرى من نوع س ا – ن – ٤ ، وثمانية مدافع تعمل بوسيلة التوجيه الرادارى ، وثمانية وأربعون قاذفا من النوع ذى المواسير المتعددة والمخصص لاطلاق الصواريخ المضادة للغواصات ، وعشر انابيب لاطلاق زوارق الطوربيد ، كما أن هذا الطراد مجهز بوسائل اليكترونية لاستكشاف الاعماق ، وبطائرة واحدة هليكوبتر مضادة للغواصات . ويعمل الطراد بتوربينات الغاز مما يساعده على الارتفاع بسرعته الى حوالى ٣٤ عقدة بحرية .

ومثل هذا التجهيز الضخم والمتنوع ، يجعل من طرادات كارا سلاحا بحريا ليس له مثيل من حيث امكاناته وقدراته ، كما تقول موسوعة جين البحرية ، وهو بكل هذه الاسلحة والتجهيزات الفنية والاليكترونية يكون في وضع يساعده على تنفيذ عمليات ممتدة في مناطق اعالى البحار .

والى جانب هذا النوع المتطور جدا من طرادات كارا ، يضم الاسطول السوفيتي في البحر المتوسط نوعين اخرين من الطرادات هي الطرادات من نوع كريستا ٢ ، والطرادات من طراز كيندا . وهذان النوعان من الغواصات يتشابهان الى حد كبير وذلك من حيث مقدرتهما على حمل مجموعة ضخمة ومتنوعة من الاسلحة ، تماما مثلما هو الحال مع الطراد كارا ، وان كان الطراد كريستا ٢ ، أصغر بعض الشىء في حجمه من الطراد كيندا .

فبالنسبة لتسليح الطراد كريستا ٢ نجد أنه مجهز بثمانية قواذف لصواريخ س س – ن – ١٠ ، وباربعة قواذف لصواريخ س ا – ن – ٣ ، وذلك بالاضافة الى مجموعة الاسلحة المضادة للغواصات والمدفعية الموجهة بالرادار . كما يستطيع ان يحمل طائرة هليكوبتر من طراز كاموف المضادة للغواصات .

أما الطراد كيندا فهو مجهز بثمانية قواذف للصواريخ أرض – أرض من طراز س س – ن – ٣ .

وفي الحقيقة ان هذه الطرازات المتطورة من الطرادات السوفيتية – بمقياس التصميم

التكنولوجي والتجهيز الاليكتروني والتسليح المتنوع الاعراض .. الخ ـ تمثل تقدما كبيرا للغاية اذا ما قورنت بطرادات سفردلوف التي بنى الاتحاد السوفيتي اثنتي عشرة واحدة منها في فترة الخمسينات والتي لم تعد لها نفس الصلاحية الفنية والعسكرية التي كانت لها في السابق . ومن هنا فقد اقتصر استخدام هذه الطرادات التقليدية من طراز سفردلوف على استعمالها كحاملات للصواريخ ارض ـ جو او كسفن احتياطية للقيادة ، او كسفن لبث الالغام . وقد استغنى الاتحاد السوفيتي عنها بالتدريج من اسطوله في البحر الابيض المتوسط الذي أصبح يضم احدث ما في جعبة الترسانة البحرية السوفيتية من أسلحة .

٣ ـ **المدمرات** : وأول أنواع المدمرات السوفيتية هي المدمرة من طراز كريفاك Krivak التي تعمل بتوربينات الغاز ، وهو عامل مساعد على زيادة السرعة عند الحاجة .

وهذه المدمرة تتشابه الى حد بعيد مع الطرادات السوفيتية من طراز كارا وذلك من حيث اشتمالها على مجموعة واسعة ومتنوعة من الاسلحة ، بما في ذلك قواذف لصواريخ ارض ارض ، وارض ـ جو ، وزوارق الطوربيد .

والى جانب النوع السابق ، توجد المدمرة السوفيتية من طراز كاشين Kashin التي تعمل هي الاخرى بتوربينات الغاز ، وهي مجهزة بأربعة قواذف لصواريخ سام ، وبعدد من الاسلحة المضادة للغواصات ، والمدفعية التقليدية . أما المدمرة الاخرى من طراز كوتلين Cotlin فهي تستخدم بصورة ملحوظة في البحر المتوسط ، وهي مجهزة بقاذفين لصواريخ سام وببعض أسلحة الحرب المضادة للغواصات .

وأما آخر هذه الانواع من المدمرات السوفيتية وأصغرها في نفس الوقت ، فهي المدمرة فانوشكا المستخدمة بصورة رئيسية في اطلاق الصواريخ ، وهي بشكلها هذا مسلحة بستة قواذف لصواريخ س س ـ ن ـ ٩ وبقاذفين لصواريخ سام ، وبصواريخ سي سي ـ ن ـ ٩ وهي بطبيعتها صواريخ ارض ـ ارض ويبلغ مداها حوالي مائة وخمسين ميلا .

٤ ـ **الغواصات** : من بين الامور التي تستقطب بشدة اهتمام خبراء الاستراتيجية البحرية في الغرب ، ذلك العدد الضخم من الغواصات السوفيتية في البحر المتوسط ، وهي الغواصات التي باتت تشكل بلا منازع خطرا حقيقيا على قوة الاسطول السادس الامريكي وعلى البحريات الغربية الاخرى في هذه المنطقة . وليس الذي يفزع هؤلاء الخبراء هو عدد تلك الغواصات السوفيتية على ضخامته فحسب ، وانما ذلك المستوى البالغ التطور من التسليح والتجهيز التكنولوجي والاليكتروني .

وتنقسم الغواصات السوفيتية الى نوعين رئيسيين : الغواصات التقليدية والغواصات النووية التي تستخدم كقواذف لاطلاق الصواريخ فضلا عن أنها مسلحة بعدد من زوارق الطوربيد التي تتحدد مهمتها في مهاجمة حاملات الطائرات وتدميرها او اغراقها وكذلك مهاجمة الغواصات الامريكية التي تحمل صواريخ بولاريس وبوسيدون . ولعل اهم تلك الغواصات هي الغواصة من طراز شارلي Charlie التي تعمل بالطاقة النووية والتي تتمتع بالمقدرة على اطلاق الصواريخ البحرية القصيرة المدى التي تفوق سرعتها سرعة الصوت ، وهي في الاعماق . ومن هنا ، وكما تقول موسوعة جين البحرية العالمية ، ان الغواصة شارلي بمقدرتها الخاصة على التحكم في اطلاق الصواريخ تشكل تهديدا بالغ الخطورة لاى قوة بحرية عائمة .

أما عن تسليح هذه الغواصة فانه يتمثل على شكل تجهيزها بثمانية انابيب لاطلاق زوارق الطوربيد وبثمانية انابيب اخرى لاطلاق صواريخ سي سي ـ ن ـ ٧ ، وهي تستطيع حمل زوارق طوربيد تقليدية ونووية في نفس الوقت . وهي بسرعتها العالية قد صممت بحيث تستطيع الافلات من دائرة التهديد بالدمار الذي تواجهها به أسلحة الحرب المضادة للغواصات ، او على الاقل فهي تستطيع ان تدور وتناور حتى تتمكن من اطلاق مجموعة الصواريخ التي تتسلح بها على الاهداف المحددة لها .

ومن الانواع الاخرى من هذه الغواصات السوفيتية في البحر المتوسط الغواصة ايكو ٢ Echo-11 وهي تعمل ايضا بالطاقة النووية ، ويبلغ مدى الصواريخ التي تطلقها والتي يمكن ان تزود برؤوس نووية ، حوالي اربعمائة ميل ، وهي مجهزة بعشرة انابيب لاطلاق زوارق طوربيد ، وذلك بالاضافة الى تسليحها بعدد آخر

من الانابيب المخصصة لاطلاق صواريخ سى سى - ن - ٣ .

والى جانب ذلك توجد الغواصة جولييت Juliet التى تعمل بالطاقة الكهربائية ، وهى أصغر بالمقارنة من الغواصتين السابقتين ، وتستطيع ان تعمل لمسافة ١٥ ألف ميل دون حاجة بها الى اعادة التزود بالوقود . وتشتمل هذه الغواصة فى تسليحها على أربعة صواريخ ارض - أرض من طراز سى سى - ن - ٣ ، وثمانية انابيب لزوارق الطوربيد .

ويدعم من مجموعة قوة الغواصات السابقة بطرازاتها المختلفة ، ما يطلق عليه بالغواصة المضادة التى تشاهد كثيرا فى البحر الابيض المتوسط ، واهم نوع منها هى الغواصة من طراز فيكتور ، وهى غواصة تعمل بالطاقة النووية وتبلغ سرعتها أكثر من ثلاثين عقدة بحرية فى الساعة ، وقد وصفتها موسوعة جين أنها بسرعتها العالية هذه تمثل خطرا أكيدا على كافة القطع البحرية فيما عدا القطع ذات السرعات الاعلى والتى تساعدها على الافلات منها .

ومهمة هذه الغواصة بالذات فى البحر المتوسط هى رصد مواقع غواصات بولاريس وبوسيدوف الامريكية ومهاجمتها . وتجهز غواصة فيكتور المضادة هذه بثمانية انابيب لزوارق الطوربيد ، وبعض هذه الزوارق لها رءوس نووية ، وفى مقدور هذه الغواصة مهاجمة السفن القائمة سواء كانت مجهزة بأسلحة تقليدية او نووية .

٥ - **السفن البرمائية ومجموعة السفن المعاونة** : تعتبر مقدرة الاسطول السوفيتى فى البحر المتوسط على الهجوم بوسائل الانزال البرمائى محدودة نسبيا . وتتكون تلك المقدرة أساسا فى فيلق صغير من مشاة الاسطول ومن مجموعة دبابات PT-76 البرمائية ، وأيضا من مجموعة العتاد المستخدم فى عمليات الانزال من فوق ظهر بعض السفن من طراز اليجيتور Allegiator وبولنوكنى

وحتى الان فانه لم يتم استخدام مشاة البحرية السوفيتية فى اية عمليات قتالية فى منطقة حوض البحر الابيض على الرغم من أنها قامت وتقوم بعمليات تدريب على تنفيذ المهام التى يمكن ان تسند اليها فى ظروف القتال الحقيقى .

ويضيف الى ذلك مجموعة سفن الامداد ، وسفن التموين بالوقود ، والسفن التى تخدم كورش عائمة لخدمات الاصلاح والصيانة ، وغير ذلك من أنواع الخدمات المعاونة .

٦ - **حاملات الطائرات الاخرى** : بالاضافة الى حاملتى الطائرات الهليكوبتر موسكفا ولننجراد ، وهى الطائرات المخصصة لاغراض الحرب المضادة للغواصات ، كما اتضح من سياق هذا العرض ، فان القوة البحرية السوفيتية فى البحر المتوسط كان من المقرر أن تضم بعض حاملات الطائرات الضخمة فور الانتهاء من بنائها ، واولى هذه الحاملات هما الحاملتان كييف ومينسيك Minsk وتقول موسوعة جين فى وصفهما : « ان هذا النوع من حاملات الطائرات يمثل تقدما باهرا للبحرية السوفيتية ، وقد جاء هذا التوسع بناء على توجيهات الادميرال جورشكوف الذى يرى فى دعم قوة النيران التكتيكية للاسطول البحرى السوفيتى قيمته المحققة فى توسيع نطاق النفوذ السياسى للاتحاد السوفيتى خارج أراضيه » .

وفيما يختص بتجهيز هذه المدمرة نجد أنها مسلحة بمجموعة من قواذف صواريخ سى سى - ن - ١٠ وصواريخ س ا - ن - ٣ ، و س ا - ن - ٤ ، وصواريخ مضادة للغواصات ومدفعية ٥٧ ملليمتر ، كما تستطيع هذه المدمرة ان تحمل خمس وعشرين طائرة هليكوبتر طراز KA-25 المضادة للغواصات ، وكذلك بعض الطائرات الاخرى التى تستطيع الاقلاع عموديا من طراز ياك - ٣٦ التى ظهرت لأول مرة فى عام ١٩٦٧ والتى لم يتسنى تجميع معلومات كافية عن نوعية تجهيزها الاليكترونيا او عن قدراتها القتالية .

وبوجه عام ، فان من شأنها ظهور مثل هذه الحاملات السوفيتية ان ينهى احتكار الاسطول السادس لميزة القواعد الجوية العائمة او المتحركة وهو الاحتكار الذى طالما انفرد به وتمتع بكل عوائده الاستراتيجية فى مواجهة الاتحاد السوفيتى .

وبالرغم من ضخامة هذه القوة البحرية السوفيتية فى البحر المتوسط ، الا أنه وكما يقول العديد من خبراء الاستراتيجية البحرية ، فان ثمة عوامل هامة ستقف حائلا بين الاتحاد السوفيتى

وبين مقدرته على الوصول الى نقطة التكافؤ مع الغرب فى مجال القوة البحرية حتى وبافتراض أنه سيستطيع أن يشيد عددا كبيرا من حاملات الطائرات الضخمة مستقبلا . وهم يقدمون عددا من الاسباب الجوهرية التى تكمن وراء هذا الاعتقاد .

فمن ناحية نجد أن طائرات ياك ــ ٣٦ وما يماثلها من طراز V/stol ، والتى صممت حاملتا الطائرات السوفيتية كييف ومينسيك لتناسب خصيصا معها ، لا يمكن أن تتماثل أو حتى تقترب بامكاناتها القتالية من طائرات ف ــ ٤ أو ف ــ ١٤ الامريكية ، وبالاضافة فان الطيارين السوفيت العاملين على طائرات V/stol يفتقرون الى السرعة والقدرة على المناورة بنفس درجة كفاءة الطيارين الامريكيين العاملين على طائرات ف ــ ٤ و ف ــ ١٤ ، وهو ما يمكن أن يضعف فى التحليل الاخير من المقدرة القتالية لتلك الحاملات كسلاح مضاد لحرب الغواصات .

وعلى الجانب الاخر ، نجد أن عدد هذه الحاملات السوفيتية ما يزال محدودا جدا بالمقارنة مع عدد هذه الحاملات فى الترسانة الامريكية ، وحيث تستطيع الولايات المتحدة فى ظروف الازمات أن تبعث بأربع حاملات أو اكثر الى البحر الابيض المتوسط . وفضلا عن ذلك ، فانه من ناحية عدد الطائرات وقوة النيران لحاملتى طائرات كييف ومينسيك ، فانه يمكن التغلب عليهما من قبل الحاملات الامريكية ذات التجهيز الاقوى . واذا كان من المحتمل أن يقدم الاتحاد السوفيتى على بناء عدد جديد من الحاملات لتدعيم قوته فى البحر المتوسط ، الا أن ذلك لن يتم بحسب ما تقطع به المؤشرات الراهنة قبل بداية الثمانينات .

ومن ذلك يستطرد خبراء الاستراتيجية البحرية الغربية الى القول بأنه لا يجوز الادعاء بأن خبرة البحرية السوفيتية فى ميدان استخدام سلاح حاملات الطائرات ، وهى الخبرة التى لا يزيد عمرها عن عامين أو ثلاثة أعوام ، يمكن أن تقارن بالحصيلة الضخمة من التجارب والخبرات التى اكتسبتها حاملات الطائرات الامريكية والاطقم العاملة عليها خلال ما يزيد على ستين عاما وعبر أربعة حروب كبرى . وتتضح صحة هذا الادعاء فى رأيهم من واقع أن هذا السلاح بالذات ، وهو سلاح حاملات الطائرات ، يعتبر فى مجموعه من أعقد نظم الاسلحة فى العالم كله .. الخ .

ومن هنا ، فان الاهمية التى يحققها بناء حاملات للطائرات من طراز كييف ، تتركز أساسا فى الجانبين السيكلوجى والسياسى وما يحتمل أن يتولد عن ذلك من آثار فى سياسات الدول الواقعة ضمن منطقة البحر الابيض المتوسط . أما فيما يتعلق بالاثر العسكرى لهذه الحاملات على درجة أو مستوى فاعلية القوة البحرية الامريكية ، فان ذلك الاثر يعد محدودا بالمقياس الاستراتيجى البحت .

القوة البحرية السوفيتية فى البحر المتوسط : بعض اعتبارات أساسية

الى جانب الاعتبارات الفنية السابقة والتى تتصل بالقدرات القتالية ومستوى التجهيز التكنولوجى للاسطول السوفيتى فى البحر الابيض المتوسط ، فان ثمة اعتبارات رئيسية ومهمة تحيط بهذه الجوانب الفنية ويتعين أخذها فى الحسبان . وتعتبر هذه الاعتبارات فى مجملها عوامل مقيدة للمقدرتين العسكرية والسياسية المرتبطتين بتواجد الاتحاد السوفيتى البحرى على هذه الصورة المكثفة فى البحر المتوسط ، ومن أهم هذه الاعتبارات :

١ ــ قلة عدد القواعد البحرية للاتحاد السوفيتى فى هذه المنطقة : فالعامل المقيد الاول يتمثل على شكل الافتقار الى وجود شبكة قوية ومترابطة من القواعد والتسهيلات البحرية للاتحاد السوفيتى مما يجعل من موقف اسطوله فى البحر المتوسط اقل قوة بالمقارنة مع التسهيلات والقواعد المتاحة للاسطول الامريكى السادس . أو بعبارة أكثر تحديدا فان البحرية السوفيتية يعوزها الاعتماد على خطوط طويلة وآمنة للتموين والامداد وبما يساعدها على العمل بقوتها الكاملة وكفترة طويلة فى عمق هذا البحر .

ولعل هذا الاعتبار بالذات هو ما يدفع ، فى اعتقاد بعض الخبراء المعنيين ، بالاتحاد السوفيتى الى التركز فى الحوض الشرقى للبحر المتوسط حيث يكون بذلك قريبا على قدر الامكان من القواعد البحرية السوفيتية فى البحر الاسود ومن التسهيلات البحرية المحدودة التى يمتلكها الاتحاد السوفيتى فى تلك المنطقة بصورة عامة . ومن هنا

فقد بدأ الاسطول السوفيتي في البحر المتوسط يعتمد ، وحتى وقت قريب جدا ، على الاستفادة من التسهيلات التي اتيحت له بشكل منتظم في مصر ، وبالاخص في موانئ الاسكندرية ومرسى مطروح والسلوم . كما أنه في سوريا قدمت لهذا الاسطول بعض التسهيلات الضرورية في موانى اللاذقية وبنياس وطرطوس ، بل ذهب الامر الى ان ثمة مناطق محددة خصصت في تلك الموانى السورية لاستخدامات وحدات الاسطول السوفيتي .

وبالاضافة ، توجد بعض خدمات الاصلاح والصيانة التي تقدم للغواصات السوفيتية في ميناء تيفات اليوغوسلافي وهو الميناء الذي يقع بالقرب من الحدود اليوغوسلافية — الالبانية ، ويضم هذا الميناء حوضا واسعا لبناء السفن بكل ملحقاته من الخدمات الفنية المتنوعة .

وفي الجزائر يتمتع الاسطول السوفيتي في البحر المتوسط ببعض التسهيلات في ميناء المرسى الكبير فضلا عن وجود محطات سوفيتية للتزود بالوقود في مدينتي الجزائر ووهران وذلك حسب ما جاء في التقرير الصادر عن معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي . ولكن لما كانت الجزائر من الدول القيادية في مجموعة عدم الانحياز ، كما انه بالنظر الى قوة المشاعر القومية فيها ، فانه يصبح من المشكوك فيه تصور أن تكون مثل تلك التسهيلات المتاحة للبحرية السوفيتية غير مشروطة بقيود وتحديدات تنال من فاعليتها ، أو على الاقل فانها تجعل من استمرار الحصول عليها أمرا معلقا في دائرة الاحتمالات التي تنصرف الى ظروف المستقبل غير المرئي ، والى ظروف العلاقة الثنائية بين الطرفين .

٢ — **المراسي Anchorages** : ثم تأتي المشكلة المتعلقة بطبيعة المراسي التي يستخدمها الاسطول السوفيتي ، فالنقص في الموانى التي يمكن أن تكون مفتوحة له أو أن يعتمد عليها في المنطقة الواقعة غربي وشمال البحر المتوسط ، هذا النقص يدفعه الى استخدام بعض المناطق الضحلة في المياه الدولية كاماكن يرسو فيها ، وهو مضطر الى ذلك اضطرارا .

ومن مخاطر هذا الوضع غير الطبيعي ، هو أنه يجعل من السهل على سفن التجسس وجمع المعلومات المعادية أن ترصد تحركات القطع البحرية السوفيتية في تلك المناطق في أعالي البحار وتراقبها وتجمع كل ما هو ضروري من معلومات عنها .

ومن ناحية ثانية ، فان مثل هذه المراسي لا يمكن أن تسد تماما النقص الناتج عن عدم وجود قواعد كافية للبحرية السوفيتية في المنطقة ، وذلك بعكس الولايات المتحدة وبريطانيا حيث أن لهما من امكانات الاستطلاع الجوي والمراقبة المنتظمة على ما يجري من نشاط في البحر المتوسط من خلال قواعدهما الكثيرة هناك ما يعطيهما ميزات استراتيجية مهمة في هذا المجال ، ومثل هذه المهام الاستطلاعية الغربية ، في صورها الكثيرة وبأدواتها المختلفة ، لا تستهدف مجرد رصد تحركات الاسطول السوفيتي ، اذ أن ذلك ممكن بغير استخدام كل تلك الوسائل ، وانما هي احدى الوسائل الرئيسية للحرب المضادة للغواصات في البحر الابيض حيث توجد غواصات بسولاريس وبوسيدون الامريكية المجهزة بالصواريخ النوويه المتأهبة للانطلاق الى أهدافها داخل الاتحاد السوفيتي في حالة الحرب ، وهو ما يجعل من تامينها وحمايتها ضد خطر الهجوم المفاجىء مسئولية كبرى يتعين تحقيقها بكل وسيلة ممكنة .

واخيرا يقال أنه يصبح من المتعذر على وحدات البحرية السوفيتية أن تبقى في هذه المراسي في حالة اندلاع عواصف شديدة في البحر الابيض حيث تؤثر مثل تلك العواصف في كفاءة أداء بعض هذه القطع وبخاصة سفن جمع المعلومات والمدمرات .

وترتيبا على الاعتبارات السابقة مجتمعة ، فانه يمكن القول بأن عدم وجود قواعد للاتحاد السوفيتي ثابتة ومحصنة وتتوفر فيها كل التسهيلات الاساسية المطلوبة وتكون جاهزة لاستخدام بحريته في كل وقت ، يجعل من الموقف الحالي بالنسبة للاسطول السوفيتي في البحر المتوسط موقفا غير مريح بالمرة .

٣ — **اتفاقية مونترو** : أما العامل الآخر فينصرف الى القيود التي تضعها اتفاقية مونترو على استخدام السفن الحربية السوفيتية للمضايق التركية ، ومثل هذه القيود تحرم الاتحاد السوفيتي من ميزات ضخمة كان يمكن أن يحصل عليها فيما لو لم تكن تلك الاتفاقية مطبقة بهذه الصورة . ويختلف الحال بالنسبة للغرب ، ومن ذلك أن قطع

الاسطول الامريكي السادس تستطيع أن تدخل الى البحر الابيض وتخرج منه عبر مضيق جبل طارق حيث لا قيود ولا تحديدات على حركة هذه القطع البحرية كما هو الحال مع اتفاقية مونترو .

ولعله يبدو غريبا أنه عندما وقعت هذه الاتفاقية في ٢٠ يوليو ١٩٣٦ أظهر الاتحاد السوفيتي اتجاها ايجابيا منها بل وعبر عن حماسته لها وترحيبه بها حيث كانت تمثل حينئذ ومن وجهة نظره احدى التدابير الفعالة التي تحول بين القوى الاجنبية ، وبخاصة المانيا النازية ، وبين تجميع قوة بحرية ضخمة لها في البحر الاسود « وهو ما كان يعني في التحليل الاخير تهديدا عسكريا مباشرا لامن روسيا السوفيتية التي كانت مستهدفة بقسط وافر من عداء النظام النازي لها » . الا أن الوضع اختلف فيما بعد ، وعلى الاخص في السنوات الاخيرة التي شهدت هذا التوسع الهائل وغير المسبوق في امكانات القوة البحرية السوفيتية ، فما كان ينظر اليه في الماضي على انه اجراء وقائي ضروري لتأمين المصالح الامنية السوفيتية وكفالتها ، أصبح الان عقبة كأداء في طريق الدفاع عن تلك المصالح .

فاتفاقية مونترو تقوم على الزام مجموعة دول البحر الاسود بما فيها الاتحاد السوفيتي وبلغاريا ورومانيا بأن تقدم اخطارا قبل ثمانية أيام على الاقل ، الى الحكومة التركية تعلنها فيه بعزمها على ارسال قطع بحرية تابعة لها لتمر عبر المضايق التركية . ولابد من ان يتضمن الاخطار اسم السفينة الحربية ونوعها ورقمها ، والتاريخ المزمع للعبور . وبالنسبة لعملية العبور من المضايق نفسها ، فانه يشترط الا تتكون قافلة الحراسة من أكثر من مدمرتين وأن يتم العبور أثناء النهار . ولا يسمح بحال أن يزيد عدد السفن الحربية التي تمر من المضايق في وقت واحد عن تسع سفن وعلى الا تتجاوز حمولتها الاجمالية ١٥ ألف طن . وبمقياس الوزن المجرد ، فان هذا يعني انه لا يمكن أن يسمح الا لمدمرة سوفيتية واحدة من طراز كريفاك أو طراد من طراز كارا بالمرور في يوم واحد .

ومن ناحية اخرى ، فانه يفهم بسبب الصياغة غير المحددة لاتفاقية مونترو ، أن الاتفاقية تستبعد حاملات الطائرات من ضمن السفن الحربية التي يسمح لها بحق المرور في المضايق التركية . وللتحايل على هذا المأزق فان الاتحاد السوفيتي يلجأ الى تسمية حاملة الطائرات كييف وحاملتي الهليكوبتر موسكفا ولينينجراد ، بالطرادات المضادة للغواصات . ولم تشأ تركيا أن تعترض على هذا التحايل .

اما الغواصات السوفيتية فانها نادرا ما تدخل البحر الابيض عن طريق البحر الاسود والمضايق التركية ، ويرجع ذلك الى أنه بموجب شروط اتفاقية مونترو ، فانه لكي يسمح للغواصات بحق المرور ، فانها تحصل عليه بصورة فردية « بمعنى انه لا يجوز لها العبور من المضايق التركية في صورة مجموعات أو قوافل » ، ويشرط أن تطفو على السطح ، ويتعين في كل الاحوال أن تكون وجهتها النهائية كما تتعهد بذلك عند طلب التصريح لها بالمرور ، هي الوصول الى احواض بناء السفن بغرض الاصلاح .

يضيف الى جملة الاعتبارات السابقة ، أن اتفاقية مونترو تتضمن مادة أخرى تنص على أنه في الحالات التي تشعر فيها تركيا بأن هناك خطرا ماثلا عليها ، أو في الحالات التي تكون فيها تركيا طرفا في حرب ضد غيرها من الدول ، فانه يكون من حقها ان تمنع عبور السفن الحربية في مضايقها . واذا لم تستجب الدول المعنية لاجراءات الحظر ، فانه يكون من حق تركيا أن تغلق هذه المضايق في وجه الملاحة عن طريق بث الالغام فيها .

ويقال أن اتفاقية مونترو بكل ما تتضمنه من شروط وتحديدات ، تقود في النهاية الى بعض الاثار العملية الهامة من وجهة نظر المصالح العسكرية الامريكية والغربية ، منها أنها تمكن الولايات المتحدة — من خلال علاقة التحالف الوثيقة التي تجمعها بتركيا — من أن تعرف أولا بأول كل المعلومات التي تهمها عن القطع الحربية السوفيتية التي تعتزم المرور من المضايق الى البحر الابيض ، وهو ما يوفر للاسطول السادس برهة من الوقت يستطيع خلالها أن يكمل استعداده وأن يدعم من مقدرته على المواجهة .. الخ ، كما أن طول الفترة التي تسبق اعلان الاتحاد السوفيتي عن نيته ارسال بعض قطعه الحربية للمرور من المضايق ، تهيىء الفرصة امام الولايات المتحدة لاعداد بعض سفن التجسس أو جمع المعلومات لكي تكون جاهزة للرصد والاستطلاع ، أو من الناحية الاخرى اعطاء أوامر لغواصات بولاريس وبوسيدون لتغيير مواقعها تجنبا لاحتمال أن تكون تلك الغواصات واقعة بالقرب من خط سير هذه القطع السوفيتية .. الخ .

ولا يبدو أن مثل هذه النتائج قد خفيت على الاتحاد السوفيتى ، وقد حاول ان يخفف منها على قدر الامكان بأن لجأ الى مناورة تقوم على تقديم جملة اخطارات مسبقة عن المواعيد التى يعتزم فيها عبور الضايق ، مما يخلق نوعا من الارتباك وعدم التيقن وهو ما يحول بدوره دون تحديد موعد العبور النهائى على نحو قاطع . ولكن مرة ثانية ، فقد لوحظ أن هذا الاجراء السوفيتى على ذكائه ليس بضمان كاف ، وذلك لان سفن التجسس الامريكية تستطيع بوسائلها الاليكترونية والرادارية الخاصة أن ترصد حركة الاسطول السوفيتى فى البحر الاسود ، وبالتالى فهى تستطيع أن تكون لنفسها فكرة شبه محددة عن الوقت الذى تعبر فيه تلك القطع السوفيتية من المضايق . ويضيف الى ذلك ، أنه من الممكن اعطاء الامر للمدمرات الامريكية بالتحرك فى مهام استطلاعية فى غضون زمنية محدودة نسبيا وهو ما يفوت على الاسطول السوفيتى فرصة الاخفاء أو التمويه .

الاسطول السوفيتى فى البحر الاسود : فمقدرة هذا الاسطول على تعزيز القوة البحرية السوفيتية فى البحر المتوسط تعد ضعيفة ومحدودة ويرجع ذلك فى المقام الاول الى حجم أسطول البحر الاسود وطبيعته الخاصة ، فهو أسطول ذو طبيعة دفاعية فى الاساس ، وفى حالة اندفاعه فى ظروف الازمة او الحرب الى البحر المتوسط فانه يكون عرضة لاحتجازه امام المضايق التركية فى طريق العودة الى قواعده ، وهو ما تستطيع تركيا أن تفعله مستندة الى الحق الذى تخوله اياها اتفاقية مونترو ، ومثل هذا الاحتمال لابد وأن يتسبب فى خلق فراغ كبير يؤثر فى مقدرة السوفيت على تأمين مصالحهم الامنية الاستراتيجية فى منطقة البحر الاسود .

ومن هنا يطرح هذا التساؤل نفسه : هل سيقنع الاتحاد السوفيتى بالوضع القائم على الرغم من وجود تلك العوامل المقيدة التى تنتقص من فاعلية قوته البحرية الضخمة الجديدة فى منطقة حوض البحر الابيض المتوسط ، أم أنه سيلجأ الى احداث تغييرات فى الوضع القائم ، بصورة أو أخرى ، للانتقال بالموقف فى شكله الحالى الى شكل يكون اكثر ملاءمة لمصالحه وأكثر مقدرة على تمكينه من التصرف فى ظروف الطوارىء والمجابهات بدرجة اعلى من القوة والحسم ؟

ويجيب بعض الخبراء بأن الدبلوماسية السوفيتية وان ظلت محتفظة بطابعها السرى فى التعامل الا أنه من الواضح أنها تعمل جاهدة فى منطقة البحر الابيض والشرق الاوسط للحصول على تسهيلات بحرية جديدة تخدم مركزها وتعينها على بلوغ جانب كبير من الاهداف التى ترمى اليها من وراء تواجدها البحرى المكثف فى هذا الجزء من العالم .

وقد تفرعت تلك المحاولات السوفيتية فى عدة اتجاهات ، فبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وبالتحديد عندما قررت مصر اعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية ، لم يشأ الاتحاد السوفيتى أن يتخلف عن المشاركة فى عمليات تطهير القناة من العوائق والالغام الغارقة فيها ، وقد استهدفت من تلك المشاركة التقرب من مصر فى وقت كانت فيه العلاقات بين الدولتين قد وصلت الى مرحلة من التأزم الشديد « وهى الازمة التى تفجرت مع قرار مصر انهاء مهمة الخبراء والمستشارين العسكريين السوفيت فى يوليو ١٩٧٢ ، ثم تفاقمت فيما بعد بسبب المشكلة الخاصة بتعويض مصر عن خسائرها العسكرية فى حرب أكتوبر » .

ورغم هذا التفسير الواضح والمباشر للدوافع الكامنة وراء هذه المبادرة السوفيتية ، الا أن بعض المصادر الامريكية تختلف مع وجهة النظر هذه ، وهى ترى أن تلك المشاركة السوفيتية فى عمليات تطهير قناة السويس لم تحدث بقصد التخفيف من حدة التوتر فى العلاقات المصرية السوفيتية ، وانما كان الهدف هو انتشال حطام الاسلحة السوفيتية الغارقة فى القناة ، ومن ثم الحيلولة بين الغرب وبين الوصول اليها والتعرف على خواصها .. الخ . ونحن اميل الى ترجيح التفسير الاول وذلك لان الغرب لم يكن بحاجة الى فحص الحطام الغارق ، فى مثل هذه الظروف ، ليزيد من معرفته بهذه الاسلحة السوفيتية ، لان هذه المهمة لم تكن لتستعصى عليه بوسائل أخرى غير هذه الوسيلة ، ولكنها وجهة نظر أمريكية على أى حال .

الا أن التطورات السلبية التى تعرضت لها العلاقات المصرية السوفيتية والتى بلغت ذروة تأزمها فى مطلع عام ١٩٧٦ مع القرار الذى اتخذته مصر بالغاء معاهدة الصداقة وعدم الاعتداء المعقودة بينها وبين الاتحاد السوفيتى فى مايو ١٩٧١ ، ثم اقدامها بعد ذلك على الغاء كافة

التسهيلات البحرية التى كانت مكفولة للاتحاد السوفيتى فيما مضى فى الموانى المصرية ، كل هذه التطورات أدت الى تجميد المحاولات السوفيتية مع مصر حول هذا الموضوع .

وفى اتجاه سوريا ، وكما تقول بعض المصادر الدولية المطلعة ، فقد حاول الاتحاد السوفيتى توسيع نطاق الخدمات والتسهيلات التى يحصل عليها فى الموانى السورية ، بل الاكثر من ذلك أنه حاول أن يصل الى اتفاق معها بشأن استخدام المطارات السورية فى اغراض المراقبة والاستطلاع البحرى . وعلى الرغم من أن الطيارين السوفيت اعتادوا الاقلاع بطائراتهم من طراز ميج ـ ٢٣ من هذه المطارات الحربية السورية الا أن تلك المهام كانت من القصر وعدم الانتظام بحيث لا يمكن الادعاء بأنها كانت مخصصة أساسا لعملية الاستطلاع فوق البحر الابيض المتوسط .

واما بالنسبة للتسهيلات البحرية التى تقدم للاسطول السوفيتى فى يوغسلافيا ، والتى اتينا على ذكرها فى موضع سابق من هذا العرض ، فانه مما لا شك فيه أن الاتحاد السوفيتى يرغب فى مد نطاق هذه الخدمات وتدعيمها ثم الانطلاق من ذلك الى البحث فى امكانية اقامة قاعدة بحرية له هناك بموجب اتفاق بينه وبين الحكومة اليوغسلافية . غير أن هذا الاحتمال الاخير يبدو بعيدا مع وجود الرئيس تيتو على رأس النظام اليوغسلافى وذلك بالنظر الى مكانة يوغسلافيا الكبيرة فى داخل مجموعة عدم الانحياز ، ولان اجراء كهذا سيفسر على أنه ارتداد من جانب يوغسلافيا فى اتجاه ربط نفسها بعجلة النفوذ والمصالح السوفايتية ، وهو وضع لا تكسب منه يوغسلافيا فى المديين القريب والبعيد بقدر ما تخسر . على أن ذلك لن يمنع الاتحاد السوفيتى من أن يحاول وعلى أمل أن يتغير الحال أو ان تلين مقاومة يوغسلافيا فى مرحلة ما بعد تيتو .

ثم تأتى عملية التقارب السوفيتى الليبى كأحد المعالم البارزة فى تطور هذه الجهود والمحاولات السوفيتية ، فبعد مرحلة من التوتر والعداء الشديدين فى العلاقات السوفيتية الليبية حتى بعد قيام الثورة الليبية فى عام ١٩٦٩ ، أخذت هذه المرحلة تختفى لتحل محلها مرحلة جديدة من التقارب والتفاهم الذى تطور بسرعة مدهشة الى تنفيذ برنامج ضخم جدا من المساعدات العسكرية السوفيتية لليبيا والذى قدرت بعض المصادر الدولية قيمته بما يربو على عدة بلايين من الدولارات خلال السنوات العشر القادمة .

ولتفسير دوافع هذا التقارب من جانب ليبيا فانه يمكن القول بأن التقارب تم ـ على أرجح الاحتمالات ـ تحت ضغط التوتر الشديد فى دائرتى العلاقات المصرية الليبية والمصرية السوفيتية ، وهو ما حفز ليبيا كنوع من رد الفعل الى اقامة محور ليبى سوفيتى يمكن من خلاله التحرك ضد مصر التى كانت قد أخذت تبنى لنفسها أساسا جديدا من علاقات المصالح المشتركة بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية . يضيف الى ذلك بالتأكيد الضغط الذى تمثله تطلعات الزعامة الليبية الحاكمة ، وهى التطلعات التى تتخطى حدود ليبيا الى العالم العربى كله ، وقد تصورت هذه الزعامة أنها باحراجها لمصر ، وبانحيازها الى جانب قوة عظمى كالاتحاد السوفيتى ، فانها يمكن أن توفر بعض المقومات التى تسهل عليها ارضاء هذه التطلعات الزعامية . وطبعا فنحن لسنا بحاجة الى القول بأنه من الناحية الموضوعية المجردة ، فإن ليبيا تفتقر تماما الى كل الصلاحيات التى تهيئها لمثل هذا الدور القيادى وذلك بحكم تعدادها السكانى الضئيل وقوتها العسكرية المحدودة ووزنها السياسى غير المؤثر .. الخ .

على أنه اذا تجاوزنا تلك الاعتبارات التى ربما تكون قد أملت جانبا مهما من دوافع التقارب السوفيتى الليبى ، فانه يصبح من الواضح أن الظروف كانت قد تهيأت أمام الاتحاد السوفيتى لان يحصل على قاعدة لنفوذه تعوضه ولو الى حد ما عن تلك التى فقدها فى مصر .

وعندما تكشفت أنباء صفقة الاسلحة الليبية السوفيتية ، تسربت بعض التقارير وبالاخص من أوساط الصحافة العالمية ، تقول بأن ليبيا قبلت ان تمنح الاتحاد السوفيتى حق استخدام بعض القواعد فيها فى مقابل أن يقوم بتلبية كل احتياجاتها من الاسلحة المتطورة . وقد نفت صحيفة البرافدا السوفيتية تلك التقارير الغربية وأعلنت أن الاتحاد السوفيتى لا يخطط من أجل الحصول على قواعد له فى ليبيا . وعلى الرغم من انقضاء ما يزيد على السنتين منذ أذيعت أخبار هذه الصفقة ، فانه ما تزال هناك سحابة كثيفة من الغموض تحيط بحقيقة التواجد العسكرى السوفيتى فى ليبيا ، وما اذا كان هذا التواجد مستندا الى قواعد بحرية وجوية وخبراء

ومستشارين عسكريين يخدمون أهداف ستراتيجية البحرية في المنطقة باعتبارها حلقة بالغة الاهمية من حلقات استراتيجيته العالمية ، او ان هذا التواجد قاصر على تقديم الاسلحة وتدريب الليبيين على استخدامها فقط .. الخ .

وعلى اى حال ، فسواء تمثل الوجود السوفيتي في ليبيا على شكل قواعد او اتخذ لنفسه صورة مختلفة ، فانه يمثل بمقياس الواقع تطورا بارزا لا يمكن اغفاله في مجهودات الدبلوماسية السوفيتية الرامية الى تعزيز الوجود العسكرى السوفيتى فى منطقة البحر الأبيض المتوسط .

الإستخدامات السياسية للاسطول السوفيتي في البحر الابيض :

سبق ان اوضحنا عندما تناولنا بالدراسة طبيعة الدور السياسي للاسطول الامريكى السادس فى منطقة البحر المتوسط ، ان هذا الاسطول يخدم كاحتياطى استراتيجى قابل للتحرك والضرب فى الظروف التى تتعرض فيها المصالح الحيوية للولايات المتحدة - من أمنية وسياسية واقتصادية - للتهديد أو للتحدى الذى لا يمكن الاذعان له أو السكوت عليه . وقد مارست الولايات المتحدة هذا الدور السياسى فى المنطقة من خلال اسطولها السادس لفترة تربو على الثلاثين عاما كان اغلبها فى ظروف من احتكار هذا البحر للقوة الامريكية وحدها .

اما بالنسبة للاسطول السوفيتى ، فان الوضع يختلف بعض الشىء ليس من حيث المبدأ المتعلق باستخدامه سياسيا وذلك على اعتبار انه يشكل هو الآخر احتياطيا استراتيجيا ضخما لقوة الاتحاد السوفيتى فى منطقة البحر الابيض والشرق الاوسط ، ولكن ما نعنيه ينصرف الى طبيعة الظروف التى ينجز فيها هذا الدور السياسى . فالتواجد البحرى السوفيتى فى البحر المتوسط فى صورته المكثفة التى أشرنا اليها لا يتجاوز عمره العشر سنوات ، ومن الطبيعى أن يكون هذا الاستخدام السياسى فى ظروف التحدى الذى ينتج عن وجود الاسطول الامريكى السادس فى البحر المتوسط ، مقرونا بدرجة عالية جدا من الحرص والحذر .

فاذا كانت الولايات المتحدة قد أمكنها فى السابق أن تنفذ بعض التدابير العسكرية العنيفة أو المتطرفة فى المنطقة ، فان ذلك تم أو بالاحرى ساعد عليه عدم وجود قوة بحرية عالمية مناوئة يحسب حسابها ، وهذه الحقيقة هى التى كفلت لتصرفاتها نوعا من الامان بالنسبة لرد الفعل المنتظر .

الا ان معالم هذا الوضع أخذت تختلف بشكل جذرى ابتداء من عام ١٩٦٧ ، وقد ولد التغيير أثره على كل من الجانبين ، كما أن علاقات التوازن فى المنطقة ، بفعل هذه المتغيرات الجديدة ، اتسمت بنوع من التعقيد والحساسية على نحو غير مسبوق ، ومن الامثلة الواقعية التى تبرهن على هذا الحذر - من جانب الاتحاد السوفيتى فى حالتنا هذه - الكيفية التى أسهم بها الاتحاد السوفيتى فى نقل بعض القوات المغربية الى سوريا بواسطة أسطوله قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ثم موقف الاسطول السوفيتى فى البحر المتوسط أثناء حرب اكتوبر . وسنتناول كل واحدة من هاتين الواقعتين هنا بشىء أكبر من التفصيل .

١ - الإسطول السوفيتي ونقل القوات المغربية الى سوريا قبل حرب اكتوبر :

كان من أولى العمليات المهمة التى نفذها الاسطول السوفيتى فى البحر المتوسط ، نقل بعض القوات المغربية الى الجبهة السورية فى مطلع عام ١٩٧٣ ، وكان ذلك يعنى اسهاما من جانب البحرية السوفيتية فى تعزيز المجهود الحربى العربى ضد اسرائيل فى مرحلة ما قبل حرب اكتوبر مباشرة .

ولقد كان الاتحاد السوفيتى حريصا فى تنفيذ اجراء نقل هذه القوات على أن يتم ذلك دون أن يلفت النظر أو بالاحرى دون أن يستثير رد فعل غاضبا على الجانب الاخر يمكن أن يكون نقطة البدء فى تصعيد تدخل القوتين العظميين وتوريطهما فيما وراء ذلك المستوى من التدخل أو المساندة الذى كانتا قد حددتاه لنفسيهما عند تلك المرحلة من مراحل تطور الصراع العربى الاسرائيلى ، وهو ما يبدو انهما كانتا قد اتفقتا عليه بشكل مباشر فى الاعلان الصادر عن مؤتمر القمة الاول فى موسكو فى مايو ١٩٧٢ بين الزعيمين بريجنيف وريتشارد نيكسون ، والذى دعا ضمن ما دعا الى كفالة مناخ من الاسترخاء العسكرى فى المنطقة .

اما عن الكيفية التى نفذت بها عملية نقل القوات المغربية الى سوريا فى ضوء الاعتبار الذى ألمحنا

اليه ، فانها اتخذت أولا صورة نقل تلك القوات بعتادها بواسطة اللوريات الى الجزائر ، ومن الجزائر قام الاسطول السوفيتي بنقلها الى الموانى السورية . على أن هذه القوات المغربية لم تزد فى مجموعها عن الف وثمانمائة جندى ، وهذه الحقيقة فى حد ذاتها ربما تكون قد أسهمت كثيرا فى التخفيف من حدة رد الفعل المضاد لمثل هـذا الاجراء ؛ فالنظرة السـائدة كانت أميل الى اعتبارها قوة رمزية اكثر من كونها قوة قتالية ضاربة .

وقد علق أحد الخبراء المختصين على هذه العملية البحرية السوفيتية بقوله : « انه لاول مرة يقوم الاتحاد السوفيتى بنقل قوات عسكرية أجنبية من دولة الى دوله أخرى . واذا كانت هذه العملية قد نفذت بأقل درجة ممكنة من المخاطرة فـانها استطاعت مع ذلك أن يكون لها وقع كبير من الناحية السياسية على دول المواجهة العربية » .

٢ ـ **الاسطول السوفيتى فى البحر المتوسط وحرب اكتوبر ١٩٧٣** : ثم يجىء الاختبار السياسى الاكبر والاهم لمقدرة الاسطول السوفيتى فى البحر المتوسط على ان يقوم بدور فاعل ومؤثر فى احداث المنطقة مع حرب أكتوبر ١٩٧٣ فـى الشرق الاوسط .

وقد بدا التسلسل فى سنجل أحداث ووقائع هذه الحرب على شكل نجاح القوات المصرية فى اقتحام قناة السويس وتدمير خط بارليف من الاستحكامات العسكرية الاسرائيلية وذلك فى الوقت الذى كانت فيه القوات السورية قد استطاعت أن تضرب بنجاح المواقع الاسرائيلية فى جبهة الجولان .

وهنا بدا الموقف فى قمة تأزمه بسبب الانهيار الكامل والفجائى لنظرية الامن الاسرائيلية ، وبكل ما كان من المحتمل ان يدفع اليه ذلك الانهيار من تدخل عسكرى أمريكى مباشر أو غير مباشر ، وهو ما حدث فعلا فيما بعد عنـدما نصبت الولايات المتحدة جسرا جويا ضخما بينها وبين اسرائيل واخذت تنقل اليها عن طريقه أحدث ما فى ترسانة الحرب الامريكية من اسلحة الحرب الاليكترونية وبالصورة التى اثرت على مخـزون الجيش الامريكى من بعض الأسلحة الحيوية اللازمـة لاغراض الامن القومى الامريكى نفسه ، وقد قدرت قيمة هذه الاسلحة وقتها بما يزيد على بليونى دولار .

ومن ناحية ثانية ، فان المعدلات العالية جدا لاستهلاك الاسلحة فى تلك الحرب ؟ وهى الظاهرة التى انفردت بها دون غيرها من الحروب العالمية او المحدودة السابقة ، كادت أن تجهز تماما على ما فى حوزة الاطراف المتحاربة من أسلحة بعد أيام معدودة فى بدء القتال . وكان معنى ذلك بالنسبة لدولة كالاتحاد السوفيتى هو ضرورة تزويد مصر وسوريا بكميات ضخمة من الاسلحة التى تستطيع بها أن تواصل الحرب وحتى تحقق لهما جانبا مرضيا من الاهداف التى خططا لها من وراء دخولهما فى هذه الحرب ، والا كان معنى ذلك أن تتحول الحرب لمصلحة الطرف الاخر بكل ما يتفرع عن ذلك من آثار عسكرية وسياسية بعيدة المدى ليس فقط بالنسبة لاطرافها العربية المباشرة وغير المباشرة ، وأنما ايضا بالنسبة لصميم الاساس الذى يرتكز فوقه التواجد السوفيتى فى المنطقة برمتها .

وبالاضافة الى الاعتبار السابق على اهميته ، فان الاتحاد السوفيتى فى مواجهة عملية الامداد الأمريكى الهائل لاسرائيل بالاسلحة ، لم يشأ ان يبدو بمظهر المقاعس فى نظر الشعوب والحكومات العربية عن تقديم العون العسكرى اللازم فـى ظروف القتال الفعلى ، حتى وان كانت له بعض التحفظات على هذا الاجراء ، وهى تحفظات نابعة من شكوكه وتخوفاته وسبق ان عبر عنها فى كافة المباحثات الدبلوماسية التى جرت معه فى المرحلة السابقة على وقوع حرب أكتوبر . ومن هنا نلحظ ان الاتحاد السوفيتى لم يشأ ان يجارى الولايات المتحدة فى تزويد الدول العربية المحاربة بأسلحة الحرب الهجومية كما فعلت هى بالنسبة لاسرائيل ، وانما ركز امداداته فى نطاق الاسلحة الدفاعية وحدها اعتقادا منه أن ذلك كان يكفى لاغراض الدفاع الذاتى عن النفس فى مواجهة هذه الدفعة الجديدة من امكانات القوة الاسرائيلية الهجومية .

وفى اطار ما سلف من اعتبارات يرجع بعضها الى تقييم السوفيت الذاتى للموقف على حين أن بعضها الاخر والاهم قد فرضته ضغوط ذلك الموقف عليهم ، قام الاتحاد السوفيتى فى ١٠ أكتوبر ١٩٧٣ بعمل جسر جوى كبير لامداداته من الاسلحة مع كل من مصر وسوريا ، وقد حصلت لطائراته العملاقة من طرازى AN-125, AN-225 على تصريح من يوغسلافيا بالمرور عبر أجوائها

ثم زاد الموقف التهابا عندما استطاعت اسرائيل ان تنفذ من ثغرة الدفرسوار الى الضفة الغربية

للقناة ومنها عملت على قطع خطوط الامداد للجيش المصرى الثالث المتمركز على الضفة الشرقية للقناة فى مواجهة السويس .

وعند هذه المرحلة كانت قد صدرت قرارات الامم المتحدة فى ٢٢ أكتوبر و٢٣ أكتوبر ١٩٧٣ « القرارات ٣٣٨ و ٣٣٩ » التى تدعو الى وقف اطلاق النار بين المتحاربين ، غير أن اسرائيل رفضت الانصياع لهذه القرارات واستمرت فى هجومها على السويس ، وهنا طلب الرئيس السادات دعوة مجلس الامن الى اجتماع خاص ، كما طلب من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ارسال قواتهما الى الشرق الاوسط لوضع هــذه القرارات موضع التطبيق بقوتهمــا العســكرية المشتركة .

وفى ٢٤ اكتوبر ١٩٧٣ أرسل الزعيم السوفيتى ليونيد بريجنيف مذكرة إلى الرئيس الامــريكى ريتشارد نيكسون يقترح عليه فيها الاستجابة لطلب مصر بارسال قوات أمريكية – سوفيتية مشتركة الى المنطقة لتنفيذ قرارات وقف اطلاق النار ، ثم يردف انه فيما اذا امتنعت الولايات المتحــدة عن المشاركة فى مثل هذا الاجراء العسكرى المقترح ، فان الاتحاد السوفيتى سيجد نفسه مضطــراً ، وبدون ابطاء ، إلى إتخاذ ما يراه ضروريا ومناسبا من التدابير الانفرادية .

وكرد فعل لما فسر بأنه تهديد سوفيتى ، أمر الرئيس نيكسون باعلان حالة التأهب القصوى بين القوات الامريكية فى مختلف أنحاء العالم « وهو الاجراء المعروف كوديا بـ DEFCON III » ، وعلى الجانب الاخر وضع الاتحاد السوفيتى بعض قواه التى كانت منقولة جوا فى اتجاه منطقة الشرق الاوسط فى حالة قصوى من التأهب هى الاخرى . وفى هذه اللحظة بالذات بدا أن الموقف بيــن الطرفين السوفيتى والامريكى دخل مرحلة بالغة الحرج من التعقيد والتصعيد المتبادل وهو ما كان يمكن أن يقترب بهما من نقطة الانفجار النووى .

ولم يجد الطرفان مفرا أمامهما من الدخول فى مباحثات دبلوماسية مكثفة بقصد احتواء تلــك الازمة ومحاصرتها وتوقى مضاعفاتها القريبــة والبعيدة وذلك بممارسة درجة اعلى من درجات ضبط النفس وأيضا عن طريق كبح جماح الاطراف المتحاربة . وفعلا أخذت حدة الموقف فى الهبوط التدريجى مع اعلان الاتحاد السوفيتى عدوله عن فكرة ارسال قوات سوفيتية الى منطقة الشرق الاوسط وذلك فى مقابل تعهد من جانب الولايات المتحدة بأن تمارس ضغطها على اسرائيل لكى تجعلها تنهى حصارها للجيش المصرى الثالث .

وفى تلك الاثناء ، كان الاسطول الامــريكى السادس ، والاسطول السوفيتى الخامس يقومان بتعزيز تجمعاتهما وقوتهما الضاربة – من خلال وصول بحدات جديدة اليهما – فى منطقة الحوض الشرقى للبحر الابيض المتوسط . ومن أمثلة هذا التدعيم ، أن الولايات المتحدة قامت بارسال حملة بحرية بقيادة حاملة الطائرات « جون كنيدى » من المحيط الاطلنطى الى البحر الابيض ، وفى الوقت نفسه دفع الاتحاد السوفيتى باثنتى عشرة قطعة بحرية عبر المضايق التركية فى الفترة ما بين ٦ و ٢٦ اكتوبر ١٩٧٣ ، ومرة اخرى فقد حــرص الطرفان بوضوح على تجنب كل ما من شأنه أن يثير احتمال وقوع التحام أو صدام مباشر بينهما ، وذلك فى الوقت الذى ظل فيه كل منهما يرقب تحركات الاخر وتصرفاته بأقصى درجة من الحذر والاهتمام .

ويقول بعض خبراء الاستراتيجية البحــرية الامريكية ممن تابعوا تحركات الاسطولين الامريكى والسوفيتى فى البحر المتوسط خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، أن قيادة الاسطول السوفيتى حددت له وضعا قتاليا يكون قادرا منه على أن يقوم بتوجيه ضربة احباط أو اجهاض .. Pre-emptive Strike ومن ثم فانه كان مستعدا لفتح النار على حاملات الطائرات الامريكية اذا ما بدرت عن هذه الطائرات المحمولة أى بادرة تنبيء بانها ستتعرض لجسر الامدادات الســوفيتية لمصر مــن الاســلحة والقوات .. الخ .

بل يذهب هؤلاء الخبراء فى تقديم التفاصيل عن الوضع القتالى للاسطول السوفيتى الى حد القول بأن كل واحدة من حاملات الطائرات الامريكية الثلاث التى يضمها الاسطول السـادس كانت محاصرة بثلاث قطع بحرية سوفيتية ، مدمرتين وسفينة اطلاق صواريخ سطح سطح أو سفينة صواريخ سطح جو . وعلى مسافة غير بعيدة من هذه القطع البحرية التى دخلت ضمن نطـاق المواجهة المباشرة ضد أضخم قطع الاسطـول السادس ، كانت توجد أربع غواصات لاطـلاق الصواريخ تتحرك باستمرار فى دورية استطلاع . وبالاضافة الى ذلك فإن بعض الحيلات التـابعة

للاسطول السادس «الحملتان ٦١ و ٦٢»، التي كانت تقوم بمهام الدورية والاستطلاع في مجموعات من مواقعها جنوبي جزيرة كريت اليونانية ، هذه الحملات كانت تتحرك وبالقرب منها خمس بوارج سوفيتية بعضها مسلح بصواريخ سطح سطح .

وقد تبينت قيادة الاسطول الامريكي السادس الخطورة الكامنة في مثل هذه التدابير والاجراءات السوفيتية المضادة ، ولذا بادرت الى تكثيف دوريات الاستطلاع الجوى حتى يمكن لهذه الدوريات ان تبلغ في الوقت المناسب عن احتمالات وقوع هجوم سوفيتي مفاجيء . كما أن نظم الدفاع في حاملات الطائرات الامريكية وضعت في أقصى حالات الاستعداد لمواجهة احتمال الهجوم عليها بالصواريخ ، وذلك كاجراء وقائي اضافي فيما لو فشلت طائرات الاستطلاع في أن تبلغ عن قرب وقوع هجوم سوفيتي بالصواريخ على بعض وحدات الاسطول السادس ، وايضا فقد وضعت الغواصات الامريكية في حالة استعداد للهجوم والضرب فور صدور الامر لها بذلك .

ومن خلال هذه الدراسة الواقعية لسيناريو العمليات الامريكية السوفيتية في البحر المتوسط خلال حرب اكتوبر يطرح هؤلاء الخبراء العسكريون السؤال الاتي : ما هي بالتحديد الظروف التي كان يمكن أن تؤدي الى اندلاع مواجهة بحرية امريكية سوفيتية خلال حرب أكتوبر ؟

وهم يجيبون على هذا بقولهم انه لم تكن ثمة شبهة في أن الهدف من وراء اعلان الولايات المتحدة حالة التأهب القصوى بين قواتها في العالم ، بما فيها الاسطول السادس في البحر المتوسط ، كان يتمثل في الحيلولة دون ارسال قوات سوفيتية الى مصر . أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فانه كان على استعداد لان يتحمل النتيجة المترتبة على ارسال قواته الى مصر وذلك فيما اذا وصل الى حد الاقتناع بأن الجيش المصري الثالث المحاصر كان معرضا لخطر الابادة ، أو اذا ما شعر بأن القاهرة كانت معرضة لهجوم مباشر تقوم به اسرائيل ضدها .

ويخلصون من ذلك الى القول بأن ذلك المناخ ربما كان أقدر من غيره على تفسير الدافع من وراء دخول الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في مباحثات دبلوماسية مكثفة وعلى ذروة المستويات المسئولة بينهما في الوقت الذى كانتا تقومان فيه بتعزيز حشودهما البحرية ، والى أقصى حد ممكن ، في البحر المتوسط . ولقد كان لاحساس الاطراف المحليين في ذلك الصراع المسلح بالخطورة المتناهية لهذا الوضع الذى كان من الممكن ان يتحول الى حرب نووية عالمية وينطبق ذلك بصورة خاصة على اسرائيل التي لابد وأن تكون امريكا قد نقلت اليها فهمها عن خطورة الوضع في أبعاده القائمة والمحتملة هذا الاحساس هو الذى جعل اسرائيل تتقيد في النهاية بقرارات وقف اطلاق النار ■

من اهم مصادر البحث :

[١] 1 — Jesse W. Lewis, The Strategic Balance in the Mediterranean, (American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington D.C. 1976).

[٢] 2 — Stockholm International Peace Research Institute World Armaments and Disarmament, (The MIT Press, Cambridge, Mass, and London, 1976).

[٣] 3 — Norman Polmar, Soviet Naval Power, Challenge for the 1970s, (Macdonald and Jane's, 1974).

[٤] 4 — Jonathan T. Howe, Multicrises, Sea Power and Global Politics in the Missile Age, (The MIT Press, Cambridge, Mass, and London, 1971).

[٥] 3 — John C. Garnett, The Defence of Western Europe, (Macmillan, New York, 1974).

[٦] 6 — Y. Nalin and A. Nikolayev, The Soviet Union and European Security, (Progress Publishers, Moscow, 1973).

[٧] د. اسماعيل صبرى مقلد : الناتو والاستراتيجية البحرية السوفيتية مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد يناير ١٩٧٠ .

[٨] هانسون و. بالدوين : استراتيجية الغد ، الاستراتيجية الامريكية في السبعينات والثمانينات وحتى سنة ٢٠٠٠ ، ترجمة د. محمود خيري بنونة [دار الدراسات الاستراتيجية والدولية بالقاهرة ـ مكتبة الانجلو المصرية .

دراسة

وظيفية واستراتيجية العمل العربي المشترك

د. محمد عزيز شكري

استاذ القانون الدولي والمنظمات الدولية في جامعتي دمشق والكويت، والعميد المساعد للشئون العلمية في كلية الحقوق بجامعة الكويت

مع مطلع الخمسينات بدأت العلاقات الدولية العربية، تشهد انشاء منظمات ومجالس واتحادات ومراكز فنية في اطار جامعة الدول العربية، ولكن بصورة مستقلة أو شبه مستقلة عن الجامعة كمنظمة أم، متمتعة بشخصية معنوية وارادة ذاتية خاصة، وفق المعاهدة المنشئة لكل منها. هذا اضافة للهيئات ذات الطابع المتخصص التي كانت الجامعة قد أنشأتها كفروع تابعة لها بشكل اداري ومالي أو بآخر «كمركز التنمية الصناعية للدول العربية، والمركز الاحصائي العربي... الخ «١».

في الوطن العربي الآن – على ما نعلتم –

[1] في دراستنا هذه، نركز على المنظمات المتخصصة: المنشأة بمعاهدات دولية مستقلة، وليس على الهيئات التي تعتبر فروعا للجامعة، منشأة بقرارات من هيئاتها، ولو كانت من حيث طبيعة عملها تخصصية، كمركز التنمية الصناعية للدول العربية، والصندوق العربي لتقديم القروض للدول الافريقية، وصندوق المعونة الفنية للدول العربية، وكذلك لا تدخل في هذه الدراسة، الشركات او المشروعات التجارية العربية المشتركة، كالشركة العربية للملاحة البحرية، والاتحاد العربي للصناعات البتروكيماوية ونحواها. فهذه مرافق تجارية مشتركة، وليست وكالات متخصصة بالمعنى المعروف للتعبير، وبالتالي فهي مظهر من مظاهر نشاط الجامعة العربية وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة. في المشروعات العربية المشتركة من هذا النوع، انظر ابراهيم شحاته « المشروعات المشتركة في اطار التعاون العربي » في السياسة الدولية عدد ٤٠ [ابريل ١٩٧٥] ص ٢٢ – ٤١.



المنظمات المتخصصة المستقلة التالية « ٢ » ١ الاتحاد العربية للمواصلات السلكية واللاسلكية . « ٢ » الاتحاد البريدي العربي . « ٣ » اتحاد اذاعات الدول العربية . « ٤ » المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة . « ٥ » المنظمة العربية للعلوم الادارية . « ٦ » منظمة العمل العربية « ٧ » المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . « ٨ » المجلس العربي المشترك لاستخدام الطاقة الذرية « وهو لم يمارس نشاطه بعد » .

« ٩ » مجلس الطيران المدني للدول العربية . « ١٠ » المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس . « ١١ » المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة . « ١٢ » المنظمة العربية للتنمية الزراعية . « ١٣ » الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي . « ١٤ » المنظمة العربية للصحة « وقد حل محلها عمليا مجلس وزراء الصحة العرب » . « ١٥ » الاكاديمية العربية للنقل البحري . « ١٦ » المصرف العربي للتنمية

[٢] في تفاصيل انشاء هذه المنظمات واغراضها وهيآتها ، راجع محمد عزيز شكري « جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة بين النظرية والواقع » ، دار ذات السلاسل الكويت ١٩٧٥ ص ٨٩ وما بعدها . اما بشأن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فتراجع « الاعمال التمهيدية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية » ، القاهرة ١٩٧٥ ، مطبوعات الامانة العامة للمجلس . وفي شأن المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية وصندوق النقد العربي ، تراجع المجلة الرسمية لدولة الكويت « الكويت اليوم » العدد ١١١٢-١٢-١٢-١٩٧٦ ص ١٨ — ٣٥ .

الاقتصادية فى أفريقيا . « ١٧ » مجلس الوحدة الاقتصادية العربية «٣ » . ١٨ « المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية . « ١٩ » صندوق النقد العربى .

الى هذا كله ، يضاف عدد أكبر من المنظمات والمجالس والاتحادات والمراكز العربية الحكومية وشبه الحكومية التى تعمل فى ميدان التعاون الاقتصادى والاجتماعى العربى بمعناه الاشمل «٤» . كذلك تجرى حاليا محاولات لانشاء المزيد من المنظمات المتخصصة « كمحاولة تحويل مركز التنمية الصناعية للدول العربية الى منظمة مستقلة بميثاق منشىء خاص بها ، واقامة اتحاد مجالس البحث العلمى العربية ، وتحويل الاتحاد العربى للسياحة الى منظمة متخصصة ، وانشاء صندوق للتنمية الاجتماعية ... وغير ذلك كثير » .

واذن فنحن نشهد فى الوطن العربى ظاهرة ' الوظيفية Functionalism ' التى تنبنى عليها فلسفة الوكالات المتخصصة المعروفة حاليا فى نظام الامم المتحدة مع أن تاريخ الوظيفية أقدم من ذلك « ٥ » .

وغير خاف أن لظاهرة الوكالات المتخصصة العربية دوافعها ، ومحاسنها ، وأخطارها . أما دوافعها ، فتتجلى فى توكيد عدم كفاية جامعة الدول العربية كمنظمة ذات أهداف عامة شاملة ، وذات طابع سياسى واضح ،فى التصدى لمشكلات التنمية العربية ، ومعالجتها بما تستحق من عناية واهتمام ، مع أن الواقع العملى أثبت أن مثل هذا الدافع ، لم يكن وحيدا فى الساحة العربية ، فقد رافقته دوافع أخرى ، لعلها كانت من الاسباب المباشرة فى انشاء بعض الوكالات العربية المتخصصة على الاقل ، كما سيرد فيما بعد .

ومحاسن الوكالات العربية المتخصصة ، تكمن فى أنها ، نظريا ، وبفضل تخصصها الدقيق ، وبعدها عن التيارات السياسية الى حد ما « وهى التيارات التى عصفت وتعصف بهيئات الجامعة ونشاطها » ، قادرة على القيام بمسئولياتها الفنية بكفاية وفاعلية أكبر . مع أن الواقع العملى ، أثبت أن مثل هذه القدرة محدودة فى عدد من هذه الوكالات ، لان التخصص فيها يكاد يكون مقصورا على الاسم ، اما لان ملاكاتها الفنية غير متخصصة كما ينبغى لاسباب شتى ، واما لان هذه الملاكات تشكل جزءا يسيرا من ملاكها العام كادرها الذى يغلب فيه الموظفون الاداريون والماليون ٦ ، واما لان تمثيل الدول الاعضاء فيها ، لا يتم على

---

[٣] فى مناقشة طبيعة مجلس الوحدة الاقتصادية ، انظر بحثنا « التكامل الوظيفى فى العالم العربى » فى السياسة الدولية العدد ٢٨ [ابريل ١٩٧٢ ص ٤٦ وما بعدها .

[٤] من ذلك مثلا ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول المنشأة فى ٩-١-١٩٦٨ ، وهى من حيث الطبيعة، منظمة متخصصة ، لكنها أقيمت خارج نطاق جامعة الدول العربية ، كما أن العضوية فيها ، ليست مفتوحة لجميع الاقطار العربية ، وانما لتلك التى يشكل البترول مصدرا هاما لدخلها القومى ، ويوافق على قبولها بشروط معينة [المادة ٧ من الاتفاقية] . أما الهيئات شبه الحكومية التى تندرج فى هذه الفئة، فيمكن التمثيل لها باتحاد الناشرين العرب واتحاد الجامعات العربية .

[٥] فى فكرة الوظيفية والمنظمات المتخصصة عموما راجع :
E.B. Hass : Beyond The Nations States, Functionalism and International Organization (Stanford Univ Press) 1965.
A. Loveday : Reflections on International Administration, London Oxford.
وكتابنا « التنظيم الدولى العالمى بين النظرية والواقع » — ط ١ — دار الفكر — دمشق — ١٩٧٣ ص ٣٠١ — ٣١٥ .

[٦] مثال ذلك الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، الذى لا يزيد الفنيون فيه — فى علمنا — على ستة مهندسين يعملون بعض أوقات النهار فقط ، لتعذر تعيين مهندسين متفرغين ، فى ضوء الرواتب المحدودة المرصودة لهم فى الموازنة ، كما أفاد بذلك أمين عام الاتحاد . أما الاداريون والماليون فى منظمة المواصفات والمقاييس ، فيشكلون ضعف عدد الفنيين [٨ فنيين مقابل ١٦ اداريا] فى حين تبلغ موازنة المنظمة الاجمالية لعام ١٩٧٥ : ٢٤٤٫٧٣٨ دولارا ، فان مبلغ ١٨٦٫٩٠٨ منها يصرف مرتبات فقط . ومثل ذلك مع فارق هنا وهناك يمكن قوله فى عدد آخر من المنظمات الاخرى [أنظر المحاضر التفصيلية للجنة الخبراء السباعية التى نظرت موضوع المنظمات المتخصصة فى دورتها الاولى بين ٢ و ٢١ فبراير [شباط] ١٩٧٦]] .

أساس تخصصي» ٧ . أما أخطار الوكالات العربية المتخصصة ، فتتمثل في عدم وجود أداة التنسيق بين نشاطاتها من جهة ، وبين نشاطاتها ونشاطات الجامعة العربية من جهة أخرى ، مما فتح – ويفتح – الباب واسعا أمام الازدواجية في العمل ، أو ضياع المسئوليات بينها . وهي في ذات الوقت ، أخطار نظرية الوظيفية في التنظيم الدولي العالمي ، مضاعفة هنا لعدم وجود أداة تعاون وتنسيق تربط الجامعة العربية بكل من هذه الوكالات المتخصصة ، التي يفترض أن تدور في فلكها ، وتتعاون معها لتحقيق غرض مشترك هو ، كما يؤكد الجميع ، التقدم العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بمعناه الاوسع .

ودراستنا هذه ، ستركز على هذا الجانب بالدرجة الاولى « أي جانب العلاقة التنظيمية بين الجامعة العربية ووكالاتها المتخصصة ، وبين هذه الاخيرة » لانه ، في تقديرنا المتواضع ، يشكل المسألة الرئيسية في استراتيجية العمل العربي المشترك كما هو قائم حاليا ، بغض النظر عن حلم الحالمين الذين يصرون ، اما من باب الطموح القومي واما من قبيل التغافل ، على أن المنظمات العربية ، سواء تمثلت في الجامعة العربية ، أو منظماتها ، أو ما نفضل أن نسميه وكالاتها المتخصصة ، هي منظمات وحدوية ، في حين أن الواقع المر لا يؤيد هذا ابدا . ان المنظمات العربية القائمة ، هي في التحليل العلمي المجرد ، منظمات دولية اقليمية قائمة بين دول ذات سيادة ، كل همها هو تحقيق تعاون وتنسيق أفضل بين أعضائها ، على أساس احتفاظ كل عضو بسيادته كاملة ، فهي اذن ما يمكن تسميته منظمات بينية مثلها في ذلك مثل الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في التنظيم الدولي ، أو منظمة الدول الامريكية ووكالاتها المتخصصة في التنظيم الاقليمي ، اللهم الا في نقطة واحدة لا تغير من واقع الامر شيئا ، رغم بريقها الظاهر ، ونعني أن المنظمات العربية ذات طابع اقليمي قومي ، من حيث أنها تضم دولا تنتمي الى أمة واحدة ، بخلاف غيرها من المنظمات الدولية . ولكن ما قيمة ذلك حين نصل الى اختصاصات المنظمة وصلاحياتها ؟ فمن هذه الزاوية ، ليست المنظمات العربية كالجماعة الاقتصادية الاوربية تهدف الى توحيد أنشطة أعضائها ، على أساس تجاوز السيادات أو تخطيها ، فهذه الاخيرة هي ما نسميه منظمات فوقمية Super National ، لانها سبيل نحو الفدرالية الاوربية ، وهذا ما نفتقده في التنظيم العربي حاليا «٨ ». وفي ضوء ما تقدم ، يمكن تقسيم هذه الدراسة الى أربعة أجزاء ، نتناول في أولها الصلة القانونية والوظيفية بين الجامعة العربية ووكالاتها المتخصصة ، ونتناول في الجزء الثاني ، التداخل الوظيفي بين الوكالات المتخصصة ذاتها ، لنتبين مدى الحاجة لتلافيه ، أما الجزء الثالث من الدراسة ، فيعنى بعرض المحاولات التي جرت حتى الان لتوثيق الصلة بين الجامعة العربية ووكالاتها ، ولتلافي الازدواجية الوظيفية بينها . وأما الجزء الاخير ، فيعرض الحلول المطروحة حاليا ، ونخلص في النتيجة الى تصور موضوعي لمستقبل الوظيفية العربية في ضوء المعطيات الراهنة .

الصلة القانونية والوظيفية بين الجامعة العربية ووكالاتها المتخصصة

الحقيقة ان جامعة الدول العربية ، لم تكن بعيدة عن المنظمات العربية المتخصصة . فهي اما أسهمت ايجابيا في انشائها ، واما شجعت على

---

[٧] شكا معظم المدراء العامسين للمنظمات المتخصصة ، من أن أغلب الدول تمثل في جمعياتها العامة أو مجالسها التنفيذية ، بمندوبيها الدائمين لدى الجامعة العربية ، وأحيانا بمن هم أدنى مرتبة ، ناهيك عن انعدام التخصص [انظر المرجع السابق ، وخاصة شهادة الامين العام لمنظمة المواصفات والمقاييس والامين التنفيذي للمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ، وممثلي المنظمة العربية للعلوم الادارية] . وهذه الحقيقة كانت ومازالت موضع شكوى مزمنة في أغلب الجهات التخصصية داخل الجامعة وخارجها .

[٨] في تفاصيل هذا التمييز ، انظر كتابنا التنظيم الدولي العالمي » ذات المرجع ص ٧٠ – ٧٢ .

اقامتها ، وانما أقرت وجودها . فالجامعة العربية مثلا ، أسهمت ايجابيا في انشاء اتحاد البريد العربي في شكله الاول عام ١٩٤٦ ، والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية عام ١٩٥٣ ، والمنظمة العربية الدولية للدفاع الاجتماعي عام ١٩٦٠ ، والمنظمة العربية للعلوم الادارية ، والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية عام ١٩٧٦ . وشجعت الجامعة على اقامة المنظمة العربية للتربية والثقافية والعلوم عام ١٩٦٤ ، والمنظمة العربية للعمل عام ١٩٦٥ ، واتحاد اذاعات الدول الربية عام ١٩٥٥ ، ١٩٦٥ ، كما أن الجامعة أقرت مبادرة وزراء الصحة والزراعة بانشاء المنظمة العربية للصحة عام ١٩٧٠ ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية في العام نفسه ، وباركت أخيرا مبادرة وزراء المال والاقتصاد العرب ، بانشاء صندوق النقد العربي عام ١٩٧٦ «٩» .

ولكن الذي حصل — ويحصل — انه ما أن تولد المنظمة المتخصصة ، حتى تبدأ العلاقة القانونية بينها وبين الجامعة العربية ، تأخذ طابع الفتور والجفاء ، او حتى التصادم» .. فالجامعة العربية تحاول ممارسة رقابة معينة ، على ما تعتبره وليدتها الجديدة ، تتفاوت شدة ويسرا بحسب النصوص القائمة أو الامزجة المسيطرة ، والمنظمة المتخصصة ، تحاول بدورها الانفلات من الجامعة ، وتوكيد شخصيتها واستقلالها العاملين ، أو كما يقول خصوم الوظيفية « سيادتها » قبل الجامعة« ١٠» وحتى نكون في الصورة الحقيقية لطبيعة العلاقة بين الجامعة ووكالاتها المتخصصة ، قد يكون مناسبا أن نعرض بايجاز معقول ، لنوعية الصلة القانونية القائمة بين المنظمات العربية المتخصصة وجامعة الدول العربية كمنظمة أم « ١١ »

لا يخلو واحد من المواثيق الاساسية للمنظمات العربية المتخصصة من نص أو نصوص ، تبين الصلة التي تربط بينها وبين نظام جامعة الدول العربية ، لكن هذه المواثيق تتفاوت في تحديد مدى هذه الصلة .

فبعض هذه المواثيق ، كاتفاقية انشاء الاتحاد البريدي العربي ، واتفاقية انشاء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، واتفاقية انشا صندوق النقد العربي مثلا ، لا تحوي أكثر من نصوص ، من شأنها جعل العضوية في المنظمة المعنية مفتوحة حكما لاعضاء الجامعة العربية ، او تكلف ادارات المنظمة بابلاغ الجامعة بانضمام البلاد العربية الاخرى اليها ، أو انسحاب الدول الاعضاء منها ، أو تنص على أن المنظمة وفروعها ، والممثلين لديها وموظفيها ، يتمتعون بالامتيازات والحصانات التي للجامعة وهيأتها . والواقع ان مثل هذه النصوص موجودة في كل المواثيق المنشئة للوكالات العربية المتخصصة القائمة تقريبا ، لكنها كلها لا تشرح مدى الصلة القانونية بين الجامعة وهذه الوكالات ، أو لنقل تجاوزا انها تحدد هذه الصلة في حدودها الدنيا .

واذا كانت الاتفاقيات المنشئة للاتحاد البريدي العربي ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، وصندوق النقد العربي ، تشكل استثناء من القاعدة ، فالحال في مواثيق الاكثرية الساحقة من المنظمات المتخصصة ، هي خلاف ذلك ، بمعنى أنها تحتوي على أكثر من نص يبين صلة ما بينها وبين الجامعة .

فالنص على أن المنظمة المتخصصة أنشئت لتحقيق أهداف ميثاق جامعة الدول العربية ، أو

---

[٩] محمد عزيز شكري : جامعة الدول العربية ص ٨٩ — ١٢٥ من اجل مزيد من التفاصيل .

[١٠] شوارز نبرغر A Manual of International Law 4th ed. 1960 Vol, 1 p. 249 et seq.
وانيس كلود «من السيف الى المحراث» ترجمة للعربية عبد الله العريان بعنوان النظام الدولي والسلام العالمي ص ٣٠ — ٣١ .

[١١] محمد عزيز شكري ، جامعة الدول العربية ص ١٢٦ ومابعدها . لتفاصيل اكثر مع ارقام المواد في هوامش الصفحات .

لتعمل في نطاقها ، ورد مثلا في مواثيق المنظمة العربية للصحة ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، والمنظمة العربية للعمل ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة العربية للعلوم الادارية ، والمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ، واتحاد اذاعات الدول العربية ، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، ومجلس الطيران المدني للدول العربية ، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ، والمجلس العربي لاستخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية .

والنص على أن المنظمة انشئت كوكالة متخصصة في نطاق جامعة الدول العربية ، ورد في مواثيق المنظمة العربية للعمل ، والمنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم، والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية . وهو مفهوم ضمنا من مواثيق المظمة العربية للصحة ، والمظمة العربية للتنمية الزراعية ، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ، ومجلس الطيران المدني العربي ، والمؤسسات العربية للاتصالات الفضائية .

وهنالك نصوص تجعل للجامعة على المنظمات المتخصصة ، نوعا من الرقابة والاشراف . فالمواثيق الاساسية للمنظمة العربية للصحة ، والمنظمة العربية للعلوم الادارية ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، والمجلس العربي لاستخدام الطاقة الذرية ، تحتم على ادارة هذه المنظمات ، تقديم تقرير سنوي عن اعمالها لعرضه على مجلس جامعة الدول العربية ، بعد اقراره من الجمعية العامة للمنظمة . والمواثيق الاساسية للاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، واتحاد اذاعات الدول العربية ، تنص على تبادل التمثيل في الاجتماعات ، او على منح الجامعة حق التمثيل والمناقشة وتقديم المقترحات في اجتماعات المنظمة .

والمواثيق الاساسية لمنظمة الصحة ، والتنمية الزراعية ، والمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ، تنص على أن يصدق مجلس جامعة الدول العربية على مشروع تعديلها كشرط لنفاذه ، بل ان ميثاق المنظمة الاخيرة ، يفوضه دون جمعيتها العامة ، في اقرار التعديل ، وينحصر دور الجمعية العامة في اقتراح هذا التعديل .

والمواثيق الاساسية للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ، والمجلس العربي لاستخدام الطاقة الذرية ، تفوض مجلس جامعة الدول العربية في البت في المنازعات التي قد تقوم بين اعضائها حول تفسير الاتفاقية المنشئة للهيئتين . كما تنص الاتفاقية المنشئة لصندوق النقد العربي ، على حق الامين العام للجامعة ، في تعيين المحكم الفيصل للبت في النزاعات التي قد تنشأ بين الصندوق ودولة زالت عنها العضوية او انسحبت منه ، او بين الصندوق وأحد اعضائه ، خلال تصفية أعمال الصندوق ، اذا فشل الطرفان المتنازعان في اختيار هذا المحكم الفيصل. وتذهب بعض المواثيق الى منح جامعة الدول العربية ، بعض السلطة في ادارة المنظمة والرقابة المباشرة عليها ، او تسخيرها في خدمة أغراض الجامعة ذات الصلة باختصاصات المنظمة . فالامين العام للجامعة ، هو الذي يرشح الامين العام ومساعديه في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ليتولى تعيينهم المؤتمر العام للمنظمة . والامين العام للجامعة ، هو الذي يرشح مديري المكاتب التي تشكل الجهاز الاداري في المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، ويعينهم مجلس الجامعة ، وليس مجلس المنظمة . أكثر من هذا ، فان مجلس الجامعة العربية ، هو الذي يحدد مقر هذه المنظمة ومقار مكاتبها .

ومجلس الجامعة هو الذي يسمح بانضمام البلاد العربية غير الاعضاء فيها الى عضوية المنظمة العربية للعلوم الادارية ، كما يسهم في موازنتها .

وللجامعة العربية أن تطلب من الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، الاحصاءات والبيانات اللازمة لاعمالها ، وعلى الاتحاد اعداد هذه الاحصاءات والبيانات وتقديمها للجامعة . كما أن الاتحاد يضع شروط استخدام موظفيه ، مراعيا انسجامها مع شروط الاستخدام المعمول بها في الجامعة ، ويجوز عند الاقتضاء الاتفاق على تبادل هؤلاء الموظفين .

وثمة نتائج يمكن التوصل اليها مما تقدم من أمثلة :

اولا : ليس هناك تكييف دستوري واحد ، يمكن تعميمه على الصلة بين جامعة الدول العربية وجميع وكالاتها المتخصصة القائمة حولها . ففي بعض الحالات ، ينحصر دور الجامعة في رعاية قيام المنظمة ، واستكمال عناصر وجودها ، ثم تتجمد الصلة نظريا ، فلا يعود للجامعة دور ، اللهم الا عند انقضاء المنظمة ، حيث تودع لديها شهادة الوفاة « **من أحدث الامثلة على ذلك ومع** الفارق في الحالين – حالة المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية وصندوق النقد العربي » وفي حالات أخرى ، يعظم دور الجامعة ، حتى يصل الى حد الرقابة المباشرة على أعمال المنظمة وتوجيهها ، لكن تلك مجرد استثناءات ، اما القاعدة التي لاحظنا وجودها في غالبية الحالات ، فهي قيام الجامعة بممارسة اشراف ورقابة غير مباشرة ، تتمثل في الاطلاع على أعمال المنظمة « من خلال تقريرها السنوي » او توجيهها من بعيد ، من خلال المصادقة على موازنتها ، او الاسهام فيها ، او تعديل ميثاقها الاساسي . وهذه القاعدة تعني أن المنظمات المتخصصة ، هي في التحليل النهائي ، وكالات متخصصة تدور في فلك نظام الجامعة العربية الذي جعل منها منظمة اما تشرف على نشاطات وكالاتها من بعيد او قريب ، حسب طبيعة عمل هذه الوكالة . انها كالام ترعى ابناءها ، كل حسب مزاجه وطبيعته .

ثانيا : على أن الصلة القائمة حاليا بين الجامعة وعدد من المنظمات ، تحتاج لاعادة نظر ، سواء لتدعيمها او لتخفيف وطأتها . ففي حالة الاتحاد البريدي العربي ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، وصندوق النقد العربي ، لابد من تدعيم رقابة الجامعة . وعلى العكس ، ففي حالة المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ، لابد من تخفيفها « وهناك مشروع بذلك تم اقراره في سبتمبر الماضي » لان الشكل الحالي يجعلها أقرب للتبعية منها للتعاون المكافيء او شبه المكافيء .

ثالثا : ان الصلة القائمة بين الجامعة واغلبية المنظمات المتخصصة ، والتي صورناها فيما سبق بتعاون مشترك في الناحية الوظيفية واشراف غير مباشر في الناحية الدستورية ، غير واضحة تماما . فما هو مدى سلطان الجامعة في شأن تصديق موازنات بعض المنظمات المتخصصة ، او الاطلاع على تقارير مديريها ؟ هل تملك الجامعة رفض هذه الموازنات ؟ وعندها الا تكون قد أضحت سلطة مباشرة ، فوق السلطة العليا في المنظمة « الجمعية العامة او ما يماثلها » ويكون اشرافها عليها ، قد أصبح مباشرا ، وتكون الصلة قد إقتربت من التبعية ؟ ام أن التصديق على الموازنات من قبل الجامعة ، يعني ابداء التوصيات بشأنها ، وعندها تكون سلطة الجامعة سلطة وصاية محدودة ، ويكون اشرافها اشرافا غير مباشر ، وتكون الصلة قد اقتربت من تلك القائمة بين الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . اننا من الرأي الثاني ، ولكن النصوص الواردة حاليا في مواثيق بعض المنظمات ، قد تؤول بما يؤيد الرأي الاول .

وذات الشيء يمكن أن يقال في حق الجامعة العربية ، بالاطلاع على تقارير مديري المنظمات ، فلا تحدد المواثيق التي تنص على تقديم مثل هذه التقارير مآلها . هل تناقش في مجلس الجامعة ، ويصدر فيها قرارات توجيهية ، أميكتفي بقراءتها ، واخذ العلم بها ، واقتراح توصيات عامة بشأنها ؟ ان النصوص الحالية لا تؤيد بصورة حاسمة أحد الرأيين .

كل هذا يجعل من الضروري ايجاد صيغة دستورية معينة بين الجامعة والمنظمات المتخصصة ، تحدد لكل ما له وما عليه في اطار استراتيجية مجدية .

٢ – التداخل الوظيفي بين الوكالات العربية المتخصصة

في بداية هذه الدراسة ، عددنا ما اعتبرناه منظمات عربية متخصصة تشملها الدراسة ، وحين فعلنا ذلك ، انطلقنا من اعتبارات عدة لغوية وعلمية وعملية «١٢» .

---

[١٢] التقرير النهائي للجنة بحث اوضاع المنظمات العربية المشكلة بقرار مجلس الجامعة رقم ٣٣٧٥ بتاريخ ٢١–١٠–١٩٧٥ .

١ ـ فعبارة المنظمة المتخصصة ، تعنى لغة المنظمة المنفردة بشىء ما ، او المختصة به « يقال خص فلانا بالشىء ، فضله وأفرده له ، وتخصيص الشىء ضد تعميمه ، وتخصص بالشىء انفرد به وعلى هذا الإساس ، درج الفقه على التمييز بين المنظمات الدولية العامة ، اى المنظمات ذات الاهداف المتعددة ، كهيئة الامم المتحدة فى النطاق العالمى وجامعة الدول العربية فى النطاق الاقليمى ، وبين المنظمات المتخصصة ، اى المنظمات ذات الاهداف المحددة او المخصصة ، كمنظمة الاغذية والزراعة F.O.W. أو منظمة التنمية الزراعية العربية على سبيل المثال ».

٢ ـ أما السبب العلمى ، فيتمثل فى ان نظام الامم المتحدة « الذى استوردنا منه فى الوطن العربى ظاهرة المنظمات المتخصصة » عرف الوكالة المتخصصة على انها الوكالات المؤسسة باتفاقات حكومية ، والتى تضطلع بمقتضى نظمها الاساسية ، بتبعات دولية واسعة فى الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة ، وما يتصل بذلك من الشئون ، ويوصل بينها وبين الامم المتحدة اتفاق خاص « م ٥٧ من الميثاق » . وواضح من هذا النص ، ان الميثاق تصور لقيام المنظمة المتخصصة شرطين رئيسيين أحدهما موضوعى والاخر شكلى . وإذا كان الشرط الشكلى ، ونعنى به تكون المنظمة المتخصصة المعنية مرتبطة بالمنظمة الام باتفاق تعاون وتنسيق ، غير متوفر فى التنظيم الدولى العربى « الا فى منظمتين او ثلاث » فان الشرط الموضوعى ، ولعله الاهم ، ونعنى به تفرد المنظمة التى تقوم على معاهدة بين حكومات ، بتبعات واسعة فى أحد ميادين الاقتصاد او الاجتماع او الثقافة او التعليم او الصحة ... الخ ، هذا الشرط الموضوعى متوفر فى مجموعة المنظمات التى عددناها فى مقدمة دراستنا .

٣ ـ واما السبب العملى ، فيتمثل فى أن المنظمات التسع عشرة التى عددناها ، هى المنظمات التى يتضح من تاريخ علاقتها بالجامعة العربية ، انها المعنية من قبلها كمنظمات متخصصة ، تستحق اوضاعها الدرس ، كما أن ممثلى المنظمات السبع عشرة الاولى « اى باستثناء مؤسسة الاتصالات الفضائية وصندوق النقد العربى ، باعتبارها منظمتين حديثتين » كانوا ومازالوا يحضرون اجتماعات لجنة التنسيق القائمة حتى الان فى رحاب جامعة الدول العربيه كمنظمة ام تدعى ، وليس بدون سبب ، ان لها الحق فى اشراف ما على الوكالات العربية المتخصصة .

واذا كان بعض ممثلى المنظمات ، رغم حضوره اجتماعات التنسيق ، يعترض على اعتبار منظمته متخصصة لاسباب يتأولونها « كممثلى الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى » فاننا نرى استنادا للمعايير السالفة الذكر ، ان واحدة منها فقط ، هى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، يمكن ان يكون وصفها التخصصى بالمعنى الدقيق للتعبير قابل للجدل . وهو على أية حال ، جدل اكاديمى أكثر من عملى ، لان ما تهتم به هذه الدراسة ، وبخاصة فى هذا الجزء منها ، هو بيان أوجه التداخل والتضارب فى الاغراض والانشطة بين المنظمات القائمة . وسيتضح بعد قليل ، ان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، سواء اعتبر منظمة متخصصة علميا أم لا ـ ونحن نميل الى عدم اعتباره كذلك ـ يتداخل عمليا فى اختصاصاته ، مع اختصاصات عدد من المنظمات المتخصصة بالمعنى العلمى وبالتالى فالتنسيق بينه وبين غيره من المنظمات يطرح نفسه كمسألة ملحاحة «١٣» .

واذا كانت نظرية الوظيفية التى تنبنى عليها المنظمات المتخصصة العالمية ، ظاهرة قديمة راسخة الجذور « باعتبارها كما نعلم اقدم حتى من عصبة الامم ١٤ » فانه من المؤكد ، ان الوطن العربى استوردها كما أشرنا سابقا من نظام الامم المتحدة وفى الوقت الذى قد لا تختلف فيه النظرة العامة لدوافع النظرية الوظيفية ومشتقاتها دوليا وعربيا من حيث منح ارباب الاختصاص القول الفصل فى اختصاصاتهم فى المجال الاقتصادى والاجتماعى بمعناه

[١٢] انظر راينا فى هذا منذ العام ١٩٧٠ فى التكامل الوظيفى فى العالم العربى » المرجع السابق ص ٥٩ ـ ٦١ .

[١٤] اذا اعتبرنا الاتحاد التلغرافى العالمى [١٨٦٥] واتحاد البريد العالمى [١٨٧١] من أولى هذه المنظمات » وكانت تعرف باسم الاتحادات الدولية العامة Public International Unions انظر فى تفاصيل ذلك كتابنا التنظيم الدولى المرجع السابق ص ٣٠ ومابعدها .

الاشمل ، فانه من غير شك ، ان الوطن العربى تقل ظاهرة الوظيفية بقلا عشوائيا ، وبدون تعمق او دراسة كافية تحول دون بروز مثالبها ، كما عرفها وعانى منها المجتمع الدولى ، وحاول ، وما يزال ، علاجها« نشير هنا بصورة خاصة الى اتجاه الامم المتحدة للحد من انشساء وكالات متخصصة جديدة منذ نهاية الستينات من جهة ، والى مساعى خبرائها المستمرة للتنسيق بين عمل هذه الوكالات من جبهه ، وبينها وبين اجهزة الامم المتحدة الاخرى من جهة ثانية » «١٥» فالملاحظ فى المنظمات العربية المتخصصة القائمة ، انها ليست فقط منقولة عن نظائرها الدولية ، من حيث الشكل العام والاهداف فحسب ، بل وحتى من حيث البنيان التنظيمى فى بعض الحالات ، دون مراعاة لواقع الوطن العربى ، او المحدودية العضوية فى المنظمة العربية المناظرة للمنظمة الدولية «مثل ذلك ، البنيان التنظيمى للمنظمة العربية للعمل ، ومنظمة التربية والثقافة والعلوم .. الخ » .

كذلك يلاحظ أن المتخصصين العرب ، لسبب أو لاخر ، بالغوا فى انشاء المنظمات المتخصصة ، لدرجة أنهم انشأوا منظمات لا نظائر دولية حكومية لها « مثال ذلك منظمه العلوم الادارية ، الاكاديمية العامه للنقل البحرى ، منظمة المواصفات والمقاييس ، واخيرا وليس آخر المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية » ، بل هى فى المجتمع الدولى ، اما مؤسسات حكوميه وطنية واما مشتركة ، واما منظمات أهلية مختلطة «١٦» .

ولقد كان ذلك فى جزء منه على الاقل ، نتيجة عدم وجود جهاز مركزى تمثيلى مختص ، يمحص مشروعات انشاء المنظمات العربية ، مما أدى الى تكاثرها وحتى توالدها ، دون تخطيط دقيق ، بكل ما فى ذلك من بعثرة واهدار للجهد والمال العربى «مثال ذلك ، جنوح المنظمة العربية للعلوم الادارية لتشجيع منظمة جديدة لدواوين المحاسبة وقيام المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية ، فى حين أنه كان من الممكن أن تكون هذه المؤسسة مشروعا مشتركا بين الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية واتحاد اذاعات الدول العربية ، ومجلس الطيران المدنى » . حتى أنه ليمكن القول ، ان انشاء المنظمة المتخصصة أضحى فى بعض الاحايين غاية فى حد ذاتها ، دون النظر الى المردود العام لهذه المنظمات ، او مدى تعاونها ، او حتى تعارض او تداخل اهدافها .

ويتبين لكل من درس أوضاع المنظمات العربية المتخصصة ، ونحن منهم ان التعاون النشطى المتسق بين هذه المنظمات ، يكاد يكون مفقودا ، رغم تجاور مقار غالبيتها ، وان ما قد يظهر أحيانا من صلات بينها انما يتم عن طريق اتصالات فردية او شخصية . حين تتوافر اسبابها ، والا فلا اتصال . بل ليس مبالغه البتة ،التقرير بأن الفتور والجفاء اللذين نوهنا عنهما كسمة مميزة لعلاقات الجامعة بالمنظمات ، متوفران فيما بين هذه المنظمات ذاتها ، ولو بصور أخرى .

أما اذا انتقلنا الى الجانب السلبى من الموضوع ، ونعنى جانب الازدواجية والتداخل فى الاختصاصات بين المنظمات القائمة ، فاننا نجد انفسنا امام ما يستحق التأمل فعلا .

ولو اردنا الدخول فى تفاصيل هذا التداخل وتلك الازدواجية ، لاحتجنا لصفحات كثيرة لا نرى انها ضرورية ، لذا فاننا سنكتفى بتقديم نماذج واضحة لها .

من دراسة اهداف ووسائل وبرامج المنظمات العربية المتخصصة ، يتبين لكل ذى عينين ، ان الازدواجية والتداخل حاصلان فيما بين معظمها بصورة أو بأخرى ، وفى الوقت الذى يتعاظم فيه هذا التداخل وتلك الازدواجية لدرجة مفرطة ، فانهما احيانا يظهران بصورة أقل شأنا ، وفيما يلى الدليل .

اولا ــ الازدواجية او التداخل المفرط :

يظهر هذا الازدواج او التداخل فى الاختصاصات ، فى قطاعات معينة من قطاعات التعاون العربى المشترك ، تمثلها مجموعة من المنظمات القائمة جنبا الى جنب .

---

[١٥] نشير خاصة الى تقرير الامم المتحدة رقم E/5524 وملاحقه بتاريخ ٢٨-٥-١٩٧٤ .

[١٦] التقرير النهائى للجنة دراسة أوضاع المنظمات ، المرجع السابق ص ٢٤ .

أ ـ فى قطاع العلوم والثقافة : ثمة تداخل كبير جدا بين اختصاصات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، واختصاصات المنظمة العربية للعلوم الادارية ، يتضح من مطالعة اهداف ووسائل المنظمتين ، كما أنه ثابت بشهادة مندوبيهما . وفى حالة كهذه ، يعتبر صهر أنشطة المنظمة الثانية فى الاولى «باعتبارها أعم واشمل من حيث الاهداف أمرا يستحق التأمل الموضوعى ، والتفكير العلمى الصحيح . ونحن حين نقول بصهر أنشطة منظمة فى انشطة أخرى ، لا نعنى أبدا الغاء انشطة الاولى ، او التقليل من أهميتها ، ولكن نعنى توفير الجهد والمال المهدورين بسبب ازدواج الجهاز البيروقراطى بلا سبب علمى مقنع . واذا كنا نرى هذا فى شأن المنظمة العربية للعلوم الادارية ، فانه من باب أولى أن يكون الرأى كذلك بالنسبة للادارات والفروع والمعاهد والمراكز التى تتبع الجامعة ، أو تعمل مستقلة ، اذا لم يصر على نقلها فعليا للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «مثال ذلك الاتحاد العلمى العربى ، المجمع الموسيقى العربى ، اتحاد الجامعات العربية ، اتحاد ومجالس البحث العلمى العربية » .

ب ـ فى قطاع الصناعة والتصنيع : نرانا هنا أمام هيئة متخصصة تابعة للجامعة «تجرى حاليا محاولة تحويلها لمنظمة متخصصة» هى مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، ومنظمة عربية متخصصة قائمة فعليا ، وهى المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس . واذا طالعنا أهداف المركز ، يتجلى لنا انه لا يمكن تحقيقها الا بتنسيق المواصفات والمقاييس الخاصة بالصناعة والتجارة القائمة عليها . واذن فالتداخل بين أهداف هذا المركز الاعم ، ومنظمة المواصفات والمقاييس كبير ، لدرجة تستحق اعادة النظر فى الصلة العضوية بين الهيئتين ، خاصة اذا ما تحول المركز بدوره الى منظمة متخصصة مستقلة . ولا يرد على ذلك موضوعيا ، بأن أهداف منظمة المواصفات والمقاييس ، تتعدى حدود الصناعة الى الزراعة وسواها ، لان ما أنجزته المنظمة حتى الان ، يقع فى قسمه الاعظم ، فى ميدان الصناعة ، حسبما تفيد بياناتها . واذا كان لابد من تنسيق المواصفات والمقاييس فى المجالات الزراعية والعلمية والثقافية ، فقد يكون من الاولى أن تتولى ذلك المنظمات المتخصصة القائمة على هذه الامور ، ذلك لان رب البيت أدرى بما فيه . وخبراء التوصيف والتقييس العاملون فى منظمة المواصفات والمقاييس حاليا ، يمكن أن يجدوا أماكنهم فى تلك المنظمات ، بل ان ذلك يمكنهم فى نظرنا من الفعالية اكثر ، مع توفير النفقات الادارية المستهلكة فى منظمة المواصفات والمقاييس ، وهى كبيرة بالقياس الى نفقات البرامج .

ج ـ فى قطاع الزراعة والبحث الزراعى : نجدنا هنا أمام منظمتين عربيتين متخصصتين ، هما المنظمة العربية للتنمية الزراعية «وأصبح يتبعها معهد الغابات» ، والمركز العربى لدراسات المناطق الجافة والاراضى القاحلة . وليس بخاف أن أهداف المنظمة الاولى أعم واشمل وأعمق من اهداف المركز ، الذى قد تكون دراساته وبحوثه لازمة لقيام المشاريع التى تسير عليها المنظمة فى قطاع الاراضى الجافة والقاحلة ، فى حين أن مشروعات هذه الاخير ، تتعدى ذلك الى غيرها من الاراضى العربية . والمقصود هنا ، ليس كما قد يتوهم بعض الناس ، الغاء المركز أو نقل مقره أو حتى تغيير أسلوب عمله أو ملاكه الفنى ، وانما المقصود هو جعل أنشطته جزءاً لايتجزأ من أنشطة المنظمه الاعم أهدافا ، ولو فى المدى البعيد ، اذا كان المقصود حقا هو دفع عجلة التنمية العربية الزراعية .

د ـ فى القطاع المصرفى : نجدنا هنا أمام عدة هيئات أساسية هى : الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا ، صندوق المعونة الفنية للدول العربية والافريقية .

وفى حين تختص الهيئة الاولى بالتنمية فى الوطن العربى ، فان الهيئة الثانية أقيمت لدفع عجلة التنمية فى القارة الافريقية ، توثيقا لعرى الصداقة بين الوطن العربى والدول الصديقة فى هذه القارة . وعلى هذا فلا تعارض أو ازدواجية بين هاتين الهيئتين .

أما صندوق المعونة الفنية للدول العربية والافريقية ، فاختصاصه يتجه الى أقطار الوطن العربى والقارة الافريقية معا ، مما جعله فى موقف يتداخل فيه اختصاصه مع اختصاص الهيئتين السابقتين ، لان الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، يقوم فعلا بتقديم المعونة

الفنية ضمن الوطن العربي . ومن جهة أخرى ، فان اتفاقية انشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ، تتضمن تقديم المعونة الفنية للدول الافريقية ، وعلى هذا لايصبح هناك
الفنية للدول الافريقية ، وعلى هذا لا يصبح هناك
ما يدعو لبقاء « الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الافريقية » الذى أنشىء عقب حرب رمضان ، كتدبير مؤقت لكسب تأييد الدول الافريقية ، التى وقفت من قضيتنا موقفا سليما .

وفى ضوء انشاء صندوق النقد العربي ، واحتمال تداخل اختصاصاته مع اختصاصات الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، لابد من شكل من أشكال التعاون بينهما ، حتى يعتبرا «كنظريهما الدوليين » هيئتين متكاملتين .

ثانيا : — الازدواجية أو التداخل القابلين للتنسيق :

هذا الشكل من الازدواجية والتداخل فى الاختصاصات ، ظاهرة ملموسة فى مواثيق ، وبالتالى أنشطة معظم المنظمات العربية المتخصصة . وقد رصدتها أكثر من دراسة علمية صدرت حتى الان «١٧» . لذلك نكتفى فيها بمثلين اثنين :

فمثلا — تتداخل نشاطات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مع غيرها على النحو التالى .

١ — مع مركز التنمية الصناعية ، فى مجال المصطلحات العلمية وتوحيدها ، وفى مجال تدريب العاملين على المستوى العربي ، وفى مشكلات استخدام اللغة العربية للحاسب الالكترونى ، فى اختزان المعلومات ، وفى انشاء مراكز تنمية الموارد البشرية .

٢ — مع المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، فى مجال توحيد المواصفات العلمية ، وفى التقنين الدولى للوصف البلبيوغرافى .

٣ — مع منظمة العمل العربية ، فى التدريب أثناء الخدمة للعاملين فى مجال التعليم ، وفى انشاء مراكز تنمية الموارد البشرية .

٤ — مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، فى مجال توحيد المصطلحات العلمية ، وفى انشاء مراكز تنمية الموارد البشرية .

٥ — مع اتحاد اذاعات الدول العربية فى قضايا تعزيز روح الاخاء العربي ، وتعريف شعوب العالم بواقع الامة العربية وقضاياها .... الخ .

٦ — مع الجامعة العربية ، فى مجال مكافحة أمية النساء ، وفى مجال دراسة البيئة البشرية .

ب — تتداخل نشاطات منظمة العمل العربية مع غيرها على النحو التالى :

١ — مع الجامعة العربية «الادارة العامة للشئون الاجتماعية والثقافية » ، لجنة خبراء الشئون الاجتماعية — لجنة خبراء التعاون العربي ، الحلقة الدراسية عن المعوقات التى تحول دون تمتع المرأة العربية بحقوقها فى مجال العمل والانتاج . ما تفرع عن اجتماعات هجرة العقول والكفاءات العلمية العربية .

٢ — مع اتحاد الاذاعات العربية : برمامج المرأة فى الاذاعة المسموعة والمرئية ، ومشروع انشاء مؤسسة عربية فى مجال انتاج البرامج التعليمية لبثها عن طريق الاذاعة المسموعة والمرئية .

٣ — مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مع ما ورد ذكره فى البند أ فى ٣ سابقا .

ونحن اذ نضع أمام القارىء هذين المثلين من التداخل والازدواجية القائمة أو المحتملة بين المنظمات العربية والمتخصصة ، نسارع للقول بأنها من النوع الذى يمكن تلافيه او الحد من أخطاره بوسائل شتى ممكنة عمليا ودستوريا ، كما سنرى فيما بعد من هذه الدراسة .

نأتى الان لاوجه التداخل بين نشاطات مجلس الوحدة الاقتصادية والمنظمات العربية الاخرى . وفيما يلى نماذج لها ، كما تبين « للجنة دراسة أوضاع المنظمات العربية » من شكاوى رؤسائها التنفيذيين .

هنالك على سبيل المثال لا الحصر ، تداخل بين نشاطات المجلس من جهة والمنظمة العربية للتنمية

---

[١٧] وخاصة دراسة الدكتور مسارع الراوى المدير العام المساعد للمنظمة العربية والتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية بعنوان « نحو تخطيط متكامل للمنظمات والوكالات المتخصصة » .. وقبلها دراسة الكاتب « التكامل الوظيفى فى العالم العربي »ص ٧٤ — ٩٠ ، وقد سجلت فى تقرير اللجنة المشار اليها ص ٣٢ وما بعدها .

الزراعية ، ومجلس الطيران المدنى والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ومنظمة العمل العربية من جهة أخرى .

واذن ، وبغض النظر عن التكييف القانونى والوظيفى لمجلس الوحدة الاقتصادية « ١٨ » لابد من التنسيق بين نشاطاته ونشاطات المنظمات العربية المتخصصة ، للحيلولة دون استمرار الازدواجية بينها ، وهى ازدواجية قائمة فعلا .

٣ — محاولات الضبط والربط بين الجامعة العربية ووكالاتها المتخصصة

فى ضوء ما عرضنا من حقائق فى الاجزاء السابقة من هذه الدراسة ، يطرح السؤال التالى نفسه علينا : هل النظام الوظيفى الحالى ، بمختلف اجهزته ، وطرق عمله ، يحقق الحد المعقول بل الحد الادنى من متطلبات العمل العربى المشترك حاضرا ومستقبلا ؟ الجواب هو النفى لسببين رئيسيين : —

أولهما : — عدم وجود أداة للضبط والربط بين الجامعة العربية كمنظمة أم ووكالاتها المتخصصة ، أو بين هذه الاخيرة وبعضها بعضا .

وثانيهما : — كثرة هذه المنظمات المتخصصة دون تخطيط ، مما أدى — ويؤدى — الى بعثرة الجهود ، وتداخل وازدواج النشاطات ، وما يترتب على ذلك بصورة طبيعية ، من اهدار الجهد والمال العربيين ، بدون نتائج ملموسة فى ميدان العمل العربى المشترك ، اذا أريد له النجاح بأكثر من مجرد البيانات المدبجة ! . فما هى المحاولات التى جرت لتلافى النقص ، ورأب الصدع فى التنظيم الوظيفى العربى ؟

يمكن القول — باطمئنان — انه قبل نهاية عام ١٩٦٩ لم تجر أية محاولات جادة للربط بين الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة أو بين هذه الاخيرة ، رغم أن عددا كبيرا من هذه المنظمات ، كان قد ولد فعلا وبدأ ، نظريا على الاقل ، يمارس أعماله « ١٩ » . وذلك قد يعود لاحد الاسباب التالية أو كلها مجتمعة : اما أن لا تكون هذه المنظمات قد نشطت فعلا ، مما يثير ضرورة التنسيق بينها ، أو بينها وبين الجامعة ، واما أن لا تكون الجامعة العربية قد تنبهت لضرورة مثل هذا التنسيق ، واما أن لا تكون قد تبلورت بعد فكرة وجود استراتيجية واحدة للعمل العربى المشترك .

المهم أنه فى شهر ديسمبر «كانون الاول ١٩٦٩» ، وبينما كانت اللجنة القانونية الدائمة للجامعة العربية تدرس مشروعى اتفاقيتين بانشاء منظمتين متخصصتين «المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للصحة» ، لفت نظرى — كمقرر لهذه اللجنة فى تلك الدورة ومندوب لسورية فيها — امران : أولهما وجود تفاوت بين فى الاحكام المتعلقة بالشكل الدستورى للمنظمتين دون سبب تخصصى مبرر ، وثانيهما تفاوت نصوص المشروعين فى مدى صلة المنظمتين بالجامعة العربية ، مع أنهما معا منظمتان فنيتان . ومن خلال النقاش ، تبين أن سبب التفاوت فى الحالين ، يعود لاختلاف الجهة التى تولت صياغة الافكار الاساسية لكل من المشروعين ، ونعنى وزراء الصحة ووزراء الزراعة من ناحية ، ولانعدام وجود جهة مركزية تختص بأكثر من الصياغة القانونية لافكار اعتبرت نهائية من ناحية أخرى . وبناء على اقتراح تقدمت به ، وافقت اللجنة القانونية على أنه لابد من وضع حد لما لاحظناه من خلل ، وكان أن أقرت اللجنة القانونية الدائمة ، توصية « بتكليف الامانة العامة بدراسة الانظمة الاساسية للمنظمات العاملة فى نطاق الجامعة ، وذلك بغية توحيد أحكام هذه الانظمة ، وتنسيق وسائل تعاونها مع جامعة الدول العربية . ولها أن تستعين فى ذلك بمن تراه من الخبراء ، وعرض نتيجة هذه الدراسة على اللجنة القانونية الدائمة ، توطئة لعرض الامر على مجلس الجامعة » . وقد وافق مجلس الجامعة على هذه

---

[١٨] من أجل فكرة أوسع عن نشاطات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، انظر الكتاب الصادر عن أمانته العامة « مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الفكرة ، التطبيق ، الانجازات » طبعة أولى سنة ١٩٧٥ ، وخاصة ص ٢٧ — ٧٧ .

[١٩] فيما عدا الاتفاق الخاص بين الجامعة العربية والاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية فى عام ١٩٥٢ ، انظر نصه فى مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الصادرة عن الجامعة العربية ص ٩٩ وما بعدها .

التوصية في شهر مارس ١٩٧٠ «٢٠» وبتكليف الادارة القانونية للجامعة ، أجريت الدراسة المطلوبة ، وقد وافقت عليها اللجنة القانونية الدائمة في دورتها المنعقدة في الفترة من ٢٥ يناير «كانون الثاني» وحتى ٣ فبراير «شباط ١٩٧١ كما وافق عليها مجلس الجامعة العربية بتاريخ ٢٢ - ٣ - ١٩٧١ «٢١» وبتكليف آخر من الادارة القانونية لجامعة الدول العربية ، أعددت مسودتين احداهما تمثل مشروعا نموذجيا لانشاء منظمة متخصصة ، والاخرى تمثل مشروعا نموذجيا لاتفاق تعاون وتنسيق بين الجامعة وبين المنظمات . وقد راعيت في النموذج الثاني وهو وحده ما يدخل في صدد هذه الدراسة » المبادىء التي توصلت اليها نتيجة الدراسة الاولى «التي بنيت أصلا على تفحص عميق لنظام الامم المتحدة والواقع العربي . ويمكن اجمال هذه المبادىء فيما يلي : -

أ - الاعتراف بالوكالة كهيئة متخصصة في مجال عملها ، بما يحقق الاغراض الواردة في ميثاق جامعة الدول العربية ، وميثاقها الخاص ، والاقرار بالتالي بحرية عملها في هذا المجال .

٢ - الاعتراف بحق جامعة الدول العربية في ممارسة رقابة غير مباشرة على نشاط الوكالة ، عن طريق توصيات يصدرها مجلس الجامعة اليها ، وتحديد واجب الوكالة بتقديم بيانات عن الاجراءات المتخذة من قبلها ، تنفيذا لتوصيات الجامعة .

٣ - لا تتدخل الجامعة في أعمال الوكالة ، وتنحصر توصياتها لها في التنسيق بين أعمالها وأعمال الجامعة ، أو بين أعمال الوكالات المتداخلة الاختصاصات ، ولفت نظر الوكالة الى ما قد تسهو عنه أو تهمله من أغراض نص عليها ميثاقها .

٤ - واجب المنظمة في تقديم تقرير سنوي عن أعمالها ونشاطاتها الى جامعة الدول العربية ، ثم دراسته والتعقيب عليه من قبل لجانها المختصة ، ثم يقدم لمجلس الجامعة بقصد اصدار توصيات فيه ، ضمن الحدود الواردة في الفقرة السابقة .

٥ - واجب المنظمة المتخصصة في تقديم ما تطلبه هيئات الجامعة ، وبخاصة المجلس ، من معلومات واحصاءات وبيانات لازمة لقيامها بمهامها كمنظمة ذات أهداف عامة .

٥ - تتشاور الجامعة والوكالات المتخصصة في شتى المسائل ذات الاهمية المتبادلة ، لتدعيم جهودهما ، بغية تحقيق الاغراض المشتركة . ويدخل في ذلك حق كل منهما في اقتراح مواد تدرج في جدول أعمال مجالسها وهيئاتها المعنية .

٧ - تتبادل الجامعة والوكالة المتخصصة التمثيل في هيئاتها دون حق التصويت .

---

[٢٠] القرار رقم ٢٦٤١ / د ٥٣ / ج

[٢١] القرار رقم ٢٧٣٧ / د ٥٥ / ج ٣ - ١ .

[أ] مناشدة الدول الاعضاء في الجامعة - والتي هي أعضاء في المنظمات المتخصصة - وحث الجمعيات أو المجالس في تلك المنظمات ، على اتخاذ قرارات تشترك وفقا لها أجهزة تلك المنظمات مع جهاز الجامعة ، في بحث توحيد أنظمتها ، وتنسيق قواعد التعاون بينها وبين الجامعة ، عن طريق لجنة تشكل لهذا الغرض برئاسة الامين العام للجامعة ، وعضوية مديرو اورؤساء أو أمناء (سكرتارية) المنظمات ومن يقع عليهم الاختيار من الخبراء القانونيين وغيرهم ، وذلك بعد الحصول على الموافقة المبدئية لمجلس الجامعة وجمعيات أو مجالس المنظمات المذكورة ، على أسس وقواعد هذا التوحيد ، وذلك التنسيق .. وتحدد مهمة هذه اللجنة طبقا لما يأتي :

١ - في مجال توحيد الانظمة الاساسية للمنظمات المتخصصة :
اعداد مشروع نموذجي للمواثيق المنشئة للمنظمات المتخصصة العاملة في نطاق الجامعة .

٢ - في مجال تنسيق التعاون بين الجامعة والمنظمات :
اعداد مشروع نموذجي لاتفاقات التعاون بين الجامعة وبين المنظمات .

٣ - ان تسترشد اللجنة في البندين المتقدمين ، بالمبادىء والاسس التي اقرتها اللجنة القانونية الدائمة في هذا الشأن .

[ب] عرض ما تعده اللجنة من مشروعات نموذجية ، سواء لمواثيق المنظمات أو اتفاقات التعاون ، على كل من مجلس الجامعة والاجهزة التشريعية للمنظمات ، استهدافا لما يأتي :

١ - تعديل مواثيق انشاء المنظمات القائمة حاليا ، كي تتواءم قدر الإمكان والمشروع النموذجي .
٢ - التزام المشروع النموذجي المذكور فيما يتقرر انشاؤه مستقبلا من منظمات متخصصة .
٣ - تعديل اتفاقيات التعاون القائمة حاليا بين الجامعة والمنظمات ، بما يتفق والمشروع النموذجي لها .
٤ - التزام هذا المشروع النموذجي عند عقد هذه الاتفاقات مستقبلا .

٨ ــ تتشاور الجامعة والوكالة المتخصصة بشأن تعاونهما مع الوكالة المتخصصة الدولية المناظرة والتمثيل العربى فيها ، ويصدق مجلس الجامعة على اى اتفاق تعقده الوكالة المتخصصة مع نظيرتها الدولية . أما التعاون مع منظمة الامم المتحدة وفروعها الرئيسية ، فمن حق الجامعة وحدها ، بالتشاور مع الوكالة العربية المتخصصة .

٩ ــ جواز اتفاق الجامعة والوكالات المتخصصة على القيام بمشروعات مشتركة بقصد تحقيق أهداف ذات فائدة متبادلة ، وتحدد الاتفاقات شروط اسهام كل منهما فى هذا النشاط وفى النفقات المالية الناجمة عنه .

١٠ ــ ينظر مجلس الجامعة فى أية ترتيبات مالية أو متصلة بالموازنة مع الوكالات المتخصصة ويصدق عليها ، كما يدرس الموازنات الادارية لتلك الوكالات ، لكى يقدم لها توصياته بشأنها . والمقصود هنا ان يكون لمجلس الجامعة الحق فى رفض التصديق فى الجوانب المالية التى تسهم الجامعة فيها ، فى موازنة الوكالة ، مع حقه فى تقديم اقتراحات وتوصيات بشأنها فحسب ، فى شأن الموازنة ككل . وحسن ممارسة مجلس الجامعة لرقابته هذه ، تقتضى أن تتقدم الوكالات المتخصصة بموازناتها للامانة العامة للجامعة فى وقت محدد من كل عام ، حتى يتم عرضها على المجلس فى موعد واحد .

١١ ــ تضع الوكالة المتخصصة شروط استخدام موظفيها ، مراعية انسجامها مع شروط الاستخدام المعمول بها فى الجامعة ، تجنبا للتنافس . ويمكن للطرفين الاتفاق على تبادل الموظفين الاختصاصيين عند الاقتضاء .

١٢ ــ يختص الامين العام لجامعة الدول العربية ونظيره فى الوكالة المتخصصة ، باتخاذ القرارات والتدابير اللازمة ، كل فى ميدان اختصاصه ، لوضع اتفاق التعاون موضع التنفيذ .

١٣ ــ الى أن تقوم محكمة العدل العربية ، يتم الفصل فى أى خلاف بين الجامعة والوكالات المتخصصة حول تفسير أية مسألة قانونية ، بما فى ذلك تفسير بنود الاتفاق ، من قبل لجنة تحكيم ثلاثية تتولى تحديد اجراءاتها ، وتبت فى الاعتراضات المثارة حول اختصاصها .

١٤ ــ يتم تعديل الاتفاق بين الجامعة والوكالة المتخصصة بالرضا المتبادل ، وذلك بعد اعلان أحدهما برغبته فى التعديل .

١٥ ــ يصبح الاتفاق نافذا بعد اقراره من مجلس الجامعة والهيئة المختصة فى الوكالة المتخصصة ، ويودع الاتفاق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

١٦ ــ من الممكن ان يعهد باختصاصات الجامعة الى المجلس الاقتصادى المنشأ بموجب معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، شريطة تعديل وضعه الدستورى وتسليمه بالاختصاصات اللازمة .

١٧ ــ يبقى للجامعة الحق فى ممارسة الاختصاصات الوظيفية التى لا تقع ضمن اختصاصات الوكالات ، وتأخذ الجامعة المبادرة لانشاء ما يلزم من وكالات أخرى حسبما تدعو الحاجة .

١٨ ــ عند حل الوكالة المتخصصة تؤول أموالها الى الجامعة العربية «٢٢» .

وفى مطلع عام ١٩٧٢ انعقدت لجنة التنسيق والتوحيد المشار اليها فى قرار مجلس الجامعة برئاسة الامين العام المساعد الاستاذ سليم اليافى ، وعضوية جميع الامناء والمديرين العامين للمنظمات المتخصصة «بما فى ذلك مجلس الوحدة الاقتصادية الذى أصر ممثله الدكتور حيدر غيبة على أن يحضر بصفته مراقبا فحسب» وقمت فيها بدور الخبير القانونى . وتمكنا بعد مناقشات مسهبة ، من التوصل الى مشروع نموذجى لاتفاق تعاون وتنسيق بين الجامعة ومنظماتها ، يعكس الخطوط العامة السابقة . وقد اتفق ممثلو الجامعة والمنظمات على عرضه على الهيئات والمجالس المختصة لابرامه حسب الاصول القانونية فى المواثيق الاساسية للجامعة ، وكل منظمة متخصصة . والحق آن مديرى المنظمات المتخصصة فى ذلك الوقت ، أظهروا من التفهم « رغم التردد والحذر » ما كان يشير الى امكانية

---

[٢٢] تراجع نصوص الاتفاق النموذجى المبنى على هذه المبادىء فى كتابنا جامعة الدول العربية ذات المرجع ص ١٣٦ ــ ١٤٠ هامش .

التوصل الى اتفاقيات تعاون وتنسيق تفى بالغرض فى حدود المعطيات القائمة للاطراف المعنيــة .

وبتاريخ ١٦ ــ ٣ ــ ١٩٧٢ «٢٣» أخذ مجلس الجامعة العربية علما بما توصلت اليه لجنة التنسيق والتوحيد هذه ، وأحال الامر للدول الاعضاء والمنظمات المعنية ، لاستطلاع رأيها النهائى فى المشروع النموذجى ، كما تم الاتفاق المبدئى عليه .

ولكن فجأة تبدلت الصورة بشكل درامى ، فاذا بنا أمام موقف جديد ومختلف للجامعة ، تجلى فى قرار مجلسها رقم ٢٩٦٣ ــ د ٥٨ جـ ٢ الصادر فى ١٣ ــ ٩ ــ ١٩٧٢ . وقد ورد فى هذا القرار ما يلى :

« أولا ــ اشراف مجلس الجامعة على المنظمات العربية من الناحية الفنية والمالية ، على أن تقوم الدول الاعضاء فى هذه المنظمات ، باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك .

ثانيا ــ أن تقدم كل منظمة ، تقارير دورية عن نشاطها الى مجلس الجامعة ، تتضمن ما قامت به من انجازات فى مجال التعاون العربى .

ثالثا ــ للامين العام للجامعة ، أن يطلب فى أى وقت ، تقارير أو بيانات من هذه المنظمات .

رابعا ــ أن تشكل لجنة مؤقتة .. وتكون مهمتها تقييم أعمال هذه المنظمات ومراجعة أوضاعها من جميع الوجوه ، واقتراح ما تراه مناسبا من الوسائل التى تحقق أغراض الميثاق ، وأن تعرض مقترحاتها على مجلس الجامعة ، وتنتهى مهمتها بانتهاء عملها » .

وبتاريخ ١٠ ــ ١٢ ــ ١٩٧٢ أصدر المجلس الاقتصادى للجامعة ، قرارا رقم ٥٦٣ ــ د ١٨ ــ جـ ٢ حاول فيه التفصيل فيما جاء فى قرار مجلسها رقم ٢٩٦٣ ــ د ٥٨ ، فقسم المنظمات العربية الى مجموعتين .

المجموعة « أ » وتضم : الاتحاد البريدى العربى ، المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، مجلس الطيران المدنى للدول العربية ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، المجلس العلمى العربى المشترك لاستخدامات الطاقة الذرية فى الاغراض السلمية . المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والاراضى القاحلة . الاكاديمية العربية للنقل البحرى ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

المجموعة « ب » « وتضم : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الشركات العربية المشتركة القائمة أو التى تنشأ بناء على قرارات من المجلس الاقتصادى .

أما بالنسبة للمنظمات المدرجة فى المجموعة « أ » فقد قرر المجلس .

١ ــ أن تقدم كل منظمة الى المجلس الاقتصادى ، قبل شهرين من تاريخ انعقاده ، تقريرا سنويا عن نشاطها ، يتضمن على الاخص ما اتخذته من قرارات ، وما اقامته او ترمع اقامته من مشروعات ، وذلك لدراستها ، واصدار ما يراه من توصيات بشأنها .

٢ ــ أن يحضر الامين العام أو من ينيبه ، اجتماعات المنظمات ، كما يدعوها الى الاشتراك فى اجتماعات المجلس الاقتصادى ، واجتماعات مجلس الجامعة المتصلة بمجالات عمل المنظمات ، ويبلغ الامين العام ، المنظمات ، القرارات والتوصيات التى يصدرها المجلسان فى النواحى المتعلقة بالمنظمات .

٣ ــ للمجلس الاقتصادى أن يوجه توصيات الى المنظمات ، وأن يطلب منها تقديم مشورات ، وتقدم كل منظمة بيانا الى المجلس عما اتخذته من اجراءات بشأن التوصيات وتقديم المشورات .

٤ ــ ان تقوم المنظمات باحالة تقديرات موازناتها الى الامين العام للجامعة ، قبل اجتماع المجلس الاقتصادى بشهرين على الاقل ، حتى يتمكن من عرضها على المجلس ، مع ما يضيفه اليها من ملاحظات وتعليقات يراها ضرورية .

٥ ــ أن تتخذ المنظمات ، الاجراءات اللازمة لاتباع الاسس والقواعد الادارية والمالية المعمول بها فى الجامعة .

٦ ــ أن تشكل لجنة استشارية برئاسة الامين العام للجامعة ، وعضوية الرؤساء التنفيذيين للمنظمات ، وذلك لتنسيق التعاون وتعزيزه بين هذه المنظمات من ناحية ، وبينها وبين سائر اجهزة الجامعة من ناحية أخرى . وتقدم اللجنة تقريرا بنتائج أعمالها الى مجلس الجامعة والمجلس

---

[٢٣] القرار رقم ٢٩٣٦ / د ٥٧ جـ ٤ .

الاقتصادى والمنظمات الاعضاء ، وتجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها ، وتضع نظام عملها فى لائحة يصدرها الامين العام للجامعة .

وأما بالنسبة للمجموعة «ب» :

فتسرى فى شأنها أحكام البنود المبينة بالمادة «ثانيا» باستثناء البندين رقم «٤» ورقم «٥» .

وقرر المجلس كذلك أنه عند انشاء منظمة جديدة فى نطاق العمل الاقتصادى ، يقرر المجلس الاقتصادى ادراجها ضمن احدى المجموعتين الموضحتين فى المادة الاولى من هذا القرار»(٢٣) .

وبعد أقل من عام على صدور هذين القرارين ، أقر مجلس الجامعة نظاما داخليا جديدا للامانة العامة ، فيه مادتان خاصتان بموضوعنا .

المادة التاسعة : — ١ — تؤلف فى نطاق الجامعة ، لجنة برئاسة الامين العام وعضوية الرؤساء التنفيذيين للمنظمات ، تتولى متابعة الانشطة المبذولة فى نطاق الامانة العامة والمنظمات المتخصصة والاجهزة الملحقة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية وغيرها ، وتخطيط وتنظيم وتنسيق هذه الانشطة . وتضع اللجنة نظاما لاسلوب عملها .

٢ — يقدم الامين العام الى المجلس والمجلس الاقتصادى ، تقريرا سنويا عن أعمال اللجنة وتوصياتها ، مشفوعا بمقترحاته لتنفيذ هذه التوصيات » .

المادة التاسعة : « يتم تعاون الجامعة مع المنظمات الدولية والاقليمية ، وفق اتفاقات يعقدها الامين العام بناء على موافقة المجلس » .

وواضح من استعراض هذه القرارات ، أن الاتجاه لدى الجامعة ، تبدل معها جذريا ، من مجرد القناعة بممارسة رقابة غير مباشرة بموجب اتفاقات يعقدها مع المنظمات المتخصصة على أساس فكرة التعاون والتنسيق
Cooperation & Copperation
«الرقابة الافقية» وهو الاسلوب المتبع فى النظام الوظيفى للامم المتحدة مع بعض الفوارق ، الى محاولة ممارسة رقابة مباشرة ، وبموجب قرارات وحيدة الطرف يصدرها مجلس الجامعة أو المجلس الاقتصادى ، على أساس فكرة التوجيه والمركزية
Centeralization & Directed
« الرقابة الشاقولية » فماذا يا ترى كان الدافع وراء هذا التحول الذى طرأ على موقف الجامعة ازاء منظماتها ؟ وهل نجح هذا الموقف الجديد للجامعة ازاء هذه المنظمات !

أولا : ذكرنا فيما سبق ، أن من مثالب نظرية الوظيفية عموما ، محاولة المنظمات المتخصصة ، أن تنأى عن أية رقابة مباشرة «أو حتى غير مباشرة اذا تسنى لها ذلك» من أية منظمة عامة الاهداف ، اعتقادا منها بأنها وحدها سيدة اختصاصها ، وأن أى تدخل من جانب هذه المنظمة الاخرى ، يعتبر افتئاتا عليها ، أو بتعبير انيس كلود « خرقا لسيادتها » .

واذا كان هذا الوضع قائما فى التنظيم الوظيفى العالمى ، وانه لكذلك ، فهو قائم أيضا فى التنظيم الوظيفى العربى ، بل وبصورة أكثر وضوحا ، بسبب الطابع الشخصى والمزاجى للادارة فى كثير من الهيئات العربية !! ولقد شهدته شخصيا على الطبيعة ، حين انعقدت لجنة التنسيق والتوحيد عام ١٩٧٢ فى ظل أمانة عامة للجامعة ، كان همها الاول الوصول الى تفاهم متكافىء مع المنظمات المتخصصة ، مع محاولة واضحة من جانبها ، لطمأنة هذه المنظمات وكسب ثقتها ، والبرهنة على أنها لا تريد احتواءها ، ولا تفكر فى المساس باستقلاليتها ، وأن كل مرادها هو التنسيق بين أنشطتها . ومع هذا كله ، كان موقف غالبية الرؤساء التنفيذيين لهذه المنظمات متسما بالتردد والحذر ، ولم تتوصل اللجنة الى المشروع النموذجى للتعاون والتنسيق ، الا بعد جدل واخذ ورد ، أكد بصورة حية ، أن خصوم نظرية الوظيفية عموما على حق فى هذه النقطة على الاقل .

والذى حدث بعد انتهاء اللجنة من اعداد مشروعها النموذجى ، هو أن تبدلت القيادة فى الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، وحاول الامين العام الجديد ، أن ينفذ ما اعتقد أنه أسلوب أفضل للرقابة على الوكالات المتخصصة ، ونعنى الرقابة المباشرة ، وبقرارات من هيئات الجامعة فحسب فكان أن وجد المشروع النموذجى للتعاون والتنسيق ، مكانا له فى الملفات المنسية للجامعة ، واستعيض عنه بالقرارات التى أشرنا اليها فيما سبق . ولقد فات الامانة العامة للجامعة فى أسلوبها الجديد ، أنه اضافة لوهن مستنده القانونى ، كما سنلاحظ فى الجزء التالى من دراستنا ، استثار المخاوف الدفينة للمنظمات المتخصصة ، وزاد من شعورها بعدم الثقة بينها وبين الجامعة ، بل وخلق شكوكا لديها ، بأن الجامعة متجهة لاحتوائها ، وبالتالى حفزها على

الاحتماء لخف مواثيقها الاساسية ، للحيلولة دون قيام الجامعةبأى دور تنسيقى فعال .

ومما زاد الاشكال ، أن تغييرات أخرى حدثت فى قيادات عدد من المنظمات القائمة ، وأن منظمات جديدة ولدت بعد الاتجاه الرقابى المركزى للجامعة . وكل ذلك زاد فى حجم الهوة بين المنظمة الام وأبنائها ! وبالذات بين الجامعة ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الذى تعتقد أمانته الحالية « ولها فى الواقع من الرصيد فى الانتاج، ما يبرر ذلك من وجهة نظرها على الاقل » أنها أكفأ على معالجة شئون وشجون الوطن العربى الاقتصادية والاجتماعية من أية جهة أخرى ، وبالذات من جامعة الدول العربية . لذا فان الحساسيات بين الهيئتين ، وهى لا تحتاج الى بيان ، انعكست ـ وتنعكس ـ على تصرفاتهما المتبادلة .

ثانيا ، وفى ضوء ما تقدم ، يمكن القول ـ من غير تجاوز ـ أن اسلوب الرقابة المركزية الذى عبرت عنه قرارات مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادى سالفة الذكر ، لم يؤت ثماره . فلجنة التنسيق التى نص عليها النظام الداخلى للامانة العامة ، فى ظل اللائحة الداخلية المتواضعة التى تعمل بموجبها ، « لجنةمجاملات » ليس أكثر . ولا أدل على ذلك ، من أن المجلس اقتصادى بقراره رقم ٦٤١ لعام ١٩٧٥ حاول شحذ همتها لعمل اكثر جدية واستمرارا ، ولكن بدون فائدة على ما يبدو . كل هذا اضطر مجلس الجامعة ، على ان يتصدى للموضوع من جديد ، وبروح جديدة ، فاستصدر قراره رقم٣٣١٨ ـ د ٦٤ ـ جـ ٣ الذى اعترف فيه انه لم يتم تنسيق وتعاون فعال بين الجامعة ومنظماتها من خلال لجنة التنسيق العتيدة . ولذا وجد ضرورة تشكيل لجنة خاصة من ممثلى بعض الدول العربية « على مستوى عال من التخصص والمسئولية ، لدراسة أوضاع هذه المنظمات وارسائها على قاعدة واضحة من التعاون والتنسيق ، وازالة ما هو ملاحظ من تشابه وازدواجية وتعارض ... » .

وبتاريخ ٢١ ـ ١٠ ـ ١٩٧٥ قرر المجلس تشكيل هذه اللجنة ، من مرشحين من كل من المملكة الاردنية الهاشمية ، ودولة الامارات العربية المتحدة ، والجمهورية التونسية ، والجمهورية العراقية ، وجمهورية مصر العربية ، وفلسطين ، والكويت . والحلول التى قدمتها هذه اللجنة وردود الفعل عليها ، هو ما يشكل محور الجدل حاليا حول مستقبل الوظيفية العربية ، سواء فى هيئات الجامعة أو المنظمات المتخصصة ، لذا فهى بحاجة لوقفة تأمل عميق .

٤ ـ هل تحقق الحلول المطروحة وظيفية افضل فى الوطن العربى؟

اجتمعت لجنة بحث أوضاع المنظمات العربية المشكلة بقرار مجلس الجامعة رقم ٣٣٧٥ الصادر فى ٢١ ـ ١٠ ـ ١٩٧٥ فى دورتين أولاهما فى مطلع شهر فبراير (شباط) ١٩٧٦ .. والثانية فى أواخر شهر يونية (حزيران) ١٩٧٦ (٢٤) . وقد حاولت اللجنة توخى الموضوعية الكاملة فى دراستها ، فاتفقت على اعتماد طريقة التأنى المتزن الذى «لا يشوبه تسرع من شأنه أن يفضى الى نتائج مبتسرة ، ولا تقاعس من شأنه أن يزيد فى مثالب ظاهرة الوظيفية التى تقوم عليها فكرة المنظمة المتخصصة ، وهى مثالب أضحت فى غير حاجة للشرح ، حتى بشهادة أرباب الوظيفية فى الوطن العربى ، ونعنى الازدواجية بين المنظمات ، أو انعدام التعاون بينها بصورة أو بأخرى .

فى ضوء الدراسات التى قامت بها اللجنة للمواثيق الاساسية للمنظمات العربية المتخصصة ، والاراء التى استمعت اليها من الامانة العامة للجامعة العربية ، ومن مديرى المنظمات العربية

---

[٢٤] ضمت اللجنة نخبة من الاخصائيين فى التنظيمين الدولي والعربى ، فقد مثل العراق فيها السفير عصمت الكتانى الذى شغل لفترة طويلة منصب الامين العام المساعد للامم المتحدة لشئون المنظمات المتخصصة وسكرتير المجلس الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة ، ومثل الكويت السفير عبد المحسن الدويسان الذى أصبح من خبراء شئون الجامعة العربية المعدودين وخاصة بصفته رئيسا للجنة المالية والادارية الدائمة للجامعة ، ومثل تونس السفير المنصف الماى مسئول الجامعة العربية فى وزارة الخارجية التونسية منذ عام ١٩٦٤ ، وممثلها الدائم لديها حاليا .. وكان لكاتب هذه الدراسة شرف عضويتها أيضا عن دولة الكويت ، كما كلف فى الدورتين اعداد مسودة التقرير الاولى والنهائى للجنة ، اللذين تم اقرارهما بدون أية تعديلات جوهرية

المتخصصة ، وفى ضوء المحاولات السابقة والقائمة للربط بين هذه المنظمات فيما بينها أو بينها وبين الجامعة ، وفى ضوء صلاحياتها المحددة ، والتي تحول دون تغيير جذري في الهيكل التنظيمي للعمل العربي المشترك (أى دون تعديل ميثاق الجامعة) في ضوء ذلك كله ، رأت اللجنة نفسها أمام خيارات عدة ، كحل لازمة العلاقة بين الجامعة العربية ووكالاتها بابعادها التنظيمية .

اولا : استمرار لجنة التنسيق المؤلفة من أمين عام الجامعة ، وعضوية الرؤساء التنفيذيين فى عملها (وفق اللائحة التى استقرت عليها بعد جدل طويل) بتخطيط وتنظيم وتنسيق أنشطة الجامعة والمنظمات ، كما يجرى حاليا . لكن الدراسة التى قامت بها اللجنة لمحاضر اجتماعات لجنة التنسيق هذه ، وللاراء التى استمعت اليها من ممثلى الجامعة والمنظمات ، جعلها تقتنع بأن لجنة التنسيق ربما تشكل ، فى صورتها الراهنة ، الحد الادنى لتعارف المنظمات ببعضها وبالجامعة . لكنها لا تقدم الحل الناجع لمعضلة التعاون البناء بين هذه الهيئات ، لان المستند القانونى للجنة التنسيق هذه (وهو فى تحليل النهائى ، نص فى قرار صادر عن المجلس الاقتصادى والمادة ٨ من النظام الداخلى للامانة العامة) ليس بالمستند الكافى لاستصدار قرارات ملزمة حين يجد الجد ، وتتجاوز المجاملات الى العمل الفعال ، ولان لائحتها الداخلية التى تعمل بها ، لا تمكن من استصدار هذه القرارات . وبالتالى فان اللجنة وان لم تعترض على استمرار لجنة التنسيق هذه الى حين أن تستبدل بها صيغة اقوى وأمتن ، الا أنها وجدت أنه لا مندى من ضرورة هذا الاستبدال . أما ما طرح امام اللجنة من قبل بعض مديرى المنظمات العربية (وبالذات الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية) من امكانية احلال لائحة داخلية أقوى تقوم على أساس اتفاق يبرم بين امين عام الجامعة ، ومدراء المنظمات ، فهو اقتراح وجيه لكن يرد عليه بأن اللائحة الحالية ، تمثل الحد الاعلى الذى أمكن أن يجمع عليه مديرو المنظمات . وليس أدل على ذلك ، من انهم رفضوا مشروع لائحة افضل ، كانت قد تقدمت به الامانة العامة للجامعة ، وكذلك مشروع لائحة اخرى قدمتها الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية ، مما يدلل على استحالة الاعتماد على مجرد اتفاق بين الامانة العامة للجامعة ، ومديرى المنظمات ، كسبيل سوى للتنسيق والتعاون . والحق انه لو كانت لجنة التنسيق هذه ، أدت واجبها كما ينبغى ، لما كان مجلس الجامعة بقراره رقم ٣٢٧٥ قد شكل لجنة بحث أوضاع المنظمات العربية ؟ !

ثانيا : احياء المشروع النموذجى لاتفاق التعاون بين جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة ، وهو المشروع الذى كانت قد أعدته لجنة برئاسة الامين العام للجامعة ، وعضوية الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المتخصصة فى مطلع عام ١٩٧٢ . وقد رأت اللجنة أن تستبعد هذا الحل ، على وجاهته فى حينه ، لاكثر من سبب ، من ذلك أنه أضحى قديما لا يتناسب مع تطلعات الجامعة كمنظمة أم ، أو تطلعات المنظمات المتخصصة ، وأيضا فان تبنى فكرته ، تعنى دخول الجامعة فى اتفاق تعاون وتنسيق مع كل من منظماتها المتخصصة ، التى يجاوز عددها حتى الان ١٩ منظمة ، بما فى ذلك من حساسيات وتعقيد .

ثالثا : قيام مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على مستويات أو رتبة معينة (كرؤساء الحكومات) ، بالاشراف على المنظمات العربية المتخصصة ، بما يضمن التنسيق بين الجامعة وبينها وبين بعضها بعضا . ولهذا الحل ميزة تحديد جهة مركزية تتولى مهمة الضبط والربط بين الجامعة ومنظماتها ، لكنه فى الواقع ، يحتاج لتعديل فى ميثاق الجامعة ، بما يمنح مجلسها مثل هذا الحق تجاه منظمات تحتج بمواثيقها الدولية قبل الجامعة . ولا يخفى أن تعديل الميثاق ، حتى فى هذه النقطة يحتاج لاجراءات طويلة ومعقدة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فان مجلس الجامعة ، مهما روعى مستوى التخصص فيه ، يبقى الجهاز السياسى للجامعة ، فقيامه والحالة هذه بالاشراف على نشاطات الوظيفية ، لا يأتلف وفلسفتها أصلا ، لذا رأت اللجنة أن تستبعده أيضا .

رابعا : تخويل جهة مركزية تمثيلية فى الجامعة ، مهمة الضبط والربط بين الجامعة والمنظمات المتخصصة ، وبين هذه بعضها بعضا ، انطلاقا من فرضين أساسيين : اولهما ، أن الجامعة العربية تبقى المنظمة الام ، التى يفترض أن تدور فى فلكها كل المنظمات العربية المتخصصة ، خاصة وأن بين هذه المنظمات ، ما بينها من حساسيات وحذر . وثانيهما ، أنه وان اهتزت الثقة بين الامانات العامة للمنظمات والامانة العامة للجامعة ، فهناك ثمة اجماع على ان المنظمات ينبغى أن تتصل بالجامعة بطريقة ما .

وقد وجدت اللجنة أن المجلس الاقتصادى المنشأ

بالمادة الثامنة من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى لعام ١٩٥٠ ، هو الجهة الاكثر مواءمة لتمثيل الجامعة كمنظمة أم ، فى مهمة الضبط والربط بين المنظمات المتخصصة ، وبين هذه والجامعة ، شريطة تسليحه بالاداة الدستورية اللازمة ، بحيث يصبح بصريح العبارة « المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجامعة العربية » ، وبحيث يكون فعلا المجلس المختص بكل الامور غير السياسية فى الجامعة ، بمرتبة تكافىء مجلس الجامعة الذى يبقى الرجع المختص بممارسة كل الشئون السياسية والمتفرعة عنها .

وعلى هذا اقترحت اللجنة ، أن يتم تعديل نص المادة (٨) من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى المبرمة بتاريخ ١٣ - ٤ - ١٩٥٠ ، على النحو التالى :

أ - ينشأ فى جامعة الدول العربية ، مجلس يسمى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، يضم وزراء الدول الاعضاء المختصين ووزراء الخارجية أو من ينوب عن هؤلاء ، تكون مهمته تحقيق أغراض الجامعة الاقتصادية والاجتماعية ، وما يتصل بها ، مما نص عليه فى ميثاق الجامعة ، أو هذه الاتفاقية .

ب - يتولى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، مهمة الموافقة على انشاء أية منظمة عربية متخصصة ، كما يشرف على حسن قيام المنظمات الحالية بمهامها المبينة فى مواثيقها ، وذلك وفق الاحكام التى يقررها لذلك .

والحقيقة أن اللجنة فى طرحها لهذا التصور ، وتفضيلها له ، انطلقت من اعتبارات عدة .

١ - أن اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى المبرمة عام ١٩٥٠ التى انشأت المجلس الاقتصادى ، اعتبرت سواء داخل الجامعة أو فى الاوساط الفقهية ، تعديلا واقعيا للميثاق ، ارتضته الدول الاعضاء على (ما يمكن أن يكون فيه من علات) ، وبالتالى فالمجلس الاقتصادى ، أضحى فعليا واحدا من هيئات الجامعة ، مختصا بالشؤون غير السياسية فيها .

٢ - أن هذا المجلس ، بالصورة التى افترضتها اللجنة ، هو الهيئة التمثيلية المركزية الاكثر ملاءمة لربط المنظمات ببعضها بعضا ، ولربط هذه بالجامعة ، نظرا لكونه يضم جميع الدول الاعضاء فى الجامعة العربية من جهة ، ولكونه هيئة تخصصية تبتعد عن السياسة - نظريا على الاقل - من جهة أخرى . وهذا ما يجعله الاقرب لفكرة الوظيفية ، التى تتبنى عليها المنظمات المتخصصة ، خاصة فى ضوء مرتبة التمثيل المشترطة فيه ، أى تشكيله من الوزراء المختصين الذين يفترض أن يمثلوا قمة الوظيفية فى بلادهم .

٣ - ان التعديل الذى اقترحته اللجنة على نص المادة (٨) من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، التى انشأت هذا المجلس ، انما هو شكل من أشكال التحسين للتعديل القديم الذى اجرته الاتفاقية فى ميثاق الجامعة ، اذ من شأنه أن يضع الامور فى انصبتها ، باعطاء المجلس الاقتصادى الاسم الحقيقى له ، واعلان ما يقوم به فعلا من مهام ، وتكريس روح ونص الاتفاقية التى انشأته ، والتى لم يرد فيها ذكر لخضوع قراراته لرقابة مجلس الجامعة ، خاصة وأن التعامل عبر السنوات الماضية ، أثبت أن هذا المجلس كثيرا ما اصدر قرارات مباشرة دون عرضها على مجلس الجامعة ، فالتعديل المقترح ، والحالة هذه ، انما هو تدوين Codification لعرف قائم ، وذلك بالافصاح عنه بنص صريح . ثم ان تبنى هذا التعديل ، اذا ما اقترن بموافقة الدول الاعضاء فى الجامعة ، من شأنه أن يتجاوز شكليات وتعقيدات تعديل الميثاق فى المرحلة الراهنة ، وفى هذا الموضوع بالذات .

٤ - والحكمة القانونية فى اقتراح اللجنة ، تعديل المادة الثامنة من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، تكمن فى أنه اذا استكمل اسباب ابرامه يعتبر ، بموجب قانون المعاهدات ، تعديلا لاحقا لمواثيق كل المنظمات العربية المتخصصة ، بما يمنح الجامعة العربية ، ممثلة فى مجلسها الاقتصادى والاجتماعى ، سلطة التنسيق والضبط والربط ، دون حاجة لتعديل مواثيق كل هذه المنظمات ، ودون أن يثير لدى اداراتها أية حساسيات تجاه الجامعة او امانتها .

والواقع أن التعديل الذى اقترحته اللجنة ، انما انطلق من الناحية الوظيفية ، من نظرة جديدة الى هذا المجلس ، عبر عنها احد أعضائها البارزين ، السفير عصمت الكتانى بالجملة التالية « المركزية فى التخطيط واللامركزية فى التنفيذ » . فالمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى صورته المقترحة ، سيتولى رسم السياسة العامة للتعاون الاقتصادى والاجتماعى العربى، وتخطيط البرامج اللازمة لذلك ، تاركا ، مهمة التنفيذ لاجهزة الجامعة المختصة والمنظمات التخصصة ، كل فى الاطار الخاص به . كذلك سيتولى النظر فى انشاء أية

منظمة عربية جديدة ، وكذا التنسيق بين المنظمات القائمة من مرحلة رسم البرامج ، الى انتهاء تنفيذها ، مع تقويمها فى كل مرحلة .

وفى ضوء الدور الرئيسى الذى سيلعبه المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى اطار اختصاصاته الجديدة ، لابد من تعديل جوهرى فى هيكله الدستورى ، وطريقة ادائه لعمله ، وذلك سواء من حيث مستوى التمثيل فيه، أو من حيث صلاحياته ، او من حيث أدوار انعقاده ، او من حيث الزامية قراراته ، أو من حيث الاغلبية اللازمة لصدور هذه القرارات .. الخ . كما انه لابد كذلك من دراسة علاقته بمجلس الجامعة الذى مازال ، من الناحية الدستورية ، يمثل قمة الهرم فى بنيان الجامعة العربية . واخيرا وليس آخرا ، لابد من دراسة تعامل المجلس الاقتصادى والاجتماعى مع المنظمات المتخصصة فى ضوء صلاحيته ازاءها

ولقد درست اللجنة هذه الجوانب جميعها فى دورتها الثانية وتوصلت الى مجموعة من القناعات يمكن تفريعها كما يلى (٢٥) :

تعديل النظام الداخلى للمجلس الاقتصادى والاجتماعى :

اذا كان النص المقترح لتعديل المادة (٨) من ميثاق انشاء هذا المجلس ، يحقق التعديل المطلوب فى البنيان الدستورى له فى نقطتين هامتين هما : مستوى التمثيل فيه ، وصلاحياته ، من حيث الاصرار على كون مستوى التمثيل فيه للوزراء المختصين ، أى وزراء الخدمات الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الواسع ، ومن حيث اختصاصاته بالنظر فى كل ما يتعلق بتنفيذ اهداف الجامعة الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها ، فانه لابد من اعادة النظر فى النظام الداخلى للمجلس ، تحقيقا للمطلوب فيما عدا ذلك . وقد اقترحت اللجنة اخذ المبادىء التالية بعين الاعتبار ، عند وضع نظام داخلى جديد للمجلس ، تمشيا مع دوره المركزى الجديد ، وتنظيما لطريقة عمله على الشكل الامثل :

أ ـ أن يعقد المجلس دورتين عاديتين على الاقل خلال السنة ، على مستوى وزراء الخدمات الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك لكى يكون جهازا فعالا ومواكبا للنشاطات العربية المشتركة فى الميدان غير السياسى .

ب ـ أن تكون قرارات المجلس نهائية دون حاجة لعرضها على مجلس الجامعة . والحقيقة ان عرض قرارات المجلس الاقتصادى على مجلس الجامعة (وهو ما يتم حاليا فى بعض الاحيان) ، لا يجد مستندا قانونيا له فى النصوص الدستورية النافذة ، وانما هو عرف درجت عليه الجامعة العربية فى بعض الحالات .

جـ ـ أن تصدر قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى بأغلبية الاعضاء الحاضرين والمشتركين فى التصويت .

د ـ أن يتولى المجلس مهمة رسم السياسة العامة للتعاون الاقتصادى والاجتماعى العربى وتخطيط البرامج اللازمة لذلك ، وأن يتابع تنفيذها من قبل الهيئات والمنظمات العربية المتخصصة ، مع تقويمها فى كل مرحلة . وهذه المتابعة والتقويم ، لا تجعل من المجلس هيئة مركزية فى مرحلة التنفيذ، كما قد يتوهمن ، وانما تجعل منه هيئة تنسيق ورقابة افقية ، تحقيقا لمبدأ لم يفارق اللجنة ، وهو انه لابد من جعل دور الهيئة المركزية المتمثلة فى النطاق العربى ، اقوى من دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى نظام الامم المتحدة ، على اساس جعل العمل العربى المشترك ، فعلا وليس قولا ، عملا يتجاوب مع التطلعات القومية للامة العربية ، فى حدود المعطيات الراهنة ، وخاصة السياسية منها .

هـ ـ تنبثق عن المجلس لجان من خبراء الدول فى المواد المعروضة على كل دورة ، تتولى دراسة هذه المواد ، وتقدم للمجلس توصيات بشانها ، وبذا يكون المجلس مختصا وتخصصيا فى ذات الوقت .

و ـ أن تتولى أجهزة الامانة العامة للجامعة (بعد تطويرها وتحسين ملاكاتها) بمهمة السكرتارية للمجلس ، بحيث لا يعمل فى عزلة عن بقية هيئات الجامعة ، لتحقيق تنظيم متكامل ، وبحيث لا تخلق اجهزة جديدة عانت من مثلها الجامعة ما عانت من تشتت الجهد والازدواجية التى لا مبرر لها .

---

[٢٥] التقرير النهائى للجنة ص ٧ ـ ١٧ .

العلاقة بين المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس جامعة الدول العربية :

واضح من نص التعديل المقترح للمادة (٨) من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، أنه سيصبح للجامعة العربية ، جهاز مركزى يشرف على كل أوجه التعاون العربى المشترك فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى ، هو المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى صورته المقترحة (الذى ليس كما توهم بعضهم هيئة جديدة تقترحها اللجنة) ، بل هو صورة منقحة واضحة المعالم والاختصاص لهيئة قائمة حاليا باسم المجلس الاقتصادى .

وهذا الوضع الجديد ، يطرح مسألة التنسيق بين مجلس الجامعة من جهة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى صورته المقترحة من جهة أخرى ، ماداما سيعملان على قدم المســـــاواة ، كل فى مجاله ، مع الفارق فى مستوى التمثيل ، من حيث اشتراط كونه على مستوى الوزراء فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وهو أمر لا تحتمه نصوص ميثاق الجامعة النافذة بالنسبة لمجلس الجامعة . وقبل الدخول فى هذا الجانب الهام من الموضوع ، لابد من التركيز على الملاحظات التالية ، وهى ملاحظات أوصت ببعضها اللجنة ، وتبناها مجلس الجامعة فى دورته الخامسة والستين :

١ — ضرورة وجود تنسيق على المستوى الوطنى ، بمعنى ان يكون لكل دولة من الدول الاعضاء ، موقف شمولى متسق أمام جميع الهيئات فى الجامعة والمنظمات ، وبالتالى ضرورة قيام جهاز مركزى واحد ، تحدده المراجع الدستورية فى كل قطر عربى ، يتولى توحيد مواقف هذا القطر ازاء نشاطات الجامعة ومنظماتها المتخصصة ، للحيلولة دون أى تفاوت أو تعارض فى هذه المواقف ، وهو ما يحصل حاليا فى العديد من الحالات .

٢ — ضرورة كون تمثيل الدول فى الهيئات والمنظمات على المستوى المطلوب من ناحية الدرجة والتخصص معا ، وهذا أمر غير واقع حاليا بكل أسف فى العديد من المجالات ، كما شكا من ذلك عدد لا بأس به من مديرى المنظمات المتخصصة . ولو استمر هذا الامر كما هو ، فلابد أن نتساءل : أين أصبح مبدا الوظيفية أو التخصص الذى تنبنى عليه فكرة المنظمة المتخصصة أصلا ؟

٣ — ضرورة وجود الامانة العامة للجامعة فى المجلسين ، بجهاز كفء ويقظ ، ليتولى مهمة التنسيق بمعناه الاشمل بينهما . فمثل هذا الدور للامانة العامة ، يشكل صمام أمان لا غنى عنه فى أى تصور من تصورات التنسيق بين المجلسين .

فى ضوء هذه الملاحظات المبدئية ، وجدت لجنة دراسة أوضاع المنظمات العربية نفسها أمام احتمالات متعددة :

الاحتمال الاول : وبموجبه يعتبر التنسيق بين المجلسين أمرا مسلما به ، دونما حاجة لحل لسببين اثنين : ١ — أن التنسيق على المستوى الوطنى قائم (أو يفترض أنه قائم) ٢ — اشتراط وجود وزراء الخارجية ، أو من ينوب عنهم ، فى عضوية وفد كل دولة لاجتماعات المجلس الاقتصادى والاجتماعى . والحق ان هذا الاحتمال سليم ، اذا تحقق سبباه بالجدية المتصورة .

لكننا ونحن فى دور التخطيط المستقبلى لحسن قيام هذا العمل المشترك بدوره المطلوب ، لا يمكن أن نترك الامور للظروف وحدها .

الاحتمال الثانى : وبموجبه يتولى مؤتمر القمة العربى (حتى ولو لم يصبح هيئة دائمة) رسم الاستراتيجية العامة للوطن العربى ، بشقيها السياسى وغير السياسى ، ويتابعها كل مجلس حسب اختصاصاته . وعند حدوث أى اشكال ، يحتكم الى مؤتمر القمة فى دور انعقاده التالى . ولعل هذا الاحتمال معقول فى شقه الاول ، لكنه صعب فى شقه الثانى ، مادام مؤتمر القمة لم يصبح دوريا ، أو يعطى صفة قمة الهرم فى بنيان الجامعة بشكل دستورى .

الاحتمال الثالث : ويقضى بأن يعمل كل من مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ضمن اختصاصاته المحددة فى النصوص ، على أن يبقى مجلس الجامعة قمة الهرم فى البنيان التنظيمى للجامعة ، مع احترام تخصص المجلس الاقتصادى والاجتماعى . وهذا يقضى بأن يقوم هذا الاخير كل عام ، بتقديم تقرير سنوى لمجلس الجامعة ، طالما اذا وجد ذلك مناسبا ، موافقته على ما يعتقد أنها قرارات يغلب عليها الطابع السياسى ، أما فيما عدا ذلك ، فتنحصر مهمة مجلس الجامعة ، فى ابداء ملاحظات وتوصيات عامة على التقرير السنوى للمجلس الاقتصادى والاجتماعى .

واللجنة اذ رجحت هذا الحل ، لم تكن غافلة عما قد يثار عليه من نقد بالنسبة للتفاوت المحتمل

فى مستوى تمثيل بين المجلسين كما سلف ، لكنها كانت مضطرة لقبوله ، باعتبار أن صلاحيتها محددة بالنصوص القائمة وهى ، تكرارا يجعل من مجلس الجامعة أعلى سلطة دستورية فيها ، ما لم يعدل الميثاق . لكن اللجنة انطلقت من الامل فى أن يكون مستوى تمثيل الدول فى مجلس الجامعة لدى مناقشة تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى (على الاقل) بشكل يستبعد أية حساسيات ،ويحقق نجاح النهج المقترح للعمل العربى المشترك فى الميدان الاقتصادى والاجتماعى .

كذلك رأت اللجنة ، انه بموجب نصوص الميثاق (المادتان ١٣ ،١٦) يختص مجلس الجامعة دون سواه ، باقرار موازنة الجامعة لذا فانها اقترحت أن يقدم الامين العام تقريرا سنويا لهذا المجلس ، يتضمن ما قد يترتب على قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى من أعباء مالية فى موازنة الجامعة ، حتى يتم اقرارها من قبل مجلس الجامعة .

كيفية التعامل بين المجلس الاقتصادى والاجتماعى والمنظمات العربية المتخصصة :

اذا كان المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، فى صورته المقترحة ، سيكون الجهة المركزية التمثيلية التى توافق على انشاء أية منظمة عربية متخصصة جديدة ، وتتابع قيام المنظمات الحالية بمهامها المبينة فى مواثيقها الاساسية ، فان ذلك يطرح على بساط البحث ، الكيفية التى سيمارس المجلس الاقتصداى والاجتماعى مهامه هذه ، بشكل يحقق الغرض من اسناد هذه المهام اليه بالصورة الامثل .

وقبل الدخول فى التفاصيل ، لابد من التوكيد على مبادىء ثلاثة ، رأت لجنة دراسة اوضاع المنظمات العربية ، أنها تشكل العمود الفقرى لهذه الكيفية :

١ ــ السماح للوظيفية كمنهج عمل فى التنظيم العربى ، بايتاء ثمارها ، وذلك بتمكين المنظمات المتخصصة من حرية العمل والتصرف فى مجال اختصاصها الدقيق ، ولكن ضمن اطار السياسة العامة للتعاون العربى ، كما يرسمها المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، بالتشاور مع هذه المنظمات .

٢ ــ تلافى الازدواجية فى العمل بين الجامعة والمنظمات المتخصصة ، أو بين هذه المنظمات ، وذلك بالتعاون الايجابى ، والتنسيق الافقى المحدد بينها ،على أساس هو أقرب للتعاون والتنسيق منه الى التوجيه المركزى .

٣ ــ المحافظة على الوحدة العامة للتنظيم العربى ، باعطاء الجامعة ، ممثلة فى مجلسها الاقتصادى والاجتماعى ، سلطات تحقق بموجبها التنسيق بين مختلف المنظمات الدائرة فى فلكها ، وبصورة خاصة ، للحد من جموح هذه المنظمات نحو الاستقلالية ، وعدم التعاون النمطى البناء ، وهذا المبدأ بالذات ، يفترض ان يكون مصدر ارتياح لاولئك الذين يصرون على ضرورة اخذ الصفة القومية للتنظيم العربى ككل كعامل رئيسى فى أى تحسين لاوجه عمله . ولتحقيق ذلك ، وجدت اللجنة ما يلى :

ا ــ دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى انشاء منظمات متخصصة جديدة :

مع عدم انكار أهمية الاراء التى يبديها المتخصصون العرب فى شتى المجالات ، والتى هى من العوامل الفعالة وراء انشاء المزيد من المنظمات ، بصورة أضحت تدعو للقلق والتساؤل ، فان من الواجب تسجيل اتجاه هؤلاء المتخصصين للتركيز على مجالات اختصاصهم ، دون النظر بجدية الى الدور الذى يمكن أو يجب أن يكون للمنظمة الجديدة فى اطار العمل العربى المشترك ، فى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية . فهم يقترحون انشاء منظمة فنية ، دون أن يأخذوا فى حسابهم ، ما هو موجود فعلا من منظمات تتضارب اختصاصاتها مع اختصاص المنظمة الجديدة . كما انهم يغالون أحيانا فى النظرة المتخصصة ، لدرجة تحملهم على اقتراح انشاء منظمة جديدة ، قد لا تكون ضرورية أو أساسية لفعالية تخصصهم . ونظرا لعدم تخصص مجلس الجامعة (بسبب طابعه السياسى الغالب) فان كثيرا من مشاريع انشاء هذه المنظمات ، تمر عليه دون ايلائها ، تستحق من تمحيص ودرس ، فاذا بنا أمام منظمة جديدة ، سرعان ما ينمو عودها الادارى (دون ان تنشط وظيفيا كما يجب) وتتذرع بسيادتها واستقلاليتها ، حتى أمام الهيئات التى ساعدت على انشائها ، مما يؤدى بالضرورة الى :

ا ــ ضياع ميزة الوظيفية التى تبنى عليها المنظمة الجديدة أساسا .

ب ـ خلق اضطراب فى صورة العمل العربى المشترك ، الذى يفترض أن تبقى خدمته هى الغاية .

وهنا يبرز دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى (وبخاصة عن طريق لجانه المتخصصة) . فعلى هذا المجلس أن يمحص بموضوعية وشمولية ، جدوى اقامة المنظمة الجديدة من عدمها ، فان وجد ان المنظمة المقترحة ضرورية فعلا ، وانها لاتتعارض أو تزدوج صلاحياتها ، مع ما هو قائم من هيئات ومنظمات ، أقرها وأوصى بها ، والا أوصى بعدم ضرورتها ، أو قدم لاربابها الرأى فى شكلها ومهامها ، بحيث تعدل لتتلاءم مع الحاجة الفعلية

والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، اذ يقوم بهذه المهمة ، لا يعتدى على اختصاص المتخصصين (فهو هيئة تخصصية فى حد ذاته) ، وانما يضع الامور فى انضبتها ، فيحقق بذلك الانسجام اللازم بين ما هو قائم ، وما يقترح أن يقوم .

٢ ـ دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى متابعة قيام المنظمات المتخصصة بعملها :

رات اللجنة هنا ، ان يعمل المجلس الاقتصادى والاجتماعى وفق الخطوط العامة التالية ، التى يصح أن يتضمنها قرار يصدره ، مادام التعديل المقترح يمنحه السلطة الدستورية فى متابعة نشاطات النظمات المتخصصة :

١ ـ الاعتراف بكل منظمة كهيئة متخصصة فى مجال عملها ، بما يحقق الاغراض الواردة فى ميثاق الجامعة العربية ، واتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، وميثاقها الخاص ، وبالتالى الاقرار لها بحرية العمل فى هذا المجال ، وفق الخطة العامة التى يقرها المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

٢ ـ الاعتراف بحق الجامعة العربية (ممثلة فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى) فى متابعة نشاط الوكالة ، عن طريق توجيهات يصدرها المجلس ، وتحديد واجب الوكالة بتقديم بيانات دقيقة عن الاجراءات المتخذة من قبلها حول هذه التوجيهات .

٣ ـ تنصب توجيهات الجامعة (ممثلة فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى) على التنسيق بين أعمالها وأعمال الوكالات ، أو بين أعمال الوكالات المتداخلة الاختصاصات ، ودفت نظر الوكالات الى أى ازدواج محتمل ، وكذلك الى ما قد تسهو عنه أو تهمله من اغراض نص عليها ميثاقها ، أو تكليف الوكالة القيام بمهام تدخل فى الاطار العام لاختصاصها ، ولو لم ينص عليها ميثاقها صراحة ، مادامت تعتبر من الاهداف العامة للعمل العربى المشترك .

٤ ـ قيام المنظمة المتخصصة ، بتقديم تقرير سنوى عن أعمالها ونشاطاتها الى جامعة الدول العربية (المجلس الاقتصادى والاجتماعى) ، بقصد اصدار توجيهاته فيها ، ضمن الحدود الواردة فى الفقرة السابقة . ولابد أن تتضمن التقارير السنوية للوكالات المتخصصة ، بيانات وافية عن النشاطات المبذولة من قبلها ، والنشاطات والمشروعات القائمة والمستقبلية ، مع بيان بأفضليتها مرفقة بأسبابها ونفقاتها التقريبية . وكذلك لابد أن يقدم الامين العام للجامعة ، تقريرا سنويا يبين فيه النشاطات المبذولة من قبل ادارات الامانة العامة غير السياسية القائمة والمستقبلية ، مع تقديرات مبدئية لحجمها ودوافعها والعاملين عليها من فنيين واداريين .

٥ ـ واجب المنظمة المتخصصة ، فى تقديم ما تطلبه هيئات الجامعة ، وبخاصة مجلسها ، من معلومات واحصاءات وبيانات لازمة لقيامها بمهامها كمنظمة أم ذات أهداف عامة وشاملة .

٦ ـ تتشاور الجامعة والمنظمة المتخصصة ، بشأن كل المسائل ذات الاهمية المتبادلة ، لتدعيم جهودهما ، بغية تحقيق الاهداف المشتركة . ويدخل فى ذلك ، حق كل منهما فى اقتراح مواد تدرج بجداول اعمال مجالس وهيئات أخرى (يقتصر حق المنظمة على طلب ادراج مواد بجدول أعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى) .

٧ ـ تتبادل الجامعة والوكالة التخصصة ، التمثيل فى هيئاتهما المعنية ، فيدعو المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجامعة ، الوكالة لارسال مندوبين عنها يشاركون فى أعماله أو أعمال لجانه ، وتدعو الوكالة الجامعة ، لارسال مندوبين عنها يشاركون فى أعمال هيئاتها . وذات الشىء ينطبق على تبادل التمثيل بين الوكالات المتخصصة .

ولابد أن يفهم مبدأ التبادل فى التمثيل وللمعلومات بمفهومه الواسع الايجابى ، فالقصد من تبادل التمثيل ، ليس مجرد المشاركة فى الاجتماعات شكليا ، بل طرح وجهات النظر المتقابلة ، حتى تكتمل الصورة لدى كل الاطراف ،

عن كل موضوع يهم المصلحة المشتركة . وكذلك فان تبادل المعلومات والبيانات والاحصاءات بين الجامعة والوكالات ، أو بين هذه الاخيرة ، ينبغي أن يتم بدون حدود ، فذلك شرط لا محيص عنه لجدوى العمل العربي المشترك .

٨ ـ تتشاور الجامعة والوكالة المتخصصة بشأن تعاونهما مع الوكالة المتخصصة الدولية المناظرة لها ، ومسألة التمثيل العربي بينها الذى يتبقى من حق الوكالة ، على أن يصدق المجلس الاقتصادى والاجتماعي على أى اتفاق تنظيمي تعقده الوكالة المتخصصة العربية مع نظيرتها الدولية ، كشرط لازم لنفاذه (وذلك تحقيقا لوحدة استراتيجية العمل العربي أمام العالم الخارجي) . أما التعاون مع منظمة الامم المتحدة وفروعها ، فيبقى من حق الجامعة العربية وحدها ، وذلك بالتشاور مع الوكالات العربية المتخصصة المعنية .

٩ ـ للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، أن يدعو الوكالات المتخصصة ، للاتفاق على القيام بمشروعات مشتركة ، بقصد تحقيق أهداف ذات نفع ملحوظ على العمل العربي المشترك . وتحدد الاتفاقات المشار اليها ، شروط اسهام كل جهة فى هذا النشاط ، وفى النفقات المالية الناجمة عنه . مثل هذه المشروعات المشتركة ، قائمة على المستوى الدولى ، فمن باب أولى ، أن تقوم على المستوى القومى العربي ، اذا لم نقل أن تقوم بصورة أقوى وأمتن . كذلك يراعى المجلس ، ان لا تلجأ وكالة عربية متخصصة الى خبراء أو بيوت خبرة اجنبية ، مادام الحصول على الخبرة المطلوبة ، ممكنا عن طريق الوكالات أو المؤسسات العربية الاخرى ، اذ الملاحظ ، مع الاسف ، أن بعض النظمات ، تلجأ أحيانا الى بيوت خبرة أجنبية ، رغم وجود الخبرة المطلوبة عربيا (مثال ذلك لجوء الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي ، الى الخبرة الاجنبية ، مقتصرا على عدد محدود جدا من خبراء المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، فى مشروع أقيم فى دولة مقر هذه الأخيرة ؟

١٠ ـ ينظر المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، فى موازنة الوكالات المتخصصة ، ويقدم لها توجيهاته بشأنها . ويستحسن لهذا الغرض ، ان توحد الوكالات مواعيد نفاذ موازناتها .

١١ ـ يبقى للجامعة العربية ، الحق فى ممارسة الاختصاصات الوظيفية التى لا تقع ضمن اختصاص احدى الوكالات المتخصصة ، وتأخذ الجامعة (المجلس الاقتصادى والاجتماعي) المبادرة لانشاء ما يلزم من وكالات أخرى ، حسبما تدعو اليه حاجات التعاون العربي .

واضح من هذه الخطوط العامة المقترحة (وهى ليست بالضرورة جامعة مانعة) أنها تجعل العلاقة بين الجامعة والوكالات المتخصصة ، أقرب ما تكون لاسلوب اللامركزية منها لاسلوب المركزية فى التنفيذ ، وذلك فى قناعتنا أقرب لمنطق الاشياء وواقع الامور . انه أقرب لمنطق الاشياء ، لان اسلوب اللامركزية فى التنفيذ ، هو أكثر انسجاما من حيث المبدأ مع النظرية الوظيفية ، التى تنبنى عليها فلسفة النظمات المتخصصة . أما أنه أقرب للواقع ، فلان المنظمات المتخصصة التى يراد ربطها بالجامعة ، منظمات قائمة فعلا بمواثيقها وأغراضها وهيئاتها وادارتها . ولن يكون من السهل أو الحكمة ، تحويلها الى هيئات تابعة أو شبه تابعة للجامعة العربية ، خاصة وان الاتجاه (فى لجنة الخبراء ، وبالتالى فى مجلس الجامعة العربية والدول الاعضاء) يميل للحفاظ عليها كمنظمات متخصصة .

على ان اسلوب اللامركزية فى التنفيذ ، الذى اقترحته اللجنة لتحديد طبيعة العلاقة الدستورية بين الجامعة ووكالاتها المتخصصة ، يتلافى فى راينا ، مشكلة التنسيق الافقى البحت ، الذى قد يؤخذ حجة على اللامركزية المطلقة ، دون ان يستبدل به اسلوب التنسيق الشاقولى المطلق ، الذى يؤخذ حجة على المركزية . فلقد جعلت الجامعة (ممثلة فى مجلسها الاقتصادى والاجتماعي) مركزا فعالا لتنسيق أعمال الوكالات العربية ، وتوجيهها نحو ادراك الغايات المشتركة ، بشكل يجعل من الجامعة ، موجها ومتابعا لهذه الاعمال ، حيث تجدى المتابعة ، فى منع الازدواج ، وشيوع المسئوليات ، ودفع عجلة التعاون الى الامام دون ان تصل المتابعة هذه الى حد الاشراف المباشر على الدقائق والتفاصيل ، او التدخل فيما هو اصلا من مميزات المنظمة الدولية ، كشخص دولى كامل الشخصية القانونية . فمثل هذه الاشكال من الرقابة والتدخل ليست ، فى نظرنا ، لازمة لانجاح مبدأ الوظيفية ، ولا هى ضرورية للمحافظة على مبدأ الوحدة فى التنظيم الاقليمى العربي .

يبقى أن نحاول معالجة مسألة أخيرة على جانب كبير من الاهمية ، ونعنى بها الاجراءات المقترحة ـ لوضع العلاقة بين الجامعة ووكالاتها فى

موضعها الصحيح ، وفق الخطوط العامة التى سلفت الاشارة اليها ، وفى هذا المجال ، اوصت لجنة دراسة اوضاع النظمات العربية بما يلى :

ا ـ تشكل لجنة للتنسيق تسمى « لجنة الجامعة العربية للتنسيق مع المنظمات العربية » والتسمية هنا مقصود منها ، توكيد دور الجامعة فى التخطيط والمتابعة ، وتضم هذه اللجنة الامين العام للجامعة العربية (رئيسا) والرؤساء التنفيذيين للمنظمات المتخصصة شخصيا ، وتعمل تحت اشراف المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وتتولى الامانة العامة للجامعة ، مهمة سكرتارية اللجنة ، ممثلة فى ادارة المنظمات فيها .

ب ـ تعقد هذه اللجنة اجتماعات دورية ، مع حق المجلس أو الامين العام للجامعة فى دعوتها لاجتماعات استثنائية ، ويفضل أن تكون اجتماعات هذه اللجنة قبل مواعيد اجتماعات المجلس الاقتصادى والاجتماعى بفترة مناسبة ، حتى يتسنى لها تقديم توصياتها للمجلس ، بصورة تسمح له بمناقشتها والبت فيها .

ج ـ تعد لجنة التنسيق المشروع الاولى للخطط العامة المتكاملة للوكالات ، وبرامج العمل العربى المشترك من خلالها ، تمهيدا لعرضه على المجلس الاقتصادى والاجتماعى لاقراره .

د ـ تنظر لجنة التنسيق فى كل ما يحيله اليها المجلس الاقتصادى والاجتماعى من امور تتعلق بصلاحياته ، فى شأن العلاقة بين الجامعة والمنظمات العربية المتخصصة ، أو بين هذه الاخيرة ، وتقدم توصياتها له حولها ، كما تنظر اللجنة فى كل ما قد يثيره أحد اعضائها من أمور اخرى ، وترفع فيها توصيات للمجلس .

هـ ـ تتفرع عن اللجنة ، لجان فى القطاعات المختلفة ،تتألف من ممثلين عن الادارات المعنية فى الجامعة والوكالات ، كلما دعت الحاجة اليها ، وذلك بقصد تحقيق التنسيق ، وتجنب الازدواجية ، وتداخل الاختصاصات فى اعمال الجامعة والوكالات أو الوكالات فيما بينها ، وترفع توصياتها الى لجنة التنسيق .

و ـ تقوم لجنة التنسيق ، بدراسة شروط استخدام العاملين فى الجامعة والوكالات المتخصصة ، واللوائح الادارية والمالية الخاصة بذلك ، بغية تحقيق الانسجام المرغوب وتجنبا للتنافس بينها ما أمكن ذلك .

ز ـ قد يرى المجلس ، لحسن قيامه بأعماله ، تخصيص احدى دوراته السنوية ، لبحث تقرير لجنة التنسيق ، والتقارير السنوية المقدمة من الامين العام للجامعة والوكالات المتخصصة ، على أن يقوم الامين العام والرؤساء التنفيذيون للوكالات ، بتقديم تقاريرهم شخصيا ، او المشاركة فى مناقشتها من قبل المجلس .

بقى أن نتساءل عن امكانية التضارب المحتمل فى مركزى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى صورته المقترحة ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية . لقد تدارست لجنة اوضاع المنظمات العربية فى هذا الموضوع مليا ، وخاصة فى ضوء المذكرات والدراسات المسهبة التى تقدمت بها الامانة العامة للمجلس الثانى ، حول تصوراتها لاستراتيجية العمل العربى المشترك، لكنها رأت فى النهاية ، أن لا تدخل فى مقترحاتها اية حلول او آراء فى الموضوع لسببين رئيسيين .

أولهما : ان عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لم تكتمل بعد (**١٢ دولة عربية حتى اعداد هذه الدراسة**) : **وبالتالى فهى لا تستطيع حسب اختصاصها : ان تتكهن بما سيكون مستقبلا .**

وثانيهما : ولعله الاهم ، انه حتى ولو اكتملت العضوية العربية فى مجلس الوحدة الاقتصادية ، فان التنسيق بينه وبين المجلس الاقتصادى ، او حلول أحدهما محل الاخر ، يبقى امرا يتعلق بالسياسة العربية العليا ، ونعنى بذلك ما اذا كانت الدول العربية ستسعى فى العمل العربى المشترك ، منطلقة من مجرد التعاون بين السيادات ، أم تتخطى ذلك الى تجاوز هذه السيادات فى وحدة اقتصادية واجتماعية . ان ذلك وحده ، فى الحقيقة، سيقرر بقاء المجلسين مع التنسيق بينهما ، او زوال احدهما ليحل الاخر محله ، مع كل ما يؤديه ذلك الزوال من نتائج على هياكل التنظيم الاقتصادى والاجتماعى القائم فى الوطن العربى .

وقد أحيل التقرير النهائى للجنة بحث أوضاع المنظمات العربية الى مجلس جامعة الدول العربية ، فدرسه فى دورته السادسة والستين ، وأرجأ البت فيه الى الدورة التالية ، انتظارا لردود افعال الدول الاعضاء والمنظمات العربية عليه ، وعهد الى اللجنة، بيان رأيها فيما يرد من البيانات التى تصلها حتى ٣١ ـ ١ ـ ١٩٧٧ لكن المجلس أكد قراره المتخذ فى الدورة الخامسة والستين بناء على توصية اللجنة بايقاف انشاء أية منظمة متخصصة جديدة ، او ادخال تعديلات على مواثيق المنظمات القائمة ، ريثما يبت فى جوهر الموضوع

(وهذا فى حد ذاته ، يعتبر فى نظرى انجازا مرحليا مطلوبا) وكان المجلس فى الدورة ذاتها ، قد أوصى الدول الاعضاء ، بدراسة تعديل المادة الثامنة من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، على النحو الذى اقترحته اللجنة وفى الفترة الواقعة بين ٢١ - ٣ - ١٩٧٦ ومطلع عام ١٩٧٧ كانت ثلاث دول عربية (غير السبع الممثلة فى لجنة الخبراء) قد وافقت على هذا التعديل ، وهى سوريا والسودان ومصر العربية ، فى حين لم تعترض على مبدأ التعديل رسميا ، فى علمنا ، اية دولة عربية . ومع هذا سيمضى وقت ليس بالقصير ، حتى تتضح الصورة التى سيؤول اليها هذا الموضوع من حيث الجوهر . ومن يدرى فقد نعود فيه من حيث بدأنا ، او قد يجد تقرير اللجنة محلا له فى احد ملفات الجامعة ، انتظارا لدورة اخرى ، ولن يكون ذلك غريبا ، لمن الف العمل فى مجال العمل العربى !!

خاتمة

الظاهر أن التحليل الثانى لموقف لجنة دراسة أوضاع المنظمات ازاء التضارب المحتمل بين مركزى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوحدة الاقتصادية ، اثار لبسا فى بعض الاوساط فتصور بعضهم أن اللجنة تضع الدول العربية أمام « خيار رهيب بين أن تحتفظ بسيادتها اذا اختارت التعاون ، أو أن تضحى بهذه السيادات اذا اختارت الوحدة . وهذا الفهم ، فى تقديرى ، لا محل له ، لو أن التصورات التى تراءت للجنة فى هذا الصدد ، وهى للحقيقة ثلاثة تصورات وليست تصورين ، درست بالعناية والموضوعية اللازمين .

ان من أبجديات العمل التنظيمى ، أنه لا يمكن وصف الدواء قبل تشخيص الداء . وهذا التشخيص لا يكون الا بالرؤيا الموضوعية الواضحة ، أما التصورات التى تراءت للجنة فى شأن المجلسين العتيدين ، فهى فى تقديرى كما يلى :

أولا : أن تستمر الدول العربية ، كما هى الان ، تنهج اسلوبين متوازيين فى العمل العربى المشترك ، احدهما اسلوب التعاون ، الذى يمثله حاليا المجلس الاقتصادى والذى سيمثله لو أخذ برأى اللجنة ، المجلس الاقتصادى الاجتماعى . وثانيهما اسلوب التكامل الذى يمثله مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . وفى حالة كهذه ، لابد من تنسيق بين المجلسين ، يأخذ فى الاعتبار عاملين اثنين : أولهما تفاوت العضوية بين المجلسين ، من حيث أن كل الدول الراغبة فى التكامل ، ماضية فى طريق التعاون أيضا ، والعكس ليس صحيحا ، بدليل عدم انضمام جميع الدول العربية للمجلس الذى يعبر عن التكامل . وثانيهما : وبالتالى فأين تنتهى حدود التكامل ، ويكتفى بالتعاون فحسب .

تلك هى المسألة ، وهى مسألة لابد من حسمها بالارادة السياسية للدول المعنية اولا وقبل كل شىء ، وبعد ذلك لابد لها من نصوص قانونية واضحة ، تحدد ما لهذا المجلس وما لذلك ، فالنصوص القائمة حاليا مثلا ، لا يمكن أن تفسر على أن اختصاص المجلس الاقتصادى ، ينحصر فى شؤون السياسة الاقتصادية العربية الدولية ، وأن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يتفرغ لشئون التكامل الاقتصادى العربى .

ثانيا : ان تفضل جميع الدول العربية الاعضاء ، أسلوب التعاون على أسلوب التكامل . وفى حالة كهذه ، لابد أن ينحسر دور مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، اذا لم نقل يزول (لا سمح الله) ليحل محله المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى صورته المنقحة ، بحيث تدور المنظمات العربية المتخصصة كلها فى فلكه ، كممثل للجامعة العربية ووفق آلية Mechanism وضعت اللجنة شكلا معينا لها قابلا للنقاش والنقد البناء ، بكل ما فى الكلمة من معنى . ونحن اذ نطرح هذا الخيار ، لا يعنى اننا نحبذه بحال من الاحوال ، فليس من عربى واع ، يرضى أن ترجع الدول العربية عن خطوة وحدوية تستحق ، رغم ما فى ميثاقها من ثغرات ، كل تأييد . ولكن مرة اخرى ، ليس كاتب هذه الدراسة ، ولا اعضاء لجنة دراسة أوضاع المنظمات ، ولا الامين العام لجامعة الدول العربية ، ولا الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية ، يملكون البت فى هذا الامر . انها مرة اخرى ، الارادة السياسية ، والتطلعات القومية للدول العربية .

ثالثا : أن تفضل جميع الدول العربية الاعضاء ، اسلوب التكامل على اسلوب التعاون ، وفى حالة كهذه ، لابد أن يزول المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ليحل محله مجلس الوحدة الاقتصادية ، ولا يعود للمنظمات المتخصصة ، الدور الذى تمارسه الان كمنظمات تعاون ، بل تصبح هيئات ملحقة ، اذا لم نقل ادارات متخصصة فى منظمة فدرالية ، تعمل لتحقيق وحدة اقتصادية واجتماعية عربية ، بسلطات تلقائية

فوقمية Super National لا يحد منها شرط « مراعاة الاصول الدستورية » في الاقطار الاعضاء . ونحن اذ نطرح هذا الخيار ، ونأمل أن نراه حقيقة واقعة ، لا نملك الا أن نتساءل أليس تقريره مرتبطا بالارادة السياسية والتطلعات القومية للدول العربية ذاتها ؟

واذن فالتعبير الاكثر دقة ، للتصور الذى شكلت من أجله لجنة دراسة أوضاع المنظمات في شأن التضارب بين المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوحدة الاقتصادية ، هو أنه — في قناعتي — يضع الدول العربية أمام **خيار تاريخي** فحسب .

أما الجدل حول ما اذا كان التكامل الذى تحدثنا عنه ، يعنى التضحية بسيادات الدول الاعضاء ، او بجزء منها لصالح المنظمة الفوقمية ، في حين أن مجرد التعاون من خلال المنظمات البينية القائمة Inter state organization يعنى الاعتداد بهذه السيادة مع التنسيق بينها ، فهو لا ينهض اصلا ، لانه من مسلمات نظرية التنظيم الدولي (٢٦) .

وثمة انتقاد آخر اثير حول اختصاصات المجلس الاقتصادى والاجتماعي في صورته المنقحة ، يتلخص في أنه بالمهام التى سيمارسها ازاء المنظمات المتخصصة ، يتجاوز حدود المركزية في التخطيط ، الى المركزية حتى في التنفيذ (٢٧) .

والواقع أن هذا الانتقاد ليس في محله ، لان مراجعة عميقة لهذه الاختصاصات ، كما عرضناها في الصفحات السابقة ، تؤكد أن دور المجلس خلال مرحلة التنفيذ ، يبقى في اطار الاشراف الافقي ، ولا يتعداه الى التدخل في أعمال المنظمات التي تبقى حرة في تصرفها ، ضمن اطار الاستراتيجية العامة ، التي رسمها المجلس للعمل العربي المشترك بالتعاون معها . أما دوره في المتابعة والتقويم المرحلي ، وهو ما يمكن أن يكون الحجة الرئيسية لاصحاب هذا الانتقاد ، فيبرر بضرورة وجود جهة تمثيلية مركزية ما ، تمارس دورها في الحفاظ على وحدة التنظيم الوظيفي العربي ، وذلك من خلال الاشراف على حسن تنفيذ هذه الاستراتيجية العامة ، التى بدونها نعود لازدواجية اوضاع المسئوليات وتشتت الجهود . والطريف في هذا الانتقاد ، أن أصحابه ينسون أن المجلس الاقتصادي بصورته الراهنة ، يمارس مباشرة أو من خلال لجنة التنسيق التى أنشأها (بقراره رقم ٥٦٣ لعام ١٩٧٥ وثبتتها المادة ٨ من النظام الداخلى للامانة العامة) سلطات رقابية على المنظمات المتخصصة ، لا تختلف في جوهرها عما اقترحته لجنة دراسة أوضاع المنظمات لهذا المجلس في ثوبه الجديد . ان الفرق بسيط لكنه هام ، ففى الحالة الراهنة ، يمكن لاية منظمة متى عن لها أن ترفض التعاون مع المجلس الاقتصادى ، أو حتى مجلس الجامعة (ناهيك عن لجنة التنسيق) بحجة عدم الزامية صلاحياتها عليها ، مادام الوضع الدستورى للمجلس ، ووضعها الدستورى يمكنها من ذلك . أما اذا عدلت المادة ٨ من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى على النحو المقترح ، فان حجج المنظمات تسقط ، وتجد نفسها مضطرة للتعاون والتنسيق ، لان الوضع الدستورى الجديد ، يحتم عليها ذلك . وهنا بيت القصيد . ولهذا السبب يوجه الانتقاد الذى نحن بصدده ، وهو سبب مفهوم من أرباب المنظمات ، لكنه غير مقبول من وجهة النظر القومية التى نتبارى في طرحها .

أمر أخير قد يقال في اقتراحات لجنة دراسة أوضاع النظمات ، وهو أنها أتت بحلول جزئية ، في حين أن طبيعة المرحلة الراهنة من العمل العربي المشترك ، تحتم حلا جذريا ، يتلخص ببساطة في ضرورة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية (٢٨) . بل ولقد ذهب بعضهم ، بدافع قومي لا تثريب منه ، الى اقتراح تعديل الهياكل الدستورية للاقطار العربية ، للتماشى مع

---

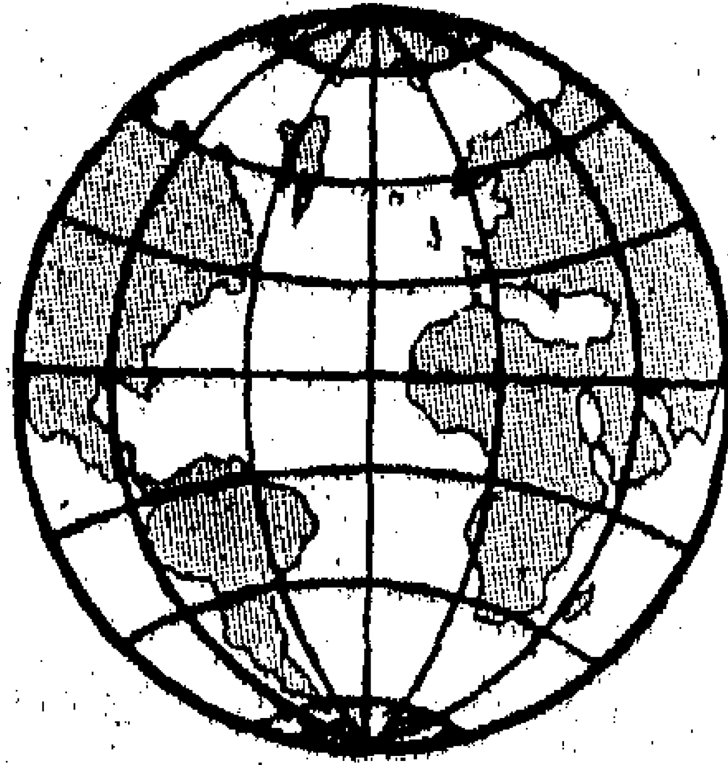
[٢٦] انظر بخاصة الشافعي محمد بشير « المنظمات الدولية » ١٩٧٠ ص ٥١ ، ومحمد حافظ غانم « المنظمات الدولية » ط ٣ سنة ١٩٦٧ ص ٤٨ ، وعائشة راتب « المنظمات الدولية » ١٩٦٤ ص ٣٨ ، ومحمد عزيز شكرى « التنظيم الدولى العالمى » ذات المرجع ص ٧١ — ٧٢ ، ومفيد شهاب « المنظمات الدولية » ط ٣ سنة ١٩٧٦ ص ٤٩ و ١٠٩ وما بعدها .

[٢٧] مذكرة الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية ذات المرجع ١٨ — ٢٢ ، ومذكرة الامانة العامة لمنظمة العلوم الادارية ص ٥ — ٩ مع الفارق في الاراء بين المنظمتين .

[٢٨] مذكرة الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية ، ذات المرجع ص ١٠ و ٢٢ .

استراتيجية التنمية العربية ، وتنظيم العمل العربي المشترك (٢٩) . والحقيقة أن تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، يشكل مطلبا جماهيريا ملحاحا لمجموعة من الاسباب ، منها بل وقد يكون من أهمها ، ما فيه من ثغرات ومآخذ في ضبط العمل العربي المشترك . لكن ملفات الجامعة تشهد أن جميع مشروعات التعديل ، قد انتهت اليها للحفظ ، رغم ما اثير ويثار حول ضرورة التعديل من جانب الحكومات العربية (٣٠) والواقع المر ، هو أن الرغبة الرسمية الحقيقية في التعديل ، غير متوفرة لدى العديد من الدول العربية ، والا لما استمر الجدل حول الموضوع من منتصف الخمسينات الى يومنا هذا ، دون دليل واحد ، يشير الى أننا مخطئون في هذه النتيجة . واذا كانت الحال هذه بالنسبة لتعديل معاهدة دولية ، فكيف نتصور امكانية تعديل الهياكل الدستورية للدول الاعضاء بهذه السهولة ؟

وعلى هذا الاساس ، كانت اقتراحات لجنة دراسة أوضاع المنظمت ، منطلقة من محاولة تصحيح الواقع ، وليس تبديله « مع قناعة بعض أعضاء اللجنة ، اذا لم اقل معظمهم » بأنه بالتبديل ، وليس بمجرد التصحيح ، يمكن تحقيق الحل الاكمل . ولكن هل كل ما يتمناه المرء يدركه ؟ من هذه الزاوية ، اختلف مع بعضهم الذين يرون أنه مادامت الحال هكذا ، فان الابقاء على ما نحن عليه في صدد التعاون والتنسيق « اى ابقاء لجنة التنسيق الحالية » خير وابقى من الحلول الجزئية ، التي لن يكون لها من أثر ، في رايهم ، سوى « المزيد من الاحباط لجهد العاملين في المنظمات العربية » (٣١) الذى اراه - وباب الاجتهاد مفتوح على ما أعتقد - أن بقاء الامور على حالها ، هو الذي سيؤدي الى منتهى الاحباط لطموحات كل عربي ، لان ما لا يدرك كله لا يترك جله كما يقال ، والا نكون ، كمفكرين ، قد وضعنا الامة العربية امام امرين : أخذ كل ماتريده «ونحن نعلم تعذره» أو رفض حتى بعض ماتحتاجه « ونحن نعلم ضرورته » ذلك في قناعتي هو الخيار الرهيب حقا !! ■



٢٩] الدكتور عبد المال الصكبان« تصور عام لاستراتيجية التنمية العربية وتنظيم العمل العربي المشترك ، القاهرة ٢ ينـاير [كانون ثان] ١٩٧٦ [غيرمنشور] ص ١٨ [المخطط] .

[٣٠] محمد عزيز شكري جامعة الدول العربية ، ذات المرجع ص ٣٧ ، ولتفاصيل محاولات التعديل وبعض المقترحات حوله ص ١٤٩ - ١٧٧ ، ومقالتنا في السياسة الدولية العدد ٤١ يوليو [تموز] ١٩٧٥ ص ١٣٧ - ١٤٦ وتقرير لجنة الخبراء التى اجتمعت في القاهرة برئاسة الدكتور صلاح الدين الطرزي [عضو محكمة العدل الدولية حاليا] بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٧ [تقريرغير منشور صادر عن الامانة العامة] حيث علقت اللجنة اجتماعاتها ، انتظارا لتوجيهات وزراء الخارجية ، في ضوء المصاعب السياسية التى واجهها حول المبادىء المنظمة للتعديل المطلوب .

[٣١] مذكرة الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ذات المرجع ص ٢٣ .

دراسة

السلاح الاقتصادى فى تحرك بون السياسى

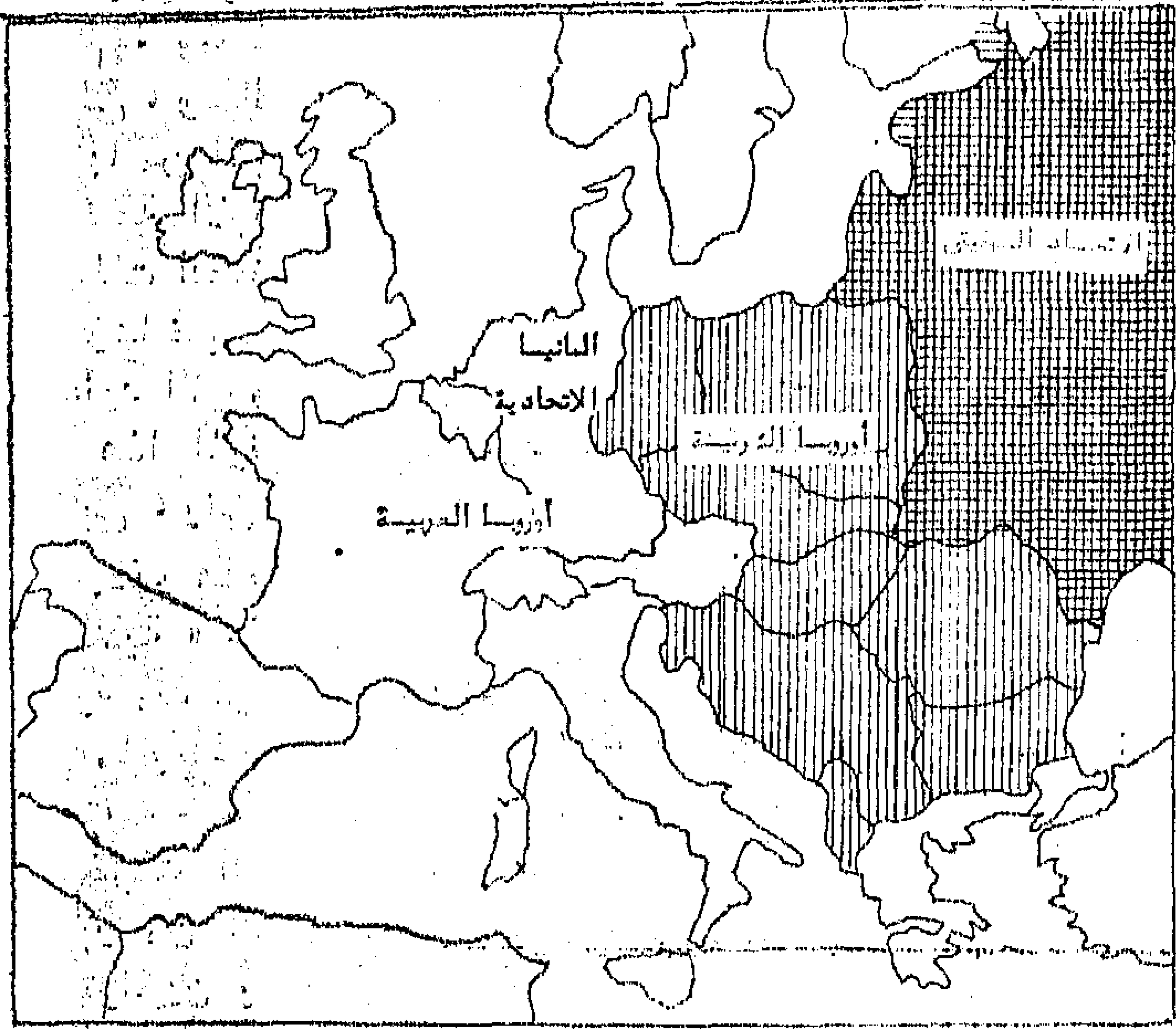
نزيرة الأفندى

محررة الشئون الدولية
بمجلة الاهرام الاقتصادى

إن المتتبع لتطور دور المانيا الاتحادية ، على صعيد الدولية فى الفترة الاخيرة ، لتتمثل له حقيقة اساسية قد تبدو مستترة وراء غلالة من الحذر والحيطة ، وهى « آن « بون » قد نضت عن نفسها ، ثوب القزم السياسى ، لتصبح فى حجمها الطبيعى ، قوة اقتصادية راسخة ، وسياسية متعاظمة ، وعسكرية نامية » . اما غلالة الحذر والحيطة ، فنسيجها من خيوط تحالف الاطلنطى والسوق الاوروبية المشتركة .

ويؤكد هذه الحقيقة ، مؤتمر القمة الاقتصادى الغربى ، الذى دعا الى عقده الرئيس « جيمى كارتر » حالما تولى مهام منصبه ، بحيث يضم كلا من الولايات المتحدة ، والمانيا الاتحادية ، واليابان . فمحور « بون — واشنطون » لم يعد يعنى مظلة الحماية السياسية والوقاية العسكرية ، الى جانب الاستثمارات المالية المتدفقة الى الاولى من جانب الثانية ، لتضميد جراح الهزيمة ومرارة الانقسام . بل اصبح هذا المحور ، يعنى حاليا أن « بون » أصبحت القوة الاقتصادية الاوروبية الوحيدة التى يمكن « لواشنطون » الاعتماد عليها . كما أنها الحليف الذى يمكن الوثوق به سياسيا ، بالاضافة الى انها تحتل المرتبة الثانية من حيث الانفاق العسكرى داخل حلف الاطلنطى » (١) .

The economist, July 31, 1976 ; p. 39. [(١)]



كما استقطع الدفاع ٣٢٫٤ فى المائة من اجمالى الانفاق العام المحدد فى ميزانية عام ١٩٧٧ « ١٧١٫٨٠٠ مليون مارك » .

ومن هنا يمكن القول ، بأنه اذا كانت سياسة « «Ostpolitik» » « الانفتاح على الشرق » قد طرا عليها من التغيرات ما افقدها « الصبغة الالمانية » التى اضفاها « فيلى برانت » عليها ، ابان قيامه بمبادراته النشطة تجاه الشرق ، والتى توجت بتوقيع العديد من المعاهدات ، وبحيث أصبحت تندرج فى اطار أعم وأشمل ، من خلال الرؤيــة الاوروبيــة والاطلنطيــة لسياسة « «Détente» » « الانفراج » ، الا أن « بون » استقطبت لنفسها دورا سياسيا جديدا على الصعيد الدولى ؟ كما انها تملك من أدوات تنفيذ سياستها الخارجية ، ما يتسم بالتنوع والتشعب ، وفى مقدمتها « القوة الاقتصادية » ، التى تعد فى نفس الوقت ، سببا ونتيجة لهذا « الدور الجديد » الذى تحاول جاهدة إخفاءه ، وراء اجتماعات حلف الاطلنطى ، ومباحثات ومتاعب السوق الاوروبية المشتركة . وبمعنى آخر ، أصبحت « بون » تملك سلاح « دبلوماسية المارك » لخوض العديد من المعارك الدولية ، سواء فى نطاق اطلاق حرية التجارة الدولية ... حتى تخفيف التوتر بين الشرق والغرب « ٢ » .

ولا شك ان موقف « المانيا الاتحادية » ازاء

German tribue, 19 December 1976: (Die Zeit, 3 Dec. 4976: by Rudoff. Herlt. [٢]

اختمال وصول الحزب الشيوعى فى ايطاليا الى الحكم ، ومساندتها بريطانيا فى نطاق الاقراض الدولى ، وكذلك بالنسبة للبرتغال . بالاضافة الى موقفها من الاوضاع فى جنوب القارة الافريقية ، ومكافحة الارهاب .. حتى صادرات الاسلحة ومحطات الطاقة النووية ، كلها أمثلة واضحة عن تمركزها فى موقع « القوى المؤثرة » ، ليس على الصعيد الاوروبى فحسب ، وانما تتلمس طريقها الى هذا الموقع — أيضا — على صعيد التحالف الغربى ، وفى المجال الدولى .

وتهدف هذه الدراسة ، الى تتبع دور « ألمانيا الاتحادية » على صعيد العلاقات الدولية ،خلال الفترة منذ تولى هلموت شميدت مهام منصبه فى ١٦ مايو ١٩٧٤ ، فى أعقاب استقالة « فيلى برانت » ، حتى نهاية عام ١٩٧٦ ، اذ أسفرت الإنتخابات العامة التى أجريت فى الثالث من اكتوبر من العام الماضى ، عن استمرار تحالف الاشتراكيين والاحرار ، برئاسة « شميدت » لمدة اربع سنوات أخرى .

وموضع اهتمامنا بهذه الفترة — على قصرها — ينبع من طبيعة التطورات السريعة التى شهدها العالم ، واتسامها بتشابك أحداثها ذات الصبغة الإقتصادية بالدرجة الاولى «من أزمة الطاقة ، الى الحوار بين الشمال والجنوب ، ثم متاعب التضخم والركود العالمى » ، مما يقتضى ضرورة استعراض مواقف « بون» ، بوصفها قوه اقتصادية راسخه إزاء هذه الاحداث وكيف توهمتها فى سياستها الخارجية .

ومع تعدد الكتابات ، وتنوع الدراسات التى تناولت باستفاضة « المانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية » ، من الهزيمة .. الى التقسيم .. وباعتبارها المسرح الاساسى لسياسة الحرب الباردة ، ووجود نفس القدر من الاهتمام والاستفاضة فى تناول دور « ألمانيا الاتحادية» فى ظل سياسة الانفتاح على الشرق ، لما ارتبط بها من نتائج ايجابية على صعيد « الانفراج » فى القارة الاوروبية ، والتى ظلت لسنوات ، معلقة بميزان الرعب النووى ، خشية حدوث مواجهة بين الدول الاربع ، تؤدى الى اندلاع حرب عالمية ثالثة .

يحق لنا أن نتساءل : ما هى ملامح دور « بون » فيما بعد « «Ostpolitik» » ؟ بعد أن انصهر هذا المفهوم فى اطار « «Détente» » الخاصة بالتحالف الغربى ككل من جانب ، واتخاذ المفهوم الاول مضمونا أكثر اقتصاديا ، منه سياسيا او أيدولوجيا ، وذلك فى اطار :

« أهمية العامل الاقتصادى فى السياسة الخارجية لالمانيا الاتحادية اولا ، ثم العلاقات الالمانية الامريكية ما بين التحالف والتنافس ، ثانيا ، يليهما دور بون على الصعيد الاوروبى السياسى ، ورؤيتها الراهنة للانفتاح على الشرق . الى جانب موقفها من دول العالم الثالث ، ورؤيتها للنزاع فى الشرق الاوسط » .

اولا : المؤثرات الاقتصادية فى السياسة الخارجية

اتسمت الانتخابات العامة الاخيرة « الثامنة منذ اعلان جمهورية المانيا الاتحادية » بانها كانت بطيئة فى ايقاعها ، وبأنه ليس ثمة « نقاط » ساخنة للصراع بين الاحزاب خلال الحملة الانتخابية ، وقد انعكس هذا بدوره فى تقارب النتائج التى حصلت عليها الاحزاب الرئيسية المتنافسة «٣» .

ويعزى السبب الاساسى الى ضيق الفجوة أمام الاحزاب الثلاثة الرئيسية فى البوندستاج « وكما يتضح من الجدول المرفق رقم ١ فقد حصل الحزب الاشتراكى الديمقراطى على ٢١٣ مقعدا ، مقابل « ٢٣٠ فى انتخابات عام ١٩٧٢ » ، بينما حصل الحزب الديمقراطى المسيحى على ١٩١ « مقابل ١٧٧ عام ١٩٧٢ » ، والحزب المسيحى الاجتماعى المتحالف معه على ٥٣ مقعدا « ٤٨ مقعدا فى السنة المقارنة » ، اما الحزب الديمقراطى الحر المتآلف مع «الاشتراكى » فى الحكومة ، فقد انخفضت مقاعده أيضا من ٤١ عام ١٩٧٢ ، الى ٣٩ فى عام ١٩٧٦ » الى ان الاقتصاد لم يكن الفيصل الاساسى فى هذه المعركة ، فنظرا لاحتلاله موضع الصدارة فى كافة الانتخابات السابقة من ناحية ، والانجاز النسبى

Germany divided : the 1976 Bundestag election : by Tony Burkett The world To Day. [٣]
November 1976 :

الجدول رقم (١)
توزيع المقاعد فى مجلس النواب الالمانى الاتحادى (البوندستـاج)
منذ ١٩٤٦ ـ ١٩٧٦ (بالنسبة للاحزاب الرئيسيـة)

الحـزب	١٩٤٩	١٩٥٣	١٩٥٧	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٦٩	١٩٧٢	١٩٧٦
المسيحى الديمقراطى	١١٥	١٩١	٢١٥	١٩٢	١٩٦	١٩٣	١٧٧	١٩١
المسيحى الاجتماعى	٢٤	٥٢	٥٥	٥٠	٤٩	٤٩	٤٨	٥٣
الاشتراكى الديمقراطى	١٣١	١٥١	١٦٩	١٩٠	٢٠٢	٢٢٤	٢٣٠	٢١٣
الديمقراطى الحر	٥٢	٤٨	٤١	٦٧	٤٩	٣٠	٤١	٣٩

The Bulletin I4,9,I976 &6,IO;I976

الذى حققته بون فى خضم الركود العالمى للاقتصاديات الصناعية من ناحية أخرى ، تقاربت الفجوة بين الائتلاف الحاكم والمعارضة .. وأصبح المسرح السياسي والحزبى فى المانيا الاتحادية ، أقرب الى الوسط ، لا يمين بارز ، ولا يسار واضح . ومن ناحية أخرى، نجد أن سياسة الانفتاح على الشرق التى استقطبت تأييد الناخبين الالمان عام ١٩٧٢ ، قد خبت جذوتها ، بعد أن رفعت «فيلى برانت» الى القمة ، ثم أطاحت به من منصبه .

وقد كان من أهم الاسباب التى أدت الى التقليل من حدة « الاقتصاد » « كبند » فـى المعركة الانتخابية ، وعلى الرغم من ارتفاع البطالة التى تجاوزت ٠٠٠ر٠٠٠ر٩ متعطل«٤» ، أن الاستثمارات تزايدت بنسبة ٥ر٥ فى المائة مقارنة بعام ١٩٧٥ ، بينما لم تتجاوز النسبة فى الولايات المتحدة واليابان ٥ ، ٢ فى المائة على التوالى ، كذلك ارتفع الناتج القومى الحقيقى بنسبة ٦ فى المـائة . ولكن «الصادرات» تعد بصفة أساسية ، الميزان الذى كان معلقا به مصير الحكومة الائتلافية خلال الانتخابات الاخيرة ، والذى استطاعت عن طريقه النجاة من مأزق الانتقال الى المعارضة .. ومن هنا تبرز أهمية التجارة فى تنفيذ أهداف الاقتصاد القومى ، فقد زادت الصادرات بنسبة ٥ر١١ فى المائة مقابل ٩ فى الولايات المتحدة .

١ ـ أهمية قطاع التصدير :

وقولنا بأن زيادة صادرات المانيا الاتحادية خلال عام ١٩٧٦ ، كان بمثابة طوق النجاة الذى تشبثت به الحكومة الائتلافية ، ليس موضع مبالغة . ومصدر هذا القول نقطتان أساسيتان ، أحداهما خاصة بحجم العمالة التى تندرج فى قطاع التصدير ، والثانية خاصة بدور التجارة الخارجية فى رسم السياسة الخارجية لالمانيا الفيدرالية «٥» .

أ ـ وفيما يتعلق بالنقطة الاولى ، نجد أن ٥ر٤ ملايين عامل ، أو بما يعادل ٤ر١٧ فى المائة من اجمالى القوة العاملة ، يندرجون تحت قطاع التصدير . وبالتالى فان أية ذبذبة سلبية او ايجابية فى هذا القطاع ، تترجم على الفور فى أوامر الانتاج والتشغيل ، الى جانب حجم الاستثمارات وفرص التشغيل . ويلاحظ أن هذه العمالة تعد من أمهر وأعلى درجات الكفاءة ، طبقا لتوزيعها فى قطاعات الصناعة والتجارة والزراعة : المناجم ٠٠٠ر٢٠١ ، المعادن ٠٠٠ر١٥٠ ، المنسوجات ٠٠٠ر١٥٣ ، الحديد

[٤] German International, October, 1976: p. 16-17

[٥] نشر معهد DIW للابحاث الاقتصادية ، أنه خلال عام ١٩٧٥ بلغت قيمة الصادرات ٠٠ر٢٦١٥ مليون مارك منها ٩٠٠ر٢١٣ مليون صادرات صناعية وتصاعدت ارقام العمالة المتصلة بالقطاع من ٨ر٤ الى ٤ر٥ ، ١ر٥ مليون على التوالى خلال ٧٣ ، ٧٤ ، ١٩٧٥ على التوالى . وخلال الفترة من [١٩٦٢ ـ ١٩٧٢] زادت قيمة الصادرات من ٠٠٠ر٥٣ مليون مارك الى ٠٠٠ر١٤٩ مليون . بينما زادت قيمة الصادرات فى عام ١٩٧٥ بنسبة ٥٠ فى المائة عن عام ١٩٧٢ وبنفس مستوى الاسعار ، وبما يعادل ٢٠ فى المائة بأسعار ١٩٦٢

٢٣٠

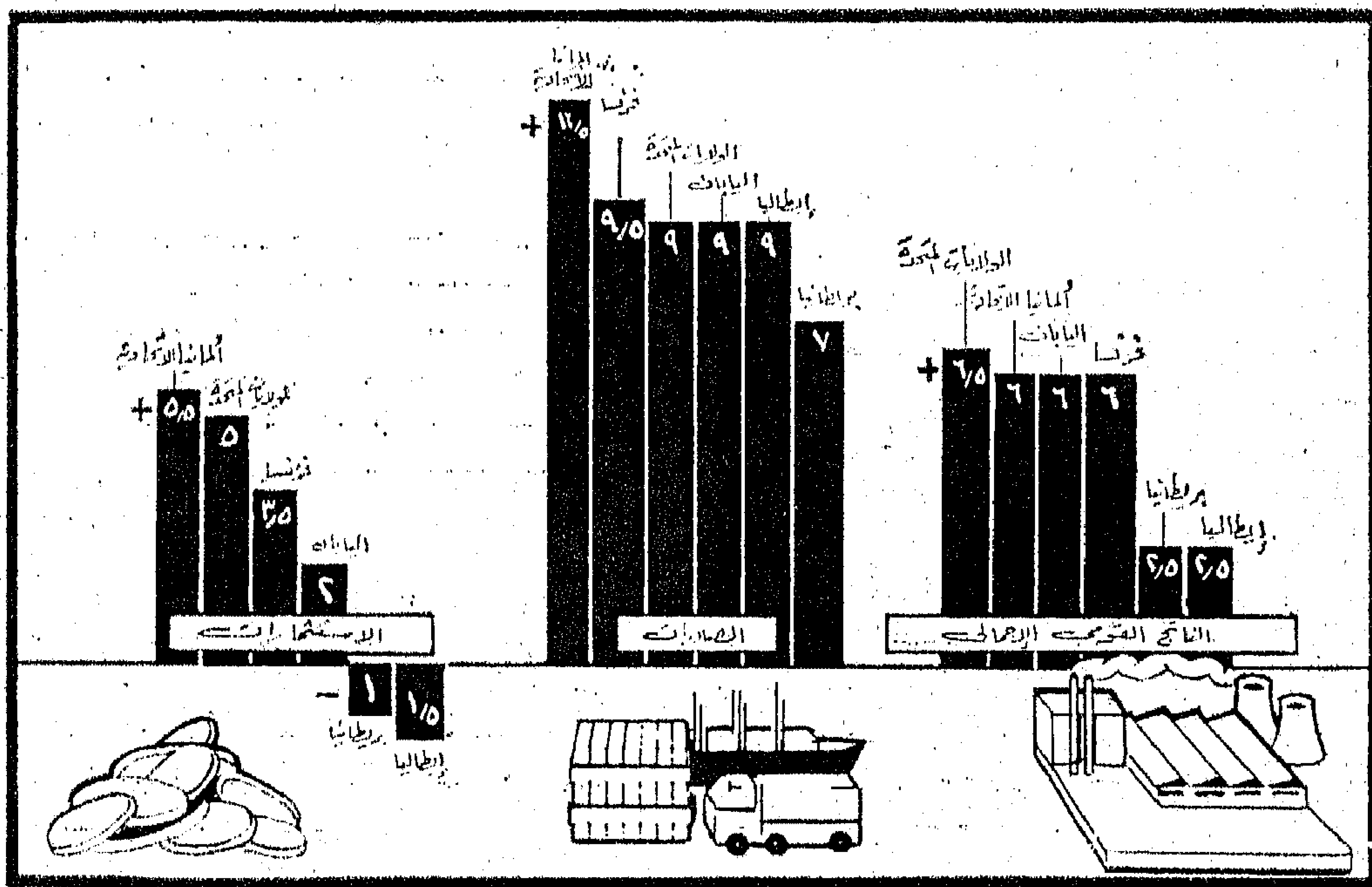
٢٫٠٤٠٠٠ ، الزراعة ٢٥٢٫٠٠٠ ، التجارة ٢٥٤٫٠٠٠ ، الكيماويات ٣٠٩٫٠٠٠ ، السيارات ٣٢٥٫٠٠٠ ، الاليكترونيات ٤٣٤٫٠٠٠ ، الهندسية ٦٦٢٫٠٠٠ .

واهتمام صانع القرار السياسى الالمانى فى « بون » كما سنشير فيما بعد ، بقطاع التصدير ، وكذلك «سخونة» هذا القطاع فى اطار الاقتصاد ككل فى مجال الصراع الحزبى ، ينبع من عدة اعتبارات اقتصادية محضة ، ولكنها ذات ارتباطا بالعوامل الديمغرافية .

ـ فمن الامور المسلم بها ، أن الاقتصاد الالمانى ، باعتباره سوقا استهلاكية ، قد تشبع ، وبالتالى فان قدرته على استيعاب مقادير اضافية من الانتاج ، تعد محدودة للغاية . ومن ثم يكون فتح أسواق جديدة ، هو المنفذ الاساسى لتصريف الكميات المتعاظمة ، والانواع الجديدة من الانتاج .

ـ يضاف الى ما سبق ، أن المانيا الاتحادية ـ متفقة فى ذلك مع الاتجاه العام السائد فى الدول المتقدمة صناعيا ، وبخاصة الاوروبية ـ فى تنازل مستمر فى عدد سكانها الذين يتوقع انخفاضهم الى حوالى ٥٤٫٥ مليون نسمة بحلول عام ١٩٩٠ ، ومع حلول القرن الحادى والعشرين ، سيصل عددهم الى ٣٥ مليون تقريبا ، وما يرتبط بذلك من تعقيدات اجتماعية واقتصادية «٦» . ومن هنا نجد السبب وراء معارضة كل من المعارضة ، متضامنة مع قضاة المحكمة العليا ، والكنيسة الكاثوليكية لقانون « اباحة الاجهاض » الذى تقدمت به الحكومة الائتلافية « الحزب الديمقراطى الاشتراكى ، والديمقراطى الحر » . ذلك انه من وجهة النظر الحزبية والدينية ، ينطوى السماح بهذا العمل ، على جانب كبير من الاهمية السياسية خلال العقدين القادمين .

واخيرا وليس آخرا ، فان الصادرات الالمانية المتعاظمة ، هى السبب الاساسى فى تعاظم احتياطى



تقديرات عام ١٩٧٦ مقارنة بعام ١٩٧٥

[٦] German Internation, October, 1976 Report, No. 7, by Prognos Institute in Basle (German Tribune July, 1976.

بون ، الذي قدر بحوالي ٨٠٠٠٠٠ مليون مارك خلال الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦ « حوالي ٣٥ بليون دولار في أبريل ١٩٧٦ » .

ب ـ أما النقطة الثانية الخاصة بأهمية التجارة الخارجية ، فتنصرف من تقسيم لجنة «Her Worth» التي تشكلت في عام ١٩٦٨ من جانب « فيلي برانت » ابان توليه منصب وزير الخارجية ـ برئاسة السفير الالماني السابق لدى بريطانيا ـ لدول العالم الى أربع مناطق رئيسية ، طبقا لدرجة النمو الاقتصادي الذي حققته ، والقواعد التي تحكم التجارة الخارجية لهذه الدول «(٧)» .

وبالنظر الى تشكيل هذه اللجنة ـ قبيل استعراض تقريرها ـ نلاحظ أنها على الرغم من تحديد هدفها الاساسي في تطوير مسار السياسة الخارجية الالمانية ، الا أنها لم تشمل من العاملين في القطاع الدبلوماسي سوى رئيسها ، بالاضافة الى عضو ، مقابل ثلاثة أعضاء ممثلين للاحزاب السياسية الثلاثة ، وعضو عن الصناعة ، ثم التجارة ، واربعة عن الخدمات المدنية ، وعضوين اكاديميين » .

ـ ويستشف من تقرير هذه اللجنة الذي قدمته في عام ١٩٦٩ ، ان السياسة الاقتصادية لالمانيا الاتحادية بأبعادها المختلفة « تجارية ، أو مساعدات انمائية ، أو قروض مالية » تجاه العالم الخارجي ، كانت محكومة بتطورات السياسة الخارجية من ناحية ، وتطورات العالم سياسيا واقتصاديا من ناحية أخرى .

فخلال الخمسينات ، كان الهدف الاساسي للسياسة الخارجية لالمانيا الاتحادية ، يقوم على « استعادة الثقة في النوايا الحسنة لالمانيا ، وفتح الاسواق العالمية أمام الصناعة الوطنية ، الى جانب دفع التعويضات التي كانت بمثابة الهدف الرئيسي التلقائي لهذه السياسة » .

« وبحلول الستينات ، وما صاحبها من حدوث استقطاب في موازين القوى على الصعيد العالمي ، وتعاظم حركة الاستقلال بين المستعمرات السابقة ، مع تصور نموها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، فضلا عن زيادة أهمية المؤسسات والمنظمات الدولية المتخصصة ، أصبح النضال من أجل مد « النفوذ » الى العالم الثالث ، من المجالات الجديدة للنشاط الدبلوماسي « لبون » ، مع تعاظم أهمية الدبلوماسية المتعددة » . «(٨)» .

ـ أما رؤية الدبلوماسية الالمانية لدول العالم ، كما تعكسها هذه اللجنة ، فهي قائمة على أسس اقتصادية محضة ، اذ تنقسم الى الدول المتقدمة صناعيا في أوروبا وخارجها ، ثم الجزء المتبقي من الدول الاوروبية ذات المستويات المتوسطة في التطور الاقتصادي . وتأتي بعدها الدول التي يقوم فيها قطاع التجارة على التبعية للدولة « الدول الاشتراكيه بصفة خاصة » ، واخيرا بقية دول العالم . وطبقا لاسس التقسيم السابقة ، يتراوح نشاط الدبلوماسية الالمانية الاتحادية ، ابتداء من متابعة السياسة الاقتصادية الشاملةلهذه الدولة ، وعلاقاتها في هذا المجال على الصعيدين الثنائي والمتعدد ، والعمل على حماية المصالح الالمانيه عن طريق استمرارية الاتصال بمصادر الرأي العام المحلي من ناحية ، ومراكز اتخاذ القرار من ناحية أخرى .... حتى استخدام المساعدات الانمائية كأداة أساسية في تنفيذ السياسة الخارجية الالمانية ، على شريطة أن تكون سياسة الدولة المضيفة الانمائية ، تتفق ومفاهيم السياسية الانمائية لالمانيا الفيدرالية .. وبين هذين البعدين ، تتراوح السياسات الالمانية تجاه دول العالم .

وسيتضح لنا بجلاء ، التطبيق العملي لهذه المبادىء العامة ، من واقع استعراضنا لاساليب الانتشار الاقتصادي ، وقنوات تدعيم التأثير والتأثر السياسي بين « بون » وعواصم العالم ، سواء داخل التحالف الغربي ، أو في دول الجوار الشرقي ، أو جسور الاتصال بعواصم العالم الثالث ، في النقاط القادمة .

٢ ـ زحف الاستثمارات الخارجية :

وامتدادا لاهمية الدور الذي يلعبه الاقتصاد في السياسة الخارجية ، تأتي الاستثمارات الخارجيه

---

[٧] The reform of The German service, The Herworth and Duncan Reports compared : The world to day, August, 1970,

[٨] نفس المرجع السابق .

الالمانية الاتحادية ، والتى تعكس من جهة ، الزحف المضاد أمام الاستثمارات الاجنبية ، التى كانت تجد فى هذه الدولة ، مرتعا خصبا لها خلال الخمسينات والستينات ، ثم انقلبت الاية منذ السبعينات بصورة حادة . كما انها تعكس من جهة اخرى ، عمق الحافز والدافع الذى تستند اليه المانيا الاتحادية ، لتعظيم أهمية قطاع الصادرات . حيث ارتفع اجمالى الاستثمارات الالمانية فى الخارج من ٤٫٥٠٠ مليون مارك عام ١٩٧٤ الى ٥٫٢٠٠ مليون فى عام ١٩٧٥ ، كما يبلغ اجمالى الشركات الالمانية الاتحادية التى تسهم بصورة مباشرة او غير مباشرة ، فى انشطة اقتصادية فى حوالى مائة دولة من العالم ، ١١٫٠٠٠ شركة . وقد بلغ صافى الاستثمارات المباشرة لهذه الشركات منذ عام ١٩٥٢ ، حتى نهاية ١٩٧٥ ، اكثر من ٤٣٫٠٠٠ مليون مارك « ٩ » .

ويتضح من الجدول رقم «٢» مدى الطفرة التى تحققت فى الاستثمارات الخارجية للصناعة الالمانية ، مقارنة بحجم الاستثمارات المحلية لنفس هذه القطاعات ، اذ أن نسبة الاولى الى الثانية ، زادت ثلاثة أمثال على مدى الفترة من عام ١٩٧٠ الى ١٩٧٥ . فبعد أن كانت ٥٫٨ فى المائة، وصلت الى ١٦٫٨ فى المائة . وبينما تضاءلت الاستثمارات المحلية ، نجد الاستثمارات الخارجية ، تضاعفت من ٢٫٠٢٠ الى ٥٫٢٣٠ الف مليون مارك .

– ومع تزايد أهمية الاستثمارات الخارجية من جانب الصناعة الالمانية ، هناك سمات اساسية تتميز بها هذه الاستثمارات ، وتبرز فى هذا النطاق ، منها تغليب اعتبارات المصلحة الخاصة لها ، على اية اعتبارات اخرى ، وبغض النظر عن احتياجات الاسواق والصناعة فى الدول النامية « ١٠ » ذلك أن ١١ دولة ، تمتص ٨٠ فى المائة من هذه الاستثمارات . وتأتى فى مقدمة هذه الدول : الولايات المتحدة الامريكية التى تستوعب حوالى ١٤ فى المائة ، تليها فرنسا ، أى أن الاستثمارات تذهب بالدرجة الاولى الى الدول المتقدمة اقتصاديا بالدرجة الاولى ، أو الدول ذات الاسواق المتسعة ، ومعدلات النمو الصناعى المرتفعة » مثال البرازيل » .

وبصفة عامة ، لوحظ من واقع دراسة المعهد الالمانى للابحاث الاقتصادية ، أن هذه

جدول رقم (٢)

الاستثمارات المحلية والخارجية

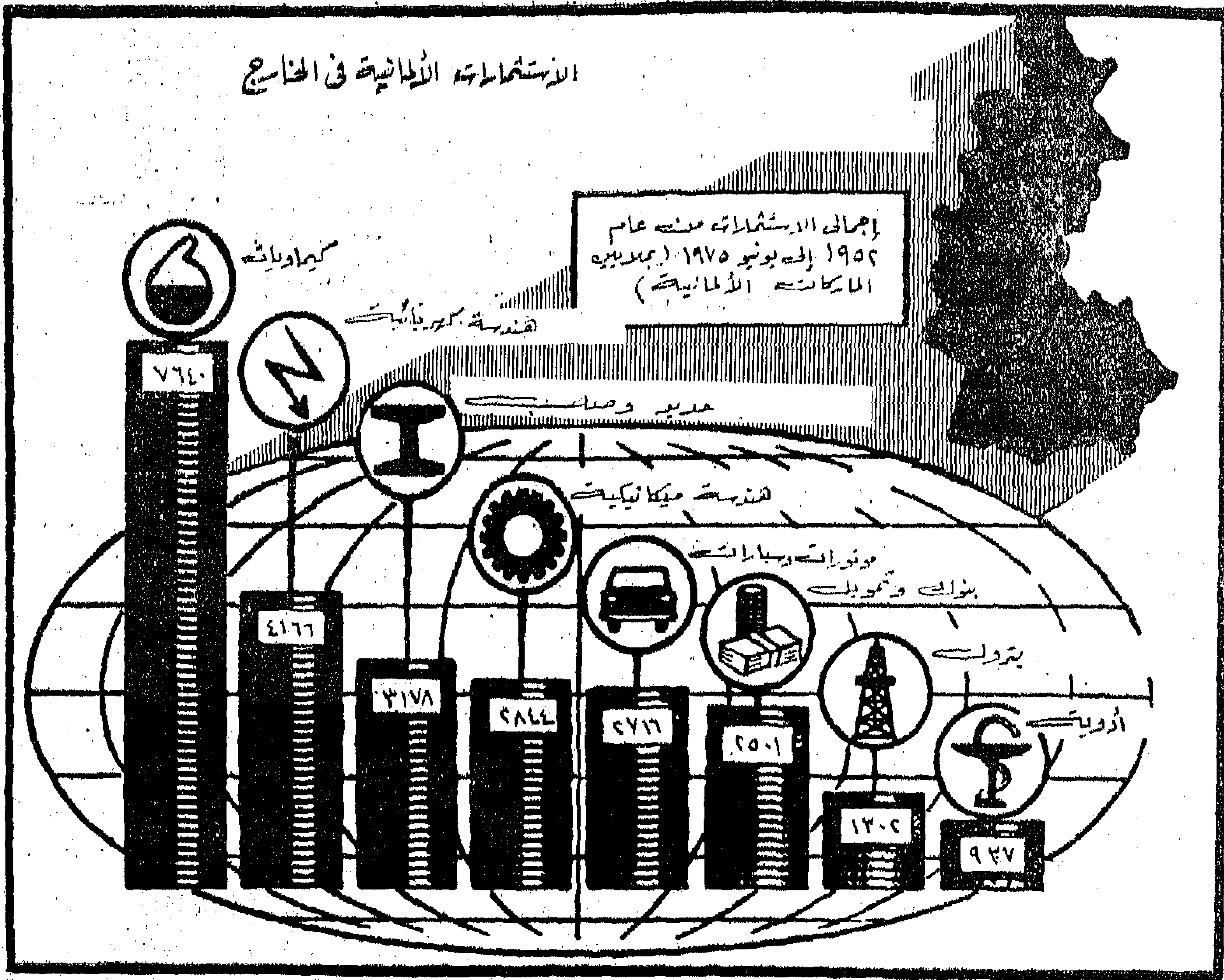
للصناعة الالمانية (ألف مليون مارك)

السنة	صافى الاستثمارات المحلية (١)	صافى الاستثمارات الخارجية (٢)	نسبة (٢)/(١)
١٩٦٣ – ١٩٧٠ (المتوسط السنوى)	٣٤٫٨٠٠	٢٫٠٢٠	٥٫٨
١٩٧١	٥٩٫٣٥٠	٢٫٦٧٠	٤٫٥
١٩٧٢	٥٧٫٧٦٠	٢٫٨٢٠	٤٫٩
١٩٧٣	٥٥٫٧٣٠	٥٫٦٤٠	١٠٫١
١٩٧٤	٤٠٫٦٢٠	٤٫٥٣٠	١١٫٢
١٩٧٥	٣١٫١٣٠	٥٫٢٣٠	١٦٫٨

المصدر : German International ,October , 1976

[٩] German international, October, 1976.

[١٠] Hwwa economic research institute : German International, October, 1976.



الاستثمارات ، تتركز فى الدول التى يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها ٤٠٠ دولار ، وأن تكون قدرا تهذه الدولة ، ليس مجرد الانتاج ، وانما أيضا استهلاك هذه المنتجات أيضا . وقد عبر عن ذلك رجال الاعمال الالمان بقولهم « انه حالما ينجحون فى اقامة مصنع كامل فى الدولة الاجنبية ، يكون واجبهم الرئيسى ، تشجيع الطلب على منتجات الشركة الاصلية أو الام ، القائمة فى ألمانيا الاتحادية » . أما الدول النامية ذات الثورة فى المواد الاولية ، وذات الحظ الضئيل فى معدل النمو ، والاكثر احتياجا الى هذه الاستثمارات، فلا تستفيد منها . وقد تلاقى هذا الاتجاه مع رغبة الحكومة فى ألمانيا الاتحادية فى التخفيف من الاعتماد على الصادرات . ومن هنا كان الاهتمام بحماية المؤسسات المستثمرة ، عن طريق توقيع الاتفاقيات الثنائية ، من أجل اقرار الحماية المتبادلة للاستثمارات بين بون والدول الاخرى «١١» .

والى جانب سوء اتجاهات الاستثمارات الخارجية ازاء دول العالم الثالث ، هناك ملحوظة أخرى ، تتعلق بتوزيعها بين القطاعات الصناعية المختلفة ، فيما بين ١٩٥٢ ، يونيو ١٩٧٥ : الكيماويات ٧٦٤٠ ، الصناعات الكهربائية ٤١٦٦ ، الحديد والصلب ٣١٧٨ ، الهندسة الميكانيكية ٢٨٤٤ ، السيارات ٢٧١٦ ، البنوك ٢٥٠١ ، البترول ١٣٠٢ ، الدوائية ٩٣٧

---

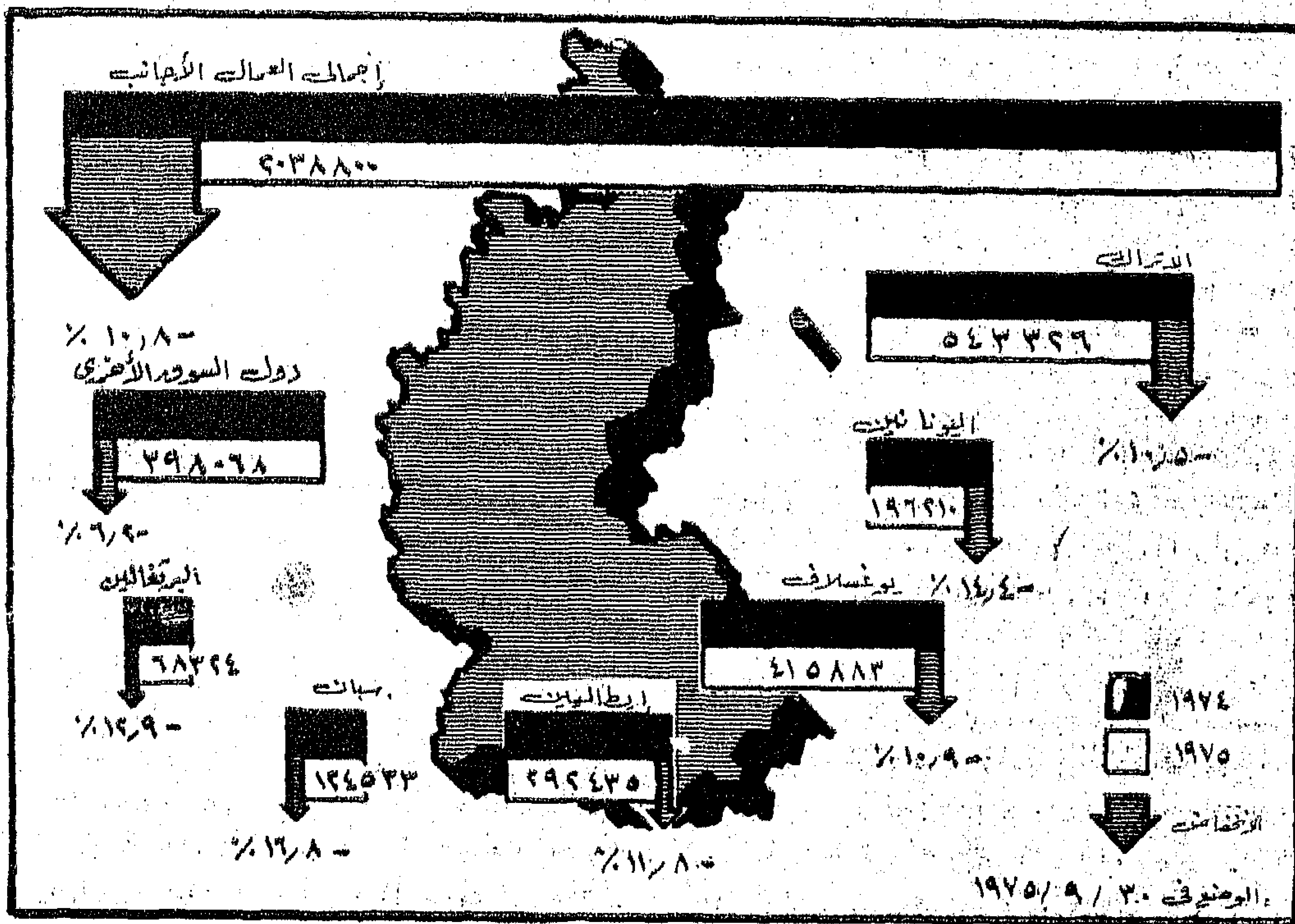
[11] German, International, December, 1975. Bulletin, November, 19, 1976. Bundestag Hearing on German Multinational.

٣ ـ العمالة الاجنبية :

وتعد العمالة الاجنبية بمثابة مؤشر اقتصادي آخر ، تتجاوز أبعاده حدود القرارات الداخلية ، لتصل الى السياسة الخارجية الالمانية . فعلى سبيل المثال كانت للقرارات المتعلقة بفرض القيود على حجم العمالة الاجنبية في الولايات الالمانية ، والتي سرت ابتداء من ابريل ١٩٧٥ «١٢» ، ردود فعل من جانب العديد من الدول غير الاعضاء في السوق الاوروبية من جهة ، وكذلك رجال الصناعة الالمان أو المستثمرين الاجانب في المانيا الاتحادية من جهة أخرى .. فلماذا؟ «..

ان الرد على الشق الاول ، يتمثل في الاتجاه التصاعدي الذي أخذته أعداد العمالة الاجنبية في المانيا الاتحادية ، فبينما كان عددهم مليون عامل في نوفمبر ١٩٦٩ ، نجده قد وصل الى ٦ر٢ مليون في سبتمبر ١٩٧٣ ، وقد كانت هذه العمالة موزعة « ابان أقصى ارتفاع لها » على أساس ٢٥ في المائة من تركيا ، ٢٠ في المائة من يوغوسلافيا ، ١٤ في المائة من ايطاليا . ١٠ في المائة من اليونان ، ٦ في المائة من اسبانيا ، ٥ر٣ في المائة من البرتغال ، والنسبة الباقية جنسيات متنوعة .

.. أكثر المتضررين من هذا القرار ، ويشكلون بالتالي عقبة أمام اقتصادياتهم المحلية الوطنية ، ازاء امكانية استيعابهم من جديد في سوق العمل ، وبالتالي كان ذلك موضع نقاش بين « بون » والعواصم المعنية .



نقلص عدد العمال الاجانب في المانيا الاتحادية

---

[١٢] اذا بلغ حجم العمال الاجانب اكثر من ٦٪ من حجم العمالة الكلي ، يحق للولاية الامتناع عن قبول عمال اجانب . واذا وصلت النسبة الى أكثر من ١٢٪ يكون التخفيض تلقائيا .

أما الشق الثانى ، فيتمثل فى قول احدى المجلات الالمانية «١٣» حول اهمية العمالة الاجنبية فى الاقتصاد الالمانى « والحقيقة التى يتعمد دائما عدم نولها ، هى المتعلقة بكون العمال الاجانب ، يقومون فى الغالب ، بالاعمال التى يفضل الالمان تجنب القيام بها ، والتى تتسم بانخفاض اجرها ودرجة المهارة المطلوبة فيها ، وبصفة عامة ، الاعمال التى توصف بأنها « قذرة » . ومن هنا نجد ان ٩٠ فى المائة من هؤلاء العمال القادمين ، لا يملكون مهارات ، كما انهم اقل من ٣٥ سنة ، وهى السن التى تفضلها معظم المنشآت لامتصاص الطاقة البشرية العاملة » .

ومن هنا أيضا ، وفى ظل الاحتمالات المتزايدة للانتعاش الاقتصادى ، اثيرت قضية مغبة ابعاد العمال الاجانب ، بالنسبة للاقتصاد الالمانى الاتحادى ، فعلى سبيل المثال ٥٠٠ر٩ من عمال شركة فورد أجانب من خارج السوق الاوروبية المشتركة ، منهم ٠٠٠ر٨ من تركيا بمفردها .

يضاف الى ما سبق ، عامل ديمغرافى ، يتمثل فى ارتفاع نسبة الزواج بين العمال الاجانب والالمانيات ، اذ كانت النسبة ٤ فى المائة عام ١٩٦٠ ، ووصلت الى ٩ فى المائة عام ١٩٧٤ ، أو ما يعادل ١ : ١١ بالنسبة لعدد الزيجات التى تتم فى المانيا الاتحادية بصفة عامة . ومن ثم يكون وجود العمال الاجانب اقتصاديا ، عنصرا ايجابيا فى المدى القصير كقوى انتاجية ، وفى المدى الطويل كعامل مؤثر فى مواجهة التناقص السكانى .

واذا كانت العمالة الاجنبية ، تمثل ذلك القدر من الاهمية بالنسبة للاقتصاد الالمانى ، فلماذا اتخذ القرار السابق ؟

ان الرد على هذا التساؤل ، يبرز على الفور الطبيعة المتشابكة للعوامل السياسية وتلك الاجتماعية المتضافرة مع الاقتصادية . ففى ظل الاتفاقية الموقعة مع بولندا يتوقع نزوح ما يقرب من ٠٠٠ر١٢٥ نسمة على مدى السنوات الاربع القادمة . وهؤلاء يجب أن تكون لهم ، من وجهة نظر « هيرمان بسشفورنت » سكرتيير الدولة البرلمانى لشئون العمل ، الاولوية عن العمال الاجانب القادمين من خارج نطاق الدول التسع .

يضاف الى ما سبق ، احتمال اتساع نطاق السوق الاوروبية ، لتضم كلا من تركيا واليونان ، وكذلك اسبانيا والبرتغال . وهذا يعنى مليون عامل جديد ، بالاضافة الى أكثر من أربعة ملايين عامل وعائلاتهم فى المانيا الاتحادية حاليا . ونظرا لارتفاع معدل المواليد بين هؤلاء ، على عكس الاتجاه السائد فى البلاد ، تكون الدولة مكلفة بتوفير ٠٠٠ر٤٠٠ فرص عمل جديدة ، مما يتطلب بدوره معدلا للاستثمار لا يقل عن ٨ فى المائة سنويا «١٢» ، والخوف من التوترات الاجتماعية التى قد يسببها هؤلاء العمال المتمركزون فى مجال الخدمات الاساسية فى المدن والعواصم .

وختاما نشير الى قول لجنة اصلاح السياسة الخارجية الالمانية الاتحادية « ان تقوية وتدعيم نفوذ المانيا فى العالم المعاصر ، يعتمد على القوة الاقتصادية بالدرجة الاولى ، اذا لم يكن اكثر اهمية من القوة العسكرية » .

ثانيا : محور بون — واشنطون *
بين التفاعل والتنافس

فى السابع والعشرين من اكتوبر ١٩٧٦ أى بعد اعلان نتائج الانتخابات العامة فى المانيا الاتحادية ، اجرى معهد فيكرت الالمانى «Wickert» لاستطلاع الرأى العام ، استطلاعا حول « اكثر دولة صديقة من حيث الاهمية بالنسبة لالمانيا الاتحادية » ، فجاءت نتيجته ٦٦ فى المائة الى جانب الولايات المتحدة ، تليها فرنسا ١٨ فى المائة ، ثم بريطانيا ١٣ فى المائة ، ثم الاتحاد السوفييتى ٣ فى المائة .

وقد تكون هذه النتيجة مجرد تحصيل حاصل ، والاشارة اليها ، لا يعدو كونه تقرير حقيقة قائمة لا تحتاج الى تأكيد ، لانه بغض النظر عن اية تغييرات تحدث فى البيت الابيض ، فان ذلك لا يعنى على حد تعبير «كلادس» بولنينج «المتحدث الرسمى لبون» التأثير ولو بصورة طفيفة فى العلاقات بين الدولتين ، كما أن استمرارها أمر مضمون بصورة مطلقة .

German International, September, 1976. [١٢]

الا انه لابد من الاشارة الى أن وجود « هلموت شميدث » فى منصب المستشارية ، على الرغم من انتمائه الى الحزب الديمقراطى الاشتراكى ، كان له من قوة الدفع لهذه العلاقات ، ما يتشابه فى كثير من ملامحه مع فترة تولى « كونراد أديناور » منصب المستشاريه ورئاسة الحزب الديمقراطى المسيحى ذى العلاقات الوثيقة مع واشنطون ، والتى كانت بمثابة شهر عسل طويل ، امتد طوال الفترة من ١٩٤٩ الى ١٩٦٣ ، ثم أعقبتها فترة من الركود فى أهمية دور بون « ابان تولى ايرهارد ثم كيسنجر » ، ثم جاء برانت برياح جديدة .

وموضع هذا التقارب الشديد ، يعزى الى عوامل متعددة ، قد تكون بحكم تولى « شميدث » مناصب وزارية سابقة «المالية ، والدفاع» ، وهى مجالات ذات اهتمام مشترك بين الدولتين ، على صعيد التحالف الغربى ، والتوجيه والتأثير فى الاقتصاد الدولى الحر . ومن ثم كان للاتصالات السابقة أثرها فى خلق التفاهم والثقة الشخصية التى أشار اليها « شميدث » نفسه ، فى مجال حديثه عن أثر هذه الثقة بينه وبين الرئيس السابق « فورد » ، وكذلك بين «هنرى كيسنجر» ونظيره الالمانى الفيدرالى « جينشر » ، اذكاء روح التعاون والتقارب الشديد بين الدولتين «١٤» .

ولا شك ان انتماء « شميدث » الى الجناح اليمينى فى الحزب الديمقراطى الاشتراكى ، بالاضافة الى اهتمامه الاساسى بالتعامل مع « الموضوعات » ذات الصبغة السياسية العامة ، بمنأى عن تكبيل نفسه بقيود حزبية ، أو ارضاء أجنحته ومجموعاته المختلفة ، كفل له المناخ الملائم لتوثيق العلاقة بين الدولتين ، والتى كانت قد تعرضت لسحابة من الشك ، ابان الايام الاولى لمبادرات « فيلى برانت » تجاه الشرق **Ostpolitik** .

فعلى الرغم من وصف برانت سياسته الجديدة بأنها « محاولة للحاق بالركب فحسب ، اذ أن لكل دولة من حلفائنا علاقات طبيعية مع الكتلة الشرقية ، وبدرجة أكبر مما نتمتع نحن » ، الا أن الدوائر الغربية ، وفى مقدمتها واشنطون ، كانت تتوجس خيفة من تضاؤل نفوذها لدى « بون » ، أو توقيع معاهدة على غرار « اتفاقية رابالو » مع الاتحاد السوفييتى . واذا كانت هذه السياسة ، قد لقت بعد ذلك مباركة الحلفاء الغربيين ، وتوجت بعقد مؤتمر الامن الاوروبى فى صورته الموسعة «شاملا كندا والولايات المتحدة الامريكية» ، الا أن اطاحة هذه السياسة ذاتها «ببرانت» عن منصبه ، تلاتت مع الاتجاه اليمينى « لشميدث » ، ونظرته غير الايديلوجية للانفتاح على الشرق ، مبلورة التقارب الشديد فى العلاقات بين بون واشنطون .

وعلى مدى الفترة موضع الدراسة « ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ » حيث بدأت بتولى هلموت شميدث منصبه فى مايو من العام الاول ، وانتهت بتولى « جيمى كارتر » منصب القادم الجديد الى البيت الابيض الامريكى ، كان هناك من نقاط التقارب السياسى ما يتلاءم ويتفق ومقتضيات التحالف الغربى عامة ، وطبيعة العلاقات بين الدولتين خاصة . بيد انه كان هناك من نقاط التنافس فى المجال الاقتصادى ، ما يمكن ان تنعكس آثاره على السنوات القادمة ، وبخاصة فى ظل المواقف الاولية التى أعلنها الرئيس كارتر فيما يتعلق بها ، وهو ما سنتناوله فى موجز سريع .

[١] التقرب السياسى والعسكرى :

برزت خلال العامين الماضيين ، من المفاهيم والمشاكل الدولية ، ما يعتبر مجالات جديدة ، مارست فيها واشنطون وبون ، اختبارات التأكيد لطبيعة العلاقة الخاصة بينهما فى المجال السياسى .

● فبالنسبة لسياسة الانفتاح على الشرق « **Ostpolitik** » ، ومع التسليم مقدما باختلاف المنطلق الأيدلوجى بين « شميدث » و « برانت » الا أن هناك اتفاقا مع وجهة النظر الامريكية ، التى كان يمثلها « هنرى كيسنجر » ، والخاصة بأن الزعامة الحالية فى الكرملين ، ليس فقط متقدمة فى السن ومحافظة ، ولكنها تتميز أيضا بكونها أقل استعدادا للاقدام على انتهاج سياسة أكثر ايجابية ، أو ذات طبيعة بناءة تجاه الغرب .

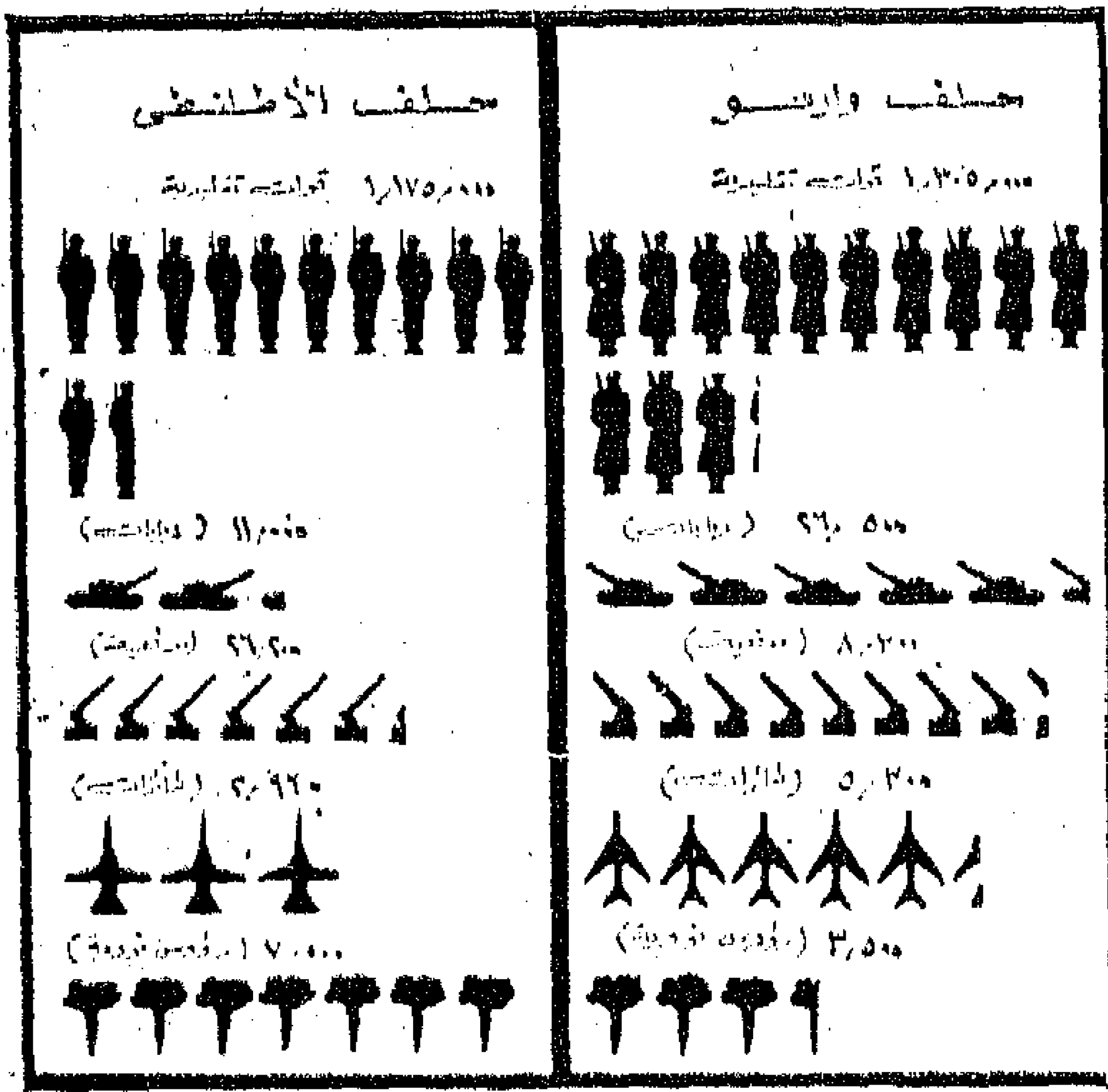
وبصفة عامة ، يمكننا تلخيص موقف « شميدث » ازاء هذه السياسة ، بأنه ذو شقين : أحدهما حذر ، والأخر محافظ . أما الشق الاول ، فقد تبلور فى انصهار مفهوم «**Ostpolitik**»

Helmut Schmidt, interview: The Bulletin, July 17, 1974. [١٤]

» داخل استراتيجية الغرب ، ازاء الاتحاد السوفييتى والكتلة الاشتراكية بصفة عامة ، ألا وهى «Détente» ، وكونها لا تبعد عن هذا المفهوم الذى حملت لواءه الولايات المتحدة الامريكية «١٥» . أما الشق الثانى ، فيتمثل فى اهتمام « شميدت » بالمحافظة على سلسلة الاتفاقيات والمعاهدات التى تم توقيعها مع دول أوروبا الشرقية ، وعدم الاضرار بها ، وأن كان لم يضف اليها شيئا ، أو حتى توسيع نطاقها « باستثناء الاتفاق الموقع مع بولندا فى ١٩٧٥ ذى الصبغة المالية» .

ويبدو هذا التقارب السياسى بين بون وواشنطون ، اذا قارنا ، بين فترة « فيلى برانت » و « شميدت » ازاء هذه السياسة . فبينما كان مبعوث الاول « ايجون بار » يجرى اتصالاته ومحادثاته مع الكتلة الشرقية ، ثم يطير الى العواصم الحليفة ، وفى مقدمتها واشنطون لاطلاعها على تطورات مراحل السياسة ، نجد أن رد الفعل ازاء بيان « الاتحاد السوفييتى » الذى نشر فى الثانى والعشرين من مايو ١٩٧٦ فى وكالة تاس ، قد ترجم فى البيان الصادر عن محادثات وزير الخارجية لبون وواشنطون ، وكذلك البيان الختامى الصادر عن اجتماع حلف الاطلنطى فى أوسلو . فى الثالث والعشرين من نفس الشهر ، بينما البيان الرسمى لحكومة بون ، والذى جاء تحت عنوان « بيان حكومة جمهورية المانيا الفيدرالية ازاء الامن والتعاون فى نطاق العلاقات بين الشرق والغرب » ، لم يصدر الا فى السادس من يوليو ١٩٧٦ .

كما أن كافة هذه البيانات الرسمية ، سواء من جانب حكومة شميدت أو تصريحات وزير الخارجية « هانز ديتريتش جينشر » ، أو البيان الخاص بحلف الاطلنطى ، اتفقت فى نقطة أساسية ، اذ كان البيان مخاطبا بون . الا أنه من حيث مضمونه ومفهومه الواسع ، يؤثر على جميع أعضاء حلف الاطلنطى . ومن ثم لا يمكن تناوله بعيدا عن تبادل الرأى لوزراء التحالف ، الذى يؤكد ويدعم الدفاع الغربى والذى يعد ضرورة تتماشى جنبا الى جنب ، مع رغبتهم فى الاستمرار فى الحوار البناء مع دول شرق أوروبا . هذا الى جانب اتفاقهم على أهمية برلين الغربية بالنسبة



لالمانيا الاتحادية طبقا لاتفاقية الدول الاربع الموقعة فى ٣ سبتمبر ١٩٧١ «١٦» .

ـ ويلاحظ ان طبيعة دور كل من « بون وواشنطون » داخل حلف الاطلنطى ، هى التى فرضت وعمقت من هذا التقارب . فمن حيث الموقع الجغرافى ، يلاحظ ان المانيا الاتحادية ، تعد أكبر دولة فى الحلف ذات حدود طويلة مع حلف وارسو ، وبما يقرب من مائة كيلو متر امتدادا ، كما أن قوات الحلف الاخير ، تتميز بارتفاع أعداد مقاتليها التقليديين « ٠٠٠ر٣٠٥ر١ مقابل ٠٠٠ر١٧٥ر١ لحلف الاطلنطى » ، ٥٠٠ر٢٦ر٠٠٠ر١١ دبابة على التوالى ، ٣٠٠ر٨ مقابل ٢٠٠ر٦ مدفعية » .وفى ظل عدم امكانية تملك « بون » أسلحة نووية قادرة على تغطية الاختلال البشرى ، فى حالة حدوث مواجهة بين الحلفيين ! يكون الملاذ الطبيعى لها هو الولايات المتحدة الامريكية ، يضاف الى ما سبق ، ان المانيا الاتحادية ، تعد خط الدفاع الاول بالنسبة لواشنطون ازاء حلف وارسو . .

وقد ترجم هذا الواقع السياسى والعسكرى فى أرقام مالية ، تمثلت فى تحمل « بون » العبء الثانى من حيث الانفاق العسكرى داخل حلف الاطلنطى بعد الولايات المتحدة ، تتحمل بمبلغ بليون. بالنسبة لاجمالى المنفق أو نصيب الفرد من هذه النفقات «١٧»

---

[١٥] The German Tribune, 3 October 1976: promise and limit of ostpolitik

[١٦] Statement by The Government of Federal Germany, July 6, 1976.

[١٧] The economist July, 31, 1976.

يضاف الى ما سبق ، ان عدد القوات المسلحة لالمانيا الاتحادية يقدر بـ ٤٩٥٫٠٠٠ فرد ، أى بما يعادل ٨ر فى المائة من عدد السكان . ويقترب الانفاق العسكرى من ٣ر٤ فى المائة من اجمالى الناتج القومى . كما كانت حكومة بون ، تسهم حتى العام الماضى فى تغطية جزء من نفقات القوات الامريكية المرابطة فى المانيا الاتحادية . وقد استمر هذا التقليد على مدى اكثر من ١٥ عاما « آخر اتفاقية وقعت فى ٢٥ أبريل ١٩٧٤ » وبلغ اجمالى المبالغ المقدمة منذ عام ١٩٦١ حوالى ٤٠٫٠٠٠ مليون مارك وفى ظل الارقام السابقة ، ورفض بون تجديد اتفاقية المقاصة مع واشنطون . أثيرت تساؤلات حول احتمالات « النمو » من جديد للعسكرية الالمانية ، وذلك على الرغم من حرص « بون » الشديد والمستمر ، على تأكيد ولاءها المخلص والدائم لحلف الاطلنطى .

وازاء هذا الوضع ، كان تركيز « شميدت » فى خطابه امام البوندستاج على ثلاث نقاط أساسية فى مجال القوة العسكرية الالمانية ، وهى طبيعتها الدفاعية بعيدا عن نوايا العدوان أو الهجوم ، كما انها لا تتعدى كونها أسهاما عسكريا « لبون » فى التزامات الدول الاعضاء لحلف الاطلنطى ، الذى ستستمر على ارتباطها به . ثم تأكيده على المضى قدما فى تنفيذ سياسة ألمانيا الاتحادية العسكرية عبر السنوات الاربع القادمة ، والتى تتمثل فى تنفيذ خطط اعادة البناء وتحسين البرامج التدريبية ، ورفع مستوى التعليم العسكرى . واخيرا وهو الاهم ، الاستمرار فى عملية تجديد وتطوير المعدات العسكرية . وتبرز أهمية هذه النقطة ، من واقع تتبع المنافسة التى دخلتها « بون » مؤخرا مع «واشنطون» فى نطاق صادرات الاسلحة للدول الاخرى ، أو تعميم أسلحتها داخل حلف الاطلنطى «١٨» .

ويعد الوضع فى جنوب القارة الافريقية ، المجال الثالث لاستعراض نقاط التقارب السياسى بين محور « بون ـ واشنطون » . فقد كان للصراع الذى شهدته هذه المنطقة ، والذى تفجر باديء ذى بدء فى انجولا ، واثمرت انعكاساته فى روديسيا وجنوب أفريقيا ، أثره الواضح فى ابراز دور « بون » على الصعيد الدولى ، ولكن من خلال الرؤية الامريكية ، اذ أن وجهة نظر بون ، اتفقت مع وجهة نظر واشنطون ، فى أن مفهوم «Détente» ليس مقصورا على وسط القارة الاوروبية ، لان مثل هذه التطورات « احداث انجولا » والتى شهدت تغلغل النفوذ السوفييتى واسهام القوات الكوبية ، تعد فى حد ذاتها ، تهديدا للانفراج بصفة عامة .

كما أن هناك اعتبارات الاستثمارات الغربية فى جنوب القارة من ناحية والمواطنين البيض الذين يحملون الجنسية الخاصة بألمانيا الفيدرالية من ناحية أخرى . وفى ظل هذه المرتكزات الثلاثة ، كان التحرك من جانب بون واشنطون «١٩» .

---

[١٨] Polity statement by chonellor Helmut Schmidt, 16 December, 1976.

[١٩] ٣٠٫٠٠٠ فرد ابيض يحملون جوازات سفر تابعة لالمانيا الاتحادية ، وكان هناك اقتراح بتكوين صندوق برأسمال قدره ٢٫٥٠٠ مليون مارك لتعويض البيض الذين فقدوا امتيازاتهم او هاجروا .

وكالعادة دائما ، اتخذ « هنرى كيسنجر » 6 نقطة انطلاق بتحركه الدبلوماسي السريع . والذى شهدت المانيا الاتحادية جزءا منه ، فقد التقى فى مقاطعة « بافاريا » فى يونيو ١٩٧٦ ، وزير الخارجية الامريكى ، مع رئيس وزراء « جنوب أفريقيا » جون فورستر ، كما أن « بون » شغلت ـ خلال هذه الفترة ـ عضوية مجلس الامن ، ومن ثم كانت واشنطون ترى فيها صمام الامن على الصعيد الدولى ، الذى يمكن أن يحول دون صراع دموى شامل فى جنوب القارة الافريقية .

أما الدور الذى اختطته « بون » لنفسها ، وبما يكمل الجهود الامريكية فى هذا الصدد ، فهو التأكيد على أهمية المفاوضات والحل السلمى ، باعتبارهما اساسا للتغيير فى الوضع الراهن ، وبما يحقق المساواة وحكم الاغلبية الافريقية ، مع الاحتفاظ بحقوق الاقلية . على أن تحدد جنوب أفريقيا وبصورة ملزمة لها ، تاريخ الاستقلال بالنسبة لناميبيا . وان تتولى الامم المتحدة ، الاشراف خلال الفترة الفاصلة بين المرحلتين ، وبذلك يكون موقفها امتدادا للموقف الذى اتخذته المجموعة الاوروبية ، والذى تبلور فى البيان الصادر فى ٢٣ فبراير ١٩٧٦ .

ويبرز هنا أيضا « دور الاقتصاد » فى تزايد قوة « بون » على الصعيد السياسي الدولى ، فقد أبرز وزير خارجيتها « هانز ديتريتش جينشر » ، ان الحكومات الافريقية ذات الاهتمام « بالحل التفاوضى » والتى لا تستهدف التعايش مع الدول ذات «الحكومات الراديكالية» ، موضع اهتمام من جانب حكومة « بون » التى اخذت فى اعتبارها ، توفير وسائل تدعيمها ، بما فى ذلك تقوية هياكلها الداخلية ، ومساعدتها على حل مشاكلها الخاصة » .

[٢] التنافس الاقتصادى :

الواقع أن المنافسة الاقتصادية بين بون وواشنطون ، يدخل جزء منها فى اطار جانبى حلف الاطلنطى المتصارعين على المستوى الجماعى ، دوليا وجزء منها فى اطار العلاقات الثنائية بين الجانبين . وبالنسبة للشطر الاول ، فقد كان موضع قلق شديد من جانب الرئيس الامريكي السابق « نيكسون » اذ رأى فى سياسة «Ostpolitik» تهديدا لنفوذ الغرب والحلفاء لدى « بون » فى البداية ، بيد أنه عندما قدمت الاخيرة من اشارات ودلائل التطهر وصدق النوايا ازاء حلفاءها الغربيين ، رأى الرئيس السابق ، ان مخاطر الحرب قد تضاءلت ، بينما المنافسة الاقتصادية قد تزايدت ، قاصدا بذلك العلاقة بين الولايات المتحدة ومجموعة السوق الاوروبية « ٢٠ » .

وقد كانت رؤية « نيكسون » فى هذه الاونة ـ عام ١٩٧١ ـ صادقة بدرجة كبيرة اذ سرعان ما تلاحقت الاحداث ، وشهد العالم الركود الاقتصادى الذى كان مجالا لصراعات متعددة فى الصناعات ، بل والمنتجات الزراعية بين الطرفين، والامثلة متعددة فى هذا الصدد ، « فول صويا » ، سياسة الاغراق من جانب الدول الاوروبية بالنسبة لصادراتها من السيارات ومنتجات الصلب الى السوق الامريكية .. حتى الاحذية » .

ولكن على صعيد العلاقات الثنائية بين الدولتين ، تبلورت مؤخرا نقاط محددة للمنافسة ، تحمل فى وجهها الاخر قوة العملاقين اقتصاديا ، ويتوقع أن تكون بداية حكم الرئيس « كارتر » مسرحا لهذه المنافسة بصورة اوضح ، سواء فى مجال السياسة الاقتصادية بصورة عامة ، أو فى نطاق بعض الصادرات التنافسية .

فبالنظر الى قوة « المارك » المتزايدة مقارنة بالعملات الرئيسية فى العالم ، وفى مقدمتها الدولار ، ومع استبعاد « الين » اليابانى ، نجد ان هناك ضغوطا مستمرة تهدف الى دفع المانيا الاتحادية الى اعادة تقويم المارك بما يساوى قيمته الحقيقية ، اى على الاقل رفع قيمته بنسبة عشرة فى المائة . وقد أوضح المستشار الاقتصادى للرئيس « جيمى كارتر » امام اللجنة الاقتصادية للكونجرس فى فبراير ١٩٧٧ ، ان هذا الاجراء امر لا مفر منه ، سواء بالنسبة لحكومة « بون » أو « طوكيو » مع ضرورة انتهاج الاولى سياسة تهدف

The Bulletin: May, 18, 1976.

Germany's West politik: by Willy. B For-eign affairs: April, 1972. [٢٠]

٣٤٠
الى التوسع فى الانفاق العام فى مجالات « رأس المال الاجتماعى » ، لان الانتقاد الاساسى الموجه الى « بون » وكذلك الى « طوكيو » هو انتهاجهما سياسة « افقار الجار » عن طريق التوسع فى الصادرات وتحقيق فائض فى ميزان المدفوعات .

ومن ناحية آخرى ، نجد أن « بون » تحملت طويلا عبء المضاربات فى الاسواق المالية ضد الدولار ، ولا زال ماثلا فى الاذهان ، قيام البنك المركزى الالمانى الفيدرالى بشراء ٨٠٠ مليون دولار خلال يوم واحد « ١٤ يوليو ١٩٧٢ » حتى يدعم الدولار ، ولا يلجأ الى اعادة تقويم المارك .

والنقطة الاساسية فى مضاربات العملة الدولية وحروب الدول النقدية ازاءها ، تتبلسور - أولا وأخيرا - فى المزايا التجارية على الصعيد الدولى ، التى يمكن ان تحققها دولة على حساب الاخرى . وهذا هو السبب الذى ترفض من أجله « بون » رفع قيمة المارك ، والى جانب هذه الرؤية الاقتصادية المتباينة ازاء الاوضاع العامة ، نجد أن هناك نقاطا محددة للتنافس يمكن ان تسبب شروخا فى العلاقة بين بون وواشنطون فى ظل رئاسة « كارتر » .

صادرات محطات الطاقة النووية :

فى يونيو ١٩٧٥ وقعت المانيا الاتحادية عقدا مع البرازيل تبلغ قيمته ١٠ بلايين مارك ، لامداد الاخيرة بثمانى محطات للطاقة النووية ، الى جانب توفير التكنولوجيا الكفيلة بتشغيلها . بالاضافة الى اتفاقها على تصنيع « البلاتيونيوم » بالنسبة لايران ايضا ، وان كانت قد رفضت توقيع عقد مماثل مع « جنوب افريقيا » التزاما منها بسياسة ادانة التفرقة العنصرية .

وقد اثار العقد الاول حفيظة الولايات المتحدة وكانت موضع مناقشة خلال زيارة نائب الرئيس الامريكى « والتر مونديل » لبون مؤخرا . وينبع مبعث المخاوف الامريكية من أن التوسع فى هذه الصادرات يتعارض ونصوص معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية التى التزمت بون بأحكامها ، كما أن احتمالات الاستخدام غير السلمى لهذه الطاقة أو التكنولوجيا مطروحة بالحاح فى ظل انضمام « الهند » الى النادى النووى العالمى ، من خلال المساعدة التى حصلت عليها من الدول الاخرى .

ولكن ما هى رؤية « بون » لهذه الصادرات ؟

يبرز على الفور تشابك الاعتبارات الاقتصادية ، وبخاصة تنمية الصادرات مع تحديد معالم السياسة الخارجية « لبون » لان الامر الاساسى بالنسبة لها ، هو التقليل من اعتمادها على واردات الطاقة من البترول . بحيث تسهم محطات الطاقة النووية بما يعادل ٤٥ فى المائة من الطاقة الكهربائية لالمانيا الاتحادية بحلول عام ١٩٨٥ ، ١٥ فى المائة من اجمالى استهلاك الطاقة بصفة عامة خلال نفس العام، وذلك مقابل ٤و٢ فى المائة على التوالى فى عام ١٩٧٥ .

والاهمية الثانية لبرنامج الحكومة فى مجال الطاقة النووية ، هى توفير فرص عمالة أمام العمال ومن هنا كان التوسع فى عملية الانشاء « من ١٢ محطة تعمل بالفعل ، و ١٢ محطة تحت الانشاء . و ٧ محطات فى مرحلة الدراسة والتخطيط ، بالاضافة الى التصدير ، وذلك على الرغم من اتساع حركة المعارضة الشعبية ، وبروز هذه النقطة كقضية سياسية بين الحكومة والمعارضة ، وكذلك بين السلطات الفيدرالية والمحلية ،

فقد اتضح من دراسة اجريت مؤخرا ، ان عملية بناء محطتين توفر ٧٠٠٠ فرصة عمل . وان تحقيق العمالة الكاملة فى هذا القطاع والتى تصل الى اربعين الف يقتضى ببناء ثمانى محطات قوة سنويا ، تستخدم منها اثنتان او ثلاث محطات محليا . ويذهب الى التصدير المتبقى بعد ذلك «(٢١)» .

فاذا كانت صفقة بون مع البرازيل ، قد كفلت للاولى عشرة آلاف فرصة عمل ، فكيف يعنى التراجع عن هذه السياسة ، التى خصص لها من ناحية اخرى سبعة عشر بليون مارك للابحاث النووية بالاضافة الى انعكاساتها الايجابية فى المجالات الاقتصادية ؟

The economist, November, 13, 1976, p. 63-64. German Tribune, 16 January 1977 F.T January 18, 1977. [٢١]

صفقات الاسلحة الاجنبية :

ومن ملامح التغير الذى طرأ على العلاقات بين الدولتين ، والتى ستتضح تراكماته فيما بعد ، نفقات تواجد القوات الامريكية فى الراين ، من ناحية وصادرات الاسلحة من جانب « بون » الى العديد من دول العالم من ناحية أخرى ، ثم التنافس على الاستئثار بجزء من معدات التسليح لقوات حلف الاطلنطى من ناحية ثالثة .

وبالنسبة للنقطة الاولى ، لم يعد ينظر الى اتفاقيات المقاصة بين بون وواشنطون ، على انها تعاون فى نطاق الحلفاء ، وانما نفقات تدفع الى « قوات الاحتلال » وكان هذا المطلب موضع الحاح من جانب الشباب الاشتراكى فى حزب « برانت » منذ سنوات ، فى ظل التورط الكامل للقوات الامريكية فى فيتنام ، بيد أن حكومة « بون » لم تلجأ الى اتخاذ القرار فى ظل حكومة « شميدت » الا نتيجة الاعتبارات الاقتصادية بالدرجة الاولى . وتعاظم الاحساس داخل الدوائر السياسية وكذلك الاقتصادية فى « بون » بأنها دائما تتحمل العبء الاكبر بين شركائها ، فى الوقت الذى اسهمت فيه الولايات المتحدة ، عن طريق حربها الباهظة فى فيتنام ، وبرامجها الخاصة بالتنمية الحضرية ، التى أدت الى حدوث عجز فى ميزان مدفوعاتها ، يقدر بـ ٣٠ بليون دولار الى دفع العالم نحو الخطوة الاولى للتضخم .

وتأتى صادرات الاسلحة من جانب « حكومة بون » لتشكل مجالا اضافيا لامكانية التصادم بين مصالح الدولتين . فبينما كان النزاع على أشده بين واشنطون وانقرة ازاء صفقات الاسلحة الى الاخيرة ، نتيجة تأثير جماعة الضغط اليونانية الامريكية ، نجد انه تم بالفعل فى اغسطس ١٩٧٥ توقيع اتفاقيتين بين « بون » وكل من أنقرة وأثينا ، تتيح لهما هذا الحق جنبا الى جنب .

وجاءت الاتفاقية الموقعة مؤخرا بين تركيا والمانيا الاتحادية ، والمتعلقةبصفقة أسلحة تقدر بـ ٥ر١ بليون مارك ، بينما لازالت اتفاقية الاولى مع الولايات المتحدة والتى تقدر قيمتها بـ ٣ر١ بليون دولار تتعثر فى ظل عدم موافقة الكونجرس لتضفى ظلالا من الشك حول صدق « نوايا » بون ، فى ألا تحل محل « واشنطون » فى هذا المجال .

وجاءت أنباء الصفقة المعلن عنها مؤخرا بين « بون » و « جاكارتا » والتى تقدر بحوالى مائتى مليون دولار ، والمساعدة العسكرية المقدمة الى اثينا فى يوليو ١٩٧٦ ، والبالغ قيمتها ٦٠ مليون مارك والتى سيستخدم جزء منها فى شراء معدات عسكرية من انتاج المانيا الفيدرالية لتؤكد هذا الاتجاه «٢٢» .

واذا علمنا أن صادرات « بون » من الدبابة طراز «Leopard I» ، بالاضافة الى الـ ١٥٢ دبابة التى تتفاوض بشأنها مع تركيا ، هى ٦٠ دبابة الى استراليا ، و ١٣٠ الى كندا ، و ١٢٠ الى الدانمارك ، مع وجود ما يقرب من ٠٠٠ر٣ دبابة من هذا الطراز لدى الجيش الالمانى الفيدرالى ، لبدت لنا الصورة بدرجة اوضح ... لقد تغلب العامل الاقتصادى فى التحرك الدولى « لبون » ، ولو على حساب المنافسة مع أقرب حلفائها ... الولايات المتحدة الامريكية .

ان « التحالف الغربى » ذاته ، يشهد حاليا صراعا صامتا بين الشركاء فى مجال الفوز بصفقة القرن بالنسبة لتسليح حلف الاطلنطى بالدبابات الحديثة ، الكفيلة بمقابلة اتجاه « حلف وارسو » الى تعميم استخدام الدبابة السوفيتية « T72 » ، وهى احدث أنواع الدبابات المنتجة على الصعيد الدولى .

وينحصر الصراع بين الولايات المتحدة التى تنتج الدبابة «XM-I» ، والمانيا الاتحادية التى تنتج «Leopard II» النموذج المتطور لليوبارد بالاضافة الى منافسة الاخيرة ، أيضا ، مع بريطانيا فيما يتعلق بنوعية المدفع الذى ستتم اضافته الى أى من الدبابات التى سيتم اختيارها .

وتبدو لنا حدة المنافسة ، اذا علمنا ان « الصفقة الاولية » الخاصة بدبابات الحلف ، ستكون حوالى ٠٠٠ر٣ دبابة ، بتكلفة قدرها ٥ر١ مليون دولار للواحدة من طراز «XM-I» ، و ٢ مليون مارك بالنسبة للالمانية . بالاضافة الى ثلاثمائة مليون تكاليف تطوير اجمالية للدبابة الاخيرة .

---

[٢٢] بلغ اجمالى ما حصلت عليه اليونان من المانيا الاتحادية فى صورة مساعدات عسكرية ٢١٠ ملايين مارك منذ سقوط الحكم العسكرى .

كما أن النظام الامريكي الجديد في مجال الانذار والدفاع الجوي » ذو تكاليف باهظة ، تتراوح بين Air Borne Warning and central system «Awac»
٥٠ – ١٠٠ مليون دولار للطائرة الواحدة من طراز بوينج المجهزة بالمعدات الحديثة ، وبالنظر الى الصعوبات الاقتصادية التي تجتازها العديد من الدول الغربية ، يستشف الحذر الذي تشعر به « بون » من احتمال تكفلها بجزء كبير من تكلفة تعميم هذا التطوير .

الاتجاه المضاد لحركة الاستثمارات :

على الرغم من أن الاستثمارات الامريكية في المانيا الفيدرالية تقدر بحوالي ١٦٫٥٠٠ مارك ، أى بما يعادل اكثر من أربعة امثال الاستثمارات الالمانية في الولايات المتحدة ، الا ان حركة الاستثمارات اتخذت اتجاها معاكسا لمسيرتها خلال سنوات ما قبل السبعينات .

فحتى منتصف الستينات ، لم تكن الاستثمارات من جانب بون ، في الولايات المتحدة الامريكية ، تتجاوز ٢٫٦٠٠ مليون مارك . الا انه بحلول عام ١٩٧٤ حدثت الطفرة الكبرى، اذ زادت خلال ذلك العام بمفرده ، بمقدار ٨٧٥ مليون مارك . وبلغ اجمالي هذه الاستثمارات في منتصف عام ١٩٧٥ ، وبعد استبعاد الارباح المعاد استثمارها ٣٫٨٠٠ مليون . وأصبحت بون تحتل المركز الخامس بعد في سوق الاستثمارات "الاجنبية في الولايات المتحدة الامريكية « ٢٣ » .

وطبقا للاحصاءات الصادرة عن غرفة التجارة الالمانية الامريكية ، هناك مائة وخمسون شركة من المانيا الاتحادية ، تعمل في الولايات المتحدة الامريكية لتحقيق الارباح لصالح الشركات الاصلية في الدولة « الام » ، ومن اهم الاسباب التي ادت الى انتعاش حركة الاستثمارات الالمانية في الولايات المتحدة ، أن هناك بعض الصناعات مثل الصناعة الكيماوية ، كان لا يمكن لها أن تدخل سوق المنافسة في الاسواق المحلية الامريكية ، في ظل الرسوم الحمائية التي فرضتها الاخيرة ، وتتفق مع هذه الرؤية ، وجهة نظر « اتحاد الصناعة في المانيا الاتحادية » .

أما الحافز الثاني ، فقد نجم من تقلب أسعار العملات الدولية ، مما أدى الى زيادة قيمة المارك بالنسبة للدولار الامريكي خلال عام ١٩٧٦ بمفرده ، بما يقرب من ٧٫٦ في المائة . وبالتالي في حالة اعادة التقويم للمارك ، بهدف المساواة بين قيمته الفعلية والرسمية ، ستكون قيمة المنتجات الالمانية في الاسواق الامريكية مرتفعة ، وغير قادرة على المنافسة ، ومن ثم يكون من الافضل بالنسبة لها ، الاستثمار في السوق الاستهلاكية ذاتها ، بدلا من التصدير .

ثالثا: الاسواق الشرقية . . ومتاعب اوروبا الغربية:

واذا كانت رؤية «بون» الراهنة لوقائع الاحداث في القارة الاوروبية لا زالت محكومة بالخطين الاساسيين اللذين اختطهما لنفسها حكومة الائتلاف الاشتراكي – الحر ، الاولى عام ١٩٦٩ . وهما تعزيز وتدعيم السوق الاوروبية والوحدة السياسية لدول أوروبا الغربية ، الى جانب الاستمرار فيسياسة الانفتاح علىالشرق لتخفيف التوتر في وسط القارة .

الا ان طبيعة النخبة السياسية الحاكمة في « بون » ، بالاضافة الى الاحداث الاقتصادية الدولية ، وتلك التي شهدتها القارة خلال الفترة موضع الدراسة « ١٩٧٤ – ١٩٧٦ » ، وأخيرا بروز المانيا الاتحادية فيمجال التأثير السياسي من منطلق الرسوخ الاقتصادي ، أدت الى احداث نوع من التعديلات الضمنية ، واضفاء نوع من التفسيرات الاقتصادية ذات الصبغة اليمينية على هذه المسالك الاساسية لسياسة « بون »في القارة الاوروبية .

تزايد الاهمية الاقتصادية للشرق :

دائما وأبدا ، تدفع القاعدة الاقتصادية الصلبة ، بالدولة المعنية ، الى انتهاج سياسة خارجية تستهدف توسيع الاسواق الخارجية ، وجعلها مجالا رحبا لصادراتها الانتاجية ، سواء بالطرق الدبلوماسية ، أو عن طريق الاتفاقيات التجارية ، أو في اطار التسهيلات المالية

The German Tribune, 22 February, 1976.p.7. German International, December, 1975. [٢٣]

والائتمانية « وفي التاريخ الحديث أمثلة متعددة » .

منذ سنوات طويلة ، كانت دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي ، محط أنظار رجال الصناعة في ألمانيا الفيدرالية ، باعتبارها سوقا متسعة رحبة . فعلى سبيل المثال ، على مدى السنوات العشر منذ ١٩٦٦ — ١٩٧٦ ، تزايدت التجارة مع هذه المجموعة بنسبة ٣٨٠ في المائة ، وبما يتجاوز الزيادة المحققة في معاملات «بون » التجارية مع دول السوق الاوروبية المشتركة . حيث بلغت بالنسبة للاخيرة خلال نفس الفترة ٢٦٣ في المائة .

وقد ارتفعت قيمة التجارة بين الجانبين من خمسة بلايين مارك عام ١٩٧٠ الى ١٧ بليون في عام ١٩٧٥ ، كانت النقطة الاساسية في اهتمام كافة الدوائر السياسية المسئولة في المانيا الاتحادية ، بحيث أصبح مفهوم «Ostpolitik» قد انصهر سياسيا في مفهوم «Détente» على صعيد الاستراتيجية الغربية ازاء دول الكتلة الاشتراكية ، وأصبح بالنسبة « لبون » ذا صبغة اقتصادية بارزة . الى جانب التركيز على مشكلة « برلين » ، وتأكيد حق المانيا الاتحادية في تمثيلها على صعيد المحافل والمنظمات الدولية .

وقد عبر عن هذا الجوهر الاقتصادي ، قول هلموت شميدت أمام البوندستاج الجديد ، في مجال تدليله على التطور الايجابي في العلاقات بين بون وموسكو ، الى أن التجارة بينهما زادت بما يعادل أربعة أمثال منذ توقيع معاهدة ١٩٧٠ . وهذه الملحوظة تنطبق على علاقة بون مع الدول الاشتراكية بصفة عامة ، بما في ذلك الصين .

وموضع الاهمية في هذا التطور ، ليس الزيادة المطلقة في أرقام التبادل التجاري فحسب ، وانما الاتجاهات المواتية لصالح « بون » ، ممثلة في الفائض المستمر لصالحها ، بحيث أصبح هذا الفائض يشكل في الوقت نفسه عقبة كؤود أمام احتمال استمرار هذا التزايد ، الى جانب التوسع في حجم العمليات الائتمانية التي تمارسها مصارف وبنوك المانيا الاتحادية ، في مجال تسهيل هذا النمو من ناحية اخرى . وأخيرا الاستغلال المشترك من جانب بون وشريكتها في الجانب الاخر ، للمواد الخام ممثلة في النحاس والفحم والغاز الطبيعي .

فبالنسبة للفائض الذي تحققه « بون » ، نشير الى أن حجم التجارة مع الشرق خلال عام ١٩٧٥ ، بلغ ١٧ بليون مارك . وكان الفائض لصالح بون يمثل ٤٠٠ر٨ مليون على المستوى الكلي ، وبما يعادل ٦ر٢٣ في المائة من اجمالي فائض التجارة لبون «٢٤» . كما أن ٩٦ في المائة من القروض الائتمانية المقدمة لهذه المجموعة من الدول « بلغ ٩ر١٨ بليون مارك في عام ١٩٧٥ » تأتي من القطاع الخاص ، بينما لا يتجاوز اسهام الحكومة ٤ في المائة .

مما انعكس في ارتفاع مدفوعات الفائدة من جانب الدول الاشتراكية ، أي أن تدعيم العلاقات التجارية مع الدول الاخيرة ، أدى الى توسيع دائرة المعاملات المصرفية للجهاز المالي في المانيا الاتحادية ، ومن ثم انتعاشه وارتفاع أرباحه . وعندما شعرت « بون » بانتهاج الدول الغربية الاخرى اسلوب التحويل الائتماني لصادراتها الى الدول الاشتراكية « قدمت ثلاث دول غربية ١٥ بليون مارك حتى نهاية عام ١٩٧٥ في صورة قروض» ، طالبت بأن يكون الحد الادنى لمعدل سعر الفائدة ٧٥ر٧ في المائة بالنسبة للائتمان المقدم من جانب حكومات الدول الصناعية الغربية بصفة عامة .

وتعد الاتفاقية الموقعة مع بولندا عام ١٩٧٥ متضمنة تقديم ٠٠٠ر١ مليون مارك على ثلاثة اقساط سنوية « ٣٤٠ ، ٣٣٠ ، ٣٣٠ مليون مارك حتى عام ١٩٧٧ حيث يلاحظ أن هذه الاتفاقية موقعة على صعيد الحكومات ، كما أنها تضمنت الى جانبها ، بروتوكولا خاصا باعطاء « تأشيرة الخروج » لاعداد تتراوح بين ١٢٠ ، ١٢٥ الف مواطن من بولندا للعودة الى المانيا الاتحادية . يضاف الى ما سبق ، أن اتجاه المعاملات التجارية بين الدولتين ، كان يتسم بالركود ، على عكس الاتجاه العام في المعاملات مع الدول الاشتراكية . ومن هنا كان حرص حكومة « بون » على توقيع هذه الاتفاقية ، والبحث عن مجالات تنمية العلاقات

الاقتصادية بين الطرفين ، ولعل فى تعليق المتحدث باسم «بون» على هذه الاتفاقية ، بقوله « فى حالة الوفاء بالامكانيات المتاحة فى المجال الاقتصادى بين الدولتين ، فان هذه الخطوة ستعد عنصرا ديناميكيا بصورة خصة ، فى العلاقات بين النظم الاقتصادية المختلفة فى القارة الاوروبية » تعبيرا آخر عن المحرك الاساسى للسياسة الخارجية لحكومة « بون » .

ولا تشذ علاقة « بون » التجارية مع « بكين » ، عن القاعدة السابقة . فمنذ انشاء العلاقة الدبلوماسية بين الجانبين فى أكتوبر ١٩٧٢ ، وتوقيع اتفاقية التجارة والمدفوعات فى يوليو ١٩٧٣ . ارتفعت صادرات بون من ٤ر٥٣٢ مليون مارك عام ١٩٧٢ ، الى ٢٩٣ر١ مليون مارك عام ١٩٧٥ . بل ان الاشهر التسع الاولى من عام ١٩٧٦ سجلت ٣٤٧ر١ مليون مارك ، بزيادة قدرها ٤٨ر٥ فى المائة عن مستوى الصادرات خلال نفس الاشهر من عام ١٩٧٥ ، كما بلغ الفائض التجارى لصالح بون ٧٢٩ مليون عام ١٩٧٥ ، ٨٤٢ مليون مارك خلال الاشهر موضع المقارنة من عام ١٩٧٦ .

تعاظم متاعب أوروبا الغربية !

وعلى النقيض من الاتجاه السابق ، كانت علاقة « بون » مع شركائها الاوروبيين . فعلى الرغم من حرص الحكومة الائتلافية ، بصورة واضحة ، على تأكيد أهمية الوحدة السياسية الاوروبية ، الا أن المتاعب الاقتصادية التى تعرضت لها بعض شريكاتها فى السوق المشتركة ، انعكست على امكانية الاسراع بتحقيق هذا الهدف من ناحية ، وزادت من الاعباء التى تتحملها المانيا الاتحادية ازاء المجموعة من ناحية أخرى ، فى سبيل المحافظة على وجودها ، والعمل على تطورها مستقبلا .

وقد كانت هذه الحقيقة ، موضع العديد من الانتقادات الصادرة عن السلطات المحلية ، بل وعن البنك المركزى فى المانيا الاتحادية ، وحتى أجهزة الاعلام والصحافة ، ومن ثم لم يستطع « شميدت » فى بداية الفترة الثانية للرئاسة ، أن يتجاهل هذه الحقيقة ، فأشار الى أنه فى ظل الاستقرار والطاقة الانتاجية المرتفعة التى تتمتع بها « المانيا الاتحادية » ، تولدت الامال الضخمة التى يعقدها عليها شركاؤها . واذا أرادت « بون » أوروبا ، يتعين عليها ضرورة تحمل مسئولياتها ، الى الحد الذى تسمح به طاقتها وامكانياتها « ٢٥ » .

ولكن ما هى المتاعب الاوروبية التى أصبحت تثير التبرم على صعيد الدوائر الاقتصادية ، بل والشعبية والصحفية فى المانيا الاتحادية ؟ .

سنركز فى مجال حديثنا على عدة نقاط أساسية : اسهام « بون » فى ميزانية السوق الاوروبية ، بالاضافة الى التفاوت البينى فى القيمة الرسمية والحقيقية للمارك الالمانى ، ازاء الوحدة الحسابية الاوروبية ، ثم الاسهام فى القروض الاستثنائية والطارئة للعديد من هذه الدول ، ومن بين ذلك ، اتفاقيات المقاصة لوجود القوات العسكرية البريطانية فى « الراين » .

ان وجهة النظر الرسمية الالمانية ، تنصرف الى أن تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى ، يعد ضرورة أساسية ، يتعين تحقيقها ابتغاء توفر استقرار سياسى نهائى داخل السوق الاوروبية .

ولتحقيق هذا الهدف السياسى ، والدور المتعاظم « لبون » فى الدائرة الاوروبية ، كان « الثمن » الاقتصادى الباهظ الذى تدفعه على مستوى العلاقات الثنائية والجماعية .

وقد أوضح التقرير الصادر عن « البنك المركزى » لالمانيا الفيدرالية فى شهر يناير ١٩٧٧ ، أن بون قدمت ٧ بلايين مارك اسهاما منها فى ميزانية السوق ، بينما لم تستفد الا بمايعادل ٥ر٣ بلايين خلال نفس العام «١٩٧٦» ، كما بلغ الفرق لصالح السوق خلال عام ١٩٧٥ : ٣ر٢٠٠ بليون مارك ، أى أن تحمل « بون » لاعباء ميزانية السوق ، آخذ فى التصاعد من الناحية المطلقة ، اذ يتوقع أن تصل الى ١٢ بليون مارك بحلول عام ١٩٨٠ . وان كان الاسهام النسبى قد تضاءل من ٣٠ الى ٢٦ر٥ فى المائة ، بعد اتساع نطاق السوق . ومن هنا يطرح احتمال فرض ضرائب جديدة من جانب السلطات الفيدرالية لمواجهة التزاماتها على الصعيد القومى الاوروبى .

Policy statement by Helmut Schmidt, 16 December, 1976 [٢٥]

وسيؤدى هذا بدوره الى فتح مجالات للصراع بين السلطات المحلية والسلطة الفيدرالية .

ويلاحظ أن التزامات « بون » تجاه شركائها الاوروبيين ، تتفاوت من قروض قصيرة الاجل « ٣ر٩٠٠ مليون مارك ، التزم بها البنك المركزى، كذلك فان القروض متوسطة الاجل التى تراوح مدتها بين عامين وأربعة أعوام ، اسهمت فيها « بون » على صعيد السوق ككل ، بما يعادل ١ر٨٠٠ مليون ، حصلت منها ايطاليا بمفردها على ١ر٣٠٠ مليون مارك ، تستحق السداد فى يونيو ١٩٧٦ « ٢٦ » .

واذا أضيف الى ما سبق ، اسهام « المانيا الاتحادية » فى صندوق الائتمان الاوروبى ، « ١ر٤٠٠ مليون مارك » ، الى جانب قراض البنوك المركزية بضمان احتياطياتها من الذهب والعملات « ٦ر٤٠٠ مليون مارك للبنك المركزى الايطالى ، ٢٥٠ مليون دولار للبنك المركزى البرتغالى ، لاتضح لنا بجلاء ، واقع « بون » بين العواصم الثمانى فى السوق الاوروبية ، وكذلك بالنسبة للعواصم الاوروبية الاخرى ذات الاهمية لسياسية ، والاستراتيجية ، بالنسبة التحالف الغربى ككل « مثال ذلك لشبونه » .

ويلاحظ فى هذا الصدد ، ان منظمات الاقراض الدولية ، مثل صندوق النقد الدولى ، تعد قناة اخرى من قنوات التدعيم المادى والمالى للدول الاعضاء فى الصندوق ، والتى تعانى من ازمات اقتصادية ، ولكن عن طريق الالتفاف بدلا من مسالك الاقراض الثنائية ، أو فى الصورة الجماعية .

وازاء عمق الازمة الاقتصادية التى تعانى منها بريطانيا ، وفى أعقاب الزيارة التى قام بها « هلموت شميدث » للعاصمتين البريطانية والفرنسية خلال شهر يناير ١٩٧٧ ، تقرر تجديد اتفاقية المقاصة بين « بون » و « لندن » ، على أن تكون الاخيرة . كما أنها ستتحمل ما يعادل ٢٣ر١ فى المائة . وعلى مدى خمس سنوات ، فى عبء القرض المقدم من صندوق النقد الدولى الى بريطانيا ، والذى يقدر بمبلغ ٣ر٩٠٠ مليون دولار ، بينما ستتحمل واشنطون ، ما يعادل ٢٨ فى المائة . كما ان القرض الذى تسعى ايطاليا الى الحصول عليه فى اطار السوق الاوروبية المشتركة ، والذى تتراوح تقديراته بين ٥٠٠ر٤٩٠ مليون دولار ستتحمل ألمانيا الاتحادية العبء الاكبر منه ، بما يعادل ٤٤ فى المائة تقريبا ، وذلك الى جانب التأييد الفعال من جانب « بون » لمطالبة روما « صندوق النقد الدولى » باعطائها ٥٣٠ مليون دولار أخرى .

ومن الانعكاسات الاخرى المترتبة على تباين القوة الاقتصادية داخل السوق الاوروبية ، العلاقة بين المارك والوحدة الحسابية للسوق الاوروبية، اذ تقدر الخسارة بمبلغ ١ر٠٠٠ مليون مارك سنويا ، وهى الخسارة الناجمة عن اختلاف معدل التبادل الرسمى بينهما عن العدل الفعلى . فبينما يبلغ الاول ٣ر٦٦ مارك للوحدة الحسابية ، وهو معدل موضوع منذ سبع سنوات ماضية ، نجد أن الثانى ، أى الفعلى » لا يتجاوز ٢ر٦٨ مارك للوحدة . ولاشك أن لهذا التباين انعكاساته على صعيد التحويلات الخاصة داخل دول السوق التسع ، وكذلك بالنسبة لاسهام « بون » فى ميزانية الصندوق الخاص بالسوق « قدرت خسارتها خلال عام ١٩٧٥ بمفرده بحوالى ٨٠٠ مليون مارك » « ٢٧ » .

رابعا : رؤية بون للعالم الثالث :

واذا تركنا جانبا ، دائرة التحالف الغربى ، وحدود تحرك « بون » ومسئولياتها داخل نطاق شركائها الاوروبيين ، لنصل الى الدائرة التالية ، ممثلة فى العالم الثالث ، تبرز لنا على الفور مشكلة اقرار نظام اقتصادى عالمى جديد ، من خلال الحوار بين الشمال والجنوب ، وان اختلفت المنطلقات والمصالح أو الاهتمامات . فبينما يخشى الشمال المتقدم ، ويدافع بأقصى قوته عن مكتسباته ، نجد أن الجنوب المتخلف ، يسعى بكل طاقته ، لاستخلاص مغتصباته ، وتصحيح أوضاعه .

ونظرا لان المشكلة اقتصادية فى جذورها ، وسياسية فى أبعادها ، واجتماعية فى تراكماتها على الصعيد الدولى . ولما كانت « بون » قوة اقتصادية مؤثرة على النطاق العالمى ، فانه يكون

---

[٢٦] German Tribune: 24 November, 1976, p. 2.

[٢٧] German Tribune: 19 December 1976.

لموقفها ازاء الحوار طبيعة خاصة . وابتداء ؛ هناك تسليم من جانب « المانيا الاتحادية » بأن الفجوة الاقتصادية بين الجانبين على الصعيد الدولى ، تهدد السلام والاستقرار العالمى . ولكن ما هى رؤيتها لاحتمال حل هذه المشكلة ؟

لقد شهدت « بون » على الصعيد الداخلى ، بعض الخلافات بين الائتلاف الحاكم والمعارضة ، كذلك تعرض الائتلاف الحاكم ذاته ، لتباين فى الرؤية . ومبحث الاختلاف والتباين ، هو الصراع بين الاعتبارات السياسية ، مقارنة بتلك الاقتصادية .

فبينما يتضح لنا من واقع تتبع الفترة موضع الدراسة ، مع العودة الى سنوات مضت ، أن المساعدات المالية ، الى جانب تلك الفنية والتكنولوجية ، كانت من ابرز أدوات السياسة الخارجية لالمانيا الاتحادية ، بما يحقق هدفها الرئيسى ، ممثلا فى فتح أسواق جديدة أمام منتجاتها . وقد اتضح من أرقام معلنة مؤخرا « ٢٨ » أن مجموع القروض والمساعدات الخاصة والرسمية المقدمة الى الدول النامية ، بلغت ٠٠٢ر١٢ مليون مارك فى عام ١٩٧٥ ، مقارنة بـ ٠٠٢ر٨ مليون عام ١٩٧٤ ، بما يعادل ١٨ر١ فى المائة من اجمالى الناتج القومى ، بالاضافة الى انواع التعاون الاخرى ، مثال ذلك الخدمات التطوعية الالمانية DEP التى تشمل ٢١ دولة نامية ، أو تلك المتعلقة بوسائل الاتصال الجماهيرية ، اذ تقدم المساعدة الخاصة بالاذاعة الى ٢٥ دولة نامية ، وتلك الخاصة بالتلفزيون الى ٦ دول .

الا أنه يجب أن نأخذ فى الاعتبار ، أن النسبة المشار اليها وهى ١٨ر١ فى المائة ـ تشمل الخاصة وليس الرسمية فقط ، مع ما تتميز به الاولى من اختلاف شروطها ، عن تلك التى توفرها وكالة التنمية الدولية . كما أن مسالك المساعدات الثنائية ، أو تلك المتعلقة بتشجيع الصادرات الخاصة « بألمانيا الاتحادية » ، واضحة فى هذا المجال . فعلى سبيل المثال ، خصصت بون ، مؤخرا ، مبلغ ١٤٠ مليون مارك لمساعدة الدول النامية على استيراد السفن الخاصة بالنقل البحرى ومشروعات الصيد ، من الشركات التى تقوم ببنائها فى المانيا الاتحادية ذاتها . وبالتالى فان هذا الاجراء ، يحمل فى مضمونه زيادة حجم الطلب على «صناعة السفن» الالمانية ، التى عانت ضمن ما عانته صناعة السفن الاوروبية بصفة عامة من ركود .

ان هذا الرقم ، بالاضافة الى مبلغ ٩٠ مليون مارك ، خصصته لتحويل الصادرات الطويلة الاجل الى الدول النامية ، يعكس المحرك الاساسى لسياسة « بون » الا وهو العامل الاقتصادى .

ووجهة النظر السياسية ، «ترى أن تقييد التحرك الخارجي بصورة دائمة بالاعتبار الاقتصادى ، قد يحد من مرونته» ، ومن ثم شهدت قاعة مؤتمر الانكتاد الرابع فى نيروبى ، منافسة حزبية بين الاحزاب السياسية المتصارعة ، ولكن فى هذه المرة على مسرح خارجي ، مما كانت موضع نقد شديد داخل البوندستاج ، الالمانى خلال اجتماعه الذى عقد فى الثانى من يونيو ١٩٧٦ .

ويلاحظ ان « بون » ، على الرغم من وعيها بحجم الديون التى تنوء بها الدول النامية ، وتباين الفجوة الاقتصادية بينها وبين الدول المتقدمة ، الا انها حرصت على تأكيد الالتزام بالحرية المطلقة للسوق العالمية فى مجال المواد الاولية . ومن ثم تقوم رؤية « بون » المتعلقة بامكانية تحقيق عدالة أكثر ، فى توزيع الثروة الدولية ، ومزيد من انتقال الموارد الى الدول النامية على أساسها « ٢٩ » .

ـ العمل بمبدأ حرية التجارة وتقسيم العمل الدولى بقدر الامكان ، بما فى ذلك حرية انتقال الخدمات ورأس المال والتكنولوجيا .

ـ توفير الضمانات ازاء احتمال الاستيلاء على الاستثمارات الاجنبية بدون تعويض ، لان هذه الضمانات ستؤدى الى مزيد من تدفق رؤوس الاموال ، وبالتالى التوسع فى الاستثمار داخل الدول النامية .

ـ تحرير التجارة الدولية من اية معوقات تحدها ، فى اطار المفاوضات الجارية حاليا بالنسبة للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات ، مع اتاحة الفرصة أمام صادرات الدول النامية من المنتجات الصناعية .

---

[٢٨] Bulletin June 9, 1976.

[٢٩] Hans-Dietrich Genscher speech on New York, 28 September, 1976 Policy statement by chanallor Helmut Schmidt: 16 Dec. 1976

ـ حق الدولة فى سيادتها على مصادر ثرواتها من المواد الخام .

ـ عدم التأثير عالميا ، عن طريق الاحتكارات والكارتلات من جانب الدول النامية .

ومن هنا كانت معارضتها انشاء مقياس لربط اسعار المواد الاولية ، بتلك الصناعية ، لان هذه الخطوة تعد هدما لاسس تلقائية السوق طبقا لظروف العرض والطلب ، ويمكن ان تدفع كلا الطرفين ، الى المغالاة فى تقدير اسعاره ، ويدخل العالم فى سلسلة من حلقات التضخم اللانهائية ، بالاضافة الى تركيزها على ضرورة قيام الدول الاشتراكية ، بتحمل تبعاتها ازاء النظام الاقتصادى العالمى ، ومساعدة الدول النامية . كما عارضت انشاء صندوق لتثبيت عائدات الدول النامية . لان مبلغ التمويل للصندوق المقترح ، سيأتى معظمه من جانب الدول المستهلكة « اقتراح بمبلغ ٠٠٠ر٠٠٤ مليون دولار » ، وبالتالى ستكون السياسة الاقتصادية الجديدة «neo-Mercantile» هى التى ستحكم توفير المواد الاولية على الصعيد الدولى . بالاضافة الى ان ٣٢٠٪ فقط من احتياطى هذه المواد فى حيازة الدول النامية ٣٧ فى المائة لدى الدول الصناعية الغربية ، ٣٢ فى المائة لدول الكتلة الشرقية . وبمعنى آخر ، ستكون فائدة الدول النامية محدودة فى هذا النطاق ، كما ان عدد الدول النامية المستفيدة فى هذا النظام ، سيكون محدودا بينما باقى الدول النامية ستواجه نفس المشاكل الراهنة ، دون حل جذرى .

وقد كان لاصرار « بون » على موقفها المتمثل فى حماية دعائم نظام السوق الحرة فى المجال التجارى ، على الرغم من اتجاه الولايات المتحدة الامريكية ، وكذلك دول « اوروبا الغربية » الى تقبل الاقتراح الخاص باسعار المواد الاولية ، وتكوين احتياطى عالمى ، واصرار الدول النامية من ناحية اخرى ، على مطالبها ، اثره الواضح فى حدوث نوع من العزلة السياسية فى هذه النقطة ، التى تعكس بصدق ، تشابك العوامل المؤثرة فى القرار الدولى .

خامسا : موقفها من ازمة الشرق الاوسط :

شهدت المنطقة العربية مؤخرا ، الجولة التى قام بها « هانز ديتريش جينشر وزير خارجية المانيا الاتحادية ، وقد تبدو هذه الجولة طبيعية فى اطار الزيارات والاتصالات الدبلوماسية التى تشهدها منطقة الشرق الاوسط بحثا عن اسس السلام وانهاء اسباب الصراع ، خاصة وان « كورت فالدهايم » سكرتير عام المنظمة الدولية للامم المتحدة كان يقوم بجولة مشابهة شملت «اسرائيل» خلال نفس الفترة « فبراير ١٩٧٧ » .

ولكن موضع الجديد فى الجولة التى قام بها الوزير الالمانى ، والذى يحتل فى نفس الوقت منصب رئيس الحزب «الديمقراطى الحر» المتآلف مع الاشتراكيين فى تشكيل الحكومة ، انها حملت فى مضمونها التطور الذى طرأ على موقف « حكومة بون » ازاء الصراع فى المنطقة . فحتى فترة ليست بعيدة كانت المانيا الاتحادية فى حالة غياب شبه كامل عن المسرح السياسى الغربى ، نظرا لاندفاعها الى الجانب الاسرائيلى مرتبطة بقيود « عقدة الذنب » والتكفير عما الصق بالشعب الالمانى من ابادة ملايين من اليهود ، وقد تبلور هذا اقتصاديا فى الاتفاقيات المتتالية الخاصة بالتعويضات .

وحتى بعد ان شهدت بداية السبعينات وفى ظل تولى تآلف الاشتراكيين والاحرار للحكم فى البلاد برئاسة « فيلى برانت » عودة العلاقات الدبلوماسية مع العديد من الدول العربية ، وتوقيع سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية . الا ان تحرك حكومة « بون » كان محكوما بعاملين اساسيين احدهما خاص باستمرار الاحساس « بعقدة الذنب » . والثانى خاص برغبتها فى اللحاق بركب الدول الاوروبية الاعضاء فى السوق المشتركة ورغبتها فى صياغة سياسة خارجية مشتركة ازاء القضايا الدولية ، ومنها ازمة الشرق الاوسط . وبين هذين العاملين كان موقف الحكومة فى « بون » يتردى بين هذا الاتجاه وذاك . وقد كانت الملابسات . والظروف التى اعقبت صدور بيان دول السوق فى الثانى من اكتوبر ١٩٧٢ صورة واضحة لهذا التردى والتذبذب « ٣٠ » .

[٣٠] « استراتيجية السلام فى الشرق الاوسط » : مجلة السياسة الدولية ابريل ١٩٧٤ ص ١١٨ .

بل ان قول « فيلي برانت » بان حيادنا فى الازمة ، لا يعنى حياد ضميرنا ولا يعنى ان ننسى تركه تاريخنا ، والعلاقة الخاصة بين المانيا واسرائيل . والذى جاء بعد عشرة أيام فقط من اعلان بيان السوق الاوروبية المشتركة فى السادس من نوفمبر ١٩٧٣ ، وعلى الرغم من نشوب خلاف فى وجهات النظر بين حكومتى « بون وواشنطون » نتيجة قيام الاخيرة بتصدير الاسلحة من قواعد حلف الاطلنطى الى اسرائيل عبر الاراضى الالمانية . يؤكد الانطباع بان موقف حكومة «بون» كان فى ذلك الوقت تعبيرا عن استجابة لمصالح السوق الاوروبية والحرص على عدم تفكك المجموعة من الداخل ، نظرا للموقف الفرنسى البناء من اطراف النزاع ، أكثر منه وعيا بعدالة الموقف العربى ، أو حقوق الشعب الفلسطينى . والرغبة فى اتخاذ دور ايجابى على مسرح الاحداث الدولية .

« فلسفة التوازن »

وعلى الرغم من البداية الحذرة التى انتهجها « هلموت شميدت » فى اعقاب توليه منصبه عام ١٩٧٤ ، بالنسبة للصراع فى المنطقة ، حيث اعتبر الحديث عن موقف حكومته ازاء تكرار موقف الولايات المتحدة مستقبلا ، بالنسبة لارسال الاسلحة الى اسرائيل عبر الاراضى الالمانية ، مسالة دقيقة للغاية ورفض الاجابة عليه مشيرا الى ان الامر سيكون موضع مشاورات مسبقة « ٣١ » .

الا أن موقف « بون » خلال الاونة الاخيرة ، وبخاصة فى ظل الاتصالات والزيارات المتبادلة بين العديد من رؤوساء الدول العربية والمسئولين فى المانيا الاتحادية . تحدد بصورة واضحة فى مرتكزات أساسية لموقفها ازاء الصراع فى المنطقة ، ولاشك ان النتائج العسكرية والتحركات السياسية التى ترتبت على حرب أكتوبر وكذلك الاثار الاقتصادية ، كان لها الفضل الاول فى « صهر » مواقف دول السوق الاوروبية وضمنها « المانيا الاتحادية » فى بوتقه الرؤية الاكثر موضوعية لابعاد الصراع فى منطقة الشرق الاوسط .

فنجد ان الشعب الفلسطينى اصبح يحتل مكانته فى كافة التصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن حكومة «بون» فلم يعد مجموعة من اللاجئين وانما شعب يتعين ان يأخذ فى الاعتبار حقوقه وحقه فى تقرير مصيره ، حيث ان اهمال هذا الجانب على مدى فترة طويلة لم يحقق انهاء الصراع فى المنطقة .

بل ان الرؤية الالمانية الفيدرالية للمشكلة الفلسطينية تجاوزت مجرد الاعتراف بوجود « شعب » بدلا من « لاجئين فلسطينيين » لتشير الى حقهم فى اقامة سلطة خاصة به فى الاراضى التى يتعين على اسرائيل الجلاء عنها فى اطار التسوية السلمية .

اما الجانب الثانى من سياسة «التوازن» التى تنتهجها حكومة « بون » فهو عدم جواز احتلال الاراضى بالقوة ، وبالتالى يتعين على اسرائيل الانسحاب من الاراضى التى احتلتها فى عام ١٩٦٧ .

يضاف الى ما سبق حق اسرائيل فى البقاء والعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وبذلك يتشكل ابعاد التوازن فى سياسة حكومة بون ازاء الوضع فى الشرق الاوسط .

الدوافع والمحددات :

وقد يمكننا التعرف على الهدف من الجولة الاخيرة التى قام بها وزير خارجية « بون » من واقع اشارته فى خطابه الذى القاه امام الجمعية العامة للامم المتحدة فى سبتمبر ١٩٧٦ ، الى أن التساؤل المطروح حاليا ، ليس فى تكرار الاسس الكفيلة بحل النزاع وانما وضعها موضع التنفيذ الفعلى حيث ان بنودها الرئيسية شملتها قرارات مجلس الامن مع ضرورة الاخذ فى الاعتبار لاجماع الرأى العام العالمى على اهمية حقوق شعب فلسطين ، وذلك بالطبع الى جانب حق اسرائيل فى البقاء داخل حدود « ٣٢ » .

---

[٣١] The Bulletin 19 July, 1974.
[٣٢] Bulletine, October 3, 1976.
Bulletine, April 6, 1976.

كما يبدو تفسير هذه الجولة ـ ايضا ـ من اعلان « بون » ان جهودها فى اطار السوق الاوروبية المشتركة يعد تعبيرا عن اهتمامها الخاص بالحل السلمى للنزاع الذى يقع فى الجنوب منها ، والذى تبدو امكانية التوصل اليه الان اكثر وضوحا عما مضى وانه يجب الا تقنع اوروبا بدور « المتفرج » والفرصة مواتية الان .

ولكن يجب الا يغفل بنا هذا التناول السياسى ، القول بدور العامل الاقتصادى اداة وهدفا فى السياسة الخاصة بحكومة بون تجاه المنطقة كما يجب الا يدفعنا بعيدا فى« احلام اليقظة » متصورين ان الكفة قد اصبحت مرجحة فى يد العرب بصفة مطلقة .

وبالنسبة للنقطة الاولى ، نرى أن الحوار « العربى الاوروبى » تنظر اليه الدوائر الاخيرة بانه ترجمة لمصالحها ازاء المنطقة الجنوبية لها ، وهذا عامل اقتصادى محض ، الا ان الدوائر الاوروبية رفضت بشدة الموافقة على منح منظمة التحرير الفلسطينية وضع رسمى فى داخل الحوار ، كما انها لم تستجب لمطالبة الدول العربية بالغاء الاتفاقية التجارية المعقودة مع اسرائيل فى يونيو ١٩٧٥ . واذا كانت« بون » قدوقعت سلسلة من الاتفاقيات والمساعدات الاقتصادية مع الدول العربية مثال الاردن وسوريا وكذلك مصر التى حصلت على مساعدة مالية وسلعية تقدر بـ ٢٣٠ مليون مارك تم الاتفاق عليها فى مارس ١٩٧٦ ، بالاضافة الىمساهمة الخبرة الالمانية الغربية فى تقديم التكنولوجيا الفنية بالنسبة لمشروع منخفض القطارة .

فانها قامت فى نفس الوقت وبالتحديد فى يوليو ١٩٧٦ ، بتوقيع اتفاقية مع اسرائيل لتقديم ١٤٠ مليون مارك لعام ١٩٧٦ «من أجل اغراض التوطن السكانى البنك التنمية الاسرائيلى ، واصلاح وتطوير الشبكة التليفزيونية» الى جانب الاتفاقية الموقعة بين الجانبين لتشجيعوتسهيل انتقال راس المال من جانب المنشآت الالمانية الى اسرائيل . والتى وصفها وزير الخارجية جينشر بأنها تدعيما لرغبة « بون » فى توثيق روابطها الاقتصادية مع اسرائيل طبقا لاسس المساواة فىالحقوق وحرية انتقال راس المال .

كما رفضت الموافقة على قرار الامم المتحدة الصادر فى نوفمبر ١٩٧٥ والخاص « باعتبار الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية والتمييز العنصرى » بحجة ان القرار يفتقر الى اساس يستند اليه ، بالاضافة الى كونه يمثل تهديدا لمستقبل عمل المنظمة الدولية بمخاطر أساسية .

الخاتمة :

وفى نهاية هذه المحاولة لاستكشاف الخطوط العامة التى حكمت المواقف الدولية لالمانيا الاتحادية ، خلال الفترة الزمنية الاولى لتولى **«هيلموت شميدت»** منصب المستشارية ، يتضح لنا مدى أهمية العامل الاقتصادى، كهدف وسلاح للسياسة الخارجية « لبون » وكيف ان الظروف الدولية ذاتها ساعدت على تعاظم اهميته .

ذلك ان السنوات الماضية ، شهدت من اضفاء صفات العملاق الاقتصادى ، ما جعل الوجود الدولى «لبون» على المسرح السياسى ، يعانى من اختلال التوازن بين الدورين . ولكن منذ عام ١٩٧٤ ، وفى ظل الانضمام الى المنظمة الدولية للامم المتحدة ، والانجاز الايجابى الذى حققته سياسة «Ostpolitik» والذى توجته « بمؤتمر الامن الاوروبى » كان لابد من قيام « بون » بتلمس طريقها الى مواقع التأثير السياسى بالنسبة للعديد من القضايا والمواقف الدولية، منطلقة من قوتها الاقتصادية .

لقد اتضح ذلك فى نطاق علاقتها بحلفائها الغربيين ، وشركائها الاوروبيين، الى جانب نظرتها الى جيرانها الشرقيين ، بالاضافة الى رؤيتها المحددة بدوافعها الاقتصادية ، للحوار بين الشمالوالجنوب، واخيرا بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط .

ولكن لابد من الاشارة ، الى أن العامل الاقتصادى ، وبنفس القدر من الاهمية التى يضفيها فىمجال التقرب السياسى، يمكن أنيكون سببا فى التنافس ومن ثم التوتر السياسى على مستوى العلاقات ، اوبالنسبة للرواية المحدودة «بمصالح الذات» بعيدا عن الاحساس بالمتطلبات الملحة للاخرين ،

وهنا تبرز اهمية « صانع القرار السياسى » وقدرته علىالاستخدام المتوازن لهذا السلاح، بما لا يؤدى الى الصدام السياسى ، سواء فى دائرة الحلفاء ، او فى نطاق الشركاء ، او على صعيد المحافل الدولية ، وفى مجالات الصراعات الاقليمية » . ■

دراسة

نحو صندوق عربي واحد للتنمية الاقتصادية

د . جوده عبد الخالق

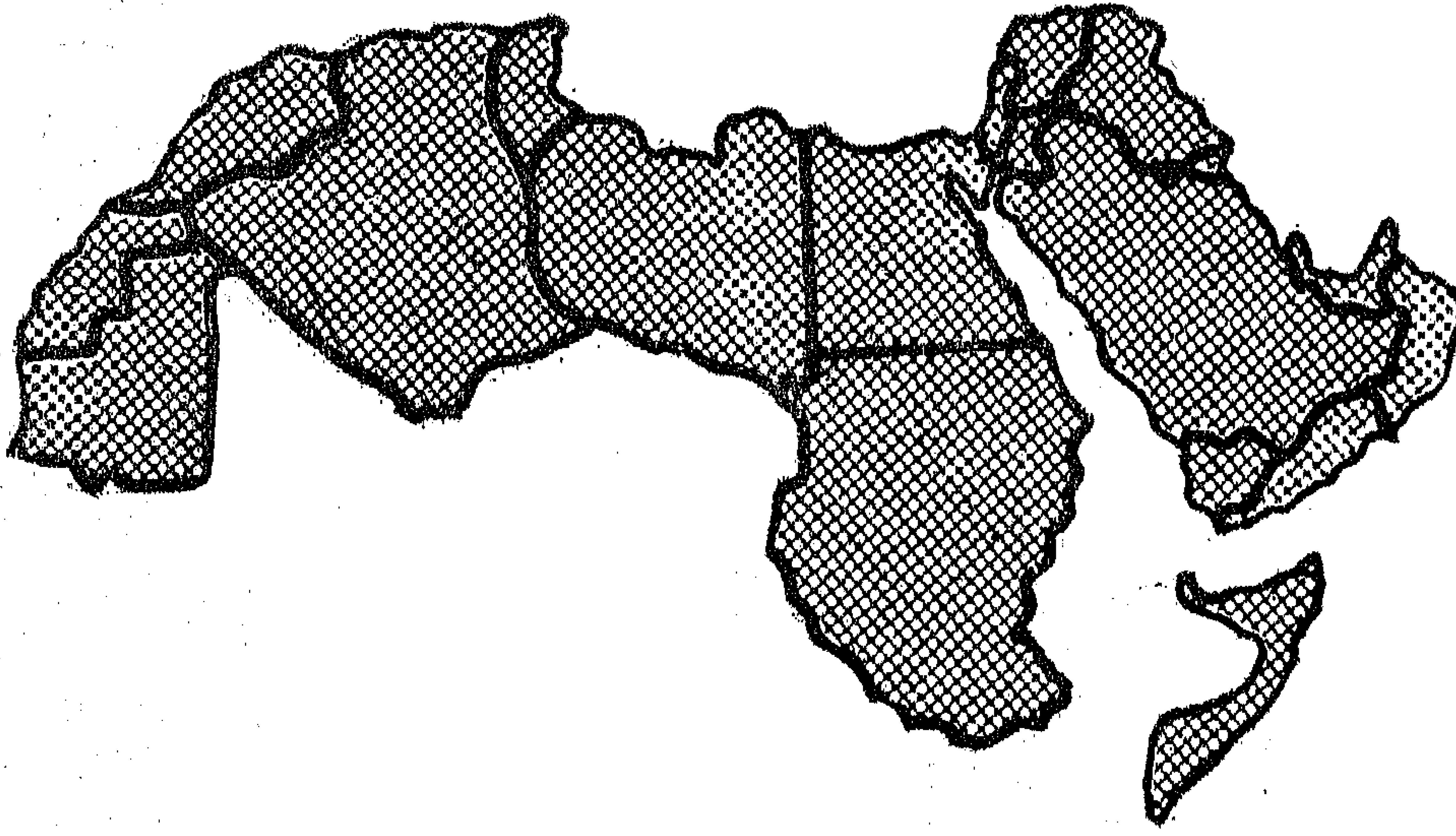
مدرس الاقتصاد بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

ارتكزت مجهودات الاندماج او التكامل الاقتصادى العـربى حتى عهد قريب ، على الفكر النظرى التقليدى فى الاندماج او التكامل الاقتصادى ، ذلك الفكر الذى يرى فى تحرير التجارة ، الوسيلة الفعالة لتحقيق رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي . ومن هنا كانت أهم الخطوات الفعلية التى اتخذت على صعيد الاندماج الاقتصادى العربى - ونقصد بذلك اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية عام ١٩٥٧ وقرار السوق العربيه المشتركة عام ١٩٦٤ [1]

وتنص اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، كماهو معروف على تحقيق اهداف خمسة هى : حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال ، وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية ، وحرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط

---

(1) راجع فى ذلك ، على سبيل المثال ، د. احمد الغندور ، الاندماج الاقتصادي العربى ، القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٠ ، ص ١١١ - ١٢٥ .



الاقتصادى ، وحرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانىء والمطارات المدنية ، وحقوق التملك والايصاء والارث . وهذه بلا شك اهداف طموحة . وقد جاء قرار السوق العربية المشتركة ، باعتباره الخطوة التنفيذية لوضع اتفاقية الوحدة الاقتصادية موضع التطبيق ، جاء متواضعا بدرجة كبيرة ، اذ نص على تحرير جزئى لانتقال البضائع «٢» ولم يتضمن أية نصوص لتحرير انتقال عناصر الانتاج . وبذلك انحصرت اهم مجهودات التكامل الاقتصادى العربى ، فى تحرير جزئى للتجارة ، متخذة بذلك أساسا لها ، النظرية الكلاسيكية فى الاندماج الاقتصادى ، وما تخلعه هذه النظريه من أهمية كبيرة على تحرير التبادل التجارى ، اى على تخصيص الموارد على الاستعمالات المختلفة ، هذه النظرية لا تصلح — نظرا لطبيعةفروضها ومنهجها التحليلى — كأساس لمجهودات الاندماج فى البلاد المتخلفة . ان الاساس النظرى للاندماج فى اطار هذه البلاد ، يجب أن يركز على الاثار التنموية الديناميكية ،

(٢) د. احمد الغندور ، المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

وليس على الاثار التخصيصية الاستانيكية «٣» هذا يعنى ان مجهودات التكامل او الاندماج ، ينبغى أن تقلل من التركيز على تحرير التجارة ، وتزيد من التركيز على التنمية المتناسقة ، بغية خلق هياكل انتاجية متكاملة فى البلاد الاعضاء . أى ان الاندماج الاقتصادى بين البلاد العربية ، يجب تخطيطه من خلال تخطيط الانتاج ، على أساس من التنمية الاقليمية المتناسقة .

ومن ناحية أخرى ، فان نجاح عملية الاندماج وفعاليتها ، تقتضى توفير البنية الاساسية اللازمة لهذه العملية ، فى شكل مؤسسات تضطلع بالجوانب المختلفة لها . وعلى وجه التحديد ، يقتضى الامر تكوين اتحاد مدفوعات اقليمى ، وصندوق استثمار اقليمى ، وهيئة للتخطيط على مستوى المنطقة العربية «٤» ومن الملاحظ ان تراكم الموارد المالية لدى الدول العربية المصدرة للنفط ، قد أدى الى انشاء العديد من مؤسسات تمويل التنمية بصورها المختلفة . واغلب هذه المؤسسات ، له طابع وطنى ، والجزء الاقل له صفة اقليميه «٥» وهدفنا فى هذا البحث ، يتركز فى توضيح ان انشاء هذا العدد الهائل من مؤسسات التمويل الانمائى ، وان كان يحقق أهدافا أخرى ، الا انه ليس الوسيلة الفعالة لمواجهة التحديات التى تنتظر الامة العربية على طريق التنمية الاقتصادية . ومثل هذا النمط لمؤسسات تمويل التنمية ، ينطوى على عدة مثالب ، اهمها ، جعل نشاط تمويل الاستثمار عرضة للتقلبات السياسية ، وصغر حجم الاستثمار الذى يمكن لاى صندوق القيام به منفردا — وبالتحديد صغر حجم الاستثمار بالنسبة للطاقة الاستيعابية للبلاد العربية ، وفضلا عن ذلك ، فان هذا النمط لمؤسسات تمويل التنمية ، يفوت على البلاد العربية مزايا لا يستهان بها ، من ناحيتين ، تمكين البلاد العربية من مواجهة الشركات متعددة الجنسية بفعالية فى مجال المساومة للحصول على التكنولوجيا اللازمة لمشروعات التنمية ، والقيام بمشروعات الاستثمار على نطاق العالم العربى Infrastructure Projects مثل النقل والمواصلات .. الخ .

ويهدف هذ البحث ، الى توضيح المثالب المشار اليها ، فى مجال تمويل التنمية ، والفوائد التى يمكن أن تجنيها البلاد العربية ، لو اتجهت نحو شكل من أشكال التكتل او الاندماج ، وسيعتبر هذا بمثابة اساس علمى للدعوة لانشاء صندوق اقليمى واحد للتنمية فى العالم العربى ، ومن هنا تتضح عناصر بحثنا . ففى الجزء الثانى منه ، نحاول تكوين فكرة عن المؤسسات المختلفه لتمويل التنمية فى العالم العربى . وفى الجزء الثالث ، نتعرض بالتفصيل لاهم العيوب او المثالب التى ينطوى عليها مثل هذا الوضع . ونتناول فى الجزء الرابع ، المزايا التى يمكن ان تجنيها البلاد العربية ، لو كتلت جهودها فى حقل تمويل التنمية الاقتصادية ، والاسس العامة لتكوين صندوق عربى واحد لتمويل عملية التنمية . والجزء الخامس والاخير خاتمة البحث ، وفيها تبلور النتائج الرئيسية التى توصلنا اليها .

المؤسسات الحاليه لتمويل التنمية فى العالم العربى:

يوجد حاليا ما يقرب من عشرين مؤسسة لتمويل التنمية فى العالم العربى «٦» وباستثناء المصارف الوطنية للتمويل الانمائى الداخلى ، يمكن تصنيف هذه المؤسسات طبقا للاساس التالى :

---

(٣) د. محمد محمود الامام «تخصيص أم تنمية الموارد» ، بحث مقدم للمؤتمر الرابع لاتحاد الاقتصاديين العرب ، الكويت ١٧ — ٢٠ مارس ١٩٧٣ .

(٤) مما يحمل على التفاؤل ، أنه تم مؤخرا فى الرباط ، توقيع اتفاقية صندوق النقد العربى الذى تقرر ان يكون رأسماله ٢٥٠ مليون دينار عربى حسابى (الدينار العربى الحسابى = ٣ وحدات من حقوق السحب الخاصة) انظر الاهرام ٢٩ ابريل ١٩٧٦ .

(٥) هناك ما يقرب من عشرين مؤسسة لتمويل التنمية فى العالم العربى، تكون اغلبها منذ بداية السبعينات . راجع فى ذلك ، ابراهيم شحاته ، المؤسسات العربية للتمويل الانمائى (بعض الملاحظات العامة) بحث مقدم الى الحلقة الحادية عشرة للدراسات الدولية — المعهد الوطنى للادارة والانماء — بيروت (فى حزيران ١٩٧٥) . نشر البحث أيضا فى مجلة السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٧٥ .

(٦) سوف نعتمد فى هذا القسم الى حد كبير ، على المعلومات القيمة فى دراسة الدكتور ابراهيم شحاته المشار اليها سابقا ، انظر ابراهيم شحاته ، «المؤسسات العربية للتمويل الانمائى» ، مرجع سابق .

«أ» **مؤسسات وطنية شبه انمائية**، وهي تلك المؤسسات التي تعمل بتمويل التنمية الاقتصادية بشروط تجارية، فالمفروض انها تهدف الى الربح وخدمة التنمية في آن معا «٧». وهذه المؤسسات هي حسب تاريخ انشائها: البنك العربي الافريقي «١٩٦٤» الشركة السودانية الكويتية للاستثمار «١٩٧٢» الشركة العربية الافريقية للاستثمارات التجارية الدولية «شركة كويتية» «١٩٧٢» الشركة المصرية الكويتية للاستثمار «١٩٧٤» الشركة السعودية المصرية للاستثمار «١٩٧٤» المؤسسة المالية العربية «شركة لبنانية» ١٩٧٤

«ب» **صناديق وطنية للتمويل الخارجي**، وتهتم بالتمويل الانمائي الاقليمي على أسس غير تجاريه. وهذه الصناديق هي: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصاديه العربية «١٩٦١» صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي «١٩٧١» صندوق التنمية السعودي «١٩٧٤» الصندوق العراقي للتنمية الخارجية «١٩٧٤».

«ج» **مؤسسات عربية مشتركة للتمويل الانمائي**، وهي مؤسسات شارك في تاسيسها اكثر من بلد، وتمارس نشاطها، اما على مستوى المنطقة العربية، واما في افريقيا، وهي: المصرف العربي الدولي للتجارة الخارجية والتنمية «١٩٧١» الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي «١٩٧٢» المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا «١٩٧٤» الشركة العربية للاستثمار «الرياض» «١٩٧٤» الشركة العربية للاستثمارات البترولية «١٩٧٤».

«د» **مؤسسات أخرى**: بنك التنمية الاسلامي «جدة» شركة الكويت للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية «١٩٦٥» الشركة الكويتية للاستثمار، الشركة الافريقية العربية للاستثمارات والتجارة الدولية «الكويت» «١٩٧٢» اتحاد البنوك العربية والفرنسية «يوباف» ١٩٦٩، «البنك العربي الاوربي» «١٩٧٢» البنك الفرنسي العربي للاستثمار الدولي [فراب] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار «١٩٧٤».

ويهمنا ان نبدي الملاحظات التالية، حول طبيعة هذه المؤسسات ومجال نشاطها.

أولا: أن الجزء الاكبر من هذه المؤسسات، ينصرف الى التمويل التجاري للتنمية سواء بطريق مباشر بالمساهمة في رأسمال المشروعات، أو بطريق غير مباشر، باقراض المشروعات أو شراء سنداتها، وينطبق هذا على وجه الخصوص على شركات الاستثمار، التي يتمثل جزء هام من نشاطها، في ادارة الاصدارات الدولية خارج المنطقة العربية «٨».

ثانيا: أن بعض هذه المؤسسات، وان كان الهدف من انشائه هو نقل جزء من الموارد المالية من حيث تتوافر «في الدول العربية المنتجة للنفط» الى حيث تندر، الا أن واقع نشاطها يظهر تحيزا واضحا لصالح الانشطة غير الانمائية، وبالذات تمويل التجارة الخارجية. ويصدق هذا بالذات على البنك العربي الافريقي، والمصرف العربي الدولي للتجارة الخارجية والتنمية. فالبنك العربي الافريقي يتركز نشاطه حول تمويل التجارة الخارجية، ويوجه جزءا طفيفا فقط لتمويل التنمية. فمن اصول بلغت قيمتها ٢٥٧٫٥ مليون جنيه استرليني في ٣١ - ١٢ - ١٩٧٤، بلغ المخصص للاوراق المالية والاستثمارات وقروض التنمية ١١٫٤ مليون جنيه استرليني فقط «٩».

---

(٧) لايخفى ما في هذين الهدفين من تعارض، ولقد ترتب على ذلك، ان فضحت اغلب المؤسسات المذكورة بهدف خدمة التنمية، في سبيل تحقيق أكبر للارباح، على ما سيأتي بيانه فيما بعد.

(٨) د. ابراهيم شحاته، «الثراء البترولي في مواجهة مشاكل التنمية العربية»، السياسة الدولية، العدد ٣٦، ابريل ١٩٧٤، ص ٣٢.

(٩) البنك العربي الافريقي، تقرير مجلس الادارة، الميزانية العمومية وحسابي الارباح والخسائر وحساب التوزيع للسنة المنتهية في ١٩٧٤/١٢/٣١ ص ص ٣٢ - ٣٣

وهى نسبة لا تتعدى ٤ر٤ فى المائة من الاستثمارات .

ثالثا : أن مجموعة البنوك الاوربية ـ العربية المشتركة ، كاتحاد البنوك العربية الفرنسية ، والبنك العربى الاوربى ، والبنك الفرنسى العربى للاستثمار الدولى ، لا تهتم بتمويل التنمية فى العالم العربى ، بقدر ما تعتبر حلقات فى سلسلة اعادة تدوير عائدات البترول « ١٠ » . ولذلك لا يجوز أن تتوقع منها شيئا ذا بال فى مجال التمويل التنموى .

رابعا : أن هذه المؤسسات جميعا حديثة النشأة . فاذا استثنينا الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، وشركة الكويت للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية ، والبنك العربى الافريقى ، واتحاد البنوك العربية الفرنسية ، نجد أن باقى المؤسسات جميعا ، ظهرت الى الوجود خلال السبعينات فقط . بل ان حوالى عشر مؤسسات ظهرت منذ ١٩٧٤ . وتفسير ذلك ، هو الارتفاع الشديد فى أسعار البترول بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وما ترتب على ذلك من تعاظم الموارد المالية للدول المصدرة للبترول .

خامسا : أن المؤسسات التى يمكن القطع بأن نشاطها يتمثل فى تمويل التنمية الاقتصادية على اساس غير تجارى ، هى الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، وصندوق أبو ظبى للانماء الاقتصادى العربى ، صندوق التنمية السعودى ، والصندوق العراقى للتنمية الخارجية « ١١ » . وهذه هى المؤسسات التى سينصب عليها بحثنا .

الهيكل الحالى لصناديق التنمية فى العالم العربى :

يحتوى الجدول ١ على البيانات الاساسية عن صناديق التنمية فى المنطقة العربية . وهذه البيانات توضح مجموعة من الحقائق ذات الدلالة بالنسبة لصناديق التنمية العربية :

١ ـ فمن بين الصناديق الخمسة ، يوجد صندوق واحد له صفة الاقليمية ـ ذلك هو الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى . اما الصناديق الاربعة الاخرى ، فهى صناديق وطنية ، أنشاتها الدول المنتجة للنفط ، لكى تتولى ادارة القروض والمساعدات التى تقوم بها . ومعنى ذلك أن الموارد المالية التى تتدفق عن طريق الصناديق الوطنية الاربعة ، هى من قبيل التدفقات الثنائية . ويقع على الصندوق العربى وحده ، عبء تقديم القروض والمساعدات متعددة الاطراف . فاذا افترضنا أن القروض والمساعدات الثنائية أكثر حساسية للاعتبارات السياسية من القروض والمساعدات متعددة الاطراف « ١٢ » ، لادركنا المثالب التى ينطوى عليها الهيكل الحالى لصناديق التنمية ، اذ يخشى أن تتوقف نظرة الصناديق الوطنية فى بحثها لطلبات القروض المقدمة اليها ، على طبيعة العلاقات السياسية السائدة بين الدولة التى يتبعها الصندوق والدولة طالبة القروض . ومما يزيد من أهمية هذا الاعتبار ، أن هناك درجة كبيرة من التفاوت بين الدول العربية فيما يختص بنظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

وبالاضافة الى ذلك ، فان صيغة الصندوق الوطنى ، تفرض بالضرورة نوع التمويل الانمائى

---

(١٠) فتمعن نشاط هذه المؤسسات ، يبين أنها لم تلعب بعد دور الوسيط النشط فى نقل موارد تمويلية كبيرة من الاسواق الاوروبية الى العالم العربى ، انظر د. ابراهيم شحاته ، « الثراء البترولى فى مواجهة مشاكل التنمية » ، مرجع سابق ، ص ٣١ وقارن
R. El Mallakh, «The Absorptive Capacity of the Arab World and Investment Policies,» paper presented to the Seminar on Investment Policies of Arab Oil Producing Countries, 18-20 February 1974, tuwait, p. 10.

(١١) سنستبعد بنك التنمية الاسلامى من هذه المجموعة لسببين ، الاول : ان أساس عمل البنك لم يتضح بعد . فلسنا نعرف ما اذا كان البنك سيقرض بفائدة او بدون فائدة ، أو لا يقرض على الاطلاق ، تمشيا مع مفهوم بعضهم للشريعة الاسلامية . والسبب الثانى ، هو ان البنك لا يمارس نشاطه على مستوى المنطقة العربية فقط ، وانما على مستوى العالم الاسلامى .

(١٢) مما يدعم هذا الفرض ، ان الدول المتقدمة ، تفضل القنوات الثنائية لتقديم القروض والمساعدات .
Partners in Development, Report of the Commission of International Development, New York, 1969, p. 301.

جدول ١ ــ بيانات مقارنه عن صناديق التنمية العربية

الاســـم	(١) تاريخ الانشاء	(٢) النـــوع	(٣) رأس المال الحالى	(٤) مجال النشاط	(٥) ملاحظـــات
١ ــ الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية	ديسمبر ١٩٦١	مؤسسة عامه وطنيـه	١٠٠٠ مليون دينار كويتى (٣ر٤٥ بليون دولار)	قبل يوليو ١٩٧٤ تمويل المشروعات العربية ، وبعد هذا التاريخ ، تمويل المشروعات والبرامج فـــى الدول النامية	زيد رأسماله فى يوليو ١٩٧٤ من ٢٠٠ الى ١٠٠٠ مليون دينار
٢ ــ الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى	ديسمبر ١٩٧١	مؤسسة عامه اقليميـه	٤٠٠ مليون دينار كويتى (١ر٣ بليون دولار)	تمويل المشروعات الاستثماريه بتوفير الخبرات والمعونات الفنيه فى البلاد العربيـه	زيد رأسماله مؤخرا (ابريل ١٩٧٦) من ١٠٠ الى ٤٠٠ مليون دينـار
٣ ــ صندوق أبو ظبى للانماء الاقتصادى العربى	يوليو ١٩٧١	مؤسسة عامه وطنيـه	٢ بليـون درهـــم (٥٠٠ مليون دولار)	قبل ١٩٧٤ تمويل مشروعات التنمية فى الدولـــ العربية ، بعد ٧٤ تمويل الاسهام فى مشروعات التنميه فى البلاد العربية والاسيوية والافريقية الاسلاميـة	يمول مشروعات نقط ، بدأ نشاطه عام ٧٣/٧٤ زيد رأسماله عام ٧٤ من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ مليون درهم.
٤ ــ الصندوق السعودى للتنمية	سبتمبر ١٩٧٤	مؤسسة عامه وطنيه	١٠ بلايين ريال (٢ر٨) بليون دولار	تمويل مشروعات التنمية خصوصا مشروعات البنية الاساسية .	
٥ ــ الصندوق العراقى للتنمية	١٩٧٤	مؤسسة عامة وطنية	٥٠ ملايين دينار عراقى (١٧٠ مليون دولار)	ليست هناك بيانات متاحة عن نشـاط الصندوق	

المصـــادر :

[١] صندوق أبو ظبى للانماء الاقتصـــادى العربى ، القوانين والمراسيم الاميرية المنشئة والمنظمة للصندوق ، بدون تاريخ .

(٢) Dr. Hassan M. Selim, «Abu Dhabi, Fund for Arab Economic Development», (Mimeograph), n.d.

[٣] الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، اتفاقية انشاء الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، بدون تاريخ .

[٤] د . ابراهيم شحاتة ، ((المؤسسات العربيـة للتمويل الانمائى [بعض الملاحظات العامة])) ، المرجع السالف الذكر

[٥] ـــــــ ، ((التنظيمات المؤسسية والادارية للاجهزة المسئولة عن اموال الاستثمار بالدول العربية ومدى فاعلية هذه الاجهزة والاعتماد عليها)) ، بحث مقدم لندوة السياسات الاستثمارية للدول العربية المنتجة للنفط ، الكويت ، ١٨ ـــ ٢٠ فبراير ١٩٧٤ .

[٦] الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، القـانون والنظام الاساسى ، يشمل القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٤ الصادر بدلا من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦١ المنشىء للصندوق

[٧] ـــــــ ، بيانات أساسية ، فبراير ١٩٧٥ .

[٨] جريدة الاهرام ، ١٩٧٦/٤/٢٩ .

الذى يمكن القيام به ، وهو غالبا ما يكون تمويل مشروعات انمائية ، وليس تمويل برامج تنمية ، ذلك أن من الاسهل — بصرف النظر عن حجم التمويل المطلوب — اتخاذ قرار بشأن مشروع معين . وليس كذلك الامر فى حالة البرنامج «١٤» الانمائى ، اذ يتضمن البرنامج بالضرورة ، نظاما للاولويات ، يعكس الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية في الدول التى تتقدم بطلب القرض . وقد لا تروق مثل هذه الفلسفة للدولة التى يتبعها الصندوق . ومن عيوب التمويل المشروعى ، أنه قد يؤدى الى تحيز تجاه المشروعات كثيفة رأس المال ، باعتبار أن مستلزماتها تستورد أساسا من الخارج « ١٥» فاذا ما سلمنا بأن الوضع فى المنطقه العربية ، يتطلب برنامجا انمائيا على أساس من التنسيق الاقليمى ، لاتضح لنا أن صيغة الصندوق الوطنى — من هذه الزاوية — ليست هى أنسب الصيغ كاطار لتمويل التنمية الاقتصادية فى المنطقة العربية . فلقد كان لحساسية أجهزة التكامل أو الاندماج الاقتصادى فى الماضى ، لتفاوت الانظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الدول العربية ، أثر كبير في عدم نجاح مجهودات التكامل الاقتصادى بين هذه الدول . وانطلاقا من هذا ، نجد أنه لكى تنجح صناديق التنمية فى المهام الجسام المنوطة بها لتنمية المنطقة العربية ، يجب أن تكيف هذه المؤسسات ، بحيث تكون القرارات فيها فى أيدى الادارة الفنية ، بعيدا عن السلطة السياسية لحكومات البلاد المعنية « ١٦» .

٢ — قد يبدو لاول وهلة ، أن أغلب هذه الصناديق يتمتع بموارد مالية مناسبة . فرأسمال الصندوق الكويتى يناهز ٣٫٥ بلايين دولار ، ورأسمال الصندوق العربى ١٫٣ بليون دولار ، ورأسمال الصندوق السعودى ٢٫٨ بليون دولار . ولكن الاستنتاج يقتضى التفرقة بين رأس المال المسموح به ، ورأس المال المدفوع . فقد بلغ رأس المال المدفوع للصندوق الكويتى فى مايو ١٩٧٥ : ٣٢٨ مليون دينار كويتى «حوالى ١٫١٣ بليون دولار » ، أى حوالى ثلث رأس المال المصرح به . وليست لدينا بيانات عن رأس المال المدفوع بالنسبة للصناديق الاخرى . واذا افترضنا أن نسبة رأس المال المدفوع الى المصرح به هى الثلث ، لكان مجموع رأس المال المدفوع لصناديق التنمية الخمسة ، حوالى ٢٫٧ بليون دولار . وعادة ما يكون الاقراض فى حالة هذه الصناديق ، فى حدود رأسمالها المدفوع « ١٧» . ولا شك أن حجم هذه الصناديق ، يعتبر صغيرا جدا بالنسبة لاحتياجات التنمية الاقتصادية فى المنطقة العربية «١٨» .

وتبدو ضآلة الموارد المخصصة للتمويل الانمائى من خلال هذه الصناديق ، اذا لاحظنا ان دول الاوبك ، واغلبها دول عربية ، قد تعهدت بمبلغ ١٦ بليون دولار لمساعدة الدول النامية ، بلغ المنصرف منها ٥ بلايين دولار ، منها ١٤٦٠ مليون دولار

---

(١٤) انظر عمود «(٤)» فى جدول ١ وتجدر الاشارة الى أن المدير العام للصندوق الكويتى ، قد أشار الى هذه الصعوبات فى تبريره لاقتصار نشاط الصندوق حتى عام ١٩٧٤ على تمويل المشروعات . انظر
A. Al-Hamad, «Bilateral Development Aid — The View from the Kuwait Fund»,
(Mimeograph, Jan, 1974).

وجدير بالذكر ، أنه بمقتضى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٤ باعادة تنظيم الصندوق الكويتى ، أصبح من المسموح به تمويل برامج الانماء بالاضافة الى المشروعات .

(١٥) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، الاطار العام لبرنامج زيادة تدفق الموارد المالية لاقراض الانماء الاقتصادى فى العالم العربى ، فبراير ١٩٧٤ ، ص ١٣ .

(١٦) تراجع المادة ٥ من كل من النظام الاساسى للصندوق الكويتى ، وقانون انشاء صندوق أبو ظبى للانماء الاقتصادى العربى .

(١٧) وهذا هو المبدا الحاكم فى سياسة الاقراض للصندوق الكويتى ، اذ أنه رغم أن الصندوق يملك ، بحكم نظامه الاساسى (للمادة ٢٣) الاقتراض فى حدود رأسماله المصرح به ، الا أنه التزام بالتمويل فى حدود راسماله المدفوع انظر د. ابراهيم شحاته ، « الثراء البترولى فى مواجهة مشاكل التنمية العربية » مرجع سابق ، ص ٣٥

(١٨) تقدر دراسات البنك الدولى والامم المتحدة ، احتياجات الدول العربية ذات العجز من الموارد التمويلية بحوالى ٢٣ بليون دولار خلال الفترة ١٩٧٦ — ١٩٨٥ ، ويقدر الصندوق العربى للانماء الاقتصادى ، أن هذا الرقم قد يرتفع الى ما بين ٥٥ — ٦٦ بليون دولار . انظر ، الصندوق العربى للانماء الاقتصادى الاطار العام لبرنامج زيادة تدفق الموارد المالية ، مرجع سابق ، ص ص ٥ — ٦ وطبقا لتقديرات منظمة الاغذية والزراعة ، تقدر النفقات اللازمة لاستصلاح الاراضى القابلة للزراعة فى السودان والعراق وسوريا ، بحوالى ٤٤ بليون دولار .

قروض للبنك الدولى و١٢٢٠ مليـون دولار ، لتسهيل النفط التابع لصندوق النقد الدولى «١٩»

ولابد ان ينعكس تواضع رأسمال هـذه الصناديق« ٢٠ » فى حجم القروض التى يمكن لكل منها ان يقدمها . فيذكر التقرير السنوى لاكبر هذه الصناديق ، وهو الصندوق الكويتى ، أن القروض التى ووفق عليها للعام المالى ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ بلغت جملتها ٦ر٤١ مليون دينار كويتى «حوالى ١٤٤ مليون دولار » ، والقروض التى وقعت اتفاقياتها بلغت ٦ر٢٧ مليون دينار كويتى «حوالى ٩٥ مليون دولار «٢١» وبلغت قروض صندوق أبو ظبى ومساهماته فى راسمال مشروعات الاستثمار «٢٢» حتى ٣١ ــ ٣ ــ ١٩٧٥ : ٧ر٢٦٥ مليـون درهـم « حوالى ٧ر٦٦ مليون دولار » ، وبلغت القروض التى عقدها الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى خلال الفترة ديسمبر ١٩٧٣ ــ أبريل ١٩٧٤ : ٨ر٣٨ مليون دولار « ٢٣ » .

٣ ــ انه باستثناء الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية الذى أنشىء منذ فترة طويلة نسبيا ، والذى يعتبر بحق تجربة رائدة فى مجال التمويل الاقليمى للتنمية ، ظهرت الصناديق الاربعة الاخرى فى غضون أربع سنوات فقط ، بين ١٩٧١ ، ١٩٧٤ ، بل ان تكوين هذه الصناديق ، تم بمعدل صندوقين كل سنة «تم تأسيس الصندوق العربى وصندوق أبو ظبى عام ١٩٧١ ، وانشىء الصندوق السعودى والصندوق العراقى عـام ١٩٧٤ » ، وهو معدل خيالى لتكوين مثل هذه المؤسسات الخطيرة ، يخشى ان يفوق طاقة العالم العربى على استيعابها ؟ والواقع ان اقدم هذه الصناديق وأكثرها خبرة وأكبرها من ناحية الموارد المالية ، وهو الصندوق الكويتى يعانى من مشكلة نقص الكوادر والخبرات البشرية المناسبة «٢٣» واذا كانت هذه هى حال الصندوق الكويتى ، فان الوضع بالنسبة للصناديق الاخرى ، يتوقع ان يكون اسوأ . فلا غرو اذن ان تاخر صندوق ابو ظبى ما يقرب من عامين بعد انشائه ، قبل ان يبدأ فى ممارسه نشاطه «حيث بدأ نشاطه فى ابريل ١٩٧٣ ــ انظر الجدول ١ » . كما ان الجهاز الفنى فى الصندوق العـربى لـلانماء الاقتصـادى والاجتماعى ١٩٧٣ كان يتمثل فى ١٦ شخصا فقط «٢٤» وقد يقال انه يمكن تدبير بعض النقص فى الكفاءات بالبشريه اللازمة ، عـن طـريق الاستعانة بالكفاءات العربية فى المهجر . وليس هنا مجال بحث امكانية هذا الحل ، ولكن يجب الاشارة الى انه يلزم معاملة هذه الكفاءات ماديا ، بدرجة تغريها على العودةوالبقاء . ومن ناحية أخرى ، فلا مفر من ان تتنافس صناديق التنمية مع بعضها بعضا ، ومع المنظمات الدولية والاقليمية ، بل ومع البنوك وشركات الاستثمار «٢٥» ومؤدى كل هذا دون شك ، هو رفع تكاليف التمويل ، وهو ما يهدد بانخفاض كفاءة الاداء لهذه المؤسسات الحيوية . وهذا يعنى ان كثرة عدد صـناديق التنمية ، ليس خيرا خالصا ، بل ان له مساوىء تستدعى التفكير الجدى فى هيكل هذه الصناديق فى المنطقة العربية .

---

(١٩) البنك الدولي للتعمير والتنمية ،نشاط البنك الدولى ١٩٧٥ ، اهم ما جاءفى التقرير السنوى ، صص ٢٠ ــ ٢١

(٢٠) نقصد هنا راس المال الفردىلكل صندوق على حدة ، والذ ىيقـدر(بافتراض انه يساوى ثلث رأس المال المصرح به) بــ ١١٣٠ ، ٤٣٠ ، ٩٣٠،١٦٧ ، ٥٦ مليون دولار للصندوق الكويتىوالصندوق العربى ، وصندوق أبو ظبى، والصندوقالسعودى ، والصندوقالعراقى

(٢١) Kuwait Fund for Arab Economic Develop ment, 1974/1975, pp. 7.8.

(٢٢) Dr, Hassan Selim, «Abu Dhabi Fund for Arab Economic Development», (mimeo-praph), n.d. p, 4,

(٢٣) كتب احد خبراء الصندوقالكويتىفي عام ١٩٧٤ يقول ان عدد أعضـــاءالجهاز الفنى للصندوق ، رغم التوسع المستمر فى انشطته ، لم يتجاوزالعشرينشخصا . انظر د. ابراهيم شحاته ،« الثراء البترولى فى مواجهة مشاكل التنمية العربية » ، مرجع ســـابق ،ص ٣٥ .

(٢٤) Soliman M. S. Demir, «The Political Eco nomy of Effectiveness : The Kuwait Fund for Arab Economic Development as a Development Organization», Unpublished Ph. D. Thesis, University of Pittsburgh, May 1975, p. 156.

(٢٥) حيث ان سوق الكفاءاتالبشرية الملائمة لهذا النوع من الاعمال ، سوق دولية ، وليست محلية أو اقليمية .

٤ ـ يعتبر عام ١٩٧٤ نقطة تحول فى تاريخ المؤسسات العربية لتمويل التنمية الاقتصادية . فبالاضافة الى أن ذلك العام ، شهد مولد أحدث عضوين فى أسرة صناديق التنمية العربية على ما ذكرنا وهما الصندوق السعودى ، والصندوق العراقى » ، فقد زيد رأسمال الصندوق الكويتى الى خمسة امثاله « من ٢٠٠ الى ١٠٠٠ مليون دينار » ، وزيد رأسمال صندوق أبو ظبى الى أربعة امثاله « من ٥٠٠ الى ٢٠٠٠ مليون درهم » «٢٦» وفضلا عن ذلك ، فقد تم توسيع مجال عمل الصندوقين المذكورين «٢٧» فبالنسبة للصندوق الكويتى ، تم توسيع مجال عمله جغرافيا ونوعيا ، بحيث أصبح نشاطه يغطى كل البلاد النامية ، بعد أن كان مقصورا على الدول العربية ، وأصبح يمول المشروعات والبرامج ، بعد ان كان مقصورا على المشروعات فقط ، وبالنسبة لصندوق ابو ظبى ، تم توسيع عمله فى اتجاهات متقاربة ، بحيث امتد نشاطه الى الدول الاسيوية والافريقية والاسلامية ، واصبح بوسعه الاسهام فى المشروعات ، الى جانب تقديم القروض «٢٨» وبالاضافة الى هذه التطورات، فقد تقرر مؤخرا زيادة رأسمال الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، الى أربعة أمثاله «من ١٠٠ مليون الى ٤٠٠ مليون دينار » .

وليس من الصعب أن نفسر هذه الطفرة فى موارد صناديق التنمية العربية وفى مجال نشاطها ، اذ أن الزيادة الهائلة فى عائدات الدول المنتجة والمصدرة للبترول ، الناتجة عن ارتفاع اسعاره بعد حرب أكتوبر «٢٩» . ومحدودية ما يمكن استخدامه بفعالية من مجهودات التنمية الاقتصادية داخل هذه البلاد فى المدى القصير «٣٠» . بالاضافة الى الرغبة الصادقة من جانب الدول البترولية فى الاسهام فى التنمية الاقتصادية للمنطقة العربية ، كل هذه بلا شك من أهم العوامل خلف هذه التطورات . وسوف نفترض ان الهدف من انشاء صناديق التنمية هذه ، هو خلق الظروف الموضوعية لتحقيق اسرع معدل للتنمية الاقتصادية للمنطقة العربية وفى الاطار المتقدم ، نطرح السؤال التالى : هل يتوقع ان يؤدى الهيكل السابق تحديده لمؤسسات تمويل التنمية الى تحقيق هذا الهدف واذا كانت الاجابة بالنفى فما هو البديل ؟

ان الاجابة الدقيقة على هذا السؤال ، تقتضى

---

(٢٦) انظر العمود «٥» من جدول ١ .

(٢٧) انظر العمود «٤» من جدول ١ .

(٢٨) فى الواقع ، أن المتفحص لقانون صندوق ابو ظبى ، ولائحته الداخلية ، وتطور نشاطه ، لا يمكنه أن يخطىء كيف أن الصندوق الكويتى ، هو المثل المحتذى . وهذا لا يعنى وجود فروق بينهما . قارن الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، القانون والنظام الاساسى ، صندوق أبو ظبى للانماء الاقتصادى العربى ، القوانين والمراسيم الاميرية المنشئة والمنظمة للصندوق .

(٢٩ ، ٣٠) تحاشينا هنا أن نذكر كلمات « داخل البترول » و « فوائض البترول » لانها اصطلاحات غير دقيقة فى هذا المجال ، فضلا عن انها موحية . فلا يعتبر ما تحصل عليه الدول المنتجة للنفط دخلا بالمعنى الاقتصادى العلمى للكلمة ، بل ان هو الا شكل من اشكال الثروة . فاذا صرفنا النظر عن تغيرات الاسعار ، فان انتاج وتصدير البترول ، يعنى تغيير نمط الثروة (اى العلاقة بين الشكل العينى (بترول) والشكل النقدى (ارصدة) فقط . والسبب فى هذا يرجع الى أن البترول مورد قابل للنفاد . كذلك لا يمكن التسليم بان ما تحصل عليه الدول المصدرة للبترول ، كله أو معظمه من قبيل الفائض ، لان ذلك يستلزم تعريف الحاجات التى تقيس العائدات بالنسبة لها ، حتى نحدد ما اذا كان جزءا منها يفيض عن هذه الحاجات . وما نظن أن مثل هذا التعريف يتسم بشىء من الدقة ، فان استخدام كلمة الفوائض لا يخلو من دوافع سياسية .

والتقديرات المتعلقة بعائدات البترول ، وما يمكن للدول البترولية أن تستخدمه فى تنميتها الداخلية ، تكاد لا تنتهى . ونكتفى هنا بالاشارة الى التقديرات التى قام بها الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، الذى يقدر عائدات البترول فى الدول العربية المصدرة له بـ ٦٠ بليون دولار عام ١٩٧٥ و ٩٠ ـ ١٢٠ بليون دولار عام ١٩٨٠ و ١٤٠ ـ ٢٠٠ بليون دولار عام ١٩٨٥ . وبناء على فروض معينة متعلقة بما يمكن استيعابه داخل الدول البترولية ، يقدم الصندوق مجموع المبالغ المتراكمة للاقطار الرئيسية المصدرة للنفط (العراق ، والكويت ، السعودية ، قطر ، الامارات ، ليبيا) بـ ٤٤٠ ـ ٦٠٠ بليون دولار . انظر الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، الاطار العام لبرنامج زيادة تدفق الموارد المالية لاغراض الانماء الاقتصادى فى العالم العربى ، الملحق ـ تحليل المعطيات الاساسية التى يقوم عليها الاطار العام لزيادة تدفق الموارد المالية لاغراض الانماء الاقتصادى فى العالم العربى ، فبراير ١٩٧٤ ، ص ص ٤٣ ـ ٤٧ .

الملاحظة المتمعنة للتطورات التي حدثت على صعيد مؤسسات تمويل التنمية في العالم العربي ، واستكناه الابعاد الحقيقية لهذه التطورات . لنعد مرة أخرى الى جدول ١ . يمكن القول بناء على البيانات الواردة في عمودى «٣» ، ٤ ان هناك تغيرا كميا وتغيرا نوعيا في نشاط صناديق التنمية العربية خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٦ . ويتمثل التغير الكمي في زيادة عدد صناديق التنمية وفي زيادة رأس مال هذه الصناديق والتغير النوعي يتمثل في اتســاع مجــال عمــل الصناديق ذاتها . واذا نظرنا الى نشاط تمويل التنمية كنشاط انتاجي تتضافر فيه عناصر انتاجية مختلفة ، أهمها بالطبع الموارد المالية والكفاءات البشرية ، فيمكن القول ان زيادة المستخدم من أحدهما بمعدل يفوق زيادة المستخدم من الآخر ، لابد ان يخل بمحصلة العملية الانتاجية « ٣١ » ومن الجلي ان زيادة عدد صناديق التنمية وزيادة رؤوس اموال هذه الصناديق، بـالاضافة الـى توسيع مجال عملها ، من شأنه ان يثقل الى درجة خطيرة كاهل الكوادر الفنية المنوط بها الاشراف على عملية التمويل . ويتوقع ان يؤدى هذا الى أحد أمرين : **الامر الاول** ، هو الا يتمشى خلق التمويل مع الزيادة في الموارد المتاحة مما يعني تراكم موارد مالية عاطلة ، بما يتضمنه ذلك من خسارة اقتصادية «٣٢» . **والامر الثاني** هو أن يتم عقد القروض دون اجراء الدراسات اللازمة على المشروعات ،نتيجة لقصور الكوادر الفنية اللازمة، مما يهدد هذه المؤسسات بخسائر كبيرة ، نتيجة تمويل مشروعات غير سليمة . وايا ما كان الامر، فان من شأن هذا ، ان يضر بفعالية هـذه الصناديق ، بل وجودها ذاته .

ومن ناحية أخرى فالتغير النوعي في نشاط هذه الصناديق ، في أحد عناصره ، قد يخلق مشاكل . لابد من التفكير من الآن في كيفيــة مواجهتها ، ونقصد بذلك ان الاتجاه نحو تمويل برامج التنمية الاقتصادية في اطار صناديق التنمية الوطنية ، يفتح الباب درجة أكبر أمام تأثير العلاقات السياسية بين الدول على القرارات المتعلقة بتمويل برامج التنمية . فلقد سبق ان أشرنا الى ان البرنامج ، على عكس المشروع ، يحتوى على نظام للاولويات ، يعكس الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلد الذى يتقدم بطلب تمويل ، تلك الفلسفة التي قد تختلف جوهريا عن فلسفة البلد المقرض . وفي هذه الحالات ، يكون من الصعب ، كما هو معروف ، الفصل بين الاعتبارات الفنية وغير الفنية ، الامر الذى يزيد مشكلة التمويل تعقيدا . هذه مسألة يجب ان تشغل جزءا كبيرا من تفكيرنا هنا في المنطقة العربية ، حيث الفوارق بين دولها في أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جد كبيرة ـ خصوصا بين الدول التي تقدم القروض ، وتلك التي تتلقاها .

ومما تقدم يتضح انه اذا سلمنا بان الهدف من انشاء صناديق التنمية العربية ، هو خلق الظروف الموضوعية لتحقيق أسرع معدل للتنمية الاقتصادية للمنطقة العربية ، فان الهيكل السابق تحديده لصناديق التنمية ، والتمثل في تعددها من ناحية ، وغلبة الصبغة الوطنية من ناحية أخرى ، لا يتوقع أن يؤدى الى تحقيق الهدف من انشائها . وهذا يفتح الباب واسعا للتفكير في البدائل . والبديل الذى نطرحه هنا ، هو تذويب هذه الصناديق في كل أكبر في شكل مؤسسة اقليمية «٣٣» أو صندوق

---

(٣١) لا يعني هذا بالضرورة ، ان « انتاج التمويل » يخضع لمعاملات فنية ثابتة ، بقدر ما يعني أن هناك توليفة مثلى من عناصر الانتاج في هذا النشاط كما في غيره ، وأن من شأن زيادة عنصر « الموارد المالية » ، دون زيادة مقابلة ومتناسبة في « الموارد البشرية » يحقق التزاوج المطلوب ، أن تعرقل العمليــة الانتاجية ... أى تقلل من حجم القروض التي يمكن عقدها بفعالية .

(٣٢) نتيجة لعقم الاموال ، وعدم تدويرها في الانتاج . كما أن ذلك قد يتضمن خسارة رأسمالية أيضا ، اذا ما اتجهت الاسعار في الخارج نحــو الارتفاع .

(٣٣) ليست هذه الفكرة جديدة تماما ، فلقد كان هناك مشروع لجامعة الــدول العربيــة وافق على اتفاقيتــه المجلس الاقتصادى التابع للجامعة في ١٩٥٧/٦/٣ ووقعت عليها ست دول عربية ، وكانت الهيئة المنصوص عليها في الاتفاقية تسمى « المؤسسة المالية العربيـــة للانمــاء الاقتصادى » . ولم تدخل الاتفاقية مجال التنفيذ الفعلي ، اذ لم يصدق عليها عدد من الدول تملك ٧٥٪ من رأسمال المؤسسة ويعتبر الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتمــاعي ، احيــاء لفكرة المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادى ، بعد أكثر من عشر سنوات من الاهمال التام . انظر في تفصيل هذه النقطة د. ابراهيم شحاته ، « الاستثمارات العربيـــة في الوطن العربي » ، السياسة الدولية ، العدد ١٢ ، أبريل ١٩٦٨ ، ص ص ٨٦ ـ ٨٧ .

اقليمى للتنمية ، على الا يقتصر دوره على التمويل فقط ، بل يمتد ليشمل أنشطة اكتشاف المشروعات الصالحة ، ودراسات الامكانية لهذه المشروعات ، ثم تقديم التمويل لها . ويجب أن يراعى فى تصميم هذه المؤسسة أو هذا الصندوق ، أن يولى عناية مناسبة للمشروعات ذات الطبيعة الاقليمية العربية ، أى تلك المشروعات التى لا تدخل فى اختصاص بلد معين بالذات ، والتى تعتبر مع ذلك حيوية للتنمية الاقتصادية للمنطقة ككل . واخيرا فان هذا الصندوق أو هذه المؤسسة ، يجب أن ينظر اليه على أنه جزء من كل أكبر ، يتمثل فى مجموعة المؤسسات اللازمة لتجسيد العمل العربى المشترك فى المجال الاقتصادى ، وهو ما يقتضى بالضرورة ، اعادة النظر فى الاجهزة المنوط بها الاشراف على مثل هذا العمل فى الوقت الحاضر .

نحو صندوق عربى واحد للتنمية الاقتصادية :

فى هذا القسم من دراستنا ، تنبرى لتأصيل فكرة تكوين صندوق عربى اقليمى واحد للتنمية الاقتصادية . وسنتناول أولا ، بصفة عامة ، المزايا التى يمكن أن تترتب على اقامة مثل هذا الصندوق . وبعد ذلك ننتقل الى مناقشة بعض الجوانب العملية المحددة لاقتراحنا .

أ ـ المزايا التى تترتب على انشاء صندوق اقليمى واحد للتنمية :

ان تكوين صندوق اقليمى واحد للتنمية الاقتصادية العربية ، كأحد مؤسسات التكامل الاقتصادى ، هو فى حد ذاته أمر مطلوب بالحاح لنجاح مجهودات التكامل . وبالاضافة الى ذلك ، فهو يحقق المزايا التالية :

١ ـ تحقيق وفورات النطاق فى النشاط التمويلى ، مما يخفض من تكلفة التمويل ، ويجعل من الممكن بالتالى ، تمويل عدد أكبر من المشروعات ، بنفس القدر من الموارد . فالتكاليف الاداريه ، وأحيانا الفنية ، للقروض ، نادرا ما تزداد مع ازدياد حجم القرض«٣٤» . بل ان كبر الحجم الذى يترتب على تكوين صندوق واحد ، يتيح ظروفا افضل لتقليل المخاطر المتضمنة فى النشاط الاقراضى نسبيا . فمن المعروف أن كبر حجم العمليات وكثرة عددها يقلل ، بحكم قانون الاعداد الكبيرة ، من مخاطر عدم القدرة على السداد . وبهذا فان تكوين صندوق واحد ،فيه نوع من التأمين على المخاطر التجارية . ومن ناحية أخرى ، فان المركز الذى يتوقع أن يحظى به الصندوق ومكانته ، يحقق حدا أدنى من الضمان لاستثماراته المباشرة ضد المخاطر غير التجارية «٣٥» .

٢ ـ تحرير تدفق القروض والموارد المالية ، من الخضوع للاعتبارات السياسية التى عادة ما يكون لها دخل كبير فى عملية الاقراض فى حالة الصناديق الوطنية« ٣٦ » . وهذا التحرير ، يوفر قدرا من الاستقرار فى عمليات التمويل الانمائى ، ويغلب الاعتبارات الاقتصادية والفنية على الاعتبارات السياسية . ولا يمكن التقليل من أهمية هذه الميزة فى حالة البلاد العربية التى تتفاوت أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تفاوتا كبيرا .

٣ ـ يتيح تكوين الصندوق الاقليمى الواحد ، اطارا للتقليل من حدة مشكلة ندرة الكفاءات البشرية التى اشرنا اليها سابقا . فبدلا من أن تتنافس خمسة صناديق على عدد قليل من الكوادر ، يتم تجميع هذه الكوادر كلها فى جهاز

---

(٣٤) فانتقال بعثة من الصندوق الى بلد من البلاد لدراسة أحد المشروعات المتقدمة ، لا يتصور أن يختلف كثيرا باختلاف حجم القرض المطلوب ، ونفس الشىء ينطبق على الدراسات الفنية للمشروعات فى أغلب الاحوال .

(٣٥) ولا يجوز التقليل من اهمية هذا الاعتبار ، اذ أن الخوف من المخاطر غير التجارية ، كان أحد أسباب قلة انسياب رؤوس الاموال العربية الخاصة للدول التى تشتد حاجتها اليها فى المنطقة العربية . وهذا ما حدا بالدول العربية، الى انشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام ١٩٧٤ . راجع ، د. ابراهيم شحاته « المؤسسات العربية للتمويل الانمائى » ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨ـ٢٩ .

(٣٦) يرأس رئيس مجلس الوزراء الكويتى ، مجلس ادارة الصندوق الكويتى ، المادة ٥ من النظام الاساسى) ؛ ويرأس رئيس الوزراء مجلس ادارة صندوق أبو ظبى (المادة ١ من اللائحة الداخلية) .

واحد . وهذا يؤدى الى خلق المناخ المواتى للتخصص ، فتنشأ مجموعات لاجراء المسح الاقتصادى ، وأخرى لدراسات ما قبل الاستثمار ودراسات الامكانية ، وثالثة لتقويم المشروعات ، ورابعة لتصميم برامج التنمية على المستوى الاقليمى ، وخامسة لتنشيط الاستثمار .. وهكذا . ان من شأن تكوين هذه المجموعات على أساس من التخصص الدقيق ، أن يدفع بنشاط التمويل الانمائى قدما الى الامام ، بحيث لا تكون وظيفة الصندوق سلبية ، تتمثل فى بحث طلبات القروض متى قدمت اليه ، بل تكون ايجابية ، تتمثل فى أخذ زمام المبادرة فى « انتاج وخلق » التمويل .

٤ ـ رفع القوة التفاوضية للدول العربية ازاء التكتلات الاقتصادية الخارجية ، وبالذات ازاء الشركات متعددة القومية . فهو يقلل من فرص تحكم البنك الدولى للتعمير والتنمية ، ومن خلاله الولايات المتحدة الامريكية ، باعتبارها المسيطرة عليه ، فى الدول العربية ، ما دام انه وجد لديها مصدر بديل للتمويل الانمائى وبشروط مرضية . وهو يضع البلاد العربية فى موقف افضل ، ازاء الشركات متعددة القومية عند التفاوض لتنفيذ مشروعات معينة ، اذ ان هذه البلاد ، ستدخل المفاوضات مطمئنة لتدبير مصادر التمويل ، مما يقوى جانبها فى عملية الحصول على التكنولوجيا من هذه الشركات .

٥ ـ ان تكوين صندوق اقليمى للتنمية الاقتصادية ، هو الاطار الانسب لضمان التطور من تمويل مشروعات التنمية ، الى تمويل **برامج التنمية** . ويجب أن نفرق بين برامج التنمية داخل البلاد العربية ، وبرامج التنمية على مستوى المنطقة . فبرامج التنمية داخل البلاد العربية ، تكون فى مجالات هى من صميم اختصاص حكومات هذه الدول . ولذلك نجد هذه الحكومات ، تسعى جاهدة للحصول على تمويل لبرامج التنمية فى المجالات التى تهمها ، فبرامج التنمية داخل البلاد ، يمكن اعتبارها من قبيل السلع الخاصة « ٣٧ » أما برامج التنمية على مستوى المنطقة ، فتنصرف الى مجالات مثل النقل والمواصلات والتحكم فى الانهار الدولية والبحث العلمى والتعليم لخلق المهارات اللازمة ... الخ . ولا تعتبر هذه المجالات من اختصاص حكومة عربية بعينها ، ولا تسعى أى منها للحصول على تمويل لبرامج التنمية فيها . فبرامج التنمية على مستوى المنطقة العربية ، يمكن اعتبارها من قبيل السلع العامة «٣٨» . وهذا يفسر الاولوية المخفضة لمشروعات البنية الاساسية اللازمة على مستوى العالم العربى فى طلبات الدول العربية المختلفة للقروض «٣٩» . ولذلك فان الصندوق الاقليمى للتنمية المقترح انشاؤه هنا ، لابد أن ينظر إليه على أنه ممثل المصلحة العربية العامة والراعى الامين لبرامج التنمية على مستوى العالم العربى .

تلك هى أهم المزايا المتوقعة من انشاء صندوق اقليمى للتنمية ، وكلها تدور حول خلق ظروف موضوعية أفضل لتمويل برامج التنمية فى العالم العربى ـ سواء داخل الدول او فيما بين الدول . وكثيرا ما يثور التساؤل ، عما اذا كانت توجد فى المنطقة العربية ، طاقة استيعابية كافية لامتصاص الموارد المالية التى ستخصص للتمويل الانمائى عن طريق الصندوق . ورغم تعدد التعريفات الشائعة لاصطلاح « الطاقة الاستيعابية » «٤٠» الا أنها تتفق على نقطة أساسية ، وهى قدرة الاقتصاد القومى ، على امتصاص الموارد الرأسمالية ، بحد أدنى من الفعالية التى تنعكس فى شكل معدل للعائد على الاستثمار . وهى بهذا المعنى ، تضمن أن الموارد تنتقل من طرف «هو الطرف المعطى» الى آخر «هو الطرف المتلقى» . ولابد ، لكى يحصل المعطى على عائد على موارده ، أن يكون

(٣٧، ٣٨) السلع الخاصة هى التى يؤدى استهلاك شخص ما لوحدة منها ، الى حرمان غيره . والسلع العامة هى ، على النقيض ، المتاحة ليتمتع بها الكل فى نفس الوقت . ولهذه التفرقة اهميتها فى تحديد شروط توازن السلوك الاقتصادى .

(٣٩) د. حازم الببلاوى « التعاون الاقتصادى العربى ... مرة اخرى » ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الاول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢٥ ـ ٢٧ مارس ١٩٧٦ ، ص ٢٧ .

(٤٠) فى مناقشة التعريفات المختلفة لاصطلاح « الطاقة الاستيعابية » وتطورهذا المفهوم ، راجع
W.J. Stevens, Capital Absorptive Capacity in Developing Countries, Leiden; A.W. Sijthoff, 1971, pp. 30-52.

فى مقدور المتلقى استخدام هذه الموارد بصورة منتجة ، وبدرجة من الانتاجية تسمح بدفع العائد . واذا نظرنا الى العالم العربى ككل ، لوجدنا أن الوضع مختلف فيه تماما عن الاطار الذى يطرح فيه التساؤل عن الطاقة الاستيعابية . فكما أوردنا ، تشير كل الدلائل الى أن العالم العربى ككل لن يحتاج ، لمدة ليست بالقصيرة ، الى موارد مالية من الخارج «٤١» . أى ان علاقة «المعطى — المتلقى» ليست واردة بالنسبة للعالم العربى ككل فى المستقبل المنظور . ينبغى علينا اذن ، كدارسين عرب ، أن نطرح جانبا هذا التساؤل عن الطاقة الاستيعابية للعالم العربى ، فهو تساؤل غير وارد ، بل ومضلل «٤٢» ، وأن نستبدله بالتساؤل عن احتياجات العالم العربى من الموارد المالية . وليس هنا مجال الدخول فى دراسة تفصيلية عن هذه الاحتياجات ، بل ان مثل هذه الدراسة يمكن اعتبارها احدى مهام المؤسسة الاقليمية للتنمية الاقتصادية التى نروج لها فى هذا البحث «٤٣» . ونكتفى هنا بالاشارة الى أهم المجالات التى يحتاج فيها العالم العربى الى استثمار مبالغ طائلة .

فاذا بدأنا **بالحاجات الضرورية مثل المأكل والمسكن** ، لوجدنا أن هناك مجالات كبيرة لاستثمار الموارد المالية المتاحة . فالعالم العربى رغم امكانياته المحتملة الهائلة فى مجال الانتاج الغذائى « ٤٤ » لازال مستوردا صافيا للمواد **الغذائية** « ٤٥ » حتى ان الدول المصدرة للغذاء « وعلى رأسها الولايات المتحدة» قد هددت باستخدام سلاح القمح ، كرادع لاستخدام سلاح النفط . ومن ثم فهناك ضرورة اقتصادية واستراتيجية فى توجيه جزء من الموارد المالية المتاحة نحو تطوير الفعاليات العربية فى مجال انتاج الغذاء . بل اننا نذهب الى القول ان ثمة مسئولية انسانية ودولية تقع على العالم العربى نحو الاسهام فى حل المشكلة العالمية للغذاء . أما عن المسكن ، فهناك من الشواهد ما يقطع ، بأن ثمة نقصا فى الوحدات السكنية على امتداد العالم العربى ، وان تفاوتت حدته من بلد الى آخر . وهذا مجال هام وأساسى لاستخدام جزء من الموارد المالية المتاحة . وسواء فى مجال الغذاء أو فى مجال الاسكان ، فان الامر يقتضى رسم برنامج عربى متكامل لمعالجة هاتين المشكلتين ، وهو ما يستلزم انشاء مؤسسة اقليمية « ٤٦ » .

وهنا ثانيا الاستثمار فى مجال تطوير وتنمية الموارد البشرية . ولقد سبق أن أوضحنا الندرة الشديدة فى الكوادر الفنية اللازمة لاعمال صناديق التنمية . ونضيف هنا ، أن جهودا مكثفة يجب أن تبذل فى مجال محو الامية والتعليم «٤٧» . وحيث

---

(٤١) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، الاطار العام لبرنامج زيادة تدفق الموارد المالية لاغراض الانماء الاقتصادى فى العالم العربى ، مرجع سابق ، الملحق ، الفصل الثالث ، ص ص ٣٩ — ٥٠ .

(٤٢) ومع ذلك ، يبدو أن هناك من الكتاب العرب ، من يأخذ مثل هذا التساؤل مأخذ الجد ، بل ويسلم بـ « عدم قدرة الدول العربية على استيعاب وامتصاص الاموال العربية كلها ، على الاقل فى المدة القصيرة « انظر د. حازم الببلاوى « رؤية مستقبلية لدور الاموال العربية » ، السياسة الدولية ، العدد ٣٧ه يوليو ١٩٧٤ ، ص ٢٩ .

(٤٣) هناك الكثير من الاشارات الفرعية الى هذه الاحتياجات ، انظر على سبيل المثال : د. محمد حلمى مراد ، رؤوس الاموال العربية بين فرص الاستثمار والقدرة على الاستيعاب ، بحث مقدم للمؤتمر الخامس لاتحاد الاقتصاديين العرب بغداد ١٢ — ١٥ نيسان ١٩٧٥ .

(٤٤) انظر فى ذلك ، د. محمد عبد المنعم عفر ، « الموارد المالية العربية والتكامل الاقتصادى » مصر المعاصرة ، العدد ٣٦٠ ، أبريل ١٩٧٥ .

(٤٥) راجع فى ذلك ، د. محمد محروس اسماعيل ، « مشكلة الغذاء فى الوطن العربى ، مصر المعاصرة ، أبريل ١٩٧١ .

(٤٦) قد يقال ان هناك المنظمة العربية للاغذية والزراعة (مقرها الخرطوم) . ولكن امكانيات هذه المنظمة واختصاصاتها اقل بكثير من أن تضطلع بالعبء المطلوب فى هذا المجال .

(٤٧) تصل نسبة الامية الى ٦٤٪ فى بلاد الشرق الادنى ، والى ٨٣٪ فى أفريقيا ، حيث تتركز الدول العربية . كما تصل نسبة الطلاب المقيدين فى فئة العمر ٥—١٩ فيهما ٣٥٪ ، ٢٦٪ على التوالى .

راجع :

C.M. Heier, Leading Issues in Economic Development, 2ne. ed., 1970, pp. 21-22.

ان التعليم ، خصوصا المهني والفنى ، يخضع لظاهرة الخارجيات « ٤٨ » فان أمثل الاساليب للتمويل يجب أن يكون ذا طبيعة جماعية ، أى باسهام الدول العربية جميعا . والانفاق على الصحة أيضا ، مرتبط بتطوير وتنمية الموارد البشرية فى العالم العربى .

ومن ناحية ثالثة ، هناك الحاجة الملحة للاستثمار فى البنية الاساسية أو رأس المال الاجتماعى ، كالطرق والمواصلات والنقل والتخزين والطاقة والتحكم فى مجارى الانهار الدولية . مثل هذه المجالات لها طبيعة خاصة ، اذ أنها تهم كل البلاد العربية . ولكنها لا تمس المصالح المباشرة لاى بلد منها بعينه . وهذا يقتضى وجود هيئة اقليمية لتولى الاستثمار فى هذه المجالات .

وأخيرا هناك مجال البحث العلمى ، وهو من المجالات التى لا يجوز أن يهملها العرب ، والتى تحتاج لتمويل على نطاق يفوق قدرة أى بلد عربى بمفرده « ٤٩ » . وبالنسبة للعالم العربى ، وما يتميز به من مناخ وموارد ، فان هناك مجالين للبحث العلمى يفرضان نفسيهما ، بحوث الصحراء والطاقة الشمسية . ان كون البترول ، أساس الرخاء العربى الحالى ، مورد قابل للنضوب ، يستدعى العمل من الان لتنميه موارد بديلة . ولقد آن الاوان ، لتركيز البحث حول الاستفادة من الطاقة الشمسية فى تحلية مياه البحر وزراعة الصحراء . فهنا يكمن المستقبل الاقتصادى للعالم العربى ، بعد أن تغرب شمس البترول .

مما سبق يتضح أن القضية ليست قضية « طاقة استيعابية ، وانما قضية حاجة ملحة الى الاستثمار فى هذه المجالات الحيوية ، بغية اللحاق بالعصر .

ب — حول امكانية انشاء صندوق عربى واحد للتنمية :

بذلت جهود متعددة للتنسيق العربى فى المجال المالى عموما ، وفى مجال تمويل التنمية على وجه الخصوص . وأهم هذه الجهود ، ما تم فى اطار جامعة الدول العربية مؤخرا « ٥٠ » . فبناء على مبادرة من بعض الدول العربية ، صدر قرار المجلس الاقتصادى العربى رقم ٥٩٩ فى ٨ — ١ — ١٩٧٥ ، الذى يوصى الامين العام لجامعة الدول العربية ، بالدعوة الى عقد اجتماع لرؤساء المؤسسات المالية ، لبحث كيفية التوصل الى صيغ عملية للتنسيق بين أنشطة هذه المؤسسات . وبالفعل تم اجتماع رؤساء وممثلى هذه المؤسسات « ٥١ » بمقر الجامعة بالقاهرة فى الفترة ٦ — ٧ مايو ١٩٧٥ ، وكان أهم ما تمخض عنه : ١ — الاتفاق على عقد اجتماع سنوى بدعوة من الامين العام للجامعة ، لرؤساء صناديق ومؤسسات التمويل العربية والبنوك العربية المشتركة العاملة فى ميادين التنمية العربية ، للنظر فى ومتابعة كافه السياسات المتعلقه بالتنسيق والتعاون فيما بينها ، ٢ — عقد اجتماع كل ستة أشهر ، بدعوة من الامين العام للجنة فنية على مستوى مديرى العمليات ، أو المديرين التنفيذيين

---

(٤٨) هذه ترجمة لكلمة ومعناها أن الذى ينفق على خدمة التعليم ، ليس هو بالضرورة الذى يستفيد من المهارات الناتجة عنها ، والتى تصبح متاحة لطرف آخر . وبعبارة أخرى ، قد ينفق بلد من البلاد (كمصر) على التعليم والتدريب ، وتنتقل الكفاءات الناتجة عن التعليم والتدريب الى مجتمع آخر فتفيده (كالسعودية مثلا) .

(٤٩) فلقد أصبحت المعرفة العلمية خاضعة للانتاج المخطط ، وليس للاكتشاف ويتوقع أن تحتل صناعة البحث العلمى مكانا رائدا فى المستقبل المنظور ، بحيث يتكون منها القطاع الرابعى quaternary وليحل مع القطاع الثالثى tertiary محل القطاعين الاولى والثانوى فى الاهمية وكل هذا سيتم من خلال الاندماج الاقتصادى . انظر
J.I. Servan-Schreiber, Le Defi Americain, Paris, 1963, quoted in M. Senin, Socialist Integration, Moscow : Progress Publishers, 1973, p. 17.

(٥٠) انظر : جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، « مذكرة بشأن التنسيق بين المؤسسات المالية الاستثمارية العربية الحكومية والمشتركة » ، مقدمة للندوة المغلقة للتعاون المالى والنقدى — الرباط أبريل ١٩٧٦ .

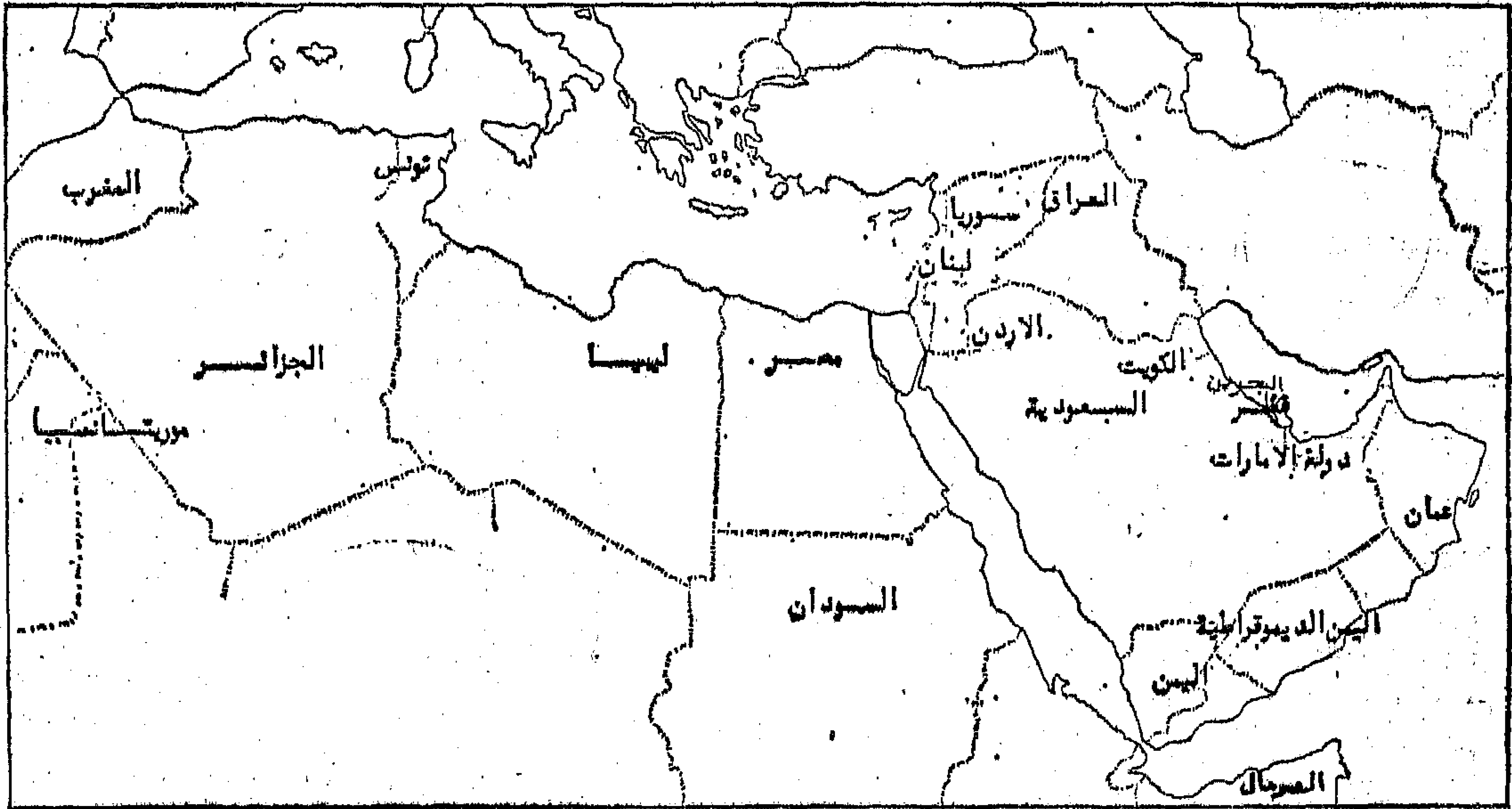
(٥١) المرجع السابق مباشرة ، ص٥

فى صناديق ومؤسسات التمويل العربية والبنوك العربية المشتركة العاملة فى ميادين التنمية العربية ، للتشاور حول المشروعات الصالحة للتمويل المشترك ، والتنسيق فيما يتعلق بدراسات الجدوى الاقتصادية ، وتحديد أنسب الطرق للتعاون فى اصدار ضمانات لقروض متوسطة وطويلة الاجل تستخدم فى تمويل عمليات استثمارية « ٥٢ »، ٣ ـ عقد اجتماع موسع يضم الهيئات الحكومية التى تتولى ادارة استثمار الاموال العربية ، وصناديق التنمية العربية ، وشركات الاستثمار العربية ، والبنوك العربية المشتركة العاملة فى ميادين التنمية العربية ، لوضع الصيغ المناسبة لتدعيم التعاون المالى فيما بينها .

وقد اجتمعت اللجنة الفنية المشار اليها فى « ٣ » أعلاه، فى الفترة ١٠ ـ ١١ نوفمبر ١٩٧٥ ، وانتهى الاجتماع الى مجموعة من التوصيات ، أهمها :

أولا : تدعيم التعاون بين المؤسسات المالية العربية ، عن طريق : اشتراك البنوك العربية والعربية المشتركة مع الصناديق العربية فى تمويل المشروعات ـ اشتراك البنوك مع الصناديق فى تمويل وتوظيف الاصدارات ـ اشتراك صناديق التنمية فى التمويل والتوظيف بالنسبة للمشروعات التى تديرها أو تمولها البنوك العربية والعربية المشتركة لصالح التنمية العربية .

ـ اعطاء البنوك العربية والعربية المشتركة ، الاولوية بالنسبة للعمليات التى تقوم بهما كل صناديق التنمية العربية والهيئات التى تتولى ادارة الاموال العربية ـ قيام الصناديق العربية والهيئات التى تتولى ادارة الاموال العربية ، بتقديم ضماناتها للقروض التى تقوم بادارتها البنوك العربية ، والعربية المشتركة ، لصالح مشروعات التنمية للدول العربية .



(٥٢) حيث أن البنوك تقوم بالتمويل على أسس تجارية بحتة ، بينما ان قروض الصناديق بها عنصر معونة أو مساعدة .

(٥٢) بذلت محاولات محدودة لانشاء معاهد لتنمية مراكز للتدريب ، ولكنها لم تلق العناية الكافية ، ولم يحالفها النجاح . انظر فى ذلك ، د. ابراهيم شحاته ، الثراء البترولى فى مواجهة مشاكل التنمية ، مرجع سابق ، ص ٤٣

ثانيا : المطالبة بوضع قرار القمة العربى بتوجيه جزء من الاموال العربية الى البنوك العربية ، والعربية المشتركة ، موضع التنفيذ .

ثالثا : تعديل اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، بحيث تسمح للمؤسسة بضمان القروض المقدمة من قبل البنوك العربية المشتركة ، والبنوك العربية التى توجد مراكزها الرئيسية خارج البلاد العربية .

وما من شك ، فى أنه من المفيد ، أن يجتمع المسئولون عن مؤسسات التمويل فى العالم العربى ، للتباحث فى أمور التنسيق . لكن أن يتم ذلك ، من خلال اجتماعات سنوية بين رؤساء هذه المؤسسات ، بناء على دعوة الامين العام لجامعة الدول العربية ، فهذا ما يدعو للدهشة ، لان **الاجتماعات** فى حد ذاتها ، لا تشكل اطارا فعالا لمثل هذا التنسيق ، اذ ما هى الترتيبات التى تسبق عقد الاجتماع ؟ وكيف يتم الاعداد والتحضير له ؟ وهل تجرى متابعة نتائج الاجتماعات ؟ وكيف ؟ كل هذه أسئلة توضح أوجه القصور فى مثل هذا الاطار للتنسيق ـ ان جاز أن نطلق عليه اطارا .

اما عن اللجنة الفنية من المديرين التنفيذيين ، ومديرى عمليات الصناديق والمؤسسات المالية والاستثمارية ، فليست بأحسن حالا ، اذ أنها لا تملك الا اصدار **التوصيات** . فليس لقراراتها صفة الالزام . وحتى لو قدر لقراراتها أن توضع موضع التنفيذ ، فمن المشكوك فيه أن يؤدى ذلك الى رفع كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة ، للاسراع بالتنمية الاقتصادية فى المنطقة العربية ، ولهذا الشك عدة أسباب : أولها أن اشتراك صناديق التنمية العربية فى التمويل والتوظيف بالنسبة للمشروعات التى تديرها أو تمولها البنوك العربية ، قد يقضى على عنصر المعونة الذى تتضمنه قروض هذه الصناديق « ٥٣ » وليس هذا مما يدعم الجهد التنموى . وثانى هذه الاسباب ، هو أن قيام صناديق التنمية بتقديم ضماناتها للقروض التى تقوم بادارتها البنوك العربية ، والعربية المشتركة ، لصالح مشروعات التنمية للدول العربية ، قد يشكل عبئا على هذه الصناديق . وثالث هذه الاسباب ، هو أن التنسيق المتضمن فى توصيات اللجنة الفنية ، يسقط من الحساب المشروعات الاستثمارية بين الدول العربية ، أو ما يمكن أن نطلق عليه اختصارا مشروعات التكامل ، وهى مشروعات ينبغى أن تولى عناية خاصة ، اذا أريد للتنمية الاقتصادية فى المنطقة أن تسير بمعدل معقول .

خلاصة ماتقدم ، أننا بحاجة الى منهج مختلف فى التعامل مع المشاكل التى يطرحها تعدد مؤسسات التمويل فى العالم العربى . منهج يقوم على عملية مراجعة شاملة . ويجب أن تكون نقطة البدء فى كل هذا واضحة ، وهى أن الجهد التكاملى العربى ، أساسه التنمية الاقليمية المتناسقة ، وليس مجرد تحرير التجارة . مثل هذا الجهد التكاملى ، وعلى هذا الاساس ، يستلزم قيام مؤسسات تسهر على تنفيذه . ولقد قلنا من قبل ، ان الجهد التكاملى الفعال يقتضى انشاء اتحاد مدفوعات اقليمى ، وصندوق اقليمى ، أو مؤسسة اقليمية . لتمويل التنمية الاقتصادية ، وهيئة للتخطيط على مستوى المنطقة . ومجال اهتمام دراستنا ، منصب على الصندوق او المؤسسة الاقليمية للتنمية . وبالطبع لا يتصور ان يتم تذويب العدد الهائل الذى أشرنا اليه فى صندوق واحد أو مؤسسة واحدة بين يوم وليلة ، بل ينبغى أن يتم هذا بالتدريج ودون تأجيل . كذلك لا يتصور أن تسلم الدول صاحبة الصناديق ، بسهولة ، باذابة صناديقها فى كل واحد ، لا سيطرة لها عليه . لكن تحقيق هذا الامر ، يتطلب حدا أدنى من الارادة السياسية من جانب الدول العربية .

واذا كان لنا أن نتقدم باقتراح عملى لتكوين صندوق اقليمى أو مؤسسة اقليمية واحد للتنمية ، فاننا نقترح الخطوات التالية :

١ ـ تترك مؤسسات تمويل التنمية على أساس تجارى خارج مجال التوحيد .

٢ ـ يجرى التنسيق بين صناديق التنمية القائمة ، على أساس تجميع أجهز الخدمات بها « كادارات البحوث وتقويم المشروعات » ، وعلى أساس الاشتراك فى تمويل المشروعات المختلفة ، مع اعطاء أولويه للمشروعات على مستوى المنطقة العربية أو مشروعات التكامل .

٣ ـ توقف عمليات زيادة رأسمال الصناديق المختلفة ، بحيث تصب كل الزيادات اما فى صندوق جديد يتم انشاؤه ، واما فى الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، مع تطوير الاخير تبعا لذلك .

خاتمة :

يمكن تلخيص الفكرة الاساسية لبحثنا فى القول بأن الاندماج الاقتصادى العربى الفعال ، لا يمكن أن يتم الا من خلال التنمية الاقتصادية العربية ، وان التنمية الاقتصادية تحتاج لتمويل ، وانه لاسباب موضوعية تتعلق بالظروف الراهنة والتطورات المستقبلة ، لابد أن يتم هذا التمويل من خلال مؤسسة واحدة ، تعمل على أساس اقليمى . ولقد تم استعراض الخصائص الجوهرية لاهم المؤسسات العاملة فى حقل التنمية الاقتصادية فى المنطقة العربية ، وكان التركيز على صناديق التنمية بصفة خاصة . ويمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة فى الاتى :

١ – ان عدد مؤسسات وصناديق التنمية أكثر من اللازم ، بل أن تكاثر عددها بعد عام ١٩٧٤ يهدد فعالية نشاطها ، بسبب الندرة الشديدة فى الكفاءات البشرية اللازمة . والواقع أن استخدام جزء من العوائد البترولية فى تدريب ولخلق الكفاءات البشرية اللازمة ، قد يعطى عائد أكبر من تخصيص هذه العوائد للتمويل «٥٤» .

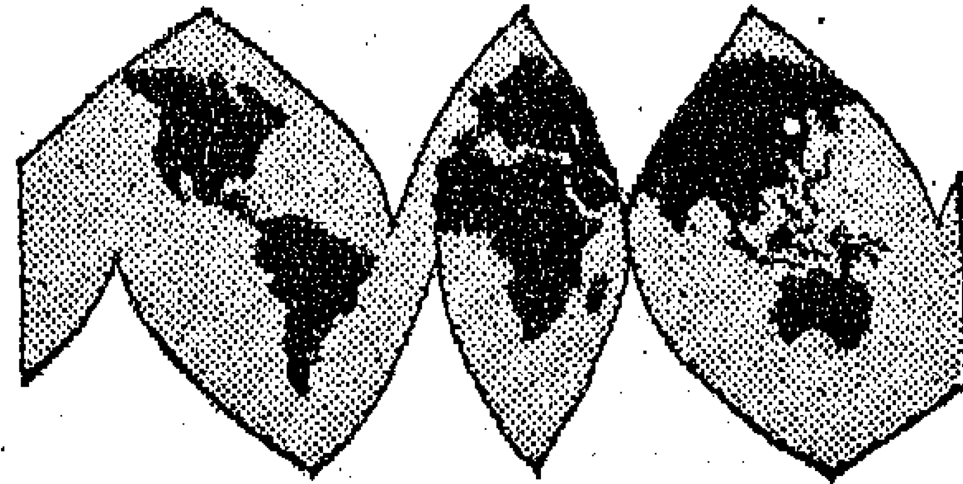
٢ – ان كل صناديق التنمية ، عدا واحد فقط ، لها صبغة وطنية ، وان هذا الهيكل لصناديق التنمية ، ينطوى على مثالب كثيرة ، أهمها اقحام الاعتبارات السياسية فى قرارات الصناديق ، وتغليب تمويل المشروعات على تمويل البرامج ، واهمال تمويل مشروعات التكامل ، وارتفاع تكاليف التمويل .

٣ – ان هناك مزايا كثيرة تعود على البلاد العربية من التكتل فى مجال تمويل التنمية ، بتكوين صندوق اقليمى واحد ، أهمها : الافادة من وفورات النطاق فى مجال التمويل ، وتحرير تدفق الموارد المالية من الاعتبارات السياسية ، وتحقيق استفادة اكبر من الموارد البشرية المتاحة ، ورفع القوة التفاوضية للدول العربية ازاء التكتلات الاقتصادية الخارجية والشركات متعددة القومية ، وضمان الاهتمام بمشروعات التكامل .

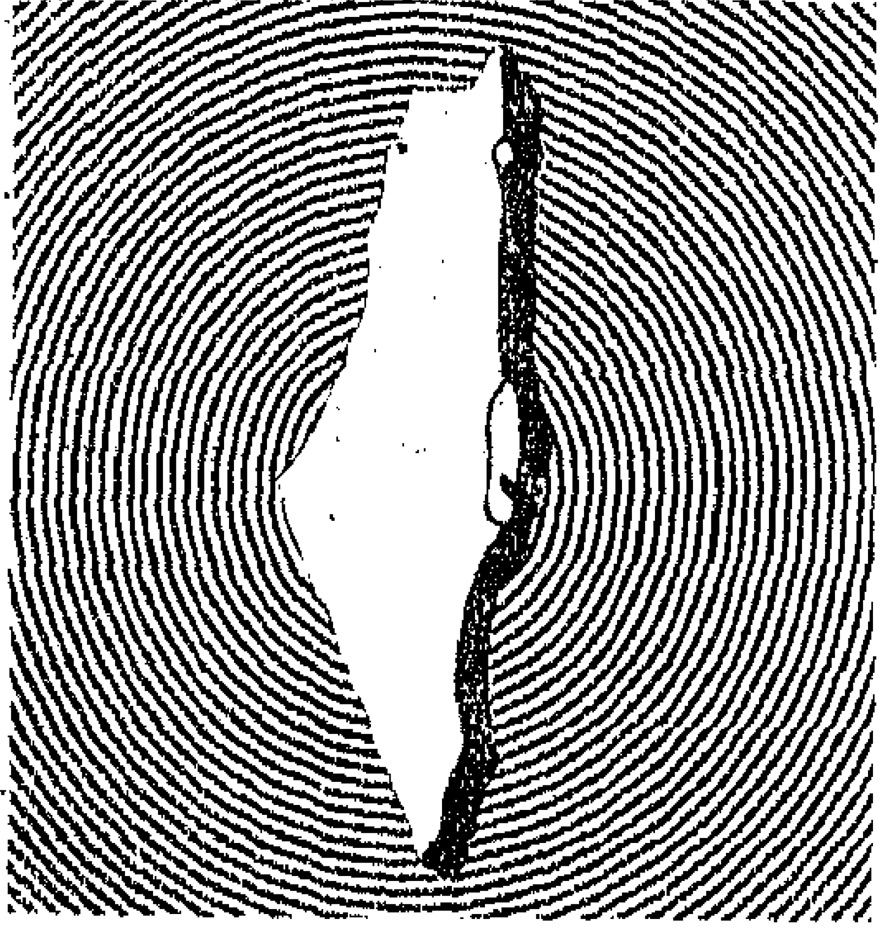
٤ – ان الامر يقتضى اعادة النظر فى مؤسسات تمويل التنمية القائمة فى اطار من المواجهة الشاملة لاساس التكامل الاقتصادى العربى ومؤسساته الحاليه ، فبالنسبة لاساس التكامل ، يجب ان يكون التنمية الاقليمية المتناسقة . وبالنسبة لمؤسسات التكامل فنقترح أن تكون ثلاثا : هيئة لتسوية المدفوعات ، وصندوق للتنمية ، وهيئة للتخطيط .

٥ ، ان المجهودات التى تبذل حاليا فى نطاق جامعة الدول العربية للتنسيق بين مؤسسات التمويل الحالية ، لا تتلاءم مع طبيعة المشاكل القائمة فى مجال تمويل التنمية فى العالم العربى .

٦ – ان حل هذه المشاكل ، يقتضى احلال صناديق التنمية القائمة بصندوق اقليمى واحد ، على أن يتم ذلك بالتدريج ، وبالتنسيق المرحلى بين هذه الصناديق . ■







الموقف الفلسطيني من مؤتمر جنيف

د. محمد ربيع

يعتقد بعض المؤمنين بحتمية نجاح جهود السلام الحالية، بأن الموقف الفلسطيني المعارض، يشكل العقبة الرئيسية، وربما الوحيدة التي تحول دون انعقاد مؤتمر جنيف لدراسة تفاصيل الحل واجراءاته. ولذلك تغدو قضية « تدجين » المقاومة الفلسطينية وادخالها ضمن اطار المفاوضات، من أهم القضايا التي يجب انجازها خلال مرحلة التحضير لمؤتمر جنيف. ولما كان الموقف الفلسطيني من جهود السلام لا زال يشوبه الكثير من الغموض والتردد، فان امكانية تكرار الصدام الفلسطيني مع بعض القوات المسلحة العربية ــ فى ضوء اندفاع بعض القوى العربية نحو الحل السلمى وايمانها بامكانية تحقيقه ــ يصبح من الامور المحتملة الوقوع.

واذا كان من غير الممكن أن تقف المقاومة الفلسطينية موقف المعارض لجهود السلام الحالية اذا ما أرادت تجنب الصدام مع القوى العربية المعنية بالحل، فان مخاوفها من الالتقاء مع تلك الجهود، له ما يبرره أيضا. اذ بينما تصر اسرائيل على التمسك بالاراضى العربية التى تحتلها، وتعمل على تهويد الجزء الاكبر منها، يتميز الموقف الامريكى بعدم الوضوح، وتزداد الشكوك فى قدرته على ممارسة ضغوط كافية على اسرائيل لحملها على الانسحاب ولذلك تزداد القناعات لدى قطاع كبير من الفلسطينيين، بأن الحل المقترح لا تتوفر له فى الوقت الحاضر فرص النجاح أو التقدم.

ان اصرار القوى العربية المعنية بالحل السلمى، على دخول المقاومة الفلسطينية ضمن اطار المفاوضات، ينبع من ادراكها لاهمية المقاومة فى تقرير السلام من عدمه فى المنطقة، ومن كونها المعبر عن الصوت والرأى الفلسطينيين، اذ بينما تعتبر المقاومة الفلسطينية صاحبة الفضل الاكبر فى احياء قضية فلسطين، بعد أن أوشكت على الاندثار، تعتبر المسئولة عن اعادة بناء الشخصية

[*] هذا المقال جزء من كتيب للمؤلف بعنوان ((مؤتمر جنيف واحتمالات السلام)) يصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام خلال هذا الشهر [ابريل ١٩٧٧]. وقد تم تحرير مادته قبل انعقاد المجلس الوطنى الفلسطينى بالقاهرة فى مارس ١٩٧٧.

الفلسطينية ، بعد ان كاد يدركها التلاشي . وهي انجازات كبيرة ما كان من الممكن ان تتحقق ، بدون تضحيات كبيرة قدمها أبناء فلسطين ، دفاعا عن حقوقهم وعن وطنهم العربي الكبير لقد جاءت بداية العمل الفلسطيني على شكل غارات على المواقع الاسرائيلية داخل أرض فلسطين المحتلة ، تطورت فيما بعد الى صدامات مسلحة وقتال مواجهة مع قوات اسرائيل . ولقد ادت تلك العمليات وبشكل خاص بعد معركة الكرامة في سنة ١٩٦٨ ، الى رفع معنويات مختلف الجيوش والشعوب العربية ، والى تقوية الامل في امكانية التحرير . الا أن قيام اسرائيل بالرد على غارات الفدائيين بغارات جوية وبرية مضادة ، وعلى المناطق العسكرية والمدنية ، حيث كانت تنطلق المقاومة أدى الى قيام بعض الحكومات العربية بالعمل سياسيا وعسكريا على حصر نشاطات المقاومة وتحديد مواقعها . ومع تكرار الصدامات الفلسطينية مع بعض القوات العربية، تضاءلت قدرات المقاومة ، وصغرت دائرة عملها، وتحددت نشاطاتها وأماكن وجودها ، لتصبح في وضع لا يسمح لها بتشكيل خطر حقيقي على وجود اسرائيل وأمنها .

واذا كان العمل العسكري الموجه ضد اسرائيل بشكل مباشر ، قد أصبح في ظل الظروف الراهنة من الصعب تجديده ، أو ممارسته كالسابق ، فان عمليات الفدائيين الفلسطينيين ضد مواقع العدو وممتلكاته خارج فلسطين ، وهي العمليات التي وصفت بالارهاب ، كانت قد استنفدت اغراضها خلال فترة قصيرة . اذ على الرغم من قيامها بايقاظ الضمير العالمي ، وحمله على الاهتمام بقضية فلسطين ، ومحاولة تفهم أبعادها ، ادت – مع استمرار عمليات « الارهاب » وتصاعدها – الى تغذية الشعور بالحقد ضد تلك العمليات ومنفذيها . ولما كان على البلاد العربية ان تتحمل جزءا من مسئولية تلك العمليات ، فان الرعب الأوروبي انتقل تدريجيا الى قلب الوطن العربي ، ليقود كل الفرقاء من حكومات عربية وغير عربية ، الى ادانة تلك العمليات ومقاومة مرتكبيها .

والان وقد اصبحت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ، أهم معاقل المقاومة الفلسطينية وربما آخرها، فان أي صدام جديد مع القوات العربية على الارض اللبنانية، سوف يؤدي ليس فقط الى انهاك المقاومة وتجريدها من معظم أسلحتها ، وانما أيضا الى التضحية بعشرات الالاف من أبناء فلسطين العزل من السلاح وفي غياب الارض والوطن ، يعتبر العنصر البشري الفلسطيني أغلى ما تملك المقاومة ، واهم ما يجب عليها ان تحافظ عليه وتنميه ، خاصة وان التضحية به في صدامات غير مجدية مع القوات العربية ، لن تؤدي الا الى تشتيت الصفوف ، وتدهور المعنويات ، وتعميق الشعور الفلسطيني بالمرارة تجاه أمته العربية ولذلك يعتبر اصرار القيادة الفلسطينية على تجنب أي صدام جديد مع القوات العربية في لبنان ، أو في غيرها من البلاد العربية ، موقفا وطنيا وقوميا في وقت واحد ، يضمن الاستمرارية لحركة المقاومة ، ويحافظ على حياة أبناء فلسطين ، وقدرتهم على التحرك مجددا عندما تسنح الظروف .

ان الوضع العسكري الحرج الذي انتهت اليه المقاومة الفلسطينية بعد اثنتي عشرة سنة من الكفاح والنضال ، يعتبر – في تقديرنا – من مسئوليات الواقع العربي ككل ، وليس من مسئوليات المقاومة الفلسطينية وحدها . اذ بينما كان الواقع العربي غير مؤهل لتحمل مسئوليات حرب تحرير شعبية طويلة الامد ، لم تنجح المقاومة في انضاج ذلك الواقع واعداده لتحمل مسئوليات تلك الحرب . ولذلك افتقدت المقاومة الفلسطينية ما كانت تتوقعه من دعم وتأييد ، وخابت آمالها في تحقق ما كانت تخطط له من شمولية الرد العربي على هجمات وغارات اسرائيل .

ان محدودية نجاح المقاومة الفلسطينية في المجالات العسكرية ، يقابله نجاح كبير في المجالات السياسية . اذ بينما استطاعت المقاومة اعادة بناء الشخصية الفلسطينية ، نجحت في اسماع الصوت الفلسطيني لكل شعوب العالم . وبينما أخذت قيادات اسرائيل تتراجع عن تنكراتها لوجود الشعب الفلسطيني منحت هيئة الامم المتحدة ، منظمة التحرير الفلسطينية حقوقا وامتيازات ، تقارب حقوق الدول المعترف بها رسميا . واذا كانت المقاومة الفلسطينية قد حققت أعظم انجازاتها في المجال السياسي الذي فتحت آفاقه المقاومة المسلحة ، فان عليها ان تتابع مسيرتها في هذا

المجال ، وان تحافظ على قواتها العسكرية كأداة لحماية الثورة ، والدفاع عن حريتها واستقلالها .

وعلى الرغم من أن المشاركة فى مفاوضات جنيف التى تشير معظم الدلائل الى انها ستصل الى طريق مسدود ، من المحتمل ان تفقد المقاومة الفلسطينية الجزء الاكبر من شرعيتها فى حالة فشل تلك المفاوضات، فان معارضة جهود السلام تحمل فى الوقت الحاضر ، اخطار تصفية الوجود العسكرى الفلسطينى فى آخر معاقله فى لبنان . ولذلك تبدو المقاومة الفلسطينية فى وضع حرج وخطر ، لا يسمح لها بالتراجع أو الجمود ، بل يفرض عليها إن تسير مع التيار ، وان تبذل كل الجهود الممكنة ، مستفيدة من كل الامكانيات والعقول المتوفرة ، لضمان الوصول بمركب المفاوضات الى بر الامان .

ومن أجل ضمان امكانية تقليل الاخطار والخسائر وتعظيم الفوائد التى من الممكن ان ترافق محادثات السلام ، وتنتج عنها ، كان على الموقف الفلسطينى ان يتبنى من تلك المحادثات ، موقفا مرنا واضح الابعاد والمعالم ، كما كان عليه أن يتحرك ضمن استراتيجية بعيدة النظر تعى موقع المقاومة الفلسطينية من الصراع العربى الاسرائيلى فى مراحل تطوره المختلفة ، وتستوعب تجربتها التاريخية مع مختلف الحكومات والشعوب العربية وفى تقديرنا ، تشكل الامور والمنطلقات التالية محاور ارتكاز موقف فلسطينى فعال فى مفاوضات جنيف المقبلة .

ـ تبنى الدعوة لاجتماع كافة القوى العربية المعنية بالحل السلمى ، وهى مصر وسوريا والاردن ولبنان كدول مواجهة والسعودية والكويت ودولة الامارات العربية وقطر ، كدول دعم ومساندة ، والاصرار على تمثيلها ضمن الوفد العربى المفاوض .

ـ العمل مع المؤتمرين على بلورة موقف عربى موحد من المفاوضات ومن الحلول المقترحة، ورسم استراتيجية العمل ، ابتغاء التوصل الى الحل المطلوب .

ـ الاصرار على وجوب احتفاظ الشعب الفلسطينى بحق السعى من أجل تحقيق حلمه فى اقامة الدولة الديموقراطية العلمانية فى فلسطين، مهما كانت هيئة الحل المقترح . وقد يكون بالامكان اقناع مختلف الاطراف العربية وغير العربية بذلك ، من خلال اعلان المقاومة بأنها ـ فى حالة نجاح المفاوضات فى تحقيق الحل المقترح ـ ستلجأ الى العمل السياسى كبديل للعمل العسكرى فى سعيها من أجل اعادة توحيد فلسطين واقامة دولة ديمقراطية علمانية عليها ، وانها ستعترف بكل اليهود الذين سيوجدون فى فلسطين عند اقامة الدولة الديمقراطية العلمانية فيها ، كمواطنين فلسطيين متساوين فى الحقوق والواجبات مع أهل فلسطين الاصليين من عرب ويهود .

ـ الاعلان صراحة بأن قناعة المقاومة الفلسطينية بصعوبة التوصل الى حل مقبول عربيا ، لا يمنعها من المشاركة فى مفاوضات السلام المقبلة ضمن الوفد العربى الموحد ، وعلى أساس الحل العربى المقترح ، وانها سوف تلتزم بنتائج المؤتمر فى حالة نجاح المفاوضات فى التوصل الى الحل المتفق عليه عربيا .

وفى مقابل الموافقة الفلسطينية على المشاركة فى مفاوضات السلام ضمن اطار عربى شامل ، لابد من أن تحصل المقاومة الفلسطينية من الدول العربية المعنية بالحل السلمى وهى الدول المذكورة آنفا ، على ما يلى :

ا ـ الالتزام صراحة بأن الهدف العربى ، فى حالة فشل المباحثات المقبلة ، سيتجه الى العمل على اقامة دولة ديمقراطية علمانية فى فلسطين مهما كلف الثمن .

ب ـ الالتزام بدعم المقاومة الفلسطينية ومنحها حرية الحركة على الساحة العربية ، ومساعدتها ماليا وسياسيا ، من أجل اقامة مؤسسات فلسطينية تعنى بشئون وقضايا الشعب الفلسطينى فى مختلف المجالات .

ـ اقرار مشروع « صندوق فلسطين من أجل السلام » واخراجه الى حيز التنفيذ .

ـ رسم خطة عمل عسكرية وسياسية واقتصادية ، لتحقيق هدف اقامة الدولة

الديمقراطية وهي خطة العمل البديلة لمباحثات السلام في حالة فشلها .

ان محاولة تحديد أبعاد الموقف الفلسطيني من مفاوضات السلام المقبلة كما جاء في الصفحات القليلة السابقة ، تطرح بعض الاسئلة حول أدوار مختلف الاطراف العربية في المفاوضات وعلاقة تلك الاطراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وربما تكون أهم الاسئلة التي تشغل بال الكثيرين ومنهم قطاع كبير من الفلسطينيين هي : ماهو دور الاردن .. وهل هو دور بديل أم مكمل لدور منظمة التحرير الفلسطينية وكيف يمكن حل أو تجاوز الخلافات بينهما ؟ ماهو دور لبنان .. ولماذا نرى ضرورة اشتراكه كدولة مواجهة في خطة العمل العربية تجاه اسرائيل في المرحلة القادمة ؟ لماذا نطالب بمشاركة دول المساندة في الخليج العربي مشاركة كاملة في مفاوضات السلام مع اسرائيل ؟

الاردن وفلسطين

من الحقائق المسلم بها ، أن الشعبين الاردني والفلسطيني ، يرتبطان ، ومنذ أقدم العصور بروابط الدم والجوار والمصلحة والتاريخ المشترك والحضارة الواحدة . ولذلك لا يجوز تصور امكانية قيام خلافات أساسية بينهما تحول دون التقائهما للتعاون في مختلف المجالات والاصعدة من أجل بناء مستقبل افضل لاجيالهما القادمة . ولما كان أكثر من ٦٠ في المائة من سكان الاردن وأكثر من ٧٠ في المائة من سكان العاصمة عمان ، هم من الفلسطينيين وأن عودة هؤلاء جميعا الى الضفة الغربية وقطاع غزة في حالة اقامة دولة فلسطينية فيها مستحيلة فان على القيادة الفلسطينية ، أن تجد الصيغة العملية لربط هؤلاء بالدولة الجديدة بروابط متينة وعضوية ، وهذا لن يتم في تقديرنا الا من خلال اقامة علاقات سياسية واقتصادية خاصة جدا بين الكيان الفلسطيني المقترح اقامته في الضفة الغربية وقطاع غزة وبين الكيان الاردني في الضفة الشرقية ، واذا كان من مصلحة الاردن ان يتمسك بالجزء الاكبر من مواطنيه الفلسطينيين ، حفاظا على استمرار تقدمه وازدهاره ، فان من مصلحة الكيان الفلسطيني المقترح ، أن يقيم مع الاردن أقوى العلاقات وامتنها ، من اجل ضمان امكانية البقاء والحيوية للدولة الجديدة في وجه تحدى الكيان الصهيوني لها .

ان القيادة الفلسطينية التي ترى امكانية التعايش مع يهود اسرائيل في دولة ديمقراطية علمانية مشتركة ، لابد انها تؤمن أيضا بامكانية التعايش مع ابناء الاردن ضمن اطار سياسي مشترك . واذا كان الخلاف مع يهود اسرائيل يمكن أن يحل من خلال تغيير طبيعة الحكم والمبادىء التي يقوم عليها ، فان الخلاف مع الاردن يجب ان يحدد على انه حول شكل وطبيعة العلاقة السياسية المستقبلية معه . وهو أمر ليس من الصعب ترتيبه وتحديده من خلال التشاور والحوار البناء مع النظام القائم في الضفة الشرقية .

ولما كان مصير محادثات السلام لازال في مهب الرياح ، وأن مصير الاردن وشعبه كان وسيستمر مرتبطا بمصير فلسطين وشعبها فان دور الاردن في مفاوضات جنيف ، لابد أن يكون دورا مكملا لدور منظمة التحرير الفلسطينية ، وبديلا له في وقت واحد . وهذا لن يتحقق الا من خلال رسم استراتيجية عربية واحدة للمفاوضات تحدد أدوار الاطراف المختلفة ، وترسم الخطوط العامة لعلاقة الكيان الفلسطيني المقترح بالضفة الشرقية .

لبنان والقضية الفلسطينية

اما بالنسبة للبنان ، فانه — في ضوء أحداث ونتائج الحرب الاهلية الاخيرة — قد يكون أكثر الاطراف العربية اهتماما بمفاوضات جنيف ، واقواها رغبة في نجاحها اذ لا بد أن تكون تلك الحرب قد أقنعت قياداته — وبشكل خاص اليمينية منها بأنه ليس أمامها أي طريق قصيرة أو وسيلة سحرية للتخلص من الفلسطينيين ، الا عندما تسمح الظروف بعودتهم لوطنهم واذا كان من المؤكد أن يؤدي نجاح مباحثات السلام الى رحيل المقاومة الفلسطينية ومعها معظم الفلسطينيين من لبنان فان فشل تلك المباحثات سيفرض على القيادات اللبنانية ، أن تتعايش مع الوجود الفلسطيني ، أو أن تخاطر بحرب أهلية جديدة .

ان رحيل الفلسطينيين عن لبنان ، في حالة نجاح مؤتمر جنيف ، سيفرض على اللبنانيين التعامل مع قضاياهم السياسية ومشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية في غياب التوجود

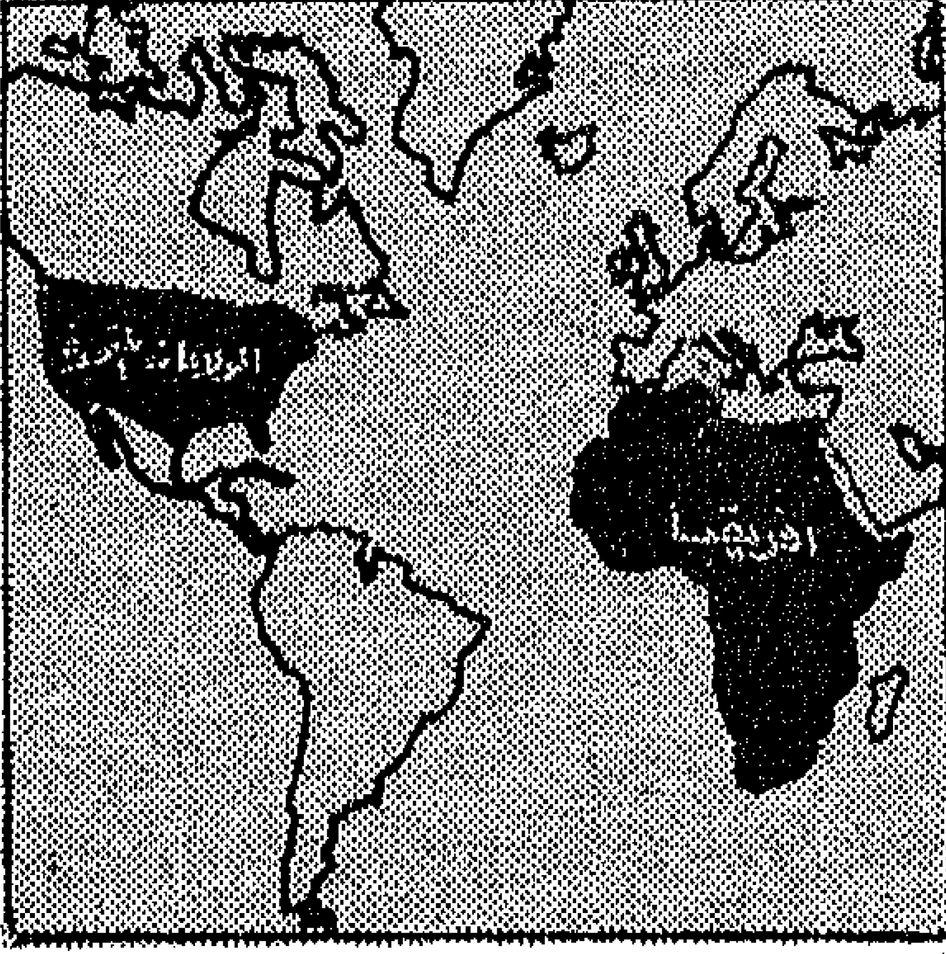
الفلسطيني الذي يشكل بالنسبة للفرقاء المختلفين، عامل ضغط وعامل دعم في وقت واحد . كما أن فشل ذلك المؤتمر ، لابد أن يفرض على لبنان الدخول في الصراع العربي الاسرائيلي بشكل مباشر واذا كان دخول لبنان في ذلك الصراع قد جاء من خلال صدامات الجيش اللبناني المتكرر مع المقاومة الفلسطينية ، وصولا الى الحرب الاهلية المؤسفة فان قيام لبنان بدور ايجابي في العمل العربي المستقبلي ـ وهو قادر على ذلك ـ لابد أن يضمن تجنب أي حرب عربية على ارض لبنان ولن يتحقق ذلك الا بادخال لبنان كعنصر أساسي في استراتيجية العمل العربي في المرحلة القادمة وربط قضايا التعمير ومسؤوليات المواجهة مع اسرائيل في حالة فشل المفاوضات او نجاحها ربطا عضويا بتلك الاستراتيجية وأبعادها .

واذا كان لبنان قد دخل الصراع العربي الاسرائيلي من خلال دعمه ومقاومته للوجود الفلسطيني على الارض اللبنانية ، فان دول المساندة العربية في منطقة الخليج ، دخلت الصراع بشكل ايجابي منذ مراحله الاولى . اذ بينما اتجهت السعودية الى المشاركة بوحدات مسلحة في الدفاع عن الارض العربية منذ سنة ١٩٤٨ اشتركت دول الخليج الاخرى وفي مقدمتها الكويت في مساندة المجهود الحربي لدول المواجهة بأشكال وطرق اخرى متعددة وابتداء من سنة ١٩٦٧ تحملت تلك الدول معظم المسؤوليات المالية في اعادة بناء وتسليح الجيوش العربية لدول المواجهة مع اسرائيل .

واذا كانت القوات المسلحة لدول المواجهة ستلعب الدور الاساسي في أية حرب قادمة مع اسرائيل فان النفط العربي والثقل الاقتصادي للدول العربية المصدرة له في الخليج ، سيلعب الدور الاساسي في معركة المفاوضات السياسية من اجل ايجاد حل سلمي لقضية الصراع العربي الاسرائيلي . وفي مرحلة مابعد المفاوضات ستتحمل هذه الدول مسؤوليات مالية كبيرة تجاه دول المواجهة العربية . سواء نجحت تلك المفاوضات أم فشلت . اذ بينما سيفرض النجاح على الدول العربية الغنية ، أن تتبنى مشاريع الاعمار والتنمية في فلسطين وفي الدول المحيطة بها ، والتي ستكلف عشرات المليارات من الدولارات . سيفرض عليها الفشل مضاعفة ماتقدمه لدول المواجهة من دعم مالي وعسكري وسياسي ، بعد أن يكون العرب قد تركوا ولا خيار لهم الا السير في طريق التحرير . ولذلك يصبح من الضروري أن تشارك دول المساندة العربية المعنية بالحل السلمي ، في صياغة استراتيجية العمل العربي في المرحلة القادمة ما دامت ستتحمل مسؤولية خاصة في تنفيذها وفي مواجهة أعباء ومضاعفات ما سيترتب عليها من نتائج .

ان امكانيات السلام والاستقرار في المنطقة العربية ستكون كبيرة اذا مانجحت المفاوضات كما أن النتائج ومضاعفات فشلها ، من الممكن أن تكون خطيرة ومدمرة ولذلك كان على القوى العربية المعنية بالحل السلمي ، أن تتحمل مسؤوليات الفشل والنجاح بشكل جماعي ، بعيدا عن مواقف الادعاء والتشنج ، وعن الاحساس بضرورة البحث عن كبش فداء . ويتحمل المصريون والفلسطينيون مسؤولية خاصة كبيرة في العمل على تجاوز الخلافات العربية ، وايجاد صيغة فعالة لتوحيد الصفوف ، وقيام العمل الجماعي العربي بدوره كاملا في المرحلة القادمة . اذ بينما تمثل القدرة العسكرية والرغبة السياسية المصرية العامل الحاسم الذي يحدد مكان وزمان أية حرب قادمة مع اسرائيل . تشكل القدرة والرغبة الفلسطينية في قبول اى حل مقترح للصراع مع اسرائيل القوة الرئيسية التي تقرر امكانيات السلام من عدمه في الشرق الاوسط . ولذلك كان على القيادتين المصرية والفلسطينية حيث يتقرر مصير الحرب والسلام في المنطقة أن تعملا معا وبشكل اندماجي متكامل في صياغة استراتيجية العمل العربية في المرحلة القادمة وفي تنسيق وتنشيط أدوار مختلف الاطراف العربية المشاركة فيها .

وفي مرحلة التفاوض والتحضير لمؤتمر جنيف يبقى على الدول العربية « القابلة » و « الرافضة » ان تدرك ، ان المقاومة الفلسطينية هي أقوى الاوراق العربية في معركة المفاوضات ومابعدها وان من مصلحة الامة العربية جمعاء حكومات واحزاب سياسية وشعوبا أن يحافظ على هذه الورقة كقوة حيوية متنامية ■



اتجاهات الدبلوماسية الأمريكية الجديدة نحو أفريقيا

د. عبد الملك عودة

انعقد المؤتمر الافريقي الامريكي السابع في ماسيرو عاصمة ليسوتو في الفترة من ٢٢ نوفمبر الى ٣ ديسمبر ١٩٧٦ ، ونظم المؤتمر المعهد الامريكي الافريقي في نيويورك .

أولا : تركيب المؤتمر :

حضر المؤتمر ١٢٠ عضوا يمثلون الولايات المتحدة الامريكية والدول الافريقية وحركات التحرير على النحو التالي :

ممثلو الولايات المتحدة الامريكية : في مقدمتهم وليم شوغلي مساعد وزير الخارجية واندويونج عضو مجلس النواب الامريكي ، والسناتور ديك كلارك رئيس لجنة افريقيا في مجلس الشيوخ وشارلز ديجز رئيس لجنة افريقيا في مجلس النواب ، والسيدة ايفون بيرك رئيسة الكوكس السوداء في مجلس الكونجرس ، وعدد آخر من اعضاء الكونجرس البارزين ، ورؤساء وممثلو الجمعيات والمنظمات السوداء الامريكية ، وعدد من رؤساء وممثلي الشركات الكبرى والمؤسسات الامريكية المعنية بميدان الدراسات والبحوث السياسية الدولية ، وكذلك اعضاء من الجامعات والكنائس والصحافة الامريكية .

ممثلو دول افريقيا المستقلة : حضر ممثلو عشرين دولة افريقية هي :

مصر - تونس - السودان - ليبيا - الجزائر - كينيا - تنزانيا - موزمبيق - أوغندا - زامبيا - انجولا - زائير - بتسوانا - ليسوتو - مالي - نيجيريا - غينيا بيساو - غينيا - ليبيريا - سيراليون .

وكان التمثيل الافريقي على مستوى وزراء خارجية من عشر دول ، وكانت بعض الوفود من اربعة أعضاء . وحضر ممثلون عن بنك التنمية الافريقي ، وعن اللجنة الاقتصادية لافريقيا [الامم المتحدة] .

ممثلو حركات التحرير الافريقية : حضر ممثلو أحزاب زيمبابوى ، وقدم بعضهم من جنيف مباشرة للمؤتمر ، وحضر ممثلو أحزاب جنوب افريقيا المعترف بها في لجنة تحرير افريقيا ، كما حضر ممثلون لاحزاب وجماعات سوداء وملونة يعيشون في داخل جمهورية جنوب افريقيا ، وحضر أيضا ممثلون عن الطلاب اللاجئين في ليسوتو بعد مذابح سويتو .

وتولى المعهد الامريكي الافريقي ، كل مسئوليات التنظيم والترجمة والسكرتارية للمؤتمر ، كما حضر عنه وفد عدده اربعة أعضاء في المؤتمر ، علما بأنه تحمل كل المسئوليات المالية . وقد عرفت أن لهذا المعهد فروعا دائمة في زامبيا وبتسوانا وليسوتو ، وأنه يمارس نشاطا في ميدان التدريب والمنح للافارقة أيضا .

طريقة العمل في المؤتمر :

جلسة الافتتاح : تحدث رئيس وزراء ليسوتو - والريجادير جاربا وزير خارجية نيجيريا - والسناتور ديك كلارك ، وكانت الاحاديث تغطي كل قضايا افريقيا عامة ، مع التركيز على قضايا نقل

السلطة الى الاغلبية السوداء فى دول افريقيا الجنوبية ، بدلا من النظم العنصرية البيضاء .

جلسات العمل : خصصت جلسة بعد ذلك لكل الموضوعات التالية :

زامبيا ـ زيمبابوى ـ جنوب افريقيا ـ النشاط الاقتصادى الامريكى فى افريقيا .

وانقسم المؤتمر الى ثلاث جماعات للنقاش والعمل هى : جماعتان لمناقشة المعونات الامريكية الى افريقيا [فنية واقتصادية . . الخ .] . وجماعة لمناقشة دور المؤسسات الاقتصادية متعددة الجنسيات . وقد خصص لهذه المناقشات صباح يوم الاربعاء ، واتفق على أن يكون لكل جماعة مقرر يسجل المناقشات ، ويقدم عنها تقريرا مختصرا للجلسة الختامية العامة . وقد بدأ العمل أيضا فى كل جماعة ، بعرض وجهتى نظر احداهما افريقية والاخرى امريكية ـ

وقد القيت حديثا عن وجهة النظر الافريقية فى جلسة جماعة النقاش الاولى عن المعونات الامريكية لافريقيا ، وعرضت ما يثار حولها من انتقادات سياسية ، وما هو المطلوب منها الان فى المرحلة الحالية من العقد الثانى للتنمية فى افريقيا .

جلسة الختام : قدم فيها السيد شارلز ديجز عرضا شفهيا لرحلته مع وفد الكونجرس الى عدد من الدول الافريقية مثل أنجولا ـ موزمبيق ـ جنوب افريقيا . . الخ ، ثم عرضت تقارير عن وجهات النظر فى جماعات النقاش والعمل ، حول المعونات الاقتصادية الامريكية فى افريقيا ، كما قدمت السيدة بيرك بيانا باسم الاعضاء السود الامريكيين ، يحمل تأييدا قويا للموقف الافريقى فى صراعه ضد النظم العنصرية ، والقى وزير خارجية لوسوتو كلمة الختام .

وقد جرى التقليد ، على أن يتحدث فى بداية كل جلسة اثنان من الاعضاء ، يقدم أحدهما وجهة نظر افريقية ، ويقدم الاخر وجهة نظر أمريكية . ثم تبدأ المناقشات والحوار ، ويدلى كل عضو برأيه منفردا ، وكان هناك تقليد ـ فيما عدا جلسات الافتتاح والختام ـ أن الجلسات مغلقة ، ليس فيها تسجيل اذاعى وتليفزيونى ، ولا يحضر ممثلو الصحافة والاعلام .

ولكن لوحظ انه كان يجرى تسجيل بالاختزال من السكرتارية الامريكية ، كما أن عددا من أعضاء الوفود ، كانوا صحفيين بالمهنة ، والامثلة على هذا ، هى الوفد الامريكى ، ووفد نيجيريا ، ووفد كينيا .

غطت صحف جنوب افريقيا المؤتمر ، ونشرت اخباره بدون توسع واسهاب .

أعلن الوفد الامريكى ، أن ١٩ عضوا منه ، رفضت حكومة جنوب افريقيا منحهم تأشيرات دخول ، وأنهم مروا فقط فى أراضيها الى ليسوتو ، كما لوحظ أن عددا من الممثلين الافريقيين حضروا للمؤتمر عن طريق جوهانسبرج ، مثل ممثلى زامبيا وحركات تحرير زيمبابوى وزائير وليبيا وتونس . . الخ ، وأما عن الباقين جميعا ، فقد تجمعوا فى مابوتو عاصمة موزمبيق ، واستقلوا طائرة خاصة الى ليسوتو مباشرة فى الذهاب والعودة .

ثانيا : عمل المؤتمر ومناقشاته :

ما هو الهدف الامريكى من المؤتمر ؟

١ ـ أجاب على هذا صراحة السناتور ديك كلارك فى خطبته الافتتاحية ، بأن امريكا فى فترة اعادة فحص واعادة تقويم . وأكد هذا المعنى كثيرون ـ من بينهم يونج عضو مجلس النواب ـ بأنهم فى حاجة الى معرفة الرأى الافريقى تجاه السياسة الامريكية . وفى نفس الوقت ، كانت هناك رسالة أمريكية مطلوب ابلاغها الى الجانب الافريقى ، وهى انتظار التغيير ، وربطه بوصول كارتر والديمقراطيين الى الحكم . وأن هذا التغيير ، هو انحياز أمريكى صريح الى حكم الاغلبية الافريقية فى هذه البلاد الثلاثة .

٢ ـ يرى الامريكيون ، أن سياساتهم الجديدة ، تؤيد حكم الاغلبية ، ونقل السلطة سلميا وسياسيا فى زيمبابوى ، وأن بريطانيا يجب أن تتخذ دورا حاسما فى هذه العملية ، وأن حكومة جنوب افريقيا ، صاحبة دور فى هذا الموضوع ، وأنه مع ذلك يجب أن تتم حماية حقوق الاقلية البيضاء .

وفي ناميبيا ، يرون أن حزب سوابو ، هو فعلا حركة تحرير وطني ، وأن وجود جنوب افريقيا ، وجود استعماري ، وأنه لابد من نقل السلطة الى الاغلبية الافريقية . وللتوصل الى ذلك ، لابد أن تكون لامريكا علاقات مع حكومة أنجولا وسوابو ، وأن يتم حل المشكلة بين سوابو وحكومة جنوب افريقيا والامم المتحدة [الذى عرض وجهة النظر الامريكية ، هو عضو مجلس النواب يونج] .

أما في جنوب افريقيا ، فيقوم نظام عنصرى يطبق أوضاع تمييز عنصرى غير ديمقراطى لا يمكن قبولها ، ولذلك فان العمل للوصول الى حكم الاغلبية ، يستلزم تغيير هذه الاوضاع العنصرية ، مع ضرورة حماية حقوق الاقليات ، وأن السياسة الامريكية ترفض فكرة البانتوستان ونماذج ترانسكاى ، وان الوضع فى جمهورية افريقيا بالذات ، ليس نظاما استعماريا [كانت هناك مقارنات مع أوضاع التفرقة العنصرية فى امريكا] .

٣ ـ يصر الامريكيون ، على أن الطريق والوسيلة الى حكم الاغلبية الافريقية ، هو الطريق السياسى السلمى ، وليس طريق حرب العصابات ، أو الحرب العنصرية اللونية ، وأن معونة أمريكا وضغوطها ودورها ، مرتهنة فقط باتباع الطرق والحلول السياسية ، وأن الباب مفتوح لدور القيادات المعتدلة فى التغيير .

ومع ملاحظة هذا الالتزام ، فان النبرة الامريكية ـ بوجه عام ـ كانت عالية الصوت فى ادانة أوضاع هذه الدول الثلاث حاليا ، مع التشديد على أن أمريكا ، سوف تغير سياستها السابقة ، وان كان هذا التغيير قد بدأ منذ خطبة الدكتور كيسنجر فى لوساكا عام ١٩٧٦ ، وأيضا مع انتقاد لسياسة الجمهوريين تجاه افريقيا .

٤ ـ بالنسبة لموقف الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات ، فان الرأى الامريكى قد انقسم الى اتجاهين : أولهما يرى امكانية استخدامها للضغط على أوضاع جنوب افريقيا ، وأن تنسجم فى سياستها مع التغيير المنتظر فى السياسة الامريكية العامة . وثانيهما يرى أن هذه الشركات ، لا صلة لها بالسياسة والاوضاع العنصرية القائمة حاليا ، لانها نشاط تجارى بحت . ولكن الرأى الاول كان يتزعمه كبار رجال الكونجرس الامريكى ، وفى المناقشة ، برزت الاشارة الى دور هذه الشركات فى شيلى وجواتيمالا ، وهذا ما يثير مخاوف الافريقيين .

٥ ـ بالنسبة للمعونات الاقتصادية الامريكية ، فان الاتجاه العام ، هو زيادتها وتقديمها الى دول المواجهة ، والى حركات التحرير والشعوب الافريقية المكافحة ضد النظم العنصرية والاستعمارية فى جنوب القارة ، مع الاشارة الى ان قانون المعونات الامريكية لعام ١٩٧٣ ، ينص على تقديمها الى القطاعات الاكثر فقرا فى داخل هذه المجتمعات .

٦ ـ شرح السيد شارلز ديجز أمام المؤتمر ، كيف أن بعثة الكونجرس الخاصة لتقصى الحقائق ، قد غادرت امريكا يوم ٤ نوفمبر ، وزارت جنيف ، واتصلت بكل زعماء وأطراف المفاوضات هناك ، وزارت بولندا وتفاوضت مع الرئيس تيتو وسام نيجوما رئيس سوابو كما زارت موزمبيق ، وزارت جنوب افريقيا .. الخ ، وان البعثة كانت ترسل تقارير وافية الى البيت الابيض ووزارة الخارجية الامريكية والكونجرس والرئيس المنتخب كارتر ، وان من نتائج عملها ، موقف أمريكا الاخير من التصويت فى الامم المتحدة الخاص بقبول عضوية أنجولا فى المنظمة الدولية .

٧ ـ طوال المؤتمر ، كانت تدور اتصالات وتبادل آراء بين الاعضاء السود فى الوفد الامريكى . وقد أصدروا بيانا هاما قرأته باسمهم السيدة بيرك على المؤتمر فى جلسته الختامية ، وهو يؤيد الموقف الافريقى التحررى ، ويساندهم ويعطى الوعود بالتأييد فى داخل الكونجرس ، وبالضغط على الحكومة الامريكية ، ويخلق رأيا عاما واسعا مؤيدا كما قالت فى تقديمها لهذا البيان ، ان الكوكس السوداء فى الكونجرس ، سوف تنظم اتصالات دورية رسمية (شهرية) مع ممثلى الدول الافريقية فى الامم المتحدة ، لتبادل الرأى والمعلومات .

٨ ـ أعلن سناتور كلارك فى المؤتمر ، انه زار رئيس وزراء افريقيا وكبار القيادات السياسية

هناك ، وانه طلب مقابلة عدد من المسجونين والمعتقلين الافريقيين فى سجن جزيرة روبين ، او فى سجون أخرى ، وان طلبه رفض بالنسبة لبعضهم ، ووفق عليه بالنسبة للآخرين ، وان أحدهم - وهو ستيف بيكى رئيس منظمة طلاب جنوب افريقيا المحظور نشاطها حاليا - سلمه خطابا فيه نداء للمؤتمر ولامريكا ، وقد قرأ الخطاب على المؤتمر .

٩ - اثار عضو امريكي موضوع اسرائيل فى المؤتمر ، عند الحديث عن المعونات والعلاقات الاقتصادية الامريكية الى جمهورية جنوب افريقيا ، وان محاولة الضغط على المؤسسات الامريكية ، قد يؤثر فى نشاطها ولكن هل هذا ينطبق على عدد من الدول التى تسير فى ركاب السياسة الامريكية ، وهى اليابان والمانيا الغربية واسرائيل ، وكلها تتعامل مع جنوب افريقيا ؟ واتسع النقاش باشتراك بعض أعضاء المؤتمر من بعض دول شمال افريقيا ، وبعض اعضاء حركات التحرير ، وبعض أعضاء من الوفد الامريكى . وكان الحديث يدور حول علاقات اسرائيل وجنوب افريقيا فى ميدان الاقتصاد والتسليح .

١٠ - حدث توتر فى المؤتمر فى اليوم الثانى ، حينما طلب وليم شوفلى التعليق على بعض ما قيل فى المؤتمر ، فانتقد بشدة الذين يهاجمون سياسة أمريكا علنا ، بينما يؤيدونها سرا .

وعقب انتهاء كلمة وزير خارجية نيجيريا ، التى رد فيها بعنف دفاعا عن سياسة بلاده ، وانها ليست ذات وجهين وانها قالت للمبعوثين الامريكيين فى زياراتهم ما قالته علنا عن المفاوضات المقترحة لحل قضية روديسيا ودور أمريكا وبريطانيا فى التسوية .

ثالثا : تقويم المؤتمر ومؤشراته

يثير المؤتمر عدة أسئلة تحتاج الى بحث واجابات ، ونحاول أن نقدم بعضا منها فيما يلى :

لماذا ينعقد المؤتمر فى عاصمة ليسوتو ؟ اذا أخذنا فى الاعتبار الموقع الجغرافى الصعب ، والفقر الاقتصادى والاعتماد الكامل على اقتصاد جنوب افريقيا ، نجد أن المؤتمر اعلان أمريكى بمساندة ليسوتو وحمايتها من أى ضغط مضاد ، كما انه اعلان امريكى بأنهم سوف يعتبرون ليسوتو مركزا متقدما للمراقبة وللاطلاع على أوضاع جنوب افريقيا ، ولهذا فان حديثا دار فى المؤتمر حول مصاعب ومتاعب الوصول الى ليسوتو ، عبر جمهورية جنوب افريقيا ، حدثت تزكية شبه جماعية لطلب ليسوتو انشاء مطار دولى فى عاصمة بلادها) ماسيرو (حتى تستطيع الطائرات الكبيرة الوصول مباشرة اليه ، دون حاجة الى التوقف فى مطارات جنوب افريقيا ، كما دار الحديث حول استثمارات ومعونات امريكية جديدة ، ولهذا نستطيع أن نفسر الموقف الجديد لرئيس وزراء ليسوتو السيد ليبوا جوناثان ، الذى غير من موقفه ورفض الاعتراف بحكومة ترانسكاى ، والقى خطابا شديد اللهجة ضد سياسة حكومة جنوب افريقيا ونظامها العنصرى .

ما هى ابعاد التغيير الامريكى المرتقب تجاه افريقيا ؟ وما هى ادواته التى سوف يستعملها ؟ ان الدعوة الى نقل السلطة الى الاغلبية السوداء ، والسعى الى التغيير من حكم الاقلية الى حكم الاغلبية ، هى اساس ومنطلق الدعوة الامريكية ، ولكن دائما يقولون بشروط التغيير المنظم والسلمى والسياسى . وانهم لن يشاركوا فى صراع مسلح او دموى أو حرب عنصرية لونية مهما كان اطرافها .

وواضح منذ خطبة الدكتور كيسنجر فى لوساكا عام ١٩٧٦ ، وما تبعها من خطوات معلنة خلال عام ١٩٧٦ ان تغييرا يجرى فى التصور الامريكى العام ، وفى الدور الامريكى فى المنطقة .

ويمكن ارجاع هذا تاريخيا الى عام ١٩٧٥ نتيجة تطورات الموقف فى انجولا والدور السوفييتى تأييدا للرئيس نيتو ، ونزول القوات الكوبية ومشاركتها فى الصراع المسلح فى البلاد . ثم الحديث عن الحرب المسلحة لتحرير زيمبابوى ، وبداية تحركات زيبا) جيش زيمبابوى الشعبى (والصراع المسلح الذى يدور على حدود موزمبيق ، وترد الاشاعات حول السلاح السوفييتى والقوات الكوبية هناك وهذا ما تنشره صحف جنوب افريقيا بشكل مثير وملفت للنظر .

وفى المؤتمر ، كان واضحا ان هذه الجذور التاريخية والتطورات والنذر الحالية ، موجودة فى التصور العام لجميع الحاضرين ، وان لم يجر حولها نقاش واسع . ولكن السيد شارلز ديجز رئيس لجنة افريقيا فى مجلس النواب ، اشار الى هذه النقطة ، عندما استعرض مفاوضاته مع الرئيس نيتو فى لولندا ، حين قال انه فى ظن كل الناس ، ان الوجود الكوبى فى أنجولا ، معناه وجود عسكرى يحمل المدافع ، ولكنه وجد الكوبيين يعملون فى المستشفيات والخدمات والمرافق وانه يعتقد ان عشرة آلاف كوبى فى انجولا ليسوا جيش احتلال ، ولو كانوا عشرة آلاف سوفييتى لكانوا جيش إحتلال ، كما أشار الى أنه فى نفس الوقت تحسنت العلاقات بين حكومة أنجولا وبين شركة بترول كابيندا [جلف] التى تدفع للحكومة ١٠٠ مليون راند كل ثلاثة شهور .

وفى نفس الوقت ،اعتقد أن السياسة الامريكية توصلت الى اقتناع ، بأن النظم العنصرية سوف تسقط وتنهار ، مهما طال بها الزمن ، وان استمرار المعركة ضدها ، سوف يجعلها تتحول الى صراع عسكرى يفتح الطريق الى المعونات العسكرية والمادية السوفييتية ، وان هذا سوف تترتب عليه تغييرات فى قيادات الحركات الوطنية ، بأن تختفى القيادات المعتدلة المدنية ، وبدلا منها تظهر وتسيطر قيادات عسكرية متطرفة . ولعل هذا أيضا فى تفكير قيادات بعض دول المواجهة ، لان الرئيس نيريرى ، القى حديثا أثناء رحلته الاخيرة فى نيجيريا ، قال فيه ان المهمة امام الافريقيين فى افريقيا الجنوبية ، هى التحرير والراديكالية ، وان الجيل الحالى عليه مسئولية التحرير وتصفية الاستعمار ، وان موضوع التغيير الراديكالى سوف يكون مسئوليات الاجيال القادمة .

ومن ناحية أخرى ، وضح اهتمام الرئيس الامريكى المنتخب بالمشكلات فى أفريقيا الجنوبية ، وهذا ليس اهتماما شخصيا ، وانما هو اهتمام القيادة والسياسة الامريكية ، كما انه مرتبط بالتغيير الذى ينادى به كارتر ، كجزء من حكم الديموقراطيين فى أمريكا .

ولهذا سوف تستعمل أمريكا كل أدوات نفوذها وضغوطها السياسية والاقتصادية فى التوصل الى حلول . وهذا يفسر القول الامريكى ، بأن على بريطانيا دورا فى حل قضية زيمبابوى أكبر مما تعرضه حاليا فى مفاوضات جنيف ، كما أنه يفسر الاهتمام الامريكى بدور المؤسسات والمعونات الاقتصادية ، وضرورة التنسيق مع السياسة الامريكية الرسمية .

هل ستكون خطوات ومراحل ومعدلات هذا التغيير الامريكى ، متوافقة مع التغيير الفكرى والمادى الذى يحدث على الجانب الافريقى ، خاصة حركات التحرير والرفض الأفريقية ضد النظم العنصرية ؟ اعتقد ان هذا هو التحدى الحقيقى الذى تواجهه السياسة الامريكية ، اذ لابد لها ان تعمل بسرعة ، ووفقا لتصور واقعى ، حتى لا يفلت منها الزمام ، كما حدث فى أنجولا .

ويظل هذا التساؤل قائما باستمرار

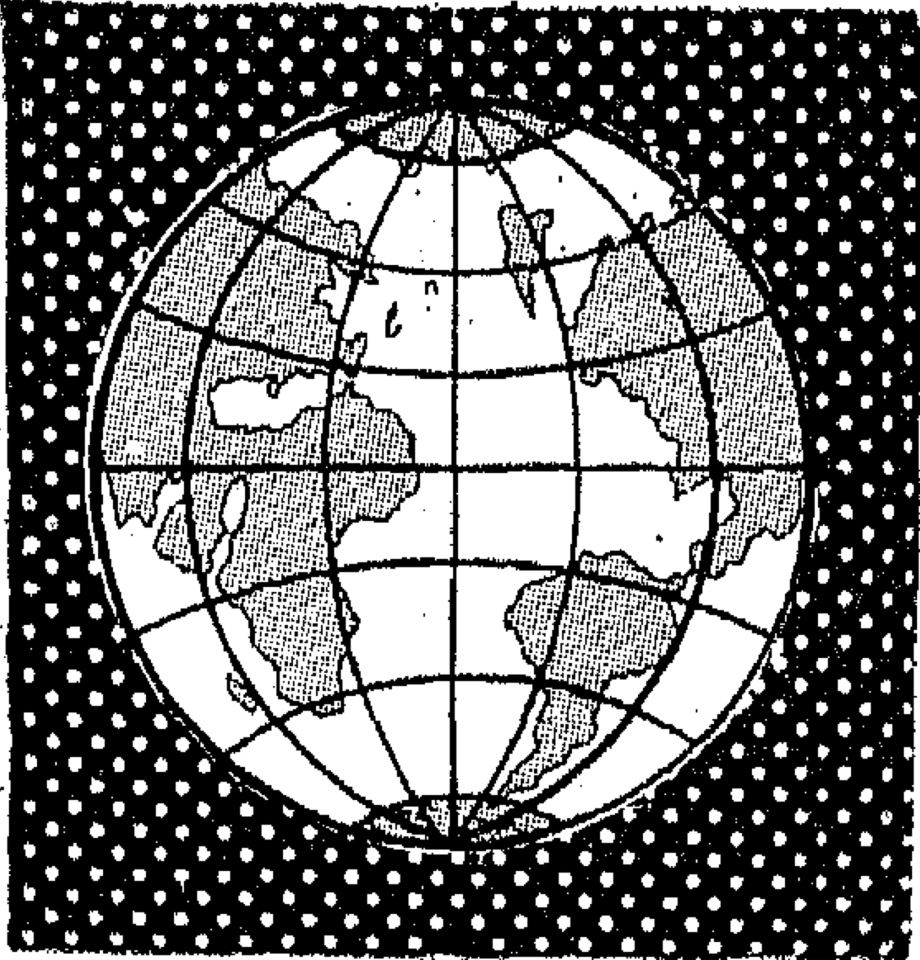
ما هى ردود الفعل السوفييتية المباشرة وغير المباشرة ؟ أعتقد ان الاتحاد السوفييتى ، لن يرضخ ولن يقبل هذه السياسة الامريكية الجديدة ، وسوف يحاول تخريبها باستمرار ، ولكن لن تصل الاحداث بينهما الى حد المواجهة .

ان الوفاق الدولى هنا معناه ، ان تحتدم وتشتد اللعبة السياسية بوسائلها العلنية والسرية ، المباشرة وغير المباشرة ، ولكن بدون ان تواجه الدولتان الاعظم احداهما الاخرى بالسلاح وبالحرب الساخنة .

ما هو موقف قيادات دول المواجهة الأفريقية ، وما هى احتمالات استمرار موقفها الموحد ؟ ان اغلبية دول المواجهة ، تؤيد هذه السياسة الامريكية ، واعتقد أن نيريرى يلعب دورا نشطا لتطويق اى تطرف من جانب موزمبيق ، الا اذا كان فى حدود التسخين ضد نظام سميث ، واستمرار الضغط العسكرى عليه ، لتهديد استمراره ووجوده ، وبهذا تتم مساندة الجانب الافريقى فى مفاوضات جنيف ، أو فى أية مرحلة بعدها ، حتى يتم التوصل الى حكم الاغلبية السوداء .

كلمة أخيرة : الامريكيون مصممون على الا ينفرد غيرهم بالمنطقة ، وواضح أنهم لن يسمحوا للاتحاد السوفييتى بأى دور فى احداث افريقيا الجنوبية ، وسوف يستخدمون كل الوسائل فى سبيل ذلك .

ومعذلك يبقى السؤال الهام الذى يتطلب المتابعة والاجابة : هل ينجحون ؟ وكيف .. ؟ ومتى ؟ ..



الأصـــول التاريخيــة والفقهيــة للوفــاق الــدولى

د. فاضل زكى محمد

من المعلوم ان الوفاق الدولى لم يكن ليظهر فى عالم السياسة الدولية فجأة ، وانما جاء نتيجة لمتغيرات دولية جديدة ، كان لها الاثر الكبير فى ظهوره .

ولقد صاحب ظهور مصطلح الوفاق الدولى ، بعض الغموض وسوء الفهم . ونجم هذا الغموض وسوء الفهم ، من تعدد المعانى والمدلولات التى استخدم فيها هذا المصطلح الدولى .

فلقد ظن بعضهم أنه تواطؤ بين القوى العظمى يهدف الى التأثير على مقدرات شئون العالم : ورأى فيه آخرون مفهوما معينا لدى كل طرف من الاطراف الداخلة فى نطاقه . فمفهوم الاتحاد السوفييتى مثلا للوفاق الدولى هو ، على ما يراه هذا البعض ، غير مفهوم الولايات المتحدة الامريكية .

وبينما رأى فيه فريق ثالث أنه لا يخرج عن كونه سياسة معينة ، جاءت بها ظروف عالمية ومحلية ، فان فريقا رابعا رأى أن الوفاق لا يعدو كونه حالة أو وضعية دولية ، كغيرها من الاوضاع الدولية التى هى عرضة للنجاح أو الفشل ، وفقا للمتغيرات التى يمر بها عالم اليوم المتسم بالتغيير والتبديل . وكمثال على مدلول الفريق الثالث للوفاق الدولى ، فانه يرى أنه كما كانت للعملاقين سياسة ازاء الحرب الباردة والتى تميزت بالمجابهة فانها قد سلكت غير تلك السياسة فى عصر الوفاق بحيث تميزت بالتفاوض . وكمثال على مدلول الفريق الرابع ، فانه يرى الوفاق حالة او وضعية دولية تشبه غيرها من الحالات الدولية ، كحالة الحياد وحالة الحرب والسلام ،وان لكل من هذه الحالات مسبباتها وظروفها المحيطة بها .

طبيعة الوفاق الدولى : وباستقراء ما تقدم من مدلولات ، فانه بالامكان القول ، بادىء ذى بدء ، ان الوفاق هو سياسة لها ميزاتها الخاصة بها . انها سياسة « تسعى نحو « اقامة » علاقات أكثر ايجابية بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة » . وان هذه السياسة لا تعكس وضعا محددا نهائيا ، وانما هى سياسة تقوم على عملية مستمرة . ومن هنا فانه لا يمكن القول ان الوفاق هو سياسة قامت من أجل الحفاظ على الوضع القائم . كما لا يمكن القول أيضا بشأن سياسة الوفاق بأنها سياسة تعبر عن الاستقرار . ذلك أن الانتقال من عصر المواجهة الى عصر المفاوضة « قد احدث حتى اللحظة تأثيرا قليلا على الوضع القائم ، بالرغم من أنه حسن فرص الاستقرار » . ولكنه يمكن القول ان طريق هذه السياسة«قد سار على أساس دراسة أحوال كل فريق للفريق الاخر، وتجنب كل ما يعمل على التوتر » . وعلى هذا الاساس ، فان أى تعميم أو عمل مشترك ، يسعى الى التوفيق بين الطرفين حول القضايا التي أثارت التوتر وعدم الثقة ، يمكن أن يوصف بأنه بسياسة وفاق .

المتغيرات الدولية التىمهدت لقيام الوفاق : هذا وان سياسة الوفاق بين الدولتين العظميين — وهما

* د. فاضل زكى محمد : استاذ الدبلوماسية بجامعة بغداد

الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي - تقف وراءها الظروف العالمية المتغيرة ، التي اعقبت الحرب العالمية الثانية ، والتي تغيرت بسببها موازين السياسة الدولية ونظرياتها والقوى الدولية المؤثرة فيها . ولعل خير وصف للمتغيرات الدولية الجديدة ، هو ان القوة في ظل هذه المتغيرات ، قد استقطبت في قطبين عالميين ، قدر لهما ان يملكا من النفوذ ما لا تضاهيه اية قوة اخرى سواهما . وكان لاستقطاب القوة في الولايات المتحدة وامتلاكها وحدها السلاح النووي في فترة الاربعينات ، أن جعلها تحكم العالم بأسره . وقد أصبح تحت مقدراتها ، وأن بامكانها توجيهه وجهة ديمقراطية راسمالية غربية . الا أن هذا الحلم سرعان ما تبدد ، بظهور قوة اشتراكية منافسة لها ، تمثلت في الاتحاد السوفييتي ، استطاعت أن تملك السلاح النووي ، ولتعلن عن وجهة نظر دولية مخالفة للوجهة الديمقراطية الرأسمالية الغربية . وقد اثبتت السنون ، أن تنامي قوة الطرفين ، سيما في السلاح النووي ، ادخل الطرفين في سباق خطر ، وادخلهما في حرب باردة بنتيجته ، حتى وصل الامر ، الى أن يخشى كل طرف بأس الطرف الآخر . ولقد تنامي خوف الطرفين بتنامي نوعية وخطورة السلاح النووي ، حتى انقلب الى رعب . وظل كل فريق ، وهو يعيش حالة الرعب ، يسعى من أجل اللحاق بالخصم ، بهدف الوصول الى المستوى المتوازن معه ، ليكون ضمانا لتحقيق أمنه . وقد عرفت هذه الحالة بحالة توازن الرعب التي انبثقت منها « نظرية توازن الرعب» في السياسة الدولية . ولم يكن بمقدور العملاقين - وهما يعيشان حالة الرعب المتبادل - الخروج من هذه الحالة الجديدة في التاريخ الانساني لسنين طويلة . وانعكست هذه الحالة المشوبة بالرعب والخوف والحذر ، على العلاقات السياسية والدبلوماسية بين العملاقين طيلة عقد ونصف من السنين ، وظهرت على أثرها الحرب الباردة ، كنتيجة للتسابق في تملك السلاح النووي ، التي أصبح من أهم سماتها ، التوتر الشديد في العلاقات .

ولما كان استمرار التسابق في السلاح ، قد صاحبته زيادة في الرعب ، وبالتالي زيادة في توتر علاقاتهما ، فمن هنا بدأ العملاقان يفكران في أساليب ، يستطيعان بوساطتها ابعاد شبح حرب نووية عالمية ، التي اذا ما اندلعت ، فانها تهلك الغالب والمغلوب - بالنظر لقوتها التدميرية الهائلة .

وهكذا بدأت المحاولات ، منذ أوائل الستينات وحتى الوقت الحاضر ، لازالة ما يمكن ازالته من عقبات ، ولتعديل المواقف والاسبقيات ، بصورة تسمح بتعايش النظامين ، وفي ظل نظام دولي ، يقوم على استراتيجية متعادلة بين العملاقين الكبيرين .

ومن الضروري الاشارة ، الى أن المقياس الاول في تحقيق استراتيجية التعادل ، هو السيطرة على السلاح النووي ، من حيث انتاجه ونوعه وانتشاره ، وذلك بوضع القيود التي يمكن التوصل اليها من خلال الاتفاقيات التي يعقدها الطرفان . وعلى هذا الاساس ، تم التوصل الى اتفاقية الحظر الجزئي على اجراء التجارب النووية في عام ١٩٦٣ ، واتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية عام ١٩٦٨ .. كما ان الاجتماعات لم تنقطع منذ بيان فورد - بريجنيف ، الذي صدر في ٢٤ نوفمبر عام ١٩٧٤ ، اثر اجتماعهما في فيلادفيستوك ، الذي أكد على تصميم وعزم الدولتين ، على الوصول الى اتفاقية او معاهدة بشأن تحديد السلاح الاستراتيجي في نهاية عام ١٩٧٥ . ومع ان مثل هذا الهدف لم يتحقق بشكله النهائي في نهاية ذلك العام - حيث عقد مؤتمر الامن الاوربي في هلسنكي - الا أن الجهود لا تزال مستمرة في هذا المضمار .

على أن ما تجدر الاشارة اليه بعد ما تقدم ، هو ان كل هذه المحاولات المستمرة ، لم تكن لتهدف الى مجرد تخفيف حدة التوتر في العلاقات بين العملاقين فحسب ، وانما الاكثر من ذلك ، الى ايجاد استقرار دولي ، ما دام أن السلام الدولي «الكامل» ، أمر غير ممكن التحقيق في ظل الوضع الدولي القائم ، الذي لم يتخل فيه اي من الطرفين عن مبادئه وقيمه النهائية . وهكذا يمكن القول بأن الوفاق في طبيعته ، هو واسطة وليس غاية .

ولرب سائل يسأل بعد كل ما تقدم ، ما هي أهم المتغيرات الدولية التي مهدت لقيام الوفاق الدولي ؟ يمكن حصر أهم هذه المتغيرات فيما يلي :

١ - التطور التكنولوجي الذي انعكس على

تطوير نوع السلاح النووى الخطير وما نجم عن التسابق فى اتجاهه وتطوير من اخطار .

٢ ـ ظهور الصين الشعبية كقوة نووية متنامية تطالب بمكان لائق على الساحة الدولية .

٣ ـ ظهور دول نامية كثيرة لم ترغب فى الانحياز الى اى من الكتلتين العالميتين والتى عرفت باسم دول عدم الانحياز وشكلت بمجموعها عالما مستقلا عرف بالعالم الثالث .

٤ ـ اعتراف الغرب والولايات المتحدة بالاتحاد السوفيتى كقوة عملاقة لا يمكن تجاهلها .

التحولات التي مر بها الوفاق الدولي . كما أن الوفاق الدولى لم يظهر فجأة ، وانما جاء نتيجة لتراكم عـــدد مـــن المتغيرات الدولية ، عملت بمجموعها على ظهوره الى حيز الوجود كسياسة اهتدى اليها العملاقان منذ النصف الثانى من الستينات وحتى الوقت الحاضر . فان هذا الوفاق لم يكن ليفسر بنفس التفسير من قبل أطرافه المشتركة فيه ، كما انه من ناحية ثالثة ، لم يبق كشيء ثابت له موازينه ومقاييســه الثابتة ، وانما خضع لتحولات فى واقعه ، وان لم يظهر ذلك بوضوح لغير المعنيين بشئون السياسة الدولية .

والواقع ان التحولات النظرية والعملية المتعلقة بالوفاق الدولى ، من حيث أنه سياسة اتخذها العملاقان ، قد شملت من جهته تنظيم صــورة العلاقات الثنائية بينهما ، وصورة العــلاقات الدولية ، واتجاهات السياسة الدولية من جهة أخرى . ومع أن هذه الصورة الثنائية والعالمية ، حظيت بالاتفاق النسبى على بعض الجوانب ، الا انها بقيت فى جوانبها الاخرى لا تحمل الصورة النظرية التى رسمها منظرو كل فريق بحسب ظروفه وموقعه وزاويته التى بناها من خلالها فحسب ، وانما خضعت هذه الصورة لتعــديل وتحول من فترة لاخرى ، حتى بالنسبة لكل جانب أو طرف من أطراف الوفاق الدولى .

وليس من المبالغة القول ، ان مشكلة العالم المعقدة التركيب فى القرن العشرين ، قد فرضت نفسها على طرفى الوفاق ، واضطرتهما للاقرار بها . ولعل واقع تطور الاحداث الدولية ، والسلوك الذى بدا ـ ويبدو ـ على كل من الطرفين ، قد كشف للمعنيين والباحثين والمتخصصين فى شئون السياسة الدولية والدبلوماسية العالمية ، عن أن الاتحاد السوفييتى ، منذ قيام ثورة اكتوبر الاشتراكية « الشيوعية » عام ١٩١٧ ، قد شكل تحديا جديا للنظام الدولى ، الذى عمل على بناء تركيبه العالم الغربى . وترتب على هذا التحدى ، قيام كتلة اشتراكية بزعامة الاتحاد السوفييتى ، قدر لها ان تغطى بنفوذها أوربا الشرقية ، التى عرفت بكتلة حلف وارسو . كما ترتب على هذا التحدى ، استجابة من زعيمة الغرب ، وهى الولايات المتحدة الامريكية ، تمثلت فى تكوين كتلة لمقاومة هذا التحدى الثورى ، لتغطى أوربا الغربية ، والتى عرفت بكتلة الحلف الاطلسى . ولقد أصبح بمرور الايام ، وكما كشفته وقائع الحرب الباردة فى الخمسينات وما تلاها من بدايات الوفاق الدولى فى أواسط الستينات ، أن الفريق الغربى الذى تتزعمه أمريكا ، اذ يعترف بمنطقة أوربا الشرقية « كتلة حلف وارسو » منطقة نفوذ سوفييتى ، فان الفريق الشرقى الذى يتزعمه الاتحاد السوفييتى ، يعتبر أن منطقة أوربا الغربية « كتلة حلف الاطلسى » هى منطقة نفوذ أمريكى . وقد فهم من خلال اللقاءات والتصريحات التى صدرت عن زعامة العملاقين ، أن كلا من هاتين المنطقتين ، بمثابة المنطقة المسموح بها ، ليمارس كل فريق نفوذه ، ولتندرج تحت اسم المناطق المسموح بها .

والى جانب المناطق المسموح بها ، تأتى كل من المناطق شبه المسموح بها ، والمناطق غير المسموح بها . فأما المناطق شبه المسموح بها ، فتتمثل فى ان كل فريق يتحدى نفوذ خصمه الى درجة نسبية يقف عندها . وان المقياس النسبى الذى يتم بوساطته قياس الدرجة النسبية ، هو مقدار ما يحدثه التحرك من تخلخل فى الاستقرار الدولى ازاء تحرك هذا الفريق أو ذاك ، وما يجب أن يتخذ « مع ما فى ذلك من صعوبات » من كلا الفريقين ، حتى اذا ما ظهرت بدايات هذا التخلخل . وعلى سبيل المثال ، فان منطقة الشرق الاوسط « الشرق العربى » هى كما كشفته الاحداث ، منطقة يسمح فيها ، بأن يقدم كل فريق السلاح بالقدر الذى لا يؤدى الى اشتعال النار فى هذه المنطقة الحساسة فى العالم . فاذا ما اشتعلت النار ، فان على العملاقين العمل على اطفائها ، وحصرها فى

مكانها ، ومنع الصغار فى ان يجروا الكبار الى اية مواجهة . أما بالنسبة للمناطق غير المسموح بها كمنطقة القطب الجنوبى والفضاء الخارجى ، فقد بدا فى أقوال وسلوك الفريقين ، انها منطقة لا يجوز لاى منهما الانفراد ببسط نفوذه عليها ، وان الشىء الممكن الاتفاق عليه فى المرحلة الراهنة ، هو التعاون السلمى ما أمكن فى مجالات استكشافها . وينطبق هذا الامر بوجه خاص ، على الفضاء الخارجى . ومـا التحـام المـركبتين الفضائيتين السوفيتية والامريكية أخيرا « ١٩٧٥ » الا دليل على استمرار هذا التعاون .

ان ما يجب التأكيد عليه ، هو أن ما تقدم يمثل الخطوط العريضة التى توصل اليها الفريقان بشأن سياسة الوفاق الدولى فى الحاضر والمستقبل القريب المتطور . ولقد تطلب ذلك من كل فريق للوصول الى هذه الخطوط العريضة ، جملة من التغييرات والتعديلات فى تكييف الافكار والسلوك .

وحينما نقف على تفاصيل هذه التحولات النظرية والعملية ، فانه بالامكان القول ان التحدى الذى جاءت به ثورة أكتوبر الاشتراكية ، قد قابله الغرب فى المرحلة الاولى من العلاقات على الصعيدين الثنائى والعالمى بسياسة احتواء الشيوعية العالمية : وتجسيدا لهذه السياسة ، بنت أمريكا زعيمة الغرب ، شبكة فى الخطوط الدفاعية العالمية ، تمثلت فى حزام حلف الاطلسى ، وحزام جنوب شرق آسيا ، والحزام المركزى وغيرها . وهذه الشبكة من الدفاعات ، تهدف الى ملاحقة الشيوعية فى كل مكان من العالم ، وصدها وحصرها ، لا بل الى احتوائها فى مكانها . ومنعها من الانتشار ، لاعتقاده ان أى امتداد للشيوعية ، يشكل خطرا على نظامه وأمنه ومصالحه العالمية . وقد شكلت هذه المرحلة فترة لا تعايش مع الاتحاد السوفييتى .

أما الاتحاد السوفييتى ، فكان يسير فى هذه المرحلة وفقا للتفسير القائل ، بأن الراسمالية والامبريالية هى عدوانية بطبيعتها ، وانها نقيض للاشتراكية «الشيوعية» ، وهى تشكل خطرا على أمن وسعادة البشرية جمعاء ، وأن الحرب معها أمر لا مناص منه الا أن ظروف الاتحاد السوفييتى الراهنة « آنذاك » تمنعه من المجابهة الاتية ، ولذا فان علاقته مع الغرب تخضع لتعايش اكراهى مادام ان الغرب لا يزا لقويا ، وان الافضل عدم مجابهته . وقد ظلت هذه الحال فى عهد لينين « المنتهية عام ١٩٢٤ » واستمرت حتى نهاية عهد ستالين عام ١٩٥٤ .

الا أن هذه المرحلة ، ما أن انتهت ، حتى أعقبتها مرحلة ثانية ، تمثل تحولا جديدا فى العلاقات ما بين الغرب والشرق . وقد بدأت هذه المرحلة بالمؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى الذى عقد عام ١٩٥٦ والذى لعب فيه خروشوف دورا بارزا . وأهم ما فى هذه المرحلة التى أبرزها المؤتمر ، هو رفع الاتحاد السوفييتى شعار التعايش السلمى مع الانظمة المناهضة . وهذا التحول كان نتيجة لجملة متغيرات ، يأتى فى مقدمتها ، اهتمام الاتحاد السوفييتى بالانصراف لقضايا شعوبه الداخلية المتعلقة برفع مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية ، وذلك من أجل مكافأتها على ثورتها ، والاستجابة لروح العصر ، ومـا يتطلب تاديته من دولة عظمى لمواطنيها من واجبات . وتقف جنبا الى جنب مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، المتغيرات التكنولوجية ، لاسيما السلاح النووى ، وما تركه من اخطار المجابهة مع الانظمة المناهضة التى تملك هى الاخرى مستويات عالية منه : خاصة الصواريخ ، وشبكة الصواريخذاتالرؤوس النووية المتعددة . ذلك ان مجابهة العدو فى ظل الرعب النووى ، معناها فناء الغالب والمغلوب فى آن واحد ، لا بل فناء البشرية جمعاء . وهو ما يحتم على قوة اشتراكية عظمى كالاتحاد السوفييتى ، التروى فى مثل هذه المرحلة ، والاستجابة لمنظرى الدايلكتيك ، الذين ادركوا أن الحرب مع الغرب ، فى ظل السلا ح النووى المعقد والخطر ، ليست حتمية . كمـا ادركوا من خـلال تحليـلات منظـارهم

... ضرورة ...

الذى كان يسير عليه ستالين ، والذى كلف الخزينة السوفييتية أموالا باهظة ، تقول انهم ادركوا ضرورة تحويل الكفاح العسكرى الى كفاح سياسى اقتصادى اجتماعى . وهذا التحول سوف لا يغير من رأى منظريه فى نوعية سياسة الاتحاد السوفييتى القائمة على الايديولوجية . انه يغير من اسلوب الكفاح فقط . وعلى هذا النحو ، فان

الاتحاد السوفييتى سوف يظل يكافح من أجل عقيدته الشيوعية العالمية .

اما الغرب ممثلا فى زعيمته الولايات المتحدة الامريكية ، فانه قد قدم هو الاخر تأويلاته للمرحلة الثانية هذه . لقد جاءت التأويلات لتقول ان سياسة الاحتواء التى سارت عليها الولايات المتحدة طيلة فترة المرحلة الاولى ، لم تعد تصلح كسياسة عالمية لمجابهة الاتحاد السوفييتى ، الذى وصل فى تكنولوجيته العسكرية وسلاحه النووى وصواريخه العابرة للقارات ، التى تفوق فى بعض جوانبها الصواريخ النووية الامريكية .

كما ان استمرار الاتحاد السوفييتى فى سياسة التعايش السلمى ، يتيح فرصا جديدة للدخول معها فى سياسة اكثر انفتاحا واقل مجابهة . وهى فرص لا شك انها ستكون فى صالح أمن ومصالح الولايات المتحدة الامريكية . ولقد فسر منظرو سياسة التعايش والانفتاح ، أن الولايات المتحدة باقامتها علاقات تعايش سلمى مع الاتحاد السوفييتى ، ستقوى فى مركزها العالمى .

لقد كان لتبنى سياسة التعايش السلمى من قبل كلا العملاقين ابان النصف الثانى من الستينات ، اثرها الواضح فى انهاء الحرب الباردة ، التى كانت على اشدها فى المرحلة الاولى . ان قبول كل فريق التعايش سلميا ، والتعامل معه ، على الرغم من اختلاف نظامه قد فسر بانه اتجاه مرحلة متقدمة من النضوج السياسى ، الذى يعالج قضايا العالم فى واقعها الفعلى . ولقد كان لهذا النضوج اثره ، لا فى انهاء الحرب فحسب ، وانما فى فتح ابواب جديدة من التقارب ، واحلال روح المفاوضة بدل المجابهة . ومثل هذه الروح ، كان لها الفضل الاكبر فى الدفع بالعلاقات بين العملاقين الى المرحلة الثالثة من الوفاق .

لقد أخذت المرحلة الثالثة من سياسة الوفاق الدولى ، اسم الانفراج الدولى ، كما سماها السوفييت ، والانفتاح كما سماها الامريكيون . وتميزت هذه المرحلة بالمزيد من التلاقى والتقارب المستمر ، فى ظل الوضع الدولى المعقد ، والخطر الذى دخلت فيه ، منذ أواخر الستينات ، متغيرات دولية جديدة ، يأتى فى مقدمتها ، تنامى امتلاك الصين الشعبية السلاح النووى ، واشتداد الحرب فى فيتنام ، وحالة التأزم فى الشرق الاوسط « الشرق العربى » ، ومسألة الامن الاوربى . وقد فرضت هذه المتغيرات الجديدة ، لقاء مستمرا بسبب ما أحدثته من تحول جديد فى ساحة السياسة الدولية . وأهم ما فى هذا التحول الجديد ، هو انتقال العالم من حالة يتحكم فيه — اى العالم — قطبان ، الى عالم متعدد الاقطاب سياسيا واقتصاديا ، وان كان ما زال ثنائى الاقطاب عسكريا . » وهذا يفرض على القطبين ، اجراء مزيد من التوافق والتكييف لاقامة نظام دولى يتلاءم مع العالم المتعدد الاقطاب : نظام دولى تفرض ظروفه تحقيق استقرار دولى ، اذا لم يكن بالامكان تحقيق سلام دولى ، نظام دولى يقوم على استراتيجية عالمية متعادلة ، نظام دولى تحفظ استقراره اتفاقيات جديده ، تحد من السلاح الاستراتيجى ، وتحد من التجارب النووية ، نظام دولى يأخذ بنظر الاعتبار القوة الصينية النووية الجديدة المتنامية سريعا ، والقوة الاوربية الجديدة ، وقوة عالم عدم الانحياز الذى اصبح يملك قوة سياسية واقتصادية عالمية ، لها تأثيرها حتى على مواقف القوى العملاقة ، واخيرا نظام دولى يبعد شبح الحرب .

وبالنسبة للولايات المتحدة ، فان رؤيتها وتأويلاتها للمرحلة ، وكما عبر عنها زعماؤها ابتداء بنيكسون وكسينجر ، فانها تقوم على الاخذ بنظر الاعتبار ، وجود طرفين فى عملية الاستقرار الدولى ، هما الاتحاد السوفييتى والصين الشعبية ، نظرا لدخول الثانية عضوية مجلس الامن الدائمة ، والتفجيرات النووية التى تتحدث عن تنامى قوتها النووية . وان أمن ومصالح الولايات المتحدة كما تراها هى ، تتحقق فى الظروف والمرحلة الراهنة ، باجتذاب كل من السوفييت والصين لقبول النظام الدولى المتكيف القائم على الترابط ما بين الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية ، واللقاء المستمر معهما فى مؤتمرات متكررة ، من أجل الوصول الى اتفاق لتحديد السلاح الاستراتيجى ، ولقبول ابعاد الحرب ، والتوفيق بين المصالح المختلفة المتعارضة .

هذا وان أهداف الولايات المتحدة فى توسيع

دائرة الوفاق لتشمل الصين الى جانب الاتحاد السوفييتي ، تنبع من نظرتها الى المرحلة الراهنة . وهذه النظرة التي تعترف باستمرار الخلاف الايديولوجي ، مع كل من الصين والاتحاد السوفييتي ، لترى في نفس الوقت ، امكانية الانفتاح عليهما من مجالات المصالح ، وان ذلك يخدم امن ومصالح الولايات المتحدة . ان التعامل التجاري والتكنولوجي مع الفريقين ، مع الابقاء على الخلاف الايديولوجي بينهما ، كما يراه منظرو المرحلة الراهنة من الامريكيين « مرحلة السبعينات » ليس من شأنه أنه سيدعم التجارة الامريكية الى حد كبير ، وانما سيعمل أيضا عن طريق استخدام التكنولوجيا في المشاريع المقترحة « والتي يعد بعض منها بالفعل كاتفاق الغاز الطبيعي في سيبيريا ، والذي يعد اكبر اتفاق تعقده أمريكا مع دولة أجنبية » سوف يعمل بالنتيجة ، على الحركة والانفتاح أكثر فأكثر نحو المجتمع الامريكي المتقدم ماديا وتكنولوجيا ، ويخفف بالتالي من التصلب الايديولوجي ، أملا في تلاشيه في النهاية . وفي كل ذلك ، تحقيق لمصلحة وأمن أمريكا وقوتها ، واستمرار للاستقرار الدولي .

أما بالنسبة لنظرة الاتحاد السوفييتي الى المرحلة الراهنة من الوفاق « والتي تفضل تسميته بالانفراج الدولي الذي يشكل درجة أعلى من التعايش السلمي » ، فانها تشكل خطوة مهمة في تحقيق السلام العالمي الذي تنشده . وامسا التاويلات لذلك ، فانها تنبثق من الفكرة التي تقول ان الاتحاد السوفييتي اذ يعلن اليوم ان الحرب ليست حتمية مع الغرب ، الا ان التاريخ سيتحكم في انتصار الاشتراكية في النهاية . كما يرى في نفس الوقت ، أن الانفتاح التجاري والعلمي والتكنولوجي على أمريكا ، سوف يكون في مصلحة السوفييت : لا ليساعده على التقدم التكنولوجي ، وبالتالي رفاهية الشعب فحسب وانما ليكون اقوى في المنظور البعيد ، ومن منطق التاريخ الذي يؤكد النصر للاشتراكية . وان هذا النصر يقوم على اساسين : الاساس الاول الذي يتمثل في التدهور الخلقي والسياسي والعسكري ، الذي يمر به الغرب ، وأنه لم يسلك سبيل التعايش والوفاق الا نتيجة لهذا التدهور . والاساس الثاني الذي يتكامل مع الاول ، والذي يقول ان الحرب الايديولوجية يجب أن تستمر ، لا بل تزداد قوة من أجل كشف تدهور النظام الراسمالي أمام انتصار الاشتراكية . ومما يؤيد كل هذا ، تأكيد بريجنيف بعد انتهاء مؤتمر القمة عام ١٩٧٢ ، على أهمية استمرار هذا الكفاح الايديولوجي .

والسؤال الذي يمكن ان يثار ، ويتطلب الاجابة بعدما تقدم ، هو : ما هي نظرة الصين الى طرفي الوفاق الدولي ، ثم ما هي نظرتها الى العالم في ظل الوضع الدولي القائم ؟ ان الصين ترى ان الوضع الدولي القائم يضم ثلاثة مناطق رئيسية تشكل بدورها ثلاثة عوالم تتسم بالتناقض . فاما المنطقة الاولى التي تضم العالم الاول ، فانها تتمثل في الدولتين العملاقتين ، اللتين ترى فيهما الصين ، دولتين تنزعان بطبيعتهما الى « التسلط والتدخل المتعمد في الشؤون الداخلية لجميع دول العالم من اجل تدعيم ماربهما الاستعمارية في مختلف الدول » . وان الوفاق ما هو الا عملية توازن للنفوذ والسيطرة العالمية . والفارق بين هذين العملاقين ، هو « أن الولايات المتحدة هي في النهاية ، سلم الجبروت ، في حين ان الاتحاد السوفييتي ، هو في بداية سلم الجبروت » . اما المنطقة الثانية ، فهي تضم العالم الثاني الذي يتكون من الدول الصناعية المتقدمة ، والتي تخضع بدرجات متفاوتة لسيطرة أحد العملاقين . وتشكل المنطقة الثالثة العالم الثالث ، الذي يضم الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وأهم ما تتسم به أوضاع هذه الدول النامية اليوم ، هي انها مازالت تحارب الاستعمار بوجهيه القديم والحديث . هذا وان الاستراتيجية التي وضعتها الصين لنفسها من اجل تحقيق نجاح الثورة الاشتراكية بزعامتها على الصعيد العالمي ، وكما رسمها الزعيم ماو ، فانها خلافا للاسلوب الذي رسمه لينين في تحقيق الثورة الاشتراكية ، نبتدي بتحرير الريف « ولاسيما في الدول النامية » قبل تحرير المدينة . ومن هنا ، فانها تبتدىء بالعمل على كل ما من شأنه تحقيق نجاح الثورة في العالم الثالث « ريف العالم » ، ثم الانتقال الى العالم الثاني ، الذي هو بمثابة مدن العالم ، وهو الطريق الذي يؤدي بالتالي الى مواجهة دولتي العالم الاول . اما التكتيك الصيني ، فانه يقوم على مساعدة العالم الثالث في تصفية الاستعمار ، وعلى تشجيع دول العالم الثاني على اتباع سياسات مستقلة ، والتخلص من نفوذ كلا

العملاقين . وتفرد الصين تكتيكا خاصا لدول العالم الاول . وهذا التكتيك الخاص ، يقوم على اتباع سياسة الوفاق المرحلي مع احد العدوين « الوفاق المرحلي مع الولايات المتحدة فى المرحلة الراهنة » للقضاء على العدو الثانى ــ فاذا ما تم ذلك ، فانها تتفرغ للعدو الثانى « بغية القضاء على قوته وجبروته » .

الوفاق الدولى والغد : ان عالم السياسة الدولية المعاصر ، فى ضوء ما تقدم ، عالم معقد التركيب . ومما زاد فى تعقيده ، ما قدمته التكنولوجيا المتقدمة من سلاح نووى خطر لا يجرؤ احد على استخدامه ، لان ذلك يعنى هلاك الغالب والمغلوب ، لا بل البشرية جمعاء . ومع كل هذه الخطورة ، فان دول العالم العملاقة والكبرى ، لازالت تتسابق فى انتاج هذا السلاح المدمر .

واذا كان العملاقان قد دخلا فى سياسة وفاق دولى فى المرحلة الراهنة ، فان هذا الوفاق لا يمكن أن يفسر ــ فى ضوء ما يجرى عمليا فى عالم السياسة والدبلوماسية الدولية ــ نقول انه لا يمكن ان يفسر بأكثر من تخفيف حدة التوتر التى كانت تسود العلاقات ابان الحرب الباردة . ومن هنا ، فانه ليس بامكان المحلل لاوضاع السياسة الدولية ، اضفاء اى وصف للوفاق الدولى ، اكثر من أنه وفاق قلق وليس مستقرا . والدليل على ذلك ، ما حدث بالامس القريب فى حرب اكتوبر من عام ١٩٧٣ ، حيث وضع العملاق الامريكى قواته بأكملها تحت الانذار ذى الدرجة القصوى ، وذلك خوفا من تقدم قوى العملاق السوفييتى الى السويس . ومما يؤيد استمرار هذا الوفاق القلق ايضا ، ما صرح به وزير الدفاع الامريكي فى الاونة الاخيرة أمام الكونجرس ، من أن الاتحاد السوفييتى ماض فى انتاج نوعيات عالية من السلاح النووى ، بحيث وصل الى حد يتفوق فيه ، فى بعض جوانبه ، على السلاح الامريكى ، وهو ما يفرض على الولايات المتحدة ، سد مثل هذه الفجوة . ومع ان ليونيد بريجنيف زعيم الاتحاد السوفييتى ، قد نادى فى خطابه فى الذكرى التاسعة والخمسين «١٩٧٦» لثورة اكتوبر بمزيد من الوفاق مع الولايات المتحدة ، وفقا لروح هلسنكى ، والعمل بكل وسيلة على حل المشكلات العالمية ، فان ديمترى اوستنوف وزير الدفاع السوفييتى ، فى خطابه أثناء استعراض القوات العسكرية فى نفس هذه الذكرى ، اشار الى ان قوى عالمية تسعى اليوم من أجل كسر الوفاق ، وهو أمر يتنافى وسياسة الاتحاد السوفييتى الرامية الى ايقاف مثل هذا السلوك عند حده .

واذا كان ما تقدم يرسم لنا صورة الحاضر ، فماذا عن الغد ؟ ان العالم الذى قاسى عبر اجيال طويلة من ويلات الخراب والدمار ، لهو اولى به فى ظل التقدم التكنولوجى المادى الذى حققه فى السنين الاخيرة ، ان يبذل المزيد من جهوده من اجل تحقيق تقدم انسانى حضارى ، يتناسب وتقدمه التكنولوجى .

لقد آن لشعوب العالم اليوم ، ان تتخطى مرحلة المجابهة بالعنف والقوة . انها مطالبة بالعمل الجدى لازالة القلق الذى لا يزال قائما فى عالم اليوم . ان الوفاق الدولى القائم لم يتمكن من ازالة قلق الانسان الذى يزداد يوما بعد يوم . ولعل أهم سبب فى بقاء هذا القلق ، هو ان الوفاق الدولى القائم لم يتمكن من أن يحقق أكثر من وفاق قلق ، وان أكثر ما حققه هو الاستقرار الدولى النسبى ، اذ المعلوم ان السلام الدولى ، لكى يمكن تحقيقه ، فانه يتطلب درجة ومستوى اعلى من مستوى الاستقرار الدولى .

ان السلام الدولى الذى تنشده شعوب العالم ، سيما شعوب الدول النامية « العالم الثالث » عامة ، والشعب العربى خاصة التى قاست اكثر من أى شعوب اخرى ، بسبب استغلالها من قبل الدول صاحبة النفوذ لزمن طويل والتى تريد المساواة فى الحياة السياسية والاجتماعية مع شعوب العالمين الاول والثانى ، هو أن يتمكن الانسان من زرع الثقة بنفسه وبغيره معا ، وذلك بالتعاون ما بين الشعوب على اساس المساواة . ولما كانت هذه المساواة لا تتم الا بالاستناد الى قوة اخلاقية انسانية حضارية ، فان الذى يبقى امامه ، هو السعى بكل جدية واخلاص لاحلال القوة الاخلاقية محل القوة القاهرة ، ليتمكن من تخطى وفاقه القلق ، وتحويله الى وفاق وطيد ، وبذلك فقط يمكن تخطى الاستقرار الدولى المتأرجح الى سلام دولى راسخ . ■



آراء سولجنتسين فى أبعاد الوفاق الدولى

السيد أمين شلبى

لم يثر كاتب أو مفكر فى السنوات الاخيرة ، من الضجة والنقاش حول شخصه وحول القضايا التى اثارها ، مثلما اثار الكاتب الروسى الكسندر سولجنتسين . ومعروف أن سولجنتسين قد نفته السلطات السوفييتية فى أوائل عام ١٩٧٤ ، عقب نشره فى الغرب كتابه : The Gulag Archipelago الذى أراد به ، ان يكون « تجربة فى التحريات الادبية » ، تغطى الفترة من عام ١٩١٨ حتى ١٩٥٦ ، وتسجيلا لحياة معسكرات الاعتقال التى شهدتها الحياة السياسية السوفييتية فى هذه الفترة ، وعاش سولجنتسين واختبر جانبا منها ، حين اعتقلته السلطات السوفييتية فى إعقاب الحرب العالمية الثانية . وقد اعتبرت الحكومة السوفييتيه صدور الكتاب ونشره فى الغرب نوعا من التشهير بالاتحاد السوفييتى والنظام فيه ، بل والتعريض بالامة الروسية ذاتها وخصائصها ، وذهب المعلقون السوفييت ، عندما صدر الكتاب الى ان الدافع الوحيد ، هو الحقد الذى يحمله صاحبه للنظام السوفييتى ، وأن معسكرات الاعتقال واساليبها ، قد ادانها النظام السوفييتى نفسه بعد عام ١٩٥٦ ، واعتبرها ظاهرة سيئة فى تطوره السياسى .

وعقب صدور الكتاب والضجة التى أثارها فى الغرب ، وتزايد حدة هجوم سولجنتسين وتحديه للسلطات السوفييتية من خلال مقابلاته مع المراسلين الاجانب فى موسكو ، ظل المراقبون يتساءلون عن طبيعة الاجراء الذى ستتخذه السلطات السوفييتية ضده . وقد جاء القرار بابعاده عن البلاد ، فى رأى معظم هؤلاء المراقبين ، حلا وسطا اذا ما قيس بالاساليب التقليدية التى كانت تتبع فى معاملة المعارضة السياسية والفكرية . وعند صدور هذا الاجراء ، استشهد الرئيس الامريكى نيكسون به ، كدليل على حدوث تطور فى الحياة السياسية السوفييتية ، بفعل ونتيجة علاقات الوفاق مع الغرب ، وقال انه بدون هذا الاطار الجديد للعلاقات ومناخه ، لكان مصير سولجنتسين على الاقل ، النفى الى سيبيريا . أما السلطات السوفييتية ، فقد كان تقديرها على الارجح ، هو ان بقاء سولجنتسين فى الاتحاد السوفييتى ، ربما يجعل له من الاهمية والوزن ، ما يجعله باستمرار نقطة جذب لمعارضى الاتحاد السوفييتى ، ومركز اثارة مستمرة . أما ابعاده عن البلاد ، فرغم الضجة التى قد يثيرها فى أول الامر ، الا انه لن يلبث ان يتحول الى لاجىء عادى ، ويقل اهتمام الناس به .

وقد توجه سولجنتسين عقب طرده مباشرة الى المانيا الغربية ، التى أقام فيها بضعة أسابيع ، كان موضع احتفاء بالغ من كتابها ، ثم توجه بعدها الى سويسرا التى اختارها لتكون مستقرا دائما له .

على أنه فى الفترة التى تلت ابعاده من الاتحاد السوفييتى ، فانه لم يثر من الضجة مثلما اثار خلال الزيارتين اللتين قام بهما الى الولايات المتحدة عام ١٩٧٥ ، وبريطانيا فى مارس عام

١٩٧٦ ، حيث هاجم الغرب بعنف ، لما اعتبره استسلاما منه للاتحاد السوفييتي ، متمثلا في سياسة الوفاق ، التى لن تكون نتيجتها في رأيه الا تقوية للقبضة والطابع الشمولى للنظام السوفييتى ، وتخليا للغرب عن مراكزه العالمية .

ويكفى القول ان ما خلفته زيارة سولجنتسين للولايات المتحدة ، كانت من الحدة بحيث بقيت من عناصر الجدل الانتخابى فى معركة الرئاسة ، بسبب رفض الرئيس فورد مقابلته ، تخوفا مما قد تسببه هذه المقابلة من استثارة للسوفييت ، واضرارا العلاقات السوفييتية الامريكية . ويبدو أن تصرف الرئيس فورد ، كان بناء على نصيحة من وزير خارجيته هنرى كيسنجر ، الذى يقف موقفا حذرا مما قد يبدو تدخلا فى الشئون الداخلية للاتحاد السوفييتى ، معتبرا أن مثل هذا التدخل ، قد ينتج آثارا عكسية لما تود الولايات المتحدة أن تراه من تطور لهذه الاوضاع . ولهذا كان كيسنجر عرضة للنقد العنيف من جانب سولجنتسين ، الذى قال ما معناه انه « سكت طويلا » عن كيسنجر وسياساته . يقول سولجنتسين ان كيسنجر فى دفاعه عن سياسة الوفاق مع السوفييت ، يواجه منتقديه بسؤالهم عن « البديل الاخر » لسياسة الوفاق ، ويجعل من الحرب الذرية ، البديل الوحيد لهذه السياسة ، الامر الذى يجعل من كيسنجر — فيما يقول سولجنتسين — أقل الدبلوماسيين شأنا ، ذلك أن الدبلوماسية عبر تاريخها ، لم تكن يوما اختيارا حاسما بين امكانيتين أو احتمالين ، بل ان الدبلوماسية باعتبارها فنا وليست علما ، انما تمارس وسط آلاف الاختيارات والاحتمالات ، وحصرها فقط بين اختيارين اثنين ، انما يضعها فى أحط صورها ، واكثرها بدائية . ويذكر سولجنتسين كيسنجر ، بأنه اذا كان الغرب معرضا للحرب الذرية ، فان الاتحاد السوفييتى معرض لها كذلك ، كما يذكره بالدبلوماسيين العظام فى الماضى ، الذين أداروا مفاوضات ، وهم صفر اليدين تقريبا من القوة الكافية ، ومع هذا لم يستسلموا ، ولم ينزلوا عن شىء ، ولكن هزموا معارضيهم بالقدرة الثقافية والسيكلوجية . وذهب سولجنتسين فى هجومه على كيسنجر الى أبعد من هذا ، قائلا بأنه لا ينازع فقط فى أن كيسنجر لديه الخبرة والتجربة اللازمة لكى يفهم سيكلوجية القادة الشيوعيين ، الامر الذى يجعله يتفاوض معهم ، وهو معصوب العينين ، بل انه ينازع كذلك فيما ينسب الى كيسنجر من قدرات فكرية وثقافية . أما كيسنجر ، فقد رد على تحذير سولجنتسين الغرب من الوفاق بقوله « اننى أعتبر سولجنتسين واحدا من كبار كتاب هذا العصر ، وانى آخذ تحذيره ، على أن الوفاق ليس تهديدا فحسب ، وانما على أن الولايات المتحدة يجب أن تتبع سياسة عدوانية للاطاحة بالنظام السوفييتى . واعتقد ان سولجنتسين رجل تؤهله معاناته ، لان يستمع الناس اليه ، وأنه قد دافع بقوة عن معتقداته ، ولكنى أعتقد أنه اذا ما أصبحت آراؤه هى السياسة الوطنية للولايات المتحدة ، فاننا سنواجه تهديدا كبيرا من الصراع المسلح . ولهذا فانه بالنسبة لهؤلاء الذين يتحملون المسئولية تجاه السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، فان آراءه يمكن الاستماع اليها باحترام ، الا انها لا تستطيع أن توجه أعمالنا بمثل ما نعجب بكتاباته » .

أما زيارته لبريطانيا فى مارس عام ١٩٧٦ ، فقد حركت من النقاش والخلاف الفكرى والاثارة ، ما لا يقل عما حدث فى رحلته الامريكية . فقد ظلت الاذاعة والتلفزيون البريطانى مشغولين بأحاديثه ، والمقابلات التى أجريت معه . وهى الاحاديث التي وجدت صداها فى الصحف البريطانية بكافة اتجاهاتها . وقد يدلل على ما أحدثته زيارة سولجنتسين لبريطانيا من اثارة ، اقدام جورج براون وزير خارجية بريطانيا السابق ونائب زعيم حزب العمال ، على الاستقالة من الحزب ، تأثرا بآراء سولجنتسين ، واحتجاجا على سياسة الحزب تجاه الاتحاد السوفييتى .

وخلال أحاديثه ، كشف سولجنتسين عن تجربته منذ أن غادر الاتحاد السوفييتى قائلا « .. ان تحذيرى للغرب ، لم ينصت اليه . وقد كنت آمل أن تجربة الحياة يمكن أن تنتقل من أمة لاخرى ، أما الان فان الشكوك بدأت تتملكنى ، فربما كان مقدرا على كل فرد أن يعيش التجربة حتى يتفهمها » . ثم يتحدث عن ضعف وتلاشى آماله فى الغرب « خلال الخمسينات ، وبعد انتهاء الحرب ، كان جيلى يعبد الغرب ، كنا ننظر الى الغرب باعتباره شمس الحرية وحصن الروح . أملنا وحليفنا . وكنا

جميعا نعتقد أن الغرب وحده ، هو الذى سيساعدنا على أن ننهض من عبوديتنا . وتدريجا بدأ هذا الامل يتضاءل ويتلاشى ، وبدا وكأن الغرب يفصل حريته عن مصيرنا . وقبل أن أنفى ، بدات شكوكى قوية ، عما اذا كان من الواقعى ، النظر الى الغرب للمساعدة . وحين حللت فى الغرب ، تـزايدت للاسف شكوكى بسرعة شديدة . فخلال هـذين العامين ، أصبح الغرب أكثر ضعفا فى علاقته بالشرق . لقد أقدم الغرب على تنازلات كثيرة . . انني لست ناقدا للغرب ، ولكنى ناقد لضـعف الغرب **لقد تخلى الغرب لا عن أربعة أو خمسة** اقطار ، بل عن كل مواقعه العالمية . . ان السؤال الان ليس هو كيف يتخلص الاتحاد السوفييتي من الشمولية ، وانما كيف يتفادى الغـرب نفس المصير » .

وينعى سولجنتسين على الغرب ، اعـلانه الصريح بأن المبادىء والاعتبارات الاخلاقية لم تعد لها علاقة بالسياسة ، وذكر الانجليز بأنهم فى عام ١٩٣٩ قد سلكوا بشكل مختلف » . منذ تخلت بريطانيا عن الفلسفة البرجماتية ، أو الفلسفة النفعية . فلسفة الاعتراف بأى مجموعة من العصابات أو الاذناب ، مادام انهم يمتلكون القوة ، عندئذ اتبعت مع هتلر موقفا أخلاقيا ، كان هو ما الهمها أحد مواقفها البطولية عبر تاريخها . ان الموقف الاخلاقى حتى فى السياسة ، انما يحمى أرواحنا ، وفى بعض الاحيان يحمى وجودنا ، بل انه يستطيع فجأة ، ان يتحول لان يكون أكثر بعدا فى النظر من أى برجماتية محسوبة » . ويهاجم سولجنتسين الصـحافة البريطـانية « قد تكون صحفكم معروفة بتقاليدها ، ومع هذا فهى تنشر عددا من المقالات تحتوى على تحليلات وتعليقات ضحلة بشكل مخجل وضيق النظر . فماذا يقول المرء عن احدى صحفكم الليبرالية الكبرى حين تقارن التطورات المعاصرة فى حـركة الاحيـاء الروحى الروسية بالخنازير التى تحاول أن تطير ؟ ان هذا ليس مجرد احتقار للامكانيات الروحية لشعبنا ، انه نوع من الاحتقار الشديد لاى نوع من التجديد الروحى ، ولاى شىء لا ينبع مباشرة من الماديات ، ولايعتمد الا على المعيار الاخلاقى . فاية نهاية مخزية لربعمائة عام من المادية » . ويتحدث سولجنتسين وكأنه يترحم على بريطانيا وعلى انقضاء عهدها « لاكثر من عشرين عاما ، لم يعد صوت انجلترا يسمع فى عالمنا ، فقد ذهبت شخصيتها ، وتلاشت جديتها ، ووضع بريطانيا فى العالم اليوم ، هو أقل من وضع رومانيا ، أو حتى أوغندا ! وحتى حسن الادراك البريطانى الذى كان متألقا ومعترفا به عالميا ، غاب عنها اليوم . ان المجتمع المعاصر فى انجلترا ، يعيش على خداع النفس والاوهام ، سواء فى عالم السياسة أو عالم الافكار ، والناس فيها يبنون بناءات متـرنحة ومتداعية لكى يخدعوا أنفسهم بأنه لم يعد من خطر هناك » .

ويتعرض سولجنتسين بخطر الحرب الذرية ، الذى هو الدافع الرئيسى وراء سياسة الوفاق بقوله « لقد كان هناك وقت مع بداية الخمسينات ، كان خطر الحرب يحلق فوق رؤوس العالم الا أن موقف الغرب كان كالجرانيت ، واليوم فان خطر الحرب الذرية يحلق فوق الطرفين ، ومع هذا فقد اختار الغرب الطريق الخطأ بتقديم التنازلات . ان الحرب النووية ليسـت ضرورية للاتحاد السوفييتى . ان الغرب يمكن أن يؤخذ وهو مرفوع اليدين ، فلماذا يلجأ السوفييت الى الحرب ، وأنتم مرفوعو اليدين ؟» ويعبر سولجنتسين عن يأسه من الغرب بقوله « حين أتيت للغرب منذ عامين ، كنت اعتمد على انى سوف أعود قريبا جدا . كان الاتحاد السوفييتى عندئذ أكثر ضعفا من الغرب ، والغرب اكثر قوة . ولكن خلال هذين العامين ، تغيرت بشـدة العـلاقات لصـالح الاتحـاد السوفييتى » . ويلخص الصورة التى يرى الغرب عليها اليوم بقوله « ان الغرب الذى طالما حلق فوق قمم الحرية ، قد فقد فجأة مذاق الحرية ، وفقد الارادة للدفاع عنها ، بل انه بـدأ يتطلع الى العبودية . وهناك مثل ألمانى يقول ، حين تفقد الشجاعة ، يفقد كل شىء . كما ان ثمة مثلا لاتينيا ، يعتبر أن فقدان العقل ، هو النذير الحقيقـى للدمار . فماذا تنتظر لمجتمع يفقد كلا من الشجاعة والعقل ؟ تلك هى الصورة التى أرى الغرب عليها اليوم » . وينعى سولجنتسين على الغرب سيادة المادة والاشياء على القيم الروحية والاخلاقية «لقد اصـبحنا منغمسـين بشكل بائس فى ماديتنا ، وعبادتنا المفرطة لكل ما هو سار ، وكل ما هو مريح ومادى . فهل سننجح فى أن نخلع عنا هذا

العبء ، وان نطلق العنان للروح التي بثت فينا منذ الميلاد ، تلك الروح التي تميزنا عن عالم الحيوان ؟ »

كانت هذه خلاصة لوجهات نظر سولجنتسين عن موقف الغرب اليوم ، في علاقاته مع الشرق ، بناها كما رأينا على اعتقاده في الافلاس السياسي ، واكثر منه الروحي والاخلاقي في هذه المنافسة ، وهو الموقف الذي يرى سولجنتسين انه يضع الغرب على حافة الهاوية . وعلى الرغم من الاثارة الواسعة التي احدثتها آراؤه في أوساط الرأي العام على كل مستوياته ، واستجابة الكثيرين معه ، واعتباره احد ابطال الفكر المضطهدين ، الا ان هذا لم يمنع أن توضع وجهات نظره موضع التحليل الهادىء ، والنظر الفاحص . فقد اعتبرت التايمز في افتتاحيتها ٢ ابريل ١٩٧٦ ان تحذير سولجنتسين للغرب ، انما يصدر عن رسالة ودعوة دينية ، أكثر مما يصدر عن دعوة سياسية ، الامر الذي يجعل من سولجنتسين رجل دين واخلاق ، اكثر منه رجل سياسة ، ويجعل منه على المستوى الفكري ، كاتبا كبيرا ، لا مفكرا عظيما . كذلك اشترك في مناقشة آراء سولجنتسين اربعة من كبار ساسة الغرب وهم : ادوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا سابق ، والسناتور الامريكي روبرت همفري ، وجوزيف لونز سكرتير عام منظمة حلف الاطلنطي ، وجيمس شلزنجر وزير الدفاع الامريكي السابق . قال ادوارد هيث انه وان كان لا يقلل من قوة الاتحاد السوفيتي ، الا أنه لا يوافق على الاطلاق على أن الغرب يقف على شفى الهاوية ، أو أنه قد تخلى عن مواقعه العالمية . ويضيف هيث أنه اذا ما نظرنا الى العشرين عاما الماضية ، فان المواقع التي حاول الاتحاد السوفيتي أن يكتسبها ، تجعل الصورة مختلفة تماما . وضرب هيث مثلا على ذلك ، فتجارب الاتحاد السوفيتي في مصر والكونغو ونيجيريا وزائير ، واضاف أنه يعتقد أن البلدان التي حاربت ضد النظام الاستعماري ، لن تتخلى عن حريتها أو تستبدل بها الحكم الروسي . اما روبرت همفري ، فقد قال ان الولايات المتحدة لايعتريها الضعف ، وانما هي قوية في التكنولوجيا والعلوم ، وهما جوهر الدفاع ، كما انها تمتلك اقتصادا قويا .

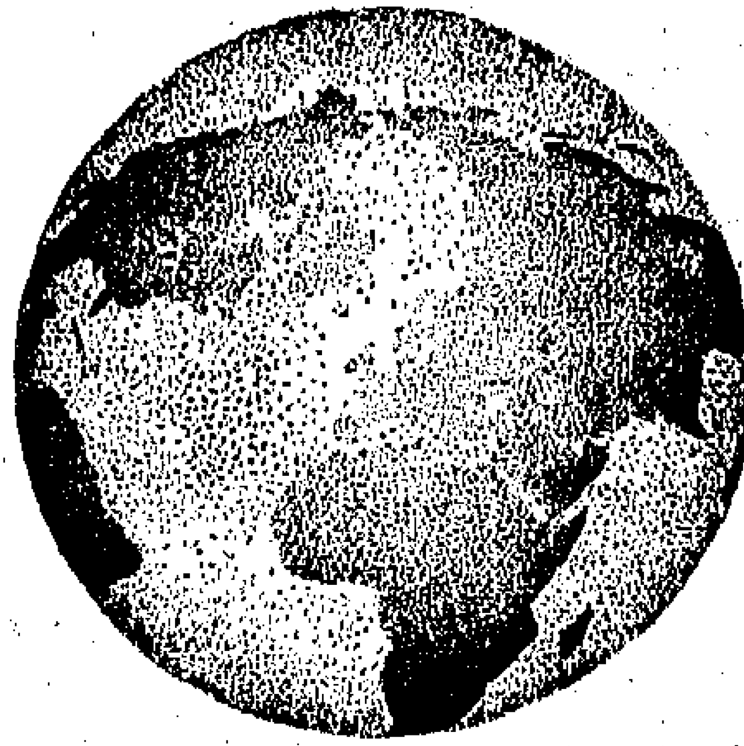
ومن هنا فان تفوق الولايات المتحدة حتى اليوم ، هو في التقدم العلمي والتكنولوجي ، الذي لم يبلغه الاتحاد السوفيتي حتى الان ، وتعتزم الولايات المتحدة ان لا تجعله يلحق بها في هذا المجال . واشترك كل من لونز وشلزنجر في القول بأن الاتحاد السوفيتي قد اكتسب بالفعل خلال العشرة أو الاثني عشر عاما الماضية في مجال القوة العسكرية، وان كان هذا لا يمثل تحولا حاسما في علاقة القوة. كما اشتركا في القول ، بأن آراء سولجنتسين فيها جانب من الصحة فيما يتعلق بالجوانب الاخلاقية ، لان هناك بعض التحلل في الوضع المعنوي في الغرب ، وخاصة في أوربا التي بدأت تفقد الثقة في نفسها ، وتفتقر الى الحماس المعنوي .

أما النقد الحاد الذي تعرضت له آراء سولجنتسين ، فقد صدر عن زميل روسي له ينتمي الى جماعة المنشقين وهو المؤرخ روي مدفديف

قال مدفديف ان سولجنتسين مخطىء بداءة تماما ، حين يدعي انه يتحدث باسم أغلبية الشعب الروسي، او اغلبية العمال الروس ، أو المثقفين أو المسجونين السابقين ، او حتى المعارضة التي مازالت ضعيفة للنظام السوفيتي القائم ، والتي لا تشاركه افكاره الاساسية او احكامه او نبوءاته . . ويعتبر ان آراء سولجنتسين تحتوي على تناقض واضح . ففي الوقت الذي يدين فيه حائط برلين ، فانه يدعو الغرب لان يقيم جسرا منيعا لا يمكن عبوره حول الاتحاد السوفيتي . ووقف الاتجار معه ، وكذلك المبادلات التجارية ، والفنية والثقافية . ويذهب مدفديف الى انه اذا ما تقبل الغرب هذه النصيحة ،فانها ستكون مميتة بالنسبة للغرب نفسه ، فاذا كان المجتمع السوفيتي مريضا في بعض الوجوه ، فان هذا المرض ابعد ما يكون عن أن يكون مميتا ، ولهذا فانه حتى لو عزل الاتحاد السوفيتي عزلا كاملا عن الغرب ، فان هذا لن يسقط النظام السوفيتي بل سيؤدي الى تقوية اكثر العناصر والاراء والمؤسسات رجعية في الاتحاد السوفيتي . وينتقد مدفديف سولجنتسين لقوله ان الاشتراكية ، وفي قلبها النظام السوفيتي ، هي المصدر الفعال لشرور العالم فللاسف ، فيما يقول مدفديف ، ان الشرور بكل

صورها موزعة بشكل متساو فى العالم كله وان الغرب ليس هو واحة العدل والفضائل . ويذكر مدفديف سولجنتسين انه منذ اربعين عاما فقط ، كان الغرب المذدهر هو الذى يحتفظ بسيطرته على افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ، وكانت القوة الوحشية هى الاداة الرئيسية للغرب فى ابقائه على هذه السيطرة ، كما ان الغرب لم ينسحب من العالم الثالث بارادته او بدافع من العدل . ويقول مدفديف ان سولجنتسين يتحدث بحقد واضح عن الشيوعية فى البرتغال ، ولم يغفل فرصة لكى يهزأ فيها من ماريو سوارس زعيم الاشتراكيين البرتغاليين ، الا ان سولجنتسين لم يجد كلمة واحدة يدين بها ٥٥ عاما من حكم سالازار وكاتانو والخمسة عشر عاما من الحروب الاستعمارية التى شنوها فى افريقيا ، والتى كانت السبب المباشر للثورة البرتغالية .

ويعلق مدفديف على ما يقوله سولجنتسين من ان الرد الوحيد على التحدى الشيوعى هو فى وحدة الغرب وبناء قدراته العسكرية ، حيث ان شيوعيته يمكن ان تكسر فقط بالقوة ، وان يتم هذا بأسرع وقت ممكن ، يعلق بقوله ان الحديث عن اخلاقية هذه الاراء أو عن مسيحية هذا النبى ، سيكون مضيعة للوقت ، ولكن ما يمكن أن نشير اليه هو أنه بالنسبة لاكثر الناس دفاعا عن الراسمالية ، فانه من الواضح أن سولجنتسين قد جاء متأخرا كثيرا ، فيما يدعو اليه ، ويضيف مدفديف ان الدعوة الى احياء الحرب الباردة لن تفيد الشعب الروسى فى اقامة حياة اكثر ديموقراطية، بل على العكس فان مثل هذا الطريق لن ينتهى الا بكارثة لكل فرد ، اذ لم يعد هناك من سبيل الى السلام ، الا التعايش السلمى . ■





كويبــك والحــركة الانفصــالية في كنـــدا

نازلى معوض أحمـد

كان يوم ١٥ نوفمبر الماضى ، منعطفا سياسيا وتنظيميا هاما فى مسار النزعة الانفصالية لدى الاغلبية ذات الاصل الفرنسى من ابناء ولاية كويبك بكندا . وبدات فى ذلك التاريخ ، فترة من احرج فترات الدولة الكندية منذ انشائها فى شكل « دومنيون » تابع لسيادة التاج البريطانى . ومنظم دستوريا فى صورة اتحاد فيدرالى من اربعة اقاليم ، بموجب احكام « القانون البريطانى لامريكا الشمالية » الصادر فى عام ١٨٦٧ .

ففى يوم الاثنين الموافق ١٥ نوفمبر ١٩٧٦ ، اعلنت النتائج النهائية للانتخابات الاقليمية التى اجريت فى ولاية كويبك لتشكيل الجمعية الوطنية الجديدة هناك . ولاول مرة فى التاريخ السياسى الحديث للولاية ، يفوز « حزب كويبك » ذو النزعة الانفصالية القوية فى أهدافها وغاياتها ، والمعتدلة فى أساليبها الحركية وتاكتيكاتها ، بزعامة رينيه ليفيسك ، بنسبة ٤١ فى المائة من جملة أصوات الناخبين ، اذ حصل على أصوات ١٣٦٩٥٨٢ ناخبا . وبناء على تلك النتيجة ، احتل أعضاء حزب كويبك ٦٩ مقعدا فى الجمعية الوطنية الكويبكية .

هذا بينما تراجع الحزب الليبرالى ذو النزعة الفيدرالية العالية ، بزعامة روبرت بوراسا ، رئيس وزراء ولاية الكويبك ، حتى وقت اجراء تلك الانتخابات ، اذ حصل على نسبة ٣٤ فى المائة من جملة أصوات الناخبين ، بواقع ١١١٣٦٦٣ صوتا ، بحيث لم يغد يشغل اعضاؤه سوى ٢٨ مقعدا فقط فى الجمعية الوطنية .

كذلك حصل حزب الاتحاد الوطنى « اليمينى » بزعامة رودريج بيرون على ٦١٣٧٨٢ صوتا « ١٨ فى المائة من جملة الاصوات » ، وشغل أعضاؤه بذلك ١١ مقعدا . أما « تحالف الائتمانيين » فلم يسانده سوى ١٦٥٢٢٣ صوتا ، بنسبة ٥ فى المائة من جملة أصوات الناخبين ، وحصل على مقعد واحد فى الجمعية الوطنية .

وهكذا ، أصبح لحزب كويبك الفائز بالاغلبية النسبية فى الجمعية الوطنية ، وطبقا لقواعد اللعبة البرلمانية الغربية ، أن يشكل الحكومة الاقليمية فى كويبك برئاسة زعيمه رينيه ليفيسك ، بكل ما يحمل هذا الوضع الجديد من مخاطر الاحتمالات الانفصالية فى الولاية .

وسرعان ما تحركت اعلاميا ، الدوائر الحاكمة الفيدرالية فى اوتاوا ، لمواجهة الاحداث الهامة الجديدة التى تقع فى ولاية كويبك وملاحقتها .

فبعد أيام معدودة من ظهور نتائج تلك الانتخابات الاقليمية المذكورة قام رئيس الوزراء الفيدرالى بيير اليوت ترودو ، بتوجيه نداء قومى الى ما أسماه بـ « الامة الكندية » ، دعا فيه الى ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية فى البلاد . وأعلن ترودو أن « أرض كندا تتسع لكل الكنديين

بلا تمييز أو استثناء لغوى أو ثقافى أو اجتماعى » . كما أكد رئيس الوزراء الفيدرالى ، أن حزب كويبك الفائز فى الانتخابات الاقليمية بالولاية ، مكلف بمهمة أساسية تتمثل فى « حسن ادارة المصالح المحلية فى الولاية » ، وحذر فى ندائه ، الذى نقلته جميع أجهزة الاعلام الكندية ، من أن هذا الحزب « لا يملك أية رخصة أو ادنى سلطة فى فرض انفصال الولاية من النظام الفيدرالى » .

واهتم رئيس الوزراء الفيدرالى فى ندائه ، بالتركيز على ظاهرة معينة ، وهى ان « حزب كويبك قد تحقق فوزه فى الانتخابات المحلية بناء على برنامج اقتصادى اساسا » ، ووصف الاتجاهات الاستقلالية لمواطنى كويبك بأنها « محاولة عقيمة للعودة الى القبلية والبدائية » .

وواقع الامر ، أن البرنامج الذى أعلنه حزب الكويبك على الناخبين ، قد اتسم بطابع اقتصادى غالب . ذلك أن هذا الحزب لم يجعل من مسألة الاستقلال أو الانفصال ، موضوعا رئيسيا أو بؤرة اهتمام وتركيز فى حملته الانتخابية ، بل ان زعيمه رينيه ليفيسك ، أوضح بجلاء فى أحاديثه واجتماعاته مع أنصاره ومع الناخبين عموما ، قبل اعلان نتائج الانتخابات ، اهمية الاولويات الاقتصادية فى برنامج حكومته الجديدة . واستمر ليفيسك يكرر نفس الاراء عن ضرورة مواجهة المشكلات الاقتصادية فى كويبك ، بصفة أساسية وأولية ، حتى فيما بعد فوزه فى الانتخابات . ذلك أن رينيه ليفيسك قد تلقى من سلفه روبرت بوراسا تركة مثقلة بالمشكلات الاقتصادية الجسيمة فى ولاية كويبك .

وأخطر تلك المشكلات ، هو ارتفاع نسبة البطالة الى أكثر من ١٠ فى المائة من مجموع القوى العاملة ، وكذلك العجز المطرد فى ميزانية الولاية .

وقد تولت الحكومة الجديدة السلطة فى الولاية منذ ٢٦ نوفمبر الماضى ، وتشكلت من عناصر شابة فى معظمها ، وذات كفاءات فنية وتكنوقراطية عالية . وأعلن ليفيسك فى نفس اليوم ، أن من أولى مهام ومسئوليات حكومته الجديدة ، ان تحقق انتعاشا فعالا فى كافة مجالات الانتاج ، وأن تعمل على اعادة التوازن الى سوق العمالة المحلية فى الولاية .

وتعتمد خطة الحكومة الجديدة ، على زيادة الايرادات المحلية بما يقرب من ٢ مليار ونصف مليار دولار سنويا ، بالاضافة الى تجميع مدخرات المواطنين فى كويبك . تلك المدخرات التى يمكن أن تصل الى ٣٠ مليار دولار ، طبقا لتقديرات الخبراء الاقتصاديين . وعن طريق توظيف واستثمار تلك الاموال ، تستطيع الحكومة المحلية الجديدة ، أن تحقق ارتفاعا مطردا فى معدلات الانتاج عامة ، بما يقضى تدريجيا على مشكلات سوق العمالة فى الولاية ، وبما يكفل تخفيف العجز نسبيا فى الميزانية العامة لتلك الولاية .

وهنا تبدو الاهمية المصلحية المادية لاحتفاظ كويبك بالروابط الدستورية الفيدرالية مع أوتاوا . فمن الامور المعلنة أن الحكومة المركزية الكندية تقدم ما يزيد على مليار دولار سنويا لولاية كويبك ، وبصفة خاصة منذ بداية أعوام السبعينات ، كمعونة فيدرالية لمواجهة ارتفاع ثمن البترول فى الاسواق العالمية . ومن جهة اخرى ، تحصل كويبك سنويا على مليار دولار من الحكومة المركزية ، بغرض تخفيف حدة التفاوت فى المجالات المالية والاقتصادية بين مختلف الولايات الكندية القائمة فى البلاد .

ومن الوجهة السياسية العقائدية ، يؤكد ليفيسك على « الصبغة الاشتراكية الديمقراطية » التى تتسم بها ايديولوجية حزبه ، والاسس الفكرية لحكومته . ويرى الزعيم الاستقلالى الكويبكى ، ان تلك الاشتراكية الديمقراطية التى يؤمن بها ، انما تتشابه فى نقاط عدة مع النظم الاشتراكية الموجودة فى بعض الدول الاسكندينافية ، ويصفها بأنها نظام جديد شامل لنواحى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، يختلف اختلافا جذريا فى الروح وفى المثاليات وفى التطبيقات الواقعية ، عن التقاليد النظامية السائدة فى القارتين الامريكيتين . فالاجراءات القانونية الاجتماعية التى تتدخل فى

حياة المواطن العادى ، بما يرفع عن كاهله كثيرا من الاعباء المعيشية ، وتوفير الخدمات العامة ، وتطبيق نظم المعاشات والتسأمينات والاعسانات الاجتماعية ، وكفالة تكافؤ الفرص فى العمل وفى التعليم بين كافة الافراد فى المجتمع ، وسيطرة قطاع عسام قوى وعريض على المراكز الحيوية لاقتصساديات الولاية ، بما قد يؤدى الى بعض مظاهر التأميم للفروع الانتاجية أو المشروعات الاقتصادية ذات الدور الاستراتيجى فى عملية التنمية ...... الخ ، كلها تعتبر الاسس الفكرية الجذرية لبرنامج حكومة ليفيسك الجديدة فى كويبك .

هذا ولكن .... ليس بالخبسز وحده يحيسا الانسان .. فان مطلب الاستقلال والسيادة لكويبك مازال ، على حد عبارة رنيه ليفيسك لمندوب صحيفة لوموند الباريسية ، هو « الهدف المطلق اللانهائى للحركة السياسية » فى اطار حكومته الجديدة . ولقد قام ليفيسك بصسياغة هذا الهسدف الاعلى بالنسبة له ، أثناء الحملة الانتخابية تحت شعار « الحركة من أجل السيادة فى ظل الاتحاد » .

ومعنى هذا الشعار ، أن تحصل كويبك على وضعية نظامية جديدة ، أقربما تكون الى الاستقلال المالى والاقتصادى والثقافى ، مع الحفاظ على علاقات وطيدة خاصة فى شكل سوق مشسسركة واتحاد جمركى ، مع الدولة الكندية .

وانطلاقا من هذا المبدأ الانفصالى ، وعد ليفيسك مواطنيه وناخبيه ، بتنظيم عملية استفتاء شعبى تجرى فى نطاق الولاية ، اثناء فترة توليه الوزارة ، اى خلال ٤ سنوات قادمة على الاكثر ، وذلك من من أجل تقرير صورة المستقبل السياسى لكويبك : هل تستقل كويبك عن كندا وتصبح دولة ذات سيادة ، أم تبقى كويبك فى حظيرة الفيدرالية مع كندا .

الا أن ليفيسك ، رغم كل آرائسه وأفكاره الانفصالية ، قد اعترف فى أحد مؤتمراته الصحفية الاخيرة ، بأنه لا يوجد فى عالمنا المعاصر ظاهرة تعبر عن الاستقلال الكامل أو السيادة التامة ، بل ان الدول جميعها ، كبيرها وصغيرها ، انما تعيش فى حالة « تبعية متبادلة » فيما بينها جميعا بلا استثناء .

وجدير بالذكر فى هذا الشأن ، ان الحكومة الاقليمية السابقة فى كويبك برئاسة بيير بوراسا ، استطاعت ان تخطو خطوة حقيقية فى سبيل تحقيق الكيان الذاتى المتميز لكويبك ، وذلسك بسأن استصدرت من الحكومة الكندية المركزية قانونا فى يوليو سنة ١٩٧٤ ، أطلق عليه أسم « قانون رقم ٢٢ » . نص فيه على الاعتراف باللغة الفرنسية ، كلغة رسمية وحيدة لكويبك .

وكان ذلك بمثابة أول ركن من الاركان الاساسية للتميز الثقافى للولاية عن بقية مكونات الدولة الكندية ، وان كان هذا القانون يحمل فى طياته بذور مشكلة اجتماعية حادة بالنسبة لسلاقلية الكبيرة الانجلو سكونية فى الولاية ، لان حوالى ٢٠ فى المائة من جملة سكان ولاية كويبك . لا يتكلمون ولا يتعاملون الا بالانجليزية فحسب .

ويتفرع من مسألة اللغة والثقافة الفرنسية ، مطلب استقلالى آخر لمجموع الفرنسيين فسى كويبك ، يتمثل فى اعلان الحكومة الجديدة على لسان رئيسها ، أنها تستهدف التوصل الى التحكم الفعال الواقعى فى حركة الهجرة الداخلية الى اراضى الولاية ، والوافدة بصفة خاصة مسن استراليا والولايات المتحدة وايطاليا واليونان .

وقد ارتكز مطلب التحكم فى حركة الهجرة ، على حجج ثقافية تتعلق بضرورة الحفاظ على التراث القومى الفرنسى أساسا لابناء الولاية ، كما استند هذا المطلب ، على اعتبارات اقتصادية ، مثل ضرورة سيطرة كويبك الجديدة على مجسالات الادخار والميدان الضريبى بشتى مشتقاته المالية . تلك الاعتبارات الاقتصادية المذكورة ، انما تتنافى بطبيعة الحال مع انفراد الحكومة الكنسدية المركزية ، بوضع السياسات الخاصة بتيار الهجرة الوافدة على كويبك .

أما فرنسا المهد الحضارى ، والمنبع الثقافى الحقيقى لابناء كويبك الذين انحدروا أصلا من

المستعمرين الفرنسيين الاوائل لشمال القارة الامريكية ، فان موقفها من القضية الاستقلالية لولاية كويبك ، قد تعدى في الوقت الحالي ، الطور العاطفي الانفعالي ، وذلك الطور الذي بلغ قمته بزيارة الرئيس الفرنسي الاسبق الجنرال شارل ديجول لكويبك في سنة ١٩٦٧ والقائه الخطب الحماسية الداعية الى الحفاظ على « التراث الوطني الفرنسي » لولاية كويبك ، مما أدى في ذلك الحين الى توتر شديد في العلاقات الفرنسية الكندية . استمرطوال أعوام الستينات ، أو بمعنى أصح ، حتى نهاية حكم ديجول لفرنسا .

أما في المرحلة الراهنة ، فقد تحول الموقف الفرنسي ازاء مسألة استقلال كويبك عن كندا ،ولو على المستوى الرسمي المعلن ، الى الالتـزام بالواقعية السياسية القائمة أساسا على المصالح الاقتصادية والتجارية المتبادلة بين الدولتين .

ففي الاسبوع الاول من هذا العام ، قام وزير التجارة الخارجية الفرنسي بزيارة رسمية لكندا استغرقت عدة أيام، كان الهدف منها اجراء مباحثات فنية مع وزير الصناعة والتجارة الكندي حول مختلف الابعاد المستقبلية لتنمية التعاون الاقتصادي والمبادلات التجارية بين باريس وأوتاوا .

كذلك ترأس وزير التجارة الخارجية الفرنسي ، الدورة التاسعة للجنة الاقتصادية الفرنسية الكندية المشتركة ، والتي انشئت منذ عام ١٩٥٠ . وكان المحور الرئيسي الذي دارت حوله هذه الاجتماعات الرسمية لمسئولي البلدين ، هو موضوع مواد الطاقة والمواد الاولية الكندية ، واهمها اليورانيوم الذي تعتمد فرنسا على استيراده بصفة أساسية من كندا .

ومما يذكر في هذا المجال عن العلاقات الفرنسية الكندية ، أن الميزان التجاري لكندا في معاملاتها مع فرنسا ، انما يعاني منذ فترة طويلة ، من عجز مطرد يتزايد عاما بعد عام. وعلى سبيل المثال بلغت قيمة الصادرات الكندية في سنة ١٩٧٥ الى فرنسا ٣٣٣ مليون دولار ، معظمها من المنتجات الزراعية والمواد الأولية . بينما ارتفعت قيمة الصادرات الفرنسية الى كندا في نفس العام الى ٤٨٨ مليون دولار . وليس في مقدور حكومة أوتاوا أن تقضي على ذلك العجز المذكور في ميزانها التجاري، أو أن تخفض منه خفضا فعالا ، نظرا لان ٨٠ في المائة من الصادرات الفرنسية الى كندا ، تخص ولاية كويبك وحدها .

وفيما يتعلق بميادين الاستثمار الاجنبي في كندا ، تحتل فرنسا المركز الرابع ، فقد بلغت الاموال الفرنسية الموظفة هناك ، ما تزيد قيمته على ٥٨٨ مليون دولار في سنة ١٩٧٤ . ونشير في هذا المجال ، الى الانشطة الرئيسية التي تقوم بها الشركات الفرنسية الكبرى ، أمثال شركة الاسمنت لافارج . وشركات ميشلان ، والغاز السائل ، وشركة بوتاس الالزاس .. الخ .

كذلك بلغت الاستثمارات الكندية الموظفة في فرنسا أثناء نفس العام ١٦٩ مليون دولار ، وأهمها مؤسسات ماسي – فيرجسون وشركة سيجرام .

وهكذا تكون الاولوية والغلبة دائما في نطاق العلاقات الدولية ، للمصالح المادية القومية على ما عداها من اعتبارات معنوية أو فكرية أو تاريخية انسانية .

وخلاصة القول أن مصير حكومة ليفيسك في كويبك ، معلق على واقعة هامة معينة ، تتمثل في عملية الاستفتاء المزمع اجراؤها في الولاية بعد فترة قصيرة من الزمن ، لن تتعدى ٤ سنوات ، بشأن تقرير مستقبل كويبك سياسيا .

ويكاد اغلب المراقبين للمسرح السياسي الكندي، يجمعون على ان استفتاء تقرير المصير هذا في ولاية كويبك ، انما يفسح المجال لثلاثة توقعات أو تنبؤات بصدد الصورة الدستورية للمستقبل السياسي لتلك البلاد ذات الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية البالغة .

وأول هذه التنبؤات الثلاثة ، ان تسفر نتيجة الاستفتاء عن رفض ابناء كويبك فكرة الانفصال او الاستقلال عن النظام الفدرالي الكندي وذلك تحت ضغط الازمة الاقتصادية ، ومشكلات البطالة التي تكون قد استفحلت بعد مضي سنوات على تولي

حكومة ليفسيك السلطة فى كويبك . وتستند هذه النظرية التشاؤمية ، الى أن المشروعات الاشتراكية الطابع والروح لحكومة ليفيسك ، لابد ان تؤدى مع مرور الزمن ، الى تخوف الاستثمارات الامريكية الضخمة فى الولاية من احتمالات التأميم ، وبالتالى هروب تلك الاستثمارات من الاقتصاد الكويبكى ، بما يعنى ذلك من انكماشات واختناقات انتاجية متزايدة . وبالاضافة الى ما سبق ،فان حكومة اوتاوا لن تتوانى آنذاك عن فرض حصار اقتصادى محكم على « الولاية المتمردة » .

وهكذا تخلص النبوءة الاولى ، الى أن الإستفتاء لن يغير من الامر الواقع شيئا فى كندا ، اللهم الا تقوية قبضة اوتاوا على كويبك .

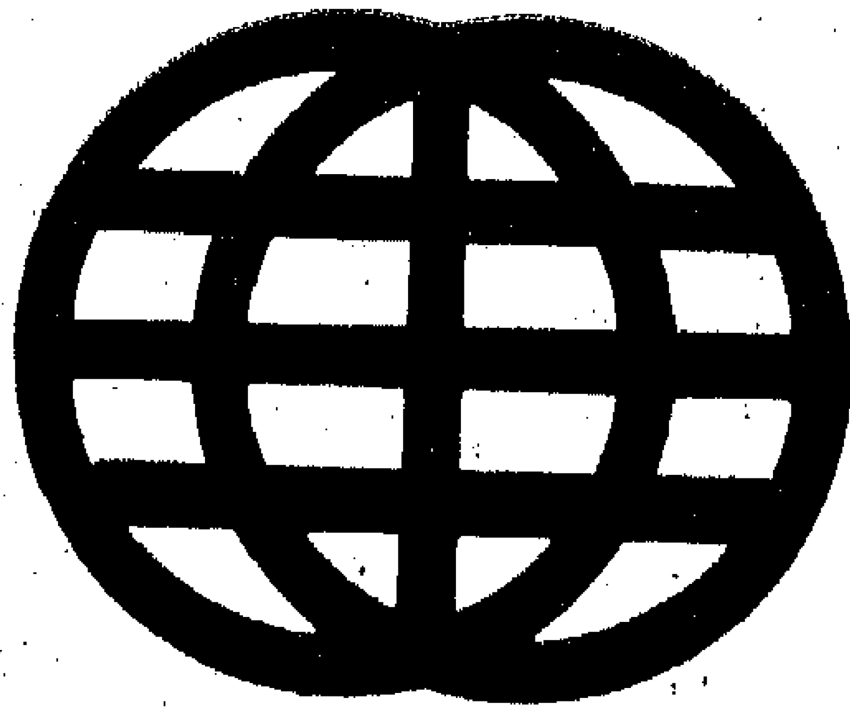
اما التوقع الثانى او النبوءة الثانية ، فمؤداها أن الاستفتاء المزمع ، سوف يتم فى جو عام من المشاعر الثائرة لدى كل من الفريقين المتصارعين . فالكنديون من أصل فرنسى ، سوف تتضاعف لديهم الاحاسيس الذاتية بالتميز الثقافى والوطنى عن بقية مواطنى الدولة الكندية ، وذلك تحت تأثير النزعة الاستقلالية لحكومة ليفيسك ، التى تكون قد استمرت فى الحكم حينئذ ، عدة سنوات ، ومن ناحية أخرى سوف يضيق الكنديون من أصل انجليزى ، ذرعا ، بالقضية الكويبكية وتوتراتها ، ومن ثم سوف يسعون الى التخلص من ذلك الشريك المزعج . وبذلك تنفصل كويبك عن كندا فى ظروف عدائية بالغة الحدة .

ونأتى الى النبوءة الثالثة وهى الاكثر احتمالا واقترابا من الواقع السياسى فى كندا .

فالاستفتاء سوف يتولد عنه الحل التوفيقى الامثل لهذه القضية . فالاطار الفيدرالى يظل قائما من الوجهة الدستورية الشكلية بين اوتاوا وكويبك ، على أن تتمتع كويبك بمزيد من مظاهر وسلطات الحكم الذاتى والاستقلال النسبى فى المجال الاقتصادى وفى الميدان الثقافى .

واخيرا ان وصول حزب كويبك الى الحكم فى تلك الولاية الكندية انما هو مؤشر واقعى يبين مدى ديناميكية واستمرارية النزعة الاستقلالية فى وجدان ابناء الولاية ، وعمق تأصل الفكرة الانفصالية فى الضمير القومى للكويبكيين .

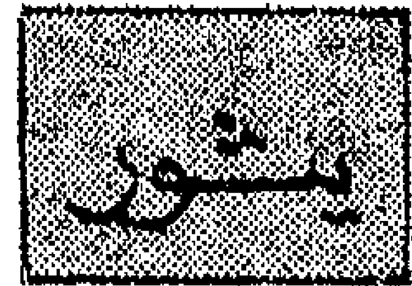
صحيح ان قضية استقلال كويبك ، قد اتخذت مسارا تنظيميا سلميا جديدا ، الا انها مازالت تحمل فى ثناياها الكثير من التطورات الخطيرة بالنسبة لمستقبل دولة كندا ككل . ■



لبنان بين الهدنة والسلام الدائم

عبد المنعم المشاط





تساؤل اساسى اليوم : هل انتهت الحرب الاهلية فى لبنان وعاد السلام اليها ؟ وترتبط بهذا التساؤل — بلاشك مشاكل الحرب والسلام وركائز السلام فى لبنان

وجدير بالذكر — بداءة — أنه منذ عقدمؤتمرى القمة العربيين بالرياض والقاهرة بقصد وقف القتال فى لبنان ، ثارت ثلاث قضايا رئيسية تركت آثارها الواضحة على الوضع السياسى فى لبنان حتى اليو م، وتدور هذه القضايا حول الحكومة والسلطة فى لبنان ، وقضية نزع الاسلحة الثقيلة ، واخيرا قضية جنوب لبنان(*) .

١ — الحكومة والسلطة في لبنان : اتجه الرئيس الياس سركيس الى تكليف الدكتور سليم الحص رئاسة حكومة من التكنوقراط ، كيما تكون حكومة عمل وانتاج . والمعروف أن الدكتور الحص ، كان مديرا للبنك الوطنى للانماء الصناعى والسياحى ، ويعود السبب فى اختيار الحكومة بهذه السمة ، الى تجنب الانماط التقليدية من الزعامات ، ولهذا فالحكومة ليست حكومة اصلاح سياسى ، بقدر ما هى حكومة عمل وانتاج كما ذكرنا .

ومن المشكلات الرئيسية التى واجهت الحكومة منذ تحملها المسئولية ، قضية السلطات التى يجب أن تتمتع بها لمواجهة مسئوليات اعادة التعمير والضبط الاجتماعى . ففى أول بيان صادر عن الحكومة ، طالبت بأن تصدر مراسيم تشريعية لتعديل او الغاء الاحكام التشريعية النافذة ، او وضع نصوص جديدة ترمى الى اعادة تعمير البلاد ، والى تطوير الشئون المالية والاقتصادية والاجتماعية والامنية والدفاعية والاعلامية والتربوية ، وطالبت بأن تعيد النظر فى مجموعة من القوانين المتعلقة بالانتخابات النيابية والبلدية ، وكذا الضرائب والرسوم ، بالاضافة الى عقد القروض وانشاء شركات الاقتصاد ، كل ذلك فى نطاق تشجيع المبادرة الفردية وحرية الفرد .

وفيما يتعلق بالتنظيم الاقتصادى، تتضح ايديولوجية الحكومة الجديدة ، فقد ركز الدكتور الحص على ان لبنان لا يزال مرتبطا بالنظام الاقتصادى الحر ، حين قال « نحن نحرص على المبادرة الفردية والاقتصاد الحر » . ولا يخفى ما لذلك من تأثير هام فى طمأنينة القوى الاقتصادية الكبرى فى لبنان . وقد وافق مجلس النواب على اعطاء الحكومة صلاحيات استثنائية لمدة ستة أشهر .

ومن المشكلات الاخرى التى تواجه الحكومة ، مشكلة اعادة البناء والتعمير فى لبنان ، فقد قدرت خسائر الحرب الاهلية بما يربو على أربعة بلايين دولار ، وهكذا كان من الضرورى مناشدة الدول النفطية العربية ، مد يد المعاونة فى هذا الشأن ، كما اتجهت الحكومة الى صندوق النقد الدولى الذى أرسل بعثة لدراسة الوضع فى لبنان ، واتجهت ايضا الى الولايات المتحدة التى أعربت عن استعدادها للاسهام فى اعادة تعمير لبنان .

(*) تم تحرير هذا التقرير واعداده للطبع ، قبل مصرع الزعيم اللبنانى التقدمى الشهيد كمال جنبلاط فى ١٧ مارس ١٩٧٧ ، وما ترتب على هذا من ردود فعل متعددة ومتنوعة

وفي سبيل مواجهة هذه المشكلات ، اتجهت الحكومة الى استخدام الصلاحيات الاستثنائية التي منحتها ، وهكذا تم فرض الرقابة على الصحف ، لتكون الصحافة — على حد تعبير وزير الداخلية صلاح سليمان — « على مستوى مسئوليتها ، وتحرص على مصالح لبنان ، وعلى العلاقات الاخوية التي تربط لبنان بالعالم العربي » .

وتجدر الاشارة الى أن القوات السورية كانت قد احتلت مباني سبع صحف لبنانية من قبل ، بحجة أنها تقوم بتشويه الدور السوري في لبنان ، ومن ناحية اخرى ، وجد تنظيمان يدعي كل منهما مسئولية التحرك لحل الازمة الصحفية مع الحكومة : الاول ، نقابة الصحافة التي يرأسها علي رياض ، والذي طالب بحماية حرية الصحافة ، ثم عاد فأعلن أن الصحف جميعها سوف تلتزم بما تنشره ، بحيث تسهم في اعادة بناء لبنان . والثاني ، التجمع الصحفي وامينه العام اميل الصايغ الذي أصدر بيانا أعلن فيه موقف أعضائه من أزمة الصحافة ، وأكد رفضه للرقابة الذاتية التي أعلن عنها ، ولم تلتزم بها الصحف ، واستمرت في التخريب والتآمر الصحفي والتضليل الاعلامي ، ولذلك يجب الا يترك لهؤلاء مراقبة أنفسهم . بيد أن رؤساء نقابات الناشرين والصحفيين ، وجهوا هجوما عنيفا على الرقابة وطالبوا بالغائها ، الا ان رئيس الحكومة اعلن أن الرقابة أصبحت أمرا حتميا ، وربما تكون رقابة شديدة في الوقت الراهن .

ومما يستحق الذكر ايضا في هذا الشأن ، أن الدكتور الحص بحث مع ياسر عرفات مسألة فرض الرقابة على وسائل الاعلام الفلسطيني التي تتضمن وكالة الانباء الفلسطينية « وفا » ومحطة اذاعة صوت فلسطين وعدة مجلات اسبوعية ومن بينها « فلسطين الثورة » . وقد اعرب ياسر عرفات عن اعتقاده بأن وسائل الاعلام الفلسطينية ، لا يمكن اخضاعها للرقابة ، لان لها وضعا خاصا بها ، بينما أشار الحص الى أن الاتفاقيات القائمة بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، تفرض ضرورة احترام المقاومة للسيادة اللبنانية ، وأكد رئيس الحكومة لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، على ضرورة ايجاد صيغة لضمان فرض الرقابة على كافة وسائل الاعلام العاملة في لبنان . ويتضح من ذلك اصرار الحكومة على ضرورة احترام وجودها وسلطاتها من كافة القوى القائمة على أرض لبنان .

٢ — **قضية نزع الاسلحة الثقيلة** : وجهت قيادة قوة الردع العربية ، منذ أول ديسمبر من العام الماضي ، انذارا الى الاطراف المتصارعة ، بتسليم أسلحتها الثقيلة . والمبرر لدى قيادة قوات الردع العربية بشأن جمع الاسلحة الثقيلة ، هو محاولة شل عمل التنظيمات العسكرية وشبه العسكرية ، واعتبار ذلك خطوة أولية وضرورية نحو انهاء القتال المسلح في لبنان . وما يهمنا في هذه القضية ، هو ما أثير حول نزع الاسلحة الثقيلة من المقاومة الفلسطينية ، فمن المعلوم أن اتفاقية القاهرة لعام ١٩٦٩ التي تنظم علاقة المقاومة الفلسطينية بالسلطة اللبنانية قد سمح للفلسطينيين بالتحرك من مناطق معينة كثورة مسلحة ، ولهذا اكد كمال جنبلاط أن الفلسطينيين ليسوا معنيين بذلك ، وفق ما نص عليه اتفاق القاهرة . وأكدت الحركة الوطنية في بيان صادر عنها بتاريخ ٣—١٢—١٩٧٦ ، أن المقاومة الفلسطينية يجب أن تكون بعيدة عن خطر جمع الاسلحة الثقيلة في لبنان ، نظرا لان اتفاقات الرياض والقاهرة لم تغير نقطة واحدة من الاتفاق اللبناني الفلسطيني عام ١٩٦٩ .

أما الجانب اليميني ، فقد حدد تصوره بشأن هذه القضية ، على لسان كميل شمعون الذي صرح بان الجبهة اللبنانية « اليمينية » قررت الاستجابة بصورة ايجابية لقرار اللجنة العربية بشأن جمع الاسلحة الثقيلة الموجودة في حوزة الفصائل اللبنانية والفلسطينية . وأضاف أنه ينبغي تسوية مشكلة المنظمات الفلسطينية المسلحة ، كما جاء على لسانه « لقد قلنا دائما وسنظل نقول ، لن يكون في لبنان سلام حقيقي ما بقي بها فلسطيني واحد مسلح » . أكثر من ذلك ، دعا سليمان فرنجية — الرئيس السابق للبنان — الى ابعاد جميع الاسلحة الثقيلة الموجودة في حوزة الفلسطينيين في لبنان الى خارج لبنان ، واقترح نقل هذه الاسلحة الى سوريا ، وأعلن عن معارضته الشديدة للتراخي الدائم في جمع أسلحة القوات الفلسطينية .

يضاف الى ما سبق ، أن القيادة العسكرية الموحدة ، دعت الى ضرورة مغادرة القوات الفلسطينية النظامية أراضي لبنان ، على أن تكلف قوات الردع العربية الاشراف على الخطوات الكفيلة بتنفيذ هذه الخطوة .

وفي مواجهة كل ذلك ، طرح الفلسطينيون أمام اللجنة العربية الرباعية ، والمكونة من كل من سفير مصر وسفير السعودية وسفير الكويت في لبنان ، وممثل سوريا هناك ، تصورا يتكون من النقاط الاتية :

أ ــ تأكيد الاستعداد الكامل لتنفيذ اتفاقية القاهرة .

ب ــ الاصرار على ضمان سلامة وجود الفلسطينيين في لبنان كثورة .

جـ ــ ضمان سلامة المخيمات اذا تعرضت لعدوان اسرائيلي .

د ــ رفض مراقبة أمكنة أسلحتها ونوعيتها في الجنوب ، ورفض تقييد حركتها هناك .

بيد أن موقف القوات العربية كان واضحا ونهائيا ، في ضرورة تسليم الاسلحة الثقيلة لكافة الأطراف ، وضرورة مغادرة القوات النظامية الفلسطينية لبنان ، وهو ما تم تنفيذه قبل منتصف يناير الماضي . يضاف الى ذلك ، أن الرئيس سركيس ، طلب مؤخرا تسليم الاسلحة المتوسطة والخفيفة من جانب كافة الاطراف في غضون ثلاثة شهور ، الامر الذي يشكل خطورة جمة اذا امتد الى الفلسطينيين في لبنان ، وخاصة في الجنوب . ومن جانب آخر ، طلب من جامعة الدول العربية مد فترة بقاء قوة الردع العربية في لبنان ستة أشهر أخرى ، بعد أن تنتهي فترة بقائها الحالية في ٢٦ ابريل القادم .

٣ ــ قضية الجنوب اللبناني : وهي القضية التي تربط الازمة اللبنانية اليوم بأزمة الشرق الاوسط . فقد ساد الاتجاه نحو الحد من النشاط الفدائي الفلسطيني في الجنوب ، خشية زيادة التوتر على حدود اسرائيل . ففي ديسمبر الماضي ، أعلن بيير الجميل ضرورة تجميد اتفاق القاهرة لعام ١٩٦٩ ، والذي يسمح للقوات الفلسطينية بشن غارات ضد اسرائيل .

وقد تطور الوضع في جنوب لبنان من المستوى اللبناني الى المستوى الاقليمي والدولي .

فحينما دخلت قوات الامن العربية ، منطقة النبطية ، عبر ايجال آلون عن عدم ارتياح اسرائيل لهذا التطور ، وأوضح أن ما تريده اسرائيل ، هو تأمين استتباب السلام والامن والهدوء في جنوب لبنان ، عن طريق منع وجود قوات أمنية غير لبنانية فيه ، وعن طريق منع عودة أفراد المنظمات اليه ، لاتخاذه قاعدة يشنون منها هجماتهم على قرى الحدود الاسرائيلية . وهكذا بدأت الاتصالات الامريكية الاسرائيلية ، بشأن دراسة الوضع في جنوب لبنان .

تضاف الى ذلك ، الاتصالات التي تمت بين اللجنة العربية الرباعية ، ممثلة في السفير السعودي في لبنان علي الشاعر ، وبين جورج لين القائم بالاعمال الامريكي في بيروت ، ولقاء الاخير بوزير الخارجية اللبناني فؤاد بطرس ، لبحث الجهود الدبلوماسية المشتركة ، التي تبذلها الولايات المتحدة بصورة خاصة لتسوية الخلاف حول دخول قوات الامن العربية جنوب لبنان .

ولبيان التناقض الذي يكتنف موقف اللجنة الرباعية بشأن قضية الوجود الفلسطيني في جنوب لبنان ، نذكر البيان الذي أصدرته في منتصف فبراير الماضي ، والذي ذكرت فيه أن مهمتها الاساسية هي وقف المعارك ، وردع أية مخالفة ، والعودة الى الحياة الطبيعية ، وتطبيق اتفاقية القاهرة ، والحفاظ على الامن الداخلي ، ثم تعود فتؤيد وجهة نظر اليمين اللبناني ، في ضرورة تعديل اتفاقية القاهرة لعام ١٩٦٩ ، أو على الاقل ، تقديم تفسير جديد لها ، يقوم على أنه وان كان يسمح لرجال المقاومة بالوجود في مناطق معينة من جنوب لبنان ، الا انهم يجب ألا يقوموا بعمليات فدائية ضد اسرائيل من الاراضي اللبنانية . وقد شجع هذا الموقف المتناقض ، اسرائيل ــ التي تسعى الى انهاء الوجود الفلسطيني في جنوب لبنان ــ الى أن تدعو الى توقيع اتفاقية مرحلية مع لبنان ، تضمن الامن للجانبين . وبطبيعة الحال تكون هذه الاتفاقية على نمط اتفاقيات فض الاشتباك بينها وبين كل من مصر وسوريا ، هذا على الرغم من أن لبنان لم يكن طرفا في حرب مع اسرائيل عام ١٩٧٣ .

يتضح اذن أن المشكلة الاساسية التي ترتكز

عليها قضية الجنوب اليوم ، هى الوجود الفلسطينى والنشاط الفدائى فى الجنوب ضد اسرائيل .

وفيما يتعلق بكيفية تحقيق الاستقرار فى الجنوب ، تبرز تصورات عديدة ، منها ارسال قوات دولية على طول الحدود مع اسرائيل ، وهذا ما ينادى به عدد من النواب اللبنانيين ، او اقامة مناطق منزوعة السلاح ، ترابط فيها قوات دولية ، وهذا ما يدافع عنه كميل شمعون . أما الرئيس سركيس ، فيرى تدويل قوات الردع العربية ودعمها بقوات دولية لتتولى حراسة الوضع فى الجنوب .

آثار الحرب الاهلية فى لبنان :

ما هى صورة توازن القوى فى لبنان ، بعد عشرين شهرا من الحرب الاهلية ، وهل حقق اطراف الصراع ما كانوا يصبون اليه ؟

فعلى المستوى الوطنى : قبل أن نستعرض توازن القوى ، نقدم له بما ذكره ريمون اده فى تصريح لصحيفة لوموند حين قال « لبنان فقد سيادته ، وان كل الاطراف اللبنانية قد منيت بالهزيمة ولم يخرج منتصرا من الحرب سوى اسرائيل ... » .

أولا : القوى اليمينية : خرجت هذه القوى اقوى مما كانت قبل ابريل ١٩٧٥ ، على عكس أطراف الصراع الاخرين ، سواء القوى التقدمية أو المقاومة الفلسطينية . وهناك مؤشرات عديدة تشير الى قوة هذا الطرف منها :

١ ــ اشتراك كافة القوى اليمينية تشكيل ما اطلق عليه « الجبهة اللبنانية » ، وهى من الناحية الفكرية ، تضم النهج السياسى لكل من حزب الكتائب ، وحزب الوطنيين الاحرار ، وتجمع الرهبانيات اللبنانية ، والرابطة المارونية ، وحراس الارز ، والجبهة الوطنية التى أنشأها سليمان فرنجية ، اى أن هذه الجبهة تضم القيادات التقليدية لليمين « المسيحى » : بيير الجميل زعيم الكتائب ، وكميل شمعون زعيم الاحرار الوطنيين ، وسليمان فرنجية زعيم الجبهة الوطنية ــ الان ــ والاباتى شاربل قسيس رئيس المؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانيين .

وتظهر الجبهه كقوة سياسية وحيدة متماسكة ، وكانت الجبهة قد قررت ، فى خلوتها بدير « سيدة البير » فى يناير الماضى ، « تنظيم نفسها تنظيما فعالا يجمع طاقاتها وامكاناتها ، بغية تشديد قدراتها الروحية والمادية والامنية ، للقيام بجميع المهام التى أخذتها على عاتقها » .

والجبهة أيضا لها برنامج واضح ، أهم ما ينص عليه هو « اعتماد بقدرية المجتمع اللبنانى فى ميزاتها وحضارتها الاصيلة ، أساسا فى البنيان السياسى الجديد للبنان الموحد ، تعزيزا للولاء المطلق له ، ومنعا للتصادم بين اللبنانيين ، بحيث ترعى كل مجموعة حضارية معينة جميع شئونها ، وبخاصة ما تعلق منها بالحرية والشئون الثقافية والتربوية والمالية والامنية والعدالة الاجتماعية ، وعلاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج وفقا لخياراتها الخاصة » . وتعتقد الجبهة أن لبنان بلد متعدد الحضارات ، مثله مثل سويسرا والاتحاد السوفييتى والمانيا الاتحادية ويوجوسلافيا ، وبالتالى فان جميع هذه الحضارات يتطلب بالضرورة ، ايجاد قاسم مشترك بينها ، يكون هو الواجهة السياسية المتفق عليها ، بينما تقوم كل مجموعة حضارية بادارة شئونها بنفسها » .

وفوق ذلك نص برنامج الجبهة ايضا ، على خطوات محددة يجب التزامها تجاه القوى السياسية الاخرى ، وخاصة القوى الفلسطينية والتقدمية :

أ ــ المحافظة على المنشآت والمنجزات والمؤسسات التى حققتها حتى اليوم مع العمل على تطويرها .

ب ــ تحرير جميع الاراضى اللبنانية المحتلة ، ثم العمل على توزيع الفلسطينيين المقيمين فى لبنان على الدول الاعضاء فى جامعة الدول العربية ، كل بحسب قدرتها على الاستيعاب .

جـ ــ مساعدة المهجرين للعودة الى منازلهم .

د ــ تكريس لبنانية اللبنانيين فى الوطن والمهجر والحد من الهجرة .

هـ ــ حمل السلطة على اعادة تسيير المؤسسات العامة ، بشكل يضمن حياة اللبنانيين ومصالحهم ، ويمنع التصادم بين بعضهم بعضا .

ويجب أن نلاحظ هنا ، كيف تنظر الجبهة الى الوجود الفلسطينى ، على أنه احتلال يجب التخلص منه وتوزيعه خارج لبنان .

٢ ــ تتدخل القوى اليمينية فى اختيار الطرف الذى تحاوره ، فهى ترفض الحوار مع الجبهة

التقدمية والفلسطينية ، بينما تقيم حوارا نشطا مع القوى الدينية الاسلامية .

٣ ـ تصر الجبهة على العودة الى صيغة الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ ، وهى صيغة التعايش بين مختلف الطوائف .

٤ ـ الاصرار على انهاء الوجود الفلسطيني في لبنان .

ثانيا : القوى التقدمية والفلسطينية : لا يغيب عن ذهن المحلل السياسى ، أن هذين الطرفين معا ، كانا هدف الحرب الاهلية فى لبنان ، وأن الحرب لم تتوقف فى شكلها العسكرى ، الا بعد أن تم اضعافهما . فهناك اتجاه يرمى الى انهاء دور لبنان كآخر قاعدة مفتوحة للفدائيين ، فقد ذكرنا أن القوى اليمينية تسعى الى تعديل صيغة اتفاقية القاهرة ، الى صيغة جديدة ، تضمن عدم قدرة الفدائيين باستمرار ، على تحدى السلطات اللبنانية ، وتقضى بنزع السلاح من رجال المنظمات ، حتى فى مخيمات اللاجئين وابعادهم الى مناطق تعين لهم فى الجنوب تحت اشراف قوة الامن العربيه وذكر الرئيس الاسد فى حديثه عن اتفاقية القاهرة « مامن شىء جامد ، فكل شىء قابل للتطور أو للتعديل ، بشرط أن يرتضى ذلك التطوير والتعديل مختلف الفرقاء » . وذكرت صحيفة « البيرق » أن زعماء الجبهة اللبنانية المحافظة ، قرروا وقف عمليات الفلسطينيين ضد اسرائيل من لبنان ، حتى يمكن تجنب العمليات الاسرائيلية الانتقامية ضد قرى لبنان . كماصرح هانى الحسن ـ المستشار السياسى لياسر عرفات ـ بأن الغارات الفدائية الفلسطينية ضد اسرائيل من جنوب لبنان ، سوف تتوقف . وقد أمر الرئيس سركيس بتجميد هجمات الفلسطينيين فى جنوب لبنان ، وأقرت اللجنة العربية هذا الامر .

ثالثا : بروز القيادات الروحية ، وتسعى هذه القوى الى أن تؤدى دورا رئيسيا فى مستقبل النظام السياسى فى لبنان . وقد سبق أن رأينا ، كيف تكونت الجبهة اللبنانية من المسيحيين ، وفى نفس الوقت تكون على الجبهة المقابلة التجمع الاسلامى ، ليضم الزعامات الاسلامية ففى أوائل يناير الماضى ، عقد مؤتمر القمة الروحى الاسلامى فى مقر المجلس الاسلامى الشيعى الاعلى ، بحضور الشيخ حسن خالد مفتى لبنان ، والامام موسى الصدر ، وشيخ عقل الطائفة الدرزية ، واتفق المجتمعون على ضرورة التعجيل بعقد لقاء قمة روحى اسلامى مسيحى ، فى سبيل توثيق الوحدة الوطنية ، وابعاد الاحقاد عن نفوس المواطنين ، نتيجة للاحداث التى مرت بها لبنان .

أما على المستوى القومى ، فقد مر الدور العربى فى لبنان بأربع مراحل أساسية :

ـ مرحلة النداءات والتوصيات وهى المرحلة التى رفعت فيها مصر شعار « أرفعوا أيديكم عن لبنان »

ـ مرحلة التدخل السورى وقد كان تدخلا منفردا .

ـ مرحلة الوساطة وهو الدور الذى لعبته كل من مصر والسعوديه والكويت فى مؤتمرى القمة المحدودين بالرياض والقاهرة ، وقد تمخض هذان المؤتمران عن انشاء قوة الردع العربية واللجنة العربية الرباعية .

ـ مرحلة فرض الحل : وهى المرحلة التى بدأت فيها اللجنة الرباعية وقوة الردع مباشرة صلاحياتهما فى اقرار الامن فى لبنان .

ويلاحظ ان الدور العربى فى لبنان ، كان يستهدف مساندة النظام السياسى اللبنانى الرسمى بصورة رئيسية ، وقد ترتب على هذا الدور العربى ، عدة نتائج لا يمكن اغفالها :

الاولى : بروز دور المملكة العربية السعودية على الساحة العربية بصورة لم تكن معروفة من قبل ، فمؤتمر القمة العربى المحدود الاول عقد بالرياض ، وسفيرها فى لبنان ـ على الشاعر ـ عضو فى اللجنة الرباعية ، ويقوم بدوررئيسى فى الاتصالات الدائرة مع الولايات المتحدة ـ عن طريق القائم بالاعمال الامريكى فى بيروت ـ ابتغاء التوصل الى حل مرضى لقضية جنوب لبنان ، يضاف الى ذلك ، ان رئيس حكومة لبنان حينما بدأ جولاته فى الوطن العربى شارحا سياسة حكومته وطالبا العون المادى لها ، بدأ أولا بزيارة جدة .

الثانية : تدعيم الدور السورى فى لبنان ، وتشكل القوات السورية الغالبية العظمى من قوات الردع العربية ، وتقوم بعملياتها فى النبطية وغيرها من المناطق .

ولهذا تحرص كافة الاطراف اللبنانية ـ التقليدية ـ اليوم على دعم الروابط السورية اللبنانية ، فقد أكد البطريرك جريش ان التدخل

السوري في لبنان ، كان لمصلحة لبنان وسوريا على حد سواء ، فعلاقة لبنان وسوريا تختلف عن أية علاقة مع أية دولة أخرى ، ذلك لان أمن سوريا يعتمد على أمن لبنان ، والعكس صحيح ، وأكد الشيخ حسن خالد تاييده للمبادرة السورية ، لانها كانت وستظل نابعة عن يقين عربي ووطني في وقت واحد كما ذكر كريم بكر رواني عضو المكتب السياسي لحزب الكتائب والشخص الرئيسي وراء التقارب بين الجبهة اللبنانية « المسيحية » وبين سوريا أن سوريا قد حالت دون صهينة لبنان ، وبدون سوريا كان مسيحيو لبنان قد تخلوا عن عروبتهم ، وحالت من ناحية أخرى دون اندلاع حرب عربية بسبب لبنان ، كما انقذت المقاومة الفلسطينية ، لانها ادركت ان المقاومة والقضية الفلسطينية كانتا ستجدان نهايتهما في لبنان ، وبدون سوريا كانت لبنان قد تحولت الى مقبرة للفلسطينيين واللبنانيين على حد سواء » .

الثالثة : لم يبرز لدول المغرب العربي الاربع — ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب — دور يذكر في الازمة اللبنانية ، عدا دور ضعيف حاولت ليبيا القيام به في المراحل الاولى من الازمة وقد يثير ذلك قضية انفراد دول المشرق بحل منازعات المشرق العربي وعزل دول المغرب ، وهو ما قد يؤثر على المفهوم الايجابي للتعاون العربي الاشمل .

وعلى المستوى الدولي : شهدت لبنان نشاطا امريكيا ملحوظا منذ بداية الازمة ، بيد ان ما يهمنا هو المبادرة الامريكية التي نشرتها صحيفة النهار اللبنانية بتاريخ ٣ — ١٢ — ١٩٧٦ والتي كانت قد بعثت بها الخارجية الامريكية الى وزارة الخارجية الفرنسية لحل الازمة اللبنانية ، وقد نصت على نقاط منها :

أ — وجوب انهاء مهمة الامراء الذين يحكمون لبنان ويتحكمون فيه .

ب — من مصلحة الفلسطينيين ، اتخاذ اسلوب الحوار والمفاوضات والاقلاع عن العنف لانه الاسلوب الوحيد الذي من شأنه تحقيق مطالبهم الوطنية .

ج — ان قوة الردع العربية ، هي جيش الرئيس سركيس اللبناني .

د — انه لا جيش للبنان قبل الاتفاق على الصيغة السياسية الوطنية .

هـ — لا علاقة للولايات المتحدة ولا اية جهة أخرى بالحل السياسي اللبناني الداخلي ، وعلى الزعماء اللبنانيين ، بقيادة الرئيس سركيس ، أن يجدوا الصيغة التي تلائم لبنان .

و — ان اسرائيل لن تحتل جنوب لبنان ، ولا أي جزء منه ، مادامت امريكا تعتبر صديقا ومادام لبنان مسالما وغير معتد .

ز — تبدي أمريكا استعدادها للاسهام مع فرنسا في مشاريع تعمير لبنان .

والواقع ان الخطوط العامة للمبادرة واضحة ، فهي من ناحية ، تدفع بالسلطة السياسية . في لبنان الى ضرورة اجراء اصلاح سياسي داخلي ، سواء بانهاء دور الزعامات التقليدية ، او بضرورة الوصول الى صيغة جديدة للتعايش ، ومن ناحية اخرى ، تحذر الفلسطينيين من اتباع اسلوب العنف « اي الثورة المسلحة » في علاقتهم بالسلطة اللبنانية ، او أية اطراف أخرى ، وفي مقابل ذلك ، فانها تقدم ضمانة امريكية منفردة ، بعدم اعتداء اسرائيل على جنوب لبنان ، ومن ناحية ثالثة تعرب عن الصداقة الخاصة التي تجمعها بلبنان ، ولهذا تعرض استعدادها للاسهام في اعادة تعميره .

وهكذا بدأت الاتصالات اللبنانية العربية بالولايات المتحدة الامريكية فقد بعث الرئيس سركيس بمبعوث خاص الى الولايات المتحدة — هو عنان تويني — لمحاولة الحصول على معونات كما يقوم القائم بالاعمال الامريكي في لبنان — جورج لين — بدور هام في الاونة الاخيرة اذ يجري اتصالات واسعة مع الحكومة من جانب ، واللجنة الرباعية من جانب آخر ، للتوصل الى حل بشأن الجنوب . أما الاتحاد السوفيتي ، فلم يبرز له دور واضح في قضايا السلام في لبنان حتى الان ، بيد انه يلاحظ أن الحكومة اللبنانية في سبيل بنائها للبنان الجديد قد دفعت بوزير خارجيتها الى الاجتماع بسفراء كل من الاتحاد السوفيتي ، والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في بيروت وقد يفسر هذا الاجتماع بالرغبة في الحصول على موافقة هذه الدول — الاعضاء الدائمة في مجلس الامن — عند طلب قوات طوارىء دولية للمرابطة مع قوات الردع العربية في جنوب لبنان .

وقد سلم وزير خارجية لبنان أخيرا ، مذكرة الى السفير الامريكي في بيروت ، يطلب فيها الاشتراك رسميا في مؤتمر جنيف ، ويلاحظ هنا أنه لم يقدم مذكرة مماثلة للسفير السوفيتي ، على اعتبار ان

الدولتين الكبيرتين برأسان معا مؤتمر جنيف .

مستقبل السلام فى لبنان :

يتحدد مستقبل السلام فى لبنان بسأمرين رئيسين :

الاول : التصورات المختلفة للنظام السياسى

سبق ورأينا كيف انتهت الحرب الاهلية بتدعيم قوة الجانب اليمينى ، ولهذا يصبح من الضرورى معرفة تصور هذا الجانب للنظام السياسى فى لبنان ، وتتلخص وجهة نظر هذا الجانب كما يلى :

١ ـ العودة الى صيغة الميثاق الوطنى لعام ١٩٤٣ ، وهذا ما دعا اليه بيير الجميل وسليمان فرنجية ، بيد أن هذا التصور يتجاهل الحرب الاهلية منذ بدايتها حتى نهايتها ، ودوافعها الاساسية والتى تتركز فى البحث عن صيغة للاندماج القومى فى لبنان ، بدلا من التعايش الطائفى . ومن هنا لا يمكن أن تقوم هذه الصيغة ـ من وجهة نظر اليمين ـ الا اذا وجدت ضمانات تسندها من جانب جامعة الدول العربية ، وهيئة الامم المتحدة والاتحاد السوفيتى ، والولايات المتحدة .

٢ ـ اذا كان من العسير الاخذ بهذه الصيغة ، فمن الممكن الاخذ باللامركزية السياسية ، حيث تترك لكل طائفة حرية تنظيم شئونها الخاصة ، وتحديد صورة علاقاتها الخارجية ، ومع أى اطراف دولية تحقق مصالحها . وقد سبق وذكرنا أن برنامج الجبهة الوطنية يقوم على مثل هذا البديل . ويتفق مع الجبهة اللبنانية ، أحد الزعماء المسلمين ـ رشيد كرامى ـ الذى يرى أن لبنان مؤلف من سبع عشرة طائفة ، وان هذه الطوائف تشكل بيئات ثقافية من حقها ان تتطور ذاتيا .

ومن ناحية أخرى فان المجلس السياسى المركزى للاحزاب والقوى التقدمية ، والذى يرأسه كمال جنبلاط ، يرى أنه « يجب تغيير النظام السياسى فى لبنان بشكل جذرى ، ومن برنامج الحركة الوطنية ، وان شرط الامن الحقيقى هو الاتفاق على تعديل النظام السياسى بشكل يأبى الاقتناع الشامل للجماهير الشعبية .

أما الحكومة اللبنانية ، فترى أنه يجب الحفاظ على السلطة السياسية فى لبنان ، ودعم الوحدة الوطنية ، وتأكيد الولاء للبنان ، وليس هناك ما يمنع من اعطاء قدر من اللامركزية الادارية للمناطق أسما ما قيل عن صبغة ١٩٤٣ ، أو اللامركزية السياسية ، فانه يغدو غير مقبول .

بيد ان هناك عدة مسائل يجب على الحكومة اللبنانية أن تسارع بدراستها :

١ ـ قضية الجيش ، كيف يتم بناؤه ، ومن اية عناصر ، ومن أين تأتى قياداته .

٢ ـ قضية المؤسسات السياسية الاخرى ، وخاصة مجلس النواب ، وهل تجرى انتخابات جديدة أم تستمر الوجوه القديمة التى عاشت الازمة .

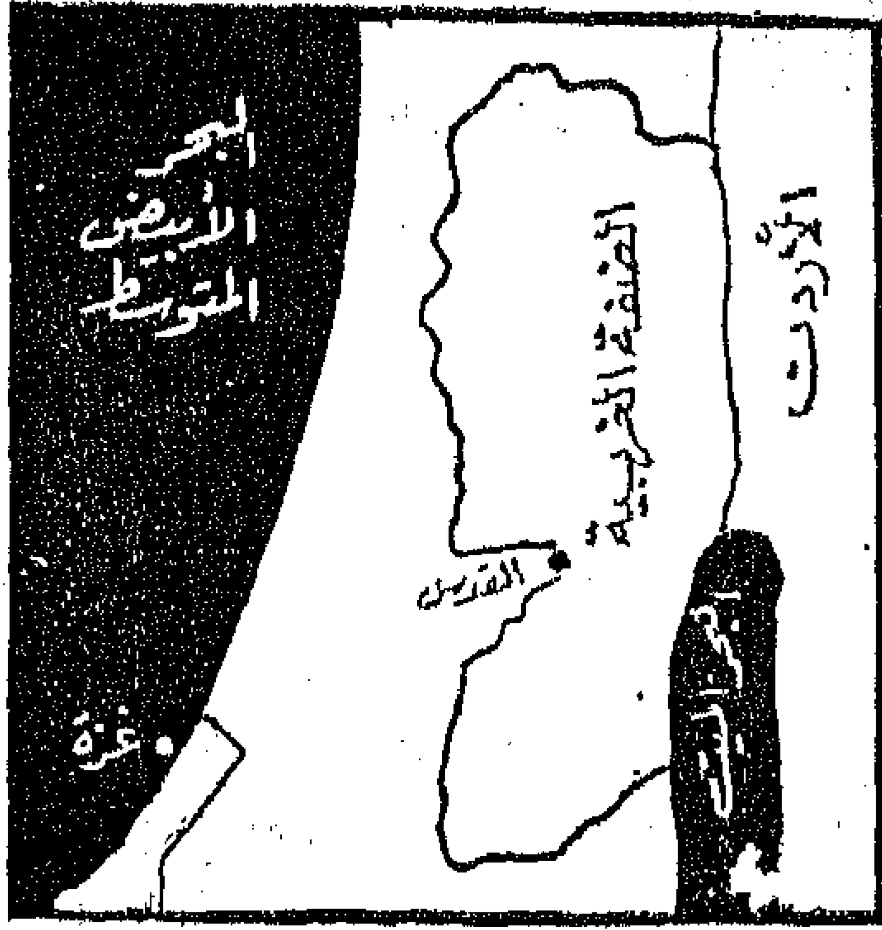
٣ ـ قضية الاصلاح السياسى والاقتصادى بصورة عامة .. الخ ..

الثانى : ارتباط السلام فى لبنان بالسلام فى الشرق الاوسط :

من العسير ان يتصور المرء امكانية اقامة سلام دائم فى لبنان ، قبل أو دون اقامة السلام فى الشرق الاوسط ـ فاحدى المشكلات الرئيسية امام اقامة السلام فى لبنان ، هى قضية الوجود الفلسطينى والنشاط الذاتى ، وهى ذات القضية التى تشكل جوهر الصراع فى الشرق الاوسط . وجوهر الخلافات بين اطراف هذا الصراع .

واذا لم تتم تسوية قضية الشعب الفلسطينى بصورة ترضى الطموح الفلسطينى ـ المحدود الان ـ باقامه دولة مستقلة فى غزة والضفة الغربية ، فانه من العسير تصور قيام سلام دائم فى لبنان ، وذلك لان الفلسطينيين فى لبنان سيشعرون بالغبن ، مما يدفعهم الى العنف ، وهكذا لا تسلم خطوات السلام من احتمالات العنف والقوة .

وقد يكون من المفيد هنا أن نذكر ما قاله وزير الخارجية اللبنانى فى تشخيصه للوضع فى لبنان الان ، فقد ذكر « اننا فى مرحلة هدنة أكثر منها مرحلة سلام . ان لبنان الغد لا يمكن أن يكون مثل لبنان الامس لان الاحداث اثبتت ان صيغة التعايش بين الطوائف المختلفة منذ عام ١٩٤٣ ، لم تكن سوى مرحلة فحسب ، ان لبنان الغد لا يمكن أن سوى مرحلة فحسب ، ان لبنان الغد لا يمكن أن يقوم الا على المصالحة ولكننا يمكن أن نستبدل بكلمة المصالحة الاصلاح ، وتتعدى ذلك الى تحديدها ليس فقط بالاصلاح السياسى ، ولكن ايضا بالاصلاح الاقتصادى . ■



الانتفاضة الثورية في الضفة الغربية

د. السيد عليوة

يوافق الامس « ٣٠ مارس ١٩٧٧ » مرور عام على « يوم الارض » الذى اشتعلت فيه فلسطين المحتلة بانتفاضة عارمة ضد الاستيطان الصهيونى والاحتلال الاسرائيلى ، فشملت الاراضى التى اغتصبت منذ عام ١٩٤٨ – أى منطقة الجليل والمثلث – جنبا الى جنب ، مع الاراضى التى احتلت فى عام ١٩٦٧ .

وتعود بداية الانتفاضة الى الاسبوع الاول من ديسمبر ١٩٧٥ ، حينما اخترقت أعداد كبيرة من المستوطنين الصهاينة ، من جماعة جويش أمونيم المرتبطة بحزب المفدال اليمينى ، مدن وقرى الضفة الغربية بصورة استفزازية ، فى طريقها الى قرية سبسطية ، بدهف اقامة مستوطنة اسرائيلية جديدة فى قرية كفر قدوم . وفى البداية ، لم تحرك السلطات الصهيونية ساكنا ، اذ تركت المحاولة أن تمر ، ولكن ما أن بدأت أول معارضة لها من المواطنين العرب ، والتى تمثلت فى احتجاج المجالس البلدية فى مدينة نابلس وبعض المدن الاخرى على اقامة المستعمرة ، حتى تحركت السلطات الصهيونية بشكل مسرحى ، لمنع اقامة المستعمرة على اساس انها اقيمت بدون قرار من الحكومة الاسرائيلية . ولكن المستوطنين الصهاينة استمروا فى محاولتهم ، ورفضوا مغادرة المكان . وتحركت الجماهير العربية فى نابلس وقراها وتصدوا للمستوطنين . ونظم المواطنون العرب فى الاسبوع الاول من ديسمبر ١٩٧٥ مظاهرة كبرى حاشدة ، أطلقت عليها القوات الاسرائيلية النار ، وسرعان ما انتشرت الشرارة واشتعلت كل مدن وقرى الضفة الغربية ، بانتفاضة عارمة استمرت شهورا ولا تزال . وبلغت ذروتها فى يوم الارض فى ٣٠ مارس ١٩٧٦ .

ثم استمرت انتفاضة الفلسطينيين العرب ضد الاستيطان الصهيونى والاحتلال الاسرائيلى ، وتنوعت واستمرت خلال الشهور التالية ، وتصاعدت فى أغسطس ١٩٧٦ مرة أخرى ، حينما احتج تجار الضفة الغربية على الاجراءات الاقتصادية والضرائب الاضافية التى فرضتها السلطات الاسرائيلية عليهم . وتجددت الانتفاضة عدة مرات ، كان آخرها فى اوائل فبراير الماضى ، حين شهدت مدن نابلس ورام الله والبيرة وبيت لحم وغزة مظاهرات عامة ، فى حين واصل اكثر من ثلاثة آلاف عربى ، فى سجون اسرائيل ، اضرابهم حتى تتحقق مطالبهم العادلة ، باعتبارهم اسرى حرب ، وبتغيير المعاملة السيئة لهم .

وهكذا جاءت هذه الانتفاضة العارمة التى استمرت ابان عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ لتضع كفاح الشعب الفلسطينى فى مفترق الطرق . فما هو مغزى هذه الانتفاضة ومعناها ؟ أى ما هى أهميتها بالنسبة لتطور الصراع العربى الاسرائيلى ، وما هى دلالتها بالنسبة للاحداث الجارية على الساحة ؟ للاجابة عن هذا السؤال ، لابد ان نتعرف الى الابعاد المتعددة للانتفاضة . تاريخيا واجتماعيا وسياسيا ، تمهيدا لتفهم أعمق لمغزاها

ومعاناه الذي يشير بايجاز الى رفض الاحتلال الاسرائيلي ، ومقاومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني وتزايد التأثير السياسي للكيان الفلسطيني .

١ ـ البعد التاريخي للانتفاضة :

أولى الحقائق البادية لمن يتتبع تاريخ الكفاح المتواصل للشعب الفلسطيني ، ان الانتفاضة الراهنة ليست الا حلقة من سلسلة طويلة ومتواصلة من حلقات النضال الدؤوب للشعب الفلسطيني . فمنذ بداية القرن الحالي ، وعندما استشعر خطر الغزوة الصهيونية المدعمة بسيطرة الاستعمار البريطاني ، هب الشعب العربي في الاراضي المقدسة في سنوات ١٩٢٢ ، ١٩٢٧ ، ١٩٢٩ ثم في ١٩٣٦ ، ثم في الاربعينات ، لمقاومة عمليات الاغتصاب الصهيوني لارضه ووطنه .

ثم جدد الشعب الفلسطيني كفاحه منذ اندلاع الكفاح المسلح في يناير ١٩٦٥ ، وتصاعد العمل الفدائي بعده رغم هزيمة ١٩٦٧ .

والواقع أن الانتفاضة الشعبية الراهنة التي شهدتها فلسطين المحتله على امتداد نحو عامين ، ليست هي الانتفاضة الاولى ، وان كانت تختلف عن سابقتها بأمور عديدة ، سواء من حيث شمولها ومدى عنفها فقد شهدت الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، ثلاث انتفاضات ضد الاحتلال الاسرائيلي حتى الآن ، كانت الاولى في أواخر عام ١٩٦٨ وأوائل عام ١٩٦٩ ، واستمرت أكثر من ثلاثة شهور ، والثانية كانت في نوفمبر ١٩٧٤ واستمرت نحو اسبوعين ، اما الثالثة ، فهي الانتفاضة الحالية التي اتسع مداها ونطاقها ، وتبلور مضمونها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بشكل لافت للنظر .

معنى هذا أن التفاعلات التي كانت تحدث في اوساط المجتمع العربي داخل الارض المحتلة « سواء منذ ١٩٤٨ أو منذ ١٩٦٧ » والتي برزت بشكل مكثف في يوم الارض وما تلاه ، هي ارهاصة تشير الى ان النضال الشعبي الفلسطيني ، يقف اليوم على أعتاب مرحلة جديدة في مقاومته للاغتصاب الصهيوني ، وشوقه الى تأسيس دولته المستقلة . وما نشهده اليوم ، ليس الا تعبيرا عن بواكير هذه المرحلة الجديدة .

٢ ـ البعد السياسي للانتفاضة :

كانت الانتفاضة الكبرى ، تعبيرا عن كثافة المغزى السياسي للاحداث التي صنعت اطارها ، والتي كان ابرزها انتصارات منظمة التحرير الفلسطينية في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ . لقد اجتاح النهوض الوطني الفلسطيني الارض المحتلة بعد الحرب ، اذ انه اجج المشاعر القومية لدى الجماهير الفلسطينية هناك ، والتي كانت تتحرق سنين طويلة الى ساعة نصر عربي واحد على اسرائيل . ثم ازدادت مكانة ونفوذ منظمة التحرير ، بعد أن طرحت برنامجها الذي اقره المجلس الوطني الثاني عشر ، والذي كانت القضية الرئيسية فيه ، هي قضية اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الارض التي ينحسر عنها الاحتلال ، فضلا عن تعاظم التأييد العربي والعالمي لمنظمة التحرير ، ابتداء من مؤتمر الجزائر في سبتمبر ١٩٧٣ ومؤتمر الرباط في ١٩٧٤ والمكسب السياسي الذي أحرزته المنظمة في دورة الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٧٤ . ثم ضاعف من هذه التفاعلات وحدة النضال الفلسطيني بين عرب ١٩٦٧ وعرب ١٩٤٨ ثم جاءت ١٩٧٥ بتصاعد التأييد العالمي للمنظمة في المحافل الدولية . ورغم الصعاب والتضحيات التي سببتها الحرب الاهلية في لبنان ، فقد خرجت المنظمة من المعركة ، بتصميم متزايد من جانب الفلسطينيين بالالتفاف حولها ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

٣ ـ البعد الاقتصادي للانتفاضة :

يبرهن البعد الاقتصادي للاحداث التي اجتاحت الضفة الغربية ، على ظاهرتين : تململ السكان العرب من الاعباء الاقتصادية التي تثقلها بهم سلطات الاحتلال ، مما دفع الى التمرد والثورة ، ولجوء هذه السلطات الى الضغوط الاقتصادية لقمع الانتفاضة العربية . وكلا الظاهرتين ،

تفضحان معا الطبيعة الامبريالية للسيطرة الاسرائيلية المستغلة .

وعلى الرغم من ضراوة الاساليب التي لجأ اليها العدو الاسرائيلي لقمع الانتفاضة ، فان هذه الوسائل لم تحدث تأثيرها المطلوب ، لأن قطاعات واسعة قد شاركت في الانتفاضة أصلا ، بسبب الوضع الاقتصادي السيء في اسرائيل . لقد نجحت اسرائيل ولمدة تسع سنوات ، في ربط اقتصاد الضفة الغربية باقتصادها . ولما ساءت الحالة الاقتصادية في اسرائيل ، انعكس ذلك على الوضع في الداخل ، واظهر لبعض المتوهمين الذين اصابهم النشوة الاقتصادي من وراء الاحتلال ، أن كل ما « بنوه » قد فقد مرة واحدة . فالتضخم المالي الذي حدث ، هدم كل ما بني خلال تسع سنوات . وقد لعب هذا العامل دوره في تحريك التجار ، الذين كانوا سابقا منتفعين من الاحتلال . فقد وجدوا أنهم متضررون تماما ، وكل ما قدم لهم الاحتلال في مدة ٨ سنوات ، اخذه في اشهر بواسطة السياسة الاقتصادية الجديدة التي اتبعتها اسرائيل .

٤ ـ البعد الاجتماعي للانتفاضة

يتبقى البعد الاجتماعي لانتفاضة الضفة الغربية ، والذي يكشف الطبيعة العنصرية للصهيونية في نهب ثروات الاراضي المحتلة واستغلال سكانها . لقد امتازت الانتفاضة الراهنة عن سابقاتها ، باشتراك أوسع الجماهير فيها ، وانضمت اليها عناصر كانت مشاركتها في الانتفاضة السابقة محددة أو شبه محددة . فالاستيطان الصهيوني حرك الفلاحين بفاعلية وقوة ، كما شارك الحرفيون والعمال من سكان المدن ، فلم تعد المدرسة كما كانت الحال في الانتفاضتين السابقتين ، هي اطار التجمع ومركز الحركة ، بل أصبح الحي بجميع فئاته وسكانه . يضاف الى ذلك ، مشاركة صغار التجار وأصحاب الحوانيت في الانتفاضة ، فلم تعد مجرد الاستجابة لضغط المتظاهرين باقفال المحلات ، بل تطورت الى أن يأخذ هؤلاء التجار بزمام المبادرة ، في الدعوة للاضراب والتظاهر .

وفوق ذلك امتدت الحركة الى الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية ، فتوالت احتجاجاتهم ورفضوا المشاركة في الحراسة ضد الفدائيين الفلسطينيين .

ثانيا : مغزى انتفاضة الشعب الفلسطيني

لا نبالغ اذا قلنا ان انتفاضة سكان الضفة الغربية لنهر الاردن ، تمثل هبوطا جديدا لمنحنى الاحتلال الاسرائيلي ، الذي كان قد بدأ في الهبوط اثر حرب اكتوبر ١٩٧٣ . اذ سرعان ما اخذ الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة ، بزمام المبادره ، لمقاومه هذا المخطط الاسرائيلي ، فكانت الانتفاضة الثانيه التي صاحبت وقوف ياسر عرفات على منصة الامم المتحدة في نوفمبر ١٩٧٤ ، ثم تفجرت الانتفاضة الراهنة ، لتحيل الضفة أتونا من اللهب والغضب والعنف والرفض للاحتلال الاسرائيلي .

وهذا المغزى الجوهري للانتفاضة ـ أي رفض الاحتلال الاسرائيلي ـ حمل أكثر من دلاله . فقد كانت حكما باخفاق نظام الاداره الاسرائيلية للارض المحتلة ، اذ كانت انتخابات المجالس البلدية هناك استفتاءا شعبيا ضد الاحتلال ولصالح منظمة التحرير الفلسطينية .

وكانت الانتفاضة احباطا لعمليات التذويب الاسرائيلي للشخصية العربية الفلسطينية ، وكانت ايضا افشالا للمخططات الصهيونيه في الاستيطان ، وتجسيدا لنضال عرب الجليل والمثلث ضد النازيه الجديدة ، وكانت قبل ذلك وبعده حضورا للهوية الوطنية والقومية للفلسطينيين .

١ ـ اخفاق نظام الادارة الاسرائيلية

عقب عدوان يونية ١٩٦٧ وضع الاسرائيليون نظاما لادارة الاراضي العربية المحتلة ، يقوم على الاسلوب غير المباشر الذي يحقق لهم سيطره فعليه ، ويجنبهم كثيرا من المشاكل . والواقع ان السلطات الاسرائيلية ، ما كانت تؤمل ان يجب عرب الضفة الغربية الاحتلال الاسرائيلي في المدى القصير . ولكنها كانت تتصور انها ، من خلال

الاعتماد المتبادل المتزايد ، فضلا عن الفة التعامل مع الاسرائيليين ، تستطيع أن تمهد الطريق لعلاقات مستقبلية حينما يجد سكان الضفة الغربية ، أن من مصلحتهم التعاون مع اسرائيل ، سواء في ذلك اتحدت مع الاردن وغزة ، أو استقلت ككيان فلسطيني . كما كانت اسرائيل تخطط من وراء ذلك الى البرهنة للعالم العربي ، على أن ما يسمى « التعاون الاسرائيلي - العربي » ممكن .
ومن أجل هذا ، وضمن أسباب اخرى ، شجعت اسرائيل العمال العرب على عبور الخط الاخضر الى داخلها ، وعملت على مساعدة البلديات العربية ، كما سمحت بتصريف منتجات الضفة الغربية في أسواقها - فضلا عن السماح لسياسة الجسور المفتوحة عبر نهر الاردن . وقد داعب اسرائيل الامل ، في ان تنشأ تحت هذه الظروف قوة ثالثة ، تقدم زعامات وقيادات مستقلة عن كل من منظمة التحرير والاردن .

ولكن كشفت أحداث الضفة الغربية ، وكذلك نتائج انتخابات البلدية التي أجريت في ابريل عام ١٩٧٦ ، الى أي حد أساء الاسرائيليون تقدير الاثار السلبية المتراكمة لاحتلالهم . فقد أدت قلة الفرص الاقتصادية امام الايدي الماهرة والمهنيين ، نظرا لقلة الاعمال ، وندرة رؤوس الاموال اللازمة للاستثمار الصناعي الجديد ، الى هجرة العناصر الماهرة وطبقة المهنيين . أما هؤلاء الذين بقوا ، فقد أضحوا أكثر راديكالية ، بسبب سياسة القمع والارهاب الصهيوني والقبض على الاهل والاصدقاء . كما تنامى شعور الاحباط بين الطلاب ، اذ يشكل المجتمع المدرسي نسبة عالية من المجتمع العربي في الضفة الغربية ، بسبب التعسف الاسرائيلي ، مما ترتب عليه ، ان أصبحت المدارس مصدر التمرد والقلاقل والمظاهرات ضد الاحتلال . وضاعف من الفشل الذريع الذي نزل بمخططات اسرائيل ، تعاظم فرص الاتصال بين عرب الاراضي المحتلة وعرب اسرائيل - أي الذين بقوا فيها منذ ١٩٤٨ مما ساعد على الهاب الشعور القومي لدى الاخيرين ضد العنصرية الصهيونية .

٢ - احباط عمليات التذويب الاسرائيلي للشخصية العربية في فلسطين المحتلة

اعتمدت اسرائيل في تنفيذ سياستها ضد الاقلية العربية ، على اخضاعهم لحكم عسكري بناء على قانون الطوارىء البريطاني الذي صدر في عهد الانتداب ١٩٤٥ ، والذي أكملته سلطات اسرائيل بقانون آخر ، هو « قوانين الطوارىء - مناطق الامن الاسرائيلية الصادر في ١٩٤٩ » . واستهدف ذلك فرض حصار خانق حول الاقلية العربية واخضاعها لرقابة عسكرية صارمة ، وحرمان أفرادها من حرية الحركة مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج :
باختصار ، كان الهدف هو تحطيم القرية العربية كوحدة اقتصادية واجتماعية وثقافية . لذلك عمدت الى انتزاع أراضي العرب ، وفرض اسعار مخفضة للمحاصيل التي ينتجونها ، وبذلك تجبرهم على الهجرة الى المدينة ، والعمل في المستعمرات الزراعية ، وبالتالي ، دمج العربي في الحياة الاسرائيلية .

وعلى أية حال ، فقد وقع المحظور ، وكان يوم الارض والاحداث التي رافقته ، حجة دامغة على انهيار فكرة التعايش ، ليس فقط بين سلطات الاحتلال والشعب الفلسطيني ، وانما بينه وبين الحركة الصهيونية ذاتها .
لقد فشلت بالرغم من كافة الجهود التي بذلت من جانب سلطات الصهيونية ، سواء بتوحيد المناهج او باقامة مخيمات الصيف المشتركة ، وبالرغم من كافة وسائل الاعلام من تلفزيون وصحف ومحاولات تشكيل صحافة موالية للاحتلال رغم كل ذلك ، فشلت فكرة التعايش بين هذا الكيان الصهيوني ، وبين العرب تحت الاحتلال .

٣ - افشال المخططات الصهيونية في الاستيطان

يدرك المهتمون بشئون الصراع العربي - اسرائيلي ، ان تهويد قطاع الجليل فكرة محورية في التخطيط الاسرائيلي ، وذلك نظرا لقربه من الحدود اللبنانية وكثافة السكان العرب فيه .
كما يواجه الكيان الصهيوني من ناحية أخرى أزمة استيطان فعلية في الجليل من الناحية

الديموجرافية ، اذ أن اليهود الذين يسكنون المدن لا يجيدون الانتقال الى الريف ، ومن ثم ظهرت الحاجة لدى الاسرائيليين لتقوية الوجود اليهودى فى تلك المنطقة ».

وهكذا حاول العدو الاسرائيلى ، الاستيلاء على ٢٠ الف دونم من أراضى الجليل . وسرعان ما آثار هذا عرب المنطقة ، ووصلت حالة الغليان بينهم ذروتها ، مع الاعلان عن قرار المصادرة . وكان أول رد فعل لديهم ، هو تهديدهم بالتوجه الى الامم المتحدة للمطالبة بحقوقهم فى اطار اتفاقية حقوق الانسان فى حالة عدم تراجع الحكومة عن قرارها . ثم تصاعد تحرك السكان العرب ، مواكبا انتفاضة الضفة الغربية ، وبلغ ذروته فى يوم الارض .

وقد فضح نضال « عرب ١٩٤٨ » طبيعة الاستيطان الصهيونى ، الذى هو فى أساسه استيطان استعمارى اجلائى ، يستهدف قطع العلاقة بين السكان الاصليين والارض ، لتقوم عليها علاقة جديدة بين المستوطنين الوافدين والارض المسلوبة ».

٤ ـ تجسيد نضال عرب والجليل والمثلث ضد العنصرية الجديدة :

دأبت السلطات الصهيونية ، منذ قيام اسرائيل على اغتصاب اراضى وثروات العرب فتجاوزما انتزعته من أيديهم مليون دونم ، فما هو السرإذن فى أن مصادره الالفى دونم الاخيرين ، قد أثارت هذا التمرد العارم فى صفوف عرب اسرائيل ؟

يمكن ان نعزو ذلك ،الى المناخ السياسى العربى الدولى الذى يحيط بقضيه فلسطين ، فى هذه الايام فالانتفاضة اولا ، تعبير عن حقيقة متنامية ، وهى عودة الشعب العربى الفلسطينى الى مسرح الأحداث ، بحيث لم يعد العربى فى اسرائيل عرضة للضياع ، بل أصبح يعى جيدا انه جزء من شعب له وجوده ، وله وزنه ودوره فى الصراع العربى الاسرائيلى ، وهى ثانيا تعبر عن وعى الجماهير الفلسطينية التى وجدت ان من واجبها التحرك لدعم الثورة الفلسطينية فى لبنان ، ضد المحاولات الرامية الى تصفيتها . وهو ما يؤكد مدى الترابط فعلا بين الثورة الفلسطينية وقيادتها فى الخارج ، وبين الجماهير فى الارض المحتلة . وهى ثالثا جاءت انفجارا بفعل ضغط تراكمات من التعسف والجور الاسرائيليين ، ونتيجة لسياسة القمع والاضطهاد التى تمارسها اسرائيل ضد الاقلية العربية داخلها ، والتى وصلت ذروتها ، مع اعلان العربية ».

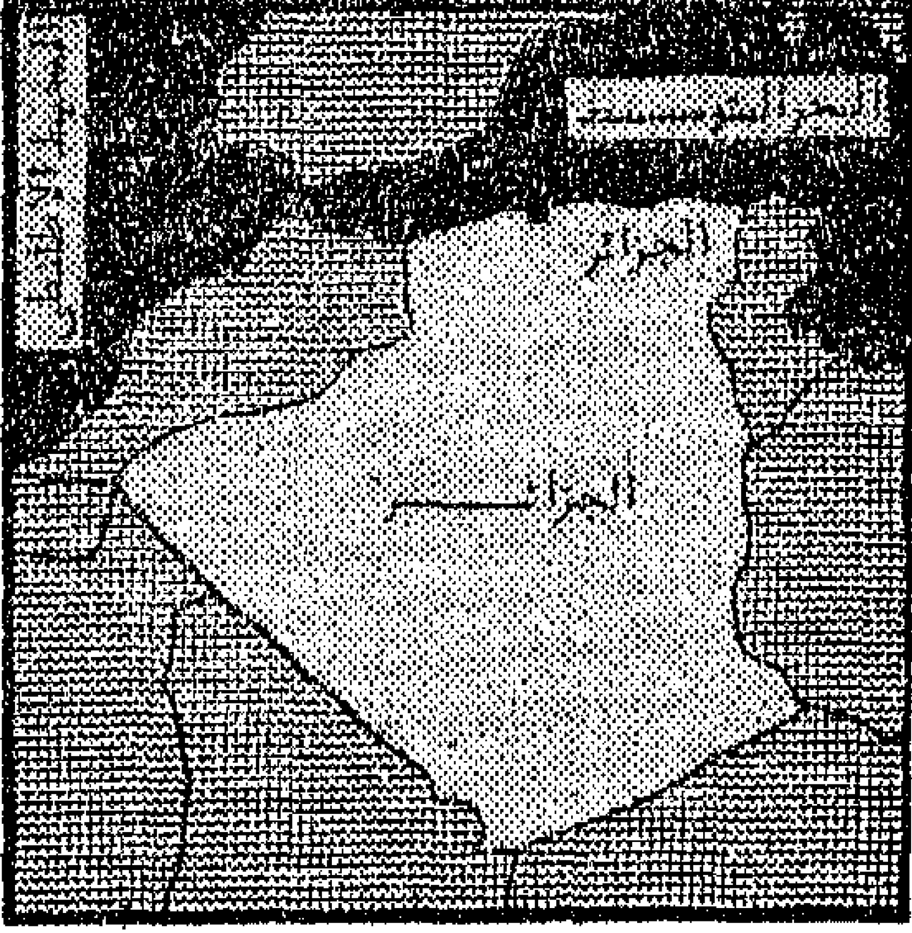
٥ ـ حضور الهوية الوطنية والقومية للفلسطينيين :

كم بذل الاسرائيليون من جهود وكم حاكوا من مؤامرات لاستئصال الوجود القومى للشعب العربى فى الارض المقدسة « وكم زعم القادة الصهاينة غياب الشعب الفلسطينى بل وأنكروا وجوده تماما . ولكن خيب آمالهم ذلك التطور المتلاحق على الجانب العربى ، رغم الهزائم والنكسات ، والذى كان من اهم علاماته ، الصمود الملحوظ للفلسطينيين ، وتمسكهم بهويتهم الوطنية .

وهكذا كانت انتفاضة الضفة الغربية فى جوهرها الاساسى ، تعبيرا عن الوجود الدائم والحضور المتواصل للهوية الفلسطينية العربية فى مواجهة كل ضروب القمع والابادة العنصرية ومن ثم جاء نضال الشعب الفلسطينى جزءا من نضال الانسان المعاصر ضد كل صنوف الاغتراب والقهر والعدوان .

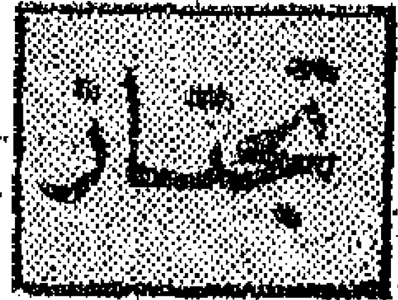
ولا يغيب عن البال ، ان حركة الجماهيرداخل الارض المحتلة ، تظل متأثرة بما يواجه الثورة الفلسطينية خارج الارض المحتلة ، او ما يسود المنطقة العربية من ظروف سياسية

صفوة القول ان الجميع قد أيقن ان الشعب الفلسطينى يملك هوية قومية متميزة ، وان له تاريخه وتضحياته وآلامه وأبطاله ورموزه الفنية والادبية ، وان طول الشتات وبؤس المخيمات وتوالى المذابح ، كل هذا لم يحطم وعيه القومى ، ولم يضعف من احساسه بالهوية وهكذا صدقت نبؤة الشاعر العربى توفيق زياد ـ والذى انتخب عمدة للناصرة الجديدة ـ حين كتب منذ أعوام ، مخاطبا الاسرائيليين « سوف نبقى فى حلقكم كقطعة من الزجاج ، وشوكة صبار ، وفى أعينكم جمرة نار » .



موقع التنمية فى الدستور الجزائرى

جهاد عبدالملك عودة



الجزائر لحظة تاريخية على المستوى الاقتصادى ، فضلا عن القضايا الايديولوجية والتنظيمية التنمية باعتبارها القضية الانسانية فى حياة وفكر الصفوة الحاكمة فى الجزائر .

وأبعاد هذه اللحظة التاريخية تتمثل فى أن قضية التنمية ، بالنسبة لبلدان العالم الثالث على المستوى العام ، أصبحت فى السبعينات مرتبطة بقضيتين : اولاهما قضية اقرار نظام اقتصادى عالمى جديد ، وثانيتهما قضية الحرية والديمقراطية .

ذلك لانه انتهت فى الستينات عملية ربط قضية التنمية بقضية السيطرة على موارد الثروة وتنميتها من ناحية ومن ناحية أخرى الارتباط بقضية الاستقرار الفعلى للسلطة .

أما على المستوى الخاص ، فترتبط قضية التنمية ، بقضية التكامل الاقليمى .

فضلا عما سبق ، فالجزائر لديها ذلك الرصيد الهائل من الممارسات الانمائية لدول العالم الثالث خلال العقد السابع من القرن العشرين ، كما لديها نتائج تلك الممارسات .

كما أن للجزائر الشعور والايمان بأن لديها دورا قياديا على مستوى العالم الثالث والدول الفقيرة فى ضوء المعطيات الجديدة على مختلف المستويات .

كل ماسبق يزيد من وطأة المسئولية على عاتق الصفوة الحاكمة بأن تكون على مستوى تلك اللحظة التاريخية وأهلا لممارسة الدور القيادى . وأصبح من غير الممكن فى ظل المعطيات الجديدة على مختلف المستويات أن تحدث تنمية متكاملة فى ظل ما يسمى «بالشرعية الثورية » لان هذا المفهوم سقط ما يسمى «بالشرعيةالثورية» لان هذا المفهوم بالنسبة للدول الغير ماركسية ، واصبح مفهوم «الشرعية الدستورية » هو الذى يتوافق مع المفهوم الجديد للتنمية . فالجزائر ، استطاعت فى ظل ما يسمى «بالشرعية الثورية » أن تحقق مفهوم التنمية ، كما كان فى الستينات من القرن العشرين .

وبالنسبة لقضية السيطرة على موارد الثروة فقد أممت التجارة الخارجية عام ٦٥ والمناجم وشركات التأمين عام ٦٦ والمؤسسات الصناعية عام ٦٧ ــ ٦٨ ، كما تم فرض الحظر على شركات البترول الاجنبية سنة ٦٧ ابان العدوان على مصر ، كما تم النظر واعادة الاتفاق بالنسبة للبنود الاقتصادية لاتفاقية ايفيان . وتم الاتفاق مع شركة «س ــ ن ــ ا » رويال دوتش و « البازو » وذلك لانه قد اكتشفت كميات ضخمة من الغاز الطبيعى فى مناطق نفوذها ، وهذه الاخيرة قد وقع الحجز عليها سنة ٦٧ وتم الاتفاق معها لتكون مع السوناطراك ، شركة تمنح امتيازات جديدة تسمح لها باعادة استثمار ما جنته الشركة الدولية من مبيعات ، وهو متجمد منذ يونيو ٦٧ وقد بلغت قيمته ٢٥ مليون دولار . وقد أممت باقى الشركات البترولية الاجنبية بعد ذلك .

— وكانت هناك ايضا قرارات مارس ٦٣ التى نتج عنها ما يعرف بالتسيير الذاتى الذى هو فى واقعه وجه آخر لمفهوم الثورة الزراعية «الارض لمن يفلحها» .

— كما اتخذت خطوات لمضاعفة الحجم الانتاجى الاجمالى الداخلى من ١٢ مليار دينار الى ٨ر٢٣ مليار دينار . كما أن التكوين الاجمالى لراس المال الثابت قد ارتفع من ٥ر٢ مليار دينار الى ١٠ مليار دينار حتى عام ٧٢ .

— هذا وقد تزايد عدد طلاب التعليم العالى مثلا من ٢٧٨٨ طالبا عام ٦٣ الى ٢٤٣٣٤ طالبا عام ١٩٧٢ .

فى الحقيقة أن هناك جهدا كبيرا فى هذا المجال « السيطرة على موارد الثروة وتنميتها » ونجد ذلك باستمرار من خلال الخطة الاولى والثانية ، حيث نجد فى الاخيرة أن ميزانيه الصحة العامة زادت الى الضعف فى سنة ٧٤ الى ٦٧٠ مليون دينار وان اكثر من ٢٥ فى المائة من الانفاق السنوى للميزانية خصص للتعليم والتكوين المهنى . وبالنسبة للسكان فانهم يزيدون بنسبة ٤ر٣ سنويا ، كما كان للغاز الطبيعى اثره فيما سبق .

وبالنسبة لقضية الاستقرار الفعلى للسلطة ، فقد صعد بومدين للحكم فى ١٩ يونيو سنة ٦٥ واصبح بعدها يحكم البلاد بواسطة المراسيم التى يصدرها خمسة وهم من كانوا يشتركون فى حزب التحرير وينتمون الى جماعة « وجدة » .

وبعد كل ما سبق اصبح لديها الفرصة لتحقيق التنمية ، وكان وعيا من الصفوة الحاكمة بان الواقع المتغير على مستوياته المتعددة يستوجب وجود وتحقيق الشرعية الدستورية على ارض الجزائر ، لتكون لديها الفرصه الكامله لتحقيق التنمية . فأصدرت الميثاق الوطنى ، ثم الدستور ، وقد حازا الاغلبية المطلقة فاصبحا هما الاطار الفكرى والقانونى لتحقيق التنمية . كما تم تكوين الاطارات المؤسسية التى يمارس فى ظلها عملية التنمية فتم انتخاب مجلس الشعب فى ٢٥ فبراير ١٩٧٧ الذى يبلغ عدد مقاعده ٢٦١ مقعد او أصبح رئيسه السيد رابح بيطاط وزير النقل كما تم من قبل تشكيل المجالس الشعبية للولايات المختلفة فى الجزائر . وهده السلسلة من الاحتذاءات لتشكيل الاطارات المؤسسة لعملية التنمية تمت تحت شعار بناء الدوله الاشتراكية التى لا تزول بزوال الرجال .

— وقد تمت من قبل مناقشة الميثاق الوطنى ، أما الدستور ، فقد صدر وتم الاستفتاء عليه فى ١٩ نوفمبر سنة ٧٦ وحاز على الاغلبية المطلقة ٩٩ فى المائة ويعتبر هو الدستور الثانى فى حياة الجزائر ، اذ صدر الدستور الاول فى سنه ٦٣ ولم يعمل به الا ١٣ يوما ويهمنا فى الدستور باعتباره القانون الاساسى أن نبين نظرته الى النشاط الاقتصادى فى ضوء تحقيق التنمية الاشتراكية .

فقد تعرض الدستور فى أكثر من ٣٠ مادة من مواده الـ ١٩٩ الى النشاط الاقتصادى . فقد أكدت المادة ١٠ «بأن الاشتراكية اختيار الشعب الذى لا رجعه فيه واكدت هذا الاختيار » كما تناولت المادة ٢٦ قضية التخطيط « . . . بأن تضمن تنميه على أساس علمى المفهوم ، ديمقراطى التصميم ، حتمى التنفيذ » وكذلك المادة ٣٠ أكدت «بانه يجب ان يضمن المخطط الوطنى التنمية المتكاملة والمنسجمة لكل جهات البلاد وفى كل قطاعات النشاط » .

وبالنسبة لديمقراطية التنمية فالمادة ٣١ تعرضت الى الكيفية الديمقراطية التى يجب اتباعها فى اعداد المخطط الوطنى « بمساهمة كل المجالس المنتخبة » وقد اشارت نفس المادة الى أن التطبيق يخضع لمبدأ اللا مركزية مع مراعاة التنسيق المركزى على مستوى الهيئات العليا للحزب والدولة . وايضا المادة ٣٢ التى اشارت الى تحقيق التوازن الجهوى لتحقيق تنمية وطنية منسجمة .

وبالنسبة للملكية فقد حددت المادة ١٣ مفهوم الملكيه العامة فى الجزائر حيث «تمثل ملكية الدوله أعلى أشكال الملكية الجماعيه » كما حددت المادة ١٤ القطاعات التى تقع وجوبا تحت ملكية الدولة وجاء الدستور فى المادة ١٦ بالتفرقة بين ثلاثة انواع من الملكية الفردية .. فهناك ملكية الاستعمال الشخصى أو العائلى وهى «مضمونة » والملكية الخاصه غير الاستغلالية «وهى جزء لا يتجزأ من التنظيم الاجتماعى الجديد » والملكية الخاصة « مضمونة فى اطار القانون شريطة أن تساهم فى تنمية البلاد . كما أقرت المادة ١٧ «بأن نزع الملكية لا يتم الا فى اطار القانون وبتعويض عادل ومنصف » .

وبعد هذا العرض السريع لاهم ما تناوله الدستور من موضوعات فى مجال النشاط الاقتصادى لتحقيق التنمية الاشتراكية ويمكن أن يثار تساؤلان بالنسبة للدستور ككل وبالنسبة لتناول موضوعات النشاط الانمائى :

أولا : هل اقرار الشرعية الدستورية ، كان وعيا كاملا للتغير الكيفى لمفهوم التنمية أم هو محاولة لتقنين توازنات الحكم ، فتوافقت هذه العملية بشكل أو آخر مع ضرورة الانتقال من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية لتحقيق التنمية ؟

فى الحقيقة نستطيع أن نقول ، بأن ما حدث كان عملا جيدا ووعيا جزئيا بالتغير الكيفى لمفهوم التنمية ولكنه فى الجانب الاكبر منه محاولة لتقنين توازنات الحكم ونستطيع أن ندلل على ذلك من طريقة وأسلوب تنظيم السلطة والحقوق من ناحية ومن ناحية أخرى بتلك التجاوزات سواء على مستوى الاستثمار الفردى للثروة أو مستوى التعقيدات البيروقراطية أو على مستوى استغلال النفوذ والرشوة وللاحتكار والسوق السوداء . كل ذلك فى اطار التهديدات الخارجية سواء المباشرة أو غير المباشرة وسواء على المستوى الاقتصادى أو العسكرى . وتردد السلطة الجزائرية بين النهج البريجماتى وبين النهج الثورى .

ثانيا : ويثار التساؤل الثانى حول قضايا التصنيع ومدى كفاءته وقضايا التكوين المهنى للكوادر سواء الفنية أو البيروقراطية التى تقود التنمية ومدى فاعليتها . ونستطيع أن نقول ، أن الصفوة الحاكمة فى الجزائر قد راهنت على تصنيع البلاد تصنيعا ثقيلا فى فترة وجيزة متناسية أن تركيز الموارد على تنمية حصن أو حصنين من حصون التنمية الحديثة يزيد الهوة الكائنة بين الدخل الريفى والدخل المدينى . كما يزيد الهجرة من الريف الى المدينة ونظرا لان التقنية المتقدمة والمستوردة ، تهدم من شواغر الوظائف القائمة أكثر مما تحدث وعلى ذلك سيكون ثمن الحصول على التقدم الاقتصادى انتشار البطالة والقلق السياسى . وهذا ما حدث بالفعل ، حتى أنه بالنسبة للبطالة لقد بلغت مليون يد عاملة وبالنسبة للعمل فى الخارج بلغت تقريبا مليونا آخر كل ما سبق فى اطار حمى الشعارات والوجود الكاريزمى وعدم التنسيق الصارم أو التخطيط الجاد وغياب نموذج للقيم الجديدة .

— أما بالنسبة للتكوين المهنى للكوادر الفنية والبيروقراطية التى تقود التنمية ومدى فاعليتها ، فالجزائر — دائما كانت تنقصها هذه الكوادر ولكنها مثل غيرها من الدول المتخلفة عند مواجهة التنمية لا تهتم الا بالتكوين المهنى للكوادر الفنية دون الادارية ، معتقدة بأن عملية التنمية ممكن أن يقودها فقط مجموعة من الساسة ومجموعة من الفنيين دون الاعتبار لهذا الاثر الضخم لغياب الكوادر الادارية .

أن كل ما سبق فى اطار غياب استراتيجية ادارية أو حتى وجود سياسية للتوظيف جادة وواعية .

وفى النهاية ، تصبح الجزائر ، عند استمرار الحال على ما هو ، أمام المصير التاريخى الذى واجهته تجارب التنمية فى العالم الثالث . وذلك لان الممارسة ليست على مستوى المفهوم الجديد للتنمية □





مقـــارنة بـــين جولتـــين (١٩٥٦ - ١٩٦٧)

اللواء حسن البدرى

بانتهاء حرب العـدوان الثلاثى على مصر فى خـريف ١٩٥٦ الى ما صـارت اليـه الامـور ، اجتمـع مجلس الحـرب الاسرائيلى ، ليحـدد الهـدف السـياسى العسكرى للجولة القادمة ، تحدوه الرغبـة العارمة ، فى أن يوقع الهزيمة هذه المرة ، بكل القوات المسلحة لدول المواجهة ، حتى يفقدها الثقة فى النفس ، بل وثقة الشعوب العربية فـى جدواها .

أما الغرض الاكثر الحاحا ، فكان تحقيق بعض المكاسب الاقليمية ، مثل اقامة عاصمة اسرائيل فى القدس الموحدة ، ودفع الحدود للامام حتى قناة السويس غربا ، ونهر الاردن شرقا ، وهضـبة الجولان شمالا .

وبعد أن هيأت الاجهزة الدبلوماسية والاعلامية المناخ الدولى لتقبل الحرب ، وقاربت عجلة التعبئة الاسرائيلية على استكمال بناء القوة الكافية لانجاز المهام الموضوعية ، قررت شن العدوان صباح الاثنين ٥ يونيو ١٩٦٧ ، مبتدئة بالجبهة المصرية ، بصفة كونها أقوى وأخطر الجبهات المتاخمة لاسرائيل .

وتوقف النصر من وجهة نظر المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ، على تحقيق المفاجأة الكاملة ، التى تعنى اخفاء نية الهجوم وتوقيته ، واتجاه عمله وحجمه ، كما توقف ايضا على حسن استغلال مزايا العمل من خطوط داخلية ضد الجبهات العربية الثلاث بالتعاقب .

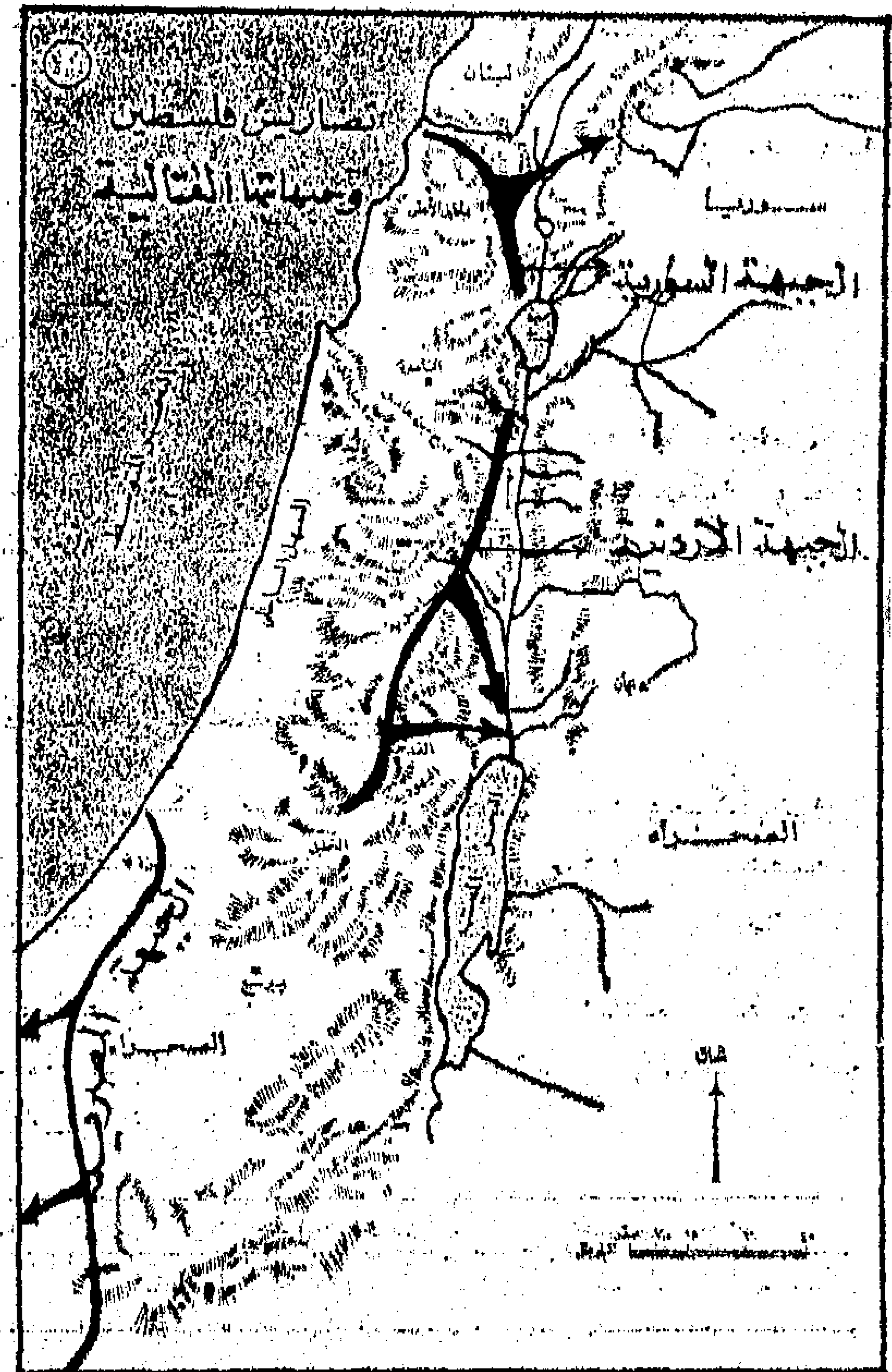
وكان لزاما أن تبدأ اسرائيل العدوان ، بتدمير الغطاء الجوى العربى ، وعلى رأسه القـوات الجوية المصرية ، على أن يعقب ذلك الهجـوم البرى ، لجنى ثمار ما حققته الضربة الجـوية المفاجئة ، واستغلال آثارها ، وتنمية نتائجها النفسية ، لتحقيق النصر فى أسرع وقت ، وبأقل خسائر .

وأتاح التزام الاركان العامة الاسرائيليـة ، بأسلوب العمل من خطوط داخلية ، فرصة القيام بمناورات استراتيجية وتعبوية حاسمة ، خاصة وأن الاوضاع النسبية لجيش اسرائيل فى المسرح ، تجعله مثل الملاكم الذى يواجه ثلاثة خصوم داخل حلبة ، ليست بالضيق ، بما يتيح لهم كيل الضربات ضده فى نفس الوقت ، ولا بالاتساع بما يتيح لخصم أن يتلقى لطمة عنيفة ، ثم يستعيد قواه ، بعيدا ليعاود الالتحام قبل أن تقع الهزيمة بزميليه الاخرين .

فالمسرح بين بين ، لا هو شديد الاتساع ، ولا بالغ الضيق ، وفى ذلك ما يمكن جيش اسرائيل الذى يقاتل وفق أسلوب العمل من خطوط داخلية ، أن يحتفظ بخصومه الثلاثة متباعدين عن بعضهم بعضا عند المحيط الخارجى للمسرح ، فيحرمهم بذلك من فرصة تنسيق الجهود ، حتى لا يضطر الى

العمل وفق مشيئتهم ، وهو أخطر ما يوفره أسلوب العمل من خطوط خارجية من مزايا ، وذلك بتوجيه الضربات العنيفة المتتالية ضد هؤلاء الخصوم الثلاثة ، الواحد تلو الاخر ، طبقا لـدرجة خطورتهم ، او نسبة قوتهم ، لشل القدرة القتالية لكل منهم ، قبل الانتقال الى من يليه في القائمة .

ويعتمد جيش اسرائيل في ممارسة العمل من خطوط داخلية ، على ثلاث ركائز تضمن له النصر ، هي : السرعة ، والمرونة ، ومداومة الضغط على الخصم ، حتى يشل قدرته القتالية ، ثم يسرع بنقل ثقل الهجوم الى اتجاه آخر ، ويداوم التسلل والتوغل في عمق دفاعات العدو ، حتى يهز اتزانها التعبوي ، ويشل اجهزة السيطرة عليها ذهنيا وعمليا .



ويتحقق النجاح لجيش اسرائيل الذي يعمل من خطوط داخليةضد هؤلاء الخصوم الثلاثة ، بسرعة الوصول في كل جبهة قتال ، الى مانع قوي بطرد الخصم خلفه ، مثله في ذلك مثل الحداد الذي يطرق الحدوة الساخنة ، اذا طرقها وهي معلقة في الهواء ، فلن يحدث بها أثرا يذكر ، أما اذا طرقها وهي على السندان ، فسوف يفعل بها ما يشاء .

فاذا ما استبدلنا بالمطرقة جيش اسرائيل ، وبالسندان مضايق سيناء الغربية ونهر الاردن وصخور الجولان ، لاستبان لنا أنه بين مطرقة هذا الجيش ، وسندان تلك الموانع ، رمت الخطوط الهجومية الى سحق القوات العربية .

وما دام ان السرعة هي الركيزة الاولى لنجاح اسلوب العمل من خطوط داخلية ، فقد اولتها اجهزة التخطيط والسيطرة الاسرائيلية عناية فائقة ، حتى يكون جيشها مثل الرمح المندفع بأقصى سرعة لاختراق جسم العدو ، وبهذا توقف النجاح على :

١ ـ توفر المساحة المكانية والزمانية لتنفيذ اعمال المناورة ضد كل الخصوم بالتتابع ، وفقا لاسبقية متفق عليها مسبقا .

٢ ـ مداومة الضغط على الخصوم في كل الجبهات ، وبدرجات متفاوتة ، وفقا لمدى خطورة كل خصم على حدة .

٣ ـ سرعة التوغل في اعماق الدفاعات العربية ، لاستغلال النجاح ، عن طريق حجز قوات الخصم عند اكثر المناطق حساسية «المضايق» ، لا مطاردتها على امتداد المسرح كله ، لما في ذلك من عيوب أهمها ، أن تصبح القوات المنسحبة مثل الزنبرك الذي يختزن القوة الكامنة ، مع استمرار انضغاطه للخلف ، الى ان يأتي الوقت الذي تصبح فيه هذه القوة المختزنة ، أقوى من القوة الضاغطة عليه ، فينفرد الزنبرك « الجيش » ويتحول للهجوم ، مكتسحا ما يجده أمامه ، على نحو ما حدث عدة مرات للماريشال روميل قائد جيش البانزر في شمال أفريقيا ، خلال الحرب العالمية الثانية ، ولكثيرين غيره .

ولم يكن لنجاح خطة الهجوم الاسرائيلية من غنى عن الاعتماد على التفوق العددى والنوعى ، مع خفة الحركة العالية ، التى تمكن القوات والقيادات من تسيير دفة الحرب ، وتغيير مواقف القتال بسرعة وحدة ، تكفلان سبق الخصوم تفكيرا وتنفيذا فى كل موقف .

لقد هدفت خطة الهجوم الاسرائيلية على الجبهات العربية الثلاث ، الى ان تبدأ العمل بتحطيم الغطاء الجوى العربى ، ثم تشن ثلاث ضربات متتالية ضد مصر ، ثم الاردن ، ثم سوريا على الترتيب .

ولم توكل الخطة مهاما حاسمة للقوات البحرية ، اذ اقتصر عمل الاسطول الاسرائيلى ، على القيام ببعض الاغراءات والاعمال الفدائية الصغرى ضد قاعدة الاسكندرية البحرية ، علاوة على اعمال النقل البحرى ، لدعم قوات المظلات ، التى كلفت الاستيلاء على مدخل خليج العقبة .

وركزت الخطة على سرعة انجاز المهام الحاسمة لزيادة حدة النكسة فى القوات العربية ، وبهر أنظار العالم ، بالاضافة الى مقتضيات العوامل الاجتماعية والاقتصادية الاخرى ، التى كانت تلزم القيادة الاسرائيلية ، بضغط فترة الحرب الى اقصر وقت ممكن ، حتى لا يضار الاقتصاد الاسرائيلى او يتدهور الانتاج .

ونص الهدف الاستراتيجى ، على تدمير القوات المسلحة المصرية — الاردنية — السورية ، والاستيلاء على كل شبه جزيرة سيناء والضفة الغربية لنهر الاردن ومرتفعات الجولان .

ولتحقيق هذا الهدف ، خصصت الاركان العامة الاسرائيلية ، لكل منطقة عسكرية ، القدر الكافى من القوات ، كما احتفظت باحتياطى استراتيجى عام ، وذلك على النحو التالى :

المنطقة العسكرية الجنوبية « فى مواجهــة الجبهــة المصرية »

وقد وضعتها تحت قيادة الالوف يشعياهو جافيش ، وخصص لها عشرة الوية مشـاه وميكانيكية ، ولواءان مظلات ، واربعة الوية مدرعة ، واربع كتائب دبابات مستقلة ، وعناصر الدعم والمعاونة المناسبة .

المنطقة العسكرية الوسطى « فى مواجهــة الجبهــة الاردنية »

وقد وضعتها تحت قيادة الالوف عوزى ناركيس وخصصت لها خمسة الوية مشاه وميكانيكية ، ولواء مظلات ، ولواءان مدرعات ، وخمس كتائب دبابات مستقلة ، وعناصر الدعم والمعاونة المناسبة .

المنطقة العسكرية الشمالية « فى مواجهــة الجبهــة الســورية »

وقد وضعتها تحت قيادة الالوف دافيد اليعازر ، وخصصت لها اربعة الوية مشاه وميكانيكية ، ولواء مدرعا ، وكتيبة دبابات مستقلة ، وعناصر الدعم والمعاونة المناسبة .

الاحتياطى الاستراتيجى العام

وقد تشكل من ثلاثة الوية مشاه وميكانيكية ، بالاضافة الى الاحتفاظ بألوية المظلات المخصصة للمناطق العسكرية ، تحت امرة الاركان العامة .

ويوضح الجدول التالى ، حجم القوات الاسرائيلية على الجبهات الثلاث ، ونسب الفتح التعبوى فى كل منها :

البيـــان	المجموع	جبهة مصر		جبهة الأردن		جبهة ســوريا		الاحتياطى العام	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
لواء مشاه او ميكانيكى	٢٢	١٠	٤٥٪	٥	٢٣٪	٤	١٨٪	٣	١٤٪
لواء مظلات	٣	٢	٦٧٪	١	٣٣٪	—	—	—	—
لواء مدرع	٧	٤	٥٧٪	٢	٢٨٪	١	١٥٪	—	—
كتيبه دبابات مستقلة	١٠	٤	٤٠٪	٥	٥٠٪	١	١٠٪	—	—

هذا ولم يقف أمر تخصيص القوات الاسرائيلية للجبهات المختلفة ، على مجرد توزيعها على المناطق العسكرية من حيث الكم ، بل اهتمت الاركان العامه أيضا ، بانتخاب الوحدات الاصلح لطبيعة القتال وظروفه فى كل جبهة ، واضعة فى الاعتبار ، اختلاف طبوغرافية سيناء الصحراوية ، عن الاردن الجبلية ، عن الجولان الوعرة ذات الميول الحادة .

اما القوات الجوية ، فقد خصصتها الاركان الاسرائيلية كلها لتدمير الغطاء الجوى العربى ، على امتداد اليوم الاول للعمليات ، مع تحطيم القواعد والمطارات وكتائب الصواريخ والمدفعية المضادة للطائرات ، على ان تبدأ توفير الدعم المباشر للقوات الميدانية ، اعتبارا من اليوم الثانى للعمليات ، وبأسلوب مركزى .

مما سبق تظهر بعض أوجه الشبه والاختلاف بين خطتي حرب العدوان الثلاثي على مصر في خريف ١٩٥٦ « الجولة الثانية » ، وعدوان اسرائيل فى صيف عام ١٩٦٧ « الجولة الثالثة » نجملها فيما يلى :

١ ـ فكرة الهجوم

تحتم على الاركان العامة ، ان تبدأ الهجوم عصر يوم الاثنين ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ ، بعمل برى يخلق حالة صراع مسلح قرب قناة السويس، حتى توفر الذريعة لانجلترا وفرنسا للتدخل ، وفقا لبيروتوكول سيفر . ومن هنا يظهر سبب توقيت الضربة الجوية المركزة ، لتبدأ بعد الهجوم البرى بست وثلاثين ساعة كاملة .

أما فكرة الهجوم صباح الاثنين ٥ يونيو ١٩٦٧ ، فقد اعتمدت على البدء بضربة جوية مركزة ، يتوقف على نجاحها مصير القتال التالى بأكمله .

٢ ـ توقيت الهجوم

ارتبط توقيت المرحلة الاولى للجولة الثانية ، بالمدة اللازمة لخلق الذريعة وتبرير التدخل الانجلو فرنسى فى الحرب ، ومن هنا كانت ضرورة الالتزام بمعدلات هجوم يومية بطيئة ، حتى لا تنكشف كل ابعاد العدوان مبكرا ، فتثير الضمير العالمى ، او تنسد الفخ المنصوب داخل سيناء ، لاستدراج القوات المصرية الى اعماقها البعيدة ، قبل أن تقع الضربة الرئيسية الانجلو فرنسية ، على امتداد قناة السويس ، فتفصل بين جيش مصر وقلب الدولة .

أما توقيتات المرحلة الاولى للجولة الثالثة ، فقد كانت تقضى بشن الهجوم بأعلى معدل مستطاع ، بغية مداومة الضغط المادى والنفسى العنيف على اجهزة القيادة المصرية السياسية والاستراتيجية ، وحفظ وتنمية تأثيرها المعنوى على القوات السلحة والشعوب العربية .

٣ ـ جبهات الهجوم

على حين توقعت القيادة الاسرائيلية ، ان يسود الهدوء جبهتى الاردن وسوريا فى الجولة الثانية ، حتى تنفرد بمصر ، وتحشد ضدها كل جهودها ، بل وبعض جهود انجلترا وفرنسا ايضا ، اذا بها فى الجولة الثالثة ، على يقين من أن الجبهات الثلاث سوف تشترك فى القتال لامحالة ، ذلك لان تدخل سوريا لا ريب فيه بعد ان احتشدت قوات مصر فى سيناء أساسا ، لمد يد العون لها ، كما ان تقاعس الاردن عن المعركة سوف يحمل الخطر الداهم للعرش الهاشمى .

٤ ـ اسلوب الهجوم

اخذت خطة الجولة الثانية ، اسلوب الاقتراب غير المباشر الذى حققته لاسرائيل عملية الغزو البحرى الانجلو فرنسى ، على امتداد اتجاه العمل الرئيسى لحرب العدوان الثلاثى ، على امتداد قناة السويس ، لتحقيق الارتباك الذهنى ، واخلال التوازن الاستراتيجى المصرى ، وبهذا نجد أن استراتيجية الاقتراب غير المباشر كانت ملائمة تماما لهجوم اسرائيل عام ١٩٥٦ ، بينما لم تكن تنطبق ـ على المستوى الاستراتيجى ـ على عدوان ١٩٦٧ ، لعدم توفر التواطؤ السافر أمامها هذه المرة ، ولهذا أخذت باستراتيجية الاقتراب المباشر ، على ان تتبع اسلوب المناورة الواسعة لتنمية الارتباك الذهنى الذى سوف تحققه الضربة الجوية المفاجئة ضد القيادات العربية .

وعلى حين تم تخطيط الهجمات التعبوية الاسرائيلية عام ١٩٥٦ لتأخذ شكل الضربات المتتالية فى المسرح الواحد (سيناء) فتبدأ باللواء ٢٠٢ المظلى ضد الاتجاه التعبوى الجنوبى (الكونتلا ـ ميتلا) ثم بمجموعة العمليات ٣٨ المشكلة من أربعة ألوية ضد الاتجاه التعبوى الاوسط (ابو عويجلة ـ الاسماعيلية) واخيرا بمجموعة العمليات ٧٧ المشكلة من لواءين ضد الاتجاه التعبوى الشمالى (رفح ـ القنطرة) كانت الضربات المتتاليه عام ١٩٦٧ ضد الجبهات الثلاث بالتتالى ، بدءا بالجبهة المصرية ، ثم الاردنية وانتهاء بالجبهة السورية .

٥ ـ حجم الهجوم

بينما وقع هجوم اسرائيل على سيناء ، بعشرة ألوية ضمنها مجموعتا عمليات وبعض القيادات المستقلة (اللواء ٢٠٢ المظلى ضد ميتلا ، واللواء ٩ الميكانيكى ضد شرم الشيخ واللواء ١٢ مشاة ضد الطور ، واللواء ١١ المشاة ضد قطاع غزة) ، اذا بهذا الحجم يتضاعف عام ١٩٦٧ فينضم ١٦ لواء فى ثلاث مجموعات عمليات ، بالاضافة الى بعض القيادات المستقلة . وعلى حين كانت قوة اسرائيل الجوية لا تتجاوز ٨٠ طائرة عام ١٩٥٦ اذا بها تبلغ ٣٧٥ طائرة عام ١٩٦٧ ، وبهذا كانت من القوة ، بالقدر الذى مكنها من شن الضربة الجوية المفاجئة دون مساعدة سافرة من الغير ، كدرس مستفاد كان هو سبب الفشل فى ان تحتفظ بما كسبته عام ١٩٥٦ .

٦ ـ معدل الهجوم

شددت الاركان العامة الاسرائيلية على القيادات المرؤوسة ، ان تمسك بأعنة القوات ، وتمنعها من الجموح او الاندفاع فى اعماق سيناء ، قبل ان يحطم الحلفاء الانجلو فرنسيين الغطاء المصرى ليلة ٣١ اكتوبر ١٩٥٦ ، حتى يصبح جيش اسرائيل بعدها مثل راكب الدراجة الذى يصعد التل ، ممسكا بعربة تسير أمامه (هى عربة التواطؤ الانجلو فرنسى ، كما صورها موشى ديان فى يومياته عن معركة سيناء) .

وعلى النقيض من ذلك ، كان مسلك الاركان العامة سنة ١٩٦٧ ، اذ ألهبت قياداتها المرؤوسة بالاوامر المتتالية ، التى تحضهم على بذل المزيد من الجهد للاندفاع داخل أعماق العدو بأقصى سرعة ، للوصول الى الهدف المحدد (مضايق سيناء ـ نهر الاردن ـ هضبة الجولان] واقامة السندان عليه، قبل أن تقع المطرقة على القوات العربية التى تم حجزها فى المسرح خلف هذه الخطوط .

ومما اختلفت فيه الجولتان أيضا ، أن الضربة الجوية وقعت مساء عام ١٩٥٦ وصباحا عام ١٩٦٧ ، كما أنها تمت فى مرحلتين فى تلك ، ومرحلة واحدة فى هذه .

٧ ـ مهام الهجوم فى جبهة سيناء :

لم تتعد مهمة الهجوم فى اليوم الاول ـ ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ ـ مجرد ابرار قوة من المظلات فوق صدر الحيطان مع تأمين مدخل القصيمة ـ نخل ، بينما هدفت يوم ٥ يونية ١٩٦٧ الى اقتحام الاتجاه التعبوى الشمالى من رفح حتى العريش، والاوسط من العوجة حتى أبو عويجلة ، مع نصب كمائن جنوب بير لحفن ، وشن عملية اقتحام جوى رأسى فى منطقة مكسر الفناجيل شمال أبو عويجلة .

كما لم تتعد مهمة الهجوم فى اليوم الثانى ـ ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ ـ مجرد الاستيلاء على القصيمة التى كانت تخلو من القوات المصرية أصلا ، بينما هدفت يوم ٦ يونيو ١٩٦٧ الى الوصول خلف دفاعات النطاق الثانى فى سيناء ، وتطويقها من الشمال والجنوب والغرب عند الحسنة .

أما مهمة الهجوم فى اليوم الثالث ـ ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ ـ فكانت استغلال النجاح، والاستيلاء على ابو عويجلة ، بعد أن تقع الضربة الجوية الانجلو فرنسية فى الصباح ، على حين أنها كانت يوم ٧ يونيو ١٩٦٧ تقضى بالاستيلاء على مضايق سيناء الغربية ، وقطع طرق انسحاب وامداد القوات البرية ، لحصرها فى الجزء الشرقى من سيناء، توطئة للقضاء عليها فيما بعد بالقوات الجوية والقوات البرية اللاحقة .

اما مهمة الهجوم النهاية يوم ٤ نوفمبر ١٩٥٦ ، فكانت الوصول الى الخط العام الذى يبعد ١٥

كيلو مترا شرق ضفة القناة ، بينما كانت يوم ٩ يونيو ، الوصول الى هذه الضفة الشرقية نفسها ، بعد اربعة أيام فقط من القتال الخاطف .

٨ ـ أشكال المناورة :

لن تجد للمناورة عام ١٩٥٦ شكلا متطورا او جريئا ، ولا مجالا واسعا ، اذ لم تزد على أعمال التفاف قريب بوساطة بعض مجموعات القتال حول المحيط الخارجي للدفاعات المصرية ، كانت تفشل في اختراقها أغلب الوقت ، وتتحطم عليها موجات الهجوم .

اما اعمال المناورة عام ١٩٦٧ ، فقد تعددت أشكالها ، واتسع مجالها ، وتطور اسلوبها ، بمداومة نقل ثقل الجهد الرئيسي بين اتجاهات ـ بل وجبهات ـ المسرح ، مع تنفيذ بعض أعمال الاقتحام الجوى الرأسي ، علاوة على الالتفاف القريب ، والتوغل العميق ، والتطويق الواسع ، ودفع المفارز المتقدمة ، وجماعات التخريب خلف الخطوط ، حتى وصل معدل الهجوم الى نحو ٥٠ كيلو مترا يوميا ، بفضل ما سبق ذكره .

٩ ـ حجم الانساق

تطورت الثقة المتبادلة بين القيادات والقوات ، وارتفع مستوى الكفاءة الميدانية للوحدات والتشكيلات الاسرائيلية عما كانت عليه عام ١٩٥٦ ، فأمكن للاركان العامة ، ان تخصص في الجولة الثالثة ١٦ لواء ضد جبهة سيناء ، وضعت ١٢ لواء منها في النسق الاول للهجوم ، أي بنسبة ٧٥ في المائة الى ٢٥ في المائة بعد ان كانت هذه النسبة في الجولة الثانية ٦٠ في المائة الى ٤٠ في المائة .

١٠ خطط الخداع :

فيما يتعلق بخطط الخداع والتمويه التي أعدتها الاركان العامة الاسرائيلية ، فقد تركزت عام ١٩٥٦ في الايهام بحشد قواتها على حدود الاردن ، تعمية للانظار ، وجذبا للاهتمامات ، بعيدا عن الجبهة المصرية ، وكذا تأجيل التعبئة الرئيسية حتى اليوم الرابع ، قبل نشوب الحرب . اما تدابير الخداع التي أعدتها للجولة الثالثة ، فكانت كثيرة ، وعلى رأسها خطة « ضباب الحرب » التي هدفت الى جذب مركز ثقل البناء الدفاعي المصري بعيدا عن اتجاه العمل الرئيسي للقوات البرية الاسرائيلية ، وذلك عن طريق الايهام بتدبير عملية هجوم كبرى ، على امتداد الاتجاه التعبوى الجنوبي ، فيما بين القصيمة والكونتلا ، حتى تعرى وتضعف الدفاعات عند رفح وأبو عويجلة ، حيث اعتزمت شن الهجوم البرى الرئيسي هناك .

وليس ثمة شك ، في أن خطة ضباب الحرب ، قد حققت للاركان العامة الاسرائيلية ، ما علقت عليها من آمال ، اذ تسببت في أحداث تغيير جذرى في فكرة الدفاع عن سيناء ، فمدت منطقة تركيز جهده الرئيسي جنوبا نحو ٨٠ كيلو متر ، حتى الكونتلا ، على حساب صلابة الدفاع في الشمال عند رفح ، حيث اعتزمت قيادة المنطقة العسكرية الجنوبية ، تركيز جهد الهجوم الرئيسي ضدها .

ليس هذا فحسب ، بل تسببت أيضا في دفع الفرقة ٦ الميكانيكية من نطاق الدفاع الثاني حول الحسنة ، حيث كانت متأهبة لشن الهجمات المضادة الكاسحة على اجناب أية قوة معادية تنجح في اختراق النطاق الاول ، الى الجناح الجنوبي نفس هذا النطاق ، بالاضافة الى نقل اللواءين الاول المدرع و ١١٣ المشاه ، وقوات الشاذلي الضخمة البالغ حجمها نحو فرقة أخرى ، لتقفل طريق الاقتراب الوهمي الذى ملأ ذهن القيادة المصرية بالتخيلات .

وعندما أمرت هذه القيادة يوم ٣ يونيو ١٩٦٧ بتحريك اللواء ١٤ المدرع والقوة الخفيفة المدرعة من منطقة الشيخ زويد غرب رفح مباشرة ، الى الاتجاه الجنوبي ، اختل هيكل الدفاع عن سيناء تماما ، وأصبح الوضع مهيئا على افضل الصور ، لنجاح هجوم اسرائيل .

الارتداد والتقهقر

تبقى مسألة أخيرة ، هي مقارنة دوافع الانسحاب من سيناء في الجولتين ، وظروفه ، واسلوب ادارته ، ونتائجه .

فليس الانسحاب بالضرورة ، وكما رسخ فى بعض الاذهان ، صورة مرفوضة من اشكال الحرب الاربعة المعتمدة « الهجوم والدفاع والتقدم والانسحاب » .

ولا هو حتما مؤشر أكيد للهزيمة ، تدينه قواعد صنعة الحرب ابتداء ، وتجرمه مدارس الفكر العسكرى القديم أو الحديث ، ولكنه فى الحقيقة وواقع الامر ، شكل مقبول — بل وأحيانا ضرورى — من أشاكل القتال ، تقره كافة قوانين خدمة الميدان ، وتعتبره اجراء سليما يستلزم قدرا كبيرا من الحنكة والشجاعة لتنفيذه بنجاح .

وترى مدارس الفكر العسكرى المعاصرة فى الانسحاب : سبيلا الى النصر عن طريق استدراج الخصم الى فخ منصوب فى الخلف او الاجناب ، حيث يتم تدميره فى أرض سبق اعدادها جيدا للاجهاز عليه .

كما ترى فى الانسحاب ايضا ، وسيلة لدرء الهزيمة التى فغرت فاها فى ظرف أو مكان او زمان بعينه ، عن طريق رفض المعركة تحت هذه الظروف المعاكسة التى يريد الخصم ان يفرضها ، والتخلص من هذا المأزق ، بغية مواصلة القتال تحت ظروف مواتية .

بهذا يصبح الانسحاب مناورة راقية ، لا يحسن أمورها الا القيادات الواعية ، والجنود الاكفاء .

وفى نفس الوقت ، فليس للانسحاب من غنى عن عتاد متطور ، ووسائل انتقال واتصال ممتازة ، وسيطرة رشيدة ، وعقليات مرنة ، ومعنويات عالية ، فاذا ما توفرت جميعا او توفر أغلبها ، صار **الانسحاب عملية ارتداد منظم ، فى الوجه الحميد له ...**

اما اذا هام الجيش على وجهه دون ضابط أو رابط ، وتحول الامر الى فوضى وتسيب ، حتى تقطعت القنوات بين عقل الجيش — قيادته — وعضلاته — جنوده — وتحول الجميع الى قطيع تائه ضائع ، فان **الانسحاب يصبح عندئذ عملية تقهقر غير منظم ، فى الوجه القبيح له ...**

بهذا المفهوم ، يمكن اعتبار الانسحاب الذى صدرت به أوامر القيادة المصرية ليلة ٣١ اكتوبر ١٩٥٦ عملية ارتداد منظم ، بينما لا يمكن — باى معيار — اعتبار الانسحاب الذى صدرت به الاوامر عصر ٦ يونيو ١٩٦٧ الا عملية تقهقر عشوائية فوضوية ...

١ **فدوافع الانسحاب** عام ١٩٥٦ كانت الرغبة فى انقاذ القوات البرية المصرية من الشرك الذى نصب لها فى أعماق سيناء ، قبل أن تطبق على مؤخرته مطرقة العملية موسكتير الانجو فرنسية ، على امتداد قناة السويس ، فتحجزه فى سيناء عن قلب الدولة فى الدلتا ، وتتركه هناك حتى يذوى ...

أما انسحاب عام ١٩٦٧ ، فلم يكن وراءه فخ منصوب ، ولا مطرقة متأهبة للاطباق على مؤخرته ، بل كانت كل الدوافع السياسية والعسكرية تقضى بالتشبث بمواقع الجيش فى سيناء لاطول وقت ممكن ، تخفيفا للضغط على باقى الجبهات — القدس والقنيطرة — وتمكينا للجهود الدبلوماسية من ان تدرأ أو تخفف الهزيمة الكاملة .

٢ — **واسلوب الانسحاب** عام ١٩٥٦ كانت تنظمه توجيهات تفصيلية وقيادات واعية ، خططت ليتم على مراحل متتالية تحت ستر مؤخرات قوية ، وكتائن وأعمال هندسية كثيرة ، وفوق كل ذلك ، قصرت تحركاته على ساعات الظلام ، حتى تقلل من درجة تعرض الوحدات المنسحبة لهجمات الطائرات المعادية التى تسيدت وقتها السماء .

اما اسلوب الانسحاب عام ١٩٦٧ فكان ارتجاليا مبهما ، علاوة على أنه كان التنفيذ ، اذ قضى بأن يعود الجيش بأكمله خلال يوم واحد الى غرب القناة ، رغم انه سبق ان استغرق ثلاثة اسابيع ليتحرك منها الى سيناء ، عندما اعلنت التعبئة العامة ظهر ١٤ مايو ١٩٦٧ .

وكان كل ما حواه امر الانسحاب المشئوم من تفاصيل هو انه تعود القوات قبل يوم ٧ يونيو الى الضفة الغربية ، دون اى ذكر لمراحل هذه العودة ، او محاورها او تحديد للمؤخرات التى سوف

تحميها ، أو الكمائن والاعمال الهندسية التى تضمن عرقلة اندفاع العدو وراء الجيش لتطويقه عند المضايق والقضاء عليه .»

٣ ـ **وهدف الانسحاب** عام ١٩٥٦ الى أن ينضم جيش مصر الى شعب مصر ، ليواصلا معا الكفاح المسلح ضد العدو الانجلو فرنسى الذى جاء يبغى اعادة احتلال البلاد ، والعودة بها الى القرون الغابرة .»

اما الانسحاب عام ٦٧ فلم يكن له هدف رشيد .

٤ ـ **وخطة الانسحاب** اعتمدت عام ١٩٥٦ على مرونة التشكيلات المدرعة والميكانيكية « المجموعتان الاولى والثانيه المدرعة واللواء الاول الميكانيكى ، واللواءات ٣٠ و٤٢٦ حرس وطنى خفيف الحركة » فى تنفيذ الارتداد على مراحل زمنية ، والى خطوط متتالية ، مع تأمين المؤخرات والاجناب ، بينما طالبت خطة ١٩٦٧ القوات المتمركزة فى سيناء بلا وسائل نقل أن تتحرك دفعة واحدة الى غرب القناة ، ففرضت عليها بذلك ان تسقط من اللحظة الاولى فى براثين التقهقر ومتاهاته .

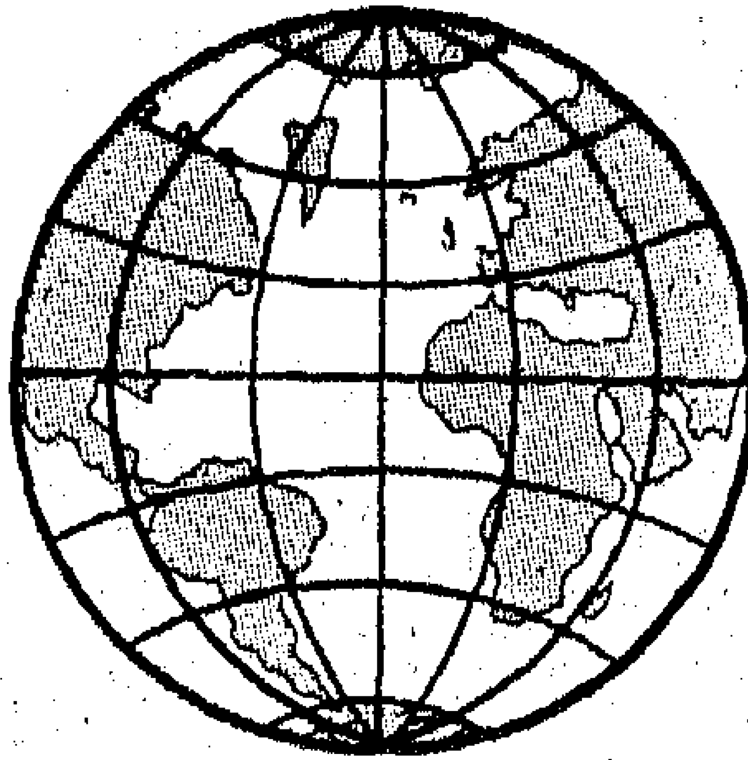
بهذه المقارنة يظهر ان للانسحاب ـ مثل العملة النقدية ـ وجهين هما الارتداد المنظم « ١٩٥٦ »، والتقهقر المشوب بالفوضى « ١٩٦٧ » كلاهما يرفض المعركة حيث يفرضها الخصم مكانا أو زمانا أو ظرفا ، ثم يختلفان فيما عدا ذلك من أمور ، حتى ينتهيا بالقوات المنسحبة الى النصر فى نهاية الارتداد المنظم ، أو الى الهزيمة فى نهاية التقهقر الفوضوى .»

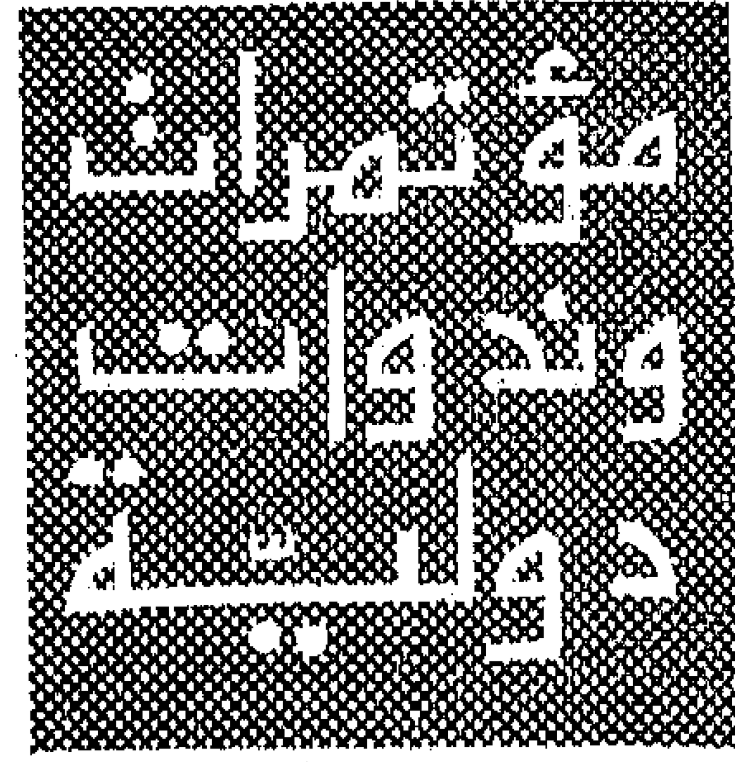
ماذا لو قضى قرار ١٩٦٧ ان تتخندق القوات ليلا على خط المضايق ؟

الم يكن يجنب الجيش المذبحة التى تعرض لها منذ صباح ٧ يونيو وهو يتقهقر خلال هذه المضايق الممتدة لمسافة ٣٠ ـ ٥٠ كيلومترا للخلف ، وقد اطبقت عليه من الجانبين جبالها الشاهقة ، فلم تترك له مجالا للمناورة العرضية ، او الاحتماء من أتون النيران المهلكة ، التى راحت طائرات العدو المنقضة تصبها عليه ، فى شكل قنابل وصواريخ ونابالم ؟

الم يكن يتيح للجيش ، الوصول الى خط المضايق تحت ستر ظلام ليلة ٦ ـ ٧ يونيو ، حيث يتخندق فيها جيدا ، فلا يصبح هدفا سهلا لطيران العدو ، بمجرد بزوغ الفجر ، وهو يتحرك فى العراء ؟

واخيرا الم يكن يحمى القناة ـ وما على ضفتيها من مدن ومنشآت ومصانع وحقول ـ علاوة على توفير القاعدة المناسبة للتحول للهجوم فى مرحلة قادمة ، دون ان يجد القناة مانعا فى وجهه ، تستلزم منه اجراء عملية اقتحام مائية ، هى أعقد واشق اشكال الهجوم قاطبة ؟ والامر الممعن فى الغرابة ان قرار الانسحاب عام ١٩٦٧ الذى قصد به تجنيب الجيش الخسائر ، كان هو نفسه الذى أوقع به افدحها . اذ بلغت ٨٠ فى المائة من جملة عتاده واسلحته ، بينما لم تتجاوز خسائر انسحاب عام ١٩٥٦ نحو ١٥ فى المائة منها . ذلك لانه كان ارتدادا منظما أما الاخر فكان تقهقرا غير منظم ، وفى هذا يظهر وجه الاختلاف الحقيقى بين الجولتين ■





[١] الندوة العربية الافريقية [الشارقة]

[٢] الدورة الثامنة للاكاديمية العالمية للسلام [مونتون]

[٣] ندوة عوامل الاستقرار والتأزم فى البحر المتوسط [اثينا]

[٤] مؤتمر القمة الافريقى العربى الاول [القاهرة]

[١] النـدوة العربيـة الافريقيـة

الشـارقة (١٤ ـ ١٨ ديسمبر ١٩٧٦)

حلمى شعراوى

لايسع المدعوالى ندوة « بالشارقة »عن « العلاقات العربية الافريقية » ، الا أن يتطرق الى ذهنه مباشرة ، أنه سيعانى نقاشا حادا حول « الدولار البترولى » « واتجاهات الاستثمارات العربية » وحاجات الدول الافريقية الملحة ... الخ . لكن لباقة المعدين للندوة من وزارة الخارجية باتحاد الامارات ومعهد الدراسات الافريقية الاسيوية السودانى ، واجهت هذا التوقع منذ البداية ، بجدول أعمال يتسم بشمول ملحوظ ، ويطرق ابوابا اخرى مازالت فى حاجة الى البحث قبل الوصول لمسألة الدولار البترولى » هذه ، والتى لم يعبرها برنامج الندوة بالتأكيد .

ففيما بين الرابع عشر والثامن عشر من ديسمبر ١٩٧٦ التقى بالشارقة حوالى خمسين من المتخصصين والاساتذة والدبلوماسيين والمسئولين العرب والافارقة بقاعة البلدية بالشارقة « والتى أعلن اثناء الندوة تسميتها بقاعة افريقيا ، حول جدول اعمال حافل يضم الموضوعات التالية :

١ ـ حركة الوحدة العربية والافريقية . ٢ ـ حركة التحرر الوطنى فى أفريقيا والعالم العربى . ٣ ـ سياسة القوى الكبرى تجاه العالم العربى والافريقى . ٤ ـ الدراسات المتبادلة فى الجامعات العربية والافريقية . ٥ ـ التعاون العربى الافريقى ودور المنظمات الاقليمية فيه .

وقدم عدد من الباحثين أوراقا أساسية ، أحيت النقاش الى حد كبير حول جدول الاعمال ، حوالى ١٤ ورقة » ، وان لم يكن من بينها كثير من الاوراق الافريقية ، لكن اسهام عدد من الشخصيات الافريقية فى المناقشة والحوار ، لم يكن يقل أهمية أحيانا عن البحوث نفسها ، بل ان أكثر الاراء اثارة للنقاش ، انما صدرت أثناء طرحها بصراحة فى حلقات البحث ، أكثر مما قيلت فى الاوراق المكتوبة ، الامر الذى أتاح قدرا من الحوار حول مسائل يجب أن تناقش بجدية على المستوى العربى الافريقى ، وجعل لقاء هذا العدد من المثقفين ذا طابع نقدى ملحوظ .

ومع أن منظمى الندوة ، عمدوا الى اختيار المشاركين اعتبارا لاشخاصهم اساسا ، الا انهم راعوا ايضا تنوع الاهتمامات والتخصصات ، أو بعض مواقع المسئولية « بالسلك الدبلوماسى العربى الافريقى » . فكان الحضور لشخصيات من غرب افريقيا « السنغال ـ نيجيريا ـ النيجر ـ سيراليون » ، ومن الشرق « كينيا ـ تنزانيا ـ زامبيا ـ أوغندا » ، ومن الشمال الافريقى « مصر ـ السودان ـ الجزائر والمغرب » ، ومن الجنوب حضر ممثلو حركات تحرر ناميبيا وجنوب أفريقيا « كما شارك ممثلو جبهة تحرير اريتريا » . أما المشرق العربى ، فكان حضوره شاملا لشخصيات من العراق وسوريا ولبنان وفلسطين . ومن ابناء الجزيرة العربية ، حضرت شخصيات من السعودية واليمن الشعبية والكويت وعمان . والى جانب ذلك ، كانت هناك بعض الباحثين والشخصيات الافروأمريكية والاوربية .

أولا : حول حركة الوحدة العربية والافريقية :

كان لابد للندوة ، وقد انتقلت منذ البداية من عالم عالم الى عالم الفكر ، ان تؤصل فهم كل من حركة الوحدة العربية والافريقية بمنظور تاريخي ، لعل فهم « المشترك » و « الخاص » أن ييسر سبل الالتقاء الحديثة . ولقد كان المألوف فى التناول التاريخى للعلاقات العربية الافريقية ، أن يكون « التاريخ » العربى الافريقى ، عبئا على صانعى السياسة المحدثين ، بسبب ما ألقاه فى طرقاته الباحثون الغربيون من مقولات أصبحت فى مكانة المسلمات . وكان لابد من جهد فكرى جديد ، يجعل من « فهم التاريخ » امكانية جديدة للالتقاء والتفاهم ، ويجعل « التجربة التاريخية » الحديثة لدى العرب والافريقيين ، موضع تأمل جيد ، ليمكن فهم آفاق المستقبل والمضى فيه .

لقد قاد الاستاذ جمال محمد أحمد «السودان» هذه المحاولة بشجاعة ، وراح يعيد قراءة التاريخ الوسيط والحديث برؤية حضارية ، تتسم بالتأمل الرومانسى والعمق العلمى فى نفس الوقت ، بل لقد واصل محاولته فى عرض التجربة التاريخية المشتركة ، الى حد جعلها أكثر ايجابية من الحاضر نفسه ، كما وضع المستقبل ازاءها موضع الحلم ، لا يحققه الا اعمال التفكير واقامة مؤسسات جديدة له .

وكانت تساؤلات جمال محمد أحمد ـ أكثر من اجاباته ـ تلوح على طول جلسات الندوة ، وكانت ورقته عن « حركة الوحدة الافريقية والعربية » ، وعرضه لها ، بداية ساخنة ، رغم هدوئه الملحوظ ، بدليل ما أثارته من ملاحظات عميقة أخرى لايدوهايدى « سيراليون » ، والدكتور عبد الله العروى « المغرب » ، والدكتور محمد الرميحى « الكويت » ، ويونا مالوال «السودان» ، وهم محاوروه الرئيسيون ، فضلا عن اضافات للدكتور يوسف فضل « السودان » ، وجبريل نيانجى « السنغال » . يرى جمال محمد احمد : ان العلاقات العربية الافريقية قديمة وتاريخية ، ولكن العرب او الافريقيين لم يقوموا بتسجيلها ، بينما فعل ذلك الاخرون ، الامر الذى يعرض ـ بداءة ـ ضرورة اعادة الكشف لهذه العلاقة ، خاصة أنها تواجه فى التاريخ الحديث ، عوامل تعويق لا تخدمها ، مثل :

ـ قيامها عبر مؤسسات أنشأها الغربيون الذين لا يرون مصلحة فى تقدمها .

ـ محاولة تدعيمها فى ظروف دولية ، يتخلق فيها نظام جديد محفوف بالصعاب .

ـ الانطلاق من ثقافات أوربية مختلفة ، ورثت فى مجملها أفكارا خاصة عن العرب والافريقيين لا تساعد على لقائهما .

ـ وراثة أمريكا لاوربا ، وظروف سيادة « السلام الامريكى » الذى لم يختلف عن « السلام البريطانى » السابق ازاء محاولات خلق « سلام افريقى » او « عربى » عبر منظمة الوحدة الافريقية او الجامعة العربية .

ورغم صعوبات هذا الحاضر ، فان ميراث « التجارب التاريخية المشتركة » عند العرب والافريقيين ـ فى رأى جمال محمد أحمد ـ يحفل بالايجابيات :

ـ ان الاسلام كعامل توحيد فى عصره ، لم يخلق العلاقة بين العرب والافريقيين فى القارة ، وانما جاء ليعززها . لقد كان العرب فى أفريقيا ومن حولها ، تجارا وبحارة ورحالة ، بل ومغامرين ، ارتبطت التجارة بالسلطة فى شرق القارة ، وبالدين فى غربها ، وكان عنصر التماسك عبر الاسلام ، مختلفا تماما عن محاولات الاندماج الاوربية فى أفريقيا ، ذلك أن شعر « المولاتو » والملونين الافريقيين مثلا ، يكشف عن آلام لاتحتمل من جميع الاطراف .

ـ اما التجربة التاريخية المشتركة الثانية ، فكانت فى العصر الحديث ، فقد وجد الطرفان نفسيهما أسيرى النظام الاوربى للعلاقات ، وضحيتين للمطامع الاوربية . خدع العرب بالوعود الاوربية بعد تخلصهم من الاتراك ، ليجدوا اسرائيل قد زرعت فى قلب العالم العربى لحماية المصالح الغربية . وبالمثل وجد الافريقيون جنوب افريقيا العنصرية ، بعد مشاركتهم أوربا فى حربين متتاليين ، وقد عرفت هذه الفترة ، تجارب متشابهة ـ عربية وافريقية ـ فى مواجهة هذا التحدى الغربى : فانتفاضات نياسالاند وتنجانيقا متشابهة بما شهدته مصر والمشرق العربى ضد تركيا الفتاة ... الخ . وجيل الفداء فى حركة الوحدة العربية ، مثل مجموعة « المورننج ستار » فى غرب أفريقيا حول الوحدة الافريقية .

ـ فاذا صرنا اكثر معاصرة ، فاننا نجد أن دور الصحافة فى الحركتين ، ومعاناة أثر انحسار الادوار التاريخية لزعماء مثل نورى السعيد وكنياتا ، وخيبة الامل فى الصفوة والطبقة المتوسطة الجديدة ، وظهور حركة رفض للبلوتوقراط الجدد بعد حلول السلام الامريكى ، وبروز أدوار للجيوش فى الشرق الاوسط وافريقيا ازاء مطلب التغيير الذى كان يتطلع اليه المثقفون ، فخاب أملهم فى قوى التغيير الحقيقية ، كل ذلك يشكل اوجه تشابه واسعة ، اذا تم التعرف عليها بعناية ودراستها ، فانها يمكن أن تنقلنا الى أوجه الالتقاء أيضا .

ولقد مثلت معظم الوحدة الافريقية والجامعة العربية بعد الحرب الثانية ، محاولة لخلق « السلام الافريقى » أو « العربى » ، فهل اطردت محاولة الالتقاء والتعاون العربى الافريقى خلالهما ، بقدر ما طرحه عليهما هذا التاريخ والتجارب التاريخية المشتركة ؟

يرى جمال محمد احمد ، ان الامر لم يكن كذلك ، بل ويكاد لا يرى ذلك ممكنا بوضعهما الراهن ، أن ظروف قيامهما ، وطبيعة ميثاقهما ، وحدود وظيفة الامين العام لكليهما ، والنظام العام الذى تخضعانه ، لا يتيح للمنظمتين ، القيام بدور بارز حتى الان ، فى تحقيق اللقاء بين العرب والافريقيين ، ولذا يرى ضرورة اعادة النظر فى ميثاق المنظمتين فورا .

وازاء كل ذلك ، فانه يتساءل عما اذا كان البحث

يجري حاليا حول التعاون أم الوحدة ؟ ورغم أنه يرى أن « التعاون » نفسه يواجه صعاب ، فما بالك بالوحدة ؟ الا أنه يفسح مكانا كبيرا وتحليله للحلم ! فلو لم تكن الولايات المتحدة الامريكية او اتحاد الجمهوريات السوفييتية أحلاما ، لما رأيناهما على الخريطة كذلك . ومن هذا المنطلق ، يرفض جمال محمد أحمد منطق المقايضة في الحديث عن التعاون العربي الافريقي ، فلا مجال لذلك ازاء هذا التاريخ المشترك الحافل ، ولابد من دراسات للتاريخ العربي الافريقي ، باعتباره تاريخا مشتركا ، وبالتالي اقامة العلاقات على اساس التاريخ الواحد ، ولابد لمن يرى هذه الرؤية التاريخية ، أن يدهش حين يقرأ ميثاق الجامعة العربية او منظمة الوحدة الافريقية ، فلا يرى كلمة واحدة عن أى منهما لدى الاخر ، ومع ذلك لا ينكر جمال محمد احمد ، فى بحثه وحديثه ، امكان الانتقال من التعاون الى الوحدة . لكن أيدو هايدى الاستاذ بمعهد الدراسات الافريقية بسيراليون ، يرى ان أمام الوحدة بين الحركتين صعاب لابد من تجاوزها :

ـ فالعالم العربي موحد بما يتوافر له من لغة وثقافة ودين وتراث مشترك .. وافريقيا لا يتوفر لها كل ذلك . ولئن كان هايدي قد ذكر ذلك للتعبير عن الظروف المختلفة داخل الحركتين قبل طرح قضية الالتقاء بينهما ، فان هذه المقولة قد طرحها عدد من المشاركين بعيدا عن المنصة ، باعتبارها نموذجا « لتفوق » الواقع العربي على الواقع الافريقي ، مما يخلق ظروفا « غير موضوعية » للالتقاء . ذكرني كثير مما طرحه هؤلاء الاصدقاء ، بمخاوف جمال محمد أحمد نفسه عن مخاطر « الرؤية عن خلال التراث الفكرى الغربي ذلك ان الاصدقاء لم يكونوا بعيدين عن الاشارة الى مخاوف « التسلط » من جانب واحد ، ويشيرون هنا الى تسلط « حضارى » ، لان جمال محمد أحمد وضع المسألة فى هذا الاطار اساسا . أما الذى يتذكر طبيعة الحوار فى الخمسينات والستينيات ، فلا يستطيع أن ينسى تلك الدعاوى التى اثيرت ضد حركة التحرر الوطنى العربية ، عندما بدأت تنفتح على حركة التحرر الوطنى الافريقية فى الخمسينات والستينيات ، اذ كانت المخاوف الغربية جادة فى الكشف عن رؤياها المعادية لهذا الالتقاء .

ـ ومن جهة اخرى ، اشار هايدى ـ بموضوعية ـ الى ما تعانيه الشعوب الافريقية داخليا ، من تنوع فى التركيب الاجتماعى ، مما يصعب معه الحديث عن الوحدة الافريقية ، لكنه استخلص بذكاء ، اهمية أن يساعد التعاون العربى الافريقى فى المحاولات الجارية للبناء على المستوى الاجتماعى ، بقدر ما يتم على المستوى الاقتصادى .

ولقد انتقل الدكتور عبد الله العروى بالندوة الى آفاق جديدة ، لكن ضيق الوقت جعله يطرح الاسئلة أيضا « ملوحا فقط بمعالم اجاباتها :

ـ طرح الدكتور العروى دور الوعى بالوحدة من ناحية ، ودور الامبريالية المعادية لها من ناحية اخرى . وقال ان الوعى كان له الدور الاكبر قبل الاستقلال اما الدور السلبى للامبريالية فى التجزئة فقد كان بعد الاستقلال . وهو يرى ان النظام الراسمالى «يسعى اصلا الى خلق وحدات أكبر ، لتمثل أسواقا له ، فلماذا لم يكن لذلك أثره فى العالم العربى وافريقيا باتجاه الوحدة ؟ وفى هذا الصدد ، نبه لظروف خلق البنى الوطنية ، والنظم التى تحكمها ، وما يقتضيه ذلك من اقامة أجهزة الدولة ، ودعم البناء الداخلى ، وتحقيق التقدم الاقتصادى فى الاقليم ، بشروط حدوده الراهنة ، الخ «وتاثير كل ذلك على خلق العديد من التناقضات امام قضية الوحدة . وكانت قضية الاصالة الثقافية التى تبحث عنها حركة الوحدة الافريقية والعربية ، منفصلة عن مسالة اخرى فى مجال التناقضات بينهما ، رأى ضرورة البحث حولها ومعالجتها .

ولعل هذه المخاوف من عمق « أسباب الفرقة » ، هى التى جعلت كل من كلوفيس مقصود ، وبوتا مالوال ، يستطردان فى البحث مرة اخرى عن « المشترك » . رأى كلوفيس أن المواجهة الحتمية للحركتين مع النظم العنصرية ، عامل التقاء لا مفر منه ، كما أن النظام الدولى الحالى ، يجعل « الاكتفاء الذاتى » عند أى منهما غير قابل للتحقيق . أما مالوال ، فقد طرح وجهة النظر السودانية الشائعة عن « النموذج السودانى «للديالوج العربى الافريقى حضاريا وسياسيا ، وأن المهم الان ، هو اعادة « البناء الاقتصادى » ، للتنسيق مع البناء الثقافى القائم بالفعل بين الحركتين .

والتقت ورقة الاستاذ الدكتور يوسف فضل « السودان » عن « حركة الوحدة العربية الافريقية » فى الاتجاه مع القول بأن مؤتمرات الشعوب الافريقية الاسيوية منذ باندونج ، والمواقف المتبادلة من القضايا السياسية المختلفة لعرب والافريقيين ، قد دعمت علاقة « الحركتين ـ التوأمين » بما انعكس مؤخرا فى بيان الجزائر وداكار ، ثم الندوات والمؤتمرات المختلفة عن العلاقات العربية الافريقية ، رغم استمرار بعض التحفظات الافريقية على طبيعة توجهات بعض الدول العربية ، بالنسبة لتوجيه مساعداتها على اساس من الاسلام او العروبة فقط .

وفى وسط البحث عن « المشترك » فى القديم ، كما عند جمال محمد احمد ، او الحديث كما قال محاوروه ، تقدم الاستاذ جبريل نيانى رئيس مؤسسة سنغور الثقافية ، بعرض الرؤيا السنغالية التقليدية التى تقيم العلاقة على أساس الاسلام التاريخى . والتقاء معنى العروبة « بالانسانية المسلمة » ، مقابل الزنوجة والانسانية الزنجية . ومعنى ذلك أن ثمة « حقيقتين » حضاريتين متمايزتين على الارض الافريقية ، لهما اسهاماتهما الحضارية قبل أوربا ، عانتا من التوسع الاوربى ، وتعملان على التحرر ، وتطرحان ضرورة الحوار بين « الشمال » والجنوب . وازاء كل هذا التمايز المستقل « للعروبة » و « الزنوجة » ، فانه يقترح اقامة تنظيم او منظمة عربية افريقية ، على أساس مؤتمر داكار العربى الافريقى الاخير ، لبحث تنظيم مجال التعليم والاقتصاد والسياسة .

ومع خطورة مثل هذه الفكرة وآثارها العملية الملحوظة، خاصة على مجموعة الشمال الافريقي العربي، الا أن الورقة لم تكن كافية فى ذاتها لاثارة الجدل حولها، بسبب اختزال فكرتها، وطموحها لتنظيم مازال الواقع يرهص به، وان كان من منطلق مختلف عما يتصوره السنغوريون ٠

لذلك ظلت قضية « الوحدات الوطنية المستقلة »، هى شاغل الحلقة الخاصة بهذا الموضوع، خاصة مع تنبيه الدكتور محمد الرميحى «الكويت»، الى أهمية البحث عن العامل الذاتى فى الانقسام، بسبب اختلاف النظم الاجتماعية اصلا و « فوقية الاستقلال » الذى تحقق لهذه الوحدات سياسيا، دون تحققه اقتصاديا ٠ ومن هنا اصبح مطلب الاستقلال مقبولا من القوى الامبريالية، ومجالا للتأثير فيه فى نفس الوقت، مما يوقع مثقفى العالم الثالث فى خطأ ارجاع سلبيات الواقع كله الى الامبريالية، بينما يجب تأمل المحتوى الاجتماعى لواقعنا ٠

وقد ارجع جمال محمد احمد - فى رده مشاكل « الاستقلالية » هذه، الى « المواريث » التى تناقلها المثقفون العرب والافريقيون عن السيادة « الوطنية »، بسبب صلتهم الفكرية الراسخة بالثقافة الغربية أساسا، بينما يقدم تاريخ العرب «وافريقيا» مقولات مختلفة، على المثقفين ان يتعرفوا عليها ٠

ولم يكن من السهل على ندوة محدودة الزمن كهذه، ان تحسم هذا الخلاف بين الرؤية « المثالية » عند جمال محمد احمد، التى تعطى الكثير لدور « الفهم » والموروث فى حركتى الوحدة العربية والافريقية، وبين الرؤية الاجتماعية الاقتصادية التى دار حولها كثير من المحاورين له بالنسبة لقضايا التاريخ والواقع فى العلاقات العربية الافريقية، لكن موضوعات أخرى فى الندوة، اتاحت الكشف عن بعض الجوانب التى أثارت التساؤلات حولها الحلقة الاولى ٠

ثانيا : حركة التحرر الوطنى فى أفريقيا والعالم العربى

شهدت الجلسة الخاصة بعلاقة حركة التحرر العربية والافريقية، جانبا هاما من الجهد النقدى الذى قدمه بعض المثقفين وممثلى حركات التحرير الافريقية لجوانب مختلفة فى هذه العلاقة ٠ وكانت ثمة مناقشة جادة لدور الاستعمار الجديد، والمضمون الاجتماعى لحركتى التحرر العربية والافريقية، والمخاطر والسلبيات التى يتعرضان لها مؤخرا ٠ وكانت الاوراق الاساسية لهشام الشرابى « فلسطين »، ونكوبى «جنوب افريقيا»، وموشيها نجى «ناميبيا»، اسهامات جادة ومختصرة فى هذا الصدد، كما كان الحوار من حولها كاشفا لكثير، بدءا من تناول وحدة حركة التحرر واهمية تصنيف الاعداء والحلفاء، وانتهاء بضيق بعضهم من المفهوم العربى والافريقى عن « الامبريالية » ٠

فى ورقة الاستاذ هشام الشرابى عن « حركة الوحدة العربية والافريقية » وعرضه لها، كان ينبه للاتى :

- ان حركة التحرر ظاهرة حديثة ترتبط بالتحرر من الاستعمار ومن القهر الاجتماعى ٠ وفى الحالتين، فان ثمة خبرة مشتركة بين العرب والافريقيين، سواء فى الفترة الزمنية للمعاناة، أو فى أنماط هذه المعاناة نفسها ٠

- نتيجة تنوع أنماط الاستعمار من اقليم لاخر فى العالم العربى وافريقيا، تنوعت « النظم المستقلة » بعد ذلك، وبالتالى اصبحت خبرة « الانقسام السياسى » مشتركة ٠ ومن الخطأ القول ان ثمة حركة تحرر عربية او افريقية واحدة ٠

- يحاول الاستعمار الجديد بقيادة الولايات المتحدة، استعادة نفوذه السياسى والاقتصادى، خاصة المنطقة العربية منذ عام ١٩٧٣، وذلك بفرض الامر الواقع لاسرائيل، ومحاولة اجبار الفلسطينيين على التخلى عن حقهم، ومقاومة الوحدة الاقتصادية للعرب ٠ وتواجه هذه المحاولات معارضة من جانب الشعوب العربية ٠ وهو يفعل نفس الشىء فى المنطقة الجنوبية لافريقيا، مما يخلق تجربة نضالية مشتركة ايضا بين العرب والافريقيين ٠

- ان الصعوبات التى تواجهها قوى التحرر فى افريقيا والعالم العربى لابد ان تواجه باشكال من العمل المشترك، ولكن أشكالا أخرى للتعاون خارج القنوات الحكومية، لابد أن تكتشف، وأن ينتظم الاتصال خلال الندوات وعبر الجامعات والفنانين والكتاب ٠٠ الخ ٠٠

وقد دعم نكوبى ممثل حزب المؤتمر الوطنى الافريقى بجنوب افريقيا، مقولات الاستاذ شرابى بكشف اوجه التشابه بين مطالب حركة التحرير الفلسطينية والحركة فى جنوب افريقيا، وكذا الكشف عن الكيان العنصرى لاسرائيل والجنوب الافريقى، واهدافهما التوسعية فى المنطقة حولهما، وحذر من دور الحلف المقدس بين قوى الغرب وهذه النظم العنصرية، مشيرا الى دور كيسنجر بين رابين وفورستر، والذى فى اطاره يلتقى رابين وفورستر على نحو لقاء هتلر وموسيلينى، ليهددا أمن العالم اليوم، مع ملاحظة ما تقدمه الامبريالية العالمية لهما من دعم اقتصادى وعسكرى ٠ ومن هنا تأتى أهمية اللقاء العربى الافريقى لمواجهة هذه النظم ٠

ومع تأكيد موشيها نجى، ممثل حزب سوابو « ناميبيا »، لاوجه التشابه المشار اليها بين النظم العنصرية وعلاقتها بالدوائر الراسمالية الامبريالية، فانه نبه العرب الى أن النضال الافريقى فى الجنوب، قد فرض على سميث أن يذهب الى جنيف للتفاوض مع الوطنيين، آملا ان يفرض النضال الفلسطينى على اسرائيل، للتفاوض مع الفلسطينيين، كما يتوقع أن يتفاوض فورستر مع حزب المؤتمر ٠

ومع التسليم بأن هذا الجو يفرض افاقا من التعاون بين العرب والافريقيين فى قضايا التحرر، فانه يشير الى ما يعترى هذا التعاون من مظاهر سلبية مثل :

- تجارة بعض الدول البترولية مع جنوب افريقيا، وهو ما لابد ان يتوقف

ـ عدم جدية مقاطعة شركات النفط التى تتعامل مع جنوب أفريقيا ، او الدول التى تعيد تصدير النفط العربى اليها •

ـ تجارة فرنسا الواسعة فى السلاح مع جنوب أفريقيا ، فى الوقت الذى تتظاهر فيه بالصداقة مع العرب ، وضرورة التزام العرب بقرارات كولومبو لحظر البترول عن فرنسا ، اذا لم توقف تسليحها لجنوب أفريقيا •

وقد افادت الورقة التى قدمها الاستاذ نعيم قداح « سوريا » فى تقديم مادة وفيرة لاثبات العلاقة الحيوية المتصاعدة بين النظام فى جنوب أفريقيا واسرائيل ، ولكنها لم تربط حجم هذه العلاقة بالمساعدات الهائلة التى يحصل عليها النظامان من الدول الكبرى ، التى اصبحت صديقة للعرب حاليا ، وبالتالى خدمت الورقة عرض مكنوبى كمسلمة الان على الصعيد الافريقى ، ولكنها لم تخدم فى كشف التناقضات العربية الافريقية فى مجال التحرر الوطنى ، على نحو ما اثاره موشيها نجى •

وانطلاقا من الحقائق الاساسية فى العروض السابقة ، اسهم المحاورون باضافاتهم التى قد يفيد البحث ، عرض الجوانب الجديدة التى كشفوا عنها ، فى تناول حركتي التحرر الوطنى العربية والافريقية :

ـ فقد نبه الدكتور ابراهيم أبو لغد «فلسطين » الى وحدة قوانين التحرر الوطنى ،وان هناك فى النهاية ، حركة تحرر وطنى عالمية ، ومن ثم يجب ان نتعرف على اعدائها «الامبرياليين الغربيين » وطبيعة «استراتيجيتهم ، كما يجب التعرف على حلفائها من الاشتراكيين ليمكن ادارة استراتيجية تحرر وطنى عربيةأفريقيةواحدة •

ـ ونبه الدكتور غسان العطية ، الى مخاطر احتواء الدول المستقلة ، عربية او أفريقية ، لحركات التحرر الوطنى ، وفقا للمضمون الاجتماعى السائد فى هذه الدول • ذلك ان هناك دولا تعادي الاستعمار ، واخرى تقف معه سواء فى الساحة الافريقية أو العربية •

ـ وذكر كاتب هذه السطور ، مخاطر اعتبار « العرب » أو « الافريقيين » ككتلة متجانسة ، فتحاسب دول ذات أدوار وطنية ، بما تفعله دول ذات علاقات وثيقة مع القوى الاستعمارية ، كما نبه الى تأثير التوجه الإيديولوجى على موقف بعض الدول العربية او الافريقية من قضايا التحرر الوطنى ، كما كشفت عنه ازمة أنجولا • ومن جهة اخرى ، فانمعالجة قضايا تحرر وطنى مثل اريتيريا بمنظور خاطىء على المستوى العربى ، يوقع الجانب الافريقى بدوره فى خطا تجاهل هذه القضية ، مما يحتاج لاعادة النظر فيها على الجانبين ، من أجل تفهم صحيح لقضية اريتيريا كقضية تحرر وطنى •

ـ أما الدكتور عبد الرحمن ابو زيد ، فقد نبه المثقفين العرب والافريقيين ، الى المفهوم العريض لثورات التحرر الوطنى المبكرة ، الشعبية منها والدينية ، وأن مثل الثورة الفلسطينية ، تعتبر مدرسة للجماهير العربية والافريقية ، ولابد ان تدرس الجامعات فى العالم العربى وافريقيا هذه الثورات لتجعل من تفهمها اساسا لتعاونتحررىوفعال •

ولقد فجر الاستاذمايكل آدامز « انجلترا » بعض القضايا التى استفزت « شباب الندوة » الى حد كبير • فقد طالب اعضاء الندوة ، بتحديد ما يعنونه « بالاميرالية » ، وما يشكون منه ازاءها ، اذ لاحظ أن اعتبار بريطانيا وفرنسا مثلا دولا أمبريالية ، مسألة مثيرة للغموض ، وغير بناءة فى الحوار ، واشار الى أن الدول الامبريالية ليس لديها دهاء وبصيرة ، كما يتصور مثقفو العالم الثالث ، او انها ذات استراتيجية بعيدة المدى ، لقد كانت بريطانيا متهورة سنة ١٩٥٦ ، كما كانت كذلك فى مسألة فلسطين من قبل ، فاى بصيرة استراتيجية فى ذلك ، وكان أخطر ما ذكره ، انه رغم أهمية تعاون حركتى التحرير فى الشرق الاوسط وافريقيا ، الا انه لا يمكنه فى المجتمع الغربى الحديث ، تشبيه فلسطين بانجولا أو فيتنام مثلا ، واذ يجب الفصل بينهما بوضوح • ولقد كان أطرف رد على حديث آدامز عن الامبريالية ، ان وقف احد الدبلوماسيين من ابناء الامارات ، ليصفه بانه محطة دعاية امبريالية متنقلة ، هذا مع العلم انه يشرف على مجلة « ميدل ايست انترناشونال ، التى تتلقى مساعدات عربية •

سياسة القوى الكبرى تجاه العالم العربى وافريقيا :

لان هذا الموضوع يتسم بضخامة المساحة كما نرى من عنوانه ، فقد كانت العروض التى شملته ، هى نقاط معينة خدمت الفكرة من زاوية أو اخرى ، لكنها لم تستطع أن تحيط به فى مجمله •

فالدكتور ابراهيم ابراهيم « فلسطين» ركز على قضية فلسطين كنموذج ، للصراع الاستعمارى فى المنطقة ، وكيف استفادت منه الحركة الصهيونية ، وانتقلت بين دوائره ، بريطانيا وفرنسا تارة ثم الولايات المتحدة أخيرا ، وهى بذلك تشكل دور رجل البوليس لهذه القوة الاستعمارية او تلك ، ولذا فان انتصار الثورة الفلسطينية ، هو بالضرورة هزيمة للقوى الامبريالية فى الشرق الاوسط ••• ولقد بدأ الامر عند الدكتور ابراهيم ابراهيم أن انتصار الثورة الفلسطينية سيكون البلسم الشافى لمشاكل المنطقة مع القوى الامبريالية ، علما بأن عرضه التاريخى الجيد نفسه لمنافسات هذه القوى الامبريالية يكشف عن البدائل العديدة لديها ، ويجعل اسرائيل والقضية الفلسطينية احد اوجه تحرك الامبريالية لاستغلال شعوب وثروات المنطقة •

لذلك انتقل عرض الاستاذ أرشى مفيجى « جنوب افريقيا » بالموضوع الى افاق ارحب ، حين بدا بأن المواجهة مع الامبريالية تجعل التحرر وطنيا وديمقراطيا فى نفس الوقت وأن وضع استراتيجية على هذا الاساس سيؤدى الى نتائج مختلفة ، ويطرح امامها ابعادا اكثر عمقا • ان هذا المنطلق ـ فى راى مفيجى ـ يجعلنا نتساءل عن أدوار بعض دول المنطقة العربية او دول العالم

الثالث عامة في قضية التحرير . ولا يسعنا الا التساؤل عن استجابة بعضها للقيام بذلك الدور الوسيط للامبريالية ضمن استراتيجية خلق أمبرياليين صغار **Subimperialists**

والا فبماذا نفسر هذا التسليح الواسع للسعودية وايران وجنوب افريقيا وعلى العرب والافريقيين ان يتساءلوا عن مغزى تسليح امريكا لهذه الدول بمليارات الدولارات، ومن ستهاجم هذه الدول بالضبط بهذه الاسلحة ، بينما اذا درسنا مواقفهم في قضايا أسعار المواد الخام ، ومعونات الدول النامية ، فسوف نلحظ العجز الواضح عن وضع استراتيجية موحدة ، يقتضيها التحرر الحقيقي من قهر الدول الامبريالية . وحذر مفيجي من نشوء عـمـلاقات أمبريالية بين الدول النامية نفسها في المنطقة العربية وافريقيا ، وفقا لمخطط استعماري .

ومن الواضح ان الدكتور ياسين العيوطي « مصر » قد أعد بحثه الاكاديمي عن الاستراتيجية البحرية المشتركة لافريقيا والعرب متخذا نقطة انطلاق أخرى فالبحار عنده هي اضعف الحدود بين الكتلتين ، وعبرها جاء الاستعمار والتسلط ، ويبدو انها تعود لتشكل دورا مماثلا في الازمة اليوم . ولذا تشير ورقته الى أهمية توحيد المواقف العربية والافريقية بالنسبة لتحديد المياه الاقليمية وحمايتها ، واستعرض الجهود في هذا الصدد ، والمشكلات التي تعرض لها الحوار حول الموضوع ، كما طالب بتوحيد خطط الدفاع وسياسات التسليح لدى العرب والافريقيين ، حيث تستغل الدول الكبرى تجارة السلاح ، باعتبارها اليوم من اكبر مصادر التجارة العالمية ، فقد رأى امكان تنسيق ذلك بين العرب والافريقيين بل ويمكن للعرب انشاء صناعة السلاح وبيعه للدول الافريقية .

وقد أثارت ورقة الدكتور العيوطي ، جدلا واسعا في الندوة رغم خصوصية الموضوع ، لكن أهم ما لفت النظر ، هو الدفاع الذي قدمه الاستاذ طه الدغيثر « السعودية » عن سياستها في التسليح ، بحكم مشاركتها في سياسة تصفية الاستعمار ، باعتبارها احدى دول العالم الثالث ، ومتمسكة بجوهر العلاقات العربية الافريقية .

أما الدكتور غسان العطية « العراق » فقد تساءل عن أهداف التحالف البحري الذي يطلبه الدكتور العيوطي ، وماذا عن التناقضات القائمة بين سياسات الدول العربية والافريقية تجاه الدول الكبرى ، بل وانه اذا كان يجعل السوفييت والامريكيين يلتقيان ، فانه لم يفسر طبيعة هذا اللقاء ولا يجب أن تسوى بينهما بسهولة في الوقت الذي لنا مصالح وطنية يجب وضعها في الاعتبار .

وبنفس القدر كانت فكرة التسليح الواسع عند بعض الدول العربية خاصة مصدر تساؤل ازاء عدم مشاركتها في استراتيجية مواجهة اسرائيل ، كما أن التعاون العربي الافريقي في صناعة السلاح ، لم يلق ارتياحا كبيرا ، لان الغرب سيكون المستفيد دائما .

الدراسات المتبادلة في الجامعات العربية والافريقية :

لم تقدم مادة وفيرة في هذا الموضوع ، لضـآلة امكانيات البحث فيه ، وحاجته الى عملية مسح شاملة ، لكي يتوفر له عرض طيب . ولذا كانت المعرفة بما يجري في القاهرة والخرطوم حاكمة للحدود التي عرض بها الموضوع ، وكانت الفائدة الاكبر عند عرضه مع وفرة المتحدثين الذين تقلقهم هذه المسالة ، هو حصولنا على عدد وافر من المقترحات التي لا يمكن تجاهلها عند بحث الفهم المتبادل بين العرب والافريقيين .

وقد كانت ورقة الدكتور يوسف فضل ، تعي هذا المعنى جيدا ، فقد عبرت عن ضآلة مايتوفر من معلومات عن الدراسات المتبادلة ، كما طرحت عددا من الاسباب لضآلة الدراسات نفسها في الجامعات العربية والافريقية ، ثم قدمت عددا من المقترحات المفيدة . وكذا فعلت ورقة الدكتور محمد مرسي احمد وتنبه الورقتان الى أن الاهتمام في الجامعات العربية والافريقية بدراسة قضايا العرب والافريقيين مازال اكثر منه في منطقتنا او ان الجامعات العربية والافريقية تهتم بتخريج الكوادر الفنية أو أنها تشكو من امكانيات الدراسة للواقع مباشرة ومع ذلك فان أكثر من جامعة بدأت تدخل حقل الدراسات العربية الافريقية ويقترح د. فضل ضرورة الاهتمام بدراسة لغات المنطقتين بالتبادل . والعمل على انشاء معاهد بحوث مشتركة بل والاشتراك في بحوث موحدة ، وتبادل طبع المؤلفات .... الخ . وهنا أشاد دكتور لولي « أوغندا » بدور اتحاد الجامعات الافريقية في تقديم المنح للدارسيين في أنحاء القارة مما ييسر اللقاء بين الباحثين واتجاهات البحث .كما أشار أبو بكر « النيجر » الى أن أفريقيا تتحدث العربية ، بأكثر مما يتحدث العرب اللغات الافريقية ، ومع ذلك فان هذا يشكل مدخلا لنشر لغات القارة في مختلف أقاليمها .

وأشار الرميحي « الكويت » الى مشكلة استقبال معلوماتنا عن طريق طرف ثالث ، وزعم نيابي « السنغال » أن أفريقيا تعرف عن العرب أكثر مما يعرف العرب عن أفريقيا ، وأكد محمد عبد العزيز « كينيا » على أن التراث الحضاري للعرب في أفريقيا يتيح فرصا اكثر للتعاون ، وأن كينيا بدأت تقرر دراسة اللغة العربية ، ويجب أن يشجع العرب مثل هذه الاتجاهات لدى بعض الدول الافريقية . وطالبت حاثا « افروامريكية » بأن تشمل أية خطة للتعريف المتبادل بين العرب والافريقيين ، قطاعا كبيرا من الافرو أمريكيين في الولايات المتحدة .

وأشار كاتب هذه السطور الى أن العرب يخطئون أحيانا حين يصممون على الوصول الى قلب افريقيا ، عن طريق العربية وحدها ، مع صعوبة تحقيق ذلك ، بينما يستطيعون ترجمة الاعمال العربية الحديثة الى الانجليزية والفرنسية ، ليطرحوا ثقافتهم عاجلا على العقل الافريقي ، كما أن الافريقيين الذين كانوا يكتبون الهوسا **والسواحيلية الى وقت قريب بحروف عربية ، يجب ألا**

يتجاهلوا التراث المشترك الذي خلقته هذه المرحلة ، وان كان معظم انتاجها ينتمي لعالم « الكتب الصفراء » فى المنطقة العربية ، بما يحتاج لسرعة انفتاحهم على التراث الحديث •

ومن جهة اخرى ، يجب ان يأخذ الطرفان بجدية ، مشاركتهم فى مشروعات مشتركة مثل الموسوعة الافريقية ، او خطة جمعية العلوم السياسية الافريقية للبحث والنشر ، او مهرجانات الثقافة بمفهوم تقدمى وأسع « ميثاق الجزائر ١٩٦٩ » وليس بالمفاهيم الضيقة ، التى تعرض لها مهرجان لاجوس • ونبه الكاتب الى ضرورة التفريق فيما يلاحظه من نداءات لانشاءمراكز معلومات او بحوث ، وبين انشاء مراكز « اعلامية » لان كلمة « الاعلام » فى العالم الثالث ، مازالت تعنى « موقفا تبريريا » لواقع يحتاج دائما الى التغيير ، ويجب الا يسود هذا المفهوم العلاقات العربية الافريقية ، ولذا يجب العناية بمراكز البحوث والتوثيق والمعلومات ، ليتعرف الطرفان على أسس موضوعية حقيقية •

وكان الدكتور بطرس بطرس غالى ،قداقترح من قبل فى مجال ترسيخ التعاون الثقافى ، ابقاء شكل دائم للقاء بين الخبراء العرب والافريقيين ، يتحدد له اجتماع سنوى فى موضوع محدد يتغير سنويا ، ويجتمع حوله شخصيات رئيسية دائمة ، ثم شخصيات متخصصة تجتمع فى موعد ثابت ، يلتف حوله المثقفون العرب والافريقيون ، وتصدر وثائقه للنشر على أوسع نطاق بعد الاجتماع •

أما جون هانويك « انجلترا » فقد اشار الى أهمية العناية بحركة الترجمة للكتب العربية والافريقية ، وتأسيس مجلة مشتركة للدراسات الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية ، وتأليف الكتب للقارىء العادى فى المنطقة العربية وافريقيا ، ووضع أساس للتعاون بين اتحاد الجامعات العربية والافريقية ، لوضع خطط مشتركة للبحوث وتعليم اللغات •• الخ •

التعاون العربى الافريقى ودور المنظمات الاقليمية فيه :

لم يكن ثمة مفر من « أحاديث الارقام والبنوك والاستثمارات » بين النقد والدفاع فى ندوة عن « العلاقات العربية الافريقية » ولقد ظن بعضهم ان الافاق الفكرية السابقة ، سوف تقلل من حجم هذه المسائل « الاقتصادية » ، ولكن لاننا فى عالم تحكمه القوانين الاقتصادية فى الاساس ، وصراعات الواقع الاقتصادى الذى يعيشه ، فقد قفزت هذه المسائل بقوة فى قلب الندوة ، وساعد على ذلك عاملان :

ـ اننا فى قلب عالم البترول الخليجى ، وقد بادر الامير سلطان بن محمد القاسمى أمير الشارقة ، فى خطاب الافتتاح ، بتفجير القضية ، حين ضمن خطابه ردا على بعض الادعاءات ، بل وهجوما على بعضها الاخر ، ففتح النيران مبكرا •

ـ انه توفر للندوة بحثان شاملان لاثنين من اهم المسئولين حاليا عن العلاقات الاقتصادية العربية الافريقية ، اولهما الدكتور الشاذلي العيارى « تونس » مدير المصرف العربى للتنمية الاقتصادية ، والثانى هو الدكتور عبد الملك عودة « مصر » مدير صندوق المعونة الفنية لافريقيا بالجامعة العربية ، وفى نفس الوقت ، كان ثمة حضور قوى للاستاذ زوامامو المستشار الاقتصادى للرئيس نيريرى ، والسفير شيبوى « زامبيا » صاحب كتاب « دولارات عربية لافريقيا » المشهور • فاذا أضفنا الى ذلك ، مجموعة المناقشات الجادة حول هذه العروض ، فاننا يمكن أن نتوقع حصيلة مفيدة من الافكار ، مهما ورد على ذلك من ملاحظات •

واذ لا يستطيع هذا المقال ، الاحاطة بكل ذلك فى السطور القليلة المتاحة ، ولذا تحتاج كمية المعلومات الطيبة المتضمنة فى الاوراق المكتوبة على وجه الخصوص ، الى قراءة مباشرة ـ وقد نشر بعضها بالفعل ـ فاننا سنظل معنيين أساسا بالموقف التحليلى والنقدى الذي ساد الاوراق والمحاورات على السواء •

لقد اتخذ الدكتور العيارى ـ فى بحثه اذ لم يتيسر له الحضور شخصيا ـ موقفا دفاعيا منذ البداية ، رغم محاولة الانتقال السريع الى موقع الهجوم ، ثم عرض الحقائق الموضوعية والاراء النقدية • لقد شرح حجم الازمة الاقتصادية العالمية التى تفوق التاثير المدعى لاسعار البترول ، وصور الحجم الكبير للمساعدات العربية التى تصل الى ٢٥ فى المائة أحيانا من فائض اموال بعض الدول البترولية ، بما يفوق كثيرا حجم مساعدات الدول المتقدمة للدول النامية ، وشرح الدور الايجابى لاقتصاديات البترول بالنسبة للعالم الثالث • ولما كان قد استطاع أن يحسر « حد المسئولية » عن العرب ، فقد فسر ضخامة حملة الهجوم ، بانها نتاج محاولات الدول الغربية لتسريب استيائها هى من العرب الى الدول النامية لمشاركتها الهجوم عليهم ، فى محاولة للتفريق بين العرب « والعالم الرابع من الفقراء » • ان أزمة الدول النامية الحقيقية ـ عنده ـ هى المواد الغذائية التى تتحكم فيها الدول المتقدمة ، وتشكل أكبر جزء من واردات الدول الفقيرة ، وليست هى البترول الذى لايزيد فى اكثر الحالات على ٢٥ فى المائة من الواردات ،ليس معظمه من الدول العربية •

وحين ينتقل الدكتور العيارى الى عرض الحقائق الموضوعية ، تشعر حين تنتهى من بحثه الكبير ، ان العرب قد قاموا بتنفيذ نسبة كبيرة من التزاماتهم ، عن طريق المساعدات والمشروعات الجماعية او الثنائية ، التى يرصد بعضها بعناية ، ويكفي أنها وقعت تسهيلات بترولية فى صندوق النقد الدولى عام ١٩٧٤ بمايساوى٥ر١مليار دولار ، وهو ما يعادل ٥٠ في المائة من جميع الاسهامات الدولية فى هذا الصندوق ! • كما يقدر مجمل ما دفعته من فوائضها عام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ بحوالى ٢٠ مليار دولار للعالم الثالث ، بما يشكل ٢٥ فى المائة من مجمل الفوائض العربية ، لكن الدكتور العيارى يقلقه البحث فى اسباب الانتقادات ، وحين يرجع ذلك للاسباب العامة ، فانه يذكر « سوء التفاهم وقلة الاعلام وافتقاد التنسيق المحكم بين العرب ، ونقص معرفتنابمايتم بالفعل ، او معرفتها عن طريق المنظمات الدولية » •• لكن القارىء

سرعان مايلمس خلال صفحات البحث ، عوامل اعمق من ذلك بكثير ، تؤدى الى توجيهات اخرى عند التحليل الدقيق • « فاستغلال الدول الغربية لرأس المال العربى، وافتقاد العنصر العربى فيما ينفذ من مشروعات ،وتقديم المعونات لمشاريع غير مدروسة ، وافتقاد العمل الانمائى العربى الى الهياكل المنظمة المنسقة ، وحاجة الشعوب العربية نفسها الى التنمية •• » كل ذلك يشكل نقاط بحث عميقة ، لابد أنه ــ من موقعه ــ اكثر قدرة على ادراكها وتحليلها • لذلك كان حديثه عن متطلبات التعاون على أسس جديدة ، يلمس بعض هذه النقاط ، ويتجاوزها بسرعة أحيانا • لقد لمس اهمية تخليص هذا التعاون من « الظرفية والانتهازية وروح المقايضة » ولمس بسرعة وضع هذا التعاون ، فى اطار النظام الاقتصادى العالمى ، وواجه النظر جيدا لمسالة «التعاون المثلث » اومانسميه « بالطرف الثالث » التكنولوجى ، اى الدور الاوربى سلبيا وايجابيا فى التعاون العربى الافريقى • وكلها قضايا تحتاج الى معالجات واسعة •

اما الدكتور عبد الملك عودة فقد خدم البحث فى هذا الموضوع من زوايا اخرى ، فالى جانب المادة الدقيقة عن دور منظمتى الجامعة العربية والوحدة الافريقية فى مجال التعاون بعامة ، وكذلك ما توفر عن دور المنظمات الاقتصادية الاخرى من بنوك وصناديق جماعية وثنائية ، فقد كانت التساؤلات التى اثارها أهم بكثير من عالم المعلومات ، لقد تطلعنا معه بشغف الى من يجيب عن هذه التساؤلات !

ــ الى اى حد يرتبط الحوار العربى الافريقى بالموقف العربى من اسرائيل وما يتعرض له من تطورات ؟

ــ هل ثمة تنسيق بين ما ينجز عن طريق الجامعة العربية ، والنشاطات الثنائية فى ضوء خطة وقياسات معينة ؟

ــ هل الاجهزة الحالية صالحة ، تستطيع تجنب اعراض التلكؤ والتدخل •• الخ •

ــ الا تحتاج رحلة بناء الاستراتيجية الجديدة الى تغيير الادوات والوسائل ؟

والحق لقد كان الرجل منصفا لنفسه كباحث ، باكثر مما كان مديرا لاحد أجهزة التعاون ، ففى تلمسه لمعالم الاستراتيجية الصحيحة ، نبه الى خطورة أن يمثل العرب راسمالية جديدة او نوعا من الاستعمار « ومن الملفت للنظر ، ان نرى علاج ذلك بالتعامل مع الحكومات القائمة على اختلاف نظمها •• وهو الخبيربمعظم النظم السائدة هذه وهو ينبه ايضا الى ضرورة العمل السياسى المتصل ، وليس الظرفى ، كما يلفت النظر الى ضرورة انتقاء المشروعات ، او تنفيذ بعضها على اساس اقليمى ، ومن خلال مجموعة من الهيئات العربية • وينقد الدكتور عبودة جوعى الطرف الثالث الاوربى ، اذ تتحرك أوربا فى حدود مصالحها فقط لنظام راسمالى ، مطالبا بتنفيذ مشروعات الجامعة العربية باشراف الجامعة مباشرة ، كما يربط التعاون الاقتصادى بالعلاقات السياسية الضرورية ، فى مجال مساعدة حركات التحرير والتنسيق العسكرى بين لجنة تحرير المستعمرات ومنظمة تحرير فلسطين • كذلك يتضمن البحث ، دراسة واسعة لوسائل التنسيق بين الاجهزة العربية المختلفة ، فى ظل استراتيجيات قصيرة وطويلة المدى •

لقد كان هذا الحشد من المعلومات والافكار ــ فى الورقتين ــ كافيا لاثارة الكثير من الحوار فى الندوة ، وابداء عدد كبير من الملاحظات من حولها •

وقد حاول شيبوى ان يكون مجاملا عما قاله فى كتابه ، فتحدث عن الاحتياجات الضرورية لافريقيا ، والمصير المشترك بينها وبين العرب ، مشيرا الى أن التعاون السياسى ، متقدم كثيرا عن التعاون الاقتصادى ، ولذا لابد أن نركز على هذا الجانب الاخير ، مع مراعاة انه لا عيب من « تبادل المصالح » ، بدلا من الحديث عن « المقايضة » كما انه لا عيب من البحث عن « الربح » وافريقيا توفر ذلك بالفعل ، لكن المطلوب الان هو تنسيق التعاون فى ظل النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، وامكانيات تبادل المصادر الاساسية « البترول ــ المواد الخام » باسعار معقولة ، ولابد أن يتجه العرب للانفاق فى افريقيا ، بدلا من الانفاق الواسع فى الشمال واثقين ان دول القارة ، توفر شروط استثمار معقولة أيضا ، وليست ، كما تروج ضدها الدوائر المعادية ــ بما يخيف العرب •

ولم يستطع روامامو ان يخرج كثيرا عن هذا الاطار ، حين أكد على أهمية التعاون العربى الافريقى ، كمسألة يحتمها النظام العالمى نفسه ، خاصةوأن افريقياتستطيع تقديم الارض ، والعرب تقديم المال ، وأن الايدى الفنية تتوفر فى كثير من الدول ، وطالب بامكان بحث التعاون فى اطار مشروعات الانكتاد •

ثم طرح بعض المقترحات التقليدية فى مجال دعم التعاون العربى الافريقى •

أما الاستاذ على مزروعى « كينيا » ، فقد وضع كثيرا من المسائل الشائكة من خلال رؤيته الخاصة بشجاعة ، والتى صاغها بجهد « اسكولائى » الذى لا يلقى ترحيبا كبيرا من المدارس الجديدة فى العلوم السياسية • ولقد شاء أن يحدد موقفه شخصيا من خلال سرد أشكال التعاون المطروحة ، او الملاحظات الواردة عليها :

ــ فالعرب عنده فى حاجة للافريقيين سياسيا ، بينما يحتاج الافريقيون الى العرب اقتصاديا ، فالعرب يحتاجون للاصوات والتاييد الدبلوماسى ، والافريقيون يحتاجون الى الاستثمارات « نحن اذن أمام اطار براجمانى بحت » • ولابد للعرب أن يراعوا الاولوية

الاقتصادية ايضا ، الى جانب الاولوية السياسية التى يولونها العناية الكبيرة .

ـ لا معنى للتفريق بين دول تساعد على أساس العداء للاستعمار ، ودول لا تفعل ذلك ، كما أنه يمكن المساعدة على أساس الدين ، اذا كان ذلك مفيدا لدعم التعاون .

ـ ليس مع مدرسة مهاجمة الاستثمار فى الشمال ، كما تفعل ايران فى ألمانيا ، أو تفعل السعودية فى بريطانيا ، لان ذلك يشكل « تغلغلا مضادا » من جانب الدول المستثمرة لصالح العرب ، من خلال امكانية الضغط على الدول الاوربية بهذه الاستثمارات .

ـ أهمية اقامة العلاقات مع الافريقيين فى الدياسبورا ، وكذلك العرب الامريكيين ، لموازنة نشاط اليهود ، اذ يجب الاستفادة من وجود ٣٠ مليون افـرو امريكى يعيشون فى وسط عالم التكنولوجيا .

ولقد كانت كلمة الدكتور منصور خالد « الوزير السودانى » مؤيدة لمزروعى فى تفسير أهمية الاستثمار العربى فى أوربا ، كنظرة سياسية تستهدف مساعدة أوربا للخروج من اسار الولايات المتحدة . وفى نفس الوقت ، فان افريقيا تحتاج الى مشروع مارشال ، لمساعدتها فى النمو ، وليس فقط توفير القروض . كما نبه الدكتور منصور خالد ، الى تخلف الاجهزة التنفيذية العربية عن السياسات التى يطمح اليها العرب .

وقد كانت مسالة الاستعمار العربى فى أوربا ، موضع جدل واسع ، فقد اعتبره جو « أفروأمريكى وآخرون ، دعما للامبريالية الاوربية ، كما ربط آخرون بينه وبين دخول اوربا كطرف ثالث فى افريقيا .

وكان حديث بعضهم ، وخاصة من الافروامريكيين باتجاهاتهم المختلفة فى الندوة عن ضرورة وضع الافروأمريكيين بعناية فى خريطة التعاون العربى الافريقى ، ملفتا لعامل جديد يجب أن يؤخذ فى الاعتبار ، وان كان سيثير فى المنطقة بالتأكيد ، بعض ما يثار عن حجم « المسألة اليهودية » فى أمريكا بالنسبة لحقيقة موقفها .

قبل الخاتمة :

لا يمكن أن يتسع صدر هذه الصفحات ، لكل ما لم تكفه بضعة أيام فى الشارقة ، حيث اتخم المشاركون بالعدد الكبير من الموضوعات ، فى الوقت الذى ضغط وقت الندوة بشكل ملحوظ . وقد يكون منظمو الندوة ، قد استشعروا أهمية طرح معظم هذه الموضوعات على المثقف العربى والافريقى ، ولكن فى الندوات العربية عامة ، يحرم الرأى العام الافريقى والعربى على السواء ، من التوغل الضرورى فى كثير من القضايا التى طرحتها الندوة . وثمة مسائل بالغة الاهمية ، كان لابد أن يناقشها هؤلاء المثقفون بنظرة نقدية متحررة ـ بقدر ما يتاح لهم ـ ومعظمهم لم يكن فى حالة تمثيل رسمى .

ومن ذلك مثلا :[٢٥]

ـ موقف التعاون العربى الافريقى بعد التطورات الجارية فى الشرق الاوسط وجنوبى افريقيا ، وتردد بعض القيادات الافريقية فى موقفها السياسى من اسرائيل والصهيونية ، أو بعض الدول العربية البترولية ، بشأن وقف وصول البترول للنظم العنصرية بجنوب القارة ، مما يستدعى تحليل الموقف وتحديده ، وهو بالضرورة العملية ، موقف الحد الادنى ازاء تنوع النظم وتوجيهاتها السياسية والاجتماعية .

ـ هذا التنوع الهائل فى الهيئات والمنظمات التى تعمل فى مجال العلاقات العربية الافريقية ، لابد أن يوضع تفصيلا موضع التحليل والنقد ، قبل ان يذهب بمعاند هذا التعاون ، على نحو ما يحدث فى كثير من هيئات الامم المتحدة .

ـ تحليل مواقف الدول العربية والافريقية فى التجمعات الدولية التى تبحث مشاكل العالم الثالث ، أو معالم النظام العالمى الجديد ، والى أى حد تنسق هذه المواقف مع روح التعاون العربى الافريقى المقترح ، خاصة وأنه يرصد فى هذا الصدد ، عديد من التناقضات التى تحكمها المصالح الضيقة ، او التحكمات الخارجية .

ـ ازاء الحاح بعض الدول على أن تحكم « تعاونها اعتبارات معينة » ، فانه كان لابد أن يتم مزيد من البحث حول هذه الاعتبارات من جانب « المثقفين » ، دون حرج ، للكشف عن التجاوزات غير المقبولة من جهة ، أو التأكيد على شروط الحد الادنى من جهة أخرى . وقد أشير الى استحالة تجـاوز الاعتبـارات الدينيـة والايديولوجية مثلا ، ولكن الى أى حد ؟

ـ كان لابد لتجمع مثل هذا ، أن يفحص القضايا التى اثيرت عن مواثيق الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية تجاه بعضهما بعضا ، كما لابد أن « يقرأ » بتحليل وتفصيل . اعلان المبادىء وبرنامج العمل « الذى سيبحثه ويقره اجتماع القمة العربية الافريقى المقرر عقده بعد الندوة . ولاشك ان قراءة « ثقفة واعية له » ، تختلف عن قراءة « حكومية » للاعلان ، حتى يعرف الرأى العام ـ أيضا ـ أبعاد التحفظات الافريقية مثلا ، التى قرأوا عنها دون تحليل .

ـ واذ طرحت مخاوف انزلاق التعاون العربى الافريقى فى مزالق النظام الرأسمالى العالمى ، أو الصيـغ الاستعمارية التقليدية ، فقد كان مهما ـ ومازال ـ طرح أبعاد المشروع التنموى العربى التى تجنبه هذه المزالق ، وخاصة بالنسبة للمشروعات الجماعية ، اذ يصعب وضع هذا المعيار ، وليس علميا أن نتوقع وضعه بالنسبة للمشروعات الثنائية .

ولعل الندوة القادمة التى مهدت لها هذه الندوة ـ نداء وايماء ـ ان تشهد ميلا أكثر الى التحديد والتخصص ، وأن تفسح مكانا أكبر للكتاب والفنانين العرب

والافارقة ـ حيث اصبحت غلبة الاساتذة والمتخصصين الحرفيين ـ تقف بمثل هذه الندوات عند حدود لا تتجاوزها ، الى آفاق المغامرات الفكرية التى تتطلبها هذه المرحلة .

وليس ببعيد أن تعرض مثل هذه الندوة ، على تمثيل مختلف التيارات الفكرية ذات الاساس ، فى التجمعات الثقافية العامة والمتخصصة بالوطن العربى وافريقيا .

ولقد أحس أعضاء الندوة ببعض هذه الحاجات ، وهم يصيغون البيان الختامى الذى حمل اسم « اعلان الشارقة ١٩٧٦ » متضمنا عددا من المبادىء العامة والتوصيات . كما حرص المندوبون على تأكيد الصلة الوثيقة بين التحرر السياسى والاجتماعى ومساعدة حركات التحرير فى فلسطين وزمبابوى وجنوبى افريقيا . كذلك حرصوا على تأكيد صلة التعاون العربى الافريقى ، بدفع محاولات وضع نظام اقتصادى دولى جديد « يقوم على أساس لقاء القمة العربى الافريقى . » وقد آن للمثقفين العرب والافارقة ، أن ينادوا أيضا باللقاءات الشعبية المشتركة على أوسع نطاق » .

أما التوصيات ، فقد اتجهت للمطالبة بالاجتماع الدورى فى اطار ندوة الشارقة سنويا ، تأكيدا للاتجاه لبحث موضوعات متخصصة . كما اوصت بانشاء مركز افريقى عربى للتوثيق ولجمع البيانات والمعلومات ، يكون مقره الشارقة . وقد كانت تحية رقيقة للندوة ، أن سميت قاعة الاجتماع بقاعة افريقيا ، وأن أعلنت الموافقة على انشاء هذا المركز بالتعاون مع معهد الدراسات الافريقية والاسيوية بجامعة الخرطوم اثناء وجود المندوبين . ■

[٢] الدورة الثامنة للأكاديمية العالمية للسلام

مونتون بفرنسا (١٠ ــ ١٥ يناير ١٩٧٧)

د. بطرس بطرس غالى

انعقدت الدورة الثامنة للاكاديمية العالمية للسلام فى مدينة مونتون فى فرنسا فيما بين ١٠ و ١٥ يناير ١٩٧٧ ، وكان الموضوع الرئيسى للندوة الحروب الاهلية وتأثيرها على السلام الدولى ، وقد اشترك أكثر من ستين باحثا فى هذه الندوة ينتمون الى ٢٤ دولة مختلفة ، منهم نحو عشرين دبلوماسيا ، ونحو عشرة من كبار الموظفين الدوليين ، ومجموعة من العسكريين والصحفيين والجامعيين .

وبعد تقديم عام عن طبيعة الحروب الاهلية انتقلت الندوة الى مناقشة ست حروب اهلية ، الحرب الاهلية فى ايرلندا ، وكان من أبرز المتحدثين فيها السيد جاريت فيتز جيرالد ، وزير خارجية جمهورية ايرلندا ، ثم الحرب الاهلية فى قبرص ، وكان من اهم المتحدثين السيد ليو المدير العام للشئون السياسية فى الامم المتحدة التى عاصر بعض جوانب الازمات المتتالية التى وقعت فى جزيرة قبرص ، كما تحدث فى هذا الموضوع سيادة السفير حاميت باتو ، السكرتير العام بوزارة الخارجية التركية .

أما الحرب الاهلية التى دارت فى بنجالاديش فقد تحدث عنها السفير روبرتو جوير ، السكرتير العام المساعد للامم المتحدة ، كما تحدث عنها السفير الفرنسى فرانيس لاكوست ، وكان لكل منهما دور عملى فى محاولات تسوية هذه الحرب الاهلية . وتحدث عن الحرب الاهلية فى لبنان السفير الفرنسى بيير ميليه ، الذى كان معتمدا لدى حكومة بيروت . أما الحرب الاهلية فى الكونغو ، رغم مضى زمن طويل عليها ، فانها كانت موضوع المناقشات لما لها من قيمة أكاديمية . كذلك دارت مناقشة عن الحرب الاهلية فى ايرتريا ، حيث وضح أحد الثوار الاريتريين موقف حركة التحرير الايرترية .

وقد أعقبت المناقشات العلمية عن هذه الحروب محاولة لتأصيل أبعاد الحروب الاهلية وتأثيرها على السلام الدولى ، ومن أبرز المتحدثين الجنرال الفرنسى رييو دى بوسورى ، وسفير النرويج لدى باريس ، والرئيس السابق للجمعية العامة للامم المتحدة السفير ادوار هامبرو ، والاستاذ الكندى ادوار ماكوينى ..

واتسمت الندوة باصالة المناقشات وتنوع الآراء واختلاف الاقتراحات العلمية والعملية لمواجهة الحروب الاهلية ، وكما جاء فى أحد التعليقات الختامية التى

وردت على لسان أحد الاساتذة البلجيكيين المشتركين : « ان الندوة قد اتسمت بعدة مواجهات : مواجهة بين علماء القانون وعلماء علم الاجتماع ، مواجهة بين الاساتذة الاكاديميين والدبلوماسيين العمليين ، مواجهة بين انصار التسامح وأنصار التعصب ، مواجهة بين أصحاب الحلول العاجلة وأصحاب الحلول الاجلة ، مواجهة بين أنصار السلام الدائم وأنصار الهدنة المؤقتة ، مواجهة بين انصار العدالة والانصاف وانصار السلام على حساب العدالة والانصاف ... » .

وترجع هذه المواجهات الى اختلاف الخبرات التي اشتركت في الندوة ، وهذا التفاعل بين هذه الخبرات المختلفة هو أحد الاهداف المقصودة لمثل هذه الندوات العلمية الدولية .

ولا شك أن من عيوب أمثال هذه الندوات أن المناقشات والمجادلات التي تجرى فيها تتسم بالسرية التامة ، وغير قابلة للنشر ، حتى يستطيع المسئولون الذين يشتركون في مثل هذه الندوات ان يتكلموا بصراحة دون أى تقييد يرجع الى صفاتهم الرسمية . وبهذا المعنى تقتصر الفائدة من هذه الندوات على المشتركين فيها فقط . ■

[٣] ندوة عوامل الاستقرار والتأزم في البحر المتوسط

اثينـــــــا (٢٦ ـ ٢٩ يناير ١٩٧٧)

نبيــة الأصفهاني

أدى بروز البحر المتوسط على الساحة الدولية خلال السنوات الاخيرة ، الى نشاط كبير على الصعيد الاكاديمي ، يتوافق مع الاتجاه الذى بدا يسود دول البحر المتوسط بشأن اكتساب المنطقة كيانا مستقلا له ثقل على الساحة الدولية ، يتفق مع تاريخيته وجغرافيته واسهامه الحضارى .

وللجهود التي بذلها معهد الشئون الدولية الايطالى في هذا المجال ، قيمتها العلمية ، فقد أعد هذا المعهد ـ بمثابرة مشكورة ـ مشروعا ضخما لعدة بحوث واتصالات ولقاءات ، تستهدف اساسا التعرف على كافة عوامل التأزم والاستقرار في منطقة البحر المتوسط . وقد تم اختيار أهم الموضوعات التي تناولها المشروع الايطالى ، من خلال لقاءات لجنة علمية وندوات ، ضمت الباحثين من مختلف اجزاء المنطقة خلال السنوات الثلاث الماضية .

ويشتمل مشروع البحر المتوسط الذى وضعه المعهد الايطالى للشئون الدولية بروما ثلاثة أجزاء : الاول يختص بعوامل التأزم في منطقة المتوسط ، وقد عقد له مؤتمرا في روما (٢٤ـ٢٦ ابريل ١٩٧٥) تناول خلاله تطور ميزان القوى والمشاكل المتعلقة بالادارة . والثانى يتناول احتمالات التكامل والتعاون بين دول منطقة البحر المتوسط ، وقد عقد له مؤتمر في ميلانو (٤ـ٦ مارس ١٩٧٦) . أما الثالث والاخير ، فيشمل مناقشة باقى الدراسات التي قام بها عدد من الباحثين من مختلف دول البحر المتوسط ، وقد عقد له مؤتمر في أثينا تبناه معهد بانثيوس للعلوم السياسية ، اليونانى . وهو الذى سنتناوله اليوم .

فقد قسم المؤتمر الى ثلاثة اجزاء ، وفقا لنوع الدراسات التي سيجرى عليها النقاش .

الجزء الاول : اختص بالعلاقات الاجمالية والشرق الاوسط ، والدراسات التالية تعد أهم ما نوقش خلال المؤتمر :

١ ـ الاتجاه السياسى للقوى العسكرية في البحر المتوسط من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، لبارى م . بلوتشمان وستيفن س ـ كابلان . وبعد أن استعرض الكاتبان كافة مظاهر القوى العسكرية التابعة للدولتين العظميين في منطقة البحر المتوسط ومراكز التأزم في الدول المطلة على هذا البحر ، يصلان الى النتيجة التالية ، وهى أن هذا الوجود العسكرى ، قد بدأ يتسم بشيء من الاستقرار في المنطقة . وهو يقوم حاليا بوظيفة رادعة ، ولكن لا يستبعد أن يتدخل نتيجة لتطور الصراعات القائمة في البحر المتوسط ، وخاصة منها الصراع العربى الاسرائيلى ، والنزاع التركى اليونانى .

٢ ـ السياسة الامريكية والصراع العربى الاسرائيلى ، لجون . س . كامبيل . وتعد محاولة لتحديد مكان

الصراع ضمن السياسة والاستراتيجية التى تحاول الولايات المتحدة تطبيقها على منطقة البحر المتوسط ، والتى تتلخص فى الاتجاه الى منع (أو الحد من) التوسع من النفوذ السوفييتى على نحو يشكل خطرا على توازن القوى بين الدولتين العظميين ، والحفاظ على (أو استعادة) مكانة الولايات المتحدة فى العالم العربى ، وكذلك الحفاظ على استقلال اسرائيل وامنها • واخيرا التوسط الى تسوية سياسية للصراع العربى الاسرائيلى • وبعد أن استعرض الكاتب التحرك الامريكى فى عهد كيسنجر ، يصل الى هذه النتيجة وهى ان على حكومة كارتر ان توفق بين تحركها وتوالى التطورات على منطقة الشرق الاوسط ، وانه اذا فشلت فى التوصل الى تسوية ، فان عواقب هذا الفشل ستكون وخيمة على المصالح الامريكية وعلى مركزها العالمى •

٣ ـ الحرب الأهلية فى لبنان وحركة المقاومة الفلسطينية ، للدكتور وليد قزيحة • وهى الجزء الثانى من دراسة أوسع ، تختص بالتأثير السياسى والايديولوجى لحركة المقاومة الفلسطينية على العالم العربى منذ ١٩٦٧ ، ويقدم الكاتب فيها صورة كاملة من وجهة نظره ، عن تطور الأزمة اللبنانية ، فيصل الى هذه النتيجة ، ان الحرب الاهلية اللبنانية والصراع العربى الاسرائيلى ، قد هيئة المناخ لاقامة نظام سياسى جديد فى لبنان ، اكثر اعتمادا على عناصر شابة من الزعماء المسلمين والمسيحيين ، كما ان المقاومة الفلسطينية قد انتكست فى الحرب الاهلية اللبنانية وخاصة فيما يتعلق بوجودها العسكرى وان كان هذا لا يعنى نهاية المقاومة التى سبق أن أصيبت بخسائر فى ١٩٧٠ بالأردن ، ومع ذلك نجحت فى أن تبرز من جديد • كل هذا يعنى أن الطريق الى جنيف طويل وصعب •

أما الجزء الثانى ، فقد اختص بالعلاقات بين دول الجنوب الاوروبى ، وقدمت دراسات كان أهمها :

١ ـ التغيرات فى نظام الحكم فى أسبانيا والبرتغال لانولد هوتنجير ، يقارن فيها بين الدولتين فى الوسائل المتبعة لاحداث تغيير فى نظام حكمهما • فيجد أن البرتغال قد حققت ذلك من خلال حركة انقلاب عسكرى • اما الاحزاب السياسية ، فكان دورها يقتصر على تنشيط مجموعات مختلفة من الضباط • أما فى أسبانيا • فان التغيير قد حدث على الصعيد المدنى ، بينما كانت المجموعات العسكرية يقتصر دورها على التلويح بضرورة احترام قواعد النظام القديم • ولكن مع ذلك ، يرى الكاتب أن التغيير السياسى فى مدريد ، قد وصل الى مرحلة لابد معها من اجراء انتخابات عامة فى المستقبل قريب ، والا فان الجيش قد يتحرك ليتولى القيام بدور سياسى •

٢ ـ الوضع السياسى فى ايطاليا بين المتوقع وغير المتوقع ، لبيير هاسنيس • ويرى الكاتب ان السياسات الايطالية ، قد التزمت بالحلول الوسط لمدة طويلة • وهى منهج لم يعد له نفع فى نظره ، فلابد ان يأتى الوقت الذى ستضطر فيه الاحزاب الشيوعية الايطالية ، الى تأكيد الاولوية لغرب أوروبا على العلاقات التى تربط بينها وبين الاتحاد السوفييتى والعالم الثالث • كما أنه على الاشتراكيين ان يكفوا عن الدور المزدوج الذى يقومون به ، وعلى اليسار ، أن يكفوا عن محاولتهم حث النقابات على التمسك ، بحقوقها ، وعلى اليمين أن يقوم بتشجيع الديمقراطيين المسيحيين على الامل فى العودة الى الوسط اليسار • وكذلك على الديموقراطيين المسيحيين ، ان يعطوا الاولوية لمكافحة التضخم على الميزة السياسية فى الالتجاء الى الشيوعية دون اتاحة الفرصة لهم لاضفاء شرعية على هذا التعاون • واخيرا على كل من الجماعة الاوروبية والولايات المتحدة ، أن تعطى الاولوية للمصلحة السياسية فى الحفاظ على المجتمع الايطالى واقتصاده ، وعلى الاقل أن توليه نفس الاهتمام الذى توجهه لاحتياطاتها الاستراتيجية ومعارضتها الايديولوجية • وفى النهاية ، يحذر الكاتب من الابقاء على ما يسميه سياسة « الحل الوسط الزاحف » اذ يرى أنه سيؤدى اما الى حل وسط تاريخى على الصعيد الاوروبى أو الغربى ، واما انه ستحل محله عزلة وانهيار لايطاليا فى المستقبل •

٣ ـ العلاقات بين دول البلقان والاستقرار فى شرق المتوسط لادور شتينباك • ويرى الكاتب ان الاستقرار والامن فى البحر المتوسط يهددهما الصراع العربى الاسرائيلى وأزمة قبرص ، وبالتالى يرى ضرورة دعم التعاون الاقليمى بين الدول المعنية بالمنطقة كعامل هام للاستقرار فى شرق البحر المتوسط •

واخيرا اختص الجزء الثالث بالعوامل الداخلية والخارجية التى تقوم بدور ما فى منطقة البحر المتوسط ، وسواء كانت هذه العوامل تساعد على الاستقرار ، أو تثير التأزم فى المنطقة ، وبصفة خاصة علاقات دول جنوب أوروبا بالجماعة الاقتصادية الاوروبية • واهم الدراسات فى هذا المجال ، كانت الاتية :

١ ـ « بعض الافكار عن امكانيات التصنيع فى البحر المتوسط » ، وهى لروبيرتوا ليبونى • وفيها يستعرض الكاتب الاسس السياسية التى يمكن ان تؤدى الى تعاون بين دول البحر المتوسط على نحو يسفر عنه تقسيم دولى للعمل • فيرى أن الاستقرار السياسى والتكامل الاقتصادى والتعاون فى منطقة الشرق الاوسط ، لن يبقى كل منها مقصورا على المعونات المالية التى توزع فيما بين الدول العربية ، التى تشكل الجزء الاكبر من الاستثمارات فى هذه المنطقة ، بل سيمتد فى المستقبل الى المشروعات التى تؤدى الى تكوين رأس المال ، الى تصنيع الدول المعنية ، ومن جهة أخرى ، يلاحظ الكاتب ان هناك عوامل تحث الدول المنتجة على الاستثمار فى الدول الصناعية ، اذ ترى الاولى من خلال ذلك ، وسيلة لممارسة نوع من الاشراف على التكنولوجيات الحديثة التى تتطلع اليها ، وكذا فتح الاسواق الصناعية لمنتجاتها فى المستقبل على المدى الطويل •

٢ ـ « سياسة الجماعة الاقتصادية الاوروبية ازاء دول جنوب القارة » وهى لجان سيوتيس وتعد وجهة نظر يونانية ازاء التحفظات التى ابدتها الجماعة الاوروبية حيال الطلب الذى تقدمت به اليونان للانضمام اليها • ويقوم الكاتب موقف الجماعة الاوروبية ، فيراه نابعا عما يسميه بالسياسة الشاملة التى وضعتها منذ البداية ، والتى ترفض عضوية الدول التى كانت تحكمها نظم

دكتاتورية ، وكان هذا وضع اليونان فى ذلك الوقت • ولكن بما ان الامور قد تطورت ، فان الكاتب لا يجد مبررا لتحفظ دول الجماعة ازاء عضوية اليونان ، وهو يطالب باعادة النظر فى هذه السياسة الشـاملة ، بالاعتراف بالوضع الجديد الذى اصبحت عليه اليونان ، ثم يميز الكاتب أيضا بين وضع اليونان التى تتفاوض حاليا للدخول فى الجماعة الاوروبية ، وبين الدول الاوروبية التى لم تتقدم بعد بطلب العضوية فيها ، ليؤكد فى النهاية ما كتبته صحيفة بريطانية ، من أن الجماعة الاقتصادية الاوروبية ليست ناديا مغلقا على اعضائه ، بل يجب ان يفتح أبوابه أمام عضويات جديدة » •

٣ ـ « النظـم التجـارية التفضيليـة والتنميـة الاوروبية مع الدول الاخرى ، نيلاحظ مثلا ان اتفاقية الاقتصادية » وهى (ج • ن • يانوبولوس وتستعرض هذه الدراسة الاتفاقيات التى عقدتها الجماعة الاقتصادية للمشاركة بين دولة نصف صناعية والجماعة ، تؤدى الى انعكاسات على صعيد المبادلات التجارية وهى تختلف عند الدولة المعنية عما هى بالنسبة للجماعة ؛ ويطالب الكاتب ايضا من الجماعة ، اعادة النظر فى سياستها على نحو يضمن المعونة المناسبة للدول الاقل تصنيعا فى القارة الاوروبية • ■

[٤] مؤتمـر القمـة الافـريقى العـربى الأول

القـــــاهرة (٧ ـ ٩ مـارس ١٩٧٧)

أحمـد يوسف القرعى

شهدت القاهرة انعقاد مؤتمر القمة الافريقى العربى الاول فيما بين ٧،٩ مارس الماضى بعد مشاورات واتصالات بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، استمرت نحو ٣٠ شهرا أى منذ توجيه الدعوة لعقد هذا المؤتمر من قبل مؤتمر القمة العربى السابع بالرباط فى أكتوبر ١٩٧٤ ولقد سبق انعقاد المؤتمر اجتماعات المؤتمر الوزارى الافريقى العربى فى دورته الثانية فيما بين ٣و٦ مارس •

ولاشك ان مجرد انعقاد المؤتمر فى موعده يعد نجاحا اوليا فى حد ذاته ، ومما اكد هذا النجاح تخطى المؤتمر للتحديات المتعددة والمتنوعة التى واجهته قبل وخلال انعقاده ، هذا فضلا عن صدور وثائق المؤتمر التى تضمنت أقوى صياغات فكرية وسياسية جسدت ميلاد المجموعة الافريقية العربية أو الافرو عربية أما ردود فعل المؤتمر وانعكاساته على المستوى الدولى فلا يتسع المجال هنا لرصدها وتحليلها ومن الاهمية فى هذا التقرير العاجل الاكتفاء بعرض وقائع المؤتمر والتعرف على وثائقه الاساسية •

وقائع الدورة الثانية للمؤتمر الوزارى الافريقى العربى ٣٠ ـ ٦ مارس ١٩٧٧ ••

بدأ مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية والافريقية فى دورته الثانية اعماله بجلسة علنية مساء ٣ مارس فى القاعة الرئيسية لمبنى الاتحاد الاشتراكى العربى بالقاهرة بحضور وفود جميع الدول العربية والافريقية ماعدا وفد مالاوى الذى أعتذر وافتتحت الجلسة الاولى برئاسة كل من وزير خارجية تونس بوصفه رئيس مجموعة الاثنى عشر العربية ووزير خارجية توجو « بوصفه رئيس مجموعة الاثنى عشر الافريقية ، وبحضور السكرتير العام الادارى لمنظمة الوحدة الافريقية والامين العام لجامعة الدول العربية والقى كلمة الافتتاح اسماعيل فهمى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصرى « بوصفه وزير الدولة المضيفة » ثم القى وزير خارجية توجو كلمة المجموعة الافريقية وتلاه وزير خارجية تونس بكلمـة المجموعة العربية •

وعاد المؤتمر الوزارى الى الانعقاد فى جلسة مغلقة نظر خلالها عدة موضوعات اجرائية منها جدول الاعمال وقد أقره المؤتمر على النحو التالى « ١ » انتخاب هيئة المكتب « ٢» تنظيم أعمال المؤتمر « ٣» بحث تقرير لجنـة الاربعة والعشرين « العربية الافريقية » بشأن التعاون الافريقى العربى « ٤ » مشروع جدول اعمال مؤتمر القمة الافريقى العربى الاول « ٥» مايستجد من أعمال •

وبعد ان تنازلت مصر « باعتبارها الدولة المضيـفة عن الرئاسة لرئيس المجموعة العربية ، تقرر ان تكون

الرئاسة بالتناوب بين كل من رئيسى المجموعتين الافريقيتين والعربية ،وانتخاب مصر مقررا ، وبشأن تنظيم اعمال المؤتمر تم الاتفاق على تنظيم جلسات عمل المؤتمر بعقد جلسة صباحية « ١٠ـ١ ظهرا » واخرى مسائية « ٤ـ٧مساء » ، وتشكيل لجنة صياغة من أعضاء لجنة الـ ٢٤ ، على أن يقوم ممثل السنغال بعمل مقرر لجنة الصياغة •

واستأنف المؤتمر الوزارى اعماله بعقد اجتماعه الثالث مساء ٤ مارس برئاسة ممثل تونس ونظر البند الخاص بتقرير لجنة الـ٢٤ ، والتقرير يضم وثيقتين اساسيتين هما مشروع الاعلان السياسى ، تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الافريقى العربى المشترك • وعلاوة على هاتين الوثيقتين احالت لجنة الـ ٢٤وثيقةبعنوان « المهمة العاجلة لتطبيق برنامجالتعاون العربى الافريقى » التى مؤتمر وزراء الخارجية ، كانت لجنة الاثنى عشر الافريقية قد احاطت لجنة الاثنى عشر العربية علما بها • وتقرر ان يناقش المؤتمر وثائق تقرير لجنة الـ ٢٤ كل وثيقة على حدة •

وبدأ المؤتمر الوزارى أولا بمناقشة مشروع الاعلان السياسى واقترحت بعض الوفود تعديلات مكتوبة احالها المؤتمر الى لجنة الصياغة للنظر فيها ثم ناقش المؤتمر وثيقة تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الافريقى العربى واحال المؤتمر الوثيقة مع التعديلات التى رغبت بعض الوفود ادخالها الى لجنة الصياغة التى قامت باعادة مناقشتها فى جلسة مطولة وادخلت عليها التعديلات المطلوبة •

وعقد المؤتمر اجتماعه الرابع فى الخامس من مارس وفى البداية قدم ممثل الكاميرون الاقتراح المقدم من تانزانيا بشأن بعض التدابير المتعلقة بالتعاون الافريقى العربى فى المجال المالى ، وقال انه لم يكن بوسع المجموعة العربية اقرارها فى لوساكا فى يناير ١٩٧٧ ذلك أنه لم يكن لديها تفويض بذلك • ورد رئيس المجموعة العربية ، قائلا أن مجموعته بحثت الوثيقة وأعدت ورقة تتضمن التدابير اللازمة لتحقيق التعاون الاقتصادى المالى ، وقام الامين العام المساعد للجامعة العربية بتلاوة الورقة التى تضمنت عشر نقاط للتعاون فى المجالين المالى والاقتصادى • ثم اعلن رئيس المجموعة العربية ان مجموعته قررت منح ٥ ملايين دولار أمريكى الى لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا •

وفى الاجتماع الخامس للمجلس الوزارى فى ٦ مارس استهل المؤتمر أعماله بتبنى ورقة التعاون المالى والاقتصادى التى تقدمت بها المجموعة العربية •وقرر المؤتمر أن يجرى الامين العام الادارى لمنظمة الوحدة الافريقية وامين عام جامعة الدول العربية ورئيس البنك العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا والامين التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا مشاورات فيما بينهم حول أساليب تنفيذ هذه الخطة لا سيما فيما يتعلق بالنقاط ٣ ، ٤ ، ١٠ من الوثيقة •

كما أقر المؤتمر مشروع الاعلان السياسى كما قدمته لجنة الصياغة فيما عدا تعديلات طفيفة ادخلت عليه اثناء الجلسة لتقوية نصوصه • وجاء أهم تعديل من وفد بنين ويتضمن مزيدا من الادانة لاسرائيل « كما يدين المؤتمر السلطات الاسرائيلية لتماديها فى تغيير الظروف الجغرافية والسكانية فى الاراضى العربية المحتلة وانتهاكها للقانون الدولى ويطالب بأن تتوقف اسرائيل عن اتخاذ هذه التدابير » •

ثم تلى مقرر لجنة الصياغة « ممثل السنغال » مشروع تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الافريقى العربى فى صياغته النهائية ، وحظى بموافقة المؤتمر ، ثم انتقلت المناقشة الى مشروع جدول أعمال مؤتمر القمة وقد تضمن ما يلى : ١ ـ افتتاح الدورة • ٢ ـ انتخاب هيئة المكتب • ٣ ـ اقرار مشروع جدول الاعمال • ٤ ـ تنظيم العمل • ٥ ـ النظر فى توصيات مؤتمر وزراء الخارجية الافريقى العربى « أ ـ اعلان وبرنامج العمل للتعاون الافريقى العربى • ب ـ اعلان التعاون الاقتصادى والمالى الافريقى العربى • جـ ـ تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الافريقى العربى • د ـ الاعلان السياسى » ٦ ـ ما يستجد من أعمال •

وقائع مؤتمر القمة الافريقى العربى الاول « ٧ ـ ٩ مارس »

بدات اجراءات انعقاد المؤتمر بكلمة من الهادى نويرة رئيس وزراء تونس بوصفه رئيس الدورة الحالية لجامعة الدول العربية ، واقترح فيها اسناد رئاسة المؤتمر الى الرئيس محمد أنور السادات ، ولقى الاقتراح موافقة اجماعية ، وتقدم الرئيس السادات والقى كلمته قبل أن يعطى الكلمة للسيوجار رام غلام رئيس وزراءموريشيوس بوصفه رئيس الدورة الحالية لمنظمة الوحدة الافريقية ثم القى الهادى نويرة رئيس الدورة الحالية لجامعة الدول العربية كلمته • وأعطيت الكلمة بعد ذلك لوليام اتيكى السكرتير العام الادارى لمنظمة الوحدة الافريقية ، ثم لمحمود رياض الامين العام لجامعة الدول العربية •

وفى الجلسة الثانية لمؤتمر القمة « مساء ٧ مارس» انتخب المؤتمر رئيس وزراء تونس ورئيس وزراء موريشيوس نائبين للرئيس ، واختير وزير خارجية توجو مقررا للمؤتمر •

وبدأت الجلسة الثالثة صباح ٨ مارس ١٩٧٧ والقيت خلالها عدة كلمات من الرئيس الاوغندى ، الرئيس السورى ، رئيس زامبيا ، وزير خارجية الكويت ، ملك الاردن • وأحاط الرئيس المجتمعين علما برسالة تلقاها من امير قطر يعلن فيها المساهمات التالية دعما للتعاون الافريقى العربى :

١ ـ مضاعفة مساهمة قطر فى المصرف العربى للتنمية الاقتصادية لافريقيا الى ٤٠ مليون دولار ·

٢ ـ المساهمة بخمسة ملايين دولار فى بنك التنمية الافريقى ٣ ـ المساهمة بثلاثة ملايين دولار للجنة التنسيق لتحرير افريقيا ٤ ـ المساهمة بمليونى دولار لدراسة الجدوى حول مشاريع التنمية والهياكل الاساسية الافريقية ٥ ـ المساهمة بخمسين مليون دولار لمشاريع الانماء فى افريقيا عن طريق مصرف قطر الوطنى ·

وعقب هذا الاعلان القيت كلمات من قبل رئيس وزراء المغرب ، وزير خارجية دولة الامارات ، وزير خارجية غانا ، رئيس جمهورية لبنان ، ممثل بنين ·

وعقد المؤتمر جلسته الرابعة مساء ٨ مارس وكانت جلسة علنية القيت اثناءها كلمات من وزير خارجية ليبيا ، وزير خارجية ليبريا ، ممثل اثيوبيا ، ممثل موزمبيق ، وزير خارجية مدغشقر ، نائب رئيس جمهورية الكومور ، وزير العلاقات الخارجية فى غينيا الاستوائية ، نائب رئيس جمهورية كينيا ، وزير خارجية افريقيا الوسطى ، رئيس جمهورية فولتا العليا ، ثم ممثل حركات التحرير الافريقية ·

وبدات الجلسة الخامسة صباح التاسع من مارس مغلقة وفيها تمت الموافقة على جدول الاعمال · ثم قام مقرر المؤتمر « وزير خارجية توجو » بتلاوة تقرير المؤتمر الوزارى الافريقى العربى الثانى الى المؤتمر · وبعد ذلك قرأ رسالة موجهة من المؤتمر الى رئيس جمهورية بنين تضامنا مع شعبها بنين وادانة العدوان الذى تشنه الامبريالية على هذا البلد الشقيق ·

اما بالنسبة للبند خامسا من جدول الاعمال الذى يتضمن توصيات المؤتمر الوزارى باعتماد وثائق المؤتمر فقد وافق المؤتمر عليها وقام الملوك ورؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود بتوقيع الاعلان السياسى ، وبرنامج عمل التعاون العربى الافريقى · وتلا هذا القاء كلمة من الرئيس الصومالى ، والرئيس السودانى ثم رئيس الكاميرون · وبعد ذلك احيط المؤتمر علما بدعوتين من جانب السودان واوغندا لاستضافة مؤتمر القمة الافريقى العربى الثانى · ثم القى الرئيس السادات خطابا فى نهاية المؤتمر

وثائق المؤتمر :

ثمة اربع وثائق اساسية صدرت عن مؤتمر القمة الافريقى العربى الاول هى : ١ ـ اعلان وبرنامج عمل التعاون الافريقى العربى ٢ ـ اعلان التعاون الاقتصادى والمالى الافريقى العربى ٣ ـ تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الافريقى العربى ٤ ـ الاعلان السياسى ·

« راجع نصوص هذه الوثائق ص ٢٣٦ من هذا العدد »

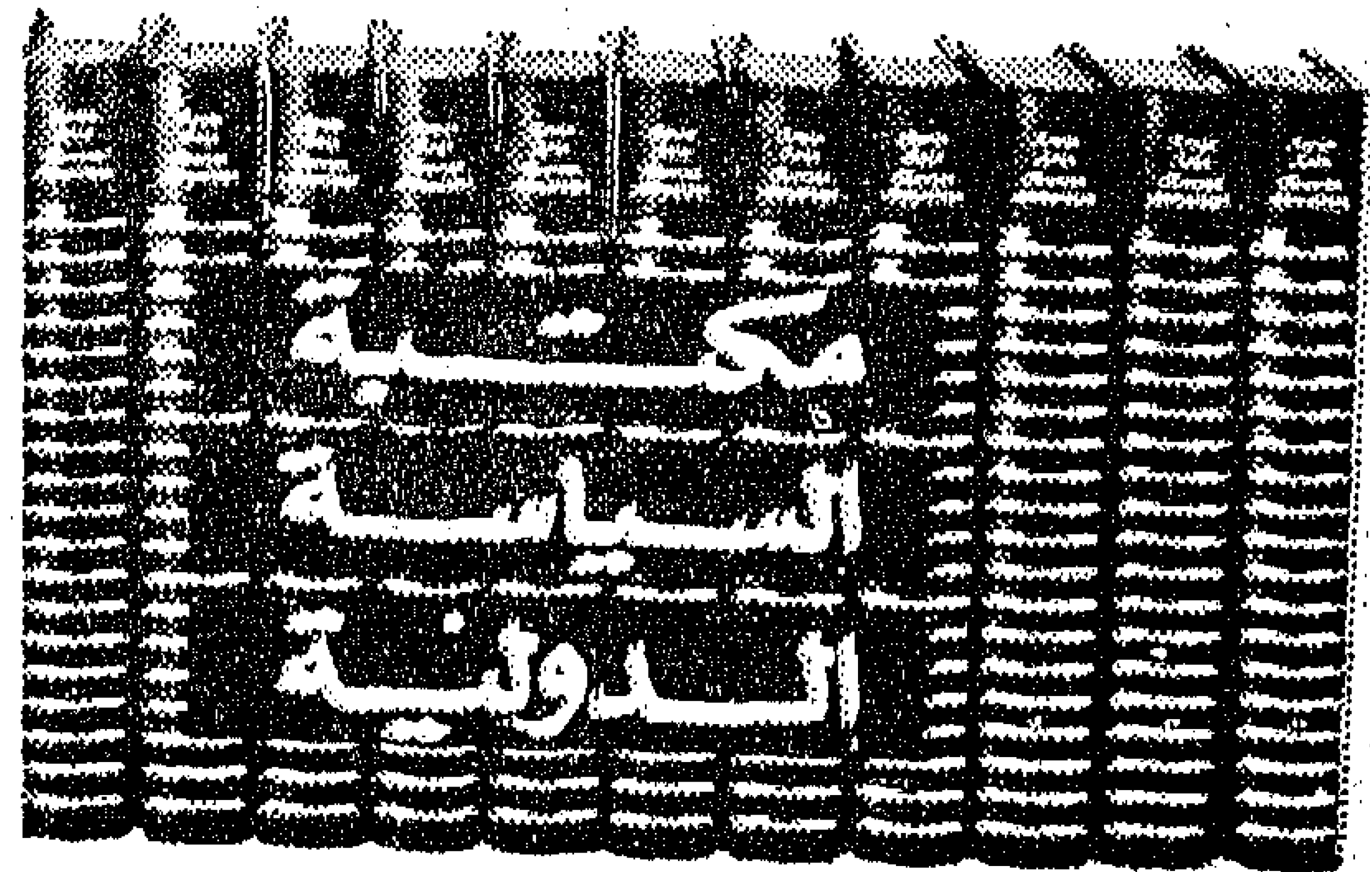
والوثيقة الاولى ، اعلان وبرنامج عمل التعاون الافريقى العربى تعرف حاليا باسم اعلان داكار وكان المؤتمر الوزارى الافريقى العربى الاول المنعقد بداكار فى ابريل ١٩٧٦ قد اقر هذه الوثيقة واصدرها مؤتمر القمة بالقاهرة · والوثيقة تتضمن مبادىء التعاون الافريقى العربى ومجالات هذا التعاون السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والاعلامية ·

والوثيقة الثانية وهى اعلان التعاون الاقتصادى والمالى الافريقى العربى ، ترسم خطة متكاملة طويلة المدى للتعاون فى المجال الاقتصادى والمالى ، وحددت ترتيبات هذا التعاون فى عشر نقاط · والوثيقة على حد تعبير وزير خارجية الجزائر ـ لاتتضمن اية ارقام لان مدلول الارقام مهما كانت لا تعبر بالقدر الكافى عن المبادىء والنوايا الحقيقية ذات المدى الطويل » ·

والوثيقة الثالثة وهى تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الافريقى العربى ، هى اساسا وثيقة تنظيمية اعطت للتعاون الافريقى العربى شكله التنظيمى وقد تضمنت الوثيقة الاجهزة والمؤسسات التى تتيح تطبيق التعاون وفضلا عن مؤتمر القمة الذى يعقد كل ثلاث سنوات ، والمؤتمر الوزارى « الذى يعقد كل ١٨ شهرا » نصت الوثيقة على الاجهزة التالية : ١ ـ اللجنة الدائمة ٢ ـ مجموعات العمل واللجان المتخصصة ٣ ـ لجنة التنسيق ٤ ـ محكمة أو لجنة خاصة للمصالحة والتحكيم · وحددت الوثيقة تكوين وصلاحيات وسير العمل فى كل من الاجهزة بما يتيح تطبيق كافة بنود التعاون الافريقى العربى ، كما وردت فى اعلان وبرنامج عمل التعاون الافريقى العربى « الوثيقة الاولى » · ولضمان تسيير الاجهزة التنفيذية سالفة الاشارة اليها فقد تقرر انشاء صندوق خاص لهذا الغرض ·

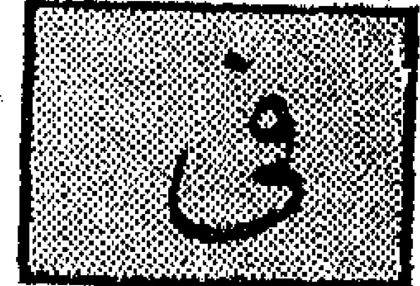
اما الوثيقة الرابعة وهى الاعلان السياسى فهى تعرف حاليا باسم اعلان القاهرة السياسى · والوثيقة تجسد الافكار التى تم التعبير عنها فى اعلان داكار وبعض المقترحات التى قصد بها تعزيز الجبهة الموحدة بين شعوب المجموعتين الافريقية والعربية فى نضالهما المشترك من اجل التحرير والتنمية ·

وختاما ·· فان المؤتمر لم يكن نهاية مطاف بل بداية عمل جديد ارست وثائق المؤتمر معالمه ومجالاته ومبادئه · وتشير الدلائل الى ان هذه الوثائق لن تبقى حبرا على ورق ·



الجـــزائـر بين الثقـــافـات والثـــورة

— BRANO ETIENNE
— L'ALGERIE CULTURES ET REVOLUTION
— EDITION DU SEVIL
— PARIS, 1976.



حديث صريح مع الاستاذ الدكتور برونو ايتين ، سألته : « ماهى اتجاهاتك السياسية ؟ أيسارى أنت أم شيوعى أم وسطى ؟ »

فضحك قائلا : « لو قرأت الكتاب الذى ألفته عن « الجزائر بين الثقافات والثورة » ، فانك ستجد الاجابة عن سؤالك » .

وقد قرأت كتاب برونو ايتين عن الثورة فى الجزائر ، فوجدت أنه ليس منحازا لا الى اليسار أو الى اليمين ، بقدر انحيازه للعرب عامة والجزائر خاصة ، الى درجة أن انحيازه هذا أفقده بعض الموضوعية التى تعد من ركائز الفكر الغربى الأوربى . ولكن كما يقول المؤلف فى أكثر من موضع فى كتابه ، انه يريد ان يتخطى بعض ركائز هذا الفكر الاوربى الغربى ، لانه بهذا التخطى فقط ، يستطيع أن يفهم الواقع الجزائرى خاصة ، والواقع العربى عامة .

واذا كان المؤلف فهم الواقع الجزائرى ، لانه عاش فيه وتفاعل مع ثورته ، فانه أقل دراية بالواقع العربى عامة ، والواقع فى المشرق العربى خاصة . فليس صحيحا أن أول تأميم سياسى ذا مغزى قد تم فى الجزائر ، بل ان أول تأميم سياسى هز العالم ، تم عندما أممت مصر شركة قناة السويس ١٩٥٦ . الا أن هذه الملاحظة ثانوية ، لو قورنت بالملاحظة التالية ، ألا وهى أن من بين مئات المؤلفات والدراسات التى تعرض لها المؤلف ، واستند اليها فى تحليلاته ، لم نجد مرجعا واحدا ، قد كتب فى المشرق العربى ، مع أن هناك عشرات وعشرات من المؤلفات والدراســات ، كتبت بأقلام عربية ، وتعرضت لقضايا المغرب العربى عامة ، وقضايا الجزائر خاصة ، بيد ان المؤلف لم يشر ولو الى واحدة منها .

انني لا أدعى أن هذه الدراسات ضرورية لفهم قضايا الجزائر ، ولكنها تعطى نظرة شرقية للقضايا الجزائرية ، لابد من الرجوع اليها لو أريد مقارنة التجربة الجزائرية ، بالتجارب العربية الاخرى كالتجربة المصرية أو السورية .

وينقسم الكتاب الى ثمانية فصول . وتقع الفصول الخمسة الاولى فى نحو مائتى صفحة ، وتتعرض للاوضاع الداخلية للجزائر ، فيقدم لنا الكاتب تحليلا دقيقا للبيروقراطية الجزائرية ، وآخر لقضايا التعليم فى الجزائر ، وثالثا لمشكلات الاشتراكية . ولئن كانت هذه الفصول تتسم بالعمق والاصالة ودقة التحليل ، فان تحمس المؤلف للتجربة الجزائرية ، يجعله يبرز كثيرا من ايجابياتها ، ويخفف كثيرا من سلبياتها .

أما الفصل الاخير من الكتاب ، فيختص بالسياسة الخارجية الجزائرية ، وان كان المؤلف يؤكد انه ليس من اهدافه معالجة الدبلوماسية الجزائرية ، بقدر ما يرمى الى ابراز العلاقة الوثيقة بين التجربة الثورية الجزائرية والاستراتيجية الخارجية الجزائرية .

ونرى أن المؤلف قد أهمل في دراسته ، بعض جوانب السياسة الخارجية الجزائرية ، مركزا تحليلاته على معركة الجزائر من اجل استتباب النظام الاقتصادى الجديد ، ناسيا او متناسيا قضايا خارجية خطيرة تهدد ، في رأينا ، مصير الثورة الجزائرية ، ومنها المواجهة بين الجزائر والمغرب سنة ١٩٦٣ ، او المواجهة الجديدة بين الجزائر والمغرب سنة ١٩٧٦ بخصوص الصحراء الغربية . ولم يشر المؤلف الى هاتين القضيتين الا في بضعة اسطر ، كذلك لم يتكلم عن دور الجزائر في القضية الفلسطينية ودور الجزائر في القارة الافريقية ، ومساعدتها لحركات التحرير الافريقية ، على الرغم من العلاقة الوثيقة بين تلك القضايا والثورة الجزائرية .

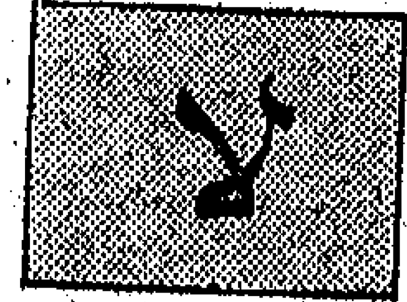
وقد يرد علينا المؤلف ، بأن كتابه خاص بالقضايا الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للثورة الجزائرية ، وانه لم يعالج السياسة الجزائرية الخارجية الا لابراز تأثرها وتأثيرها على الثورة الداخلية : ونرد بدورنا بأنه عالج في نحو ٦٠ صفحة ، اى ربع الكتاب تقريبا ، موضوعات تتعلق بصميم السياسة الجزائرية الخارجية ، ولم يتصد للقضايا الخارجية التى سوف تؤثر كل التأثير على الثورة الجزائرية .

ان هذه الملاحظات التى تصدر من أحد أبناء المشرق العربى ، لا تقلل من أصالة الكتاب . وأملنا ان تتاح للاستاذ الدكتور برونو ايتين ، الذى يعتبر من العلماء الشباب فى العلوم السياسية المهتمين بالشئون العربية ، الفرصة للعمل فى عواصم المشرق العربى ، حتى تتوازن نظرته المغربية للامور العربية بنظرة مشرقية ، وفى ظل هذا التوازن المنشود ، يستطيع ان يكتب لنا مزيدا من الدراسات المتعلقة بالعالم العربى ، ويعرف القارىء الاوربى بقضايا العالم العربى وآلامه وآماله .

د. بطرس بطرس غالى

مناهج دراسة العلاقات الدولية

CHARLES BOSSON
APPROACHES TO THE STUDY OF INTERNATIONAL RELATIONS
VAN GORCUM & COMP. N.V.
ASSEN, 1972.



يخفى ان جهودا اكاديمية مكثفة ، قد بذلت خلال السنوات العشرين الاخيرة ، وبصفة خاصة فى الولايات المتحدة ، لارساء دعائم نظرية عامة للعلاقات الدولية . على أن هذه الجهود لم يقدر لها أن تصل الى غايتها المرجوة بعد ، بفعل العديد من المصاعب والعراقيل التى ما تزال تعترض طريقها . ويرجع ذلك فى الاساس ، الى الطبيعة الديناميكية المتناهية التعقيد للكثير من ظواهر العلاقات الدولية ، فضلا عن تداخل هذه الظواهر مع بعضها بعضا ، مما يجعل من محاولة فصل بعض العوامل الدافعة اليها أو المسببة لها ، أو تثبيتها ، أو تحييدها ، أمرا غير ممكن من الناحية الواقعية . ومن ثم ، فان غاية ما أمكن التوصل اليه حتى الان ، هو تحديد بعض المداخل أو المنطلقات التى تكون فى مجموعها عدة نظريات محدودة ، لم تسمح طبيعتها حتى الان بادماجها فى نطاق نظرية عامة شاملة ، يمكنها أن تفسر لنا الدوافع المحركة للسلوك الدولى والمصادر التى ينتج عنها ، او توفر لنا الادوات والمقاييس التى يمكننا ، عن طريقها ، التنبؤ باتجاهات هذا السلوك بأكبر قدر ممكن من الدقة والتحديد .

وكتاب الدكتور تشارلس بوسون ، عضو معهد دراسات الصراع الدولي التابع لجامعة جرونجن بهولندا ، هو احد تلك المحاولات التي ترمي الى تصميم اطار واقعي ومقبول لنظرية عامة في العلاقات الدولية . وبصورة مبدئية ، فان قيمة هذا الكتاب لاترجع الى انه ينفرد عن غيره من المراجع التي تبحث في نفس الموضوع بعمق اكبر في المعالجة ، أو بنظرة ابتكارية مستحدثة فـي التحليل ، ولكن لانه ينقل الينا فكرة عن المجهود الذي يبذل داخل الاقسام ومراكز البحث المتخصصة في الجامعات الاوربية ، وصولا الى نتيجة مرضية على نفس الطريق .

والكتاب في الاصل ، كان بحثا تقدم بـه المؤلف الى الجمعية الهولندية للعلاقات الدولية ، ثم أدخل عليه بعض المراجعة والتغيير خلال الفترة التي أمضاها كأستاذ باحث بجامعة سيدني باستراليا . وفي تقديمه لهذا البحث ، يقول دكتور رولينج رئيس معهد دراسات الصراع بجامعة جرونجن ان بوسون يحاول في دراسته هذه أن يحقق نوعا من الارتباط المنطقي أو التماسك العضوي بين الكثير من الاراء والنظريات المتضاربة ، وهو عندما يمحص هذه النظريات ويحللها من مختلف أبعادها وجوانبها ، فانه يكشف في نفس الوقت عن بعض الاخطاء الجسيمة التي ترددت فيها ، وبالتالي فانه يضع كل واحدة من هذه النظريات في حجمها الحقيقي ، بعيدا عن الاهمية المفتعلة التي عادةما ينسبها اليها انصارها ومجندوها . ويخلص رولينج من ذلك الي القول بان هذه الدراسة تمثل اضافة قيمة علي طريق وضع أساس متوازن لنظرية عامة للعلاقات الدولية .

يقول المؤلف في بدايه الدراسة ان نقطة البدء في تحليله ، تتشكل من اعتبارين رئيسيين : أولهما ينصرف الي محاولة الكشف عن طبيعة الصعوبات التي تحول دون تصميم نظرية عامة مقبولة للعلاقات الدولية . وأما ثانيهما ، فانه يركز علي محاولة اجراء مسح او حصر للفروض والمفاهيم النظرية غير المتنازع عليها بين اساتذة العلاقات الدولية ، والانطلاق منه الى البحث في امكانية التوفيق بينها بحسب ما تقتضيه ضرورات التكامل المنطقي . ومن هنا نكون قد وضعنا اقدامنا ، كما يقول ، علي بداية الطريق الصحيح .
وتاسيسا علي ما سبق ، يذكر ان دائرة التحليل يجب أن تضيق الى الحد الذي نقدر معه على استقراء ما يحدث داخلها من تفاعلات وردود أفعال ونماذج لسلوك . الخ ، او بمعنى آخر فانه يقول ان هناك بعض جوانب التعامل الدولي التي يمكن ان تعتبرها روتينية .. وهذه يتعين فصلها عن دائرة التحليل ، لانها تدل علية في الوقت الذي لا تعمق فيه من تفهمنا للظواهر الحيوية التي تتضمنها هذه العلاقات . وعلي ذلك ، وكما يرى ، فان التحليل يجب ان يتمركز حول عدد من القضايا المحورية التي يمكننا ان نطرح بشأنها مختلف التساؤلات ، ثم من بين الاجابات التي نحصل عليها ، يمكننا ان نحقق شكلا ما من اشكال النماذج او الترابط فيما بينها ، وحينئذ نكون قد وفقنا في ولوج أقصر الطرق وأكثرها مباشرة نحو الهدف النهائي ، وهو وضع نظرية عامة للعلاقات الدولية .

وعندما يستعرض بوسون بعضا من تلك المصاعب التي تكتنف الجهود والمحاولات الراهنة ، فانه ينفذ الى صميم المشكلة ، عندما يقرر أن أساتذة العلوم الاجتماعية عموما ، ومن بينهم اساتذة العلاقات الدولية بالطبع قد اقترفوا خطيئة لاتغتفر ، عندما تطرفوا في استخدام النظرية الرياضية بصورة يغلب عليها الافتعال ، وكذلك اندفاعهم الى معاملة الظواهر الاجتماعية والانسانية على نسق الظواهر الطبيعية والبيولوجية ، قبل أن يختبروا مسبقا مدى امكانية تلاؤم هذه النظريات الرياضية والطبيعية مع كنه الظواهر الاجتماعية التي يحاولون تفهمها بدرجة أكبر من الشمول والتعمق . ويستطرد ، أن أساتذة العلوم الاجتماعية شغلوا تماما بالفكرة التي استبدت بهم ، وسيطرت على منطقهم في التحليل والمعالجة ، والتي تتعلق بمحاولة الوقوف على
... و ... منتظم
في الكيفية التي تتفاعل بها هذه الظواهر الاجتماعية ، وذلك في الوقت الذى كانت فيه العلوم الرياضية والطبيعية التي هي أكثر ثباتا واستقرارا وانتظاما بطبيعتها ، قد هجرت هذا المفهوم الضيق، وتحولت باهتمامها الى المواقف غير المنتظمة وغير المستقرة ، تبحث فيها وتحاول ان تقف علا حقيقة الاسباب التي تحول دون استقرارها وانتظامها .

ويضغط بوسون على الحقيقة السابقة ــ التي نقرة عليها تماما ــ فيقول انه بالرغم من الطفرة الهائلة في أبحاث النظرية الرياضية الاجتماعية ،

والدقة البالغة فى طرق اعداد النماذج والمعادلات ، الا أن هذا لم يدعم من مقدرة هذه النظرية على التنبؤ بمجريات السلوك الانسانى الذى مايزال غير قابل للقياس والتحديد بصورة نهائية وقاطعة . كما يخلص من ذلك الى نتيجة اخرى لاتقل اهمية ، وهى انه اذا كانت المادة التى يشملها التحليل ناقصة . فانفجوة الحقائق والبيانات هذه لايمكن تجاوزها بأسلوب التحليل الرياضى ، وحتى بافتراض أنه أمكن معالجة مثل هذا الموقف رياضيا ، فأن النتائج التى يتم التوصل اليها لا يمكن أن تكون دقيقة ، أو موثوقا فيها . ويضيف وهذا مهم — ان تحليل مواقف العلاقات الدولية لابد أن يشتمل على قدر من الخيال الانسانى الذى لايمكن أن يتجمد وفى حدود صيغ ونماذج ميكانيكية ضيقة .

بعد ذلك يتطرق بوسون الى مناقشة المناهج المتبعة فى دراسة العلاقات الدولية ، وهو يقسمها الى مناهج تقليدية ، واخرى حديثة او معاصرة .

وأول هذه المناهج التقليدية فى رأيه ، هو المنهاج الذى يركز بشدة على التاريخ الدبلوماسى والعسكرى للدول ، وهو أقرب لان يكون منهاجا وضعيا فى طبيعته . وأصحاب هذا المنهاج يعتقدون فى قدرته على التوصل الى نظرية عامة للعلاقات الدولية ، بادعائهم أن كتابة هذه المادة التاريخية لا تتم اعتباطا ، وانما تخضع للقواعد والاصول العلمية ، ومن ثم فان ما يصلون اليه من أحكام واستنتاجات من خلال هذا العرض التاريخى ، يصلح لان يتخذ اساسا فى تقسيم المواقف التاريخية ذات الخصائص المشابهة .

ويعطى المؤلف مثالا بارزا لتطبيقات هذا المنهاج بما فعله المفكر والمؤرخ والدبلوماسى الانجليزى ا . أ . ه كار ، عندما أرخ للفترة الواقعة بين الحربين العالميتين الماضيتين ، وأطلق على دراسته « العلاقات الدولية بين حربين عالميتين » .

ومن الانتقادات التى توجه الى هذا المنهج فى الكتابة والمعالجة ، هو أنه عادة ما يصبح مجرد تجميع لما هو متاح من الوقائع والبيانات والوثائق وقد تغيب عن صورة المعالجة ، حقائق على درجة بالغة من الخطورة مما ينال دون شك من سلامة الاستنتاجات والاحكام التى يصورها المؤرخون حول هذه المواقف .

وربما هذا هو ما دعا ريمون أرون ، أحد دعاة هذا المنهاج البارزين ، الى القول بأنه يصبح من المتعذر الوصول الى أحكام موثوق بها فى العلاقات الدولية ، ما لم تخضع الحقائق المتاحة لتحليل تاريخى اجتماعى ، ويقصد بذلك ان يقوم الباحث بترتيب هذه الوقائع فى سياق تسلسلها التاريخى الطبيعى ، ومن ذلك ينطلق الى تحليلها وتمحيصها فى نطاق بعض المفاهيم المحددة ، لان ذلك وحده هو الذى يخلع على المادة التاريخية مضمونها ومغزاها . وعليه ، فان مهمة المؤرخ فى تصوير أرون ، يجب ألا تنحصر فى مجرد سرد الوقائع ، وانما تكون بالنفاذ الى عمقها ، للوقوف على الاسباب التى تدفع اليها ، وتحديد الكيفية التى تتم عليها أو تتفاعل بها ، ومن هنا فهو يرى أن المؤرخ يجب أن تتوفر له بعض المعرفة الضرورية بعلم السياسة وعلم النفس والجغرافيا ، وغير ذلك من العلوم ذات الصلة بحركة التاريخ .

وبالرغم من هذا المفهوم المنقح أو المطور الذى يدعو اليه أرون فى معالجة المادة التاريخية ، الا أن بوسون لايقتنع بهذا المنهج الذى يقول عنه انه مهما كان دفاع أصحابه عنه واقتناعهم به ، الا انه سيظل بمثابة سرد عام للوقائع والاحداث ، فحقيقة ان معرفة الاحداث التاريخية الماضية تعد أمرا ضروريا لا يمكن الاستغناء عنه ، الا ان هذه المعرفة هى برغم كل شىء ، ليست أكثر من نقطة بداية أو مدخل الى التحليل .

أما المنهاج التقليدى الثانى فهو الذى يركز على الدبلوماسية كنقطة محورية للتحليل . ويعتمد تطبيق هذا المنهج على عدد من المصادر مثل : ١ — الذكريات الشخصية للقادة وزعماء الدول وأقطاب الدبلوماسية والحرب ، ممن قاموا بأدوار بارزة فى مواقف معينة . فهذه الذكريات قد تكشف عن بعض جوانب سرية لم تكن معروفة فى حينها للباحثين ، وبالتالى فانها تسد بعض الفراغ فى عناصر الصورة التى يحاول الباحث أن يصل الى الحقيقة من خلالها . الا أنه مما يعيب هذا المصدر ، أن تلك الذكريات قد لا تخلو من تحيزات أو مبالغات أو تضليل و افتعال مواقف لم تحدث فى الواقع .. الخ ٢ — المعلومات والحقائق التى تقوم بتجميعها أجهزة العمل الدبلوماسى حول مختلف المواقف الدولية . ومع ثورة الاتصالات والمعلومات الدولية ، فقد تطورت وسائل الحصول على هذه

الحقائق وتجهيزها وتحليلها وتصنيفها وتخزينها .
ويقول بوسون انه قد أصبح فى مقدور أى باحث أن يحصل على جانب كبير من هذه الحقائق الحيوية التى يمكن أن تستخدم كأساس للتحليل . ولكن يلاحظ على المعلومات التى تجمعها الاجهزة الدبلوماسية ، انها غالبا ما تغالى فى تركيزها على الامور السياسية أو الدبلوماسية ، وانها قد تغفل بعض الاعتبارات الاخرى ذات الطابع غير السياسى والتى قد يكون لها تاثير عميق فى موقف من المواقف ٣ – القيام بتحديد نماذج السلوك الدبلوماسى للدول باعتبارها الاطراف الفاعلة فى الدولى ، وايضا باعتبار ان ذلك يتمشى مع الافتراض الذى يقول ان النمط الدبلوماسى الخاص بكل دولة ، انما يعكس فى العادة الحقائق المتصلة بشخصيتها القومية وباوضاعها المتميزة . ومن هنا يستطيع الباحث أن يتعرف على طبيعة الديناميكات المحركة لسلوك كل دولة ، والتى تدفعها الى اظهار موقفها ازاء ما يجرى فى الساحة الدولية بصورة تختلف بها عن غيرها .
ثم يتكلم بوسون عن المنهاج الجغرافى الذى يعنى ببحث تاثير الموقع والموارد الطبيعية والتضاريس والمناخ والحجم السكانى على سلوك الدولة الخارجى ، وما اذا كان هذا السلوك يتجه الى العنف والصراع ، أو الى التعاون والتعايش أن يكون الاداة نحو تفهم العلاقات الدولية بكل ما تضمه من ظواهر معقدة ، وعلاقات متداخلة .

ومنه ينتقل الى الكلام عن المنهاج القانونى فيقول انه وان كان من المهم أن نبحث فى الاطار القانونى الذى يحيط بالعلاقات الدولية على أعتبار أنه يقرر الضوابط والمعايير القانونية التى تحدد ما يجب أن يكون عليه سلوك الدول فى مختلف العلاقات ، والتعهدات التى تدخل أطرافها فيها ، الا أن ما يعيب التقيد بهذا المنهاج فى البحث ، هو أن القانون الدولى يحاول أن يحقق وضعا مثاليا لا يمت بصلة الى ما يجرى على أرض الواقع .
ويقول المؤلف ان هناك من المفكرين من يذهبون الى حد انكار وجود المجتمع الدولى ، وهو المجتمع الذى ينظرون اليه على أنه ليس سوى مجموعات من المصالح والكيانات القومية المتميزة ، والتى تختلف وتتصارع أكثر مما تتفق . وبالاضافة الى ذلك ، فان هناك فريقا آخر من المفكرين ممن يتساءلون حول ما اذا كان هناك فى الواقع ما يمكن أن يسمى بالمجتمع الدولى الذى يعمل فى اطار قانونى ، وهم يقولون أنه ليس ثمة جهاز دولى مسئول عن التشريع لعلاقات هذه الدول ، وازالة ما قد يكون بينها من تنازع ، فضلا عن عدم وجود جهاز تنفيذى دولى لغرض هذا التشريع ، ومعاقبة الدول التى تخرج على ما يتضمن من مبادىء وقواعد واحكام .. الخ ، ومن ثم فان تركيز البحث فى حدود العامل القانونى وحده ، يصبح أمرا غير ذى معنى ولا يضيف كثيرا فى حد ذاته .

غير أن هذا الجانب القانونى لايجوز ، كما يقول بوسون ، تجاهله كلية . فالقانون يتولى مثلا تنظيم شروط دخول الدول الى المجتمع الدولى ، أو بمعنى آخر ، فهو الذى يقوم بتحديد واجباتها الدولية فى مقابل الحقوق والمزايا التى تحصل عليها من وراء عضويتها فى هذا المجتمع الدولى . ثم أن القانون الدولى هو الذى يعين شروط المسئولية الدولية ، وهو الذى يحدد الحالات التى يجوز فيها أستخدام القوة المسلحة ، وما اذا كان هذا الاستخدام يتمشى مع مبدأ حق الدفاع الشرعى عن النفس ، أم يندرج تحت بند التصرفات العدوانية التى يحظرها القانون ويعاقب عليها ، وهو أيضا الذى يعين وسائل التسوية السلمية للنزاعات الدولية ، من تحكيم الى توفيق ، الى وساطة ، الى اجراءات التسوية القضائية أمام المحاكم والهيئات الدولية المختصة .. الخ . وما دام أن لهذه القواعد والاجراءات وجودها فى الحياة الدولية ، فانها بالتالى يجب أن تكون موضع اعتبار .

وفيما يتعلق بالمناهج الحديثة فى دراسة العلاقات الدولية ، يشير بوسون أولا الى الاتجاه الذى يخص العوامل الاقتصادية بنصيب وافر من الاهتمام ، ويرجع ذلك الى أكثر من سبب ، ومن ذلك على سبيل المثال ، التاثير القوى للعامل الاقتصادى على السلوك الانسانى فالموارد الاقتصادية توجد دائما على حسالة من الندرة النسبية اذا ما قيست بالحاجات الانسانية اللا نهائية أو غير المحدودة . ومن هنا تشكل الفجوة الكائنة بين الحجم المتاح من الموارد المادية وبين الرغبات والتطلعات الاجتماعية ، قوة ضاغطة على المجتمعات الانسانية التى تختلف اتجاهها فى البحث عن حل للمشكلة من مجتمع لآخر ، فبعضها يتجه الى التوسع والتسلط والعدوان ، فى حين أن مجتمعات أخرى قد تركز على حلول ذاتية ، بدلا من

اتجاهها الى اخضاع الاخرين والسيطرة على مواردهم ، وفى حالات ثالثة يكون البحث عن الحل من خلال ترتيبات التعاون الاقتصادى الدولى ، وهكذا .

ومن ناحية اخرى نجد ان الدول الغنية نسبيا فى المجتمع الدولى ، تتوفر لها القدرة على التأثير فى الاخرين بشكل لا يمكن ان يكون متاحا فى ظل ضآلة الموارد الاقتصادية أو عدم كفايتها .

وعلى ذلك ، وكما يقول بوسون ، تتضح الصلة الوثيقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع ، ومن واقع هذا الارتباط فنحن لا نستطيع مثلا ان نستوعب كل الاسباب الدافعة فى اتجاه الصراع والحرب ، مالم نتفهم الخلفية الاقتصادية لهذه الصراعات ، وفى هذا يشير الى النظرية الماركسية التى تخلع على جميع الصراعات الدولية مضمونا اقتصاديا طبقيا ، وهى لا ترى هذه الصراعات ولاتفسرها الا فى اطار الحقيقة الاقتصادية وحدها .

وثمة اعتبار اخر يلمح اليه بوسون فى سياق عرض للاتجاه الاقتصادى الحديث فى دراسة العلاقات الدولية وهو أن هناك من بين دعاة هذا المنهاج ، من ينظرون الى العلاقات الدولية على انها ليست سوى مجموعات من الاسواق غير المتوافقة من حيث ظروفها والدوافع التى تؤدى الى قيامها وفلسفتها واسلوب عملها .. الخ ، الا ان هذه الاسواق ليست بمعزل عن بعضها بعضا ، ويقولون اننا اذا كنا نزال بعيدين تماما عن نظام السوق العالمية الواحدة ، فان التعامل الاقتصادى الدولى سيظل محكوما لفترة طويلة قادمة بالحقائق الناتجة عن وجود هذه الاسواق المحلية والاقليمية الضيقة . وبالتالى فانه لابد أن تكون هناك صراعات وضغوط ومنافسات ومشاكل مادامت لاتوجد اجهزة للتخطيط الاقتصادى المركزى على مستوى العالم بأسره .

ومن ذلك ينتقل الى عرض الاتجاه الاخر الذى يركز فى التحليل على المضمون السياسى للعلاقات الدولية . وقد تشعب هذا الاتجاه السياسى العام الى عدة اتجاهات فرعية .

فهناك أولا الاتجاه الذى يرى أن عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية ، يجب أن تكمن فى بؤرة هذه النظرية ، وهى تشكل فى اعتقادهم النواة التى يجب أن يتمركز حولها تحليل تصرفات الدول والبحث فى ردود أفعالها .. الخ ، ومن ثم ، فهم يعنون بشكل خاص بتحديد الكيفية التى تتخذ بها هذه القرارات ، وتعيين النماذج الاجرائية التى يتقيد بها عمليات التداول والتشاور والاتصال فى المراحل السابقة على اتخاذ القرار ، والمصادر التى تأتى منها المعلومات التى تبنى عليها القرارات ، وأساليب تمحيص هذه المعلومات ، واحتمالات التشويه التى تتعرض لها أثناء عبورها من مستوى تنظيمى الى مستوى آخر ، وصورة القرارات البديلة التى كانت متاحة أمام متخذ القرار والافتراضات التى أثبتت عليها كل منها ، والمؤشرات التى استخدمت فى الترجيح والمفاضلة ثم أخيرا تحديد موقع السلطة الذى يمتلك قوة اتخاذ القرار .. الخ .

ومن الامثلة البارزة لذلك الاتجاه كما يقول بوسون ، دراسة ريتشارد سنايدر عن عملية اتخاذ القرارات فى السياسة الخارجية . وفى رأى المؤلف ، فان هذا الاتجاه تشوبه بعض جوانب القصور الواضح ، ومن ذلك ان يغرق نفسه فى تفاصيل لاحدود لها ، وذلك لاستخلاص عناصر الصورة التى كانت قائمه فعلا ــ وهو أمر متشكوك فيه ــ امام متخذ القرار لحظة اتخاذه . وهو بهذا النقد يشارك ستانلى هوفمان اتجاهه الذى يقول انه بدلا من أن يقوم سنايدر بتبسيط الامر ، فانه انتهى بنا الى وضع بالغ التشابك والتعقيد .

ثم هناك الاتجاه الاخر المنبثق عن هذا الاتجاه السياسى العام ، والذى يركز على مبدأ الصراع كأساس لنظرية العلاقات الدولية ، ويأتى فى مقدمة الذين يمثلون هذا الاتجاه ، كوينسى رايت أستاذ العلاقات الدولية الامريكى المعروف . ولكن بوسون يرفض هذا الاتجاه الذى يعمل على حصر نظرية العلاقات الدولية فى نطاق هذا المفهوم الضيق ، لان الصراع لا يمثل فى رأيه الا جانبا واحدا من جوانب العلاقات الدولية ، ومواقف السياسة الدولية ليست كلها مواقف حرب وصراع ، وانما توجد الى جانبها علاقات من الصداقة والتعاون والاتفاق . وعلى ذلك فان نظرية عامة مقبولة للعلاقات الدولية ، لابد أن تكون أبعد وأشمل فى أفقها واهتماماتها من فكرة الصراع وحدها .

والى جانب الاتجاهين السابقين ، يوجد أولئك الذين تستهويهم فكرة توازن القوى كمحور ارتكاز لنظرية العلاقات الدولية . ويرفض المؤلف من جديد هذا المفهوم ، مبررا ذلك بأن التوازن عملية غير موضوعية وغير محددة ، فضلا عن أنه من غير المقبول الادعاء بأن كل الدول تعمل في اتجاه التوازن ، لان هناك دولا متحدية ، تستخدم قوتها في هدم الامر القائم أكثر مما تستغلها في الابقاء عليه . وهي في ذلك تكون مدفوعة بالرغبة في ارضاء تطلعاتها أو تنمية مصالحها .. الخ . ويضيف بوسون ان التوازن هو بطبيعته عملية تكتيكية بحتة ، ومن هنا فانه ليس أكثر من أداة من بين أدوات أخرى عديدة يقوم عليها السلوك الدولي ، وبذلك فانه لا يمثل نظاما دوليا مستقرا ومحدد المعالم والاركان ، وبما يجعل من الممكن التعرف على عناصره ومكوناته ، وعلى أنماط التفاعل التي تجري في نطاقه . وعلى ذلك ومادام انه مجرد اداة ، فان هذه الصفة لا تؤهله بالمرة لان يكون نواة نظرية عامة للعلاقات الدولية .

ولعل ذلك ــ كما يقول ــ هو ما دفع بآخرين من أمثال مورتون كابلان الى التركيز على تحليل العلاقات الدولية من خلال مفهوم النظم الدولية الرئيسية والنظم الفرعية المنبثقة عنها ، وينتقد بوسون هذا الاتجاه ويتهمه بالغموض وبالتجريد النظري المبالغ فيه ، ويقول ان ثمة تحفظات كثيرة تحول بينه وبين الاعتقاد في صلاحية هذا المدخل كاساس لنظرية عامة في العلاقات الدولية .

ثم يتعرض بعد ذلك لبعض الاتجاهات الحديثة الأخرى مثل :

١ ــ الاتجاه السيكولوجي في علاقته بالتوترات والصراعات الدولية ، وهو يركز على الاشكال والتصورات النمطية التي تحتفظ بها الدول عن بعضها بعضا ، والتي تؤدي الى مركبات من الكراهية ، أو انطباعات عدائية ، أو فجوات من عدم الثقة التي تضاعف من التوتر الذي قد يتفاقم الى نقطة الصراع المسلح . وهذا الاتجاه يتناقض في رأي بوسون مع الاتجاه الذي يدعو الى التوسع في تطبيق نظرية المباريات Jam Teory في تحليل المواقف الصراعية ، وهذه النظرية تقوم على افتراض أن الدول الاطراف في أي صراع يتحركون في مواجهة بعضهم بعضا ، تحركات عاقلة ومحسوبة ، وهذا الافتراض مبالغ فيه ، لان المواقف الصراعية . كما يقول بوسون ، مواقف انفعالية بطبيعتها ، وقد تلعب العاطفة فيها دورا أكبر مما يلعبه العقل .. الخ .

كذلك فان الاتجاه السوسيولوجي يعنى ببحث علاقة المشكلات السكانية بالصراع الدولي ، وهو يحلل هذه العلاقة من عدة زوايا مثل المشكلات الناتجة عن الهجرات السكانية ، ودور هذه الهجرات في تسهيل أو تعقيد عمليات الاتصال الدولي عبر الحواجز الثقافية والاثنولوجية المختلفة ، والمشكلات التي يخلقها وجود الاقليات العنصرية او الثقافية الخ ..

٢ ــ النظريات الاستراتيجية التي تبحث في أساليب ادارة الصراعات والازمات الدولية ، ودور المحالفات الدولية في صيانة توازن القوى ، والاعتبارات التي تحيط بعملية التساوم الذي يجري بين أطراف الصراع سواء في ظروف التهديد باستخدام القوة ، او في ظروف الحرب الفعلية نفسها ، وتحليل عملية الردع بمختلف عناصرها السيكلوجية والسياسية والاقتصادية والجغرافية الخ وتقويم التأثيرات الاختلالية الناتجة عن التغير في معادلات التسلح الاستراتيجي بين القوى الكبرى ، والبحث في استراتجيات نزع السلاح أو الرقابة على التسلح المختلفة ، وآثرها على مستقبل التوازن والاستقرار ، وغير ذلك من الامور . وفي كلمة فان هذا الاتجاه يحاول أن يتوصل الى نظرية عامة للصراع تكون المدخل الى نظرية عامة للعلاقات الدولية .

٣ ــ الاتجاه الذي يركز على نظرية الاتصالات الدولية ، وذلك بافتراض ان أي موقف دولي ما هو في حقيقته الأخيرة ، الا اتصالات تجري بين أطرافه . ومن هنا يصبح من الضروري تحليل مختلف عناصر عملية الاتصال هذه من حيث : الحقائق المتبادلة في الموقف والتي تشكل مضمون عملية الاتصال والاجراءات التي تسلكها ، والمستويات التي تشارك فيها ، والكيفية التي تفسر بها حقائق الموقف ، وردود الفعل الناتجة عن هذه التفسيرات المختلفة .. الخ .

٤ ــ الاتجاه الذي يركز على اسلوب تقمص الادوار Simulation ، ومنها أدى الى التوسع في تطبيقه ، الاستخدام المتزايد للعقول الاليكترونية الحاسبة التي يمكن تغذيتها

بالمعلومات الضرورية عن موقف كل طرف من أطراف الازمة او النزاع ، والحصول من ذلك على تصور محدد بشأن ما يحتمل ان يكون عليه سلوكه أو رد فعله . ويقول دعاة هذا الاتجاه ان النتائج التي حصلوا عليها باستخدام هذه الوسيلة كانت مشجعة جدا لقربها من الواقع .

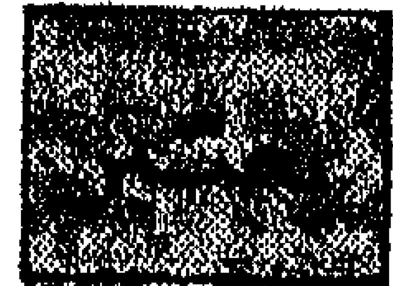
كانت هذه بايجاز اهم الافكار التي تضمنها كتاب د . تشارلس بوسو . ولم يحاول المؤلف ان يطرح في نهاية بحثه بديلا لكل هذه المناهج والاتجاهات والنظريات التي وجه اليها سهام نقده . ومن ثم ، فقد انتهى بنا من حيث بدأ ، بمعنى اننا لم نشعر في ختام التحليل اننا اقتربنا من الهدف الذي اعيا اساتذة العلاقات الدولية حتى الآن .

ولكن على الرغم من تلك الصدمة – وهي لم تكن بعيدة عن توقعنا بحال – فان هذا الكتاب بما احتواه من ملاحظات ذكية وآراء قيمة ، يعد اضافة اوربية الى ذلك الرصيد الضخم من البحوث والدراسات التي توفرت حتى الآن حول هذا الموضوع الصعب والمعقد .

د. اسماعيل صبري مقلد

التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في غرب افريقيا

— J. CALDWELE
— POPULATION GROWTH & SOCIO — ECONOMIC CHANGE IN WEST AFRICA
— LONDON, 1975.



هذا الكتاب احدث واهم مرجع في موضوعه ، بالنسبة لعلماء الديموجرافيا وعلماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد، ولكل المهتمين بالتفاعل بين النمو السكاني والتغيير الاجتماعي على السواء . ويقع الكتاب في ٧٦٣ صفحة من القطع الكبير ، ويشتمل على ستة اقسام ، تضم سبعة وثلاثين فصلا ، حوت أحدث الدراسات الميدانية التي قام بها اربعة واربعون خبيرا بشئون السكان في غربي افريقيا .

وفضلا عن تغطية هذه الدراسة لمنطقة غربي افريقيا كلها ، فانها تجمع بين الباحثين الافريقيين والباحثين الاجانب ، مما يكفل تفسيرا متوازنا لكافة العوامل التي يتناولها البحث .

قضايا التغيير الاجتماعي :

يتناول القسم الاول ، التحليلات الاقليمية ، وبعض القضايا الهامة، ويوضح كيف يسير كل من النمو السكاني والتغيير الاجتماعي والاقتصادي في افريقيا المدارية ، خلال القرن الحالي ، بسرعة متزايدة . وكل من هاتين الظاهرتين ، تؤثر في الاخرى وتتفاعل معها ، على نحو ما أبرزته الدراسات المتعددة في هذا الكتاب .

ويسير النمو السكاني في غربي افريقيا – مثلما يسير في سائر اجزاء القارة – بمعدل ٢٫٥ في المائة . وهذا يعني – اذا لم يتم ضبط النسل – ان يخلف كل جيل ضعف حجمه . وهذا المعدل اعلى من معدل النمو السكاني في معظم بلدان آسيا ، التي أولت القضية اهتماما كبيرا ، ونظمت في معظمها – برامج ضخمة لضبط النمو السكاني . والقضية أكثر الحاحا بالنسبة لافريقيا ، بالقياس الى الصعوبات التي تعترض سبيل كثير من اقطارها ، لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية ، والاسراع بعملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي .

تضاف الى ذلك ، الظروف البيئية والديموجرافية التي جعلت غربي أفريقيا ، منذ بداية القرن الحالي ، على رأس المناطق غير الصحية في العالم ، كما جعلت معدلات الوفيات أعلى نسبة من مثيلاتها في العالم . فهذا المعدل يبلغ عشرين في الالف بالنسبة للمنطقة ككل، ويثير تساؤل السكان عما اذا كان من الضروري تشجيع سياسة ضبط النسل ، وخفض معدلات المواليد .

٤٤٠
أما السؤال الاساسي بالنسبة لمستقبل القضية ، فيتعلق بأنسب الوسائل لتحقيق تفاعل النمو الاقتصادى ، وانخفاض معدل المواليد ، بحيث يبلغ كل منها حده الاقصى أو يقاربه .

ونسبة المواليد فى المدن أقل منها فى الريف ، كما تبينه من الدراسات التى أجريت فى غانا وساحل العاج وفولتا العليا والنيجر والسنغال وداهومي وسيراليون . وسكنى المدن تؤثر على أنماط السلوك التى تحدد نسبة المواليد ، بسبب الفارق فى مستوى التحضر وفى الخدمات الصحية والاجتماعية بين الريف والحضر ، وكذلك تأخير سن زواج الاناث فى المدن .

والقضية الاساسية فى التغيير الاجتماعي فى غربى أفريقيا ، تتعلق بحجم هذا التغيير ، وبالتغيير الاقتصادى الذى يعتبر أهم مسبباته ، ومدى قدرة هذا التغيير فى احداث أى تغيير فى معدل المواليد . على أن التغيير الحديث فى غربى افريقيا ، كان أعظم مما توحى به مؤشرات عديدة ، مثل نمو مستوى الدخل الفردى . وتناقش جميع فصول الكتاب ، تحول أساليب الحياة التقليدية ، وأثر انتشار المنتجات الصناعية وأفكار التصنيع والهجرة الداخلية الى المدن . ومن العوامل البالغة الاهمية فى هذا المضمار ، مدى التغيير فى مستويات التعليم والتحضر . وقد أبرزت فصول الكتاب ، أن معظم بلدان غربى أفريقيا ، سجلت نموا واضحا فى نسبة الاطفال الذين يتلقون التعليم الاساسى ، كما أن الفجوة بين تعليم البنين والبنات ، فى بعض هذه البلدان ، آخذة فى التناقص . كذلك تزايد الاهتمام بنشر التعليم فيما بعد المرحلة الابتدائية ، وان كانت الاعباء المالية للتعليم أصبحت مرهقة لكل من الحكومات والاهلين على السواء .

إن أفريقيا المدارية لا تزال أقل أجزاء العالم تمدنا (أى أخذا بأساليب الحياة فى المدينة) ، ولكنها اذا ما قيست باتجاه النمو السكاني فى المدن ، فانها تعتبر أسرع مناطق العالم فى هذا المضمار . ومع التزايد الضخم فى عدد السكان ، يتلاشى كثير من مظاهر الحياة التقليدية المرتبطة بالحياة فى الريف ، وان كنا نجد أن أنماط السلوك الحديثة والانماط التقليدية ، يمكن أن تعيش جنبا الى جنب الى درجة مذهلة . ومثل هذه المستويات من التحضر ، لها آثارها الديموجرافية الهامة . فكل الدلائل تشير الى أن الاقامة فى المدن ، وارتفاع مستوى التعليم ، والعمل غير الزراعى ، تؤدى الى خفض معدل المواليد .

وتوضح هذه الدراسة ، أن الكثافة السكانية اصطلاح نسبى ، ويمكن قياسها بالمقارنة مع الثروات المتاحة . والبلدان الساحلية أكثر كثافة سكانية من تلك التى تكثر بها مناطق السافانا فى الداخل . وعموما ، فان كثافة السكان فى غربى أفريقيا خارج المناطق الجافة ، أقرب الى مثيلاتها فى معظم أنحاء العالم . وهناك ٣٥ — ٤٠ مليون نسمة فى غربى أفريقيا ، كلهم يعيشون فى مناطق متأثرة جدا بالضغط السكانى . وقد تكون النيجر مثالا واضحا على ذلك .

كما تشير الدراسة ، الى أن الاطفال فى المناطق الزراعية التقليدية ، ينضمون الى القوى البشرية العاملة فى سن ما بين ٤ و ٦ سنوات . فهم يشكلون الى حد ما ، قوة اقتصادية واجتماعية ، لقيامهم بانجاز بعض الاعمال ، كالعناية بالحيوانات وحمل الرسائل ونقل المياه والاضاءة . وفى حالة الفتيات ، العمل كمربيات أطفال ، وهى المهام التى يجدها البالغون غير ملائمة ، أو دون مقامهم . هذا فضلا عن تقدير الاهلين لدور الابناء فى توفير الأمان لهم فى الشيخوخة والمرض . كما لا تزال الهيبة التى توفرها الاسرة الكبيرة الحجم ، بين البواعث القوية على تشجيع النسل . أما فى المدن ، فان تكاليف التعليم ، وتزايد التطلعات ، يحدان نسبيا ، من الرغبة فى زيادة النسل .

ومن القضايا الرئيسية ، موقف الحكومات من تبنى برامج تنظيم الاسرة . وتشير الدراسة الى أن السياسة السكانية وبرامج تنظيم الاسرة ، كانت أبطأ فى تطورها فى غربى أفريقيا منها فى آسيا . وقد يعود ذلك الى ارتفاع معدل الوفيات فى غربى افريقيا من جهة والى انخفاض كثافات الاستيطان بها من جهة أخرى . ومع ذلك فان الستينات وأوائل السبعينات من هذا القرن ، شهدت تطورات هامة لدى بلدان غربى أفريقيا فى هذا المضمار . ومن هذه التطورات الهامة ، تبنى غانا لسياستها السكانية ، وبداية استقرار أجهزة تنظيم الاسرة بها ، وكذلك اعلان نيجيريا اتجاهها الى اقامة برنامج لتنظيم الاسرة بها . كما شهدت نفس الفترة ، التفكير الجدى فى كيفية مواجهة الاثار المترتبة على النمو السكانى السريع فى داهومى وجامبيا . هذا بينما كان النمو السكانى السريع لا يزال يلقى التشجيع فى الكاميرون وجابون ، كما كان أمرا مرغوبا فيه فى ساحل العاج . وهذا

تناقض — بالقياس الى اتجاه التطور — سوف لا يدوم طويلا .

وكما اوضح عدد من الباحثين في عدة فصول من الكتاب ، فان تأثير المعدلات المرتفعة لنمو السكان في اعاقة الاهداف الاقتصادية ، وفي مشاكل التمدن والتعليم ، كانت باعثا على اهتمام الحكومات بالموضوع . وفقر أفريقيا ، يجعل من تدخل الحكومة لتوفير الخدمات الصحية وحملات التطعيم الجماعي ، الوسيلة الوحيدة لخفض معدلات الوفيات . ومن المستبعد امكان خفض معدل المواليد في أى مكان من القارة في المستقبل ، دون تدخل مماثل . وكما يوضح الفصل الثالث من الكتاب ، فانه ليس بين بلدان غربي افريقيا ، ما يحتمل أن يصل خلال العقد القادم ، الى نفس الدرجة من ضبط النسل التي تم التوصل اليها في أجزاء من شرقي آسيا . ولكن بناء مثل ذلك الاساس خلال السبعينات ، يبشر بنجاح برامج ضبط النسل خلال الثمانينات . وتزايد عدد الاسر التي تقبل بضبط النسل ، يعني تقدما نحو نوع من المجتمع المسئول عن صنع قرار التقدم الاقتصادي . ولابد لبلوغ الهدف ، من تحقيق خفض معدل كل من المواليد والوفيات . ومما ييسر ذلك للاهالي في غربي افريقيا ، أن تأخذ مستوصفات تنظيم الاسرة على عاتقها أيضا ، الاهتمام بصحة الامومة والطفولة

ان مسئولية نجاح برامج تنظيم الاسرة ، تعتمد على تقبل كل من الحكومات والاهلين لها . وكما تبين من الفصل الثامن ، فان اتجاه الحكومات لاتخاذ سياسة سكانية موجهة لخفض معدل المواليد ، يبدو الان أعظم مما كان عليه الاتجاه منذ عامين أو ثلاثة . ومن المرجح أن تعم هذه السياسة في غربي أفريقيا في السبعينات ، بنفس الطريقة تقريبا التي انتشرت بها في آسيا في الستينات .

ومن القضايا الديموجرافية الرئيسية الاخرى في غربي أفريقيا التي تلي في الاهمية ، قضية السكان ، قضية التمدن . وفي هذا المضمار ، تدل الاحصاءات التي اوردها الكتاب ، على تزايد الهجرة الجماعية من الريف الى الحضر ، والطريق الى التقدم الاقتصادي نحو العصر ، وزيادة الدخل الفردي ، لا شك يمتد عبر التمدن والتصنيع والتعليم العام . ويزيد من اهتمام حكومات غربي افريقيا بالنمو السكاني السريع للمدن ، أن أنظار المسئولين تقع على بؤس المدينة ، أكثر مما تقع على بؤس الريف ، ورغم أن الاخير أشد من الاول بشكل رهيب . والهجرة الى المدينة مطمع للمتعلمين . ابتداء من المرحلة الابتدائية . انهم يعتقدون انهم معدون للعمل بالمدينة ، فاما أن يهاجروا اليها ويقيموا بها ، واما ان يشكلوا مجموعة من العاطلين في المناطق الزراعية . ومن هنا تبرز ضرورة تزايد اهتمام حكومات غربي أفريقيا بقطاع الريف ، وبالخطط القومية لحمايته وتنميته ، سواء بالنسبة للحاضر ، أم على المدى البعيد .

ويوضح الفصل السابع ، أن استجابة السكان للتمدن ، تعتبر جزءا من الاستجابة للتغيير الاجتماعي ، وعنصرا أساسيا للتحول البنائي الهام ، الذي يحدث الان في مجتمع غربي أفريقيا . والنتيجة النهائية لهذه الاستجابة ، هي اعادة توزيع السكان بطريقة ما ، لتجعل من البيئتين تنظيمهم للعمل الاجتماعي ، لاحداث مزيد من التغيير الاجتماعي ، والتحول من الثقافات الريفية الى الاساليب الحديثة في الحياة ، وأنماط السلوك الجديدة ، وكذلك العادات والمواقف الجديدة . والمهاجر الى المدينة يخضع اذن لتحول في الشخصية ، ولتغيير جوهري في قيمته وتطلعاته ، وهو يصبح بمعنى ما [متحضرا] ، ولهذا فان التمدن عملية أساسية في تطور الامم الحديثة ، يتعين أن يوجه اليها القادة في دول غربي أفريقيا عناية أعظم ، كما يتعين أن يهتموا اهتماما بالغا بالدور الذي ينبغي أن تلعبه المدن في قضية التحضر . وفي هذا المضمار ، يمكن أن يفيد هؤلاء القادة من تجربة وخبرة الامم الاكثر نموا .

وللاسباب المتقدمة ، يعرب (جون كالدول) في الفصل الثامن ، عن اعتقاده بأن برامج تنظيم الاسرة ، سوف تحقق — خلال الثمانينات — نجاحا واضحا في البلدان الساحلية وفي المدن ، واذا كانت برامج تنظيم الاسرة ، تظهر وتتطور وتبدأ في ضبط معدلات النمو المرتفع للسكان في السبعينات ، فان الامر يعتمد كثيرا على ما يحدث بالفعل في عشرة بلدان . فهناك أولا البلدان الثلاثة المزدحمة بالسكان : نيجيريا وزائير وغانا ، التي تحركت السياسات فيها بالفعل تجاه تبني البرامج ، ثم هناك ثانيا بقية البلدان الناطقة بالانجليزية : سيراليون وجامبيا وليبريا ، التي تأثرت جميعا بأنشطة تنظيم الاسرة في البلدان الاخرى الناطقة بالانجليزية في افريقيا وما وراءها . وثالثا هناك السنغال وساحل العاج :

الاول مهتم بالتوسع البطىء فى فرص العمل ، وبخاصة فى العاصمة الضخمة داكار ، والثانى مهتم بنموه الاقتصادى السريع ، وخفض معدل وفيات الاطفال . وربما هناك داهومى وتوجو ومعدل الوفيات فيهما هابط نسبيا ، ويواجهان مشاكل عمل ضخمة فى مناطقهما الجنوبية الاكثر تطورا .

ان نجاح برامج تنظيم الاسرة ــ كما يتبين من الفصل السادس ــ سوف يحد كثيرا من اخطار تزايد السكان على اقتصاد غربى أفريقيا خلال السنوات القادمة ، ومن اخطار استنزاف خصوبة التربة بسبب هذا التزايد ، وهى الاخطار التى تهدد مجموعة كبيرة من بلدان غربى أفريقيا .

نيجيريا :

والقسم الثانى من الكتاب ، مخصص للبحوث التى اجريت فى نيجيريا [٨٠ مليون نسمة] . ومن اهم نتائجه فى مجال معدلات المواليد ، بروز الارتباط القوى بين قوى التمدن والتحضر ومعدلات المواليد فى نيجيريا . كما ان المنزلة الاجتماعية المكتسبة تسهم فى خلق المواقف والعادات المؤدية الى معدل نسل منخفض ، ومعارضة تنظيم الاسرة ، حيث تعرف تكنولوجياتها الحديثة ، ليست فيما يبدو مرتبطة كثيرا بالمعتقدات التقليدية فى أسرة كبيرة ، فهناك ايضا الخوف من فقد الطفل ، أو ــ بمعنى آخر ــ معدل وفيات الاطفال ، وكذلك عدم القبول بالوسائل الحديثة لمنع الحمل ، [ولكن الذين أجرى عليهم البحث ، سواء فى المناطق الريفية أو الحضرية ، اعربوا عن هم بالغ بسبب نفقات التربية والتعليم بالنسبة لاسرة كبيرة) . . .

وتشير البيانات والاحصاءات والمعدلات الحالية للنمو السكانى ، الى أن عدد سكان نيجيريا سوف يتضاعف فى نهاية القرن الحالى ، حتى مع معدل زيادة ٣ فى المائة فى العام ، فان زاد الى ٥ر٣ فى المائة فسوف يتضاعف عدد السكان قبل نهاية القرن بخمس سنوات . ولكن مع معدل ٣ فى المائة ــ وهو المعدل الفعلى فى نيجيريا حاليا ، فان السكان سوف يتضاعف عددهم قبل نحو خمسة عشر عاما من ختام هذا القرن ، أى ما بين عامى ١٩٨٤ ــ ١٩٨٩ . ومن الواقع فانه فى نهاية العام الاول من القرن القادم ، سوف تكون نسبة الثلاثة فى المائة فى النمو السكانى ، قد حدثت لمجموع سكان يمثل ثلاثة أمثال عدد السكان عام ١٩٦٣ .

كما يتضح من دراسة ضمن هذا القسم عن نمو لاجوس ومستقبله ، اطراد الهجرة الى العاصمة النيجيرية منذ بضع عشرات السنين . كما ان جاذبية لاجوس كميناء رئيسى ومركز رئيسى للتجارة والصناعة والتعليم ، تكفى لجذب المزيد من الاقوام القادمين من اقاصى القطر ، حيث تهيىء لهم الضواحى الجديدة للمدينة ، مواطن الاقامة الرئيسية بالعاصمة .

والقسم الثالث عن غانا (حوالى ١٠ ملايين نسمه ، ومن أهم فصوله ، فصل عن الهجرة والتغيير الاجتماعى الديموجرافى . ومن ابرز الخصائص الديموجرافية التى كشف عنها البحث ارتفاع متوسط العمر لدى المهاجرين (الوافدين) عنه لدى بقية السكان واغلبية المهاجرين يعملون بالاجر فى المزارع وفى المناجم ، بينما السكان الاصليون ــ عادة ــ ذوو مهن حرة واصحاب عمل . كذلك كشف البحث عن حركة اجتماعية كبيرة بين المهاجرين المولودين محليا ، كما تبين انهم أكثر نسبيا فى الاعمال العليا ، وأقل نسبيا فى الاعمال غير الماهرة ، من اولئك المولودين بالخارج ، كما انهم احسن تعليما .

هذا من الهجرة الوافدة من الخارج . كما يضم القسم فصلا عن الهجرة الداخلية وتاثيرها على التغيير الاجتماعى ــ الديموجرافى . ويتبين من هذه الدراسة ، ان عملية الهجرة الداخلية ، قد تصنع تأثيرا عميقا وراسخا فى المنطقة موضع الدراسة ، وان كان التاثير قد وجد بدرجات متفاوتة فى كل من المدن ، والمناطق الريفية ، وفى المنطقة الشرقية ، وفى العاصمة أكرا .

ونظرا لان المهاجرين الداخليين ليسوا ممثلين لمجموع السكان ، فان خصائصهم تميل عادة الى أن تكون مختلفة عن غير المهاجرين . من ذلك انهم أكثر نسبيا فى الاعمال العليا ، واوفر حظا فى فرص العمل ، كما انهم ارفع فى مستوى تعليمهم ــ عادة ــ عن غير المهاجرين . ومن الناحية الديموجرافية ، رفعت الهجرة الداخلية من نسبة السكان ذوى الفاعلية الاقتصادية فى المدن . والسكان المهاجرون لديهم أطفال اقل نسبيا ، وشباب أكثر نسبيا مما لدى غير المهاجرين . ويعزى بعض السبب ، الى ان المهاجرين يتركون اطفالهم الصغار وأسرهم وراءهم فى مدنهم وقراهم الاصلية .

وهناك سببان وراء حركة السكان من المناطق الريفية الى المدن : الرغبة فى الحصول على عمل فى القطاع الاقتصادى الحديث ، والرغبة فى الحصول على تعليم اعلى . ولقد نجحت المدن تماما فى توفير التعليم لمن يرغبون فيه ، ولكنها لم تنجح حتى الان فى أرضاء كل أولئك الذين يأتون من أجل العمل وحده .

ويتضمن القسم الرابع ، دراسات عن سيراليون وهى مثل معظم الدول النامية ، تعانى من عدم كفاية الدخل الفردى ، كما أن القوى العاملة بها ، تعانى من انخفاض مستوى التعليم والتدريب . ولما كانت معظم الاسر تعيش عند أو قريبا من مستوى الحياة الضرورية ، فانها تميل الى استخدام دخلها او أنتاجها فى استهلاكها الخاص . وبناء على ذلك ، فان مستوى الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادى ، منخفض الى حد بعيد ، ومن المرجح ان يظل على هذا المنوال ، اذا اجبر النمو الاقتصادى على الدخول فى سباق مع النمو السكانى السريع . فهذا النمو المتزايد ، سوف يؤدى على اقل تقدير — الى اطالة امد عملية التحضر .

كما تتضمن هذه الدراسة عن سيراليون ، فصلا عن بعض المواقف المؤثرة بشأن تحديد حجم الاسرة ، واستخدام وسائل منع الحمل بين جماعة المهنيين فى سيراليون ، ومن تحليل نتائج البحث ، يتبين ان الاعباء الاقتصادية المتكاتفة مع التزامات القرابة التقليدية ، تمثل باعثا قويا لدى المهنيين لتقييد عدد الاطفال الذين ينجبونهم .

ويتناول القسم الخامس ، بعض البلدان الاخرى الناطقة بالانجليزية ، وفى الفصل الوارد عن جامبيا (حوالى ٤٠٠٫٠٠٠ نسمة) يتضح ذلك التناقض الظاهرى فى الموقف السكانى للبلاد ، اذ بينما يلوح أن المعدل العالى لنمو السكان والكثافة السكانية المتزايدة ، يعوقان محاولات رفع مستوى المعيشة ، فان الحجم الصغير لمجموع السكان — فى الوقت نفسه — يتجه الى احباط النمو الاقتصادى . وهذه المشكلة الاخيرة مترتبة من ناحية اخرى ، على مساحة القطر البالغة الصغر [٤٠٠٠ ميل مربع] ويمكن حل المشكلة ، بالاتحاد مع وحدات اكبر ، سواء بالاندماج السياسى ، او بتكوين معاهدات تجارية وأسواق مشتركة .

وثمة قيود واضحة للتمدن فى جامبيا : ذلك ان سكان القطر كله ، اقل من سكان أكرا ، وهم يوازون جزءا فقط فى مدينة حقيقية مثل لاجوس . وهذه القيود قد تفرض صعوبات اقتصادية بالنسبة لنمو الصناعات ، كما أنها قد تعوق مظاهر التمدن الاخرى ، مثل انشاء جامعة محلية .

أما القسم السادس والاخير ، فيتناول بالبحث البلدان الناطقة باللغة الفرنسية . ومن بين نتائج البحث التى وردت بالفصل الخاص بالكاميرون [حوالى ٦ ملايين نسمة] ان معدل الوفيات فى الكاميرون خلال الستينات من هذا القرن ، قد بلغ ٢٤ فى الالف ، وهو معدل يماثل على وجه التقريب ، المعدل الذى سجل فى بريطانيا فى بداية القرن التاسع عشر ، وفى البرازيل فى بداية القرن العشرين . هذا مع وجود فوارق واضحة بين المناطق الريفية والحضرية ، بسبب تفاوت الخدمات الطبية التى هى أوفر فى المدن منها فى الريف ، واكثر تقبلا لدى سكان الحضر منها لدى سكان الريف .

ومتوسط عمر الفرد فى الكاميرون نحو ٣٧ عاما فى المناطق الريفية ، مقابل ٥٠ عاما فى المناطق الحضرية . ومن المؤكد ان التيسيرات والخدمات الطبية والاجتماعية تقف وراء هذا الفارق .

ويلقى الفصل الوارد عن تشاد [نحو ٤ ملايين نسمة] الضوء على ظاهرة فى هذا البلد ذات دلالة كبيرة بالنسبة لافريقيا ، الا وهى ظاهرة الفارق الاقليمى بين التطور الاجتماعى الاقتصادى والنمو السكانى . ولقد واكب النمو الاقتصادى التشادى ، القدرة على ادخال التكنولوجيا لاستثمار مختلف البيئات ، وامكن حصر اتجاهين فى السكان : الاول اتجاه سكانى قومى النطاق [اى انه شامل لارجاء الدولة كلها] بطىء وذو نمو طبيعى ، والاتجاه الثانى ، وهو معدل نمو اقليمى متغير ، يعتمد على الهجرة الى الداخل والى الخارج

والهجرة الداخلية فى الوقت الحالى ، هى

المتغير الديموجرافي الاعظم . وهؤلاء المهاجرون اما انهم [١] يبذلون محاولات لتفادي البيئات التي كانت الطرائق التكنولوجية الاستثمارية بها دون مستوى النجاح المأمول ، وبالتالي لم يتوفر النمو في تلك البيئات ، او [٢] انهم يحاولون الوصول الى بيئات يكون استثمارها ناجحا ، ويكون النمو فيها سريعا نسبيا .

وقد اثبتت الدراسة ، اهمية هذا المتغير الديموجرافي ، ففي نجامينا العاصمة ، حيث ثبت نجاح التكنولوجيا الحديثة ، حدثت الهجرة الى الداخل ، مؤدية بذلك الى النمو السكاني السريع ، بينما في اوادي ، حيث التجديد التكنولوجي لم يوجد بعد ، فقد زادت الهجرة الى الخارج ، مؤدية بذلك الى تجمد عدد السكان . وتمثل كل من الهجرة الى الداخل والهجرة الى الخارج ، معيارا لنجاح او فشل الوسائل التكنولوجية الاستثمارية في تشاد .

ويتضمن هذا القسم فصلا عن زائير [حوالي ٢٣٫٥٠٠٫٠٠٠ نسمة] . ومن بين مايتضمنه البحث الذي يتناول هذا البلد ، موضوع : [السكان وانتشار التعليم] وفيه يشير الباحث الى ان التعليم في زائير ، كان يحظى بجهود ضخمة دائما ، وأنه منذ الاستقلال ، وجهت هذه الجهود توجيها نحو تطوير التعليم الثانوي ، وتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع المستويات .

وكانت نتائج هذه الجهود مشجعة . فمن عام ١٩٦١ — ١٩٦٢ الى عام ١٩٦٨ — ١٩٦٩ زاد عدد التلاميذ في التعليم الابتدائي من ٨٢٠٫٠٠٠ الى ٣٫٠٣٤٫٦٦٦ ، بمعدل نمو سنوي يبلغ ٦ر٥ في المائة . وزاد عدد التلاميذ في المدارس الثانوية من ٥٧٫٠٠٠ الى ٢٢٢٫١٩٦ خلال الفترة نفسها ، بمعدل نمو سنوي ٥ر٢١ في المائة . وفي عام ١٩٦١ — ١٩٦٢ كانت هناك ٣٨ بنتا ، مقابل كل مائة ولد في المدارس الابتدائية و ١٤ بنتا مقابل كل مائة ولد في المدارس الثانوية . وقد بلغت هاتان النسبتان في عام ١٩٦٨ : ٥٤ ، ١٩ في المائة على التوالي .

ويقول البحث : انه في عام ١٩٦١ — ١٩٦٢ بلغ عدد الطلبة في ثلاث جامعات و ٢٩ مؤسسة للتعليم العالي غير الجامعي ١٣٧٩ طالبا . وقد زاد عدد الطلبة الى ١٠٢١٢ عام ١٩٦٩ — ١٩٧٠ ، ودل على معدل نمو سنوي يبلغ ٥ر٢٨ في المائة .

وقد تم التوصل الى هذه النتائج ، بفضل تزايد الحصة المخصصة من الميزانية للتعليم القومي ، وقد بلغت هذه الحصة نحو ٢٥ في المائة من الموارد الكلية عام ١٩٧٠ . واذا اضفنا ما يستخدم من الاباء من نفقات ، وكذلك انفاق السلطات المحلية ، الى جانب ثمن المساعدات التكنولوجية الاجنبية ، لوجدنا ان ذلك البلد يخصص للتعليم اكثر من خمسة في المائة من اجمالي انتاجه القومي ، هذا عن السكان وانتشار التعليم . ولعل من أهم النتائج العامة لهذه الدراسة عن زائير ، ما أشار اليه الباحث ، من ان استخدام المعلومات الديموجرافية ، لم يكن معروفا الا بصورة نادرة خلال السنوات الاولى للاستقلال السياسي . وقد تطورت عملية جمع البيانات السكانية الاساسية بشكل بطيء جدا . وقد سد الاحصاء الرسمي للسكان عام ١٩٧٠ هذه الثغرة .

وتتركز اهتمامات السلطات حاليا على زيادة الدخل الفردي ، وخلق مجالات عمل جديدة . ويعزز من التفاؤل السائد لدى الدوائر الحكومية تجاه المستقبل ، ذلك التحسن العام للحالة الاقتصادية . فقد تميزت الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ بالانتقال من الركود الى الازدهار ، ومعدل نمو اجمالي الدخل القومي ، طبقا لما تم التخطيط له خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠ ، هو ٦ في المائة .

ومع ذلك ، فان النمو الاقتصادي ، يتعين أن يعود بالنفع اولا على اولئك الذين يحيون بالفعل طبقا لخطة التقدم الاجتماعي التي اقرها الرئيس موبوتو : [لقد كان من الضروري لاصلاح الاضرار المتراكمة، أن تضعوا انفسكم في خدمة الاقتصاد، خلال العقد الذي بدأ ، سيكون الاقتصاد هو الفرد في خدمة الانسان] .

ويتضمن هذا القسم ايضا ، فصلا عن داهومي [حوالي ٣ ملايين نسمة] ويتضمن الاشارة في معرض الحديث عن السياسة السكانية — الي أن مشروع السنوات الخمس الاخيرة، قد أولى بعض الاهتمام بمشاكل السكان في البلاد ، كما تبين أن [النمو السكاني السريع، يبطل قدرا كبيرا من الاستثمارات . والتأثير الوحيد لذلك هو خفض مستويات المعيشة] . كما ناقش المشروع مشكلة ضغط السكان على الارض ، ومشاكل العمل .

أما عن ضبط النسل ، فانه لا يحظى — حتى الان — باهتمام واضح من السكان بصورة عامة ، ولكن مثل هذا الاهتمام متوفر لدى سكان المدن الكبرى في الجنوب ، على نحو مانجد في المدن الافريقيـة الاخرى .

ويشك الباحث في وجود سياسة سكانية واضحة المعالم في داهومي ويقول ، ان مثل هذه السياسة ليست في الوقت الحالي متعارضة مع عادة انجاب اطفال كثيرين فحسب ، بل ومع القانون والفلسفة الموروثة من عهد الاستعمار الفرنسي . وعلاوة على ذلك ، فان قسما كبيرا من صفوة السكان من الكاثوليك ، قد يكونون حساسين اذا ما اتخذت الاسقفية المحلية ، موقفا رسميا تجاه الموضوع . ومع ذلك فسيبقى اغراء ادخال برامج تنظيم الاسرة ، خاصة مع استمرار نمو السكان ، وتعقد مشاكل التعليم ، وضرورة توفير العمل لاعداد متزايدة من السكان .

كما يتضمن احد فصول هذا القسم دراسة عن جابون [٥٠٠ر٠٠٠ نسمة] من أبرز نتائجها ، ان العامل الديموجرافي يلعب دورا أساسيا في كثير من مظاهر النمو الاجتماعي والاقتصادي . والهجرة من الريف الى الحضر يترتب عليها قيام مجتمع لا تتم تلبية احتياجاته من الطعام المحلي بما فيه الكفاية . وعلاوة على ذلك ، فان النمو السريع للتعليم ، يمكن ان يلعب دورا في زيادة هذه الهجرة الداخلية من المناطق الريفية تجاه المدن والمناطق الاخرى التي تشهد نموا اقتصاديا . وتتجه المناطق الريفيـة التي في طريقهـا الى الفراغ ، اتجاها واضحا الى الركود الاقتصادي ، ان لم يكن اتجاها نحو النهاية .

ان النمو السـكاني لا يزال في وضـع غير مستقر . فالجدب الزراعي شديد جدا ، وحجم الاسرة الكامل منخفض تماما . وعلى الرغم من وجود تغطية طبية ممتازة ، فان حـالات ولادة الاجنة الميتة ومعدل وفيات الاطفال ، لا تزال مرتفعة جدا . والارتفاع الشديد في نسبة وفيات الذكور في جميع مراحل العمر ، بما في ذلك الاجنة ، مسألة تتطلب دراسة جادة . ونقص الذكور امر سوف يكون ملموسا بشكل جاد في القريب العـاجل ، ذلك لانه سيتعين على الجابونيين ان يعودوا الى الارض ، بينما سيتعين في الوقت ذاته اسـتمرار توفير القوة البشرية لمواصلة الامتداد الاقتصادي فوق العادة للبلاد .

ويلي ذلك فصل عن دراسة لسـاحل العاج [٤ر٠٠٠ر٠٠٠ نسمة] يتضح من نتائجها ان هذا البلد لا يزال حتى الان في حالة تقليدية . وتحضر القطاع الزراعي لم يتقدم بالقدر الكافي للاحتفاظ بالشـباب هنـاك . وفي الوقت ذاته ، لم يتم التصنيع بعد ، بالقدر الكافي لجعل فرص العمل قادرة على الوفاء باحتيـاجات الفيض المتـزايد لسكان المدن الجدد . وفي ظل هذه الظروف ، فان المستوى الذي يطمح اليه الشباب ، ياتي في مقدمة مظاهر نجاح اقتصاد ساحل العاج ، وهو النجاح الجدير بالملاحظة رغم ذلك . وانه ليس من قبيل الواقعية ، استمرار الهجرة الريفية الى ما لا نهاية بالمعدل الحالي ، ففي بلد يشكل الانتاج الزراعي الجزء الاكبر من دخله القومي ، يتعين ان تكون الحالة الديموجرافية للريف ، محـل اعتبار بالدرجة الاولى .

وحتى لو انخفضت الهجرة الريفية بشـكل جوهري ، فانها — على المدى البعيد — قد تهدد رخاء البلاد بالخطر ، وبخاصة اذا كان سـكان المدن على اسـتعداد تام لرفض العمل كعمـال يدويين أو متوسطي المهارة . وتحضير المناطق الريفية ، وتغيير مواقف الشباب تجاه الاعمال الملائمة سوف يكون من المتغيرات الاساسية ، التي سـوف تحدد شـكل التغيير الاقتصـادي والديموجرافي في ساحل العاج خلال السنوات العشر القادمة .

ثم ننتقل الى فصـل عن النيجر [حوالي ٥ ملايين نسمة] ويستخلص من دراسة هذا القطر ان معدلات النمو تتجه الى أن تكون نحو ثلاثة في المائة في السـنة أو اكثر . وتنبيء التقـديرات الرسمية ، بمعدل نمو نحـو ١٥٪ في خمس سنوات خلال السبعينات . وبافتراض معـدل نمو مرتفع كهذا ، فانه سيترتب على ذلك عـدة مشاكل للنيجر .

اولا : الضغط على الموارد الريفية وبخاصـة على الارض الزراعية .

وثانيا : تأثر التعليم بعنف ، مع تقدير الصعوبة الفعلية في رفع مستويات التعليم ، حتى بافتراض انفاق سنوي عليه بواقع ١٢ في المائة من اجمالي الإنتاج القومي ، أو اكثر من ٣ر٠٠ فرنك افريقي غربي لكل فرد . ومن المأمول فيه ، زيادة تسجيل الطلبة من ٨١ر٤٥٤ طالبا كما كانت الحال في أول

يناير ١٩٧٠ الى ١٦٢٫٠٠٠ عام ١٩٨٢ وذلك بمضاعفة فصول الدراسة .

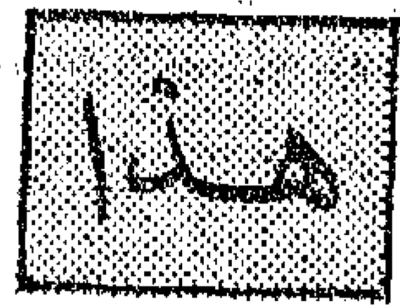
وثالثا : ربما حدثت زيادة فى معدل التمدن . وهناك بالفعل شك كبير حول الحجم الفعلى لسكان نيامى العاصمة ، فقد يكون هذا الحجم ، أكبر مما هو معلن رسميا . وعلى أية حال ، فانه يحتمل ان يكون النمو مستقبلا الى الحد الذى تنجم عنه مشاكل لكل من الريف والحضر فى النيجر .

ويلى ذلك فصل عن السنغال « حوالى ٤٫٣٢٥٫٠٠٠ نسمة » يستخلص منه انه يندر أو ينعدم وجود ممارسة فعلية لتنظيم الاسرة لدى النساء اللائى شملهن البحث . ومع ذلك فان معظمهن كن يعلمن بوضوح ، الاثار الضارة المترتبة على انجاب عدد كبير جدا من الاطفال على فترات قصيرة جدا ، ليس على انفسهن فحسب ، بل وعلى أطفالهن . فهن يرين مثل هذه الاثار ، بصفة أساسية ، فى المخاطر الصحية للامهات ، والمخاطر الصحية ، ومخاطر سوء التغذية على السواء . كما يتضح ان النساء يصبحن أكثر ادراكا للاعباء الاقتصادية المتزايدة المترتبة على انجاب عدد كبير من الاطفال ، مع الارتفاع الحالى فى مستوى المعيشة .

عبد المعطى سمره

قرنــان من الحــروب والثــورات

— GASTON BOUTHOUL &
RENÉ CARRERE
— LE DEFI DE LA GUERRE
(1740 - 1974)



الكتاب ، ثمرة جهود متواصلة بدأت منذ عام ١٩٧١ قام بها جاستون بوتول مؤسس علم البوليمولوجيا ، وهو علم ظهر حديثا عقب الحرب العالمية الثانية يهدف الى دراسة ظاهرة الحرب والسلام ، عن طريق استخدام منهج اجتماعى جديد ، يتخطى العوامل التقليدية والاسباب الظاهرة للصراع ، الى دراسة الاسباب البنيوية التى تولد العدوانية الجماعية ، والبحث فى العوامل المحركة لسلوك الفرد والشعوب والامم .

ويقدم الكتاب دراسة خلاقة جديرة بالاهتمام ، هدفها فى نهاية الامر ، مواجهة عالم الغد والسيطرة عليه . فالانسانية ، وهى تقف على أعتاب الاعوام الثلاثين من اكتشاف الذرة ، تنظر بقلق بالغ الى عام ٢٠٠٠ ، وتتوجس خيفة من اندلاع حرب عالمية ثالثة ، نووية هذه المرة ، قد تضع نهاية مفجعة للحضارة البشرية ، بل والوجود الانسانى ذاته .

وقد وقع اختيار المؤلفين على الفترة من ١٧٤٠ الى ١٩٧٤ لدراسة اهم ظواهر العنف الجماعى التى اشتعلت فى العالم اجمع ، وذلك لان هذين القرنين الاخيرين ، قد ماجا بأحداث وتطورات لم يسبق للانسانية أن عرفت مثلها خلال القرون الماضية .

يبدأ الكتاب بداية طريفة وشيقة ، فيصور الحرب كما لو كانت آلهة تتحدث الى البشر وتسخر منهم ، تتحدى الانسان أن يحاول الخلاص منها ، الا يلجأ اليها ، أن يفلت من براثنها ، فهى القوة الهائلة التى تشكل وتغير المجتمعات الانسانية ، ومحكمة التاريخ التى تصنع الملوك والسادة والعبيد ، وهى الحل لكل نزاع ، والحكم فى خلافات البشر ومشاكلهم . تتحداه أن يعرفها على حقيقتها . فهى تغير دائما من وجهها وصوتها ، وتحتفظ بالسلام اسيرا لخدمة أهدافها .

هل يستطيع الانسان المعاصر مجابهة هذا

التحدى ؟ يبدو أن المؤلفين قد قبلا تحدى الغرب ، فهذا الكتاب محاولة لدراسة الوجوه المختلفة للحروب خلال القرنين الماضيين ، بهدف ازاحة النقاب عن وجهها الجديد فى السنوات القادمة ، وافشال مخططاتها .

تعقد فى مقدمة الكتاب ، مقارنة مثيرة بين عالم عام ١٧٤٠ وعالم عام ١٩٧٤ ؛ يحاط القارئ من خلالها علما ، بمدى التغييرات الهائلة التى حدثت فى المجتمع الانسانى : ثورة شاملة فى سياسات العالم واقتصادياته وثرواته البشرية « كان عدد سكان العالم لا يكاد يبلغ عدد سكان الصين اليوم » ، تطورات فى نظم الحكم ومفاهيم السلطة ومراكز اتخاذ القرار ، انقلابات فى موازين القوى العالمية ، انتقال الانسان من حالة الانغلاق داخل ارضه ومعتقداته البدائية ، الى حالة الانفتاح على العالم الخارجى بلا حدود أو حواجز ، تسلم المشاكل العصرية بالشمولية والعالمية ، بعد ان كان كل مجتمع يعيش فى غربة شبه مطلقة ، وعزلة شبه تامة عن بقية المجتمعات ، التطور الخرافى للعلم ، وتطور قدرات الانسان . وتستوقفنا هنا ظاهرة لها دلالتها فى مجال هذا التطور ، وهى أن قدرة الانسان على الخلق ، كانت تفوق قدرته على التدمير حتى عام ١٩٤٥ . يشهد بذلك التقدم الهائل الذى أحرز فى مجالات الطب والعلوم عقب الحرب العالمية لاولى . أما بعد ذلك ، فقد تطورت قدرته على التدمير ، وأصبح فى وسعه اليوم ، بعد اختراع الاسلحة النووية والكيماوية ، افناء الجنس البشرى بكوكبه الذى يعيش عليه .

وقد تم استبعاد المواجهات القصيرة والمحدودة من مجال البحث ، ولم تستبق سوى الصراعات الكبرى التى ينطبق عليها واحد او اكثر من هذه الشروط ، تورط أكثر من دولة — المساس بأكثر من اقليم او عاصمة — استمرار لاكثر من سنة — عدد ضحايا يتعدى الالف — تغيرات داخلية هامة كقلب نظام حكم — تغيرات دولية هامة كضم أو استقلال دولة ، مولد دولة او اختفاؤها . وقد بلغ عدد هذه الصراعات الكبرى خلال الفترة من ١٧٤٠ الى ١٩٧٤ : ٣٦٦ صراعا . كما أثيرت مشكلة ادراج او استبعاد النزاعات القائمة والمستمرة ، وهى ست حالات بالتحديد : حرب فيتنام ، حرب تحرير انجولا ، حرب تحرير موزمبيق ، رابع جولة اسرائيلية عربية ، حرب الاكراد ، حرب قبرص . وتستند الحجة القائلة باستبعاد هذه الحروب عن ساحة البحث ، الى استحالة الحكم على أحداث مازالت ساخنة حكما موضوعيا او دراستها دراسة علمية . فأى حرب أو ثورة ، لا تكشف عن وجهها الحقيقى الا عندما تصبح فى حكم التاريخ . وتقول وجهة النظر الاخرى ، والتى تم الاخذ بها ، ان هذه الحروب لها من التأثير على حاضر المجتمعات ومستقبلها ، ما يفوق بكثير أى حرب من حروب القرن التاسع عشر ، التى نضب كل أثر لها فى حياة الامم . ولكن بشرط أن يميز الباحث بين كل ما يتعلق بالماضى الثابت ، والماضى غير المستقر ، والمستقبل : أى استخلاص النتائج والدلالات التى لم تحسم بعد .

— يخلص المؤلفان الى أن الصراع المسلح ، هو تعبير عن المجتمعات التى تولده ، وأيضا عامل حاسم فى تغيير وتطوير هذه المجتمعات . فالحروب والثورات تعبر عن نفسها فى صور شتى : معارك ، عمليات فنية وسياسية ودعائية ، استراتيجيات ، تحالفات ، قطع علاقات ، مفاوضات ، معاهدات . ولكن الاهم من ذلك كله ، هو تعبيرها عن حقائق اجتماعية بنيوية اكثر عمقا ، وعن متغيرات للصراع تتجاوز هذه الظواهر المرئية المحدودة . يجب اذن دراسة هذه البنايات وهذه المتغيرات ، اى دراسة الاختلافات العنصرية والعرقية والديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والتاريخية والفكرية القائمة بين المجتمعات المتصارعة من جهة ، وبينها وبين المجتمع الدولى فى مجموعه من جهة أخرى . ويتبين لنا أن هذه الاختلافات اذا كانت محدودة ومتكاملة ، فانها تفضى الى نوع من التضامن والتبادل المكتسب ، أما اذا كانت قوية ومتضادة ، فانها تؤدى بالضرورة الى تفجر الحروب والثورات .

وعلى الرغم من تنوع انماط الصراع المسلح الناتج عن تنوع الهياكل الاجتماعية ، فقد أمكن تقسيم هذه الحالات وتحليلها طبقا لبعض النماذج التى تم استخلاصها . فيوجد الصراع المتعادل ، ويحدث بين المجتمعات المتجاورة ذات الحضارة والعقلية المتشابهة ، ويكون جدل الصراع ومضمونه فى هذه الحالة ، واحدا فى المعسكرين . وهناك الصراع غير المتعادل ، ويحدث بين مجتمعات بعيدة ومختلفة حضاريا وفكريا وفنيا . وهنا يختلف تماما مضمون الصراع وعلاقاته الجدلية ، مثل اشتراك الامريكيين فى حرب فيتنام .

ويجرى تصنيف حالات الصراع التى حدثت فيما بين ١٧٤٠ و ١٩٧٤ من زوايا تحليلية متنوعة . فمثلا اذا نظرنا الى هذا الكم من الحروب والثورات من زاوية نوعية الصراع ، نجد انها تنقسم الى اربعة اقسام : صراع خارجى أى حروب بين الدول ، وعددها ١٤٥ بواقع ٤٢ فى المائة لحالات الصراع من المجموع الكلى ، صراع داخلى أى حروب أهلية وثورات ، ويبلغ عددها ١٧٤ أى ٤٧ فى المائة من المجموع ، صراع بدأ داخليا ثم امتـد الى الدول الخـارجيـة مثل بنجلاديش وقبرص وهى ٣٦ حـالة ، أى ١٠ فى المـائة واخيرا صراع بدأ بين الدول ثم افضى الى ثورة داخلية « مثل الحرب العالمية الاولى التى فجرت الثورة الروسية » وهى ثلاث حالات فقط .

واذا نظرنا الى هذه الحروب الخـارجية والداخلية من زاوية السببية ، علما بأن أى صراع من الممكن أن يجمع بين أكثر من سبب ، نجد أن الاسباب اقتصادية فى ٦٠ فى المائة من الحالات ، أيديولوجية فى ٧٣ فى المائة ، انفعالية فى ٤٤ فى المائة ، تأكيدا للقوة فى ٦٨ فى المائة ، قومية فى ٧٦ فى المائة . وهكذا تستطرد الدراسة فى تحليل مفصل لحالات الصراع المسلح ، والتعـرض لنتائجها داخليا وخارجيا ، مع حصر السنوات التى تميزت بهدوء نسبى ، وتلك التى تميـزت بالاضطرابات الشديدة . ونلاحظ انه لم يمر عام واحد دون حرب او ثورة خلال هذه الفترة ، بل هناك أعوام احتدم خلالها أكثر من عشرين صراعا مسلحا . وتستوقفنا حقيقة هامة وسط هذا الكم من الارقام والنسب المئوية ، فبالرغم من التماثل العددى للنزاعات المسلحة فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، الا أن نمط النزاع قد اختلف ، فارتفع عدد الثورات والحروب الاهلية ابتداء من عام ١٩٠٠ بسبب تفاقم الايديولوجيات ومحـاولات التحرر فى العالم الثالث .

ويتعرض الكتاب خلال هذا الفصل « وهـو الفصل الثانى » لمناطق تمركز الصراع وتطورها على مدى هذين القرنين ، وظهور عامل البترول على المسرح الدولى ، الذى بدأ يلعب دورا حربيا واقتصاديا هاما منذ ١٩١٤ . كما يتنـاول بالتحليل ، الدول التى انخرطت فى الحـروب وترتيب أهميتها ومدى ارتباط مفهوم القوة بمفهوم الحرب .

— واذا كان من مهام التحليل ، استعراض الاحداث والتمييز بينها ، فان مهمة التفسير هى الربط بين هذه الاحداث وابداء الرأى فيها . ولذلك عندما ينتقل المؤلفان من تحليل الظواهر ، الى تفسيرها ، فانهما يتناولان نفس العناصر ، وانما بطريقة مختلفة واكثر تركيبا ، فالتحليل يتسم بالموضوعية ، ويرتكز على معطيات كمية حقيقية ، أما التفسير فلا يخلو من بعض الذاتيه المتعلقـة بشخصية المفسر .

وتهتم الدراسة بوجه خاص ، بالاعوام ١٧٧٥ و ١٩١٤ و ١٩٤٥ باعتبار انها تمخضت عن أهم التغيرات التى طرأت على المجتمع القـومى والدولى ، وادت الى تحول جذرى فى الهياكل السياسية والاقتصادية والفكرية . ففى عام ١٧٧٥ دخل الشعب ودخلت الايديولوجية لاول مرة الى السياسة والحروب ، واستطاع شعب مستعمر أن ينال حريته عن طريق الحرب ، على الرغم من انتمائه عرقيا وحضاريا الى الدولة المستعمرة « حرب التحرير الامريكية » . وقد كان لهـذه الواقعة أثرها على عقلية الشعب الفرنسى ، الذى قلبت ثورته جميع موازين القوى . وفى عام ١٩١٤ دخل ملايين من البشر فى صدام تتفوق فى عنفها اية مرحلة زمنية سابقة ، أدت الى حروب طاحنة دامت أكثر من أربع سنوات ، وتسببت فى خسائر مادية وبشرية فادحة ، تغيرت على أثرها هياكل المجتمع القومى والدولى . ثم جاء عام ١٩٤٥ باكثر هذه التغيرات عمقا ، فقد تطورت قـوى الدمار ، واصبح العالم مهددا بالفناء الشامل ، فانحصرت الحروب الخارجية نتيجة لذلك فـى مناطق محدودة ، وتمت السيطرة عليها ، تجنبا لاى تصاعد قد يفضى الى استخدام السلاح الذرى . وظهـر الارهـاب ، وبـدأت حـرب العصابات ، وكثر عدد الحروب الاهلية والمذابح داخـل الدول ، واحتدمت الاستـراتيجيات الاقتصادية والثقافية نتيجة لتقييد الاستراتيجية الحربية .

ويجرى فى الفصل الثالث من الكتاب ، تعريف شامل لمفهوم الحروب والثورات ، ومدى الاختلاف والامتزاج بينهما ، واحيانا تنشب الحـروب الخارجية تجنبا للثورات الداخلية وبـالعكس ، واحيانا يندمج الاثنان فيوجدا معا نوعا جديدا من الحروب ، هى الحرب الثورية التى وضع ماوتسى تونج نظريتها ، وقام فى الوقت ذاته بتطبيقها .

ويستـعرض الكتاب ايضا انماط التدخـلات

الخارجية فى شئون البلدان وتنوع أساليبها ، ويخوض فى تفاصيل شتى ، وحقائق وتفسيرات متعددة ، قد لا تهم سوى القارىء المتخصص ، أو من لديه حافز للبحث ، أما القارىء العادى ، فيستطيع تجاوزها ، دون ان يؤثر ذلك على جوهر الدراسة . وسنقوم باستخلاص اهم الافكار عبر هذا السرد الطويل ، ونلخصها فى بضع نقاط رئيسية :

ــ تميزت الفترة من ١٧٤٠ الى ١٩٧٤ بالحروب الاستعمارية وثورات التحرر . وقد عبرت كل هذه الحروب والثورات ، خلال مرحلتين زمنيتين ، عن ازدواجية الجدل فى عالم ذى قطبين ، وبين مجموعتين مختلفتين تماما جيوبوليتيكا . ففى المرحلة الاولى ، كانت مجموعة الدول الاوروبية تشكل مركز القوة الديموجرافية والايديولوجية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية ، وفى مواجهتها مجموعة الدول الممزقة والمجتمعات المعزولة دون ما رابط بينها . ومع بداية حروب التحرير ، بدأ مركز القوة فى الانتقال التدريجى الى القارات الاخرى . وتغير الهيكل الاجتماعى للعالم ، واتخذ منذ عام ١٩٤٥ طابعا ثنائى القطب من نوع آخر ، فأصبح هناك مجتمع الدول الشابة التى تحررت حديثا ، وتشكل بدورها قوة ديموجرافية ومادية هائلة «بترول ومواد خام» ، وفى مواجهتها مجتمع الدول القديمة التى مازالت فى أوج قوتها التكنولوجية ، ولكنها ضعيفة أيديولوجيا وبشريا . وقد عرف العالم منذ ذلك الوقت ازدواجية وجدل متناقضين تماما لما مضى .

ــ تغيرت أسس القوة العالمية ودعائمها ، نتيجة لتغير الاساليب الفنية والعقلية السائدة فى العصر . فقد كانت هذه الاسس تقوم فيما مضى على احتلال أكبر جزء ممكن من الاراضى الاجنبية فى أجزاء متفرقة من الكرة الارضية والسيطرة عليها ، والتحكم فى الممرات المائية التى تيسر الوصول اليها . ولم يكن ذلك عسيرا لضعف الاحساس القومى لدى الشعوب ، فكان من السهل على البلدان والاقاليم ، ان تبدل من حكامها وانتماءاتها . كما أن الضغوط الديموجرافية والاقتصادية فى الدول الاوروبية ، وجدت متنفسا لها فى المساحات الخالية من العالم ، عن طريق الهجرة او استعمار القارات الاخرى ، الامر الذى أصبح محالا بعد أن تم اكتشاف العالم بأكمله ، فأخذ التنفيس عن هذه الضغوط المرتفعة يتخذ ، منذ عام ١٩١٤ ، شكل المواجهة المباشرة العنيفة بين الدول . وقد استأثرت فى الماضى اسبانيا وانجلترا وفرنسا والنمسا وروسيا والصين والامبراطورية العثمانية بأسس القوة العالمية . أما اليوم ، فقد تغير مفهوم هذه القوة ، وأصبح يقوم على أسس مختلفة تماما : مساحة شاسعة مترابطة وغير مجزأة ، تبلغ خمسة ملايين متر مربع على الاقل . تكفل للدولة التعمق فى مواقع متعددة من المعمورة ، مع تنوع ثروات هذه الاراضى المعدنية والزراعية ــ تعداد سكانى ضخم ، على الاقل ١٠٠ مليون نسمة ، لاستغلال هذه المساحة استغلالا سليما ، وايضا لتصدير الخبرات الى الخارج ، وهو ما يشكل دعامة النفوذ الاقتصادى والسياسى ــ اقتصاد ذاتى متنوع الثروات والمصادر ــ امكانيات تكنولوجية وقوة نووية حربية وسلمية ــ سلاح طيران قوى وبحرية حربية وتجارية تكفل استمرار العلاقات بين الدولة العظمى ومناطق نفوذها . وتملك ثلاث دول فقط جميع هذه الاسس تقريبا ، وهى : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين ، وثلاث دول اخرى تملك بعض هذه الاسس هى : كندا واستراليا واليابان .

ــ حدث تغير بيولوجى واجتماعى فى طبيعة الحروب ، وفى تأثيرها على الضمير الانسانى ، فقد اختفت علاقة الجرم بين الانسان ومن يقتل ، فقديما كان لابد لقتل انسان من انسان آخر ، اما اليوم فقد أصبحت الالة تقوم بهذا العمل ، فيكفى الضغط على جزء منها ، حتى يتساقط آلاف القتلى من الحربيين والمدنيين . ان هذا التغير لا يشكل فقط معطى فنيا أو حربيا نتيجة لتطور فنون الحرب والتسليح ، وانما يشكل أيضا معطى اجتماعيا نتيجة لتغير البنى والعقلية الاجتماعية . ونستطيع القول بأن هذا التغير ، لم يضف ابعادا جديدة الى ظاهرة العنف لدى الانسان ، وانما عمق من عنف الحروب والقدرة على التحطيم . ونجد أن العنف السياسى ، يعبر عن نفسه حاليا فى صورتين : العنف النووى ، والعنف الارهابى . وقد ظهر العنف النووى بشكل محدود فى هيروشيما وناجازاكى ، وقت ان كان السلام الذرى حكرا على دولة واحدة . ومنذ ذلك الوقت ، والعالم مهدد بشبح حرب ذرية ، قد تحدث قصدا او يأسا أو خطأ ، وهى حرب لا يمكن التنبؤ بمداها . أما العنف الارهابى ، فعلى الرغم من أنه لا يندرج تحت لواء الحروب والثورات الكبرى ، الا ان

الذين قاما بدراسة هذه الظاهرة فى شتى صورها ، نظرا لأهميتها فى مجال هذا البحث ، وأهمية الدور الذى يلعبه الارهاب المعاصر ، فى تصعيد العنف وتدويل أى ظلم محلى . ومن الممكن ان يتسبب عمل ارهابى ، يستخدم سلاحا ذريا ، فى اثارة حرب عالمية نووية . ولذلك يجب اتخاذ الاجراءات الوقائية والدفاعية . والاهم من ذلك كله ، تحييد البنى التى تؤدى الى العدوانية الجماعية ، كالخوف والقلق واليأس . وقد استشرى الارهاب نتيجة لكبت وتجميد اتجاهات العنف التقليدية بسبب الرعب النووى . لابد اذن من ايجاد بدائل اخرى تقوم بوظيفة العنف ، فبالنسبة للبوليمولوجيا ، لا يمكن التخلص من شئ الا اذا حل بديل آخر مكانه .

ـ حدثت تقلبات عديدة فى جبهات العدوانية الجماعية ، وفى الصراع الذى ارتبط بهذه الجبهات خلال الفترة موضوع الدراسة . « وتشكل جبهات العدوانية الجماعية فرضية أساسيه فى علم البوليمولوجيا » . ونستطيع أن نميز بين مرحلتين أساسيتين : أولا من عام ١٧٤٠ الى ١٩٤٥ ، وهى المرحلة التى تواكب هيمنة أوروبا ونفوذها . وقد نشطت خلالها جبهة شمال جنوب الاطلنطى ما بين ١٧٧٦ و١٨٩٨ ، وادت الى مواجهة اوروبا القديمة « أسبانيا والبرتغال وانجلترا » بالعالم الجديد ، واسفرت عن تحرير أمريكا فى النهاية . جبهة شرق غرب البحر المتوسط ، التى امتدت من جبل طارق الى الخليج العربى ، واستمرت من ١٧٤٠ الى ١٩٣٢ ووضعت أوروبا فى مواجهة العالم العربى والتركى وشمال افريقيا ، وأدت الى تحرر البلقان واستعمار افريقيا الساحلية والشرق الادنى . الجبهة الاسيوية من ١٧٤٠ الى ١٩٠٤ ، واشتبكت خلالها اوروبا واليابان مع القارة الاسيوية . الجبهة الصينية من ١٧٤٠ الى ١٩٣٠ جبهة افريقيا السوداء من ١٨٢٠ الى ١٩٠٠ . جبهة أمريكا الشمالية من ١٨٢٥ الى ١٩٣٥ . الجبهة الاوروبية الغربية والاوروبية الشرقية من ١٧٤٠ الى ١٩٤٥ .

ثم حدث تغير جذرى فى مراكز جبهات العدوانية فى المرحلة الثانية من ١٩٤٥ الى ١٩٧٢ ، وهى المرحلة التى تتميز بظهور العالم الثالث على المسرح الدولى . فقد اختفت الجبهة الاطلنطية والجبهات الاسيوية المرتبطة بالاستعمار ، وجرى تعديل فى الجبهات الاخرى نتيجة حركات التحرر . واختفت الجبهة الافريقية الاسيوية وجبهة شرق آسيا ، أكثر الجبهات اضطرابا . ونخلص الى نتيجة هامة ، وهى ان العدوانية من الممكن أن تنتقل من جبهة الى أخرى ، وأنه لا وجود لما يسمى بالحتمية المطلقة فى جبهات العدوانية ، وذلك تبعا لتطور مراكز القرار فى السياسة العالمية .

ومن الظواهر الجديرة بالذكر ، ان حدود الدول تحتفظ بحالة استقرار غريب منذ عام ١٩٤٥ ، فلم تحدث سوى بضعة تعديلات عقب حروب الاستقلال ، وتغييرين فقط اثر الاحتلال الصينى للتبت وحرب بنجلاديش . ومرجع ذلك الى الوعى الدولى بأن التوسع الاقليمى فى العصر الحديث ، لا يصنع القوة ، وانما قوة الدولة تكمن فى امكانياتها ومقدرتها على التأثير الايديولوجى والاقتصادى ، وقد اكد تأزمة البترول هذه الحقيقة . واذا كانت الحدود الارضية قد استقرت مؤقتا ، فان الحدود البحرية مازالت محل منازعات ، وهى المشكلة التى يعاد من اجلها النظر فى قانون البحار ، تحت اشراف الامم المتحدة . أما بالنسبة للحدود الفضائية ، فمن حسن الحظ لم يحدث بشأنها حتى الان اى نزاع .

أما الفصل الرابع والاخير ، فيتميز بكونه أكثر أجزاء الكتاب اثارة ، فمن خلاله تجرى محاولة لطرح تصورات مستقبلية لظاهرة الحرب والسلام ، وتاثيرها على الاحداث خلال السنوات القادمة وحتى عام ٢٠٠٠ .

يتبين لنا أن البوليمولوجيا ترفض نظرية الحتميه التاريخية ، وهى نظرية هيجل الشهيرة ، ومؤداها أن الاحداث تسير فى طريق مرسوم ، وليست لها سوى نهاية واحده يحدمها التاريخ . فهذه النظرية تستلزم جهدا مضنيا ومتواصلا من جانب مؤيديها ، لادخال الوقائع عنوة فى اطار مفاهيمهم ، مما أدى الى تشويه التاريخ ، وجعله نوعا من النبوة . وتفضل على العكس الأخذ بنظرية الاستقبالية ، التى تدرس أسباب تطور العالم المعصرى ، وتحاول التنبؤ بالاوضاع التى قد تنجم عن تلك الاسباب فى المستقبل . وهذه النظرية تعتبر أن الاحداث لا يمكن أن يكون لها اتجاه قدرى لا يتغير ، بل هناك من العوامل ما يدفع بأى ظاهرة الى اتباع هذا الاتجاه او ذاك ، لهذا يجب دراسة الاحتمالات المتعددة للظاهرة الواحدة . وهذه الى

حد ما وجهة نظر برجسون ؟ أخذها عنه جاستون برجيه مؤسس علم الاستقبالية . ومما لا شك فيه ، أن هذه الرؤى والدراسات المستقبلية ، تتخطى مجال علم البوليمولوجيا ، الا ان هذا العلم يستطيع أن يقدم للاستقبالية عناصر محددة في شكل امكانيات ، ويزودها بفرضيات تتعلق بتعاقب الاحداث واحتمالات الحرب والسلام في التطور النزاعي لموقف ما ، فيسهل بذلك معرفة من اين تأتي الشرارة التي ستؤدي الى الانفجار ، وبالتالي من الممكن تحويلها عن مسارها ، وتعطيل اشتعال الحروب .

ويفضل الكاتبان ، في مجال دراسة الاحتمالات المستقبلية ، الانطلاق من الشريحة الزمنية ١٩٤٥ ـ ١٩٧٤ وذلك لكونها المرحلة التي حملت في ثناياها اهم ما طرأ على العالم من تغيرات ، منها على سبيل المثال : الواقع النووي وما ادى اليه من التعايش السلمي بين القوتين العظميين ـ تحرر العالم الثالث وظهور مراكز جديدة لاتخاذ القرار ـ وجود منظمة الامم المتحدة وتزايد عدد الدول ذات السيادة ـ عدم التوازن الديموجرافي الاقتصادي ـ ظهور حركات الارهاب وتصاعدها المستمر .

ويتم طرح الفرضيات البوليموجية ابتداء من السلام النسبي ، وانتهاء بالدمار الشامل . ونتحقق في النهاية من عدم وجود ما يسمى بالحدث الحتمي او النهائي ، فاحتمالات المستقبل كثيرة ، وهناك من العناصر المجهولة والظروف المفاجئة ، ما قد يطرأ على الاحداث ، فيسرع بها او يؤجلها او يبطلها تماما .

فاذا اخذنا بفرضية استمرار الظروف المعاصرة كما هي خلال الحقبتين الزمنيتين القادمتين ، او تطورها تطورا بسيطا ، فسنجد أن الصراع المسلح في المستقبل القريب ، سيشبه الى حد كبير ذلك الذي وقع في الماضي القريب ، ولكن بعض هذه الظروف ستتغير حتما ، وبعضها الاخر احتمالا . بل لقد حدثت بالفعل تغيرات كثيرة ، فهناك الاكتشافات التقنية المتلاحقة ، والتي ستؤدي بالضرورة الى احداث خلل في التوازن والتبادل ، وتحول في جبهات التوتر وعلاقات القوى ، فبالامس كانت السيطرة للفحم والطاقة المائية ، واليوم اصبحت للبترول ، وغدا ستكون لمصادر جديدة للطاقة . وما ينبع ذلك من اتساع الهوة داخل العالم الثالث بين البلدان الفقيرة المكتظة بالسكان ، والبلدان الثرية بالمواد الخام ذات التعداد السكاني الضئيل ، وايضا داخل العالم الصناعي بين الدول التي تتمتع بنوع من الاستقلالية في الطاقة والمعادن ، وبين تلك التي تلجأ الى الخارج ، لسد احتياجاتها في هذه المجالات ، وهناك الطابع المؤقت الذي يتسم به حاليا التوازن النووي ، فقد يحدث الانفجار لسبب أو لآخر ، ويدخل الانسان الى عصر الدمار ، وانهيار الحضارة الانسانية . وهناك ايضا التفاقم المتزايد في الخلل الديموجرافي الاقتصادي ، فمثلا تشكل نسبة عدد سكان العالم الثالث اليوم ، الى عدد سكان العالم المتقدم ٧ الى ٣ ، ولكن هذه النسبة ستبلغ عام ٢٠٠٠ ٩ الى ١ ، طبقا لاحدث الدراسات في هذا المجال ، وهذا مؤشر خطير للغاية ، فقد يؤدي ذلك الى قلاقل وتوترات محلية يتبعها صراع ضخم بين الشمال والجنوب ، واغراق الدول المتقدمة بامواج من البشر المحروم اليائس ، اى صورة للغزو السكاني الذي حدث في العصور الوسطى . وطبقا لتلك الفرضية ، فان جبهات العدوانية الجماعية قد تنحصر في جبهة عالمية واحدة شمالا وجنوبا تطوق كوكب الارض ، وتجمع بين العديد من الجبهات التي سبق ان ذكرناها ، وهو بالشكل اكثر الاحتمالات خطورة بالنسبة لمستقبل الحضارة الانسانية .

ان الفكرة الاساسية في علم البوليمولوجيا تقول بأن اختلال البنى الديموجرافية الاقتصادية والجغرافية والفكرية ، هو أساس أى عدوانية جماعية . لذلك لابد من ان يصحب هذه الدراسات المستقبلية ، فكر متعمق قائم على المنطق لتوجيه السلوك الانساني وجهة سليمة وسلمية وتحييد عناصره الضارة ، وتنمية الوعي بمدى الخطر الذي يهدد البشرية ، وبأهمية التضامن والتعاون الدولي من اجل تحقيق مستقبل افضل للجميع . كما يتحتم اعادة التوازن الى النظام الاقتصادى العالمي قبل فوات الاوان ، فقد اصبحت كل جماعة واعية تماما بمدى الفارق بين امكانياتها وتطلعاتها ، وبين واقعها وواقع الدول الاخرى ، وعندما يكون الفارق شاسعا ، يصبح احساس الظلم فادحا لا يحتمل ، ويؤد تدريجيا الى الكبت والعنف . ونحن نعلم ان النزاعات الصغيرة تحمل في باطنها نذر الحروب الكبرى .

ان عالم اليوم قد تغير عن عالم الامس كما

رأينا، وعالم الغد يحتاج الى أسس جديدة لبنائه، ويقتضى تغيرا شاملا فى استراتيجية الجنس البشرى ، اذا أراد لنفسه البقاء والاستمرار . فلابد للمجتمعات الانسانية من كبح جماح الشيطان بداخلها ، فيتخلص المجتمع الجديد من روح الانتقام التى ولدتها عقدة الكبت والذل على مدى سنين طويلة ، ويتخذ المجتمع القديم موقفا أكثر تفهما ، وأكثر نضجا ، وتجاوزا للاخطاء ، وأن يشعر الفريقان المعاصران، بانتمائهما اولا وأخيرا الى الانسانية، وبمسئوليتها المتبادلة والمتكاملة من اجل الافلات من خطر الانفجار النووى والسكانى وتلوث البيئة ونضوب المصادر الحيوية . ان المطلوب هو تحقيق العالمية ، فمن منا لا يريد أن يسهم فى استمرار الحياة الكونية للانسان ؟

وقد يثار هذا التساؤل : اذا كانت الحروب قد لعبت الى الان دورا هاما فى التعبير عن المجتمعات وتطويرها ، فكيف نفكر اذن فى الغائها او حتى حصرها ؟ معنى ذلك الحكم على المجتمعات الانسانية بالجمود؟ ولكن الحروب ليست هى الحل الوحيد لاحتياجات العالم وتطلعاته ، فالمجتمعات لديها وسائل أخرى للتعبير عن نفسها ، كاللغة والثقافة والاديان والفلسفة والسياسة والفنون، وطرق أخرى للتطور أقل عنفا مثل التطور الطبيعى للفكر والوعى وتقدم العلوم والتكنولوجيا .

واذا كان مفهوم « العدو » هو شىء ضرورى لتحريك الطاقات البشرية وتماسك المجتمع ، فلنبحث اذن عن عدو مشترك خارج المجتمع الانسانى ، ليتحد الجميع من أجل مواجهته ، وليكن مثلا كل ما يهدد الانسانية بالفناء ، كالفقر والموت والحروب الذرية . ولنبحث ايضا عن مفهوم معاصر « للبطل » وليكن هو كل من أسهم بشجاعته او اختراعاته فى القضاء على العوامل التى تعوق التطور السلمى للعالم . نضيف الى ذلك: ان الحروب اذا كانت قد لعبت فعلا دورا هاما فى تطوير المجتمعات الانسانية ، فقد كان ذلك قبل اختراع الذرة ، أما فى عصرنا هذا ، فقد يصبح دورها هو التدمير الشامل للمجتمع الانسانى لا تطويره .

لمن ستكون الغلبة، للحرب أم للسلام؟ ان هذا هو النضال بين حتمية الاشياء وحرية الانسان ، فاذا تركنا الامور لقدرها المرسوم ، وتحملناها راضخين ، فستكون الحرب . أما اذا انتصرت حرية الانسان وارادته ، سيكون السلام ، ليس السلام التام وانما النسبى . ان انسان هذا العصر ، يستطيع أن يستمد من علمه وتجاربه وايمانه العميق بالانسانية، القوة التى ستمكنه من أن يخلع عن الحرب ثوب قداستها ، ويقبل تحديها ، وان يفرض السلام فى النهاية . ■

سوسن حسين

المؤلفات العربية السياسية

■ رباح بلعيد ــ الحركة الوطنية الجزائرية (١٩٠٠ ــ ١٩٥٤) ــ رسالة ماجستير فى العلوم السياسية (غير مطبوعة) ــ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . نوفمبر ١٩٧٦ ■

قدمت رسالة رباح بلعيد فى نوفمبر ١٩٧٦ ، لنيل درجة الماجستير فى العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة .

وقد وضعت الرسالة باللغة الانجليزية ، وتقع فى ٥٤٦ صفحة ، وهى تتبع الحركة الوطنية الجزائرية منذ عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩٥٤ .

واذا كان الجزء الاول من الرسالة ، الذى يغطى الفترة التاريخية التى تنتهى قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية ، لم يضف جديدا الى مئات ومئات الدراسات ، التى تناولت تلك الحقبة من تاريخ الجزائر ، وعن الاستعمار الفرنسى فى الجزائر ، فان الجزء الثانى ، الذى يغطى فترة الكفاح الجزائرى التى عاصرها المؤلف وذاق آلامها وأحلامها ، تعد دراسة أصيلة أضافت جديدا . ففى هذا الجزء ، يشرح لنا المؤلف بالتفصيل ، الخلاف بين ميصالى الحاج والمقاومة الجزائرية ، كما يوجه انتقاداته

المرة الى الزعيم الجزائرى فرحات عباس ، الذى يعتبره خائنا للقضية الجزائرية ٠

والحق يقال أن الاسلوب العاطفى والانفعالى يتغلب فى الرسالة ، سواء فى جزئها الاول عند كلامه عن الاستعمار الفرنسى ، أو فى جزئها الثانى ، عندما يشرح تضحيات وخلافات الحركة الوطنية الجزائرية ، مما افقد الرسالة كثيرا من قيمتها ٠ وهذا الحماس وذاك الانفعال ، جعلا المؤلف لا يفرق بين الهام والاهم ، فيخصص عدة صفحات لمعالجة موضوعات ثانوية ، هى اقرب ما تكون الى الاقاصيص منها الى احداث التاريخ ٠

يضاف الى ذلك ، أن الجانب الاقتصادى للاستعمار الفرنسى فى الجزائر ، ودور المستوطنين الفرنسيين ، والمناورات التى دارت فى دهاليز السلطة فى باريس ، لم تعالج بشكل كاف ٠ كما ان الظروف الدولية التى احاطت الحركة الوطنية الجزائرية لم تذكر قط ، كأن هذه الحركة قامت فى جو خال من أى تأثير خارجى ٠

الا أن هذه الانتقادات ، لا تقلل من المجهود الكبير الذى بذله الباحث الجزائرى الشاب ، والمعلومات التى يقدمها عن الثورة الجزائرية فى سنوات الحسم ٠

وان العالم العربى فى حاجة الى مثل هذه الدراسة ، لو اراد لتاريخ ان يكتب بأقلام عربية ، وليس بأقلام اجنبية ٠

د٠ بطرس بطرس غالى

مجدى حماد ــ المؤسسة العسكرية ونماذج بناء التنمية فى افريقيا ــ رسالة ماجستير فى العلوم السياسية (غير مطبوعة) ــ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ــ ١٩٧٦

تتناول هذه الرسالة الظاهرة العسكرية فى السياسة الافريقية بشكل عام ودراسة تطبيقية على غانا بوجه خاص ٠

وتبدأ الدراسة بمحاولة تحديد نشأة الجيوش الافريقية وتركيبها الاجتماعى وقد ميز الباحث بين اربعة صور هى لجيوش دول لم تخضع للسيطرة الاستعمارية ودول كانت مستعمرة وبالتالى فجيوشها نتيجة وراثة الاستعمار وجيوش تشكلت نتيجة حرب تحرير وأخيرا الجيوش التى تكونت بعد الاستقلال وخاصة فى المستعمرات البرتغالية والبلجيكية حيث كان الاستعمار يبنى سياسته على اساس الاستمرار وبالتالى لم يشكل جيش وطنى ٠ والصورة الغالبة من هذه الصور الاربعة فى افريقيا هى الصورة الثانية ٠ وفى مواجهة ذلك كان هناك منظار اخر للمؤسسة العسكرية الافريقية يقسمها الى «مغاوير القبائل» والحرس الملكى وجيش الانقلاب او الجيش الذى يتم تسييسه ثم الجيش الشعبى الثورى وجيش المستعمرات واخيرا الجيش الوطنى ٠

وينتهى الباحث من ذلك الاستعراض الى أن تعبير الجيش فى الاطار الافريقى ينبغى ان يؤخذ بتحفظ ٠ فهذا الجيش لم يكن يعبر خاصة فى الفترة اللاحقة على الاستقلال الا عن فصائل مسلحة شبه بوليسية انحدرت عن القوات التى خلقها المستعمر من الاهالى وفى المرحلة التالية حملت ملامح تطورات ضخمة فى تلك الفصائل بحيث بدأت تدريجيا تكتسب خصائص وسمات المؤسسة العسكرية الحديثة ٠

وتنتقل الدراسة الى بحث ملامح المواريث الاستعمارية التى تركت بصماتها على القوات المسلحة واثر ذلك على الجيوش مما يفتح الطريق للجزء التالى وهو حول مراحل وأشكال التدخل العسكرى فى السياسة الافريقية وقد حددتها الدراسة فى مراحل ثلاثة تبدأ بمرحلة [illegible] السياسى وهى الفترة اللاحقة مباشرة للحصول على الاستقلال ثم مرحلة التمرد الداخلى أو بدايات التدخل والتى بدأت مع نهاية سنة ١٩٦٢ وان كانت تحركات الجيوش خلالها انعكاس لاعمال غير سياسية الا أنه قد تحقق لها تأثير مباشر على الشئون السياسية ونصل بذلك الى المرحلة الثالثة وهى مرحلة الانقلابات العسكرية التى بدأت فى منتصف سنة ١٩٦٥ وخلالها شهدت أفريقيا فى فترة النصف الثانى من الستينات ٢٠ انقلابا ناجحا فى ١٦ دولة بمعدل ١٫٤ انقلاب فى العام وهو نفس معدل الانقلابات فى امريكا اللاتينية وبشكل عام شهدت افريقيا فى فترة الستينات ٣٠ انقلابا عسكريا ناجحا غير ٢٣ انقلابا فاشلا بالاضافة الى ٢٩ محاولة قضى عليها فى مهدها ٠

وقد أخذ الباحث فى محاولة ايجاد الاسباب الداخلية والخارجية لكثرة ظاهرة الانقلابات فى هذه الفترة بأفريقيا لتنتهى الجزء الاول أو ما يمكن أن يكون الدراسة النظرية لتبدأ الدراسة التطبيقية على غانا ٠

وحقيقة أن هذه الدراسة بالغة الاهمية فى حجم ما تقدمه من معلومات وان كان يعيب ذلك عدم استغلال هذا الكم الهائل من المعلومات بصورة جيدة ٠

وبداية تفتقد الدراسة الى وجود البعد الزمنى للاحداث أى بمعنى آخر الاطار العام الذى برزت فيه ظاهرة الانقلابات ومع أن الدراسة اساسا سياسية الا أن المعالجة السياسة تكاد لا تبدو وان ظهرت فهى تخرج فى استحياء ٠

وقد ترك ذلك أثره الواضح عند أخذ حالة غانا للدراسة التفصيلية التى كان لابد من وضعها فى داخل اطار الحركة الوطنية الافريقية ودور نكروما فى دعم تيار الثورة فى القارة بما ترتب على ذلك من صدام بين نكروما وحركة الاستعمار العالمى • وقد تمثل ذلك فى ضرب الاقتصاد الغانى بالتلعب باسعار الكاكاو مثلا سلعة التصدير الاولى لغانا ورغم أن الباحث عرض نصائح البنك الدولى لغانا فى نهاية سنة ١٩٦٥ والتى تهدف الى الغاء محاولات التنمية فى غانا الا أنه لم يستطع استغلالها وتحليلها كمقدمة لاحداث تتابعت بعد ذلك بل انه يقرر بوضوح ان القيادة العسكرية فى غانا التى جاءت بعد نكروما اكنت القيادة العسكرية فى غانا التى جاءت بعد نكروما كانت والتعامل مع الغرب على حساب الاقتصاد الوطنى الا أنه لم يستطع ربط الحوادث ببعضها بمعنى ربط هذا الخط الاقتصادى ببيانات الانقلاب الاولى واغفال عدد من الحقائق مثل اعتراف عدد من قيادة الانقلاب بعلاقاتهم وتنسيقهم مع دول أجنبية بل وكان أحدهم قد اعترف ليكون حلقة الاتصال مع حركة الاستعمار العالمى • ولو كان الباحث قد اهتم بعدد من مثل هذه الوقائع لكان من السهل عليه النظر الى الانقلاب فى غانا بل وظاهرة الانقلابات فى أفريقيا فى اطار موجة المد الاستعمارى على العالم الثالث الذى كانت الحركة الوطنية وضمنها الحركة الافريقية قد قاربت من النجاح فى وضع نهاية للاستعمار •

د• سامي منصور

■ السفير نعيم قداح ـ حضارة الاسلام وحضارة أوروبا فى افريقيا ـ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ـ الجزائر ـ ١٩٧٦ ■

يعتبر السفير نعيم قداح من كبار المتخصصين العرب فى الشئون الافريقية ، فهو فى كتاباته الافريقية بصفة عامة ، وكتاباته عن غرب افريقيا بصفة خاصة ، قد مزج بين الاكاديمية والخبرة العملية •

وتعتبر أفريقيا بالنسبة له قضية مصير ، فعلى المستوى الوظيفى ، كان وكيل وزارة الخارجية السورية للشئون الافريقية ، وهو حاليا مدير مكتب الجامعة العربية فى نيروبى ، كما أنه قضى جزءا من حياته الدبلوماسية فى افريقيا • وعلى المستوى القومى باعتباره عربيا مسلما يؤمن بأن الاسلام قد استطاع كحضارة راقية أن يثبت وجود المدنية الافريقية ، وأن يطورها • وعلى المستوى الانسانى ، يؤمن بأن البشرة السوداء لا تقلل من شرف النفس الطاهرة ، ولا تنتقص من علم العالم ، وما له من سمو الفكر • وعلى المستوى الحضارى ، يؤمن بقول ريتشارد رايت « لقد كانت لنا حضارتنا فى أفريقية قبل أن نؤسر وننقل من بلادنا الى الارض الامريكية » •

وكتابات السفير نعيم قداح ، ترجمة لما سبق • فالكتاب الذى بين أيدينا هو الثانى له عن منطقة غرب أفريقيا • وفيه ينحو نحوا أنثروبولجيا ، مبينا أصول سكان هذه المنطقة ، وذلك كمدخل لدراسة الوثنية والاسلام والمسيحية فى غرب أفريقيا ، وأثرهم فى تشكيل مظاهر الحياة الاجتماعية ، من عبادات وفنون وحياة اقتصادية وتعليم وقيم •

وفى الحقيقة ، يعتبر هذا الكتاب كتابا جامعا ، فهو الى جانب ما سبق ، يبحث من ناحية أخرى فى الفرق الدينية الاسلامية فى غرب أفريقيا (التيجانية والعمرية والمريدية والشريفية) • ومن ناحية ثالثة ، يتناول بالبحث تجارة الرقيق ، باعتبارها من مخازى أوربا فى افريقية ، كما يتناول بالبحث المتعمق ، الدول والحضارات الوثنية كالمدنيات الافريقية الوثنية فى الكاميرون والنيجر وداهومى (بنين حاليا) ومدينة الاشانتى فى غانا وساحل العاج وفولتا العليا • كذلك يفرد مبحثا كاملا لمملكة غانا وحضارتها الوثنية ، ومظاهر تلك الحضارة الدينية والاجتماعية والاقتصادية •

ويورد المؤلف قرب نهاية الكتاب ، سجلا للنصوص الدينية المتعلقة بأوضاع الرق فى الاديان (اسلام ـ مسيحية ـ يهودية) مما يدل على سعة ثقافته واستعداده للتصدى لهذا الموضوع •

والسفير نعيم قداح ، كان واعيا فلم يغفل أثر الاستعمار فى أفريقيا ، مبينا رد الفعل لهذه الاديان تجاه السياسة الاستعمارية فى أفريقية الغربية ، فبحث فى موقف فى الاسلام الاسود من هذه السياسة ، واثره فى تنمية روح الكفاح • كما بحث فى موقف الافريقى المسيحى وكنائسه من هذه السياسة ، وأثره فى رفض الاستغلال والتفرقة • كذلك تناول من ناحية أخرى ، أثر الاستعمار على الاقتصاد الافريقى ، ومما سببه من ايجاد تميز عنصرى فى الاقتصاد وتدميره •

وفى النهاية يصل الى أنه ، لو لم يفرض الاستعمار العزلة على الشعب الافريقى ، لتوصل الى المستوى الحضارى اللائق الذى تتمتع به كثير من دول اسيا وأفريقية •• وهكذا كان الاستعمار ولا يزال ، آفة تقضى على مظاهر التقدم والحضارة •

وتتمثل أهمية هذا الكتاب ، باعتباره مدخلا ضروريا لفهم هذه الشعوب عند التعامل معها ، ورسم السياسات تجاهها ، خاصة ونحن العرب نسعى الى المساندة الافريقية لقضايانا العادلة تجاه اسرائيل والاستعمار الامبريالى • حقا ، انه كتاب يستحق القراءة والدراسة والمناقشة •• ■

جهاد عودة

■ أحمد نوري النعيمي — السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية — رسالة ماجستير منشورة — دار الحرية للطباعة • بغداد ١٩٧٥ ■

يرجع الكاتب اختياره « السياسة الخارجية التركية » موضوعا لرسالته الجامعية ، لعدة اعتبارات منها افتقار المكتبة العربية الى بحث مستقل فى هذا الصدد ، مجاورة تركيا لدولتين عربيتين «العراق وسوريا » ، موقع تركيا الاستراتيجى فى السياسة الدولية ، عزوف تركيا عن الاعتراف باسرائيل ، واخيرا عضوية تركيا فى التكتلات العسكرية الغربية •

وقد جاءت الرسالة ثمرة طيبة لقراءات عديدة ودراسة ميدانية فى تركيا ، استطاع المؤلف خلالها الاطلاع على كثير من المراجع والوثائق التركية • والرسالة مقسمة الى ثلاثة ابواب رئيسية ، يسبقها باب تمهيدى يتناول خلفية جغرافية» وتاريخية لتركيا •

وقد خصص الكاتب الباب الاول للحديث عن « صنع القرارات فى السياسة الخارجية التركية » حيث قدم اولا « الاطار النظرى » • ثم تحدث عن دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية فى صنع القرارات فى السياسة الخارجية التركية •

وتناول الكاتب فى الباب الثانى ، موضوع « تركيا والمعسكر الغربى » • واستهله بطرح سؤالين : لماذا انضمت تركيا الى الغرب ؟ وماذا حمل المجلس الوطنى التركى الكبير على الموافقة باجماع الاراء فى ٢ فبراير ١٩٥٢ على الدعوة التى وجهتها دول حلف شمال الاطلسى الى تركيا للانضمام اليه ، ويجيب الكاتب قائلا ان هناك عوامل ثلاثة دفعت تركيا الى صف الدول الغربية ، هى باختصار : تعزيز الامن القومى بدعوى درء المطامع السوفيتية ، الحصول على المساعدات والقروض الامريكية والغربية حلا للمعضلة الاقتصادية التركية ، التشبع بالمدنية الغربية للتخلص من الافكار والعادات العثمانية • اما اسباب كل هذا الاهتمام من الغرب لتركيا ، فيمكن تلخيصها اساسا فى طبيعة الموقع الجغرافى والاستراتيجى لتركيا ، باعتبارها مدخلا للسيطرة على البحر المتوسط والشرق الاوسط وقارة افريقيا ، وقدرة تركيا على الوقوف أمام أى ضغط خارجى نظرا لوفرة الموارد الطبيعية والمواد الخام بها ، وتمتع تركيا أنذاك — من وجهة نظر الغرب — بالاستقرار السياسى الذى تفتقر اليه معظم دول الشرق الاوسط •

وبعد هذه المقدمة الموجزة ، يتناول الكاتب علاقات تركيا بالمعسكر الغربى على مدى أربعة فصول اولها تطرق الى انضمام تركيا لحلف شمال الاطلنطى عام ١٩٥٢ ، وعرض الفصل الثانى للسياسة الخارجية التركية بعد انقلاب ٢٧ مايو ١٩٦٠ ، وخصص الفصل الثالث للحديث عن قضية قبرص ، مبينا تأثير هذه المشكلة على السياسة الخارجية التركية ، وردود الفعل فى الراى العام • أما الفصل الرابع ، فيركز على التطورات الحديثة فى تركيا تجاه الغرب •

وجاء الباب الثالث فى الرسالة تحت عنوان « تركيا والشرق الاوسط » وقسمه الى اربعة فصول تناولت بالبحث المواضيع التالية : حلف بغداد وتركيا ، موقف تركيا من اسرائيل والدول العربية فيما بين ١٩٤٧ ، ١٩٥٦ ، موقف تركيا من العرب واسرائيل بعد انقلاب ١٩٦٠ ، التطورات الحديثة للسياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية •

وفى الخاتمة ، يلخص الكاتب العناصر التى تقوم عليها السياسة الخارجية التركية فيما يلى :

١ — التأثير الفعال للمؤسسات الرسمية على عملية اتخاذ القرارات فى السياسة الخارجية ، فضلا عن دور المؤسسات غير الرسمية « الاحزاب السياسية — جماعات الضغط ... الخ » فى هذا الصدد •

٢ — انضمام تركيا للمعسكر الغربى ، لاعتمادها الكلى اقتصاديا على الولايات المتحدة من ناحية ، والذعر التقليدى من الاتحاد السوفييتى على الرغم من تحسن العلاقات بينهما من ناحية أخرى • وبتأثير عدة متغيرات محلية ودولية منذ إنقلاب مايو ١٩٦٠ ، عادت تركيا الى سياسة التوازن ، اذ لم يعد حلف شمال الاطلنطى غاية فى حد ذاته ، بل وسيلة لتحقيق مصلحة تركيا القومية • وثمة فرصة كبيرة فى تطوير السياسة الخارجية التركية نحو سياسة عدم الانحياز بعد الاستقلال النسبى فى سياستها عن الولايات المتحدة •

٣ — توطيد اواصر الصداقة من العالم عربى خدمة لصالح تركيا القومية •

وبعد هذا العرض المختصر ، ثمة ملاحظة عامة بشأن تركيز الرسالة على العلاقات التركية مع كل من المعسكر الغربى والشرق الاوسط فى البابين الثانى والثالث ، وهما صلب الرسالة اساسيا ، دون افراد باب خاص لتطور العلاقات التركية مع الاتحاد السوفييتى ودول أوروبا الشرقية ، وكذا موقف تركيا بصفة عامة مع دول العالم الثالث ، وأيضا السياسة التركية فى المحافل الدولية ، وخاصة فى الامم المتحدة • ولا شك أن معالجة مثل هذه الموضوعات تحقق توازنا أعتقد أن الرسالة تفتقر اليه •

على أن هذا لا يقلل من أهمية الرسالة ومادتها العلمية الرصينة ، والجهد الطيب الذى بذله الكاتب فى اعدادها • حقيقة لقد سدت الرسالة نقصا فى المكتبة العربية •

احمد يوسف القرعى

شفيق السمرائى — حزب البعث العربى الاشتراكى وأثره فى السياسة العربية — رسالة دكتوراة فى العلوم السياسية — جامعة نيس (فرنسا) — نوفمبر ١٩٧٦

نوقشت فى الخامس عشر من نوفمبر ١٩٧٦ ، رسالة دكتوراه دولة فى العلوم السياسية بجامعة نيس بفرنسا ، بعنوان « حزب البعث العربى الاشتراكى وأثره فى السياسة العربية منذ نشأته حتى اليوم » ، للطالب العراقى شفيق السمرائى •

والرسالة المذكورة ، تقع فى خمسمائة وست عشرة صفحة من الحجم المتوسط ، ومقسمة الى أربعة أقسام أساسية جمعت فى بابين (١) انشاء حزب البعث العربى فى الاقطار العربية وايديولوجيته . « ٢ » نضال حزب البعث وتنظيمه •

وقد تناول الباحث فى القسم الاول من الباب الاول من الرسالة ، تكوين حزب البعث فى سوريا ، وقد عالج فيه بشكل موجز ، الظروف السياسية فى سوريا بعد الاستقلال ، أى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وتناول بايجاز أيضا الاحزاب السياسية التى كانت سائدة آنذاك ، وهى : الكتلة الوطنية ، الحزب الوطنى ، حزب الشعب ، الحزب القومى السورى ، الحزب الشيوعى فى سوريا ولبنان ، الاخوان المسلمون •

وتناول أيضا مؤسسى حزب البعث العربى ، مستعرضا حياة كل منهم ، وهم : ميشيل عفلق ، وصلاح البيطار ، وجلال السيد •• وقد ذكر فى هذا الصدد ، أن ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار ، قد درسا فى فرنسا ابتداء من عام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٣٣ وأن الاول درس ليسانس التاريخ ، فى حين درس الثانى الفيزياء — وقد أسهم كل منهما فى النشاطات الطلابية السياسية والادبية ، فأنشأ الجمعية العربية السورية ، وجمعية الثقافة العربية •

وكانت الجمعية الاولى ، جمعية ذات أهداف سياسية ، تطالب بالاستقلال التام للاقطار العربية ، وانتمى لها عدد كبير من الطلاب العرب من المشرق والمغرب ، كما أقامت صلات مع الحزب الاشتراكى الفرنسى ، والحزب الشيوعى الفرنسى اللذين كانا يؤيدان استقلال الدول العربية ، وحقها فى تقرير مصيرها • أما الجمعية الثانية ، فكانت جمعية ثقافية ، هدفها التعريف بالادب العربى والحضارة العربية ودور العرب فى التاريخ •• كان أكثر اهتمامها ينصب على الادب العربى القديم •

واستعرض المؤلف المرحلة الاولى من نشوء حزب البعث ، وهى المرحلة الممتدة من بداية الاربعينات حتى السابع من أبريل ١٩٤٧ ، حيث عقد المؤتمر التأسيسى لحزب البعث فى دمشق فى أحد مقاهيها • وذكر المؤلف عددا من الشخصيات السياسية التى حضرت هذا المؤتمر • وقد قام المؤتمر بانتخاب أول قيادة لحزب البعث ، شغلها ميشيل عفلق مع جلال السيد وصلاح الدين البيطار ووهيب الغانم ، كأعضاء لاول قيادة ، كما انتخب ميشيل عفلق عميدا للحزب • وقد تم فى هذا المؤتمر ، تبنى دستور حزب البعث ، الذى أوضح الخطوط الايديولوجية الاساسية للحزب ، والتى بقيت الاساس فى تطوره الفكرى •

وبعد فترة سنتين من المؤتمر التأسيسى ، قامت فى سوريا سلسلة من الانقلابات العسكرية على أثر الهزيمة العربية الاولى فى فلسطين ، فقام انقلاب حسنى الزعيم ، ثم انقلاب سامى الحناوى ، فانقلاب أديب الشيشكلى • وقد رفض الحزب أسلوب الانقلابات العسكرية التى لا تمثل امتدادا لمطالب الجماهير الشعبية •• وتحت ظل حكم الشيشكلى ، الذى رفض السماح للاحزاب بالعمل ، وأسس حزبا وحيدا فى سوريا ، ورفض السماح للطلاب بالعمل السياسى ، فقد قام حزب البعث بالاتحاد مع الحزب العربى الاشتراكى ، الذى كان يتزعمه أكرم الحورانى ، واتخذ له اسم حزب البعث العربى الاشتراكى ، وذلك للتقارب الايديولوجى بينهما • وكان نشاطه سريا فى ذلك الوقت ، وقد كافح ضد نظام الشيشكلى الذى سقط فى عام ١٩٥٤ على أثر انقلاب مصطفى حمدون ، فترك سوريا الى البرازيل ، ليعمل فى مزرعة خاصة ، الى أن قتل هناك فيما بعد •

ثم تناول المؤلف انشاء حزب البعث فى البلدان العربية ، مستعرضا دخوله العراق ، والاحزاب السياسية التى كانت قائمة فى العراق بعد الحرب العالمية الثانية بشىء من الايجاز أشار الى أن دخوله كان على أيدى الطلاب السوريين ، الذين درسوا فى المعاهد العراقية ، وعلى أيدى الطلاب العراقيين الذين درسوا فى سوريا •

وانتقل الباحث الى دخول الحزب الى الاردن ، وعلى أيدي الطلاب الاردنيين الذين درسوا فى سوريا وعادوا الى الاردن ، والى انتشار أفكار الحزب بين أبناء الضفة الغربية من الفلسطينيين ، والى انتخاب اثنين من ممثلى الحزب للبرلمان الاردنى ، وهما عبد الله الريماوى وعبد

اليه النحواس منذ عام ١٩٥٠ . ثم تطرق الى الدور الذى لعبه الحزب بعد قيام حلف بغداد فى الاقطار العربية ، وخصوصا فى سوريا والعراق والاردن ولبنان وما كان من رفضه هذا الحلف .. ثم تحالفه مع الحزب الوطنى الاشتراكى ، الذى يقوده سليمان النابلسى ، ودورهما فى عدم ضم الاردن الى حلف بغداد ، بالتعاون مع القوى الوطنية الاخرى .

كما انتقل الباحث الى دخول الحزب لبنان ، عن طريق الطلاب أيضا ، ثم أشار الى تطور الحزب هناك فى ظروف مختلفة عن ظروف الاقطار العربية الاخرى . ذلك اشار الى المؤتمرات القطرية للحزب فى لبنان .

وانتقل الباحث الى نمو حزب البعث فى الاقطار العربية الاخرى كالسعودية واليمن الجنوبى والشمالى واقطار الخليج ومصر والسودان وليبيا وتونس ، وذلك بايجاز وغرض سريع .

وفى الجزء الثانى من القسم الاول ، عالج الباحث ايديولوجية حزب البعث ، تناول فيها بالشرح ، حزب البعث كحزب عقائدى . ومفهوم الرسالة الخالدة ، والبعث كحركة نضالية ثورية ، ومفهوم الطليعة لدى البعث ، وتعرض للعلاقة بين الايديولوجية الاستراتيجية والتاكتيك ، ثم مفهوم القومية العربية لدى البعث ، وفكرة الوحدة العربية والحرية ، واشتراكية البعث ، وبالتالى موقف البعث من الصراع الطبقى ، والصراع القومى ، والعلاقة الجدلية بين مفاهيم الوحدة العربية والحرية والاشتراكية .

ثم يأتى الباب الثانى من الرسالة ، الذى ينقسم الى قسمين أساسيين هما نضال حزب البعث ، وتنظيمه .

وقد استعرض فيه الباحث ، نضال حزب البعث فى العراق ، ثم نضاله فى الاردن ، وتطرق الى مشكلة سليمان النابلسى ، وحل حكومته على يد الملك حسين ، ثم نضال الحزب فى لبنان ، وعاد ليلقى المزيد من الضوء على نضال البعث فى سوريا ، من أجل الوحدة العربية ، ابتداء من النضال ضد الشيشكلى ، وقيام حكومة العسلى ، ثم حكومة الخورى ، فالانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٤ ، واغتيال عدنان المالكى ، ثم عودة العسلى على رأس الحكومة ، وقيام الجبهة الوطنية ، وبدء التقارب بين مصر وسوريا ، فالانتخابات التكميلية فى سوريا عام ١٩٥٧ ، ومشروع ايزنهاور ، فقيام الجمهورية العربية المتحدة ، بوحدة مصر وسوريا ذلك الحدث الهام الذى كان له صدى واسع فى الاوساط العالمية العربية ..

واستعرض الباحث الصعوبات التى واجهت الجمهورية العربية المتحدة على المستوى الداخلى والعربى والدولى فعلى الصعيد الداخلى ، ما حدث من صعوبات مع الحزب الشيوعى السورى ، الذى رفض حل نفسه ، وتأييد قيام ج . ع . م . ثم نشوب الخلاف بين عبد الناصر والبعث داخل ج . ع . م . مرورا بقيام الاتحاد القومى ، وحل الاحزاب ، وتطورات الوضع الداخلى ، وما هنالك من صعوبات سياسية واقتصادية .

وعلى المستوى العربى ، استعرض الكاتب الازمات التى حدثت بين العراق و ج . ع . م . وقيام حركة عبد الوهاب الشواف فى العراق ، ثم محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم على أيدى حزب البعث ، وفشل هذه المحاولة ، وتردى العلاقات مع ج . ع . م . وكذلك استعرض تردى العلاقات بين ج . ع . م . وتونس ثم تعثر العلاقات بين ج . ع . م والاتحاد السوفييتى فى ١٩٥٩ .

وأردف ذلك بوقوع الانفصال بين مصر وسوريا ، وأثره على مصر ، واعادة الحياة الحزبية لسوريا بعد الانفصال ، حيث اعاد حزب البعث تنظيم نفسه من جديد هناك .

كذلك استعرض الباحث ، المؤتمرات القومية لحزب البعث ، وذكر اعضاءها وأشار الى قيام المؤتمر القومى الثانى عام ١٩٥٤ معتبرا ان تأسيس الحزب بمثابة المؤتمر القومى الاول ، وكان أعضاء قيادة الحزب القومية ، هم ثلاثة من سوريا ، واثنان من الاردن ، واثنان من لبنان ، وواحد من العراق ، اذ كان مجموع اعضاء القيادة آنذاك سبعة ، كما أوضح الكاتب .

وأشار الى عقد المؤتمر القومى الثالث لحزب البعث عام ١٩٥٩ فى لبنان ، حيث تم فيه فصل عضو القيادة القومية عبد الله الريماوى من الحزب . ثم انعقاد المؤتمر القومى الرابع فى اغسطس ١٩٦٠ الذى ناقش موقف ج . ع . م من حزب البعث ، وقضية اغتيال عبد الكريم قاسم فى العراق ، التى اعتبر مسئولا عنها فؤاد الركابى ، الذى تم فصله من الحزب فى هذا المؤتمر ، بسبب عدم موافقة القيادة القومية على اسلوب الاغتيال السياسى . كما أدان المؤتمر حل الحزب فى اطار ج . ع . م واستطرد المؤلف من ذلك الى مناقشة المؤتمر القومى الخامس للبعث الذى انعقد فى مايو ١٩٦٢ ، اى بعد انفصال مصر وسوريا ، والذى تقرر فيه اعادة تنظيم حزب البعث فى سوريا ، ثم انتخاب قيادة قومية للحزب من عشرة اعضاء .

ويأتى الباحث الى ثورتى فبراير ١٩٦٣ فى العراق ، ومارس ١٩٦٣ فى سوريا ، وعودة البعث من جديد للسلطة فى كلا القطرين . ومطالبته لعبد الناصر باعادة قيام الوحدة العربية بين الاقطار الثلاثة هذه المرة ، وهى مصر وسوريا والعراق ، وعالج الخلافات التى قامت بعد توقيع ميثاق ١٧ ابريل ١٩٦٣ الذى نص على قيام الوحدة الاتحادية بين الاقطار الثلاثة المذكورة ، وعدم الثقة التى كانت قائمة بين عبد الناصر من جهة ، والبعث من جهة اخرى ، ثم أشار الى محاولات التآمر التى جرت فى العراق ثم فى سوريا والتى ادت الى انسحاب عبد الناصر من ميثاق ١٧ ابريل فى ٢٣ يوليو ١٩٦٣ ومهاجمته حزب البعث ، واعلانه قيام الحركة العربية

الواحدة التي استعان في وضع اسسها الفكرية باثنين من البعثيين السابقين ، وهما عبد الله الريماوي وفؤاد الركابي ، ولكن لم يكتب النجاح والاستمرار لهذه الحركة .

وفي ١٨ نوفمبر ١٩٦٣ ، سقط نظام البعث في العراق ، على يد عبد السلام عارف مما اثار المشاكل لدى حزب البعث في سوريا ، خصوصا بين العسكريين من جهة ، والقيادة القومية من جهة اخرى .. هذه المشاكل التي عالجها المؤلف بالتفصيل ، والتي ادت في نهاية ١٩٦٥ الى حل القيادة القطرية في سوريا من قبل القيادة القومية لتعين اجراء انتخابات جديدة . الا ان العسكريين الممثلين في القيادة القطرية ، والذين كانوا يطمحون للسيطرة على الحزب ، اسقطوا النظام بانقلاب ٢٣ فبراير ١٩٦٦ ، واعتقلوا اعضاء القيادة القومية ، مما ادى الى انقسام الحزب على المستوى العربي ككل ، بين مؤيد للقيادة القومية ، وعدم شرعية الانقلاب ، وبين مؤيد للانقلاب ، الذى ادعى أنه فى حركة يسارية « لطرد » القيادة اليمينية فى الحزب ، تبريرا لقيام الانقلاب .

ثم شرح المؤلف بالتفصيل ، الاجراءات التي زادت من انقسام الحزب ، كالمؤتمر القطرى فى سوريا بعد الانقلاب ، والمؤتمر القومي التاسع الذى لم تعترف به قيادة الحزب القومية ، ورفض قيادة القطر العراقي للمؤتمر مع بعض منظمات الحزب داخل وخارج الوطن العربي .

ويشير الباحث الى تطورات الوضع في سوريا ، وقيام حرب يونيو ١٩٦٧ ، ثم استلام حزب البعث بقيادته القومية للسلطة فى العراق فى ١٧ يوليو ١٩٦٨ ، وتطوراتها ، واهم المنجزات التي قامت بها من اتفاقية ١١ مارس ١٩٧٠ التي ارست قواعد السلام فى شمال العراق بين العرب والاكراد ، بتقرير الحكم الذاتي فى شمال العراق ضمن الجمهورية العراقية الى تاميم نفط العراق فقيام الجبهة الوطنية فى الحكم الذاتي للاكـــراد ، وتطورات الحركة الكردية ، وانشقاق الحزب الديمقراطي الكردستاني الى قسمين اساسيين : جناح البرازاني الرافض للحكم الذاتي الذى اقرته اتفاقية ١١ مارس ١٩٧٠ ، وجناح آخر يؤيد اتفاقية الحكم الذاتي ، ثم انهاء تمرد جيب مصطفى البرازاني في الشمال ، على اثر الاتفاقية العراقية الايرانية التي وقعت في الجزائر في أبريل ١٩٧٥ خلال مؤتمر الاوبك ، حيث تمت الوساطة بين الطرفين عن طريق الرئيس الجزائري هواري بومدين ، وقد أعلنت فيها ايران تخليها عن تأييد تمرد البرزاني ، والى التحولات الاشتراكية فى العراق .

وفى القسم الثاني من الباب الثاني ، عالج المؤلف تنظيم حزب البعث ، ذلك التنظيم الهرمي الذى يبدأ من القواعد ، مكونا الخلايا أو الحلقات ، والتي منها تخرج الفرق ، ومن مؤتمراتها تتكون الشعب ، والتي من مؤتمراتها تتكون الفروع ، التي تخرج منها المؤتمرات القطرية والقيادات القطرية التي يخرج منها المؤتمر القومي ، فالقيادة القومية التي تمثل الوطن العربي بأجمعه ، وهي أعلى قيادة فى الحزب ، وترتبط بها مكاتب عدة ، منها المكتب السياسي .

هذا عرض سريع للمجهود العلمي القيم الذى احتوته الرسالة ، وهو من أوائل الابحاث العلمية باللغة الفرنسية عن حزب البعث ، باعتباره حزبا سياسيا عربيا يتولى السلطة السياسية في دولتين عربيتين همـــا سوريا والعراق ، رغم الخلافات بينهما . وهذا يؤدى الى تزويد المكتبة الفرنسية بنوافذ جديدة على النشاط السياسي العربي .

الا اننا نجد ان الباحث ، رغم هذا المجهود القيم ، كان عليه أن يورد احصائيات عن عدد اعضاء حزب البعث ، خلال مراحله المختلفة ، وكذلك عن نوعية اعضائه خلال هذه المراحل ، اذ انه لم يورد اية احصائية خلال بحثه عن ذلك ، مما لا يعطى القارىء صورة مجسمة عن التطور العددي والنوعي لاعضاء هذا الحزب السياسي .

وكذلك نجد انه كان على الباحث ، أن يسعى وراء الوثائق الكافية لعرض أكثر تفصيلا عن كيفية نمو حزب البعث فى الاقطار العربية ، مدللا على ذلك بالاحصائيات والبيانات التى توضح أنه ليس مجرد حزب اقليمي ، وانما هو حزب قومي ، كما يوضح ذلك في معظم أجزاء المؤلف ، خاصة وان عنوان الرسالة هو « حزب البعث العربي الاشتراكي وأثره في السياسة العربية منذ نشأته حتى اليوم » .

هذا من الناحية الموضوعية ، اما من الناحية الشكلية أو التنظيمية ، فنجد أن الباحث قسم دراسته الى بابين : الاول عن انشاء الحزب وايديولوجيته ، والثاني عن نضال حزب البعث وتنظيمه . ونجد أنه كان من الاوفق ، أن يشمل الباب الاول انشاء الحزب ونضاله ، والباب الثاني تنظيم الحزب وأيديولوجيته ، اذ يحقق بذلك تسلسلا أكثر منطقيا عند قراءة البحث .

ورغما عن هذا ، فان هذا لا يقلل من القيمة العلمية للبحث ، ولا من المجهود العلمي الواضح فى هذه الدراسة .

نبيل احمد حلمي

■ د. عبد الله حسن الاشعل : الجزاءات غير العسكرية فى الامم المتحدة ـ رسالة دكتوراه غير منشورة ـ كلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة ـ مارس ١٩٧٦ ■

يحاول المؤلف فى رسالته هذه الاجابة على سؤال واحد هو الى أي مدى يسهم نظام الضبط والجزاءات خاصة غير العسكرية في الامم المتحدة فى اقرار العدل والسلام وحكم القانون في مجتمع الدول ؟

قسم المؤلف رسالته الى قسمين رئيسيين يسبقهما باب

تمهيدي يتناول فى ايجاز النظرية العامة للجزاءات فى القانون الدولى والمنظمات الدولية • والجزاء فى ابسط معانيه كما يوضح المؤلف رد فعل طرف ازاء انتهاك طرف آخر لقاعدة من قواعد النظام الاجتماعى التى تتوزع بين العرف والتشريع والدين والاخلاق • ولما كان النظام الدولى لم يصل بعد الى ما وصل اليه المجتمع الداخلى من احتكار للسلطة والقوة فى أيدى أجهزة مركزية تستخدم وفق قواعد وضوابط • فيمكن تبين ردود فعل فردية وهى الجزاءات التى توقعها الدول بنفسها وردود فعل جماعية وهى الجزاءات التى توقعها المنظمات الدولية باسم المجتمع الدولى • وكلما تماسك المجتمع الدولى وقويت أواصر التضامن والتكافل « المصالح المشتركة بين أعضائه تغلب رد الفعل الجماعى الدولى على ردود الفعل الفردية •

وعالج المؤلف فى القسم الاول من رسالته النظرية العامة للجزاءات فى الامم المتحدة ، وتناول تجربة الجزاءات فى عصبة الامم • وقد لاحظ المؤلف أن جزاءات عهد العصبة على تواضعها وغموض احكامها قد أصابها الوهن والفتور تحت ضغط الظروف السياسية التى سادت أوروبا فى فترة ما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية • ثم عالج المؤلف مركز الجزاءات فى نظام الامم المتحدة وقد اتسمت بعدد من الخصائص القانونية أهمها محاولة تحسين وسائل رقابة المنظمة على مدى وفاء الدول لالتزاماتها ، ومساعدة المتضررين من تنفيذ قرارات الجزاءات ، ومعاقبة من يستهين بها ، فضلا عن تقوية جانب الطرف المتضرر من الفعل غير المشروع وابطال آثار هذا الفعل ، واضعاف جانب المعتدى • وفى كل الاحوال يجب أن يتقرر الجزاء بقرار صريح ويستمر الجزاء قائما الى ان يرفع بقرار صريح من الجهاز المختص فى المنظمة ولا حاجة الى تكرار النص على استمرار الجزاء فى قرارات لاحقة سوى ان يكون ذلك من قبيل الحيطة السياسية •

أما أنواع الجزاءات فى الميثاق ، فيمكن تقسيمها الى جزاءات نظامية مباشرة فورية ، وتعنى الطرد والوقف ، واجراءات القمع التى تقررها المنظمة ، لكن تنفذها الدول وفق أوضاع معينة •

ورغم أن الميثاق لم يقدم تعريفا لاجراءات القمع ، فان المؤلف بعد دراسة لعرف المنظمة الدولية وموقف الفقه انتهى الى أنها تلك الاجراءات التى يقررها مجلس الامن أو الجمعية العامة سواء كانت اجراءات عسكرية أو غير عسكرية فى أحوال تهديد السلم أو الاخلال به أو حال وقوع عمل عدوانى وكلها شروط سياسية مطاطة ليس لغير الجهاز المختص سلطة تفسيرها •

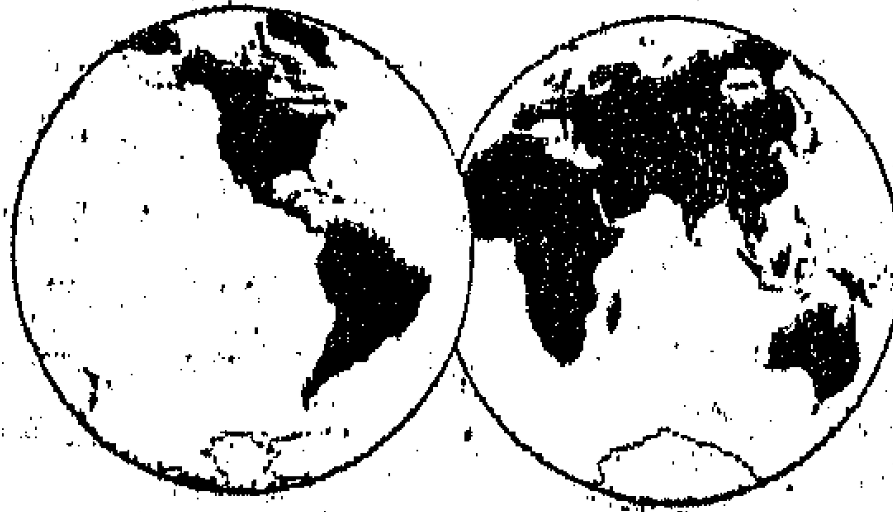
وفى دراسة عن أحكام الجزاءات العسكرية فى الميثاق خالف المؤلف فى الرأى كثيرا من الكتاب فى اعتبارهم الازمة الكورية « ١٩٥٠ ـ ١٩٥٣ » من قبيل الجزاءات العسكرية ورأى انها اجراء أمريكى صرف واستخدمتها الامم المتحدة لاضفاء المشروعية عليه ولذلك لم يعد إن يكون سوى حالة حرب قانونية وفعلية بين كوريا والصين الشعبية من ناحية وبين الدول الستة عشرة التى اشتركت فى هذه الحرب من ناحية أخرى وقدم المؤلف عدة أدلة على صحة هذه النتيجة •

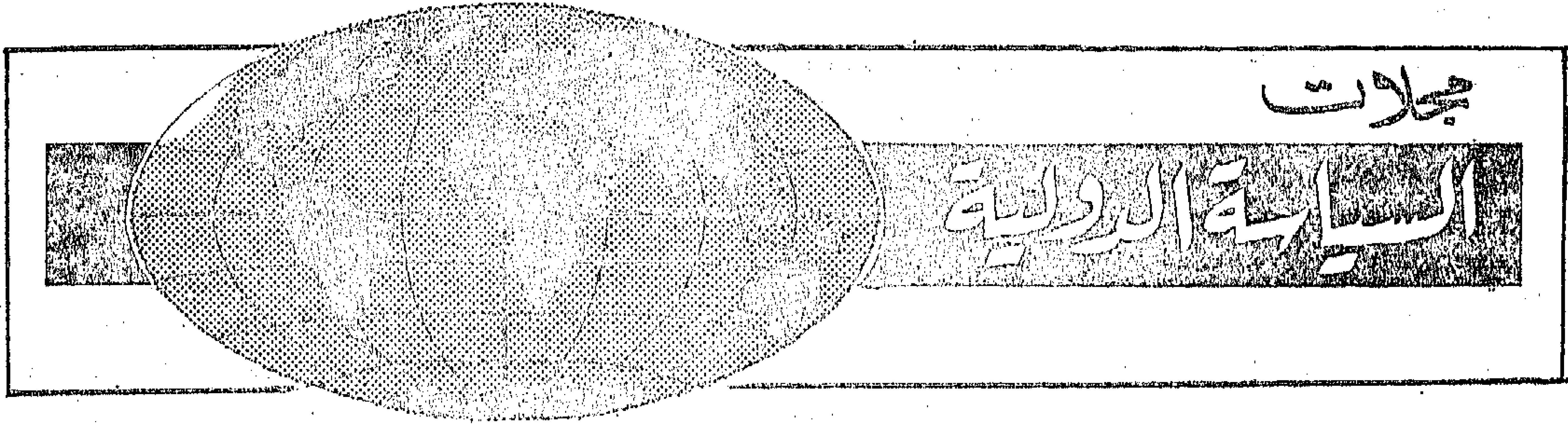
أما القسم الثانى من الرسالة فيتناول تطبيق الجزاءات التى تقرها الامم المتحدة وتناول المؤلف بالدراسة مدى التزام الدول بتطبيق هذه الجزاءات وتطبيقها من خلال الوكالات المتخصصة ودرس المؤلف أول تجربة حقيقية طبقت فيها الجزاءات وهى المسألة الروديسية بوصفها اختبارا لمدى فعالية نظام الضبط فى المجتمع الدولى ومدى فعالية نظام الجزاءات فى الامم المتحدة فى المساهمة فى تعزيز نظام الضبط الدولى •

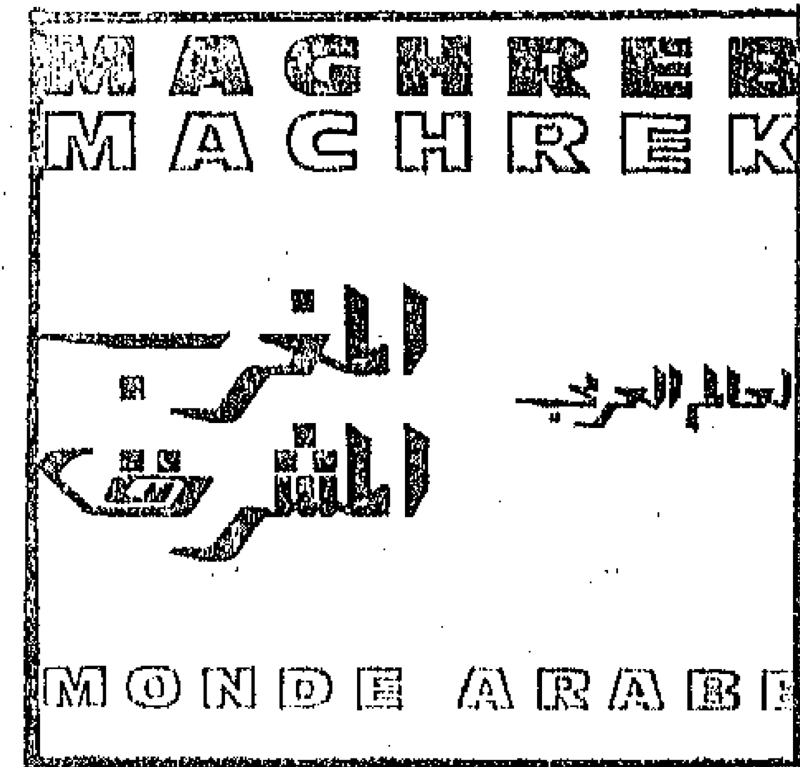
وفى الفصل الختامى سجل المؤلف بعض نتائج هذه الدراسة ومن أهمها اقتراحه بتعزيز الاحكام الخاصة بالجزاءات غير العسكرية وتغليبها على اجراءات القمع العسكرية ضد الدولة المستهدفة بهذا الوقت • والغاء النص الخاص بالطرد والتركيز على الوقف خاصة فى كل جهاز لايحترم العضو قواعد العمل فيه وبحيث يتم وقف حقوق العضو تلقائيا فى جميع الوكالات المتخصصة فى وقت واحد وتعديل دساتير الوكالات المالية ، واتفاقات الوصل بينها وبين الامم المتحدة بهذا المعنى وكذلك اقترح المؤلف انشاء قوات دائمة لحفظ السلم من دول العالم الثالث يترك أمر توجيهها الى الجمعية العامة والامين العام للامم المتحدة ـ واعادة النظر فى امتيازات الدول الكبرى وذلك بنقل سلطة مجلس الامن الملزمة فى مجال الجزاءات الى الجمعية العامة

وختاما • فالرسالة جهد علمى ، ثرى بمادته ، جديد فى عرضه ، غنى باجتهاداته الفقهية •

أحمد يوسف القرعى







المجلة : مغرب ـ مشرق

عدد : ٧٤ « اكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر ٧٦

المقال : جمهورية اليمن العربية تبحث عن سياسة خارجية

الكاتب : مارتان البير

هذا المقال هو جزء من ملف أعدته مجلة «مغرب مشرق» عن الدولتين اليمنيتين وهو يختص بعلاقات اليمن بالدول المجاورة لها وما تؤدى اليه هذه العلاقات الى صياغة سياسة خارجية لهذه الدولة. ويبدأ الكاتب بأن يستعرض الاحداث التى مرت باليمن بعد سقوط الامام البدر فى سبتمبر ١٩٦٢ والمكانة التى احتلتها على مدى سبعة أعوام. حيث أصبح هذا البلد موطنا للمجابهة ومركزا للصراع بين أتباع الامام المخلوع والجمهوريين. وقد انحازت مصر الى جانب الجمهوريين ويساندها فىذلك المعسكر الاشتراكى فى حين أن السعودية والاردن ومن ورائهما المعسكر الغربى لم يدخرا وسعا لنصرة الملكيين. ثم انتهت الحرب بعقد صلح بين الجبهتين « ١٩٧٠ » فأرسى قواعد حكم جمهورى استبعدت منه جميع العناصر المتطرفة وخاصة اليسارية، ثم سقطت اليمن بعد ذلك فى غياهب النسيان.

وعندما استولى المقدم ابراهيم الحمدى على السلطة عقب انقلاب صنعاء فى١٣ يونية ١٩٧٤، حاول بعث الحياة فى السياسة الخارجية للدولة، بعد خمسة أعوام من الانزواء والعزلة. وتدعمت السلطة المركزية، وبسطت نفوذها داخليا عن طريق القضاء التدريجى على تحالف القبائل فى الشمال، وتجريد شيوخها من كل سلطة أو سند شعبى.

وتشكل هذه الدولة الجبلية الصغيرة، ثقلا ديموجرافيا هاما، فى منطقة شبه الجزيرة العربية، اذ يبلغ عدد سكانها خمسة ملايين ونصف نسمة، أى ما يقرب من نصف مجموع سكان المنطقة تقريبا. ويوجد حاليا حوالى مليون يمنى يعملون فى السعودية وامارات الخليج. كما هاجر الكثير من اليمنيين الى أفريقيا الشرقية.

وتعتمد هذه الدولة اقتصاديا على الخارج، ويتصاعد معدل استيرادها من المواد الاستهلاكية ومعدات التجهيز عاما بعد آخر، ولا تصدر سوى بعض الجلود والبن. ولولا المعونات التى تأتيها من جيرانها منتجى البترول، لاختل ميزان مدفوعاتها، وتوقفت تماما حركة البناء والتعمير فيها.

وقد اكتسبت جمهورية اليمن العربية، أهمية استراتيجية بالغة عقب مبادرة اغلاق مضيق باب المندب عند اندلاع حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، وأيضا لدى اعادة فتحقناة السويس. كما أسهمت الاوضاع القلقة فى الاقليم الفرنسى عفار وعيسى وفى أثيوبيا واريتريا، فى تدعيم هذه الاهمية الاستراتيجية.

العلاقات مع المملكة العربية السعودية :

أما العلاقات بين جمهورية اليمن العربية

وجارتها القوية ، فان الكاتب يراها عـلاقات مركبة ، وتمارس على مستويات مختلفة . فقد كانت الحرب الاهلية ، وما أدت اليه من اضعاف السلطة المركزية ، سببا فى تطور هذه العلاقات ونموها ، بعيدا عن رقابة الدولـة . فكانت السعودية تقوم بتمويل الجيش اليمنى مباشرة ، وعلى الرغم من محاولات رئيس الوزراء السابق محسن العينى ، اخضاع الجيش للدولة ، عـن طريق انشاء وزارة الدفاع ، الا ان جهوده ذهبت سدى ، بسبب معارضة السعوديين ورجـال الجيش .

وكانت السعودية تقدم المعونات المالية الى قبائل الشمال وشيوخها ، تلك القبائل التى كانت تتمتع بحكم ذاتى شبه مطلق ، والتى جرت حكومـة الشمال الى صراع مسلح مع الجنوب ، عندما اخذت زمام المبادره ، بمساعده لاجئى الجنوب ، وشنت هجومها على اليمن الجنوبيه . وقد اختفى الدور السياسى لهذه القبائل فى ظل الحكومة الحالية ، كما فقدت الى حد كبير ، مساندة المملكة العربية السعودية . ولكن الملك خالد لم يتردد فى ارسال ابن أخيه تركى بن فيصل الى الشيخ عبد الله الاحمر ، عندما اقيل هذا الاخير من منصبه كرئيس للمجلس الاستشارى بعد حله فى نوفمبر ١٩٧٥ . وقد هزت مذكره الاحتجاج التى قدمها شيوخ القبائل ، السلطات فى صنعاء ، اذ اتهموا فيها الحكومة بالدكتاتورية .

وقد ساعدت السعودية لاجئى الجنوب المقيمين قريبا من الحدود فى عملياتهم ضد حكومة عدن ، ولكن حكومة الشمال ، استطاعت اخضـاعهم لسلطتها ، كما أوقفت الرياض مساعداتها بعد الاتفاقيات التى وقعتها مع جمهورية اليمـن الديموقراطية الشعبية فى مارس عام ١٩٧٦ . وبذلك لم يعد أمام هؤلاء اللاجئين ، سوى الاندماج فى المجتمع الذى يعيشون فيه .

ويشكل النمو والتطور السريع فى البلـدان المنتجة للبترول ، قوة جذب هائله للعمال اليمنيين ، وتقول المصادر ان عدد العمال اليمنيين الموجودين فى العربية السعودية يتراوح بين ٧٠٠ الـف ومليون عامل ، مما ادى الى ندره الايدى العاملة فى اليمن ذاتها ، وارتفاع اجورها . وقد تنبهت الحكومة الى خطورة هذه الهجـرة الجماعية ، فمنعتها رسميا ، ولكن هذا لم يمنع استـمرار الهجرة سرا .

وعندما قررت السعودية فى صيف ١٩٧٥ تحريم حق التملك لغير السعوديين ، غضبت صنعاء واحتجت السلطات اليمنية على هذا الاجراء الذى يضر بمواطنيها . وقد تاجل العمل بهذا القرار ، ولكنه نفذ نهائيا فى مايو ١٩٧٦ ، واضطـر اليمنيون الى بيع محـالهم وعقـارهم الى السعوديين .

وقد ظلت الحدود بين البلدين نقطة خلاف هامة ومستمرة ، على الرغم من عدم اثارتها حاليا . ففى عام ١٩٣٤ ، وعقب حملة حربية ، احتل الملك سعود اقليم العسير والنجران ، ووقعت اتفاقية من نفس العام لتحديد خط الحدود بين البلدين تنتهى عام ١٩٧٤ . ولـكن اليمنيين لم يكتفـوا عن المطالبة بما يعتبرونه حقا لهم . واتهموا القاضى الحجرى بالخيانه ، وبتخليه نهائيا عن هـاتين المنطقتين عند زيارته الرسمية للسعوديه فى مايو ١٩٧٣ وتفاوضه بشأن الاتفاقية . ولم تنشر نتيجة هده المفاوضات الى الان .

وقد وقعت حادثة حدود عام ١٩٧٥ ، أدت الى مواجهة السعوديين واليمنيين شمال صـعده ، واحتل السعوديون ثلاثين كيلو مترا من المنطقة الواقعة بين حدود البلدين . وعلى الرغم من رغبة السعودية فى استئناف المفاوضات بشأن الربع الخالى ، الا ان اليمن رفضت دائما أى نقاش فى هذا الصدد ، مدركة تماما انها فى مـوقف الضعيف ، وأن ميزان القوى ليس فى صالحها .

كما يشكل موضوع تسليح القوات اليمنية نقطة خلاف ايضا بين البلدين ، فقد كان وزير الدفاع السعودى يأمل وقت زيارته لليمن فى أبـريل ١٩٧٦ ، أن يتم الاستغناء عن المستشارين السوفييت . وان تستبدل اليمن بمصادر السلاح من الاتحاد السوفيتى ، مصادر غربية وأمريكية . وهذا ما لم يحدث ، رغبة من حكومة اليمـن الشمالية فى الاحتفاظ باستقلالها الوطنى ، وعدم الاعتماد على معسكر واحد ، على الرغم مـن الالحاح المتزايد من جانب السعودية .

وازاء هذه العلاقات المركبة بين البلدين ، سعت اليمن الشمالية الى تدعيم صلاتها بالسعودية ، فامضى ابراهيم الحمدى أكثر من أسبوعين وقت الحج فى السعودية . وانعقدت « لجنة التنسيق » بين البلدين على مستوى الوزراء لأول مرة فى جدة ، وتناولت العلاقات الثنائية الاقتصـادية

والسياسية والثقافية والحربية . كما انعقدت مرة أخرى في صنعاء برئاسة وزير الدفاع السعودي ورئيس وزراء اليمن . واحتل موضوع تطوير الجيش اليمني والدعم السعودي لليمن ، مكان الصدارة في المحادثات التي تمت في الاجتماع . وعلى الرغم من أن حجم المعونات التي تمنحها السعودية اليمن غير معروف ، الا انه يشكل أكثر من نصف ما تحصل عليه اليمن بوجه عام . ونرى أن التنسيق الاقتصادي بين البلدين ، يزداد منذ بداية هذا العام . فسيتم انشاء شركة طيران مشتركة ومعمل لتكرير البترول في الصليف ، كانت العراق تتنافس مع السعودية بشأنه ، وانتهى الموقف لصالح السعودية .

التقارب مع جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية :

أما العلاقة بين اليمن الشمالية واليمن الجنوبية ، فان الكاتب يراها علاقة من نوع خاص . ولا يوجد تبادل دبلوماسي بينهما ، لانهما يشكلان رسميا وطنا واحدا ، فيقوم ممثل عن كل من رئيسى الدولة بادارة العلاقات بين البلدين .

وتختلف الاتجاهات السياسية في البلدين اختلافا جذريا ، فتتخذ صنعاء سياسة اقتصادية ليبرالية ، موطدة بذلك علاقاتها بالانظمة العربية المحافظة ودول الغرب ، وتميل عدن الى التنمية الاشتراكية ، معتمدة على الاتحاد السوفيتي والصين . وتعتبر اليمن الشمالية أكثر قوة اقتصاديا ، نظرا لمواردها الزراعية وقوتها الديموجرافية ، فتعداد اليمن الجنوبية ، لا يكاد يبلغ مليون ونصف نسمة ، يعيشون جميعا في منطقة صحراوية قاحلة . ونقطة التفوق الوحيدة لليمن الجنوبية ، هي الجيش ، بسبب تنظيمه وتسليحه الحديث . ومع ذلك ، تبذل اليمن الشمالية حاليا جهودا جبارة لتطوير وتدعيم جيشها .

وعلى الرغم من هذه الخلافات ، فان احساسا عميقا بالانتماء الى حضارة واحدة ، والاشتراك في تاريخ واحد ، يقرب بين سكان اليمنيين ، ويدفعهم الى البحث عن الوحدة . ومع ذلك لم تتم هذه الوحدة عام ١٩٦٧ ، عندما حصلت اليمن الجنوبية على استقلالها . وقد أدى انهيار الامال لدى الشعبين ، وازدياد الهوة بين النظامين ، وكثير من العوامل الاخرى ، الى تفجير الصراع عام ١٩٧٢ . وانتهت الحرب بين البلدين بعقد اتفاقية صلح ، تتحد بموجبها الجمهوريتان خلال عام واحد من توقيع الاتفاقية . ولكن محسن العيني رئيس الوزراء الذي وقع الاتفاقية أجبر على الاستقالة وخلفه القاضي الحجري ، وهو شخص لا يميل كثيرا الى الوحدة مع الجنوب . وتجمدت أعمال اللجان المكلفة دراسة مشاكل الوحدة ، ولم تستؤنف الا عند عودة محسن العيني في ١٣ يونيه ١٩٧٤ . ومنذ ذلك الوقت ، واللجان تجتمع بانتظام ، أحيانا في الشمال وأحيانا في الجنوب ، ولكن دورها اقتصر على تذليل الصعاب التي تعترض العلاقات بين البلدين . وتعتبر النتائج التي تم التوصل اليها حتى الان ، نتائج متواضعة ، كتجارة المنتجات الزراعية ، والغاء الرسوم الجمركية ، واجتماع اتحاد الكتاب والصحافيين الذي يجمع بين الشخصيات من البلدين ، وتبادل الزيارات على مستوى الوزراء .

وقد أسهم الاتفاق الذي وقع بين السعودية واليمن الجنوبية في ربيع ١٩٧٦ في ازالة التوتر بين شطرى اليمن ، والذي بمقتضاه تتوقف السعودية عن مساعدة اللاجئين من الجنوب ، في مقابل أن تكف عدن عن حملات التشهير العدائية التي تشنها ضد السعودية ، وهو ما أفضى الى خمود الحركة الفدائية التي كانت قد نشطت بالقرب من اليمن الجنوبية .

كما أدى تطور الموقف في مدخل البحر الاحمر ، الى المزيد من التقارب بين جمهوريتى اليمن ، فقد نسقتا معا جهودهما وسياستيهما من أجل السيطرة على مضيق باب المندب والتحكم في هذا الممر المائى . وعلى الرغم من اتفاق وجهات نظرهما حول استقلال جيبوتى ، الا أن تقديرهما اختلف فيما يتعلق بأثيوبيا وبمشكلة اريتريا ، فعدن لا تخفى تعاطفها مع النظام الاشتراكى في أثيوبيا ، وقد أغلقت أخيرا مكتب جبهة تحرير اريتريا . أما صنعاء ، فعلى العكس ، يزداد عداؤها حدة للقادة الاثيوبيين يوما بعد يوم . وعلى الرغم من وجود بعض الشك المتبقى بين البلدين ، الا أن اتفاق مصالحهما في البحر الاحمر ، كفيل بأن يزيل هذا الشك ، وان يزيد من التقارب بين صنعاء وعدن .

السيطرة على البحر الاحمر :

ويحدد الكاتب هدف المملكة العربية السعودية

من البحر الاحمر على انها تتطلع الى ان تجعل من هذا البحر بحيرة عربية ، وساعدتها جمهورية اليمن العربية كثيرا في بلورة هذه السياسة ، فقد سعت بموافقة جميع الدول العربية المطلة على البحر الاحمر الى أن تفرض رقابة مشتركة على باب المندب ، مكونة من جمهورتي اليمن واقليم جيبوتي المستقل . وقد كانت الملاحة في هذا المضيق الى الان ، ملاحة حرة يؤمنها الوجود الفرنسي في جيبوتي . ولكن من المنتظر ان يتم الاتفاق بين هذه الدول الثلاث ، على عدم السماح للسفن بالمرور الا اذا كانت حائزة على موافقة مسبقة ، كما سيتم اغلاق هذا الممر المائي في وجه الاعداء في حالة الحرب . وقد بدأت بالفعل ، بالتناسق بين جمهورتي اليمن ، أعمال تدعيم المنشئات الحربية في منطقة باب المندب .

وتهدف جمهورية اليمن العربية الى توقيع اتفاقية دولية بشأن هذا المضيق ، تشبه الاتفاقيات التي تنظم المرور في قناة السويس ومضيق البوسفور ، وبذلك تصبح لها السيادة المطلقة على هذا الممر المائي . ولكن هذا المشروع يصطدم حاليا بمعارضة شديدة من جانب اثيوبيا ، نظرا لان جميع موانيها تطل على البحر الاحمر ، ومن جانب اسرائيل ، بسبب قلقها المستمر على حرية المرور في خليج العقبة ، ومن جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، لعدم موافقتهما على ان تعرقل دول صغرى حرية الملاحة في ممر مائي دولي .

وقد سعت اليمن الشمالية منذ ١٩٧٣ ، وبعد مؤتمر جدة الذي ضم الدول العربية المطلة على البحر الاحمر ، الى توطيد علاقاتها مع جيرانها جميعا ، فتبادل النميري والحمدي الزيـارات ، وتوثقت العلاقات بينها وبين الاردن ، كما ساعدت سرا جبهة تحرير ارتيريا ، ويصل اللاجئون الاريتريون عن طريقها الى الدول البترولية . وقد تبادلت التمثيل الدبلوماسي مع الصومال عام ١٩٧٥ ، وزار الرئيس الصومالي صنعاء ، حيث تحدث عن انشاء اتحاد للدول المطلة على باب المندب وهي : الصومال ، اليمنيان « الشمالية والجنوبية » جيبوتي ، ارتيريا .

وتتدهور العلاقات بصفة مستمرة بين جمهورية اليمن العربية واثيوبيا . فقد عمل النظام الجديد بهذه الاخيرة منذ البداية على استفزاز صنعاء ، فكانت الجالية اليمنية أولى ضحايا الاجراءات الاشتراكية التي اتخذتها اثيوبيا ، واضطرت الى مغادرة البلاد وترك ثرواتها ، كما رفضت اديس ابابا ، السماح لوفد من المهاجرين اليمنيين ، بالتوجه الى صنعاء لحضور مؤتمر يضم المهاجرين القادمين من جميع انحاء العالم ، وذلك على الارجح خوفا من أن يثار موقف الجالية اليمنية في أثيوبيا . كما أن مساندة الجمهورية اليمنية العربية لا رتيريا ، ومشروع السيطرة على باب المندب ، لايصادف هوى في نفس اثيوبيا . وقد زاد التوتر بين البلدين ، اثر استيلاء البحرية الاثيوبية على سفينتي الصيد اليمنيتين ، واعترضت اليمن على ما أسمته « عملا عدوانيا » . وقد أثارت هذه المشكلة موضوع السيادة على جزر البحر الاحمر مرة أخرى ، اذ كانت بريطانيا قد احتلت ، عن طريق وجودها في عدن ، بعض هذه الجزر عام ١٩٦٧ ، ومنها جزيرة كرمان وأبو علي وبريم ، وعند انسحابها من عدن تنازلت عن كرمان وبريم لليمن الجنوبية . وقد اتهمت اليمن الشمالية عام ١٩٧٣ الحكومة البريطانية بتنازلها سرا عن جزيرة ابو علي لاثيوبيا ويحتمل ان تتسبب مسألة السيادة على هذه الجزر الصغيرة في مدخل البحر الاحمر في اثارة العديد من التوترات في المنطقة .

ثم يحاول الكاتب ان يحدد معالم الدور الجديد التي ترغب الجمهورية اليمنية العربية ان تقوم به في العالم فيلاحظ اولا ، تنويع علاقاتها داخل مجتمع الدول العربية ، وسعيها الى أن يكون لها دور اكبر في محيط هذا المجتمع . ونظرا لحرمان هذه الدولة من أية ثروة معدنية ، فانها تعتمد بالدرجة الاولى على جيرانها من الدول المنتجة للبترول ، لضمان تنميتها الاقتصادية . وقد حاول محسن العيني عام ١٩٧٤ قبل استبعاده ، ان يحصل على مساعدات من دول الامارات والعراق وليبيا ، حتى يقلل من تبعية اليمن الاقتصادية للسعودية . وسار الحمدي على نفس الخط الاقتصادي ، وانما بطريقة مستترة ، فزار الامارات والعراق ، ولم يتردد في استغلال التنافس بين ايران والسعودية من جهة ، والعراق والسعودية من جهة اخرى . وقد فتحت الكويت والسعودية والعراق ، مكاتب لها في صنعاء لدراسة مشروعات التنمية وتمويلها . وتقدم الكويت مساعدات غير مشروطة لليمن ، كما أن الامارات لم تكف عن دعمها لهذا البلد منذ ١٩٦٢ ،

أما ليبيا فقد تسببت بموقفها المذبذب فى اثارة الخلافات بين البلدين .

وتقوم الدول العربية بتدعيم اليمن فنيا ، بسبب النقص الذى تعانى منه فى هذا المجال ، فلديها أكثر من الفى مدرس مصرى،يحصل معظمهم على مكافآتهم من الدول المنتجة للتبرول ، وهكذا يحدث نوع من التعاون الثلاثى . كما يرسل السودان والاردن كثيرا من الفنيين أيضا . وتسود العلاقات مع العراق عدم ثقة واضحة ، فقد وضعت السفارة العراقية فى اليمن الشمالية تحت رقابة مشددة ، واتهمت صنعاء الحكومة البعثية بمساعدة العينى فى المنفى ، لتمكينه من الدخول الى البلاد .

وقد كان هذا البلد الصغير حقلا للمواجهات العديدة لمختلف الايديولوجيات ، مثل الناصرية والتقدمية والبعث السورى والبعث العراقى والاتجاه المحافظ ، ولكنه اعتمد بالدرجة الاولى على الجامعة العربية ، ابتغاء التخفيف من حدة هذا التنافس . وأعلنت جمهورية اليمن العربية مساندتها لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وانحازت الى جانب التقدميين الفلسطينيين فى لبنان ، وأدانت بشدة القوى الانفصالية ، وكانت أول دولة طالبت بارسال قوة عربية ، مشتركة لوضع حد للحرب الاهلية . ولكن اليمين اللبنانى اعترض على اشتراك اليمن فى هذه القوة ، بسبب مواقفها المتشددة . وقد اعلن الحمدى عند زيارته لمصر عام ١٩٧٦ موافقة دولته على سياسة مصر فى سيناء، وعلى الجهود التى تبذلها مصر من أجل تحرير الارض العربية .

العلاقات مع القوى العظمى :

من وجهة نظر الكاتب فان الاتجاه الأساسى لجمهورية اليمن العربية حتى عام ١٩٧٠ كان يميل نحو الاتحاد السوفيتى والدول الشرقية . وقد قامت هذه الدول بتسليح الجيش اليمنى ، ووضع البنى التحتية لهذه الدولة ، وتولى الاتحـــــاد السوفييتى الاشراف على قطاعات الصناعة والمستشفيات والطرق . ولكن العلاقات بدأت تفتر ابتداء من ١٩٧١ ، فقد آثر الاتحاد السوفيتى مساعدة جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية ، ولم يلتفت كثيرا الى اتفاقية التسليح المبرمة مع اليمن الشمالية ، على الرغم من استمرار هذه الاخيرة فى ارسال مائة طالب كل عام للدراسة فى جامعات الاتحاد السوفيتى . . ومن هنا نجد أن اللغة الروسية منتشرة أكثر من الانجليزية فى محيط الاطباء والعسكريين اليمنيين . ويحتفظ الاتحاد السوفيتى بحوالى مائتى خبير حربى فى الجيش اليمنى . وعلى الرغم من التلميح الى احتمال وضع حد للدعم الحربى الروسى ، الا أن اليمنيين لا يريدون فى الواقع الوصول الى هذه النتيجة ، لان الوجود السوفيتى يلطف من حدة المطامع السعودية ومن ورائها الولايات المتحدة . وتدعم اليمن علاقاتها بالصين . وتقول صراحة ان التقارب مع الصين هدفه اجبار السوفييت على اتخاذ سياسة واقعية لا عاطفية ، الى جانب أن هذا التقارب ، يسمح ايضا بالحد من النفوذ الغربى المتصاعد . ولا تشكل المعونات الامريكية لليمن شيئا ذا بال ، لان الولايات المتحدة تعتبر ان هذا واجب يقع أولا على عاتق الجارة الثرية ، أى السعودية . وستشترك الولايات المتحدة دون شك مع فرنسا فى تسليح الجيش اليمنى ، فقد قام وزير الدفاع الفرنسى بزيارة سرية الى صنعاء ، تلتها مباشرة زيارة رئيس الاركان اليمنى لباريس . وقد ظلت المانيا الاتحادية منذ استئناف العلاقات عام ١٩٦٩ تشكل النصير الاوروبى الاول لجمهورية اليمن العربية . ونشطت الشركات الكبرى الالمانية وعمل الفنيون الالمان فى جميع المجالات باليمن ، فأقاموا الطرق،وانشأوا شبكة التليفونات وشيدوا مطار صنعاء . كما عملوا كذلك فـى القطاع الزراعى .

والمعروف عن جمهورية اليمن العربية ، مهارتها فى المناورة فهى تملك بضع أوراق رابحة تستطيع ان تلعب بها . وقد تعرضت اليابان لهذه التجربة ، فبعد توقفها عن شراء ملح المناجم وهو الثروة المعدنية الوحيدة التى تملكها جمهورية اليمن ، فرضت هذه الاخيرة الحظر على جميع وارداتها من اليابان .

وهذا يجد الكاتب أن جمهورية اليمن العربية ، تتخذ سياسة خارجية طموحة ولكنها لا تملك الامكانيات الكافية بسبب ضعفها الاقتصادى . وهناك حلم يداعب خيال كل يمنى ، وهو أن يرى الذهب الاسود يتدفق فى بلده ، حتى يستطيع التخلص من هذا الخضوع الثقيل لدول البترول .

كما ان الاحساس الراسخ فى نفوس اليمنيين فى الشمال والجنوب ، بانتمائهم الى نفس

الحضارة ونفس المجتمع ، وباشتراكهم فى نفس العادات والتقاليد ، سيؤدى بالضرورة الى الوحدة بين شطرى اليمن . وهوما بدأيحدث بالفعل ، فقد توجه سالم ربيع رئيس اليمن الجنوبية فى ١٥ فبراير عام ١٩٧٧ الى اليمن الشمالية ، حيث عقد مع ابراهيم الحمدى اجتماعا خاصا فى مدينة قعطبة لبحث القضايا الرئيسية التى تهم البلدين ، وتنسيق سياستهما ، توطئة لتنفيذ الوحدة اليمنية. ■

CULTURES

المجلة : « ثقافات » « مطابع اليونسكو »

عدد : الجزء الثالث ـ العدد ـ ٤

المقال : العالم الثالث والنظام الاقتصادى الدولى الجديد

الكاتب : سمير أمين

يستعرض الكاتب فى هذا المقال وضع العالم الثالث داخل النظام الاقتصادى الدولى الراهن ليطالب بعدد من المواصفات يجب أن يتصف بها النظام الجديد الذى تطالب به الدول النامية. وهو يرى ان ما تم التوصل اليه من نتائج الان بشأن النظام الدولى الاقتصادى الجديد ليبعث على التشاؤم ويشهد بذلك مؤتمر الامم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية الذى عقد فى نيروبى عام ١٩٧٦ . فقد رفضت مجموعة الدول المتقدمة رفضا باتا وقاطعا مشروع القرار المقدم من بلدان العالم الثالث والخاص بهذا النظام الجديد وذلك على الرغم من افتقار هذا المشروع الى الجدة والفعالية .

٤٦٥

النضال من أجل الاستقلال السياسى والاقتصادى :

يقول الكاتب ، اذا نحن تأملنا قليلا مراحل المعركة من أجل ايجاد نظام اقتصادى جديد دولى وقومى فى نفس الوقت ، يتبين لنا أن هذه المعركة ليست بالجديدة ، فقد بدأتها بلدان العالم الثالث منذ أكثر من عشرين عاما ، غير أنها لم تكتسب هذه الاهمية ، وتأخذ تلك الابعاد ، الا خلال السنوات الاخيرة ، حتى لقد أصبح هذا النظام الجديد موضوع الساعة حاليا .

لقد بدأت دول العالم الثالث ، بعد الحرب العالمية الثانية ، نضالها من أجل الاستقلال السياسى ، وخاصة دول آسيا وأفريقيا ، فخاضت سلسلة من المعارك السياسية والحربية لتصفية جميع صنوف التبعية السياسية للاستعمار . كما انشغلت ، ولوقت طويل ، بحركات التضامن لمساعدة الدول التى لم تحظ بنصيبها من الاستقلال السياسى بعد. وقد كان التحرر السياسى هو الهدف الرئيسى لحركة عدم الانحياز ، التى تبلورت فى منتصف الخمسينات ، عقب مؤتمر باندونج التاريخى .

ولم تكن الحكومات التى انبثقت عن حركات التحرير الوطنية ، تتمتع باى نوع من الرؤى المبتكرة أو الجديدة على الصعيد الاقتصادى ، بل لقد خيل الى هذه الحكومات ، امكانية مواصلة ما كان متبعا من استراتيجيات التنمية فى عهد الاستعمار ، أو اخضاع هذه الاستراتيجيات لبعض التغييرات الطفيفة . كما اعتقدت أن عملية ادماج الدول المستقلة حديثا فى التقسيم الدولى للعمل ، وفى النظام الاقتصادى العالمى ، يشكل فى حد ذاته كسبا رائعا لا مجال لاعادة النظر فيه أو مناقشته . وكانت الفكرة السائدة ، هى أن الاستقلال السياسى ، لابد أن يعقبه ، بصورة آلية ، الاستقلال الاقتصادى .

ولم يتنبه العالم الثالث ، سوى أخيرا ، الى مدى ضعف محتوى التحرر السياسى ، اذا لم يؤد الى التحرر الاقتصادى ، وذلك لن يحدث تلقائيا ، ولن يتأتى عن طريق استراتيجيات التنمية التى تقوم على التقسيم الدولى للعمل ، أو التنمية الداخلية . كذلك أدركت دول العالم الثالث فى الاونة الراهنة أن عليها أن تخوض معركة لا تقل ضراوة عن تلك التى خاضتها من أجل الاستقلال السياسى .

ونستطيع القول بأن التفكير الجاد في هذا الصدد، لم يبدأ الا عام ١٩٧٠ عند انعقاد مؤتمر لوساكا لدول عدم الانحياز، او على الاصح، في مؤتمر الجزائر عام ١٩٧٣ . وقد أصبح الاستقلال الاقتصادي، هو الهدف الاساسي لمجموعة الدول السبع والسبعين، كما كان الاستقلال السياسي هو الفكرة المحورية في حركة عدم الانحياز .

ومن وجهة نظر الكاتب يتضمن النظام الاقتصادي الجديد الذي تطالب به بلدان العالم الثالث، فكرتين اساسيتين :

الاولى، هي انشاء اتحادات الدول المنتجة للمواد الخام، للتنظيم فيما بينها، مع مراعاة المواقف المختلفة لكل دولة، والوضع الخاص لكل مادة من المواد الخام في السوق العالمية، من حيث الطلب وانتشار الانتاج واشتراكه بين دول منتجة اخرى ومع الدول المتقدمة ذاتها . وتستطيع هذه الاتحادات او الجمعيات، أن تصبح من القوة، بحيث تفرض اعادة النظر في نظام التبادل، وتحدث انعاشا حقيقيا وجوهريا في اسعار المواد الخام، وتؤدي الى حوار حقيقي لا هزلي، اي حوار بين شركاء قد تختلف مصالحهم، ولكنهم يبحثون سويا عن صيغ للتفاهم، وتقريب وجهات النظر، لا فرضها من جانب واحد .

اما الفكرة الثانية، فتتلخص في ايجاد أسس للتضامن بين دول العالم الثالث، من أجل الاستقلال الاقتصادي، على غرار التضامن الذي اثبت فعاليته في مجال الاستقلال السياسي، وذلك حتى تستطيع هذه الاتحادات، ان تشعل المعركة، وأن تحصل على نتائج ايجابيه، وتخفف من الضغوط التي تمارسها الدول المتقدمة على الدول الناميه . ونحن نعلم ان احد هذه الاتحادات، وهو منظمة الدول المصدره للبترول « الاوبك »، لم تبدا في اتخاذ موقف سياسي واقتصادي ايجابي الا في عام ١٩٧٠، أو بتعبير ادق في عام ١٩٧٣ . لفرض زيادة سعر الطاقة، والوصول الى صيغ للتبادل، كانت قد تآكلت تدريجيا على مدى عشرين عاما . وهنا فقط ادرك الغرب أن المعركة من اجل التحرر الاقتصادي قد تخطت مجرد الامنيات والعبارات المبهمة .

ثم يتناول الكاتب مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية فيجد ان الدول النامية قد ارادت تفادي خطر نضال حقيقي للعالم الثالث من اجل الاستقلال الاقتصادي، عملت على انشاء مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، ليحل محل فكرة العمل الموحد المتضامن لدول العالم الثالث . ولم يحرز هذا المؤتمر أية نتيجة ايجابية، على الرغم من حركته التفاوضية المستمرة على مدى اثنى عشر عاما . كما دأبت الدول المتقدمة، على احلال الافكار البراقة التي لا تشكل خطورة على النظام الاقتصادي، بل والتي تسهم في استمرار الوضع القائم، محل فكرة الاتحاد، وايجاد أسس للعمل المشتركة ابتغاء خوض المعركة . وتوارى مبدأ التفاوض من موقع القوة مدعما بمساندة جميع دول العالم الثالث، وراء الحوار المتصل بين منتجين ومستهلكين، وهو حوار لفرض وجهة نظر من جانب واحد، فلم يعر مؤتمر التجاره والتنمية المنعقد في نيروبي اى اهتمام للمقترحات التي قدمتها دول عدم الانحياز، في المؤتمرين اللذين انعقدا في داكار ومانيلا .

والعجيب ان العالم المتقدم، يتشدق حاليا بالاخطار الجسيمة التي ستترتب على استنزاف المواد الخام من الكرة الارضية، وبمعاناة الدول النامية، على مدى ثلاثة قرون، من ارتفاع الاسعار المفروض عليها ضمن اشياء اخرى، في الوقت الذي تقدم فيه هذه الدول ثرواتها من المواد الخام مجانا او شبه مجان . وكل ما يقال من جانب العالم المتقدم، ليس سوى عبارات دون أي محتوى فعلي، فقد ثبت ان الدول المتقدمة، ليست مستعدة لتقديم أية تنازلات، حتى ولو كان ذلك لصالح استخدام افضل لموارد وثروات الكرة الارضية . فلو كانت هذه الدول منطقية مع نفسها، لرحبت بقرار رفع سعر البترول، ولكنها سعت جاهدة، ولجأت لجميع الوسائل، لتحطيم اتحاد الدول المنتجه، مما يدعو الى الاعتقاد، بانه لا مناص فعلا من خوض معركة حقيقية .

وعندما كشف أسلوب الحوار والتفاوض عن ضعفه وعدم جدواه، ولم يؤد الى اى تغيير في النظام الاقتصادي العالمي، اللهم الا بعض التغيرات الفردية التي لا تذكر، بدأت فكرة الاكتفاء الذاتي الاقتصادي لدول العالم الثالث تشق طريقها الى الوجود : اى ان تبحث هذه الدول عن طريق آخر للتنمية، يقوم على الانسحاب الكامل او التدريجي من التقسيم الدولي للعمل، في حالة استمرار هذا التقسيم في تفاوته وفي تشكيله لدعامة الاستغلال والاستقطاب على

المستوى العالمي . وقد نتساءل هل من المهم فعلا ادماج العالم الثالث في النظام الاقتصادي العالمي ؟وهل يشكل هذا الادماج ضرورة فعلية من اجل التنمية ؟ علما بأنه قائم على أسس تؤدي في نهاية الامر ، الى التوزيع غير العادل للدخول .

ويرى الكاتب أنه لا مناص من وضع نظام اقتصادي جديد ، ان آجلا أو عاجلا . ويتساؤل ألا ينبغي أولا تحطيم النظام القديم ، لكي نستطيع بناء النظام الجديد ، وذلك بأن يخرج العالم الثالث عن هذا النظام . فقد يؤدي الانسحاب من التقسيم الدولي للعمل ، الى خلق ظروف موضوعية ، من شأنها أن تعمل على تغيير هذا التقسيم لصالح الدول النامية ، وتبرز الامكانات الحقيقية لشعوبها . والواقع ان ثروات وموارد الارض ، ليست موزعة بطريقة متجانسة ، وبالتالي هناك مصلحة في اعادة بناء نظام عالمي جديد .

ولكن هذا الانسحاب يتضمن الكثير من الضغوط والسلبيات . ان أية استراتيجيه للتنمية على الصعيد الاقتصادي ، لابد ان يصحبها فكر ايديولوجي وسياسي . ترى هل سيكون الدافع الى خروج العالم الثالث من النظام العالمي ، هو تأكيد الكيان الثقافي الوطني والحفاظ عليه ؟

ان جميع نماذج التنمية ، على اختلافها ، ذات نزعة شمولية عالمية ، ابتداء من النموذج الرأسمالي الذي فرض على معظم بلدان العالم على مدى ثلاثة قرون ، والذي ما زلنا نعيش في ظله ، وانتهاء بالنموذج المتبع في أوروبا الشرقية ، وخاصة الاتحاد السوفييتي ، أو التجربة الحالية لآسيا الشرقية والصين وفيتنام وكمبوديا .

وقد خلقت الرأسمالية نظاما عالميا، نستطيع أن نستمر فيه ، ونستخدم نفس منطقه ، أو أن نبتعد عنه نهائيا . والحقيقة التي لا يمكن تجاهلها ، هي أن كل نموذج لتطوير المجتمعات وتنظيمها ، يفترض على المدى القصير أو على المدى البعيد ، أهدافا للتنمية التقنية والفنية ، وأهدافا للانتاج والاستهلاك ، ووضع الخيرات المادية في خدمة البشرية ، لذلك تكون الايديولوجيات التي تصحب هذه النماذج جميعها ذات مغزى شمولي وعالمي .

ان العالم الثالث ، ونعني بذلك مجموعة دول آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، باستثناء الدول الشيوعية ، لم يستطع أن يقدم نموذجا خاصا به ، بل نعتقد أنه ليس أهلا لذلك ، لان جميع دول هذا العالم ، مازالت خاضعة اقتصاديا لقوانين التنمية في النظام الرأسمالي العالمي ، على الرغم من اعتراضها جزئيا على بعض هذه القوانين . فلا جدوى اذن من التساؤل هل نعطي أو لا نعطي الحرية للشعوب ، لتصنع بنفسها النماذج التي تناسبها ، لانها لو أرادت ، لاخذت هذه الحرية . والسؤال الجدير بأن يثار ، هو هل يوجد ضمن هذه النماذج المقترحة ، نموذج يحترم التنوع داخل نظام شامل للتنمية ، ويبقى على هذه الاختلافات الثقافية والاجتماعية ، ولا يعتبرها عقبة في طريق التنمية ؟

ان النظام الرأسمالي نظام هدام ، حاول القضاء على هذا التنوع ، ولم ير فيه أية ميزة يمكن الاستفادة منها لصالح الشعوب ، ولكن لا يمكننا انكار أن النظام الرأسمالي ، قد أنجز الكثير ، بل لقد خلق مستوى لتنمية قوى الانتاج ، لولاه لما استطعنا بدون شك ، أن نصل الى ما وصلنا اليه الان . بل قد نتساءل الا يشكل ذلك مرحلة تاريخية ، من شأنها تهيئة المناخ والظروف من أجل تغيير أفضل للبشرية ، وبالتالي تصبح عملية تدمير الثقافات غير واردة في القوانين الاساسية لهذا النظام ؟

ويقول الكاتب : لا ينبغي اتهام الآلة ذاتها ، وانما العلاقات الاجتماعية التي تملي تقاليد معينة ، وخضوع معين لهذه الآلة من خلال التنظيمات الاجتماعية المختلفة وتقسيم العمل . بمعنى أنه لا ينبغي اتهام علوم التكنولوجيا وفنونها ، وانما العلاقات الاجتماعية التي تمارس من خلالها هذه العلوم .

والواقع أن الحديث عن التنوع الثقافي يتسم دائما بالغموض ، فهل سيمكننا استخدامه كصرخة احتجاج ايجابية وكافية ضد النظام الرأسمالي ؟ يعتقد الكاتب أن الكفاح ضد هذا النظام ، لن يتأتى الا اذا وضعنا في مواجهته ، نظاما ذا طابع عالمي ، وفي نفس الوقت يحترم التنوع ويستخدمه من اجل رفاهية الشعوب . ومن رأيه أن مزايا التنوع ليست فقط ثقافية ، وانما أيضا اقتصادية . وعندئذ ستتهيأ بلا شك الظروف المواتية لتحقيق تعاون ثقافي وفكري ، لا يمكن الا أن يكون ايجابيا . ■

LE MONDE diplomatique

اسم المجلة : ليموند ديلوماتيك

عدد : فبراير ١٩٧٧

المقال : أسبانيا وسط « المطبات »

الكاتب : جوزيه فيدال بنيوتو

يحلل الكاتب فى هذا المقال ، الوضع الذى أصبحت عليه أسبانيا منذ أحداث يناير الدامية ، فيرى اولا أن هذه الاحداث لم تستطع اجبار الحكومة الاسبانية على أن تحيد عن الطريق الذى رسمته لنفسها ، بل على العكس ، أدت هذه الاعمال المتطرفة ، الى تدعيم مساندة معظم رجال السياسة فى أسبانيا **لمشروع التحول السلمى** الى الديموقراطية ، الذى أعده ويقوم بتنفيذه الملك جوان كارلوس ومستشاروه .

اما عن الانتخابات التى ستجرى فى مايو القادم ، فستقوم كل مقاطعة بانتخاب اثنين من النواب واربعة لعضوية مجلس الشيوخ على الاقل . ولابد أن تحصل القائمه المقدمه من كل مقاطعة على : من ٣ الى ٥ فى المائه من الاصوات، يتسنى الاخذ بها . والواقع يؤكد أن مسافة طويلة قد قطعت على الطريق منذ وفاة فرانكو فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٧٥ ، ولكن هذا لا يعنى أن جميع الصعاب قد ذللت ، وخاصة ما يتعلق منها بارساء أسس الملكية الدستورية ، والازمة الاقتصادية . كما ان المتطرفين سيلجاون الى أعمال العنف الدموى ، نظرا لتضاؤل فرصهم يوما بعد يوم .

ويرى الكاتب أن لعبة التحالفات التى تجرى الان بين قوى المعارضة ، تشير الى أن أربعة اتجاهات رئيسية ستخوض غمار المعركة : ١ ـ « الجبهة الوطنية » وتضم التحالف الشعبى ، وهو عبارة عن ستة من وزراء فرانكو السابقين وعلى رأسهم جيجون ، والقوى الجديدة وعلى رأسها بلامس بينار ، والفالانج الاسبانى وعلى رأسه فرنانديز كيستا . وقد تستطيع هذه « الجبهة الوطنية » أن تحصل على حوالى ١٠ فى المائة من الاصوات .

٢ ـ « الوسط الديموقراطى » الذى يضم حاليا الحزب الشعبى ، والاتحاد الديموقراطى ، والتحالف الليبرالى ، والحزب الشعبى الديموقراطى المسيحى ، ويحتمل أن تنضم مجموعات أخرى الى الوسط الديموقراطى ، كالاتحاد الاشتراكى الديموقراطى ، وفريق الديموقراطيين المسيحيين . ان كتلة كهذه ، قد تحصل على ٦٠ فى المائة من الاصوات .

٣ ـ المعسكر الاشتراكى ، ويتكون من الحزب الاشتراكى العمالى الاسبانى ، والحزب الاشتراكى الشعبى ، واتحاد الاحزاب الاشتراكية . ومن المرجح ان هذه الاحزاب ستتقدم الى الانتخابات ، كل على حدة ، وقد تحصل جميعها على حوالى ٢٠ فى المائة من الاصوات .

٤ ـ وأخيرا الحزب الشيوعى . ومما لا شك فيه ، أن هذا الحزب لن يدخل فى تحالفات مع بقية التشكيلات التى تدعى الشيوعيه . وسيحصل على من ٥ الى ١٢ فى المائه من الاصوات .

ان هذه الانتخابات ، من وجهة نظر الكاتب ، تشكل مرحلة حاسمة وجديده فى تاريخ أسبانيا السياسى . فمهما تكن نتيجه هذه الانتخابات ، فانها ستفسح طريقا الى التكيف مع المؤسسات ، وستضع اطارا تدور داخله المواجهات السياسية والاقتصاديه . ويرجع ذلك الى اللعبة البارعة للقوى الحاكمة ، ورباطة جأشها فى مواجهة الاعمال اليائسة التى يقوم بها المتطرفون .

وقد بدأ الضغط الديموقراطى يشتد منذ السبعينات ، واضطر نظام فرانكو نفسه ، وفى حياته ، الى قبول بعض التطورات الديموقراطية الشكليه . وقويت فكره تحول اسبانيا الى النسق الديموقراطى الغربى بعد وفاته ، فهذا شرط أساسى لاثبات كيانها ودخولها الى المجتمع الاوروبى ، والا سيحكم عليها بالعزلة والانزواء . وقد وضعت الطبقه الحاكمة نصب أعينها ، منذ ذلك الوقت ، هدف التحول السلمى نحو الديموقراطية ، مع محاولة عدم المساس ، بقدر المستطاع ، بهيكل

السلطة وامتيازاتها . وكان على جوان كارلوس بعد وفاة فرانكو ، أن يمزج بين نقيضين : شرعية حكم فرانكو الذى ورثه ، والشرعية الديموقراطية التى تشكل ضرورة حتمية لاستمرار حكمه شخصيا . فلكى يمارس جوان كارلوس سلطته المستمدة من مبدأ أوتوقراطى ممارسة ديموقراطية ، لابد أن يقر الشعب أولا هذه السلطة. وقد حاول جوان كارلوس ومستشاروه، أن يخففوا من حقيقة الصعوبة الملازمة لهذا التناقض ، فاختاروا القيام بسلسلة من العمليات التكتيكية ، تتضمن مخاطر محسوبة ، بدلا من مواجهة الشعب مواجهة مباشرة ، حتى يضمنوا اكساب النظام الملكى الشرعية الديموقراطية اللازمة .

وقد استلزم هذا اولا : تصفية الهيكل الرمزى للنظام الفرانكوى ومؤسساته كعربون للتغيير ،

ثانيا : تحويل الاشتباكات فى الشوارع الى مناقشات بين المتخصصين فى السياسة ، لضمان القضاء على ما يمارسه الشعب من ضغوط .

ثالثا : استرداد العناصر الاقل تخلفا فى طبقة الساسة الفرنكويين ، استردادا ديمقراطيا ، واختيار جزء من المعارضة التى لا تشكل خطرا كبيرا .

رابعا : الانتخابات كاجراء لا يمكن مناقشته للتحول الديمقراطى .

ويقول الكاتب ان بعض التطورات قد حدثت ، فساعدت الطبقة الحاكمة المتضامنة مع الملك فى استراتيجيتها للامساك بزمام الامور : فعندما انتهت فترة رئاسة رودريجز فالكارسيل ، استطاعوا تعيين توركاتو فرناندیز میراندا رئيسا لمجلس الشيوخ والمجلس الملكى ، وهو المربى السابق لجوان كارلوس ومحل ثقته ، وينتمى تاريخيا الى « الحركة الوطنية » وميراندا معروف ببراعته ومهارته فىادارة جميع المؤسسات لصالح الهدف الكى. وقد ابقى المجلس الملكى على ارياس نافارو كرئيسا للوزراء ، واكد هذا اصرار جوان كارلوس على المضى فى التغيير التدريجى المنضبط ، الذى يضمن ان يظل الموقف فى نهاية المطاف ، مطابقا تماما للموقف فى نقطة الانطلاق. وقد أكد رئيس الوزراء فىتصريحاته للنيوزويك فى ٥ يناير ١٩٧٦ ، انه سيعجل بالتغيير ، واعلن ضمن اجراءات اخرى ، الاعتراف بالاحزاب قبل نهاية العام . ولكنه فى خطابه يوم ٢٨ يناير ، اشار الى بعض الانماط الفرانكوية التى اقلقت الجناحين اليمينى واليسارى . وقد تضمن هذا الخطاب ، ما يزمع اتخاذه من اجراءات لتحقيق التغيير ، مثل اعادة النظر فى القانون ضد الارهاب والغاء السلطات القضائية الخاصة وصياغة جديدة لقانون التجمع والتظاهر ، واصلاح البرلمان والنقابات والنظام الضريبى والادارى . . .

وقد تفجر الموقف فى٦ يناير ، فى شكل سلسلة من اعمال العنف والاضرابات نتيجة لاشتداد تيارات المعارضة وتفاقم المشاكل الاقتصادية ، ونشاط الحركات الانفصالية والارهابية. وحاولت الحكومة دون جدوى ، السيطرة على هذه الحركة عن طريق اعتقال المحرضين عليها ، ولكنها امتدت الى قطاعات مختلفة من البلاد . وطالب المتظاهرونبالحرية والحقوقالسياسيةوالعفو عن المعتقلين السياسيين. وردت الحكومة على ذلك، بأعمال قمع بوليسية ، وقامت بسلسلة من الاعتقالات فى فبراير ومارس ١٩٧٦ استهدفت اساسا الشيوعيين وفى ابريل اجتاحت البلاد موجة اخرى من الاضرابات والمظاهرات ، تركزت على الاخص فى بلاد الباسك ، فقد تجمهر يوم ١٢ ابريل ما يقرب من ٢٠ الف عامل فى بلاد الباسك ، وفى اليوم التالى اشترك ١٥ الف شخص فى مظاهرة بمدريد ، يطالبون بالعفو عن المعتقلين . وقد القى البوليس القبض على اعداد غفيرة ، كما قتل وجرح كثيرا من المتظاهرين . وادى ذلك الى أن عمت حركة المظاهرات جميع البلاد . واعلنت الصحافة ان عدد المتظاهرين قد بلغ ١٧٦ شخصا .

ويستطرد الكاتب الى القول بأن الاتجاهات المختلفة للمعارضة ، قد رأت بوضوح ، انه لا بديل للتحالف أمامها حتى تتمكن من مواجهة استمرار النظام الحاكم ، وحتى تستطيع ان تمارس ضغوطها على هذا النظام ، بصورة أقوى ، وان تحسن منموقفها التفاوضى . هذا فىالوقت الذى واصلت فيه الحكومة السير على خطتها للانتقال السلمى نحو الديمقراطية وقد استطاع نافارو، ان يجعل مجلس الوزراء ، يلغى اربعة عشر بندا من القانون ضد الارهاب ، كما تمت الموافقة على القانون الخاص بالتجمع . هذا مع اخضاعه لانواع منالرقابة، تجعل استخدامه شبه مستحيل كما وافق المجلس على تعديل قانون العقوبات ، وقانون الانضمام السياسى ، ويلغى هذا التعديل فى

قانون العقوبات ، المادة رقم ١٧٣ التى تحرم قيام الاحزاب ، ولكن هذا لا يفيد الاحزاب التى تتلقى اوامرها من الخارج ، وتهدف الى اقامة نظام استبدادى ، والمقصود هنا طبعا الحزب الشيوعى . اما تعديل قانون الانضمام ، فسيؤدى الى تفكك المؤسسات الفرانكوية . وكل ذلك يهدف فى نهاية الامر الى الابقاء على المعارضة المعتدلة التى تخدم فكرة التحول الى الديمقراطية واستبعاد ما يشكل خطرا حقيقا على مشروع الملك .

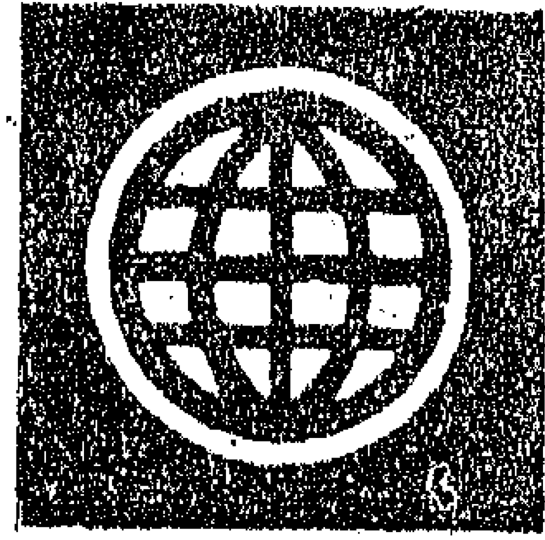
ويقول الكاتب ان النكسة التى أصابت سياسة جوان كارلوس ، تتعلق بشكل هذه السياسة أكثر من محتواها ، اى أن السبب لا يكمن فى السياسة ذاتها ، وانما فى الاشخاص المكلفين تنفيذ هذه السياسة . ولذلك عندما قبل الملك استقالة نافارو من منصبه فى يوليه ١٩٧٦ ، عقب النقد اللاذع الذى وجه الى برنامجه « لارساء قواعد الديموقراطية فى البلاد » ، اختار ادولفو سواريز سكرتير عام «الحركة الوطنية» ليرأس الوزارة . ولم يحدث أى اختلاف جذرى بين الحكومتين بل على العكس ، استمر سواريز على نفس خط سياسة سلفه ونفس برنامجه ، ولكنها استمرارية رجل بارع محنك وخبير بالعلاقات الانسانية . ويملك سواريز مقدرة فائقة على المناورة ، تجلت عندما دافع عن قانون الضم امام الكورتيز «البرلمان الاسبانى» وقد استطاع سواريز ان يعيد الثقة مرة أخرى الى برنامج الاصلاح السياسى والتحول الى الديموقراطية . كما أتاح التشكيل الجديد للوزارة ، الفرصة للتخلص من الشخصيات المعروفة بانتمائها للفرانكوية ، والذين اساءوا الى المشروع الملكى . وقد بذلت الحكومة جهودها لكى تنقسم المعارضة على نفسها ، فتستطيع بذلك ان تضم بعض عناصرها المفيدة ، وتضم أيضا بعض عناصر ، الطبقة الفرانكوية ، لاستخدامها فى تحقيق الهدف المنشود . وأعلنت الحكومة يوم ٢٦ يوليه ، اجراء الانتخابات قبل صيف ١٩٧٧ ، واجراء استفتاء شعبى حول ادخال تعديلات ديمقراطية على الدستور الاسبانى . كما أعلنت انه سيتم اصدار العفو عن المعتقلين السياسيين ، وتأكيد سيادة الشعب ، وهذا شىء جديد ! وقد صدر بالفعل العفو بعد أربعة أيام من هذا الاعلان ، ولكنه عفو عن اربعمائة سجين فقط ، وظل بقية المعتقلين من التنظيمات اليسارية المتطرفة ، قابعين فى السجون . وقد التقى سواريز بالوزراء الحربيين ورئيس أركان الحرب وكبار القادة والضباط ، ليشرح لهم برنامج الوزارة ، ويكتسبهم الى جانبه . كما عين الجنرال كوتييريز ميلادو ، بسبب افكاره الليبرالية ، نائبا لرئيس الوزارة ، بدلا من سانتياجو الذى أبدى معارضة لمشروع الملك .

وهكذا اصبحت الارضية ممهدة لاستفتاء ١٥ ديسمبر الذى أكد بطريقة لا تقبل الشك ، مساندة الاغلبية العظمى لخطة التحول السلمى الى الديموقراطية ومنذ ذلك الوقت تتركز الجهود والانشطة السياسية فى الانتخابات العامة التى ستجرى فى مايو القادم .

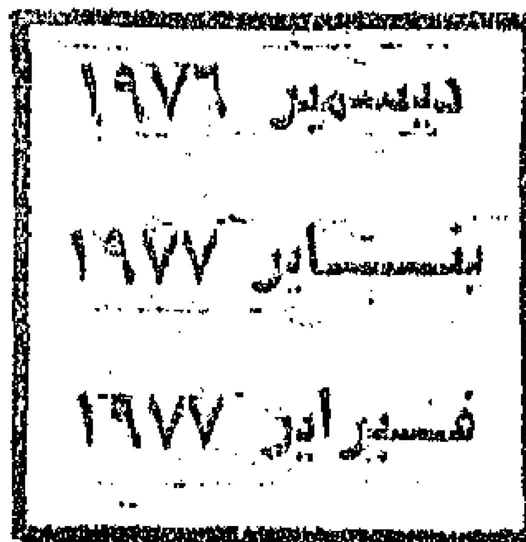
ويرى الكاتب ان الشواهد كلها تدل على أن هذه الانتخابات ، ستجرى فى نطاق فرانكوى يخدم اختيارات الحكومة ، ويسمح بتعبئة القوى المنظمة للحركة الوطنية ورؤسائها المحليين وعمد القرى ومحافظى الاقاليم ، لمساندة هذه الاختيارات . ويقول ان الشعب الاسبانى ، قد عاش مدى أربعين عاما مشلول الفكر سياسيا ، يستمع الى مختلف الدعايات ضد الديموقراطية ، لذلك فهو يعانى من حالة ارتباك وتشوش بشأن هذه الانتخابات وضماناتها . ومن المتوقع ان يميل معظم الناخبين الى الاتجاهات المتوسطة او المعتدلة . وهذا ما يرضى رغبات الحكومة ، فتبدأ بعد ذلك المرحلة الثانية من اعادة تشكيل الهيكل الدستورى ، الذى سيتوج جهودها المبذولة من أجل الشرعية الديموقراطية للنظام الملكى .

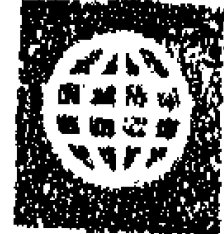
ويتساءل كثير من الاسبانيين — بلا ريب — عن الحيلة البارعة التى سيتم استخدامها من أجل صبغ طبقة السياسيين الفرانكويين بالصبغة الديموقراطية . ومما لا شك فيه ، أن بعض الاقليات اليسارية المتطرفة ، ستفضل الوقوف بعيدا ، ولكن التشكيلات اليسارية الرئيسية ستشترك فى الانتخاب .

ومن رأى الكاتب ، ان القاعدة هى التى ستعمل على تنمية نفسها من اجل الاستيلاء على مواقع اجتماعية ومراكز قوة على المستويات المحلية والمهنية ، تاركة لعبة السياسة البرلمانية وسمومها ، لورثة الفرانكوية واليمين ورفاقه على الطريق . ان القاعدة ستكون هى المجال فيما بعد لبلورة بديل ديموقراطى حقيقى دائم ، ونابض بالحياة ■



شهريات





ديسمبر ١٩٧٦

الاتحاد السوفيتي :

٢ : وصل الى موسكو ، الرئيس البلغاري تودور جيفكوف،فى زيارة للاتحاد السوفيتي .

٦ : وصل الى موسكو ، الرئيس الليبى معمر القذافى ، فى أول زيارةرسمية له للاتحادالسوفيتي .

٨ : وافقت الحكومة السوفيتية ، على أن تبيع للهند ٢٠٠ طن من الماء الثقيل،لاستخدامه فى مشروعاتها الخاصة بالطاقة النووية .

٩ : أنهى الرئيس الليبى زيارته للاتحاد السوفيتي ، بعد أن أتم التوقيع مع الزعماء السوفييت ، على عدد من اتفاقات التعاون فى مجالات الاسطول البحرى، والاقتصادى والتكنولوجيا والثقافة والمجال العسكرى بين ليبيا والاتحاد السوفيتي

١١ : دعت صحيفة برفدا ، حكومة الرئيس الامريكي الجديد جيمى كارتر ، الى الاسراع باعادةقوة المبادرة والدفع لسياسات الوفاق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة .

١٥ : سافر وفد حزبى شيوعى من الاتحاد السوفيتي الى اسرائيل، برئاسة الكسندر اكسينوف عضو اللجنة المركزية والسكرتير الثانى الحزب الشيوعى لجمهورية روسيا البيضاء ، وذلك تلبية لدعوةمن الحزب الشيوعى الاسرائيلى الذى يعقد مؤتمره الثامن عشر فى اسرائيل .

١٧ : دعا نيكولاى باتوليشيف وزير التجارة الخارجية السوفيتي ، الى عقد اجتماع قمة بين الرئيس الامريكي المنتخب جيمى كارتر ، وليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتي ، لبحث وسائل تدعيم العلاقات التجارية وسياسة الوفاق بين البلدين .

١٨ : شهدت العواصم العالمية موسكو وجنيف وزيوريخ وباريس ، أول عملية لتبادل المعتقلين السياسيين بين دولتين من دول العالم ، حينما أطلقت الحكومة العسكرية فى شيلى ،سراح لويس كورفالان السكرتير العام للحزب الشيوعى الشيلى ،مقابل اطلاق السلطات السوفيتية سراح فلاديمير بوكوفسكى أحد كبار المنشقين فى الاتحاد السوفيتي .

١٩ : اقيم فى الكرملين احتفال رسمى ضخم بمناسبة بلوغ الزعيم السوفيتي بريجنيف سن السبعين، قام خلاله بودجورنى رئيس مجلس السوفييت الاعلى ، بتسليم بريجنيف وسام لينين والنجمة الذهبية الخاصة بلقب بطل الاتحاد السوفيتي .

٢٢ : أعلن متحدث رسمى سوفيتي أن يورى بريجنيف ابن ليونيد بريجنيف الزعيم السوفيتي ، قد عين نائبا لوزير التجارة الخارجية السوفيتية .

انظر أيضا : ايران ١٥ — بيرو ٣١ — جمهورية مصرالعربية ١٠ — الصين ٢٠ — فلسطين ٢٢ الولايات المتحدة [٢ — ٣ — ٩ — ٧]

الاردن :

٦ : بدأ الرئيس السورى حافظ الاسد مباحثاته الرسمية فى عمان مع الملك حسين،حول تطورات الموقف فى الشرق الاوسط ، فى ضوء الجهود التى تبذل لاستئناف مؤتمر جنيف ، وحول القضايا ذات الاهمية المشتركة بين البلدين ، ومنها قرارات توحيد النظم التعليمية والقانونية والاقتصادية ونظم الجمارك والاتصالات .

٨ : ذكر البيان المشترك الصادر فى ختام الزيارة الرسمية التى قام بها الرئيس السورى حافظ الاسد، أن سوريا والاردن قررتا العمل، بصورة مشتركة لتعبئة القدرات العربية من أجل التوصل الى سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط ،يقوم على انشاء كيان فلسطينى .

١٧ : أعلن الملك حسين ملك الاردن ، ان بلاده تعتبر الضفة الغربية أرضا فلسطينية ، وأنه لا يريد عودتها الى الاردن .

١٨ : وصل اللواء مصباح البديرى رئيس أركان حرب جيش التحرير الفلسطينى الى عمان ، فى زيارة رسمية للاردن ، يجرى خلالها اتصالات مع قوات جيش التحرير الفلسطينى المرابطة فى الاردن .

٢٣ : طالب وزراء الثقافة العرب ، فى ختام أول مؤتمر لهم استمر ٤ أيام فى عمان ، بوقف الغزو الفكرى الاستعمارى فى العالم العربى ، وأدانوا العدوان الذى تشنه السلطات الاسرائيلية على

٤٧٢
الثقـــافة العربية فى الاراضى
المحتلة
أنظر أيضا : فلسطين ١٩ ـــ

أسبانيا :

٤ : نظمت مجموعة كبيرة من الشباب العربى ، مظاهرة ضخمة أمام الفندق الذى تعقد فيه اجتماعات المؤتمر اليهودى العالمى ،ونددوا بالفاشية والصهيونية ، وطالبوا بسقوط اسرائيل .

٥ : افتتح فى مدريد ، المؤتمر السابع والعشرون « للحزب الاشتراكى العمالى الاسبانى » .

٨ : انســحب وفـيد منظمة التحرير الفلسطينية ،من الجلسة النهائية لمؤتمر الحزب الاشتراكى الاسبانى احتجاجا على عدم السماح له بالتحدث فى الجلسة .

٨ : أكد مارســلينو أوريجـــا وزير خارجية اســـبانيا ،أن بلاده ستقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل، عندما تتاح الفرصة لذلك ، وأن نفس السياسة ستتبع مع الاتحاد السوفيتى وســائر دول الـــكتلة الشرقية .

٩ : أكــد مارسلينو أوريجــا وزير خارجية اسبانيا ، خلال اجتماع عقده مع سفراء الدول العربية فى مدريد ، أن اسبانيا لن تقدم على أية خطـــوة تؤدى الى الاضرار بالصـــداقة التقليدية بين اسبانيا والدول العربية .

١١ : اختطف أربعة من المسلحين ، أنطونيو ماريادى أوريول رئيس مجلس الــدولة الاســــتشارى الاسبانى ووزير العدل السابق .

١٣ : أعلن البوليس الاسبانى ، أن جماعة « أول اكتوبر لمقاومــــة الفاشية » ، وهى احــــدى المنظمات اليسارية المتطرفة ، هى المسئولة عن اختطاف رئيس مجلس الدولة .

١٦ : فاز برنامج الاصلاح الســياسى الديمقراطى فى اسبانيا ،باغلبية ساحقة فى الاستفتاء الشعبى ، فيما يعتبر تحولا تاريخيا وأساسيا فى نظام الحكم المطلق ، الى النظام الديمقراطى الحر .

٢٠ : وعـــد رودلفو مارتن فيلا وزير الداخلية الاسبانى ، بتوســيع نطاق العفو الملكى عن المعتقلين السياسيين ، والذى صدر فى ٣٠ يوليو الماضى ، اذا أطلق المختطفون سراح انطونيو ماريا دى أوريول رئيس مجلس الدولة الاستشارى .

٢٢ : أعلنت وكالة الانباء الاسبانية ، اعتقال سانتياجو كاريلو سكرتير عام الحزب الشيوعى الاسبانى، وخمسة آخرين من كبار قــادة الحزب .

٢٤ : أعلن الحزب الشيوعى الاسبانى، أنــه أمر بتعبئة اعضـــائه ، للاحتجاج على اعتقال سكرتير عام الحزب،وقد امتدت مظاهرات الاحتجاج من العاصمة الى ست مدن اسبانية رئيسية .

٢٨ : استمرت موجة المظـاهرات فى اسبانيا ، احتجاجا على اعتقال سكرتير عام الحزب الشــيوعى فقد نظمت مظاهرات ضخمة فى اقليم الباسك ، كمـــا وجهت الكنيسة الرومانيــة فى الاقليم نداء بالعفو الشامل عن المعتقلين السياسيين .

٢٩ : هددت الاحزاب اليسارية المعارضة فى اسبانيا ، بسحب مقترحاتها الخاصة بالتوصل الى اتفاق مع الحكومة بشأن امكانيــة اجراء انتخابات عامة فى عام ١٩٧٧ ، مالم يتم اطلاق سراح زعيم الحزب الشيوعى سانتيا جو كاريلو .

المانيا الغربية :

٦ : أعلن هـــانز جورجن نائب وزير خارجية المانيا الغــــربية ، انه لا يمكن ايجاد حل لازمة الشرق الاوسط ، دون اشتراك الشعب الفلسطينى واحترام حقوقه .

٦ : أبلغت حكومة المانيا الغربية ، الحكومة المصرية رســــميا ، استعدادها لتمويل الدراســات الفنية والاقتصادية الميدانيـــة لمنخفض القطارة بالكامل [٣٦ مليون مارك ألمانى] .

١٦ : أكد هيلموت شميت مستشـــار المانيا الغربية ، أن استمرار وجود القوات العسكرية الامريكية فى أوروبا ، يعد أمرا ضروريا لامن المانيا الغربية والقـــارة الاوروبية .

٢٨ : أعلنت حكومــــة بون ، أن استثمارات المانيا الاتحادية فى الدول النامية ، قد زادت خلال النصف الاول من العام الجارى، بنسبة ٢٥٪ ، اذ بلغت أكثر من مليار مارك .

أنظر أيضا : اليابان ٢٥

ايران :

٩ : أعلن شاه ايران ، أن بلاده على استعداد لشراء ما قيمته ٥٠ مليار دولار من الولايات المتحدة ، خلال السنوات الخمس القادمة، ان وافقت امريكـا على بيــــع ماتريده لايران . وأوضـــــح الشاه ، أن حوالى ٣٥ مليار دولار من هذا المبلغ ، سيخصص لشراء البضـــائع والمصـــانع ، والباقى للمعدات العسكرية .

١٥ : وقعت ايران اتفاقيـــة لشراء أسلحة من الاتحاد الســـوفيتى قيمتها ٢٣٠ مليون جنيه استرلينى

١٨ : أعلن فى طهران ، عقب توقيع البروتوكول الاقتصادى التجارى الاول بين ايران ودولة الامارات العربية ، ان البلدين قررا انشاء بنك مشترك للاستثمارات والتعاون لاقامة شبكة لتوزيع الغاز فى الامارات العربية ، وتحســــين المواصلات بينهما .

٢١ : أعلنت الحكومة الايرانية ، أن الطيار الايرانى الذى اسرتــه اليمن الجنوبية عقب اسقاط طائرته الفانتوم فى أراضيها فى الشهر السابق ، قد عاد الى طهران واعربت الحكومة الايرانية عن شكرها لحكومتى السعوديـــــة الــكويت ، لوســـــاطتهما لدى حكومة اليمن الجنوبية .

انظر أيضا : جمهورية اليمن الديمقراطية ٤ ـــ دولة الامارات العربية ٨ ـــ المملكة العربيـــة السعودية ١٣ ـــ

ايطاليا :

٢ : أثار حصول ليبيا على ١٠٪ من أسهم شركة فيات الايطاليــــة ، ردود فعل واسعة فى الدوائر المالية والسياسية فى ايطاليا ، تتراوح ما بين تأييد هذه الخطوة ورفضها .

٢ : أعلن الرئيس الفرنسى جيسكار

ديستان ، فى ختام محادثاته مع جيوليو اندريوتى رئيس وزراء ايطاليا، ان فرنسا وايطاليا اتفقتا على الدعوة الى عقد مؤتمر قمة فى عام ١٩٧٧ ، يضم الدول الصناعية الرئيسية ، لبحث الموقف الاقتصادى والنقدى .

١٦ : قررت لجنة تقصى الحقائق البرلمانية الايطالية ، استجواب المتهمين فى فضيحة رشاوى شركة لوكهيد علنا ، ومن بينهم ماريانو رومور رئيس وزراء ايطاليا السابق ، و ٢ من وزراء الدفاع السابقين و ١٣ مسئولا سابقا .

انظر أيضا : الولايات المتحدة ٧

بولندا :

٣ : أعلن بيوترجاروزفيتش رئيس وزراء بولندا امام البرلمان ، اجراء تعديل وزارى كبير فى حكومته شمل تعيين ٣ نواب لرئيس الوزراء وأربعة وزراء جدد .

البرتغال :

١٢ : اسفرت النتائج النهائية لانتخابات المجالس المحلية فى البرتغال ، عن فوز حزب الديمقراطيين الاشتراكيين بنسبة ٣٣٪ من مجموع الصوات ، كما فاز الحزب الاشتراكى الحاكم بنسبة ٣٢٪ .

بيرو :

٣١ : أعلن فرانسسكو بيرمودز رئيس بيرو ، أن بلاده اشترت طائرات حربية سوفيتية بشروط مالية وفنية لا يمكن مقارنتها بالعروض التى قدمتها لبيرو بلاد أخرى موردة للسلاح .

تركيـا :

٣١ : طلب عدد من نواب حزب العدالة الحاكم فى تركيا ، اجراء تحقيق برلمانى يتناول دور بولنت ايجيفت رئيس الوزراء السابق ، فيما يتردد عن تورطه فى رشاوى مبيعات شركة لوكهيد للطائرات فى تركيا .

تونس :

١٢ : غادر تونس عائدا الى باريس ، ايفون بورج وزير الدفاع الفرنسى بعد زيارة رسمية لمدة ٤ أيام ، أجرى خلالها مباحثات مع عبدالله فرحات وزير الدفاع التونسى ، شملت التعاون بين البلدين فى المجال العسكرى .

١٨ : أعلن الحبيب الشطى وزير خارجية تونس ، أن بلاده تزمع الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربى ، لدراسة التعاون المالى والاقتصادى بين الدول العربية .

٢٩ : ندد اتحاد العمال التونسى ، بالاضراب الذى بدأه ٥٥٠ مدرسا للمطالبة برفع اجورهم ، وأمر بحل النقابات التى اشتركت فى هذه الحركة .

الجزائر :

١١ : فاز الرئيس الجزائرى هوارى بومدين ، فى الاستفتاء على الرئاسة ، بحصوله على نسبة ٣٢ر٩٥٪ من الاصوات .

١٤ : وصل الى الجزائر ، صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقى ، لاجراء مباحثات مع الرئيس بومدين حول المسائل التى تهم البلدين .

١٨ : وصل الى الجزائر ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لاجراء محادثات مع الرئيس الجزائرى بومدين .

جمهورية افريقيا الوسطى :

٤ : اذاع راديو نجامينا ، أن جمهورية افريقيا الوسطى ، أصبحت « امبراطورية افريقيا الوسطى » وذلك بمقتضى الدستور الذى وضعه المؤتمر الطارىء لحركة « ميسان رينومى » .

الجمهورية العربية اليمنية :

٦ : بعث المقدم ابراهيم الحمدى رئيس مجلس القيادة فى الجمهورية العربية اليمنية ، برسائل الى جميع الملوك والرؤساء العرب ، تتعلق بحوادث انتهاك الطائرات للاجواء اليمنية .

جمهورية مصر العربية :

٣ : اصدر الرئيس السادات ، توجيهاته بالبدء فورا فى انشاء مدينتى « العبور » و « ١٠ رمضان الصناعية » ، على طريق القاهرة ــ الاسماعيلية ، بعد ان انتهت بيوت الخبرة وهيئة التخطيط العمرانى ، من وضع خرائط التخطيط الشامل لهما .

١٠ : بدأت الحكومة المصرية ، فى اجراء اتصالات مع السكرتير العام للامم المتحدة وسفيرى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، للبدء فورا فى تنفيذ قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الخاص بدعوة مؤتمر جنيف للانعقاد قبل نهاية شهر مارس سنة ١٩٧٧ ، باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية .

١٠ : اعلن رئيس مجلس الشعب المصرى ، أن خط مصر المبدئى الذى لم يتغير منذ عام ١٩٤٧ حتى اليوم ، هو تبنى القضية الفلسطينية ، ودعمها بالكامل فى كافة مراحل تطورها

١٧ : وقعت فى القاهرة ، اتفاقية قرض بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار ، بين هيئة الخليج والحكومة المصرية، لدعم الاقتصاد المصرى .

١٨ : وصل الى القاهرة ، الرئيس السورى حافظ الاسد ، على رأس وفد يضم القيادات السياسية والاقتصادية والعسكرية فى سوريا ، وذلك فى زيارة لاتلتزم بأى برنامج رسمى ، تجرى خلالها مباحثات بين الرئيسين المصرى والسورى ، باعتبار أن مصر وسوريا هما اكبر قوتين من قوى المواجهة العربية مع اسرائيل

١٩ : بدأت مباحثات الرئيسين المصرى والسورى ، حول الجهود التى تبذل لعقد مؤتمر جنيف ، والاتفاق على استراتيجية موحدة للعمل العسكرى خلال المرحلة التالية، وتعميق العلاقات بين مصر وسوريا ، ومشكلة نزع الاسلحة الثقيلة فى لبنان ، وضمان الوجود الفلسطينى هناك

١٩ : وصل الى القاهرة ، الدكتور لانسانا بياقوجى رئيس وزراء

غينيا ، في زيارة رسمية لمصر تستغرق ٤ أيام ، لاجراء مباحثات مع ممدوح سالم رئيس وزراء مصر - تتناول وسائل دعم التعاون بين البلدين

٢١ : وقع الرئيسان السادات والاسد، في ختام زيارة الرئيس السوري لمصر ٣ وثائق : الوثيقة الاولى خاصة باعلان انشاء قيادة سياسية موحدة بين البلدين ، والوثيقة الثانية عبارة عن قرار تنفيذي من الرئيسين بانشاء ٦ لجان مشتركة من الدولتين لتدعيم العلاقات الوحدوية بين البلدين في الشئون الدستورية ، والدفاع والامن القومي ، والسياسة الخارجية والاعلام ، والشئون المالية والاقتصادية ، والتعليم والعلوم والثقافة ، والتشريع والنظم الادارية والمالية . اما الوثيقة الثالثة ، فهي بيان مشترك عن محادثات الرئيسين حول موقف البلدين العربيين من قضية الشرق الاوسط ، والتضامن العربي والعلاقات الدولية .

٢٢ : وصل الى القاهرة ، ريمون اده زعيم حزب الكتلة الوطنية في لبنان ، لاجراء مباحثات مع كبار المسئولين في مصر ، حول اخر تطورات الموقف في لبنان

٢٢ : وصل الى القاهرة ، مبعوث خاص من الجبهة الوطنية لتحرير زيمبابوي ، التي يتزعمها جوشوا نكوموا ، لاطلاع المسئولين المصريين على ماتم في مؤتمر جنيف الخاص بروديسيا

٢٩ : وصل الى القاهرة ، الزعيم جوشوا نكوموا قائد الجبهة الوطنية لزيمبابوي الذي ترأس مفاوضات السوطنيين في مؤتمر جنيف بشأن روديسيا ، لاجراء اتصالات مع المسئولين المصريين، بعد توقف اعمال مؤتمر جنيف الخاص بقضية روديسيا .

انظر ايضا : المانيا الغربية ٦ - سوريا ٢-٤- الصين ٢- فلسطين ١٩ - كوريا الشمالية ١٢ - لبنان ١٤ -

جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية :

٤ : اعلن متحدث باسم وزارة الخارجية اليمن الجنوبية ، ان احدى طائرات الفانتوم الايرانية ، خرقت المجال الجوي شرقي البلاد ، واستنكر المتحدث هذا الانتهاك للقانون الدولي ، واكد ان اليمن الجنوبية ، ستتخذ الاجراءات الكفيلة بالحفاظ على سيادتها واستقلالها

انظر ايضا : كوريا الشمالية ٢٧ -

جنوب افريقيا :

٦ : شهدت مدينتا نيانجا وجوجوليتا الافريقيتان في شبه جزيرة الكاب بجنوب افريقيا : اعنف مصادمات دموية منذ الاشتباكات العنصرية في اغسطس الماضي

دولة الامارات العربية المتحدة

٨ : وصل الى ابو ظبي ، عباس علي خلعتبري وزير الخارجية الايراني، في زيارة لدولة الامارات تستغرق ٣ ايام ، يجري خلالها مباحثات مع الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان رئيس دولة الامارات ، حول القضايا المشتركة ، وفي مقدمتها قضايا منطقة الخليج ، ووسائل تعزيز العلاقات الثنائية بين دولة الامارات وايران

١٠ : كلف الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات ، الشيخ مكتوم بن راشد ولي العهد في ابوظبي ورئيس الوزراء ، تشكيل حكومة اتحادية جديدة

انظر ايضا : ايران ١٨ -

روديسيا :

٤ : شنت قوات روديسيا ، هجوما عنيفا تعززه الطائرات على محطة اتصال تابعة لموزمبيق ، على بعد ٨٠ كيلو مترا من الحدود ، اسفر عن تدمير المحطة جزئيا .

انظر ايضا : جمهورية مصر العربية ٢٢ - ٢٩ - المملكة المتحدة ١١ -

سوريا :

١ : تعرض عبد الحليم خدام وزير خارجية سوريا ، لمحاولة اغتيال فاشلة .

٢ : اعلن الرئيس الاسد ، تأييده لاقتراح الرئيس السادات ، بانشاء دولة فلسطينية على الاراضي التي تحتلها اسرائيل حاليا في قطاع غزة والضفة الغربية للاردن

٤ : اعلن الرئيس السوري حافظ الاسد ، ان القاهرة ودمشق قد تجاوزتا الخلافات السابقة الى مرحلة جديدة من الوئام والتعاون

٢٨ : اعلن النائب الامريكي الدكتور سمير زاخم ، الذي يزور سوريا، ان الرأي العام الامريكي قد تغير بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وانه بدا يبدي تفهما اكبر للقضية العربية وللحق العربي .

٢٩ : اعلنت وزارة الداخلية السورية، انها خصصت مكافأة ٢٥ الف ليرة سورية لاي شخص يدلي بمعلومات تؤدي الى القبض على ٣ من المتهمين الهاربين في حادث اغتيال عبد الحليم خدام وزير خارجية سوريا .

انظر ايضا : الولايات المتحدة جمهورية مصر ١٨ - ١٩ - ٢١- فلسطين ١٩ - الكويت ١١ - لبنان ١٤ - ١٧ -

السودان :

٦ : تسلم الرئيس السوداني جعفر نميري ، شيكا بمبلغ خمسة ملايين جنيه استرليني هدية من الملك خالد بن عبد العزيز ملك السعودية ، لتطوير الهيئة المركزية للكهرباء والمياه في السودان

١٢ : ابرمت السودان وكوريا الجنوبية، اتفاقا يقضي بالتعاون التجاري والاقتصادي والتكنولوجيا بين البلدين .

شيلي :

٥ : اعلنت الحكومة العسكرية في شيلي ، اطلاق سراح كل

المعتقلين السياسيين في انحاء البلاد ، فيما عدا ١٨ شخصا ، لن يطلق سراحهم الا في حالة استعداد اية دولة لاستضافتهم

الصين :

٢ : اذاعت وكالة انباء الصين الجديدة ، انه تم تعيين هوانج هوا مندوب الصين السابق في الامم المتحدة ، وزيرا للخارجية الصينية ، خلفا لشياو كوان الذى اقيل من منصبه

٧ : اكد الزعيم الصيني هيوكوا فينج، في رسالة بعث بها الى الرئيس السادات ، تأييد الصين لمصر في كفاحها المشروع والعادل ضد الامبريالية والصهيونية .

١٤ : ارسلت حكومة الرئيس الروماني نيكولاى شاوسيسكو ، وفدا رسميا على مستوى عال برئاسة نائب رئيس الوزراء ، الى الصين، في محاولة جديدة من قبل رومانيا لاستئناف جهود الوساطة التى تقوم بها بين الاتحاد السوفيتى والصين .

١٩ : اعلن رسميا في بكين ، ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، قررت عقب الاطاحة بعصابة الاربعة التى كانت تتزعمها ارملة ماو ، عقد مؤتمر قومي خلال عام ١٩٧٧ ، لتحديد معدل وطرق تطوير الصناعة الصينية على نسق المركز البترولي النموذجي في تاتشينج ، الذى يزيد انتاجه بمعدل ٢٠ ٪ سنويا

٢٠ : شنت الصين هجوما عنيفا على سياسة السوفييت في الشرق الاوسط ، في بداية الزيارة الرسمية التى يقوم بها المقدم ابراهيم الحمدى رئيس اليمن الشمالية لبكين

٣١ : اكدت الاذاعة المحلية لاقليم تشيشوان ، اكبر اقاليم الصين وتعداد سكانه ١٠٠ مليون نسمة ، ان المنازعات السياسية التى تجتاح ١٢ اقليما صينيا ، قد تحولت في هذا الاقليم الى حرب اهلية ، ادت الى خسائر جسيمة في الارواح

انظر ايضا : الاردن ٦ — ٨ — ٧ —

٢٥ : دعا البابا بولس السادس ، في رسالته الى العالم المسيحى ، العالم كله ، الى الالتزام بالقيم الانسانية المسيحية ، واحترام قيمة الحياة .

فرنسا

٣ : احتجبت الصحف الباريسية من الصدور ، بسبب اضراب عمال المطابع ، تضامنا مع عمال صحيفة « ليبرتيه باريسيين » التى اقتحم البوليس مكاتبها بعد اضراب عمال المطابع بها .

٥ : بدا حزب « التجمع من اجل الجمهورية » ، وهو الحزب الديجولي المجدد بزعامة جاك شيراك رئيس وزراء فرنسا السابق ، حملته لمواجهة تحالف اليسار المؤلف من الشيوعيين والاشتراكيين ومنعه من الفوز في الانتخابات العامة التى ستجرى في فرنسا عام ١٩٧٨ .

١٤ : تجتاح فرنسا موجة من الاضرابات، احتجاجا على برنامج التقشف الحكومي لمكافحة التضخم ، وللمطالبة بزيادة الاجور ، فقد بدا ١٣٠ الف عامل في قطاع الغاز والكهرباء اضرابا لمدة يومين ، بسبب رفض الادارة منحهم نسبة ٢ ٪ من المرتب كغلاء معيشة .

١٦ : قررت الحكومة الفرنسية ، التوقف عن توقيع اية عقود جديدة لبيع المفاعلات الذرية الى دول العالم الثالث .

٢٠ : بدا خبراء النقد في الدول الصناعية ، اجتماعهم في باريس ، لدراسة الاثار المترتبة على زيادة اسعار البترول ، التى قررتها منظمة الاوبك ، ووسائل مواجهة المشكلات الاقتصادية التى تواجهها هذه الدول .

٢٤ : لقى جان دى بروجلى النائب الجمهوري المستقل ووزير الدولة لشئون الخارجية السابق مصرعه . واعلنت منظمة نادى شارل مارتل ، وهى منظمة يمينية متطرفة ، مسئوليتها عن اغتيال بروجلى ، بحجة مسئوليته من تزايد اشتغال الاشارة في فرنسا .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى ١٨ — ايطاليا ٢ — تونس ١٣ — يوغوسلافيا [٦ — ٧] —

الفلبين

٤ : صدق الرئيس فرديناند ماركوس رئيس الفلبين ، على اتفاقيات التعاون الاقتصادى والعلمى والثقافى والفنى مع ليبيا .

٢٢ : اعلن الرئيس الفلبيني فرديناند ماركوس ، ان حكومته توصلت الى اتفاق بشأن العديد من المسائل في المفاوضات التى تجرى مع الثوار المسلمين .

٢٤ : اصدر الرئيس الفلبيني فرديناند ماركوس ، اوامره للقادة العسكريين ، بوقف القتال ضد الثوار المسلمين في جنوب الفلبين ، وذلك بما يتماشى مع اتفاق وقف اطلاق النار الذى تم التوصل اليه بين ممثلى الحكومة الفلبينية وزعماء الثوار ، بعد محادثات استغرقت ٩ أيام في ليبيا .

٢٥ : اعلن احمد كريم الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى ، انه تم الاتفاق مع الحكومة الفلبينية، على منح الحكم الذاتى للمسلمين في جنوب الفلبين .

فلسطين

٢ : تعرض ماريو سيمونسين وزير المالية البرازيلى ، للتفتيش الذاتى في مطار بن جوريون ، عند هبوط الطائرة التى كان يستقلها في المطار الاسرائيلي، في طريقها من باريس الى طهران . وقد طلبت حكومة البرازيل اعتذارا رسميا من اسرائيل على هذا الحادث ، واضطرت اسرائيل لتقديم اعتذارها .

٥ : بدات حكومة اسرائيل ، تتعرض لانتقادات داخلية شديدة ، بعد ان وصلت نسبة التضخم الى ٣٥ ٪ ، وتفاقم العجز في ميزانها التجارى وارتفاع نسبة الاعباء العسكرية الى ٤٠ ٪ .

٨ : اعلن ايجال آلون وزير الخارجية الاسرائيلية ، ان اسرائيل توافق على اعادة قطاع غزة فى اطار اتفاقية سلام . واعلن أيضا ان اسرائيل مستعدة لابرام اتفاق مع لبنان بشأن الموقف على الحدود الاسرائيلية — اللبنانية ، من اجل المحافظة على الهدوء فى المنطقة .

٨ : بدأ الجيش الاسرائيلى مناورة عسكرية واسعة النطاق ، فى الجزء الجنوبى من اسرائيل ، للتدريب على نقل المعدات والجنود فى ظروف الحرب .

١٤ : تمكنت الحكومة الاسرائيلية ، من الحصول على ثقة الكنيست « البرلمان » ، بفارق ضئيل فى الاصوات .

١٤ : شهدت مدن الضفة الغربية ، مظاهرات طلابية عنيفة ضد السلطات الاسرائيلية .

١٤ : اكد عمد مدن الضفة الغربية ، اعترافهم بمنظمة التحرير الفلسطينية ، على انها الممثل الوحيد للفلسطينيين ، وذلك فى اول رد فعل لتصريحات اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل ، عن عدم استعداده للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ، واقتراحه بأن يمثل وفد من سكان الضفة الغربية ، فلسطين ، فى المفاوضات الخاصة باقرار السلام فى جنيف .

١٥ : بدأ الاضراب العام الذى دعا اليه الزعماء العرب فى رام الله ونابلس ضد السياسة التعسفية للسلطات الاسرائيلية .

١٩ : طالب الحزب الشيوعى الاسرائيلى « راكاح » ، فى القرارات الختامية التى اتخذها مؤتمره الثامن عشر ، باجتماع عاجل لمؤتمر جنيف ، تشترك فيه منظمة التحرير الفلسطينية ، وذلك من اجل ضمان السلام فى الشرق الاوسط .

١٩ : اعلن فى القدس ، تأجيل توقيع البروتوكول الاضافى للتجارة بين اسرائيل والسوق الاوربية المشتركة . واعلن راديو القدس ، ان مصر وسوريا والاردن ، هى التى طلبت تأجيل توقيع البروتوكول ، الى آن توقع هى اتفاقياتها مع السوق .

١٩ : نشبت ازمة وزارية عنيفة فى اسرائيل ، تهدد بسقوط حكومة رابين ، واجراء الانتخابات العامة ، وذلك على اثر قيام رابين بطرد وزيرين من الحزب القومى الدينى من الائتلاف الوزارى .

٢٠ : كشف استطلاع للرأى العام الاسرائيلى ، اجراه معهد « يورى » ، ان ٤٧٫٥٪ من الاسرائيليين يعترضون على اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فى مفاوضات السلام فى جنيف ، على حين ان ٣٧٫٤٪ من الاصوات تؤيد اشتراك المنظمة فى جنيف ، بشرط اعترافها بشرعية وجود دولة اسرائيل .

٢٠ : اعلن افرايم كاتزير رئيس اسرائيل ، استقالة حكومة اسحق رابين .

٢١ : قرر شيمون بيريز وزير الدفاع الاسرائيلى ، ترشيح نفسه لمنصب رئيس الوزراء ، منافسا لاسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل المستقيل .

٢٢ : تقدم حزب العمل الحاكم فى الوزارة الانتقالية فى اسرائيل، بمشروع قانون لحل الكنيست ، واجراء الانتخابات العامة المبكرة يوم ٣١ مايو ١٩٧٧ ، متقدمة على موعدها المقرر بمدة خمسة شهور كاملة .

٢٢ : اذاع راديو اسرائيل ، ان الاتحاد السوفيتى قد بعث بقوات عسكرية الى حدود بلغاريا ، مع كل من يوغوسلافيا ورومانيا .

٢٤ : اعلنت الحكومة الاسرائيلية ، تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية بنسبة ٢٪ ، وبذلك يصبح السعر الجديد للعملة الاسرائيلية ٨٫٩٠ ليرة ، لكل دولار أمريكى .

٣٠ : عقد اتحاد العمال الاسرائيلى « الهستدروت » ، اجتماعا طارئا ، لمناقشة احتمال اعلان اضراب شامل فى اسرائيل ، فى الوقت الذى يبحث فيه اتحاد المدرسين ، المشاركة فى هذا الاضراب، للاحتجاج على مشروع القانون الذى تقدمت به كتلة ليكود اليمينية المعارضة الى البرلمان الاسرائيلى ، والخاص بفرض التحكيم الالزامى فيما يتعلق بالاضرابات فى الخدمات الاساسية .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى ١٥ — الاردن ١٧—٢٣ — المانيا الغربية ٦ — الجزائر ١٨ — مصر ١٠ — الكويت ٢٠ — لبنان ٢٠ — مالاجاش ٢٧ — يوغوسلافيا ٤ — ١٦ —

كندا

٢٦ : حذر بيير ترودو رئيس وزراء كندا ، من ان تواجه البلاد احداثا عنيفة ، اذا حاول اقليم كويبك الانفصال عن كندا . وقال ان الخطر قائم ، لان هناك من يريد ان يشهر السلاح .

كوبا

٣ : اعلن فيدل كاسترو رئيس وزراء كوبا ، فى الجلسة الافتتاحية للجمعية الوطنية ، ان الجمعية الوطنية قررت نقل السلطة التشريعية من مجلس الوزراء الى الجمعية الوطنية المنتخبة .

كوريا الجنوبية

٤ : اجرى الرئيس بارك شيونج هى رئيس جمهورية كورياالجنوبية ، تعديلا وزاريا فى حكومته ، شمل خمسة وزراء ، بالاضافة الى اقصاء رئيس جهاز المخابرات المركزية .

انظر ايضا : السودان ١٣ —

كوريا الشمالية

٢٧ : استقبل كيم ايل سونج رئيس جمهورية كوريا الشمالية ، ابراهيم الحمدى رئيس جمهورية اليمن الشمالية ، وتناولت المحادثات بين الرئيسين ، تدعيم العلاقات الثنائية بين بلديهما ، والمشكلات الدولية ذات الاهتمام المشترك .

الكويت

١٠ : وافق مجلس الوزراء الكويتى ، على قانون احتياطى الاجيال القادمة ، الذى يقضى بتكوين احتياطى من عائدات الثروة البترولية للاجيال القادمة من أبناء الكويت .

١١ : أعلن الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت ، ان المصالحة بين القاهرة ودمشق أمر نهائى ولا رجوع عنه .

١٣ : اعلن الشيخ جابر السالم الصباح نائب رئيس الوزراء الكويتى ووزير الاعلام ، ان الكويت طلبت رسميا من العراق ، ان يسحب قواته التى ترابط فى منطقة الحدود العراقية الكويتية ، حرصا على علاقات الاخوة وحسن الجوار بين البلدين .

٢٠ : أكد الشيخ صباح الاحمد الجابر وزير خارجية الكويت ، ان الشرط الوحيد لنجاح مؤتمر جنيف، هو اشتراك الفلسطينيين فيه .

٣٠ : وافق صندوق التنمية الكويتى ، على تقديم قرض لمصر قيمته ٣٠ مليون دولار ، لبناء مصنع للغزل والنسيج .

انظر أيضا : ايران ٢١ — لبنان ١٤ —

لبنان

٢ : أعلن متحدث رسمى ، باسم لجنة الصليب الاحمر الدولى فى بيروت ، ان الحرب اللبنانية قد تركت نحو مليون و ٣٥٠ الف لبنانى فى حاجة الى المساعدات المالية أو الطبية .

٤ : وقعت اشتباكات بين مليشيا الوطنيين واليمينيين فى شمال وجنوب لبنان .

٥ : واصل الرئيس اللبنانى سركيس، اتصالاته المكثفة مع مختلف اطراف الازمة اللبنانية ، بهدف الوصول الى قرار نهائى حول مشكلة جمع الاسلحة الثقيلة .

٨ : أعلن بيان صادر عن قصر الرئاسة اللبنانى ، تكليف سليم الحص مدير البنك الوطنى للتنمية السياحية الصناعية ، بتشكيل الوزارة اللبنانية الجديدة .

٩ : أعلن سليم الحص ، تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة، وتضم وزراء كلهم من الفنيين .

١٤ : عقدت اللجنة الرباعية العربية ، التى تضم ممثلين عن مصر وسوريا والسعودية والكويت ، أول اجتماع لها برئاسة الرئيس اللبنانى الياس سركيس .

١٧ : عاد الى بيروت ، سليم الحص رئيس وزراء لبنان ، بعد زيارة مفاجئة وقصيرة لدمشق ، أجرى خلالها محادثات مع الرئيس السورى حافظ الاسد ، حول الاوضاع اللبنانية .

٢٠ : أعلن الرئيس اللبنانى الياس سركيس ، أنه مصمم على نزع الاسلحة الثقيلة من كل الاطراف التى اشتركت فى الحرب الاهلية اللبنانية .

٢١ : وقعت اشتباكات عنيفة بين عدد من المنظمات الفلسطينية ، وبين القوات السورية التابعة لقوة الردع العربية ، عندما تدخلت قوة الردع ، لتطويق القتال الذى نشب بين منظمة الصاعقة الموالية لسوريا ، وبين منظمات الرفض الفلسطينية ، وخاصة الجبهة الشعبية .

٢٢ : أصدرت الحكومة اللبنانية أوامرها ، بفرض حظر تجول جزئى فى بيروت لمدة يومين ، وذلك لتمكين أعضاء مجلس النواب اللبنانى ، من الاستماع الى البيان الذى يلقيه الدكتور سليم الحص رئيس الوزراء عن سياسة الحكومة الجديدة .

٢٤ : وافق البرلمان اللبنانى بالاجماع على الثقة بحكومة الدكتور سليم الحص ، ومنحها سلطات استثنائية خلال الشهور الستة القادمة ، تمكنها من اصدار قرارات لها قوة القانون ، فى مجالات الامن والصحافة والاقتصاد ، حتى تتم عودة الحياة الطبيعية الى لبنان .

انظر أيضا : مصر ٢٢ —

مالاجاش

٢٧ : أعلن الرئيس ديدية راتسيراكا رئيس مالاجاش ، موافقته على فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية فى تاناناريف ، وقال ان بلاده تساند البلاد التى تناضل من أجل نيل حريتها .

المملكة العربية السعودية

١٠ : أصدر الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودى، أوامر جديدة لتطبيق قرار منع الاجانب من ممارسة الاعمال التجارية بالسعودية ، ابتداء من ٢٩ ديسمبر ١٩٧٦ .

١٣ : وصل الى جدة ، عباس على خلعتبرى وزير خارجية ايران ، فى بداية جولة له فى دول الخليج ، لاجراء مباحثات رسمية مع المسئولين ، حول القضايا الدولية الهامة .

١٤ : أعلن الشيخ أحمد زكى اليمانى وزير البترول السعودى ، ان السعودية ترى وجوب استمرار تجميد اسعار البترول القائمة لمدة ٦ شهور أخرى .

انظر أيضا : ايران ٢١ — السودان ٦ — لبنان ١٤ —

المملكة المتحدة

٦ : وافقت الحكومة البريطانية ، على العمل على تخفيض العجز فى ميزانيتها بمقدار ٨ر٥ مليارات دولار خلال عامى ١٩٧٧و١٩٧٨، وذلك تنفيذا لشرط صندوق النقد الدولى ، حتى تحصل على قرض منه قيمته ٩ر٣ مليارات دولار .

١١ : عقد هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكية ، اجتماعا مغلقا فى لندن ، مع انطونى كروسلاند وزير الخارجية البريطانى ، لبحث امكانية التوصل الى حل وسط لـلازمة الروديسية ، يتيح لبريطانيا الوجود الشرعى فى روديسيا ، من خلال تولى مندوبين بريطانيين مسئولية وزارتى الدفاع والعدل ، خلال فترة الحكومة الانتقالية .

١٤ : وافق صندوق النقد الدولى ، على تخفيف الشروط التى تحصل بمقتضاها بريطانيا على القرض، بعدما توصل خبراء البنك

والحكومة البريطانية ، الى خفض الانفاق الحكومى بمقدار يتراوح بين ٥ر١ و ٤ر٢ مليار دولار فقط ، وهو مايمثل نصف النسبة التى كان البنك يطالب فيها .

١٧ : وافق مجلس العموم البريطانى ، بأغلبية ٢٩٢ صوتا ضد ٢٤٧ على مشروع القانون الذى أصدرته الحكومة بشأن منح مقاطعتى ويلز وسكوتلنده ، الحكم الذاتى المحدود .

٢١ : تقدم ريجنالد بريتيس وزير التنمية البريطانى ، باستقالته من الحكومة ، عقب الخلافات المتزايدة داخل حزب العمال . ويعتبر الوزير المستقيل من اكثر اعضاء حزب العمال الحاكم اتجاها الى اليمين .

المملكة المغربية

٤ : اعلنت وزارة الداخلية المغربية ، نتائج الانتخابات البلدية فى المغرب . وقد فاز فيها المستقلون بنسبة ٥٩٪ ، وحصل حزب الاستقلال المعارض على ١٧٪ ، كما حصل الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية على ٨٪ .

نيجيريا

٢٤ : اعلن راديو لاجوس ، أن الحكومة النيجيرية وقعت اتفاقا مع شركة « اسو استاندرد » للبترول ، يتم بمقتضاها نقل ملكية الشركة فى نيجيريا الى حكومتها ، مقابل مليون و ٧٥٠ الف جنيه استرلينى .

الولايات المتحدة الامريكية

٣ : اعلن رونالد رامسفيلد وزير الدفاع الامريكى ، انه امر ببدء انتاج قاذفة قنابل « ب — ١ » بعد التشاور مع الرئيس الامريكى فورد ، وذلك لمواجهة التفوق الاستراتيجى السوفيتى .

٣ : اعلن جيمى كارتر الرئيس الامريكى المنتخب ، أنه قد اختار سيروس روبرت فانس الدبلوماسى الامريكى ووزير الجيش السابق ، وزيرا للخارجية خلفا لهنرى كيسنجر .

٣ : ذكرت مصادر أجهزة المخابرات الامريكية ، ان صاروخا سوفييتيا أطلق من غواصة ، فقطع مسافة قياسية ، بلغت حوالى ٦٠٠٠ ميل ، محطما بذلك كل الارقام السابقة .

٧ : أعلن متحدث عسكرى امريكى ، ان القوات الجوية طورت قنابل « سمارت » الى سلاح بعيد المدى ، بحيث يمكنه ان يحمل رؤوسا نووية ، تستطيع ان تلقيها القاذفات الاستراتيجية من مسافة بعيدة عن مدى صواريخ سام السوفيتية المضادة للطائرات .

٧ : تلقى جيمى كارتر الرئيس الامريكى المنتخب ، دعوة لزيارة الصين الشعبية ، وذلك فور توليه سلطاته فى يناير ١٩٧٧ .

٧ : أجرى جوليو اندريوتى رئيس وزراء ايطاليا ، مباحثات فى واشنطن مع الرئيس فورد وكيسنجر وزير الخارجية الامريكى ، حول العلاقات الثنائية بين البلدين ، واستمرار كافة الالتزامات الامريكية تجاه ايطاليا .

٩ : وجهت المجموعة الديمقراطية فى مجلس النواب الامريكى ، انتقادا شديدا الى اللجنة المشتركة للطاقة الذرية المؤلفة من اعضاء من الشيوخ والنواب ، واتهمتها بأنها تزيد من خطر الحرب النووية ، بالموافقة على تصدير محطات نووية لاغراض تصفها بأنها سلمية ، ولكنها تعطيها لدول لديها امكانيات لصناعة القنابل النووية .

٩ : وجهت اللجنة الامريكية للعلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، نداء الى الرئيس الامريكى المنتخب جيمى كارتر ، لكى يستأنف الحوار مع موسكو .

١٠ : أبرمت البحرية الامريكية ، عقدا قيمته ٦ر٢١٥ مليون دولار ، مع احدى الشركات الامريكية ، لبناء سفينة حربية جديدة ، تسير على وسادة هوائية بسرعة مائة ميل فى الساعة ، وتستخدم فى مكافحة الغواصات على المدى القريب ، وفى عمليات الانزال البحرى على المدى البعيد .

١٣ : أكد الخبراء الامريكيون فى واشنطن ، ان حكومة الرئيس فورد ، ترفض تسليم ١٣ طنا من اليورانيوم الى محطة الكهرباء الهندية فى تاراپور مادام ان الهند لم توافق على اعادة الفضلات المشعة ، وفقا لما جاء فى الاتفاقات المبرمة بين البلدين .

١٤ : اعلن الرئيس الامريكى المنتخب كارتر ، تعيين مايكل بلومنتال وزيرا للخزانة ، والنائب الديمقراطى بروك آدمز وزيرا للنقل فى حكومته المقبلة .

١٦ : اعلن اندرو يونج النائب الديمقراطى الزنجى عن ولاية جورجيا ، انه قد قبل ترشيحه لمنصب مندوب الولايات المتحدة فى الامم المتحدة .

١٦ : اعلن جيمى كارتر الرئيس الامريكى المنتخب ، اختياره لزبجنيو برزونسكى مستشارا لشئون الامن القومى .

٢١ : اعلن الرئيس الامريكى المنتخب ، تعيين هارولد براون ، عالم الطبيعة النووية ، وزيرا للدفاع ، وباتريشيا روبرتس هاريس ، وهى محامية زنجية ، وزيرة للاسكان ، وتيدوروسورنسن مديرا لوكالة المخابرات المركزية الامريكية .

٢٩ : تسلمت مكتبة الكونجرس الامريكى ، من هنرى كيسنجر وزير الخارجية ، جميع التسجيلات الخطية لمكالماته التليفونية ، طوال فترة عمله فى الحكومة الامريكية .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى ٢١ — ١٧ — المانيا الغربية ١٦ — ايران ٩ — مصر ١٠ — سوريا ٢٨ — المملكة المتحدة ١١ — اليابان ٢٥ —

اليابان

٦ : اسفرت النتائج النهائية للانتخابات العامة فى اليابان ، عن هزيمة الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم بزعامة تاكيو ميكى رئيس الوزراء ، وفقدانه للاغلبية التى

ظل يتمتع بها ٢١ عاما في مجلس النواب .

٧ : بدأ تاكيو ميكي رئيس وزراء اليابان ، في بذل جهود كبيرة من أجل الحصول على مساندة أحزاب الوسط ، لتشكيل أول حكومة ائتلافية في اليابان منذ ٢١ عاما .

١٧ : قدم تاكيو ميكي رئيس الوزراء الياباني ، استقالته من رئاسة الحزب الديمقراطي الحر ، لكي يمهد الطريق لانتخاب رئيس جديد للحزب ولمجلس الوزراء .

٢١ : وافق مجلس الدفاع الوطني الياباني ، برئاسة تاكيو ميكي رئيس الوزراء ، على تأجيل شراء المقاتلات الامريكية من طراز « اف ــ ١٥ » .

٢٣ : انتخب الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم في اليابان ، تاكيو فوكودا نائب رئيس الوزراء السابق ، رئيسا للحزب بالاجماع .

٢٤ : انتخب البرلمان الياباني ، تاكيو فوكودا رئيسا لوزراء اليابان ، خلفا لتاكيو ميكي رئيس الوزراء السابق .

٢٥ : دعا تاكيو فوكودا رئيس وزراء اليابان الجديد ، الى اجتماع زعماء الدول المتقدمة صناعيا ، والى زيادة التعاون بين اليابان وكل من الولايات المتحدة والمانيا الغربية ، وذلك بهدف مساعدة العالم على تخطي الركود الاقتصادي الذي تعاني منه دول الغرب .

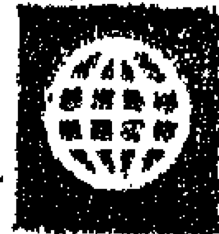
يوغوسلافيا

٤ : استقبل الرئيس تيتو ، ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، الذي وصل في زيارة رسمية الى يوغوسلافيا ، لاجراء مباحثات مع المسئولين اليوغسلاف ، حول مدى ملاءمة التطورات الحالية الراهنة ، لاتخاذ القرار الخاص باعلان تشكيل حكومة فورية مؤقتة تمثل الشعب الفلسطيني .

٦ ــ ٧ : قام الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان ، بزيارة رسمية ليوغوسلافيا ، اجرى خلالها محادثات مع الرئيس تيتو ، حول السياسة المستقلة التي تنتهجها يوغوسلافيا . وأكد البيان الذي صدر في ختام الزيارة ، على حق كل دولة في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي بحرية ، وعلى حرية كل الدول في الانضمام أو عدم الانضمام الى معاهدات التحالف العسكري أو السياسي ، وفقا لما تراه لمصلحة سياستها الخارجية .

١٦ : اذاعت وكالة الانباء اليوغوسلافية ، ان الرئيس اليوغوسلافي تيتو ، قد اجرى مباحثات مع ناحوم جولدمان رئيس المجلس اليهودي حول أزمة الشرق الاوسط ، وذلك بعد الزيارة التي قام بها ياسر عرفات ليوغوسلافيا ، وأجرى خلالها مباحثات تناولت ــ فيما تناولت ــ امكانية اقامة الدولة الفلسطينية .

انظر ايضا : فلسطين ٢٢ ــ



يناير ١٩٧٧

الاتحاد السوفيتي :

٤ : أعلن الاتحاد السوفيتي ، أنه سيتوقف عن دفع جزء من اسهامه في نفقات قوات الطوارئ التابعة للامم المتحدة على جبهة سيناء .

٩ : اعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ، أن الاقتصاد السوفيتي يعاني من نقص في اللحوم ، وأن الاتحاد السوفيتي سيشتري هذا العام لحوما من الخارج .

١١ : بدأت في موسكو ، المحادثات بين اندريه جروميكو وزير الخارجية السوفيتية ، وارنالدو فورلاني وزير الخارجية الايطالية ، الذي وصل الى الاتحاد السوفيتي في زيارة رسمية تستغرق ٣ أيام .

١٤ : وجه ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي نداء لنزع السلاح ووضع حد للسباق على التسلح ، في رسالة وجهها الى الندوة الدولية للدول المحبة للسلام التي بدأت اجتماعاتها في موسكو .

٢٠ : رفع الاتحاد السوفيتي أسعار البترول التي يبيعها لدول أوربا الشرقية بنسبة ٢٥ ٪ .

٢٢ : اعلنت الاحصاءات الرسمية السوفيتية أن الاقتصاد السوفيتي خلال العام الماضي ، قد فشل في تحقيق عدد من الاهداف التي كان من المقرر تحقيقها خلال عام ١٩٧٦ .

٢٩ : اذاعت وكالة تاس السوفيتية ، أن فلاديمير فينوجرادوف ممثل الاتحاد السوفيتي في مؤتمر جنيف للشرق الاوسط ، قد عين سفيرا لبلاده في ايران .

انظر ايضا : فرنسا ٦ ــ الولايات المتحدة الامريكية ٥ ــ

الاردن :

٥ : اجرى اللواء عبد الرحمن خليفاوي رئيس وزراء سوريا ، محادثات مع الملك حسين ملك الاردن ، حول اجراءات الوحدة التي يجري تنفيذها بين البلدين ، والظروف العربية الراهنة .

٢٠ : أعرب الملك حسين ، عن استعداده لاجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ومع المواطنين الفلسطينيين ، لبحث اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف للشرق الاوسط .

٢١ : تقرر تدعيم وتنسيق العمل بين

الاردن وسوريا فى مجال الاعلام •

٢٩ : عقد اجتماع سرى فى عمان ، بين الملك حسين ملك الاردن ، وهانى الحسن احد قادة فتح والمستشار السياسى لياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، وهو أول لقاء يعقد بين الملك الاردن وأحد زعماء المقاومة منذ أحداث سبتمبر سنة ١٩٧٠ •

٣١ : اكد مضر بدران رئيس الوزراء الاردنى ، أن مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فى مباحثات السلام الخاصة بحل مشكلة الشرق الاوسط ، تشكل ركنا أساسيا فى هذه المباحثات

انظر ايضا : جمهورية مصر العربية ١٣ — سوريا ٩ — فلسطين ٢٣ —

أسبانيا :

٥ : أعلنت أحزاب المعارضة فى أسبانيا ، عن تشكيل لجنة رباعية للتفاوض مع الحكومة بشأن اعلان عفو عام جديد ، واعلان شرعية كافة الاحزاب الاسبانية . ولم تشمل هذه اللجنة ممثلين عن الحزب الشيوعى الذى أعلن ادولفو سواريز رئيس الوزراء أن الحكومة لن تتفاوض معه •

٩ : غادر مدريد ، مارشيلو أوريجا وزير الخارجية الاسبانى ، متجها الى تونس فى زيارة رسمية لمدة يومين ، فى بداية تحرك دبلوماسى واسع من جانب أسبانيا للتقارب مع الدول العربية •

١٠ : أضرب عشرات الالاف من العمال فى اقليم الباسك الاسبانى تأييدا لمطالبهم الخاصة بالافراج عن المعتقلين السياسيين •

١١ : تم أول لقاء رسمى بين ممثلى أحزاب المعارضة والسلطات الحكومية منذ بداية الحرب الاهلية فى عام ١٩٣٦ ، وذلك لعرض مسألة اصدار العفو عن المسجونين السياسيين فى أسبانيا •

١٢ : اشتبك البوليس الاسبانى فى معارك عنيفة لليوم الثالث على التوالى ، مع المتظاهرين فى معظم مدن اقليم الباسك ، للمطالبة بالافراج عن ٢٠٠ من المعتقلين السياسيين •

١٤ : أجرت الحكومة الاسبانية ، تعديلات كبيرة فى قيادات الجيش الاسبانى ، بتعيين بعض الشخصيات المعتدلة فى المناصب القيادية ، وذلك لابعاد العسكريين عن التدخل فى الشئون السياسية ، كخطوة نحو تحقيق الاصلاح الدستورى الديمقراطى فى أسبانيا •

١٩ : ارتفعت الاعلام الوطنية الخاصة باقليم الباسك ، على عديد من المبانى فى الاقليم ، فى أول مظاهر استجابة الحكومة لبعض مطالب سكان الاقليم •

٢٤ : اختطف أربعة من المسلحين ، الجنرال اميليو فيلا سكوزا رئيس المجلس الاعلى للقضاء العسكرى ، بعد يوم شهدت فيه المدن الاسبانية الرئيسية ، مصادمات عنيفة بين رجال البوليس والمتظاهرين المطالبين بالعفو الشامل عن المعتقلين السياسيين •

٢٦ : أعلنت الحكومة الاسبانية ، مجموعة من الاجراءات لمكافحة النشاط الهدام ، مثل حظر المظاهرات ، واعادة النظر فى كافة تراخيص السلاح ، وتفويض البوليس سلطة القيام بالاعتقال دون انتظار تصريح من القضاء •

٢٩ : خولت الحكومة الاسبانية قوات الامن والبوليس ، صلاحيات غير محدودة للقيام بحملة واسعة النطاق لمقاومة الاضطرابات وأعمال العنف •

٣٠ : أعلن أدولفو سواريز رئيس وزراء أسبانيا ، أن موجة أعمال العنف السياسية لن تثنى حكومته عن ارساء دعائم الديمقراطية فى البلاد لاول مرة منذ نصف قرن •

انظر أيضا : الولايات المتحدة الامريكية ٢٠ — تونس ١٢

المانيا الغربية :

٦ : اعلن مكتب العمل الفدرالى بالمانيا الغربية ، أن البطالة ارتفعت بنسبة ١٠ ٪ فى ديسمبر الماضى ، اذ بلغ عدد العاطلين ١٫٥٨٩٫٠٠٠ شخص•

٢٥ : اجتمع والتر مونديل نائب الرئيس الامريكى جيمى كارتر ، مع هيلموت شميت مستشار المانيا الغربية ، لاجراء مباحثات حول الحد من الانتشار النووى ، وبعض المسائل الاقتصادية •

انظر أيضا : المملكة العربية السعودية ٢٣ —

أوغنـدا :

٩ : استقبل الرئيس الاوغندى عيدى أمين ، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية فى أوغندا ، وأكد له أن أوغندا ستواصل مساندة نضال الشعب الفلسطينى من أجل نيل حقوقه الوطنية •

ايران :

٩ : انخفض الانتاج الايرانى من البترول بمقدار ٥٫١ مليون برميل يوميا ، منذ أول يناير سنة ١٩٧٧ ، مما أدى الى خفض الانتاج من الغاز الطبيعى بمعدل ٢٠ ٪ •

١١ : وصل الدكتور سعدون حمادى وزير الخارجية العراقى الى طهران ، فى زيارة لايران ضمن التحرك السياسى العراقى فى دول منطقة الخليج •

١٣ : وقعت ايران وبريطانيا ، بروتوكولا يقضى بزيادة نطاق التعاون الاقتصادى والفنى بينهما ، ليشمل جميع المجالات ، وخاصة استغلال آبار البترول والغاز فى بحر الشمال •

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى ٢٩ — البحرين ٢٣ — المملكة المتحدة ٢٥ —

ايطاليا :

٧ : اعلن الحزب الشيوعى الايطالى ، تأييده الكامل لزعماء نقابات العمال الذين رفضوا اقتراحات الحكومة الخاصة بدعم الاقتصاد الايطالى والحد من التضخم •

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى ١١ —

باكستان :

٣ : نددت الحكومة الباكستانية بشدة ، بالضغوط التى تمارسها كندا ضد الاتفاق الفرنسى الباكستانى الخاص باقامة مفاعل نووى لاعادة معالجة المواد المشعة فى باكستان .

٦ : قررت باكستان ، تزويد قواتها المسلحة بأسلحة حربية من انتاج المصانع الحربية التابعة لهيئة التصنيع الحربى العربية .

١٠ : أعلن الرئيس الباكستانى شودرى ، حل الجمعية الوطنية الباكستانية بناء على طلب ذو الفقار على بوتو رئيس الوزراء الذى دعا الى اجراء انتخابات عامة فى ٧ مارس سنة ١٩٧٧

١٢ : طالبت تسعة من الاحزاب الباكستانية المعارضة ، ذو الفقار على بوتو رئيس الوزراء ، بانهاء حالة الطوارىء المعلنة منذ الحرب الهندية الباكستانية فى عام ١٩٧١ .

البحرين :

١٦ : بدأ احمد خليفة السويدى وزير خارجية دول الامارات العربية المتحدة ، زيارة رسمية للبحرين تستغرق يوما واحدا ، لبحث آخر تطورات الوضع فى الخليج والعلاقات بين البلدين .

٢٣ : بدأت فى المنامة ، اجتماعات مؤتمر « حماية مياه الخليج من التلوث » الذى تحضره وفود من السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت وعمان وايران .

بنين (داهومى) :

١٦ : قضت قوات بنين على محاولة الغزو الفاشلة التى قامت بها مجموعة من المرتزقة الاجانب وأعلن رئيس بنين ، ماتيو كيريكو ، أن بلاده تعرضت لهجوم شنته مجموعة من المرتزقة التى تعمل لحساب « الامبريالية الدولية » ضد شعب بنين وثورته الديمقراطية .

تايلاندا :

٣٠ : اغلقت تايلاند حدودها مع كمبوديا ، بعد الهجوم الذى قام به الكمبوديون على بعض القرى التايلاندية ، ردا على الحركة التى قامت بها القوات التايلاندية لتطهير مناطق الحدود من المتسللين من كمبوديا .

انظر أيضا : الولايات المتحدة الامريكية ٣٠ —

تركيا :

١ : أعلن احسان صبرى وزير خارجية تركيا ، أن بلاده تؤمن بضرورة انسحاب اسرائيل من القدس ، ومن جميع الاراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، وبضرورة الاعتراف بجميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .

انظر أيضا : الولايات المتحدة الامريكية ٢٢ —

توجو :

٢٢ : وصل الى لومى ، الرئيس الليبى معمر القذافى ، فى أول زيارة رسمية يقوم بها لتوجو .

تونس :

٨ : أكدت تونس والنيجر فى بيان مشترك صدر فى ختام زيارة مامونى أمادو وزير خارجية النيجر لتونس ، أن تحقيق السلام الدائم فى الشرق الاوسط ، يقتضى انسحاب اسرائيل الكامل من كافة الاراضى العربية المحتلة .

١٢ : أكد البيان التونسى — الاسبانى المشترك ، عقب الزيارة التى قام بها مارسلينو اوريجا أجويرى وزير خارجية أسبانيا لتونس — على الضرورة الملحة للتوصل الى تسوية للصراع فى الشرق الاوسط ، لانه يهدد السلام فى حوض البحر المتوسط .

الجزائر :

٤ : اعلنت الجزائر زيادة ميزانيتها العسكرية بمقدار الربع تقريبا .

٥ : بعث عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر ، برسالة الى السكرتير العام للامم المتحدة ، أكد فيها أن الجزائر تدعو الى عودة سكان الصحراء الى ديارهم ، ضمن شروط تسمح لهم بممارسة حقهم فى تقرير مصيرهم ، وأنه ليست للجزائر أية مطالب توسعية ، ولا أية أطماع اقتصادية فى الصحراء ، وانها لازالت تتمسك بسياسة الاخوة وحسن الجوار والتعاون الاقليمى ، مع تأييد كفاح الشعوب .

١١ : وصل الى الجزائر ، الزعيم الفلسطينى « أبو داود » قادما من باريس ، وذلك بعد أن اصدرت محكمة باريس قرارا بالافراج فورا عن الزعيم الفلسطينى الذى اعتقله البوليس الفرنسى ، بتهمة تدبير عملية ميونيخ عام ١٩٧٢ . وأكدت المحكمة أن قرار الافراج عن ابو داود ، تم لعدم توافر الادلة ضده .

١١ : أنتجت الجزائر ٥٠ مليونا و٢٠٠ الف طن بترول خلال عام ١٩٧٦ ، بزيادة قدرها ٤ر٩ ٪ عن العام السابق ، وبلغ دخلها من البترول خمسة مليارات دولار .

انظر أيضا : فرنسا ١٠ — ١١

جمهورية مصر العربية :

٤ : وصل الى القاهرة ، الجنرال فيلكس معلوم رئيس جمهورية تشاد ، فى زيارة رسمية لمصر تستغرق ٥ أيام ، لاجراء مباحثات مع الرئيس السادات حول المسائل التى تهم البلدين .

٥ : بدأت المباحثات الرسمية بين الفريق أول عبد الغنى الجمسى نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية ، وايفون بورج وزير الدفاع الفرنسى ، حول اقامة مصانع حربية بمصر لتصنيع الاسلحة الفرنسية ، وتقديم الخبرة الفرنسية الفنية لمشروع التصنيع الحربى الذى تقوم به الهيئة العربية للتصنيع ، والمكونة من مصر والسعودية وقطر والامارات .

٥ : وقعت هيئة كهرباء مصر ، وهيئة المعونة الامريكية ، اتفاقا مع المكتب الاستشارى الامريكى جلبرت اسوشيتس ، لاعداد

الدراسات الفنية والاقتصــادية الخاصــــة بمشروعات قطــاع الكهرباء ، وفي مقدمتها مشروع محطة كهرباء الاسماعيلية .

٩ : وصل الى القاهرة ، الدكتــور كيجو كورهونين وزير خــارجية فنلندا ، في زيارة رسـمية لمصر تستغرق ٦ أيام ، لاجراء محادثات رسـمية مع وزيــر الخارجية المصري حول التطورات الراهنة في الشرق الاوسـط ، والقضايا الدولية المختلفة التي تهم البلدين ، والتعاون الثنائي بينهما .

١٠ : وقعت مصر وفنلندا ، اتفـاقية لتوزيع الطـاقة الكهربائية في القاهرة .

١٣ : وصل الى أسوان ، الملك حسين ملك الاردن ، في زيارة رسمية لمصر تستغرق ٣ أيام ، يجرى خلالها محـادثات مع الـرئيس السادات ، تتركز حول التنسيق بين دول المواجهة الثـلاث : مصر ، وسوريا ، والاردن ، ومناقشة التحركات القادمة لحل مشكلة الشرق الاوسط ، ومسألة انشاء دولة فلسطينية ، ووسائل تطوير ودعم العـلاقات الثنائية بين مصر والاردن .

١٥ : تم في القاهرة ، توقيع اتفاق الدفـاع المشـترك بين مصر والسودان .

٢٤ : تم الاتفاق من ناحية المبدأ بين مصر وصندوق النقد الدولي ، على أن تقوم مصر خلال هـذا العام ، بتنفيذ برنامج استقرار اقتصادي ، وأن يقدم الصندوق قرضا يقدر بحوالي ١٤٠ مليون دولار ، للاسـهام في ضـغط العجز في ميزان المدفوعات .

٢٧ : اشــتركت مصر مع المجمـوعة العربية في الامم المتحدة ، في تقديم احتجاج رسمي لمجلس الامن ، بشأن المعاملة السيئة التي يلقاها المسجونون العرب على أيدي السلطات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة .

انظر أيضـــا : الاتحـاد السوفيتي ٤ — السودان [١ — ٢٣] — فرنسا [١٠ — ٢٤] —

جنـوب أفريقيا :

٣ : اجتمع ايفور ريتشارد مبعوث بريطانيا ورئيس مؤتمـر جنيف الخاص لبحث مستقبل روديسيا ، مع جون فورستر رئيس وزراء حكومة جنوب أفريقيا العنصرية ، من اجل الحصول على موافقة فورستر بشأن المقترحات التي قدمها كحل وسط لعلاج الجمود الذي ساد المفاوضات الخاصة بمنح الاستقلال لروديسـيا ، ونقل الحكم الى الاغلبية الوطنية .

٢٢ : واجهت حكومة جون فورسـتر العنصرية في جنوب أفريقيا ، أزمة خطيرة مع الكنيســة الكاثوليكية ، بسبب رفضـها تطبيق التفـرقة العنصرية في المدارس الخاصة التي تديرها ، مما دعا فورستر الى التهـديد بغلق بعض هذه المدارس .

انظر أيضا : الولايات المتحـدة الامريكية ١٦

الدانمـرك :

٢٢ : أعلن أنكر جـورجنسين رئيس وزراء الدانمرك ، فشل المفاوضات التي أجرتها حكومته مع الاحزاب التي تساندها ، وهي الحـزب المسيحي الشعبي ، والحـزب الراديكالي ، وحـزب الوسط الديمقراطي ، والحزب المحافظ ، حول سياستها الخاصة بالاسكان

دولة الامارات العربية المتحدة :

٢ : أعلن التشكيل الوزاري الجديد لدولة الامارات العربية برئاسة الشيخ مكتوم بن راشد ، وعين الشيخ حمدان بن محـمد آل نهيان نائبا لرئيس الوزراء ، واحتفظ وزراء الداخلية والخارجية والمالية والدفاع بمناصـبهم . وترك الشيخ خليفة بن زايد ولي عهد أبو ظبي منصبه كنائب لرئيس الوزراء ، وتفرغ لمنصبه كنائب للقائد الاعلى للقوات المسلحـة في دولة الامارات .

انظر أيضا البحرين ٢٣ —

روديسـيا :

٢ : رفض ايان سميث وزراء روديسيا اقتراحا بريطانيا بأن يكون تشكيل الحكومة المؤقتة التي ستتولى نقل السلطة الى الاغلبية الوطنية برئاسة شخصية بريطانية .

١٥ : أعلن ايان سميث رئيس وزراء الحكومة العنصرية في روديسيا أن مؤتمر جنيف الخاص بتسوية مشكلة روديسيا ، قد باء بالفشل وأنه ينتظر أن تساند حكومة الرئيس الامريكي المنتخب جيمي كارتر ، حكومته دبلوماسيا في السعي الى التوصل لاتفاق مع الوطنيين الافريقيين .

٢٤ : أعلن ايان سميث رئيس وزراء حكومة الاقلية البيضــاء في روديسيا ، رفض حكومته التام للمقترحات البريطانية الجـديدة المتعلقة بحل الجمود الحـالي في مؤتمر جنيف الخاص بنقـل السلطة الى الاغلبية الوطنيـة الافريقية في روديسيا .

انظر أيضا : زامبيا [١٠ — ٣٠] — المملكة المتحدة [١١ — ٢٥]

زامبيـــا :

٨ : اجتمع في لوساكا مؤتمر القمة لدول المواجهة الافريقية ، وهي تنزانيا وزامبيا وموزمبيق وأنجولا وبوتسوانا ، لبحث نتائج مهمة رئيس مؤتمر جنيف ، ولتحديد موقف هذه الدول مستقبلا .

١٠ : أعلن زعمـاء دول المواجهـة الافريقية الخمسة ، في بيـان صدر في نهاية اجتماع القمة ، تأييدهم المطلق والكامل سياسيا ودبلوماسيا وعسكريا وماديا ، للجبهة الوطنية التي يشترك في زعامتها جوشوا نكومو زعيم الجناح الداخلي للمجلس الوطني الافريقي ، وروبرت موجابي زعيم الجناح العسكري لاتحاد شعب زيمبابوي .

٢٣ : لقي جيسون مويو ، النائب الثاني لرئيس المجلس الوطني الافريقي الذي يتزعمه جوشوا نكومو في روديسيا ، مصرعه في منفاه في لوساكا ، وكان مويو يترأس الجناح الخارجي للحـزب ، ويتولى مسئولية تنظيم حركة المقـاومة ضد حكم الاقليـة العنصرية في روديسيا .

٢٩ : بدأت في لوساكا ، اجتماعات اللجنة الفرعية للتحرير الوطني التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية

اجتماعاتها التي تستهدف بحث وسائل زيادة الدعم العسكري لحركات التحرير الوطنية ، ضد نظام الاقلية العنصرية في روديسيا بزعامة ايان سميث .

٣٠ : أعلن الزعماء الوطنيون ، واعضاء الجبهة الوطنية الروديسية ، انهم لن يجروا أية مباحثات أخرى مع ايفور ريتشارد المبعوث البريطاني لحل الازمة الروديسية ، حتى تقوم بريطانيا بدور أكثر ايجابية من أجل تحقيق حكم الاغلبية الوطنية في روديسيا .

السودان :

١ : اشاد الرئيس السوداني جعفر نميري ، بالتكامل بين السودان ومصر في كافة المجالات .

٨ : اذاعت وكالة الانباء السودانية ، ان ثلاثة من الضباط الاثيوبيين و ٩٣ جنديا آخرين ، لجأوا الى السودان ، وذلك بعد معركة بينهم وبين ثوار أريتريا وقعت في شمال اثيوبيا .

١١ : أعلن الرئيس نميري ، انه أصدر قرارا بالغاء تأشيرات الدخول الى السودان بالنسبة للمصريين .

٢٢ : أعلن الرئيس نميري ، أن بلاده سترسل الى مصر معونات غذائية قيمتها ٥ ملايين دولار .

انظر أيضا : جمهورية مصر العربية ١٥ — العراق ١٧ —

سوريا :

٣ : بدأت اللجنة السورية الفرنسية للتعاون الاقتصادي اعمالها في دمشق برئاسة وزيري التجارة الخارجية للبلدين .

٩ : بدأت في مدينة درعا السورية ، اجتماعات الجمعية العمومية لشركة المنطقة الحرة الصناعية السورية الاردنية المشتركة ، وذلك لبحث خطوات بناء المنطقة الحرة .

١٧ : أعلن الرئيس السوري حافظ الأسد ، أن سوريا تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة .

٢٠ : تقدم اللواء عبد الرحمن خليفاوي رئيس الوزراء السوري ، بمشروع الميزانية الجديدة لعام ١٩٧٧ لمجلس الشعب ، وتبلغ قيمتها الاجمالية ٤ر٣ مليارات دولار .

٢٣ : وصل الى دمشق ، وفد برلماني برازيلي برئاسة سليو بورجا رئيس مجلس النواب الاتحادي ، في زيارة رسمية لسوريا تستغرق ٥ أيام ، من أجل توثيق العلاقات بين سوريا والبرازيل .

٢٦ : تم في دمشق ، التوقيع على ثلاثة عقود لتنفيذ مشاريع كهربائية بين سوريا والمانيا الديمقراطية

انظر أيضا : الاردن ا ٥ — ٢١ ا — الكويت ١٥ — النمسا ٢٧ —

الصين :

٢ : اعلن لي هين نين نائب رئيس وزراء الصين ، أن النضال الثوري المتحد ضد أعوان « عصابة الاربعة » قد امتد ليشمل مختلف انحاء الصين .

٧ : طالبت اذاعة اقليم « تيبي » في الصين ، أن يمثل أعضاء «عصابة الاربعة » أمام العدالة ، بمناسبة الذكرى السنوية الاولى لوفاة شو اين لاي رئيس وزراء الصين السابق .

١٠ : تصاعدت موجة المظاهرات والملصقات التي تطالب برد اعتبار تنج هسياو بنج النائب السابق لرئيس وزراء الصين ، الذي كان قد أقصى من جميع مناصبه في ابريل سنة ١٩٧٦ .

٢٣ : دعا ، واكو ميتج زعيم الحزب الشيوعي الصيني ، اليابان ، الى اتخاذ قرار سريع لتوقيع معاهدة صداقة وسلام ، تنهي الاعمال العدائية بين البلدين التي ترجع الى الحرب العالمية الثانية .

العراق :

١٧ : وصل الى بغداد ، الرشيد الطاهر نائب رئيس الجمهورية ورئيس وزراء السودان ، في زيارة رسمية للعراق ، لاجراء مباحثات مع المسئولين حول المسائل التي تهم البلدين .

٢٣ : اجرى تعديل وزاري في العراق ، شمل وزارات البلديات والتجارة الداخلية والخارجية والصناعة والمعادن ، والتعليم العالي والبحث العلمي ، والعمل والشئون الاجتماعية ، والشباب والدولة للشئون الخارجية .

انظر أيضا : ايران ١١ —

فرنسا :

٦ : شن جورج مارشيه زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي ، هجوما عنيفا ضد الاتحاد السوفيتي ، وأعلن انه لن يستجيب لاية انتقادات تصدر من موسكو ضد السياسة المستقلة للحزب الفرنسي .

٩ : القى البوليس الفرنسي ، القبض على محمد داود عودة «أبو داود» أحد قادة منظمة فتح ، بناء على أمر دولي تقدمت به المانيا الغربية الى البوليس الدولي ، عقب حادث دورة الالعاب الاولمبية في ميونيخ عام ١٩٧٢ .

١٠ : قرر السفراء العرب في باريس ، تشكيل وفد من سفراء مصر والجزائر والسعودية ، للاجتماع مع وزيري الداخلية والخارجية الفرنسيين ، لمطالبتهما بالافراج عن أبو داود .

١١ : أفرجت السلطات الفرنسية عن « أبو داود » الذي استقل طائرة الى الجزائر .

١٢ : استدعت وزارة الخارجية الفرنسية القائم بالأعمال الامريكي في باريس ، وأبلغته احتجاج فرنسا على التصريحات الرسمية الامريكية ضد فرنسا في أعقاب اطلاق سراح « أبو داود » .

١٣ : أعلن الرئيس الفرنسي ديستان ، استعداد بلاده للاسهام بفاعلية في ايجاد تسوية لمشكلة الشرق الاوسط خلال عام ١٩٧٧ .

٢٢ : أعلن جاك شيراك رئيس وزراء فرنسا السابق ، أنه قرر ترشيح نفسه لمنصب عمدة باريس لكي يجنب العاصمة ، احتمال قيام مجلس بلدي يسيطر عليه الائتلاف الشيوعي الاشتراكي .

٢٤ : وصل الى باريس ، المهندس احمد سلطان نائب رئيس الوزراء ووزير الكهرباء لتوقيع بروتوكول التعاون بين مصر وفرنسا ، في

مجال استخدام الطاقة الشمسية فى توليد الكهرباء بمصر .

٢٧ : اجتاحت فرنسا موجة من الاضرابات ، شملت قطاعات الطيران والتعليم والبريد ، للمطالبة بتحسين المرتبات .

٢٨ : وصل الى باريس ، والترمونديل نائب رئيس الجمهورية الامريكية لاجراء محادثات مع الرئيس الفرنسى ديستان، حول الاجراءات الامريكية الكفيلة بتنشيط الاقتصاد الفرنسى ، والحوار بين الدول المتقدمة اقتصاديا والدول النامية

انظر ايضا : باكستان ٣ — الجزائر ١١ — مصر ٥ — السودان [١ — ٢٣] — سوريا ٣ — فلسطين ١٤ — السعودية [٢٢ — ٢٥] — الولايات المتحدة [١٥ — ٢٧].

الفلبين :

٥ : وافقت الحكومة الفلبينية على تشكيل حكومة مؤقتة يعين أعضاءها الرئيس الفلبينى فى اقليم جنوب الفلبين ، الذى يقطنه أغلبية من المسلمين ، وذلك فى اطار التسوية السلمية التى بموجبها سيحصل الاقليم على الاستقلال الذاتى .

١٢ : أعلن الرئيس الفلبينى ماركوس ، أن بلاده تعتزم الغاء جميع الاتفاقيات العسكرية مع الولايات المتحدة ، اذا كان ذلك يخدم المصالح القومية للبلاد .

فلسطين :

٣ : انتحر افراهام أوفر وزير الاسكان الاسرائيلى ، عقب اتهامه فى فضيحة مالية .

٥ : وافق الكنيست الاسرائيلى على حل نفسه ، واجراء انتخابات عامة فى ١٧ مايو القادم .

٧ : طالب النائب الاسرائيلى المعارض شموئيل تامير ، بأن يتناول تحقيق البوليس بشأن المخالفات المالية التى ارتكبها أفراهام أوفير وزير الاسكان الاسرائيلى ، احتمال وجود علاقات مالية مريبة بين اتحاد عمال اسرائيل «الهستدروت» وبين حزب العمل .

١٠ : طالبت المعارضة البرلمانية والصحف الاسرائيلية ، باستمرار التحقيق فى الشبهات التى تحوم حول تورط وزير الاسكان المنتحر فى فضائح مالية .

١٠ : أعلن فاروق قدومى رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ان المقاومة الفلسطينية اجرت اتصالات مع اعضاء فى حزب راكاح الشيوعى الاسرائيلى.

١١ : بدأت اجتماعات المجلس المركزى لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات ، لمناقشة تطورات الموقف فى لبنان ، ونتائج الاتصالات الفلسطينية على المستويين العربى والدولى ، بشأن تطورات المرحلة المقبلة .

١٤ : سلم السفير الفرنسى فى تل أبيب مذكرة فرنسية الى وزارة الخارجية الاسرائيلية ، تتضمن الحيثيات القانونية التى أطلقت الحكومة الفرنسية على اساسها سراح أبو داوود .

٢٣ : دعا المجلس المركزى لمنظمة التحرير الفلسطينية ، اللجنة التنفيذية ، الى اجراء حوار مع الاردن ، على أساس قرارات مؤتمر قمة الرباط الذى عقد عام ١٩٧٤ .

٢٤ : قررت الحكومة الاسرائيلية ، زيادة ميزانية الدفاع الاسرائيلى للعام القادم الى ٦ر٤ مليارات دولار .

٣١ : هدد حزب المابام المشترك فى الائتلاف الوزارى مع حزب العمل الحاكم ، بالانسحاب من الائتلاف اذا لم تعد الحكومة الاسرائيلية ، بأن يكون الانسحاب هو الطريق لتحقيق السلام .

انظر أيضا : الاردن ٢٠ — اوغندا ٩ — تركيا ١ — الجزائر ١١ — مصر ٢٧ — سوريا ١٧ — فرنسا [٩ — ٢٦] — لبنان [٧ — ٢٤] — الولايات المتحدة [٢٠ — ٣١].

فيتنام الشمالية

٥ : اذاعت وكالة الانباء الفيتنامية ، انه تم افتتاح أول كلية عسكرية فى هانوى ، لتدريب الجيش الفيتنامى الذى يزيد تعداده على مليون مقاتل .

قبرص :

٢٧ : التقى الرئيس القبرصى الاسقف مكاريوس ، للمرة الاولى منذ ١٤ سنة ، مع رؤوف دنكتاش زعيم الطائفة التركية القبرصية ، فى محاولة جديدة لاجراء محادثات بين الطائفتين القبرصيتين اليونانية والتركية .

كندا :

٢٢ : حث بيير ترودو رئيس الوزراء الكندى ، رؤساء الحكومات الاقليمية على القيام بجهد مضاعف ، لاجراء التعديلات الدستورية لتحويل مصدر التشريع الاساسى فى البلاد من بريطانيا الى كندا .

انظر ايضا : باكستان ٣ —

لبنان

١ : أصدرت الحكومة اللبنانية ، قرارا بفرض الرقابة على الصحف وجميع المطبوعات .

٧ : قررت اللجنة الرباعية العربية برئاسة الرئيس اللبنانى سركيس تحديد يوم ١٢ يناير ١٩٧٧ كآخر موعد لجمع الاسلحة الثقيلة من مختلف أطراف الازمة اللبنانية، بما فيها المقاومة الفلسطينية ، على أن يتم خلال الفترة نفسها انسحاب جميع القوات النظامية الفلسطينية « جيش التحرير الفلسطينى » من لبنان ، كاجراء ضرورى ومكمل لعملية جمع الاسلحة الثقيلة .

١١ : بدأت وحدات جيش التحرير الفلسطينى فى مغادرة لبنان ، عائدة الى الدول التى كانت ترابط فيها قبل دخولها لبنان ابان الحرب الاهلية اللبنانية .

١٣ : قامت معظم أطراف النزاع ، بتسليم أسلحتها الثقيلة الى قوات السلام العربية وفقا للانذار النهائى .

٢٤ : دخلت قوات الردع العربية مدينة النبطية فى جنوب لبنان على بعد ٣٠ كيلومترا عن حدود اسرائيل ودعمت مواقعها فى بيروت .

٢٥ : أقر مجلس قيادة الحزب التقدمى الاشتراكى ، فوز كمال جنبلاط برئاسته بالتزكية .

٢٦ : استعادت قوة الردع العربية ٣ ثكنات عسكرية كانت قوات جيش لبنان العربى تحتلها .
انظر أيضا : فلسطين [١١–٣٠]

المملكة العربية السعودية

١٣ : أعلن الشيخ أحمد زكى اليمانى وزير البترول السعودى ، أن بلاده قررت زيادة انتاجها من البترول من ٨ ملايين الى ١٠ ملايين برميل يوميا خلال الشهور الثلاثة القادمة .

٢٣ : وصل الى السعودية ، هانز تدريك وزير الاقتصاد بألمانيا الغربية ، فى زيارة للسعودية لحضور اجتماعات اللجنة الاقتصادية السعودية الالمانية المشتركة .

٢٥ : أكد البيان المشترك الصادر عن محادثات الرئيس الفرنسى ديستان والملك خالد ، على المخاطر التى ينطوى عليها الوضع الراهن فى منطقة الشرق الاوسط بالنسبة للسلام العالمى . وأشار الى اهمية الحوار بين العالم العربى واوروبا .
انظر أيضا : البحرين ٢٣ — فرنسا ١٠ —

المملكة المتحدة

٢ : قررت الحكومة البريطانية ، وقف نشر وثائق مجلس الوزراء التى تعود الى سنة ١٩٤٦ والخاصة بوضع فلسطين تحت الانتداب لمدة ٢٠ سنة اخرى .

٤ : حصلت بريطانيا على موافقة صندوق النقد الدولى ، على تقديم قرض يبلغ ٣٩٠٠ مليون دولار الى بريطانيا ، يسحب على مدى عامين . وهو أضخم مبلغ يوافق الصندوق على اقراضه دفعة واحدة .

١١ : أعلن أنتونى كروسلاند وزير الخارجية البريطانى ، تأجيل مؤتمر جنيف بشأن روديسيا لاجل غير مسمى ، لاتاحة الفرصة أمام ايفور ريتشارد رئيس المؤتمر لمواصلة مشاوراته .
أنظر أيضا : روديسيا [٢ — ٢٤] — كندا ٢٢ —

النمسا

٢٧ : رفضت الاغلبية الاشتراكية فى البرلمان النمساوى ، مشروعات القرارات المختلفة التى قدمتها المعارضة ، والتى تتعلق بتوجيه اللوم للحكومة ، وذلك بسبب موضوع بيع النمسا معدات عسكرية لسوريا .

٢٩ : اجتمع برونو كرايسكى مستشار النمسا ، بالدكتور عصام سرطاوى أحد المسئولين فى منظمة التحرير الفلسطينية ، الذى شرح له وجهة نظر المنظمة فيما يتعلق بالتطورات الاخيرة فى مشكلة الشرق الاوسط .

الهند

١٩ : أعلن فى نيودلهى ، حل البرلمان الهندى ، تمهيدا لاجراء انتخابات عامة فى البلاد .

٢٠ : أعلنت اربعة أحزاب معارضة غير شيوعية فى الهند ، أنها قررت التجمع فى حزب واحد أطلق عليه حزب مؤتمر الشعب لخوض الانتخابات النيابية .

٢١ : قررت الحكومة الهندية ، الغاء الرقابة على الصحف ، كجزء من الاجراءات التى اتخذتها لتخفيف حالة الطوارىء التى أعلنت فى الهند منذ ١٩ شهرا .

٢٤ : أعلن جورج فرناندز زعيم الحزب الاشتراكى الهندى استقالته من زعامة الحزب ، بسبب رفض مؤيديه النداء الذى وجهه لكى تقاطع الاحزاب المعارضة الانتخابات البرلمانية ، التى أعلنت أنديرا غاندى اجراءها فى شهر مارس القادم .

الولايات المتحدة الامريكية

١ : بدأ الرئيس الامريكى المنتخب جيمى كارتر ، العام الجديد ، بتحذير الشعب الامريكى من أن البلاد ستواجه مشاكل داخلية وخارجية بسبب الازمة الاقتصادية والتضخم .

٥ : أعلن أناتولى دوبرنين سفير الاتحاد السوفيتى فى واشنطن ، أن ليونيد بريجنيف سكرتير عام الحزب الشيوعى السوفيتى ، يجيز عقد اجتماع قمة مع الرئيس الامريكى المنتخب ، جيمى كارتر بعد توقيع اتفاق جديد للحد من الاسلحة الاستراتيجية .

١٢ : أعلن الرئيس الامريكى المنتخب جيمى كارتر ، انه يتفق مع زعماء الكونجرس على أن هناك فرصة لتحسين الموقف فى الشرق الاوسط .

١٦ : دعا أندرو يونج الزنجى الامريكى الذى اختاره الرئيس الامريكى المنتخب جيمى كارتر ، مندوبا للولايات المتحدة فى الامم المتحدة بلاده الى البدء فى تدريب الزعماء الافريقيين فى جنوب افريقيا على تولى السلطة ، توطئة لنقلها الى الاغلبية الافريقية فى جنوب افريقيا .

١٧ : أعلن تيودور سيورنش المرشح لتولى منصب مدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية ، انسحابه بمحض ارادته ، عن شغل هذا المنصب .

١٨ : أعلن المؤتمر اليهودى الامريكى الذى يشرف على أكبر عمليات تنظيم السياحة والسفر من الولايات المتحدة ، الغاء جميع رحلات السفر السياحية الى فرنسا ، وذلك ردا على قرار الحكومة الفرنسية باطلاق سراح « أبو داود » .

٢٠ : أبلغت حكومة الرئيس الامريكى جيرالد فورد ، فى آخر يوم لعملها ، الكونجرس الامريكى ، بأنها تعتزم بيع أسلحة قيمتها ٤ر١٨٨ مليون دولار لسبع دول هى : اسرائيل ، وتايلاند ، واسبانيا ، واليونان ، والسويد وهولندا .

٢٠ : تولى الرئيس جيمى كارتر مهام منصبه بعد تنصيبه ، باعتباره الرئيس التاسع والثلاثين للولايات المتحدة الامريكية .

٢٢ : أصدر الرئيس الامريكى جيمى كارتر ، أول قرار بعد توليه منصبه رسميا ، بالعفو عن مئات الالاف من الهاربين من الحرب الفيتنامية .

٢٢ : تقدم مليح ايسنبيل سفير تركيا بالولايات المتحدة ، بشكوى الى وزارة الخارجية الامريكية بشأن طلب الحكومة الامريكية الجديدة الذى أرسلته الى الكونجرس ،

بعد القيام بدراسة مشروع معاهدة الدفاع والتعاون الامريكية — التركية ، حاليا .

٢٧ : صدق مجلس الشيوخ الامريكى بالاجماع ، على قرار تضمن ان افراج فرنسا عن ابو داود قد أضر بالجهود الرامية الى القضاء على الارهاب .

٢٩ : أصدر الرئيس الامريكى جيمى كارتر ، أوامر بفرض رقابة مشددة على تصدير التكنولوجيا والمعدات الخاصة بتوليد الطاقة النووية .

٣١ : أعلن سيروس فانس وزير الخارجية الامريكى ، أن المصالح المشروعة للشعب الفلسطينى ، ستلعب دورا هاما فى المفاوضات المقبلة بشأن الشرق الاوسط .

واشار الى ان الكثير يعتمد على موقف منظمة التحرير الفلسطينية من الاعتراف بقرارى مجلس الامن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ .

انظر أيضا : المانيا الغربية ٢٥ — مصر ٥ — روديسيا ١٥ — فرنسا [٢٣ — ٢٨] — الفلبين ١٢ — اليابان [٢٧ — ٣٠] —

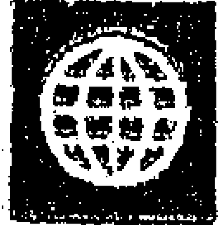
اليابان

١٢ : قررت حكومة اليابان ، بيع مائة طن من احتياطى الذهب الموجود فى حوزتها ، للمساعدة فى تخفيض العجز فى الانفساق فى الميزانية اليابانية لعام ١٩٧٧ .

٢٧ : بدأت فى طوكيو ، محاكمة كاكوى تاناكا رئيس وزراء اليابان السابق و ١٤ آخرين ، بتهمة قبول ١ر٧ مليون دولار رشاوى من شركة لوكهيد الامريكية لصناعة الطائرات ، لتسهيل مبيعات الشركة فى اليابان .

٣٠ : وصل الى طوكيو ، والترمونديل نائب رئيس الجمهورية الامريكى — لاجراء مباحثات مع تاكيو فوكودا رئيس الوزراء اليابانى، حول افضل الوسائل لاعادة تنشيط الاقتصاد فى العالم الغربى ، ومؤتمر القمة الاقتصادى المقترح لدول الغرب المتقدمة صناعيا ، واحتمالات الانسحاب التدريجى للقوات الامريكية البرية من كوريا الجنوبية .

انظر أيضا : الصين ٢٣ —



فبراير ١٩٧٧

الاتحاد السوفيتى :

٧ : اذاع راديو موسكو ان الاتحاد السوفيتى أطلق سفينة الفضاء «سويوز — ٢٤» وذلك لمواصلة التجارب التى بدأها طاقم « سويوز — ٢١ » فى محطة « ساليوت — ٥ » خلال شهر يوليو الماضى .

١٠ : شنت صحيفة برافدا الناطقة بلسان الحزب الشيوعى السوفيتى أعنف هجوم لها على الحكومة الصينية منذ وفاة الزعيم الصينى ماوتسى تونج ، اتهمتها فيها بترويج دعايات الحرب السافرة ضد الاتحاد السوفيتى وزيادة التوتر القائم بين البلدين منذ عام ١٩٦٩ .

١٨ : وافق الاتحاد السوفيتى على طلب السوق الاوربية المشتركة بسان يحصل مقدما على تراخيص تعطيه حق الصيد فى المناطق البحرية التابعة لدول السوق .

١٩ : اعلنت وكالة تاس السوفيتية ان وزارة الخارجية السوفيتية بعثت مذكرة شفوية الى السفارة الفرنسية فى موسكو أعربت فيها عن احتجاجها الشديد على الهجمات التى تواصل بعض العناصر ارتكابها ضد المنشآت السوفيتية فى فرنسا .

٢٠ : أثنى الاتحاد السوفيتى على موقف الرئيس الامريكى جيمى كارتر ووزير خارجيته سيروس فانس « لانهما يدعوان الى الضرورة العاجلة للتوصل الى اتفاق بين واشنطن وموسكو حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية ومنع انتشار الاسلحة النووية » .

٢٥ : عادت سفينة الفضاء السوفيتية « سويوز — ٢٤ » الى الارض بعد ١٩ يوما فى الفضاء الخارجى انتقل فيها رائدا الفضاء فيكتور جسوربانكو ويورى جلازكوف الى المحطة الفضائية المدارية « ساليوت — ٥ » حيث اجريا بعض التجارب العلمية .

انظر أيضا : الصين ٩ — الولايات المتحدة ٥ — ١٩ —

أثيوبيا :

٤ : أعلن راديو اديس أبابا انه تم تنفيذ حكم الاعدام فى تيفرى بانتى رئيس اثيوبيا ورئيس المجلس العسكرى مع ستة آخرين بتهمة التآمر على الثورة الاشتراكية ووحدة البلاد ومحاولة تدبير انقلاب ضد النظام العسكرى لاثيوبيا .

٢٨ : اغتيل فى اسمرة جيرتنسى هاجوس عضو اللجنة الاثيوبية المكلفة من قبل الحكومة بايجاد حل لمشكلة اريتريا . وقد وجهت السلطات الاثيوبية الاتهام رسميا الى « حزب الشعب الثورى » فى ارتيريا .

انظر أيضا : السودان ٩ —

الارجنتين :

١٩ : نجا الجنرال جورج فيديلا رئيس الارجنتين من محاولة لاغتياله فى بوينس ايرس .

الاردن :

٨ : وصل الى عمان كورت فالدهايم السكرتير العام للامم المتحدة لاجراء مباحثات رسمية مع المسئولين حول اشتراك الاردن

في مؤتمر جنيف وتطورات أزمة الشرق الاوسط .

١٢ : اعلن الملك حسين ملك الاردن ان الاردن وسوريا عازمتان على ازالة كافة العقبات القائمة بينهما للتوصل الى تحقيق اتحاد كونفدرالي بينهما يمكن ان يستخدم كنقطة استقطاب في المنطقة .

١٩ : نفى المتحدث الرسمي باسم الحكومة الاردنية ماأوردته صحيفة واشنطن بوست الامريكية عن قيام المخابرات الامريكية بدفع مبالغ سنوية للملك حسين . ووصف تقرير الصحيفة الامريكية بأنها محض افتراء واكاذيب يروجها الصهاينة .

٢٢ : بدأت أول محادثات رسمية بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ أحداث سبتمبر سنة ١٩٧٠

٢٤ : أكدت الاردن في بيان رسمي صدر في نهاية المحادثات الاردنية — الفلسطينية على ضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف الخاص بمفاوضات السلام في الشرق الاوسط وذلك بوصف المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

٢٦ : بدأ وفد عسكري امريكي جولة لتفقد مراكز التدريب العسكرية الاردنية ومعسكرات الجيش .

انظر ايضا : قطر ٢٣ —

اسبانيا :

٩ : أعلنت وزارة الخارجية الاسبانية أنه تم الاتفاق على اعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين اسبانيا والاتحاد السوفيتي وعلى تبادل البعثات الدبلوماسية على مستوى السفراء لاول مرة منذ انتهاء الحرب الاهلية الاسبانية عام ١٩٣٩ .

١٢ : نجحت قوات البوليس الاسباني في اطلاق سراح كل من الجنرال اميليوفيلا سكيوزا رئيس مجلس القضاء العسكري وانطونيو ماريادي أوريول رئيس مجلس الدولة الاسباني الذين ظلا محتجزين كرهائن لدى منظمة "جرابو" اليسارية المتطرفة .

١٨ : أصدرت الحكومة الاسبانية قرارا بشرعية ٧ أحزاب سياسية بينها حزب العمال الاشتراكي والحزب الشعبي الاشتراكي .

٢٤ : دعا الحزب الشيوعي الاسباني الى تنظيم اجتماع قمة لزعماء الاحزاب الشيوعية في دول غرب أوربا يعقد في العاصمة الاسبانية لممارسة الضغوط على حكومة الملك خوان كارلوس في اعقاب القرار الذي اتخذته الحكومة الاسبانية مؤخرا بعدم السماح للحزب الشيوعي بحق العمل الشرعي .

٢٥ : اتهم شريك موجيكا السكرتير السياسي لحزب العمال الاشتراكي المعارض الحكومة الاسبانية بمحاولة عزل اليسار الاسباني عن الحياة السياسية في البلاد .

المانيا الغربية :

١٩ : حشدت سلطات المانيا الغربية ستة آلاف جندي بوليس لصد المحاولة التي قام بها ١٠ آلاف من المتظاهرين اليساريين المتطرفين لاقتحام محطة توليد الطاقة النووية التي تقام على ضفاف نهر « الب » بالقرب من مدينة بروكدورف الالمانية الغربية .

انظر ايضا : سوريا ٩

ايران :

١٧ : اعلن متحدث باسم وزارة الخارجية الايرانية أن ايران لن تخفض سعر بترولها .

اوغندا :

١٧ : اعلن راديو اوغندا أن الاسقف جانان لوم الاسقف الانجليكاني لاوغندا وتشارلز اوبوت اوفومبي وزير الداخلية والكولونيل اوريما وزير الاراضي والموارد المائية قد لقوا حتفهم في حادث سيارة بعد ساعات من اعتقال الشخصيات الثلاث بتهمة تدبير مؤامرة للاطاحة بالحكومة الاوغندية .

١٨ : اقترح الرئيس الاوغندي عيدي أمين على الرئيسين جوليوس نيريري رئيس تنزانيا وجومو كينياتا رئيس كينيا عقد اجتماع قمة لمجموعة دول شرق القارة وذلك لبحث اسباب تدهور العلاقات في هذه المنطقة .

٢٦ : أكد الرئيس عيدي أمين انه لايعتزم احتجاز الامريكيين المقيمين في أوغندا كرهائن وان الاجتماع الذي تقرر عقده بين الرئيس الاوغندي وأعضاء الجالية الامريكية في اوغندا أمر لايبعث على القلق .

انظر ايضا : الولايات المتحدة ٢٨ — السودان ٢٠ —

ايطاليا :

٥ : قررت الحكومة الايطالية فرض مجموعة جديدة من الضرائب تبلغ حصيلتها حوالي ٩٣٠ مليون جنيه استرليني وذلك في محاولة للحد من تصاعد موجة التضخم في البلاد .

٢٠ : عقد في ميلانو لقاء ايطالي مصري مشترك ، نظمه بنك الادخار الايطالي لبحث وسائل دعم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين .

انظر ايضا : المملكة العربية السعودية ٢١ —

باكستان :

٢٤ : أصدرت المحكمة العسكرية في بنجلاديش حكمها على مشتاق احمد رئيس بنجلاديش السابق بالسجن خمس سنوات مع الاشغال الشاقة ودفع غرامة قيمتها ٧٠٠ر٦ دولار لاتهامه بالفساد واختلاس ٤٣ الف دولار واستغلال مركزه كرئيس للجمهورية .

تركيا :

٦ : وافقت الحكومة التركية على افتتاح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في انقرة منحه وضعا دبلوماسيا

١٧ : أعلنت وكالة الانباء التركية «تاك» أن الاسقف مكاريوس يعتزم الاستقالة من منصبه بعد عقد الاتفاقية الخاصة بقبرص .

١٨ : أعلن وزير الصناعة التركي انه تم اعداد نحو ٢٠٠ مشروع صناعي تمهيدا لعرضها على وزراء الصناعة في كل من

السعودية والكويت والعراق وليبيا فى اجتماعهم الثانى بأنقرة خلال شهر ابريل ١٩٧٧ .

تنزانيا :

٢ : وصل اندرو يونج المندوب الامريكى الجديد فى الامم المتحدة الى دار السلام قادما من لندن فى أول رحلة يقوم بها مسئول أمريكى فى حكومة الرئيس كارتر الجديدة الى أفريقيا ، فى زيارة لتنزانيا تستغرق ٤ أيام، لاجراء مباحثات هامة مع الرئيس نيريرى بشأن الازمة الروديسية ، فى اطار جولته بالجزء الجنوبى من القارة الافريقية .

٤ : أعلن اندرو يونج المندوب الامريكى فى الامم المتحدة ، أثناء زيارته لتنزانيا ان الولايات المتحدة لن تقع فى فخ يجرها الى تبورط عسكرى فى جنوب القارة الافريقية ، وان حكومة الرئيس كارتر لم تفقد الامل فى التوصل الى حل سلمى لمشكلة نقل السلطة الى الاغلبية الافريقية فى روديسيا .

٧ : دعا الرئيس التنزانى جوليوس نيريرى الولايات المتحدة الى التخلص من ايان سميث رئيس وزراء النظام العنصرى فى روديسيا كخطوة أولى نحو ايجاد تسوية سلمية للازمة الروديسية .

انظر أيضا : كينيا ٥ — نيجيريا ٨ — أوغندا ١٨ —

تونس :

١٠ : بدأت فى تونس اجتماعات اللجنة العامة للحوار العربى الاوربى حيث يطالب الجانب العربى بموقف أوربى أكثر وضوحا تجاه النزاع فى الشرق الاوسط وخاصة تجاه القضية الفلسطينية .

١٢ : طالب الدكتور أحمد صدقى الدجانى مندوب منظمة التحرير الفلسطينية والمتحدث باسم المجموعة العربية فى اجتماعات الحوار العربى — الاوربى فى تونس الجانب الاوربى بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية .

١٣ : أكد البيان المشترك الصادر عقب انتهاء اجتماعات اللجنة العامة للحوار العربى الاوربى أن أى حل للصراع العربى الاسرائيلى يقوم على أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى يشكل عاملا أساسيا من اجل اقرار سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط .

الجزائر :

٢٥ : توجه نحو ٨ ملايين جزائرى الى صناديق الاقتراع فى انحاء البلاد لانتخاب ٢٦١ نائبا يشكلون الجمعية الوطنية الجزائرية .

الجمهورية العربية اليمنية :

١٧ : اتفق رئيسا اليمن الشمالية والجنوبية على تشكيل مجلس يضم رئيسى الدولتين ووزراء الدفاع والاقتصاد والتجارة والتخطيط والخارجية فى البلدين للاجتماع كل ستة أشهر بالتناوب فى عدن وصنعاء ، ويختص بالاشراف على اللجان المشتركة التى تقوم بالتحضير لتوحيد الدولتين خلال ٤ أعوام .

انظر أيضا : كوريا الشمالية ١٤ —

جمهورية مصر العربية :

١٧ : عقد الرئيس السادات اجتماعا مع سيروس فانس وزير الخارجية الامريكى الذى وصل فى زيارة رسمية لمصر ، تناول اتخاذ الخطوات الضرورية للتحرك نحو السلام فى الشرق الاوسط ، والجهود المبذولة لعقد مؤتمر جنيف فى أقرب وقت ممكن .

٢٠ : تم الاتفاق بين صندوق التنمية السعودية والحكومة المصرية على اعطاء مصر قرضا قيمته ٥٠ مليون دولار بالاضافة الى ١٥ مليونا من البنك الاسلامى لتمويل مشروع تطوير قناة السويس .

٢٤ : بدأت المباحثات الاقتصادية بين مصر وبلجيكا باجتماع بين الامير البرت ولى عهد بلجيكا وممدوح سالم رئيس وزراء مصر .

٢٧ : أعلن الرئيس السادات ان السلام قد يسود منطقة الشرق الاوسط فى خلال شهر واحد اذا قامت الولايات المتحدة بدور فعال فى حل النزاع العربى الاسرائيلى لان الولايات المتحدة تتمتع بثقة الجانبين .

٢٧ : تم وضع الاتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولى فى صيغته النهائية فى الجلسة الختامية بالقاهرة ، وتضمن الاتفاق تقديم قروض لمصر قيمتها ٦٠٠ مليون دولار حتى عام ١٩٨٠ ، للمساهمة فى اصلاح العجز فى ميزان المدفوعات المصرى .

انظر أيضا : ايطاليا ٢٠ — السودان ٢٧ — ٢٨ — الولايات المتحدة ٣ — ٧ —

جنوب افريقيا :

١٧ : أعلن سام نجوما رئيس منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا [سوابو] ان ثوار المنظمة يسيطرون على أجزاء واسعة من اقليم ناميبيا [جنوب غرب افريقيا] ، وان سلطات جنوب أفريقيا العنصرية قد زادت من قواتها فى الاقليم .

١٨ : وقعت اشتباكات عنيفة بين قوات حكومة جنوب أفريقيا العنصرية وبين قوات حكومة أنجولا وقوات حركة التحرر الوطنى فى ناميبيا وذلك فى منطقة الحدود بين جنوب أفريقيا وأنجولا .

دولة الامارات العربية :

١٥ : أصدر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات مرسوما بتشكيل المجلس الوطنى الجديد ويتكون من ٤٠ عضوا حيث تم اختيار ٨ أعضاء من كل من امارة أبو ظبى ودبى ، ٦ أعضاء فى كل من امارة الشارقة ورأس الخيمة و ٤ أعضاء من كل من امارة أم القيوين وعجمان والفجيرة .

٢٥ : دعا الدكتور مانع العتيبة وزير البترول بدولة الامارات الى عقد مؤتمر قمة لدول منظمة الاوبك لمواجهة مشكلات الاسعار والاخطار التى تهدد الدول

المصدرة للبترول .

٢٧ : أصدر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية قانونا بتأسيس شركة أبو ظبى للاستثمار برأسمال ٥٠ مليون دولار لعمليات الاستثمار الداخلية والخارجية .

رومانيا :

٢ : اكد الرئيس الرومانى نيكولاى شاوشيسكو أنه لا يمكن تحقيق سلام عادل دائم فى الشرق الاوسط الا عن طريق الانسحاب الفورى للقوات الاسرائيلية من الاراضى العربية المحتلة بعد عدوان يونيو ١٩٦٧ وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى فى اقامة دولته الحرة والمستقلة جاء ذلك خلال الاجتماع الذى تم فى بوخارست بين الرئيس الرومانى ووفد المجلس الوطنى الفلسطينى والمجلس المركزى لمنظمة التحرير الفلسطينية الذى يزور رومانيا .

١٥ : وصل الى بوخارست الرئيس السورى حافظ الاسد فى زيارة رسمية لرومانيا للتباحث مع الرئيس شاوشيسكو حول تطورات الموقف فى الشرق الاوسط .

السودان :

٢ : اذاع راديو أم درمان بيانا لابيل الير نائب جمهورية السودان ورئيس المجلس التنفيذى الاعلى لمنطقة جنوب السودان أعلن فيه أن قوات من الجيش والبوليس أحبطت تمردا عسكريا استهدف السيطرة على مطار جوبا فى الجنوب وتدمير الوحدة الوطنية للبلاد .

٨ : طلب الرئيس السودانى جعفر نميرى من الوزارة السودانية الحالية انهاء تكليفها من مهام عملها الوزارى .

٩ : أكد مجلس الشعب السودانى تأييده الكامل لقضية شعب ارتيريا فى كفاحه العادل لنيل حقوقه المشروعة وتقرير مصيره .

١١ : أعلن الرئيس السودانى نميرى تشكيل الوزارة السودانية الجديدة برئاسة الرشيد الطاهر .

١٧ : أكد الرشيد الطاهر نائب رئيس الجمهورية ورئيس وزراء السودان ايمان بلاده بأن البحر الاحمر بحيرة عربية وضرورة استمرارها كبحيرة سلام .

٢٠ : أكد بونا مالوال وزير الثقافة والاعلام السودانى ان اوغندا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى تعرضت لضغط من جانب دولة كبرى لكى تأوى النشاط التخريبى ضد السودان .

٢٧ : بدأ فى الخرطوم مؤتمر القمة الثلاثى بين الرئيس السودانى نميرى والرئيس السورى حافظ الاسد والرئيس المصرى السادات ، بشأن استراتيجية التحرك العربى تجاه قضية الشرق الاوسط والوضع العربى الراهن .

٢٨ : وقع الرؤساء أنور السادات وحافظ الاسد وجعفر نميرى فى قصر الشعب بالخرطوم وثيقة اعلان تشكيل القيادة السياسية الموحدة للدول الثلاث .

انظر أيضا : الكويت ٧ — ٢٠

سوريا :

٣ : اتهم راديو دمشق الحكومة الليبية بتدبير حادث اقتحام منزل رئيس فرع مكتب العلاقات السورى فى بنغازى واساءة معاملة الدبلوماسيين السوريين فى بنغازى والقيام بحملة طرد وترحيل واسعة النطاق للرعايا السوريين المقيمين فى ليبيا .

٧ : بعث الاتحاد العام لنقابات العمال السورية ببرقية الى اتحاد العمال الليبى يحتج فيها على الاجراءات التعسفية التى تتخذها السلطات الليبية ضد العمال السوريين المقيمين فى ليبيا .

٩ : استقبل الرئيس الاسد هانز جينشر وزير خارجية المانيا الاتحادية والوفدين الرسمى والاقتصادى المرافقين له .

٢٠ : استقبل الرئيس الاسد سيروس فانس وزير الخارجية الامريكى حيث بحثا تطورات الموقف فى الشرق الاوسط .

٢١ : أعلن سيروس فانس وزير الخارجية الامريكى، قبل مغادرته دمشق فى ختام رحلته للشرق الاوسط — ان جميع القادة العرب والاسرائيليين وافقوا على الذهاب الى جنيف فى النصف الثانى من هذا العام لمناقشة التسوية السلمية الشاملة اذا أمكن حل المشكلة الاجرائية الخاصة بوضع منظمة التحرير الفلسطينية فى المؤتمر .

٢٤ : أعلن متحدث باسم منظمة فتح فى دمشق أن الرئيس السورى حافظ الاسد أجرى محادثات طويلة مع وفد منظمة فتح برئاسة صلاح خلف [أبو أياد] .

٢٥ : دعا البيان المشترك الصادر فى اعقاب انتهاء الزيارة التى قام ديمترى بتسيوس وزير الخارجية اليونانى لسوريا ، الى انسحاب اسرائيل من الاراضى العربية المحتلة وتأمين الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى .

انظر أيضا : الاردن ١٣ — رومانيا ١٥ — السودان ٢٧ — ٢٨ — لبنان ٢ —

سيراليون :

٢ : أعلن الرئيس سياكا بروبين ستيفنز رئيس سيراليون حالة الطوارىء فى البلاد وفرض حظر التجول فى جميع المدن، لمواجهة أعمال العنف ومظاهرات الطلبة التى تفجرت فى فريتاون تطالب باستقالة رئيس الجمهورية وبالاسراع فى عملية التحول الاجتماعى والاقتصادى واجراء انتخابات عامة .

الصين :

٦ : اذاعت وكالة أنباء الصين الجديدة لاول مرة أنه يعقد فى الوقت الحالى أربعة مؤتمرات قومية فى بكين حول تنمية الدفاع الوطنى الصينى مع التركيز على أبحاث تطوير الدفاع الجوى وانتاج المعدات الحربية بالجهود الذاتية الصينية .

٩ : أعلن مسئول صينى رسمى ان ليونيد اليتشيف نائب وزير الخارجية السوفيتية قد تم بزيارة مجاملة لهوانج هوا وزير الخارجية الصينية يوم ٢٢ يناير الماضى . وأكد المسئول الصينى ان الزيارة قد تمت بناء على طلب اليتشيف

الـذى يرأس فريق المفاوضين السوفييت لحسم الخلافات بين البلدين حول مشاكل الحدود مع الصين .

١٤ : أذاع راديـو أقليم يانسان فى الصين ان الرئيس الصينى هواكو فينج قد عين بينج شينجكسكرتير أول للحزب فى الاقليم الـذى يواجه بعض المصاعب بسـبب ما وصفه بعمليات التخريب من جانب عصابة الاربعة والتى أثرت على الانتاج الصناعى والزراعى فى المنطقة .

انظر أيضا : الاتحادالسوفيتى ٥ .

غينيــا :

١٤ : اذيع فى كونا كرى بيان مشترك عن زيارة ياسر عـرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لغينيا بناء على دعوة من الرئيس سيكوتورى . وأكد البيان عـلى ادانة العـدوان الصهيونى على فلسطين وانتهاك الامـاكن المقدسـة والتحـالف العنصرى بين تل ابيب وبريتوريا وسالزبورى .

فرنســا :

٣ : اصدرت وزارة الخارجيةالفرنسية بيانا أشار الى استنكار الحكومة الفرنسـية لحمـلات الصـحف الاسرائيلية فيما تدعيـه من أن مجلس وزراء السوق الاوربيـة قد رفض اقتراحا فرنسيالاستئناف مؤتمر جنيف مع اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية وفيه ، وأكد البيان أن هذه الادعاءاتلا أساس لها من الصحة .

٦ : بدأ فى باريس اجتماع القمـة الفرنسى الالمانىالتاسع والعشرون باجتمـاع مغلق بين الـرئيس الفرنسى فاليرى جيسكار ديستان وهيلموت شميت مستشار المانيا الغربية .

٧ : طلبت رابطة التضامن الفرنسى ـ العربى من الحكومة الفرنسـية اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمكافحة تزايد الارهاب ضد الفلسطينيين .

انظر أيضا : الاتحادالسوفيتى ١٩ ـ فلسطين ١٠ ـ قطر ٥ ـ الكويت ٧ ـ مالى ١٥ المملكة المغربية ٢٦ ـ .

فلسطين :

٣ : طالب خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لمنظمةالتحرير الفلسطينية بضرورة عقد مؤتمر قمة عـربى لوضع خطة عربية كاملة قبـل الاتصالات القادمة التى ستقوم بها الدول العربية مع الولايات المتحدة .

٤ : عاد الى تل أبيب اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل بعد زيارة سريعة وسرية لجنيف اجتمـع خلالها مع فيليكس بوانييه رئيس ساحل العاج فى محـاولة من اسرائيـل لاسـتعادة علاقاتهـا الدبلوماسية مع الدول الافريقية .

٧ : استدعى ايجـال آلـون وزير خارجية اسرائيل القائم بالاعمال الامريكى فى تل أبيب ليعرب له عن قلق إسرائيل ازاء المـوقف فى جنوب لبنان .

٩ : أعلن ايجال آلون وزير خارجية اسرائيل ان بلاده لا يمكنها ان تقبل الامم المتحدة كوسيط محايد فى مفاوضات الشرق الاوسـط وانها ترحب بسكورت فالدهايم السكرتير العام للامم المتحـدة إلا انها لا تعتبر الامم المتحـدة منظمة تعمل على اقرار السلام لانها استجابت لضغوط الاغلبية فى الجمعية العامة .

١٠ : أعلن محمود عباس عضو اللجنة المركزية لمنظمةالتحرير الفلسطينية انـه جـرت اتصـالات بين الفلسطينيين ومجـلس السـلام الاسرائيـلى الفلسـطينى فى باريس .

١٤ : توصلت الحكومة الاسرائيلية الى اتفاق مع زعماء نقابات العمال لتجميـد الاجـور والاسـعار والضرائب كاجراء مؤقت لتهدئة حـدة التضـخم ووقف تدهور الاقتصاد الاسرائيلى .

١٧ : اضرب فى اسرائيل أكثر من ٣٥ الف من العاملين فى الحـكومة والقطاع العام الاسرائيلى احتجاجا على التضـخم فى اسرائيـل والمطالبة بزيادة الاجور .

١٨ : أعرب زعماء اسرائيل عن استيائهم بسبب قرار الحـكومة الامريكية حظر بيع قنابل الارتجاج لاسرائيل .

٢٢ : فاز اسحاق رابين رئيس الحكومة المؤقتة فى اسرائيل بفارق ضئيل فى الاصوات على شيمون بيريز وزير الدفاع فى ترشيح حـزب العمل لمنصب رئيس الوزراء فى الانتخابات العامة التى تجرى فى ١٧ مايو القادم .

٢٥ : أعلن فاروق قدومى رئيس الدائرة السياسية لمنظمـة التحـرير الفلسطينية أن المنظمـة تطالب بضمانات دولية تقدمها الـدول الكبرى لحل نزاع الشرقالاوسط .

٢٧ : أعلن ٥٠ ألفا من موظفى الحكومة الاضراب لمدة غير محددة بعد أن فشل الاجتماع الذى عقـد بين ممثليهم والحكومة لمناقشة زيادة المرتبات .

٢٧ : أصدرت اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لعمال فلسطين بيانا طالبت فيه القوى الرسمية والشـعبية العربية بالتصدى لما يجرى فى جنوب لبنان وعـدم السماح لاسرائيل بتنفيذ مؤامراتها حفاظا على الارض العربية .

انظر أيضا : الاردن ٢٢ـ٢٤ ـ تركيا ٦ ـ تونس ١٠ـ١٣ ـ رومانيا ٢ ـ سوريا ٢٤ ـ غينيا ١٤ ـ فرنسا ٣ـ٧ ـ الكويت ٢٠ ـ لبنان ١٠ ـ الولايات ٧ـ٢١ ـ اليونان ٢٧ ـ

قبرص :

٩ : أعلن الرئيس القبرصى الاسـقف مكاريوس أنه على اسـتعداد لقبول خلوسط للمشكلةالقبرصية لا يعرض للخطر مستقبل قبرص كدولة مستقلة غير منحازة .

١٢ : عقد فى نيقوسيا ثانى اجتمـاع خلال ١٣ عاما بينالرئيس القبرصى الاسـقف مكاريوس ورءوف دنكتاش زعيم طائفة القبارصـة الاتراك وحضر الاجتماع كورت فالدهايم السكرتير العام للامـم المتحدة فى محاولة منه لدفـع الزعيمين القبرصيين الى اجـراء مفاوضات لاقرار السـلام فى الجزيرة .

١٣ : اعلن الرئيس القبرصى الاسقف مكاريوس أن القبارصة الاتراك واليونانيين اتفقوا على اقامة دولة فيدرالية فى قبرص تجمع بين الطائفتين وتكون مستقلة غير منحازة .

انظر ايضا : تركيا ١٧ —

قطر :

٥ : استقبل الشيخ خليفة بن حمد أمير دولة قطر وفدا من الجمعية الوطنية الفرنسية حيث بحث معه توطيد العلاقات القطرية الفرنسية فى كافة المجالات .

٩ : وقعت الحكومة القطرية وشركة « شل قطر » اتفاقية تنفيذية تمتلك بمقتضاها قطر باقى حصة شركة شل قطر للبترول وقدرها ٤٠٪ .

٢٣ : وافق مجلس الوزراء القطرى فى اجتماعه برئاسة الشيخ خليفة بن حمد آل ثانى أمير دولة قطر — على تقديم مساعدات لعدد من الهيئات الاسلامية فى الاردن وفى غينيا بيساو .

كوبا :

٩ : أعلن الرئيس الكوبى فيدل كاسترو أنه يرغب فى اعادة العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة كوسيلة لاعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين الى وضعها الطبيعى .

١٥ : أعلن جوناثان بنجهام عضو الكونجرس الامريكى ومبعوث الرئيس الامريكى كارتر فى كوبا عقب اجتماعه بالرئيس الكوبى فيدل كاسترو أنه يمكن البدء فى اجراء مفاوضات مباشرة بين الدولتين لاعادة العلاقات الطبيعية بينهما .

كوريا الشمالية :

١٤ : وصل محمد صالح مطيع وزير خارجية الجمهورية العربية اليمنية الى بيونج يانج فى زيارة رسمية لكوريا الشمالية يجرى خلالها محادثات مع المسئولين الكوريين حول العلاقات الثنائية بين البلدين والاهتمامات المشتركة بين البلدين

الكويت :

٦ : وصل الى الكويت نيكولاى لسوبيتشكى وزير الدفاع اليوغسلافى فى زيارة لمدة ٤ أيام لاجراء محادثات مع الشيخ سعد العبد الله وزير الدفاع والداخلية تتناول احتمالات بيع صفقة أسلحة يوغسلافية للكويت

٧ : وقعت الكويت والفلبين اتفاقية بشأن فتح خط جوى بين البلدين

٧ : اجتمع مأمون بحيرى وزير المالية والاقتصاد والتخطيط السودانى مع عبد الرحمن العتيقى وزير مالية الكويت وتم خلال الاجتماع بحث العلاقات الثنائية بين البلدين

٧ : اجتمع راشد الراشد وكيل وزارة الخارجية الكويتية مع وفد الجمعية الوطنية الفرنسية الذى بدأ زيارة الكويت تستغرق ٣ أيام فى نطاق جولته لعدد من دول المنطقة وتناولت المباحثات التطورات العربية الراهنة والعلاقات بين الكويت وفرنسا .

٨ : بدأ مأمون بحيرى وزير المالية السودانى اجراء مفاوضات مع المسئولين الكويتيين من أجل تجديد طرق اسهام الكويت فى تمويل بعض المشروعات الزراعية والصناعية فى السودان .

١٢ : أعيد فتح الحدود الكويتية العراقية بعد أن اغلقتها السلطات العراقية لمدة ١٢ ساعة بسبب الاجراءات التى اعقبت الاضطرابات التى حدثت فى كربلاء ونجف .

٢٠ : حذر عبد اللطيف الكاظمى وزير البترول الكويتى بأن استمرار سريان نظام المسعرين للبترول لفترة طويلة سيؤدى الى انهيار منظمة الاوبك .

٢٠ : أكد البيان المشترك الصادر فى اعقاب الزيارة الرسمية التى قام بها الرشيد الطاهر رئيس وزراء السودان الكويت لمدة ٥ أيام ، ان الكويت والسودان تعتبران أن أمن البحر الاحمر مسألة تخص فى المقام الاول العرب وتنبع من المسئولية المشتركة العربية » .

وأضاف البيان أن الدولتين تكرران مساندتهما لكفاح الشعب الفلسطينى من أجل استعادة حقوقه .

انظر ايضا : تركيا ١٨ —

كينيا :

٥ : طالبت كينيا حكومة تنزانيا بأن تعيد فورا ٢٠ طائرة كانت السلطات التنزانية قد احتجزتها فى دار السلام وأعربت كينيا عن قلقها البالغ ازاء تنزانيا بسبب اغلاق الحدود بين البلدين .

انظر ايضا : أوغندا ١٨ —

لبنان :

٣ : أعلن البيان المشترك الصادر عن محادثات الرئيس اللبنانى الياس سركيس مع الرئيس السورى حافظ الاسد أن الرئيسين قررا اتخاذ موقف موحد تجاه الوضع السائد فى جنوب لبنان بهدف اعادة الهدوء والامن الى المنطقة

٨ : عقد فؤاد بطرس وزير الخارجية اللبنانية خامس اجتماع مع جورج لين القائم بالاعمال الامريكى لبحث مسألة طلب اسرائيل الخاص بانسحاب قوة الردع العربية من جنوب لبنان .

١٠ — ١١ : وقعت اشتباكات عنيفة بين قوات الردع العربية وعناصر من جبهة الرفض الفلسطينية حول مخيم صبرا الفلسطينى جنوب لبنان .

١٧ : اجتمع الرئيس الياس سركيس مع لوى دى جيرانجو وزير خارجية فرنسا الذى وصل الى بيروت ضمن جولته الى لبنان وسوريا ومصر لبحث الدور الذى يمكن أن تساهم به فرنسا فى اقرار السلام فى الشرق الاوسط

انظر ايضا : فلسطين ٧-٢٧

مالى :

١٥ : وصل الى باماكو الرئيس الفرنسى جاسكار ديستان فى زيارة رسمية لمالى أعلن الرئيس الفرنسى عند وصوله أن فرنسا قد اتخذت

جميع الاجراءات اللازمة من أجل حظر ارسال أية صفقة جديدة من الاسلحة الفرنسية الى جنوب أفريقيا .

المملكة العربية السعودية :

١٦ : بدأ سيروس فانس وزير الخارجية الامريكي مباحثاته في الرياض مع الامير فهد بن عبدالعزيز ولي عهد السعودية والامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي ، حول دور أمريكا في تحقيق السلام ومسألة اشتراك الفلسطينيين في مؤتمر جنيف والعلاقات الامريكية السعودية .

٢١ : اجتمع وزير التجارة السعودي بوزير الخارجية الايطالي وتباحثا بشأن مجالات التعاون بين البلدين ووسائل تدعيم العلاقات التجارية والاقتصادية .

٢٤ : وقعت المملكة العربية السعودية مع شركة موبيل أويل عقد انشاء خط أنابيب يربط حقول الاغوار في شرق السعودية بميناء ينبع على البحر الاحمر بطول ٧٥٠ ميلا ، وتكاليفه تصل الى ١٥٠٠ مليون دولار .

انظر ايضا : تركيا ١٨ — مصر ٢٠ —

المملكة المتحدة :

٢ : وصل الى لندن اندويونج المندوب الامريكي الجديد في الامم المتحدة للاجتماع بايفور ريتشارد مندوب بريطانيا في مفاوضات جنيف الخاصة بتسوية مشكلة روديسيا من أجل التوصل الى أفضل الطرق لاستئناف المفاوضات التي تهدف الى نقل السلطة للاغلبية الافريقية الروديسية .

١٩ : توفى أنتوني كروسلاند وزير خارجية بريطانيا .

٢١ : عين دافيد اوين وزيرا للخارجية البريطانية خلفا لانتوني كروسلاند .

٢٣ : رفض مجلس العموم البريطاني الموافقة على الاقتراح الذي تقدمت به الحكومة لاختصار المناقشات حول مشروع قرار منح صلاحيات الحكم الذاتي لاقليمي اسكتلندا وويلز .

المملكة المغربية :

٢٥ : أعلن أحمد العراقي وزير خارجية المغرب أن بلاده قررت وقف اشتراكها في نشاط منظمة الوحدة الافريقية . وذلك احتجاجا على اشتراك وفد لجبهة البوليزاريو التي تطالب باستقلال اقليم الصحراء في اجتماع المجلس الوزاري للمنظمة .

٢٦ : اتفقت المغرب وفرنسا على برنامج للمساعدات الاقتصادية للعام الحالي تقدم فرنسا بموجبه قرضا للمغرب يبلغ ١٣٠٠ مليون فرنك لتنفيذ المشروعات الصناعية

نيجيريا :

٨ : أعلن اندريويونج مندوب أمريكا بالامم المتحدة في لاجوس أنه رفض دعوة الرئيس التنزاني جوليوس نيريري للولايات المتحدة بالتخلص من ايان سميث كخطوة أولى لتحقيق تسوية سلمية في رديسيا .

الهند :

٢ : حدث انقسام خطير في حزب المؤتمر الحاكم في الهند بعد أن استقال منه ٣ من أبرز أعضائه وشنوا هجوما عنيفا على سياسة انديرا غاندي رئيسة الوزراء على أساس أنها « تفرض حكما دكتاتوريا داخل البرلمان وخارجه»

٣ : أصدر ٩ من الوزراء البارزين في الحكومة الهندية بيانا أعلنوا فيه تأييدهم لرئيسة الوزراء .

٥ : اضطرت انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند الى انهاء الاجتماع الشعبي الذي عقدته في نيودلهي ضمن الحملة الانتخابية الجديدة ، بعد أن تحول الاجتماع الذي كان يضم أكثر من ١٠٠ ألف شخص الى معركة كبيرة .

٧ : أعلن رسميا أن وفدا هنديا في سبيله الى مغادرة نيودلهي الى دكا لاجراء محادثات حول تحسين العلاقات التجارية بين الهند وبنجلاديش .

٨ : أعلنت انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند وزعيمة المؤتمر الحاكم وثيقة البرنامج الذي ستدخل على أساسه الانتخابات العامة المقبلة ودعت فيه الى الاستمرار في بناء دولة قوية في الهند على أساس من العدل الاجتماعي والسلام .

١١ : توفى الرئيس الهندي فخر الدين على أحمد .. وأدى باسابا وأنابا جاتي نائب رئيس الجمهورية اليمين الدستورية أمام قاضي المحكمة العليا في الهند كرئيس مؤقت .

١٤ : أعلنت فيجايا لاكشميت عمة انديرا غاندي وشقيقة زعيم الهند الراحل جواهر لال نهرو : أنها ستشترك الى جانب المعارضة في الانتخابات العامة القادمة في الهند . وذلك احتجاجا على قرارات رئيسة الوزراء بفرض حالة الطوارىء على الهند منذ عام ١٩٧٥ .

١٧ : قدمت انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند وابنها سانجاي غاندي زعيم شباب حزب المؤتمر : أوراق ترشيحهما في ولاية أوتار براديش للانتخابات البرلمانية التي تجرى في شهر مارس سنة ١٩٧٧ .

٢٣ : أكدت تقارير مركز فيكرام سارابهيا الهندي لابحاث الفضاء أن الخبراء الهنود سيتمكنون في عام ١٩٧٩ من اطلاق صاروخ هندي من طراز اس. ال. في — ٣ : يمكنه حمل قمر صناعي يزن ٤٠ كيلوجراما الى مدار حول الارض

الولايات المتحدة الامريكية :

٣ : أعلن الرئيس الامريكي جيمي كارتر أن سياسته الخارجية ستقوم على أساس التعاون الوثيق مع حلفاء الولايات المتحدة وعلى أساس احترام حقوق الانسان في جميع أنحاء العالم وابراز القيم الخلقية للشعب الامريكي .

٣ : أعلن الرئيس الامريكي في أول كلمة يوجهها الى الامة بعد توليه الرئاسة أن الزيارة القادمة التي سيقوم بها سيروس فانس وزير الخارجية الى الشرق الاوسط تهدف الى ايجاد الطرق الكفيلة باقرار سلام حقيقي في الشرق الاوسط .

٣ : أعلن الفريد اثرتون مساعد وزير الخارجية الامريكى أن تقديم المساعدات لمصر أمر هام بالنسبة لتدعيم موقف مصر والدور الهام الذى يقوم به الرئيس السادات فى عملية اقرار السلام فى الشرق الاوسط .

٥ : طلبت الحكومة الامريكية من فلاديمير الكسيف مراسل وكالة تاس السوفيتية مغادرة الولايات المتحدة خلال أسبوع وذلك ردا على طرد الاتحاد السوفييتى لجورج كريمسكى مراسل وكالة اسوشيتد برس فى موسكو بعد أن وجهت اليه تهمة التجسس .

٧ : قررت وزارة الخارجية الامريكية زيادة المساعدات العسكرية والاقتصادية التى كانت حكومة الرئيس السابق فورد قد أقرتها لاسرائيل وذلك بمقدار ٣٠٠ مليون دولار بالاضافة الى ١ر٨ مليار دولار للسنة المالية ١٩٧٨ . كما رفعت الحكومة الامريكية حجم مساعداتها الاقتصادية المخصصة لمصر فى عام ١٩٧٧ من ٩٠٠ مليون دولار الى ٩٦٠ مليونا .

١١ : أعلن سيروس فانس وزير الخارجية الامريكى أنه توجد ثلاثة عوامل رئيسية بالنسبة لتسوية أزمة الشرق الاوسط وهى : السلام، وتحقيق الانسحاب الاسرائيلى من الاراضى المحتلة والتوصل الى طريقة تكفل تحقيق المصالح المشروعة للشعب الفلسطينى .

١٤ : أعلنت وزارة الخارجية الامريكية أن الولايات المتحدة تعترض على استغلال اسرائيل لبترول خليج السويس .

١٥ : اتفق الرئيس الامريكى كارتر والرئيس المكسيكى جوزيه لوبيز على ضرورة توطيد العلاقات بين الولايات المتحدة والمكسيك بعد أن فترت فى عهد الرئيس المكسيكى السابق آتشيفيريا .

١٧ : أعلنت الحكومة الامريكية أنها قررت عدم بيع قنابل الارتجاج الى اسرائيل .

١٩ : اجتمع أناتولى دوبرينين السفير السوفييتى فى واشنطن مع آرثر هارتمان وزير الخارجية الامريكية بالنيابة ، وأبلغه احتجاج الكرملين على تأييد الولايات المتحدة « لحركة المنشقين السوفييت » فى اطار الحملة الدولية لحكومة كارتر « دفاعا عن حقوق الانسان » .

٢١ : أعلن الرئيس الامريكى جيمى كارتر فى رسالة الى مؤتمر أبناء صهيون المنعقد فى نيويورك — أن أمن اسرائيل سيتحقق مع تحقيق السلام العادل والدائم فى الشرق الاوسط .

٢٢ : قدم الرئيس الامريكى كارتر الميزانية الامريكية للعام الحالى للكونجرس بعد أن أدخل عليها تعديلات تهدف الى زيادة الانفاق على الخدمات الاجتماعية لمحدودى الدخل . وبلغت الزيادة ١١ مليون دولار .

٢٨ : أعلن متحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية أن الحكومة الاوغندية دعت الولايات المتحدة الى ارسال مراقبين لحضور اللقاء المزمع بين الرئيس الاوغندى عيدى أمين والرعايا الامريكيين المقيمين فى اوغندا .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتى ٢٠ — الاردن ١٩ — ٢٦ — أوغندا ٢٦ — تنزانيا ٣ — ٧ مصر ١٧ — ٢٧ — سوريا ٢٠ — ٢١ — فلسطين ٧ — ١٨ — كوبا ٥ — ١٩ — لبنان ٨ المملكة السعودية ١٩ — المملكة المتحدة ٢ — نيجيريا ٨ — اليونان ١٧ —

اليابان :

٧ : أعلن بنك طوكيو أن اليابان زادت بدرجة ملحوظة استثماراتها فى آسيا خلال السنوات الاخيرة وذلك بمقدار ٢ مليار دولار . وهى أكبر زيادة سجلتها الاستثمارات اليابانية فى جميع المناطق .

يوغوسلافيا :

١٤ : قرر مجلس الرئاسة فى يوغوسلافيا تعيين فيزلين دجورانوفيك رئيسا للحكومة خلفا لرئيس الوزراء الراحل جمال بيديتشى .

انظر ايضا : الكويت ٦ —

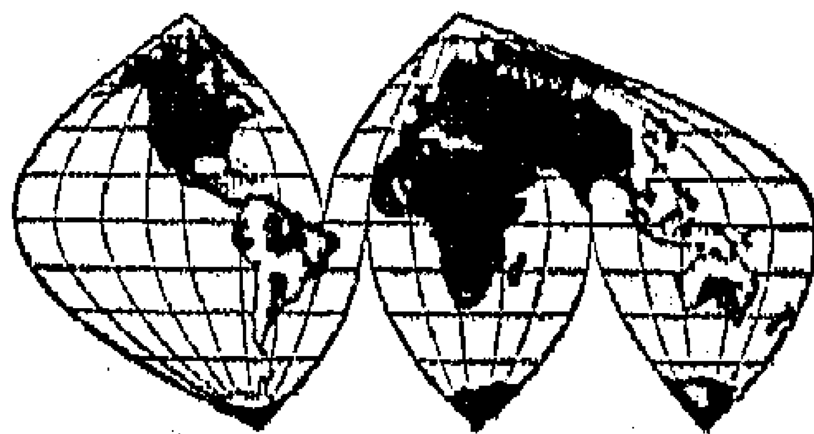
اليونان :

٩ : تعرضت مكاتب الحزب الشيوعى اليونانى الى عدة هجمات بالقنابل اليدوية مما أدى الى تدميرها تماما .

١٧ : وصل الى أثينا كلارك كليفورد المبعوث الشخصى للرئيس الامريكى جيمى كارتر لاجراء محادثات مع المسئولين اليونانيين حول الدور الذى يمكن أن تلعبه الولايات المتحدة لحل الخلاف التركى اليونانى بشأن المشكلة القبرصية والحقوق الاقليمية للبلدين فى بحر ايجه ، وكذلك حول العلاقات الامريكية اليونانية ومستقبل القواعد الامريكية فى الاراضى اليونانية .

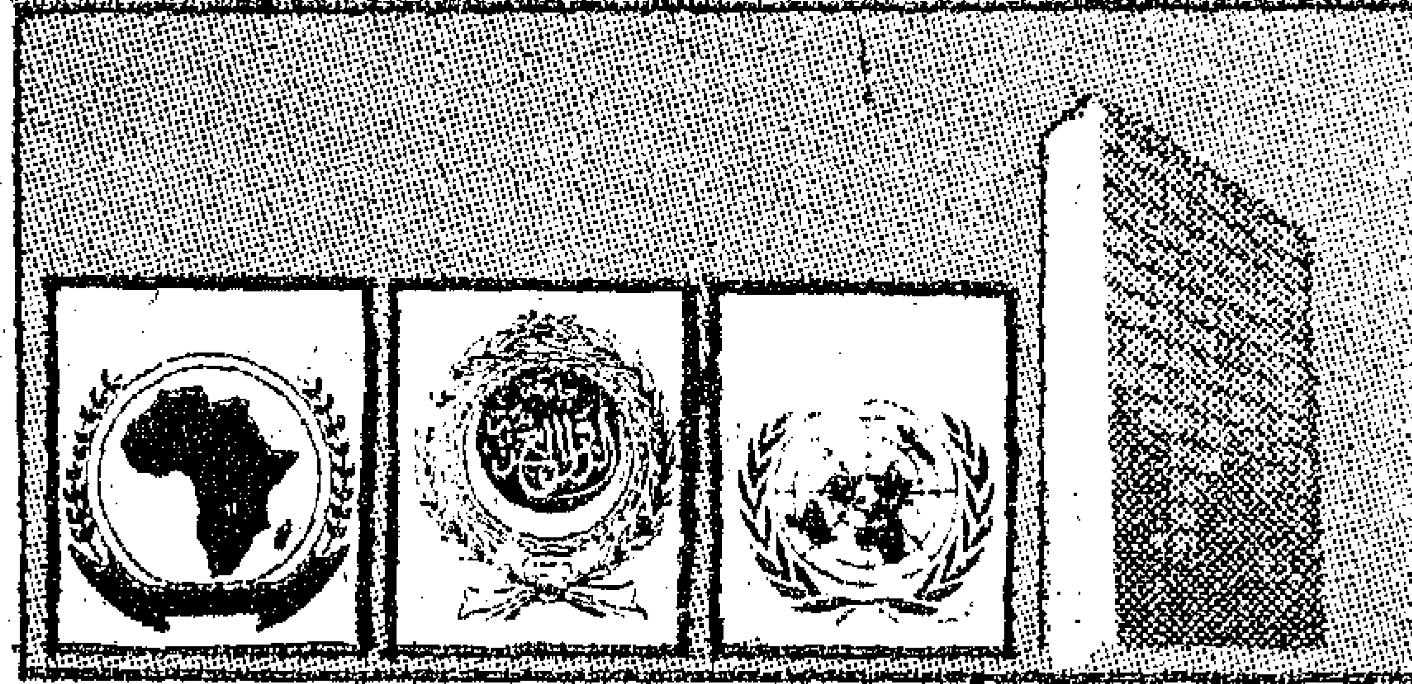
٢٧ : أكد ديمتريوس بيتسيوس وزير خارجية اليونان تأييد بلاده للعرب وللقضية العربية فى جميع المحافل الدولية . وكذلك ضرورة الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى المشروعة .

انظر ايضا : سوريا ٢٥ —



المنظمات الدولية

الأمم المتحدة
الوكالات المتخصصة
المنظمات الإقليمية
منظمات أخرى



فى منظمة الامم المتحدة ، انتهى النشاط المكثف الذى شهدته أروقة تلك المنظمة ، بتوقف أعمال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة • فقد انهت الدورة فى ٢٢ ديسمبر ١٩٧٦ مناقشة كافة البنود الواردة بجدول الاعمال ، ولكن تقرر رفع جلسات تلك الدورة دون انهائها ، ليتسنى العودة الى الانعقاد فى أعقاب مؤتمر باريس للحوار بين الشمال والجنوب •

وبصفة عامة ، فان هذه الدورة للجمعية العامة ، لم تتسم بأية مفاجآت ، وانما سار العمل فيها بهدوء وجدية لانجاز قدر هائل من الاعمال • وتناولت الجمعية العامة فى هذه الدورة ، عددا من المشـاكل الدوليـة الحيوية ، على رأسها مشكلة الشرق الاوسط ، والقضية الفلسطينية ، وقضايا التفرقة العنصرية ونزع السـلاح • ومن اهم القرارات التى صدرت عن هذه الدورة ، ذلك القرار الذى يعتبر أن مراعاة الحق الفلسطيني أساسا لتسوية مشكلة الشرق الاوسط • كذلك شهدت هذه الدورة ، وللمرة الاولى ، معارضة الاغلبية الساحقة للدول الاعضاء لاعلان استقلال دولة جديدة هى الترانسكي • فلقد صوتت ١٣٤ دولة ضد لا شىء ، مع امتناع الولايات المتحدة الامريكية عن التصويت ضد اعلان استقلال الترانسكي ، على اعتبار أن هذه الدولة المصطنعة التى أقامها النظام العنصرى فى جنوب افريقيا ، ليست الا خدعة تحاول من خلالها هذه الحكومة العنصرية ، الاستمرار فى فرض سيطرتها التامة •

وشهد مجلس الامن نشاطا معتدلا ، فلم تكن هناك أية أزمة تمثل تهديدا فوريا وطارئا للسلام الدولى ، وانما وافق مجلس الامن ، على مدفترات بقاء قوات حفظ السلام فى الشرق الاوسط وفى قبرص ، كما وافق على التوصية بقبول أنجولا عضوا فى الامم المتحدة •

ولقد قام الدكتور كورت فالدهايم الذى تمت الموافقة على تجديد خدمته كسكرتير عام لمدة ثانية ، قام برحلة عمل الى الشرق الاوسط ، بناء على تكليف من الجمعية العامة ، لمتابعة تطورات الوضع ، وبحث امكانيات عقد مؤتمر جنيف فى اقرب وقت ممكن •

وفى العالم العربى متركز نشاط جامعة الدول العربية ، على متابعة سير الحوار العربى الاوروبى ، الذى كان محل بحث بين الجانبين ، فى المقابلة التى اجريت فى تونس فى فبراير ١٩٧٧ • ومن جانب آخر ، جرت اتصالات للتحضير لمؤتمر ملوك ورؤساء الدول العربية والافريقية الاول ، الذى تقرر عقده فى القاهرة يوم ٧ مارس ١٩٧٧ • وقد تركز أيضا نشاط منظمة الوحدة الافريقية ، على الاعداد لهذا اللقاء الكبير ، الذى جمع فى القاهرة أولا وزراء خارجية الدول العربية والافريقية ، ثم ابتداء من يوم ٧ مارس ١٩٧٧ ملوك ورؤساء ٦٠ دولة فى واحد من أكبر لقاءات القمة وأهمها •

ومن المنتظر ان تكون لاعمال هذا المؤتمر أهمية خاصة فى توطيد روابط التعاون بين المجموعتين العربية والافريقية • ولم يتح لنا الوقت ، تقديم موجز لاعمال مؤتمر وزراء الخارجية ، أو مؤتمر القمة فى هذا العدد ، وسنقدم تقريرا كاملا عنهما فى العدد القادم من السياسة الدولية •

وفى القارة الاوروبية ، استمرت الجماعة الاوروبية (السوق المشتركة) فى عملها المكثف ، لحل وتسوية المشاكل الناجمة عن تطور الاندماج الاقتصادى • وقد تولى مجلس وزراء الخارجية ، بحث مشكلة الشرق الاوسط ، واتخذ قرارا فى هذا الشأن فى لندن فى يناير ١٩٧٧ ، ولكنهم ـ أى وزراء الخارجية ـ اثروا الامتناع عن نشر البيان الذى وضعوه ، متذرعين فى ذلك بالرغبة فى اتاحة الفرصة لتفهم أكبر للموقف فى الشرق الاوسط ، بعد الزيارات التى تقرر أن يقوم بها عدد من وزراء خارجية الدول التسع الى دول المنطقة •

ومن أهم انشطة المنظمات الاخرى ، الاجتماع الذى عقدته منظمة الدول المصدرة للبترول فى

منتصف ديسمبر ١٩٧٦ ، لمناقشة الزيادة الواجب اتخاذها في أسعار الزيت الخام لعام ١٩٧٧ . واقسمت الدول الأعضاء الى مجموعتين ، فرأت غالبية الدول ان تكون الزيادة ١٠ في المائة ، ولكن المملكة العربية السعودية ، ومعها دولة الامارات ، تمسكت بزيادة قدرها ٥ في المائة فقط . ويعد هذا أول انقسام منذ قرارات الزيادة الكبيرة في عام ١٩٧٣ . وقد اعتبره بعضهم انه يهدد كيان المنظمة وصلابة جبهة الدول المصدرة للبترول ، في مواجهة جبهة الدول المستهلكة . الا أن الامر لا يبدو كذلك . وقد بدأت فعلا اتصالات لعقد اجتماع اخر ، يتم فيه التقريب بين وجهات النظر . وعلى أية حال ، يبدو أن الخلاف ليس جوهريا ، وانما هو تكتيكي ، اذ ان المملكة السعودية تريد الاحتفاظ بقوة ضغط على الولايات المتحدة ، لاسباب تتعلق بدورها في تسوية مشكلة الشرق الاوسط . ويبدو أن الشتاء القارص الذي تعرضت له الولايات المتحدة ، قد أضعف مركزها كثيرا ، فيما يخص حاجتها للبترول المستورد ، واصبحت أية زيادة تقررها المملكة السعودية ، تشكل خطرا حقيقيا على التوازن الاقتصادي الامريكي .

ونعرض فيما يلي أهم جوانب النشاط للمنظمات الدولية الرئيسية خلال ديسمبر ١٩٧٦ ويناير وفبراير ١٩٧٧ :

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة ٣١ : اجلت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، دورتها العادية الحادية والثلاثين في ٢٢ ديسمبر ١٩٧٦ ، وقررت أن تعود في الربيع الى الانعقاد ، لبحث نتائج مؤتمر باريس للحوار بين الشمال والجنوب . كما أنهت الجمعية العامة مناقشة وبحث جميع المسائل التي كانت مدرجة بجدول أعمال الدورة . وقد عرضنا في العدد السابق من المجلة ، نشاط الجزء الاول من الدورة . ونتابع فيما يلي أهم القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة .

— في يوم ١٩ نوفمبر ، اصدرت الجمعية العامة قرارا بأغلبية ٩٩ صوتا ضد لا شيء ، مع امتناع ٣٠ دولة عن التصويت ، بشأن التعاون الاقتصادي الدولي ، وتطبيق قرارات الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة . وفي قرارها ، أعربت الجمعية ، عن قلقها وخيبة أملها ، نظرا لفشل مؤتمر التعاون الاقتصادي في تحقيق أية نتائج ايجابية . وطالبت الجمعية الدول المشتركة في هذا المؤتمر ، بان تبذل كل ما في وسعها لضمان نجاح المؤتمر ، كما حثت الدول المتقدمة ، على الاستجابة ، بشكل ايجابي ، للمقترحات المقدمة من الدول النامية .

— وبعد ذلك استأنفت الجمعية العامة مناقشة المسألة الفلسطينية والتي دارت حول تقرير لجنة الحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني . وفي ٢٢ نوفمبر ، تقدمت ١٨ دولة بمشروع قرار الى الجمعية العامة ، يتضمن التعبير عن تقدير الجمعية للجنة ، لما بذلته من جهود في اداء مهمتها ، ومساندة ما جاء بتقرير اللجنة ، وحث مجلس الامن على النظر فيما جاء في هذا التقرير للعمل على تطبيق ما حواه من توصيات . وفي ٢٣ نوفمبر ، اختتمت الجمعية العامة مناقشة المسألة الفلسطينية . وقد جرى التصويت على هذا القرار ، وجاءت النتيجة بالموافقة في يوم ٢٤ نوفمبر ، وذلك بأغلبية ٩٠ صوتا ضد ١٦ مع امتناع ٣٠ دولة عن التصويت . وبالموافقة على تقرير لجنة الحقوق الفلسطينية ، وافقت الجمعية العامة على جدول زمني للانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة في أول يونيو ١٩٧٧ ، مع اعادة الفلسطينيين الى ديارهم على مرحلتين .

— هذا وكانت الجمعية العامة قد اصدرت خمسة قرارات في ٢٣ نوفمبر حول عمل وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين .

— وفي ٢٤ نوفمبر ، اصدرت الجمعية العامة ايضا قرارا تحث فيه الدول المشتركة في المؤتمر الدبلوماسي الرابع لتطوير القوانين المتعلقة بحقوق الانسان في المنازعات المسلحة ، الذي ينعقد في جنيف في الفترة من ١٧ مارس الى ١٠ يونيو ١٩٧٧ ، على بذل كل الجهود في سبيل تحقيق الاتفاق على مجموعة متكاملة من القواعد المنظمة لممارسة وحماية تلك الحقوق .

— وفي ٢٦ نوفمبر ، ناقشت الجمعية العامة مسألة عضوية فيتنام ، وأصدرت في هذا الشأن قرارا بأغلبية ١٢٤ صوتا ضد صوت واحد (الولايات المتحدة) ، وامتناع ٣ دول عن التصويت ، واوصت الجمعية العامة في قرارها هذا الى مجلس الامن (الذي كان قد عجز عن اصدار توصية ايجابية في هذا الشأن نظرا للفيتو الامريكي) باعادة النظر في قبول عضوية فيتنام في الامم المتحدة .

— وفي ٢٩ نوفمبر ، قررت الجمعية العامة بدون تصويت ، استمرار لجنتها الخاصة بمراجعة ميثاق الامم المتحدة ، واتخاذ التدابير لتدعيم دور الامم المتحدة في حفظ السلام ، وطلبت من اللجنة تقديم تقريرها الى الدورة القادمة . وفي نفس اليوم ، أصدرت الجمعية العامة اربعة قرارات في شأن تصفية الاستعمار ، ومن اهم هذه القرارات ، قرار صدر بأغلبية ١٢٠ صوتا ضد لا شيء ، مع امتناع ٥ دول عن التصويت ، يدعو المنظمات والوكالات المتخصصة المنتسبة الى أسرة الامم المتحدة ، الى الامتناع عن تقديم اي عون الى حكومتي جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية ، الى ان تقوما بتحرير اقليمي ناميبيا

وزمبابوى . كما دعت الجمعية العامة تلك المنظمات والوكالات ، الى مساندة شعوب جنوب القارة الافريقية فى كفاحها من أجل التحرر . ومن القرارات الاخرى فى ذلك الميدان ، قرار بشأن تقديم المعلومات عن الاقاليم غير المحكومة ذاتيا ، وفقا للمادة ٧٣ من الميثاق .

— وفى ٣٠ نوفمبر ، أصدرت الجمعية العامة قرارا بأغلبية ٩٧ صوتا ضد ١١ صوتا ، مع امتناع ٢٨ دولة عن التوويت ، ينص على دعوة مجلس الامن الى فرض حظر تام على نقل السلاح الى جنوب أفريقيا ، ومطالبة الدول بالامتثال الدقيق ، وذلك باحترام العقوبات المفروضة على حكومة الاقلية العنصرية فى جنوب أفريقيا وقد أفاد القرار ، بأن كلا من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ، قد استخدمت الفيتو عدة مرات فى مجلس الامن ، لمنع هذا الاخير من اتخاذ التدابير الفعالة ضد جنوب افريقيا . كما أدان القرار ، تدعيم بعض الدول علاقاتها مع جنوب أفريقيا ، مخالفة بذلك ميثاق وقرارات الامم المتحدة . وأصدرت الجمعية العامة قرارا ثانيا بأغلبية ١٠٩ أصوات ضد ٤ ، مع امتناع ٢٤ دولة عن التصويت ، يدين منظمة حلف شمال الاطلنطى ، لما تتبعه من سياسة تعاون مع النظم العنصرية فى جنوب القارة الافريقية ، ويدين أى تدخل خارجى فى الشئون الداخلية لجزر الكومور ، ويعيد اعلان ادانة الجمعية العامة لاستخدام المرتزقة ضد حركات التحرر الوطنى ، ويدين بشدة اية حكومة لا تعترف بحق جميع الشعوب فى الاستقلال وتقرير المصير . كما اتخذت الجمعية العامة سبعة قرارات أخرى بصدد التفرقة العنصرية .

وفى أول ديسمبر ١٩٧٦ صوتت الجمعية العامة بأغلبية ١١٦ صوتا ضد لا شىء ، مع امتناع دولة واحدة (الولايات المتحدة) عن التصويت ، بقبول أنجولا عضوا فى الامم المتحدة ، وبذلك بلغ عدد الدول الاعضاء ١٤٦ دولة . كما اتخذت فى نفس اليوم قرارين بشأن تقديم العون لكل من الكومور وموزمبيق . كذلك وافقت على مد صلاحية تمويل قوتى حفظ السلام فى الشرق الاوسط الى يوم ٢١ ديسمبر ١٩٧٦ ، انتظارا لتقرير من السكرتير العام بهذا الشأن ، قبل اتخاذ أى اجراء يتعلق بما يتم بعد ذلك التاريخ . وجاء التصويت على هذا القرار بوافق ١١٢ صوتا موافقا ، ضد صوتين (سوريا والبانيا) . وتبلغ تكاليف القوات شهريا ٨ر١ ملايين دولار ، مقسمة الى ستة ملايين دولار للقوات على الجبهة المصرية و٣ر١ مليون دولار للقوات المرابطة فى الجولان .

كما صدرت الجمعية العامة فى نفس اليوم ١٥ قرارا بشأن تصفية الاستعمار ، بالاضافة الى خمسة نصوص صدرت بلا تصويت ، وجميعها صدرت بناء على توصية اللجنة العامة الرابعة .

— وفى ٢ ديسمبر ، بدت الجمعية العامة مناقشة الوضع فى الشرق الاوسط . وكان القرار رقم ٣٤١٤ — ٣٠ الصادر عن الدورة السابقة فى ٥ ديسمبر ١٩٧٥ ، قد طلب من السكرتير العام متابعة تطبيقه وتقديم تقرير الى الدورة التالية للجمعية العامة . وفى ١٨ اكتوبر ١٩٧٦ ، قدم السكرتير العام تقريره ، وضمنه تطور الموقف ، والجهود المبذولة فى سبيل استئناف المفاوضات .

وفى يوم ٦ ديسمبر ، قدمت اسرائيل مشروع قرار الى الجمعية العامة ، تطالبها بمقتضاه باستئناف مؤتمر جنيف بحضور مصر وسوريا والاردن واسرائيل ، وتحت الرئاسة المشتركة للاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، لاجراء مباحثات بدون شروط مسبقة .

— كذلك تم تقديم مشروعين آخرين ، ينص الاول منهما ، على أن السلام العادل والدائم ، لا يمكن ان يتحقق بدون انسحاب اسرائيل من جميع الاراضى العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ . أما المشروع الاخر ، فينص على أن تدعو الجمعية العامة لانعقاد مؤتمر جنيف قبل نهاية مارس ١٩٧٧ . وقد تقدمت دول عدم الانحياز بمشروعى القرارين .

— وفى ٨ ديسمبر ، بدأت الجمعية العامة أعمالها ، باستعراض خطاب موجه من رئيس مجلس الامن ، يتضمن نص القرار رقم ٤٠٠ (١٩٧٦) الصادر عن المجلس بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٧٦ بتوصية الجمعية العامة ، بتعيين كورت فالدهايم سكرتيرا عاما للامم المتحدة لفترة ثانية من أول يناير ١٩٧٧ الى آخر ديسمبر ١٩٨١ . وقدمت رومانيا مشروع قرار الى الجمعية العامة ، باعادة تعيين كورت فالدهايم لفترة ثانية ، ووافقت الجمعية العامة على القرار بدون تصويت ، والقى فالدهايم كلمة بهذه المناسبة أمام الجمعية .

— وفى ٩ ديسمبر ، اختتمت الجمعية العامة مناقشة مسألة الشرق الاوسط ، وتم التصويت على مشروعى القرارين المقدمين من دول عدم الانحياز . وجاء التصويت على القرار الاول باغلبية ٩١ صوتا ضد ١١ صوتا ، مع امتناع ٢٩ دولة عن التصويت ، وجاءت فى هذا القرار ، المطالبة بعقد مؤتمر جنيف الخاص بالشرق الاوسط فى أقرب فرصة ، باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، وأدان القرار استمرار احتلال اسرائيل للاراضى العربية ، وطالب الدول بالامتناع عن تقديم أية مساعدة عسكرية لاسرائيل أو عون آخر يساعدها على تدعيم احتلالها لهذه الاراضى العربية .

وأما القرار الثانى الذى صدر بأغلبية ١٢٢ صوتا ضد صوتين الولايات المتحدة واسرائيل) مع امتناع ٨ دول عن التصويت ، فيقضى بدعوة مؤتمر جنيف الى الانعقاد قبل نهاية مارس ١٩٧٧ . وكانت اسرائيل قد سحبت مشروع القرار الذى كانت قد تقدمت به من قبل ، بعد ان اقترحت بعض دول من مجموعة عدم الانحياز ، ادخال تعديل على مشروعها ، ينص على اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية أيضا فى مؤتمر جنيف .

وقد صوتت الولايات المتحدة ضد القرارين ، بدعوى أن القرار الاول يعوزه التوازن ، أما القرار الثانى ، فليس للجمعية العامة ، على حد تعبير المندوب الامريكى ، وضع موعد نهائى لاستئناف مؤتمر جنيف .

– وفى ١٠ ديسمبر ، أصدرت الجمعية العامة ١٢ قرارا بشأن نزع السلاح . وقد تناولت الجمعية العامة فى هذه القرارات ، كافة جوانب مسألة نزع السلاح . ومن أهم هذه القرارات ، القرار الذى أحال الى جميع الدول الاعضاء ، معاهدة حول حظر الاستخدام العسكرى او غير العسكرى لاى أساليب تغير البيئة . وقد أحيلت المعاهدة الى الدول الاعضاء للنظر فيها ، وتوقيعها والتصديق عليها . وفى قرار آخر ، أعربت الجمعية العامة ، عن اسفها للنتائج القليلة التى حققها عقد الامم المتحدة لنزع السلاح ، فيما يختص بالانجازات الفعلية فى هذا المجال .

– وقد وافقت الجمعية العامة بالاجماع ، على قبول دولة ساموا عضوا فى الامم المتحدة ، وأصبحت العضو رقم ١٤٧ فى المنظمة الدولية . كما اتخذت الجمعية العامة قرارا ، طالب بمعاهدة دولية بخصوص اختطاف الرهائن ، وتشكيل مجموعة لوضع هذه المعاهدة . كذلك تبنت الجمعية العامة ، قرارا يدعو الى استمرار عمل اللجنة الخاصة بمكافحة الارهاب الدولى . وقد أقر هذا القرار شرعية كفاح الشعوب الخاضعة لنظم استعمارية أو عنصرية ، كما أدان استمرار اضطهاد هذه النظم للشعوب . وجاء التصويت على هذا القرار الاخير بواقع ١٠٠ صوت ضد ٩ أصوات ، مع امتناع ٢٧ دولة عن التصويت . والدول التى عارضت القرار هى : استراليا وبلجيكا وبريطانيا واسرائيل والولايات المتحدة وكندا ولوكسمبراج وهولندا واليابان .

كذلك وافقت الجمعية العامة فى ١٦ ديسمبر ، على ٤ قرارات حول تصرفات اسرائيل فى الاراضى العربية المحتلة ، فقد ادانت الجمعية العامة اجراءات اسرائيل التى تؤدى الى تغيير الطابع الديمغرافى والجغرافى لتلك الاراضى . كما أعادت الجمعية العامة تأكيد ضرورة تطبيق معاهدة جنيف بشأن حماية المدنيين فى اوقات الحروب ، على الاراضى التى تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وفى قرار ثالث ، أعربت الجمعية العامة ، عن أسفها تجاه رفض اسرائيل السماح للجنة تحقيق ثلاثية بالدخول الى اسرائيل ، وادانت سياسات اسرائيل فى ضم الاراضى ، واقامة المستعمرات ، ونهب الثروات الثقافية ، والتدخل فى الحريات الدينية . وادان القرار الرابع اسرائيل ، لتدميرها مدينة القنيطرة . وساند مطالب سوريا بالحصول على تعويضات .

– وفى ١٧ ديسمبر ، اتخذت الجمعية قرارا باغلبية ١٣٢ صوتا ضد لا شئ ، وامتناع دولتين عن التصويت ، بشأن ضرورة تحقيق اوسع انتشار للمعلومات الخاصة بمضار وأخطار الاستعمار . وفى قرار آخر ، طلبت الجمعية العامة بأن تنظم الامم المتحدة مؤتمرا دوليا لمساندة شعوب زمبابوى وناميبيا ، يعقد فى موزمبيق عام ١٩٧٧ . كما وافقت على قرار ثالث ، يدعو الدول الاستعمارية الى الانسحاب فورا ، وبدون شروط ، من قواعدها العسكرية فى الاقاليم المستعمرة .

وفى ٢٠ ديسمبر ، وافقت الجمعية العامة على قرارين ، يؤكدان حق شعبى روديسيا وناميبيا فى الكفاح المسلح لتحرير اراضيهما .

– وفى ٢٢ ديسمبر ١٩٧٦ ، اوقفت الجمعية العامة دورتها الحادية والثلاثين ، على أن تعود لاستئناف جلساتها فى الربيع القادم ، لبحث نتائج مؤتمر باريس الخاص بالحوار بين الشمال والجنوب . وقد اتخذ قرار الوقف هذا ، بناء على طلب مجموعة الدول النامية . وقد اقرت الجمعية العامة ميزانية العام الجديد ، وتبلغ ٧٨٤ مليون دولار ، بزيادة ٥ فى المائة عن الميزانية الاصلية ، وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت بالموافقة على هذه الميزانية ، بينما اعترض الاتحاد السوفييتى عليها .

هذا وقد وافقت الجمعية العامة على عقد دورة خاصة فى مايو ويونيو عام ١٩٧٨ بشأن موضوع نزع السلاح .

اللجان الخاصة :

لجنة الابرتهيد :

– استمعت اللجنة يوم ٢٣ نوفمبر ، الى أقوال طالبة لاجئة هربت من جنوب افريقيا فى سبتمبر ١٩٧٦ ، واكدت الطالبة الافريقية ، ان الطلبة الزنوج فى جنوب افريقيا ، فى حاجة الى العون ، بعد ان اضطرهم الارهاب العنصرى الى الهروب خارج جنوب افريقيا ، حيث لجأ حوالى ٤٠٠ طالب الى سوازيلاند و٣٠٠ الى ليسوتو و٣٠٠ آخرين الى بوتسوانا . وتحدث رئيس اللجنة ، فاكد أن كافة التقارير تؤكد ان الطلبة الزنوج ، اضطروا الى الهرب ، بسبب اغلاق الحكومة العنصرية الجامعات والمدارس الخاصة بالزنوج فى كثير من الاماكن .

وفى ٢٣ نوفمبر ايضا ، قدم ليزلى هاريمان رئيس اللجنة الخاصة بمكافحة الابرتهيد ، تقريره الى اللجنة ، حول المهمة التى قام بها فى دبلن ولندن وجنيف من ١٣ الى ١٧ نوفمبر ، حيث أجرى مشاورات مع عدد من الهيئات والمنظمات بصدد تطبيق برنامج العمل ضد سياسة الابرتهيد ، والذى تبنته الجمعية العامة فى ٩ نوفمبر ١٩٧٦ .

– وجه ليزلى هاريمان رئيس اللجنة ، رسالة خاصة الى لجنة أمريكا اللاتينية والكاريبى لمكافحة الابرتهيد ، التى بدأت اجتماعاتها فى ٢٦ نوفمبر فى المكسيك .

– طالبت لجنة الابرتهيد فى ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ ، الدول الاعضاء فى الامم المتحدة ، بتقديم كل العون الممكن الى لسوتو ، بسبب الضغوط التى تمارسها جنوب افريقيا على هذه الدولة ، لكى تتعامل مع دولة ترانسكى المصطنعة . كذلك بحثت اللجنة التقارير الواردة عن حشود عسكرية لقوات جنوب افريقيا فى ناميبيا .

لجنة اعادة تنظيم الامم المتحدة :

فى يوم ٣٠ نوفمبر ، اختتمت اللجنة المؤقتة لدراسة اعادة تنظيم القطاعين الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة ، دورتها الرابعة ، بعد أن رفعت تقريرها الى الجمعية العامة ، وأوصت بأن تمد الجمعية العامة عمل اللجنة ، لتتمكن من تقديم توصياتها ومقترحاتها النهائية الى الدورة ٣٢ للجمعية العامة .

وكانت الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة ، قد اقرت تشكيل هذه اللجنة المؤقتة في سبتمبر ١٩٧٥ .

مجلس الامن :

ـ في يوم ٢٢ نوفمبر ، أصدر مجلس الامن توصيته الى الجمعية العامة ، بقبول انجولا عضوا في الامم المتحدة . وأسفرت نتيجة التصويت عن ١٣ صوتا بالموافقة ، وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت ، بينما لم تشترك الصين في عملية التصويت .

ـ في يوم ٣٠ نوفمبر ، وافق مجلس الامن باغلبية ١٢ صوتا ضد لا شيء (لم تشترك ثلاث دول هي بنين والصين وليبيا في التصويت) على قرار بتجديد مدة بقاء قوات الامم المتحدة في الجولان لمدة ستة شهور جديدة تنتهي في ٣١ مايو ١٩٧٧ ، وقد طالب قرار مجلس الامن الاطراف المعنية ـ العمل الفوري على تطبيق قراره رقم ٣٣٨ ـ ١٩٧٣ . كما طالب السكرتير العام متابعة الموقف وتقديم تقرير عن التطورات الى المجلس .

ـ في اول ديسمبر ، قرر مجلس الامن احالة مسألة عضوية ساموا الغربية الى لجنة الاعضاء الجدد . وبعد ان قدمت اللجنة توصيتها ، قرر المجلس في نفس اليوم التوصية لدى الجمعية العامة ، بقبول ساموا الغربية عضوا في الامم المتحدة .

ـ وافق مجلس الامن في ١٤ ديسمبر ، على تجديد فترة بقاء قوات الامم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لستة شهور أخرى . وكانت نتيجة التصويت ١٣ صوتا بالموافقة ، مع امتناع الصين وبنين عن التصويت .

ـ اتخذ مجلس الامن في ٢٢ ديسمبر ١٩٧٦ ، قرارا بدون تصويت يهنيء ليسوتو على الموقف الحازم الذي اتخذته تجاه جنوب افريقيا ، ويدين موقف هذه الاخيرة تجاه غلق الحدود بين ليسوتو ومنطقة ترانسكي . وطلب قرار مجلس الامن من جميع الدول والمنظمات المتخصصة ، تقديم العون الى ليسوتو ، لمعاونتها على مواجهة الضغوط التي تتعرض لها من جانب الحكومة العنصرية في جنوب افريقيا .

ـ اصدر مجلس الامن في ١٤ يناير ١٩٧٧ ، قرارا بشأن الشكوى التي تقدمت بها بوستوانا ضد النظام العنصري الحاكم في روديسيا الجنوبية . وكان المجلس قد بدأ بحث هذه المسألة يوم ٢ ابناير ، واستمرت المناقشات ثلاثة أيام ، ثم انتهت باصدار قرار بأغلبية ١٣ صوتا ، مع امتناع الولايات المتحدة وبريطانيا عن التصويت ، يدين الاعمال الاستفزازية التي يرتكبها النظام العنصري في روديسيا الجنوبية ضد بوستوانا ، ويطلب وقف هذه الاعمال فورا . كما قرر المجلس ايفاد بعثة الى بوستوانا لتقدير حجم المعونة التي تحتاجها هذه الدولة .

هذا ، وكان مجلس الامن قد عقد ١١٣ اجتماعا خلال عام ١٩٧٦ ، وهو رقم يفوق جميع السنوات السابقة باستثناء عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ . وكان اول اجتماع للمجلس عام ١٩٧٦ في يوم ١٢ يناير ، وآخر اجتماع في يوم ٢٢ ديسمبر . وقد بحث المجلس ٢٥ مسألة تتعلق ٧ منها بمشكلة الشرق الاوسط و٨ بمشاكل جنوب افريقيا .

وكانت عضوية المجلس عام ١٩٧٦ بالاضافة الى الخمسة الاعضاء الدائمين ، تضم : بنين وجويانا وايطاليا واليابان وليبيا وباكستان وبناما ورومانيا والسويد وتانزانيا . ومع بداية عام ١٩٧٧ خرجت جويانا وايطاليا واليابان والسويد وتانزانيا ـ وانضم الى المجلس كندا والمانيا الاتحادية والهند وموريشيوس وفنزويلا .

المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

ـ **الدورة ٦١ :** اختتم المجلس اعمال الجزء الثالث والاخير من دورته ٦١ في ٩ ديسمبر ١٩٧٦ ، وكان المجلس قد بدأ هذا الجزء في ١٨ أكتوبر ١٩٧٦ .

ـ **الدورة ٦٢ :** بدأ المجلس الاقتصادي التحضير لاعمال دورته ٦٢ بعقد دورة تنظيمية في الفترة من ١١ الى ١٤ يناير ١٩٧٧ . وسيبدأ الجزء الاول من الدورة ٦٢ في ١٢ أبريل ، ويستمر حتى ١٣ مايو ١٩٧٧ . وقد وافق المجلس في اثناء دورته التنظيمية ، على جدول أعمال مؤتمر الامم المتحدة للمياه ، الذي يعقد من ١٤ الى ٢٥ مارس في ماردیل بلاتا بالارجنتين . ويضم جدول الاعمال ١٢ بندا ، وسيقسم اعماله بين لجنتين فرعيتين.

اللجنة الاقتصادية لافريقيا :

ـ في ١٩ نوفمبر ، انتهى الاجتماع الثاني الافريقي عن الطاقة ، والذي استمر أسبوعين في أكرا عاصمة غانا ، بعد ان تبنى ٢٩ توصية حول سياسات واستراتيجيات تطوير وتمنية مصادر الطاقة في القارة الافريقية . وقد اهتم الاجتماع بالطاقة الكهربائية ، كما اوصى بانشاء بنك للطاقة ، الغرض منه تمويل الاستثمارات اللازمة لتنمية مصادر الطاقة ومشاريع توليدها .

ـ اجتمع المؤتمر الافريقي الثاني لوزراء الشئون الاجتماعية في الاسكندرية في الفترة من ١٠ الى ١٤ يناير ١٩٧٧ .

اللجنة الاقتصادية لاسيا والشرق الاقصى :

ـ انعقد في بانجكوك في المدة من ١٧ الى ٢٨ يناير ١٩٧٧ ، مؤتمر الامم المتحدة الثامن للخرائط في آسيا والشرق الاقصى واشترك في المؤتمر خبراء من أربعين دولة ، ومن عدد من المنظمات الدولية المتخصصة .

عقدت اللجنة الاحصائية دورتها الثانية في طهران من ١٢ الى ١٨ ديسمبر ١٩٧٦ .

لجنة حقوق الانسان :

ـ اجتمعت في جنيف من ٧ فبراير الى ١١ مارس ١٩٧٧ ، الدورة ٣٣ للجنة حقوق الانسان وقد ضم جدول اعمال الدورة ٢٨ بندا ، من اهمها مخالفات مبادىء حقوق الانسان في الاراضي المحتلة بسبب الحرب في

الشرق الاوسط ، والمقصود بذلك الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل كذلك بحثت اللجنة موضوع تطبيق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والمعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، وكذلك موضوع الحقوق الانسانية والتطورات التكنولوجية وحقوق المسجونين والمخالفات التي تقع لحقوق الانسان .

وتضم اللجنة ٣٢ دولة يختارها المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

مكافحة المخدرات :

— عقدت لجنة مكافحة المخدرات دورتها العادية ٢٧ في جنيف من ٧ الى ٢٥ فبراير ١٩٧٧ . وقد صرح المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجنة مكافحة المخدرات ، بعقد هذه الدورة لبحث تطبيق الاتفاقية الدولية للمواد المخدرة والمبرمة عام ١٩٧١ ، والتي بدأ سريانها في ١٦ اغسطس ١٩٧٦ بعد ان صدقت اربعون دولة عليها . هذا وقد بحثت اللجنة عددا من المسائل الاخرى منها وسائل مكافحة الادمان والتجارة غير الشرعية ، واستعرضت تقارير ادارة المخدرات والابحاث العلمية الحديثة في ميدان المخدرات ومكافحتها .

وتضم لجنة مكافحة المخدرات ٣٠ دولة من بينها مصر .

لجنة الموارد الطبيعية :

— عقدت لجنة دورة خاصة ثانية في نيويورك من ٣ الى ٨ يناير ١٩٧٧ بصفتها الجهاز التحضيري لمؤتمر الامم المتحدة للمياه ، الذي يعقد في ماردبل بلاتا بالارجنتين من ١٤ الى ٢٥ مارس ١٩٧٧ وقد استعرضت اللجنة تقريرا من السكرتير العام بشأن التحضير للمؤتمر كما راجعت جدول الاعمال وأسلوب عمل المؤتمر .

لجنة العلوم والتكنولوجيا :

— عقدت اللجنة دورتها ٢٢ في جنيف في الفترة من ٢٢ نوفمبر الى ٣ ديسمبر ١٩٧٦ وقد تضمن جدول اعمال هذه الدورة ستة بنود تتعلق جميعها بتطبيق العلوم والتكنولوجيا في التنمية ودور التعاون في هذا المجال ، في التغلب على مشاكل التخلف .

لجنة متابعة الفساد في الشركات المتعددة الجنسية :

— عقدت اللجنة المختصة بدراسة اساليب الفساد والمخالفات المالية والرشاوى التي تقدمها الشركات والهيئات المتعددة الجنسية ، دورتها الثانية في نيويورك في الفترة من ٣١ يناير الى ١١ فبراير ١٩٧٧ . وقد تضمن جدول اعمال الدورة ، اربعة بنود موضوعية تتعلق بدراسة المخالفات التي ترتكب في المبادلات التجارية ، علاقات العمل في المجال الدولي .

لجنة المرأة :

— عقدت لجنة المرأة الجزء الثاني من دورتها ٢٦ في جنيف من ٦ الى ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ . وقد كرست اللجنة التي تضم ٣٢ عضوا . هذه الدورة لعدد من المواضيع على رأسها وضع اتفاقية لانهاء التفرقة ضد المرأة .

لجنة السكان :

— عقدت لجنة السكان دورتها ١٩ في نيويورك من ١٠ الى ٢١ يناير ١٩٧٧ .

السكرتير العام :

— في يوم ١٠ ديسمبر ١٩٧٦ احتفلت الامم المتحدة بيوم حقوق الانسان وقد اصدر السكرتير العام بيانا بهذه المناسبة أعرب فيه عن أمله في أن يكون الاحتفال بهذا اليوم تذكرة بضرورة الاستمرار من أجل تحقيق الاهداف التي وضعها ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

— على اثر صدور قرار الجمعية العامة بشأن عقد مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الاوسط ، بدأ كورت فالدهايم مشاورات في الامم المتحدة مع الاطراف المعنية فقد قابل في ١٦ ديسمبر هنري كسينجر ، وقابل في ١٧ ديسمبر سايروس فانس كما قابل ممثل الاتحاد السوفيتي وممثلي مصر والاردن .

وبعد الاتصالات التي أجراها فالدهايم في مقر المنظمة الدولية ، تقرر أن يقوم بزيارة لدول الشرق الاوسط لاجراء مباحثات مع حكومات هذه الدول . وقد بدأ فالدهايم زيارته بالقاهرة في ٣ فبراير ١٩٧٧ ، حيث وأجرى مباحثات مع وزير الخارجية السيد اسماعيل فهمي . وفي ٤ فبراير ، توجه السكرتير العام الى دمشق وأجرى هناك مباحثات مع المسئولين في الحكومة السورية كما استقبله الرئيس السوري حافظ الاسد ، وقد استمر السكرتير العام بعد ذلك في دورته ، فزار المملكة العربية السعودية ، ثم لبنان ، حيث اجرى مباحثات مع المسئولين في الحكومة اللبنانية ، وكذلك مع السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، ثم توجه بعد ذلك الى الاردن واختتم زيارته لدول الشرق الاوسط باسرائيل ، التي وصل اليها يوم ١٠ فبراير وقد دارت المباحثات التي أجراها كورت فالدهايم في العواصم العربية واسرائيل حول امكانية استئناف اعمال مؤتمر جنيف ، والخلافات القائمة في وجهات النظر بين الدول العربية واسرائيل ، بالنسبة للمؤتمر وبالنسبة لموضوع التسوية النهائية —

— وبعد أن أنهى السكرتير العام زيارته لاسرائيل ، توجه في مساء يوم ١١ فبراير ١٩٧٧ الى القاهرة للمرة الثانية ، حيث مكث ليلة واحدة ثم عقد في صباح يوم ١٢ فبراير ، اجتماعا مع السيد اسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري ، وتوجه في المساء الى قبرص حيث اشترك في المباحثات التي بدأت هناك للمرة الاولى بين رئيس قبرص الاسقف مكاريوس ورئيس الجالية التركية القبرصية رؤوف دنكتاش .

وفي يوم ١٥ فبراير ، توجه فالدهايم الى النمسا ، ثم سافر بعد يومين الى نيويورك عائدا الى مقر الامم المتحدة الرئيسي .

برنامج الامم المتحدة للتنمية :

عقد مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للتنمية ، دورته ٢٣ فى نيويورك من ١٨ يناير الى ٤ فبراير ١٩٧٧ · وتولى المجلس فى هذه الدورة ، بحث الوضع المالى للبرنامج ، الذى ظل طوال العامين الماضيين يواجه صعوبات فى الحصول على الموارد اللازمة لتمويل المشروعات التى يقوم بها ، وأوصى المجلس بتوخى جانب الحرص نظرا لهذه الصعوبات ·

هذا وقد اعتمد المجلس ١٥ برنامجا للمعونة ، يقدمها المشروع فى ١٥ دولة فى الفترة الزمنية ١٩٧٧ - ١٩٨١ يبلغ اجمالى المبالغ المخصصة لهذه المشاريع ١٥ ٢مليون دولار ·

كما وافق المجلس على مشاريع بين الدول تقدر بمبلغ ٣٠٨ ملايين دولار ، ومشاريع اقليمية جملها ٣٠ مليون دولار ، بالاضافة الى مشاريع ذات طابع عالمى قيمتها ٥٠ مليون دولار ·

ووافق المجلس على برنامج المعونة الذى وضعه صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ، واقر النظام الذى وضعه الصندوق لتمييز الدول الاكثر حاجة الى معونة وناقش المجلس الابعاد الجديدة للتعاون الفنى الذى يتعرض لعدد من المشاكل المتعلقة بالاعداد للمشاريع الاستثمارية باستخدام الخبرات الفنية ، وسيطرة الطرف الذى يمول المشروع على اتمامه وتنفيذه والدور الاستشارى والادارى الذى يجب أن تقوم به الوكالات المتخصصة وعلاوة على ذلك ، ناقش المجلس الدور الذى يمكن لحكومات الدول التى تحصل على العون ، أن تقوم به فى الادارة وتنفيذ البرامج الموضوعة ، وكيفية قياس وتقويم أمكانيات كل حكومة فى هذا المجال - واستعرض المجلس تقريرا وضعه مدير البرنامج بصدد تطور التعاون الفنى بين الدول النامية والدور الذى يلعبه البرنامج ، فى دفع وتنمية هذا التعاون -

والجدير بالذكر ، أن مجلس ادارة البرنامج ، يضم ٤٨ دولة فى عضويته يتم اختيارهم عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة ، لمدة ثلاث سنوات ·

برنامج الامم المتحدة للبيئة :

- انعقد فى الكويت من ٦ الى ١١ ديسمبر ١٩٧٦ مؤتمر يضم خبراء من الدول المطلة على الخليج العربى ، لوضع برنامج لمواجهة التلوث ، وذلك تحت اشراف برنامج الامم المتحدة للبيئة ·

- اجتمع خبراء من ١٥ دولة فى نايروبى فى الفترة من ١٠ الى ٢١ يناير ١٩٧٧ ، لوضع المبادىء الخاصة بتنظيم العلاقات فى حالات الموارد الطبيعية التى تتقاسمها دولتان أو اكثر ·

صندوق الطفولة

اعتمد المجلس التنفيذى لصندوق الطفولة فى يوم ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ مبلغ ١٠ ملايين دولار ، لتمويل عدد من مشاريع المعونة التى اقترحها مدير الصندوق ، فيخصص مبلغ ٦٥ر٩ مليون دولار لمشاريع فى ١٩ دولة ، ومبلغ ٣٥٠ ألف دولار لتمويل جزء من مصاريف مؤتمر الرعاية الصحية الاساسية الذى ينعقد فى الاتحاد السوفييتى عام ١٩٧٨ ·

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

- فى يوم ١٩ نوفمبر ، اختتمت لجنة معدن التونفستين دورتها العاشرة التى عقدت فى جنيف ·

- عقدت لجنة برامج السلع عددا من الاجتماعات وخصص كل اجتماع لسلعة محددة ، فخصص الاجتماع من ٦ الى ١٠ ديسمبر للمنسوجات الصناعية الصلبة ومن ١٧ الى ٢١ يناير ١٩٧٧ للمطاط ، ومن ٢٤ الى ٢٨ يناير للتحضير لصندوق مشترك للسلع ، ومن ٣١ يناير الى ٤ فبراير لمادة الجوت ، ومن ٧ الى ١٨ فبراير للنحاس ·



اليونسكو :

عقد المجلس التنفيذى لمنظمة اليونسكو دورته العادية ١٠١ فى نايروبى يومى ١ و ٢ ديسمبر ١٩٧٦ ، عقب انتهاء اجتماعات المؤتمر العام مباشرة · وتم انتخاب ليونارد مارتن - من بريطانيا - رئيسا للمجلس ، وانتخاب السيد شمس الدين الوكيل من مصر رئيسا للجنة البرامج والعلاقات الخارجية ·

هذا وكان المؤتمر العام لليونسكو ، قد انتخب يوم ٢٠ نوفمبر ، ٢٥ دولة من بين ٤٥ ، لعضوية المجلس التنفيذى · وتم تقسيم الدول على أساس تمثيل خمس مجموعات اقليمية ، وجاء الاختيار كالاتى :

المجموعة الاولى ، غرب أوروبا : البرتغال ، وايطاليا ، وسويسرا · والمانيا الاتحادية ·

المجموعة الثانية ، شرق أوروبا : بولندا ، ورومانيا ·

المجموعة الثالثة ، أمريكا اللاتينية ، والكاريبى : وبنساما ، وفنزويلا ، والمكسيك ، وبيرو ، واكوادور ، وبربادوس ·

المجموعة الرابعة ، آسيا : الصين ، الهند ، واندونيسيا ·

المجموعة الخامسة ، أفريقيا والعالم العربى : موريشيوس ، وسيراليون ، ورواندا ، ونيجيريا ، وليبيريا ، ومصر ، والاردن ، وتشاد ، وساحل العاج ، وليبيا ·

هذا وقد تقرر زيادة عدد الدول الاعضاء فى المجلس من ٤٠ الى ٤٥ لضمان تمثيل اقليمى أوسع · هذا وقد كان الاختيار الذى عرضنا نتيجته آنفا ، يتناول اختيار خمسة وعشرين دولة فقط ·

- فى يوم ١٠ يناير ، أصدر مدير عام اليونسكو ، احمد مختار أمبو ، من اثينا ، نداء الى كافة الدول للاسهام فى انقاذ معبد الاكروبوليس الذى أصيب فى السنوات الاخيرة بخسائر بالغة ، بسبب عوامل التعرية · وقد بدأت اليونسكو ، حملة دولية لانقاذ هذا المعبد ، بناء على ما تمت الموافقة عليه فى الدورة ١٩ للمؤتمر العام لليونسكو فى نايروبى فى نوفمبر ١٩٧٦ ·

منظمة العمل الدولية :

- عقدت لجنة عمال المزارع دورتها السابعة فى جنيف من ٨ الى ١٦

ديسمبر ١٩٧٦ ، وخصصت هذه الدورة ، لبحث حالة عمال مزارع المطاط والشاى والبن وقصب السكر والقطن ، فى عدد من الدول النامية • وقد أجرت منظمة العمل الدولية ، عددا من الدراسات بشأن ظروف عمل هؤلاء العمال ، فاتضح أن هناك منهم من يتقاضى اجرا يقل عن دولار واحد فى اليوم • وقد وضعت اللجنة عددا من التوصيات التى تقدمها للحكومات ، ابتغاء رفع مستوى العمال وحمايتهم • كذلك بحثت اللجنة عددا آخر من المسائل الخاصة بظروف معيشة عمال المزارع ، والامراض التى يتعرضون لها ، ونوعية التغذية التى تقدم لهم •

ـ عقدت لجنة عمال البناء دورتها ١٩ فى جنيف من ١٢ الى ٢٠ يناير ١٩٧٧ ، وبحثت وضع عمليات الانشاءات المدنية ، وتطورات هذه الصناعة ، ووضع العاملين بها •

ـ عقد مكتب العمل الدولى دورته العادية ٢٠٢ فى جنيف من ١٤ فبراير الى ٤ مارس ١٩٧٧ •

منظمة الصحة العالمية :

بدأت الدورة ٥٩ للمجلس التنفيذى لمنظمة الصحة العالمية فى جنيف يوم ١٢ يناير ١٩٧٧ • وقد كرس المجلس هذه الدورة بصفة أساسية ، لدراسة وسائل زيادة التعاون بين المنظمة والدول النامية • وقد استغرقت الدورة ثلاثة أسابيع •

منظمة الاغذية والزراعة :

ـ عقد مجلس منظمة الاغذية والزراعة دورته السبعين فى روما من ٢٩ نوفمبر الى ١٠ ديسمبر ١٩٧٦ • وقد افتتح مدير عام المنظمة ادوار صاوما الدورة ، مقدما ملخصا لتقريره الى المجلس ، جاء فيه أن هناك بعض السلبيات فى الوضع العالمى للزراعة ، وان كان وضع الغذاء قد اظهر بوادر التحسن الاولى منذ أزمة ١٩٧٢ •

واستعرض المجلس فى هذه الدورة ، الاتجاهات العامة لانتاج الغذاء فى المدى المتوسط والطويل ، علما بأن الوضع الحالى خلال عام ١٩٧٦ كان مرضيا ، بسبب الرقم القياسى الذى تحقق فى انتاج الحبوب ، اذ بلغ ١٣٤٥ مليون طن ، بزيادة ٨ فى المائة عما كان عليه عام ١٩٧٥ •

وطلب المجلس من برنامج الغذاء العالمى ، تقديم العون الى لبنان الذى يواجه أزمة فى الغذاء ، بسبب ما مر به من أحداث •

وقد تبنى المجلس فى ختام دورته ، تقريرا أثنى فيه على جهود الدول النامية ، التى تمكنت من استغلال الظروف الجوية الطيبة فى زيادة انتاجها من المواد الغذائية بشكل ملحوظ ـ وحذر المجلس من التراخى فى الجهود ، من أجل زيادة انتاج المواد الغذائية •

الصنـــدوق الدولى للتنميـــة الزراعيـــة :

اختتمت اللجنة التحضيرية للصندوق ، دورتها الثانية فى ١٦ ديسمبر ١٩٧٦ ، وكانت الدورة قد بدأت يوم ١٣ ديسمبر فى روما • وقد بحثت اللجنة نظام عمل الصندوق ، وأسلوب تقديم القروض ، وتوزيع هذه القروض بين الدول المحتاجة الى مساعدة فعلا ـ والمفروض أن يتكون الصندوق ، عندما يجتمع لديه رأسمال قدره مليار دولار • وكانت الولايات المتحدة الامريكية من أولى الدول التى شاركت فى رأسماله ، فقدمت مبلغ ٢٠٠ مليون دولار ، بينما قدمت الدول الاعضاء فى الاوبك ٤٢٠ مليون دولار ، والدول الصناعية الاخرى ٣٤٠ مليون دولار • وبعد أن يتجمع رأسمال الصندوق ، يجب على الدول أن توقع على اتفاقية انشاء الصندوق • وسوف يعمل الصندوق كجهاز مستقل ، وان كان يأخذ فى الاعتبار ، توصيات مجلس الغذاء العالمى ، ويستخدم الخبرات الفنية لمنظمة الاغذية والزراعة •

وقد قامت الولايات المتحدة بالتوقيع على اتفاقية انشاء الصندوق فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٦ •

منظمة الطيران المدنى الدولية

نشرت المنظمة فى بداية يناير ١٩٧٧ ، بعض الارقام عن حركة النقل الجوى عام ١٩٧٦ • ويغطى التقرير حركة نقل الركاب والبضاعة فى ١٣٥ دولة ، هى الدول الاعضاء فى المنظمة • ويبدو من الارقام ، أن عام ١٩٧٦ شهد زيادة قدرها ١٠ فى المائة ، عما كانت عليه الحركة فى عام ١٩٧٥ ، وهو رقم لا بأس به ، بالمقارنة بالزيادة التى حدثت فى عام ١٩٧٥ (٥ فى المائة) وعام ١٩٧٤ (٦ فى المائة) • هذا وقد بلغ حجم النقل المدنى الجوى فى عام ١٩٧٦ : ٩٣٢٠٠ مليون طن كيلو متر ، وعدد الركاب ٥٨٠ مليون راكب •

الوكالة الدولية للطاقة النووية :

انعقدت فى الاسبوع الاخير من نوفمبر ١٩٧٦ فى فيينا ، ندوة حول الابحاث الخاصة بتحسين العلاج بالاشعة ـ وقد اشترك فى الندوة ١٣٠ مشتركا من ٣١ دولة •

منظمة الارصاد الجوية :

عقدت المنظمة الدولية للارصاد الجوية ، مؤتمرا فنيا بشأن تطبيقات الارصاد البحرية لاعالى البحار والمناطق الساحلية ، وذلك فى جنيف فى الفترة من ٢٢ الى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٦ ـ وقد اشترك فى المؤتمر أربعون خبيرا من ١٥ دولة • والهدف منه تحديد أساليب مساندة العمليات التى تتم فى اعالى البحار وفى المناطق الساحلية ، وضمان حصول هذه العمليات على أكبر قدر من التأمين ، من خلال توفير التوقعات عن تقلبات الحالة الجوية •

الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية :

انعقد المؤتمر العالمى للاتصالات بوساطة الاقمار الصناعية والبث الاذاعى بوساطة هذه الاقمار فى جنيف من ١٠ يناير الى ١١ فبراير ١٩٧٧ •

صندوق النقد الدولى :

ـ فى ٢ ديسمبر ١٩٧٦ ، أعلنت موافقة صندوق النقد الدولى على شراء نيوزلندا ماقيمته ٥٠ر٥٠ مليون وحدة سحب خاصة ، لمواجهة العجز فى ميزان المدفوعات فى ذلك البلد •

ـ وفى ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ ، وافق الصندوق على شراء جويانا ما

يوازى ١٠ ملايين وحدة من حقوق السحب الخاصة ، لمواجهة العجز التجارى الناجم عن انخفاض الصادرات .

— فى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٦ ، قام الصندوق بمراجعة النسب التى يدفع على أساسها الفوائد للدول ، على ماتملكه لديه من ذهب ومراجعة سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة .

وفى ربع السنة الذى يبدأ فى أول يناير ١٩٧٧ ، يكون سعر الفائدة المدفوع على الذهب ٤ فى المائة سنويا ، تطبق نفس النسبة على حقوق السحب الخاصة هذا ويعاد النظر فى هذه النسب كل ثلاثة شهور .

— وافق صندوق النقد فى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٦ على شراء بنما مايوازى ١٨ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة ، وذلك ايضا لمواجهه النقص الذى تعانيه هذه الدولة فى قيمة صادراتها .

— وافق الصندوق فى ٣ يناير ، على شراء حكومة بربادوس مايوازى ٢ر٥ ملايين وحدة سحب خاصة .

— وفى ١٨ يناير وافق الصندوق على شراء فيتنام مايوازى ٣١ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة .

البنك الدولى للانشاء والتعمير :

فى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٦ ، تقرر حصول ثلاث دول هى : البرازيل وهندوراس وتونس ، على قروض من البنك الدولى ، فحصلت البرازيل على قرض مقداره ٨٢ مليون دولار ، لتمويل محطة محولات كهربائية وشبكة كهربائية لتوصيل التيار الى الجنوب والجنوب الشرقى وحصلت هندوراس على ٣٥ مليون دولار لتمويل جزء من مشروع اعادة بناء وصيانة طرق فى المنطقة الشمالية الشرقية . كذلك حصلت تونس على قرض قيمته ١٢ مليون دولار لمشروع تسليف زراعى .

فى ٣ ديسمبر ، قدم البنك قرضا قيمته ١٠ ملايين دولار الى قبرص ، لتمويل بناء طريق رئيس بالجزيرة .

وفى ١٤ ديسمبر قدم البنك قرضا قيمته ٣٦ مليون دولار الى اليونان ، لتمويل تنظيم الصرف الصحى فى سالونيكا .

وقدم البنك قرضا بمبلغ ٨ ملايين دولار ، وقدمت منظمة التنمية الدولية قرضا مقداره ٤ ملايين دولار الى باراجواى ، لتمويل تحسين الخدمات التعليمية فى المناطق الريفية .

وفى ٢٠ ديسمبر ، أعلن البنك الدولى ، عن تقديم قرض مقداره ٨ ملايين دولار الى الكونغو ، لتحسين نظام التعليم ، وعن قرض مقداره ٣٠ مليون دولار الى ساحل العاج (٣٠ سنة وفائدة ٧ر٨ فى المائة سنويا) وآخر مقداره ١٤ مليون (٢٥ سنة و ٧ر٤ فى المائة سنويا) الى ساحل العاج أيضا ، للتنمية المعمارية فى العاصمة ابدجيان ، هذا وبالنسبة للقرض الاخير من القرضين ، فان صندوق دعم الفائدة ، سيدفع الى البنك نسبة ٤ فى المائة الباقية .

أعلن البنك الدولى فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٦ ، موافقة على قرضين جملتهما ٦٠ مليون دولار ، لتمويل مشاريع للتسليف الزراعى فى شيلى ، وتدعيم خدمات توصيل التيار الكهربائى هناك ، بحيث يخصص مبلغ ٣٥ مليون دولار للمشروع الاول و ٢٥ مليون دولار للمشروع الثانى .

فى ٢٣ ديسمبر ١٩٧٦ ، وقع البنك الدولى على اتفاقية مع مجموعة البنوك الالمانية ، لاصدار سندات جديدة للبنك ، قيمتها ٢٥٠ مليون مارك .

فى ٢٩ ديسمبر ، اعلن البنك عن تقديمه قرضا مقداره ٥٢ مليون دولار ، الى كولومبيا ، وقرضا مقداره ٩٥ مليون دولار الى الفلبين ، وقرضا مقداره ١٥ مليون دولار الى تانزانيا وقرضا مقداره ٥ر١٤ مليون دولار الى تونس ، وقرضا مقداره ٢ر١٣ مليون دولار الى زامبيا .

وفى ٣ يناير ١٩٧٧ ، أعلن البنك الدولى موافقة على تقديم قرض مقداره ٦٤ مليون دولار الى كولومبيا كذلك عن قرض مقداره ٢٦ مليون دولار الى اكوادور وقرض مقداره ٣٥ مليون دولار الى بيرو .

منظمة التنمية الدولية :

أعلنت منظمة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولى للانشاء والتعمير ، موافقتها على عدد من القروض ، من أهمها :

فى ٣ ديسمبر ١٩٧٦ قرض مقداره ١٢ مليون دولار ، الى تشاد وآخر مقداره ٧ر٢ مليون دولار الى موريتانيا ، وقرض ثالث مقداره ٥ ملايين دولار الى سريلانكا .

— فى ٢٠ ديسمبر قرض مقداره ٥ر١٥ مليون دولار الى مالى ، وقرض مقداره ١٤ مليون دولار الى روندا .

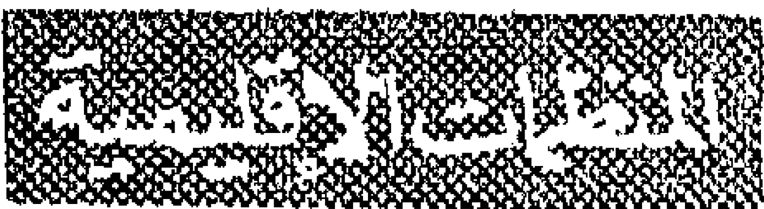
— فى ٢٨ ديسمبر ، قرض مقداره ١٠ ملايين دولار الى بورما ، وقرض مقداره ٥ر٦ ملايين دولار الى الكاميرون وقرض وقدره ١٠ ملايين دولار الى اليمن الشمالية .

— فى ٢٩ ديسمبر قرض مقداره ٦ ملايين دولار الى أفغانستان .

— فى ٣ يناير ١٩٧٧ قرض مقداره ٥٠ مليون دولار الى بنجلاديش وقرض مقداره ١٠ ملايين دولار الى هايتى .

مؤسسه التمويل الدولية :

شاركت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولى للانشاء والتعمير ، فى تمويل مشروع لصناعة الصلب فى البرازيل ، بأن قامت باستثمار ٩٤٠ ألف دولار ، وقدمت قرضا بمبلغ ١٠ ملايين دولار الى شركة جانبارا للمعادن ، وهى من كبرى شركات الصلب فى البرازيل ، يتكلف المشروع ٥ر٣٩ مليون دولار



العالم العربى

جامعة الدول العربية :

مجلس الجامعة :

— فى يوم ٥ يناير ١٩٧٧ ، وجه السيد حبيب الشطى ، وزير خارجية تونس ورئيس الدورة الحالية لمجلس جامعة الدول العربية ، الدعوة الى اجتماع استثنائى لمجلس الجامعة ،

يعقد في القاهرة يوم ١٥ يناير ، لبحث وضع الحوار العربي الاوروبي بعد اجتماعات تونس للجنة العامة للحوار ، وقبل انعقاد مؤتمر القمة العربي الافريقي .

وقد أرسلت الامانة العامة للجامعة العربية الدعوة الى جميع الدول الاعضاء متضمنة مشروع جدول الاعمال الذى تضمن بصفة اساسية موضوعين الاول الاتفاق على خطة عربية مشتركة للتعاون العربي الاوروبي والثاني وضع تصور عربي مشترك لما يكون عليه التعاون العربي مع الدول الافريقية.

وقد اجتمع مجلس الجامعة يوم ١٥ يناير في القاهرة ، واستعرض موضوعي الحوار العربي الاوروبي ووضع النقاط الاساسية الواجب اتخاذ قرارات بشأنها ومنها :

– مطالبة المجموعة الاوروبية باتخاذ مبادرات جديدة للضغط على اسرائيل لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وادانة سياسة اقامة المستعمرات الاسرائيلية .

– الامتناع عن مساعدة اسرائيل بما يدعم استمرار احتلالها للاراضي العربية كذلك ناقش المجلس عددا من المسائل الاقتصادية الخاصة بالعلاقات بين المجموعة الاوروبية والدول العربية .

– أما فيما يخص التعاون العربي الافريقي فقد ناقش المجلس برنامج التعاون المشترك الذى يشمل جوانب سياسية ، مثل دعم حركات التحرر الوطني ، وتصفية الاستعمار وتسوية مشاكل الحدود بين عدد من الدول العربية والافريقية كما ناقش المجلس الجوانب الاقتصادية للبرنامج . وقد تضمن البرنامج التنفيذي للتعاون ٩ مبادىء تحكم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين .

هذا وقد اشترك ١٢ من وزراء الخارجية العرب ، يمثلون الجانب العربي في اجتماعات لجنة الاربع والعشرين العربية الافريقية التي اجتمعت في لوساكا يومي ٢٤ و ٢٥ يناير ١٩٧٧ للتحضير للمؤتمر العربي الافريقي لرؤساء الدول والحكومات الذى ينعقد في مارس .

اللجنة الدائمة للاعلام العربي :

عقدت اللجنة الدائمة للاعلام العربي دورتها في القاهرة من ١٢ الى ١٧ فبراير ١٩٧٧ ، وناقشت وضع التحرك الاعلامي العربي في مواجهة الصهيونية ، كما ناقشت برنامج العمل الاعلامي حتى عام ١٩٨٠ وبرنامج دعم النضال الفلسطيني في الاراضي المحتلة –

وأوصت اللجنة باعداد ميثاق الشرف الاعلامي العربي ، وتشكيل لجنة من خبراء الاعلام والقانون وغيرهم من الخبراء لاعداد مشروع هذا الميثاق .

الامانة العامة :

– في ١٠ يناير ١٩٧٧ ، استقبل السيد محمود رياض الامين العام لجامعة الدول العربية السيد وليام أتيكي سكرتير عام منظمة الوحدة الافريقية ، وبحثا سويا الخطوات التحضيرية لمؤتمر القمة العربي الافريقي الذى تقرر عقده في القاهرة يوم ٧ مارس ١٩٧٧ –

وفي ١٢ يناير اجتمع السيد محمود رياض بسفراء الدول الافريقية في القاهرة واستعرض معهم تطورات الحوار العربي الافريقي .

– عقدت اللجنة العامة للحوار العربي الاوروبي اجتماعاتها في تونس في غضون المدة من ١٠ الى ١٣ فبراير ١٩٧٧ وصدر بيان مشترك عقب الاجتماعات جاء فيه أن أى حل للصراع العربي الاسرائيلي ، يجب أن يقوم على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وأن ذلك يشكل عاملا أساسيا من أجل اقرار سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط

وأعرب الجانب الاوروبي عن قلقه ازاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ، وعارض سياسة اسرائيل الخاصة باقامة مستعمرات في هذه الاراضي –

وقد أعرب الجانب العربي عن تقديره لهذا الموقف الايجابي .

اما فيما يخص الجانب الاقتصادي فقد اصر الجانب الاوروبي على رفض مناقشة أى نظام تفضيلي شامل مع الدول العربية ، ومن ثم وتقرر استمرار الدراسات لاعداد اتفاقية عربية أوروبية متعددة الاطراف لحماية الاستثمارات وتم الاتفاق من حيث المبدأ على انشاء مركز أوروبي عربي لنقل التكنولوجيا .

وسوف تعقد اللجنة اجتماعاتها القادمة في بروكسيل في شهر سبتمبر ١٩٧٧ .

– صرح السيد محمود رياض الامين العام للجامعة العربية في ٧ ديسمبر ١٩٧٦ بأن الامانة العامة ستجرى اتصالات مع الدول الاعضاء لاجراء دراسة عن الوسائل الكفيلة بازالة الصعوبات التى تعترض حرية انتقال رؤوس الاموال العربية وان نتائج هذه الدراسة ستعرض على اللجنة السداسية ، التي تضم وزراء المال والاقتصاد لكل من مصر والكويت والعراق والسعودية والسودان والمغرب ، في اجتماعها التالي في شهر مارس ١٩٧٧ .

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية :

عقد مجلس الوحدة الاقتصادية ، اجتماعاته بحضور وزراء المالية والاقتصاد للدول الاعضاء في المجلس وذلك في الاسبوع الثاني من ديسمبر ١٩٧٦ واختتم اجتماعاته يوم ١٢ ديسمبر . وقد بحث المجلس وضع الاستثمارات العربية ، وضرورة العمل على تشجيعها ، وذلك بتطبيق اتفاقيتي تجنب الازدواج الضريبي ، واعداد قانون لتشجيع الاستثمارات ، يطبق في جميع الدول العربية .

وقد استعرض المجلس أيضا ، وضع استراتيجية عربية موحدة لمواجهة التضخم كما بحث وضع الشركات العربية المشتركة .

أودعت موريتانيا يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٧٦ لدى الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وثائق تصديقها على اتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية .

بدأت الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية يوم ٥ يناير ١٩٧٧ تنفيذ عدد من الاجراءات التي تستهدف توسيع نطاق السوق العربية المشتركة وانتهت من عملها هذا يوم ٢٢ يناير ،

بوضع برنامج عمل ينفذ خلال عام ١٩٧٧ ، من أهم بنوده ، العمل لازالة العقبات أمام تحرك رؤوس الاموال العربية والعمالة الفنية فى العالم العربى •

صندوق النقد العربى :

فى ٥ يناير ١٩٧٧ ، أودعت تونس وثائق تصديقها على اتفاقية صندوق النقد العربى ، وبذلك تكون ٧ دول قد صدقت على الاتفاقية ، وهى مصر والجزائر وليبيا والكويت والاردن والعراق وتونس وقد بلغت مساهمة هذه الدول ٥ر١٢١ مليون دينار عربى حسابى وتصبح الاتفاقية سارية المفعول عندما تبلغ جملة المساهمات ٥ر١٣٧ مليون دينار ، من أصل رأسمال الصندوق ، وهو ٢٥٠ مليون دينار عربى •

مؤتمر وزراء الثقافة العرب :

ـ عقد وزراء الثقافة العرب مؤتمرهم الاول فى عمان بالاردن فى الفترة من ٢٠ الى ٢٢ ديسمبر ١٩٧٦ • وقد افتتح الملك حسين ملك الاردن المؤتمر ، الذى اشترك فيه ١٨ وزيرا للثقافة العرب ، ورأس وفد مصر الدكتور جمال العطيفى وزير الاعلام والثقافة •

وقد بحث المؤتمر ، وضع سياسة ثقافية موحدة للدول العربية ، وتنظيم اجهزة الثقافة فيها ، كما بحثوا امكانيات التكامل بين أجهزة الثقافة والتعليم والاعلام •

مجلس الصحة العربى :

عقد وزراء الصحة العرب اجتماعاتهم فى ليبيا ، ابتداء من ١٩ فبراير ١٩٧٧ ولمدة اسبوع ، فى اطار مجلس وزراء الصحة العرب •

وزراء الشباب العرب :

عقد فى الفترة من ١٣ الى ١٥ ديسمبر ١٩٧٦ ، مؤتمر وزراء الشباب العرب فى القاهرة • وقد ناقش الوزراء النظام الاساسى للصندوق العربى للمنشآت الرياضية والشبابية •

القارة الافريقية

منظمة الوحدة الافريقية

مؤتمر القمة العربى الافريقى :

ـ عقد بالقاهرة فيما بين ٩،٧ مارس ١٩٧٧ ، مؤتمر القمة الافريقى العربى الاول ، وقد سبقه مؤتمر وزراء الخارجية ، وضع جدول أعمال مؤتمر القمة ، وقام بالاعمال التحضيرية • واشترك فى المؤتمر ممثلو ٦٠ دولة عربية وافريقية ، الى جانب ٦ حركات افريقية للتحرير (راجع تقريرا عن المؤتمر فى قسم مؤتمرات وندوات دولية فى هذا العدد) •

مجلس المنظمة :

ـ عقد مجلس منظمة الوحدة الافريقية ، دورة استثنائية فى كينشاسا عاصمة زائير فى الاسبوع الثانى من ديسمبر ١٩٧٦ ، استعرض فيها تطورات الحوار العربى الافريقى ، وتناول ايضا بحث المشكلة الفلسطينية وقد اصدر المؤتمر « اعلان كينشاسا » متضمنا مبادىء التعاون بين الدول الافريقية ، بالاضافة الى عدد آخر من القرارات ، حول حق كل دولة أفريقية فى السيادة الكاملة على مواردها الطبيعية ، ومحاربة العدوان ، ورفض الاحتلال الاجنبى للارض ، ومكافحة التفرقة العنصرية بكل أشكالها ، وضرورة اقامة مشروعات مشتركة بين الدول الافريقية •

الدورة ٢٨ : عقد مجلس المنظمة دورته العادية ٢٨ فى لومى من ٢١ الى ٢٨ فبراير ١٩٧٧ ، وانتخب أريم كودجو وزير خارجية توجو رئيسا للدورة • ومن الامور الهامة التى استعرضها المجلس ، اعادة تنظيم هيكل منظمة الوحدة الافريقية لاعطائها مزيدا من القوة والفاعلية • كما ناقش المجلس تقرير لجنة التحرير ، والاوضاع الافريقية العامة ، ومؤتمر القمة العربى الافريقى •

وقد استعرض المجلس تقريرا وضعه وليام اتيكى سكرتير عام المنظمة عن الشرق الاوسط والاراضى العربية المحتلة •

صندوق التضامن الافريقى :

تم فى باريس فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٦ ، التوقيع على الاتفاقية الخاصة بانشاء صندوق التضامن الافريقى ، برأسمال ٥ مليارات فرنك افريقى (١٠٠ مليون فرنك فرنسى) • وقد وقعت على الاتفاقية كل من : فرنسا وبنين وبوروندى ووسط أفريقيا وساحل العاج وجابون وفولتا العليا ومالى وجزر موريس والنيجر وروندا والسنغال وتشاد وتوجو وزائير •

القارة الاسيوية

لجنة جنوب المحيط الهادى :

انعقد المؤتمر السادس عشر للجنة جنوب المحيط الهادى فى نوميا من ٢٠ الى ٢٩ أكتوبر ١٩٧٦ •

الحلف المركزى :

عقد مجلس التعليم والبحث العلمى التابع لمنظمة الحلف المركزى ، اجتماعاته فى طهران من ١٦ الى ١٨ نوفمبر ١٩٧٦ ، واستعرض النشاط العلمى والتعليمى لدول الحلف فى عام ١٩٧٦ •

اجتمعت فى طهران فى المدة من ١٤ الى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٦ ، ندوة تضم ممثلى الدول الخمس الاعضاء فى الحلف المركزى وهى : ايران وتركيا وباكستان وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ، لبحث التطورات العلمية الاخيرة فى مجال مكافحة الآثار الناجمة عن الزلازل من خلال توقع حدوثها فى أوقات مبكرة •

القارة الاوروبية

مجلس اوروبا :

ـ فى ١٠ نوفمبر ١٩٧٦ ، وافق ممثلو وزراء خارجية الدول الاعضاء فى مجلس اوروبا ، على نص الاتفاقية الاوروبية لمواجهة الارهاب • وتعرب مقدمة الاتفاقية ، عن القلق المتزايد الناجم عن تفاقم أعمال الارهاب ، والامل فى أن تتخذ اجراءات فعالة ، حتى لا يفلت المرتكبون من العقاب •

وتنص الاتفاقية ، على مجموعة من

المخالفات لن تعد مخالفات سياسية ، وانما سوف تعامل على أنها مخالفات للقانون العام ، مثل أعمال اختطاف الطائرات ، أو الجرائم ضد الشخصيات التى لها الحق فى حماية دولية ، أو عمليات الخطف وأخذ الرهائن ·

ومع ذلك ، فقد نصت المادة الخامسة من الاتفاقية ، على أن للدولة ان ترفض تسليم شخص ، اذا ما قام لديها سبب جدى فى الاعتقاد بان طلب تسلمه ، مقدم لغرض معاقبته ، لاعتبارات عنصرية أو دينية أو قومية ، أو لكونه صاحب آراء سياسية ·

وقد اجتمع وزراء خارجية الدول السبعة عشر الاعضاء فى مجلس أوروبا يوم ٢٧ يناير ١٩٧٧ ، وقاموا بالتوقيع على الاتفاقية · وقد رفضت مالطة وايرلندا التوقيع . بينما ابدت كل من فرنسا والنرويج وايطاليا والبرتغال بعض التحفظات ·

ـ عقدت اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان ، دورتها ٢٥ فى سترازبورج من ٩ الى ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ ·

ـ عقدت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا دورتها ٢٨ فى سترازبورج من ٢٤ الى ٢٨ يناير ١٩٧٧ ·

اتحاد غرب أوروبا :

فى ٢٥ أكتوبر ١٩٧٦ ، تسلم ادموند نسلر رئيس جمعية اتحاد غرب أوروبا من السكرتير العام المؤقت للاتحاد ، نص التفويض الصادر من مجلس وزراء الاتحاد الى لجنة التسليح ، ويكلفها فيه بدراسة وضع الصناعات الحربية فى الدول السبع الاعضاء فى الاتحاد ، وجمع المعلومات الاقتصادية الخاصة بتلك الصناعات ·

حلف الاطلنطى :

ـ عقدت لجنة الخطط النووية لحلف شمال الاطلنطى دورتها العادية العشرين فى لندن يومى ١٧ و١٨ نوفمبر ١٩٧٦ ، واستمع الاعضاء الى تقرير من وزير الدفاع الامريكى ، حول علاقة القوى الدفاعية فى الغرب والشرق · وبحث وزراء الدفاع ، وسائل الحفاظ على قوة دفاعية كافية ، فى ضوء انتشار القوى السوفييتية الاخير ·

ـ عقد مجلس منظمة حلف شمال الاطلنطى اجتماعاته العادية فى بروكسيل ما بين يومى ٧ و١٠ ديسمبر ١٩٧٦ ·

حلف وارسو :

ـ عقدت اللجنة الاستشارية السياسية لحلف وارسو ، اجتماعاتها فى بوخارست عاصمة رومانيا ، يومى ٢٤ و٢٥ نوفمبر ١٩٧٦ ·

ـ اعلن رسميا فى ٨ يناير ١٩٧٧ ، تعيين الجنرال السوفييتى فيكتور كوليكوف قائدا عاما لقوات حلف وارسو ، خلفا للمارشال ايفان ياكوبفسكى الذى توفى فى ديسمبر ١٩٧٦ ·

الجماعة الاوروبية الاقتصادية :

ـ اجتمع وزراء خارجية الدول التسع يومى ١٤ و١٥ نوفمبر ١٩٧٦ ، وبحثوا اعادة احياء الحوار بين الشمال والجنوب ، من خلال اصدار تعليمات جديدة لوفد الجماعة الاوروبية فى مؤتمر باريس ، بشأن تقديم الاجابات الى المشاكل التى تطرحها وفود العالم الثالث ، واتخاذ موقف أكثر تفهما لمسألة ديون الدول النامية ·

ـ عقد رؤساء دول وحكومات الجماعة الاوروبية الاقتصادية مؤتمرهم فى لاهاى فى نهاية نوفمبر ١٩٧٦ ·

نشر يوم ٢١ فبراير ١٩٧٧ نص البيان الذى وافق عليه مجلس الجماعة الاوروبية فى اجتماعه بلندن فى يناير ١٩٧٧ ، بشأن الشرق الاوسط ، ولكنه امتنع عن اصداره على أساس ، انتظار ما تسفر عنه الزيارات التى كان مقررا أن يقوم بها عدد من وزراء خارجية دول الجماعة الى منطقة الشرق الاوسط ·

وفيما يلى نص البيان :

١ ـ ابرزت التطورات الاخيرة لاحداث الشرق الاوسط امكانيات جدية للتفاوض ، وترى دول المجموعة الاوروبية ، أنه من الملائم التعبير عن الاهتمام المباشر الذى تشعر به تجاه احراز تقدم على وجه السرعة ، على طريق التوصل الى حل شامل للنزاع · ان استمرار حالة « اللاحرب واللاسلم » لا يمكن الا أن تضر فعلا وبصورة خطيرة بالامن فى المنطقة وفى العالم ·

٢ ـ من هذا المنطلق ، تؤكد الدول التسع أنه لابد ان يقوم اتفاق السلام على أساس قرارى مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ والمبادىء الواردة فى بيانها المشترك الصادر فى ٦ـ١١ـ١٩٧٣ :

ـ عدم جواز احتلال الاراضى بالقوة ·

ـ ضرورة ان تنهى اسرائيل احتلال الاراضى المستمر منذ نزاع ١٩٦٧ ·

ـ احترام سيادة وسلامة أراضى واستقلال كل دولة فى المنطقة ، وحقها فى أن تعيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ·

ـ الاعتراف بانه ينبغى ان تؤخذ فى الاعتبار ، لدى اقرار سلام عادل ودائم ، الحقوق المشروعة للفلسطينيين ·

٣ ـ على أننا ، نود أن نؤكد مرة أخرى ، رأينا الحاسم فى أن جميع الجوانب ينبغى أن يتم تناولها فى مجموعها · كما أننا نرى ، أنه فى اطار التسوية ، ينبغى على اسرائيل ، ان تكون على استعداد للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى ، كذلك نعتقد أن الجانب العربى يجب أن يكون على استعداد للاعتراف بحق اسرائيل فى أن تعيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ·

٤ ـ فيما يتعلق بالحقوق المشروعة للفلسطينيين ، ترى الدول التسع ، أنه لن يكون حل نزاع الشرق الاوسط ممكنا ، الا اذا ترجم حق الشعب الفلسطينى المشروع فى التعبير الفعلى عن شخصيته الوطنية الى الواقع ·

وفى هذا الشأن فهى تؤكد ، كما اعلن ممثلها فى نيويورك فى ٧ـ١٢ـ١٩٧٦ أن « ممارسة حق الشعب الفلسطينى فى التعبير الفعلى عن شخصيته

٠٦ه

الوطنية ، يمكن أن يشتمل على أساس اقليمى فى اطار التسوية التى يتم التفاوض بشأنها .

٥ ـ وبالتالى ، ترى دول المجموعة الاوروبية أن مفاوضات السلام التى تهدف الى تحديد وتطبيق تسوية شاملة عادلة ودائمة للنزاع ، يجب ان تستأنف على الفور ، وهى تقدر الجهود التى يبذلها فى هذا الشأن السكرتير العام للامم المتحدة تطبيقا للقرار ٣١ـ٦٢ الصادر فى ٩ـ١٢ـ١٩٧٦ عن الجمعية العامة للامم المتحدة ، وهى ترى أن ممثلى أطراف النزاع ، بما فيها الشعب الفلسطينى ، ينبغى أن يشتركوا بصورة ملائمة يتم تحديدها بالتشاور بين كافة الاطراف المعنية ، وهى تطلب بالحاح من جميع الاطراف ، اتخاذ الاجراءات اللازمة لكى تشجع على هذا الاساس ، وفى أقرب وقت ، البدء فى مفاوضات واقعية وبناءة .

٦ ـ ان دول المجموعة الاوروبية على استعداد لتساعد بأقصى ما فى وسعها ، وفى الحدود التى ترغب فيها الاطراف ، على تحقيق التسوية ، وان تسهم ، عندما تتم موافقة كافة الاطراف على التسوية ، فى جعلها حقيقة . وفى هذا الشأن ، سوف تكون هذه الدول على استعداد ، كما أعلنت من قبل ، للتفكير فى الاشتراك فى نظام ضمانات دولية من أجل تطبيق التسوية السلمية .

ـ عقد وزراء الزراعة فى دول الجماعة الاوروبية التسع ، اجتماعهم يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٧٦ ، وانفض اجتماعهم دون التوصل الى تسوية بشأن فائض المنتجات الزراعية لدول الجماعة .

القـارة الامريكيـة

مجموعة الانديز :

بدأ فى أول يناير ١٩٧٧ ، سريان النظام المشترك للاستثمارات الاجنبية فى دول مجموعة الانديز . وكان قد تم تعديل هذا النظام بمقتضى قرار اللجنة رقم ١٠٣ فى ٣٠ اكتوبر ١٩٧٦ .

ومن ضمن التعديلات التى أدخلت ، رفع نسبة ما يحول من ايرادات الاستثمارات الاجنبية الى الخارج ، من ١٤ الى ٢٠ فى المائة ، والسماح للهيئات الاجنبية باللجوء الى الاقتراض المحلى قصير ومتوسط الاجل .

النظام الاقتصـادى لامريكا اللاتينيـة :

نظمت السكرتارية الدائمة للنظام الاقتصادى لامريكا اللاتينية ، الاجتماع المشترك الاول لممثلى كل من الجماعة الامريكية اللاتينية للتبادل الحر ، والسوق المشتركة لامريكا الوسطى ، ومجموعة الانديز ، وجماعة الكاريبى ، وذلك فى مدينة كراكاس من ٢١ الى ٢٣ ديسمبر ١٩٧٦ .

وقد هدف هذا الاجتماع ، الى تنفيذ ما جاء فى اتفاقية بناما بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٧٥ التى أرست النظام ، وذلك بمتابعة سير الاندماج الاقتصادى فى أمريكا اللاتينية .



الصليب الاحمر :

ـ نشرت اللجنة الدولية للصليب الاحمر خلال يناير ١٩٧٧ ، بعض الارقام والمعلومات حول المعونة التى قدمتها الى لبنان منذ أكتوبر ١٩٧٦ التى بلغت قيمتها ٨ ملايين فرنك سويسرى .

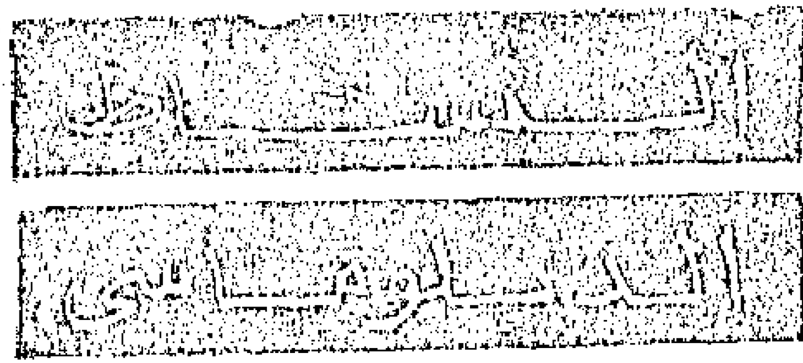
ـ قام مندوب عن الصليب الاحمر فى أواخر ديسمبر ١٩٧٦ ، بزيارة الى منطقة ماشونالاند الشرقية فى روديسيا الجنوبية ، لزيارة أربعين قرية فى هذه المنطقة ، سوف تعمل هيئة الصليب الاحمر الدولية على تقديم العون لها .

الاوبك :

عقد مجلس منظمة الدول المصدرة للبترول ، دورته فى الدوحة من ١٥ الى ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ ، لمناقشة الزيادة فى أسعار الزيت الخام ، ابتداء من اول يناير ١٩٧٧ . وكانت اسعار الزيت الخام قد جمدت لمدة ١٥ شهرا قبل ذلك . وانقسم المجلس الى مجموعتين ، فرأى غالبية الاعضاء ، أن تكون الزيادة فى الاسعار بنسبة ١٠ فى المائة ، بينما رأت السعودية ان تكون الزيادة ٥ فى المائة فقط ، وانضمت اليها دولة الامارات العربية المتحدة .

وقد انفض اجتماع المجلس دون التوصل الى تسوية بين المجموعتين ، وعملت كل مجموعة على تطبيق الزيادة التى أقرتها .





السلك الدبلوماسي في مصر

في يوم ٤ يناير ١٩٧٧ تم الاحتفال بتقديم أوراق اعتماد ثلاثة سفراء جدد الى الرئيس محمد أنور السادات ، والسفراء هم حسب أولوية تقديم اوراق الاعتماد :

رينيه بانيس سفيرا لبلجيكا ، موسالا كادكر يواوا نجنو تشنج سفيرا لتشاد ، ذوقان الهنداوى سفيرا للاردن ٠

كما تم فى يوم ٥ مارس ١٩٧٧ الاحتفال بتقديم اربعة سفراء جدد أوراق اعتمادهم الى الرئيس محمد أنور السادات ، والسفراء هم حسب أولوية تقديم أوراق الاعتماد : ميروسلاف سولك سفيرا لتشيكوسلوفاكيا ، صيدرة شريف محمد الامين سفيرا لجزر الرأس الاخضر ، مصطفى سيزيه سفيرا للسنغال ، جولى مياه سفيرا لجابون ٠

الأعياد الرسمية القادمة

٤ ـ ابريل عيد التحرير للمجر ٠

٤ ـ ابريل عيد الاستقلال للسنغال ٠

١٣ ابريل العيد الوطنى لتشاد ٠

١٨ ابريل عيد ميلاد ملكة الدانمارك ٠

١٧ ابريل عيد الجلاء فى سوريا ٠

١٧ ابريل عيد النصر فى كمبوديا ٠

٩ ابريل عيد الجمهورية فى سيراليون ٠

٢٥ ابريل يوم البرتغال ٠

٢٦ ابريل عيد الوحدة فى تانزانيا ٠

٢٧ ابريل عيد استقلال توجو ٠

٢٩ ابريل عيد ميلاد امبراطور اليابان ٠

٣٠ ابريل عيد ميلاد ملكة هولندا ٠

٣٠ ابريل عيد ميلاد ملك السويد ٠

٩ مايو العيد الوطنى لتشيكوسلوفاكيا

١٥ مايو عيد استقلال باراجواى ٠

١٧ مايو عيد الدستور فى النرويج ٠

٢٠ مايو عيد الجمهورية فى الكامرون ٠

٢٢ مايو عيد الجمهورية فى سريلانكا ٠

٢٣ مايو عيد القانون الاساسى فى المانيا الاتحادية ٠

٢٥ مايو عيد الثورة فى الارجنتين « ١٨١٠ » ٠

٢٥ مايو عيد استقلال الاردن ٠

أول يونيو عيد النصر لتونس ٠

٢ يونيو عيد الجمهورية الايطالية ٠

٦ يونيو عيد الحكومة المؤقتة فى فيتنام الجنوبية ٠

١٢ يونيو يوم استقلال الفلبين ٠

١٢ يونيو عيد ميلاد ملكة بريطانيا ٠

١٧ يونيو عيد استقلال ايسلندا ٠

٢٦ يونيو العيد الوطنى لدغشقر ٠

٣٠ يونيو عيد تتويج البابا بولس السادس ٠

٣٠ يونيو عيد استقلال زائير ٠



ـ ينعقد فى فيينا من ٤ ابريل الى ٦ مايو ١٩٧٧ مؤتمر دولى حول توارث الدول للمعاهدات الدولية ٠ ويشترك فى المؤتمر مبعوثين مفوضين من قبل دولهم لدراسة مشروع اتفاقية دولية بهذا الخصوص وضعتها اللجنة القانونية للأمم المتحدة ٠

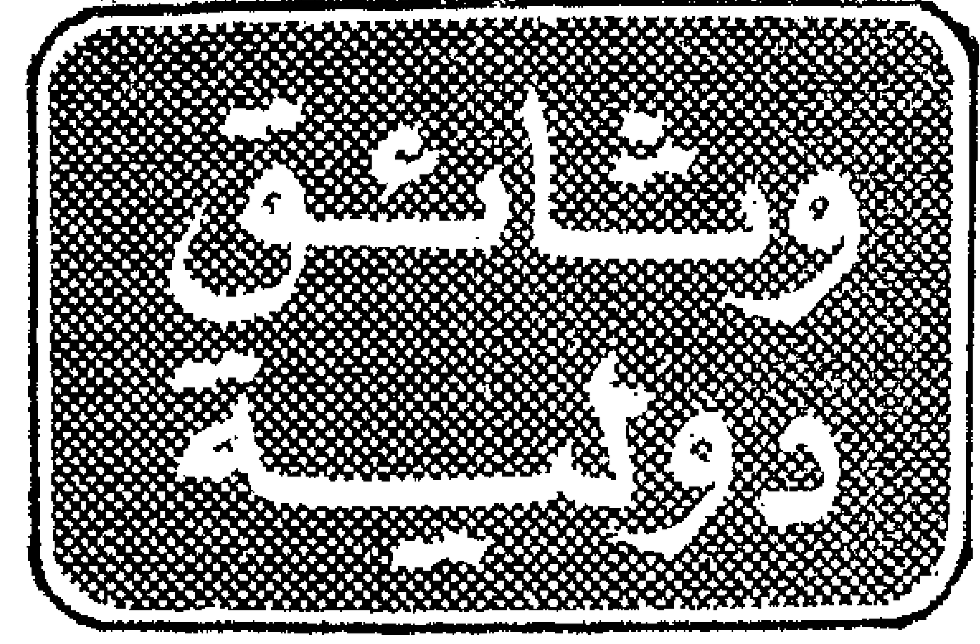
ـ تنعقد فى نيويورك من ٢٣ مايو الى ٨ يوليو ١٩٧٧ الدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار ٠ وجدير بالذكر أن الدورة الاولى انعقدت فى كراكاس عاصمة فنزويلا فى عام ١٩٧٣ ٠

ـ يعقد فى لندن فى يومى ٧ و ٨ مايو ١٩٧٧ مؤتمر قمة الدول الصناعية الغربية الكبرى ومن بينها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا الاتحادية واليابان ٠ وسوف يرأس وفد الولايات المتحدة الرئيس جيمى كارتر ٠

أهم الاحداث الدولية

ـ تم فى يوم ٩ فبراير ١٩٧٧ الاتفاق على اعادة العلاقات الدبلوماسية بين اسبانيا والاتحاد السوفيتى ، وعلى بتبادل البعثات الدبلوماسية على مستوى السفراء بين البلدين ٠ وكانت العلاقات بين البلدين قد قطعت منذ عام ١٩٣٩ على اثر انتصار قوات الجنرال فرانكو على القوات الشيوعية ٠

ـ وافقت الحكومة التركية فى يوم ٦ فبراير ١٩٧٧ على ان تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكتب لها فى انقرة يكون له وضعا دبلوماسيا ـ ومن جانب آخر جرت اتصالات بين منظمة التحرير ووزارة الخارجية البريطانية فى محاولة لاقامة علاقات مع بريطانيا تشبه العلاقات القائمة مع عدد من الدول الاوروبية واساسها السماح للمنظمة بفتح مكتب لها فى هذه الدول ٠ كذلك اجرت منظمة التحرير اتصالات بالحكومة الاردنية حيث جرت محادثات رسمية تهدف الى بدء حوار اردنى فلسطينى ، وقد بدأ الحوار فعلا فى ٢٢ فبراير ١٩٧٧ ورأس الجانب الفلسطينى السيد خالد الفاهوم ٠



وثائق مؤتمر القمة الافريقى العربى الاول [مارس ١٩٧٧]

① الاعـــلان الســـياسى

١ ـ اجتمع المؤتمر الاول لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية بالقاهرة فى الفترة من ٧ـ٩ مارس ـ آذار ١٩٧٧ ٠

٢ ـ وقد قام رؤساء الدول والحكومات الافريقية والعربية ، مسترشدين بايمان شعوبهم بتعزيز التعاون الافريقى العربى القائم على المبادىء والاهداف الواردة فى ميثاق كل من منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ، وبارادتهم السياسية المشتركة التى أعربوا عنها فى العديد من القرارات الصادرة فى هذا الشأن عن مؤتمرات القمة الافريقية والعربية للمنظمتين ، ببحث واقرار مشروع الاعلان وبرنامج العمل الذى أعده المؤتمر الوزارى المشترك المنعقد فى داكار من ١٩ الى ٢٢ من ابريل ـ نيسان عام ١٩٧٦ بشأن التعاون فى الميادين السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمالية والتجارية والتربوية والثقافية والعلمية والاجتماعية والفنية ٠

٣ ـ ويؤكد مؤتمر القمة الافريقى العربى من جديد التزامه بمبادىء عدم الانحياز والتعايش السلمى وباقامة نظام اقتصادى دولى عادل ٠

٤ ـ ويؤكد مؤتمر القمة الافريقى العربى التزامه بمبادىء احترام السيادة والوحدة الاقليمية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى ، ونبذ العدوان وحق تقرير المصير وعدم شرعية احتلال وضم الاراضى بالقوة ، وحل الخلافات والمنازعات بالطرق السلمية ٠

٥ ـ ويؤكد رؤساء الدول والحكومات الافريقية والعربية من جديد الحاجة الى تعزيز جبهة شعوبهم الموحدة فى كفاحها للتحرر الوطنى ٠ ويدينون الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والصهيونية والفصل العنصرى وجميع الاشكال الاخرى للتمييز والتفرقة العنصرية والدينية وبالاخص مظاهرها كما تتضح فى أفريقيا الجنوبية وفلسطين وفى الاراضى العربية والافريقية الاخرى المحتلة ٠ وفى هذا الصدد يعربون عن مساندتهم التامة لكفاح شعوب فلسطين وزيمبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا وساحل الصومال المسمى بالفرنسى (جيبوتى) لاستعادة حقوقها الوطنية المشروعة وممارسة حقها فى تقرير المصير ويؤكدون تأييدهم للوحدة السياسية والاقليمية لجزر القمر ٠

٦ ـ يدعو مؤتمر القمة الافريقى العربى ، منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية الى تبادل المعلومات بصفة منتظمة بشأن تطور النضال المشترك لشعوبها من أجل التحرر فى أفريقيا والشرق الاوسط كى تتمكن الدول الاعضاء من القيام بدور فعال وايجابى فى هذا الميدان ٠

٧ ـ ان رؤساء الدول والحكومات الافريقية والعربية ليدينون الاعتداءات العسكرية المستمرة وسائر المناورات السياسية والاقتصادية التى تمارسها الامبريالية من خلال النظامين العنصريين فى جنوب أفريقيا وروديسيا وحلفائهما ضد الدول ذات السيادة وهى أنجولا ، بتسوانا ، ليسوتو ، موزامبيق وزامبيا بهدف زعزعة الاستقرار السياسى لحكومات تلك البلدان وتخريب الجهود التى تبذلها فى سبيل الانماء الاقتصادى ٠

وان مؤتمر القمة ليعتبر مثل هذه الاعتداءات موجهة ضد العالم الافريقى العربى وتهديدا للسلم العالمى ٠ ويدين المؤتمر أيضا الاعمال المشابهة التى تقوم بها اسرائيل ضد مصر والاردن ولبنان وسوريا وشعب فلسطين ٠ كما قرر رؤساء الدول والحكومات الافريقية والعربية ضرورة قيام بلدانهم بتقديم وزيادة الدعم المادى الذى تقدمه ، واى نوع آخر من المساعدة اللازمة لتمكين تلك

---

* اصدر المؤتمر ايضا اعلان وبرنامج التعاون الافريقى العربى وقد نشرت المجلة النص الكامل له فى عدد يوليو ١٩٧٦

البلدان من دعم استقلالها والذود عنه .

ويدين المؤتمر السلطات الاسرائيلية لتماديها فى تغيير الظروف السكانية والجغرافية فى الاراضى العربية المحتلة وانتهاكها للقانون الدولى ولقرارات الامم المتحدة . ويطالب المؤتمر بأن تكف اسرائيل عن اتخاذ مثل هذه الاجراءات وذلك لخلق ظروف أفضل تيسر ايجاد تسوية فى المنطقة .

٨ ـ قرر مؤتمر القمة الافريقى العربى مواصلة بذل مزيد من الجهود فى نطاق منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية والامم المتحدة وجميع المنابر الدولية الاخرى للتوصل الى أكثر السبل فاعلية لتعميق العزلة السياسية والاقتصادية لاسرائيل وجنوب أفريقيا وروديسيا على المستوى الدولى مادامت أنظمة هذه البلاد تواصل بتعنت سياساتها العنصرية والتوسعية والعدوانية . ولتحقيق ذلك يؤكد مؤتمر القمة ضرورة الاستمرار فى فرض المقاطعة السياسية والدبلوماسية والثقافية والرياضية والاقتصادية الكاملة ، خاصة الحظر البترولى ، ضد تلك الانظمة .

٩ يعرب مؤتمر القمة الافريقى العربى عن اقتناعه التام بأن تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل بشأن التعاون الافريقى العربى سيكون نقطة تحول تاريخية لتعزيز جميع أشكال الروابط بين الدول الافريقية والعربية ودعم استقلالها السياسى وسيادتها ، وبصفة خاصة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية وفى كفاح شعوب العالم الثالث وكفالة السلام والامن العالميين .

١٠ ـ اعرب مؤتمر القمة الافريقى العربى بعد دراسة مستفيضة للموقف عن قلقه العميق ازاء مشاكل فلسطين والشرق الاوسط وزمبابوى وناميبيا وجنوب أفريقيا . ولاقتناعه التام بأن هذه القضايا هى قضايا افريقية عربية ، قرر مؤتمر القمة تقديم تأييده التام للشعوب التى تناضل ضد النظم العنصرية والصهيونية ، ولدول الخط الامامى التى تجاور مناطق المواجهة لمساعدتها فى النضال الوطنى من أجل التحرر .

١١ ـ ويدين مؤتمر القمة بشدة استخدام المرتزقة ويتعهد بالقضاء على هذه الظاهرة .

١٢ ـ كما يقرر مؤتمر القمة الافريقى العربى اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية المباشرة والمبادلات فى جميع المجالات ، وخاصة التجارية والثقافية والتربوية والعلمية والتقنية بين الدول الافريقية والعربية .

١٣ ـ يعرب رؤساء الدول والحكومات الافريقية والعربية عن ايمانهم الراسخ بالتعاون الافريقى العربى ، ويعلنون تصميمهم على التعهد بتعبئة جميع الطاقات وبذل جميع الجهود لتحقيق الاهداف الواردة فى الاعلان وبرنامج العمل للتعاون الافريقى العربى ، وذلك دعما للمزيد من التفاهم بين شعوبهم وارساء روابط الاخوة الافريقية العربية الثابتة على أسس متينة ودائمة . ■

(٣) اعلان حول التعاون الاقتصادى والمالى الافريقى العربى

ان مؤتمر القمة الافريقى العربى الاول المنعقد فى القاهرة من ٧ الى ٩ مارس (اذار) ١٩٧٧ .

بالنظر الى أن الشعوب الافريقية والعربية تخوض نضالا مشتركا من أجل مواجهة اعباء التنمية . وانهاء السيطرة والتبعية والاستغلال والتحرك نحو تحقيق نظام اقتصادى عالمى جديد وعادل .

وادراكا من مؤتمر القمة الافريقى العربى الاول لحقيقة ان التخلف والمشاكل الاقتصادية التى تعانى منها الشعوب الافريقية والعربية انما نشأت اساسا عن ظروف الاستغلال والاستعمار قرونا طويلة ، كما تكمن فى الوضع غير المتكافىء فى الاطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وانها تكمن فى طبيعة النظام الاقتصادى الدولى الراهن القائم أساسا لخدمة اهداف الدول الصناعية المستغلة .

وتعبيرا عن ايمان الدول الافريقية والعربية بأن قضية التحرير والتنمية الافريقية والعربية قضية واحدة لاتتجزأ .

واذ يلاحظ (المؤتمر) ان التعاون الافريقى العربى قد قطع مراحل ايجابية نحو الاسهام فى عملية التنمية وسيطرة الشعوب الافريقية والعربية على مواردها وثرواتها الطبيعية .

واذ يلاحظ كذلك ان حجم التعاون الافريقى العربى فى المجال الاقتصادى والمالى فى السنوات الثلاث الماضية قد تضاعف سبع مرات وقام فى معظمه على أسس تفضيلية وشروط ميسرة تتناسب والاوضاع الاقتصادية القائمة ودعم موارد المؤسسات المالية والتنموية العربية والافريقية وعلى رأسها المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا ، والصندوق العربى لاقراض الدول الافريقية والصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الافريقية ، وبنك التنمية الافريقى وصناديق التعاون الثنائى الافريقى العربى .

يقرر عند هذه المرحلة التاريخية الموافقة على خطة متكاملة طويلة المدى للتعاون الافريقى العربى فى المجال الاقتصادى والمالى ، تتضمن ما يأتى :

١ ـ تشجيع المؤسسات المالية الوطنية والمتعددة الاطراف على تقديم مساعدات فنية ومالية لدراسات الجدوى للمشروعات الانمائية وهياكل البنية الاساسية فى افريقيا واعدادها للتمويل ، بما فى ذلك المشروعات الاربعة التى اقترحتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٠

٢ ـ تدعيم موارد المؤسسات المالية الوطنية والمتعددة الاطراف التى تعمل فى ميدان التنمية الافريقية ٠

٣ ـ المساهمة فى تدعيم الموارد المالية لبنك التنمية الافريقى عن طريق الاقراض من أسواق المال العربية بأفضل الشروط الممكنة ٠

٤ ـ زيادة موارد المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا لتمكينه من زيادة المساهمة فى تلبية احتياجات التنمية الافريقية ٠

٥ ـ تدعيم العلاقات التجارية بين الدول الافريقية والعربية عن طريق اعطاء معاملة تفضيلية متبادلة ٠

٦ ـ تنسيق المساعدات المالية المقدمة من الدول العربية والمؤسسات المالية الجماعية ، وذلك تعزيزا للاثر الانمائى لتلك المساعدات فى الدول الافريقية المستفيدة ٠

٧ـ تشجيع الاستثمارات العربية خاصة عن طريق انشاء مشروعات افريقية عربية مشتركة ، والعمل على وضع نظام لضمان الاستثمارات فى الدول الافريقية ٠

٨ ـ تشجيع توظيف رؤوس الاموال العربية فى الدول الافريقية فى شكل استثمارات مباشرة أو قروض أو ودائع ٠

٩ ـ تشجيع التعاون الفنى بين الدول العربية والدول الافريقية ٠

١٠ ـ زيادة المساعدات الثنائية المقدمة عن طريق الصناديق الوطنية الى الدول الافريقية ٠

١١ ـ ان تقوم اللجنة الدائمة بالتنسيق مع المؤسسات الافريقية والعربية المختصة (وبصفة خاصة اللجنة الاقتصادية لافريقيا وبنك التنمية الافريقى والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا) بالعمل على وجه السرعة من أجل تنفيذ البنود السابقة وعلى الاخص البنود ٠ الثالث والرابع والسابع والعاشر ٠ ■

(٣) تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الافريقى العربى

بالاضافة الى مؤتمر القمة الافريقى العربى ومجلس الوزراء الافريقى العربى تنشأ الاجهزة المشتركة التالية لضمان تحقيق التعاون الافريقى العربى ، كما تحدد فى اعلان وبرنامج العمل للتعاون الافريقى العربى وهى : ـ

١ ـ اللجنة الدائمة ٠ ٢ ـ مجموعات العمل ، واللجان المتخصصة ٠ ٣ ـ لجنة التنسيق ٠٤ ـ محكمة افريقية ، عربية خاصة او لجنة للتحكيم ٠

أولا ـ مؤتمر القمة ومجلس الوزراء المشتركان ٠

يعقد مؤتمر القمة الافريقى العربى مرة كل ثلاث سنوات ، ويعقد الاجتماع العادى لمجلس الوزراء المشترك مرة كل ثمانية عشر شهرا ٠

ثانيا ـ اللجنة الدائمة

التكوين : تشكل اللجنة الدائمة من اربعة وعشرين وزيرا يتم اختيار اثنى عشر منهم بواسطة منظمة الوحدة الافريقية واثنى عشر بواسطة جامعة الدول العربية أو ممثليهم على أن يكونوا على مستوى سفراء على الاقل ومن أمين عام منظمة الوحدة الافريقية وأمين عام جامعة الدول العربية ٠

الرئاسة : يكون رئيسا كل من مجموعة الاثنى عشر فى منظمة الوحدة الافريقية ومجموعة الاثنى عشر فى جامعة الدول العربية هما الرئيسان المشاركان للجنة الدائمه ٠

الاجتماعات وامكنتها : تعقد اللجنة الدائمة اجتماعا عاديا مرتين كل عام فى مقر المنظمتين بالتبادل الا فى حالة توجيه دعوة من احدى الدول الاعضاء وتعقد اجتماعات غير عادية عند الاقتضاء بناء على اتفاق الرئيسين ٠ وتحدد مواعيد وفترات تلك الاجتماعات بعد اجراء مشاورات بين الرئيسين والامينين العامين للمنظمتين ؛

الصلاحيات :

تقوم اللجنة الدائمة بتنفيذ أعمال التعاون الافريقى العربى ومتابعة تطوراته فى المجالات المختلفة وتراجع وتوجه ذلك التعاون نحو الاهداف السياسية والاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية كما توخاها اعلان وبرنامج عمل التعاون الافريقى العربى ٠

ومن اجل هذا تتخذ اللجنة القرارات اللازمة

ويكون من بين ماتقوم به مايأتى :

أ ـ ضمان تنفيذ ومتابعة قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء ٠

ب ـ النظر فى المسائل التى يثيرها كل جانب ووضع الاقتراحات اللازمة من أجل تقديمها الى مجلس الوزراء بهدف دعم وترسيخ التعاون الافريقى العربى ٠

ج ـ انشاء مجموعات العمل اللازمة لدراسة مختلف نواحى التعاون الافريقى العربى وتحديد صلاحياتها وقواعدها الاجرائية ٠

د ـ الموافقة على المشروعات التى تقترحها مجموعات العمل المختصة ٠

هـ ـ معالجة الامور المتصلة بالتنظيم والتنسيق العامين من أجل اقامة التعاون ٠

و ـ للجنة الدائمة أن تقترح عند الاقتضاء عقد اجتماع غير عادى لمجلس الوزراء المشترك ٠

ثالثا ـ مجموعات العمل واللجان المتخصصة :

تنشأ مجموعات العمل واللجان المتخصصة فى الميادين الاتية ، طبقا لاعلان وبرنامج عمل التعاون الافريقى العربى ، كلما دعت الحاجة الى ذلك :

أ ـ التجارة ب ـ التعدين والصناعة ج ـ الزراعة والغابات ومصايد الاسماك وتربية الحيوانات د ـ الطاقة ومصادر المياه ـ النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية و ـ التعاون المالى ـ ز ـ التعاون التعليمى والاجتماعى والثقافى والاعلامى ح ـ التعاون العلمى والفنى ٠

ويجوز للجنة الدائمة انشاء مجموعات عمل اخرى ٠

التكوين :

تتالف كل مجموعة عمل من عدد متساو ـ بقدر الامكان ـ من خبراء واخصائيين من الجانبين ٠ وعلى كل جانب بقدر الامكان ضمان استمرار مدة خدمة أعضاء المجموعة ٠

يعين كل من الجانبين رئيسا لكل مجموعة عمل ويقوم بابلاغ الاختيار الى الجانب الاخر ٠ وتعيين كل مجموعة عمل مقررا ٠

يجوز لكل مجموعة عمل ـ عند الحاجة ـ استشارة اخصائيين من القطاع العام أو القطاع الخاص حسب الاحوال ٠

الصلاحيات :

١ ـ لكل مجموعة عمل أن تتقدم بأى اقتراح ملائم ضمن اختصاصها الى الرئيسين وخاصة فيما يتعلق باختيار وتنفيذ المشروعات مع أخذ التعليمات التى تصدرها اللجنة الدائمة فى الاعتبار ٠

٢ ـ تقدم مجموعات العمل مقترحاتها وتوصياتها الى اللجنة الدائمة لاتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها ٠

٣ ـ لكل مجموعة عمل بعد التشاور مع الرئيسين أن تقرر انشاء لجان متخصصة ، لتقوم بأية مهمة محددة تقع ضمن صلاحياتها ٠

٤ ـ تحدد كل من مجموعات العمل فى نطاق اختصاصها صلاحيات اللجان المتخصصة وكذلك اسلوب عمل تلك اللجان ٠

٥ ـ لمجموعة العمل أن تقرر انهاء أعمال أية لجان متخصصة ٠

رابعا ـ لجنة التنسيق :

تتولى لجنة التنسيق ، تحت سلطة اللجنة الدائمة ، مسئولية تنسيق عمل مجموعات العمل المختلفة من ناحية ، وضمان تنفيذ القرارات الصادرة من ناحية أخرى ، وتقوم لجنة التنسيق ضمن حدود هذه الصلاحيات بمعالجة الامور ذات الطابع العملى والادارى فحسب والتى تتطلب قرارات عاجلة ٠

التكوين :

تتالف لجنة التنسيق من ،

ـ رئيس لجنة الاثنى عشر والامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية من جانب ، ورئيس لجنة الاثنى عشر والامين العام لجامعة الدول العربية من الجانب الاخر ٠

ـ الرئيسين المشاركين ومقررى كل من لجان العمل المعنية اذا ما رأت لجنة التنسيق ذلك ضروريا ٠

خامسا ـ محكمة افريقية ـ عربية خاصة أو لجنة للتوفيق والتحكيم :

تنشأ محكمة افريقية ـ عربية خاصة أو لجنة للتوفيق والتحكيم لتقديم التفسير القانونى للنصوص التى تحكم التعاون الافريقى العربى ولفض أى نزاع قد ينشأ ٠

ويتم الاتفاق على وضع مثل هذه المؤسسة وعلى تشكيلها خلال اجتماع للخبراء يعقد تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ٠

سادسا ـ وسائل العمل :

ينشأ صندوق خاص لضمان تسيير الاجهزة التنفيذية للتعاون الافريقى العربى ويمول هذا الصندوق عن طريق مساهمة كل من المنظمتين بنسبة ٥٠ فى المائة فيه ، تحسب بانتظام من الميزانيات العادية لمنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ٠ ويمكن تقديم المساهمات الطوعية والفردية الى هذا الصندوق الخاص ٠

وتعتمد اللجنة الدائمة ميزانية الصندوق الخاص ٠ ويكون هذا الصندوق خاضعا لادارة الامينين العامين لمنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية تحت اشراف ومسئولية لجنة التنسيق التى تقدم تقارير منتظمة عن أعماله الى اللجنة الدائمة ■



مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

فصلية علمية تعنى بشؤون الخليج والجزيرة العربية
السياسية الاقتصادية الاجتماعية الثقافية العلمية

رئيس التحرير الدكتور محمد الرميحي

صدر العدد الأول في كانون ثاني «يناير» ١٩٧٥

تصل أعدادها الى أيدي نحو ٧٥,٠٠٠ قارئ

توزع في ٣٧ بلدًا في أمريكا وأوروبا وآسيا وافريقيا

يحتوي كل عدد على حوالي ٣٠٠ صفحة
من القطع الكبير..
تشتمل على

- مجموعة من الأبحاث تعالج الشؤون المختلفة للمنطقة بأقلام نخبة من كبار الكتاب.
- عدد من المراجعات لطائفة من أهم الكتب التي تبحث في النواحي المختلفة للمنطقة.
- أبواب ثابتة: تقارير – وثائق – يوميات – ببليوجرافيا.
- ملخصات للأبحاث باللغة الانجليزية

ثمن العدد: ٤٠٠ فلس كويتي أو ما يعادلها في الخارج

الاشتراكات: للأفراد سنويًا ديناران كويتيان في الكويت / ٢,٥٠٠ دينار في البلدان العربية،
١٥ دولارًا أميركيًا في الخارج «بالبريد الجوي»
– للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية: ١٢ دينارًا في الكويت / ٤٠ دولارًا أميركيًا في الخارج

العنوان: جامعة الكويت / الشويخ ص.ب ١٧٠٧٣ الهاتف ٨١٦٨٠٧ / ٨١٦٧٩٩ / ٨٢١٧٣٠

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

شؤون فلسطينية

مجلة شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس التحرير : الدكتور انيس صايغ

يكتب فيها مجموعة من كبار الكتّاب والمتخصصين في القضية الفلسطينية

صدر العدد الاول في مارس ١٩٧١

٢٤٠ صفحة من القطع الكبير تقدم مقالات ودراسات وبحوثا في الشؤون السياسية والثقافية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني وللصهيونية واسرائيل ، الى جانب الابواب الشهرية الثابتة التي تسجل الاحداث والنشاطات الفلسطينية المختلفة .

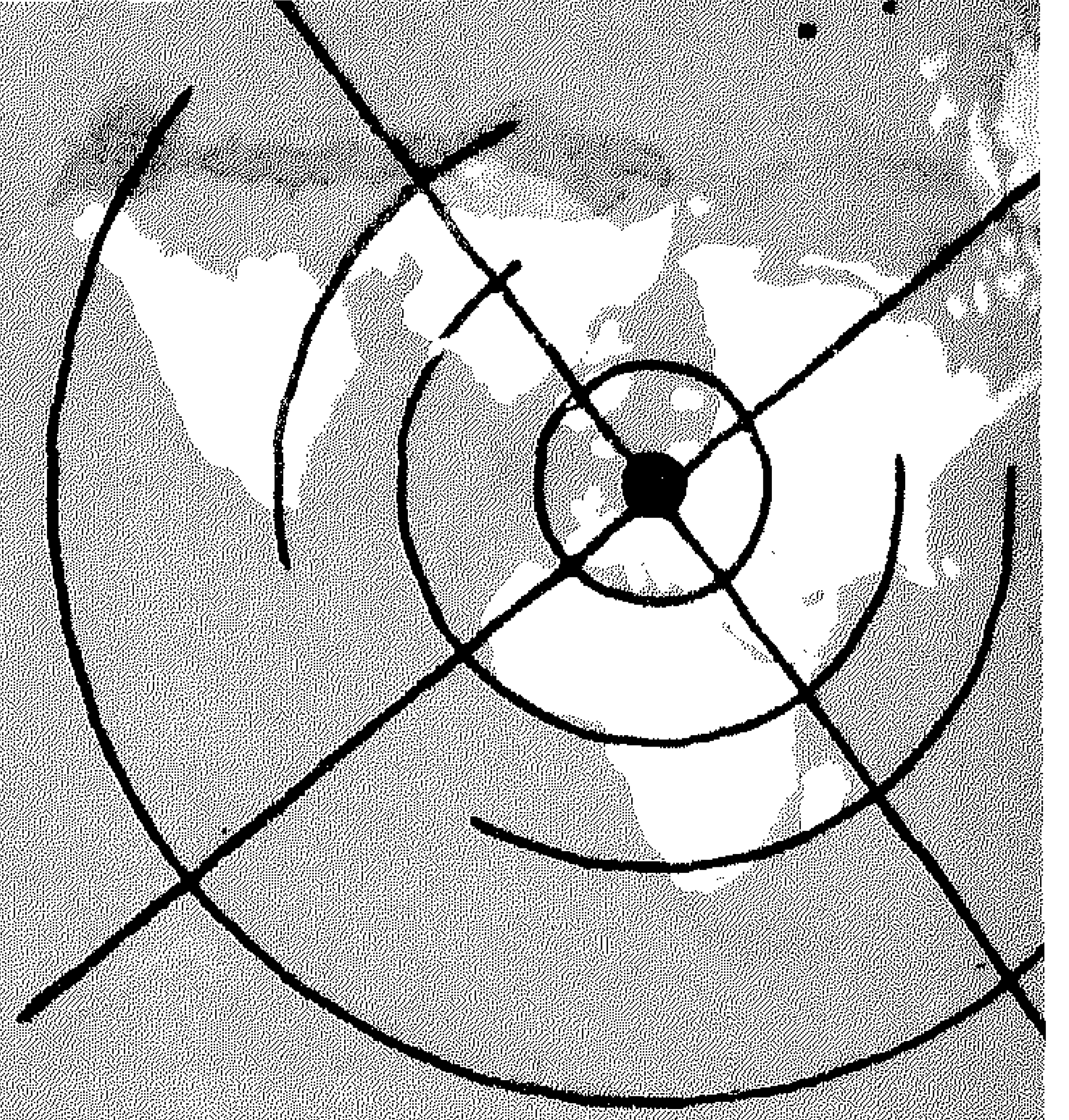
ثمن العدد : ٣١/٢ ل.ل. في لبنان ، ٤ ل.س. في سوريا ، ٤٥٠ فلسا في الكويت والعراق ، ٤١/٢ ل.ل. في سائر الاقطار العربية . الاشتراك السنوي (بريد جوي) : ٤٠ ل.ل. في لبنان ، ٥٠ ل.س. في سوريا ، ٥٠ ل.ل. في سائر الاقطار العربية ، ٦٥ ل.ل. في اوروبا وافريقيا ، ٩٠ ل.ل. في اميركا واستراليا وآسيا . الاشتراك السنوي (بريد عادي) : ٥٠ ل.ل. في جميع الدول غير العربية .

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني (متفرع من السادات)، رأس بيروت، بيروت — لبنان ، ص.ب ١٦٩١ ، تلفون : التحرير ٣٥١٢٦٠ ، التوزيع ٢٢٦٥٨٥ ، برقيا : مرأبحاث ، بيروت .

الادارة والتحرير والاعلانات :
مؤسسة الاهرام — ش الجلاء — القاهرة
ثمن العدد فى مصر والدول العربية

مصر	٣٠٠	مليم مصرى	السعودية	٤	ريال سعودى
المغرب	٤	درهم مغربى	الكويت	٤٠٠	فلس كويتى
الجزائر	٤	دينار جزائرى	العراق	٤٠٠	فلس عراقى
تونس	٤٠٠	مليم تونسى	قطر	٤	ريال قطرى
ليبيا	٤٠٠	مليم ليبى	الامارات	٤	درهم الامارات
السودان	٣٠٠	مليم سودانى	اليمن	٤٠٠	فلس يمنى
سوريا	٤٠٠	قرش سورى	اليمن (د)	٨	شلن
لبنان	٤٠٠	قرش لبنانى	عمان	٤٠٠	بتسه
الاردن	٤٠٠	فلس اردنى	البحرين	٤٠٠	فلس بحرانى

مطابع الأهرام التجارية



السياسة الدولية

- العدوان التخريبى والعدوان غير المباشر
- سياسة الهند بدون حزب المؤتمر
- الصورة القومية العربية فى المنظور الأمريكى
- البترول العربى فى مواجهة تحدياته
- المناورة الميدانية فى الحروب العربية الاسرائيلية
- حوار حول الحوار العربى الأوروبى [قسم خاص]



يوليو
١٩٧٧

السياسة الدولية

العـدد [٤٩]

يوليـو ١٩٧٧

الفهـرس

صفحة

■ **الافتتاحية :** الصراعـات القـادمة فى افريقيـا ... ٤

■ **الدراســات :**

ـ العدوان التخريبى والعدوان غير المباشر	د. اسماعيل صبرى مقلد	٦
ـ سياسة الهند بدون حزب المؤتمر	د . سامى منصور	٢٨
ـ الصورة القومية العربية فى المنظور الامريكى	د . نادية سالم	٤٤

■ **التقـارير :**

ـ البترول العربى فى مواجهة تحدياته	د . بطرس بطرس غالى	٥٥
ـ أبعاد الاستراتيجية الصينية الجديدة	د . يحيى الشيمى	٦٣
ـ أخلاقيات كارتر والانفراج الدولى	وحيد محمد عبد المجيد	٦٨
ـ حقوق الانسان والعلاقات السوفيتية ـ الامريكية	عبد العاطى محمد	٧٤
ـ انتخابات الكنيست التاسع	أمل الشاذلى	٧٧
ـ زائير فى مواجهة الحرب الباردة الساخنة	مجدى حماد	٨٣
ـ أبعاد استراتيجية الغرب الاقتصادية	نزيرة الافندى	٨٨
ـ العلاقات العربية ـ الفرنسية الجديدة	نادية مصطفى	٩٤
ـ الانتخابات المغربية وظاهرة المستقلين	جهاد عودة	١١١
ـ الموقف الامريكى من مشكلة روديسيا	محمد عيسى الشرقاوى	١١٤
ـ البنيان التنظيمى للافرو عربية	أحمد يوسف القرعى	١١٩

■ **فى الاستراتيجية العسكرية :**

ـ الدور الحاسم للمناورة الميدانية فى الحروب العربية الاسرائيلية الاربعة	اللواء حسن البدرى	١٢٥

■ **مؤتمرات وندوات دولية :**

ـ مؤتمر اللجنة الدولية للقانونيين	د . بطرس بطرس غالى	١٣١
ـ مؤتمر الحزب الاشتراكى الديمقراطى الالمانى		١٣٢

■ **مكتبة السياسة الدولية :** ١٣٤

■ **مجلات السياسة الدولية :** ١٦٣

■ **شهريات الاحداث الدولية :** ١٧٤

■ **المنظمات الدولية :** ١٩٧

■ **ندوة السياسة الدولية :** السياسة الامريكية فى الشرق الاوسط ٢١١

■ **حوار حول الحوار العربى الاوروبى** [قسم خاص] ٢٢١

السياسة الدولية

مجلة دورية تصدر عن مؤسسة الأهرام كل ثلاثة أشهر

العـدد ٤٩

السنة الثالثة عشرة

يوليو ١٩٧٧

رئيس التحرير :
د . بطرس بطرس غالى

مدير التحرير
د . عبد الملك عوده

سكرتيرا التحرير :
أحمد يوسف القرعى
نبيه الأصفهانى

الادارة والتحرير والاعلانات
شارع الجلاء ـ القاهرة

الاشتراكات السنوية

- داخل الجمهورية (٢٠٠ ، ٢)
- للدول العربية (بالبريد الجوى) (٦ دولار امريكى أو ما يعادله)
- للدول الأجنبية (بالبريد العادى) (٩ دولار امريكى أو ما يعادله)
- للدول الأجنبية (بالبريد الجوى) (١٨ دولار امريكى أو ما يعادله)

الثمن ٣٠ قرشا

الافتتاحية

الصـــــــراعات القـــــادمة فى أفريقيـــــا

لو أردنا أن نقدم كشف حساب لاهم الحوادث الدولية التى وقعت فى الاشهر الثلاثة الماضية ، بين تاريخ صدور العدد الاخير من هذه المجلة «أول ابريل» وتاريخ صدور هذا العدد الجديد «أول يوليه» ، نستطيع أن نقول دون تردد ان المساعدات العسكريه والفنية التى قدمتها كل من المملكة المغربية وجمهورية مصر العربيه لدولة زائير فى قلب القارة الافريقية، تعتبر فى رأينا ،أهم حادث سياسى، ليس من حيث قيمته العسكرية ، بل من حيث دلالته الدولية .

ان المساعدات التى طلبتها زائير من المغرب ومصر ، والمساعدات التى قدمتها هاتان الدولتان الشقيقتان الى زائير ، دليل على أن هذه الدول الثلاث تؤمن بافريقيتها ، هذه الافريقيه التى سجلت أسسها ومبادؤها فى ميثاق اديس أبابا فى مايو ١٩٦٣ . هذه الافريقية التى تقوم أصلا على الكفاح المشترك ضد الاستعمار والاستعمار الجديد ، فى ظل سياسه عدم الانحياز .

ولا شك أن أى تدخل أجنبى فى القــــارة الافريقية ، سواء كان تدخلا من جانب العملاق الامريكى ، او من جانب العملاق السوفييتى ،أو من جانب عميل لاحد هذين العملاقين ، من شأنه أن يؤدى الى تقسيم القارة الى شطرين :شطر تحت النفوذ السوفييتى ، وشطر تحت النفوذ الامريكى ، على غرار تقسيم القارة الاوربية الى معسكرين ، أو تقسيم القارة الاسيوية الى عدة معسكرات ...

ان الدول الافريقية لها مطلق الحرية ، أن تختار لنفسها النظام الشيوعى ، أو النظام الرأسمالى ، أو نظاما وسطا بين النظامين .ولكن ليس من حقها ، أن ترتبط بأحد المعسكرين ، أو تمنح لاى منهما قــــواعد عسكرية ، أو تسهيلات بحرية وجوية ، أو تستعين بقوات عسكرية لاحد العملاقين ، أو لاى من عملائهما ، لان هذه الارتباطات ، أو تلك الاستعانه ، سوف تحول القارة الافريقيه الى ساحة من ساحات الحرب الباردة .

واذا أردنا أن نضع معالم الاستراتيجيـة الافريقية المشتركة ، لمواجهة الصراعـات والتدخلات الاجنبية التى تهـدد القـــارة الافريقية ، فان ذلك يتطلب منا ، تقديم توضيح لاهم الصراعات التى وقعت وسوف تقع فى القارة الافريقيه .

ويمكن تقسيم هذه الصراعـات وتلك المنازعات ، الى أربعة أنواع :

النوع الاول : هو الصراع ضد الاستعمار التقليدى ، الذى لايزل يجثم على مايقرب من ثلث القارة الافريقية . وقد تعهدت الدول الافريقيه منذ مؤتمر أديس أبابا فى مايو ١٩٦٣ أن تستخدم القوة المسلحة ، من أجل القضاء على هذا الاستعمار . ولكن هل تستطيع الدول الافريقية أن تستعين بقوات مسلحه اجنبية عن القارة لمحاربة هذا الاستعمار ؟ هنا نستطيع أن نقول ان المجتمع الافريقى ، فى غالبيته ، يرفض هذه المعونة العسكرية الاجنبية ، حتى لا تنقلب الى نوع من الاستعمار الجديد ، يحل محل الاستعمار التقليدى ، ويؤدى الى مضاعفات وانقسامات داخل أفريقيا .

النوع الثانى : هو الصراع ضد الاستعمار الجديد . وصعوبة هذا الصراع ، أن الدول الافريقيه لم تتفق بعد فيما بينها على مفهوم واحد للاستعمار الجديد ، لانه اذا كان مفهوم

٥١٧

« وقد عاد الطيارون والبعثة المصرية وانتهى كل شيء فى زائير .. هذا هو هدفنا . لا نريد أن نسمح للقوى الكبرى بالتدخل فى أفريقيا »

أنور السادات ـ خطاب ٥ يونيه ١٩٧٧

الاستعمار جليا وملموسا ، فان الاستعمار الجديد ، يعوزه التبيين والتوضيح . فهل القوات الاجنبيه التى قد تساعد دولة أفريقية ،تعتبر خطوة أولى للاستعمار الجديد ؟ وهل المرتزقة التى تساعد دولة أفريقية فى القضاء على فتنة داخليه ، او تغلب فريق على فريق اخر هو الاستعمار الجديد ؟ اذا كانت أغلبية من الدول الافريقية ترى ذلك ، فهناك اقلية ترفضه ، وترى أن الشركات الكبرى المتعددة الجنسية التى تسيطر على اقتصاديات القارة الافريقية ، تمثل استعمارا جديدا ، أخطر بكثير من قوات أجنبية جاءت لتساعد دولة أفريقية على التحرر والتخلص من الاستعمار التقليدى .

وكون الدول الافريقية لم تتفق بعد على أبعاد الاستعمار الجديد ، ولم تتفق كذلك على وسائل مكافحته ، فان هذا كله لا يقلل من شأن هذا الخطر ، ولا يقلل من ضرورة الاهتمام بمواجهته .

النوع الثالث : هو صراع مسلح وقع بين دولتين أفريقيتين . وهنا تكون مهمة الدول الافريقية المؤمنة بأفريقيتها ، أن تتدخل ابتغاء تسويه هذا النزاع وديا ، من اجل ابقاء النزاع أفريقيا ، وحتى تمتنع الدول المتنازعة ، عن الالتجاء الى هيئات أو دول غير أفريقية لتسويه النزاع ، وحتى لا يؤدى التدخل الدبلوماسى الاجنبى ، الى تحويل النزاع من نطاقه المحلى الافريقى ، الى نطاق دولى .

النوع الرابع : هو الصراعات والمنازعات التى تقع بين دولتين أفريقيتين لجأت احداهما ، أو كلتاهما ، الى طلب مساعدة قوات أجنبية عن القارة . وهنا يجب أن تقوم استراتيجية الدول الافريقية المؤمنه بالوحدة الافريقية ، على العمل الجماعى ، للقضاء على هذا التدخل الاجنبى ، حتى يتحول النزاع الى نزاع اقليمى أفريقى ،ثم تعمل بعد ذلك على تسويته فى نطاق أفريقى أيضا .

ان الخطر الاكبر الذى يهدد القارة الافريقية ، هو أن تصبح ساحة جديدة لمواجهات عسكرية دامية ، تجرب فيها الدول العملاقة اسلحتها الحديثة او تمرن فيها جيوشها وفقا لاستراتيجيات جديدة . وسوف تكون الضحية الاولى لهذه المواجهات الداميـة الشعوب الافريقية الكادحة ، التى لم تتخلص بعد من تخلفها وفقرها .

وعلى مصر ، وعلى غيرها من الدول الرائدة فى أفريقيا ، أن تضع لنفسها استراتيجية عسكرية مشتركة جديدة ، لمواجهة الصراعات القادمه التى تهدد القارة الافريقية .

ان الدور القيادى الذى لعبته كل من مصر والمغرب ، لحماية الوحدة الاقليمية لزائير ، يجب الا يمر مرورا عابرا ، بل يجب أن يكون النواة الاولى لوضع أسس هذه الاستراتيجية ان مصر لها مكانة خاصة فى العالم العربى ،وفى العالم الأفريقى ، وفى العالم الثالث ، فاذا أرادت أن تحتفظ بهذه المكانة ، فعليها أن تتحمل المسئوليات والاعباء التى تتطلبها تلك المكانة ، وذلك الدور القيادى .

رئيس التحرير

دراسة

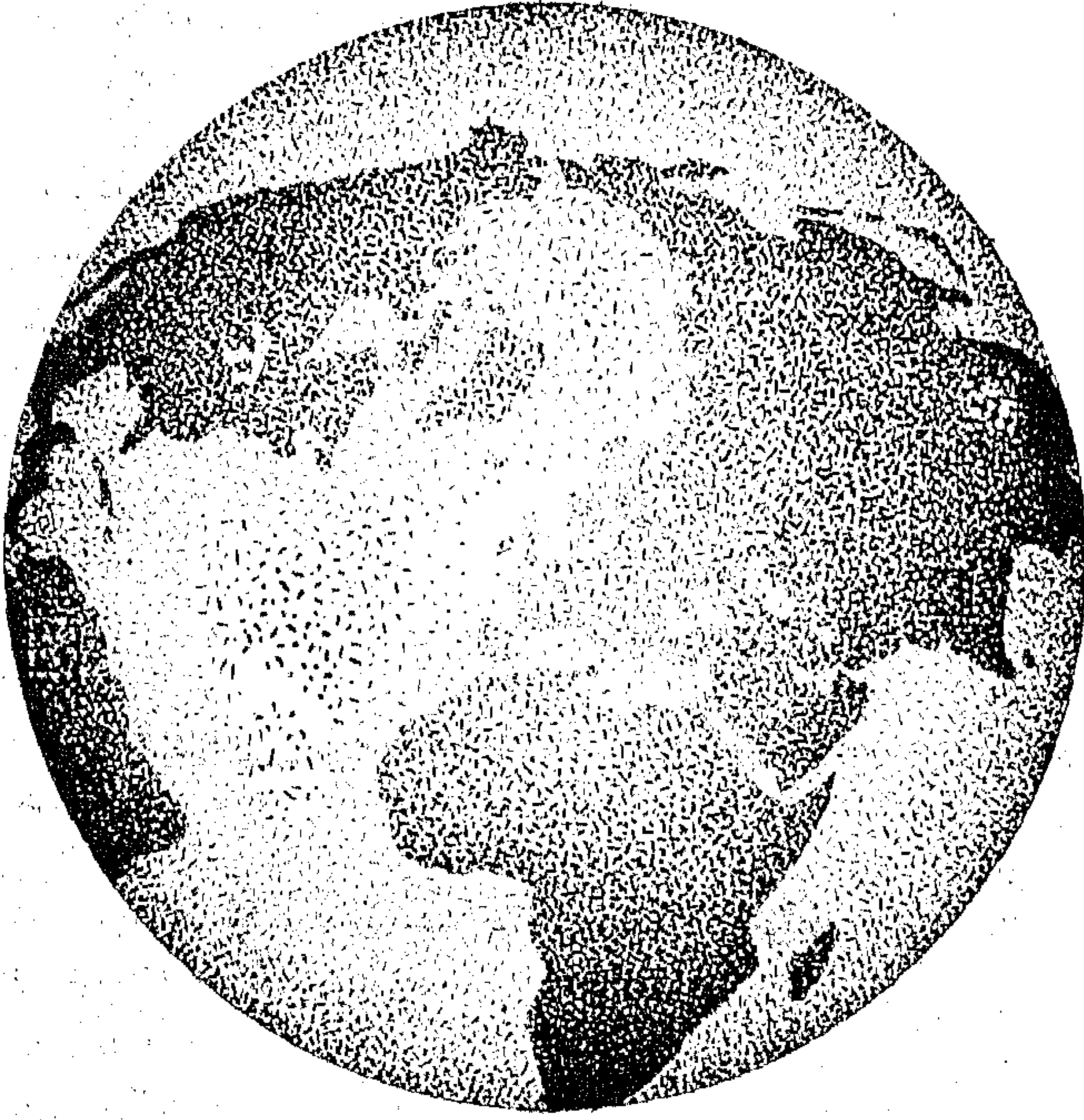
العدوان التخريبي والعدوان غير المباشر

د. اسماعيل صبرى مقلد

استاذ ورئيس قسم العلوم السياسية
بكلية التجارة — جامعة اسيوط

من ابرز الظواهر الدولية اللافتة للانتباه فى فترة ما بعد انتهاء الحرب الثانية ، وبالاخص فى السنوات الاخيرة ، التزايد المستمر فى استخدام وسيلة التخريب الخارجى كأداة يعتمد عليها تنفيذ استراتيجية العدوان غير المباشر [INDIRECT AGGRESSION] وعلى الرغم من أن قدرا لا بأس به من الجهود الدولية قد بذل لادانة هذه الوسيلة غير المشروعة ، وتجريمها كأداة للسياسات القومية ، نظرا لما تنطوى عليه من انتهاك حاد وصريح للتعهدات التى تتضمنها كافة المواثيق الدولية ، والتى تنص على وجوب احترام الاستقلال السياسى والسيادة الوطنية لجميع الدول بلا استثناء ، الا أن تلك الجهود لم تتمخض بعد عن أية نتائج ايجابية ، اذ ما يزال الحظر والتجريم أقرب لان يكون شعارا قانونيا نظريا ، منه حقيقة دولية مستقرة ومطبقة .

وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مبدئية ، مؤداها ان اخطار العدوان غير المباشر بوسيلة التخريب لا تقل فظاعة من حيث آثارها القريبة والبعيدة ، عن العدوان الذى يقترف فى صورة سافرة ومباشرة ، بل لا نحسب أننا نغالى اذا قلنا ان العدوان غير المباشر يمثل أكثر صور العدوان المتعارف عليها خبثا ، لان تنفيذه يتم فى معظم الاحوال بطرق ملتوية وتدريجية بل وبشكل غير مرئى او محسوس ، الامر الذى يجعل من المتعذر اثباته وتحديد المسئولية الدولية عنه على نحو قاطع ، ويترتب على ذلك بالتالى ، ان العدوان غير



المباشر ، لا يستطيع ان يستثير رد فعل دولي واسع مقاوم له ، على غرار ما يمكن ان يحدث فى حالة العدوان المباشر ، وهذا بلا نزاع هو المأزق الذى يجد المجتمع الدولى نفسه ، بكل اجهزته ومؤسساته المعنية ، واقعا فيه ، عندما تثار بين الحين والاخر ، المشكلات المعقدة الناتجة عن ممارسة العدوان غير المباشر بوسيلة التخريب ، بالرغم مما تحمله تلك المشكلات للسلم الدولى ، ولاستقرار النظام السياسى الدولي ككل ، من أفدح العواقب وأخطر التحديات .

ومن الملاحظ ان الفقه السياسى العربى ، يخلو بصورة تكاد تكون تامة من اية معالجات متعمقة لظاهرة العدوان غير المباشر بوسيلة التخريب ، واكثر ما هو متاح لدينا من الفقه العربى حول هذا الموضوع ، على ندرته الواضحة ، يكاد يندرج بالكامل فى نطاق المعالجة القانونية التقليدية التى تكتفى فى تقويم هذه الظواهر والحكم عليها ، بتطبيق معايير القانون الدولى وحده ، دون ان تنفذ الى اعماقها بالتعامل معها ، كظواهر سياسية فى جوهرها .

وهذه الدراسة ليست أكثر من محاولة علمية متواضعة لتحليل هذه الظاهرة الدولية تحليلا سياسيا يتسق مع طبيعتها ، وينسجم مع حقيقة الظروف الدولية التى انبثقت عنها ، واستقرت فيها ، وتفاعلت معها ، تحليلا يحاول أن يحدد الدوافع المسببة لها ، والاثار المباشرة وغير المباشرة المتولدة عنها ، مع تقويم دورها فى العلاقات الدولية المعاصرة بصورة عامة .

اولا – حول مفهوم التخريب كاداة للعدوان غير المباشر

هناك العديد من التعريفات التى يقدمها خبراء وأساتذة العلاقات الدولية للتخريب كاداة للعدوان غير المباشر ، وهى تكاد تتفق جميعها فى خطوطها العامة ، وفى عناصرها الاساسية . ومن اهم تلك التعريفات ، تعريف جاك روبنسال الذى يصف التخريب subversion بانه « التدخل من قبل احدى الدول ، عن طريق استخدام قوتها فى صورة مقنعة أو غير صريحة covert intervention فى الشئون الداخلية لدولة اخرى ، وذلك بقصد مضاعفة نفوذها السياسى فيها ، او تحقيق سيطرتها السياسية عليها«١» ثم يستطرد من ذلك الى القول بانه قد يكون من الصعب عمليا وضع خط تقسيم فاصل بين المعاملات الدولية الروتينية ، واساليب التبادل الدولى العادى ، مثل التبادل العلمى او التبادل الدبلوماسى ، وبين المعاملات التى تحمل معنى التخريب ، والتى تستهدف بالاساس مد نطاق السيطرة السياسية التى تمارسها دولة على أخرى . ويضيف ، أن من اهم المؤشرات التى يمكن الارتكاز عليها للاستدلال على طبيعة هذه الانشطة الدولية ، وما اذا كانت تنطوى على تخريب ، البحث أولا وقبل كل شيء فيما اذا كانت تلك الانشطة تمارس بهدف مضاعفة النفوذ السياسى الفعلى لدولة على اخرى ، سواء تم ذلك بشكل صريح أو بصورة ملتوية ومقنعة . (٢)

اما د . بويت فيقول عن التخريب انه اداة رئيسية للعدوان غير المباشر فى العلاقات الدولية ، وفى رأيه ان التخريب يجد تجنيدا عاما له من كل الدول ، على اختلاف معتقداتها الايديولوجية ، وذلك لانه يجنبها خطر المواجهات المسلحة فيما بينها ، وهو لذلك يعتبر من أكثر أدوات الضغط الخارجى المفضلة ، اما لاقناع دولة من الدول بالانضواء تحت راية احدى المحالفات ، واما لاثنائها عن معارضتها لها ، وهكذا (٣) ويستطرد بويت أن ادوات التخريب متنوعة وكثيرة ومنها : الدعاية ، والتجسس ، واستعمال الضغوط الاقتصادية والسياسية ، كما تشمل تدريب وتسليح وتمويل العصابات المسلحة التى تعمل اما من اراضى الدولة المعتدية ، واما من قواعد لها داخل اقليم الدولة الضحية المستهدفة بالتخريب (٤)

وفى رأى ج . بيرتون أن التخريب سلاح تستطيع اية دولة ان تستخدمه ، وبالتالى فان استخدامه ليس مقصورا على الدول الكبرى وحدها ، وهو التصور الشائع بصورة عامة ، فالعلاقات الدبلوماسية ، والمساعدات الاقتصادية ، والنفوذ الذى تتمتع به مشاريع الاستثمار الاجنبى ، والاحزاب السياسية التى تعمل بتوجيه من الخارج ، يمكن أن تشكل كلها وسائل وأدوات فعالة للتخريب الدولى . «٥»

ويضع ك . ج . هولستى تصوره لهذه الظاهرة بقوله « ان التخريب يشمل ، بصورة عامة ، كل

---

[١] Jack D. Ruebensaal, Substitutes for Force: The Example of Subversion, in, F.S. Northedge, ed, The Use of Force in International Relations, (Faber and Faber limited, London, 1974), p. 124.

[٢] Ibid

[٣] DW Bowett, The Search for Peace, (Routledge & Kegan Paul, London and Boston, 1972), p. 25.

[٤] Ibid

[٥] J.W. Burton, International Relations, A General Theory, (Cambridge at The University Press, 1967), p. 120.

ويقول بيرتون : « تبدو صعوبة مناقشة الظروف التى يتم فيها التخريب الدولى ، من افق الطبيعة الراهنة لمناخ العلاقات الدولية ، فمعظم الدول ان لم تكن كلها تقريبا ، باتت مفتوحة أمام التاثير الخارجى ، ويتزايد هذا التاثير مع التطور التكنولوجى فى كفاءة أدوات الاتصال الدولى . ويتفاوت مدى التاثير الخارجى من مجرد التجسس الى التدخل الفعلى فى الحياة السياسية الداخلية لدولة من الدول . ومن ثم ، يصبح من الصعب الوصول الى حكم قاطع ومقنع ، حول تهمة التخريب الخارجى . كما انه فى الاحوال التى يحدث فيها تغيير سياسى داخلى ، يكون من المتصور أيضا الفصل بين ما اذا كان هذا التغيير من فعل وتدبير قوى محلية ، او انه يحدث نتيجة تحريض خارجى »

Ibid., p. 119.

عمل من اعمال التمرد على السلطة الشرعية القائمة في الدولة ، ولكن الذي يميز التخريب كأداة للعدوان غير المباشر ، هو أن الذي ينظمه ويؤازره ويوجهه ، قوى خارجية تحاول أن تستغل عناصر الثورة او التمرد في الداخل لتحقيق مصالحها الذاتية » . «٦» ثم يقول ان استخدام سلاح الدعايات العدائية لا يشكل بذاته عدوانا بالمفهوم الكامل لهذا الاصطلاح ، ما لم يكن ذلك الاستخدام قد اتخذ شكلا مكثفا ومنتظما وان يكون ذلك يهدف دعم مركز احدى المجموعات المتمردة في الداخل بتحريضها على هدم الاطار السياسي القائم والوثوب بالوسائل غير الشرعية الى السلطة « ٧ » ..

واذا كان لنا ان نضيف مفهومنا الذاتي للتخريب الدولي ، باعتباره وسيلة رئيسية للعدوان غير المباشر فبأمكاننا ان نقول ان الذي يعنينا في التخريب ، ليس مجرد تحديد الصور التي يتمثل فيها أو يتستر وراءها ، وهي بالقطع عديدة ومعروفة ، وانما المعنى الذي يكمن وراء التخريب ويرتبط به . فالتخريب في رأينا هو محاولة فرض اتجاه معين على دولة من الدول ، في موقف من المواقف ، لحساب المصالح الذاتية لدولة أخرى ، بوسائل غير مشروعة ، تشكل في مجموعها نوعا من الضغوط أو الاكراه الشديد على ارادتها السياسية ، دون أن يصل هذا الضغط أو الاكراه ، الى نقطة وقوع الحرب المسلحة ، في صورة شاملة أو محدودة ، بين طرفي عملية التخريب .

ثانيا ـ التخريب الخارجي كمتغير جديد في السياسة الدولية

يكاد ينعقد الرأي بين الخبراء المعنيين بهذا الموضوع ، على ان تطبيق وسيلة التخريب على نطاق دولي واسع ، يعني بروز متغير جديد وبالغ الاهمية في العلاقات الدولية المعاصرة . ويرجع ذلك الى ان هذه الوسيلة بالذات ، غيرت من الطريقة التي تتنافس بها الدول في مواجهة بعضها بعضا ، وينطبق هذا الوضع على الدول الكبرى والدول الصغرى على حد سواء ، ويتضح ذلك بجلاء من واقع الاعتبارات الاتية :

١ ـ أن الدولة قد تكون قوية بمعيار الامكانيات العسكرية والموارد الاقتصادية والقدرات التكنولوجية .. الخ ، وتتمتع في نفس الوقت بمقدرة عالية على التخريب الخارجي ، ومن أمثلة ذلك كما يقال الاتحاد السوفييتي الذي يرفع

ويدعم وجهة النظر هذه ، الرأي الذي عبر عنه الاستاذ جرهارد فون جلاهن والذي يقول ان ظهور الايديولوجيات الشيوعية والفاشية ، ومع تعقد ابعاد الصراع الدولي ، فالطابور الخامس والتخريب السياسي والاقتصادي والدعايات الهدامة ، تمثل كلها وسائل جديدة وخبيثة للعدوان . وقد انتجت مواقف يصعب معها وضع تفرقة قاطعة بين حالة السلم وحالة الحرب ، ومن هنا فان السؤال الذي اصبح يثيره ذلك التعقيد هو : هل يطبق على علاقات تلك الدول التي تلجأ الى التآمر والتخريب الخارجي قانون الحرب أم قانون السلم ؟

Gerhard Von Glahn, Law Among Nations, (The Macmillan Company, New York 1965), p. 533.

وفي هذا المعنى أيضا يقول هولستي: « انه يكاد يكون في حكم المستحيل ، وضع تعريفات محددة للتدخل ، وحتى القانون الدولي الذي يحظر على الدول محاولة تغيير اتجاهات أو سلوك غيرها الا من خلال القنوات الشرعية وبالوسائل الرسمية ، فانه لم يستطع أن يوفر معايير دقيقة لما يعنيه بالتدخل .

« غير أن المشكلة التي تفاقمت حدتها خلال السنوات الماضية ، تتمثل في المحاولات التي تبذل لتغيير الاتجاهات السياسية للحكومات بوسيلة الضغط الداخلي الذي توجهه وتسانده وتتحكم فيه قوى أجنبية .

ثم يقول : « انه بالاضافة الى وسائل التدخل المكشوف ، كتدريب العناصر المتمردة و تنظيمها وتسليحها ، فان التدخل قد يشمل الدعاية والتجسس وتطبيق سياسات التمييز التجاري ، وتقديم الدعم للحكومات أو الامتناع عن تقديمه ، ومساندة قوى المعارضة في أزمات داخلية معينة ، اذا ما كان لتلك المساندة تأثيرها الحاسم على الموقف الداخلي الذي يراد تغييره في اتجاه أو آخر .... » .

K.J. Holsti, International Politics, A Framework for Analysis, (Prentice Hall Inc., N.J., 1967), p. 317.

[٦] Holsti, Ibid, p. 323

[٧] Ibid

شعارات التعايش السلمى كواجهة يمارس من ورائها التخريب ضد نظم الامن الغربى ، كما يحاول من خلالها التسلل الى دول العالم الثالث ، واثارة جو من القلاقل وعدم الاستقرار ، ليخلق بذلك الارضية التى تساعده على تنفيذ مخططاته البعيدة المدى فيها . وهو من خلال تظاهره بانه يقف ضد العدوان والحرب كمبدأ لا ينفصل عن ايديولوجيته ، وأنه أقرب الى الحفاظ على الامن الدولى القائم منه الى الرافض له أو المتمرد عليه ، أمكنه أن ينفذ استراتيجيته فى التخريب الخارجى ، بأقل درجة ممكنة من الخسارة والمخاطرة . وسجل انجازاته المتعددة ، بشهد له بالتفوق فى هذا المضمار .

وعلى الجانب الاخر ، فانه قد توجد قوى عظمى بمعيار الموارد والامكانات ، غير أن مقدرتها على ممارسة التخريب الخارجى ضعيفة أو محدودة نسبياً ، ومن أمثلة ذلك ، الولايات المتحدة التى باءت كل محاولاتها التخريبية لاسقاط نظام كاسترو الشيوعى فى كوبا بالفشل ، مما ترتب عليه بقاء ، بل وتدعم هذا النظام العميل للاتحاد السوفييتى ، والذى لا يبعد عن قلب الولايات المتحدة بأكثر من تسعين ميلا فقط .

وبالاضافة الى ذلك ، فان هناك دولا قد تكون ضعيفة من الناحية العسكرية ، الا أنها بالرغم من ذلك تتمتع بمقدرة عالية نسبيا على التخريب الخارجى ، كما هى الحال بالنسبة لدولة مثل كوبا التى أصبحت مركزا رئيسيا للتـآمر الـدولى والتحريض على التخريب ، بل والتدريب عليه بمختلف وسائله وأدواته ، ليس فقط فى منطقة أمريكا اللاتينية ، بل وأيضا فى القارة الافريقية . كذلك فان مصر الناصرية ، تقدم مثالا بارزا آخر يدلل على وجود مقدرة عالية جدا على التخريب الخارجى ، الذى شمل منطقة الشرق الاوسط كلها ، مع تواضع المقدرة العسكرية التقليدية بصورة واضحة .

وتأسيسا على الحقيقة الجوهرية السابقة ، يذهب بعض الخبراء المعنيين الى القول بأن الدول الضعيفة ، بمعايير القوة التقليدية ، والبارعة فى استخدام أسلوب التخريب الخارجى ، يمكنها أن تتنافس على الصعيد الدولى أو الاقليمى بنجاح ، مع الدول التى تمتلك ترسانات نووية . ويضيفون أنه قد ثبت تماما من واقع الممارسة العملية ، أن بامكان التخريب ، تجاوز عقبة الموارد والامكانات ، ومن هنا فهو أداة عملية فعالة فى ارضاء تطلعات بعض الدول ، دون أن تكون مطالبة بتوفير قاعدة عريضة من الامكانات التى لا تقدر عليها بحكم ظروفها «٨» .

٢ ـ ان الدول العدوانية ، او تلك التى تميل بطبيعتها الى استعمال العنف فى تعاملها مع النظام الدولى القائم ، تجد نفسها ، وبدرجة متزايدة ، غير قادرة على ذلك بحكم رد الفعل العنيف الذى يمكن أن ينالها ، ومن ثم ، فانها تجد فى التخريب البديل العملى الارخص تكلفة ، والاقل مخاطرة .

وأيضا ، فانه مما يضيف الى جملة المزايا الاخرى للتخريب ، كأداة للعدوان غير المباشر ، أن الدول العدوانية تستطيع ، عن طريق هذه الوسيلة ، ان تجرى استكشافا مستمرا لنقاط الضعف فى خصومها ، دون أن تضطر الى التورط فى ارتكاب أعمال عدوانية سافرة . بل الاكثر من ذلك ، أنها تستطيع أن تستخدم الاساليب الملتوية أو المقنعة فى التخريب ضد خصومها المستهدفين به ، مع ابقائها فى نفس الوقت على علاقاتها الرسمية معهم ، اذ يمكن للحصانات والامتيازات الدبلوماسية أن تخدم كغطاء تستر به تحركاتها العدوانية « ٩ » .

٣ ـ ان التخريب يمكن أن يستخدم بدرجة أقل نسبيا من التردد الذى يتلازم عادة مع استخدام القوة المسلحة بطريقة سافرة ، كما أن بمقدور وسيلة التخريب مواجهة مستويات متنوعة من التحديات المضادة ، أو بتحديد أدق ، فهو أكثر مرونة فى استعماله كوسيلة للضغط والاكراه

---

[٨] راجع فى ذلك : Northedge, The Use of Force in International Relations, op. cit., pp. 138 — 144.

[٩] Ibid, p. 143.

الخارجي من وسيلة الاستخدام المباشر للقوة المسلحة «١٠» .

٤ ـ ان مقدرة القوى الكبرى على استخدام القوة المسلحة بالاسلوب السافر فى دول العالم الثالث بالذات ، قد ضعفت كثيرا عن ذى قبل ، بل واصبحت من الوسائل المشكوك فيها تماما للعديد من العوامل والاسباب التى من أبرزها اطلاقا ، كما يقول تريفور تيلور Taylor ، الحالة النفسية لشعوب دول العالم الثالث ، التى ترفض ، بل وتقاوم بكل قوة هذه الوسيلة المتطرفة من وسائل الاكراه المسلح «١١» .

ويقول تيلور ان هذا الاتجاه قد اتضح من خلال التجارب الكثيرة التى مرت بها القوى الكبرى فى هذا الشأن . ومن أمثلة ذلك : استخدام الولايات المتحدة قوتها العسكرية فى كوريا بين ١٩٥٠ و ١٩٥٣ ، وتدخلها عسكريا فى لبنان فى عام ١٩٥٨ لحماية نظام الحكم فيها ، وتدخلها عسكريا فى جمهوريه الدومنيكان فى عام ١٩٦٥ للحيلولة دون اقامة نظام حكم معاد لمصالحها فيهـا ، وتدخلها عسكريا فى فيتنام بعد عام ١٩٦١ لمنع وقوعها تحت السيطرة الشيوعية ، وكذلك تدخل بريطانيا عسكريا فى مصر فى سنة ١٩٥٦ لاسقاط نظام الحكم الناصرى ، وتدخلها عسكريا فـى الاردن فى عام ١٩٥٨ لحماية النظام الاردنى ، وفى الكويت فى عام ١٩٦١ لحمايتها ضد تهديدات العراق بضمها اليها .. الخ ، ثم هناك أيضا فرنسا التى اشتركت عسكريا مع بريطانيا فى حرب السويس ، وتدخلها عسكريا فى عـامى ١٩٦٨ و ١٩٧٢ فى تشاد لحماية نظام حكم تومبالباى .

أما الاتحاد السوفييتى ، فانه كان متحفظا جدا فى الوجود العسكرى المباشر فى دول العـالم الثالث ، وذلك فيما اذا استثنينا من ذلك وجود بضعة آلاف من خبرائه العسكريين فى مصر فى الفترة بين ١٩٦٧ و ١٩٧٢ «١٢» .

وقد توصلت القوى الكبرى من خلال تجاربها الذاتية الى النتائج الرئيسية التالية :

ا ـ التكلفة المادية المرهقة للغاية التى يتكبدها تنفيذ مثل هذه العمليات العسكرية المباشرة ، وبالصورة التى تؤدى الى حدوث آثار تخريبية فظيعة على الكيان الاقتصادى الداخلى .

ومن الامثلة الواقعية البارزة التى تساق فى هذا الخصوص ، الحرب الامريكية فى فيتنام التى كانت أعنف حروب الاستنزاف الاقتصادى التى خاضتها الولايات المتحدة ، والتى بلغت تكاليفها مئـات الملايين من الدولارات ، سواء تمثل ذلك فى صورة تضخميه فظيعه على الاقتصاد الامريكى ، واحداث عجز ضخم فى ميزان المدفوعات . وقد اتضحت الاثار العنيفة والكاملة لهذا الاستنزاف الاقتصادى فى المراحل الاخيرة من تلك الحرب الداميه ، وكذلك فان حرب امريكا فى كوريا ، كبدتها وفقا للاحصاءات الرسميه التى اجريت عن خسائرها المادية ، ما يناهز ثلاثـة وثمانين مليـارا مـن الدولارات . وايضا فان تدخل الولايات المتحدة عسكريا فى لبنان والدومنيكان ، كلفها مئـات الملايين من الدولارات ، سواء تمثل ذلك فى صورة التكلفة المادية للاجراءات العسكرية المباشرة ، او فى صورة المعونات الاقتصاديه التى قدمت الى هذه الحكومات فى اعقاب تنفيذ تلك الاجراءات العسكرية ، وذلك على سبيل دعم موقفها ازاء التحديات الداخلية التى كانت تواجهها .

وبالنسبة لبريطانيا ، فقد تسببت حرب السويس فى خلق متاعب اقتصادية حادة لها ، تمثلت أساسا فى نقص وارداتها البترولية من الشرق الاوسط بدرجة كبيرة ، كما نتج عنها اضعـاف مركز الاسترلينى فى أسواق النقد العالمية «١٢» .

ب ـ يضاف الى ما سبق ، التكلفة السياسية العالية التى تكبدها تنفيذ تلك العمليات العسكرية المباشرة . ومن أمثلة ذلك ، أن حرب الولايات المتحدة فى فيتنام ، أدت الى تخريب علاقاتها بمعظم دول العالم الثالث ، وقد حدث نفس الشىء لبريطانيا فى حرب السويس .

والى جانب ذلك يوجد عنصر الشك المستمر حول الدوافع التى تكمن وراء تنفيذ القوى الكبرى

---

[١٠] Ibid, p. 144.

[١١] Trevor Taylor, Force in the Relations between Great Powers and the Third World, in Northedge, op. cit., p. 148.

[١٢] Ibid

لمثل هذه العمليات العسكرية . ومن الامثلة التى تصور ذلك ، انه عندما تدخلت بريطانيا عسكريا فى الكويت فى عام ١٩٦١ لردع التهديدات العراقية الموجهة ضد استقلالها السياسى وسلامتها الاقليمية ، كما سبق واشرنا ، فان الرأى العام العربى ، كان يفضل ان يتم ذلك التدخل ليس بقوات بريطانية وانما بقوات تتبع جامعة الدول العربية ، وذلك انطلاقا من المفهوم الذى يقول ان تدخل بريطانيا لم يكن دفاعا عن استقلال الكويت ، بقدر ما هدف الى حماية مصالحها الامبريالية فى منطقة الخليج الغنية بالبترول ، كما أن استخدام قوة بريطانيا العسكرية فى حسم نزاع ناشب بين دولتين عربيتين ، كان أمرا يصعب على الضمير القومى العربى أن يستسيغه أو أن يقبله «١٤» .

ومن تلك الامثلة أيضا ، أن تدخل الولايات المتحدة عسكريا فى جمهورية الدومنيكان فى عام ١٩٦٥ أدى الى تفجير جو عام من السخط والاستنكار فى كل دول أمريكا اللاتينية ، التى نظرت الى هذا التدخل على انه كان تعبيرا عدوانيا فجا عن المبدأ الذى قررته الولايات المتحدة ، والذى يقوم على احتفاظها لنفسها بحق استبعاد أى نظام حكم معاد لمصالحها من هذه المنطقة «١٥» .

ويدعم من مجموع الاعتبارات السابقة على أهميتها ، أن الرأى العام العالمى ، يجد نفسه مدفوعا بصورة تلقائية الى التعاطف مع الدولة ضحية هذا التدخل العسكرى المباشر ، وهو ما يؤدى بالتالى الى رفضه لذلك الاجراء وادانته ، بصرف النظر عن الظروف التى يتم فيها ، او الاسباب التى تدفع اليه « ١٦ » .

« ج » رد الفعل العدائى الذى تثيره اجراءات التدخل العسكرى المباشر فى أوساط الرأى العام داخل الدول المعتدية نفسها ، وهو ما يؤدى بالتبعية الى تخلخل الجبهة الداخلية وتصدعها ، وهدم شعبية الحكومات المسئولة عن اتخاذ هذه القرارات العسكرية .

وتبدو خطورة مثل هذا الاحتمال فى الدول الديموقراطية بالذات ، حيث يتمتع الرأى العام بحرية واسعة فى الاحتجاج ، وفى التعبير عن اتجاهاته المعارضة للحكومة .

ولعل اوضح مثال لذلك ، ما احدثته حرب فيتنام من تخريب فى أوساط الرأى العام الامريكى ، وكذلك ما أحدثته حرب الجزائر من تاثيرات عنيفة على الرأى العام الداخلى فى فرنسا . «١٧»

«د» ان نجاح التدخل العسكرى المباشر ، يرتهن بمدى التأييد الذى يمكن أن يحصل عليه هذا الاجراء من قبل السكان المحليين ، وبخاصة اذا ما كان هذا التدخل يستهدف قمع حروب العصابات ، والسبب فى ذلك ، هو أن الاحتياطى الاستراتيجى الاول فى قوة هذه العصابات ، يأتى فى الاساس من تاييد هؤلاء السكان المحليين لها .

ولكن وكما اثبتت التجارب العملية ، فان التدخل العسكرى المباشر بوساطة القوى الكبرى يثير من العداء والمعارضة فى دول العالم الثالث أكثر مما يثيره من تعاطف أو تأييد . ١٨

«هـ» الخوف من ان تؤدى التدخلات العسكرية المباشرة ، الى اقحام القوى الكبرى كاطراف فى تلك الصراعات المسلحة ، وهو مايضاعف بالتالى من احتمال التصاعد بها الى نقطة الحرب النووية . وفى ذلك يقول هولستى :« أن الخطورة الانتحارية التى ترتبط باستعمال الاسلحة النووية من جانب القوى الكبرى ، فضلا عن التكافؤ التقريبى فى قوة هذه الدول ، وهو مايحد كثيرا من مقدرتها على استعمال القوة المسلحة بصورة سافرة ومباشرة ، كل ذلك جعلها تتحول فى اتجاه التركيز على استخدام التخريب وأسلوب الحرب غير النظامية ، حيث تقل كثيرا مخاطر التصعيد ...» «١٩»

---

[١٣] Iibd, pp. 148 — 149.
[١٤] Ibid, p. 149.
[١٥] Ibid
[١٦] Ibid, p. 150.
[١٧] Ibid, p. 149.
[١٨] Ibid, p. 150.
[١٩] K.J. Holsti, International Politics, op. cit., pp. 314 — 315.

« و » انتقال مركز الولاء الفردى من صورته التقليدية القديمة ، والتى تركزت اساسا فى الامة أو الامبراطورية أو القبيلة الى كيانات سياسية ومذهبية خارجية . وقد ساعد هذا التحول على تهيئة امكانات واسعة أمام الدول صاحبة هذا النفوذ السياسى أو المذهبى ، للتدخل فى الشئون الداخلية للدول التى توجد بها جماعات تدين لها بالولاء الفكرى . «٢٠» وقد عبر عن هذه الحقيقة الهامة أدريان جويلكى Guelke بقوله « ان تطور أساليب الاتصال الدولى ، ساعد على ظهور جماعات سياسية فى كل مجتمع ، تسعى الى ربط مصالح الدولة باطار مذهبى أو سياسى معين ، وهى بذلك تضع الاساس نحو تدويل كل صراع داخلى ...» «٢١» .

وفى اطار كل هذه الاعتبارات التى سبق ذكرها ، اتجه تفكير القوى الكبرى الى استعمال وسائل أخرى تقدر على حماية مصالحها فى دول العالم الثالث بشكل أفضل ، ومن أهم تلك الوسائل اطلاقا كما يقول تريفور تيلور ، امدادات الاسلحة ، وتقديم التدريب العسكرى للعناصر المتمردة فى بعض الدول ، والاعتماد على جماعات المرتزقة « Mercenaries » فى تنفيذ بعض عمليات التخريب لحسابها ، وهكذا « ٢٢ » .

ثالثا — دور الحرب النفسية والدعائية فى عمليات التخريب الخارجى

الى جانب الدور الخطير الذى تقوم به امدادات الاسلحة ، والمعونات الاقتصادية ، والتسلل ، واستخدام المرتزقة ، واقامة طابور خامس ، وتدريب المجموعات المتمردة فى الدول المستهدفة بالتخريب ، فان هناك وسيلة أخرى مطبقة بدرجة عالية من الفعالية فى تنفيذ عمليات التخريب ، وهى وسيلة الحرب النفسية والدعائية ، التى رأينا ان نشير اليها بشىء من التفصيل فيما يلى .

لعل من أصدق التعبيرات التى قيلت فى مجال تصوير دور الحرب النفسية والدعائية فى تنفيذ عمليات التخريب الخارجى ، ما قاله جورجى أرباتوف ، فهو يعتقد أن الحرب النفسية « تجسد واحدة من أكثر الوسائل عدوانية فى السياسة الخارجيه التى تنتهجها بعض الدول ، وهى بصفتها هذه ، ليست سلاحا للاقناع بقدر ماهى سلاح للتأثير والضغط السياسى ، والتدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى » . ويضيف « اننا عندما نتكلم عن الحرب النفسية ، فاننا لا نعنى بها مجرد الدعاية وحدها ، وانما تجمع الى جانبها كل الأنشطة التخريبيةالاخرى » ، ويؤكد « أن مثل هذا الاتجاه الذى لايرى مبررا للفصل بين الدعاية والتخريب والتجسس والارهاب ، انما يحاول ان يحدد الخصائص الاساسية لهذه الحرب النفسية ، التى تجد جذورها . واوضح تعبير عنها من حيث المبدأ وأسلوب التطبيق ، فى الدعاية النازية « ٢٣ » .

ويزيد هانس سباير من مؤسسة راند Rand الامريكية لبحوث الاستراتيجية والدفاع هذا المعنى توضيحا ، عندما يقول : أن دور الدعايات المعادية لا يتمثل فى مجرد الاقناع العقيدى للخصم ، وانما يتجاوز ذلك الى التحريض على ممارسة التخريب ، بوسائل متعدده ، منها الحث على التباطؤ فى اداء العمل ، وبث الشائعات المغرضة بهدف تناقلها وترويجها ، وتشجيع الافراد على الانغماس فى مزاولة الافعال غير المشروعة ، مع العمل على استمالة العناصر المترددة .. الخ » . «٢٤»

وفى ذلك ايضا يقول احد الخبراء المعنيين بهذا الموضوع « يقصد بالدعاية الهدامة ، تلك الاتصالات الموجهة من دولة الى أخرى ، بهدف قلب نظام الحكم السياسى القائم فيها . ويعتبر هذا النوع من الدعاية اكثر الوان الدعايات العدائية

---

[٢٠] Ibid, p. 314.

[٢١] Adrian Guelke, Force, Intervention and Internal Conflict, in Northedge, op. cit., p. 105.

[٢٢] Trevor Taylor, op. cit., p. 153.

[٢٣] Georgi Arbatov, The War of Ideas in Contemporary International Relations, (Progress Publishers, Moscow, 1973), pp. 179, 187, 188.

[٢٤] Hans Speier, Psychological Warfare Reconsidered, in, Daniel Lerner ed., Propaganda in War and Crisis, (New York, 1951), p. 474.

استخداما ، كما أن هذا اللون من الدعاية ، هو ما تخشاه الدول ، ويعتبر أكبر أسباب الاحتكاك بالازمات التي تتراوح بين الاحتجاج الدبلوماسي والحرب الفعلية » ، ثم يقول :« وتعتبر الدعاية الهدامة غير شرعية ، على اعتبار أنها شكل من أشكال العدوان ، وتقع بذلك ضمن القواعد التي تحكم الحرب العدوانيه وتحددها ، أي أن محاولة قلب نظام الحكم عن طريق الدعاية ، ليس مخالفا فقط لحقوق السياسة المقدسة ، ولكنه فعل من أفعال الحرب ، لانه يمكن أن يؤدي الى أعمال العنف ، والى الحرب الفعلية نفسها .. » . «٢٥» .

ولعل هذه الاثار التخريبية الضخمة للدعايات العدائية كسلاح للعدوان غير المباشر ، هي التي دعت خبيرا دوليا بارزا في أمور الدعاية ، مثل رينيه وست الى القول بأن « ادراك الشعوب ووعيها بالفظائع المترتبة على استخدام الاسلحة النووية ، هو الذي يدفع بها الى ادانتها والمطالبة بتحريمها . أما أسلحة الحرب النفسية ، فانها أكثر خبثا وسرية ، وهي بسبب هذه الطبيعة التي تنفرد بها ، لم تستطع أن تخلق أو تحرك ضميرا عالميا يستنكرها ويندد بها . ثم يتساءل . الا تعد الحرب النفسية سلاحا مرعبا حقا ، عندما تجعل الدولة التي تستخدمها قادرة على الهبوط بعقول الجماهير المستهدفة بهذه الحرب الخبيثة الى مستوى التفكير الالي ، بل ودفعها أحيانا الى التصرف دون تفكير على الاطلاق ؟ » . «٢٦» .

ومن هنا ، فهي تحاول ان تنفذ نوعا من الثورة التخريبية ، هي في حقيقتها أسلحة مسمومة ، وظيفتها الاساسية الاثارة النفسية ، والتخريب المعنوي ، والتحريض السياسي ، واستثمار الظروف الخارجية بطرق خبيثة وانتهازية ، وترسيخ الشعور بالاحباط والانهزامية ، وتفجير طاقات السخط الكامنة في المجتمعات الخارجية المستهدفة بها ، كمقدمة نحو تفكيكها وتقويضها من داخلها ، وباختصار ، فهي أداة في التعامل الدولي ، تتناقض بحدة مع كل القيم والاخلاقيات الدولية المتعارف عليها ، كما أنها انتهاك صريح لكل معايير السلوك الدولي المشروع .

رابعا ــ استخدام التخريب كأداة للعدوان غير المباشر في استراتيجية الكتلتين

اكدنا في موضع سابق ، ان التخريب كأداة للعدوان غير المباشر ، قد شاع تطبيقه ، وتزايد الاعتماد عليه في العلاقات الدولية المعاصرة ، وعلى الاخص بالنسبة للقوى الكبرى ، وذلك بالنظر الى فظاعة المخاطرات التي يجلبها الاستخدام المباشر للقوى العسكرية ، أو للاسلحة النووية بالتحديد . ولما كان للتخريب الذي تمارسه القوى الكبرى أضراره البالغة ، ليس فقط بالنسبة للدول التي يستهدفها مثل هذا التخريب والتآمر ، وانما أيضا بالنسبة لسلامة النظام الدولي القائم واستقراره ، ولكل المباديء والقيم التي يرتفع فوقها ، فقد رأينا أن نتناول هذا الموضوع بقدر أكبر من التخصيص هنا .

أ ــ التخريب في استراتيجية الكتلة السوفيتية

لعل أكثر ما يلفت النظر بالنسبة للكتلة السوفييتية ، وبالذات الاتحاد السوفييتي باعتباره العقل المخطط والمدبر لسياسات هذه الكتلة ، هو التناقض الفاضح بين ما ترفعه دولها من شعارات تندد بالتخريب ، وتدين التدخل في الشئون الداخلية للدول الاخرى ، وتشجب العدوان في مختلف صوره المباشرة وغير المباشرة ، وبين المسلك الدولي الفعلي لها ، الذي يقوم على تطبيق اسلوب التخريب الخارجي على أوسع مدى ممكن ، حتى انه ليمكن القول دون مبالغة ان أداة التخريب تشكل جزءا لا يتجزء من الاستراتيجية العامة التي تدير بها الكتلة السوفييتية صراعها على المستوى العالمي ، وهي لا تستثني من ذلك أحدا من خصومها ، وان كانت فرص التطبيق واحتمالات النجاح تبدو اكبر بالمقارنة ، في دول العالم الثالث منه في دول الغرب الرأسمالية المتقدمة

ويقول بعض الخبراء عن هذه الاستراتيجية الصراعية السوفييتية التي تعتمد التخريب ركيزة اساسية لها ، انها تقوم على محاولة التسلل تحت مختلف الاقنعة والذرائع ، تمهيدا لتحقيق ما يمكن أن يطلق عليه الغزو من الداخل ، واخضاع الغير بدون حرب

---

[٢٥] د. أحمد بدر ، الاتصال بالجماهير والدعاية الدولية ، [دار القلم ، الكويت ، ١٩٧٤] : ص ٢٦١ ــ ٢٦٢

[٢٦] René-Henri Wüst, La Guerre Psychologique, (Lusanne, 1954), pp. 117-118.

ومن هنا ، فهي تحاول أن تنفذ نوعا من الثورة على الامر الدولى القائم فى صورة تدريجية وغير محسوسة . « ٢٧ » .

والعناصر التى يوكل اليها تنفيذ استراتيجيــة العدوان غير المباشر بوسيلة التخريب ، تتكون بصورة رئيسية من الاحزاب الشيوعية فى البلاد التى يستهدفها التخريب ، ومن الجماعات التى تتستر وراء شعارات خادعة ، وتكون محكومة فى تصرفاتها بتعليمات الشيوعية الدولية ، وايضامن بعض التنظيمات النسائية والشبابية والاتحادات النقابية والعمالية ، وغيرها من المجموعات النقابية والعمالية ، وغيرها من المجموعات البرلمانية فى الدول الديموقراطية . « ٢٨ »

ومن الوسائل الرئيسية التى يعتمد عليهـا الشيوعيون فى تنفيذ التخريب الخارجى :

١ ـ الترويج بشكل سافر أو مقنع ، لبعض الافكار التى تتمثل فى صورة قابلة للتنفيذ ، لان ذلك هو الذى يمدها بالمقدرة على التأثير فى الاتجاهات الشعبية والرسمية .

٢ ـ محاولة التأثير على أفكار ومعتقدات الامم ككل ، أو على أفكار ومعتقدات بعض الجماعات فيهـا .

٣ ـ تسلل العناصر الشيوعية الموثوق فيها الى الاجهزة الحكومية وشبه الحكومية ، والقيـام باستقطاب العناصر غير الشيوعية ضمن المخطط التخريبى المرسوم .

٤ ـ التحريض على الاضرابات الصناعية وعلى تخريب اجهزة الانتاج ، وغير ذلك من وسائل الحرب الاقتصادية .

٥ ـ الحصول بوسيلة التجسس ، علـى كل المعلومات المتعلقة بالحياة القومية لاستغلالها فى فضح أسرار الحكومات ، والاعتماد عليها فـى عمليات التشهير الدعائى .

٦ ـ التحريض على اثارة القلاقل ، واشاعة الذعر على النطاقين الفردى والجماعى ، وتشجيع الانتفاضات المحلية ، والحث على تخريب المنشآت والمرافق والممتلكات .

٧ ـ تدبير عمليات الاغتيال السياسى ، وكذلك المشاركة فى تدبير الانقلابات ضد أنظمة الحكم القائمة ، بقصد احلالها بحكومات أخرى شيوعية أو حكومات خاضعة للنفوذ الشيوعى .

٨ ـ محاولة التأثير فى القرارات التى تصل اليها الحكومات ، اما من خلال الانشطة البرلمانية ، واما عن طريق المشاركة فـى الائتلافات الوزارية . « ٢٩ » .

والحقيقة أن أقوى دليل علنى على تبنى الاتحاد السوفييتى ومجموعة الدول الشيوعية الضالعة معه لسلاح التخريب ، كأداة لهدم الامر السياسى القائم فى الدول الاخرى ، يتمثل فى الوثيقة الدولية الصادرة فى عام ١٩٧٠ عن السكرتارية التنفيذية لمنظمـة التضامن بيـن شعوب القارات الثلاث « افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية » وهى المنظمة التى تتخذ من هافانا عاصمة كوبا مقرا رئيسيا لها ، وتخضع تماما لسيطرة العناصر الماركسية الموالية للاتحاد السوفييتى عليها ، وبالشكل الذى يجعل منها مجرد جهاز آخر من أجهزة الشيوعية الدولية التى يوجهها ويخطط لها ويتحكم فيها الاتحاد السوفييتى من خلال نظام حكم فيدل كاسترو الذى لا يمثل أكثر من واجهة شكلية ، تتخفى وراءها سياسات التخريب والتآمر السوفييتية فى هذه المجموعة الواسعة من دول العالم الثالث . « ٣٠ » وتعدد هذه الوثيقة وسائل التخريب التى يتعين على عملاء الشيوعية الدولية ـ الذين تنعتهم بالعناصر الثورية ـ أن ينفذوها فى هذه البيئات السياسية والاجتماعية القلقة وغير المستقرة كالاتى :

١ ـ التخريب المادى للمرافق والمنشآت العـامة « Sabotage » وعنه تقول :

---

[٢٧] **Robert Strausz — Hupé & Stefan T. Possony, International Relations in Age of Conflict between Democracy and Dictatorship, (McGraw Hill Book Co., p. 447.**

[٢٨] **Ibid, p. 445.**

[٢٩] **Ibid, pp. 446 — 448.**

[٣٠] **Tricontinental 56, Year V, November 1970, (Published by the Executive Secretariat of the Organization of Solidarity of the Peoples of Africa, Asia and Latin America, Havana, Cuba).**

« ان لهذا النوع من التخريب فعالية مرتفعة كسلاح للهجوم ، وهو وان كان لا يتطلب أكثر من عدد محدود جدا من الافراد ، الا ان باستطاعته أن يحقق النتيجة المطلوبة على أكمل وجه . ويمر تطبيق هذه الوسيلة التخريبية بمرحلتين رئيسيتين : المرحلة الاولى ، وفيها تقوم جماعات التخريب فى الحضر بهذه المهمة ،كعمليات منعزلة عن بعضها بعضا وعلى نطاق محدود . وأما المرحلة الثانية ، فهى مرحلة التخريب العام ، والتى يتولى الشعب فيها بنفسه مسئولية التنفيذ الرئيسية » . « ٣١ »

وتضيف وثيقة هافانا أن التخريب الجيد والفعال ، يتطلب نوعا من التخطيط المسبق ، والتنفيذ الواعى والحذر . ومن الادوات الرئيسية التى يعتمد عليها تنفيذ التخريب على هذه الصورة : استعمال المواد الناسفة ، واشعال الحرائق ، وبث الالغام . « ٣٢ »

٢ ـ اشاعة الذعر والارهاب TERRORISM

تقول الوثيقة ان الارهاب هو بمثابة الذراع الذى لايمكن لاى ثورى ان يتخلى عنه ، وتضيف « أن الارهاب ، فضلا عن السهولة التى يمكن أن ينفذ بها ، فانه يتكامل مباشرة مع غيره من عمليات التخريب التى تقوم بها الجماعات «العصابات» المتمردة على الامر الداخلى القائم . والارهاب عندما ينفذ كأداة للتخريب ، فأن ذلك يجب أن يتم بأقصى درجة ممكنة من الوحشية ، وضبط الاعصاب والحسم « ٣٣ » .

٣ ـ حرب الاعصاب : تعرف الوثيقة حرب الاعصاب كما يجب ان ينفذها الشيوعيون ، بأنها وسيلة عدوانية هجومية ، تقوم على الاستخدام المباشر وغير المباشر لوسائل الاتصال الجماهيرى ، وبالشكل الذى يؤدى فى النهاية الى دحر معنويات الحكومة القائمة « ٣٤ » .

وفى حرب الاعصاب ، او الحرب النفسية ، تكون الحكومة دائما فى المركز الاضعف ، وذلك لانها عن طريق الرقابة التى تفرضها على وسائل الاتصال الجماهيرى ، وعن طريق عدم السماح بنشر اى شىء ضدها ، فانها تأخذ فى العادة ، الموقف الدفاعى الذى يجعلها تحاول باستمرار أن تبرر تصرفاتها وهو ما يمكن أن يورطها بالفعل فى تناقضات تسىء اليها وتعدم الثقة فيها « ٣٥ » .

وبتشديد ضغط حرب الاعصاب ضدها ، وباحراجها المستمر ، فانه يمكن دفعها الى مواقف يائسة ، والى التخبط فى التناقضات التى تفقدها هيبتها ، وتسلبها زمام المبادرة ، وتجعلها تستنزف طاقتها فى مجهودات رقابية غير مثمرة . ثم تمضى الوثيقة الى التأكيد على أن « الهدف من حرب الاعصاب ، هو بث الحقائق المضللة ، وترويج الاكاذيب والشائعات عن السلطة الحاكمة ، وبالصورة التى تعطيها اكبر قدر من الانتشار بالنسبة لجهاز الحكم ويضعه باستمرار موضع الجماهيرى ، مما يخلق بالتالى جوا من العصبية الاذانة والاتهام ، ويعمق فيه الاحساس بعدم الامان وبعدم التيقن ، ويثير فيه شعورا بالانزعاج والقلق الشديدين » « ٣٦ » .

أما عن أمثلة التخريب الواقعية فهى بالقطع كثيرة ، يمكن الاستشهاد عليها بعدد محدود منها ، فى التاريخين البعيد والقريب .

ففى فبراير عام ١٩٤٨ أمكن للاتحاد السوفييتى بوسيلة التخريب من الداخل ، أن يسقط النظام الليبرالى الحاكم فى تشيكوسلوفاكيا ، وأن يستبدل به نظاما شيوعيا انتهى بهذه الدولة الديمقراطية من دول وسط أوروبا الى حالة من التبعية المطلقة

---

[٣١] Ibid, p. 42.
[٣٢] Ibid
[٣٣] Ibid, p. 44
[٣٤] Ibid, p. 45
[٣٥] Ibid
[٣٦] Ibid, pp. 45 — 46

للنفوذ السوفيتى ، فى ظل السلطة الدكتاتورية الاحتكارية للحزب الشيوعى ، وهو أحد أحزاب الاقلية التى لم تكن لها أية جذور شعبية فى التربة السياسية التشيكوسلوفاكية ، والذى فرض نفسه على الواقع السياسى التشيكى بمساندة القوة العسكرية السوفيتية له . «٣٧»

وفى عام ١٩٥٨ قامت الحكومة السوفيتية بقطع علاقاتها التجارية مع فنلندة – وهى دولة محايدة – عندما وصلت الى السلطة فى هلسنكى ، حكومة لم يرض الاتحاد السوفيتي عن اتجاهاتها السياسية . وفى عام ١٩٦٢ انتهكت الحكومة السوفيتية للمرة الثانية ، تعهدها بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لفنلندة ، عندما أرادت بوسيلة التهديد ، أن تؤثر فى مجرى انتخابات الرياسة الفنلندية على النحو الذى يرضى مصالحها . «٣٨»

ثم كانت هناك المحاولات التى بذلها السوفييت بعد قيام ثورة كاسترو ، لتصدير القلاقل والثورات على النمط الكوبى ، الى دول منطقه امريكا اللاتينية ، ومن امثلة الدول التى استهدفها التخريب ، فنزويلا وبوليفيا وشيلى والدومنيكان وبنما وبيرو .

وفى الاونة الاخيرة ، نجد أن محاولات التخريب السوفيتيه قد تركزت بصورة واضحة على الشرق الاوسط والقارة الافريقية ، حيث البترول والموقع الإستراتيجى والثروات الطبيعية الضخمة ، بل ان هذا التخريب بلغ مستوى من الجراة التى يمكن معها أن يقال ان ما يجرى فى هاتين المنطقتين الان ، يشكل علامة بارزة فى تطور سياسات التخريب السوفييتى الخارجى . فمن ناحية ، أصبح هذا التخريب مكشوفا تماما من حيث القنوات التى يتسلل عبرها ، وأيضا من حيث حجم الامكانات التى ينفذ بها . ومن ناحية ثانية ، فان الاهداف البعيدة لهذه السياسات التخريبية ، أصبحت تثير تخوفات دولية كثيفة وواسعة ، لانها تهدد استقرار النظام السياسى الدولى فى الصميم .

ومن الامثلة المعاصرة لمحاولات التخريب السوفييتية ، تلك ما حاوله فى مصر «بسبب العداء الشديد الذى يكنه لحكم الرئيس السادات » عبر نظام حكم القذافى فى ليبيا ، الذى قام بارسال فرق التخريب التى تدربها وتمولها وتسلحها وتشرف عليها اجهزة المخابرات الليبيه ، لتنفيذ عمليات النسف والقتل العشوائى ، بهدف اشاعة مناخ عام من الخوف والذعر ، وايضا من خلال تحريض العناصر الماركسيه المصريه ، على اثارة القلاقل فى الداخل ، وتنفيذ مخطط واسع لتخريب المرافق والمنشات الحيوية واجهزة الانتاج الرئيسية ، وهو المخطط الذى بلغ ذروته فى ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ بعمليات التخريب العنيف والواسعة النطاق التى حدثت فى مصر .

ثم أن غزو زائير بوسيلة التحريض السوفييتى الكوبى المشترك لنظام الحكم الماركسى القائم فى أنجولا ، يقدم مثالا آخر ، حيث زائير بموقعها الاستراتيجى الخطير فى وسط القارة الافريقية ، وبثرواتها الطبيعية الضخمة من الذهب واليورانيوم ، يجعلها مطمعا رئيسيا لمحاولات التسلل والانتشار الشيوعى فى أفريقيا كلها .

ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل تعداه الى تحريض نظام منجستو ماريام الماركسى الحاكم فى أثيوبيا للضغط على السودان « أو بالاحرى لغزوه والانقضاض عليه » ، وبالتالى الضغط على مصر التى تعتقد انها الهدف الرئيسى للتخريب السوفييتى فى المرحلة الحاضرة . فمن طريق الامدادات الكثيفة من الاسلحة الى اثيوبيا ، التى تصل اليها أيضا عبر ليبيا ، يامل الاتحاد السوفييتى فى تفجير حرب أفريقية واسعة من حروب الاستنزاف التى تجر اليها مصر جرا ، لكى تغرق فى دوامتها ، وبالصورة التى تعجزها نهائيا عن الوقوف كراس حربة ضد هذا المخطط التخريبى والتامرى السوفييتى الواسع النطاق ، والذى يرتكز تنفيذه على عدد محدود من أنظمة الحكم العميلة فى أفريقيا ، وهى بالتحديد ليبيا وأثيوبيا وأنجولا .

كل هذه الامثلة وغيرها ، تبرز كما قلنا التناقض بين ما يرفعه الاتحاد السوفييتى من شعارات ، وبين ما يعتنقه فعلا من سلوك . وفى ذلك يقول

---

[٣٧] Holsti, International Politics, op. cit., pp. 326 — 331.

[٣٨] Ibid, p. 319.

هولستي : « انه على الرغم من أن الحكومة السوفييتية وقعت على عدة معاهدات دولية تتضمن الكثير من النصوص التي تحظر التدخل في الشئون الداخلية للدول الاخرى ، الا أنها كثيرا ما انتهكت هذه النصوص ، بل ولم تخف حساسيتها الشديدة لمجريات التطور السياسي الداخلي في الدول المجاورة . »« ١٦ » . ويؤكد فولك هذا المعنى بقوله : « ان الاتحاد السوفييتي قد دأب باستمرار على النفخ في الثورات الداخلية في الدول غير الاشتراكية ، عن طريق انتهاج سياسة من التشجيع المفتوح لما يسميه « بالحروب وحركات التحرير الوطني » . ولكن الغريب انه عندما تصبح احدى الدول الاشتراكية هدفا للتدخل ، فان الاتحاد السوفييتي يسارع الى استنكار هذا التدخل ، بحجة انه يمس شئون واوضاعها داخلية، مما يتنافى في رأيه مع حق كل دولة في السيادة والاستقلال ... الخ » « ٤٠ » .

ب — التخريب في استراتيجية الكتلة الغربية :

اما عن استخدام وسيلة التخريب كأداة للعدوان غير المباشر في استراتيجية الكتلة الغربية ، وبالذات الولايات المتحدة ، فهذه مسألة لا جدال فيها . وهذه الحقيقة يؤكد عليها تريفور تيلور ، وهو محلل سياسي غربي ، عندما يقول : « ان الولايات المتحدة كثيرا ما لجأت الى استعمال الانشطة التخريبية الواسعة بواسطة المخابرات المركزية الامريكية ، في تدبير العديد من الانقلابات ضد انظمة الحكم في امريكا اللاتينية ، واحيانا في منطقة الشرق الاوسط . ولعل اشهر حالات الفشل التي صادفتها في عمليات التخريب الخارجي ، كانت بالقطع حادثة خليج الخنازير ضد كوبا في عام ١٩٦١ » « ٤١ » .

وفي مقدمة وسائل الحرب النفسية التي نفذتها الدول الغربية ضد الدول الشيوعية ، وبخاصة ابان فترة اشتداد الحرب الباردة بين الكتلتين ، البث بوسيلة الاذاعات المعادية « صوت أوربا الحرة » وذلك بقصد استمالة مختلف العناصر الساخطة والمتمردة في تلك الدول . ويتهم الشيوعيون الدعايات الغربية بأنها تقوم على استخدام اسلحة الكذب والتشهير السياسي « ٤٢ » . ويقولون ان الهدف من استخدام وسائل الحرب الدعائية والايدلوجية ضد الدول الاشتراكية ، يتركز في السعي الى تقويض المعتقدات والمثل الشيوعية ، والتغلغل بالايدلوجية البورجوازية في المجتمعات الاشتراكية ، وتكثيف الجهود الرامية الى استثمار اوجه التباين والاختلاف بين هذه المجتمعات او داخل الحركة الشيوعية العالمية ، واستغلال بعض مظاهر القومية ، واللعب على النزعات الانتهازية التي تعكسها السياسات او الخطوط الايدلوجية التي تنتهجها بعض الاحزاب الشيوعية ، والتغلغل بالايدلوجية البورجوازية في التضامن القائم بين مجموعة الدول الاشتراكية .. الخ « ٤٣ » .

وتقول نفس هذه المصادر الشيوعية ، ان حرب الدعايات الغربية ، تحاول تصوير محاولات الاصلاح الاقتصادي في الدول الشيوعية ، على أنها دليل مادي حي على خطأ الاسس العلمية التي تبنى عليها الاقتصاد الاشتراكي ، وعلى انها ردة في اتجاه الرأسمالية ، وهي تستهدف من كل هذا التشكيك ، تعويق مسيرة الاقتصاد الاشتراكي ، وتدمير الوحدة السياسية والمذهبية لشعوب هذه الدول « ٤٤ » .

ويقول المحلل السياسي السوفييتي جورجي أرباتوف . « انه لكي تصل تلك الدعاية التخريبية الى اهدافها ، فقد قامت المخابرات المركزية الامريكية ، ووزارتا الخارجية والدفاع ، بانشاء وكالات خاصة في عدد من الدول الاشتراكية ،

---

[٣٩] Ibid, p. 319.

[٤٠] Richard A. Falk, Revolutionary Nations and the Quality of International Legal Order, in, Morton Kaplan, ed., The Revolution in World Politics, (John Wiley & Sons Inc., New York, 1962), pp. 326 — 327.

[٤١] Trevor Taylor, op. cit., p. 164.

[٤٢] Georgi Arbatov, op. cit., pp. 194 — 195.

[٤٣] Ibid, p. 152.

[٤٤] Ibid, p. 197.

لممارسة هذا الجانب التجسسي والتخريبي في حرب الدعاية النفسية الموجهة ضد الدول الشيوعية .. » «٤٥» .

ويعدد الخبير السياسي الامريكي س . بيلاجاك بعض سمات الاسلوب الامريكي في التخريب الخارجي بالشكل الاتي :

أ — من حيث الدافع الى التخريب : يقول بيلاجاك ان الدافع الرئيسي المحرك للتخريب الامريكي ، هو اما الرغبة في اجهاض أية محاولة استيلاء على السلطة ، يخطط لها الشيوعيون في دولة من الدول ، أو مساعدة بعض عناصر المعارضة ، أو بعض جماعات العسكريين في الوصول الى السلطة ، لما تظهره من ميول قوية مناوئة للشيوعية . ولا تلقي الولايات المتحدة بالا للمشكلات الداخلية الاخرى في تلك الدول ، وكل ما يعنيها هو مقاومة الشيوعية باحدى الطريقتين السابقتين .

ب — من حيث نطاق الانتشار بالدعاية التخريبية الموجهة ضد الشيوعية : تؤثر الولايات المتحدة التركيز بدعايتها المضادة للشيوعية ، على العناصر الفاعلة والمؤثرة في الحياة السياسية للمجتمع المستهدف بعمليات التخريب الدعائي ، وهي في ذلك تختلف كثيرا عن الاسلوب الشيوعي أو النازي الذي ينبني على محاولة بلوغ أقصى مستوى ممكن من الانتشار الدعائي .

ج — من حيث طبيعة الوسائل الاخرى المساندة لعملية التخريب الدعائي : أما عن هذه الوسائل الاخرى فهي تشمل السعي الى « شراء » تعاون المجموعات السياسية والعسكرية ، بوسيلة المنح الاقتصادية والعسكرية والتأييد الدبلوماسي .

د — من حيث الاهداف البعيدة لعمليات التخريب : تختلف هذه الاهداف في التخطيط الامريكي عنها في التخطيطين النازي والسوفييتي مثلا ، فبينما عملت المانيا النازية والاتحاد السوفييتي على التنمية الايجابية والبعيدة المدى لصالحهما ، ولاهداف سياساتهما الخارجية ، من وراء ممارسة التخريب ، نجد أن الولايات المتحدة ، تركز في استعمال التخريب على حماية مصالحها الاقتصادية وأمنها السياسي والعسكري ، على النحو الذي تمليه الظروف والاوضاع القائمة ، وليس بمقياس المستقبل البعيد .« ٤٦»

ومن الخصائص الاخرى للتخريب الامريكي كما يذكرها هولستي ، ان هذا التخريب لايقوم على محاولة اذكاء حدة العنف بين الجماعات العرقيه أو الدينية أو الطبقية المختلفة ، أو على محاولة خلق ما يسمى بالمواقف الثورية REVOLUTIONARY SITUATIONS على غرار ما يفعل الشيوعيون ، حيث يستثمرونها في الانقضاض على السلطه ، وتنصيب الانظمة العميلة أو التابعة تماما لهم . أما الولايات المتحدة ، فهي تمد مؤازرتها الى بعض القوى الرئيسية التي تمسك بالسلطة ، دون أن يترتب على ذلك فقدان هذه الدول لاستقلالها« ٤٧» .

أما عن الأمثلة والنماذج الواقعية لمحاولات التخريب الخارجي من جانب الغرب ، فانها هي الاخرى كثيرة ، وسنكتفي بالتركيز هنا على بعض الحالات البارزة في هذا الخصوص ، ومن ذلك أولا ، العملية التخريبية الناجحة التي نفذتها الولايات المتحدة ضد نظام حكم جاكوبو اربينز ARBENZ في جواتيمالا في سنة ١٩٤٥ ، وهو النظام الذي كانت له بعض الارتباطات مع الحزب الشيوعي الجواتيمالي ، على الرغم من أن الرئيس أربينز نفسه لم يكن شيوعيا .

ويرجع السبب الرئيسي وراء تصميم الولايات المتحدة على اسقاط هذا النظام ، الى برنامج الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الذي نفذه أربينز ، والذي تعارض بشدة مع مصالح كبار الاقطاعيين ، ومع المصالح الاحتكارية الهائلة لشركة الفواكه الامريكية المتحدة في جواتيمالا . وقد حظي هذا البرنامج الاصلاحي بتأييد

---

[٤٥] Ibid, p. 216.

[٤٦] S.N. Bjelajac, Unconventional Warfare: American and Soviet Approaches, The Annals of the American Academy of Political and Social Science, CCCXLI, (1962), p. 80.

[٤٧] Holsti, op. cit., p. 335.

الشيوعيين والعمال وصغار الفلاحين . وهنا تحركت المخابرات المركزيه الامريكيه لتوجيه ضربة قاصمه الى نظام اربينز ، وكانت اداتها فى ذلك جماعات الجواتيماليين المنفيين الذين قامت بتجميعهم وتسليحهم فى هندوراس ونيكاراجوا تحت زعامة الدكتاتور كاستيلو ارمــــاس ، وبــدأت عمليـــة البث الاذاعى المضاد لاربينز من الدول المجاورة له وتحت الضغط النفسى المتواصل ، ومع التهديد العسكرى الامريكى ، وايضا مع تحول بعض قيادات الجيش الى جانب جماعات المتمردين ، انهار نظام اربينز ، واصبح الطريق مفتوحا أمام ارماس لتسلم السلطه . «٤٨»

وفى عام ١٩٦١ ارادت المخابرات المركزية الامريكيه ، ان تطبق نفس الاسلوب لاسقاط نظام حكم فيدل كاسترو فى كوبا ، وذلك عن طريق تجميع اللاجئين والمنفيين الكوبيين فى الولايات المتحده واعدادهم فى حملة غزو لسواحل الكوبيه ، بتقدير ان ذلك كان سيشجع عناصر المعارضه فى الداخل على ان تنضم الى مجموعات الغزاه ، مما يسهل انتزاع هذا النظام الشيوعى من الحكم . غير ان هذه الخطه التى عرفت بحملة خليج الخنازير منيت بالفشل الذريع لاسباب كثيرة منها : سوء التدبير ، وسوء الاعداد ، وسوء التنفيذ . وكانت نتائجها صدمة قاسية للحكومة الامريكيه ، كما ابرزت عجزها عن انتزاع قاعدة للتهديد الشيوعى الموجه ضد أمنها وسلامتها من دولة صغيره مجاورة لها مثل كوبا ، فضلا عن الاضرار الادبيه البالغه التى تسببت فيها هذه العمليه بالنسبه لمركز الولايات المتحدة على المستوى الدولى العام ، وفى اوساط الرأى العام الشعبى فى دول امريكا اللاتينيه بشكل خاص » «٤٩» .

وفى منطقة أمريكا اللاتينية أيضا ، قــامت المخابرات المركزيه الامريكية بالمسئولية الرئيسية فى التخطيط للقضاء على نظــام حكم الرئيس الماركسى سلفادور الليندى فى شيلى « ١٩٧٠ ــ ١٩٧٤ » ، وقد بدأ التخريب الامريكى فى شيلى ، بالتحريض على الاضرابات واثارة القلاقل الداخلية لشل الاقتصاد الداخلى ، مع العمل فى نفس الوقت على تشديد الضغوط الماديه والدعائيه والنفسية ضد هذا النظام لاحراجه ، واحتوائه فى جو من الازمات الداخليه الحادة . ثم تحددت المرحله الاخيرة من ذلك المخطط التخريبى ، بتدبير الانقلاب العسكرى الناجح ضده ، والذى قتل فيه الرئيس الليندى ، وبدأ تم القضاء على أول نظام ماركسى يصل الى الحكم فى امريكا اللاتينية بالوسائل الدستوريه .

وخارج دائرة امريكا اللاتينية ، نجد أن من أبرز أمثلة التخريب الامريكى ، ما حدث فى عام ١٩٧٠ فى كمبوديا ، عندما استطاعت المخابرات المركزيه ، بالتآمر مع الجنرال لون نول ، عزل الامير نوردوم سيهانوك من رياسة الدولة «وكان وقتها خارج كمبوديا فى مهمة رسميه » لميوله المتعاطفه مع الثوار الشيوعيين «الفيت كونج » فى الحرب الفيتناميه . وقد تحول لون نول بعد وصوله للسلطه ، الى مجرد اداة طيعه للسياسة الامريكيه ، واستمر كذلك حتى وقعت كمبوديا كلها تحت السيطرة الشيوعيه فى بداية عام ١٩٧٥ .

وقبلها بنحو اربع سنوات ، لعبت المخابرات المركزيه الامريكيه دورا مشابها تماما فى ازاحة الرئيس الغانى كوامى نيكروما من السلطه «ايضا اثناء وجوده بالخارج » . وقد نفذت هذه العملية بعض عناصر العسكريين بزعامة الجنرال جوزيف انكراه ، وبذلك أمكن للسياسة الامريكية وقتها ان تقصى عن السلطه واحدا من الد خصومها فى القارة الافريقية كلها .

خامسا ــ المحاولات الدولية التى بذلت لمحاربة التخريب الخارجى كاداة للعدوان غير المباشر

لما كانت الظروف الدولية التى سادت فى مرحلة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، قد ساعدت كما رأينا ، على التوسع فى تطبيق وسيلة التخريب كاداة للعدوان غير المباشر الذى تمارسه دول كثيرة ضد بعضها بعضا ، لذا فقد نشأت الحاجة الى ايجاد ضوابط دولية ، تحظر الالتجاء الى هذه الوسائل التخريبيه فى العلاقات الدولية . وقد

[٤٨] Ibid, pp. 331 — 335.

[٤٩] F.S. Northedge, op, cit., p. 132.

سلكت تلك المحاولات عدة مراحل يمكن ابرازها على النحو الاتي :

أ ــ **المحاولة الاولى :** في عام ١٩٥٤ توصلت لجنة القانون الدولي التابعه للامم المتحدة ، الى تحديد الجرائم التي تشكل عدوانا ، أو التي تشتمل على تهديد للسلم والامن الدوليين ، ومن ذلك :

١ ــ اعمال العدوان التي تتضمن استخدام القوة المسلحه لاغراض تخرج بها عن حدود الدفاع الفردي والجماعي المشروع عن النفس ٢ ــ التهديد باللجوء الى العدوان ضد دوله اخرى ٣، تنظيم او تشجيع أو السماح للعصابات المسلحة بالعمل ضد دوله من الدول . ٤ ــ اثارة أو التحريض على اثارة حرب أهليه في دولة اخرى ٥ ــ تنفيذ أو تشجيع القيام باعمال الارهاب في دولة أخرى ٦ ــ ضم اقليم تابع لدولة أخرى بوسائل غير شرعية لا يقرها القانون الدولي ٧ ــ التدخل في الشئون الداخلية لدولة من الدول بوسيله الاكراه الاقتصادي او السياسي ، للحصول على مزايا من اي نوع كان . «[٥٠]

ومن ذلك يتضح ، ان اللجنة عاملت التخريب الذي هو أداة للعدوان غير المباشر ، على نفس المستوى من الخطورة والمسئوليه ، مع العدوان المباشر . وانتهى الامر عند حد اعلان هذا المبدأ القانوني ، ولم تخف حدة التخريب الدولي ، بل انها في حقيقة الامر زادت عنفا ، واتسعت نطاقا .

ب ــ **المحاولة الثانية :** جاءت هذه المحاوله اثر المذكرة التي كان الاتحاد السوفييتي قد تقدم بها في ٢٤ سبتمبر ١٩٦٥ الى الجمعيه العامه للامم المتحدة وطالبها فيها بأن تدرج في جدول أعمالها الموضوع الخاص « بالتوتر الدولي الذي تزايد في الفترة الاخيرة نتيجة محاولة بعض الدول تعويق حركة التطور التاريخي عن طريق ممارسه الاعمال العدوانية ، والتدخل المكشوف في الشئون الداخلية للدول والشعوب التي تقاتل ضد السيطرة الامبريالية من أجل التحرر الوطني والسيادة والاستقلال » «[٥١]

« لاحظ مرة اخرى التناقض بين مايتغنى به الاتحاد السوفييتي امام المنظمات الدولية ، وبين اعتناقه المستمر لاسلوب التخريب في علاقاته الدولية » .

ثم تردف المذكرة انه ليس فقط بوسيلة العدوان والتدخل يتزايد التوتر الدولي ، وانما ايضا بوساطة الضغط على الشعوب ، مما يتولد عنه التوتر وفقدان الثقة بين الدول ، وهو ما يمثل تهديدا للسلم الدولي » .

ومن هنا ، فقد طالبت الجمعية العامه ، ببذل المزيد من الجهود ، التي تضمن احترام مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخليه للدول ، وهو المبدأ الذي نصت عليه صراحة الفقرة الرابعة من المادة الثانيه لميثاق الامم المتحدة . وفي اطار هذا المعنى ، تقدم الاتحاد السوفييتي بمشروع اعلان يحظر التدخل في الشئون الداخليه للدول . وقد تضمن هذا الاعلان :

١ ــ التاكيد على حق كل شعب وكل دولة في الحرية والسيادة والاستقلال .

٢ ــ دعوة كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، الى تنفيذ تعهداتها التي نص عليها الميثاق .

٣ ــ المطالبة بوقف كل أعمال التدخل المسلح وغير المسلح في الشئون الداخلية للدول ، او التدخل الذي يستهدف تعويق حصول بعض الشعوب على حريتها واستقلالها .

٤ « ــ دعوة كل الدول الى التقيد بمبدأ الاحترام المتبادل ، وعدم التدخل في الشئون الداخليه لغيرها ، تحت اي مبرر من المبررات .

٥ ــ مطالبة الجمعية العامة للامم المتحدة ، بان تتولى تحذير الدول التي تمارس التدخل ، من عواقب هذا السلوك الدولي ، الذي يجب أن تتحمل مسئوليتها الدوليه الكامله عنه .

وقد تبنت وجهة النظر السوفيتية هذه كل من

---

[٥٠] Report of the International Law Commission 1954, in, Gerhard Von Glahn, Law Among Nations, op. cit., p. 531.

[٥١] Yearbook of the United Nations, 1965, p. 87.

ألبانيا وبلغاريا وروسيا البيضاء وكوبا وتشيكوسلوفاكيا وغينيا والمجر وكينيا ومالي ومنغوليا وبولندا وسوريا واوكرانيا وتنزانيا ويوغوسلافيا . وقد اكدت كلها على جدية الاخطار التي تحيق بالسلم الدولي ، نتيجة ممارسة التدخل في الشئون الداخلية للدول ، على عكس ما تدعو اليه مبادىء الميثاق «٥٢» . واتهمت هذه الدول ، الدول الغربية ، بانها كانت تهدف من وراء ذلك التدخل ، الى تقويض الاستقلال السياسي والسيادة القومية للدول الاسيوية والافريقية ودول امريكا اللاتينية . واستدلت على ذلك بما كان يحدث في فيتنام ، ولاوس وكمبوديا والكونغو والدومينيكان . وقيل ان التدخل الامريكي المسلح في فيتنام وكمبوديا كان شكلا من اشكال العدوان السافر ، وخرقا صريحا لمبادىء الميثاق ، بل قيل ان سعي الولايات المتحدة الى انشاء قوة عسكرية دائمة تابعة لمنظمة الدول الامريكية ، انما كان في الواقع ليس اكثر من محاولة لتبرير العدوان . «٥٣» .

وقد تقدم المندوب الامريكي في الجمعية العامة ببعض تعديلات على المشروع السوفييتي ، قال ان الهدف منها كان التاكيد على حظر مبدا التدخل في الشئون الداخلية لاي سبب كان ، والتعامل مع التدخل المستتر بقصد التخريب ، وكذلك التأكيد على حق كل الشعوب في أن تقرر مصيرها بنفسها بعيدا عن التدخل الخارجي «٥٤» .

وأشار المندوب الامريكي الى أن الدافع السوفييتي من وراء تبني هذا الاعلان ، لم يكن التاكيد على مبدأ عدم التدخل ، ولكن استغلال هذا المبدا ، كذريعة للتهجم على سياسات الولايات المتحدة والدول الغربية والتشهير بهما بشكل عام «٥٥ » .

ودافع عن وجود الولايات المتحدة في فيتنام بقوله انه لو كانت فيتنام الشمالية قد تقيدت باتفاقات جنيف ولم تتدخل في فيتنام الجنوبية ، لما حدثت الحرب الفيتنامية أصلا . وأضاف ان فيتنام هي مثال بارز على تطبيق المبدأ الصيني في التدخل تحت ستار ما يسمونه بدعم حروب التحرير الوطني ، التي لم تكن وجهتها فيتنام الجنوبية وحدها ، وانما أيضا لاوس وتايلاند ، وحتى ضد بعض أنظمة الحكم المعادية للشيوعية في القارة الافريقية . ومن هنا ، وكما قال فان الولايات المتحده كانت مستعدة دائما للتدخل لتاييد هذه الشعوب وتمكينها من تقرير مصيرها في مواجهة ضغوط التدخل الشيوعي في شئونها . ثم قال ، انه اذا كان التدخل السافر يعتبر عملا خطيرا وغير مشروع ، فان التدخل المقنع أشد خطورة «٥٦» .

ومن ثم ، دعت الولايات المتحدة ، الجمعية العامه الى تدعيم التوصيات التي صدرت عنها في السابق ، والتي تدين التدخل في الشئون الداخلية ، بتوصية جديدة تدعو الى ادانة كل اشكال التدخل المباشر وغير المباشر الذي تمارسه دولة في الشئون الداخليه لغيرها من الدول ، سواء انطوى هذا التدخل على الهجوم والغزو المسلح ، او تمثل في صورة تشجيع ودعم وتحريض بعض الحركات على قلب أنظمة الحكم في بعض الدول المستقلة بالقوة «٥٧» .

أما المندوب البريطاني ، فقد هاجم المبادرة السوفييتية ، على أساس انها لم تفصح عن الدافع من وراء تبنيها والدفاع عنها ، وانما اتخذت كمبرر لهجوم على السياسات الغربية ، وقال انه اذا كانت ثمة حاجة الى صدور اعلان من الامم المتحدة حول مبدأ عدم التدخل ، فان مثل هذا الاعلان ، كان لابد أن يحصل على التأييد العام لكل الدول الاعضاء ، حتى يكون موضع احترامها «٥٨» .

---

[٥٢] Ibid, p. 88.

[٥٣] Ibid, p. 89

[٥٤] Ibid

[٥٥] Ibid

[٥٦] Ibid

[٥٧] Ibid, p. 90.

[٥٨] Ibid

ثم أضاف : ان مشروع الاعلان السوفييتي ، تجاهل الإشارة الى بعض صور التدخل ، مثل التخريب ، والقيام بتدريب بعض العناصر المتمردة التي تنتمي الى دول أخرى ، ضد موافقة حكومات تلك الدول . وأكد على أن الاكتفاء بادانة مبدأ التدخل لم يكن كافيا ، وانما كان من الواجب اصدار اعلان آخر ، يؤكد حق كل دولة فى أن تختار لنفسها نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، وكذلك التأكيد على تعهد الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، بالامتناع عن استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها ضد السيادة الاقليمية ، أو ضد الاستقلال السياسي لاي دولة ، وكذلك تعهد الدول بالامتناع عن التحريض على ، أو تنظيم أو دعم الصراعات الأهلية فى الدول الأخرى ، أو ممارسة أعمال الارهاب ضدها ، وأيضا دعوة جميع الدول الى معارضة كل اشكال التخريب الذي تدبره وتموله وتنظمه قوى أجنبية ، وتكون غايته الاطاحة بنظم الحكم في الدول المستقلة ذات السيادة« ٥٩» .

وفي نفس الوقت ، تقدمت ثماني عشرة دولة من دول أمريكا اللاتينية ، بمشروع اعلان آخر حول نفس الموضوع . وقد أكد هذا المشروع على ضرورة دعم الاساس القانوني لمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية ، كما لفت النظر الى بعض صور العدوان غير المباشر ، مثل تنظيم وتدريب الجماعات المسلحة التي تستخدم كعملاء للتخريب ، وامدادات الاسلحة ، وغير ذلك من الأدوات التي تستعمل في التحريض على التمرد وتفجير الصراعات الداخلية« ٦٠ » .

وقد أيدت هذه الدول حق المنظمات الاقليمية فى استعمال القوة لمقابلة مثل هذه الاستفزازات المسلحة ، عملا بمبدأ الدفاع الجماعي عن النفس ، الذي نص عليه الميثاق . ومن هنا فقد دعا مشروع اعلان دول أمريكا اللاتينية ، الى التأكيد على المبادىء الاتية :

١ ـ التأكيد على التزام كل دولة ، أو كل مجموعة من الدول ، بالامتناع عن التدخل ، فى صورة مباشرة أو غير مباشرة ، في الشئون الداخلية أو الخارجية للدول الاخرى .

٢ ـ التأكيد على حق الدول فى تقرير مصيرها ، وفى اختيار ما يلائمها من الانظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون تدخل خارجي .

٣ ـ ادانة كل صور التدخل ، المباشر وغير المباشر ، والذي يستهدف تخريب سيادة الدولة الاخرى أو استقلالها أو أمنها أو نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية .

٤ ـ تعهد كل دولة بألا تستعمل أو تشجع استعمال تدابير ، يكون القصد منها اكراه دولة أخرى على التصرف ضد ارادتها . ويحظر بصفة خاصة كل ما يتصل بتنظيم ومساعدة وتمويل والتحريض على ممارسة الانشطة التخريبية والارهابية ، أو أعمال العنف المسلح ضد دولة أخرى ، أو التدخل فى الصراعات الاهلية فيها .. الخ «٦١» .

وقد اقترحت الهند ادخال بعض التعديل على مشروع دول أمريكا اللاتينية ، وبالاخص فيما يتعلق بعدم جواز التعديل فى حدود الدول ، وعدم الاعتراف بشرعية التغيرات الاقليمية التي تحدث بوسيلة القوة المسلحة ، ثم وهذا هو الاهم ، مطالبة الدول بالتعهد بعدم استخدام أو تشجيع استخدام تدابير ذات طبيعة اقتصادية أو سياسية ، لاكراه دولة أخرى على تقديم امتيازات أوتنازلات من أي نوع كان «٦٢» .

والى جانب المشروعين السابقين ، تقدمت سبع وعشرون دولة بمشروع ثالث ، وهذه الدول هي الجزائر وبورما وبوروندي والكاميرون وقبرص والهند والعراق والاردن وكينيا والكويت ولبنان

---

[٥٩] Ibid

[٦٠] Ibid

[٦١] Ibid, p. 91.

[٦٢] Ibid

وليبيا وملاوى ومالى وموريتانيا ونيجيريا وروانذا والعربية السعودية والسودان وسوريا وتوجو وأوغندا ومصر وتنزانيا واليمن وبوغسلافيا وزامبيا .

وأكدت هذه الدول فى مشروعها ، على ضرورة الاحترام الكامل لحق كل دولة فى تقرير المصير والاستقلال بعيدا عن الضغط الخارجى ، كما أكدت على أن الاستعمار ، فى اية صورة ، يعتبر من قبيل مصادرة حق الشعوب فى تقرير مستقبلها أو استغلال مواردها وتوجيهها الوجهة التى تتلاءم واحتياجاتها «٦٣» .

ومن ثم ، فقد طالب هذا المشروع ، الامم المتحدة ، بأن تعمل على تصفية كافة مظاهر الاستعمار والاستعمار الجديد ، لان الاستعمار هو الذى يخلق الاوضاع التى تساعد على التدخل ، كما أنه هو الذى يجعل من الصعب تطبيق مبدأ التعايش السلمى والتفاهم الدولى .. الخ «٦٤» .

وقد أوضح مندوب تنزانيا أنه لا يصح اعتبار المساعدات التى تقدم للشعوب المقهورة التى تناضل ضد السيطرة الاستعمارية أو ضد التمييز العنصرى « الابارتهيد » تدخلا ما دام أنها ترمى الى تمكين تلك الشعوب من الحصول على حريتها «٦٥» .

أما مندوب الجزائر ، فقد أكد على مشروعية حروب التحرير الوطنى وعدالتها ، وقال ان بعض القوى الكبرى «ويقصد الولايات المتحدة» بحكم مصالحها الخارجية الهائلة ، تحاول أن تسحق حركات التحرر الوطنى ، عن طريق اتهامها بالحصول على مساعدات خارجية ، وهى المساعدات التى تعتبرها نوعا من التخريب . وقال انه يرفض تماما أية حجة تستخدمها دولة أجنبية فى تبرير تدخلها ضد حركات التحرير الوطنى « ٦٦ » .

وحول هذه النقطة التى أثارها مندوب الجزائر ، عبرت البرازيل وتايلاند عن وجهة النظر التى تقول ، بأنه لا ينبغى الاخذ بفكرة حرب التحرير الوطنى كمبرر للتدخل الخارجى ، لانها يمكن أن تستغل كشعار للدعاية المذهبية والسياسية ، والحرب النفسية ، وتنظيم النشاطات التخريبية التى تمارسها بعض الجماعات السياسية فى الدول الاخرى لحساب دول أجنبية .. الخ «٦٧» .

ومن خلال المناقشات التى دارت حول هذه المشاريع الثلاثة ، أمكن فى النهاية بلورة مشروع رابع ، تبنت الدعوة اليه ٥٧ دولة من دول أفريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ، ووافقت عليه الجمعية العامة بأغلبية ١٠٩ دول ، وامتناع دولة واحدة عن التصويت هى بريطانيا . وقد تضمن هذا الاعلان الذى صدر فى ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ المبادىء الرئيسية التالية : «٦٨»

١ — ليس من حق أى دولة ، أن تتدخل بالاسلوب المباشر أو غير المباشر ، فى الشئون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى .

٢ — ليس من حق أى دولة ، أن تستخدم أو أن تشجع استخدام أى وسيلة من وسائل الاكراه السياسى أو الاقتصادى ، أو ما الى غير ذلك ، لجعل دولة أخرى تتنازل عن سيادتها ، أو أن تتنازل عن بعض حقوقها ضد ارادتها .

٣ — ليس من حق أى دولة أن تنظم ، أو تدعم ، أو تحول ، أو تحرض ، أو تسمح بممارسة أية أنشطة تخريبية أو ارهابية أو عسكرية ، يكون الهدف منها الاطاحة بالقوة بنظام الحكم فى دولة أخرى أو التدخل فى النزاعات الاهلية لدولة أخرى .

٤ — أن استخدام القوة لحرمان الشعوب من

---

[٦٣] Ibid, p. 91.

[٦٤] Ibid

[٦٥] Ibid

[٦٦] Ibid

[٦٧] Ibid, p. 92.

[٦٨] Declaration on Inadmissibility of Intervention in Domestic Affairs of States and Protection of their Independence and Sovereignty.

تأكيد ذاتها الوطنية ، يشكل انتهاكا لحقوقها ، واعتداء على مبدأ حظر التدخل .

٥ ـ يكون لكل دولة الحق فى أن تختار نظامها السياسى والاقتصادى والثقافى دون تدخل من الخارج .

٦ ـ تتعهد كل الدول باحترام حق تقرير المصير والاستقلال لكافة الدول والشعوب ، بعيدا عن أى صورة من صور الضغط الخارجى ، مع الاحترام المطلق للحقوق الانسانية والحريات الاساسية ، وعليه فانه يتعين على كل الدول أن تشارك فى تصفية جميع مظاهر التمييز العنصرى والتحكم الاستعمارى .

ج ـ المحاولة الثالثة : وتتمثل هذه المحاولة ، فىصورة التقرير الذى أعدته لجنة القانون الدولى التابعه للامم المتحدة والخاصة بتنميه مبادىء العلاقات الودية والتعاون بين الدول فى عام ١٩٦٧ ، وهو التقرير الذى صدر فيما بعد ، وبالتحديد فى عام ١٩٧٠ ، على شكل توصية من الجمعية العامة للامم المتحدة .

وقد تعرض التقرير لموضوع استخدام القوة وغيرها من وسائل الاكراه فى العلاقات الدولية ، وأكد على ضرورة حظرها جميعا ، سواء اتخذت طابعا مباشرا أو غير مباشر . وفيما يتعلق بادانة التخريب كأداة للعدوان غير المباشر ، نص التقرير على :

١ ـ مطالبة كل دولة بالتعهد بالامتناع عن تنظيم أو تشجيع تنظيم قوات من المتطوعين « volunteere » أو قوات غير نظامية « irregular Forces » على العمل التخريبى فى أراضى دولة أخرى .

٢ ـ مطالبة كل دولة بالتعهد بالامتناع عن اقحام نفسها فى الصراعات الاهلية Civil Strifes التى تنشب فى الدول الاخرى ، أو ممارسة أعمال الارهاب الموجه ضد هذه الدول .

٣ ـ المطالبة بالتعهد بالامتناع عن ممارسة الضغوط الاقتصادية والسياسية وغيرها من صور الضغط ، ضد الاستقلال السياسى أو السلامة الاقليمية للدول الاخرى «٦٩» .

ويلاحظ أن هذه المبادىء الاساسية ، لم تزد عن كونها تأكيدا جديدا لمجموعة المبادىء التى تضمنها الاعلان الصادر عن الجمعية العامة فى ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ . أى أن التقرير لم يأت بجديد فى هذا الصدد .

د ـ المحاولة الرابعة : وتأتى المحاولة الرابعة والاخيرة فى هذا الشأن ، مع قرار الجمعية العامة للامم المتحدة فى ١٨ ديسمبر ١٩٦٧ بتشكيل لجنة دوليه خاصه من خمس وثلاثين دولة ، توكل اليها مسئولية تعريف العدوان فى العلاقات الدولية تعريفا دقيقا ومحددا .

ولا اتصور اننا سنعرض هنا للمناقشات التى دارت فى هذه اللجنة ، التى استغرق عملها سبع سنوات كاملة ، حول مسألة العدوان الدولى فى أبعادها الشاملة ، فهذا أمر يخرج بالقطع عن هدف البحث الحالى ، ولكننا سنركز وبايجاز ، على ما اتصل من عمل هذه اللجنة بموضوع التخريب كأداة للعدوان غير المباشر ، وهو ما يهمنا فى المقام الاول .

ففى دورة الاجتماع الثانية التى عقدتها اللجنة فى نيويورك فى الفتره بين ٢٦ فبراير و ٢٨ مارس ١٩٦٩ تقدم الاتحاد السوفييتى بمشروع لتعريف العدوان ، وقد اشتمل هذا التعريف على ما يأتى خاصا بالتخريب :

« ان استعمال أى دولة لوسيلة القوة المسلحة ، عن طريق ارسال مجموعات مسلحة ، أو مرتزقة ،

---

[٦٩] DW Bowett, The Search for Peace, op. cit., pp. 25 — 27.

[٧٠] Document A/AC. 134/L. 12, pp. 2 — 3. V. Chkhikvadze & O. Bogdanov, «Definition of Aggression : An Important Instru-ment in the Struggle for Peace», International Affaires, (Moscow, July 1969), p. 28.

أو ارهابيين ، أو مخربين ، الى اقليم دولة أخرى ، أو التورط فى أعمال التخريب فى صورها المتعدده ، وبما من هدفه ان يفجر نزاعا داخليا فى دوله اخرى ، او اجبار هذه الدولة على العدول عن سياستها او تغييرها لصالح الدولة المعتدية ، يعتبر عملا من أعمال العدوان غير المباشر .. » «٧٠» .

وفى نفس الوقت ، تقدمت ست دول غربية هى استراليا وكندا وايطاليا واليابان وبريطانيا والولايات المتحدة ، بمشروع تعريف مضاد لهذا المشروع السوفييتى ، وقد عرف العمل العدوانى بانه استخدام القوة ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، سافر او مقنع ، من جانب دولة ضد الكيان الاقليمى او الاستقلال السياسى لدولة أخرى ، ولم يذهب المشروع بالصورة التى قدم عليها ، الى تحديد النماذج الاخرى للعدوان غير المباشر ، بل انه تجاهلها تماما « ٧١ » .

ولم يلتق هذا الاتجاه الغربى ، مع اتجاه مجموعه كبيرة من الدول التى عبرت عن اعتقادها من خلال المناقشات التى جرت فى الجمعيه العامة فيما بعد ، من ان الصور الاخرى للعدوان مثل الضغوط الاقتصاديه والسياسيه والتحريض على التخريب ، لا تقل خطرا فى تهديدها للسلامة الاقليميه وللاستقلال ، عن العدوان الذى يقع بوسيله القوة العسكرية « ٧٢ » .

وبالفعل ، فقد وجد هذا الاتجاه الاخير ، صدى له فى التوصيه التى صدرت عن الجمعية العامة للامم المتحدة بالاجماع فى ختام دورتها التاسعة والعشرين فى ديسمبر ١٩٧٤ ، والتى تضمنت الموافقه على المشروع النهائى الذى توصلت اليه لجنه تعريف العدوان .

فقد اشتمل تعريف العدوان وتحديد حالاته ومظاهره الاساسية ، على ذكر صريح للعدوان غير المباشر بوسيلة التخريب ، وجاء ذلك فى المادة الثالثة التى نصت على أنه يعتبر من قبيل الأعمال العدوانية « قيام احدى الدول ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، بارسال عصابات مسلحة أو جماعات من المرتزقة لتنفيذ أعمال التخريب المسلح ضد دولة أخرى ، وبشرط أن تكون هذه الاعمال من الخطورة والجسامة ، بحيث ينطبق عليها وصف العدوان » .

ونلاحظ على الفقرة السابقة ، عدة اشياء منها :

أ — أنها قصرت التخريب على الاعمال المسلحة فقط ، ولم تتوسع فى هذا المفهوم بادانه التخريب الدعائى ، أو الضغوط الاقتصادية والسياسية كوسائل للاكراه ضد ارادة الدول الاخرى ، او التورط فى الصراعات والنزاعات الداخلية فى الدول الاجنبية .. الخ ، ومن هنا جاءت معالجه مشروع لجنة تعريف العدوان للتخريب ، أضعف بشكل ملحوظ مما تضمنته اعلانات المبادىء الثلاثة السابقة .

ب — ان الاشتراط الخاص بأن تكون أعمال التخريب «المسلح» من الجسامة بحيث ينطبق عليها وصف العدوان ، يفتح بطبيعته مجالا رحبا لاختلاف احكام الدول بشأن التخريب الذى يشكل عدوانا ، والتخريب الذى لا يرقى الى هذا المستوى . ومن ثم ، يكون هذا التحفظ بمثابة اضعاف مباشر لمبدأ حظر التخريب ، فالحظر يجب أن يكون قاطعا وشاملا ، لان التجريم ينصب على الفكره نفسها ، بصرف النظر عن المستوى الذى يحدث عنده التخريب ، أو حجم التهديد الذى ينتج عنه .

ج — ان الاختصار فى تحديد مظاهر العدوان غير المباشر ، على النحو الذى عكسته هذه التوصيه ، اقرب لان يكون متفقا فى اطاره العام مع وجهة النظر الغربية ، التى كان من رأيها أن تعريف العدوان ، يجب أن يتركز بصورة اساسية فى دائرة العدوان المسلح . ويبدو هذا الوضع غريبا اذا اخضعناه لمقياس التحليل الواقعى .

فالاتحاد السوفييتى الذى يعتمد فى تنفيذ استراتيجيته الصراعية الدولية على التخريب بمختلف أدواته «الى جانب وسائل أخرى بالطبع أراد أن يضمن تعريف العدوان غير المباشر كل

---

[٧١] International Conciliation, (New York, Sept, 1969, No. 574), p. 178.

[٧٢] International Conciliation, (New York, Sept, 1970, No. 579), p. 199.

الصور التى يتمثل فيها ، والوسائل الرئيسية التى يحدث بها .

والولايات المتحدة التى مارست أكثر من غيرها ، أسلوب التدخل العسكرى المباشر فى العديد من الدول ، ركزت فى تعريفها للعدوان على الاعمال العدوانية التى تحدث بوسيلة التدخل العسكرى .

اذن وبمنطق الواقع ، فانه كان من المفروض أن تكون هذه المواقف معكوسة . وليس لنا من تفسير لذلك ، سوى القول بأن الاتحاد السوفييتى ، ربما أراد أن يظهر فى صورة الدولة التى تدين مبدأ التخريب «وقد كان حريصا على هذا الاتجاه فى كل مناسبة » ، حتى يتخذ من هذه المواقف النظرية ، ذريعة الى نفى هذه الشبهة عنه .

أما الولايات المتحدة ، فلأنها بحكم حساسيتها للاتهامات الدولية الواسعة التى وجهت باستمرار ضد تدخلها العسكرى فى بعض الدول ، باعتبار أن ذلك كان يمثل عدوانا ، فانها أرادت أن تبدد ذلك الانطباع ، عن طريق الادعاء بأن التدخل العسكرى الذى يحدث اعمالا لمبدأ حق الدفاع الشرعى ، الفردى أو الجماعى ، عن النفس ، لا يجب أن يعامل على انه عدوان . ومن هنا ، فان اتجاهها من المشكلة لم يكن محكوما بالحقيقة الموضوعية ، بقدر ما كان محاولة لتبرير سياساتها الخارجية ، والدفاع عنها على هذا النحو غير المباشر .

سادسا ـ التخريب فى العلاقات الدولية : ملاحظات ختامية

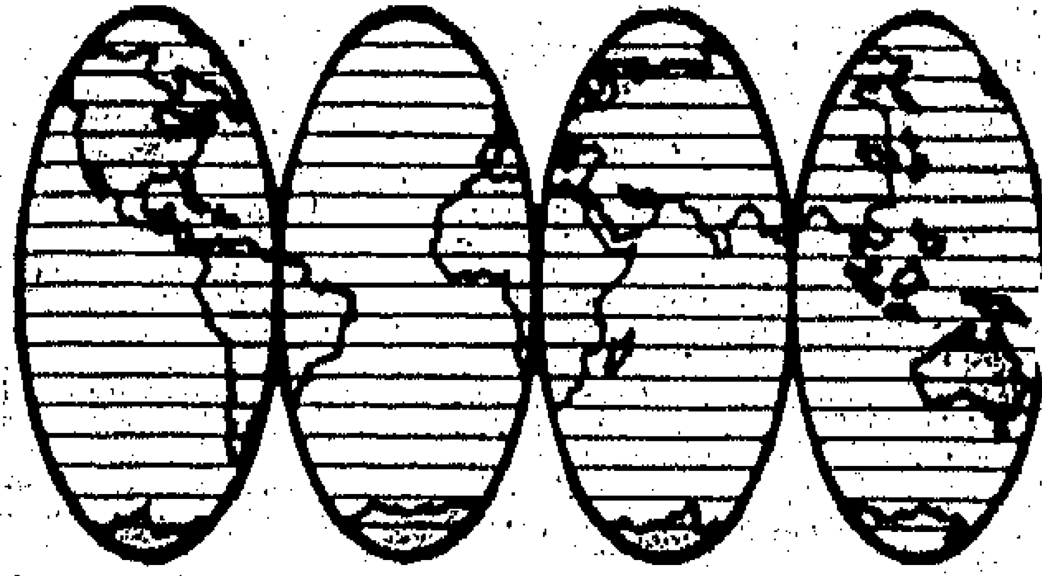
من خلال هذا التحليل لدور التخريب كأداة للعدوان غير المباشر فى العلاقات الدولية ، يمكننا أن نذكر الملاحظات الاتية :

١ ـ ان تزايد التخريب الخارجى ، على المستويين الكمى والكيفى ، فى السنوات الاخيرة ، يمثل تهديدا حادا لاستقرار المجتمع الدولى ، فقد اصبحت معظم الدول مفتوحة امام الضغوط التخريبية التى تتعرض لها من وراء حدودها ، وبالصورة التى تجعلها احيانا عاجزة عن مقاومتها والتصدى الفعال لها .

واذا كان التحدى الاكبر الذى واجه الاستقلال السياسى والسيادة القومية فى الماضى ، كان مصدره الاستعمار الذى ارتكز على وسيلة التحكم العسكرى المباشر ، والذى انحصر فى عدد محدود من القوى الكبرى ، فان هذا التحدى قد انتقل الان الى الضغط والتاثير والاكراه ، عن طريق التخريب الذى لم يعد احتكارا لقلة من الدول ، وانما أصبح سلاحا تستطيع دول كثيرة ان تستعمله فى تحقيق أهدافها السياسية الخارجية .

٢ ـ ان الاساليب الملتوية والمقنعة التى يتم بها تنفيذ التخريب ، والقنوات الكثيرة التى يمر عبرها ، تجعل من المتعذر فعلا تعقبه ، وتحديد المصادر التى يأتى منها ، كمقدمة نحو تحميلها بالمسئولية الدولية الكاملة عن مسلكها العدوانى الذى يتناقض مع ما تدعو اليه كافة المواثيق واعلانات المبادىء الدولية .

وهذه الصعوبة العملية ، يترتب عليها بالتالى ، صعوبة تحقيق اتفاق دولى عام حول طبيعة التدابير والعقوبات الجماعية التى يمكن تطبيقها بفاعلية لمكافحة التخريب الخارجى ، ومن ثم ، يظل التخريب طليقا برغم كل الادانات التى توجه ضده .



دراسة

سياسة الهند بدون حزب المؤتمر

د . سامى منصور

رئيس وحدة بحوث العلاقات الدولية
بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

انتهت الانتخابات الهندية الى ما يقرب من الانقلاب ، ان لم يكن انقلابا بالفعل . اذ خرج حزب المؤتمر بعد استمراره فى الحكم لاكثر من ثلاثين عاما ، هى كل عمر الهند منذ الاستقلال ، واصبح الحزب لاول مرة فى تاريخه ، فى صفوف المعارضة .

ورغم مرور أشهر على انتخابات الهند السادسة ، فمازالت آثارها على البنيان السياسى والاجتماعى للهند والتوازن الدولى فى آسيا غير واضحة . ولازالت الصورة باقية فى اطار من الاحتمالات التى تنتظر الواقع لحسمها .

ومؤكدا أن ما انتهت اليه انتخابات الهند وحده، يكفى لاعطاء هذه الانتخابات أهمية خاصة تستحق الدراسة بعناية ، وان كانت انتخابات الهند فى حد ذاتها ، حدثا يستحق المتابعة والدراسة ، بصرف النظر عن النتيجة ويؤكد ذلك :

• . الدور القيادى الذى تلعبه الهند فى العالم الثالث ، حتى لم يعد متصورا أى عمل جماعى بين دول العالم الثالث ليس للهند دور فيه ، بل ودور قيادى رائد فهى على سبيل المثال وليس الحصر واحدة من الدول الاربع التى وضعت حجر الاساس لحركة عدم الانحياز ، واستمرت تدفع بها الى أن أصبحت قوة سياسية لها ثقلها ودورها . كما أنها واحدة من الدول التى خلقت التجمع الاسيوى الافريقى ومجموعة الدول النامية . وبلا شك فان



شخصية نهرو لعبت دوراكبيرا فى ذلك ، ثم تبعته أنديرا غاندى ، بما لها من شخصية دولية ، الى أن اصبحت الهند واحدة من القوى الذرية فى العالم .١٠.

.. الموقع الجغرافى السياسى للهند — الجيوبولتيك — فهى ثانى أكبر دولة سكانيا ، وسابع دولة اتساعا جغرافيا ، وهى اكبر دول العالم الثالث ، وهى بحكم موقعها تعتبر خط الامان للدول الاسيوية ، ومركز التوازن بين التيارين المتصارعين على صعيد القارة الاسيوية .

ان انتخابات الهند بعد تأخرها عن موعدها بعام ، جاءت فى أعقاب انتخابات باكستان ، وقبل انتخابات سيريلانكا ، وكلاهما امتداد حضارى يرتبط بالهند ، فانتخابات باكستان انتهت فى مارس بفوز الحزب الحاكم ، وأزمة حادة تكاد تصل الى حد اعادة الانتخابات . وفى كولومبو تستعد مسز باندرانيكا لخوض معركة الانتخابات فى شهر اغسطس على الارجح وهى لن تقل شراسة عن انتخابات الهند ، بل وربما تكون صورة منها ، ما لم تكن سيريلانكا قد استوعبت بسرعة درس انتخابات الهند .

(١) Singh, India and the Future of Asia, London 1966.

أن الهند كانت على أبواب الطريق الاشتراكى بخطة التنمية الخامسة . فطوال السنوات الماضية ، كانت تضع بذور العمل الاشتراكى بايقاع بطىء حتى مهدت الارض لسياسة اشتراكية حقيقية . بالتالى كانت الهند تقف عند نقطة تحول بالغة الاهمية .

فاذا ما اضيفت الى ذلك ، نتيجة الانتخابات ، لوضحت اهمية ما حدث . فهزيمة حزب المؤتمر لاول مرة فى تاريخه ، وتحوله الى صفوف المعارضة ، بعد أن فقد ما يزيد على ٢٠٠ مقعد فى البرلمان ، أمر غير عادى ، خاصة وأن الفائز على نقيض حزب المؤتمر ، هو تحالف من عدة أحزاب تجمع بين اليمين المتخلف واليمين واليسار والوسط . وهى اتجاهات لا يجمعها الا العداء مع انديرا غاندى وحزب المؤتمر . والصوت الغالب بينهم على مدى تاريخهم قبل هذه الانتخابات ، كان رفض السياسة الاشتراكية . ويكفى أن مورارجى ديساى رئيس الوزراء استقال من حزب المؤتمر بسبب تاميم البنوك . وكان رفضه سياسة عدم الانحياز ، باعتبارها فى نظرهم عبث . واذا كانت هذه الاتجاهات قد اختفت خلال الانتخابات الاخيرة ، فليس ذلك عن قناعة ، ولكنه مجرد تكتيك تفرضه معركة الانتخابات ، بينما أحداث الماضى تكذبه . وليس معنى ذلك أن تغيرا جذريا وفجائيا سوف يقع فى الهند ، ولكنه تغير حتمى . بيد أن المسألة مسألة وقت . فوزير المالية مثلا مستر باتل ، مشهور عنه انه من مؤيدى الاقتصاد الحر . . !

بهذه العوامل كلها ، تبرز انتخابات الهند لتصبح من أبرز أحداث النصف الاول من هذا العام ، وسوف تبقى أحد أهم أحداث العام كله .

المناخ العام للانتخابات :

ان انتخابات الهند لا تتأثر بالعوامل الداخلية فحسب ، بل انها تتأثر أيضا بما يجرى حولها فى العالم ، وهو ما يشكل المناخ العام الذى جرت فيه . فداخليا ، كانت أزمة حالة الطوارىء ، هى الكابوس الذى يضغط على الانفاس فى الهند .

فمنذ أعلنت أنديرا غاندى حالة الطوارىء فى ٢٥ يونيو سنة ١٩٧٥ ، واعتقلت أقطاب المعارضة ، واجرت عدة تعديلات فى الدستور ، وأجلت الانتخابات لمدة عام ، وشبح الديكتاتورية يعبث فى سماء الهند . وقد أثارت الاجراءات الحكومية حملة شرسة على أنديرا غاندى وحزب المؤتمر وتركت بصماتها على الصحافة الغربية التى شنت حملات عنيفة على حكومة أنديرا «٢» . وفرضت الحكومة الرقابة على الصحف . وبعد ١٩ شهرا من هذه الاجراءات ، أجرت الحكومة الانتخابات خوفا من الانتظار للعام القادم ، اذ ان بوادر الجفاف قد عادت ، واحتمالات انخفاض الحاصلات الزراعية يصبح هو المطروح . وكانت أمام الحكومة الارقام التى تعكس ما احرزه الانتاج العام خلال الازمة السياسية .

فقد سجل ، على سبيل المثال ، القطاع العام «٣» ازديادا ملحوظا فى معدل الانتاج والاستثمار والارباح والتوظيف . فبلغ مجموع رقم التجارة فى القطاع العام خلال ٧٥ ــ ١٩٧٦ حوالى ٧ مليارات جنيه مصرى ، أى بزيادة تصل الى ٤ر١٤ فى المائة . وهذه النسبة بالمقارنة بانتاج ٧٠ ــ ١٩٧١ تصل الى أكثر من ٢٥ فى المائة .

كما أن الارباح التجارية خلال هذه الفترة حققت زيادة تصل الى ٢٩ فى المائة عن ٧١ ــ ١٩٧٢ . وبلغت ايرادات العملة الاجنبية من الصادرات الهندية حوالى ٩٢١ مليون جنيه مصرى ، مقابل ٦٦٧ مليون فى العام السابق ٧٤ ــ ١٩٧٥ .

وقد تجاوز عدد العاملين فى القطاع العام المركزى خلال عامى ٧٥ ــ ١٩٧٦ حوالى ٥ر١ مليون عامل ، بمعدل دخل سنوى حوالى ٥٤٠ جنيها مصريا . وكان عد العمال خلال ٧٤ ــ ١٩٧٥ هو ٤ر١ مليون بمعدل ، ودخل الفرد السنوى ٤٤٤ جنيها . وقد ارتفع الدخل القومى بنسبة ٨ر٨ فى المائة . وترك ذلك أثاره على كل المجالات .

وقد اعترفت بهذه الحقيقة ، المجلة التجارية الرسمية التى تصدرها وزارة الاقتصاد فى الولايات المتحدة فى عددها الصادر فى ٣١ يناير ،

---

[٢] The Economist, London 1976

[٣] نشرة انباء الهند ــ سفارة الهند بالقاهرة ٧٧/٢٦

فقد ذكرت ان حكومة الهند نجحت فى ايقاف تيار التضخم ، وتحسين ميزان المدفوعات ، وزيادة الصادرات . ويبرز ذلك فى زيادة احتياطى الهند من العملات الاجنبية ، حتى وصل الى ٧ر٢ بليون دولار فى أكتوبر سنة ١٩٧٦ ، وينتظر أن يصل الى ٣ بلايين سنه ١٩٧٧ ، وذلك بسبب تطبيق سياسه رادعة ضد التهريب والتحويلات الخارجة غير القانونية . كما زادت تحويلات الهنود الذين يعيشون فى المهجر الى الوطن « ٤ » .

وقد أثارت المعارضة هذه المشكلة ، وكأن الديمقراطية فى مواجهة التنمية ، أو أن الحرية السياسية فى مواجهة الحرية الاقتصادية ، مما زاد الازمة السياسية حدة . فالحكومة اعتمادا على انجازاتها ، استمرت فى سياستها ، وفى تنفيذ حالة الطوارىء ، والمعارضة تصرخ من تحول ديمقراطية الهند التقليدية الى نظام ديكتاتورى ، بل وطرحت احتمال مواجهة الهند لديكتاتورية العائلة الواحدة . اذ رددت ان انديرا غاندى — ابنة الزعيم نهرو — تعد ابنها سانجاى ليخلفها فى الحكم .

كانت هذه هى معالم المناخ الداخلى الذى جرت فيه انتخابات الهند . وتبقى صورة الاطار الدولى ، وكانت أبرز خطوطه :

تغير فى القيادة الصينية بعد وفاة الزعيم ماوتسى تونج فى أغسطس ١٩٧٦ ، اذ وقع صدام بين جناحين فى الحزب ، انتهى لصالح الجناح اليمينى — صينيا — الذى يقوده هواكوفينج ، وهزيمة اليسار الذى تقوده شيانج شينج . ويعتبر الجناح المنهزم أشد القوى عداء للولايات المتحدة فى الصين «٥» والصين هى أقوى اعداء الهند . وقد وصلت العلاقات بينهما الى حد الحرب المسلحة ، ثم عادت العلاقات تدخل فى دائرة الحرب الباردة ، الى أن اتخذت أنديرا غاندى فى منتصف العام الماضى مبادرة ، بدعوة الصين الى عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . ولكن الدعوة لم تجد أى تجاوب فى الصين ، ربما لانها كانت مشغولة بوفاة ماو ، وما ترتب عليها من تغييرات ، وربما كانت تعبيرا عن موقف من الهند ، خاصة وان العلاقات الهندية السوفيتية جيدة ، كما ان علاقاتها مع باكستان مازالت فى دائرة الصراع ، بينما العلاقات بين باكستان والصين فى اطار الصداقة . وعلى اية حال ، فرغم أن القيادة الصينية لم تحدد موقفا واضحا من الهند ، الا ان مجرد التغيير فى الصين ، يترك آثارا طبيعيا على الهند .

وكان الخط الثانى فى الاطار الدولى ، هو التغير فى القيادة الامريكيه بعد انتخابات الرئاسة ، وفوز جيمى كارتر . والعلاقات الامريكية الهنديه ليست فى افضل الاحوال ، وذلك منذ وقف الرئيس الامريكى السابق نيكسون مع باكستان فى الحرب بين الهند وباكستان . وان كانت بوادر التغيير قد وقعت بالفعل ، يدعمها ان كارتر يحمل للهند مشاعر ود خاص . وقد بلور ذلك فى ارسال والدته ضمن الوفد الامريكى الذى ذهب لنيودلهى للعزاء فى وفاة رئيس جمهورية الهند «٦» . والمسألة ليست مجرد مشاعر ، ولكن الواقع ايضا يدعم ذلك . فحجم التجارة بين البلدين فى العام الماضى — ١٩٧٦ — مثلا كان ٩ر١ بليون دولار . وهو أضخم من حجم تجارة الهند مع الاتحاد السوفيتى التى كانت فى نفس العام ٨٠٠ مليون دولار . وهى حقيقة تغنى عن التعليق . واذا كان التغير فى القيادة ليس بالضرورة يعنى تغيرا فى السياسة ، الا ان المؤكد أن تغييرا سوف يقع فى أسلوب الولايات المتحدة لمعالجة مشاكل وعلاقات هذه المنطقة .

وكان الخط الثالث والاخير ، هو الازمة التى وقعت بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة حول سياسة الانفراج الدولى ، مما يعرض السياسة الدولية لمرحلة قريبة الشبه بالحرب الباردة . ومن المقطوع به ان الهند سوف تتأثر بذلك ، وهى التى ترتبط بمعاهدة صداقة مع

---

[٤] نشرة ابناء الهند — سفارة الهند بالقاهرة ٧٧/٢٧

[٥] New York Times 3 February 1977.

[٦] The Herald Tribune 30 March 1977.

الاتحـاد السـوفيتي منذ ١٩٧١ والازمات بين العملاقين تفتح الباب لحركتهما فى العالم الثالث .

وفى هذا المناخ ،أعلنت أنديرا غاندى قرارها باجراء الانتخابات . وكان واضحا لاول مرة ، أن الانتخابات تجرى بين فريقين ، بعكس كل الانتخابات السابقة ،حيث كان حزب المؤتمر يتحرك فى مواجهه عدة قوى . صحيح ان اليمين الهندى كان مع كل معركة انتخابات ، يشكل جبهة من احزابه لمواجهة حزب المؤتمر ، والمسالة لا تخرج عن مجرد تغير بالزيادة او النقصان فى عدد أحزاب هذه الجبهة . فهى كانت فى الانتخابات السابقة ، ثلاثة احزاب ، وهى فى هذه الانتخابات أربعة . وحملت لاول مرة اسما واحدا هو حزب جاناتا وان كان الحزب الموحد لم يتشكل الا بعد اجراء الانتخابات وبالتحديد فى اول مايو . والحزب الموحد اقرب الى الجبهة منه للحزب فهو يضم الحزب الاشتراكى وفى نفس الوقت تضم اقصى احزاب اليمين ـ جانا سانج ـ تطرفا وانغلاقا .

البرامج الانتخابية :

فقد أعلن حزب المؤتمر فى ٨ فبراير برنامجه الانتخابى ، وجعل شعاره هو التخلص من الجوع ، واذابة الفوارق وعدم المساواة وانهاء الظلم . وكان أبرز ما سجله البرنامج« ٧ :

ـ ان الهند هى الدولة الوحيدة التى يعتبر مستوى الاسعار فيها هذا العام اقل مما كانت عليه الاسعار سنة ١٩٧٤ .

ـ ان انتاج الاغذية حقق رقما قياسيا فبلغ ١٢٠ مليون طن .

ـ ان معدل نمو الانتاج الصناعى كان ٧ر٥ فى المائة ، وينتظر أن يتضاعف المعدل هذا العام .

ـ ان الدخل القومى قد زاد بنسبة ٥ر٦ فى المائة .

ـ اصبح ممكنا ان يقود القطاع العام التنمية ، وذلك بتحقيق انتاج أعلى ، وتوسيع الخدمات .

ـ الاحتفاظ للقطاع الخاص بدوره فى نطاق خطة التنمية المرسومة .

ـ اعطاء الاولوية لزيادة وتقدم الصناعة حتى تأخذ الهند مكانها بسرعة بين الدول المتقدمة ، وتجنى ثمار الثورة العلمية والتكنولوجية .

ـ ان القضاء على الفقر ، يرتبط بمشكلة زيادة السكان . ويجب عدم السماح بالزيادة السكانية لكى تبتلع كل تقدم يتحقق . ويقرر الحزب أنه لا يمكن ، ولن يكون هناك اجبار فى برنامج تنظيم الاسرة ، وان جوهر البرنامج هو الحركة التطوعية والحركة الشعبية .

ـ حكومة مركزية قومية لتكون قادرة على حماية الاستقلال ، وعاقلة لتحقق الاهداف القومية .

وبعد أيام من اعلان حزب المؤتمر برنامجه ، أعلن تحالف الاحزاب الاربعة « جاناتا » ، برنامجه الانتخابى . وكانت أبرز نقاطه «٨ :

ـ صحيح ان انتاج الحبوب وصل الى ١١٨ مليون طن ، ولكنه مازال أقل بحوالى ١١ مليون طن عن هدف الخطة الرابعة .

ـ ان ٦٨ فى المائة من الشعب يعيش تحت حد الفقر ، بزيادة ٢٨ فى المائة عما كان عليه الوضع منذ ربع قرن .

ـ يوجد ١١ مليون عاطل مسجل رسميا من المتعلمين ، بينما الرقم الحقيقى اضعاف ذلك .

ـ لامركزية فى السياسة والاقتصاد .

ـ الاخذ بالديمقراطية التى وضع اسسها غاندى . وفى هذا المجال ، لابد من انهاء حالة الطوارىء والافراج عن المعتقلين السياسيين ، وحماية الحريات الاساسية ، وتقييد سلطة رئيس الجمهورية على الولايات .

ـ وضع الخطة على أساس اقتصاد يعتمد على الزراعة والصناعات الاولية والصغيرة ـ فكر غاندى ـ مع اعطاء هذه الصناعات الاولوية ، فلا يضحى بها من اجل الصناعات الثقيلة وللمدن الكبرى .

---

[٧] The Times of India — New Delhi Feb. 9, 1977.

[٨] The Statesman, Delhi February 11, 1977.

ـ اعفاء أصحاب الافدنة الخمسة من ضريبة الارض .

ـ الاعتماد على أسلوب الاستقصاء لمعرفة رغبات الوحدات الادارية الصغيرة ، لكى يكون القرار من أسفل الى أعلى وليس العكس .

ـ أن ثروة الهند هى فى البشر . واذا كان تعداد السكان سوف يصبح ٩٠٠ مليون مع نهاية القرن ، فان الحقيقة فى ذلك تعنى أن حوالى ١٢٥ مليون سوف تضاف الى القوة العاملة خلال الربع قرن الماضى . ولذلك فبرامج تنظيم الاسرة بلا جبرية .

وعلى ضوء ذلك ، جرت الحملة الانتخابية ، وكان واضحا أنها واحدة من أعنف المعارك الانتخابية التى شهدتها الهند منذ الاستقلال . وفى ١٦ مارس توجه الناخبون الى صناديق الانتخاب . وقد اشترك فيها ٢٠٠ مليون ناخب من ٣٢٠ مسجلين فى كشوف الانتخاب ، أى حوالى ثلثى الناخبين ، ومعظم كان فى المدن .

وكانت النتيجة هى فوز حزب جاناتا ، وحصوله على ٢٨٦ مقعدا ، وحصول حزب المؤتمر من أجل الديمقراطية حليف حزب جاناتا على ٢٨ مقعدا ، بينما هزم حزب المؤتمر لاول مرة فى تاريخه ، ونال ١٥٣ مقعدا فقط .

الاخطاء وحدها لا تكفى :

ومؤكدا أن هذه النتيجة تفرض وقفة لتحديد مسئولية قيادة حزب المؤتمر ، وعلى رأسه أنديرا غاندى ، فى ان يتحول الحزب لاول مرة فى تاريخه الى صفوف المعارضة ، ولعل أبرز أخطاء قيادة حزب المؤتمر هى :

١ ـ أنها أخطأت فى تحديد توقيت الانتخابات . واذا كانت الانتخابات عادة محددة المواعيد بالقوانين ، الا أن هذه الانتخابات ، على وجه خاص ، كان توقيتها ملك الحكومة ، وذلك بعد أن اجلت الانتخابات بالفعل لمدة عام . فالتيار السياسى العام ، سواء المحيط بالهند أو فى داخلها ، لم يكن يمضى فى صالح حزب المؤتمر ، بل وعلى نقيض تام منه . وكان يسير فى صالح القوه اليمينية فى المنطقة . ومادام انها ارتكبت خطأ تأجيل الانتخابات ، فقد كان من الاسهل استمرار التأجيل للوقت المناسب .

٢ ـ وامتدادا لنفس الخطأ ، واضح أن قيادة الحزب قد فقدت القدرة على اختيار التوقيت لانهاء حالة الطوارىء . فالظروف الموضوعية التى املت اتخاذ قرار اعلان حالة الطوارىء سنة ١٩٧٥ ، انتهت خلال الاشهر الستة الاولى . فخلال هذه الفترة ، نجحت الحكومة فى القضاء على السوق السوداء ، وتوفير السلع الغذائية ، وتحقيق الاستقرار المالى . وفى هذا المناخ ، وأنديرا غاندى فى قمة انتصارها ، اذا بها تتخذ قرار مد حالة الطوارىء ، بدلا من انهائها وتقوم بعدة تعديلات فى الدستور ، مما صور الامر على أنه تحويل لاجراء استثنائى الى خط سياسى ، وهو ما يتعارض مع تقاليد الهند وظروفها وتكوينها الحزبى والسياسى .

٣ ـ ان حكومة أنديرا غاندى ، لم تستطع استغلال الوقت المتاح لها فى ظل حالة الطوارىء . فبدلا من أن تستغله لاجراء تغييرات جوهريه فى البنيان الاقتصادى لصالح الاغلبية ، اذا بها تستغله لعمل سياسى لا يحقق لها من المكاسب الا فى الانفراد بالسلطة . فهى بالاجراءات الاستثنائية لمنع المضاربات ، وضرب السوق السوداء فى العملة والسلع ، وتخفيض الاسعار ، ووقف موجة التضخم ، استعدت الطبقة البورجوازيه باعتبار أن هذه الاجراءات تمس مكاسب هذه الطبقة . ولكن الاجراءات لم تمس صلب ممتلكات هذه الطبقة بل ولا الشريحة الرأسمالية العليا . فلا زالت فى الهند عائلات مثل بيرلا وتاتا التى تزيد ثروة كل منهما عن المليار دولار ، فى دولة يموت شعبها جوعا . بل ونتيجة ضخامة الرأسمالية الهندية ، تحولت نسبة كبيرة من مكاسب خطط التنمية الى جيوب الطبقة البورجوازية . فمثلا أرباح شركات القطاع الخاص ارتفعت من ٧٠ مليون جنيه قبل برامج التنمية ، الى ٢٠٠ مليون بعد انتهاء برنامج التنمية الثالث « ٩ » .

---

[٩] د. سامى منصور ـ انتكاسة الثورة فى العالم الثالث ـ بيروت ١٩٧٠ .

٤ ــ عدم القدرة على قياس اثر السياسات المنفذة على فئات المجتمع المختلفة ، وبالتالى على وجهة نظرها فى الانتخابات . وأوضح معالم ذلك، سياسة تعقيم حوالــ ٧ ملايين رجل ، معظمهم من المنبوذين ، وهو ما يتعارض مع تقاليدهم ، ومن المسلمين ، وهو ما يتعارض مع دينهم . والمنبوذون والمسلمون هما جزء جوهرى من عصب قواعد حزب المؤتمر . فالمنبوذون حوالى ٨٠ مليون ،ولهم ٨١ مقعدا فى البرلمان ، والمسلمون حوالى ٦٠ مليون .

وكان الواضح أن الخطأ فى أسلوب التوعية ، ووسائل التنفيذ التى كانت الالسنة تتناقل القصص عن بشاعتها ــ سواء كانت حقيقة أو خيالا ــ انما تمثل جزءا من واقع معتقدات المرحلة . فمع أن مشكلة الزيادة السكانية هى واحدة من أكبر مشاكل الهند ، الا أنها تحولت الى ورقة انتخابية تتعرض للمزايدة والديماجوجيــة . ويكفى ان تحالف « جاناتا » طرح الامر وكان الثروة القومية هى البشر تعـــدادا وليس نوعــا ، دون مراعاة لامكانيات الاستيعاب والتعليم والتغذية فالامر مجرد مزايدة ، تدفع الهند ثمنها . والسبب خطأ الحكومة أصلا فى عدم معالجة أخطــاء التنفيذ ، وان يحاط ذلك بخطة توعية قومية .

٥ ــ وكان خطأ أيضا من قيادة الحزب فى عدم تقويم الانقسامات التى وقعت على مستوى القيادة فى حزب المؤتمر ، مع أنها كانت من الضخامة بحيث يعمل لها ألف حساب . فقد وصلت الى حد استقالة سبعة من أقطاب الحزب ، بينهم وزير الزراعة ــ رام ــ الذى أسس حزب المؤتمر من أجل الديمقراطية .

٦ ــ أخطأت أنديرا غاندى ومعها قيادة الحزب ، فى قبول ترشيح سانجاى غاندى ابن أنديرا فى الانتخابات . فقد جاء ذلك وسط حملة ضخمة استمرت طوال العام الماضى حول فضائح مالية وأخطاء سياسية لسانجاى . وسواء كان بريئا أو مذنبا ، فالانتخابات لا تعرف التحدى واستفزاز الناخبين ، خصوصا أن الاشاعات كانت تهمس بأن أنديرا غاندى تعد ابنها لخلافتها . صحيح أن ذلك أمر صعب ، لان مكان أنديرا لا يشغل بالقرار ، ولكنه بالانتخاب ، الا أنها بانزال ابنها الى العمل السياسى ، وبالذات فى الانتخابات ، فتحت الابواب لحملة ضدها وضد حزب المؤتمر ، والتى عرفت باحتكار الاسرة الواحدة للسلطة ، مع أن نهرو برىء من التهمة ، فقد سمعته فى اكثر من مناسبة ينفى عن نفسه أنه يعد ابنته للعمل السياسى ، وأن دورها لم يخرج عن السكرتارية له . وربما كان ذكاء أنديرا وقدرتها القيادية ، هى وحدها التى أبرزتها الى المقدمة بعد وفاة شاسترى وانقسام الهند بحثا عن شخصية قوية . وكانت أنديرا هى أفضل الاسماء . فالمسألة ليست خلافة ، ولكنها اختيار . وكان يمكن لانديرا غاندى أن تمنــع ترشيح ابنها فى الانتخابات ــ على الاقل فى هذه الانتخابات ــ الى أن يزداد علما وخبرة بالتعامل مع الجماهير .

وفى اعتقادى ان مثل هذه الاخطاء رغــم ضخامتها ، يمكن ان تسقط انديرا غاندى شخصيا فى دائرتها الانتخابية ، ويمكن ان تسقط عددا من قيادات حزب المؤتمر فى دوائرهم ، ولكنها لا تعطى التفسير المنطقى لهذا التحول الدرامى وخاصة :

أن مسألة الطوارىء ليست السبب الحاسم ، بدليل أن شخصا مثل رام وزير الزراعة السابق ، قد شارك فى كل قرارات مرحلة الطوارىء ، وأسهم فيها طوال ١٩ شهرا ، واستقال قبل الانتخابات بأسابيع . ومع ذلك فقد نجح فى الانتخابات دون أن يتأثر بالغضب عن اجراءات الطوارىء «.١٠

كما أن الرقابة على الصحف رغم بشاعتها ، فهى أيضا لا تعطى تفسيرا منطقيا فى دولة تصل فيها نسبة الامية الى ما يزيد على ٦٥ فى المائة من الشعب . ولا يزيد توزيع كل الصحف اليومية التى تبلغ ٨٣٠ صحيفة على ٩٫٥ مليون من شعب تعداده يزيد على ٥٠٠ مليون [١١] . وحتى مع

---

[١٠] Dutt, Forthcoming Election, Indian and Foreign Review Feb. 15, 1977.
[١١] India, A Reference Annual 1975.

تطور دوائر الانتشار والتأثير للصحف خارج نطاق القراء ، فلازالت النسبة بالغة الضآلة .

والامر الاهم فيما يتعلق بالصحف ، يمكن أن تلخصه هذه السطور التى نشرتها مجلة النيوزويك الامريكية عن الصحفى الهندى كولديب ناياررئيس تحرير صحيفة « انديان اكسبريس » ، والذى اعتقلته حكومة أنديرا غاندى لمدة شهرين ، لتحديه قرار الرقابة على الصحف . فقد قال لزعماء المعارضة الذين التقوا به فى المعتقل « ان المشكلة بالنسبة لى ، هى أنكم أيضا سوف تضعوننى فى السجن حين تصلوا للسلطة . وهذه هى مأساة الديمقراطية فى الهند » . «١٢»

فاذا أضفنا الى ذلك ، أن الاحزاب التى فازت لم تحصل على أكثر من ثلث أصوات الناخبين ، أى أقل من ٣٠ فى المائة من الشعب الهندى ، لوضحت لنا المسألة فى بعد آخر . ومن المعروف أن نظام الانتخاب فى الهند ، يعتمد على أساس الاغلبية البسيطة فى الدائرة ، بمعنى أن يفوز بمقعد الدائرة ، من يحصل على أعلى الاصوات بين المرشحين ، دون اشتراط ان يحصل على نصف عدد الناخبين على الاقل . ويترتب على ذلك ان الفائز يبدو فى صورة أضخم من واقع التأييد الشعبى له ، بل وربما كانت قواعده الجماهيرية أقلية بالنسبة لجملة التعداد العام للشعب .

وهكذا اذا ما تابعنا سببا وراء الاخر بالتفصيل ، تسقط هذه المبررات الواحدة وراء الاخرى ، مما يحتم البحث عن الاسباب الاقوى والارجح .وأرى ان أسجل نقطتين أوثلاثنقاط :

أولا : ان أنديرا غاندى ، قد كشفت بخطة التنمية الخامسة وبالاجراءات التى نفذتها خلال فترة الطوارىء ، عن نواياها بالاتجاه نحو اشتراكية حقيقية . صحيح انها أضاعت الوقت دون عمل حاسم ، الا ان نواياها قد وضحت ، مما استنفر ضدها الطبقة البورجوازية والرأسمالية فى المجتمع الهندى . وهى تملك القدرة على العمل بالمال والاجهزة الاعلامية التى تملكها ، كما تملك القدرة على الصراخ بصوت أعلى ! مما يتيح لها المناخ المناسب للحركة . وهذا يوضح ظاهرة أن حزب المؤتمرضرب فى ولايات الشمال ، حيث أكبر المدن الهندية ومراكز الثقل للرأسمالية الهندية .

ثانيا : احتمال تدخل خارجى . وقد قدم عدد من الدبلوماسيين تفسيرين للنتيجة ، الاول يشير الى أن التقارير التى كانت تكتب يوميا لانديرا غاندى ، كانت تؤكد لها الفوز . والثانى هو ان اجهزة المخابرات لدولة كبرى ، ارادت ان تضعف النفوذ السوفييتى فى الهند . واتجهت الى حيلة تشجيع أنديرا غاندى على خوض المعركة الانتخابية ، لانها كانت تعلم مقدما ! انها ستهزم فى هذه المعركة . وأوعزت الى بعض السلطات بتقديم تقارير تؤكد ان المعركة الانتخابية ستدعم مراكزها «١٣» . واستبعد الدكتور بطرس غالى التفسير الثانى . وان كنت لا اجد خلافا بين التفسيرين ، بل هما فى الواقع تفسير واضح ، مضمونه ان انديرا غاندى كانت فريسة تقارير مضللة تجرها الى انتخابات كانت نتيجتهـــا معروفة مقدما لهذه الدولة الكبرى ، ولم تكن معروفة لرئيسة وزراء الهند . ولعل ما يؤكد ذلك ، العلاقات التقليدية الوثيقة والقديمة التى تربط بين قيادات تحالف « جانات » الفائز ، وهذه الدوله الكبرى . وهو ما ليس سرا على احد . فالحزب فى جوهره يمينى ، يعتمد فى تمويله على اكبر العائلات الهندية . وكانت قياداته هى التى خاضت الحرب ضد انديرا غاندى منذ ٩ أعوام ، بسبب قرارها بالغاء امتيازات المهراجانـــات . ووصل الامر الى حد الاحتكام الى المحكمـــة العليا ، واجراء الانتخابات العامة قبل موعدها ، واكتسحت أنديرا غاندى ومجموعتها خصومها بفوز ساحق . وهى القيادات التى رفضت اية قرارات تأميم أو تصنيع للدولة . كما لاحـــظ المراقبون لاسعار العملة التى تنشرهـــا الصـــحف ان ســـعر العمـــلة الهنـــدية قـــد ارتفع مقارنا بالدولار« ١٤» بشكل غير عادى قبيل

---

[١٢] Newsweek, 4 April 1977.

[١٣] د. بطرس بطرس غالى ـ ماذا حدث فى الهند ـ الاهرام الاقتصادى ١٩٧٧/٤/١٥

[١٤] Indian and Foreign Review, 15 March 1977.

الانتخابات وهو مايعنى أن الطروح من الدولار قد زاد ، والطلب على الروبية قد زاد !

ثالثا : الصدام بين العمال والحكومة ، والذى بدأ باضراب عمال السكك الحديدية فى مايو سنة ١٩٧٤ بسبب مطالب نقابية وسياسة الاجور . وقد امتد الاضراب الى الدعوة لاضراب عام ليوم واحد ، اشتركت فيه كل النقابات العمالية ، باستثناء تنظيم واحد يتبع حزب المؤتمر .

وقد عالجت الحكومة الامر بشكل بالغ العنف والحزم ، فاعتقلت الالاف من العمال ، وحرمت الاضرابات . والمعروف ان الهند لم تشهد اضرابا عماليا منذ الاستقلال . وكان أسلوب الحكومة فى معالجة المشكلة ، سببا فى وضع حد فاصل بين حزب المؤتمر والتنظيمات العمالية ، كما أنه شرخ قاعدة حزب المؤتمر ، التى تعتمد فى أحد اجنحتها على العمال ، باعتبار ان الحزب كان الرائد فى تصنيع الهند ، وتوسيع القاعدة العمالية . وكان حزب المؤتمر ينظر الى الامور من زاوية خاصة ، اذ كان الخوف يسود الحكومة والحزب ، من انه تكون هذه الاضرابات بداية احداث أكبر ، وتصبح الهند صورة مأسوية من شيلى التى بدأت أحداثها باضراب عمالى ظهر فيما بعد أنه كان بتوجيه وتمويل خارجى .

وقد ظهر مدى عمق هذه المشكلة بين العمال وحزب المؤتمر فى الانتخابات . وبلور الازمة نجاح جورج فيرناندز زعيم اتحاد السكك الحديدية ، الذى بدأ حملة الاضراب ، وكان نقطة الانطلاق للصدام العمالى مع حزب المؤتمر . ويزيد من حجم فوزه فى الانتخابات ، انه كان خلال الحملة الانتخابية معتقلا فى السجن . وبعد فوزه أصبح اليوم وزيرا للمواصلات .

رابعا ، أسلوب الحزم والانضباط فى مجتمع متخلف ومتكاسل يثير الغضب والتذمر . فالحكومة باجراءات الحزم ، استطاعت أن تخفض ساعات العمل المضاعفة الى ربع ما كانت عليه من عام . كما انخفضت نسبة الغياب بين الموظفين ، الى درجة كبيرة . فاذا ما أضيفت الى ذلك سياسة التعقيم ، لوضح أن حالة من التذمر قد سادت ، وهو المناخ المناسب للحركة واجراء التغيير .

ومهما كانت الاسباب والتفسيرات ، فالتغيير قد وقع ، وليس هناك سوى رؤية آثاره على الهند داخليا وخارجيا وعلى دورها فى المجتمع الدولى .

النظام الحزبى :

من المؤكد أن النظام الحزبى فى الهند ، هو أول ما تأثر بالنتيجة التى انتهت اليها الانتخابات . فالهند منذ الاستقلال ، وهى تسير على الديمقراطية متعددة الاحزاب . وقد بلغت الاحزاب الممثلة فى البرلمان عشرة احزاب . هذا اذا كانت النظرة سوف تقف عند حدود الشكل أو الاوضاع القانونية والدستورية أما الدافع فيختلف عن ذلك ، فهو اقرب الى نظام الحزب الواحد ، ان لم يكن هو بالفعل نظام الحزب الواحد . فليست المسألة مجرد أن حزب المؤتمر هو الحزب الحاكم طوال ثلاثين عاما ، وبخمسة انتخابات عامة ، بل الامر أعمق من ذلك فالفارق بين حزب المؤتمر وهو فى الحكم ، والحزب التالى له مباشرة فى الاغلبية ، وهو الحزب الشيوعى ، فارق هائل . فكان لحزب المؤتمر ٣٥٠ وللحزب الشيوعى ٢٢ مقعدا . وبالتالى فالمعارضة فى الهند كانت طوال البرلمانات الخمسة ، مجرد صراخ ، وغير قادرة على التأثير على القرار بالمنع أو بالموافقة .

كما أن حزب المؤتمر نفسه ، لم يكن حزبا بالمعنى التقليدى للأحزاب . فهو أقرب الى أن يكون جبهة منه الى حزب . وكانت شخصية نهرو ، وهى شخصية المايسترو الذى يحافظ على التوافق ، ويضبط ايقاع حركة الفريق . فحزب المؤتمر كان يضم أقصى اليمين والوسط مع كل فصائل اليسار ، باستثناء الماركسيين . وبعد وفاة نهرو ، بدأ الصراع بين اليمين واليسار ، فكانت النتيجة تسليم القيادة : الى الوسط ممثلا فى شاستري ، ثم يسار الوسط ممثلا فى انديرا غاندى . وعلى سير الركب بدون نهرو ، انفصل اليمين عن حزب المؤتمر ، وشكل احزابا لنفسه ، تحمل نفس شعارات حزب المؤتمر ، وان لم تكن بدون مضمونها ، وتقوقع اليسار بعد أن فقد قيادته الممثلة فى كريشناميتون ومجموعته .

وقد بقيت ظاهرة حزب المؤتمر موضع الدراسة والبحث ، انتظارا ليوم تفتته الى احزاب متعددة ،

بينما كان الحزب ممسكا بأغلبية صفوفه لمواجهة تيار الانقسام والتفتيت .

وجاءت نتيجة الانتخابات السادسة ، بوضع القاعدة الاساسية لنظام تعدد احزاب حقيقى ، محوره حزبان رئيسيان وحولهما أحزاب صغيرة . فالحزب الحاكم جاناتا وله ٢٨٦ مقعدا ، يليه حزب المؤتمر وله ١٥٣ مقعدا من ٥٤٢ هى عدد مقاعد مجلس النواب .

واذا كان النظام العام قد دخل مرحلة الحزبين ، فان كلا من الحزبين يواجه مرحلة الخطر واحتمال الانقسام .

فحزب المؤتمر يواجه خطر الانشقاق ، باعتباره يواجه لاول مرة فى تاريخه ، هزيمة ، ويواجه أيضا لاول مرة ، الوقوف فى موقع المعارضة . وهو ما لم يعد نفسه له . وتبدأ معالم الازمة بالخلافات حول زعامة الحزب وهو فى المعارضه . فالمشكلة هى أن قيادات الحزب القوية سقطت فى الانتخابات ، وبالتالى فهى خارج الهيئة البرلمانيه له . وهذا يطرح مسالة امكانية استمرار هذه الزعامات فى قيادة جهاز الحزب رغم سقوطها فى الانتخابات . وتتبلور الازمة حول شخص انديرا غاندى . فيرى جناح فى الحزب أن تبقى لها زعامة الحزب ، وهو فى المعارضة ، بينما يرى جناح آخر ، التخلص منها نهائيا . وقد أخذ الصراع بين الجانبين اشكالا متعددة من الحدة ، مما يشير الى بوادر انشقاق جديد للحزب ، الذى واجه منذ وفاة نهرو عدة انشقاقات . وقد فرضت نتيجة الانتخابات اختيار تشافان ـ وزير الخارجية السابق ـ زعيما برلمانيا للحزب ، باعتباره أحد القلائل من القيادة الحزبية التى فازت فى الانتخابات . وهذا يتيح له الفرصة للتنافس على زعامة الحزب . ولا يمكن التكهن بما قد يفعله الجناح المعارض لانديرا ، ومدى امكانية أن يتفق مع الحزب الحاكم فى الانهاء على دورها السياسى نهائيا . والوسيلة المطروحة حتى الان ، هى محاولة البحث عن فضائح أو أخطاء مسالية لمحاسبتها عليها ، وبالتالى اخراجها من دائرة العمل السياسى . فان فشلت هذه الوسيلة ، فلربما تطرح الفكرة التى استبعدها مورارجى ديساى فى بداية حكمه ، وهى محاكمة انديرا غاندى عن فترة الطوارىء واعتقال زعماء المعارضة . وبمعنى آخر ، فان الباب مفتوح للمناورة ، والعمل على ابعاد انديرا غاندى عن العمل السياسى ومجموعتها . والمسالة لا تخرج عن البحث عن افضل وسيلة لتحقيق ذلك . فان حدثت فمؤكدا أنها سوف تزيد من ازمة حزب المؤتمر وانقسامه ، ربما الى أكثر من حزب ، وبالتالى تفتيت مجموعته البرلمانيه ، ليعود النظام فى الهند الى الحزب الواحد الذى يتمتع باغلبيه ساحقة ، بينما الاحزاب المعارضة تقوم بدور الكومبارس فى العمل البرلمانى .

والغريب أن مشكلة الحزب الفائز لا تختلف عن مشكلة حزب المؤتمر ، بل لعلها أكثر عمقا وخطرا على استمراريه كيان الحزب . صحيح ان ادراك قيادات التحالف لخطر التفتت ، وبالتالى العودة الى مواقع المعارضه بالصراخ ، قد تمنع وقوع الكارثه ، ولكنها فى نفس الوقت ، لن تقضى على مكوناتها وعناصرها الاساسيه . فالحزب يتكون من أربعه احزاب متناقضة البرامج والاهداف ، بالاضافة الى حزب المؤتمر من اجل الديمقراطيه .

وتبدو دقة الموقف وحساسية الحركة ، فى توزيع المناصب ، فقد اصبح شاران سينج زعيم حزب جانا سانج ، أكبر ثانى حزب داخل التحالف ، هو الرجل الثانى فى مجلس الوزراء بعد رئيس المجلس ، ويشغل منصب وزير الداخليه ، بينما أصبح جاجيفن رام زعيم حزب المؤتمر من اجل الديمقراطيه ، وهو لم يدخل الحزب الموحد ، وان كان تحالف معه مشغل موقع الرجل الثالث ومنصب وزير الدفاع . وهو ما يثير عناصر أخرى ترى انها اسهمت بدور أكبر ولها دور داخل الحزب الموحد ، وان كان صوتها خافتا وسط فرحة النصر التى لن تدوم ، فقد يصبح الواقع والعمل أقوى من الفرحه التى تتحول مع الايام الى ذكرى انتصار .

وهناك سياسة الهند الاشتراكية على ما فيها من ثغرات ، فهى موضع خلاف بين حزب الشعب ، اكبر تجمعات الحزب الموحد ، والحزب الاشتراكى الذى يقوده زعيم جبهة أعداء حزب المؤتمر ناريان . صحيح ان مفاهيم الحزب الاشتراكى أقرب الى الطوباوية ، لكنه على اية حال ، يختلف

مع الاحزاب الاخرى فى نظرته الى الواقع الاجتماعى الهندى «١٥ ».

وعنصر التناقض الاخر ، أن حزبا مثل جانا سانج الشديد التعصب الى درجة « الشوفونية » الهندوسيه ، يدعو لعداء مرير مع باكستان • بينما احزاب التحالف الاخرى ، ترى ضرورة التقارب مع باكستان لتخفيف العنف والتوتر الواقع على الهند • وحتى مع تصور ان هذا الحزب على استعداد لتجميد عدائه لباكستان ، على اساس اعطاء الاولوية للعداء مع الاتحاد السوفيهتى ، وهى نقطه الالتقاء للاحزاب الخمسة ، الا ان ذلك لا يعنى أن الحزب قد تنازل عن عدائه التقليدى لباكستان ، وبالتالى وجود بذرة خلاف دائم مع اطراف التحالف •

وهكذا يصبح الممكن الوحيد للحزب الفائز هو الاتفاق على الحد الادنى بين وجهات نظر الاطراف الخمسة . ولكن هذا الحد الادنى لا يناسب الواقع الهندى ومشاكله . وبالتالى فالحزب ولد وهو يحمل فى طياته بذور الفناء لنفسه ، ما لم تتدخل عوامل غير محسوبة لمنع ذلك .

وقد تجنب الحزب اثارة الخلافات بين احزابه فاكتفى فى مؤتمر أول مايو باعلان تكوين اندماج الاحزاب الاربعة فى حزب واحد وانضمام حزب المؤتمر من اجل الديمقراطيةليصبح الحزب الجديد من الاحزب الخمسة الحاكمة . وكان المفروض ان يعلن برنامج متكامل للحـــــزب ولكنه اكتفى ببرنامجه الانتخابى ، باعتبار ان مسالة البرنامج تكشف فورا التناقضات بين اطراف الحزب الموحد او تكشف ان الحد الادنى الذى سوف ترتبط به الاحزاب بعيدا عن آمال الجمـــــاهير فى تغيير الواقع الى الاحسن .

الواقع الاقتصادى :

وهو المجال الثانى الذى سوف يتاثر بنتيجة الانتخابات بعد النظام الحزبى ، وان كان هو الاهم والجوهر . وهو مجال الامتحان الحقيقى لكل شعارات الانتخابات والبرامج الحزبية أثناء المعارضة .

صحيح ان حكومات حزب المؤتمر قد نجحت خلال ثلاثين عاما فى تحقيق انجازات اقتصادية عظيمة ، وقفزت بالهند كدولة الى عصر الصواريخ فقد أطلقت الهند سفينة فضاء ، وأجرت التجربة الذرية الاولى ، وتنتج طائرة مقاتلة نفاثة .

وصحيح أيضا أن الهند قد تجاوزت مرحلــة العجز المالى ، وأصبحت لاول مرة تملك فائضا فى ميزان المدفوعات ٧٥ ـ ٧٦ ، كما أصبحت لاول مرة ، لديها اكتفاء ذاتى فى المواد الغذائية ، ومخزون يكفى مواجهة الطوارىء .

كل ذلك صحيح ، ولكن الحقيقة أيضا ، أن رحلة الهند ما زالت طويلة للقضاء على الفقر . وحزب المؤتمر على تعدد قياداته ، لم يستطع أن يضع حلا حاسما للمشكلة طوال ثلاثين عاما ، ولكنه وضع قاعدة يمكن أن تكون نقطة انطلاق نحو الهدف ، لو كانت هناك سياسة محددة الاهداف والتوقيت ، واضحة الاساليب .

والذى يثير القلق ، هو التناقض فى القناعات بين القوى التى تمثل الحزب الحاكم ، فهى تتراوح من أقصى اليمين باقتصاد حر ، الى يسار مثالى الفـــكر . والجميــــع يختفون تحت مظلة افكار غاندى . وتصبح المشكلة هى التوافق بين الواقع وفكر هو أقرب الى التراث منه الى السياسة . فاشتراكية غاندى التى يؤمن بها الحزب الحاكم الجديد ، تقوم على أساس أنها ايمان بخلق شعور داخلى فى الفرد ، يفرض عليه ذاتيا مساعدة اخوانه ، على أسس من المساواة والمحبــة الانسانية ، وفى جانبها الاقتصادى ، يعتبر غاندى الارض الزراعية ملكا للمجتمع مع ضرورة تنازل الفرد اراديا عما يفيض عن حاجته . وكانت بذلك دعوة الى كبار الاقطاعيين للتنازل عن جزء مـــن أملاكهم . وفى مجال الصناعة ، أيد غـــاندى الصناعات الصغيرة اذ اعتبر الصناعة الثقيلة

Bhatnagar, The crisis in Indian Society, Delhi 1971. [١٥]

محندرا لسيطرة رأس المال على العمل . ويعتبر ناريان أبرز دعاة هذا الفكر . وقد بدأ بقيادة مسيرة من ٣٠٠ عضو بالبرلمان صبيحة اعلانه الفوز فى الانتخابات الى قبر غاندى للتذكرة بالمعلم !.

وكان واضحا من البرنامج الانتخابى لحزب جاناتا ، تاثره الكبير بفكر غاندى ، ولكن الامر ليس ايمانا ، ولكنه دافع لدولة قطعت شوطا طويلا فى الصناعة الثقيلة ، واستثمرت ملايين الجنيهات فى هذا المجال . والتوقف هو ضياع للجهد والمال ، وترك الصناعات الثقيلة تنعى ماضيها ، والاتجاه الى الصناعات الصغيرة .

وواقع الهند يريد جهدا مكثفا وليس تبديدا للجهود ، لانه واقع مثير . فالتفاوت فى الدخول يفوق الوصف . وعلى سبيل المثال ، نجد أن دخل الوزير يساوى ٨٤٨ مرة دخل الفرد العادى . مع ملاحظة أن هناك حوالى ٥٠٠ وزير بين الوزارة الفيدرالية والوزارات بالولايات «١٦» .

ويوجد فى الهند أكثر من ٥٩٠ مليونيرا . وفى كلكتا وحدها — وهى أكثر مدن الهند فقرا — يوجد ٢٠٠ شخص ، يملك كل منهم أكثر من نصف مليون جنيه . والاخطر من ذلك ، أن نصيب أكبر عشر عائلات لرجال الاعمال ، كان فى نهاية الخطة الثانية ، نصف جملة الانتاج الصناعى ، وارتفع مع نهاية الخطة الثالثة الى ٦٠ فى المائة . وأنه من بين ٣ آلاف مليون جنيه ، هى جملة رأسمال القطاع الخاص ، نجد أن فردين اثنين يملكان ما يصل الى ٢٥ فى المائة منه .

وقد لخص ناريان الصورة فى كلمات وهو فى المعارضة ، بأن الديمقراطية فى الهند ، هى العيش فى رخاء ، فى وقت يعيش فيه أكثر من ٢١٠ ملايين شخص ، بدخل يومى قدره مليمين فقط .

فاذا اضيفت الى ذلك مشكلة السكان التى عولجت فى الانتخابات بقدر يصل الى حد الاستهتار ، واستخدام الكلمات الجوفاء ، فانها ايضا ستكون القنبلة القابلة للانفجار فى كل لحظة . ولتوضيح خطورة المشكلة ، نجد انه لو تصورنا خطا لأفقر ما فوقه خرج من نطاق الفقر ، وما تحته فريسة له . واذا تصورنا تجاوزا ان هذا الخط عندالنصف تماما ، اى يفصل جملة السكان الى نصفين احدهما فوقه والاخر تحته ، وطبقنا ذلك على الواقع السكانى فى ١٩٥١ حين كان السكان ٣٦١ مليون ، وفى سنة ١٩٧١ حين اصبح السكان ٥٤٧ مليون ، فمعنى ذلك ان هناك ٩٤ مليون زيادة على ذى نصف ، اى ان كل الجهد المبذول خلال عشرين عاما ، لم يصنع اكثر من المحافظة على الواقع دون تدهوره ، وان ذن الواقع الفعلى غير ذلك ، وهو ما ذكره برنامج جاناتا اثناء الانتخابات استكمالا للصورة . نجد ان الهرم السكانى يعتبر من الاشكال المختلة ، اذ ان ٥٠ر٧ فى المائه من السكان اقل من ١٩ سنة . بينما القوى الانتخابيه تصل الى ٢٧ر٢ فى المائة فقط ، نصفهم من النساء ، وبسببه امية تصل بين النساء الى اكثر من ٨٠ فى المائة ومن الجميع تصل الى ٦٥ فى المائة . وبهذا الوضع لا يمكن القول ان الثروة هى البشر ، ما لم يتم القضاء على كل امراض ومشاكل هؤلاء البشر . والامل فى ذلك فى اعتقادى ، يكاد يكون مفقودا بدليل أن الدولة التى يموت فيها الناس جوعا ، نجد ان حزب الشعب ، وهو أكبر تجمع فى الحزب الموحد الفائز ، وحزب جانا سانج التالى له ، خاضا حربا شرسة ، كان أحد أشكالها اضراب عن الطعام لمدة ٧٥ يوما ، لعدد من القيادات والقواعد لمنع ذبح البقر . وفعلا صدر تحت هذا الضغط قانون فى سنة ١٩٦٧ يحرم ذلك ارضاء لمعتقدات الهندوس !

وقد تراجع الحزب عن دعاياته الانتخابية بمجرد ان وصل للحكم . فأعلن وزير الصحة الجديد التزام الحكومة ببرنامج تنظيم الاسرة . وهو البرنامج الذى وضعه حزب المؤتمر وكان اجدر أوراق الدعاية الانتخابية ضد انديرا غاندى . واعلن الوزير ان الحكومة لن تصدر قوانين تجعل التعقيم اجباريا فسوف يبقى اختياريا .

---

[١٦] The Times, London 4 January 1971.

ويعتبر هذا الموقف اول اختبار للحزب الجديد في مواجهة الواقع فترك شعاراته وخضع للحقيقة كما ان هناك معضلة التوفيق بين دعوة الحزب الحاكم الى اللامركزية في السياسة والاقتصاد ، وهناك خطة تنمية خامسة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ . قد قطعت شوطا . والتخطيط يحتاج الى مركزية ، والا عاد الوضع الى ما كان عليه ، حين كانت ولايات تطبق سياسة تتعارض مع الخط العام . ومثال ذلك يتبدى في المواصلات اذ كانت ولايات تركها للقطاع الخاص ، واخرى تدخلها في دائرة التأميم .

والهند بعد الانتخابات ، تواجه لحظة الاختيار بين مفترق طرق . والاختيارات صعبة ، يتقرر بمقتضاها المصير لسنوات طوال . فالحقيقة أن حزب المؤتمر ، بما كان يمثلــــه ، والخطوات المحدودة التي كان يتخذها ، كان يقف بالهند بعيدا عن نقطة الجاذبية للحركة الشيوعية ، حيث بقيت الاحزاب الشيوعية محدودة القوة والقــدرة . وانحراف الهند نحو اليمين بفكره الاقتصادى ، يفتح الباب لمرحلة من عدم الاستقرار ، ويدخل بالهند في منطقة الخطر . فالفقر والجوع عدوهما الاول الاقتصــاد الحر ، وخاصــة في بلد بهذه الضخامة مثل الهند .

صحيح أن التغير في المجال الاقتصـــادى لا يمكن ان يقع فجأة ، والا حدث المحظور وهو الانهيار وبالتالى يفتح الباب أمام احتمـالات المجهول ، ولكن التغير مطروح بحكم تغير الحزب الحاكم . والحكمة هى في القدرة على التوفيق بين الواقع وبين أحلام اليمين واطماعه ، والا فسوف يواجه اليمين الهندى نفس مصير اليمين في سيريلانكا ، حين فاز في انتخابات سنة ١٩٦٥ ، فماذا به يعيد الشركات الاجنبية المؤممة ، الى الاستثمارات الاجنبية ، ويبدأ في تذويب القطاع العام لحساب القطاع الخاص . وكانت النتيجة ، هى سقوطه في الانتخابات التالية ، وعودة مسز باندرانيكا الى الحكم أكثر قوة وثقة ، بعد ان استفادت بتجربة البقاء في صفوف المعارضة ، وكشف القوى التى لعبت دورا خفيا فـى الانتخابات . وهو درس يجب أن يستوعبه الجميع بكل الاتجاهات والأطراف . واهم بنوده ، هو ان الاسرار لا يمكن الاحتفاظ بها وقتا طويلا في هذا العصر الذى توضع فيه ادق التفاصيل والفضائح على صفحات الصحف مثل ما أذيع من احداث شيلى وغيرها ، وكيفية اثارتها وتحويلها ودور العمال فيها .

والغريب أنه لم تمض على الحكومة اكثر من الشهر حتى وقع الصدام بينها وبين العمال . اذ بدأت سلسلة اضرابات حتى اصيب اكبر موانى الهنـــد ـــ بومباى بالشـــلل ، واغلق ثانى اكبر معمل تكرير بترول في باروداً . ولسوء الاوضاع ظهرت في النيجـاب الغربية حيث اشترك في الاضرابات اكثر من ٣٠ الف عامل في ٤٠ مؤسسة

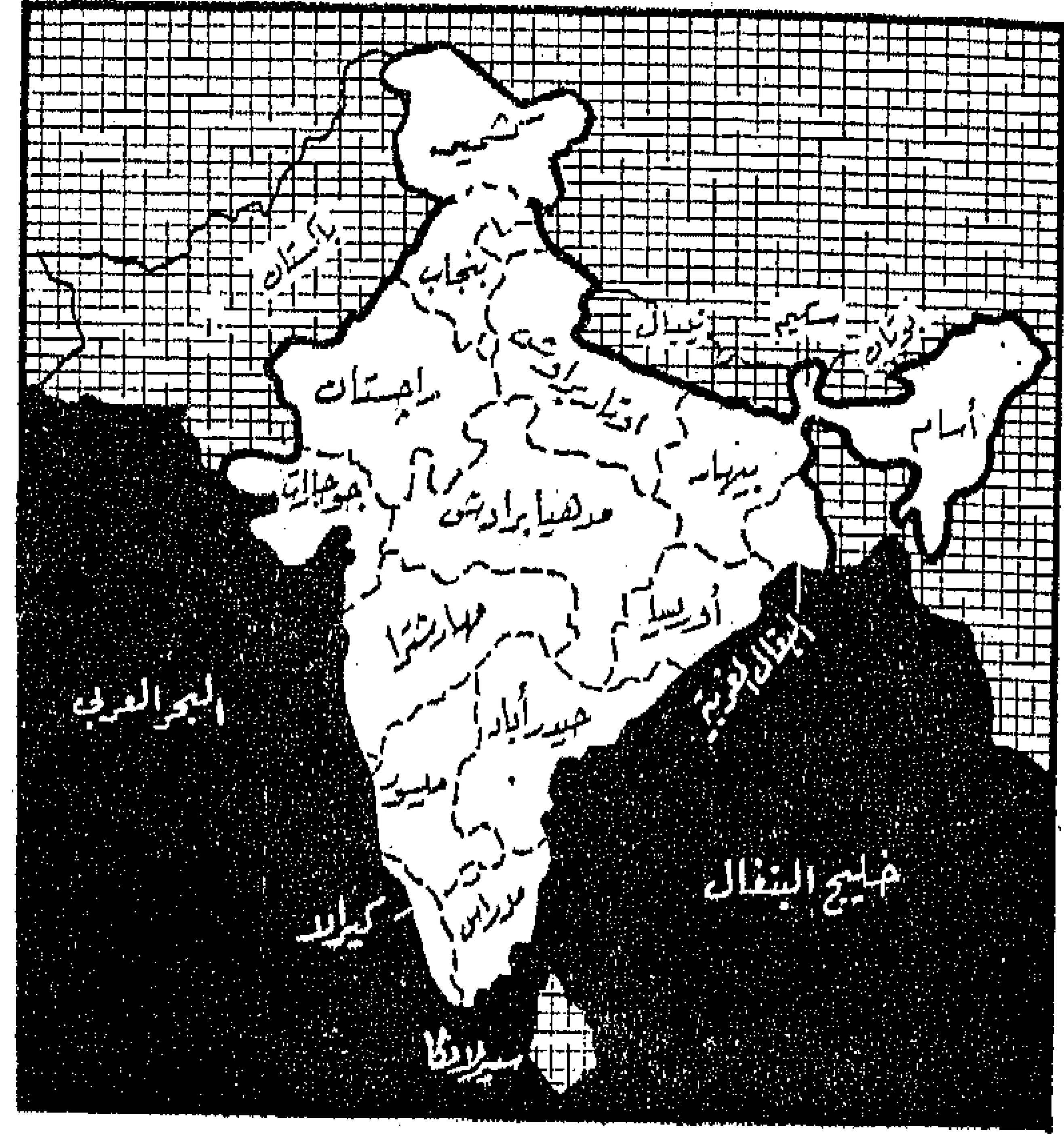
والمشكلة هى ان اتحاد العمال تشعر ان الحزب خان ما وعدها به في الانتخابات بتعديل سياسة الاجور .. والحزب متردد في الوفاء بوعـــوده بعد ان وصل الى الحكم خوفا من اثر ذلك على زيادة معدل التضــخم ولكنه في نفس الوقت لا يستطيع منع الاضرابات والا فقد اكبر مبررات نجاحه وهى الديمقراطية ! .

وباسم الديمقراطية ـــ ! ـــ ايضا قام الحزب الموحد بالضغط على رئيس الجمهـــورية بالنيابة لاصدار قرار حل المجالس التشريعية في ٩ ولايات واجراء الانتخابات فيها في منتصف يونيو بدعوى ان نتائج الانتخابات الاتحاديه كشف عن هزيمة حزب المؤتمر الذى يحكم هذه الولايات . والحزب يريد الدخول في سباق مع الزمن قبل ان يتغير موقف الناخبين منه .

السياسة الخارجية

ويبقى بعد ذلك اخر المجالات التى سوف تتأثر بنتيجة الانتخابات الهندية ، وهى السيـــاسة الخارجية . وهى اكثر المجالات التى سوف تتأثر بسرعة بالتغير . ونظرا لتشعب سياسة الهنـــد الخارجية ، فقد رأيت اختيار ثلاث دوائر منها :

١ ـــ **الدائرة العربية** : وهى نتيجة الصدفة البحتة ، كانت اول اختبار للحكومة الهندية الجديدة ، اذ شهدت الهند بعد ايام من تولى مورارجى ديساوى رئاسة الوزارة ، اجتماع لجنة التنسيق لدول عدم الانحياز . وفى جلسة الافتتاح ، ألقـى رئيس الوزراء كلمة ، لاحظت الوفود العربية الاعضاء في اللجنة ، أنها خلت من الاشارة الى انسـحاب



اسرائيل من الاراضى العربية المحتلة وحقوق الشعب الفلسطينى . وقد عقدت الوفود العربية اجتماعا منفردا ، وانتهت الى تكليف وزير الخارجية السورى ، اجراء الاتصالات مع الحكومة الهندية ، لتوضيح الموقف ، وتبيان مدى التغير فى السياسة الهندية تجاه العرب . وقد اجتمع عبد الحليم خدام مع وزير الخارجية الهندى الذى وعد بتوضيح الموقف فى جلسة المساء من نفس اليوم . وفعلا ألقى بيهارى فاجبايى وزير الخارجية كلمة ، أكد فيها على ضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضى العربية التى تحتلها ، وطالب بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى ، وتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية فى مؤتمر جنيف ١٧ . وقال الوزير انه لم يطرأ أى تغيير على السياسة الهندية فى هذا المجال .

وقد عرضت هذه التفاصيل للتعبير عن الشعور العام باحتمال تغير فى قدر التأييد الهندى للحق العربى ، أو على الاقل فى مدى حرارته . ولعل مرجع هذا ، هو أن مورارجى ديساى ، حتى فى ظل زعامة نهرو وداخل حزب المؤتمر ، كان ضمن الجناح الذى يضغط على قيادة حزب المؤتمر ، لتحويل العلاقات القنصليه بين الهند واسرائيل الى مستوى السفارة . ومع أن مورارجى ديساى لم يصحح تصريحاته ، وانما ترك ذلك لوزير الخارجية ، فاننى أعتقد، أن احتمال التغير فى العلاقات العربية الهندية ، احتمال بعيد على الاقل ، بحكم كثير من المصالح الاقتصادية بين الطرفين . فالمسألة ليست مجرد أن أزمة بين الهند ودولة عربية يمكن أن تغير المسار كله ، لان علاقات الهند مع العرب ليست مقصورة على دولة واحدة ، بل هى تمتد لتشمل أغلب الدول العربية ، ان لم يكن جميعها . والشيء الوحيد الممكن يعتمد على مدى حرص كل من الجانبين على استمرار هذه العلاقات .

٢ ــ **دائرة عدم الانحياز** ، باعتبار أنها جوهر سياسة الهند الخارجية . وقد أعلن الحزب الفائز فى برنامجه الانتخابى ، أنه « يلتزم باتباع عدم الانحياز الحقيقى البعيد عن الارتباط بأى تكتل » . وواضح ان قيادة الحزب ، تؤكد فى كل تصريحاتها ، على اضافة تعبير « الحقيقى » الى سياسة عدم الانحياز ، وهو ما يعنى تلميحا الى أن سياسة أنديرا غاندى لم تكن عدم انحياز حقيقى . فالحزب يتهم أنديرا غاندى بأنها كانت أكثر ميلا الى الاتحاد السوفيتى ، مما اثار احتمال أن ديساى قد يعلن الغاء المعاهدة الهندية السوفييتية التى وقعت سنة ١٩٧١ قبل الحرب الهندية الباكستانية ١٨ . ولذلك أعلن رئيس الجمهورية

[١٧] India News, Cairo April 9, 1977, SPR 77/40.

[١٨] Ghatate, Indo-Soviet Treaty, Delhi 1972.

بالنيابة ، أن الهند سوف تفي بكافة التزاماتها الدولية التي سبق لحكومة السابقة أن ارتبطت بها . وهو نفس ما أكده وزير خارجية الهند . والامر الممكن الوحيد في ظل هذه الظروف وحجم المصالح والارتباطات بين الهند والاتحاد السوفييتي ، هو تجميد الاتفاقية الى أن يتاح الغاؤها . وبالتالي فاستمرارها يسقط جانبا من الاتهام لحكومة أنديرا غاندي . وقد استقبلت نيودلهي مع نهاية شهر ابريل ، اندريه جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفييتي في أول زيارة لمسئول اجنبي للهند بعد الانتخابات .

والواقع أن تصور سياسة عدم الانحياز ، على أنها نوع من التوازن في العلاقات بين الكتلتين ، هو تصور غير سليم . فعدم الانحياز في جوهره ، هو خط سياسي ، يعني عدم أتخاذ موقف مسبق ، بحكم ارتباطات سياسية أو اقتصادية او عقائدية ، عند نظر قضية مطروحة ، وان الانحياز يكون مع الحق والعدالة ، دون اهتمام بالجانب الذي معه هذا الحق ، وفي صفة العدالة . كما أنه ليس موقفا سلبيا تجاه الاحداث ، وانما العكس صحيح ، فهو موقف ايجابي وفعال . وحتى لا تتحول المسألة الى مزايدات واتهامات بين الدول ، أو تحويل عدم الانحياز الى كتاب مقدس محرم فيه الاجتهاد ، فقد اتفقت مجموعة دول عدم الانحياز ، على مقاييس خمسة تمثل الحد الادنى لهذه السياسة . وهي ألا تكون الدولة عضوا في حلف ، أو لديها قاعدة عسكرية ، ويكون ذلك ضمن اطار خلافات الدول الكبرى . وهو توضيح ضروري لتمييز الاتفاقات والقواعد التي تبعد عن دائرة العملاقين ، ثم تكون لها سياسة مؤيدة لتصفية الاستعمار ، ودعم حركات التحرير ، والتعايش السلمي .

والحقيقة التي تبرز من تجارب السنوات الماضية ، هي أن سياسة عدم الانحياز أصبحت راية لا تستطيع دولة في العالم الثالث الا أن تعلن ارتباطها بها ، والا عرضت نفسها للاتهام من جماهيرها ، أنها دولة انحازت ، وبالتالي فقدت ارادتها المستقلة في اتخاذ القرار . وهو ما لا تعترف به دولة . وترتيبا على هذه الحقيقة ، فاحتمال أن يقع تغير في سياسة الهند في دائرة عدم الانحياز ، هو أبعد الاحتمالات . والممكن الوحيد ، هو أن يتحول الدور النشط الهندي في هذه المجموعة ، الى دور أقل نشاطا .

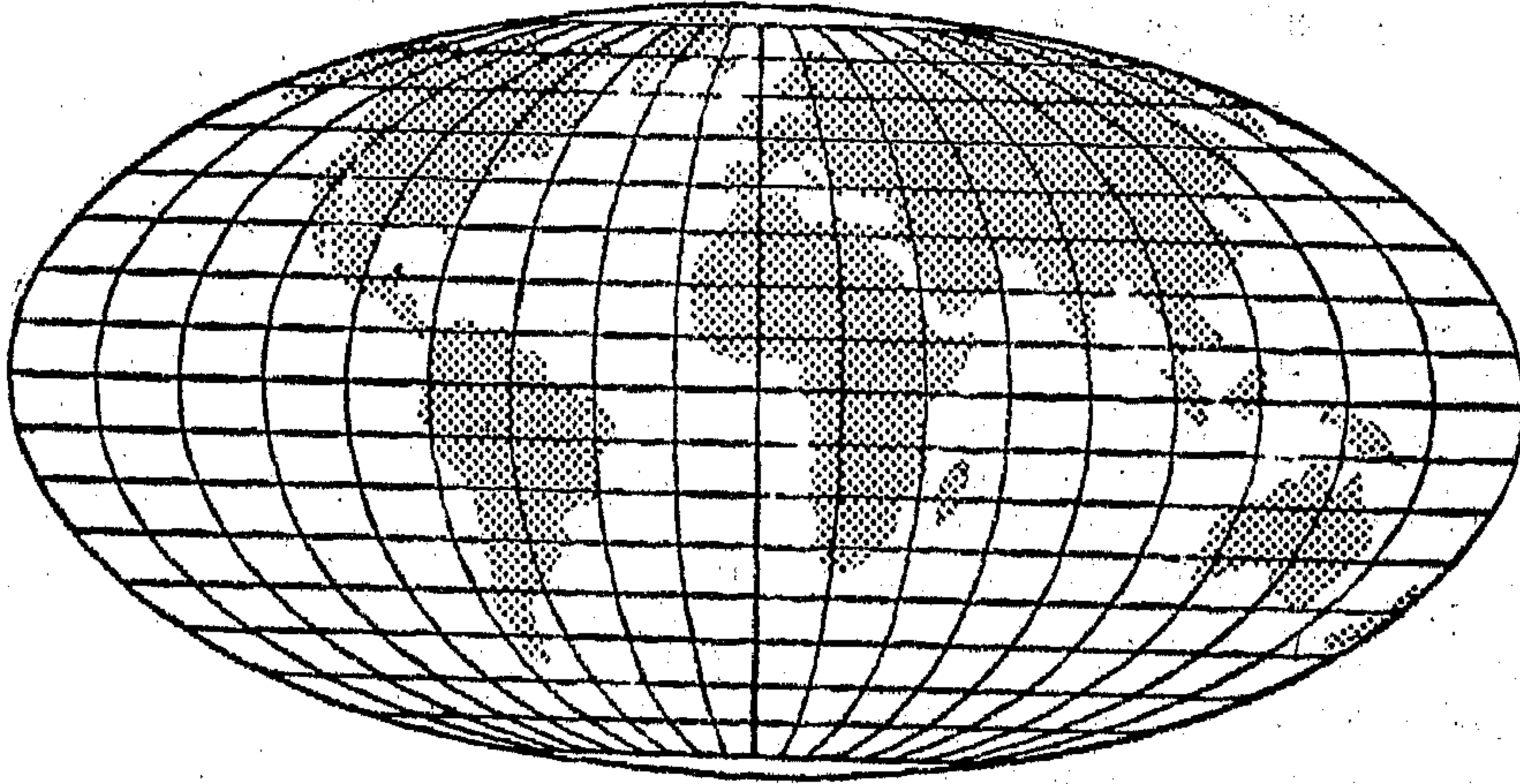
٣ ــ **الدائرة الامريكية** ، خاصة وأن الاعتقاد السائد ، هو أن تغيير الحكومة الهندية ، من المحتمل أن يؤدي الى تحسن ملحوظ في العلاقات مع الولايات المتحدة «١٩» . وهي مؤكدة تدخل مرحلة جديدة بتغير كلا القيادتين في نيودلهي وواشنطن . حتى سفير الولايات المتحدة في الهند ــ ويليام ساكسبي ــ تقرر تغييره ، وقد غادر نيودلهي بالفعل . وهو ما يتيح الفرصة لفتح صفحة جديدة بين البلدين . والامر المؤكد أن العلاقات بين الهند والولايات المتحدة في السنوات الماضية ، لم تكن سيئة ، وخاصة في المجال الاقتصادي ، وهو ما سبق الاشارة اليه ، كما أن الرغبة الهندية في تحسين العلاقات لتكون أفضل ، كانت تصطدم بواقع الارتباط الامريكي بحلفائه في المنطقة . وهي نفس العقبة التي سوف تواجه مورارجي ديساي الذي قوبل نجاحه في الانتخابات بالترحيب في واشنطن ، فقد نشرت صحيفة الواشنطن بوست الامريكية ، في نفس الوقت الذي تولى فيه مورارجي ديساي الحكم ، أن الرئيس الامريكي جيمي كارتر وافق على بيع أسلحة تقدر بحوالي ٢ مليار دولار لعدد من دول العالم ، ومن بينها دولة باكستان . وهو ما أثار القلق ، بل والحيرة لدى قيادة حزب جاناتا ، وهي في غمرة الفرحة بالنصر في الانتخابات . فالرغبة في التقارب مع الولايات المتحدة والعداء القديم مع الاتحاد السوفييتي ، لابد أن يجد استجابة أولا في واشنطن ، حتى تتاح الفرصة لحكومة الهند الجديدة للعمل في الاتجاه الامريكي .

---

(١٩) The Herald Tribune, 30 March 1977.

ولكى تحقق خطوات ايجابية على هذا الطريق لابد انه يحدث على الجانب الاخر انكماش فى العلاقات الهندية السوفيتية . والاتجاه الغالب هو تجميد الاتفــاق الهندى الســوفيتى ولكن العلاقات بينهما لابد ان تستمر لحاجة الهند الى موسكو فى مجال التنمية الصناعية والتســليح وخاصة وان اقصى ما يمكن ان تحصل عليه الهند هذا العام من الولايات المتحدة هو مليار دولار عن طريق البنك الدولى وهذا المبلغ لا يساوى اكثر من ١٠ فى المائة من الاتفاق الحكومى المنتظر هذا العام ــ فهو قطرة فى محيط . وبالتالى بايقاع التغيير سيكون بطيئا ، ويصبح الامر صراعا مع الزمن « وما اذا كان الحزب قادرا على الاستمرار فى الحكم فترة تكفى لاجراء تغيير جــذرى فى سياسة الهند ام هى مجرد فترة عابره » .

واذا كانت هذه هى معالم الصورة للانتخابات الهندية ، وآثار ما انتهت اليه ، فليس معنى ذلك أن الموضوع قد قفل ، بل بالعكس ، فان الاشــهر القادمة ــ فى اعتقادى ــ سوف تحمل الكثير الذى يجعل الموضوع مازال مفتوحا للبحث والدراسة ، لمعرفة الاجابة بحسم على سؤال عن الهند بعد الانتخابات السادسة ، وبدون حزب المــؤتمر ولاول مرة : الى أين تمضى ... ؟



دراسة

الصورة القومية العربية في المنظور الأمريكي

د. نادية سالم

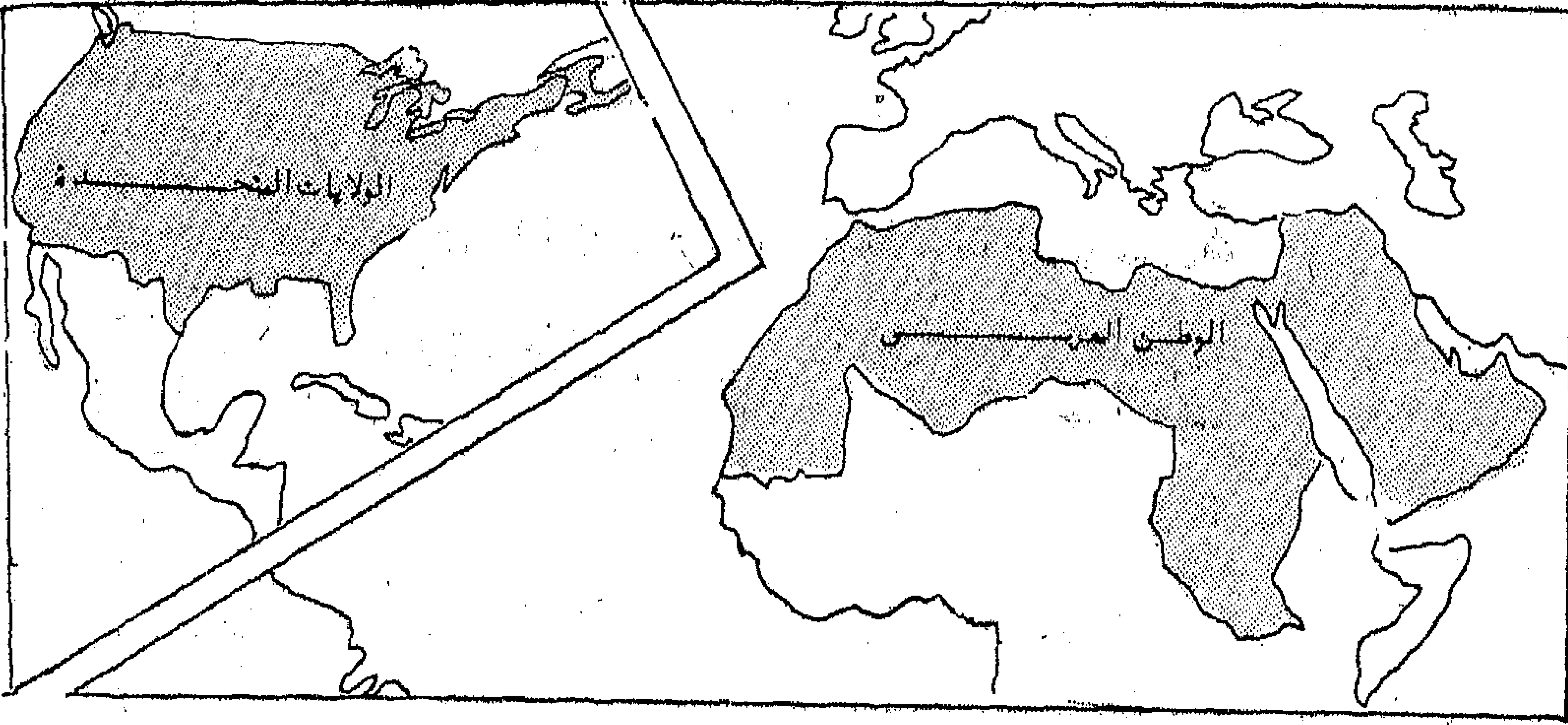
خبيرة ورئيس وحدة بحوث الرأى العام
بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

تكمن أهمية دراسة الصورة القومية للشعوب المختلفة من خلال مناهج وأدوات بحث علمية ،فى أن هذه الدراسة يمكن أن تسمح بالتنبؤ بمواقف تلك الدول تجاه القضايا السياسية الدولية .

وتزداد أهمية هذه الدراسات ، عندما تركز على دراسة الصور القومية التى تتكون لدى النخبة السياسية ، اذ أن معرفة مثل تلك الصور القومية ، يساعد على التخطيط للسياسة الخارجية ، فى ضوء أسس أكثر علمية .

وعلى هذا الاساس ، فان دراسة الصورة القومية العربية فى الولايات المتحدة الامريكية خاصة بالنسبة للنخبة السياسية صانعة القرار السياسى فى الولايات المتحدة يمكنها أن تضع بين أيدى راسمى السياسة الخارجية العربية ، قدرا أكبر من الفهم للعوامل التى تؤثر الى حد كبير على استجابة النخبة الامريكية للمشكلات السياسية المتعلقة بالعرب ، وبالنزاع العربى الاسرائيلى خاصه . ومنذ البدايه، من الضرورى توضيح التالى : أنه من الخطأ النظر الى الصورة القوميه العربية فى الولايات المتحدة فى حالتها الخوبية « الاستاتيكية » ذلك أن الصوره النوعية هى واقع حركى « ديناميكى »يتغير ويتبدل حسب تطور الواقع الاجتماعى ، وتغير الاوضاع الاقتصاديه والظروف السياسية والثقافية .

لذلك فان صورة العرب كما هى الان فى الولايات المتحدة الامريكية ، ليست كما يتصور بعضهم وليدة النزاع العربى الاسرائيلى . فالصورة القومية العربية فى الولايات المتحدة الامريكية قد تشكلت منذ عشرات السنين ، بفعل



عوامل متعددة ، بعضها تاريخى ، وبعضها اجتماعى ، وبعضها سياسى واقتصادى .

أما دور الصراع العربى الاسرائيلى فى تشكيل هذه الصورة ، فلم يبدأ الا منذ منتصف هذا القرن ، اى منذ انشاء اسرائيل ، حين بدأت الدعاية الصهيونية محاولتها لاستغلال الجوانب السلبية فى صورة العرب فى الولايات المتحدة والتركيز عليها ، حتى نجحت بعد حرب يونيو ١٩٦٧ فى أن تجعل من هذه السلبيات فى الشخصيه العربية ، الوجه الوحيد للعرب فى أمريكا . ويرجع اول اتصال بين العرب والولايات المتحدة الامريكية الى عام ١٧٩٠ من خلال ميناء سالم شمال بوسطن ، الذى كان يصله بالموانىء العربية المطلة على البحر الابيض المتوسط أسطول تجارى أمريكى ، يستورد فواكه البحر المتوسط »[١] .

وفى عامى ١٨٠٣ و١٨٠٤ اشتركت البحرية الامريكية فى حملة عسكرية ضد مجموعات البحارة الذين اشتهروا بالقرصنة ، وكانوا يعملون فى البحر المتوسط . وفى عام ١٨٢٠ وصلت أولى الارساليات الامريكية الى لبنان ، وفى عام ١٨٢٦ قام هنرى كلاى وزير البحريه الامريكية آنذاك ، بتشجيع تعليم مجموعة من الضباط الامريكيين الصغار اللغه العربية والتركية ، حتى يمكنهم التفاهم فى الموانىء العربية . وفى عام ١٨٥٦ استوردت الحكومة الامريكية جملا بسائقه العربى . وفى عام ١٨٧٦ اقامت أمريكا معرضا دوليا فى فيلاديفيا احتفالا بمرور مائة عام على

[١] Mashal, B, Davidson, life in America (The hague mouton a co, 1951),

استقلالها ، واشتركت مصر فيه بالعديد من البضائع المصرية والمحصولات الزراعية ، كما عرضت بعض الاثار الفرعونية . وفى عام ١٨٩٩ اشتركت مصر فى معرض شيكاغو الدولى براقصة شرقية ، الامر الذى جعل المواطن الامريكى العادى ، ينظر الى المرأة العربية ، كما لو كانت راقصة أو على الاقل فى صورة « الحريم » ٢ ثم انتشرت الارساليات الى الوطن العربى بعد ذلك ، وازداد الاهتمام بالاثار المصرية ه وفى عام ١٨٦٣ أنشئت كلية روبرت بأنقرة والجامعة الامريكية ببيروت والقاهرة ، واستمر اشتراك مصر فى المعارض الامريكية الدولية ، فقد أسهمت فيها بعينات من السجاد والاقمشة العربية والاثار . وفى تلك الفترة ، بدأت الهجرات العربية الاولى ، والتى اتجهت الى دترويت وميتشجن وواشنطن وجاكسونفيل وفلوريدا ، حيث كان المهاجرون يعملون عمالا غير مهرة فى مصانع العربات ، ويعيشون فى ظل مستوى اقتصادى منخفض . ثم أخذت العلاقات تتسع بين المنطقة العربية والولايات المتحدة الامريكية ، عن طريق الزيارات المتبادلة من الرحالة والمكتشفين الامريكيين للمنطقة العربية ، وزيارات الامراء والرحالة العرب الى الولايات المتحدة الامريكية .

وبمرور الوقت ، ظهرت مجموعة من المحددات التاريخية والثقافية والحضارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، أسهمت جميعا فى تشكيل الصورة القومية العربية فى الولايات المتحدة الامريكية . وتتناول هذه الدراسة ، محددات الصورة القومية العربية فى الولايات المتحدة الامريكية ، وذلك فى ثلاثة مباحث ، يتناول المبحث الاول المحددات التاريخية للصورة ، والمبحث الثانى المحددات الثقافية والحضارية ، ويتناول المبحث الثالث المحددات السياسية والاجتماعية لتلك الصورة .

المبحث الاول المحددات التاريخية

تحد ت الصورة القومية للشخصية العربية فى الولايات المتحدة الامريكية ، بفعل مجموعة من العوامل التاريخية ، لعل أهمها الحروب الصليبية بين أوربا والمشرق العربى ، وما نتج عنها من تشويه للصورة العربية فى أوربا ، ثم انتقال هذه الصورة المشوهة الى المواطن الامريكى فيما بعد ، بفعل وحدة الثقافة الغربية . ومن هذه العوامل التاريخية أيضا ، خلط الامريكيين بين العرب والاتراك ، بحيث تحمل العرب كل السلبيات المعروفة عن الشخصية التركية .

المطلب الاول :
الحروب الصليبية ودورها فى تكوين الصورة :

كانت للحروب الصليبية تأثيرات هامة على الصورة العربية فى الولايات المتحدة الامريكية ، والمؤلفات الغربية عن الحروب الصليبية ، تزخر بالعديد من القصص عن التعصب الاسلامى ضد المسيحية ، باعتبار أن الحروب الصليبية ما هى الا محاولة من العالم المسيحى لتخليص الاراضى المقدسة والمسيحيين من أيدى المسلمين الذين يمارسون كل أنواع الاضطهاد للحجاج فى الاراضى المقدسة ، وكذلك ضد المواطنين المسيحيين «٣» .

وبعضهم « ٤ » يرجع جذور الحروب الصليبية ، الى شخصية العرب المقاتلة ، ورغبتهم فى الغزو . ويعتبر أصحاب هذا الرأى ، أن بداية الحروب الصليبية ، تعود الى غزو العرب لاسبانيا ، ومحاولة السيطرة على المدن الايطالية .

---

[٢] أدوان بك الياس ، مشاهد أوربا وامريكا [القاهرة مطبعة المقتطف ، ١٩٠٠]
محمد على ، رحلة سمو الامير محمد على شقيق الجناب العالى الخديوى الى الجهة الشمالية لامريكا [القاهرة : المطبعة الاميرية بالقاهرة ، ١٩١٣]

[٣] Joseph Francois, History of the clusades, (New York; A.C. Armstrong & son , 1887).

[٤] Hans Mayer Eberhark, The Clusades (New York, the Macmillan Company Press, 1965).

وهكذا فان المؤلفات الامريكية والغربية عموما عن الحروب الصليبية ، ترسم صورة قاتمة للعربي ، يبدو فيها أنه متعصب دينيا وغير متسامح تجاه غير المسلمين « ٥ » .

المطلب الثاني :

خلط الامريكيين بين العرب والاتراك :

من العوامل التاريخية التي أسهمت في تحديد الصورة القومية للشخصية العربية في الولايات المتحدة الامريكية ، خلط الامريكيين بين العرب والاتراك ، بحيث تحمل العرب كل السلبيات المعروفة عن الشخصية التركية .

ويرجع ذلك أساسا ، الى أن الدولة العثمانية ، عندما سيطرت على البلاد العربية ، اصبحت الصورة تجاه تلك الشعوب ، هي صورة الشعب التركي أو العثماني « ٦ » خاصة وأن الاسلام الذي يميز تلك الشعوب ، جعل النظرة اليها واحدة .

فهي شعوب تتبع الامبراطورية العثمانية ، وهي دول اسلامية ، بل ان كلمة العربي ، كلمة غامضة للعالم الغربي ، لان أغلبية الدول العربية من المسلمين ، بل ان فكرة الخلافة العثمانية ، ساعدت على تأخير فكرة القومية العربية داخل الشعوب العربية ، وأدت الى صورة واحدة لشعوب الدولة العثمانية « ٧ » . ولذلك كان من الطبيعي أن تؤدي المذابح التي قام بها الاتراك حيال الشعوب البلقانية ، الى تشويه الصورة العربية لدى الشعب الامريكي ، لا سيما أن المواطن الامريكي ، كان يتعاطف مع حركات التحرير والاستقلال للشعوب البلقانية الاوربية ضد الحكم التركي . ويظهر ذلك في المؤلفات الامريكية التي تتناول صورة الاتراك ، وتركز على أن الشخصية التركية ، ان هي الا شخصية مقاتلة محاربة متعطشة للدم ، محبة للسيطرة ومتعصبة .

يتضح اذن أن الخلط بين العرب والاتراك ، أفضى الى ظهور صورة العربي كارهابي وبربري وقاسي .

ومن هذا العرض السابق ، يلاحظ أن المحددات التاريخية وانْ انحصرت في أثر الحروب الصليبية والخلط بين العرب والاتراك ، الا أنها أدت الى ظهور صورة العربي كمتعصب تحركه الروح الصليبية ، التي تتمثل الان في شكل الحرب مع اسرائيل ، ومحاولة القضاء عليها ، والتعصب ضد غير المسلمين ، كما أن الخلط بين العرب والاتراك ، أدى الى ظهور صورة العربي كارهابي وبربري وقاسي ، ومن الواضح أن تلك النظرة تغفل العوامل الاجتماعية والسياسية والعسكرية في الحملات الصليبية ، وتتغاضى عن الفوارق بين الاتراك والعرب ، خاصة وأن حروب الاتراك لم تكن حروبا عربية ، وانما هي حروب من أجل السلطنة العثمانية .

المبحث الثاني المحددات الثقافية والحضارية

لعبت المحددات الثقافية والحضارية ، دورا كبيرا في تشكيل الصورة العربية في الولايات المتحدة الامريكية . وقد تم ذلك من خلال عدة محددات ، أولها محددات دينية ، وتشمل نظرة الشعب الامريكي الى الدين الاسلامي ، وكذلك الصورة المشوهه التي ترجم بها القرآن الكريم في الولايات المتحدة الامريكية . وثانيها محددات ثقافية ، وتتضمن القصص التي تعرضت للعرب أو نقلت عنهم ، مثل قصص ألف ليلة وليلة ، وكذلك مذكرات الرحالة والمكتشفين الامريكيين الذين

---

[٥] وان كان من الضروري ملاحظة ان هناك من استثناء لهذه الصورة المشوهة عن العرب خلال الحروب الصليبية ، وهي صورة صلاح الدين الايوبي . فقد اشادت المؤلفات الامريكية بسلوكه المتسم بأخلاق الفرسان وبأدائه الرائع في المعارك ، ومعاملته لخصومه الذين هزموا أمامه ، وخاصة معاملته لريتشارد قلب الاسد .

[٦] هنـاك بالطبع تمييز من الناحية العلمية والتاريخية بين العثمانيين والاتراك فتعبير عثمانيين اكثر شمولا ، ولم يستعمل تعبيرا تركيا والاتراك بكثرة ، الا بعد الغاء الخلافة العثمانية على يد مصطفى كمال . ولكن التعبيرين يستخدمان كمترادفين في الكتابات الغربية التي لا تميز بين الاتراك والعثمانيين .

[٧] Joel Calmichuel, The Shaping of the Ara bs (New York; Macmillan Company, 1967).

زاروا بعض الدول العربية ، بالاضافة الى الافلام السينمائيةالتى دارت حول شخصيات عربية . وثالثها محددات فكرية ، وتشمل المؤلفات والكتابات التى تعرضت للتاريخ العربى والحضارة العربية ، أو تلك التى تحدثت عن الشخصية العربية . وهى مؤلفات كان لها تأثير كبير على الشعب الامريكى ، والمثقفين فيه على وجه الخصوص .

المطلب الاول : المحددات الدينية :

ظل الدين الاسلامى ، أحد العوامل الاساسية التى تؤثر على صورة العربى فى العالم العربى بوجه عام ، لاسيما بعد الفتوحات الاسلامية التى وصلت الى قلب أوربا ، فأثارت عداء العالم المسيحى للعالم الاسلامى . وكانت المؤلفات الغربية عن الدين الاسلامى ، تنحصر فى ترجمة القرآن الكريم ، بصورة تختلف عن مبادئه الاساسية ، ومؤلفات عن التوسعات والفتوحات الاسلامية . ومن اوائل من ترجم القرآن ، بطرس « ٨ » الذى أورد فى مقدمة ترجمة القرآن « اسمى بطرس ، والجنسية فرنسى ، والديانة مسيحى ، أخاطب العرب أولاد اسماعيل ، رغم أنهم بعيدون عنى ، لكنى أهاجمهم بالكلمات ، وليس بالسلاح ، وبالعقل وليس بالقوة » .

ثم تلاه ستانلى بولا « ٩ » فى عرضه للدين الاسلامى والقرآن الكريم . وكان لمثل تلك المؤلفات ، أثر كبير فى تكوين صورة مشوهة للعربى ، تظهره فى صورة شخص بدائى ، يؤمن بالخرافات ، وتفكيره غير علمى . ومما أثر تأثيرا سيئا على تلك الصورة فى الولايات المتحدة الامريكية ، اعتبار العرب انهم المسئولون عن دخول السود فى الاسلام ، خاصة وان أول من أدخل الاسلام الى جموع السود فى أمريكا ، تاجر عربى ظهر فى ديترويت فى أحياء السود ، أخذ يبيعهم الملابس ومعاطف المطر ، ويعلمهم الدين الاسلامى . ومنذ ذلك الوقت ، انتشر الدين الاسلامى بين السود ، واصبحت العربية تدرس فى مدارس الاطفال السود « ١٠ » وتعكس الكتابات عن الدين الاسلامى ، نظرة الخوف والشك من الاسلام . الذى ظل يشكل خطرا على المسيحية ، كدولة وكعقيدة أكثر من الف سنة . ولكن الغرب لم يتخلص من ذكرى الخوف الذى عانى منه طوال تلك المدة . وتظهر آثار هذا فى الكتابات المعادية التى تناول فيها المؤلفون الامريكيون والغربيون عموما ، الاسلام والمسلمين والعرب . وقد استغلت الدعاية الصهيونية تلك الصورة ، فى تفسير الصراع العربى الاسرائيلى ، وتصويره على أنه امتداد للروح العدائية ضد اليهود التى يمتلىء بها القرآن الكريم .

ويتضح مما سبق ، ان الصورة المشوهة التى ترجم بها القرآن الكريم فى الولايات المتحدة الامريكية كانت أحد محددات نظرة الشعب الامريكى الى العرب . ويمكن تصوير العلاقة بين المحددات الدينية والصورة الامريكية عن العرب ، فى صورة سلسلة تؤكد كل حلقة منها الحلقات السابقة . فالتوسع الاسلامى الذى وصل الى حدود فرنسا ، وحكم الامبراطورية العثمانية لعديد من البلاد الاوربية ، أثار مشاعر الخوف والشك والكره للعرب والمسلمين مما أدى الى خلق صورة مشوهة للعرب . كما ظهرت مؤلفات عديدة غير صحيحة ومشوهة عن الاسلام والعرب والمسلمين ، مما رسم بدوره صورة لدى المواطن والفرد العادى عن العرب والمسلمين ، بأنهم أقرب الى البربرية والهمجية .

المطلب الثانى : المحددات الثقافية :

يتناول هذا المطلب بالعرض ، دور المحددات التالية وهى المؤلفات العقلية ومؤلفات المغامرين والمكتشفين والافلام السينمائية . فتركز المؤلفات القصصية عن العرب ، على الخرافات والاغراق فى الملذات . وخلال فترة الاحتلال البريطانى لمصر ، كان الضباط الانجليز يستمعون الى

---

[٨] James Kritzeck, peter the venerable and Islam, (Plinceton, Plinceton University Press, 1964).

[٩] Stanley Poola, The speeches of table talk of the prophet Mohamed (London: Macmillan & Co. 1882).

[١٠] Eric Lincoln, The black Muslims in America (New York, Pencon Press, 1961).

القصص الشعبية المصرية ، وينشرونها فى كتب على أنها تعبير عن الحياة العربية المعاصرة . ومن أشهر تلك الكتب مؤلف جرين « ١١ » بعنوان مجموعة من القصص العربية المعاصرة «١٢» .

اما « الف ليلة وليلة » ، فتعتبر فى الفكر الغربى ، نموذجا للحياة العربية . وكان أول من قدمها الى أوربا ، فرنسى يدعى « انتونى جالاند » بعد زيارته للقاهرة فى عام ١٧٠٤ ثم ادخلها ريتشارد بيرتون « ١٣ » الى الولايات المتحدة الامريكية ، حيث بدأت تنتشر الاسماء العربية ، مثل علاء الدين .. الخ فى الافلام السينمائية والمسارح والقصص الشعبية . وترجع خطورة تلك القصة الى انها تقدم للامريكيين على أنها نموذج للحياة العربية «١٤» . وتعتبر تلك القصص والمؤلفات ، كألف ليلة وليلة والبساط السحرى ، دليلا على سوء المعلومات ، والصور القومية الخاطئة عن الشعوب بعضها لبعض . فتصور العالم الغربى الامريكى للشعوب العربية هو انعكاس للكتابات القصصية الخيالية ، بل ان بعض المؤلفات تعتمد فى صورتها عن العرب ، على تلك القصص ، دون ان تذكر ذلك . ونجد أيضا كتب الرحالة والمغامرين الذين زاروا المنطقة العربية منذ بداية القرن السادس عشر وكتاباتهم عن العرب وأخلاقهم وعاداتهم قد أثرت على التراث الامريكى الذى حدد صورة العرب . ومن أشهر تلك الكتب مؤلف نيبيه «١٥» الذى يصف الشعب العربى ، بأنه شعب ذو عواطف قوية ، يميل الى الاخذ بالثأر ، ويحب الضوضاء . وكاتبة أخرى تكتب عن المصريين ، أنهم « قذرون وسليطو اللسان ، فالاطفال عندما يرون اجنبيا ، يلتفون حوله ويصرخون بضجة « بقشيش ياخواجه » ومن لا يعطيهم يسبونه » « ١٦ » .

اما اكثر المؤلفات انتشارا عن العرب ، فهو مؤلف « لورنس » « ثورة فى الصحراء » « ١٧ » ، لما يروى فيه ، من أن العرب قدريون يؤمنون بالخرافات ، ويكتب عن العادات العربية الغريبة .

ولم يتوقف سيل تلك الكتب فى الولايات المتحدة الأمريكية فى القرن العشرين . فمازالت الكتب تصدر عن رحلات فى الامارات العربية أو السعودية وغيرها من البلاد العربية . أما الافلام السينمائية ، فقد استمدت العديد من قصصها من ألف ليلة وليلة ، حيث ارتبطت شخصية العربى بالجنس ، وبالقصص المثيرة التى تحيط بشخصية الشرقى الغامض . ويساعد على ذلك ، قيام رودلف فالنتينو فى فيلمى الشيخ وابن الشيخ ، بدور العربى . ورغم أن الافلام السينمائية — تناولت سمات أخرى للعربى كالشر والتعصب وعدم التسامح ، الا أن شخصية العربى العاشق ، عادت الى الظهور نتيجة للزيارات المتكررة لامراء وشيوخ البترول لامريكا والبلاد الغربية ، ابتغاء المتعة ، مما افضى الى عودة صورة العربى الشيخ الذى يخطف المرأة الغربية على حصانه « ١٨ » .

وبمتابعة تطور الصورة العربية فى الافلام الامريكية ، يلاحظ أنه فى البداية ، ظهرت صورة العربى كأحد شخصيات الف ليلة وليلة ، واستمر

---

[١١] R.E. Green, A collection of Modern Arabic Stories (London, N.P, 1886)

[١٢] تشتمل على قصص عن الشاطر والساحر والشاطر محمود والجية وعلى وكلبه

[١٣] Richard Burton, The book of the thousand hights and A night (New York, the Buston Club 1885).

[١٤] انظر Lyad Ward, The Arabian nights (New York, Macmillan Company, 1928)
ويذكر فى مقدمة المؤلف أن الف ليلة وليلة تعبير عن العرب ، فالقصص التى سنراها ، تمثل العادات والتقاليد فى المجتمع الاسلامى .

[١٥] M. Nebuhr Travels through Arabic and other countries in the east (London; Moffison & son, 1972).

[١٦] Isabel Burton, Arabian, Egypt, India (London, William Mullan and son, 1879).

[١٧] Lawrence Revolt in the desert (New York, George M. Dofan Company, 1926).

[١٨] الاهرام ١٩٧٦/١/٨ ص ٩ شيخ عربى يخطف كانديس برجمن فى فيلم بعنوان « الاسد والهواء » .

هذا الدور فى الثلاثينات ، عندما ظهرت عدة افلام عن الحروب الصليبية . وأكدت فى الاذهان ، فكرة الصراع بين المسيحية والإسلام . أما بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد ظهر العرب فى أدوار رمزية كوميدية . وفى الفترة التالية ، ظهر خطـابان ، أولهما يركز على الصراع بين العربى واليهودى فى اطار افلام تاريخية ، مع تأكيـد التعـاطف مـع اليهودى . وثانيهما العودة الى ابراز العربى فى دور العاشق «١٩»

ويلاحظ ان اثر تلك المحددات على الصـورة العربيـه ، يظهـر فـى الشكل الرومانيسـكى ، لشخصية العربيه ، باعتبار أن العربى عاشق ومحب ، يهتم بمتعته الشخصيه ، وان تفكيره جنسى حسى ، وتظهر المرأة العربيه فى صورة الحريم .

المطلب الثالث : المحددات الفكرية :

تتمثل المؤلفات الفكريه التى تعرضت للتاريخ العربى والحضارة العربيه ، او تلك التى تحدثت عن الشخصيه العربيه ، وهى مؤلفات كان لها تأثير كبير على الشعب الامريكى والمثقفين على وجه الخصوص . ومن أكثر هذه الكتابات تأثيرا على العقل الامـريكى ، مـؤلف « مونتسكيو » روح الشرائع «٢٠» الذى اعتبر الاستبداد صيغه ملازمه للحكم الاسلامى ، والذى أعلن ان الحكومـة المستبدة أكثر ملاءمه للمسلمين . وكذلك مؤلف مصر الحديثة للورد كرومر «٢١» وتقـاريره السنويه عن مصر ، التى كانت تنشر فى صحف انجلترا واوربا ، والتى كانت تعتمد عليهـا الصحف الامريكية كمصدر للاخبار ، وفيها كان كرومر يتهم الشعب المصرى بالتعصب الدينى . ويظهر تأثير هذه الكتابات فى تشويه الصورة العربيـة فى أمريـكا ، ان سياسـية أمريـكا مثل «تيودور روزفلت» الذى تولى بعد ذلك رئاسة الجمهورية ، اتهم الشعب المصرى فى أثناء زيارته لمصر فى ٢٤ مارس ١٩١٠ بالتعصب الدينى » وهاجم الدين الاسلامى ، وطالب المصريين بالاستسلام والرضا بالاحتلال البريطانى ، معلنا أن الشعب المصرى لم يصل بعد الى الدرجة التى يستحق فيها ان يحكم نفسه بنفسه . وقد نشرت صحيفة نورن امريكان ريفيو مقالا للشيخ على يوسف ، بناء على طلبها ، يرد فيه على تصريحات روزفلت ،كشف فيه الشعار عن أسباب الصورة المشوهة للمصريين والعرب والاسلام ، وذكر أن المستر روزفلت لا يعرف عن أحوال مصر أكثر مما كتب فى مؤلف « مصر الحديثة » الذى ألفه اللورد كرومر ، ومما يقرؤه فى الصحف الانجليزية « ٢٢ »

ومن المؤلفات التى تحدثت عن الشـخصية العربية ، وبالذات الشخصية المصرية ، وكان لها تأثير كبير فى الصورة العربية فى أمـريكا ، كتاب « الفلاحون » للاب الدكتور هنرى نيـروط اليسوعى « ٢٣ » وترجع أهميته الى أنه منشور باللغة الفرنسية ، وترجم الى الانجليزية وانتشر تداوله فى الخارج . ويحدد الكتاب السـمات الاساسية للشخصية المصرية ، بأن الفلاح المصرى يتسم بالطاعة والخضـوع للسـلطة وللتقاليـد وللعادات ،وأن الفلاح المصرى يفتقد روح الإبتكار وروح الجمال . ويذكر ان الفـلاح لا يبتكر التحسينات والاختراعات المدخلة الى الزراعة ، أو الى السكن مثلا ، فهى لم تأت منه ، وانما فرضت عليه فرضا ، وأنه من كثرة القيود والتلقـى والاحتمال ، صار ذكاؤه سلبيا، ولم يعد محتاجا الى البحث من جديد . وهذا الضعف فـى الشخصية وفى الابتكار ، يشرح بدوره افتقاره الى روح الجمال ، وعدم وجود أى فن عند الفلاحين ، وان الفلاح المصرى مخادع وشديد الحيلـة . ويضيف المؤلف ، ان الفلاح المصرى ككل الضعفاء يستعمل الحيلة الى حد الخداع كما انه يعرف كيف يخفى سروره وحزنه،ويرى ان الفلاح المصرى، لايهتم

---

[١٩] Sari Nasif «The image of the Arab in American Popular Culture» Arab Journal, Vol. 2, No. 1 (Winter 1965) pp. 2 — 7.

[٢٠] مونتسكيو روح الشرائع ترجمة عادل زعيتر [القاهرة : دار المعـارف ١٩٥٣].

[٢١] The Earl or Cromer, Modern Egypt, part 7 (London, Macmillan & Co. 1908).

[٢٢] د. عبد اللطيف حمزة ، أدب المقالة الصحفية فى مصر ، الجزء الثالث [القاهرة : دار الفكر العربى ، بدون تاريخ] ص ١٢٧

[٢٣] الدكتور الاب عيروط اليسوعى، الفلاحون . القاهرة : مطبعـة كوثر ، ١٩٤٣].

الا باللحظة الراهنة ، ولا يفكر في المستقبل ، فهو يفتقد روح التخطيط ، وهو كالبدائي أو كالطفل ، يخضع عقليته لشعوره ، فتظل على مقربة من الاحساس ومن الوقائع والاشياء . فهو يحرم نفسه مثلا طوال السنة حتى من الضروريات ولكن عندما يأتي العيد ، ينفق كل شيء في يومين ، أو ثلاثة أيام ، ثم يستأنف بعد ذلك حياته أشد فقرا مما كان عليه من قبل ان روح عدم العناية بالمستقبل من خصائصه ويضيفا الكاتب أنهم لا يفكرون ولا يعملون الا حسب ما تتطلبه الحالة الراهنة ، وتحت ضغط اللحظة الحاضرة ، أي أن الحاضر هو الذي يحددهم .

ومن الكتب التي ظلت أيضا تزاول تأثيرا هاما على تصور المفكرين والكتاب الامريكين للشخصية العربية ، مؤلف الدكتورة سنية حمادي الصادرفي الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٦١ «٢٤» والذي تركز فيه على أن العرب في علاقاتهم الاجتماعية ، يظهرون درجة عالية من العداء ، فهم عدوانيون وعاطفيون . لذا من الصعب التشاور معهم بهدوء ، فالعربي يرى نفسه دائما على حق ، ويرفض أن يعطي للمتناقشين الحق في أن يعبروا عن رأيهم . وهو عادة شديد الايمان بمعتقداته واتجاهاته ، ولديه حساسية شديدة وسريعة ، كما أنه يبالغ في تقدير ذاته ، ويعد بأكثر مما يستطيع ان يقدم ، ويروي قصصا خيالية عن ذاته وعن عائلته ، فهو يؤكد ذاته من خلال المبالغة ، دون ان يشعر بحرج ، وهو صلف ومتعجرف .

ومن المؤلفات التي انتشرت أفكارها بين المؤلفين الامريكيين عن الشخصية العربية ، مؤلف « حامد عمار » وهو عن النشأة في قرية مصرية « ٢٥ » وكذلك مؤلفه في بناء البشر «٢٦» الذي حدد فيه سمات الشخصية المصرية في الشخصية الفهلوية « ٢٧ » ، والتي ركزت عليها العديد من الكتابات في الولايات المتحدة الامريكية ، باعتبارها سببا للهزيمة في حرب ١٩٦٧ . ويحدد سمات الشخصية الفهلوية في التكيف السريع ، والنكتة المواتية . وتأكيد الذات والنظرة الرومانتيكية ، الى المساواة والعمل الفردي . ويرى أن أول مظهر من مظاهر السلوك الفهلوي ، هو قدرتهعلىالتكيف السريع لمختلف المواقف ، وادراك ما تتطلبه من استجابات مرغوبة ، والتصرف وفقا لمقتضياتها الى الحد الذي يراه مناسبا .

ومن مظاهر الفهلوة أيضا ، تأكيد الذات ، والميل الملح الى اظهار القدرة الفائقة . كما أنه ليس من الغريب أن تكون القدرة على تجريح الغير والتعريض به ، والتهكم عليه في غيبه ، من الصفات التي تستهوي السامعين . فالتهوين من قدر الاخرين ، ومن قيمة أعمالهم ، هو الجانب السلبي لتأكيد الذات . ولقد أدت الرغبة في تأكيد الذات الى نظرة رومانتيكية للمساواة ، حيث تظهر في عدم الاعتراف بالسلطة أو الرئاسة ، والتنكر لهافي أعماق الشعور . وكذلكأدت الى الطمأنينة للعمل الفردي — وايثاره على العمل الجماعي ، وتبعت ذلك رغبة في الوصول الى الهدف بأقصر الطرق وأسرعها . فالفهلوي هو الذي ينجح دون التزام بالعناء الذي يتطلبه التحصيل .

واعتمد كل من « هركابي » و « دكتور صنوع » و « بناي » على الافكار الواردة في مؤلف « سنية حمادي » ، وكذلك مفهوم الشخصية الفهلوية لحامد عمار ، في رسم صورة للشخصية العربية في العالم الغربي ، وبالذات في الولايات المتحدة الامريكية .

فيركز هاركابي «٢٨» على أن سبب هزيمة ١٩٦٧ ترجع الى سمات متصلة بالشخصية

---

[٢٤] Sania Hamady, Temperament and Character, (New York; Twayne Publishes, 1961).

[٢٥] Hamed Ammar, growing up in an Egyptian Village (London; Routledge and Kegan Pull Ltd., 1954).

[٢٦] د. حامد عمار ، في بناءالبشر [القاهرة ، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي ، سرس الليان ، ١٩٦٤]

[٢٧] اعتمد د. صادق جلال العظم فيمؤلفه النقد الذاتي بعد الهزيمة علىالشخصية الفهلوية ، وحاول أن يربط بين هزيمة ١٩٦٧ وبين سمات الفهلوية ، كالمغالاة في تأييد الذات ، والميل الىاظهار القدرة الفائقة على التحكم فيالامور .. الخ .. انظر النقد الذاتي بعدالهزيمةمواقف السنة الاولى ، العدد الرابع [آيار حزيران ١٩٦٩] ص ٧٥ — ص ٨٢

[٢٨] Yehoushafat Markabi, Arab attitudes toward Israel (New York, Molt Publishing Company Inc. 1972).

العربية ، ويعتمد على تحليل سنية حمادى لسعداوة ، فيرى ان المبالغة فى العداوة ، والكذب الذي يظهر في التاكيد على السمات غير الطيبة للمنافس ، واعتبار الخصم مصدر الشر ، وسبب من ابصر عنت ، مما يضعف من قدرة العرب على النقد الداتي . كما انهم يحققون رضاءهم عن أنفسهم ، من خلال ابراز أخطاء الاخرين . ويرى أن العالم العربى يتمتع بذاكرة منتقاة ، ويضرب مثلا لذلك على تركيز العرب على فترات الوحدة القصيرة فى تاريخهم ، بينما يتجاهلون فترات الانقسام والصراع الطويلة .

أما فخدور صنوع «٢٦» أستاذ علم النفس فى أمريكا ، وهو يهودى من أصل مصرى ، فانه يعتمد أيضا فى كتاباته عن الشخصية العربية ، على ما كتبته « سنية حمادى » و « حامد عمار » ، بل ويحاول تفسير تلك العروض ، فى ضوء التجريب الميدانى بأبحاثه على الاسرى المصريين بعد حرب ١٩٦٧ . ويركز على أن الشخصية العربية بوجه عام ، وبالذات الشخصية المصرية ، تميل الى المبالغة والكذب ، وتعيش بازدواج الشخصية بين الماضى والحاضر ، وبين الاهتمام بالتراث والرغبة فى التقدم . ويرى ان التفكير الاسلامى قد تجمد وبدا تسلطيا . اما « روفائيل باتاى » «٣٠» الذى حاول ان يجمع فى مؤلفه « العقل العربى » ، كل ما كتب عن الشخصية العربية ، فقد اعتمد ايضا على نفس الافكار السابقة ، ولكنه يركز على الثقافة البدوية واثرها على الشخصية العربية ، ثم يتناول دور الاستعمار فى تشكيل الشخصية والتنشئة الاجتماعية عند العرب ، والتخلف الاقتصادى وتأثير الاسلام واللغة العربية ، ويعرض للصراع العربي الاسرائيلي على أنه صراع بين التخلف العربي والتقدم الاسرائيلى .

ومن العرض السابق ، يتضح أن المؤلفات السابقة ، ركزت على عدد من السمات ، هى : التعصب الديني ، والطاعة ، وافتقاد روح الابتكار ، وابرزت أن العرب يتسمون بالعدوانية ، والمبالغة فى تقدير الذات ، وشدة الحساسية للكرامة ، والرومانتيكية ، والخداع ، والفردية .

ويرجعون تلك السمات ، الى تأثير الاسلام واللغة العربية . ومع ذلك فانه لا ينبغى أن تترك مثل هذه الاراء دون مناقشة سريعة . من ذلك أن هذه الاراء تميل الى الاطلاق التاريخى ، فتقدم العربى كنموذج مجرد ، يتصف بسمات مطلقة ، كالتعصب أو التخلف دون ادخال عنصر النسبية التاريخية او بالاحرى عنصر الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية فى التحليل . فعلى سبيل المثال ، القول بأن اللغة العربية ، تميل الى المبالغة ، رأى لا يستند الى أساس علمى . فلا توجد لغة لها سمات مطلقة لصيقة بها ، ولكن السمات ترتبط بكيفية استخدامها بوساطة مجموعة بشرية معينة ، فى اطار تاريخى محدد . وبكيفية محددة . ومن ثم يمكن للغة أن تستخدم استخداما بلاغيا شاعريا ، كما أنه يمكن تطويعها لادق قضايا العلم والتحليل الدقيق ، ولذلك لا تغدو المشكلة فى اللغة فى حد ذاتها ، بقدر ما تكون فى الاغراض التى تستخدم فيها ، ودرجة النضج العلمى والاجتماعى لمن يستخدمها . وبنفس المنطق ، يمكن الرد على أغلب الاراء التى تلصق بالشخصية العربية بعض السمات بشكل عام ومجرد ومطلق ، وكذلك فان ما يقال عن الاسلام وعن التاريخ العربى الاسلامى ، هو خطأ واضح ، تنكره حقائق التاريخ الصحيحة .

المبحث الثالث

المحددات الاجتماعية والسياسية للصورة

يتناول هذا المبحث ، ثلاثة مطالب : أولها محددات مرتبطة بالتخلف الاقتصادى والاجتماعى، وبانماط الحياة البدوية . ثم محددات مرتبطة بمصالح الولايات المتحدة الامريكية فى المنطقة العربية . ثم محددات مرتبطة بعلاقة الدول العربية بالاتحاد السوفييتى والحرب الباردة وأثرها على المنطقة العربية .

المطلب الاول :

محددات مرتبطة بالتخلف الاقتصادى

---

[٢٩] Vector Sanaa in Hong Sarah «Arab National Character and the Middle East conflict Jerusalem Post (October 18) 1975, pp. 5 — 6.

[٣٠] Raphael Patai, The Arab Mind (New York; Charles Scribners sons, 1973), pp. 75 — 100.

والاجتماعى وبأنماط الحياة البدوية : من أبرز سمات الصورة القومية للشخصية العربية فى الولايات المتحدة الامريكية ، سمة التخلف الاقتصادى والاجتماعى . فالصورة التقليدية للعربى فى الولايات المتحدة الامريكية، هى صورة للانسان المتطى جملا ، الذى يجوب الصحراء بلا عمل منتج ، بل إن العديد من المؤلفين الامريكيين ، يذكرون أن العالم العربى لم يتغير منذ آلاف السنين ، وإن كل بعضهم « ٣١ » ينظر الى التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى المنطقة العربية ، نظرة مختلفة مثل « اعتبار التخلف والتأخر الاقتصادى صفة يشارك فيها العرب مع بلدان العالم النامية ، الا أن هناك أمورا يختلف فيها العرب عن أولئك ، وتجعلهم أكثر حساسية للموضوع ، ذلك أن اعتزاز العرب الشديد بأمجادهم الماضية ، وشعورهم بالخجل من أوضاعهم الحاضرة ، يجعلهم يتخذون موقف رد فعل تجاه أية محاولة للتقدم التكنولوجى » .

ويمكن القول ان التخلف الاقتصادى على هذا النحو السابق ، ليس سمة أصيلة من سمات المجتمعات العربية ، وانما هو سمة مرتبطة بوضع تاريخى معين، سوف يزول بمجرد أن تتحقق تنمية الوطن العربى . ثم ان هذه السمة بدأت تتغير بالتدريج ، خاصة فى السنوات العشر الاخيرة ، بعد اكتشاف البترول فى المنطقة العربية ، وقيام عملية تنمية فى بعض البلدان العربية ، وما استتبع ذلك من انتشار التعليم ، وزيادة استخدام وسائل الحضارة العصرية . وما يشكله ذلك من تحديث العالم العربى ، الامر الذى سوف يؤدى الى اختفاء التخلف الاقتصادى والاجتماعى كسمة من سمات الشخصية العربية المعاصرة ، بل انه من المعروف تاريخيا ، أن الاستعمار الغربى ، هو الذى ساعد على تعميق التخلف العربى . فالرأسمالية الاستعمارية لم تقض على الاقطاع المحتضر فى المستعمرات ، ولكنها دعمته ، وبذلك حل الاستغلال الرأسمالى محل الاستغلال الاقطاعى . ويلاحظ أن هذه الصورة ، هى امتداد لموقف العالم الغربى بصفة عامة ، تجاه كل ما ليس غربيا . فالغربى يفخر دائما بحضارته ، وبقدرته الخاصة على النمو والتقدم السريع فى مجالات الحضارة ، وفى نفس الوقت ينظر الى غيره نظرته الى قوم غير متحضرين . وهذا الشعور الغربى بالاستعلاء ، على الشعوب غير الغربية وبالذات تجاه الشعوب الشرقية أثر على نظرة الامريكيين الى العرب . فأمريكا جزء من العالم الغربى المتحضر ، والعرب جزء من العالم الشرقى المتخلف .

المطلب الثانى : محددات مرتبطة بمصالح الولايات المتحدة الامريكية فى المنطقة العربية :

ان السياسة الخارجية الامريكية ، امتدادا لسياستها الداخلية ، ومصالحها انعكاس لمصالح الطبقات الاجتماعية السائدة فى المجتمع . وتلك المصالح هى حماية وتأمين البترول العربى والمواصلات ، وكذلك منع وجود الاتحاد السوفييتى فى المنطقة ، و ضع نوع من التوازن لتفادى الصراع ، مع تدعيم النظم التى تحقق مصلحة الولايات المتحدة الامريكية فى المنطقة .

ومن الملاحظ أن المصالح السابقة ، كان لها دور فى تشكيل بعض سمات الصورة الامريكية عن الشخصية العربية . فالتعارض بين المصالح الامريكية فى الشرق الاوسط ، والطموح المشروع للبلدان العربية، من اجل التحرر السياسى والاقتصادى ، انعكس على الصورة الامريكية عن الشخصية العربية ، مثل وصف نظام الرئيس جمال عبد الناصر وتجربته الاشتراكية ، بأنه عميل للسوفييت ، ووصف نظامه بأنه غير ديمقراطى ، مع أن الولايات المتحدة الامريكية ، لم تكن تناصر فى العالم العربى سوى الدول التى تتميز بأنظمة حكم ، اذا قورنت بنظام حكم عبد الناصر ، لاصبح نظام حكمه ديمقراطيا ، مثل حكم نورى السعيد فى العراق . الى جانب مساندة الولايات المتحدة لحكم الجنرالات فى اليونان ، والانظمة غير الديمقراطية فى فيتنام . كل هذه الامثلة توضح أن القول بوجود سمات غير طيبة للصورة العربية فى الولايات المتحدة الامريكية ، يرجع الى وجود أنظمة حكم غير ديمقراطية ، مثل حكم الرئيس جمال عبد الناصر ، ما هو الا شعار دعائى . أن السبب الحقيقى فى تشويه صورة حركة التحرير العربية ، هو أنها كانت ضد الاستعمار الجديد ، وتسلله الى المنطقة العربية ، ولان حركة التحرير العربية بما كانت تطرحه من شعارات الوحدة

[٣١] S.D. Goitein, Jews and Arabs their contact through ages (New York; Shocken Books Inc., 1964).

العربية والاشتراكية ، كانت تمثل خطرا داهما على الانظمة الرجعية الاقطاعية ، التى كانت تستند اليها الولايات المتحدة الامريكية فى المنطقة العربية . ويمكن التساؤل هل تغيرت ـ المصالح الامريكية بعد حرب ١٩٧٣ ؟ ان الاجابة عن ذلك تظهر فى أن ما حدث فعلا هو تغير فى ترتيب المصالح الامريكية فى المنطقة ، وتغير فى أسلوب الولايات المتحدة فى المنطقة العربية نتيجة لعدة ظروف ، مثل وفاة الرئيس جمال عبد الناصر ، واستغلال موقف تأزم العلاقات المصرية مع الاتحاد السوفييتى . هذا مع العلم بأن مصالح الولايات المتحدة الاساسية تستلزم بقاء اسرائيل خاصة ، وأن اسس النظام الامريكى لم تتغير بل ظلت كما هى .

المطلب الثالث :

محددات مرتبطة بعلاقة الدول العربية بالاتحاد السوفييتى والحرب الباردة وأثرها على المنطقة العربية :

اتسمت السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، بالتوترات والأزمات ، وصاحب ذلك ظهور الحرب الباردة ، وشاهد العالم بعد ذلك عملية استقطاب دولية ، وانقسم المجتمع الدولى تقريبا فى نطاق كتلتين ، وركزت الدعاية الامريكية فى ظل الحرب الباردة ، على أن هدف الولايات المتحدة الامريكية ، باعتبارها مجتمعا يقدس الديمقراطية ، ويقوم فى اساسه على احترام الحريات الفردية فى مختلف صورها ، على عكس النظم الشيوعية التى ليست سوى ديكتاتورية من نوع جديد ، هو أن تحمى المنطقة العربية من السيطرة السوفييتية ، وعليها أن تحارب الافكار الشيوعية فى البلاد العربية «٣٢» .

ورغم ظهور سياسة الانفراج بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتى فى أوائل السبعينات ، الا أن ذلك لم ينه المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى المنطقة العربية ، بل يمكن القول انها أخذت أشكالا جديدة ، خاصة وان مصر أخذت تميل بشكل متزايد الى اتخاذ مواقف منسجمة مع البلاد الغربية ، وتبعد عن المعسكر الشرقى ، مما انعكس بدوره على صورة مصر فى الولايات المتحدة الامريكية ، حيث بدأ الحديث عنها بود وتعاطف ، والاشادة بالموقف المعتدل والحكيم للرئيس أنور السادات «٣٣» ، بينما ظلت الصورة كما هى فى الولايات المتحدة الامريكية بالنسبة لدول جبهة الرفض «٣٤» . وتعمقت هذه الصورة بعد اتفاقية فك الاشتباك الثانى على الجبهة المصرية ، وزيارة الرئيس السادات للولايات المتحدة الامريكية .

خاتمة :

بعد هذا العرض لمحددات الصورة القومية للشخصية العربية فى الولايات المتحدة الامريكية ، يمكن أن نخرج بالملاحظات التالية : ان بعض هذه المحددات السابق عرضها ، خاصة المحددات الثقافية والحضارية ، تنطبق على الحضارة الغربية بوجه عام فى أوربا الغربية وأمريكا . وهذا متوقع لان الحضارة والثقافة الامريكية تاريخيا ، انما هى امتداد للحضارة والثقافة الاوربية .

كما ان هذه المحددات لم توجد كلها مرة واحدة فى فترة زمنية معينة ، فصورة العرب القومية فى الولايات المتحدة ، قد تكون فى فترة من الفترات محصلة تلاقى محدد واحد ، أو محددين او ثلاثة . فقد يسيطر مثلا أحد هذه المحددات كالمحددات التاريخية فى فترة على صورة العرب فى الولايات المتحدة الامريكية ، وقد يختفى هذا المحدد فى فترة أخرى . والحديث عن صورة قومية جامدة للعرب فى الولايات المتحدة قول يجانب الحقيقة العلمية ، فالصورة القومية العربية ليست ذات سمات مطلقة عبر فترات التاريخ المختلفة ، وانما هى سمات متغيرة ، تتبدل وتتغير تبعا لظروف كل فترة زمنية ، وتبعا لطبيعة التاثير الذى يزاوله كل محدد من هذه المحددات فى كل فترة زمنية ■

---

[٣٢] أنظر د. اسماعيل صبرى مقلد وتحركات العملاقين على طريق الوفاق » السياسة الدولية مجلد ١١ عدد ٣٩ [يناير ١٩٧٥] ص ٧٠ ص ٩٩

[٣٣] Richard Hulman «Middle East Risks and American Roles» Foreign affairs, Vol. 53, No. 2, (Sannaly 1975) pp. 84.

[٣٤] Coral Bell «October Middle East War» International affairs, Vol. 52, No. 4, (October 1974) p. 531.





البترول العربى في مواجهة تحدياته

د. بطرس بطرس غالى

في دراسة قدمتها فى ندوة البترول التى نظمتها وزارة البترول والثروة المعدنية بدولة الامارات العربية منذقرابة سنتين أى فى ابريل ١٩٧٥ ، جعلت موضوع حديثى ، أثر البترول فى السياسة الدولية وآثر السياسة الدولية فىالبترول،واليوم وفى هذا التقريرأريدأن أكمل ما عالجتهمنذ سنتين وأتعرض للتحديات التى يواجهها البترول العربى على النطاق الدفاعى والنطاق الاقليمىالعربى ، والنطاق الدولى .

ان البترول العربى ، كالمارد الذى انطلق من القمقم،فهل يستطيع الوطن العربى أن يروضهذا المارد ، ويخضعه لارادته ، ويجعل منه خادما امينا ، يعاونه على تحرير الوطن العربى ، وانمائه فى تعزيز مكانته فى الساحة العالمية الكبرى أم أن الدول الصناعية الكبرى هى التى ستتحكم فى هذا المارد ، وتتحكم بالتالى فى مصير العالم العربى ؟

ان البترول العربى أصبح شعارا للامل والتقدم والنمو لدى بعضهم وأصبح رمزا للعقبات والصعوبات والتناقضات لدى بعضهم الاخر مع انه يجب الا يخرج عن كونه سلاحا وليست العبرة بالسلاحبقدر ماهى بالانسان الذى سوف يستعمل هذا السلاح فى تحقيق الهدف الذى رسمه لنفسه وفى هذا البحث سنتعرض لثلاثة ميادين يمكن أن يستعمل فيها سلاح البترول العربى وهى :

١ — ميدان تحرير الوطن العربى ٢ — ميدان تنمية الوطن العربى ٣ — ميدان تطوير النظام الاقتصادى الدولى .

أولا — البترول العربىسلاح لتحرير الوطن العربى

هل يجب أنينظر الى البترول العربى ،علىأنه سلعة لابد من الافادة من قيمته التجارية ، أم يجب

أن ينظر اليه ، على أنه سلاح ، كالمدفع أو القنبلة لابد من الافادة منه من أجل معركة التحرير ، التى يخوضها الوطن العربى ؟

كانت نظره العرب الاولى الى البترول ، على أنه سلعة يجب العمل على رفع سعرها ، ولكن لابد من الفصل بين البترول والسياسة ، بل من الخطأ والخطر الخلط بينهما .

وقد لعب الاستعمار دورا هاما فى ترويج هذه النظرة والدفاع عنها ، لانها كانت تتمشى مع مصالحه الاقتصادية والمالية ، وكانت تخدم مقتضيات الاستراتيجية التى رسمها . وكانت هذه النظرة تستمد أصولها من الفكر الليبرالى ، الذى كان يطلب من الدولة ، أن لا تتدخل فى الامور الاقتصادية وكان شعارها دعه يعمل دعه يحس »

وباختصار فان البترول سلعة كالقطن او السيارات ، يخضع لقانون العرض والطلب . وهذا القانون ، خير ضمان للمنتجين والمستهلكين ، والمساواة فى التفاعل بينهم ، وللدول العربية ان تتصرف كيفما تشاء فى ايراد هذا البترول ، الذى سوف يساعدها على التخلص من فقرها وتخلفها وويل للذين يعرقلون الافادة من هذا المورد . والذين يريدون اقحام البترول فى السياسة أو فى قضية الدفاع عن الوطن العربى .

وهناك مجموعة كبيرة من الخبراء - مازالوا يؤيدون هذه النظرة ويطالبون الدول العربية بالتصرف وفقا لها . ومن السهل تقديم أمثلة متعددة لتبيان أهمية هذا التيار الفكرى فى الخمسينات وفى الستينات بل وحتى فى الوقت الحاضر .

ومن هذه الامثلة الاستنكار العام الذى ساد الصحافة الدولية وبعض الصحف العربية ، بعد أن قررت سوريا فى نوفمبر ١٩٥٦ تفجير الانابيب التى كانت تنقل البترول من العراق الى البحر المتوسط ، تضامنا مع مصر . بعد أن وقع عليها العدوان الثلاثى قد أسهبت الصحافة الدولية فى شرح العقلية العربية المتخلفة ، التى لم تتردد فى أن تدمر بنفسها مورد رزقها وتلجأ الى اجراءات انتحارية موضحة بذلك عدم نضوج الشعوب العربية ووجهت نفس التهم الى مصر ، التى اغرقت بعض السفن فى قناة السويس لاغلاقها فى وجه الملاحة الدولية دفاعا عن ترابها .

وكانت الحملة الدولية قوية ، الى درجة اضطرت الحكومة المصرية ، معها انذاك الى نفى اغراقها هذه السفن ، واتهام القوات المعتدية الانجليزية والفرنسية ، بانها هى التى فعلت ذلك .

ورددت الصحافة الدولية نفس النغمة : كيف يريدون بناء السد العالى من عائد قناة السويس بينما يدمرون بأيديهم مورد رزقهم ناسين أو متناسين أن الدفاع عن وحدة ارض الوطن ، أسمى من أغلى جميع الموارد .

ونجد مثلا آخر النظرة التى تطالب بضرورة فصل البترول عن السياسة ، فى البيان المشترك الذى أصدره رؤساء الدول العربية مجتمعين فى مدينة الخرطوم فى أول سبتمبر ١٩٦٧ بعد ثلاثة اشهر من الهزيمة المريره التى منى بها الوطن العربى فى يونية ١٩٦٧ فقد جاء فى هذا البيان المشترك .

« كان مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والبترول العربى قد اوصى بامكانية استخدام وقف ضخ البترول كسلاح فى المعركة ولكن مؤتمر القمة رأى بعد دراسة الامر ماليا ، أن الضخ نفسه يمكن أن يستخدم كسلاح ايجابى ، باعتبار البترول طاقة عربية ، يمكن أن توجه لدعم اقتصاد الدول العربية التى تأثرت مباشرة بالعدوان ولتمكينها من الصمود فى المعركة » .

وبمعنى آخر قرر المؤتمر استئناف ضخ البترول ، وبرر ذلك بأنه طاقة يمكن أن تدعم الاقتصاد العربى . وليس هذا التبرير سوى صورة جديدة للنظرية التى تطالب بفصل تام بين البترول كسلعة والبترول كسلاح .

وفى الندوة الديبلوماسية التى عقدت هنا فى أبوظبى منذ خمس سنوات فى يناير ١٩٧٣ ، أتذكر

جيدا ، كيف تحدث أحد المحاضرين ، مطالبا باستعمال البترول كسلاح فى معركة التحرير ، ومحاربة العدو الصهيونى . واعترض أكثر من مستمع قائلا ان البترول هو المورد الوحيد للدول الخليجية ، وركيزة تقدمها ، وبالتالى لا يمكن التلاعب فى انتاجه او تصديره ولايمكن استعماله كسلاح سياسى .

وهذه النظرة غير مقصورة على المنطقة العربية ، بل نرى رئيس جمهورية فنزويلا يقول فى بيان رسمى وجهه لرئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية وشعبها : « لم تستعمل فنزويلا ولن تستعمل موارد الطاقة التى تملكها كسلاح سياسى ... » .

وتتفرع من هذه النظرة ، نظرية أخرى مكملة ، تقول ان السلاح العسكرى وحده ، هو الذى يستطيع ان يصون الدول العربية ويسترد حقوقها المسلوبة وآن الذين يطالبون باستعمال السلاح البترولى فى المعركة يحاولون أن يتهربوا من المعركة العسكرية التى لا مفر منها . ويريدون أن يلقوا عبء المعركة على الدول المنتجة للبترول .

وقد انتهى الى حد ما الخلاف بين أنصار فصل البترول عن المعركة ، وأنصار استعمال البترول كسلاح فى المعركة بانتصارات أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة ، اذ أن التلاحم بين السلاح العسكرى والسلاح البترولى والتكامل بينهما أثبت دون أدنى شك ، أنه لا مفر من استعمال السلاحين معا ، وفقا لأستراتيجية عربية موحدة ، وانه لاجدوى لاى من السلاحين اذا استعمل بمفرده .

واذا كانت انتصارات أكتوبر المجيدة قد خففت من حدة المواجهة الفكرية بين انصار السلاح البترولى وأنصار السلاح العسكرى فانها لم تنهها ، اذ ظهر تيار فكرى جديد ، ينادى بضرورة استعمال السلاح البترولى وحده مادام استعمال السلاح العسكرى اصبح متعذرا . فالدولتان العملاقتان ، تمتنعان عن تقديم الاسلحة للدول العربية بينما احداهما مستمرة فى تقديم أحدث الاسلحة العسكرية لاسرائيل بل سوف تبادر الى مساعدتها لو أحدق بها الخطر وفضلا عن هذا فان المراقبين الامريكيين فى سيناء والمراقبين الدوليين فى الجولان جعلوا أية مواجهة عسكرية تقليدية بعيدة الاحتمال .

اما الضغط على الولايات المتحدة عن طريق المقاطعة البترولية ، أو مجرد التهديد بتنفيذها فانه سوف يدفع الولايات المتحدة الى انتضغط على اسرائيل ، لكى تنسحب من الاراضى المحتلة ، وتقبل قيام الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة .

ويضيف أنصار سلاح البترول ، حجة أخرى يرونها جوهرية ، وهى أن القدرة على استعمال سلاح البترول محدوده زمنيا اذ بعد انقضاء فترة مامن الزمن سوف تستطيع الولايات المتحدة ان تستغنى عن البترول العربى ، وحينئذ سيفقد السلاح البترولى العربى قوته الرادعة .

أما أنصار السلاح العسكرى فيردون على هذه الحجج بما يلى :

أولا — اذا استطاعت الدول العربية المنتجة للبترول أن تفرض مرة أخرى مقاطعة بترولية على الولايات المتحده الامريكية وبعض حلفائها فى اوربا او فى آسيا ، فان الولايات المتحدة الامريكية ، قد تتدخل عسكريا فى البلاد العربية . . وقد هددت الاوساط العسكرية بهذا التدخل اكثر من مرة بل اعدت له العدة ، فى صورة خطط تفصيلية ومناورات عسكرية .

ثانيا — اذا لم ترد الولايات المتحدة الامريكية أن تتدخل مباشرة مراعاة الرأى العام الامريكى او ارضاء للرأى العام العالمى فان القوة الضاربة الاسرائيلية على أتم استعداد للقيام بهذه المهمة وان الغارة الناجحة التى شنتها العسكرية الاسرائيلية على مطار عنتيبى فى أوغندا ، الذى يبعد عن اسرائيل الاف الكيلومترات كان هدفها الاول ، انقاذ المختطفين الاسرائيليين ، وكانت ترمى أيضا الى تحقيق هدفين اضافيين : الاول ، أن تثبت للحليف الامريكى ان لها القدرة على ضرب اية دولة عربية مهما بعدت اراضيها ، والثانى انذار صريح للدول العربية المنتجة للبترول فى الخليج وفى

المغرب والمشرق العربيين ، بانها تستطيع أن تضرب مدنها ومطاراتها اذا اقتضى الامر ..

ثانيا – اثبت التاريخ ، ان المقاطعة الاقتصادية ، ومنها المقاطعة البترولية لا تستطيع وحدها ان تحقق النصر . فالمقاطعة التى فرضتها انجلترا على اوربا اثناء سيطرة نابليون على القارة الاوربية ، والمقاطعة التى فرضها الحلفاء على المانيا الهتلرية اثناء الحرب العالمية الثانية ، والمقاطعة العربية المفروضة على اسرائيل أو المقاطعة الافريقية المفروضة على روديسيا وجنوب افريقيا – هذه المقاطعات على اختلاف ازمانها وظروفها لم تحقق النصر ، لان السلاح الاقتصادى سلاح مكمل للسلاح العسكرى ، الذى يستطيع وحده ان يحقق النصر ، ويفرض الهزيمة على العدو .

ونستخلص من هذا الجدل الفكرى أمرين :

الامر الاول – أن هناك احتمالا دائما لقيام أزمة ثقة بين الدول صاحبة السلاح العسكرى ، والدول صاحبة السلاح البترولى ، وان ما نجده من مقارنات رومانسية فى بعض الصحف العربية بين قطرات الدم وقطرات البترول ليست سوى امثلة تبين كيف يمكن ان تتملك هذه الازمة الشارع العربى ، وهذا يقتضى منا ، وضع خطط لمواجهة مثل هذه الفتنة ، ووضع استراتيجية مدروسة لمكافحة الحرب النفسية التى يشنها العدو لاشاعة الفرقة بين الدول صاحبة السلاح العسكرى وتلك صاحبة السلاح البترولى .

الامر الثانى ، أن السلاحين مكملين لبعضهما بعضا وأنه لابد من استعمالهما معا لو أردنا أن نحقق النصر ، بل ان تكامل السلاحين ، هو أحد اركان تحرير الوطن العربى ، واحد اركان وحدته .

ثانيا : البترول العربى وتنمية الوطن العربى

لا جدوى من تحرير الوطن العربى من الاحتلال الاجنبى أو من الاستعمار الصهيونى ، الا اذا اعقبت مرحلة تحرير الوطن مرحلة بناء الوطن ومن مقتضيات هذا البناء ، وضع أسس ترابطه وتكامله الاقتصادى والسياسى .

واذا كان البترول قد ساعد على بناء الوطن العربى واخراجه من تخلفه ، فهو فى الوقت نفسه قد اسهم فى تقسيمه ، وتعطيل مسيرته الوحدوية . فمن اثار البترول تقسيم البلاد العربية الى مجموعتين :

دول عربية تزداد ثراء بسبب البترول وارتفاع سعره ، ودول عربية فقيرة تزداد فقرا بسبب ارتفاع سعر البترول ، وارتفاع سعر المواد المصنوعة فى أوربا وامريكا نتيجة ارتفاع سعر البترول . وكلما اتسعت الهوة بين هاتين المجموعتين من الدول العربية ، كلما زادت التناقضات بينهما ، وزادت حدة المجادلة الفكرية حول نصيبه المساعدات الاقتصادية التى تقدمها الدول العربية المنتجة للبترول للدول العربية غير المنتجة له .

ومن الواجب أن نواجه بصراحة هذه المجادلة الفكرية ، لان هذه الصراحة قد تساعدنا جميعا على جعل البترول العربى ، سلاحا للتنمية العربية ، بدلا من ان يصبح سلاحا للتفرقة العربية

ان الدول العربية غير المنتجة للبترول ، وفى مقدمتها دول المواجهة مقتنعة – بحق أو بغير حق – بان المساعدات المالية التى قدمت بها مكتفية ، تساعدها على التنمية ، بل لا تساعد على تضييق الهوة بين الدول المنتجة للبترول ، والدول غير المنتجة له . ولا يمكن تحقيق التكامل الاقتصادى ، والوحدة العربية المنشودة ، دون سد هذه الهوة .

والحجج التى تتمسك بها الدول غير المنتجة للبترول ، كثيرة ومتنوعة بعضها حجج واهية نذكرها لانها تعبر عن اتجاهات الرأى العام فى تلك البلاد :

أولا ، الدول غير المنتجة للبترول ، هى التى تحملت أعباء المعركة بما بذلته من أرواح ودماء وماعانته من تدمير لمدنها ومنشأتها وهى التى كانت له اطماع اقليمية فى دول المواجهة فان له اوقفت الاطماع التوسعية للعدو الصهيونى الذى ان

أيضا أطماعا اقتصادية . في الدول العربية المنتجة للبترول . ولا فرق حقيقي بين استعمار الاحتلال ، واستعمار الاستغلال .

ويضيفون الى ذلك ، أن دول المواجهة ، هي التي ستتحمل أعباء المعارك القادمة ، لانها تقع على خط الدفاع الاول ، وبالتالي فهي في حاجة الى مزيد من المساعدات ، لتستعد لتلك المعارك القادمة .

ثانيا ، دول المواجهة هي التي مكنت الدول العربية المنتجة للبترول ، من تقوية سيادتها الناشئة ، وتدعيم وجودها في الساحة العالمية . وهذا وذاك ، ساعدا على رفع سعر البترول . ومواجهة الشركات البترولية الكبرى .

ثالثا ، الدول العربية المنتجة للبترول ، لم توظف الا نسبة ضئيلة من فائض أموال البترول في البلاد العربية وفي البلاد الافريقية ، لانها تفضل توظيف أموالها في الاسواق الامريكية والاوربية . ودول هذه الاسواق ، اما حليفة ، واما منحازة للعدو الصهيوني . والاموال العربية تساعد بطريق غير مباشر ، والعدو الصهيوني والاستعمار المؤيد له ، بدلا من أن تساعد دول المواجهة العربية .

وترد الدول المنتجة للبترول بمجموعة من الحجج ، أهمها :

أولا ، يرجع رفع سعر البترول العربي الى أزمة الطاقة ، اى الى قانون العرض والطلب ، أكثر مما يرجع الى النصر العسكري العربي في أكتوبر ١٩٧٣ ، بل ان هذا النصر العربي ، يرجع الى أن الوطن العربي ، استعمل السلاح البترولي والسلاح العسكري معا .

ثانيا : الدول العربية المنتجة للبترول مستعدة ان تقدم مزيدا من المساعدات والمعونات للدول العربية الشقيقة ، الا ان هذه الدول ليست لديها القدرة الاقتصادية والتكنولوجية لاستيعاب هذه الاموال الاضافية ، بل ان ضعف الهياكل السفلية بسبب الحروب المتتالية مع العدو الصهيوني ، أو بسبب اخفاق التجارب الاشتراكية في بعض الدول العربية ، والاغلال البيروقراطية - كل هذا يجعل من الصعب تقديم المساعدات بالقدر الذي تطلبه الدول الشقيقة ، ويجعل نتائج هذه المساعدات لا تظهر بسرعة ، مما يعطي الشعور لدى الشعوب العربية الكادحة ، بأن المساعدات غير كافية .

ثالثا ، الدول العربية المنتجة للبترول ، دون استثناء ، دول متخلفة ، بل هي أكثر تخلفا من بعض الدول العربية غير المنتجة للبترول . فهي في أشد الحاجة الى فائض أموال البترول للتعجيل بتنميتها . وبعض الدول العربية المنتجة للبترول ، قد طلبت من جامعة الدول العربية ، أن لا تعلن عن حجم مساعداتها للدول العربية الشقيقة وللدول الافريقية ، حتى لا يسيء ذلك الى الرأي العام المحلي بها ، والذي قد يصعب عليه فهم الابعاد السياسية والاقتصادية لهذه المساعدات .

ونستخلص من هذا الجدل الفكري أمرين :

الامر الاول ، أن هناك أزمة قائمة وسوف تستمر ، بين الدول العربية المنتجة للبترول ، والتي ستزداد ثراء ورخاء ، والدول العربية غير المنتجة للبترول التي ستزداد تخلفا وفقرا . وهذه الازمة ستزداد باتساع الهوة الاقتصادية بين المجموعتين . وهذا كله يتطلب وضع استراتيجية بعيدة المدى ومدروسة لسد هذه الهوة ، ولوضع الاسس الاقتصادية السليمة ، لتكامل اقتصادي شامل بين جميع الدول العربية . وان تجربة السوق الاوربية المشتركة ، التي ابتكرت عدة اساليب مالية واقتصادية ، للتغلب على الهوة بين دول أوربا الشمالية الصناعية المتقدمة ، ودول أوربا الجنوبية الزراعية المتخلفة نسبيا ، خير سابقة يجب الافادة منها ، لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي المنشود .

الامر الثاني ، أنه لا يمكن لاية دولة عربية منتجة للبترول ، أن تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة في أراضيها ، اذا كانت الدول العربية التي تجاورها متخلفة ومهددة بأزمات واضطرابات اقتصادية . وبمعنى آخر ، لا يمكن للبترول العربي ، أن يكون سلاحا للتنمية الاقتصادية داخل الحدود الاقليمية لكل دولة من الدول العربية ، لان هذه التنمية القطرية ، ستكون على حساب دولة عربية أخرى . ومن ثم فالبترول

العربى ، يجب أن يكون السلاح لتنمية جميع الاقطار العربية مجتمعة ، لتساند بعضها بعضا فى تقدمها الاقتصادى ، وتحمى هذا التقدم الاقتصادى ، من الانتكاسات التى قد تصيبه .

البترول العربى وتطوير النظام الاقتصادى الدولى :

لاول مرة فى تاريخ الامم ، اصبحت مجموعة من الدول التى لم يكن نصيبها من قبل الا الفقر والحرمان ، تملك سلاحا اقتصاديا وسياسيا ذا قوة رادعة ، لا تختلف كثيرا عن قوة السلاح الذرى .

فهل ستستعمل هذا السلاح ابتغاء تحسين أوضاع دول العالم الثالث ، أم مستقبل النظام الاقتصادى الدولى القائم على ابقاء الدول المتخلفة ، كمورد للمواد الاولية التى تبيعها للدول الغنية بأرخص الاسعار ؟

وبعبارة أخرى ، هل ستنضم الدول العربية المنتجة للبترول ، الى فريق الدول الصناعية المتقدمة ، وتتحالف معها من اجل ضمان استثماراتها فى أسواقها ، أم أنها ستبقى فى صفوف الدول المتخلفة ، وتحاول أن تساعدها على مكافحة تخلفها ، ولو كان هذا على حساب مصالحها المشتركة مع الدول الصناعية المتقدمة ؟

ان هذا السؤال الاخير ، يمكن صياغته بطريقة أخرى هكذا : هل تقتصر مهمة البترول العربى ، على تحرير الوطن العربى ، ثم على مساعدته فى تنميته وترابطه ، ام ان مهمة البترول العربى ، تتعدى هذا النطاق المحدود اقليميا وموضوعيا ، ليلعب دورا قياديا ثوريا على الصعيد الدولى ، انصافا لجميع الشعوب الكادحة ، وجميع الامم المظلومة ؟

اذا كانت الاجابة عن هذا السؤال بالايجاب ، فسوف يثور سؤال آخر : كيف يستطيع البترول العربى ، أن يلعب هذا الدور الدولى القيادى ، وما هى الاستراتيجية التى يجب أن تتبعها الدول العربية ، لتغيير النظام الاقتصادى الدولى غير العادل - ليحل محله نظام اقتصادى دولى جديد ؟

هل ستكون هذه الاستراتيجية ، قائمة على تطوير النظام الاقتصادى الدولى الراهن من خلال أجهزته المالية ، أم عن طريق استراتيجية ثورية ، تهدف الى انشاء جبهة قوية من الدول النامية المنتجة للمواد الاولية ، ستلجأ الى أسلوب المواجهة مع الدول الصناعية المتقدمة ؟

وباختصار ، هل من مصلحة الدول العربية ، أن تبقى مرتبطة بالاقتصاد الامريكى وتخضع للدولار ، أم أنه من مصلحتها أن تتكتل مع غيرها من الدول المنتجة للمواد الاولية ، لتخفف من وطأة الزعامة الامريكية على العلاقات الدولية الاقتصادية ، وتتخلص من سيادة الدولار ، وتكون لها عملتها الخاصة القائمة على البترول ، أو على متوسط سعر المواد الاولية التى تنتجها ، أو أى رصيد آخر يقوم بدور الرصيد الذهبى ؟

ان القضية أكثر تعقيدا وتشعبا مما صورناها فى مجموعة هذه الاسئلة . الا أننا سنحاول ، بشىء من التبسيط ، أن نحدد معالم المجادلة الفكرية التى تدور بين انصار قبول النظام الاقتصادى الدولى الحالى ، وأنصار النظام الاقتصادى الجديد .

يقول أنصار قبول الامر الواقع الاقتصادى الحالى مايلى :

اولا : النظام الاقتصادى الدولى الحالى يقوم على عدم التكافؤ ، فهناك طليعة ارستقراطية من الدول التى تتمتع بالقيادة المالية والسيطرة الاقتصادية وأغلبية من الدول النامية ، ومنها الدول العربية . وهذه الدول ضعيفة ومتخلفة ، ولم تتخلص من الاستعمار التقليدى الا حديثا ، وهى فى حاجة الى التكنولوجيا الامريكية والاوربية واليابانية ، لانه عن طريق هذه التكنولوجيا ، يتم التنقيب عن البترول واكتشافه واستخراجه ونقله وتوزيعه وتصنيعه . فهناك اذن ترابط وثيق بين الدول العربية المنتجة للبترول ، ودول المعسكر الامريكى الاوربى اليابانى ، التى تستهلك هذا البترول . ان الواقعية تقتضى الاعتراف بهذه التبعية التكنولوجية ، ومن ثم فلا مصلحة للدول العربية ، فى أن تعمل أو أن تسهم

فى هدم هذا النظام الاقتصادى الدولى ، على أساس أنه ظالم أو غير منصف ، لان هدم هذا النظام ، سيقضى على النمو الاقتصادى للدول العربية المرتبطة بهذا النظام .

ثانيا ، ليست الدول العربية مرتبطة تكنولوجيا فقط بالدول الصناعية المتقدمة ، بل انها مرتبطة بها ماليا . فالقنوات المالية الدولية ، والمصارف ، وشركات التأمين وغيرها من الاجهزة المالية الموجودة فى الوطن العربى ، أو التى يتعامل بها الوطن العربى ، تسيطر عليها كلها الدول الصناعية المتقدمة .

ثالثا ، لا مجال حقيقى لاستثمار فائض الاموال العربية الناتجة من البترول ، الا فى أسواق الدول الصناعية المتقدمة ، فتلك الاسواق وحدها ، تستطيع استيعاب هذه الاموال الهائلة ، ومن ثم فمن مصلحة الدول العربية ، أن تحمى اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة ، لان هذه الدول ، هى التى تستهلك بترولها ، وهى التى تساعدها على التنمية ، وفى هذه الدول تستثمر أموالها . فاذا طرأت أزمة اقتصادية دولية ، أو اذا حدث خلل فى النظام الاقتصادى الدولى الحالى ، فان الدول العربية ، منتجة البترول وغير منتجة له ، سوف تكون فى مقدمة الدول التى ستتحمل نتائج هذه الازمة ، أو ذاك الخلل .

رابعا ، يصعب على الدول المتخلفة ، أن تكون جبهات متماسكة فيما بينها ، لتواجه جبروت العالم الصناعى المتقدم . ويرجع ذلك الى حداثة استقلال هذه الدول ، وما تعانيه من نقص فى الكادرات والقيادات ، واختلاف مصالحها العاجلة ،وعدم قدرتها علىكشف مصالحها الاجلة المشتركة .

وفضلا عن هذا ، فاننا نجد داخل مجموعة الدول العربية المنتجة للبترول ، اختلافات جذرية فى مصالحها . فهناك دول عربية منتجة للبترول وعدد سكانها قليل ، وبالتالى لا يمكنها استيعاب كل مواردها البترولية فى مشروعات ضخمةداخل أراضيها . وهناك مجموعة أخرى من الدول العربية المنتجة للبترول ذات كثافة سكانية ، وهذه تستطيع امتصاص عائدها البترولى فى مشروعات التنمية . فالمجموعة الاولى لها مصلحة فى الحد من انتاج البترول ، بينما المجموعة الثانية لا مصلحة لها فى الحد من انتاجه ،وهناك دول لها مصلحة فى رفع سعر البترول ، وأخرى ليست لها مصلحة فى ذلك . وحتى داخل مجموعة الدول العربية المنتجة للبترول ، يصعب عليها أن تكون لها استراتيجية مشتركة فكيف تستطيع مجموعة الدول المتخلفة المنتجة للمواد الاولية فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، ان تتكتل عبر البحار ، لتضع لنفسها استراتيجية مشتركة ، لمواجهة الطغيان الاقتصادى للعملاق الامريكى والدول الصناعية الاخرى المرتبطة به ؟

خامسا ، ان قبول النظام الاقتصادى الدولى الحالى ، ومساعدته على ان يظل قائما ، لا يعنى أن الدول العربية ، لم تحاول تطوير هذا النظام ، لكى يصبح أكثر انصافا لها ولغيرها من الدول المتخلفة فى العالم الثالث .

الا أن هذا التطوير لا يمكن أن يتم الا عن طريق التفاوض والتعاون ، وليس عن طريق المواجهة والتحدى .

ان الحوار العربى الاوربى ، والحوار العربى الافريقى وحوار جديد عربى يابانى - كلهما محاولات جزئية ومرحلية محدودة ، ترمى الى تخفيف وطأة الجبروت الاقتصادى الامريكى على العلاقات الدولية .

ان الاستقلال السياسى لدول العالم الثالث ، قد احتاج نحو عشرين عاما من الكفاح المشترك . أما الاستقلال الاقتصادى الذى بدأ فى أكتوبر ١٩٧٣ فسوف يحتاج الى حقبة من الزمن مماثلة .

وفوق هذا وذاك ، تجد داخل قلعة العالم الصناعى المتقدم ، جماعات وهيئات تدرك ضرورة تعديل النظام الاقتصادى الدولى . ومن مصلحة العالم الثالث ، ان يخاطب ويحاور هذه الجماعات والهيئات،ليصل معها الىخير الوسائل لتطوير النظام الاقتصادى الدولى الحالى .

أما انصار استعمال البترول كسلاح سياسى واقتصادى ، من أجل تغيير شامل للنظام الاقتصادى الدولى الحالى ، فيرددون ما يلى :

أولا ، النظام الاقتصادى الدولى القائم غير

عادل لانه يقوم على شراء المواد الاولية التى تنتجها دول العالم الثالث ، بأسعار غير متوازنة مع أسعار المنتجات المصنوعة التى تحتاجها دول العالم الثالث . وقد أدى هذا النظام ، الى انشاء مجموعتين من الدول : **مجموعة الدول الصناعية التكنولوجية المتقدمة : التى من حقها الرخاء والثراء : والتى ستزداد رخاء وثراء : والدول المتخلفة المنتجة للمواد الاولية : التى ليس لها غير الحرمان والجوع والجهل . ولا يمكن التخلص من هذه الطبقية الدولية : مادام أن هذا النظام الاقتصادى الدولى قائم .بل ان تقوية هذا النظام : عن طريق توظيف فائض الاموال العربية الناتجة من البترول : من شأنه استمرار التخلف والحرمان فى جميع البلاد النامية الواقعة فى جنوب الكرة الارضية : بما فيها الدول العربية المنتجة**

وبمعنى آخر ، لا تنمية اقتصادية فى الوطن العربى ، ولا تكامل اقتصادى بين دوله ، فى ظل النظام الاقتصادى الدولى الحالى ، مهما انفقت الملايين .

ثانيا ، الدولارات البترولية العربية التى توظف فى اسواق الدول الصناعية المتقدمة ، مصيرها الضياع ، فى ظل النظام المالى الحالى ، لان التضخم المستمر للدولارات وغيرها من العملات الاوربية ، والارتفاع المستمر لسعر المنتجات المصنوعة التى تشتريها الدول العربية ، سيقضيان على الاموال العربية المستثمرة . فكأن تغيير النظام الاقتصادى الحالى ، ضرورة من اجل حماية هذه الاموال العربية

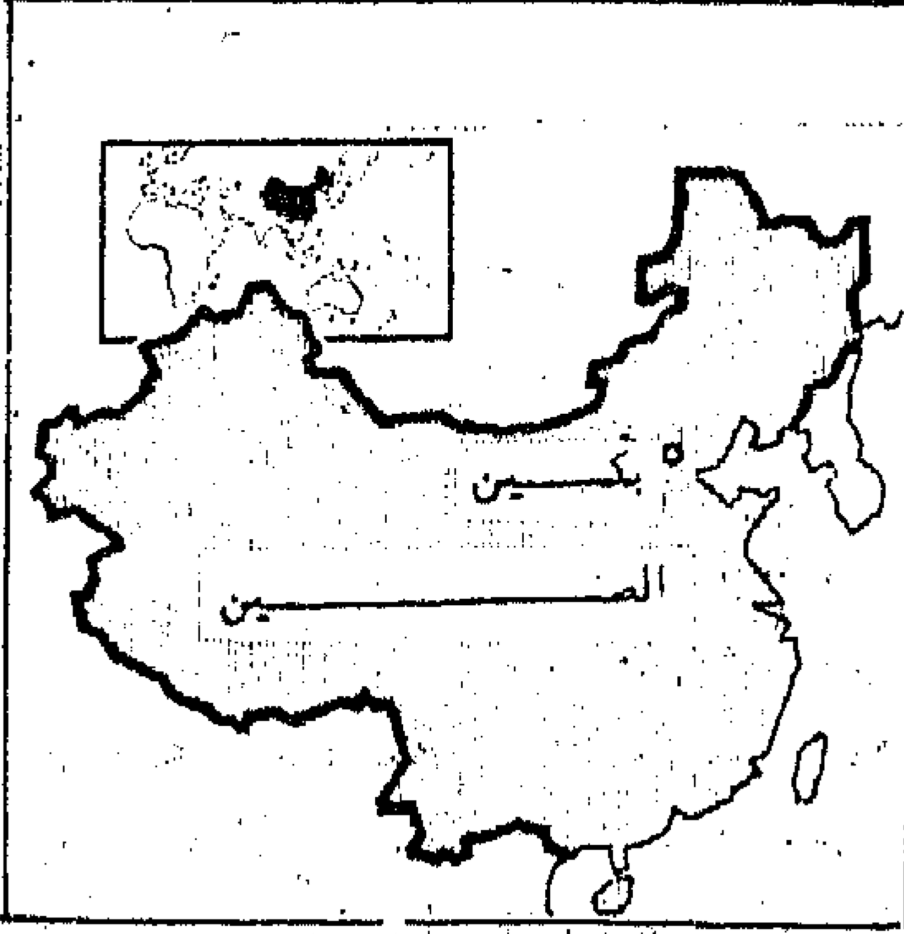
ثالثا ، امام دول العالم الثالث المنتجة للمواد الاولية ، وفى مقدمتها الدول المنتجة للبترول ، موعد مع التاريخ ، فاما أن تقبل النظام الاقتصادى الحالى وترضخ للجبروت الاقتصادى الامريكى ، وإما أن تكون فيما بينها جبهة متماسكه لمواجهة هذا الجبروت ، وللتعامل معه معاملة الند للند ، حتى تستطيع أن تضمن أسعاراً عادلة للخامات والمواد الاولية التى تنتجها . ان هذه الفرصة التاريخية لن تتكرر ، بل هى محدودة زمنيا ، لان أزمة الطاقة محدودة زمنيا أيضا . فاذا لم تستطع دول العالم الثالث ، تحت قيادة الدول المنتجة للبترول ، تعديل النظام الاقتصادى الدولى ، فسرعان ما ستفقد هذه الفرصة ، وتفقد مكانتها على الصعيد العالمى ، وتبقى تابعة للجبروت الاقتصادى الامريكى ، او لاية قوة اقتصادية جديدة قد تظهر فى العالم الصناعى وسوف تعود الدول العربية المنتجة وغير المنتجة للبترول ، والدول النامية الاخرى الى فقرها ، بعد أن ينتهى البترول ، لان عمره أقصر ، اذا ما قيس بعمر الامم والشعوب ، كما انه مادة تفنى ولا تستحدث .

وليس فى مقدورنا أن نقدم مجرد حلول مبدئية للتحديات الثلاثة التى يواجهها البترول العربى . بل ان كل الذى نستطيع أن نقترحه ، هو ضرورة الاهتمام بالبحث العلمى والدراسات المستقبلية ، التى قد تساعدنا على فهم أبعاد هذه التحديات ، وتعاوننا بعد ذلك فى وضع استراتيجيات تفصيلية لمواجهتها .

ان الدول العربية دق أنفقت ملايين وملايين من الدولارات فى التسليح والتنمية والاعلام ، الا انها لم تفكر فى انشاء مركز علمى يجمع ارقى الخبرات ، لدراسة القضايا الدقيقة المعقدة المتشعبة التى يواجهها البترول العربى ، على النطاق المحلى والاقليمى والدولى . مركز علمى يكلف وضع التصورات المختلفة للمجتمع العربى فى الربع المتبقى من القرن العشرين ، لاعداده لاستقبال القرن الواحد والعشرين . مركز علمى للبحث عن صيغ جديدة للمعاملات الدولية والعلاقات الاقتصادية . مركز علمى للتوصل الى تسويات للمشاكل الكبرى التى يواجهها عصرنا هذا .

ان الكفاءات العربية موجودة ، والدولارات العربية موجودة ، ولكن القدرة على ربط الكفاءات بالدولارات غير موجودة .

وختاما لا تنمية اقتصادية دون تنمية سياسية ، ولا تنمية سياسية دون أهداف واضحة محددة ، واستراتيجية مرسومة ومدروسة . وحتى اليوم ، ما زال الارتجال والعاطفة والتضارب ، تسيطر جميعها على سياستنا على صعيد تحرير الوطن العربى ، وعلى صعيد ترابطه وتكامله ، وعلى صعيد الدور الذى نبتغيه له فى الساحة العالمية الرحبه ■



أبعاد الاستراتيجية الصينية الجديدة

د. يحيى الشيمي

تعرضت سياسة الوفاق الدولي بين كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية، للنقد والهجوم من بعض كتاب الغرب. ويصفونها بأنها سياسة ضعف". فضلا عن أنها سياسة عسيرة الفهم، تضفي عددا من المشاكل السياسية والاستراتيجية. ويضيف هؤلاء الكتاب الى ذلك، أن هذه السياسة حققت مزايا سياسية واستراتيجية للاتحاد السوفييتي على حساب الولايات المتحدة الامريكية في مجال الاستراتيجية الدولية. ويدللون على ذلك بنجاح مؤتمر هلسنكي، الذي يرجع الفضل فيه الى سياسة الوفاق. وقد استغل الاتحاد السوفييتي هذا المؤتمر، وحصل على ميزة سياسية هامة، وهي اضفاء الشرعية والاعتراف العالمي، داخل المؤتمر، بحدود دول أوربا الشرقية التي حددت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بعد أن كانت أوضاع هذه الحدود مشكوكا في شرعيتها. تضاف الى ذلك المزايا الاقتصادية التي حصل عليها الاتحاد السوفييتي، ومنها صفقات القمح الزهيدة الثمن، والتقدم التكنولوجي - الغربي. ومن الناحية العسكرية، فان الاتحاد السوفييتي استغل هذه السياسة، وحقق ميزة انتشار الاسلحة النووية في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية «سولت».

الصين :

ترى الصين الشعبية في سياسة الوفاق، أنها السبيل الى تحقيق نوع من التعاون بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية، ابتغاء تحقيق التوازن وعامل الردع ازاء اتجاه تزايد القوة السياسية والاستراتيجية للاتحاد السوفييتي. ويعتقد الصينيون أنهم يقدمون فرصة عظيمة للولايات المتحدة الامريكية في مجال رسم سياسة وأوضاع القوة في العالم لعدة سنوات قادمة. كما تتهم الصين الاتحاد السوفيتي بأنه يستغل سياسة الوفاق من أجل الاخلال بتوازن القوى العالمي في صالحه، وهو في ذلك يأخذ بسياسات تقوم على الغش والخداع. واستخلاصا من هذه المفاهيم، تقترح الصين على الولايات المتحدة الامريكية، ان يرسما معا سياسة تسعى لوقف تزايد القوة السوفيتية وقدرتها التاثيرية.

ومن الثابت أن الصين، سوف تحقق مزايا استراتيجية من وراء اتباع سياسة الوفاق، خاصة في وقف نفوذ الاتحاد السوفييتي في القارة الاسيوية. وينبني على ذلك، ان الصين ترى في هذه السياسة منجاة لها من السيطرة السوفييتية. وعلى ذلك فان هذه السياسة تمثل ضرورة ومصلحة، وليست تطبيقا لمبادىء ومثل سامية. وقد يقال للتدليل على صحة هذا القول، المعاونة التي قدمت من الصين الى كيسنجر وزير الخارجية الامريكية السابق - اثناء زيارته لبكين في أكتوبر ١٩٧٥. ويبدو ان نجاح مفاوضات كيسنجر سوف تسفر عن تخفيف حدة التوتر بين الولايات المتحدة الامريكية والصين. ويقول بعضهم ان الصين تأخذ بسياسة مفادها تخفيف حدة التوتر مع العدو الاقل خطر وهو الولايات المتحدة الامريكية - من اجل ردع العدو الاشد خطرا، وهو الاتحاد السوفييتي.

وتفوق الاتحاد السوفييتى فى مجال الاسلحة الاستراتيجية النووية من حيث الكم والكيف ، جعل الصين تقتنع بأن الولايات المتحدة الامريكية ، لا تستطيع بمفردها وقف النفوذ السوفييتى فى القارة الاسيوية . ومن ثم ترى الصين انه يجب عليها أن تتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية ، لوقف هذا النفوذ ، ومنع تعاظمه وانتشاره فى القارة . كما ترى الصين فيما يقوم به الاتحاد السوفييتى ، من عقد معاهدات صداقة مع جيران الصين ، مثل الهند وشمال فيتنام ، وفى العمق البعيد مع بعض دول الشرق الاوسط ، ما يمثل خطرا على الصين ، يتمثل فى تطويقها بمجموعة من الاعداء .

وكان من نتائج وجهة النظر الصينية تجاه الاتحاد السوفييتى ، ان اهتمت الصين بسياسات كل من الولايات المتحدة الامريكية ودول غرب اوربا ، وخاصة فى المجال العسكرى . واعتبرت ان ما توصل اليه مؤتمر الامن الاوروبى فى هلسنكى ، يعتبر كسبا سياسيا للاتحاد السوفييتى ، يساعده على التفرغ لبسط نفوذه فى آسيا ، بعد ان حقق اعتراف الغرب بحدود الدول الاشتراكية فى اوروبا فى هذا المؤتمر .

ومن الامور التى تثير قلق الصين ، التسهيلات البحرية والجوية التى أعطتها فيتنام للاتحاد السوفييتى . وهذه التسهيلات سوف تساعد الاتحاد السوفييتى على تحقيق السيطرة البحرية فى الشرق الاقصى .

ومما لا شك فيه ، ان الولايات المتحدة الامريكية اذا اخذت بسياسة الانسحاب التدريجى من المحيط الهادى، فان ذلك يمثل خطورة حقيقية على أوضاع الصين الاستراتيجية فى مواجهة القوة السوفييتية .

وقد تستغل الولايات المتحدة الامريكية موقف الصين السياسى والاستراتيجى فى آسيا ، وتطلب منها تجميد موقف تايوان ، فى مقابل ما تقدمه لها من تكنولوجيا واذا ما استفادت الصين من التكنولوجيا الامريكية فى مجال الصناعة والخدمات البحرية، واقامت نوعا من العلاقات مع الاسطول السابع الامريكى ، فان ذلك سوف يمثل عامل ردع قوى فى مواجهة الوجود البحرى السوفييتى فى هذه المنطقة من العالم .

وثمة ملاحظة فى سياسة الصين الخارجية ، وهى معارضتها الشديدة لسياسة الاتحاد السوفييتى ، نحو خلق حوار مفتوح مع الدول الاسيوية من أجل خلق نظام أمن جماعى آسيوى . كما تأخذ الصين بسياسات من شأنها عرقلة سياسة التهدئة التى يتبعها الاتحاد السوفييتى فى آسيا . وفى سبيل ذلك ، فان على الصين أن تقيم نوعا من العلاقات الطيبة مع اليابان وغيرهامن الدول الاسيوية . هذا ومما يؤكد ماسبق ، ان شيوين لاى ــ رئيس وزراء الصين السابق ــ وضع تقريرين فى عامى ١٩٧١، ١٩٧٣، يوضح فيهما بعض جوانب سياسة الصين الخارجية . وقد جاء فى التقرير الاول ــ الذى وضع قبل زيارة الرئيس الامريكى للصين فى ديسمبر سنة ١٩٧١ ــ ان هذه الزيارة ، تعد انتصارا للصين ، تطبيقا لتعليمات وتوجيهات الزعيم ماوتسى تونج التى تقضى بأهمية الاتصال بالحكومات اليمينية لجعل سياسة الصين، ذات وزن بالنسبة لهذه الحكومات . وجاء فى التقرير أيضا ، ان كلا من لاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الامريكية ، هما العدوان الرئيسيان للصين الشعبية . وان كان الاتحاد السوفييتى هو العدو الاول . وأوصى شواين لاى بأهمية تحسين العلاقات مع غرب أوربا ، مثل فرنسا وانجلترا وألمانيا الغربية .

وورد فى التقرير الثانى ، أن الاتحاد السوفييتى بعد انتهاء حرب فيتنام ، سيعمل على تعزيز نفوذه فى الشرق الاوسط وفى أوربا ، عن طريق استقطاب دول الشرق الاوسط ، واجبار دول أوربا على اتخاذ موقف الحياد ، ثم السيطرة عليها فى المدى البعيد . وجاء بالتقرير كذلك ان الصين لا تستطيع أن تتحد مع الولايات المتحدة الامريكية ، ولكن يمكن التلاقى معها فى وجهات النظر فى سياستها تجاه الاتحاد السوفييتى ».

الصين والاستراتيجية النووية

لا يمكن قياس قوة الصين النووية بقوة أى من الاتحاد السوفييتى أو الولايات المتحدة الامريكية فى الوقت الحاضر ، أو فى المستقبل القريب . ويمكن القول ان استراتيجية الصين تسعى الى تحقيق الوجود الصينى كعامل قوة فى شرق آسيا . وفى المستقبل، سوف تسعى الى اقامة نوع من التوازى النووى مع الولايات المتحدة فى

المنطقة ، بهدف احباط سياسة الاتحاد السوفييتي الرامية الى تطويقها بمجموعة من الاعداء الموالين له .

ومما يذكره رجال الاستراتيجية في الغرب ، أن سبيل الصين الى تحقيق عامل الردع في شرق آسيا ، هو ايجاد سياسة مشتركة مع الولايات المتحدة الامريكية في مواجهة الاتحاد السوفيتي . ومما يعزز ذلك الوجود الامريكي في شرق آسيا ، وتحسين العلاقات مع اليابان ..

قدرة الهند النووية وأثرها على الصين :

ان العلاقات بين الهند والاتحاد السوفييتي علاقات طيبة ، تقوم على التعاون . وقد ظهر جليا هذا التآخي بينهما في حرب الهند ضد باكستان والحاق الهزيمة بهذه الاخيرة . أما علاقة الهند بالصين ، فهي علاقة غير طبيعية وحذرة . وقد اتبعت الهند سياسة لردع التهديد الصيني لها . وتطبيقا لهذه السياسة ، عملت الهند على تطوير برنامجها النووي .

وعلى ذلك فجرت الهند قنبلتها النووية القياسية « قوة تدميرية من ١٠ الى ١٥ كيلو طن » . ويعتقد رجال الاستراتيجية في الهند ، أن الصين سوف تستغل قوتها النووية ، وتحقق مزايا سياسية . ومن الامور التي تخشاها الهند ، قيام الصين بتغيير الوضع القائم في الحدود الجنوبية الشرقية في منطقة

مستخدمة قواتها المسلحة التقليدية . وهي اذ تقوم بذلك ، فمن مفهوم أن الهند ، سوف لا تستطيع القيام بهجوم مضاد ، بسبب الوجود السلاح النووي الصيني .

وعلى ذلك فان قيام الهند بتطوير قدرتها النووية ، يشكل عامل ردع وتوازن ضد الصين . ومما يضفي قوة لهذا العامل ، القوة النووية السوفييتية التي تساند سياسيا واستراتيجيا ، الهند ، باعتبارها أحد أصدقاء الاتحاد السوفييتي .

ويقال ان الصين ، وان كانت تعتبر قزما بين العملاقين الكبيرين في العالم ، الا أنها عملاق وسط الاقزام من جيرانها . ومع ذلك يحذر بعضهم من احتمال قيام الصين بالتدخل في الشئون الداخلية لجيرانها ، بهدف تنفيذ دوافعها الاستراتيجية .

اليابان والوجود الصيني :

سبق أن ذكرنا أن الصين اذا ما كانت ضعيفة عسكريا بالمقارنة بقوة الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية ، الا انها تشكل قوة عسكرية لا يستهان بها ، ويعمل لها حساب من قبل جيرانها من الدول . ومن تلك الدول ، والتي تضع في حسبانها قوة الصين ، اليابان .

وقد قيل انه يجب أن تقيم اليابان علاقات قوية مع الولايات المتحدة الامريكية ، لاقامة توازن وردع لاطماع الصين تجاه اليابان . وهذا الرأي ، يحبذ ويؤيد معاهدة الامن المبرمة مع الولايات المتحدة الامريكية . ومع هذا فهناك رأي آخر ينبذ هذه المعاهدة ، ويطالب بالغائها ، ذلك أنها لا تساعد على قيام علاقات ودية مع الصين ، وقد تثير روح الشك لديها .

ويمكن القول ان اليابان ، قد تأخذ باحدى الاستراتيجيات الثلاث الاتية بالنسبة لعلاقاتها بالصين . وهذه الاستراتيجيات تقوم على افتراض غياب الوجود الامريكي من القارة الاسيوية .

الاستراتيجيتان الاولى والثانية تطلبان اقامة حوار وعلاقات مع أي من الصين أو الاتحاد السوفييتي . ويبدو أن اليابان — في الوقت الحاضر — تسعى الى ابرام عدد من الاتفاقات مع الصين . وهذا الاتجاه يؤيده جانب كبير من الرأي العام الياباني . ويبذل الاتحاد السوفييتي ، جهودا سياسية وضغوطا على اليابان ، من أجل عدم ابرام معاهدة صداقة مع الصين .

وفي مجال العلاقات اليابانية السوفييتية ، تقوم حاليا روابط اقتصادية بين البلدين . ومن هذه الروابط ، مشروعات استخراج المواد الاولية من سيبيريا ، كما يبذل كلاهما جهودا لحل مشكلة جزر كوريل .

والاستراتيجية الثالثة — والبديلة للاستراتيجيتين السابقتين — وهي اقامة قوة ردع نووية يابانية ، تعمل على وقف وردع كل من الصين أو الاتحاد السوفييتي . وهذه الاستراتيجية لا تحبذها الولايات المتحدة

الاستراتيجية انه يجب على الولايات المتحدة الامريكية ، أن تضع فى اعتبارها ، احتمال قيام نوع من التحالف بين الصين والاتحاد السوفييتى ، الامر الذى يدعوها الى النظر بحذر اثناء هذه المباحثات ، بحيث تضمن قيام نوع من التوازن الدولى . وفى الواقع من الامر ، فان كلا من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الامريكية لن يسمح لقوته النووية بأن تهددها قوة الصين النووية . .

هذا ويقول رجال الاستراتيجية ، أنه يتعين على الصين أن تأخذ فى تقديراتها ، بناء كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتى ، نظام الدفاع المضاد للهجوم بالصواريخ ، وان هذا النظام سوف يزيد من الاعباء الملقاة على الصين ، ذلك أنه سوف يدفعها الى الاخذ بأحدث الاساليب العلمية فى مجال نقل السلاح النووى . وهو أمر غير متصور حدوثه فى المستقبل القريب .

يضاف الى ذلك ، أن هناك من يقول ان الصين سوف تاخذ بأحد سبيلين ــ عندما تقبل الولايات المتحدة الامريكية تخفيض قوتها الاستراتيجية فى مباحثات سولت ٢ ــ السبيل الاول ، هو اتباع سياسة سلمية مع الاتحاد السوفييتى . والسبيل الثانى ، هو اشعال حرب وقائية ضدالاتحاد السوفييتى ، ومن المحتمل استخدام السلاح النووى فى هذه الحرب، وذلك خشية الوقوع تحت سيطرة تفوق الاتحاد السوفييتى الاستراتيجى . ونعتقد ان السبيل الثانى بعيد الاحتمال ، وأن مخاطره محققة . أما السبيل الاول فهو مقبول عند الصين . والرأى الذى نعتقد أنه هو الصواب ، ان الصين سوف تعتمد على سياسة الانفراج مع الولايات المتحدة الامريكية ، والاخذ بسياسةتؤيد احتفاظ هذه الاخيرة بقوتها الاستراتيجية ، لتحقيق التوازن مع الاتحاد السوفييتى .

السياسة الامريكية حيال الصين :

يقترح رجال الاستراتيجية فى الغرب ، وبصفة خاصة فى الولايات المتحدة الامريكية ، أن تقوم حكومة هذه الدولة بتزويد الصين بكافة المعدات الحربية والتقليدية من طائرات نفاثة ودبابات وغيرها من معدات تكنولوجية متقدمة ، بمعنى امداد الصين بكل ما هو حديث فى الحرب التقليدية لدى الولايات المتحدة الامريكية .

ويمكن القول ان هذا الاقتراح يأخذ سبيله الى التنفيذ الجزئى . والدليل على ذلك ، ما ورد بأحد التقارير من أن بريطانيا باعت الى الصين محركات روزرويس النفاثة لاستخدامها فى الطيران الحربى . وقد ورد فى التقرير ، ان هذه الصفقة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للصين فى سياستها حيال الاتحاد السوفييتى . وقد ذكر أيضا أن المساعدات العسكرية الامريكية للصين ، تأخذ الطابع الدفاعى .

ويطالب بعضهم داخل الولايات المتحدة الامريكية ــ بأن تنتهز الولايات المتحدة مصلحة الصين العسكرية فى قيام تعاون عسكرى بينها ، وأن تجعل الصين تأخذ بسياسة خارجية ، تقوم على عدم التدخل فى سياسة الولايات المتحدة الامريكية الخارجية ، والاعتراف بحق تايوان فى تقرير المصير ، وعدم الاعتراف بالحركات التحررية والثورات الداخلية فى دول العالم الثالث . يضاف الى ذلك ، ابرام تحالف عسكرى وسياسى مع كل من الولايات المتحدة الامريكية واليابان ، من أجل ردع السوفييت فى آسيا وفى المحيط الهندى . ومما لا شك فيه ، أن هذا المطلب سوف لا تقبله الصين ، لما فيه من مساس بسياستها الخارجية .

ومع ذلك فهناك من يقول ان قبول الصين لمثل هذه الطلبات الامريكية ، سوف يكون بمقدار ما يمثله الاتحاد السوفييتى من تهديد على بقاء الصين ، وانه من الاوفق لكل من الولايات المتحدة الامريكية والصين ، أن تنظر بامعان فى مصلحتها السياسية والاستراتيجية المشتركة ، وأن يأخذ ذلك شكلا محددا وواضحا ورسميا .

على ان أصحاب هذا الرأى يحذرون الولايات المتحدة الامريكية ، قائلين انه يتعين عليها أن تتأسى بالتجربة التى مر بها الاتحاد السوفييتى فى علاقته مع الصين ، ذلك أن السوفييت ــ على الرغم مما قدموه من مساعدات للصين ــ لم يستطيعوا الاشراف والسيطرة على الفكر الصينى . وترتيبا على ذلك ، ينصح أصحاب هذا الرأى ، الولايات المتحدة الامريكية بأن تضمن بكافة الوسائل ، استخدام الصين للمساعدات العسكرية الامريكية فيما يحقق الاهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية . ■

الامريكية ، ولا تساعد عليها الاوضاع الداخلية فى اليابان . وهناك عدد من رجال الاستراتيجية فى اليابان ، يتخوفون من السياسة الامريكية التى لا تضمن الامن لليابان .

وقد قيل ان اليابان تسعى لدى الولايات المتحدة الامريكية ، لكى تتخذ عددا من الترتيبات المثمرة فى المنطقة ، والتى من شأنها تحييد الصين ، ذلك أنه من المعروف - استراتيجيا - أن القدرة لاية دولة يمكن تحييدها عن طريق خلق قوة لطرف آخر . ومن هذه الترتيبات المطلوبة ، أن تساند الولايات المتحدة الامريكية اليابان فى خلق قوة نووية يابانية .

ومما يثير خوف اليابان ، نجاح مباحثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وهناك رأى يقول به رجال الاستراتيجية ، ومفاده أنه على الولايات المتحدة الامريكية ، أن تعيد حساباتها ، وتقدر موقفها ، بحيث تحقق التوازن بين سياسة الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وبين سياستها الرامية الى عدم تشجيع حلفائها على بناء قوات مسلحة نووية ، وأنه من شأن ذلك ، أن يضمن للولايات المتحدة الامريكية ولاء حلفائها لها ، باتباعهم لسياستها .

واذا ما وافقت الولايات المتحدة الامريكية - صراحة أو ضمنا - وتأيد ذلك من الرأى العام اليابانى - على قيام اليابان بتكوين قوة نووية عسكرية ، فان هناك موقفا استراتيجيا صعبا يجب على اليابان أن تضعه فى حساباتها ، وهى تشكل قوتها النووية . ويتمثل هذا الموقف ، فى أن اقليم الصين تنتشر فيه المدن الصينية وتتباعد ، ومن ثم يصعب تحديد الاهداف المطلوب تدميرها فى الصين . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فان موقع اليابان الجغرافى ، يجعل اقليمها سهل المنال بالنسبة لاية ضربة نووية صينية .

هذا وينصح رجال الاستراتيجية ، بأن تركز اليابان على الاسلحة التكتيكية النووية فى البر والبحر ، ورسم استراتيجية تقوم على التعاون اليابانى الامريكى ، بحيث تزود الولايات المتحدة الامريكية اليابان ، بكل ما هو حديث ومبتكر فى التكنولوجيا الحديثة ، على صورة يتحقق معها عامل الردع فى المنطقة ، وتضمن اليابان عدم اعتداء كل من الصين أو الاتحاد السوفييتى عليها .

ومما يجدر ذكره ، أن هذا الرأى طالبت به الدول من حلفاء الولايات المتحدة الامريكية فى المنطقة ، كما طالب به بعض رجال الاستراتيجية فى الولايات المتحدة الامريكية . ومما قيل فى هذا المجال ، انشاء قوة عسكرية مزودة بالاسلحة النووية التكتيكية ، تحل محل القوات الكبيرة المزودة بمعدات ثقيلة أو أسلحة تقليدية . ومما يعزز هذا الرأى ، أنه سيترتب عليه تقليل الاستثمارات اليابانية العسكرية ، فضلا عن تقليل النشاط الاشعاعى المنبعث عن أى صراع نووى .

وفى ضوء ما سبق ، يطالب بعضهم بوجود واستمرار نوع من أنواع التعاون المؤيد باتفاق دولى فى مجال الدفاع ، من أجل خلق عامل ردع لكل من الصين والاتحاد السوفييتى . ويقول هذا البعض ، ان عدم اتباع ذلك ، سيترتب عليه أن تصبح اليابان فى موقف شبيه بفنلندا ، بحيث تصبح اليابان مطمعا سهلا للاتحاد السوفييتى .

الصين والحد من الاسلحة الاستراتيجية :

ان المعلومات غير متوفرة عن قدرة الصين العسكرية وتسليحها ، وبصفة خاصة قدرتها النووية . ومما لا شك فيه ، أن الدول المشتركة فى مباحثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية «سولت» تجد أنه من المفيد ، التعرف على قدرات الصين العسكرية .

وفى أعقاب توقيع اتفاق الحد من الاسلحة الاستراتيجية الاول «سولت» ، صرح شواين لاى بأن الصين لا شأن لها بمثل هذا الاتفاق . وقد قيل ان الصين تنظر الى اتفاق سولت ، على أنه جولة جديدة فى سباق التسليح الامريكى السوفييتى ، بحيث لا تستطيع الصين أن تقوم بدور مؤثر فيه .

ومع ذلك فان مباحثات سولت أثارت اهتمام الصين ، بسبب أنتاج روسيا الطائرة القاذفة ميج ٢٣ ، باكفير » « ١ »» . وهى طائرة سوف يكون استخدامها فى أغلب الاحوال ، ضد الاهداف الصينية .

ومما لا شك فيه ، أن مباحثات سولت ٢ سوف تتعثر كثيرا وتتعقد المشكلات المعروضة عليها ، بسبب القوة النووية الصينية . ويقول رجال



أخلاقيات كارتر والانفراج الدولى

وحيد محمد عبد المجيد

عندما جعل « جيمى كارتر » من قضية الاخلاقيات السياسية نقطة الانطلاق فى برنامجه وتصريحاته ووعوده ابان المعركة الانتخابية .. لم تكن هذه أول مرة تطرق فيها تلك القضية مسامع الناخبين ، ولذا لم يكن العزف عليها بالشىء الغريب على العقل الامريكى الجمعى ، الذى يحتفظ فى ذاكرته التاريخية حديثة التكوين ، بأصول فكرية معينة للاخلاقيات السياسية ، فضلا عن عدد من النماذج التطبيقية تعبر عن لحظات ارتفعت فيها الممارسة السياسية الى مستوى الاصول الاولى الاخلاقية التى اختزنها العقل الامريكى .

فعلى المستوى الفكرى ، اعطت التقاليد الدينية وبصفة خاصة الافكار البروتستانتية ، وأهم روادها « كالفن » و « مارتن لوثر » ، للسياسة الامريكية ، نوعا من المثاليات دعمت الشعور بالعزلة والتفرد ، وأوجدت اعتقادا عاما فى سمو اسلوب الحياة الامريكية ، التى تتضمن مزيجا غريبا من القيم البيوريتانية التى تمجد العمل والانضباط والتقشف وحسن التدبير ، والقيم الليبرالية المستمدة من فلسفة السوق الحرة والحدود المفتوحة والمجتمع الاقتنائى ، والقيم البراجمانية التى تقيس الاشياء بمقدار ما قدره من منفعة . ولقد تفاعل ذلك مع تقليد راسخ فى الحياة الامريكية ، وهو الدستور والشرعية وهيبة القانون ، مما هو نابع من الفلسفة السياسية « لجون لوك » ونتج عن ذلك ما أسمى بالاقتراب الاخلاقى - القانونى ، فى تناول المشكلات الدولية .

ويجدر التنويه الى أن اسهام التقاليد الدينية فى صبغ الثقافة السياسية الامريكية بصبغة أخلاقية ، لا تنفى حقيقة أن المجتمع الامريكى هو مجتمع حديث متقدم لا أثر للتقليدية فى نظامه السياسى أو بنيانه الاجتماعى .

وتنبع أهمية هذه الملاحظة ، من وجود خلاف فى الفكر الغربى حول تقويم القيم البروتستانتية من حيث علاقتها بالتقليدية والحداثة ، فاذا كان « ماكس وبر » يقرر أن ثمة علاقة وثيقة بين البروتستانتية والمجتمع الصناعى ، وأن مجىء البروتستانتية كان قوة دافعة لانتصار الروح الراسمالية ، فان « هارولد لاسكى » يذهب الى ان «لوثر وكالفن» يمثلان المحافظة والتقليدية فى كل قضايا التنظيم الاجتماعى ، وأن « لوثر » كان يعتقد فى نظام اجتماعى تسوده عقيدة غيبية ، كل نصوصها من العصور الوسطى ، وأن روح « الكالفينيه » هى الحكومة الدينية .

وعلى المستوى العملى ، عبرت هذه المؤثرات الاخلاقية عن نفسها فى مظاهر عديدة ، يمكن - اذا استثنينا ما هو معروف عن الاباء المؤسسين - أن نذكر بعضا ما هو بارز منها فى هذا القرن :

● مساعى الرئيس الامريكى السادس

والعشرين « تيودور روزفلت » ١٩٠١ — ١٩٠٨ لاقامة نوع من السلم الدولى ، وجهوده فى الوساطة أثناء الحرب اليابانية — الروسية ١٩٠٥ — مما أهله لتلقى جائزة نوبل للسلام عام ١٩٠٦ .

جهود الرئيس الأمريكى الثامن والعشرين « وودرو ويلسون » « ١٩١٢ — ١٩٢٠ لاقامة العلاقات الدولية على أسس جديدة بعد الحرب العالمية الاولى ، وقد عبر عن ذلك برنامجه المعروف باسم « النقاط الاربع عشرة » التى تضمنت ضرورة الاقلاع عن الدبلوماسية السرية ، وأن تستبدل بها دبلوماسية مفتوحة ، ونبذ أسلوب المعاهدات السرية ، ومطالبته بتسوية القضايا الاستعمارية ، آخذا فى الاعتبار ، مصالح الشعوب الخاضعة للاستعمار ، على أساس حق تقرير المصير . وكان هو أول من دعا لانشاء نظام للضمان الجماعى الدولى ، للعمل على ضمان استقلال جميع الدول كبيرها وصغيرها وخفض التسلح .

وكذلك يرى بعضهم ، أن كلا من الرئيس الثانى والثلاثين « فرانكلين روزفلت » « ١٩٣٢ — ١٩٤٥ والرئيس الخامس والثلاثين « جون كيندى» «١٩٦٠ — ١٦٦٣ قد عبرا بدرجات متفاوتة عن قدر معين من الاخلاقيات . على أن ما يهمنا هو ما استبان ، منذ بداية حملة انتخابات الرئيس التاسع والثلاثين فى شتاء ١٩٧٦ ، من وزن مميز للاخلاقيات فى فكر المرشح الديمقراطى « جيمى كارتر » ، وتأكد ذلك منذ انتخب رسميا كمرشح للحزب الديمقراطى ، فقد حرص على تأكيد أنه رجل الشعب البسيط ، الذى يقف فى وجه الانحراف ، متخذا من ابتعاده عن الحكومة الاتحادية وعدم تلوثه بجو العاصمة ، دليلا على نزاهته . كما اهتم بابراز حقيقة تدينه وانتمائه الى أسرة تحترم القيم الدينية ، وتحرص على أداء الشعائر ، اذ يتولى « كارتر » بنفسه ، القاء دروس الاحد فى كنيسة قريته « بلين » بولاية جورجيا ، واشتهر عنه قوله انه كان يقضى فى الصلاة وقتا أطول مما يقضيه فى تصريف شئون الحكم ، عندما كان حاكما لولاية جورجيا ١٩٧٠ — ١٩٧٤ .

ولم يكن « كارتر » بأقل حرصا على ايضاح ايمانه بالحقوق المدنية للزنوج ، ودوره فى فتح أبواب الكنيسة لهم ، وعدم قبوله قصر عضويتها على البيض فحسب ، وما كان من انتشار دعوته تلك فى عدد غير قليل من كنائس الولايات الجنوبية . ومعروف أن « كارتر» ترجم هذا الموقف عمليا بعد ذلك ، باختيار القس الزنجى « أندرو يونج » — الذى يعد قائدا لمسيرة المطالبة بالحقوق المدنية للزنوج — لمنصب رئيس وفد الولايات المتحدة فى المنظمة الدولية . وكان تأكيد « يونج » على المسئولية الاخلاقية للولايات المتحدة ، وخاصة فى أفريقيا ، بمثابة تدعيم للابعاد الاخلاقية فى سياسة « كارتر » .

كذلك اتجه « كارتر » — فى المقابلة التليفزيونية الاولى مع فورد فى أواخر سبتمبر ١٩٧٦ — الى اتهام المخابرات المركزية الامريكية ، ومكتب التحقيقات الفيدرالى ، بالتطفل على خصوصيات المواطن الامريكى فى ظل الادارة الجمهورية . واهتم « كارتر » كذلك ، بترجمة هذا الموقف باختيار « ثيودور سورنسن » مديرا لوكالة المخابرات المركزية ، وهو مفكر مدنى لم يسبق له العمل بالتجسس ، وتعرف عنه صفات الكفاءة والنزاهة .

وبوجه عام ، فقد اتسم البرنامج السياسى لكارتر ، بتكثيف شديد للجوانب الاخلاقية ، كما لم يحدث من قبل على مدى انتخابات الرئاسة الامريكية . والواقع أن هذه الظاهرة ، تجد تفسيرها فيما تورطت فيه الادارات الامريكية السابقة، وخاصة ادارة نيكسون ، من فساد سياسى فى الداخل والخارج . وبمعنى اخر ، فهذا النزوع الاخلاقى المتزايد لدى « كارتر » ، يعد رد فعل لتلك الوقائع التى تركت آثارا مؤلمة فى نفوس الامريكيين ، وفى مقدمتها فضيحة و ترجيت الشهيرة، والتورط فى جنوب شرق آسيا ، فضلا عن فضائح المخابرات المركزية التى تمثل — بآثارها الحاضرة والمستقبلة — عبئا يثقل كاهل أى رئيس أمريكى ، حتى لو لم يكن مسئولا عنها . فدائرة الاهتمام بأمرها ، غدت بالغة الاتساع ، بعد أن صدرت تقارير اللجان الرسمية الثلاث التى كلفت

التحقيق ، لتؤكد دورها فى سلسلة من الاغتيالات والمؤامرات فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا .

● على أن الجديد بالاهتمام فى هذا الصدد، هو اثار انعكاس هذا النهج الاخلاقى على السياسة الخارجية الامريكية بعد تولى « كارتر » منصبه رسميا فى يناير الماضى ، وهو ما عبر عنه بالسعى الى حماية حقوق الانسان بوجه عام ، وداخل دول المعسكر الاشتراكى بوجه خاص ، ومايمكن أن يقود اليه ذلك ، عن تاثيرات على تقدم سياسة الانفراج الدولى ، فقد بادر « كارتر » الى انتقاد الحكومة السوفييتية بسبب موقفها تجاه المنشقين والمعارضين ، ولم يجد حرجا فى استقبال أحدهم وهو المنشق « بوكونسكى » ومراسلة آخرين مثل « اندريه زاخاروف » ، حيث أبلغه تأييده الكامل لموقفه من السلطات السوفييتية ، وأكد لـه أن « الشعب والحكومة الامريكية ، يتابعون تنفيذ بنود اتفاقية حماية حقوق الانسان فى داخل الولايات المتحدة وخارجها . وأن الولايات المتحدة ستواصل سعيها لاقامة عالم متعدد الثقافة ، متعدد الاديان ، يتعايش بحرية » . وقد أثار هذا المسلك غضب الزعماء السوفييت الذين فهموا من ذلك ، أن أسلوب « كارتر » يختلف فى تطبيقه لسياسة الانفراج عن نيكسون وكيسينجر ، وتبدو دلالة موقف « كارتر » هذا ، لدى مقارنته بموقف الرئيس الفرنسى ديستان ، حين رفض استقبال المنشق السوفييتى « أندريه ماليك » خشية على مستقبل العلاقات الفرنسية — السوفيتية — ورغم رد الفعل السوفيتى ، لم يثن « كارتر » عن عزمه ، وضح أن مسلكه تجاه المنشقين السوفييت ، يحتل مركزا هاما فى التوجه الخارجى للادارة الامريكية الجديدة . . ففى الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان التى عقدت اجتماعاتها فى جنيف فى الفترة من ٧ فبراير — ١١ مارس ، طرح الوفد الامريكى قضية انتهاك حقوق الانسان فى الاتحاد السوفييتى ، فى شكل اقتراح بسؤال الحكومة السوفييتية عن الاجراءات الادارية التى تتخذها السلطات السوفييتية تجاه المعارضين والمنشقين .

وهنا ، ثمة تساؤل يثار ، عن مدى امكان تفسير هـذا الاتجـاه اسـتنادا الى التكوين الاخلاقى لكارتر فحسب ، ويعزز من اهمية ذلك التساؤل عاملان ، الاول ، أن عملية صنع السياسة الخارجية الامريكية ، تشارك فيها مؤسسات وأجهزة متعددة ، والثانى أن قضية لها أهمية وخطورة الانفراج الدولى بالذات ، لا يتصور أن يخضع تقريرها لمجرد التكوين الشخصى لرئيس الجمهورية . ولذاينبغى التسليم ، بأن عامل « الاخلاقيات » لا يقدم وحده تفسيرا كاملا ، الا اذا لاحظنا التقاءه مع واستناده الى النظرية الشاملة التى وضعتها « اللجنة الثلاثيه » — وهى هيئة أمريكية أوربية يابانية مشتركة — وعقلها المفكر « بريزنسكى » رئيس مجلس الامن القومى الامريكى . وتقرر هـذه النظـرية ، ان الدول الصناعية الرسمالاية ، يجب أن تتحد لتواجه سائر المجموعات الدولية ، وبوجه خاص الكتلة الاشتراكية ، وذلك على عكس نظرة كيسنجر ، التى كانت تقوم على التفاهم مع الاتحـاد السوفييتى ، ولو على حساب أوربا الغربية ، والتفاهم مع الصين ولو على حساب اليابان ، وهى النظرة التى اعتبرها « كيسنجر » ضرورية لتقدم الانفراج الدولى ، او الوفـاق بالمصطلحات الامريكية . ولعل هذا هو سبب التحذير الذى أعلنه « كيسنجر » قبيل تولى كارتر منصبه ، وفحواه ان بعض مستشارى «كارتر» لديهم اتجـاه الى الاستخفاف بأهمية الوفاق الدولى .

وكان كيسنجر قد شرح هذا التصور قبل ذلك قائلا : « على الولايات المتحدة ، الا تتجاوز حدود معينة فى علاقاتها السلمية مـع الاتحـاد السوفييتى ، لان النظام السوفييتى كأى نظام غير ديمقراطى ، لا يستطيع التنازل ، والا لجأ الى المواجهة الخارجية » . ويبدو هذا الالتقـاء الموضوعى بين اخلاقيات « كارتر » والاستراتيجية الامريكية الجديدة ، التى أسماها بعض العلماء « القطبية الثلاثية » ، فى ذلك الاعتقاد الذى بدأ يشيع لدى النخبة المحيطة بالرئيس « كارتر » بأنه فى مقدور الولايات المتحدة والمعسكر الغربى عموما « اختراق » المعسكر السوفييتى اعتمادا على أن جميع هذه الدول تشهد منذ أكثر من عام ، عدم استقرار واضح ، بالذات فى تشيكوسلوفاكيا وبولندا وألمانيا الشرقية . ومع اختلاف أساليب

التعبير التي يستخدمها المنشقون في كل دولة ، فان الشعار الرئيسي هو « حماية حقوق الانسان » ، والمطالبة بتطبيق الدساتير المكتوبة في تلك البلدان ، والتي تنص على حرية المعتقد والحرية الشخصية وحرية الدين . ويرى « بريزنسكي » ان هذا الهدف ممكن التحقيق ، اذا عالج المعسكر الغربي بعض نواحي الضعف الكامنة فيه ، ولاسيما تقلص ظواهر التفتت في مجتمعاته ، واظهار مزيد من التضامن بين مناطقه الثلاث . وفوق ذلك ، الحد من مظاهر الدكتاتورية في بعض الدول المرتبطة بالغرب ، وخاصة في امريكا اللاتينية . ولذا فهو يعارض بقاء كثير من الانظمة العسكرية في هذه القارة ومناطق اخرى من العالم . وفي هذا المضمار ، تحدث المراقبون عن رغبة الولايات المتحدة في ان يستبدل بالدكتاتور بينوشيت في شيلي ، الرئيس الاسبق « ادواردمزاي » ذو الميول الليبرالية .

وهي افكار تجد سندا قويا في الصبغة الاخلاقية لادارة « كارتر » . وجدير بالذكر ، ان هذا الخط يرتبط بتفاؤل بدا يسود بعض الاوساط السياسية الامريكية ، يصل الى حد التنبؤ بانه مع تزايد الرخاء ، وتزايد تبادل الثقافة والفن ، فان الاتحاد السوفييتي سيفرز خلال العقد القادم جيلا باكمله من المنشقين والمعارضين .

ولا شك ان هـذا الارتباط « الاخـلاقي ـ الاستراتيجي » يكسب سلوك كارتر ، مصدرا للقوة ، بحيث لا يظل مجرد تعبير عن معنويات مجردة ، وانما يجد سندا له في استراتيجية سياسية متكاملة ، تقف وراءها مصالح واهداف العملاق الامريكي وحلفائه .

وفي هذا الإطار ، جاءت زيارة وزير الخارجية الامريكي « سيروس فانس » الى موسكو في اخر مارس الماضي ، لاستكمال محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية والنووية ، كمؤشر أولي لقياس مدى ما رتبه الخط الامريكي الجديد من آثار على الانفراج الدولي . وكان واضحا حتى قبل بدء الزيارة ، أن غيوما كثيفة قد اخذت تتلبد في سماء العلاقات الامريكية ـ السوفييتية . ففي ٢١ مارس ١٩٧٧ ألقى « ليونيد بريجنيف »خطابا في مؤتمر اتحاد النقابات العمالية السوفييتية ، أعلن فيه ان حملة الدفاع عن حقوق الانسان التي تشنها الحكومة الامريكية ، هي تدخل في الشئون الداخلية للاتحاد السوفييتي ، وذهب الى القول بان « واشنطن تدعي تعليم الآخرين كيف تكون الحياة ، وهو امر لا يمكن ان تتقبله دولة ذات سيادة » . واكد ان تطور العلاقات على هذا الاساس امر مستحيل ، وشن هجوما شديدا على المنشقين ووضعهم في عداد « عملاء الاستعمار وأعوانه » . وقبيل ذلك ، كان واحد من اكبر مستشاري « بريجنيف » وهو « جورجي اربانوف » ، قد اكد ان الاتحاد السوفييتي لا يستطيع ان يستمر في الاحساس بالتفاؤل ، في ظل الجو المشحون بالتوتر في العلاقات بين القطبين . وفي اليوم الذي وصل فيه « فانس » الى موسكو ، كانت الصحافة السوفييتية الرسمية ، تهاجم « كارتر » وتتهمه بعرقلة مباحثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وقد توضح ان هذه الحملات لم تقتصر تأثيراتها محصورة على الاطار النفسي والمعنوي للمفاوضات ، بل فرضت نفسها كذلك على مائدة المفاوضات ، فعند حرص « بريجنيف » على نقل وجهة نظره بصدد قضية حقوق الانسان الى « فانس » في بداية المباحثات ، وازاء اعلان « فانس » ان بلاده لا تنوي دولة بعينها ، وانها ستواصل ما تراه ملائما لقضية حقوق الانسان .. بدا واضحا ان المباحثات تسير في طريق غير ممهد .

ويمكن القول انه اذا كانت ثمة صعوبات فنية قد اعترضت حقا التوصل الى اتفاق لاجراء خفض متبادل جديد في الاسلحة الاستراتيجية والنووية ـ وبوجه خاص الخلاف حول صواريخ « كروز » الامريكية بعيدة المدى وقاذفة القنابل السوفييتية من طراز « باك فاير » ـ فان العامل الحاسم الذي حال دون امكان تسوية بعض هذه الخلافات ، يكمن في الجو النفسي المشحون بالقلق والتوتر ، والذي خيم على المفاوضات ـ حتى ان الصحافة الامريكية اتجهت الى القول بأن السوفييت قد رفضوا المقترحات الامريكية دون النظر فيها .

وربما لا يكون في هذا القول الكثير من المبالغة ،

الذى الاستماع الى ما ادلى به المعلقون السوفييت بعد انتهاء المباحثات ومن ذلك ما علق به « ف . كوزنتيسوف » قائلا « ان الزيارة التى قام بهـا فانس فى مارس ١٩٧٧ تعيد الى الاذهان ظروف الزيارة التى قام بها الرئيس الامريكى لموسكو فى مايو ١٩٧٢ ففى ذلك الحين كان البنتاجون يقذف فيتنام بقنابله ، والان تقذف واشنطن العـالم الاشتراكى بقذائف كلامية مشحونة بتلميحـات كريهة ، تتعلق بانتهـاكات مزعومـة لحقـوق الانسان . وعندما جلس فانس الى مـائدة المفاوضات فى موسكو ، قدم له على الفور تقويم مناسب لتلك العناصر فى سياسة البيت الابيض ، التى لا تتفق مع مبادىء المساواة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ، وقيل للزائر انه مالم تلتزم امريكا هذه المبادىء ، فلن يكون ممكنا التطوير الايجابى للعلاقات »

وكان وزير الخارجية السوفييتى « جروميكو » اكثر وضوحا فى المؤتمر الصحفى الذى عقده غداة رحيل « فانس » فى ٣١ مارس ويلاحظ أن هذا أول مؤتمر صحفى يعقده فى حياته ـ حين قال « ان حملة واشنطن بصدد حماية حقوق الانسـان ، جعلت المفاوضات السوفيتية الامريكية معقدة » .

وتجدر الاشارة الى أن هذا التطور الذى آلت اليه العلاقات بين القطبين ، لا علاقة له بمـا بداه « كارتر » من موقف متشدد ازاء سياسة الوفاق أثناء انتخابات الرئاسة ، فمن المعروف أن انتقاد « كارتر » كان منصبا على ما اعتبره تهاونا من جانب الادارة الجمهـورية اسـتفاد منـه السوفييت بدرجة اكبر ، ورغم أن « كارتر » افصح من رغبته فى تعديل بعض جوانب اتفاق «سولت ١» وكانت مقترحاته التى حملها « فانس » تتضمن ذلك ـــ الا انه كان حريصا على اعـلان تأييده للتوصل الى اتفاق جديد قبل انتهاء مدة الوفاق المؤقت القائم الان وفى اول مؤتمر صحفى له بالبيت الابيض ، أعرب عن رغبته فى عقد معاهدة فورية لحظر التجارب النووية ، وكان ذلك بعد أيام من اعلانه فى خطاب « التنصيب » أنه يأمل فى حظر تام للاسلحة النووية وفوق ذلك ، فكارتر يملك حرية حركة فى هذا المجال أكثر مما كان متاحا للرؤساء السابقين ، اذ لا يعانى ـ بنفس الدرجة ـ من المعـارضة التقليـدية للبنتـاجون ، بحكم وجود « هارولد براون » كوزير للدفاع ، وهـو معروف بتأييده للسير فى طريق خفض التسليح ، وقد شارك فى محادثات «سولت » الاولى . ولذا فالوضعية التى آلت اليها العلاقات الامـريكية السوفييتية ، تجد تفسيرها الاساسى فى رد الفعل السوفييتى ازاء البعد الخارجى لـلاخلاقيات السياسية التى تنتهجها ادارة « كارتر » فى صورة الدعوة الى حماية حقوق الانسان ، والاهتمام بقضايا المنشقين فى الدول الاشتراكية ، وخاصة عندما التقى هذا النهج وتفاعل مع الاستراتيجية الامريكية الجديدة القائمة على فكرة تكتيل العالم الرأسمالى والجبهة الثلاثية .

والان ، ماذا يحمل المستقبل فى طياته بصدد هذه الازمة ؟

باديء ذى بدء ، لا نرى ضرورة للمبالغة التى تصل الى حد الاعتقاد بأن مستقبل الانفراج الدولى فى خطر ، ذلك أن وضع الانفراج ينبنى على أساس موضوعى قادر على الصمود ازاء التطورات التى تلحق بالمواقف الذاتية لكلا القطبين الامـريكى والسوفييتى ففى عالم تمتلك فيه كل من الدولتين الاعظم ، مخزونا استراتيجيا كافيا لتدمير العالم عدة مرات ، فانه لا مناص من القبول بالتعايش السلمى ، كاطار للعلاقات الدولية ، بغض النظر عن مختلف التصاعدات والتهابطات داخل هذا الاطار .ومع ذلك ، فمثل هذه الازمات ليست معدومة التأثير ، وانما يتركز تأثيرها بشكل عام فى عرقلة نمو الانفراج الدولى وما يعنيه ذلك من احتمالات تجميد أو تقليل علاقات التعاون بين القطبين فى المجالات السلمية . ان تقدم الانفراج وتوطيد اركانه ، يرتبط باطراد التعاون فى امور التجارة والعلم والتكنولوجيا ، والعمل على خلق وتطوير مصالح مشتركة للقطبين فى ميادين مثل غزو الفضاء ، واستثمار أعماق البحار وغير ذلك .

غير أنه وان كان يصعب التنبؤ من الان بحجم الاثار التى سترتبها هذه الازمة على عـلاقات التعاون بين القطبين ، الا ان الاقرب الى التصور ، ان كلا منهما سيضع فى حسبانه أمرا هاما ، وهو ضرورة التوصل الى صيغة ما لعقد اتفـاق

« سولت » جديد ، أو الاستمرار الاتفاق المؤقت القائم قبل انقضاء مدته فى اكتوبر المقبل . ويبدو أن الاتحاد السوفيتيى سيتمثل الطرف المتشدد فى محاولة للضغط على ادارة « كارتر » للتراجع عن موقفها فى اثارة قضية حقوق الانسان ، وهى لم تزل فى مهدها . فالاتحاد السوفييتى تاريخيا ، ينظر بريبة الى دعوة حقوق الانسان ، ويعتبرها دعوة بورجوازية تهدف الى غزو الانظمة الاشتراكية وتحطيم مبنيانها ، بطريق غير مباشر . ومن هنا كان امتناع دول المعسكر السوفييتى عن التصويت على اعلان حقوق الانسان فى الامم المتحدة ١٩٤٨ . وهذا يؤيد الاعتقاد بأن الاتحاد السوفيتى لن يتهاون فى هذه المسألة . وعلى العكس كان «كارتر» حريصا على تأكيد أن المحادثات لم تتجمد ، وان الحوار مستمر من خلال القنوات الدبلوماسية العادية ، وانه سيجتمع مع « بريجنيف » فى الخريف القادم ، وأنه يأمل فى عقد لقاءات قمة سنوية أو على فترات أقصر . وفى الوقت نفسه ، دعا « هنرى كيسنجر » – فى أولى محاضراته بجامعة «جورج تاون التى تعاقد على التدريس بها لمدة ستة أشهر – الى استئناف المفاوضات فى جو هادىء ، بعيدا عن التحديات وتجنب المعارك الكلامية التى تؤثر على مكانة كل من الطرفين . وقال ان الاخفاقات المؤقتة لا يجب أن تثبط عزائمنا فى التوصل الى اتفاق حول تحديد الاسلحة الاستراتيجية .

ومن جانب آخر ، فان هذه الازمة قد القت الضوء على بعض جوانب الخلل التى تجب مواجهتها ، اذا ما اريد للانفراج ان يسير بمعدلات اسرع ومن ذلك :

أن الفهم السوفييتى للانفراج الدولى ، يقوم على اعتبار أن ادارة الصراع الايديولوجى ، هو امتياز له دون الطرف الاخر ، فله ان يشن هجوما أيديولوجيا على النظام الرأسمالى بمختلف الوسائل ، بينما يرفض أن يمارس الطرف الامريكى نفس الحق ، ربما للمرة الاولى ، من خلال الدفاع عن حقوق الانسان .

كما يتبين خطورة غياب قواعد واضحة ومقننه للعبة السياسية فى حالة الانفراج ، بما تتضمنه من تنظيم لادارة الصراع الفكرى ، والتعبير عن التباين فى النظم السياسية والاجتماعية ، وتعيين الحدود التى لا ينبغى تجاوزها ، فمثل هذه القواعد ضرورية لتفادى الانغماس فى أزمات حادة مستقبلا ، قد تؤدى بما تم تحقيقه على صعيد العلاقات بين الدولتين الاعظم ●





حقـــوق الانســـــان فى العلاقــات السوفيتية الأمريكية

عبد العاطى محمد

عندما تـولى الـرئيس الامـريكى جيمى كارتر الحـكم فى ينـاير المـاضى ، اعلن ان سـياسـة بلاده الخارجية ، سـوف تهتـم كثيرا بقضـية حقـوق الانسان فى العالم . ومن واقع تصريحـاته ، وسياق الاحداث الذى طرحت فيه القضية ، كان من الواضح انها ستوجد داخل سلة العـلاقات السوفييتية الامريكية ، جنبا الى جنب ، مـع قضايا جوهرية أخرى مثل الحد من الاسلحة الاستراتيجيه ، وتخفيف حده التوتر الدولى .

ودون التقليل من اهمية المبادىء التىوردتفى الاتفاقية الدولية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والاتفاقية الدولية للحقـوق المدنيه والسياسية ، خاصة فيما يتعلق بحق تقـرير المصير ، وحرية الافراد فى اختيـار طـريقهم السياسى والفكرى ، فان هذه المبادىء النظرية ، اكتسبت فى اطار الصراع الدولى ، لونا سياسيا معينا ، أى أصبحت ورقة للصراع والاتفـاق الدوليين ، تطرح فى وقت ما ، وبشكل ما ، لتحقيق أغراض ومصالح معينة لدولة ماضـد أخرى .

وبالنظر الى الوضع الدولى الراهن والمثارة فيه القضية ، وبالذات لخريطة العلاقة بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحـدة ، يمكن القول انها ستصبح احدى القضايا الساخنـة بينهما ، والتى يمكن أن تؤثر بحـدة ، على مضمون ومستقبل الوفاق الدولى . فـالرئيس كارتر له سياسة تختلف عن سياسة الرئيسين فورد ونيكسون من قبله ، « والمزاج » السائد فى الواقع الامريكى الجديد ، يختلف الى حد واضح عما كان سائدا من قبل . وعلى الجـانب السوفييتى ، يمكن القول انه لم تتبدل السياسية السوفييتيه من حيث الاولويات والاسلوب ، وانما أصبحت تواجه تحديات جديدة ، خاصةمـع نمـو « الشيوعية الاوربيـة » ، والنـزعات الاستقلالية الفكرية داخل العالم الشيـوعى ، واهتـزاز السـيطرة الايديولوجيـة للاتحـاد السوفييتى عليه ، مع بوادر « انشقاقات » داخل الاتحـاد السوفييتى نفسه ، من جـانب بعض العلمـاء والمفكرين أمثـال شـخاروف ، ويوكفسكى وميديف وغيرهم ، وداخـل البـلاد الاشتراكية الشرقية ،مثل ظهور وثيقة الـ ٧٧فى تشيكوسلوفاكيا ، والقلاقل العمالية فى بولندا ، وتصاعد اتجاهات هجرة الالمان الشرقيين .

الدوافع الامريكيـــة وراء الدعوة لحقوق الانســـان :

يمكن فهم هذه الدوافع ، فى ضوء مبادىء السياسة الامريكية الجديدة فى عهد كارتر ، والقوى التى تؤمن بها داخل الولايات المتحدة ، حيث يكشف هذا المنطلق ، عن رغبـة يمكن تسميتها بالمبدئية فى اضفاء الاخلاقية على السياسة الخارجية . بمعنى آخر ، هناك التزام من حيث المبدأ فى تفكير كارتر وفريقه ، بـالبحث عن « الطهارة » والاخـلاقية فـى السيـاسة الخـارجية . فـالاجتماعات التـى كانت تعقدها « اللجنة الثلاثية » التى رأسها روكفلر ، ودفعت بكارتر الى القاعة البيضاوية فى البيت الابيض ، كان يدور فيها الحديث ،عن الدفاع عن

مؤسساتها ، وأن تصبح أمريكا نموذجا نقيا للمجتمعات الديمقراطية الغربية ، وانها ، أى أمريكا ـ قد خسرت كثيرا من اتباع السياسات التى لا تضع هذه الامور فى اعتبارها . وهكذا بدأ كارتر منذ أن اعتلى كرسى الرياسة ، يشن حملة اعلامية على ما أسماه بالنظم الشمولية ، ولم يكن يقصد أنظمة أمريكا اللاتينية الدكتاتورية فحسب وانما أيضا الانظمة الشيوعية ، فأعلن أن بلاده ستمتنع عن تقديم العون العسكرى لنظم أمريكا اللاتينية الدكتاتورية ، مثل البرازيل والارجنتين وأورجواى ، كما قابل شخاروف أحد المنشقين فى الاتحاد السوفييتى ، وتحدث عن ضرورة ان يأخذ السوفييت بمبادىء حقوق الانسان ، سواء فى معاملة هؤلاء المنشقين ، أو فى تنفيذ المبادىء بصفة عامة .

هذا الدافع الاول المبدئى ، أخفى وراءه دافعا أكثر اهمية وفاعلية ، هو الدافع المصلحى ، وبالتحديد مقاومة النفوذ السوفييتى ، وتطويق القوة السوفيتية بطرق جديدة . ويمكن استشفاف سلسلة متصلة من الوسائل التى عبر عنها كارتر وفريقه للمضى فى هذا الطريق ، فالحديث الامريكى عن حقوق الانسان بالنسبة للاتحاد السوفييتى ، حديث يتعدى ضرورة التزام السوفييت النظرى بمبادىء مثل حرية الرأى والفكر والتعبير وحفظ الحقوق المدنية السياسية للمواطنين الذين يختلفون مع الحكم القائم . انه يعكس رغبة أمريكية فى أن يحدث السوفييت تغييرا « وظيفيا » فى هذا المجال ، بمعنى أن يغيروا مؤسساتهم المركزية ، والادوات التى يقوم عليها نظامهم السياسى ، نحو مزيد من الليبرالية أو الاقتراب من النظم الغربية الديمقراطية ، وقد رفع أنصار هذا الاتجاه داخل المجتمع الامريكى ، هذه الحجج ليقولوا ان الوفاق كما يتلاءم مع المصالح الامريكية ، لن يتحقق الا بتحقيقها . وفى هذا الصدد ، يمكن أن نذكر وثيقة جاكسون ، التى ربط فيها مصير العلاقات التجارية مع السوفييت ، بموافقتهم على مبدأ الهجرة .

وبالنظر الى حقيقة المسلك الامريكى ضد نظم أمريكا اللاتينية ، يمكن اكتشاف حلقة أخرى من حلقات السلسلة الامريكية ضد الاتحاد السوفيتى ، استنادا الى قضية حقوق الانسان .

فمن المعروف أن الهدف الامريكى الاول داخل أمريكا اللاتينية ، هو طرد النفوذ السوفييتى منها ، أو تطويق اقترابه منها ، وعلى حين اعتمدت السياسات الامريكية الماضية على أسلوب اقامة أنظمة ديكتاتورية عسكرية فى هذه القارة تدين بالولاء لها ، فان السياسة الجديدة لكارتر ، ترى أن هذا الاسلوب غير مجد ، وأنه لا يتفق مع تأكيداتها على الديمقراطية ، ولهذا لا بأس من أن تضغط على هذه الانظمة ، لتتخلى عن اتجاهاتها الدكتاتوريه . ولكنه ضغط ليس من أجل الديمقراطية حقيقة فى ذاتها ، وانما من أجل ابعاد النفوذ السوفييتى ، فالاتحاد السوفييتى يعتبر أمريكا اللاتينية سوقا لبضائعه ومنتجاته التكنولوجية ، خاصة بالنسبة لبرجواى والبرازيل .

حلقة أخرى من حلقات السلسلة الامريكية ، أن كارتر يريد ان يخلق مناخا للضغط على الاتحاد السوفييتى ، فيما يتعلق بمباحثات الحد من الاسلحه الاستراتيجية . وهنا يمكن العودة الى تفكير الفريق الذى يعمل وراء كارتر ، والذى يرى أن الولايات المتحدة ، يجب أن تكون أقوى من الاتحاد السوفييتى ، وأنها لابد أن تتعامل معه من هذا المنطلق ، ويعيبون على فورد وكيسنجر ، أنهما تساهلا فى الوفاق لصالح الاتحاد السوفييتى . وبنفس ذلك الاصرار الامريكى على وضع حقوق الانسان ، على مستوى انجاز اتفاقية ثانيه للحد من الاسلحة الاستراتيجية ، الامر الذى بدا غريبا للكثيرين . وقد أوضح كارتر مرارا ، أن مشكلة الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، تحتاج الى مناخ دبلوماسى ملائم ، وان مشاكل التسلح مرهونة أساسا بالنجاح فى تحقيق الديمقراطية فى العالم ، بالالتزام بالقيم الاخلاقية المشتركة للديمقراطيه ، مثل احترام مبادىء العدالة والحرية والمساواة ، والكرامة الانسانية ، وحفظ الحقوق المدنية السياسية . وبالطبع فان هذا المناخ الذى يتصوره كارتر ، لن يتحقق الا باصغاء السوفييت مليا ، لدعوة كارتر الى حماية حقوق الانسان .

ضوابط وحدود التحرك الامريكى الجديد :

برغم قوة الاصرار الامريكى على أن تصبح

قضية حقوق الانسان ورقة أساسية فى التنافس مع الاتحاد السوفييتى ، فان هناك الكثير من الضوابط التى تقلل من قيمتها ، وتحد من تأثيرها . وأصحاب هذه الانتقادات ليس السوفييت وحدهم ، بل من الاوساط الامريكية أيضا .

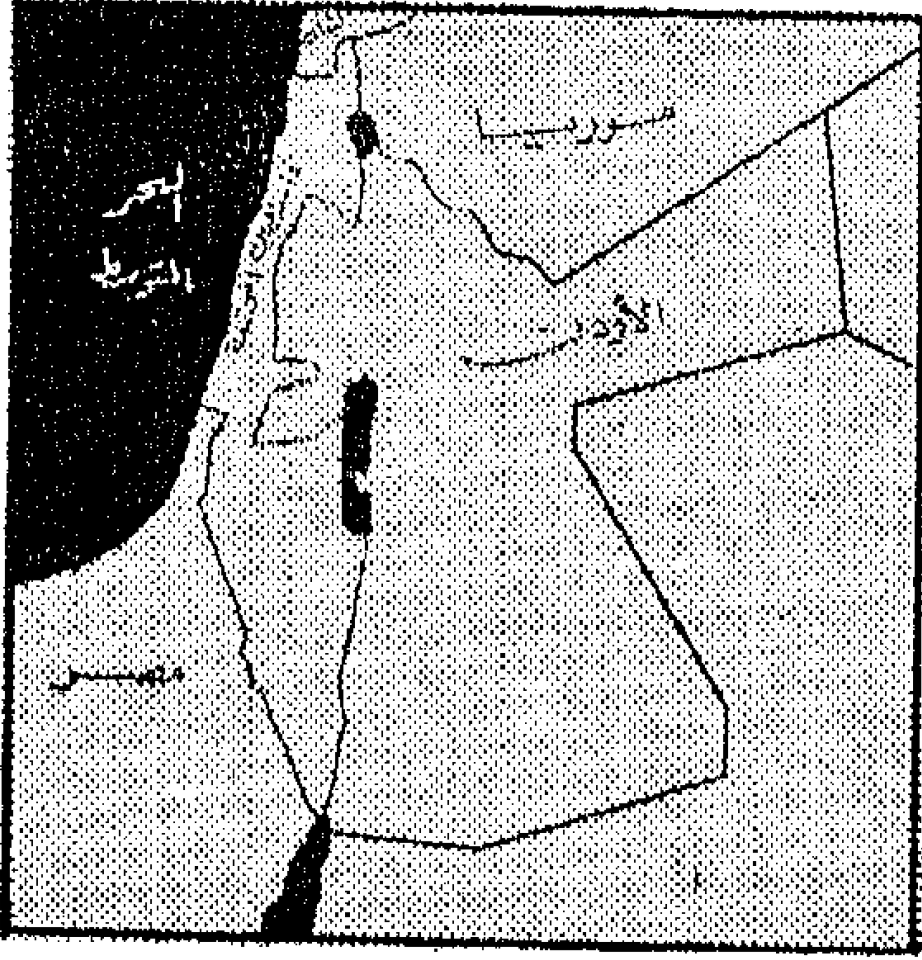
أول هذه الانتقادات ، يأتى من المتحفظين على سياسة كارتر عموما ، اذ يعيبون عليه صراحته الشديدة ومثاليته أيضا ، ويقولون ان « سياسة خذ هذا واترك ذاك » سياسة غير واقعية « عبر عن هذا جورج كينن الاستاذ الزائر بجامعة برنكتون والخبير بالشئون السوفييتية ، أى أن اصرار كارتر على التزام السوفييت بمبادىء حقوق الانسان ، فى مقابل التساهل بشأن عقد اتفاقية ثانية للحد من الاسلحة الاستراتيجية ، يضر بالسياسة الامريكية أكثر مما يفيدها — ولذلك لابد أن تتبع هذه السياسة وسائل مرنة للتعامل مع الاتحاد السوفييتى وأن تتخلى عن القوالب الصماء التى ترسخت فى المزاج الامريكى منذ سنوات طويلة ، بالنسبة للتعامل مع السوفييت .

ثانى هذه الانتقادات ، جاء من أوساط الدول الصديقة للولايات المتحدة ، والتى استشعرت أن الدعوة موجهة اليها ، وأنها تدخل فى شئونها الداخلية ، مثل ايران ، وبعض دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل والارجنتين » وقد سبق القول ان رسالة أمريكا لهذه الدول بشأن حقوق الانسان ، تخفى ورائها التهديد بقطع معوناتها العسكرية والاقتصادية عنها . ولان هذه الدول تشعر بثقة باحتياج الولايات المتحدة استراتيجيا لها ، فانها أخذت التهديد باهتمام محدود . وتقول بعض الاوساط الاعلامية ، انه اذا أراد كارتر فعلا النجاح لدعوته لحقوق الانسان فى هذه الدول ، فان عليه أن يضاعف من ضغطه ، خاصة اذا ما تم تغيير تفسير حقوق الانسان ، ليس كما قال لمنع التعذيب البدنى ، وانما يصبح التخلص من مظاهر عدم العدالة السياسية والاجتماعية ، وهو أمر لم تفصح عنه القيادة الامريكية حتى الان

وثالث هذه الضوابط يأتى من الجانب السوفييتى ويعد المحك الرئيسى لنجاح التحرك الامريكى الجديد أو فشله وقد اعتبر السوفييت لقاء كارتر ببخاروف ، والتصريحات التى أطلقها بشأن حقوق الانسان فى الاتحاد السوفييتى ، تدخلا فى شئونهم الداخلية ، وقالوا انها حملة لن تعود على كارتر بشىء ، فالمنشقون فى نظرهم قلة داخل الاتحاد السوفييتى ، ومسألة تمس سياسته الداخلية ، ومراهنة كارتر عليها مراهنة خاسرة . وقد ذكر استاذ التاريخ الكسندروف ميديف أحد المنشقين والموجودين داخل الاتحاد السوفييتى ، أن مقابلة كارتر لشخاروف ، والرسالة التى كان بعث بها اليه من قبل ، اضرت بحركة المنشقين ، اكثر مما افادتهم، لانها أتاحت الفرصة للحكومة السوفييتية فى توجيه تهمة الخروج عن النظام لهؤلاء المنشقين ومعاملتهم بشكل سىء وأضاف أن كارتر قد أهمل المصالح القومية من اعتباره ، بغض النظر عن النزعة الاخلاقية التى تفوح من سياسته .

ولا شك أن تشديد كارتر ، واصراره على قضية حقوق الانسان ، قد ترك ظلالا على مباحثات فانس وزير خارجيته فى موسكو بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، اذ لم تنته الى نتائج ايجابية واضحة . ويشعر السوفييت ان أمريكا فى حاجة ماسة الى توقيع معاهدة ثانية للحد من الاسلحة الاستراتيجية ، خاصة مع ازدياد القوة الهجومية السوفيتية .

فى ضوء ما سبق من ضوابط يمكن القول ان الوفاق بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، على وشك ان يدخل ، مايمكن ان نسميه بمرحلة انعدام الوزن ، حيث يعاد النظر فيه من جانب الولايات المتحدة ، وتتصاعد حساسيتها من بعض التحركات السوفييتية ، وبالتحديد فى افريقيا . وتأتى اثارة قضية حقوق الانسان لتصبح قضية خلافية جديدة وسوف تكشف الاحداث المقبلة ، عما اذا كانت هذه العلاقات تحتاج فعلا الى وفاق من نوع جديد ام انها ستعود الى صورة الحرب الباردة مرة اخرى .



انتخابات الكنيست التاسع

أمل الشاذلى

كانت انتخابات الكنيست التاسع التى اجريت فى اسرائيل فى السابع عشر من مايو ١٩٧٧ ، مفاجأة كاملة الابعاد ، سواء من حيث موعد انعقادها أو النتائج التى أسفرت عنها . فمن حيث موعد الانعقاد ، تمت هذه الانتخابات قبل خمسة شهور من الموعد المقرر لها . ومن حيث نتائجها فقد اسفرت ولاول مرة فى تاريخ اسرائيل عن فقدان التجمع العمالى لتفوقه النسبى ، وفتح الباب لكى تتولى مجموعة ليكود تاليف الوزارة .

سمات المعركة الانتخابية

تميزت هذه المعركة الاخيرة ، بعدد من السمات الخاصة التى كان لبعضها الاثر الاكبر فى انتهائها الى هذه النتائج ، التى اثارت دهشة العالم، بل ودهشة الإسرائيليين أنفسهم .

السمة الاولى التى يمكن ملاحظتها هى كثرة عدد القوائم الانتخابيه التى دخلت المعركة ، والتى تعد من أكبر أعداد القوائم فى تاريخ الانتخابات الاسرائيلية. فقد تقدمت للمعركة ٢٣ قائمة انتخابية ، برزت فيها ظاهرة الانشقاقات والاندماجات التى عادة ماتصاحب كل انتخابات فى اسرائيل فالى جانب الانشقاقات التى شهدتها الكتلتان الاساسيتان وهما المعراخ وليكود لم تكد أى من الاحزاب الاخرى ماعدا الدينية تسلم من الاندماج أو الانشقاق .

ــ وقد نتجت عن ذلك سمة اخرى يمكن اعتبارها اهم سمات هذه المعركة ــ وهى ظهور احزاب وتنظيمات جديدة ذات ثقل نسبى ، وعلى رأسها الحركة الديموقراطية من أجل التغير ، التى أسسها بيجال يادين ، والتى انضم اليها عدد كبير من المنشقين على المعراخ ــ وقد أصبحت تمثل الان القوة الثالثة بعد المعراخ وليكود ، بعد حصولها على ١٤ مقعدا . وكذلك حركة شلوم تسيون ، التى اسسها اريك شارون بعد انشقاقه عن ليكود ، وحصلت على مقعدين ، قد يتيحان لها المشاركة فى الائتلاف الذى سيحكم اسرائيل فى المرحلة القادمة ، بحكم اقتراب اتجاهاتها من اتجاهات ليكود . أيضا من التنظيمات الجديدة ذات الثقل النسبى ، الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة التى نتجت من انضمام عدة تنظيمات يسارية صغيرة الى راكاح ، والتى تحظى بشعبية كبيرة فى الاوساط العربية داخل اسرائيل .

ــ ومن حيث أعداد الناخبين ، تميزت هذه المعركة بازدياد عدد من لهم حق التصويت الى حوالى ٢ر٦ مليون ناخب ، بزيادة مائتى الف عن انتخابات عام ١٩٧٣ من بينهم حوالى ٣٥ ألفا من غير اليهود . كما تميزت بارتفاع نسبة الاصوات العربية التى تراوحت بين ١٨٠. الى ٢٠٨. الاف وفقا لمختلف التقديرات ، بالاضافة لزيادة عدد من حصلوا على حق التصويت من جيل الصابرا ، وهم اليهود المولودون فى اسرائيل ، الى ٣٠ فى المائة من جملة الاصوات .

ــ سمة أساسية أخرى لهذه المعركة الانتخابية :
وربما لم تحدث من قبل ، هى ذلك السيل من الفضائح التى صاحبتها ، والتى لم يكن هناك مفر من أن تكون احد موضوعاتها الرئيسيه ، واحد أهم محددات نتائجها ، خاصة لارتباط غالبيتها العظمى

بقيادات المعراخ ، الامر الذى ادى لتردى سمعته، واسهم فى خسارته لثمانية عشر مقعدا . وقد بدأت الموجة بمحاكمة ميخائيل تسور احد اقطاب الحزب ومدير عام الصناعة والتجارة السابق والحكم عليه بالسجن ١٥ عاما بتهمة التهريب والاختلاس ثم اتهم اشير يادلين مرشح رئيس الوزراء لمركز محافظ بنك اسرائيل ، بالرشوة وتقاضى عمولات . وفى اثناء محاكمته ، فضح الجهاز الحاكم كله ، واتهم قيادات حزب العمل بدفعه لهذه الانحرافات لحسابها ، وطالب بمحاكمتهم . وجاء انتحار ابراهام عوفر وزير الاسكان فى حكومة رابين ، وأحد المقربين منه ، بسبب حملة صحفية تعرض لها نتيجة التحقيق معه فى قضايا تتعلق أيضا بالرشوة والفساد ثم وصلت موجة الفضائح الى قمتها ، حين أطاحت باسحاق رابين ، الذى اضطر للتخلى عن قيادته للحزب والوزارة عقب محاكمة زوجته لمخالفات مالية ، واتهامه بالتستر عليها ورغم استقالة رابين ، وانتقال الزعامة لمنافسه شمعون بيريز ، الا أن ذلك لم يوقف موجة الفضائح التى استمرت حتى عشية الانتخابات ، وشملت عددا آخر من قيادات وكوادر المعراخ .

قضايا المعركة الانتخابية :

دارت هذه المعركة حول محورين أساسيين ، لم يصل المراقبون بعد الى تحديد أيهما كان أكثر حسما فى تحديد نتائجها المحور الاول كان قضية التسوية وهى التى احتلت الجانب الاكبر من البرامج السياسية الرسمية للاحزاب المختلفة . اما المحور الثانى ، فقد كان تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الداخل بشكل عام واحتل بدوره مكانا أساسيا فى البرامج ، كما حظى بالنصيب الاكبر بالنسبة للحملات الدعائية .

اما بالنسبة لموقف الناخب الاسرائيلى نفسه ، فقد أظهرت بعض الاستطلاعات التى أجريت قبل الانتخابات ، عن احتلال كل من التسوية والمشاكل الاقتصادية لدرجة متقاربة على قمة اولويات المواطنين .

ففى بحث قامت به جريدة معاريف فى أواخر مارس ١٩٧٧ ، حول اولويات الناخب الاسرائيلى ، جاءت العشر أولويات الرئيسية بالترتيب التالى .

التضخم — مفاوضات السلام — مستوى المعيشة — تغير الحاكم — الضرائب — القيادة السياسية — الفجوة الاقتصادية — السياسة فى الاراضى المحتلة — الاضرابات — الفجوة الاجتماعية — والملاحظة الاولى هنا ، أنه من بين هذه الاولويات العشر ، ست تتعلق بالمشكلات الاقتصادية وأربع بمسائل سياسية . وبينما يأتى التضخم ومستوى المعيشة على رأس الاولويات الاقتصادية ، تحتل مفاوضات السلام وتغير الحاكم قمة الاولويات السياسية .

اما الملاحظة الثانية ، فهى انه بينما كان التضخم أيضا يحتل المركز الاول فى أولويات الناخب عام ١٩٧٣ « قبل حرب أكتوبر » واحتلت موضوعات اجتماعية اقتصادية المراكز الاربعة التالية له ايضا ، الا اننا نجد ان المسائل السياسية تقفز عام ١٩٧٧ لتحتل مراكز متقدمة جدا ، بالمقارنة بعام ١٩٧٣ ، فقد تقدمت أهمية مفاوضات السلام مثلا من المركز التاسع عام ١٩٧٣ ، الى المركز الثانى ١٩٧٧ وتغير الحاكم من المركز السادس عشر الى المركز الرابع .

كذلك أجرى استطلاع آخر لمعرفة العلاقة بين أولويات الناخب الاسرائيلى ، وبين اختياره لحزب دون آخر ، أسفر أيضا عن تقارب فى درجة الاهتمام بكلا الموضوعين ، مع ميل نسبى لترجيح المسائل الداخلية فبينما وضع اغلبية مؤيدى المعراخ قضايا الامن على رأس أولوياتهم ، حدث العكس بالنسبة لمؤيدى ليكود ، الذين اعطوا الاسبقية للمسائل الداخلية الاقلية .

أ — القوى السياسية وقضايا التسوية

احتلت قضايا التسوية كما ذكرنا ، مركز الصدارة فى برنامج الاحزاب ، وخاصة فيما يتعلق بمستقبل الاراضى التى احتلت عام ١٩٦٧ ، والموقف من الفلسطينيين والاستيطان

— فبالنسبة لمستقبل الاراضى العربية المحتلة وقضايا الحدود ، اتفقت جميع الاحزاب باستثناء الاحزاب الشيوعية على رفض فكرة العودة الى حدود ١٩٦٧ وأجمعت على ضرورة المطالبة بحدود آمنة ، ولكنها اتفقت فى نفس الوقت ، على ضرورة تقديم تنازلات اقليمية فى مقابل السلام ، وان

وتفاوتت تفاوتا كبيرا فى حجم هذه التنازلات ، فبينما أبدى حزب العمل استعداده لتقديم تنازلات اقليمية على جميع الجبهات مقابل اتفاق سلام وحدود آمنة ، فان ليكود استبعد تماما غزة والضفة الغربية من أى تفاوض ، وأبدى الاستعداد لانسحابات جزئية فى الجولان وسيناء فقط ، وفى مقابل اتفاق نهائى . كذلك ترفض الاحزاب الدينية أى انسحاب من الضفة الغربية باعتبارها جزءا من أرض اسرائيل التاريخية . أما الجبهة الديموقراطيه للتغيير فترى ضرورة الانسحابات الاقليمية مع الاحتفاظ بالقدس ، وباوضاع عسكرية مناسبة لاسرائيل بالاضافة لاشتراطه تسوية نهائية ، وعلاقات طبيعية فى مقابل ذلك —

ويقدم اريك شارون وحركته ، مشروعا تفصيليا يتضمن أن تصبح الضفة الغربية ، تابعة سياسيا لدولة فلسطينية أردنية بينما تحتفظ اسرائيل ، بوجودها العسكرى ويحق لليهود الاقامة هناك . فقط التنظيمان الشيوعيان ، شيلى وجبهة الديموقراطية والمساواة ، هما اللذان ينساديان بالعودة الى حدود ما قبل يونيو ١٩٦٧ فى اطار اتفاق السلام .

— وحول قضايا الاستيطان ، تفاوتت المواقف مابين الرغبة فى اطلاق حرية الاستيطان فى جميع الاراضى التى تسيطر عليها اسرائيل بلا قيد ، وهو موقف ليكود التى تعتبره ضرورة قومية وامنية عليا ، ومابين المطالبة بالاستيطان ، فيما يعرف باسرائيل الكبرى ، وهو موقف الاحزاب الدينية ، وبين تقييد الاستيطان بموافقة الحكومة ، وربطه باعتبارات الامن ، وهو موقف كل من المعراخ داش . بينما تعتبر جبهة الديموقراطية والمساواة هى الحزب الوحيد الذى أعلن رسميا رفضه للاستيطان فى الاراضى العربية المحتلة .

— أما بالنسبة للموقف من الفلسطينيين ، سواء فكرة التفاوض معهم أو مشروع اقامه دولة فلسطينية فقد كان الموقف العام ، هو رفض التفاوض مع منظمة التحرير أو اقامة دولة فلسطينية مستقلة ، وان اختلفت الاحزاب حول كثير من التفصيلات الاخرى فأعلن ليكود والاحزاب الدينية ، الرفض القاطع سواء للتفاوض او لأنشاء الدولة . بينما قدم المعراخ صيغة مطاطة تتضمن الاعتراف بأن المشكلة الفلسطينية هى احد جوانب الازمة ويجب ان تحل عن طريق المفاوضات مع الاردن والتى ترسم خلالها الحدود بين الدولتين » . أما شلوم تسيون ، فينادى بالتفاوض مع جميع العرب ، بما فيهم منظمة التحرير ، بهدف الوصول لتسويه شامله ، ولكنه يرفض التسويات الجزئية . ويظل التنظيمان الشيوعيان شلى والجبهه الديموقراطية هما الاستثناء الوحيد ، والذى ينادى بالتفاوض مع منظمة التحرير وايضا بحق الفلسطينيين فى اقامة دولة مستقلة .

ب — القوى السياسية وقضايا الاصلاح الداخلى .

احتلت الموضوعات الاقتصادية والاجتماعيه جانبا رئيسيا فى برامج الاحزاب المختلفة كما أنها ظلت حتى اللحظه الاخيرة ، مادة للنقاش والحملات الدعائية ويرجع هذا كما ذكرنا الى طبيعة المرحلة التى يمر بها المجتمع الاسرائيلى والتى تتصف بتدهور اقتصادى متواصل وازمات اجتماعية وفضائح ماليه ، دفعت احد المعلقين السياسيين الى القول بان « حسابات البنوك » قد طغت على القضايا الجوهرية ، كما أنها ادت الى أن أصبحت المطالبة بالتغير ، هى النغمة السائدة طوال المعركة الانتخابية والى ظهور عديد من التنظيمات الجديدة التى ترفع هذا الشعار ، كما أنها تفسر الى حد كبير ، فوز تنظيم مثل الجبهة الديموقراطيه للتغيير ، ليس له موقف واضح التميز بالنسبة للقضايا الخارجية بمثل هذا العدد الكبير من المقاعد .

وقد تركزت اتجاهات الاصلاح الداخلى ، بالنسبة لغالبية الاحزاب ، على اتجاهات عامة ، على رأسها مكافحة التضخم ، والعمل على تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات وهما القضيتان اللتان اجمعت عليهما كافة الاحزاب بمختلف اتجاهاتها وفيما عداهما ، تفاوتت أولويات كل حزب من القضايا الداخلية وفقا لاتجاهه السياسى ، ونوع قواعده الجماهيرية ، والمصالح التى يقدمها فتركز برنامج حيروت وهو الحزب الرئيسى فى جبهة ليكود ، على قضايا مثل تعديل النظام الانتخابى الى طريقة نسبية ، ولكن بشرط ألا تؤدى الطريقة الجديدة الى سيطرة مطلقة لحزب واحد على الدولة ، بينما لا يحظى بأغلبية فى صفوف الشعب كما تميز باتجاه خاص بالنسبة لقوانين العمل والتحكيم ، تحد من حق

لاضراب ، وتدعو للتحكيم الاجبارى ، وطرح فكار تتعلق باقامة وزارة للرخاء الاجتماعى ، يحملا حكومة المعراخ مسئولية الفقر والتفاوت الاجتماعى ، ونادى بضرورة تقليل عدد الوزارات والغاء القيود على النقد الاجنبى ومن اهم ماتميز به موقفه ليكود على الصعيد الداخلى ، دعوته الى الحد من سلطة الهستدروت وقصره على الاعمال النقابية البحتة ، ونقل مؤسساته كصاحب عمل ، الى متعهد خاص وهو الموقف الذى ينتظر أن يثير محاولة تنفيذه مشكلات كبرى أمام الحكومة القادمة ، نظراً لقوة الهستدروت وتغلغله فى مختلف مرافق الحياة .

أما الجبهة الديموقراطية للتغيير ، فقد ركزت مطالبها بالتغيير على النواحى السياسية مثل تعديل النظام الانتخابى وتغيير أسلوب القيادة والحكم .

بينما ركزت الاحزاب ذات الصبغة اليسارية على قضايا العمل والعمال بدرجات متفاوتة كما أبدت اهتماما بأوضاع عرب اسرائيل . فطلب المابام فى برنامجه بضمان العمالة الكاملة ، وتحسين الاجور ، والاصلاح الضريبى وتقليص الفوارق الاجتماعية كما دعا الى تدعيم الهستدروت والاخذ برأيه فى القضايا العمالية ، بالاضافة لاهتمامه بأوضاع عرب اسرائيل ، حيث طالب بتنمية القرى العربية واستيعاب المثقفين العرب وتشغيلهم. اما موقف راكاح . فكان تركيزه الاساسى كالمعتاد على معارضة السياسة الاسرائيلية التوسعية ، وتحميلها مسئولية المصاعب الاقتصادية والاجتماعية ، وربطه حل هذه المشكلات بالانسحاب وتحقيق السلام ، ووقف سباق التسلح وتوجيه أعتماداته الى المرافق والخدمات وحل مشكلات الجماهير .

عدد مقاعد الأحزاب الاسرائيلية الرئيسية فى الكينست الثامن (١٩٧٣) والتاسع (١٩٧٧)

الحــزب	الكينست الثامن	الكنيست التاسع
المعــراخ	٥١	٣٣
ليكـود	٣٩	٤٥
القومى الدينى	١٠	١٢
راكـاح	٤	٥
الحركة الديموقراطية للتغيير	—	١٤

قراءة لنتائج الانتخابات :

أن أول مايلفت الانتباه فى هذه النتائج غير المتوقعة هى ان احدا لم يكسب الانتخابات اى ان التغير الاساسى الذى أتت به هو هزيمة وتحطيم المعراخ لا انتصار ليكود . ويتضح ذلك من خلال عدد المقاعد التى حصل عليها كل حزب ، والتى تشير الى أن قوة الليكود مازالت تتجه للصعود بنفس المعدل الضئيل الذى بدأ منذ فترة طويلة وأنه لم تحدث اية طفرة فى نسبة التأييد التى يحصل عليها عادة . فقد زادت مقاعده بمقدار اربعة فقط من ٣٩ فى انتخابات ١٩٧٣ الى ٤٣ فى هذه الانتخابات ، وهى ليست بالزيادة الكبيرة خاصة اذا قارناها بأحزاب أخرى صغيرة فقد زادت مقاعد راكاح بمقعد ، وزاد الدينى القومى بمقدار مقعدين وحصل شارون على مقعدين وهكذا يمكن القول أن العنصر الحاسم فى تحديد نتيجة هذه الانتخابات كان خسارة المعراخ لتسعة عشر مقعدا ، بحصوله على ٣٣ مقعدا فقط مقابل ٥١ فى الكينست السابق . وقد ذهبت اغلبية هذه المقاعد الى الجبهة الديموقراطية للتغير ، التى حصلت على ١٤ مقعدا .

وبناء على ذلك يمكن القول ان التناقص الكبير فى عدد مقاعد المعراخ ، يشير الى ان المحرك الاساسى لاختيار الناخب الاسرائيلى كان رفض النظام القائم ، والسعى الى تغييره ، وليس تحولا مفاجئا الى اليمين فى اتجاهاته السياسية كما تصور بعضهم ويؤكد ذلك أن الغالبية العظمى من الاصوات التى فقدها المعراخ قد اتجهت الى الجبهة الديموقراطية للتغيير ، وليس الى ليكود ، الذى يمكن تفسير جزء من الزيادة التى حصل عليها ، نتيجة وصول عدد كبير من الشباب ، وخاصة من ذوى الاصل الشرقى الى سن الانتخاب أذ أن القواعد الانتخابية التقليدية لهذا الحزب تأتى اساسا من أوساط الفقراء ، وهم غالبا من اليهود الشرقيين والشباب ، وخاصة المنتمين الى الجيش .

ولذلك فان ما يستوجب التفسير فى هذه النتائج هو أساسا هزيمة المعراخ والتى يمكن ارجاعها الى الاسباب الاتية :

ـ مايمكن تسميته بأزمة حزب العمل ، وهى ازمة ايديولوجية وتنظيميه تعكس من ناحية ،

ضعف الولاء الايديولوجي وتقهقر قيم الصهيونية العمالية القائمة على المساواة والعدالة امام مظاهر عدم المساواة المتزايدة فى اسرائيل ومن ناحية اخرى ، الازمات التنظيمية الناتجة عن اختفاء جيل الرواد او الاباء المؤسسين الذى كان وجوده رمزا لوحدة الحزب واستمراره بالاضافة الى انقسام الحزب الى تيارات متعارضة كان أبرزها تهديد المابام بالخروج منه ، وصراعات الزعامة بين رابين وبيريز ، مع غياب القيادة القوية القادرة على جسم هذه التناقضات وأخيرا سلسلة الفضائح التى ارتبطت بزعامات الحزب وكوادره

ـ الازمة الاقتصادية العنيفة التى مرت بها اسرائيل والتى تمثلت اهم مظاهرها فى ارتفاع جنونى للاسعار ، وصلت نسبته عام ١٩٧٦ الى ٣٥ فى المائة ، ومن المتوقع ان تستمر لترتفع مرة أخرى عام ١٩٧٧ بحوالى ٣٠ فى المائة كما تمثلت فى خفض الليرة الاسرائيلية أكثر من ١٥ مرة منذ يونيو سنة ١٩٧٥ كذلك ادى تخصيص ٣٦ فى المائة من الناتج القومى للانفاق العسكرى ، الى القاء مزيد من الاعباء على المواطن العادى فقد انخفضت الاعتمادات الممنوحة للخدمات الاساسية كما ارتفعت الضرائب بشكل جعل المواطن الاسرائيلى يعانى من اكبر نسبة من الضرائب فى العالم وقد ادت هذه المشاكل الى انخفاض معدلات النمو ، وزيادة العجز فى الميزان التجارى ، وزيادة الاعتماد على المساعدات الامريكية ، وانعكس ذلك اجتماعيا فى شكل ازدياد الفوارق الاجتماعية ، وانتشار ظاهرة الاضرابات مما خلق اتجاها عاما للتشدد تجاه مطالب الطبقة العاملة ، وحقها فى الاضراب.

ـ تصاعد أزمة الهجرة والاستيعاب بشكل أصبح يهدد على الاقل من وجهة النظر الاسرائيلية المجتمع الاسرائيلى فى أحد أهم أساسيات وجوده فقد ادت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية بالاضافة للهزيمة العسكرية فى سنة ١٩٧٣ الى أثرين من ناحية تناقص معدلات الهجرة ومن ناحية اخرى ، تزايد معدلات النزوح اوالهجرة المضادة، وكذلك التساقط أى الخروج من الوطن الاصلى ، وعدم الذهاب الى اسرائيل ، بل اختيار مهجر آخر فى أوربا الغربية أو فى أمريكا وقد وصلت هذه الازمة عام ١٩٧٦ الى حد تساوى عدد النازحين مع عدد من هاجروا الى اسرائيل ووصول معدلات التساقط بين اليهود السوفييت الى ٦٠ فى المائة .

ـ اثار حرب أكتوبر على المستويين الداخلى من حيث اسقاط نظرية الامن ، وأضاعة آثار انتصارات سنة ١٩٦٧ والخارجى من حيث تقوية التعاطف الدولى مع الجانب الفلسطينى وطرح فكرة التسوية السياسية وضرورة الانسحاب من الاراضى المحتلة بشكل قوى ، وضع اسرائيل تحت ضغوط دولية ، اثرت على جماهيرية حزب العمل، خاصة بين السكان ذوى الاتجاهات الدينية ، وانصار اسرائيل الكبرى ، واطلاق حرية الاستيطان .

ـ اعتبرت بعض مصادر حزب العمل موقف الادارة الامريكية الجديدة ، أحد العوامل التى اسهمت فى اسقاط الحزب ، واستندت فى ذلك الى بعض تصريحات الرئيس كارتر، حول ضرورة حل المشكلة الفلسطينية فى اطار أية تسوية شاملة ، وحديثه عن انشاء وطن قومى فلسطينى

وقد جاء توقيت هذه التصريحات فى ذروة المعركة الانتخابية مما أثر تأثيرا كبيرا على موقف حكومة حزب العمل ، ودفع شيمون بيريز الى القول بأن هذه التصريحات خلقت جوا معاديا لحزب العمل ، وكانت بالاضافة للازمة الاقتصادية أحد الاسباب الرئيسية لسقوطه فقد تصور الناخب ان حكومة يشكلها ليكود ، قد تكون أقدر على انتهاج سياسة أكثر استقلالية تجاه الولايات المتحدة ، ومقاومة ، أية ضغوط قد تمارسها أدارة كارتر لتنفيذ مثل هذه الافكار .

ليكود والمشكلات القادمة

ان فوز ليكود بأكبر عدد من المقاعد ، وتكليفه تشكيل الوزارة القادمة ، يضعه فى مواجهة سلسلة من المشاكل والاختيارات ، التى يتشكك الكثيرون فى قدرته على الخروج منها ، والقيام بالدور الذى يتمناه فى السياسة الاسرائيلية داخليا وخارجيا.

ـ أولى هذه المشكلات هى تكوين الائتلاف الذى سيحكم البلاد بالاشتراك مع ليكود اذ ان عدد مقاعده لا يتيح له الانفراد بتشكيل الحكومة .وهنا

يواجه ليكود مشكلة صعبة ، اذ أن الائتلاف المتجانس المتضمن ، لن يخرج عن تحالف بين ليكود بمقاعدها الثلاثة والاربعين ثم الاحزاب الدينية ، ولديها سبعة عشر مقعدا ، يضاف اليها مقعدا حركة شلوم نسيون ، ومقعد فلاتو شارون . مجموعها ٦٢ مقعدا . وهو تحالف اذا تميز بتجانس نسبي في مواقفه السياسية ، الا انه سوف يكون ضعيفا ومهددا دائما بسبب ضالة الاغلبية التي يحظى بها . كما يهدده تكونه من عدد كبير من الاحزاب الصغرى المندمجة « ليكود مكون من ستة احزاب ، والدينية اربعة » بما يزيد احتمالات الخلافات الداخلية ، والصراعات حول المناصب الوزارية المختلفة وهو مابدت بوادره منذ اليوم الاول لمحاولة بيجين تشكيل الوزارة —

هناك احتمال ضئيل ايضا لتكوين الائتلاف من الاحزاب السابقة ، بالاضافة الى حركة داش ، اذا وافق بيجين على طرح مستقبل الضفة الغربية على الاستفتاء في حالة التوصل الى حل مع العرب، لان هذه هي نقطة الخلاف الوحيدة تقريبا بين ليكودوداش . اما فكرة حكومة الوحدة الوطنية، التي طرحها بيجين غداة ظهور نتائج الانتخابات فقد رفضها حزب العمل منذ البداية ،معلنا تفضيله البقاء في المعارضة .

— المشكلة الثانية مدى قدرة بيجين وحزبه على استغلال الفرصة التي اتاحت له ان يطرح نفسه بديلا للحكومة العمالية ، وان يغير الصورة العامة لحزبه ، من كونها معارضة غير مسئولة ، الى حكومة قادرة على تسيير امور البلاد ، وان يزعزع الفكرة التي رسخها حزب العمل خلال سنين حكومة طويلة ، من انه الحزب الوحيد القادر على حكم البلاد . وفي هذا الصدد ، يواجه بيجين وحزبه عقبتين اساسيتين : الاولى تتعلق بنقص الخبرة التنفيذية لدى قيادات ليكود اذ لم يسبق لهم المشاركة في الحكم الا لفترة محدودة في حكومة الاتحاد الوطني ، التي شكلت بعد حرب ١٩٦٧ ثم انسحبوا منها عند قبول مبادرة روجرز اما العقبة الثانية : فهي كيفية التعامل مع المؤسسات والاجهزة التي نشأت ونمت في ظل سيطرة الاحزاب العماليه ، وتشربت بقيمها وطوعت لخدمة اهدافها خلال سنوات طويلة ، وهل سينجح مثلا في الحد من نفوذ الهستدروت ، وتقليص دوره وهو مااظل ينادى به طوال وجوده في المعارضة .

— مشكلة ثالثة هامة ، هي هل سيتمكن ليكود من التعامل بنجاح مع مجموعة الازمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتفاقمة والتي ورثها عن حكومة المعراخ ، وكيف سيستطيع التوفيق بين وعودة بحل مشكلة التضخم ، ورفع مستويات الطبقات الفقيرة التي يعتمد اساسا على اصواتها وبين خططه الاقتصادية القائمة على تقليص في موازين المدفوعات ، واطلاق الحريات الاقتصادية وتقييد حق الاضراب .

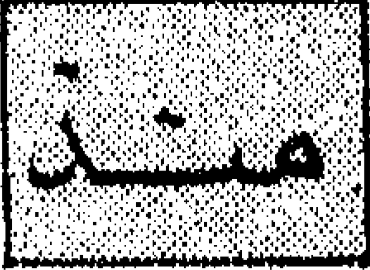
— والقضايا والمشكلات التي يطرحها تولي ليكود امر السياسة الخارجية لاسرائيل اكثر تعقيدا وخطورة ، بالنظر الى مواقفه المعلنه والمعروفة بالتشدد تجاه قضايا التسوية والاراضي المحتلة ، وكذلك تجاه العلاقات الاسرائيلية الامريكية الى الحد الذي دفع بعضهم الى اعتبار تولي بيجين بمثابة اعلان الحرب من جانب اسرائيل ولكن لا يخفى ان المتغير الاساس هنا ، هو الموقف الامريكي لا الاسرائيلي اذ ان قدرة اسرائيل على الضغط على الولايات المتحدة هي في النهاية قدرة محدودة للغاية ، بينما العكس صحيح تماما ، بالنظر للاعتماد الاسرائيلي على امريكا عسكريا واقتصاديا وسياسيا . ولا يخفى ايضا ، ان موقف امريكا تحدده سياساتها ومصالحها في المنطقة اي ان الموقف العربي ، يستطيع ان يلعب دورا هاما في تشكيله اذا بذل جهودا صادقة ومتسقة .

— اما المشكلة الاخيرة التي سيواجهها ليكود ، فهي الصورة الجديدة التي سيقدمها للبلاده ،ونظامها بالنسبة لكثير من القوى التي كان التعامل معها يعتمد على تقديم الوجه العمالي الاشتراكي للنظام الاسرائيلي ، ومدى قدرته على الاحتفاظ بعلاقات اسرائيل القوية معها ، والحصول على تأييدها في المحافل الدولية . وينطبق هذا على الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية سواء في الحكم او خارجه خاصة في اوربا الغربية . كما ينطبق بنفس الدرجة ، على الجالية اليهودية في الولايات المتحدة وعلى كثير من دول وحكومات العالم الثالث وافريقيا لان الفشل في الحفاظ على هذه العلاقات يعني مزيدا من العزلة الدولية لاسرائيل في وقت هي احوج ماتكون فيه الى الاصدقاء ■



زائير فى مواجهة الحرب الباردة الساخنة

مجدى حماد



منذ استيلاء الرئيس موبوتو على السلطة فى زائير « ١٩٦٥ » ، وهو يعمل على تدعيم مقومات استقرار النظام الذى يرسى دعائمه واستمراره . ويمكن القول انه حقق نوعا من توازن القوى الذى يكفل له ذلك ، استنادا الى نوعين من المعادلات :

أولهما ـ على المستوى الداخلى : حيث يستند نظام الحكم على الجيش ، وبصفة خاصة على قوات المظليين ، التى يسيطر عليها الرئيس موبوتو بحكم انتمائها وولائها القبلى له . ولعل هذا ما يفسر رفض الرئيس موبوتو ، ارسال قوات المظليين لمجابهة حركة شابا ، لانهم ضمانة حكمه .

وعلى نفس المستوى الداخلى ، يعتمد الرئيس موبوتو على تأييد ورضاء المؤسسات الاجنبية العاملة فى زائير ، وخاصة الاستثمارات الامريكية والفرنسية والبلجيكية . وهناك أيضا دور الاستثمارات المباشرة لحكومة جنوب أفريقيا .

ثانيهما ـ على المستوى الخارجى : تعتبر زائير قلب القارة الافريقية المحاط بتسع دول ، ومن هنا صعوبة مهمة الدفاع الفعلى عنها . ويجد النظام الحاكم نفسه مضطرا الى الاعتماد على منهجين متوازيين :

١ ـ سياسة حسن الجوار والتعايش السلمى مع الدول المجاورة ، عبر حدود كيفية مائعة ، تسمح بالكثير من التجاوزات وحركات المد والجزر .

٢ ـ سياسة الاعتماد على الضمانات الخارجية ، وعلى لعبة توازن القوى بين المعسكرات الافريقية والعالمية ، ثم على المحالفات الخاصة .

ولكن مع تطورات موقعة أنجولا ابتداء من عام ١٩٧٥ ، بدأت عدة مؤشرات توجه الاحداث فى المنطقة ، وتهز أسس « نظام الضمان » الذى استند اليه الرئيس موبوتو لمدة لا تقل عن عشرة أعوام .

تحديات فى مواجهة التوازن القديم

فقد بدأ الرئيس موبوتو ، يهدد علنا بقطع العلاقات مع الولايات المتحدة ، لانها تحاول أن تقوم بعملية لقلب نظام حكمه ، وفرض « رجل قوى » آخر ، عبر انقلاب مدبر ضيق النطاق . ومن الجدير بالذكر ، أنه طرح فى هذا السياق ، أسم وزير خارجيته كارل بوفو ، فضلا عما تسرب الى الصحف وأجهزة الاعلام من أعمال لجان تقصى الحقائق بصدد نشاط المخابرات المركزية حول علاقاتها وارتباطاتها المالية بالرئيس موبوتو .

ومن ناحية أخرى ، كان الرئيس موبوتو يتعاون مع الولايات المتحدة ، فى تأييد هولدن روبرتو الذى تربطه به رابطة نسب . والذى يتزعم « الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا التى إتخذت من زائير قاعدة لعملياتها ضد الحركة الشعبية لتحرير أنجولا . وعن طريق زائير ، كانت تأتى المساعدات المالية والعسكريه من الولايات المتحدة الأمريكية ، لتحويلها الى الجبهة فى عملياتها بأنجولا .

وعندما هزم هولدن ، اضطر الرئيس موبوتو الى التراجع امام القوة الضاربة الانجولية ، والى الاتفاق على حل وسط مع الرئيس الانجولى نيتو . ولكن ذلك لم يمنع تركز فلول « الجبهة الوطنية لتحرير انجولا » فى معسكرات داخل زائير ، للقيام باعمال النشاط الهدام او انتظار الفرصة لانقلاب مضاد فى انجولا .

ومن ناحية ثانية ، بدأ تصاعد التوتر بين أنجولا وزائير . ويتركز محور التوتر بينهما وشكوى الرئيس نيتو بصفة خاصة ، فى ناحيتين :

اولهما — اقليم « كابندا » التابع لانجولا ، ولكن بدون رباط أرضى يصل بينهما ، حيث تحيطها شمالا زائير ، وجنوبا الجابون والكنغو برازافيل . وفى هذا الاقليم ، تعمل شركة الجلف أويل الامريكية للبترول بموقع اخضر من الخارجية الامريكية . وعبر هذه الشركة ، يدخل خزينة أنجولا ما يتراوح بين ٩٢ الى ٩٥ فى المائة من الايرادات العامة . وتوجد بالاقليم حركة تحرير [illegible] تؤيد البقاء مع أنجولا بالتوجه الماركسى . وهناك قطاع آخر انشق عنهما MOLIKA تؤيده زائير وفرنسا . وقد يفسر هذا جزئيا ، اغتيال الرئيس نجوابى ، ومحاولة قلب نظام الحكم بالكنغو برازافيل ، لان كلا من زائير والجابون تطمع فى الاقليم ، ولان المخابرات الفرنسية تنشط فى مساعدة الموليكا ، ضد كل من الكنغو برازافيل وانجولا .

ثانيهما — ان فلول « الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا » ، ما تزال تتمركز فى قواعد على حدود أنجولا ، داخل اقليم زائير . ورغم ميثاق برازافيل بين الرئيسين نيتو وموبوتو (فبراير ١٩٧٦) وتصريحات الاخير بانه قد اوقف كل نشاط لقوات « الجبهة » ، الا انه كانت هناك مؤشرات عديدة ، على ان الظروف الداخلية فى زائير ، ستدعم من نشاط الجبهة مرة ثانية . ولقد اتضح ذلك عملا ، فى ان قواتها بدأت تقوم بغارات لحرق مزارع البن ونسف الكبارى وتهديد القرى فى انجولا ، وهو ما يعقد الاوضاع الاقتصادية بها ، خاصة وأن فلول « الاتحاد الوطنى لتحرير كل أنجولا » ما تزال تعمل ضد الرئيس نيتو من جنوب أفريقيا .

ومن ناحية ثالثة ، بدأت تبرز على السطح ، مشكلات الدولة فى زائير ، وبصفة خاصة تضخم ابعاد الفساد فى المستويات العليا ، وتصاعد حجم العجز فى الميزانية والمديونية الخارجية ، فضلا عن قصور الاجهزة الادارية . ولقد ساعد على توضيح وتضخيم ابعاد الازمة الداخلية فى زائير ، ما يسمى بمعارضى الرئيس موبوتو ، اذ هناك ما لا يقل عن ٧ حركات تدعى ذلك ، بعضها فى فرنسا وبلجيكا والكنغو برازافيل وانجولا ، وبعضها فى داخل زائير نفسها . وهناك ايضا قطاع منها مشبوه ، وتابع لحلف الاطلنطى او المخابرات المركزية والاستثمارات البلجيكية مباشرة . والى جانب كل ذلك ، توجد أجنحة صينية ، وأخرى سوفيتية ، خاصة وان المنطقة فيها أصول لهذين الجناحين ، بعد الانشقاق بين صفوف الحزب الحاكم فى الكنغو برازافيل .

أحداث شابا

وفى داخل هذا المناخ ، تفجرت الاحداث الاخيرة فى اقليم شابا «كاتنجا سابقا » ، ووصلت الى حد تهديد نظام الرئيس موبوتو وتوازناته بالكامل . فمنذ منتصف شهر مارس ١٦٧٧ بدأت الانباء تتردد ، عما يحدث فى الاقليم بشكل غامض ومشوش ، الى ان اتخذت شكلا حادا على خريطة الصراعات الافريقية المتفجرة ، وعلى خريطة الصراعات الدولية أيضا ، عندما أعلن الجنرال مبوما — قائد القوات التى قادت الحركة المضادة للرئيس موبوتو فى الاقليم — فى حديث له مع وكالة صحفية ايطالية :

« لقد استولينا على عدة قرى على طول حدود زائير مع زامبيا وأنجولا . ثم احتلت قواتنا مدينة كاسامى ، بوابة المنطقة المعدنية يوم ١٣ مارس الماضى » . ثم حدد الجنرال مبوما هدف العملية ، بانه لطرد الرئيس موبوتو من الحكم ، واقامة حكومة وحدة وطنية .

ومن المعروف أن الجنرال مبوما ، كان قائد القوات التى قامت بالمحاولة الانفصالية باقليم كاتنجا ، تحت زعامة مويس تشومبى ، فى غمار الحرب الاهلية فى الكنغو كنشاسا (١٩٦٠ — ١٩٦٥) . وكان الجنرال قد لجأ مع فلول قواته الى أدغال انجولا منذ ١٤ عاما ، عندما تمكنت

الحكومة المركزية ، ومن سحق المحاولة الانفصالية ، وإعادتها كاتنجا الى الوطن الام ، وأبدلت اسمها بعد ذلك ليصبح « شابا » . ويحتوى هذا الاقليم بمفرده ، على عدة ثروات معدنية هامة وهى : الماس حيث ينتج ٣١ فى المائة من اجمالى الانتاج العالمى ـ المنجنيز ٨ر١ فى المائة من الموجود العالمى ، ٢ فى المائة من الاحتياطى العالمى ـ النحاس ٧ فى المائة من الانتاج العالمى ـ ٥ر٣ فى المائة من الذهب ـ ٣ر١ فى المائة من القصدير . ويلاحظ أن النحاس هو عماد الاقتصاد القومى فى زائير ، لانه يشكل ٧٣ فى المائة من مجموع صادراتها .

وبطبيعة الحال ، لم يكن محور الخطر والاهتمام فى أحداث زائير ، هو مجرد الثروات المعدنية التى يتمتع بها هذا الاقليم ، وانما تأثير العملية على توازنات القوى الاقليمية فى منطقة وسط أفريقيا ، وبالتالى توازنات القوى الدولية فى القارة كلها . ومن هذه الناحية ، جاءت التقارير من البعثة العسكرية الفرنسية فى زائير ، تؤكد صحة تصريحات الجنرال مبوما ، وتشير صراحة الى أن العملية تتخذ طابعا أخطر مما يظن ، وأن الاستيلاء على شابا بثرواتها المعدنية ، سيفتح الطريق أمام المد اليسارى لاكتساح كل زائير ..

ومنذ تفجر هذا الصراع ، وهناك اختلافات شديدة فى محاولة تكييفه ، وتحديد مواصفاته وتفاعلاته ، فضلا عن القوى والاطراف التى تمده بالطاقة المحركة . ولقد كانت الانباء الاولى الصادرة عن حكومة زائير ، تؤكد على أن ما تتعرض له هو « عملية غزو » صادر عن الحدود الخارجية ، وتتورط فيه حكومات أجنبية معينة . ثم بدأت بالتحديد ، الاشارة الى دور القوات الكوبية ، والمساعدة العسكرية السوفيتية ، ودور أنجولا ، كأطراف مشاركة فيما وصف بأنه عملية غزو خارجى .

ومع ذلك ، فالرأى الراجح الان ، بعد مظاهر استتباب الامر ، ونجاح الحكومة المركزية فى زائير فى قمع الحركة ، بأنه لم يقم دليل مادى قوى ، على أن ما حدث كان غزوا يستند الى قوى أجنبية ، ومساعدات وقواعد خارجية ، وانما هى حركة داخلية . والوصول الى تلك النتيجة ، لا يزيل الغموض الشديد الذى أحيط بهذه الحركة الداخلية ، وانما يبقى على العكس من ذلك ، الكثير من التساؤلات حول مصدر وطبيعة واتجاه هذه الحركة .

فهل هى مجرد تمرد عسكرى على طريقة حرب العصابات ، خاصة بعد تدفق أطنان عديدة من الاسلحة والمعدات والذخائر الى المنطقة ، فى غمار وفيما بعد انتهاء الحرب الاهلية فى أنجولا ؟

وهل هى تعبر عن مجرد الرغبة فى تسوية حسابات قديمة ، سواء منذ انتهاء الحرب الاهلية فى الكنغو كنشاسا فى مطلع الستينات ، أو منذ انتهاء الحرب الاهلية فى أنجولا ؟ حيث تنطوى منطقة الحدود المتبادلة ، على كثير من بؤر ومناطق الصراع الكامنة ، خاصة ، وأن حركات الرفض ، بصفة خاصة ، تتركز على حدود كل من الدولتين .

وهل هى حركة داخلية مسلحة ، تمثل مقدمة لثورة شعبية شاملة ، تتحرك انطلاقا من « مفرزة » أو مقدمة عسكرية أمامية تمهد لها ؟

وينبغى أن يوضع فى الاعتبار أيضا ، أن هذه الحركة ، انما تستند الى عمق ثورى فى أنجولا ، وأنها كانت تتحرك الى داخل زائير ، وهى فى أمان تام بالنسبة لمؤخرة وخلفية قواتها ، وأنها كانت ستلقى مساعدات فورية فيما لو قدر لها النجاح .

الموقف الدولى

استمرت عملية شابا حوالى الشهرين ونصف الشهر ، فقد بدأت أولى طلائعها فيما بين ١٠ ـ ١٥ مارس ، والبيانات الرسمية الصادرة عن حكومة زائير اعتبارا من ٢٠ ـ ٢٥ مايو ، تشير الى انتهاء الحركة ، واستعادة سيطرة الحكومة والقوات المركزية على اقليم شابا ، وأن ما يتبقى هو من أعمال التعزيز والمطاردة . ولكن الظاهرة التى تستحق الاشارة ، هى أن هذا الصراع الذى تفجر فى زائير ، قد استدرج أطرافا دولية عديدة من داخل القارة الافريقية (المغرب ومصر والجابون خاصة) ، ومن خارج القارة الافريقية « فرنسا والولايات المتحدة خاصة » . وقد تدخلت هذه الاطراف بمساعدات مباشرة أو غير مباشرة لحكومة زائير ، سواء من الناحية العسكرية أو غير العسكرية . ويهمنا بصفة خاصة ، الاشارة الى كل من الموقفين الفرنسى والامريكى ، اذ تعكس

الاستجابة لازمة زائير ، نوعا من « التوزيع الجديد للادوار » في القارة الافريقية .

١ ـ **فرنسا** . عقد الرئيس ديستان ، ندوة تليفزيونية في منتصف ابريل ، للحديث عن أسباب ودوافع المساعدة العسكرية الفرنسية ، وأعلن « لقد تدخلت فرنسا لانه قد طلب منها ذلك » ، وان زائير والمغرب هما اللتان طلبتا ذلك . وبهذا الجواب ، اراد الرئيس ديستان ، أن ينفي عن فرنسا تهمة المشاركة في « عملية فرنسية ـ مغربية » ، ووصفها بانها « عملية مساندة وتعاون لنقل امدادات عسكرية » .

ولقد علل الرئيس ديستان قراره هذا بارسال طائرات « ترانسال » الضخمة لنقل الاسلحة والقوات المغربيـة الى زائير ، بأنه أراد تأكيـد اتجاهين :

« اولا ، ألا تشعر الدول الافريقية الصديقة لدى تعرض أمنها للخطر ، بأنها مهملة ، وثانيا : ان تشعر نفس تلك الدول ، بالتضامن الوثيق القائم بينها وبين اوربا » . واكمل تعليله هذا بشرح أهمية زائير على المستويين الفرنسي ـ اذ هي البلد الفرنكوفوني الاكبر مساحة ضمن هذه المجموعة والعالمي اذ يشكل مصدرا رئيسيا لبعض المواد الاولية مثل النحاس .

وفي حقيقة الامر ، هناك أسباب أكثر جوهرية للتدخل الفرنسي ، تتصل بالوضع الاستراتيجي العام في أفريقيا كلها . بل لقد وردت اشارة سريعة لهذا المعنى في بيان الرئيس ديستان ، حينما عبر عن أن هذه الاستجابة الفرنسية قد تمت « لان القارة الافريقية هي القارة الشقيقة لاوربا ، وما يحدث فيها سينعكس علينا بالتالي » . ومن ناحية أخرى ، فقد أعلن الرئيس ديستان ، أمام رؤساء تجمع الاغلبية البرلمانية ، انه قد درس الموضوع بعناية خلال شهر مارس ، وأنه أخذ موافقة تامة من الرئيس السادات ، عندما التقيا في ٢ أبريل ، ومن وزير الخارجية الأمريكي « خلافا لما قاله في ندوة التليفزيون » في نفس اليوم ، وان عدة دول افريقية ، وافقت على المساعدة العسكرية الفرنسية لموبوتو ، ومنها الجابون التي سمحت لطائرات نقل الجنود الفرنسية الضخمة ، بالهبوط في مطارها أثناء رحلة نقل الجنود المغاربة . ويؤكد كل ذلك ، أن الرئيس ديستان ، كان ينتظر « اللحظة المناسبة » للقيام بعمل ما ، يعيد الثقة الى دول افريقية معينة ، وقد شعرت بالخطر ، بعد انتصار الحركة الشعبية المستندة الى المساعدات السوفييتية والكوبية في انجولا . ولا شك أن هذه « الاشارة » جعلت الرئيس ديستان ، يدخل من مركز قوة الى مؤتمر القمة الافريقي ـ الفرنسي في داكار (٢١ ـ ٢٢ أبريل ١٩٧٧) .

٢ ـ الولايات المتحدة ، يكمن تفسير الموقف الامريكي من احداث زائير ، ومن كثير من احداث القارة الافريقية ، في تصريح قصير أعلنه اندرو يونج المندوب الامريكي في الامم المتحدة ، جاء فيه انه « ليس من الاهمية أن تتحول الدول الافريقية نحو الماركسية ، ما دامت تحتفظ بعلاقات تجارية جيدة معنا » . وتكفي الاشارة جزئيا ، الى نشاط « شركة جلف أويل » في انجولا ، لتفسير الموقف الامريكي الرسمي ، من تطورات المعارك في زائير ، وفي شابا مقاطعة المناجم والمعادن ، التي يعتمد عليها شطر كبير من دول أوربا الغربية .

كذلك من الامور التي تلفت النظر ، فضلا عما نشر خلال الاشهر القليلة الماضية حول الروابط والمعاملات المالية بين المخابرات الامريكية والرئيس موبوتو ، تلك الرسالة التي بعث بها « جون ستوكويل » أحد القدامى والمتخصصين في وكالة المخابرات المركزية في وسط أفريقية ، الى رئيس الوكالة ، والتي نشر نصها في جريدتي الواشنطن بوست الامريكية والجارديان البريطانية بتاريخ ١١ ابريل ١٩٧٧ فقد قال مدير « محطة كنشاسا » .

« سبق لي أن أخبرت المسئولين السابقين في المؤسسة ، بان دعم جهازنا لقوات زائير في عام ١٩٧٥ ـ اي ابان اشتراكها في غزو انجولا ـ سينتج عنه غزو عكسي في اي وقت . ان مؤسستنا (المخابرات المركزية الامريكية) تستعين حاليا بمرتزقة فرنسيين ، سبق لنا أن استخدمناهم في لواندا ، وقد هربوا حاملين معهم المال عند أول طلقة » .

ويتضح من هذه المؤشرات ، ان ادراة الرئيس كارتر ، تحاول أن تتجنب التورط في فيتنام أفريقية جديدة ، خاصة بعد خبرة معارك التحرير في جنوب شرقي آسيا (لاوس وكمبوديا وفيتنام) ،

وفى أفريقيا « أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو » والتى تكشف عن رابطة وثيقة بين الكفاح المسلح والاتجاه اليسارى فى غمار حرب التحرير الوطنية ، خاصة وأن المعركة القادمة والحاسمة فى أفريقيا ، ستدور رحاها ضد النظم العنصرية فى جنوب القارة .

ولهذا فقد أعلن المتحدث الصحفى فى البيت الابيض رسميا ، عن ارسال شحنات طبية وقطع غيار للطائرات الزائيرية ، بموجب اتفاقية عسكرية . ولكن الولايات المتحدة امتنعت عن ارسال الاسلحة المتطورة الى زائير ، خشية انفجار الوضع فى وسط وجنوب القارة . كما حرصت الولايات المتحدة ، على أن توضح ، أن المبادرة المغربية ليست من وحيها ، وأنها لم تعلم بها مسبقا ، كما لم تعلم مسبقا بالمبادرة الفرنسية لدعم المجهود المغربى .

ويمكن القول ، انه على عكس ما كان متوقعا ، لم تخرج ردود الفعل فى مواجهة التدخل الفرنسى ، عن حدود الاحتجاج أو التحذير ، ولم تبلغ درجة العنف أو الفعل المضاد .

فعلى صعيد الدول الاوربية ، أعلنت المانيا الغربية ، على لسان وزير الاعلام : « ان دافع فرنسا للتدخل ، هو رغبتها فى رؤية احترام حدود جميع الدول الافريقية » . وبهذا التصريح المعلل ، أعطت بون « ضوءا أخضر » دبلوماسيا للتدخل الفرنسى . ولقد تأكد ذلك مع الاعلان الرسمى عن بحث مجلس الوزراء الالمانى لارسال « معونات انسانية » الى زائير قيمتها ٥ ملايين مارك المانى .

أما فى بريطانيا ، فقد حاول جيمس كالاهان رئيس الوزراء ، اظهار حماسه وتضامنه مع فرنسا ، فاعلن فى خطاب له أثناء انعقاد المؤتمر العالمى للاحزاب والحكومات الاشتراكية الديمقراطية : « ان الدور السوفييتى المتزايد فى افريقيا ، قد يؤدى الى تدهور العلاقات بين الشرق والغرب » ، ولكنه أضاف الى ذلك أنه « لا يزال هناك متسع من الوقت لايجاد الحلول السلمية فى أفريقيا » .

أما بلجيكا التى كانت تستعمر زائير من قبل ، والتى كانت صاحبة الدور الاول فى الحرب الاهلية فى الكنغو ١٩٦٠ ، فانها تبدو مشغولة بانتخاباتها البرلمانية ، والصراع الدائر فيهما الان بين اللغة الفرنسية والفلمنكيه . وقد اكتفى رئيس الوزراء ، عند سؤاله حول الوضع فى زائير « بتكذيب تصريح موبوتو ، بانه استقبل بعثة عسكرية بلجيكية » .

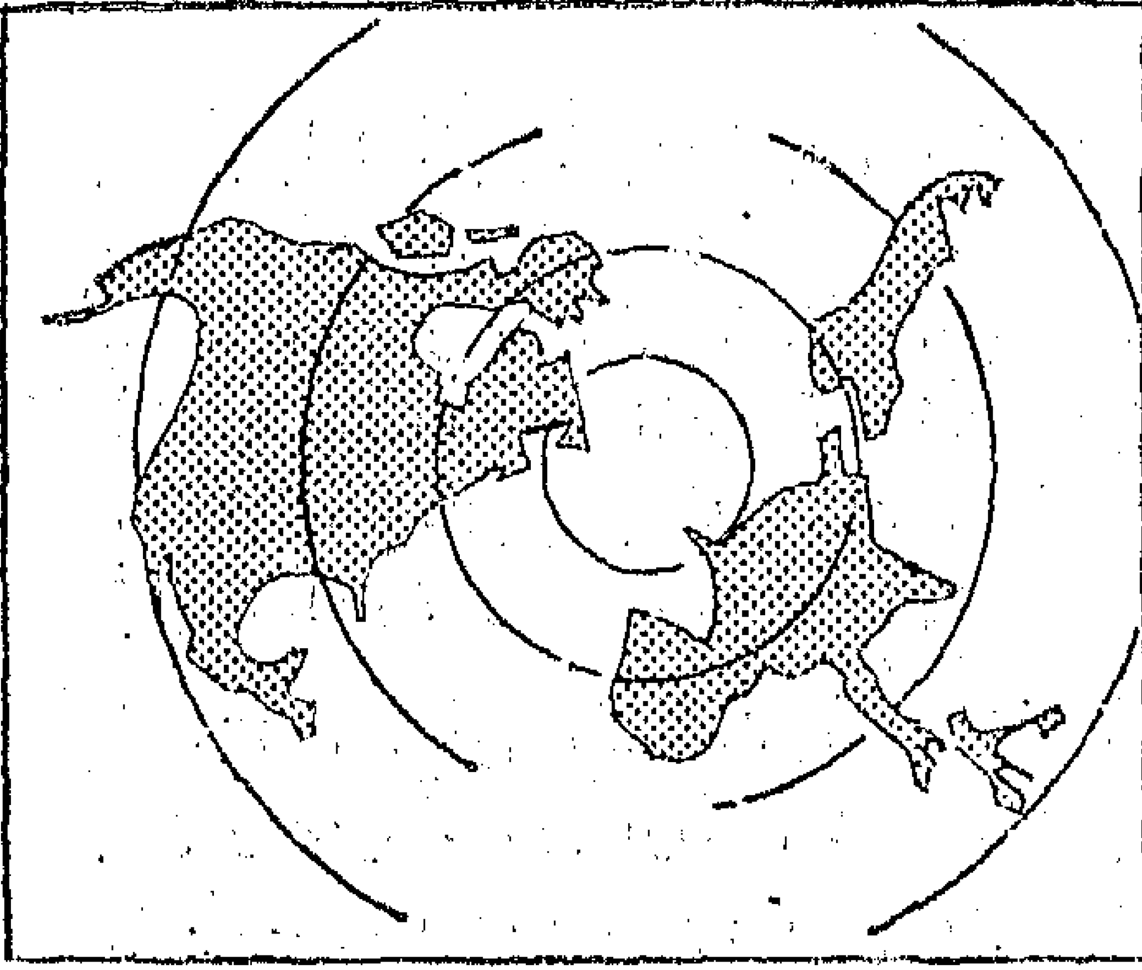
ومن ناحية أخرى ، حرصت وكالة تاس السوفييتية ، على أن تشجب العون الفورى الذى تقدمه الصين الشعبية الى زائير . ثم اكدت أن الصراع فى زائير « هو صراع داخلى بحت ، لا يرتبط باى شخص من خارج البلاد ، ولهذا فان الاتحاد السوفييتى يدين من يريدون خلق بؤرة جديدة للعنف » . كما أكد السفير السوفييتى فى باريس بعد مقابلته للرئيس ديستان «١٤ أبريل ١٩٧٧) بأن الرفيق بريجنيف سيزور باريس حسب الموعد المقرر فى أوائل يوليو ، وأن الاتحاد السوفييتى يدين جميع التدخلات الاجنبية .

كذلك حرصت كوبا على أن تنفى وجود علاقة بينها وبين العملية « التحريرية » التى تتعرض لها زائير ، انطلاقا من اقليم شابا .

كما حرصت حكومة انجولا ، على أن تؤكد أنه « ليست لها أية علاقة بما يحدث فى البلد المجاور » . وفى الوقت نفسه ، لم تنس أن تحذر المغرب من « العواقب الوخيمة التى يمكن أن تترتب على مبادرته .. » .

أما الصين ، فقد سارعت منذ البداية ، الى تقديم المساعدات الى حكومة زائير ، كما أعلنت عن ادانتها لما تسميه بالاستعمار الاشتراكى أو الامبريالية السوفييتية فى أفريقيا .

وفى النهاية ، تعبر الاحداث فى زائير ، عن ملامح عصر جديد فى العلاقات الدولية ، لا تهتم فيه الدول العظمى بالشكل السياسى للنظام السائد فى الدولة ، بقدر اهتمامها باستمرار الحفاظ على مصالحها الحيوية . كما تعبر عن قواعد جديدة ، بدأت تتبلور فى أساليب التعامل الدولى فى الربع الاخير من القرن العشرين ، لعل أبرزها ، أن كل نظام لابد أن يدافع عن نفسه ، ويثبت استحقاقه فى الوجود ، بصرف النظر عن مدى ارتباطه بالقوى العظمى . وأخيرا عن توازنات جديدة ، تفسح المجال لدور أكبر للدول الصغرى والمتوسطة ، فى تطورات الصراع على المستويين الاقليمى والدولى ■



أبعاد استراتيجية الغرب الاقتصادية

نزيرة الأفندى



سلسلة من الاتصالات والمشاورات السياسية بين العواصم الغربية الكبرى ، وفى مقدمتها واشنطون ، عقد مؤتمر القمة الاقتصادى الثالث فى « لندن » خلال الفترة من السابع حتى التاسع من مايو ١٩٧٧ ، ثم أعقبه مؤتمر القمة لدول حلف الاطلنطى .. والمتتبع لكلا الاجتماعين ، وما أحاط بهما وما سبقهما من مظاهرة سياسية واعلامية داخل الدوائر الغربية ، وبخاصة الامريكية ... ينتهى الى نتيجة أساسية ، وهى أن الاجتماعات التى شهدها « مبنى دوانج ستريت » كانت بمثابة مجال للتعارف بين الرئاسة الامريكية الجديدة ، ممثلة فى « جيمى كارتر » واقرانه فى ست دول اخرى تقع فى مركز الصدارة والقوة فيهما ، كل من المانيا الاتحادية واليابان ، بالاضافة الى فرنسا . لمعرفة الرؤية الامريكية لابعاد الاستراتيجية الاقتصادية والعسكرية للدول الغربية على مدى السنوات الاربع القادمة . ذلك أن طبيعة المشاكل الاقتصادية التى طرحت أمام الدول السبع الصناعية الكبرى « الولايات المتحدة ، فرنسا » المانيا الاتحادية ، بريطانيا ، ايطاليا ، اليابان ، كندا ، لا تختلف فى كثير ، عن تلك التى طرحت ابان المؤتمرين الاقتصاديين الاول والثانى « رامبوييه فى نوفمبر ١٩٧٥ ، بورتوريكو فى يوليو ١٩٧٦ » فى مجالى تخفيض البطالة والتضخم وزيادة حجم التجارة الدولية وتحريرها . ولكن الجديد كان فى الرؤية الامريكية لابعاد مشكلة الطاقة ، وكيفية مواجهتها ، وما ارتبط بذلك من خلافات مع وجهتى نظر المانيا الاتحادية وفرنسا ، فى نطاق الطاقة النووية .

يضاف الى ما سبق ، ما فجرته حملة الرئيس « كارتر » بشأن حقوق الانسان فى العالم ، وبخاصة فى الدول الشيوعية ، من انعكاسات غير مواتية على سياسة الوفاق والعلاقات بين الشرق والغرب ، الامر الذى لم يكن موضع ترحيب من جانب المستشار الالمانى « هيلموت شميدت » ، مما اضاف أهمية وحساسية شديدة على لقائهما خلال المؤتمر .

ونفس الوضع نجده ، ازاء اجتماع القمة لدول حلف الاطلنطى ، فقد كانت البصمة الامريكية واضحة فى هذا الصدد ، مؤكدة أهمية زيادة الانفاق العسكرى ، وتدعيم وتطوير القدرات الدفاعية للحلف ، حتى الثمانينات ، بينما كانت العديد من الدول الاوربية الاعضاء — وفى مقدمتها بريطانيا — تأخذ اتجاها مخالفا ، تحت وطأة الازمة الاقتصادية ، ومقتضيات التوسع فى البرامج الكفيلة بزيادة فرص العمالة ، ودفع عجلة الانتعاش ، عن طريق زيادة الطلب الداخلى وكذلك الخارجى .

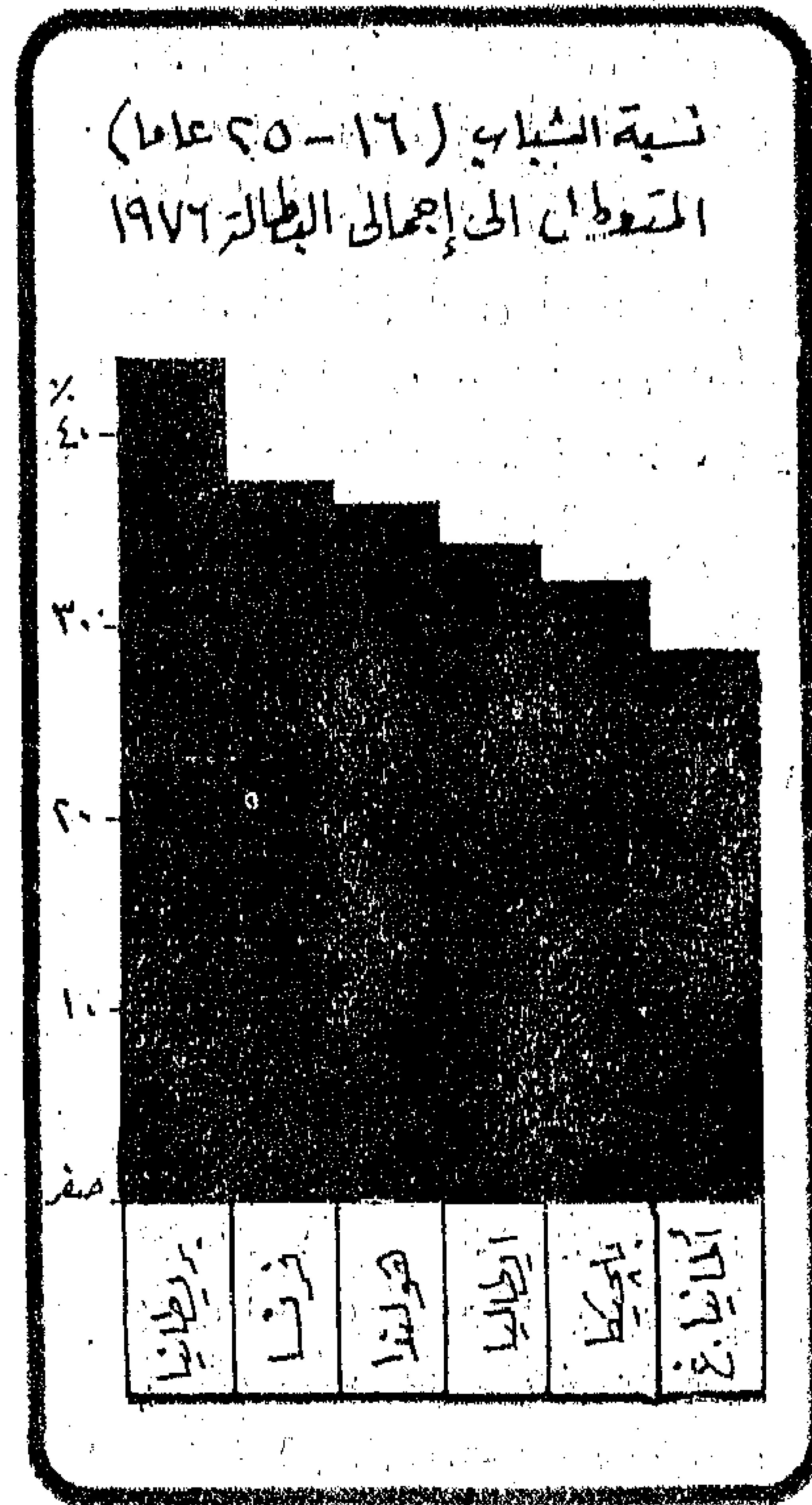
دلالات المؤتمر وقضاياه :

هناك اتفاق فى الرأى ، على أن حضور الرئيس الامريكى « جيمى كارتر » للمؤتمر ، الذى يعقد فى القارة الاوروبية ، فى أول زيارة رسمية له منذ توليه منصبه ، يعبر عن موقع أوروبا الغربية فى صياغة السياسة الخارجية الامريكية . ويؤكد هذا

الرأى ، أن نائبه « والتر مونديل » كانت زيارته الاولى أيضا ، فى اوائل العام الحالى للعواصم الاوروبية .

ولا شك أن النمو المتزايد لنفوذ الاحزاب الشيوعية فى دول أوروبا الغربية ، مقرونة بالاوضاع الاقتصادية غير المواتية لمعظم هذه الدول ، تمثل ثغرات فى أنظمة الحكم القائمة حاليا فى هذه الدول والتى تستند الى أغلبية ضئيلة ، مما قد يدفعها الى انتهاج سياسة « افقار الجار فى ستار من الحماية الجمركية . وبالتالى ، تكفل لنفسها الاستقرار الاقتصادى والامن السياسى « هناك دعوة متزايدة فى كل من ايطاليا وفرنسا ، لانتهاج هذه السياسة ، فى مواجهة اليابان بصورة خاصة » .

فكان لابد من اللقاء الامريكى ـ الاوروبى ـ الاسيوى ، لتدعيم الجبهة الاقتصادية للدول الصناعية السبع ، والتخفيف من وطأة عدم التوازن والاختلال فيما بينها ، حيث أصبحت دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، تشهد فى داخلها صورة اخرى من الشمال المتقدم، والجنوب المتخلف ، الامر الذى حدد بدوره طبيعة القضايا المطروحة للمناقشة فى المؤتمر .



واذا كانت أوروبا الغربية ذات أهمية متزايدة فى صياغة السياسة الخارجية الامريكية ، وتحديد موقف الاخيرة من القضايا الاقتصادية الدولية ، فان « السوق الاوروبية المشتركة » حصلت خلال « مؤتمر لندن » على شهادة ميلاد جديدة ، بشخصيتها المعنوية المستقلة عن الدول التسع الاعضاء فيها فى المجال السياسى ،بالاضافة الى الاعتراف بوضعها الاقتصادى ، من جانب الدوائر التجارية والاقتصادية الامريكية ، التى أصبحت أقل تشددا ازاء صادرات السوق الاوروبية « مثال الاحذية التى رفض الرئيس الامريكى فرض قيود عليها ، على الرغم من معارضة صناعة الاحذية الامريكية » .

وقد اتضح هذا الاعتراف ، منذ الزيارة التى قام بها « روى جانكيز » ممثل السوق لواشنطون خلال شهر أبريل الماضى ، بالاضافة الى اصرار الحكومة الامريكية على حضوره « مؤتمر لندن » ، وعلى الرغم من الحساسية الشديدة التى أثارتها هذه الدعوة بين الدول الكبرى فى السوق ، وبخاصة فرنسا ، التى قاطع رئيسها « ديستان » الجلسة الافتتاحية . كما تبنت الولايات المتحدة وجهة نظر السوق الاوروبية ، ازاء المساعدات الموجهة الى دول العالم الثالث ، والصندوق الخاص بدعم السلع الاساسية التى تصدرها الدول النامية غير المصدرة للبترول .

ويعتبر « مؤتمر لندن » بشقيه الاقتصادى والعسكرى ، بمثابة الاطار الذى تم من خلاله ، صياغة الخطوط العامة لسياسة الغرب ، ازاء دول العالم الثالث ، ممثلة فى اسلوب واطار تقديم المساعدات اليها . وكذلك بالنسبة لمنظمة « الاوبك » ، فقد تمت خلاله الموافقة على سياسة الطاقة الامريكية ، للتقليل من الاعتماد على الواردات البترولية ، وبخاصة من منطقة الشرق الاوسط . يضاف الى ما سبق ، تحديد معالم الموقف الاطلنطى الغربى من « الاتحاد السوفيتى » والذى كانت مرتكزاته الاساسية ، الدعوة لحماية حقوق الانسان ، واللهجة المتشددة لتأكيد اتفاقية

برلين الموقعة بين الدول الاربع الكبرى ، علاوة على الدعوة الساخنة من جانب « كارتر » لزيادة الانفاق العسكرى لدول الحلف .

واذا انتقلنا من دلالات المؤتمر التى صاغت قضاياه ، نجد ان الاخيرة تركزت فى سلسلة من الدوائر المتداخلة والمتشابكة ، والتى تتفق جميعا فى المركز الاساسى « او البؤرة » الخاصة بها والتى تتمثل فى واقعها الاقتصادى الراهن ، وانعكاساته على سياساتها الخارجية والدفاعية ، وتأثره بالاوضاع الاقتصادية الدولية .

فطرحت قضية الانتعاش الاقتصادى فى الدول السبع ، ومسالك ترجمتها الى واقع فعلى ، وأى الدول أقدر على انجاز هذه المهمة .

وقد ارتبطت بها قضية تحرير التجارة الدولية ومسائل زيادتها ، لان العديد من الدول ، وهى بصدد الذود عن نفسها ازاء شبح الركود والتضخم ، لجأت سواء عن ارادتها المطلقة أو كرد فعل لسياسة الاخرين ، الى استخدام سلاح الحماية الجمركية من الناحية الفعلية « متناقضة مع الاتفاقية للتعريفة والتجارة « الجات » وما تبعها من مفاوضات أخرى مثل « دورة كيندى » .

وقد حفلت الفترة الماضية بأمثلة عديدة فى هذا النطاق ، مثال ذلك الخلاف اليابانى ، الامريكى ، الاوروبى ، ازاء انتاج الصلب وصادراته العالمية ، ونفس الوضع بالنسبة للسيارات .. وحتى صادرات الاحذية الاوروبية لامريكا ، وكذلك صادرات التليفزيون اليابانى ، الى الاخيرة .

كما تم تناول قضية الطاقة ، باعتبارها احد الاسباب الاساسية فى أزمة الركود الاقتصادى العالمى . وكان بالتالى برنامج الرئيس الامريكى الخاص بتخفيض نمو الطلب الى اقل من ٢ فى المائة سنويا ، بحلول عام ١٩٨٥ ، موضع مناقشة بين الدول السبع لان قدراتها تتباين فى الالتزام به . وعلى الرغم من تأييدها له ، لاختلاف أوضاعها عن تلك الخاصة بالولايات المتحدة . ومن هنا نبع الاختلاف الفرنسى الالمانى من جانب، والامريكى من جانب آخر، حول التوسع فى الطاقة النووية مع المحافظة على الخط غير المرئى ،الذى يفصل بين التوسع فى الصناعة النووية كقطاع تصديرى ، يكفل الانتعاش الاقتصادى ، ومواجهة الطلب المتزايد على الطاقة ، وبين الاستخدام غير السلمى من جانب الدول الاخرى المستوردة للتكنولوجيا النووية « الجدل حول الصفقة الالمانية مع البرازيل » ، خاصة وأن واشنطون ، انتهجت سياسة متشددة فى فترة ما قبل اللقاء الاقتصادى ، تمثلت فى ابطاء ارسال صادراتها من اليورانيوم الى أوروبا .

وبالنسبة لدول العالم الثالث ، كان لابد من تحديد موقف الدول الصناعية الكبرى من الحوار بين الشمال والجنوب ، باعتباره الصيغة التى تم قبولها بين الجانبين ، بدلا من المواجهة والتراشق بالالفاظ . والواقع أن الحوار لم يحقق ابان الفترة الماضية ، أى تقدم يذكر ، على الرغم من تبنى « فرنسا » لهذه القضية فى كافة اللقاءات والمجتمعات الاقتصادية الغربية . وكان العامل الاساسى فى هذا التعثر ، المواقف المتشددة لكل من « بون » و « واشنطون » ازاء انشاء صندوق لدعم اسعار المواد الاولية التى تصدرها الدول النامية غير البترولية ، بالاضافة الى عدم اعتراف دول الغرب بمسئوليتها ازاء التخفيف من عبء الديون على الدول الفقيرة .

وقبل استعراض النتائج التى أسفر عنها اللقاء الاقتصادى العسكرى لدول القمة فى الغرب ، سنشير الى الواقع الاقتصادى لهذه الدول ، والذى حفزها على عقد هذا اللقاء .

الواقع الاقتصادى لدول القمة :

كانت القضايا المطروحة امام المؤتمر ، والتى تضمنها بيانه المشترك ، نابعة من الواقع الاقتصادى للدول السبع بصفة خاصة ، والدول الاعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بصورة عامة .

فهذه الدول السبع تعانى من بطالة بلغت ١٥ مليون فرد ، مع ارتفاع نسبتها بين صغار السن الذين دخلوا سوق العمل مؤخرا ، وهؤلاء يشكلون الى جانب العمال الذين يعانون من معدلات التضخم المرتفعة « ٩ فى المائة بالنسبة لاوروبا الغربية خلال العام الحالى ،وحوالى٧فى المائة

بالنسبة للولايات المتحدة » . بؤرة لعدم الاستقرار والقلاقل السياسية والاضطرابات العمالية .

الا أن أرقام البطالة على ارتفاعها ، وكذلك التضخم ، تتباين داخل الدول السبع ، كما أنها قد تكون مصحوبة بنتائج ايجابية فى مجالات الاقتصاد المختلفة ، مما يستقطب من حدتها ، أو العكس فتزيد من آثارها السلبية على الاقتصاد ككل ، وكذلك الاستقرار السياسى والاجتماعى .

يضاف الى ما سبق ، أن اليابان والمانيا الاتحادية ، قد تاكدت فيهما خطوات الانتعاش الاقتصادى ، وأن الولايات المتحدة ، بصدد استكمال مسيرتها فى هذا الاتجاه ، بعد الانتكاسة التى الت بها فى ظل موجة الصقيع التى اجتاحتها فى أوائل العام الحالى ، وجمدت من انطلاقة الانتعاش التى بدأت فى أواخر العام الماضى « ١٩٧٦ » . اما بقية الدول السبع، فهى تتأرجح بين محاولة اللحاق ،او الوقوع تحت ضغط المعاناة من جراء الظروف الاقتصادية غير المواتية .

فاذا اخذنا البطالة بين الدول السبع ، نجد أن « كندا » تعانى من أعلى نسبة ، حيث بلغت ١ر٨ فى المائة من اجمالى القوة العاملة ، وهى أعلى نسبة منذ عام ١٩٥٣ . تليها الولايات المتحدة « ٧ فى المائة » خلال ابريل ١٩٧٧ ، اى بما يعادل ٦٫٧٢٧ ملايين متعطل ، ولا شك ان الرقم الخاص بالولايات المتحدة ، باعتبارها فى مقدمة الدول الاقتصادية الصناعية الكبرى ، يعد مثيرا للمخاوف ، ولكن اذا قورن بارقام البطالة خلال نفس الشهر من عام ١٩٧٦ « ٧٫٠٤٧ ملايين » أى بما يعادل ٧ر٥ فى المائة ، نجد أن الانتعاش يمكن أن يستمر اذا ظلت الاوضاع الاخرى فى الاقتصاد على ما هى عليه .

وتأتى اليابان ، باعتبارها اقل دولة تعانى من البطالة بين الدول السبع ، اذ لم يتجاوز عدد المتعطلين المليون ، أى بما يعادل ٨ر١ فى المائة من اجمالى حجم القوى العاملة ، بينما تتراوح كل من ايطاليا « ٤ فى المائة » ، والمانيا الاتحادية « ٦ر٤ فى المائة » ، وفرنسا « ٧ر٤ فى المائة » ، وبريطانيا « ٦ر٥ فى المائة » فى المنطقة ،

معدلات النمو والتضخم فى الغرب

توقعات ـ ٧٦ / ٧٧
التغير المئوى فى إجمالى الناتج القومى الحقيقى .
توقعات ٧٦ / ٧٧
الزيادة المئوية فى أسعار التجزئة (١٩٧٧ = ١٠٠)

٪٢٠
١٥
١٠
٥
صفر

بريطانيا
فرنسا
المانيا
اليابان
إيطاليا
كندا
أمريكا

الوسط « وكافة هذه المعدلات عن شهر ابريل ١٩٧٧ » .

وتأتي أرقام الزيادة في اجمالي الناتج القومي خلال الاشهر الاولى من العام الحالي ، لتوضح ابعاد الموقف الاقتصادي في هذه الدول ، سواء سلبا أم ايجابا . فلا شك أن نسبة ٧ في المائة للزيادة في الناتج القومي للولايات المتحدة الامريكية خلال الربع الثاني من العام الحالي « ١٩٧٧ » ، مقارنة بـ ٥ر٢ في المائة خلال الربع الاول ، مع توقع ارتفاعها الى ٦ في المائة خلال نهاية العام ، تقلل دون شك من النظرة التشاؤمية ازاء أرقام البطالة .

كما تتوقع المانيا الاتحادية التي حققت فائضا تجاريا يقدر بـ ١٤ بليون دولار عام ١٩٧٦ ، وكذلك اليابان التي حققت ١١ بليون خلال نفس العام ، الاستمرار في هذا الاتجاه ، مع الالتزام بتحقيق معدل للنمو يبلغ ٥ في المائة للنسبة الاولى ، ٧ر٦ في المائة بالنسبة للثانية . وقدكانت للسياسات الاقتصادية التي انتهجتها هاتان الدولتان ، عن طريق برامج الانعاش والتوسع في الانفاق العام ، نتائجها المواتية في هذا الصدد .

وفي نفس الوقت ، نجد أن احتمالات النمو أمام الناتج القومي الايطالي خلال عام ١٩٧٧ ، تبلغ الصفر ، نظرا للارتفاع الباهظ في معدل التضخم « ٨ر٢١ في المائة سنويا » ، والذي يؤثر بدوره على الانجازات والتحسن النسبي الذي طرأ على قيمة الليرة ، والانتاج الصناعي . كما لن يتجاوز المعدل المتوقع بالنسبة للنمو في بريطانيا ٥ر١ في المائة . وتبدو فرنسا في وضع أفضل ، في ظل معدل التضخم الذي يدور حول ١٠ في المائة ، بالاضافة الى خطة الانعاش الموضوعة من جانب « ريمون بار » رئيس الوزراء والتي تنصرف الى انفاق ٨٠٠ مليون دولار في الاقتصاد ، الاانها مقارنة بالدول الثلاث « أمريكا ، والمانيا الاتحادية ، واليابان تعد في مركز ضعيف ، يزيد من حساسية الاوضاع السياسية ، واحتمال فوز التحالف الشيوعي الاشتراكي في الانتخابات العامة . ومن هنا كان تلويح « باريس » باستخدام سلاح الحماية ، مادامت « طوكيو » مصرة على سياستها في زيادة الصادرات ، وافقار الدول الاخرى . أما كندا ، فقد تكاثفت أوضاعها السياسية ، ممثلة في تزايد نفوذ الاتجاه الانفصالي في كويبك ،وكذلك الاقتصادية ممثلة في عجز تجاري بلغ ١ر١ بليون دولار عام ١٩٧٦ ، وتضاؤل قيمة الدولار الكندي « يعادل ٩٦ سنتا أمريكيا ، مقارنا بـ ٣ر١ دولار أمريكي في نهاية عام ١٩٧٦ » لتزيد من قتامة صورتها الاقتصادية ، في ظل ارتفاع معدلات البطالة كما سبق الذكر .

... ونتائج المؤتمر !

واذا كانت هذه هي القضايا المطروحة أمام المؤتمر ، وهذا هو الواقع الاقتصادي للدول المشتركة فيه ، فانه يطرح التساؤل حول مدى ايجابية النتائج التي أسفر عنها المؤتمر في هذه المجالات ، من اجل التفرقة بين الواقع .. وصياغة الالفاظ .

لقد تضمن البيان الختامي الصادر عن الاجتماعات الاقتصادية ، أن الهدف الاساسي للدول السبع ، هو خلق مزيد من فرص العمل ، وبخاصة لامتصاص المتعطلين صغار السن، مع الاستمرار في الجهود الراهنة ، لتخفيض معدلات التضخم . وقد كان الترتيب لهذه الاولويات ، ناجما عن الحاح المشكلة الاولى بالنسبة للاستقرار الاجتماعي والسياسي لهذه الدول . ولنفس الغرض ، كانت الدعوة الى التركيز على تحقيق معدلات مرتفعة ومستقرة للنمو الاقتصادي .

وفي نطاق التجارة الدولية ، اعلنت الدول السبع عن رفضها سياسة الحماية الجمركية ، وطالبت بالعمل على تشجيع التوسع في حجم التجارة الدولية ، بما تعنيه من زيادة فرص العمل المتاحة على صعيد الدول الغربية ، كل على حدة ، وبالتالي رفاهية شعوبها .

وابرزت في هذا الصدد ، اهمية «دورة طوكيو» لمفاوضات التجارة متعددة الاطراف ، وحتمية تحقيق تقدم في هذا الصدد !

ويبدو التناقض واضحا بين القول والفعل من جانب الدول المشتركة في هذا التجمع الاقتصادي ،

اذا عرفنا ان الولايات المتحدة ذاتها ، خرقت أحكام اتفاقية « الجات » ، عندما اصدرت « قانون التجارة » في عام ١٩٧٠ . ونفس الوضع بالنسبة للسياسات التجارية المتضاربة ، والحرب الخفية بين اليابان والدول الاوروبية وامريكا من ناحية ، وبين الدول الاوروبية ذاتها من ناحية أخرى ، حتى اصبح « سلاح الاغراق » ، وسياسة « افقار الجار » من المرتكزات الاساسية ، في واقع السياسة التجارية على الصعيد الدولي .

وبالنسبة لدول العالم الثالث ، وعلى الرغم من اعتراف « الدول » السبع باهميتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي ، الا أن الحلول التي طرحت من جانبها ، لتدعيم موقف الدول النامية ، ممثل في استمرار الحوار ، وزيادة تدفق الموارد المالية والفنية من المؤسسات الاقتصادية الدولية ، ودعوتها لدول الكوميكون لتحمل مسئوليتها في هذا الصدد ، يدخل أيضا في حيز التناقض بين الافعال والاقوال .

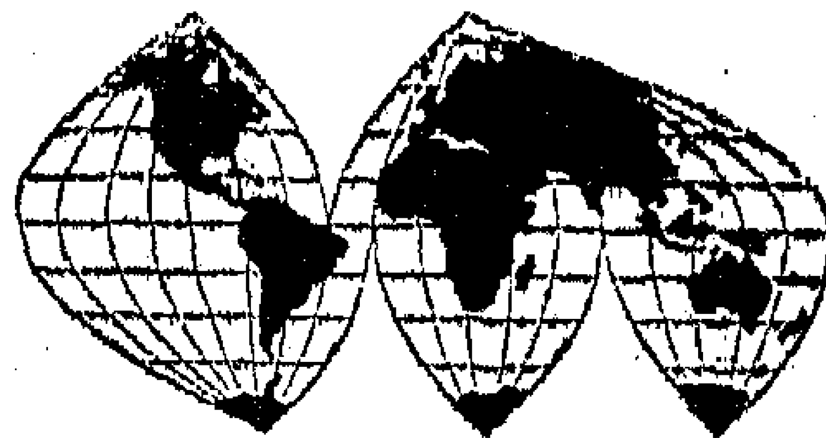
فعلى الرغم من هذه الكلمات المعسولة ، الا ان هذه الدول ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وكذلك المانيا الاتحادية واليابان — وهما اقوى دول العالم اقتصاديا — لم تنفذ القرار الذي اصدرته الجمعية العامة للامم المتحدة بخصوص العقد الثاني للتنمية ، والذي ينصرف الى ضرورة وصول نسبة المساعدات الرسمية الانمائية الى ٧ر في المائة من اجمالي الناتج القومي للدولة . وكان هذا السبب ، من أهم العوامل المقيدة لقدرة المؤسسات الاقتصادية الدولية ، على القيام بمسئولياتها ازاء الدول النامية ومتطلبات تمويلها . وهذا لا ينفي عدم قيام دول « الكوميكون » بدور يذكر في هذا المجال .

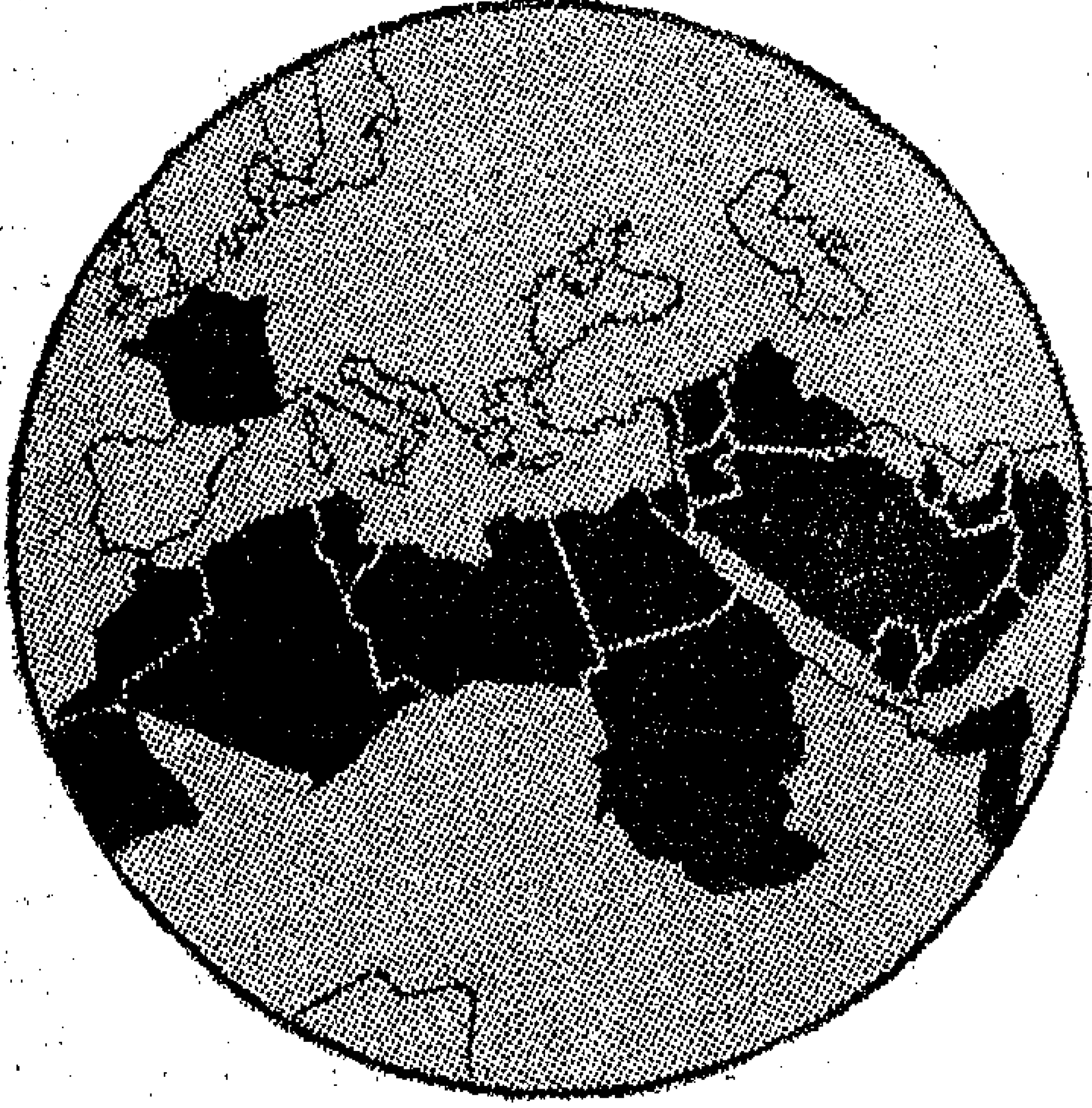
وعلى الرغم من عدم تضمين البيان المشترك ، اية اشارة الى موقف « واشنطون » من الحوار بين الشمال والجنوب بالنسبة لتدعيم أسعار المواد الاولية ، الا أن دوائر المؤتمر ، أشارت الى الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين « واشنطون » و « بروكسل » ، من حيث المبدأ ، تجاه انشاء صندوق لتحقيق الاستقرار لعائدات الدول النامية من تصدير السلع الاساسية والمواد الاولية . ولا شك أن النتائج التي سيتمخض عنها حوار باريس بين الشمال والجنوب ، سيضع النقط فوق الحروف ، بالنسبة لهذا الموقف .

وقد برزت صيغة « الحلول الوسط » بين الحلفاء ، في تجنب « كارتر » الانتقاد العلني لسياسة « بون » في مجال الطاقة النووية ، وعدم الاشارة الى ذلك في البيان المشترك ، مع الاكتفاء بالاعلان عن تشكيل لجنة لدراسة الاوضاع الخاصة بهذه القضية . بالاضافة الى اللغة شديدة اللهجة ، التي تمت بها صياغة البيان الصادر عن اجتماع الدول الاربع الكبرى في حلف الاطلنطي ، بالنسبة لوضع مدينة « برلين الغربية » وحقوق المواطنين فيها .

وفي المقابل ، وافقت الدول الاعضاء في الحلف ، في الاجتماع العسكري ، على زيادة وتطوير الكفاءة العسكرية والاتفاقات المخصصة لاغراض الدفاع من أجل مواجهة القوة المتزايدة لحلف وارسو .

وهكذا ينحو الكبار دائما الى المساومة والحلول الوسط في نطاق بحثهم عن صيغ التعايش فيما بينهم ■





العلاقـــات العـــربية الفرنســية الجـــديدة

نادية مصطفى

ربطت بين فرنسا والمنطقة العربية صلات تاريخية قديمة : تجارية واقتصادية واستعمارية تضاربت خلالها المصالح الفرنسية في المنطقة مع مصالح القوى الكبرى الاخرى المنافسة لها ، وبصفة خاصة بريطانيا . ثم بدأ عنصر جديد يتحكم في هذه العلاقات الا وهو محاولات انشاء الدولة الصهيونية في فلسطين المحتلة ، وذلك في ظل اطار جديد من التنافس الدولي ، سيطرت على ميدانه القوتان الاعظم ، وذلك ايضا في وقت بدأت تتصاعد فيه الحركة القومية في الوطن العربي .

وفي الواقع ، كان تيار العلاقات العربية الفرنسية ـ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ـ في تدهور مستمر . ومع ذلك فلقد بدأت مع رجوع ديجول الى السلطة سنة ١٩٥٨ بداية مرحلة جديدة شهدت وضع أسس سياسة فرنسية عربية جديدة ، تختلف بعمق في مظاهرها ودوافعها مع سياسة الجمهورية الرابعة . سياسة بدأت حذرة تدريجية ، حتى كانت نقطة التحول الواضحة مع حرب سنة ١٩٦٧ التى كانت بمثابة الاختبار امام السياسة الفرنسية لتحدد اختيارها الصريح عن اتجاهها في المنطقة ، وتدعيم العلاقات مع الدول العربية . واستمرت نغمة التقارب في ارتفاعها ـ بعد ديجول ـ مع الرئيس بومبيدو ، حتى وصلت الى ما نشهده الآن من ذلك التصاعد الايجابي في اتجاه المزيد من التعاون الفرنسي ـ العربي في كل المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية . ولعل ابرز المؤشرات على ذلك التطور ، تلك الزيارات الرسمية المتبادلة بين الرؤساء والملوك العرب ووزرائهم والرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان وكبار معاونيه . فما هي حقيقة هذه المرحلة ودوافعها ؟ وأين هي من تاريخ العلاقات العربية ـ الفرنسية التى بدأت مرحلة حاسمة منذ سنة ١٩٦٧ ؟ وما هي معطياتها ؟ وما هي أهم المتغيرات المؤثرة عليها في تطورها ؟ وما هي احتمالات تأثيرها الحالي والمستقبلي على اهم قضايا العالم العربي ، وعلى المصالح الفرنسية فيه ؟

أبعاد العلاقات العربية ـ الفرنسية :

البعدان الاقتصادي والعسكري من أهم أبعاد تلك العلاقات التى تطورت في ظل اطار سياسي ، كان محوره الاساسي موقف فرنسا من أزمة الشرق الاوسط التى اندلعت بحرب يونيو سنة ١٩٦٧ ، واستمرت وشهدت تطورا حاسما مع حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ . وذلك الموقف الفرنسي ـ الذى أخذ جانب الحق والعدل ، والذى كان مدفوعا بالرغبة في الحفاظ على المصالح الفرنسية في المنطقة وتدعيمها ـ كان هو مفتاح فرنسا الذى فتحت به ابواب المنطقة ـ التى اغلقت دونها لفترة طويلة ـ لتدخل معها في علاقات اقتصادية وعسكرية جديدة ومتميزة .

اولا : ابعاد العلاقة من يونيو سنة ١٩٦٧ وحتى اكتوبر سنة ١٩٧٣ :

أ ـ البعد السياسى : حرصت فرنسا ـ منذ اندلاع أزمة سنة ١٩٦٧ على تأكيد موضوعية وعدم انحياز سياستها فى المنطقة . وبعد اندلاع الحرب ، أخذت الدبلوماسية الفرنسية موقفا مميزا ـ اثناء عرض القضية على الامم المتحدة وحتى صدور القرار رقم ٢٤٢ وبعده ـ أساسه ادانة اسرائيل بالعدوان ورفض الاعتراف بأية تغيرات اقليمية ، تقوم على الغزو العسكرى ، وانتهاك ميثاق الامم المتحدة ، والمطالبة بالجلاء عن كل الاراضى المحتلة ، وتصفية كل مظاهر العدوان تمهيدا للتفاوض حول التسوية الشاملة لكل جوانب الصراع ، والتى يكمن فيها الحل الحقيقى ، وليس فقط تحرير الاراضى المحتلة .

ولم تنجح الاجتماعات الرباعية بين الدول الاربع الكبرى الاعضاء فى مجلس الامن والتى دعت اليها فرنسا وكانت تتمسك بها ، فى احراز اى تقدم على طريق تطبيق القرار ٢٤٢ .

ومع انسحاب ديجول من الحياة السياسية ، حرصت فرنسا ـ مع وصول بومبيدو الى الرئاسة ـ على تاكيد صداقتها مع العرب ، واكد الرئيس بومبيدو فى عديد من المناسبات على استمرار خط السياسة الفرنسية فى مواجهة ازمة الشرق الاوسط ، التى تدين العدوان الاسرائيلى ، وتؤكد على دور الاربع الكبار ، والداعية لضرورة التوصل الى تسويه شاملة ، تقوم على عقد معاهدة سلام بين العرب واسرائيل ، على ان توافق اسرائيل على الرجوع داخل حدودها ، وعدم الاقتصار على الحلول المؤقتة التى تظل قائمة معها ، فرص حرب جديدة ، لان استمرار الجمود سيدفع العرب للقتال تحريرا لارضهم . وكانت فرنسا ترى أن الاسلوب البراجمتى الامريكى فى التفاوض لا يستجيب لتعقد طابع المشاكل المرتبطة بالصراع العربى الاسرائيلى ، والذى تحرص الولايات المتحدة على عزل مختلف جوانبه بعضها عن بعض . وذلك يفسر تقدير فرنسا لامكانيات تسوية الصراع على الضوء مشروع روجرز ، الذى لم يكن ـ من وجهة النظر الفرنسية ـ يعالج كل جوانب المشكلة . هذا ولقد استمرت الاتصالات بين فرنسا والدول العربية حول الازمة ، حتى قامت حرب أكتوبر التى برزت فيها من جديد المواقف الفرنسية المتميزة ، على النحو الذى يبرز استمرارية السياسة الفرنسية فى خطها ، وان عرفت بعض المنعطفات ، وعلى النحو الذى يوضح مدى تكيفها مع التطورات الجديدة فى المنطقة ، على ضوء تحركات الاطراف المهتمة ، وبصفة خاصة الولايات المتحدة ، وعلى ضوء المصالح الفرنسية .

ب ـ البعدان الاقتصادى والعسكرى : وفى الوقت الذى كانت تتحمل فيه الدبلوماسية الفرنسية عبء اظهار الاتجاه الجديد للسياسة الفرنسية فى المنطقة ، كانت العلاقات العربية الفرنسية تزداد توطدا على صعيد العلاقات العسكرية والاقتصادية ، وعلى النحو الذى تحاول فيه فرنسا التقارب مع كل النظم العربية المختلفة الاتجاهات ، وعلى النحو الذى يحفظ المصالح الفرنسية ايضا . بعبارة اخرى ، اذا كان أحد أسس سياسة فرنسا نحو اسرائيل ، هو الاعتراف بحقها فى البقاء ، واعتراف دول المنطقة بها ، فانه يحكم سياستها تجاه العرب ـ وبدرجة كبيرة ـ اعتبارات المصلحة الوطنية . ولقد كان احراز فرنسا لكسب سياسى فى علاقاتها بالدول العربية ـ استنادا الى موقفها من ازمة سنة ١٩٦٧ ومن حرب أكتوبر بعد ذلك ـ بمثابة اكتساب لارضية جديدة ، تخدم مصالحها الاقتصادية الحيوية المرتبطة بالمنطقة ؟ . وتتركز المصلحة الفرنسية فى المنطقة ، فى حاجة فرنسا الى تحقيق استقرار وتنمية وارداتها البترولية من الدول العربية ، والتى تمثل جزءا هاما من اجمالى استهلاكها من مصادر الطاقة ، ويترتب على ذلك ، بالتالى رغبتها فى استغلال طاقة الاسواق العربية ، على امتصاص الصادرات الاجنبية ، وبصفة خاصة من معدات آلية وصفقات السلاح ، الامر الذى يساعد على موازنة ميزان المدفوعات الفرنسى الذى اصابه الخلل ، بسبب ضخامة الواردات البترولية . وكان من مصلحة الدول العربية ايضا التعاون مع فرنسا .

البعد الاقتصادى : كان الوطن العربى ـ عام ١٩٦٦ ـ الشريك التجارى الاول لفرنسا بعد المانيا

الغربية . وكان ميزان المدفوعات الفرنسي مصابا بالحلل لصالح الدول العربية ، فلقد فاقت واردات فرنسا من المنطقة صادراتها اليها . وبلغت الواردات البترولية ٤٥ في المائة من اجمالي واردات فرنسا من الدول العربية . وفي نفس الوقت ، كانت تتزايد تقديرات استهلاكها من البترول العربي «كانت فرنسا تستورد سنة ٦٠ : ٢٤ ٪ من احتياجاتها البترولية من الدول العربية ، ارتفعت الى ٤٨ في المائة : سنة ١٩٧٠ والى ٦٠ في المائة »، سنة ١٩٧٥ . وكان لا بد لفرنسا أن تواجه ذلك العجز ، بالعمل على زيادة صادراتها الى الدول العربية . ولهذا ارتفعت أهمية علاقات فرنسا الاقتصادية مع العرب ، الى مرتبة أهمية علاقاتها الاقتصادية مع أوربا . وكان لا بد لأى اعتبارات سياسية ان تتراجع امام العمل على توطيد هذه العلاقات .

وكانت تكمن وراء تحرك فرنسا البترولي في المنطقة ثلاثة اعتبارات أساسية : تنويع مصادر الحصول على البترول ، تأمينا لاستمرار تدفق الامدادات البترولية ، دفع فرنسا الى مصاف الدول ذات المصالح والنشاطات البترولية الكبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا ، ثم تأكيد استقلال فرنسا بقدر الامكان في مواجهة احتكار الكارتل العالمي . وعمل ديجول على الاستفادة من نفوذ فرنسا السياسي الاقوى من نفوذها الاقتصادي في المنطقة في تلك الفترة ، ونجح ـ برفع شعار الاستقلال والتعاون ـ في أن يعطى العلاقات البترولية صيغا جديدة ونموذجية . وكانت اتفاقيات ايفيان ـ في شقها البترولي ـ خطوة اولى لم يسبق لها مثيل في الشرق الاوسط ـ نحو نظام المشاركة .

وفي هذه المرحلة ـ منذ منتصف الستينات ـ كانت أمام فرنسا فرصة يمكنها الاستفادة منها : فلقد بدأ تحرك الدول العربية المنتجة للبترول ، للمطالبة باستعادة حقوقها في ثروتها البترولية ، انطلاقا من رغبتها في السيطرة على عملية الانتاج وتحديد الاثمان من ناحية ، واستخدام البترول كسلاح في الصراع العربي الاسرائيلي من ناحية اخرى . وفي حين كانت الدول العربية تحرز بعض التقدم على صعيد الجانب الاول « بغض النظر عن اختلافها في تبنى الوسائل : تأميم أم مشاركة » فلقد فشلت في استخدام البترول كسلاح سنة ١٩٦٧ . وبرزت جاذبية فرنسا في تلك المرحلة المبكرة من التحرك البترولي العربي : على انه كان بمقدور الدول العربية لو لم تكن تخضع لسيطرة احتكار الكارتل العالمي ـ استخدام البترول للتأثير على بعض الدول الكبرى بطريقة افضل . ولذا وجدت أن امامها ـ وهي لا تستطيع ان تؤمم أو تمنع ضخ البترول ـ فرصة للافلات من تلك السيطرة الاحتكارية ، بالتوسع في منح الامتيازات لشركات بترولية جديدة : أسبانية ، يابانية . وكانت شركة البترول الفرنسية « ايراب » أقوى منافس ، استنادا الى مبدأ المشاركة الذى رفعته ، والذى كان يحقق أرباحا افضل للدول المنتجة ، واستنادا الى موقعها السياسي من أزمة سن ١٩٦٧ ، والذى مهد لها طريق التحرك في كل المجالات .

ومن هنا كانت النتائج الايجابية للتحرك الفرنسي مع ليبيا والعراق . فقد وقعت فرنسا مع ليبيا في أبريل سنة ١٩٦٨ اتفاقا يسمح للمصالح الفرنسية البترولية بمشاركة الحكومة الليبية كذلك كانت زيارة الرئيس عبد السلام عارف لباريس في فبراير سنة ١٩٦٨ نقطة تحول في ارتباط فرنسا بالعراق بصفة خاصة ، وبالعرب بصفة عامة . وكان العراق في هذه الفترة ، أنسب شريك بترولي عربي لفرنسا ، في الوقت الذى لم تكن فرنسا فيه بقادرة على كسر دائرة احتكار الكارتل العالمي للسعودية والكويت وايران ، وفي الوقت الذى كان فيه العراق في حاجة لمصدر جديد لشراء السلاح ، بعد تشدد الاتحاد السوفيتي مع الحكومة العراقية الجديدة المعادية للشيوعية ، وفي ديسمبر سنة ١٩٦٨ تم توقيع اتفاق منح لفرنسا بمقتضاه امتياز البحث والتنقيب عن البترول في عديد من مناطق العراق . كذلك كانت فرنسا مهتمة بتسوية الخلافات مع الجزائر حول المسائل البترولية .

وبمتابعة تطور هيكل العلاقات التجارية بعد سنة ١٩٦٧ وحتى بداية السبعينات نجد أنه : بلغ حجم التبادل التجارى بين فرنسا والدول العربية ٢٠ مرة حجمه بينها وبين اسرائيل ، وذلك كما ورد في مجلة الدفاع الوطني الفرنسية ، في تقرير لها عن العلاقات العربية الفرنسية حتى سنة ١٩٧٠ ، وقد ذكر التقرير ايضا ان فرنسا استوردت ١٩٦٨ ما يعادل ٦٤ في المائة من احتياجاتها البترولية من

العراق وليبيا والجزائر ومصر ، وأن الصناعات البتروكيمائية الفرنسية تمثل ٤٠ ـ ٤٥ في المائة من اجمالي الانتاج الصناعي الفرنسي . وظل ميزان المدفوعات الفرنسي مصابا بالخلل لصالح الدول العربية ، فقد بلغ متوسط العجز التجاري الفرنسي مع الدول العربية ٥٤١٤ مليون جنيه استرليني « ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ » وبصفة خاصة نجد أن الدول الثلاث الاساسية الموردة للبترول لفرنسا ، وهي الجزائر وليبيا والعراق ـ تمتص ٥٢ في المائة من صادرات فرنسا الى المنطقة ، وتستورد منها فرنسا ٦١ في المائة من اجمالي وارداتها من المنطقة . وبصفة عامة نجد ان سنة ١٩٧١ زادت فيها صادرات فرنسا الى المنطقة بنسبة ٢٥ في المائة عنها في سنة ١٩٧٠ ، ولكن في نفس الوقت ، زادت وارداتها منها بنحو ٥٠ في المائة ، اى كان هناك استمرار للخلل في صالح الدول العربية .

ـ ولهذا استمرت فرنسا في محاولة الحصول على عقود بترولية جديدة من الجزائر وليبيا والعراق . فعقب زيارة صدام حسين نائب رئيس مجلس الثورة العراقي لفرنسا في يونيه سنة ١٩٧٢ لاجراء مباحثات تتعلق بالبترول العراقي بعد تأميمه ، صدر بيان مشترك يتضمن موافقة العراق على ان يبيع لفرنسا ٢٣٫٧٥ في المائة من مجموع انتاج البترول المستخرج من حقول كركوك خلال السنوات العشر التالية ، وذلك بالسعر الذي كان قائما قبل تأميم شركة بترول العراق . كما تعهدت فرنسا بزيادة القروض المقدمة للعراق لتشجيع المشروعات الفرنسية على مواصلة عملها في العراق . كذلك وقعت في فبراير سنة ١٩٧٣ شركة البترول العراقية مع شركة البترول الفرنسية ، عقدا طويل الاجل ، تحصل فرنسا بمقتضاه على كميات من البترول العراقي الخام تعادل الكميات التي كانت تحصل عليها قبل تأميم البترول العراقي في يونيه سنة ١٩٧٢ . وجدير بالذكر هنا ، أن العراق لم يؤمم نصيب فرنسا في شركة البترول العراقية مكافأة لها على موقفها المؤيد للقضية العربية ، وبهذا جنت فرنسا احدى الثمار الاقتصادية لموقفها السياسي . كذلك ساندت فرنسا مطالب الحكومة الليبية في موقفها من الشركات البترولية العاملة بهـا ، حتى تم تأميمها . ولكن أين دول الخليج من ذلك التحرك ؟

كانت الانطلاقة معها بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ولكن لا يمنع ذلك من الاشارة الى مغزى زيارة الملك الراحل فيصل لفرنسا في ٣٠ يونيو سنة ١٩٧١ ، و١٤ مايو سنة ١٩٧٣ .

ـ كذلك انتعشت العلاقات التجارية الاخرى . وكان استغلال الاسواق العربية أهم لفرنسا من روابطها السياسية مع اسرائيل . وبالفعل تم انشاء الغرفة التجارية المشتركة بين الدول العربية وفرنسا في ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٠ بعد أن أصدر المجلس الاقتصادي العربي قرارا بذلك في ٢٣ يناير سنة ١٩٦٨ من أجل تسهيل وتنمية العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والدول العربية . كذلك تم في ابريل سنة ١٩٦٩ انشاء البنك العربي ـ الفرنسي للاستشارات الدولية وقرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في يناير سنة ١٩٦٩ العمل على زيادة التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين فرنسا ودول المجلس . والملاحظ أنه حتى تلك الفترة ، لم يحظ ميدان التعاون الاقتصادي بنفس الاهتمام الذي حظى به مجال التبادل التجاري بصفة عامة ، والبترولي بصفة خاصة

البعد العسكري : يتركز ـ بالطبع ـ في صفقات بيع السلاح الفرنسي لدول المنطقة ، والتي حكمها وحدد اتجاهاتها ، قرارا حظر ارسال السلاح الفرنسي الى المنطقة ـ فلقد أعلنت فرنسا في ٢ يونيه ١٩٦٧ الحظر الجزئي على ارسال السلاح ، والذي انطبق على خمسين طائرة ميراج كانت اسرائيل قد تعاقدت مع فرنسا على شرائها . بالرغم من أن فرنسا بررت الحظر بانه يرجع الى الخوف من تدهور الاوضاع في المنطقة ، فان ديجول فيما يبدو كان يريد وسيلة للضغط على اسرائيل تعبر بها فرنسا عن دورها المستقبلي في المنطقة ، والذي كان يتهدده اندلاع حرب جديدة تزيد من نفوذ القطبين فيها . فقد سعت الى عقد صفقات سلاح مع بعض الدول العربية ، واعلنت فرنسا في ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٧ في بيان رسمي وحين كانت تتفاوض مع العراق حول صفقة سلاح ضخمه ـ أنها لا تجد سببا لا يدعوها الى بيع السلاح للدول العربية لاسباب مالية واقتصادية هامة ، وانها حفاظا على مصالحها التقليدية في المنطقة ، لن تظل حبيسة العلاقات المنفردة مع اسرائيل . وبالفعل تمت صفقة بيع طائرات ميراج للعراق في ١١ ابريل سنة ١٩٦٨ . كذلك كانت

فرنسا تجرى مشاورات مماثلة مع السعودية والكويت اللتين فضلتا السلاح الانجلو سكسونى .

ــ وفى يناير سنة ١٩٦٩ ، فرضت فرنسا الحظر الكلى على ارسال السلاح لاسرائيل . وبررت قرارها بحادثة الهجوم الاسرائيلى على مطار بيروت . وقد أثار هذا القرار ردود فعل عديدة داخل فرنسا وخارجها ، فى حين استمرت الحكومة الفرنسيةفى عقد صفقاتالسلاح مع أهم الدول العربية التى تورد البترول لها فقداصدرت فرنسا بيانا فى ٩ يناير سنة ١٩٦٩ تعترف فيه بتوريد ٥٠ طائرة ميراج لليبيا .

هذا وقد كانت فرنسا ــ أمام الاعتراضات الاسرائيلية واعتراضات بعض القطاعات الفرنسية ــ تبرر بيع الأسلحة مع استمرار قرار الحظر ــ بالتفرقة بين دول المواجهة العربية مصر وسوريا والاردن والتى لم تعقد معها صفقات سلاح ، وتلك التى لا تنخرط مباشرة فى القتال ، وبان تلك الصفقات انما تنبع من ضرورات سياسية ترتبط بمسئوليات الدول الكبرى ، وتدخل فى نطاق اهداف سياستها فى غرب البحر المتوسط ، والتى تهدف الى جعله بحيرة سلام ، والحيلوله دون تحوله الى ميدان جديدة للحرب الباردة . ومن الواضح ان البترول والسلاح، كانا يرتبطان معا فى نظر فرنسا ، التى سمحت للاعتبارات السياسية بان تتراجع امام الحاح الاعتبارات الاقتصادية . ولذا لم تكن تعبأ بالاحتجاجات الاسرائيلية ، وان حرصت مع ذلك على التخفيف من حدة التوتر مع اسرائيل ، وذلك بالاتفاق على رد ما دفع . من ثمن طائرات الميراج الخمسين التى وقع عليها الحظر . وهو الاتفاق الذى لم يكن له اى رد فعل ايجابى من الناحية السياسية او العسكرية .

ــ وكانت فرنسا وهى تتحرك فى هذا المجال . وهىتعد واحدة من خمسدول كبرى تحتكر ٩٥ فى المائة من تجارة السلاح فى العالم ــ تواجه منافسة هذه الدول الاخرى فى منطقة الشرق الاوسط ، التى تعد منطقة الصراعات الحالية « امتصت المنطقة ٣٣٫ فى المائة من تجارة السلاح العالمية فى الفترة من ١٩٦٢ــ١٩٦٩» وكانت دول المنطقة قد بدأت تبحث عن تنويع مصادر سلاحها ، فى الوقت الذى استمر فيه التنافس بين الدول المصدرة للسلاح على غزو كل منها لاسواق الدول الاخرى . وكان لفرنسا ــ على ضوء مواقفها السياسية من القضية العربية ــ جاذبية لدى الدول العربية ، الامر الذى برز بصورة واضحة بعد حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ ، والذى جاء بأبعاد أضفت طابعا جديدا على هذه العلاقات العسكرية ، التى امتدت الى معظم الدول العربية تقريبا ، البترولية منها وغير البترولية ، والتى لم تقتصر على بيع السلاح ، ولكن المساعدة فى تصنيعه .

جـ ــ **البعد الاوربى فى حركة فرنسا تجاه المنطقة العربية** : ارادت فرنسا فى تحركها هذا ، أن تشرك رفاقها الاوروبيين وتدفعهم ليتخذوا دورا جماعيا فى مواجهة أهم أزمات المنطقة العربية . فلقد وجدت فرنسا ــ على ضوء القيود التى برزت حول امكانية تأثيرها المستقل على أسلوب تسوية الازمة ــ أن نفوذها فى المنطقة اضحى يتوقف على قدرتها على التأثير على علاقات القطبين بتلك المنطقة . وكانت أداتها الممكنة ، هى الجماعة الاوربية التى تسعى فرنسا لابراز دورها المستقل عن وصاية الحليف الامريكى ، وكانت الفرصة مع أزمة الشرق الاوسط . ومن ناحية أخرى ، لم يكن أمام فرنسا ــ وهى تحاول ان تضع أسس سياسة أوربية مشتركة تتحدى السياسة الامريكية ــ الان تحقق الاتفاق بينها وبين شركائها الاوربيين ، حول كيفية الحركة فى منطقة من اهم المناطق بالنسبة لاوربا ، الا وهى الوطن العربى بثروته البترولية ، وآفاقه الاقتصادية ذات الدلالية بالنسبة للاقتصاديات الاوربية . والمقصود بتحديد سياسة اوربية مشتركة هو : تحديد الدور الاوربىبالمقارنة بدور القوى الاخرى الموجودة فى الشرق الاوسط ، حتى يمكن التوصل الى اتفاق يقبله أطراف الصراع فى المنطقة . وكانت البداية مع اجتماع وزراء خارجية الدول الست فى نوفمبر سنة ١٩٧٠ ، ولاول مرة فى اطار التعاون السياسى الاوربى لمناقشة مؤتمر الامن الاوربى وسياسة اوربا تجاه الشرق الاوسط . قدمت اللجنة السياسية مشروعا الى وزراء الخارجية الذين وافقوا عليه فى مايو سنة ١٩٧١ . وكان ذلك التقرير « السرى » مستندا وعاكسا للاراء الفرنسية حول الازمة : عودة اسرائيل الى حدود

ماقبل حرب يونيه سنة ١٩٦٧ مع تعديلات طفيفة ، مناطق منزوعة السلاح على جانبي الحدود توضع تحت سيطرة قوات الامم المتحدة ، تدويل ادارى للقدس ، اعطاء اللاجئين حق الاختيار بين العودة او التعويض ، صلاحية سريان هذه الاتفاقيات لمدة ٥ سنوات ، ضمانات القوى الكبرى . وكان رد فعل اسرائيل عنيفا ، واتهمت الدول الاوربية بالانصياع لخط سياسة فرنسا العربية وأنها ليس لها حق التدخل فى محاولات تسوية النزاع . وعلى العكس من ذلك ، كان رد فعل العواصم العربية . وجاء موقف موسكو والولايات المتحدة متحفظا ، وتجمدت المناقشات حول السياسة الاوربية المشتركة فى مواجهة الازمة ، حتى اندلعت حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، التي فرضت بأبعادها الجديدة تحركا أوربيا جديدا فى المنطقة .

ثانيا : ابعاد العلاقة منذ حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ وحتى الان :

أ ـ البعد السياسي : هل كانت فرنسا ، بالنظر الى علاقات صداقتها مع العرب التى توطدت مع ديجول ، بقادرة على لعب دور مميز فى تلك المرحلة الجديدة من الصراع ؟ كان الرئيس بومبيدو ، فى هذه الناحية اكثر واقعية من الجنرال ديجول ، الذى حاول بطرق عديدة أن يثبت لفرنسا دورا مميزا على قدم المساواة مع دور القطبين قبل واثناء وبعد حرب يونيه سنة ١٩٦٧ . فلقد كان ماثلا امام بومبيدو ، عداء القوتين العظميين واسرائيل لكل تدخل فرنسى فى الموضوع ، ورفض قبول أية مبادرة فرنسية ولقد برزت أثناء محاولات ايقاف القتال ، والتوصل الى تسوية ، ألقيود التى تواجه محاولة فرنسا ابراز دورها المستقل ، اذ جاء قرار ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٣ نتيجة لاتصالات القطبين بالدرجة الاولى . كذلك فشلت فرنسا فى اشراك قوات الدول الاربع الكبار فى قوات السلام التى تكونت وذهبت الى المنطقة ، وايضا استبعدت وبريطانيا من حضور أول مرحلة فى مؤتمر جنيف ، كذلك لم تتفاوض الولايات المتحدة مع فرنسا وباقى شركائها الاوربين ، فى موضوع التعبئة العامة الذى اعلنته لمواجهة الانذار السوفييتى .

ولكن لم يمنع هذا فرنسا من اتخاذ مواقفها المستقلة والمتفقة مع خط سياستها العامة فى المنطقة ، فكانت الدبلوماسية الفرنسية فى الامم المتحدة وغيرها ، تؤكد على المبادىء التى تراها فرنسا أساسا للتسوية الشاملة . ولكن بدأت السياسة الفرنسية تنظر بايجابية الى الجهود الامريكية والتى شهدت تحولا منذ حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، فقد أشار بومبيدو فى مؤتمر صحفى فى ٣ يناير سنة ١٩٧٤ ـ الى ان التكتيك المتبع ـ والقائم على فرض وقف القتال ، ثم البدء فى التفاوض ـ يمكن أن يقود الى بعض النتائج . كذلك لم تعارض فرنسا اتفاقية الفصل الاولى على جبهة سيناء والجولان . واشار الرئيس ديستان ـ الذى كان عند توليه الرئاسة قد أكد للرئيس السادات أن فرنسا فى عهده ستواصل اتباع السياسة التى اختطها الرئيسان ديجول وبومبيدو تجاه مصر والبلاد العربية ـ الى اتفاقية الفصل الثانية على جبهة سيناء ، بأنها تحرك شجاع تريد به مصر تجسيد نتائج انجازها العسكرى فى أكتوبر سنة ١٩٧٣ . واستمرت فرنسا ـ مع ديستان ـ فى تشجيع الحركة فى المنطقة نحو السلام . ومع اقرار ديستان فى لقائه مع الرئيس الامريكى فورد فى ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، بما أسماه « مجهودات لافتة للنظر قامت بها الدبلوماسية الامريكية لاقرار السلام فى المنطقة » ، فانه استمر على تأكيد دور فرنسا وشركائها الاوربيين فى مسألة الضمانات الدولية للتسوية المرتقبة .

ذلك الموقف الفرنسى ، على ضوء امساك الولايات المتحدة بزمام مفاوضات التسوية ، لم يمنع فرنسا من اتخاذ موقف ايجابى ومتميز ـ بالمقارنة بشركائها الاوربيين والولايات المتحدة ـ فى أهم جوانب النزاع ، وهى الخاصة بحقوق الشعب الفلسطينى .

فقد اعترفت فرنسا بحق الشعب الفلسطينى فى أن يكون له وطن . فهى لم تعد تنظر إلى القضية الفلسطينية على أنها مجرد قضية لاجئين ، وانما على انها ظاهرة انسانية وسياسية ، تتمثل فى ارادة الوجود والكرامة لشعب يطالب بحق الحصول على وطن . هذا وفى ٣١ أكتوبر سنة

١٩٧٥ سمحت فرنسا لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بفتح مكتب لها في باريس للاستعلامات والاتصالات ، ولم تتردد فرنسا أيضا في الموافقة على اشراك الفلسطينيين في مفاوضات التسوية المقبلة . ويتضح أن ذلك الموقف الفرنسي نابع من رؤية فرنسا للعلاقة الوثيقة بين امكانية التوصل الى تسوية شاملة ، وحل المشكلة الفلسطينية التي لن تتأتى بدون اشراك الفلسطينيين في مفاوضاتها . ومن هنا كان موقف فرنسا من الازمة اللبنانية ، يعكس هذه النظرة : فقد حملت بعثة كوف دي مورفيل افكارا محددة ، منها ضرورة مراعاة وضع الفلسطينيين ، فالمطروح ليس طردهم من لبنان ، ولكن التوصل الى صيغة تحدد وضعهم في ظل شروط مقبولة للجميع ومن هنا كان أيضا اهتمام فرنسا بالاتصالات بقادة المقاومة ، في الوقت الذي تجرى فيه المشاورات لعقد مؤتمر جنيف ، والذي يمثل اشراك الفلسطينيين فيه احدى عقبات انعقاده .

ب — البعدان الاقتصادي والعسكري : تأثرت العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين فرنسا والدول العربية ، بأبعاد ازمة الطاقة ، التي ثارت بعد استخدام البترول كسلاح في الجولة الاخيرة من الصراع العربي الاسرائيلي . ويكفي القول ان ارتفاع سعر البترول وقرارات الحظر ، حدثت في اطار اقتصادي دولي يتسم بالارتفاع العام لاسعار المواد الخام وتدهور النظام المالي العالمي منذ سنة ١٩٧١ بعد أزمة الدولار ، الامر الذي أثر بصورة عامة على معظم الدول المستهلكة ، وظهرت الاختلالات في اقتصادياتها .

البعد الاقتصادي : تأثرت فرنسا بالازمة بصورة أكبر من باقي الدول الصناعية . ووفقا لتحليل وزير الصناعة الفرنسي ميشيل دورنانو في دراسة نشرت له في مجلة الدفاع الوطني الفرنسية في أبريل سنة ١٩٧٥ كانت الصورة كالاتي : يغطي البترول ٦٦ في المائة من احتياجات فرنسا من الطاقة ،تستورد منه ٧٥ في المائة ،في حين انها لا تستطيع تطوير موارد طاقتها الداخلية بصورة تخفف من اعتمادها على البترول . ولقد بلغت قيمة واردات فرنسا من البترول سنة١٩٧٤ أكثر من ٤٥ مليار فرنك ، بزيادة ٣٠ مليار فرنك عن سنة ١٩٧٣ ، وذلك راجع بالطبع الى زيادة اسعار البترول الذي كان قد انخفض متوسط ثمن ما تستورده منه فرنسا في الفترةمن١٩٥٥ — ١٩٧٣، بنسبة ٣٠ في المائة . ولقد انعكس خلل ميزان طاقة هذا على الميزان التجاري ، اذ بلغ العجز في ميزان المدفوعات الفرنسي ١٦ مليار فرنك سنة ١٩٧٤ ، بعد أن كان هناك فائض يقدر بسبعة مليارات فرنك سنة ١٩٧٣ وأشار الوزير الفرنسي الى ان اعادة توازن ميزان المدفوعات يقتضي : الاقتصاد في استهلاك الطاقة وتنويع مصادرها ، اعادة التوظيف الصناعي للتركيز على قطاع المعدل التي مازال الطلب عليها قويا من جانب دول العالم الثالث . وبالطبع ليس مجالنا تلك الجزئيات المتعلقة بكيفية تطوير الهيكل الاقتصادي الفرنسي ، ليتلاءم مع الظروف الجديدة ، ولكن نهتم بميدان آخرللحركة الفرنسية ، تحاول فرنسا من خلاله مواجهة المشكلة ، وهو يدخل في صميم اطار العلاقات التجارية والاقتصادية الفرنسية — العربية .

كان على فرنسا أن تتحرك على النحو الذي يدعم منقدرتها على الحصول على البترول ،بأفضل شروط ممكنة ، وفي نفس الوقت ، تحسين وتنمية هيكل علاقاتها التجارية مع الدول العربية ، بل والذهاب أبعد من مجرد التصدير ، والدخول في مجال انشاء المشروعات الاقتصادية في الدول العربية : فلقد أبدت فرنسا استعدادها — كما ذكر بيير مسمير في باريس في ٨ مارس سنة ١٩٧٤ — لمساعدة الدول العربية المنتجة للبترول ، على استغلال امكانياتها المالية لتحقيق أهداف التنمية بها . ولكن : اتضح اثناء أزمة البترول في خريف سنة ١٩٧٣ تأييد شركات الكارتل العالمي، — بمساندة من الولايات المتحدة — للارتفاع الكبير في اسعار البترول ، الامر الذي كان يضر باقتصاديات أوربا ، التي عجزت عن انتهاج سياسة جماعية في مواجهة تلك المشكلة الحيوية . وفي نفس الوقت الذي ظهرت فيه الدعوة الى حوار عربي — أوربي ، لجأت بعض الدول الاوربية — وعلى رأسها فرنسا — الى الدخول في مفاوضات ثنائية مباشرة مع الدول المنتجة « وبصفة خاصة السعودية وايران » . وبعبارة أخرى ، فان فرنسا — في مواجهة محاولات

السيطرة الامريكية على مصير أوربا فى مسألة الطاقة ، وجدت أن الحل الذى يحفظ مصالحها واستقلالها ، يكمن فى الاتفاقات الثنائية . ولقد أعلن بيير مسمير رئيس الوزراء الفرنسى فى ٧ يناير سنة ١٩٧٤ ، أن احوال العالم — الذى دخل مرحلة اقتصادية جديدة نتيجة لحرب أكتوبر — لن تعود الى ما كانت عليه من قبل ، وأن الوسيلة الوحيدة لاعادة الاستقرار الى الاسواق ، هى عقد اتفاقيات مباشرة مع الدول المنتجة . وكانت اولى نتائج هذا التحرك ، هى اعلان فرنسا رسميا فى ٩ يناير سنة ١٩٧٤ توقيع اتفاق مع المملكة العربية السعودية مدته ثلاث سنوات ، تحصل فرنسا بمقتضاه علي ٢٧ مليون طن من البترول الخام ، وأن هذا الاتفاق الصغير خطوة فى سبيل عقد صفقة اضخم . ولعل لزيارة ديستان للسعودية — فى مطلع سنة ١٩٧٧ — وقد قارب العقد الصغير على الانتهاء — دلالة فى هذا الصدد . وهكذا وصل التحرك الفرنسى الذى كان مقصورا حتى سنة ١٩٧٣ على العراق وليبيا والجزائر بدرجة اساسية ، الى مجال ذى آفاق جديدة . ومن جهه اخرى فقد كانت تتمثل أمام فرنسا ، صورة للمنطقة ذات بعدين واضحين اثرا على اختيار محاور حركتها الاقتصادية فى المنطقة : السياسات البترولية للدول المنتجة ، وسياسات التنمية الوطنية فى الدول العربية بصفة عامة . فعن البعد الاول : نجد أن الدول المنتجة ، تختلف حول مدى الاسراع فى انتاج البترول ، وحول مستويات الاسعار . وفى الواقع يمكن تحديد ثلاثة اتجاهات فى هذا الصدد : اتجاه العـراق المؤيد لزيادة الانتاج ورفع السعر لتحقيق دخول كبيرة ، تغطى نفقات برامج التنمية الطموحة الموضوعة ، اتجاه الكويت المؤيد لرفع الاسعار ، مع الدعوة لتجميد مستوى الانتاج أو زيادة صغيرة ، اتجاه السعودية والامارات الرافض للارتفاع المستمر فى الاسعار ، والمؤيد لزيادة الانتاج . وقد برز ذلك الخلاف واضحا فى آخر اجتماعات منظمة الاوبك فى نهاية عام ١٩٧٦ . ولعل هذا التغير يفسر لنا اتجاه فرنسا نحو السعودية الان، فى الوقت الذى يتزايد فيه استهلاكها من البترول ، والذى مع ارتفاع اسعاره ، تتزايد متاعب ميزان مدفوعاتها . أما عن البعد الثانى ، أى سياسات التنمية الوطنية ، فهناك أنماط مختلفة منها ، تحددها عوامل طبيعية وجغرافية وديموقراطية ، فثمة دول قادرة على القيام بعملية تنمية كاملة ومتوازنة مثل مصر — اذا استطاعت التغلب على مشاكل التمويل ، وكذلك العراق والجزائر — دول تقوم فى الواقع بعملية تنميه ظاهرية ، ليست فى حقيقتها الا عملية اعادة توزيع للدخول « الكويت ، الامارات ، السعودية بدرجة اقل » . وهناك أيضا عوامل سياسية تحكم نمط التنمية : فسياسة مصر الحالية التى تهدف الى الدخول فى مرحلة تنمية اكثر انفتاحا على الخارج ، تتوقف بالدرجة الاولى على امكانيات اقرار السلام فى المنطقه ، وبالتالى فان اية محاولة لحل المشاكل العربية لا تاخذ فى الاعتبار مشاكل مصر ، لن يكون مصيرها الا الفشل . وكان لا بد لهذه المحددات الطبيعيه والسياسية ، أن تؤثر على اختيار فرنسا لاسلوب التعامل مع كل من هذه الانماط ، مع مراعاة تاثيره على الاقتصاد الفرنسى .

ومن هذه الاعتبارات ، كان اتجاه فرنسا لتدعيم علاقاتها مع مصر — على ضوء دورها الجديد فى المنطقة بعد حرب سنة ١٩٧٣ — كخلفية للانطلاق فى هذه المنطقة . وكانت زيارة الرئيس السادات لفرنسا فى يناير سنة ١٩٧٥ ، وزيارة الرئيس ديستان لمصر فى ديسمبر سنة ١٩٧٥ علامتين كبيرتين على هذا الطريق الذى سارت فيه العلاقات المصرية الفرنسية بصفة خاصة ، والعلاقات العربية الفرنسية بصفة عامة . ولقد سبق هاتين الزيارتين ، تطور ايجابى فى العلاقات الثنائية ، أسفر عن تبادل الزيارات بين وزيرى خارجية الدولتين — خلال عام سنة ١٩٧٤ — واقامة اللجنة المشتركة الفرنسية المصرية للتعاون السياسى والاقتصادى والثقافى بين مصر وفرنسا . قد تجلت نتائج اعمالها فى العروض التى تقدمت بها الشركات والمؤسسات الصناعية الفرنسية للاسهام فى خطة التنمية المصرية فى المجالات المختلفة . وتوالت الوفود الرسمية الفرنسية على مصر برئاسة نوربير سيجار وزير التجارة الخارجية الفرنسى فى ١٧ يناير سنة ١٩٧٥ ، وبرئاسة ريمون بار رئيس الوزراء الفرنسى الذى خلف جاك شيراك وكانت تلك أول رحلة يقوم بها للخارج عقب توليه منصبه ، وأخيرا برئاسة لوى دى جيرنجو وزير الخارجية الفرنسى فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٧ .

وقد اهتمت جميع هذه الوفود بدراسة سبل التعاون الاقتصادي بين البلدين . وهكذا بدأت فرنسا ذلك الدور الذي تأخرت فيه بالمقارنة بمنافسيها . فخبرتها كبيرة ، وجاذبيتها لمصر أكبر ، وبصفة خاصة في ظل ما تلاقيه من صعوبات مع الاتحاد السوفييتي ، في الوقت الذي لم تقبل فيه الأستثمارات الامريكية بالصورة المرغوبة .

هذا ولقد حرصت فرنسا على تدعيم علاقاتها بباقي الدول العربية ، فهي تسعى الى اقامة التوازن بين كل شركائها في المشرق والمغرب العربي . ومن هنا كانت دلالات الاتفاقات والمباحثات الاقتصادية بين فرنسا وعديد من الدول العربية الاخرى ، وبصفة خاصة البترولية . فمثلا في ١٣ فبراير سنة ١٩٧٤ ، وصل الى فرنسا عبد السلام جلود رئيس الوزراء الليبي لاجراء محادثات مع الحكومة الفرنسية ، تشمل التطورات الاخيرة في الموقف في الشرق الاوسط ، وامكانية قيام فرنسا بتنفيذ مشروعات بتروكيمائية في ليبيا . وقد تقرر تشكيل لجان اقتصادية مشتركة ليبية فرنسية لدراسة أوجه التعاون بين البلدين ، على أثر اجتماع جلود مع ديستان وزير المالية الفرنسي في ذلك الوقت . وفي ١٦ أكتوبر سنة ١٩٧٤ وصل الى الكويت وفد فرنسي من ٣٠ شخصا يمثلون أكبر المؤسسات الصناعية والشركات الفرنسية ، لاجراء اتصالات من أجل تنمية التعاون بين البلدين . وفي ٣ يولية سنة ١٩٧٥ وصل الى باريس الشيخ زايد بن سلطان حاكم دولة الامارات العربية ، في زيارة رسمية لفرنسا لاجراء محادثات مع الرئيس الفرنسي ديستان حول ازمة الشرق الاوسط ، والعلاقات الثنائية بين البلدين . وفي ٤ يولية سنة ١٩٧٥ تم توقيع اتفاق تعاون ثقافي وفني بين فرنسا ودولة الامارات العربية ، يتناول البتروكيمائيات واسالة الغاز وصناعة الاسمدة والنقل البحري للبترول . كذلك تناولت مباحثات الامير الصباح السالم الصباح أمير دولة الكويت في باريس في ٢٦ مايو سنة ١٩٧٥ ، كيفية تقرير التعاون الاقتصادي بين البلدين ، وتم اتفاق شامل بينهما في هذا الصدد . وفي أول نوفمبر سنة ١٩٧٥ صرح جان سوفانيارج وزير الخارجية الفرنسية لدى وصوله الى جدة ، بأنه سيفتتح مع وزير الخارجية السعودي ، أعمال لجنة التعاون المشتركة بين البلدين . وفي ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٥ بدأت في بغداد المباحثات الرسمية بين العراق وفرنسا لتطوير العلاقات الاقتصادية والفنية بين البلدين . وكانت زيارة ديستان للجزائر في أبريل سنة ١٩٧٥ تعبيرا عن ذلك الاهتمام المتميز بالعلاقات مع هذه الدولة التي ترتبطها علاقات متميزة بفرنسا « فالجزائر هي الشريك التجاري السادس لفرنسا : ٣٥ في المائة من واردات الجزائر من فرنسا ، ٢٢ في المائة من واردات فرنسا من الجزائر » ، ومحاولة لاعادة العلاقات بينهما الى مسارها الطبيعي ، بعد تلك الازمة التي مرت بها بسبب مفاوضات البترول .

وبصفة عامة ـ وكما ذكر جاك شيراك رئيس الوزراء الفرنسي السابق ، في حديث نشر له في جريدة الاهرام في ١٤ يولية سنة ١٩٧٦ ـ فان حجم التجارة الخارجية الفرنسية ـ العربية وصل سنة ١٩٧٥ الى ٦٠ مليار فرنك ، بعد أن كان ١٨ مليار فرنك سنة ١٩٧٠ ، وبلغ معدل الزيادة في المبيعات الفرنسية للدول العربية ٥٠ في المائة في الفترة من ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ . هذا وتعقد فرنسا اهمية كبيرة على صادراتها من المعدات الى المنطقة ، لتحقيق توازن ميزان مدفوعاتها مع الدول العربية ، التي وصلت طلباتها على المعدات الفرنسية الى ٥٢ مليار فرنك سنة ١٩٧٤ ، بعد أن كانت ٢٢ مليار فرنك سنة ١٩٧٣ . وبصفة خاصة ، نلحظ تزايد التعامل التجاري بين فرنسا ودول المشرق العربي ،

فمثلا زادت مشتريات العراق من فرنسا من ٦٠ مليون فرنك الى ٣٧٦ مليون فرنك في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، وكذلك السعودية زادت مشترياتها من ٨١ مليون فرنك الى ٢٥٩ مليون فرنك عن نفس المدة . ووصلت مشتريات الكويت الى ١٩٣ مليون فرنك سنة ١٩٧٥ ، بعد أن كانت ٧٠ مليون فرنك سنة ١٩٧٠ . هذه الارقام ذات دلالة هامة ، اذ أن المشرق العربي لم يعرف في تاريخه الحديث ذلك النفوذ الاقتصادي الفرنسي ، وكان الميدان متروكا للولايات المتحدة وبريطانيا فقط . وهكذا كانت حرب سنة ١٩٧٣ بعواقبها ، نقطة تحول في تاريخ العلاقات الفرنسية بدول المشرق والمغرب العربي على السواء .

البعد العسكرى : عرفت المنطقة العربية بعد حرب سنة ١٩٧٣ تطورا ملحوظا فى علاقاتها الاقتصادية بالدول الغربية . وكان يمكن أن يؤثر ذلك التطور بفعالية على مستقبل المنطقة ، لو لم تكن ادوات الحرب تمثل جزءا كبيرا من صادرات الدول الغربية لدول المنطقة . فقد امتصت الدول العربية فى الشرق الاوسط والخليج العربى ، جزءا هاما من تجارة المعدات الحربية . وهذا راجع بالطبع الى الرغبة فى تعويض الاسلحة المستهلكة فى الحرب . وتجد الدول الصناعية فرصة مربحة فى هذا ، لتحقيق توازن ميزان مدفوعاتها الذى أصابه الخلل بسبب الواردات البترولية . هذا التسابق على التسلح والمنافسة على بيع السلاح ، له من الاثار على العلاقات الاوربية ، والاوربية-العربية ، والاوربية الاطلنطية ، مثل ما له من آثار مباشرة على امن دول المنطقة المستوردة للسلاح . ويمثل الشرق الاوسط ،منذ زمن بعيد ، حقلا هاما للمنافسة الشديدة بين صناعات السلاح العالمية ، ولكن ازداد الاتجاه مع تزايد الثروات البترولية ، وضرورة التصدير الملحة التى تواجهها الاقتصاديات الغربية . ولسنا الان بصدد تحليل خطورة هذا الوضع على المنطقة وآثاره السلبية على اقتصادياتها ، وان كان هناك المبرر السياسى الاول ، وهو استمرار المواجهة مع العدو الاسرائيلى ، الذى يلقى الدعم العسكرى من الولايات المتحدة ، ولكن التساؤل الاساسى – على ضوء الابعاد الجديدة فى المنطقة بعد حرب اكتوبر – هو : ما هو نصيب فرنسا من عملية تسليح المنطقة ؟ وما هى دوافع فرنسا ؟ وما هى الاسباب التى تسهل لفرنسا حركتها ، وما الذى يعوقها ؟ .

١ – أول ما يجب الاشارة اليه ، هو الغاء فرنسا للحظر الذى كانت قد فرضته على ارسال السلاح لدول المواجهة . ففى ٢٤ يناير سنة ١٩٧٤ ، اعلن ميشيل جالى وزير الدفاع الفرنسى ، أن فرنسا لن تضع أى حظر على بيع الاسلحة الى العالم العربى ، لان مثل هذا الحظر يدفع الدول العربية الى الاتجاه الى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، للحصول على حاجتها من الاسلحة . وفى ٢٨ يولية سنة ١٩٧٤ ، قررت الحكومة الفرنسية ، رفع الحظر على شحنات الاسلحة الى الشرق الاوسط ، واعلن أندريه روس المتحدث باسم الحكومة الفرنسية ، أن بيع الاسلحة سوف يستأنف بعد بحث كل حالة . .

٢ – بلغت مبيعات السلاح فى العالم سنة ١٩٧٤، نحو ١٨ مليار دولار ، بزيادة تقدر بنحو ٥٠ فى المائة بالنسبة لعام سنة ١٩٦٤ . وكان نصيب فرنسا من هذا الاجمالى ٩فى المائة . ولقد ارتفعت الطلبات على السلاح الفرنسى سنة ١٩٧٤ الى ١٩٫٧ مليار فرنك ، اى ضعف ماكانت عليه سنة ١٩٧٣ « ٩٫٥ مليارات فرنك » ، تتوزع على الوجه التالى : ٨٫٧ فى المائة لدول السوق الاوربية ، ١٫٢ فى المائة لدول منطقة الفرنك ، ٢٫٤ فى المائة للولايات المتحدة ، ٨٦٫٨ فى المائة لباقى دول العالم ، والتى منها عديد من الدول العربية ذات الموارد المالية الضخمة النابعة من دخولها البترولية . فقد بلغت قيمة عقود التسليح بين فرنسا والدول العربية سنة ١٩٧٤ : ٣ مليارات دولار ، دفعت منها السعودية وحدها ٨٧٠ مليون دولار . هذا ولقد بلغت الطلبات على السلاح الفرنسى فى النصف الاول من سنة ١٦٧٥ حوالى ١٠٫٣٧٥ مليارات فرنك ، أى بزيادة ٣٦ فى المائة عن الفترة المقابلة سنة ١٩٧٤ . ولقد مثلت صادرات فرنسا من الاسلحة سنة ١٩٧٤ نحو ٢٫٥ فى المائة من اجمالى صادراتها .

٣ – ومن اهم صفقات السلاح الفرنسية فى المنطقة العربية بعد سنة١٩٧٣ : الاتفاقية الخاصة بصفقة السلاح التى عقدها الرئيس المصرى السادات مع الرئيس الفرنسى اثناء زيارته لمصر فى ديسمبر سنة ١٩٧٥ والتى سبقتها اتصالات اثناء زيارة الرئيس السادات لفرنسا فى بداية نفس العام . فقد كانت اوائل الاسئلة التى طرحت على الرئيس السادات فى مؤتمره الصحفى فى باريس فى ٢٩ يناير ١٩٧٥ تدور حول الميراج . ولعل هذا يعكس اهتمام الرأى العام الفرنسى بصورة الوجود الفرنسى فى الشرق ، وهل هو فقط فى صورة بائع سلاح ؟ ولهذه الصفقة مغزى خاص ، فهى تعبر من جانب فرنسا – كما نشرت جريدة لوند اليومية فى ٣١ يناير سنة ١٩٧٥ – عن رغبتها فى الوقوف الى جانب العرب ، وبصفة خاصة الاكثر اعتدالا من قادتهم . واعقبت هذه الصفقة ، صور اخرى

من التعاون العسكري ، لعل أهمها زيارة ايفون بورج وزير الدفاع الفرنسي في أواخر عام ١٩٧٦ . هذا فضلا عن الاتفاق بين الدولتين على مساعدة فرنسا لمصر في انشاء صناعة عسكرية ، تمكنها من انتاج وسائل دفاعها . وكان هذا هو جوهر فكرة انشاء هيئة التصنيع العربية التي تستند الى دعائم ثلاث « تمويل عربي — خبرة فرنسية — هياكل وكوادر مصرية » .

ولم تقتصر تجارة السلاح الفرنسي على مصر — تلك التي فتح الباب أمامها الغاء قرار الحظر — ولكن كان لابد أن تمتد الى الدول البترولية أيضا . ففي نهاية سنة ١٩٧٣ باعت فرنسا لابو ظبي ١٨ طائرة ميراج ٣ بالاضافة الى ١٤ ميراج ٥ . وفي ٣ فبراير سنة ١٩٧٤ ، أعلن وزير الدفاع الكويتي ، أن هناك مفاوضات جارية مع بعثة عسكرية فرنسية موجودة في الكويت ، بشأن توقيع صفقة سلاح . كذلك في ٤ ديسمبر سنة ١٩٧٤ أعلن الامير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران السعودي ، أنه قد تم توقيع عقد مع الحكومة الفرنسية ، لشراء أسلحة من فرنسا . وفي ٢٨ مايو سنة ١٩٧٥ ، أعلن عبد الرحمن العتيقي وزير المالية الكويتي في باريس ، أنه تم الاتفاق خلال زيارة أمير الكويت لفرنسا ، على شراء أسلحة فرنسية للكويت ، وأنه قد تم وضع اتفاق شامل بين الدولتين لتقرير التعاون الاقتصادي بينهما . وفي ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٥ وصل الى باريس سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي يرافقه وفد عسكري سعودي في زيارة لفرنسا لاجراء مباحثات حول التعاون العسكري بين البلدين . وأخيرا تأتي مباحثات الرئيس السوداني جعفر النميري مع الرئيس ديستان في باريس ، حول عقد صفقة سلاح فرنسية ، تكتسب مغزاها على ضوء التهديدات التي تواجهها السودان من الجنوب .

واذا بحثنا عن الدوافع الفرنسية للحركة في هذا المجال ، فهناك الى جانب الدوافع التقليدية التي تتلخص في البحث عن مكاسب اقتصادية ونفوذ سياسي ، دوافع أخرى ارتبطت بظروف ما بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ وهي ثلاثة :

أ — أضحت الصادرات العسكرية — نتيجة ارتفاع ثمن البترول وتزايد تكاليف الابحاث العسكرية — ضرورة اقتصادية لمعظم الدول الصناعية . ولذا بدأ الاتجاه الى البيع التجاري لهذه المعدات ، الى جانب ما يقدم منها للحلفاء والعملاء في شكل مساعدات . ولقد برز ذلك التبرير على لسان M. d'Aillières أثناء مناقشة مشروع قانون الميزانية الفرنسية في الجمعية الوطنية سنة ١٩٧٤ . وترى فرنسا في توريد السلاح ، ضرورة ملحة للمحافظة على المستوى التنافسي لصناعاتها ، فالتصدير الذي يؤدي الى انتعاش الصناعات العسكرية ، يقود ايضا الى انتعاش الصناعات الاخرى المرتبطة بها ، الامر الذي يساعد على المحافظة على مستوى التشغيل في ذلك القطاع ذي المستوى التكنولوجي المرتفع . ويكون بالطبع الدافع للتصدير أكبر ، اذا كان المشتري من تلك الدول التي تعاني معها فرنسا من خلل في ميزان مدفوعاتها لصالحها ، وعلى رأس هذه الدول بالطبع الدول البترولية .

ب — والى جانب تنوع الدوافع السياسية ، فلا يمكن انكار أن صادرات فرنسا من السلاح تحكم بقاء وحياة صناعة السلاح الفرنسي ، ومن ثم قدرتها على انتهاج سياسة خارجية مستقلة . فلقد أشار جاك شيراك رئيس الوزراء الفرنسي « السابق » الى ضرورة وجود قدرة وطنية للبحث وانتاج الاسلحة الحديثة ، ولهذا وضعت فرنسا قيودا شديدة على التعاون مع صناعات السلاح في الدول الحليفة والصديقة لها . ومن ناحية أخرى فان مبيعات السلاح الفرنسي للدول العربية ، تدخل في اطار سياسة فرنسا في البحر المتوسط ، والتي تعكس مغزى خاصا منذ بداية الحوار بين الشمال والجنوب . كذلك فان غلق الاسواق الاوربية أمام المنتجات العسكرية الفرنسية ، دفعها الى التركيز على مناطق جغرافية أخرى .

جـ — قبل سنة ١٩٧٣ كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي الموردين الاساسيين للسلاح في المنطقة ، ولم تكن الدول الاخرى تلعب الا دورا ثانويا . ولكن بعد سنة ١٩٧٣ فقد الاتحاد السوفييتي نفوذه في مصر ، في الوقت الذي بدأت

فيه مصر وغيرها من دول المنطقة ، تعمل على تخفيض تبعيتها للدولتين العظميين ، وذلك بتنويع مصادر سلاحها ، بل وخلق صناعات محلية ، بمساعدة تمويل الدول البترولية ، والمساعدة الفنية من جانب الدول الصناعية .

ولعل هذه الاسباب ، توضح لنا حقيقة الفارق بين موقف فرنسا من حظر ارسال السلاح الى دول المواجهة ، واصرارها على موقفها ، بالرغم من الهجوم عليه ، استنادا الى عديد من الحجج السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وبين رفعها الحظر عقب اندلاع حرب سنة ١٩٧٣ ، وما أدخلته من أبعاد جديدة .

وتتسم الان عملية بيع السلاح فى المنطقة بطابع خاص وهو أنها ترتبط ــ فى بعد منها ــ بتطوير الطاقة الكهرو ــ نووية ، وبيع المفاعلات النووية ، الامر الذى يفرض مشاكل أمن خاصة ، وعواقب خطيرة على الصراع فى الشرق الاوسط ، بصفة خاصة . وقد أظهرت حرب أكتوبر مخاطر اعتماد الاقتصاديات الاوربية الكامل على بترول المنطقة ، وضرورة التركيز على البحث عن مصادر طاقة بديلة ولاسيما الطاقة الذرية . فما هو الموقف الفرنسى من ذلك الاتجاه الجديد ؟ وما مدى قدرتها على نقله الى دول المنطقة العربية ؟

أعلنت فرنسا سنة ١٩٧٤ عن برنامج انشاء المراكز الذرية للطاقة . وترجع جذور هذا التحرك ، الى بداية الستينات ولكن آثار حرب أكتوبر على سياسة الطاقة ، زادت الدفع نحو ذلك الاتجاه ، وأبرزت جدواه أمام فرنسا ، وللدول الغربيه بصفة عامة ، التى كان بعضها محجما عن الدخول فى ذلك الطريق . بل ان نفس الدول المصدرة للبترول ، بدأت تبحث عن سبل امتلاك المفاعلات النووية ، استعدادا لفترة ما بعد البترول . وأمام تزايد الطلب على هذه الاجهزة ، دخلت الدول المنتجة لها ــ ومنها فرنسا ــ فى منافسة ظهرت غالبا فى صورة المواجهة بين الشركات الامريكية والاوربية . وظهرت بعض الخلافات الهامة النابعة من خضـــوع استرتيجيــــا الشركات للاعتبارات السياسية . ومن هنا كان الهجوم الامريكى على السياسة الفرنســـية ، التى وافقت على بيـــع مفاعلات نووية لمصر ودول أخرى هى ايران ، وباكستان ، وكوريا الجنوبية ، واليابان . ذلك الهجوم الذى أعقبه وعد نيكسون لكل من اسرائيل ومصر ، باعطائهما مفاعلا ذريا . وذلك القرار الامريكى ، لا يمكن النظر اليه الا فى اطار رغبة الولايات المتحدة فى قطع الطريق امام فرنسا والمانيا اللتين أبديتا استعدادهما لتلبية مطالب دول المنطقة من هذا النوع من المعدات . وهكذا فان حركة فرنسا فى هذا المجال فى المنطقة ، تواجه المعارضة الامريكية التى ترفض فرنسا حججها والتى مفادها قصور اجراءات الرقابة اللازمة على استخدام دول المنطقة لهذه الادوات . وهذا الرفض الفرنسى ، الذى لا يعنى الرغبة فى التسابق اللامحدود الذى قد يؤدى الى انتشار الاسلحة الذرية ، بقدر ما ينطلق من رفض الاطار الحالى للرقابة وحظر انتشار الاسلحة النووية « لم توقع فرنسا اتفاقيتى الحظر فى ١٩٦٣ ، ١٩٦٨ » والدعوة الى وسائل جديدة . فلقد أشار سوفانيارج فى الامم المتحدة فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ الى أن فرنسا تهتم بضمان عدم انتشار الاسلحة الذرية ، ولكن بوسائل أكثر قوة من تلك التى تطبق الان . وفى نفس الوقت ، تحاول فرنسا التخلص من قيود الاعتماد على الولايات المتحدة ، التى تزود أوربا بعنصر اليورانيوم المنشط اللازم للصناعات الذرية ، وذلـــك بتنويع مصـــــادر حصولها على هذا العنصر الهام ، حتى تستطيع ، كما قال ميشيل دبريه فى هذا الصدد ، أن تلبى الطلب المحلى الفرنسى والاوربى ، وتستجيب لطلبات عملائها الاخرين . فالى أين ستنتهى الوعود الفرنسية والامريكية بتزويد مصر أو غيرها من الدول العربية ــ اذا طلبت ــ بالمفاعلات النووية ؟

ان موضوع تجارة السلاح ــ التقليدى والمتطور ذو البعد الذرى ــ لا يرتبط فقط بأمن دول المنطقة التى تستطيع تنويع مصادر سلاحها ، ولكن يرتبط أيضا بأمن الدول المتورطة فى المنطقة بصورة غير مباشرة مثل فرنسا . فان هجوم الدول الاوربية فى المنطقة ، لا يعادل تحدى الدول البترولية لها . ان سريان دورة الفوائض البترولية عن طريق شراء الاسلحة ، وتطوير استخدام الطاقة الذرية سلميا ،

خلقا مخاطر جديدة يجب تطويقها ، اذا كانت هناك رغبة في تفادي صراعات جديدة .

ولكن هل هذا التعاون والتبادل على كافة المستويات ، وسيلة لمواجهة مطالب مباشرة : مواجهة عجز ميزان المدفوعات الفرنسي ، تقديم متطلبات التنمية للدول العربية ؟ أم أنه يمكن أن يصبح نواة اتفاق أكبر عربي - أوربي ، يكون ذا بعد استراتيجي ، يمثل عنصرا هاما في عملية اعادة تنظيم العلاقات الدولية « وما هو وضع ذلك التفكير في السياسة الفرنسية في المنطقة ؟ وهنا ننتقل الى آخر محاور الحركة الفرنسية في المنطقة العربية أي من خلال المجموعة الاوربية .

هـ - البعد الاوربي في حركة فرنسا اتجاه المنطقة العربية بعد سنة ١٩٧٣ : كان لابد لفرنسا - بعد تلك القيود التي فرضت على حرية حركة ديبلوماسيتها أثناء اندلاع الحرب وبعدها مباشرة - كان لابد ان تبحث عن مجال حركة جديدة ، تثبت من خلاله نفوذها في المنطقة ، الذي أخذ يتزايد على صعيد العلاقات الثنائية الاقتصادية والعسكرية . ولذا اتجهت من جديد الى احياء الدعوة الى صياغة سياسة أوربية مشتركة في المنطقة . فكيف جاءت المبادرة الفرنسية « وكيف تطورت ؟ وما هو وضعها في اطار السياسات الدولية ، وبصفة خاصة على ضوء سياسة الولايات المتحدة في المنطقة ؟

١ - تطور المبادرة الفرنسية واستجابة شركائها الاوربيين : لم تتمكن الجماعة الاوربية - أثناء حرب أكتوبر - من اتخاذ موقف موحد ، ولكن تحت ضغط ممثلي فرنسا وبريطانيا ، أصدر مجلس الوزراء الاوربي نداء للمتحاربين ، يدعوهم لوقف اطلاق النار ، والتفاوض على اساس قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وكانت تكمن وراء هذا التحرك الضعيف ، صعوبة التوفيق - في هذه المرحلة المبكرة من الازمة - بين سياسات مختلف الدول التسع التي كان يظهر تباينها من البيانات المتناقضة الصادرة عنها ، وبصفة خاصة بين وزيري خارجية فرنسا وهولندا . فلقد أعلن ميشيل جوبير ، أن محاولة استعادة الارض المحتلة ليست عدوانا ، في حين اعلنت هولندا ، ان التحرك العسكري المصري والسوري ، قصم التعايش السلمي في المنطقة والقائم منذ سنة ١٩٧٠ .

وبادر بومبيدو - في مؤتمر صحفي في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٧٣ - بالدعوة الى تحرك أوربي في مواجهة الازمة . وفي ٦ نوفمبر وفي بروكسل ، وعن اجتماع وزراء خارجية الدول التسع ، صدر اول تعبير جماعي أوربي حول المشكلة التي يختلفون عليها . وهي الوثيقة التي استند اليها البيان الذي صدر عن مؤتمر القمة الاوربي ، الذي عقد في كوبنهاجن في نوفمبر سنة ١٩٧٣ والذي استوحى قرار ٢٤٢ واضاف اليه مبدأ احترام حقوق الشعب الفلسطيني ، الذي أشير اليه في قرار الجمعية العامة في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٢ . ولقد أبرز ذلك المؤتمر ، بعدا جديدا في الموقف الاوربي ، يرتكز على مفهوم التوازن - الذي يريده الاوربيون - بين متطلبات السيادة وبين متطلبات الامن ، أي التوازن بين الضغط على اسرائيل من أجل الجلاء عن الاراضي المحتلة ، وبين مطالبة الدول العربية بالاعتراف بوجود وأمن اسرائيل . وفي أحد ملاحق البيان ، دعت الدول التسع ، الى افتتاح حوار مباشر بينهم وبين منتجي البترول . وقد قامت فرنسا بالدور الاول في الدعوة الى ذلك الحوار ، فلقد صرحت الدوائر المختصة في باريس في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٧٣ ، أن ميشيل جوبير وزير الخارجية الفرنسي ، اقترح على المجلس الوزاري للسوق الاوربية ، فكرة عقد مؤتمر للدول العربية ودول السوق ، لدراسة امكانيات التعاون الاقتصادي بين تلك الدول المتقاربة جغرافيا ، والتي تمتلك بعضها القدرات التكنولوجية ، ويمتلك بعضها الاخر الامكانيات المالية والرغبة في التنمية .

وبغض النظر عن مراحل تطور الحوار العربي - الاوربي ، والتي كان آخرها اجتماع اللجنة العامة له في تونس في فبراير سنة ١٩٧٧ . وبغض النظر عما يحرزه من تقدم في المجالين التكنولوجي والفني ، فمن الواضح - انطلاقا من بعده السياسي - أن الدول التسع لا تنظر اليه كأداة للنزول بثقلها للتأثير على تسوية الصراع في المنطقة . ولعل أبلغ دلالة على رفض الجماعة الاوربية التدخل السياسي الفعال في الازمة ، ما

حدث فى اجتماعات اللجنة العامة للحوار العربى الاوربى فى تونس اخيرا ، فلقد انتقد البيان العربى منطق التوازن الذى تتذرع به الدول الاوربية ، عند تحديد مواقفها من صياغة أو التصويت على القرارات الخاصة بالشرق الاوسط ، واتهم المجموعة بأنهـا لم تتحرك لتنفيذ المبادىء التى اعترفت بها ، وبصفة خاصة مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضى بالقوة ، وضرورة الانسحاب من الاراضى المحتلة ، فى نفس الوقت الذى تتطور فيه علاقات المجموعة مع اسرائيل ، تطورا ايجابيا ، فى حين تظل اسرائيل على موقفها السلبى من المبادىء التى اعترفت بها المجموعة ، كاساس لتسوية الازمة . ولم يلق الموقف الاوربى ـ المعلن فى هذه الاجتماعات ـ جديدا على رغبة الدول التسع فى التحرك اكثر الى الامام فى مواجهة الازمة على الصعيد السياسى . فما زالت ترفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، الا اذا كانت فى شكل حكومة منفى ، أو دولة . ومع ذلك ، أقرت بحق الشعب الفلسطينى فى التعبير عن ذاته فى اطار تسوية بالمفاوضات . واخيرا يأتى بيان مجلس وزراء دول السوق ، الذى اعد فى يناير ١٩٧٧ وتأجل نشره انتظارا لم تسفر نتائج زيارات وزراء خارجية الدول الاوربية للمنطقة وانفرد بنشره الاهرام . يأتى ذلك البيان فينص على ضرورة انهاء اسرائيل لاحتلال الاراضى المستمر منذ نزاع سنة ١٩٦٧ ، وأنه ينبغى على اسرائيل أن تعترف بحقوق الشعب الفلسطينى ، وانه لا يمكن حل النزاع دون أن تترجم حقوق الشعب الفلسطينى المشروعة فى التعبير الفعلى ، عن شخصيته الوطنية الى واقع اقليمى . كما أيد البيان قرار الجمعية العامة الصادر فى ديسمبر سنة ١٩٧٦ ، والقاضى بوجوب اشتراك الفلسطينيين فى مفاوضات واقعية وبناءة . واشار البيان الى استعداد الدول التسع للاشتراك فى الضمانات الدولية . هذا موقف اوربى أكثر ايجابية ـ بالمقارنة ببيان كوبنهاجن فى ديسمبر سنة ١٩٧٣ ـ بالنسبة لاهم جوانب النزاع المثارة حاليا : حق الشعب الفلسطينى فى وطن ، وحقه فى الاشتراك فى مفاوضات التسوية . انه موقف أوربى أكثر ايجابية ، وان كان ما زال حبيس تقرير المبادىء ، فقط ، دون الاقدام على تحديد اساليب المشاركة الحركية الاوربية الفعالة فى مراحل التسوية ، والاقتصار فقط على ابداء استعداد الدول التسع ، الاشتراك فى ضمانات التسوية بعد اقرارها .

وفى الوقت الذى تتضح فيه تلك الصورة الجماعية ، تحرص فرنسا ـ فى تلك الفترة ـ التى تشهد مناورات الاستعداد لعقد مؤتمر جنيف ـ على تأكيد دورها . فلقد قام وزير خارجيتها ، بجولة فى عدد من العواصم العربية ، زار خلالها بيروت ودمشق وعمان ومصر ، وذلك لبحث تطورات الازمة ، ودور فرنسا على ضوء نتائج المباحثات التى اجراها السكرتير العام للامم المتحدة ووزير الخارجية الالمانى ووزير الخارجية الامريكى الجديد . ويتضح من تصريحات الوزير الفرنسى ، أن الشىء الوحيد الذى استطاعت ـ وتستطيع ـ فرنسا القيام به ، هو تحديد المبادىء التى تعتقد انها يمكن أن تكون أساسا للتسوية ، تاركة التفاصيل للاطراف المعنية .

وتأتى زيارة الرئيس السادات لفرنسا فى أول ابريل سنة ١٩٧٧ ، وهو فى طريقه للقاء الرئيس الامريكى الجديد جيمى كارتر ، كمؤشر جديد الى الدور الذى تحرص مصر على أن تقوم به فرنسا فى تحريك الموقف فى تلك الفترة الهامة من الصراع مع اسرائيل . فمصر ـ كما صرح بذلك الرئيس السادات ـ تتوقع من فرنسا ، والمجموعة الاوربية ايضا ، العمل على ازاحة العوائق التى تعترض طريق التسوية ، والمشاركة بفعالية فى الاعداد لمؤتمر جنيف ، قبل أن تبدأ فى مرحلة تالية ، تحمل مسئولياتها فى مسألة الضمانات الدولية للتسوية . هذا وتكتسب هذه الزيارة معنى اخر ، على ضوء زيارة وزير الخارجية الفرنسى لاسرائيل والتى انتهت فى أول ابريل الماضى . فلقد صرح المسئولون بأن العلاقات الفرنسية الاسرائيلية ، بدأت مرحلة جديدة مع هذه الزيارة ، مع فترة الركود والخلاف التى عرفتها منذ احداث سنة ١٩٦٧ ، وان كان الرئيس السادات ، قد صرح بأن مصر لا تنظر بقلق الى تحسين العلاقات الفرنسية الاسرائيلية ، فما لا شك فيه انه يبرز التساؤل التالى : الى أى حد تستطيع فرنسا ـ فى اطار علاقاتها الجديدة مع اسرائيل ـ الضغط عليها بما يحقق مصالح القضية العربية ؟ وما هو مقدار

تمسك فرنسا بموقفها من القضية ، وبصفة خاصة طريقة تسوية المشكلة الفلسطينية ؟ ذلك لان آلون كان قد صرح عقب زيارة وزير الخارجية الفرنسي لاسرائيل — وبدون تكذيب من فرنسا — أن فرنسا لا تصر على فكرة انشاء دولة فلسطينية ، وأن موافقتها على اقامة وطن لا يعنى موافقتها على اقامة دولة فلسطينية . ولقد أعرب الرئيس السادات — فى حديث صحفى نشر فى جريدة لوموند الفرنسية فى ٤ ابريل — عن أن موقف الرئيس ديستان تجاه الفلسطينيين لم يتغير . وهكذا نتساءل هل ستشهد الفترة القادمة تطورا فى المواقف الفرنسية والاوربية الجماعية ؟ هل سيقدر لفرنسا أن تشارك بايجابية أكثر فى هذه المرحلة ، وبعد انعقاد مؤتمر جنيف المرتقب ؟ وكيف ؟

ب — تأثير العلاقات الاطلنطية الاوربية على التحرك الاوربى فى المنطقة ورد فعل فرنسا :

أبرزت أزمة اكتوبر سنة ١٩٧٣ من جديد ، وبعمق ، الخلاف بين الدول الاوربية والولايات المتحدة حول حقيقة العلاقات الاطلنطية الاوربية . فلقد برز — على ضوء تطور أزمة الطاقة ومحاولة أوربا التحرك لمواجهتها — تصور آمريكي جديد للعلاقات الاطلنطية ، كان لابد أن يؤثر على الحوار العربى — الاوربى . أى بعبارة أخرى ، بدأ رد فعل الولايات المتحدة للتحرك الاوربى يثقل العلاقات العربية الاوربية بصفة عامة ، والعلاقات العربية الفرنسية بصفة خاصة . فكيف تحركت الولايات المتحدة ؟ وما هو رد فعل فرنسا ، أمام ازدياد محاولات أوربا لاثبات حرية حركتها رفض تسهيل ارسال السلاح لاسرائيل ، عبر موانيها أثناء حرب اكتوبر — اعلان بدء الحوار العربى الاوربى رغم معارضة الولايات المتحدة » لقد ازداد التشدد الامريكى ، للحفاظ على سيطرة الولايات المتحدة على مجريات الاحداث فى المنطقة . وهكذا بدأت تتضح لدى الولايات المتحدة ، الرابطة بين العلاقات الاطلنطية الاوروبية وأزمة الطاقة ، والتى كانت تتعامل مع كل منهما على حدة حتى سنة ١٩٧٣ . ولذا تحركت الولايات المتحدة فى اتجاهين : الدعوة الى تكوين كارتل لمستهلكى البترول ، ومطالبة الدول الاوربية باشراكها فى اتخاذ القرارات الاوربية الهامة ، كما هددت بسحب قواتها من أوربا . وكانت الولايات المتحدة تهدف الى اظهار التناقض بين رغبة الاوربيين فى لعب دور مستقل ، وبين وضعهم كحليف يعتمد عليها . ولقد جاءت الدعوة الامريكية لتكوين كارتل للمستهلكين ، كرد فعل لرفض الولايات المتحدة لاسلوب الاتفاقات الثنائية المباشرة ، بين بعض الدول الاوربية والدول المنتجة ، والذى كان انتشاره يهدد المصالح الامريكية ، لانه يضعف من سيطرة الشركات البترولية الامريكية على السوق العالمية للبترول . وطالب نيكسون فى ١٠ يناير ١٩٧٤ ، بعد الاجتماع لوزراء خارجية الدول الاربع وكندا واليابان فى واشنطن لبحث المشكلة . فكيف كان رد فعل فرنسا ؟ أعلنت فرنسا رسميا فى ٧ يناير ١٩٧٤ رفضها للمقترحات الامريكية .

وفى ١٦ يناير ١٩٧٤ اكد بيير مسمير أن فرنسا ستتجاهل نداءات واشنطن ، وانها ستستمر فى السعى لعقد اتفاقات منفصلة مع الدول المنتجة للبترول . وفى اجتماع واشنطن ، قبلت الدول المجتمعة — الا فرنسا — المقترحات الامريكية ، وأعلن ميشيل جوبير فى ٢١ فبراير ١٩٧٤ ان فرنسا لم تشترك فى اجتماعات لجنة التنسيق التى شكلها مؤتمر الدول المستهلكة للبترول الذى عقد فى واشنطن واستمرت فرنسا فى حركتها المستقلة فصعدت حدة المواجهة مع الولايات المتحدة حين جعلت أوربا فى بداية مارس ١٩٧٤ توافق على فكرتها فى عقد مؤتمر عربى أوربى الامر الذى أثار الولايات المتحدة التى كانت ترفض فكرة الحوار العربى الاوربى وجعلها تهدد بسحب القوات الامريكية من اوربا كذلك دوامت فرنسا على التباحث مع الدول البترولية فى المنطقة العربية ، حول عقد مؤتمر للدول المنتجة والمستهلكة والنامية وهكذا وضح أنه خلف هذه المعركة — التى لم تكن أزمة الطاقة الا احد مبرراتها — توجد تلك الرغبة الامريكية فى التمسك بزعامة العالم الغربى وسير الاحداث فى المنطقة العربية تلك الرغبة التى تحاول فرنسا بنائها بأساليبها الخاصة ، وعلى النحو الذى يساير خط سياستها الدولية المستقلة .

وبعد استعراض ذلك الاطار العام للعلاقات العربية — الفرنسية لا تبقى الا الاشارة الى بعض الملاحظات التالية :

١ ـ ان اتجاه فرنسا الى العالم العربى ، أحد أبعاد ثلاثة لسياستها الدولية المستقلة التى درجت عليها ، وبدأ انطلاقاتها الجنرال ديجول منذ سنة ١٩٥٨ فقد كانت فرنسا تتحرك فى ثلاثة مجالات : الاتجاه نحو المعسكر الشرقى ، تدعيم الحركة الاوربية فى مواجهة التسلط الامريكى ، التعاون مع دول العالم الثالث . وهذا البعد الاخير يتفرع الى ثلاثة اتجاهات ، تدعيم العلاقات مع الدول الناطقة بالفرنسية ، الدعوة لجعل البحر المتوسط بحيرة سلام يجمع بين الدول الواقعة على شاطئه نوع من التعاون الاقتصادى تستفيد منه فرنسا ـ بالطبع ـ لوضعها المتميز بين دول تلك المنطقة ، وتجد فيه أوربا فرصة الافلات من قبضة التحكم الامريكى ـ السوفيتى ذلك لانها ستجد فى دول حوض البحر المتوسط شركاء غير هؤلاء الذين فى الشرق أو فى امريكا اللاتينية ، والذين يقعون بالفعل تحت سيطرة القوتين الاعظم . والاتجاه الثالث هو التعاون مع الدول العربية . هذا واتجاه فرنسا الى الدول العربية ـ فضلا عن انه يتفق مع الحقائق التاريخية والجغرافية ، فانه يدعم من نفوذها فى تلك المنطقة ، التى كانت دائما بموقعها ومواردها وسكانها ، تجذبها لكونها الباب المفتوح نحو القارة السوداء . وهذا يقودنا الى الاشارة للارتباط بين البعد الافريقى والبعد العربى فى السياسة الفرنسية . فمع تزايد التقارب العربى الافريقى ، وتوطيد العلاقات العربية الفرنسيه فى نفس الوقت الذى تحتفظ به فرنسا بعلاقات مميزه مع بعض الدول الافريقية ، كان لابد أن تظهر دلالات عن التفاعل العربى ـ الافريقى ـ الفرنسى . وكانت احداث زائير الاخيرة فرصه أظهرت بعض هذه الدلالات :

« أ » فهى تؤثر مع غيرها من التوترات التى تشهدها القارة الافريقية الان على استقرار وأمن المنطقة العربية ، وبصفة خاصة مصر والسودان والذى كان نجاح غزو زائير سيعنى احكام الحصار المعادى حولهما . وبدون الدخول فى تفصيل حقيقة علاقات القوى الدولية والاقليميه وراء هذه الاحداث ، فان شجب الدول العربية لها ، الى حد اعلان مصر والسودان تقديمهما المساعده لحكومة الرئيس موبوتو ، انما يشير الى مدى الاهتمام بتأثير هذه الاحداث على المنطقه العربية ، وادراكها أنها نتاج مخطط شيوعى فى القارة السوداء ، يهدف الى تطويق المنطقه العربيه من الجنوب بقدر ما يهدف الى تدعيم مناطق نفوذه فى أفريقيا .

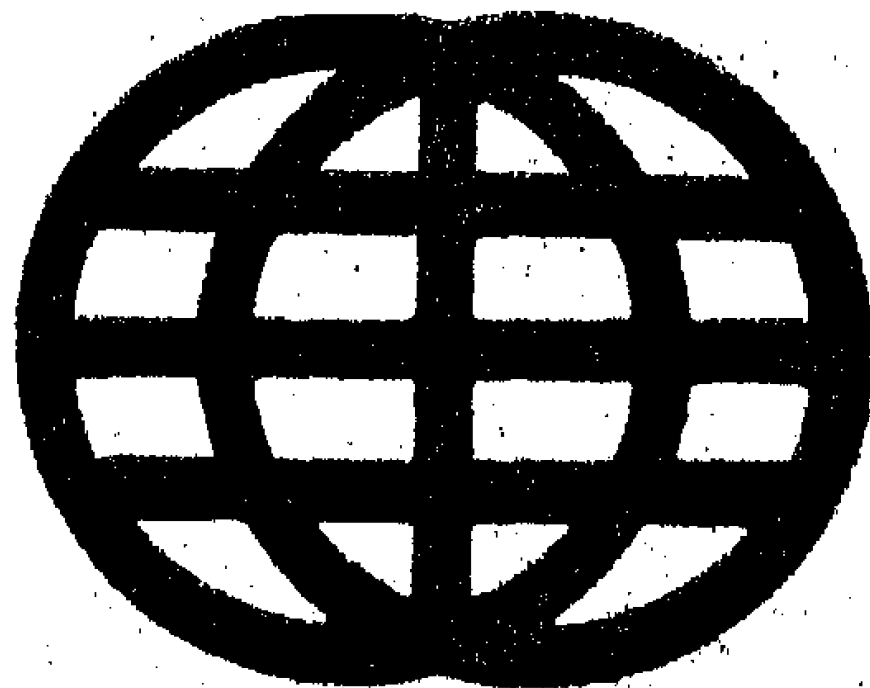
« ب » تدخلت فرنسا فى الاحداث عن طريق مساعداتها للمغرب فى تحركها لمساعدة زائير فى مقاومة الغزو الذى تعرضت له ، وذلك بوضع وسائل النقل الجوية الفرنسية تحت تصرف المغرب ، لنقل وسائل مساعداتها لزائير . وبدون التطرق الى ردود الفعل المؤيده أو المعارضه لهذا التحرك ، الفرنسى المغربى وبغض النظر عن تعدد تفسيراته يجدر الاشاره الى مغزاه بالنسبة للمصالح الفرنسية فى افريقيا : فمنذ أحداث انجولا التى اظهرت نفوذا شيوعيا فى المنطقة ، والدول الافريقيه الناطقه بالفرنسية ، تضغط على فرنسا لتأمينها ضد مخاطر المد الشيوعى وسنحت الفرصة لبعث الطمأنينة فى نفوس هذه الدول ، وتأكيد وقوف فرنسا الى جانبها مع احداث زائير ، تلك الدولة التى تعد اكبر الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية ، من حيث المساحه والموارد ، وثانيها من حيث عدد السكان . ولقد عبر ديستان عن ذلك بقوله فى ١٢ ابريل ان مساعدة فرنسا لزائير مؤشر امن للدول الافريقيةالتى تخشى عواقب المساعدات التى يحصل عليها اعداؤهم من الدول الشرقية ، ومؤشر تضامن بين افريقيا وأوروباءالتى لا تستطيع اهمال ما يحدث فى قلب القاره السوداء وكان لذلك التحرك الفرنسى فرصة أظهرت التقارب بين الرؤية العربية والرؤيه الفرنسية لحقيقة القوى المحركة للتوترات فى افريقيا الان ، وضروره التحرك لمواجهتها ، حفاظا على المصالح العربية والفرنسية ، لا سيما وان ديستان ، اعلن انه لم يتخذ قرار مساعدة زائير ، الا بعد الحصول على مساندة مصر والدول الافريقية المعتدلة .

وهكذا يتلاقى مبدأ التضامن العربى الافريقى والتضامن الافريقى الفرنسى من وجهتى النظر العربية والفرنسية ومع ذلك لا يجب اغفال الاثر السلبى لهذا التحرك الفرنسى على العلاقات مع بعض الدول العربية وبصفة خاصة الجزائر ، التى اقتصر تعليقها على الموقف ، على مدى تأثيره على الوضع فى انجولا .

٢ - كان موقف فرنسا من الصراع العربي - الاسرائيلي ، هو الذى قاد الى تطور العلاقات العربية الفرنسية ، هذا فى الوقت الذى كانت تبحث فيه دول المنطقة عن شركاء آخرين لتخفيف سيطرة القوتين الاعظم . فلم تكن الدول العربية تريد من فرنسا الا ارادتها السياسية ، واستطاعت فرنسا بالتحرك السياسى اولا ، أن تحقق لنفسها الكثير على صعيد العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع تلك الدول . ولكن تجدر الاشارة ، الى أن ذلك التحرك السياسى ، لم يخدم فرنسا فى مجال بحثها عن دور سياسى فعال فى مواجهة القوتين الاعظم . فلقد وضح منذ سنة ١٩٦٧ وحتى الان ، أن فرنسا - بمفردها - لا تستطيع أن تلعب دورا اساسيا فى تحديد طريقة الوصول ، وشكل التسوية الشاملة للصراع ، ولكنها يمكن فقط أن تؤثر وتشارك فى خطة تطبيق هذه التسوية كما فى موضوع الضمانات الدولية مثلا .

٣ - ولهذا كان اتجاه فرنسا الى أوربا الجماعية رغم ما وضح من حدود الدور الذى يمكن ان تقوم به ايضا على الصعيد السياسى بصفة خاصة . وفى الواقع فان امام العرب واوربا - نظرا للمصالح المشتركة التى تربط بينهما - ضرورة الاختيار اما بين الاستمرار الجدى فى التقارب بينهما ، واما استمرار الخضوع للولايات المتحدة . ان اوربا تستطيع ان تخلق لنفسها فى الوطن العربى موقفا جديدا ، ترتكز فيه على قوتها الاقتصادية والتكنولوجية ، التى توازى قوة الولايات المتحدة ، وان كانت اضعف منها سياسيا ، والتى يمكن ان تتبنى منطقا جديدا لتنمية المنطقة العربية ، يراعى احتياجات دولها ومصالحها وقدراتها فى نفس الوقت . هذا ويقع على عاتق فرنسا دور كبير فى هذا المجال . فعليها ان تقنع شركاءها بأنه لا يجب ترك الميدان للولايات المتحدة بمفردها .

٤ - ان حركة فرنسا ومكانتها لدى دول المنطقة العربية ، لا تتأثر فقط بتدهور أو تحسن العلاقات ولكن ايضا باستراتيجية وحركة القطبين فى المنطقة . ان أهم ما يجب ان تتعامل وتتكيف معه فرنسا فى المنطقة - اذا ارادت المحافظة على اية صورة من نفوذها - هو الاستراتيجية الامريكية الجديدة فى المنطقة . فان حجم ونوعية النتائج التى حققتها فرنسا على صعيد علاقاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية مع الدول العربية لا يجب قياسه فقط بالجهد الفرنسى والارادة الفرنسية ، ولكن ايضا فى ضوء حقيقة ومدى الهجوم الامريكى المضاد . كذلك على فرنسا ان تواجه الاختلافات بين الدول العربية حول القضايا الاساسية فى المنطقة . ويبقى اخيرا العامل الفرنسى : ففرنسا ليست هى فقط الرؤساء ديجول وبومبيدو وديستان ولكن هناك وزن وتأثير القوى السياسية الاخرى وموقفها من السياسة الفرنسية فى العالم العربى





الانتخـــابات المغـــربية وظاهـــرة المســـتقلين

جهاد عبد الملك عودة



فى المغرب فى السابع من اكتوبر الماضى اول انتخابات طويلة الامد ،انتهت باعلان نتائج انتخاب البرلمان فى الرابع من يونيو ٧٧ ، وتاتى اهمية هذه الانتخابات ، من أنها أول انتخابات لبرلمان المغرب منذ سبع سنوات ، فقد أغلق الملك البرلمان السابق عام ١٩٧٠ ، حينما كان عرشه فى ذروة عدم الامن . كما أنها تمت فى ظل دستور ١٩٧٠ الذى رفضه أكبر حزبين «حزب الاستقلال ــ وحزب الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية واتهمت نتائجه بالتزوير . وأخيرا ، فقد جرت فى ظل تصور جديد للملك عن الديمقراطية ، ذلك التصور الذى يتمثل فى قوله : « أن الديمقراطية للشعب ومن الشعب ، امر أصبح باليا فى القرن العشرين . فقد أصبحت الديمقراطية حكم الشعب وللشعب ، من خلال نخبة مختارة من صفوف الشعب . وعندما أقول النخبة ، لا أقصد الرجل اللامع الذى يحيا فى خيالات نظرية لا تجد مجالا للتطبيق ، بل أقصد الرجل الواقعى ، الذى يتكيف على صورة بلاده ، ولديه صورة اجمالية لحقائق بلاده . هذا الرجل النخبة ، هو الذى يجب أن يشكل اطار الديمقراطية » .

وقد اسفرت النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية المغربية ، عن فوز ما يطلق عليهم « بالمستقلين » الذين يقودهم احمد عثمان رئيس الوزراء . كما فاز المستقلون فى انتخابات المجالس المحلية والبلدية التى جرت فى أواخر السنة الماضية ، بثلثى المقاعد ، وعلى هذا تكون للمستقلين الاغلبية فى البرلمان . ذلك ان لهم بمقتضى دستور ١٩٧٠ ، ثلث مقاعد البرلمان بالتعين . ولفهم هذه النتائج وتقديرها ، لابد أولا من ايضاح محددات العمليه السياسية فى المملكة المغربية ، ثم بيان اجراءات العملية الانتخابية التى تمت فى اطارها ، ليقودنا ذلك إلى احتمالات المستقبل المغربى .

محددات العملية السياسية :

أولا ــ من حيث الخبرة الانتخابية : شجع القصر النشاط الحزبى ، لكى يتخذ من تنافس الاحزاب نوعا من التوازن فى القوى ، حتى يستطيع أن يمسك مقاليد الامور بيده . وقد حاول محمد الخامس ، أن يبتعد عن الصراعات الحزبية ، مكتفيا بتلك القوى الاجتماعية المتمثلة فى الأسرة الكبيرة التقليدية التى تساند عرشه . ولا شك ان الملك الحسن ، اعتمد كذلك على تلك القوى الاجتماعية ، الا أنه كان ذا تأثير فى اتجاهات الصراع بين الاحزاب . وتؤكد الانتخابات البرلمانية الأولى ، نفوذ القصر وسيطرته على البرلمان ، ومع ذلك لم يتحمل الملك استمرار المعارضة ، فبمجرد قيام المظاهرات الضخمة فى الدار البيضاء سنة ١٩٦٥ ، أوقفت الحياة النيابية خمس سنوات ، وحينما فكر فى اعادة العمل

بالنظام الدستورى ، قرر وضع دستور جديد يعد فى أكثر مواده دستورا محافظا .

ثانيا – البيئة الانتخابية: تتكون البيئة الانتخابية المغربية من ١ – الملك ٢ – الاحزاب ٣ – الواقع الاقتصادى الاجتماعى .

فبالنسبة للملك كان عليه ، بعد أحداث « صخيرات » ، أن يقيم توازنات جديدة . وذلك استجابة للمتغيرات التى حدثت فى القوى السياسية داخل البلاد . فشرع فى العمل فى بناء هذه التوازنات ، التى تقوم على التحالف مع النخبة التكنوقراطية والبيروقراطية فى اطار السعى لتحقيق « الامانى القومية للشعب المغربى » . ومما سيحقق التأييد الشعبى بجانب تلك ، التأييد الذى اعتاد الحصول عليه من زعماء النقابات والاحزاب والقبائل والعشائر ، فادى ذلك الى ثلاثة أحداث : التعبئة الشعبية الهائلة فى تلك المسيرة المسماة بالخضراء ، « لتحطيم الحدود المصطنعة بين المغرب وامتداداته الصحراوية » ، وذلك لتحقيق وحدة الامة العربية والاسلامية تحت راية القرآن » واعادة الحياة النيابية ، بالاعلان عن الانتخابات العامة ، لتشكيل البرلمان فى صورة جديدة . واستخدام الجيش فى تدعيم مركزه الدولى

أما من ناحية الاحزاب فيمكن أن نفهم وضعها فى المغرب فى ضوء حقيقتين :

أ – اذا كان فى المشرق ، يفصل نحو قرن كامل ما بين الاصلاحية الاسلامية ، وبين عهد الثورية ، الا أنه فى المغرب ، فان الامر يختلف فقد تعاصر مثلا علال الفاسى « سلبل الثورة السلفية » مع قادة الحركة الشيوعية .

ب – فى عهد النضال ضد الاستعمار ، كانت الخلافات الطبقية ، والقضايا الاجتماعية ، تتوارى خلف القضية الوطنية الكبرى . ومن هنا استمد حزب الاستقلال قوته ، الا أنه غدا من المستحيل تجاهل هذه القضايا بعد الاستقلال ، مما أدى الى تكوين أحزاب جديدة على حساب الحزب الام « الاستقلال » .

ويوجد فى المغرب عشية الانتخابات ، تسعة أحزاب أكبرها حزب الاستقلال « المعتدل » بزعامة محمد بوسته ، وحزب الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية « اليسارى » بزعامة عبد الرحيم بوعبيد ، وحزب الحركة الشعبية « القبلى الحكومى » بزعامة المحجوبى احردان .

واخيرا تنهج السياسية الاقتصادية الحكومية فى المملكة المغربيه ، نهج الاقتصاد الحر ، وتشجيع القطاع الخاص ، الذى يسيطر منذ الستينات على حوالى ٦٠ فى المائة من الاعمال ، كما انها سعت الى المعونات الامريكيه ، وذلك لخلق توازن مع المعونات الفرنسية . وقد كشفت ادارة الحكومه للاملاك الزراعية المؤممة ، النقاب عن استيلاء بعض الموظفين والاعيان على تلك الاراضى . هذا وقد انخفضت القيمه الانتاجية للهكتار ، لسوء الادارة ، من ١٢٠٠ درهم فى الماضى ، الى ١١٠ دراهم مما ادى الى وقوع اضطرابات متكررة بين الفلاحين ورجال الشرطه ، الامر الذى ينذر باحتمالات ثوريه بين طبقات الفلاحين ، وهى ظاهرة نادرة فى الوطن العربى . أما من حيث خطط التنمية الاقتصادية فان المملكة المغربية ، بصفة عامة ، لم تحقق من تنفيذ الخطة الخمسية الاولى « ١٩٦٠ – ١٩٦٤ » والخطة الثلاثية « ١٦٦٥ – ١٩٦٧ » سوى تقدم متواضع ، وذلك فيما يتعلق بالانتاج أو مستوى المعيشة أو التشغيل على السواء . وعموما ، فان معدل النمو الذى سجله المغرب خلال الفترة بين « ١٩٦٠ – ١٩٦٧ » بالنسبة الى الناتج المحلى الاجمالى ، لم يتجاوز ٣ فى المائة سنويا ، غير أنه انخفض بعد ذلك بالنسبة لخطة الخمسية « ١٩٦٨ – ١٩٧٢ » ويرجع ذلك لعدة عوامل ، منها أزمة النظام الرأسمالى ، وتصدير الازمة الى بلدان العالم الثالث ، فتأثرت الدول الاكثر ارتباطا بالاقتصاد الرأسمالى . وايضا ، يقدر اسهام البنك الدولى فى استثمارات الخطة بنحو ٤٠ فى المائة على شكل قروض ، ولقد كان لازمة الدولار أثرها ، فامتد هذا الاثر بالنسبة لخطة « ١٩٧٣ – ١٩٧٧ » اذ يبلغ اسهام البنك الدولى ٤٢ فى المائة من مجمل استثمارات الخطة البالغ قدرها ٢٦٫٢٩٣ مليون درهم مغربى ، مما دفع المغرب الى رفع سعر طن الفوسفات من ١٤ دولارا للطن فى نوفمبر ١٩٧٣ الى ٦٥ دولارا للطن فى يناير ١٩٧٥ ، فكان لذلك أثره فى اعلان

الحكومة فى يونيو ١٩٧٥ زيادة استثمارات الخطة الى ٣٩٫٧٧٧ مليون درهم مغربى . قد أعلن أن هذه الاستثمارات سوف توجه الى الصناعة والتدريب . ولكن سعر طن الفوسفات انخفض فى نهاية ١٩٧٥ الى ٥٨ دولارا للطن ، وتشير التقارير الى سعى الملك الى أنعاش الاقتصاد المغربى ، واعتبار الخطة «١٩٧٣ ـ١٩٧٧ » بداية الطريق . ويظل التساؤل قائما حول اسلوب توزيع الثروة القومية .

وفى اطار هذه المحددات للعملية السياسية فى المغرب ، تتم الانتخابات لتشكيل البرلمان .

العملية الانتخابية :

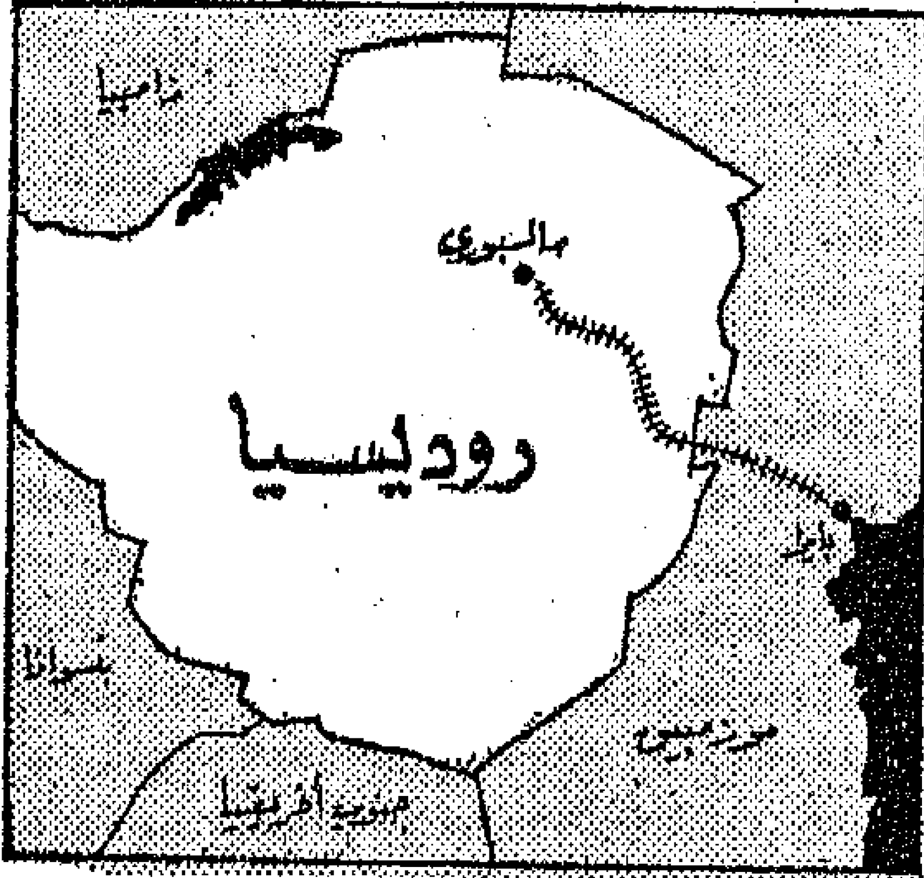
بدأت أولى مراحل التجربة الديموقراطية الجديدة ، بتعديل قانون المجالس الجماعية ، وهى عبارة عن الجماعات المحلية وهيئاتها ، والمجالس الحرفية والمهنية والعلاجية وغيرها ، وذلك فى ٣٠ سبتمبر ١٩٧٦ . وقد نص القانون الجديد ، على توسيع اختصاصات المجالس البلدية والقروية واستقلالها ، وخاصة عن نفوذ وزارة الداخلية، وأصبح لهذه المجالس ، ان تضع خطط التنمية فى مناطقها ، وتنشىء الصناديق الخاصة لاعانة الجماعات المحتاجة ، كما تشرف على التموين والصحة والشرطة .. الخ . بعد ان كانت مركزية الاشراف فى الرباط . والسلطة الوحيدة التى تملك حل هذه المجالس ، هى المجلس الوزارى الذى يرأسه الملك .

وفى الحقيقة ، تعتبر العملية الانتخابية فى المغرب وفق دستور ١٩٧٠ والقوانين واللوائح المفسرة له ، عملية معقدة ، فهو يقسم مجالس البلديات الى ثلاثة أنواع : مجالس كبيرة ، ومتوسطة ، وصغيرة ، يتم انتخابها من ٨٣٠ منطقة ، منها ١٦ منطقة فى الصحراء ، كما أن عدد الاصوات اللازمة لكل مقعد ، تختلف من منطقة لاخرى ، فالرباط مثلا ، يخصص مقعد واحد لكل ١٦ ألف ناخب ، ومدينة « الشاون » فى الشمال ، مقعد واحد لكل ٢٠٠٠ ناخب ، و « فكيك » فى الشرق ، مقعد واحد لكل ألف نسمة . وتبلغ عدد مقاعد المجالس المحلية ١٣٣٦٢ مقعدا . وبعد انتخاب المجالس المحلية ، وانتخاب رؤساء هذه المجالس البلدية والقروية ، يعين الملك منهم ثلث أعضاء البرلمان ، الذى يبلغ عدد مقاعده وفق الدستور ٢٦٤ مقعدا . ويتم بعد ذلك انتخاب الثلثين الباقيين من المقاعد بالطريق المباشر السرى . وللملك حق حل المجلس ، وهذا الحق احتفظ به فى دستور ١٩٧٠ . ولكن نتائج الانتخابات البلدية لم تحمل البهجة للاحزاب السياسية اذ أن ثلثى المقاعد ، فاز بها من يطلقون على أنفسهم بالمستقلين ، الذين شكلوا تكتلا ، تردد بانه بقيادة أحمد العلوى ، ولكن الاحداث أوضحت انه بقيادة أحمد عثمان رئيس الوزراء . وقد اعتبرت هذه النتيجة صدمة للاحزاب الكبيرة فى المغرب ، مما دفعها كالعادة الى الاتهام بتزوير النتيج ، واعلانها عن عزمها على مقاطعة الاشتراك فى الانتخابات البرلمانية . ولكنها بعد ذلك ، قبلت عرضا من الملك ، بدخولها الوزارة ، كوزراء دولة ، على أن تضمها لجنة للاشراف على الانتخابات البرلمانيه . ولكن ايضا نتائج الانتخابات البرلمانية لم تحمل البهجة لها ، فقد حصل المستقلون على ٨١ مقعدا ، وحزب الاستقلال على ٤٥ مقعدا ، والحركة الشعبية على ٢٩ مقعدا ، والاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبيه على ١٦ مقعدا . كما حصل حزب التقدم والاشتراكية « الشيوعى » بزعامة على باطه على مقعد واحد ، وهكذا صعد الى الشرعيه البرلمانيه . وهذه أهم النتائج ، بجانب انهيار الاحزاب الكبيرة وحصول المستقلين على الاغلبية .

المستقبل وتحدياته :

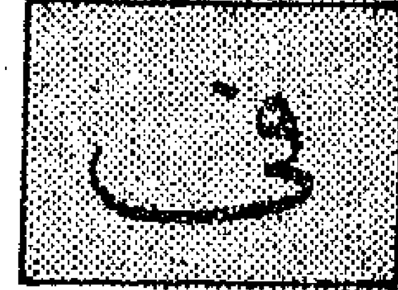
ظل التساؤل قائما حول مدى استمرار الاسباب الموضوعية التى أدت الى فشل التجربتين البرلمانيتين السابقتين ، والمتمثلة فى سلطات الملك الواسعه التى أكدها دستور ١٩٧٠ ، مع اصرار الاحزاب على رقابة تصرفات الملك ، وذلك من خلال البرلمان . ولكن هذه المعادلة الصعبة ،قدأسقط أحد حديها وصعد المستقلون لتكشف النقاب بطريق غير مباشر عن تلك القوى الاجتماعية والسياسية الجديدة المتنامية الاخذة فى التبلور فى الشارع المغربى . هذا فى الوقت الذى يحاول الملك فيه أن يغير قواعد اللعبة ، دون أخذ هذه القوى فى الاعتبار .

ويصبح التساؤل ما هى هذه القوى ، وماذا ستكون حركتها فى المستقبل ، فى ضوء امكانيات الواقع وخبرات العالم الثالث ؟ ■



الموقف الأمريكى من مشكلة روديسيا

محمد عيسى الشرقاوى



اطار التحرك الامريكي الجديد فى اتجاه القارة الافريقية عامة ، ولايجاد حل سلمي للمشكلة الروديسية خاصة وافق مجلس الشيوخ الامريكى فى ١٥ مارس الماضى ، باغلبية ٦٦ صوتا ضد ٢٦ ، على قرار يقضى باعادة فرض الحظر على استيراد معدن الكروم من روديسيا ، وحظر استيراد المنتجات الصناعية من اى بلد تستخدم الكروم الروديسى فى منتجاتها هذه . وكان مجلس النواب الامريكى قد وافق على القرار نفسه ، فى اليوم السابق ، بأغلبية ٢٥٠ صوتا ضد ١٤٦ .

وقد بادرت المصادر الرسمية الامريكية الى الاشارة الى أن القرار الامريكى ، الذى سانده الرئيس كارتر ينطوى على معنيين هامين :

أولهما : أن القرار يؤكد امتثال الحكومة الامريكية لقرار الامم المتحدة الخاص بحظر استيراد الكروم من روديسيا والصادر عام ١٩٦٦ . والواقع ان الولايات المتحدة كانت قد وافقت على هذا القرار حين صدوره . ثم أصدر الرئيس الامريكى الاسبق ليندون جونسون أمرا عام ١٩٦٨ بتاكيد حظر استيراد الكروم من روديسيا . غير أن السناتور هارى بايرود تزعم حملة داخل الكونجرس للمطالبة باستيراد الكروم من روديسيا نظرا لاهميته الحيوية للصناعة العسكرية الامريكية .

وكان أن وافق الكونجرس عام ١٩٧١ على ما سمى « بتعديل بايرود » والذى يقضى باستيراد الكروم من روديسيا . وقد قدر ما أستوردته الولايات المتحدة من كروم روديسيا خلال عام ١٩٧٦ بحوالى ٢٥ مليون دولار .

وهنا ، تجدر الاشارة الى أن المدافعين عن صدور القرار ذكروا أن الولايات المتحدة لم تعد ، فى الوقت الحاضر ، فى حاجة الى استيراد الكروم من روديسيا ، نظرا لان لديها مخزونا استراتيجيا من الكروم حوالى ٤ ملايين طنا . كما ان فى وسع واشنطن الحصول على ما تحتاج اليه من الكروم من بلاد أخرى مثل تركيا وجنوب أفريقيا والاتحاد السوفيتى والبرازيل والفلبين .

ثانيهما . اكد السناتور ديك كلارك ، الذى تبنى القرار الجديد ، أن اعادة فرض الحظر على استيراد الكروم من روديسيا يعنى أن الولايات المتحدة تؤيد التوصل الى اقرار حكم الاغلبية الافريقية فى روديسيا ، وأنها لن تمنح أية مساعدات او تأييدا للجهود التى يبذلها ايان سميث رئيس وزراء حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا لمنع التوصل الى هذا الحكم .

وكان سايروس فانس وزير الخارجية الامريكية قد أوضح ، فى شهادة أدلى بها أمام اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الامريكى ، فى ١٠ فبراير الماضى ، المبررات السياسية لاصدار هذا القرار .. بقوله :

« أ » ان اعادة حظر استيراد الكروم من روديسيا من شأنه المساهمة فى عدم تفجر الموقف

فى أفريقيا الجنوبية . ذلك أن القرار يعنى اشارة واضحة لايان سميث بأن الولايات المتحدة تؤيد حكم الاغلبية الافريقية .

« ب » ان روديسيا هى اكثر المناطق خطورة فى أفريقيا الجنوبيه . والوضع فيها يثير احتمال نشوب حرب لا يمكن استبعاد ان تتدخل فيها « قوى غير افريقية ». ولذلك يتعين علينا أن نبعد خطر الكارثة عن روديسيا . ومن ثم . فنحن نعتقد أن تغيير الوضع فى روديسيا أمر ضرورى بـل وحتمى . وان التحدى الذى نواجهه هو ان يتم هذا التغير بسرعة وبطريقة سلمية ومنظمة . ومن الضرورى اجراء مفاوضات لنقل السلطة للاغلبية الافريقية فى روديسيا .

الموقف فى روديسيا

واسباب القرار الامريكى

وايا كانت المبررات السياسية والاقتصادية التى أعلنها السياسيون الامريكيون بشان اصدار هذا القرار ، فمما لاشك فيه ان تطورات الاحداث فى أفريقيا الجنوبية عامة ، وروديسيا خاصة ، هى التى أملت اصدار هذا القرار فى محاولة من جانب الولايات المتحدة لاحتواء تصاعد حركة النضال المسلح ضد حكم الاقلية العنصرية البيضاء فى روديسيا ولضمان مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية فى جنوب القارة على ضوء صراعها العالمى مع الاتحاد السوفيتى ويتضح ذلك من الحقائق التالية :

أولا : احتمالات انفجار الموقف فى روديسيا : يؤكد السياسيون والمراقبون الامريكيون ان الموقف فى روديسيا يسير فى اتجاه انفجار حرب شاملة بين قوات التحرير الوطنية فى روديسيا وبين قوات حكومة « الاستعمار الاستيطانى العنصرى » برئاسة ايان سميث اذا لم يتم التوصل ، بالطرق الدبلوماسية نقل السلطة للاغلبية الافريقية .

ويشير المراقبون الغربيون أنفسهم الى أن ثوار زايمبابوى «روديسيا » من المحتم أن ينتصروا فى النهاية على القوات العنصرية لعدة اعتبارات أبرزها :

« ١ » تعاظم قوة ثوار زيمبابوى : تؤكد المصادر الرسمية الافريقيه أن ثوار زيمبابوى يبلغ عددهم ١٦ ألف مقاتل . وأنهم مزودون بأحدث الاسلحة السوفيتيه والصينيه . وتشير المصادر الغربيه الى أن ثوار زيمبابوى لديهم صواريخ سام - ٧ . وانهم مدربون عليها تدريبا جيدا . وسوف يستخدمونها لشل فعالية سلاح الطيران الجوى الروديسى . وتضيف هذه المصادر أن قوات من جيش شعب زيمبابوى يمارسون عمليات الثورة وحرب التحرير على ثلثى أراضى روديسيا .

« ٢ » ذكرت صحيفة « اوبزرفر » البريطانية **أن قادة قوات روديسيا حذروا فى وثيقة سرية من ان النظام الروديسى لن يستطيع الصمود امام ثوار زيمبابوى المزودين بالاسلحة السوفيتية والصينية دون عون خارجى . وتضيف الصحيفة أن هذه الوثيقة توجد فى حوزة مخابرات حكومة جنوب أفريقيا .**

وفى الوقت نفسه ، ذكرت صحيفة « التايمز » البريطانية فى ٣ مارس ١٩٧٦ أن جيش روديسيا النظامى « ٤ آلاف من البيض والسود » غير مدرب على خوض حرب طويلة . وخاصة اذا استخدم المهاجمون أسلحة حديثة متطورة مثل الاسلحة السوفيتية التى استخدمت فى انجولا .

ثانيا : مساندة دول المواجهة الافريقية لثوار زيمبابوى : يتصاعد دعم ومساندة دول المواجهة الافريقية الخمس « تنزانيا وزامبيا وموزمبيق وانجولا وبتسوانا » لثوار زيمبابوى فى نضالهم المشروع من أجل تحرير بلادهم . ولئن كان رؤساء دول المواجهة قد بدأوا اولى اجتماعاتهم فى فبراير ١٩٧٦ ، فى موزمبيق . حيث اتفقوا على استراتيجية جديدة لتحرير روديسيا ودعم ثوار زيمبابوى حتى النصر . فان هؤلاء الرؤساء قد استمروا فى عقد اجتماعات من حين الى آخر لتأكيد تأييدهم المطلق للثوار .

وهنا يتعين الاشارة الى حقيقة هامة وهى أن رؤساء دول المواجهة الافريقية ضد روديسيا يؤمنون أساسا بضرورة تصعيد النضال المسلح ضد حكم الاقلية العنصرية البيضاء باعتباره الطريق الوحيد لتحرير زيمبابوى . ولذلك فهم لا

يعلقون آمالا كبارا على امكان تحقيق حكم الاغلبية الافريقية عن طريق ممارسة الدبلوماسية الامريكية والغربية ، ولا الجهود السياسية التى يبذلها المبعوثون الامريكيون والغربيون فى جولاتهم « المكوكية » بين دول أفريقيا الجنوبية فى محاولة للتوصل الى حل دبلوماسى لمشكلة روديسيا . وليس أدل على موقف دول المواجهة الافريقية هذا من الاتى :

« أ » فى الوقت الذى كان فيه مؤتمر جنيف الخاص بحل الازمة الروديسية منعقدا فى ديسمبر ١٩٧٦ اصدر رؤساء دول المواجهة الافريقية بيانا اكدوا فيه أن الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد لتحرير زيمبابوى .

« ب » اعلن كينيث كاوندا رئيس زامبيا وأحد اقطاب دول المواجهة الافريقية ، قبل قيام ديفيد أوين وزير خارجية بريطانيا بجولته الافريقية فى ١٠ ابريل الماضى لايجاد حل لمشكلة روديسيا ، أن المهمة الملقاة على عاتق دول المواجهة هى استمرار النضال المسلح فى روديسيا وناميبيا «جنوب غرب افريقيا» وضد الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا .

وهاجم كاوندا ، فى حديث نشرته صحيفة « ابزيرفر » البريطانية فى اول أبريل الماضى ، بريطانيا والدول الغربية لحمايتها فى وضع حد لحكم الاقلية البيضاء فى روديسيا وناميبيا وجنوب افريقيا . وقال انه اذا كانت الدول الغربية تشعر الان بالقلق من انتشار النفوذ الشيوعى فى افريقيا الجنوبية فان اللوم يقع عليها نظرا لوقوفها الى جانب العنصريين .

« ج » عقد رؤساء دول المواجهة الافريقية اجتماعا فى العاصمة الانجولية ، لواندا ، فى ١٩ ابريل الماضى أكدوا فيه مواصلة دعمهم العسكرى لحركات التحرير فى زيمبابوى « روديسيا » وناميبيا وجنوب أفريقيا . وقد جاء اجتماعهم هذا فى اعقاب جولة ديفيد اوين لافريقيا الجنوبية واقتراح عقد مؤتمر دستورى لحل مشكلة روديسيا واقرار حكم الاغلبية الافريقية فى عام ١٩٧٨ .

ثالثا : تدهور الوضع الاقتصادى فى روديسيا :

تشير التقارير الغربية الى أن اقتصاد روديسيا يتدهور . وذكرت صحيفة « الفاينانشيال تايمز » البريطانية فى ٥ فبراير الماضى ان السببين الرئيسيين لذلك هما : « أ » تصاعد حرب العصابات ضد روديسيا « ب » اعلان الرئيس سامورا ماشيل رئيس موزمبيق اغلاق الحدود بين موزمبيق وروديسيا فى ٣ مارس ١٩٧٦ .

والواقع ان قرار الرئيس ماشيل هذا يعتبر ضربة قاصمة لاقتصاد روديسيا . فقد وصفت الصحف البريطانية هذا القرار بانه بمثابة دق المسمار الاخير فى نعش حكم الاقلية العنصرية البيضاء فى روديسيا . وذلك نظرا لان ٨٠ فى المائة من صادرات وواردات روديسيا كانت تمر عبر موزمبيق .

وفضلا عن ذلك ، فان صحيفة الفاينانشيال تايمز البريطانية قد أشارت فى ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ الى تزايد هجرة البيض من روديسيا الى الخارج . وأكدت أن عدد المهاجرين يبلغ ٥ الاف مهاجر ابيض سنويا . وأن أغلبهم من العاملين فى مجالات الادارة والمهنين .

وتضيف « الفاينانشيال تايمز » فى ٢٥ مارس الماضى « ١٩٧٧ » ان نظام ايان سميث سينهار بين عشية وضحاها اذا كفت حكومة جنوب أفريقيا عن تقديم العون له .

ولذلك ، فان المصادر الغربية تشير الى ان الوضع الاقتصادى المتدهور فى روديسيا كان أحد الاسباب الاساسية التى ضغط بها هنرى كيسنجر وزير خارجية امريكا السابق لاقناع ايان سميث بقبول مبدأ التفاوض من اجل اقرار حكم الاغلبية الافريقية فى روديسيا ، وذلك خلال الجولة التى قام بها كيسنجر فى أفريقيا الجنوبية فى سبتمبر ١٩٧٦ .

وتشير هذه الحقائق السالفة مجتمعة الى أن حكم الاقلية العنصرية البيضاء فى روديسيا من المحتم أن ينهار تحت وطأة تصاعد النضال الوطنى المسلح وان مسالة بقاء هذا الحكم مسالة وقت .

وادراكا من الولايات المتحدة لهذه الحقائق ومدلولاتها ، فانها تحركت عقب الحرب الانجولية ،

وتصاعد النضال المسلح ضد روديسيا مع بروز دور جيش شعب زيمبابوى ، الى طرح شعار التوصل الى حكم الاغلبية الافريقية بـالطرق الدبلوماسية وليس بالحرب .

ومن الواضح ، حتى الان أن الباعث الحقيقى وراء هذا التحرك الدبلوماسى الامريكى هو ادراك المسئولين الامريكين «فى عهد الرئيسين فـورد وكارتر على السواء » أن تصاعد النضال المسلح ضد حكم الاقليه العنصريه فى روديسيا يشكل فى النهاية تهديدا مباشرا للمصـالح الاسـتراتيجية والاقتصادية الامريكية فى المنطقة لسببين هامين هما :

اولا : ان تصاعد النضال المسلح فى روديسيا خاصة وأفريقيا الجنوبية عامة سيجرف فى تياره الثورى القيادات الوطنية المعتدلة ويبرز قيادات اكثر صلابة وثورية بحيث ترفض تماما التعاون مع الغرب والولايات المتحدة .

ثانيهما : يؤدى تصاعد النضال المسلح ، فى التصور الامريكى ، الى احتمالات تزايد التدخل السوفيتى فى أفريقيا الجنوبية وذلك على غرار ما حدث فى أنجولا .

وتؤكد المصادر الامريكية والغربية أن الولايات المتحده لا تريد ان « يتحدر » فى روديسيا ما حدث فى أنجولا ، وذلك عندما أيد السوفيت حكـومة أنجولا الشعبية ، وشاركت القوات الكوبيه فى الصراع المسلح الى جانب القوات الحكومية ضد القوات الانجولية الموالية للغرب .

التحرك الامريكى فى انجـاه روديسـيا

وعند هذا الحد ، يشير الدارسون للقضـايا الافريقية الى ان التحرك الامريكى الجديد فى اتجاه اقرار حكم الاغلبية الافريقية فى روديسيا بالطرق الدبلوماسية قد بدأت بوادره عقب الحرب الانجولية .. اى فى ظل حكومة الرئيس الامريكى السابق فورد . ولذلك فان سياسة الرئيس كارتر تجاه روديسيا هى تحرك نشط فى نفس الاتجاه ، انطلاقا من نفس الاسباب ، واستهدافا لـذات الاغراض .

وقد بدأ هنرى كيسنجر هذا التحرك بجولتين هامتين قام بهما فى أفريقيا الجنوبية ، الأولى فى ابريل والثانيه فى سبتمبر ١٩٧٦ . واوضـح كيسنجر خلال جولته الاولى فى بيان رسمى القاه فى لوساكا عاصمة زامبيا ، فى ٢٧ ابريل ١٩٦٧ ، الموقف الامريكى من حل أزمة روديسيا . ونجترىء فيما يلى أبرز معالم هذا الموقف كما أعلنهـا كسينجر :

« ١ » « ان موقف الولايات المتحدة بالنسبة لروديسيا واضح . وكما قال الرئيس الامريكى فورد » ان الولايات المتحدة كرست جهدها لتاكيد حكم الاغلبيه فى روديسيا . اننا لم نعترف بنظام الاقلية الروديسية . وتلتزم الولايات المتحـدة بتصويتها لصالح قرارات مجلس الامن رقمى ٢٢١ و ٢٦٨ التى فرضت عقوبات اقتصاديه ضد النظام الروديسى غير الشرعى . وفى بدايه هذا العام « ١٩٧٦ » أيدنا قرار مجلس الامن لفرض عقوبات ضد روديسيا . وفى مارس هـذا العام « ١٩٧٦ » اشتركنا مع آخرين فى تاييد موقف موزمبيق لقرارها الخاص بتنفيذ هذه العقوبات رغم تكلفته الاقتصادية الكبيرة علينا .

« ٢ » « على نظام سالزبورى ألا يتوقع مساعدة الولايات المتحدة له دبلوماسيا أو ماديا فى اية مرحلة من مراحل صراعه مع الدول الافريقية او مع حركات التحرير الافريقية . وعلى العكس فسيقابل بالمعارضة القاسية حتى يتم التوصل الى تسوية لمشكله روديسيا عن طريق المفاوضات .

« ٣ » « ان الولايات المتحدة ستتخذ خطوات للوفاء الكامل بالتزامها فى ظل القانون الدولى فى فرض عقوبات اقتصادية ضد روديسيا . وسيوافق الكونجرس هذا العام على الغاء « قانون بيرد » الذى ينص على استيراد الكروم من روديسيا للولايات المتحدة . وهو قانون يتناقض مع عقوبات الامم المتحدة ضد روديسيا والى جانب ذلـك سنتصل بالدول الصناعية الاخرى لضمان أكبر التزام دولى لهذه العقوبات »

وقد واصل كيسنجر تحركه من أجل التوصل الى اقرار حكم الاغلبية الافريقية فى روديسيا عن

طريق التفاوض وليس الحرب خلال الجولة الثانية التى قام بها فى أفريقيا الجنوبية فى سبتمبر الماضى . فقد مهد خلال هذه الجولة لعقد مؤتمر جنيف الخاص بحل المشكلة الروديسية . وأقنع ايان سميث بضرورة الاشتراك فى التفاوض مع الزعماء الافريقيين حول نقل السلطة للاغلبية الافريقية

ثم انعقد بالفعل مؤتمر جنيف برئاسة أيفور ريتشارد المندوب البريطانى فى الامم المتحدة . غير أن المؤتمر فشل فى التوصل الى أى اتفاق نتيجه احتدام الاراء وتصارعها بين ممثلى الاقلية العنصرية البيضاء وبين الزعماء الوطنيين حول شروط نقل السلطة للاغلبية الافريقية .

ولكن الدبلوماسية الامريكية واصلت تحركها فى اتجاه حل مشكلة روديسيا فور تولى الرئيس جيمى كارتر السلطة فى ٢٠ يناير الماضى . فقد قام أندرو يونج المندوب الامريكى فى الامم المتحدة فى بداية فبراير الماضى بجولة استطلاعية فى عدد من الدول الافريقية لايجاد حل للازمة . وأكد يونج فى تصريحاته خلال الجولة ما سبق أن أعلنه كيسنجر فى بيان لوسلكا . فقد قال :

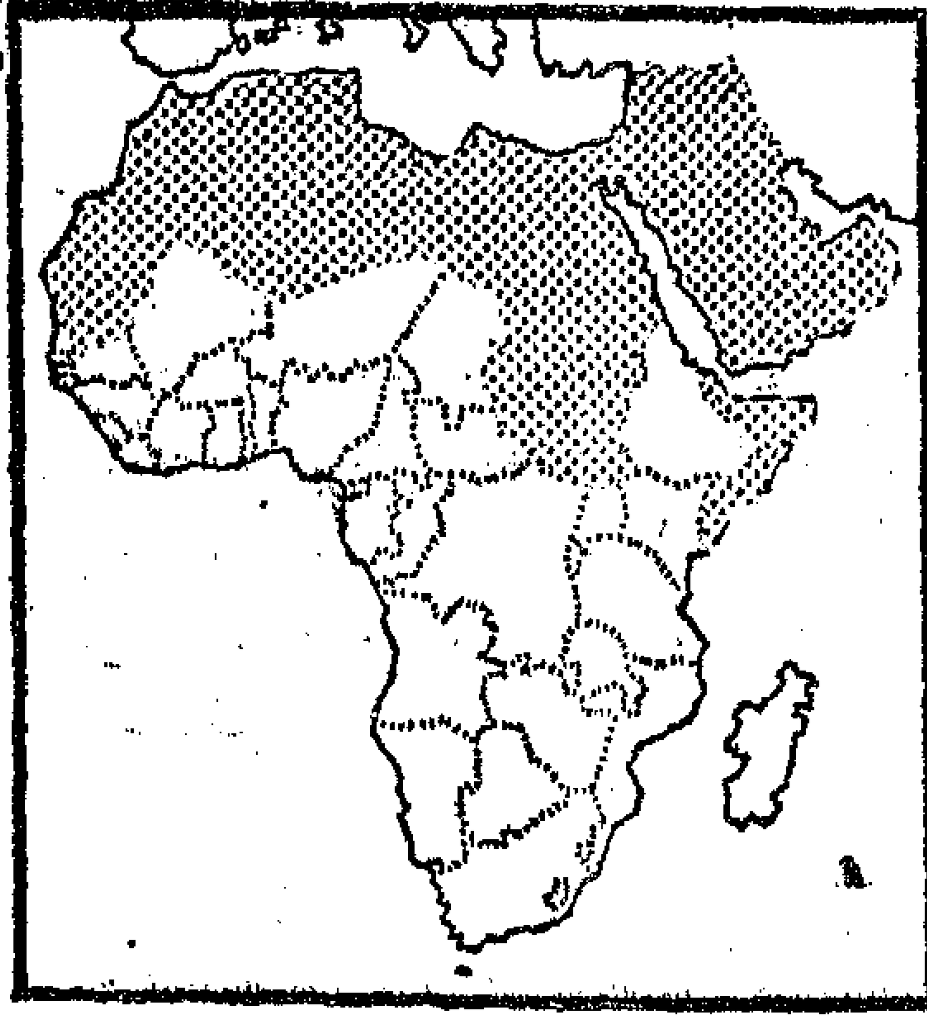
« ١ » ان الولايات المتحدة تؤيد حكم الاغلبية الافريقية فى روديسيا

٢ – ان واشنطن ستعيد فرض الحظر على استيراد الكروم من روديسيا .

ثم اعلنت الولايات المتحدة استعدادها للمشاركة الى جانب بريطانيا فى المؤتمر الدستورى الذى اقترحه ديفيد اوين وزير خارجية بريطانيا لحل مشكلة روديسيا

والواقع أنه أيا كانت الجهود الدبلوماسية التى ستبذلها الولايات المتحدة فى اتجاه ايجاد حل سلمى للمشكلة الروديسية ، فان هذه الجهود تنبع أساسا من ادراك واشنطن الخاص لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية فى أفريقيا الجنوبية ومن صراعها الدولى مع الاتحاد السوفيتى . وهذا ما يتعين أن يدركه بوضوح ثوار زيمبابوى وهم يخوضون نضالهم المشروع من أجل تحرير بلادهم من حكم الاقلية العنصرية البيضاء . ■





البنيـــان التنظيـمى للأفـــرو عـــربية

أحمد يوسف القرعى



تعبير عن تجمع دول منظمتين اقليميتين « **منظمة الـوحدة الافريقيـة : جامعـة الـدول العربية**»،على غرار ماأصطلح علىتسميته بالافروآسيوية كحركة تضمدولقارتين من العالم الثالث ، وان كان بين الافروعربية وبين الافرو آسيوية ، قليل من التشابه والاتفـــاق، وكثير من التباين والاختلاف.

تاريخيا .. ثمة عقدان من الزمان بين ظهـور الافروآسيوية فى الخمسينـــات « بداية العصر الذهبى لمكافحة الاستعمار والعنصرية ، العصر الساخن للحرب الباردة » وبين تبلور الافروعربية فى السبعينات « عصر الاستقلال السياسى ، سواء المأخوذ أو الممنوح ، وبناء الدولة القومية فى العالم الثالث فى مناخ الوفاق الدولى المتعثر».

تنظيميا .. الافروآسيوية حركة تجمع وليدة مؤتمر عقد مرة واحدة فى بـاندونج « ابريل ١٩٥٥ » وافتقد بعدها صفتى الدوام والارادة الذاتية ، اللهم الا موقفا جماعيا متناســقا للمجموعة الافروآسيوية فى المنظمات والمؤتمرات الدولية ، وتجمعا شعبيا حمل نفس الاسم ، تمثل فى منظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية .

أما الافروعربية ، فهى اشبه ماتكون بمنظمـة عليا ، تجمع دول المنظمتين العربية والافريقية ، لديها وثائق التعاون والاجهزة المشتركة ، ما يعبر عن ارادة عربية أفريقية ذاتية ، وان كانت هذه المنظمة تفتقر الى ميثاق دستورى مكتوب ، يحدد هويتها ، ولائحة داخلية تنظم أعمالها .

أيديولوجيا .. ثمة تماثل كبير بين التيارات الايديولوجية المكونة لكل من الافـروعربية والافروآسيوية ، وفى مقدمتهـــا التحـــرير ، التنمية ، اللا انحيازية ، وان كانت الافروعربية أكثر نضجا فى مفاهيمها ومبادئها وامدافها ، بحكم خبرة الممارسة ، ومؤثرات المتغيـرات الدولية .

واذا كانت قرارات مؤتمر باندونج « ١٩٥٥ » ومبادؤه العشرة ، وكذا الاعمال التحضيـرية لمؤتمر الجزائر الذى كان من المقرر عقده عام ١٩٦٥ تشكل مـادة البحث عـن هـوية الافروآسيوية ، فان وثائق المنظمتين العـربية والافريقية ومؤتمر القمة الافريقى العـربى الاول « ٧ ــ ٩ مارس ١٩٧٧ » تشكل مادة البحث عن هوية الافروعربية .

وثائق الافروعربية :

ثمة أربع وثائق أساسية للافروعربية ، صدرت عن مؤتمر القمة الافريقى العربى الاول ، هى : ١ ــ اعلان وبرنامج عمل التعـاون الافـريقى العربى . ٢ ــ اعلان التعاون الاقتصادى والمالى الافريقى العربى . ٣ ــ تنظيم وطريقـة العمل لتحقيق التعاون الافريقى العربى . ٤ ــ الاعلان السياسى . ولقد حظيت كل من الوثيقة الاولى

والرابعة بتوقيع الملوك والرؤساء ، اما الوثيقة الثانية والثالثة ، فهى بمثابة قرارات تنظيمية للمؤتمر . ولقد تضمنت الوثائق الاربع ، أقوى صياغات فكرية وسياسية جسدت ميلاد الافروعربية ، أو أكبر وأضخم مجموعة اقليمية فى عالمنا المعاصر « ٦٠ دولة ـ ٣٤٫٥ الف كم مربع ـ ٤٠٠ مليون نسمة » .

والوثيقة الاولى ـ اعلان وبرنامج عمل التعاون الافريقى العربى ـ تعرف حاليا باسم اعلان داكار ، وكان المؤتمر الوزارى الافريقى العربى الاول المنعقد بداكار فى ابريل ١٩٧٦ قد أقر هذه الوثيقة ، واصدرها مؤتمر القمة بالقاهرة . وتقنن هذه الوثيقة استراتيجية التعاون الافريقى العربى ، والمبادىء التى تحكمه ، وتبرز الامكانيات والميادين المختلفة للتعاون فى كافة المجالات السياسية ، والدبلوماسية ، والاقتصادية ، والمالية والتجارية ، والتربية والثقافية ، والاعلامية والاجتماعية .

والوثيقة الثانية ـ اعلان التعاون الاقتصادى والمالى الافريقى العربى ـ ترسم خطة متكاملة طويلة المدى للتعاون فى المجال الاقتصادى والمالى . وقد حددت ترتيبات هذا التعاون فى عشر نقاط واضحة ، تبدو من صياغتها أنها التزامات بتقديم الاسهامات المالية والاستثمارات من طرف واحد « العربى » تجاه الطرف الاخر « الافريقى » .

والوثيقة الثالثة ـ تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الافريقى العربى ـ هى أساسا وثيقة تنظيمية ، أسبغت على التعاون الافريقى العربى شكله التنظيمى ، وحددت الوثيقة الاجهزة والمؤسسات الافريقية العربية المشتركة ، وتكوين وصلاحيات سير العمل فيها بما يتيح تطبيق كافة بنود التعاون ، كما وردت فى اعلان وبرنامج التعاون الافريقى العربى « الوثيقة الاولى » .

أما الوثيقة الرابعة ـ الاعلان السياسى ـ فهى تعرف حاليا باسم « اعلان القاهرة السياسى » ، والوثيقة تجسد الافكار التى تم التعبير عنها فى اعلان داكار ، وبعض المقترحات التى قصد بها تعزيز الجبهة الموحدة بين شعوب المجموعتين الافريقية والعربى ، فى نضالهما المشترك من أجل التحرير والتنمية .

الهيكل التنظيمى للافروعربية :

الهيكل التنظيمى للافروعربية ـ وفقا لما جاء بالوثيقة الثالثة ـ **لايختلف كثيرا عن هيكل المنظمات الدولية أو الإقليمية** عامة ، الا أن الافروعربية ليست منظمة اقليمية بالمعنى القانونى للمصطلح ، كما لم يرد بالوثائق الاربع اسما لاية منظمة عليا جديدة تضم دول المنظمتين العربية والافريقية ، ولم يناقش موضوع انشاء مثل هذه المنظمة فى مضابط اجتماعات مؤتمر وزراء الخارجية الاول أو الثانى ، أو مؤتمر القمة الاول ، على اعتبار أن الامر مجرد تعاون بين منظمتين منفصلتين ، لدى كا منهما ميثاقها ولائحتها الداخلية .

ورغم هذا ، فقد تردد على لسان بعض رؤساء الوفود مثل هذه الفكرة ، وقال عنها وزير خارجية غينيا : « المنظمة الافريقية العربية التى نطمح فى انشائها » . وعندما أثارت كثير من الوفود ، أمر افتقار المؤتمر الى وجود لائحة داخلية ، أدلى وزير خارجية السنغال برأى شخصى قال فيه ، « اذا كان علينا الان أن نضع لائحة داخلية ، فربما كان علينا أيضا أن نفكر فى وضع ميثاق ، وفى اقامة مقر رسمى » .. واعطى الوزير السنغالى تصوره للمنظمة الجديدة بقوله : « اننا سوف نكون منظمة تشبه الى حد ما منظمة دول عدم الانحياز ، أى لا يوجد مقر رسمى أو لائحة داخلية أو ميثاق ، ولكن الاجتماعات منتظمة .. وهناك دول تستضيف هذه الاجتماعات » .

ولم يكن رأى الوزير السنغالى سوى مجرد اجتهاد شخصى ، لم يحظ بموافقة المؤتمر الوزارى ، بل ان ممثل بنين ، بادر بالرد عليه قائلا : « اننا لم نفكر اطلاقا فى انشاء منظمة عربية ، ولم نفكر اطلاقا فى وضع ميثاق لاية منظمة عربية افريقية ، وانه من أجل تجنب الارتجال ،

البنيان التنظيمى للأفروعربية

مؤتمر القمة الافريقى العربى

التكوين = ملوك ورؤساء الدول والحكومات أو ممثلوهم
الانعقاد = مرة كل ٣ سنوات (الدورة الأولى بالقاهرة : ٧-٩ مارس ١٩٧٧)
الصلاحيات = تحديد الاتجاهات الكبرى لتطوير التعاون الافريقى العربى
الموافقة على توصيات مجلس الوزراء المشترك .

محكمة افريقية عربية

التكوين : لم يتقرر كيفية تشكيلها .
الصلاحيات : تقديم التفسير القانونى للوثائق والقرارات وفض أى نزاع

مجلس الوزراء المشترك

التكوين : وزراء خارجية الدول الافريقية والعربية .
الانعقاد : مرة كل ١٨ شهرا . وتستدعى اللجنة الدائمة عقد الدورة غير العادية
(عقدت الدورة الأولى بداكار - ابريل ١٩٧٦ والدورة الثانية بالقاهرة مارس ١٩٧٧)
الصلاحيات : التحضير لمؤتمر القمة والإشراف على تنفيذ قراراته .

اللجنة الدائمة

التكوين : ١٢ وزيرا عربيا ، ١٢ وزيرا افريقيا ، أمينا المنظمتين
الانعقاد : دوريا فى مايو ونوفمبر (عقدت الدورة الأولى فى ياوندى مايو / يونيو ١٩٧٧)
الصلاحيات : التنفيذ - المتابعة - المراجعة - التوجيه .

لجنة التنسيق

التكوين : رئيسا المجموعتين العربية والافريقية ، وأمينا المنظمتين
الانعقاد : قبيل اجتماع اللجنة الدائمة (عقدت الدورة الأولى فى ياوندى)
الصلاحيات : تسيير عمل مجموعات العمل واللجان المتخصصة وتنفيذ القرارات الصادرة واتخاذ القرارات العاجلة ذات الطابع العملى والإدارى .

مجموعات العمل واللجان المتخصصة

التكوين : عدد متساو من الخبراء والاخصائيين
وتشكلت حاليا مجموعة العمل للتعاون المالى .
الصلاحيات : تقديم اقتراحات وتوصيات متخصصة .. لاختيار وتنفيذ المشروعات .

الصندوق الخاص

إدارة : أمينا المنظمتين باشراف لجنة التنسيق .
التمويل : مناصفة بين المنظمتين فضلا عن الاسهامات الطوعية
ميزانية ٧٧/١٩٧٨ = ٤٤٨٦٩٨ دولارا .

من المهم ان نضع لوائح تنظيمية . وهذه اللوائح قد تكون لوائح نهائية ودائمة او وقتية ، تنطبق على كل اجتماع ، وعلى ذلك يمكننا أن نضع لوائح فى اطار تنظيم أعمالنا ... وهذه اللوائح لن تغير بطبيعة المنظمات التى نعمل فى اطارها .. واننا لانفهم اطلاقا ، اننا بمجرد وضع لائحة داخلية ، قد يؤدى بنا الى أن نتخيل انشاء منظمة عليا » .

وهكذا صدرت الوثائق الاربع لمؤتمر القاهرة ، ولم يرد بها اسم أو تسمية لاية منظمة عليا جديدة ، تضم دول المنظمتين العربية والافريقية . هذا فى الوقت الذى حددت فيه الوثيقة الثالثة ، الهيئات العاملة للافروعربية ، والتى تقوم على

التركيب الثلاثي ، مثل غيرها من المنظمات ، مع بعض الاختلافات . فهناك مؤتمر قمة ، أو لجنة وزراء ، ولجنة دائمة ، الى جانب محكمة أفريقية عربية ، أو لجنة للتوفيق والتحكيم ، ولجنة التنسيق ، ومجموعات العمل واللجان المتخصصة ، والصندوق الخاص . ومن الاهمية التعرف على تكوين وصلاحيا تـوسير العمل فى كل هذه الهيئات والاجهزة .

١ ـ مؤتمر القمة الافريقي العربي :

لم يرد بشأن مؤتمر القمة الافريقى العربى فى الوثيقة الثالثة ، سوى ذكر تاريخ انعقاده مرة كل ثلاث سنوات ، وهى تماثل الفترة الزمنية بين دورات انعقاد مؤتمرات القمة لدول عدم الانحياز . ورغم هذا التقصير فى التعريف بماهية مؤتمر القمة فى الوثيقة الثالثة ، فانه يمكن القول ان المؤتمر يعتبر الهيئة العليا للافرو عربية ،وان دور الرؤساء ـ كما قال أمين عام منظمة الوحدة الافريقية ـ يتمثل فى تحديد الاتجاهات الكبرى لتطوير التعاون . ومؤتمر القمة ـ كما جرت اعماله بالقاهرة ـ يتجنب مناقشة اية قضايا خلافية بين أعضائه ، على اعتبار ان التعاون هو الهدف الاستراتيجي المنشود ، وأن مناقشة مثل هذه القضايا ، يكون فى اطار كل من منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية . وفى غياب النص على مكان اجتماع المؤتمر فى دوراته القادمة ، فان الامر يتعلق اذن بدعوة دولة عضو أو اكثر لاستضافة المؤتمر . ولقد تساءل وزير خارجية موريشيوس « اين مقر هذا المؤتمر ؟ نحن نعرف العقبات والصعاب التي تنشا اذا لم تطلب دولة استضافة المؤتمر .. فالذى سيحدث عندئذ ؟ وبناء على الدعوة التي وجهها كل من الرئيس الاوغندى عيدى أمين والرئيس السوداني جعفر نميرى ، فمن المقرر عقد الدورة القادمة ، أما فى كمبالا واما فى الخرطوم عام ١٩٧٩ . أما بشأن نظام العمل بالمؤتمر فليست هناك نية حتى الان ، لوضع لائحة داخلية . ويعني هذا أن قرارات المؤتمر تكون بالاجماع ، مع تسجيل اية تحفظات عليها فى مضابط الجلسات .

٢ ـ مجلس الوزراء المشترك :

ان مجلس الوزراء الافريقى العربى المشترك ، شأنه شأن مؤتمر القمة ـ لم يحظ بشيء فى الوثيقة الثالثة ، سوى ذكر تاريخ انعقاده مرة كل ثمانية عشر شهرا ، وان للجنة الدائمة ان تقترح عند الاقتضاء ، عقد اجتماع غير عادى للمجلس . ويبدو ان ما درجت عليه الدورتان الاولى « بداكار ـ ابريل ١٩٧٧ » والثانية « بالقاهرة ـ مارس ١٩٧٧ » هو ما سوف يسلكه المجلس فى دوراته القادمة واختصاصات المجلس تنحصر اساسا فى التحضير لمؤتمر القمة ، والاشراف على تنفيذ قراراته . ويتم اتخاذ القرارات بالاجماع ، مع تسجيل اية تحفظات فى مضابط الجلسات .

٣ ـ اللجنة الدائمة :

ان تكوين وصلاحيا تـاللجنة الدائمة ، تشير الى كونها عصب العمل الافريقى العربى المشترك، وتتشكل من اربعة وعشرين وزيرا ، يتم اختيار اثنى عشر منهم بوساطة منظمة الوحدة الافريقية ، واثنى عشر عن طريق جامعة الدول العربية أو ممثليهم ، على ان يكونوا على مستوى سفراء على الاقل ، ومن أمين عام المنظمة الافريقية وأمين عام الجامعة العربية .. ويكون رئيس كل من مجموعة الاثنى عشر الافريقية والعربية ، هما الرئيسان المشاركان للجنة الدائمة . وتعقد اللجنة اجتماعا عاديا مرتين كل عام بمقر المنظمتين العربية والافريقية بالتناوب ، أو خارج مقر المنظمتين ، فى حالة توجيه الدعوة لهما من احدى الدول الاعضاء . وتقوم اللجنة بتنفيذ أعمال التعاون الافريقى العربى ومتابعة تطوراته فى مختلف المجالات ، وتراجع وتوجه ذلك التعاون نحو الاهداف السياسية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية ، متوخية فى ذلك قرارات مؤتمر القمة ، وتتخذ اللجنة القرارات اللازمة فى هذا الشأن .

وفى الدورة الاولى للجنة الدائمة ، المعقودة فى ياوندى عاصمة الكاميرون يومى ٣٠ و ٣١ مايو الماضى ، تم اقرار النظام الداخلى للجنة ،

ويقع فى ٣٢ مادة . وهو أول نظام داخلى يوضع لاحد الاجهزة العاملة الافريقية العربية المشتركة . وقد نصت المادة ٢٣ على أن تتخذ القرارات فى شئون التعاون الافريقى العربى بالموافقة العامه ، وذلك فيما عدا الشئون الاجتماعية وشئون الصندوق الخاص ، فتتخذ فيها القرارات بالاغلبية المطلقة .

٤ ـ لجنة التنسيق :

تتولى لجنة التنسيق تحت سلطة اللجنة الدائمة ، مسئولية تنسيق عمل مجموعات العمل المختلفة من ناحية ، وضمان تنفيذ القرارات الصادرة من ناحية أخرى . وتقوم لجنة التنسيق ، ضمن حدود هذه الصلاحيات ، بمعالجة الامور ذات الطابع العملى والادارى فحسب ، والتى تتطلب قرارات عاجلة . وتقدم لجنة التنسيق تقريرا عن سير أعمالها الى اللجنة الدائمة .

وتتألف لجنة التنسيق من رئيس كل من لجنة الاثنى عشر العربية والافريقية ، والامين العام لكل من المنظمتين الافريقية والعربية واذا ما رأت لجنة التنسيق ذلك ضروريا وكذا الرئيسيين المشاركين ومقررى كل من لجان العمل المعنية .

وقد عقدت لجنة التنسيق اجتماعها الاول فى ٢٩ مايو الماضى فى ياوندى « الكاميرون » أى قبيل اجتماع الدورة الاولى للجنة الدائمة .

٥ ـ مجموعات العمل واللجان المتخصصة :

قضت الوثيقة الثالثة بانشاء مجموعات العمل واللجان المتخصصة فى ميادين التعاون المختلفة التى نصت عليها الوثيقة الاولى . ويجوز للجنة الدائمة ، انشاء مجموعات عمل أخرى .

وتتألف كل مجموعة عمل ، من عدد متساو ـ بقدر الامكان ـ من خبراء واخصائيين من الجانبين . وعلى كل جانب ـ بقدر الامكان ـ ضمان استمرار مده خدمة أعضاء المجموعة . ويعين كل من الجانبين رئيسا لكل مجموعه عمل ، ويقوم بابلاغ الاختيار الى الجانب الاخر ، وتعين كل مجموعة عمل مقررا .

ولكل مجموعة عمل ، ان تتقدم بأى اقتراح ملائم ، ضمن اختصاصاتها ، الى الرئيسين ، وخاصة فيما يتعلق باختيار وتنفيذ المشروعات ، مع أخذ التعليمات التى تصدرها اللجنة الدائمة فى الاعتبار . وتقدم مثل هذه الاقتراحات والتوصيات الى اللجنة الدائمة ، عن طريق لجنة التنسيق ، لاتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها . ولكل مجموعة عمل ، بعد التشاور مع الرئيسين ، ان تقرر انشاء لجان متخصصة ، وتحديد صلاحياتها وأسلوب عملها ، لتقوم بأية مهمة محددة تقع ضمن صلاحيات .

وفى اجتماعات الدورة الاولى للجنة الدائمة ، تقرر انشاء مجموعة العمل للتعاون المالى ، والموافقة على انشاء مجموعات أخرى فى حدود ثلاث مجموعات فى السنة المالية الحالية « اول يونيو ٧٧ ـ ٣١ مايو ١٩٧٨ » . وتم تفويض الاميين العامين للمنظمتين العربية والافريقيه ، فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتشكيل هذه اللجان ، ومباشرة عملها فى اقرب وقت ممكن .

٦ ـ محكمة افريقية عربية :

نصت الوثيقة الثالثة ، على انشاء محكمة محكمة أفريقية عربية خاصة أو لجنة للتوفيق والتحكيم ، لتقديم التفسير القانونى للنصوص التى تحكم التعاون الافريقى العربى . ولفض أى نزاع قد ينشأ ويتم الاتفاق على قيام مثل هذه المؤسسة وعلى تشكيلها ، خلال اجتماع للخبراء ، يعقد تحت اشراف المنظمتين العربية والافريقية .

٧ ـ الصندوق الخاص :

تحت بند وسائل العمل ، نصت الوثيقة الثالثة على انشاء صندوق خاص لضمان تسيير الاجهزة التنفيذية للتعاون الافريقى العربى . ويمول هذا الصندوق ، عن طريق اسهام كل من المنظمتين بنسبة ٥٠ فى المائه فيه ، تحسب بانتظام من الميزانيات العادية للمنظمة الافريقية والجامعة العربية . ويمكن تقديم الاسهامات الطوعية والفردية الى هذا الصندوق الخاص . وتعتمد اللجنة الدائمة ميزانية هذا الصندوق ، الـذى يكون خاضعا لادارة الامينين العامين للمنظمة الافريقية والجامعة العربية ، تحت اشراف

ومسئولية لجنة التنسيق ، التى تقدم تقارير منتظمة عن أعماله الى اللجنة الدائمة .

وقد أقرت اللجنة الدائمة فى دورتها الاولى « ياوندى - ٣٠ مايو - ١ يونيو الماضى » ميزانية الصندوق الخاص للسنة المالية « ١ يونيو ١٩٧٧ - ٣١ مايو ١٩٧٨ » وبلغت ٤٤٨٦٩٨ دولارا ، تتحملهما المنظمتان العربية والافريقية مناصفة .

مستقبل الافروعربية :

ان امكانات الافروعربية ومصالحهما العليا المتبادله ، تفوق بدرجة كبيرة الامكانات والمصالح التى واكبت حركة الافرواسيويه . ولقد منح مؤتمر القاهرة للافروعربية ، الارادة الذاتية المشتركة ، وأتاح لها مقومات الاستمرارية ، بافرز بنيان تنظيمى أشبه ما يكون ببنيان أية منظمه دوليه او اقليمية . وهذا البنيان يشكل فى الواقع ، بداية طيبة لدمج المنظمتين العربية والافريقية فى منظمة عليا واحدة ، اذا شاءت الاطراف المعنية ، ولو قامت لاصبحت اكبر منظمة دوليه اقليمية بعد الامم المتحدة .

ويبدو أن الافريقيين والعرب ، من واقع الممارسه ، يعلمون عبء انشاء منظمه عليا كهذه . والتساؤل المطروح : هل هذا البنيان التنظيمى القائم حاليا ، سيحقق ازدهار التعاون الافريقى العربى ، أم يقلب الى مجرد واجهه شكليه ، تتستر وراءها تحديات عديدة ومتنوعة ، تواجه الافروعربية ، وفى مقدمتها :

- قضايا الخلافات السياسية المحلية العربية ، أو الافريقية ، أو العربية الافريقية ، ورغم تجنب مؤتمر القمة مناقشة مثل هذه القضايا المحلية ، الا أن هذه القضايا تترك بصماتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، على درجة تقدم هذا التعاون الافريقى العربى .

- مدى المحافظة على مستوى التمثيل فى مؤتمرات ولجان الافروعربية . وعلى سبيل المثال ، فقد كان مستوى التمثيل الغالب فى الدورة الاولى للجنة الدائمة فى ياوندى ، على مستوى السفراء ، ولم يحضرها سوى ثلاثة وزراء فقط « من مصر ، بتسوانا ، الكاميرون » من بين ٢٤ وزيرا عربيا وأفريقيا .

- مدى التخلص من ظاهرة الاجراءات الادارية فى تسيير أعمال التعاون الافريقى العربى ، لاسيما فى أساليب تطبيق هذا التعاون ، ومنها الوفاء بالاسهامات المالية ، ومرور فترة زمنية قد تطول بين اعلان النية فى الاسهام المالى ، وبين اجراءات ادراج قيمة هذا الاسهام فى ميزانية الدول المساهمة ، وبين اجراءات التسديد الفعلى للقيمة ، وتحويلها الى الدولة أو الجهة المختصة . وكذلك أساليب دراسة الجدوى ، وتمويل المشروعات الافريقية وتحديد أولويات تنفيذ هذه المشروعات ، وقد بلغت حوالى ١٥٠ مشروعا ، منها ما تمت دراسته ، ومنها ما نجم عن الاتصالات الثنائية ، ومنها ما هو مجرد فكرة . ولقد كانت مثل هذه النقاط محل مخاوف وشكوك عدد من الدول الافريقية فى اجتماع الدورة الاولى للجنة الدائمة .

- ضعف العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول الافريقية والعربية . وقد عبر الرئيس كاوندا عن هذه القضية بقوله : « اننا نفتقد الثقة فى بعضنا بعضا ، ان زامبيا لا تزال تشترى كاكاو غانا من لندن ، وبترول السعودية من نيويورك ، كما أن الدول العربية ، لا تزال تشترى الطبق الافريقى والشاى والنحاس الافريقى من أسواق أوروبا . ان الدول الافريقية تعتمد على أسواق المال فى أوروبا وامريكا ، للحصول على قروض تمول بها تنميتها » . ولا شك أن دعم هذه العلاقات التجارية الضعيفة ، يأتى عن طريق معاملة تفضيلية متبادلة ، وتشجيع الاستثمارات عن طريق المشاركة فى مشروعات عربية افريقية مشتركه ، ووضع نظام لضمان الاستثمارات فى الدول الافريقية ، وتشجيع التعاون الفنى .

وختاما .. فان مثل هذه التحديات المحلية ، ليست مستعصية الحلول ، أو المواجهة ، لو أن الدول الافريقية والعربية ، أدركت ضخامة التحديات الخارجية التى تتربص بها .



الدور الحاسم للمناورة الميدانية في الحروب العربية الاسرائيلية الأربعة

اللواء حسن البدرى

المبادأة والمرونة وجهان لعملة نقدية هى العمل التعرضى الذى يؤتى ثماره فى شكل المناورة التى تحسم الامر فى أرض المعركة أو مسرح العمليات ، وتحقق الهدف المنشود ..

وسواء أكانت المناورة بالقوات أم بالنيران فغرضها الاسمى دائما وتحت كل الظروف هو وضع الخصم - أو استدراجه - فى موقف سيء يفرض عليه الهزيمة ، أو رفض المعركة والانسحاب .

وعلى مدى التاريخ كانت مهارة القائد فى اجراء المناورة السريعة الحاسمة هى سبيله الى المجد والخلود ، ووسيلته الى قهر عدوه ، حتى ولو كان أكثر منه عدة وعتادا .

وقد تفرض الظروف الطبوغرافية للمسرح أن يتقاتل الخصوم طبقا لاساليب العمل من خطوط خارجية مقابل خطوط داخلية ، مثلما كان الوضع بين نابليون والحلف الذى جمع أعداءه فى نهاية الصراع تحت قيادة الدوق الحديدى آرثر ولنجتون ، أو على غرار موقف الفيلد مارشال أروين روميل قائد جيش البانزر ، ضد خصومه البريطانيين والامريكيين فى المرحلة الختامية من الحرب فى شمال أفريقيا ، أو على نحو ما تواجهه اسرائيل من جبهات عربية تلتف حولها فى مسرح الشرق الاوسط من كل اتجاه .

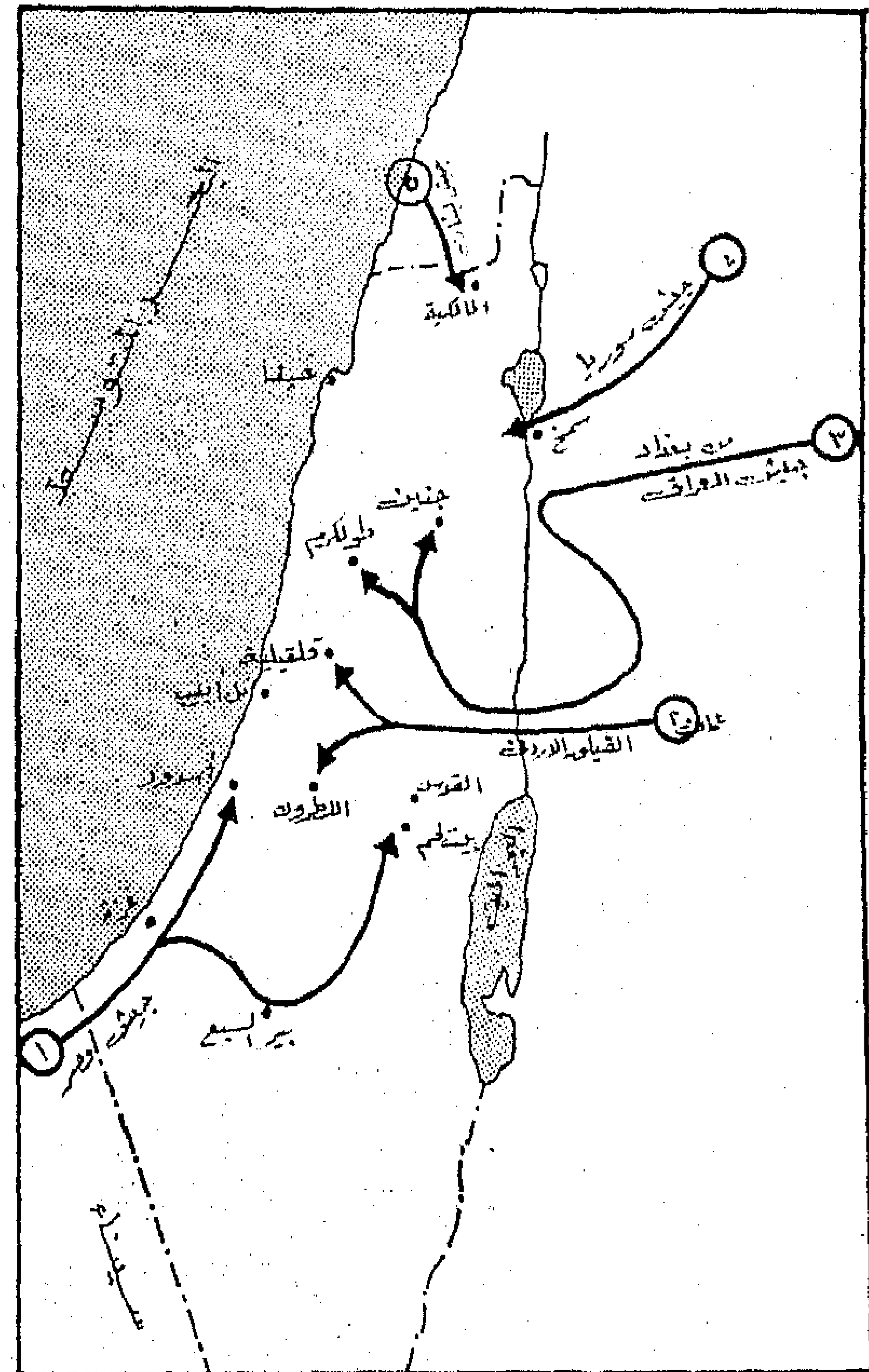
هنا تصير للمناورة أهمية قصوى يتوقف عليها النصر أو الهزيمة ، كما يصبح للزمان والمكان والعمل الايجابى القول الفصل فى نتائج المعايرة أو العمليات التعبوية أو الحروب .

والصراع العربى الاسرائيلى حافل بالدروس المستفادة والخبرات المستخلصة من أعمال الجانبين المتضادين المتعلقة بالمناورة بصفة كونها ثمرة المبادأة والمرونة . ولعل عقيدة اسرائيل فى نقل القتال الى أرض العرب مجرد تسمية أخرى للمبادأة - الحفاظ عليها أو انتزاعها - ذلك لان نقل القتال الى أرض « العدو » يتطلب ابتداء التحلى بالروح الهجومية والعمل التعرضى ، اذ يستحيل على القائد مهما كان وضعه التكتيكى أو التعبوى أو الاستراتيجى أن ينقل القتال الى أرض غريمه بغير الهجوم ، وفى نفس الوقت يتوقف نجاحه فى ذلك على درجة استعداد - أو اجبار - هذا الخصم للتفريط فى المبادأة والقبول بالتحول للدفاع ، أو حتى الانسحاب المنظم أو التقهقر المشوب بالفوضى .

واذا تركنا الارقام تتحدث فسوف يتبين لنا انه من بين ٢٨٥ يوم قتال نشط على امتداد الجولات العربية الاسرائيلية الاربع ، تمتع العرب بالمبادأة نحو ١٥٧ يوما - أى بنسبة ٥٥ فى المائة من جملة أيام القتال هذه ، على حين انتزعتها اسرائيل منهم واحتفظت بها ١٢٨ يوما أى بنسبة ٤٥ فى المائة .

فاذا ما استعرضنا حجم الانجاز المكانى الذى حققته المبادأة لكل طرف فسوف نجد أن جيوش العرب قد حررت نحو ٤٠٠٠ كيلو متر مربع من أرضهم المغتصبة ، مقابل ٨٥ الف كيلو متر مربع ابتلعتها اسرائيل أو اضافتها طبقا لشريعة الغاب التى استنها دافيد بن جوريون بقوله .. « حيث يقف جنود اسرائيل تكون حدودها » .

ولعل السمة البارزة فى هذه المقارنة الزمانية المكانيه ذلك التناسب العكسى بين فسحة الانجاز ومساحته . فبينما لم تتجاوز المبادأة الاسرائيلية زمانا نسبة ٤٥ فى المائة ، فانها حققت لها انجازا مكانيا تجاوزت نسبته ٩٥ فى المائة من جملة الارض التى تبادلها الخصوم .



المناورات العربية فى الجولة الأولى
(١٥ مايو - ١١ يونيو سنة ١٩٤٨)

ولعل مرد ذلك بالدرجة الاولى يرجع الى أن أعماق المناورات وقواها الدافعة كانت على الجانب الاسرائيلى أكبر وأشد منها على الجانب العربى .

أما السبب فقد يعود الى تلك القيود والعوامل السياسية التى تفرض على الانشطة العسكرية أول الامر أو آخره جمودا وسلبية ضارة .

لقد بدأت الجيوش النظامية للعرب القتال فى مسرح فلسطين بأن انتزعت المبادأة من الهاجاناه وعصابات الارجون وشتيرن ونيللى صباح يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ ، ثم راحت على امتداد ٢٧ يوما حافلا بالهجوم تمارس المناورات التكنيكية والتعبوية التى ألقت فيها القيادة المصرية بقوات محدودة ووفرت لها قوة دافعة ضعيفة .

وفى غياب التعاون الاستراتيجى أو حتى مجرد التنسيق بين جيوشهم الخمسة ، ضاعت على العرب فرصة العمل من خطوط خارجية بشن الهجوم المتزامن من كافة الجبهات العربية الاربع ، رغم الحاح العوامل الطبوغرافيةوالضرورات العسكرية لاتباع هذا الاسلوب الذى لميكن يستتيم للعرب بدونه النصر .

وعندما توقفت النيران ضحى الثامن من يونيو ١٩٤٨ تسربت المبادأة من أيدى العرب ، وظلت وقفا على اسرائيل ربع قرن أو يزيد ، حتى انتزعتها سوريا ومصر مرة أخرى عصر السادس من أكتوبر ١٩٧٣ .

وفى هذه الجولة الرابعة، احسن العرب العمل من خطوط خارجية فأوقعوا القيادة الاسرائيلية التى اعماها الصلف والغرور فى مأزق اختيار أحد حلين كلاهما مر ، فاما أن تبدأ بحشد قواها الرئيسية أمام أقوى الجبهتين ــ مصر ــ أو أخطر الجبهتين ــ سوريا ، وزاد من خطر المأزق أن كلتاهما كانت تقع عند الطرف الخارجى تماما للمسرح .

وبفضل ميزة العمل من خطوط خارجية ، بالاضافة الى مزايا المبادأة والمفاجأة ، حقق العرب ما كان خبراء العالم العسكريون يدرجونه ضمن المستحيلات .

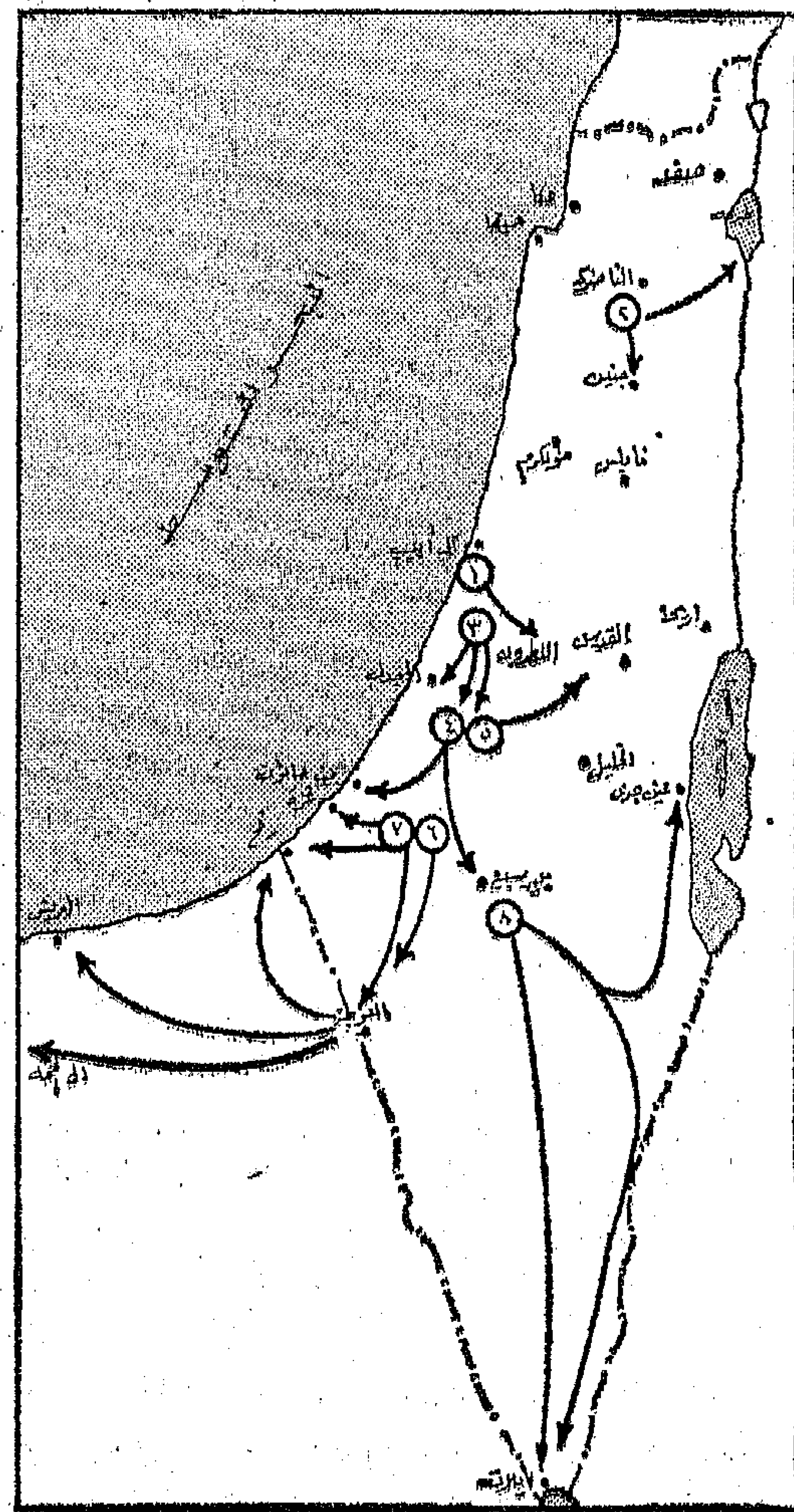
ولعدة اعتبارات كانت المناورات هذه المرة محدودة للغاية ، وكانت قواها الدافعة قصيرة النفس، كما كان الهجوم بالمواجهة أغلب الوقت فلم تظهر الحرب حركات الالتفاف الجسورة أو التطويق المثيرة للاعجاب ، وان أضاف العرب من مناورات البعد الرابع الناجحة أرصدة تعبوية

وتكتيكية الى حصيلة الاقتحام الجـوي الرأسي وابداء المظليين .

هكذا يبدو سجل العرب من المناورة في مسرح الشرق الاوسط على امتداد ربع قرن ، أما سجل اسرائيل فيحوي ملامح مختلفة جديرة بالتأمل والتحليل .

كانت الهدنة الاولى في الجولة الاولى فرصة اغتنمتها القيادة العسكرية الاسرائيلية لتغيير العقيدة العسكرية والتطبيقات الميدانية لقواتها التي تحولت في نهاية مايو ١٩٤٨ الى جيش الدفاع الإسرائيلي .

وبعد أن أحدق العرب بتل أبيب من كل صوب



المناورة الإسرائيلية في الجولة الأولى
(٨ يوليو ١٩٤٨ - ١٠ مارس ١٩٤٩)

وحدب ، ووصل جيش مصر الى مسافة ٣٠ كيلو متر من عاصمة الدولة الوليدة ، وجيشا الاردن والعراق الى مسافة ٩ - ١٢ كيلو متر شرقها وشمال شرقها أيقن قادتها وعلى رأسهم يعقوب دوري أول رئيس للاركان ألا حياة لاسرائيل ولا أمن لها الا بانتزاع المبادأة من العرب ، وعدم التفريط فيها بعد ذلك لأى سبب كان .

وكان الدرس الثاني في ترتيب الاهميات هو حتمية الالتزام بأسلوب العمل من خطوط داخلية للانقضاض على الجبهات العربية الواحدة تلو الاخرى لايقاع الهزيمة فيها بالتتابع .

أما الدرس الثالث فكان الالتزام بالمبادأة والمناورة الواسعة - حركات الالتفاف والتطويق والحجز في أعماق المسرح - وتنمية القوة الدافعة للهجوم بحيث لا تتوقف أو تهدأ الا بعد أن تحقق الهدف المرسوم .

لهذا اندفع أيجال آلون قائد الجبهة الوسطى باللواء يفتاح صباح ٩ يوليو ١٩٤٨ « اليوم التالى على انتهاء الهدنة الاولى » ليشن هجومه الكبير ضد اللطرون « العملية بن نوف الاولى » حيث كان قد أكتشف ثغرة واسعة بين جيش العراق شمال مجدل يابه والفيلق الاردني جنوب اللطرون .

وبمثل ما عثر آلون على ثغرة اللطرون في الجولة الاولى فاستغلها في دق هذا الاسفين الخطير بين الجيشين ، عثر عساف سمحوني قائد المنطقة العسكرية الجنوبية على ثغرة الضيمة في نهاية شهر أكتوبر ١٩٥٦ ليدق أسفينه داخل دفاعات أبو عجيلة التي صدته بعنف في هجماته السابقة ، ثم عثر ابراهام يوفيه على ثغرة الازارق في عصر الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، وأرييل شارون على ثغرة الدفرزوار في منتصف أكتوبر ١٩٧٣ لينفذ منها الى أرض « العدو » ، ويمارس المناورة الواسعة لتطويق الجيش الثالث من الخلف ويصل الى مياه خليج السويس عند الادبية .

وتعددت صور المناورة للالتفاف والتطويق في الجولة الاولى ، اذ لم يكد آلون يبلغ هدفه حتى أعادت الاركان العامة الاسرائيلية الحشد أمام جبهة مصر تطبيقا لاسلوب العمل من خطوط داخلية ، ثم أطلقت قواتها خلال ثغرة كراتيا النشن عملية « الموت للغزاة » « مافيت لابوليش » وتدق اسفينها المعهود في الدفاعات المصرية حتى بلدة العسلوج الواقعة في قلب النقب فتهز الاتزان

الاستراتيجي لقوات اللواء أحمد على المواوى وتقلب خططه رأسا على عقب .

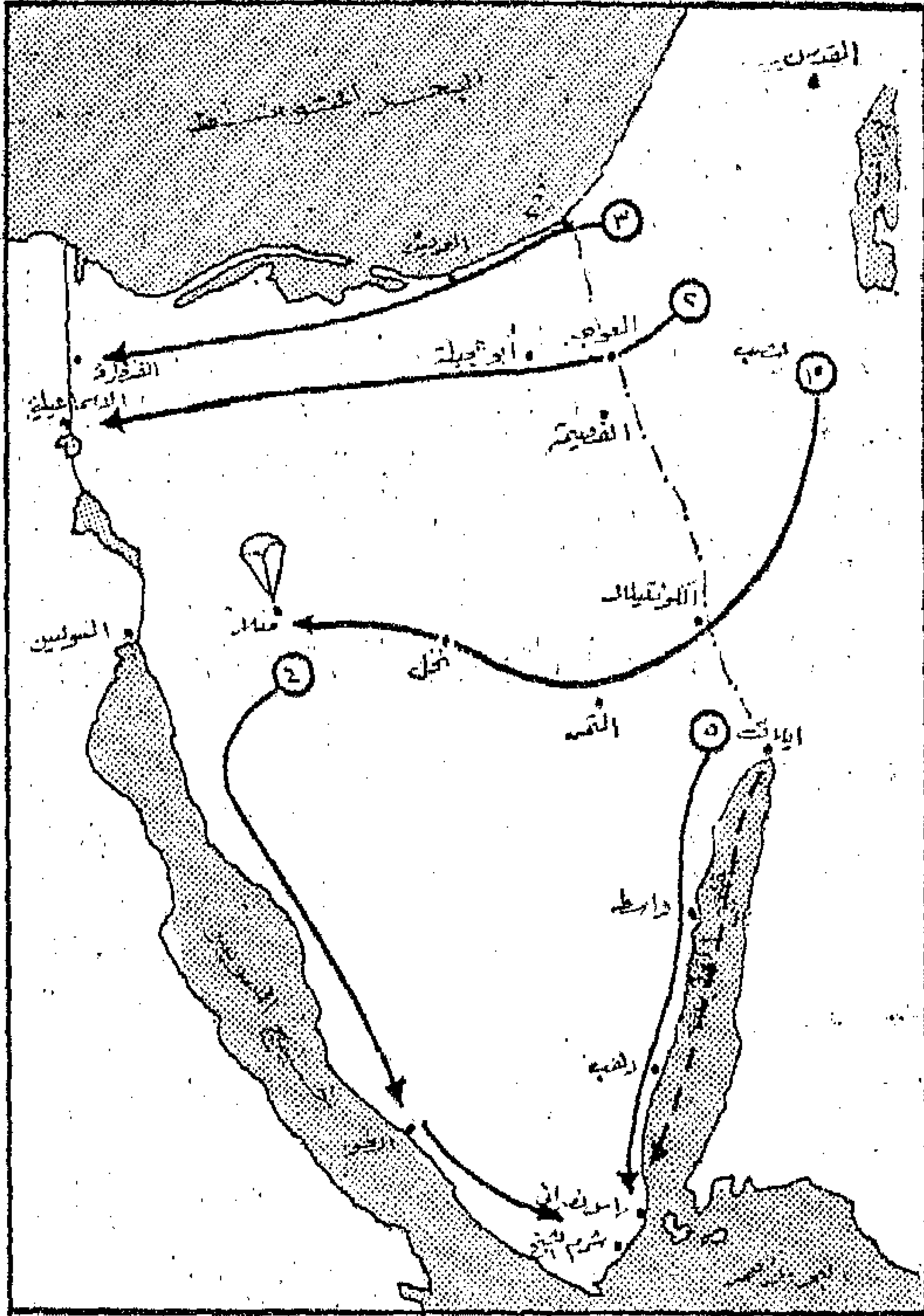
وقبل أن تنتهى الجولة الاولى مارست اسرائيل المناورة الواسعة فى مرحلة قتال السبعة عشر يوما الاولى « ١٤ - ٣١ أكتوبر ١٩٤٨ » بعملية يوءاب الشهيرة ضد جبهة مصر عندما شن ايجال الون حركة التفاف كبرى بين تبة الخيش والحليقات ، ثم اندفع جنوبا حتى بير السبع ليمزق قوات الدفاع المصرى ويفتح الباب على مصراعيه الى مستعمرات النقب السبعة والعشرين المعزولة وقتها ، ثم يتم حصار قوات الفالوجا من كل اتجاه .

ولم يكد آلون يحقق كل ذلك حتى نقلت رئاسة الاركان العامة ثقل الهجوم فجأة الى جبهة القدس تطبيقا لاسلوب العمل من خطوط داخلية ضد الخصوم الواحد تلو الاخر ، فشنت العملية « هاهار » « الى الجبل » التى اغلقت بها محور بيت نحم - بيت جبرين فى وجه الجناح الشرقى للقوات المصرية فقطعت الاتصال البرى بين جبهتى مصر والاردن بذلك .

ولم تكد تنهى الاركان العامة هاهار حتى تحركت نحو جيش الانقاذ فى الجليل الاعلا فشنت ضد فوزى الدين القاوقجى عملية « حيرام » التى نقلت بها ثقل الهجوم من اقصى الجنوب الى اقصى الشمال ونجحت فى نهايتها أن تخرج جيش الانقاذ من الحرب .

على هذه الصورة راحت الاركان العامة الاسرائيلية تنتقل بجهد هجومها الرئيسى بين جبهات العرب التى اصابها نوع غريب من الجمود والسلبية فافسحت لقادة المناطق العسكرية الاسرائيلية فرصة العمل من خطوط داخلية وان بدى على الفطرة فى مراحله الاولى الا أنه سريعا ما تحول الى سمة متطورة فى المظهر والمضمون بعد ان تزودت الالوية الاسرائيلية بنسبة افضل من الميكنة وقوة النيران والكفاية الذاتية التكتيكية والادارية والفنية ، وحظيت القوات الجوية الاسرائيلية بالاهتمام والرعاية القصوى لتكفل التفوق الجوى أو السيطرة على سماء المسرح فتفسح لالوية اسرائيل براح المناورة غير المحدودة فى مسارح العمليات .

وكان مسرح فلسطين بسماته الطبوغرافية ووضع القوات العربية على محيطه الخارجى دون



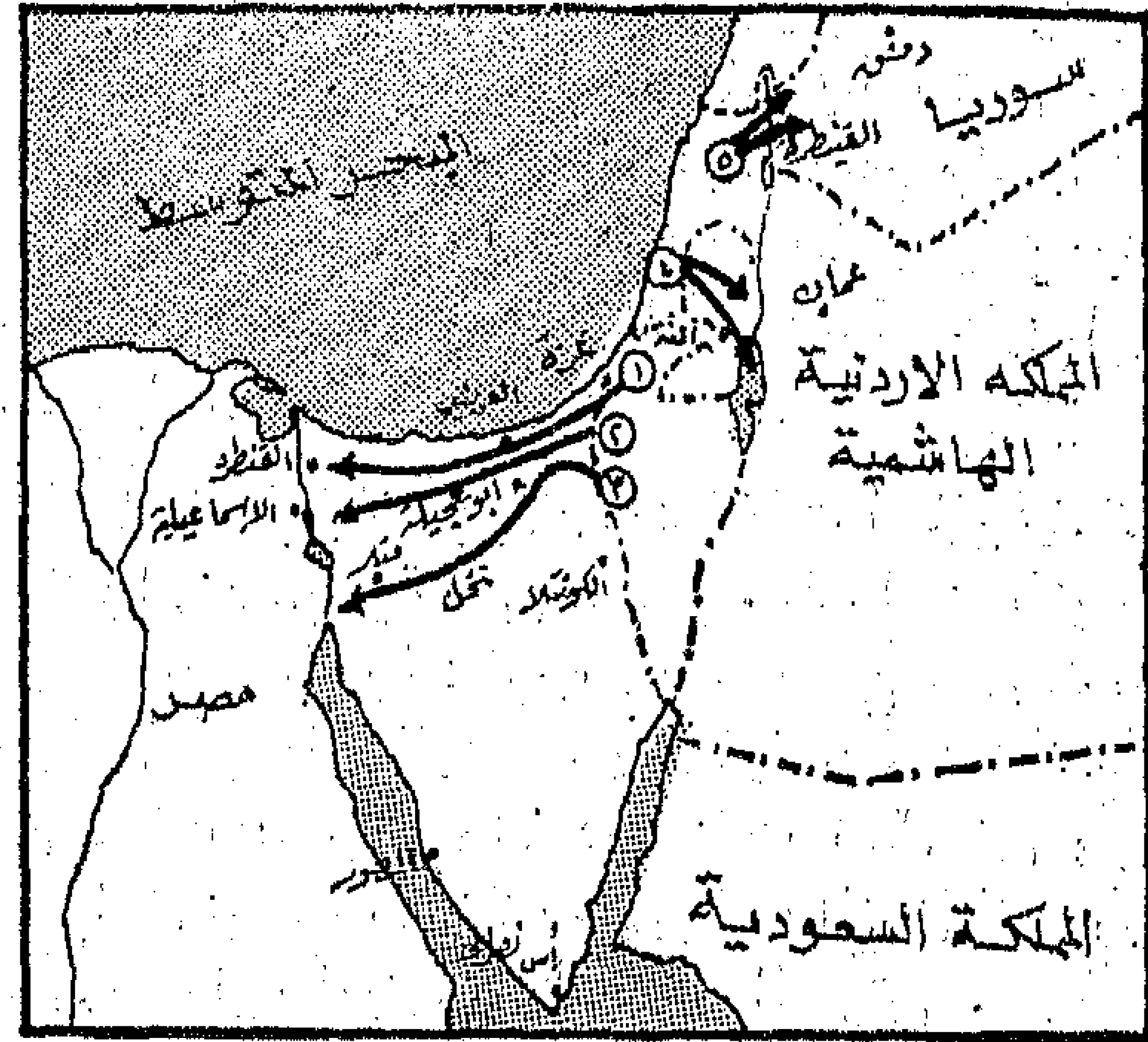
المناورة الاسرائيلية فى الجولة الثانية
٢٩ أكتوبر - ٥ نوفمبر ١٩٥٦

قيادة استراتيجية فعالة او تنسيق عسكرى جاد يؤمن لها مزايا العمل من خطوط خارجية ، إضافة اخرى لاسلوب اسرائيل حقق لها انجازات ضخمة بثمن زهيد .

وقبل ان تتوقف نيران الجولة الاولى كان فى جعبة اسرائيل مناورتين واسعتين نحو الغرب والجنوب وصلت بالاولى منهما « حوريب » حتى مشارف الحمة والعريش مع بطلع عام ١٩٤٩ وبالثانية « عوفداه » الى قمة خليج العقبة فى منتصف مارس ١٩٤٩ لتجعل منه منصة الانطلاق جنوبا وشرقا حيث اسواق افريقيا السوداء والشرق الاقصى وخاماته العديدة وعلى رأسها البترول .

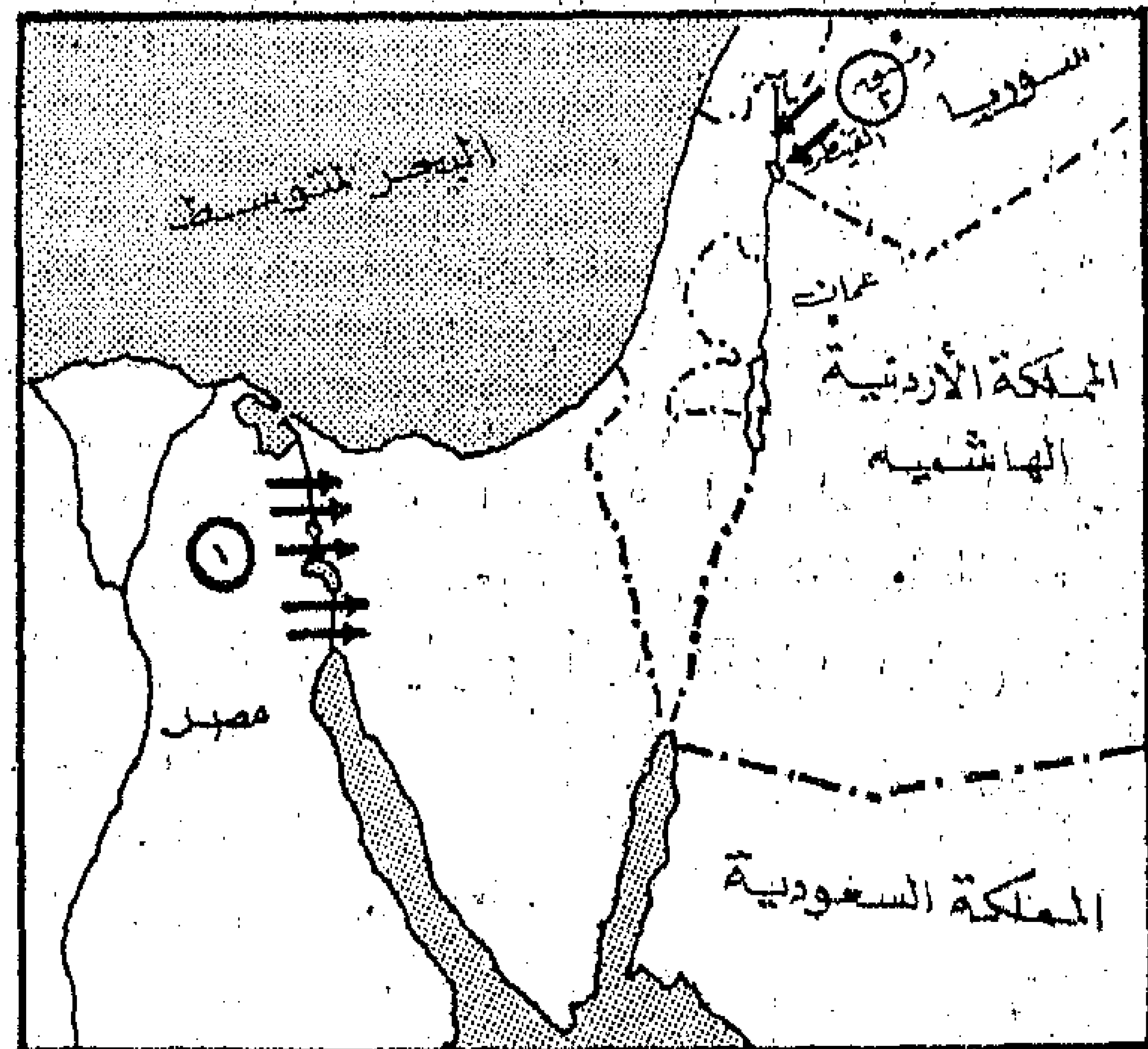
وعندما شنت اسرائيل عدوانها الثانى فى خريف عام ١٩٥٦ لم تكن للعرب جبهات متعددة تنتقل بينها وفق اسلوب العمل من خطوط داخلية اذ كفلت لها الاساليب السياسية ردع باقى دول المواجهة والمساندة وضمان بقائها بمنآى من القتال وهكذا

استفردت بمصر وحشدت ضدها قوتها الرئيسية والقوة الانجلو فرنسية، واستهلت الحرب بمناورة واسعة المدى عميقة الهدف بدأها أريل شارون باللواء ٢٠٢ مظلات من عين الحصب جنوب البحر الميت مرورا بالكونتلا والنحد ونخل حتى المدخل الشرقى لممر ميتلا حيث كان قد ألقى بكتيبة المظلات رقم ٨٩٠ فى الساعة الخامسة عصر ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ليخلق حالة صراع مسلح على مشارف قناة السويس تعرض الملاحة الدولية فيها للخطر فيوفر



المناورة الإسرائيلية فى الجولة الثالثة

٥ - ١١ يونيو سنة ١٩٦٧



المناورة العربية فى الجولة الرابعة

٦ - ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣

بذلك الذريعة المقبولة للضمير العالمى لتدخل بريطانيا وفرنسا حفاظا على أمن القناة .

وتجد ملاحظة ان الأركان العامة الاسرائيلية بعد ان كانت تحتاج الى عدة اسابيع لتنقل الجهد الرئيسى من اتجاه لاخر فى نفس الجبهة الواحدة ، أصبحت قادرة على ذلك فى بحر بضعة أيام فحسب اذ تنقل العقيد عساف سمحونى قائد المنطقة العسكرية الجنوبية بجهده الرئيسى من الاتجاه الشعبوى الجنوبى « لكونتلا - ميتلا » يومى ٢٩ و٣٠ أكتوبر ، الى الاتجاه الاوسط « أبو عجيلة ، الاسماعيلية » يومى ٣١ أكتوبر و ١ نوفمبر ، ثم الاتجاه الشمالى « رفح - القنطرة » يومى « ١ و ٢ نوفمبر » ثم الاتجاه التكتيكى الشط - الغور - يومى ٢ و ٣ نوفمبر ، ثم الاتجاه التكتيكى « ايلات - شرم الشيخ » يومى ٤ و ٥ نوفمبر ١٩٥٦ .

وكانت اغلب هذه المناورات واسعة المدى عالية الوتيرة شديدة القوة الدافعة بالقدر الذى امكنها من حسم المواقف القتالية وتحقيق المهام الموضوعه فى التوقيعات المحددة لها بوجه عام .

وتمر ١١ سنة قبل ان يقع العدوان الاسرائيلى الثالث صيف عام ١٩٦٧ لتعود به الاركان العامة الى ممارسة العمل من خطوط داخلية ضد كافة الجبهات العربية المحيطة باسرائيل فتبدأ بأقوى الجبهات « سيناء » ثم تتلوها بأخطر الجبهات « الاردن » وتنهيها ضد اعدى الجبهات « سوريا » .

هكذا انتقل الجهد الرئيسى للهجوم الاسرائيلى بفضل المناوره الواسعة من الجبهة المصرية يوم ٧ يونيو - بعد أن كان يبلغ هدفه - الى الجبهة الاردنية التى تركها يوم ٩ يونيو لينقض على الجولان التى انهى فيها العدوان يوم ١٢ يونيو ١٩٦٧ .

وداخل الجبهة الواحدة فعل العدو نفس الامر عندما راح ينقل ثقل الهجوم من اتجاه تعبوى الى الاخر على غرار ما فعله فى جبهة سيناء فى الجولة الثانية . فبعد ان اطلق اسرائيل طال العدوان من عقاله صباح الخامس من يونيو ضد رفح فى اقصى الشمال نقله ابراهام يوفيه فجر يوم ٦ يونيو الى بير لحفن فى الوسط ثم نقله اريل شارون فجر يوم ٧ يونيو الى نخل - ميتلا فى الجنوب . وبنفس

الاسلوب راح موزى ناركيس ينقل ثقل الهجوم في الضفة الغربية للاردن من جنين الي القدس ثم الي اريحا شرقا والخليل جنوبا ، كما تنقل دافيد اليعازر بين شمال وجنوب الجولان .

كانت الهزيمة اليمة هذه المرة بقدر ما كانت غير قابلة للتبرير ، ووعى العرب الدرس فصمموا على مجابهة اسرائيل بما ليس في حسبانها . وراحت مصر وسوريا تنسق الجهود لممارسة العمل من خطوط خارجية لاول مرة في سجل صراعهما مع الصهيونية ، وعندما اقتحمت جيوشهما القناة والجولان في أقصي جنوب وشمال المسرح اوقعت الاركان العامة منذ اللحظة الاولى فيمأزق العمر ، وفرضت على الصراع شكلا جديدا كان ابعد الامور عن تصور اسرائيل ، واليه يعود الفضل في تلك الانجازات الطيبة التى حققها الجنود العرب البواسل في المرحلة الافتتاحية من الجولة الرابعة .

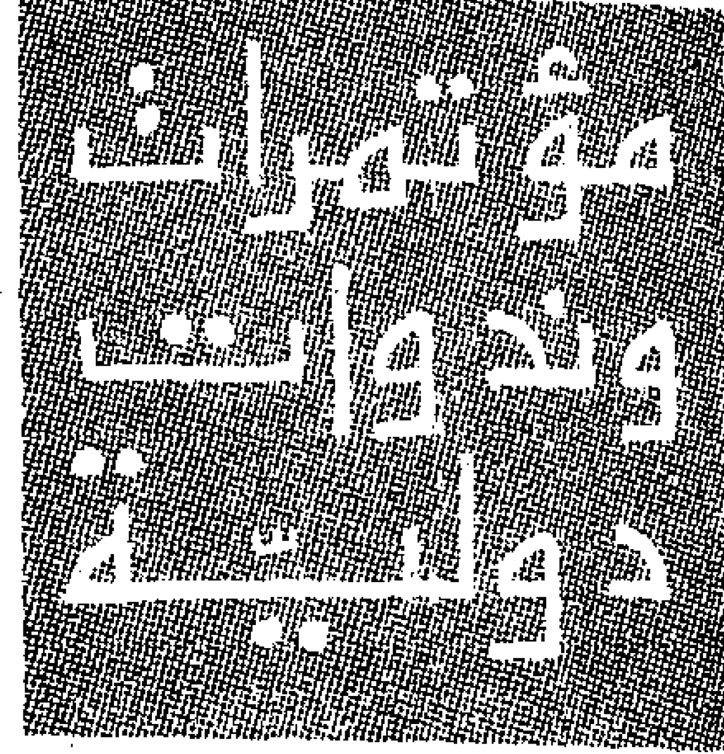
ولما نقلت اسرائيل القتال الى ارض « العدو » في منتصف شهر اكتوبر ١٩٧٣ ، ونفذت الويتها المدرعة والميكانيكية والمظلات السبع من خلال ثغرة الدفرزوار الي مؤخرة الجيش الثالث الميداني ، ضاع وقت ثمين اتاح لهذه المناورة التي كانت في جوهرها مغامرة ان تبلغ هدفها عند قمة خليج السويس قرب الادبية يوم ٢٨ أكتوبر يمثل ما اتاح موقف مشابه في منتصف مارس ١٩٤٩ لقوات اسرائيل ان تبلغ قمة خليج العقبة على نحو ما سلف ذكره . وكانت المناورتان اطول واعمق حركات التطويق التي مارستها الاركان العامة الاسرائيلية من حيث الزمان والمكان ، واكثرها جسارة من حيث الهدف وقد تمت كلاهما على اجناب ومؤخرات قوات معادية مازالت متماسكة تملك قدرا هائلا من الكفاءة القتالية بالاضافة الى ان حركتي التطويق لم تكونا تتمتعان – كما كان العهد دائما – بالسيطرة او التفوق الجوي بسبب قصور طيران اسرائيل في الاولى عن ملاحقة تشكيلاته البرية على هذه المسافة البعيدة من مطارات اسرائيل القليلة وبفضل غابة الصواريخ المصرية المهلكة في الثانية .

وفي الجولة الرابعة اخذت المناورة الاسرائيلية اسلوب الاقتراب غير المباشر على جبهة القناة بعد ان اخذت درسا قاسيا يوم ٨ اكتوبر الذى دخل سجل اسرائيل تحت اسم « الاثنين الاسود » عندما اتبع شمويل جونين قائد جبهة سيناء اسلوب الاقتراب المباشر فوقع في مصيدة الصواريخ والمدفعية المضادة للدبابات المصرية التي كان اللواء سعد مامون واللواء عبد المنعم واصل قد نصبا بها شركا مدبرا للمدرعات الاسرائيلية فوق ارض قتل أعداها مسبقا لتتحطم عليها يد اسرائيل المصفحة .

اما على جبهة الجولان فقد اخذت المناورة شكلا مباشرا منذ البداية حتى الختام ، اذ راحت القوات الاسرائيلية البرية تقترب من سعسع على طريق دمشق حتىحلت الهدنة ، وربما يكون مرد ذلك الي ان قوات العراق والاردن كانت تقفل في وجه اسرائيل فرصة الالتفاف علىجانب الفرق السورية الخمسة أو تطويقها من الجنوب الشرقي .

تبقى حقيقة هامة هى ان كلتا المناورتين الاسرائيليتين على جبهتى سيناء والجولان تستحقان الدراسة الفاحصة بما عزز الدروس المستفادة منهما ويدعم الخبرة المكتسبة من الصراع العربي الاسرائيلي التى يتصدرها ذلك الدور الحاسم للمناورة التي ما فتئت تتسع مكانا ومحتوى بقدر ما تضيق زمانا حتى أصبحت سبيل اسرائيل الاكيد لنقل القتال الى أرض العدو . بصفة كون ذلك الركيزة الاساسية للعقيدة العسكرية التوسعية التي تعتنقها المؤسسة الصهيونة ولا يلوح أنها سوف ترضى عنهما بديلا ■

① مؤتمـــر اللجنـــة الدوليـــة للقـــانونيين
② مؤتمر الحزب الاشتراكى الديمقراطى الالمانى



[١] مؤتمر اللجنـــة الدوليـــة للقـــانونيين

فيينـــا [١٩ ـ ٢٢ ابريل ١٩٧٧]

د. بطرس بطرس غالى

أنشئت اللجنة الدولية للقانونيين سنة ١٩٥٢ ، حينما كانت الحرب الباردة على أشدها ، وكان هدف اللجنة الاول ، الدفاع عن مبدأ سيادة القانون ، واجراء الدراسات المتعلقة بهذا المبدأ وسرعان ما تطورت اللجنة ، لتصبح جهازا دوليا غير حكومى له مكانته ، يعقد المؤتمرات الدولية ، ويجرى الدراسات والتحقيقات عن سياسات الدول التى تخالف سيادة القانون ، وتنتهك حقوق الانسان والحريات الاساسية .

وكان مقر اللجنة الدولية للقانونيين فى لاهاى بهولنده ، ثم انتقل الى جنيف . وللجنة أمين عام ، وهو عادة يكون من الشخصيات الدولية القانونية ، وله مكانته . ومن أمناء اللجنة ، جان فلافيان لاليف ، المحامى السويسرى الذائع الصيت ، وسيان ماكبريد ، وزير خارجية ايرلندا السابق ، والحاصل على جائزة نوبل للسلام . أما الامين العام الحالى ، فهو نيال ماكديرموند ، الوزير البريطانى السابق .

وتتكون اللجنة حاليا من سبعة وثلاثين عضوا ، يمثلون جميع بلاد العالم : سبعة أعضاء من أفريقيا ، وسبعة من امريكا اللاتينية ، وسبعة من آسيا ، وأحد عشر من أوروبا ، وثلاثة من أمريكا الشمالية ، وواحد من اسرائيل ، وواحد من نيوزيلندا . ونذكر من الشخصيات البارزة فى هذه اللجنة الفونس بونى ، رئيس المحكمة العليا فى ساحل العاج ، وروبرتو كونسبسيون ، رئيس المحكمة العليا فى الفليبين ، والياس القاضى النيجيرى بمحكمة العدل الدولية ، وفيرناندو فورنيه ، وزير خارجية كوستاريكا السابق ، ولورد جاردنر ، وزير العدل السابق فى انجلترا ، وماسوتوش يوكوتا ، رئيس المحكمة العليا فى اليابان ... الخ الخ

وللجنة فروع تسمى اللجان القومية ، منها لجنة قومية فى الولايات المتحدة وأخرى فى كندا ، وثالثة فى السنغال ، ورابعة فى نيوزيلندا ، وخامسة فى كينيا ، وسادسة فى سريلانكا ، الخ . وكانت اللجنة القومية النمساوية هى التى وجهت الدعوة للجنة الدولية للقانونيين ، لكى تنعقد فى فيينا بمناسبة مرور ٢٥ سنة على قيامها .

واذا كان النشاط الاصلى للجنة الدولية للقانونيين ، يدور حول تنمية حقوق الانسان وحمايتها ، ودراسة حالات انتهاك حقوق الانسان ، الا ان اللجنة تمارس هذا النشاط فى صور مختلفة ، يمكن تلخيصها فيما يلى :

أولا : عقد المؤتمرات والندوات الدولية ، لدراسة بعض القضايا الدولية المتعلقة بسيادة القانون وحقوق الانسان . وقد عقدت اللجنة مؤتمرات متعددة فى أثينا ونيودلهى ولاجوس وريودى جانيرو وداكار وستراسبورج ودار السلام ... الخ .

ثانيا : اشتراك اللجنة فى اعمال الهيئات العاملة التابعة للامم المتحدة ، والمهتمة بقضايا حقوق الانسان والحريات الاساسية ، وتقديم المقترحات لهذه الهيئات .

ثالثا : اجراء الدراسات والتحقيقات عن قضايا حقوق الانسان ، وحالات خرق حقوق الانسان من قبل بعض الدول . وهذه التقارير والدراسات يظهر بعضها فى المجلة التى تصدرها اللجنة ويصدر بعضها الاخر فى المؤلفات المتعددة التى تنشرها او فى التقارير التى ترسلها الى الهيئات الدولية والهيئات الوطنية المهتمة بقضايا حقوق الانسان . ومن امثلة القضايا التى عولجت : الاوضاع فى شيلى وجنوب افريقيا وايران وأرجواى وبنجلاديش واليونان فى عهد الجنرالات ، واوغندا .

رابعا ـ نشر البيانات والاحتجاجات فى الصحافة الدولية والاذاعات والتليفزيون ، تستنكر فيهـا مواقف

بعض الدول ، ومخالفاتها لحقوق الانسان داخلها •

خامسا ـ اتصالات مباشرة مع الحكومات المعنية ، ومطالبتها باعادة النظر فى بعض الحالات الخارقة لحقوق الانسان •

سادسا ـ ارسال مندوبين عن اللجنة ، يراقبون بعض القضايا السياسية الخطيرة التى يخشى خروجها عن قواعد سيادة القانون •

هذه بعض اوجه نشاط اللجنة الدولية للقانونيين ، وان كان هذا التقرير لا يهدف الى تقويم أعمالها على مدى ربع القرن الذى مضى ، بقدر ما يهدف الى تحليل المؤتمر الذى انعقد فى فيينا فيما بين ١٩و٢٢ ابريل سنة ١٩٧٧ بمناسبة مرور ربع قرن على انشاء هذه اللجنة •

واذا كانت الجلسة الاولى للمؤتمر خصصت لتقديم أعمال اللجنة ، فان المؤتمر خصص الايام الباقية لمعالجة مجموعة من القضايا ، أفردت لكل منها لجنة فرعية •

اما اللجنة الفرعية الاولى فقد اختصت بالاجراءات الدولية التى يجب أن تتبع لحماية حقوق الانسان من الناحية العملية ، وقد قدمت ثلاثة تقارير خاصة بحماية حقوق الانسان من الناحية التطبيقية ، والتحقيق فى خرق حقوق الانسان ، والاجراءات المتبعة لعقد جلسات استماع فى حالة خرق حقوق الانسان •

أما اللجنة الفرعية الثانية ، فقد اختصت بحقوق الانسان فى الدول النامية ، وناقشت أربعة موضوعات : أولها حقوق الانسان وسيادة القانون فى ظل نظام الحزب الواحد • وقد استندت الى قرارات ومضابط مؤتمر علمى انعقد فى مدينة دار السلام لمناقشة هذا الموضوع ، وأصدرت اللجنة بيانا جاء فيه انه لا تعارض جذرى بين مبدأ سيادة القانون وقيام الحزب الواحد • وثانى الموضوعات كان تقريرا قدمه القاضى السنغالى عبد الله ديوب ، الذى بين التعديلات الدستورية التى أجريت فى السنغال ، من أجل السماح بقيام ثلاثة أحزاب • وقد اختلف اعضاء اللجنة على تقديم مبدأ قصر الاحزاب على عدد معين ، فرأى بعضهم أن هذا القصر يخالف حقوق الانسان ، بينما رأى بعضهم الاخر ، أنه نوع من التقدم بالقياس الى النظام القائم على حزب واحد • كما ناقشت اللجنة ثالثا دور القضاء فى ظل الاحكام العرفية ، ورابعا دور الانظمة العسكرية فى أمريكا اللاتينية ، وتأثيرها على سيادة القانون وحقوق الانسان ••

وقد انتخب كاتب هذا التقرير ، رئيسا لهذه اللجنة ، كما انتخب الدكتور تلفورد جورج من بربادوس ، والاستاذ بجامعتها ، مقررا لها •

اما اللجنة الثالثة فقد اختصت بحماية الاقليات وحقوق الانسان فى الاقليات ، فناقشت ثلاثة موضوعات أولها وضع الاقليات فى اطار ميثاق الامم المتحدة ، وثانى الموضوعات كان التدابير الدستورية التى يمكن اتخاذها لحماية الاقليات ، وثالث الموضوعات كان حماية الاقليات فى كندا •

وكان أعضاء المؤتمر موضع حفاوة من السلطات الرسمية النمساوية وأتيحت لهم فرصة مقابلة رئيس الجمهورية الذى ناقش أعمال اللجنة واطلع على برامجها ، وأثنى على الجهود التى تبذلها اللجنة الدولية للقانونيين ، فى سبيل حماية حقوق الانسان •

وهناك ملاحظة ختامية ، وهى انه ليس لاية دولة عربية من الدول العشرين ، أية لجنة قومية ترتبط باللجنة الدولية للقانونيين •

لقد آن الاوان للدول العربية وجامعة الدول العربية ، أن تهتم بقضايا حقوق الانسان فى العالم العربى ، بعد أن جعلت اهتمامها مقصورا على انتهاك حقوق الانسان فى فلسطين المحتلة والاراضى العربية المحتلة من قبل اسرائيل • ■

[٢] مؤتمر الحزب الاشتراكى الديمقراطى الالمانى

تريير [٤ ، ٥ مايو ١٩٧٧]

د• بطرس بطرس غالى

بدأ مؤتمر تريير للحزب الاشتراكى الديمقراطى ، بحفل تعارف اقيم للوفود الاجنبية • ومن الجدير بالملاحظة ، بادىء ذى بدء ، أنه لم يوجد من بين الدول العربية ، الا ممثل مصر ، ومن بين الدول الافريقية ، الا ممثلين أحدهما للسنغال ، وثانيهما لمصر ، وان كان لجمهورية زائير مراقب فى المؤتمر • أما باقى الوفود ، فكانت وافدة من دول أوربا الغربية ، أو من بعض دول امريكا اللاتينية •

وفى اليوم التالى ، بدأ المؤتمر بزيارة المنزل الذى ولد فيه كارل ماركس ، والذى تحول الى متحف ومركز للدرسات السياسية والاقتصادية المتعلقة بالفكر الماركسى • وقد ألقى مدير المركز كلمة ترحيب بالوفود الاجنبية ، التى انتقلت بعد ذلك الى قاعة الاحتفالات الكبرى فى المدينة ، حيث ألقى ويلى برانت ، رئيس الحزب الاشتراكى الديمقراطى الالمانى ، والرئيس المنتخب للاشتراكية الدولية ، محاضرة طويلة استغرقت اكثر من ساعة ونصف ، عن علاقة الاشتراكية بالحرية • وتلت هذه الجلسة الصباحية ، جلسة مسائية بدأت فى الساعة الثالثة ، لتنتهى فى السابعة والنصف ، فى شكل دائرة مستديرة ، حيث لم يجلس حول المائدة الا عدد محدود من

ممثلى الاحزاب الاجنبية والقيادات الحزبية الالمانية • اما باقى المدعوين ، من مراقبين وصحفيين ، فقد جلسوا فى مكان آخر ، يتتبعون المناقشة بصفتهم مستمعين •

وقد بدأت المناقشة بكلمة ألقاها ويلى برانت ، ثم كلمة أخرى ألقاها نتينو كراكسى زعيم الحزب الاشتراكى الايطالى ، ثم كلمة البروفيسور هورست ايمكى عن الحوار بين الاشتراكية والديمقراطية والشيوعية الاوروبية (الاوروشيوعية) • واقترح البروفيسور ايمكى باعتباره رئيس الجلسة ، أن تدور المناقشة بالترتيب فى ثلاثة موضوعات : موضوع خاص بالتطور التاريخى للاشتراكية ، وموضوع خاص بعلاقة الانسان بالاشتراكية ، وموضوع خاص بتنوع التجارب الاشتراكية فى أوروبا وخارج أوروبا •

وطلبت الكلمة على أساس أنها لا تدخل فى أى موضوع من الموضوعات الثلاثة التى وضعها رئيس الجلسة كأطار للمناقشة ، وان كانت متعلقة بها •وقدتضمنت كلمتى النقاط التالية :

اولا : المحاضرة التى القاها ويلى برانت فى الصباح، ثم الكلمة التى ألقاها بعد الظهر ، والبحث الذى قدمه البروفيسور هورست ايمكى ، كانت تتسم كلها بسمة واحدة مشتركة ، وهى انها تعبر عن النزعة الاوروبية الضيقة للاشتراكية خاصة ، وللقضايا السياسية عامة ، وكأن دول العالم الثالث لا وجود لها ، وان كان ذلك مفهوما ومقبولا فى القرن الماضى ، عندما ظهر الفكر الاشتراكى الحديث وتبلورت الماركسية ، لان دول العالم الثالث ، لم يكن لها وجود لا على الصعيد الفكرى ولا على الصعيد السياسى ، فقد أصبح ذلك غير مفهوم اليوم •

ثانيا : تلك الظاهرة خطيرة للغاية ، لان الحركتين السياسيتين اللتين تعاديان الاشتراكية الديمقراطية ، واقصد الرأسمالية والشيوعية الدولية ، اذ نشأتا فى اوروبا وكانتا فى بداية امرهما محدودتى النطاق ، فسرعان ما تحولتا الى حركتين عالميتين ، لكل منهما استراتيجية عالمية ، ونشاط عالمى ، وأهداف عالمية • فحينما اطالب الاشتراكية الديمقراطية بأن تخرج من نطاقها الاوروبى المحدود ، للتعاون مع الحركات الاشتراكية الديمقراطية غير الاوروبية وتتفاعل معها ، فاننى اطالب بذلك ، ليس فحسب لمصالح دول العالم الثالث ، ولكن ايضا لمصالح الاشتراكية الديمقراطية •

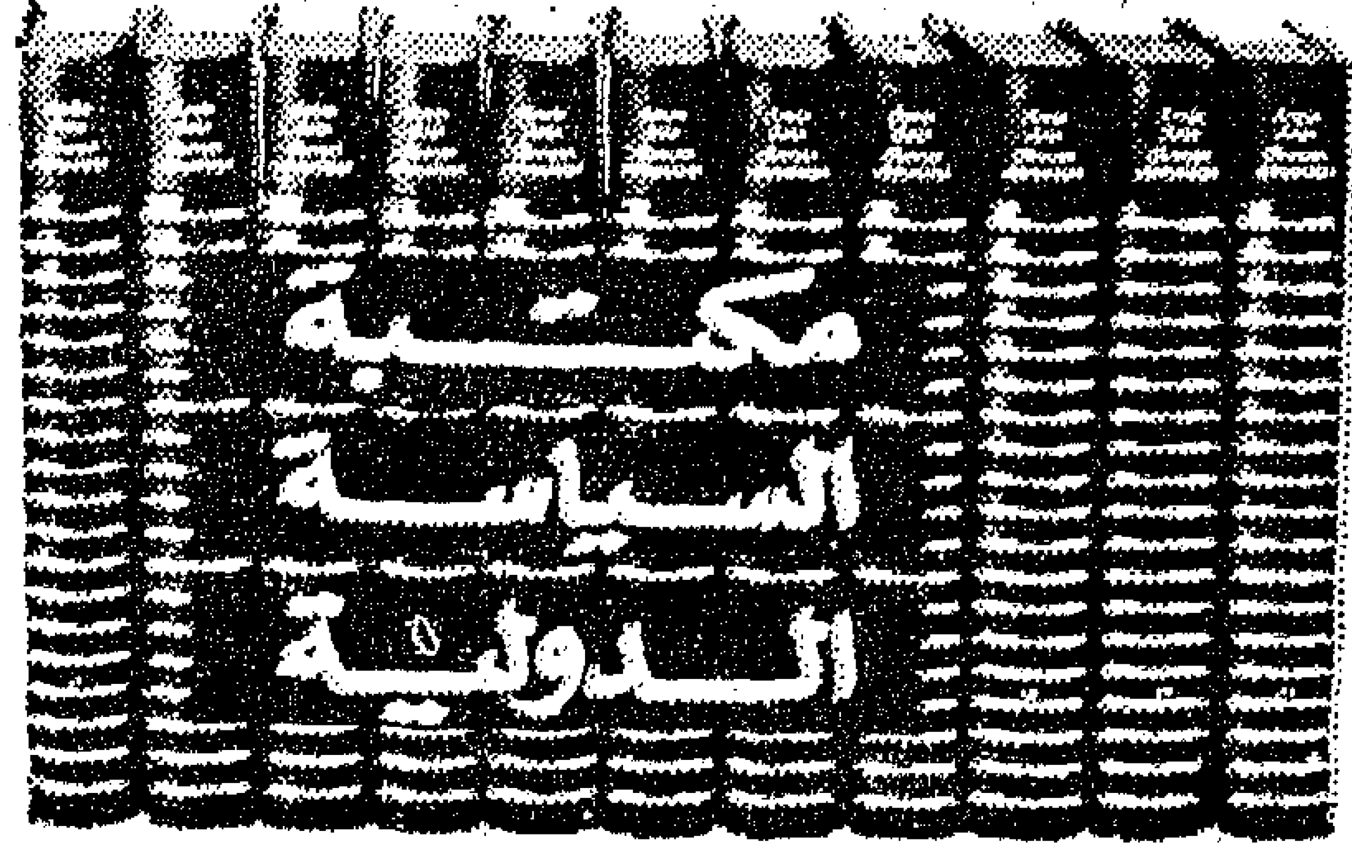
ثالثا : لايمكن ان نقلل من الصعوبات التى ستعترض سبيل هذا التعاون بين الاشتراكية الديموقراطية الاوروبية والاشتراكية الديموقراطية غير الاوروبية على النطاق النظرى والتطبيقى • ومن هذه الصعوبات ، عدم تحمس الراى العام الاوروبى الاشتراكى والتقدمى لتلك الدعوة • ومن هذه الصعوبات أيضا ، الازمة الاقتصادية التى تمر بها أوروبا حاليا ، ومن هذه الصعوبات ثالثا ، ارتياح كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتى لمثل هذا التعاون،ومن هذه الصعوبات رابعا ، تقسيم دول العالم الثالث الى مجموعتين : مجموعة الدول المتخلفة الغنية ، نتيجة لرفع سعر البترول ، ومجموعة الدول المتخلفة الفقيرة التى ليست لها مواد اولية تستطيع أن تستفيد من رفع سعرها • ولا شك أن هذا التقسيم سوف يعرقل العلاقات المنشودة بين الاشتراكية الاوروبية واشتراكية دول العالم الثالث •

وقد أثارت كلمتى دهشة بعض المشتركين فى الندوة ، وتأييد بعض المفكرين الاخرين • وطلب ويلى برانت الكلمة ليرد ـ على ممثل مصر ـ قائلا انه لا يمكن انكار الطابع الاوروبى للاشتراكية الديموقراطية ، ولكن هناك ارادة قوية من قبلها للتعاون مع الحركات الاشتراكية الاخرى • وهذا يتطلب البحث معا عن جوانب جديدة للتضامن •

واستمرت المناقشات فى موضوعات أخرى ، ومن الجدير بالملاحظات أن نذكر الكلمة التى القاها الرئيس ليبولد سنجور ، وأوضح فيها العلاقة بين الفكر الماركسى والحرية • وكانت كلمة اكاديمية علمية حظيت بتأييد المشتركين فى الندوة •

وختاما ، ينبغى الا نغفل آن مصر كانت الدولة الوحيدة الممثلة فى هذا المؤتمر الحزبى ، على الرغم من وجود أحزاب اشتراكية ديموقراطية فى لبنان والمغرب وتونس • كما تجب الملاحظة ، أن ممثل الحزب الاشتراكى الاسرائيلى لم يكن موجودا ، وأن الوفود الاجنبية لم تقتصر على الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية الاوروبية ، بل وجد ممثل من فنزويلا وآخر من جواتيمالا ،كما ان التيار الاشتراكى فى الولايات المتحدة • كان ممثلا عن طريق كارل جيرشمان ، والبروفيسور ميكائيل هارينجتون •

وثمة ملاحظة اخيرة،وهى اهمية اشتراك دول العالم الثالث فى المؤتمرات الدولية غير الحكومية ، سواء كانت مؤتمرات حزبية او علمية او نقابية او دينية لان رسم السياسات الدولية وكذلك التأثير على الرأى العام يتم فى هذه المؤتمرات اكثر مما يتم ـ فى المؤتمرات الحكومية داخل اطار الامم المتحدة ، او داخل اطار المنظمات الدولية المتخصصة التابعة لها ■



ماريو شواريس والثورة البرتغالية

— MARIO SOARES

— PORTUGAL: QUELLE REVOLUTION ?

— PARIS, 1976.

يخرج هذا الكتاب عن النمط التقليدى ، ويتميز بالجدة والطرافة ، فهو عبارة عن لقاء وحديث بين « دومينيك بوشان » الصحفية الفرنسية و « ماريو شواريس » أبرز شخصية سياسية فى البرتغال وزعيم الحزب الاشتراكى البرتغالى ، الذى قفل عائدا من منفاه ، بعد قيام الثورة البرتغالية ، ليلعب دورا رائدا فى اعادة الحياة الديموقراطية الى بلاده . ومن الواضح أن هذا اللقاء تم قبل أن يصبح شواريس رئيسا للوزارة فى يوليه الماضى .

يروى سواريس ، من خلال هذا الحوار الشيق قصة الثورة التى بدأت بانقلاب فجر يوم ٢٤ أبريل عام ١٩٧٤ ، وقد قامت بهذا الانقلاب مجموعة من العسكريين ، أطلقت على نفسها اسم «حركة القوات المسلحة » ووضعت بذلك نهاية لحكم فاشى دكتاتورى رزحت تحت عبئة البلاد ، وذاقت أهواله على مدى نصف قرن من الزمان .

ويغطى هذا الحديث الذى يقع فى ٢٢٧ صفحة أهم الاحداث المثيرة التى عاشتها البرتغال خلال العامين اللذين أعقبا الثورة ويتعرض لتفاصيل الصراعات المريرة والتطاحن الدامى بين القوى السياسية المختلفة ، فى محاولاتهم للاستيلاء على الحكم ، كما يلقى الضوء على أهم الشخصيات التى لعبت دورا رئيسيا فى صنع الاحداث خلال هذه الفترة المحمومة من تاريخ البلاد .

ويعتبر هذا الكتاب ، بمثابة رحلة عبر أهم افكار ماريو شواريس وفلسفته السياسية والحزبية ، فتصحبنا دومينيك بوشان لنجوب آفاق فكر هذا الزعيم الاشتراكى ، ونقف منه على آرائه وتصوراته بالنسبة لمستقبل هذا البلد ، الذى كاد

صراع السلطة ان يقذف به الى أتون حرب أهلية شاملة .

وقد استطاعت دومينيك بوشان ، أن تدير دفة الحديث بذكاء شديد ، بحيث طرقت جميع الموضوعات التى تحيط بها علامات الاستفهام ، والتي يهم القارىء أن يلم بها . وتميزت أسئلتها بصراحة وجرأة بلغت فى بعض الاحيان حد الهجوم العنيف وقد كان الفضل لرنة التحدى والاعتداد التي اصطبغت بها أسئلة بوشان ، وأيضا لشخصيةشواريس المنطلقةالجذابة فى أن القارىء لم يشعر قط بالملل ، على الرغم من استمرار الكتاب ، منذ بدايته الى نهايته ، على نمط ووتيرة واحدة ، أى اثارة السؤال ، والاجابة عنه .

تحاول دومينيك بوشان فى الفصول الاولى أن تعطى القارىء صورة دقيقة وكاملة لبطل هذا الكتاب ، فتمطره بسيل من الاسئلة الشخصية المباشرة التى تنصب أساسا على حياته الخاصة ، وتبدأ خطوط شخصية ماريو شواريس تتحدد وتتضح ملامحها تدريجا من خلال اجاباته ، الى أن تكتمل فى صورتها النهائية فنجد أمامنا انسانا حساسا رقيق الحاشية يتميز بالصدق وعدم التعقيد ، ويكشف عن أعماق نفس انسانية بالغة النضج وبالغة البساطة فى نفس الوقت فهذا الثورى الاشتراكي ينحدر من أسرة بورجوازية ثرية ، نعم بطفولة هانئة لم تعرف معنى الحرمان ، ولم يتعرض طوال حياته لاية صعوبة مالية حقيقية تروق له ممارسة العادات التى قد يسميها بعضهم « بورجوازية » فهو عاشق للحياة ومتعها شرط الا يشكل ذلك هدفا نهائيا فى حد ذاته لم يتنكر ماريو شواريس فى يوم من الايام لطبقته ، كما يفعل كثير من المثقفين الذين يشعرون بعقدة الذنب ، لانهم لم يولدوا فقراء بل لم يورثوا لحظة ، هذا الاتهام الذى طالما اتهم به خلال فترة منفاه فى فرنسا : « بورجوازى » ويعلق على ذلك بقوله : « اذا كانت البورجوازية هى أن ينتمي الانسان الى أسرة ثرية وأن تتيسر له سبل العيش ونفقات التعليم فأنا فى هذه الحالة بورجوازى فعلا ، اما اذا كانت البورجوازية هى أن يضع الانسان وضعه الاجتماعى المستقر — فوق كل اعتبار اخر وان لا يخاطر بشىء من شأنه ان يسىء الى هذا الوضع ، فأنا اذن لا أنتمي الى البورجوازية على الاطلاق فقد كانت حياتى ، ومازالت سلسلة من المخاطر ، ولم اعرف يوما حياة الاستقرار ، فعندما كانوا يدقون بابى فى الفجر ، لم أكن ادرى وقتها ، اذا كان الطارق هو اللبان ، أم اناس أقل منه طيبة وبراءة وأعتقد أن ذلك لا يتطابق مطلقا مع المفهوم التقليدى للانسان البورجوازى » .

نزل شواريس الى معترك الحياة السياسية فى سن مبكرة ، وانضم الى الحزب الشيوعى ، وناضل طويلا ضد الحكم الفاشى فى بلاده ولكنه لم يقتنع بحياة الاختفاء والكفاح سرا ، كما كان يريد له كثير من أعضاء الحزب ، فهذا نمط من الحياة لا يوافقه وفضل أن يعمل علنا وفى اطار الشرعية مع احتمال تعرضه للاعتقال فى آية لحظة وقد ترك الحزب الشيوعى بسبب اختلاف عقليته عن العقلية السائدة فى الحزب واشتغل بالمحاماة بعد تخرجه وتولى الدفاع فى قضايا سياسية هامة ، وكان لا يتناول اجرا ، بل كان يقوم أحيانا بدفع النفقات فى هذه القضايا . وقد اعتقل وزج به فى السجن مرات عديدة ثم نفى خارج البلاد حيث عاش فى فرنسا لمدة خمسة اعوام عمل خلالها بالتدريس فى جامعة فانسن وماريو شواريس هو الزعيم السياسى الوحيد فى البرتغال ، الذى يعيش حياة خالية من أى اجراء من اجراءات الامن فيقود سيارته بنفسه ويتنزه فى الشوارع دون حرس ويعترف انه لم يحمل فى حياته سلاحا ، بل ولا يعرف كيف يستخدمه .

وكان شواريس يتحدث دائما فى منفاه ، عن حتمية قيام الثورة البرتغالية خاصة بعد التمرد الذى حدث فى كالداس دارينا ولكن احدا لم يكن يعره انتباها . فقد كان هذا الاحتمال يبدو بعيدا لطول ما اعتادت البرتغال عليه من حياة الانسحاق والخضوع وقد علم شواريس بنبأ الثورة وهو فى بون ، فقرر العودة فورا الى البرتغال واستقل القطار لتعذر وجود اماكن بالطائرة ودخل البلاد دخول المنتصرين فكانت الجماهير تستقبله فى كل محطة يقف فيها القطار ، هاتفة بحياة الثورة وسقوط الفاشية كما احتشدت جموع من الطلبة تهتف باسمه وبحياة الديموقراطية ويعترف شواريس انه لم يكن ينتظر مثل هذا الاستقبال وقد استطاع اثناء الرحلة ، أن يقرأ برنامج حركة القوات المسلحة الذى أعلنت فيه اعادة الحريات المدنية والديموقراطية ، والعمل من اجل اقرار السلام فى المستعمرات البرتغالية الافريقية ، والتنبه

شواريس الى غياب اية اشارة عن الوجود الشرعى للاحزاب فوضع نصب عينيه العمل على فرض هذا الوجود منذ البداية .

ويتكلم شواريس عن الجنرال انطونيو سبينولا رئيس الاركان السابق الذى وضعه مجلس الثورة على رأس الحكم ونصبه رئيسا لجمهورية البرتغال وكانت السلطات قد اقالته بعد صدور كتابه « البرتغال والمستقبل » الذى أعلن فيه صراحة ، أن سياسة القمع التى تنتهجها البرتغال فى افريقيا لن تجدى ، وانه لابد من ايجاد حل سياسى ، يقضى بمنح المستعمرات البرتغالية الحكم الذاتى ومن الغريب أن سبينولا ، كان من المنادين باستمرار الوجود البرتغالى فى أفريقيا ، حتى لو أدى الامر الى الحرب وعمليات الارهاب . وقد اعتبر بعد اقالته بطلا قوميا ، وكان شواريس يرى أن سبينولا يملك كل مقومات القائد الحربى المثالى ، ويجسد على الرغم من ماضيه الاستعمارى المرحلة الانتقالية من الفاشية الى الديموقراطية لذلك حاول الاتصال به عدة مرات من منفاه ليتباحث معه فى أمر انقاذ البلاد . وقد قام الرئيس سنجور بدور الوسيط لتدبير لقائهما على حدود غينيا والسنغال ، ولكن هذا اللقاء لم يتم ، بسبب مقتل أميلكار كابرال ، والشك فى أن سبينولا له يد فى مقتله . وقد قبل ماريو شواريس منصب وزير الخارجية ، حينما طلب منه سبينولا ذلك . فقد كانت الثورة البرتغالية بحاجة الى الاعتراف الدولى ، وشواريس خير من يقوم بهذه المهمة ، لماله من علاقات طيبة بالاحزاب الاشتراكية الديموقراطية فى أوروبا والعالم أجمع ثم مالبثت بوادر الخلاف أن دبت بين الاثنين عندما أثيرت مشكلة المستعمرات البرتغالية فقد تمسك سبينولا بالتمييز بين الحكم الذاتى والاستقلال بينما كان رأى شواريس انه لا مناص من منح المستعمرات استقلالها . ولكنه فضل عدم المواجهة المباشرة وبدأ بالتفاوض مع حركات التحرير ، اعتمادا على أن تتغلب ديناميكية الامور على الحلول الوسط ، التى يريد سبينولا فرضها وقد كان شواريس يملك فى يده جميع الاوراق الرابحة لاخراج البرتغال من الخية الافريقية فأثناء منفاه عمل على توثيق صلاته بكثير من زعماء حركات التحرر ، وخلق أرضية طيبة للتفاهم .

وعندما وجهت اليه دومينيك بوشان اتهام بيع موزمبيق وغينيا الى الاتحاد السوفيتى اعترف أنه أسهم فعلا فى اقامة نظام الحزب الواحد ، ولكن هل توجد أنظمة أخرى فى افريقيا ؟ لقد قام شواريس بعملية انهاء الاستعمار فى ظل ظروف صعبة ، فقد رفض الجنود الاستمرار فى الحرب بعد أربعة عشر عاما من الحروب الخاسرة . ولم تكن هناك حلول اخرى ازاء هذا الموقف المتدهور أما أنجولا فقد كان الموقف فيها أكثر تعقيدا . ونظرا للخلافات بين حركات التحرير الثلاث ومن ورائها القوى العظمى كان الامل الوحيد هو الجمع بين زعماء هذه الحركات والتوصل الى اتفاق ولم تكن البرتغال تستطيع الانحياز تجاه حركة دون الاخرى والا ادى ذلك الى أسوأ العواقب ويوضح شواريس انه قد تصرف بدافع من الرغبة فى الحفاظ على العلاقات الاقتصادية من أجل مساعدة الدولة الجديدة لتنمية ثرواتها لصالح الطرفين وليس استغلال الخلافات الموجودة من أجل الدفاع ، بصورة أفضل عن المصالح البرتغالية ، كما يدعى بعضهم .

ويتعرف القارىء على أهم آراء ماريو شواريس واتجاهاته فيما يتعلق بقضايا كثيرة من خلال دفاعه عن نفسه ضد الاتهامات التى توجهها اليه دومينيك بوشان ، والتى تتلخص فى اعتباره رجل الغرب ، وستار المصالح الغربية والضمان لاستمرار البرتغال فى حلف الاطلنطى وعدم تغير ميزان القوى فى حوض البحر المتوسط فيقول زعيم الحزب الاشتراكى ، بان سبينولا قد كلفه فى بادىء الامر بتهدئة الغرب المذهول بماله من علاقات طيبة تستطيع أن تفتح أبواب العالم أمام الثورة البرتغالية وقد تصرف طبقا لذلك ، واضعا المصلحة الوطنية فوق أى اعتبار آخر . وليس فى هذا مايشكل عجبا ، فمصير البرتغال مرتبط أساسا بمصير أوروبا وهى الحقيقة التى يرفض الاعتراف بها الحزب الشيوعى . فالشيوعيون مقتنعون بامكانية قيام ثورة اشتراكية فى الطرف الاقصى من القارة العجوز مع تجاهل الضغوط السياسية الاوروبية والجيرة المباشرة مع أسبانيا ودون أخذ معطيات الموقف الدولى فى الاعتبار ، ويعتبر شواريس أن هذا منطق أعمى فلكى نمشى بخطى ثابتة نحو الاشتراكية ودون أن نعرض الشعب لتضحيات عديمة الجدوى لابد أولا أن نتكيف مع تطور اليسار فى فرنسا وايطاليا ، وخاصة أسبانيا فالبرتغال بلد غربى يستمد هويته من أوروبا الحضارة الثقافة العادات والتقاليد التطلعات كل

شيء وهناك مجتمع أوروبي مشترك قد ولد ويعيش ولابد له أن ينمو ويتسع ، وأن يتقدم نحو اشتراكية متميزة عن بقية الاشتراكيات بفضل حفاظها على حرية الفرد ، وتمسكها بتقاليدها الانسانية هذه هي الحركة التاريخية التي يجب أن تنضم اليها البرتغال ان البرتغال لا يمكن أن تنفصل عن العالم الذي تنتمي اليه تاريخيا ومصلحة ولا أحد يشك اليوم في حتمية بقائها داخل حلف الاطلنطي وقد وقع شواريس عام ١٩٤٩ بيانا ضد حلف الاطلنطي سجن بسببه ولم يكن يدري وقتها خطورة وضع كل الميزات في يد الجانب الشيوعي ، وترك الغرب بلا دفاع أن دول حلف وارسو وحتى موسكو ، تفهم حاليا هذه المبادىء الاساسية .

ان الاشتراكيين البرتغاليين ، ليسوا مكلفين كما يدعي الشيوعيون ، بالدفاع عن المصالح الرأسمالية ، وانماهم انصار اشتراكية ديمقراطية تتجاوب مع نوعية المشاكل البرتغالية ، وتتلاءم مع الحقائق القومية . ان الاشتراكية الديمقراطية المشتقة من الماركسية ، هي في الواقع التربة التي أنتجت جميع الثوريين في بداية هذا القرن . أما التطورات التي حدثت فيما بعد ، فما هي سوى استجابة لتنوع واختلاف الظروف القومية . ان كل فرع من فروع الاسرة ، قد اتبع طريقه الخاص ، فاذا تخطينا الملامح الخاصة بكل منها ، نجد أن هذه الفروع يربطها جميعا رباط وثيق ، فهي تضرب بجذورها في طبقة واحدة ، هي الطبقة العاملة . فمثلا هل كان من الممكن أن يتولى الحزب الديمقراطي الاشتراكي الالماني الحكم اذا لم تعطه طبقة العمال ثقتها وصوتها ؟ لقد أصبحت المانيا اليوم ، أكثر بلدان أوربا تقدما ورخاء ، بعد أن كانت حطاما عقب الحرب العالمية الثانية . وكان الفضل للحزب الديمقراطي الاشتراكي في هذا التحول الضخم والسلمي في نفس الوقت . وقد يقول بعضهم ان ما أنجزه هذا الحزب ، قد دعم ايضا الرأسمالية وان هذا ما يتنافى مع دور الحزب العمالي . ولكننا نقول ان الدور الرئيسي للحزب العمالي انما هو الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة ، وبالتالي يجب أن نتساءل هل السياسة المتبعة تعود بالفائدة على العمال ام لا ؟ كيف يمكننا تجاهل أن الحزب الديمقراطي الاشتراكي الالماني ، قد أفاد هذه الطبقة المعدومة وحسن مستوى معيشتها ، الى درجة مذهلة . ان الثورة ليست شيئا ميتافيزيا ، بل هي وسيلة لحل مشاكل الانسان . ولا يمكن القول بأن الثورة هي أن ندفع ببلد الى البؤس والشقاء . فمثلا البانيا ، هذه الدولة البائسة المعزولة عن العالم ، هل استفادت من ثورتها ؟ فكي نسير قدما نحو المساواة والتوزيع العادل للخيرات ، لابد أن ننتج الثروة ، ولا نستطيع أن ننتج دون أن نعمل ، وأهم شيء هو تنظيم العمل بطريقة تكفل تغيير نمط الحياة . وقد تفهمت أحزاب شيوعية كثيرة في أوربا ، هذه الحقيقة ، ويرون حاليا أن التقدم التدريجي في الظروف المعيشية للعمال ، هو أكثر السبل ضمانا للوصول الى الاشتراكية السليمة .

اما عن دور الجيش في الثورة البرتغالية ، فيقول الزعيم الاشتراكي انه كان مقتنعا تماما بأن الجيش وحده هو القادر على قلب نظام الحكم الفاشي ، على عكس الشيوعيين الذين لم يقبلوا بأية فرضية اخرى غير الثورة الشعبية . ان الحكومة الشعبية هامة بدون شك ، المقاومة الفاشية ، ولكنها لم تكن تستطيع ، في مثل ظروف البرتغال ، ان تقوم بالثورة دون أن يقضي الجيش أولا على نظام الحكم . أن البرتغال تدين بحريتها للجيش ، ولكن هذا لا يعني أن يتولى الجيش حكم البلاد . فالديمقراطية الحقة ، هي أن يظل كل في مكانه ، ومكان الجيش داخل ثكناته . وقد انهارت « حركة القوات المسلحة » تماما منذ اللحظة التي اراد لها بعضهم ان تتحول الى أداة مباشرة للسلطة . ونستطيع القول ان الحركة لم تخلق شيئا جديدا على الصعيد السياسي أو الايديولوجي ، أما الافكار والاتجاهات التي كانت تتصارع داخلها ، فانها كانت تأتيها من الخارج .

تثير دومينيك بوشان بعد ذلك ، مشكلة صراع الاحزاب في البرتغال ، وخاصة ذلك العداء الدامي الذي استحكم بين الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي ، بعد أن انهارت واجهة الوحدة بينهما في اوائل ايام الثورة . ويقول شواريس ان الحزب الشيوعي لم ينتظر طويلا لكي يسفر عن وجهه الحقيقي . فهو حزب يخاف الديمقراطية ويفزع منها ، ويعيش في حالة تآمر مستمر ، للاستيلاء على السلطة . وقد عاد الفارو كونهال سكرتير عام الحزب الشيوعي الى البرتغال بعد ثلاثة عشر عاما من المنفى ، ليطالب بالسماح لحزبه بمزاولة نشاطه ، أسوة بالاحزاب الاخرى . ويرى شواريس ان الفارو كونهال ، هو السبب المباشر

لظاهرة الرفض للحزب الشيوعي . فهذا الزعيم الشيوعي الذى طالما بهره في سنوات شبابه ، غدا رجلا محطما من الداخل ، غامضا متباعدا ، ذا ذكاء ومنطق باردين ، يلغيان أي احساس عاطفي . لذلك لم يستطع أن يفهم الشعب البرتغالي ، ولا العواطف العميقة التي تحركه ، فأراد أن يفرض عليه خططا لا تتفق وطبيعته ، وازدادت الهوة التى تفصل بينهما اتساعا يوما بعد يوم .

ولقد أراد كونهال وأعوانه ، فرض مفاهيمهم الخاصة على تنظيم الحياة النقابية . وثار الاشتراكيون ضد فكرة النقابة الموحدة ، لان ذلك معناه تحكم البيروقراطية في العمال . وهذا لا يعنى أن الاشتراكيين من دعاة الانقسام ، ولكنهم يعتبرون أن وحدة الطبقة العاملة ، لابد أن تنبع اساسا من اراده حرة ، لا أن تملى من فوق . ثم ماذا يمنع أن تكون هناك نقابات متعددة لتمثيلهم ، اذا كان هذا هو ما يفضلونه ؟ وقد نفتحت جماهير غفيرة أعينها لاول مرة ، على حقيقة الاوضاع وقت انعقاد اللقاء الموسع للحزب الاشتراكي ، واحتجت على فكرة توحيد النقابات .

وقد استطاع الحزب الشيوعي ، أن يتغلغل داخل « حركة القوات المسلحة » ويسيطر عليها لصالح مخططاته ، بل لقد دفع بهذه الحركة الى اتخاذ مواقف كثيرة ، كانت نتائجها وبالا على البلاد . واسهم فاسكو جونزالفيس رئيس الوزراء وقتها بانحيازه الاعمى الى الجانب الشيوعي ، في خلق حالة من عدم التوازن الخطير في القوى السياسية ، وكان سببا مباشرا في التمزق الذى حدث فيما بعد « لحركة القوات المسلحة » .

وامتدت سيطرة الحزب الشيوعي الى وسائل الاعلام ، وخاصة الصحافة . فما كادت هذه الاخيرة تفيق من حالة السبات التي تردت فيها نتيجة لنصف قرن من حكم الحديد والنار ، حتى انقض الشيوعيون عليها ، متنبهين الى حقيقة أساسية الا وهى أهمية السيطرة على الصحافة لصالح الحزب في هذا الربع الاخير من القرن . وهناك اعتقاد راسخ بين الشيوعيين ، أن الليندى قد خسر المعركة بسبب حرية القلم التي تركها لخصومه .

وبعد صراع مرير تعرضت له البلاد ، تمكنت القوى اليسارية داخل حركة القوات المسلحة ، من عزل الجنرال سبينولا ، وتعيين الجنرال كوستا جوميز رئيس الاركان خلفا له . وبذلك سقط آخر معقل للمحافظين . وقد فر سبينولا الى اسبانيا عقب احباط محاولة الانقلاب التى قام بها بعض الضباط يوم ١١ مارس ، والتى اتهم هو بتدبيرها . ويروى شواريس بعض الحقائق عن هذا الانقلاب الغامض ، فيؤكد انه لم يتعد محاولة قام بها بعض الضباط ، للحد قليلا من سرعة المد الثورى ، وليس كما وصفه الشيوعيون ، مؤامرة كبرى ضد الثورة . فقد قامت طائرتان من طراز قديم بقصف ثكنه للقوات المسلحة تقع على بعد ثلاثة كيلو مترات من مطار لشبونه ، وبعد ساعتين ، كان كل شيء منتهيا . ويبدو أن هذا الانقلاب كان فخا نصب لسبينولا ليلوذ بالفرار ، ويختفى نهائيا عن مسرح الاحداث . وقد بالغ الشيوعيون فيما حدث ، وصرخوا بأعلى صوتهم « مؤامرة كبرى » توطئة لاتهام الاشتراكيين بالانغماس في هذه المؤامرة . ويقول شواريس انهم اتهموه على صفحات جرائدهم بالاتصال بسبينولا عدة مرات قبل يوم ١١ مارس . وقامت اللجنة التى تشكلت عقب الانقلاب بالتحقيق معه ، ولكن الجبل تمخض فولد فارا على حد قوله . وقد تكشفت رغبة ضباط «حركة القوات المسلحة» من ذوى الميول اليسارية ، ومن ورائهم الحزب الشيوعي في الانفراد بالسلطة المطلقة في البلاد ، فاتخذوا من الانقلاب الفاشل ذريعة لتشكيل مجلس ثورى أعلى ، وتزويده بكل السلطات التشريعية . وقد أصبح هذا المجلس بين عشية وضحاها . البرلمان غير القابل للعزل « لحركة القوات المسلحة » توطئه لان يصبح فيما بعد للدولة كلها .. ولم لا ؟ وقد كان هذا المجلس هو الذى اصدر الموجة الاولى من التأميمات التي كانت لها أوخم العواقب على اقتصاد البلاد ، لسبب التسرع وعدم الدراسة الكافية . ويعترف الزعيم الاشتراكي انه وحزبه قد أحنيا رأسهما للعاصفة ، فقد كان الفريق الاخر ، يملك القوة ليفرض ارادته ، لذلك قبل الاشتراكيون باقامة المجلس الجديد وحل القديم حتى لا يحرقوا جميع الجسور ، فقد كانوا بحاجة الى اجراء الانتخابات في ميعادها ، وكسب هذه الانتخابات ، لكى يتغير الوضع وينقلب ميزان القوة لصالحهم وقد كان الفضل لهذه المرونة التى يتحلى بها الحزب الاشتراكي ، في أن البلد لم يبتعد عن طريق الديمقراطية ، فالسياسة كما يقول ماريو شواريس ، هي فن استخدام ما هو متاح

وقد التزمت « حركة القوات المسلحة » بوعدها ، وجرت الانتخابات فى الموعد المحدد لها ، أى بعد عام من قيام الثورة .

ويروى شواريس ذكرياته عن هذا اليوم المشهود فى تاريخ البرتغال . فقد تدفقت أفواج من البشر من جميع أنحاء البلاد ، وانتظم الجميع فى صفوف لا نهاية لها أمام صناديق الانتخاب ، ليختاروا من يمثلونهم فى الجمعية الوطنية ، ويمارسوا هذا الحق الذى حرموا منه ثمانية وأربعين عاما ، حتى العجائز والمسنين لم يتخلف منهم أحد عن الادلاء بصوته ، فكانوا يلقون ببطاقات الانتخاب فى الصناديق بأيد مرتعشة ملهوفة ، بل كان من بينهم مرضى جاءوا محمولين فى عربات أسعاف .

وقد حاول الشيوعيون بشتى الطرق ، تأجيل الانتخابات بحجة أن الشعب البرتغالى لم يبلغ بعد الدرجة الكافية من النضج السياسى ، لكى يمارس حق الانتخابات ، ويختار مصيره . ولكن الشعب اثبت العكس ، فلم يستطع نظام سالازار مكايتانو الفاشى ان يحظى بأية شعبية او ان يستميل الشعب الى جانبه ، على الرغم من الاعلام الموجه . وكذلك فان رفض هذا الشعب للدعاية الشيوعية ، يشكل دليلا اضافيا على هذا الوعى .

وجاءت نتيجة الانتخابات مذهلة بالنسبة للعسكريين ، وضربة قاصمة للشيوعيين . فقد أثبت الشعب البرتغالى أنه مصمم على اقامة المؤسسات الديمقراطية ، وأنه يرفض الوصاية ، أيا كان نوعها .

ولكن فريق كونهال لم يستجب للهزيمة ويلقى بسلاحه ، بل استحل كل السبل ليستولى على السلطة ، فقام بتنظيم سلسلة الفضائح والاضطرابات . وكان لابد أن يتصدى الحزب الاشتراكى لهذه المحاولات ، فقد قاس الشعب طويلا من الحكم الدكتاتورى ، ولا يمكن السماح لدكتاتورية أخرى بأن تستعبد نفس الشعب من جديد .

- ويروى شواريس ذكرياته عن بداية التمزق الفعلى للثورة . فقد ازدادت أزمة الصراع على السلطة استفحالا ، واكتسبت أبعادا خطيرة ، واتسمت المواجهات بين القوى السياسية المختلفة بالعنف البالغ . وقد شن الحزب الشيوعى حربا شعواء لا ترحم ، كل شىء فيها مباح للوصول الى الحكم ، وعمل على أحكام قبضته اكثر فأكثر على البلاد .

وبدأت نذر الصيف المشتعل الذى عاشته البرتغال عام ١٩٧٥ تتجمع تدريجا ابتداء من يوم ١٠ يوليه ، وهو اليوم الذى هدد فيه الوزراء الاشتراكيون بالانسحاب من الائتلاف الحكومى ، احتجاجا على استيلاء الحزب الشيوعى على جريدتهم « ريبوبليكا » ، واعتراضا على الاجراءات التى يزمع مجلس الثورة اتخاذها ، توطئة لاقامة دكتاتورية البروليتاريا . وقد كان رد الفعل ، ان اكتفى مجلس الثورة بتسجيل الاستقالات ، وتكليف رئيس الوزراء البحث عن وزراء جدد من المستقلين . ويعترف شواريس أن هذا الموقف من جانب أشخاص مسئولين عن مصير شعب ودولة ، قد أدهشه كثيرا ، فقد كان يتوقع ان تهتز الحكومة ، وتسارع بترضية الاشتراكيين . لا ان تتصرف بمثل هذا الاستهتار . وقد اعلن الحزب الشعبى الديمقراطى ، الذى يمثل يسار الوسط ، وهو ثانى اكبر الاحزاب فى الائتلاف الحاكم ، أنه سينسحب بدوره من الحكومة ، اذا لم يجب الى مطالبه ، وأهمها ايجاد حل لمحاولات الشيوعيين المستمرة لاغتصاب السلطة ، واجراء انتخابات حرة فى الاتحادات النقابية والمجالس المحلية التى يسيطر عليها الشيوعيون ، واتخاذ اجراءات عاجلة ومحدودة لانقاذ اقتصاد البلاد الموشك على الانهيار .

وقد أدى الموقف المتدهور الى تعميق احساس القلق والتوتر لدى الشعب البرتغالى . ولاول مرة منذ قيام الثورة ، تتحرك الكنيسة والشعب الكاثوليكى أزاء هذا الخطر الذى يهدد البلاد . فقد قام خمسة عشر كاثوليكيا بمظاهرة ضخمة فى مدينة أفيرو يطالبون بحرية الكنيسة ، واسترداد الاذاعة الكاثوليكية التى استولى عليها الشيوعيون . ويؤكد شواريس أن موقف الكنيسة الى هذه اللحظة قد تميز بسعة الافق والتفهم العميق للتغيرات التى تحدث وقد ظلت الكنيسة منذ بداية الثورة بعيدة عن الصراعات ، تتحاشى الرد على أى هجوم يوجه اليها . ولم يفهم الشيوعيون حقيقة بديهية ، وهى أن مصلحة الثورة تكمن بالدرجة الاولى ، فى اقامة علاقات طيبة مع

المؤسسة التى تحكم ضمائر ملايين من البرتغاليين ، وقد هبت الكنيسة تدافع عن نفسها عندما شعرت بتهديد مباشر لمصالحها ، بل ولكيانها ذاته ، فقد حرموها من اذاعتها ، وهاجموها فى قطاع تعليمها الخاص . وقد يقول بعض الاشخاص ان الكنيسة اسهمت بسلبيتها فى استشراء الظلم تحت ظل الحكم الفاشي ، ولكن ليس هذا بمبرر لارتكابها نفس الخطأ ، وسكوتها على الظلم وكبت الحريات فى ظل هذا العهد أيضا . وانصافا للحق ، نذكر أنه كان من بين رجال الكنيسة من رفض هذه السلبية وكافح جنبا الى جنب مع العمال والوطنيين . وقد اجرى ماريو شواريس بنفسه حوارا صريحا مع المسئولين من رجال الكنيسة ، اقتناعا منه برغبة هؤلاء فى تطوير الكنيسة تطويرا تقدميا ، يتفق ومتطلبات المرحلة الجديدة التى يوافقون عليها ويباركونها ، وتقديرا منه لايمان الشعب ومعتقداته . وقد أسىء فهم هذه الخطوة التى أقدم عليها زعيم الحزب الاشتراكى من جانب بعض أعضاء الحزب الذين وقعوا فى أحابيل الدعاية الشيوعية . ولكن سرعان ما انقشعت الغمة وتم ارساء أسس التعاون بين الكنيسة والحزب الاشتراكى .

وقد اجتاحت البلاد موجات من العنف المتصاعد ضد الشيوعيين ، فأحرقت مكاتبهم فى كل مكان وقامت المظاهرات تهتف مطالبة بعودة الديموقراطية ، وسقوط جونز الفيس حليف الشيوعية . واستقال وزراء الحزب الديموقراطى تضامنا مع الوزراء الاشتراكيين . ورد الشيوعيون على ذلك ، بأن شنوا حملة شعواء فى الصحف والاذاعة والتليفزيون ، ووجهوا النداءات واصدروا البيانات بالتصدى لاعداء الشعب وعملاء الفاشية ، وهى نفس الشعارات التى ترددت فى ١١ مارس مع الفارق أن أعداء الشعب هذه المرة ، هم اعضاء الحزب الاشتراكى . وروجت الاشاعات حول اضراب شامل ضد الاشتراكيين فى بورتو ، وأغلاق جميع الطرق المؤدية الى هذه المدينة التى كان مقررا أن يعقد فيها الاجتماع الموسع للحزب الاشتراكى ، وهو ما ثبت عكسه تماما ، فقد وصل الزعيم الاشتراكى وأعضاء الحزب دون اية صعوبة الى مقر الاجتماع ، وسط جماهير غفيرة من المؤيدين ، ونجح الاجتماع نجاحا باهرا . ومنى الشيوعيون بهزيمة ساحقة ، ولكنهم لسم يستوعبوا الدرس بل حاولوا معاودة الكرة فى لشبونة ، بعد أربع وعشرين ساعة من المغامرة الفاشلة فى بورتو .

وقد طالب الحزب الاشتراكى رسميا باقالة فاسكو جونز الفيس ، ولكن مجلس الثورة أعلن تأييده لرئيس الوزراء ووضعه مرة أخرى على رأس الحكومة الخامسة المؤقتة . ويتساءل شواريس لماذا لم يحاولوا تجنيب البرتغال هذه التجربة المريرة ، التى دفعت بها الى حافة الحرب الاهلية وعرضت الثورة البرتغالية لاوخم العواقب . فقد أصبحت البلاد كسفينة فى اليم تتقاذفها الرياح لتلقى بها فى النهاية الى مصير محتوم . ولم يتبينه الشيوعيون وحلفاؤهم وهم فى نشوة الانتصار الى هبة الديموقراطية فى الجيش ، التى زعزعت « كيان حركة القوات المسلحة » ، وحطمت تلك الواجهة التى طالما احتمى جونز الفيس وراء ما يسمونه بشرعيتها الثورية . فقد حرر تسعة من الضباط المسئولين من ذوى السمعة الطيبة ، وثيقة ادانوا فيها الحكومة اليسارية للجنرال جونز الفيس ، وطالبوها بالاستقالة ، ووقع الوثيقة ٨٠ فى المائة من ضباط الجيش . وقد بلغ من عنف هذه الصدمة ، أن سلم الحزب الشيوعى اخيرا ، بضرورة تنحية رئيس الوزراء ، وطالب بتفاوض الاحزاب مع الجيش من أجل التوصل الى حل للازمة . وقد ساعد أوتلو كارفالهو أحد الاعضاء الثلاثة فى المجلس العسكرى الحاكم ، والمعروف بميوله اليسارية ، فى اضعاف الجناح الموالى للشيوعية داخل الجيش فقد ارسل خطابا الى جونز الفيس ، ينصحه فيه بأن يذهب ليستريح ويتأمل . وقد نشرت ريبوبليكا جريدة الاشتراكيين نص هذه الرسالة . وأمام كل هذه الضغوط ، اصدر الجنرال كوستا جوميز رئيس الجمهورية ، قرارا بتعيين جونز الفيس رئيسا لاركان القوات المسلحة ، وان يخلفه فى رئاسة الحكومة الاديميرال بينهيرو دي ازفيدو . ويقول شواريس انه ناقش أمر تعيين جونز الفيس فى هذا المنصب الخطير مع الرئيس جوميز ، ولكن هذا الاخير لم يستطع أن يحسم الامور فهو شخصية مترددة الى حد كبير ، يفضل دائما أنصاف الحلول وقد انقذ جيش البرتغال الموقف بأن رفض رسميا رئيس الاركان ، بسبب ميوله الشيوعية ، وذلك عقب اجتماع عاصف استمر أربع عشرة ساعة .

وقد اراد رئيس الوزراء الجديد ، أن يجعل من

الاشتراكيين العامود الفقرى لحكومته ، ولكن الزعيم الاشتراكي واجهته صعوبات حقيقية ، حينما اراد اعادة تشكيل الائتلاف الوزارى . فقد قرر الشيوعيون الا يجعلوا منها مهمة سهلة ، فطالبوا باستبعاد الحزب الديموقراطى ، ورفضوا مناقشة أى شىء بحضور أعضائه . واصر الديمقــراطيون بدورهم ، على طــرد الحـــزب الشيوعى من الحكومة ، أو على الاقل ، أن يشارك فيها طبقا للنسبة التى حصل عليها فــى الانتخابات . وقد كان هدف الحزبين هو الضغط على الحزب الاشتراكي واحراجه . فالحزب الشيوعى يريد أن يدفع به الى أحضــان الديموقراطيين ، ليتهمه باليمينية . ومن المعروف ان الحزب الديموقراطى قد زاد انحرافه تجاه اليمين ، بعد عودة زعيمه ساكارنيرو من مرضه . أما الحزب الديموقراطى ، فقد وجد ضــالته المنشودة فى تحالفه مع الاشــتراكيين . وكان الرئيس جوميز قد اقترح ، بعد عودته من موسكو حيث حصل على ضمانات كما يقول — أن يتحالف الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعى ، فهذه هى الطريقة الوحيدة لاستتباب الامن ، واســتقرار الحكم . ولكن الزعيم الاشتراكي رفض هــذا الاقتراح ، رفضا باتا . ماذا كانت موسكو قد اعطت الضمانات فان الحزب الشيوعى البرتغالى لم يعط شيئا . ويقول شواريس لو كنا قبلنا بهذا الاقتراح ، لما سامحنا الشعب على ذلك ابدا ، ولادى هذا التحالف الى تهيئة الجو امام اليمين ، لكى يصل الى السلطة . ان وجود حزب اشتراكى مستقل ومتحكم فى سياسته ، هو أمر ضرورى من اجل أقرار الديموقراطية السياسية فى البرتغال . وقد اتخذ الحزب الاشتراكى موقفا حاسما ازاء هذه الظروف ، وهدد بتاليف الوزارة من المدنيين المستقلين والعسكريين الديموقراطيين . وادى هذا التهديد الى انصياع الجميع ، وتالفت اخيــرا الوزارة السادسة واشتركت فيها الاحــزاب الرئيسية حسب النسب التى انعكست فــى الانتخابات السابقة ، وهو ما يعد انتصارا للحزب الاشتراكى . واشتملت الحكومة على أربعة وزراء اشتراكيين ، واثنين من الديموقراطيين ، ووزير واحد شيوعى . وقد بدات الحكومة الجديدة تعمل من أجل مواجهة المشاكل الاقتصادية العاجلة ، واستطاعت أن تحصل على قروض من الخارج . الا أن الحزب الشيوعى عاود اشعال الفتن مرة اخـرى فقامت المعارك بين انصـــار الحكومة واليساريين ، ولم يفت اليمين استغلال فرص هذه الاضطرابات الشاملة .

وقد ظهر تنظيم داخل الجيش أطلق علـى نفسه «الجنود المتحدون سينتصرون » ، واعلن هذا التنظيم أن هدفه هو منع الجيش البرتغالى من الاضرار بالثورة مثلما حدث فى شيلى . ويعلق شواريس على ذلك بقوله : كان من الممكن ان يكون لظهور هذه الحركة معنى فى ابريل عام ١٩٧٤ ، عندما كان الجميع لا يعلم حقيقة هؤلاء الضباط ، أما بعد ثمانية عشر شهرا من قيام الثورة فهذا عمل جنونى واجرامى بل ومن المعروف أن القائمين بهذه الحركة الجديدة ، هم من اليساريين الذين لم يكفوا طوال هذه الشهور عن تملق حركة القوات المسلحة والاشادة بدورها الثورى . وفجأة حينما يفقد الحزب الشيوعى السيطرة على مراكز السلطه فى الجيش ، يصبح هذا الجيش عدوا للشعب وأداة ضد الثورة . ان ادخال الصراع الطبقى الى تكنات الجيش هو فى الواقع لعبة خطيرة وخيمــة العواقب ، فمن يضمن بعد ذلك أن لا يتمرد الجنود على قادتهم ، ويرفضوا اطاعة الاوامر ؟ وهذا ما حدث بالفعل ، فقد قام خمسون من الضــباط القدامى المتقعدين ، بمحاصرة مجلس الوزراء ، واحتفظوا بالوزراء اسرى داخل المجلس ، ولم يعيروا الاوامر الصادرة اليهم من القيادات العليا آى اهتمام . ولم ينقذ الوزراء سوى تدخل فرقة الفدائيين بقيادة جيم نيفس . وكان ضــمن المحاولات اليائسة التى قام بها الشيوعيون من أجل اثارة القلاقل داخل البلاد ، أن حاولوا الاستيلاء على مقاطعة الجارف الجنوبية ، واستطاعوا بمساعدة وحدة من الجيش ، احتلال قصر المحافظ . ولكن الاشتراكيين قاموا بجمع اهالى فارو عاصمة المقاطعة وتمكنوا من استعادة القصر وطرد المغتصبين . وقد كان لهذه الواقعة رد فعل عنيف لدى الشعب البرتغالى ، الذى بلغ غضبه حد الانفجار . فقد تبين له بصورة لا تقبل الشك تصميم الحزب الشيوعى واصراره على الوصول الى الحكم باى ثمن .

وردا على ملحوظة ساخرة اثارتها دومينيك بوشان حول استعداد الاشتراكيين الدائم للتحالف مع اليمين أو الوسط لمقاومة الشيوعية . يقول شواريس ، ان الاشتراكيين قد كونوا جبهة مشتركة من جميع العناصر من أقصى اليسار الى أقصى

اليمين ، للنضال ضد سالازاروكاتيانو ، وهم على استعداد لان يلجأوا الى نفس الاسلوب لمحاربة الفاشية الاجتماعية والدكتاتورية الشيوعية .

وعندما فقد الحزب الشيوعي تأثيره على رجل الشارع ، عمد الى تحريك فئة عمالية من اكثر الفئات جهلا واقلها وعيا . وهى فئة عمال البناء . وتم تحريض هذه الفئة على مطالب لا يمكن تحقيقها ، فقامت بايعاز من الشيوعيين بمحاصرة قصر ساوبنتو . ويحتوى هذا القصر على الجمعية التاسيسية ومقر رئيس الوزراء . وقد استمر هذا الحصار ستة وثلاثين ساعة عومل خلالها رئيس الوزراء واعضاء الجمعية أسوأ معاملة «فيما عدا اليساريين منهم بالطبع » واقر رئيس الجمهورية نفسه بالعجز امام هذا الموقف،فالبوليس ضعيف ، والحرس القومى مجرد من السلاح ، والبوليس الحربى تحت سيطرة الشيوعيين والوحدت الاخرى لا تريد ان تحرك ساكنا . وبعد ساعات من المفاوضات والضغوط ، اعلن رئيس الوزراء ان المقاولين قبلوا المطالب المتعلقة بالاجور مع ادخال بعض التعديلات عليها . وبذلك امكن وضع نهاية لهذه المهزلة .

ويقول شواريس ان هذا الموقف يعيد الى الاذهان موقفا مشابها وقعت احداثه منذ سنوات طويلة ، فعندما تصبح لشبونة مشلولة ، والجمعية محاصرة ، ورئيس الوزراء سجينا ، ورئيس الدولة عاجزا ، كيف لا نفكر فى الايام التى عاشتها براج عام ١٩١٧ ؟ ولكن الوقت قد تغير ، وما كان من الممكن ان يحدث فى الماضى اصبح من العسير تكراره فى هذا العصر .

وكان امل الحزب الشيوعى ان تستقيل الوزارة اثر واقعة ساوبنتو ، ولكن الوزارة قررت بايحاء من زعيم الحزب الاشتراكى ، ان تضرب فقط عن العمل الى ان تدخل السلطات اللازمة لادارة البلاد . وقد كان هذا القرار بمثابة صدمة غير متوقعة للشيوعيين ، فقاموا بحملاتهم المحمومة للمطالبة باسقاط الحكومة . ورد الاشتراكيون على ذلك ، بتنظيم مظاهرات التأييد والتجمعات الشعبية .

ويتدرج الحديث الى محاولة الانقلاب التى قامت بها بعض قوات المظلات يوم ٢٥ نوفمبر فى الساعة السابعة صباحا ، واحتلت اربع قواعد جوية فى مونسانتو بالقرب من لشبونه ، والقت القبض على الجنرال بينهو فرير رئيس الاركان الجوى ، وسيطرت على مقر قيادة المنطقة الجوية الاولى .

ويؤكد شواريس أن هذه المؤامرة قد دبرتها العناصر اليسارية فى الجيش لقلب النظام ، والاستيلاء على السلطة . وكان من الممكن أن يسيطر المتمردون على العاصمة ، خاصة وأن الرئيس جوميز ، قد انتظر الى الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر ، ليعلن حالة الطوارىء ويصدر اوامره بسحق التمرد . ويتساءل شواريس لماذا استغرق اصدار هذا الامر تسع ساعات ؟ هل كان الرئيس جوميز ، كعادته دائما يحاول تحاشى المواجهة المباشرة ويبحث عن حلول وسط يفيد منها الشيوعيون ؟ ما من احد يستطيع الاجابة عن هذا التساؤل سوى جوميز ذاته . وما يعنينا هنا ، انه قد اصدر الامر قبل فوات الاوان .

ويقول شواريس ، لو كان هذا الانقلاب قد نجح . لعاشت البرتغال أحلك أيام تاريخها ، ولداستها اقدام الطغاة الجدد العطشى للانتقام والسيطرة . ومن يدرى ، لعل مخطط كونهسال واعوانه ، لم يكن الاستيلاء الفورى على السلطة، وانما اسقاط الحكومة واضعاف الحزب الاشتراكى داخل الجمعية الوطنية ، والسيطرة مرة أخرى على المناصب القيادية التى فقدوها ، كمرحلة تمهيدية للهجمة الاخيرة التى كانوا يخططون للقيام بها فى شهر يناير . ان هذا الانقلاب الفاشل قد انقذ الثورة البرتغالية ، فقد قضى نهائيا على روح المغامرة الانتحارية لليسار المتطرف ، وكان تحذيرا فى نفس الوقت ، لقوى اليمين ، وخرجت الديموقراطية من هذه التجربة قوية منتصرة .

وقد تم استبعاد العناصر اليسارية من المناصب الحساسة فى الجيش . وجرت مناقشات سياسية واسعة بين مجلس الثورة وقادة الاحزاب ، ابتغاء تحديد دور القوات المسلحة فى الحياة السياسية، وتم الاتفاق على تنفيذ الميثاق ، وبمقتضاه يكف الجيش عن الاشتراك فى حكم البلاد ، ويصبح دوره هو الدفاع عن الوطن ، وحماية استقلال البلاد،وضمان احترام المؤسسات الديموقراطية .

ويشيد ماريو شواريس بالدور القيادى للحزب الاشتراكى البرتغالى ، فى ارساء دعائم

الديموقراطيةفى البلاد ، فبفضل كفاح هذا الحزب وحزمه ، أمكن انقاذ لا البرتغال فحسب ، وانما اليسار الاوروبى كله . فلو ان القوى الشيوعية قد تمكنت من تكرار مأساة براج مرة أخرى فى لشبونه ، لانهارت الديموقراطية فى أسبانيا ، ولتضاءلت الفرص أمام القوى التقدمية فى أوروبا كلها . ■

سوسن حسين

المفاوضات الأمريكية مع كوبا

— ROGER W. FORTAINE

— ON NEGOCIATING WITH CUBA,

— U.S.A., DECEMBER 1975.

فى الخامس من يونيو ١٩٧٧ اتفق الجانبان الامريكى والكوبى على استئناف علاقاتهما الدبلوماسية المقطوعة منذ عام ١٩٦١ . والكتاب الذى نعرض له هنا يقدم قصة الفترة السابقة مباشرة على استئناف العلاقات الدبلوماسية وهى أخطر فترات هذه العلاقات وأدقها والواقع أن العلاقات الامريكية الكوبية تعد مثلا فريداً فى العلاقات الدولية . فكوبا تقع فى النطاق الجغرافى المباشر للامن القومى الامريكى ، ولذلك اصبحت منذ ثورتها فى مطلع عام ١٩٥٩ مصدر قلق بالغ للولايات المتحدة لاعتبارين : أولهما مناوأة الثورة الكوبية للولايات المتحدة ومصالحها وأنصارها فى أمريكا اللاتينية وغيرها ، وثانيهما تحالفها مع الاتحاد السوفيتى .

ولقد تعذر على واضعى السياسة الامريكية ، ان يهتدوا الى انسب السبل للتعامل مع الثورة الكوبية منذ قيامها ، فلجاوا فى أغلب الاحيان الى الضغط ، وفى أقل الاحيان الى المهادنة والتفاوض . ومن هذه الاحيان القليلة ، اتجاه ظهر منذ عام ١٩٧٤ بوضوح ، لكنه يسير ببطء شديد ، هو ما يعنى به الكتاب الذى نعرض له هنا ، وهو موضوع تخصص فيه مؤلفه الذى يشغل منصب مدير دراسات أمريكا اللاتينية بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بجامعة جورج تاون الامريكية .

وتسهيلا لعرض هذا الكتاب ، يجمل أن نقسم العلاقات الامريكية الكوبية من ١٩٥٩ — ١٩٧٥ بوجه عام ، الى مرحلتين هما مرحلة المواجهة الكوبية الامريكية أو الضغط الامريكى ، ومرحلة الميل الى التفاوض . ويضع الكاتب تحفظا أوليا مؤداه أن تجربة العلاقات الامريكية الكوبية السابقة على قيام الثورة الكوبية ، لا تفيد فى تفسير العلاقات التى نشأت بعد الثورة . أما عن تفسير هذه العلاقات ، فقد بذل الباحثون كثيرا من الجهد فى هذا الصدد ، وظهرت ثلاث نظريات فى هذا السبيل . فتأخذ النظرية الاولى بالمنهج الماركسى ، وتؤيدها هافانا ، وتفترض أن الولايات المتحدة هى السبب فى تعثر هذه العلاقات ، لانها سعت الى معاداة الثورة الكوبية . أما النظرية الثانية ، فتحمل كلا من كوبا والولايات المتحدة وزر هذا التعثر . وأما النظرية الثالثة ، فتفترض خطأ الطرفين ، لكنه خطأ يرجع الى التناقضات الموضوعية القائمة بينهما ، والتى لا يمكن حلها بسهولة .

والواقع أنه مهما تعددت الاجتهادات والتفسيرات فى صدد العلاقات الامريكية الكوبية ، فان هناك حقيقة أساسية تكمن فى كونهما جارتين ، يتعين عليهما العثور على صيغة مناسبة لعلاقاتهما ، مهما كانت الاختلافات والتناقضات .

مرحلة الضغط الامريكي على كوبا :

بدأت هذه المرحلة بعد قيام ثورة كاسترو . ويرى الكاتب أن تكوين كاسترو السياسى والايديولوجى ، ورغبته فى التخلص من ماضى الاستعمار الامريكى لبلاده ، هى التى حركت وأملت احداث هذه المرحلة . وكان السفراء الامريكيون الذين أرسلوا الى هافانا فى بداية هذه المرحلة ، مدركين هذا المناخ النفسى ، وقد حاولوا ، بكل الوسائل ، تعديل هذه الصورة لدى كاسترو ، واقامة علاقة مشاركة ناضجة بين كوبا والولايات المتحدة .

غير ان كاسترو اعلن ، بلا مسوغ مفهوم فيما يرى الكاتب ، فى أول ديسمبر ١٩٦١ تحوله الى الماركسية على النمط السوفييتى ، رغم أن نشأته السياسية والايديولوجية كانت مناوئة للشيوعية . ويرجع سبب عداء الكوبيين ، وبينهم كاسترو ، للشيوعية ، الى معارضتهم للحزب الاشتراكى الشعبى ، وكان حزبا يؤيد الحزب الشيوعى السوفييتى الذى تعاون مع باتسفا ، دكتاتور كوبا السابق ، فى الاربعينات ، كما أن ذلك الحزب رفض الموافقة على مبدأ النضال المسلح ضد هذا الدكتاتور ، عندما تسلم الحكم مرة أخرى فى مارس ١٩٥٢ .

ويرى الكاتب أنه لا يكفى تفسير اتجاه كاسترو الى الماركسية اللينينية ، بحاجته الى العون الاقتصادى أو العسكرى السوفييتى ، اذ أمكن لعبد الناصر وسوكارنو ، الحصول على هذا العون ، دون ضرورة لانتهاج هذا الخط . ولكن حال هذين الزعيمين مختلف ، اذ لا تجاورهما أو تهددهما دولة عظمى . ولذلك كان يهم كاسترو ، أكثر من أى شىء آخر ، أن ينتزع تعهدا سوفييتيا بالدفاع عن الجزيرة ، وهذا يقتضى اعتناق المذهب الشيوعى .

أما عن الجانب الامريكى خلال هذه المرحلة ، فقد لوحظ تخبط السياسة الامريكية تجاه كاسترو فى البداية ، وتوج هذا التخبط والارتباك بعملية خليج الخنازير ، التى بلغ فشلها درجة تجمدت معها السياسة الامريكية لاكثر من عام من ذهول هذا الفشل . ويفسر فشل وضعف السياسة الامريكية فى هذه الحقبة بعاملين هما : أن الساسة الامريكيين كانوا قد بدأوا يهملون توجيه سياستهم جديا تجاه كوبا ، فضلا عن شيوع عدد من المفاهيم الخاطئة لدى صانعى السياسة الامريكية بصدد حقيقة الاوضاع والقوى فى كوبا .

فقد فشلت سياسة الصبر والتفهم من الجانب الامريكى ، فى وقف تصرفات كاسترو التى بدأت بالاصلاح الزراعى ، وتأميم المصالح الامريكية ، كما لم يفلح الحزم معه منذ أوائل عام ١٩٦٠ . وتمثلت سياسة الحزم التى زادت العلاقات تفاقما ، فى توجيه أعمال انتقامية ضد كاسترو ، مثل قرار ايزنهاور فى مارس ١٩٦٠ بتدريب المنفيين الكوبيين ، وهو ما انتهى بمغامرة خليج الخنازير . وقد أفاد هذا الحزم فى دعم مركز كاسترو فى الداخل ، كما مكنه من دعم اضافى لعلاقته بالكتلة السوفييتية .

غير أنه بعد أزمة الصواريخ عام ١٩٦٢ ، وبالتحديد منذ عام ١٩٦٤ وحتى عام ١٩٧٤ ، اتجهت السياسة الامريكية الى الضغط والحصر الاقتصادى ، وذلك بعد بحث عدد من السياسات البديلة ، فقد رؤى حينئذ أن الاتجاه الى التفاوض مع نظام كاسترو ، لا يمكن أن يتحقق الا بتوفر عاملين هما : انهاء اعتماده العسكرى والاقتصادى والسياسى على الاتحاد السوفييتى ، ووقفه لاعمال التخريب فى أمريكا اللاتينية . والى أن يتوفر هذان العاملان ، قررت الولايات المتحدة ، اجراءين مؤقتين : أولهما ، تحصين دول أمريكا اللاتينية ضد التخريب الكوبى ، وذلك بتحسين قدرات كل منها على ذلك فى المدى القصير ، وتحصينها ، على المدى الطويل ، ضد « عدوى الشيوعية » ، عن طريق الاصلاحات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية . وثانيهما ، استخدام جميع الوسائل ، عدا الحرب ، للتقليل أو الحد من قدرة كوبا على دفع قضية الشيوعية فى أمريكا اللاتينية بالدعاية والتخريب .

وقد استهدفت سياسة الحصر الاقتصادى التى فرضتها الولايات المتحدة ، تقليل امكانية ورغبة النظام الكوبى فى تصدير التخريب والعنف الى الدول الامريكية الاخرى ، واظهار نظام كاسترو أمام الشعب الكوبى ، على أنه لا يخدم مصالحه ، ورفع الثمن الذى يتعين على الاتحاد السوفييتى أن يدفعه لقاء محاولته تنصيب أحد المؤمنين بعقيدته فى منطقة الكاريبى .

وبعد مضى عشر سنوات على سياسة الحصر الاقتصادى ضد كوبا بغير فعالية تذكر ، انقلب أشد المؤيدين لها عام ١٩٦٤ الى أبلغ المعارضين عام ١٩٧٤ . فما الذى أدى الى هذا التحول الجوهرى ؟

مرحلة الاتجاه نحو التفاوض عام ١٩٧٤

تحول الرأى العام الامريكى تماما عام ١٩٧٤ ، ازاء سياسة الحصر الامريكى ضد كوبا . وظهر ذلك بتأثير من الصحافة والكتاب والسياسيين ، وخاصة بعد سياسة الوفاق فى عهد نيكسون . فقد حثت الصحافة الامريكية على بدء التفاوض مع كوبا منذ منتصف عام ١٩٧٤ ، بعد خروج نيكسون من السلطة ، وان كانت الموجة الاولى لنقد السياسة التقليدية تجــاه كــوبا قد ظهــرت فى الصحف منذ نوفمبر ١٩٧٢ .

ويستند المنادون بالتفاوض ، الى تغير الظروف التى عملت فيها السياسة القديمة ، وعدم تحمس الدول الامريكية الى عزل كوبا ، بل ورغبتهم فى تحسين علاقاتهم معها ، والوفاق مــع الدول الشيوعية الكبرى الاتحاد السوفييتى والصيــن الشعبية » ، وتوقف كاسترو عن تصدير الثورة ، خاصة بعد فشل جيفارا فى بوليفيا عام ١٩٦٧ ، كما أن كوبا لم تعد قاعدة سوفييتية ضد أمريكا مادام هناك وفاق سوفييتى ـ أمريكى ، فضلا عن ظهور قيادة أمريكية جديدة تعبر عن هــذه التحولات، وهى ادارة فورد ، الذى لم يتخذ موقفا مسبقا من كاسترو . علاوة على أن قــاعدة جوانتانامو فى كوبا ، لم يعد لها نفس الاعتبار الذى كان لها فى الماضى من ناحية الامن الامريكى ، وانعكست كل هذه الظروف بعد ذلك بشهور ، حينما انعقد مؤتمر منظمة الدول الامريكية فى كيتو فى نوفمبر ١٩٧٤ ، ونوقشت فيه مسألة رفــع الجزاءات عن كوبا ، لكنه فشل فى اتخاذ قرار ، رغم حياد الولايات المتحدة فى هذا الشأن .

ولم تنكر الدراسات الاكاديمية فى الولايات المتحدة ، أن السياسة الجديدة تعد اعترافا مرا بنجاح نظام كاسترو ، وأن ثمنها باهظ علــى الصعيدين السياسى والايديولوجى ، سواء فــى مواجهة بعض الامريكيين والكوبيين فى الولايات المتحدة ، أو ازاء النظم التقليدية فى أمــريكا اللاتينية .

وعلى طريق التحضير للسياسة الجـديدة ، اقترحت بعثة الكونجرس التى زارت كوبا فى أكتوبر ١٩٧٤ اتخاذ بعض الاجراءات، مــن بينها الغاء قيود سفر وتنقل الدبلوماسيين الكوبيين فى الامم المتحدة ، أملاً فى حث الجانب الكوبى على سياسة المعاملة بالمثل ، لتهيئة مسرح التفاوض .

ثم أبرز استفتاء للرأى العام أجراه معهــد هاريس ، تأييد أغلبية الرأى العام الامــريكى للاتجاه الجديد ، على أساس أن الخلافات ستسوى من خلال المفاوضات ، وأن الوفاق مع السوفييت ، يجعل السياسة التقليدية تجاه كوبا متناقضة ، فضلا عن أن تحسين العلاقات مع كوبا سيؤدى الى خفض ثمن السكر .

ونتيجة لما سبق ، بدأت كل من كوبا والولايات المتحدة ، ترسل اشارات تحمل رغبتها فى تحسين العلاقات . ولكن الكاتب يعيب على الولايــات المتحدة ، غموض وتعقيد اشاراتها ،لانهايجبأن تأخذ فى اعتبارها مواقف عدة طوائف ، وهى بعض أعضاء الكونجرس ، والمنفيين الكوبيين فــى الولايات المتحدة ، ودول أمريكا اللاتينية المعادية لكاسترو ، ثم كوبا ، والاتحاد السوفييتى .

وتجدر الاشارة الى أن كوبا تضع شرطا أوليا لبدء التفاوض ، وهو رفع الحصر الاقتصــادى الامريكى عنها ، وكل خطوة على هذا الطريق ، تقرب الطرفين من نقطة البدء فى التفاوض . الا أن الولايات المتحدة ، تصر على عدم رفع هــذا الحصر ، ما لم تبادر منظمة الدول الامريكية برفع جزاءاتها عن كوبا ، وهو ما حدث بالفعل عام ١٩٧٥ . ولا يخفى أن الموقفين الكوبى والامريكى قد وصلا الى هذا الحد ، بعد تطور كبير طرأ عليهما ابتداء من أقصى التشدد وذلك بمقارنتهما عــامى ١٩٧٢ مثــلا و١٩٧٤ . ويــلاحظ الكاتب ـ وهذا صحيح الى حد ما ـ أن اللين الذى اتسم به الموقف الكوبى ، جاء فى أعقاب زيارة بريجنيف لهافانا فى يناير ١٩٧٤ ، مما يظهر دور السوفييت فى هذا الشأن .

أهداف الاطراف الثلاثة من التفاوض :

أهداف الاتحاد السوفييتى .

ان المصلحة السوفييتية فى العلاقات الامريكية الكوبية ، تعد بعدا ثالثا وأساسيا . فلا شك أن

الولايات المتحدة ، تأمل فى المدى البعيد ، فى تحطم الصداقه الحوبية السوفييتيه التى توثقت بعد عام ١٩٦٨ ، أى بعد تأييد كوبا للغزو السوفييتى لتشيكوسلوفاكيا ، وتحمس كاسترو بشكل أبرز من ذى قبل للنمط السوفييتى فى الادارة والتنظيم . وهذه نقطة حار الكتاب فى تفسيرها ، ولا زالت سرا لم يهتدوا الى تفسير مقبول له .

ومن ناحيه أخرى ، يحرص الاتحاد السوفيتى على الابقاء على الصداقه الوثيقه مع كوبا ، ويعمل على ذلك بوسائل ثلاث هى : دفع كوبا الى مزيد من الاعتماد على السوفييت ، خاصة فى المجال الاقتصادى والمالى والتجارى ، وحثها على الاخذ الكامل بالنمط السوفيتى وتربية كوادر تدين بالفكر لموسكو وترتبط بها ، ثم دعم نظام الحكم فى كوبا ، واضفاء الشرعية عليه فى المجال الداخلى والدولى . مع ملاحظة ان الاتحاد السوفييتى لا يملك وسيلة مباشرة لحمل كوبا على الاستمرار فى ولائها لموسكو ، اذا ما رجعت عن هذا الخط .

ولا يخفى ما لكوبا من أهمية بالنسبة لموسكو فى المجال الاستراتيجى ، سواء فى اتخاذها قاعدة للغواصات المزودة بالصواريخ النووية ، واستخدامها فى التجسس .

غير ان الاتحاد السوفييتى يأمل فى اختفاء كاسترو من على المسرح السياسى فى كوبا ، لانه يحتفظ بعدد من التحفظات تجاه بعض السياسات السوفييتية ، مثل التعايش السلمى ، وسياسة الوفاق .

أهداف كوبا :

لا ترى مانعا من التفاوض مع الولايات المتحدة ، خاصة بعد أن تغيرت معطيات الاحوال فى أمريكا اللاتينيه ، واصبحت دولها تناوىء الاستعمار الامريكى ، وبذلك لم تعد كوبا بحاجة الى نفس الجهد الذى كانت تبذله للعمل فى حرب العصابات ضد بعض النظم المؤيدة للولايات المتحدة داخل امريكا اللاتينية .

وتعمل كوبا على الاندماج فى مجتمع امريكا اللاتينيه ، وذلك باتباع طريقين : دعم علاقاتها الثنائيه مع الدول الامريكيه ، وخلق مجتمع امريكى لاتينى جديد ، تستبعد منه الولايات المتحدة . ولكن كوبا تشترط لبدء المفاوضات ، أن يسبق ذلك تسليمها قاعدة جوانتانامو ، ورفع الحظر عنها .

الاهداف الامريكية :

الهدف الامريكى البعيد ، هو اسقاط النظام الماركسى اللينينى فى كوبا ، دون اللجوء الى الحرب أو التخريب ، أو حتى الحظر . ولكن هذا الهدف وجهت له استقادات عدة ، منها أنه هدف بال وقديم ، وانه هدف غير واقعى ، فضلا عن أنه غير منطقى .

ونظرا لعدم امكانية تحقق هذا الهدف البعيد فى الحال ، فان الكاتب يقترح تحديد اهداف قصيرة المدى تمهد له ، وأولها فصم عرى الرابطة القائمة بين كوبا وموسكو . ويتحقق ذلك بالعمل على انهاء الوجود العسكرى السوفييتى فى منطقة الكاريبى ، وذلك باقناع كوبا بأن امريكا لن تفكر فى غزوها ، واذا فكرت فلن يستطيع السوفييت منعها من ذلك ؟ ومن ناحية أخرى ، ينصح الكاتب بأن تبادر الولايات المتحدة بتسليم قاعدة جوانتانامو لكوبا ، ارضاء لنزعتها القومية ، مع الزامها فى معاهدة تبرم فى هذا الغرض ، بعدم تمكين السوفييت من الاستفادة منها . ويرى الكاتب أن يتم التمهيد للمفاوضات بعدة مبادرات من الجانب الامريكى . فبعد رفع الجزاءات المفروضة على كوبا من قبل منظمة الدول الامريكية ، يجب أن تبحث الولايات المتحدة عن كوبا ، دون التمسك بمقابل كوبى مماثل ومكافىء ، ويتطلب ذلك مرونة فى تطبيق بعض القواعد الامريكيه بصدد التجارة وغيرها ، كما ينصح بمحاولة التغلغل فى جوانب العلاقات الكوبيه ، مثل المنح والقروض والمعونات وغيرها ، وذلك لكى يتسنى اجتياز « ستار السكر » الذى تفرضه كوبا حول نفسها .

ثم يفصل الكاتب المسائل الحيوية التى يجب ان تشملها المفاوضات ، وأبرزها المسجونون السياسيون ، والممتلكات الامريكية الخاصة فى كوبا ، والبرنامج النووى الكوبى ، كما يقترح ما يجب عمله حيال كل منها .

ويقترح من ناحية أخرى ، مراحل تهيئة مسرح التفاوض خلال فترة اختبار متبادل للنوايا ، وما يجب على الامريكيين عمله خلال هذه الفترة . ثم

تبدأ المفاوضات بالاتفاق على انشاء مكاتب للتجارة والنقل ، والاتفاق على استئناف العلاقات الديلوماسية ، لكن يرى ان التفاوض لن يبدأ قبل عام ١٩٧٧ ، اى بعد الانتخابات الامريكية . ويخلص الكاتب فى النهاية ، الى أنه مهما كان الشكل الذى ستتخذه العلاقات الامريكية الكوبية خلال العقد المقبل ، فانها لن تخلو من وقوع تطورات مأساوية مثيرة .

ويجدر أن نضيف أن المبادرات الامريكية والكوبية أحيانا قد استمرت بعد ظهور هذا الكتاب كما توقع المؤلف من ذلك اطلاق الولايات المتحدة لسراح سفينة صيد كوبية فى ٢٢ ـ ٨ ـ ١٩٧٥ ضبطت فى المياه الاقليمية الامريكية ، وتقرير وزارة التجارة الامريكية فى ١٣ ـ ١٠ ـ ١٩٧٥ الذى يهيب بالحكومة الامريكية أن تعيد علاقاتها التجارية مع كوبا ، وفى ٢٣ ـ ١١ ـ ١٩٧٥ وافقت الولايات المتحدة ان تبيع الدول الغربية سلعا الى كوبا تحوى أكثر من ٢٠ فى المائة من عتاد من أصل أمريكى . ولكن هذه المؤشرات افسدها ـ مؤقتا ـ تدخل كوبا فى انجولا فى ١ ـ ١١ ـ ١٩٧٥ ، ومناداتها باستقلال بورتوريكو وقد صحت توقعات الكاتب واتفق بالفعل على استئناف العلاقات .

والواقع ان الكتاب تحليل ممتع ، اشبه بالتقرير الذى ينتهى بتوصيات محددة ، منه الى العرض الاكاديمى الذى يميل الى الاستطراد النظرى الفلسفى ، والبسط المريح للمعلومات والتحليلات ، مما يجعل عرض فكرته اكثر عسرا .

ولعل أكثر ما يتسم به هذا الكتاب ، هو دقة التحليل ، ووضوح العرض ، وغزارة المعلومات ، ومنطقية الادلة ، مما يضفى عليه أهمية تتناسب مع أهمية الموضوع وحيويته . ■

د . عبد الله الاشعل

المجتمع والسياسة فى الجزيرة العربية

— Fred Halliday,

— Arabia without Sultans,

— Penguin Books, 1975.

يكتسب هذا الكتاب أهميته من عاملين: أولهما أنه دراسة علمية لاوضاع الجزيرة العربية ، تمتد زمنيا حتى أوائل السبعينات، وثانيهما ان منهاجه الماركسى جعل معالجته تختلف جذريا عن الاغلبية العظمى للدراسات الصادرة من العالم الغربى عن هذه المنطقة .

ويحتوى الكتاب اقساما ستة هى بالترتيب : السياسيات فى شبه الجزيرة ـ شمال اليمن ـ جنوب اليمن ـ عمان ـ الخليج ـ خاتمه ، وذلك بالاضافة الى خمسة ملاحق ، تضم معلومات أساسية عن دول الخليج ، ووثائق مرتبطة بالموضوع وبيانات عن كيفية الحصول على مزيد من المعلومات حول الموضوع .

ويضم القسم الاول مقدمة وفصلين ، اما المقدمه ، فتتناول « الحركة الثورية فى شبه الجزيرة » ، فتركز على الناصرية باعتبارها الاتجاه المعادى للامبريالية السائد فى المنطقة بعد ١٩٤٥ ، فضلا عن انجازاتها الداخلية ، ويرى المؤلف أن للناصرية حدودها سواء فى

الداخل ، « فلم تكن مصالحها متناقضة مع مصالح ملاك الارض والبورجوازية الكبيرة ، فهى لم تحطم سلطتهم وانما أدمجتهم فى النظام الجديد » ، كما أن مبادراتها الخارجية كانت تبعثر « عندما تملى المصالح الطبقية للنظام ذلك، ثم يتحدث عن ازمه الناصريه فى الستينات ، خاصه بعد هزيمه ١٩٦٧ التى ادت الى اتجاه يمينى عام فى العالم العربى ،عجلت به وفاة عبد الناصر ، وان كانت قد سببت أيضا راديكالية يساريه عامه منفصله عن الناصريه . وهو ينتهى بان ايه حركه ثورية ناجحة فى الدول العربية ، سيكون عليها ان تنفصل عن الميراث الناصرى ، ولكن تدريجيا ، نظرا لضعف الاحزاب الشيوعية العربية ، وهو ما يرى فيما يبدو ، أنه ينطبق على الحركة الثوريه فى شبه الجزيرة ، فهى تصر على قياده بروليتاريه ، ولا تستخدم الانقلابات العسكريه اساسا وانما حرب الشعب الطويلة ، ولا تعتنق مفهوم الوحدة العربية اللاطبقية ،وانما تضامن العمال والفلاحين العرب وغير العرب . وهو يفسر هذه الحركه ، بالاصطدام المفاجىء لطبيعه العامله التى تكونت فى ظرف سنوات قليلة ، بالافكار القومية ، والاستغلال الراسمالى ، والنقل الفورى لاثار هذه الصدمة الى القرى التى افلتت من التنمية الرأسمالية المبسرة « بالنظر الى الاصول الفلاحيه او البدويه لغالبيه العمال » .ويتحدث بعد ذلك عن التصور العام لهذه الحركة ، فيرى أن الخمسينات كانت فترة كبت ، بينما شهدت الستينات نكسات للثورة المضادة ، تمثلت فى انقلاب اليمن الشماليه ، والحركات الثوريه فى جنوب اليمن وعمان .

ويقدم الفصل الاول « المجتمع والتاريخ فى شبه الجزيرة » نظرةعامة الى المنطقة ،ثم يتناول التغير الذى أحدثه دخول النظام الرأسمالى العالمى اليها فى أربع مراحل : الاولى فى النصف الاخير من القرن ١٨ وكان التأثير تجاريا فقط، والثانية تبدأ مع بداية القرن ١٩ وتستمر الى نهايه الحرب الثانية ، وتتميز باستيلاء بريطانيا على مناطق فى الجزيرة ، مع عدم تغيير نسبى فى الابنيه الاقتصاديه والاجتماعية . وفى هاتين المرحلتين ، كانت الجزيرة هامشية بالنسبة لمصالح الرأسمالية . وتبدأ المرحلة الثالثة بعد ١٩٤٥ وحتى نهاية الستينات ، بظهور صناعة البترول فى الخليج ، والتوسع فى ميناء عدن ، وفيها أحدثت العلاقات الرأسماليه تاثيرا رئيسيا على شبه الجزيرة . وبدأت المرحلة الرابعة مع بدايه السبعينات ، وفيها حول النمو فى صناعة البترول ، البنيسة الاقتصادية والسياسية للجزيرة ، فقد اكتسبت الطبقات المحلية الحاكمة ، أهمية اقتصادية وسياسية جوهرية فى النظام الرأسمالى العالمى .

وفى الفصل الثانى بعنوان « المملكة العربية السعوديه : الثراء والقمع » يتحدث المؤلف عن الاهميه الحاليه للسعودية ، سواء لوضعها المسيطر داخل الجزيرة ، او لوضعها الدولى عموما ، بسبب ثروتها البترولية ، ثم يشير الى العمليات التاريخيه التى انتهت باعلان المملكة العربيه السعوديه فى ١٩٣٢ التى يرى ان دورها التقدمى قد انتهى بتجميع القبائل ، بحيث أصبحت بعد ذلك مفارقه تاريخية ، تحتاج دعما كى تتمكن من البقاء ، وهو الدور الذى لعبه البترول ، كما لعبته الامبريالية الامريكية ، سواء بالتدخل السياسى ، بالتحالف مع بعض العناصر المستنيره فى الاسرة المالكة ، لدفع عناصر أكثر استنارة للحكم ، أو بتعزيز القوة العسكرية السعوديه بالتعاون مع بريطانيا خاصةبعد ثورة اليمن الشماليه ، وما ادت اليه من خطر مصرى مباشر ، وبعد انسحاب القوات المصرية ، اصبحت السعودية هى القوة المهيمنة فى الجزيرة ، مما ادى الى مواصله عمليه بناء قوتها العسكرية ثم يتحدث المؤلف عن البنية الاقتصادية ، التى يحتل فيها البترول الدور المسيطر ، وعن جهود التنويع الاقتصادى ابتداء من ١٩٦١ ، وعن الاوضاع السياسية الداخلية ، فيصنف المعارضة بانها : اما من داخل الاسرة المالكه ، وهذه بدورها اما محافظة تعارض الحد الادنى من التحديث الذى تم ، وأما اصلاحية ترغب فى مزيد من التغييرات السياسية ، أو من خارج الاسرة المالكة ، وهذه بدورها تتكون اما من المتعلمين فى الخارج ، الذين أرادوا تحدى الوضع الاوتوقراطى للاسرة الحاكمة ، أو من الطبقه العاملة فى مناطق انتاج البترول . ورغم عدم تمكن أى من هذه القوى من اسقاط النظام ، فانها عكست جميعها توترات لم يتمكن من السيطرة عليها الا بالقمع المستمر . ويشير المؤلف هنا الى أثر ثورة اليمن فى ١٩٦٢ فى

تشجيع المعارضة ، ورغم « استسلام الناصرية للسعودية » فى ١٩٦٧ فقد استمرت المعارضة ، وان كانت تواجه صعابا ، تتمثل فى وحشيــة وفعالية جهاز القمع ، وتفرق المراكز السكانية ، والجهل .

ويبحث المؤلف السياسة الخارجية السعودية ، فيصفها بأنها عدوانية تدخلية ، تستخدم الدين أساسا عقيديا لها ، ويرى أن الخطر الناصرى قد حسم اختيارها مع الغرب ، ويتحدث عن تزايد الدور السعودى العربى بعد هزيمة مصر فى ١٩٦٧ وخروج بريطانيا من شبه الجزيرة فى نهاية الستينات ، وعن موقف السعودية من اسرائيل ، الذى يشكل موضوع الخلاف الرئيسى بين السعودية والغرب

وينتهى الفصل بحديث عـن « التناقضات المحتملة » التى قد تواجهها علاقة الامبرياليــة بالسعودية ، وتتمثل سواء فى احتمالات الصدام مع الانظمة الاخرى الموالية للغرب فى المنطقة كايران « يستبعدها لعدم وجـود مصلحة للطرفين » ، أو فى تناقضات داخل النظـام السعودى « وهنا ينفى احتمال بروز جناح راديكالى معادى للاستعمـــار داخل الاسرة المالكة ، او احتمال صراع داخلها يضعف النظام ككل ، لكنه لاينفى امكـانية اســتيلاء الجيش علــى السلطة ،وان أكد صعوبة ذلك بالنظر الى ان الاسرة المالكة أفضل تنظيما ، وأغنى مـن مثيلاتها « السابقة » فى مصر والعراق وليبيا ، فضلا عن سيطرتها على القوات المسلحة .

ويضم القسم الثانى عن « شمال اليمـن » الفصول من الثالث الى الخامس .

أما الفصل الثــالث ، فيتنـاول « الامامــة ومتناقضاتها » ، وهو يقدم نظرة عامة الى تطور اليمن ، وصولا الى حكم أسرة حميد الدين ، وما فرضته على البلاد من استغلال اقتصادى ، وقمع سياسى ، وعزلة عن العالم الخارجى ، مما أدى الى تفجر المعارضة ، فى المحاولات المعـروفة للاطاحة سواء بحكم الاسرة أو الامامة عموما . كذلك يشير الى العلاقات الدولية لليمن الامامية مركزا على صدامها مع السعودية فـى الثلاثينات ، ومع الامبريالية البريطانية وان لم تكن قادرة على مهاجمتها نظرا للازمات الداخليـة للنظام الامامى ، وافتقارها لتأييد جمـاهير الجنـوب ، ولان مطـالبات الامـام أحمـد كانت « اسرية » اكثر منها وطنية . كذلك يشير المؤلف الى علاقات الامامة المتقطعة مع الاتحاد السوفيتى ، بسبب عدائهما المشترك لبريطانيا .

وفى الفصل الرابع بعنوان « الحرب الاهلية والثورة المضادة » يتناول ثورة سبتمبر ، فيحلل القوى التى نفذتها ويقيم الدور المصرى فيها ، بانه كان كبيرا ، وان لم يكن السبب الحاسم لها ، ثم يتحدث عن الاستجابة الحماسية للجمهورية فى المدن والمناطق الشافعية ، وبعض الاراضى الزيدية ، وان واجهت متـــاعب سـواء من التناقضات بين مؤيديها ، أو من عدم وجود تنظيم جماهيرى ، وهو يصنف « سبتمبر » كثـورة ، باعتبار انها أدخلت الرأسمالية فى شمال اليمن ، وقضت على الحكام الذين حكموها حتى ذلك الوقت ، وان كانت الجمهورية قد تطورت فى اتجاه مختلف جذريا عن التحول الشعبى الى الاشتراكية ، وهو تحول يرى المؤلف أنه كان ممكن الحدوث ، رغم صعوبته ، لو وجدت القيادة السليمة . ثم يحلل « التدخل الناصرى » ، فيرى أنه حمى الثورة من هزيمة سريعة محتملة على يد القبائل الشمالية ، بدعم من الاعداء الخارجيين للثورة ، وأدى الى شن الكفاح فى جنوب اليمن ابتداء من ١٩٦٣ ، لكنه يرى فى الوقت نفسه ، أن هذا التدخل أسهم فى تردى الجمهورية يمينا ، بتسلطه على مقدرات اليمن وبيــروقراطيته ، واعتماده الشديد على القبائل الجمهورية ، مما قوى المؤسسة القبلية .

وفى بحثه للحرب الاهلية فى اليمن ، يقسمها الى ثلاث مراحل : الاولى من ١٩٦٢ ــ ١٩٦٥ وتتميز باشتداد القتال ، وبسعى كلا الجــانبين لنصر الكامل.... والثانيه من ١٩٦٥ ــ ١٩٦٧. وهى فترة تجمد عسكرى ، ينعكس فى محاولة التفاوض بين عبد الناصر والسعوديين ، ونمو الجمهوريين المنشقين « القوة الثالثة » ، وتنتهى بهزيمة يونيو ١٩٦٧ وانسحاب المصريين وسقوط السلال . والثالثة من ١٩٦٧ ــ ١٩٧٠ وقد شهدت محاولة الانقضاض الملكية الاخيــرة علــى الجمهورية ، التى تم القضاء عليها أســاســا بتسليح الشعب ، وجسر الامدادات الســـوفيتى عبر مصر ، وبعد ذلك نجح حسن العمرى فى سحق اليسار مع بداية ١٩٦٩ « يشبه مسلك العمرى هنا بمسلك شيانج كاى شيك فى الصين »

الامر الذى مهد للاتفاق النهائى مع الملكيين عام ١٩٧٠ .

ويخصص المؤلف الفصل الخامس لتحديث عن « دوله الثورة المضادة » ،فيتحدث سواء عن معالمها فى الداخل « نظام سياسى قبلى ذو سلطه مركزيه ضعيفة لا يعرف الاحزاب السياسية - اقتصاد متدهور على الرغم من تغيرات ما بعد الثورة ، وذلك بسبب المطالبات المالية لشيوخ القبائل ، واضرار الحرب ، وسنوات الجفاف ، ورغبه القوى الاجنبيه فى قمع اية امكانيه لتنميه حقيقيه » وكذلك معالمها فى المجال الخارجى « تبعية للسعودية - القيام بدور قاعده للعمل ضد الحكومه الثوريه فى عدن - ازدهار العلاقات مع الغرب وايران - تدهور العلاقات مع البلاد الشيوعيه » لاحظ ان الكتاب لا يصل زمنيا الى حكم الحمدى » . ومع ذلك فهو يؤكد الاهمية الاستراتيجية للثورة اليمنية ، لاثرها على الحركة الثورية فى شبه الجزيرة ككل ، واضعافها الجسرى للناصريه فى منتصف الستينات ، مما شجع على بروز تنظيمات سياسيه أكثر راديكالية .

ويدرس القسم الثالث « لجنوب اليمن » فى ثلاثه فصول من السادس الى الثامن ، يتحدث الاول منها عن « جنوب اليمن تحت الحكم البريطانى » ، فيركز على السياسه البريطانيه فى عدم تطوير المناطق الداخليه فيما وراء عدن كى تكون منطقه قبليه عازله لحماية الميناء ، مما أوجد تطورا غير متوازن ، فضلا عن الاقتصاد المشوه لعدن نفسها ، لاعتمده البالغ على الخارج ، وكذلك السياسه البريطانيه فى التغلغل فى المناطق الداخليه ، عن طريق معاهدات الحماية ، ومع ذلك فهو يؤكد على شكلية التفرقة بين حكم مباشر تخضع له عدن ، وغير مباشر تخضع له المناطق الداخلية ، وهى تفرقة انتفت على اية حال ، بتوحيد عدن سنة ١٩٦٢ مع محميات الداخل فى اتحاد الجنوب العربى « الذى انشىء فى ١٩٥٩» لاخضاع عدن الثورية للنفوذ المحافظ للمحميات .

وفى الفصل السابع « حركة التحرير من ١٩٥٣ - ١٩٦٧ » يتحدث عن تاريخ معارضة البريطانيين ، ويتتبع تطور هذه المعارضة ، من معارضة قبلية الى معارضة تجار ومثقفين ، الى معارضة بروليتارية فى عدن منذ منتصف الخمسينات ، مع بروز قوة عمال عدن ، وتصاعد المد القومى من مصر ، وبدء حرب الجزائر ، وثورة اليمن ١٩٦٢ فيما بعد ، الى أول معارضة وطنية منتظمة ، بادرت بها الجبهة القومية ابتداء من ١٩٦٣ ، وهى المعارضة التى انتهت بانسحاب البريطانيين فى نوفمبر ١٩٦٧ ونشأة جمهورية جنوب اليمن الشعبية ، تحت حكم الجبهة القومية . لتمثل الحالة الوحيده فى تاريخ الاستعمار البريطانى ، التى تم فيها الانسحاب فى ظروف مثل هذا النضال المسلح .

ويتناول الفصل الثامن « جمهورية اليمن الديمقراطيه الشعبية » ويعرض للمصاعب التى واجهتها من كل اتجاه ، سواء من الداخل فى الناحيه الاقتصادية « اغلاق القناة - البطالة الناتجه عن الجلاء عن القاعدة - عدم وفاء البريطانيين بالتزاماتهم بالمساعدة » ، أو السياسيه « الانقسام القبلى والسياسى داخل جهاز الدولة ، بل والانقسام داخل الجبهة نفسها » ، أو من الخارج « محاولات اعتداء الجبهة ، سواء من خصومها السياسيين المحليين أو السعوديه أو عمان أو الجناح اليمينى فى الجمهوريه اليمن الشماليه ، بمشاركة بريطانيا والولايات المتحدة » . ثم يتناول التطور السياسى الداخلى للدولة الوليدة ، فيشير الى بناء مؤسسات الدوله ، ويعرض بالتفصيل للصراع بين القيادة الرسمية للجبهه القوميه « قحطان الشعبى ومجموعته » ، وبين الجناح اليسارى للجبهة من جانب ، والصراع بين هذه القيادة نفسها وبين انصار العهد البائد المدعومين باعداء الجمهوريه فى الخارج من جانب آخر ، وهو الصراع الذى انهى بحركه يونيو ١٩٦٩ التصحيحية ، التى تولت بعدها عناصر ممثله لسياسات يسار الجبهه ، والتى زادت سيطرة الجبهة بعدها على الدولة ، كما حدثت بعدها تحولات داخلية « فى الموقف من البورجوازية الصغيرة » وخارجية « فى وقف الهجمات على الانظمة العربية البورجوازيه الصغيرة » ، ومن الممكن النظر الى ذلك ، على أنه يعكس نظرة اكثر واقعية لقدرات الثورة ، لكن الإكثر خطورة فى رأى المؤلف ، هو تردد القيادة فى بناء التنظيمات الجماهيرية التى دعى اليها اليسار عندما كان فى المعارضة . ثم يتحدث عن الثورة الاجتماعية فى الريف ، سواء على

الابنية القبلية ، أو على نظم الانتاج المستغلة ويشير الى اجراءات التقشف الصارمة التى اتبعتها الحكومة ، مما ساعد على تخفيض العجز فى الميزانية والتجارة الخارجية ، وكذلك اجراءات انهاء السيطرة الاجنبية على اقتصاد البلاد . وكذلك الى جهود التنمية . التى يحد منها ولا شك غياب أى عنصر ثراء كالبترول .

وبالنسبة للعلاقات الخارجية لجمهورية اليمن الجنوبية ، ويشير الى الطابع اليسارى المتطرف لها ، والى عقبات الوحدة مع اليمن الشمالية ، وهى أساسا اختلاف النظامين الاجتماعيين فيهما .

ويتحدث القسم الرابع الذى يضم الفصول من التاسع الى الحادى عشر عن عمان ، فيتناول الفصل التاسع « سلطنة عمان » كمستعمرة بريطانية مؤكدا على الاهمية الاستراتيجية لها ، ومركزا على تخلف اقتصادها وعزلتها والطابع القبلى الحاد لمجتمعها ، وتاريخها ، وصولا الى السيطرة البريطانية الفعلية التامة عليها ، بغض النظر عن دعاوى الاستقلال الشكلى .. ويتحدث عن حكم سعيد بن تيمور « ١٩٣٢ — ١٩٧٠ » الذى أوصل البلاد الى حالة من التخلف لا مثيل لها ، ويكفى أن نشير الى انه قرر قبل خلعه مباشرة ، اغلاق المدارس الابتدائية الثلاث الوحيدة فى البلاد ، لانها أصبحت « أوكارا للشيوعية » . هذا فضلا عن الارهاب الشديد ، والعزلة المطلقة اللذين فرضهما على البلاد . ثم يتحدث عن الانتفاضات المعادية للبريطانيين الذين نجحوا عموما فى مواجهتها ، الا أنه كان واضحا ، على الرغم من ذلك ، أن حكم سعيد بن تيمور ، لا يمكن أن يستمر سواء لتناقضاته الداخلية «وبالذات بدء الثورة فى ظفار ١٩٦٥ » أو للتغييرات الاقليمية من حوله ، ولذلك دفعها الخوف على مصالحها من حدوث تغيير لا تستطيع السيطرة عليه ، الى التخلص من سعيد بن تيمور فى ١٩٧٠ وتنصيب ابنه قابوس محله ، الذى قام بعدة خطوات : سياسية لتحقيق الاستقرار وليس الديمقراطية ، واقتصادية لامتصاص السخط الجماهيرى فى اطار المصالح الرأسمالية الاجنبية ، وعسكرية للقضاء على الثورة فى ظفار ، ودبلوماسية لانهاء العزلة وبصفة خاصة توثيق العلاقات مع حكام ايران والاردن والسعودية ، الذين ساندوه ضد ثوار ظفار .

غير أن المعارضة الشعبية لم تتوقف ، خاصة فى ظل التضخم الشديد وظروف العمل السيئة .

ويتحدث الفصل العاشر عن « حرب العصابات فى ظفار » . وبعد نظرة عامة ، يتحدث عن بداية النضال المسلح ضد الحكم العمانى ، تحت وطأة احتكاك آلاف الظفاريين المهاجرين الى الخليج للعمل بالحركات السياسيه الوطنية كالحركة الناصرية ، وحدوث الثورة فى اليمن الشمالية والجنوبية . ويقسم تطور هذا النضال الى ثلاث مراحل : الاولى «١٩٦٥ — ١٩٦٧ » وتميزت بتركز القتال فى الاقليم الاوسط من ظفار ، وقد اتخذ القتال اساسا شكل اعمال صغيرة على نمط اضرب واهرب . والثانية « ١٩٦٧ — ١٩٧٠ » وفيها حرر الثوار القطاعات الغربية والشرقية من ظفار ، ودفعوا جيش السلطان الى منطقة ساحلية صغيرة حول صلالة . وفى المرحلة الثالثة التى تبدأ بعام ١٩٧٠ صعد رجال العصابات نضالهم فى وجه الهجوم المضاد الذى وجه لهم . وتتميز هذه المرحلة ، بالتدخل الايرانى المباشر فى ديسمبر ١٩٧٣ فى صف قابوس استغلالا لاوضاع المنطقة العربية ، وانعكاسا لسياسة طهران التوسعية ، ومفهومها للامن فى الخليج وتدريبا لجنودها على أعمال قد تنشأ فى الريف الايرانى . ويلاحظ أن المؤلف قد دعم تحليله فى هذا الفصل والذى يليه ، بزيارتين لظفار فى فبراير ١٩٧٠ وأبريل ١٩٧٣ .

ويتناول الفصل الحادى عشر « الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربى » ، فيتحدث عن التحول الايديولوجى لحركة العصابات فى ظفار من ١٩٦٥ فصاعدا ، ففى ١٩٦٥ كانت ايديولوجيتها تقوم على « انفصالية ظفارية وناصرية جزئية ، ثم أدت هزيمة ١٩٦٧ وانتصار الثورة فى جنوب اليمن «والتى أدت لزيادة التركيز البريطانى على الخليج والضغوط داخل الجبهة لتغيير القيادات السياسية التى لم تثبت كفاءة فى السنتين الماضيتين — أدى ذلك كله الى تغيير أيديولوجى ، تمثل فى الانشقاق عن الناصرية ، وتبنى الاشتراكية العلمية والنظر الى نضال الجبهة ، كجزء من النضال فى الخليج ككل . ومن هنا تغيير المؤتمر الثانى للجنة فى سبتمبر ١٩٦٨ لاسمها الى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج

العربي المحتل . ويرى المؤلف أن هذا التطور من الداخل «اى نتيجة الازمة داخل الجبهة ، وداخل حركة القومية العربية عموما ، وليس عن طريق احزاب شيوعية دربت كوادرها في اطار الحركة الشيوعية الدولية» يميز الحركة الثورية في عمان عنها في الصين وفيتنام مثلا ، وهو يلمح الى ان الجبهة ، قد حدت من جاذبيتها السياسية ، باصرارها على قبول اعضائها للماركسية اللينينية ، وهو ما لم يحدث مثلا في جبهة تحرير فيتنام ، وربما يفسر هذا ، تخفيف الاصرار على الماركسية اللينينية في المؤتمر الثالث ١٩٧١ .

ثم يتحدث عن النضال الاجتماعي للجبهة النابع من ايمانها بتساوي اهمية الاعمال الاجتماعية مع الاعمال العسكرية للثورة ، فيركز على العمل من اجل تحرير الجماهير ، وتحرير المرأة ، وتقويض المؤسسة القبلية .

وبالنسبة لعلاقات الجبهة بالدول ، يتحدث عن تدهور علاقاتها بمصر بعد ١٩٦٧ ، وبالسعودية بعد ان ادركت الطابع الثوري لها ، وتحسن علاقاتها بليبيا منذ ١٩٧٣ ، وبالعراق الذي قدم دعما سياسيا ودعائيا . أما المؤيد الاساسي لها ، فهو جمهورية اليمن الديمقراطية والدول الشيوعية .

ويتناول القسم الخامس «الخليج» ، وهو يضم الفصول من الثاني عشر الى الرابع عشر .

أما الفصل الثاني عشر ، فعنوانه «البترول والمستعمر» ويتناول فيه الاهمية الخاصة لخليج شركات البترول ، مما يؤكد التصميم الامبريالي على الحفاظ على السيطرة عليه ، ثم يتحدث عن البنية الاحتكارية لصناعة البترول في الخليج «هيمنة للشركات الامريكية ، وعلاقة تنافس مع بقية الشركات ، ولكن مع انسجام نسبي» . وعلى الرغم من بدء الصدام مع القوى الوطنية منذ ازمة تأميم بترول ايران في ١٩٥١ ، ومع شركات منافسة ابتداء من ايني في ١٩٥٧ ، لم يحدث تغيرات اساسية في هذه البنية ، ولكن التغير الرئيسي الذي حدث ، تمثل في نظام جديد للمشاركة مع الحكومات المحلية ، وفي هذا السياق ، يتناول التطورات المرتبطة بحرب اكتوبر ١٩٧٣ التي يرى أنها عجلت بهذه التطورات ولم تسببها . وهو يرى أن هذه التطورات ، مثلت انتقالة هائلة في الثروة ، وعكست انتقالة موازية في القوة بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول المنتجة ، وهو يعارض تقويم هذا التطورات ، سواء بأنها هزيمة للامبرياليه ، أو بأنها لم تغير شيئا في وضع بلاد الخليج . فالواقع أنها مثلت تغيرات جوهرية في تخصيص الفائض من بيع البترول ومنتجاته في البلاد الرأسمالية المتقدمة ، وتضمنت دورا سياسيا جديدا للدول المنتجة ، ولكن هذا لم يكن تغيرا معاديا للامبريالية ، وانما تغيير أحدث استقرارا في النظام الرأسمالي العالمي عن طريق : تأمين امدادات البترول ــ عودة النقود الجديدة الى الغرب لشراء سلع استهلاكية واسلحة وفي صورة رؤوس أموال ــ مساعدة بلاد الخليج لنظم الموالية للغرب وبناء قوة عسكرية لسحق اى تهديد ثوري .

ثم يتحدث عن تكوين البترول لقطاع معزول نسبيا في اقتصادات البلاد ، فقد أتى رأس المال من الخارج حتى السبعينات ، بل لقد استوردت العمل ايضا ، وعموما فان طبيعة صناعة البترول ذات رأس المال الكثيف ، التي جعلت بروليتاريا البترول قليلة العدد ، فضلا عن قلة عمال الصناعة ، والانقسامات العرقية بينهم ، وغياب تقاليد نقابية ، كلها امور جعلت العمال اكثر تعرضا للقمع والسيطرة ، خاصة بالنظر الى تعاون شركات البترول مع النظم في هذا الصدد .

ويتحدث الفصل الثالث عشر بعنوان «دول الخليج الصغيرة» عن تاريخ السيطرة البريطانية على الخليج حتى الانسحاب «الرسمي» في نهاية ١٩٧١ ، ثم يخصص الحديث عن الكويت ، فيتحدث عن تطور البترول فيها ، وأوضاعها السياسية تحت حكم اسرة الصباح : السيطرة الجارية ، وتخصيص بعض الاموال لرفاهية الكويتيين ، ثم يعرض للتطورات التي انتهت بمنح الكويت الاستقلال في ١٩٦١ والازمة اللاحقة مع العراق ، ويتناول المعارضة البرلمانية والمعارضة غير المنظمة في موقع آخر ، وبعض انجازاتها ، وان كان واضحا أنه لا يراها راديكالية ، ويشير كذلك الى أوضاع العمالة المهاجرة ، التي يزيد عددها على الكويتيين الاصليين ، منتهيا الى اعتبار الاختلاف الرئيسي في الكويت ــ على الرغم من وجود اختلافات طبقية في المجتمع الكويتي الاصلي ــ بين

الكويتيين ككل ، والبروليتاريا المهاجرة ، وينهى حديثه عن الكويت ، بالتأكيد على اعتمادها على البترول رغم محاولات التنويع ، واعتمادها على المساعدات الاقتصادية كأداة رئيسية لسياستها الخارجية ، خاصة العربية .

ثم يتحدث عن البحرين ، فيشير الى أهميتها الخاصة فى استراتيجية شرقى السويس ، والى استخدام الولايات المتحدة لتسهيلات البحرية فيها ، ثم يقدم فكرة عامة عن جغرافيتها وتاريخها واقتصادها التقليدى ، الذى أنقذه اكتشاف البترول ، وان كان عدم ضخامة انتاج ودخل البترول ، قد أدى الى تنويع حقيقى فى الستينات . ويشير الى وجود تسهيلات رفاهة كما فى الكويت ، رغم الفقر النسبى للبحرين ، والى وجود طبقة عاملة صغيرة مناضلة ، نتيجة لانتشار التعليم والتنمية الاخرى المرتبطة بالبترول ، وفى اطار حركة القومية العربية ، والى القمع الشديد الذى ووجهت به كل القوى المعارضة .

ثم يتحدث عن التعزيز العسكرى لبريطانيا فى الخليج بعد انسحابها من عدن فى ١٩٦٧ ، واعلان بريطانيا على الرغم من ذلك فى يناير ١٩٦٨ قرار سحب قواتها من شرقى السويس قبل نهاية ١٩٧١ بسبب المصاعب الاقتصادية ، والخطوات التى قام بها البريطانيون لترتيب الاوضاع فى المنطقة قبل الانسحاب الرسمى - تسوية مشكلة مطالبة ايران بالبحرين ، مما يمكن ايران من لعب دور اكبر فى الخليج ، بعد تحسين علاقاتها بالدول العربية - انشاء اتحاد الامارات العربية ، احتلال ايران للجزر العربية الثلاث فى مدخل الخليج - ونجاح هذه الترتيبات حتى الان بسبب ضعف المعارضة المحلية - توليفة برامج الرفاهية والقمع - التعاون السعودى الايرانى - خروج مصر من المنطقة بعد ١٩٦٧ وهو ينتهى باستبعاد حدوث استيلاء ثورى ناجح على السلطة فى المنطقة ، وان كان نجاح الثورة فى عمان ، قد يجعل هذا أكثر امكانا ، كذلك فان حدوث تغيير فى ايران والسعودية سيكون حاسما .

ويتناول الفصل الرابع عشر « ايران » لدورها الهام فى شبه الجزيرة والاقليم ككل . فيعطى فكرة عامة عن تطور ايران تسلمه الى تصاعد المد الوطنى فيها بعد الحرب الثانية ، وتجربة تأميم مصدق للبترول فى ١٩٥١ ، واخفاقها سواء للضغط الاقتصادى البريطانى ، أو لعدم تنظيم الجماهير ، أو لتخلى الحزب الشيوعى عنه « حتى ١٩٥٢ » فقد اتهمه بأنه عميل أمريكى ، يريد انتزاع البترول من البريطانيين ، على الرغم من ان المخابرات الامريكيه وبعثة المساعدة العسكريه الامريكية ، كانتا هما اللتان دبرتا الاطاحة به فى ١٩٥٣ . ويتحدث بعد ذلك عن تطور ايران فى مرحلتين : الاولى من ١٩٥٣ - ١٩٦٠ وتتميز بالقمع الشديد ، واستمرار عدم الاستقرار السياسى للنظام ، وبروز السيطرة الامريكية اقتصاديا وعسكريا . والثانية من ١٩٦١ وتبدأ بانتعاش مؤقت للحركة الوطنية ، ولكن سادها البرنامج الاصلاحى للنظام الذى بادر بتحويل رأسمالى واسع المدى « الثورة البيضاء » ، واعتمد ذلك أساسا على اعادة توزيع للاراضى الزراعية ، وادخال علاقات انتاج راسمالية محل علاقات ما قبل الرأسمالية . ولذلك يرى أن الامر قد مثل تغيرا حقيقيا فى القوى الطبقية ، فقد أضعف أكبر الملاك وأكثرهم تخلفا ، وتم تمليك بعض الفلاحين ، ولكن فلاحين أكثر بكثير ، زاد استغلالهم مع ادخال نظام الايجار بدلا من المزارعة ، مما نتج عنه هجرة اجبارية منهم الى المدن ، حيث شكلوا بروليتاريا متعطلة . وبالاضافة الى هذا ، ينتقد المؤلف النمو الاقتصادى فى العقد الاول من الثورة البيضاء ، لتركيزه على الخدمات ، واعتماده البالغ على رأس المال الاجنبى ، الامريكى ، مما شكل مع مبيعات السلاح المتزايدة لايران ، طريقين أساسيين لاعادة الفائض من دخل البترول للبلاد الرأسمالية . وفى هذه المرحلة تحسنت علاقات الشاه مع السوفييت منذ ١٩٦٥ ، ومع الصين منذ ١٩٧١ وان ظل بصلابة فى المعسكر الغربى ، ومع بداية السبعينات ، بدأت حركة معارضة ، وان كانت بمستوى منخفض نسبيا من الفعالية ، وينهى المؤلف هذا الفصل ، بالتلميح الى أن غياب الشاه عن المسرح السياسى ، يمثل تهديدا للنظام ، وهو التهديد الذى قد يترتب أيضا على تناقضات النظام ، ونجاح الثورة اقليميا .

والقسم السادس الختامى ، هو الفصل الخامس عشر ، وعنوانه « الاستراتيجية

الامبريالية والثورة فى الخليج » ، وهو يبدأ بالتأكيد على الفرض العام الذى يحاول المؤلف اثباته فى الكتاب ، بأنه ليس صحيحا أن التحول العالمى بعد الحرب الثانية ، لم يتضمن تغييرا فى علاقه الامبريالية بالمناطق التى كانت خاضعة للاستعمار ، او أنه تضمن هزيمه للرأسماليه ، فالصحيح أن الامبرياليه اتخذت شكلا جديدا ، فقد امتدت الرأسماليه عالميا ، واستطاعت دمج شركاء صغارا جددا فى النظام ، وانطبق هذا على التحول فى الجزيرة العربيه ، وكانت القاعده الاقتصاديه لهذا التحول هى البترول . كما كان الدور العسكرى لدول البترول القويه فى المنطقة، دعم علاقه المشاركة الجديدة . وفى هذا السياق ، يتحدث عن دورر الدول الشيوعية ، فيقول ان الاتحاد السوفييتى يتميز بقدرته على أن يلعب دورا فى المنطقه ، بينما تتميز الصين بالتأثير القوى لنظريات ماو على الحركات الثوريه فى المنطقه . وبينما لعب الاتحاد السوفييتى دورا محددا ولكنه محدود معساد للامبرياليه فى المنطقه ، فان الصين بنظرتها الى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى كدولتين امبرياليتين ، انتهت الى التناقض مع الحركات الثوريه فى المنطقه ـ على الرغم من الدعم الذى قدمته لها ـ فى مواقفها من نظم فى المنطقـة ، كنظم الشاه مثلا . وقد ادى التناقض بين الاتحاد السوفييتى والصين ، بالاضافة الى انفراج علاقات كل منهما على حدة مع الامبريالية ، الى الاضرار بالحركة الثورية .

وبالنسبة لمستقبل الثورة فى الخليج ، يشير الى الاثار غير المواتية للمناخ الدولى منذ نهاية الحرب الفيتناميه ، والى ان أهميه الخليج للامبريالية ، تؤكد أن شعوب المنطقةلن تنتصر الا بعد نضال صعب وطويل ، لن تعتمد فيه على قواها الذاتية فقط ، بل على شروط أخرى خارجية ، مثل الموقف داخل البلاد الامبرياليه ، ودور الدول الشيوعية ، وقوة التضامن المعادى للامبرياليه .

ولا شك أن المؤلف ، رغم اتساع نطاق موضوعه ، قد نجح فى أن يجمع بين التعميم فى التحليل ، والتخصيص فى تناول مجتمعات وأوضاع محددة بدرجه كبيرة من الدقة ، وان كنا نأخذ عليه ، افراد فصل مستقل لدراسة ايران ، فالكتاب عن الجزيرة العربية وليس الخليج ، وتبرير ذلك بالدور المسيطر لايران مردود ، فثمة دور أكثر سيطرة للولايات المتحدة ، ولكن التعرض له جاء فى سياق التعرض لاوضاع المنطقة عموما ، وليس بافراد فصل لهـا أو لبريطانيا او لغيرهما ، ونفس الامر طبقه المؤلف على دور الناصرية فى المنطقة . كذلك فان انعدام التوازن الشديد فى معالجة أوضاع بعض الكيانات السياسيه ، معيب فى بعض الاحيان ، ويكفى أن نشير الى أن عمان تحتل قسما من اقسام الكتاب الستة يشغل ١٣٠ صفحة من ٥٢٧ صفحة ، هى كل صفحات الكتاب ذات القطع الصغير ، بينما كل ما كتب عن الكويت ، بصفة خاصة يقل عن عشر صفحات ، وقد يبرر هذا حماس المؤلف للحركة الثورية فى عمان . وقد كانت الدراسة عن عمان ممتعة حقا ، ولكنهـا تفصيلية ويمكن اختصارها .

أما منهاج الكتاب ، فليس معقولا فى رأيى أن نقوم منطلقاته ، اذ تظل هـذه مسـائل تتعلق بقناعات كل انسان ، وليست موضوعا للحسم فى سطور قليلة ، وقد يكون الاكثر منطقية ، أن يقوم الكتاب فى اطار هذه المنطلقات . وهنا فان المرء لا يتردد فى الاشادة بنجاح المؤلف فى تطبيق منهاجه الماركسى فى دراسة هذا الموضوع المعقد ، ولست ادرى هل ابالغ اذا قلت ان هذاالعمليذكر ببعض الاعمال الريادية التى تم فيها تطبيق مقولات الفكر الماركسى على مجتمعات محددة . ولا شك أنه مما يثير الاعجاب بصفة خاصة فى هذا الكتاب ، أن مؤلفه لم يستسلم لبعض الاحكام العامه الجاهزة التى قد يتبادر الى ذهن الكثيرين ، أن تبنى الفكر الماركسى يقتضى ترديدها ، ويكفى أن نشير الى تحليله للعلاقات بين الرأسمالية العالمية ، والطبقات الحاكمة فى بلاد البترول ، أو الى انتقادة الطابع غير الديمقراطى لمسيرة الجبهة القومية فى اليمن الجنوبية ، أو الى رؤيته الواقعية على الرغم من حماسه الشديد للثورة فى ظفار أو غيرها للصعاب الشديدة التى تكتنف مسيرة هـذه الثورة ، أو الى تأكيده على المنجزات التقدمية لثورة سبتمبر ١٩٦٢ فى اليمن ، على الرغم من حسرته على انتكاسها ، وهكذا ، نحن باختصار أمام محاولة قد يصيب صاحبها وقد يخطىء ، قد نتفق معها وقد نختلف ، ولكنها بالتأكيد محاولة علمية جادة ،وليست منشورا دعائيـا ، وهى

بالتأكيد مرجع أساسى لكل من يبحث عن نظرة غير محافظة الى أوضاع المنطقة .

وثمة مجموعة من الملاحظات التفصيلية ، من المتوقع أن تختلف فيها وجهات النظر ، وقد تعمدت ذكر أهم الموضوعات المرتبطة بها فى هذا العرض من وجهة نظر المؤلف ، بما يتيح لكل قارىء ، أن يكون حكمه على النحو الذى يراه سليما ، ولا أعتقد أن الاتفاق أو الاختلاف مع مؤلفها بهذا الصدد ، يؤثر فى قيمةالكتاب .

وتبقى ملاحظة أخيرة قدتبدو غريبة وشكلية ، وهى انتى كنت أود أن ياتى غلاف الكتاب مغايرا لما جاء عليه ، ففى الواقع انه لا يعكس بايه حال ، المعانى التى كافح المؤلف طيلة ما يزيد على الخمسمائة صفحة ، فى أن ينقلها الى قارئه .

وأخيرا فانه من حسن حظ القارىء العربى ، أن يكون الدكتور محمد الرميحى رئيس قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعيه بجامعة الكويت ، ورئيس تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، قد قام بترجمة الفصول العشرة الأولى من الكتاب ، تحت عنوان « المجتمع والسياسة فى الجزيرة العربية » ونشرتها دار الوطن للصحافة والطباعة بالكويت ، فاضاف بهذا خدمة جديدة الى الثقافة العربية ، وان كنت غير مقتنع بالاقتصار على الفصول العشرة الاولى ، فالكتاب كل متكامل ، والفصول ١١ ــ ١٣ تتعلق مباشرة بأوضاع المنطقة العربية ، كما ان الفصل ١٥ خلاصة عامة للكتاب . وبهذا لا يبقى سوى الفصل ١٤ عن ايران . ومما يزيد من قيمة الترجمه المشار اليها ، ان د . الرميحى قام بالتعليق على جزئيات كثيرة للغاية فى هوامش الترجمه ، بالتصحيح أو التعديل أو التعميق ، مضيفا فى كل الاحوال ، اللمسة المحلية والقومية الى هذا العمل الجاد ، وان كانت الامانة تقتضى الاشارة الى وجودأخطاء طفيفة فى الترجمة ، نتمنى تفاديها فى الطبعات اللاحقة ■

أحمد يوسف أحمد

المؤلفـات العربيـة السـياسية

■■ د . بطرس بطرس غالى ــ الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية ــ معهد البحوث والدراسات العربية ــ القاهرة ــ ١٩٧٧ ■■

يأتى كتاب د . بطرس بطرس غالى « الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية » ، ليملأ مكانا شاغرا فى المكتبة العربية حول هذا الموضوع الهام . والحقيقة ان الموضوع يكتنفه الكثير من الصعوبات التى عددها المؤلف فى مقدمة كتابه ، وفى طليعتها كثرة وثائق الجامعة العربية ، مع سريان طبع السرية عليها فى نفس الوقت ، فضلا عن المناخ العام الذى يسوده الاحساس بخيبة الامل تجاه الجامعة .

ورغم هذه الصعوبات ، فان المؤلف يخوض مغامرة البحث من خلال منهج قانونى ، وان كان ذلك لم يمنعه ، فى احيان كثيرة ، من تغليب اعتبارات السياسة على اعتبارات القانون ، معتمدا بصورة رئيسية ، على التعامل مع الظاهرة موضع البحث وهى « النزاعات » من خلال دراسة الحالات Case Studies بالرصد التاريخى لاحداث هذه النزاعات ، وهى الصفة الغالبة على الكتاب ، مستخلصا دور الجامعة فى كل منها ، سواء بمجرد الاهتمام او العلم أو التحرك نحو الحل أو حل النزاع بالفعل .

والكتاب يتكون من ثلاثة عشر فصلا ، ينصرف احد عشر منها الى تناول احد عشر نزاعا عربيا . هذه النزاعات يتم تناولها تاريخيا على الوجه التالى : أزمة اليمن (١٩٤٨) وهى الازمة الناشبة بين جماعتين من الاسرة الحاكمة اليمنية ، النزاع بين سوريا ولبنان (١٩٤٩) نتيجة دخول قوات سورية فى الاراضى

اللبنانية ، ازمة الضفة الغربية نتيجة قيام المملكة الاردنية بضم الضفة (١٩٥٠) ، النزاع المصرى السودانى حول الحدود بين البلدين (١٩٥٨) ، النزاع بين الجمهورية العربية المتحدة ولبنان نتيجة اتهام الاخيرة للاولى بالتدخل فى شئونها الداخلية (١٩٥٨) ، النزاع بين الكويت والعراق اثر اعلان الاخيرة عن نيتها فى ضم الاولى (١٩٦١) ، النزاع بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا بعد انفصال الاخيرة عن الاولى بعد ثلاث سنوات من الوحدة بينهما (١٩٦١) ، الحرب الاهلية فى اليمن بين الملكيين والجمهوريين (١٩٦٢) ، حرب الحدود بين المغرب والجزائر (١٩٦٣) ، ازمة الحدود بين اليمن الشمالية واليمن الجنوبية (١٩٧٢) ، النزاع الجزائرى المغربى الموريتانى حول الصحراء المغربية (١٩٧٦) .

ويسبق عرض هذه النزاعات والتعرف على دور الجامعة العربية فيها ، فصل تحت عنوان « فى تسوية المنازعات الاقليميه » ، يؤصل فيه المؤلف القواعد القانونية التى تضمنها كل من ميثاق الجامعة العربية والامم المتحدة ، لحل المنازعات بين الدول الاعضاء ، ويرصد القصور فى ميثاق الجامعة ، نتيجة ان تسوية المنازعات العربية اختيارية محضة ، ومرتهنة بموافقة الدول الاطراف فى النزاع ، أو عدم موافقتها على ذلك ، فضلا ان مشروع انشاء محكمة عدل عربية ، لم يتوفر له النجاح حتى الان . ويقود ذلك الى تغليب أساليب الدبلوماسية السرية فى تسوية المنازعات . بعد ذلك يحاول الكاتب استخلاص قواعد عامة لدراسات المنازعات وهى : طبيعة النزاع محل البحث ، موقف أطراف النزاع ، موقف الدول غير الاطراف فى النزاع ، قدرة كل من المنظمة الدولية والمنظمة الاقليمية على تسوية النزاع . وبالنسبة للنقطة الاخيرة ، يضع الكاتب معيار وجود دولة رئيسية فى المنظمة الاقليمية ، لتحديد مما اذا كانت الدول المعنية بالنزاع ، تلجأ للمنظمة الاقليمية أو المنظمة الدولية . ففى حالة الزعامة المطلقة لاحدى الدول على منظمة اقليمية ، فان الدول تلجأ الى المنظمة الاقليمية ، وهى تفعل نفس الشيء فى حالة عدم وجود مثل هذه الدولة الرئيسية ، بيد انها تفضل ان تلجأ الى المنظمة الدولية ، فى حالة وجود دولة كبرى ولكن هيمنتها ليست مطلقة على المنظمة الاقليمية .

بعد هذا الفصل الاول ، ينتقل الكاتب لتناول النزاعات العربية ، الواحد تلو الاخر ، مناقشا دور الجامعة فى فضه . وهذه النزاعات يمكن تقسيمها وفقا لمعيارين : الاول نوع تحرك الجامعة لفض هذه النزاعات ، والثانى مدى نجاح الجامعة أو فشلها فى مهمتها .

وبالنسبة للمعيار الاول ، يمكن ان نجد نوعا من النزاعات ، لم يكن للجامعة أى دور فى فضها ، ولم يزد تحركها فى الاهتمام بالمشكلة ، كما ان تحركها لا يندرج تحت أى وصف أو سمة لفض النزاعات الدولية ، مثل المساعى الحميدة أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم أو القضاء الدولى . وتندرج تحت هذا الوصف ، أزمة اليمن ، وهى الازمة التى لم يتعد دور الجامعة فيها ، تحديد ممثل اليمن فى الجامعة العربية ، وهو شيء اخر غير التعرض لصلب النزاع بين طرفى النزاع . والنزاع المصرى السودانى حول الحدود ، وهو النزاع الذى لم تقم فيه الجامعة بأى دور ، لان كل ما حدث ، هو أن طرفى النزاع قاما بابلاغ الجامعة بموقفيهما . والنزاع المغربى الجزائرى الذى لم يتعد فيه دور الجامعة الاعلان عن الرغبة فى الوساطة . النوع الثانى من النزاعات استخدمت فيه الجامعة وسائل فض المنازعات المنوه عنها سابقا باستخدام اسلوب التحكيم الدولى فى النزاع السورى اللبنانى ، والوساطة فى أزمة الضفة الغربية وأزمة الجمهورية العربية ولبنان ، وان كانت هذه وساطة جاءت من خلال كواليس الامم المتحدة ، واختلطت الوساطة والتوفيق فى حالة الحرب الاهلية فى اليمن . أما المساعى الحميدة ، فاستخدمت فيما يتعلق بالنزاع المصرى السورى ، وخلال المرحلة الاولى من الحرب الاهلية اليمنية وقبل بدء دبلوماسية القمة العربية ، والنزاع المغربى الجزائرى

والنوع الثالث استخدمت فيه الجامعة أساليب تتعدى الاساليب التقليدية لفض المنازعات ، حيث اقترنت الوساطة باستخدام جهاز عسكرى وسياسى لفضه . وهذا نذكر حالتى النزاع العراقى الكويتى ، والنزاع بين اليمن الشمالى والجنوبى .

واذا انتقلنا الى المعيار الثانى ، لوجدنا أن الصيغة الغالبة هى عدم نجاح الجامعة فى مهمة فض المنازعات ، وأن عددا من النزاعات التى تم حلها ،لم يكن بفضل الجامعة ، ولكن بفضل الامم المتحدة أو منظمة الوحدة الافريقية أو تغير الظروف التى أدت الى الازمة ذاتها . واذا عددنا الازمات التى نجحت الجامعة فى فضها ، لوجدناها ثلاثا وهى : النزاع السورى اللبنانى ، والكويتى العراقى ، والنزاع بين اليمن بشطريه الشمالى والجنوبى .

وفى الفصل الاخير ، يحاول الكاتب تقويم دور الجامعة فى تسوية المنازعات العربية ، بعد دراسته السابقة لاحد عشر نزاعا . ومنذ البداية ، يتحفظ بأن عددا من النزاعات العربية ، تم فضها عن طريق الدبلوماسية السرية ، ومن ثم فليس معلوما الخبرات التى تكونت نتيجتها ، ثم يقسم تاريخ الجامعة الى ثلاث مراحل تاريخية سادت فيها نسبة النجاح أو الفشل . فأكثر الفترات نجاحا ، هى الفترة ما بين ١٩٤٥ الى ١٩٥٥ حيث تحقق توازن فى القوى داخل الجامعة ، وانتمت

جميع الدول العربية الى الفكر السياسى الغربى ، كذلك كانت الفترة الاخيرة من ١٩٦٧ حتى الان ، حيث سادها الاتجاه المعتدل فى السياسة العربية بعد هزيمة ١٩٦٧ ٠ أما الفترة ما بين ١٩٥٥ الى ١٩٦٧ فتعتبر فترة الركود فى تاريخ الجامعة ، نتيجة النـزاعات الايـديولوجية والاجتماعية بين النظم العربية ٠ ثم يحاول الكاتب رصد خصائص النزاعات العربية ، فيصفها بالشمولية ، لان جوهر النزاع ـ سواء حول الحدود أو ازمة داخلية ـ لا يلبث أن يحتد ليشمل جوانب اجتماعية وأيديولوجية واقتصادية ، ولا تلبث معظم هذه النزاعات أن تصبح نزاعاتدولية ، سواء نتيجة للجوء الاطراف المعنيةللتنظيم الدولى ، أو لتورط قوى خارجية فيها ٠ اخيرا فان هذه النزاعات ، نادرا ما تتحول الى مجابهات عسكرية بين الدول ، فيما عدا حالات قليلة ٠

وفى النهاية ، يعرض الكاتب للاجهزة الفنية الجماعية المكلفة ، بتسوية المنازعات ، ويبدو متشائما حين يعبر عن عدم ظنه ، من ان انشاء محكمة عدل عربية ، يمكن أن يقوىهذه الاجهزة ، نظرا لعدم اطمئنان الدول العربية لقواعد القانون الدولى العام ، فضلا عن أن أزمة القضاء الدولى ، ليست مقصورة على النطاق العربى فحسب ، بل هى ظاهرة على النطاق العالمى أيضا ٠

يبقى فى النهاية أن الكتاب يعد أحدى المحاولات الجادة لتناول ذلك الموضوع الهام ، وهو ما يفتح البـاب لدراسات أخرى تتعرض لديناميكيات عمل لجان الوساطة أو التحكيم ، أو كيفية القيام بالمساعى الحميدة بين الاطراف ، وخاصة تلك التى نجحت فى تصفية الصراع أو التخفيف منه ، وذلك بالطبع اذا توفرت الوثائق اللازمة لذلك واذا اقتنع الدبلوماسيون العرب بوجهة نظر الكاتب ، من ضرورة كتابة مذكراتهم حول القضايا التى اشتركوا فى حلها ٠

عبد المنعم سعيد

■■ جلال الرشـيدى ــ العرب فى السبعينات ــ نيودلهى ــ ١٩٧٧ ■■

ينطلق مؤلف هذا الكتاب من فرضية أساسية محورها أن النظام الدولى الذى تكامل فى أعقاب الحرب العالمية الثانيـة يتعرض لتغييرات عميقـة ، خاصـة فـى السبعينات ٠٠ وأن الدول العربية تلعب دورا هاما فى هذه العملية ، حتى ليصل المؤلف الى تسمية العقد كله بأنه « عقد العرب » ٠

ومن ثم يستهدف تحديد مساهمة الدول العربية من هذه الزاوية ، واستعراض قضاياها واتجاهاتها خلال هذا

عرض : مجدى حماد

الصقت بالعرب لمجرد انهم استخدموا قوتهم :

واول هذه الجرائم ، هى أنهم طلبوا ثمنا عادلا لثروتهم الطبيعية الهامة ، والوحيدة فى غالبية الحالات ٠ بينما هم لم يفعلوا سوى ما فعلته الدول المتقدمة لعدة قرون ، و . أن يتحدد الثمن وفقا لقوانين العرض والطلب ٠

وثانيها أنهم تمكنوا بالقوة العسكرية من اسقاط أسطورة « اسرائيل التى لا تهزم » خلال زلـزال أكتوبر ٠٠ بينهما هم يدافعون عن حق تقر به الشرعية الدولية ٠

وثالثها انهم استخدموا قوتهم البترولية لحمـاية مصالحهم ودفع قضيتهم القومية ، واجبار الدول الغربية على أن ترى ما رفضت أن تراه طوال عدة سنوات : عد ة ومعقولية المطالب العربية من أجل السلام ٠

ويرى المؤلف أن الحد الادنى لما يطالب به العرب يتمثل فى شرطين جوهريين ٠ انسحاب اسرائيل الى حـدود ١٩٦٧ ، والاعتراف بالحقوق المشروعه للفلسطينيين ٠ ولكن لم يصبح فى مقدور العرب بعد ، اجبار اسرائيل على قبولهما ٠ ويضيف المؤلف أن الولايات المتحدة لا تساعد اسرائيل فقط على اتخاذ هذا الموقف ، وانما تساعدها ايضا على بناء ترسانه نووية سرية ولذلك يخصص جزءاً لمناقشة هذه القضية ٠

أما بالنسبة للعرب ففى رأيه أنهم لم ينجحوا فى الحصول على اهدافهم الاستراتيجية المعلنة ، وان كانت محاولاتهم قد لقيت بعض النجاح ومن مظـاهر ذلك ،

- العزلة الدولية الكاملة تقريبا لاسرائيل ، ومن هذه الناحية تخصص قسما لمناقشة « محور البأس : تل أبيب ـ بريتوريا » ٠

- توظيف الدخول البترولية فى تشييد قاعدة صناعية حقيقيه ، وبناء صناعة عسكرية عربية ٠

- الادراك العربى المتزايد بضرورة الاعتماد على القوة الذاتية لانتزاع المكان الملائم تحت الشمس » ٠

واخيرا ، يخصص المؤلف قسما لاستعراض الصداقة العربية ـ الهندية ، التى جرى تشييدها فى الخمسينات والستينات ، وتوضيح أهميتها وعناصر قوتها واحتمالاتها باعتبارها نموذجا للعلاقات بين دول العالم الثالث ٠

خصص المؤلف أول مقالتين لاستعراض « دور العرب فى السبعينات واستخدامهم لسلاح البترول من أجل التنمية والقضية الوطنية » ٠

ونقطة البدء لديه أن « القوة العربية » قد أصبحت احدى مدخلات العلاقات الدولية فى السبعينات ٠ وأساس ذلك ان النظام الدولى الذى بدأ فى التفكك منذ فترة ، أصيب بضربات جادة خلال هذا العقد : موجات التضخم والركود ، ازمات النقد ، حتى جاءتأزمة الطـاقة ٧٣ ـ ١٩٧٤ ٠ وقد اقترن ذلك باستخدام العرب لقوتهم العسكرية فى أكتوبر ثم بعدها القوة البترولية ٠ وهكذا ساهموا فى تحريك قوى التغيير لبناء نظام دولى جديد

اكثر عدلا ، فضلا عن ازالة اسباب الصراع فى الشرق الاوسط وتكريس مواردهم من أجل التنمية ·
ولهذا تحدد دور العرب فى ناحيتين :

أولاهما : التغير الضخم الذى حدث فى موازين القوى فى المنطقة والشواهد هنا متعددة : سقوط فرضية السيادة العسكرية الاسرائيلية ، اجبار أمريكا على مراعاة صداقة العرب ، الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ادانة الصهيونية فى الامم المتحدة ، احباط مبدأ التدخل الغربى فى ميادين منابع البترول والأزمة اللبنانية ..

ثانيتهما ، المساهمة الضخمة فى الحوار بين الشمال والجنوب من أجل بناء نظام اقتصادى عالمى جديد ، والذى بدأ بمبادرة من الاوبك التى مثلت تحديا جديا للسيادة الاقتصادية الغربية ·

ومن ناحيه أخرى ، استعرض المؤلف « القوة البترولية العربية » التى خضعت لاكبر قدر من التشويه والتحريف وسوء الفهم والحساسية ، نتيجة لحرص الدول الكبرى على خلق اعتقاد عالمى بأن العرب هم سبب الازمة النقدية والنفطية ·· ومن ثم استهدف المؤلف وضع « أزمة البترول » فى اطارها الموضوعى · وبالتالى فقد استعرض بداية الازمة قبل حرب اكتوبر ، ومأزق الدول البترولية العربية ، والموقف الاستغلالى لشركات البترول الدولية ، كما يحلل نشأة الاوبك وأهدافها واتجاهات السيطرة الوطنية على البترول كالمشاركة والتأميم ·

ويختتم المؤلف هذا الجزء بملخص « لقصة البترول يوضح دور العرب الضخم فى السبعينات : انتزاع سعر أكثر عدلا للبترول ، تأكيد السيادة القومية فوق الثروة ، التقريب بين اسعار المواد الاولية والمواد المصنوعة ، حوار الشمال والجنوب ، استخدام البترول فى القضيتين الاقتصادية والقومية ، مد المساعدة للعالم الثالث ·

ويخصص المؤلف المقالتين الثانيتين لاستعراض دور العرب فى العالم الثالث · ومن هذه الناحية يرى أن الثروة البترولية قد ارتبطت باحساس عربى عميق بالمسئولية الدولية ، خاصة تجاه العالم الثالث · ولذلك يحدد المؤلف ٣ ميادين أساسية لأستغلال تلك الثروة :-
« ١ » التنمية الاقتصادية على اتساع الوطن العربى كله قبل ضياع الفرصة المتاحة · « ٢ » الدفاع الوطنى والاقليمى · «٣» بناء نظام اقتصادى عالمى جديد ، ويشمل مساعدة لبلدان العالم الثالث ·

ويتناول المؤلف العلاقات العربية - الهندية كنموذج للعلاقات المتبادلة بين دول العالم الثالث ، ويضيف هنا أن تحرير البترول وارتفاع أسعاره وترتب عليهما اعادة توزيع الثروة لصالح العالم الثالث ككل ·· وبالتالى نشأ نمط جديد من حيث الحجم والتركيب والاتجاه للتجارة

كان له معنى سياسيا فى الخمسينات والستينات · حماية الدولية · وهكذا فان مفهوم تضامن العالم الثالث الذى الاستقلال » ، قد اكتسب مضمونا جديدا حيث أصبح الان أداة فعالة للتنمية وتحقيق الاستقلال الاقتصادى تحت شعار « الاعتماد الجماعى على النفس » · ثم يعمد المؤلف الى تفسير هذا المفهوم وكيفية تمويله بفوائض البترول نظريا وعمليا ، ويلحق ذلك مجموعة من الاحصاءات حول العلاقات الاقتصادية العربية الهندية ·

وتتناول المقالة الخامسة موضوع « تصورات العالم عن العرب فى السبعينات » وأساسها أن الشخصية القومية تتخذ كأساس للسياسة الخارجية · وهكذا كان من المنطقى أن تؤثر التصورات الغربية للشخصية العربية باعتبارها مزيج من التخلف والفساد ·· الخ » ، على قرارات السياسة الخارجية تجاه العرب ·

ويرى المؤلف أن الصدمات فقط هى التى تغير الصورة التقليدية للشعوب الضعيفة ، وان أداء العرب فى حرب اكتوبر مصحوبا باستخدام سلاح البترول كان خير صدمة ·· ثم جاءت الدخول البترولية لتجبر وسائل الاعلام الغربية على تغيير نظرتها للعرب ·

ويركز المؤلف بصفة خاصة على التصورات الامريكية ، ويرى أن البعض ما يزال متمسكا بالالتزام الامريكى التقليدى تجاه اسرائيل ، وان كان هذا الالتزام قد بدأ يتآكل الان بتأثير الادراك الامريكى بالمصلحة القومية ، فليست المسألة مجرد طرد السوفيت وانما أيضا استمرار تدفق النفط والنقد الى الغرب ·· ومن هنا بدأ اتجاه « التوازن » ، ومع ذلك فعلى العرب أن يدركوا مخاطر هذا التوازن لانه يستهدف اساسا تثبيت الوضع القائم لصالح اسرائيل كأساسى استراتيجى مع صداقة جزئية مع العرب

ويضيف المؤلف أنه بينما التصورات الامريكية للعرب ولاسرائيل فى بوتقة الصهر الان ، فأن تصورات اكثر وضوحا بدأت تبلور فى أوروبا الغربية واليابان ، يعتبر الحوار العربى الاوروبى أحد شواهدها فى السبعينات ·
- ويخصص المؤلف الجزء الاخير من الكتاب لتحليل الجانب الاسرائيلى « خمسة مقالات

فيحلل فى المقالة الاولى منها « اسرائيل بين امريكا والعرب » ، ويرى أن الفرص التى تضيع اليوم قد لا تتكرر غدا بالنسبة لعملية صنع السلام فى الشرق الأوسط · فهل تغتنم امريكا واسرائيل الفرص المتاحة الان ؟

فقد توقفت سياسة الخطوة خطوة ، كما أنها كانت محل نقد من الجانب المؤيد لاسرائيل « التضحية باسرائيل مقابل ثروة العرب » ومن الجانب المؤيد للعرب « التركيز على اطراف وليس جوهر الصراع ·

وهناك انشقاق فى اسرائيل حول الفلسطينيين ومنظمتهم ، ولكن لا ينبغى التعويل عليه ، لانه لايتصور قيام حكومة من « الحمائم » بدون تعاون ومساندة « الصقور » ،ويخلص من تحليل اتجاهات الاحزاب الاسرائيلية لعناصر التسوية الى القول بأن المؤسسة السياسية فى اسرائيل لم تقترب بعد من مجرد قبول المطلبين الاساسيين للتسوية .

والمهم أن ديناميات الصراع هى التى سترجح بين مختلف احتمالات الحرب والسلام خاصة :

ـ القوة النسبية والضعف النسبى للعرب ولاسرائيل .

ـ المناورات التنافسية بين امريكا والاتحاد السوفيتى .

ويضيف المؤلف أن الرئيس الأمريكى القادم « لم يكن كارتر قد انتخب بعد » قد يتجنب اتخاذ قرارات حاسمة وهو ما تؤكده الخبرة السابقة ، وأن القوة العسكرية لاسرائيل لم تخف مظاهر ضعفها التى تتفاقم مع الزمن ويحلل هذه المظاهر .. وأن العرب فى رأيه سيحتلون مكانهم تحت الشمس . ولكن ليس هناك تحليل للموقف السوفيتى .

ويتناول فى المقالة الثانية « اسرائيل بعد حرب اكتوبر » حيث يؤكد ان تلك الحرب قد أحدثت « زلزالا » حقيقيا لاسس الدولة الصهيونية . لقد نظر الصهاينة دائما الى الحرب باعتبارها « الحل الاخير » لمشكلاتهم .. ولكن العرب اثبتوا أن جهاز الحرب الصهيونى يمكن هزيمته ، وأن الحرب باهظة التكاليف بالنسبة لاسرائيل ، وأن اسرائيل لم تعد قادرة على الحرب الخاطفة مرة ثانية . ورغم ذلك فهى تعد لحرب اخرى ، ويضيف أن تلك الحرب ستكون مكلفة لاسرائيل ولاصدقائها وحلفائها لان ميدانها سيكون فى « داخل » وفى « خارج » اسرائيل معا .

ثم يحلل المؤلف ثلاثة أبعاد أساسية لتاثير حرب اكتوبر على الدولة الصهيونية : ـ

اولا ـ العزلة الدبلوماسية عن المجتمع الدولى .

ثانيها ـ الاقتراب من حفة الافلاس الاقتصادى .

ثالثها ـ الانشقاق بين صفوف الصفوة الحاكمة .

وتستعرض المقالة الثالثة « اسرائيل والعقيدة الصهيونية » ، حيث يناقش المؤلف الوجه العنصرى الاستيطانى لاسرائيل فى إطار مناقشة التطور الديموجرافى فى فلسطين منذ وعد بلفور . ويرى أن اسرائيل بدأت حياتها كدولة أستيطانية عام ١٩٤٨ يحميها السلاح والمال من الصهيونية والامبريالية العالمية ، وأنها اختارت طريقان لضمان بقائها : اولها ـ سياسة الطرد ـ الاخضاع تجاه العرب ، ثانيها ـ سياسة الهجرة ـ الارض تجاه اليهود ، وأن العرب هم الضحية الاولى للعنصرية بينما اليهود الشرقيين هم الضحية الثانية .

كما يشير الى أن كثير من اليهود الامريكيين قد عارضوا فى الثلاثينات والاربعينات فكرة الدولة الصهيونية فى فلسطين لاعتبارات عنصرية واخلاقية ، ولهذا تركز الحركة الصهيونية واسرائيل على يهود الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية .

ثم يحلل المؤلف علاقة الفكرة الصهيونية بالحرب « باعتبارها تمثل « الحل النهائى » للامراض النفسية للعقل اليهودى ، وتاثير حرب اكتوبر على هذه الاسطورة .. ويضيف أنه ليس هناك رغم تلك الحرب تغيير جوهرى فى النظرة الصهيونية للحرب باعتبارها الحل النهائى للصراع ، وان التغييرات كلها جزئية : مجرد استجابة تكتيكية لموقف دولى مختلف .

ويتناول فى المقالة الرابعة « القوة النووية فى اسرائيل باعتبارها تجد مطلق للعرب » ويبدأ تحليله بتعقب واستعراض طريقة « تسريب » اخبار السلاح النووى فى اسرائيل ويؤكد على خبراتها المؤكدة فى هذا المجال .

ثم يضيف عدة حقائق : أولها ـ اعتراف قادة اسرائيل بتحول ميزان القوى لصالح العرب فى الاجل الطويل فضلا عن تحولات معينة فى الموقف الامريكى .. ثانيها ـ أن امريكا تتولى اخبار الكرملين بحقائق التطور النووى فى اسرائيل حتى تسلح مصر نوويا وهكذا تضمن أن أى استجابة لهجوم نووى اسرائيلى ستأتى من القاهرة وليس من موسكو .

وبعد ذلك يحلل المؤلف الاسباب التى دعت اسرائيل الى فرض « السرية » على سلاحها النووى وفى مقدمتها أهمية الرادع السيكولوجى تجاه العرب ، والمساومة مع امريكا وأوروبا الغربية . ويخلص الى أن الطريق الوحيد بعد اكتوبر لضمان أقوى تأييد امريكى وايضا للدفاع بالنسبة لاسرائيل هو بناء رادع نووى مستقل .

ويستعرض المؤلف فى المقالة الاخيرة « العلاقة بين اسرائيل وجنوب افريقيا » ويخلص الى أن الدولتين قد تحالفتها لحماية وجودهما ذاته ولتشكيل اكثر محاور السبعينات بأسا . ويعمد الى تفضيل ذلك من ناحيتين :

أولاهما ـ ناحية العلاقات التاريخية ـ الايديولوجية ، حيث يتابع تطور العلاقة بين الحركة الصهيونية واتحاد جنوب افريقيا مع بداية ق ٢٠ ليوضح أن « محور اليأس » هذا يستتر خلفه اشتراك فى الاهداف الاستراتيجية للدولتين ينبع من التشابه الايديولوجى للصهيونية والابارتيد .

ثانيتهما ـ ناحية العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين الدولتين التى بلغت أوجها باتفاقية التعاون الاقتصادى والصناعى والتكنولوجى التى عقدت بينهما أثناء زيارة فورستر لتل أبيب « أبريل ١٩٧٦ وفى الختام يضيف المؤلف : لقد وعى العالم مؤخرا حقيقة قوة العرب .. وقريبا سيعى قوة القومية الافريقية ■

مجدى حماد

■■ عبد الرازق سليمان — امتيازات الدولة فى القانون البترولى الوضعى الليبى نموذج لتاثير الاطار السياسى على نظام الاستثمار — رسالة دكتوراه دولة فى القانون — جامعة السوربون — باريس — ١٩٧٦ ، غير منشورة ■■

يشكل موضوع هذه الرسالة شيئا جديدا فى مجال البحث ، فهى دراسة تنصب اساسا على الجانب القانونى من التجربة البترولية الليبية ، وتلقى الضوء على الحقائق المتعلقة بصناعة النفط فى ذلك البلد خلال ربع قرن من الزمان تقريبا ، وذلك عن طريق دراسة المؤسسات القانونية ، وتطور امتيازات الدولة وحقوقها فى قانون البترول الليبى .

وقد عاصر الكاتب — بحكم عمله فى احدى شركات البترول — التطورات التى مرت بها ليبيا منذ اكتشاف أول حقل بترولى كبير عام ١٩٥٩ ، وشاهد كيف ضربت هذه الدولة الرقم القياسى فى التنقيب والاكتشافات البترولية ، حتى انها احتلت عام ١٩٥٩ المكانة الخامسة بين الدول المنتجة ، ونزعت الى احتلال المكانة الأولى بين الدول المصدرة . وأصبحت تلك الدولة المعدمة على درجة من الثراء ، مكنتها من أن تسهم فى اصلاح الميزان التجارى البريطانى عن طريق شرائها الاسلحة بكميات هائلة .

الا أن هذا التطور الخارق فى الثروة لم يواكبه تطور الدولة ذاتها ، بل لقد توصل الاقتصاديون ، بعد دراسات مستفيضة ، الى حقيقة ان ليبيا تجمع كل خصائص الدولة المتخلفة اقتصاديا . وكان هذا التناقض هو الدافع وراء اختيار الكاتب موضوع رسالته ، فقد أراد أن يبحث فى الاسباب الحقيقية لهذه المشكلة من خلال دراسة النصوص القانونية ومقابلتها بالتطبيق العملى ، وتجميع عناصر العلاقات التى نظمت وشجعت على تبلور مثل هذا الموقف .

ومما لا شك فيه ، أن هذه الرسالة هى دراسة قانونية ، ولكنها لم تستطيع أن تنفصل عن اطارها السياسى والاقتصادى . ومن هنا اتخذت عنوانها الفرعى « نموذج لتاثير الاطار السياسى على نظام الاستثمار » .

وتشتمل هذه الرسالة على جزءين ، الجزء الاول عبارة عن عمل توثيقى بالدرجة الاولى ، يحتوى على العديد من الاحالات المرجعية التى قد تحد من انتباه القارىء ، ولكنها تزوده بنقاط استدلال لكل ما يثار من موضوعات . ويقوم الكاتب فى هذا الجزء الاول من الرسالة ، بمحاولة لاستخلاص وتعريف أسس امتيازات الدولة وحقوقها فى قانون البترول الليبى ، والكشف عن جوانبها المتخلفة . فيجد أن المسوغات القانونية التى قامت عليها هذه الامتيازات ، تنبع اساسا من القانون البترولى الذى وضع فى ظل الحكم الملكى ، والذى يشكل بدوره ثمرة لسلسلة من الصفقات والعمليات التجارية ، على الرغم من احاطته بجميع المظاهر التشريعية التى تصحب عادة اصدار القوانين . وقد أدت اتفاقيات البترول المبرمة بين الدولة والشركات المتعاقدة ، الى الانتقال الفعلى لامتيازات الدولة وحقوقها الى هذه الشركات ، التى أصبحت تتمتع بسلطة شبه مطلقة ، واستحوذت على جميع عوامل السيطرة المالية على مدى خمسة عشر عاما .

أما الجزء الثانى من الرسالة ، فيبحث فى تطور امتيازات الدولة ، وفى كيفية تطبيقها . ويرى الكاتب أن ليبيا تشكل تجربة فريدة فى نوعها ، فهى الدولة المنتجة المهمة الوحيدة التى تم وضع سياستها البترولية فى ظل نظامين سياسيين متناقضين تماما : نظام الملكية الادريسية ، ولطالما مثل هذا النظام ، الاتجاه المحافظ داخل الدول المنتجة ، ونظام الجمهورية القذافية الذى يعتبر المحرض الاول لتفجير المطالب الاخيرة للدول البترولية ، والمحرك للاحداث التى أدت الى محاولة تجميع هذه الدول فى فلك واحد . ويستعرض الباحث مراحل المحاولة التى قام بها النظام الجمهورى ابتغاء السيطرة تدريجيا على الانتاج ، والتزود بالاساليب التنظيمية والقانونية التى تكلل لليبيا الانتقال من دولة ذات دخل ، الى دولة منتجة فعلا وليس اسما . وقد كان ذلك عن طريق تغيير الملامح الرئيسية لامتيازات الدولة فى قانون البترول الليبى ، واعادة تشكيل النظام الضريبى ، ووضع صيغ جديدة لعلاقات دولية بشركاتها ، بحيث تتفق ومتطلبات التنمية . وهنا برز لاول مرة ، الدور الاقتصادى للدولة ولكن هذا التطور الذى عرفته امتيازات الدولة لم يقم على مبدأ الرفض القاطع لأبنية القانونة القائمة ، بل قام على أساس ادخال بعض التعديلات على هذه البنية ، واستكمال بعض أحكامها . ومن هنا أوجه النقص وعدم الكفاية فى هذا القانون . والواقع أن الهيئات الليبية ، عملت على الاستفادة من الظروف السياسية والاقتصادية الدولية ، ولكنها لم ترق بعد الى المستوى الذى يقتضيه الاشتراك الفعلى فى ادارة العمليات البترولية .

ونضيف أن هذه الرسالة لم تقتصر على النموذج الليبى فقط ، بل تعدته الى دراسات تكميلية مقارنة ، للتعرف على أوجه التناقض والتماثل بين القانون البترولى الليبى ، والقوانين البترولية فى البلدان المنتجة الاخرى . كما تضمنت الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف التى تم توقيعها أخيرا .

ويتضح أن الهدف النهائى للباحث ، ليس هو اصدار الحكم على قانون البترول الليبى ، ومدى التوافق والتباعد بين النصوص وتطبيقها ، بل انه يهدف ، عن طريق عرض تطور هذا القانون واظهار مايحتويه من جوانب سلبية وايجابية الى طرح صيغ للتعاون البناء بين الدول المنتجة والدول المستهلكة ، خاصة وأنه قد ظهر

جليا من خلال هذه الدراسة ، الطابع الجدلي للاجراءات التشريعية والاجراءات التعاقدية ، فليس لأحد من الطرفين مصلحة فى قطيعة نهائية .

سوسن حسين

■■ د . يحيى رجب — الـرابطة بين جامعة الدول العربيـة ومنظمة الوحدة الافـريقية من الناحيتين القـانونية والسياسية — دراسة قانونيـة سياسيـة — دار الفكر العـربى — القـاهرة ■■

تعددت فى الاونة الاخيرة ، المؤلفات والرسائل الجامعية التى تعنى بتحليل العلاقات المتبادلة والمتنامية بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية .

والكتاب الذى نعرض له ، يركز على تحليل هذه العلاقات من الناحيتين القانونية والسياسية معا . وينطلق مؤلفه من فرضية اسياسية تدور حول اشتراك دول كل من المنظمتين « من حيث التطور التاريخى » وأن هنـاك بالتالى « عدة أسباب تدعو الى انشاء رابطة » بينهما .

وبناء على هذه الفرضية ، بدأت الدراسة بمقدمة طويلة ذات شقين :

أولهما — تحت عنوان « تمهيد تاريخى » استعرض فيه المؤلف التطور التاريخى الذى أدى الى انشاء كل من المنظمتين : فعرض من ناحية لانقسام العرب منذ أواخر الخلافة الاموية ، وخضوعهم للاستعمار العثمانى ثم الاوربى .. وبداية تبلور الوعى العربى .. ثم مرحلة الاستقلال ودور بريطانيا فى تشجيع فكرة الجامعة العربية ، حتى تم التوقيع على ميثاقها فى مارس ١٩٤٥ كما عرض من ناحية اخرى ، لمؤتمرات الدول الافريقية المستقلة وللمنظمات الافريقية الاقليمية وشبه القارية ، وصولا الى مؤتمر أديس أبابا التأسيسى لمنظمة الوحدة فى مايو ١٩٦٣

ثانيهما — تحت عنوان « باب تمهيدى » حول « الاسباب التى تدعو الى انشاء رابطة بين المنظمتين » فيستعرض المؤلف : الاهداف المشتركة لكل منهما ، ودور الاعتبارات الجغرافية والتاريخية والدينية لمجموعة الدول العربية والافريقية .. فضلا عن أهمية العلاقات الثنائية بين بعضها بعضا .. ودور التساند العربى الافريقى فى الامم المتحدة وفى اطار العمل المشترك فى مجال التنمية .

وبعد هذه المقدمة يقسم المؤلف صلب دراسته الى ثلاثة أبواب :

فيعقد فى « الباب الاول » منها ، مقارنة بين أحكام ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق منظمة الوحـدة الافريقية » .. ويخرج من هذه المقارنة بعدة حقائق :

أولاها — أن المبادىء التى تحكم العلاقات بين المنظمتين والدول الاعضاء بها واحدة .. خاصة مبادىء :

— احترام السيادة والمساواة ، عدم التدخل فى الشئون الداخلية والتسوية السلمية للمنازعات .

ثانيتهما — ان احكام العضوية فيهما تتضمن « عضوية أصلية » و « عضوية لاحقـة » .. وان كان هناك « **شرط مميز** » للعضوية فى كل منهما ينصرف الى الصفة « العربية » فى الجامعة والى الصفة « الافريقية » فى المنظمة .

كذلك يجوز لاية دولة أن تنسحب من أى منهما بعد سنة من تبليغ رغبتها .. كما نص ميثاق الجامعة العربية على جواز الانسحاب بسبب عدم قبول تعديل فى الميثاق بمجرد تنفيذه ، وعلى عقوبة الفصل .

ثالثتهما — ان هناك تشابها من حيث الوظيفة ومن حيث التدرج فى الصفات للهيئات العاملة فى كل من المنظمتين ... فهناك مستوى القمة للرؤساء يليه مستوى وزراء الخارجية ثم اللجان المتخصصة ، والامانة العامة .. وهنا تتميز المنظمة الافريقية بوجود جهاز لفض المنازعات سلميا لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم » .

رابعتها — أن كلا منهما تتمتع بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية الدولية ، سواء تلك التى تتعلق بممثلى الدول الاعضاء وموظفى الامانة العامة أو التى تتعلق بكل من المنظمتين من حيث مبانيها وملفاتها .

خامستها أن تحليل طبيعة كل من المنظمتين يفصح عن أنهما منظمتان اقليميتان طبقا لاحكام الفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة ونصوص مواد أرقام « ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ .. وان كانت « الشخصية القانونية الدولية » لكل منهما ماتزال محل منازعة سواء على المستوى الفقهى أو الواقعى .

اما « **الباب الثانى** » فيتناول « الرابطة التطبيقية بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية » ونقطة البدء لدى المؤلف ، أن دور منظمة الوحـدة الافريقية « فى النزاع العربى الاسرائيلى هو بداية تكوين الرابطة الفعلية » التى نشأت بين المنظمتيـن .. وأن « حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ هى نقطة الانطلاق لدعم هذه الرابطة » ومن هنا يمكن التمييز بين مرحلتين :

أولاهما — مرحلة الارتباط والتقارب ، وهى فترة ماقبل حرب أكتوبر وقد استعرض المؤلف موقف الجامعة العربية من القضايا والدول الافريقية ، والموقف الافريقى من القضية العربية .. مع بيان تاريخ العلاقات الإسرائيلية الافريقية

ثانيتهما — مرحلة الانطلاق اذ يشرح المؤلف آثار حرب أكتوبر من دعم الرابطة بين المنظمتين ، سواء من الناحية السياسية — ممثلة فى تأييد الدول الافريقية للحق العربى واعتبارها قضية فلسطين قضية عربية افريقية ، وقيامها بقطع العلاقات مع اسرائيل — من ناحية ، وفى موقف الجامعة العربية فى دعم التعاون العربى الافريقى وتأييد حركات التحرر وفرض الحظر البترولى على جنوب افريقيا وروديسيا والبرتغال .

أو من الناحية الاقتصادية ـ ممثلة فى دور الجامعة العربية فى تدعيم ومساعدة الدول الافريقية اقتصاديا عن طريق مؤسسات مالية وفنية فضلا عن مساعدتها بتروليا .

ويختتم المؤلف هذا الباب ، باستعراض خطوات «الاعداد لعقد أول مؤتمر قمة عربى افريقى» تأكيدا وتأصيلا لهذا التعاون المطرد بين الجانبين .. خاصة مراحل مناقشة واعداد مشروع اعلان وبرنامج عمل بشأن التعاون العربى الافريقى » حتى تم اقراره فى أول لقاء بين المنظمتين على مستوى وزراء الخارجية فى داكار (أبريل ١٩٧٦)

ويستعرض فى « الباب الثالث » ما أسماه المؤلف « الرابطة التصورية بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية » ويستند المؤلف فى تصوره الى فصل تمهيدى » حول « تنظيم العلاقات بين المنظمات الدولية عامة ، ووسائل الاتصال بين بعضها بعضا » وذلك بهدف « الاسترشاد بهذه القواعد التنظيمية عند تصورنا للهيكل التنظيمى للرابطة بين المنظمتين فى شتى المجالات » .

ويبدأ المؤلف تصوره للرابطة المقترحة بالمجال الاقتصادى، انطلاقا من أن أوربا قد بدأت « بتكوين الوحدة الاقتصادية قبل التفكير فى الوحدة السياسية » وحتى تكون هذه التجربة مثلا يحتذى عند تكوين رابطة اقتصادية بين المنظمتين بهدف تدعيم التعاون بينهما . كما يستعرض المؤلف محددات هذا التعاون وخاصة تشابه هيكل الاقتصاد العربى والافريقى .. وعناصر الثروة الاقتصادية الافريقية .. وفوائض الاموال العربية ويصل المؤلف باستعراضه لتصورات المصرف العربى الدولى للهيكل التنظيمى الاقتصادى ، ولدور المجلس الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة فى تشجيع التعاون الاقليمى ـ الى اقتراح هيكل تنظيمى اقتصادى يقوم على أساسين : التدعيم والتنسيق ثم يعرج على استعراض الرابطة التصورية التى يجب أن تكون بين المنظمتين فى شتى المجالات الاخرى : السياسية والاجتماعية الثقافية والاعلامية التنظيمية .

وتقنينا للتصورات السابقة يقترح المؤلف ضرورة ابرام اتفاقيات تعاون بين المنظمتين تتناول أمور التنظيم الاساسى للتعاون المشترك ، ويستعرض فى هذا الشأن مشروع اتفاقية التعاون التى أعدتها جامعة الدول العربية لعرضها على مؤتمر القمة المقترح .

وفى الخاتمة » يرى المؤلف أن هذا التعاون الذى يتدعم بفعل عوامل متداخلة ينبغى أن يضع فى اعتباره عدة متطلبات هامة :

أولها ـ ازالة سوء الفهم الذى صاحب هذه العلاقة وصورها على أنها مكافئة للافارقة على قطع علاقاتهم باسرائيل .

ثانيها ـ أن تكون هذه الرابطة وسيلة لتأمين وتنمية الدول الافريقية والعربية فى آن واحد

ثالثها ـ أن يكون التعاون العربى الافريقى جزءا لا يتجزأ من التعاون الاقتصادى العالمى .

رابعها ـ أن يتم هذا التعاون على أساس من التنسيق مع الحوار العربى الاوربى ■

مجدى حماد





ROUMANIE

عدد : سبتمبر ١٩٧٥

المقال: موقف رومانيا من اقامة نظام اقتصادى دولى جديد

الكاتب : رئيس الوفد الرومانى بالامم المتحدة

فى الوقت الذى يجرى فيه الحوار بين الشمال والجنوب . يكتسب هذا المقال أهمية ، لانه يتناول موقف رومانيا من أهم قضايا هذا العصر ، وهى المطالبة باقامة نظام اقتصادل دولى جديد . وفى الواقع ان هذا المقال ، هو نص لخطاب ألقاه رئيس الوفد الرومانى أمام الجمعيـــة العـــامة التابعة للامم المتحدة .

ويبدأ المقال بابراز المشاكل الخطيرة والمعقدة التى أصبحت تلازم الوضع الاقتصادى العالمى . والعلاقات الاقتصادية بين الدول . وهى مشاكل تستوجب ايجاد الحلول الفعلية لها ، لما فى ذلك من مصلحة الجماعة الدولية والســلام والامن العالمى . ومن وجهة نظر رومانيا ، فان الاوضاع العالمية ، بما فيها من مشاكل اقتصادية والتطلع الى القضـــاء على التخلف ، قد دخلت مرحلة حاسمة . ومع تزايد اتساع الهوة بيــن الــدول المتقدمة والدول الاخرى ، وتزايد حدة مشاكل الطاقة والمواد الاولية ، ومع أزمة الطعام العالمية التى أصبحت مزمنة وشاملة مناطق شاسعة من العالمى . ومن وجهة نظر رومانيا ، فان الاوضاع المنظم . ومع الفوضى التى تسود تقلبــات الاسعار فى الاسواق الدولية ، ومع تدهور النظــام النقدى ، بينما يواجه التعاون الاقتصادى الدولى صعوبات عديدة ومفتعلة ، منها الحواجز التى فرضيتها نظم التبادل التميزية ، مما يشكل نظاما فى المعاملات غير عادل ، ترى رومانيا أن جميع المظاهر السلبية ترجع الى السياسة الامبريالية والاستعمارية الجديدة ، التى تفرضها بعض الدول على الشعوب ، بهدف ضمان استغلال مواردها الطبيعية ، والاثراء والنمو على حساب هــذه الشعوب . «

وترى رومانيا ، ضرورة وضع حد لهذا الوضع الذى يعوق التقدم الاقتصادى العام للانسانية ، ويتمثل الحل فى اقامة نظام اقتصـــادى دولى جديد ، يضمن الظروف الملائمة لتحقيق تنمية جميع الشعوب ، واقرار مناخ يسوده التفاهم والتعاون المثمر لكل دولة ولكل شعب فيكون ذلك خطوة ايجابية فى طريق السلام والرخاء العـام العالمى .

وقد اعتمد الحزب الشيوعى الرومانى ، خلال المؤتمر الحادى عشر ، برنامجا جاء فيه أن

« الفــوارق الاقتصـــادية والازمة الاقتصادية والنقدية ، اذا حدثت فى أية دولة ، فانه لابد أن تكون لها انعكاسات على جميع الدول الاخرى . لهذا يجب بذل الجهود لاقامة نظام اقتصادى دولى قائم على مبادىء المساواة والعدالة ، وضامنا للتنمية المتناسقة لجميع شعوب العالم . وبالتالى ، ان المطلب الاساسى بالنسبة للمستقبل، سيكون ضرورة القضاء على تقسيم العالم الى دول فقيرة ودول غنية » .

وهنا لابد من احلال علاقات جديدة قائمة على احترام استقلال الدول وسيادتها الوطنية ، وعلى المساواة التامة فى الحقوق ، وعلى عدم التدخل فى شئونها الداخلية ، وعلى ضمان المصلحة المتبادلة ، واحترام حرية كل شعب فى اقرار نظام اجتماعى ، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية . ومثل هذه العلاقات الجديدة ، تتطلب بصـفة خاصة ، احترام حق كل شعب فى ان يتصرف فى موارده الخاصة ، وفى أن يختار كيفية استغلال هذه الموارد وفى ان يجنى ثمار هـذا العمـل وفقا لمصالحه وتطلعاته الخاصة ، وكـذا وفقـا لمتطلبات التعاون الدولى .

وفى الوقت الذى يزداد الترابط الاقتصـادى بين الدول ، لم يعد ممكنا لاية دولة ، أن تعزل نفسها عن الحركة الاقتصادية العالميـة . فلابد لجميـع الـدول ، مهما كان نظامهـا الاجتمـاعى واستداد أراضيها وامكانياتها الاقتصادية ، أن تشارك بجهد نشط فى ايجاد تسوية لاهم المشاكل الاقتصادية التى تواجه العالم .

وترى رومانيا بصفتها دولة نامية اشتراكية ، ضرورة اتخاذ عـدد من الاجـراءات السريعـة العملية والفعالة والمتعددة الاطراف ، لافسـاح الطريق أمام نظام اقتصادى دولى جـديد . كما تسجل ارتياحها ازاء اهتمـام الدول الاخـرى بالمشاكل التى تعوق اقامة مثل هذا النظام ، وهى مستعدة لمناقشة العديد من الخطـوات العملية بروح بناءة ، كما تكرر مسـاندتها للمقترحات والاجراءات التى نصت عليها التوصيات التى اعتمدتها الجمعية العامة والوكالات المتخصصـة التابعة للامم المتحدة فى هذا الشأن :

أولا — ان النظام الاقتصادى الدولى المنشود ، يستهدف أساسا القضاء على آثار التخلف ، وعلى الفوارق الشـاسعة فـى المستويات الاقتصادية بين الدول . ومنذ فترة طويلة ، كانت هذه المشكلة مدرجة ضمن جدول أعمال الامم المتحدة ، التى اعتمدت فى هذا الشأن ، العديد من القرارات والبيانات ، ومـع ذلـك فـان الاجراءات العملية لم تتخذ حتى الان ، مما أدى الى زيادة الفوارق الاقتصادية الى حد أصبحت فيه تهدد التنمية الاقتصادية العالمية . كما اخذت الاسواق المالية خط التدهور المستمر ، وقامت أزمة اقتصادية ، انعكست أيضا علـى الدول الصناعية المتقدمة . كل هذا أوجد الخطر الذى يهدد العالم بعدم الاستقرار السياسى وبالتأزم الدولى ، وكذا السلام العالمى . وترى رومانيا ، أن على كل دولة ، وكذا الجماعة الدولية ، أن تهتم جديا بالقضاء على هذه الفوارق ، وذلك من خلال برامج خاصة ، وخطوات معينة ، تعالج أوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتنقسم الدول النامية الى أربع فئات : دول لا يتعدى نصيب الفرد فيها من الدخل القومى ٢٠٠ دولار ، ودول لا يتعدى هذا النصيب ٥٠٠ دولار ، ودول يصل الى ألف دولار ، وأخيرا دول يتراوح هذا النصيب من ١٠٠٠ و ١٫٥٠٠ دولار . ولابد أن تكون لدول الفئة الاولى الاولوية فى الحصول على دعم ، ولكن دون أن ينقص هذا الدعم بالنسبة للفئات الاخرى . والهدف هنا هو القضاء على تقسيم العالم الى دول متقدمة ، ودول متخلفة ، والحصول على تعادل نسبى فى مستويات التنمية الاقتصادية . كل هذا مع مراعاة الظـروف التاريخية والجغرافية والمناخية لـكل دولـة .

والمطلب الاول يتمثل فى اتخاذ اجـــراءات لزيادة القدرة الانتاجية . مع التركيز على اقـامة صناعات وطنية قوية ، وعلى تنمية زراعيـة متناسقة ، وكذا تنمية وسائل النقل وسائر السبل الاقتصادية الاخرى .

وتؤكد رومانيا ، من خلال تجربتها الخاصة ، أن تنمية القدرة الانتاجية ، يجب أن تعتمد أولا على جهود كل شعب ، مع تعبئة كافة امكانياته

المادية والبشرية . وعلى كل دولة ، أن تخصص بشكل منتظم ، وعلى المدى الطويل ، حوالى ٢٥ الى ٣٠ فى المائة من دخلها القومى لصالح التنمية ، وخاصة لتحقيق أهدافها الاقتصادية .

أما التعاون الدولى ، فانه يقوم بدور هام ، يرتكز على أسس المساواة فى الحقوق ، وفى المصالح المتبادلة ، وعلى القدرة على مواصلة هذه الجهود لهذا لابد من منح الدول الاكثر تخلفا دعما ملموسا ، سواء كان ماديا أو ماليا أو فنيا او تجاريا ، على ان يخصص هذا الدعم للتنمية . وترى رومانيا أن منح هذا الدعم ، قائم على مبدأ طبيعى يتوافق مع المصالح المباشرة لجميع الدول ، ومع قضية التقدم العالمى . فلابد من اقامة جسور أفضل للتعاون الاقتصادى والعلمى والفنى ، لكى تضمن الدول النامية ، الحصول على الغذاء ، وعلى قاعدة صناعية تتيح لها استغلال مواردها الطبيعية ، مع اقامة وتنمية صناعات تحويلية هامة . كل هذا مع مراعاة بناء شبكة مواصلات ، تتيح لهذه الدول ، استغلال ونقل المواد الاولية ، وتحديث البنية الاقتصادية .

ثانيا ــ ان اية تسوية لمشكلة المواد الاولية والطاقة ، تتطلب تعاونا دوليا واسعا لايجاد التسوية الاكثر فعالية ، والعمل على تنمية الموراد الاولية ، وتلك التى تنتج الطاقة ، مع استغلال هذه الموارد استغلالا رشيداً دون اسراف . كل هذا مع مراعاة ممارسة كل شعب لحقه الطبيعى فى السيطرة على ثرواته ، وعلى كافة أوجه النشاط ، فى مجالات البحث والتنقيب والتنمية .

ويتطلب اكتشاف واستغلال موارد أخرى للطاقة ، برامج قائمة على تعاون دولى أوسع ، ليتم تطبيق المعرفة المكتسبة فى هذا المجال من بعض الدول المتقدمة . ويمكن عقد اتفاقيات مناسبة ، لضمان تنمية القدرات الانتاجية للدول النامية . على اساس ان مثل هذا العمل يحقق التقدم العام للانسانية .

ويستوجب مزيد الترابط بين الدول ، اقرار اجراءات مميزة ، تستهدف اقامة علاقات عادلة بين أسعار المواد الاولية ، واسعار المنتجات الصناعية ، مع مراعاة تكاليف الانتاج ، والقيمة للسلع المنتجة بالنسبة الى الاسواق . كذلك لابد من خلق الظروف التى ستساعد على تحقيق مزيد من الاستقرار فى الاسعار . ويمكن اقامة مجموعة عمل تابعة للامم المتحدة ، ويمكن أن تشرك فيها جميع الدول ، على أن تتناول هذه المجموعة ، المبادىء والاجراءات التى ستتيح القضاء على التقلبات فى الاسعار الناتجة عن المضاربات . ووضع حد للتقلبات المفتعلة فى الاسعار . وضمان استقرارها على مدى سنوات عديدة مقبلة .

ولابد من دراسة مشكلة المواد الخام والطاقة ، ولكن دون الالتزام بالاطار الضيق المحدود ، الذى اختصت به بعض الدول ، بل من خلال مشاركة جميع الدول على قدم المساواة ، للاتفاق على اجراءات ذات مزايا متبادلة ، تضمن وصول جميع الدول الى هذه المواد اللازمة لتنميتها ، والقضاء على التخلف ، وضمان تقدم جميع الشعوب .

ثالثا ــ كذلك يجب القيام بعمل حازم لتسوية مشكلة الطعام ، ولتنشيط الانتاج الزراعى ، فما زالت توجد فى العالم ، مناطق زراعية شاسعة غير مستغلة . فاذا استعين بالامكانيات الهائلة التى أدى اليها التقدم السريع الذى طرأ على العلوم والتكنولوجيا ، وبصفة خاصة فى مجال الميكنة ، واستعمال الكيماويات فى الزراعة والرى خاصة ، فان ذلك سيتيح التوسع فى الانتاج الزراعى فى الدول النامية ، من خلال تعاون دولى ، وذلك عن طريق وضع برامج شاملة .

وفى مجال تنشيط الانتاج الزراعى فى الدول المختلفة ، لابد من ضمان دعم متعدد الاطراف لهذه الدول ، مع مراعاة الحفاظ على علاقات مناسبة بين أسعار المنتجات الزراعية ، وأسعار المواد الاولية ، وايضا اسعار المنتجات الصناعية .

ولمواجهة الكوارث الطبيعية ، تقترح رومانيا تخزين احتياطى للمنتجات الزراعية والمواد الغذائية ــ وخاصة الحبوب ــ بحيث تسهم فى هذا جميع الدول ، وفى مقدمتها الدول الصناعية ، للالتجاء اليه عند الضرورة . ويمكن

أن تتولى وكالة متخصصة تابعة لـلأمم المتحدة ، ادارة هذا الاحتياطي المخزون ـ مثل منظمة الاغذية والزراعة ـ كما يمكن للدول المحتاجة فى بعض الحالات المعينة ، ان تحصل على كميات منه بشروط تجارية ، مما قد يقضي على المضاربة فى الأسعار فى الأسواق .

رابعا ـ وتتطلب التنمية الاقتصادية لجميع الدول ، حصول هذه الاخيرة ، دون تمييز ، على آخر ما توصلت اليه العلوم والتكنولوجيا العصرية ، وهو الشرط المسبق للتقدم المتعدد الأطراف لصالح كل دولة متخلفة . وهو تقدم قائم على تنمية الموارد ، وعلى علاقات دولية فعالة ذات مزايا متبادلة للجميع ، مع التركيز على تنمية وتنشيط البحث فى جميع الدول النامية .

خامسا ـ تكمن اهمية تدريب الكوادر الوطنية التى تتطلبها التنمية ، فى أنها تقوم بدور حاسم فى عملية القضاء على التخلف ، وكذلك التوسع فى التعليم ، ورفعه على كافة المستويات ، وعلى أسس ديموقراطية ، لكى يتم استيعاب العلوم العصرية والثاقفة فى صفوف الشباب ، مع مراعاة تنظيم التعليم على اسس علمية ، وربطه بالمشاكل العملية التى تواجهها كل دولة . ولهذا يجب على الدول المتقدمة ، أن تدعم الجهود التى تبذلها الدول النامية فى مجالات التدريب ، وتكوين الكوادر المتخصصة فى الصناعة والزراعة والانشطة الاجتماعية والاقتصادية ، وذلك من خلال التوسع فى المنح لهذه الدول ، وانتهاج وسائل أخرى مناسبة .

لهذا ترى رومانيا ، بالاضافة الى التعاون فى هذا المجال القائم بين الدول على نحو ثنائى انشاء صندوق خاص للمنح تتولى اليونسكو ادارته ، وتسهم فيه أساسا الدول المتقدمة ، مع ترك الخيار للدول النامية ، فى اختيار المجال الذى ترغب فى اكتساب مزيد من الخبرة فيه ، عند توزيع المنح الدراسية .

سادسا ـ يتطلب أيضا اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، ضرورة دعم العلاقات التجارية الدولية ، وكذا التعاون الاقتصادى على أساس المساواة التامة فى الحقوق والمزايا المتبادلة . وهذا يعنى الحد من الاجراءات التقييدية التى تؤثر على حرية تنمية التجارة الدولية وتقترح رومانيا ، بذل جهود فى مجال الاتفاقيات التجارية الثنائية ، والمفاوضات المتعددة الاطراف ، والقرارات التى تتخذ من مختلف الاجهزة الدولية لتنشيط التجارة الحرة ، والتعاون بين الدول دون حواجز مفتعلة او رسوم تفضيلية ، لكى تقوم العلاقات التجارية والتعاون الاقتصادى الدولى المطلوب اقامته ، على ان تلتزم قبل دولة ما ، فى الشئون الداخلية لدولة أخرى . ان هذا المنهاج قد يساعد على تنمية وتحسين الصادرات الاتية من الدول النامية ، وعلى تنشيط التجارة الدولية ، ودفع كل دولة الى المشاركة المثمرة فى التقسيم الدولى للعمل .

سابعا ـ يتطلب النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، كشرط أساسى ، تنمية العلاقات المالية على أسس مستقرة ، واقامة نظام نقدى جديد أكثر انصافا ، ومؤديا الى دعم العملات الوطنية ، مع تحديد معدلات للتبادل حقيقية نابعة عن معايير اقتصادية ، وخلق الظروف المناسبة للاستقرار النقدى . وهذا يتطلب تعاونا بين جميع الدول ، من خلال اجهزتها المتخصصة ، تناولا جديدا للمشاكل النقدية من قبل الاجهزة المالية الدولية ، مع تنظيم القروض لتنمية التجارة العالمية .

ثامنا ـ وترى رومانيا ، ان الامم المتحدة ، يقع على عاتقها دور بالغ الاهمية فى ايجاد تسوية لاهم المشاكل التى تواجهها الجماعة الدولية . فعلى هذه المنظمة ، تحديد معايير دقيقة للنظام الاقتصادى الدولى المطلوب اقامته على أن تلتزم به جميع الدول الاعضاء فى المنظمة . كما أنه على هذه المنظمة ، أن تضع برامج عمل خاصة بتطبيق هذه المعايير . لهذا لابد من انشاء جهاز خاص تابع للأمم المتحدة ، يحق لجميع الدول ان تكون عضوا فيه ، وتكون له السلطة فى ادارة كيفية طبيق هذه المعايير ، وكذلك تلك البرامج .

كذلك تقترح رومانيا ، انشاء صندوق للتنمية تديره الامم المتحدة ، لبذل المعونة للدول الفقيرة ، بادئة بتلك التى لا يتعدى فيها نصيب الفرد من الدخل القومى ٢٠٠ دولار . وسيمول هذا

الصندوق باسهامات جميع الدول ، وفي مقدمتها الدول المتقدمة ، وذلك حتى يمكن اعادة توجيه استغلال جزء من الموارد الهائلة التي يمتصها التسليح . ولهذا تقترح رومانيـــا ، أن تخفض جميع الدول ميزانياتها العسكرية بنسبة ١٠ في المائة مع الاخذ بالنفقات العسكرية لعام ١٩٧٥ كقاعدة ، على أن يوضع نصف هذه المبالغ تحت تصرف صندوق التنمية دون قيد أو شرط .

وسيخدم الصندوق الدول التي تخصص ٢٥ في المائة من دخلها القومي للتنمية ، وذلك على أساس برامج تغطي فترة تمتد من ١٠ الى ١٥ سنة . ويحق للدول المستفيدة ، أن تحدد بنفسها الاهداف الاقتصادية التي يمكن أن يمولها الصندوق ، كما يمكنها أن تحصل على هذه المبالغ ، حيث تجد شروطا تجارية ومالية أفضل بالنسبة لها .

وعلى الجمعية العامة للامم المتحدة ، الالتزام بالمراجعة الدورية ، للتأكد من تخصيص المبالغ الموزعة للتنمية فقط ، وليس للاستهلاك .

ويتسم موقف رومانيا بصفة عامة ، فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، بالاهتمـــام بالمشاكل الاقتصادية العالمية ، وهي ترى من واجب كل دولة ، وكذا الجماعة الدولية ، تناول هذه المشاكل من منطلق الادراك بالمسئولية التي تراعي المصالح الحيوية لجميع الشـــعوب ، مستهدفة في ذلك ، الرخاء والسعادة ودعم السلام والتعاون الدولي .

وستبقى رومانيا ملتزمة ازاء الانشطة التي تستهدف تنمية التعاون المتعدد الاطراف بين الدول النامية ، وبين الدول التي تعمـل على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستقلة . ومثل هذا الالتزام ، يعبر عن التضامن بين الدول في الكفاح للتحرر الاقتصادي ، ودعم علاقات ديموقراطية جديدة في الحياة الدولية ، وانشاء نظام اقتصادي دولي جديد . وفي الوقت نفسه ، ستعمل جمهورية رومانيا الاشتراكية ، مع جميع الدول الاخرى في العالم ، داخل الامم المتحدة ، أو على الصعيد الثنائي ، لصالح اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وبناء عالم أفضل أكثر عدالة . ■

ETHIOPIQUES

revue socialiste de culture négro-africaine

عدد : ابريل ١٩٧٧

المقال : التعليم ضد التنمية

بقلم : بنوا فرهاجين

يريد الكاتب أن يثبت ، من خلال هذا المقال ، وتحت هذا العنوان الغريب ، خطأ المعادلة المتعارف عليها عالميا : التعليم : تنمية اقتصادية سريعة ، ويؤكد أن هذه المعادلة لا يمكن تطبيقها على جميع الدول ، وفي كل الازمان . فاذا قمنا بعقد مقارنة للعلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية في مجتمعات وأزمنة مختلفة ، فسيتجلى لنا طابع الصدفة لهذه المقولة . فهناك دول حققت تنمية اقتصادية سريعة ، دون أن تتبع نظام تعليم شامل ، مثل دول أوروبا حتى عام ١٩١٤ ، واليابان فيما بين ١٨٨٠ و ١٩١٠ . وهناك دول أخرى طبقت نظم تعليمية موسعة . ومع ذلك لم يبلغ معدل التنمية الاقتصادية فيها سوى مستوى منخفض جدا ، خاصة اذا ما قيس بنموها الديموجرافي ، مثل الدول الافريقية منذ عام ١٩٦٠ .

ومما لا شك فيه ، أن هناك متغيرات أخرى غير التعليم ، تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية ، يذكر الكاتب منها ثلاثة أثرت تأثيرا بالغا في الاقتصاد الافريقي ، ولم تعرفها التنمية الاقتصادية في العالم الغربي : أولا المضار التي ترتبت على سيطرة الاقتصاديات المتقدمة على الدول الافريقية ، وما أثارته هذه السيطرة من معوقات في سبيل انطلاقة الاقتصاد الوطني . ثانيا : تأثر البورجوازية الوطنية الافريقية بالسياسة الادارية

للدول الغربية ، وما أدت أليه هذه التبعية ، من عرقلة تطور الاقتصاديات القومية . وأخيرا التدخل المستمر والمتزايد للمنظمات الدولية فى الشئون الداخلية للدول الافريقية ، بحجة مساعدتها ، علما بأن هذا التدخل لا يستهدف فى الواقع ، سوى خدمة مصالح الدول المتقدمة وتعزيزها . وقد أدت برامج هذه المنظمات ، فى كثير من الاحيان ، الى تخريب المجتمعات المعنية وتقويض أركانها . ويكفى أن نتذكر حملات محو الامية الضخمة ، وما نتج عنها من مآزق اقتصادية ، وتبديد للطاقات البشرية ، وهدم للثقافات الوطنية .

وعندما يعترض المؤلف على مقولة التعليم : التنمية ، ويواجهها بفرضية أخرى شديدة الغرابة : التعليم ضد التنمية ، فانه يسعى من وراء ذلك ، أولا الى توضيح الغموض الذى يكتنف مفهوم التعليم ومفهوم التنمية . فقد استخدمت الدول المتقدمة ومنظماتها الدولية ، مفهوم « التنمية الاقتصادية » تماما ، مثلما استخدمت القوى الاستعمارية مفهوم « الحضارة » فى وقت ما . ويؤمن الكاتب بوجود أيديولوجية محددة ، تختفى وراء مصطلح « التنمية الاقتصادية » ومصطلح « النظام الاقتصادى الدولى الجديد » الذى ظهر حديثا ، ويؤكد أن التضامن الدولى ، وتصدير الخبرات والتكنولوجيا الى الدول النامية ، ما هو الا ستار لتدعيم الاستغلال الامبريالى الذى يشكل نقطة الارتكاز ومحور الدائرة فى النظام الاقتصادى العالمى . أما عمليات التنمية الاقتصادية فى البلدان النامية ، فتدور جميعها فى فلك هذا المحور ، وتعمل بخدمته . وقد قام كثير من الاقتصاديين بتحليل قضية التخلف تحليلا مستفيضا ، وابراز تكاملها التام مع النظريات الغربية للتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها المختلفة . فما دام لم يتم القضاء نهائيا على سيطرة الراسمالية الغربية المركزية ، فان النظام الاقتصادى العالمى ، سيظل يعمل بنفس الطريقة التى تخدم مصالح الدول الثرية ، وتضر باقتصاديات البلدان النامية . ان ما يطلق عليه اسم تنمية فى هذه البلدان ، أى فى التوسع فى استخراج البترول والنحاس وانشاء الطرق من الموانى واليها من أجل التصدير ، ما هو فى الواقع سوى عملية وهمية . بل ان النتائج المترتبة على مثل هذا النوع من التنمية ، كانخفاض الانتاج الزراعى والمهنى وتحويل الفلاحين الى عمال وسكان مدن ، تعتبر من العوامل الاساسية فى عملية التخلف .

ثم يتحدث المؤلف عن اللبس الاخر المتعلق بمفهوم التعليم ، ويتساءل ما هى فائدة هذا التعليم ، اذا كان الهدف من ورائه ، هو تحويل الانسان الحر الى انسان غير منتج ، أو الى ترس فى آلة ؟ ان التعليم يقوم بوظيفتين اقتصاديتين رئيسيتين فى النظام الاقتصادى الراسمالى ، فهو يوفر من جهة ، احتياطيا دائما من الايدى العاملة ، عن طريق اقتلاع الفلاحين وتحويلهم الى أدوات طيعة لخدمة الالة ، ويعمل من جهة أخرى ، على ترسيخ القيم التى تساعد على استمرار النظام القائم .

وسيقوم الكاتب ، على ضوء ما سبق ذكره ، بتحليل السياسة التعليمية فى أفريقيا ، ودراسة نتائجها دراسة نقدية .

عقد انتشار التعليم من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠

تميز عام ١٩٦٠ باستقلال دول أفريقية كثيرة ، من ضمنها زائير . وقد كان أول ما واجهته هذه الدول من تحديات ، هو تكوين كوادر وطنية تحل محل الادارة الاستعمارية ، وتخريج خبراء وفنيين وطنيين على جميع المستويات ، ليضطلعوا بمهمة التنمية الاقتصادية والفنية فى الدول المستقلة . وما كان نظام التعليم الذى أقامته القوى الاستعمارية ليفى بهذين الغرضين . وقد تم التفكير ، منذ ذلك الوقت ، فى وضع سياسة لتطوير التعليم تطويرا سريعا فى أفريقيا ، وانعقد مؤتمر أديس أبابا من ١٥ الى ٢٠ مايو ١٩٦١ لبلورة خطة تعليمية شاملة على المدى القريب والبعيد . وأصدر المؤتمر توصياته بشأن التوسع الكمى فى التعليم ، الى جانب تحسين مستواه . ولكن برنامج المؤتمر لم تصدق توقعاته على المدى البعيد ، بسبب ما واجهته بعض الدول الافريقية من صعاب فى تنفيذ الخطة التعليمية خلال ذلك العقد ، وأيضا بسبب تضاعف عدد السكان الذى أدى الى زيادة طلبات الالتحاق بالمدارس على المستويين الابتدائى والثانوى .

ويذكر الكاتب أن فكرة وجود صلة وثيقة بين التنمية الاقتصادية وتنمية التعليم ، ترتكز على قاعدة أيديولوجية قوية : نظرية المعوقات الاجتماعية والثقافية التى تقف فى طريق التنمية .

فقد بات واضحا ، بعد زوال العائق الاكبر أى الاستعمار ، أن التفاوت فى التنمية الاقتصادية العالمية ، وتخلف الدول الافريقية ، لابد أن يفسرا على أساس المعوقات التى تثيرها المجتمعات التقليدية فى وجه ظروف التنمية الحديثة .

ويرى الكاتب أن هذه المقولة أو المعادلة : تعليم : تنميه ، تقوم بنابة من وجهة النظر الايديولوجية ، بمهمتين اساسيتين : أولا : تأكيد تميز النموذج الغربى للتنمية وضرورته . فقد كان من الصعب التفكير فى نظام مختلف عن النظام الغربى ، قبل أن تأتى التجربة الصينية وتزعزع صحة وصلاحية هذا النموذج . ثانيا : اخفاء الحقائق الموضوعية للتخلف ، وطمس معالم اللعبة الرأسمالية التى تهدف الى جعل التنمية حكرا على الدول الاقوى فقط . تلك الدول التى تضع النظم والنماذج « لتنمية التخلف » وتعميق الهوة بين الاغنياء والفقراء . فالهدف النهائى للنظام الاقتصادى الراهن ، هو الاستحواذ والاستئثار ، وليس الخلق أو التنمية . وفى هذه الحالة ، يصبح الربح والاستغلال ، هما القاعدتان الاساسيتان فى هذا النظام ، أما التنمية فليست الا حادثا عرضيا .

وقد لاقت الايديولوجية التعليمية نجاحا باهرا فى العالم فى الخمسينات ، وفى أفريقيا ابتداء من الستينات . فقد بدا للافراد والجماعات الوطنية ، على حد سواء ، أن الرقى والتطور مرتبطين ارتباطا وثيقا بالتعلم والشهادات . وتحتوى هذه الفكرة على جانب ضئيل من الصحة على المستوى الفردى ، نظرا لان الجماعة هى التى تتحمل أعباء هذا التطور .

ويتحدث المؤلف عن كتاب ف . هـ . كومب « الازمة العالمية للتعليم » الذى أثار ضجة ودويا عالميين عام ١٩٦٧ ، وأدى الى اعادة النظر فى السياسة التربوية المتبعة حتى ذلك الحين ، واعتبر كمقدمة لاحداث عام ١٩٦٨ التى زعزعت أسس النظم التعليمية العالمية . وقد استخدم هذا الكتاب كوثيقة أساسية فى المؤتمر الدولى الذى عقد عام ١٩٦٧ فى الولايات المتحدة ، للبحث فى أزمة التعليم فى العالم . ويقول الكاتب ان كومب قد علل هذه الازمة ، باشتداد الطلب على التعليم بشكل فجائى ، ونقص الامكانيات ، وجمود نظم التعليم ، بل وجمود الهيئة الاجتماعية ذاتها . وكلها أسباب توضح لنا حدود المنهج التحليلى المستخدم . فقد انطلق كومب من فرضية امكان عزل مؤسسة انسانية عن سياقها الاجتماعى الشامل ، ودراستها فى نفس الوقت دراسة ذات قيمة ، وقام بعقد مقارنة بين مداخل نظام التعليم ومخارجه ، أى مقارنة الوسائل والامكانيات التى يتزود بها نظام التعليم بناتجه النهائى ، فوجد أن النتيجة سيئة للغاية ، فمقدار الناتج النهائى ، أى كمية الحائزين على الشهادات ، تفوق كثيرا وسائل وامكانيات هذا النظام .

نظام التعليم والسياق الاجتماعى

ينتقد الكاتب هذا النوع من التحليل لسببين : أولا تداخل المداخل والمخارج ، فلا يمكن فصلهما تماما كما فعل كومب . ثانيا لا ينبغى عزل نظام التعليم عن السياق الاجتماعى الشامل ، لان الصلة بين التعليم والانتاج والايديولوجية ، هى صلة وثيقة ومتشابكة . وتكمن أسباب هذه الازمة ، فى التناقض الاساسى بين الاحتياجات الموضوعية للانتاج من عمال وفنيين وباحثين ، وبين الاحتياجات الذاتية التى يسهم النظام الرأسمالى فى خلقها ، وجميعها لا تتجاوب مع أية أهداف انتاجية .

ويفسر المؤلف ظاهرة التكالب على التعليم بنسبة تفوق احتياجات وامكانيات النظام الاقتصادى ، تفسيرا أيديولوجيا واقتصاديا . فعلى المستوى الايديولوجى ، يستخدم التعليم كتعويض لعدم المساواة الملازم للنظام الرأسمالى ، كما أن نشر التعليم وتعميمه ، يشكل راحة لضمير المجتمع البورجوازى . أما على المستوى الاقتصادى ، فتفسر أزمة التعليم ، على أنها نوع من أنواع الافراط فى الانتاج المرتبط بالنظام الاقتصادى الرأسمالى . وقد كان من الطبيعى ، بعد ان تفشت البطالة بين الجامعيين وفقدت الشهادات قيمتها ، أن يحدث تحول وميل الى الاتجاه نحو الوظائف المنتجة التى تغل ربحا . ولكن هذه الظاهرة لم تحدث ، بسبب الخلل الموجود فى النظام الاقتصادى الرأسمالى . فالطريقة التى يعمل بها هذا النظام حاليا ، والتى تنحصر فى الاستهلاك والوفرة والمدى القصير ، تتناقض مع مبادئه الاساسية ، أى الندرة وتكدس رؤوس الاموال وعدم المساواة .

ويرى الكاتب أن تلوث البيئة وتبديد الموارد الطبيعية بوساطة التطور التكنولوجي ، يقابله من وجهة نظر الانتاج الرأسمالي ، تلوث الموارد البشرية بوساطة التعليم ، فعالم الاجتماع العاطل الذي تنتجه الجامعة ، يصبح نظيرا في خطورته للنفاية المشعة التي تنتجها الصناعة الذرية .

ان أزمة التعليم ، قد بلغت ذروتها في افريقيا . وهذا ما يسمح لنا بفهم أعمق للتناقضات الاساسية بين الاوضاع السائدة ، والاهداف التي فرضها الاقتصاد الرأسمالي . فقد بدت المدرسة ، وكأنها الوسيلة الوحيدة لدفع عجلة التطور الاجتماعي في الدول الافريقية . وعم الوهم على الصعيد القومي ، بأن التنمية الاقتصادية وتنمية التعليم ، مترادفان . وقد أدت ندرة رؤوس الاموال الوطنية ، وضيق الاسواق ، واستئثار الاقتصاديات المسيطرة بالفوائض ، الى الحد من نشأة بورجوازية اقتصادية وطنية ، وبالتالي أصبح التفاوت شديدا بين انتشار التعليم والركود الاقتصادي . وقد تنبهت البورجوازية الوطنية أخيرا الى أن « المدرسة » تتناقض تماما مع مصالحها الخاصة ، ويشكل استنزافها للدخل القومي ، تهديدا لمستقبل التنمية الاقتصادية .

وقد اجتمع وزراء التعليم الافارقة في نيروبي عام ١٩٦٨ لدراسة ظاهرة التشبع الناشئة عن انتشار التعليم في أفريقيا ، وأبدوا أسفهم على الاهداف التي تحددت عام ١٩٦١ ، ولم يتحقق أي منها على الصعيدين الكمي والكيفي ، هذا في الوقت الذي خصصت فيه معظم الدول الافريقية من ٢٠ في المائة الى ٢٥ في المائة من موارد ميزانياتها للبرامج التعليمية . وعزا الوزراء الافارقة هذا الفشل الى ثلاثة أسباب : ١ – تضاعف عدد السكان بصورة غير متوقعة . ٢ – النمو البطيء للدخل القومي وانكماش المعونات . ٣ – نقص العائد الداخلي للتعليم ، والاستخدام السيء لموارده .

ويذكر الكاتب أن المؤتمر وضع توصيات مختلفة للنهوض بالسياسة التعليمية ، ولكنه لم يتعمق في دراسة أسباب الازمة ، أو يأت بجديد في هذا الصدد . ولذلك كان علينا أن ننتظر السنتين ١٩٧٢ و ١٩٧٣ حتى نشهد اعادة تقويم حقيقية وجذرية لنظام التعليم في العالم عامة ، وأفريقيا خاصة ، وتستمع الى تحليلات متعمقة للازمة ، ومقترحات ثورية هزت أركان النظام القائم . وقد اختار الكاتب بعض هذه الدراسات والمقترحات لعرضها في هذا المقال .

اعادة النظر في المعادلة تعليم يساوى تنمية :

تناولت هذه الدراسات ، العلاقة بين التنمية التعليمية والتنمية الشاملة ، وقد اتفقت جميعها ، على الرغم من اتجاهاتها المختلفة ، حول الاهمية البالغة لازمة التعليم ، والحاجة الملحة لايجاد حلول لها . وفيما يلي العرض الذي قدمه الكاتب لما اختاره من هذه الدراسات .

ندوة فيلاسربللوني : نظمتها مؤسسة فورد وروكفلر عام ١٩٧٢ ، لتقويم ما تحقق من نتائج في مجال التعليم خلال العشرين عاما الماضية ، ووضع خطط مستقبلية على ضوء هذا التقويم . وقد اهتم كاتب المقال بثلاثة أبحاث قدمت أثناء الندوة ، وتميزت بالجدة والموضوعية .

دراسة كوردوزا التي يثبت فيها أن التنمية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ، تعمق من ظاهرة عدم المساواة ، نظرا لان مجموعة صغيرة هي التي تستفيد من هذا النمو الاقتصادي . ويتحدث عن القطاع الرأسمالي الحديث ، الذي يتجه حاليا الى خلق نوع من « الاستعمار » الداخلي ، وتشجيع التفرقة بين الطبقات الاجتماعية ، وبين الريف والمدينة . ويؤكد كوردوزا ، أن التعليم في البلدان النامية ، يلعب دورا رئيسيا في تعميق هذا التفاوت الاجتماعي .

دراسة ميلر حول دلالة التنمية وآثارها على التعليم . ويهاجم ميلر في هذه الدراسة ، السياسات الاقتصادية التي تحاول خلق فرص العمل بأي ثمن ، مدعية زيادة قيمة الموارد البشرية ، ويؤكد أن كثيرا من هذه الوظائف الجديدة غير منتجة ، وتسمح لشاغليها بالاستفادة من التقسيم الاجتماعي للانتاج الجماعي . ويقترح ميلر نموذجا للتنمية الشاملة ، وليس فقط التنمية الاقتصادية ، يطالب باحلال نظام تعليمي لا مركزي ، تتمتع وحداته الاساسية بالاستقلال الذاتي ، محل النظام المتبع الذي يؤدي الى سلم وظيفي ثابت . ومن رأيه أن يتجه هذا النظام الجديد الى الريف ، حيث تأخذ المجتمعات الريفية مسئولية مصيرها وتطورها ، وبذلك تصبح الوظيفة التعليمية مندمجة ومتكاملة مع وظائف

اجتماعية أخرى ، في اطار سياسة للتنمية الشاملة .

دراسة زيربو حول التعليم والتنمية ، التي يؤكد فيها أن التعليم ، بوضعه الحالي ، هو عامل من عوامل التخلف ، وأن الحل الوحيد هو تغيير الهياكل التعليمية القائمة تغييرا جذريا ، وفي أقرب وقت ، قبل أن تؤدي « المدرسة » الى هدم أسس المجتمع وضياع فرص التنمية الاقتصادية الى الابد . ثم يضع زيربو الخطوط العريضة « للمدرسة الخلافه » التي تتفق مع ظروف وتطلعات البلدان النامية .

ويرى المؤلف أنه على الرغم من وضوح الفكر ، والدقة التي تميز بها المشتركون في ندوة فيلاسبريللوني ، الا ان احدا منهم لم يتعرض لسؤال على جانب كبير من الاهمية ، وهو : الا يجدر بنا اولا ، أن نقوم بتغيير النظام الاقتصادي وعلاقات الانتاج ، قبل ان نفكر في إقامة نظام جديد للتعليم ؟ فمادام أن التعليم تابع تبعية مطلقة للنظام الاقتصادي ، فبماذا تجدي اذن كل هذه الافكار البراقة للاصلاح التربوي ؟

تعلم الوجود : نشر تحت هذا العنوان ، تقرير اللجنه الدوليه للتنمية التي تكونت بناء على طلب اليونيسكو في فبراير عام ١٩٧١ ، تحت اشراف وزير التعليم الفرنسي السابق ادجار فور . وقد كان هدف هذه اللجنه ، طرح تصورات لاستراتيجية تعليمية دوليه ، تصلح نقطة انطلاق لسلسله من الدراسات والقرارات على المستوى القومي ، وتسهم في توجيه التعاون الدولي في مجال التعليم . ويتلخص هذا التقرير في فكرة واحدة : « المدينة التقافية » أي تحويل المجتمع كله الى مدينة ثقافية ، تزدهر فيها قدرات الانسان ، وتبرز الامكانيات الخلاقة لجماهير الشعب ، وحيث لا يكون التعليم حكرا على مجتمعات متميزة ، ولا أن تقوم به مؤسسات تربوية تقليدية . وتقوم فكرة « المدينة الثقافية » على مفاهيم مثالية للعلاقات الاجتماعية والعلاقات الدولية ، مثل وجود مجتمع دولي ، وتضامن بين الشعوب والحكومات ، يتخطى جميع الخلافات . ومفهوم أن التعليم هو مفتاح الديموقراطية وان هدف التنمية هو ازدهار وتحرير الانسانية . ويتساءل كاتب المقال هنا ، عن جدوى هذه التوصيات التي تخرج عن السياق الاجتماعي والسياسي ؟ وأين مكان الصراعات الطبقية ، وتفاوت التنمية ، وسيطرة الامبريالية في هذه المفاهيم المثالية ؟ هل نستطيع أن نتجاهل الظروف الموضوعية الحالية التي تجعل من « المدرسة » أداة طبقية ؟ أو أن نتجاهل أن التكنولوجيا هي سلاح لخدمة الاقوياء والاغنياء ؟ كان الاجدر بهؤلاء الحكماء المنادين بفكرة « المدينة الثقافية » أن يفكروا اولا في الوسائل الضرورية لتغيير بنية المدينة السياسية الحالية القائمة على الظلم وعدم المساواة . ويقول الكاتب ان اهمية هذا التقرير ، تكمن فقط في التشخيص السليم لموقف التعليم في العالم عامة ، والعالم الثالث خاصة . فقد اوضح التقرير ، كيف اندفعت الدول المستقلة تناضل ضد الجهل ، وفي تصورها ان مجرد انتزاعها لاداة التفوق التقني من أيدي المستعمرين ، سيكفل لها الحرية الدائمة والتطور الحقيقي ، دون ان تتنبه الى ان هذه النماذج التي أخذتها عن الدول المتقدمة ، لا تتفق مع احتياجاتها ومشاكلها . وقد ترتب على ذلك ، ان استثمارات هذه الدول في التعليم ، اصبحت لا تتناسب مع امكانياتها المالية ، وفاقت أعداد الخريجين قدرات اقتصادها على الاستيعاب مما أدى الى عجز في الدخل وتسبب في أضرار نفسية واجتماعية بالغة ، هددت توازن المجتمع ذاته .

ماذا يفعل التعليم في أفريقيا : وخلاصة هذه الدراسة التي كتبها د . ناجمان ، أن التعليم يتدهور عاما بعد عام على جميع المستويات ، مستندا في حكمه هذا ، الى مشاهداته في مجالين : الدول الافريقية التي حصلت على استقلالها ، ومع ذلك لم تتحرر من المحاكاة والتقليد ، والتجربة التعليمية الجديدة التي قامت بتنفيذها اليونسكو في زائير . وقد جاءت النتيجة في الحالتين مخيبة للامال . فلم تستطع الدول الافريقية ، مواجهة هذا التحدي المزدوج : تكوين الكوادر من أجل التنمية الاقتصادية ، والاستجابة الى التطلعات الثقافية لدى جميع السكان . ولم تتمكن من الفصل بين هذين الهدفين على الصعيد الكمي والكيفي . ويرى الكاتب أن ناجمان ، على غرار الحكماء الذين نادوا باقامة « المدينة الثقافية » ، لم يبحث في أسباب الركود النسبي للاقتصاد في بلدان العالم الثالث ، كما أنه لم يتعرض كذلك للاثار والبصمات

التى تركتها السيطرة الاقتصادية الامبريالية على نظم وسياسات التعليم .

مؤتمر لومي : عقد فى مايو ١٩٧٢ ، واكتسب دلالة سياسية هامة ، رغم أنه لم يضم سوى الدول الناطقة باللغة الفرنسية . وقد توصل المؤتمر الى نتيجة إخفاق السياسة التعليمية الوطنية اخفاقا تاما على الصعيدين الكمى والكيفى . فنسبة الامية فى ازدياد مطرد ، على الرغم من التوسع المستمر فى إنشاء المدارس ، وذلك نظرا للتضاعف الهائل فى عدد الاطفال . كما أن البطالة تفشت بشكل حاد بين المتعلمين ، ومن وجد من بينهم عملا ، ليس بافضل حالا من الاخرين . فغالبا ما يكون هذا العمل وظيفة مكتبية غير منتجة ، تؤدى تكاليفها الى المضاعفة من سلبيات التعليم . وقد جاءت قرارات المؤتمر صريحة واضحة بشأن ضرورة التوقف عن انشاء المدارس ، واكتساب الشباب التكوين اللازم ، من خلال العمل لا المدرسة ، وبذل الجهود فى سبيل ربط التعليم بالوظيفة المنتجة ، واتاحة استثمار المبالغ التى ستتوفر نتيجة لتلك السياسة ، فى شكل اعتمادات تسمح للشباب باقامة المشروعات المهنية والزراعية . ولا يجوز لاحد من الشباب البالغ ، استكمال دراساته العليا الا اذا أظهر مواهب خاصة فى هذا الصدد .

وقد أجمعت الدراسات المختلفة التى قدمت الى هذا المؤتمر ، على وجوب القيام بثورة فى النظام التعليمى ، الذى أصبح يضغط أكثر فأكثر على ميزانية ، تتميز مواردها أصلا بالركود . وأصبحت « المدرسة » تشكل تهديدا لمصالح الطبقة الحاكمة على مختلف المستويات سواء عن طريق استنزافها للموارد العامة ، أو تزويد المجتمع بأشخاص غير منتجين ، أو خلق طبقة من الطفيليات تثقل كاهل ميزانية الدولة . ومن المنطقى اذن ، ان يفكر الحكام فى تحويل المدرسة الى أداة للانتاج ، وان يشارك الطلبة فى أسرع وقت فى العملية الانتاجية « فالمدرسة » بوضعها الحالى ، تبدو وكأنها تعقيم للقوى المنتجة ، وتهديد لمصالح المجتمع الرأسمالى .

وبعد هذا العرض النقدى للدراسات التى تناولت أزمة التعليم والتنمية ، يتحدث الكاتب عن أسباب فشل السياسة التعليمية ، فيقول ان عملية التوسع فى انشاء المدارس والجامعات التى عرفها العالم فى السنوات ما بين ١٩٥٠ و ١٩٧٠ جاءت نتيجة لعوامل وايديولوجيات مختلفة ومتناقضة فى أغلب الاوقات . فقد اهتز النظام الرأسمالى والعالم الغربى داخليا وخارجيا اثر ارتقاء القوى الديموقراطية بعد حرب ١٩٤٠ ــ ١٩٤٥ وفتحت أبواب المدارس والجامعات على مصراعيها ، أمام الشعب . ولكن هذه العملية تمت فى اطار المفاهيم التقليدية « للمدرسة » القديمة التى تسعى أساسا الى الحفاظ على البنيات الاجتماعية القائمة واستمرارها ، وتخريج الكودر الفنية الضرورية لنمو النظام الصناعى . وقد ظهر جليا هذا التناقض بين الانتشار الكمى واستمرارية البنيات المدرسية القديمة فى عام ١٩٦٨ . وفشلت جميع محاولات الاصلاح التى بذلت منذ ذلك الوقت ، وكان لابد لها أن تفشل ، فالمدرسة مرتبطة ارتباطا وثيقا بجوهر النظام الاقتصادى وبالبنيات الاجتماعية الغربية ، ولا يمكن تغييرها تغييرا جذريا ، دون ان يؤدى ذلك الى هدم النظام من أساسه . ان السياسة التعليمية الوحيدة التى تتفق واستمرار النظام الاقتصادى الاجتماعى الحالى ، هى الحد من تنمية التعليم وانتشاره . ولكن الكاتب يرى أن حل المشكلة على المدى البعيد ، يستلزم تغيير النماذج الحالية للتنمية ، والنظم الاقتصادية المرتبطة بها .

التعليم ضد التنمية

ويتحدث الكاتب عن النماذج الحالية للتنمية ، مشيرا الى أن ما اتفق على تسميته بالتنمية ، لم يكن فى يوم من الايام هدفا من أهداف النظم الرأسمالية ، ولم يأت كنتيجة ضرورية لها . فالقوة المحركة للنظام الاقتصادى الرأسمالى ، هى الربح والاستحواذ على مصادر هذا الربح من سلطة سياسية واقتصادية وأجهزة ايديولوجية الخ .. أما تكدس رأس المال الناتج عن الربح ومصدر الربح فى المستقبل ، فليس سوى ظاهرة لا ارادية لهذا النظام . فاذا قمنا بالجمع بين اجمالى تكدس راس المال والتنمية وادماجهما ، فان العلاقة بينهما قد تصبح ايجابية ، كما حدث فى العالم الرأسمالى الغربى لفترة طويلة . وقد أدى تطور الاقتصاد فى هذا العالم الرسمالى ، والى الظروف التالية :

١ ــ أقصى أنواع الاستغلال لطبقات العمال والفلاحين ، وزيادة الهوة بين دخول طبقة وفقر طبقة أخرى .

٢ ــ الاستغلال الامبريالى ، واستغلال الاستعمار

الجديد للمجتمعات الواقعة تحت سيطرة الدول القوية .

٣ ـ استنزاف وحشى للموارد ، وتلوث البيئة الحيوانية والبشرية .

٤ ـ تحويل المجتمع كله الى مجتمع استهلاكى .

٥ ـ وضع الايديولوجيات واقامة البنيسات الفوقية السياسية والاجتماعية ، التى تبرر وتعمل على استمرار الاوضاع المذكورة . وقد لعبت المدرسة هذا الدور بالذات .

ان كل هذه الظروف ، عوامل ضرورية لاستمرار النظام الرأسمالى ، ولابد أولا ، اذا أردنا تغيير هذا النظام ، من التصدى لهذه العوامل ، منطلقين من التناقضات الخاصة بكل منها .

ويذكر الكاتب أن التنمية الرأسمالية فى الدول التابعة ، تخضع لنفس الظروف ، ولكن النتيجه تختلف . فعمليه تكدس رأس المال فى الغرب ادت الى تنمية شاملة ، وأسهمت اقتصاديات الدول الخاضعة فى هذه التنمية على حساب استنزاف مواردها وتدميرها داخليا . ان ما يبدو كتنمية فى هذه الدول ، من موانىء ومواصلات الخ . ليس فى الواقع سوى خدعة تخفى وراءها بنية تحتية تستهدف استنزاف الموارد الطبيعيه والثروات .

ويختتم الكاتب مقاله ، بالحديث عن الاستراتيجية التعليمية التى يجب أن تطبق من أجل تغيير النظام الاقتصادى ونماذج التنمية تغييرا جدريا . ويقول ان الدرس الحقيقى الذى نستخلصه من كل ماتقدم ، هو أن استمرار العلاقات الراسمالية ، يتناقض تماما مع التطور الحالى فى مجال التعليم . وبلا شك فيه ، أن هناك تناقضات اكثر جوهرية ، كالتناقضات الاقتصادية مثلا ، ولكن التناقضات فى مجال التعليم ، تشكل اهمية كبرى فى ظل الظروف العالمية الراهنة ، وذلك لسببين : اولا بالنسبة للعالم الرأسمالى وتوابعه تكشف هذه التناقضات عن قصور هذا النظام القائم على قانون الربح والنخبة وسيطرة الاقوى . أما بالنسبة للدول الاشتراكية ، فتوضح أن التوسع فى التعليم على جميع المستويات ، يعتبر الوسيلة أو الشرط الاساسى لتحويل نظام ما زال بيروقراطيا ومتسلطا ، الى نظام ديمقراطى يقوم على الادارة الذاتية .

ويؤكد المؤلف أن التوسع الكمى فى التعليم ، هو الوسيلة المتاحة لتغيير النظام الاقتصادى ، ونماذج التنمية تغييرا جذريا . والسؤال المهم الذى يفرض نفسه . هو كيفية تحويل نظام التعليم الحالى الى قوة واعية ،تستطيع ان تدمر النظام الاقتصادى القائم على السيطرة والاستغلال . لن يتاتى ذلك عن طريق التخفيف من حدة هذه التناقضات المذكورة ، بل على العكس ، عن طريق دفعها دفعا لتبلغ ذروتها على الصعيد الكمى ، وفى نفس الوقت ، اتاحة فرص التوعية بين المتعلمين بمضار هذه التناقضات ، وتتكون هذه الاستراتيجية المقترحة من ثلاث نقاط :

١ ـ الزيادة المستمرة فى أعداد المتعلمين على جميع المستويات ، وهذا يعنى تطبيق مبدأ حق التعليم للجميع ، دون قيد أو شرط ، وتطوير البنيات التعليمية . بحيث تتمتع بمرونة كافية لاستقبال أكبر عدد من الطلبة .

٢ ـ اطلاع الطالب على حقائق التخلف والتبعية وتحليل أسبابهما ، وتأصيل التعليم فى القيم وظروف الحياة ، واحتياجات الجماهير الريفية والمدنية ، وتبادل المعرفة العلمية معها .

٣ ـ تطوير الفكر النظرى والنقدى ، حول دور التعليم الايجابى والسلبى ، فى تنمية الدولة ، وعلاقاته الجديه مع المجتمع ككل ، وما يؤدى اليه ذلك ، من اعادة النظر فى التعليم المستورد ، كوسيلة لنقل الامبريالية الثقافية والتكنولوجية .

ان التساؤل حول نمط التعليم الذى يتفق مع النظام الاقتصادى والاجتماعى الحالى ، هو تساؤل غير مجد ما دام أن هذا النظام لن يستمر .

والتساؤل حول نمط التعليم الذى يتفق مع نموذج جديد للتنمية ، لا يمكن الاجابة عنه ، نظرا لان الملامح الرئيسية لهذا النموذج الجديد ، ما زالت مجهولة .

ان السؤال الوحيد الذى يستحق أن يثار هو : كيف نغير نظام التعليم الحالى ونحوله الى قوة ثورية واعية وقادرة على تدمير النظام الاقتصادى الذى يدفع بالدول النامية الى مزيد من التخلف ؟ ان التعليم يجب أن يلعب دورا فى النضال ضد الامبريالية الاقتصادية والتكنولوجيا والتبعية الثقافية ، وان يضع نهاية للبنيات الاجتماعية والسياسية الموجودة . ويؤكد الكاتب أن اهم شىء الان ، هو الانطلاق من قصور النظام الحالى ومتناقضاته ، لوضع استراتيجية للتغيير لا للاصلاح . ■



شهريات

مارس ١٩٧٧
ابريل ١٩٧٧
مايو ١٩٧٧

مـــــــارس ١٩٧٧

الاتحاد السوفيتى :

١٩ : أعلنت اللجنة التحضيرية لرجال الدين المسلمين والمسحيين فى ختام اجتماعاتها التى استمرت ٣ أيام فى موسكو ، تأييدها للشعوب العربية فى تحرير اراضيها والحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .

٢١ : اتهم ليونيد بريجنيف السكرتير الاول للحزب الشيوعى السوفيتى حكومة الرئيس الامريكى جيمى كارتر بأنها تتدخل فى الشئون الداخلية للاتحاد السوفيتى من خلال حملة واشنطن للدفاع عن حقوق الانسان . وأعلن بريجنيف أنه لايمكن تنمية العلاقات الطبيعية بين موسكو وواشنطن إذا استمرت الولايات المتحدة فى مساندة المنشقين السوفيت وعناصر المعارضة فى الدول الاشتراكية الاخرى .

٢١ : قدم ليونيد بريجنيف السكرتير الاول للحزب الشيوعى السوفيتى ، خطة منفصلة لاقرار السلام فى الشرق الاوسط تدعو الى انسحاب اسرائيل على مراحل ووضع جدول للانسحاب بحيث يتم على مدى عدة أشهر من الاراضى العربية كما تقضى باقامة مناطق منزوعة السلاح على طول الحدود فى المستقبل .

٢٦ : وصل الى موسكو سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى فى أول زيارة للاتحاد السوفيتى يقوم بها مسئول أمريكى منذ تولى الرئيس كارتر السلطة .

٢٩ : تناولت المباحثات بين سيروس فانس وزير الخارجية الامريكى وأندرية جروميكو وزير الخارجية السوفيتى عددا من المسائل الدولية من بينها الحد من تجارة الاسلحة التقليدية والحد من التجارب النووية وتخفيض القوات فى وسط أوربا ووسائل تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين والوضع فى الشرق الاوسط وفى جنوب أفريقيا .

أنظر ايضا تونس ٢٠ ـ الصين ١٩ ـ فلسطين ٣٠ ـ الولايات المتحدة ٣١

اثيوبيا :

١٠ : أمرت الحكومة الاثيوبية جميع سفرائها فى الخارج بالعودة الى اديس ابابا للتشاور وذلك بعد أن قدم سفير اثيوبيا فى مصر استقالته من منصبه وطلب حق اللجوء السياسى للولايات المتحدة احتجاجا على عمليات الاضطهاد والقتل والارهاب التى يمارسها المجلس العسكرى الحاكم . كما أعلن ٦ سفراء اثيوبيين آخرون تخليهم عن مناصبهم .

١٢ : اذاعت وكالة الانباء الاثيوبية أن عناصر مناهضة للحكم القائم قامت بتدبير مؤامرة ضد الحكومة فى اقليم بيجهدير بشمالى اثيوبيا وأعلنت الوكالة أن قوات الجيش والمليشيا الشعبية اشتبكت مع هذه العناصر مما أسفر عن مقتل ٢٦٨ شخصا واصابة ١٣٢ آخرين

٢٤ : أعلنت جبهه تحرير اريتريا أن قواتها استولت على « نقفة » عاصمة اقليم الساحل المجاور للسودان ، وأن ذلك معناة انهاء أى وجود اثيوبى عسكرى فى المنطقة .

٢٦ : اجتمع الكولونيل منجستو هيل ميريام رئيس المجلس العسكرى الاثيوبى الحاكم مع سفراء كل من مصر والصومال والسودان فى اثيوبيا وأبلغهم ضرورة تدعيم العلاقات بين بلادهم وبين اثيوبيا

الاردن :

١٢ : أنتخب ابراهيم بكر عضو المجلس الوطنى الفلسطينى نقيبا للمحامين الاردنيين .

١٦ : وصل إلى عمان اللواء عبد الرحمن خليفاوى رئيس الوزراء السورى لاجراء مباحثات مع المسئولين حول تطورات الوضع فى منطقة الشرق الاوسط وخطوات التكامل والتنسيق بين البلدين وذلك فى اطار اللجنة السورية الاردنية .

٢٠ : وصل وفد برلمانى كندى الى عمان فى زيارة رسمية للاردن تستغرق عدة أيام ، وذلك فى إطار جولة استطلاعية يقوم بها الوفد فى الشرق الاوسط .

٢٠ : أجتمع عدنان أبو عودة وزير الاعلام الاردنى فى عمان باللجنة الثلاثية **المكالفة من منظمة الصحة العالمية** بالتحقيق حول وضع العرب فى الاراضى العربية المحتلة .

٢٤ : بدأت فى عمان المباحثات الرسمية بين الملك حسين ملك الاردن والملك خوان كارلوس ملك أسبانيا الذى وصل الى عمان فى زيارة رسمية لمدة ٣ أيام لاجراء محادثات حول تطورات الوضع فى الشرق الاوسط والعلاقات الثنائية بين البلدين .

انظر ايضا فرنسا ١٤ — فلسطين ٢ — الولايات المتحدة ١٢

أسبانيا :

٢ : وصل جورج مارشيه زعيم الحزب الشيوعى الفرنسى الى مدريد وسط اجراءات أمن مشددة تمهيدا لاول اجتماع بين زعماء الاحزاب الشيوعية الغربية فى اسبانيا منذ الحرب الاهلية الاسبانية بهدف تدعيم العلاقات بين الاحزاب الشيوعية الغربية ومساعدة الحزب الشيوعى الاسبانى على كسب الشرعية .

٣ : اكد زعماء الاحزاب الشيوعية فى اسبانيا وفرنسا وايطاليا ، فى البيان المشترك الصادر فى أعقاب اجتماعهم فى مدريد ، حق الاحزاب الشيوعية فى الاستقلال عن موسكو وفى عدم التدخل فى شئونها .

٥ : بدأت الحكومة الاسبانية اتخاذ خطوات جديدة على طريق الديمقراطية حيث وعدت فى بيان لها بالافراج عن جميع المعتقلين السياسيين تقريبا كما أشارت الى احتمالات الاعتراف بالحزب الشيوعى الاسبانى فى المستقبل القريب .

٩ : اعلنت وزارة الخارجية الاسبانية أنه تم الاعتراف من جانب حكومة اسبانيا بتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية فى مدريد .

٢٧ : أعلن وزير خارجية اسبانيا أن بلاده لم تعترف باسرائيل قبل أن يتم اقرار العدل فى الشرق الاوسط .

انظر ايضا : الاردن ٢٤ — جمهورية مصر العربية ١٩

المانيا الغربية :

١ : اعلن وزير داخلية المانيا الغربية أنه قد صرح لسلطات الامن الالمانية بالتصنت على المكالمات التليفونية للعالم النووى كلاوس تروب فى أوائل ١٩٧٦ بسبب اتصالاته المريبة مع الجماعات الارهابية الدولية .

٤ : اكدت حكومة المانيا الغربية معارضتها لاقتراح مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الخاص بانشاء صندوق مشترك لتثبيت أسعار المواد الاولية .

٣١ : وصل الى بون سيروس فانس وزير الخارجية الامريكى لاجراء محادثات مع وزير خارجية المانيا الغربية حول المسائل التى تهم البلدين

انظر ايضا فلسطين ١٧ — الولايات المتحدة ١٤ —

أوغندا :

١ : أعلن متحدث عسكرى أوغندى أن الرعايا الامريكيين المقيمون فى أوغندا لهم الحرية الكاملة فى التحرك الداخلى أو خارج البلاد كما أعرب المتحدث عن رغبة أوغندا فى تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الاميركية .

ايران :

١١ : اكدت ايران وبنجلاديش اقتناعهما بضرورة التوصل الى تسوية سلمية لمشكلة الشرق الاوسط وحل النزاع العربى الاسرائيلى وفقا لقرار ٢٤٢ صادر من مجلس الامن جاء ذلك فى البيان المشترك الصادر عقب الزيارة الرسمية التى قام بها رئيس وزراء بنجلاديش لايران .

١٢ : وصل الى طهران ممدوح سالم رئيس الوزراء المصرى فى زيارة رسمية لايران لاجراء مباحثات مع المسئولين الايرانيين حول مشكلة الشرق الاوسط والعلاقات الاقتصادية بين البلدين ومستقبل المشروعات الصناعية المشتركة .

١٤ : استدعت الحكومة الايرانية سفيرها فى ليبيا بسبب تدخل العقيد القذافى فى الشئون الداخلية الايرانية .

ايطاليا :

١١ : توترت العلاقات بين حكومة الاقلية الايطالية والحزب الشيوعى الايطالى بعد القرار الذى اتخذه البرلمان الايطالى باحالة اثنين من وزراء الدفاع السابقين الى المحاكمة بتهمة تورطهم فى فضيحة رشاوى لوكهيد

انظر ايضا اسبانيا ٣

باكستان :

٨ : أكدت النتائج النهائية التى أعلنت فى اسلام اباد فوز حزب الشعب بزعامة ذو الفقار على بوتو بأغلبية ساحقة فى الجمعية التشريعية . وذلك فى أول انتخابات تتم فى ظل الحكومة المدنية التى يرأسها ذوالفقار على بوتو منذ ١٩٧١ .

١١ : دخلت دبابات الجيش الباكستانى مدينة كراتشى لمنع تزايد أعمال العنف التى توجهها أحزاب المعارضة بعد ظهور نتائج الانتخابات العامة .

١٤ : قبض على المفتى محمود رئيس حزب التحالف الوطنى الباكستانى وزعيم المعارضة فى بشاور شمال غرب باكستان عندما كان يقود مظاهرة تطالب باستقالة الحكومة واجراء انتخابات عامة جديدة .

١٩ : انتشرت المظاهرات العنيفة فى كراتشى و٩ مدن رئيسية على اثر اعتقال مارشال الجو أصغر خان وهو من ابرز زعماء ائتلاف المعارضة المكون من ٩ أحزاب

٢٠ : فرضت حكومة باكستان الاحكام العرفية وحظر التجول فى الاحياء الصناعية لمدينة كراتشى بعد أن اتسعت المظاهرات الدموية التى قامت بها قوى المعارضة .

٢٢ : تعثرت جهود ذوالفقار على بوتو من أجل انهاء موجة العنف السياسى فى البلاد ، وذلك بعد أن رفض زعماء المعارضة المفاوضات معه واتجهوا الى تجديد مطالبهم باستقالته

٢٦ : اصيبت معظم المدن الرئيسية فى لدعوة الاضراب العام التى وجهتها أحزاب المعارضة احتجاجا على باكستان بالشلل الكامل نتيجة القاء القبض على زعمائها .

٢٦ : افتتحت الحكومة برئاسة ذوالفقار على بوتو الجمعية التشريعية الجديدة رغم اتهامات أحزاب المعارضة بعدم دستوريتها بسبب ماوصفته بعمليات التزوير الواسعة التى قامت بها السلطات الحكومية أثناء الانتخابات .

٣٠ : أجرى ذوالفقار على بوتو رئيس الوزراء الباكستانى تعديلا وزاريا كبيرا خرج بمقتضاه ٥ من الوزراء فى الحكومة السابقة وتم توسيع

الوزراء الفيدرالية بحيث زاد عدد الوزراء من ١٨ الى ٢٢ وزيرا .

بلجيكا :

٤ : احتدمت الازمة السياسية فى بلجيكا عندما طرد الملك بودوان بناء على طلب رئيس الوزراء وزيرين فى الحكومة الائتلافية . وذلك فى الوقت الذى استمرت فيه اضرابات عمال النقل بتأييد من نقابات العمال التابعة للحزب الاشتراكى والحزب المسيحى الاجتماعى .

٩ : اعلن القصر الملكى فى بلجيكا أن الملك بودوان قد أصدر قرارا بحل البرلمان واجراء انتخابات عامة فى ١٧ أبريل ١٩٧٧ قبل عام بأكمله من الموعد المقرر لها فى ١٩٧٨ .

انظر ايضا جمهورية مصر العربية ٢٣

بنجلاديش :

١١ : جاء فى بيان رسمى صدر فى دكا أن دورية عسكرية تابعة لبنجلاديش أطلقت النار على مجموعة من المتمردين بالقرب من الحدود الشمالية الشرقية مع الهند

انظر ايضا ايران ١١

تايلاند :

٢٦ : فشلت محاولة انقلاب عسكرى فى تايلاند . وأعلنت الحكومة التايلاندية موافقتها على السماح لقادة الانقلاب بمغادرة البلاد مقابل الافراج عن اثنين من القادة العسكريين الذين كانوا قد احتجزوهم .

٢٨ : أعلنت الحكومة التايلاندية أن قادة الانقلاب الفاشل سيحاكمون بتهمة الخيانة والقتل العمد واشاعة الفوضى والاضطراب فى البلاد .

تركيا :

١٦ : اعلنت الحكومة التركية أنها سوف تستمر فى تنفيذ خطتها الخاصة باجراء مناورات بحرية وجوية فى منطقة بحر ايجة وذلك على الرغم من اعتراض اليونان .

انظر ايضا العراق ٤ ــ الكويت ٦ ــ المملكة السعودية ٢٣ الولايات المتحدة ٢

تونس :

١٩ : قرر اتحاد المهندسين التونسيين القيام باضراب لاجل غير مسمى حتى يتم اطلاق سراح محمد بلحاج عمر أمين عام الاتحاد والذى القى القبض عليه بتهمة توزيع منشورات بتوقيع حركة الوحدة الشعبية السرية .

٢٠ : أجرى الاميرال سيرجى جورشكوف نائب وزير الدفاع السوفييتى والقائد العام للقوات البحرية السوفييتية ، محادثات مع المسئولين التونسيين .

٢١ : أعلن حبيب الشطى وزير الخارجية التونسية فشل المهمة التى قام بها لدى العقيد القذافى لايجاد حل للخلاف القائم بين الدولتين منذ سنوات حول تحديد الرصيف القارى بينهما .

الجزائر :

٥ : بدأ أول مجلس وطنى جزائرى [برلمان] أعماله واختير رباح بيطاط رئيسا له .

٢٠ : غادر الرئيس الجزائرى هوارى بومدين الجزائر الى نيامى عاصمة النيجر لحضور مؤتمر القمة الذى يعقد هناك ويحضره كل من رؤساء الجزائر ومالى والنيجر وتشاد وليبيا .

٣١ : وصل الى الجزائر الرئيس الكوبى فيدل كاسترو فى زيارة رسمية فى نهاية جولته بأفريقيا حيث زار ليبيا ثم الصومال وتنزانيا وموزمبيق وانجولا .

الجمهورية العربية اليمنية :

٩ : وصل الى صنعاء ٦ خبراء زراعيين يابانيين فى بعثة تستغرق ثلاثة اسابيع لاجراء دراسة شاملة على الاراضى الزراعية ولزيادة الحاصلات فى اليمن .

٢٢ : بدأت فى تعز اجتماعات رؤساء الدول العربية المطلة على البحر الاحمر وشارك فيها رؤساء السودان والصومال واليمن الشمالية واليمن الجنوبية .

٢٣ : أكد البيان المشترك الذى صدر فى ختام المؤتمر الرباعى الذى ضم رؤساء السودان والصومال واليمن الشمالية واليمن الجنوبية أهمية التضامن العربى لمواجهة السياسة الاسرائيلية العدوانية والقوى الصهيونية التى تساندها .. كما أشار البيان الى ضرورة الحفاظ على السلام فى منطقة البحر الاحمر واستثمار موارده .

جمهورية مصر العربية :

٢ : حصلت الجامعات المصرية على مبلغ ٣٠٠ الف دولار قدمته دولة قطر مقابل ما تحصل عليه من اعارات للاساتذة المصريين .

٣ : بدأت فى القاهرة اجتماعات وزراء خارجية ٦٠ دولة عربية وافريقية وممثلى ٦ حركات تحرير أفريقية يمثلون أكثر من ٥٠٠ مليون من الشعوب العربية والافريقية للاعداد لعقد أول مؤتمر قمة عربى أفريقى فى القاهرة .

٥ : وصل الى القاهرة دافيد روكفلر رئيس مجلس ادارة بنك تشيزمانهاتن وأعلن تقديم بعض التعديلات الخاصة بشروط طرح قرض لمصر فى السوق الدولية قيمته ٢٥٠ مليون دولار بضمان هيئة الخليج لتنمية مصر .

٥ : تم فى القاهرة توقيع اتفاق مصرى أمريكى بشأن مبلغ ال ٥٠٠ مليون دولار الذى وافق الكونجرس على تقديمه الى مصر بصفة عاجلة فى شكل قرض سلعى .

٧ : بدأ فى القاهرة أول مؤتمر قمة أفريقى عربى .

٩ : وقع ملوك ورؤساء ومبعوثو ٦٠ دولة أفريقية وعربية « ميثاق القاهرة » من أجل تأكيد وتدعيم وتنمية أسس التعاون السياسى والاقتصادى والمالى بين القارة الافريقية والعالم العربى .

١١ : أعلنت وزارة الداخلية المصرية أنها أحبطت مخطط جديد لمخابرات القذافى كان يستهدف القيام بعدة تفجيرات خلال فترة انعقاد مؤتمر

القمة الافريقى العربى الاول فى القاهرة .

١٩ : وصل الى القاهرة الملك خوان **كارلوس ملك اسبانيا فى أول زيارة رسمية يقوم بها ملك أسبانى لمصر : وذلك لاجراء مباحثات مع الرئيس السادات حول الموقف الدولى وقضية الشرق الاوسط والعلاقات الثنائية بين البلدين .**

٢٠ : بدأ الدكتور عبد المنعم القيسونى **نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية جولته الى الدول العربية والتى يزور خلالها السعودية والكويت وقطر والامارات وذلك فى اطار الخطة التى تهدف الى تهيئة الظروف الملائمة لدعم الاقتصاد المصرى .**

٢٣ : حصلت مصر على قرض طويل **الاجل من الحكومة البلجيكية : قدره ٤ ملايين دولار .**

٢٥ : أعلن الرئيس السادات ان **الولايات المتحدة التى تمسك بيدها ٩٩٪ من اوراق اللعبة فى الشرق الاوسط : فى وسعها اذا أرادت اقرار السلام فى الشرق الاوسط خلال شهر عن طريق مؤتمر جنيف .**

٢٦ : أصدرت السلطات المصرية **قرارا بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع السلطات الليبية : وذلك بمنع الليبيين الذين يصلون الى** مطارات القاهرة وموانيها من دخول البلاد واعادتهم الى ليبيا .

٢٦ : قدم الخبير الاقتصادى الالمانى مولر تصوره للمساعدة التى يمكن أن تقدم لمصر لحل مشاكلها الاقتصادية وذلك على أساس « مشروع مارشال متطور » حيث يقدم جزء منه كمعونات دون مقابل ، وجزءا آخر فى شكل قروض على المدى المتوسط والطويل .

٢٩ : تم فى القاهرة توقيع بروتوكول التبادل التجارى بين مصر والاتحاد السوفييتى للعام الحالى ويبلغ حجمه ٤٠٠ مليون جنيه ، بزيادة ٥٠ مليونا على حجم العام الماضى .

انظر ايضا : اثيوبيا ٢٦ — ايران ١٢ ليبيا ٢٤ — السعودية ٢٣ — الولايات المتحدة الامريكية ١ — ٢٣

روديسيا :

٣ : أعلن ١٢ من أعضاء الجبهة الروديسية الحاكمة انهم سيدلون بأصواتهم ضد مقترحات سميث بتغيير نسبة توزيع الاراضى لصالح الافريقيين .

١٠ : أجرى ايان سميث رئيس وزراء حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا تعديلا وزاريا تم بمقتضاه توزيع مسئوليات وزارة الدفاع على أربعة وزراء رئيسيين .

انظر ايضا : الولايات المتحدة ١٦

رومانيا :

٥ : أعلنت رومانيا حالة الطوارىء فى جميع أنحاء البلاد عقب الزلزال المدمر الذى تعرضت له بوخارست والاقاليم الجنوبية فى رومانيا مما أدى الى مقتل الالاف .

انظر أيضا الصين ١٠

زائير :

١٧ : بدأت شحنات المساعدات العسكرية التى قرر الرئيس الامريكى كارتر ارسالها الى زائير فى الوصول الى كنيشاسا ، وذلك بعد أن طلب رئيس زائير مساعدة الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا لمواجهة محاولة غزو خارجية لزائير .

١٨ : اذاعت وكالة انباء زائير أن جيش زائير يحتشد الان لشن هجوم واسع النطاق ضد المرتزقة الذين استولوا على أربع مدن فى اقليم كاتنجا الذى ينتج ٧٠٪ من النحاس فى العالم .

٢٠ : أعلن رئيس زائير أن قوات بلاده استطاعت استعادة مدينة كاساجى الاستراتيجية من أيدى « القوات المتمردة » .

زامبيا :

٢٨ : أعلن متحدث رسمى باسم حكومة زامبيا أن رئيس الوزراء الكوبى فيدل كاسترو قد الغى الزيارة التى كان يزمع القيام بها لزامبيا خلال جولته الحالية فى دول افريقيا وذلك حتى لاتتم زيارة كاسترو فى وقت واحد مع زيارة الرئيس السوفييتى نيكولاى بودجورنى .

السلفادور :

١ : أعلنت الاحكام العرفية فى السلفادور لمدة ٣٠ يوما وذلك على أثر المصادمات الدامية بين البوليس والمتظاهرين الذين خرجوا احتجاجا على نتائج انتخابات الرئاسة فى البلاد .

١٧ : أعلن الرئيس ارتورو أرماندو مولينا رئيس السلفادور أن بلاده ترفض قبول أية مساعدات عسكرية أمريكية جديدة حيث أنها ترى أن التحقيق الذى أجرته الولايات المتحدة حول مسألة حقوق الانسان يعد انتهاكا لسيادتها .

السودان :

٥ : بدأ فريق من المهندسين الامريكيين فى تنفيذ مشروع المحطة الارضية للاقمار الصناعية لخدمات المواصلات السلكية واللاسلكية فى السودان .

٦ : وافق الرئيس نميرى على ادخال تعديل على قانون العقوبات السودانى يقضى بقطع يد السارق ورد ماسرق لصاحبه رغم تنفيذ العقوبة وذلك طبقا للشريعة الاسلامية .

انظر ايضا : اثيوبيا ٢٦ — الجمهورية العربية اليمنية ٢٢ — عمان ١٥ — ١٩

سوريا :

٢٨ : بدأت المحادثات الرسمية بين نلسون روكفلر نائب الرئيس الامريكى السابق وكبار المسئولين السوريين حول آخر الاوضاع الراهنة فى الشرق الاوسط .

انظر ايضا : الاردن ١٦ — ليبيا ٢٤ — الولايات المتحدة ١٢

شيلى :

١٢ : أصدرت الحكومة العسكرية فى شيلى أمرا بحل جميع الاحزاب السياسية ووقف نشاط كل التجمعات ذات الطابع السياسى كما فرضت قيودا على وسائل الاعلام .

الصين :

١٥ : قررت الصين منح رومانيا مساعدات فى شكل أدوية و ١٥٠ الف جنيه استرلينى للمساهمة فى ازالة الخسائر الناجمة عن كارثة الزلزال فى رومانيا .

١٩ : اتهمت الصين الاتحاد السوفييتى بأنه يتزعم عملية غزو زائير عن طريق المرتزقة .

١٩ : اذاع راديو بكين ان الصين تتعرض لاسوأ موجة قحط منذ ١٩٤٩ .

٢١ : دعت قيادات الصين الى عقد مؤتمر عاجل لبحث ازمة الجفاف التى انسدت محصول القمح فى شمال الصين .

العراق :

٤ : وصل الى بغداد وزير الصناعة والتكنولوجيا التركى لاجراء محادثات مع المسئولين العراقيين تتناول العلاقات الثنائية بين البلدين فى النواحى الصناعية والفنية .

٢٠ : اصدر مجلس الثورة العراقى قرارا بالسماح لجميع المواطنين العرب بالالتحاق بالوظائف العامة للدولة .

انظر ايضا ليبيا ٢٤

عمان :

١٥ : وصل الرئيس السودانى نميرى الى عمان فى زيارة تستغرق ٣ أيام يجرى خلالها مباحثات حول تنسيق المواقف العربية تجاه مسألة الامن فى البحر الاحمر .

١٩ : صدر البيان المشترك عن زيارة الرئيس نميرى لسلطنة عمان مؤكدا ضرورة تنفيذ قرارات مؤتمرى الرياض والقاهرة وقرارات الامم المتحدة الخاصة بعقد مؤتمر جنيف لحل مشكلة الشرق الاوسط .

الفلبين :

٢٦ : وقع الرئيس الفلبينى فرديناند ماركوس قرارا بمنح الحكم الذاتى الى ١٣ مقاطعة فى جنوب الفلبين وانشاء حكومة اقليمية مؤقتة وذلك لانهاء ثورة المسلمين فى الجنوب .

فرنسا :

١٤ : قررت فرنسا منح الاردن قرضا قيمته ٢٥٠مليون فرنك [حوالى ٣٣مليون جنيه استرلينى) ويسدد على ٢٥ سنة بفائدة ٥ر٢٪ ويخصص لمشروعات استخراج الفوسفات فى ميناء عقبة بالاردن .

١٤ : أحرز تحالف اليسار الفرنسى اكبر انتصار انتخابى له منذ الحرب العالمية الثانية فى الجولة من الانتخابات البلدية فى فرنسا .

٢٠ : فازت القائمة التى يتصدرها جاك شيراك رئيس وزراء فرنسا السابق ومؤسس التجمع الديجولى فى الجولة الثانية من انتخابات البلدية فى باريس .

٢١ : أظهرت نتائج الجولة الثانية فى انتخابات المجالس البلدية الفرنسية نتائج حاسمة لصالح اليسار الفرنسي المكون من التحالف الاشتراكى الشيوعى بزعامة فرانسوا ميتران على الائتلاف الحكومى برئاسة الرئيس الفرنسى ديستان .

٢٥ : تم انتخاب الزعيم الفرنسى الديجولى جاك شيراك عمدة لباريس .

٣٠ : انتهى ريمون بار من تشكيل الوزارة الفرنسية الجديدة والتى تتكون من ١٥ وزيرا .

انظر ايضا اسبانيا ٢ ــ ٣ ، فلسطين ٣٠ .

فلسطين :

٢ : دعا خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية الى سرعة اتمام المصالحة الاردنية الفلسطينية .

٢ : سمحت اسرائيل بتخفيض عملتها بنسبة ٢٪ وذلك للمرة ١٨ منذ يونيو ١٩٧٥ .

٢ : اتسع نطاق الانتفاضة الشعبية والمظاهرات ضد الاحتلال الاسرائيلى داخل الاراضى العربية المحتلة .

١١ : أعلن اسحاق رابين رئيس وزراء اسرائيل ان رأى الرئيس الامريكى كارتر حول الحدود النهائية لاسرائيل ينذر بوقوع صدام دبلوماسى بين الولايات المتحدة واسرائيل

١٧ : وصل الى القدس هانز ديتريتش جينشر وزير خارجية المانية الغربية فى زيارة رسمية لمدة ٣ أيام لاجراء محادثات مع المسئولين الاسرائيليين حول مشكلة الشرق الاوسط .

١٨ : أعلن فى تل أبيب عن تشكيل حزب اسرائيلى جديد يضم الشخصيات الاسرائيلية التى تطالب باجراء حوار مع الفلسطينيين فى اطار مايسمى « بالمجلس الاسرائيلى الفلسطينى » .

٢٢ : أدى اضراب عمال الموانىء والشحن الاسرائيليين الى اغلاق كل موانىء اسرائيل وذلك لاول مرة فى تاريخ اسرائيل .

٢٨ : أعلن موشى ديان وزير الدفاع الاسرائيلى السابق انسحابه من الحملة الانتخابية لحزب العمل الاسرائيلى الحاكم بسبب معارضته لسياسة الحزب فيما يتعلق بالتنازل عن الاراضى وبالذات بالنسبة للضفة الغربية لنهر الاردن .

٣٠ : وصل الى تل أبيب لوى دى جيرنجو وزير الخارجية الفرنسى فى زيارة رسمية لاسرائيل تستغرق ثلاثة أيام .

٣٠ : أذاع راديو اسرائيل أن شالوم كليمنان حاخام طائفة اليهود الشرقيين قد تلقى دعوة رسمية لزيارة الاتحاد السوفييتى .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتى ١٩ــ ٢١ــ الاردن ١٢ــ اسبانيا ٩ــ ٢٧ــ لبنان ٩ــ المملكة السعودية ١٤ــ الولايات المتحدة [٦ــ٢٣]

كوبا :

٤ : أعلن وزير التجارة الكوبى أنه اذا رفعت الولايات المتحدة الحظر التجارى الذى تفرضه على كوبا منذ١٧ عامافان كوبا سوفتشترى من الولايات المتحدة عددا كبيرا من السلع ابتداء من المواد الغذائية حتى المعدات الثقيلة .

١٦ : جددت كل من كوبا والصومال تأييدهما للتحرير الكامل للأراضى العربية التى تحتلها اسرائيل وضمان حقوق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره جاء ذلك فى البيان الكوبى الصومالى المشترك

الذى صدر فى مقديشيو عقب الزيارة الرسمية التى قام بها الى الصومال فيدل كاسترو .

انظر أيضا . الجزائر ٣١ — زامبيا ٢٨ —

كوريا الجنوبية :

٩ : وصل وزير الصناعة والكهرباء السعودى الى سيول فى زيارة رسمية لكوريا الجنوبية لمدة ايام لاجراء محادثات مع المسئولين الكوريين حول زيادة التعاون التجارى بين البلدين .

الكونجو الشعبية (برازافيل) :

١٩ : لقى ماريان نجوابى رئيس الكونجو الشعبية مصرعه فى خلال حوادث عنف وقعت فى برازافيل .

٢٠ : اتهمت اللجنة العسكرية التى شكلها الحزب الحاكم فى الكونجو الشعبية ، انصار « الفونس ماسيمبا ديبا » رئيس الكونجو السابق باغتيال ماريان نجوابى .

٢٣ : اعترف الرئيس الكونجولى السابق الفونس ماسيمبا ديبا بأنه المسئول عن المحاولة الفاشلة لقلب نظام الحكم التى انتهت بمصرع ماريان نجوابى .

٢٥ : اعلنت اللجنة العسكرية فى الكونجو أنه تم تنفيذ حكم الاعدام فى الرئيس السابق الفونس ماسيمبا ديبا .

٢٨ : اصدرت محكمة عسكرية فى الكونجو حكمها بالاشغال الشاقة المؤبدة على باسكال ليسوبا رئيس الوزراء السابق بعد اتهامه بالاشتراك مع الرئيس السابق ماسيمبا بتدبير محاولة الانقلاب الفاشل الذى أودى بحياة الرئيس نجوابى .

الكويت :

٦ : قرر مجلس الوزراء الكويتى مساهمة الكويت فى الصندوق العربى لتقديم القروض للدول الافريقية بمبلغ ٤٠ مليون دولار .

٦ : وصل الى الكويت وزير الصناعة والتكنولوجيا التركى فى زيارة رسمية لاجراء مباحثات مع المسئولين حول العلاقات الثنائية ووسائل تنمية التعاون الصناعى والاقتصادى بين البلدين .

٨ : وصل الى الكويت وفد من العلماء المسلمين اليوغوسلاف لاجراء مباحثات حول توثيق التعاون بين رجال الدين فى البلدين لنشر الدين الاسلامى فى يوغوسلافيا .

٢٢ : اتفق وزراء المالية والاتصالات السلكية واللاسلكية فى دول الخليج على انشاء مجلس اعلى للطيران المدنى لدول الخليج العربى عن طريق دمج الشركتين القائمتين حاليا وهما طيران الخليج والخطوط الجوية الكويتية .

أعلن الامين العام للصندوق الكويتى للانماء الاقتصادى أن الصندوق قد قدم ٩٢ قرضا بلغت قيمتها الاجمالية ٣٣٠ مليون دينار كويتى [مليار دولار] وزعت على ١٤ دولة عربية و٨ دول آسيوية و٧ دول أفريقية . وذلك منذ انشاء الصندوق فى ١٩٦١ .

انظر أيضا : جمهورية مصر العربية ٢٠ —

لبنان :

١ : استقبل فؤاد بطرس وزير خارجية لبنان ، السفير السوفييتى فى بيروت حيث بحثا فكرة استدعاء قوة سلام دولية للمرابط فى منطقة الحدود اللبنانية الاسرائيلية .

٥ : أعلن راديو بيروت أن لبنان قد أبلغ الدول الخمس الأعضاء الدائمين فى مجلس الامن برغبته فى المشاركة فى مؤتمر جنيف الخاص ببحث مشكلة الشرق الاوسط .

٧ : تزايدت حدة الاشتباكات فى جنوب لبنان بين القوات الانعزالية التى تساندها المدفعية الاسرائيلية وبين القوات الفلسطينية والتقدمية .

٨ : وجه المجلس الشعبى الاسلامى الاعلى فى لبنان نداء الى الملوك والرؤساء العرب المجتمعين فى القاهرة لايجاد صيغة ملائمة لاعادة الامن الى الاراضى اللبنانية .

٩ : اعلن متحدث باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، فى بيروت ، بأن المنظمات الفلسطينية التى كانت تسيطر على بلدة النبطية فى جنوب لبنان قررت تسليم صلاحيات الامن فيها الى السلطات اللبنانية .

١٢ : خففت السلطات اللبنانية على الرقابة المفروضة على مختلف وسائل الاعلام .

١٥ : اجتمع الرئيس اللبنانى سركيس مع عدد من الزعماء اليمينيين ومع زعيم طائفة الشيعة المسلمين فى لبنان ، من أجل بحث الاوضاع المتدهورة فى البلاد .

١٦ : اغتيل كمال جنبلاط زعيم القوى الوطنية اللبنانية ورئيس الحزب الاشتراكى التقدمى عندما اطلق عليه مجهولون نيران المدافع الرشاشة بالقرب من قرية دير القمر مسقط رأس كميل شمعون رئيس حزب الوطنيين الاحرار .

٢٣ : عقدت اللجنة الرباعية العربية اجتماعا برئاسة الرئيس سركيس لبحث الوضع فى جنوب لبنان والوسائل العملية لتنفيذ اتفاق القاهرة المعقود فى ١٩٦٩ لتنظيم العلاقة بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية .

٢٨ : قرر مجلس الوزراء اللبنانى تعيين العقيد فيكتور خورى قائدا للجيش اللبنانى وبدأ القائد الجديد على الفور فى بناء نواة للجيش اللبنانى الجديد .

٣٠ : خفت حدة التوتر فى بيروت وعادت الحياة الطبيعية الى الاحياء الشرقية فى بيروت بعد القرار الذى اتخذه حزب الوطنيين الاحرار بوقف الاضراب الى أجل غير مسمى وهو الاضراب الذى نظم احتجاجا على تعيين قائد عام جديد للجيش اللبنانى .

انظر أيضا : المملكة العربية السعودية ١ — ليبيا ٢٤ —

ليبيا :

٢ : أعلن رسميا تغيير الاسم الرسمى لليبيا بحيث يصبح « الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية » وأعلن عبد السلام جلود رئيس وزراء ليبيا فى بيان رسمى أن المؤتمر الشعبى العام الذى انهى اعماله فى مدينة سبها قرر اقامة سلطة شعبية مباشرة فى ليبيا لتحل محل التنظيم السياسى القائم .

٢٤ : أعلنت السلطات الليبية قدم

السياح للمصريين والعراقيين والسوريين واللبنانيين بمغادرة الطائرات القادمين عليها وترحيلهم على نفس الطائرات كل الى بلده — انظر ايضا تونس ٣١ الجزائر ٢٠ مصر ١١ — ٢٦

المملكة العربية السعودية :

١ : قررت السعودية منح لبنان ٥٠ مليون ليرة لبنانية لمساعدة الحكومة اللبنانية فى تنفيذ برنامج اغاثة المهاجرين .

١٤ : قرر صندوق التضامن الاسلامى فى السعودية تخصيص ٥ر١ مليون دولار لمواجهة محاولات اسرائيل لتهويد القدس وغيرها من الاراضى العربية المحتلة .

١٥ : قررت السعودية ونيبال اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفارة .

٢٣ : وصل الى الرياض وزير خارجية تركيا لاجراء مباحثات مع المسئولين السعوديين حول آخر تطورات الموقف فى الشرق الاوسط وسبل دعم العلاقات الثنائية بين البلدين

٢٣ : أعلن الدكتور القيسونى نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصاد عقب اجتماعه مع الامير فهد بن عبدالعزيز ولى عهد السعودية ، انه قد تم التوصل الى اتفاق جماعى بين دول الخليج العربى على تقديم ١٥٠٠ مليون دولار نقدا لدعم اقتصاد مصر .
انظر : ايضا جمهورية مصر ٢٠ — كوريا الجنوبية ٩ —

المملكة المتحدة :

٤ : أعلن دافيد اوين وزير خارجية بريطانية تأييد بلاده لحملة الرئيس كارتر من أجل حقوق الانسان ورفضها الاتهام السوفييتى للحملة بأنها تدخل فى الشئون الداخلية لموسكو .

١٥ : احتلت أزمة مشكلة الشرق الاوسط جانبا كبيرا فى مناقشة السياسة الخارجية فى مجلس العموم البريطانى .

٢٣ : فازت حكومة العمال البريطانية فى الاقتراع الذى جرى فى مجلس العموم على الثقة بها بأغلبية ٣٢٢ ضد ٣٤٦ وقد حصلت الحكومة على اصوات حزب الاحرار وهى التى مكنتها من تحقيق هذا الفوز

٢٤ : أعلن جيمس كالاهان رئيس الوزراء البريطانى ، فى مجلس العموم ، أن حزب العمال قد وافق على ان يجرى مشاورات مع حزب الاحرار فى جميع المسائل السياسية وذلك حتى آخر الدورة الحالية للبرلمان كما اتفق الحزبان على انشاء لجنة استشارية مشتركة بينهما ، والتعاون بينهما فى تقرير نظام انتخابات البرلمان الاوربى .

٣٠ : قدم دينيس هيلى وزير الخزانة البريطانية الميزانية الجديدة لمجلس العموم . وقد تضمنت الميزانية بعض الاعفاءات على ضرائب الدخل .
انظر ايضا : الولايات المتحدة ٩

النمسا :

٣١ : بدأت فى فيينا الجولة الجديدة من المفاوضات بين الطائفتين التركية واليونانية فى قبرص ، برئاسة كورت فالدهايم السكرتير العام للامم المتحدة .

الهند :

٢٢ : قدمت أنديرا غاندى رئيسة وزراء الهند وزعيمة حزب المؤتمر استقالتها وذلك اثر الهزيمة التى منى بها حزب المؤتمر فى الانتخابات العامة والتى تمكنت فيها احزاب المعارضة بقيادة ائتلاف حزب جاناتا المحافظ من الفوز بالاغلبية المطلقة فى البرلمان الهندى وبعد أن ظلت أنديرا غاندى رئيسة للوزراء لمدة ١١ عاما

٢٤ : تم تكليف مورارجى ديساى زعيم حزب جاناتا المعارضة بتشكيل اول حكومة هندية لايشترك فيها حزب المؤتمر منذ استقلال الهند فى ١٩٤٧ .

٢٧ : وافق جاجيفان رام زعيم حزب المؤتمر من أجل الديمقراطية على الاشتراك فى الحكومة الهندية الجديدة برئاسة مورارجى ديساى بعد مفاوضات ٣ أيام وعقدت بعدها انشقاق فى صفوف حزب جاناتا الحاكم .

٢٨ : أعلن باسابا جاتى رئيس جمهورية الهند بالنيابة فى اجتماع مشترك لمجلس الشيوخ والنواب أن حكومة ديساى ستلغى قوانين الطوارىء وقوانين الرقابة على الصحف التى فرضت فى عهد أنديرا غاندى وظلت سارية لمدة ١٩ شهرا .
انظر ايضا : بنجلاديش ١١ —

هولندا :

٢٢ : قدم جوب دين اويل رئيس وزراء هولندا استقالته الىملكة هولندا بسبب حدوث انقسام فى الائتلاف الوزارى الذى يرأسه منذ عام ١٩٧٣ ، حول استصدار مشروع قانون للاصلاح الزراعى .

الولايات المتحدة الامريكية

١ : وصل الى واشنطن الدكتور القيسونى نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية فى زيارة للولايات المتحدة تستغرق ٦ أيام يجرى خلالها محادثات مع المسئولين الامريكيين والبنك الدولى وصندوق النقد .

٢ : دعا الجنرال الكسندرهيج القائد العام لقوات حلف الاطلنطى فى أوربا الولايات المتحدة الى استئناف علاقاتها العسكرية العادية مع تركيا واليونان حتى يمكن تدعيم دفاعات الطرف الجنوبى من الحلف .

٢ : أعلن سيروس فانس وزير الخارجة الامريكى أن برنامج المساعدات الامريكية لدول الشرق الاوسط يؤيد بصفة مباشرة دبلوماسية السلام فى المنطقة .

٣ : وافق مجلس النواب الامريكى على نظام صارم للسلوك يطبق على جميع أعضائه من أجل استعادة ثقة الجماهير فى اعضاء هذا المجلس التشريعى .

٣ : انتهت بنجاح سلسلة التجارب الاولية للمكوك الفضائى وهو ملتحم بأحد طائرات البوينج من طراز ٧٠٧ فى قاعدة ادواردز الجوية .

٥ : أعلن الرئيس كارتر أن بلاده مستعدة لان تتخذ خطوات بمفردها لخفض انتشار الاسلحة فى العالم .

٦ : وصل الى واشنطن اسحاق

رابين رئيس وزراء اسرائيل فى زيارة رسمية تستغرق ٦ أيام يجرى خلالها مباحثات مع الرئيس كارتر ووزراء الخارجية والدفاع والخزانة .

٧ : أكد سيروس فانس وزير الخارجية الامريكية أن تعبير الحدود التى يمكن الدفاع عنها بالنسبة لاسرائيل هو تعبير ليست له دلالة جغرافية .

٩ : أعلن الرئيس الامريكى كارتر أنه سيتعين على اسرائيل ان تنسحب من معظم الاراضى المحتلة فى ١٩٦٧ ، لكن التسوية السلمية يجب ان تبدأ بضمان بقاء اسرائيل .

٩ : وصل الى واشنطن جيمس كالاهان رئيس وزراء بريطانيا لاجراء محادثات مع الرئيس كارتر حول الصندوق المشترك لدعم المنتجات الاولية التى تصدرها الدول النامية ، وقضية روديسيا وقضية منح الاستقلال لناميبيا .

٩ــ١١ : وقعت فى واشنطن سلسلة من حوادث العنف كان طرفاها الاساسيان جماعات المسلمين السود والمنظمات الصهيونية فى أمريكا . وتركزت هذه الحوادث على المركز الاسلامى فى وشنطن والمقر الدولى لمنظمة بناى بريث ودار بلدين واشنطن . وبعد ٣٩ ساعة استسلم المسلمون اتباع المذهب الحنفى الذين قاموا بعمليات الهجوم المسلح على الاماكن الثلاثة واطلق سراح جميع الرهائن .

١٣ : اعلن سفراء مصر وسوريا والاردن أنهم تلقوا تأكيدات من سيروس فانس وزير الخارجية الامريكية بأنه لم يحدث أى تغيير فى السياسة الامريكية تجاه الشرق الاوسط .

١٤ : بدأت المحادثات الرسمية بين هانز ديتريش جينشر وزير خارجية المانيا الغربية والرئيس الامريكى حول المسائل التى تهم البلدين .

١٦ : وافق الكونجرس الامريكى بمجلسيه على مشروع قانون يمنع استيراد معدن الكروم من روديسيا الى الولايات المتحدة .

١٧ : أعلن الرئيس كارتر فى أجتماع جماهيرى عام أنه من الضرورى أن يكون للشعب الفلسطينى وطن قومى وان المشكلة الفلسطينية هى مركز التسوية النهائية لازمة الشرق الاوسط .

٢٢ : اختتم الرئيس الامريكى كارتر وتاكيو فوكودا رئيس وزراء اليابان محادثاتهما فى واشنطن وصدر بيان مشترك جاء فيه أن الجانبين اتفقا على ان تحتفظ الولايات المتحدة بوجود عسكرى فى المحيط الهادى ودعا البيان الى فرض حظر على التجارب النووية فى جميع المناطق . ودعا الرئيس كارتر فى البيان المشترك الى حصول اليابان على مقعد دائم فى مجلس الامن .

٢٢ : أعلنت وزارة الخارجية الامريكية أن عمليات التنقيب عن البترول التى تقوم بها اسرائيل فى المياه الاقليمية المصرية تخالف القانون الدولى كما أنها تعرقل المساعى المبذولة للتوصل الى تسوية دائمة فى منطقة الشرق الاوسط .

٢٣ : أجرى البيت الابيض ووزارة الخارجية الامريكية اتصالا عاجلا مع السفارة المصرية فى واشنطن لابلاغها رسميا نفى التصريحات التى نسبها اسحاق رابين رئيس وزراء اسرائيل الى بريزنسكى مستشار الرئيس كارتر لشئون الامن القومى ، حول خطة تسوية أمريكية فى منطقة الشرق الاوسط تتضمن موافقة الحكومة الامريكية على امتداد حدود اسرائيل لمسافة تزيد على ٥٠ كيلو مترا فى صحراء سيناء ، وأن تحتفظ بجزء كبير من الضفة الغربية ومرتفعات الجولان .

٢٤ : أعلن البيت الابيض ان الرئيس كارتر وافق على العرض الذى تقدمت به فيتنام لاستئناف المفاوضات مع الولايات المتحدة فى باريس من أجل اقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين .

٢٦ : اقترحت الحكومة الامريكية برنامج معونة قيمته ٢٠٠ مليون دولار توزع فى اطار الجهود الدولية لمعاونة دول الساحل الافريقى التى تعانى من الجفاف .

٣١ : اعلنت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى البيان المشترك الصادر عن محادثات سيروس فانس وزير الخارجية الامريكى فى موسكو أنه تم الاتفاق على مواصلة المباحثات بين الجانبين بهدف الاتفاق على عقد مؤتمر جنيف والوصل الى اتفاقية جديدة للحد من الاسلحة الاستراتيجية « سولت » .

٣١ : وافقت اللجنة الفرعية للمعونات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الامريكى على تخصيص ١٧٥ر٥ مليار للمساعدات الخارجية . ودعت الحكومة الامريكية الى محاولة اعطاء هذا المبلغ للدول التى لاتمارس انتهاك حقوق الانسان .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتى ٢١ ــ ٢٩ ــ اثيوبيا ١٠ ــ المانيا الغربية ٣١ ــ اوغندا ١ مصر ٥ ــ ٢٥ زائير ٧ السلفادور ١٧ سوريا ٢٨ فلسطين ١١ المملكة المتحدة

اليابان :

١٧ : اعلنت وزارة المالية اليابانية أن اليابان سجلت فائضا فى ميزان مدفوعاتها قدره ٤٦٠ مليون دولار خلال الشهر الماضى .

٢٨ : اعلنت وزارة التجارة والصناعة فى اليابان أن العلماء اليابانيون قد استخرجوا عنصر اليورانيوم من البحر بطريقة تبشر بانتاجه على نطاق تجارى .

انظر ايضا الولايات المتحدة ٢٢ ــ

□ أبريل ١٩٧٧

الاتحاد السوفييتى :

١ : شن اندريه جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفييتى ، فى اول مؤتمر صحفى يعقده منذ عشرين عاما فى موسكو ، هجوما شديد اللهجة على « الدبلوماسية المفتوحة » التى تنتهجها حكومة الرئيس كارتر .

٢ : رفض الاتحاد السوفييتي ، منح تاشيرة دخول الى سونوا سونودا احد كبار مساعدى تاكيو فوكودا رئيس وزراء اليابان لزيارة موسكو ، بهدف اجراء مباحثات تتعلق بالنزاع حول حقوق الصيد بين البلدين .

٦ : اجتمع اندريه جروميكو وزير الخارجية السوفييتية ، مع ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وجرت بينهما مناقشة مفصلة حول الموقف فى الشرق الاوسط .

١٨ — ١٩ : اجرى الرئيس السورى حافظ الاسد ، مباحثات رسمية فى الكرملين مع ليونيد بريجنيف سكرتير عام الحزب الشيوعى السوفييتى ، حول مشكلة الشرق الاوسط .

٢٢ : صدر بيان مشترك عن المحادثات السورية السوفييتية ، اكد فيه البلدان حرصهما المستمر على عقد مؤتمر جنيف للسلام بشأن الشرق الاوسط .

٢٦ : اعلنت وكالة تاس السوفييتية ، انه تم الاتفاق بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة على استئناف مفاوضات سالت فى جنيف يوم ١١ مايو ١٩٧٧ .

انظر ايضا : تونس ١٩ — فلسطين ٢٦ — الكويت ٣٠ — الهند ٢٦ — ٢٧ — الولايات المتحدة ١٢ .

أثيوبيا :

٣ : اعلن ادريس عثمان ممثل جبهة التحرير الاريترية فى القاهرة ، ان الثوار يسيطرون على كل ريف اريتريا واهم مدنها ، وانهم يحاصرون القوات الاثيوبية فى اسمرة .

١٥ : دعا مانجستو ماريام رئيس الدولة الاثيوبية ، الى الاستعداد لحرب طويلة الاجل قد تخوضها اثيوبيا ضد السودان والصومال ، وتمتد اثارها الى كل شرق افريقيا .

١٥ : اعلن احمد ناصر رئيس المجلس الثورى لاريتريا ، واللجنة التنفيذية لقوات التحرير الاريترية ، ان قوات التحرير تتجه نحو اسمرة عاصمة الاقليم ، بعد أن حررت ٩٥٪ من اراضى المنطقة من السيطرة الاثيوبية .

١٨ : اتهم عثمان سبى رئيس اللجنة التنفيذية لجبهة ثوار اريتريا ، اسرائيل ، وبعض الدول الشيوعية ، بأنها تقوم بتسليح وتدريب ٣٠ الف جندى اثيوبى ، لمحاربة ثوار اريتريا .

٢٢ : اعلنت جبهة التحرير الاريتيرية ، ان الثوار الاريتريين استولوا على مدينة « ستيستر » فى اريتريا ، واسروا ١٠٠ جندى من القوات الاثيوبية .

٢٣ : اتخذ المجلس العسكرى الحاكم فى اثيوبيا ، قرارا باغلاق ٤ مؤسسات امريكية وابعاد العاملين بها ، عن الاراضى الاثيوبية خلال ٤ ايام .

٢٤ : قررت الحكومة الاثيوبية ، اغلاق جميع القنصليات الاجنبية فى اسمرة .

الاردن

٢ : اكد الملك حسين ملك الاردن من جديد ، تأييده لاشتراك وفد مستقل من منظمة التحرير الفلسطينية فى مؤتمر جنيف الخاص بالشرق الاوسط .

٥ : اكد الملك حسين ملك الاردن ، انه سيحترم اى قرار يتخذه الفلسطينيون بانشاء دولة فلسطينية على اراضيهم ، بعد ان تتم استعادتها .

١٢ : اعلن مكتب جيش تحرير فلسطين فى عمان ، ان الحكومة الاردنية خففت القيود المفروضة على مطبوعات منظمة التحرير الفلسطينية فى عمان .

١٥ : استقبل الملك حسين ملك الاردن ، حسنى مبارك نائب رئيس جمهورية مصر العربية ، الذى نقل اليه رسالة من الرئيس السادات عن تفاصيل زيارة السادات الاخيرة الى كل من واشنطن وبون وباريس

انظر ايضا : المملكة المتحدة ١٧ — هولندا ٥ — الولايات المتحدة ٢٥ — ٢٦

أسبانيا :

٢ : اعلنت الحكومة الاسبانية ، موافقتها على قانون بالغاء حزب الدولة « الحركة القومية » وتخفيف عملية الرقابة على على الصحف ، وذلك بالغاء حق الحكومة فى اغلاق الصحف او فرض غرامات عليها .

٩ : قررت الحكومة الاسبانية ، منح الشرعية للحزب الشيوعى الاسبانى الذى كان ممنوعا من ممارسة نشاطه منذ نهاية الحرب الاهلية الاسبانية عام ١٩٣٩ .

١٣ : استقال عبد الرحيم خان سفير باكستان فى مدريد من منصبه ، احتجاجا على الاسلوب الذى واجهت به الحكومة الباكستانية المظاهرات الاخيرة .

١٤ : نجح ادولفو سواريز رئيس الوزراء الاسبانى ، فى مواجهة اعنف ازمة سياسية يتعرض لها منذ توليه السلطة ، وذلك بعد أن اصدر المجلس الاعلى لضباط الجيش الاسبانى ، بيانا اكد فيه قبوله قرار رئيس الوزراء ، باعلان شرعية عمل الحزب الشيوعى الاسبانى ، لاسباب تتعلق بالاهداف الوطنية ، وللحفاظ على النظام والامن ، وذلك على الرغم من عدم اقتناعهم ورضائهم عن قرار سواريز .

١٥ : اجتاحت اسبانيا موجة عارمة من حوادث العنف والاضطرابات والمظاهرات ، بينما كان ادولفو سواريز رئيس الوزراء الاسبانى ، يبحث مع اعضاء حكومته ، الازمة السياسية التى اثارها قراره باعلان شرعية الحزب الشيوعى

١٦ : اعلنت الحكومة الاسبانية ، تحديد يوم ١٥ يونيو ١٩٧٧ موعدا لاجراء اول انتخابات ديمقراطية تشهدها اسبانيا ، منذ ٤١ عاما كاملة .

انظر ايضا : الولايات المتحدة ٣٠ —

المانيا الاتحادية :

٧ : لقى المدعى العام الالمانى ، سيجفريد بوباك ، مصرعه . وقد اتهم مكتب المدعى العام عصابة بادر ماينهوف بارتكاب الحادث .

انظر ايضا : جنوب افريقيا ١ — المملكة المغربية ١ —

اندونسيا :

٣٠ : اعلن الرئيس الاندونيسى سوهارتو ،

ان بلاده ستواصل تأييدها للمغرب والفلسطينيين فى نضالهم ضد اسرائيل .

ايران :

١١ : دعا شاه ايران ، فى رسالة وجهها الى مؤتمر نقل التكنولوجيا النووية الذى بدأ اعماله فى بيرسبوليس بايران ان تكون منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من الاسلحة النووية ، وانه يتعين تعميم سياسة تطوير الطاقة النووية الى جانب الاستخدام الامثل لمصادر الطاقة البترولية .

ايطاليا :

٢٢ : اعلنت بعض نقابات العمال فى ايطاليا ، تضامنها مع رجال البوليس احتجاجا على مظاهرات الطلبة ، واستخدامهم العنف ضد جنود وضباط الامن .

باكستان :

٩ : حدثت مظاهرات احتجاج فى مدينة لاهور ، نظمتها احزاب المعارضة السياسية ، بمناسبة افتتاح الجلسة الاولى للبرلمان الاقليمى ، الذى فاز فيه ممثلو حزب الشعب الذى يتزعمه ذو الفقار على بوتو رئيس الوزراء

١٤ : اعلنت المصادر المصرفية فى كراتشى ، ان الاضطرابات والمظاهرات السياسية التى سادت باكستان خلال الشهر السابق ، قد الحقت خسائر بالاقتصاد الوطنى بلغت اكثر من ٢٠٠ مليون دولار .

١٦ : حذر ذو الفقار على بوتو رئيس وزراء باكستان ، احزاب المعارضة ، من انه لن يتردد فى دعوة الجيش الى التدخل فى الاحداث الجارية فى البلاد لاعادة الامن والنظام ، اذا اقتضى الامر .

١٧ : اعلن فى لاهور ، ان ذو الفقار على بوتو رئيس وزراء باكستان، طرد ساردار شوكت حيات احد الاعضاء البارزين فى البرلمان من حزب الشعب الحاكم ، وذلك بعد ان دعا ساردار شوكت مع ٧ من زملائه ، الى اجراء انتخابات عامة فى البلاد ، نزولا على رغبة احزاب المعارضة .

٢٠ : اعلن فرض حظر التجول فى مدينة كراتشى ، بعد المصادمات العنيفة التى دامت يومين بين انصار ذو الفقار على بوتو رئيس الوزراء ، والجماعات الموالية لحزب التحالف الوطنى المعارض . وقد نزلت قوات الجيش الى شوارع المدينة .

٢١ : اعلنت الحكومة الباكستانية ، الاحكام العرفية فى ثلاث مدن كبرى هى كراتشى ولاهور وحيدر اباد ، بسبب المظاهرات والاضطرابات العنيفة التى حدثت فيها .

٢٤ : بدات الحكومة الباكستانية ، موجة اعتقالات جديدة ، شملت معظم زعماء حزب التحالف الوطنى المعارض ، ومن بينهم نوابا زادا نصر الله خان الرئيس الحالى للتحالف

انظر ايضا : اسبانيا ١٢ —

البرازيل

٢ : أعلن الرئيس البرازيلى ارنستو جيسيل ، قرارا بتعطيل البرلمان الاتحادى فى البرازيل لاجل غير مسمى ، وذلك بعد ان اقترع حزب المعارضة ضد مشروعات الاصلاح الدستورى والقضائى ، التى تقدمت بها الحكومة للبرلمان الاتحادى .

البرتغال :

١٧ : قررت البرتغال واسرائيل ، اعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما على مستوى السفراء .

انظر ايضا : زائير ٢ —

بنجلاديش :

٢١ : استقال محمد صايم رئيس بنجلاديش لاسباب صحية ، وادى الجنرال زيور رحمن رئيس اركان حرب القوات المسلحة ، اليمين الدستورية خلفا له فى هذا المنصب

بولندا :

٢٤ : القت السلطات البولندية القبض على ٦ من اعضاء لجنة الدفاع العمالية البولندية الذين يعتبرون من العناصر المنشقة فى بولندا

بيرو :

١٠ : وصل الى ليما عاصمة بيرو ، ثلاثة ممثلين لبنوك عربية فى اطار جولة يقومون بها ، بهدف انشاء بنك لاتينى مشترك بين الدول العربية ودول امريكا اللاتينية ، برأسمال مبدئى قدره مائة مليون دولار

تشاد :

١ : احبطت القوات الموالية للرئيس فيلكس مالوم رئيس تشاد ، هجوما قامت به قوات عسكرية متمردة على مقر الرئاسة

٤ : تم تنفيذ الاعدام رميا بالرصاص ضد ٤ من اعضاء جبهة التحرير الوطنية [فرولينا] اتهموا بالاشتراك فى محاولة لاغتيال الرئيس التشادى الجنرال فيلكس مالوم ، والتآمر ضد الحكم فى ابريل ١٩٧٦

تونس :

١٢ : تقدمت ١٦٨ شخصية من مختلف الطوائف التونسية ، التماسا الى الرئيس بورقيبة ، لاعلان العفو العام عن المعتقلين السياسيين ، واقامة مسرح للديمقراطية الحقيقية فى تونس.

١٩ : وصل الى تونس فلاديمير تريبلوف وزير العدل فى الاتحاد السوفييتى، فى زيارة رسمية تستغرق ٥ ايام، تلبية لدعوة صلاح الدين بالى وزير العدل التونسى .

انظر ايضا : الكويت ١ —

تنزانيا

١١ : وافقت الجبهة الوطنية الافريقية الروديسية ، التى يرأسها روبرت موجابى من حيث المبدأ ، على عقد مؤتمر دستورى حول مشكلة روديسيا ، بناء على اقتراح بريطانيا ، على ان يضم المؤتمر وفدين فقط هما الوفد البريطانى ووفد الجبهة الوطنية

١٩ : اعلنت وكالة الانباء الرسمية فى تنزانيا « شيهاتا » ، أن الحكومة التنزانية امرت باغلاق حدودها البرية مع كينيا اغلاقا دائما .

انظر ايضا : موزمبيق ١٧ —

الجـــزائر :

٢٢ : اعلن الرئيس الجزائرى هوارى بومدين ، تعيين ١٢ وزيرا جديدا فى اول تعديل وزارى رئيسى يجرى فى الجزائر خلال اكثر من ١٠ سنوات .

٢٣ : عقد الرئيس الجزائرى هوارى بومدين ، اجتماعا مع حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية المصرية ، تناول قضايا الشرق الاوسط ، والتطورات الاخيرة فى زائير واثيوبيا والسودان وامن البحر الاحمر والعلاقات العربية

جمهورية مصر العربية :

٣ : بلغ تعداد سكان مصر يوم ٢٢ نوفمبر الماضى ٣٨ مليونا و٢٢٨ الفا و ١٨٠ نسمة .

٧ : وصل الى القاهرة ، وفد بريطانى تجارى يمثل المجلس التجارى للشرق الاوسط ، لاجراء مباحثات رسمية مع المجموعة الاقتصادية المصرية .

١٣ : استقبل الرئيس السادات ، احمد بن سودة رئيس الديوان الملكى المغربى الذى سلمه رسالة من الملك الحسن ملك المغرب ، تتعلق بالشئون العربية والافريقية

٢٤ : وقعت الحكومة المصرية ، مع المنظمة الدولية للاغذية والزراعة بالامم المتحدة ، اتفاقية لتنفيذ ٣ مشروعات فى قطاع الزراعة ، لتمويل بحوث حماية الثروة الحيوانية .

٢٤ : وصل الى القاهرة ، ديفيد اوين وزير خارجية بريطانيا ، لاجراء مباحثات رسمية مع المسئولين المصريين ، حول الموقف الاوربى من ازمة الشرق الاوسط ، والخطوات المقبلة لتحقيق السلام فى المنطقة ، والعلاقات الثنائية بين البلدين .

٢٥ : بدأ اجتماعات بين رجال اعمال بريطانيين ، يمثلون عشرا من كبريات الشركات ، وبين المسئولين فى قطاعات الانتاج والاقتصاد بمصر .

٢٧ : وقعت فى القاهرة اتفاقية قرض قيمته ١٢٠ مليون دولار ، تقدمه النرويج لمصر .

انظر ايضا : الاردن ١٥ — الجزائر ٢٢ — الفاتيكان ٩ — فرنسا ٢ — المملكة المتحدة ٢٠ — الولايات المتحدة الامريكية [٣ — ٦]

جنوب افريقيا :

١٠ : تلقى جون فورستر رئيس وزراء جنوب افريقيا ، مذكرة دبلوماسية مشتركة من بريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية وكندا والولايات المتحدة ، لاطلاق حرية الانتخابات فى جنوب غرب افريقيا [ناميبيا] واجرائها تحت اشراف الامم المتحدة .

١٦ : اعلن جون فورستر رئيس وزراء جنوب افريقيا ، استعداده للتخلى عن بعض اجراءات التمييز العنصرى ، بشرط ضمان حقوق الاقلية البيضاء ، فى السيطرة على مقدراتهم الخاصة والاشراف على الامن والنظام العام فى جنوب افريقيا .

٢٧ : بدأ ممثلو الدول الغربية الخمس محادثات مع المسئولين فى حكومة الاقلية العنصرية البيضاء فى جنوب افريقيا حول مستقبل ناميبيا .

٣٠ : تمكن ممثلو الدول الغربية الخمس ، بعد مباحثات استمرت ٣ ايام حول مستقبل ناميبيا ، من الضغط على حكومة جنوب افريقيا العنصرية ، لقبول حل وسط ، بشأن وضع خطة مبدئية لاستقلال الاقليم واجراء انتخابات حرة تشترك فيها منظمة سوابو ، واشتراك الوطنيين الافارقة والاقلية البيضاء فى هذه الانتخابات على قدم المساواة .

دولة الامارات العربية

١٩ : وصل الى ابو ظبى ، محمد محجوب المفوض العام لمقاطعة اسرائيل ، فى زيارة لدولة الامارات تستغرق عدة ايام ، فى اطار جولة له فى عدد من دول المنطقة ، للاطلاع على سير العمل فى مكاتب المقاطعة فيها .

انظر ايضا : فرنسا ٢٩ —

روديسيا :

١٩ : حصل ايان سميث رئيس وزراء النظام العنصرى فى روديسيا ، على تفويض من حزب الجبهة الروديسية الحاكم ، بالاستمرار فى المفاوضات الرامية الى تحقيق تسوية سلمية للازمة الروديسية بين الوطنيين والحكم الابيض .

انظر ايضا : الولايات المتحدة [١٤ — ٢١]

زائـــير :

٢ : اعلن القائد العام للقوات المسلحة فى زائير ، ان قوات كوبية وسوفييتية وبرتغالية تشترك فى القتال الدائر فى اقليم شيبا جنوبى زائير المحتل منذ [illegible] اسابيع .

٧ : اعلن متحدث رسمى فى زائير ، ان الملك الحسن الثانى ملك المغرب ، قرر ارسال كتيبة عسكرية الى زائير ، لمساعدة حكومة الرئيس موبوتو رئيس زائير ، فى مواجهة غزو القوات الاجنبية لاقليم شابا .

٩ : وصلت الى كنشاسا ، اول دفعة من القوات المغربية لمساعدة حكومة موبوتو .

١٣ : اتهم الرئيس موبوتو رسميا الاتحاد السوفييتى ، بمساعدة الغزو الذى تتعرض له زائير .

١٤ : اعلن متحدث رسمى زائيرى ، ان القوات المسلحة لزائير ، اخذت زمام المبادرة فى القتال ، وان الاشتباكات تدور حاليا فى منطقة كولويزى بوسط اقليم شابا .

١٧ : اذاعت وكالة انباء زائير ، ان القوات المغربية تشترك فى القتال بالفعل ، مع قوات حكومة زائير ، وانها بدأت هجوما شاملا ضد الغزاة فى اقليم شابا

٢٢ : استعادت القوات الزائيرية والمغربية المشتركة ، مدينة كابانجا بالقرب من حدود انجولا ، واوقفت زحف الغزاة نحو كولويزى الغنية بالنحاس .

٢٥ : اعلن متحدث رسمى باسم حكومة زائير ، ان القوات الزائيرية والمغربية المشتركة ، استولت على مدينة موتشاتشا التى كانت مقر قيادة الغزو لاقليم شابا .

انظر ايضا : السودان ١١ — فرنسا [١٠ — ١١] — المملكة

المغربية ١٩ — الولايات المتحدة ١٢

السنغال

٢٠ : وصل الى داكار ، الرئيس الفرنسي ديستان ، لحضور اجتماعات مؤتمر القمة الفرنسي الافريقي الرابع ، الذي تشترك فيه ١٨ دولة افريقية متحدثة بالفرنسية ، ووفد من اقليم عفار وعيسى وفرنسا .

٢٢ : اكد البيان الختامي لمؤتمر القمة الافريقي الفرنسي على اعطاء الاولوية المطلقة لمنع التدخلات الاجنبية في القارة الافريقية .

السودان :

٩ : أعلنت وكالة الانباء السودانية ، ان الولايات المتحدة وافقت على ان تبيع الى السودان طائرات نقل حربية من طراز « سي — ١٣٠ » .

١١ : بعث الرئيس السوداني جعفر نميري ، برسالة الى الرئيس الزائيري موبوتو ، عرض فيها عليه مساعدة السودان « لسحق الغزاة الذين تحاربهم القوات الحكومية في منطقة شابا » .

٢٠ : انتخب الرئيس جعفر نميري ، رئيسا لجمهورية السودان الديمقراطية للفترة الثانية .

انظر ايضا : المملكة المتحدة ١٩ — الولايات المتحدة [٥ — ١٥] —

الصومال :

٥ : وصل الى مقديشيو ، الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي ، في زيارة رسمية للصومال ، لبحث العلاقات الثنائية بين البلدين .

الصين :

٧ : وصلت الى بكين ، مارجريت تاتشر زعيمة حزب المحافظين البريطاني ، في زيارة رسمية تستغرق اسبوعا تلبية لدعوة من الحكومة الصينية .

الفاتيكان :

٩ : استخدمت اللغة العربية ، للمرة الاولى ، في صلوات كنيسة القديس بطرس امام البابا بولس ، وذلك تلبية لطلب السفير المصري لدى الفاتيكان .

فرنسا :

٢ : وصل الى باريس ، الرئيس السادات لاجراء محادثات رسميه مع الرئيس الفرنسي ديستان حول ازمة الشرق الاوسط ، والعلاقات الثنائية بين مصر وفرنسا .

١٠ : اعلن في باريس ، ان الحكومة الفرنسية وافقت على وضع طائرات نقل فرنسية تحت تصرف زائير والمغرب ، تلبيه لطلب المساعدة التي تقدمت بها الدولتان للتصدي للغزو الاجنبي لزائير .

١١ : اصدرت وزارة الخارجيه الفرنسية بيانا اكدت فيه ان فرنسا لم تعقد اية اتفاقيات دفاعية مع زائير او المغرب ، ولكنها كانت قد عقدت اتفاقية تعاون فني عسكري مع زائير في ١٩٧٤ .

١٨ : وصل الى باريس ، ايجال آلون وزير الخارجية الإسرائيلية ، في زيارة رسميه بداها باجتماع مع وزير الخارجية الفرنسي ، تناول التطورات الاخيرة لازمة الشرق الاوسط ، واحتمالات التقدم تجاه مؤتمر جنيف ، والموقف في افريقيا ، والعلاقات بين البلدين .

٢٥ : وصل الى باريس ، فام فان دونج رئيس وزراء فيتنام ، في اول زيارة رسمية يقوم بها رئيس وزراء فيتنام لدول غربية منذ انتهاء الحرب .

٢٦ : قدم ريمون بار رئيس وزراء فرنسا « مشروع انقاذ اقتصادي » الى البرلمان . ويهدف المشروع الى خفض نسبة التضخم في فرنسا ، ومعالجة مشكلة البطالة ، واجراء اصلاحات اجتماعية .

٢٩ : وافقت الجمعية الوطنية الفرنسية — على برنامج ريمون بار رئيس الوزراء لمكافحة التضخم والبطالة في فرنسا .

٢٩ : استقبل الرئيس ديستان ، الشيخ خليفة بن زايد القائد الاعلى للقوات المسلحة وولي عهد دولة الامارات العربية المتحدة . كما تم في وزارة الدفاع الفرنسية ، توقيع اتفاقية للتعاون العسكري بين دولة الامارات وفرنسا ، تقوم الدولة بمقتضاها بتقديم الخبرة الفنية والاجهزة والمعدات اللازمة لبناء القوات المسلحة بدولة الامارات .

انظر ايضا : جنوب افريقيا ١٠ — السنغال ٢٠ —

الفلبين :

١٢ : اعلن الرئيس الفلبيني فرديناند ماركوس ، ان زعماء المسلمين في الفلبين ، قبلوا اخيرا الاشتراك في حكومه انتقالية في الجنوب لانهاء الاضطرابات التي دامت ٤ سنوات .

١٧ : توجه ٤ ملايين ناخب مسلم ومسيحي الى صناديق الاقتراع في ١٣ اقليما جنوبي الفلبين ، للادلاء باصواتهم في الاستفتاء على منح الحكم الذاتي لهذه الاقاليم ، وانهاء الثورة فيها .

فلسطين

٥ : اثارت المسيرة التي نظمتها حركة « جوش امونيم » الاسرائيلية للاستيطان بالقوة ، والمعارضة للتخلي عن الاراضي التي ضمتها اسرائيل خلال الحرب ، ردود فعل عنيفة من جانب العرب داخل الضفة الغربية .

٧ : استقال اسحق رابين رئيس الوزارة الاسرائيلية من زعامة حزب العمل الحاكم ، بسبب اكتشاف الفضيحة المالية لزوجته .

١٠ : اختارت اللجنة المركزية لحزب العمل الاسرائيلي ، شمعون بيريز وزير الدفاع الاسرائيلي كمرشح لرئاسة الحكومة الاسرائيلية القادمة .

١١ : وافق المكتب السياسي لحزب المابام الاسرائيلي ، على استمرار الائتلاف مع حزب العمل ، بشرط اعادة تقديم علاقة حزب المابام بحزب العمل ، والحصول على تاييدات من حزب العمل ، بعدم انشاء مزيد من المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة .

١٢ : وافق مجلس الوزراء الاسرائيلي على قرار اهارون باراك المدعي العام ، بأن يستمر اسحق رابين في منصبه كرئيس للوزراء ، حتى

اجراء الانتخابات فى ١٧ مايو ١٦٧٧ .

١٢ : اعلنت وكالة الانباء الاسرائيلية فى القدس ، ان ١٥٠٠ من المهاجرين اليهود وصلوا الى اسرائيل فى مارس الماضى ، وان ٥٠٠ منهم جاءوا من الاتحاد السوفييتى .

١٢ : بدا اتحاد بحارة السفن التجارية الاسرائيلية ، اضرابا لاجل غير مسمى ، للمطالبة بزيادة الاجور

١٤ : اصدر شيمون بيريز المرشح لرئاسة الحكومة الاسرائيلية الجديدة ، خطابا اقترح فيه اقامة خط مراقبة وردع على نهرالاردن، يحل محل الوجود الفعلى للقوات الاسرائيلية على نهر الاردن .

١٧ : اعلن اسحق رابين ، فى اجتماع لمجلس الوزراء الاسرائيلى ، ان حكومة الرئيس كارتر حددت لنفسها تحقيق تسوية شاملة سلمية فى الشرق الاوسط خلال فترة تتراوح بين ٤ و ٨ سنوات

٢٢ : تسلم شيمون بيريز وزير الدفاع الاسرائيلى ، مهام منصب رئيس الوزراء بصفة مؤقتة .

٢٢ : اعلن راديو اسرائيل ، ان السلطات تتولى التحقيق فى احتمال انتهاك وزير خارجية اسرائيل السابق ابابا ايبان لقوانين النقد الاجنبى .

٢٣ : اعلن ايجال آلون وزير خارجية اسرائيل ، انه يعتقد انه لايمكن تحقيق السلام فى الشرق الاوسط، بدون الاخذ فى الاعتبار ، حق الفلسطينيين فى ان يكون لهم وطن قومى .

٢٦ : اذاع راديو اسرائيل ، ان الاتحاد السوفييتى قدم لاسرائيل ، وللمرة الاولى منذ ١٠ سنوات ، عرضا لاستئناف العلاقات التجارية بينهما

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتى ٦ — اثيوبيا ١٨ — الاردن [٢ — ١٢] — فرنسا ١٨ — كندا ٢٩ — لبنان [٢ — ٧] — الولايات المتحدة [٦ — ٢٦]

قطـــر

٢١ : وصل الى الدوحة ، الرئيس الفنزويلى كارلوس بيريز ، فى زيارة رسمية لقطر ، فى اطار جولته فى دول الخليج ، التى تستهدف تقوية العلاقات بين دول منظمة الاوبك ، وبحث الخلافات الحالية بين اعضاء المنظمة حول اسعار البترول .

كنـــدا :

٢٩ : اعلن وزير التجارة الكندى ، رفضه لاى قانون اتحادى يلزم الشركات الكندية بعدم احترام المقاطعة العربية لاسرائيل .

انظر ايضا : جنوب افريقيا — ١٠

كـــوبا :

٢٨ : تم فى هافانا ، توقيع اول اتفاقية بين الولايات المتحدة وكوبا منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما . وتتعلق هذه الاتفاقية بحقوق الصيد ، وتحديد المياه الاقليمية لكل دولة .

انظر ايضا : زائير ٢ — المملكة المغربية ١٩ — الولايات المتحدة الامريكية ٢٦ —

الكونجو برازافيل

٤ : قررت اللجنة العسكرية لحزب العمل فى الكونجو برازافيل ، تعيين يومبى اويانجو وزير الدفاع السابق رئيسا للدولة — خلفا للرئيس ماريان نجوابى الذى اغتيل فى مارس الماضى .

الـــكويت :

١ : وصل الى الكويت، الحبيب بورقيبة الابن ، مدير بنك تونس للتنمية، فى زيارة رسمية يوقع خلالها اتفاقا مع المسئولين الكويتيين ، يقضى بمنح تونس قرضا قيمته ٧ ملايين دينار كويتى .

٣ : اكد وزير الدفاع الكويتى ، شراء بلاده لاسلحة سوفييتية حديثة .

٥ : وافقت الكويت والسعودية ، على تأجيل المطالبة بودائعها فى البنك المركزى المصرى ، والتى يصل حجمها الى اكثر من ٧٩٧ مليون جنيه ، وذلك ليتسنى لمصر استمرار استخدام هذه الودائع فى دعم موقفها المالى والاقتصادى .

١٧ : اعلن متحدث رسمى كويتى ، ان الكويت قدمت مليون دولار لمنظمة الوحدة الافريقية ، لتمويل نضال حركات التحرر الافريقية ، وذلك تنفيذا لتعهدات الكويت فى مؤتمر القمة العربى الافريقى الذى عقد فى القاهرة فى مارس الماضى .

٢٤ : اعلن عبد العزيز حسين وزير الدولة الكويتى ، ان بلاده قررت مساندة كفاح شعب اريتريا ، وان الكويت ترسل بالفعل مساعدات غذائية وطبية لشعب اريتريا .

٢٤ : عقد فى الكويت ، اجتماع بين وفد عراقى يضم وزراء الخارجية والتجارة والمواصلات والزراعة، وبين المسئولين الكويتيين ، حيث بحثوا مشكلة الحدود بين البلدين

٢٤ : بدأت المحادثات الرسمية بين امير الكويت ، والرئيس الفنزويلى كارلوس بيريز ، حول تنمية العلاقات الثنائية بين البلدين ، والمشكلات البترولية .

٢٥ : صدر بيان مشترك ، عن زيارة الرئيس الفنزويلى كارلوس بيريز للكويت ، اكد فيه البلدان ان السلام العادل والدائم فى الشرق الاوسط ، يجب ان يقوم على اساس الانسحاب الاسرائيلى الكامل من جميع الاراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، وتحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى

لبنان

٢ : تفجرت الاشتباكات العنيفة فى جنوب لبنان ، بعد ان قامت القوات اليمينية بهجوم واسع بهدف الاستيلاء على كل المناطق المتاخمة للحدود اللبنانية الاسرائيلية .

٣ : اعلن سليم الحص رئيس وزراء لبنان ، فى اول تقرير له عن الموقف فى لبنان ، ان تسوية النزاع فى الشرق الاوسط ، يمكن ان يضع حدا نهائيا للمشكلة اللبنانية ، ولكن يجب على اللبنانيين ايجاد صيغة للتعايش ، حتى يتم التوصل الى هذه التسوية .

٤ : شنت القوات الفلسطينية فى جنوب لبنان ، هجوما مضادا على قرية الطيبة قرب حدود اسرائيل

٦ : عقد زعماء التحالف اليمينى فى لبنان [فرنجية وشمعون والجميل] اجتماعا طارئا استعرضوا فيه تدهور موقف

قواتهم فى المعارك الدائرة فى جنوب لبنان .

٧ : استولت القوات المشتركة الفلسطينية والوطنية اللبنانية ، على احد المواقع الحصينة للقوات اليمينية على الحدود اللبنانية الاسرائيلية .

١٤ : ضاعفت قوات الردع العربية ، دورياتها فى بيروت ، بسبب التوتر الشديد الذى يسودها .

١٧ : اختتمت اللجنة التنفيذية العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية ، اول اجتماع لها فى بيروت ، حيث بحثت التطورات العربية والدولية والموقف فى جنوب لبنان .

١٨ : واصل الرئيس اللبنانى الياس سركيس ، مشاوراته مع مختلف الفئات لاستكمال خطوات تنفيذ حل مشكلة جنوب لبنان التى ظهرت بوادرها من خلال الهدوء النسبى فى المنطقة .

٢٣ : تفجر القتال من جديد فى جنوب لبنان بين القوات الوطنية والفلسطينية والقوات اليمينية .

٢٤ : اندلع قتال عنيف بين قوات الردع العربية ، وعناصر جبهة الرفض الفلسطينية فى بيروت فى الوقت الذى ساد فيه الهدوء النسبى جنوب لبنان .

٢٨ : أكد صلاح سليمان وزير داخلية لبنان ، تمسك بلاده بوجود قوات الردع العربية فيها .

ليبيا :

٣ : تم فى طرابلس اعدام ٢٢ ليبيا من مختلف الرتب العسكرية ، بتهمة الاشتراك فى حركة اغسطس ١٩٧٥ .

١٠ : أرسل الرئيس الليبى القذافى ، رسالتين لحكومة الرئيس الامريكى كارتر ، يؤكد فيها رغبة ليبيا فى تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة .

٢٧ : أصدر الرئيس القذافى ، تعليمات بجمع الاسلحة والذخائر التى تحتفظ بها القبائل المختلفة فى ليبيا ، خشية استخدامها ضده عقب عمليات الاعدام التى حدثت فى ليبيا .

٢٨ : طلبت الحكومة الليبية ، عقد اجتماع طارئ للجامعة العربية لبحث ما اسمته بالخطر الكبير الذى يمثله وجود عدد كبير من الايدى العاملة المصرية فى ليبيا .

المملكة العربية السعودية :

٢٥ : وصل الى الرياض ، الرئيس الفنزويلى كارلوس بيريز ، فى زيارة رسمية للسعودية ، لاجراء محادثات مع المسئولين السعوديين حول كيفية ازالة الخلاف بين الدول المنتجة للبترول بشأن اسعار البترول الخام .

٣٠ : وصل الى الرياض عبد الحليم خدام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السورى ، فى اطار الجولة التى يقوم بها فى منطقة الخليج ، لاطلاع المسئولين فى دول المنطقة ، على نتائج زيارة الرئيس الاسد لموسكو ، ونتائج مباحثات خدام فى واشنطن .

انظر ايضا : الكويت ٥ — الولايات المتحدة ٢٦ —

المملكة المتحدة :

١٧ : وصل الى لندن ، الملك حسين ملك الاردن ، فى زيارة لبريطانيا تستغرق أسبوعا ، يجرى خلالها مباحثات مع المسئولين البريطانيين حول الوضع فى الشرق الاوسط والعلاقات الثنائية بين البلدين .

١٩ : أجرى وزير الخارجية البريطانى دافيد أوين ، محادثات مع منصور خالد وزير الخارجية السودانى الذى وصل الى لندن فى زيارة رسمية ، وذلك حول الموقف فى الشرق الاوسط وأفريقيا والمحيط الهندى .

٢٨ : بدأ الخبراء والمسئولون من ١٥ دولة اعضاء فى النادى النووى اجتماعاتهم السرية لبحث الاجراءات اللازم اتخاذها لمنع انتشار الاسلحة النووية .

٣٠ : وافق عدد من الشركات البريطانية على تكوين عدد من الشركات المشتركة فى مصر ، للاسهام فى مشروعات خطة التنمية .

انظر ايضا : تنزانيا — مصر [٧—٢٥] — جنوب أفريقيا ١٠ — الصين ٧ — الولايات المتحدة ١٤ —

المملكة المغربية :

١ : وصل الى الرباط ، وزير اقتصاد **المانيا الغربية ، فى زيارة للمغرب** يجرى خلالها مباحثات حول **العلاقات الاقتصادية بين البلدين**

٢٩ : أعلن الملك الحسن الثانى ملك **المغرب : أن لديه أدلة على اشتراك القوات الكوبية فى الحرب الدائرة باقليم شابا فى زائير .**

٣٠ : قرر المؤتمر العربى الثالث للثروة **المعدنية : فى جلسته الختامية بالرباط : انشاء المنظمة العربية للثروة المعدنية على أن يكون مقرها الرباط .**

انظر ايضا : جمهورية مصر العربية ١٣ — زائير [٧—٢٥] — فرنسا [١٠—١١] .

موزمبيق :

١٧ : أعلنت وكالة أنباء موزمبيق ، أن زعماء دول المواجهة الافريقية الخمس [انجولا — بوتسوانا — موزمبيق — تانزانيا — زامبيا] قد اجتمعوا فى لواندا لمناقشة كيفية تصعيد حرب الثوار ضد نظام الحكم العنصرى فى روديسيا

النمسا :

٣ : رفض الوفد القبرصى التركى والوفد القبرصى اليونانى ، مقترحات بعضهم بعضا فى المفاوضات بينهما فى فيينا ، تحت اشراف كورت فالدهايم السكرتير العام للامم المتحدة وذلك فيما يتعلق بالتعديلات التى ينبغى ادخالها على الدستور القبرصى ، وحول المسائل الاقليمية الخاصة بانشاء الدولة الفيدرالية فى الجزيرة .

٧ : أعلن البيان المشترك عن المفاوضات القبرصية فى فيينا ، أنه لم يتحقق أى تقدم فى سبيل التوصل الى تسوية للازمة القبرصية .

الهند :

٧ : قررت الحكومة الهندية الجديدة ،

تشكيل لجنة خاصة تضطلع بالتحقيق حول مفاسد الحكم ، والانحرافات التى ارتكبت أثناء حالة الطوارىء التى فرضتها أنديرا غاندى .

٨ : قدمت حكومة حزب المؤتمر فى ولاية جوجارات غربى الهند ، استقالتها بعد أن فقدت أغلبيتها فى مجلس الولاية .

١٦ : اجرى اندريه جروميكو وزير الخارجية السوفييتى ، محادثات فى نيودلهى ، مع مورارجى ديساى رئيس وزراء الهند ، حول تدعيم العلاقات الهندية السوفيتية

٢٧ : تم توقيع اتفاقية سوفيتية هندية ، تقضى بتقديم قرض ائتمانى سوفييتى للهند قيمته ٢٥٠ مليون روبل [حوالى ١٥٠ مليون استرليني] .

هولنـــدا :

• : قررت هولندا منح الاردن معونة تقدر قيمتها ب ٢٫٢٥ مليون دولار لتمويل بعض مشاريع التنمية فى وادى نهر الاردن .

الولايات المتحدة الامريكية :

٣ : وصل الرئيس المصرى السادات الى واشنطن ، فى زيارة رسمية للولايات المتحدة ، لاجراء مباحثات مع الرئيس كارتر حول ازمة الشرق الاوسط .

• : أعلن الرئيس السادات أنه طلب رسميا شراء مقاتلات امريكية من طراز ف ٥ ، وبعض المعدات الحربية الاخرى .

• : وصل الى واشنطن ، منصور خالد مساعد رئيس الجمهورية ووزير الخارجية السودانى ، لاجراء محادثات مع المسئولين الامريكيين ، حول أزمة الشرق الاوسط والقارة الافريقية .

أعلن الرئيس السادات ، فى مؤتمر صحفى عقده فى واشنطن فى ختام محادثاته مع الرئيس الامريكى كارتر أنه تم الاتفاق على وجوب بدء الاعداد لمؤتمر جنيف من الان وأن سيروس فانس وزير الخارجية الامريكية سيشكل مجموعة عمل تتولى هذا الاعداد بالفعل .

٦ : أكدت الولايات المتحدة ، مرة أخرى ، فى المحادثات التى اجراها الرئيس السادات مع المسئولين الامريكيين ، حق مصر فى التنقيب عن البترول فى كل الساحل الشرقى لخليج السويس ، وأنها اصرت على معارضتها لعمليات الحفر التى تقوم بها اسرائيل فى جزء من هذا الساحل باعتبارها غير قانونية .

٨ : أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية أن استقالة اسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلى ، لن تؤثر على محاولات اقرار السلام فى الشرق الاوسط

١٢ : أعلنت الولايات المتحدة أنها قررت **امداد زائير بمساعدات عسكرية قيمتها ١٢ مليون دولار : دون أن يتضمن ذلك ارسال أسلحة أو** ذخيرة .

١٢ : حذرت الولايات المتحدة الاتحاد السوفييتى ، من استمرار سفن الصيد السوفييتى فى انتهاك مناطق الصيد الامريكية بالقرب من شواطىء نيوانجلند .

١٤ : أعلنت الولايات المتحدة ، عن رغبتها فى الاشتراك الى جانب بريطانيا ، فى الاشراف على مؤتمر جنيف الخاص بروديسيا عند استئنافه مستقبلا .

١٥ : أعلنت وزارة الخارجية الامريكية أن الرئيس الامريكى جيمى كارتر قد وافق على بيع ٦ طائرات نقل امريكية من طراز سى — ١٣٠ للسودان .

٢٠ : طالب الرئيس الامريكى كارتر من الكونجرس منحه سلطات استثنائية لتمكينه من تنفيذ برنامجه الخاص بالحد من استهلاك الطاقة فى الولايات المتحدة .

٢٠ : وافق مجلس النواب الامريكى ، على تشريع يقضى بعدم شرعية خضوع المواطنين الامريكيين للمقاطعة العربية لاسرائيل .

٢١ : استقبل سيروس فانس وزير الخارجية الامريكية ، الاسقف بيل موزوروا زعيم المجلس الوطنى الافريقى فى روديسيا ، والذى عرض على فانس برنامج استفتاء يتيح لشعب روديسيا ، فرصة اختيار الحكومة الانتقالية التى ستتولى تسليم السلطة للاغلبية الوطنية .

٢٤ : قدمت الولايات المتحدة احتجاجا رسميا الى حكومة اثيوبيا ، على القرار الذى اتخذه المجلس العسكرى الحاكم باغلاق ٤ مؤسسات أمريكية فى اثيوبيا ، وابعاد العاملين بها عن الاراضى الاثيوبية خلال ٤ أيام .

٢٥ : بحث الرئيس الأمريكى كارتر ، مع الملك حسين ملك الاردن ، الاساليب الممكنة لحضور الفلسطينيين مؤتمر جنيف .

٢٦ : أعلنت وزارة الخارجية الامريكية عن وصول تيرنس تودمان الى كوبا ، وهو أول دبلوماسى أمريكى يصل الى الجزيرة منذ ١٦ عاما ، وذلك لاستئناف المحادثات الامريكية — الكوبية حول حقوق الصيد وحدود المياه الاقليمية بين البلدين .

٢٦ : أعلنت وزارة الدفاع الامريكية ان الولايات المتحدة تعتزم ، بيع صفقات أسلحة لكل من الاردن والسعودية واسرائيل .

٢٨ : قدم الرئيس كارتر الى الكونجرس، مقترحاته بشأن حظر تصدير الوقود النووى الى الدول غير النووية ، التى قامت بتجارب للتفجير النووى ، أو خرقت الضمانات التى وضعتها لجنة الطاقة الذرية الدولية التابعة للامم المتحدة فى فيينا ، لمنع انتشار الاسلحة النووية .

٣٠ : أعلن أدولفو سواريز ، رئيس وزراء أسبانيا ، أثر انتهاء مباحثاته مع الرئيس كارتر ، أنه وجد استجابة لدى الرئيس كارتر ، تجاه احتياجات أسبانيا من الوقود النووى .

٣٠ : أعلن سيروس فانس وزير الخارجية الامريكية ، ان الولايات المتحدة تعتزم استخدام المعونة الاقتصادية للخارج ، كوسيلة لصيانة حقوق الانسان فى العالم .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى ١ — ٢٦ — اثيوبيا ٢٣ — جنوب أفريقيا ١٠ — السودان ٩ — كوبا ٢٨ — ليبيا ١٠ — اليونان ٤ —

اليونان :

٤ : انهى حزب الديمقراطية الجديدة الحاكم فى اليونان ، والذى يتزعمه رئيس وزراء اليونان كونستانتين كارامانليس ، أول مؤتمر له ، وتعهد بأن تظل اليونان حليفة مخلصة للولايات المتحدة ولحلف الاطلنطى ، وأن يعمل على أن تصبح البلاد جزءا من أوزبا المتحدة .

١٦ : أعلن فى بيان رسمى أن مناورة للطيران والبحرية للقوات اليونانية ، قد بدأت المنطقة الوسطى لبحر ايجه ، بين جزيرتى سيكروس وليسبوس .

☐ مـــــايـــو ١٩٧٧

الاتحاد السوفييتى :

٤ : اتهم الاتحاد السوفييتى السعودية بأنها اصبحت اداة لبعض القوى الامبريالية لفرض سيطرتها على البحر الاحمر .

٧ : وقع الرئيس الاثيوبى منجستو هيلى ماريام « اعلانا لعلاقات الصداقة والتعاون » بين بلاده والاتحاد السوفييتى وذلك فى نهاية زيارته لموسكو والتى استغرقت اربعة ايام . كما تم ابرام بروتوكول للتعاون الاقتصادى والفنى واتفاقية للتعاون الثقافى والعلمى بين البلدين .

٢٤ : اذاع راديو موسكو بيانا رسميا جاء فيه « اعفت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى ، الرفيق نيكولاى بودجورنى من واجباته بوصفه عضوا فى المكتب السياسى للحزب » .

٢٧ : وافقت هيئة رئاسة مجلس السوفييت الاعلى على مشروع الدستور الجديد فى الاتحاد السوفييتى . كما تم انتخاب موريس باستوكوف رئيسا لمنظمة الكومسمول للشباب السوفييتى

٣٠ : وصل الى موسكو الرئيس البلغارى تيودور جيفكوف ، السكرتير الاول للجنة المركزية للحزب الشيوعى البلغارى على رأس وفد يمثل الحزب والحكومة فى زيارة رسمية للاتحاد السوفييتى لاجراء مباحثات حول الامور التى تهم البلدين .

٣٠ : هاجم ليونيد بريجنيف سكرتير عام الحزب الشيوعى السوفييتى الولايات المتحدة لانها اتخذت موقفا غير بناء تجاه مباحثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

٣١ : قرر الاتحاد السوفييتى استدعاء سفيره فى الخرطوم احتجاجا على القرار الذى اتخذته الحكومة السودانية بتخفيض عدد اعضاء البعثة الدبلوماسية السوفييتية فى الخرطوم الى النصف .

انظر ايضا : السودان ٧ — ١٩ — سويسرا ١٨ — ٢١ — الكويت ٨ — المملكة المغربية ٩ — الهند ٢٣ — الولايات المتحدة ٢٣ —

أثيوبيا :

١٧ : إذاع راديو اثيوبيا أن ١٨٣ شخصا من المعادين للنظام قد قتلوا فى الاسبوع السابق بواسطة الميليشيا الشعبية فى اقليم شوا بوسط اثيوبيا . وبذلك يكون قد تم تصفية مايقرب من ٧٠٠ شخص من المعادين للنظام فى بداية مايو الحالى .

٢٨ : قررت الحكومة العسكرية الاثيوبية اغلاق مكاتب الملحقين العسكريين فى سفارات كل من مصروالولايات المتحدة وبريطانيا . وامهلت العاملين فى هذه المكاتب ٧ ايام لمغادرة البلاد . كما صدرت الاوامر بتخفيض عدد موظفى السفارة الامريكية الى النصف وتخفيض عدد جنود البحرية الامريكية الذين يتولون حراسة السفارة بمقدار الثلثين .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتى ٧ — السودان ١ — ١٢ — الصومال ١٦ — الولايات المتحدة ٢٤

اسبانيا :

٢٤ : قرر السفراء العرب فى مدريد ، بالاجماع مقاطعة اى احتفال رسمى يقام للجنرال رامالهوايتز رئيس البرتغال اثناء زيارته الرسمية لاسبانيا ، وذلك احتجاجا على اعتراف البرتغال باسرائيل واقامة دبلوماسية بين البلدين على مستوى السفارة

المانيا المغربية :

٥ : توفى فى بون لود فيج ايرهارد مستشار المانيا الاتحادية الاسبق وصانع المعجزة الاقتصادية الالمانية

أنجولا :

٢٧ : قامت مجموعة معارضة لحكم الرئيس الانجولى اوجستينو نيتو بحركة تمرد للاطاحة بحكومته غير ان قوات حكومة انجولا بمساعدة القوات الكوبية تمكنت من قمع حركة التمرد . واعلن الرئيس الانجولى ان هؤلاء المتمردين سيقدمون لمحاكمة شعبية .

اندونسيا :

٢٣ : اعلن محمد سادلى وزير الثروات المعدنية فى اندونيسيا ان الدول الـ ١١ الاعضاء فى منظمة الدول المصدرة للبترول والتى كانت قد قررت زيادة جديدة فى اسعار البترول الخام بنسبة ٥٪ خلال النصف الثانى من العام الحالى . عادت فقررت الغاء هذا القرار وتجميد اسعارها حتى نهاية عام ١٩٧٧ .

ايـران :

٩ : وصل الى طهران الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم نائب رئيس

دولة الامارات العربية المتحدة وحاكم دبي في زيارة رسمية لايران يجري خلالها محادثات مع رئيس وزراء ايران حول السعر المزدوج للبترول داخل منظمة الدول المصدرة للبترول [الاوبك]

١٢ : تعرض مقر البعثة التجارية الاسرائيلية في طهران لهجوم قامت به مجموعة مسلحة .

١٥ ، غادر سيروس فانس وزير الخارجية الامريكي طهران عائدا الى واشنطن بعد زيارة استغرقت يومين اشترك خلالها في مؤتمر الحلف المركزي ، كما اجرى محادثات مع شاه ايران والمسئولين الايرانيين حول العلاقات الثنائية بين البلدين .

انظر ايضا : السودان ٢٢ —

ايرلندا :

٢٥ : اصدر باتريك هيلري رئيس جمهورية ايرلندا قرارا رسميا بحل البرلمان الايرلندي واجراء الانتخابات الجديدة يوم ١٦ يونيو ١٩٧٧ . بناء على طلب ليام كوسيجريف رئيس الوزراء وزعيم حزب « فاين جايل » .

ايطاليا :

٢١ : نجح الحزب الراديكالي في ايطاليا في ان يجمع مايزيد على نصف مليون توقيع من المواطنين على وثيقة استفتاء تطالب بالغاء الاتفاق بين الفاتيكان والدولة الايطالية لعام ١٩٢٩ والغاء العديد من القوانين الكنسية الاخرى

باكستان :

١ : اعلن اصغر خان ماريشال الجو المتقاعد واحد زعماء المعارضة في باكستان ان الازمة السياسية الحالية لن تنتهي الا اذا قدم ذو الفقار علي بوتو رئيس الوزراء استقالته واجريت انتخابات جديدة

٧ : نشبت المظاهرات السياسية في ٦ مدن كبرى في باكستان استجابة لنداء المعارضة بالقيام بمظاهرات عامة احتجاجا على فوز ذو الفقار علي بوتو رئيس الوزراء في انتخابات مارس السابق والذى اتهمته المعارضة بتزويرها وطالبته بالاستقالة .

١١ ، اعلن ذو الفقار علي بوتو رئيس الوزراء الباكستاني استعداده لاجراء مناقشة مباشرة مع زعماء التحالف الوطني الباكستاني المعارضة للتوصل الى تسوية للازمة السياسية .

١٥ : استدعت الحكومة الباكستانية قوات الجيش للسيطرة على الاشتباكات بين انصار المعارضة وقوات الامن في مدينة مولتان الصناعية في وسط البنجاب .

١٦ : وصل الى اسلام اباد الشيخ صباح الاحمد وزير الخارجية الكويتي في محاولة للوساطة بين الحكومة والمعارضة وبذلك تكون الكويت هي رابع دولة عربية اسلامية تتوسط في هذا الصراع بعد السعودية ودولة الامارات العربية وليبيا .

١٩ : اجتمع ذو الفقار علي بوتو رئيس وزراء باكستان مع مولانا مفتي محمود زعيم المعارضة للتوصل الى حل للازمة السياسية في البلاد .

٢٦ : اعلن سردار عبد القيوم احد زعماء التحالف الوطني الباكستاني ان الحوار بين زعماء المعارضة وذو الفقار علي بوتو رئيس الوزراء سوف يبدأ في محاولة انهاء حالة التوتر القائمة في البلاد . وجاء ذلك عقب زيارة مبعوث منظمة التحرير الفلسطينية لاسلام اباد في اطار مساعي البلاد العربية لحل الازمة الباكستانية .

البرتغال :

١٩ : انتقدت الصحف البرتغالية تسرع الحكومة في اتخاذ قرارها بشأن اقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع اسرائيل .

٣١ : اعلن الاتحاد البرتغالي لاصدقاء الدول العربية ان القرار الذى اتخذته لشبونة مؤخرا باقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفارة مع اسرائيل يعتبر قرارا سلبيا .

بنجلاديش :

٣١ : حصل الجنرال ضياء الرحمن رئيس جمهورية بنجلاديش على ٩٨ر٨٧٪ في الاستفتاء الذى اجراه بخصوص قانون الاحكام العرفية والبرنامج المكون من ١٩ نقطة للاصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذى يزمع تنفيذه في البلاد

بولندا :

٥ : وصل الى وارسو ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لحضور اجتماعات مجلس السلام العالمي المنعقد في العاصمة البولندية

١١ ، اعلنت لجنة الدفاع العمالية التي شكلها المثقفون في بولندا في اعقاب الاضطرابات العمالية في الصيف الماضي ، انها ستوسع دائرة نشاطها بحيث تشمل مواجهة جميع اشكال انتهاكات حقوق الانسان في البلاد .

تركيا :

١ : لقي ٣٩ شخصا مصرعهم واصيب عدة مئات في استانبول ، عندما تحول احتفال كبير بعيد العمال الى معركة دامية بالرصاص بين المجموعات اليسارية المتطرفة والبوليس .

تونس :

٢٩ : قدمت الحكومة التونسية مذكرة رسمية الى جامعة الدول العربية تتضمن وجهة النظر التونسية في الوضع المتأزم الان بينها وبين ليبيا نتيجة انتهاك السلطات الليبية للمجال البحري التونسي ووجود حفار بترول تابع لاحدى الشركات الامريكية العاملة في ليبيا تحرسه الوحدات البحرية الليبية في خليج قابس المتنازع عليه بين البلدين خسارتا بذلك السيادة التونسية .

٢١ : اعلنت وزارة الخارجية التونسية في بيان رسمي ان تونس سوف تدافع عن حقوقها بكافة الوسائل ازاء قضية الحفار الذى يعمل لحساب ليبيا في جرفها القاري .

الجزائر :

١٦ : وقعت الجزائر اتفاقيتين مع البنك الدولى تحصل بمقتضاهما على قرض قيمته ٦٠ مليون دولار ، لاقامة مشروعات طرق جديدة ومشروع انشاء ١٥ معهدا فنيا جديدا .

٣٠ : اكد الرئيس الامريكى جيمى كارتر التزام الولايات المتحدة بمواصلة البحث عن حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط . جاء ذلك فى برقية بعث بها الرئيس الامريكى الى الرئيس الجزائرى هوارى بومدين

جمهورية مصر العربية :

٢ : اعلنت الهيئة العامة المصرية للبترول انها قد وقعت خلال السنوات الثلاث الاخيرة ٤٢ اتفاقية للتنقيب عن البترول مع الشركات العالمية وان اعمال التنقيب تشمل مناطق الصحراء الغربية والشرقية وخليج السويس والدلتا وساحلى البحر الابيض والاحمر .

٢ : قررت مصر ايفاد بعثة طبية للمساعدة فى علاج الجرحى والمصابين فى زائير كما ارسلت ٥٠ من الطيارين والفنيين الى كينشاسا لمساعدة القوات الجوية الزائيرية على نقل المؤن والذخائر

٥ : تم فى وزارة المالية المصريه التوقيع على اتفاقية قرض هيئة الخليج للتنمية فى مصر ، والذى تبلغ قيمته ١٤٧٥ مليون دولار

٦ : وصل الى القاهرة الدكتور كرايسكى مستشار النمسا فى زيارة رسمية لمصر لمدة يوم واحد لاجراء محادثات مع الرئيس السادات حول آخر تطورات الوضع فى الشرق الاوسط والموقف الدولى .

١١ : وصل الى القاهرة الرئيس الرومانى نيكولاى شاوشيسكو فى زيارة رسمية لاجراء محادثات مع الرئيس السادات حول تطورات ازمة الشرق الاوسط وترتيبات انعقاد مؤتمر جنيف وبحث ضمانات السلام والدور الرومانى فى هذا المجال .

١٥ : حصلت مصر على موافقة البنك الدولى للانشاء والتعمير على منحها ٤ قروض قيمتها ٢٨٤ مليون دولار لتمويل مشروعات الصرف وكهربة الريف وتوسيع قناة السويس وبعض الواردات الصناعية .

١٦ : وصل الى القاهرة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان فى زيارة رسمية لمصر تستغرق ٣ ايام لاجراء محادثات مع الرئيس السادات حول العلاقات الثنائية بين البلدين والوضع العربى بصفة عامة واوضاع الخليج وتامين سلامة البحر الاحمر .

١٧ : وصل الى القاهرة عبد الحميد مختار البكوش رئيس وزراء ليبيا السابق كلاجىء سياسى فى مصر

١٨ : حصلت وزارة المالية المصرية على حصة دولة الامارات العربية من قرض هيئة الخليج للتنمية المصريه وتبلغ ٧٨ مليون دولار

١٩ : اعلنت مصر استنكارها للتهديدات السافرة التى يمارسها نظام الحكم العنصرى فى روديسيا ضد زامبيا ، واكدت مساندتها التامة لزمبيا .

١٩ : وصل الرئيس السودانى جعفر نميرى الى الاسكندرية فى زيارة لمصر تستغرق يومين لاجراء محادثات مع الرئيس السادات حول المسائل التى تهم البلدين .

٢٣ : تلقى الرئيس السادات رسالة من الرئيس الامريكى كارتر يؤكد فيها التزام الولايات المتحدة بموقفها من تحقيق السلام فى الشرق الاوسط وبضرورة عقد مؤتمر جنيف هذا العام بغض النظر عن اية تغييرات فى قيادات اسرائيل

٢٤ : استقبل الرئيس السادات وليد جنبلاط زعيم الحزب الاشتراكى التقدمى فى لبنان .

٢٥ : اكد الفريق اول عبد الغنى الجمسى نائب رئيس الوزراء ووزير الحربيه انه ليست لمصر حشود عسكرية على حدودها مع ليبيا وليست هناك اى نوايا عدوانية نحو الشعب الليبى الشقيق

٢٧ : اجتمع الرئيس السادات مع ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية للبحث فى تطورات الموقفين العربى والدولى ونتائج الجهود المصرية بشأن الاعداد لعقد مؤتمر جنيف فى اسرع وقت ممكن .

٢٨ : تم فى القاهرة التوقيع النهائى على الاتفاقية التى عقدتها الهيئة المصرية العامة للبترول مع شركة جولف اويل الامريكيه للبحث عن البترول فى مساحة ٢٤٠٠ كيلو متر مربع فى منطقة القنطرة غرب سيناء .

٢٩ : صرح المتحدث العسكرى المصرى ان افراد القوات الجوية المصرية من الطيارين والفنيين الذين سبق ايفادهم الى زائير للاسهام فى تشغيل سلاحها الجوى قد عادوا جميعا الى ارض الوطن بعد ان انتهت مهمتهم هناك .

٣١ : تم الاتفاق بين مصر والسودان على منح اعفاءات جمركية تشمل ٨٠ سلعة وذلك فى اطار التكامل السياسى والاقتصادى بين البلدين

انظر ايضا : اثيوبيا ٢٨ — رومانيا ٢٦ — زائير ٣ — سوريا ٤ — فرنسا ١٢ — ١٣ — الولايات المتحدة ٢ —

جنوب افريقيا :

٢١ : وصل الى جوهانسبرج اندرو يونج المندوب الامريكى فى الامم المتحدة وحث فى كلمة القاها عقب وصوله ، رجال الاعمال فى جنوب افريقيا على العمل على انهاء التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا من خلال الاسواق .

انظر ايضا : سويسرا ٢٣ — النمسا ١٨ — الولايات المتحدة ٢٠ —

روديسيا :

٩ : لقى ٣٩ مواطنا افريقيا مصرعهم كما اصيب ٢١ شخصا آخرين خلال اشتباك وقع بين القوات الروديسية العنصرية ورجال حرب التحرير الوطنيين .

١٣ : اعلن متحدث باسم الجبهة الوطنية الافريقية فى زيمبابوى رفض الجبهة للمبادرة الامريكية البريطانية بشأن روديسيا .

٢٨ : عقد الفريق الدبلوماسى الامريكى البريطانى الذى يقوم بجولة فى بعض الدول الافريقية لبحث سبل اقرار حكم الاغلبية الوطنية فى روديسيا اجتماعا مع المنظمات المعارضة من البيض والوطنيين الذين يعارضون حكومة الاقلية العنصرية

انظر ايضا : مصر — زامبيا

١٦ — ساحل العاج ٩ — الولايات المتحدة ٩ —

رومانيـــا :

٧ : اصدر مجلس الدولة في رومانيا عفوا عاما عن حوالى ١٩ الف سجين بمناسبة العيد المئوى لاستقلال البلاد .

٢٦ : اشادت اللجنة السياسية للحزب الشيوعى فى رومانيا بنتـــائج الزيارة التى قام بهـــا الرئيس نيكولاى شاوشيسكو لمصر ،ودعت اللجنة الى استمرار بذل الجهد لتعزيز التعاون والصداقة بين الشعبين المصرى والرومانى .
انظر ايضا : مصر ١١ —

زامبيـــا :

١٦ : اعلن الرئيس كينيث كاوندا رئيس زامبيا حالة الحرب مع روديسيا واغلاق المجال الجوى لزامبيـا معها وذلك بعد تهديدات حكومة ايان سميث العنصريه فى روديسيا بانها ستهاجم قواعد الفـدائيين الوطنيين فى زامبيا .

٢٧ : اجتمع فى لوساكا وزراء دفاع دول المواجهة الافريقيه التى تؤيد شعب زيمبابوى ضد حكم الاقلية العنصرية البيضاء
انظر ايضا : مصر ١٩ —

زائــــير :

٢ : اعلنت زائـير وقف علاقاتهــا الدبلوماسية مع المانيا الشرقيـة وطلبت من الدبلوماسيين الالمان مغادرة زائير خلال ٤٨ ساعة ، كما استدعت بعثتها الدبلوماسية فى المانيا الشرقية

٣ : بدات سلطات زائير فى اشراك الطيارين والفنيين المصريين فى القتال الدائر فى اقليم شابا ضد قوات الغزو

٧ : اعلنت زائير ان قواتها تعززها القوات المغربية ، قـد حققت انتصارات ساحقة عـلى قوات الغزو فى اقليم شابا .

٢٥ : اعلن راديو زائير ان العنـاصر المتقدمة من القـوات الـزائيرية والمغربية دخلت مدينة ديلولو على الحدود الزائيرية الانجولية .

٢٦ : استردت قوات زائير الحـكومية مدينة كابنجا آخر مدن اقليم شابا ، فيما وصف بانه النهاية الرسمية لحرب شابا التى بدأت فى ٨ مارس الماضى
انظر ايضا : مصر ٢ — ٢٩ — ساحل العاج ٩ — المملكة المغربية ٢٢ — الولايات المتحدة ٢٤ —

ساحل العاج :

٩ : عقد رؤساء ٣٥ من البعثــات الدبلوماسية الامريكية فى افريقيا و ١٢ من كبار المسئولين منوزارة الخارجية الامريكية اجتماعا فى ابيدجان لدراسة عدة موضوعات افريقية منها التحرك نحو حـكم الاغلبيـة فى روديســيا وناميبيا والموقف فى زائير ومســاعدات التنمية الامريكية لمختلف الـدول الافريقية .

السودان :

١ : اعلن الرئيس السودانى جعفـر نميرى ان ليبيا اقامت جسـرا جويا بين طرابلس واديس ابابا من اجل ارسال اسلحة ليبيـة الى اثيوبيا للقتال ضد السودان .

٢ : دعا الرئيس نميرى الشــعب السودانى الى تعبئة صـفوفه وتعبئة طاقاته لمواجهة اى تهديد عسكرى اثيوبى محتمل

٧ : هاجم الرئيس السودانى جعفـر نميرى الاتحاد السوفييتى واتهمه بالعمل على تطويق مصر عـبر السودان ، وتطويق السودان عن طريق حدوده الشرقية والغربية .

١٠ : اعلنت وكالة الانباء السودانية ان ٤٧ من العسكريين الاثيوبيين قد لجأوا الى الاراضى السودانيه بكامل عتادهم الحربى وذلك اثر مهاجمة قوات جبهـة التحـرير الاريترية لمعسكرهم الواقع على مسافة قريبة من الحدود الشرقية للسودان .

١٢ : اتهم السودان نظام الحكم الاثيوبى بشن حرب ابادةفى اريتريا ووجه نداء الى العالم لاتخاذ الاجراءات اللازمة لوقفهذه الحرب الوحشية

١٨ : انهت السودان عقـود الخـبراء العسكريين السوفييت فى القوات المسلحة السودانية كما قـررت اغلاق مكتب الخبراء العسكريين السوفييت الملحق بالســـفارة السوفييتية

١٩ : طلب الســودان من الاتحـــاد السوفييتى خفضعدد الدبلوماسيين بالسفارة السوفيتية فى الخرطوم الى النصف .

٢٢ : وصل الى الخرطوم عبـاس على خلعتبرى وزير الخارجية الايرانى فى جولة تستغرق اسبوعا يزور خلالها السودان والصومال لاجراء مباحثات مع المسئولين فى البلدين حول المشكلات الافريقية والامن فى البحر الاحمر والعلاقات الثنائية

٢٣ : وصل الى الخرطوم اندرو يونج مندوب الولايات المتحدة فى الامم المتحدة فى نطاق الجولة التى يقوم بها حاليا فى افريقيا ، وذلك لاجراء محادثات عن الوضع فى افريقيا وتطور العلاقات الثنائيـة بين السودان والولايات المتحدة
انظر ايضا : الاتحاد السوفييتى ٣١ — مصر ١٩ — ٣١ — سوريا ١٠ — فرنسا ١٧ — ١٦ قطر ١٣ —

ســــوريا

٤ : شجب المكتب السياسى للجنـة المركزية للحزب الشيوعى السورى فى بيان اصدره « محـــاولات السلطات المصرية الرامية الى اتخاذ عمليات عسكرية ضــد ليبيا » .

١٠ : بحث عبد الله الاحمر الامين العام المساعد لحزب البعث العـربى الاشتراكى السورى مع وفد يمثل اتحاد نقابات الموظفين والمهنيين فى السودانالوضع العربى الراهن واهمية التضامن العربى

٢٤ : قررت سوريا مد فترة عمل قوات الطوارىء الدولية التابعة للامم المتحدة فى مرتفعات الجولان لمدة ستة اشهر اخرى .
انظر ايضا : سويسرا ٩ — النمسا ٣٠ —

سويسرا :

٩ : اجتمع فى جنيف الرئيس السورى

حافظ الاسد مع الرئيس الامريكي كارتر حيث بحثا تطورات الموقف في الشرق الاوسط والاستعداد لعقد مؤتمر جنيف .

١٨ : بدأت في جنيف المباحثات الامريكية السوفييتية على مستوى وزيرى خارجية البلدين وتتناول مشكلة الشرق اوسط والتوصل الى اتفاق ثان للحد من الاسلحة الاستراتيجية [سولت — ٢] .

٢١ : اكدت الحكومتان الامريكيــة والسوفييتية في البيان الصــادر عن محادثات وزيرى خارجيـة البلدين في جنيف ، ضــرورة الاستمرار في بذل الجهــود المشتركة بين البلدين من اجــل عقد مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الاوسط في خريف العام الحالي .

٢٣ : وصل الى جنيف فورستر رئيس وزراء جنوب افريقيا في زيارة قصيرة لاجراء محادثات مع فيلكس بوانييه رئيس ساحل العاج ، واعلن عند وصوله ان الضغوط الامريكية لاجبار بلاده على تغيير سياستها فيما يختص بالتفرقة العنصرية لن تنجح .

٢٦ : وافق مؤتمر حقوق الانسان في جنيف على معاملة رجال حرب العصابات المدنيين والعسكريين الذين يقعون في الاسر معاملة الاسرى في الحرب لا معاملة المجرمين او الخارجين على القانون

الصومال :

١٦ : حذر الرئيس الصومالي محمد سياد برى بأن بلاده على استعداد للدخول في حرب مع اثيوبيا اذا ماقررت الحكومة الاثيوبية شن هجوم على اقليم جيبوتي ، بعد حصوله على الاستقلال ، وان الصومال مستعد لتلبية نداء الشعب في جيبوتي في هذا الشأن

العراق :

٢١ : بدأت في بغداد المحادثات العراقية التشيكية بين الرئيس احمد حسن البكر والرئيس التشيكسلوفاكي جوستاف هوزاك حول المسائل التي تهم البلدين وازمة الشرق الاوسط .

فرنسا :

٦ : توصلت فرنسا الى طريقة جديدة تؤدى الى انتاج اليورانيوم الغنى ضعيف الكفاءة لتغذية محطات القوى النووية لتوليد الكهرباء دون امكان استخدامه في صناعة الاسلحة النووية .

٩ : اظهرت النتائج النهائية للاستفتاء على الاستقلال في المستعمرة الفرنسية جيبوتي اختيار ٩٨٫٧ في المائة من السكان الاستقلال

١٠ : وصل الى باريس ايجال آلون وزير خارجية اسرائيل للاجتماع مع لوى دى جيرنجو وزير الخارجية الفرنسي

١٢ : اعلنت ١٣ دولة و ١١ مؤسسة دولية عربية في الجلسة الختامية للمجموعة الاستشارية الدوليــة المنعقدة في باريس ان دولها ومجالس اداراتها سوف تزيد من العام القادم مســاعداتها الاقتصادية والمالية والفنية لمصر .

١٣ : بدأت في باريس المحــادثات الاقتصادية بين مصر وفرنســا باجتماعات عقدها نائب رئيس الوزراء الفرنسي ووزراء الماليــة والصناعة والاقتصاد الفرنسيون

١٦ : وصل الى باريس الرئيس السوداني جعفر نميري في اول زيارة رسمية لفرنسا تستغرق ثلاثة ايام يجرى خلالها مباحثات مع الرئيس الفرنسي ديستان .

١٧ : اجرى الرئيس نميري مباحثات مع وزير الخارجية الفرنسي حول ازمة الشرق الاوسط والوضــع في افريقيا كما بحث مع وزير التعاون الفرنسي مجالات التعاون الاقتصادى بين السودان وفرنسا

٢٤ : اصيب النشاط الاقتصــادى في فرنسا بشلل تام بسبب اضراب اكثر من خمسة ملايين عامل لمدة ٢٤ ساعة في جميع انحاء فرنسا والجزر التابعة لها في الكاريبي والمحيط الهندى احتجاجا علــى برنامج ريمون بار رئيس الوزراء الفرنسي لمكافحة التضخم وارتفاع نسبة البطالة .

٣٠ : تم توقيع اتفاق للتعاون الثقافي والفنى بــين فرنســا واليمن الديمقراطية

٣١ : اكد الرئيس الفرنسي فاليرى جيسكار ديستان والامير فهــد بن عبد العزيز ولى عهد السعودية ضرورة التوصل الى تســوية سلمية شاملة وعادلة لازمة الشرق الاوسط . جاء ذلك في البيــان المشترك الصادر عن المباحثات التى جرت بين الرئيس الفرنسي ديستان والامير فهد في باريس

انظر ايضا : الكويت ٨ — المملكة المغربية ٢٨ —

الفلبين :

١ : توقفت المفاوضات الجارية بــين حكومة الفلبين وجبهة تحرير مورو الممثلة للمسلمين وممثلى المؤتمر الاسلامى في الفلبين لانهاء الخلاف بين المسلمين والسلطات الفلبينية

فلسطين :

١ : اعلن متحدث باسم منظمة التحرير الفلسطينية ان المنظمة رفضت المطالب اللبنانية بتحديد عــدد المسلحين الفلسطينيين بنســبة ٧لكل الفمن المدنيين الفلسطينيين

٤ : وصل الى تل ابيب انكار جورجينش رئيس وزراء الدانمــرك لاجراء مباحثات مع وزير الخارجية الاسرائيلي ، واعلن عند وصوله انه يجب ايجاد حل لتمكين الشعب الفلسطيني من التعبير عن هويته

٤ : عمت موجــة من الاضــطرابات والاحتجاجات في مدن الضــفة الغربية عــلى تصرفات قــوات الاحتلال الاسرائيلي ضد الاهالي وسياسة الاستيطان اليهودي في الاراضي العربية .

٥ : اعلن متحــدث باســم الجيش الاسرائيلي ان السلطات الاسرائيلية القت القبض على ٨ مجموعات فدائية تمارس نشاطها في الضفة الغربية المحتلة .

١٥ : فرضت السلطات الاسرائيلية حظر التجول في مدينة نابلس بالضفة الغربيــة عــلى اثر تصــاعد الاضطرابات فيها .

١٦ : اعلن حزب العمل هزيمتــه في الانتخابات العــامة حيث فازت كتلة ليكود باكبر عدد من المقاعد لاول مرة منذ قيام اسرائيل

١٨ : اعلن مناحم بيجين زعيم كتلة ليكود اليمينية عقب فوز حزبه في الانتخابات انه يقترح تشكيل حكومة وحدة وطنية تشترك فيها كافة الاحزاب الصهيونية المختلفة للدولة بما في ذلك حزب العمل

١٨ : قررت منظمة التحرير الفلسطينية استئناف الحوار الاردني الفلسطيني .

٢١ : اعلن مناحم بيجين زعيم كتلة ليكود اليمينية والمرشح لرئاسة الوزارة الاسرائيلية انه يسعى الى فتح صفحة جديدة في العلاقات الامريكية الاسرائيلية عن طريق اقناع الولايات المتحدة بحاجة اسرائيل الى الاستيلاء نهائيا على الضفة الغربية .

٢١ : اعلن متحدث عسكري باسم الجيش الاسرائيلي بان قوات الامن الاسرائيلي قد قبضت على ٧٩ عربيا في الضفة المحتلة لنهر الاردن بتهمة الانتماء الى منظمات المقاومة .

٢٥ : استأنف زعماء كتلة ليكود مشاوراتهم الخاصة بتشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة مع زعماء الحزب القومي الديني . واعلن في تل ابيب ان موشى ديان وزير الدفاع الاسرائيلي السابق قد قبل العرض الذي قدمه اليه مؤخرا مناحم بيجين زعيم كتلة ليكود بأن يتولى منصب وزير الخارجية في الحكومة الاسرائيلية الجديدة .

٢٦ : اصدرت الحكومة الاسرائيلية قرارا بقيام العسكريين من السلاح الجوي الاسرائيلي بالاشراف على ادارة ابراج المراقبة في المطارات الدولية لاسرائيل وذلك بعد ان فشلت في انهاء اضراب الفنيين المدنيين العاملين بالمطارات .

٢٦ : توقفت المفاوضات من اجل تشكيل ائتلاف بين كتلة ليكود والحركة الديمقراطية من اجل التغيير بعد ان اعلن مناحم بيجين ترشيح ديان لوزارة الخارجية

٢٧ : اعلن متحدث باسم كتلة ليكود ان مناحم بيجين قرر اعادة النظر في قراره باختيار موشى ديان وزيرا للخارجية في الحكومة الاسرائيلية الجديدة وذلك بسبب العاصفة التي اثارها اختيار ديان داخل صفوف الرأي العام ومختلف الاحزاب السياسية في اسرائيل

٣٠ : اعلن رسميا في تل ابيب ان الجنرال اريل شارون ونائب آخر عن حزب العمال الاسرائيلي قد انضما لكتلة ليكود ، وبذلك اصبحت كتلة ليكود تضم ٤٥ نائبا مقابل ٣٢ لحزب العمل .

انظر ايضا : اسبانيا ٢٤ — البرتغال ١٩ — ٣١ — بولندا ٥ — مصر ٢٧ — فرنسا ١٠ — لبنان ٥ — ٢٨ — النمسا ٧ — الولايات المتحدة ١٢ — ٢٧ —

فنزويلا :

٢١ : دعا الرئيس الفنزويلي كارلوس **اندريز بيريز الى تنفيذ خطة متكاملة لتنمية العالم الثالث على غرار مشروع مارشال . واعلن انه قدم الخطوط العريضة لهذه الخطة الى الدول المصدرة للبترول الاعضاء في منظمة الاوبك خلال جولته الاخيرة لدول الخليج واكدوا انهم قد وافقوا على هذه المبادرة .**

قطر :

١٣ : وصل الى الدوحة الرشيد الطاهر بكر نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء السوداني على رأس وفد رسمي في زيارة رسمية لقطر تستغرق يومين وتتناول مباحثات مع المسئولين القطريين حول دعم التعاون بين البلدين واستعراض القضايا ذات الاهتمام المشترك على الصعيدين العربي والدولي

الكويت :

٨ : اعلنت الحكومة الكويتية انها حصلت على اربع طائرات مقاتلة نفاثة امريكية من طراز سكاي هوك واربع طائرات فرنسية من طراز ميراج وذلك ضمن اتفاقية لشراء معدات حربية من بعض الدول الاوربية منها فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفييتي .

انظر ايضا : باكستان ١٦ — ماليزيا ١٣ —

كوريا الجنوبية :

٢٥ : اعلن الرئيس بارك شونج رئيس كوريا الجنوبية انه يقبل انسحاب القوات البرية الامريكية من بلاده كحقيقة واقعة وسياسة مرسومة من قبل حكومة الرئيس كارتر وجاء في البيان الصادر عن اجتماع الرئيس شونج مع مبعوثي الرئيس كارتر وهما فيليب حبيب وكيل وزارة الخارجية الامريكية للشئون السياسية والجنرال جورج براون رئيس هيئة الاركان المشتركة للقوات الامريكية ، ان الرئيس الكوري طلب ربط موضوع الانسحاب بتأمين القدرات الدفاعية والعسكرية لكوريا الجنوبية من اجل الحفاظ على الميزان العسكري في شبه الجزيرة الكورية .

لبنان :

٥ : اعلن بيان رسمي في كل من بيروت وبراج اعلن فيه انه قد عقدت مباحثات بين ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية وممثلي الحزب الشيوعي الاسرائيلي راكاح في براج يومي ٣ و ٤ مايو الحالي . ويعتبر هذا اللقاء الاول من نوعه .

٦ : تفجر القتال بين القوات الوطنية والفلسطينية وبين القوات اليمينية التي تدعمها المدفعية الاسرائيلية في جنوب لبنان بعد اسبوع من الهدوء النسبي .

٩ : اعلن الدكتور سليم الحص رئيس وزراء لبنان ان التنسيق قائم بين لبنان والمقاومة الفلسطينية وان هناك خطة لبنانية متفق عليها بين الجانبين .

٢٧ : استمر القتال العنيف في جنوب لبنان لليوم الرابع على التوالي بين قوات المقاومة الفلسطينية والقوات اليمينية .

٢٨ : اعلنت جبهة القوى الانعزالية اللبنانية انها تعتبر اتفاق القاهرة لعام ١٩٦٩ الذي ينظم العلاقات بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية لاغيا ودعت الحكومة اللبنانية الى طلب عقد جلسة خاصة لجامعة الدول العربية لبحث ما اسمته انهاء الوجود غير الشرعي للفلسطينيين في لبنان .

انظر ايضا : مصر ٢٤ — فلسطين ١ —

ماليزيا :

١٣ : تلقى السلطان يحيى بيترا ملك ماليزيا رسالة من امير الكويت حملها اليه الشيخ صباح الاحمد الصباح وزير الخارجية الكويتية الذى وصل الى كوالا لامبور فى زيارة تستغرق ٣ ايام واجرى الوزير مباحثات مع داتول حسين رئيس وزراء ماليزيا حول التعاون الاقتصادى بين البلدين .

المملكة العربية السعودية :

١١ : اعلن الامير فهد بن عبد العزيز ولى العهد السعودى ان ان استخدام اسعار البترول سلاح يمكن استبعاده فى حالة تجمد المفاوضات الخاصة بحل ازمة الشرق الاوسط .

١١ : اجتمع الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى مع الجنرال كارلوس بيرومولو وزير خارجية الفلبين الذى يزور السعودية حاليا ، ودار التباحث حول وجهة نظر حكومة الفلبين ازاء مشكلة المسلمين هناك .

١٢ : وصل الى جدة ديفيد اوين وزير خارجية بريطانيا فى زيارة رسمية للسعودية لاجراء مباحثات مع المسئولين السعوديين حول العلاقات الثنائية بين البلدين وتطورات مشكلة الشرق الاوسط. واعلن عند وصوله ان بلاده توافق على قيام وطن للفلسطينيين كجزء من اى تسوية لهذه الازمة

١٦ : وصل الى الرياض وزير النقل الاردنى فى زيارة رسمية للسعودية لاجراء مباحثات مع صندوق التنمية السعودى للحصول على قرض قيمته ٢٦١ مليون دولار لتمويل مشروعات الكهرباء والمياه والمواصلات فى الاردن وتوسيع ميناء العقبة الاردنى .

١٩ : اعلنت شركة بترول ارامكو ان الخسائر التى نجمت عن الحريق الذى شب فى حقل بترول ابقيق، قدرت بحوالى ١٠٠ مليون دولار

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتى ٤ — فرنسا ٣١ — الولايات المتحدة ٤ — ٢٣ —

المملكة المتحدة :

٦ : حقق حزب المحافظين البريطانى فوزا ساحقا فى انتخابات المجالس البلدية

٨ : اعلنت الدول الغربية السبع المشتركة فى مؤتمر القمة الاقتصادى بلندن اتفاقها على ضرورة استخدام الطاقة النووية من اجل تغطية النقص العالمى فى الوقود ، على ان يراعى الحد من انتشار الاسلحة النووية .

٢٥ : وصل الى لندن اندرو يونج المندوب الامريكى لبحث تطورات الموقف فى افريقيا الجنوبية والمبادرة البريطانية الامريكية الجديدة لحل مشكلة روديسيا .

٢٨ : اتخذت السلطات البريطانية اجراءات امن مشددة لمنع الرئيس الاوغندى عيدى امين من دخول الاراضى البريطانية اذا ما قرر حضور مؤتمر الكومنولث المزمع عقده فى لندن يوم ٨ يوليو سنة ١٩٧٧ .

انظر ايضا : اثيوبيا ٢٨ — روديسيا ١٣ — الكويت ٨ — الولايات المتحدة ٦ — ٨ —

المملكة المغربية :

٩ : أعلن الملك الحسن الثانى ملك المغرب أن السياسة السوفيتية فى أفريقيا تهدف الى الاستيلاء على مصادر الثروة الطبيعية الافريقية وبذلك يمكنهم اضعاف وتطويق أوربا الغربية ومن ثم تحييدها .

٢٠ : أعلن متحدث باسم السفارة الاميركية فى الرباط أن الولايات المتحدة قد قررت التخلى عن آخر التسهيلات العسكرية التى كانت تقدم للبحرية الاميركية فى المغرب فى مجال دعم عمليات الارسال وذلك فى محطات القنيطرة وسيدى يحيى وسيدى بوقنادل .

٢٢ : اعلنت حكومة المغرب أن مهمة القوات المغربية التى تقاتل فى زائير مع القوات الزائيرية ضد المتمردين فى اقليم شابا قد انتهت .

٢٨ : قررت حكومة المغرب طرد ٧ من المدرسين الفرنسيين بتهمة تورطهم فى انشطة سياسية غير مشروعة. وصدر بيان رسمى يشير الى أن المدرسين السبعة ينتمون لشبكة تعمل على تهديد أمن وسلامة المغرب .

موزمبيق :

١٧ : أعلن اندرو يونج رئيس الوفد الامريكى فى الامم المتحدة بعد وصوله الى مدينة مابوتو عاصمة موزمبيق للاشتراك فى أعمال المؤتمر الخاص بتأييد نضال شعوب روديسيا وناميبيا الذى تشرف عليه الامم المتحدة ان بلاده سوف تعمل على تحقيق التحول السلمى الى حكم الاغلبية الوطنية فى روديسيا واستقلال اقليم ناميبيا عن جنوب أفريقيا .

النمسا :

٧ : أعلن برونو كرايسكى المستشار النمساوى ، عقب وصوله من زيارته الرسمية لمصر ، أنه توجد فرصة طيبة لاستئناف مؤتمر جنيف ولكن بشرط اشتراك ممثلين فلسطينيين فيه .

١٨ : اجتمع فى فيينا والتر مونديل نائب الرئيس الامريكى كارتر وجون فورستر رئيس حكومة جنوب أفريقيا العنصرية . وذلك لاجراء مباحثات حول الموقف فى جنوب القارة الأفريقية من جميع جوانبه .

٣٠ : استقال وزير دفاع النمسا فى أعقاب ما أعلنه المستشار النمساوى برونو كرايسكى من ان الوزير لم يقدم للحكومة التفاصيل الكاملة لصفقة الاسلحة التى سلمتها النمسا الى سوريا فى ديسمبر الماضى .

انظر ايضا : مصر — ٦

الهند :

٦ : انتخب براهما نداندا ريدى وزير الداخلية الهندى السابق رئيسا لحزب المؤتمر الهندى الذى تحول الى مقاعد المعارضة .

٢٣ : بدأ ايفان بافلوفسكى نائب وزير الدفاع السوفيتى زيارة رسمية للهند تستهدف تأكيد الروابط العسكرية المستقبلة بين الاتحاد

السوفيتي والحكومة الهندية الجديدة .

هولندا :

٢٦ : فاز حزب العمال الهولندي برئاسة جوب دين بول رئيس الوزراء في الانتخابات العامة بالاغلبية النسبية من مقاعد البرلمان .

٣١ : طلب المسلحون الملقبون الذين يحتجزون ٦٠ شخصا كرهائن في شمال هولندا لليوم التاسع على التوالي من السلطات الهولندية بدء عملية وساطة لانهاء احتجاز الرهائن .

الولايات المتحدة الامريكية :

١ : أعلن الرئيس كارتر أنه على اتصال منتظم بكل من الرئيسين السابقين نيكسون وفورد .

٢ : أكد مدير وكالة المخابرات الامريكية المركزية ان الامكانيات البترولية لمصر أكبر مما كان يعتقد أنه قائم من قبل وأكد أن لمصر مستقبل كبير في مجال الاحتياطيات البترولية .

٤ : وافقت الولايات المتحدة على الغاء معارضتها لانضمام فيتنام للامم المتحدة .

٤ : بدأت في واشنطن اجتماعات اللجنة السعودية الامريكية المشتركة للتعاون الاقتصادي بين البلدين .

٤ : وافقت لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ الامريكي على قانون يخصص مبلغ ٣٥٫٨٩ مليار دولار لشراء الاسلحة واجراء التجارب العسكرية .

٦ : توصلت الولايات المتحدة وبريطانيا الى اتفاق تام حول الخطة الامريكية البريطانية المشتركة للتوصل الى تسوية سلمية لمشكلة روديسيا وهي الخطة التي تقضي بوضع دستور نهائي لروديسيا تحت حكم الاغلبية باسم زيمبابوي

٧ : حذرت وزارة الخارجية الامريكية من تزايد العمليات الارهابية الدولية وحددت أربع دول من بينها ليبيا تقدم مساعدات كبيرة للارهابيين لتنفيذ عملياتهم .

٨ : أعلن الرئيس الامريكي كارتر أن مؤتمر القمة الاقتصادي المنعقد في لندن قد وافق على انشاء لجنة مشتركة من خبراء الدول السبع المشتركة في المؤتمر (الولايات المتحدة ، بريطانيا وكندا واليابان والمانيا الغربية وفرنسا وايطاليا) تختص بدراسة مشكلة الطاقة النووية ومخاطر انتشار المواد المتفجرة ووصولها الى الدول النامية .

١١ : أعلنت الولايات المتحدة انها مستعدة لتنفيذ اتفاق فلاديفوستوك لعام ١٩٧٤ بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية على الرغم من انها تفضل التوصل الى اتفاق أكثر شمولية .

١٢ : أكد الرئيس كارتر أنه لن يكون هناك أمل معقول في التوصل الى تسوية لمشكلة الشرق الاوسط بدون اقامة وطن قومي للفلسطينيين .

٢٠ : أعلن والترموندبل نائب الرئيس الامريكي كارتر بأنه واجه اختلافا جوهريا وعميقا مع جون فورستر رئيس وزراء جنوب أفريقيا حول مبدأ المشاركة السياسية الكاملة للوطنيين في جنوب أفريقيا .

٢٣ : أعلن زبجنيو بريجنسكي مستشار الرئيس كارتر للامن القومي ان الصراعات الايديولوجية التي كانت تباعد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين في الخمسينيات قد أصبحت أقل أهمية وتتزايد الان الحاجة الى التعاون بين الدول العظمى .

٢٣ : وصل الى واشنطن الامير فهد بن عبد العزيز ولي عهد السعودية لاجراء مباحثات حول أزمة الشرق الاوسط مع الرئيس الامريكي كارتر وكبار المسئولين الامريكيين .

٢٤ : وافق مجلس النواب الامريكي على قانون المساعدات الخارجية وقيمته ٣٫٢ مليار دولار للسنة المالية التالية .

٢٤ : وافقت لجنة الاعتمادات الخاصة بالمعونة العسكرية التابعة لمجلس النواب الامريكي على تقديم عون عسكري قيمته ١٥ مليون دولار الى زائير ، ووقف المساعدات العسكرية تماما لحكومة أثيوبيا بسبب خرقها لحقوق الانسان في بلادها .

٢٥ : أعلن في واشنطن ان قوة بحرية أميركية قد دخلت المحيط الهندي على الرغم من اعلان الرئيس كارتر أن هذه المنطقة منزوعة السلاح .

٢٦ : أعلن الرئيس الامريكي كارتر انه يعتقد ان تسوية مشكلة الشرق الاوسط يجب أن تتضمن انسحابا اسرائيليا من الاراضي المحتلة في الضفة الغربية لنهر الاردن سواء كان هذا الانسحاب جزئيا أو كليا .

٢٧ : أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية أن الرئيس الامريكي كارتر عندما تحدث عن انشاء وطن قومي للفلسطينيين وتعويض اللاجئين فانه كان يشير الى «السجل التاريخي» الذي تضمنه قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ وقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ الصادر في سنة ١٩٤٨ . والاول نص على الاعتراف بدولة عربية ودولة يهودية في فلسطين . والثاني أقر حق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم أو اختيار تعويض ممتلكاتهم التي فقدوها .

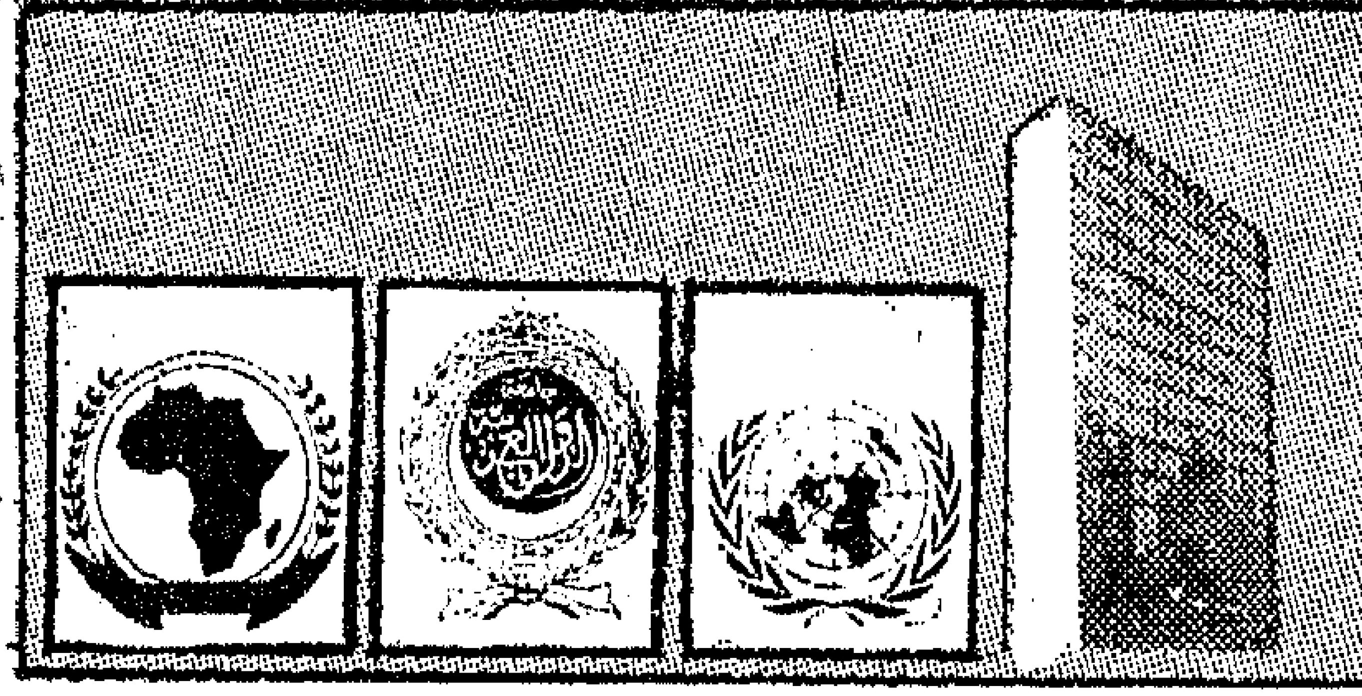
انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي ٣٠ — اثيوبيا ٢٨ — ايران ١٥ — الجزائر ٣٠ — مصر ٢٣ — ٢٨ جنوب أفريقيا ٢١ — روديسيا ١٣ — ساحل العاج ٩ — السودان ٢٣ — سويسرا ١٨ — ٢١ كوريا الجنوبية ٢٥ — بريطانيا ٨ — ٢٥ — موزمبيق ١٧ — النمسا ١٨ — اليابان ٢٥ — ٢٨ —

اليابان :

٢٠ : قررت شركة اكسون للبترول خفض شحناتها الى اليابان من البترول العربي خلال شهر مايو الحالي بنسبة ٣٠٪ نتيجة للحريق الذي شب في حقل « ابقيق » السعودي .

٢٥ : دعا مايكل بلومنثال وزير الخزانة الاميركية ، في الجلسة الختامية للمؤتمر النقدي الدولي الذي أنهى أعماله في طوكيو ، دول العالم الصناعية المتقدمة الى الحد من استهلاك الطاقة والبحث عن بدائل جديدة وذلك في محاولة لوقف تدفق الفائض الضخم لرؤوس الاموال على دول منظمة الاوبك .

المنظمات الدولية



الأمم المتحدة

الوكالات المتخصصة

المنظمات الإقليمية

منظمات أخرى

الأمم المتحدة

مجلس الامن

فى يوم ٢١ مارس ، عقد مجلس الامن اجتماعا خاصا لمناقشة قضية التمييز العنصرى فى أفريقيا الجنوبية . وقد قدمت المجموعة العربية الاعضاء بالامم المتحدة ، « بيانا سياسيا » ركزت فيه على « اعلان القاهرة » الذى كانت قد أصدرته الدول العربية والافريقية فى اجتماع القمة الافريقى العربى الذى عقد فى القاهرة يوم ٧ مارس . وكانت المجموعة الافريقية الاعضاء بالمنظمة ، قد تقدمت بطلب عقد اجتماع خاص لبحث موضوع التفرقة العنصرية فى أفريقيا الجنوبية ، بهدف اتخاذ قرار بحظر أرسال الاسلحة الى هذه المنطقة ، وذلك فى مناسبة اليوم العالمى لمناهضة التفرقة العنصرية ، والذى يوافق الذكرى السابعة عشرة للمظاهرات التى وقعت فى مدينة شاربنيل فى جنوب افريقيا ، والتى ادت الى مصرع واصابة عدد كبير من الوطنيين .

وبناء على مبادرة المندوب الامريكى فى الامم المتحدة ، انسدرويونج ، قدمت الدول الغربية الخمس الاعضاء فى مجلس الامن ، مشروع توصية يوم ٢٣ مارس ، يدعو الى « اعلان خاص » بأفريقيا الجنوبية ، يستنكر التفرقة العنصرية ، ويؤكد مبدأ حكم الاغلبية فى كل المنطقة .

وفى الفترة ما بين ٢٥ مارس و ٢٩ مارس . اجتمع مجلس الامن ، بناء على طلب جمهورية مصر العربية ، لاستئناف مناقشاته الخاصة بالموقف فى الشرق الاوسط .

وقدمت مجموعة دول عدم الانحياز الى مجلس الامن ، مشروع بيان من خمس نقاط أساسية هى : الاعراب عن « القلق العميق ازاء عدم احراز تقدم فى مفاوضات السلام الخاصة بالشرق الاوسط ، والدعوة الى استئناف مؤتمر جنيف فورا ، بمشاركة كافة الاطراف المعنية ، بهدف التوصل الى تحقيق تسوية دائمة ، على أن تشمل هذه التسوية ، اقامة وطن قومى مستقل للشعب الفلسطينى . كما لاستمرار اسرائيل فى أتسامة بالانصياع للمواثيق الدولية الخاصة بالمناطق المحتلة ، واعلان الاسف لاستمرار اسرائيل فى اقامة المستوطنات على هذه المناطق .

واشتركت منظمة التحرير الفلسطينية فى مناقشات مجلس الامن بشأن مشكلة الشرق الاوسط ، وذلك بموافقة ١٠ اصوات ضد صوت واحد ، هو مندوب الولايات الامريكية ، وامتناع مندوبى فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية وكندا عن التصويت .

وفى أول أبريل ، قرر مجلس الامن ، تأجيل مناقشاته الخاصة بكل من مشكلة الشرق الاوسط ومشاكل أفريقيا الجنوبية .

وفى ٦ ابريل ، أقر مجلس الامن تقرير « اللجنة الخاصة ببنين » الذى اقترح فيه مندوب كل من بنين وموريشيوس وليبيا والهند وبناما ، اصدار توصية تستنكر بشدة عملية الاعتداء المسلح الذى تعرضت له بنين يوم ١٦ يناير الماضى ، ودعت التوصية للسكرتير العام للامم المتحدة ، الى تقديم المساعدة الفنية اللازمة ، لمواجهة خسائر « بنين » نتيجة لهذا العدوان . كما دعت التوصية الصادرة من مجلس الامن ، كافة الدول الاعضاء فى الامم المتحدة ، الى تقديم المعونات المادية الضرورية لدولة بنين .

وفى ١٤ أبريل ، قدمت الدول الافريقية الاعضاء فى الامم المتحدة الى مجلس الامن ، مشروع قرار يدين بشدة العدوان المسلح الذى تعرضت له دولة بنين . وقد أعلن الدكتور عصمت عبد المجيد مندوب مصر فى الامم المتحدة ، أن استخدام المرتزقة أصبح ظاهرة تثير القلق ، واعرب عن أمله فى أن تقوم الامم المتحدة ، باتخاذ اجراءات فعالة ضد المرتزقة ، كما ناشد جميع الدول ، التعاون فى العمل ، على الا تتكرر مأساة بنين .

وفى ٢٥ مايو ، طلب زهدى الطرزى ممثل منظمة التحرير الفلسطينية فى الامم المتحدة الى رئيس مجلس الامن ، اتخاذ اجراءات فعالة ومؤدية الى وضع حد للاعمال الوحشية التى تمارسها قوات الاحتلال الاسرائيلى ضد المواطنين العرب ، وانهاء الاحتلال غير الشرعى والمستمر للاراضى العربية . وأعرب الممثل الفلسطينى فى رسالة بعث بها الى رئيس الامن ، عن احتجاج المنظمة على الحادث الذى وقع فى يوم ٣ مايو ، وفتحت فيه القوات الاسرائيلية النار على متظاهرين فلسطينيين بمدينة قبطية فى الضفة الغربية .

المجلس الاقتصادى والاجتماعى

عقد المجلس الاقتصادى والاجتماعى دورته الثانية والستين فى الفترة ما بين ١٢ أبريل و ١٢ مايو • واشتمل جدول اعمال المجلس ، على موضوعات المرأة والعنصرية وحقوق الانسان والتنمية الاجتماعية •

اللجنة الاقتصادية لاوروبا : فى يوم ٧ أبريل ، ذكرت اللجنة الاقتصادية لاوروبا التابعة للامم المتحدة ، فى تقرير لها حول الوضع الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية ، أن خطط التنمية الاقتصادية التى وضعتها هذه الدول حتى عام ١٩٨٠ ، تنطوى على تغيرات جوهرية فى اختياراتها الاستراتيجية للتنمية فى المستقبل ، يؤدى الى تغيير فى هيكلها الاقتصادى • وذكر التقرير ان هذه الدول ، تعانى من نقص حاد فى الايدى العاملة ، وانه على الرغم من أن هذه الدول قد نجحت فى تجاهل اوضاع الركود الاقتصادى والتقلبات النقدية العنيفة التى سادت الدول الغربية بين عامى ١٩٧١ و ١٩٧٥ الا انها لم تعد قادرة على استيعاب الارتفاعات المستمرة فى الاسعار وشدة الضغوط التضخمية ، التى صاحبت الركود الاقتصادى والارتفاع المستمر فى أسعار البترول •

وبدأت اللجنة الاقتصادية لاوربا دورتها الثانية والثلاثين يوم ١٩ ابريل ، واستمرت حتى يوم ٢٩ ابريل ، حيث تداولت مسائل الامن والتعاون فى القارة الاوربية • اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ، فى يوم ٢٥ ابريل ، وافقت اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا التابعة للامم المتحدة ، بالاجماع ، على طلب منظمة التحرير الفلسطينية ، الحصول على العضوية الكاملة فى اللجنة ، بدلا من وضعها السابق كمراقب • كما وافقت اللجنة على ادراج طلب مصر لعضوية اللجنة ، لبحثه فى الدورة التالية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى الذى يعقد اجتماعاته فى جنيف فى شهر يونيو •

اللجنة الاقتصادية لافريقيا : اجتمعت فى كينشاسا من ٢٣ فبراير الى ٣ مارس ، واتخذت نحو ٤٠ قرارا ، يتركز على الدور الذى ينبغى أن تضطلع به اللجنة فى استحداث نظم جديدة اقتصادية على الصعيد الوطنى والاقليمى والدولى •

اللجان الخاصة

لجنة حقوق الانسان : اثناء الدورة ٣٣ للجنة حقوق الانسان ، التى اجتمعت فى جنيف فى الفترة ما بين ٧ فبراير الى ١١ مارس الماضى ، حدثت مواجهة عنيفة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، حول قضية « المنشقين السوفيت » ، وذلك بعد أن اقترح المندوب الامريكى فى اللجنة ، ارسال برقية لزعماء الكرملين ، لطلب ايضاحات حول اعتقال اعضاء جماعات الدفاع أن حقوق الانسان فى الاتحاد السوفيتى • وقد هاجم المندوب السوفيتى فى لجنة حقوق الانسان • هذا الاقتراح ، ووصفه بأنه « عودة الى الحرب الباردة ، ويمثل تدخلا سافرا فى الشئون الداخلية للاتحاد السوفيتى » •

وفى يوم ٢١ مارس ، اجتمعت لاول مرة ، لجنة حقوق الانسان الفرعية والمختصة بالاشراف على تطبيق الاجراءات التى اتخذتها الحكومات ، فيما يتعلق بالميثاق الدولى للحقوق المدنية والسياسية •

وذكر برادى تايسون نائب رئيس الوفد الامريكى اجتماع لجنة حقوق الانسان « أننا يجب ان نكون صادقين مع أنفسنا ، ومع شعبنا ، وأن نعترف بأسفنا للدور الذى لعبه بعض المسئولين الحكوميين والوكالات الامريكية والشركات الخاصة ، فى الانقلاب الذى وقع فى شيلى عام ١٩٧٣ » •

لجنة تصفية الاستعمار : فى يوم ١٥ مارس اصدرت لجنة تصفية الاستعمار ، باجماع الاصوات ، توصية بأن يصدر مجلس الامن قرارا يقضى بفرض حظر اجبارى على ارسال أسلحة لجنوب افريقيا ، بسبب رفضها الجلاء عن جنوب غرب أفريقيا) ناميبيا (، على الرغم من القرار السابق الذى اتخذه مجلس الامن ، بجلاء جنوب غرب افريقيا عن ناميبيا ، واجراء انتخابات عامة حرة فى المنطقة ، تحت اشراف الامم المتحدة • وطلبت الدول الاعضاء فى لجنة تصفية الاستعمار ٢٤ دولة ، بأن يعقد مجلس الامن جلسة خاصة يوم ٢١ مارس الحالى ، لمناقشة سياسة حكومة جنوب أفريقيا القائمة على العزل العنصرى والتفرقة العنصرية ، ورفضها منح الاستقلال لجنوب غرب أفريقيا •

وفى ٢٥ مارس ، تم اجتماع مشترك بين لجنة تصفية الاستعمار والمجلس الخاص بناميبيا ، من اجل اقرار استعدادات المؤتمر الخاص بشعوب زيمبابوى وناميبيا ، والذى عقد فى الفترة ما بين ١٦ و ٢١ مايو فى مابوتو عاصمة موزمبيق •

وفى ١٩ أبريل ، استأنفت لجنة تصفية الاستعمار مناقشاتها بشأن قضية روديسيا •

لجنة مناهضة التفرقة العنصرية : فى يوم ١٩ مارس ، اتهم ليسلى هاريمان رئيس لجنة مناهضة التفرقة العنصرية اسرائيل ، بأنها تمد حكومة جنوب أفريقيا العنصرية بالاسلحة والمعدات العسكرية ، كما اتهم كلا من الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وايطاليا وفرنسا ، بعد الالتزام بقرار مجلس الامن الخاص بفرض حظر اختيارى على ارسال أسلحة لجنوب أفريقيا ، وقال ان فرنسا تمد حكومة بريتوريا بغواصات وطائرات مقاتلة متطورة •

وفى ٢٢ مارس ، اقرت اللجنة الفرعية التحضيرية التابعة للجنة مناهضة التمييز العنصرى ، جدول أعمال المؤتمر العالمى للكفاح ضد العنصرية والتمييز العنصرى والمزمع عقده فى الفترة ما بين ١٤ و ٢٥ اغسطس سنة ١٩٧٨ فى جنيف ، أو فى نيويورك ، على أن يقوم المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته التالية ، بالتصديق على جدول الاعمال المذكور •

وفى ٢٥ مارس أوصت اللجنة الفرعية التحضيرية التابعة للجنة مناهضة التمييز العنصرى ، بان يعقد المؤتمر العالمى للكفاح ضد العنصرية والتمييز فى افريقيا ، واذا لم يتيسر ذلك ، يعقد فى جنيف • وهذا فى الفترة ما بين ١٤ و ٢٥ اغسطس سنة ١٩٧٨ •

لجنة الابرتهايد : فى يوم ٧ مارس ، اجتمعت فى نيويورك اللجنة الخاصة للابرتهايد ، لدراسة

تقريرين صادرين من اللجان الفرعية التابعة لها : الاول خاص بتطبيق قرارات الامم المتحدة حول التعاون مع أفريقيا الجنوبية ، والثاني يتعلق بالالتماسات المقدمة من أهالي جنوب أفريقيا الى لجنة الابرتهايد •

قام رئيس لجنة الابرتهايد ، في الفترة ما بين ١٤ و ٢٣ ابريل بزيارة كل من السويد والدانمرك والنرويج وفلندا ، بدعوة من حكومات الدول الاربع ، أجرى خلالها مشاورات مع المسئولين حول العمل الدولي لمكافحة الابرتهايد •

لجنة ممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني : في ١٥ ابريل ، قررت لجنة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، ارسال عدة رسائل الى كل من الدول الغربية الاعضاء في مجلس الامن ، والى اسرائيل للتعرف على مواقفها بشأن مسألة حقوق الشعب الفلسطيني •

وفي ١٣ مايو قررت لجنة ممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، توجيه رسالة الى الرئيس الحالي لمجلس الامن ، لضمان اضفاء « بداية بناءة » على المناقشات التي سيجريها المجلس حول هذه المشكلة في شهر يونيو •وتطالب الرسالة بالتأكيد على الاسس القانونية والادبية لتوصيات اللجنة الخاصة باعداد جدول زمني لانسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة ، وعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم ، واقامة كيان فلسطيني مستقل •

لجنة العقوبات ضد روديسيا : اوصت لجنة العقوبات ضد روديسيا في اجتماعها يوم ١٨ مارس ، بتوسيع نطاق هذه العقوبات لتشمل رؤوس الاموال التي تصدرها روديسيا الى الخارج كما أشادت اللجنة بقرار الولايات المتحدة الامريكية باستبعاد الكروم الوارد من روديسيا ، عن الاسواق الامريكية •

لجنة مكافحة الارهاب الدولي : انعقدت لجنة مكافحة الارهاب الدولي في نيويورك ، في الفترة ما بين ١٤ و ٢٥ مارس ، وقدمت الجزائر ، بتأييد من يوغوسلافيا وتونس ، مشروع توصية ، ينادي بضرورة التعمق في تفهم أسباب ودوافع الارهاب الدولي ، وأن بعض الحكومات تسلك رسميا مسلكا ينضوي تحت بند « ارهاب الدولي » •

انهت لجنة مكافحة الارهاب دورتها يوم ٢٥ مارس ، دون أن تصدر اية توصيات • وقدمت تقريرها الى الجمعية العامة •

لجنة ميثاق الامم المتحدة ، **اجتمعت لجنة ميثاق الامم المتحدة في** نيويورك • في الفترة ما بين ١٤ فبراير و ١١ مارس ، وانهت اجتماعها دون اصدار توصيات الى الجمعية العامة •

لجنة حفظ السلام : افتتحت اللجنة الخاصة بعمليات حفظ السلام ، دورتها الاولى لهذا العام في نيويورك يوم ١٤ فبراير الماضي •

مؤتمر الامم المتحدة للمياه : في ١١ مارس ، وافق مؤتمر المياه التابع للامم المتحدة ، باغلبية ٥٥ صوتا ضد سبعة أصوات ، على قرار بادانة اسرائيل والانظمة العنصرية في روديسيا وجنوب أفريقيا ، لاستغلال المصادر المائية للشعوب الواقعة تحت سيطرتها ، وسياستها العنصرية ، ومنها فسلطين وزيمبابوي وناميبيا •

كما أكد القرار الذي تقدمت به ٣٥ دولة عربية وأفريقية وآسيوية ودول من أمريكا الجنوبية ، الحق الثابت للشعوب في الكفاح من أجل استعادة سيطرتها الفعلية على مصادرها الطبيعية •

السكرتير العام

تلقى السكرتير العام للامم المتحدة ، يوم أول مارس ، رسالة من أندريه جروميكو وزير الخارجية السوفييتية ، يطالب فيها بضرورة اتخاذ توصيات وقرارات خاصة بالاجراءات العاجلة في مجال نزع السلاح ، وذلك اثناء الدورة غير العادية المزمع عقدها للجمعية العامة للامم المتحدة ، من أجل تدارس قضايا نزع السلاح •

اجتمع السكرتير العام للامم المتحدة يوم ٣ مارس ، مع مندوب مصر الدائم في الامم المتحدة ، وبحث معه الموقف في الشرق الاوسط ، على ضوء التقرير الذي قدمه كورت فالدهايم لمجلس الامن ، بعد جولته في عواصم المنطقة •

اجتمع بيريز كويلار ممثل السكرتير العام للامم المتحدة في قبرص ، يوم ٤ مارس ، مع تاسوس بابا ديلوس المفاوض القبرصي اليوناني ، بهدف الاعداد للمؤتمر الذي يعقد بين الطائفتين اليونانية والتركية في قبرص في ٣١ مارس في فيينا تحت اشراف الامم المتحدة •

تلقى السكرتير العام للامم المتحدة يوم ٤ مارس ، مذكرة رسمية لبنانية برغبة الحكومة اللبنانية في الاشتراك في مؤتمر جنيف الخاص بالشرق الاوسط بدون شروط مسبقة ، على أن يتم ذلك وفقا لمضمون مذكرتها الى الدول الاربع الكبرى ، وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، والتي تضمنت ثلاثة بنود ، يشير الاول منها الى رغبة لبنان في الاشتراك في مؤتمر جنيف ، على ان توجه دعوة رسمية اليه دون قيد أو شرط ويؤكد البند الثاني ان ما يهم لبنان من مؤتمر جنيف ، هو الموضوع الرئيسي الذي ينعقد المؤتمر من اجله ، وهو القضية الفلسطينية ومصير الفلسطينيين • ويوضح البند الثالث ان لبنان يرى أن من حقه أن يوقع اية اتفاقية سلام قد تبرم في مؤتمر جنيف ، أسوة بالدول المعنية الاخرى •

تلقى السكرتير العام يوم ١١ مارس ، رسالة من مندوب زائير في الامم المتحدة يعلن فيها أن جمهورية زائير تتعرض « لعدوان وحشي تشنه بعض طوابير المرتزقة الذين تمولهم انجولا » •

ترأس السكرتير العام للامم المتحدة ، في الفترة ما بين ٣١ مارس و ٧ ابريل ، جولة المباحثات السادسة خلال عامين ، بين الطائفتين القبرصية واليونانية والتركية ، بهدف التوصل الى حل للخلاف بينهما حول تقسيم الجزيرة • وقدم المفاوض اليوناني بعض الاقتراحات الاقليمية لحل المشكلة ، بينما قدم المفاوض التركي ، بعض المظاهر الدستورية للمشكلة • ولم تسفر هذه الجولة عن اية نتائج ايجابية •

ترأس السكرتير العام في باريس ، في الفترة ما بين ٥ ابريل و ٧ ابريل ، اللجنة الادارية للتنسيق بين مختلف اجهزة وبرامج هيئة الامم المتحدة •

الوكالات المتخصصة

منظمة العمل الدولية :

اجتمع في جنيف ، في الفترة ما بين أول و٤ مارس ، مجلس ادارة مكتب العمل الدولى واتخذ عدة قرارات تتعلق بالميزانية وجـدول الاعمال الخاصين بمنظمة العمل الدولية ، وتستهدف تدعيم دور هذه المنظمة في الحملة العالمية للكفاح ضد الفقر والبطالة ولتحسين العـلاقات المهنية والعمالية السارية في الدول الاعضاء • وقـرر مجلس الادارة كذلك ، ان يتوقف مكتب العمل الدولى عن استطلاع أحوال العمال في المناطق التي تحتلها اسرائيل ، والذى كان قد بدىء فيه بالفعل ، بناء على قـرار صدر عام ١٩٧٤

كما تدارس المجلس ، مجموعة من الشكاوى المتعلقة بانتهاك الحقـوق النقابية في كل من أورجواى والهند وبوليفيـا وشيلي والارجنتين • وتعرض هذه النشاطات كلها لمكتب العمل الدولى ، على منظمة العمل الدولية في دور انعقادها في يونيو

قدم مكتب العمل الدولـى الى قوميسار الامم المتحـدة لشئـون ناميبيا ، تقريرا عن سياسة التمييز العنصرى التى تمارسها حكومـة أفريقيا اداريا وتشريعيا ودستوريا ، ضد العمال الافارقة في ناميبيـا •

اجتمع في جنيف في الفترة ما بين ٨و ١٦ مارس ممثلوا الدول التسع عشرة الاعضاء في منظمة العمـل الدولية ، مع ممثلى المنظمات النقابية في المنظمة ، وتناقشوا في موضوع شروط العمل والعمالة المتعلقة بمراكز البريد والمواصلات اللاسلكية ، وقرروا ضرورة الموافقة المسـبقة للعاملين في تلك القطاعات ، على أية تغييرات فنية يزمع اجراؤها فيها •

في يوم ٧ أبريل قدمت اللجنة الاستشارية الثلاثية لمنظمة العمـل الدولية والخاصة بالعلاقات بيـن المشروعـات متعـددة الجنسيـة ، وبـالسياسة الاجتمـاعية ، مشروع « اعلان مبادىء » خـاص بكافة المظاهر الاجتماعية لانشطة الشركات متعددة الجنسية ، بما فيها انشاء فرص العمالة في البلاد الاخذة في النمو • على ان يعرض هـذا المشروع لاقراره من جانب مجلس ادارة مكتب العمل الدولى ، ليكون جزءا من قانون الامم المتحدة الخاص بالشركات متعددة الجنسية المـزمع اعلانه في ١٩٧٨ •

اليونسـكو

ـ عقدت ندوة في باريس في الفترة ما بين ٩ و ١١ مارس • جمعت بين كبار العاملين والمسئولين عن جامعة الامم المتحدة • وجامعات كل مـن بلجيكا وفرنسا واسبانيا وايطـاليا والبرتغال ، وذلك بهدف اقامة اتصال مبـاشر بيـن هؤلاء المسئـولين الجامعيين ، وبين مديرى بـرامج الابحاث العلمية والتكنولوجية العملية بحيث يشترك هؤلاء في نشـاطات جامعة الامم المتحدة •

وجدير بالذكر أن جامعة الامـم المتحدة ، يشرف عليها كل من هيئة الامم المتحدة ومنظمة الامم المتحدة للتـربية والعلـوم والثقافة « اليونسكو » •

في أعقاب الزلزال الذى تعرضت له رومانيا يوم ٤ مارس ، وبناء على طلب الحكومة الرومانية ، قرر المدير العام لليونسكو ايفاد بعثة دوليـة مكونة من خبراء مكلفين دراسـة الاجراءات اللازم اتخاذها لاصـلاح الدمار الحادث في البلاد ، ثم تقديم توصياتهم بشأن مشروعات المساعدة متوسطة الاجل والممكنة بـالنسبة لظروف رومانيا •

اشترك ممثلوا الصحافة فـى القارات الخمس (مـديرو وكالات أنباء ، رؤساء تحرير صـحف ، مديرو اذاعات وتليفزيون) في ندوة دولية عقدت في فلورنسا في الفترة ما بين ١٨ و ٢٠ أبريل ، حول موضوع حرية الاتصال الاعلامى ، ونظمتها منظمة اليونسكو • وجرى النقاش في الندوة حول وسائل تحسـين الاتصـال الاعـلامى ونقل الانبـاء بين البـلاد النامية والبلاد المتقدمة الصناعية • وقد أكدت الندوة لاول مـرة ، لى ضرورة معالجة انعدام توازن الاعلام في العالم • واشار البيان الختامى للندوة ، الى اهمية المشكلة على ضرورة معالجـة انعدام توازن مجال الاعلام من أجل التفاهم الدولى ، والاثراء الثقافى للانسان•

قررت حكومة الولايات المتحـدة الامريكية تقديم مبلغ مليون دولار الى الحملة الدولية التى تشرف عليهـا اليونسكو ، من أجل انقاذ آثار فيلة في وادى النيل • وقد صدر هذا القرار في شهر ابريل ،خلال اجتماع في أسوان للجنة التابعة لليونسكو والخاصة بانقاذ آثار النوبة • وهكذا يرتفع مقدار ما دفعته الجماعة الدولية لتمويل هذه الحملة المذكورة ، الى ما يزيد على ١٢٣٧٥ مليون دولار حتى الان •

اصبحت جمهورية كومور يوم ٢٢ مارس الدولة الثانية والاربعين بعد المائة ، في عضوية اليونسكو •

افتتح المجلس التنفيذى لليونسكو يوم ٢٥ ابريل ، دورته لفصل الربيع ، والتى استمرت حتى يوم ١٣ مايو •

منظمة الصحة العالمية

في اطار المشروع العالمى للسيطرة النوعية على المياه الساحلية في منطقة البحر المتوسط ، والذى أقامته منظمة الصحة العالمية في يونيو ١٩٧٦ ، بالاشتراك مع برنامج الامم المتحدة لشئون البيئة ، عقد اجتماعان للخبراء : أولهمـا فـى روفينى بيوغوسلافيا في الفترة ما بين ٢٣و ٢٥ فبراير ، لدراسة الاجراءات اللازمة لاستمرار الاشراف على المياه الساحلية ، والثانى في اثينا فـى الفترة ما بين أول و٤ مارس ، بغرض تحديد المعايير الصحية الخـاصة بالشواطىء والسواحل •

تم فى أول مارس في جنيف ، اجتماع مشترك من خبراء كـل مـن

بمنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، لتدارس ظروف تلوث الاغذية فى مختلف أنحاء العالم .

احتفلت منظمة الصحة العالمية فى ٧ ابريل ، باليوم العالمى للصحة ، وشعاره هذا العام « التطعيم هو حماية أطفالنا »

فى ١٦ مايو ، أدانت لجنة الجمعية السنوية لمنظمة الصحة العالمية ، اسرائيل ، بسبب سياستها فى الاراضى العربية المحتلة ، كما هددت بفرض عقوبة على اسرائيل تتمثل فى سحب حق الاقتراع من الوفد الاسرائيلى فى الجمعية . وقد وافق على هذه الادانة ٦٦ وفدا من الجمعية ، وعارضها ٢٣ .

- فى ٢٠ مايو ، أدان المؤتمر الثلاثون لمنظمة الصحة العالمية ، التصرفات العدوانية لسلطات الاحتلال الاسرائيلى فى الاراضى المحتلة وأعلن أن المنظمة غير راضية عن الاحوال الصحية للسكان العرب هناك .

منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة

اجتمع يوم ١٥ مارس فى روما مؤتمر خبراء منظمة الاغذية والزراعة ، حيث تقرر تقديم معونات تصل الى ٦ ملايين دولار الى ١٨ دولة نامية فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وذلك فى عام ١٩٧٨ ، من أجل تسميد الاراضى الزراعية .

فى يوم ١٦ مارس ، أعلن ادوارد صاوما مدير عام المنظمة ، تقديم معونة غذائية من قبل برنامج الغذاء العالمى ، الى كل من سكان المناطق الداخلية فى انجولا ، وفى موريتانيا .

اجتمعت لجنة الامن الغذائى العالمى فى روما ، بين ١٣ و ١٩ أبريل ، واعرب ادوارد صاوما المدير العام للمنظمة ، عن قلقه بشأن بطء المفاوضات الدولية الخاصة بمحاربة الجوع وسوء التغذية فى العالم .

اجتمعت لجنة الزراعة فى روما بين ٢٠ و ٢٨ أبريل ، وتدارست الوسائل الكفيلة بتحسين المحاصيل الزراعية ، كما وتنوعا ، وتنمية الاستثمارات الزراعية .

قرر مجلس ادارة برنامج الغذاء العالمى ، تقديم معونة غذائية عاجلة الى السنغال وموزمبيق ، تصل قيمتها الى ١٥٣١٠٠٠ دولار ، كما تحصل رومانيا على معونة غذائية قيمتها ٢٩٩٨٠٠٠ دولار ، للاسر المنكوبة بسبب الزلزال .

منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية

استأنفت يوم ٧ مارس فى فيينا ، اعمال اللجنة الدولية المكلفة بتحضير مشروع النظام الاساسى ، لتحويل منظمة التنمية الصناعية الى وكالة متخصصة اقتصادية ، تطبيقا لقرار مؤتمر ليما فى مارس سنة ١٩٧٥ .

ابرم اتفاق تنسيقى فى فيينا يوم ٢٢ فبراير ، بين منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة الانديز للتنمية (التى تضم فى عضويتها بوليفيا وشيلى وبيرو وكولومبيا واكوادور وفنزويلا) .

فى يوم ٢ ابريل ، قدمت اللجنة الدولية المكلفة بتحضير مشروع النظام الاساسى لتحويل منظمة التنمية الصناعية الى وكالة متخصصة ، تقريرها الى السكرتير العام للامم المتحدة .

اجتمع فى بغداد فى الفترة ما بين ٥ و١٠ مارس ، ممثلو عشر دول عربية ، وبعض المراقبين المندوبين عن منظمات دولية واجهزة وطنية لدراسة مشكلات الملكية الصناعية ونقل التكنولوجيا وذلك تحت اشراف منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ومركز التنمية الصناعية للبلاد العربية ، والمنظمة العالمية للملكية الادبية . وصدرت فى الاجتماع توصية خاصة بالاجراءات الكفيلة بالحد من هجرة العقول العربية الى البلاد المتقدمة الصناعية .

أبرم يوم ٣١ مارس ، اتفاق تنسيقى بين الامم المتحدة التى يمثلها كورت فالدهايم السكرتير العام ، وبين سيجفارد ايكلند المدير العام للوكالة الدولية للطاقة النووية ، وعبد الرحمن خان المدير التنفيذى لمنظمة التنمية الصناعية .

دعا عبد الرحمن خان المدير التنفيذى لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، الى تنفيذ مشروع مارشال جديد بالنسبة للدول النامية ، واقترح زيادة المبالغ المخصصة لمعونة التنمية عن معدلها الحالى ، وهو ٧ر فى المائة من اجمالى الناتج القومى للبلدان المتقدمة ، الى ٣ فى المائة على الاقل .

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

فى يوم ٢١ فبراير ، دخل الى طور النفاذ ، اتفاق الضمانات المبرم فى ٥ ابريل سنة ١٩٧٣ بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والجماعة الاوربية للطاقة الذرية . وبمقتضى هذا الاتفاق ، ينبغى منع تحول استخدامات الطاقة النووية ، من الاغراض السلمية الى الاغراض العسكرية التدميرية ، وذلك بالنسبة للدول السبع الموقعة على الاتفاق ، وهى : بلجيكا والدانمرك وايرلندا ، وايطاليا ولوكسمبرج وهولندا والمانيا الغربية .

عقدت ندوة فى فيينا فى الفترة من ٧ الى ١١ مارس ، حضرها ١١٠ ممثلين لثمانية وعشرين دولة تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، من أجل تدارس أساليب استخدام التكنولوجيا النووية فى عمليات استخراج وتصنيع الموارد المعدنية .

منظمة الطيران المدنى الدولية

انهت منظمة الطيران المدنى الدولية ، دراسة دامت عامين ، حول مدى امكانية اسهام الطيران المدنى فى التنمية الاقتصادية للبلاد المتخلفة ، وخلصت هذه الدراسة الى ان الطيران المدنى ، يمكنه أن يضاعف من تدفق العملات الاجنبية فى العديد من البلاد الافريقية ، وانه يمكن ان يوفر مئات الالاف من فرص العمالة والتشغيل فى البلاد النامية .

صندوق النقد الدولى

- أعلن صندوق النقد الدولى يوم ٣ مارس عن بيع ٠٠٤ر٥٢٤ أوقية من الذهب فى المزاد العلنى ، وبلغ متوسط السعر للذهب ١٤٦ر٥١ دولار للاوقية ، وذلك لرفع المبلغ المخصص للدول الفقيرة . وقد حقق هذا البيع ، وهو السابع فى سلسلة

المبيعات التي بدأت في يونيو الماضي ، ارباحا بلغت ٥ر٥٦ مليون دولار .

أعلن صندوق النقد الدولي ، في آخر تقرير له ، أن صادرات الدول المنتجة للبترول ، قد زادت بنسبة ٢٠ في المائة تقريبا ، اذ وصلت قيمتها الى ٧ر١٣٠ مليار دولار ، مقابل ٣ر١٠٩ مليار في عام ١٩٧٥ . وأعلن الصندوق ، أن اكبر الزيادات كانت من نصيب السعودية ٦ر٣٥ مليار دولار بدلا من ٦ر٢٧ مليار دولار ، ثم ايران ٤ر٢٣ مليار دولار ، بدلا من ٩ر١٩ مليار دولار .

في ٥ أبريل ، بدأت في روما ، اجتماعات اللجنة التمهيدية لصندوق النقد الدولي للتنمية الزراعية ، لبحث عدد من الموضوعات الخاصة بنشاط الصندوق الذي يبلغ رأسماله مليار دولار ، واختيار مقر دائم لها . وقد اقترحت ايران ، أن تكون طهران مقرا دائما للصندوق .

اجتمعت في باريس يوم ١٦ أبريل ، مجموعة « الدول العشر الغنية » وقررت وضع مبلغ ٥ر٣٢٧ مليون دولار تحت تصرف الصندوق ، لغرض تمويل قرض خاص بايطاليا . كما اجتمعت مجموعة « الدول الاربع عشرة » النامية ، وطالبت بمضاعفة الحصص المقررة من الدول الغنية لصندوق النقد الدولي (أي زيادتها بنسبة ١٠٠ في المائة) بينما اقترحت مجموعة الدول العشر ، زيادة تلك الحصص بنسبة ٢٥ في المائة الى ٥٠ في المائة فحسب .

أبرمت حكومة بنما في ٢٦ أبريل ، اتفاقا مع صندوق النقد الدولي ، تشتري بنما بمقتضاها من الصندوق ، خلال الاثني عشر شهرا التالية ، مبلغ ٢ر١١ مليون دولار ، لمواجهة مشكلات اقتصادها الداخلي .

اصبحت جمهورية غينيا بيساو يوم ٢٤ مارس ، عضوا في صندوق النقد الدولي ، وتبلغ حصتها ٠٠٠ر٢٠٠ر٣ دولار .

البنك الدولي للانشاء والتعمير

في ٢٤ فبراير ، قدم البنك قرضا الى باكستان ، قيمته ٦٠ مليون دولار ، لبناء شبكة طرق نهرية . كما قدم البنك في نفس اليوم ، الى يوغوسلافيا قرضا قيمته ٥٠ مليون دولار ، مدته ١٥ سنة ، بفائدة ٥ر٨ في المائة سنويا .

٣ — مارس ، قدم البنك قرضا لاندونيسيا قيمته ١٣ مليون دولار ، لتحسين المستوى الغذائي فيها . كما قدم البنك قرضا للفلبين قيمته ٢٥ مليون دولار ، لاغراض التدريب الفني للعاملين في القطاع الزراعي .

في ١٠ مارس ، قدم البنك قرضا لسوازيلاند قيمته ٤ ملايين دولار ، لاغراض تنمية الريف . وفي ١٧ مارس ، قدم البنك قرضا للجزائر قيمته ٥ر٤٨ مليون دولار ، لتمويل مشروع تعليمي فيها . وفي نفس اليوم ، قدم البنك قروضا الى الدول التالية :

ماليزيا (٣٥ مليون دولار) ، تركيا (٧٠ مليون دولار) ، يوغوسلافيا (٥٦ مليون دولار) .

في ٢٤ مارس ، قدم البنك قروضا الى الارجنتين (١٠٥ ملايين دولار ، لتحسين شبكة الطرق البرية) ، والى ساحل العاج (٢٠ مليون دولار للقطاع الزراعي) ، والى المغرب (٤٥ مليون دولار ، لتمويل مشروع صناعي لانتاج الاسمنت) .

في ٤ أبريل ، قدم البنك قرضا الى تايلاند قيمته ٢٨ مليون دولار ، لاغراض الزراعة .

في ٧ أبريل ، قدم البنك قروضا الى كل من بناما (٥ر٢٣ مليون دولار) ، والفلبين (٥ر٣٦ مليون دولار) ، وتنزانيا (٢٣ مليون دولار) .

في ١٤ أبريل ، قدم البنك قروضا الى كل من بوليفيا (١٥ مليون دولار) ، والكاميرون (٢٥ مليون دولار) ، وكوريا الجنوبية (٦٧ مليون دولار) ، ونيكاراجوا (٢٢ مليون دولار) ، وباكستان (٥٥ مليون دولار) ، وبيرو (٢٥ مليون دولار) .

في ٢١ أبريل ، قدم البنك قروضا الى كل من البرازيل (٦٤ مليون دولار) ، والسنغال (٦ مليون دولار) .

في ٢٤ ابريل ، تقرر تجديد خدمة روبرت مكنمارا رئيس البنك الدولي للانشاء والتعمير ، لمدة ٥ سنوات أخرى .

المنظمات الإقليمية

العالم العربي

مجلس جامعة الدول العربية

— عقد المجلس في الفترة ما بين ٢٦ مارس و ٣٠ مارس دورته السابعة والستين واصدر قراراته للموضوعات المدرجة بجدول أعماله ومن بينها : شئون المقاطعة والشئون الادارية والمالية وتجديد مدة قوات الامن العربية في لبنان .

— في ١٨ ابريل عقد مجلس الجامعة اجتماعا طارئا لبحث موضوع استقلال الساحل الصومالي (جيبوتي) واتفق على ارسال وفد من الامانة العامة يسافر في اقرب وقت ويقدم تقريره الى مجلس الجامعة .

— في ٢ مايو عقد مجلس الجامعة اجتماعا طارئا لبحث تقرير وفد الامانة العامة لتقصي الحقائق في جيبوتي . وقد استمع المجلس الى الكلمة التي القاها د . محمد القرا رئيس البعثة . وبعد مناقشة التقرير اتخذ المجلس قرارا بان يعهد الى الامين العام بتشكيل وفد من الجامعة العربية للمشاركة باسم الجامعة في مراقبة عمليات الاستفتاء والانتخابات في اقليم جيبوتي . كما أوصى المجلس كذلك بتقديم الدعم للاقليم بعد استقلاله وذلك في المجالات المختلفة .

مجلس الوحدة الاقتصادية

— في ١٤ مارس عقد المجلس

الاقتصادى للجامعة العربية دورة استثنائية حضرها وزراء المال والاقتصاد العرب وقد وافق الوزراء على تطوير المجلس الاقتصادى ودعم فاعليته فى ضوء المتغيرات العربية والدولية وذلك عن طريق تعديل بعض المواد من نطاقه الداخلى بالشكل التالى :

- أن ينعقد المجلس فى دورتين عاديتين فى فبراير وسبتمبر من كل عام ويجوز أن تنعقد فى دورة غير عادية بناء على طلب دولتين من الدول الاعضاء .

- أن يتخذ المجلس القرارات اللازمة لتحقيق الاغراض الاقتصادية بالتعاون مع مجلس الجامعة العربية والمنظمات المتخصصة .

- أن يكون للمجلس جهاز فنى دائم متخصص له اعتمادات مالية خاصة يقررها مجلس الجامعة . وللمجلس أن يؤلف لجانا فنية دائمة أو مؤقتة لمساعدته فى أداء أعماله .

الامانة العامة

- فى ١٥ مارس بحثت اللجنة الدائمة للشئون المالية والادارية البنود الخاصة بأوضاع المكتب الرئيسى للمقاطعة من الناحيتين الادارية والمالية وتصفية حسابات قوات الامن العربية فى لبنان وتقرير هيئة الرقابة المالية عن أعمالها فى دورتها السادسة بشأن مراجعة حسابات المنظمات العربية المتخصصة .

اللجنة الفرعية لتوحيد التشريعات : فى ١٧ مارس بدأت اللجنة الفرعية لتوحيد التشريعات فى مراجعة وصياغة المذكرة التى اعدها الدكتور ادريس العلوى عضو اللجنة عن مصادر الالتزام لجنة وضع مشروع النظام الاساسى للصندوق العربى لانشطة الشباب والرياضة .

- فى يومى ٢٠ مارس و٢١ مارس اجتمعت فى مقر الامانة العامة للجامعة العربية اللجنة الوزارية المختصة بوضع مشروع النظام الاساسى للصندوق العربى للانشطة ومنشآت الشباب والرياضة وأقرت مشروعى انشاء مجلس لوزراء الشباب والرياضة وانشاء صندوق عربى لمنشآت الشباب والرياضة بصورتهما النهائية وأوصت بأن يعرضا على المؤتمر الخامس لوزراء الشباب والرياضة العرب القادم فى بغداد فى يوليو القادم سنة ١٩٧٧ .

المكتب التنفيذى لمجلس وزراء الصحة العرب : فى يوم ٢٣ مارس عقد المكتب التنفيذى لمجلس وزراء الصحة العرب حيث نوقش دور اللجنة الدولية للصليب الاحمر أثناء الاشتباكات فى لبنان كما نوقش موضوع الاغاثة العربية ومطالبة وزراء الصحة العرب الاسراع فى تشكيل لجان محلية للاغاثة تمهيدا لتشكيل لجنة عامة للاغاثة العربية .

اللجنة الفنية الدائمة للاحصاء : عقدت اللجنة الفنية الدائمة للاحصاء اجتماعاتها فى الفترة ما بين ٢ ابريل و ٦ أبريل وأصدرت توصياتها المتضمنة تشكيل لجنة فرعية مصغرة من خبراء خمس دول عربية للنظر فى ازالة الازدواجية والتضارب فى العمل الاحصائى العربى على أن ترفع تقريرها الى اللجنة الفنية الدائمة للاحصاء فى اجتماعها القادم الاستثنائى المقرر عقده خلال الفترة من ٣٠ يوليو الى ٤ أغسطس سنة ١٩٧٧ .

لجنة الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية : عقد الاجتماع المشتركة للجنة الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية فى نطاق الحوار العربى الاوربى فى الفترة مابين ١٢ ، ١٤ ابريل وانتها بعد أن أتم مناقشة المشاريع الخاصة بنواحي الوقاية من الاشعاعات النووية وفى مجال الابحاث البيولوجية والاشعاعية الطبية وآثار الاشعاع وتلوث البيئة وقياس الجرعات الاشعاعية .

- وفى ١٩ أبريل عقدت **لجنة خبراء تقييم الحوار العربى الاوربى** أولى جلساتها وقدم الدكتور حسين خلاف استعراضا لمراحل الحوار العربى الاوربى وللاطار التنظيمى والاجراءات التى تحكمه والاجهزة المكونة له . كما ناقش الخبراء مفهوم الحوار والاطار التنظيمى وعلاقة النواحى السياسية والنواحى الفنية والاقتصادية ، وأسلوب عمل اللجان والمجموعات المتخصصة واتفق على وضع استراتيجية عربية شاملة للحوار العربى الاوربى .

اللجنة العربية الدولية للتدفق الاعلامى : فى ١٩ أبريل عقدت اللجنة العربية الدولية للتدفق الاعلامى اجتماعها فى مقر الجامعة العربية وذلك لبحث وسائل وسبل تيسير الاتصالات للعمل على سهولة تدفق المعلومات والبرامج الاعلامية فى المجالات المختلفة فى وسائل الاعلام العربية ونقل تكنولوجيا الاعلام ما بين الدول العربية وما بين الدول الاخرى وذلك فى إطار أعداد دراسة وتحليل وتجميع هذه المعلومات لاصدار اطلس عربى .

لجنة خبراء دراسة برامج وأساليب تدريب المعلمين العرب : عقدت فى الفترة ما بين ٢٠ أبريل و ٢٦ أبريل اجتماعات خبراء دراسة برامج وأساليب تدريب المعلمين العرب ، واصدروا عدة توصيات أهمها الطلب من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اقامة مركز عربى لاعداد وتدريب المعلمين يقوم باعداد القيادات التدريبية اللازمة للبلاد العربية .

لجنة المقاطعة العربية لاسرائيل : فى يوم ٣٠ أبريل اجتمعت اللجنة المشكلة من خبراء من سوريا والسعودية والعراق وفلسطين ، وذلك تنفيذا لقرار مجلس الجامعة رقم ٣٥٥٤ فى ٢٩ مارس سنة ١٩٧٧ بشأن وضع استراتيجية جديدة للمقاطعة العربية لاسرائيل ، وذلك لدراسة وتقييم أحكام المقاطعة والتى مضى عليها وقت طويل واقتراح الوسائل لتطويرها ووضع مشروع استراتيجية جديدة لها تكفل تحقيق جميع أهدافها بصورة تتمشى مع الأوضاع الاقتصادية العربية .

لجنة خبراء تقييم الحوار العربى الاوربى : فى ٥ مايو انتهت لجنة خبراء تقييم الحوار العربى الاوربى من أعمالها وأوصت بتشكيل لجنة موسعة تضم رؤساء ومقررى اللجان ورؤساء المجموعات " المتخصصة " وممثلى الامانة العامة والمنظمات المتخصصة لتقييم مسار الحوار . كما أحالت موضوع التمويل والاعتماد الاضافى المطلوب لوحدة الحوار الى مجلس الجامعة .

- **لجنة استراتيجية المقاطعة :** فى ٥ مايو اجتمعت لجنة استراتيجية

المقاطعة واتفقت على أن يقدم الاعضاء ابحاثا حول المجالات القانونية والاقتصادية والسياسية لمقاطعة اسرائيل ومدى ايجابية وسلبية أحكام مبادىء قانون المقاطعة فى المرحلة السابقة ووسائل دعمها فى المرحلة المقبلة وتقرر ان تجتمع اللجنة يوم السبت ٢٠ أغسطس سنة ١٩٧٧ .

لجنة اعداد ميثاق الشرف الاعلامى ، فى ٢٢ مايو انتهت لجنة اعداد ميثاق الشرف الاعلامى من مناقشة المشروع وأقرته وقررت تقديم مشروع الميثاق الى اللجنة الدائمة للاعلام العربى ومجلس وزراء الاعلام العرب بلاقراره . وقررت اللجنة كذلك أن تصدر تنفيذا للميثاق اتفاقية تحتوى الضمانات والحصانات والقواعد التى يتعين على الدول الاعضاء مراعاتها كما تتضمن الاجراءات والقيود التى تتبع فى حالة انتهاك مبادىء الشرف الاعلامى .

الاوبك العربية :

— فى يوم ٢٩ أبريل اجتمع المكتب التنفيذى لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول وتدارس عدة موضوعات اهمها مشروع اقامة صناعة البروتين من البترول فى الدول العبرية واقامة معهد البترول العربى للتدريب وبحث موضوع بدائل الطاقة واستعراض برنامج عمل المنظمة للسنوات الخمس القادمة .

الصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

— فى ٢٥ مارس قرر الصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى اجتماعها بالدار البيضاء ، الاشتراك بمبلغ ٢٠ مليون دولار فى تمويل اقامة جهاز حجز اليكترونى بين شركات الخطوط الجوية العربية .

القارة الافريقية

منظمة الوحدة الافريقية :

عقد بالقاهرة فيما بين ٧ ، ٩ مارس ١٩٧٧ ، مؤتمر القمة الافريقى العربى الاول ، وكان قد سبقه مؤتمر وزراء الخارجية الذى وضع جداول أعمال مؤتمر القمة ، وقام بالاعمال التحضيرية . واشترك فى المؤتمر ممثلو ٦٠ دولة عربية وافريقية الى جانب ٦ حركات أفريقية للتحرير . وصدرت عن المؤتمر أربع وثائق أساسية هى : ١ — اعلان وبرنامج عمل التعاون الافريقى العربى ، ٢ — اعلان التعاون الاقتصادى والمالى الافريقى العربى ٣ — تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الافريقى العربى ، الاعلان السياسى ويسمى اعلان القاهرة»

وفى هذا المؤتمر ، قررت الدول العربية المصدرة للبترول ، تقديم معونة مالية قدرها ٥ر١ مليار دولار ، لاغراض التنمية الاقتصادية فى أفريقيا ، منها ١٨٠ مليون دولار للبنك العربى لتنمية افريقيا و٣٧مليون دولار للصندوق الافريقى للتنمية .

كذلك قرر مؤتمر القمة الافريقى العربى الاول ، تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلاد العربية والبلاد الافريقية ، واتخاذ اجراءات المعاملة التجارية التفضيلية بين المجموعتين من الدول « فى حدود الامكان » . واتفق الجانبان أيضا ، على تدعيم التعاون بينهما فى مجال البحث والتنقيب المعدنى والبترولى .

فى يوم ١١ مارس ، بدأت منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ، الاجراءات التنفيذية لتحويل قرارات مؤتمر القمة الافريقى العربى الاول الى خطط عمل متكاملة . وقد تم فى اجتماع عقد بالقاهرة ، بين سكرتير عام منظمة الوحدة الافريقية ، والامين العام لجامعة الدول العربية ، الاتفاق على تكوين الاجهزة المشتركة التى تضمنها اعلان القاهرة للتعاون العربى الافريقى ، والتى تتابع تنفيذ قرارات المؤتمر .

أصدر مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية فى ختام جلساته فى لومى يوم ٢٢ مارس ، قرارا يدين فيه التحالف السياسى والعسكرى والاقتصادى بين اسرائيل وجنوب افريقيا . وطالب القرار ، الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة ، بالعمل على عزل اسرائيل عسكريا وسياسيا واقتصاديا على مستوى القارة كلها .

فى ٢٨ مارس ، عقدت منظمة الوحدة الافريقية ندوة « دائرة مستديرة » فى أكرا ، حول موضوع جيبوتى ، حضرها ممثلو جميع الاحزاب والحركات الوطنية فى الاقليم الفرنسى لساحل عفار وعيسى ، برئاسة وزير خارجية غانا روجر فيللى ، وحضرها كذلك مندوبون عن ثمانى دول أعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية ، وهى : مصر وغينيا وليبريا وموزمبيق والسنغال وتنزانيا وأوغندا وزائير .

فى ١٤ أبريل ، أعلنت سكرتارية منظمة الوحدة الافريقية ، أن العقيد القذافى قدم شكوى الى المنظمة بشأن النزاع القائم بينه وبين مصر .

فى ١٦ أبريل ، أصدرت منظمة الوحدة الافريقية فى أديس أبابا ، بيانا حذرت فيه من وجود « خطر كبير فى ان تدول الازمة فى زائير ، بحيث يصبح من المستحيل أن تجد أفريقيا حلا أفريقيا للنزاع القائم الان فى زائير » .

واعلنت المنظمة فى اول رد فعل لها منذ بدء غزو اقليم « شابا » « كاتانجا سابقا فى زائير . ان سكرتير عام المنظمة يقوم بزيارة لواندا ، ليطلع على حقائق الاوضاع الجارية فى منطقة المعارك .

منظمة الاوكام :

عقد في داكار يوم ٢٢ أبريل الماضي ، اجتماع استثنائي لرؤساء الدول الاعضاء في منظمة الاوكام ، تقرر في ختامه ، أن تقتصر هذه المنظمة على الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيما بين اعضائها من الدول ، وان تترك المسائل ذات الطابع السياسي ، لمنظمة الوحدة الافريقية ، ولهيئة الامم المتحدة .

البنك العربي للتنمية الاقتصادية لافريقيا :

اجتمع مجلس ادارة البنك العربي للتنمية الاقتصادية لافريقيا في داكار يوم ١٧ مارس ، ووافق على منح قروض لكل من غانا « ١٠ ملايين دولار ، لاقامة سد كموذج لتوليد الكهرباء » والسنغال «٢ر٧» ملايين دولار ، لاصلاح ميناء داكار » ، ومالي « ٥ » ملايين دولار ، لبرنامج تنمية زراعية » .

جماعة شرق أفريقيا

في ٣ فبراير ، قررت كينيا الانسحاب من الشركات الجوية التي كانت مشتركة بين الدول الثلاث الاعضاء في الجماعة «كينيا ـ اوغندا ـ تنزانيا » ، وذلك بسبب المشكلات المالية التي حاول مجلس المواصلات لشرق افريقيا في اجتماعه بنيروبي في ٢٠ يناير الماضي أن يحلها . هذا وقد أدت تلك التطورات ، الى نزاع بين كينيا من جانب ، وتنزانيا وأوغندا من جانب آخر ، واعتبر رئيس تنزانيا ، أن رئيس كينيا مسئول عن تفكك المنظمة ، ولذلك عمد الى اغلاق الحدود بين البلدين يوم ٣ فبراير .

تولى « بأولـو سيبالو » من اوغندا منصب السكرتير العام لجماعة شرق أفريقيا ، وذلك خلفاً لادوين متى « من تنزانيا » السكرتير العام السابق للمنظمة ، والذى أكمل مدة السنوات الثلاث في تولى هذا المنصب .

القارة الاسيوية

اتحاد دول جنوب شرقى آسيا :

اجتمع وزراء خارجية الدول الاعضاء في اتحاد جنوب شرقي آسيا في مانيللا يوم ٢٤ فبراير ، حيث تم التوقيع على اتفاقيتين للتعاون في مجال التجارة والملاحة ، بهدف توثيق العلاقات الاقتصادية بين البلاد المعنية ، وهي ماليزيا واندونيسيا وسنغافورة وتايلاند والفلبين . وجاء في اتفاقية التجارة ، الاخذ بنظام التفضيلات الجمركية بين الدول المعنية ، بينما اهتمت اتفاقية الملاحة ، بتوفير ضمانات الامن في مضيق مالقة والحد من مرور ناقلات البترول الضخمة فيه ، من أجل الاغراض الصحية ، وعدم تلوث البيئة . كما نصت اتفاقية الملاحة ، على أن التحسينات المطلوبة في ظروف الملاحة في المنطقة ، يجب أن تسهم في تمويلها الدول الكبرى الاكثر استفادة من مياه جنوب شرقي آسيا ، وهي ، الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفييتى ، واليابان ، والمملكة المتحدة .

البنك الاسيوى للتنمية :

في ١٠ فبراير ، قدم البنك الاسيوى للتنمية قرضا الى جمهورية بورما قيمته ٢٥ر١ مليون دولار ، كما قدم يوم ١٥ فبراير قرضا الى نيبال قيمته ٦ ملايين دولار لتمويل مشروعات زراعية فيها .

في ٢٩ مارس ، قدم البنك قرضا الى ماليزيا قيمته ١٠ ملايين دولار لتمويل المرحلة الثانية من برنامج التنمية الخاص بميناء بينينج .

في الفترة ما بين ٢١ أبريل و٢٣ أبريل ، عقدت الدورة السنوية لمجلس محافظي البنك الاسيوى للتنمية ، في مانيللا .

الحلف المركزى :

احتفلت منظمة الحلف المركزى يوم ٢٤ فبراير ، بالذكرى الثانية والعشرين لانشائها ومما يذكر ، أن الحلف المركزى قد حل محل حلف بغداد المنشأ في سنة ١٩٥٥ .

اجتمع في اسلام آباد ، في الفترة ما بين ١٩ و٢١ مارس ، خبراء اللجنة الاقتصادية لمنظمة الحلف المركزى ، وقرروا أن أولويات البرنامج الاقتصادى للمنظمة لعامى ١٩٧٧ و١٩٧٨ ، هي الزراعة للصناعات الزراعية والتنمية الصناعية والتكنولوجية وتنمية الموارد المعدنية والرعاية الصحية للمناطق الريفية .

أجلت الدورة الرابعة والعشرون للمجلس الوزارى لمنظمة الحلف المركزى ، والتى كان مزمعا عقدها في طهران يومى ٢٤ و٢٥ أبريل ، الى ١٤ و١٥ مايو التاليين . وذلك بناء على طلب سيروس فانس وزير الخارجية الامريكية .

القارة الاوربية

الجماعة الاقتصادية الاوربية :

في يوم ٢ مارس ، أصدرت لجنة السوق الاوربية المشتركة ، قرارا يعد الاول من نوعه في تاريخ هذه المنظمة الاوربية . فلقد تقرر منع تصدير فائض الزبد الاوربي الى الاتحاد السوفيتى وبعض دول الكتلة الشرقية

في يوم ٨ مارس ، طالبت الدول الصغيرة في السوق الاوروبية المشتركة ، وهي : بلجيكا ولوكسمبرج وهولندا والدانمرك وايرلندا ، بالتمثيل المشترك لها جميعا في مؤتمر القمة للدول الغربية ، الذي عقد في لندن يومي ٧ و٨ مايو التاليين .

في يوم ١٤ مارس ، اجتمع في بروكسل ، وزراء مالية الدول الاوربية التسع الاعضاء في السوق الاوربية المشتركة ، واتفقوا على الخطوط العريضة للسياسة المشتركة بينهم في مجال القروض الخارجية .

في يوم ١٩ مارس ، تأجلت المفاوضات بين السوق الاوربية المشتركة والاتحاد السوفييتي ، لابرام اتفاقية طويلة الاجل ، بشأن حقوق الصيد في المياه الدولية المشتركة بين الجانبين .

في ٢٠ مارس ، وافقت السوق الاوربية المشتركة ، على تقديم قرض لمصر قدره ٢٠٤ ملايين دولار بفائدة واحد في المائة ، تسدد على اربعين عاما ، تخصص لمشروعات التنمية في مصر ، على أن يخصص جزء منه لاقامة عدد من مشروعات الكهرباء والطاقة غير التقليدية في مصر .

في يوم ٢٥ مارس وحتى ٢٨ مارس ، انعقدت في روما ، اجتماعات رؤساء حكومات دول السوق الاوربية المشتركة ، لبحث الاعداد لمؤتمر قمة الدول الصناعية الكبرى المزمع عقده في ٧ و٨ مايو ، وطريقة اشتراك السوق فيه . وقد نوقش خلال هذه الاجتماعات عدد من المشاكل الاقتصادية والنقدية في اطار الازمة الاقتصادية العالمية .

في ١٨ ابريل ، أصدر وزراء خارجية دول السوق الاوروبية المشتركة ، المجتمعون في لندن ، بيانا مشتركا أيدوا فيه مبدأوحدة الاراضي وعدم التدخل في الشئون الداخلية خاصة في مسألة زائير ، كما أدانوا أية محاولات أجنبية ، تستهدف اقامة منطقة نفوذ في افريقيا . كذلك اعلن وزراء الخارجية التسعة ، تأييدهم لحق شعوب ناميبيا وروديسيا في تقرير المصير والاستقلال ، كما أدانوا نظام الفصل العنصرى في جنوب أفريقيا ، وجميع أشكال التفرقة العنصرية . جاء ذلك في البيان الختامي الصادر عن اجتماعات وزراء الخارجية التسعة .

في ١٩ ابريل ، أعلن وزراء خارجية السوق الاوربية المشتركة ، في أعقاب المؤتمر الذي عقدوه في لندن ، أنهم سوف يسعون الى الحصول على تأييد الحكومة الامريكية ، في موقفها من الحملة الخاصة بحقوق الانسان في كل من الاتحاد السوفييتي ودول أوربا الشرقية . وأعلن وزراء الخارجية التسعة ، عن عزمهم على مواصلة الضغوط الحالية على كل من موسكو وبقية الكتلة الاشتراكية ، لصالح عناصر الانشقاق والليبرالية في هذه الدول .

وطالب وزراء خارجية السوق ، بأن تصر دول حلف الاطلنطي ، على بحث المسائل الاقتصادية والسياسية من جانب ، والمسائل الانسانية من جانب آخر ، أثناء المناقشات التي ستجرى بين ممثلي الكتلة الاشتراكية ودول العالم الغربي في مؤتمر بلجراد يوم ١٥ يونيو .

في ٢١ مايو ، بدأ وزراء خارجية دول السوق الاوربية المشتركة ، اجتماعهم في لندن ، للبحث — في سرية بالغة — مسألة انضمام البرتغال واليونان واسبانيا الى السوق والعواقب المترتبة على هذه الخطوة .

حلف الاطلنطي

— في ٢٥ مارس ، بدأت في بروكسل ، اجتماعات وزراء دفاع دول حلف الاطلنطي ، برئاسة هارولد براون وزير الدفاع الامريكي الجديد ، لبحث تزويد حلف الاطلنطي بسبعة وعشرين طائرة « بوينج ٧٠٧ » ، تمثل أنظمة رادار طائرة ومتطورة للرصد والانذار من اى هجوم جوى ، يتم بوساطة طائرات تطير على ارتفاع منخفض ، الى حد لا يمكن لاجهزة الرادار الارضية رصدها .

وتقرر أن توزع اعباء تكاليف الرادار الطائر ، بحيث تدفع بريطانيا ١٨ في المائة من تكاليفه ، وكندا ٨ في المائة ، وباقي دول الحلف ، باستثناء فرنسا واليونان ٢١ في المائة وأعلن هارولد براون ، أن واشنطن ستتحمل ثلث تكاليف الرادار الطائر ، والتي تبلغ ٥ر٢ مليار دولار . وقد بدأت حكومة بون ، في بحث طلب وزراء دفاع حلف الاطلنطي ، في أن تتحمل المانيا الغربية ثلث تكاليف الرادار الطائر ، اسوة بالولايات المتحدة في ١٠ مايو ، بدأت سلسلة من المناورات لحلف الاطلنطي في البحر المتوسط ، بين جزيرتي صقلية وسردينيا ، اشترك فيها اساطيل دول حلف الاطلنطي وقواتها الجوية والبرية ، مع بعض الوحدات الامريكية . وقد قامت القوات المتحالفة خلال هذه المناورات ، بصد هجوم وهمي على الجبهة الجنوبية لحلف الاطلنطي .

في ١٠ مايو ، افتتح في لانكستر هاوس بلندن ، مؤتمر القمة لدول حلف الاطلنطي ، الذي حضره رئيس دولة واحد ، هو الرئيس الامريكي جيمي كارتر و١٣ رئيس حكومة ، بدعوة من كارتر ، لتدعيم القوة العسكرية لدول الحلف ، في مواجهة تزايد القوة العسكرية السوفييتية في شرقي أوربا .

في ١١ مايو ، اعلن جوزيف لانز السكرتير العام لحلف الاطلنطي ، في ختام أعمال المؤتمر الوزاري للحلف الذي عقد في لندن . ان الدول الاعضاء وافقت بدون تحفظ ، على المقترحات التي تقدم بها الرئيس

الامريكى جيمى كارتر ، لتعزيز حلف الاطلنطى . كما حذرت دول الحلف فى البيان الختامى للمؤتمر ، من النمو المطرد فى الامكانيات الهجومية للقوات المسلحة لدول الاتحاد السوفييتى ودول حلف وارسو . وقال البيان انه فى ظل الظروف الحالية ، هناك حاجة ماسة لتوفير قوة عسكرية غربية بالمعدل الكافى للدفاع المشترك . ووافق المجلس الوزارى للحلف على الدعوة التى وجهها الرئيس كارتر لعقد مؤتمر قمة لدول الحلف فى واشنطن فى غضون عام .

مجلس أوروبا

فى ١٥ مارس ، نظم مجلس أوروبا ، ندوة « مائدة مستديرة » فى ستراسبورج ، لمناقشة موضوع التشغيل الكامل كحق اجتماعى شامل ، ومدى ملاءمته مع ظروف الازمة الاقتصادية الراهنةفى العالم .

فى ١٦ مارس ، قررت اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان ، احالةعدد من الدعاوى الفردية ضد الحكومات ، الى المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان .

عقدت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ، دورتها الربيعية فى الفترة ما بين ٢٥ و ٢٩ ابريل فى ستراسبورج . وفى يوم ٢٧ أبريل ، اجتمع فى ستراسبورج ، وزراء خارجية الدول الاعضاء فى مجلس اوروبا ، لتدارس التقدم المتحقق فى مجال التعاون الاوروبى ، وتنفيذ المبادىء المتفق عليها فى مؤتمر هلسنكى للامن والتعاون فى أوروبا ، وأبعاد المؤتمر القادم فى بلجراد .

اتحاد غرب أوروبا ، نظم اتحاد غرب اوروبا فى باريس ، يومى ٣و٤ مارس ، ندوة حول موضوع تحديد السياسة الاوروبية فى مجال التسليح . وقد اشترك فى الندوة ، اكثر من مائتى شخصية اوروبية.

البرلمان الاوروبى

انتهت يوم ١١ مارس فى ستراسبورج ، الدورة الاولى للبرلمان الاوروبى لعام ١٩٧٧ - ١٩٧٨ . وقد تميزت هذه الدورة ، بانتخاب اميليو كولومبو من زعامات الحزب الديمقراطى المسيحى فى ايطاليا ، لرئاسة جمعية الدول التسع ، وكذلك بتوجيه اللوم من قبل البرلمان الاوروبى ، الى الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، لانها لم تقم باستشارة جمعية الدول التسع ، قبل اصدار قرار حظر تصدير فائض الزبد المنتج فى دول السوق ، الى الكتلة الشيوعية .

وفى نهاية دورته ، اصدر البرلمان الاوروبى ، بيانا أوضح فيه ، خطورة العجز المطرد فى ميزان مدفوعات الدول الاوروبية الغربية الاخرى .

فى ٢٣ مارس ، لم يتمكن البرلمان الاوروبى من التوصل الى قرار بشأن رفع أسعار السلع الزراعية الاوروبية .

فى ٢١ أبريل ، تعرضت الحكومة البريطانية لهجوم شديد من جانب الدول الاوروبية الغربية الاخرى ، نظرا لاتهامها بعدم احترام القواعد التى تضعها السوق الاوروبية المشتركة ، بصدد أسعار السلع الزراعية المنتجة فى بلاد السوق الاوروبية ، عامة .

الكوميكون

طلب مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) من الجماعة الاقتصادية الاوروبية . البدء فى المفاوضات الثنائية أو الجماعية ، لتحضير ، مؤتمر بلجراد المزمع عقده للامن والتعاون الاوروبى . وقد جاء هذا الطلب ، فى رسالة بعث بها يوم ١٨ ابريل ، رئيس اللجنة التنفيذية للكوميكون ، الى دافيد اوين وزير خارجية بريطانيا . ورئيس الجماعة الاقتصادية الاوروبية فى الدورة الحالية .

البنك الاوروبى للاستثمار

قرر المجلس الدائم لصندوق ٢٢ مارس ، تقديم قرض للدانمرك قيمته ٥٥ مليون كورون دانمركى ، مدته ١٢ سنة ، بفائدة قدرها ٨ فى المائة ، وذلك لتمويل بعض مشروعات انتاج الكهرباء . كما قرر البنك ايضا فى أول ابريل ، تقديم قرض لايطاليا قيمته ٤ر٦٢ مليار ليرة ايطاليا ، لتمويل مشروعات صناعية فى جنوب ايطاليا .

القارة الامريكية

منظمة الدول الامريكية

عقد المجلس الدائم لمنظمة الدول الامريكية ، دورته العادية يوم ٣ مارس ، حيث عرض عليه تقرير اعدته اللجنة الامريكية لحقوق الانسان ، دار حول مضمون واحد ، هو ان حقوق الانسان فى امريكا اللاتينية ، تعانى من تهديد خطير ، من جراء اعمال التعسف البوليسية والاعتقالات بلا محاكمة ، والاختفاء المريب للافراد . وطالبت اللجنة ، بضرورة اشراف المجلس الدائم للمنظمة ، على تطبيق الاعلان الامريكى لحقوق الانسان . واقترحت أى اللجنة ، فى تقريرها ، الاجراءات التالية لحماية حقوق الانسان :

١ - احكام سيطرة السلطات الحكومية على تصرفات قوات الامن ، منعا لحالات « اختفاء » الافراد .

٢ - الحظر التام لكل أنواع التعذيب المادى ، مهما كانت التهمة الملقاة على عاتق السجين او المعتقل .

٣ - ضرورة توفير وسائل العناية الصحية فى السجون والمعتقلات .

٤ - وضع ضمانات قوية لحماية أرواح وممتلكات رجال القانون .

٥ - التطبيق الدقيق لاتفاقيات اللجوء السياسى المعروفة .

٦ - انهاء أساليب سحب جوازات السفر من الافراد ، أو رفض منح تجديد الاقامة ، لاسباب سياسية أو غيرها ، مما لا يدخل فى نطاق مبادىء القانون العام .

اجتمعت فى واشنطن ، فى الفترة من ٧ مارس الى ١٢ مارس ، مجموعة الخبراء التابعة للدول الاعضاء فى منظمة الدول الامريكية والمكلفة بوضع البرنامج الاقليمى للتنمية ، ونشر ونقل التكنولوجيا .

تلقت اللجنة الدائمة للمنظمة الامريكية ، يوم ٤ مارس ، مذكرة رسمية من الحكومة المصرية ، بطلب الحضور كمراقب دائم فى اجتماعات أجهزة منظمة الدول الامريكية . واذا قبل هذا الطلب ، تصبح مصر أول

دولة عربية ، يكون لها حق حضور اجتماعات المنظمة ، بصفة مراقب دائم .

عقد المجلس الامريكي والاجتماعي ، دورته الثانية عشرة في واشنطن في الفترة ما بين ١٢ و ١٨ ابريل . لاصدار توصياته وعرضها على الجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية . وكانت أهم نتائج هذه الدورة ما يلي :

١ ـ قرار يتضمن خطة خاصة بزيادة إمكانيات التصدير ، ومضاعفة مصادر التمويل للتنمية الاقتصادية . ٢ ـ الموافقة على خطة عمل اقليمية تتعلق بالعقد العالمي للمرأة (١٩٧٦ ـ ١٩٨٥) ٣ ـ مطالبة الحكومة الامريكية بأن تتمتع كل من الاكوادور وفنزويلا ، بنفس مزايا نظام التفضيلات المعمم في أمريكا الجنوبية ، بالنسبة للأسواق في الولايات المتحدة الامريكية .

البنك الامريكي للتنمية

في ١٧ مارس ، قدم البنك الامريكي للتنمية ، قرضا قيمته ٢٤ مليون دولار الى حكومة بناما ، مدته عشرون عاما ، بفائدة ٨ر٣٥ في المائة سنويا ، لتمويل مشروع سياحي . وفي ٢٤ مارس ، قدم البنك قرضا قيمته ٣٢ مليون دولار ، الى الارجنتين مدته ٦ سنوات ، بفائدة ٢ر٢٥ في المائة سنويا ، لتمويل مشروع لتصنيع الورق . وفي نفس اليوم قدم البنك قرضا الى سلفادور قيمته ٤ر٧ مليون دولار ، لمدة ٤٠ عاما ، بفائدة ١ في المائة سنويا ، لتمويل مشروع لتنقية المياه في بعض المناطق المتخلفة من البلاد .

النظام الاقتصادي لامريكا اللاتينية

عقدت الدورة العادية الثانية للنظام الاقتصادي لامريكا اللاتينية في كاراكاس د في الفترة ما بين ٢٢ مارس و٢٤ مارس . وقرر مجلس المنظمة انشاء ثلاث لجان عمل في مجال الزراعة والتغذية ، الاولى في بيونس ايرس ، وتختص بالفواكه والبقول . والثانية في ليما ، وتختص بمنتجات الصيد . والثالثة في مونتفيديو ، وتختص باللحوم وبمنتجات الالبان كذلك اتخذ المجلس عدة قرارات تتعلق بتنسيق سياسات الدول الامريكية اللاتينية ، في علاقاتها مع الدول الاخرى ، وفي المحافل الدولية .

اتحاد امريكا اللاتينية للتجارة الحرة

احتفلت اللجنة التنفيذية الدائمة للاتحاد يوم ٢٨ فبراير ، بالذكرى السادسة عشرة في مونتفيديو ، للتوقيع على المعاهدة المنشئة للاتحاد . وفي هذه المناسبة قامت اللجنة باستعراض شامل وتحليل نقدي لتطور التنمية الاقتصادية الاقليمية في المنطقة الامريكية اللاتينية .

مجموعة الانديز

في الفترة ما بين ٧ مارس و٩ مارس ، عقدت في ليما ، الدورة العادية للجنة الاستشارية الاقتصادية والاجتماعية ، وهي الجهاز الذي أنشأته اتفاقية قرطاجنا ، المرفقة بين ممثلي أصحاب العمل والعمال في البلاد الخمسة المكونة لمجموعة الانديز . وقد أصدرت هذه الدورة ، عدة توصيات بشأن مشروع الانديز للتنمية التكنولوجية في مجال انتاج السلع الغذائية . وبشأن البرنامج الخاص لمساعدة بوليفيا ، وبشأن البرامج القطاعية للتنمية في صناعات السيارات والبتروكيماويات والصلب والكهرباء . كما تقرر انشاء الجهاز القضائي والقانوني لمجموعة الانديز .

السوق المشتركة لامريكا الوسطى

عقد وزراء زراعة الدول الاعضاء في السوق المشتركة لامريكا الوسطى ، اجتماعا في ماناجوا يومي ٢٠ و٢١ فبراير ، بالاشتراك مع محافظي البنوك المركزية في تلك الدول ، وذلك لمواجهة آفة زراعية بدأت تجتاح محصول البن في تلك البلاد . وقد انشىء صندوق خاص لتمويل هذه الحملة يصل رأسماله الى ٢٥ مليون دولار .

ومما يذكر ، ان صادرات البن تمثل مصدرا ضخما للدخل بالنسبة لبلاد امريكا الوسطى . ففي عام ١٩٧٥ أي قبل الارتفاع الراهن في الاسعار العالمية ، بلغت قيمة صادرات البن من هذه المنطقة الى شتى أنحاء العالم ١٥٠٠ مليون دولار سنويا .

منظمات أخرى

صندوق التضامن الاسلامي

قرر المجلس الدائم لصندوق التضامن الاسلامي في اجتماعه بأبو ظبي ، يوم ١٥ مارس ، تخصيص مبلغ مليون ونصف مليون دولار للقدس العربية ، لمقاومة عمليات التهويد ، واستيلاء العدو الصهيوني على الاراضي العربية هناك . كما قرر المجلس ، رصد مبلغ مليون ونصف مليون دولار ، لتنشيط ودعم الجمعيات الاسلامية في مختلف انحاء العالم .

الاوبك

اجتمع وزراء مالية الدول الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول ، يوم ٢٨ فبراير ، يوم اول مارس في فيينا ، وقرروا توزيع حوالي نصف الموارد المالية للصندوق الخاص للمنظمة ، ويبلغ قيمته ١ر٦ مليار دولار ، على النحو التالي ٣ر١٤٢ مليون دولار تخصص للمشروعات التصنيع في ثمان وثلاثين دولة ، في شكل قروض لمدة عشرين عاما دون فوائد . ويشمل هذا المبلغ دولة كومور وغينيا الاستوائية وجزر مالديف وساوتومي وسيشل بالاضافة الى ثلاث وثلاثين دولة أخرى . ويخصص مبلغ ٦ر١٩٢ مليون دولار لاعادة التوازن في ميزان المدفوعات لاثنتين وأربعين دولة .

وأخيرا يخصص مبلغ ٤٠٠ مليون دولار للصندوق الدولى للتنمية الزراعية •

وأعلن مؤتمر وزراء مالية الاوبك ، تأييدهم لترشيح السعودية لرئاسة الصندوق الدولى للتنمية الزراعية، وأن يكون مقر هذا الصندوق فى ايران •

اجتمع خبراء منظمة الدول المصدرة للبترول فى فيينا ، فى الفترة ما بين ١٢ ابريل و١٨ ابريل ، بهدف وضع نظام جديد لمحاسبة شركات البترول بين جميع الدول الاعضاء فى المنظمة • وقد تدارس الخبراء ، الاثار الاقتصادية لتطبيق نظام السعر المزدوج للبترول منذ أول يناير الماضى • وكذلك مختلف الاساليب الفنية التى تسمح بالعودة الى نظام السعر الموحد •

فى ٢٩ ابريل ، ابلغ الصندوق التابع للاوبك ، وزير الاقتصاد المصرى ، انه تم تخصيص ٨ر٢ ملايين دولار من موارد الصندوق ، لبنك التنمية الصناعية المصرى ، وذلك لاقراضها للحرفيين والصناعات الصغيرة • ويتم الاقراض لهذه المشروعات الصغيرة بالعملات الاجنبية •

الصليب الاحمر

فى ١٤ مارس ، افتتحت فى جنيف ، الدورة الرابعة للمؤتمر الدبلوماسى الخاص بتدعيم وتطوير القانون الدولى الانسانى المطبق فى الصراعات المسلحة ، أى قانون الحرب • وتستمر هذه الدورة حتى بداية يونيو التالى ، وتختتم بتوقيع بروتوكولين ، يضافا الى اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ • والهدف من هذه الدورة ، اعادة تكييف القواعد الانسانية لقانون الحرب ، تبعا للاشكال الحديثة فى الصراعات المسلحة (حروب التحرير على سبيل المثال) •

اعلنت اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، أن الحكومة الكومورية قد استقبلت فى الاسابيع الاولى لهذا العام ، ١٦ ألف من أبناء البلاد العائدين من مدغشقر وانها بمساعدة اللجنة ، تمكنت من اعادة توطينهم فى مناطقهم الاصلية ، داخل دولة كومور •

قام مندوبو اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، بزيارة الارض المحتلة فى فلسطين ، لاستطلاع أحوال المعتقلين العرب المضربين عن الطعام منذ ديسمبر الماضى ، والمسجونين فى سجن عسقلان • وقام المندوبون باجراء مقابلات مع السلطات الاسرائيلية ، دارت حول الاجراءات الانسانية الواجب اتباعها ، صحيا وعائليا ونفسيا ، تجاه هؤلاء المعتقلين العرب • ■



النشاط الدبلوماسى

السلك الدبلوماسى فى مصر

تم فى يوم ٥ مارس سنة ١٩٧٧ الاحتفال بتقديم أربعة سفراء جدد أوراق اعتمادهم الى الرئيس محمد انور السادات والسفراء هم حسب أولوية تقديم أوراق الاعتماد : ميروسلاف سولك سفيرا لتشيكوسلوفاكيا . صدرة شريف محمد الامين سفيرا لجزر الرأس الاخضر ، مصطفى سيزيه سفيرا للسنغال ، جولى مياه سفيرا لجابون

الأعياد الرسمية القادمة

١ يوليو ١٩٧٧ العيد الوطنى لكندا .

١ يوليو ١٩٧٧ عيد استقلال رواندا .

٤ يوليو عيد استقلال الولايات المتحدة الامريكية .

٥ يوليو عيد استقلال فنزويلا .

١١ يوليو عيد الثورة الشعبية فى منغوليا .

١٤ يوليو العيد الوطنى لفرنسا .

١٤ يوليو عيد الثورة العراقية .

١٧ يوليو عيد الجمهورية فى افغانستان .

١٨ يوليو ذكرى الحركة الوطنية لعام ١٩٣٦ فى أسبانيا .

٢٠ يوليو يوم استقلال كولومبيا .

٢١ يوليو العيد الوطنى لبلجيكا .

٢٢ يوليو عيد تحرير بولندا .

٢٦ يوليو العيد الوطنى فى ليبريا .

٢٨ يوليو عيد استقلال بيرو .

أول أغسطس عيد الاتحاد السويسرى .

٢ أغسطس عيد استقلال جاميكا .

٣ أغسطس عيد استقلال النيجر .

٥ أغسطس عيد استقلال فولتا العليا .

٦ أغسطس عيد استقلال بوليفيا .

٩ أغسطس العيد الوطنى لسنغافورة .

١٠ أغسطس العيد الوطنى لاكوادور .

١٤ أغسطس العيد القومى للكونغو الشعبية .

١٧ أغسطس عيد استقلال اندونيسيا .

١٧ أغسطس العيد الوطنى للجابون .

٢٣ أغسطس عيد تحرير رومانيا

٢٥ أغسطس عيد استقلال اورجواى .

٣١ أغسطس يوم استقلال ماليزيا .

٣١ أغسطس العيد الوطنى لترنيداد وتوباجو .

١ سبتمبر عيد الثورة الليبية .

١ سبتمبر عيد استقلال قطر .

٢ أغسطس عيد استقلال فيتنام الشمالية .

٢ سبتمبر عيد استقلال سوايزيلاند .

٧ سبتمبر عيد استقلال البرازيل .

٨ سبتمبر العيد الوطنى لمالطة .

٩ سبتمبر عيد الثورة الاشتراكية فى بلغاريا .

٩ سبتمبر ذكرى انشاء الجمهورية الديمقراطية الكورية .

١٢ سبتمبر عيد ثورة الشعب فى أثيوبيا .

٢٥ سبتمبر عيد استقلال جواتيمالا .

١٤ سبتمبر عيد استقلال كوستاريكا .

١٥ سبتمبر عيد استقلال هندوراس .

١٥ سبتمبر عيد استقلال نيكاراجوا .

١٥ سبتمبر عيد استقلال السلفادور .

١٦ سبتمبر عيد استقلال المكسيك .

١٨ سبتمبر عيد استقلال شيلى .

٢٢ سبتمبر ذكرى استقلال مالى

٢٣ سبتمبر العيد الوطنى للملكة العربية السعودية .

٢٤ سبتمبر عيد استقلال غينيا بيساو .

٢٦ سبتمبر عيد الثورة فى الجمهورية العربية اليمنية .

٣٠ سبتمبر عيد استقلال بوتسوانا .

أهم الأحداث الدولية

ـ عقد فى القاهرة ما بين يومى ٧ و٩ مارس سنة ١٩٧٧ ، أول مؤتمر قمة افريقى عربى اشترك فيه ممثلو ٦٠ دولة عربية وافريقية الى جانب ٦ حركات افريقية للتحرير .

ـ عقد فى لندن فى يومى ٧ و٨ مايو سنة ١٩٧٧ مؤتمر قمة للدول الصناعية الغربية الكبرى وهى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية واليابان . وترأس وفد الولايات المتحدة الرئيس الامريكى جيمى كارتر .



السياسة الامريكية فى الشرق الأوسط

عقد مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام بالتعاون مع مجلة السياسة الدولية فى السادس من مارس الماضى ندوة تناولت موضـــوع« السياسة الامريكية فى الشرق الاوسط » • وقد كان ضيف الندوة د•ح هرويتز استاذ الحكومات ،ومدير معهد الشرق الاوسط بجامعة كولومبيا ، بالولايات المتحدة ، وشارك فى المناقشة وفقـا للترتيب الهجائى الاستاذ ابراهيم كروان الباحث بالمركز ،والدكتور بطرس بطرس غالى رئيس المركز ورئيس تحرير مجلة السياسة الدولية ، والدكتور سعد الدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع السياسى بالجامعة الامريكية بالقاهرة ، والدكتور عمرو محى الدين ، رئيس وحدة البحوث الاقتصادية بالمركز ،والدكتور على الدين هلال رئيس وحـدة النظم السياسية بالمركز ، والدكتور نزيه نصيف الايوبى الخبير بالمركز.

د • هرويتز : اود ان ابدأ حديثى بالاشارة الى حقيقة لا شك أنكم جميعا تعلمونها وهى أنه لا وجود لوجهة نظر أمريكية واحدة سواء ازاء الشرق الاوسط • او اية قضية اخـرى ، فنحن نعيش فى مجتمع مفتوح تتعدد فيـه الاراء وتتنـوع وحتى داخل صحيفة واحدة مثلا هناك أكثر من راى واحد تبدو فى الافتتاحيـــات والمقالات ، وتلك مسألة هامة لفهم عملية صنع القرارات والسياســات داخل الحكومة فيما يتعلق بالشئون الخارجية • وكما ان هناك اتجاهات متعددة لدى الرأى العام بصدد أى قضية ، فان الحكومة تشهد أيضا نفس التعدد فى الاتجاهات ، وفيمـا يتعلق بصنع السياسـة الخارجية يقرر الدستور أن الرئيس مسئول عن ادارة السياسة الخارجية ، ولكنه أضاف أن عقد المعاهدات واعلان الحرب يجب ان يتما بالتشاور مع مجلس الشيوخ وبعد الحصول على موافقته ، وهذا يعنى ان للمجلس تلقائيا دور فى تشكيل أى نوع من العلاقات الرسمية

الدائمة بين الولايات المتحدة وأية دولة أخرى ، أي أن الكونجرس يقوم بوظيفة ضابطة • فهو يسمح للرئيس أحيانا بالمضي فيما أراده ، وفي أحيان أخرى يعترض عليه ويضع العقبات في طريقه • وهناك أمثلة عديدة على ذلك •

ومنذ الحرب العالمية الثانية وجد هناك ما أسماه أحد أشهر محللينا السياسيين ومؤرخينا بالرئاسة الامبراطورية Imperial presidency ، • بمعنى اتجاه الرئيس لتحمل مسئولية شبه مطلقة في ادارة السياسة الخارجية ، وقد وصل هذا الاتجاه الى قمته أثناء حرب فيتنام فقد كانت هذه الحرب غير معلنة ، بينما كان دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية ضد اليابان والمانيا وايطاليا بشكل معلن ، ولم يكن هناك أدنى شك حول سلامة الاجراءات ومشروعيتها • أما بالنسبة لحرب فيتنام فقد كان الأمر على خلاف ذلك • ولعل هذا كان أحد العوامل التي أدت الى ازدياد دور الكونجرس وايجابيته ، ففي مواجهة سعي الرئيس للاحتفاظ بزمام المبادأة الايجابية • لجأ الكونجرس الى محاولة ضبط هذا وأحيانا تعويقه ، وهذا يشكل أحد اطراف الموضوع الذي نتناوله اليوم •

وقبل تناول هذا الموضوع بالتفصيل ، أود أن أقدم الان مثالا لما أعنيه بايجابية Congressional activism • حتى ندرك كيف تسير العملية الخاصة بصنع القرار ، وهذا المثال الخاص بالشرق الاوسط ، وان كان لا يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي مباشرة ففي ديسمبر ١٩٧١ ، عقدت حكومة الولايات المتحدة إتفاقية تنفيذية مع امير البحرين للحصول على تسهيلات بحرية كانت تحصل عليها أثناء سيطرة بريطانيا على هذا الارخبيل في الخليج • وقد كان هذا النوع من الاتفاقيات بمثابة صيغة جرى الاهتداء اليها تسهيل دون الرئيس وقدرته على المبادأة ، واستخدمت كأداة لتحقيق هذا الغرض أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ، الا أن الكونجرس بدأ ينظر بشك لهذه الاتفاقيات كمظهر لزيادة سطوة الرئيس ، ولذا فعندما أحال الرئيس نيكسون هذه الاتفاقية مع البحرين للكونجرس لم يجسد تفهما من جانبه ، رغم ان احالة الاتفاقية لم يكن بغرض الموافقة عليها ولكن للحصول على موافقته على تكوين « قوة الشرق الاوسط » التي كانت ستستخدم هذه التسهيلات في البحرين ، وهي قوة صغيرة من حيث العدد والعدة ، الا انها كانت تستهدف أن توضح لامارات الخليج أن الولايات المتحدة ستستمر في وجودها واهتمامها بالمنطقة بعد انسحاب البريطانيين • ولم تكن تكلفتها السنوية لتجاوز ١٥ مليون دولار • وهو مبلغ ضئيل بالنسبة لضخامة حجم الاعتمادات المالية الامريكية للاغراض العسكرية ، ولم تكن الاتفاقية ترتب التزامات بدخول الحرب الى جانب أمير البحرين على سبيل المثال ، كل ما تضمنته هو مجرد تسهيلات ، وبرغم هذا رفض الكونجرس ولم يكن الرفض موجها لفكرة وجود قوة بحرية في الخليج بل ضد عقد هذا النوع من الاتفاقيات بدون اجراء مشاورات مسبقة مع الكونجرس •

وهناك مثال اخر له صلة بالشرق الاوسط ، وهو الخاص بقضية الطاقة ، فمن المعروف أن الولايات المتحدة هي اكبر مستهلك للطاقة في العالم ، حيث أنها تستهلك حوالي ثلث اجمالي ما يستهلك من الطاقة كل يوم ، لذا تعد قضية الطاقة على درجة عالية من الاهمية بالنسبة لنا • وحينما قدم الرئيس اقتراحا بصدد ما يجب أن تكون عليه سياسة الولايات المتحدة الخاصة بمسألة الطاقة ، ظل الكونجرس عاجزا عن اتخاذ قرار خلال عامي ٧٥ ـ١٩٧٦ ونتيجة لذلك فليس هناك بصدد هذه القضية سياسة أمريكية خلاقة وذات خيال تطلبها وتستدعيها حدة الازمة •

لكن هذا أردت أن أدعوكم لتوخى الحذر عند اطلاق الاحكام حول مسألة صنع السياسة الامريكية للسعي نحو السلام في الشرق الاوسط ، وهنا أريد أن أقول شيئا ، كثيرا ما نستخدم مصطلح صنع السلام،في حين أننا لم نصنع سلاما بعد ، اننا ما زلنا نبحث عن السلام ونسعى اليه • واعتقد اننا نتحرك في الاتجاه الصحيح ، واننا نستطيع ان نصنع السلام ولكني أود أن أشير مجددا الى أن لدينا عملية معقدة لصنع السياسة الخارجية الامريكية ، وأيا كان ما يقرره الرئيس في مجال السعي نحو السلام ، فلابد له من الحصول على موافقة الكونجرس ودعمه عبر مراحله المختلفة ، وأنا لا أقصد بطبيعة الحال أن أقول هنا أن الكونجرس لا يريد السلام •

والان لنتساءل عن معالم الموقف الذى نحن بصدده اليوم على الجانب الامريكي ، ما هي ملامح هذا الموقف ؟ هنا لدينا موقف شهد تغيرا في الادارة ، وفي الحزب الذي يحكم ، ولذا فان الاطراف في هذه المنطقة يحاولون الحكم على الادارة الجديدة ، وقد بدأ الاهتمام بهذا لديهم حتى من قبل ان تتسلم الادارة الجديدة السلطة ، وثارت التساؤلات عن كارتر ، والرجل الذي وقع عليه اختياره ليكون وزير الخارجية سيروس فانس • ولقد أتى فانس الى المنطقة ، وهذا يشير الى الاولوية الكبرى التي تعطيها الادارة الجديدة لمشكلة الشرق الاوسط ، الان هذا لا

يجيب فى حد ذاته على السؤال الاساسي :ما الذى يمثله كارتر ، وما الذى يمثله فانس ؟

بادىء ذى بدء فان فانس ليس هو كيسنجر ، والاختلاف بينهما ليس مجردا اختلاف فى الاسم ، ولكنه ينصب على الاسلوب ، لان فانس لن ينشغل بعمل « دبلوماسية مكوك » فى المنطقة ، وان كان يتعين على المرء ان يكون حذرا لاننى اتذكر الان ان أول لقاء لى مع كيسنجر حدث فى نوفمبر ١٩٥٦ ، حين دعانى لكتابة الجزء الخاص بالشرق الأوسط من تقرير كان يعده لحساب روكفلر ، وحينئذ سألته : « ما رأيك فى مستر دالاس ؟ » ، فاطرق كيسنجر برهة ثم قال اعتقد انه يسافر كثيرا جدا ، وربما كان فانس يقول نفس الشيء عن كيسنجر الان ولكن من يدرى ، اعتقد ان فانس يفضل حتى الان البقاء فى واشنطن ، وادارة السياسة من هناك وهو ادارى ممتاز ، وهو ايضا دبلوماسي جيد له خبرات ممتازة فى هذا المجال ، فقد ساعد تركيا واليونان على التوصل الى تسوية استمرت سبعة أعوام وكانت رحلته المكوكية ناجحة ،

وبصدد الشرق الاوسط اعتقد ان فانس يحتاج ولا شك للاتصال المباشر بالاطراف المعنية بالازمة والالمام بمسائلها وقضاياها المعقدة ، وفيما يتعلق بهذا اعتقد أنه عاد من رحلته الى المنطقة راضيا تماما ، وقد شعر انه قد عبر عن اهتمام الولايات المتحدة بالازمة وعرف المفاوضين الرئيسيين على كل جانب ، وتحدث مع رؤساء الدول مباشرة ، وادرك المسائل الموضوعية والاجرائية ، أما عن أسلوبه فسوف يكون كما أسلفت مختلفا عن سابقه ، فسوف يعتمد بدرجة اكبر على وزارة الخارجية ، ولكن سوف تكون هناك استمرارية أيضا ، ولنتساءل من كان معه فى رحلته ؟ كان معه هارولد سوندرز الذى رافق كيسنجر فى كل رحلاته المكوكية الى الشرق الأوسط ، وكان برفقته أيضا الفريد اثيرتون الذى سوف يبقى فى منصبه حتى تمر مرحلة الانتقال ورافقه أيضا كوانت الذى عمل نائبا لسوندرز ، هناك بالتأكيد عناصر للاستمرار ، ولكن من المهم معرفة أين ستكون عناصر الاستمرار ، وأين ستكون سمات التغيير ؟

وفى تقديرى أن الرئيس الجديد ينوى أن يرسى أسس هويته ومصداقيته الخاصة والادلة على هذا عديدة ، مثلا كان الرئيس فورد قد تعهد فى قمة الحملة الانتخابية باعطاء اسرائيل قنابل ارتجاجية ، ولكن كارتر اوضح خلال وجود فانس فى القاهرة - ولا أعتقد أن هذا كان مجرد مصادفة - أن الولايات المتحدة لن تبيع هذه القنابل او تعطيها لاسرائيل كما انه عنف اسرائيل قبل ذلك بعدة أسابيع بشأن مسألة التنقيب عن البترول عند ساحل سيناء ، وبذا أوضح أنه لن يعطى لاسرائيل كل ما تريده كما يقول بعض العرب ، ان ما يفعله كارتر هو التعبير عن السياسة الامريكية كما كانت خلال سنوات عديدة ، برغم تغير الاسلوب والاولويات أحيانا ، هناك من يرى أن الولايات المتحدة تؤيد اسرائيل تماما ولا يمكن تغيير ذلك ، حسنا صحيح ان الولايات المتحدة تؤيد اسرائيل دون شك ولكنى أعتقد ان ما لم يدركه كثيرون هو انه اذا كانت الولايات المتحدة قد طورت علاقة خاصة مع اسرائيل ، فانها قد طورت علاقة خاصة مع عدة دول عربية فى نفس الوقت ، والمثال الواضح على ذلك هو العلاقات بين أمريكا والمملكة العربية السعودية ، ومن يقول بغير هذا لم يدرس تطور ومضمون هذه العلاقة ، فقد قدمنا انواعا متعددة من المساعدات للسعودية خلال السنوات الماضية ،وفى الستينات أثناء حرب اليمن ، حينما كانت مصر او الجمهورية العربية المتحدة - كما كانت تسمى حينئذ - مشتركة فى هذه الحرب ، وكان هناك تخوف فى السعودية من أن تمتد الحرب لتشمل السعودية أيضا ، لذا فقد دعمنا السعودية لمواجهة ما اعتبره السعوديون اتجاهات عدوانية من جانب الجمهورية العربية المتحدة ، وبذا اوضحنا اين كنا نقف خلال تلك الايام ، كذلك يمكن القول اننا قد طورنا علاقة خاصة مع الاردن ،

واعتقد أننا نشهد الان تطور علاقة خاصة مع مصر ، وكان الرئيس ايزنهاور قد حاول العمل فى هذا الاتجاه ، حين كان يضغط على بريطانيا للتوصل الى تسوية مع مصر ، فى مطلع الخمسينات ، الا أن المشكلة تمثلت حينئذ فى أن حركته كانت مقيدة بموافقة الكونجرس ، وخلال المفاوضات الانجليزية المصرية ، قدمنا وعدا بتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية لمصر بمجرد توصلها الى تسوية مع بريطانيا ، وظللنا نضغط على بريطانيا لتحرك صوب هذا ، وبرزت المشكلة حينما قرر الكونجرس انه لكى تقدم مساعدات عسكرية لدولة اجنبية هناك وسيلتان لذلك ، فاذا كانت المساعدات ستقدم كهبة ، فلابد أن يكون لدى الدولة المتلقية للمساعدة بعثة عسكرية امريكية ، وفى غير هذه الحالات يجب ان يدفع الثمن لهذا وبالدولار ، وقد رفض الرئيس جمال عبد الناصر قبول البعثة العسكرية واعتبرها على حد قوله نوعا من الامبريالية ، ومن ناحية أخرى لم يكن باستطاعة مصر الدفع نقدا وبالدولار ، لذا لم تتطور علاقة خاصة بين مصر والولايات المتحدة حينئذ ، ولكن هناك امكانية متزايدة

الان لتطوير علاقة خاصة بين الولايات المتحدة ومصر ، واننا نتحرك فى هذا الاتجاه ، والادلة على ذلك عديدة فمنذ شهرين حدثت لديكم مشاكل وقد سارع الرئيس كارتر الى تقديم المساعدة لمصر من رصيد الاغاثة فى الطوارىء ، وارسلنا كميات من القمح لاغراض انسانية ، وهو أمر كذا معاملة بالنسبة لدولة تعانى من زلزال ، وان كانت له أبعاد سياسية فى هذه الحالة ، اذا هناك امكانية الان للوصول الى علاقة خاصة ومع كل مرحلة من هذه العلاقة تزداد امكانية الوصول الى اقصى نجاح لاسيما وان العلاقة الخاصة تحتاج الى نية حسنة وتفهم متبادل بين الطرفين .

ولننتقل الان الى أزمة الشرق الاوسط التى تتعامل معها الدبلوماسية الامريكية ولنتساءل ما الذى يفعله الرئيس السادات ؟ انه يقول ويكرر دائما انه يريد السلام وهو سياسى ماهر جدا ، وفى تقديرى يعد الرئيس السادات عنصرا أساسيا فى الدبلوماسية الرامية للتوصل الى تسوية ، وقد كان كذلك منذ ١٩٧٣ ، انه يلتقى بوزراء خارجية الدول الغربية ، ويقبل الدعوات للتوجه الى أوروبا ، ويظهر فى التليفزيون فى الدول الكبرى ، ويستجيب لمطالب المراسلين والصحفيين للالتقاء به ويقابلهم بحفاوة ، ويحاول أن يكون صورة لمصر كطرف سلمى فى هذا النزاع ، اذ هو يريد السلام ويطرح المسألة باعتبار أن الطرف الاخر هو الذى لا يريده .

ولكن ما الذى يقوله الطرف الاخر انه يقول اذا كان الرئيس السادات يريد السلام حقا فلماذا لا يخبر اعضاء الكونجرس والدبلوماسيين الذين يزورون القاهرة ، انه مستعد للقاء رابين ، والتفاوض معه ، انه يتحدث عن السلام ونحن نتحدث عن السلام ولكن المعنى المقصود مختلف فحين يتحدث الرئيس السادات عن السلام ، فانه يتحدث - من وجهة نظر الاسرائيليين - عن انهاء الحرب والعداوة والاسرائيليون يقولون ليس هذا هو السلام كما نراه، هذا مجرد نهاية للحرب أما نحن فنريد السلام بمعنى تبادل العلاقات الدبلوماسية ، وحرية الحركة عبر الحدود بين اسرائيل والدول العربية . ولكن الرئيس السادات يقول ان هذا يمكن ان يأتى فى مرحلة لاحقة ، وحتى نصل الى هذه المرحلة الاولى لابد على الطرف الاخر من الانسحاب الى حدود عام ١٩٦٧ . ولكن الطرف يقول لماذا نتنازل عن هذه الاراضى الان وقبل أن تبدأ عملية التفاوض ، فاذا كان الرئيس السادات يرى أنه لابد من الانتظار جيلا اخر حتى نصل الى السلام ، فعليه أن ينتظر جيلا حتى يستعيد الاراضى التى فى حوزتنا الان .

تلك نماذج للاسئلة والمسائل التى تثار والتى تكشف - كما اعتقد - عن وجود فجوة واسعة بين مواقف الطرفين ، وهنا تبدو أهمية الدور الذى يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة ، ولكن بهذا الصدد أنا مقتنع تماما بأن أسلوب فانس لن يكون مختلفا عن اسلوب كيسنجر ، لا اعتقد ان الولايات المتحدة سوف تقدم أية مقترحات . لقد قال الرئيس السادات مرارا وتكرارا للصحافة والتليفزيون ان الولايات المتحدة تملك ٩٩ فى المائة من أوراق اللعبة فى أيديها واننا نستطيع تحقيق السلام خلال شهور من الزمن . وليس أكثر من ذلك ، اذا مارست الولايات المتحدة نفوذها ، حسنا ليس هذا ما يشعرون به فى واشنطن ، انهم لا يمتلكون مثل هذا التفاؤل ، صحيح أنهم أكثر تفاؤلا عما كانوا من قبل ، الا أنهم لا يعتقدون انه بالمستطاع ممارسة ضغط امريكى على اسرائيل على النحو الذى تشير اليه تصريحات الرئيس السادات . ان الولايات المتحدة تستطيع ان تمارس ضغطا على اسرائيل فى مسائل هامشية عن طريق ارجاء تزويدها ببعض المساعدات الا أنها لا تستطيع ان تملى شيئا على اسرائيل ، مثلما لا تستطيع ان تملى شيئا على مصر ، وكما ذكرت من قبل لابد لجماعة معقدة التركيب فى واشنطن أن تتفق على شروط الاملاء ، فاذا لم يوافق الكونجرس مثلا ، فلن تتوفر الاموال ، وحين لا تتوفر الاعتمادات المالية ، فلن تسير العملية قدما ، وبذا تقيد حرية حركة الرئيس بدرجة كبيرة .

والمسألة الهامة الان هى كيف نخرج من هذا الموقف الصعب ، وكيف يمكن سد الهوة التى لا تزال واسعة بين الاطراف بشكل واضح .. اننا نستطيع أن نحقق تقدما كبيرا للامام اذا ما كان الطرفان على استعداد لان يقولا اننا نريد السلام، أياكان تعريفه ، حتى لو كان بمعنى انهاء حالة الحرب .

د . نزيه نصيف الايوبى : لعل أكثر ما يثير المرء هو اصرار اسرائيل على ضرورة تحقيق العلاقات الطبيعية مع العرب سواء دبلوماسيا أو اقتصاديا . على ان هذا الاصرار انما يقوى الشك عند العرب فى بقاء النزعات الاستعمارية عند اسرائيل ورغبتها فى نشر مظاهر سيطرتها المختلفة على الدول العربية . أما ما ذكر بشأن المقاطعة ، فان ما يعنى بها من النظرة العربية هو التجارة مع اسرائيل وليس الشركات التى يشارك اليهود فى ادارتها وأتذكر أن هناك شركات أمريكية ليس فى ادارتها يهود ولكنها داخلة فى المقاطعة .

د . بطرس بطرس غالى : أعتقد أنه قد أصبح لدينا عشرة أسئلة ، الاجابة عليها متروكة للدكتور هورويتز .

د . هرويتز : لقد كنت فى كلمتى اتحدث من موقع المواطن الامريكى وليس شيئا آخر ، أحاول أن أعرض وجهة النظر الامريكية فى الموضوع .

بالنسبة لما اثير حول معالم النظرة الامريكية أقول انه ليس هناك مشروعا جاهزا فى هذا الشأن وانما الامر متروك لمجرى المباحثات والتفاوض بين الاطراف . وأعتقد انه ليس من الصحيح فرض نظرة مسبقة للسلام على الاطراف لانه حينئذ سيصبح سلاما « منحازا » ولن يكون سلاما نهائيا . ان السلام الدائم سيأتى من خلال التفاوض .

وربما كان هناك بعض الدبلوماسيين الاكفاء الذين يمكنهم عمل مبادرات فى المباحثات بغير الرجوع الى دولهم ، لكننى اشك كثيرا فى نجاح اجراء كهذا ، اذ اعتقد أنهم فى الولايات المتحدة يقولون اننا نساند ما تتفق عليه كافة الاطراف ولن تكون لدينا تحفظات حينئذ . والان سوف أشرح بعض الامور الضرورية فى مجرى حديثى ، اننى اعتقد انكم تودون معرفة رؤية الولايات المتحدة ، وأنكم تودون لو أنها قالت لاسرائيل لا مزيد من الاسلحة ولا مزيد من المساعدات الاقتصادية الا اذا سرتم على هذا الطريق او على الاقل وضعتم اقدامكم عليه .

اننى أستطيع ان أتصور ما يراه الرئيس وحكومته ، أن هناك احساسا بالرغبة فى دفع اسرائيل الى خط ، والى اشياء كثيرة من أجل التسوية ، كما أن الرئيس وحكومته يرغبون فى خلق تسوية جديدة وحقائق جديدة فى المنطقة . تلك امور دائما ما تقال .. لكن هناك شيئا لا توافق عليه حكومة الولايات المتحدة ، فحينما قال المستر روجرز فى الادارة الامريكية السابقة اننا نريد أن تعود اسرائيل الى حدود سنة ١٩٦٧ كان يعبر عن وجهة نظر صحيحة وهى مازالت لدينا الان فى واشنطن لكننا حقيقة لا نمتلك ثقة اسرائيل بالكامل ولا حتى ثقة الناس الذين يمكنهم أن يضغطوا على الكونجرس كى يقف فى مواجهة مباشرة مع اسرائيل ، هكذا لا نجد الحكومة فى أيديها ما تفعله الا بالاغراءات لكن تلك لا تصل فى قوتها الى شىء اللهم الا الى دفع اسرائيل للتفاوض على شروط او اهداف بسيطة محدودة المدى ، اما ما هو أكثر من ذلك فعلى الحكومة الاسرائيلية أن تسعى لاخذ موافقة بقية الاحزاب وأن تدافع عن ذلك ابان فترة الانتخابات .

ويمكننا أن نتبين ضغوطا على سبيل المثال مثل وعود الولايات المتحدة لان تعطى اسرائيل مساعدات لسد العجز فى ميزانيتها ، وفى هذا الصدد فقد وعدها فورد بـ ٥ر١ بليون دولار ، وحينما جاء كارتر زاد المبلغ الى ٢٨٠ مليون دولار ، ومع ذلك فلم يكن هناك رد فعل مريح فى اسرائيل نتيجة رفضه بيع قنابل الارتجاج لها .

ويعتقد مستر كارتر بقوة فى وجوب وضع قيود او محددات على اسرائيل ، لكنه من السهل أكثر على كارتر أن يقوم رابين والسادات بالقاء والاتفاق على الموضوعات المختلفة ، فالاثنان يعانيان من عجز الميزانية ومن الركود الاقتصادى ، والاثنان فى موقف صعب لا يمكن الخروج منه الا بالسلام ، ومن الممكن للولايات المتحدة ان تقول لمستر رابين انها لن تعطيه مساعدة مالية كافية فى السنوات الخمس القادمة الا اذا حدث تقدم فى الموقف ، لكنها ليست الطريقة التى تسعى لها الولايات المتحدة لكسب الثقة .

ان الطريقة المثلى ان يقول كارتر لرابين « الا تتوقع ان كل ما تطلبه يمكن أن تأخذه اذا أردت ــ أثناء نحاول أن نجمع كل الاطراف مع بعضها لكن هناك محددات تعوق عملنا والمبدأ الذى تلتزم به حكومتى هو اننا لا نود اعطاء قنابل ارتجاج او أى أسلحة بقدر ما نريد أن تعطى السلام ، اننى اعتقد ان ذلك نوع من النظام الواضح الذى تلتزم به الولايات المتحدة مع الجميع » .

ان كارتر يأخذ قراراته على اساس من المبدأ ، اننى أعتقد أنك لو كنت تسأل عن الرغبة الحقيقية للولايات المتحدة فانى اقول لك بكل تأكيد هو أن تجتمع الاطراف حول مائدة المفاوضات ، وهناك سيقرر المؤتمرون ماذا يريدون وماذا لا يريدون ونستطيع ان نقيم رأينا حينئذ على ما توصلوا اليه ، اذا ما كنتم تأملون فى أى شىء اخر فلن تتحقق هذه الامال لانه ليس لدى الولايات المتحدة صيغة جاهزة Blue Print او رأى حرفى تفرضه على الاطراف المعنية .

د . بطرس : هل يمكنني سؤال آخر يرتبط بسابقه ، ما تعليقك على مشروع أيزنهاور ؟

هرويتز : أيزنهاور لم يكن فى وقت يطرح فيه موضوع التفاوض ، وقد كان كل ما عليه ان يوقف الحرب ، هذه ناحية ومن ناحية اخرى فقد كان زعيما ذا شعبية ما تعطيه حرية فى الحركة ، بالاضافة الى أنه كان جنرالا ناجحا وكان يمثل صورة والديه ، باختصار لقد كان رجلا للسلام برغم انه اشترك فى الحرب ، كما أنه لم يكن قد أصبح بعد قوة عظمى ، ومع ذلك فان ما عمله فى هذا الوقت لم يكن موافقا عليه من حكومتكم هنا ، و كما كانت هناك اعتراضات عليه فى واشنطن ، واعتقد انه لو كان فى موقف كالذى نحن فيه الان ، فلم يكن ليقترح شيئا يختلف عما نقترحه الان فى الاساسيات .

أريد منكم أن تفهموا أنه ليس معنى قوة عظمى أن تكون لديها القدرة على اصدار أوامر للاطراف ، فاذا ما كان لديها هذه القدرة فذلك يعنى أن هذه الاطراف لم تعد مستقلة .

ولقد ساندنا جانب الاستقلال بوضوح ، وكان موقفنا دائما هو أن نرى كافة الدول مستقلة وليست تابعة لاى قوة . ولقد اتخذنا هذا الموقف – كما تذكرون – فيما يتعلق بمفاوضات الجلاء بين مصر وبريطانيا حين كانت بريطانيا تعتبر علاقتها بمصر ذات طابع خاص – كان موقفنا حينئذ هو دفع الموقف نحو استقلال مصر ، وحينما قامت حرب السويس وقفنا مباشرة ضد بريطانيا ، وأعتقد أن موقفنا دائما كان واضحا فى هذا الصدد .

والان نرى أن هناك كثيرا من الامور الواقعية التى تدفع بمصر واسرائيل على التفاوض وربما كان ذلك يجعل مصر تحث الاطراف الاخرى على اتخاذ نفس الموقف ، لان مصر واسرائيل يشتركان فى مشاكل اقتصادية عديدة ، كما أنهما مرتبطان بعضهما فى عديد من الامور أحدهما الضغوط السكانية ، وذلك قد يكون مصدر للقوة بقدر ما يكون مصدرا للضعف ، ولست متأكدا من نتائج هذه الامور فى المواقف العديدة التى ستقابلهما فى المستقبل ، وان كانت النتائج معروفة على الاقل فى العشر سنوات القادمة .

اننى آمل ان يكون عام ١٩٧٧ هو عام القرار على حد تعبير رئيسكم ، لكننى ارى ان علينا انتظار عامين قبل ان يتحقق هذا القرار decision- ويعتبر بعض الناس أن هذا العام ليس عام القرار ولكنه عام العلاقات ، وحينما تسعى الاطراف المعنية لهذا النوع من العلاقات ، فاذا نجحت فستكون قد نجحنا بنفس المقدار – هذا هو شعورنا ، وأعتقد أن هذا الرأى يحمله الكثيرون مثلى من الامريكيين خاصة من يعملون فى مجالات السياسة أو الذين يحاولون تفهم الموقف .

كنا نتحدث منذ برهة عما يقوله رئيسكم من استعداده لانهاء حالة الحرب ، اننى اشعر بانه صادق فيما يقول ، وقد أكسبه ذلك شعبية فى وطنى وفى المنطقة الامريكية بين الشعوب المتحالفة معنا ، ولقد استطاع ان يكسب تأييد العالم فى رحلته خريف سنة ١٩٧٥ خاصة بعد اتفاقية السلام الثانية ، ويبدو لى مؤكدا أن الولايات المتحدة تعتبره على صواب ، اننى اعتقد إن الولايات المتحدة ترغب فى اتخاذ مبادأت – لكننى اعتقد انكم تنسون هنا اهمية الاتصالات مع اسرائيل بشكل اكثر تقاربا .

حينما يقول السادات أنه يرغب فى انهاء حالة الحرب ، فان الاسرائيليين يقولون نفس الشىء ، فهل سيكون ثمن السلام هنا اقل مما يدفعه الطرف الاخر ! انه يقول ان على اسرائيل أن تعيد لنا حدود سنة ١٩٦٧ والاسرائيليون يقولون اننا لن نعود الى حدود سنة ٦٧ الا اذا كانت هناك رغبة حقيقية فى السلام ، لكن السلام الكامل الذى يرغبون فيه لابد ان يشمل علاقات دبلوماسية وعلاقات تجارية وكل ما تقولون عنه هنا انه امبريالية جديدة .

وتلك مخاوف حقيقية لدى الاقتصاديين هنا ، وهم بحق اذكياء فى اعتراضاتهم ، لكننى من ناحية أخرى أستطيع ان أفهم أن هذا الموضوع من الممكن أن يتحول الى عائق للسلام ، فلقد قدم رئيسكم شيئا الى جهود السلام بمجرد أن أعلن عام ١٩٧٥ أنه يرحب بدولة علمانية ، وبذلك زادت الحساسيات الدينية خاصة ان سوريا قد وافقت على هذا الامر .

لكننى استطيع ان اقول بوجود حواجز سيكلوجية ، وذلك هو اعتقادى ، فاذا ما كان لى أن أفسر تصريحات فانس ، فاننى أقول ان المفاوضات ستكون بلغتين مختلفتين ، فاننى أعنى بذلك فيما يخص المفاوضات فى مؤتمر جنيف ولا أحاول ان أعمم تصورى أبعد من ذلك ، فيما أنبه بأنها ستكون مفاوضات بلغتين مختلفتين ، سيتكلم كل طرف بمفهوم مختلف عن السلام – ولا أقول بتعدد اللغات أن يحفل كل طرف آراء معارضيه مثل جورج حبشى على طرف أو مناحم بيجين على الطرف الاخر ، انهم قوى لا يمكن ضبطها ، فهم يقولون لا مفاوضات ولا تفاهم ولا حراك ، لكننى أعنى باللغات المختلفة فى المؤتمر ما يتعلق بروسيا شريك الرئاسة الاتحاد السوفيتى ، أو ما سيحدث فى لجان العمل التى سينضم اليها الاطراف المتفاوضة ، فأتنبأ بأن الاسد سيتكلم بلغة أخرى . وهنا أمر آخر بخصوص اللجان الخاصة بمناقشة موضوعات معينة مثل الغاء المقاطعة أوحرية مرور السفن فى قناة السويس أو عن الحدود المشتركة – فلم يتحدد بعد من ستضمه هذه اللجان – هل ستضم خبراء متخصصين من كل الدول أم من الدول المعنية فقط – انى لا أستطيع أن أتصور أن هناك طرفا آخر يمكنه الاشتراك فى لجنة تناقش موضوع مرور السفن فى قناة السويس غير مصر واسرائيل ، أو مثلا فيما يتعلق بالمقاطعة الاقتصادية والتى لا أتصور أن يشترك فى لجانها دبلوماسيون يعبرون عن نوايا الرؤساء بخصوص مساحات السلام .

وفى ظل هذا المناخ تقف الولايات المتحدة الان تقوم بوظيفة الاتصال بين الجانبين . تستمع الى الطرفين ،

وتحاول أن تضع أيديها على تفاصيل موقف كل طرف والتغيرات التى تطرأ عليه حقيقة ، ثم تنقل هذا الى الطرف الاخر .

أعتقد أن هناك اتفاقا عاما على عقد مؤتمر جنيف ، واستطيع القول ان فانس خرج بهذا التصور ولكنه يرى أن اعلان الموقف الامريكى سيحتاج لعدة خطوات أولها انه سيعرض على الرئيس كارتر مجمل تصورات الاطراف التى نقلت اليه وثانيها الاراء التى سيقدمها الخبراء والمتخصصون من الفريق الذى يعمل مع الرئيس الى جانب وزارة الخارجية ،

وثالثها المباحثات التى سيجريها الرئيس كارتر بنفسه مع قيادات المنطقة فى أمريكا واوربا .

واتصور ان الرئيس كارتر سيقول للاطراف التى سيجتمع بها ، انكم تريدون جنيف ولكن قبل ذلك هناك اجراءات يجب ان تحسمها المناقشات الكثيرة حول الموضوع والتى يمكن ان تطرح داخل جنيف على سبيل المثال ما يصر عليه الرئيس السادات من ضرورة حل المشكلة الفلسطينية كعنصر جوهرى فى التسوية ولكن اذا سلمنا بذلك ، فمن هم الفلسطينيون الذين يحضرون مؤتمر جنيف ، وماذا عن التشدد الاسرائيلى ورفضهم للصيغ الفلسطينية وما يقولونه بضرورة تغيير القيادات الفلسطينية كخطوة اولية وربما كانت كلمات الرئيس السادات حول امكانية اقامة علاقة بين الاردنيين والفلسطينيين تساعد على تخفيف حدة التشدد الاسرائيلى ولكن الاسرائيليين لازالوا يتساءلون أى قيادة لمنظمة التحرير هذه التى يمكن ان تحضر المباحثات فى جنيف ؟

وبغض النظر من امكانية التوصل الى حل للمشاكل الاجرائية المتعلقة بجنيف ، فانى اعتقد ان هناك موضوعا اساسيا يجب توضيح تصور الاطراف تجاهه الا وهو المقصود بالسلام ذاته . فالرئيس السادات عندما يعلن ان مهمة السلام يعنى انهاء حالة الحرب ، ترد اسرائيل بأنها تريد ما هو بناءا وموضوعيا أكثر من ذلك أى حدود آمنة ومفتوحة ، علاقات دبلوماسية ، وانى اتصور ان اتفاق الاطراف على معنى السلام واقراره هو أمر جوهرى للتوصل الى تسوية ، وأما المسائل الثانوية بجانب ذلك فانها يمكن ان تحل عبر الزمن . ولا شك ان هناك مشاكل قد تكون وظيفية ، أو جغرافية ولكن هذا يمكن التغلب عليه بتخصيص مجموعات تتولى كل منها احدى هذه المشاكل .

وبالطبع فان المقاطعة ليست بعيدة عن مجمل هذه المشاكل وان كنت اتصور أنها تحظى بمرتبة ثانوية على انه للتغلب عليها يكون من المفيد ازالة سوء الفهم المرتبط بها على الجانب العربى وعلى الجانب الامريكى . فهناك نوعين من المقاطعة : مقاطعة اساسية والاخرى ثانوية . فاما عن الاولى فتعنى رفض التعامل تجاريا مع بعض الاطراف بدرجة جذرية مثل المقاطعة الامريكية لبضائع الكوبية وأما الثانوية فتعنى رفض التعامل مع شركات تتاجر فى بضائع للطرف الاخر معه عداء مثل المقاطعة العربية لبعض الشركات الامريكية التى تتعامل مع اسرائيل ، وسوء الفهم هنا راجع الى المبالغة فى العلاقة بين هذه الشركات واسرائيل واعتقد أنه لا تجوز المقاطعة لان هناك بعض اليهود العاملين فى شركة امريكية مثلا .

واذا انتقلت الى الدور السوفيتى فى الازمة فاستطيع القول ان الاتحاد السوفيتى كما هو معروف لجميع احد الاطراف الرئيسية فى مباحثات جنيف ، كما أنه من أكثر المتحمسين لعقده نظرا لانه يتلاءم مع وجهة النظر التى طرحتها منذ بداية الازمة . على الرغم من ذلك فانا أتصور أن دورهم فى جنيف سيواجه بالكثير من العقبات فالاسرائيليين ليسوا مستعدين لقبول هذا الدور ، وهناك الاعتقاد السائد فى المنطقة بأن امريكا هى القادرة على الحل وليس الاتحاد السوفيتى بالاضافة ان علاقات السوفيت الحالية بأطراف المنطقة ليست كما كانت منذ سنوات .

الى جانب ما ذكرته بشأن المشكلات الاجرائية لعقد مؤتمر جنيف وتصور الاطراف للسلام ، والدور السوفيتى فى جنيف ، هناك موضوع أخر يجب أن يؤخذ فى الاعتبار هو تنوع « الامزجة » واختلاف درجتها . فالموقف الامريكى يتسم بالتفاؤل ولكن ليس بنفس الدرجة التى يتصوره بها الرئيس السادات ، واذا كان التفاؤل موجودا نسبيا على الجانب العربى ، فان التشاؤم هو سمة الموقف الاسرائيلى .

د . بطرس بطرس غالى : شكرا د. هرويتز على هذا العرض الشيق ، والان نفتح الباب للمناقشة

د. على الدين هلال : اتفق مع د . هرويتز على أن المسائل الاجرائية لابد أن تحظى بقدر كبير من الاهتمام والعناية ، ولكن من وجهة نظرى فان الموضوع الرئيسى ذو طبيعة مادية أو ملموسة . انه تساؤل أساسى عما اذا كانت كل الاطراف حقا راغبة فى السلام أم لا ؟ وأنا انساءل من موقع المحلل والباحث السياسى بالدرجة الاولى . هل اسرائيل حقا لديها قرار استراتيجى بصدد السلام ام لا » .

أذا حاولنا ابستقراء النظرة الاسرائيلية على ضوء ما تطرحه مصادر الامن القومى ، لانتهينا الى انه ليس هناك ما يدفعها فى الوقت الحالى للدخول فى محادثات . م ، ففى مقالة شاهان « السياسة الخارجية ديسمبر ١٩٧٦ » ورد قول رابين : « أنا اعتمد على الزمن » .

احتاج لسبع سنوات حيث يتضاءل تأثير الاحوال العربية ، وتتفاقم المشاكل الاجتماعية فى بعض دول المواجهة العربية » • ولعل هذا هو المبرر لما يقال بان الموقف الاسرائيلى يتسم بالتشاؤم • ولكن البديل لذلك بالمنطق الاسرائيلى هو اعادة العلاقات الطبيعيـــة مع العـرب وهنا يجب التمييز بين ما طرحه الرئيس السادات مثلا من انهاء لحالة الحرب ، وما تهدف اليه اسرائيل من علاقات طبيعية فكلاهما مختلف من حيث الكم لان انهاء الحرب يمكن ان يكون مقدمة او مطلب للعلاقات الطبيعية •

نقطة اخرى اود التاكيد عليها هى عـــدم الفصـــــل بين القضيـــــــة الفلســـــطينية ، والصراع العربى الاسرائيلى حقا لدينا مستويين للصراع فى المنطقة ، الاول مستوى الصراع الفلسطينـــى الاسرائيلـــى والثانى الصراع العربى الاسرائيلى الا ان الاول له الاولوية فليس هناك من حل للصراع العربى الاسرائيلى الا بحل المشكلة الفلسطينية أولا • أود القول اننا ينبغى علينا ان ننظـــر للمسألة كحقيقة شاملة نقطة ثالثة وهى فى الحقيقة تساؤل عن زاوية أبعدها حديث د • هيزونين وهى حقيقة الرغبة الامريكية فى دفع اقرار التسوية السلمية لقد استطاع أيزنهاور فى ١٩٥٦ ان يفرض على اسرائيل الانسحاب لانه كان يريد ذلك فعلا ، واعتقد انه اذا ارادت القيادة الامريكية الحالية ان تجعل اسرائيل تتراجع عن تشددها فستفعل ذلك حتما • واضيف الى هذه النقطة عدم اقتناعى بان امريكا هى مجرد وسيط فبالتأكيد لها تصورها ورؤيتها للسلام ولهذا اتساءل ما هى هذه الرؤية ؟

د • بطرس بطرس غالى : اعتقد ان تعليق د • على الدين حوى حوالى سبعة استفسارات ، ولذا اقترح على من يأخذ الكلمة ان يضيف جديدا عليها الى ان يجاوب د • هبروتز عليها اجمالا •

د • سعد الدين ابراهيم : سأبدأ من حيث انتهى د • على الدين واتساءل بدورى ما هى الرؤية الامريكية للسلام فى الشرق الاوسط ؟ لقد قدم الرئيس السادات كثيرا من التنازلات على أمل ان تنشط الولايات المتحدة نحو اقرار الحل السلمى • ولكن عندما يرى المرء ان جانبا من الحل السلمى احتاج الى ما يقرب من أربع سنوات بعد آخر مؤتمر فى جنيف فانى اشعر بالتشاؤم وليس بالتفاؤل ، بل ان هذا الاحساس هو ما تسببه لنا السياسة الامريكية بعد أن تـولى كارتـــر السلطة •

وفى الحقيقة فان معظم التنازلات التى قدمها الرئيس السادات بعد ١٩٧٣ ، كانت مطروحة على ساحة العمل السياسى قبل ذلك التاريخ فكان هناك الحديث عن اتفاق للسلام ، ونهاية الحرب ، وضع قوات دولية بين المتحاربين • الخ • رغم كل ذلك فالسياسة الامريكية يبدو أنها لا تأخذ الموقف بأهمية أكبر فحضور مستر فانس الى المنطقة ـ بعد كل الجهد الذى بذله كيسنجر ـ يعطى الانطباع بان امريكا لم تكون موقفا متكاملا عن مشاكل المنطقة وبالتالى أن أمريكا غيرمهتمة باقرار السلام •

د • عمرو محيى الدين : لى ملاحظتين أولهما انى لا اقبل الدور السلبى الذى تبدو عليه السياسة الامريكية فهى دولة عظمى ولهـا استراتيجيتها فى المنطقة • ما اقبله هو انه فى الوقت الحالى ليس هناك ما يدفع الولايات المتحدة لتكوين نظرة حول اقرار السلام فى الشرق الاوسط وان كان هذا لا ينبغى ان لامريكا ادواتها التى تستطيع ان تتحرك بها يكفى القول ان كيسنجر طلب من اسرائيل قبول وقف اطلاق النـار مستخدما سلاح المعونة العسكريـة لها • وثانيها اعتقادى بأن اسرائيل ستطرح على المجتمعين فى جنيف أنها غير مستعدة فى الوقت الراهن أن تدخل فى تسوية سلمية فهذا امـر متروك لعنصر الزمن •

د • بطرس بطرس غالى : اودان اشير الى نقطة لم تثار حتى الان فى المناقشة •• ان الاحساس العام فى اسرائيل هو الانتظار والاستناد الى عامل الزمن عليها فقط ان تنتظر عشر سنوات بعدها ستكون فى موقف افضل •• ولكن فى نهاية السنوات العشر القادمة سيرتفع عدد السكان المصريين بعشرة ملايين اخـرى ، وسـيزداد عدد الفلســـطينيين فى اسرائيل كثيرا ، ولهذا فان تفجر الانفجار السكانى على قدر كبير من الاهمية وسيؤثر بشدة على الاحداث فى السنوات القادمة •

اذا كنا نتحدث عن كم كبير من اللجان فان عدد اعضائها سـيكون أصغر ، لكنها لن تستغرق وقتـا طويلا ـ اننى آمل ان اكون مخطئا ، آمل أن ما اقوله غير صحيح وأن يصبح الموقف أسهل من ذلك فتجىء الاطراف سويا ونتفق على كل شىء مع استبعاد هذه الحواجز السيكلوجية على أن تكون اذابة تلك الحواجز من مهام اجيال قـادمة كمـا يقـول رئيسكم • واننى أختلف معه اننى أعتقد أن هناك وقتا مطلوبا كى يمكن تحقيق شىء فى الأمر ويبدو لى بناء على ذلك اننـــا ينبغى ان تكون واقعيين ، فالولايات المتحـدة غير مستعدة لتقديم صيغة متكاملة Blue Print لكن كل ما يمكنها القيام به هو أن تجمع الاطراف سويا وتقوم بدور الوسيط وتتبنى ما تتفق عليه كافة الاطراف وتصيغه فـى شكل معادلة يتفق عليها الجميع ـ وما يبدو لى بالغ الاهمية أيضا هو ما تقوم به الولايات المتحدة من اتخاذ الاجراءات والخطوات المؤدية لمؤتمر ومن ادارة جلسات المؤتمر ـ أكثر ما يكون

عليه تأثيرها اذا ما اصدرت صيغة متكاملة أو أى شيء اخر .

د. نزيه : اود ان اثير نقطتين او ثلاث ذكرتنى بها اجاباتك ، احدهما يختص بالحركة ، لا يوجد للولايات المتحدة موقف واضح كما يبدو لى .

هرويتز : دعنى أوضح لك .. لم اقل أنه ليس لنا موقف واضح لقد قلت اننا نرغب فى اذكاء السلام والاستقرار فى المنطقة ، اننا جادون فى ذلك ونثق فيما تقوله حكومتكم ورئيسكم ، وهو مخلص فيما يقول به من ان السلام هو انهاء حالة الحرب ، لكننى مثلا لا اثق فيما يقوله الاتحاد السوفيتى اذا ما ادعى أنه يسعى للسلام ، اعتقد انه يريد السلام كما يتصوره .

د. نزيه : اننى افترض انه بعيدا عن هذه الرغبة المخلصة فى السلام لا توجد مواقف واضحة بخصوص كل من الاطراف المشتركة فى المفاوضات مثل الموقف من منظمة التحرير أو الدولة الفلسطينية او عن الانسحاب من الاراضى العربية المحتلة .

هرويتز : هل نتحدث الان عن الاجراءات ؟

د. نزيه : لا اننى اسأل عن موقف الولايات المتحدة من أمور اساسية .

هرويتز : حسنا ، فيما يختص باشتراك منظمة التحرير فليس لدينا مانع اذا ما وافقت الدول العربية ، ويمكن لواشنطن أن تقبل أى أمر آخر تذكره الان اذا ما وافقت عليه كل الاطراف ، ان الطريق الى حل كل هذه الامور هو مباحثات بهدف السلام الكامل ، ان الولايات المتحدة على استعداد لقبول أى شيء تسفر عنه المحادثات بين الاطراف بخصوص مشاكلها المعلقة ، ان تخمينى هو أن موقف منظمة التحرير سوف يبدى بعض دلائل التغيير فى الاسابيع المقبلة ، انى اشك أن هذه التغييرات ستكون نتيجة اسرائيل أو نتيجة الحرب اللبنانية ، كما أننى أشك ان هذه التغييرات ناتجة من ضغوط سورية ، انما ستكون ناتجة من تركيب المجلس الوطنى والذى شمل عددا كبيرا من ذوى الولاء للسوريين اكثر من أى وقت مضى ، وذلك ليس خطيرا على النتائج النهائية فلن نجد فى المفاوضات مثلا وجوها صديقة للاسرائيليين بينهم .

كذلك فنحن ليس بيدنا ضغوطا مباشرة على اسرائيل ، كذلك بنفس المقدار لا يمكن تصور أن الحرب اللبنانية قد كان سببها ضغوط اسرائيلية بقدر ما كانت نتيجة مشاكل وأوضاع داخلية .

هكذا فقد اجرينا ضغوطا قوية من اجل نوع من التقدم الذى حدث فى موقف اسرائيل لكن فى الوقت ذاته فان هذا العامل الضاغط لا يمكن استخدامه بشكل متواصل وشامل لكن علينا أن نستخدمه بشكل انتقائى ، حيث ان استخدام اسلوب الضغط بشكل متواصل سوف يسبب مشاكل بالقطع ، ودعونى ان أوضح حقيقة معينة قبل أن أعود الى حديثى الاساسى عن الضغوط على اسرائيل ، انكم تتحدثون عن المقاطعة ، فحين يبعث لكم مكتب المقاطعة العربية باسم شركة تتعامل مع اسرائيل فأنكم تقاطعونها على الفور ، لكن المقاطعة العربية حقيقة انتقائية جدا ، فلا يمكن لوم السوريين على عدم مساندتهم الكاملة لحركة المقاطعة ، لانه حتى من يساندون هذه الحركة يأخذون مصالح بلادهم فى الحسبان ، خذ مثلا موضوع شراء الاسلحة ان شركة اوربية تبيع صواريخ لاسرائيل لا يمكن ان تتعرض لهذه المقاطعة ، بل سيتجاهل هذا الموضوع تماما من يريد منها هذا السلاح ، انكم تواجهون هنا مشاكل من هذا النوع لا تخطئها العين العادية ، ويبدو لى أنه حتى فيما يتعلق بالتسوية فان على كل طرف أن يأخذ فى اعتباره الاطراف الاخرى ، ويبدو لى أن اسرائيل تساوى بين حركة المقاطعة وبين التسوية فيما يتعلق بالاراضى المحتلة .

والان اذا ما نظرنا الى الطرف الاخر فسوف نرى ان الحكومة هناك لا تلقى مساندة كبيرة فيما يتعلق بخلق حقائق جديدة أو تسوية جديدة ، ولقد واجهت الحكومة الحالية ضغوطا كبيرة من جانب الجماعات الدينية التى استوطنت بالقرب من نابلس منذ نحو عام ، وهى لا ترغب فى أى تغيير فى الوضع بين اسرائيل وبين الدول العربية - هكذا فان لدى حكومة اسرائيل مشاكل فى كافة النواحى .

د. نزيه : اننا لا نريد تسوية على أساس دينى ، لكنا نريد تسوية على أساس استراتيجى .

هرويتز : انا لا اقول ذلك ، بل اقول انهم فقط جماعات دينية تقيم حول نابلس ولا ترغب هذه الجماعات فى السماح للحكومة باجراء أى تسوية ، ان ذلك هو السبب من ذكر هذا المثال .

وانتم هنا لديكم انتقائية ، ولذلك يجب ان تكونوا واقعيين بدرجة كافية - وعناصر الانتقائية لديكم انكم تعدلون أفكارا قابلة للنقاش - ولكن باعتبارها مبادىء عامة على الجميع أن يتباحث على أساسها لكن المهم ان يوافق الطرف الاخر على اعتبارها كذلك .

ابراهيم كروان : بالطبع لا أنوى الدفاع عن السياسة السوفيتية لانى أعلم أنه من الصعوبة بمكان أن نفهم السياسة السوفيتية أو أن نشرح سياستهم ازاء مصر خاصة فى هذه الايام لكننى اود ان اعلق على ما قلته من ان الاتحاد السوفيتى يسعى للسلام كما يراه هو ، ان ذلك الامر يتعلق ايضا بالولايات المتحدة ، فموقفها مبنى على مصالحها الخاصة

في المنطقة ، ويمكن تفسير الدور الامريكي في الشرق الاوسط بعد سنة ٧٣ على ضوء المصالح الامريكية في المنطقة سواء من حيث تامين ضخ البترول اليها أو لضمان أمن اسرائيل ، وكذا لاستبعاد وجود الاتحاد السوفيتي في المنطقة او على الاقل تقليل دوره بها بقدر الامكان انها ليست فقط مسالة الاتحاد السوفيتي بقدر ما هي موقف قوة عظمى اخرى ، ايضا لدى عدد من التحفظات البسيطة على ما ذكرته بخصوص غضب الحكومة الاسرائيلية لدى قيام بعض الجماعات بعمليات استيطانية ، ان ما أعلمه على وجه التاكيد أن مجلس الوزراء اجتمع لعشر ساعات متواصلة وبعدها أصدر تراراته بتحريك هؤلاء الناس لمئات قليلة من الامتار حيث يسمح لهم هناك بتاسيس مستوطنات ـ وان هذا التحريك لم يحدث حقيقة .

هرويتز : اود ان اعبر عن موافقتي على ما قلته بخصوص مصالح القوى العظمى في المنطقة وعلى ان للولايات المتحدة مصالح كبيرة هنا ، وحينما يسعى الاتحاد السوفيتي لكسب أصدقاء من بين الدول العربية يكون ذلك من بين الدول التقدمية ، وحينما تسعى الولايات المتحدة لكسب اصدقاء في المنطقة فان ذلك يكون من بين الدول المعتدلة ، وهكذا يستخدم كل طرف أصدقاءه في المنطقة ، وأظن أن علينا أن نعرف أن هؤلاء الاصدقاء يخدمون نفس الاهداف التي تسعى اليها القوى العظمى ـ وفيما يتعلق بالاتحاد السوفيتي فانه مستعد للتعاون ليس مع الدول التي ترغب في التعاون معه ولكن ايضا مع الدول العربية الاخرى ، ذات السياسات التقدمية والتي قد تخدم أغراضه .

أما هنا فنحن نرغب في الاعتدال ، وحينما ذكرت عن الاتحاد السوفيتي ما ذكرته من قبل ، فانني لم اكن افكر كامريكي ، لكن افكر كدارس سياسة ينظر الى الامور بطريقة اكاديمية ، ومن الممكن ان تؤدي هذه النظرة الى نتائج غير صحيحة ، ومع ذلك فانني أعرف بدرجة كافية أسلوب الوساطة وادرك انه اذا ما كان وسيط ناجح مستعدا للقيام بدور ها ومستعدا لدفع قضية السلام قدما للامام ، فانني بهذه الاوصاف أرى في الولايات المتحدة خير مرشح لهذا الدور .

والاتحاد السوفيتي له رؤياه وله تصوره الكامل عن الازمة ، وذلك افتراض ايضا في العمل الذي تقوم به الولايات المتحدة ، والان ـ في نظر عالم السياسة مرة أخرى ـ فانه يبدو أمامي نظرتان متعارضتان للسلام تحملهما القوتان العظميان ، وسأحاول أن أجتهد في تفسير الاجراءات التي تقترحها الدولتان ، أن أي اجراء محدد تعرضه الدولتان قد يؤدي الى دفع أو اجبار الاطراف المعنية الى السير في اتجاه قد لا يرغبونه ، ومن الافضل لو تركنا هذه الاطراف ، اننا ندفع الاطراف الى مائدة المفاوضات ـ لكننا نرغب في علاقات طيبة ونستطيع أن نقدم مساندة مادية وخدمات اذا ما أردتم ذلك ، ويمكن أن تزود الاطراف المعنية اثناء المفاوضات بدبلوماسيين ممتازين اذا ما أردت . انما لا نحاول اطلاقا ان نفرض أحكامنا ، بالاضافة الى ذلك فيجب أن تفهموا اننا نخشى ان نكون قد تبنينا وجهة نظركم في السلام ، ونخشى أن تؤسس التسوية على البترول العربي كما ذكرت في حديثك ـ فاذا ما كنت راضيا من شروطك للسلام فلابد أن ترغب في الآن ذاته بأن تعطي الولايات المتحدة لاسرائيل ٢ر٢ بليون دولار كل عام .

ان ما أريد أن أقوله أن الاطراف لا تسعى لسلام حقيقي بقدر ما تحاول دفع الولايات المتحدة الى أن تحقق رؤيتهم الخاصة ، ان ذلك شيء غير مريح لدى الشعب الامريكي ، وهناك ضغوطا في الولايات المتحدة نحو تقليص اهتماماتها وتورطها في المشاكل فيما وراء البحار .

اعود ثانية الى مناقشتي السابقة ، وقد لا تكون مناقشة سارة على أي حال ـ ودعوني قبل الاسترسال فيها أن أعرف الشخص المتفائل والشخص المتشائم الشخص المتشائم هو الذي يقول ان ما امامنا الان هو كل ما يستطيع استخدامه من وسائل وهو يتعرض بذلك لضياع وسيلة أخرى قد تكون أفضل الشخص المتفائل هو الذي يقول ان ما أمامنا الان هو واحد مما نستطيع استخدامه من وسائل ودعنا نجرب وسيلة اخرى ـ وهنا يقول المتشائم أنا موافق .

أما عن موقفي فانني أجمع بين التفاؤل والتشاؤم ، انني أشعر اذا فعلنا الكثير فمنذ أربع سنوات لم اكن اعتقد في أي امكانية للسلام فحين زار اسماعيل فهمي واشنطن في ذلك الحين وأجرى محادثات مع كيسنجر لم أكن اتوقع أي تقدم اما اليوم وللوهلة الاولى بدأت أشعر اننا أحرزنا تقدما هنا وان التحرك لم يتوقف نهائيا ، صحيح انه توجد عوامل للتباطؤ كما يحدث دائما ، لكنني أعتقد أنه بعد زيارة مستر فانس واقتراحه لبعض التوقيتات التي تساعد الاطراف المعنية على التقدم واستطيع أن أقول ان هذه الاقتراحات ليست خارج قدراتهم .

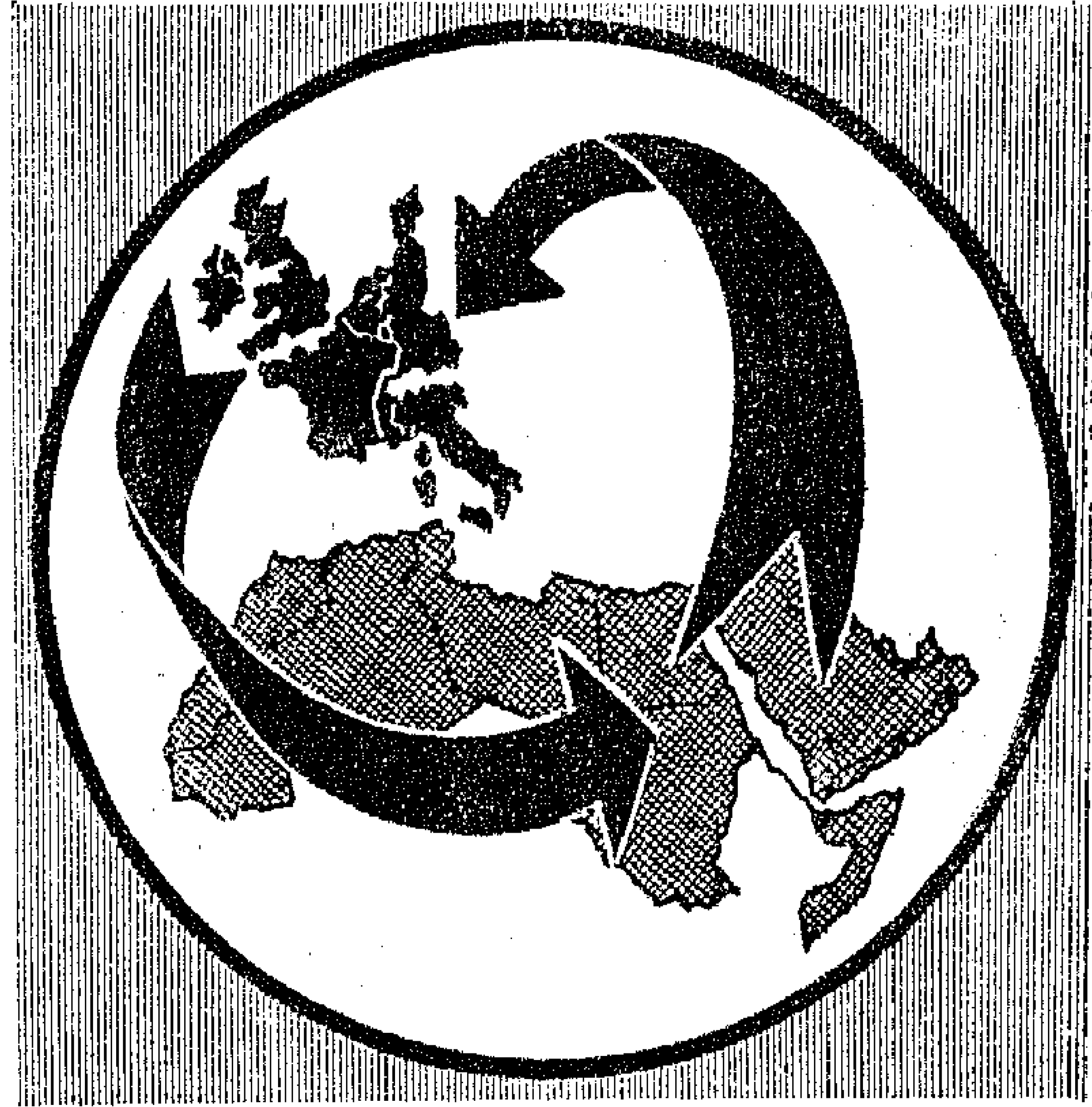
د . بطرس : شكرا للبروفيسور هوريتز على صراحته في النقاش حيث كان حديثه مفيدا لكل أعضاء مركز الدراسات السياسية ، وباسم المركز أشكرك على هذه المعلومات التي استغرقت حوالي ساعتين

السياسة الدولية

حوار حول الحوار العربى الأوروبى

[١] تقـــديم الملف ٢٢٢
[٢] الخلفية التاريخية للحوار ٢٢٣
[٣] الخلفية الفكرية للحوار ٢٢٦
[٤] الموقف الاوروبى من حقوق الشعب الفلسطينى ٢٢٨
[٥] العقبة الاسرائيلية فى انجاح الحوار ٢٣٣
[٦] الرؤية الفرنســية للحـــوار ٢٣٨
[٧] الرؤية الايطــالية للحـــوار ٢٤٠
[٨] الحوار . . . اقتصاديا ٢٤٣
[٩] الحوار . . . اعلاميا ٢٤٦
[١٠] موقف افريقيا من الحوار ٢٤٨
[١١] نظرة مستقبلية عن الحوار ٢٥١
[١٢] يوميات الحوار ٢٥٧
[١٣] ندوية مصرية فرنسية حول الحوار ٢٦٣

حوار حول الحوار العربى الاوروبى



[١] تقـــديم الملـــف

د· بطرس بطرس غالى

منذ ثلاث سنوات ، وفى عدد أول يوليو ١٩٧٤ ، افردت مجلة « السياسة الدولية » قسما خاصا عن الحوار العربى الاوروبـى · وكانت مجلة « السياسة الدولية » سباقة فى هـذا الموضوع ، بل كانت أول مجلة متخصصـة ، أوردت مجموعة دراسات باقلام عربية وأوربية، لمعالجة الحوار العربى الاوربى ، وتحليل أبعاده السياسية والاقتصادية ·

وبعد مرور ثلاث سنوات على صدور هذا القسم الخاص ، رأت المجلة أن تعود مرة أخرى لمعالجة هذا الموضوع الخطير · وقد شجعها على ذلك ، عقد ثلاثة اجتماعات علمية فى الاشهر الماضية ، تتناول كلها موضوع الحوار العربى الاوروبى ·

وقد انعقد أول اجتماع فى القاهرة فى فبراير الماضى ، حيث اجتمع خبراء كل من المركز الفرنسى فى جامعة اكس مارسيليا بفرنسا ، والمـركز الفرنسى للـدراسات القـانونية والاجتمـاعية بالقاهرة : ومعهد التخطيط القومى بالقاهرة ، ومركز التنمية الصناعية للدول العربية ، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، لمناقشة الحوار العربى الاوربى من جـوانبه المتعددة · واعقبت هذا المؤتمر العلمى ، نـدوة علمية اشتركت فيها نخبة من الاقتصـاديين الفرنسيين والعرب ، وانفردت المجلة بنشر اهم ما دار فى هذه الندوة ·

اما الاجتماع العلمى الثانى ، فقد انعقد فى مدينة فلورنسا فى ايطاليا فى شهر مـارس الماضى · وقد اشتركت فيه نخبة من القيادات الفكرية والحزبية الاوربية ، ونخبة من القيادات السيـاسية العـربية · وقـد اختــارت مجلة « السياسة الدولية » أبرز التقارير التى قدمت فى هذا المؤتمر ، وترجمتها من الايطالية والفرنسية الى العربية ، لتكون فى متنـاول القارىء العربى ·

وكان الاجتماع العلمى الثالث ، فى صورة حلقة دراسية نظمها معهد الدراسات والبحوث العربية التابع لجامعة الدول العربية ، فى شهر مايو واشترك فيها خبراء مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ·

والمساهمون فى هذا القسم الخاص وفقا للترتيب الهجائى للاسماء السادة والاسـاتذة : اسماعيل خليل سفير تونس ببروكسل ، د· السيد عليـوة الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، رينالدو أوسولا وزير التجاره الايطالى، وعبد المنعم سعيد البـاحث بمـركز الدراسـات السياسية ، فيرجينيو رونبونى نائب رئيس مجلس النواب الايطـالى ، د· محمد ربيـع الاسـتاذ الفلسطينى بجامعة جورج تاون ، محمد سيد أحمد الكاتب الصحفى بالاهـرام ، مصطفى المصـودى وزير الاعلام التـونسى ، مـوريس دى كـوف دى مورفيل الوزير الفرنسى السابق ، نبية الاصفهانى سكرتيرة تحرير السياسة الدولية ·

ان مجلة « السياسة الدولية » ، وهى تشكر الهيئات العلمية المختلفة التى أشرفت على اصدار هذه الابحاث ، والعلماء والخبراء الاوربييـن والعرب الذين وضعوا هذه الابحاث ، فانها تأمل أن يستمر الحوار على صفحاتها ، لان المزيد من الحوار حول الحوار ، سوف يوضح الاهداف الحقيقيه للتضامن الاوربى العربى ، ويكشـف أبعاده واهميته ·

كذلك فان مجلة « السياسـة الـدولية » تؤمن بالحوار العربى الاوربى ، لانه صورة من صور سياسة الانفتاح على العالم الخارجى ، ومبادرة دبلوماسية من اجل تخفيف تسلط القطبية الثنائية على العلاقات بين الشعوب والامم · وفى هذا وذاك ، دافع للامة العربية أن تلعب دوراجديدا على الصعيد الدولى ، يتمشى مع خلفيتهـا الحضارية ، وقـدراتها المالية ، وتطلعـاتها السياسية والدبلوماسية ·

حوار حول الحوار العربى الاوروبى



[٢] الخلفية التاريخية للحوار

السفير اسماعيل خليل

١ ـ جذور الحوار العربى الاوروبى :

قبل ٦ أكتوبر ، كان اهتمام أوروبا الجماعة بمشاكل وتطلعات العالم العربى لا يكاد يذكر ، اذا قورن بحرصها الشديد على المصالح التى تربطها باسرائيل ومراعاتها لحساسيات هذه الاخيرة • لهذا لم تكن للصراع العربى الاسرائيلى ، سوى مكانة ثانوية ضمن اهتمامات أوروبا الجماعـة • ومن ثم فمنذ ١٩٦٩ لم تخـرج المحـاولات الاوروبية للتعبير عن موقف موحد من هذا الصراع ، عن كونها مجرد تمرين فكرى •

بل حتى الوثيقة السرية التى اعتمدتها أوروبا الجماعة فى بون فى عام ١٩٧١ ـ والتى تنصلت منها فيما بعد بعض الدول تحت ضغط من اسرائيل ـ لم تتضمن اجماعا ما من قبل دول الجماعة ، حول موقف موحد من الصراع العربى الاسرائيلى • وبالرغم من كافة النداءات العربية على أثر حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ لاحداث تقارب عربى ، فان أوروبا لم تلتفت الى هذه النداءات • الى أن كان رد الفعل العربى ، بالالتجاء الى سلاح البترول •

وهنا فقط فاقت أوروبا اقتصاديا وسياسيا ، لتواجه كابوسا مكونا من ثلاث حقائق :

ـ أن سلاح البترول العربى أصبح قوة ضـاربة خطيرة •

ـ أن أوروبا تحصل على نصف امداداتها البترولية من العالم العربى •

ـ أن أوروبا شبه غائبة عن المسرح الدولى ، فلا وجود سياسى لها •

لهذا فان فى ٦ نوفمبر ١٩٧٣ اجمعت أوروبا على اصدار بيان مشترك ، نص فى جوهره ، على ما جاء فى قرارات مجلس الامن حول الانسحاب الاسرائيلى عن الاراضى المحتلـة ، والاعتراف بالحقـوق القـانونية للفلسطينيين • وكان هذا الاعلان ، بمثابة تخلى أوروبا ، لاول مرة ، عن سكوتها ، وتاكيد رغبتها فى الاسهام فى تسوية صراع له اهميته فى نظرها •

وكان رد الفعل العربى ، الاقتراح الذى نبع عن مؤتمر القمة العربى المنعقد فى الجزائر (نوفمبر ١٩٧٣) حول انشاء حوار عربى اوروبى ، لان أوروبا « تربطها بالدول العربية عبر البحر المتوسط ، علاقات حضـارية ، ومصالح حيوية ، لا يمكن تنميتها الا فى نطاق تعاون قائم على الثقة والمصالح المتبادلة » •

وفى ديسمبر ١٩٧٣ ، فى ظل الازمة البترولية ، انعقد فى كوبنهاجن مؤتمر للقمة لدول الجماعة • وقد اسفر عن بيان جاء فيه ، ان المتطلبات الخاصة بـالسيادة والالتزامات الخاصة بالامن ، يمكن ان تتوافر على نحو مرض ، عن طريق عقد اتفاقيات سلام ، تتضمن فيما بين أمور اخرى ، ضمانات واقرار مناطق منزوعة السلاح •

أما فيما يتعلق بأزمة الطاقة ، فقد جاء فى البيان تأكيد « للاهمية التى يوليها رؤساء الدول والحكومات لاجراء مفاوضات مع الدول المنتجة للبترول ، للبحث عن كيفية وضع نظام شامل للتعاون المتوسع لصـالح التنميـة الاقتصادية والصناعية والاستثمارات الصناعية والامداد الثابت بالطاقة بأسعار معقولة للدول الاعضاء » •

وهنا بدت فكرة إقامة تعامل عربى أوروبى ، تقوم الطاقة فيه بدور همزة الوصل •

وقد رد الجانب العربى على هذا الموقف الاوروبى باقتراح التعجيل بعقد مؤتمر للقمة عربى اوروبى قبل ١٠ مارس • ولكن البعض الاخر ، كانوا يعلمون صعوبة اقامة مثل هذا التعاون ، وما يمكن أن يثيره من تدخلات أجنبية • مثلا فى ٤ ـ ٥ مارس ١٩٧٤ عند عقد مؤتمر لوزراء دول السوق فى بون (ألمانيا الفيدرالية) لبحث التعاون السياسى من خلال اعتماد تفويض للرئيس شيل لكى يتولى الاتصالات الاولى بالدول العربية ، ثارت مشكلة « التشاور المسبق » و « على كافة المستويات مع الولايات المتحدة • وقد أدى الامر الى نقاش حاد ، أبرز مدى انقسام الدول الاعضاء فى الجماعة ، من حيث موقفها ازاء الزعامة الامريكية •

وفى ١ ـ ٢ ابريل ١٩٧٤ عند عقد الدورة الوزارية للجماعة الاوربية ، كشفت عن مواجهة صريحة بين النظرية الاستقلالية الفرنسية ، التى ترى ان التشاور مع الولايات المتحدة ، لا يجب أن يتم الا بعد أن يصل الحوار مع العرب الى نتائج ملموسة ، وبين النظريات الاخرى التى تصر ، بأى ثمن على وضع الحوار والتشاور الامريكى على نفس المستوى • وتفضل اجراء مشاورات مع الزعيم الامريكى طوال مدة الاتصالات التى تجرى مع العرب ، حتى يمكنها تفادى أى تعارض مع المبادرات الامريكية •

ولكن عندما تولى جيسكار ديستان رئاسة الجمهورية ، وحل سوفانيارج محل جوبير ، توصل وزير الخارجية الجديد ، الى صيغة وسط ، تراعى الحساسيات الالمانية ، وذلك ما سماه ؟ بتشاور براجماتيكى بين أصدقاء دون تحديد اطار معين له » .

وقضت المجموعة الاوروبية ٦ شهور منذ مؤتمر كوبنهاجن ، للتغلب على انقساماتها ، وللتوصل الى قرار بالشروع في الحوار ، الى آن وافق الوزراء الاوروبيون في ٤ مارس ١٩٧٤ على مذكرة تصف المراحل التى ستؤدى الى مؤتمر عربي اوربي • وقد فوض رئيس المجلس في اجراء الاتصالات الاستطلاعية مع الحكومات العربية ، للتعرف على صيغة التعاون الذى تنشده هذه الاخيرة ، في مجالات عديدة ، مثل الصناعة والزراعة والطاقة والمواد الاولية والنقل والعلوم والتكنولوجيا والتعاون المالى وتدريب الكوادر الخ •• ويلاحظ أن البترول والسياسة ، قد أقصيا عن مجال التعاون • لهذا عندما جرى أول لقاء في باريس ، بين رئيس المجلس الاوروبي والامين العام للجامعة العربية والوزير الكويتي للشئون الخارجية ، كان أهم ما اصطدمت به المحادثات التى جرت ، هو غياب الجانب السياسى في التناول الاوروبي للحوار • فكان أن اعتمد اول لقاء عربي للسفراء العرب في ١٢ ــ ١٤ نوفمبر ١٩٧٤ وثيقة عمل ، تضمنت الاهداف التى ينشدها العرب من وراء الحوار • وهي ترد على المقترحات الاوروبية التى اتجهت الى قصر مجال التعاون مع العرب ، على الصفقات التجارية البحتة ، التى تؤدى الى التوسع في بيع سلع تجهيزية ، مقابل البترودولارات • وقد أوضحت الوثيقة مغزى الحوار ، وأبعاده السياسية من وجة النظر العربية ، على أساس ان اى تعاون مثمر ، يمكن ان يقوم بين الجانبين ، يفترض كشرط مسبق ، اقرار السلام والامن فى الشرق الاوسط • وبالتالي على اوروبا ان تتولى مسئولياتها ، باسهام نشط في البحث عن تسوية عادلة للصراع العربى الاسرائيلى ، وبمشاركة ايجابية فى فتح عهد السلم والاستقرار في المنطقة • وقد تعمد الجانب العربي ، عدم تحديد موعد للاجتماع المقبل مع اللجنة العامة التابعة للجماعة الاوروبية ، الا بعد الحصول على رد هذه الاخيرة حول مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في هذا الاجتماع •

ومع ذلك ، لم يحدد الجانب الاوروبي موقفه ازاء المشاركة الفلسطينية فى الحوار ، الا بعد انعقاد الدورة الـ ٢١ للجمعية العامة التابعة للامم المتحدة ، التى تناولت المشكلة الفلسطينية • ويلاحظ ان موقف أوروبا خلال هذه الدورة ، قد اتسم بالتحفظ والتردد •

ثم في نهاية عام ١٩٧٤ اقترح سوفانيارج ، خلال زيارة رسمية للقاهرة ، ان « يبدأ الحوار بعقد اجتماع لمجموعات عمل تتولى مناقشة مشروعات محددة في نطاق وفدين موحدين أوروبي عربي : على أن يتضمن هذا الاخير ، ممثلين من منظمة التحرير الفلسطينية •

وجرت في ١١ ــ ١٥ يناير ١٩٧٥ لقاءات في القاهرة بين وزير الخارجية الايرلندى ، والامين العام المساعد للجنة بروكسيل من جهة ، والسيد محمود رياض من جهة أخرى • وطرح مره أخرى هذا الاقتراح ، الذى تقبله الجانب العربى بتحفظات • فما كان من الجانب الاوروبى الا أن تقدم بصيغة وسط ، وهى عقد اجتماع عام على مستوى « الخبراء ! » ، على ان لا يقتصر نشاط هؤلاء على المسائل الفنية أو التى تتعلق بالقطاعات الاقتصادية ، وهو ما سمي فيما بعد « بالحل الوسط الذى اعتمد في دبلن ! » ، لانه في ١٣ نوفمبر ، عقد في هذه البلدة ، اجتماع لوزراء الجماعة ، أسفر عن تكريس لهذا الاقتراح • وكان موقف الجانب العربي أن أيد هذا الحل الوسط ، اذ رأى فيه قبول أوربا التمثيل الفلسطيني كطرف كامل في الحوار •

٢ ــ تطور الحوار العربى الاوروبي :

انعقدت حتى الان ، في نطاق الحوار العربي الاوروبي ٣ اجتماعات على مستوى الخبراء ، واجتماعان على مستوى اللجنة العامة •

اجتماعات الخبراء :

١ ــ الاجتماع الاول (القاهرة ــ يونيو ١٩٧٥) : سجل هذا الاجتماع ، التباين الاساسي في موقف كل من الوفدين • كان الجانب الاوروبي يركز على الطابع الفني والاقتصادى ، بينما كان الاخر يركز على الجانب السياسي للحوار ، الذى ولد أساسا في اطار سياسى • وقد اعتمد الاجتماع مذكرة مشتركة ، يمكن اعتبارها ميثاقا للحوار ، اذ تحدد الاهداف والمبادىء ومجالات التعاون • بين الطرفين •

٢ ــ الاجتماع الثاني (روما ــ يوليو ١٩٧٥) : بحث هذا الاجتماع ، كيفية تشكيل ٧ مجموعات عمل ، كلفت دراسة كافة جوانب الحوار في المجالات الاتية : التصنيع ــ البنيات ــ التنمية ــ الزراعة ــ التنمية الريفية ــ التعاون المالى ــ التجارة ــ التعاون العلمي والفني ــ العلاقات الثقافية والاجتماعية ــ ومشاكل العمالة •

٣ ــ الاجتماع الثالث (أبو ظبي ــ نوفمبر ١٩٧٥) : أسفر عن اعتماد وثيقة عمل مشترك ، تحدد المنجزات في مجالات التصنيع وبنيات التنمية والزراعة والتنمية الريفية والتعاون العلمى ، مع التنويه بالصعوبات التى اعترضت الطريق في مجالات التعاون المالى والتجارةونقلالتكنولوجيا ومشاكل العمالة العربية في دول الجماعة الاوروبية •

اجتماعات للجنة العامة للحوار :

١ ــ الاجتماع الاول ــ (لوكسمبرج ــ مايو ١٩٧٦) :لاول مرة ورد في جدول أعمال هذا الاجتماع ، بند اول تحت عنوان « المسائل السياسية ! » • وقد جرى تبادل في الاراء السياسية ، أدى الى اعلان عربي : يسجل النقاط الايجابية والسلبية التى تضمنها الخطاب الاوروبي واعلان أوروبي ، تضمن تفسيرات اضافية لموقف دول الجماعة ، ولكن دون الاجابة على التساؤلات العربية • اما في مجال التعاون ، فقد اعتمدت اللجنة :

(١) التوصيات التى أسفرت عنها اجتماعات الخبراء

(٢) أجندة لاجتماعات المجموعات المتخصصة السبع

(٣) قائمه للمشروعات المقترحة من الجانب العربي ، في اطار التعاون المنشود •

أما فيما يخص التعاون المالي ونقل التكنولوجيا والتجارة ، فقد ساد الانطباع ، بأن الجانب الاوروبي لا يريد أن يبدى تنازلات في هذه المجالات ، قبل أن يطلع على النوايا العربية من حيث التمويل ، اذ انه يرى ان على الجانب العربي ، أن يتكفل بالجزء الاكبر من تمويل الانشطة والمشروعات التي تدخل في نطاق الحوار •

وقد تضمن البيان الختامي ، تأكيد الجانب الاوروبي ، بتمسكه بالسلام والامن والعدل ، وفقا لما نصت عليه مبادىء وميثاق الامم المتحدة ، كما اقر بان التوصل الى تسوية للمشكلة الفلسطينية ، يتطلب الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ، الذى يشكل عاملا حاسما في تحقيق السلام العادل والدائم • وقد أكد الجانب الاوروبي عزمه على بذل كافة الجهود للاسهام في تحقيق هذا الهدف •

٢ ـ الاجتماع الثاني ـ (تونس ـ فبراير ١٩٧٧) : كان التقدم الكبير الذى حققه هذا الاجتماع ، ممثلا في مشروع اللجنة العامة للمرة الاولى ، في حوارسياسى • أما على الصعيد الاقتصادى ، فقد نشط الحاضرون في تحديد الاطار العام للتعاون المنشود • وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا ، تقررت صياغة ميثاق عربي ـ اوروبي ، يحدد اجراءات نقل التكنولوجيا الاوروبية الى العالم العربي ، على أن يتولى مركز عربي أوروبي مهمة هذا النقل •

وقد نص البيان الختامي على الاتي :

ـ قلق الجانبين البالغ ، حول ما يتعلق بأمن الشرق الاوسط ، وانعكاساته على أمن أوروبا ، وأمن العالم ، ومصلحتهما في ضرورة اقرار السلام العادل والدائم في المنطقة •

ـ اعلان الجانبين ، ان الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفسلطيني ، هو أساس التسوية في الشرق الاوسط ، وهو العامل الاساسي لاقرار السلام العادل والدائم •

ـ اعلان الجانب الاوروبي ، عن ايمانه بالمبادىء التي نص عليها اعلان ٦ نوفمبر ١٩٧٣ والتي تشكل اسس التسوية في الشرق الاوسط ، وضرورة الاخذ بها ككل ، وأن أية تسوية ، لا يمكن أن تتم دون ان تترجم في الواقع ، حق الشعب الفلسطيني في التعبير الفعلي عن كيانه القومي •

ـ اعرب الجانب الاوربي ، عن قلقه ازاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية منذ ١٩٦٧ واقراره سريان معاهدة جنيف الرابعة) على الاراضى المحتلة ، ومعارضته للسياسة الاسرائيلية القائمة على التوسع في انشاء مستعمرات على هذه الاراضي ، لما يشكل ذلك من عراقيل توضع في طريق السلام • واخيرا معارضته لكل مبادرة من طرف واحد ، تستهدف تغيير وضع القدس •

وفي مجال التجارة ، اقترح الجانب العربي ، ابرام اتفاقية شاملة ، على اساس نظام تفضيلي بين المنطقتين ، وانشاء مركز للتعاون التجاري ، مهمته المعاونة على تكوين (الكوادر العربية في مجالات التسويق ودراسة الاسواق وتسهيل العلاقات بين رجال الاعمال العرب والاوروبيين وتيسير المشاركة العربية في الاسواق والمعارض التجارية الاوروبية • واخيرا ، يمكن أن يقوم المركز ، بدور بنك للمعلومات عن الحياة الاقتصادية في أوروبا والعالم العربي •

وفي مجال ضمان وتشجيع الاستثمارات : تم اعتماد فكرة ابرام اتفاقية متعددة الاطراف ، بعد أن كانت الاستثمارات الاوروبية هي وحدها التي تتمتع بهذه الضمانات في العالم العربي •

وفي مجال العمالة العربية في أوروبا ، وافق الجانب الاوروبي ، على بيان يمنح هذه العمالة ضمانات من حيث مستوى الحياة ، وفرص عمل افضل ، في دول الجماعة الاوروبية •

٣ ـ مستقبل الحوار العربي الاوروبي :

ولد الحوار في ظروف عصيبة (ازمة الطاقة ••) ، ولكنه اليوم أصبح حقيقة ، لانه قائم على تكامل طبيعي ، يلبي متطلبات تاريخية وجيوبوليتيكية واقتصادية وثقافية • انه حوار بين حضارتين عالميتين • لهذا فلا بد ان يتخطى الصعوبات التي تعترض طريقه ، لكي يقيم تعاونا شاملا ومتوازنا ، يكون خطوة ايجابية في طريق وفاق قائم على الوفاء بين شاطيء البحر المتوسط ، وعلى تضامن وثيق نابع عن مصلحة مشتركة •

وحتى تتحقق تطلعات الدول العربية من هذا الحوار ، وينشأ تعاون مميز ، كما يأمله الجانب العربي ، فلابد ان توافق أوروبا ، على اتفاق ملزم وشامل مع العالم العربي • وهذا التعاون يفترض تسوية أزمة الشرق الاوسط ، وفتح عهد جديد للسلام والاستقرار في المنطقة • لهذا على اوروبا أن لا تقصر نشاطها على مجالات غير سياسية ، بل عليها أن تثبت وجودها في تحركات السلام التي بدت في المنطقة •

ويلاحظ أن الموقف الاوروبي ، قد طرأ عليه تطور منذ اعلان ٦نوفمبر ١٩٧٣ ، بعد أن اعترف بشرعية القضية الفلسطينية ، وبالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ، وبحقوق القومية في كيان قومي ، واخيرا بالتعبير الفعلي عن هذا الكيان ، في شكل قاعدة اقليمية •

ان العرب يأملون ، في ان يتأكد هذا التطور • فلا يمكن ان تبقى أوروبا الجماعة متجاهلة منظمة التحرير الفلسطينية ، في حين أن هذه الاخيرة ، تتمتع بعضوية كاملة في الجامعة العربية ، أى انها طرف في الحوار ، ثم ان الاغلبية داخل الجماعة الدولية الممثلة في الامم المتحدة ، قد اعترفت بالمنظمة ، وبتمثيلها للشعب الفلسطيني •

ومن جهة اخرى ، فان أوروبا الجماعة ، لا يمكن ان يقتصر موقفها على الاعلان بالمبادىء والمواقف ، دون ترجمة هذه الاخيرة الى وقائع •

وقد يحتاج العالم العربي ، الى مساندة سياسية أوروبية ، ولكنه مع ذلك ، لن يجعل من الحوار وسيلة ضغط للحصول على هذه المساندة ، لان الحوار هو قبل كل شيء ، منبر لتبادل الطرفان وجهات النظر على كافة المسائل التي تهمهما • لهذا جاء الاقتراح العربي ، بوضع

جهاز دائم للتشاور السياسى ، يغطى كافة المسائل المشتركة ، وهو ما اقترحه مؤتمر تونس ٠

أما فيما يتعلق بالتعاون ، فان أوروبا الجماعة ، اصبحت مدركة انه ليست لديها فقط مصالح فى العالم العربى ، بل مسئوليات ايضا مثل : فتح أسواق السوق المشتركة للمنتجات العربية ، وحصول العرب على التكنولوجيا الاوروبية ، وضمان وتنشيط الاستثمارات فى أوروبا والعالم العربى ، وضمان ظروف حياة أفضل للعمالة العربية فى دول الجماعة ٠

وهناك أمل اليوم ، فى أن اوروبا الجماعة ، بعد أن استرجعت نشاطها على أثر الازمة التى عانت منها ، ستكون أكثر قدرة على تحمل مسئولياتها : ازاء تحقيق الاهداف الاساسية لمثل هذا التعاون ٠

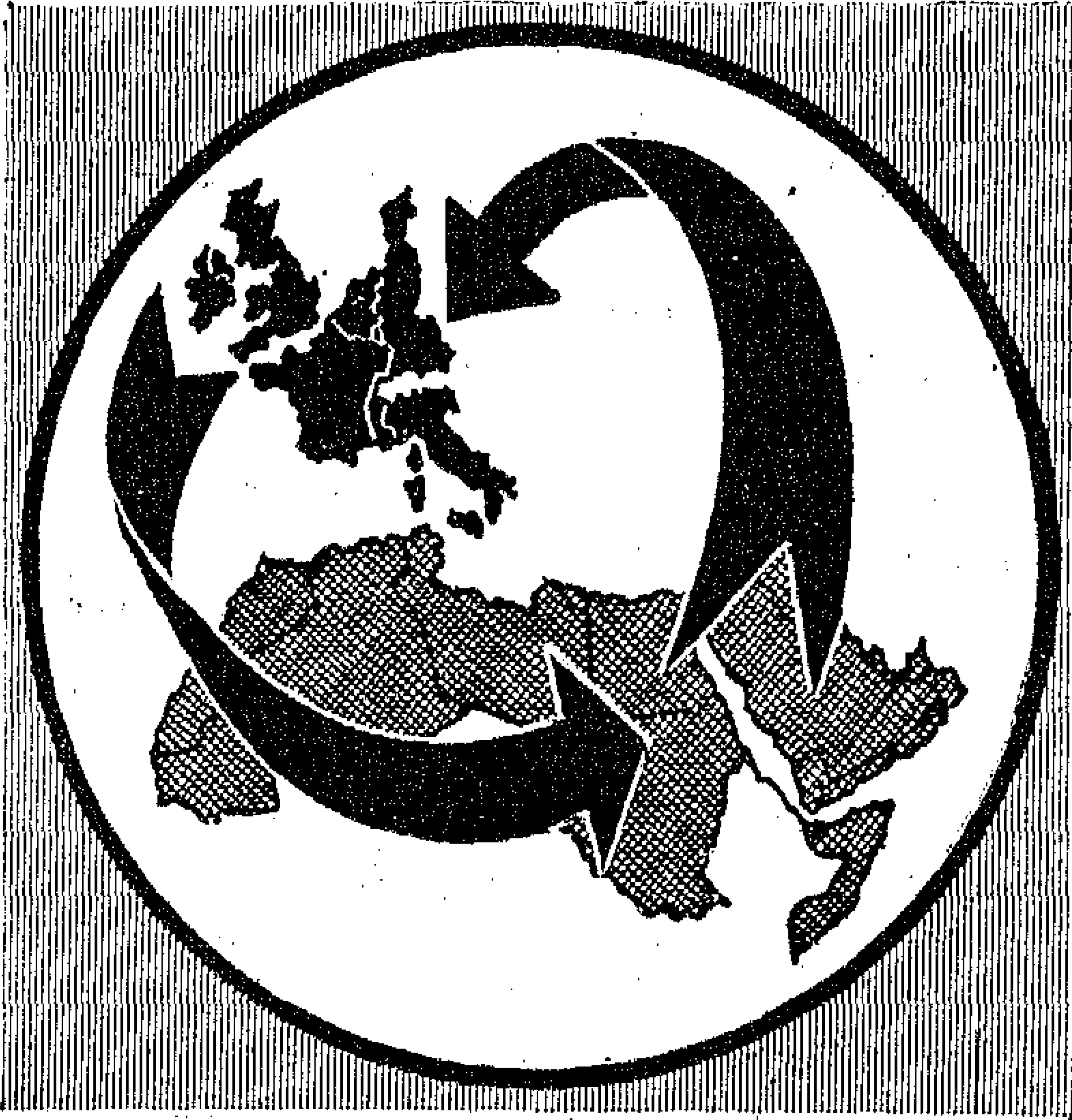
وتشكل الدول العربية اليوم ، العميل الاول التجارى لاوروبا الجماعة : قبل الولايات المتحدة ٠ وخلال السنوات الثلاث الاخيرة ، ارتفعت الصادرات الاوروبية الى العالم العربى، بمعدل أربعة اضعاف ما كانت عليه ، واصبحت تمثل فى ١٩٧٥ : ١٣ فى المائة من مجموع صادرات السوق المشتركة ٠ كذلك زادت الاستثمارات العربية ـ وخاصة الدول البترولية ـ فى أوروبا الغربية ، ومنها دول الجماعة ، لكى تصل خلال العامين الاخيرين الى ٦٥ر٤ مليار من الدولارات ٠ ولا شك أن مثل هذا الاسهام العربى فى الاقتصاد الاوروبى ، سيكتسب صفات جديدة وأبعادا عديدة ، كلما نما التعاون العربى الاوروبى ٠

أما واردات العالم العربى من دول الجماعة ، فهى تمثل فى ١٩٧٤ حوالى ٤٩ فى المائة من مجموع وارداته ، أى اكثر من ضعف وارداته من الولايات المتحدة واليابان مجتمعين ٠ ثم ان النمو الاقتصادى العربى ، سيضاعف من حجم الواردات السلعية والخدمات القادمة من السوق المشتركة وبما ان العالم العربى ، سوق واسعة للمنتجات الاوروبية فانه يحتاج الى التكنولوجيا الاوروبية ٠ أما أوروبا من جهتها ، فلا يمكنها الاستغناء عن المواد الاولية التى تأتيها من العالم العربى ، وكذا عن موارده المالية الضخمة ٠

كل هذا يعنى أن تنمية العالم العربى تتوقف بقدر كبير على رخاء اروبا ، والعكس صحيح ايضا والحوار العربى الاوروبى ، هو مبادرة طموحة وصعبة ومجتهدة ، لانه حوار بين مجموعتين من الدول كل منهما تختلف عن الاخرى وهو بذلك يشكل تحديا على اعلى مستوى سياسى ، ولكن الجماعة الاوروبية فى حد ذاتها ألم تكن فى نظر موقعى معاهدة روما فى ١٩٥٧ تشكل تحديا أيضا للمستقبل ؟ ومع ذلك فانها اليوم تشكل حقيقة لا يمكن انكارها ٠

وقد قبلت الجماعة الاوروبية التحدى ، عندما وقعت اتفاقيات لومى الاخيرة ٠ ولا شك أنها اليوم قادرة على وضع نموذج جديد لعلاقاتها مع العالم العربى ، وبذلك قد تفسح الطريق أمام نظام اقتصادى جديد ، أكثر عدالة ، وأكثر اتزانا ، وأيضا قد تسهم بذلك فى دعم الامن والسلام فى العالم ■

حوار حول الحوار العربى الأوروبى



[٣] الخلفية الفكرية للحوار

محمد سيد أحمد

نشأ اهتمام جديد لبناء علاقات عبر البحر المتوسط ، يطلق عليها فى الوقت الراهن اسم « الحوار العربى الاوروبى » ولتبرير هذا الاهتمام الجديد ، اثير العديد من الافكار القيمة ، من بينها التاريخ والجغرافيا ، والروابط الحضارية ، واوجه التقارب الثقافى ، والتراث الدينى ، والجغرافيا السياسية ، والاستراتيجية ، والتكامل العالمى المتعاظم ، وزيادة الاهتمام بالبحر ٠ ولكن مما لا شك فيه ، ان احد العوامل ذات التأثير الحاسم فى هذا الشأن ، كان نشوء ظاهرة لم يسبق لها مثيل هى : البترودولارات ٠

لا احد يستطيع الان ، أن ينازع العرب حقهم فى الحصول على أسعار ملائمة لبترولهم ٠ وقد اصبحت الهوة المتزايدة بين أسعار المنتجات التامة الصنع ، وأسعار المواد الخام ـ بما فيها البترول ـ عاملا كبيرا من عوامل الاضطراب ، ليس بالنسبة للبلدان النامية فحسب، بل بالنسبة للعالم الصناعى أيضا ٠ ذلك أنه نظرا لأسعار البترول الشديدة الانخفاض ، كانت الدول الصناعية تبدد الطاقة ، وأهملت البحث عن مصادر للطاقة بديلة تتناسب والاحتياجات المتزايدة لها ـ الا أن ما ينازع فيه الغرب ، هى قدرة منتجى البترول العرب ، على أن يجعلوا من احتياطات بترولهم القابلة للنفاد ، رصيدا عربيا حقيقيا يكرس للاحتياجات العربية ٠

وكثيرا ما اشير الى ان منظمة الاقطار المصدرة للبترول ، تستطيع الاستفادة من تلاق مستوات لمجموعة ظروف كلها ذات طبيعة خارجية • فأزمة الطاقة وحرب اكتوبر ، والانفراج الدولى ، كان ينظر اليها جميعا على انها احداث عارضة ، لم تخلقها اقطار الاوبك فبسبب الانفراج الدولى ، وكذلك بسبب تردى الانفراج فى الشرق الاوسط ، وبلوغ التوتر ذروته وقت أن اندلعت حرب أكتوبر ، لم يستطع مستهلكو البترول فى الغرب الصناعى ـ وبالذات الولايات المتحدة ـ ان يتدخلوا عسكريا أو بوسيلة أخرى للابقاء على أسعار البترول داخل اطار الحدود التى تستطيع الاقتصاديات الاوروبية ، التى ابتليت بالتضخم والاضطرابات النقدية ، أن تحتملها •

وكان من شأن هذه الحالة من الامور ، أن اوجدت علاقة عبر البحر المتوسط ، ذات طبيعة لم يسبق لها نظير • فانتقال أموال أسطورية من مستهلكي البترول الاوروبى ، الى منتجى البترول العرب ، لم يكن يتم على مضض فحسب ، وانما وضع نصب عينيه أيضا ، ان يجعل هذه التحويلات اسمية أكثر منها واقعية • وتردد فى هذا الصدد ، زعم يقول ان مستقبلى هذه الاموال ـ وهم ينتمون الى العالم المتخلف ـ يفتقرون الى البناء التحتى (التجهيزات الاساسية) القادر على استيعاب الاموال التى يملكونها • وهكذا اعتبرت بلايين من البترودولارات امكانية « عائمة » متاحة ، يمكن الاستفادة منها • وهذا هو كل ما يعنى ما هو معنى « باعادة تدوير البترودولارات » وهو ايضا قضية اساسية فى الجوار العربى الاوروبى •

صحيح ان المجموعة الاوروبية تلاحظ بارتياح ، أن تراكم الثروة البترولية العربية ، وان كان يؤثر تأثيرا سلبيا من الناحية الاقتصادية فى اوروبا ، يمكن ان يكون مفيدا من الناحية السياسية • فهو قد ادخل حافزا جبارا للاستقرار الاجتماعى والاعتدال السياسى فى العالم العربى • وهذا يمكن ان يساعد فى النهاية على التغلب على كثير من العقبات ، التى لا تزال قائمة فى سبيل تسوية النزاع العربى الاسرائيلى • وقد تحدت المملكة العربية السعودية علنا ، قرار الاوبك برفع أسعار البترول بنسبة ١٠ فى المائة فى اجتماع الدوحة الاخير ، بهدف عدم الاضرار بالاقتصاديات الاوروبية ، وتفادى ما يترتب عليها من آثار اجتماعية وسياسية ، رغم حقيقة أن الاوبك قررت رفع الاسعار بنسبة ١٠ فى المائة مسايرة للتضخم العالمى المتزايد •

ومن المؤكد أن السلام والاستقرار يهمان كل من العرب والاوروبيين بقدر متساو • ولكن لكى يتحقق السلام الحقيقى والاستقرار الحقيقى ، لابد من الاستجابة لمتطلبات جوهرية • فالسلام والاستقرار لن يتحققا على أساس معايير تنافى التطلعات والحقوق العربية الاساسية • والا فان الشعوب العربية ، لن ترى فى انتقال البترودولارات الى العالم العربى ، الا وسيلة غريبة لاعادة العالم العربى مرة أخرى الى المدار الغربى ، أكثر منه سلاح عربى أشاد به زعماؤها اشادة كبيرة •

ان كثيرا من الاقطار العربية الاكثر تقدما ، تعانى اليوم من مصاعب اقتصادية هائلة ، بسبب النزاع العربى الاسرائيلى • ويمكن مقارنة هذا الوضع ، بوضع اوروبا التى خرجت من الحرب العالمية الثانية مخربة تماما • غير أنها بفضل المعونة الامريكية ، استطاعت أن تعيد بناء اقتصادها • وبينما استعادت اوروبا قوتها ، فان الولايات المتحدة لم تصب بالفقر ، واستفاد كلا الطرفان فهل يمكن التوصل الى صيغة مماثلة للتعاون العربى الاوروبى ، بحيث تتطور الاقتصاديات العربية دون الاضرار باوروبا ؟ هل يمكن للبترودولارات ان تلعب بالنسبة للعالم العربى ، دورا مماثلا لما تلعبه اليورودولارات (اى الدولارات الاوروبية) بالنسبة لاوروبا ؟

ان المكونات الاساسية للصيغة ، تتلخص فى التكنولوجيا مقابل رأس المال : فالعرب يحتاجون التكنولوجيا الاوروبية تماما كما يحتاج الاوروبيون المال العربى • فكيف يمكن مزج هذه المكونات على افضل نحو لما فيه فائدة الطرفين ؟ ما هى افضل صيغة ؟

ـ هل هى العملية الجارية الان لاعادة تدوير البترودولارات حيث يشترى المال العربى الاسهم والقارات فى اوروبا ، او يستوعب فى الشركات والمصانع الاوروبية ؟

ـ هل هى استنفاد المال العربى فى شراء الاسلحة المتقدمة الباهظة الثمن ، بما يتجاوز احتياجات الامن العربى ، بل وبما هو ليس مطلوبا فى احوال كثيرة لتلبية هذه الاحتياجات ؟

ـ هل هى اقامة مشروعات مشتركة تجمع بين التكنولوجيا الاوروبية ورأس المال العربى فى الاجزاء الفقيرة من افريقيا وآسيا • (ان مثل هذه المشروعات ـ ذات الصبغة الاستعمارية الجديدة الواضحة ـ تبحث الان بالنسبة لمصر) ؟

ـ هل هى تصدير صناعات غير دينامية ، تساعد على تلويث البيئة بالعالم العربى ، كبديل لاستيراد المواد الخام والايدى العاملة المهاجرة الرخيصة ؟

من الواضح ان كل هذه الصيغ ، لن تعود بالفائدة الا على طرف واحد فقط ومع ذلك ، فان اعادة توزيع الصناعات الاوروبية ، يمكن أن يفيد التطور العربى ، بشرط أن تكون هذه الصناعات دينامية ، وقادرة على توليد حركة شاملة فى الاقتصاد العربى • ان التكنولوجيا التى يحتاجها العرب ، ليست فقط فى الخبرة المتجسدة فى المعدات والماكينات ، بل أيضا ، فى طرق التفكير ، التى تمكنهم من الا ينتجوا سلعا استهلاكية فحسب ، بل ايضا وسائل انتاج • ان ما يحتاجه العرب ليس فقط شراء التكنولوجيا الاوروبية كما هى ، بل انهم يحتاجون الى هضمها •

ولكن فى البحث عن أية صيغة من المهم أن نتذكر أنه اذا كانت أوروبا لا تستطيع الاستغناء عن البترول العربى ، فان التكنولوجيا التى يحتاجها العرب ، لا تقتصر على أوروبا ـ أو على الغرب ـ وحده ■



[٤] الموقف الأوروبى من حقوق الشعب الفلسطينى

عبد المنعم سعيد

ان الحوار العربى الاوربى الذى بدأ فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ واخذ شكله الرسمى بدءا من يونيو ١٩٧٥ ، يدور بين طرفين : الطرف العربى ممثلا فى جامعة الدول العربية بدولها العشرين ، والجماعة الاقتصادية الاوربية التى تضم تسع دول أوربية ٠

الحوار العربى الاوربى اذن يدور بين منظمتين دوليتين ، وهو مايعنى ان المواقف المتخذة فى الحوار: هو تعبير عن الحد الادنى الذى تتفق عليه الدول الاعضاء ، وان كان ذلك لا يعنى ان مواقف هذه الدول فرادى ، يمكن ان يؤثر بدرجة أو بأخرى على مواقف المنظمة ككل ٠ وفى هذا العرض ، فاننا سنهتم ــ بشكل اساسى ــ بمواقف الجماعة الاوربية من القضية الفلسطينية : من خلال الحوار على اساس ان موقف الجانب العربى قريب من أذهان القارىء العربى من خلال تصريحات الزعماء العرب المختلفة ، وبيانات مؤتمر القمة العربية ٠

ولذلك فاننا سنعنى بالاجابة عن ثلاثة اسئلة :

أ ــ الى أى مدى توجد سياسة خارجية مشتركة لدول الجماعة الاوربية ؟

ب ــ كيف طبقت هذه السياسة على القضية الفلسطينية ؟

جـ ــ ما هو موقع القضية الفلسطينية من مجرى الحوار العربى الاوربى ؟

ا ــ السياسة الخارجية للجماعة الاوربية :

كان الاباء المؤسسون لحركة التوحيد الاوربى : يحلمون بأوربا موحدة (الولايات المتحدة الاوربية يمكن أن يكون لها دور فى الشئون الدولية ٠ ولكن ، نتيجة عوامل سياسية وتاريخية عديدة ، فان أوربا الغربية اضطرت الى اتباع الطريق الاقتصادى لتحقيق وحدتها السياسية ، التى تكفل سياسة خارجية مشتركة للدول الاعضاء ٠ وقد ظل موضوع السياسة الخارجية المشتركة ، موضوعا غير قابل للانجاز حتى اجتمع رؤساء الدول والحكومات المؤسسة للجماعة فى أول ديسمبر ١٩٦٩ فى لاهاى ، حيث اتفقوا على تفويض وزراء الخارجية لدراسة أفضل الطرق لتحقيق التقدم فى موضوع التوحيد السياسى ، من خلال اطار توسيع الجماعة ٠

أعد وزراء الخارجية تقريرا حول الموضوع ، تمت مناقشته والتصديق عليه من قبل اجتماع رؤساء الدول والحكومات الست فى بروكسل فى ٢٧ أكتوبر ١٩٧٠ ٠ وقد عكس هذا التقرير ، الاعتقاد فى أن التقدم تجاه عمل موحد فى حقل السياسة الخارجية ، يمكن أن يشجع تطور المجموعة ، وأن يساعد الاوربيين على الادراك بشكل أكبر لمسئولياتهم المشتركة ٠ وتحدث التقرير عن موضوعين :

١ ــ التأكيد على ضرورة الاستشارات المنتظمة : وتبادل المعلومات ، وتحسين التفاهم المتبادل فيما يتعلق بالمشكلات الرئيسية فى العلاقات الدولية ٠

٢ ــ تقوية التضامن بين الحكومات ، بتشجيع التنسيق بين الاراء ، وتوحيد المواقف وحيث تظهر الرغبة والامكانية لعمل مشترك ٠

وبعد قبول كل من بريطانيا وأيرلندا والدنمارك فى الجماعة الاوربية ، فان رؤساء الدول والحكومات الاعضاء فى الجماعة الاوربية الموسعة ، تقابلوا لاول مرة فى ١٩ أكتوبر ١٩٧٢ فى باريس ، بناء على دعوة رئيس الجمهورية الفرنسية : واتفقوا على اعلان احتوت مقدمته على انه « يجب على أوربا أن تكون قادرة على أن توجد لها مكانة أصيلة تتكافأ مع مواردها الانسانية والثقافية والمادية ٠ انها يجب أن تؤكد بحزم على ارائها فى العلاقات الدولية : بما يتناسب مع رسالتها فى العالم من اجل التقدم والسلام والتعاون ! ٠ وتضمنت المادة

«١٤» من الاعـلان ، أن رؤساء الدول والحكومات ، وافقوا على ان التعاون السياسى بين الدول الاعضاء فى شئون السياسة الخارجية ، قد بدأ فعليا ، ويجب ان يتحسن فى المستقبل • ؟ كما وافقوا علـى أن الاستشارات يجب ان تتكثف على كل المستويات : وان وزراء الخارجية عليهم فى المستقبل ، أن يتقابلوا اربع مرات فى العام بدلا من مرتين من اجل هذا الغرض • واعتبروا أن الهدف من تعاونهم ، هو التعامل مع مشكلات مصالحهم الحيوية : وان يكونوا ـ كلما كان ذلـك ممكنا ـ مواقف مشتركة طويلة ومتوسط المدى ! •

ب ـ السياسة الخارجية للجماعة تجاه الشرق الاوسط

نخلص مما سبق ، الى ان تكوين سياسة خارجية للجماعة ، لا تزال فى مراحلها التحضيرية ، وانها لا تتعدى درجات متصاعدة من التنسيق وتبادل المعلومات : وهو ما يجعلها أضعف حلقات الجماعات وأكثرها وهنا • وتمشيا مع ذلك ، كان الاهتمام الاوربى بأزمة الشرق الاوسط • فتمت مناقشة الازمة لاول مرة فى اجتماع وزراء خارجية دول الجماعة المنعقد فى ١٧ نوفمبر ١٩٧٠ • وعلى الرغم من ان مناقشات الاجتماعات وما دار فيها كان سرا ، فان التعليقات والتصريحات التى لحقت الاجتماع ، اشارت الى أن فرنسا حاولت دفع شركائها من اجل سياسة مشتركة تجاه الازمة • وكان هدف هذه السياسة ، الاتفاق على عدد من المبادىء التى يمكن أن تساعد فى ايجاد تسوية فى الشرق الاوسط • تعتمد على القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الامن فى ٢٢ نوفمبر١٩٦٧ •

ولتحقيق هذا الغرض ، عقدت اربعة اجتماعات فى باريس فى يناير ١٩٧١ على مستوى رؤساء ادارات الشئون السياسية فى وزارات خارجية الدول الاعضاء ، بهدف ايجاد وجهة نظر مشتركة تجاه الازمة • وقد أسفرت هذه الاجتماعات ، عن وضع تقرير لعرضه على اجتماع وزراء الخارجية الستة فى باريس فى ١٣ مايو ١٩٧١ • وتضمن هذا التقرير النقاط التالية :

١ ـ انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى التى احتلتها فى يونيو ١٩٦٧ مع تغيرات طفيفة فى حدود ١٩٦٧ من خلال اتفاق بين الاطراف المعنية •

٢ ـ ضرورة ايجاد مناطق منزوعة السلاح على جانبى الحدود •

٣ ـ وضع مدينة القدس تحت الادارة الدولية •

٤ ـ حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين •

وعقب الاجتماع ، وفى ١٤ مايو ، صرح موريس شومان وزير الخارجية الفرنسى ورئيس دورة الانعقاد الوزارى للمجموعة « انه بعد الاتفاق على ما جاء فى التقرير ، فان المجتمعين سوف يستمرون فى مناقشة موضوعات الشرق الاوسط : آخذين فى الاعتبار الروابط التاريخية ، والمصالح المشتركة بين الدول العـربية والجماعة الاوربية • ان وجهة نظر الجماعة الاوربية هى ان اقامة سلام عادل فى الشرق الاوسط : يمثل أهمية عظمى لاوربا ، التى تشجع كل الجهود التى يمكن ان تقود الى السلام ، وخاصة المفاوضات التى يجريها جورنار يارنج » •

لقد ظل هذا التقرير سريا بصورة مطلقة : ولم يعرف عنه الا من خلال موريس شومان ، وعندما قام الممثل الدائم لفرنسا لدى الامم المتحدة ، بتسليم التقرير الى يوثانت السكرتير العام للمنظمة الدولية • وعلى أى الاحوال ، فان التقرير لم يكن ليعنى اى شىء سوى الحماس الفرنسى لحيازة دور فى الشرق الاوسط • فبلجيكا وحدها هى التى اعلنت تأييدها لما جاء فى التقرير : بينما اتخذت الدول الاخرى موقفا متحفظا • ومن جانب آخر ، فان القضية الفلسطينية شغلت آخر القضايا فى سلم الاهتمام الاوربى ، ولم يتعد هذا الاهتمام ، النظر الى القضية كقضية لاجئين وليست قضية شعب له حق تقرير المصير •

وفى النهاية ، فان عديدا من الاسباب قادت الى نسيان ما جاء فى التقرير ، مثل المعارضة الامريكية للمبادرة الفرنسية ، عندما اعلنت الولايات المتحدة : ان التقرير لا يأخذ فى الاعتبار ، مبادرة روجرز فى الشرق الاوسط • ومن جانب آخر ، فان وزير خارجية المانيا الغربية والتر شيل أعلن ابان زيارته لاسرائيل فى بداية يوليو ١٩٧١ أن ما يسمى بوثيقة الدول الست • لم يتم الموافقة عليها ، كما انها لا تمثل اى التزام للدول الاوربية ! •

أخيرا فان الظروف فى الشرق الاوسط ، والركود الذى طرأ على الازمة فيه ، عكست نفسها على لقاء قمة باريس السالف الذكر ، حيث استبعدت ازمة الشرق الاوسط من جدول اعمال المؤتمر ، وكنتيجة ايضا لعدم الاتفاق بين الدول الاعضاء • ووضح ذلك قبيل الاجتماع ، وعندما اقترحت بريطانيا رسميا ، وضع الازمة فى جدول اعمال المؤتمر ، ولكن المانيا الغربية وهولندا ، عارضتا هذا الاقتراح ، بحجة ان الاجتماع مقصور على مناقشة القضاياالاوربية • ومنذ ذلك الوقت ، فان الجماعة ظلت صامتة فيما يتعلق بالشرق الاوسط : حتى نشبت الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة فى اكتوبر ١٩٧٣ •

لقد كانت الحرب بمثابة صدمة لدول الجماعة ، خاصة

نتيجة تأثيرات استخدام سلاح البترول بأساليب مختلفة ، كالمقاطعة وخفض الانتاج ورفع الاسعار • مما أدى الى عديد من التأثيرات الهامة على هذه الدول ، يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ ـ ان معاملة الدول بمستويات مختلفة ، أدى الى تصدع المجموعة الاوروبية ، نتيجة الانقسام الذى ساد فيها ، لمواجهة تأثيرات استخدام سلاح البترول • فقد عوملت الدول الاوروبية وفق ثلاثة مستويات : اولها المقاطعة : وتعنى حرمان الدولة من جميع احتياجاتها سواء من البترول الخام او المكرر : وحظيت بهذا المستوى هولندا • وثانيها الدول المفضلة ، وهى التى تحصل على احتياجاتها من البترول ، عوملت وفق ذلك كل من فرنسا وبريطانيا • وثالثها الدول المحايدة وهى التى تحصل على احتياجاتها البترولية وفقا لمعدلات شهر سبتمبر ١٩٧٣ مقتطعا منها نسبة التخفيض المقررة ، وطبق ذلك على باقى الدول التسع •

٢ ـ ان استخدام سلاح البترول : ادى الى تأثيرات تضخمية على الاقتصاد الاوربى ، مما زاد من الازمة الاقتصادية التى تواجهها هذه الدول •

٣ ـ ان رفع اسعار البترول ادى الى ما يسمى بنقل الثروة من المجتمعات الصناعية المتقدمة ـ ومنها أوربا الغربية ـ الى الدول المنتجة للبترول ، ومنها عدد من الدول العربية •

٤ ـ ان الاثار الاقتصادية السلبية لازمة الطاقة ، أدت الى عديد من الصعوبات والازمات السياسية والاجتماعية داخل دول الجماعة •

٥ ـ ان استخدام سلاح البترول فى حرب ١٩٧٣ جعل له قدرة على توجيه ضغوط سياسية على الدول الغربية ، وأصبح استخدام هذا السلاح ، واردا فى حالة نشوب صراع جديد فى الشرق الاوسط •

٦ ـ ان العالم العربى بعد الحرب ، تغيرت صورته بحيث تزاوجت امكانياته الاقتصادية العديدة صناعيا وزراعيا ، بقدرة مالية قادرة على استغلال هـذه الامكانيات •

ازاء هذه التاثيرات على دول الجماعة ، فقد اختارت مواجهتها من خلال تحركين : اولهما ، ضمان امدادات الطاقة فى حالات الازمات الجديدة فى صراع الشرق الاوسط ، من خلال نظام جديد لاقتسام الموارد البترولية فى حالات الازمة ، والتحول الى مصادر جديدة للطاقة : من خلال الوكالة الدولية للطاقة : التى اشتركت فيها ثمانى دول من دول الجماعة فيما عدا فرنسا فى أول الامر ، والتى عادت مرة اخرى بعد اجتماع الرئيس الامريكى فورد والرئيس الفرنسى جيسكار ديستان فى جزر المارتينيك فى ديسمبر ١٩٧٤ ، الى قبول التنسيق مع مواقف الدول المستهلكة للطاقة ، والتى تجمعها الوكالة •

وثانيهما ، التحرك نحو العالم العربى ، لتلافى الاثار الاخرى لاستخدام سلاح البترول ، وفى مقدمته نقل الثروة ، بحيث تتم اعادة تدوير رءوس الاموال العربية مرة أخرى الى السوق الاوربية ، سواء باستيراد السلع والبضائع ، والخدمات ، وبمشاركة الجانب الاوربى فى المشروعات العربية بالتكنولوجيا والخبرة الفنية •

وكان بديهيا لدى دول الجماعة ، أن الولوج الى العالم العربى ، لابد أن يبدأ بأزمة الشرق الاوسط ، ومن ثم أصدرت دول المجموعة التسع ، ومن خلال اجتماعات وزراء خارجية المجموعة للتعاون السياسى : بيسانها الشهير فى ٦ نوفمبر ١٩٧٣ • ولا شك أن هناك عددا من نقاط التقدم التى حققها البيان ، بالنظر الى الموقف السابق لدول الجماعة • فالبيان يمثل أولا ، أول موقف علنى تتخذه الجماعة ازاء الشرق الاوسط ، خاصة وأنه تضمن نية دول الجماعة فى تقديم مقترحات بصدد اجراءات السلام فى الشرق الاوسط • وثانيا : فان البيان تحدث عن رفض ضم الاراضى بالقوة : وطالب اسرائيل بوضع نهاية لاحتلالها للاراضى العـربية • وثالثا ، فان البيان ذكر أن الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين ، يجب أن توضع فى الحسبان عند اقامة سلام عادل ودائم • وهو ما يعتبر تقدما فى فهم قضية الشعب الفلسطينى ، عنها فى وجهة النظر الاوربية المشار اليها آنفا ، والتى كانت تنظر الى مشكلة الشـعب الفلسطينى كمشكلة لاجئين •

ولكن ظل الاعتراف بهـذه الحقـوق غامضـا ودون تحديد لمعناها • بالاضافة الى ذلك ، فان البيان تحدث عن الروابط التى تربط بين الجماعة وبلدان « جنوب وشرق البحر المتوسط » وهو ما يعنى أن الجماعة تضع كلا من الدول العربية واسرائيل فى سلة واحدة : فى اطار ما يسمى بالنهج المتوسطى الشامل للجماعة ، والذى يقوم على أساس « متوازن ! •

لقد ظل اعلان نوفمبر يمثل الموقف الرسمى للجماعة الاوربية من القضية الفلسطينية حتى الان ، ودون تطور ملموس من خـلال مراحل الحـوار العربى الاوربى المختلفة • ولكن هذا الموقف ، كان أحد الاسباب التى دعت مؤتمر القمة العربى السادس بالجزائر المنعقد فى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٣ الى مبادلة الجماعة الاوربية موقفها المتقدم نسبيا ، حين دعا الى حوار مع دول الجماعة ، تصاعد

السعى اليه خلال اجتماع عقد من وزراء الخارجية العرب بزملائهم الاوربيين فى كوبنهاجن فى منتصف ديسمبر ١٩٧٣ ، عند انعقاد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الاعضاء فى الجماعة • وقد اعاد هذا المؤتمر التأكيد مرة اخرى ، على ما جاء فى بيان نوفمبر ، مع اضافة خطوة ايجابية أخرى ، وهى أن الجماعة الاوربية ، ولاول مرة ، وضعت الامن العربى والامن الاسرائيلى على نفس الدرجة من الاهتمام •

جـ ـ قضية فلسطين واجتماعات الحوار العربى الاوربى

شغلت القضية الفلسطينية : موقعا هاما خلال المراحل التحضيرية للحوار ، وكانت قلب الاهتمام العربى خلال اجتماعات الحوار المختلفة ، سواء على صعيد اللجنة العامة ، أو اجتماعات الخبراء بين الطرفين • فمنذ البداية ، أصر الجانب العربى على ان يكون للفلسطينيين مقعد فى جلسات الحوار ، ممثلين بمنظمة التحرير الفلسطينية • وكان هذا التمثيل ـ من وجهة نظر الجانب العربى ـ يمثل الترجمة الفعلية للاعتراف الاوربى بحقوق الشعب الفلسطينى المشروعة • ولكن الجانب الاوربى رفض هذا المنطق ، مما ادى الى ركود المفاوضات التحضيرية للحوار خلال الشهور الاخيرة من عـام ١٩٧٤ ، خاصة وأن موقف الجماعة الفعلى تجاه القضية الفلسطينية ، بدا مغايرا لموقفها المعلن فى بيان نوفمبر • فعند التصويت على دعوة منظمة التحرير للمشاركة فى أعمال الجمعية العامة للامم المتحدة بصدد القضيـة الفلسطينية ، والتى عضدها المجتمع الدولى باغلبية ١٠٥ أصوات ، فان فرنسا وايطاليا وأيرلندا فقط ايدت القرار وامتنعت باقى الدول عن التصويت ، ثم تراجعت الدول الثلاث بعد ذلك ، وامتنعت عن التصويت مع باقى دول الجماعة على القرار الخاص بمنح الشعب الفلسطينى حق تقرير المصير الذى أيدته ٨٩ دولة فى المجتمع الدولى • ولم تكتف دول الجماعة بالامتناع عن التصويت ، بل قامت بمعارضة القرار الخاص بمنح المنظمة صفة المراقب لاعمال الجمعية العامة والمؤيد من قبل ٩٥ دولة ، ولم يمتنع عن التصويت سوى فرنسا • وأصبح التساؤل المطروح هو : اذا لم تكن حقوق الشعب الفلسطينى تعنى حقة فى تقرير المصير ، فماذا تعنى اذن ؟ وعكس التصويت فى المنظمة الدولية ليس فقط أنه لا يوجد تغيير جوهرى فى موقف الجماعة الاوربية : ولكنه عكس ايضا الانقسام بين دول الجماعة حول القضية •

لقد أصبحت القضية الفلسطينية ، وتمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطينى ، هى القضية التى كادت تقوض الحوار قبل بدايته • ولكن الجانب الاوربى : نجح فى تخطى هذه العقبة ، عندما قام وزراء خارجية الجماعة فى اجتماعاتهم للتعاون السياسى بدبلن فى ١٣ فبراير ١٩٧٥ ، عندما قدم اقتراح مؤداه تشكيل وفدين للحوار ، أحدهما عربى والاخر أوربى دون تحديد جنسيات المشتركين فى الحوار : وقبل الجانب العربى هذه الصيغة بتأييد من منظمة التحرير نفسها ، مما أزال واحدة من أهم العقبات التى واجهت الحوار •

ومنذ الاجتماع الاول للحوار الذى عقد بالقاهرة فى يونيو ١٩٧٥ فان الجانب العربى أعلن عن نيته فى تسييس الحـوار ! ، وأن جوهر العلاقة السياسية بين الطرفين ، هو تحديد المواقف فيما يتعلق بـالمشكلة الفلسطينية ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشـعب الفلسطينى ، وتحرير الاراضى العربية المحتلة • كما علق على الاتفاقية التى عقدتها المجموعة مع اسرائيل فى مايو ١٩٧٥ والتى لا تتسق مع المبادىء المعبر عنها فى بيان الدول التسع فى نوفمبر ١٩٧٣ « لان اسرائيل لم تنسحب من الاراضى العربية المحتلة : ولم تحترم أيا من حقوق شعب فلسطين » •

وقد تجاهل رئيس الوفد الاوربى تماما ، النقاط التى أثارها الجانب العربى ، مكتفيا بالاشارة الى « ان الابعاد السياسية للحوار ، هى فى جوهرها محاولة اعادة اكتشاف وتجديد وتنشيط الروابط التى تؤثر على المنطقتين المتجاورين ، والرغبة فى ازالة سوء التفاهم الذى ادى الى مصاعب فى الماضى : والعزم على إقامة قواعد للتعاون المقبل : يشمل مجموعة واسعة من النشاطات لصالح الجانبين » •

وفى اجتماعات روما فى يوليو ١٩٧٥ ، وعلى الرغم من ان الاجتماع كان على مستوى الخبراء ، فقد طرحت فيه القضية الفلسطينية بالحاح • وكان ذلك كنتيجة مباشرة للبيان الذى أصدره البرلمان الاوربى فى ١٠ يوليو ١٩٧٥ ، والذى كان استجابة لاحدى العمليات العسكرية للمقاومة الفلسطينية بالقدس • وقد احتوى هذا البيان على ان « البرلمان الاوربى قلق للغاية ، بسبب أعمال العنف التى حدثت فى القدس ، والتى تبنتها منظمة التحرير الفلسطينية • وهو يدين حل التجاء الى العنف لحل المشاكل السياسية ، ويحذر من أخطار أعمال الارهاب وانتكاساتها على السلام العالمى ، وعلى جو العلاقات الاوربية • وحتى يتسنى المحافظة على هذه العلاقات : يدعو مجلس الوزراء والهيئـة الاوربية الى التعبير عن هذا الشعور فى اطار الحوار العـربى

وكانت استجابة الامانة العامة لجامعة الدول العربية فورية لبيان البرلمان الاوربى ، فأعلنت رفضها لقرارات

البرلمان فى لقاء بين السكرتير العام المساعد للجامعة العربية : والسفير الايطالى بالقاهرة ، حيث أخبره أن الامانة العامة ، كانت تتوقع من البرلمان الاوربى ، أن يطالب اسرائيل بالانسحاب من الاراضى العربية المحتلة ، وأن يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى التى التزمت بها دول المجموعة فى بيان نوفمبر : لا أن يتخذ موقفا يعكس انحيازا كاملا لاسرائيل • وسائله فى النهاية عما اذا كان البرلمان الاوربى سوف يثير بطريقة أوربا أو بأخرى هذا الموضوع فى الاجتماع الثانى للحوار العربى الاوربى اولا ؟

وتضمن رد السفير الايطالى ، استمرار سياسة الدول التسع المذكورة فى اعلان نوفمبر : وأن قرارات البرلمان الاوربى ليست ملزمة للجماعة : وأن القرارات لن تذكر بأية طريقة للدول العربية •

ولقد تركت هذه المحادثة بصماتها على اجتماع روما : وركز على انتقادها الجانب العربى ، وكان واضحا أن قرارات البرلمان الاوربى تعيد الى الاذهان : الدعايات التى تحاول تصوير منظمة التحرير كمنظمة ارهابية غير مسئولة ، وهى النغمة التى طالما عزفت عليها أجهزة الدعاية الغربية •

وفى اجتماعات أبو ظبى على مستوى الخبراء وأيضا ، حاول الجانب العربى طرح القضية الفلسطينية مرة أخرى ، ولكن الجانب الاوربى ، أعلن ضرورة تأجيل ذلك حتى اجتماعات اللجنة العامة « التى يجب أن تعقد فى القريب العاجل » وأخيرا عقدت اللجنة العامة فى مايو ١٩٧٦ فى لوكسمبرج ، حيث اتفق طرفا الحوار على دراسة القضايا السياسية على ضوء اعلان نوفمبر ١٩٧٦ • وركز الجانب العربى على التناقضات فيما بين المبادىء المذكورة من الاعلان ، وموقف الجماعة تجاه اسرائيل ، اذ قامت بتوقيع اتفاقية تجارية معها ، وبدأت المباحثات لتوقيع بروتوكولين للتعاون التجارى والمالى • كذلك أصر الجانب العربى ، على أن يتضمن البيان النهائى للمؤتمر « أن العرب يؤكدون مرة أخرى ، أن التوصل الى سلام دائم فى الشرق الاوسط ، لن يتم التوصل اليه دون شرطين : أولهما ، الانسحاب الاسرائيلى من الاراضى العربية المحتلة • وثانيهما ، الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينين ، وحقهم فى المشاركة ، ممثلين بمنظمة التحرير الفلسطينية : فى كل الجهود الدولية من أجل السلام فى الشرق الاوسط » •

الا أن الجانب الاوربى : لم يتقدم خطوة أخرى بعد اعلان نوفمبر : فاكتفى باستعادة ما ورد فى البيان من حديث حول الحقوق المشروعة للفلسطينين • وفى الخطاب الافتتاحى لرئيس الوفد الاوربى ، أعلن أن الدول التسع تعتقد أن مفهوم الحقوق المشروعة له بعد سياسى : وأن هذه الحقوق المشروعة تعنى الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى أن يعبر عن هويته الوطنية » •

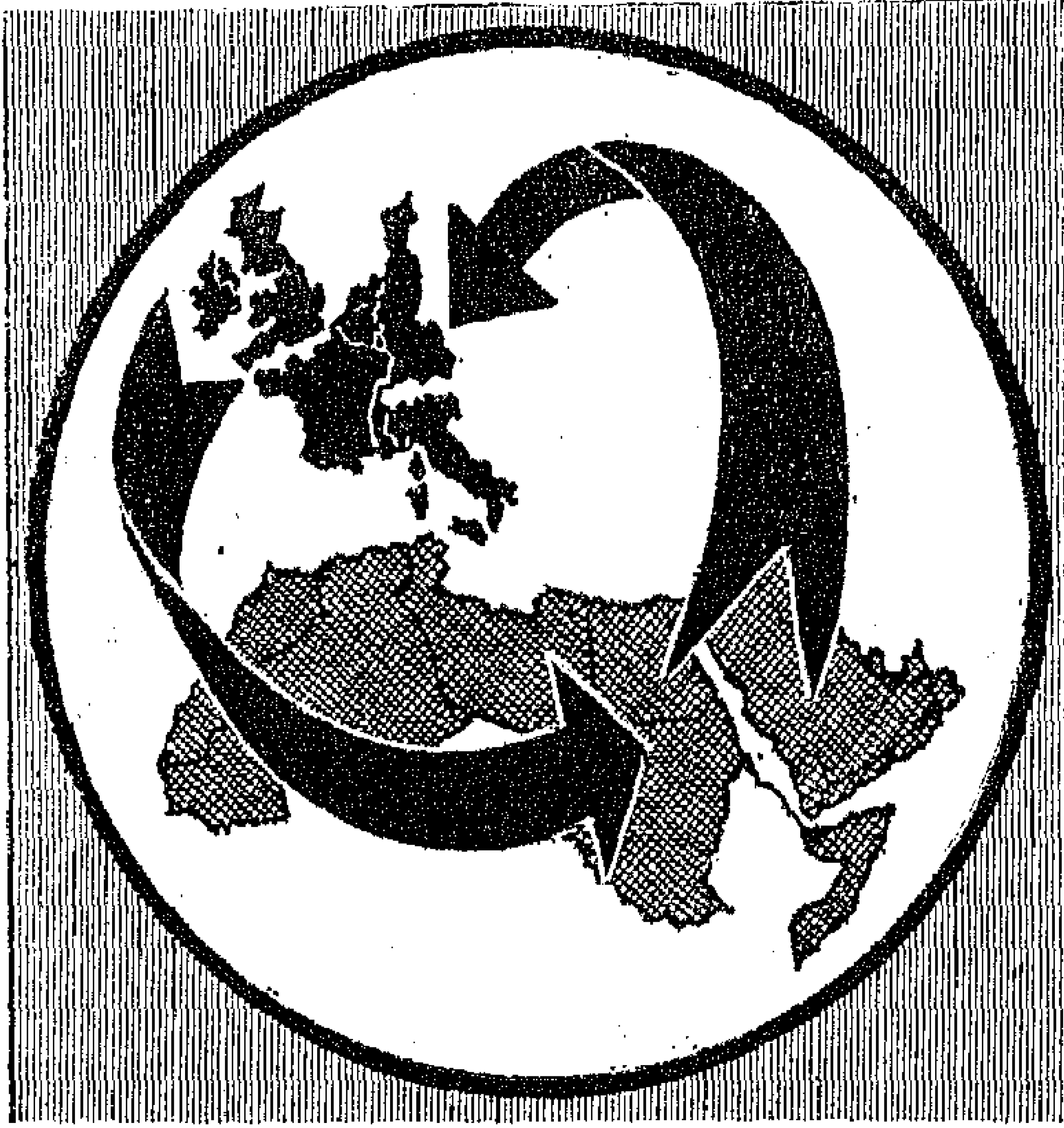
وفى اجتماعات اللجنة العامة للحوار فى تونس فى ١٠ ــ ١٢ فبراير ١٩٧٧ ركز رئيس الجانب العربى : على حاجة الاوربيين لتولى مسئولياتهم تجاه الشرق الاوسط • وانتقد سياسة الجماعة الاوربية تجاه اسرائيل : خاصة فيما يتعلق بتوقيع بروتوكولين للتعاون المالى والتجارى قبل يومين من اجتماع تونس • أما الجانب الاوربى ــ وكالعادة : فقد تجنب أن يلقى على نفسه مسئوليات جديدة ، مكتفيا بترديد ما ورد فى بيان الدول التسع : العبارات الواردة فى قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ • وفى البيان النهائى الصادر فى الاجتماعات : أعرب الجانب الاوربى ، عن وجهة نظره فى أن حل الصراع فى الشرق الاوسط ، سوف يكون ممكنا فقط فى حالة ما اذا أعطى الشعب الفلسطينى تعبيرا مؤثرا عن هويته الوطنية : وترجم ذلك الى حقيقة واقعية •

نخلص مما سبق الى عدد من النتائج التى اسفر عنها الحوار خلال سنتين فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية :

ــ أن الجانب العربى ، اعتبر القضية الفلسطينية ، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطينى : هو جوهر التحرك السياسى العربى خلال الحوار •

ــ أن التقدم الذى حدث فى الموقف الاوربى لا يزال متواضعا للغاية • فرغم أن الجانب الاوربى أصبح أكثر تفهما للقضية الوطنية للشعب الفلسطينى : بحيث لم تعد القضية الفلسطينية قضية لاجئين : الا أن هذا الفهم لم يتقدم لكى يشمل الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير : وحقه فى اقامة دولته الخاصة : فضلا عن عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطينى ، وهو الاعتراف الذى حصلت عليه المنظمة من قبل كثير الدول والمنظمات فى المجتمع الدولى ، وفى مقدمتها الامم المتحدة •

ــ أن العلاقات بين دول الجماعة واسرائيل لم تتقلص : بل انها تزايدت من خلال الاتفاقية التى وقعت فى مايو ١٩٧٥ قبيل انعقاد الجولة الاولى للحوار :



[٥] العقبــة الاسرائيليــة فى انجــاح الحــوار

د٠ السـيد عليـوه

لا شك أن موقف اسرائيل من الحوار العربى الاوربى ـ سواء بالمعارضة أو التأييد ـ يشكل عقبة أمام نجاح الحوار ، بالمفهوم الذى يحقق اهداف كل من الطرفين المتحاورين ٠ ان معارضة اسرائيل من شأنها تعويق الحوار ، وذلك بما تضعه من عراقيل ، وما تصطنعه من مشاكل ، تنعكس على نمو العلاقات العربية الاوربية ٠

ولكن اذا كان هذا منطقيا بالنسبة للمعارضة ، فكيف يكون تأييدها عقبة للحوار ؟ ليس فى ذلك غرابة ، لان اسرائيل حين تؤيد الحوار ، أو تباركه ، أو تسكت عنه ، فانما هى تسعى لاستثماره ، لتحقيق مآربها الاقتصادية والسياسية ، التى يمكن بدورها ان تحرف الحوار عن اهدافه الصحيحة ، أو على الاقل ، تسفر عن سوء توزيع عائد الحوار بين أطراف هذه العلاقة الثلاثية (العرب ـ

وبروتوكولى التعاون التجارى والمالى الموقعين قبل يومين من الجولة الخامسة للحوار فى تونس ٠ ولعل أبلغ تعبير عن الموقف الاوربى من طرفى صراع الشرق الاوسط ، هو ما حدده رئيس الهيئة الاوربية فى تقريره عن السياسة المتوسطة للمجموعة الاوربية عام ١٩٧٦ حين رحب بالنمو الذى حدث فى علاقات دول الجماعة بكلا الطرفين : فى اطار ما أسماه بالسياسة المتوازنة « للمجموعة فى المنطقة » وهى التى تظهر أن المجموعة لا تريد التورط فى النزاعات المحلية ، وان سياستها هى تشجيع التعاون الاقليمى حتى الذى يبدو مستحيلا فى لحظة معاصرة ٠ ان واجب أوربا هو تشجيع التفاهم والسلام ٠ !

واذا حاولنا رصد الاسباب التى أثرت الى تواضع موقف الجماعة الاوربية تجاه المسألة الفلسطينية : وخاصة خلال الحوار العربى الاوربى : نجدها كما يلى :

ـ مجموعة أسباب نفسية ، تعود جوهريا الى عقدة الاوربى وداخل أحزابه وتنظيماته النقابية ، بتأثير من جرائم النازية تجاهاليهود ، والتى لا تزال اسرائيل تحاول تغذيتها بالحاح فى العقلية الاوربية خلال وسائل متعددة ٠ وقد انعكس ذلك على العلاقة الاستثنائية بين الجماعة واسرائيل منذ نشأتها ٠

ـ مجموعةأسباب تعود الى الجماعة الاوربية وتكوينها ذاته ٠ فالجماعة لا تزال جسدا اقتصاديا أكثر منها تعبيرا سياسيا ٠ وهو ما يظهر من وهن قدرة المجموعة على صنع سياسة خارجية مشتركة كما ذكرنا من قبل ٠ وقد انعكس ذلك ، فى عدم اتفاق الدول الاعضاء حول السياسة الخارجية بشكل عام ، وأزمة الشرق الاوسط والمشكلة الفلسطينية بشكل خاص ٠

ـ تحفظات الولايات المتحدة تجاه الحوار اقتصاديا وسياسيا ٠ فالجماعة الاوربية غير قادرة على تجاوز وجهة النظر الامريكية بخطوات واسعة ، خاصة وأن الولايات المتحدة ترغب فى أن تكون لها اليد الطولى فى ادارة صراع الشرق الاوسط ٠ولذلك أبتلعت دول الجماعة ما وعدت به فى بيان نوفمبر ، من احتفاظها بحق تقديم مقترحات فيما يتعلق بترتيبات السلام فى الشرق الاوسط ٠

يبقى فى النهاية أن احراز تقدم فى موقف الجماعة الاوربية ، يتوقف على القدرة العربية على الضغط والاقناع بمرونة ومهارة معا : واستخدام كافة الاوراق العربية الاقتصادية والسياسية بكفاءة ٠ وقبل كل شىء ، اقناع المجتمعات الاوربية بالقضية الفلسطينية : بحيث تتحول عقدة الذنب تجاه اليهود : الى عقدة ذنب تجاه الفلسطينيين الذين تحملوا وزر الخطايا الاوروبية ٠

اوربا ـ اسرائيل) بحيث تصير اسرائيل أكبر الرابحين ، فى حين لا يبقى للعرب الا الفتات ٠

والواقع العملى ، فضلا عن الخبرة التاريخية للدبلوماسية الصهيونية ، يشير الى براعة ومرونة التحرك الاسرائيلى ، بحيث يسير فى الاتجاهين ٠ بالمعارضة والتأييد فى نفس الوقت ، وذلك باتباع مجموعة من السياسات التى تتكامل مع بعضها بعضا ، بحيث تؤدى فى النهاية ، الى تأمين الاهداف الاسرائيلية ٠

ونظرا لتعقد الظاهرة موضوع البحث ، من حيث تداخل علاقاتها (الصراع والعداء والصداقة والتحالف والحوار) وتعدد اطرافها (العرب ـ اوربا ـ اسرائيل) وتدرج مستوياتها (الثنائية والجماعية) ، فاننا سنسلط الضوء على العلاقات الاوربية الاسرائيلية من منظور الحوار العربى الاوربى ٠ وهكذا تأتى معالجتنا للموضوع فى أربع نقاط ، الاولى تركز على طبيعة هذه العلاقات ، والثانية تتناول موقف اسرائيل من الحوار العربى الاوربى ، وتعالج الثالثة الاثر المرتقب لتسييس الحوار على الموقف الاسرائيلى ، أما النقطة الرابعة ، فتناقش فرضية احتمال وجود أهداف خفية لاسرائيل من وراء الحوار ٠

أولا : تلاحم العلاقات الاوربية الاسرائيلية

يلاحظ لاول وهلة ، أن هذه العلاقات ذات طبيعة مزدوجة : فهى تاريخية من ناحية ، واقتصادية من ناحية أخرى ٠

ا ـ العلاقة الفكرية والحركية بين اسرائيل واوربا الغربية ٠

يبين منتتبعتطور العلاقةالفكرية والحركية بين المشروع الصهيونى الاستيطانى واوربا الغربية ، انها ذات عمق تاريخى : لا ينتظر لها ان تتأثر بالحوار العربى الاوربى فى المدى القصير أو المتوسط ٠

كما أن دعم أوربا للوجود الاسرائيلى إبان الفترة من ١٩٤٨ ـ١٩٦٧ قد يفيد الجانب العربى فى جهوده من أجل السعى لتحرير الوجدان الاوربى من عقدة معاداة السامية والتكفير عنها ٠

تبقى مسالة الحضور المكثف لاسرائيل فى اوربا الغربية ، وهو أصلا نابع من اهتمامها بتلك المنطقة لعوامل عديدة ، منها اعتبارات الامن ، وتوريد السلاح ، ومواجهة الحصار الاقتصادى والتزود بالتأييد السياسى والمعنوى فى مواجهة العزلة التى يفرضها عليها العرب ٠ وفى هذا الصدد ، يمكن القول أن هذا الوجود الاسرائيلى ـ الصهيونى ، من شأنه أن يحد من فاعلية الوجود العربى النامى فى اوربا الغربية ، والناتج عن الحوار عن طريق الاتصالات الدبلوماسية ، والحملات الاعلامية ، والعمال العرب هناك ، فضلا عن المبادلات التجارية ٠

ب ـ العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والسوق المشتركة ٠

وتثير معالجة هذه الزاوية عدة أسئلة واستفسارات ، من بينها هل ستحل السوق مشكلة المقاطعة العربية لاسرائيل ؟ وهل ستأتى لها بالسلام الاقتصادى مع العرب ؟

ويمكن القول بشىء من الحذر ، ان الاجابة على هذه الاسئلة ، ستكون بالايجاب لصالح اسرائيل مادام أن الطابع الاقتصادى هو الغالب على مسار الحوار العربى ـ الاوربى ٠ واستمرار هذا الطابع يستمد قوته من ثلاثة عوامل هى : التقاليد الاقتصادية فى الوحدة الاوربية ، وازمة ١٩٧٣ الطاحنة ، والعقلية الاوربية الاقتصادية النفعية ٠

صفوة القول ان التعامل الثلاثى ـ العربى الاوربى الاسرائيلى ـ داخل اطار السوق المشتركة ، يكشف عن حقيقتين هامتين :

الاولى ـ ان الجماعة الاوربية ، تكاد تجمد نفسها كجماعة اقتصادية ، رغم الضغط المتزايد عليها ـ داخليا وخارجيا ـ لكى تتصرف كقوة سياسية لحماية مصالحها ٠

والحقيقة الثانية ، أن نفس الجماعة ، تلعب دورا سياسيا لصالح غيرها ـ ونعنى بها الولايات المتحدة الامريكية ـ فى منطقة حوض البحر المتوسط ٠ فمن الثابت أن تصعيد المؤازرة المادية التى وجهتها تلك المجموعة : بتعزيز من الولايات المتحدة فى الاونة الاخيرة انما جاء تطويقا لاحداث البرتغال شمالا ، وانجولا وافريقيا جنوبا ٠ ومعنى هذا ان اوربا تتصدى حاليا لتنفيذ الاستراتيجية الامريكية الغربية فى حوض البحر المتوسط ، وخاصة فىمناطقمداخله الغربيةوالشرقية ٠ وبالطبع من بينها اسرائيل ٠

ثانيا : موقف اسرائيل من الحوار العربى الاوربى

يمكن القول ان موقف اسرائيل ازاء الحوار العربى : يتحدد بمتغيرين :

الاول : اهداف اسرائيل الثابتة فى عالم متغير ٠ والثانى ، سلوك الدبلوماسية الصهيونية فى مواجهة الاثار المرتقبة للتعاون العربى ـ الاوربى على امنها

ومصالحها • هذا ، وتتلخص اهم اهدافها الاستراتيجية فى : تحقيق الغاية القومية ، أى اعادة تكوين دولة اسرائيل القديمة بأوضاعها التاريخية ، تأكيد الوجود الاسرائيلى وامنه ، حماية القاعدة الاقتصادية وانماؤها ، حماية القاعدة البشرية وتوسيعها ، التوسع ومجال المناورة ، منع العرب من القتال ، منع العرب من الوحدة ، منع حرب التحرير الشعبية ، تحقيق توازن القوى من وجهة النظر الاسرائيلية ، عقد الصلح وابرام السلام « الاسرائيلى » •

واسرائيل فى هذا ، لا تنتظر النتائج التى سوف تتمخض عنها اتصالات الحوار ، وانما تبادر الى انتهاج سياسة نشطة وقائية تأخذ فى حسبانها اجهاض فرص النجاح • وترجيح احتمالات الفشل •

ومن ثم نجدها تتحرك ، بهدف تأمين مخططاتها الاقتصادية فى المنطقة ، على محورين رئيسيين ، هما خلق رأى عام اوربى معاد للتعاون مع العرب ، واستثمار مواقف الدولتين العظميين من الحوار •

١ ــ خلق راى عام اوربى معاد للتعاون العربى الاوربى وذلك من خلال :

ا ــ الدعاية وتشويه العرب ، بهدف تثبيت الصورة النمطية التقليدية فى الذهن الاوربى عن العرب •

ب ــ المبالغة فى حملات الكراهية والتحريض ضد العرب ، عند استخدام سلاح الدعاية فى حرب البترول •

جـ ــ تعبئة المنظمات غير الرسمية الاوربية وتحريضها ضد العرب : مثل ما حدث حين اصدر البرلمان الاوربى فى يوليو ١٩٧٥ قرارا يدين فيه احدى العمليات الفدائية بالقدس ، ويدعو مجلس الوزراء واللجنة الاوربية الى التعبير عن هذا الشعور ، فى اطار الحوار العربى الاوربى •

د ــ استغلال ازمة لبنان ، فى محاولة لتشويه صورة العالم العربى •

و ــ الضغط على عقدة معاداة السامية لدى الاوربيين ، لجنى ثمار تحولهم فى الاتجاه المضاد : تكفيرا عن هذه العقدة واللجوء بين حين وآخر ، الى افتعال حوادث (مثل رسم الصليب المعقوف على الجدران أو القاء المتفجرات على المعابد اليهودية لتؤنب الضمير الاوربى ، كلما بدا أن المسألة بدأت حدتها تخبو وتندثر •

هـ ــ اثارة ضجة اعلامية بين آونة وأخرى ، ضد اجراءات المقاطعة العربية الاقتصادية لها ، مع التركيز عليها فى الجانب الامريكى من الاطلنطى ، بسبب توافر مقومات النجاح هناك : بهدف أن ينتقل صداها عاجلا أو آجلا الى الجانب الاوربى من الاطلنطى • انظر على سبيل المثال ، قائمة الشركات التى قرر مكتب مقاطعة اسرائيل بالجامعة العربية فى اوائل ابريل ١٩٧٦ رفع الحظر عنها ، نجد أغلبها شركات أوربية • فقد كان فى مقدمتها شركة الخطوط الجوية الرومانية ، وشركة « فيليبس » الهولندية للادوات الكهربائية ، وشركة « اساكا » اليابانية للمنسوجات ، وشركة « سيكا » السويسرية لانتاج مواد البناء ، ومجموعة شركات « ليلاند » البريطانية للسيارات وفروعها ، وشركة اسكاندنافيان فولكلور للسجاد ، كما أعلن مكتب المقاطعة ، وقف التحقيق مع شركة الطيران الفرنسية « اير فرانس » لثبوت عدم تعاملها مع اسرائيل •

٢ ــ استثمار اسرائيل لمواقف الدولتين العظميين :

نجد اسرائيل ، كدأبها دائما ، فى الاستعانة بالقوى العظمى لتحقيق أهدافها ، وادراكا منها لمعارضة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى بدرجات متفاوتة للحوار العربى الاوربى ، نجدها قد جاهدت كثيرا ، للعمل من خلال هذين الموقفين ، ضد نجاح الحوار •

ومن خلال هذه التناقضات ، لعبت السياسة الاسرائيلية لعبتها المفضلة ، بمحاولة تحجيم أى نفوذ متنام للعالم العربى ــ مثلما تم عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ واستخدام سلاح النفط ــ قد ينجم عنه مزيد من الالتحام بين أوربا والعرب فاستطاعت من خلال امريكا ، ان تضغط على الدول الاوربية ــ شريكة العرب فى الحوار ــ كى تمتنع عن التصويت لصالح قرار ادانة الصهيونية الذى اصدرته الجمعية العامة للامم المتحدة فى نوفمبر ١٩٧٥ •

هذا فضلا عن استخدام قضية المقاطعة العربية كما سبق القول • أما الموقف السوفييتى من الحوار ، فرغم انه غير واضح ، فان كل ما يمكن قوله هو ، انه اذا نجح الحوار نجاحا حقيقيا ، فان قوة أوربا الغربية ستزداد ، وان السياسة السوفييتية ترمى الى اضعاف هذه القوة ، صيانة لنفوذها فى أوربا عامة : واوربا الشرقية خاصة • وهذا معناه ، ان الاتحاد السوفييتى لا يستريح الى نجاح الحوار العربى الاوربى •

وقد استغلت اسرائيل هذا الموقف السوفييتى ، اما بالضغط عليه بطريقة غير مباشرة (اى عن طريق الولايات

المتحدة الامريكية) لزيادة معدلات هجرة اليهود منه الى اسرائيل ، مما يشكل ضغطا على العرب ، كي يقللوا من ارتمائهم فى احضان اوربا · واما بالاستفادة من سياسة الاتحاد السوفيتى الراهنة فى العالم العربى ، والتى تؤدى مع عوامل اخرى ، الى زيادة انقسامه وتشرذمه ، الامر الذى يضعف العرب فى كفة الحوار ·

ثالثا : اثر تسييس الحوار العربى الاوربى على الموقف الاسرائيلى :

تسييس الحوار ، يعنى من وجهة النظر العربية ، أن يتسع التعامل والتنسيق والتعاون الاقتصادى ، لينعكس على المواقف السياسية والاستراتيجية الخاصة بالعلاقات الدولية ، وفى مقدمتها الموقف من الصراع العربى الاسرائيلى ، أى أن العرب يتطلعون الى أن تلعب الجماعة الاوربية ، دور الطرف الثالث فى حل الصراع ·

لقد اتضح لنا مما سبق مدى تشابك العلاقات الاوربية الاسرائيلية تاريخيا واقتصاديا ومستقبليا ، الامر الذى يشير الى امكانية أن تلعب اوربا الدور الثانوى للطرف الثالث ـ اى بعد القوتين العظميين ـ لانها متورطة فى الصراع ولو بطريق غير مباشر : بسبب تأثر مصالحها الاقتصادية فى المنطقة بدورات العنف الدورية (٤٨ ـ٥٦ ـ٦٧ ـ١٩٧٣) التى يمر بها الصراع ، بالاضافة الى تورطها الدبلوماسى والسياسى ، وكذا ما تقوم به من امداد جزئى لاطراف النزاع بالسلاح ·

ومن جهة اخرى : فان تأمل سلوك اسرائيل الرامى الى تأمين مصالحها الاقتصادية ، يجعلها تلتقى مع الاتجاه الاوربى فى الاهتمام بالشئون الاقتصادية فحسب · ففى الوقت الذى كنا نجد الموقف العربى خلال المساومة الاقتصادية يعتريه كثير من الضعف والتفكك ، بسبب الاختلاف السياسى والاقتصادى ذاتيا (بفعل درجات التطور لكل دولة) ودوليا وموضوعيا · الامر الذى غلب المساومات الثنائية ، التى يلجأ اليها أو يفضلها الجانب الاوربى : والتى من خلالها استطاع احراز مكاسب تفوق ما تحقق للعالم العربى · فى هذا الوقت ، نجد الجانب الاسرائيلى ، يسعى بنشاط لتوقيع الاتفاقية التجارية غير المحدودة الاجل فى ١١ مايو ١٩٧٥ مع الجماعة الاوربية ، وقبل شهر واحد من موعد افتتاح الحوار العربى الاوربى على الصعيد الفنى · ومن أهم مكاسب اسرائيل فى هذا الصدد ، أن الرسوم على صادراتها الصناعية لدول السوق التسع ، سوف تزال فى موعد اقصاه يوليو القادم (١٩٧٧) ·

أى كأن اسرائيل قد حققت خطوة هامة فى سبيل جعل العرب يشتركون معها فى دائرة واحدة ، أى بالتمهيد لحوار عربى ـ أوربى ـ اسرائيلى ·

صفوة القول ان الاصرار العربى على تسييس الحوار ، يعنى شيئين : مطالبة اوربا بالقيام بدور الطرف الثالث فى حل الصراع العربى الاسرائيلى مما يشكل ضغطا أدبيا عليها ، لتتخذ موقفا أكثر ايجابية ويعنى أيضا تفويت الفرصة على اسرائيل لتحقيق مكاسب اقتصادية من وراء الحوار مالم تقدم تنازلات عسكرية وسياسية فى المقابل ·

رابعا : هل للصهيونية اهداف خفية من وراء الحوار العربى الاوربى ؟

فى كتاب لشيمون بيريز صدر عام ١٩٧٠ عنوانه « مقلاع داود » ، ينادى فيه بفكرة مؤداها ان تنمية العلاقات الاوربية العربية من ناحية ، والعلاقات الاوربية الاسرائيلية من ناحية اخرى ، من شأنه ان يضع العرب والاسرائيليين فى دائرة اتصال واحدة كما وردت مثل هذه الافكار فى مقالة سابقة له بعنوان يوم قريب ويوم بعيد فى مجلة الازمة الحديثة الفرنسية عام ١٩٦٧ ·

ومثل هذه الافكار ، عن توسط قوة ثالثة ، تجعلنا نفترض وجود أهداف خفية لاسرائيل تسعى الى تحقيقها ، وذلك من خلال كون الصهيونية (بارتباطاتها الاوربية) أحد المتغيرات الدفينة من أجل تشجيع الحوار العربى الاوربى ·

وعلى الرغم من أنه لم تتوفر بعد المواقف أو التصريحات الاسرائيلية التى تعبر بشكل صريح ومباشر عن معارضة اسرائيل للحوار العربى الاوربى ، فانها عمدت الى انتهاج الواقعية ، التى تعنى مجاراة الواقع فى سبيل ترويضه ، مع مزج ذلك بالغموض والمخادعة والتحوير ، وهو الاسلوب الذى درجت عليه الدبلوماسية الصهيونية وعلى ذلك نلاحظ وجود تحرك اسرائيلى مكثف تجاه اوربا ابان السنتين الماضيتين · والخط الذى يجمع بين كل هذه التحركات ، هو محاولة اسرائيل كسر طوق العزلة الذى احاط بها · والشواهد على هذه المحاولة عديدة ، فهناك جولة آلون فى باريس وبون وبروكسل ، وزيارته لرومانيا وزيارة اسحق رابين لالمانيا الغربية خلا عام ١٩٧٦ ·

وبالطبع لنا أن نتصور ، ان الدبلوماسية الصهيونية ، تخطط للاستفادة بالحوار العربى الاوربى ـ فى حالة

نجاحه ـ كأداة لتحقيق أهدافها فى التسوية • ولكن ينبغى أن نميز هنا بين مرحلتين من مراحل صنع السلام : بين العرب واسرائيل •

المرحلة الاولى : وتشمل احتواء سلوك العنف والسيطرة عليه ، بغرض تخفيض التوتر ، أى مرحلة التهدئة أو التسكين •

المرحلة الثانية : وتنطوى على اجراءات خلق الابنية ، وتعديل السلوك ، بما يسمح بنمو حالة التفاعل السلمى بين الطرفين ، أى مرحلة التسوية أو الحل •

وبالنسبة للمرحلة الاولى ، يتعذر على اوربا ، أن تلعب دورا مؤثرا • وتفسير ذلك يكمن فى تحليل طبيعة الصراع العربى الاسرائيلى • فما دام أن هذا الصراع قد استمر بخصائصه الثلاث ، أى باعتباره صراعا مصيريا ، واقليميا ، ودوليا ، فان استبعاد العنصر الدولى : لا يعنى استئصال كل عوامل التفجر فالطابع الاقليمى يعنى الذاتية ، والمصيرية تعنى الديمومة • أى أن دور الضغط الدولى ، سيظل محدود الاثر فى تحقيق تسوية شاملة ونهائية ، بل أن القوتين العظميين ، هما المؤهلتان فقط للدور الدولى فى مرحلة التهدئة •

ويبدو أن الاسرائيليين قد ادركوا هذا ، وذلك منذ أن انطبع فى اذهان القادة العسكريين هناك منذ حرب يونيه ١٩٦٧ ، ان مفتاح الحرب فى المنطقة ، اضحى فى يد السوفييت ، وان مفتاح السلام فى يد الولايات المتحدة الامريكية •

ليس هذا فحسب ، بل اننا نستطيع أن نعرف الى أى مدى يتصاغر ويتضاءل دور اوربا فى مرحلة التهدئة ، حتى يكاد يتلاشى • والدليل على ذلك ، ان ثلاثة من أهم الاسئلة التى طرحها العرب على الجانب الاوربى ، لازالت معلقة فى الهواء • متى تضغط اوربا على اسرائيل من أجل ابرام تسوية سلمية ؟ ماهو موقف اوربا من الاضطهاد والعسف ، الذى تنزله السلطات الاسرائيلية بالسكان العرب فى الاراضى المحتلة ؟ وما هو موقف اوربا من الاستيطان اليهودى فى الضفة الغربية ؟ بل اننا نستطيع ايضا ان نتساءل متى تتخلص اوربا من الضغوط الصهيونية عليها ، والتى وصلت الى درجة منعتها من نشر رأى دول السوق المشتركة فى النزاع العربى الاسرائيلى ، كما حدث فى فبراير الماضى ١٩٧٧ ؟

ولكن هذا لم يمنع اسرائيل من التمهيد للاستفادة بالحوار العربى الاوربى فى المرحلة الثانية ـ مرحلة التسوية أو الحل ـ وذلك من خلال قنوات المصالح والارتباطات التى سوف ينشؤها الحوار بين الاطراف الثلاثة •

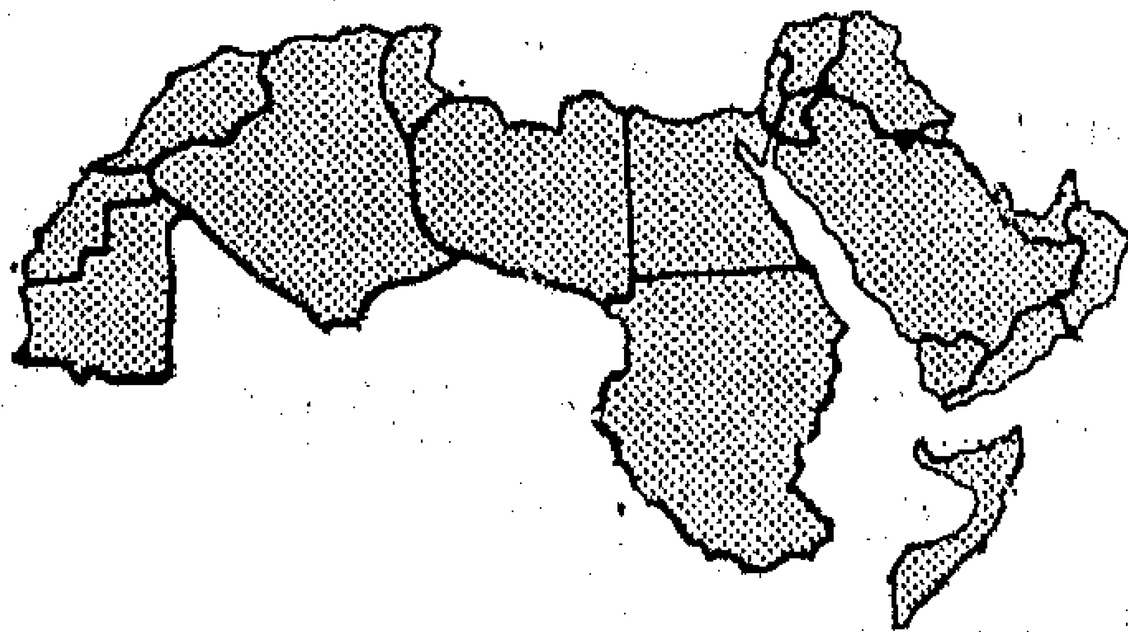
فى ضوء ما سبق ، نجد أن هناك أكثر من علامة استفهام ، لازالت قائمة بصدد عدة مسائل تتعلق بالحوار العربى الاوربى ومستقبل اسرائيل • ومصدر ذلك ، اختلاف معنى أو مفهوم « السلام » الذى تعنيه مختلف الاطراف الاصلية أو الثالثة • فهناك من يرى أن السلام هو تحطيم نظام الحرب ، وهناك من يرى أنه « تحقيق العدل ، ومن ثم غياب القتال » فى حين ان هناك من يرى أن « السلام انهاء حالة الحرب » ، أو اتخاذ مجموعة من السياسات التى تؤدى الى تبادل السلع والخدمات والمعلومات والافراد بين الفرقاء ومن هذه التساؤلات ما يلى :

١ ـ اذا تباطأت اجراءات التسكين الراهنة ، فهل يمكن أن تقوم الجماعة الاوربية بدور أكثر فعالية فى القيام بمبادرة للسلام ؟

٢ ـ هل يتفق الحوار مع السياسة الاسرائيلية التقليدية ، والتى أساسها عدم تدعيم فكرة السلام فى المنطقة ، أى الحفاظ على حالة التوتر المرسوم ؟

٣ ـ اذا افترضنا احتمال قبول أوربا بالمطلب العربى بتسييس الحوار ، فهل ينتظر أن تلعب الجماعة الاوربية دورا ملموسا فى المرحلة الاولى من صنع السلام ؟ وخاصة اذا عرفنا أنها ـ أى الجماعة الاوربية ـ تشغل موقعا ثانويا فى تسلسل القوى داخل دائرة « الطرف الثالث »، حيث تعوزها الدوافع اللازمة لممارسة الضغوط على الاطراف المعنية ، فضلا عن انها تعيش فى حماية المظلة النووية الامريكية ؟

خاتمة المطاف ، ان الاجابة عن هذه التساؤلات ، وتقليب الامر من كافة الوجوه ، يساعدنا فى وضع عدة بدائل للحركة تسهم فى تقدير احتمالات نجاح الحوار العربى الاوربى • وهذا بدوره يفيدنا فى انتهاج دبلوماسية عربية وقائية ، تتلافى الاثار المضادة للجانب الاسرائيلى ، فى سعيه واتصالاته مع القيادات الاوربية • ■





[٦] الرؤية الفرنسية للحوار

موريس كوفدي مورفيل

لدى سؤال مسبق : ما هو الحوار العربي الاوروبي ؟

ان موضوع « التقلبات التى نتجت عن الحوار العربي الاوروبي » الذى تناوله « مودلنج » فى تقريره ، هو عنوان يكفى فى حد ذاته : ليؤكد بأن هناك مشاكل : كما هناك حدود للحوار •

وانني أتساءل : هل جرى فى الواقع حوار عربي أوروبى ، منذ أن بذلت أول محاولة لذلك وطوال هذه الاعوام ؟

ثم من هم الاطراف المعنيون بالحوار ؟ وماهى مشاكل الحوار ؟

١ ـ بالنسبة للجانب الاوروبي ، فان الاطراف المعنية هى : الجماعة الاقتصادية •

أما بالنسبة للجانب العربى ، فان الاطراف المعنية هى : الجامعة العربية •

وهذا يعنى ان الطرفين متساويان • والاثنان يشكلان كيانيين يتضمنان خفية أم علنا ، خلافات عميقة بين أعضاء كل منهما •

فان الجماعة الاقتصادية الاوروبية هى : السوق المشتركة : بالاضافة الى تعاون سياسى •

ـ أما السوق المشتركة ، فهى واقع كتب له البقاء ، عندما قامت الازمة العالمية • ومع ذلك ، فقد انتقدت هذا المظهر المنتصر ، الذى كان لها منذ عشر سنوات مضت • بل ان بعض أعضائها غارقة اليوم فى صعوبات خطيرة • ولكن مع هذا كله ، فان السوق باقية كطرف هام •

ـ أما التعاون السياسى ، فهو شىء غير ملموس ، ولم يفلح المجلس الاوروبى فى اخفاء عدم وجوده • اذ أن الاغلبية العظمى من الدول الاعضاء ، تفتقد الهدف الموحد فى تحديد معالم سياسة مشتركة ، وممارسة مثل هذه السياسة • وهى لا ترغب فى اية سياسة أخرى غير تلك التى تتبع الولايات المتحدة • وعلى أية حال ، فانها حريصة على أن لا تعارض هذه الاخيرة •

أما الجامعة العربية ، فان الدول العربية الاعضاء فيها ، لا تدعى بأن لديها سياسة مشتركة ، وان كانت تلح فى التأكيد على وجود وحدة للامة العربية • ففى المنطقة الممتدة من المحيط الاطلسى الى الخليج العربى ، أو المحيط الهندى ، نجد حوالى عشرين دولة ، تختلف كل واحدة منها عن الاخرى ، من حيث وضعها ومصالحها وسياساتها • فقد نجد أولا منطقة المغرب ، ثم الدول التى تواجه اسرائيل ، وأخيرا الدول المنتجة للبترول •

كل هذا يجعل من الحوار أمرا عسيرا ، نظرا لعدم وجود فعلي لطرفين محددين بالقدر الكافى • بل ان ما يمكن أن نوجده ، هو اشبه بنوع من المحادثة العامة الجارية ، حيث يتاح لكل من الجانبين ، ابداء وجهات نظر وآراء متنوعة للغاية • وهذا بالذات ، هو الذى يضفى أهمية حقيقية على الحوار ، ولكن مع الاسف ، فان هذا الامر لم يشرع فيه بعد •

٢ ـ مشاكل البحر المتوسط

ماهى الامور التى يجب أن تناقش على المستوى السياسى بين العرب والاوروبيين ؟ أى بمعنى آخر ، تلك الامور التى تتعلق بالسلام والامن ؟ أما الجانب الاقتصادى ، فسنعود اليه فيما بعد •

هناك مجموعتان : المشاكل النوعية ، والمشاكل العامة •

١ ـ المشاكل النوعية : نجد فى المنطقة صراعين جاريين : الاول هو الصراع العربى الاسرائيلى ، والثانى هو الصراع التركى اليونانى • وهذا الصراع الاخير ، لا مجال للكلام عنه فيما يتعلق بالحوار العربى الاوروبى ، لانه لا الاتراك ولا اليونانيون سيقبلون هذا ، كما أنه أمر لا فائدة منه •

أما الصراع الاول ، فانه يهم العالم باجمعه ، لانه يطرح قضية السلام : فى الشرق الاوسط ، وأيضا فى العالم ، طالما كان خطر المواجهة الامريكية السوفيتية ماثلا •

ان هذا الصراع اذن ، هو موضوع رئيسى للمناقشة • ولكن هل يمكن أن يتم ذلك بين المجموعتين الاوروبية والعربية ؟ هذا هو السؤال الحقيقى • فاذا كان الرد بالايجابية ، فان النتائج ستكون دون شك عظيمة •

وحتى يتم ذلك ، لابد من شرط مسبق : أن يكون الاوربيون متفقين فيما بينهم ، وأن يكون العرب أيضا متفقين فيما بينهم • وهذا يعنى وجود ارادة من الجانب الاوربى فى التحرك فى شكل قوى حقيقية • وهو أمر يمكن أن تصل اليه اوروبا – وذلك بمجرد أن يتم الاتفاق بين الجميع على ذلك •

وهذا يعنى ايضا ، وجود ارادة من الجانب العربى فى التعاون ، بمجرد أن يحصل على ضمان بموضوعية الموقف الاوروبى ، وخلو هذا الاخير من المصلحة •

ولكن هذا الشرط مع الاسف الشديد ، غير متوافر لدى الجانبين •

فبقدر ما لدى الاوربيين من وجهات نظر مشتركة ، الا انه لا توجد لديهم آراء مشتركة • فاذا اتفقوا على شىء ، أسرعت واشنطن تطالب منهم الاكتفاء بذلك ، وهو ما حدث منذ وقت قريب •

أما العرب ، فان النزاعات تفرق بينهم : بين سوريا ومصر حول سياسة الخطوات الصغيرة ، وبين سوريا والعراق على نحو دائم ، وبين مصر وليبيا •• الخ • ثم أن المشكلة الفلسطينية قد احدثت انقسامات فى الصفوف العربية ، بما فى ذلك الفلسطينيون أنفسهم •

وخلاصة القول ، ان أى عمل جماعى من قبل أوروبا ، هو أكثر من مجرد فكر لا أساس له فى الواقع •

ان المشاكل السياسية العامة فى منطقة البحر المتوسط ، تتعلق بالطبع بالامن والسلام فى المنطقة ، بصرف النظر عن كافة الصراعات النوعية ، التى يمكن ان تظل تشكل تهديدا لهذا السلام ، ولهذا الامن • وبمعنى آخر ، فان الموضوع يتعلق أساسا بالتوازن العام فى منطقة كانت دائما ذات أهمية رئيسية ، سواء كانت تلك هى وجهة النظر السياسية أو الاستراتيجية أو الاقتصادية • وهو موضوع لا يثير فقط اهتمام الدول التى تطل على هذا البحر ، بل أيضا الدول الكبرى خارج المنطقة : كالاوروبيين بالطبع ، وفى الاتحاد السوفييتى ، ومثل الولايات المتحدة •

كان هذا هو الوضع دائما • فان الدول الكبرى – كانت تنتمى الى البحر المتوسط ام لا تنتمى اليه – وكانت دائما تتدخل اما لغرض نفوذها عليه ، واما لكى تتصارع فيه • وهو أمر باق اليوم •

فبالنسبة لروسيا ، تحاول ايجاد منفذ للبحر الابيض والدفاع عن حدودها الجنوبية ، وتنظيم عملية التوسع نحو العالم العربى والمحيط الهندى •

وبالنسبة للولايات المتحدة ، تحاول فرض رقابة على الجانب الجنوبى الاوروبى المواجه لروسيا ، والدفاع عن اسرائيل ، واقرار علاقات مع العرب ، ومراقبة الدول المنتجة للبترول ، ومنافذ هذه الاخيرة ، وطرق تصريف النفط •

لهذا فان فكرة« التحييد » (أى انسحاب الاسطولين الامريكى والسوفييتى فى آن واحد » ليست فكرة واقعية ، لان الدول الكبرى ترغب دائما فى وضع حرية البحار تحت اشرافها •

واذن ما هو الذى يمكن ان يقوم به الاوروبيون والعرب لتأكيد وجودهم ؟ انها نفس المشكلة التى تطرقنا لها ، فيما يخص الصراع العربى الاسرائيلى •

٣ – ماهى امكانيات التحرك العربى الاوروبى ؟

يجب أن نتسم فى تحركنا بالواقعية ، وهو أمر قد يؤدى بنا الى وضع أهداف متواضعة ، ولكن هذا لا يعنى أن نكون سلبيين •

وما هو مستحيل التحقيق هو : ابرام اتفاقيات بين المجموعتين العربية والاوروبية ، وكذلك استخلاص تحركات مشتركة من جانب أو آخر ، لسبب وهو أن هذه التكتلات لا وجود لها فى الواقع •

وهناك مثل واضح على ذلك للاسف : الحرب الاهلية فى لبنان • انها لم تثر أى رد فعل فىأوروبا ، ولو لتعبر هذه الاخيرة عن تعاطفها ، أو لتقديم مساعدة انسانية • بل انه حتى هذه اللحظة ، لم يفكر احد فى بذل معونة مشتركة لصالح إعادة بناء لبنان •

الممكن هو :

على المستوى السياسى : بذل المحاولة رغما عن كل شئ ، لفتح حوار عربى اوروبى ، ولكن دون تطلعات زائدة وذلك لان الحوار بين الاصدقاء ، أمر مرغوب فيه دائما ، ولانه أمر يمكن أن يستفيد منه كل من الجانبين ، من حيث الاستعلام عن الجانب الاخر ، وزيادة معرفته به ، والحث على اتخاذ موقف •

وعلى المستوى الاقتصادى : هناك كثير يمكن عمله ، من حيث تنمية العلاقات (وهو الجانب الذى سيتناوله المسيو أوسولا) فى مجالى التجارة والتنمية • ان الامن لا يتعلق بالبترول ، لان بعض الدول العربية فقط ، هى التى تنتج البترول • ومن جهة أخرى ، فان مشكلة النفط

مشكلة عالمية • ان الامن يتعلق بالمبادلات العادية ، وبمعونة الدول الاقل حظا لصالح التنمية ، وذلك اذا تضافرت القدرات الفنية والصناعية التى تملكها أوروبا مع رؤوس اموال الدول المنتجة للبترول •

والتحرك لتحقيق هذين الهدفين : هدف سياسى يستوجب مجهودا يتسم بشىء من الاكاديمية ، وهدف اقتصادى سيؤدى الى تحرك ملموس وديناميكى ، سيتيح لنا انجاز الكثير ، وخاصة فى تقويم ما تحتوى عليه هذه المنطقة من امكانيات وقدرات ، يمكن أن تؤدى الى التضامن بين العالم الاوروبى والعالم العربى •

والاساس هو ، العلاقات الثنائية بين الدول الاوروبية والدول العربية • فاذا نظرنا أبعد من المحاولات الجماعية ، وهذه الوقائع الحقيقية حاليا ، وهى وقائع غنية بالقدرات ، وزاخرة بالامكانيات •

فان التاريخ والتقاليد (ايطاليا ، بريطانيا ، فرنسا) يسمحان بالتعمق على المستويات ـ الاقتصادية والتنمية بالترابط مع الجماعة ـ الثقافية والتعليم والتكنيكيات السياسية •

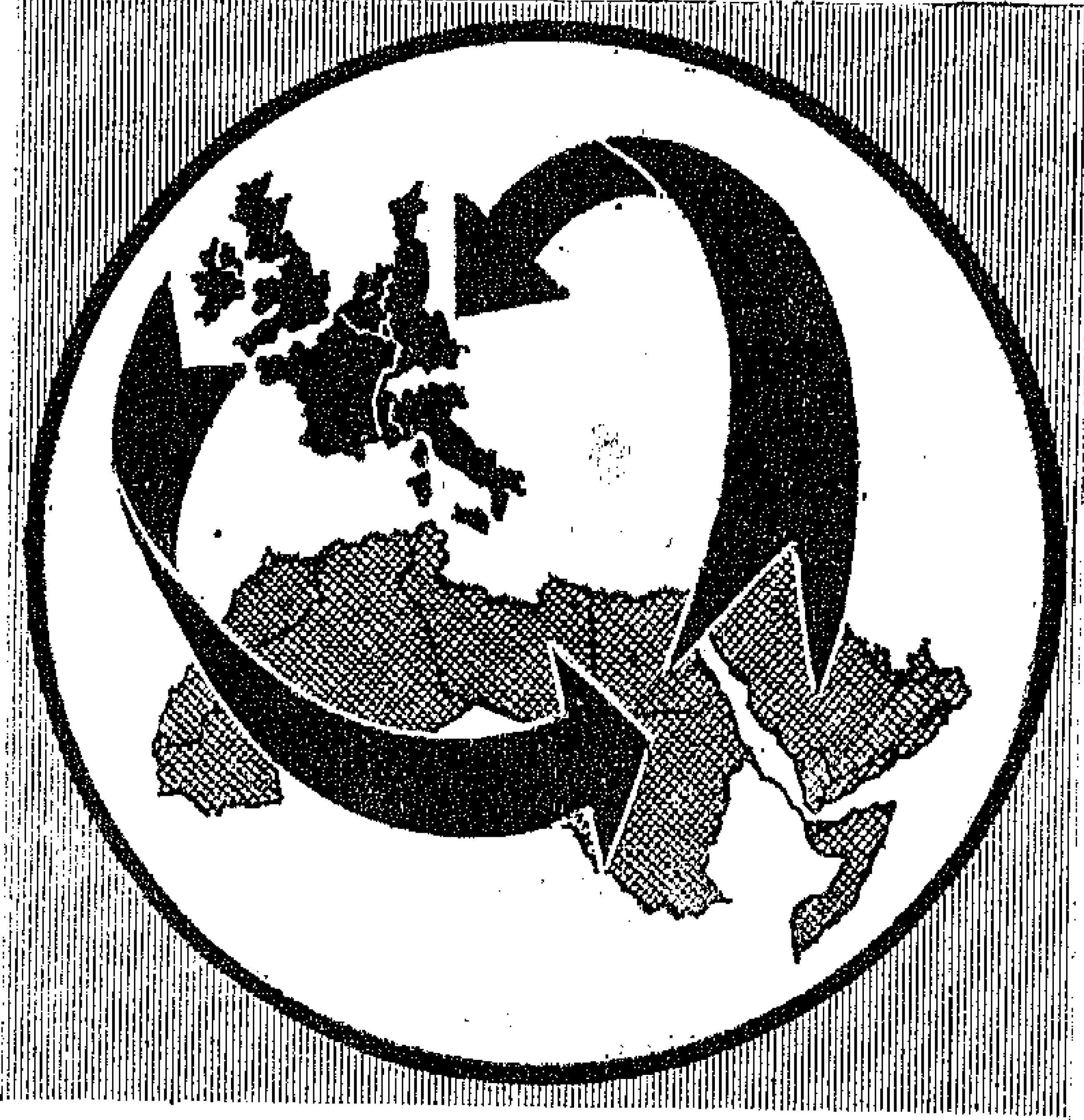
واننى أركز هنا على الجانب السياسى ، اذ انه الموضوع الذى أتناوله هنا ، ولانه لا توجد امكانيات عملية فى هذا المجال للاتصالات الجماعية ، التى يمكن أن تؤدى الى تحرك بمعنى الكلمة وخاصة فيما يتعلق باسرائيل التى هى المشكلة الرئيسية اليوم •

فاننى اجد دولا مثل فرنسا ، لديها امكانيات فى اتخاذ موقف ، وفى اسماع صوتها ، وأخيرا فى خدمة هذه القضية •

فمنذ سنوات ، حرصت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى على أن يحتكرا وحدهما مهمة ايجاد تسوية للصراع العربى الاسرائيلى • كل هذا بالطبع خارج الدول المعنية بهذا الصراع ، على نحو مباشر وقد كانت الجهود التى بذلتها هاتان الدولتان ، منذ اقرار مؤتمر جنيف ، ذات فائدة ما بالتأكيد ، ولكنها مع ذلك ، وحتى هذه اللحظة ، لم تكن حاسمة،كما ثبت ذلك ما دام انه ما زال كل شىء لم يتغير •

فبالنسبة للاوروبيين ، لا توجد أسباب ما تمنعهم من القيام بدور بناء ــ وان كانوا لا يقومون بمد المتحاربين بالسلاح ــ ولكنهم على الاقل ، ليست لديهم الامكانيات فى أن تكون لهم أغراض خفية •

وان التحركات الفردية ، لا تتعارض مطلقا مع التسلسل الموازى لحوار جماعى عربى أوربى • وفى الواقع ، هناك تكامل بين الاثنين • بل ان هذه التحركات ، يمكنها أن تضفى نوعا من الحقيقة السياسية للحوار ، لان هذا الحوار فى المرحلة الحالية ، لا يمكن أن يكون ملموسا أو ايجابيا ، الا فى المجال الاقتصادى ، ولكن هذا المجال وحده ليس بالشىء القليل • ■



[٧] الرؤية الايطاليــة للحوار

فيرجنيو رونيونى

ان هدفنا هو تقديم بعض الافكار والمقترحات لصالح دعم التعاون بين أوروبا والعالم العربى • وهذه الافكار والمقترحات ، لم تنضج أو لم تجد لها مكانة فى نطاق معقم : بل داخل اطار ، هو فى الواقع غنى بالعروض والاضواء والظلال معا •

لهذا فاننا خلال هذا الاجتماع ، سنجد كثيرا من الاسباب المقنعة ، لكى نركز الاضواء قبل كل شىء ، على ما أصبح عليه الحوار العربى الاوروبى ، وخاصة من وجهة النظر الدبلوماسية كيف بدأ هذا الحوار بعد الاجتماع الاخير للجنة العامة الذى انعقد فى تونس •
ان الهدف واضح : مواجهة المواقف المختلفة التى اتخذتها الدول ، والسياسات المختلفة السارية داخل الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، مع محاولة استخلاص أهم الاسس التى يمكن أن تؤدى الى وضع سياسة مشتركة ، تضمن مواصلة الحوار • وأخيرا استخلاص ما يمكن ان يؤدى الى مثل هذا التطور • لهذا السبب ، اجتمعنا هنا فى فلورانسا ، للاستماع الى التقارير الهامة التى ستقدم حول هذه المسائل ومناقشتها • والملاحظ أن أصحاب هذه التقارير ، يتكلمون عن أنفسهم ، ولكنهم مع

ذلك يمثلون مستوى عاليا جدا من الثقافة الفنية والسياسية ، كما أنهم عناصر بارزة شاركت في وضع السياسات الاقتصادية والسياسية داخل السوق المشتركة .

ان المناقشة داخل هذه الصالة مفتوحة وصريحة ، وهي تجمع ، بالاضافة الى الشخصيات التي ذكرناها ، ما يقابلهم في العالم العربي من مندوبين وسياسيين واقتصاديين ورجال ثقافة . واذنا نود ونأمل في ذلك . مواجهة غنية بالمضمون ، بين مواقف ما زالت متباينة ومليئة بالنزاعات . لهذا فان النقاش سيجرى في نطاق الحوار الواسع ، والمجتهد بين الجماعة الاوروبية والعالم العربي . فاذا نجحنا في الوصول الى هدفنا هذا ، فان تحرك هذا الاجتماع ، هو الذي سيعطينا الاثبات على ذلك في النهاية .

وسأفتتح هذا اللقاء ، بأن أوضح الوضع الحالي الذي أصبح عليه الحوار العربي الاوروبي ، وكما استخلص من لقاء تونس الاخير . فالمعروف أن البيان الختامي للقاء تونس ، لم يعكس على نحو كامل ، الافكار العديدة ، واللحظات المختلفة التي مرت بها المناقشة ، التي جرت بين ممثلي ٩ دول أعضاء في الجماعة الاقتصادية الاوروبية و٢١ دولة عضوا في الجامعة العربية .

وفي الواقع ، فان الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر تونس ، تلطف الاسباب الحاضرة ، وأيضا الهجومية التي بدت من خلال المناقشة ، خاصة ما جرى في اليوم الاول ، عندما عبرت الاطراف عن موقفها العام . وان البيان الختامي ، قد نص على مدى ارتياح الحاضرين ، للكيفية الايجابية التي تناولت المحادثات ، وكذا التقاء بعض الاراء ، الذي تحقق بين الاطراف المعنية ، وذلك فيما يتعلق بتقويم مشكلة الشرق الاوسط . وحول هذا الموضوع بالذات ، فان مواقف الدول التسع التابعة للجماعة المعروفة جيدا ، وهي تنطلق من بيان نوفمبر ١٩٧٣ ، قد طرأت عليها تطورات مرحلية ، وهي قد اتحدت نسبيا حول ثلاثة بنود :

أولا ـ انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي المحتلة خلال حرب ١٩٦٧ .

ثانيا ـ الاعتراف بالحق المشروع للشعب العربي الفلسطيني ، في اقامة دولة مستقلة .

ثالثا ـ ضمان الامن لجميع الدول ، بما فيها دولة اسرائيل .

أما فيما يخص الاقتراح العربي بتشكيل لجنة دائمة للتشاور السياسي العربي الاوروبي ، فان البيان قد اكتفى بالنص على أن الدول التسع ، ستدرس هذا الاقتراح بعناية ولم يذكر شيئا حول الطلب المقدم من الجانب العربي ، بأن تعلن الدول التسع ، بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، ولا حول المطلب العربي ، في أن يكون ممثلا عند عقد المؤتمر المقبل للامن والتعاون في أوروبا الذي سيعقد في بلجراد . وفيما يتعلق بأوجه التعاون الفني والاقتصادي والثقافي ، فان البيان يذكر ، العمل الذي قامت به اللجان المخصصة ، كما يحدد على نحو خاص ، التحسينات التي تحققت ، وخاصة في المجالات الزراعية . اما فيما يتعلق بالمسائل الاخرى ، وهي ذات حساسية خاصة بالنسبة للدول الاوروبية ، وأمام الصعوبات التي بدت في تلبية المطالب العربية ، فان البيان الختامي ، اعتمد حلولا وسطا ، خاصة تلك التي لا تلزم الاطراف . وأخيرا فان موضوع تمويل الدراسات لصالح مشروعات من المقدر أن تتحقق في نطاق الحوار العربي يضع ١٥ مليون دولار تحت التصرف ، كما ينص على اللجنة التي ستشرف على استعمال هذا المبلغ ، وكذا المبلغ الذي ستخصصه الجماعة الاقتصادية الاوروبية .

اذن فان البيان حد من الخلافات التي بدت ، وركز على النتائج الملموسة التي تحققت . وهذا قد اشار الى أن الحوار قد خطا خطوة جديدة . وهو تقدير سليم ، اذا تذكرنا الصعوبات الحقيقية التي واجهت الحوار بين دول السوق المشتركة والعالم العربي .

وبالرغم من كل هذا الحرص الدبلوماسي ، وهذه الصيغ التي تضمنها البيان ، فانني ارى مظهرا ايجابيا : وهو اثبات ايمان الجانبين ، بضرورة تنمية المرحلة الراهنة التي وصل اليها الحوار . وبعد مؤتمر تونس ، فان التحرك سيمضي وينمو داخل اطار أوسع ، وهو الحوار بين الشمال والجنوب ، وبالرغم من انه حتى اليوم ، لم يتسن تحديد تاريخ الدعوة الى مؤتمر لوزراء الخارجية ، وبالرغم أيضا من أنه لا يوجد اتفاق حول اقامة جهاز قادر على اجراء تشاور مستمر ، بشأن المسائل السياسية بين دول السوق المشتركة ودول الجامعة العربية .

وان الارادة في المضي الى الامام ، والادراك بفائدة التحرك من جانب الطرفين كانتا أقوى من الصعوبات التي أثيرت ، كما بدا ذلك في مؤتمر تونس . كل هذا حقيقي ، ولكن مع ذلك ، من الضروري دراسة العراقيل ـ لانها موجودة بالفعل ، كما انها متعددة الانواع ـ بهدوء ، واجراء تحليل صارم ودقيق لها .

ان مثل هذه الامور ، يمكن ان تتحقق بسهولة في هذا الاجتماع . لهذا فانني اتساءل ما هي الفرص المتاحة أمامنا ؟

من الملاحظ أن الزاوية المختلفة التي كانت لدى كل من الطرفين في تصورهما للحوار ، وهذا التنوع قد جعل أحدا يقول بأنه لا يوجد حوار ، بل مونولوج مزدوج .

فان الاصدقاء العرب ، يركزون على الجوانب السياسية ، وبالتالي فهم يرون أهم النقاط في الاتي :

١ ـ وجود دائم وأكثر فعالية ، وتوحيد لارادة اوروبية في تسوية الازمة العربية الاسرائيلية .

٢ ـ الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، كممثل للشعب الفلسطيني داخل دائرة اعتبار اوسع . وهو الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

٣ ـ مشاركة دول البحر المتوسط العربية في مؤتمر الامن والتعاون المقبل ، الذي سيعقد في العاصمة اليوغوسلافية .

وبالطبع ، هناك مسائل معقدة دقيقة ، قد لا تتفق عليها فيما بينها دول الجماعة الاوروبية . كما قد لا تتفق عليها مع الدول العربية • ولكن هناك أيضا مواضيع سياسية أساسية ، يمكن مناقشتها ، ولهذا فاننا نطرحها مرة أخرى على الحاضرين •

فمن وجهة نظرنا ، فان أهمية المسائل السيسية ، واختلاف الاراء حولها ، لا يجب أن تطغى على مسائل اخرى خاصة بالتعاون الاقتصادى • اننا نعرف جيدا ، ما هو مضمون هذا التعاون • فاننا الاوروبيون ، نطالب من الدول المنتجة للبترول ، وهى الدول العربية ، أن تضمن لنا امداداتنا البترولية ، وان تضع حدا لارتفاع الاسعار • ولكن من جهة اخرى ، علينا ان نجسد التسويات العادلة للمشاكل التى ركزت عليها الدول العربية : مثل نقل التكنولوجيات ، وحماية الاستثمارات العربية فى أوروبا ضد مخاطر التضخم والتغيرات وفتح الاسواق الاوروبية أمام المنتجات العربية ، وحسن معاملة العمالة العربية داخل الجماعة الاوروبية •

هذه المسائل الدقيقة والمعقدة ، هى التى علينا ان نناقشها خلال هذا الاجتماع ، لما لها من أهمية ، تنعكس على تنمية التعاون الاقتصادى بين الجماعة الاقتصادية الاوروبية والدول العربية ، والتى تتوقف عليها التغيرات التى يمكن ان تؤدى الى تطور ايجابى داخل الاطار السياسى ، والثقة المتبادلة والتضامن •

وفيما يخصنا نحن ـ وأقصد هنا الجمعيات التى نظمت هذ الاجتماع ، والتى تمثل جميع القوى السياسية والديموقراطية والدستورية فى بلادنا ـ فاننا نود أن نركز على الضرورة ، فى أن تتخطى الجماعة الاوروبية والدول العربية ، المرحلة الحالية

والتى تميزت بالصفقات التجارية ، لكى تتجه الى مرحلة اكثر مغزى ، وهى تتعلق بالتعاون الثنائى والمتعدد الاطراف ، الذى نصت عليه المعاهدات المبرمة بين الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، ودول المغرب والمشرق • هذا العبور ، هو فى نظرى الشرط الاساسى لصالح التقاء سياسى اوسع واعلى لصالح السلام والامن فى أوروبا ومنطقة البحر المتوسط لهذا اذا اردنا التوسع فى نظام الامن والتعاون فى أوروبا والبحر المتوسط ، ولصالح السلام فى منطقة البحر المتوسط ، فانه من الضرورى تنمية التعاون الاقتصادى ، وتقارب ثقافتين قديمتين • اننا لا نحلم بجماعة البحر المتوسط على شكل خرافة تعكس ما كان فى العصور القديمة والعصور الوسطى ، بل اننا نأمل فى ان يقو البحر المتوسط بدور الجسر بين العرب والافارقة والجماعة الاوروبية • اننا نود أن نناقش خلال هذا الاجتماع ، هذه الموضوعات ، بروح متحررة وصريحة ، دون التقيد بالرسميات والحرص الديلوماسى

والحقيقة أن الحوار العربى الاوروبى ، بكل ما مر به من محن ونتائج ، هو احد العناصر الاساسية للسلام فى منطقة البحر المتوسط ، وبالتالى لسلام العالم بأجمعه • ولكن هناك المزيد : أن الحوار العربى الاوروبى ، هو بمثابة مثل يوضح لنا على نحو طريف ، مدى تنمية الحوار الاوسع بين الشمال والجنوب ، على أساس أنه اداة لسياسات واقتصاديات جديدة ، واكثر توازنا فى العالم ، كما انه يتيح فهم أهمية التزامنا فى هذا الاتجاه

هل يمكن أن تتولى اوروبا مسئوليات خاصة ، بتنمية الحوار العربى الاوروبى ، الذى يحتل مكانا فى اطار اوسع على هذا النحو

هذا هو السؤال الاخير الذى يمكن أن يسفر عنه هذا الاجتماع • وهو سؤال يرتكز على ثلاثة تقارير ، تقدم بها الجانب الاوروبى •

ان العرب يمكنهم أن يبدأوا فى التطلع الى اوروبا ، على انها مثلكم ، أقل تمسكا بشروطها عن القوتين العظميين • ولكن ماهى هذه الشروط ؟ وما هو الجهد المشترك الاوروبى الذى سيتيح لنا التوصل الى ذلك والى دعمه ؟

فيما يتعلق بايطاليا ، هناك شعور بانها دولة تنتمى الى البحر المتوسط ، وهى تواجه بالتالى مسئوليات ، كما انها تسعى الى الوحدة الاوروبية ، وتعمل على بنائها

والواقع ان الوحدة الاوروبية ، يمكن أن تتم على مستوى المؤسسات ، ولكنها لن تكتسب النفس والشرعية الحقيقية ، الا اذا فتحت امامها آفاق واسعة لتمارس ارادتها فى أن تحكم نفسها سياسيا ولا شك أن هذا الخط الهام للغاية ، السياسى والاقتصادى والتجارى ، يتجه الى العالم العربى ، وهنا يمكن القول ان هذا الخط لن يكتب له البقاء ، الا اذا وضعت سياسة أوروبية مشتركة •

واننى اعرف جيدا أن هذا الرأى سيثير تحركا غير مريح ، وانه على المدى القصير والمتوسط ، فان العلاقات بين دول أعضاء فى الجماعة الاوروبية ، ودول عربية لا تفقد قيمتها • ولكن مثل هذه الاتفاقيات ، يجب أن تبرم لصالح سياسة مشتركة اراها الوحيدة التى يجب ان تعتمد ، لانها تفترض أيضا وحدة سياسية مماثلة فى العالم العربى •

وأخيرا ، سأضيف الى هذه الكلمة ، أننا نأمل ، فى أن يجرى النقاش فى جو من الهدوء النفسى ، وان يلتزم بالبحث الموضوعى والصداقة • وفى هذا اللقاء ، فاننا نتوقع من العرب والاوروبيين على السواء اسهاما فى الافكار والتجارب ، التى يمكن ان نستفيد منها فى تنمية الحوار العربى الاوروبى ■



[٧] الحوار .. اقتصاديا

رينالدو أوسولا

خلال ربع القرن الذى أعقب الحرب العالمية الاخيرة ، شهد العالم أكبر ثورة سياسية واقتصادية عرفها منذ بداية القرن العشرين ، يمكن أن تقارن بالثورة الصناعية التي جرت في القرن الماضي ، فان الزيادات المتواصلة التي طرأت على أسعار النفط على نحو مركز ، وخلال فترة قصيرة جدا ـ بضعة شهور ـ الى حد بلغت هذه الزيادة معه أضعاف سعرها الاصلى ـ كل هذا كانت له آثار هائلة وعميقة • فقد اهتزت من جرائها الاسس التي قام عليها الاقتصاد الصناعي ، وفي نفس الوقت ، اكتسبت الدول المنتجة للبترول ، وخاصة الدول العربية ، نفوذا سياسيا واقتصاديا ، يمكن القول بأنه أعاد للعرب المجد القديم • ومع ذلك فان هذه الدول ، لم تتحد حول كيفية الانتفاع الافضل من هذا النفوذ ، سواء كان ذلك لصالحها ، أو لصالح الدول النامية عامة •

ففي عام ١٩٧٤،بلغ الفائض١١٠بلايين دولار • ويلاحظ أن القدرة على استعمال الفائض البترولي ، تختلف من دولة الى أخرى • فبالنسبة للدول التي لديها كثافة سكانية مرتفعة ، اتاح لها هذا الفائض ، القدرة على وضع خطط ضخمة للتنمية • وقد بلغ بها الطموح في هذا الاتجاه ، الى أن تراجع هذه الخطط فيما بعد • أما بالنسبة للدول الاخرى ، فقد رأت نفسها تطرح فائضها الهائل على الاسواق النقدية والمالية في الغرب ، وتحاول الدفاع عن قوتها الشرائية • كل هذا في فترة يواجه فيها العالم الصناعي أزمة التضخم المتزايد • والملاحظ أن هذه الدول ، التي تملك فائضا هائلا ، لم تحول هذا الفائض الى الدول التي تشكو من عجز في ميزانياتها ، بل أودعته المصارف ، وخاصة الامريكية منها ، مما ادى الى اثارة مشكلة السيولة النقدية • كما أصبحت بنيات نظام القروض الدولية مهددة أيضا •

أما على المستوى السياسي ، فان هذا السيل الضخم والمرتجل من الثراء القادم من الدول المنتجة للبترول ، قد نبع منه لدى هذه الدول ، شعور متزايد بضرورة الحفاظ على الانظمة الديمقراطية ، وخاصة الثروات الاقتصادية التي تراكمت في الدول الغربية ولاسيما الاوروبية •

وهكذا أصبح العالم العربي ، العميل الاول للجماعة الاقتصادية الاوروبية ، بل قبل الولايات المتحدة • وأصبحت صادرات دول الجماعة الاوروبية الى العالم العربي ، تمثل نسبة ١٣ في المائة من مجموع صادراتها • ومن جهة اخرى ، فان ٧٠ في المائة من مجموع البترول الذى تحتاجه دول الجماعة هذه ، يأتيها من الدول العربية • ويزيد الحجم الاجمالي للتجارة بين الدول العربية ودول الجماعة على ٥٠ بليون دولار • ومع ذلك ، نجد عدم توازن في التبادل التجاري العربي الاوروبي اذ أن ٦٠ في المائة من صادرات الجماعة تتجه الى العالم العربي • ومع ذلك كله ، نجد أمامنا دلالة : فان كل دولة عضو في الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، تفرض نسبة معينة من الرسوم الجمركية على وارداتها ، قد تصل الى ٩٠ في المائة لالمانيا الفيدرالية ، بينما لا تتعدى ٥٠ في المائة بالنسبة لفرنسا وايطاليا • وكانت النتيجة ، أن هناك عجزا تجاريا لدى السوق المشتركة في تعاملها مع العالم العربي ، يصل الى حوالي ١٢ بليون دولار،تختص ايطاليا وحدها فيه بمبلغ ٤ بلايين دولار •

هذا العجز يعطي فكرة عن نوع المشاكل التي تثيرها أزمة الطاقة • فبالرغم من أن ايطاليا قد نجحت طوال الثلاثين سنة الماضية في زيادة حصتها من التجارة العالمية ـ وهذه اخذة في الزيادة ـ فان ميزان المدفوعات الايطالي ، قد سجل عجزا كبيرا ، وخاصة في تعاملها مع الدول العربية • وعلى المدى القصير ، يمكن القول بأن حساباتنا مع الخارج ، تتطلب منا بذل جهد اوفى لتنميتها • ولكن مع ذلك لا يمكننا بالطبع ، ضغط الطلب الداخلي على المدى الطويل ، لان أهم وظيفة للنظام الاقتصادي ، هي توفير وضمان العمل للاجيال الجديدة • وهذا شرط لابد منه للحفاظ على السلام الاجتماعي • لابد اذن من المضاعفة السريعة للاستثمارات داخل ايطاليا • ثم انه من الضروري ، بالنسبة لايطاليا ولمعظم الدول الصناعية الاخرى ، الالتجاء من جديد الى عملية التراكم الداخلي ، والى احداث الظروف الكفيلة بتنشيط الاستثمارات في الخارج في نفس الوقت •

فاذا أردنا الخروج من الازمة الاقتصادية ، لابد لنا من

زيادة صادراتنا • وهنا نجد أن احدى الاسواق الطبيعية لمنتجاتنا ، ممثلة دون شك ، في الدول العربية •

وهناك قطاعات يمكن أن تسهم فيها ايطاليا على نحو هام ، وذلك لصالح تنمية العالم العربي • وحتى تلك التى تختص بالبنيات التحتية المدنية ، وانشاء المصانع البتروكيماوية والصناعات الكهربائية والنووية وعمليات تحلية مياه البحر ، وأخيرا التعاون الزراعى • ففى كافة هذه المجالات ، نجد أن المستوى التكنولوجى الايطالى ، يتوافق مع مستوى التنمية في الدول العربيـة • وعلى سبيل المثال ، فان ايطاليا هى المصدر الاول لليبيا والخامس للعربية السعودية •

اذن في المجال الصناعى ، يمكن القول بأن التعاون الايطالى العربى يجرى على نحو مرض ولكن الامر يختلف بالنسبة للقطاع المالى • فان عدد المكاتب التى تمثل المؤسسات المصرفية العربية الايطالية فى الدول العربية ، مازال محدودا للغاية ، وكذلك الحال بالنسبة لصفقاتنا المالية كما ان ودائع الاوروبدولار فى مصارفنا ، لا تتعدى المليون الا بقليل ، وهى تمثل جزءا هزيلا للغاية من العملات الاوروبية المودعة المصارف الايطالية • وخلال الفترة الاخيرة فقط ، ابدت شركة « فيات » اهتماما بابرام عقد استثمار مشترك مع ليبيا • وتجرى العمليات على نحو ايجابى لسببين ، لا علاقة لهما بمدى الفائدة التى ستؤدى اليها هذه المشاركة على ميزان مدفوعات الدولة التى سيستثمر فيها رأس المال : فاننا نجد تدفقا ماليا يذهب الى استثمارات اضافية ، وليس عن طريق ضم شركات موجودة ، وهى استثمارات تضاعف من عوامل الترابط بين المصالح المشتركة ، وبالتالى فهى تمثل عاملا لا بأس به للاستقرار ، لاقتصاديات الجماعة عامة •

وفى بداية شهر ابريل الماضى ، خلال زيارة قمت بها الى كاراكاس (فنزويلا) ، عقد اتفاق نقدى ايطـالى فنزويلى ، لفتح حساب قرض مقايضه لصالح بنـك ايطاليا • كذلك تقرر خلال زيارة الرئيس بيـريز ، مضاعفة ودائع البنك المركزى وصندوق الاستثمارات ففى فنزويلا ، فى البنك التجارى الايطالى ، بمعدل ثلاث مرات ، حتى تصل هذه الودائع الى ٤٠٠ مليون دولار • انني أحبذ هذا النوع من الودائع ، لان ايـداعات فنزويلا ، تشكل بادرة هامة من قبل احدى الدول البترولية الكبرى ، لمساعدة ايطاليا على التغلب على الصعوبات الاقتصادية والمالية التى تواجهها فى الوقت الحالى • ولهذا فمن مصلحة ايطاليا ، العمل على ابرام اتفاقيات مماثلة مع الدول البترولية الاخرى •

وتدخل العلاقات التى تعمل ايطاليا على تنميتها مع العالم العربى ـ الاقتصادية والسياسية على حد سواء ـ ضمن تلك التى تتطلع الى انشائها دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية مع دول الجماعة العربية • وقبل أن اتناول هذه العلاقات ، اود أن أشير الى امكانية امتدادها الى دول الجماعة الـ ١٢ بعد انضمام اليونان والبرتغال وأسـبانيا • وفى أغسـطس الماضى ، قمت بزيارة للشبونة ، وفى مارس لمدريد ، وفى مايو لاثينا ، وكنت دائما اركز على اهتمام الحكومة الايطالية بالتوسع فى عضوية الجماعة الاقتصادية الاوروبية • وقد لا يكون من السهل تحقيق ذلك ، خاصة بالنسبة لدول مثل ايطاليا وفرنسا ، نظرا لتشابه زراعاتها الحالية ، مع زراعات هذه الدول الجديدة فى العضوية • ولكن على اية حال ، يمكن التغلب على مثل هذه المشاكل ، وخاصة اذا كان التكامل يجرى على نحو تدريجى • واننى مقتنع بان جماعة أوروبية تضم ١٢ دولة بدلا من ٩ لهو أمر فى النهاية لمصلحة ايطاليا ، وكذلك للدول الاوروبية عامة ، بل والعالم العربى أيضـا ، لان انتقال ثقل الجماعة الاوروبية الى جنوب القارة ، بفضل عضوية هذه الدول الثلاث ، يجعلها دون شك أكثر الدول اهتماما بالدول المطلة على البحر المتوسط ، وبالتالى ستعمل هذه الجماعة على القيام بدور أكثر فعالية فى مناطق أخرى من العالم ، مثل أمريكا اللاتينية التى تربطها بايطاليا وأسبانيا والبرتغال ، علاقات قديمة ، قد تدعم من خلال عمل مشترك •

وخلال هذه السنوات الاخيرة ، طرأت تغيرات كبيرة على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الجماعة الاقتصادية الاوروبية والعالم العربى • وتشير الاتفاقيات المشتركة مع دول المغرب ، ثم دول المشرق الى الطريق الذى يجب أن نمضى فيه ، لكى تصبح منطقة البحر المتوسط متكاملة اقتصاديا • ومن الممكن خفض الرسوم الجمركية بنسبة ٤٠ فى المائة الى ٨٠ فى المائة على الواردات الزراعية ، وبنسبة ٨٠ الى ١٠٠ فى المائة على المنتجات الصناعية • ثم ان سياسة البحر المتوسط ، التى وضعتها الجماعة الاوروبية ، تشجع تنمية هذه العلاقات من وجهة النظر المالية : ٤٠٠ مليون دولار فى المغرب و ٣٤٠ مليون دولار فى المشرق • ثم لنلاحظ أن عشر دول من مجموع الواحد والعشرين دولة الاعضاء فى الجامعة العربية ، تربطها بدول الجماعة الاوروبية ، اتفاقيات هامة • وهذه الدول العشر ، تمثل ٧ فى المائة من مجموع سكان العالم العربى • كما ان نصف المنتجات الاوروبية ، يتوقف انتاجه على العالم العربى • ومع كل هذا ، يمكن أيضا زيادة هذا الحجم فى المستقبل •

ان الاهتمام المشترك الاوروبى العـربى ، بضرورة استقرار البحر المتوسط ، يستوجب جهدا مشتركا ، سواء كان ذلك فى المجال المالى ، أو المجال الاقتصادى ، وذلك لصالح موازين مدفوعات الدول المعنية التى تعانى من صعوبات خطيرة فى حساباتها مع الخارج • وبمعنى آخر ، فان التعاون الاوروبى العربى ، لمساعدة الدول العربية الاكثر تخلفا على الانطلاق فى التنمية ، هو أمر لمصلحة الجماعة الاقتصادية الاوروبيـة والجـامعة العربية • وكذلك الحال بالنسبة للتعاون القائم على تكيف الفائض الناتج من البترول ، بالقدرات التكنولوجية والانتاجية التى تملكها دول الجماعة الاوروبية •

ويستوجب القرار الاخير ، انشـاء صـندوق نقـدى عربى ، لتمويل جزء من هذا العجز لدى الدول الفقيرة ، بالفائض الذى لدى الدول الغنية ، وادماج نشاط هذا

الصندوق الجديد ، مع الانشطة المتعددة التي تقوم بها مخلتف صناديق التنمية العربية ، التي تتعامل على أسس ثنائية ، لما سيؤدى اليه ، من تنسيق للجهد العربي لصالح تنمية الدول العربية الاكثر تخلفا •

وقد تقدمت الجامعة العربية ، في نطاق الحوار العربي الاوروبي ، بقائمة تضم أهم المشروعات الزراعيـة ـ وخاصة في السودان : ومشاريع زراعة البطاطس في العراق ، ومختلف منتجات الزراعيـة في الصـومال ـ التي وضعت وفقا لمشاركة مالية من جانب السعودية ، في اعداد دراسات الجدوى • وهناك قطاعات أخرى أبرزت ملامح تعاون مجـد ومتصـد ومتـزايد ، منهـا : البتروكيماويات والتعدين وتحلية مياه البحر • وبصفة خاصة ، لابد من قيام تعاون أوروبى عربى ، لصالح اعادة بناء لبنان الذى دمرته الحرب الاهلية الطويلة مستوى حياة مناسب لسكانه ، نظرا لما يحتله هذا البلد ساورني انطباع بأن لبنان قادر على استعادة نشاطه خلال فترة قصيرة ، وأن يصبح عنصرا هاما داخـل الاقتصاديات العربية • كذلك الامر بالنسبة لمصر ، فقد وافقت ايطاليا خلال هذه الايام ، على منح هذا البلد ، قرضا ماليا قدره ٤٠٠ مليون دولار ، لان الوضع الاقتصادى المصرى ، يتطلب جهدا مشتركا ، لضمان مستوى حياه مناسب لسكانه ، نظرا لما يحتله هذا البلد من مكانة ، خاصة في قلب منطقة الشرق الاوسط •

ومن الضرورى أيضا ، أن يكون لنا تصور عام وشامل عن التنمية العربية والاوروبية ، حتى نتفادى مشاكل ناجمة عن اعادة البنيات • وهو أمر يمكن أن يؤدى الى صعوبات ومشاكل اجتماعية وسياسية غير مـرغوب فيها • وتحد الاتفاقيات المبرمة من قيمة الرسوم المفروضة على المنتجات الزراعية والصناعية الاوروبية المصدرة الى الدول العربية • وهذا أمر لاشك يعود بالفائدة على المدى الطويل • أما على المدى القصير ، فانه يمكن أن يشكل عوامل لخلافات أو تأزمات بالنسبة لقطاعات معنية • على سبيل المثال ، ان تنمية البتروكيماويات ، قد خصص لها العرب استثمارات ضخمة ، ولكنها ستشكل في المستقبل تنافسا لهذا النوع من الصناعات في أوروبا • كذلك اذكر مشاكل ذات صبغة خطيرة بالنسبة لايطاليا ، حيث يوجد منذ فترة ، فائض هائل في القدرات الانتاجية ، وبصفة خاصة في الصناعات المتطورة • وهذه الاخيرة ، كانت تعتمد على الاسواق العربية لاستيعاب انتاجها • ولكن مع قيام منافسة عربية ، فان هذه الصناعات ، لن تستفيد من الاستثمارات التي خضعت لقيامها • وبالتالى ، علينا أن نقسم القطاعات الى مجموعة يمكن أن ينشأ تعاون فيها لصالح الجانبين ، وأخرى يجب الاستثمارات فيها •

ولكي نضمن أكبر قدر من الفعالية في عملية تنشيط حركة التصنيع في العالم العربي ، لابد من تشجيع نوع من الصفقات المسمى « بالمبادرة المشتركة » ، بين الشركات الاوروبية والشركات العربية ، لان هذا النوع من التعامل ، له فائدته ، مثل الاستثمارات العربية في اوروبا • فهو يربط الشركات بالدول ، من خلال علاقات متداخلة ذات قدرة كبيرة على دعم الاستقرار في المنطقة المشتركة • هذا النوع من التعاون الذى اتخذ خلال الفترة الاخيرة ، الصورة المعروفة « بالمصانع التي تسـلم بمفاتيحها » ، يمكن ان ينمى اذا توافرت ضمانات للمستثمرين • وهنا تكتسب المفاوضات الجارية في نطاق الحوار للحماية المتبادلة لضمان الاستثمارات ، ضد المخاطر غير التجارية ، أهمية جديدة •

وتتطلب التنمية الصناعية في العالم العربي ، تنمية مالية متوازية • ونجد هنا بوادر جديدة تشير الى امكانية الاستفادة من الاسواق المالية العربية المتمركزة في منطقة الخليج الغنية • وحتى هذه الساعة ، اتسم دور الدول العربية في عملية اعادة توظيف البترودولارات بالسلبية • ولكن الكويت مثلا ، أصبحت اليوم أهم مركز لانطلاق الاستثمارات ، كما أن المستثمرين العرب ، اكتسبوا الكثير من الدقة والحنكة : في توجيه استثماراتهم ، على نحو يضمن لهم الحصول على أكبر فائدة ممكنة •

وعلى اية حال ، لا يمكن أن تتخطى العلاقات التجارية والمالية الاوروبية العربية ، أسس النظام الاقتصادى العالمي • وان العالم العربي اليوم ، يستهدف الحفاظ على الثروة السياسية والاقتصادية في الغرب ، اذ يراها اكثر توافقا مع ثرواته • ولكن لا بد من أن نبحث هنا ، عما اذا كان من مصلحة الدول العربية ، الاسهام في التسهيلات البترولية الجديدة ، بمقدار ١٥ بليون دولار ، كما وضع المشروع المدير العام لصندوق النقد الدولى الذى ستنظر فيه اللجنة الوسيطة في واشنطن في ٢٨ أبريل • ان المدير العام يرى ، أن مثل هذا القرار ، يجب أن يأتى من الولايات المتحدة ، ومن الدول الاخرى التي تقوم بمنح القروض ، وخاصة المانيا الفيدرالية واليـابان ودول الاوبك • ان المبالغ المجموعة ، يجب ان تكون مرتبطة بالشروط التسهيلية للسلفيات ، وهذه الاخيرة مرتهنـة بدورها ، بالوضع السياسى والاقتصادى والمالي • ولكن أهم الدول العربية ، مترددة في الالتزام بهذه الشروط ، خاصة وأن هذه القروض التي تمنحها ، تبدو اكثر ضمانا من حيث الامان ، والحفاظ على القوة الشرائية ، عندما لا تكون مرتبطة بالاسواق النقدية والمالية •

وسيؤكد تزايد حجم التجـارة العـالمية : المـبررات لصالح نظام يتضمن أرقاما ، أقرب من تلك التي يراها الصندوق مناسبة ، والتي ستجعل من اليسير ، اعـادة النظر في القيمة النقدية التي لدى الدول العربية •

ويجب على المدى الطويل ، ان تقرر الدول العربية الصندوق مناسبة ، والتي ستجعل من اليسير ، اعادة نظرياتها • ومن هذه ، الراى الذى يقول به المدير العام لصندوق النقد الدولى من أن اصدارا جديدا من حقوق السحب الخاصة ، يتوافق مع العمل على زيادة السيولة النقدية الدولية ، وبصفة خاصة لصالح الدول الفقيرة ، ومع اعادة اصدار عملة دولية لصالح الجميع • وعلى أية حال ، فان عملة دولية مثل حقوق السحب الخاصة ، لهى دون شك ، أكثر استقرارا بالنسبة للقوة الشرائية عن العملات الفردية الهامشية الاخرى • فضلا عن أن اصدارها ، والاشراف عليها ، لا يتوقف على السيادات النقدية الوطنية ، بل على قرار جماعى • وهنا يكمن الامل في تضاعف الاسهام العربى ، في مثل هذا القرار الجماعى ■

حوار حول الحوار العربي الأوروبي



[٩] الحوار .. اعلاميا

مصطفى المصمودي

هذا اللقاء قد جاء في ابانة المناسب ، بينما تجتهد البلدان الواقعة على ضفتي البحر المتوسط ، لاقامة جسور يرتكز عليها تعاون ، يتلائم أكثر من ذى قبل مع تاريخ العلاقات بين أوروبا والعالم العربي ، بما تخلله من فترات صفاء في بعض الاحيان ومن توترات وأحداث في أغلب العهود ٠

ان الفتوحات الاسلامية من جهة ، والغزوات الصليبية من جهة أخرى ، قد جعلت الاوروبيين والعرب في نزاع مستمر عبر القرون الخوالي ، ومرد ذلك بدون شك ، الى جهل كل من الجانبيين للاخر ٠

أما اليوم ، فان النظرة الى العلاقات بين المجموعتين كسبت مزيدا من الواقعية والتبصر ولئن تم الشروع في الحوار الاوروبي العربي فانما ذلك بفضل ارادة سياسية دفعت الجانبين تدريجا الى هذا الاتجاه واذ ابطأ هذا الحوار حتى اليوم في تحقيق انطلاقته ، وفي افساح المجال لتعاون أوسع نطاقا ، فان مرد ذلك الى بعض الترددات التي بدت من الجانب الاوروبي والتي لا نجد لها سببا الا مخلفات سوء الظن الناشيء عن نقص في التعرف لنوايا الجانب العربي وحقيقة واقعة وعلاوة على ذلك ، فان الجانب الاوروبي مازال مصرا على اعتبار الحوار مقصورا على الميدان الاقتصادى ومتجاهلا الاتجاهات السياسية في الدرجة الثانية أن لم أقل أنه يتعمد تجاهلها ٠

ومع ذلك فان ضرورة عدم التفريق بين السياسة والاقتصاد لم يبق تأكدها في حاجة الى التدليل في عصرنا هذا ٠ ومن الواضح أنه لا سبيل للانماء بدون سلم ، ولا يمكن التعاون بدون استقرار ٠ ومامن احد الا ويعلم أن المجموعة العربية تتألم من داء يسمم كل تعاون مع أوروبا ومامن أحد في العالم الا ويعلم كذلك ، أن الدواء لذلك الداء ، لا يكون الا سياسيا صرفا ٠ والعرب مقتنعون بانه يتعين على أربا أن تضطلع بدورها لفرض هذه المشكلة السياسية ٠ فتفتح السبيل بذلك في وجه تعاون تنفسح آفاقه ويعم خيره ٠

ولطالما بذلت الجهود لاقناع الجانب الاوروبي بأن الوضع على ماهو عليه في الشرق الاوسط لا يهم العرب فقط بل كذلك اوروبا لا سيما والبحر المتوسط يتصل بالعديد من بلدانها وفوق ذلك فان أزمة الطاقة قد أتاحت للدول الاوروبية أن تلمس مرة أخرى الاهمية البالغة التي يكتسبها ذلك الوضع السياسي ٠

ومهما كانت الحال فانه ينبغي الاعتراف بان أروبا قد خطت بالرغم من الترددات - خطوات تلقاها الجانب العربي بارتياح لم يحاول اخفاءه ، وأن هناك تقدما ذا بال ، تم تسجيله في مجال التعاون الاقتصادى ٠

ومع ذلك - وهنا أصل الى الموضوع الذى أعتزم طرقه - فان هذا التطور في العلاقات بين المجموعتين لم يشد أزره من الجانب الاوروبي جهد اعلامي وقد كان من الواجب بذل هذا الجهد بصورة تجعل الرأى العام الاوروبي ملما بحقيقة جوهر العلاقات الجديدة بين عالمين كان كل منهما معرضا عن الاخر ٠ وكان هذا المنعرج التاريخي جديرا بأن يتناوله الشرح وحتى التبسيط حتى يعيه كل أوروبي ومن ورائه الرأى العام الدولي بأسره ٠ وكان لابد من بذل المزيد من الجهد للتعريف بواقع خصوم الامس ، الذين أصبحوا اليوم أطرافا في مجال التعاون ، وبمشاكلهم ، وايجاد ذلك التلاقح المنشود بين شعوب جانبي البحر المتوسط ومن وراء العلاقات السياسية أو الاقتصادية اقامة علاقات بين البشر ٠

الا أنه - من سوء الحظ - لا يمكن الا ان نأسف للنقص في مجال نقل الاعلام ، ان لم نقل لما يكتنفه من تقصير ٠ ويتحتم أيضا أن نأسف كذلك ، للوضع الذى نحن عليه ؛ والذى فرض علينا الاقتصار على القيام بدور المستهلكين للانباء والثقافات الاجنبية ٠

ونحن نعتقد فيما يخصنا على الاقل ، أن الداء الذى نشكو منه الاعلام في العالم المعاصر ، يتمثل في أن البلدان المتقدمة لا تعرف الا القليل وفي أغلب الاحيان ، بصورة مشوهة مما هم عليه الذين دونها تقدما ٠ فالمعلومات التي تنقل اليها عن بلداننا لا تتناول الا الاضرابات والازمات والاضطرابات الى غير ذلك من

المشاكل التى نعتبرها ثانوية والتى ليست فى الواقع الا مظهرا من مظاهر الرقى والانماء فهذه الانباء لا توضع فى اطار ها الحقيقى أما عن جهل واما عن سوء نية ، فتعطى بذلك صورة عنا ، مشوهة أفظع تشويه • أما جهودنا ونتائج سعينا على درب النمو ، فقد قيل انها « لا تهم القارىء الغربى » .

وسبق أن أكدت فى بداية الاسبوع ، فى هذه المدينة بالذات ، بمناسبة ملتقى حول الاعلام نظمته « اليونسكو » أن الوضع الحالى يشكو خللا واضحا من حيث التوازن فى تبادل الانباء كما وكيفا بين العالم المتقدم والبلدان النامية • ففى الوقت الذى تتجاوز فيه نسبة البرامج الاذاعية والتليفزيونية المستوردة من البلدان المصنعة نسبة ٨٠ فى المائة من مجموع البرامج ، فى بعض البلدان النامية ، لا يخصص فى البلدان المتقدمة الا مكان متواضع جدا للبرامج الواردة من بلداننا • وحتى الاخبار التى تهم ملايين المهاجرين من العالم الثالث ، أولئك الذين جاءوا لتقديم خدماتهم للمجتمعات المصنعة ، لا يخصص لها المكان الذى هى به جديرة فى وسائل الاعلام لدى تلك البلدان •

وهذا الخلل يبدو أكثر جلاء فى مستوى تبادل الاخبار بين وكالات الانباء • ذلك أن وكالات الانباء العالمية تزود مختلف وسائل الاعلام فى بلداننا بما يقارب ٧٥ فى المائة من جملة الاخبار التى تستغلها هذه الاجهزة الاعلامية فى حين أن نسبة مالايكاد يبلغ ٢٥ فى المائة فقط من الاخبار التى تذيعها هذه الوكالات الكبيرة ، يهم الاحداث اليومية فى بلدان العالم الثالث والحال أن هذه البلدان تمثل ثلثى البشرية •

وتجدر الاشارة الى ان الاجتماع الاخير الذى عقدته اللجنة العامة للحوار العربى الاوروبى فى فبراير الماضى بتونس لم يلق رغم أهميته أية عناية من طرف الصحافة الغربية بل ان الوسائل الاعلامية القليلة التى نشرت أو اذاعة تعاليق قبل انعقاد الاجتماع لم تتردد فى التعبير عن شكوك لا تخلو من مناهضة ، وهو مالم يكن ليعكس حقيقة التصريحات الرسمية الصادرة عن المسؤولين الاوروبيين •

مثال آخر لا بأس بايراده أيضا ، وهو حديث عهد ويتعلق باجتماع وزراء خارجية البلدان غير المنحازة المنعقد فى دلهى الجديدة ، فقد لخصت وكالة أوروبية كبرى نتائج أشغال الاجتماع فى عبارة مقتضبة وهى « الكآبة والتشاؤم » وفى اليوم نفسه ، علقت وكالة أنباء عربية فى برقية لها عن النتائج ذاتها ، فتحدثت عن « الواقعية والاعتدال » وانى اترك لكم مجال استخلاص الاستنتاجات التى تفرض نفسها فى هذا المقام ، بالرجوع الى اللوائح التى صودق عليها فى أعقاب الاجتماع •

واذا مالم يظفر هذا الاعلام بالتوازن ولم يكتسب الموضوعية والصفاء ومالم يتخلص من ماض مثقل بالريب والتحجر فى مواقف العداء (وهو ماض أزمع رجال السياسة والاقتصاد على قبره نهائيا) فان ذلك قد يقضى بالفشل على الحوار العربى الاوروبى ونحن ندرك جميعا مالوسائل التبليغ من تأثير كبير ، وهو مايبرر هذه الخشية •

على أنه لابد من الاعتراف بوجود بوادر مشجعة ، تدعو الى مزيد من التفاؤل خيرا بالمستقبل فقد استقر حوار جديد بين العرب والاوروبيين منذ شهر نوفمبر ١٩٧٦ فى مستوى وكالات الانباء •

وتونس فخورة بأن اختيرت لاحتضان هذا الاجتماع الاول وكانت الغاية من هذا الاجتماع الذى ضم مندوبين عن بلدان اوروبا الشرقية منها والغربية جلسوا مع المندوبين العرب حول مائدة واحدة وضع العلامات الاولى على طريق اقرار نظامى اعلامى دولى جديد •

وقد فضت الندوة فى النهاية ، الى فتح افاق جديدة فى مجال التعاون والتفاهم وليس أدل على ذلك من تلك الروح البناءة التى سادت الاشغال والقرارات والاختيارات المشتركة التى كانت ثمرتها ولا يسعنى فى هذا السياق الا أن أشير الى اختيار مندوب وكالة « وفا » الفلسطينية بالاجماع مقررا عاما للندوة ، فى الوقت الذى كان فيه الحوار العربى الاوروبى بين الساسة ضالا فى منعرجات شكليات عقيمة ، تتعلق بالصبغة التمثيلية التى يتعين اضفاؤها على وفد منظمة التحرير الفلسطينية •

وقد يتعين كذلك اقرار الحوار بين مؤسسات الصحافة المكتوبة (تبادل نشر صفحات خاصة متعلقة ببلدانها وتبادل الوثائق والصور •••) •

كما يتعين احكام تنظيم التعاون بين المؤسسات الموجودة التى تجمع شمل الاذاعات والتليفزيونات الاوروبية (الاتحاد الاوروبى للاذاعات) من جهة والاذاعات والتليفزيونات العربية (اتحاد اذاعات الدول العربية) من جهة أخرى •

وأود فى هذا المجال ، ان استحث بوجه خاص مؤسسة مثل الاوروفيزيون » على بذل مزيد من الاهتمام ، الى الاخبار التى تعرض عليها من قبل البلدان العربية ، وخاصة عندما تكون هذه البلدان أعضاء نشيطين أو أعضاء مشاركين فى هذه المؤسسة وبديهى أن مفعول الاعلام السمعى البصرى لايضاهية اى أعلام آخر . لانه يتجه فى نفس الوقت الى مئات الملايين من العرب والاوروبيين •

وفى هذا السياق ، لا يمكن الاقتصار على التاكيد بأن القارىء أو السامع أو المشاهد الاوروبى ، يعرض عن أنباء العالم العربى ذلك أن تغيير هذا الموقف رهين بارادة وسائل الاعلام • والدليل على ذلك هو العناية المتزايدة التى يوليها القارىء اليوم للانباء الاقتصادية التى كانت قبل عشرين عاما ، مقصورة على بعض النشريات المختصة •

وهكذا فاننا نشهد بوادر آفاق اعلام موضوعي ، ينتقل في حرية وتوازن . وذلك هو العزم المشترك الذي يحدو رجال الإعلام الاوروبيين والعرب وتلك هي ارادة المجموعة الدولية بأسرها ، كما تشهد بذلك اللائحة التي صودق عليها في نايروبي من قبل الجمعية العامة التاسعة عشرة لليونسكو التي لم تقف عند حد الموافقة على ذلك الهدف ، بل أعلنت ايضا عزمها على الاسهام في ادراكه .

ومما لاجدال فيه . أنه استقر هذا العزم ـ من جانب وآخر ـ على تجاوز خلافاتنا الماضية واتخاذ اجراءات جديدة تيسر اجراء حوار حضاري حقيقي ، كفيل بتحقيق مز يدمن التقارب بين شعوبنا واشراكها في ادراك أهدافنا المشتركة في مجال التعاون والتفهم والتضامن والتقدم والسلم وهذه ألفاظ نضفي عليها جميع معانيها بكل صدق واخلاص .

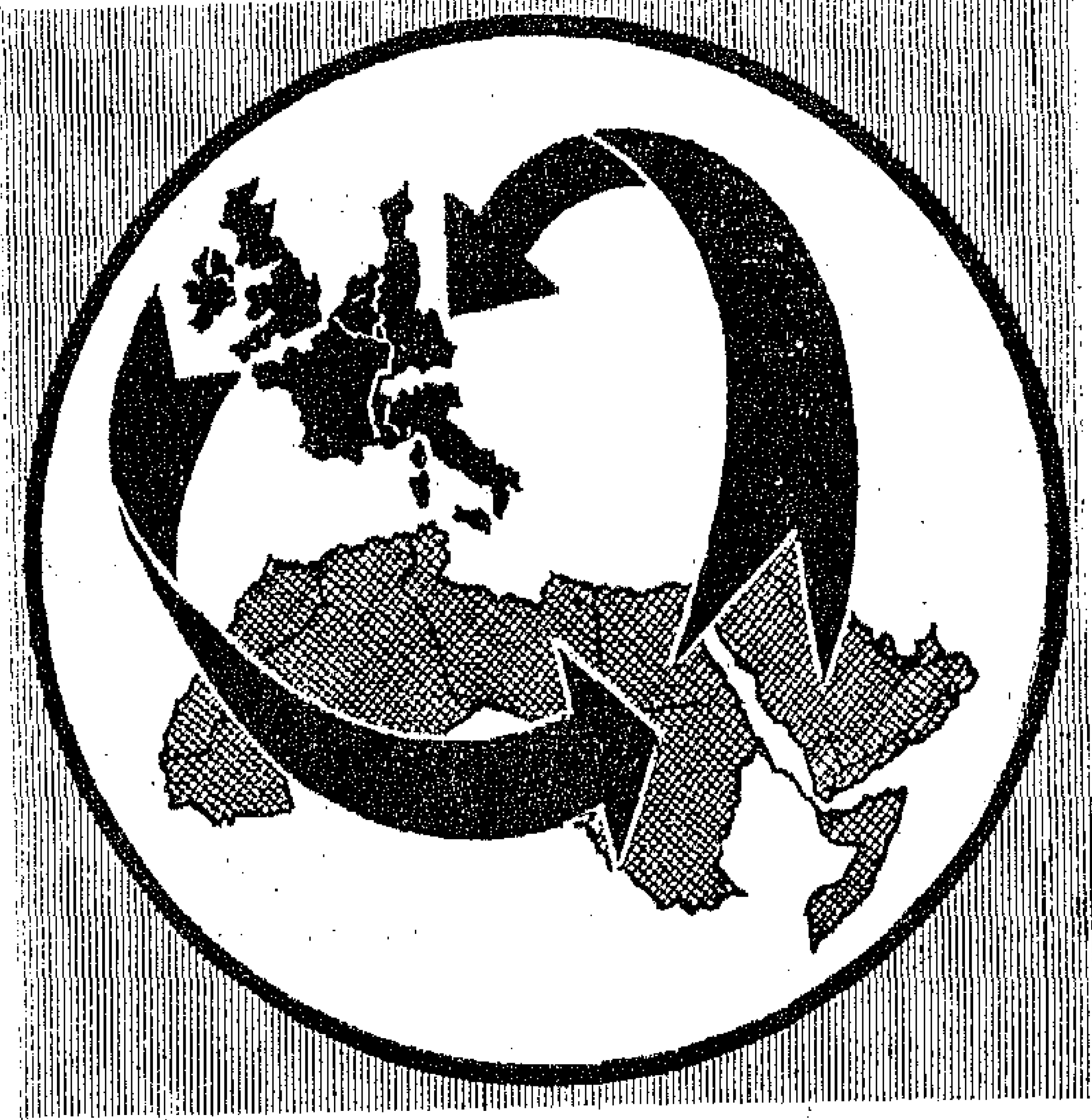
ولئن كانت المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية ، تستطيع أن تضطلع بدور هام من اجل تجسيم هذه الارادة ، فان دور وسائل الاعلام يبقى بصورة جوهرية دورا طلائعيا . وعليه يتوقف نجاح الحوار أو فشله .

ويتمثل هذا الدور في انارة الرأى العام ، بشأن حقيقة مشاكل الاطراف وشواغلهم ونواياهم ، وهو يتمثل كذلك وفي تصحيح بعض الاحكام المسبقة ورفع مظاهر الالتباس وسوء الفهم ، وتهيئة الشعوب ، حتى تدرك ادراكا أفضل حقيقة الاوضاع فتستطيع متابعة عمل القادة عن كثب ، ان لم تستطع مراقبته وعلى وسائل الاعلام أن تحرص على كسب تأييد الشعوب لكل عمل يرمي الى توفير الشروط الملائمة للتعاون والتقارب ، وعلى هذه الوسائل ايضا ، أن تضع تحت تصرف رجل السياسة ، جميع المعطيات الموضوعية الكفيلة بتيسير الحوار لا بعرقلته كما أنه من واجب رجل السياسة من جهته : أن يذير سبيل الصحفي الذي يضطلع بدور تبليغ الجماهير حتى تستطيع هذه الجماهير مساندة العمل الذي ينجزه .

ان هذه التفاعلات بين وسائل الاعلام والقادة والجماهير تشكل حركية لاشك فيها ، تيسر ضمان النجاح لعملنا ، شريطة أن تسود كل مساعينا عناصر الصفاء والموضوعية والصدق ونبذ الخلفيات هذا ماتطالب به أصدقاءنا الاوروبيين وخاصة وسائلهم الاعلامية ■



حوار حول الحوار العربي الاوروبي



[١٠] موقف أفريقيا من الحوار

نبيـــة الاصفهاني

يتوافق مع الحوار العربي الاوروبي ، تحركان آخران جريا هذه المرة بين كل من طرفي الحوار وأفريقيا . ففي الوقت الذي انعقد فيه مؤتمر كوبنهاجن (١٥ ـ ١٨ ديسمبر ١٩٧٣) الذي كان نقطة انطلاق الحوار العرب الاوروبي ، كان العالم النامي ، يشهد مولد حوار آخر فريد في نوعه بين الافارقة والعرب .

وقد بدأ التقارب العربي الافريقي يتبلور منذ بداية عام ١٩٧٣ ، في شكل نواة تضامن على الصعيد السياسي ، اذ بادرت بعض الدول الافريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل . وطوال هذا العام ، سيبذل الجانب العربي جهودا متزايدة لاقامة علاقات ديناميكية بين العالم العربي وأفريقيا . ومن العوامل التي ساعدته في ذلك : انتماء ثماني دول عربية الى منظمة الوحدة الافريقية . لهذا ما كادت تندلع حرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، حتى شرعت معظم دول أفريقيا جنوب الصحراء ، في قطع علاقاتها مع الدولة الصهيونية التي وجدت نفسها في نهاية الحرب ، لا علاقة لها بأفريقيا ، الا مع النظم العنصرية في جنوب أفريقيا وروديسيا . ولم تشذ عن هذه القاعدة ، سوى ملاوي وليسوتو . وهنا نشأت فكرة الحوار العربي الافريقي ، لدعم وتكريس هذا التضامن الجديد ، الذي قام به العالم العربي وأفريقيا . وخلال

السنوات التى تلت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، كانت الجهود التى بذلت من قبل العرب والافارقة لايجاد قاعدة تعاون (اقتصادى ومالى) مثمر بين المنظمتين الاقليميتين ــ وهما الجامعة العربية ومنظمة الدول الافريقية ــ تحاول تخطى الكثير من الصعوبات ، التى كانت تقف فى طريق مثل هذا التعاون • ولهذا اتسمت بالبطء الشديد •

كان الجانب العربى ــ وبصفة أدق الدول العربية ــ يركز بين يديه الفائض البترولى الهائل ، الذى تحقق له : نتيجة الزيادات المتوالية التى قررتها هذه الدول لسعر البترول الذى تنتجه • قد أبدى منذ البداية ، استعدادا مدعما بالعمل ، لمعاونة دول أفريقيا جنوب الصحراء ، على تخفيف العجز فى ميزانياتها الذى تزايد نتيجة لرفع أسعار البترول ، وذلك بانشاء صندوق خاص عربى للقروض لافريقيا (يناير ١٩٧٤) الذى وضع ٢٠٠ مليون دولار تحت تصرف الدول الافريقية ، لتمويل وارداتها البترولية ، ولتنمية مواردها البترولية الخاصة • بالاضافة الى ذلك ، نصت قرارات مؤتمر القمة السادس العربى الذى عقد فى الجزائر (٢٦ ــ ٢٨ نوفمبر ١٩٧٣) على انشاء مصرف عربى للتنمية الاقتصادية لافريقيا ، برأسمال قدره ٢٣١ مليون دولار ، اكتتبت فيه ١٨ دولة عربية • وأخيرا فى ٥ ديسمبر ١٩٧٣ ، أنشأ الجانب العربى ، صندوق المعونة الفنية للدول العربية والافريقية ، برأسمال قدره ١٥ مليون دولار • وكان من المفروض أن هذه المؤسسات المالية العربية الثلاث ، ستشكل الاساس الذى سيتيح بناء تعاون مثمر ينشده الطرفان ، ولكن صعوبة الاتصالات داخل المنظمتين الاقليميتين ، أعاقت العمل الذى كان من المفروض ان تؤديه • فكانت النتيجة ، أن أولى اتفاقيات الصندوق الخاص المبرمة بين الامين العام للجامعة العربية والدول الافريقية ، لم توقع الا فى ١٣ أكتوبر ١٩٧٤ • أما المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا ، فانه لم يقرر أى تمويل لمشاريع أفريقية قبل ٢٧ نوفمبر ١٩٧٥ • وأخيرا فان رأسمال الصندوق العربى للمعونة الفنية العربية الافريقية ، بقى مجمدا حتى عهد قريب جدا •

ومع ذلك كله ، فان الجانب العربى ، بذل مجهودا كبيرا لصالح أفريقيا • ويمكن تقدير المعونة العربية منذ نهاية ١٩٧٣ حتى نهاية ١٩٧٦ بحوالى بليونين من الدولارات • وبالتالى عندما تقرر عقد اول مؤتمر عربى أفريقى فى القاهرة (٧ ــ ٩ مارس ١٩٧٧) ، تحركت الامال الافريقية ، وتقدم الجانب الافريقى بطلب معونة قدرها ٤ بلايين دولار • وقد أقر المؤتمر ١٫٤٥٧ مليون دولار لصالح التنمية الافريقية ، وان كان الجزء الاعظم من هذا المبلغ (١٫٢٣٠ مليون) سيمنح من خلال صناديق التنمية العربية القومية • وهذا يعنى أن المعونة المالية لافريقيا ، ستبذل أساسا على المستوى الثنائى •

أما الجانب الاوروبى ، فكان من ناحيته ، يعمل جاهدا منذ بداية عام ١٩٧٣ على ايجاد علاقات اكثر فعالية مع أفريقيا ، من تلك التى كانت موجودة قبل ذلك التاريخ ، والتى كانت تمر بمرحلة حرجة • فان معاهدات ياوندى ، التى وقعتها دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية منذ ١٩٦٩ مع ١٨ دولة أفريقية ناطقة بالفرنسية • ثم ضمت اليها جزر موريشيوس التى حصلت على استقلالها ــ قد واجهت صعوبات فى التصديق عليها من الجانب الاوروبى ، وأصبح من الواضح ، أنها لن تكون ذات فعالية فى احياء علاقات أوروبية أفريقية مثمرة • لهذا فانه منذ يوليو دأبت الجماعة الاقتصادية الاوروبية على اعادة النظر مرة أخرى فى علاقاتها بافريقيا ، خاصة وان انضمام بريطانيا الى السوق الاوربية ، وبحكم العلاقات الخاصة لهذه الدولة الاخيرة بدول الكومنولث ، قد أدخل تنوعا فى علاقات السوق المشتركة بالدول الافريقية وغيرها ايضا • ففى يناير ١٩٧٢ ، اعتمدت دول السوق ، بروتوكولا ألحق بمعاهدة روما ، ينص لاول مرة ، على اقامة علاقات بين الجماعة الاقتصادية الاوروبية ودول الكومنولث • والمعروف أن هذه الاخيرة ، تشمل القارات النامية (افريقيا وآسيا والكاريبى) وقد أسفرت هذه الجهود فى فبراير ١٩٧٥ ، عن توقيع معاهدات « لومى » التى تشكل آخر تنازلات وافقت عليها أوروبا الجماعة ، لصالح اقامة علاقات جديدة مع أفريقيا وسنتناولها بالبحث فيما بعد •

اذن يمكن القول ، ان نهاية عام ١٩٧٣ شهدت تحركا فى ثلاثة اتجاهات : اوروبا ــ أفريقيا وعربيا أفريقيا ، وعربيا أوروبيا • فكان من الطبيعى ، أن تقوم فكرة اقامة تعاون ثلاثى أوروبى ــ عربى ــ افريقى •

وقد نبعت هــذه الفكرة لدى الجــانبين الاوروبى والعربى ، وان كانت تتفق فى تصور كل منهما ، من أولوية تنمية أفريقيا • الا ان كل جانب كانت لديه حوافز مختلفة •

ــ كان الجانب الاوروبى ، يرى فى المشــاركة العربية ــ وهى مالية أساسا .. لصالح التنمية الافريقية ، وسيلة لالقاء الجزء الاكبر من العبء المالى الذى كان يقع عليه فى الماضى ازاء التخلف الافريقى ، مكتفيا بالتركيز على المعونة الفنية • وهو فى ذلك يوقن بانه سيكون أول من سيجنى ثمار هذه المشاركة •

ــ أما الجانب العربى ، فكان تطلعه الى افريقيا ، نابعا فى بداية الامر ، من منطلق سياسى ، وهو القضاء على الوجود الصهيونى فى القارة • لهذا بعد أن أصاب الهدف ، أصبح تحركه يقوده الى الرغبة فى الحفاظ على هذا الكسب السياسى • ولم يلتفت الجانب العربى الى التنمية الافريقية الا مؤخرا ، عندما أدرك ان القارة زاخرة بالموارد الطبيعية والبشرية ، وانه يمكن أن يجنى الاستثمار العربى بعض فوائده ولكن مع ذلك ، بقى العالم الصناعى هو مركز تطلع الاستثمارات العربية ، حيث تضمن البنيان الاقتصادية المتمرسة عبر أجيال ، من الرأسماليين ، عائدا وفيرا للاستثمار •

كانت هذه الحوافز المتباينة ، يحملها فى ثناياه الحوار العربى الاوروبى • فبالنسبة للتعاون بين العرب وأوروبا الجماعة ، يمكن القول بانه على مستوى المنظمتين الاقليميتين (الجامعة العربية ، والجــماعة الاقتصــادية الاوروبية) كان التحرك يتسم بالبطء الشديد ، وكان كلا من الطرفين ، يأنف من الاقتراب من الآخر أكثر من

اللازم • فقد كان التحرك الاقليمي ، يفرض على الجانبين تناول موضوع التعاون على شكل اجمالي وشامل ، متضمنا الخلافات السياسية والاقتصادية ، والاجتماعية ايضا • بقدر ما كانت أوروبا تتهرب من التزامها ازاء مشكلة الشرق الاوسط ، ومن تناول مشكلة البترول الحساسة للغاية ، كانت الدول العربية من ناحيتها ، مدركة أهمية الدور الذى تقوم به فى اعانة الاقتصاد الاوروبي ، الذى يواجه ازمة التضخم ، وأزمة النقد معا • لهذا كانت تعمل جاهدة على ادراج المسائل السياسية ، ضمن الحوار العربي الاوروبي •

ولكن من جهة اخرى ، كانت العلاقات الثنائية بين دول الجماعة الاوروبية والدول العربية ، تشهد نموا ودعما متزايدا خلال هذه السنوات الاخيرة الاربع • والتعليل الاساسي لذلك ، هو التسابق المحموم الذى قام بين الدول الاوروبية بشأن الاستثمارات العربية ، وهو تسابق لابد أنه سيشكل فى المستقبل : ان لم يكن قد بدأ فى ذلك ـ حاجزا أمام التعاون العربي الاوروبي على الصعيد الاقليمي •

فى مثل هذا الاطار الذى نما بداخله الحوار العربي الاوروبي ، يمكن التساؤل : ما هو موقف افريقيا من الحوار ؟

ان الجانب الافريقي ، كان حريصا على تتبع التقارب الذى نما بين الدول العربية ودول الجماعة الاقتصادية الاوروبية • وكان أبرز ما بدا له من هذا التقارب ، التزايد المطرد فى العلاقات الثنائية العربية الاوروبية • فاخذ ينظر اليه من منطلق ينتقد فيه ، اندفاع العرب الى اعادة توظيف البترودولارات فى الدول الصناعية الاوروبية الكبرى ، والولايات المتحدة ايضا • وقد كتب ا • س • شيبوى فى كتابه « الدولارات العربيـــة لافريقيا »

« على المدى القصير ، فان على معظم الدول الاوروبية أن تعتمد على اعادة توظيف الدولارات العربية ، لكى تبقى على اقتصادياتها ، وذلك على نحو مؤقت • وهذا يعنى الاقتراض من الدول العربية ، والوفاء على فترات قصيرة • اما على المدى الطويل ، فان الحل من وجهة نظر اوروبا ، يتمثل فى زيادة حجم تجارتها مع دول الشرق الاوسط • فان الوسيلة الوحيدة ، لدفع ثمن البترول العربي ، ستكون عن طريق بيع مزيد من السلع والخدمات للدول العربية المصدرة للنفط • »

اى انه من وجهة نظر الكاتب الافريقي ، فان اندفاع العرب الى اعادة استثمار الجزء الاكبر من العائد البترولي فى اوروبا ، سيؤدى الى امكان ترابط الاقتصاديات العربية بالاقتصادية الاوروبية ، على نحو يكون الجانب الاوروبي فيه ، هو الذى سيجنى الثمار ، لان عملية خلق احتياجات جديدة فى الدول العربية البترولية ، سيجعل من الدول الاوروبية ، العميل الاول • وهذا يعنى ان الحوار العربي الاوروبي ، ما هو سوى وسيلة لتطويع الثراء العربي الجديد لصالح أوروبا الجماعة •

أما الدول النامية الافريقية ، فانها تعانى أساسا من عدم القدرة على الاقتراض من الاسواق الدولية ، كما انها تفتقر الى احتياطى كاف من العملة الاجنبية وبالتالى فانها أكثر احتياجا لرؤوس الاموال ، لكى تحقق برامج التنمية التى وضعتها لنفسها ، ولكنها غير قادرة على تنفيذها ، خاصة منذ أن انتقل التضخم العالمي الى أفريقيا فى بداية عام ١٩٧١ ، وبعدها طرأت الزيادات المتوالية فى أسعار البترول ، فأطاحت بآخر آمــال الحكومات الافريقية ، فى السيطرة على تخلفها • لهذا نجد هذه الكلمات لنفس الكاتب الافريقي :

« ان الفائض المتراكم لدى دول منظمة الاوبك ، قد اعيد توظيفه فى العواصم الاوروبية ، فى حين ان احتياج أفريقيا السوداء الى هذا الفائض ، لا يمكن أن يبالغ فى التركيز عليه •••• ان أفريقيا ما زالت تأمل فى أن يغير الفكر العربي اتجاهه لصالحها • ! »

وبصفة عامة ، فان وجهة نظر أفريقيا من الحوار العربي الاوروبي ، تتلخص فى الموقف الذى اتخذته الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية : فان افريقيا جنوب الصحراء ، التى تضم الدول الاكثر بروليتارية فى العالم ، حيث ٢٥ دولة من ٣٥ لا يصل نصيب الفرد فيها من الدخل القومي السنوى ١٥٠ دولارا ، وحيث ٢٦ دولة لا تملك موارد تاتيها عن تصدير مواد أولية ، يمكن أن نصفها بأنها ذات أهمية « استراتيجية » (الفوسفات واليورانيوم والالمنيوم) ، فان افريقيا منذ أن برز الثراء العربي الجديد فى شمال القارة ، تقف شاهدة اليوم ، أمام أكبر عملية انتقال ثراء عرفها التاريخ من الشرق الاوسط الى أوروبا الصناعية والولايات المتحدة • وان منظمة الوحدة الافريقية ، تؤمن بأن اعادة توظيف العائد البترولي ، يجب أن يتم لفائدة جميع أعضاء الجماعة الدولية • وهذا يعنى ان العملية لا يجب أن تتم خلال اتفاقيات ثنائية قائمة على المعاملات التفضيلية التى لن تؤدى سوى الى زيادة الفجـوة بـين الدول الغنيـــة والدول الفقيرة • ان الحل السليم ، لا يمكن أن يوجد سوى من خلال عمل دولى منسق • وبمعنى آخر ، لابد أن تشارك دول العالم الثالث ، فى صنع القرارات الخاصة بذلك •

أما موقف الجانب العربي ، فانه ينبع من ارتقاء الدول البترولية العربية ، معارج الاسواق الدولية ، فى شكل قوة جديدة ، وبالتالى فانه يتسم بالحرص على الحفاظ على المكانة التى اكتسبتها ، وبالعمل على تدعيمها • وهذا المنطلق الفكرى، هو جوهر ما أعلنه الجانب العربي خلال عقد مؤتمر الوزراء العرب والافارقة فى القاهرة ، من أنه يفضل « ضمان المستقبل » عن طريق الاستثمار فى الدول المتقدمة ، حيث « الفوائد مرتفعة » ، وحيث لا يدخل « المال تحت بند المعونة أو الصداقة » • ثم ان المعونة التى منحها العرب لافريقيا ، لا تمثل سوى اسهام عربي فى برامج اخرى لصالح مشاريع تنمية ، ولكنها ليست واجبا يقع بالكامل على عاتق الجانب العربي •

ومن خلال هذين المنطلقين العربي والافريقي ، يمكن أن



[١١] نظرة مستقبلية عن الحوار

د. محمد ربيع

يعتبر الحوار العربى الاوروبى ، احدى النتائج الجانبية لحرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ ولازمة الطاقة العالمية التى رافقته .

ان دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، بسبب كونها الشريك التجارى الاكبر للدول العربية ، كانت أول من أدرك أهمية الابعاد السياسية لحرب اكتوبر وفداحة النتائج الاقتصادية لحظر تصدير النفط العربى . ففى بيان ٦ نوفمبر ١٩٧٣ أعلنت تلك الدول ، عن عزمها على القيام بدور سياسى واقتصادى على أساس المساعدة فى البحث عن حل سياسى للصراع والاسهام فى تنمية العالم العربى . ولما كان العرب جادون فى سعيهم من أجل تحقيق السلام ، فقد رحبوا بالمبادرة الجديدة وتجاوبوا مع دعوة المبادرة الاوروبية لرعاية مصالح المجموعة الخاصة فى المنطقة العربية ، والسعى العربى من أجل تحقيق السلام فى الشرق الاوسط بمثابة الابوين الشرعيين لتجربة الحوار العربى الاوروبى .

وسنحاول فى هذا التقرير تحديد أهداف الحوار ، وتحديد أهم المشاكل السياسية وغير السياسية ، التى نستخلص بعض النتائج التى تحدد موقف الجانبين من الحوار العربى الاوروبى .

ـ ان العرب يرون فى الحوار ، وسيلة لدعم النظام الاقتصادى الدولى ، الذى أتاح لهم اكتساب ثقل جديد فى الاسواق الدولية . فلا يجب أن نغفل أن البترودولارات ، هى قبل أى شىء ، آخر ورقة نقدية صادرة عن هذا النظام ، الذى لابد من حمايته لضمان الثراء الجديد . ومن هذا المنطلق ، لا عجب أن نجد الدول العربية المصدرة للبترول ، التى ليست لديها كثافة سكانية عالية ، غير مهتمة بالقدر الكافى باقامة حوار عربى اوروبى على الصعيد الاقليمى ، مكتفية فى ذلك بالعلاقات الثنائية . هذا فى حين أن الدول العربية الاخرى ، هى التى تطالب بهذا الحوار ، خاصة وأن عددا منها يعد من دول المواجهة فى الصراع العربى الاسرائيلى . أما الجزائر ، وهى دولة بترولية كبرى ذات كثافة سكانية مرتفعة ، تلزمها بالاندفاع فى برامج وخطط تنمية جريئة ، فهى التى تطالب باقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

ـ أما الافارقة ، فانهم ينظرون الى الحوار العربى الاوروبى ، من منطلق الفقر والقلق على المستقبل . وهم يلوحون فى وجه طرفى الحوار بأهم سلاح لديهم ، وهو امتلاكهم المواد الاولية التى تحتاجها الصناعة الاوروبية والامريكية على السواء . وفى نطاق العلاقات الاوروبية الافريقية التى أدت الى معاهدات «لومى» ، كان اهم ما ارتاح له الجانب الافريقى ، هو عدم تطبيق مبدأ التبادل فى المعاملات التفضيلية ، وذلك لصالح الدول الافريقية ودول الكاريبى ودول الباسيفيكى ، وان كان هذا بالنسبة لعدد محدد من السلع (١٨ سلعة) . كما تضمنت المعاهدات ، اتفاقية حول التعاون المالى والفنى ، على أن يتم ذلك وفقا للاحتياجات الحقيقية لدول الجانب النامى . ولكن بالرغم من كل الحماس الذى آثارته معاهدات لومى فى صفوف الزعماء الافارقة عند التوقيع ، فان هذا الحماس قد بدأ يخبو ، عندما شرع فى تطبيقها . وكانت المشكلة المطروحة تختص بالسكر ، فقد ساد الانشقاق فى صندوق دول الجماعة ، اذ بادرت المانيا الفيدرالية بالانفراد بموقف اتسم بعدم الالتزام بالمعاهدات .

وفى النهاية ، يمكن القول ، بأن التعاون الثلاثى الاوروبى العربى الافريقى الذى طرحت فكرته عند نشأة الحوارين العربى الافريقى والعربى الاوروبى ، لابد أن يعكس مصالح الاطراف الثلاثة ، لكى يكون مثمرا . فبالاضافة الى ضرورة احداث تغيرات جذرية على صعيد المؤسسات الاقليمية الثلاث ، يجب أن يحمل أيضا بذور المستقبل ، الذى تتطلع اليه الجماعة الدولية ، وخاصة فيما يتعلق باقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، اكثر انصافا للشعوب الفقيرة .

ويأتى هنا التساؤل : هل هذا هو الوضع الملموس فى الحوارين العربى الاوروبى والعربى الافريقى ، ام نشهد اليوم خطا جديدا يفصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة ؟ ■

تعوق تقدمه ، وتحد من امكانياته كما أننا سنحاول استكشاف امكانيات تطويره الى أداة فعالة للتعاون العربي الاوروبي قادرة على الاسهام ايجابيا في تحقيق السلام والاستقرار والتقدم الذي تتطلع اليه شعوب المنطقتين .

أهداف الحوار

ان التبادل التجاري ، والتفاعل الثقافي والسياسي بين أوروبا والعالم العربي ، قديم قدم التاريخ نفسه . اذ بينما لعبت المصالح الاقتصادية والاهتمامات الثقافية ، الدور الاول في اقامة علاقات أوروبية عربية مشتركة ، فقد غلب على العلاقات القديمة ، طابع الحملات العسكرية والسيطرة السياسية . الا أن زوال الاستعمار الاوروبي من البلاد العربية في الستينات من هذا القرن ، فتح المجال واسعا لتحسين العلاقات العربية الاوروبية واقامتها على أساس اشتراك المصالح وتبادل المنافع .

ان هدف الحوار العربي الاوروبي ، كما جاء في بيان القاهرة الذي صدر عن اول لقاءات الحوار العامة ، هو اقامة علاقات خاصة بين المجموعة العربية ودول المجموعة الاقتصادية الاوروبية . وتشمل تلك العلاقات التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية ... الخ ، وهو تعاون من المؤكد أن يعود بالفوائد على كلا الطرفين فانه على حين يتوقع أن تكون فائدة العرب من انهاء الصراع في الشرق الاوسط كبيرة ومباشرة ، فان لاوروبا مصلحة كبيرة في انهاء ذلك الصراع ، وبشكل خاص من وجهة النظر الامنية ، اذ بينما ستسهم ظروف السلام في تأمين استمرار تدفق البترول العربي الى دول المجموعة فانها من المنتظر أن تحد من اتساع نفوذ الاتحاد السوفييتي في المنطقة العربية .

ان دول المجموعة الاوروبية . تملك من المعارف الفنية والخبرات والاسواق ما يحتاجه العرب لتنمية بلادهم ، كما يملك العرب من الموارد المالية والبشرية والاسواق والنفط وغيره من مصادر الثروة الطبيعية ، ماتحتاجه أوروبا لتأمين استمرار تقدمها الاقتصادي . لذلك فان حاجة دول المجموعة الاوروبية للنفط والمال العربي ، تقابلها حاجة عربية للمعرفة الفنية والخبرة الادارية الاوروبيــة . ولما كانت صادرات المنطقتين العربيــة والاوروبية مختلفة عن بعضها بعضا فان فتح الاسواق بشكل متبادل أمام منتجات الطرفين ، من المؤكد أن يعود على شعوب المنطقتين بالفوائد الكثيرة ، المباشرة وغير المباشرة .

ان الطبيعة المعقدة والطموحة لاهداف الحوار ، كانت سببا في خلق العديد من المشاكل الفنية والادارية وسوء الفهم . فقد اتجه العرب الى التركيز على الجوانب السياسية للحوار في حين اتجه الاوروبيون الى التركيز على جوانبه الاقتصادية والتقنية وكذلك حاول العرب تحديد مفاهيم الصداقة وارساء أسس ومبادىء التعاون بشكل عام في حين حاول الاوروبيون حصر مجالات الحوار وأبعاده ، وقصر التعاون على مشاريع ومجالات معينة .

ولما كانت الصعوبات الاقتصادية التي خلقها القرار العربي ، بخفض انتاج النفط ، وحظر تصديره الى بعض الدول في سنة ١٩٧٣ ، هي الدافع الذي قاد الاوروبيين الى محاولة ادخال البعد السياسي في علاقاتهم مع العرب ، فان الاهتمام الاوروبي بالجوانب السياسية للحوار ، لا يزيد عنكونه محاولة أوروبية لاقامة علاقات طبيعية مع البلاد العربية . أما الاهتمام العربي بالابعاد السياسية للحوارفينبع أساسا من رغبتهم في التوصل الى حل شامل ينهي النزاع في الشرق الاوسط ، ويحقق السلام لشعوب المنطقة العربية . ولذلك كان التجاوب العربي مع المبادرة الاوروبية ، ايجابيا ومباشرا ، لاعتقادهم أن الدعوة للتعاون ، لابد أن تسهم في حل المشاكل السياسية والاقتصادية على حد سواء .

ان خلق الاجواء الملائمة لتحقيق التنمية فيالعالم العربي ، والقادرة على تمكين شعب فلسطين من استعادة حقوقه المغتصبة بالطرق السلمية هي الاهداف الرئيسية . التي يسعى العرب الى تحقيقهامن خلال الحوار . كماأن تأمين استمرار حصول دول المجموعة الاوروبية على احتياجاتها النفطية من البترول العربي بأسعار معقولة واعادة تدوير فوائض الاموال العربية ، من خــلال مؤسساتها المالية والاستثمارية ، هي أهداف الحوار الرئيسية بالنسبة للجانب الاوروبي . الا أنه على الرغم من أهمية تلك الاهداف وحيويتها ، فانه لا يمكن لها أن تتحقق أو تتطور ، الا اذا أحيطت باطار من الثقة ، وقامت على أساس تبادل المصالح الاقتصادية والسياسية بين كلا الطرفين .

الصعوبات التي تواجه الحوار

يعتبر تركيز العرب على الابعاد السياسية للحوار ، أهم المشاكل التي واجهت الاوروبيين في تعاملهم مع الجانب العربي ، كما ان اتجاه الاوروبيين الى التقليل من أهمية الجوانب السياسية ، لازال أهم أسباب خيبة الامل العربية في تعاملهم مع الجانب الاوروبي . وبسبب فشل الجانبين في التوصل الى تفاهم عام حول الاهمية النسبية لمختلف جوانب الحوار وابعاده ، أخذت العديد من المشاكل والصعوبات تبرز على كافة المستويات ، مما أدى الى اعاقة تقدمالحوار .

ان الحوار العربي الاوروبي ، كتجربة فريدة في العلاقات الدولية ، كان من الطبيعي أن يطرح مشاكل ادارية وفنية غير عادية . اذ على الرغم من ضخامة المشاكل السياسية ، فان المشاكل الاقتصادية والفنيــة والمالية والادارية ، ذات اهمية كبيرة أيضا . وقــد أسهمت في اعاقة أعمال لجان العمل المختلفة الا انه على الرغم من تعدد المشاكل وتعقدها ، فانه بالامكان اعادة تحجيم معظمها ، من خلال اعادة تحديد مــواقف المجموعتين من جوانب الحوار ومختلف القضايا التي تطرحها .

١ ـ الصعوبات السياسية

يعتبر استمرار الوجود الصهيوني في فلسطين ، من

أهم عوامل عدم الاستقرار السياسي ، والتخلف الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي . كما استوعب اجزاء كبيرة من مواردهم المحدودة لبناء قواته الدفاعية « وخاصة الدول العربية غير النفطية » كل هذا على حساب التنمية فعلى سبيل المثال ان ثمن طائرة حربية مقاتلة يكفي لبناء عدد من المدارس واستيعاب مايزيد على ٢٥ الف طفل كما أن ثمن دبابة حديثة ، يكفي لبناء مساكن تستطيع ايواء ألف أسرة عربية على الاقل .

واذا كانت حروب اسرائيل المتكررة ضد العرب قد أضافت الى أعباء المجتمع العربي الكثيرة ، أعباء مالية وبشرية اضافية ، فان سياسة اسرائيل التوسعية ، لازالت تشكل أهم الاخطار التي تتهدد أمن واستقرار الدول العربية ، وسلامة أراضيها . ولذلك تعتبر دعوة العرب الى الاسلام والاستقرار ، ذات أسباب سياسية واقتصادية وامنية وانسانية في وقت واحد ، مما يجعل العرب يرون في انهاء الصراع في الشرق الاوسط ، شرطا أساسيا لتحقيق امكانيات التنمية العربية وقضية حيوية تحتل مكان الصدارة بين غيرها من القضايا الداخلية والخارجية .

ان رغبة دول المجموعة الاوروبية في الاسهام في حل النزاع في الشرق الاوسط ، كما جاءت في بيان ٦ نوفمبر سنة ١٩٧٣ ، لازالت تنقصها كل مقومات المواقف السياسية الفعالة . فان هذه الدول لم تتخذ آية اجراءات تؤكد اصرارها على وجوب تنفيذ قرارات هيئة الامم المتحدة الخاصة بحل ذلك النزاع ، كما انها لم تحاول تقديم أية مقترحات جديدة من شأنها أن تضيق الفجوة بين الفرقاء المتحاربين وعلى الرغم من اصرار اسرائيل على رفض الانصياع لقرارات هيئة الامم المتحدة ، وعلى مخالفة المبادىء الاربعة التي أعلنها بيان نوفمبر الاوروبي فان من قبل دول المجموعة لازال مستمرا

ان استمرار الدول الاوروبية في اتخاذ مثل هذه المواقف ، يشكل عمليا ، انتهاكا للمبادىء السياسية والانسانية التي تدعى تلك الدول الوقوف الى جانبها والدفاع عنها .

ان فشل دول المجموعة الاوروبية في التوصل الى اتفاق سياسي مع العرب ، يعود أيضا الى ما يسود علاقات تلك الدول مع بعضها بعضا من مشاكل وما يسيطر على المجتمعات الاوروبية من أفكار ومواقف معادية للعرب . كما أن تردد الاوروبيين في تعميق تعاونهم السياسي مع العرب ، يعود الى تركيز اهتماماتهم بالقضايا الامنية واحساسهم بالارتباط الوثيق باسرائيل .

ان اعتراض الاوروبيين على تمثيل الفلسطينيين بوفد مستقل في الحوار ، وقيامهم بتوقيع اتفاقية تجارية مع اسرائيل في شهر مايو سنة ١٩٧٥ كانا من أولى الصعاب التي واجهت الحوار منذ بدايته، وكادت أن تقضي عليه . إلا أن عدم رضاء منظمة التحرير الفلسطينية عن الصيغة الجماعية التي تم التوصل اليها بين الجانبين العربي والاوروبي من أجل التغلب على مشكلة التمثيل الفلسطيني . لم يمنعها من المشاركة الفعالة في مداولات الحوار . فان وعي المنظمة لاهمية الحوار ، وامكانيات اسهامه في تحقيق السلام والاستقرار والتقدم في العالم وجعلها تقبل المشاركة على أساس الاعتراف الضمني بوجودها ، بدلا من الاعتراف القانوني بتمثيلها للشعب الفلسطيني . وعندما أخذت العلاقات العربية الاوروبية في التدهور ، نتيجة لاتفاقية مايو الاوروبية الاسرائيلية ، استطاع الوجود الفلسطيني ، أن يتحمل القسط الاكبر من مسؤولية صياغة الموقف العربي المشترك تجاه دول المجموعة ، وأن يسهم في تخفيف حدة التوتر ، الذي كان يتنامى على جانبي الحوار . ولولا المشاركة الفعالة لمنظمة التحرير الفلسطينية في اجتماعات الحوار التحضيرية التي عقدها الجانب العربي في شهر مايو سنة ١٩٧٥ لتدارس موضوع اتفاقية المجموعة الاوروبية مع الكيان الصهيوني،لما استطاعت فكرة الحوار أن تجد طريقها الى حيز التطبيق فقد امتاز الموقف الفلسطيني بعقلانيته كما قام بدور أساسي في تدعيم الموقف السياسي للجانب العربي .

ان اهتمام الاوروبيين بمصالحهم الاقتصادية في البلاد العربية لم يقابله وعي مماثل بمسؤولياتهم السياسية تجاه تلك المنطقة ان المصالح الحيوية لكلا الجانبين لا يمكن أن تتطور أو تنمو ، الا من خلال تحقيق تعاون سياسي بينهما ، على أساس من تبادل المصالح والمنافع .

٢ ـ الصعوبات التنظيمية

أن الصعوبات التنظيمية التي تعوق سير الحوار ، كثيرة ومتنوعة وهي تبدو اكثر وضوحا على الجانب العربي . وهي مشاكل تجد جذورها في طبيعة تركيب اللجنة العامة للحوار ، وكيفية قيامها بالاعمال المنوطة بها

ان اللجنة العامة ، كأعلى جهاز في الحوار ، تعتبر مسؤولة عن توجيه أعمال اللجان الاخرى ، ومراقبة أعمالها ، وادخال ماتراه مناسبا من تعديلات وفقا للاهداف المنشودة وفي الاجتماعين اللذين عقدتهما اللجنة العامة في لكسمبرج في مايو سنة١٩٧٦ ،وفي تونس في فبراير سنة ١٩٧٧ . أثبتت تلك اللجنة أنها تملك القدرة على ادخال بعض التعديلات على أعمال الحوار ، الا أنها في الوقت ذاته ، أثبتت فشلها في توجيه لجان العمل الاخرى ، وفي حل أي من المشاكل التي تعاني منها . وبينما نجحت اللجنة العامة في ادخال الجانب السياسي ضمن جوانب الحوار ، فانها فشلت في تعميق التفاعل بين المشاركين على كلا الجانبين اذ ان اسلوب تبادل وجهات النظر الذي تبنته اللجنة العامة خلال اجتماعاتها ، أدى في الحقيقة الى ايقاف التفاعل الفكري بين الخبراء العرب والاوروبيين ، والى ان تستبدل باسلوب الحوار الجماعي اسلوب المحاورة الفردية « مونولوج » فقد اصبحت وجهات النظر ، يتم تبادلها من خلال بيان يلقيه ممثل عن كل فريق .

ان أهم المشاكل التنظيمية التي تواجه الحوار في الوقت الحاضر ، تعود أسبابها الى طبيعة تركيب اللجنة العامة ، وكيفية معالجتها لقضايا الحوار ، خلال اجتماعاتها القصيرة :

١ ـ ان انعقاد تلك اللجنة على مستوى دبلوماسى وجعلها تفتقد الخبرة والمعرفة الفنية اللازمة لتدارس قضايا الحوار ذات الطبيعة غير السياسية ٠

٢ ـ ان كونها لجنة سفراء يمكنها من القيام بدور استشارى ، ولكن يسلبها القدرة على اتخاذ أية قرارات هامة ملزمة لاى من دول المجموعتين ٠

٣ ـ ان قصر فترة اجتماعاتها ، يجعلها غير قادرة ـ حتى ولو توفرت لديها الامكانيات الفنية ـ على دراسة أية قضية من القضايا التى تطرح للنقاش ٠

ولذلك لم تستطع لجان العمل المختلفة ، أن تحل أيا من مشاكلها المعلقة من خلال اللجنة العامة ، مما أدى الى شعور معظم المتحمسين للحوار على كلا الجانبين بخيبة أمل كبيرة ٠ والتمكين اللجنة العامة من القيـام بمسؤولياتها فى توجيه لجان العمل ، وقيادة الحوار ، وتطوير اجهزته المختلفة ، وخلق الاجواء المناسبة لقيام تفاعل فكرى خلاق بين الخبراء العرب والاوربيين ، فانه يتعين ادخال بعض التعديلات على طبيعة تركيبها وأسلوب عملها ٠ وربما تكون الاقتراحات التالية ، من أهـم التعديلات المطلوب ادخالها :

١ ـ انعقاد اللجنة على مستوى الوزراء ٢ ـ ضرورة حضور جميع أعضاء لجان العمل ، اجتماعات اللجنة العامة ٣ ـ تمديد فترة اجتماعاتها الى خمسة أيام عمل على الاقل ، على أن يخصص يومان منها لعقد مؤتمر عام لجميع المشاركين ، تتم من خلاله مناقشة وتقدويم أعمال الحوار بوجه عام ٠ وبينما سيكون من حق كل المشاركين الادلاء بآرائهم ، فان وجهات نظرهم ، لن تكون بالضرورة ملزمة لاى وفد أو فريق او معبرة عن موقفه الرسمى ٠ ٤ ـ انشاء جهاز سكرتارية عامة للحوار ، يكون له مكتبان أحدهما فى القاهرة والاخر فى بروكسل وذلك لتحسين وسائل الاتصال وزيادة درجة التنسيق على كافة المستويات ٠

٣ ـ صعوبات أخرى

وتتعدى أيضا الصعوبات التى تواجه أعمال الحوار ، الى الجوانب الاخرى ، حيث تواجه وبدرجات متفاوتة ، أعمال لجان وأجهزة الحوار المختلفة ٠ ومن اهم تلك الصعوبات ، مايواجه أعمال لجنة التعاون العلمـى والتكنولوجى وأعمال لجنة التجارة ، حيث يعـارض الاوربيون فكرتى دراسة شروط انتقال التكنولوجيا الى البلاد العربية ، وتوقيع اتفاقية تجارية تفضيلية شاملة معها ٠

ويقود انتقاد الاوربيين الرغبة فى التوصل الى تفاهم عام مع العرب حول المبادىء الاساسية ، والقواعد العامة التى تحكم انتقال التكنولوجيا من أوروبا الى البلاد العربية ـ فى تقديرنا ـ الى ثلاثة أسباب أساسية : أ ـ التخوف من أن اتفاقا كهذا ، من الممكن أن يشكل سابقة تشجع دولا نامية أخرى على المطالب باتفاقيات مماثلة

ب ـ الاعتقاد بأن العرب ليسوا على استعداد لدفع ثمن مقبول للمعرفة الفنية التى يرغبون فى الحصول عليها ج ـ التخوف من احتمالات المنافسة العربية ٠

ان تصدى الكثير من اجهزة ومنظمات هيئة الامم المتحدة ، وحوار الشمال والجنوب لمشكلة انتقـال التكنولوجيا من الدول الغنية الى الدول الفقيرة ، يفرض على دول المجموعة الاوروبية أن تواجه هذه المشكلة آجلا أو عاجلا ٠ ومادامت تلك الدول قد دخلت حوارا شاملا مع البلاد العربية ، فان من مصلحتها أن تعالج هذه المشكلة من خلال اطار الحوار ، وفى وقت يبدى فيه شركاؤها استعدادهم لدفع ثمن المعرفة الفنية التـى سيحصلون عليها ، وهم قادرون على ذلك ٠

أما التخوف من امكانيات المنافسة العربية فهو فى الواقع احساس لا مبرر له ٠ اذ على الرغم من احتمال قيام الصناعات العربية بمنافسة الصناعات الاوروبية ، فان تخلف العالم العربى ، يجعل تلك الامكانيات احتمالا لا تتوفر له امكانيات التحقق فى المستقبل المنظور ٠

ان العالم العربى الذى يملك من الامكانيات والموارد المادية والبشرية ما يؤهله لان يكون من اغنى بقاع العالم ، يعتبر فى الوقت الحاضر ، من أكثر بقاع العالم تخلفا ٠

ـ ان حوالى ٧٥ فى المائة من سكان العالم العربى لازالوا أميين ٠

ـ ان حوالى ٥٠ فى المائة من الاطفال العرب فى سن الدراسة « ٥ـ١٥ سنة » لازالوا خارج المدارس ٠

ـ ان حوالى نصف سكانه ، لازالوا يعانون من سوء التغذية ، وسوء الخدمات الصحية ، حيث تبلغ نسبة الاطباء الى السكان ، طبيب واحد لكل ٣٥٠٠ شخص على الاقل ٠

ـ ان أكثر من ثلثى سكانه ، لازالوا يعيشون فى بيوت غير صحية ، ولا تليق بحياة الانسان ٠

ـ ان حوالى ١٠ فى المائة على الاقل من قوة العمل العربية ، هاجرت الى الخارج

ـ ان معظم موارده الطبيعية والمالية والبشرية لازالت غير مستغلة الى حد كبير ٠

ان الفجوة الى تفصل العالم العربى عن أوروبا ـ كما توضح الارقام والحقائق المذكورة أعلاه ـ تجعل تخوف الاوروبيين من أمكانيات المنافسة العربية ، فى أى وقت من الاوقات فى المستقبل القريب ، مجرد وهم ليس له مايبرره بالاضافة الى عدم واقعية التخوف الاوروبى من احتمالات المنافسة العربية ، ثم أن أية مساعدة تقدمها دول المجموعة لتنمية العالم العربى ، سوف تعود على صناعاتها بالفائدة كما سنحاول شرحه فيما بعد ٠

أما موضوع عقد اتفاقية تجارية تفضيلية بين المجموعة والدول العربية فقد كان أحد الامور التى لازالت تشغل بال العرب منذ بدء الحوار ٠ ولازال يقابل باصرار من دول

المجموعة الاوروبية على رفض فكرة الاتفاقات الشاملة بحجة ان الاختلافات الواضحة بين الدول العربية بمصالحها الاقتصادية ، تفرض أسلوب عملي ، يعالج القضايا المختلفة بشكل انفرادي أن موقف المجموعة الاوروبية هذا ، ينسجم في الواقع مع سياستها تجاه الدول الافريقية « اتفاقية لومي » وتجاه الدول المطلة على البحر المتوسط حيث بلغ عدد الدول التي شملتها تلك الاتفاقات عشر دول ٠

ان البترول العربي الذي تستورده دول المجموعة ، والذي يمثل ٩٠ في المائة من الصادرات العربية الى تلك الدول : لا يخضع للتعريفة الجمركية ٠ كما أن حوالي ٥٠ في المائة من الصادرات العربية الاخرى لدول المجموعة ، أصبحت بشكل أو بآخر ، معفاة من الجمارك ، وذلك لانها تأتي من الدول العربية التي وقعت اتفاقات تفضيلية مع المجموعة الاوروبية ٠ ولذلك تبلغ نسبة الصادرات العربية الى دول المجموعة الخاضعة للجمارك حوالي ٥ في المائة فقط وهذه نسبة ضئيلة لا تشكل إلا حوالي ١ في المائة من واردات المجموعة الكلية ٠

ويبدو مما تقدم ، أن عدم رغبة دول المجموعة الاوروبية في عقد اتفاقية تفضيلية مع البلاد العربية ، ليس له ما يبرره من النواحي الاقتصادية ٠ ولما كان عقد مثل هذه الاتفاقية من المتوقع أن ينعكس ايجابيا على جو الحوار فان رفض دول المجموعة دراسة الرغبة العربية وأخذها بعين الاعتبار يتوافق مع المنطق ان هذه الحقائق على الرغم من اهميتها في مقدورها ان تغير الموقف الاوروبي الا اذا خفت الضغوط الخارجية على دول المجموعة أو زالت ٠

مستقبل الحوار

يشكل الحوار العربي الاوروبي في الوقت الحاضر نموذجا لمحاولات الصداقة التي يحاول كل جانب أن يقيمها مع الجانب الاخر وتعبيرا عن الرغبة المشتركة في توسيع دائرة بين المجموعة الاوروبية والمجموعة العربية لانه في الواقع تجربة في العلاقات الدولية ، لم يسبق لها مثيل من حيث انها ترمي الى اقامة علاقات خاصة بين مجموعتين مختلفتين من الدول ، على أساس اقامة مؤسسات مشتركة من أجل تحقيق التعاون المنشود ٠ وعلى الرغم من عدم أهمية الانجازات التي تحققت حتى الان ، فان خلق أي مشاكل لاعاقة مجرى الحوار ، من المؤكد أن تفهم ، خاصة من قبل الجانب العربي على انها تردد أوروبي في اقامة علاقات تعاون مع العالم العربي ، على أساس المصلحة المتبادلة ٠ كما أن أية محاولة تجرى لتعطيل الحوار ، من المؤكد أن تترجم على أنها البرهان الحقيقي ، على عدم رغبة الاوروبيين في اسهام في وجود التنمية في البلاد العربية بوجه خاص ، وفي بلاد العالم النامي بوجه عام ٠

ان مستقبل الحوار ، وبالتالي مستقبل العلاقات العربية الاوروبية يعتمد الى درجة كبيرة ، على قدرة كل طرف على تفهم احتياجات وتطلعات الطرف الاخر ، في عالم متغير تسوده المشاكل والتحديات ٠ ان لكلا الطرفين العربي والاوروبي مصالح حيوية ، اقتصادية وسياسية ، في منطقة الطرف الاخر ، وهي مصالح بحاجة الى رعاية مستمرة ٠ ويمثل الحوار بالنسبة لتلك المصالح ، فرصة للنمو والتطور واكتساب الشرعية ومن أجل الدخول في المفاوضات وعمليات الاخذ والعطاء ، وهي عمليات لا يمكن اقامة علاقات عربية أوروبية مثمرة بدونها ، فانه يجب على كل طرف ، أن يعلن وبشكل واضح ، عن احتياجاته وتطلعاته وأولويات العمل لديه ، كما أن عليه أن يحدد مواقفه من كافة القضايا التي ستطرح على بساط المفاوضات ٠

ان الجانب العربي ، الذي نجح في تحديد موقفه من القضايا السياسية ، فشل حتى الان في تحديد مطالبه الاقتصادية وأولويات العمل لديه ٠ كما أن الجانب الاوروبي ، الذي نجح في تحديد موقف واضح من جوانب الحوار الاقتصادية في هذه المرحلة ، فشل حتى الان في تحديد موقفه السياسي ٠ ونتيجة لذلك ، فشل الطرفان في العمل سويا ، من أجل تحديد علاقة الجوانب السياسية بالجوانب الاقتصادية للحوار ، وتحديد حجم وأسلوب المقايضة بينهما ٠

ان الخلافات الداخلية بين دول المجموعة تعتبر السبب الرئيسي في عدم تمكن الحوار ، من تحقيق أي تقدم ملموس في المجال السياسي ، اذ أن المجموعة الاوروبية في تشكيل موقفها السياسي تجاه قضايا الشرق الاوسط ، تتجه الى تبني موقف الدولة الاكثر محاباة لاسرائيل ٠ وهذا من شأنه أن يشكل غطاء تتستر من تحته الدول الاوروبية المناوئة للعرب ، وحجابا يخفي مواقف الدول الاوروبية الاكثر واقعية واعتدالا ٠

ان قيام دولة المجموعة بدور فعال في البحث عن حل سلمي شامل لقضية الصراع العربي الاسرائيلي ، من شأنه ان يخدم قضية التعاون العربي الاوروبي ، وأن يسهم بشكل ايجابي مباشر ، في اعادة بناء قوة أوروبا ومكانتها الدولية ٠ فعلى الرغم من اهمية المصالح الاقتصادية والسياسية والامنية الاوروبية في العالم العربي ، فان دول المجموعة لم تحاول حتى الان ، تحمل مسؤولياتها في العمل على استقرار وتنمية تلك المنطقة ٠ ان اقتناع معظم دول المجموعة ، بأن مستقبلها السياسي يعتمد على استمرار احتفاظها بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة الامريكية ، جعلها تخضع للنفوذ الامريكي ، وتتاثر بدرجة كبيرة ، بما تمارسه عليها الحكومة الامريكية من ضغوط ٠ وبناء على تعليمات امريكا ٠ ونزولا على رغباتها ، تحاول دول المجموعة ، ان تعزل نفسها عن قضايا الشرق الاوسط السياسية ، كما تمتنع عن محاولات الاستفادة الجادة من الفرص الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تتزايد في منطقة الخليج العربي ٠ ان تبني مثل هذه المواقف ، يقود اليوم الى حرمان دول المجموعة من استغلال الفرص التي يوفرها الحوار ، كما أنه من المتوقع أن يعمق الخلافات بين تلك الدول ، عندما تتجه بعضها الى محاولة مقارنة

أهمية مصالحها القومية ، بأهمية الاحتفاظ بعلاقاتها الحالية مع الولايات المتحدة الامريكية ٠

واذا كان الانخراط الكلى فى المشاكل لدول الشرق الاوسط ، وهو ماكانت تفعله معظم دول المجموعة خلال فترة الاستعمار ، يعتبر عملا خطرا وغير مقبول ، فان الانعزال الكلى عن تلك المشاكل ، يعتبر اكثر خطورة ، وعملا غير مسؤول ٠ ان الوجود السياسى لاوروبا ٠ فى منطقة الشرق الاوسط ، يجب أن يكون متناسبا مع مصالحها الاقتصادية للاستقرار العالمى فان اقامة تعاون اقتصادى وثيق مع العالم العربى يعتبر ضمانة فى تلك المنطقة ٠ واذا كان احتفاظ أوروبا بعلاقات قوية مع أمريكا ، يعتبر ضمانة لاستعادة الاقتصاد العالمى لنشاطه وحيويته ، فان تردد الاوروبيين المستمر فى التحرر من النفوذ الامريكى لابد أن يفسر على أنه محاولة أوروبية لضمان مصالحها الاقتصادية والسياسية فى البلاد العربية ، دون اعطاء وجهة النظر العربية ، ماتستحقه من أهمية وعناية ٠

ان استمرار حالة الجمود السياسى فى منطقة الشرق الاوسط ، من المتوقع أن تقضى الى عودة القتال ، ووقوع حرب جديدة ، وعلى الارجح قبل أن تستطيع أوروبا التغلب على مشاكلها الاقتصادية ٠ ومادام العرب يشعرون بتفوق اسرائيل العسكرى عليهم ، فانه من المؤكد ، أن يتجهوا الى استخدام سلاح النفط ٠ ولما كان الحظر الجزئى الذى فرضه العرب فى الفترة ما بين سنة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤م لم يحقق أهدافه السياسية ، فان أى حظر جديد ، من المتوقع أن يكون كليا ٠ واذا كان الحظر السابق قد تسبب ـ كما تشير الدراسات المختلفة ـ فى خسارة الاقتصاد الامريكى ، بما يعادل مابين ٣٠ ـ ٦٠ مليار دولار فى الناتج القومى ، فان أى حظر جديد ، من المتوقع ان يكون ذا عواقب وخيمة جدا على الاقتصاد العالمى بوجه عام ٠

ان اعتماد دول المجموعة الاوروبية على بترول العرب، الذى يمدهم بحوالى ٧٠ فى المائة من احتياجاتهم من النفط ، سوف يجعلهم أول من سيتأثر سلبيا بانخفاض انتاج النفط العربى أو توقفه ٠ واذا كان الحظر الجزئى الذى فرضه العرب قبل أكثر من ثلاثة سنوات ، قد تسبب فى معظم المشاكل الاقتصادية التى تعانى منها أوروبا فى الوقت الحاضر ، فان حظرا كليا أو شبه كلى ، من المؤكد أن يؤدى الى شل الاقتصاد الاوروبى وتكبيل حركته ٠

ان نجاح أمريكا فى حل النزاع فى الشرق الاوسط ، وهو احتمال ضعيف جدا من الممكن أن يجعل عملية اعادة بناء الجسور الامريكية مع العالم العربى ، مقدمة لطرح أمريكا كبديل للمجموعة فى تعاملها مع العرب ٠ ولذلك من المؤكد أن تكون فى اقامة السلام المنشود خاصة اذا سبق الامريكيون دول المجموعة فى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ٠

انه لمن سوء حظ الاوربيين انهم يقللون من امكانيات اسهامهم فى حل المشاكل الاقتصادية والسياسية التى تواجه المجتمع الدولى ٠ ان نجاح الاوربيين فى تجنب الازمات والمشاكل التى سترافق تجدد القتال فى الشرق الاوسط ، واستغلال الفرص التى يوفرها الحوار العربى الاوروبى ، يفرض عليهم القيام بدور ريادى فى عملية البحث عن حل سلمى عادل لقضية الصراع العربى الاسرائيلى ٠ ولذلك يعتبر توقيع اتفاق سياسى مع العرب ، الضمانة الوحيدة لتجنب مخاطر الحظر النفطى ، وسبيل أوروبا الوحيد لتوطيد مكانتها ومصالحها فى المنطقة العربية ٠

ان المصالح الامريكية والاوروبية فى المنطقة العربية ، تبدو متناقضة فبينما يتنافس الجانبان فى الوقت الحاضر على الاسواق العربية ، فان من المتوقع أن تتسع دائرة التنافس فى المستقبل القريب ، لتشمل البترول العربى وغيره من المواد الاولية ، خاصة اذا ماقرر العرب استغلال مواردهم الطبيعية غير القابلة للتجديد بطريقة أكثر معقولية تأخذ القضايا الامنية ومصالح الاجيال القادمة فى الحسبان وتشير آخر دراسة لجهاز المخابرات الامريكية حول الطاقة ، الى أن معدل الاستهلاك العالمى من النفط ، من المتوقع أن يزيد على طاقة الانتاج العالمى فى سنة ١٩٨٥ ٠ كما تشير ٠تقديرات شركات النفط العالمية الى أن معدل الاستهلاك العالمى فى سنة ١٩٨٥ ، من المتوقع أن يبلغ حوالى ٦٥ـ ٦٧ مليون برميل من النفط فى اليوم ٠ أما معدل الانتاج ، فانه ليس من المتوقع ان يزيد على ٦٦ مليون برميل فى اليوم ٠

ان النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى دول الغرب الصناعية ، قامت على اساس أن الموارد الطبيعية متوفرة وغير قابلة للنضوب ٠ولذلك بينما يستطيع النظام الاقتصادى الحديث ، أن يتعامل مع المشاكل التى تثيرها قضايا التطور التكنولوجى ، فانه لا يستطيع التكيف مع مشاكل النقص فى الموارد الطبيعية ٠ ولما كانت الموارد الطبيعية المتوفرة محدودة ،وهى قابلة للنضوب ، فان اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد ، يلعب التعاون بين منطقة وأخرى دورا أساسيا فيه ، يشكل ضمانة لتجنب الكثير من المشاكل الاقتصادية ذات الابعاد الدولية ٠

لقد ساد الاعتقاد فى الغرب ، بأن الاعتماد المتبادل بين الدول يوجد بشكل أساسى بين الدول الصناعية الغنية بعضها ببعض ٠ ولذلك لازال الاوروبيون والامريكيون يعتقدون أن انتعاش الاقتصاد فى منطقة أحد الطرفين ، من المؤكد أن يسهم فى انتعاش اقتصاديات الطرف الاخر وفى تمكينه من التغلب على مشاكله المختلفة الا أن تجربة الاقتصاد العالمى منذ بداية السبعينات من هذا القرن ، تشير الى ان الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين الدول يوجد بشكل أساسى بين الدول الغنية والدول الفقيرة ٠ اذ بالاضافة الى فشل أسواق الدول الصناعية مجتمعة فى استيعاب منتجات تلك الدول من السلع والخدمات ، فانها فشلت فى تحقيق معدل نمو اقتصادى مستقر ودائم ٠ ولذلك تبدو الدول الصناعية بحاجة ماسة الى أسواق

لتصريف منتجاتها الصناعية ، ومصادر للمواد الخام لتشغيل المصانع لديها • ولما كان العرب يملكون في الوقت الحاضر أسرع الاسواق توسعا في العالم ، وأكبر مصدر للطاقة ، فانهم يمسكون بأحد أهم مفاتيح الانتعاش الإقتصادى الذى تتطلع اليه مختلف دول العالم وشعوبه • ولذلك فان الالتزام الاوروبى بتنمية العالم العربى ، هو فى نفس الوقت التزام بالعمل من أجل استعادة الاقتصاد العالمى لنشاطه وحيويته •

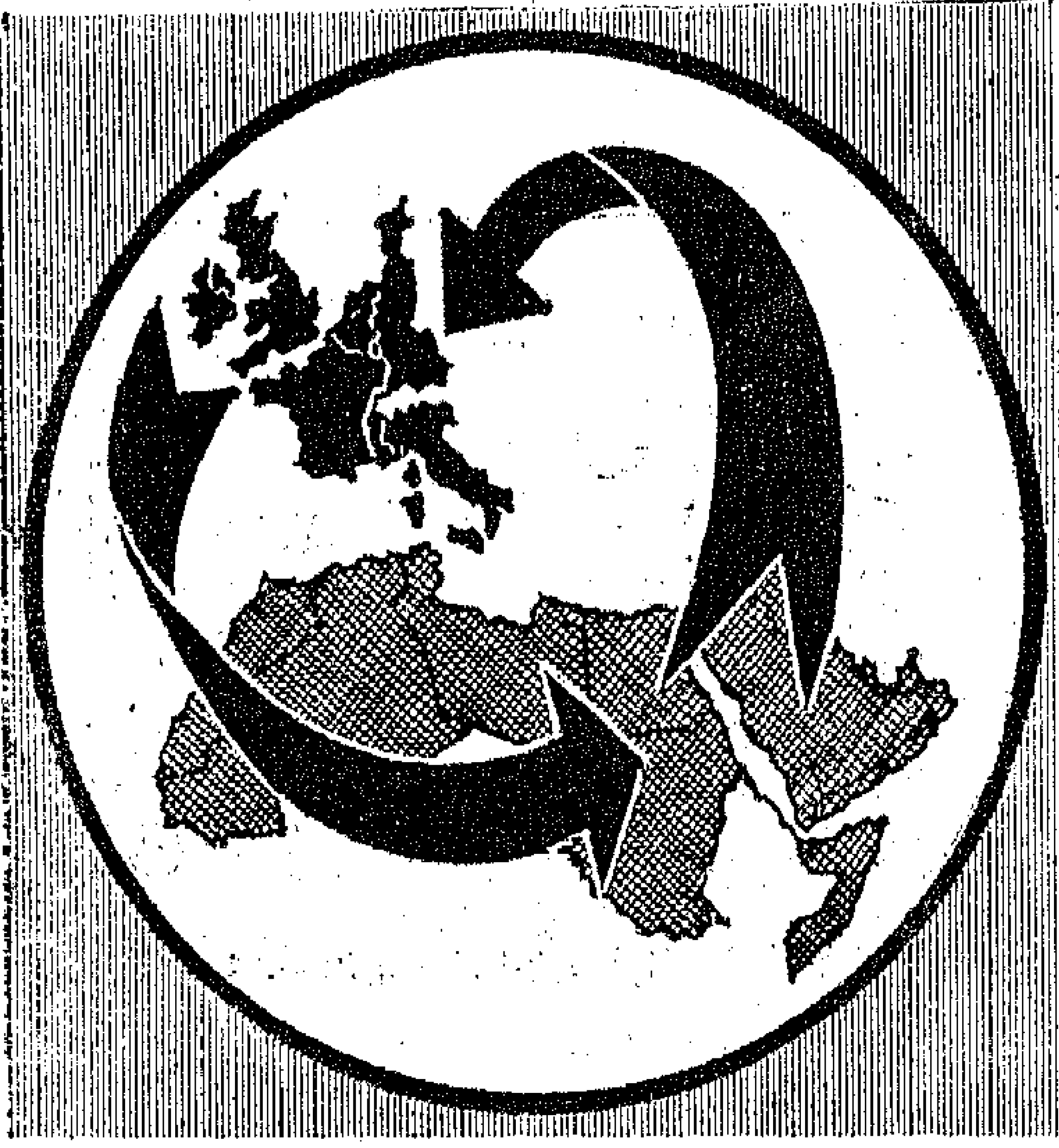
وفى ضوء الاعتماد الطبيعى المتبادل بين دول المجموعة الاوروبية والدول العربية يبدو عدم نجاح الحوار العربى الاوروبى فى تسجيل أى تقدم ملموس حتى الان ، أمرا مخيبا للامال • اذ بينما زادت صادرات المجموعة الاوروبية الى البلاد العربية فى الفترة ١٩٧٠ـ ١٩٧٥ بمقدار ثلاث مرات حيث ارتفعت الى ٣١٤ فى المائة ، زادت واردات المجموعة من البلاد العربية الى حوالى الضعف ، حيث ارتفعت الى ١٩١ فى المائة وتشكل صادرات المجموعة الى البلاد العربية حوالى ١٣ فى المائة من مجموع صادراتها للخارج كما تشكل وارداتها من البلاد العربية حوالى ٢٠ فى المائة من مجموع وارداتها من الخارج ، وبذلك اصبحت المجموعة العربية أكبر شريك تاجرى للمجموعة الاوروبية •

وبينما تحصل دول المجموعة على ٧٠ فى المائة من احتياجاتها النفطية من الدول العربية ، فان الاستثمارات العربية لدول النفط فى دول الغرب الصناعية ، تجاوزت فى السنوات الاخيرة ٥٦ مليارا من الدولارات • وبينما تستورد البلاد العربية حوالى ٥٠ فى المائة من احتياجاتها من الخارج من دول المجموعة ، تصدر الى تلك الدول حوالى ٥٠ فى المائة من مجموع الصادرات العربية ، وهو أكثر من ضعف مجموع الصادرات العربية الى أمريكا واليابان ودول المجموعة الاشتراكية مجتمعة •

ان وعى أوروبا الغربية لاهمية مصالحها الامنية فى المنطقة العربية ، من المتوقع أن يدفعها الى القيام بدور أكثر فعالية فى عمليات البحث عن السلام فى الشرق الاوسط • كما أن الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين دول المجموعة الاوروبية والمجموعة العربية ، من المؤكد أن يقود الطرفين الى تعميق درجة التعاون فيما بينهما • وكلما زادت درجة التنافس بين الدول الصناعية ، من أجل تأمين الاسواق لمنتجاتها كلما شعرت أوروبا بمزيد من الضغط لتقديم تنازلات للبلاد العربية •

ان المنافع المتبادلة التى سيحصل عليها الجانبان من تعاونهما ، وزيادة درجة التفاهم والصداقة فيما بينهما ، من المؤكد ان تخدم كأساس لبناء صرح العلاقات العربية الاوروبية الخاصة التى يهدف اليها الحوار ولان الوحدة التى يتطلع اليها الجانبان تتحقق اليوم ببطء شديد ، ولكن بثبات من خلال مداولات ومواقف الحوار ، فان الثقة فى حدوث تقدم مرتقب كبيرة فعلى الرغم من أن الصورة تبدو معتمة فى المدى القريب ، فان مستقبل العلاقات العربية الاوروبية فى المدى البعيد ، يبدو جيدة وحافلة بالامال ■

حوار حول الحوار العربى الأوروبى



[١٢] يوميات الحوار

٧ اكتوبر ١٩٧٣

أعلنت الدول العربية المصدرة للبترول فى الكويت ، عن استخدام سلاح البترول فى خدمة الصراع مع العدو الاسرائيلى ، وذلك بتخفيض الانتاج بنسبة ٥ فى المائة شهريا ، بدءا من انتاج شهر سبتمبر لعام ١٩٧٣ ، حتى يتم انسحاب اسرائيل من الاراضى العربية المحتلة ، ويحصل الشعب الفلسطينى على حقوقه المشروعة • وبالنسبة للدول الاوروبية ، فقد تمت معاملتها على أساس ثلاثة مستويات :

• الدول المفضلة ، وهى فرنسا وبريطانيا ، وهى تحصل على احتياجاتها البترولية من الدول المصدرة • وثمة دولة واحدة تمت مقاطعتها بشكل كامل ، بحيث لا يصلها أى من البترول العربى الخام او المكرر وهى هولندا • أما باقى دول أوروبا الغربية ، فقد عوملت معاملة الدول المحايدة ، وهى التى تحصل على احتياجاتها فى شهر سبتمبر ، مستقطعا منها نسبة التخفيض •

٤ نوفمبر ١٩٧٣

اجتمع وزراء بترول الدول العربية المصدرة للبترول فى

الكويت ، وقرروا رفع نسبة تخفيض الانتاج الى ٢٥ فى المائة مع اضافة نسبة ٥ فى المائة من الانتاج فى الشهور التالية ، بدءا من شهر ديسمبر ، مع استثناء الدول الاوروبية واليابان من نسبة التخفيض فى شهر ديسمبر ، كاستجابة لمواقف هذه الدول المتوازنة تجاه ازمة الشرق الاوسط .

٤ نوفمبر ١٩٧٣

اجتمع وزراء بترول الدول العربية المصدرة للبترول فى الكويت ، وقرروا رفع نسبة تخفيض الانتاج الى ٢٥ فى المائة مع اضافة نسبة ٥ فى المائة من الانتاج فى الشهور التالية ، بدءا من شهر ديسمبر ، مع استثناء الدول الاوروبية واليابان من نسبة التخفيض فى شهر ديسمبر ، كاستجابة لمواقف هذه الدول المتوازنة تجاه أزمة الشرق الاوسط .

٦ نوفمبر ١٩٧٣

قام وزراء خارجية الدول التسعة الاعضاء فى المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، باصدار اعلان عن الوضع فى الشرق الاوسط ، بمبادرة من فرنسا وبريطانيا ، وتأييد من ايطاليا ، وقد تضمن الاعلان عددا من المبادىء خاصة بالشرق الاوسط ، منها عدم جواز ضم الاراضى بالقوة ، وحاجة اسرائيل الى الانسحاب من الاراضى التى احتلتها واحتفظت بها منذ صراع ١٩٦٧ ، واحترام السيادة وتكامل الاراضى ، والاستقلال لكل دول المنطقة ، مع حقها فى العيش فى سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، والاعتراف بأن الحقوق المشروعة الفلسطينيين ، يجب أن تؤخذ فى الاعتبار ، عند اقامة سلام عادل ونهائى ، والدعوة الى تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، وأن التسوية موضع التطبيق ، يجب ان تكون موضع ضمانات دولية ، ووجود قوات دولية ، وانشاء مناطق منزوعة السلاح ، وأن تحتفظ المجموعة لنفسها بحق تقديم مقترحات فى هذا الصدد .

٢٦ نوفمبر ١٩٧٣

تضمن البيان النهائى لمؤتمر القمة العربى السادس المنعقد فى الجزائر ، أن العرب يتطلعون « بمزيد من العناية لبوادر التفهم لمواقفنا التى بدأت تبدو فى دول أوروبا الغربية » كما أوضح ؟ ان أوروبا الغربية ، تتصل بالشعوب العربية عبر البحر المتوسط لصلات تجارية متينة ، ومصالح حيوية متداخلة ، لا يمكن أن تنمو الا فى اطار تعاون تسوده الثقة والمصالح المتبادلة » . وطالبت قرارات المؤتمر ، دول المجموعة الاوروبية ، بتطوير موقفها السياسى ، الذى بدأته ببيانها يوم ٦-١١-١٩٧٣ ووقف مساعدتها العسكرية والاقتصادية لاسرائيل . وبالسعى كى ترفع هذه الدول الحظر الذى فرضته على تصدير الاسلحة الى البلاد العربية ، وأن تقوم هذه الدول بالضغط على الولايات المتحدة الامريكية ، للكف عن مساعدة العدو .

٤ ديسمبر ١٩٧٣

اعلن المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية الهولندية ، أن الاعلان الصادر عن المجموعة الاوروبية فى ٦ نوفمبر ، يعنى أنه على اسرائيل أن تنسحب من الاراضى العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، وأن الوجود الاسرائيلى فى الاراضى المحتلة غير شرعى .

١٠ ديسمبر ١٩٧٣

قام وفد من الوزراء العرب ، بزيارة كوبنهاجن ، بمناسبة انعقاد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الاوروبية ، حيث تباحثوا مع رئيس الهيئة الاوروبية ، ووزير الخارجية الدانمركى ، وعدد من وزراء خارجية الدول الاعضاء فى المجموعة الاوروبية . وقد أخبر أورتولى - رئيس الهيئة الاوروبية - الوزراء العرب ، أن الهيئة سوف تعرض على مؤتمر القمة الاوروبى ، مشروعا للمناقشة من أجل التعاون المالى والتكنولوجى والاقتصادى بين المجموعة الاوروبية والدول العربية .

١٥ ديسمبر ١٩٧٣

تضمن الاعلان الصادر عن مؤتمر قمة كوبنهاجن ، اعادة التأكيد على موقف دول المجموعة الموحد تجاه قضية الشرق الاوسط ، والذى تجسد فى اعلان ٦ نوفمبر . وأضاف الاعلان أن الاحداث الاخيرة فى المنطقة ، تدعو الى ضرورة توفر الامن لكل دول المنطقة ، سواء كانت اسرائيل أو جيرانها العرب ، وأن ذلك الامن يمكن أن يقوم فقط بتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بكل اجزائه ، آخذا فى الاعتبار ، الحقوق المشروعة للفلسطينيين . وأن رؤساء الدول والحكومات مقتنعون بأن متطلبات السيادة والامن ، يمكن أن تتقابل فى اتفاقية سلام تشمل ، مع ترتيبات أخرى ، ضمانات دولية ، وانشاء مناطق منزوعة السلاح .

١٥ يناير ١٩٧٤

دعا الرئيس الامريكى نيكسون ، وزراء خارجية الدول الاوروبية الرئيسية الى اجتماع فى شهر فبراير ، يعقد فى واشنطن ، لمناقشة مشاكل أزمة الطاقة والتنسيق بين مواقف الدول المستهلكة للبترول . وقد لبت دول المجموعة الاوروبية الدعوة ، بينما اشترطت فرنسا ، استبعاد اعطاء تجمع الدول المستهلكة صفة المؤسسات . وأعلن ميشيل جوبير وزير الخارجية الفرنسى ، أنه « بينما ستحضر فرنسا المؤتمر ، فانها سوف تعارض انشاء نقابة للدول الغنية » .

٧ فبراير ١٩٧٤

عقدت اللجنة السياسية لدول المجموعة الاوروبية (تتكون من رؤساء ادارات الشئون السياسية بوزارات الخارجية للدول التسع الاعضاء) اجتماعات - وضعت فيها مجموعة من الاجراءات للسير فى الحوار العربى الاوروبى .

١١ فبراير ١٩٧٤

عقد مؤتمر الطاقة فى واشنطن ، حيث عرضت خطة أمريكية لاقتسام واردات البترول بين الدول المستهلكة ، فى حالات الحظر البترولى الجديدة ، واستخدام أساليب توفير الطاقة ، والتحول الى مصادر جديدة للطاقة . واتفق – على الرغم من المعارضة الفرنسية – على انشاء لجنة للتنسيق بصدد قضايا الطاقة .

٤ مارس ١٩٧٤

قرر المجلس الوزارى للمجموعة الاوروبية ، الموافقة على مبدأ الحوار العربى الاوروبى ، وتحفظت بريطانيا لعدم وجود حكومة لها آنذاك .

١ – ٤ ابريل ١٩٧٤

دعت بريطانيا فى مجلس وزراء خارجية الدول التسع ، الى ضرورة الالتزام بمبدأ المشاورات المسبقة بين أطراف الكتلة الغربية فى كل ما يتصل بموضوعات ذات أهمية كبرى ، بما فيها الحوار العربى الاوروبى . وقد اعتبرت بريطانيا أن رسم سياسة خارجية مشتركة لدول المجموعة ، مرتبط بمبدأ تحديد العلاقات بين اوروبا والولايات المتحدة ، وأن التشاور الامريكى من الشروط المسبقة له .

٢١ – ٢٢ أبريل ١٩٧٤

توصلت دول المجموعة ، فى اجتماع غير رسمى عقد فى غمنتش بألمانيا ، الى احراز بعض التقدم فى توحيد وجهة نظرها ، عبر عنه قيام مندوب ألمانى بمقابلة أمين عام جامعة الدول العربية فى القاهرة خلال الاسبوع الاخير من مايو .

١٠ – ١١ يونيو ١٩٧٤

قرر وزراء خارجية الدول الاوروبية ،فى اجتماعاتهم للتعاون السياسى ، مفاتحة الجانب العربى بموضوع الحوار . وكلف مجلس المجموعة رئاسته الدورية ، بتسليم العواصم العربية « مفكرة » تتضمن المفهوم الاوروبى للحوار .

٣١ يوليو ١٩٧٤

تم أول لقاء رسمى فى باريس بين سوفانيارج وزير خارجية فرنسا وفرانسيسكو أورتولى رئيس الهيئة الاوروبية من جهة ، وبين الشيخ صباح الاحمد الصباح وزير خارجية الكويت والسيد محمود رياض الامين العام لجامعة الدول العربية من جهة اخرى ، بحثت فيه فكرة الحوار ، وطرح فيه تصور لكيفية العمل .

٢٠ أكتوبر ١٩٧٤

تمت اتصالات فى القاهرة ، بين الجانب العربى والجانب الاوروبى ، لبحث ترتيبات عقد الاجتماع الاول للجنة العامة للحوار العربى الاوروبى فى باريس . وقدم الجانب الاوروبى ورقة عمل تتناول الجوانب التنظيمية والاجرائية للجنة العامة واللجان المنبثقة عنها . واتفق الجانبان على أن يكون موعد انعقادها قبل انعقاد مؤتمر القمة الاوروبى ، الذى كان محددا له موعد لا يتجاوز منتصف شهر ديسمبر ١٩٧٤ .

٢٨ أكتوبر ١٩٧٤

نص قرار مؤتمر القمة العربى السابع المنعقد فى الرباط ، على أن يبدأ الحوار العربى الاوروبى فى اطار المبادىء التى تضمنها بيان القمة العربى السادس الموجه الى اوروبا الغربية ، كما تضمن ضرورة وجود خطة عربية موحدة للحوار ، واتخاذ التدابير اللازمة للتوصل الى تعاون ملموس فى الميادين السياسية والثقافية لصالح الطرفين .

١٢ نوفمبر ١٩٧٤

عقد اجتماع تحضيرى عربى فى القاهرة ، لبحث ورقة العمل التى قدمها الجانب الاوروبى لصياغة موقف عربى واحد ازاء الحوار . وقد توصل هذا الاجتماع الى وضع ورقة عمل تضمنت بحث الجوانب السياسية والاقتصادية والفنية والتنظيمية .

٢٦ نوفمبر ١٩٧٤

الغى الاجتماع المقرر عقده بين الجانبين العربى والاوروبى فى باريس – لمناقشة أوراق العمل من الجانبين العربى والاوروبى – نظرا لان الجانب الاوروبى ، أثار موضوع تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية فى الاجتماعات . وقد جمد الحوار نتيجة اصرار الجانب العربى على تمثيل المنظمة .

٢٨ يناير ١٩٧٥

أوفدت حكومة أيرلندا – بصفة أيرلندا الرئيسة الدورية للمجموعة الاوروبية من أول يناير ١٩٧٥ – وكيل وزارة الخارجية الايرلندية ، يرافقه كلاوس ماير سكرتير عام مساعد الهيئة الاوربية ، الى القاهرة حيث اجتمعا مع الامين العام وسفير لبنان ممثل الجانب العربى . وأكد الوفد الاوروبى فى هذا الاجتماع ، اهتمام المجموعة الاوروبية بالحوار ، ورغبة الجانب الاوروبى فى التعاون مع الجانب العربى ، واتفق الجانبان على استمرار الاتصالات بينهما .

أعقب ذلك تقدم الجانب الاوروبى ، بمذكرة عن طريق سفير ايرلندا بالقاهرة ، تضمنت بعض الافكار الاوروبية حول الخطوط العريضة للمجالات التى سيشملها الحوار . وطلب من الجانب العربى التعرف على وجهة نظره فى هذه الاقتراحات ، وأن تقدم الدول العربية البيانات الخاصة بأولويات احتياجاتها فى هذه المجالات .

١١فبراير ١٩٧٥

توصل وزراء خارجية الدول التسع فى اجتماعاتهم للتعاون السياسى بدبلن ، الى اقتراح يستهدف كسر

الجهود في مسار الحوار • ويتلخص هذا الاقتراح ، في أن يتم الحوار على الصعيد الفنى ، لبحث المسائل والموضوعات التى سيشملها التعاون بين الجانبين ويعقد الاجتماع بين وفد عربى وآخر أوروبى ، دون تحديد لجنسيات المشتركين في الحوار •

٢٦ ابريل ١٩٧٥ •

اجتمع مجلس جامعة الدول العربية ، وقرر قبول الاقتراح الاوروبى ، وفوض الامين العام للجامعة ، فى اجراء اتصالات مع الجانب الاوروبى ، لعقد الاجتماع المشترك للخبراء من الجانبين فى النصف الاول من يونيو ١٩٧٥ ، بمقر الجامعة • وطلب فيه الى الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، أن تبادرا بتعيين خبراء على مستوى عال ، لتمثيل الجانب العربى فى هذا الاجتماع • كما طلب الى الامين العام ، أن يدعو الى اجتماع يحضره الخبراء العرب ، يسبق الاجتماع العربى الاوروبى بغرض صياغة موقف عربى موحد فى الاجتماع المشترك للخبراء •

١١ مايو ١٩٧٥

وقعت المجموعة الاوروبية اتفاقية تجارية مع اسرائيل ، يتم بمقتضاها انشاء منطقة تجارة حرة مع اسرائيل فى السلع المصنعة ، بحيث يتم الغاء التعريفات الجمركية بين الطرفين ،خلال جدول زمنى ينتهى عام ١٩٨٩ ، مع اعطاء معاملة تفضيلية لقوائم اوسع للسلع الاسرائيلية الزراعية منها • فى اتفاقية عام ١٩٧٠ • وقد أعتبرت هذه الاتفاقية ، الخطوة الاولى فى تطبيق السياسة المتوسطية الشاملة التى قررتها دول المجموعة فى ١٩٧٢.

١٦ مايو ١٩٧٥

قدم السفراء العرب فى بروكسل ، مذكرة الى الهيئة الاوروبية ، تتعلق باتفاقية المجموعة الاوروبية مع اسرائيل • وقد تضمنت المذكرة أن الاتفاقية جاءت فى وقت غير مناسب ، وأن المجموعة كانت تستطيع الانتظار حتى تسوية الامور فى الشرق الاوسط قبل الاتفاق مع اسرائيل ، أو كان يجب أن تنتهز الفرصة لتوجه اسرائيل لوقف سياستها العدوانية والتوسعية والجلاء عن الاراضى المحتلة ، وأن المجموعة يمكنها — لو أرادت — أن تحسن استغلال الحجج الاقتصادية ، وتوجهها لخدمة الاغراض السياسية ،كما فعلت باتفاقياتها التجارية مع الحكم العسكرى فى اليونان وتساءلت المذكرة عما اذا كانت الاتفاقية سوف تشمل الثروات الطبيعية المستخرجة من الاراضى العربية المحتلة والتى تستغلها اسرائيل •

٢٠ مايو ١٩٧٥

انعقد اجتماع الخبراء العرب بمقر الجامعة العربية ، وتوصل المجتمعون بعد أربعة أيام ، الى الموافقة على عقد الاجتماع العربى الاوروبى فى موعده المحدد ، اذا ما وصلت ايضاحات مواتيه من الجانب الاوروبى ، يقبلها الامين العام ، بشأن الاتفاقية التى أبرمتها دول السوق مع اسرائيل • كما توصلوا الى أعداد ورقة عمل تقدم لذلك الاجتماع •

٢٤ مايو ١٩٧٥

أرسل الرئيس الدورى للمجموعة الاوروبية ، مذكرة الى الامين العام للجامعة العربية بشأن الاتفاقية التى وقعت بين المجموعة واسرائيل • وقد تضمنت المذكرة ، تمسك المجموعة ببيانها الصادر فى ٦ نوفمبر ١٩٧٣ ، وأن الغرض من الاتفاقية ، هو أن تحل محل اتفاقية عام ١٩٧٠ والتى حلت بدورها محل اتفاقية عام ١٩٦٤ ، وأن الاتفاقية لا تشمل أيا من الاراضى التى احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧

٣١مايو ١٩٧٥

أرسلت الامانة العامة للجامعة العربية ، تعميما للدول الاعضاء ، أبلغتهم فيه أن الامين العام ، تلقى من الرئيس الدورى للمجموعة ، مذكرة ردا على التساؤلات العربية حول اتفاقية المجموعة مع اسرائيل ، وأن الامين العام اعتبرها ردا مرضيا على هذه التساؤلات ، وأن الاجتماع المشترك سيعقد فى موعده يوم ١٠ يونيو ١٩٧٥

٨ يونيو ١٩٧٥

عقد بالقاهرة اجتماع للخبراء العرب ، لتنسيق وجهات النظر العربية ، والنظر فى المذكرة الاوروبية ، ورسم أسلوب عمل الجانب العربى فى الاجتماع المشترك •

١٠ — ١٤ يونيو ١٩٧٥.

افتتح رسميا بالقاهرة ، الحوار العربى الاوروبى على الصعيد الفنى ، وضم الاجتماع ١٤٠ خبيرا عربيا وأوروبيا • وقد أعرب الجانب العربى فى الحوار ، عن رغبته فى تسييس الحوار •وأشار رئيس الوفد العربى الى أن اتفاقية المجموعة الاوروبية مع اسرائيل ، لا تتفق مع المبادىء التى اعلنتها دول المجموعة فى نوفمبر ١٩٧٣ ، حيث أن اسرائيل لم تنسحب من الاراضى العربية المحتلة ، ولم تحترم أيا منحقوق الشعب الفلسطينى • أما الجانب الاوروبى ، رغم اعترافه بالابعاد السياسية للحوار ، فقد ركز على الجوانب الاقتصادية والفنية • وتوصل اجتماع القاهرة الى مذكرة مشتركة ، أثبتت الافكار العامة المتعلقة بالحوار ، وحددت منطلقه وهدفه ومجالاته وأسسه • ثم انتقلت الى الحديث عن « أهداف الحوار » فى مجالات التصنيع وهياكل البنية الاساسية فى الزراعة والتنمية الريفية والتعاون المالى والتجارة والتعاون العلمى والتقنى ، وفى مجالات الثقافة والعمل والموضوعات الاجتماعية •وقد شكلت لجنة عمل مؤقتة ، مكونة من ٣٠ عضوا ، لدراسة المشروعات الاقتصادية المشتركة المقدمة من الجانبين

١٠ يوليو ١٩٧٥

أصدر البرلمان الاوروبى ، بيانا بالعملية العسكرية

التى قامت بها الثورة الفلسطينية فى القدس ، جاء فيها أن البرلمان الاوروبى ، ينظر بقلق عميق ، تجاه أحداث العنف في القدس ، والتى ايدتها منظمة التحرير الفلسطينية • وازاء ذلك ، فان البرلمان يعلن رفضه لاستخدام العنف فى حل المشكلات السياسية ، ويحذر من اخطار عمليات الارهاب ، وانعكاساتها على السلام الدولى ، ومناخ العلاقات العربية الاوروبية ، ويدعو الهيئة الاوروبية ، أن تعبر عن هذا الشعور فى اطار الحوار العربى الاوروبى •

١٥ يوليو ١٩٧٥

قام وفد يمثل السفراء العرب فى بروكسل ، مكون من سفراء العراق والصومال والجزائر ، بمقابلة رئيس الهيئة الاوروبية ، واعربوا له عن دهشتهم من بيان البرلمان الاوروبى ، الذى يخالف تماما محتوى قرار الدول التسع فى نوفمبر ١٩٧٣ ، والذى يجعل من منظمة التحرير معتديا بدلا من معتدى عليه • فأبلغهم رئيس الهيئة ، ان الهيئة الاوروبية تقوم فقط بتسجيل قرارات البرلمان الاوروبى وأنه لم تكن لديها أية نية لطرح هذه المسألة فى اجتماع روما

١٧ يوليو ١٩٧٥

أعلنت الجامعة العربية ، رفضها بيان البرلمان الاوروبى خلال اجتماع الامين العام المساعد ، للجامعة بالسفير الايطالى بالقاهرة ، وممثل المجموعة الاوروبية واذ اخبره ان الامانة العامة للجامعة ، كانت تتوقع أن يطالب البرلمان الاوروبى اسرائيل بالانسحاب من الاراضى العربية المحتلة ، وأن تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، التى التزمت بها المجموعة الاوروبية فى بيان الدول التسع الصادر فى نوفمبر ١٩٧٣ لا ان تتخذ موقفا يشكل تحيزا كاملا لاسرائيل وسأله عما اذا كان بيان البرلمان الاوروبى سوف يناقش بطريقه أو بأخرى خلال اللقاء الثانى للحوار العربى الاوروبى فى روما أم لا ؟ وجاء رد السفير الايطالى ، باستمرار سياسة الدول التسع المؤسسة على بيان نوفمبر ، وأن قرارات البرلمان الاوروبى ليست ملزمة للمجموعة الاوروبية وأن هذا البيان ، لن يذكر بأى طريقة للدول العربية •

٢٢ ــ ٢٤ يوليو ١٩٧٥

انعقد الاجتماع الثانى للحوار العربى الاوروبى على مستوى الخبراء فى روما ، وحدث تطور ملموس فى المجالات الفنية المختلفة • وطالب رئيس الوفد العربى بضرورة تسييس الحوار ، وأنه مالم تتم هذه الخطوة ، فان أى تطور فى المجال الفنى ، سيكون مجرد تطور هش •

٢٠ اكتوبر ١٩٧٥

أوصى مجلس جامعة الدول العربية ، بضرورة استمرار الحوار ، والموافقة على عقد اجتماع الخبراء العرب والاوروبيين فى نوفمبر ١٩٧٥ ، فى دولة الامارات العربية المتحدة ، وعقد اجتماع عربى موسع للخبراء العرب ، قبل اجتماعات الحوار ، لوضع خطة موحدة للجانب العربى ، على أن تقوم الدول العربية بموافاة الامانة العامة بالبيانات والاحصاءات والمشروعات المطلوبة لاغراض الحوار ، وكذلك بالمشروعات التى ترى وجوب تدارسها مع الجانب الاوروبى : وعلى أن يراعى فى تشكيل الوفود العربية فى اجتماعات الخبراء ،عنصر الاستمرار

٢٠ ــ ٢٤ نوفمبر ١٩٧٥

عقد الاجتماع الثالث للحوار العربى الاوروبى فى أبو ظبى على مستوى الخبراء ، حيث تحقق بعض التقدم فى اللجان الفنية الخاصة بالصناعة والزراعة وهياكل البنية الاساسية وتشكيل اللجان الفرعية للجان العمل الاساسية السبع • والقى على عاتق اللجان الفرعية ، ان تقوم بابداء توصيات بالاولويات والمشروعات والاحتياجات المطلوب من الحوار انجازها • كما قرر المجتمعون ، ان تجتمع اللجنة العامة للحوار فى اسرع وقت ممكن ، وهى اللجنة المخولة مناقشة القضايا السياسية للحوار •

١٧ ديسمبر ١٩٧٥

اجتمع كلوس ماير السكرتير العام المساعد للهيئة الاوروبية ، بالسيد ــ محمود رياض الامين العام للجامعة العربية ، للتفاوض حول اجتماع اللجنة للحوار التى اقترح ان تعقد فى شهر مارس ١٩٧٦ فى لوكسمبرج ، على أن تعقد هذه اللجنة على مستوى رئيسى الوفدين العربى والاوروبى ، مع أعضاء ممثلين لكلا الجانبين •

٢٣ فبراير ١٩٧٦

قرر مجلس وزراء خارجية المجموعة الاوروبية المنعقد فى لوكسمبرج ، أن تقدم المجموعة الاوروبية عشرة ملايين وحدة حسابية (الوحدة الحسابية تساوى ٢٠ر١ دولار أمريكى) لاغراض دراسة المشروعات المقترحة من الجانب العربى فى اجتماعات أبو ظبى • واتفق الطرفان على تقديم قدر مناسب من التمويل ، لدراسة المشروعات المشتركة بين الطرفين •

١٠ ــ ١١ مارس ١٩٧٦

اجتمع الامين العام للجامعة العربية السيد محمود رياض ، مع وفد يمثل المجموعة الاوروبية لبحث مشروع جدول اعمال انعقاد اللجنة العامة للحوار المقرر عقدها فى لوكسمبرج فى شهر مايو ١٩٧٦ •

١٨ ــ ٢١ مايو ١٩٧٦

عقدت اللجنة العامة للحوار فى لوكسمبرج • وقد خصصت الجانب الاول من مناقشاتها للتداول فى القضايا السياسية ، وهى فى جوهرها مشكلة الشرق الاوسط والمشكلة الفلسطينية • وقد ركز الجانب العربى على ان هناك تناقضا بين اعلان الدول التسع فى نوفمبر ، ومواقفها تجاه اسرائيل ، ومنها التوقيع على اتفاقية تفضيلية جديدة مع اسرائيل وبدء المحادثات لتوقيع بروتوكول مالى • أما الجانب الاوروبى ، فأعاد التأكيد على بيان الدول التسع ، وذكر ان مفهوم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، له ابعاد سياسية ، وان هذه الحقوق تعنى الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى التعبير عن هويته الوطنية ،•

٧٧٤

١١ ـ١٤ أكتوبر ١٩٧٦

فى اجتماعات لجنة الزراعة والتنمية الريفية بالقاهرة ، تقرر اختيار أربعة مشروعات تؤدى الى الامن الغذائى الشامل ، والتنمية الريفية المتكاملة ، وهى : مشروع تنمية وادى جوبا بالصومال ، وتنمية انتاج البطاطس بالعراق ، والتنمية الريفية المتكاملة لاقليم دارخور بالسودان ، وتنمية انتاج اللحم بالسودان أيضا ٠

٩ ديسمبر ١٩٧٦

عقد اجتماع تمهيدى ، قبيل انعقاد اللجنة العامة للحوار للمرة الثانية ، ولمتابعة اعمال لجان العمل فى مدينة لاهاى ٠ وقد قدم الجانب الاوروبى ، مذكرة الى الجانب العربى ، تتضمن رؤية الجانب الاوروبى لكيفية العمل فى اجتماع اللجنة العامة المقرر عقده فى تونس ٠٠ واشارت المذكرة الى النقاط المختلفة فى جدول الاعمال : تبادل المعلومات حول الموقف الاقتصادى للطرفين ـ تمويل المشروعات ـ نقل التكنولوجيا ٠ حماية الاستثمارات ـ الشروط العامة للمقاولات ـ التجارة والتعاون الثقافى والمسائل الاجتماعية ٠ وبالنسبة لتمويل نشاط الحوار ، وبالذات الدراسات التمهيدية للمشروعات ، فان المجموعة الاوروبية ذكرت أن موقفها هو رفض تمويل هذه المشروعات أو الدراسات : لان سلطات المجموعة قدمت خلال السنوات الخمس الماضية ، ما مقداره ٨٣٠ وحدة حسابية لتسع دول عربية ٠ ونظرا للموقف الاقتصادى والمالى لدول المجموعة ، فانه لم يعد يمكنه اعطاء المزيد ٠

١٨ ديسمبر ١٩٧٦

تمت جولة أخرى من المحادثات التمهيدية بشأن الحوار العربى الاوروبى ٠ وقد جرت المحادثات بين الامين العام السيد محمود رياض ، ووفد من المجموعة الاوروبية برئاسة وكيل وزارة الخارجية الايطالية ورئيس الدورة الحالية لمجلس المجموعة ٠

٥ يناير ١٩٧٧

وجه السيد حبيب الشطى وزير خارجية تونس ، والرئيس الدورى لمجلس جامعة الدول العربية ، الدعوة الى اجتماع استثنائى لمجلس الجامعة ، يعقد فى القاهرة ، لبحث وضع الحوار العربى الاوروبى ، قبل اجتماع اللجنة العامة للحوار فى مدينة تونس وقد أرسلت الامانة العامة للجامعة ، الدعوة الى جميع الدول الاعضاء ، متضمنة مشروع جدول الاعمال ٠

٨ ـ٩ يناير ١٩٧٧

قامت بعثة ممثلة للمجموعة الاوروبية ، مكونة من مستر فابر (بريطانيا) الذى يمثل رئاسة المجلس الوزارى للمجموعة ، ومستر كلوس ماير السكرتير العام المساعد للهيئة الاوروبية ، باجراء مباحثات بالقاهرة مع السيد محمود رياض الامين العام للجامعة العربية ، للتحضير لاجتماع تونس المقرر عقده من ١٠ ـ١٢ فبراير ١٩٧٧ ٠ وتعتبر مسألة تمويل الدراسات التمهيدية لمشروعات الحوار ، وخاصة فى مجال الزراعة أهم النقاط فى جدول أعمال المباحثات ٠

١٥ يناير ١٩٧٧

اجتمع مجلس الجامعة العربية ، واستعرض موضوع الحوار العربى الاوروبى ، ووضع النقاط الاساسية الواجب اتخاذ قرارات بشأنها ، ومنها : مطالبة دول المجموعة الاوروبية باتخاذ مبادرات جديدة للضغط على اسرائيل ، لتحقيق سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط : والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى ، والامتناع عن مساعدة اسرائيل ٠

١٠ ـ ١٢ فبراير ١٩٧٧

عقدت اللجنة العامة للحوار العربى الاوروبى ، اجتماعاتها فى تونس ٠ وصدر بيان مشترك عقب الاجتماعات ، جاء فيه أن أى حل للصراع العربى الاسرائيلى ، يجب أن يقوم على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وأن ذلك يشكل عاملا أساسيا من أجل اقرار سلام دائم وعادل فى الشرق الاوسط ٠ وفيما يخص الجانب الاقتصادى ، أصر الجانب الاوروبى على رفض مناقشة أى نظام تفضيلى شامل مع الدول العربية ، وتقرر استمرار الدراسات لاعداد اتفاقية عربية أوربية متعددة الاطراف ، لحماية الاستثمارات ٠ كذلك تم الاتفاق ، من حيث المبدأ ، على انشاء مركز أدبى عربى لنقل التكنولوجيا ٠ وابان الاجتماعات ، أعلن الجانب العربى ، عن استعداده لتقديم ١٥ مليون دولار لتمويل الدراسات التمهيدية الخاصة بالمشروعات المشتركة ٠

٢١ فبراير ١٩٧٧ ٠

اجتمع مجلس وزراء الخارجية للمجموعة الاوربية ، واتخذ بيانا لا يزال سريا وغير منشور ، بصدد الشرق الاوسط ، انتظارا للزيارات المقرر أن يقوم بها عدد من وزراء خارجية الدول الاعضاء لدول المنطقة ٠ وتضمن التاكيد على بيان الدول التسع فى نوفمبر ١٩٧٣ ، والاعتراف بأنه ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار ، لدى اقرار سلام عادل ودائم ، الحقوق المشروعة للفلسطينيين ٠ واكدت دول المجموعة ، على أن ممارسة حق الشعب الفلسطينى فى التعبير الفعلى عن شخصيته الوطنية ، يمكن أن يشتمل على أساس اقليمى فى اطار التسوية التى يتم التفاوض بشأنها ٠

٩ مايو ١٩٧٧

تقرر أن يعقد مجلس الجامعة العربية جلسة خاصة بدعوة من السيد محمود رياض الامين العام ، لمواجهة المشكلات التى تعترض مشروعات التعاون فى الحوار العربى الاوروبى ٠ ويناقش المجلس تقريرا من اللجنة العربية لتقويم أعمال الحوار ، لدراسة أفضل وسائل التغلب على العقبات التى ظهرت بصورة واضحة فى اجتماعات رؤساء المجموعات المتخصصة فى الجانب العربى ٠ وأهم مشكلة هى عملية تمويل الدراسات التى تتطلب ١٥ مليون دولار ٠



[١٣] ندوة مصرية فرنسية حول الحوار

فى ١٤ ـ ١٥ فبراير ١٩٧٧ ، انعقدت ندوة تناولت موضوع : الافاق الجديدة للتعاون الاقتصادى الاقليمى بين الجماعة الاقتصادية الاوروبية والدول العربية • وكان مركز التوثيق للدراسات القانويية والاجتماعية الفرنسى ، قد اشرف على اعداد هذه الندوة ، بالتعاون مع المعهد القومى للتخطيط الذى خصص لها قاعة المحاضرات • وقد ضمت العديد من المثقفين العرب والفرنسيين • ومثل الجانب الاوروبى : الدكتور العميد كلود البير كوليار مدير الاتحاد للدراسات الدولية الاوروبية والمقارنة بجامعة باريس ، الاستاذ رينبيه من الادارة العامة للشئون الخارجية التابعة للجامعة الاقتصادية الاوروبية ، الاستاذ الدكتور جاك بورينيه : استاذ اقتصاد دولى بجامعة أركس ـ مارسيلياوكان يمثل الجانب العربى : د• ابراهيم حلمى عبد الرحمن مستشار رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ، د• اسماعيل صبرى عبد الله مدير المعهد القومى للتخطيط ، د• عياد محمد العزبى مدير مركز التنمية الصناعية للدول العربية والمكلف بالحوار العربى الاوروبى ، د• عبد النور بمركز التنمية الصناعية للدول العربية ، د• بطرس بطرس غالى رئيس مركز الدراسات السياسيةوالاستراتيجية ،د• الفونس عزيز بالمعهد القومى للتخطيط •

وقد تولى مركز التوثيق الفرنسى للدراسات القانويية والاقتصادية والاجتماعية تلخيص ورقات العمل خلال الندوة وذلك بتخصيص عدد من النشرة الدورية للمركز لهذه الندوة (عدد رقم ٦ ـ ابريل ١٩٧٧) بينما قامت مجلة السياسة الدولية بنشر ما جرى من نقاش خـلال الجلسة الختامية للندوة •

د • اسماعيل صبرى عبدالله ـ قبل ان نبدا مناقشة موضوع هذه الندوة ، أود أن أقدم لكم الدكتور عبد الرحمن واننى أوجه اليـه الشكر لحضوره هذه الندوة رغم انشغاله فى مسئوليات عديدة ومرهقة • وقد لا تعلمون ان د • عبد الرحمن كان احد مؤسسى « اليونيدو » وهو يعمل حاليا مستشارا لرئيس الوزراء وذلكبعد ان أمضى فتـرة كان فيهـا وزيـرا للتخطيط • وهو ايضا عضو فنى مجلس ادارة معهد التخطيط • واننا

نأمل • فى أن تضع خلال هذا العام أهم الخطوط لما يمكن أن يكون نموذجا للتنمية فى الدول العربية • ويجدر بى أن أشير هنا الى الاهتمام البالغ الذى أبدته جميع الدول العربية بهذا المشروع الذى نعمل على تحقيقه من خلال مؤسساتها العالمية المختلفة •

ومن جهة أخرى يرجع الفضل الكبير فى عقد هذه الندوة الى مسيو « جاك بورينيه » فقد كان من أشد المتحمسين لها كما بذل جهودا كبيرة للاتصال بالاشخاص • لهذا كله سأعطى له حق الكلمة •

جاك بورينيه • أشكر سيدى الرئيس وإن كنت أود أن أشير الى أن هذه الاتصالات التى ذكرها لم تأخذ منى جهدا كبيرا بل كانت بالنسبة لى مصدرا للمتعة اذ ادت الى اقامة علاقات جديدة •

وفى الواقع أنه فى نهاية هذين اليومين اللذين أمضيناهما فى المناقشات لابد لى أن أعترف بأنه قد أصبح لدى حصيلة وفيرة من المعلومات والافكار الجديدة • ولهذا أود أن أطرحها على السادة المشتركين فى هذه الندوة فى شكل اطار للمرحلة النهائية من تبادل الاراء التى جرت بيننا •

فقد بدت لى فكرة أساسية وهى أن يمكن فتح ثغرة فى الحوار العربى الاوربى قد تؤدى الى شق الطريق أمام مجموعة المفاوضات التى شرعت فيها الدول الصناعية مع دول العالم الثالث • فقد بدأنا من منطلق وجهات نظر متباينة سواء كان ذلك من خلال سياسة الجماعة الاقتصادية الاوربية فيما يتعلق بمنطقة البحر المتوسط أو من خلال استراتيجيات التصنيع التى وضعتها الدول العربية بل وأيضا من خلال تحرك الحوار العربى الاوربى • وقد أخذنا نفكر فى كيفية ايجاد الشروط التى ستهيىء الظروف على نحو مباشر أو على مدى قصير لاحداث هذه الثغرة • لهذا لم نكتف بمحاولة استقراء مستقبلية حول كيفية تحسين ظروف المفاوضات الجارية حاليا •

لهذا لكم أود أن أطرح على هذه المائدة المستديرة خمس مجموعات من الافكار التى أراها من وجهة نظرى كفيلة بتحريك الوضع الراهن الى الافضل :

سأذكر أولا الارادة السياسية وانى أضعها فى آن واحد كنقطة بداية وكشرط مسبق وضرورى لأى حوار عربى أوربى مثمر • وما أعنيه هنا من الارادة السياسية هو أن هذه الاخيرة لا يجب أن يقتصر دورها على فتح حوار أو الحفاظ عليه وذلك من عقد اجتماعات دورية للجنة العامة واللجان المتفرعة منها بل يجب أن يكون لهذه الارادة السياسية مظاهر جديدة •

ويأتى ثانيا ضرورة تنمية المبادلات التجارية وغيرها بين الجماعة الاقتصادية الاوربية والدول العربية وهذا ليس فقط من حيث زيادة حجم هذه المبادلات بل أيضا من حيث احداث تغيرات فى بنية هذه المبادلات التى لا يجب أن تقتصر على نقل مواد أولية من جنوب البحر المتوسط الى شماله وعلى استيعاب جنوب هذا البحر للمنتجات الصناعية القادمة من الشمال • لهذا لابد أن نتناول هنا موضوع التقسيم الدولى الجديد للعمل وعلى العموم هذه فكرة جاء ذكرها مرارا خلال هذه الندوة • ربما كان يجدر بنا أن نرى ماهى الصيغات والانماط داخل هذا التقسيم الدولى للعمل التى يجب علينا الاخذ بها فى نطاق العلاقات العربية الأوربية وهو كما تعلمون نطاق مميز • له خصوصياته • اما من جهتى فاننى لا اعتقد انه يمكن الاخذ بالتقسيم الدولى للعمل كنموذج موحد لاننا نجد مثلا داخل الجماعات الاوربية عوامل اقتصادية مميزة لكل دولة كما نجد أيضا عوامل اقتصادية داخل الدول العربية نابعة عن بنيات تختلف من دولة الى أخرى • والسؤال الذى أطرحه هنا هو : هل يمكننا ، انطلاقا من تجاربنا المشتركة وتحليلاتنا وآرائنا أن نقدم نموذجا واحدا لتقسيم العمل الدولى وذلك فى نطاق العلاقات العربية الاوربية ؟

أما الاقتراح الثالث فهو يتعلق بموضوع التكيف بالتكنولوجيا • والمعروف أن جميع الدراسات الحالية التى تختص بالتنمية مرتبطة بالتكنولوجيا • ومع ذلك فاننى مندهش لأن أحدا منا لم يذكر عملية « نقل التكنولوجيا » وفى الواقع أن هذا الاغفال يثير ارتياحى • لأن هذا اللفظ غير محدد ، فهو لا يحدد الظروف الاقتصادية فى شكل سوق أو رخصة أو براءة يمكن من خلالها أن يتم هذا النقل للمعلومات التكنولوجيه • ولكن الجميع هنا قد أشاروا الى ضرورة تكييف هذا النقل للمعلومات التكنولوجية بالمناخ الذى يتلقاها وطبيعة الانشطه الممارسة فى كل دولة والمستوى الفنى لكل صناعة وطنية ولكل قطاع اقتصادى وكذا الى ضرورة تكييف عملية الانتقال هذه بصفات متطورة تسمح للدولة التى تتلقاها بالتعمق فى تكنولوجيات أكثر تطورا وأكثر حداثة يمكن أن يتم ادماجها ضمن حركة التنمية الوطنية دون تحمل تكاليف باهظة قد تثقل أحيانا على كاهل هذه الدول •

أما الفكرة الرابعة فهى تتعلق بالملابسات التى أحاطت بالاستثمار الدولى • وانى اعتقد بأن أى تنمية اقتصادية سريعة فى شمال وجنوب البحر المتوسط تتطلب اعادة النظر الشاملة لكافة الميكانيزمات الخاصة بالاستثمار الدولى • ولاعجب هنا أن احد النتائج الملموسة التى توصلت اليها اللجنة العامة العربية الافريقية قد ركزت على موضوع الاستثمارات • والواقع أن الظروف العامة للاستثمار لم تعد تنحصر فى عملية نقل النموذج التقليدى

للاستثمار فى الدول الصناعية الى الدول النامية بل أصبحت تتعلق بالسيل المتبادل من الاستثمارات التى تتجه من الشمال والجنوب سواء الى الدول الصناعية فى أوربا • وهنا نطرح مسألة تأمين هذه الاستثمارات وكذا مراقبتها والسلطه التى يتولاها المستثمرون الاجانب والسلطات الاقتصادية أو العوامل الاقتصادية فى الدول التى تستثمر فيها • كل هذا لابد أن يحدد بشروط تتوافق مع الوضع الخاص الذى عليه عالم البحر المتوسط والدول العربية •

وأخيرا ان الاقتراح الخامس يتعلق بدور الحافز الذى يجب ان تقوم به الجماعة الاقتصادية الاوروبية وهى قادرة على القيام بهذا الدور • داخل هذا النموذج من التنمية العربية الاوروبية • وقد قيل هنا ان الوسائل المالية للتعاون الاقتصادى ربما قد تكون لها قيمة القدوة اكثر مما لها مغزى مباشر مرتبط بحجم المبالغ الموضوعة تحت التصرف لمدة أربع أو خمس سنوات فى دولة او فى اخرى اننى أؤيد هذه الفكرة لانها حقيقة • ففى نظرى أن دور الحافز هذا يمكن أن يمارس على مستويات متعددة • أولا على مستوى الدول وأحيانا على نحو أقل وضوحا • وهنا سأجرى مقارنة بين دور التعاون المتعدد الاطراف تحت لواء الجماعة الاقتصادية الاوربية وبين تطور التعاون الثقافى الذى تختص به كل دولة عضوة فى الجماعة الاقتصادية الاوروبية • ليس من السهل تبين مثل هذا التحرك الذى يستوجب الرجوع الى الماضى التاريخى وكذا الحصول على الوثائق اللازمة عن التبادل الغير مباشر • وهنا أعتقد ان الجماعة الاقتصادية الاوروبية وهى تحدد سياسة جماعية خاصة بالمعونة للتنمية انما يمكنها أن تحدد أيضا نموذجا للتعاون والتنمية على الصعيد الاقليمى مع محاولة تكيف هذا النموذج على صعيد منطقة البحر المتوسط • مما قد يشكل حافزا آليا بالنسبة للدول العضوة على بذل مجهود مماثل للتجديد والتكيف فى مجالات التعاون والعلاقات الاقتصادية التى أقامتها مع الدول العربية على الصعيد الثقافى • واذا كان هذا الحافز غير مباشر لايمكن تبينه وقياسه على نحو مباشر الا اننى أعتقد أنه يقوم بدور هام •

أما الدور الاكثر مباشرة الذى يمن ان تقام وفقا لتاملات الموارد فهو يتعلق بالفاعلية الاقتصادية على مستوى القطاعات الصناعية وكذا على مستوى تكيف الانتاج وعلى مستوى كيفية الوصول الى الاسواق والمشروعات الصناعية المشتركة التى يمكن أن تقام وفقا لتكاملات الموارد والاحتياجات والاستراتيجيات بين بعض الدول العربية وبعض الاعوان الاقتصاديين فى اوربا الغربية • وأخيرا ، ان دور الحافز هذا ، الذى يجب أن يتسم بالمرونة الشديدة حتى يمكن التكيف بكل ظرف وبكل وقت ، هذا الدور المتطور لن ينبع عن أية عقيدة أو أى نموذج متحجر بل عليه أن يتسم بالمرونة الشديدة وبالقدرة العالية على التكيف • هذا هو الدور المميز الذى يمكن أن تقوم به الجماعة الاقتصادية الاوروبية على مستويات الاقتصادية الاوروبية على مستويات مختلفة وذلك فى نطاق سياسة البحر المتوسط وفى نطاق الحوار العربى الاوربى • هذه هى بعض الاتجاهات المستخلصة مما قيل فى هذه الندوة والتى اطرحها عليكم للمناقشة •

د • عبد النور – اود ان اضيف نقطة واحدة الى الملاحظات الخمس التى ابداها مسيو بوزينيه • وهى تتعلق بعملية ما يسمى باعادة الانتشار الصناعى وقد ذكرها مسيو بوزينيه ضمن سؤاله الخاص بالتقسيم الدولى الجديد للعمل • ولكنى مع ذلك أرى اهمية لهذا السؤال تستوجب ان يطرح على حدة •

د • اسماعيل صبرى

سأضيف نقطة سابقة كانت تلازم المناقشات التى جرت أمس وهى أن التنمية العاجلة والتكامل العربى فى شكل جماعة اقتصادية عربية لا يلغى تعاوننا اكثر تعمق مع أوربا بل على العكس فان مثل هذا التطور يمكن أن يؤدى الى تنمية المبادلات والى تقديم صورة من التعاون أكثر ارتكازا على هذا المبدأ الخاص بالتبادل والتعاون المتوازن وهو الذى نادت به الجماعة كضرورة • فى مثل هذا الاطار فان الاتفاقيات الثنائية لايجب ان تحث الدول الاوربية والعربية على التغاضى عن أهمية المفاوضات الشاملة بين المجموعتين من الدول والتى هى متكاملة على نحو موضوعى فهى تشكل حالتين من التكامل الاقليمى لها قيمتها كما أن هذا التكامل الاقليمى يمكن أن يشجع الى التحرك نحو تقسيم دولى جديد للعمل • ومن وجهة نظرى هذه فاننى ارى ان نظرية الميزة المقارنه التى وضعها ريكاردو ليست خاطئة ولكن على شرط أن يجرى التبادل بين دولتين ذات نفس المستوى من التنمية او على الاقل متقارب ولكن اذا كان أحد الطرفين متقدما جدا والاخر متخلفا جدا فهنا لا مجال لهذه الميزة المقارنة • لان المزايا فى هذه الحالة ستؤول الى جانب واحد دون الاخر •

والان سأعطى الكلمة الى صديقى د • بطرس بطرس غالى الذى سيتكلم عن الجوانب السياسية للحوار العربى الاوربى وهى الجوانب التى أشار اليها مسيو بوزينيه عند ذكره الارادة السياسية •

د • **بطرس بطرس غالى** •• اشكر سيدى الرئيس • وطالما ان مسيو بوزينيه قد أبدى خمس ملاحظات

فاننى أيضا سأطرح خمس افكار . والواقع اننى كنت قد قررت في بداية هذه الندوة ان اقوم بتلخيص اهم ماجاء فى الورقات المقدمة خلال هذه الندوة . ولكن بعد ان استمعت الى الكلمة التى القاها صديقى د. اسماعيل صبرى عبد الله وهى كلمة تحدد مكان الحوار العربى الاوروبى داخل حوار أكبر بين الشمال والجنوب مع ابراز المميزات الخاصة بالحوار العربى الاوروبى وكذلك امام الكلمة التى القاها الاستاذ جاك بورينيه والتى اوضحت لنا الكيفية التى توصلت بها الجماعة الاوربية من خلال البحث عن سياسة للبحر المتوسط الى الاهتمام بصفة خاصة بالعالم العربى بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وأخيرا امام الكلمة التى القاها العميد كوليار والتى قدمت تحليلا لحول الاتفاقية المبرمة فى ١٨ يناير ١٩٧٧ بين الجماعة الاقتصادية الاوروبية وجمهورية مصر العربية .

ــ والملاحظ أن الاتفاقية لم تحرك اى اهتمام لدى الرأى العام المصرى . وأخيرا أمام الكلمة التى القاها د . محمد العزبى والتى أوضحت بصراحه وجهة النظر العربية كما يراها الرأى العام العربى بل ورجل الشارع ، فاننى أرى الان انه لا جدوى فى اجراء مثل هذا الملخص الذى كان مطلوبا منى . وسأشير ايضا الى الكلمة التى القاها الاستاذ « الفونس عزيز » الذى اعطانا من خلال الارقام صورة دقيقة وواقعية عن العلاقات الاقتصادية بين مصر والجماعة الاقتصادية الاوروبية .

وسأكتفى اذن بالرجوع الى الملاحظات الخمس التى أود طرحها على الحاضرين الملاحظة الاولى أراها أساسية وهى : لماذا هذا الحوار ؟ وما هو الهدف منه ؟ انه السؤال الذى طرحه علينا صباح امس السيد عزيز البندارى . ومع ذلك لم يحصل فى نظرى على اجابة واضحة . لماذا الحوار العربى الاوروبى ؟ واننى أذكر هنا الندوة التى عقدت منذ عامين أو ثلاثة فى أبو ظبى وكنت احد المشاركين فيها وكنت قد توليت الدفاع عن الحوار العربى الاوروبى . فقد سألنى شاب من مواطنى أبو ظبى : لماذا الاصرار على اجراء حوار مع أوربا ؟ ولماذا لا يجرى حوار مع اليابان مثلا أو الولايات المتحدة ؟ الواقع أن هذا التساؤل مازال يطرح من قبل الرأى العام الدولى والرأى العام المحلى . هنا وطالما لم نجد له اجابة واضحة ، فان الحوار العربى الاوروبى سيفتقد ما اسميه بالحافز المحرك والمعبىء له والذى يمكن ان يدعم تحرك الحكومات المعنية به . سيبقى الحوار العربى الاوروبى مقتصرا على مناقشات أكاديمية محصورة داخل مجموعات من المختصين دون أن يثير أى اهتمام فى صفوف الرأى العام . والدليل على ذلك كله ان الاتفاقية التى وقعتها حكومة مصر مع الجماعة الاقتصادية الاوروبية قد سكتت عنها الصحافة ولم تشر اليها فى اى افتتاحية او حتى مقالة .

وقد حاولت من جانبى أن أرد على هذا السؤال على هذا النحو : اننا نقيم حوارا مع اوروبا للحد من السيطرة الامريكية لان نفوذ الولايات المتحدة يشمل العالم وبصفة خاصة العالم الثالث وبالتالى ان لدول العالم الثالث مصلحة فى العمل على الحد من هذا النفوذ . والحقيقة أن الامر ليس بهذه السهولة والدليل على ذلك الارقام التى تضمنتها ورقة الاستاذ ألفونس عزيز . حقا انه من العسير جدا ، اقامة حوار بين مصر والجماعة الاقتصادية الاوروبية . وكما أدلى بذلك صديقى د . اسماعيل صبرى عبدالله فانه مهما كانت أهمية هذه الاتفاقية المبرمة فانها لن تعنى شيئا اذا استحال تنفيذها . اذن حتى فى حالة توافر الارادة السياسية لدى دول ما يسمى بشمال وجنوب البحر المتوسط فان هذا لا يكفى لكى ينشأ حوار مجدى اذ لابد من توافر ما اسميه بالحافز المعبىء للطاقات والمثير للحماس الجماهيرى وهو الكفيل بان يعطى بمثل هذا الحوار المنشود المبرر . وفى رأيى أن هذا الحافز مازال مفقودا حتى هذه الساعة . واذكر هنا ما اشار اليه البعض من انتماء الجانبين الى البحر المتوسط والى حضارة هذا البحر والى الفكر الذى نبع عن هذه الحضارة . وقد اشار البعض أيضا الى غصن الزيتون . وقد يقول لنا « اندريه سيجفريد » ان هذا الانتماء يمثل احد القواسم المشتركة التى يمكن ان تشكل البنية التحتية للحوار العربى الاوروبى . ولكنى سأرد على هذا القول بأنه حتى هذه اللحظة ان الحوار يفتقر الى حافز معبىء . وطالما نتكلم عن المقارنة فان الحوار العربى الافريقى مثلا يتضمن حافزا معبىء بالرغم من كافة الصعوبات التى تعترض طريقه وهى : تجمع الشعوب البروليتارية وتجمع الشعوب الملونة على هذه الرقعة من الارض وهو تجمع يستهدف اقامة جبهة مشتركة لمواجهة شعوب أخرى استقرت حياتها فى الرخاء . اذن ان الملاحظة الاولى لدى هى أننا حتى هذه اللحظة لم نجب على هذا السؤال : لماذا هذا الحوار ؟

أما الملاحظة الثانية فهى أنه طوال هذه المناقشة لم يأت فى اية لحظة أى ذكر للاتحاد السوفيتى ! واننى اتساءل . ماهو موقف الاتحاد السوفيتى من هذا الحوار ؟ يجب أن لا يغيب عن بالنا أن الاتحاد السوفيتى هو أحد العملاقين فى العالم المعاصر . وهو يقوم بدور هام للغاية هنا فى مصر وكذا فى سائر دول العالم العربى . وهنا هل يؤيد الاتحاد السوفيتى هذا الحوار ام

يعارضه ؟ أم يقف منه موقف عدم المبالاة هذا السؤال لم يناقشه احد وهو سؤال أساسى فى نظرى .

ثم لننتقل الى دول أوربا الشرقية . عندما نذكر الحوار العربى الاوربى فاننا نقصد دول أوربا داخل الجماعة الاقتصادية الاوروبية . ولكن أوروبا فى تصور دى جول هى أوربا التى تمتد من المحيط الاطلنطى الى جبال الاورال . وبالتالى ما هو موقف الدول العربية من الدول الاشتراكية وكذا العكس . ثم ما هو موقف الدول الاشتراكية الاوربية من الجماعة الاقتصادية الاوربية اننا نشهد منذ فترة تقاربا بين الكوميكون وبين السوق المشتركة . ماذا سيكون تأثير هذا التقارب على الحوار العربى الاوروبى ؟ هذا الموضوع لم يدرس أيضا بالقدر الكافى .

الملاحظة الثالثة تختص بالموقف الامريكى من الحوار العربى الاوربى . اننا لم نتناول أيضا هذا الموقف بالقدر الكافى . فقد اكتفى د . اسماعيل صبرى عبدالله بالتنويه بخطة كيسنجر وجعلها الرد على هذا التساؤل . ولكنى أرى أن الموقف الامريكى يحتل مكانة أساسية فى الحوار العربى الاوروبى لان تأثير الولايات المتحدة على الدول العضوه فى الجماعة الاقتصادية الاوروبية تأثير لا يمكن الاستهانة به وخاصة على المانيا الفيدرالية التى تشكل محورا اساسيا للتصنيع فى أوروبا . وسأقول انه طالما لم تنتقل المانيا الفيدرالية من مرحلة الصناعات الكلاسيكية الى مرحلة الصناعات ما بعد المرحلة الصناعية . واعنى هنا الحاسبات الالكترونية والبحث العلمى والطائرات . فانه من المستبعد أن يحدث انتقال للصناعات الاوروبية الى جنوب القارة ولا اذكر هنا العالم العربى لان هذا الانتقال لالمانيا الفيدرالية قد اصبح اليوم أحدى الشروط لتحقيق التصنيع جنوب أوروبا

(ايطاليا ـ اليونان ـ اسبانيا) ـ البرتغال) وبالتالى سيكون من العسير جدا ادماج هذا الجزء الفقير من القارة داخل الجماعة الاوروبية . وهنا اتساءل : ماهو موقف الولايات المتحدة من فكرة انتقال الصناعة الالمانية الى مرحلة ما بعد الصناعية ؟ هل ستحصل المانيا على هذه الموافقة ؟ ثم ما هو موقف الولايات المتحدة من الحوار العربى الاوروبى ؟

أرى أن بعض المعلقين فى هذه الندوة قد ذكروا الشركات المتعددة الجنسية وخطة كيسنجر ومع ذلك أرى انه لم يجر تحليلا شاملا لما هو أساسى وهو سياسة الولايات المتحدة وتصورها للحوار العربى الاوروبى .

والملاحظة الرابعة هى : اننا قد تكلمنا عن الحوار العربى الاوروبى وكانه يجرى داخل غرفة مغلقة ، كما لو كان لايوجد سوى اوروبا الجماعة والعالم العربى . ولكن وجود الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أمر لا يمكن اغفاله ثم ان العالم العربى قد شرع منذ سنتين فى شىء أكثر أهمية فى نظرى وأعنى به الحوار العربى الافريقى . ففى مارس سيعقد فى القاهرة أول مؤتمر للقمة العربى الافريقى ليسجل هذا التقارب الذى جرى بين افريقيا والعالم العربى ولكن افريقيا على علاقة وثيقة بأوروبا وتربط بين الاثنين مايسمى باتفاقيات لومى . اذن نحن امام حوار عربى أفريقى وحوار عربى أوروبى وحوار أوروبى أفريقى كيف يكون تصورنا لتشابك هذه الحوارات الثلاثة ؟ لقد جاء ذكر مايسمى بالتعاون الثلاثى الذى يمكن أن ينشأ على البترودولارات العربية والبعد الافريقى والتكنيك الاوروبى . ولكننى اذكر هنا ماأبداه بعض الافارقة من معارضة شديدة لمثل هذا التعاون اذ يرون أن الحوار العربى الافريقى لا يجب أن يمر من أوروبا بل يجب أن يكون حوارا مباشرا بين دول متخلفة تنتمى الى جماعة واحدة اننى لا أعرف بعد الحل المناسب لهذه المشكلة ولكن على اى حال كان يجب أن تثار هذه المسألة خلال هذه الندوة ثم ماهى العلاقة التى يمكن أن تنشأ بين الحوارات الثلاثة « وهل هناك احتمالات ماالقيام تعاون ثلاثى بين العالم العربى وافريقيا وبين العالم العربى وأوربا وبين أوروبا وأفريقيا ؟ وماهى التناقضات القائمة بين الحوار العربى الافريقى والحوار العربى الاوروبى ؟ فى رأيى أن هناك تنافس بينهما .

وأخيرا أن الملاحظة الخامسة تختص بمفهوم الجماعة العربية ومن خلال الاسئلة العديدة التى أبداها أصدقاؤنا الفرنسيون تبينت هذا التساؤل : كيف يمكن تصور الجماعة العربية ؟ ومع ذلك أن جميع الاجوبة التى أولى بها الحاضرون كانت فى نظرى غير وافية وغير محددة . قيل ان هذه الجماعة فى طريقها الى التكوين واننا نعد الاستراتيجيات المشتركة التى تستهدف تنمية هذه الجماعة ومع ذلك أود أن أشير الى بعض الملامح الهامة المميزة لهذه الجماعة . أولا نجد فى العالم العربى اليوم مايمكن أن نصفه بالسوق المشتركة للعقول العربية وهى تشمل المثقفين والفنيين والتكنوقراطيين العرب الذين ينتقلون فى مختلف أنحاء العالم العربى من أساتذة سوريين يعملون فى الرباط وأساتذة مصريين يعملون فى الكويت وأطباء مصريين فى العربية السعودية ومهندسين مصريين فى العراق ومهندسين عراقيين فى دول الخليج . ان هذه الجماعة من العقول هى فى نظرى أحد العناصر الاساسية لهذه الجماعة العربية المنشودة ان هذه الجماعة من العقول هى فى نظرى أول خطوة لما سيكون

في المستقبل الجماعة العربية . وانني هنا قد اغفلت ايضا العلاقات التي تقام بين جماعات عربية مختلفة نتيجة التزاوج أو العلاقات الثقافية او وجود الطلبة العرب في مختلف الجامعات بالعالم العربي ولكن أعتقد أن الجماعة العربية الان هي بصفة خاصة ماأسميه السوق المشتركة للعقول العربية .

د. كوليار . ـ سأطرح أربع نقاط أولا أن الحوار هو قبل كل شيء استدار عقلي وبالتالي لماذا هذا الحوار او لماذا هذه العلاقات ؟ انني اراها فكرة سياسية جديدة أي أنها فكرة تستهدف التغيير .. يجب أحداث تغيير في الامر موضع التحليل الان هذه الامور هي التي تتغير بينما يبقى التحليل كما هو . واذا نظرنا الى المجموع السياسي سنجد أن القرن العشرين وخاصة النصف الثاني منه أو بالاخص الخمسينات يحمل في ثنايا التاريخ الانساني عنصرا مهما للغاية وهو عودة الامة العربية الى الظهور على المسرح الدولي ، في شكل دول متعددة واذا تذكرنا ماكانت عليه الامة العربية عشية الحرب العالمية الاولى سنجد انه باستثناء مصر التي كان وضعها مازال غير واضح نظرا لعدم استكمالها سيادتها فانه يمكن القول بأنه لم تكن توجد دول عربية بمعنى الكلمة .

ولكن غداة الحرب العالمية الاولى حدث ماأسميه انقطاع هام في مسيرة التاريخ وهو ظهور البترول . فأدى ذلك الى التحام عدة ظواهر : الوعي العربي بالبعث من جديد وتأكد النفوذ الناجم عن البترول وأخيرا النفوذ المالي . هذه هي في نظري النقاط الاساسية كل هذا حدث بالنسبة لماضي ليس بالبعيد لهذا علينا أن نعيد اعتباره على نحو واقعي وبعيدا عن العلاقات الوثيقة التي وجدت دائما بين أوروبا والدول العربية واذني اذكر ياسيدي الوزير ماقلتم عن صقلية في عهد هاونديستوفن وعن الهدايا التي كان يتبادلها امبراطور الغرب الاكبر شارلمان مع هارون الرشيد اذن هذه العلاقات قديمة بل ان هناك استمرارية في هذه العلاقات تخطت كافة التغيرات التي طرأت الملحوظة الثانية هي : انه لابد لنا ان نلم بالنوعية الخاصة لهذه العلاقات القائمة بين أوروبا الغربيةمن جهة والعالم العربي من جهة اخرى ، وأن نضع هذه النوعية في اطارها العام لان هذه العلاقات بين الجماعة الاقتصادية الاوروبية والعالم العربي تدخل ضمن اطار أوسع وهو الحوار بين الشمال والجنوب . ولكن الحوار بين الشمال والجنوب كما أشترت أمس قد اغفل جزءا هاما من العالم وهو العالم الاشتراكي واذا وضعنا الحوار داخل النظام الاقتصادي الدولي الجديد اي داخل اطار البيان الذي صدر عن الولايات المتحدة في مايو ١٩٧٤ والتي ترجع المبادرة به الى فرنسا من جهة والى الرئيس الجزائري هواري بومدين من جهة اخرى فانه يمكن القول ان لدينا ايضا ميثاق عن الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول . ومن جهة اخرى أن السياسات داخل الجماعة الاقتصادية الاوروبية تختلف من دولة الى اخرى كما قال د. بطرس غالي والواقع ان جميع الدول العضوة في الجماعة الاوروبية لم تصوت لصالح البيان الامريكي ولكن مع ذلك ان دولة مثل المانيا الفيدرالية قد صوتت ضد البيان بينما اكتفت فرنسا بالامتناع عن التصويت هذا يعني أن فرنسا وان كانت لم تنضم الى البيان الا انه من الارجح أنها لم تعارضه أيضا . على اى حال لا يمكننا عزل العلاقات القائمة بين أوروبا الغربية والدول العربية فاذا تمكنا من فصلها نظرا لما تتسم به من طابع خاص الا انها مع ذلك وفي يعني أن النوعيات الخاصة في حد ذاتها مازالت تدخل ضمن اطار عام .

أما الملحوظة الثالثة فهي خاصة باطروحة المجموعات أو الكيانات وفي الحوار العربي الاوروبي كان من الطبيعي أن نبدأ بالدول الاقرب منا لعدة أسباب لهذا اخذنا الحافة التي تطل على البحر المتوسط لاننا الفنا نمطا للحياة خاص بالبحر المتوسط والملاحظ هنا أن العلاقات الاوروبية العربية قد تطورت على مراحل بدأت بعض الدول أولا دول المغرب ثم دول المشرق ولكن كان هذا جزء فقط من العالم العربي أما تحركنا تجاه أفريقيا فكان على عكس ذلك متسما بالجماعية فان اتفاقيات ياوندي ـ ١ كانت تشمل ١٨ دولة أفريقية في آن واحد ثم اضافت اتفاقيات ياوندي ـ ٢ الى هذه المجموعة جزر موريشيوس وأخيرا نجد ان اتفاقيات لومي قد شملت ٤٦ دولةمنها نيجيريا التيتقف في طليعة الدول ACP ومع ذلك فان الدول ACP لا تشكل كيانا موحدا ولكنها مع ذلك قد تمكنت من التكلم بصوت واحد .

لهذا أن مايثير دهشتي هو الطريقة الجزئية التي سار عليها الحوار العربي الاوروبي حقا ان سياسة الجماعة الاقتصادية الاوروبية والدول العضوة فيها لم تكن دائما موحدة وهو ماأشار اليه د. بطرس غالي وعلى عكس ذلك نجد الدول العربية متكتلة داخل جماعة سياسية مضى على مولدها ٣٠ عاما وهي جماعة معترف بها دوليا كمنظمة اقليمية ان لفظ الجماعة العربية جميل اذن توجد علاقات بين الدول كما توجد أيضا علاقات بين التكتلات والجماعات والكيانات ويراودني الامل في أن يؤدي التقارب العربي الاوروبي الى افساح الطريقأمام الوحدات الداخلية وهنا أرى أنه لا توجد صراعات مميزة بل خلافات فقط .

وأخيرا سأتناول مبدأ التضامن فبداخل الحوار العربي الاوروبي

وانطلاقا من الاتفاقية المبرمة بين مصر والجماعة الاقتصادية الاوروبية يمكن القول بانه يوجد تضامن يجمع بين بلدينا وكذا الدول العضوة فى الجماعة الاوروبية وأيضا الدول التى تنتمى الى الامة العربية • وهذا فى نظرى هو الجانب الانسانى من الحوار اننا نمثل قيم الاساسية للحضارة الانسانية وهى قيم قد تختلف ولكننا نوفق بينها •

د• عبد الرحمن – أرى أن فكرة عقد حوارات تزداد رواجا وانتشارا فى عالمنا المعاصر انها فى الواقع ظاهرة هذا العصر لهذا اذا طرح السؤال : لماذا الحوار العربى الاوروبى فاننى سأجيب قائلا : ولما لا ؟

فقد ولدت فكرة الحوار العربى الاوروبى فى كوبنهاجن عندما تولى المثلون العرب طرحها أمام الجماعة الاوروبية المنعقدة فى دورتها ويمكن القول بأن الظروف التى أحاطت بها كانت خاصة :

كانت هناك أزمة بترولية وكان الاوروبيون على ما أعتقد فى هذا الوقت لا يعملون الى اى مدى ستذهب بهم هذه الازمة وبالتالى كانوا يشعرون بموقفهم الضعيف وهم يتطلعون الى المستقبل بقلق •وهكذا ولد الحوار وكل ولادة كان حادثا سعيدا بصرف النظر عن الظروف التى أحيطت بها • ولكن كل هذا لا يعنى أن على الحوار أن ينمو بعد ذلك فى حدود هذه الظروف الخاصة ان لدينا وليد ولابد أن نعتنى به حتى ينمو ويكبر !

ثم اننى أرى أن الارادة السياسية وهى النقطة التى أثارها مسيو بورينيه مهمة جدا • كما ألاحظ أن هذه الارادة السياسية لم تكن حازمة بالقدر الكافى حتى الان • واننى لا أعتقد أن هناك امكانية فى عقد مؤتمر للقمة بين الرؤساء العرب والرؤساء الاوروبيين لان هذا مستحيل لماذا ؟ لانه لا توجد ارادة سياسية كافية بالاضافة الى عقبتين أساسيتين تقفان فى طريق التعبير عن هذه الارادة السياسة الاولى ان أوروبا المشلة داخل الجماعة تحيا فى ظل شعور بالاستقرار وتحت المظلة النووية الامريكية أما نحن العرب فاننا لم نحتم بعد تحت مظلة نووية امريكية واذا كان الشعور بالامن هو بالنسبة لاوربا أساس حياتها فاننا على عكس ذلك يمكننا أن نحتمى بمظلة نووية لدولة كبرى أخرى هل سأذكرها ؟

أما العقبة الثانية فهى من النوع السياسى وهى تتمثل فى المشكلة الاسرائيلية وهى مشكلة نجد ان أوروبا هى احدى جذورها لانها مشكلة أوروبية بحتة تخلصت منها أوروبا بنقلها الى الشرق الاوسط : **بعد أن فشلت فى تسويتها عبر القرون • اذن حتى هذه الساعة فانه مازال لاوربا ضلعا فى هذه المشكلة التى الهبت المنطقة العربية باكملها وبالطبع أن أهم دور تقوم به اليوم الولايات المتحدة ولكنه على أى حال أنها مشكلة تتعلق بأمننا نحن لاننا لا نحيا الان فى امن كما ليس لدينا مظلة نووية أمريكية أو غيرها وهذا أمر ينعكس على الوضع السياسى ولا عجب أنه حتى لم يعقد مؤتمر للقمة عربى أوروبى لانه اذا تم ذلك فان هذه المشاكل ستثار حتما ومع ذلك اننى أعتقد أن هناك العديد من الجوانب المواتية التى تسمح بالتطلع الى مستقبل يحتوى على مزيد من التضامن لصالح الجانبين •**

كذلك لدى ملحوظة تتعلق بالجانب الاقتصادى• ان موقف الدول الاشتراكية والاتحاد السوفيتى ازاء الحوار العربى الاوروبى بل وازاء اقرار نظام اقتصادى دولى جديد هو موقف يتسم بالسلبية • فيما يتعلق بالاثنين فان موقف هذه المجموعة حتى هذه اللحظة لم يكن لا موقف المعارض ولا المؤيد بل انها قد وضعت نفسها على الهامش سواء كان ذلك على صعيد الامم المتحدة أو خارج هذه المنظمة • والواقع أن هذا الموقف لا يقتصر على الحوار نفسه بل يمكن القول بأنه موقف عام •

مسيو جاك بورينيه – انى أرى ضرورة الاخذ بالاعتبار الجوانب السياسية من الحوار ، ولكن مع الاسف أن ضيق الوقت لم يتح لنا ذلك • لهذا فاننى اقترح عقد دورة جديدة لهذه الندوة ، انطلاقا عما قيل خلال هذه الدورة الاولى • على أن يحدد تاريخها فيما بعد • أما من حيث المكان فانى أعتقد بأن جامعة حيث المكان فانى أعتقد بأن جامعة ايكس – مارسيليا فى ايكس بروفانس سترحب بمثل هذه المشاركة •

أما فيما يتعلق بالخطوطالعريضة التى ستناقشها هذه الدورة القادمة فاننى اراها كالاتى :

● أولامناقشة تطور الحوار العربى الاوروبى فى نطاق العلاقات الدولية • ثانيا بذل مجهود • وهو أمر عسير لغاية • لايجاد كيفية الوصول الى طريق لتنمية الحوار العربى الاوروبى • هذه مسئولية فى نظرى لا يمكن أن نتجاهلها • وثالثا اشراك ما اسميه بالعاملين الاقتصاديين • أى أن تضم الدورات القادمة رؤساء المؤسسات وممثلى النقابات وممثلى بعض قطاعات الرأى العام • وبالطبع الصحافة الاقتصادية والدولية • يجب أن تشارك فى اعمالنا جميع هذه المراكز صانعة القرار • وعندئذ قد يقتصر دورنا نحن على عملية التنظيم والتنشيط لكى نتيح لجميع هذه القطاعات أن تعبر عن آرائها وأن يزداد وعيها بأهمية الحوار •

د • اسماعيل صبرى عبد الله – قد يبدو لاول وهلة أن هناك تناقض فى أن يجرى هذا الحوار فى شكل تفاوض بين جانبين فى حين أن أى حوار يجب أن يشمل جميع القطاعات التى ذكرها مسيو بورينيه ولكننى أود أن أعطى اجابة شخصية على هذا السؤال المطروح : لماذا الحوار العربى الاوربى انى مقتنع من

وجهة نظرى كعربي وكمواطن ينتمى الى العالم الثالث بمصلحة دول العالم الثالث فى تنمية وتنويع علاقاتها الإقتصادية الدولية • وفى حالة عدم توافر هذا العمل المنسق أو اذا كانت الحركة التى تتحكم فى الاسواق هى وحدها التى تقوم بدورها فأننى أتوقع أن يحدث نوعان من الاستقطاب وهو أمر لا أراه فى مصلحة الدول النامية • أما الحوار العربى الاوربى فانه فى رأيى لا يقتصر على تنمية التعاون بين الدول العربية طالما أن الهدف على الصعيد الاقليمى هو التكامل الاقتصادى • ومن جهه أخرى أن هذا الحوار لا ينفصل عن الحوار العربى الافريقى أو عن التحرك الذى تقوم به مجموعة الـ ٧٧ • وهو تحرك لدينا الامل فى أن يؤدى الى ما أسميه بالاعتماد على النفس الجماعى وأخيرا ان الحوار العربى الاوروبى لا ينفصل عن العلاقات مع الدول الاشتراكية أو مع اليابان أو مع الولايات المتحدة • بل ان هذا التنوع فى العلاقات مرغوب فى حد ذاته لانه خير ضمان للحصول على استقلال إقتصادى نسبى •

أما أوروبا فان من مصلحتها اجراء حوار مع العرب لان هذا الحوار سيتيح لها الاحتفاظ بمكانتها التى لا تقل أهميتها عن تلك التى لدى العملاقين الكبار • بل أن مثل هذا الاهتمام من قبل أوروبا قد يثير فى بلادنا نوعا من التعاطف لان أوربا والعرب سواء يتطلعون الى الاستقلال • ومن جهة أخرى هناك تطلع الى تخطى اطار العلاقات بين الدول والى الوصول الى مستوى العلاقات بين مجموعات من الدول ، وهو اطار يمكن أن يكون أكثر صلاحية للجميع فبالنسبه لجماعة الاقتصادية الاوروبية فان العلاقات التى اقامتها مع اليابان أو مع الدول الشرقية قد أدرجت ضمن السياسة العامة لآسوق المشتركة • اذن ان الدول العربية ما هى سوى اضافة جديدة لمثل هذا النوع من العلاقات التى يجب أن تنمى •

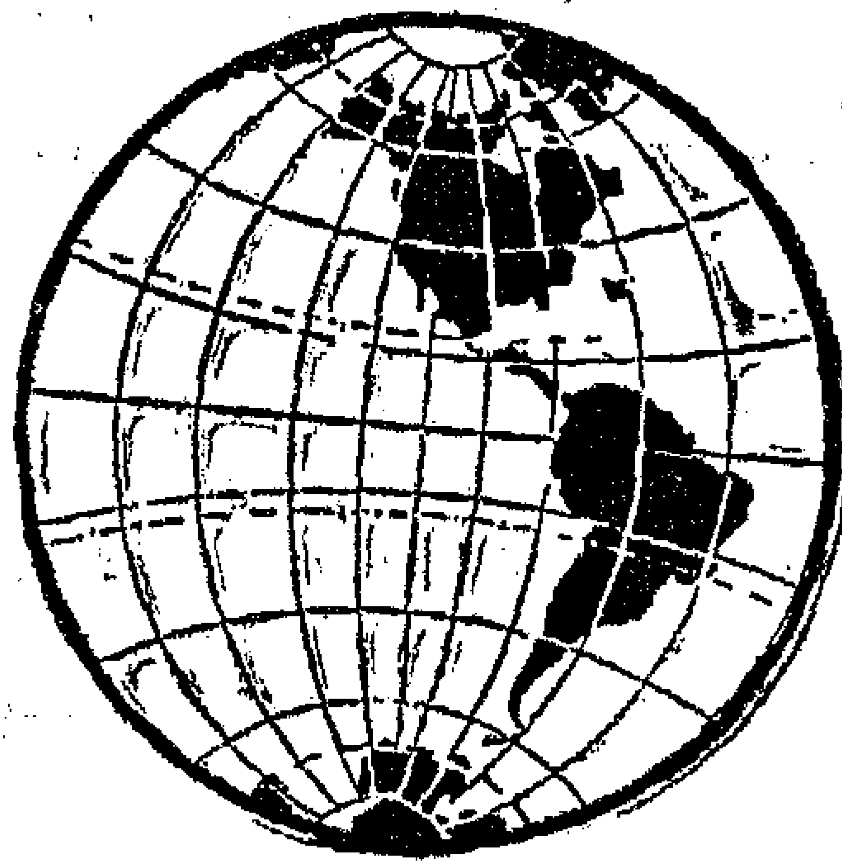
وهنا يجب أن نميز بين المستويات المختلفة فانه لا يمكن أن نلغى فى يوم وليلة جميع الاتفاقيات الثنائية التى أبرمت فى الماضى • بل يجب أولا ادخالها ضمن اطار موحد • واذا أخترنا مثلا الاتفاقية المبرمة بين الجماعة الاقتصادية الاوروبية وجمهورية مصر العربية فاننا قد اجمعنا فى النهاية على ضرورة تصنيع مصر داخل اطار تصنيع الدول العربية • وكذلك هناك مستوى الحوار بين الشمال والجنوب وهنا نجد ضرورة فى احداث تغيير فى البنيات من حيث أنماط التنمية فى الدول المختلفة وبنفس القدر احداث تغيير فى البنيات من حيث أنماط الاستهلاك لدى الدول المتقدمة وكذا فى عملية ادماج الدول الاشتراكية داخل المجموعة الاقتصادية العالمية •

والملاحظ أنه حتى هذه الساعة لا نجد للدول الاشتراكية سياسة تستهدف الاندماج داخل المجموعة العالمية • لهذا يجب أن نبحث مع هذه الدول ماهو المفهوم الذى لديها عن المستقبل فيما يتعلق بادراجها داخل النظام الاقتصادى العالمى وخاصة أن هذه الدول قد تأثرت من أزمة التضخم العالمية دون ان تشارك فى النظام نفسه •

اما على مستوانا نحن الذين لا نملك صناعة القرار فى هذا المجال ، فانه ليس امامنا سوى عقد ندوات وحلقات دراسية • اما على مستوى رؤساء المؤسسات ، فاننى أعتقد ان المفهوم لديهم لن يتعدى افقهم وعلى مدة خمس سنوات على الاكثر • لهذا اراه ضيق للغاية •

ولكن على مستوى الرأى العام انى أرى هنا دورا هاما يمكن أن تقوم به النقابات واتحادات المستهلكين • وأخيرا هناك المستوى الذى أشار اليه د • عبد الرحمن وهو الدراسات الاستطلاعية • على أى حال ان الدول العربية تملك من رؤوس الاموال والباحثين ما يكفيها لكى تتولى مثل هذه الدراسات لكى تكشف لنا المستقبل الذى يمكن أن يؤدى اليه هذا التعاون القائم بينا •

وفى النهاية أوجه الشكر الى جميع المشتركين فى هذه الندوة وكذا المنظمين الذين تفانوا فى تهيئة هذا اللقاء المثمر بينا •



شؤون فلسطينية

مجلة شهرية فكرية لمعالجة احداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس التحرير : الدكتور انيس صايغ

يكتب فيها مجموعة من كبار الكتّاب والمتخصصين في القضية الفلسطينية

صدر العدد الاول في مارس ١٩٧١

٢٤٠ صفحة من القطع الكبير تقدم مقالات ودراسات وبحوثا في الشؤون السياسية والثقافية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني وللصهيونية واسرائيل ، الى جانب الابواب الشهرية الثابتة التي تسجل الاحداث والنشاطات الفلسطينية المختلفة .

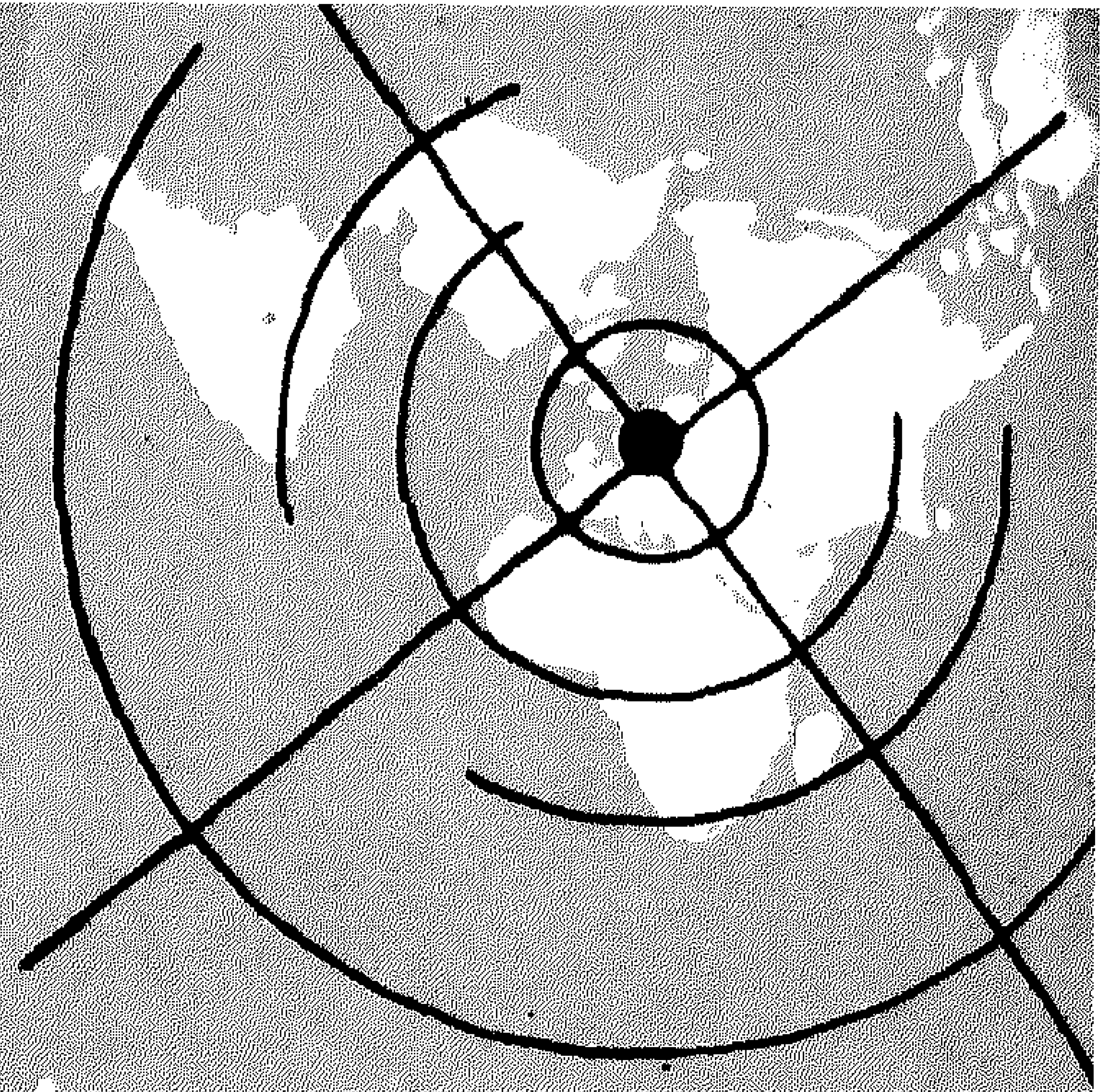
ثمن العدد : ٣١/٢ ل.ل. في لبنان ، ٤ ل.س. في سوريا ، ٤٥٠ فلسا في الكويت والعراق ، ٤١/٢ ل.ل. في سائر الاقطار العربية . الاشتراك السنوي (بريد جوي) : ٤٠ ل.ل. في لبنان ، ٥٠ ل.س. في سوريا ، ٥٠ ل.ل. في سائر الاقطار العربية، ٦٥ ل.ل. في اوروبا وافريقيا ، ٩٠ ل.ل. في اميركا واستراليا وآسيا . الاشتراك السنوي (بريد عادي) : ٥٠ ل.ل. في جميع الدول غير العربية .

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني (متفرع من السادات)، رأس بيروت، بيروت — لبنان ، ص.ب ١٦٩١ ، تلفون : التحرير ٣٥١٢٦٠ ، التوزيع ٢٢٦٥٨٥ ، برقيا : مرأبحاث ، بيروت .

الادارة والتحرير والاعلانات :
مؤسسة الاهرام — ش الجلاء — القاهرة
ثمن العدد فى مصر والدول العربية

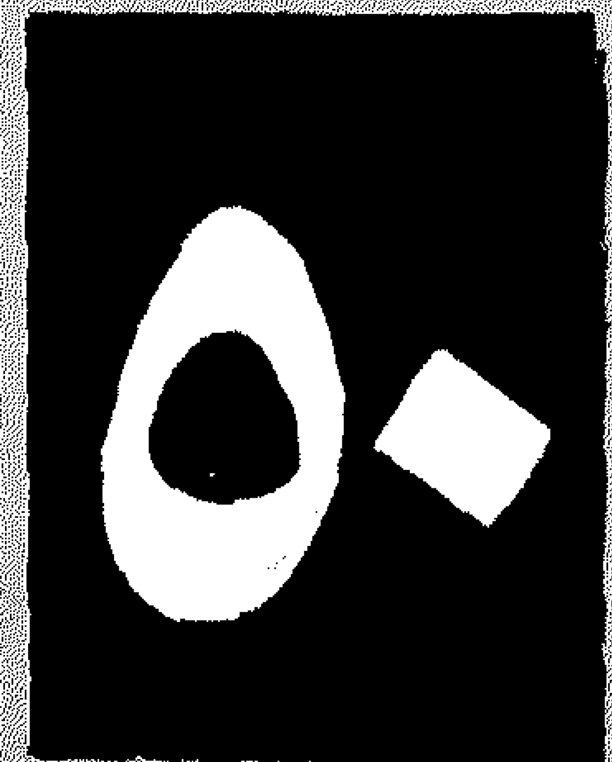
مصر	۳۰۰ مليم مصرى	السعودية	٤ ريال سعودى
المغرب	٤ درهم مغربى	الكويت	٤۰۰ فلس كويتى
الجزائر	٤ دينار جزائرى	العراق	٤۰۰ فلس عراقى
تونس	٤۰۰ مليم تونسى	قطر	٤ ريال قطرى
ليبيا	٤۰۰ مليم ليبى	الامارات	٤ درهم الامارات
السودان	۳۰۰ مليم سودانى	اليمن	٤۰۰ فلس يمنى
سوريا	٤۰۰ قرش سورى	اليمن (د)	۸ شلن
لبنان	٤۰۰ قرش لبنانى	عمان	٤۰۰ بيسه
الاردن	٤۰۰ فلس اردنى	البحرين	٤۰۰ فلس بحرانى

مطابع الأهرام التجارية



السياسة الدولية

- المستقبلية بين المنهج العلمى والفكر الشرقى
- محددات الصراع الدولى فى القارة الإفريقية
- الأوروشيوعية والتوازن الدولى الجديد [قسم خاص]
- الثورة الإريترية وحق تقرير المصير
- الانقلاب العسكرى فى الباكستان
- التنافس الثقافى فى منطقة الخليج العربى



أكتوبر
١٩٧٧



العدد [٥٠]
أكتوبر ١٩٧٧

الفهـــــــرس

□ الافتتاحية : العدد الخمسون ٤

□ الدراسات :

— المستقبلية بين المنهج العلمي والفكر الشرقي — هـــانى خـــلاف ٦
— إدارة سياسة مصر الخارجية ١٩٣٦ ـ ١٩٤٢ — د . يونــــان لبيب رزق ٢٢
— محددات الصـــراع الدولي في افريقيـــا — مجـــدى حمـــاد ٣٢

□ الأوروشيوعية والتوازن الدولي الجديد (قسم خاص) ٤٧

— تقديـــم .... د . بطرس بطرس غـــالى ٤٨
— الاوروشيوعيـــة في أوروبـــا الراسمالية — وحيد محمـــد عبدالمجيد ٥٠
— سياســـة الاتحـــاد السوفيتـــي — عبدالعاطـــي محمـــد ٥٦
— مـــوقـــف الولايـــات المتحـــدة — نبيـــه الاصفهـــانى ٦١
— مـــوقف دول الكتـــلة الشرقيـــة — محمـــد السيد سعيد ٦٦
— قضايـــا نظريـــة وراء المفهـــوم — محمـــد سيـــد أحمـــد ٧٤
— قـــاموس الاحزاب الشيوعيـــة الاوروبيـــة — خيـــرى عزيـــز ٨١
— وثائق خـــاصة بالاوروشيوعيـــة ٩٦

□ التقارير :

— العلاقـــات بين العروبة والافريقانيـــة — د . عبدالملـــك عـــودة ١١٩
— الثـــورة الاريتريـــة وحـــق تقريـــر المصير — حلمى شعـــراوى ١٢٨
— الترنسكاى بعـــد عام من الاستقـــلال — د . سلـــوى لبيـــب ١٤٨
— التغيرات الدستورية في الاتحاد السوفيتي — خـــيرى عزيـــز ١٥١
— الانقلاب العســـكرى في الباكستـــان — هـــالة سعـــودى ١٥٨
— الحرب البـــاردة في الجبهة الاقتصاديـــة — نزيـــرة الافنـــدى ١٦٣
— التنافس الثقافـــي في الخليج العـــربي — د . صـــلاح العقـــاد ١٦٩
— رحلة فـــانس في الشـــرق الاوسط — اســـامة الغزالى حرب ١٧١
— الحركة الديمقراطـــية للتفسيير (داش) — امـــل الشـــاذلى ١٨٠
— المواجهة العسكريـــة الصومالية الأثيوبية — مجـــدي حمـــاد ١٨٤
— الصرح الثقافى للتكامل السودانى المصـــرى — احمد يوســـف القرعى ١٨٧

□ في الاستراتيجية العسكرية :

— الكم والكيف في الصراع العربي الاسرائيلي ـ اللواء حسن البدرى ١٩١
— الانفراج الدولي ومشاكل الحد من الأسلحة الاستراتيجية ـ وحيد عبد المجيد ١٩٦

□ مؤتمرات وندوات دولية :

— مؤتمرات ثلاثة لتاريخ العرب الحديث ـ د . صلاح العقاد ٢٠٢
— الندوة الدولية عن المشكلة القبرصية ـ محمد عيسى الشرقاوى ٢٠٤

□ مكتبة السياسة الدولية : ٢٠٧
□ مجلات السياسة الدولية : ٢١٨

□ شهريات الأحداث السياسية : ٢٢٧

□ المنظمات الدولية : ٢٤٨

□ ندوة السياسة الدولية : السياسة الخارجية الامريكية وأزمة الشرق الأوسط ٢٦١

□ وثائق دولية : بيان المجلس الأوروبي للدول التسع حول أزمة الشرق الأوسط ٢٦٧

السياسة الدولية

مجلة دورية تصدر عن مؤسسة الأهرام كل ثلاثة أشهر

العدد ٥٠ ـ أكتوبر ١٩٧٧

السنة الثالثة عشرة

رئيس مجلس الإدارة :
يوسف السباعى

رئيس التحرير :
د . بطرس بطرس غالى

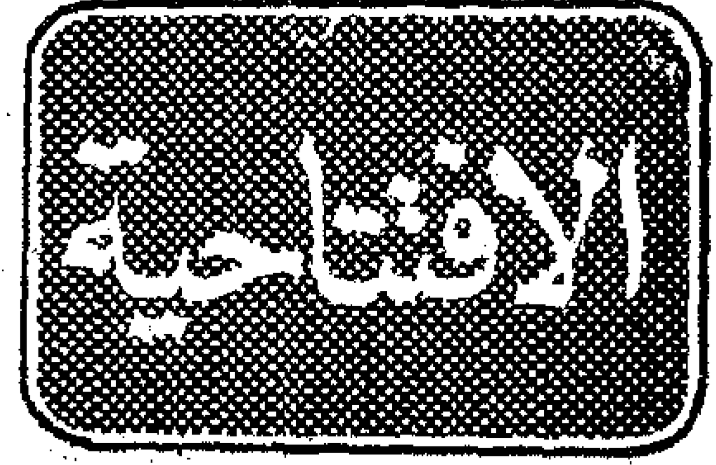
مدير التحرير
د . عبد الملك عوده

سكرتيرا التحرير :
احمد يوسف القرعى
نبيه الأصفهانى

الإدارة والتحرير والإعلانات
شارع الجلاء ـ القاهرة

الاشتراكات السنوية
● داخل الجمهورية (٢٠٠ مليم / ١ جنيه)
● للدول العربية (بالبريد الجوى) (٦ دولار أمريكى أو ما يعادله)
● للدول الأجنبية (بالبريد العادى) (٩ دولار أمريكى أو ما يعادله)
● للدول الأجنبية (بالبريد الجوى) (١٨ دولار أمريكى أو ما يعادله)

الثمن ٣٠ قرشا



العـــــدد الخمســـــون

هذا العدد الذى بين يديك أيها القارىء الكريم ، هو العـدد الخمسـون مـن مجلة « السياسة الدولية » ، وقد صدر عددها الاول فى يوليو ١٩٦٥ ، وجـاء فى افتتاحيته أن هذة المجلة المتخصصة ، يراد لها أن تكون صدى صـوت العـالم الثالث فى ميدان السياسة الدولية ، وأن تكون سجلا لأعمـال وآراء المجمـوعة الأفريقية الآسيوية عامة ، والمجموعة العـربية خـاصة ، وكشـافا مـوضحا لأيديولوجية العالم الشيوعى والعالم الراسـمالى ، إيمـانا منهـا بأن تلاقـى التيارات الفكرية النابعة من شتى أمم الارض ، سوف تكون من عوامل تحقيق التعايش السلمى ، الذى سوف يكون بدورة عاملا من عوامـل تحقيق السـلام العالمى .

ونستطيع أن نقول بدون مبالغة ، إن المجلة أوفت بعهدها ، فبين العدد الأول الصادر فى أول يوليو ١٩٦٥ ، والعدد الخمسين الصـادر فى أول اكتوبر سـنة ١٩٧٧ قدمت المجلة نحو ١٥,٠٠٠ الف « خمسة عشر الفا » صفحة من الثقـافة السياسية الدولية العلمية الرصينة متضمنة تحليلا وتأصـيلا لأهـم القضـايا الدولية التى انفجرت فى العالم ، مع التركيز على قضـايا العـالم الثالث مـن هـــزيمة يونيو ١٩٦٧ الى نصر أكتوبر ١٩٧٣ ، الى المجـــابهات الهندية الباكستانية ، الى المعارك الدامية فى فيتنام الى حروب التحرير فى افريقيا لذلك يمكننا القول مرة أخرى دون مبالغة ، إن الخمسين عددا التى صدرت من هذة المجلة ، تعتبر موسوعة سياسية فريدة من نوعها فى العالم العربى ، لا يستطيع أن يستغنى عنها اى باحث مهتم بالشئون الدولية ، أو اى خبير يعمل فى الحقل الدبلوماسى أو الاعلامى .

وتقدم مجلة « السياسة الدولية » فى هذا العدد الخمسينى ، ملفا خـاصا عن





الأوروشيوعية ، يتضمن دراسة عن الاحزاب الشيوعية فى دول أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية ، ومابينها من سمات وسياسات وتحديات مشتركة .

وعلى الرغم من أن مجلة « السياسة الدولية » قد اهتمت فى دراساتها وتقاريرها بالعالم الشيوعى والتيارات الفكرية التى تحركه ، وأفردت قسما خاصا عن الثورة الثقافية فى الصين ، ودراسات متعمقة عن السياسة السوفيتية والنظم الاشتراكية فى يوغوسلافيا ودول أوروبا الشرقية ، فان اهتماماتها بالأيديولوجية الماركسية ، وتأثيرها على العلاقات الدولية ، ولاتزال فى حاجة الى مزيد من التأكيد والعناية ، لأن اهتمامنا بما يجرى من تغيرات وتحولات فى الفكر الماركسى ، يجب أن لا يقل عن اهتمامنا بما يجرى من تغيرات وتحولات فى الفكر الليبرالى الغربى ، لو أردنا أن نعزز أيديولوجية عدم الانحياز التى اخترناها لبلادنا .

إن هذة الدراسات العلمية الموضوعية عن الماركسية وتطورها ، تستطيع وحدها أن تعمق إيماننا برفض الحل الماركسى ، ورفض الحل الليبرالى ، وتجعلنا نختار استراتيجية وسيطة لا انحيازية ، هى وحدها التى تستطيع أن تخرج بلادنا من الجهل والتخلف والتجزئة مما ورثناه من العهد الاستعمارى ، ولم نتخلص منه بعد .

إننا أمة وسط ، وسمة الوسطية هذه ، تتطلب منا الاهتمام والمتابعة الدقيقة الأمينة لكل مايجرى فى الطرفين فى أقصى اليمين وفى أقصى اليسار ، حتى نستطيع أن نحافظ على وسطيتنا على الصعيد الأيديولوجى ، والاقليمى ، والدولى .

رئيس التحرير

دراسـة

المستقبلية بين المنهج العلمى والفكر الشرقى

هانى محمد خلاف

دبلوماسى مصرى بالوفد الدائم لدى الامم المتحدة

كتب

كثيرون فى نقد العقل العربى، ولا احسب ان احدا من الناقدين قد اعطى « افتقاد الوعى بالمستقبل » ، لدى الفكر العربى ، ما يستحق من الدرس . وليس بمستبعد ان يكون افتقاد الناقدين لرؤية « مستقبل النقد » سببا كافيا لهذا التقصير .

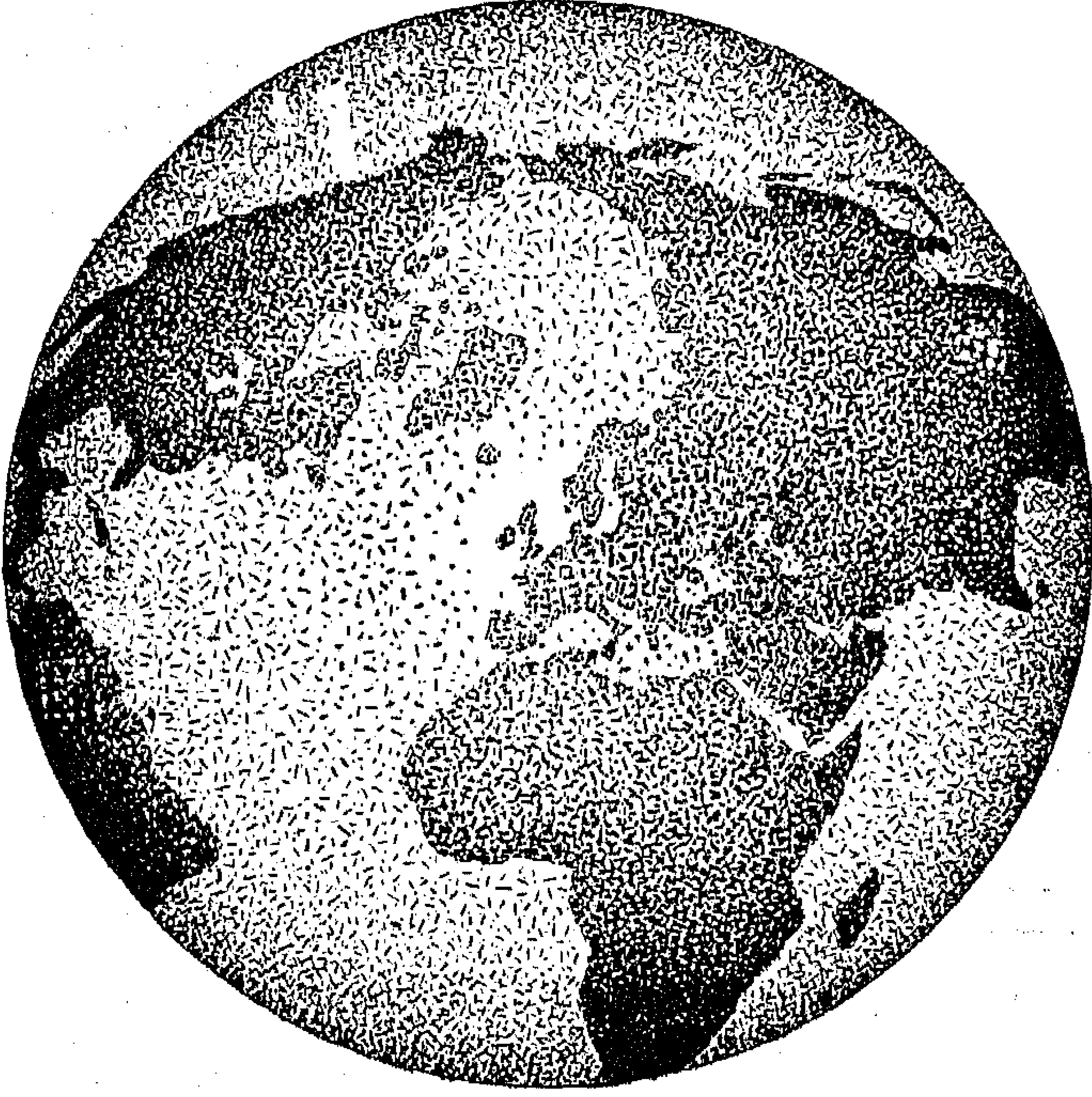
ان من سمات العقل العربى ـ ولا نقول من عيوبه ـ التيه بالتاريخ ، وتغليب السوابق فى الاحكام ، وقياس كل مستحدث بما هو حادث .

واذا صح ذلك فى عموم الاحوال ، فليس يعنى هذا ان حياة العرب الفكرية قد خلت تماما من بعض الومضات المستثناه فى الفكر المستقبلى ككتابات أبى العلاء المعرى ، وزياد الحريرى ، وتوفيق الحكيم ، وقاسم الخطاط وقلائل آخرين . ويبقى من الملحوظ أن مثل هذه الومضات الاستثنائية فى الفكر العربى ، لم تتجاوز ـ على عظمتها وخصوبتها ـ حدود الخيالات الفنية الى ما دون ذلك من مجالات البحث العقلى العملى .

يجىء هذا تقدمه للحديث عن اشهر ظاهرة تسود الحياة الفكرية فى معظم اوروبا وامريكا منذ الستينات وهى « المستقبلية » او « علم المستقبل » او الاستطلاعية .

وقد بدات مسيرة هذا العلم ، ببعض الارهاصات الادبية التى غمرت بها اسواق الكتاب الاوروبى فى اوائل الخمسينات ، حول رؤية المستقبل بخيالات فنية ، مبعثها الذهول مما حققته وما يمكن ان تحققه الالات والتكنولوجيا الحديثة من اثر فى رفاهة الناس ، وتغيير انماط حياتهم ، وهو ما قد سمى فى الادب العلمى « بخيالات العلم Science Fiction ومن أشهر المؤلفات فى هذا المجال ، المؤلف الانجليزى (صور جانبية للمستقبل) ، والمؤلف الفرنسى (اختراع المستقبل) ، والمؤلف الانجليزى (فى الطريق الى عام ٢٠٠٠) . ثم زادت المنتوجات فى هذا الميدان مع الستينات ، فظهر لدينا انتاج هيرمان كاهن (عام ٢٠٠٠) ، ومؤلف فلختايم (الصراع من أجل المستقبل) ، وكتاب جيمس مارتن وادريان نورمان عن (مجتمع العقل الاليكترونى) .

الا ان هناك نوعا آخر من الكتابات المستقبلية ، ليس للخيال ولا للامانى ولا للرؤية الشخصية دور فيها ،



وانما تقوم على اساس من الحسابات العلمية المضبوطة، المقصود بها خدمة مجتمع ما فى فترة ما . فهى اذ ذاك نوع من رصد المستقبل، تمهيدا لاتخاذ السياسات او الاجراءات المناسبة للمكان والزمان . ومثال ذلك دراسة مؤسسة راند الامريكية عن (مستقبل اقتصاديات الشرق الاوسط) التى صدرت عام ١٩٧٠ ومؤلف (الشرق الاوسط سنة ٢٠٠٠) الذى اخرجته الرابطة الاسرائيلية للعمل من اجل السلام فى عام ١٩٧١ ، ومؤلف ألفين توفلر (صدمة المستقبل) الذى يرصد فيه عام ١٩٧١ مشاكل المجتمع الامريكى عام ٢٠٢٥ ، وكذلك مؤلفه (التعليم من اجل المستقبل) الذى خرج الى السوق الامريكية كأحدث دراسة لنظريات واساليب التعليم فى مستقبل الحياة الامريكية . وقد سبق ذلك فى عام ١٩٦٨ ظهور المؤلف الشهير (امريكا فى رحاب عام ١٩٨٢) الذى نشرته ديلاكورث فى نيويورك .

وليس يعنينا فى الشرق العربى ان تكثر لدينا الاسهامات فى النوع الاول من رؤى المستقبل . وانما الذى يهم ، بل تلح خطورته وضرورته ، ان يكون لدينا ولو بعض من النوع الثانى ، الا وهو دراسات الاستكشاف المستقبلى ، خاصة ونحن نعيش حركة الاعداد القومى الدائرة الان فى ارجاء البلاد ، لوضع اساسيات اعادة تعمير وطننا حضاريا ، ووضعه على ابواب القرن الحادى والعشرين .

والمحاولة التى اقدمها هنا تدخل الى المكتبة العربية بعض الشىء عن المستقبل والرؤية المستقبلية وهى بعد ليست سوى ورقة عمل : ترصد النقاط ذات الصلة ليبدأ بها الباحثون والعاملون فى خدمة المستقبل .

فى ضرورة الرؤية المستقبلية بالنسبة للعرب :

بعيدا عن « الموضات الثقافية » ... وبغير ما تشدق بألفاظ وتعابير العلم الحديث ... واستقلالا عن أية رغبة فى الظهور الشكلى بمظهر العصرانية التكنولوجية ، يمكن القول ، فى اطمئنان ان الظروف الحالية القائمة فى العالم العربى والمحيطة به ، تفرض عليه ضرورة التسلح السريع والحكيم بمناهج دقيقة فى رؤية المستقبل ، واعداد العدة له بأسباب التحصين واسباب التحكم .

وإذا كان الوعي بالمستقبل يعتبر ضرورة هامة تقترن في البلاد المتقدمة بأسباب تقدمها ، فانه بالنسبة للعرب ، يعتبر ضرورة حتمية وحيوية ، يقترن ضعفهم — وقد يكون فناؤهم — بانعدامها . ومرد ذلك الى عدد من الاسباب :

أولها : تكاثر القوى الدولية ذات المصالح الحيوية في منطقة الشرق الاوسط ، وتخطيط كل منها للحصول على اكبر قدر ممكن من النفوذ والمصلحة في هذه المنطقة من العالم خلال الفترة القادمة . ولعل ما نطالعه خلال هذه الحقبة في المؤلفات والصحف والدوريات ، يعطينا دلالة نسبية تشير الى سائر ما خفي من افكار ومخططات ، او على الاقل تطلعات كثير من القوى الدولية للسيطرة على منطقة الشرق الاوسط ، او التحكم فيها وفي ثرواتها .

في الادب الامريكي والسياسة الامريكية ، تصريحات وتلميحات عن التدخل العسكري لتأمين العالم العربي بالبترول . (تراجع تصريحات هنري كيسنجر في مجلة Buisness Week عدد/يناير/١٩٧٥ — وخطاب الرئيس فورد في افتتاح الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة في ١٩٧٤/٩/١٨ — وكلمة السفير جون سكالي امام الجمعية العامة في مناقشة موضوع تعزيز دور الامم المتحدة — كما تراجع دراسة البروفسور tucker المنشورة في الدورية الشهرية commentary عدد يناير ١٩٧٥) .

وفي الادب السياسي الاسرائيلي ، يمكن ملاحظة تكرار نغمة التركيز على ثلاثة محاور استراتيجية تطوق المشرق العربي ، وتستطيع حصاره وهي (طهران) و (اديس أبابا) و (تل ابيب) ولا يقل ما في هذا التصور من احتمالية واردة عما فيه من خطورة بالغة . فاختيار « طهران » و « اديس ابابا » للقيام بدور زاويتي المثلث ، اختيار دقيق يناسب ما قد يكون لدى كل منهما من طموحات توسعية ، ومواقف تقليدية خاصة تجاه العرب ، وارتباطات مصلحية وتنظيمية مع اعداء العرب في الغرب .

والمتتبع لحركة ايران السياسية في الداخل والخارج ، يستطيع ان يلحظ تقدما شاملا ثابت الخطى في اتجاه تكوين قوة مركزية في الشرق الاوسط ، وقد يكون صحيحا ان مساعدة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لها في تصعيد قوتها ، واحد من عناصر خطة محاصرة العرب او تقييد وثبتهم المتوقعة في أواخر هذا القرن . وقد تنبه القادة العرب في الفترة الاخيرة الى هذا المخطط ، وسارعوا الى اجهاضه ، عن طريق فتح ابواب الحوار ، وتدعيم العلاقات مع ايران .

كما يمكن ملاحظة شيوع فكرة (السوق المشتركة لمنطقة البحر المتوسط) في كل من المؤلفات الاسرائيلية والايطالية . فقد جاء في مؤلف (الشرق الاوسط عام ٢٠٠٠) الذي اصدرته الرابطة الاسرائيلية للعمل من اجل السلام في تل ابيب عام ١٩٧١ — وهي مؤسسة مرتبطة تمويلا بوزارة الاعلام الاسرائيلية — ان من المشروعات المتوقع ظهورها في بداية القرن الحادي والعشرين (سوق البحر المتوسط المشتركة) التي تحوز فيهااسرائيل نصيب الاسد من تجارة وتصنيع الحمضيات ، والبتروكيماويات ، ومراكز الطب المتقدمة ، ومعظم المعامل النووية المركزية ، واكثر الجامعات والمعاهد العلمية ، وموانيء الطيران والشحن ، ومناطق تجارة الترانزيت ، ومواقع السياحة الدولية .

وليس يخفى ما بهذا التخطيط من محاولات لسرقة الدور الطبيعي الموكول الى العالم العربي مستقبلا بحكم موقعه الجغرافي ، وامكانياته البشرية الطبيعية ، وقوته الاقتصادية المرتقبة .

وعلى الجانب الاوروبي ، يستطيع المراقب ان يلمس تنافسا متصاعدا بين الاطراف الرئيسية لاوروبا الغربية (فرنسا وانجلترا والمانيا) في التقرب الى العالم العربي ، والافادة من امكانياته الاقتصادية والبترولية ، دعنا ندقق النظر مثلا في تصريح ميشيل دوبرييه رئيس الوزراء الفرنسي السابق امام لجنة الدفاع بالجمعية الوطنية الفرنسية ، حين قال مفسرا لهفة انجلترا على الدخول عضوا بالسوق الاوروبية المشتركة ، ودافعا الهجوم الامريكي المتواصل ضد سياسته التقاربية مع العرب « ان اشد ما يثير قلق هؤلاء الانجلو ساكسون المنافقين ، اننا الان نأخذ اسواقهم ، ونستعيد نفوذنا في منطقة كبيرة كانوا هم يتطلعون اليها في لهفة » .

وعلى أقصى الطرف الشرقي من آسيا ، تقبع هناك قوة ضخمة تعمل وتخطط — في صمت — لغزو الأسواق ، وتجنيد الامكانيات العربية في خدمة اقتصادها : ألا وهي « اليابان » .

ونظرة فاحصة الى « خطة الحكومة اليابانية لمستقبل البلاد » التي نشرت في طوكيو أواخر عام ١٩٧٣ — وترجمتها الدوائر الأمريكية في أقل من ثلاث ساعات الى الانجليزية — يتضح أن العالم العربي يتخذ موقفا ذا بال في أفكار ومخططات اليابان ، وذلك من ناحية أسواق التصريف والاستجلاب ، ومن ناحية التأمين الاستراتيجي والسياسي ، ومن ناحية الحركات الدعائية والاعلامية . وليس يغني المقروء عن المشاهد والملاحظ

عيانا ، فها هى ذى أسواق الخليج العربى والسعودية ، يتصاعد غزوها منذ سنوات بالبضائع اليابانية (سيارات ـ ساعات ـ أدوات كهربائية) . يضاف الى ذلك الشركات المشتركة بين اليابان ودويلات الخليج لصيد وتصنيع المنتجات البحرية (الأسماك ـ اللؤلؤ ـ الاسفنج) . ثم شركات الكشف البترولى بين اليابان وكل من السعودية والكويت والامارات العربية ومصر . وأخيرا تصريحات الحكومة اليابانية فى صالح القضية العربية ـ الفلسطينية ، وتقاربها بصفة عامة ـ تحدوها المصلحة ـ مع العالم العربى .

يبقى أخيرا تنبيه هام ، الى أن دولة عظمى كالصين الشعبية لم تستطع بعد التوصل الى فهم موقفها مستقبلا من العالم العربى ، فكل المتوافر لدينا حتى الآن ، كلمات عامة فى تأييد الحق العربى ، والنضال العربى ضد الاستعمار الصهيونى . ولم يتيسر أمام الباحثين حتى الآن ، أى مصدر يمكن أن يفيد بالخطط الصينية تجاه العالم العربى فى القرن الحادى والعشرين . وقد يكون ذلك مصدر دفع للعرب ـ ساسة وعلماء وباحثين ـ الى تكثيف الجهود فى إستطلاع النوايا الصينية ، والوقوف على إتجاهات التطور الداخلى بها ، أملا فى التوصل الى نتائج قد تفيد فى فهم وتوقع حركتها الخارجية مستقبلا .

وأرجو ألا يفهم هذا الجزء الخاص بالقوى الدولية المحيطة ، على أنه إستعداء للعرب ضدها ، أو أنه نوع من مرض التوهم الدائم بوجود « مخطط عالمى مضاد » ، فذلك ليس صحيحا وإنما الصحيح والواقعى ، أن تكون لكل دولة تطلعاتها نحو القوة ، ولو كان ذلك على حساب غيرها . وعلى العرب أن يتقبلوا هذه الحقيقة دون تشنج ، وأن يعملوا بما تقضى به من حيطة .

ثانى الأسباب الموجبة لتزود العرب بمناهج الرؤية المستقبلية ، هو دخول العالم العربى الى مرحلة إحتدام المشاكل الاجتماعية ذات الأثر البالغ فى توجيه مستقبل الأمم .

تواجه المجتمعات السياسية دائما مشاكل إجتماعية ، بل يكاد لا يخلو أى مجتمع ـ حتى ولو كان متقدما ، من مشاكل وعوائق إجتماعية ، تعرقل مسيرته ، وتسبب لشعبه وحكامه قلقا مؤرقا وشغلا شاغلا . إلا أن مشاكل مرحلة النمو تختلف فى النوع والدرجة ، عن مشاكل المجتمع المتقدم ذى المؤسسات والأنظمة الاتباعية المتعارف عليها .

وقد تشترك المجتمعات الآخذة فى النمو مع المجتمعات المتقدمة فى بعض المشاكل ، إلا أنه يبقى هناك إختلاف ضرورى فى طرائق المعالجة ، يتناسب مع مستويات العلم والتنظيم والمسئولية والرفاهة المادية فى كل منها .

العالم العربى ـ على وجه التخصيص ـ وهو موضع إهتمامنا ـ يواجه فى هذه الآونة من المشاكل ، ما يمثل مشاكل الانتقال من القرن التاسع عشر الى القرن الحادى والعشرين ، بدون المرور بمشكلات القرن العشرين .

هجرة السكان من الريف الى المدينة مثلا ، تحتاج الى دراسات عميقة ، ومعالجات مختلفة فى كل من الأقطار العربية . وثورة الشباب مثلا ، لا تعبر عن نفس ما تعبر عنه ثورات الشباب فى العالم المتقدم . وصراع الأجيال هنا ليس هو صراع الأجيال هناك . ومراجعة الأديان عندنا ، تنبثق من دوافع ، وتهدف الى أغراض ليست هى دوافع ولا أغراض مراجعة المسيحية فى أوروبا وأمريكا . والانفجار السكانى فى العالم العربى ، لابد من التحكم فيه ، بما يلائم كلا من المصالح العامة والتقاليد العامة .

هذه بعض مشكلات المجتمع العربى التى يتوقف على مواجهتها ـ الى جانب أمور أخرى ـ مستقبل العالم العربى ، وموقفه من العالم فى الحقبة القادمة . هى كلها مشكلات لها أثرها المزدوج . إما الاضعاف أو التقوية ، وإما التوسع أو الانكماش . التطور أو السكون . الانفتاح أو الانغلاق .

ثالثا : تسلح أعداء العرب المباشرين بأجهزة ومناهج متقدمة فى رصد المستقبل ومحاولة التحكم فيه . ولا يكاد يختلف إثنان حول وجوب إبطال الخصم لمفعول سلاح غريمه . وسلاح غريم العرب هنا العلم المنظم ، ومراكز البحث والدرس .

فى إسرائيل مثلا ، جامعة يتخصص قسم فيها للدراسات المستقبلية المتصلة بالاقتصاد ونظم التعليم ، وقواعد التنشئة الاجتماعية ، وعلوم النفس . وفيها إدارة حكومية لاستطلاع تطور الأسلحة فى العالم ، وتقديم المقترحات المناسبة لتطوير المؤسسة العسكرية الاسرائيلية بما يناسب الظروف الحالية والمتوقعة . وفيها أيضا جمعيات ومراكز لبحث أوضاع الشرق الأوسط المستقبلة . وفى وزارة الخارجية الاسرائيلية ، قسم للتخطيط السياسى والاستراتيجى العام ، وقسم آخر لتتبع تطورات القوى الدولية ورصد خططها ، وذلك بالاضافة الى أجهزة التخابر والاستطلاع ، وتقدير المواقف التابعة للجيش الاسرائيلى .

وفى الولايات المتحدة الأمريكية ، مؤسسات متخصصة فى رصد وإستكشاف المستقبل بالنسبة للأوضاع الداخلية والتحركات السياسية الخارجية . (مؤسسة راند) (معهد M. I. T.) (وكالة المخابرات المركزية) (أقسام الحصر الآلى للشخصيات والأحزاب والقوى المؤثرة داخل مختلف دول العالم القائمة فى وزارة الخارجية الأمريكية) (مركز دراسة إحتمالات التحرك العسكرى التابع للبنتاجون - وبه ٣٣ حاسبا اليكترونيا) (جمعية مستقبل العالم ومقرها واشنطن) و(مركز أبحاث تخطيط التعليم ومقره فى سيراكيوز - نيويورك) يضاف الى ذلك إدخال أكثر من ١٨ ولاية أمريكية ، مناهج ومقررات المستقبلية فى دراساتها الجامعية ، الى جانب إدخالها هذه المقررات فى المستوى التعليمى ما دون الجامعى .

وتكفى نظرة واحدة الى نشاط « جمعية مستقبل العالم » المتمركزة فى واشنطن ، لتعطينا صورة واضحة عن إهتمامات الأمريكيين بالمستقبل . فهذه الجمعية تصدر أكثر من ست دوريات أبرزها « التعليم فى الغد » ، « القيم الانسانية فى المستقبل » « الاتصال فى الغد » و« أنماط الحياة فى المستقبل » . هذا الى جانب مجلة « المستقبلى » التى تصدر كل شهرين ، حافلة بأحدث الدراسات الخاصة بمشاكل الغذاء فى المستقبل ، ومشاكل البيئة ، وبدائل الحياة المتاحة للأمريكيين وللعالم فى المستقبل . وقد تأسست هذه الجمعية عام ١٩٦٦ ، وينتظم فى عضويتها ١٦,٠٠٠ عضو من أكثر من ثمانين دولة ، معظمهم فى أوروبا وكندا والولايات المتحدة واليابان . وتقوم الجمعية ، الى جانب نشاط النشر والتوزيع ، ببعض النشاطات المحلية الخاصة بفروعها الموزعة على أنحاء الولايات المتحدة ، وبرامج تعليمية عامة ومتخصصة ، ومؤتمر ضخم لبحث موضوعات معينة .

وفوق الدوريات العامة ، بلغ عدد المؤلفات الامريكية التى صدرت عن هذه الجمعية - وفق احصاء توفلر الوارد فى كتابه (التعليم من أجل الغد) - اكثر من ٢٠٥٠ مؤلفا ، ويوجه توفلر النظر إلى أن هذا الحصر يغطى فقط فترة ما بين ١٩٦٦ و ١٩٧٣ .

رابع الدواعى التى تجعل من اللازم على العالم العربى ، الأخذ بمناهج الاستكشاف المستقبلى ، وادخال أدواته وأساليبه إلى الحياة العربية ، هو ضرورة تمهيد الجماهير فكريا وتعليميا وتنظيميا للتعامل مع قيم وأدوات وأنظمة المستقبل .

فالمدقق منا فى تطور التاريخ ، يستطيع أن يلحظ تزايد معدل سرعة أقتراب عالم الغد من حياتنا . وقد يستطيع أى منا أن يدير ظهره ، أو يعيش متفرجا على هامش ظلال المستقبل الذى يصنعة المتقدمون . وقد يستطيع أيضا أن يشارك بنفسه فى بناء هذا المستقبل - ليس فقط مستقبل الفرد ذاته أو اسرته او أصدقائة ، بل مستقبل العالم الأرحب ... عالم القرارات الجماعية ، والنضال فى مجال المجتمع والدول والكواكب . ألا أن شيئا واحدا يبقى لاخيار لنا فيه ، وهو أنه مهما كان موقفنا ومشاركتنا فى صناعة المستقبل ، فان أحدا منا لن يكون بمنأى عن أن يمسه هذا المستقبل .

والعرب ليسوا استثناء من القاعدة . بل هم - بحكم موقعهم المنظور لهم - فى مقدمة من ستمسهم تغييرات المستقبل فى الأشياء والأنظمة والمبادىء .

سيكون على مهندسى الاتصال ، النظر فى الطرق المتحركة ، وعربات الهواء ، والوقود النووى للسيارات .

وسوف تواجه الأسرة العربية نماذج وبدائل لنمط الحياة لابد من التفكير فيها : التحكم فى الأجنة ، والزواج المؤقت ، والبيوت المتنقلة .

وسوف يجد الساسة أنفسهم أمام امكانيات جديدة ومشاكل من نوع جديد : الديمقراطية المباشرة باستخدام استفتاء الكومبيوتر ، المخابرات الصناعية ، المحاكم الاليكترونية ، استعمار الكواكب ، أسبوع العمل ذى الثلاثة أيام .

وسوف يجد العلماء لأنفسهم مجالات ابداع جديدة : المزارع البحرية ، التحكم فى الطقس ، الرى بالتقطير ، الاستخدام الاقتصادى للطاقة الشمسية كوقود .

أفلا تحتاج هذه الأمور جميعا إلى تهيئة الأذهان ، وترتيب الأوضاع والعلاقات ، وهى بعد مهمة ليست هينة ، ويزيد من صعوبتها أنها محتومة علينا فى فترة لم نفرغ فيها بعد من حل مشكلات الحياة الأساسية .

ولكن من يدرى ؛ لعل فى هذه الأنماط الجديدة الحل الناجح لتلك المشكلات !

موقع « المستقبلية » فى بنيان المعرفة

برغم اخفاق البروفسور الشهير « نيومان » فى التوصل إلى تعريف كامل لماهية (العلم) ، وبرغم التجائة بالاستقصاء فى ذلك ، الى اثنى عشر عالما من علماء

المنهاج ، فانه يمكننا اعتماد ما انتهى اليه هؤلاء وغيرهم من بعض الأساسيات المتفق عليها فى توصيف شروط البنيان العلمى على النحو التالى :

١ ــ موضوع للمعرفة واضح وقابل للتحديد .
٢ ــ منهاجية ذاتية ، أى مسالك للبحث والتحقق تنبع من طبيعة الظاهرة موضوع المعرفة .
٣ ــ اطراد ثبات بعض العلاقات الداخلية القائمة بين عناصر الظاهرة ، بما يمكن أن يفيد فى اكتشاف قوانين عامة تحكمها .

وأخذ فى الأعتبار ، انتفاء هذه الشروط عن موضوع (المستقبلية) ، لذلك نبادر فى البداية إلى تقرير حقيقة أساسية ــ لا يكاد يخفيها دارسو المستقبلية أنفسهم ــ وهى أنها لا تمثل علما مستقلا . فموضوع المعرفة فيها غير محدود ، ولا هو قابل للتجديد ، لأنها تقوم مرة حول مسائل اجتماعية ، وتقوم أخرى حول مسائل طبيعية . قد يكون موضوع الرصد المستقبلى مثلا (مشكلة السكان) ، وقد يكون (التحرك السياسى) ، وقد يكون (القوة الاقتصادية) ، وقد يكون (طبيعة المناخ) ... إلخ .

وبديهى أن شرط وجود علاقات مسطردة الثبات بين وحدات الظاهرة ، يعتبر شرطا غير ذى موضوع ، لأن فكرة (الظاهرة) من الأصل غير واردة .

ولكن هل ينتقص هذا من القيمة الايجابية والعلمية للمستقبلية ؟

بالطبع لا . ذلك لأن المجال العرفى لا يقتصر فقط على العلم ، وانما يشمل الى جانب ذلك أمورا أخرى : « كالفلسفة » ، و « المنطق » ، و « المنهاج » .

و « المستقبلية » ــ وإن لم تكن علما ــ إلا أنها يمكن أن تكون فلسفة متكاملة ، أو منهاجا للبحث . وهى بالفعل كذلك .

« المستقبلية كفلسفة » :

المستقبلية كفلسفة ، تعتبر فكرة تقدمية انسانية ، لأنها من ناحية أولى تدور حول رؤية الأشياء والظواهر والانظمة دائما فى حركة إلى الأمام ، ولأنها من ناحية ثانية ، تقوم على اعتبار انسانى هام ، هو التجرد من الذات الحالية ، والبحث فى حياة القادمين حلا لمشاكلهم .

يقول أوسبيب فلختايم المسمى « بأبى المستقبلية » : « أن المستقبل هو البعد الذى فيه سنكون بالضرورة . ولكنه ايضا الذى سيكون فيه اطفالنا وافكارنا ، وتنشأ فيه حياة ملايين غيرنا . ان الموت مشكلة كل فرد منا ، لكن موت الانسانية كلها لاشك هو المشكلة الاكثر رعبا وايلاما » . ويستطرد فلختايم فى فلسفته قائلا : « الفرد يموت . حسنا . لكن لماذا لا يحيا آخرون بطريقة اكثر انسانية ؟ »(١) .

وقد يرى بعضهم أن « المستقبلية كفلسفة » لا تصدر عن اعتبارات تقدمية وانسانية ، وانما تصدر عن انانية الانسان ، وحرصة الشديد على ضمان استمرار نوعه وتراثه وحضارته فى مواجهة المجهول الذى ينتظرة .. أو فى مواجهة ما يعتقد أنه موجود من كائنات أخرى ذات حضارات متنافسة .

ولست أدرى ــ حتى إذا صح هذا التكييف لفلسفة المستقبلية ــ لماذا لا تعتبر فلسفة انسانية ؟

« والمستقبلية كفلسفة » لها عدة محاور تركيز تبحث فيها وحولها . وأبرز هذه المحاور فكرة الزمن ، والاكتمال ، وقدرة العلم على التغيير الشامل ، والصدفة ، والمفاجأة ، ودور كل من القوة الالهية والارادة البشرية فى تحريك التاريخ ، وموقع الانسان والأرض من النظام الكونى ، والمسئولية الاخلاقية والانسانية المتوارثة بين الاجيال (صراع الأجيال) ، واتجاه التاريخ : هل هو تراجعى أم تقدمى ، أم تكرارى أم ثابت ؟ ، والرؤى المختلفة لفكرة البعث ، والخلود ، وتطور احتياجات الانسان ، ومعنى الرفاهة ومشاكلها .. إلخ .

المستقبلية كمنهاج

أما المستقبلية كمنهاج ، فهى فى الواقع الاضافة الحقيقية التى يمكن ان تكون علامة من اكثر علامات المعرفة اشعاعا فى القرن العشرين . وقيمة هذا المنهاج فيما يقدمه من تيسير لعمليات استطلاع المستقبل ، فى عالم تزداد فيه أهمية الزمن كعامل من عوامل الاستقرار

(١) من حوار اجرى معه ونشر فى الفيجارو الفرنسية يوم ١٨/مايو/١٩٧٤ وسوف نورد ترجمة كاملة لهذا الحوار فى القسم الاخير من هذا الكتاب

أو القلق الفردى والجماعى ، وكعنصر من عناصر التقدير والتخطيط والتشريع .

ماهى اذن خصائص المنهاجية المستقبلية ؟ وما هى شروطها ؟ وماهى أدواتها ؟ تشترك المستقبلية مع غيرها من مناهج التحليل فى العلوم الانسانية فى مواجهة مشكلة عدم الاستقلال ، اى الحاجة إلى استعارة أدوات ومسالك غيرها من العلوم المستقرة .

علم السياسة[٢] مثلا ، مازال يستعير مناهج التاريخ مع بعض أدوات التحليل الاحصائية والرياضية والقانونية .

وعلم الاتصال الانسانى[٣] مثلا ، مازال يعتمد على القواعد والاساليب ، بل وحتى المسميات الواردة فى التحليل الفيزيائى والكهربائى .

وعلم الاجتماع ـ برغم كونه اكثر العلوم الاجتماعية تقدما من ناحية البناء العلمى والمنهاجى المستقل ـ مازال يضطر فى بعض الأحيان ، إلى استعارة بعض أدوات التحليل الاكلينيكية ، والاحصائية .

وهكذا نرى أن عدم توافر منهاجية مستقلة للدراسات المستقبلية ، أمر طبيعى تفرضه حداثة هذا الميدان ، بل تفرضة أيضا طبيعته الخاصة التى تتعامل فى بعض أجزائها مع عوامل غير منظورة أو مجرد احتمالات .

وبرغم ذلك ، فانه يمكننا تبين الملامح العامة للمنهاجية المطلوبة فى الدراسات المستقبلية ، وذلك على النحو التالى :

أولا : التمييز بين عملية (قياس المستقبل) وكل من (الحدس) و (التنبؤ) .

« الحدس » هو الشعور التلقائى بالمستقبل ، بدون اجراء أية عمليات عقلية أو قياسية مقصودة . وهو مقدرة طبيعية تولد مع بعض الأفراد ، ولا توهب لكل الأفراد . وهى لذلك قوة لا يمكن اكتسابها من العدم ، وان كان يمكن تدريبها وصقلها وتنميتها مع اتساع الخبرة ومرور الوقت .

و « الحدس » لذلك لا يعتبر أداة علمية يمكن الاعتماد عليها فى قياس المستقبل ، لأنه لا يمكن التحكم فيها ، ولا يمكن صناعتها ، ولا يمكن توفيرها دائما وفى كل موقع .

أما « التنبؤ » فهى عملية أعلى درجة من « الحدس » فى رؤية المستقبل ، وتزيد درجة القصد والاجتهاد فيها عن الحدس الطبيعى . والشرط الاساسى فى عملية التنبؤ الصحيح ، أن يكون العلم بقوانين حركة الظاهرة متوافرا ـ وهو ما يمثل الاختلاف الاساسى عن منهاج (الرصد المستقبلى) الذى لا يشترط له علم كامل بالقوانين العامة للحركة ، بقدر ما يشترط توافر اكبر قدر ممكن من المعلومات عن الحقائق الحالية ، ومعدلات تطورها التلقائى ، وخطط تغييرها صناعيا ، مع أفق يتسع لتصور بعض العوامل غير المنظورة وقت الرصد ، والتى يحتمل ظهورها فى الفترة موضع القياس .

ثانيا : ضرورة اختلاف معايير وأدوات استقراء المستقبل وفق المدة الزمنية الفاصلة بينه وبين الحاضر .

وفى هذا ينصح باللجوء إلى التقسيم الثلاثى التالى ، وهو بعد ليس تقسيما حاسما أو نهائيا .

المستقبل المنظور (الأمد القصير) : ويقدر عادة فى مجالات رصد التطورات المادية فى حدود خمس عشرة سنة ، وفى مجالات رصد التطورات الانسانية والاجتماعية فى حدود خمسة وعشرين سنة

المستقبل المتوسط : ويتراوح فى الأولى بين ١٥ ـ ٣٠ سنة ويتراوح فى الثانية بين ٢٥ ـ ٥٠ سنة .

المستقبل البعيد : ويطلق هذا التعبير على فترة لا تقل فى العادة عن نصف قرن .

ويعتقد أن اكثر أدوات الاستقراء المستقبلى فائدة بالنسبة للمدى الأول (المتطور) ، هى الاحصاء المجرد ، بافتراض ثبات معدلات التطور والحركة على ما هى عليه ، وبافتراض عدم دخول عناصر خارجية كثيرة . وقد يفيد ايضا أسلوب تحليل المضمون فى تبين النوايا الارادية للأشخاص مستقبلا .

بينما تكون انسب وسائل القياس فى المدى المتوسط ، هى استخدام نظرية الاحتمالات (خاصة فى مجالات البحث الاجتماعية) . أما المادية فيمكن استمرار

---

(٢) يرى البعض أن علم السياسة قد إستقل أخيرا بأدوات ومسالك خاصة به انظر د . حامد ربيع : نظرية التحليل السياسى ـ مكتبة القاهرة الحديثة ـ ١٩٧١ .

(٣) يشمل هذا العلم الحديث : نظريات الاعلام ، والرأى العام ، والحرب النفسية ، وغسيل المخ

استخدام الوسائل الاحصائية المستخدمة فى المدى القصير ، مع شرط الأخذ فى الاعتبار ، ما قد يستجد من عوامل وعناصر ليس لها وقت التحليل مقدمات .

وأما رصد المستقبل البعيد ، فلا بد له من الجمع بين مختلف الأدوات السابقة (الاحصائية والرياضية ، مع استبعاد أداة تحليل المضمون هنا ، إلا اذا كان الهدف منها اكتشاف الطابع القومى العام لشعب من الشعوب ، أو النفسية الجماعية لفئة من الفئات ، تمهيدا لاستخدام ما يتوصل إليه من نتائج ضمن عناصر قياس اتجاهات المستقبل البعيد بالنسبة لهم . ويجرى تحليل المضمون فى هذه الحالة على الوثائق التاريخية ، والتراث الشعبى المكتوب والمتداول) .
ورصد المستقبل البعيد ، لا بد فيه من إعمال شرط توقع المفاجأة ، أو ظهور عناصر جديدة .

ثالثا : فكرة العوامل المستجدة وعنصر المفاجأة
كتب الكاتب الامريكى هيرمان كاهن عام ١٩٦٧ فى تقديم مؤلفة (عام ٢٠٠٠) يقول : « ستكون مفاجأة ، لو انه فى أى من الثلاثة والثلاثين عاما القادمة ، لم يحدث فى العالم عديد من المفاجآت السياسية والتكنولوجية ، وقد يكون اكبر مفاجأة يمكن أن تحدث . »[٤]

واذا كان هيرمان كاهن قد حدد المدة موضع الحكم بثلاثة وثلاثين عاما فقط ، فذلك لا يعنى وجود حدود زمنية لاحتمال المفاجأة . ذلك أن ذكره لهذه المدة ، ليس يعني أكثر من انه جاء فى سياق كتاب صدر عام ١٩٦٧ ويتحدث عن عام ٢٠٠٠ ، وليس من أهدافه وضع قواعد عامة لمنهاج الرصد المستقبلى .

والمقصود النهائى ، أن فكرة احتمال المفاجآت ، فكرة أساسية لا بد أن يأخذ بها أصحاب الدراسات المستقبلية . والأصح أن يتسع مدلولها ليشمل كل التطورات المحتمل حدوثها بغير مقدمات ، أو العوامل غير المنظورة عيانا وقت البحث .

وكلما اتسع أفق التصور العام وأفق التصور الفنى الخاص بموضوع معين ،كلما ساعد ذلك فى استيعاب اكبر قدر ممكن من العوامل غير المنظورة أنيا ، وفى توقع المفاجآت المرتبطة بمستقبل المسألة موضع الرصد ، مما يؤدى إلى مزيد من الدقة والسداد فى نتائج الدراسة .

ويمكن فى حالات استحالة حصر جميع المفاجآت المحتملة (ويحدث ذلك عادة فى الأبحاث المستقبلية المتصلة بعدد كبير من المتغيرات ، كتصور دور الأمم المتحدة مثلا - أو فى الأبحاث المتصلة بالمستقبل البعيد - ما فوق ٧٥ سنة) .. يمكن أن يعوض عن ذلك بمحاولة حصر أنواع المفاجآت المحتملة وليس تفاصيلها .

اما فى الحالات التى لا تحتمل بطبيعتها تقديرا لعواملها التى قد تستجد مستقبلا ، فيمكن أن يعوض فيها عن غياب هذا العنصر بأساليب رياضية جبرية ، وهو مابرع فيه كل من « روبرت داهال » صاحب الفتح الأكبر فى التحليل الرياضى للسياسة[٥] ، ومانيكور أولسن الذى استخدم فى مؤلفه (منطق الحركة الجماعية) ما أسماه « بالرياضة غير الرقمية » .[٦]

واخيرا يمكن توجيه النظر إلى التقابل القائم بين فكرة (احتمال التطور الذى يحدث بغير مقدمات) فى المنهاجية المستقبلية ، وفكرة (المشيئة الالهية الحرة) فى الرؤية الدينية ، وفكرة (الصدفة) فى فلسفة التاريخ . فالثلاثة تشترك فى الطبيعة التحكمية غير الخاضعة للقياس أو الاستقراء ، وان كانت كل منها لها حدودها الخاصة ومجالات تأثيرها .

رابعا : التمييز بين التطور الطبيعى وخطط التطوير الصناعى :

ذكرنا فيما سبق ، أن من عناصر المنهاجية المستقبلية ، ضرورة توافر اكبر قدر ممكن من المعلومات حول الحقائق الحالية ، ومعدلات تطورها الطبيعى ، وخطط تطويرها صناعيا . والتمييز بين ما يسمى بالتطور الطبيعى والتطور الصناعى ، أمر مهم فى كل أنواع الدراسات المستقبلية لكن أهميته تزداد وضوحا فى مجال الدراسات المتصلة « بالاقتصاد » إذ تستطيع فيه

---

(٤) Kahn, Herman. The year 2000, 1967. p.47, 26

(٥) Dahl, Robert. Poli-Mathematical Analysis, 1969

(٦) Olsom, Mancur. The logic of Collective Action, P Harvard Univ: Press. 1971

القرارات البشرية (الافتعالية أو الصناعية) أن تغير مساره الطبيعى الأوتوماتيكى .

خذ مثلا دراسة تدور حول (حالة الغذاء فى سنة ٢٠٢٥) (فى العالم أو فى منطقة معينة) . فى مثل هذه الدراسة يواجه الباحث المستقبلى بعديد من المتغيرات ، منها على سبيل المثال : مساحة الأرض المزروعة نسبة المخصص من هذه المساحة لزراعة المواد الغذائية ، مساحة الأرض القابلة للزراعة ، مياه الري ، حجم السكان ، الأسمدة والمخصبات والآلات الزراعية ، الثروة الحيوانية (كما ونوعا) ، حجم الدخل القومى وحجم الدخل الفردى ، درجة استيعاب طرق الزراعة الحديثة ، السياسة الحالية للتعاون الدولى ....

هذه المتغيرات المكونة لموضوع « الغذاء » ــ وهناك عشرات أخرى إلى جانبها ــ يمكن أن يبحث وضعها عام ٢٠٢٥ من خلال افتراضين :

الأول : ثبات معدل تطورها الطبيعى الحالى طوال الفترة التى تغطيها الدراسة ، أى أنه إذا كان معدل التوسع فى استصلاح الأراضى حاليا يساوى ٥٪ ، فان هذا المعدل يستمر سنويا بنفس قيمته حتى سنة ٢٠٢٤ . أو أنه إذا كان معدل التزايد السكانى يساوى ٣٪ ، فسوف يكون هو نفس معدل عام ٢٠٢٤ .

الثانى : افتراض حدوث تغيير افتعالى فى معدلات التطور . وهذا يكون إما وفقا لخطة حكومية لتحديد النسل ، وإما لتصنيع الغذاء ، وإما برنامج للتعليم والارشاد الزراعى ، وإما خطة لتغيير طريقة توزيع الدخول ، وإما سياسة تعاون دولى جديدة .
وهنا أيضا يلزم التعرف على ماهية هذه الخطط والبرامج والسياسات ، وامكانيات نجاحها ، وحدود تأثيرها فى معدل التطور الطبيعى ، وذلك حتى يمكن استخلاص نتيجة أخرى تتفق مع هذا الغرض .

ويجدر بنا هنا تكرار الاشارة إلى ما للتطورات المفاجئة والعناصر غير المتطورة من وزن وتأثير ينبغى أخذهما فى الاعتبار .

تبقى بعد ذلك بعض الملاحظات فى عملية التمييز بين التطور الطبيعى والتطور الافتعالى نوردها فيما يلى :
١ ــ ان هناك بعضا من المتغيرات لا تسمح بطبيعتها ــ على الأقل فى المستقبل القريب ولا المستقبل المتوسط ــ بأن يدخل اليها تطوير افتعالى ، وبعضا آخر من المتغيرات لا يمكن أن يترك لتطوره الطبيعى بدون التدخل والتحكم فيه . ومثال النوع الأول (حدود العمر) و (فترة الحمل للانسان والحيوان) و (غريزة التناسل) و (حاجة الانسان إلى الطعام والاوكسجين) . ومثال النوع الثانى (حجم السكان) ، (ومصادر الطاقة) و (الصحة العامة) و (انتشار السلاح النووى) و (تآكل الشواطىء) ، (انقراض أنواع من الحياة)
٢ ــ إن هناك تشابكا وتداخلا يلزم التنبه إليهما فى تأثيرات كل من التطور الطبيعى والتطور الافتعالى . فكل منهما يمكن أن يكون سببا ، ويكون نتيجة للآخر .
وعلى القائمين بالدراسات المستقبلية ، التفطن إلى هذا التأثر والتأثير المتبادل الذى يمكن أن يؤدى فى كثير من الحالات إلى احداث دوائر مفرغة ، قد تكون تراجعية فتسمى الدوائر المعيبة ، وقد تكون تصاعدية ، فتسمى الدوائر المعجلة .

مستقبل « المستقبلية »

الآن ، وبعد أن تعرفنا على الآفاق الرحبة والقيمة العلمية والمنهاجية التى تقدمها الدراسات المستقبلية ، قد يجدر بنا أن نبحث مستقبل « المستقبلية ذاتها ... القيود والعوائق أمامها ، وإمكانيات تطورها وتوظيفها فى العالم بصفة عامة ، وفى بلادنا على وجه الخصوص .

أولا : القيود والعوائق :

يمكن تقسيم هذه القيود والعوائق الى مجموعتين :
الأولى : تتجه أصلا الى رفض فكرة إستطلاع المستقبل فى ذاتها ، وهى تنتشر عادة فى دول العالم الثالث . ومن هذه العوائق ، نظريات بعض الدينيين الحرفيين فى تكفير الباحثين فى أمور المستقبل ، ونظريات بعض رجال الأمن ودعاة القوميات المنغلقة ، فى أثر الكشف المستقبلى على سلامة الأمن القومى للدول ، ثم أخيرا دفع بعض البسطاء برفاهة هذا الميدان ، وعدم مناسبة الأخذ به فى وقت ــ كما يقولون ــ « نحن أحوج فيه الى بحث مشاكل اليوم » .
والمجموعة الثانية : من العوائق لا تتصل بأصل الفكرة ، وإنما بتنظيمها وسير العمل بها . كعدم وجود تقاليد علمية راسخة للدراسات المستقبلية ، وإنعدام الجهود الجماعية فيها ، ومحاولات إقحام أساليب تكنولوجية ضيقة فى مناهجها ، وتأثر علمائها الحاليين بالأيديولوجيات السائدة فى مجتمعاتهم ، وإقتصار العمل فى مجالاتها على فئات سنية معينة .
وفيما يلى تفصيل لهذه العوائق ، ودفع ما يستحق الدفع منها .

(أ) العوائق أمام الأخذ بالفكرة أصلا :

(١) «المستقبل» بين الرؤية الدينية وقواعد الضبط العلمي :

يرى بعض الدينيين ، أن علم المستقبل يتعارض مع منهج الدين فى ترك الأمر كله لله « عالم الغيب والشهادة » ، وأن عمليات تقدير المستقبل ، ومحاولات « التخطيط » و « البرنمة » تعد تدخلا فى الوظيفة الالهية التى ينفرد بها الرب دون غيره ، « وما كان الله ليطلعكم على الغيب » .

وأغلب الظن أن الحساسية المتولدة لدى هؤلاء الدينيين الحرفيين من إصطلاح (علم المستقبل) ، إنما ترجع الى الخلط بين هذا الاصطلاح وبين تعبير (العلم بالمستقبل) . والفارق بين الاثنين يستحق التأمل .

ففى حين يفيد (العلم بالمستقبل) معنى إستلاب البشر لاحدى خصوصيات الذات الالهية وتعديهم عليها ، يفيد إصطلاح (علم المستقبل) بأن هناك مجموعة من القواعد المنهاجية المتعلقة « بالتوقيت » ، يلزم إحترامها ومراعاتها عند التعرض لعمليات تغيير الواقع الحاضر .

« علم المستقبل » إذن منهج براجماتى محوره الوعى بالزمن ، وهدفه هو ضبط عمليات التغير ، سواء الاجتماعى أو السياسى ، بقواعد وحدود تدخل فى الاعتبار ما ستؤول اليه الحال بعد فترة محسوبة من الزمن .

« علم المستقبل » إذن عملية منهاجية أكثر منها حقيقة موضوعية ، ولذلك فهو يختلف عن « العلم بالمستقبل » الذى هو معرفة موضوعية بحقائق المستقبل ـ كاملة ـ الأمر الذى تنفرد به « الذات العلية » .

وفوق ذلك ، فان من قواعد « علم المستقبل » ـ كما أوضحنا فيما سبق ـ الاعتراف بوجود عناصر غير منظورة حاضرا ، أو عناصر محتملة الظهور بغير مقدمات ، وهو أمر يرضى حتى الدينيين الحرفيين ، إن كانت لا ترضيهم الجوانب الأخرى من هذا العلم .

والواقع أن « علم المستقبل » أو « الوعى بالزمن القادم فى عمليات التغيير » مسألة تسمح بها وثائق الاسلام الأساسية وروحه ، بل إن فى هذه الأصول الاسلامية ما يقضى بضرورة أعمال هذا الوعى وإحترامه .

ونسوق فيما يلى بعضا مما تعرضت له الأصول الاسلامية من « قواعد الوعى بالزمن القادم » ، والأخذ بفكرة « الظروف المتغيرة » كعنصر من عناصر التقدير والتشريع .

— قصة النبى يوسف ومعانى التخطيط للمستقبل .
— فكرة المتغيرات فى الآية القرآنية « وتلك الأيام نداولها بين الناس » .

— الافادة بضرورة إستحضار المدى الطويل عند التخطيط فى الدنيا ، وذلك من الحديث النبوى الشريف (إعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا ، واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا) .

— دعوة الله الدائمة الى « التدبر » و« التدبير » ، والأخذ بأسباب الحذر والاحتياط ، وأولها « العلم » و« الحساب » و « تقدير القوى » و « النظر الشامل » .
— الافادة بفداحة ما يمكن أن يصيب قوما أسقطوا « المستقبل » من حسابهم ، وذلك من الآية (فاليوم ننساهم كما نسوا لقاء يومهم هذا) ـ سورة الأعراف ٥١ .

يبقى بعد ذلك إستدراك هام ، وهو أن ما إنتهينا اليه الآن ، لا ينبغى أن يدخل فى عداد المحاولات السخيفةالتى يعتنق أصحابها إستخراج أوجه سبق القرآن لكل مستحدث فى العلم ، وأوجه إتفاقه مع كل جديد فى الظواهر والمناهج . فذلك أولا موقف مرفوض من حيث المبدأ ، ثم هو بعد هذا غير وارد هنا ، حيث أننا وضعنا من البداية موضع الدفع والدفاع ، وأرغمنا مكرهين على ورود ذلك الميدان .

(٢) الكشف عن المستقبل وسلامة الأمن القومى

يدفع بعض رجال الأمن التقليديين فى بعض البلاد الصغيرة ، بضرورة تقييد نطاق بحوث المستقبل الخاصة ببلادهم ، نظرا لما فى ذلك من خطورة على أمنها القومى وسلامتها . ويسوق هؤلاء تدليلا على صحة دعواهم ، قولا مفاده أن الكشف عن معدلات وإتجاهات الحركة العامة لبلادهم ، يمكن أن يمد أعداءهم بما يسمى فى لغة المخابرات « بدوال التعبئة » وهو ما يساعد فى رسم وتخطيط الحركة المضادة أو المعطلة لحركتهم .
ويرد على هذا الرأى بالدفوع التالية :

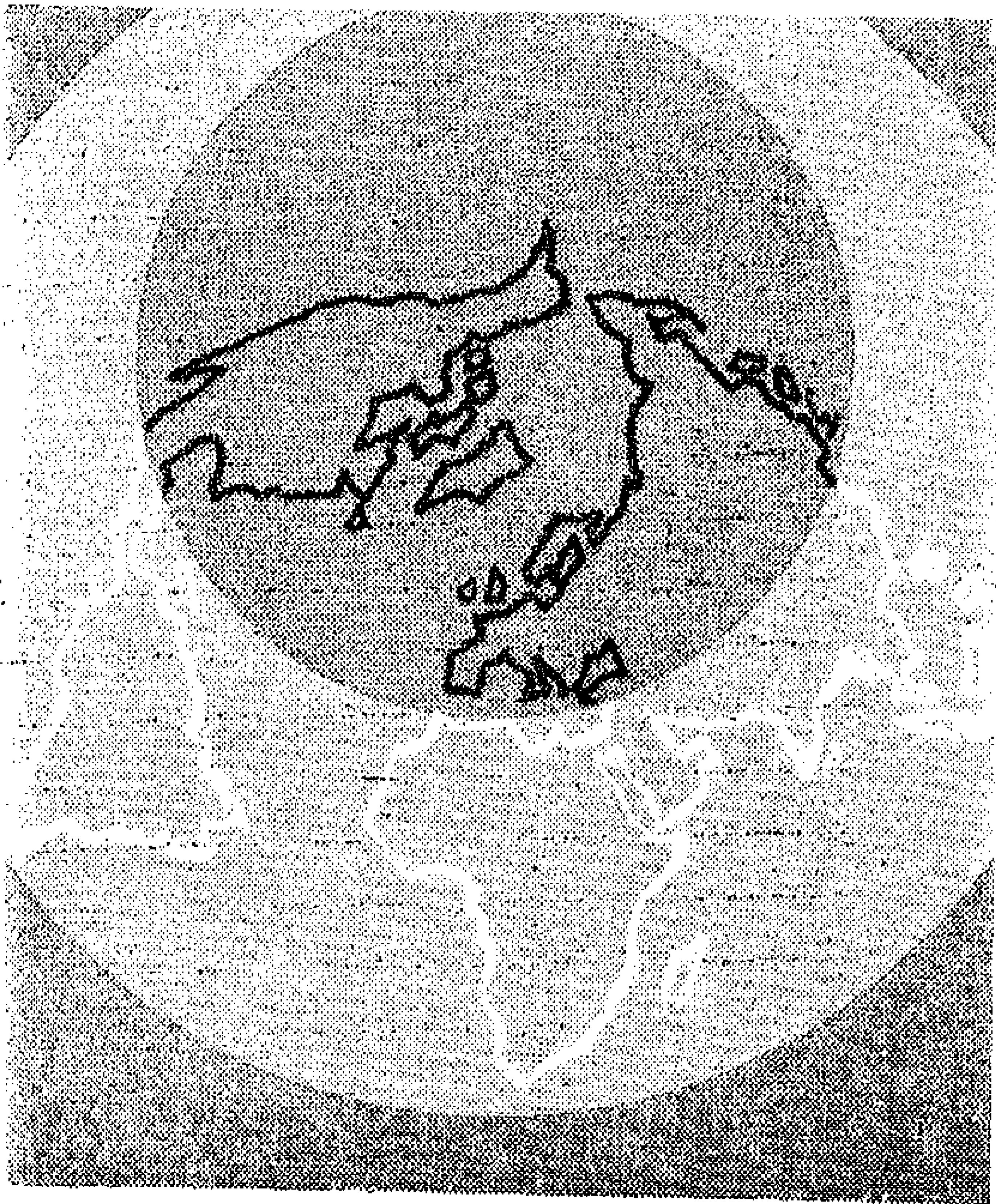
أولا : إن ما تسميه كتب المخابرات الانجليزية « بدوال التعبئة » لا يقتصر مصدره على بحوث المستقبل ، وإنما قد تستسقى بعض هذه الدالات ، من مجرد أخبار ضئيلة متناثرة فى الجرائد اليومية ، عن تغير سعر إحدى السلع ، أو فرض ضريبة جديدة ، أو إفتتاح مصنع جديد فى مكان ما .
ثانيا : إن عملية الحصول على مجرد المعلومات ،

أصبحت في ذاتها ـ ومع تقدم أدوات الرصد والتجسس وتعقيد عمليات التخابر ـ عملية سهلة نسبيا. وأصعب وأهم من الحصول على المعلومات، تحليلها وتوظيفها حركيا.

ثالثا : إن هناك فارقا بين بحوث المستقبل وخطط العمل في المستقبل. فبينما تقتصر الأولى على مجرد رصد ما ستؤول اليه الحال بعد فترة من الزمن ـ وفي أغلبها ـ بافتراض عدم دخول عناصر جديدة، تضع الثانية إتجاهات الحركة، والقرارات والنسب والتفاصيل الخاصة بالتوقيت وتوزيع العمل... الخ.

وفي هذه البلاد، حيث لم تعتمد بعد بحوث المستقبل منهجا تعمل به الحكومات، يصبح الاقتراب منها أمرا مبررا لا حرج فيه.

رابعا وأخيرا: وحتى بافتراض تسليمنا بحجة حفظ الأمن الوطني، كأحد دواعي تقييد الباحثين والعلماء في الأخذ ببحوث المستقبل، فانه يظل هناك تساؤل في مكانه : لم لا تقوم أجهزة الأمن القومي بنفسها باعتماد هذه المنهجية المستقبلية، وإدخالها ضمن برامج عملها لتقدير المواقف، وإعداد الخطط المضادة.



(٣) الدفع بما يسمى «رفاهة البحث في المستقبل»

قد تدفع بعض الآراء في البلاد النامية، بعدم ملاءمة البحث في أمور المستقبل، باعتبار أنه ضرب من الرفاهة الفكرية التي إن كانت تناسب بعض المجتمعات المتقدمة، فهي لا تناسب مرحلة البحث عن حلول لمشكلات الحياة اليومية التي تمر بها في هذه الآونة مجتمعات العالم الثالث.

وتفوت على أصحاب هذا الدفع بعض الحقائق، لابد من تسجيلها هنا :

أولا : إن ما يقال لها (المجتمعات المتقدمة) لم تبلغ في الواقع مرحلة تقدمها إلا من خلال خطط للمستقبل، وضعتها شعوبها أو قياداتها في وضوح، وعملت على تحقيقها بمسالك وأساليب علمية وتنظيمية دقيقة.

صحيح أن الدراسات المستقبلية بالمعنى الاصطلاحي الحالي، لم تكن قائمة في مراحل نمو المجتمعات المتقدمة. وصحيح أن كثيرا من أسباب التقدم في هذه المجتمعات، كانت غير إنسانية أو غير عادلة (بالنسبة لغيرها)... إلا أنه تبقى الحقيقة الساطعة، بأن قسما كبيرا من إنجازات التطور والتقدم في هذه المجتمعات، إنما يعود الى توافر رؤية واضحة للمستقبل ولو القريب. ولعل تفكير ونستون تشرشل وإنشغاله ببحث مستقبل بريطانيا وإعادة بنائها فيما بعد الحرب العالمية الثانية ـ والحرب لم تضع بعد أوزارها ـ يعد مثالا مقنعا.

ثانيا : إن ما يقال له (المشاكل اليومية التي تواجهها الجماهير) ليس حكرا على بلاد العالم النامي فحسب. فلكل مجتمع مشاكله اليومية. بل قد تكون أكثر المشاكل اليومية عددا وتعقيدا، هي التي تواجهها في هذه اللحظة البلاد التي يقال لها (متقدمة). ومشاكل البطالة التي وصلت نسبتها ٨٪، والتضخم الذى بلغ ١٢٪ وإنتشار الاجرام والمخدرات، لم تمنع المجتمع الأمريكي من البحث في الأخطار القادمة للتلوث، ودراسة إمكانيات إستغلال قاع المحيط في إنشاء مزارع بحرية، والبحث في إمكانيات توليد الطاقة الشمسية بطرق إقتصادية، وإستكشاف الفضاء الخارجي بالرحلات المتكررة. والانخفاض النسبي لمستوى الدخل الفردى في الاتحاد السوفييتي (النقدى والعيني) بالقياس الى نظيره في بلاد أوروبا الغربية، أو إنشغال الاتحاد السوفييتي ببناء نفسه من الداخل، لم يمنع دارسيه وعلمائه من البحث في حياة الفضاء والأقمار الصناعية ودراسة مشاكل المجتمعات في المستقبل.

وملخص القول، إن لكل مرحلة زمنية مشاكلها اليومية التي تعاني منها الجماهير. ولكل مرحلة من مراحل التقدم مشاكلها الخاصة بها. والكياسة في أن تسبق الرؤية التجربة، ويسبق السيف العزل.

(ب) : عوائق الانتظام فى السير

المشكلة الاولى : عدم وجود تقاليد عامة

من احد الوجوه السلبية للمستقبلية الحالية ، انها تتطور بطريقة اجتهادية ، ومتقطعة . وبرغم ان بعض المؤتمرات واللقاءات الاخيرة فى كيوتو ، وأوسلو ، وبوخارست ، قد اتاحت قدرا كبيرا من الاتصال بين علماء المستقبلية وباحثيها ، وبرغم قيام معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث

UNITAR بتفريغ فريق من اعضائه فى الاونة الاخيرة لدراسة المستقبلية كمنهج ، واجراء بعض الابحاث التطبيقية فيها ، الا ان المشكلة الاساسية تظل فى عدم التوصل بعد الى نظرية عامة للمستقبلية ، يمكن القياس عليها والاحتكام اليها .

ولعل الفكرة التى يدعو اليها فلختايم من ضرورة التوصل الى فلسفة للمستقبل ، كمرحلة ثالثة واساسية من مراحل تطوير المستقبلية ، تلقى من الاهتمام ما تستحقه .

ان فلختايم يرى ان تحديد فلسفة للمستقبل ، هو الذى يتيح للمستقبلية مكانا محددا ، جنبا الى جنب مع « العلم » بمعناه الدقيق . وهذه النظرة الفلسفية فى رأيه ، ينبغى ان « تشمل فى وحدة جديدة ، توليفة عامة تحدد فنون وسياسات واقتصاديات ونظريات تعليم المستقبل » . وهو يرى ان هذه الفلسفة « ينبغى ايضا الا تقتصر فقط على وجهات النظر الصادرة عن التقاليد والافكار الاوروبية ، بل لابد ان تتجاوز هذه النماذج المحددة ، لتأخذ فى الاعتبار الاراء والاوضاع الموجودة فى العالم كله . »(٧)

المشكلة الثانية : محاولات الاقتحام من الخارج :

ويقصد بذلك محاولة تقليد « العلم الطبيعى » ، او دراسة المستقبل بطريقة « انشاء المصانع » . والواقع ان الابحاث المستقبلية الحالية ، ما تزال تتم من خلال نظرة تكنولوجية ضيقة ، او انها تتم بطريقة رجال الاعمال .

ويزيد من صعوبة المشكلة ، الخلط الذى يتم عند بعض كتاب المستقبلية بين الخيالات الفنية العلمية Science Fiction وبين الدراسات المستقبلية العملية . ومثال هذا الخلط كتاب آدريان نورمان وجيمس مارتن (المجتمع الكومبيوترى) . فعلى الرغم من المقدمة التأصيلية الممتازة التى تتصدر الكتاب ، وتدور حول فكرة المستقبل ، وعلى الرغم من الدقة العلمية والمنهاجية التى تميز القسم الثالث والاخير منه ، والذى يتناول فيه المؤلفان الخطوات والاجراءات الوقائية اللازمة لمواجهة الاخطار المتوقعة مع شيوع الحاسب الاليكترونى ، الا ان القسمين الاول والثانى فى الكتاب ، يقدمان تصورات غير واقعية لانسان هذا المجتمع القادم ، ونظمه وعاداته الاجتماعية والسياسية ، بما يشعر قارىء الكتاب ، وكأنه يطالع رواية عن مملكة القرود ، او السوبرمان او كأنه يشاهد حلقة من الحلقات التليفزيونية السانجة عن حياة الفضاء(٨)

المشكلة الثالثة : التلون العقائدى :

هناك بعد ذلك قيد آخر ، وهو ان دراساتنا عن المستقبل ما تزال تصدر ملونة بالايديولوجيات والعقائد النابعة من مكان معين . ففى بلاد الشرق ، يقدم المستقبل عادة على انه مستقبل الماركسية اللينينية . وفى الغرب (كما يقول هيرمان كان) يصور المستقبل عادة على انه مستقبل المجتمعات ذات النظام الاقتصادى الحر على الطريقة الامريكية .

ويبقى بعد ثالث للمشكلة ، وهو ان بلاد العالم الثالث التى لم تعرف بعد الدراسات المستقبلية ، سوف يكون عليها عبئان كبيران : أولهما استيعاب فكرة المستقبلية واهميتها ومناهجها ، وثانيهما هو التخلص من النظرة الشوفينية الضيقة التى تتميز بها حياة الدول خصوصا فى الفترة التى تعقب الاستقلال الوطنى ، وذلك حتى يسهم علماؤها من جانبهم فى اثراء « المستقبلية » فكرا ومنهاجا ، دراسة وتدريسا .

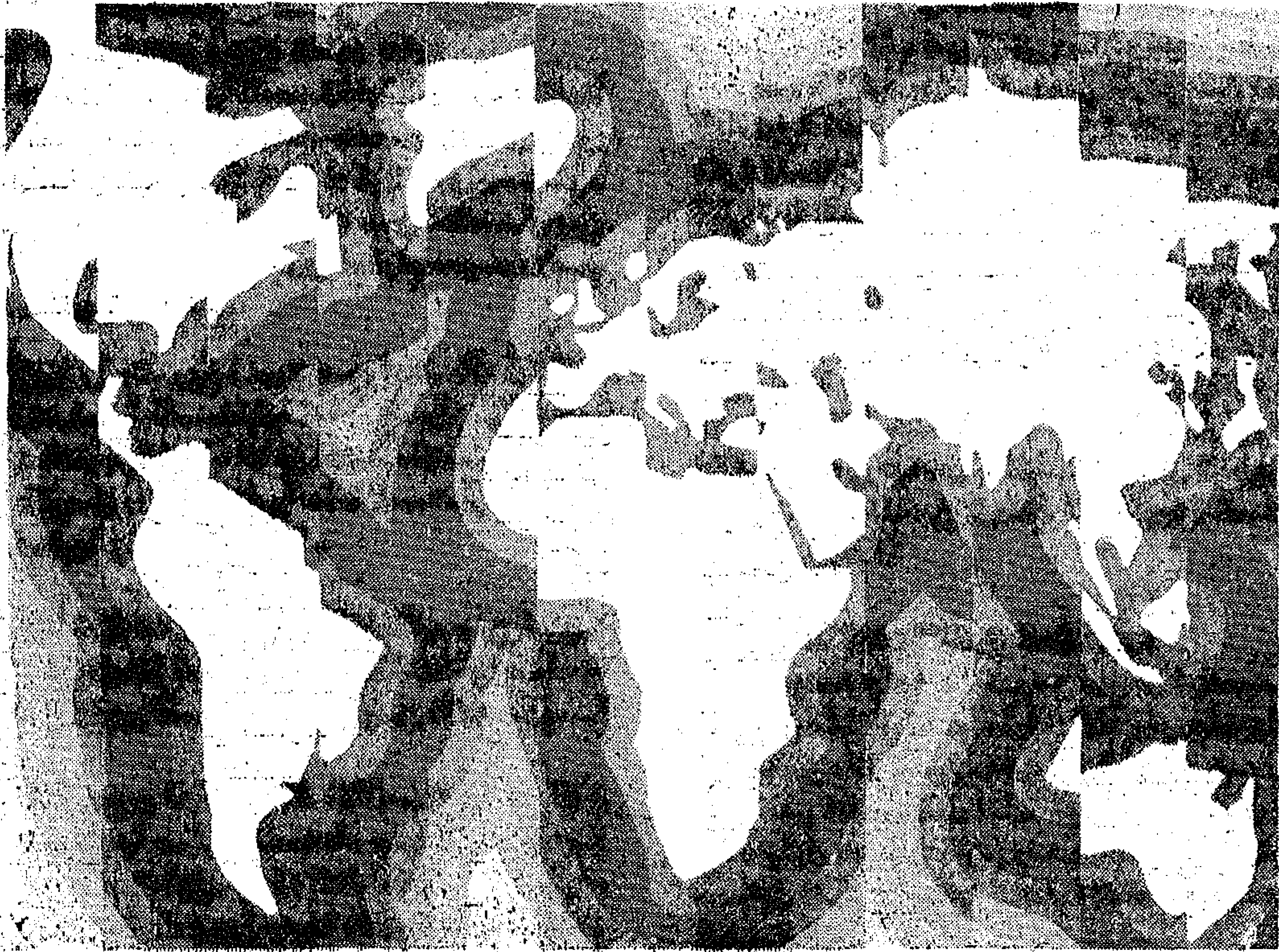
المشكلة الرابعة : محدودية انتشار المستقبلية لدى بعض الفئات :

واخيرا تواجهنا صعوبة اخرى ، الا وهى اقتصار العمل فى ابحاث المستقبل حتى الآن على رجال الاجيال الكبيرة ، وعدم دخول عنصر الشباب ، وعنصر المرأة الى

---

(٧) من حوار اجراه معه الصحفى الفرنسى Frederic de Towarnicki ونشر فى صحيفة الفيجارو ـ القسم الادبى ـ السبت ١٨/مايو/١٩٧٤

(٨) James Martin and Adrian R.O.Norman. The Computerized Society Pelican Books, 1973-The Chaucer press. Great Britain



الان فى هذا الميدان . وهذه واحدة من الصعوبات التى يصعب تفسيرها منطقيا . فالمنطق الطبيعى ان يكون الشباب هم أول المهتمين بحياة الغد التى لهم فيها ولاولادهم نصيب اكبر ، مما لابائهم او لاجدادهم .

ان متوسط عمر رجال المستقبلية الحاليين هو ٥٥ عاما . ويعتقد أن استمرار هذا المتوسط على ما هو عليه ، لا ينبىء عن مستقبل طيب للمستقبلية .

ثانيا : امكانيات ومجالات تطوير الدراسات المستقبلية

يرى بعض رواد المستقبلية امثال توفلر وفلختايم ، انه لكى تنتشر فكرة المستقبلية وتتطور فى العالم ، لابد من العمل على ثلاثة محاور :

أولها : وهو ـ فى رايهم ـ اكثر بساطة ، يتصل بالمدى المحدود (الامد المتطور) . وهو كبح الجماح وتهدئة السرعة ، وهى خطوة فى الواقع مفيدة لكنها غير كافية .

ثانيها : دراسة البرامج التخطيطية فى الامد القصير (التوزيع ، التمويل ، التنسيق ، الاتصال) ، وهى ايضا غير كافية .

ثالثا : وهى الخطة الاكثر اهمية ـ فى رأى فلختايم ـ وهذه هى التوصل الى « نظرة اجتماعية وثقافية عامة للمستقبل » ، بمعنى تحديد « فلسفة للمستقبل » . وهذه الخطوة ـ كما يقول ـ « هى التى تتيح للمستقبلية مكانا محددا جنبا الى جنب مع « العلم » بمعناه الدقيق .

والواقع ان هذه الرؤية لخطة تطوير فكرة المستقبلية ـ على دقتها وواقعيتها ـ انما تتجه ـ وبرغم علمنا بحرص فلختايم على ضرورة تضافر جهود الشرق والغرب والشمال والجنوب على دراسة المستقبل ـ الى المجتمعات المتقدمة التى تتميز التقاليد الاجتماعية ، ونماذج الاحالة الفكرية والمستويات المادية والتنظيمية فيها ، بقدر كبير من التحرر والاستقلال عن الموروثات والقيم الاتباعية الاوتوماتيكية ، والتى تقبل لذلك فكرة البحث فى المستقبل ، وتقبل بالتالى مناقشة خطط تطويرها ونشرها ـ وهو ما لا يمثل المشكلة الحقيقية التى تواجه الفكرة فى البلاد النامية والعالم الشرقى .

وعلى هذا ، واذا كنا نستطيع ادعاء شىء من الاسهام ،فاننا نقدم فى السطور القادمة بعضا من خطط العمل والبرامج التى نقترح ادخالها الى البلاد النامية، تمهيدا لنشر فكرة المستقبلية وتدعيمها وتوظيفها لخدمة هذه البلاد فى المقام الاول ، ثم لخدمة المستقبل العام للانسان على وجه العموم .

وهـذه الاقتراحـات تتوجـه اسـاسا الى العناصر المحورية الاتية التى تثبت من الدراسـات الاجتمـاعية والسياسية والنفسية انها تشكل عصب التغيير الرئيسى فى الانظمـة والقيم والعـادات فى نظـام التعليم ونظـام الاعلام .

[١] المستقبلية .. ونظام التعليم :

انقسمت الآراء منذ زمن بعيد ، حول مـاهية اهـداف التعليم . وفى تعبير بسـيط ، كان الاختلاف يقـوم بين اصحاب الدوافع المحافظة الذين يرون ان التعليم ينبغى ان يعكس ويحافظ على الاوضاع القـائمة ، وبين هؤلاء الذين يؤمنون بان المدارس والجامعات ، عليها ان تكون فى الموقع الاول من جبهة التغيير الاجتماعى . وبين هذين الطرفين ، كانت هناك ولا شك مئات الاراء والمواقف .

وعندما نقول بفكرة « التعليم مـن اجـل المسـتقبل » ، نكون بذلك قد دخلنا الى صفوف هؤلاء المنادين بضرورة ان يكون التعليم عاملا للتغيير الاجتماعى . ومن خـلال وجهة النظر هذه ، نقوم الان باكتشـاف بعض الطـرق المحتملة لتطـوير التعليم فى بلادنا والبلاد النامية ، بمـا يحقق صالح المدرسة والشباب ، وذلك من خـلال تدريس المستقبل .

وبالنسـبة لتلاميذ التعليم الاعدادى والثانوى ، فـان منهج تقديم المستقبل يمكن ان يكون به بعدان :

(أ) الصورة التى تقدم للطالب عن شكل العالم فى المسـتقبل . (ويتضـمن ذلك الرؤية الذاتية التى يتصـورها الشـباب لنفسـه بالقياس الى وضـعه الحالى) .

(ب) تصور « المحتوى » و « الظروف التعليمية » او « المناخ » الذى يرجى ان يحدث تغييرا فى سـلوك الشـباب ، وهـو التغيير الذى يناسـب بالضرورة تصورهم الذاتى عن انفسهم فى المستقبل .

الطرق التعليمية لتقديم صورة المستقبل :

ويستلزم تصـوير عالم المسـتقبل فى صـورة واقعية وانسانية ، عددا من اساليب التعليم الجديدة التى طبقت منذ سنوات طويلة فى مدارس ومعاهد كل البلاد المتقدمة ، وادخلتهـا بعض مـدارس البلاد النامية كتجـارب استطلاعية منذ سنوات قليلة . ومـن هـذه الأسـاليب : التحضير وعدم التلقين ، والاسـتخدام المكثف للأسـئلة كطريقة التدريس ، وتنمية العقلية المتفتحة لدى الطالب ، وهو أمر يتوازى مـع اثارة التسـاؤلات . وتتضـمن الاساليب الجديدة أيضـا ، فهم معنى الواجب تجـاه المجتمع (كواحد من المجتمعات الدولية ذات الحضـارة المحترمة على ما بينها من اختلاف) ، وتنمية المهـارات الآلية واليدوية التى تجعل الفرد مفيدا لنفسه ولأخوانه ، وتجعله قادرا على المشاركة فى عملية التنمية الاجتماعية بغير العقد التقليدية المعروفة (كالترفع عن مزاولة العمل اليدوى) ، ثم تنمية المهارات التعبيرية التى تعطى معنى لحياة الفـرد الانسـانية ، وتربية النزعة إلى الضـحك والابتسام على ومع العـالم الذى تكاد تختفـى منه روح البسمة بسبب شيوع روح القتل والتدمير ، وانتقالها من ميادين الحرب الى عقر دار كل فرد (من خلال وسـائط الاعلام) .

« وتعليم المستقبل » يتضمن ان الطالب سـوف يبدأ فى استشعار وقبول كل من مـزايا وقيود الحـرية . وهـو يتضمن أيضا ـ فى المقام الأخير ـ مـا يؤكد المسـاواة بين الأفـراد ، وأتاحـة الفـرصة للجميع للتأثير والتأثر والتعبير والاستقبال والاتصال الحر بين الناس .

هذه الاهداف والأساليب التعليمية من الأهمية ـ من حيث دورها التأسيسى والتوجيهـى ـ بحيث لا ينبغـى تأجيلها إلى مـرحلة التعليم الجـامعى . بل قـد يمكن بطريقة مناسبة ، أن يفـكر المرء فى ادخـال بعض هـذه النظـم والأسـاليب الى المدارس الابتدائية ، بل ودور الحضانة .

محتوى التعليـم :

كيف يمكن أن نترجـم إلى خـطط وأفعـال ، القـول السابق بضرورة أن تستخدم المعاهد التعليمية أسلوب الأسـتقصاء وروح البحـث فى عملية التعليم ؟ . كيف ستغير (المحتوى) و (المناخ) المرتبط والمحيط بموقف التعليم ـ والتعليم حتى نحقق التطور المنشود ؟

قد يرى بعضهم أنه مادامت المدارس العربية حتى هذه اللحظة مسـتمرة على نظـامها التقليدى ، ومقـرراتها المعتادة ، فـانه يلزم أذن أن يتم التطـوير بعـكس كل الممارسات الحالية ؛ أى أن ننتقل :

ـ من التعليم الجماعى الى التعليم الفردى .

ـ مـن العلوم والمقـررات الدراسـية الى المقـررات الدراسية المتداخلة والمرتبطة المنعزلة .

ـ من الاستيعاب السلبى للأجابة الى البحث الايجابى عن الايجابات .

ـ من البرامج اليومية الثابتة الى الجداول المرنة .

ـ من التدريب على المهارات والمعارف الشـكلية الى خلق قدرات التقدير والتذوق والاختيار ، التى تثير الرغبة فى التعرف والتعلم .

— في التوجية والمبادرة من المدرس الي مبادرة الطالب والتخطيط الجماعي .
— من الاجابات المحفوظة الي الوعي بالمشاكل والفهم العام .
— من التركيز على الكتب المدرسية الى استخدام أدوات عديدة إلى جانب الكتب .
— من الامتلاك السلبى للمعلومات الى استثارة الذكاء وتنشيط العقل .

إلا أن العمل بطريقة الانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، أو التحول بزاوية ١٨٠ درجة ، يعتبر من ناحية أولى تبسيطا مخلا لأوضاع معقدة بطبيعتها ، ومن ناحية أخرى تحقيقا لنجاح زائف لا يؤتى الثمار المرجوة فى عملية « التعليم من أجل المستقبل » .

ان ما نحتاج اليه – إلى جانب كثير من التغييرات الجذرية – هو فهم جديد للمقررات المناسبة ، ولخصائص المناخ النفسى والعاطفى والاجتماعى المناسب للتعليم ؛ وذلك بالاضافة الى فهم طبيعة الظروف التنظيمية ، والامكانيات المادية ، والمصالح الشخصية القائمة على العملية التعليمية فى بلاد العالم النامى .

لذلك فقد يكون من الضرورى ، عدم النقل الأصم عن تجارب البلاد المتقدمة فى التعليم ، ومحاولة تطويع الافكار الجديدة ، بما يتناسب مع أوضاعنا فى الشرق .

ان التجارب الامريكية فى التعليم مثلا ، قد نجحت فى ادخال مقررات خاصة بالمستقبلية الى المدارس الاعدادية والثانوية . فهل يكون ادخالها إلى مدارس هذه المرحلة فى الشرق شرطا لازما ؟

نحن نرى الاكتفاء – فى هذه المرحلة الحالية – بأن تبقى المقررات الدراسية فى مرحلتى التعليم الاعدادى والثانوى على ما هى عليه ، بشرط أن تتغير فقط أساليب تدريسها ، أى أن يعمل فيها بالطرق التعليمية التى سبق لنا تقديمها ، مع ادخال بعض التغييرات فى الظروف المحيطة بعملية التعليم ، على نحو ماسنبين بعد قليل فى حديثنا عن (المناخ المحيط) .

أما التعليم الجامعى فمن المناسب أن تدخل إليه مقررات كاملة فى « المستقبلية » .

مناخ « التعليم للمستقبل »

يبقى لنا الآن بعد بيان « أهداف » و « محتوى » و « طرق » تعليم المستقبل ، أن نبحث الظروف المحيطة التى ينبغى توفيرها لنظام « التعليم من اجل المستقبل » والتى يطلق عليها الاستاذ « هارولد شين » (مناخ التعليم المستقبلى(٩)) .

ومن بين هذه الظروف المحيطة نستطيع أن نعدد على سبيل المثال لا الحصر :

— نظام للمشاركة بين الطلبة وإدارة المعهد .
— خلق قنوات اتصال دائمة بين المعهد ومؤسسات المجتمع البارزة .
— مساعدة ادارة المعهد للطلبة فى تحقيق ذواتهم (تشجيع عمليات النشر والسفر وحفلات التمثيل والعمل وقت العطلة) .
— نظام دائم لتجديد معلومات المدرس وطرق التدريس الجديدة .
— نظام للتزاور بين المدارس المختلفة (كسرا لحواجز السن ، والجنس ، والمكان) .
— الاستفادة بالطالب كمصدر معرفة للمدرس ولادارة المعهد . (فى حدود معقولة) .
— نظام دائم وكريم لمساعدة الطلاب غير القادرين ماديا ، على مزاولة النشاط المدرسى والاجتماعى بحجمه الضرورى

[٢] المستقبلية ونظام الاعلام

الاعلام جهاز آخر من أجهزة التعبئة للمستقبل ، واعداد الناس ذهنيا وموضوعيا للتعامل مع مفاهيم وأنظمة الحياة المستقبلية . ولسنا هنا فى موضع الحاجة للتدليل على أهمية وسائط الأعلام فى البلاد النامية ، على وجه الخصوص ، وأهميتها فى تيسير عملية التنمية القومية ، وتيسير التفاهم الدولى عبر الحدود . إن الذى يعنينا الآن – وبدون الدخول فى مقدمات وتمهيدات – هو كيفية تطويع جهاز الاعلام فى البلاد

---

(٩) Educating The youngest For Tomorrow. By Haroid G. Shane and June Grant Shane. Vintge Books. A divisiom of Ramdom House. New Yoik .Fe6. 1974.

الأخذة فى النمو لفكرة الوعى بالمستقبل ، او بتعبير آخر ماهية التغييرات والبرامج الاضافية التى نقترحها على الجهاز الاعلامى العربى ، مما يخدم هذا الوعى المستقبلى وتنميته وشحذه وتوظيفه .

وهنا نورد ما أمكننا حصره من مجالات وبرامج يمكن تطويرها او استحداثها .

أ ـ البرامج الاخبارية ، ينبغى أن تخصص فيها نسبة محترمة لأخبار الغد ، وتوقعات التطورات السياسية والاقتصادية ، بحيث لا تقتصر ـ كما هو جار الآن ـ على سرد مجرد لوقائع وأحداث الأمس أو الصباح المبكر .

ب ـ الدوريات والمجلات المتخصصة ، يمكنها أن تدخل فى أبوابها الثابته بابا مخصصا للمستقبل الخاص بالموضوع الذى تدور حوله المجله . ويمكن أن تختص إحدى المجلات أصلا ، بأخبار الغد ، على نحو المجلة الفصلية التى تصدر عن بنك تشيز مانهاتن بالولايات المتحدة بعنوان « احتمالات الاقتصاد فى الشرق الاوسط » أو النشرة الاسبوعية التى تصدر فى فلوريدا بالولايات المتحدة بعنوان « المنبه المبكر » الاسبوعى والتى تغطى أخبار ودراسات مستقبل المال والتجارة والتعليم والتخطيط ووسائل الاتصال وغيره .

ج ـ أبحاث قياس الرأى العام ودرجات الاستجابة الشعبية ، يمكن أن نولى عناية أكبر ، بحيث توظف نتائجها فى استطلاع نوايا واتجاهات وامكانيات التجاوب الجماهيرى مع المواد والانظمة الجديدة .

د ـ استحداث اسلوب تحليل المضمون فى متابعة الصحف وأدوات الاعلام الأجنبية ، لما أثبتته التجارى من أهمية يتسم بها ـ سواء فى نوعه الكمى أو نوعه الكيفى ـ فى رصد بعض أفكار ونوايا الأطراف الأجنبية .

وبعـــد ....

فهذه ـ كما قلت ـ ورقة عمل ، أرجو أن تكون كما أملت « فاتحة شهية » لمزيد من الدرس لموضوع المستقبلية .



دراسـة

إدارة سياسة مصر الخارجية

(١٩٣٦ - ١٩٤٢)

دكتور يونان لبيب رزق

استاذ مساعد التاريخ الحديث
كلية البنات جامعة عين شمس

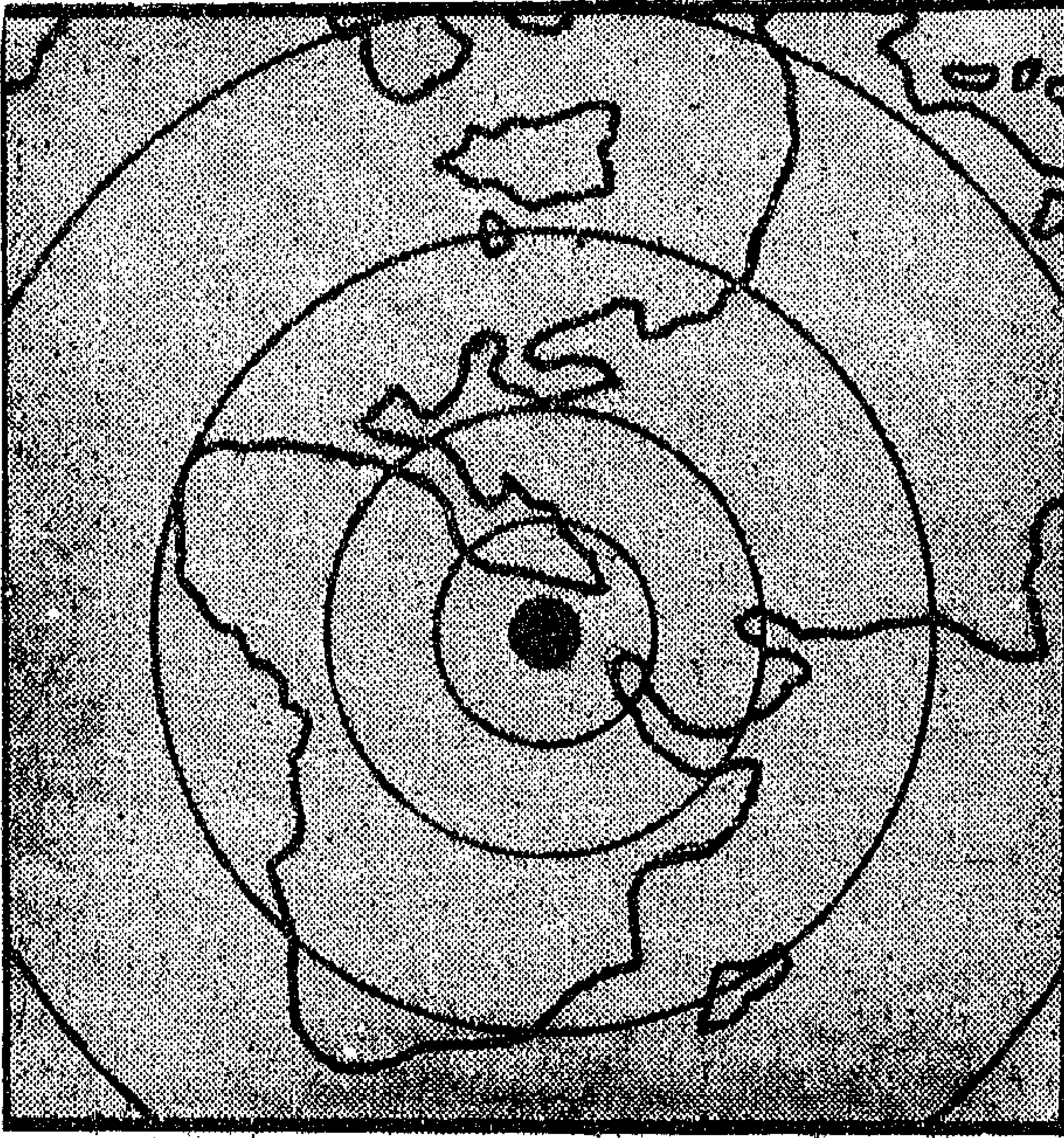
أعيد حق مصر فى إدارة شئونها الخارجية، بعد إنتهاء الحماية البريطانية على البلاد فى ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢.

وكان من أهم مظاهر إستمتاع مصر بهذا الحق، إعادة وزارة الخارجية المصرية الى الوجود، والتى كان قد تم إلغاؤها عند إعلان الحماية عام ١٩١٤[١]. وقد نتج عن هذه الاعادة تغييران، أولهما: أصاب شكل التمثيل الدبلوماسى فى مصر، إذ تحول الدبلوماسيون الأجانب فى القاهرة من «وكلاء» أو «قائمين بالأعمال»، الى «مبعوثين فوق العادة» أو «وزراء مفوضين»[٢]. وجاء التغيير الثانى، بأن أخذت مصر فى تأسيس تمثيل دبلوماسى لها خارج البلاد، وقد بدأت التبادل الدبلوماسى مع بريطانيا بالطبع[٣]، غير أن

(١) أنظر للكاتب بحثه بعنوان: وزارة الخارجية المصرية بين الالغاء والاعادة ١٩١٤ - ١٩٢٢ المجلة المصرية للدراسات التاريخية، المجلد ٢٣ لسنة ١٩٧٦.

(٢) كان بمصر آنذاك، ممثلون دبلوماسيون لاحدى عشرة دولة هى: فرنسا واليونان وإيطاليا والولايات المتحدة وهولندا وفارس وأسبانيا والدانيمارك وبلجيكا والسويد وألمانيا. أما بريطانيا، فقد كان يمثلها مندوب سام، ولم يكن ممثلا دبلوماسيا فحسب بل كان حاكم البلاد الفعلى. بقيت روسيا: وقد استمر فى تمثيلها القنصل الروسى سميرنوف، ممثل روسيا القيصرية، وذلك لعدم الاعتراف من جانب بريطانيا أو من جانب مصر، بالنظام الجديد فى روسيا بعد ثورة ١٩١٧. غير أن التمثيل الدبلوماسى الروسى توقف ١٩٢٣ بعد أن تعذر على القنصل القديم استمرار الانفاق على بعثته، خاصة بعد أن توقفت مصر عن تقديم المعونة المالية التى كانت تمد بها تلك البعثة.

(٣) أول وزير مفوض مصرى فى لندن، كان عزيز عزت باشا.



البعثات الدبلوماسية المصرية ، أخذت مع الوقت في الانتشار في سائر الدول الأجنبية(٤).

بيد أنه مع تلك التغييرات الشكلية والكمية ، والتى إستمرت في التراكم على إمتداد السنوات التالية ، تطرح قضية التغيير النوعى نفسها في تساؤل مجدد ، وهو : هل تمت ترجمة التوسع في تبادل التمثيل السياسي المصري مع الخارج ، إلى إستمتاع مصر بادارة سياساتها الخارجية دونما تدخل من الجانب البريطاني ؟

والاجابة على هذا التساؤل ، تقدمت بهما الحكومة البريطانية من خلال وثيقة مشهورة على شكل مذكرة ، بعثت بهما الى مختلف الحكومات التى لهما تمثيل دبلوماسى في القاهرة ، تحذرها فيهما من أن تمس علاقاتها بمصر ، أيا من تحفظات تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وقد أرسلت حكومة لندن تلك المذكرة بعد أسبوعين فقط من صدور التصريح المذكور (٥) ، وقد أسمى المسئولون الانجليز السياسة التى تقررت بمقتضى تلك المذكرة « مبدأ مونرو البريطاني في مصر »(٦) . وهذا المبدأ يعنى باختصار ، أنه بالرغم من إعلان الاستقلال المصرى في تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ ، فان الجانب البريطاني قد فرض نوعا من

(٤) في اغسطس ١٩٢٣ تم تاسيس هيئات ديبلوماسية مصرية في فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة . وفي فبراير ١٩٢٥ امتد التمثيل الديبلوماسي المصري إلى كل من المانيا وبلجيكا واسبانيا وتشيكسلوفاكيا واليونان وتركيا ، ثم استمر ينمو بعد ذلك .

(٥) F. O. 407/192 No. 120 Curzon to His Majesty representatives at Washington, Copenhagen, Madrid, Athens, Rome, Rio de Janiro, Lisbon, Be lgrade, Berne and Tokyo tel. NO. 6 march 15, 1922.

(٦) د. يونان لبيب رزق : وزارة الخارجية المصرية بين الألغاء والاعادة ص ٢٨٤ ـ ص ٢٨٦ .

الوصاية على حق مصر فى إدارة سياساتها الخارجية، وهى وصاية مفروض أن تتمر، ما إستمرت التحفظات التى تضمنها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢.

فى ٢٦ أغسطس عام ١٩٣٦، وفى قاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية فى لندن، تم توقيع معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى.

وبتوقيع المعاهدة، سقطت التحفظات التى كان قد تضمنها تصريح ٢٨ فبراير، وسقط معها بالتالى تطبيق مبدأ مونرو البريطانى على علاقات مصر الخارجية.

وكان مفهوما أن إدارة مصر لسياستها الخارجية، قد دخلت فى مرحلة جديدة، فالمعاهدة من ناحية، أعطت لوزارة الخارجية المصرية، الحق فى رفع درجة هيئاتها الدبلوماسية الى مرتبة السفارة، كما سمحت للدول الأخرى برفع درجة هيئاتها الدبلوماسية فى القاهرة الى نفس المرتبة، ثم إنها من ناحية أخرى، وضعت التمثيل الدبلوماسى البريطانى فى القاهرة، فى نفس درجة التمثيل الدبلوماسى المصرى فى لندن، وهى درجة السفارة. وهى من ناحية ثالثة، تضمنت الاتفاق على دخول مصر الى عصبة الأمم، بكل ما يترتب على ذلك من تمتع بصلاحيات التمثيل فى المنظمة العالمية، وهو ما تحقق لمصر فعلا بعد أقل من عام من عقد المعاهدة، حين نالت عضوية العصبة(٧).

وبالرغم من كل ذلك، فقد تضمنت المادة الخامسة من المعاهدة، ما نصه: «يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين، بأن لا يتخذ فى علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة، وأن لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الدولية».

وكانت هذه المادة بمثابة قيد وصاية جديد فرضه الجانب البريطانى على حق مصر فى إدارة سياساتها الخارجية.

وقبل التصدى لمتابعة الاستخدام البريطانى لهذا القيد الجديد، ينبغى تسجيل عدد من الملاحظات:

١ ـ إختلف هذا القيد عن مبدأ مونرو البريطانى الذى طبق من قبل، فى أنه بينما إستخدم البريطانيون هذه المادة من معاهدة ١٩٣٦ لمنع مصر من ممارسة أية صلاحيات فى علاقاتها الخارجية يرونها تتعارض مع مصالحهم، أو بدفعها لاتخاذ قرار سياسية يتلاءم مع تلك المصالح، فانهم فى ظل السياسة السابقة، منعوا الدول الأخرى من إقامة أية علاقات سياسية مع مصر، لا ترضى عنها حكومة لندن، أى أن الصورة كانت عكسية (٨).

٢ ـ تنبه المصريون للقيد الذى وضعته المادة المذكورة على حق مصر فى إدارة شئونها الخارجية.

فقد جاء فى تقرير لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب المصرى عن مشروع المعاهدة، قول اللجنة إن «لمصر مطلق الحرية فى علاقاتها مع الدول الأجنبية، وليس هناك من قيود إلا تلك التى تقتضيها المادة الخامسة من المعاهدة، فقد نصت على ألا يتخذ كل من الطرفين فى علاقاته بالبلاد الأجنبية، موقفا يتعارض مع المحالفة وألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة».

وتضمن تقرير لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ عن نفس الموضوع، ملاحظة شبيهة، فقد جاء فيه ما نصه: «لقد أصبحت مصر طليقة فى علاقاتها مع الدول الأجنبية بلا قيد إلا ما جاء فى المادة الخامسة من المعاهدة، بألا يتخذ كل من...»(٩).

غير أن اللجنتين بالرغم من هذا التنبه، أو التنبيه، قللتا من خطورة القيد أو بررتاه، فاللجنة الأولى أضافت «بأنه قيد يستلزمه التحالف بين الطرفين»، واللجنة الثانية عقبت بأن «هذا طبيعى ومن مستلزمات التعاقد بين حليفتين صديقتين، يقصد منه توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما».

٣ ـ تميز تنفيذ القيد الأول بين عامى ١٩٢٢ و ١٩٣٦ بدرجة من الثبات، مما بدا فى موقفين للحكومة البريطانية، كان أولهما عام ١٩٢٤ بعد حادثة السردار والانذار البريطانى للحكومة المصرية، فعندما تردد الحديث عن نية مصر الالتجاء الى عصبة الأمم، بعثت الحكومة البريطانية الى سكرتير العصبة، تذكر الدول أنه ليس لمصر «أن تطالب بتدخل عصبة الأمم فى تسوية الأمور التى إحتفظت الحكومة البريطانية بها إحتفاظا مطلقا، بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢»(١٠).

الموقف الثانى، كان بعد ذلك بأربع سنوات، حين إقترحت الولايات المتحدة الأمريكية، وضع ميثاق ضد الحرب (كيلوج) تضمن الجواب البريطانى على الاقتراح فى ١٩ مايو ١٩٢٨ التحفظ بالنسبة لمصر(١١).

وفى الموقفين، إستجابت الأطراف المعنية (عصبة الأمم ثم الولايات المتحدة) للمطلب البريطانى دون أى متاعب، ويمكن أن يعزى الثبات فى تنفيذ مبدأ مونرو البريطانى على مصر الى سببين، أولهما.. مكانة بريطانيا الدولية، خلال تلك الحقبة بكل ما ترتب عليها من قدرة على فرض سياساتها، وثانيهما.. أن الطرف الذى مارست من خلاله وصايتها على العلاقات

(٧) د. يونان لبيب رزق: الدبلوماسية الوفدية وعصبة الامم ـ السياسة الدولية ـ العدد ٤٣ يناير ١٩٧٦.
(٨) قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ص ٣٥.
(٩) المصدر السابق ص ١٢٧.
(١٠) المصدر السابق ص ٤١.
(١١) نفس المصدر ونفس الصفحة.

الخارجية المصرية ، كان الطرف الخارجي ، وهو طرف غير مستعد للدخول فى صراعات مع بريطانيا ، لتتمتع مصر بحقها فى إدارة شئونها الخارجية .

وقد إختلف الوضع بالنسبة لتنفيذ القيد الثانى فى الفترة التى أعقبت إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، فبريطانيا قبيل الحرب العالمية الثانية وفى خلالها ، كانت غير بريطانيا قبل ذلك ، إذ تعرضت على إمتداد هذه الفترة ، لتحديات سياسية وعسكرية دولية ومحلية ، مما جعل بالامكان ، أن تتحداها بعض العناصر المصرية فى محاولتها فرض وصايتها على سياسة مصر الخارجية . ويمكن القول إن القدرة الانجليزية على الابقاء على هذه الوصاية ، قد تآكلت تماما بعد إنتهاء الحرب ١٩٤٥ .

ومن ناحية أخرى ، فان البريطانيين واجهوا فى محاولتهم فرض تلك الوصاية على الجانب المصرى مواجهة مباشرة ، بكل ما ميز هذا الجانب من ضعف أحيانا ، ومن قوة أحيانا أخرى ، ثم من تهاون فى وقت ، ومن تشدد فى وقت آخر . وقد أضفى ذلك على قضية إدارة مصر لسياستها الخارجية خلال تلك الحقبة ، شكلا حركيا ، إفتقدته قبل عقد المعاهدة .

وتبين المحاولات البريطانية لاستمرار وصايتها على علاقات مصر الخارجية ، والموقف المصرى برفض هذه الوصاية أحيانا والاذعان لها أحيانا أخرى ، أنه يمكن أن يتم من خلال أكثر من قضية على إمتداد الفترة موضع الدراسة ، هى على تواليها الزمنى : قضية العلاقات المصرية ـ الايطالية قبيل الحرب ، ثم قضية دخول مصر الحرب فى صف بريطانيا فى الحرب ، وقضية قطع العلاقات مع حكومة فيشى ١٩٤٢ ، ثم أخيرا قضية الاعتراف بالاتحاد السوفييتى عام ١٩٤٣ .

أولا : قضية العلاقات المصرية ـ الايطالية قبيل الحرب :

تعددت الأسباب التى جعلت من هذه العلاقات ، أهم ما واجهته مصر فى ميدان سياساتها الخارجية بعد عقد المعاهدة ، وبالتالى أهم ما كان يمكن أن تجرب فيه أثر المعاهدة فى الصلاحيات التى تقررت لها فى هذا الميدان .

كان أهم هذه الأسباب ، ما ترتب على السياسة النشطة لحكومة موسولينى فى ليبيا ، من فرض حكم قوى مباشر على شتى أنحائها ، والقضاء على أى مظهر من مظاهر المقاومة الوطنية ، ثم ما تبع ذلك من تجميع القوات ، وتكديس السلاح على الحدود المصرية ، الى درجة بدت معها خطورة التهديدات الايطالية للأراضى المصرية .

وقد صحب تصاعد المخاطر على هذا النحو على الحدود الغربية ، أن معاهدة ١٩٣٦ تركت لمصر عبء الدفاع عن أراضيها بقوات عسكرية محدودة ، هى الجيش المصرى الذى ظل البريطانيون حريصين على تحديد حجمه ، ودرجة تسليحه ، ونوعيته .

وكان من الطبيعى ، أن ينتاب المصريون القلق الشديد إزاء هذا الموقف ، وقد إمتلأت الصحافة المصرية خلال النصف الثانى من عام ١٩٣٧ بمظاهر هذا القلق ففى أواخر يوليه ، نشرت صحيفة « الايفننج ستاندارد » اللندنية أخبارا مؤداها أن الايطاليين جمعوا ما يزيد على ثلاثة آلاف عربة مدرعة على حدود مصر الغربية .

والتقطت الصحف المصرية الخبر ، ودارت حوله تعليقات واسعة عن واجبات الحكومة للتنبيه للخطر المحدق بالأراضى المصرية . وزاد من هذا القلق ، ما علمته المصادر المصرية المسئولة فى أوائل أكتوبر ، من أن الايطاليين قد أقاموا مطارا حربيا كبيرا قرب حدود مصر الغربية (١٢) وأخذت صحف الحكومة الوفدية فى التحذير من عدم الركون إلى التأكيدات الايطالية عن حسن العلاقات بمصر . وقالت صحيفة « المصرى » إن الواجب يقتضى على الحكومة المصرية اليقظة ، واتخاذ كل الاجراءات الدفاعية اللازمة لتأمين مصر . أما صحف المعارضة وعلى رأسها « البلاغ » التى كانت قد انشقت عن الوفد وقتذاك ، وأصبحت من أشد ناقديه ، فقد تعجبت من أن النحاس لايتعرض للقضايا الوطنية الهامة ، مثل قضية الدفاع عن مصر ، بدلا من الاتهامات التى لايمل من كيلها للمعارضة ، وعيرت صحيفة المعارضة رئيس الحكومة ، بأنه لا ينقطع عن الحديث عن جهوده من أجل تحقيق الاستقلال « ولا يتعرض ابد للاجراءات المفروض أن يتخذها للحفاظ على هذا الاستقلال »

بيد أن أهم المقالات التى تعرضت لهذه القضية ، كان المقال الذى نشرته مجلة المصور (١٣) وقد جاء فيه أن أخطر ما يشغل بال السلطات المصرية مسألة الدفاع عن حدود مصر الغربية ، ضد الخطر الايطالى الجاثم فى إيطاليا ، وأنه بالنظر للنفقات الهائلة وعدم كفاية الوقت لاتمام الاجراءات الدفاعية المطلوبة فان النحاس باشا يبحث فى إمكان تأمين البلاد بوسائل أخرى منها « عقد ميثاق عدم اعتداء » مع ايطاليا .

وقد مست المصور بهذا قضية هامة ، كانت تشغل فعلا الحكومة المصرية وقتذاك ، قضية عقد « ميثاق عدم اعتداء » مع حكومة موسولينى ، والتى كانت أولى اختبارات أثر معاهدة ١٩٣٦ على صلاحيات مصر على إدارة سياساتها الخارجية .

---

(١٢) المقطم فى ٨ اكتوبر ١٩٣٧ .
(١٣) المصور فى ٨ اكتوبر ١٩٣٧ .

وقد بدأ الحوار المصرى ـ الانجليزى حول هذه القضية فى أواخر أغسطس عام ١٩٣٧ ، ففى ٢٥ من هذا الشهر ، ارسل رئيس الوزراء المصرى امين عثمان الى دار السفارة البريطانية ، يقترح على المسئولين فيها ، عقد ميثاق عدم اعتداء إيطالى ـ مصرى ، ويطلب رأى الدولة الحليفة .

كان رأى النحاس باشا الذى تم إبلاغه للمسئولين البريطانيين ، أن المعاهدة المصرية ـ الانجليزية لا تمنع عقد مثل هذا الميثاق ، ثم ان الأخبار كانت قد وصلت إلى القاهرة وقتذاك ، عن الاتجاه الى تسوية العلاقات البريطانية ـ الايطالية من خلال المفاوضات . يضاف الى كل ذلك ما أشار اليه النحاس ، من أن مثل هذا الأجراء ، سيبطل دعايات خصوم الوفد ، بأنه قد صار ألعوبة فى أيدى الانجليز بعد المعاهدة [١٤]

ولا يمر وقت طويل قبل أن يصل الرد البريطانى ، وكان بمثابة تأكيد للوضع السابق باستمرار الوصاية على الادارة الخارجية للشئون المصرية .

وقد جاء هذا الرد على شكل ثلاث نقاط كان نصها :

١) انه لن يكون مناسبا إذا دخلت الحكومة المصرية فى محادثات سياسية مع ايطاليا ، قبل او اثناء محادثات انجلترا معها ، اذ سيكون الأمر دقيقا جدا ، إذا ما أسفرت المحادثات المصرية ـ الايطالية عن اتفاق ، ووصلت المحادثات الانجليزية ، الايطالية الى طريق مسدود .

٢) ضرورة دراسة مسواد أى ميثاق ترغب مصر فى عقده مع أى طرف ، حتى لا تتناقض مع التزاماتها كحليف للمملكة المتحدة .

٣) اهمية أن تقوم الحكومة المصرية ، بابلاغ الحكومة البريطانية ، بأية مقترحات تنوى تقديمها للجانب الايطالى مقدما [١٥]

ويتضح من القيود التى وضعها المستر إيدن فى رده على الاقتراح المصرى باجراء مفاوضات لعقد ميثاق عدم اعتداء مع ايطاليا ، أن معاهدة الصداقة والتحالف لم تؤثر كثيرا على هذا الموقف ، فقبل المعاهدة فرضت بريطانيا وصايتها على العلاقات الخارجية المصرية ، مدعية أنها تفعل ذلك حتى لاتتعارض هذه العلاقات مع تحفظات تصريح ٢٨ فبراير ، وبعد المعاهدة ، تفرض بريطانيا وصايتها ، متذرعة هذه المرة بعدم التعارض مع معاهدة التحالف .

والأمر الغريب ، أن الرد المصرى حيال هذا الموقف البريطانى كان بالسلب ، والأمر الأكثر غرابة ، أن يصدر هذا الرد من النحاس باشا رئيس الحكومة والزعيم الوطنى الأول ورئيس أكبر حزب مصرى .

فقد تعهد النحاس فى لقاء له مع القائم بأعمال السفير البريطانى فى القاهرة فى ٨ سبتمبر عام ١٩٣٧ بما يأتى :

١) عدم اتخاذ اية خطوة قبل أن تبلغ الحكومة البريطانية مصر ، أنها فى موقف تتوقع معه نجاح محادثاتها مع ايطاليا .

٢) التحرك فى إطار الاتصال المستمر مع بريطانيا ، وأنه إذا انعقدت أية محادثات مع إيطاليا ، فسوف تتم استشارة الجانب البريطانى أولا بأول ، لبحث اية تناقضات يمكن ان تنشأ مع التزامات مصر نحو حليفتها .

٣) طلب فى مقابل ذلك ، أن تقوم الحكومة البريطانية بابلاغه بتطور المفاوضات بينها وبين الحكومة الايطالية ، حيث إنها تؤثر فى مصر تأثيرا حيويا .[١٦]

ولا تفسير لاستجابة النحاس الكاملة للمطالب البريطانية ، سوى حدة الصراع الذى كان ناشئا آنذاك بين الحكومة وبين خصومها السياسيين وعلى رأسهم القصر ، وهو صراع أدى بكل جانب من الجانبين ، إلى السعى لاجتذاب الانجليز إلى صفه ، وكان ذلك ، لسوء الحظ ، على حساب المصلحة الوطنية العليا .

توقف كل نشاط حول قضية العلاقات المصرية ـ الايطالية وموقف بريطانيا منها لنحو ستة شهور ، انشغل المصريون خلالها بأمورهم الداخلية ، فقد أقيلت الوزارة النحاسية ، وأعقبها تشكيل وزارة ائتلافية معادية للوفد برئاسة محمد محمود ، وتم حل مجلس النواب الوفدى ، وجرى الاستعداد لانتخابات جديدة ، وبذلت الحكومة كل جهد لحرمان الوفد من أى وجود فعال داخل البرلمان الجديد ، وتم الانتهاء من تلك الانتخابات فى ١٢ ابريل .

وبعد اربعة أيام فقط ، وصلت الى مصر الأخبار عن الاتفاقية الانجليزية ـ الايطالية بشأن الحبشة وقناة السويس والبحر المتوسط ، وكان لتلك الأخبار ردود فعل واسعة .

فمن ناحية ، شنت الصحافة الوفدية حملة واسعة على الحكومة القائمة ، ونعت عليها عدم مشاركة مصر فى مباحثات تجرى حول قناة السويس وبحيرة تانا والحدود السودانية ـ الليبية ، ثم أسوأ من كل ذلك ،

(١٤) F. O. 407/221 (11) NO. 96 MR. KELLY to Viscount Halifax August 26/1937 Tel. NO. 478.

(١٥) F. O. 407/221 (11) NO. 97 Eden to kelly, sept. 6, 1937 tel. NO. 391.

(١٦) F. O. 407/221 (11) NO. 98 Kelly to Eden, Sept. 8, 1937 Tel. NO. 491.

النظر الى مصر فى تلك الاتفاقية وكأنها مستعمرة انجليزية (١٧).

ومن ناحية أخرى ، قدم نواب المعارضة فى مجلس النواب ، استجوابا للحكومة يلومونها فيه على غياب مصر عن تلك المفاوضات ، وعلى أن الاعتراف بالسيادة الايطالية من جانب انجلترا على اثيوبيا ، كان يجب أن يتم فى مقابل الاعتراف بالمصالح الدينية لمصر فى تلك البلاد (١٨).

وفى هذا الجو ، تقدمت الحكومة المصرية بطلب للمشاركة فى توقيع البروتوكول مع كل من بريطانيا وإيطاليا ، كما أعربت عن رغبتها فى عقد اتفاقية «حسن نوايا» ثلاثية ، وطالبت بتأكيدات محددة بشأن التصريحات الانجليزية ـ الايطالية الخاصة بقناة السويس وبحيرة تانا (١٩).

غير أنه من الواضح ، أن المطالب المصرية لم تلق فى هذه المناسبة أية عناية تذكر من الجانب البريطانى .

للمرة الثالثة ، تطرح قضية العلاقات المصرية ـ الايطالية للبحث بين القاهرة ولندن فى أواخر ١٩٣٨ . وقد حدث هذا الطرح ، نتيجة لزيادة التوتر العالمى ، خاصة خلال أزمة ميونيخ ، ثم ما تقرر من وضع الاتفاقية الانجليزية ـ الايطالية موضع التطبيق .

ففى أول نوفمبر ، أعرب رئيس الوزراء المصرى للسفارة البريطانية ، عن رغبة حكومته فى التفاوض مع إيطاليا قبل وضع الاتفاقية الانجليزية ـ الايطالية موضع التطبيق (٢٠).

ومرة أخرى تحدد الحكومة البريطانية موقفها من الطلب المصرى ، وهو كما جاء فى نص البرقية المرسلة من الخارجية فى لندن ، إلى السفير الانجليزى فى القاهرة «الضغط على رئيس الوزراء المصرى ، وإفهامه استحالة عقد اتفاق حسن نوايا أو ميثاق عدم اعتداء مع إيطاليا فى تلك الفترة القصيرة ، وتذكيره بالمخاطر الجسيمة التى يمكن ان تترتب على ذلك» (٢١).

وتذعن حكومة محمد محمود لوجهة النظر البريطانية ، ويأخذ المطلب المصرى فى هذه القضية فى التآكل ، من ميثاق عدم اعتداء ، إلى اتفاقية حسن نوايا ، الى اعتراف متبادل بين مصر وإيطاليا .. الأولى تعترف بالسيادة الايطالية على إثيوبيا مقابل اعتراف الثانية بوضع الاقباط فى الحبشة (٢٢) . أسوأ من ذلك ، أن الجانب البريطانى يقترح فى لقاء بين أمين عثمان والسفير البريطانى فى ٥ نوفمبر عام ١٩٣٨ أن تتبنى الحكومة المصرية ، نصا يضع البريطانيون صيغته ، تعترف مصر من خلاله بالسيادة الايطالية على الحبشة ، وتعرب عن رغبتها بأن ينظر الجانب الايطالى بعين الاعتبار للعلاقة الطويلة بين الكنيسة القبطية وتلك البلاد .

ويصل التآكل فى موقف وزارة محمد محمود الى منتهاه ، عندما تقرر الحكومة البريطانية اغفال الموضوع كلية (٢٣) فتستجيب القاهرة ، بأن قدم وزير الخارجية المصرية إلى الوزير المفوض الايطالى فى القاهرة فى ٢٢ نوفمبر مذكرة تتضمن الاعتراف بالسيادة الايطالية على اثيوبيا ، دون أى مقابل ، سوى الاعراب عن اقتناع مصر بأن «العلاقات الودية بين مصر وايطاليا ، هى ضمان كاف للتوصل لحل المسائل المعلقة بين البلدين» ولا يملك السفير البريطانى سوى أن يثنى على هذا الموقف ويصفه بالحكمة (٢٤) . وهل أحكم ، فى رأى بريطانيا ، من أن تقبل حكومة مصرية هذه الوصاية الكاملة من جانب المسئولين البريطانيين ، فى أمر من أخطر أمور إدارتها الخارجية؟

وكانت قضية العلاقات المصرية ـ الايطالية ، أولى القضايا التى وضعت تحت الاختبار صلاحيات مصر فى ادارة سياساتها الخارجية فى ظل معاهدة ١٩٣٦ ، وقد ثبت فيها ، ان الموقف لم يكن أفضل مما كان فى ظل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

ثانيا: قضية انضمام بريطانيا لمصر فى الحرب الثانية :

تباهى الساسة المصريون ، خلال الحرب الثانية ، بالانجازة التى قاموا بها تجاه بريطانيا ، بعدم الانضمام إليها إلا قرب نهاية الحرب . وقد رأوا أن هذه السياسة التى تبنوها جميعا ، واحدا تلو آخر (على ماهر ـ حسن صبرى ـ حسين سرى ـ مصطفى النحاس) ، والتى أسموها بسياسة «تجنيب مصر ويلات الحرب» إنما تعبر عن أن بلادهم ، قد تمكنت أخيرا من الامساك بزمام إدارة سياساتها الخارجية

---

(١٧) انظر المصرى ، والوفد المصرى ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ابريل ١٩٣٨ .

(١٨) مجلس النواب ـ الهيئة النيابية السابقة ـ مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الأول ـ المجلد الأول .

(١٩) F. O. 407/222 (1) No. 61 Earl of perth to Halifax, Apvril 29, 1938 Desp .No. 422 Conf.

(٢٠) F. O. 407/222 (11) No. 59 Lawpson to Halifax, Nov.1, 1938 Tel. No. 571

(٢١) F. O. 407/222 (11) No. 60 Halifax to lampson Nov.3, 1938 Tel. No. 554

(٢٢) F. O. 407/222 (11) No. 61 lampson to Halifax, Nov.5, 1938 Tel. No.585

(٢٣) F. O. 407/222 (11) No.63 Halifax to lampson, Nov.8,1938 Tel.No..568

(٢٤) F. O. 407/222 (11) No. 64 Bateman to Halifax,Nov. 14, 1938 Tel.NO..604.

بيديها ، إلى الحد الذى مكنها من أن تتخذ هذا الموقف الدولى المخالف للموقف البريطانى ، وفى قضية على هذه الدرجة القصوى من الأهمية .

بيد أن الوثائق السرية التى سمحت السلطات البريطانية للباحثين بالاطلاع عليها خلال السنوات الأخيرة ، أكدت أن كثيرا من أسباب هذا التفاخر لا محل له ، وأن هذا الموقف المصرى ، قد تم بموافقة بريطانيا ، إن لم يكن بمباركتها !

وتقسم هذه الوثائق الموقف البريطانى من دخول مصر الحرب إلى جانب الحلفاء ، إلى مرحلتين ..

المرحلة الأولى ، حين أرادت بريطانيا إدخال مصر الحرب مع بدايتها فى سبتمبر ١٩٣٩ ، ولم تستطع الحكومة المصرية أن ترفض ، واتخذت قرارها فى هذا الشأن . غير أن على ماهر رئيس الوزراء ، وهو من أشهر الساسة المراوغين فى التاريخ المصرى ، نجح فى إيقاف تنفيذ القرار لبعض الوقت .

المرحلة الثانية ، تبدأ مع ما تبينه الجانب البريطانى ، خلال فترة التسويف الذى عمد إليه على ماهر ، أن اشتراك مصر بكل جهدها دون أن تدخل الحرب دخولا مباشرا ، سيؤدى إلى تحقيق المصلحة البريطانية كاملة ، خاصة على المدى البعيد ، ودعا ذلك المسئولين البريطانيين فى القاهرة ولندن ، إلى أن يكونوا أحرص على عدم ادخال مصر الحرب ، أكثر من حرص المسئولين المصريين انفسهم ، والذين تباهوا بعد ذلك كثيرا بهذا الموقف ، وتصوروا أنهم صانعوه ، وأنهم أصحاب القرار فى ادارة شئونهم الخارجية !

تبدأ المرحلة الأولى صباح ٤ سبتمبر ١٩٣٩ ، ففى الساعة التاسعة والنصف من صباح ذلك اليوم ، وبعد ٤٨ ساعة فقط من اعلان بريطانيا الحرب على المانيا ، تقدم السفير الانجليزى فى القاهرة لرئيس الوزراء المصرى ، بمذكرة يحثه فيها على أن تحذو مصر حذو حليفتها باعلان الحرب على المانيا(٢٥) .

ويأخذ المراوغ الكبير على ماهر ، رئيس الوزراء المصرى وقتذاك ، فى استخدام أساليبه للمراوغة ، فمرة يطالب بالانتظار إلى أن يعود الرعايا المصريون الذين كانوا فى المانيا وقت قيام الحرب ، ومرة أخرى بالمطالبة بالتريث ، إلى أن يتم التجاء بعض السفن التجارية المصرية التى كانت تجوب البحار إلى ملاجىء آمنة(٢٦) ، ومرة ومرة .. !

غير أن حبل المراوغة عمره قصير ، فقد اضطر على ماهر بعد ثلاثة أيام فقط من المطلب البريطانى ، إلى عقد مجلس الوزراء فى مساء ٧ سبتمبر . وفى الساعة الحادية عشرة من مساء ذلك اليوم ، اتخذت الحكومة المصرية قرارها « باعلان حالة الحرب على المانيا » وان كانت قد طلبت خطابا رسميا من الجانب البريطانى ، يسجل فيه هذه الرغبة استكمالا للشكل .(٢٧)

إذن فقد قبلت مصر الدخول فى حرب ليست لها أية مصلحة فيها ، استجابة للرغبة البريطانية وحدها ، وانن فليس صحيحا أن الموقف المصرى فى هذه القضية ظل خاضعا لهذه الرغبة . واذا كان قد حدث بعد ذلك أن نجح المصريون فى الرجوع عن قرار ٧ سبتمبر ، فان الفضل فى ذلك يعود إلى مراوغة على ماهر ، ثم إلى موافقة الحكومة البريطانية .

المراوغة بدأت فى أعقاب اتخاذ مجلس الوزراء قراره ، فقد طلبت الحكومة المصرية خطابا رسميا من الجانب البريطانى ، يسجل فيه رغبته فى اشتراك مصر فى الحرب ، وقد أكد على ماهر للسفير البريطانى فى القاهرة ، أن هذا الطلب مجرد اجراء شكلى .

غير أن هذا الاجراء الشكلى ، أخذ فى التحول إلى سلسلة من التسويفات ، ففى فترة انتظار الخطاب ، ادعى رئيس الوزراء المصرى ، أن وكيل الخارجية البريطانية قد اقتنع بمزية بقاء مصر دولة غير متحاربة Non belligerent ، وانه أبلغ اقتناعه هذا للسفير المصرى فى لندن ، حسن باشا نشأت(٢٨)

وما أن فند لامبسون هذا الادعاء ، حتى كانت الحكومة المصرية قد خرجت بحجة أخرى ، على شكل مذكرة قانونية ، أعدها عبد الحميد بدوى باشا ، ملخصها أن مصر كانت على استعداد لدخول الحرب إذا خاضتها إيطاليا ، على اعتبار أن ذلك سيعرضها للغزو ، بحكم الوجود الايطالى فى ليبيا . اما وأن حكومة روما لم تدخل الحرب بعد ، فان اعلان مصر لحالة الحرب ، سيكون بمثابة اعلان لحرب هجومية ، وهى خطوة لا يمكن الاقدام عليها ، دستوريا ، إلا بموافقة البرلمان(٢٩) !

وقد تمسك على ماهر بفتوى عبد الحميد بدوى ، وظل يرددها فى كل لقاء مع لامبسون ، إلى الحد الذى دفع الأخير فى أحد هذه اللقاءات ، إلى أن يصيح فى رئيس

---

(٢٥) F. O. 407/223 No. 9 Lampson to Halifax, Sept. 4, 1939 Tel. No. 527
(٢٦) F. O. 407/223 No. 15 Lampson to Halifax, Sept. 8, 1939 Tel. No. 557
(٢٧) Tbid
(٢٨) F. O. 407/223 No. 16 lampson to Halifax, Sept. 8, 1939 Tel. No. 562
(٢٩) F. O. 407/223 No. 18 lampson to Halifax, Sept. 10, 1939 Tel. No. 575

الوزراء المصرى ، بأن تلك الفتوى « ليست قرآنا منزلا »(٣٠) !

واستمرت عمليات المراوغة بين السلطات البريطانية فى القاهرة ، وبين الحكومة المصرية ، حتى لم يجد البريطانيون فى النهاية بدا من الاطاحة بعلى ماهر ، وهو ما حدث فى أعقاب دخول إيطاليا الحرب ، واستمرار الرجل على أسلوبه ، مما دفع لامبسون إلى أن يكتب إلى حكومته « إن على ماهر غير متعاون ولا يمكن الاعتماد عليه ، بل ولا احترامه ، فهو بالرغم من وعوده المتكررة ، قد فشل تماما فى ارشاد الرأى العام إلى الاتجاه السليم . وفى اعتقادى أنه لم تتوفر لديه النية على ذلك فى أى وقت ، ولم يبق فى طاقتى أن يظل فى منصبه أكثر من ذلك(٣١) » .

وتبع ذلك أن تقدم السفير البريطانى بانذار إلى الملك فاروق ، بخلعه عن العرش فى ٢٢ يونيه ١٩٤٠ ، ان لم يستجب للرغبة البريطانية باخراج على ماهر من الوزارة(٣٢) ، ولم يكن هناك مناص من ذهاب المراوغ الكبير من طريق بريطانيا وتركه للحكم .

ولنا هنا أن نسجل ملاحظتين :

أولاهما : ان ما جرى بعد ذلك باقل من عامين فى ٤ فبراير ١٩٤٢ لم يكن جديدا . والفرق الوحيد أنه قد استخدمت فى المرة الثانية القوات البريطانية ، أما فى المرة الأولى ، فقد تم التهديد باستخدامها .

الثانية : إن قضية دخول مصر الحرب ، هى بالدرجة الأولى احدى القضايا السياسية الخارجية . وكان معنى أن تضغط بريطانيا فى هذه القضية ، إلى حد توجيه إنذار وطرد وزارة ، أن الوصاية البريطانية على إدارة مصر لشئونها الخارجية ، لا زالت قائمة ، وقوية (!)

وبالرغم من هذا التدخل الذى أطاح بحكومة على ماهر ، فان مراوغات الرجل كانت قد أتاحت الفرصة للحكومة البريطانية ، لاعادة النظر فى موقفها ، واتخذت بدورها قرارا . ومن الغريب أن هذا القرار ، قد اتفق مع الموقف الذى تمسكت به الحكومة المصرية ، وإن اختلفت أسباب كل طرف (!)

اما القرار الذى توصلت إليه الحكومة البريطانية ، والذى اتفق أخيرا مع موقف الحكومة المصرية .

ففى أعقاب عزل أحمد ماهر ، جرت مشاورات مكثفة بين المسئولين البريطانيين على المستوى السياسى ، أو على المستوى العسكرى . وقد اجمع هؤلاء ، على أن الموقف الأمثل لمصر فى الحرب ، أن تبقى كما هى فلا تشارك فيها .

وعلى المستوى السياسى ، فقد عبر السفير البريطانى فى القاهرة عن هذا الرأى ، فى برقية هامة بعث بها إلى حكومته ، قبل أن ينتهى عام عزل على ماهر .

كان نص هذه البرقية :

« بعد التشاور مع القائد العام للشرق الأوسط ، ففيما يلى آراؤنا المشتركة :

« يبدو لنا أن الموقف الحالى ليس أنسب الأوقات ، من وجهة نظر محلية ، للضغط « على الحكومة المصرية لاعلان الحرب . ومن الواضح أن رئيس الوزراء الحالى وحكومته ، على « استعداد للقيام بأى شىء ممكن للمعاونة فى الأعمال العسكرية ، فهم مستعدون مثلا لارسال « قوة مصرية متحركة ، كذا سفن مصرية لنقل الأسرى الايطاليين .

« ٢ ـ ولا يرى كلانا أنه بالامكان كسب أى ميزة من اعلان مصر للحرب ، إذ أن « مثل هذا الاعلان ، فى وقت أمكن فيه طرد الغزاة من الأراضى المصرية ، لن يكون له « تاثير طيب كبير فى أى مكان ، بل إنها يمكن أن تثير الملاحظات ، والتى ستكون جرحا لكرامة « المصرى ، كما أنها يمكن أن تؤدى إلى الهجوم الجوى على البلاد .

« ٣ ـ من ثم فنحن نوصى بعدم الضغط على الحكومة المصرية ، فى الوقت الحاضر ، لاعلان الحرب ، « اللهم إلا إذا رغبت هى من جانبها ، وبارادتها الحرة ، فى ذلك ، فلن يكون من الحكمة السياسية « منعها .

« ٤ ـ من الزاوية السياسية ، أستطيع أن أضيف ، أنه إذا ما أعلنت مصر الحرب ، فسوف « تشعر أن من حقها الحصول على عضوية مؤتمر الصلح ، وطرح ادعاءاتها (على حد نص البرقية) « أمامه . ويمكن أن تكون ادعاءات مربكة لنا . ذلك أن هناك اعتقادا عاما ، أن مصر سوف تطلب « فى نهاية الحرب ، تغييرات جذرية للمعاهدة ، وأن المشاركة المصرية فى الحرب ، سوف تدعم مثل « هذه المطالبة ، وهناك أيضا ذلك الاحتمال المربك بادعاءات مصرية إقليمية فى ليبيا(٣٥) » .

اما على المستوى العسكرى ، فقد تضمنت برقية اخرى من نفس المصدر ، رأى المسئولين العسكريين البريطانيين فى الشرق الاوسط ، وكان متفقا مع الرأى الاخر . جاء فى هذه البرقية ..

« بعد مزيد من التشاور مع القائد العام وقيادة القوات الجوية لمنطقة الشرق الاوسط ، اجمع كلاهما على أن كلا من الجيش المصرى والقوات الجوية المصرية ، لن

(٣٠) Ibid
(٣١) F. O. 406/224 No. 51 lampson to Halifax June 15, 1940 Tel. No. 525
(٣٢) F. O. 407/224 No. 60 Halifax to lampson, June 22, 1940 Tel. No. 493
(٣٣) F. O. 371/24634 lampson to Eden, Dec. 13, 1940 Tel. No. 1992 371/24634

تتمكن من أن تسهم بدور كبير في الدفاع عن البلاد، اذا ما أعلنت مصر الحرب، وأرى أنهما على حق».

وقد أضاف القائد العام للقوات الجوية أنه «ليس من سبب يدعوه الى الاعتقاد بضعف القدرة الهجومية للطيران الايطالي، فالايطاليون لازالوا يملكون مسائتي قاذفة في ليبيا، قادرة على أن تصل الى القاهرة، اذا رغبوا في ذلك، كما أن مقاتلاتهم في الصحراء الغربية، تتفوق على مقاتلاتنا بنسبة ٤ : ١» [٣٤].

وأعربت قيادة الاسطول البريطاني في البحر المتوسط، عن نفس الرأي، فقد جاء في تقرير بعثت به هذه القيادة أن «من الافضل ان تبقى مصر بعيدا عن الحرب. فهناك عدد من المسائل الحرجة لم تتفجر حتى الان، بسبب حالة الحياد التي التزمت بها مصر حتى الان، أهمها عدم قصف قواعدنا البحرية، كذا قناة السويس والموانىء التي يتجمع فيها رجالنا، وتتكدس فيها مخازننا» [٣٥].

وعلى ضوء هذا الاجماع، جاء قرار الحكومة البريطانية في النهاية، الذي عبر عنه المستر ايدن بنفسه وقال فيه «اوافق على انه في كل الاحوال فليس من سبب للضغط على الحكومة المصرية للدخول في الحرب في الوقت الحاضر» [٣٦].

ويؤكد هذا الموقف البريطاني، ان أخطر قرار إتخذته مصر خلال الحرب العالمية الثانية، بعدم خوضها، مخالفة في ذلك وضع حليفتها الكبرى، لم ينبثق من ارادة مصرية، بقدر ما انبثق من موافقة انجليزية (!).

وتبقى بعد ذلك قضية أخيرة من قضايا علاقات مصر الخارجية في ظل معاهدة ١٩٣٦.

ثالثا : قضية قطع علاقات مصر بحكومة فيشي :

في اجتماع مجلس الوزراء في ٥ يناير ١٩٤٢ برئاسة سرى باشا (الذى خلف على ماهر) فوجىء اعضاؤه برئيس المجلس يعرض عليهم اتخاذ القرار، بان تقطع مصر علاقاتها بحكومة فيشي. ويعبر الدكتور هيكل الذى كان يشغل منصب وزير المعارف في هذه الوزارة عن المفاجأة، فيقول ولم يكن احد منا يتوقع ان يعرض يومئذ هذا الموضوع»، ولكنه يفسر المفاجأة فيقول «وان كنا نعلم ان انجلترا اصبحت غير مستريحة لاتصال علاقات مصر بفرنسا الرسمية» [٣٧].

وهذا الانطباع الذى عبر عنه هيكل باشا من كون انجلترا هى التى طلبت من وزارة سرى باشا قطع علاقاتها مع حكومة فيشي، لم يلبث أن تحول من انطباع الى حقيقة علمية، بعد ما كشفتها الوثائق السرية البريطانية التى نشرت خلال السنوات الاخيرة [٣٨].

ويفسر الدكتور هيكل اسباب الطلب البريطاني فيقول انه «قد بقي بعض الفرنسيين في مصر وفي غير مصر، يؤيدون المارشال بيتان وحكومة فيشي. هؤلاء كانوا موضع ريبة من السلطات البريطانية، وكانت الريبة تبلغ في شأن بعضهم مبلغ الاهتمام» [٣٩].

على أى الاحوال، ومهما كانت الاسباب، فقد أمر الجانب البريطاني مصر، باتخاذ قرار يمس أخص شئونها الخارجية، وصدع سرى باشا للأمر البريطاني.

وقد يكون الوقف معقولا او مقبولا عند هذا الحد، غير أن ما جرى بعد ذلك أكد أن البريطانيين لا يتهاونون في مثل هذه المسائل، كما أكد أنهم كانوا على استعداد للذهاب بعيدا في طريق إملاء سياسة مصر الخارجية على وزرائها.

ذلك أن الملك فاروق، كان عند اتخاذ هذا القرار، متغيبا في رحلة في البحر الاحمر، وعند عودته فوجىء به، فثارت ثائرته، فهو من ناحية اعتبر اتخاذ القرار في غيابه، ودون مشورته، نوعا من انتهاك حقوقه الدستورية، أو كما قال أحمد حسنين رئيس الديوان لوزير المعارف «إن الملك لم يستشر في هذا القرار الذى وافق عليه مجلس الوزراء. والوزراء والسفراء في البلاد الاجنبية، يمثلون الملك، فلا يجوز التصرف في أمورهم قبل عرض الامر عليه» [٤٠].

وهو من ناحية أخرى، قد عز عليه استبعاد المسيو جان بوتس ممثل حكومة فيشي وصاحب العلاقات الوثيقة مع دوائر القصر بهذا الشكل [٤١].

وتفجر الموقف، وكانت الضحية «صليب سامى باشا» وزير الخارجية الذى تقول التقارير البريطانية إن الملك قد انبه أشد التانيب لانه لم يعترض على طلب

---

(٣٤) F. O. 371/24634 lampson to Eden, Dec. 14, 1940 Tel. No. 1739

(٣٥) F. O. 371/24634 Admiral A.B. Cunningham, British Naval Commander-in-Chief, Mediterreanean Station to Sir Miles lampson Dec. 14, 1940 Most Secret.

(٣٦) F. O. 371/24634 Eden to lampson Dec. 18, 1940 Tel. No. 1555

(٣٧) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج ٢ ص ٢١٩

(٣٨) انظر : الملف السري الكامل لحادث ٤ فبراير ـ الأهرام في ١٩٧٣/٤/٢٧

(٣٩) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ٢١٨

(٤٠) المصدر السابق ص ٢٢

(٤١) الملف السرى الكامل لحادث ٤ فبراير الاهرام ٧٣/٥/٤

رئيس الوزراء وهو الوزير المسئول ، ولم يكف امام صليب سامى الذى تصفه الوثائق البريطانية بانه « لا حول له ولا قوة » سوى ان يقدم استقالته ، ويعتكف فى بيته . (٤٢)

وعند هذا الحد ، نترك البرقية التى ارسلها السير مايلزلامبسون إلى لندن فى ٢١ يناير ١٩٤٢ تروى ما حدث ..

« ١ ـ بلغنى تقرير من احد المصادر فى نهاية الأسبوع ، بأنه نظرا لتأنيب « جاء من الملك فاروق لوزير الخارجية ، بسبب قطع العلاقات مع فيشى ، فقد قدم « وزير الخارجية استقالته ، ومن الأرجح قبول الاستقالة رغم معارضة زملائه « فى الوزارة » .

« ٢ ـ طلبت محادثة عاجلة مع رئيس الوزراء بعد ظهر اليوم ، وأبلغته « بالتقرير ، وأكدت خطورته إذا كان صحيحا ، وكنت امل ان ابلغكم انه قائم على اسس واهية » ..

« ٣ ـ سعى رئيس الوزراء لان يعرف ماذا ستكون النتيجة ، لو كان التقرير « صحيحا ، فرفضت ان استدرج ، فيما خلا ما قلته من انه بمثابة عملية طرد « لوزير خارجية مصرى من جانب مليكه ، لأنه امتثل بولاء لطلب من حليف « لصاحب الجلالة شكل لاسباب حربية مشروعة تماما . وفى وسع دولته « ان يستخلص ما يشاء ان يستخلصه من نتائج قد تاتى ، ويجب ان تأتى فى رايى فى اعقاب مثل هذا التدخل غير المحتمل من الملك » .(٤٣)

واستشعارا من سرى بخطورة الموقف ، قرر ان يطلب من القصر ، إما العدول عن قبول استقالة وزير الخارجية ، أو بالأحرى إقالته ، وإما قبول استقالة الوزراة بأكملها .

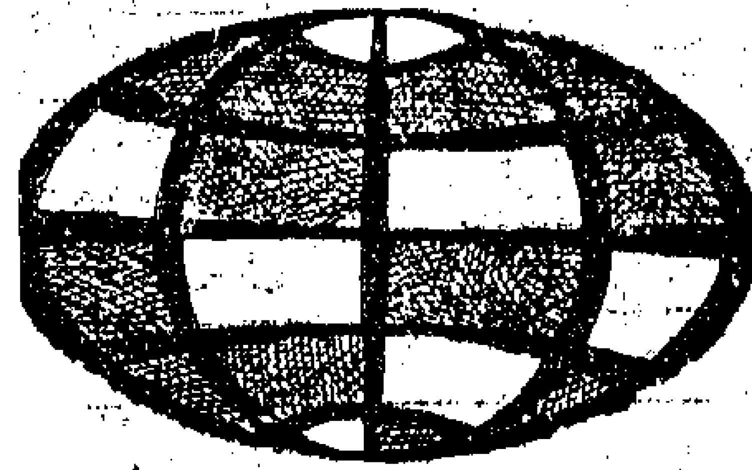
والمعلوم ان الازمة قد تطورت بعد ذلك ، حتى وصلت إلى حادثة ٤ فبراير . غير ان ما يهمنا فى هذه الأزمة ، هو ان بريطانيا كانت مستعدة لأن تذهب الى اقصى الحدود ، فى طريق إملاء السياسة الخارجية المصرية .

يمكن القول إن ازمة قطع العلاقات مع حكومة فيشى ، كانت آخر الأزمات التى المت بسياسة مصر الخارجية بعد معاهدة ١٩٣٦ ، وكان وراء ذلك اكثر من سبب :

الأول : أن حادثة ٤ فبراير ، قد انهت ، ولو لفترة ، تلك التناقضات الحادة التى شهدتها الفترة السابقة ، خاصة بين القصر والانجليز . وقد إستتبع تلك الحادثة ، فترة هدوء نسبى ، هدات فيها حدة الصراع ، خاصة حول قضايا العلاقات الخارجية ، إذ إتفق تماما موقف حكومة الوفد التى جاءت بعد هذه الحادثة ، مع الموقف البريطانى .

الثانى : أن النجاح العسكرى البريطانى خلال صيف عام ١٩٤٢ فى صد تقدم قوات المحور على الحدود الغربية ، ثم تقدم الحلفاء بعد ذلك فى مطاردة تلك القوات ، قد جعل البريطانيين اكثر تسامحا فيما يتصل بعلاقات مصر الخارجية ، ثم ما يتصل من هذه العلاقات بتطورات الحرب .

الثالث : انه مع نهاية الحرب ، ومع تضعضع النظام الاستعمارى القديم ، ومع زيادة حركة المد الوطنى فى العالم الثالث ، لم تعد القضية بالنسبة للعلاقات المصرية ـ البريطانية ، قضية من بين السياسة الخارجية لمصر ، بقدر ما اصبحت قضية الوجود البريطانى فيها .. مجرد الوجود !



---

(٤٢) Review of Political Developments in Egypt, 1942

(٤٣) الملف السرى الكامل لحادث ٤ فبراير ـ الأهرام ١٩٧٣/٤/٢٧

دراسة

محددات الصراع الدولى فى القارة الإفريقية

مجدى حماد

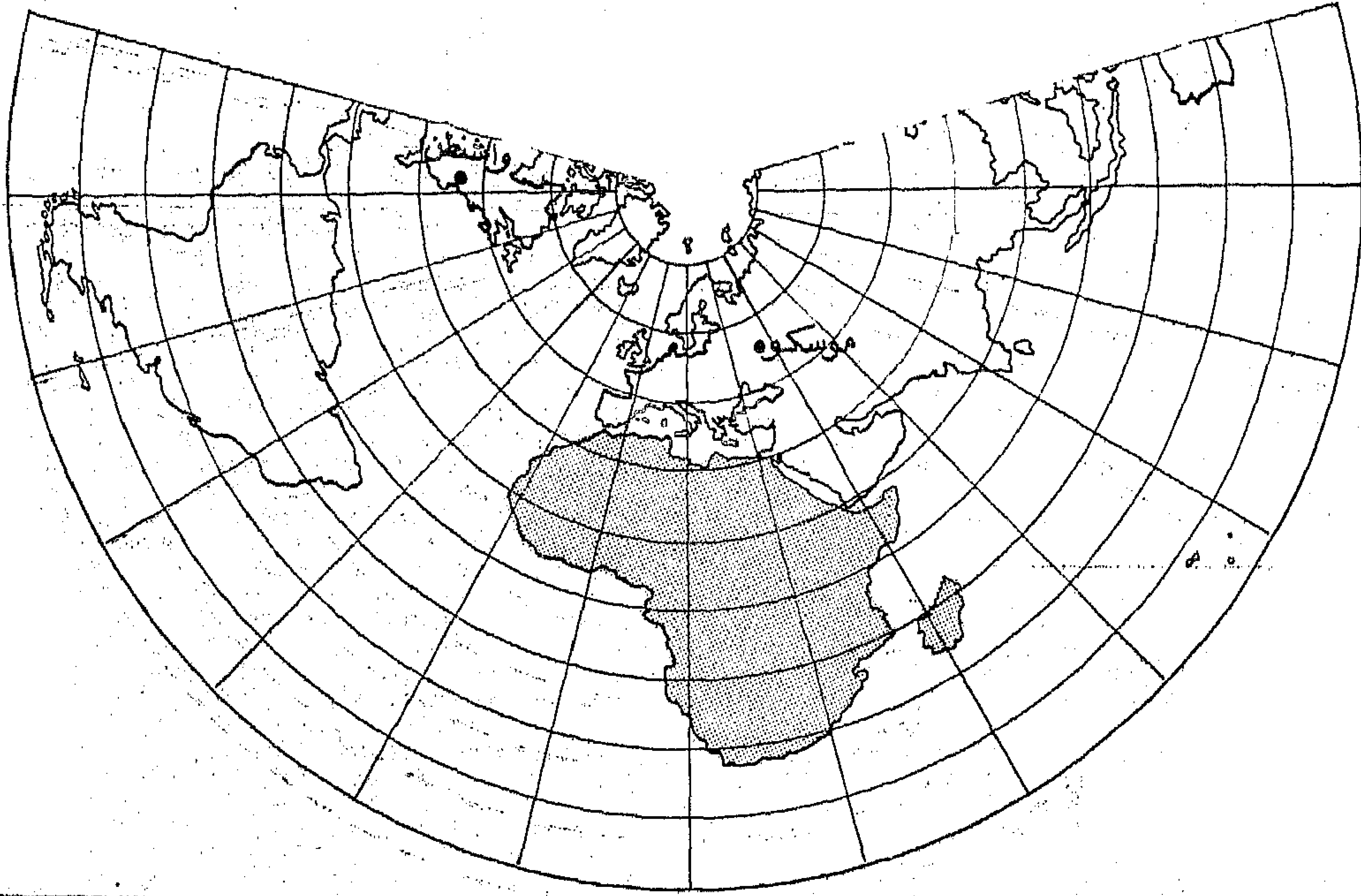
باحث الشئون الافريقية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام . حاصل على ماجستير فى العلوم السياسية بامتياز فى موضوع « المؤسسة العسكرية فى افريقيا » . ويقوم حاليا باعداد رسالة الدكتوراه . سافر الشهر الماضي إلى الولايات المتحدة الأمريكية بدعوة من حكومتها لقضاء ثلاثة شهور فى إحدى الجامعات الأمريكية .

يوضح رصد حركة الصراع فى أفريقيا ، وعلى أفريقيا ، أن التطورات تتصاعد بمعدل سريع فى الفترة الأخيرة ، بصورة جعلت القارة تعود مرة أخرى الى بؤرة الاهتمام العالمى ، حتى لتكاد تستقطب الاهتمام ، دون مناطق التفجر الأخرى فى العالم .

وفى البداية ، ينبغى التأكيد ، وربما المبالغة فى التأكيد ، على أهمية دور « العوامل الداخلية » فيما تشهده دول ومناطق القارة من صراعات ومنازعات ، وأن تناول « العوامل الخارجية » بالتحليل ، لا يتضمن أكثر من منهاج أو منظور محدد للدراسة ، نظرا لبروز دور هذه العوامل الخارجية فى الفترة الحالية .

ومن هذه الزاوية ، يمكن القول إن الوضع الدولى العام ، وما يشهده من توازنات معينة بين القوى ، فضلا عن محصلة الصراع الأساسى بين النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى ، ستفرض تأثيرا هاما على تطور البلدان الأفريقية المستقلة لفترة من الزمن قد تطول . بل ويمكن القول أن مستقبل دول القارة ، سيتوقف الى حد كبير على محصلة هذا الصراع ، وعلى قدرة أى من النظامين الاجتماعيين العالميين ـ الاشتراكى والراسمالى ـ فى التأثير بدرجة أكبر أو أكثر حسما على تطور دول القارة الاقتصادى والاجتماعى . وفى نفس الوقت ، ومع تطور الدول الافريقية وتقدمها ، سينمو بشكل ثابت تأثيرها على التطور العالمى .

وإذ تدرك الدول الكبرى هذه الأهمية المتزايدة لأفريقيا ، فانها تحاول بوسائل متعددة ، سياسية وإقتصادية وعسكرية وأيديولوجية ، أن تقنع أو توجه أو تكره عددا من دول القارة لتسير فى هذا الطريق أو ذاك ،



مع هــذه القــوة أو تلك . وإذا حــاولنا أن نبحــث عن محددات الصراع بين هذه القــوى المختلفــة فى أفــريقيا وحول أفريقيا ، لأمكن أن ندرج المحددات التالية :

١ ــ إن خبرة التدخــل الأجنبى فى شــئون القــارة منذ مطلع الستينات ، تكشف عن أن المتغير الأجنبى ، يحتل مكانة جــوهرية فى تحــريك التطــورات فى العديد من دول القارة .

٢ ــ إن محور الصراعات بين القوى الكبرى ، يوشك أن ينتقــل الى أفــريقيا لاعتبارات بعضــها ذاتى ، وبعضها الاخر موضوعى .

٣ ــ إن الصراع بين القوى الدولية المختلفة على المسرح الافريقى ، يرتبط ويدور حول مصالح أســاسية ، إقتصادية وإستراتيجية وأيديولوجية .

٤ ــ إن الصراعات التى تدور فى أفــريقيا ، تســتمد طاقتها المحــركة مــن نوعين مــن التناقضــات : أولهمــــا ــ التناقض الرئيسى ، وثانيهمــــا ــ التناقضات الثانوية .

٥ ــ إن هناك مجموعة متعددة من الأدوات التى تعمد الدول الكبرى الى إســتخدامها ، وكذلك مــن المسالك التى تلجأ تلك الدول للتسلل من خلالها ، لتحقيق مصالحها فى القارة .

١ ــ خبرة التدخل الأجنبى فى أفريقيا

مع انهيار الامبراطوريات الأســتعمارية فى أفــريقيا ، التى قامت على أســاس مــن مــؤتمر برلين الشــهير (١٨٨٤ ــ ١٨٨٥) والذى إنتهى الى « التقسيم الأول » للقارة ، ومــع حصــول غالبية دولهــا على الاســتقلال السياسى ، خاصة مــع مــطلع الســتينات ــ بدأ الصراع الاستعمارى الجديد من أجل « التقسيم الثانى » للقــارة الافريقية ، وبدأت مرحلة جــديدة مــن مــراحل الصراع

الدولي ذات طبيعة مختلفة ، وأدوات وأساليب متغيرة . ولقد ترتب على ذلك ، أن أصبحت القارة في حالة « فوضى شاملة » لا مثيل لها .

حقا لقد شهدت دول أفريقية عديدة ، منذ إستقلالها أيضا ، طائفة هائلة ومتنوعة من الصراعات والمنازعات ، حتى أصبحت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي ، أحد الأمراض المتوطنة في القارة . وليس أدل على ذلك من شيوع الانقلابات العسكرية ، وتصاعد حدة الصراعات الاجتماعية التي تغذيها الأزمة الاقتصادية الطاحنة ، وما يرافق ذلك من موجات متتابعة من العنف السياسي ، فضلا عن تعدد الاتجاهات الانفصالية ، وتكاثر التوترات العقائدية الاقليمية . ومن المقرر أن هذه الصراعات والمنازعات ، تجد دوافعها وأسبابها بصفة رئيسية ، في طبيعة البنية الاقتصادية ــ الاجتماعية ، والاطار التاريخي لمعركة الاستقلال ، فضلا عن الاختيارات الأساسية للسلطات الحاكمة في الدول الافريقية .

ومع ذلك ، يكشف تحليل العوامل المستترة خلف عديد من الصراعات والمنازعات ، عن أن « المتغير الأجنبي » يحتل مكانة جوهرية في تحريك أحداث الدول والقارة الأفريقية بصفة عامة . بل إن المكانة الجوهرية التي يحتلها هذا المتغير في الصراعات الأفريقية الأساسية ــ على المستويين الداخلي والاقليمي ــ تثير تساؤلا مبدئيا ، قبل تحليل هذه الصراعات ، حول طبيعة وحقيقة ما يسمى بالصراعات « الداخلية » في أفريقيا ، وهل هي حقا داخلية ؟

فعلى سبيل المثال ، كان تغير السياسة البلجيكية ، هو العامل الأساسي وراء إنهاء محاولة الانفصال باقليم كاتنجا التي قادها موريس تشومبي واستمرت لمدة ٣٠ شهرا بالكونغو كنشاسا (زائير) فيما بين ١٩٦٠ ــ ١٩٦٣ . فلقد أدى تغير الحكومة في بروكسل ، الى وقف سيل المساعدات المالية والعسكرية الى القوات الانفصالية ، بل فرض على قياداتها ضغوط واضحة من أجل التسوية(١) . كذلك لولا المساعدات العسكرية السوفييتية ، وبصفة خاصة مركبات النقل والقتال ، لما كان في مقدور القوات الكنغولية المركزية ، أن تحول دون إنفصال إقليم آخر ، عندما نصب كالونجي من نفسه ملكا على جنوب كاساى في نفس الفترة .

وفضلا عما تقدم ، هناك من يرى أنه بدون الدور الحاسم للمخابرات المركزية الأمريكية ، لما كان في مقدور الجيش ، أن يستولى على السلطة في الكونغو كنشاسا منذ عام ١٩٦٥ ، وأن يضع حدا للصراع المتفشي على السلطة وللحروب الأهلية المتتابعة في البلاد ، منذ إستقلالها عام ١٩٦٠(٢) . وأن نشاط هذه المخابرات بالتالي ، وطبقا لما أعلن بشكل أو بآخر من وثائقها ، يعتبر عاملا أساسيا في إستمرار النظام السياسي الذي إستند منذ ذلك الوقت على سلطة الجيش .

كذلك كانت المساعدات العسكرية البريطانية في غمار الحرب الأهلية في نيجيريا ، وراء تضاعف حجم القوات المسلحة الفيدرالية الى إثني عشر ضعفا ، بين بداية الحرب ونهايتها (١٩٦٧ ــ ١٩٦٩) . بينما كان دور المجهود الحربي السوفييتي ، من خبراء عسكريين وطيارين ، وقاذفات ومعدات حربية ، كان حاسما في تحقيق النصر النهائي على القوات الانفصالية . ومن ناحية أخرى ، لولا المساعدات العسكرية الفرنسية ، وأسراب الطائرات المقاتلة من إتحاد جنوب أفريقيا ، لما تمكنت قوات « بيافرا » الانفصالية ، من الاستمرار في

★ تمثل هذه الدراسة فصلا من كتاب يعده المؤلف حول « صراع القوى الكبرى في افريقيا » ينتظر صدوره في شهر نوفمبر القادم .

(١) Crawford Young, «The Politics of Separatism: Katanga, 1960-1963», in Gwen Carter, ed., Politics in Africa: Seven Cases (New York: Harcourt, Brace and World Inc., 1960), P.189.

وانظر بخصوص تدويل الصراعات الاقليمية في افريقيا بصفة عامة :

Yashpal Tandon, «The Internationalization of the Civil War», in Ali Mazrui & Hasu Patel, eds., Africa in World Affairs (New York: The Third Press, 1965), PP. 63-78.

(٢) Andrew Tully, The CIA: The Inside Story (New York: Morrow, 1972), PP. 22-32.

المقاومة طوال سنوات ثلاث(٣) كذلك كانت المساعدات العسكرية الفرنسية ، ذات أثر حاسم في مواجهة نشاط الثوار الوافد عبر حدود الكاميرون حتى منتصف الستينات ، حيث خصصت لها قوة فرنسية قوامها ١٠٠٠ جندي ، ٢٠٠ ضابط ، فضلاً عن مساعدة عسكرية مباشرة بلغت قيمتها ٧ ملايين دولار سنويا . ونفس الترتيبات تقريبا حصلت عليها تشاد فيما بين ١٩٦٨ ــ ١٩٧١ لمساعدتها على صد نشاط الثوار المسلمين الوافد عبر حدودها مع ليبيا(٤)

ومن ناحية أخرى ، تكشف خبرة الدور الجوهري الذي تمارسه القوى الأجنبية في قارة أفريقيا ــ كنظام دولي فرعي ــ عن حقيقتين هامتين :

أولاهما ــ إن أفريقيا لم تحتل إلا مرتبة منخفضة نسبيا في قائمة أولويات الدولتين العظميين : الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية ، حتى موقعة الاستقلال في أنجولا (١٩٧٥ ــ ١٩٧٦) ، بما إرتبط بها من تغيير أساسي في الخريطة السياسية والاستراتيجية لتوازنات القوى في القارة .

ثانيتهما ــ إن القارة الأفريقية ، إحتلت مرتبة عالية جدا في قائمة أولويات وحركة القوى العظمى من الدرجة الثانية ، وبصفة خاصة فرنسا ، والصين ، وبريطانيا .

وقد يفسر ذلك طبيعة التطور السياسي والاجتماعي في الدول الأفريقية ، فضلاً عن إتجاهات علاقاتها الاقتصادية الدولية ، ومواريث المرحلة الاستعمارية ، كما يمكن أن يفسر أيضا ، بأن لكل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية « إستراتيجية عالمية » ، وفي إطار هذه الاستراتيجية الكلية ، تدخل القارة الأفريقية كوحدة واحدة متكاملة . وقد تكون هناك درجات متفاوتة من الاهتمام بالقارة أو ببعض الدول أو المنظمات ، أو حتى بحركات التحرير ، ولكن الاهتمام بالقارة على المستوى الكلي ، هو الأساس في حسابات الصراع أو الوفاق . أما القوى الأخرى فهي مهتمة أيضا بأفريقيا ، ولكن ليس على نفس المستوى ، وإنما هي تركز ، في غياب مثل تلك الاستراتيجية العالمية ، على دول ومناطق أفريقية بعينها ، وتكون أكثر فعالية في تحركاتها ، وما يتحقق لها من مصالح ونفوذ وقدرة على التأثير في بعض المراحل أو المستويات أو الدول ، مما لموسكو أو لواشنطن .

وتبرز فرنسا ، بصفة خاصة ، في مقدمة تلك القوى ، من حيث إهتمامات السياسة الخارجية ، وإتجاهات المصالح والعلاقات الاقتصادية الدولية ، حيث تحتل علاقاتها بمجموعة الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية (الفرانكوفون) أهمية خاصة من هذه النواحي . وتوضح الاحصاءات أن فرنسا تنفق أعلى نسبة من المساعدات الأجنبية بالنسبة الى الدخل القومي ، مقارنة بأية دولة في العالم ، وأن معظم هذه المساعدات ، يخصص لدول مجموعة الفرانكوفون .

كذلك فان الصين تولي أيضا أهمية خاصة لأفريقيا ، ويمكن إكتشاف هذه الأهمية ، بشكل مبدئي ، من برنامج المساعدات المخصص للقارة (دول وحركات تحرير) والذي يتجاوز ما تخصصه الصين من مساعدات حتى لقارة آسيا(٥) .

ومع مطلع عام ١٩٧٤ بدأت مرحلة جديدة من مراحل الصراع الدولي في القارة الأفريقية ، تميزت بسمات خاصة ، من حيث السلوك الأجنبي ، ودرجات الاهتمام الدولي بالقارة ، كما إنتهت الى تغيرات أساسية في توازنات القوى . والمهم أن التطورات التي تتابعت منذ ذلك الحين ، قد أكدت مدى تبعية الصراعات الأفريقية للمتغير الأجنبي . ويكفي أن نشير بصفة خاصة ، الى

Charles Murray, « Nigeria and Biafra », in Steven Spiegel & Kenneth Waltz, eds., Conflict in World Politics (Cambridge ; Winthrop Publishers, Inc., 191).

وانظر ايضا بخصوص دور المتغير الاجنبي في الحرب الاهلية في نيجيريا :
نازلي معوض احمد ، الحركة الانفصالية في نيجيريا : قضية بيافرا ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٤) ، ص ٢٧٣ ــ ٤١٥

(٤) Helen Kitchen, ed., A Handbook of African Affairs (New York : Frederick A. Praeger, 1974), P P 191-192

وايضا

« Chad/Libya », Africa Report, Vol. 18 (Jan.-Feb., 1973), P.B.

(٥) James Lawler, « Conflict Avoidance in Africa », Peace Research Review, Vol. V11, no. 1 (June, 1976), P. 95.

منطقة أفريقيا الجنوبية ، حيث توضح هذه المنطقة قبل غيرها ، ضخامة تأثير الدور الأجنبى فى شئون القارة . وليس أدل على ذلك ، من النتائج الجوهرية التى ترتبت على سقوط الحكم الدكتاتورى فى البرتغال ، وبصفة خاصة تصفية الإمبراطورية البرتغالية فى أفريقيا . فحتى عام ١٩٧٤ كان إتحاد جنوب افريقيا ، يشكل نظاما محكما للغاية ، لاستمرار سيطرة الأقلية البيضاء على مقاليد السلطة وموارد الثروة معا ، إذ كان الاتحاد يمثل ما يشبه « منطقة القلب » ، بينما تحيط به روديسيا وانجولا وموزمبيق كحصون خارجية ــ من ناحية ، فى الوقت الذى تشكل فيه بتسوانا وناميبيا وسوازيلاند منطقة سوداء عازلة ولكنها فى نطاق السيطرة العنصرية ــ من ناحية أخرى .

ولكن مع إستقلال موزمبيق (١٩٧٥) سقط أحد الحصون فى أيدى فريليمو ، التى كانت تسبب المتاعب لروديسيا حتى قبل الاستقلال . وهكذا أصبحت الحدود الشرقية والطويلة لروديسيا ، « معرضة » تماما بالمعنى العسكرى .

كذلك فإن انجولا ، التى كانت تمثل الحصن الغربى للقلعة البيضاء ، تحكمها الآن « الحركة الشعبية لتحرير انجولا » ، وأصبحت على نحو مفاجىء ، مركز الثورة اليسارية والكفاح المسلح فى القارة كلها ، والتى توجد فوق أراضيها ، بالاضافة الى ذلك ، القوة الكوبية ، التى تمثل عنصرا كان يصعب توقعه ، والآن يصعب توقع إتجاهاته .

٢ ــ إنتقال محور الصراعات الدولية الى افريقيا

لقد جاءت « موقعة انجولا » فى منتصف السبعينات ، لتكون بمثابة تتويج لهذه المرحلة المتميزة من مراحل التطور السياسى فى أفريقيا . وهى مرحلة تستمر فيها الصراعات والمنازعات الاجتماعية والسياسية ، على مستوى الدول وعلى مستوى القارة ، غير أنها ستتخذ شكلا جديدا ، وبصفة خاصة من ناحية تأثير الدور الأجنبى . ويكفى أن نتطلع الى منطقة القرن الأفريقى ، باعتبارها من أكثر مناطق القارة إختزانا لطاقات وإحتمالات الصراع الاقليمى والأيديولوجى والتحررى . ففى عام ١٩٦٩ كان السودان واقعا تحت حكم مجموعة من الضباط ، على تحالف مع اليسار الماركسى وتساندهم موسكو ، وفى هذا الوقت ، ساندت إمبراطورية إثيوبيا ، الخاضعة للتوجيه الأمريكى ، رجال انيانيا فى جنوب السودان ، مما أدى الى زعزعة النظام الحاكم فى الخرطوم . فتخلص الرئيس السودانى من حلفائه اليساريين ، بعد محاولة الانقلاب العسكرى عام ١٩٧١ واتجه نحو الغرب ، وجاء الامبراطور هيلاسلاسى بنفسه فى عام ١٩٧٢ يحضر المصالحة بين الجنوب والشمال فى السودان . وفى عام ١٩٧٧ تقع إثيوبيا تحت حكم مجموعة من الضباط الذين يعلنون الاشتراكية العلمية والماركسية صراحة ، وتقف موسكو من خلفهم بالتأييد والتدعيم . وهنا بدأ السودان فى تأييد ثوار إريتريا الذين حققوا مؤخرا نجاحا ملموسا ، وخاصة فى المنطقة القريبة من الحدود السودانية . وقد أسهم ذلك فى زعزعة نظام الحكم العسكرى فى إثيوبيا ، الذى لا يبدو قويا على أية حال . ويزداد وضوح الصورة ، إذا ما لاحظنا موقف دولة مثل ليبيا تساند نظام اديس أبابا الحالى ، بعد أن كانت تمول بالسلاح ثوار إريتريا . خاصة وأن ليبيا متهمة أيضا بتشجيع المعارضة الشيوعية ضد الرئيس السودانى ، بعد أن لعبت دورا هاما فى سحق الشيوعيين السودانيين فى عام ١٩٧١ .

وبناء على ما تقدم ، يمكن القول إن الحرب الباردة ستشتمل القارة الأفريقية فى مواقع متعددة ، غير أنها ستكون فى هذه المرة « حربا باردة ساخنة » خلافا لما شهدته القارة إبان أزمة الكونغو فى الستينات . والانتهاء الى هذا التصور ، يستند الى عدة مؤشرات :

أولها ــ إن موقعة انجولا ، تعتبر أحد المتغيرات الأصيلة فى التطورات المعاصرة فى قارة أفريقيا ، ستستمر نتائجها فى التأثير على تلك التطورات لفترة ممتدة . وأساس ذلك ، أن هذه الموقعة قد إرتبطت ــ من ناحية أولى ــ بانتصار ساحق للاتحاد السوفيتى ، وهزيمة ساحقة للولايات المتحدة وللغرب وللصين أيضا ، كما أنها قد إقترنت ــ من ناحية ثانية ــ بدخول كوبا الى الميدان الأفريقى لأول مرة ، بأيديولوجيتها وتجربتها الخاصة وقواتها المسلحة ، بينما كانت جزءا من نظام أمريكا اللاتينية . وأخيرا ، فقد شهدت دخول جنوب أفريقيا بقواتها المسلحة النظامية ، على نحو مفاجىء ، فى صراع عسكرى سافر ضد إحدى دول القارة ، بينما لم تكن داخلة ضمن القارة ، فى أى تصور أو حساب إستراتيجى سابق .

ثانيها ــ إن الانهيار المفاجىء للامبراطورية البرتغالية فى أفريقيا عام ١٩٧٤ ، ترك « فراغ قوة » فى منطقة أفريقيا الجنوبية ذات الأهمية المباشرة فى حسابات الصراع فى هذه المرحلة . وقد شرعت الدول الكبرى فى التحرك نحو هذه المنطقة ، وقد أصبحت روديسيا بصفة خاصة محورا للحركة ، بعد نجاح التدعيم السوفيتى الكوبى للحركة الشعبية لتحرير أنجولا ــ فلقد أصبح من الواضح ، أن إعادة التفكير فى مبدأ المفاوضات كأساس لتسوية قضية إستقلال روديسيا ، وهى المحاولة السابعة الأساسية منذ عام ١٩٦٥ ، قد جاءت من قبل

عوامل أجنبية ليس لها إلا إرتباطات جزئية مباشرة بالقضية الرئيسية فى ذلك الصراع ، وأن الطريق الى مؤتمر جنيف ، الذى شهد تلك المحاولة الفاشلة ، قد بدأ فى انجولا ، نظرا لأن البديل المطروح فى روديسيا ، تراوح بين التسوية السلمية عن طريق المفاوضات ، أو حرب شعبية مخططة ، مع إحتمال حسل على الطريقة الانجولية(٦) . وفى هذا الاطار ، جاءت مبادرة كيسنجر ، كما بدأت بعض دول القارة تفكر فى قبولها ، وفى نفس الوقت بدأ ظهور تأثيرات الاطار الدولى ، والصراعات السوفييتية – الصينية – الأمريكية على حركات التحرير فى المنطقة .

ثالثها – إن محور الصراعات الدولية يوشك أن ينتقل الى قارة أفريقيا والشرق الأوسط ، حيث يوجد البترول وفوائض رءوس الأموال والكثير من المعادن الاستراتيجية . وتفسير ذلك ، أن الصراعات العالمية تتركز فى هذه المرحلة حول طرق المواصلات والموارد الاقتصادية ، وبالتالى فان من يمكنه السيطرة على هذه المناطق الغنية ، والتى تتحكم ايضا فى طرق الملاحة الدولية ، يمكنه أن يلعب دورا أساسيا فى صياغة جانب هام من التطورات السياسية فى العالم .

ويضاعف من أهمية هذا الاعتبار ، الانسحاب الأمريكى من منطقة جنوب شرقى آسيا ، بعد نتائج حروب التحرير الوطنية فى لاوس وكمبوديا وفيتنام ، فضلا عن ضرورات سياسة الوفاق وتطبيقاتها فى القارة الأوروبية ، بعد مؤتمر هلسنكى للشرق والغرب . مع الأخذ فى الاعتبار ، أن امريكا اللاتينية ، لاتزال قارة مغلقة على النفوذ الأمريكى . وقد إتضح ذلك ، بشكل حاسم ، فى غمار أزمة الصواريخ فى كوبا فى بداية الستينات ، كما تأكد فى سياق ما إنتهت اليه تجربة الرئيس السابق الليندى فى تشيلى مع بداية السبعينات . وربما يفسر ذلك جزئيا ، التوجه الكوبى الى أفريقيا ، والذى أدى الى آثار بعيدة المدى بالنسبة للتطورات والصراعات فى القارة ، فضلا عن دوره الواضح فى حساب العلاقات الأمريكية – الكوبية .

وهكذا بدأت تتعدد دوائر الحرب الباردة – الساخنة فى أنحاء عديدة من القارة ، واخذت تتعمق ظاهرة الاستقطاب الدولى ، واصبحت غالبية الصراعات الأفريقية ، تعكس على نحو أو آخر ، صراع القوى المستتر بين موسكو وواشنطن وبكين وباريس . وأية قراءة لخريطة الصراعات الأفريقية ، مع بداية هذا العام ، تؤكد هذا الاتجاه بغير عناء . ولننظر الى منطقة القرن الافريقى ، أو الى أحداث زائير ، وما سبقها من هجوم المرتزقة على بنين ، ثم إغتيال رئيس الكونغو برازافيل .

٣ – الصراع يدور حول مصالح جوهرية

إن طائفة الصراعات التى تكاثرت فى أنحاء عديدة من القارة الأفريقية ، سواء بين الدول الأجنبية الكبرى وبعضها بعضا ، أو بينها وبين عدد من دول القارة ، إنما تدور حول مصالح جوهرية مادية من النواحى الاقتصادية والاستراتيجية والأيديولوجية ، ذات التأثير الهام فى توازنات القوى الحالية والمستقبلة بشكل عام ..

فمن الناحية المبدئية ، تعتبر القارة الأفريقية ، أحد مسارح الصراع الايديولوجى على المستوى العالمى بين النظام الاشتراكى والنظام الرأسمالى ، خاصة وأن غالبية دول القارة ، تعتبر من الدول حديثة الاستقلال ، التى لم تستقر بعد على منهاج محدد للتطور السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، ومازالت الغالبية العظمى منها مترددة ، منذ بداية مرحلة الاستقلال فى الستينات وحتى الان ، ما بين هذا النظام أو ذاك ، فضلا عما سمى فى بعض النماذج بفكرة « الطريق الثالث » .

ومن ناحية أخرى ، ترقد فى باطن الأرض الأفريقية ، مجموعة هامة وضخمة من المعادن الاستراتيجية ، كما أن بها الكثير من المواد الخام ومصادر الطاقة ، بالاضافة الى مجموعة هامة من الاستثمارات الاقتصادية والرأسمالية واسعة النطاق ، والتى تدرفوائد وأرباح باهظة(٧) – ومن هذه الناحية ، يمكن تحديد حجم المصالح المادية الملموسة ، وسياسات الدول الأجنبية المتصارعة من أجل تحقيق هذه المصالح ، ذلك أنه طالما تستمد تلك السياسات دوافعها من نفس المصالح ، فقد كان الصراع حتميا فيما بينها .

وتوضح الاحصاءات أن (٣٠٪) من إجمالى الاستثمارات الأجنبية البريطانية ، تتمركز فى أفريقيا ، وأن (١٢٪) من التجارة الخارجية لبريطانيا مع دول أفريقية ، وأن (٢٧٪) من أرباحها من عملياتها فيما وراء البحار مصدره أفريقيا . كذلك لا ينبغى أن نغفل ، أن صراع الامبريالية البريطانية ، للمحافظة على مركزها ، له أيضا أبعاده السياسية . فقد أصبحت غالبية المستعمرات البريطانية السابقة فى أفريقيا « شركاء » فى الكومنولث البريطانى . ويعتبر هذا التطور

---

(٦) **Eliane Windrich, « Rodesia : The road from Luanda to Geneva », The World Today, Vol. 33, no.3 (March, 1977), P. 101.**

(٧) انظر الجدول رقم (١) حيث يوضح الاحتياطى من المواد الخام الاساسية فى أفريقيا والمدى الزمنى المتوقع لاستمرارية تلك الاحتياطى .

جدول رقم (١)

أرقام أولية لتوقع استمرارية بعض موارد المواد الخام فى أفريقيـــا (١)

المعدن	السنوات	المعدن	السنوات
البترول	٣٠	الفوسفات	١ر٦٢٥
الفحم	١ر٦٠٠	التيتانيوم	٦ر٧٠٠
الغاز	٣٠٠	الجرافيت	١ر١٨٦
الحديد	٥٧٠	البوكسيت	١ر٠٠٠
المنجنيز	٨٠	الكروم	٥٠٠
النحاس	١٠٠	الكوبالت	٧٠
النيوبيوم	٧٦٠	اليورانيوم	٤٠
القصدير	٤٠	الرصاص	١٥
الزنك	٢٥	الليثيوم	٤١
البريليوم	٥٢	الاسبستوس	٣٤
التنتالوم	١٩٣	الانتيمون	٢٥

(١) المصدر : قام بتجميع وحساب التقدير The Institute of Africa, USSR Academy of Science

ضروريا لاحتفاظ بريطانيا بما يسمى « الهيبة الدولية » كقوة عظمى لها مصالح أساسية فيما وراء البحار (٨).

أما حجم المصالح الفرنسية ، فيعتبر أضخم من حجم المصالح البريطانية فى أفريقيا . ذلك أن (٣٢٪) من إجمالى الاستثمار الخاص الفرنسى فى الخارج ، يتمركز فى دول أفريقيا الناطقة بالفرنسية ، كذلك فإن الحاجة لحماية مصالح رأس المال الفرنسى ، فى غمار عملية التنافس بين الدول الرأسمالية وبعضها بعضا فى أفريقيا ، كان عاملا هاما وراء قرار فرنسا ، ربط مستعمراتها السابقة معا بسلسلة من إتفاقيات التعاون ، فضلا عن تأمين عضويتها فى السوق الأوروبية المشتركة .

كذلك يمكن التمييز بخصوص مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بين المصالح ذات الصبغة الاقتصادية ، والمصالح ذات الصبغة السياسية والاستراتيجية . فمن الناحية الأولى ، نجد أن المواد الخام الأفريقية ، لها أهمية خاصة لدى الاحتكارات الأمريكية . فالولايات المتحدة تحصل من دول أفريقية تقريبا على (١٠٠٪) من وارداتها من الماس ومعادن الليثيوم ، والبريليوم ، والكوبالت . ومما يتراوح بين (٢٥٪ ـ ٥٠٪) من وارداتها من الأنتيمون ، والكروم ، والمنجنيز ، فضلا عن كميات أساسية من المطاط ، والذهب ، واليورانيوم ، والبترول . كذلك فإن العوائد المرتفعة التى تدرها الاستثمارات فى دول أفريقيا ، تجذب اليها رأس المال الأمريكى الخاص . فمع عام ١٩٧٠ قدر حجم الاستثمار الأمريكى المباشر فى أفريقيا بحوالى ٣ مليارات دولار . وينبغى أن يوضع فى الاعتبار ، أن الاحصاءات الرسمية لا تظهر حقيقة وحجم الاستثمار الأمريكى غير المباشر (من خلال مشاركة الولايات المتحدة فى الشركات الأوروبية) . وتقدر العوائد التى تحصل عليها بعض الاحتكارات الأمريكية من إستثماراتها تلك ، بحوالى (٤٠٪) أى حوالى مليار دولار سنويا .

ومن **الناحية الثانية** ، تحاول الولايات المتحدة الأمريكية ، عن طريق مد نفوذها السياسى الى المستعمرات الأوروبية السابقة فى أفريقيا ، أن تحد من وجود وتأثير الدول الإستعمارية الأم فى النظام العام للعلاقات الدولية . وينبع هذا الاتجاه ، من تبنى الولايات المتحدة لفكرة « زعامة العالم » ، ومن الاعتقاد بأن النفوذ السياسى الأمريكى ، يمكنه وحده حماية الدول الصغرى من « الاختراق الشيوعى » .

وبالاضافة الى ما تقدم تسعى كل من ألمانيا الغربية وإيطاليا واليابان ، لتحقيق أهداف إقتصادية ، بصفة أساسية ، فى أنحاء معينة من القارة ، ولا يعنى ذلك بطبيعة الحال ، إنعزالها عن المشكلات السياسية . فألمانيا الغربية ذات الدور المستتر والمتزايد فى القارة ، تسعى لتعويض النقص فى المواد الخام داخلها ، فضلا عن خلق سوق دائمة لمنتجاتها فى دول أفريقية ، وتبرز بوجه خاص علاقاتها الهامة مع إتحاد جنوب أفريقيا . وعلى الرغم من أن دور إيطاليا فى أفريقيا ليس دورا أساسيا ، إلا أن مجموعة من دول القارة ، تستقبل حوالى (٨٤٪) من إجمالى صادرات رأس المال الايطالى للعالم الثالث . كذلك تعمل الشركات الايطالية فى أسواق شمال أفريقيا ، لمنافسة الشركات الفرنسية والألمانية الغربية ، وحتى الأمريكية . أما اليابان ، فقد تصاعدت تجارتها مع دول أفريقية معينة خلال السنوات القليلة الماضية بشكل واضح ، وتتركز إستثماراتها بصفة خاصة فى المناجم والمصانع .

ومعنى ما تقدم ، أن الدول الرأسمالية الغربية ، تركز جهودها مجتمعة فى محاولة إستبقاء دول أفريقية فى فلك نمط الإنتاج الرأسمالى ، بالاضافة الى أنها تحاول أن تبقى تلك الدول ، تحت سيطرة إحدى الدول الرأسمالية

(٨) اعتمدنا فى استخلاص هذه الاحصاءات وما يليها على المرجع التالى :

E.A Tarabrin, The New Scramble for Africa (Moscow : Progress Publishers, 1974), PP. 17-19.

الصناعية المتقدمة ، وإن كان هناك هامش للتنافس فيما بينها ، حول أية دولة تكون لها السيطرة . وعلى ذلك فهي تستهدف من سياستها الافريقية ، إستمرار تدفق موارد الدول الأفريقية الى العالم الرأسمالي المتقدم ، وإستنزاف مصادر ثرواتها وإمكانياتها ، لتغذية المزيد من تقدم ذلك العالم . ولذلك فهي تركز على تدعيم ظاهرة التبعية الاقتصادية المتخلفة عن ميراث المرحلة الاستعمارية ، مع إبتكار أدوات وأشكال جديدة لهذه الظاهرة ، مثل الشركات متعددة الجنسية ، ونظام المشاركة ، بل وأحيانا التأميم . والمسألة بطبيعة الحال ، ليست جدلا حول الصياغات والأدوات ، ولكنها تعكس المحاولات الدائبة لتجهيل وتجميل السياسة الاستعمارية ، وإضعاف يقظة الحركات الوطنية وإتجاهات الاستقلال الاقتصادي ، تجاه الخطر المتزايد الذي يمثله الاستعمار الجديد .

وبالاضافة الى ما تقدم ، تسعى الدول الغربية الكبرى ، بجانب ضمان مناطق النفوذ السابقة في دائرة المعسكر الغربي ، الى تأمين دول أفريقية ضد ما يسمى « الخطر الشيوعي » . ولذلك تشهد السبعينات ، تصورا جديدا للعلاقة مع دول القارة ، يحاول أن يتجنب أشكال التدخل السافر والسلوك الاستعماري التقليدي الذي مارسته الدول الغربية الكبرى ، تجاه حركة التحرر الوطني في مناطق متعددة من القارة طوال الستينات وأوائل السبعينات ، خاصة وأن هذا المنهاج قد رتب كرد فعل مباشر له ، موجه من التيارات القومية المعادية للغرب ، في أرجاء عديدة من القارة . ولعل أبرز النماذج التي توضح هذا الاتجاه الغربي الجديد ، هو علاقة فرنسا بالكونغو برازافيل ، وعلاقة شركة بترول الخليج الأمريكية بأنجولا .

أما الاتحاد السوفييتي ، فانه يتخذ من أفريقيا ميدانا لمواجهته مع القوى الأجنبية عن القارة ، وبصفة خاصة الولايات المتحدة الامريكية والصين الشعبية ، ولهذا تستمد سياسته الأفريقية ، جانبا هاما من دوافعها ، من الاعتبارات الأيديولوجية . وبالاضافة الى ذلك ، يبدو أن الاتحاد السوفييتي ، يعني في هذه المرحلة ، بأن يفترض خضنا ، حول طرق البترول ، وكميات الموارد الأولية الضخمة والاستراتيجية التي تحصل عليها الدول الغربية من افريقيا ، مما يتيح له قدرة أكبر على الضغط والمواجهة .

وفضلا عن ذلك ، تريد موسكو أن تبلغ رسالتين هامتين :

أولاهما – إن موسكو وليست بكين ، هي الصديق الحقيقي لحركة التحرر الوطني في العالم الثالث ، خاصة وأن الصين قد إتخذت من الناحية الفعلية نفس الخط الامريكي ، ونفس خط جنوب أفريقيا أيضا ، في أحداث انجولا ثم زائير .

ثانيهما – إن موسكو لها وجود قوي الان في منطقة أفريقيا الجنوبية ، التي تعتبر ميدان معركة القارة كلها في المرحلة القادمة ، من أجل تصفية نظم الاقلية العنصرية البيضاء في روديسيا وناميبيا وجنوب افريقيا ، خاصة مع علاقاتها وإرتباطاتها المتعددة مع « دول المواجهة » – موزمبيق ، أنجولا ، بوتسوانا ، تنزانيا ، زامبيا – وبالتالي لن تكون هناك تسوية حقيقية لمشكلات النظم العنصرية في هذه المنطقة ، لا تأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار .

٤ – التناقض الرئيسي والتناقضات الثانوية

مع بداية الستينات ، بدأت الدول الأفريقية المستقلة ، والتي حصلت على إستقلالها فيما بعد ، تخطو أولى خطواتها على طريق عملية تاريخية معقدة ، تتصل بضرورة إعادة تجديد ملامحها وأبنيتها الاجتماعية والاقتصادية . ولقد إقتضى ذلك ، أن يبدأ عدد منها مباشرة في الكفاح من أجل الاستقلال الاقتصادي ، ومحاولة تجاوز مصيدة التخلف . وفي الواقع ، فان الكفاح من أجل التحرر الاقتصادي والتقدم الاجتماعي ، يحمل طابعا معقدا ومتناقضا للغاية ، وهو يمس بشكل مباشر مصالح جميع الطبقات والفئات الاجتماعية ، ويرتبط أوثق الارتباط بالمسألة الأساسية للدول الأفريقية الحديثة وهي : طريق تطورها . ويمكن القول إن إختيار الطريق والمنهاج الملائم للتطور والتنمية ، لا يحدد فقط مستقبل هذه البلدان نفسها ، وإنما يحدد أيضا ميزان القوى في المجال الدولي . ولذلك فان هذه المسألة ، هي التي تحدد الاتجاه الرئيسي ، والمضمون الأساسي للصراع في دول القارة الأفريقية . وبهذا المعنى ، قد تبدو كثير من القضايا الأفريقية وكأنها قضايا إقليمية أو خاصة ، لما لها من صفة جغرافية ، ولكنها في مفهومها الحقيقي ، قضية عالمية ، تمثل جزءا لا يتجزأ من صراع عالمي ، يجري بين مجموعتين من القوى ، تعمل إحداهما على تثبيت الأوضاع القائمة ، بينما تعمد ثانيتهما الى تحطيم هذه الأوضاع ، وبناء نظام عالمي جديد ، ويبدو تحالف القوى على مستوى الدول ، وعلى مستوى القارة ، وعلى مستوى العالم(٩) .

وينبغي الاعتراف بداية ، بأن حل هذه المشكلة التي تجد الدول الأفريقية نفسها واقعة في إسارها ، يتوقف أولا وقبل كل شيء ، على الظروف الداخلية ، وعلى الكيفية التي ستتشكل بها الأوضاع الاقتصادية والسياسية في كل بلد أفريقي على حدة ، وعلى توزيع

(٩) د. عبدالملك عوده ، سنوات الحسم في افريقيا (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٩) ، ص ١٣٩ .

القوى وتطور الصراع الاجتماعي . ومع ذلك ، فلا يمكن تجاهل تأثير السياسة الخارجة على إتجاهات حل هذا التناقض ، ذلك أن الصراعات الأفريقية في إطارها العام هي تعبير في جزء منها أساسي ، عن التناقض الرئيسي في عالم اليوم ، وبالتالي ، فان الوضع الدولي العام ، يؤثر على تطور البلدان الأفريقية تأثيرا كبيرا ، وبصفة خاصة محصلة الصراع بين النظامين الاجتماعيين العالميين : الاشتراكي والرأسمالي ، وأيهما سينجح في القيام بالدور الحاسم في تشكيل أو التأثير على التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لتلك البلدان(١٠) .

ومع ذلك ، فان وضوح قسمات هذا التناقض الرئيسي ، ووضوح القوى التي تنتمي الى قطبي التناقض والصراع على المستويات القارية والعالمية من الناحية النظرية ، إلا أن مجريات وتطورات عدد من الصراعات الأفريقية ، قد إنطوت على علاقات وتفاعلات لا تتفق مع هذا الخط النظري العام . ولاشك أن أوضح الأمثلة على ذلك ، هو إنعكاس الصراع الصيني السوفيتي على الصراعات الأفريقية ـ من ناحية ، والتنافس الفرنسي (الديجولي بصفة خاصة) تجاه الولايات المتحدة وبريطانيا من ناحية أخرى . ومعنى ذلك ، أن وضوح التناقض وتحديد القوى ، لم يمنع من بروز ، ما يمكن تسميته بالتناقضات الثانوية التي تؤثر بغير شك على إمكانيات ومراحل حل التناقض الرئيسي . ولنقدم بعض الأمثلة على أنماط التناقض في إطار كل من قطبي الصراع :

أولا ـ في إطار المجموعة الرأسمالية ، برزت طائفة من التناقضات بين الدول الرأسمالية وبعضها بعضا ، وخاصة بين الدول التي كانت تستعمر أفريقيا ، والدول التي لم تكن لها مستعمرات بالقارة . ومن أمثلة ذلك(١١) :

١ ـ هناك تناقضات اقتصادية بين مصالح بريطانيا وفرنسا وبلجيكا في القارة ـ من ناحية ، ومصالح الدول الأخرى صاحبة رأس المال الاحتكاري (الولايات المتحدة ، المانيا الغربية ، اليابان) ـ من ناحية أخرى .

٢ ـ هناك تناقضات بين الولايات المتحدة ، التي توجه سياستها في التدخل ، بصفة أساسية ، الاعتبارات العسكرية والسياسية ، ودول أوربا الغربية واليابان التي تتركز مصالحها بصفة أساسية ، في الميدان الاقتصادي .

٣ ـ هناك تناقضات بين السوق الأوروبية المشتركة ، والولايات المتحدة التي تتقوض دعائم مركزها في أفريقيا ، تحت تأثير التوسع في الروابط « الأفروأوربية » ، والتي تعتبر أكبر عائق أمام رأس المال الاحتكاري الأمريكي .

٤ ـ هناك تناقض بين أعضاء مجموعة السوق الأوروبية المشتركة أنفسهم ، وبصفة خاصة بين المصالح الفرنسية والمصالح الألمانية الغربية والمصالح البريطانية في أنحاء عديدة من القارة .

٥ ـ هناك تناقض بين اليابان ، التي تحاول الحصول على مراكز ثابته في أفريقيا ، يمكنها أن تستوعب جانبا من آثار النمو الاقتصادي السريع في اليابان ، وبين دول أوربا الغربية .

إن تلك التصنيفات تعتبر تحكمية إلى حد ما ، نظرا لأن هذه التناقضات تعتبر متداخله الى حد بعيد . وبالاضافة إلى ذلك ، فان تطورها المتتابع يتضمن تحولات بين الدول الرأسمالية ، وبصفة خاصة خضوعا لاعتبارات الوحدة في المصالح الأساسية ، ومن أجل محاربة قوى التحرر الوطني . فالدول الرأسمالية ، متحدة في مجهوداتها لاستبقاء الدول الأفريقية ، في فلك نمط الانتاج الرأسمالي ، وبالتالي تحت نفوذ الدول الغربية . ولكن أية دولة بالتحديد ؟ . هذا هو السؤال الذي يفتح باب التنافس فيما بينها .

ثانيا ـ في إطار المجموعة الاشتراكية ، هناك طائفة أخرى من التناقضات ، التي تترك آثار بالغة على قوى واتجاهات حركة التحرر الوطني في أفريقيا . وهناك بصفة خاصة التأثيرات السلبية للصراع الصيني السوفيتي ، الذي بدأ يتبلور في اتجاهين كلاهما في غير صالح معركة الاستقلال الاقتصادي والسياسي في أفريقيا : **أولهما** ـ أنه أينما يقف الاتحاد السوفيتي ، في أحد الصراعات الأفريقية ، تقف الصين في الجانب الآخر ، حتى في حركات التحرير الوطنية . ولقد اتضح ذلك ، بصفة خاصة ، في الأحداث الأخيرة في انجولا وزائير . **وثانيهما** ـ أن الصين تتعقب الاتحاد السوفيتي في كل الدول والأحزاب والحركات الوطنية التي يساعدها ، بخلق أجنحة أيديولوجية مضادة للخط السوفيتي حيث يدب الصراع بين تلك الأجنحة ، وكما

---

(١٠) احمد اسكندروف : افريقيا ـ السياسة والاقتصاد والايديولوجية (موسكو : دار التقدم ، ٩١٧٣) ، ص ١٢٨ ـ ١٦٠

(١١) E.A. Tarabrin, op. cit., PP. 16-17.

اتضح ذلك أيضا فى انجولا وزائير، يتضح أيضا فى زيمبابوى ــ حركتى زانو وزابو(١٢).

وعلى سبيل المثال، هناك افتراض قد يبدو مقبولا، وهو أن الاتحاد السوفيتى قرر مساعدة « الحركة الشعبية لتحرير أنجولا » كرد فعل، جزئيا، للمساعدة الصينية المتزايدة « للجبهة الوطنية لتحرير أنجولا ». ويضاعف من ذلك أصلا، أن « الحركة الشعبية » تعتبر حزبا ماركسيا حديثا، لا يعتمد على الأساس القبلى، وهو ما يعتبر عاملا جذابا للسوفيت. وفضلا عن ذلك، فقد حققت الصين بعض النجاحات الدبلوماسية فى أفريقيا فى السنوات الأخيرة، خاصة فى تنزانيا وموزمبيق، وهو ما لا يمكن الترحيب به فى موسكو كثيرا. وفى سياق تلك الأحداث أيضا، استكانت واشنطن، التى ما تزال تحت تأثير موقعة فيتنام، إلى عدم مواجهة موسكو، وهكذا فان المساعدة السوفيتية قد تزايدت فى أنجولا دون خشية مواجهة بين الشرق والغرب، وفى نفس الوقت، إلى الحد الكافى لضمان انتصار قوات « الحركة الشعبية ». كذلك فان تدخل قوات جنوب أفريقيا ضدها جعل الموقف السوفيتى أكثر قبولا(١٣)، خاصة وأن الموقف الأمريكى، ولاسيما على المستوى السياسى، كان مؤيدا « للجبهة الوطنية » و « الاتحاد الوطنى » مع جنوب أفريقيا والصين.

كذلك ليس من الملائم دائما، افتراض ان سياسة موسكو وسياسة هافانا على وفاق مستمر، وانهما على اتجاه واحد. إن الجولة التى قام بها كل من بودجورنى (قبل عزله) وكاسترو فى عدد من العواصم الأفريقية وفى نفس الوقت، تشير فعلا إلى أن القوى الاشتراكية تعطى درجة من الأولوية للقارة، أعلى من القوى الرأسمالية. ولكن ذلك كان مجرد تداعى منطقى، وخطوة حتمية بعد النجاح السوفيتى / الكوبى فى أنجولا. لأن من الطبيعى أن يتابع قادة موسكو وهافانا مبادرتهم فى القارة، خاصة بعد فشل مبادرة كيسنجر بخصوص مشكلات افريقيا الجنوبية. وبناء على ذلك، قد يكون من الخطأ أو عدم الدقة، أن نفترض دائما أن السوفييت والكوبيين، يتجهون بالضرورة إلى التنسيق بين سياساتهم فى أفريقيا. إن كاسترو يركز على ان يلعب دور الزعامة فى العالم الثالث الخاص به(١٤)، كما أنه يسعى من ناحية اخرى الى تسوية الحسابات القديمة وتصحيح العلاقات الكوبية الأمريكية.

٥ ــ أدوات ونماذج التدخل الأجنبى :

تؤكد التطورات الجارية باستمرار، أنه لم يعد من الممكن وضع خط فاصل بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية للدول المعاصرة. فالسياسة الخارجية، كالسياسة الداخلية، كل منهما يكون بعدا من ابعاد الحركة السياسية، وكل منهما يعتبر امتدادا للآخر. والسياسة الخارجية، هى انعكاس حقيقى لما تموج به السياسة الداخلية من قيم ومصالح وأهداف. كذلك فقد أصبحت السياسة الداخلية، هى الأخرى،

---

(١٢) انظر بخصوص النشاط والصراع الصينى ــ السوفييتى فى افريقيا :

— Warren Weinstein, Chinese and Soviet Aid to Africa (New York: Preager, 1975).
— George Yu, China's Africa Policy: a study of Tanzania (New York: Praeger, 1975).
— C.A. Stevens, The Soviet Union and Blak Africa (Lond on: Macamillan, 1976).
— David Morison, «The Soviet Union's Year in Africa», Africa Contemporary Record 1974-1975, PP-A 80-90.

(١٣) Christopher Stevens, «The Soviet Union and Angola», African Affairs, Vol.75, no. 299 (April, 1976), P. 146.

(١٤) Colin Legum, «The Gorshkov Strategy», The Observer, (Sunday, 20 Morch 1977), P. 13.

وانظر ايضا بخصوص الدور الكوبى فى انجولا :

Gregory F. Treverton, «Cuba after Angola», The World Today, Vol. 33, no. 1 (January 1977), PP. 17-27.

وانظر بخصوص التوترات فى العلاقات الكوبية ــ السوفيتية :

— K.S. Karol, Guerrillas in Power: The Course of The Cuban Revolution London. Jonathan Cape, 1971).
— Edward Gonzalez, Cuba under Castro: The Limits of Charisma (Bos ton: Houghton-Mifflin, 1974).

ميدانا لتأثير السياسة الخارجية ، حيث أصبحت محاولة تشكيل أو اعادة تشكيل أو على الأقل التأثير في مقومات الموقف لداخلي لاحدي الدول ، بحيث يعود ذلك فينعكس نفسه في سياسة خارجية موافقه لمصالح الدولة التي حرضت تلك المحاولة ، هي احدى خصائص السلوك الدولي المعاصر ، خاصة في علاقات الدول الكبرى بالدول الصغيرة المتخلفة ، ولقد ضاعف فيضان الابعاد الايديولوجية في محيط العلاقات الدولية ، من هذه الحقيقة ، خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى .

وتصدق هذه الخاصية ، بصفة خاصة ، على التطور السياسي المعاصر في قارة أفريقيا ، حيث يكتسب هذا التطور قوأه المحركة من مصادر أجنبية عن القارة في كثير من الأحيان ، يسلك قنوات لم يشارك في شقها ، ويتحرك وفق قوانين لم يتدخل في وضعها ، ولا تعبر في غالب الاحوال عن مصالحه ، مما يرد إلي مواريث مرحلة الاستعمار التقليدي – من ناحية ، وظاهرة الاستعمار الجديد – من ناحية أخرى .

لقد بدأ التطور السياسي المعاصر في داخل إطار من العلاقات السياسية الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية ، لم ترسمه او تشترك فيه دول القارة ، إنما أفلحت دول أوروبا الاستعمارية ، في تحطيم المقاومة الافريقية لغزوها ، مما أعطاها حرية رسم الاطار العالمي للعلاقات الدولية ، سياسية كانت أو اقتصادية . وفي داخل هذا الاطار ، وبالذات الاطار الاقتصادي ، عاشت دول افريقيا ، وتعرضت لكل الأفعال وردود الأفعال ، مما ترك آثارا ونتائج تراكمت في أشكال متتالية . وقد أدى هذا إلي تشكيل وصياغة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المستعمرات الأفريقية . وفي داخل هذه الأوضاع ، طوال المرحلة الاستعمارية حتى الاستقلال ، نمت وتطورت أصول التطور السياسي في دول القارة فيما بعد الاستقلال .

ولقد تعرض هذا التطور الافريقي إلى ضغط نوعين من القوى التي تعمل علي تشكيله وتوجيهه :

أولهما – متطلبات الأطار العالمي القائم ، الذي يسمح بنوع من التطور في داخله ووفق احكامه وأوضاعة الرئيسية ، القاضية بدوام علاقة التبعية للاقتصاد الأوروبي الرأسمالي . ومعنى ذلك ، أن هناك فئات وطبقات اجتماعية كانت موجودة فعلا ، قد تأقلمت مع النظام الاقتصادي والسياسي القائم ، وأن فئات وطبقات اجتماعية جديدة ، قد ارتبطت بهذا الاطار القائم فعلا ، ورأت مصلحتها ومستقبل بلدها فيه .

ثانيهما – متطلبات فئات وطبقات اجتماعية جديدة أخرى ، ترى أن التقدم لا يحدث إلا إذا تم كسر وتحطيم هذا الأطار العالمي ، وكل ما ترتب عليه ، وأن يستبدل به إطار جديد في العلاقات الدولية السياسة والاقتصادية ، وما يتلاءم معها من أوضاع داخلية[١٥] .

ومن هنا ينبغي تقويم الصراعات التي تفجرت وتكاثرت فوق صفحة أفريقيا في الأونه الاخيرة ، بهذا المنظور العالمي ، وما ينطوى عليه من تناقض أساسي ، وما يفرضه هذا التناقض من صراع بين تحالف يعمل من أجل تغيير الوضع الراهن داخليا وخارجيا على مستوى الدول ، وعلى مستوى القارة ، وعلى مستوى العالم في ناحية ، وتحالف يعمل من أجل تثبيت الوضع الراهن داخليا وخارجيا ، على نفس هذه المستويات في الناحية الاخرى . ذلك أن هذه الصراعات التي تفجرت في مناطق متعددة من القارة ، تمت داخل إطار عالمي محدد ، واستمدت مصادر الطاقة المحركة في كثير من الحالات ؛ من قوى أجنبية إقليمية وعالمية ، باعتبارها مجرد حلقة في حلقات الصراع الاجتماعي ، وقد اتسعت رقعته ، وامتد ميدانه ، ليشمل العالم بأسره .

وبهذا المعنى فقد استطاعت الدول الكبرى ، من خلال أدوات ومسالك متعددة ، أن تخلق لها مصادر محلية ؛ للتأثير في عملية صنع السياسة الخارجية في محيط الدول المتخلفة بصفة عامة ، والدول الأفريقية حديثة الاستقلال بصفة خاصة ، حيث تتعدد المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للدول الاستعمارية القديمة والجديدة . ويمكن القول إن اختيار احدى هذه الادوات – وغالبا ما يتم اختيار مجموعة منها – إنما يتحدد وفقا للأوضاع الخاصة بكل بلد على حدة ، فضلا عن ميزان القوى بين الأطراف الدولية المتنافسة ، ومستوى المصالح الاستراتيجية في المنطقة ككل . وفي ضوء خبرة الصراعات الأفريقية ، ونماذج السلوك الدولي في القارة ، في المرحلة الواقعة بين بداية الستينات ، وحصول غالبية دولها على الاستقلال حتى الآن ، يمكن التمييز بين سبع أدوات أساسية[١٦] تلجأ الدول الكبرى إلي استخدام مجموعات منها وفق هذه المحددات : أولاها – استخدام المرتزقة ، وثانيتها – تشكيل أو تدعيم الأحزاب العميلة ، وثالثتها – تغذية سباق التسلح ، ورابعتها – تحريك الاقليات القومية والقبلية ، وخامستها – المساعدات الاقتصادية والمالية ، وسادستها – تحريض الدول المجاورة وإثارة صراعات الحدود ، وسابعتها – التستر وراء الانقلابات العسكرية .

(١٥) د . عبدالملك عوده ، مرجع سابق ، ص ٤٤ – ٤٥

(١٦) انظر د . حامد ربيع ، نظرية السياسة الخارجية (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، بدون تاريخ إصدار) ، ص ٢٢ وما بعدها .
وايضا :

E.A. Tarabrin, op. cit., PP. 197-228.

وفيما يلى فكرة موجزة عن كل من هذه الأدوات وكيفية استخدامها من قبل الدول الكبرى.

أ ـ المرتزقة :

يمكن التسليم ، باديء ذى بدء ، بأن استخدام المرتزقة فى الصراعات الأفريقية ، ليس بالظاهرة الجديدة . ولعل أشهر الأدوار التى قام بها المرتزقة الأجانب فى السنوات الأخيرة ، شهدتها أرض الجزائر ، خلال حرب التحرير ، ممثلة فى الفرقة الاجنبية ، وأعقب ذلك تفجر الحرب الأهلية فى الكونغو (زائير) ، حيث التجأت الحكومة المركزية آنذاك الى استخدام المرتزقة على نطاق واسع لقمع الثوار . كما عمد موريس تشسومى إلى استخدامهم ، فى محاولة للانفصال باقليم كاتنجا (شابا) عن البلاد (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥) . كذلك تعرضت نيجيريا لنفس هذه التجربة ، فى غمار الحرب الأهلية التى شهدتها فيما بين (١٩٦٧ ـ ١٩٦٩) عندما قاد الجنرال أوجوكو محاولة للانفصال باقليم بيافرا ، مستعينا فى ذلك الوقت بقوات من المرتزقة الأجانب . كما تعددت محاولات استخدام المرتزقة فى جنوب السودان ، حتى سجلت حرب التحرير الوطنية فى أنجولا ـ فى منتصف السبعينات ـ عودة المرتزقة مرة أخرى إلى أفريقيا .

ولكن يبدو أن القوى التى تنظم هؤلاء المرتزقة وتحركهم وتستخدمهم من أجل تحقيق أهدافها وأطماعها فى دول القارة ، لم تعد تقنع بمجرد « زعزعة الاستقرار » فى إحدى تلك الدول ، أو بمحاولة « اقتطاع » أحد الأقاليم الغنية فى دولة أخرى ، وإنما هى توسع من دائرة ومضمون حركتها ، لتشمل إسقاط حكومات بأكملها ، ومحاربة اتجاهات سياسية وايديولوجية بعينها . لقد كانت غينيا بالذات ، مسرحا لعمليات من هذا النوع أكثر من مرة ، خاصة منذ مطلع السبعينات ، مع تبلور وتدعيم عمليات الاستقلال السياسى والإقتصادى بها ، وثباتها كأحد المراكز الثورية المحدودة فى القارة ، بعد موجة الإنكسار التى أصابت مراكز ثورية عديدة ، من جرّاء نشاط القوى المتحالفة من أجل تثبيت الأوضاع الراهنة من القارة ومن خارجها . كذلك تعرضت جمهورية بنين (داهومى) إلى محاولة من نفس النوع فى شهر يناير ١٩٧٧ ، بعد تدعيم الاتجاهات اليسارية فى صفوف السلطة الحاكمة ، واتجاهها المتزايد لتوطيد علاقاتها مع كتلة الدول الاشتراكية . ثم من بعدها الكونغو برازافيل ذات الاتجاه الماركسى اللينينى ، والتى اغتيل رئيسها ماريان نجوابى فى غمار المحاولة الانقلابية الفاشلة .

ويفسر استخدام المرتزقة ، برغبة الدول الاستعمارية فى إحكام أو استعادة سيطرتها على ثروات المستعمرات السابقة . ولكن فى ضوء خبرات حروب التحرير الوطنية من السويس الى فيتنام إلى انجولا ، فضلاً عن ضرورات التوازن النووى وسياسة الوفاق ، فهى لا تريد أن تخوض هذه المعركة بقواتها المسلحة ، أو باشكال التدخل المباشر والمكشوف ، ولذلك فهى تلجأ إلى استخدام الأدوات غير الرسمية فى التعامل الدولى ، ومن بينها المرتزقة ، دون أن تتعرض للأوضاع الدولية بالصدام(١٧) .

ب ـ الأحزاب العميلة :

أصبح خلق الأحزاب التى تعمل من أجل مصالح إحدى الدول الأجنبية ، من الأدوات الخفية الهامة ، التى تتسلل من خلالها تلك الدولة ، لتوجيه مجريات الشئون المحلية فى بعض دول القارة .

وفى واقع الأمر ، فان الدول الكبرى ، تلجأ ليس فقط إلى إنشاء أحزاب سياسية جديدة مرتبطة بها وبمصالحها ، وإنما قد تعيد إلى الحياة حزبا قديما ، ويتولى القيادة فى جميع الحالات ، مجموعة من « حلفائها » التى يجرى الاعداد لتسليمها مقاليد السلطة فى البلاد ، سواء عبر الطريق الليبرالى ، أو فى أعقاب انقلاب عسكرى . ولقد جمع نظام الدكتور بوسيا فى غانا ما بعد نكروما ، بين هذين الاسلوبين ، فقد تم عزل الرئيس نكروما بواسطة انقلاب عسكرى ، تولى قادته تمهيد الطريق من أجل قيام حكومة برلمانية منتخبة انتخابا مباشرا ، وهو ما تم بعد سنوات ثلاث من استيلاء الجيش على السلطة ، حيث تراجع الضباط إلى ثكناتهم مرة ثانية .

وفى معظم الحالات ، تستند هذه الأحزاب العميلة ، إلى التركيب القبلى للمجتمع فى غالبية دول القارة . وهكذا يصبح سلوك غالبية هذه الأحزاب ، وكأنها « قبائل صارت أحزابا » فالوزراء ، ورؤساء المصالح ، والسفراء ، والمحافظون ، إنما يتم اختيارهم من بين أفراد قبيلة زعيم الحزب ، حتى لقد يتم اختيارهم من بين أفراد اسرته رأسا فى بعض الأحيان . وتؤدى سيطرة هذه القبيلة على الحكم ، إلى تشجيع الاتجاهات الانفصالية والاقليمية ، وهكذا تعم حالات عدم

---

(١٧) انظر بخصوص دور المرتزقة فى إفريقيا :

— Mohamed Omar Bes her, The Mercenaries and Africa (Khartum: Khartum University Press, 1972).
— «Mercenary Trial in Africa», Africa, no. 60, (August, 1976), PP. 12-18.

الاستقرار السياسى ، وصراع القوى المحلية ، وربما اقتتالها . وهذا هو المناخ الملائم لحماية المصالح الأجنبية . ومن ناحية أخرى ، فان الأحزاب التى حاول قادتها تجسيد القومية فعلا ، وحث الوعى القومى كمطلب لابد منه للتقدم ، فضلا عن تبنى الاتجاهات اليسارية ، فقد جرى التنديد بها وبقادتها ، من قبل القيادات التقليدية والاستعمار معا ، كما جرى اتهامهم بالقيام بدعاية ليست أفريقية أصيلة .

ج ــ سباق التسلح :

تشهد مناطق متعددة فى القارة منذ فترة ، درجة معينة من درجات سباق التسلح . وفى الحقيقة ، فان سباق التسلح فى القارة بصفة عامة ، إنما يرتبط من حيث النشأة والمصدر ، بالمواريث التاريخية الاستعمارية لدولها من أكثر من ناحية .

فالدول الاستعمارية ، لم تورث الدول الأفريقية يوم استقلالها ، قوات مسلحة كاملة التكوين والتشكيل والتسليح ، وإنما انطوى الأمر على قوات شبه عسكرية ، تم تشكيلها من بين أبناء المستعمرة ، لاستخدامها فى الأمن الداخلى ، وتحت قيادة ضباط من الدولة الاستعمارية أى مجرد « طور جنينى » مشوه لتلك القوات المسلحة . وبمجرد إعلان الاستقلال ، كانت كل دولة افريقية تبادر إلى بناء أجهزة ومؤسسات الدولة ، وكانت الجيوش فى مقدمة تلك الأجهزة ، باعتبارها أداة السيادة ، ورمز الاستقلال . وكانت تلك النظرة هى أولى محددات شراء السلاح .

كذلك تركت الدول الاستعمارية من ورائها ، بؤر صراع وتوتر بين الدول الأفريقية وبعضها بعضا ، وبصفة خاصة ، ما ترتب على التقسيم التعسفى للقارة من مشكلات الحدود ، وتفجر عدد من الصراعات الاقليمية والحركات الانفصالية ، وهو ما ارتبط بالتالى بالمزيد من شحنات السلاح ، وصفقات الأجهزة والمعدات العسكرية .

وفضلا عن ذلك ، بدأت آثار الصراع الدولى والحرب الباردة ، تطرح نفسها فى أنحاء عديدة من القارة ، وبدأت دول أفريقية عديدة ، فى بناء شبكة جديدة من العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية ، وهو ما يعنى إمكانية حمل السلاح فى وجه استمرار الأطماع الاستعمارية فى موارد القارة ، أو إمكانية توريد السلاح إلى بعض دول القارة ، من أجل صيانة استقلالها ، بالاضافة إلى مساعدة حركات التحرير الوطنى الأفريقية .

وقد ارتبط ذلك ، سواء كرد فعل مضاد أو كمحرك أصلى ، باتجاه عدد من الدول الاستعمارية ، إلى تدعيم ما تبقى لها من مواطن النفوذ ، عن طريق المساعدات الاقتصادية والعسكرية ، بصفة خاصة .

وهكذا بدأ تفاعل « المتغيرات الأفريقية » ــ ممثلة فى المواريث التاريخية والصراعات الاجتماعية والاقليمية والايديولوجية أحيانا ، مع « المتغيرات العالمية » ــ ممثلة فى صراع القوى الكبرى والحرب الباردة ثم الوفاق الدولى ، وفرض ذلك على مجموعة من دول القارة ، أن تدور فى حلقة مفرغة من سباق التسلح . وإذا نظرنا إلى أكثر الأقاليم توترا فى القارة ــ وهى بصفة خاصة منطقة القرن الافريقى ومنطقة افريقيا الجنوبية ــ لوجدنا أنها أكثر مناطق القارة تكديسا للسلاح[١٨] .

د ــ الاقليات القومية والقبلية :

يعتبر تشجيع وحث الاقليات القومية والقبلية على التكتل والانفصال ، من أهم الأدوات التى تعمد الدول الكبرى إلى استخدامها ، بحيث أصبحت هذه الاقليات إحدى الأدوات الفعالة لخلق الاضطراب وعدم الاستقرار الداخلى ، بل وأصبحت فى بعض الأحيان ، أذنابا تدافع عن التدخل الأجنبى ، ومن نماذج استخدام هذه الأداة ، ما يتعرض له السودان فى الاقليم الجنوبى ، وما تعرضت له كل من زائير (١٩٦٠ ــ ١٩٦٥) ونيجيريا (١٩٦٧ ــ ١٩٦٩) ، وما يمكن أن تتعرض له انجولا بخصوص إقليم كابندا الغنى بالثروة البترولية .

وينبغى تقويم استخدامات هذه الاداة ، فى ضوء ما تشهده النظم السياسية لغالبية دول القارة ، من تدهور مستوى وأداء المؤسسات السياسية القائمة فيها . فلقد أصاب عددا كبيرا من الدول الأفريقية ، فساد خطير فى مؤسساتها وأجهزتها ، مما جعلها عرضة للانقلابات الناجمة عن السخط على الأوضاع الفاسدة ، وظهور الفئات المتميزة والاستغلالية . وبالتالى تكتسب هذه المشكلة ، أبعادا خطيرة فى البلدان الأفريقية التى تعانى أصلا من وجود أقليات ونزعات انفصالية دينية أو قومية أو قبلية . فان عجز المؤسسات والأجهزة الناتج عن

---

(١٨) انظر بخصوص سباق التسلح فى افريقيا :ــ

— **The Arms Trade With the Third World (London : Penguin Books Ltd., 1975), PP. 230-258.—**

— **« Who Arms Africa », Africa, no 60 (August, 1976), PP. 24-30.**

الفساد الداخلى ، ينعكس فى أخطر صوره ، على عدم القدرة على مواجهة هذه الانقسامات بسلطة مركزية قوية ، وفى أحوال أخرى تلجأ السلطات الحاكمة ، إلى أسلوب القسر والقمع والاعتماد على القوى الأجنبية ، مما يؤدى بدوره إلى تصعيد التطرف لدى الحركات الانفصالية أو التحررية ، حتى وإن خمدت تحت الضغط لبعض الوقت . ومن أمثلة ذلك ، جنوب السودان ، وشمال تشاد .

هـ ـ المعونات الاقتصادية والمالية :

تعتبر المساعدات الأجنبية بالنسبة لغالبية دول القارة ، فى غاية الضرورة ، ليس فقط لمواجهة تطلعات التنمية ، وإنها لمجرد مواجهة متطلبات الحفاظ على مستويات المعيشة القائمة .

وعلى أقل تقدير ، تعتمد الدول المتخلفة عموما ، والدول الأفريقية بصفة خاصة ، على انسياب رؤوس الأموال الأجنبية ، من البلاد المتقدمة ، فى تمويل جانب يعتد به من الاستثمار القومى . ومعنى ذلك ، أن توقف انسياب هذه المدخرات الأجنبية ، يؤدى إلى إنخفاض واضح فى مستوى الاستثمار والاستهلاك ، فضلا عن اطراد العجز فى ميزان المدفوعات . وتفصح خبرة التدفقات الرأسمالية ، عن أن الدول الرأسمالية المتقدمة ، كانت تستفيد هى نفسها من المساعدات والاستثمارات التى كانت تقدمها أو تقوم بها « لمعاونة » البلدان المتخلفة : فمن ناحية أولى ، كانت الغاية الرئيسية منها ، هى تمهيد الطريق لمشروعات رأس المال الخاص . وهكذا لم تحصل كل من غينيا (كوناكرى) والكاميرون ، على قروض من شركات الألومنيوم العالمية ، الا عندما وافقت الأولى على مد خطوط حديدية بين المناجم والميناء ، وعندما وضح بخصوص الثانية ، أن خطوط السكك الحديدية المطلوب لها القرض ، سوف تمر بمستودعات البوكسيت . ومن ناحية ثانية ، أصبح أحد المحركات الهامة لرأس المال الدولى الغربى ، هو الخوف من أن تتقدم دول المجموعة الاشتراكية ، لملء الفراغ بعد تجربة السد العالى فى مصر . ومن ناحية ثالثة ، فقد فرضت ظروف سريان القروض فى الدول الأفريقية ، اللجوء إلى الاقتراض لتسديد فوائد القروض ، وهو ما يعنى أنها وصلت إلى مرحلة تؤدى فيها القروض فقط ، إلى نمو حجم مديونيتها دون أية منفعة حقيقية تعود عليها ، كما يعنى فى نفس الوقت ، أنها أصبحت تحت رحمة الدائنين .

ويضاف إلى ذلك ، دور أجهزة مثل صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للانشاء والتعمير الخاضعة لتوجيه الولايات المتحدة الأمريكية ، رغم أنها تفترض صفة الحياد فى المعاملات الاقتصادية الدولية . فهذه الأجهزة ، كما توضح عملياتها ، مقيدة باحتياجات وسياسات الدائن ، كذلك فان كليهما يركز على « الاستقرار » وليس « التنمية » . ومن هنا فقد أظهرت سياسات المساعدة ، تحيزا ضد السياسات الراديكالية لبعض الدول الافريقية . وهكذا يمكن تصور « العقاب » ـ حتى ولو لم يسم بذلك ـ الذى يقع على الدول التى تتضمن سياستها الخارجية ، صراعا مع السياسة الخارجية للدائن الأساسى . وفضلا عن ذلك ، فان الدول التى لا تستطيع أن تهيء « مناخا من الثقة » للاستثمار الأجنبى ـ بما فى ذلك سياستها الداخلية والخارجية وسياسات مثل الوحدة الافريقية أو تصفية العنصرية أو العلاقات مع الكتلة الاشتراكية ـ لا يمكنها أن تتوقع مساعدة من الدول التى تعترض على هذه السياسات ، والعلاقات الداخلية الخارجية .

و ـ تحريك الدول الافريقية :

تلجأ بعض الدول الكبرى أحيانا ، إلى تحريض وتحريك دولة أو مجموعة من الدول المجاورة لدولة افريقية معينة ، لتوجيه الأوضاع الداخلية فيها وجهة ما ، سواء بايواء المنشقين عنها ، وتدريبهم ، ودفعهم من جديد فى محاولات انقلابية ، أو باعداد معسكرات للثوار على الحدود ، أو برفع مطالب إقليمية معينة . وتعتبر صراعات الحدود ، بصفة خاصة ، من أوسع مداخل التدخل الأجنبى فى شئون القارة .

فلقد سبقت الاشارة إلى ظاهرة تغير الأدوار الدولية وراء صراعات الحدود فى منطقة القرن الأفريقى . فبعد استيلاء الرئيس نميرى على السلطة فى السودان ، وتدعيم علاقاته مع الاتحاد السوفييتى ، عمدت أثيوبيا المستندة إلى التأييد والتدعيم الأمريكى ، إلى تشجيع رجال أنيانيا على الانفصال باقليم جنوب السودان . وبمجرد قطع العلاقات مع الاتحاد السوفييتى سارع الامبراطور الاثيوبى بنفسه ، ليحضر مؤتمر المصالحة بين شمال السودان وجنوبه . وفى هذه المرحلة ، حيث السودان أكثر إرتباطا بالغرب ، وإثيوبيا أكثر إرتباطا بالاتحاد السوفييتى ، تتحرش القوات الاثيوبية بجنوب السودان ، بينما يساعد النظام السودانى ، ثوار إريتريا ، ويشجعهم على الانفصال .

كذلك فان فرنسا ـ التى كانت تستعمر إقليم جيبوتى (عفار وعيسى) حتى شهر يونيو الماضى ـ كانت تتعاون مع نظام الامبراطور هيلاسلاسى فى إثيوبيا ومن بعده مع النظام العسكرى ، إلى ما قبل سيطرة مانجستو على السلطة ، ومع الاقلية ذات الأصول الاثيوبية فى جيبوتى (عفار) ، ضد الصومال الذى يتبنى الاتجاه الاشتراكى ، والذى منح الاتحاد السوفييتى تسهيلات

الأصـول الصـومالية فى الاقليم (عيسى) . كمـا كانت الولايات المتحـدة الأمـريكية وبريطـانيا ، وراء تدعيم القوات المسلحة الكينية ، التى تشـتبك مـع الصـومال أيضـا فى نزاع على الحـدود . ولكن مـع التطـورات المعاصرة ، بدأت هذه الأدوار تتغير ، فقد عادت فـرنسا إلى الاعتراف بحـق الأغلبية فى السـلطة فى جيبوتى ، وبدأت فى تدعيم علاقاتها مع الصومال ، بدلا من أثيوبيا ، وكذلك إتجهت الولايات المتحدة مؤخرا ، حتى إلى تزويد الصومال بالسلاح على مستوى القرار السياسى ، فهدأت جبهة الصومال ـ كينيا ، واشتعلت جبهـة الصـومال ـ إثيوبيا .

ز ـ الانقلابات العسكرية :

يعتبر التستر وراء الانقلابات العسـكرية ، مـن أكثر الأدوات حسـما لتوجيه الأوضـاع الداخلية فى إحـدى الدول وجهـة معينة . ولذلك توضـح التطـورات التى شهدتها دول القارة ، منذ مرحلة الاسـتقلال ، أن الدول الاستعمارية القديمة والجديدة ، تلقـى بكل ثقلهـا وراء خلق وتدعيم الروابط والعلاقات مع الجيوش الأفـريقية التى تمتلك الفاعلية المادية ، بحكم إحتكارها للسـلاح ، وفى ظروف تخلف الأوضاع الاجتمـاعية والسـياسية ، وضعف عناصر الوحدة الوطنية . وتسـتخدم تلك الدول ، برامج المعونة الحربية ، والخبراء العسـكريين ، وفـرق التدريب ، لخلق علاقـات وثيقـة ببعض قـادة القـوات المسلحة ، خاصة أولئك الذين عملوا تحت إمرة الجيوش والسلطات الاستعمارية ، حتى إن بعضهم خاض حروبا إستعمارية ، واكتسب خصائص العسـكرية الغـربية ، وحاز على ثقة ضباطها قبل الاستقلال ، حتى اذا حـان وقت العمل ، جرى استخدام هؤلاء ، باثارة دوافعهم حتى الوصـولية أحيانا ، لتحقيق مصـالح الفـئـات المحلية والقوى الأجنبية . ولا يمـكن الا نرى مثلا العـلاقة بين الانقلابات العسكرية فى بعض بلدان أفريقيا ، والنشاط التخريبى هناك للدول الغربية الكبرى التى تعول التعويل الأكبر على الجيش ، بحيث تصل فى نهـاية الأمـر ، إلى تحويل القوات المسلحة الوطنية ، إلى مـا يشـبه فـرقة أجنبية من نوع خاص ، مهمتها إحتلال أراضى أوطـانها نفسها .

وفى الواقـع ، تعتبر إحتمـالات التحـريك أو التأييد الأجنبى للانقـلابات العسـكرية ، احـدى المتغيرات الأساسية فى تحديد امكانيات نجاح أو فشل الانقلابات . فعلى سبيل المثال ، تدخلت فرنسا ما لا يقـل عن (١٢) مرة فيمـا بين ١٩٦٠ ـ ١٩٦٣ لتدعيم حـكومات أفريقية موالية لها ، ضد الانقلابات العسكرية فيها . بل وعندما عزل رئيس الجابون الأسـبق (الرئيس مبا عام ١٩٦٤) قامت القوات المسـلحة الفـرنسية ، باعادته فى خلال ٢٤ سـاعة فقـط . وهنا ينبغـى أن يوضـع فى الاعتبار ، أن تدخل الجيش الفرنسى فى الجابون ، جاء فى أعقاب تدخل القوات المسلحة البريطانية أيضا فى كل من تنزانيا وأوغندا وكينيا فى نفس العام ، ضـد محـاولات التمـرد العسـكرى التى شـملت هـذه البلدان الثلاثة ، وتمكنت من قمعها ، وتثبيت السـلطات المدنية الحـاكمة فيها . وهكذا يكون التدخل الفرنسى فى حقيقته ، محـاولة لتأكيد الهيبة الفرنسية فى مواجهة الهيبة البريطـانية ـ مـن جـانب ، وللمحـافظة على الثروات المعـدنية فى الجابون ـ من جانب آخر .

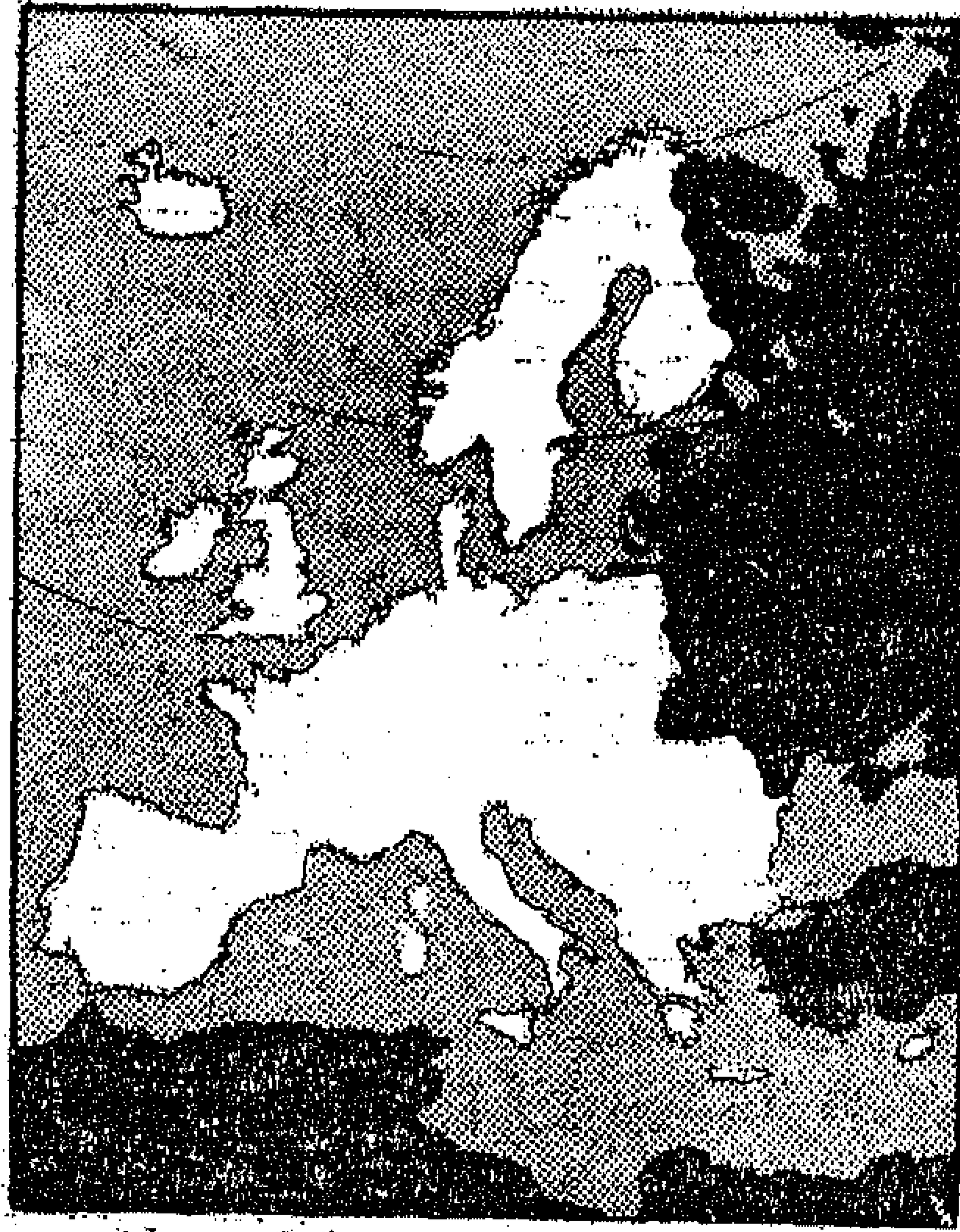
كذلك يعتبر الدور الفرنسى ، عاملا أساسيا فى اسقاط الرئيس ديورى فى النيجـر ، فعندمـا إعترضـت على سياساته الخـاصة بمنح إمتيازات اليورانيوم لمصـالح غير فـرنسية ، اعتبرته « رئيسـا غير مـرغوب فيه » ، وسقط بانقلاب عسكرى . وفضلا عن ذلك ، فان الوجود الفرنسى القوى فى السنغال وساحل العاج ، قـد يسـاعد على تفسـير مناعة هـذه البلدان ضـد الانقـلابات العسكرية .

وفضلا عما تقدم ، فان دور الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، يعتبر دورا أساسيا وراء إسـقاط الرئيس نكروما فى غانا ، وهو ما اعتبر أضخم عملية انقـلابية فى القارة كلها .

هذه هى محددات الصراع الدولى فى قـارة أفـريقيا ، وهى تمثل ، كما تقدم ، الاطـار العـام للصراعات التى تكاثرت فى القارة ، إبتداء من منتصف السـبعينات وحتى الآن ، ولمرحلة لاحقة أيضا . مـع الأخـذ فى الاعتبار أن هذه الدراسة ، قد عنيت بالتركيز أسـاسا على متغيرات البيئة الدولية الأجنبية ، وانعـكاساتها على تلك الصراعات . ولا يغنى ذلك ، بطبيعة الحال ـ اسـتكمالا لمكونات ذلك الاطـار ـ عن ضرورة تحـديد مجمـوعة الأسباب التى فرضت حالة عدم الاستقرار السـياسى فى أنحاء عديدة من القارة ، فضـلا عن أهمية تحليل هـذه الصراعات ، من خلال الأطـراف المكونة لهـا ـ المحلية والاقليمية والعـالمية ـ على أن يسـتهدف ذلك كله ، بناء مجموعة من الاحتمـالات المرتبطـة بالاتجـاه العـام للتطورات المتلاحقة ، والتى قـد تكون متباعدة فى قـارة أفريقيا . □

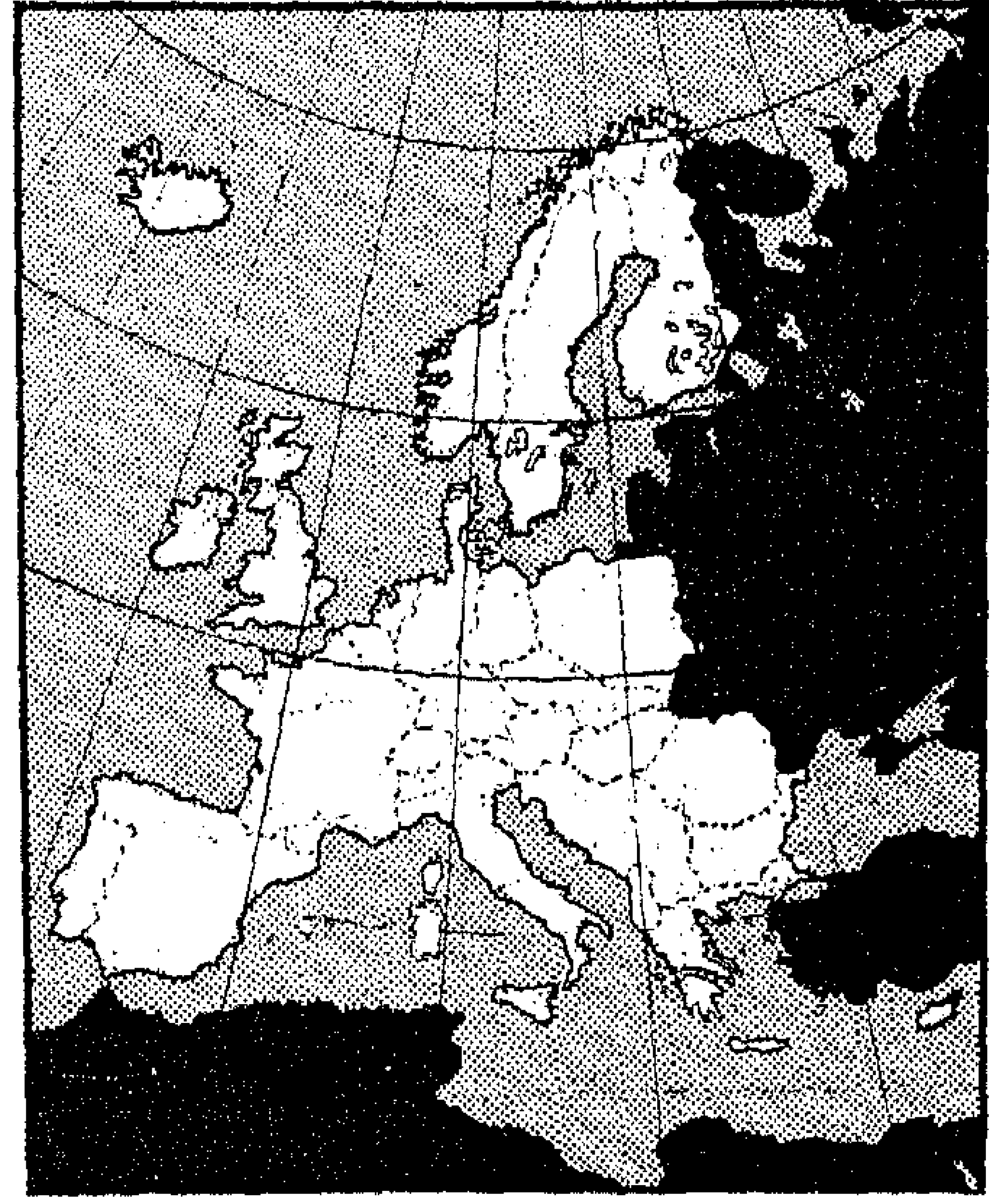
السياسة الدولية

الأوروشيوعية والتوازن الدولى الجديد



(١) تقديم ....
(٢) الأوروشيوعية فى أوروبا الرأسمالية ....
(٣) سياسة الاتحاد السوفيتى تجاه الشيوعية الأوربية
(٤) موقف الولايات المتحدة من الشيوعية الأوربية ....
(٥) دول الكتلة الشرقية وظاهرة الشيوعية الأوربية ..
(٦) قضايا نظرية تقف وراء مفهوم الشيوعية الأوربية
(٧) قاموس الأحزاب الشيوعية الأوربية ....
(٨) يوميات الأحزاب الشيوعية الأوربية ....
(٩) وثائق حول « الأوروشيوعية » ....

إعداد :
د . بطرس بطرس غالى
نبيه الاصفهانى
محمد سيد أحمد
خيرى عزيز
سوسن حسين
محمد السيد سعيد
عبد العاطى محمد
وحيد عبد المجيد



[١] تقـــــديم

د. بطرس بطرس غالى

سوف يستشف القارىء من هذا القسم الخاص الذى تقدمه مجلة السياسة الدولية عن « الاوروشيوعية » ، ان الاحزاب الشيوعية فى أوروبا ، سواء كانت احزاب اوروبا الشرقية الخاضعة للمعسكر السوفييتى ، أو أحزاب أوروبا الغربية الخاضعة للمعسكر الامريكى ، أو أحزاب الدول الاوروبية التى لم ترتبط بأحد المعسكرين ، تحاول لظروف مختلفة ، وبخطوط متباينة ، أن تستقل عن القيادة السياسية للحزب الشيوعى السوفييتى ، أو تقلل من سلطانه على الحركة الشيوعية الدولية (الاممية البروليتارية) ، وان تسلك مسلكا مستقلا .

فهل ستنجح هذه الاحزاب الشيوعية فى مسيرتها نحو الحكم الذاتى ، كما نجح الحزب الشيوعى اليوغوسلافى مثلا ؟ وماذا ستكون سياسة الاتحاد السوفييتى ـ حارس الاممية البروليتارية ـ تجاه هذا التمرد الجديد ، الذى حدث بين صفوف الحركة الشيوعية الدولية ؟ وما هو موقف الولايات المتحدة من « الاوروشيوعية » التى تهدد دول اوروبا الغربية ، وتهدد تبعا لذلك أركان حلف الاطلنطى والوجود العسكرى والاقتصادى الامريكى فى اوروبا ؟ وما هو موقف الولايات المتحدة من « الاوروشيوعية » فى دول اوروبا الشرقية ؟ وما مكانة الوفاق الدولى من هذه الحركة التى تشكل خطرا على التوازن الامريكى السوفييتى فى أوروبا من اجل إقامة توازن جديد لم تتضح بعد ابعاده بدقة ؟ وما اثار « الاوروشيوعية » على السلام والامن الدوليين فى اوروبا وخارجها ؟

يحاول هذا الملف ، أن يجيب عن بعض هذه الاسئلة ، أو ان يقدم المادة العلمية التى قد تساعد القارىء العربى على ، أن يحدد لنفسه رايا خاصا عن « الاوروشيوعية »

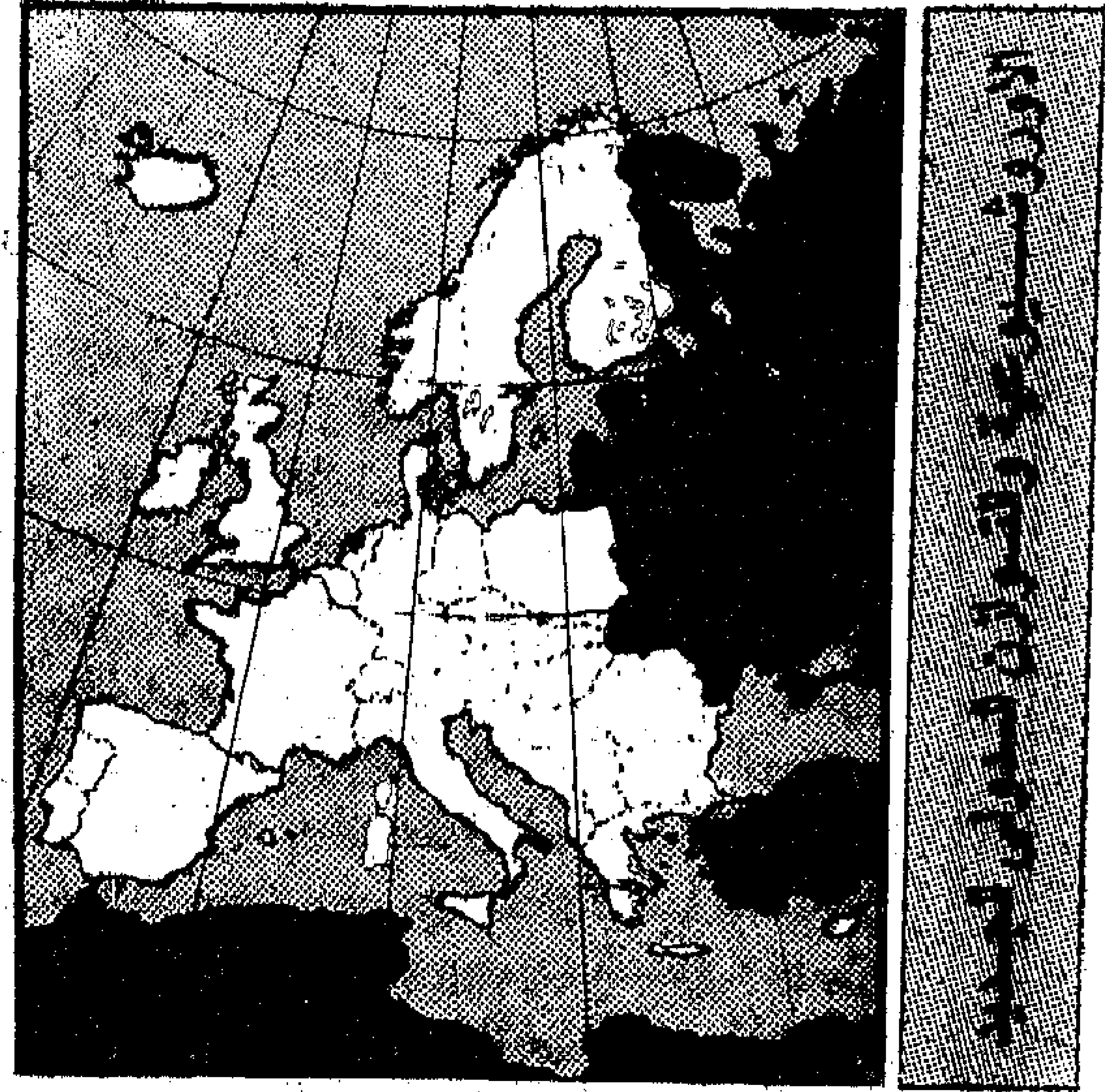
وقد وضعت هذا الملف ، هيئة تحرير مجلة السياسة الدولية ، بالاشتراك مع بعض الباحثين من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام . وقسم الى ثمانية اجزاء وضع الجزء الاول منه الاستاذ وحيد محمد عبد المجيد الباحث فى المركز ، ويتناول تعريف « الاوروشيوعية » فى اوروبا الراسمالية ، ووضع الجزء الثانى الاستاذ عبد العاطى محمد الباحث فى المركز ، وتعرض فيه لسياسة الاتحاد السوفييتى تجاه الشيوعية الاوروبية ، وكتبت الجزء الثالث السيدة نبيه الاصفهانى ، سكرتيرة تحرير مجلة السياسة الدولية ، وتعرضت فيه لموقف الولايات المتحدة من الشيوعية الاوروبية ، وكتب الجزء الرابع الاستاذ محمد السيد سعيد الباحث فى المركز ، وتصدى

فيه لظاهرة « الاوروشيوعية » فى دول الكتلة الشرقية ؛ ووضع الكاتب السياسى محمد سيد أحمد دراسة نظرية فقهية عن هذه الظاهرة الجديدة فى الجزء السادس ، أما الجزء السابع من الملف ، فيتضمن تعريفا لاهم الأحزاب الشيوعية ، وقد وضع هذا الدليل الأستاذ خيرى عزيز الباحث بالمركز ، واستند فيه إلى احدث المراجع التى كتبت فى هذا المجال . وتنتهز مجلة السياسة الدولية الفرصة لتقديم الشكر للهيئات الاجنبية التى زودتها بالمعلومات اللازمة ، لتقديم هذا الدليل . وإذا كانت قد وقعت بعض الاخطاء فى هذه المعلومات التى استند اليها الدليل المذكور ، فالمجلة تتحمل وحدها مسئولية هذه الاخطاء . اما الجزء الثامن من الملف ، فيختص بمتابعة التطور التاريخى لهذه الحركة الجديدة منذ تاريخ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، حتى مثول هذه المجلة للطبع . وبالنسبة للجزء التاسع والأخير من الملف ، فيتضمن مجموعة وثائق رسمية اخترناها من بين عشرات وعشرات الوثائق الرسمية المتعلقة بالحركة الشيوعية الأوروبية ، وبسبب ضيق الجزء المخصص لهذا الملف ، لم نستطع نشر جميع الوثائق . وهناك وثيقتان يوغوسلافيتان أوردناهما فى الملف ، باعتبار أن الحزب الشيوعى اليوغوسلافى ، كان أول حزب تمرد على قيادة الحزب الشيوعى السوفييتى . ثم هناك وثيقة البانية ، وهناك بيان مؤتمر القمة للأحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية الذى انعقد فى برلين الشرقية العام الماضى ، وكانت ثمة محاولة للتوفيق بين التيارات المتباينة التى هددت الحركة الشيوعية الأوروبية بالانشقاق . وهناك أيضا ثلاث وثائق حديثة ، تبين آخر الآراء عن « الاوروشيوعية » ، وهى بيان مشترك من ثلاثة أحزاب شيوعية أوروبية هى : الحزب الشيوعى الأسبانى ، والفرنسى والايطالى ، ثم رأى وزير خارجية الولايات المتحدة السابق هنرى كيسنجر عن الشيوعية الأوروبية ، ثم رأى شبه رسمى للاتحاد السوفييتى عن « الأوروشيوعية » ، نشر فى مجلة العصر الحديث ، وكان له وقع شديد على الصعيد الدولى .

إننا نعرف أن اختيار هذا العدد المحدود من الوثائق ، لن يرضى الخبير فى الشئون الشيوعية ، الذى يطمع فى مزيد من الوثائق ، كما انه لن يرضى القارىء العادى ، الذى يفضل التحليلات السياسية على الوثائق الرسمية ، ولكننا باختيار هذا العدد المحدود من الوثائق ، حاولنا أن نقدم مجرد نماذج ، حتى يكتمل الملف .

وثمة ملاحظة أخيرة ، تتجلى فى السؤال التالى : ما هو موقف العالم العربى من هذه الحركة الجديدة ؟ هل سيكون موقف الفتور واللامبالاة ، المستمد من موقف الحياد الذى قد يصمونه من مضاعفات ونتائج هذا الصراع الايديولوجى الجديد ، أو المستمد من تحليل اكثر فطرة ، يتلخص فى العبارة التى تقول « هذا الصراع ليس لنا فيه ناقة ولا جمل » .

إن مقتضيات الفلسفة اللانحيازية ، تمنعنا من اتخاذ هذا الموقف السلبى ، وتجعلنا نقول دون تردد ، إننا ندرى « بالأوروشيوعية » ، ونقبل التوازن الدولى الجديد الذى سيتبلور من نحو هذه الحركة ، ليس لأن هذا التوازن سيضعف الأممية البروليتارية اكثر مما هى ضعيفة ، أو لأن هذا التوازن قد يقوى المعسكر الأمريكى اكثر مما قوى ، ولكن لأنه فى ظل هذا التوازن الجديد ، سوف تزدهر التعددية على الصعيد الدولى . وكلما تعددت مراكز القوى فى العالم ، كلما ابتعدنا عن سيطرة أحد العملاقين أو كليهما على العلاقات الدولية ، واقتربنا من ديمقراطية العلاقات الدولية التى هى الهدف الأول للفلسفة اللانحيازية التى نؤمن بها ، ونجاهد من أجلها . ولاغرابة أن أنصار المعسكر الأمريكى ، وأنصار المعسكر السوفييتى ، لا يرتاحون إلى « الأوروشيوعية » ، وإن كانت دوافع عدم ارتياحهم ، تختلف اختلافا جذريا ، إلا أنه مؤشر جديد ، يؤكد لنا أن « الأوروشيوعية » يجب أن تنال اهتمامنا ومتابعتنا . وهذا من الأسباب التى جعلتنا نقدم هذا الملف لقارىء المجلة .



[٢] الأوروشيوعية في أوروبا الرأسمالية

وحيد محمد عبد المجيد

ربما لم تشهد الحركة الشيوعية العالمية، منذ أن نشر مؤسساها كارل ماركس وفريدريك انجلز، البيان الشيوعي الشهير في عام ١٨٤٨، إنشقاقا أحدث مثل هذا الدوي، وأثار ذلك القدر من الجدل، الذي إرتبط بظاهرة الشيوعية الجديدة. ويعود ذلك الى أن السمة العامة للخلافات والمراجعات التي وقعت من قبل، لم تتطرق الى جوهر التعاليم الماركسية. أما اليوم، فنحن إزاء ظاهرة يذهب معظم المراقبين الى أنها تمس لا ضفاف النظرية الماركسية، وإنما القلب منها، بما أقدمت عليه من مراجعة لبعض المفاهيم الأساسية التي إستقرت في المعجم الشيوعي، منذ ما يزيد على قرن من الزمان .. على الأقل بالنسبة للأحزاب الشيوعية الثلاثة الكبرى في إيطاليا، وفرنسا، وأسبانيا، التي ولجت غمار التجربة الجديدة، والتي تضم في عضويتها، الأغلبية الساحقة من الشيوعيين في أوروبا الرأسمالية. فالحزبان الأيطالي والفرنسي وحدهما، يستقطبان أكثر من ٩٠ ٪ من مجموع الشيوعيين.

خصائص الشيوعية الجديدة في أوروبا الغربية

أول ما يسترعي الانتباه بصدد هذه الظاهرة، أنها لا تمثل كلا واحدا متجانسا، وإنما هي ـ كأية ظاهرة مركبة ـ تجمع بين ما هو عام General، وما هو خاص Particular، غير أن (العام) في ظاهرة الشيوعية الجديدة، يتجسد في عدد من الخصائص الهامة، التي تتميز عن الخصائص التقليدية المعروفة للشيوعية القديمة، والتي يمكن معها القول، بأن ثمة ظاهرة قد تكونت بالفعل، أو على الأقل في طور التكوين.

والمدخل الأساسي لتحديد خصائص الشيوعية الجديدة، كما برزت في أفكار وممارسات عدد من الأحزاب الشيوعية في غرب أوروبا، هو ملاحظة أن هذه الظاهرة، تعبر عن نوع من الأقلمة والتكيف مع طبيعة الحياة، في بيئة تشهد مناخا يختلف عن ذلك الذي تبلورت في ظله المفاهيم الكلاسيكية للشيوعية القديمة. فالشيوعية في غرب أوروبا، تواجه بيئة صناعية بالغة التطور من حيث التنظيم الاقتصادي، وتقاليد ديمقراطية ليبرالية من حيث نسق القيم السائد، فضلا عن تنظيم إجتماعي، يتيح للمواطن درجة متقدمة من الحقوق الانسانية والاجتماعية. وهي على هذا النحو، بيئة تنفي بعض أهم الأسس التي إستمدت منها الشيوعية القديمة نزعتها (الثورية)، فالعامل يملك أكثر من أغلاله بكثير، ويستحوذ على غير قليل من الكماليات، والدولة ليست مجرد جهاز للضبط الاجتماعي والسيادة الطبقية، وحق المشاركة السياسية مكفول للجميع، في ظل تقاليد ديمقراطية راسخة، لا يمكن معها القول بوجود أي نوع من (دكتاتورية البورجوازية)، والشعور بالأمن يشيع في مظاهر الحياة اليومية، مما لا يترك مجالا لتصور أي قدر من الاضطهاد السياسي، كذلك الذي راه ماركس في ألمانيا بسمارك، أو شاهده لينين في روسيا القيصرية.

ولا ريب أن التكيف مع هذا المناخ الذي جفف منابع الثورة له مقتضيات: بعضها سالب يتعلق بنبذ كل ما يتعارض معه من مفاهيم الشيوعية التقليدية، وبعضها موجب يتصل بإكتساب وتطوير مفاهيم جديدة قادرة على التعامل مع هذه البيئة، ومن ثم جاءت الشيوعية الجديدة، بمثابة الترجمة الاصلاحية الاوروبية لنظرية حجر الزاوية فيها، طابعها الراديكالي:

ـ فالشيوعية الجديدة، تؤمن بالانتقال البرلماني السلمي الى الاشتراكية، وتتخلى عن فكرة الانتقال الثوري العنيف المعتمد على الطليعة العمالية الديناميكية، بحيث أصبح العامل الحاسم، هو صناديق الانتخابات، وليس العنف الثوري. ويمتد ذلك الى التعهد بإحترام الحريات السياسية والمدنية والفردية وحقوق الانسان والاقرار بالنظام الحزبي، وما يعنيه

من إحتمال تناوب الأحزاب الحكم من خلال دورات سياسية ، أى أن الشيوعية الجديدة تحل التعددية Pluralism محل الشمولية Tatalitarianism ، فى الوقت الذى تحتفظ بفكرة المركزية الديمقراطية فى بناء الحزب الشيوعى نفسه .

ـ الشيوعية الجديدة ، تعتقد فى أن الانتقال البرلمانى الى الاشتراكية ، لا يمكن أن يتحقق إلا إعتمادا على تحالف واسع من اليسار ، وليس على الحزب الشيوعى فحسب ، ويكون هذا التحالف ممثلا لمجموع العاملين فى المجتمع بالمعنى العريض ، وليس للطبقة وحدها ، ويقود هذا الى التخلى عن فكرة دكتاتورية البروليتاريا ، التى تعد ركنا أساسيا فى النظرية الشيوعية التقليدية .

ـ الشيوعية الجديدة ، تعترف بقاعدة حق الأغلبية فى الحكم وحق الأقلية فى المعارضة ، وتتنازل عن إحتكار الحزب الشيوعى للحياة السياسية ، وترجع عن فكرة الاجماع فى الشيوعية التقليدية ، والتى أكدها تقرير مؤتمر الحزب الشيوعى السوفييتى فى مارس ١٩٢١ بأنه (لا مجال فى دكتاتورية البروليتاريا لغير الاجماع السياسى الذى تبلوره وحدة المذهب ووحدة الحزب) .

ـ الشيوعية الجديدة ، تصر على إستقلال الأحزاب الشيوعية وخاصة عن موسكو ، وأن يكون التعامل بينها على قدم المساواة ، ودون أى تدخل فى الشئون الداخلية لكل حزب ، حتى أن بعض المراقبين ، أطلق على أحزاب الشيوعية الجديدة فى مؤتمر برلين للأحزاب الشيوعية الأوروبية ، إسم الجبهة الاستقلالية ' Autonomist Front ' . فإذا كانت الشيوعية القديمة ، تجعل الولاء الأعلى للحزب الأم ـ أى لموسكو ـ فالشيوعية الجديدة ، تنقل هذا الولاء الى المجتمع الوطنى ، أو كما عبر الأسبانى كاريللو ، الى مجموع الناخبين . ويمتد ذلك الى إنتقاد السوفييت ، وخاصة فيما يتعلق بتقييد الحريات وإضطهاد المنشقين وقمع حرية الفكر والمبادرات الجماهيرية ، أى أن موقفها يقوم على تغليب (القومية) على (الأممية) ، على عكس موقف الشيوعية التقليدية ، التى لم تتأثر بقيم الحضارة الليبرالية .

ـ ويقود ذلك الى إضطرار الشيوعية الجديدة ، لقبول مفاهيم جديدة ، بصدد وضع الجهاز الادارى ودوره ، لأن التسليم بفكرة التعدد والمشاركة السياسية الواسعة والحرة ، يؤدى الى قبول (اللامركزية) فى صنع السياسة العامة ، على أساس إشتراك عدة مؤسسات وهيئات مختلفة فى هذه العملية ، مع حق المواطن فى الانتماء الى هذه المؤسسات بمحض إختياره ، وممارسة دور أو آخر من أدوار المشاركة . أما الشيوعية القديمة ، فتقوم على المركزية الشاملة والمطلقة فى بناء السياسة العامة ، بحيث تكون ملزمة ، وتضمن تحقيق السيطرة للحزب الشيوعى ، مع إهتمام بالتنمية الاقتصادية على حساب التنمية السياسية .

ـ الاعتراف بحق الاضراب للعمال فى البيان الصادر عن مؤتمر مدريد للأحزاب الشيوعية فى إيطاليا ، وفرنسا ، وأسبانيا فى ٢ ، ٣ مارس الماضى ، وهو المؤتمر الذى عده المراقبون ، إمتدادا لمؤتمر برلين فى أواخر يونيو من العام الماضى ، وتأكيدا على الطريق الخاص لهذه الأحزاب وإستقلالها عن موسكو . والواقع أن فكرة إحترام حق الاضراب ، تعتبر تطورا بالغ الأهمية ، أقدمت عليه الشيوعية الجديدة . فالفكرة السائدة لدى دوائر الشيوعية القديمة ، أن إلغاء التناقض بين موقفى العامل ورب العمل فى المجتمع الاشتراكى ، يرتب حجب حق الاضراب عن العمال ، بإعتباره أداة للصراع الطبقى . ولاشك أن هذا التطور ، سترتبط به نظرة جديدة الى وظيفة النقابة فى المجتمع الاشتراكى . فالشيوعية القديمة ـ وكإمتداد لتصورها لفكرة الاضراب ـ وضعت إطارا جديدا للتنظيم النقابى ، يختلف عن دلالته التقليدية فى العالم الرأسمالى . فلم تعد النقابة أداة لحماية مصالح العامل والدفاع عنه والسعى للارتقاء بمستواه ، وإنما أضحت أداة لتنظيم أوقات الفراغ ، بحيث لا تؤدى أى نشاط يخرج عن الاطار الاجتماعى العادى الذى تحدده القرارات الحزبية ، وبما يجعلها لا تتجاوز صياغة جديدة لمفهوم الجمعية الثقافية ، مع إرتباطها فى العهد الستالينى ، بأدوات الضبط والاشراف البوليسى . وتتصل بذلك مطالبة البيان الصادر عن مؤتمر مدريد ، بتنفيذ مقررات مؤتمر هلسنكى للأمن الأوروبى ، وبوجه خاص للبنود المتعلقة بإحترام حقوق الانسان . وفضلا عن ذلك ، كانت بنود البيان تأكيدا على ما يعد اليوم خصائص عامة للشيوعية الجديدة التى تنتهجها هذه الأحزاب ، مما يجعل من هذا البيان وثيقة من أهم وثائق الاتجاه الجديد فى الحركة الشيوعية ، ولاسيما أنه صدر فى وقت يثور الحديث حول نزوع الادارة الأمريكية ، الى عدم التشدد فى قضية مشاركة الشيوعيين فى حكومات غرب أوروبا ، بل وأشارت الهيرالد تريبيون ـ قبيل مؤتمر مدريد مباشرة ـ فى عددها الصادر يوم ٢٢ فبراير ١٩٧٧ ، الى أن ثمة إتصالات قد حدثت بين مسئولين أمريكيين وقيادة الحزب الشيوعى الايطالى .

ـ الشيوعية الجديدة ، بهذا المعنى ، تقبل تعدد التصورات ، لا داخل المجتمع السياسى فحسب ، وإنما أيضا فى النماذج الاشتراكية على المستوى الدولى ، على عكس الشيوعية التقليدية ، التى تقوم على أساس

جماعية التصور ، أى أن التصور يجب أن يكون واحدا غير متعدد . وقد ذهب بعض مفكرى الشيوعية الجديدة ، الى إعتبار أن « هذا التصور اللاهوتي للعالم وللتطور التاريخي وللفكر البشرى ، هو المسئول عن محاكم التفتيش والعدوان على الديمقراطية فى الحزب والدولة السوفييتية » .

— ومع ذلك ، يجدر التنويه الى أن الشيوعية الجديدة ، تظل — كما تعبر الأحزاب التى تعكس الظاهرة — ماركسية لينينية ، حيث تطالب بتأميم للصناعة على نطاق واسع ، وتتبنى برامج فى الأجور والأسعار والضرائب ، والاقتصاد بوجه عام ، تنحاز الى صف الطبقة العاملة ، كما تؤيد السياسة الخارجية السوفييتية ، فضلا عن أنها تؤمن بالنسق الفلسفى للماركسية فى المادية الجدلية ، المادية التاريخية ، والصراع الطبقى .

والواقع أن تساؤلات تثور فى هذا المجال ، حول ما إذا كان مجموع الخصائص التى تميز الشيوعية الجديدة ، تسمح لها بالبقاء فى دائرة الماركسية اللينينية بالفعل ؟ وعلى وجه الخصوص ، قبول أسس التنظيم السياسى الليبرالى ، والخروج على القواعد العامة للأممية البروليتارية . ويضاعف من أهمية هذه التساؤلات ، أن الأدب الماركسى التقليدى ، يعتبر أن صلب النظرية الشيوعية يقوم على إيضاح أن الصراع الطبقى فى التاريخ ، يؤدى بالضرورة الى (دكتاتورية البروليتاريا) ، وأن التجديد الذى جاء به كارل ماركس ، يعتمد على هذه النقطة بالذات فى قوله (لقد إكتشف كثير من علماء الاجتماع البورجوازيين مفهوم الصراع الطبقى قبلى ، وكل ما جئت به ، هو أنى أظهرت أن هذا الصراع يقود الى دكتاتورية الطبقة العاملة) . وكان لينين كثير السخرية من فسكرة (إرادة الأغلبية) ويعتبر أنها (نهج تحريفى من مفاهيم بورجوازية ليبرالية) . وثمة رأى اخر يتصور أن ظاهرة الشيوعية الجديدة ، هى أقرب الى الماركسية وأبعد عن اللينينية ، بإعتبار أن كارل ماركس كان شيوعيا أوروبيا ، أو هو (الشيوعى الأوروبى الأول The first Eurocommunist) ، وأنه لم يتحدث عن دكتاتورية البروليتاريا إلا بشكل عام ، عندما أوضح إرتباطها بمفهوم القيمة الفائضة فى كتابه (رأس المال) ، وفى سياق يقصد منه أن يبين المسار الذى يأخذه رأس المال ، كى يفضى فى النهاية الى المجتمع الاشتراكى الذى تقوده الطبقة العاملة . بينما لينين — وفقا لهذا الرأى — هو الذى صاغ نظرية دكتاتورية البروليتاريا بشكلها السياسى ، متأثرا بالتجربة الروسية الأوتوقراطية ، فوصف دكتاتورية البروليتاريا بأنها (حارس النظام الاشتراكى ضد عواصف الطبقات المنهارة) . ومع ذلك ، فلم يحن الوقت بعد ، للوصول الى تقويمات يقينية وشاملة للاتجاه الحقيقى للشيوعية الجديدة فى غرب أوروبا : هل تعبر حقا عن إتجاه جديد له مقوماته الفكرية والحركية المتكاملة ، أم هى نوع من البراجماتية السياسية ، تنظر الى الأفكار المجردة ، بمعيار قيمتها العملية المباشرة للوصول الى الغاية ، أو أنها مجرد مهارة ميكيافيللية للوصول الى الحكم ، من نمط شبيه بتعهد الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الشرقية ، بالتعاون مع الأحزاب الأخرى — إبان وصولها الى الحكم بعد الحرب العالمية الثانية — وهو ما ترجم فى صورة إدماج هذه الأحزاب قهرا فى جبهات شعبية بقيادة الحزب الشيوعى .

التمايزات الداخلية للشيوعية الجديدة

الحديث عن خصائص عامة للظاهرة ، لاينفى ماتحوية من تمايزات فى داخلها ، كنتيجة لخصوصية وضع كل حزب ، غير أنه يلاحظ أن الجانب الأكبر من هذه التمايزات ، بالنسبة لأحزاب الشيوعية الجديدة ، يندرج تحت إطار (الكم) أو التمايز فى الدرجة ، وليس فى إطار (الكيف) أو التباين النوعى ، الذى يوجد بين أحزاب الشيوعية الجديدة — الايطالى والفرنسى والأسبانى أساسا — وبين بقية الأحزاب الصغيرة التى تنتشر على خريطة غرب أوروبا ، دون أن تشغل منها مكانا ذا أهمية . فمعظم هذه الأحزاب الصغيرة ، لاتزال على ولائها التقليدى لموسكو ، وتقديرها الخاص للأممية البروليتاريا ، وتنهج نهج الحزب الشيوعى البرتغالى وزعيمة (الفار وكونهال) . وأهم هذه الأحزار . الحزب الشيوعى الدنماركى بزعامة (كلو جسبرن) والحزب الشيوعى اليسارى فى السويد ويقوده (لارزدارنز) ، وحزب العمل التقدمى فى قبرص بقيادة (كرلشيوس بنياس) ، والحزب الشيوعى اليونانى بزعامة (كلوراكس) . وثمة أحزاب أخرى بدأت تأخذ موقفا وسطا مثل الحزب الشيوعى الهولندى الذى أعلن زعيمه (فرانز موهير) فى مؤتمر برلين فى ٢٩ ، ٣٠ يونيو ١٩٧٦ [إننا لانزال على ولائنا للاتحاد السوفييتى ، ولكننا نشعر بأن الوقت قد مضى لأن يلعب أى حزب دورا قياديا] ، وبعض أحزاب تمردت على وصاية موسكو ، ولكنها تتمسك بمفاهيم الشيوعية التقليدية ، وخاصة دكتاتورية البروليتاريا .

وعلى ذلك فدراسة التمايزات الداخلية لظاهرة الشيوعية الجديدة فى غرب أوروبا ، تنصب على الأحزاب الثلاثة الرئيسية . وأول مانلاحظه أن الحزب الشيوعى الأسبانى ، على عكس الحزبين الآخرين ، ظل حزبا سريا Underground لما يقرب من الأربعين عاما ، منذ الغاءه إبان الحرب الأهلية الأسبانية عام ١٩٣٩

وحتى اعيد تسجيله مرة أخرى فى ٩ إبريل الماضى ، وطوال هذه الفترة ، كان يعمل فى إطار غير شرعى ، ويعتمد على التستر وراء منظمات اجتماعية أو علمية ، كنتيجة للظروف الخاصة لأسبانيا تحت حكم الجنرال فرانكو .

ولكن هذه الوضعية الخاصة ، لم تحل دون اشتراك الحزب الشيوعى الأسبانى مع الحزبين الايطالى والفرنسى ، فى سمة هامة ، وهى ان كلا من هذه الأحزاب وصل إلى السلطة فى مرحلة سابقة ، من خلال جبهة أو ائتلاف ، ولمدة قصيرة من الزمن . ففى أوائل عام ١٩٣٦ وصلت الجبهة الشعبية فى فرنسا إلى الحكم ، وكانت تضم الشيوعيين والاشتراكيين والراديكاليين اليساريين واستمرت حتى نهاية ١٩٣٨ . وبعد الحرب العالمية الثانية ، شارك الحزب كذلك فى حكومة ديجول ، غير أنه سرعان ماخرج منها مع قدوم رياح الحرب الباردة ، وانحيازه الى جانب موسكو . كما انتصرت الجبهة الشعبية فى أسبانيا التى شارك فيها الحزب الشيوعى فى الانتخابات التشريعية فى فبراير ١٩٣٦ لتنشب الحرب الأهلية فى ١٧ يوليو من نفس العام . أما الحزب الشيوعى الايطالى ، فقد اشترك فى حكومة ١٤ يوليو ١٩٤٦ الائتلافية بأربعة وزراء ، ولكنها لم تستمر أكثر من عشرة شهور .

وهذه الاحزاب الثلاثة ، تتمايز بوضوح من حيث درجة إصلاحيتها وإيمانها بالحريات السياسية والفردية ، فتعتبر الدوائر الغربية ، أن الحزب الأسبانى هو أكثرها (صدقا) ، وأن زعيمة كاريللو هو أكثر الزعماء الشيوعيين اعتدالا . وقد بلغ من اعتداله أن ينزع ـ فى حفل اقيم فى السفارة البرتغالية بباريس أوائل ١٩٧٦ ـ إلى تناول نخب الزعيم الاشتراكى البرتغالى (سواريز) ، الذى كان على عداء مع الشيوعيين فى البرتغال . ويعبر كاريللو عن ذلك بقوله [إذا كنا معتدلين ، فذلك لأنه الطريق الوحيد أمام أسبانيا اليوم ، فلن تكون هناك عاصفة تنطلق من قصر الشتاء ، ولامسيرة كبرى ولاحرب عصابات فى الجبال على طريقة كاسترو] .

وعلى عكس ذلك ، ترتاب الدوائر الغربية فى حقيقة اتجاهات الحزب الشيوعى الفرنسى ، لما عرف عن هذا الحزب تاريخيا ، من تشدد فى المسائل المذهبية ، حتى عندما تبنى شعارات الديمقراطية المتقدمة ، المجتمع الحر ، تجمع القوى العاملة فى فرنسا منذ أواخر العقد الماضى . يضاف إلى ذلك ، أن قطاعات غير محدودة من قواعد الحزب ، لم تظهر ارتياحا لاتجاه الحزب الأخير ، وبالذات التخلى عن دكتاتورية البروليتاريا ، بل وتوجد معارضة قوية فى قيادة الحزب نفسها ، يمثلها المفكر المعروف (لوى التوسر) الذى اشتهر بالحملة التى سبق أن قادها ضد (روجيه جارودية) عندما أبدى بعض أراء جديدة ، وانتهى الأمر بطرد جارودية من المكتب السياسى للحزب ، وكذلك تلميذه (باليبار) الذى أصدر كتيبا جديدا ، يحذر من مخاطر الابتعاد عن شعار دكتاتورية البروليتاريا . أما الحزب الشيوعى الايطالى ، فترى فيه الدوائر الغربية حزبا إصلاحيا بالفعل ، وأن له تاريخا طويلا . وإن اتسم بالحذر ـ فى التجديد فى المفاهيم الشيوعية بتأثير من قائده الأول (أنطونيو جرامش) الذى يعد من الشخصيات الكبرى فى التجديد فى المفاهيم الشيوعية ، وهو أول من أعطى للمثقفين دورا متعاظما فى التطور نحو الاشتراكية ، مما نجم عنه أن الحزب يتغلغل الان بشكل ملحوظ فى أوساط المثقفين الايطاليين ، وإن كانت هذه الدوائر تقف منه موقف الحذر ، لما حققه من نجاح سياسى فى الانتخابات الاقليمية والعامة من خلال الصيغة التى يتبناها (التسوية التاريخية) ، إى أنه ينتقل تدريجا من المعارضة إلى المشاركة فى الحكم ، فضلا عن أن قطاعات واسعة من اعضائه ـ شأنه فى ذلك شأن الحزب الفرنسى ـ لاتزال أكثر يسارية .

ــ وكذلك تتمايز هذه الأحزاب ، فى أسلوب حركتها السياسية ، فيما يتعلق بطبيعة (التحالفات) التى تعقدها ، فالحزب الشيوعى الايطالى ، يدافع عن فكرة الحل الوسط التاريخى ، التى تجد جذورها التاريخية فى صيغة (الكتلة التاريخية) التى بدأ جرامش فى تأصيلها ، كتعبير عن تحالف يسارى واسع ، واستمرت مطروحة فى عهد رئاسة (بالميروتولياتى) للحزب ، وهو صاحب فكرة التنوع فى إطار الشيوعية العالمية ، ثم تبلورت أكثر من يد (لويجى لونجو) الذى اقترح فى ١٩٦٤ تشكيل حزب اشتراكى متحد مع كل الاتجاهات اليسارية ، حتى جاء (برلنجوير) ليطورها إلى فكرة التسوية التاريخية ، التى تستند إلى أنه فى دولة الفاتيكان ، يستحيل تصور قيام حكم بدون الكاثوليك ، كما يتعذر حل مشاكل إيطاليا الاقتصادية دون مشاركة الشيوعيين . والحل لهذه المعضلة ، يكمن فى تسوية تاريخية بين التيارات الرئيسية الثلاثة فى إيطاليا : المسيحى ، الشيوعى ، الاشتراكى . اما الحزب الشيوعى الفرنسى الذى تكون إثر انشقاق فى الحزب الاشتراكى ١٩٢٠ ، فقد عمل منذ بداية الثلاثينات ، على تكوين جبهة ديمقراطية واسعة ، تقف فى وجه تقدم الفاشية ، حتى كون الجبهة الشعبية مع الحزب الاشتراكى والراديكاليين اليساريين التى انهارت سريعا لتعاظم نفوذ الاتجاه الرافض للشيوعية فى الحزب الاشتراكى . وظل الحزب الشيوعى يحاول إعادة الجبهة

من جديد ، حتى إثمرت جهوده عام ١٩٧٢ عندما اتفق مع الحزب الاشتراكي بقيادة ميتران ، ومع الراديكاليين اليساريين على ورقة عمل مشتركة ، أطلق عليها اسم برنامج اليسار المشترك ، كما يبذل الحزب جهودا يائسة للتعاون مع الكاثوليك ، منذ أن أطلق زعيمه السابق « موريس توريز » شعار (اليد المبسوطة فى اتجاه المؤمنين) .

أما الحزب الشيوعى الأسبانى ، فمنذ هزيمته خلال الحرب الأهلية ـ ولمدة طويلة ـ وهو يقف وحيدا لرفض الاشتراكيين وغيرهم التعاون معه ، لتحجزه العقائدى ، وانتهاجه أساليب العنف ، واعتماده الكامل على موسكو ، الا إنه منذ منتصف الستينات ، بدأ الحزب بقيادة « كاريللو » يتجه إلى الاعتدال والاستقامة ، ومع قرب رحيل فرانكو تبنى فكرة (المعارضة الديمقراطية) التى تجمع كل الأحزاب والقوى المطالبة بالاصلاحات الديمقراطية .

ـــ ومن جانب آخر ، لاتتمتع هذه الأحزاب بنفوذ سياسى متساو فى بلادها ، فبينما يعد الحزب الايطالى من أحزاب الحجم الكبير ، اذ يضم ١,٧ مليون عضو ، لايزيد اعضاء الحزب الفرنسى على ٢٦٠ إلفا ، أما الحزب الأسبانى فيصعب تقدير حجمه لظروف السرية التى ظلت تغلفه لفترة طويلة ، وإن كان من المعروف أن مؤتمره الاخير ، اتخذ قرارا بالعمل على زيادة عضويته إلى ٣٠٠ ألف فى الفترة المقبلة . ومن حيث التمثيل البرلمانى ، يحوز الحزب الايطالى ٢٢٧ مقعدا من أصل ٦٣٠ بنسبة ٣٤,٤٪ ، بينما يملك الحزب الفرنسى ٧٣ مقعدا ، من أصل ٤٩٠ أى بنسبة ١٥٪ ، وكذلك يتفوق الحزب الايطالى فى سيطرته على الادارة المحلية لسبعة من مقاطعات إيطاليا العشرين . وأهم من ذلك ، فالحزب الايطالى يتميز بأنه الحزب الشيوعى الوحيد فى غرب أوروبا الذى ينتمى إليه رئيس المجلس النيابى .

ـــ ورغم أن هذه الأحزاب الثلاثة ، تعلن عن عدم نيتها الانسحاب من التنظيمات الاقليمية الأوروبية (حلف الأطلنطى ، السوق الأوروبية المشتركة) إذا ماوصلت إلى الحكم ، إلا أن هذا الموقف العام يخفى تمايزات هامة ، فالحزب الفرنسى لايزال متمسك بسياسة خارجية أكثر يسارية ، وزعيمه جورج مارشيه يشن هجوما عنيفا على حلف الأطلنطى ، ويعبر عن عداء ضار للولايات المتحدة ، ويهاجم تعاون السوفييت مع حكومة ديستان ومع بون ، ويفسر الانفراج الدولى على أنه خوف الدول الرأسمالية من مواجهة الاشتراكية .

اما الحزب الايطالى فانه اكثرها اعتدالا فى هذه الناحية ، حيث يرى « برلنجوير » أن تحول دولة من كتلة إلى أخرى ، أو من حلف لآخر ، من شأنه أن يسبب زيادة أوجه الاختلال فى التوازن الدولى ، ويقول « سأطالب داخل حلف الأطلنطى ، ودون المساس بهذا الحلف ، بحق إيطاليا فى تقرير مصيرها بصورة ذاتية ومستقلة » .

ـــ وثمة تمايز آخر يبدو واضحا بين الحزبين الأسبانى والايطالى بالذات ، حول صيغة التعاون بين الأحزاب الشيوعية الغربية ، فالحزب الأسبانى يعمل على تطوير فكرة إستراتيجية شيوعية إقليمية فى غرب أوروبا فى شكل تحالف بين هذه الأحزاب ، يهدف إلى إقامة مجموعة من الدول الاوروبية الاشتراكية المستقلة عن الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، بينما نفى ممثل الحزب الايطالى فى الاجتماعات التمهيدية لمؤتمر برلين ، أية نية لاقامة مركز شيوعى فى غرب أوروبا .

حدود الشيوعية الجديدة فى غرب أوروبا

من الامور الجديرة بالانتباه فى تطور الحركة الشيوعية فى أوروبا ، ذلك العدد الهائل من الاتجاهات والمنظمات والروافد التى تتداخل ـ أحيانا ـ فيما بينها من حيث الأسماء التى تنتحلها ، مما قد يسبب بعض المشاكل لدى التعرف على كل منها بشكل متميز . وتعد هذه الوضعية ، أحدى نتائج الأزمة التى تشهدها الماركسية فى غرب أوروبا ، والتى عبر عنها روجيه جارودیه فى صياغة أدبية بقوله « غدت الماركسية كأنها حسناء الغابة النائمة لمدة تقرب من ربع قرن من الزمان » ، بينما ردها المفكر الايطالى لوتشيوليدتينى إلى أن « الاشتراكية قد حوصرت وأوقف تقدمها فى العالم الصناعى » . ومن هنا تنشأ الحاجة إلى تمييز ظاهرة الشيوعية الجديدة عن هذه (الشيوعيات) المتعددة . وهذه المعالجة تنصب على التيارات المنظمه فى إطار سياسى ، وليس على الاتجاهات الفردية التى يمثلها مفكرون مستقلون أو منشقون عن الأحزاب الشيوعية أو المنظمات الأخرى ، لأن هذه ظاهرة أخرى لاتقل أهمية وخطورة ، وتعود إلى فترة طويلة ماضية . ومن ابرز أعلامها اليوم جارودیه ، تبلهایم ، روبنسون ، دوب ، هویسباوم وآخرون .

أما التيارات الشيوعية المنظمة ، والتى ينبغى وضع الحدود الفاصلة بينها وبين الظاهرة موضع البحث ، فهى عديدة ويمكن رصد أهمها على النحو التالى :

ـــ اليسار الجديد New left وهو تيار يضم مجموعات متباينة ، ربما لا يجمع بينها سوى موقفها العدائى من الاتحاد السوفييتى ، وبالتالى من الأحزاب

الشيوعية الأوروبية التي كانت جميعها ـ حتى وقت قريب ـ ترتبط بموسكو . وأهم هذه المجموعات : الماويون [أنصار ماوتسى تونج وتجربة الصين] ، والتروتسكيون [أنصار ليون تروتسكى الذى اغتاله ستالين فى ١٩٤٠] ، والجيفاريون [أنصار أرنستو جيفارا الثائر الكوبى] .

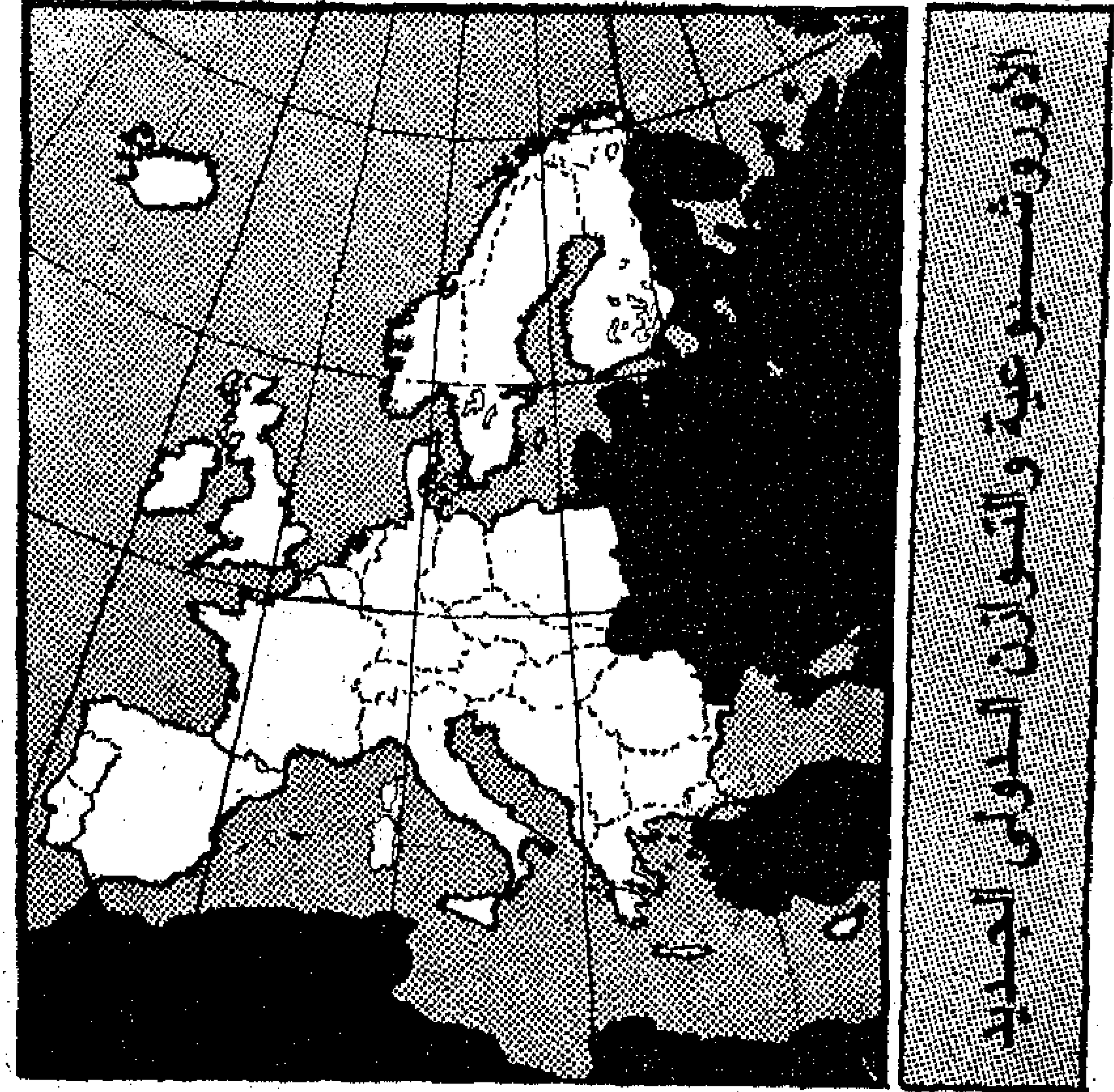
ـ شيوعية المجالس Council Communism وتقوم على فكرة [دكتاتورية المجالس العمالية الشيوعية] ، وتتركز فى فرنسا بالذات ، وتحدد اتجاهها فى أن « النظرية الثورية لم تنشأ فى رءوس المثقفين ، ولا من عبقرية الزعماء البيروقراطيين ، فهى لا تشكل علما منفصلا عن الحركة البروليتارية ، ولا أيديولوجيا ثورية جاهزة ، كما هو الحال فى الأيديولوجيات الكاوتسكية ـ اللينينية التى تعبر عن مصالح الفئات البيروقراطية الطامحة للوصول الى السلطة ، على أكتاف الطبقة العاملة . ولهذا تسعى شيوعية المجالس الى المصالح العليا للبروليتاريا المستقلة عن القومية ، بالاستيلاء على السلطة عبر مجالس المصانع والمزارع والأحياء ، وتحطيم الدولة وجميع أجهزتها » . والشعار الذى تتبناه هو « السلطة الأممية المطلقة لمجالس العمال » .

ـ اليسارية الحديثة New leftism وهى أكثر هذه الاتجاهات حداثة ، وأحيانا يصعب تمييزها عن الاتجاه السابق ، غير أن اليسارية الحديثة تنفرد بموقف من فلسفة كارل ماركس باعتبارها [أيديولوجيا بورجوازية] ، وتسعى اليسارية الحديثة الى (إنجاز بديل راديكالى للماركسية اللينينية) وينصب نقدها للماركسية ، فى أنها تقود الى نظام من رأسمالية الدولة ، وتتبنى فكرة أقرب الى الديمقراطية المباشرة التى تقوم على الحركة المستقلة لمندوبى العمال فى المصانع والمجالس المشكلة فيها ، وترفض أى شكل من المستويات الوسيطة فى أبنية إتخاذ القرار .

ـ هذا غير المنظمات الفوضوية التقليدية ، التى تعتمد على عمليات التخريب بشكل أساسى ، وتتبع إستراتيجية التوتر ، وبعضها تبنى العنف المسلح ، وتعود بجذورها الفكرية الى (شتيرن ، برودون ، باكونين) والفكرة المحورية لديها إنكار أى سلطان للدولة ، لأنها فى حد ذاتها مصدر الشر ، وأنه بازالة الدولة ، تنطلق حريات الأفراد المطلقة فى الابداع والخير .

ـ وواضح أن الفارق ضخم بين ظاهرة الشيوعية الجديدة التى تمثل (الاصلاحية) وتقع على يمين الشيوعية التقليدية ، وبين كل هذه التيارات التى تمثل أقصى الراديكالية وتقع على يسار الشيوعية القديمة . غير أنه تجدر ملاحظة أن إصلاحية الشيوعية الجديدة ، لا تنتقل بها الى دائرة (الاشتراكية الديمقراطية) إذ يظل التمايز واضحا بينهما ، ويحدده الحزب الشيوعى الايطالى فى أن الخط الفاصل بينه وبين الاشتراكيين ، أنهم يعتبرون الديمقراطية البرلمانية بالمفهوم الليبرالى ، نموذج أبدى ينبغى ألا يعتريه أى تغيير ، بينما ترى الشيوعية الجديدة ضرورة تطوير المؤسسات الديمقراطية ، بالترابط مع حل المشكلات الاجتماعية لتجاوز النظام الرأسمالى . وهذا يقود الى توسيع الديمقراطية ، والى تقوية والى تقوية دور الطبقة العاملة ، لتصبح أساس كتلة إجتماعية جديدة ، أى القوة الحاكمة للمجتمع ، وهو ما ترفضه الديمقراطية الاشتراكية ☐





[٣] سياسة الاتحاد السوفيتى تجاه الشيوعية الاوروبية

عبد العاطى محمد

من الصعب القول ، إن الجدل الحالى داخل الحركة الشيوعية العالمية ، وليد أحداث السنتين الأخيرتين فقط . فجذوره تمتد إلى بداية الستينات ، عندما إحتدم الخلاف بين الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية ، وما ترتب عليه من تعدد الولاءات داخل الكتلة الشيوعية .

ويعتبر انعقاد مؤتمر برلين يومى ٢٨ ، ٢٩ يونيو ١٩٧٦ علامة فاصلة بين مرحلتين ، فيما يتعلق بتطور الحركة الشيوعية وموقع الاتحاد السوفييتى منها . فالأوضاع ما قبل ذلك التاريخ ، كانت تعكس خلافات حول مشاكل العلاقات الدولية بالدرجة الأولى ، وانحصرت بين الاتحاد السوفييتى والصين الشعبية وأوروبا الشرقية بصفة أساسية ، ولم تصل إلى حد الانقسام الخطير حول جوهر العقيدة الماركسية . وأما مناقشات مؤتمر برلين ، فقد دفعت بقوة ، إلى حلبة الصراع ، بفارس كان فى الظل ، هو شيوعى أوروبا الغربية ، وبأفكار جديدة تمثل تحديا للحركة الشيوعية فى الوقت المعاصر ، دارت حول الديمقراطية ، وتعدد الطرق نحو الاشتراكية ، ورفض فكرة مركزية القيادة فى الحركة الشيوعية العالمية ، والمقصود بصفة مباشرة الاتحاد السوفييتى الذى يعد الأب الروحى للحركة .

ولقد شهدت السنوات الأخيرة داخل الحركة الشيوعية العالمية ، نشاطا سوفييتيا ملحوظا ، سواء على المستوى النظرى أو العملى ، بحثا عن السياسات الملائمة لتجنب الانشقاق داخل الحركة الشيوعية العالمية ، واقترابا من إتجاهات الأحزاب الشيوعية الأوروبية ، فى محاولة للتعرف على ما تطرحه من آراء ، وما تتخذه من مواقف إزاء الأحداث السياسية فى بلادها . وعلى الجانب الاخر ، كانت علامات الامتعاض من الوصاية السوفييتية ترتفع من ألسنة زعماء هذه الأحزاب ، تارة مستترة ومعتدلة اللهجة ، وتارة سافرة وصاخبة ، مشفوعة برؤيتها الجديدة لفهم الماركسية اللينية والطرق التى يتحقق بها الاشتراكية فى بلادها .

١ ـ موقف الأحزاب الشيوعية الأوروبية من الدور السوفييتى

تتجه الأحزاب الشيوعية الأوروبية ، وبالذات التى ليس لهـا ولاء معروف للسوفييت ، مثل أحزاب يوغوسلافيا ورمانيا وإيطاليا وفرنسا وأسبانيا ، إلى نقد السياسات السوفييتية ، فيما يسمى بمركز التوجيه داخل الحركة الشيوعية العالمية . وترى ان فكرة كهذه ، يجب أن تأخذ معنى جديدا ، وبالتحديد انتقاء وجود قيادة واحدة للحركة ، والاهتمام أساسا بأسلوب اللقاءات الدورية العالمية للأحزاب الشيوعية ، حيث المراجعة والنقاش المتبادل والتصحيح ، فى إطار « التضامن » ، وليس الانصياع لقيادة بعينها .

أ ـ الموقف ما قبل برلين ١٩٧٦ . وفيه كان الانتقاد للسياسة السوفييتية ، محققا وغير مباشر . وكان يطرح فكرة وحدة الحركة الشيوعية ، من خلال تعدد المراكز ، بشكل خفى ومستتر ، وعلى المستوى النظرى فقط . لقد وقف حليتزميزا زعيم الحزب الشيوعى فى كولومبيا أمام المجتمعين فى مؤتمر الأحزاب الشيوعية فى ١٩٦٩ بتشيكوسلوفاكيا ليقول « بالطبع لا يمكن أن يكون هناك مركز واحد لقيادة الأحزاب الشيوعية ، ولكن هذا لا يعنى تفرقة وتجزئة الحركة الشيوعية ، إنما نقط الايمان بأن التضامن والتنسيق يكونان من خلال اللقاءات الدورية » .

هذه الاشارة الخفيفة الى دور الاتحاد السوفييتى فى توجيه الحركة الشيوعية، سوف تجد عبارات أشد قسوة فى عام ١٩٧٦ قبل إنعقاد مؤتمر برلين بشهور قليلة ، لعل أبرزها كلمة جورج مارشيه زعيم الحزب الشيوعى الفرنسى أمام المؤتمر الثانى والعشرين لحزبه فى فبراير ١٩٧٦ والتى جاء فيها قوله « إننا لا نقبل أن تتلطخ القدوة الشيوعية بالأخطاء وبالسياسات غير

المنطقية .. إن سياسة حزبنا تصنع فى باريس وليس فى موسكو .. »

والترجمة النظرية لهذه المواقف العملية الرافضة للدور السوفييتى ، هو الخلاف حول ما يسمى بالعالمية ، أو وحدة الحركة الشيوعية ، وما يسمى بالاستقلالية فى الطريق إلى تحقيق الاشتراكية . وللتبسيط تقول العقيدة الماركسية اللينية ، بضرورة خضوع الأحزاب الشيوعية لخط عام عالمى فى مواجهة الحركة الرأسمالية ، التى هى بدورها تخضع لخط عام عالمى خاص بها . ولكن الأحزاب الشيوعية الأوروبية أعتقدت أن هذا الخط العام ، أو هذه العالمية ، هى مرادف للسيطرة السوفييتية على قيادة الحركة الشيوعية وفرض لأسلوبها على غيرها من الأحزاب الشيوعية الأخرى .

هكذا إنفتح الباب لهجوم آخر على النموذج السوفييتى ، باعتباره النمط التقليدى للحركة الشيوعية ، هو سعى الأحزاب الشيوعية الأوروبية ، لأن تنتهج طريقا مستقلا بها فى الصراع مع الرأسمالية ، ينبع من واقعها ، ووفق ظروفها ومشاكلها . وكانت أبرز مظاهره ، إعلان الحزب الشيوعى الفرنسى فى مؤتمره الثانى والعشرين ، تخليه عن مبدأ « ديكتاتورية البروليتاريا » وطرحه فكرة أخرى متطورة عن نفس المبدأ ، هى أن البروليتاريا تعدلت وجوهر « طبقة عاملة عريضة » تتمسك بالاشتراكية العلمية . وبالطبع فان الحديث عن طبقة عاملة عريضة ، إنما يعنى التحالف مع طبقات أخرى لا تعادى الاشتراكية ، ولكنها لم تكن مدرجة فى الفقه الماركسى كنصير للطبقة العاملة .

ولم تكن أعين السوفييت بعيدة عن سلوكيات الأحزاب الشيوعية الأوروبية ، وبالذات فى فرنسا وإيطاليا وأسبانيا ، هذه السلوكيات التى عبرت عن تمسك بالأساليب الديمقراطية على النمط الغربى ، مثل حرية الصحافة ، والاقرار بالمعارضة ، والعمل من خلال البرلمان ، وفى مجملها وسائل للتعبير عن الحرية كما عبر عنها الفكر الرأسمالى الغربى . وربما ذلك هو ما دفع زعيم الحزب الشيوعى البريطانى فى يناير ١٩٧٦ إلى مهاجمة السياسة السوفييتية بخصوص طريقة معاملة المنشقين عن النظام السوفييتى من الأدباء والعلماء ، وكذلك طريقة معاملة الأقليات وقوله « إن الانشقاق فى حد ذاته ، مظهر للديمقراطية » .

ب ـ الموقف فى مؤتمر برلين وما تلاه : وفيه ارتفعت حدة الانتقادات للسياسة السوفييتية ، وأخذت شكلا أكثر صراحة ووضوحا ، خاصة وأن إنعقاد المؤتمر ، جاء فى ظروف تعاظم قوة الحزب الشيوعى الايطالى ، والسماح النسبى للحزب الشيوعى الأسبانى بالمشاركة فى الحياة السياسية فى أسبانيا ، وصعود نجم الحزب الشيوعى الفرنسى .

بدأ الهجوم قويا ، على لسان سانياجو كاريللو زعيم الحزب الشيوعى الأسبانى ، الذى قال « كنا ننظر الى موسكو على أنها الأرض التى خرجت منها أحلامنا ، وأنها روما الحركة الشيوعية ، وتحدثنا عن تاريخ ثورة اكتوبر الاشتراكية على أنه الكرسيماس الخاص بنا .. ولكن تلك كانت فترة طفولتنا ، واليوم أصبحنا فى مرحلة البلوغ . » وكانت كلمات برليتجوير زعيم الحزب الشيوعى الايطالى ، تعبر عن الرؤية الجديدة لشيوعيى أوروبا الغربية ، خاصة حول ما يتعلق بمركزية التوجيه فى الحركة الشيوعية ، وقد جاء فيها « لا يوجد مركز دولى للشيوعية ، ولم يعد من الممكن أن يوجد لا على التضامن العالمى ، ولا على النطاق الأوروبى .. إن الواقع الراهن للحركة العمالية العالمية ، وللعلاقات بين الأحزاب الشيوعية ، تقتضى التخلى عن أساليب عفا عليها الزمن ، وعلينا أن نسلم بأن تطوير تعاليم الماركسية ، لم يواكب التحولات العظمى فى واقع عالمنا المعاصر ، ومازلنا نتشبث بقوانين مصبوبة ، وبمعارك كلامية ، يجرى فيها تبادل الاتهامات بالانتهازية بكل مخالف فى الاجتهاد .. والحقيقة التى ينبغى التسليم بها ، أنه لم يعد يوجد حزب قائد ولا دولة قائدة » .

وإذا كانت كلمات كاريللو وبرلنجوير تكشف عن رفض استمرار قيادة السوفييت للحركة الشيوعية العالمية ، وترفع شعار تعدد المراكز فى إطار التضامن ، فمن الواضح أن الاتجاه بين شيوعى أوروبا ، هو عدم التمسك ، على الأقل فى الفترة الحالية ، بصفة معينة لتوجيه الحركة الشيوعية العالمية ، حتى إن كلمات بعضهم ، تثير الشك فى قبولهم فكرة اللقاءات الدورية ، بدلا من أحاديه القيادة ، فهاهو جورج مارشيه زعيم الحزب الشيوعى الفرنسى يذكر فى ٢ يوليه ١٩٧٦ « فى محادثاتنا ، أكدنا على الفكرة القائلة بأن مؤتمرات قادمة كهذه ، لن تتلاءم مع إحتياجاتنا المتجددة » . وفى تعليق لزعيم الحزب الشيوعى البريطانى على أعمال مؤتمر برلين ، جاء قوله « إن المؤتمرات أشارت إلى أن بعض الوسائل المستخدمة الان فى الحركة الشيوعية العالمية ، لا تفى بالغرض » .

موضوع آخر من الموضوعات التى كشفت عنها مناقشات برلين ، ويمثل تحديا آخر للنموذج السوفييتى ، هو إعلان بعض الأحزاب ، اتخاذ مواقف جديدة فيما يتعلق بالسير نحو الاشتراكية ، هى من حيث الارثوذكية الماركسية ، تعد انحرافا خطيرا . هكذا أكد جورج مارشيه ، على أن سياسة الحزب الشيوعى الفرنسى ، تقوم على التحالف مع الاشتراكية ، ، ومع كل القوى التى يمكن أن تتفق على حد أدنى من البرامج . وأكد كاريللو من زاوية أخرى ، على التحالف مع الليبراليه المسيحية ومع الاشتراكية الديمقراطية ، وأعلن بيرلنجوير تمسكه بحرية الصحافة وحرية المعارضة من

جانب الأحزاب غير الاشتراكية ، وبحق الاضراب ..

والواقع أن الظروف التي تعمل فيها الأحزاب الشيوعية الأوروبية ، تفرض الاستقلالية بالنسبة لها داخل الحركة الشيوعية ، وتضع أولويات معينة لكل حزب ، يصعب عليه تخطيها وتجاوزها ، إلى أولويات أخرى تهم الحركة الشيوعية ككل بالدرجة الأولى . كما تختلف هذه الظروف من حزب لاخر ، تبعا لتاريخه السياسي في بلده . فالحزب الشيوعي الايطالي ، يعتبر من أقوى الأحزاب في إيطاليا ، حيث تبلغ عضويته ١,٧٣٨,٧٠١ (حتى مايو ١٩٧٦) ويتحكم في ستة أقاليم هامة هي إيميليا ، توسكاني ، إمبريا ، ليجيريا ، بيدمنت ، ولازو ويمثل ٢٢٨ مقعدا من ٦٣٠ هو العدد الكلي لمقاعد البرلمان الايطالي . هذا في حين أن الحزب الشيوعي البريطاني ، ليس له إلا ٢٨,١٥١,٩ عضوا وغير ممثل في البرلمان ، كما أن الحزب الشيوعي الأسباني ، قدرت عضويته عام ١٩٧٥ بحوالي ٢٥ ألف فرد ، وينتظر أن تصل إلى ٣٠ ألف فرد في العام الحالي . وبالطبع فان قدرات كل حزب تتحكم في تأثيره على مجريات الأحداث السياسية في بلاده وتحدد القدر الذي يتنازل به أمام أية ضغوط .

وبصفة عامة ، يركز الشيوعيون الأوروبيون موقفهم الانتقادي للدور السوفييتي ، في أن المركزية الشديدة التي يسير عليها النظام السوفييتي ، ربما تكون قد لائمت سنوات الحكم السوفييتي في السنوات الأولى للثورة البلشفية ، ولكن هذا لا يبرر أن يظل هذا الأسلوب شيئا سرمديا . ومن ناحية أخرى ، يقولون إن القادة السوفييت عليهم أن يدركوا أنه لا يمكن تحقيق الاشتراكية دون مخاطر ، ويميزون بين المستوى الذي وصل اليه المواطنون السوفييت من تقدم إقتصادي وفني وعلمي ، وبين إتجاهات قادتهم التي هي في نظرهم ، إتجاهات جامدة تخشى التطور ، وتتصف بعدم المرونة . ومن ناحية ثالثة ، يرون أن المجتمعات الشيوعية ، تواجه أزمات نمو غير متوازن ، ولا تعيش نفس المستوى المادي ، ومن ثم لا يفهمون إعتراض السوفييت على تعاملهم مع أوروبا الغربية ، التي تغيرت مجتمعاتها وظروفها أيضا عما كانت عليه الحال ، وقت قيام الثورة البلشفية الأم . ومن ناحية رابعة ، وعلى ضوء الملاحظات السابقة ، يعتقدون أن الأنظمة الشيوعية حققت مستوى ماديا متقدما ، برغم الفوارق النسبية بينها ، إلا أن ذلك لم يواكب بتقدم مواز على المستوى السياسي ، والتحرر الفكري ، والاقرار بالحقوق المدنية للمواطنين .. الخ ولهذا يطالبون السوفييت بالسماح بوجود المعارضة السياسية .

لكل ذلك ، جاءت وثيقة مؤتمر برلين ، معبرة عن هذه الاتجاهات الجديدة ، فنصت على إعطاء الحق الكامل لكل شعب في حرية إختيار طريق تطوره من أجل الاشتراكية ، وإعتبار الحوار والتعاون بين الشيوعية وكل القوى الديمقراطية والمحبة للسلام ، أمرا ضروريا ، والاقرار بأن كل من يختلف مع سياسة الأحزاب الشيوعية ، ليس شرطا أن يكون معاديا للشيوعية .

٢ ـ رد الفعل السوفييتي

يحاول السوفييت الايحاء بأن هذه التيارات الجديدة ، لا تشكل خطرا على الدور السوفييتي ، ولا على الحركة الشيوعية ككل ، وإنما هي تطور طبيعي للتفاعلات والمشاكل داخل الواقع الشيوعي . ورغم ما يبدو في وثيقة برلين الأخيرة من تنازل من جانب السوفييت ، والاقرار بتغيير موضوعي في الحركة الشيوعية ، إلا أن السوفييت ، ظلوا محافظين على نغمتين هما : ضرورة التمسك بالوحدة والعالمية ، مع الحرية الاستقلالية للأحزاب الشيوعية في الطريق الى الاشتراكية . وقد حاول السوفييت أن يترجموا ذلك الموقف نظريا وعمليا في آن واحد .

أ ـ من الناحية النظرية : يقول السوفييت إن لينين ركز بشدة على الحاجة الى وحدة عالمية للشيوعيين في العالم لحماية تضامنهم ، ولكنه في نفس الوقت ، لم ينكر الحقيقة القائلة بأن هذه الوحدة يجب أن تأخذ في إعتبارها ، الظروف التي تعمل فيها الأحزاب الشيوعية ، وأن إستراتيجية مشتركة شيوعية ، يمكن أن تستعمل بنجاح وبفاعلية فقط ، إذا اخذت في إعتبارها الأحوال الخاصة لكل بلد . ويستشهدون بمقولة لينين « إن عدم الاهتمام بالتميزات الوطنية ، ربما يؤثر بالسلب على حرية نضال الطبقة العاملة . وإن النجاح في تحقيق الأهداف العالمية البروليتارية ، يعتمد على كيفية أقلمة الغايات العالمية ، مع الظروف المحلية لكل دولة شيوعية »

وعلى ضوء ذلك ، يمكن إجمال المبادىء الأساسية التي يجب أن يعمل من خلالها أي حزب شيوعي داخل الحركة الشيوعية العالمية ، في الآتي : ١ ـ إن العلاقة بين الأحزاب الشيوعية ، يجب أن تأخذ في إعتبارها جوهر الحركة الشيوعية كحركة عالمية ، والتي تعني وحدة الأحزاب الشيوعية في نضالها المشترك ، أي يجب أن تحشد البروليتاريا العالمية ٢ ـ أن تأخذ العلاقة في إعتبارها ، مصالح الأحزاب الشيوعية المختلفة ، والظروف التي تعمل فيها ، وتؤمن لكل منهم الأحوال التي تتحقق من خلالها الاهداف الخاصة بهم ٣ ـ ضرورة تحقق التلاحم والتوفيق والاتساق بين الغايات العالمية والغايات الوطنية .

وعلى رغم ما يبدو من تأكيد على اهمية عامل الخصوصية والاستقلالية للأحزاب الشيوعية داخل الحركة الأشمل ، فان ذلك لا يعني التضحية بالقوانين العامة للاشتراكية . قد تتجلى هذه القوانين في أشكال مختلفة على حد قول ليونيد برجنيف في خطابه أمام

المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي في مارس ١٩٧١ ، ولكنها ثابتة في كل البلدان الاشتراكية .

وظلت نقطة الخلاف ، هي تعيين الحدود التي يقف عندها الخاص والعام في الحركة الشيوعية ، لأن الأمر كان في النهاية ، رهن الظروف المادية المتغيرة ، الى الحد الذي جعل الحزب الشيوعي الايطالي ، يقبل ما أسماه « بالمساومة التاريخية » ، وفسرها بأن بلاده تعاني من إنحطاط وتآكل إجتماعي وإقتصادي داخلي شديدين ، وإنه من الصعب على قوة سياسية بعينها وبمفردها ، أن تقود عملية التغيير . ومن ثم فإن التعجيل بالثورة الشيوعية ، أمر سابق لأوانه ، والطريق الصحيح هو التحالف مع القوى العاملة العريضة ، وبالأسلوب الديمقراطي ، حتى تتحقق الثورة باقتناع الايطاليين بها .

ب ـ من الناحية العملية : وإذا كان السوفييت قد أقروا ، من الناحية النظرية ، مبدأ التجدد في الفكر الشيوعي ، لاضفاء الحيوية والاستمرارية والقوة عليه ، فان الاقرار ظل على مستوى الاعلان المبدئي فقط ، ومن ثم حرصوا من حين لآخر ، على تحذير الشيوعية الأوربية من خطر الانزلاق في التحريفية ، والابتعاد عن الثورية .

لقد إهتم السوفييت بتخفيف غلواء الرفض الصادر من شيوعية أوروبا بصدد الدور الذي يلعبونه في قيادة الحركة الشيوعية منذ وقت غير قليل . قالوا بأن الفترة من ١٩١٩ ـ ١٩٤٣ شهدت وحدة الأحزاب الشيوعية ، تحت قيادة الكومنترن ، وبعد الحرب العالمية الثانية ، تغير شكل العلاقة بين الأحزاب الشيوعية ، وتم حل الكومنترن مبكرا قبيل عام ١٩٤٣ ، وتركز الاتجاه حول إحلال التعاون والتنسيق الشيوعي ، من خلال المؤتمرات العالمية . وقالوا أيضا إنه حتى تحت إشراف الكومنترن ، كانت الأحزاب الشيوعية تحظى ببعض إستقلاليتها ، فلجنته التنفيذية ، كانت تصدر قرارات إشرافية في المسائل ذات المغزى العالمي بالدرجة الأولى ، وأما ما دون ذلك ، فقد ترك تقديره للأحزاب الشيوعية ، تتصرف فيه باستقلاليتها وسيادتها .

وفي مؤتمر ١٩٦٩ ، ذهب بريجنيف الى نفس المعنى بقوله « إن الحزب البروليتاري يحصل على قوته من قدرته على إستعمال كل الفرص الداخلية للنضال لمصلحة شعبية وتقدم بلاده ، وفي نفس الوقت ، لمصلحة القضية العالمية المشتركة للثورة والاشتراكية » .

ولكن الاقرار السوفييتي باستقلالية الأحزاب الشيوعية ، كما هو واضح ، مقرون بصفة دائمة ، بالاشارة الى أهمية مبدأ العالمية ، حتى إن بريجنيف في مارس ١٩٧١ ، لم يفته أن يعيد التأكيد على هذه النقطة بشكل أكثر صراحة ، مشيرا الى أن مبدأ العالمية في النظام الاشتراكي ، لم يهم الاشتراكية فحسب ، بل العالم كله من خطر إندلاع حرب عالمية جديدة . وقد كانت تلك لفتة تحمل تحذيرا مستترا لمن تراودهم فكرة الانشقاق عن الخط السوفييتي ، في قيادة الحركة الشيوعية ، فمظاهر الاستقلالية تضعف من سيطرة السوفييت على توجيه حركة الأحزاب . وهذا من شأنه تهديد التوازن الدولي الذي يلعبون فيه دورا رئيسيا ، ويتحملون فيه تبعات مشاكل معظم أجزاء العالم الشيوعي . وربما كان ذلك ، هو التبرير الذي إستخدمه السوفييت في غزو تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ والذي إعتبروه تحركا إستثنائيا ، وقع لحماية النظام الاشتراكي من الخطر الاستعماري الرأسمالي ، ولاعادة قوة شيوعية هامة ، الى حظيرة الوحدة الشيوعية مرة أخرى .

ولكن في مؤتمر برلين ، وجد بريجنيف نفسه في موقف الدفاع ، وحاول أن يبعد عن بلاده شبهة السيطرة على الحركة الشيوعية ، بل أيضا شبهة معاداة الديمقراطية . ولم يكن في جعبته إلا السلاح التقليدي ، وهو التحذير من خطر الامبريالية ، ومحاولة العالم الرأسمالي تحطيم وحدة العالم الشيوعي . بدأ بريجنيف بأن طرح سؤالا : إن بعضهم يتساءل أحيانا ، هل الأممية البروليتارية مازالت قائمة ، أم أنها أصبحت شيئا غير مفيد؟ وهل هناك حاجة للمزيد من توحيد الشيوعية في العالم ، وذلك يخلق مركزا تنظيميا موجها ؟ وأجاب : إنها تصورات غريبة ، وليس هناك من أحد يطرح هذا السؤال . إن كل حزب ، في أي بلد ، هو وحده الذي يملك حق رسم سياسته باستقلالية تامة . وأضاف بريجنيف « ولكنا في نفس الوقت ، وفي مواجهة التنسيق الذي يقوم بين القوى الامبريالية المعادية ، محتاجون للتشاور والمناقشات الرفاقية » .

٣ ـ مستقبل الدور السوفييتي

ويتناوله فريقان من المعلقين والمحللين السياسيين : الأول يقول بأن التيارات الحالية في الحركة الشيوعية ، والتي تتزعمها بصفة أساسية الأحزاب الشيوعية الأوروبية ، سوف تضر بمركز الاتحاد السوفييتي داخل الحركة ، وستزعزع الثقة في النموذج السوفييتي . والثاني ، يرى العكس ، ويقول إنها في صالح الاتحاد السوفييتي ، أو على أقل تقدير لن تمس الهيبة السوفييتية كثيرا .

ا ـ حجج الفريق الأول ، ويمكن إجمالها في النقاط التالية :

١ ـ إن نمو الأحزاب الشيوعية الأوروبية ، بآرائها الحالية ، سوف يضيف من إحكام قبضة السوفييت على مجرى الحركة الشيوعية ، وسيضعهم دائما في موقف حرج ومنتقد . والخطر الأكبر سيأتي من الحزب الشيوعي الايطالي ، لأنه أقوى الأحزاب الشيوعية

الأوروبية . فمن المعروف أنه سواء ظل الحزب الشيوعى الايطالى خارج الحكومة أو دخل فى تحالف مع أحزاب أخرى حاكمة ، فان الهجوم على الاتحاد السوفيتى سيظل مستمرا . فالسوفييت يعتقدون أنه عندما يكون خصومهم واقعين فى مشاكل عديدة ، يتجهون دائما الى مهاجمة الاتحاد السوفييتى ويرجعون المشاكل الى تحركاته غير المباشرة ، وعليه إذا دخل الحزب الشيوعى الايطالى فى تحالف مع الحكومة ، وحاول فرض سياسات لا يرضى عنها الجمهور الايطالى ، فان النقمة على السوفييت ستزداد فى الواقع الايطالى ذاته . وإذا ظل خارج الحكومة ، وأعلن عن نفس السياسات ، فانه سيحرص على إنتقاد السوفييت ، وإظهار عدم الولاء لهم ، أو السير فى ركابهم ، كسبا للشعبية ، أو محافظة على المبدأ .

من زاوية أخرى ، فان الانتصار المتزايد للحزب الشيوعى الايطالى ، لن يرضى الاتحاد السوفييتى كدولة كبرى ، لأن الولايات المتحدة ، لا ترغب فى دخول حزب شيوعى حكومة غربية ، خاصة فى واحدة من أخطر دول حلف الأطلنطى ، لأن هذا من شأنه التأثير على الوفاق الدولى ، وعلى بناء النظام الرأسمالى الغربى ذاته . وعلى ذلك ، فان أى إنتصار للحزب الشيوعى الايطالى ، معناه إفساد للسياسات السوفييتية على المستوى الدولى ، وسيزداد ذلك الخطر ، لو أدى إنتصاره الى إغراء أحزاب شيوعية أوروبية أخرى ، على السير فى نفس الطريق . وهذا متوقع .

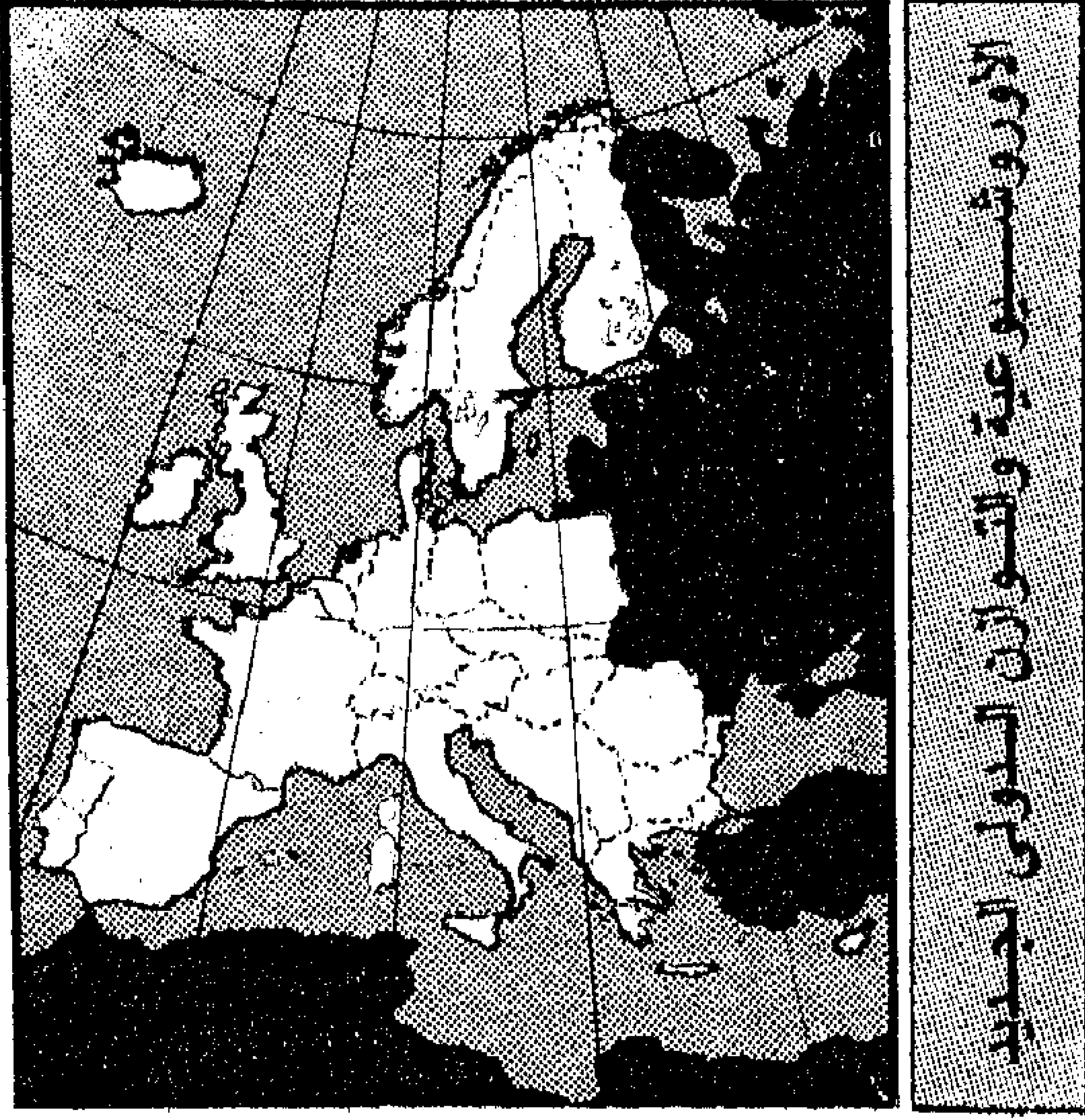
٢ ــ إن مناقشات برلين ، كشفت عن إقتناع قوى بين الأحزاب الشيوعية الأوروبية ، بضرورة التمرد على الواقع الدولى ، الذى فرض على أوروبا منذ مؤتمر يالتا ١٩٤٥ ، والذى قسمها بين غرب وشرق . وأحد مظاهر هذا التمرد ، أن تتذوق الأحزاب الشيوعية الغربية ، طعم القوة ، مثلما فعل أقرانهم فى أوروبا الشرقية ، ولكن بعيدا عن المظلة السوفييتية ، خاصة وأن أحداث تشيكوسلوفاكيا ليست بعيدة عنهم ، حتى إن بيرلنجوير قال فى تعقيب على أعمال المؤتمر « ليس هناك شىء فى المؤتمر يمكن أن يمنع السوفييت من تكرار عمل تشيكوسلوفاكيا أخرى إذا أرادوا ذلك » . ترتبط بذلك رغبة هذه الأحزاب القوية ، فى تخليص أوروبا من أى وجود عسكرى حتى ولو كان سوفييتيا . وهذا واضح من كلمة كاريللو « إننا نطالب بانسحاب كل القوات الأجنبية ، وكذلك القواعد العسكرية من أى بلد سواء ، كان رأسماليا أم إشتراكيا ، كما نطالب بالغاء الأحلاف العسكرية ، وضمان الحريات الانسانية لأوسع معانيها ... » .

٣ ــ إن واقع الأحزاب الشيوعية الأوروبية ، سوف يبعدها كثيرا عن الخطر السوفييتى ، لأنه يفرض ظروفا معينة ، تجعل هذه الأحزاب تنكفأ على حلها بطرق ليست واردة فى الفقه الماركسى . هكذا يعترف بيرلنجوير مثلا بأهمية بقاء إيطاليا فى حلف الأطلنطى ، ويفسر ذلك بأن الهدف ليس الانتماء لحلف معين ، بقدر التخلص من فكرة الأحلاف ذاتها . وهذا يقتضى مرحلة طويلة من العمل السياسى ، تجعل إيطاليا تتخلص فى النهاية من إرتباطها بأى حلف من الأحلاف . كما تعد مسألة الديمقراطية ، مسألة حيوية بالنسبة لهذه الأحزاب ، فجورج مارشيه يقول « إن الاشتراكية التى نريدها فى فرنسا ، ديمقراطية شكلا وموضوعا .. إننا نعنى بالديمقراطية ، ليس فقط القضاء على الاستغلال ، بل أيضا ضمان وتطوير وتوسيع كل الأشكال الديمقراطية ، التى كسبتها الجماهير . والتحول الديمقراطى والاشتراكية ، لا يمكن أن توجد إلا من خلال حركة الأغلبية .. أغلبية بأوسع المعانى ... » كما يبرر كاريللو التحالف مع المسيحيين بقوله « لقد نمونا فى ظل الفاشية الأسبانية ، وعبر طريق بدأه قبلنا المسيحيون الذين قذف بهم أيضا الى الأسود والسجون ، ولكنهم ظلوا على عقيدتهم وأفكارهم ، الى اللحظة التى حطموا فيها العزلة الاجتماعية » .

ب ــ حجج الفريق الثانى القائلة بأن الحركة فى صالح السوفييت يمكن تلخيصها فى النقاط التالية :

١ ــ إن شيوعية أوروبا لاتزال مجرد مشروع ، وتحتاج الى نقاط أساسية للتوحيد . فرفض التبعية لحزب واحد فقط ، والاعتراف بجميع الحريات ، والموافقة على تعدد الأحزاب ، وإحلال إستراتيجية التعاون محل إستراتيجية الهيمنة ، قد تكون له أهمية بالنسبة لتقاليد المجتمعات الغربية ، ولكن أى حزب شيوعى فى النهاية ، يحتاج الى رابطة دولية ، ومضطر الى التنسيق مع الأحزاب الشيوعية الأخرى .بل لابد أن يؤخذ فى الاعتبار أيضا ، تنوع الاتجاهات الأيديولوجية ، وإنقسامها بين شيوعية أوروبا ، فهناك التروتسكيون ، والماويون أيضا ، وهذا التعدد الفكرى ، يعرقل من قوة الأحزاب الشيوعية الأوروبية .

٢ ــ إن شيوعية أوروبا ، يمكن أن تكون حصان طرواده للسوفييت ، ومصدرا لارباك النظام الرأسمالى العالمى . فقد علق المراقبون السياسيون على كلمة لبيرلنجوير التى قال فيها إنه رغم النكبات التى عانى منها الايطاليون فى السنوات الأخيرة ، إلا أن إيطاليا تتمتع بمستويات مادية وفكرية أعلى بكثير من المستويات فى المجتمعات الشيوعية ، علقوا بأن ذلك ينفى إدعاء الحزب الشيوعى الايطالى ، بأن التنازلات التى قدمها للحكومة المسيحية الديمقراطية ، إنما هى من أجل محاربة إرتفاع الأسعار ، ومعالجة التضخم الاقتصادى ، وبأن هدف الحزب الحقيقى إذن ، هو إحباط عزيمة أوروبا عامة ، وشل قدرتها على مقاومة التهديد السوفييتى . يؤكد هذا تعليق لأحد الخبراء



[٤] موقف الولايات المتحـــــــدة مـن الشـــــيوعية الاوروبية

نبية الاصفهانى

اهم ما يلاحظ على إهتمام الولايات المتحدة بظـاهرة الشيوعية الأوروبية ، هـو أنه نبع فى بداية الأمـر ، عن إعتبارات براجماتيكيه بحتة ، أى أنه انصب أسـاسا على النتائج التى يمكن أن يؤدى اليها تطور هذه الظـاهرة . فطوال الفترة التى كانت خلالها الأحزاب الشـيوعية فى بعض دول أوروبا الغـربية ، تجتهـد فى إقناع الاتحـاد السوفيتى ، بوصفه متزعما الحركة الشـيوعية الدولية ، بسـلامة مـوقفها المميز وسـياستها المسـتقلة ، كانت واشنطن ترى فى كافة هذه المحاولات ، ما يدعم الأوضاع التى كانت لها اليد العليا فى إقرارها فى أوروبا الغـربية إبان الحرب العالمية الثانية . فقد كان أى حدث فى مـدى تبعية الأحـزاب الشـيوعية فى الدول المنتمية الى الكتلة الغربية الاوروبية ، تنظـر له القيادة الأمـريكية على أنه يزيد من بلورة الخط الفـاصل الذى يقسـم أوروبا الى كتلتين متصـارعتين ، فى عهـد الحـرب الباردة ثم متنافستين فى عهد الوفاق الدولى .

السوفييت بعد مـؤتمر برلين قـال فيه « لا يوجـد هناك أمامنا بديل عن مقررات الكرملين لعام ١٩٦٩ ، الرامية لعـدم التخلى عن سـياسة التقشـف ـ فى الاتحـاد السـوفييتى ، عن طـريق إعادة التكوين الداخلى لكل المجتمع .. ولكننا نسـتطيع الابقـاء على هـذا التكوين الداخلى ، عن طـريق زيادة المسـاوىء فى الدول الغربية .. » .

ومن يدفعون بأن التيارات الحالية فى صالح السوفييت يرون أن هؤلاء أنفسهم ، يقرون بأن شكل العـلاقة بين الأحزاب الشيوعية سيتغير فى المستقبل ، ولكن إنتصـار الثورة الاشتراكية على مستوى واسع بالتدريج ، سوف يؤدى الى وحـدة الأحـزاب الشـيوعية أكثر وأكثر ، وبالتالى سيؤدى الى قيام الحزب الشيوعى العالمى .

٣ ـ إن بعض السوفييت خرجوا مـن مـؤتمر برلين ، بأهم شىء بالنسبة لهـم الآن ، وهـو إقـرار الأحـزاب الشيوعية لقرارات هلسـنكى ١٩٧٥ ، والتى كانوا قـد بذلوا جهدا كبيرا لخـروجها الى النور ، لأنهـا تحقـق مبادىء الوفاق الدولى ، وتؤكد إستمرارية مبدأ التعايش السلمى . ورغم أن القرارات فى حد ذاتها ، تحقق مصـالح الأحزاب الشيوعية الأوروبية ، إلا أن قيمتها الأساسية ، فى إستمرار حسن العـلاقات بين الاتحـاد السـوفييتى والولايات المتحدة . وقد حاول بريجنيف فى جـولاته قبل إنعقـاد مـؤتمر برلين ، وفى إطـار الحملة التى قـادها السوفييت لعقـد المؤتمـر ، أن يؤكد فى تصريحـاته بأن الوفاق العـالمى يقتضى وجـود وفـاق شـيوعى ، وأن الخلافات داخل الحركة الشـيوعية ، يجـب ألا تتعـدى حدود الخلافات فى أسرة واحدة ، أو أن تؤثر على طبيعة الوفاق الدولى .

وفى ضوء حجج كلا الفريقين ، فان الرأى الراجح ، هو أن الاتحاد السوفييتى سيكسب دوليا ، ولكنه سـيخسر ايديولوجيا ، بمعنى أنه غير مهتم بوحـــدة العـــالم الشيوعى على المستوى النظرى ، وإنما مهتم بالدرجـة الأولى ، بدوره فى العلاقات الدولية ، وخـاصة علاقـاته بأوروبا والولايات المتحدة . والتيارات الحالية فى الحركة الشيوعية ، ربما تتزعزع الرؤية فى النموذج السـوفييتى كنمط تقليدى نحو الاشتراكية ، وقـد تؤثر على حـركة الاتحاد السوفييتى كدولة ، أو على علاقاته الخـارجية ، ولكن تأثيرها سيظل محـدودا على وضـعه الدولى ، لأن العـلاقات بين الدولتين العـظميين ، فى ظـل الوفـاق الدولى ، لن تسمح بتغير جوهرى فى الأنظمـة الثانوية ، يهدد النظام العام القائم فى العلاقات الدولية . □

وطوال الستينات ، كان كل من الاتحاد السوفيتي ، والولايات المتحدة ، يتحرك في إتجاه الآخر ، من منطلق هذا الخط الفاصل ـ الذي كان يوصف بالخط الساخن في عصر الحرب الباردة ـ حتى لاحت في الأفق بوادر التقارب بين الدولتين العظميين ، فكان من أهم أسس هذا التقارب « إقرار وتكريس الوضع الراهن في أوروبا » ، أي الانقسام الذي جرى إبان الحرب العالمية الثانية . وكان من المعروف أن الجانب السوفيتي لم يكن أقل حرصا من الجانب الامريكي على إقرار هذا الانقسام ، بل كان يسعى بصبر وأناة ، الى اضفاء الشرعية الدولية عليه ، على نحو يجعل من المستحيل في المستقبل إعادة النظر فيه . ومما كان يضاعف من تمسك الاتحاد السوفيتي بهذا الانقسام ، ما كان يراه من ضرورة الابقاء على تقسيم ألمانيا الى دولتين . وكان الحجة السوفيتية في ذلك المطلب ، هي تفادي قيام دولة ألمانية قوية يمكن أن تتورط في حرب عالمية أخرى . أما الجانب الأمريكي ، فكان قد دأب على إحتواء « الخطر الشيوعي » القادم من الشرق » . وحتى عندما لاحت بوادر الوفاق الدولي ، واتفقت القوتان العظميان على إقامة تعاون بين الكتلتين ، كانت هناك مراعاة شديدة من كل من الجانبين بصدد عدم الاخلال بالوضع الاقليمي الراهن في القارة . كان التعاون إذن مسموحا في ظل تنمية القوتين العظميين ، ولكن بقي أي تداخل بين الكتلتين ، يمكن ان يؤدي الى تعديل ما في الخط الفاصل بينهما مرفوضا من الاثنين على السواء .

ولكن هذا التشكيل الذي أقام عليه الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة صرحا من التعاون بينهما ، أصبح مهددا عندما شرعت بعض الأحزاب الشيوعية في دول أوروبا الغربية ، في التقارب الى الأحزاب الأخرى في هذه الدول . وكانت حجة هذه الأحزاب الشيوعية ، أن التطور الذي طرأ على الرأسمالية ، بفضل الانطلاقة التكنولوجية الهائلة التي عرفتها أوروبا الغربية وبدعم من الدولار الأمريكي والتي أتاحت لها اعادة بناء اقتصادياتها بعد الحرب ، أن هذا التطور أصبح يفترض صورة من النضال الثوري ، تختلف جوهريا عما اعتادت أن تؤمن به هذه الأحزاب في الماضي . فقد أدركت هذه الأحزاب الشيوعية ، أن الهدف الثوري الذي تعمل له ، لن يتحقق عن طريق العنف الذي به ستصل النخبة العمالية الممثلة في الحزب الشيوعي الى الحكم ، لاقرار ما يسمى بدكتاتورية البروليتاريا ، وفقا لتعاليم الثورة البلشفية . ورأت هذه الأحزاب الشيوعية ، أن الطريق الثوري الوحيد الممهد امامها في ظل النظم الرأسمالية المتطورة ، يتمثل في التحالف مع الأحزاب التقدمية للوصول الى الحكم ، من خلال ما يسمى بالشرعية البرلمانية . والجدير بالذكر ، أن هذا الوعي الجديد في صفوف الأحزاب الشيوعية في دول أوروبا الغربية ، لم يأت على نحو سهل ، ولكن ما كاد يظهر علنا لأول مرة في صفوف الحزب الشيوعي الايطالي ، في شكل « الحل الوسط التاريخي » الذي انتهجه هذا الحزب منذ عام ، انطلقت الموجة الى احزاب شيوعية أخرى لها ثقل هام في بلدها . فان الحزب الشيوعي الفرنسي ، كان قد شرع في التحالف مع الحزب الاشتراكي الموحد ، وقد اسفر هذا التحالف عن برنامج مشترك ، وكان من أهم الوثائق الانتخابية التي أتاحت للتحالف الاشتراكي الشيوعي ، خوض انتخابات الرئاسة الأخيرة . وقد خرجت فرنسا من هذه الانتخابات ، بفوز جيسكار ديستان الجمهوري المستقل على فرانسوا ميتران الاشتراكي ، ولكن الفرق في الاصوات كان ضئيلا . وهذا يعني أن فرنسا منقسمة الى جزء من الناخبين يرغب في الاستقرار ، وجزء آخر يعمل على التغيير . وهنا فقط لاح خطر الشيوعية الأوروبية في الأفق الأمريكي ، وتوالت الأحداث بسرعة . ففي أسبانيا ، ما كاد الحزب الشيوعي يحصل على شرعية وجوده التي افتقدها طوال عهد فرانكو ، حتى بادر سانتياجو كاريللو باعلان استقلال حزبه عن الفلك السوفيتي ، وانتهج طريق الشيوعية الجديدة التي أرسى قواعدها زميلاه الفرنسي والايطالي ، فاصدر كتابا تحت عنوان « الشيوعية الأوروبية والدولة » متعرضا في ذلك لهجوم عنيف من قبل الاتحاد السوفيتي . ولم يمض سوى وقت قصير حتى تم لقاء في مدريد بين الأحزاب الشيوعية الثلاثة (الفرنسي ـ الايطالي ـ والاسباني) سجل بذلك إستقلال الأحزاب الثلاثة عن الخط السوفيتي كما وضع استراتيجية مشتركة للتحرك في اتجاه الحكم ، في ظل الشرعية البرلمانية .

وكان لابد أن يؤدي التواكب السريع في الأحداث ، الى طرح تساؤلات عديدة على صانعي السياسة في واشنطن . كيف يمكن اعتبار ظاهرة الشيوعية الأوروبية الجديدة ؟ وكيف يكون التعامل معها ؟ إن الادانه السوفيتية للأحزاب التي تمردت على الخط السوفيتي ، وسلكت طريق الشيوعية الأوروبية ، تزداد عنفا كلما مر الوقت . ولكن هل هذا يعني أن كل ما هو سيء بالنسبة لموسكو ، لابد أن يكون صالحا بالنسبة لواشنطن ؟

إن عملية إستخلاص موقف الولايات المتحدة من ظاهرة الشيوعية الأوروبية ، يستوجب بادئ الأمر ، ملاحظة هامة ، وهي ان تطور هذه الظاهرة ، قد عاصر التغيير الذي طرأ على الرئاسة الأمريكية . وهذا يعني أن الموقف الأمريكي ، قد يعكس في بعض جوانبه ، الخطوط الثابته في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أوروبا ، ولكنه في الوقت نفسه ، لانه يحمل في ثناياه بصمة شخصيتين ينتمي كل منهما الى فترة الرئاسة .

فالاول هو د . هنرى كيسنجر الذى كان وزيرا للخارجية فى عهد الرئيس ريتشارد نيكسون ثم جيرالد فورد ، من أول صانعى السياسة الأوروبية التى تقودها الولايات المتحدة . أما الثانى ، فهو د . برزنزفسكى الذى يوصف اليوم ، بأنه المستشار الأول المسموع لدى الرئيس الحالى جيمى كارتر .

الخطوط الثابتة فى الموقف الامريكى

إن أهم خط ثابت فى السياسة الخارجية الأمريكية ، نابع عن الدور الذى تريد أن تقوم به الولايات المتحدة فى العالم عامة ، وإزاء حلفائها الأوروبيين خاصة . وقد قاد هذا الدور الولايات المتحدة الى طريق سياسة الوفاق منذ سنوات . ويمكن القول بأن سياسة الوفاق ، مازالت تعد اليوم أولى الأولويات فى نظر المسئولين الأمريكيين . ومن أهم بنود هذه السياسة كما قلنا ، الحفاظ على الخط الفاصل بين الكتلتين الأوروبيتين الذى يعد أساس الاتفاق بين الدولتين العظميين . فان أى إخلال بهذا الخط ، يمكن ان يطيح بكافة الجهود التى بذلت فى الماضى . وهذا يعنى تمثل الخطر النووى على العالم . ومن هنا تأتى أهمية محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت) التى تجرى على القمة بين الكتلتين . ومن المفروض إن المضى فى هذه المحادثات وغيرها ، كفيل باقرار الوفاق الدولى الذى يلزمه ثبات الأرضية التى يجرى فوقها ، وتفادى أى تغيير محلى ، كفيل باحداث خلل فى اللعبة الجارية على القمة ، وخاصة اذا كان هذا التغيير ، يجرى فى الجانب الذى تتكلم باسمه الولايات المتحدة ، والذى نسميه بالعالم الحر .

يمكن القول إذن ، أن اهتمام الولايات المتحدة بظاهرة الشيوعية الأوروبية ، نابع من خط ثابت فى سياستها الخارجية ، أدى الى صياغة صورة من الزعامة الأمريكية على العالم الحر ، وهو بطبيعة الحال ، قد خلق الشعور بالقلق ، إزاء التطورات المتلاحقة التى اجتاحت أهم الأحزاب الشيوعية فى بعض دول أوروبا الغربية ، وبالذات تلك التى تحتل مكانة داخل الحلف الدفاعى الغربى (ناتو) الذى وضعته الولايات المتحدة لصد تيار الشيوعية فى أوروبا .

ومع ذلك فان هذا الشعور بالقلق ، قد تأثر من التغيير الذى طرأ فى الرئاسة الأمريكية . ويمكن القول بان هناك متغيرات تعكس موقف صانعى السياسة الخارجية الأمريكية ، وتحمل بصماتهم الشخصية . فان موقف د . هنرى كيسنجر فى عهد الرئاسة السابقة والآن من الشيوعية الاوروبية ، يختلف فى بعض جوانبه عن موقف « زبيجنيف برزنزفسكى » فى عهد الرئاسة الحالية .

وأخيرا فان للكونجرس الامريكى أيضا كلمة ورأى فى السياسة الخارجية الامريكية ، وبالتالى فى موقف الولايات المتحدة من الشيوعية الأوروبية الجديدة .

موقف د . هنرى كيسنجر من الشيوعية الأوروبية :

يتسم موقف كيسنجر من الشيوعية الأوروبية ، بالتشكك والارتياب الشديد . ويرجع ذلك الى استقرار بنود سياسة الوفاق بين الشرق والغرب ، فى ذهن وزير الخارجية السابق ، وميل هذا الأخير الى التركيز الشديد على التقارب على القمة ، من منطلق زعامة مطلقة .

إن كيسنجر يؤمن إيمانا راسخا ، بضرورة الحفاظ على النفوذ الأمريكى ودعمه فى أوروبا الغربية ، مع التسليم فقط بالخط الفاصل بين الكتلتين . ومثل هذا المفهوم لسياسة الوفاق ، يعطى الأولوية القصوى للتعامل على القمة بين واشنطن وموسكو .. وبالتالى ، فان أشد ما يخشاه كيسنجر ، هو أى تغيير يمكن أن يطرأ على النظم السياسية فى أية دولة من دول الكتلة الغربية الأوروبية ، وهو أمر يمكن ان يتأتى ، فى نظره ، اذا نجح أحد الاحزاب الشيوعية ، فى أن يشارك فى الحكم فى احدى هذه الدول ، لما سيؤدى اليه ذلك من تغيرات جذرية فى العلاقات التى اقيمت بين الدول منذ الحرب العالمية الثانية ، وهذه الأخيرة ، تشكل فى ذهنه ، المنطلق الوحيد الذى سيؤدى الى سياسة الوفاق بين الشرق والغرب . لهذا يرى كيسنجر ، ضرورة تثبيت هذا المنطلق ، لكى تنجح سياسة الوفاق ، أى الابقاء على انقسام اوروبا الى كتلتين ، مع وجود واستقرار نفوذ أمريكى (اقتصادى ومالى وسياسى) فى النصف الغربى من القارة . ولنفس هذا السبب ، كان كيسنجر يتغاضى دائما عن كافة البوادر الاستقلالية التى أبدتها بعض الدول الغربية ، التى نجحت فى اعادة بناء اقتصادياتها بعد الحرب ، مثل فرنسا التى كانت تمثل دائما عقبة أمام هذا التطلع الأمريكى ، فى التعامل مع الكتلة الشرقية ، من منطلق الزعامة الأمريكية للعالم الحر .

والجدير بالذكر ، هو تفسير كيسنجر لظاهرة الشيوعية الأوروبية : فهو يرجعها أساسا ، الى عوامل اقتصادية ومالية . إنه يلاحظ على دول أوروبا الغربية « بوادر الانهاك التى بدت على اقتصادياتها ، مع هبوط فى انتاج السلع والخدمات ، وكذا انهيار أصاب انظمتها المالية » . وهذه كلها فى نظره ، عوامل ناتجة من التضخم العالمى ، ولكنها مع ذلك « تهدد بتآكل الأنظمة السياسية الراهنة ، وبتدهور فى شرعية الحكومات الديمقراطية » . ويرى كيسنجر ، أن هذا الوضع هو الذى مهد الفرصة

أمام بعض الأحزاب الشيوعية ، لكى تنفذ الى القاعدة الجماهيرية ، ومنها الى المؤسسات الديمقراطية (البرلمانات) .

أما الحل فى تصور كيسنجر ، فانه يتمثل فى شكل مزيد من الدعم والحقن الاقتصادى والمالى الأمريكى ، لاعانة الحكومات الديمقراطية على تخطى الأزمات التى تمر بها . ولهذا لا يفتأ كيسنجر يناشد رجال الأعمال الأمريكيين ، بالتحرك فى اتجاه أوروبا ، كما يطالبهم بضرورة تنسيق جهودهم مع مستلزمات السياسة الخارجية الأمريكية ، وذلك فى تعاملهم مع دول أوروبا الغربية والشرقية على السواء ، وهو بذلك يأمل فى أن يتأكد مفعول هذا الحقن الاقتصادى والمالى والتجارى ، خلال فترة قصيرة ، قبل أن يفلت زمام الأمور .

...

ويحذر أيضا كيسنجر بشدة ، مما أبدته بعض الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الغربية ، من نزعات استقلالية تجاه الزعامة الشيوعية ، إذ يرى هذا التحرك مجرد تكتيك بدأ وقت الحملات الانتخابية ، لا هدف له سوى الوصول الى الحكم . أما فيما يتعلق بالتغيير الذى طرأ على موقف هذه الأحزاب من الحكومات والمؤسسات الديمقراطية ، فهو يقف منه موقف المتشكك ، اذ لا يصدق أن هذه الأحزاب التى قامت وتحركت طوال حياتها الماضية ، من منطلق الايمان بضرورة استيلاء أقلية تمثل طليعة الطبقة العاملة على الحكم ، لكى تفرض آراءها وقدراتها على باقى الشعب ، يمكنها أن تنقلب فجأة الى الدعوة الى « العمل داخل تعدد القوى السياسية والاجتماعية ، مع الالتزام بكافة الضمانات الديمقراطية والحريات الفردية والجماعية على السواء » . كيف يمكن أن تتحول هذه الأحزاب ، فى يوم وليلة ، من تنظيمات شمولية الى أخرى ديموقراطية ؟ إن هذه الأحزاب ، تبرر هذا التحول ، بحجة انتهاجها طريقا قوميا للشيوعية ، وفقا لظروفها المحلية المميزة . ولكن كيسنجر يرى أن مثل هذا القول ليس بالجديد . فغداة الحرب العالمية الثانية ، كم من زعيم لدولة شيوعية ، أدلى بتصريحات مماثلة قبل أن يستولى الحزب الشيوعى على الحكم عند إجراء عملية تقسيم أوروبا . ولكن عندما تم ذلك ، تغاضى الحزب الحاكم عن كافة الالتزامات ، التى تفرضها الديموقراطية ، واحتفظ بالسلطة . إن الأحزاب الشيوعية الغربية ، قد لجأت الى نفس التكتيك ، لا لهدف سوى الاستيلاء على الحكم ، وهى أيضا ستتخلى عنه ، إذا تم لها ذلك .

ومن منطلق هذا التصور المتشكك للغاية فى نوايا الأحزاب الشيوعية ، يناشد كيسنجر الحكومات الديمقراطية الأوروبية عدم التوانى فى درء هذا الخطر **الذى يهدد كيانها . أما الولايات المتحدة ، فان عليها كدولة عظمى ، تقع عليها مسئولية إقرار وتشجيع ودعم الحرية السياسية فى جميع أنحاء العالم . وفى هذه النقطة بالذات ، تلتقى آراء كيسنجر ، بموقف بعض رؤساء الدول التى بدت فيها ظاهرة الشيوعية الاوروبية ، مثل جيسكار ديستان .**

وأخيرا يتناول كيسنجر التحالف الأوروبى الأمريكى من زاوية الشيوعية الأوروبية ، فيرى أن وصول الشيوعيين الى السلطة ، يعنى فى حد ذاته ، حدوث تغيير جسيم فى السياسات الأوروبية ، وبالتالى لابد أن ينعكس هذا الأمر على جوهر علاقات أمريكا بحلفائها الأوروبيين .

وفى النهاية ، فان هذا الموقف المتشدد الذى يتخذه كيسنجر من الشيوعية الأوروبية ، لا يمكن أن نصفه بأنه موقف شخصى ، بل إن العديد من المسئولين فى وزارة الخارجية الأمريكية يؤيدونه ، وهم يوالون التحذيرات للحكومة الحالية ، إذ يرون أن هذه الأخيرة ، من سياق سياسة كارتر المبتكرة ، تبدو أقل تنبها للخطر الذى تشكله الشيوعية الأوروبية ، على العالم الحر .

موقف زبيذيف بريزنزسكى من الشيوعية الاوربية :

يمكن أن نصف التحرك الأمريكى تجاه أوربا ، خلال الفترة ما بين تولى جيمى كارتر الرئاسة (أول نوفمبر ١٩٧٦) ، حتى منتصف هذا العام بانه كان يمثل عملية استطلاع المسئولين الجدد للأوضاع الأوربية والجدير بالذكر أن هذة المرحلة ، أسفرت عن اكتشافات ثلاثه : أولا مدى الضعف والتآكل الذى أصاب معظم الحكومات الغربية الاوربية . ثانيا ، عدم رضا الجماهير عن هذة الحكومات . وثالثا ، القلق العميق الذى تبدية النخبة المثقفة الاوربية إزاء المستقبل . ومع ذلك يمكن القول أيضا ، بأن تيار الشيوعية الأوربية الصاعد ، أثار مشاعر متباينة فى صفوف الحكومه الأمريكية الجديدة . فان ادارة جيمى كارتر ، وإن كانت تأسف لوصول أى حزب شيوعى إلى السلطة ، إلا أنة هناك فى الوقت نفسة ، اعتقاد سائد بأنة إذ كانت الأحزاب الشيوعية الاوربية قد تطورت الى تنظيمات ديمقراطية ، وأبدت الرغبة فى المشاركة فى انتخابات حرة ،فان مثل هذا التطور ، يمكن أن يؤدى الى تآكل سيطرة السوفيت على الشرق الأوروربى ، بل قد ينال من الحزب الشيوعى السوفيتى أيضا . ومن جهة أخرى فان الشوط الكبير الذى عبره الحزب الشيوعى الأسبانى عند حصولة على شرعية وجودة الذى بدأ من خلال تصريحات سانتيا جوكاريللو ، يمكن أن يشكل ، مع مرور الوقت ، ظاهره إيجابية فى حد ذاتها .

والمعروف أن لدى الرئيس كارتر الذى يؤمن بالدور الدولى الذى يقع على عاتق الولايات المتحدة . فكرة

مميزة للغاية عن ترتيب الأولويات . فبالنسبة لة ، تأتى أوربا واليابان فى المقدمة ، كما ان أسلوبة فى ممارسة السياسة الخارجية شخصي جدا . وأخيرا يرى العديد من المعلقين ، أن كارتر كثيرا ما يأخذ بآراء مستشاره فى البيت الابيض ، وهو زبينيف برزنزسكى الارستقراطى البولندى الأصل . والمعروف أن آراء برزنزسكى الأوربية ، قد تكونت فى عصر الحرب الباردة ، التى شكلت موقفة من الاتحاد السوفيتى ، وان كان قد طرأ شيىء من الليونة على موقفة من هذة الدولة . وان ما يميز هذا الموقف ،هو الايمان الراسخ بتفوق الولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتى . فهو يرى أن المجتمع السوفيتى ، غيرفعال ،وغير خلاق ، أنة متخم بالبروقراطية ،وبالتالى لا يمكن وصف الاتحاد السوفيتى ، بأنة منافس حقيقى للولايات المتحدة ، فيما يتعلق بتلبية تطلعات الجماهير ، وتحسين نوعية حياتها . بل حتى القوى العسكرية السوفيتية ، وإن كانت هائلة ، الا انهما لن يمكنها فى حالة قيام مواجهة ،منافسة القوى الأمريكية ،ومن منطلق هذة الثقة ، يؤمن برزنزسكى بأن بلادة يتحتم عليها ، بعد أن انتصرت فى المعركة التكنولوجية ، العمل على انتزاع ما يسميه «بالمبادرة الأيديولوجية» من الاتحاد السوفيتى . فهو يرى أن الولايات المتحدة ، بالرغم من كل ما تتسم به من نواح ضعيفة ، فانها ما زالت تشكل «افضل وضع اجتماعى» فى العالم ، وإن كان مع ذلك ، لا يمكن الأخذ بة ، كنموذج يطبق فى دول أخرى . ولكنها قد ضلت الطريق ، خلال الخمسة عشره عاما الماضية ، نتيجة تورطها فى حرب فيتنام ، وتعرضها لأزمسات داخليه مثل واترجيت . كل هذا أطاح بثقة الولايات المتحدة فى نفسها ، ولكنها اليوم ، لديها ثقة جديده ، تتيح لها خوض منافسة مع الاتحاد السوفيتى ، وعلى أرض هذا الأخير ، ويعنى هنا العامل الايديولوجى . ومن هنا ياتى التركيز على حقوق الانسان فى الاتحاد السوفيتى . وفى اماكن أخرى من العالم . والهدف هنا هو انتزاع المبادرة الايديولوجية من السوفيت ، وهذا مايسمية بزرنزسكى « بالالتزام السلمى » .

ولكنه مع ذلك يرى ، أن مثل هذا التنافس الايديولوجى ، لا يحتم ، بل لا يجب ان يمنع الدولتين العظميين من التعاون واقرار الوفاق بينهما ، والتعامل فى مجالات أخرى ذات مصالح متبادلة .

هذا التطور الناجم عن ثقة ، بدفع برزنزسكى الى اتخاذ خطوات جزئية . فهو مثلا لا يخشى التطورات التى تجرى فى أساس النظام الرأسمالى لأنه يؤمن بأن التشابك المتبادل والمتزايد فى المجال الاقتصادى ، بين الدول المتقدمة والدول النامية من جهة ، والنقص فى المواد الأولية مع تزايد نفوذ الكارتيلات والاتفاقات التى تبرم لتبادل السلع من جهة اخرى كل هذه المؤثرات ستؤدى حتما الى دعم الدور الاقتصادى لجميع دول العالم . وهو بذلك ينبذ التحرك الذى كان يقوم لينسحب . من منطلق اتساع العالم بين الدولتين العظميين .

وأخيرا فان برزنزسكى يتطلع ، إلى أن تسترجع الولايات المتحدة ، دورها كقائد معنوى للرأى العالمى ، وهو الدور الذى كانت تقوم به عندما حصلت على استقلالها منذ قرنين مضيا وبالتالى ، فان حجر زاوية علاقاتها بالدول الأخرى ، يجب أن يكون موقف هذه الأخيرة من حقوق الانسان ، وليس كيفية إدارة إقتصاديتها أو إنتقاءها الأيديولوجى السياسى .

وهذه الأفكار التى يؤمن بها برزنزسكى ، والتى تبدو واضحة فى تصريحات كارتر ، منذ حملته الانتخابية ، تؤكد منطلقا جديدا . ذا صيغة أخلاقية يود الرئيس الأمريكى الجديد ، أن يضيفه على السياسة الخارجية الأمريكية .

موقف الكونجرس الأمريكى من الشيوعية الأوروبية .

بقى أن نعرف كيفية الممارسة الأمريكية الحالية ، لتحديد موقف واشنطن من الشيوعية الأوروبية . وهنا لا بد من دراسة تفاعلات التصريحات والتحركات النابعة عن البيت الأبيض ، مع المؤسسة التى لا يمكن إغفال دورها فى الحياة السياسية الأمريكية ، وهى الكونجرس ، الذى يمثل الرأى العام الأمريكى .

والجدير بالذكر ، أن معظم التحليلات والمناقشات التى جرت فى الأوساط الثقافية فى أوروبا حول النجاح الذى حققته الشيوعية الأوروبية ، قد إقتصرت على ردود فعل الرئيس الأمريكى الجديد ، ووزير خارجيته ، وكذا تحذيرات كيسنجر ، دون أن تتناول تلك التى قد تنبع عن الكونجرس والرأى العام الأمريكى . ولا يمكن تجاهل نفوذ الكونجرس ، خاصة بعد أن إزداد قوة ، على أثر قضية واترجيت ، فى غمار الصراع القائم بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فى الولايات المتحدة ، فان الكفة حاليا راجحة لصالح الأولى ، وقد بدأ الرئيس كارتر يكتشفها .

ويقول بعضهم إن الكونجرس يمتلك سلطة غير خلاقة ، بل أقرب الى السلبية . فهو يفتقر الى الرؤية المستقبلية الصحيحة ، ولكنه أداة فعالة لعرقلة سير كل ماهو جديد . ويتضمن الكونجرس العديد من الأعضاء الذين يعارضون بشدة ، أى تعامل مع حكومات غربية ذات نفوذ شيوعى داخل حلف شمال الأطلنطى . فهؤلاء الأعضاء يرون أن أى إشتراك للأحزاب الشيوعية الأوروبية فى حكومات دول أعضاء فى الحلف الدفاعى الغربى ، سوف يؤدى الى خلل فى التوازن الاستراتيجى ، الذى قام عليه الحلف المذكور ، وذلك لأن

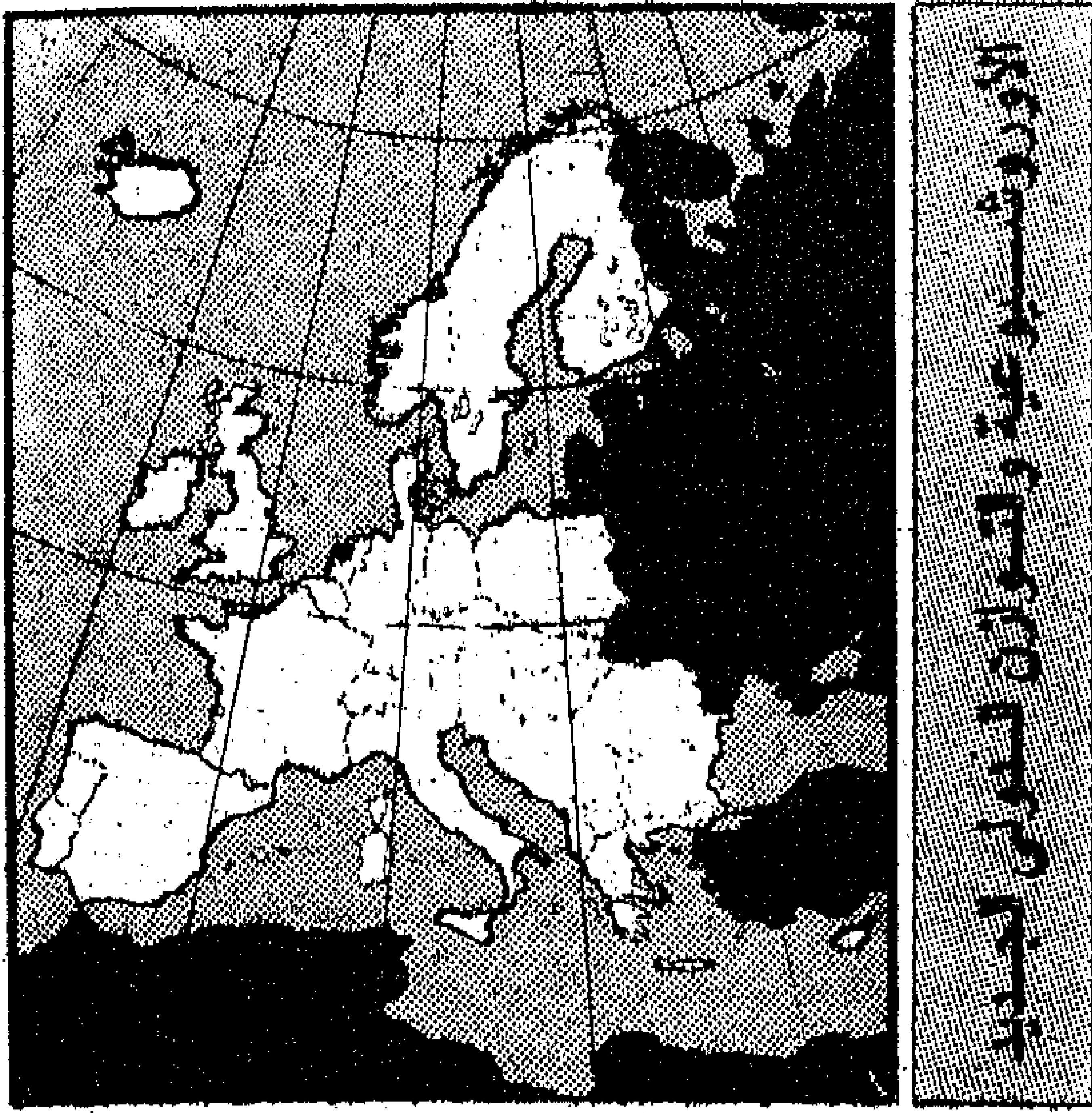
هذه الأحزاب ، عندما تصل الى الحكم ، لن تتوانى عن التخلى عن استقلاليتها عن موسكو ، بالرغم من كافة التصريحات التى أبداها زعماء هذه الأحزاب وخاصة انريكو برلنجسوير ، الذى لم يكتف بالتأكيد على رغبة حزبه فى بقاء إيطاليا عضوا فى الحلف ، ولكنه أبدى أيضا ، مخاوفه من أن يمتد نفوذ السوفييت ، إلى يوغسلافيا بعد وفاة تيتو . وختم كلامه قائلا : « كيف يمكننا التعامل معهم كجيران لنا ؟ » .

ويتساءل آخرون : ماذا سيكون موقف هذه الأحزاب ، إذا قامت مواجهة بين الحلفين (حلف الأطلنطى وحلف وارسو) ؟ هل ستقف بجانب الغرب ؟ كل هذه التساؤلات التى تجرى داخل الكونجرس ، قد إنعكست على تحرك إدارة كارتر فى إتجاه أوروبا ، إذ خلعت عليه شيئا من التردد والذبذبة . فبينما نجد الرئيس الأمريكى يبدى قلقه لتدهور الأوضاع الاقتصادية فى أوروبا الغربية ، فانه يقر فى نفس الوقت ، بأنه غير متأكد من أن الشيوعيين سيفضلون البقاء داخل الحلف عندما يصلون الى الحكم .

ثم إن التأزم المتصاعد بين موسكو والأحزاب الشيوعية الغربية أدى إلى تعقيد المشكلة أمام صانعى السياسة الأمريكية ، كما أن الشيوعيين الأوروبيين ، مثل سنتياجو كاريللو وبرلنجوير وغيرهم ، هم فى نهاية الأمر ، يعارضون الأنظمة الغربية ، بنفس القدر الذى يعارضون به الدكتاتورية السوفيتية . ترى هل سيفلح التحرك الأيديولوجى الأمريكى فى درء هذا الخطر ؟

والخلاصة أن السياسة الأمريكية فى عهد الرئيس كارتر ، تواجه اليوم أوروبا سياسية جديدة ، لم يألفها المسئولون الأمريكيون ، سواء كان هؤلاء ينتمون إلى الحكومة السابقة ، أو إلى الحكومة الحالية ، أو إلى الكونجرس العتيد . والملاحظ أن تصاعد الشيوعية الأوروبية فى جنوب القارة ، ليس هو التجديد الوحيد الذى طرأ على أوروبا : ففى الشمال أيضا ، يشاهد تطور آخر فى الاشتراكية الديمقراطية . كل هذا يتطلب تجديدا شاملا فى الرؤية الأمريكية التقليدية للأوضاع الأوروبية . وقد خطت حكومة كارتر الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه ، ولكن هل تكفى هذه الخطوة ؟





[٥] دول الكتلة الشرقية وظاهرة الأوروشيوعية

محمد السيد سعيد

مثلما تخلقت ظاهرة الشيوعية الأوروبية نتيجة تحولات وتناقضات متعددة فى الأرضية الاجتماعية والسياسية فى أوروبا الغربية ، وفى العلاقات داخل الحركة الشيوعية ، وفى السياسة العالمية ، فان موقف الأحزاب الشيوعية الحاكمة فى أوروبا الشرقية حيالها ، تحكمه أيضا عدة اعتبارات : بعضها ايديولوجى ، والآخر يتمثل فى جملة من الاعتبارات الداخلية الخاصة بكل حزب . وثمة طائفة ثالثة من الاعتبارات ، تتعلق بمستلزمات الصراع العالمى .

وينبغى التأكيد على هذا المدخل الموضوعى ، قبل التطرق إلى دراسة هذا الموقف ، لأن بعض الدعايات الغربية ، وقد فطنت إلى أهمية تعميق التصدع والشقاق داخل الحركة الشيوعية ، انما تؤدى وظيفة سياسية ، اذ تقدم تصورا مسطحا حول أوروبا الشرقية ، كمجرد من التوابع تدور حول الفلك السوفييتى ، ولا يقدم هذا التصور فهما عميقا للاعتبارات المتشابكة التى تتدخل فى تحديد موقف الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الشرقية من ظاهرة « الشيوعية الأوروبية » .

(أ) اعتبارات موقف الأحزاب الحاكمة من الشيوعية الأوروبية

١ـ كانت الاعتبارات الأيديولوجية ـ ولا تزال ـ أحد العوامل الهامة التى ترسم على أساسها سياسة الأحزاب الشيوعية من مختلف القضايا ، بما فى ذلك علاقاتها بعضها ببعض .. وتذكرنا ظاهرة الشيوعية الأوروبية بحركة مشابهة ، برزت على ساحة الحركة الثورية فى نهاية القرن التاسع عشر ، وهى حركة التحريفيين . فقد طرح قادة التحريفيين فى تلك الفترة ، مقولات مشابهة لتلك التى تنادى بها الأحزاب الشيوعية الغربية اليوم .. وهى أنه لابد من تجديد الماركسية بإقرار حق الانتقاد ، لأن الماركسية لم تزل تحتفظ بأفكار عفا عليها الزمن ، واستبدلت التحريفية مفاهيم الثورة ودكتاتورية البروليتاريا ، بعدم حتمية الثورة ، وضرورة العمل فى إطار النظم البرلمانية الليبرالية القائمة ، أو التى يمكن الكفاح من أجل تحقيقها وتطويرها ، وأن هدف «الاشتراكية الديموقراطية» هو العمل على تحقيق تحسينات هامة فى الظروف الاقتصادية «للشعب العامل» وحقوقه السياسية . وكان لتلك المقولات انعكاساتها على تنظيم العلاقات بين الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية ، التى كانت ماركسية عندئذ فاعتبرت أن الولاء للقومية أكثر أهمية من روابط التضامن الأممى» .

ولكن على حين انبثقت فى مواجهة تلك الحركة التحريفية قوة ثورية بقيادة لينين وحزب البلاشفة ، دافعت عن المبادىء الماركسية الثورية فى جوهرها النقى ، وعملت على شق الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية ، فظهرت الأحزاب الشيوعية إلى الوجود منذ عشرينات هذا القرن فى أوروبا كلها تقريبا ، وانضمت إلى الدولية الثالثة ، فى مواجهة الأممية الثانية التى حافظ عليها قادة الاشتراكية الديموقراطية ، وعلى حين كانت الأحزاب الشيوعية بقيادة لينين ، تقف فى مواجهة حركة التحريفيين عند خط الدفاع عن مبادىء الماركسية القويمة (المبادىء الأساسية) ، فإن التطورات الأيديولوجية فى الأحزاب الشيوعية الحاكمة فى أوروبا الشرقية ، بما فى ذلك الحزب الشيوعى السوفييتى ، قد جلبت منظورا مختلفا لرؤية المقولات «الجديدة» للشيوعية الأوروبية . ولذلك فسوف نجد ملامح اتفاق عديدة بين الأحزاب الحاكمة وأحزاب أوروبا الغربية ، فيما يتعلق بمضمون السياسات التى تطرحها هذه الأخيرة . فعلى حين كان لينين يؤكد على استحالة الوفاق الطبقى وحتمية الحرب بين الدول الأمبريالية ، والطابع الدكتاتورى للنظم السياسية الليبرالية ، ومن ثم حتمية الثورة ، ودكتاتورية البروليتاريا ، وعدم امكانية الانتقال السلمى للاشتراكية كقاعدة عامة ، فإن الحزب السوفييتى قد أخذ منذ المؤتمر العشرين ، يؤكد على امكانية وصول الشيوعيين للحكم ، عن طريق الأساليب البرلمانية الليبرالية ، وعدم حتمية الثورة العنيفة ، وضرورة الكفاح من أجل السلام والتعايش السلمى بين الشعوب ذات الأنظمة المختلفة ، ولكنها لم تزل تتمسك بمبادىء الأممية والتضامن بين الأحزاب الشيوعية فى العالم .

وهنا يمكن التمييز بين الأحزاب الأكثر تشددا من الناحية الأيديولوجية ، وتلك الأقل تشددا من زاوية الاقتراب من المبادىء الماركسية التقليدية وهذا التمييز من نسبيا ، لأن عليه أن يرض التغيرات فى القيادات الرئيسية للأحزاب الشيوعية الحاكمة ومواقفها السياسية من فترة لأخرى . ويؤدى هذا التمييز ، إلى مواقف مختلفة من سياسات «الشيوعية الأوروبية» ومبادئها العامة . فالأحزاب المتشددة فى بلغاريا وألمانيا الديموقراطية ، وبدرجة أقل فى المجر وبولندا ، تميل إلى الهجوم على الظاهرة ، بما تنطوى عليه من تدهور للروابط بين الأحزاب الشيوعية فى العالم ، وإضعاف للأممية والتضامن البروليتارى ، وتتمسك بأشكال مجددة لهذا التضامن ، وتختلف مع بعض ما يذهب إليه قادة الشيوعية الأوروبية من الناحية الموضوعية . أما الأحزاب الأقل تشددا فى يوغوسلافيا ورومانيا ، فإنها ترحب بالظاهرة فى مجملها ، وتتفق مع تفسير حقوق الأحزاب فى الاستقلال والسيادة ، وعدم التدخل ، وانتهاج الطرق الخاصة ، تفسيرا واسعا يؤدى إلى قصر الأممية والتضامن على معانى أدبية ومعنوية ، وتؤكد حق الأحزاب الغربية فى اختيار سياساتها بما يتلاءم معها ، وإن كانت لا تعتبر أن ما يتلاءم مع تلك الأحزاب ، يصلح للتطبيق فى بلادها .

٢ـ اعتبارات السياسة الداخلية : وتؤثر هذه الاعتبارات ، نتيجة لما تثيره مفاهيم الشيوعية الأوروبية حول العلاقات بين الأحزاب الشيوعية المختلفة ، وهو ما يضم أيضا علاقة الأحزاب الحاكمة فى أوروبا الشرقية بالاتحاد السوفييتى ، ونتيجة لما تنطوى عليه بعض مقولات الشيوعية الأوروبية ، من تضمينات هامة على صعيد السياسة الداخلية لكل من الأحزاب الحاكمة فى أوروبا الشرقية .. إذ تتضمن الملامح المشتركة للنظرية السياسية للأحزاب الشيوعية الغربية ، اسقاط مبدأ دكتاتورية البروليتاريا ، كشكل للحكم فى المجتمع الاشتراكى وأساس له ، فأكدت الأحزاب الايطالية والفرنسية والأسبانية (والبرتغالى) على أن مبدأ دكتاتورية البروليتاريا ، لم يعد ضروريا ، ومثله مثل الثورة الجذرية ، يمكن الاستغناء عنه وتفادى نتائجه ، وأن أساس مشروعية السلطة الاشتراكية ، لم يعد هو

دكتاتورية البروليتاريا ، وانما رضا أغلبية الشعب ، محسوبا بعدد الأصوات التى تنالها الأحزاب فى الانتخابات الدورية ، وذلك فى اطار الليبرالية البرلمانية ، وأن الأحزاب الشيوعية قد أصبحت تمثل « سلطة الكادحين » عموما ، أى البروليتاريا المنظمة والطبقة الفلاحية الضيقة . والكادحون الذهنيون ، وكذلك اعتبر منظرو الشيوعية الأوروبية ، أنه لابد من تحقيق الانسجام بين الشيوعية والديموقراطية الدستورية ، والحفاظ على الحقوق والحريات الديموقراطية التى حصلت عليها جماهير الشعب ، فى ظل النظم الليبرالية ، والعمل على ازدهارها وتوسيعها . والحفاظ على أساس الليبرالية ممثلة فى التعددية السياسية Pluralism . ولا شك أن هذه المقولات التى يطرحها زعماء شيوعيون خارج الحكم ، تعطى انطباعات وانعكاسات سلبية حول صحة استمرار دكتاتورية البروليتاريا والحزب الشيوعى ، كأساس للحكم والسلطة فى بلاد أوروبا الشرقية ، بما يعنيه ذلك من افراز ضغوط قوية لتحولات هامة فى بناء السلطة فى تلك البلاد . وتركز الدعاية الغربية على هذا الجانب فى نظرية « الشيوعية الأوروبية » للهجوم على الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الشرقية ، واثارة الشعب ضدها ، خاصة وقد زودتها الأحزاب الغربية بأداة مأخوذة من نفس الأسس الأيديولوجية ، للتأكيد على أهمية التعددية السياسية ، والحفاظ على الحقوق الليبرالية لجميع السكان .. الخ ، ولذلك يشعر السوفييت والأحزاب الشيوعية المتشددة فى أوروبا الشرقية ، بمرارة شديدة ، خاصة وأن الخلاف النظرى والسياسى بين الأحزاب الغربية والأحزاب الحاكمة ، قد توافق مع الحملة التى تشنها الدعاية الغربية باسم « حقوق الانسان » ، ويشك السوفييت والأوروبيون الشرقيون ، أن الأحزاب الغربية تدفع بالهجوم عليهم ، ثمن الحصول على مزيد من الأصوات الانتخابية فى بلادها ، وينقمون بصفة خاصة على سنتياجو كاريللو زعيم الحزب الشيوعى الأسبانى ، الذى يعتبر أنشط قادة الأحزاب الغربية ، فى الهجوم على الأحزاب الحاكمة ، وخاصة السوفييتى والتشيكى ، على أن هناك اعتبارا آخر ، يخص الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الشرقية ، وخاصة تلك التى تواجه متاعب سياسية فى بلادها ، وهى الاعتبارات التى تتصل بالعلاقات التنظيمية بين الأحزاب الشيوعية ، وخاصة مبادىء عدم وجود مركز قيادى للحركة الشيوعية ، وحق الأحزاب فى رسم سياساتها واتخاذ قراراتها ، بناء على الظروف الخاصة ببلادها ، فلا شك أن الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الشرقية عامة ، وفى البلاد التى تواجه متاعب وصراعات سياسية مع القوى اليمينية خاصة ، تشعر بضرورة حصولها على درجة عالية من الاستقلال عن موسكو ، فى ادارة سياستها الداخلية . ولا شك أن انعكاسات اصدار الأحزاب الغربية على رسم سياساتها الداخلية بصفة مستقلة تماما عن موسكو ، قد أثرت بقوة على جميع أحزاب أوروبا الشرقية ، وخاصة فى اللحظات التى تواجه فيها تلك الأحزاب اضطرابات وصراعات داخلية قوية ، لأن السوفييت يميلون للتدخل بحزم لوقف وتصفية التيارات المعادية للشيوعية فى تلك البلاد ، فى اللحظات التى تشعر فيها بامكانية تحول الصراع والاضطرابات الداخلية إلى انقلاب يمينى (١٩٥٦ المجر وبولندا ، ١٩٦٨ تشيكوسلوفاكيا .. الخ) على حين ينزعون إلى مراقبة الأوضاع والسماح للأحزاب الشيوعية الحاكمة ، بمعالجة الأمور فى لحظات الاستقرار النسبى . وهنا يمكن التمييز بين الدول التى تقبل مبدأ بريجنيف ، وتلك التى ترفضه ويتلخص هذا المبدأ فى حق الاتحاد السوفييتى فى التدخل بكل الوسائل ، لمنع وتصفية المواقف التى قد يترتب عليها انقلاب معاد للشيوعية فى بلاد أوروبا الشرقية ، فعلى سبيل المثال ، نصت معاهدة الصداقة بين ألمانيا الديموقراطية والاتحاد السوفييتى ١٩٧١ صراحة على هذا المبدأ ، على حين تقبله بلاد أخرى ضمنا . على أنه يمكن الافتراض بأن غالبية أحزاب أوروبا الشرقية ، تقبل على المبدأ على مضض ، وتميل للتصرف حيال القوى المعادية للشيوعية ، وخاصة ما يسمى « بحركة المنشقين » بطريقتها الخاصة . فالمجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ، تطبق أسلوب محاصرة أفكار المنشقين (وغالبية قادتهم من اليهود المتأثرين بالصهيونية) دون اتخاذ اجراءات بوليسية ضدهم . ورغم ذلك ، فقد أضحى انتقاد الأحزاب الغربية لمراسات الأحزاب الحاكمة فى أوروبا الشرقية ، أحد العوامل التى تدفع تلك الأخيرة للهجوم المضاد على الشيوعية الأوروبية . فعندما انعقد مؤتمر القمة الشيوعى بمدريد ــ ابريل ١٩٧٧ ــ سعى كاريللو للحصول على ادانة لسياسة الأحزاب السوفييتية والتشيكية نحو المنشقين ، على حين قاوم مارشيه وبرلينجوير المحاولة هذه ز فأصدر كاريللو بيانه الخاص الذين يدين « الارهاب فى أوروبا الشرقية » . وكانت هذه هى المناسبة التى رد فيها السوفييت والتشيكيين والبلغاريين ، بأن كاريللو قد أصبح « ألعوبة فى أيدى القوى الامبريالية » .

٣ ــ **مقتضيات الصراع العالمى :** فى فترة الحرب الباردة ، أقيمت الاستراتيجية الغربية على شن الهجوم على الشيوعية ، ممثلة فى الأحزاب الحاكمة فى أوروبا الشرقية ، وفى المعارضة فى أوروبا الغربية بكل الوسائل الممكنه . وإرتكزت سياسة والاس على محاولة إسقاط النظم الشيوعية فى أوروبا الشرقية فيما أسماه « سياسة التحرير » ، وفى نفس الوقت ، إضعاف الأحزاب

الشيوعية الغربية ، والحيلوله دون وصولها أو أشتراكها في السلطه . على أن تلك السياسة لم تنجح في تحقيق إنقلابات يمينيه في أوروبا الشرقية ، وأدت في نفس الوقت ، إلى تدعيم الروابط بين الأحزاب الشيوعية في طرفي أوروبا . وعندما بدأت تباشر الوفاق ، كانت صياغة كيسنجر للصراع العالمي ، هو الاعتراف « بنفوذ السوفييت » في أوروبا الشرقية ، والأوضاع التي ترتبت على نتائج الحرب الثانية ، مع التركيز على منع ومصادرة إمكانية وصول الأحزاب الشيوعية إلى السلطه في أوروبا الغربيه ، على أن صيغة بريجنسكى (مستشار الرئيس الأمريكى الجديد كارتر للأمن القومي) تتحدد في مبادرة الغرب بالتشجيع والعمل على فصل أوروبا الشرقية عن الاتحاد السوفييتي ، وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية هناك ، وفي نفس الوقت تشجيع الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية ، على الاستقلال عن موسكو ، بل وإثارة صراعات كبرى بينهما ، والعمل على إستئناس الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية .

ومن هنا يتضح أن ثمة علاقات وثيقة في الاستراتيجية الغربية بين كل من أوروبا الشرقية والغربية . ولذلك فإن الأحزاب الحاكمة في أوروبا الشرقية ، تشعر بالخطر من الاستراتيجية الأمريكية الجديدة ، وتتشكك في أن الأحزاب الغربية كلها بدأت تسقط فريسة الاستراتيجية الغربية . وعلى حين تدرك الأهمية المتزايدة للتنسيق مع تلك الأحزاب ذات التأثير الهائل في بلادها لاقرار السلم ، ونظام للأمن الجماعي في أوروبا ، ولذلك فانها لا تريد أن يتطور الصراع إلى شقاق وتصدع داخل الحركة الشيوعية ، في الوقت التي تشعر فيه بالخطر من الجهود الغربية الرامية إلى تغيير نظم الحكم عندها . ويطور السوفيت من ناحيتهم إستراتيجية دفاعية تقوم على الدفاع عن النظم الاشتراكية في تلك البلاد بكل الوسائل ، (مبدأ بريجينيف) ، وتشجيع الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية على التحالف مع « القوى الديمقراطية والمعادية للامبريالية » ، للوصول إلى الحكم هناك من أجل إفساد الاستراتيجية الأمريكية ، ومن ثم نجد أن هناك اعتبارات متعارضة في تحديد موقف السوفييت والاوروبيين الشرقيين من ظاهرة الشيوعية الأوروبية .

(ب) الموقف من ظاهره الشيوعية الأوروبية ـ الأبعاد الشكلية والتنظيمية

يمكن أن نرصد موقفين مختلفين للأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية ، من الأبعاد الشكلية والتنظيمية في « ظاهرة الشيوعية الأوروبية » . الموقف الأول ، ويجمع الاتحاد السوفييتي وألمانيا الديمقراطية وبلغاريا ، وإلى درجة أقل بولندا والمجر . والموقف الثاني ، ويجمع يوغوسلافيا ورومانيا . ويميز الموقف السوفييتي بين ظاهرة الشيوعية الأوروبية ، فيما تنادى به من سياسات ، وبين المبادىء الخاصة بالعلاقات بين الأحزاب الشيوعية ، وخاصه حق كل حزب شيوعى في إختيار ورسم طريقة الخاص إلى الاشتراكية ، وفقا للظروف النوعية الخاصة في بلاده ، بما يتضمنه ذلك من رفض التدخل في شئونه الداخلية .

وقد عبر فاديم زاجلادين النائب الأول لسكرتير قسم الشئون الدولية التابع للجنة المركزية للحزب السوفييتي والمسئول عن العلاقات الخارجية مع الأحزاب الشيوعية غير الحاكمة ، في مقال له بالبرافدا تحت عنوان « الأممية ، شعار الشيوعيين » ويتلخص مقال زاجلادين في قوله « إن الاتحاد السوفييتي قد عارض دائما فرض تجربته الخاصة على الشعوب الأخرى .. ولكن .. إن الاعتراف من جانب واحد بالاستقلال والسيادة والمساواة وعدم التدخل فقط ، وبدون ربط بالتضامن والتأييد المتبادلين ، قد يؤدي إلى تدمير الأممية البروليتارية ، وكذلك القضاء على إمكانيات وقوى كل حزب على حده » . وهكذا يعترف السوفييت بحق الأحزاب الشيوعية الغربية في إختيار طريقها الخاص إلى الاشتراكية ، وبالسياده وعدم التدخل في الشئون الداخلية لكل حزب ، ولكنهم يختلفون على المدى الذى تذهب اليه الاحزاب الغربيه في تفسير تلك المبادىء ، بما يؤدى إلى تهافت الروابط السياسية والتنظيمية بين الأحزاب الشيوعية في مختلف البلدان ، تلك الروابط الممثله في « مبادىء » الأممية الشيوعية .

ويرفض السوفييت لفظ الشيوعية الأوروبية ، نتيجة لذلك . ففي مقال حديث نشرته « العصور الحديثة » يونيو ١٩٧٧ كرس للرد على كتاب كاريللو « الشيوعية الأوروبية والدولة » يؤكد المنظرون السوفييت على التمييز بين التطوير الخلاق للماركسية اللينينيه والرفض التحريضي لأفكارها الأساسية . واعتبرت الافتتاحية أن لفظ « الشيوعية الأوروبية » هو الوجه الآخر للعداء السوفييتي ، وأنه « ينظر إليه في الغرب ، كأداة لشق الشيوعية الى عصابات متناحرة » . وفي مواجهة اتهام كاريللو للقيادة السوفيتيه ، بأنها تحتفظ « بنفس بناء السلطة الستالينى ، والذى فشل في مواجهة المشكلات الاقتصادية واشباع الحقوق الانسانية المختلفة » ، أكد السوفييت أن « الشيوعية الأوروبية ترتبط بتصعيد العداء للسوفييت » . ويبدو أنهم يرون أن في مصطلح الشيوعية الأوروبية روح الهجوم على النموذج الذى اتسم به شرح كاريللو لهذا المصطلح .

وهذا التمييز بين هذه الأحزاب المختلفة . في إختيار

طرقها الخاصة ، بصفة مستقلة ، إلى الاشتراكية والتغيرات الاجتماعية ، وبين « الشيوعية الأوروبية » كمصطلح بما يتضمنه من روح الهجوم على سياسات الأحزاب الحاكمة يمتد أيضا إلى الأحزاب الشيوعية فى ألمانيا الديمقراطية وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر ، ويتخذ شكل الهجوم على مصطلح الشيوعية الأوروبية والاصرار على التضامن الأممى ، فى حدود الاستقلال ، ومبدأ عدم التدخل ، فيقول جانوى كادار زعيم الحزب الشيوعى المجرى « إن كل حركة شيوعية أوروبية ، ينبغى أن تختار الطريق الذى تبتغى اتخاذه » ، وأن « من واجب كل حزب ، أن يخدم تراث شعبه وخصائص البلد والمجتمع الخاص به ، فالظروف التى يعمل فيها كل حزب من الأحزاب تختلف تماما » ، ولكن موقف الحزب المجرى سليم تماما من مصطلح الشيوعية الأوروبية ، فقد أكد أحد كبار منظمى الحزب فى جريدته الرسمية ، أن « لفظ الشيوعية الأوروبية قد إبتكرته الدعاية البرجوازية للمبالغة فى التعارضات ، وإثارة الخلاف بين الأحزاب » ، ثم حذر الشيوعيين الأوروبيين الغربيين « أن إفتراض أن البيانات المعادية للسوفييت ، يمكنها فى النهاية أن تدعم نفوذ الحزب الشيوعى على طبقته العاملة ، هو خطأ خطير » .

وأكد ممثل المكتب السياسى للحزب التشيكى ڤاسيل بيلاك للصحفيين فى براج « إن الشيوعية الأوروبية هى إبتكار برجوازى ، إذ يساعد القوى الامبريالية » . أما الزعيم البلغارى تودور جيفكوف ، فقد اتهم « الشيوعية الأوروبية هى شكل جديد للعداء للسوفييت » . وقد عبرت بلغاريا عن موقفها قبل مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية ببرلين ١٩٧٦ فى المؤتمر الحادى عشر للحزب ، فجاء فى تقرير اللجنة المركزية « ترسم كل من الأحزاب الشقيقة بصفة فردية ، سياستها الاستراتيجية والتكتيكية ، بالنظر إلى الظروف النوعية للتوصل إلى أهداف الثورة على الصعيد القومى . وفى نفس الوقت ، فانه فى الاطار الراهن ، ينبغى أن تنمو المسئولية الأممية لكل حزب نحو الهدف الشيوعى المشترك . إن ضمان نجاح كل حزب شيوعى والحركة الشيوعية العالمية كلها ، يكمن فى وحدتنا التى نشأت وتدعمت مع النضالات الطبقية » . وأكد إيريك هونيكر على ضرورة وضع خطة مشتركة للأحزاب الشيوعية ، تتأقلم مع الظروف القومية ، وتحافظ على وحدتها فى نفس الوقت . ويمكن أن نلمح درجات متفاوته فى شدة الموقف من « الشيوعية الأوروبية » وإتساع تفسير عدم التدخل والاستقلال والسيادة لكل حزب شيوعى ، وقوة التماسك بالمبادىء الأممية . فألمانيا وبلغاريا ، هما أكثر الأحزاب إقترابا من السياسه السوفييتيه ، ويميلان لأدانه شديده لانطلاح الشيوعية الأوروبية ، وتمسك حازم بالأممية والتضامن ، على حين أن بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ، تنزع لتفسير أوسع لمبادىء استقلال الأحزاب ، مع التمسك بالأممية . وقد حاولت المجر القيام بوساطة بين كاريللو والسوفييت للتخفيف من حدة الخلافات والاتهامات المتبادلة .

أما الموقف الثانى ، ويجمع كلا من يوغوسلافيا ورومانيا ، فانه يقبل ظاهرة « الشيوعية الأوروبية » ويرحب بانعكاساتها السلبية على الأممية ، والعلاقات بين الأحزاب الشيوعية تنظيميا وسياسيا . ويعتبر زعماء رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف ، أنه لا حدود على حق كل حزب فى إختيار الطريق الذى يراه مناسبا للتحول الاجتماعى ، وعلى حقه فى رفضه التدخل فى شئونه الداخلية ، وفى الاستقلال والسيادة والمساواة بين الأحزاب ، ويهاجمون الاتحاد السوفييتى فى الخطابات والمقالات والمؤتمرات ، ويرفضون حق الحزب السوفييتى فى إنتقاد سياسات حزب آخر ، حتى لو كان يختلف معه بشدة . وقد عبر أحد المتطرفين اليوغسلاف عن هذا الموقف بقوله « إننا لا ندافع عن قرارات الحزب الايطالى والفرنسى والأسبانى ، بقبول النظم السياسية الليبرالية ، وإنما حقهم فى إتخاذ قراراتهم بصفة مستقلة عن موسكو » .

وقد انتقل الصراع حول تحديد هذه المفاهيم إلى أول مؤتمر للأحزاب العمالية والشيوعية عقد بعد غزو تشيكوسلوفاكيا فى يونيو ١٩٦٩ . وقد جاء البيان الختامى ، بمثابة حل وسط يميل لصالح مفاهيم الأحزاب الأوروبية الغربية ، فأكد التقرير « أن المشتركين فى المؤتمر يعيدون التأكيد على وجهة نظرهم المشتركة فى أن العلاقات الأخوية بين الاحزاب ، إنما تقوم على مبادىء الأممية البروليتارية والتضامن والدعم المتبادل والاحترام والمساواة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية . ان الاحترام الحازم لتلك المبادىء ، هو شرط لا غنى عنه لتدعيم التعاون الرخائى بين الأحزاب الأخوية ، ولتقوية وحدة الحركة الشيوعية ، فالمشوره الثنائية ، واللقاءات الاقليمية ، والمؤتمرات الدولية ، هى الأشكال الطبيعية لهذا التعاون ، والموجه على أساس المبادىء المقبولة فى الحركة الشيوعية . وهذه المبادىء وتلك الأشكال ، تتيح للأحزاب الشيوعية كل فرصة ، لتوجيه جهودها فى النضال من أجل الأهداف المشتركة ، فى ظل ظروف التنوع فى العملية الثورية العالمية ، وكل الاحزاب ذات حقوق متساوية ، وحيث لا يوجد مركز قيادى للحركة الشيوعية العالمية ، فإن التنسيق الاختيارى لأعمال الأحزاب من أجل تنفيذ المهام المطروحة أمامها بفعالية يتخذ أهمية متزايدة » .

ويمكن أن نلاحظ أن التقرير الختامى قد استلزم هدفا

بالغا فى الصياغة ، ليتفادى الإنحراف عن صيغة التوفيق التى وافقت عليها الأحزاب الشيوعية والعمالية ، التى اجتمعت بموسكو فى هذا المؤتمر . ويلاحظ الغاء أيضا أن الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الغربية والأحزاب « المعتدلة » فى أوروبا الشرقية ، قد أحرزت نجاحا ملموسا ، فى التأكيد على مبادىء الاستقلال ، وعدم التدخل والسيادة ، والحق فى الانفراد برسم السياسات الوطنية ، وفقا للشروط النوعية الخاصة بكل بلد على حده وبعدم وجود مركز قيادى للحركة الشيوعية العالمية ، وفى تحديد أشكال التضامن الاممى بالاسم والتحديد ، على حين أعاد السوفييت والأحزاب المتشددة فى أوروبا الشرقية ، التأكيد على مبادىء الأممية ، والتزام كل حزب أمام الطبقات العاملة والشعوب فى العالم ، الى جانب طبقتها العاملة ، وإن كانت الأشكال المحددة للتضامن الأممى ، قد انتزعت من السوفييت أدوات وحقوق عديدة ، كما يفهم ضمنا أن الوثيقة قد رفضت أن تضفى أى شرعية أيديولوجية على مبدأ بريجنيف ، بل وأصرت الأحزاب الغربية ، على أن أشكال التضامن المذكورة فى البيان الختامى ، وإن كانت تشمل المشاورة الثنائية ، فإنها تتسم بالطابع الطوعى ، ورفضت الموافقة على أى طابع ملزم ، سواء للأشكال المحددة للتضامن ، أو للتضامن نفسه ، فاستخدمت مصطلحات مثل « التنسيق الطوعى » « وعبارة » تلك الأشكال تعطى الفرصة » ولم يستخدم تعبير كفرض أو تلزمه بواجب . وهكذا نجحت الأحزاب الغربية فى أن تجعل الأممية مبدأ معنويا بصفة أساسية . ورغم هذا الحل الوسط ، فقد كان المؤتمر حلبة نقاش عميق وعنيف بين السوفييت والأحزاب الشرقية المتشددة من ناحية ، وبين الأحزاب الشيوعية الغربية و « المعتدلة » فى أوروبا الشرقية من ناحية أخرى . ويلاحظ أن يوغسلافيا والبانيا لم تحضرا هذا المؤتمر ، كما أن رومانيا وكوبا قد تحفظتا على البيان الختامى ، واتهمت الأولى الاتحاد السوفيتى ، بمحاولة فرض وصايته على الحركة الشيوعية ، وتفسير الاختلاف مع أى حزب ، على أنه عمل عدائى موجه نحو السوفييت ، على حين تحفظت الثانية على البيان « لأنه لم ينبذ بطريقة حازمة الاصلاحية البرجوازية كأداة للامبريالية ، للحفاظ على هيمنتها على العالم الثالث » .

وعندما إنعقد مؤتمر برلين ١٩٧٦ للأحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية ، كانت ظاهرة الشيوعية الأوروبية ، قد تبلورت واتخذت هيئة متميزة . وصاحب هذه العملية ، تزايد الهجوم على جوانب من السياسات الداخلية والخارجية للأحزاب الشيوعية الحاكمة ، وبخاصة الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا ، ولذلك أعادت تلك الأحزاب التأكيد على مبادىء المساواه والسيادة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لكل حزب ، واحترام الحقوق والاختيار الحر للطرق المختلفة للكفاح من أجل الى التغيير الاجتماعى ورفض مبدأ بريجنيف . علما أن التوتر الذى نشأ فى العلاقات بين الاتحاد السوفييتى والأحزاب الشرقية المتشددة والأحزاب الشيوعية الغربية ، لم ينعكس فى البيان الختامى الذى لم يتعرض سوى لعدد محدود من القضايا الخاصة بمشكلات الأمن الأوروبى بعد مؤتمر هلسنكى . فجاء بالوثيقة الختامية « وبهذه الروح ستعمل على تنمية تعاونها وتضامنها الأممى والرفاقى والاختيارى ، على أساس الأفكار العظيمة لماركس وانجلز ولينين ، مع الالتزام الصارم بالمساواة والسيادة ... وأن نضال كل حزب من أجل الاشتراكية فى بلده ومسئوليته تكون أمام الطبقة العاملة والشعب فى بلاده ، وهو أمر يرتبط بالتضامن المتبادل بين الشعب العامل فى كل البلدان ، وكل الحركات التقدمية والشعوب فى نضالها من أجل الديمقراطية والاشتراكية والسلام فى جميع انحاء العالم » .

ويلاحظ أن الوثيقة فى هذه الفقرة المختصرة ، قد انتصرت لأفكار الشيوعية الأوروبية ، فأكدت من جديد على الطبيعة الاختيارية وغير الالزامية للتضامن الأممى بين الأحزاب ، كما لم تفعل مثل البيان الختامى للمؤتمر المنعقد فى موسكو ١٩٦٩ عندما حددت أشكالا معينة للتضامن بين الأحزاب ، بإعتبارها أشكالا طبيعية ، ومن ثم تعتبر الوثيقة الأولى أكثر تفصيلا وتحديدا لحقوق وواجبات كل حزب شيوعى تجاه الأحزاب الأخرى على قدم المساواة ، على حين أن الوثيقة الثانية ، قد ذهبت الى مسافة أبعد فى التأكيد على الاستقلال والسيادة لكل حزب ، وهو ما حرصت الأحزاب الشيوعية الغربية على إقراره .

أما المفاهيم المتعلقة بالتضامن وبواجبات الأحزاب الشيوعية والتزاماتها نحو الأممية ، فقد جاءت مختصرة ومبتوره وغير محدده ، وقد أدت الخلافات حول معنى الأممية والتضامن ، وما يلقيه من مسئوليات وواجبات ، الى حذف الأشكال المحددة التى ذكرها البيان الأول للعلاقات التضامنية بين الأحزاب الشيوعية . وتهرب هذا البيان من القضايا الخلافية فى تلك القضية ، فالأحزاب السوفييتية والبلغارية والألمانية ، وهى الأكثر تشددا فى تعريف الأممية وواجبات التضامن بروابط تنظيمية معينة ، كالمشورة واللقاءات الدورية فى مؤتمرات اقليمية ودولية والمساعدة المتبادلة ، ويتلوها فى التشدد فى هذه المفاهيم ، الأحزاب التشيكية والمجرية والبولندية . فأكد بريجنيف على الضرورة الحاسمة للأممية قائلا أمام ممثلى الأحزاب فى المؤتمر « إن بعضهم يثير الشكوك حول : جعل الأممية البروليتارية مازالت قائمة ؟ أم أنها أصبحت شيئا غير مفيد ؟ ويرتبط هذا السؤال

بسؤال آخر .. هل هناك حاجة الى المزيد من توحيد الشيوعيين فى العالم ، وذلك بخلق مركز تنظيمى موجه ؟ .. أنها تصورات غريبة . فليس هناك من أحد يطرح هذا السؤال ، فكل حزب فى أى بلد ، هو وحده الذى يملك حق رسم سياسته باستقلالية تامة » . وأضاف بريجنيف « ولكن فى نفس الوقت ، فى مواجهة التنسيق الذى يقوم بين القوى الامبريالية المعادية ، فإننا نحتاج أيضا ، الى التشاور والمناقشات الرفاقية ، وهناك مجال للتعاون فيما بيننا يستحق الانتباه ، وهو توحيد جهودنا من أجل تعميق الخبرة الثورية النظرية »

وتقدم جيفكون سكرتير الحزب البلغارى لبلورة مفهوم يجمع بين الأمميه والوطنية « إن الأمميه وحدة جدليه بين مسئولية كل حزب إزاء الطبقة العاملة والشعب العامل فى بلدة ، وبين مسئوليته وواجباتة إزاء قضية الشيوعية المشتركة ..إن مبادىء المساواة والحقوق المتساوية للأغراض تنطبق أيضا على الالتزامات الأممية ــ إننا نتفق جميعاً على أن إختلاف الأشكال فى الحركات الثورية العالمية ، يتطلب بالضرورة أخذ الظروف القومية فى الاعتبار ، عن وضع السياسة والتكتيك ، ولكن الملامح الخاصة لا تلغى الأسس الجوهرية للماركسية » .

وذلك على حين أن الأحزاب الأوربية الغربية ، قد استهدفت تفريغ فكرة التضامن الأممى من مضمونها التنظيمى ، وخاصة المشورة الثنائية واللقاءات الدورية ، فقال كاريللو « إن الشيوعيين الآن لا يحتاجون الى مركز موجه ، ولا يخضعون لأى تنظيم عالمى ولكن مايوحدنا هو الرباط المشترك القائم على نظريات الاشتراكية العلمية» وأكد كل من جورج مارشية وأنريكو برلينجوير على نفس المعنى ..

وتعاطفت مع وجهة النظر هذة ، كل من رومانيا ويوغسلافيا ، فأكد شاوشيكو أن « القومية كانت ولازالت تلعب دورا هاما فى حياة المجتمع ، ولذلك فنحن نقول إن فكرة الأممية تعنى فى الوقت الحاضر الاسهام النشط فى الاستقرار الديمقراطى ، بما يتمش مع مصالح الشعوب ، ومع دعم التضامن مع كل القوى التقدمية والمعادية للامبريالية ، آخذين فى الاعتبار ، ضمان مصالح كل بلد » . ومن ثم فلم يتفاد هذا الاتجاة التسليم بأية صورة عملية أو تنظيمية لهذه الأممية ، وإنما وسع من تصوره لها لتشمل القوى « الديمقراطية والمعادية للامبريالية » من غير الأحزاب الشيوعية ، وهو ماتعارضه الدول الاشتراكية المتشددة.

٣ ــ الموقف من سياسات الشيوعية الأوروبية:

تتميز الشيوعية الاوروبية ، بفكرة رئيسية ، تتمثل فى إحترام التراث والنظام الليبرالى فى البلاد الأوربية الغربية ، بما يتضمنة ذلك من اعتبار أن ثمة حقوقا وحريات ديموقراطية معترفا بها كحقوق إنسانية (أى لصيقة بكل شخص وبجميع السكان ينبغى احترامها ، والعمل على توسيعها وازدهارها ، والوصول الى الحكم لا عن طريق الثورة وإنما إنتهاج الأساليب البرلمانية الانتخابية فى الوصول الى السلطة ، والحفاظ على النظام الدستورى الليبرالى المتعدد الأحزاب فى تلك البلاد ، بمايعنى إسقاط شعار ديكتاتورية البرولتيارية . وتأخذ هذة الفكرة الجوهرية أشكالا ، وتستعين بأساليب متنوعة تختلف بين الأحزاب الشيوعية فى البلاد الاوربية ، على أن أساليبها تنطوى على صيغة مشتركة ، وهى مبدأ التحالف . وقد كانت صيغة التحالف القديمة ، هى التحالف بين الحزب الشيوعى والمنظمات الديمقراطية اليسارية والأحزاب الاشتراكية والاشتراكية الديمقراطية التى تتفق معة على برنامج مشترك للحد الأدنى ، وأصبحت الصيغة الجديدة للتحالف منذ ١٩٦٧ تستند الى الحوار مع القوى الدينيه « الكاثوليكية بصفة خاصة » وتحول طرح فكرة الحوار الماركسى الكاثوليكى الى صيغة للتحالف بين الحزب الشيوعى والحزب الديمقراطى المسيحى فى إيطاليا ، على حين إقتصر التحالف فى فرنسا مع الحزب الاشتراكى الفرنسى ، وبعض القوى المسيحية الكاثوليكية ، ويتسع مفهوم التحالف فى أسبانيا الى جميع القوى الديمقراطية والليبرالية المعادية للفاشية الفرانكوية ..إلخ .

والان ماهو موقف الأحزاب الشيوعية الحاكمة فى أوروبا الشرقية من هذه السياسات ؟

فى الواقع أن الاحزاب الشيوعية هناك ، تقبل جوهر الفكرة ، بل يمكن القول إن منشأ تلك الأفكار هو التطورات الأيديولوجية التى اعقبت المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى . ويمكن إيجاز الملامح الجوهرية لتلك التطورات ، فى ان رسوخ الاشتراكية قد أدى الى توازن جديد للقوى ، ولم تعد الحرب بين المعسكرين الاشتراكى والامبريالى حتمية ، ومن ثم فقد اصبحت هناك فى ظل هذا التوازن الدولى الجديد ، إمكانية لتدعيم السلام من ناحية ، ووصول الأحزاب الشيوعية والثورية إلى السلطة فى البلاد الرأسمالية المتقدمة بالأساليب السلمية والبرلمانية من ناحية أخرى، بل إن التطبيق العملى لسياسة التعايش السلمى ، وتطور الحرب الباردة ، قد أبرزا الأهمية السياسية للتنسيق بين الاحزاب الشيوعية فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى والأحزاب الشيوعية والثورية فى البلاد الرأسمالية ، وخاصة الأوروبية الغربية ، واتخذ

شكل الالحاح على محاولة تلك الأحزاب الوصول إلى السلطة فى بلادها، عن طريق «التحالف مع كل القوى المعادية للرأسمالية الاحتكارية والامبريالية والمحبة للسلام». ولذلك نجد أن الأعمال النظرية والقرارات والبيانات السياسية لقيادات الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى، قد اخذت تنصح الأحزاب الغربية بأن تسعى للوصول إلى الحكم، عن طريق ائتلافات عريضة مع الأحزاب غير الشيوعية «وذلك باستخدام أساليب ديناميكية مرنة»، وتتضمن مقولة إمكانية الوصول إلى السلطة بالطرق السلمية، وليس من طريق الثورة، وإنما بالتحالف مع القوى الديمقراطية، اسقاطا ضمنيا لشعار ديكتاتورية البروليتاريه، بل إن استخدام هذا المصطلح، قد بدأ يقل كثيرا فى بلاد أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى نفسه، وبدأ يبرز مصطلح جديد هو «دولة كل الشعب». على ان هذه المقولات الجديدة، كانت تتمسك مع ذلك بأن الهدف النهائى هو الحكم الشيوعى لا الاصلاح الذى يسعى إلى أن تستبدل بالثورة مجموعة من الاصلاحات، ومن ثم فقد كانت تحمل تمييزا ضمنيا بيد الهدف الحقيقى المتمثل فى الوصول إلى السلطة عن طريق الائتلاف، والتحالف مع الأحزاب الديمقراطية، لتطبيق سياسات التغيير الاجتماعى، ومقاومة الرأسمالية الاحتكارية والامبريالية، ولفرض سياسة التعايش السلمى بين الشعوب بهدم الاحلاف الغربية العدوانية وخاصة حلف الأطلنطى.

على أنه منذ برزت فكرة الشيوعية الأوروبية، وبدأت الأحزاب الغربية فى التمسك باستقلالها التام فى رسم سياستها الداخلية، وأخذت هذه الافكار تتخذ طابعا استراتيجيا وليس تكتيكيا، اخذ التحفظ بالتأكيد على الهدف النهائى للحكم الشيوعى فى الخفوت لصالح تلك الأفكار، ولكن مع التركيز على أن هذه السياسات، يمكن أن تصلح فقط لدول اوروبا الغربية. ومن هذا الصدد، تتفق جميع احزاب أوروبا الشرقية، على رفض إمكانية تطبيق هذه السياسات، وخاصة فكرة التعددية السياسية، ويشمل ذلك يوغسلافيا ورومانيا. فيؤكد الكتاب اليوغسلافيون «أننا لانتفق مع سياسات كاريللو، ولا نريد أو نحتاج الى تعددية من النموذج الغربى، لأن لدينا تعددية حقيقية فى نظامنا للإدارة الذاتية، ولكن أسبانيا بلد مختلف، وفى موقف مختلف، ويجب أن تجد حركتها العمالية طريقها الخاص إلى الاشتراكية».

وقد تفاقم الخلاف نتيجة اشتراك الأحزاب الشيوعية الغربية فى الحملة الغربية الضخمة «لحقوق الانسان» فى البلاد الاشتراكية. ويتهم الاتحادالسوفيت تلك الاحزاب، بأنها تضحى بالتضامن من الاممى لصالح الحصول على مكاسب قومية مؤقتة، وأن الاهتمامات الانتخابية لبعض الأحزاب الشيوعية الأوروبية، قد تنتهى بها إلى فقدان طابعها الثورى.

ومن ناحية أخرى، فإن تطرف الشروح الأوروبية لتلك المقولات، قد أدى إلى بروز مجالات عديدة للتصادم والاختلافات بين الأحزاب الحاكمة فى أوروبا الشرقية، والأحزاب الشيوعية الأوروبية الغربية. فعلى حين اكد كل من انريكو برلينجوير وسقياجو كاريللو، أن حزبيهما لايعارضان استمرار بلديهما فى عضوية حلف الأطلنطى (ولم يزل الحزب يالفرنسيالفرنسى يعارض الحلف ويطالب بتصفيته)، صدم السوفييت وشنوا هجوما واسعا على قادة الحزبين، وخاصة سشياجو كاريللو، لأن مواثيق مؤتمرات مؤتمرات الاحزاب الشيوعية والعمالية، كانت دائما تركز الهجوم على حلف الاطلنطى، وتعرض تصفية تلقائية لحلف وارسو فى حالة قبول الغرب حل حلف الاطلنطى، كخلقة جديدة من إقرار السلام والاستقرار والأمن الجماعى فى أوروبا ككل.

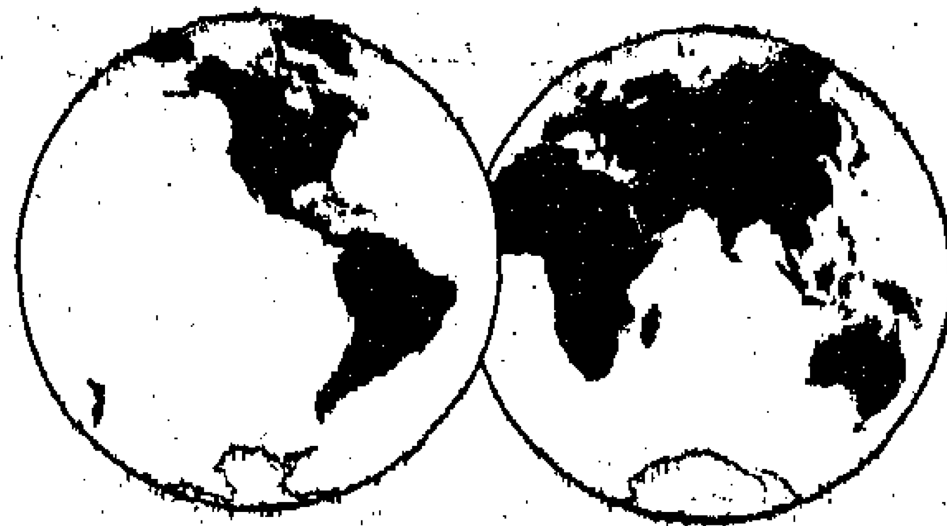
ومن الطبيعى أن اختلاف بقية الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الشرقية، سواء التى تميل الى تحالف وثيق مع السوفييت، أو تلك التى تبتعد عمدا عنهم، سوف يكون اكثر اتساعا مع سياسة الحزبين الايطالى والاسبانى، فى الاستمرار فى عضوية حلف الأطلنطى، نتيجة محاوفهم الأمنية من ناحية، ورغبتهم فى انهاء الالتزام بحلف وارسو. بالتالى لدى التصفية المتبادلة للأحلاف فى أوروبا، وابتكار نظام جديد للأمن الجماعى فى أوروبا من ناحية اخرى.

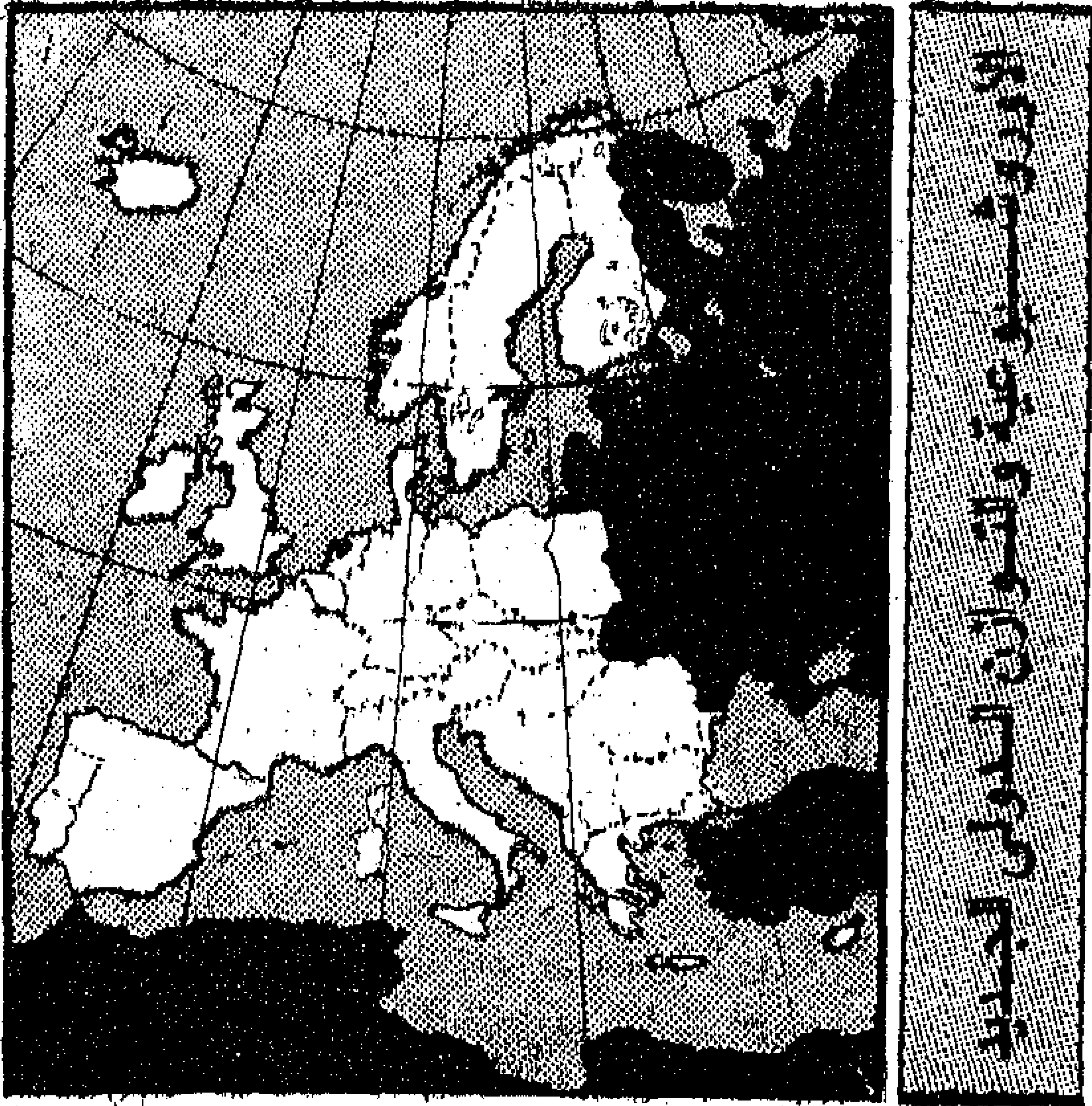
وفى هذا الصدد، اكدت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية فى ١٩٦٩ على التمييز بين الأهداف العاجلة وتلك البعيدة المدى فى مضمون السياسات التى تطرحها الاحزاب الشيوعية فى أوروبا الغربية. فالشيوعيون «الذين يعترفون بالاهمية الحاسمة لوحدة الطبقة العاملة، هى فى صالح التعاون مع الاشتراكيين والاشتراكيةوالاشتراكيين الديمقراطيين لانشاء نظام ديمقراطى متقدم اليوم، ولبناء مجتمع اشتراكى فى المستقبل»، اذ يستهدف النظام الديمقراطى المتقدم الذى يهدف الشيوعيون الغربيون إلى تحقيقة بالتحالف مع القوى الديمقراطية الأخرى، تصفية القوى الطفيلية فى الرأسمالية الاحتكارية، ويمثلها السياسيون دعاة الحرب، ويتم الانتقال الى الاشتراكية عبر الوعى الجماهيرى، فتقول نفس الوثيقة «إن التغيرات الديمقراطية الجزرية التى ينبغى تحقيقها فى النضال ضد الاحتكارات واهميتها الاقتصادية وقوتها السياسية، سوف تغرس بين الجماهير الواسعة، الوعى بالحاجة الى الاشتراكية» ويقول البيان حول التحالف مع القوى الكاثوليكية

الديمقراطية « إن التعاون الايجابي والعمل المشترك بين الشيوعيين والجماهير الواسعة للكاثوليك والمؤمنين بالعقائد الأخرى ، يتور في بعض البلدان ، فالحوار حول موضوعات مثل الحرب والسلام ، الرأسمالية والاشتراكية ، الاستعمار الجديد وتشكيلات البلاد النامية ، قد اصبح على درجة كبيرة من الاهمية ، وعملهم المشترك ضد الامبريالية ومن أجل الديمقراطية والاشتراكية على درجة بالغة من الالحاح » ، وفي نفس الوقت ، طالبت الوثيقة بتصفية كل من حلف الأطلنطي ووارسو ، والاتفاق على نظام جماعي للأمن في أوروبا ، يحل محل الاحلاف العسكرية .

وأشارت الوثيقة الى ان الاحزاب لم تنجح في حل بعض مسائل الخلاف بينها حول موضوعات معينة ، على انه من الواضح أنه قد تم التوصل الى صيغة للاتفاق على حلول وسطى في عدد أكبر من المسائل الموضوعية .

وقد اعاد مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية ببرلين ١٩٧٦ ، التأكيد على هذه المسائل المتفق عليها ، وعلى أن هدف النضال في اوروبا الغربية ، هو تحويلات ديمقراطية متقدمة ، وتصفية الاحتكارات وليس الرأسمالية نفسها ، بما يستلزمه ذلك من تحالف مع الأحزاب الاشتراكية والاشتراكية الديمقراطية والقوى الكاثوليكية والدينية الاخرى للوصول إلى السلطة بالطرق البرلمانية ، فأكدت الوثيقة الختامية ، أن « النضال الذى تخوضه الأحزاب الشيوعية والقوى الديمقراطية الأخرى في البلدان الرأسمالية في قارتنا ، تخوضه من اجل القضاء على مختلف الأنظمة الفاشية ، ومن أجل تطوير الديمقراطية وتنميتها ، ومن أجل العمل من أجل السلام ، ومن المخاطر المتعاظمة التى تمثلها نشاطات الاحتكارات العالمية والشركات متعددة الجنسيات على سيادة واستقلال كل بلد على حدة » . وان الطبقة العاملة وكل الشعب العامل في أوروبا الرأسمالية ، يناضل من أجل التوصل الى مخرج ديمقراطي للازمة يتفق ومصالح الجماهير الشعبية ، ويفتح الطريق أمام التحول الاشتراكي للمجتمع » .





[٦] قضايا نظرية تقف وراء مفهوم الشيوعية الأوروبية

محمد سيد احمد

إن تعبير « الشيوعية الأوروبية » Eurocommunsim ليس بالتعبير الدقيق ، وليس هو تعبيرا أطلقته الاحزاب الشيوعية الأوروبية نفسها ، لتعبر به عن كنهها وسياساتها ، بل هو تعبير أختارته البرجوازية وصحافتها ، لتعرف به ظواهر جديدة أصبحت تميز سياسات هذه الأحزاب ، ولم تر بعض الاحزاب الشيوعية الاوروبية غضاضة في أن تسلم بأن للعبارة معني ، وليس هناك ما يدعو إلى لفظه إبتداء .

ولو رأينا أن نؤكد أن التعبير ليس دقيقا ، فلم يكن ذلك لمجرد أنه صدر من جهة ليست جهة الأختصاص ، بل أيضا لأن التعبير ينطوى على مفهوم جغرافي ، يدحضه الواقع بوضوح . فليس صحيحا أن كافة الأحزاب الشيوعية في غرب أوروبا ، تنتمى إلي الظاهرة المسماة الآن « بالشيوعية الأوروبية » . وليس صحيحا أن هذه الظاهرة قصر على أحزاب شيوعية في غرب أوروبا ، فليس الحزب الشيوعى البرتغالى مثلا ، حزبا ينتمى إلي هذه الظاهرة ، والبرتغال في غرب أوروبا . وفي اليونان

حزبان شيوعيان . أحدهما قد يطبق عليه هذا الوصف ، والآخر لا يجوز تطبيقه عليه بتاتا . وهكذا بالنسبة لعدد من الدول الأوروبية . أما عن وجود بلدان خارج أوروبا بها أحزاب شيوعية يمكن أدراجها تحت هذه التسمية ، فإن أبرز مثل على ذلك ، هو اليابان . وبعبارة أخرى ، فإن القاسم المشترك الذى يجمع عددا من الأحزاب الشيوعية ، يمكن تمييزها عن بقية الحركة الشيوعية العالمية ، وسميت « بالشيوعية الأوروبية » ، ليس هو بالقاسم المشترك الجغرافى ، بل نوعية البلدان التى تنتمى إليها هذه الأحزاب . وهذه البلدان تجمعها جميعا صفة أنها دول رأسمالية ، ودول رأسمالية متطورة ، ودول رأسمالية بها أحزاب شيوعية قوية .

هذا من حيث مصطلح « الشيوعية الأوروبية » ، أما فيما يتعلق بالظاهرة التى تعبر عنها ، فيجدر بنا — باديء ذى بدء — أن نقرر أنه ليست هناك ظاهرة واحدة ، مقررة الخواص ، تجمع كل الأحزاب الشيوعية المنسوبة إلى « الشيوعية الأوروبية » ، بصورة محددة ، وبشكل جامع مانع . هناك مجموعة سمات متشابهة . وهناك أيضا مجموعة ظروف موضوعية ، أكسبت هذه الأحزاب هذه السمات المتشابهة . وفهم الظاهرة مستحيل ما لم يسبق التعرض لها بحث هذه الظروف الموضوعية . ومواجهة هذه الظروف بالطروح التقليدية للأحزاب الشيوعية ، وتقدير ما استلزمته هذه الظروف من تكييف تعاليم الماركسية ، لكى تناسب الواقع الموضوعى الجديد . وهنا تبرز عدة قضايا هامة جاذبة للانتباه ، تصلح مدخلا لا غنى عنه لفهم ظاهرة « الشيوعية الأوروبية » .

الديمقراطية الغربية .. هل هى فقط دكتاتورية رأس المال ؟

من أبرز ما يميز خط « الشيوعية الأوروبية » ، انطلاقه من افتراض يبدو فى ظاهرة مخالفا لأحد مفترضات الماركسية اللينينية . وهذا المفترض هو أن المجتمعات الرأسمالية المتطورة المعاصرة ، تخضع للدكتاتورية الطبقية لطبقة الرأسمالية الاحتكارية ، أو بعبارة أدق ، رأسمالية الدولة الاحتكارية ، أو أن الدولة هى فى التحليل الأخير ، دولة « الشركات المتعددة الجنسيات » MULTINATIONAL CORPORATIONS ، مما يكسب هذه المجتمعات صفة « دكتاتورية رأس المال » فى أكثر صورها العصرية تطورا ، أى صورة خضوع الدولة فى هذه المجتمعات ، لرأس المال المالى الدولى فى أكثر صوره رقيا وتداخلا ..

وليس أفتراض « الشيوعية الأوروبية » — خلافا لمدارس شتى تنتسب إلى « الاشتراكية الديمقراطية » فى أوروبا — هو أن الدولة كفت عن أن تمثل مصالح طبقية ، هذه المصالح الطبقية ، هى فى مجتمعات الغرب المتطورة مصالح أكثر شرائح الرأسمالية فيها تطورا وإنسلاخا من المجتمع الوطنى ، بما فى ذلك أغلب شرائح الطبقة الرأسمالية ذاتها . غير أن الدولة الحديثة بأجهزتها ومؤسساتها المتعددة والمتشعبة ، لم تعد خاضعة لسيطرة وضغوط الهيئات « فوق الوطنية » ذات النفوذ الاقتصادى المهيمن فقط . ذلك أن هيئات ومؤسسات شعبية عديدة ومختلفة ، أصبح لها هى الأخرى فى المجتمع وزن عظيم الشأن ، مثل النقابات والاتحادات والأحزاب . والأحزاب بوجه عام لم تعد احزاب نخبة ، بل هى احزاب تجمع فى صفوفها الغالبية الكبيرة من المواطنين . وكما ينطبق ذلك على الأحزاب المؤيدة لسياسة الدولة ، ينطبق ذلك أيضا على أحزاب المعارضة ، بل والأحزاب الثورية . وتنتسب إلى هذا الفريق الأخير ، الأحزاب الشيوعية . وهذا مؤشر على أن الوعى الاجتماعى والطبقى ، قد شمل المجتمع بأسره بكل طبقاته . وأن السياسة لم تعد تشغل الصفوة فقط ، والمواطنة لم تعد صفة تمارسها وتعى معناها وأبعادها وتتمسك بصلاحياتها وحقوقها قلة فقط . ولوسائل الاعلام والدعاية العصرية — وبالذات التليفزيون والاذاعة إلى جانب الصحافة — تأثيرها الضخم فى تعميم ظاهرة الوعى . كما أن للتقاليد الليبرالية التى ترسخت فى المجتمعات الغربية ، وأصبحت من خواص « الديمقراطية الغربية » ، أثرها العظيم فى صون حق الرأى المخالف فى التعبير أسوة بالرأى الرسمى . ومن هنا لم يعد دقيقا أن توصف « الديمقراطية الغربية » كما هى مطبقة الآن فى هذه المجتمعات ، بأنها مجرد التعبير عن « دكتاتورية رأس المال » ، وفق ما هو منصوص عليه فى كلاسيكيات الماركسية ، وفى البرامج التقليدية للأحزاب الشيوعية . بل اصبحت لهذه الديمقراطية خواص ينبغى الالتفات إليها ، وهى خواص من شأنها أن تزداد بروزا مع التخفيف من حدة التوتر الدولى ، وانتشار ظاهرة الانفراج الدولى ، إذ لم يعد ممكنا التذرع بالاستقطاب الدولى السابق ، لتبرير كبت وإدانة ألوان معينة من الفكر ، كالفكر الشيوعى مثلا ، بدعوى أنه فكر « عميل » ، أو فكر جوهره هو الولاء لدولة أجنبية ، أو لكتلة دولية معادية .

الدولة .. هل هى فقط أداة قمع ؟

ويتبين مما سبق ، أن الدولة فى المجتمعات الرأسمالية المتطورة ، لم يعد من الجائز النظر إليها كأداة قمع وكبت فقط — فهذه صفة جوهرية من صفاتها — ولكنها لم تعد

صفتها الوحيدة . ولو كانت الدولة هى الجيش والمحاكم والبوليس والسجون وأجهزة قمع طبقة لطبقة ، لتكفل للأولى السيطرة على الأخرى ، وعلى هذا الأساس تجرى الدولة الرأسمالية ممارسة عملية الاستغلال الرأسمالى ، فإن الدولة هى ايضا فى المجتمعات الرأسمالية المتطورة البرلمان ، وليست الطبقة الرأسمالية وحدها هى المهيمنة على هذه السلطة التشريعية ، بل يشاركها فى هذه السلطة نواب لهم صوتهم المؤثر فى تقرير مصائر التشريع ، ويمثلون شرائح مختلفة من المجتمع ، بما فى ذلك الطبقة العاملة والطبقات المستغلة عموما ، وقد وصل تمثيل هذه الطبقات فى عديد من مجتمعات الغرب ، إلى تمثيل جسيم قريب من ال ٥٠٪ .

والدولة فى هذه المجتمعات ، لم يعد شأنها كما كان شأنها فى شباب الرأسمالية ، لاتتدخل فى الشئون الأقتصادية ، إذ تتركها للعمل الحر ، بل اصبحت الدولة الرأسمالية فى مرحلتها الاحتكارية ، وفى مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية ، ملزمة بأن تخطط ، وأن ترسم ، وأن يكون لها قطاع عام هام . فالدولة امتدت وتشعبت لكى تجرى داخل إطارها ممارسة قسط وفير من النشاط الاقتصادى ، وبهذا المعنى تداخلت الدولة مع « البناء التحتى » ، الاقتصادى ، للمجتمع ومن الخطأ قصر دلالة هذا التحول على أنه يعنى فقط احتواء الدولة لجزء هام من البناء التحتى ، بل يحمل أيضا معنى أن أصبحت الدولة حلبة للصراعات التى تجرى فى « البناء الفوقى » ، للمجتمع ، مجال صراع الأفكار ، وصراع الايديولوجيات ، وصراع الطبقات . ومرة أخرى لايعنى ذلك أن الدولة فقدت صفتها الطبقية ، أو أنها أصبحت جهة محايدة ، أو وعاء عديم الصفة الطبقية ، يجرى داخلها الصراع بين طبقات اجتماعية متصارعة ، فهى مازالت دولة البرجوازية ، دولة الطبقة الرأسمالية ، دولة النظام الرأسمالى . ولكن الطبقة الرأسمالية لم تعد تقرر وحدها تطبيق سياسات النظام الرأسمالى ، بل إن هيمنة اكثر فئات الرأسمالية قوة وانسلاخا عن المجتمع وارتباطا بقوى خارجية ، المنتسبة إلى الاحتكارات الدولية تحرم قطاعات واسعة أخرى من الطبقة الرأسمالية ذاتها من ادارة شئون المجتمع بحقوق متكافئة ، وفى مقابل ذلك ، أصبح للوعى الاجتماعى شأنه فى حرمان أعلى شرائح الطبقة الرأسمالية من أن تدير المجتمع بسلطة مسطلقة ، وأن يكون لغير الطبقة الرأسمالية وجودها المؤثر فى مجالات عديدة ، اتسع اليها كيان « الدولة » .

هذه كلها ظواهر جديدة ، نضجت بالتدريج ، ووجدت الأحزاب الشيوعية فى المجتمعات الرأسمالية المتطورة ، ضرورة ان ترسم لها استراتيجيات تواكب ماتعنيه من تحولات ، وتخلصها من مغبة أرتكاب اخطاء جسيمة تسىء إلى الفرص المتاحة أمامها لانجاز تحولات اجتماعية وهيكلية أساسية ، نتيجة التمسك بقوالب نظرية عفا عليها الزمن ، وتجاوزتها الأحداث .

الحريات « البرجوازية » ..
هل هى فقط حريات صورية ؟

والسمة الاولى التى ينبغى استخلاصها من سياق الاعتراف بهذه التحولات الهامة فى كيان الرأسمالية المتطورة المعاصرة ، وفى كيان الدولة الرأسمالية ، خاصة فى المجتمعات التى للاحزاب الشيوعية والثورية فيهما وجود مؤثر ، هى أن « الديمقراطية الغربية » لم يعد يجوز النظر اليها على أنها « ديمقراطية صورية » ، وأن الحريات المتوافرة لشتى المواطنين فيهما ماهى الا حريات شكلية . فقد كان لتعاليم ماركس ، ابتداء من منتصف القرن الماضى ، الفضل فى تنبيه الطبقات المستغلة ، إلى أن الحريات فى المجتمعات الرأسمالية ، ماهى فى النهاية إلا إطلاق حرية بيع قوة العمل ، كى تتاح للرأسمالى حرية ممارسة عملية الاستغلال . ولكن قصر « الحرية البرجوازية » على هذه « الحرية » فقط ، إنما ينم فى ظروف الرأسمالية الحديثة وتطوراتها المعاصرة عن « انحراف اقتصادى » ECONOMIST يقصر النظر إلى قضية الحريات على ما يتعلق « بالبناء التحتى » الاقتصادى فقط ، ويغفل « البناء الفوقى » المتعلق بانتشار الوعى ، وتعاظم شأن الأيديولوجية ، أى الادراك الواعى للمصالح الطبقية . فبقدر أن أصبح متاحة للطبقات العاملة والشعبية ، الفرصة للاستفادة فعلا وعملا من حرية التعبير والاجتماع والتظاهر والاحتجاج ، فإن هذه الحريات « البرجوازية » لم تعد حريات تخدم البرجوازية وحدها ، بل أصبح على الطبقات العاملة والشعبية أن تناضل من أجلها ، وأن تدافع عنها ضد اتجاهات برزت لدى قطاعات هامة من البرجوازية ، تسعى إلى إلغائها أو التضييق منها . وكانت هذه المعركة هى سمة بارزة فى النضال ضد الفاشية ، وكان للطبقات الشعبية الدور الأساسى فى خوض هذه المعركة وممارستها بتضحيات هائلة . فقد أصبح النضال من أجل ما يسمى « بالحريات البرجوازية » جزءا أصيلا من تراث الشعوب الأوروبية ، يعبر عن مصالحها أكثر مما يعبر عن مصالح البرجوازية ذاتها . ولم يعد جائزا ولا متصورا ، أن تعمل هذه الشعوب وطبقاتها العاملة من أجل مجتمع اشتراكى ، وهو مجتمع تتوخاه ، أرقى من المجتمع الرأسمالى الذى تعيش فيه الآن ، وينطوى هذا المجتمع الاشتراكى على حريات أقل من تلك التى تتمتع بها الآن .

الاشـــتراكية تتويج وليس نقضـا للحــــريات الديمقراطية

ومن هنا أصبحت الأحزاب الشيوعية في غرب أوروبا تؤكد أن الموقف من الحريات البرجوازية ، هو الدفاع عنها ، والذهاب بها إلى نهاية المطاف ، وهذا تعبير استخدمه جورج مارشيه ، سكرتير عام الحزب الشيوعي الفرنسي في مؤتمر برلين للأحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية في يوليو ١٩٧٦ . قال « إننا ندافع عن الحريات الديمقراطية . ندافع عنها حتى نهاية المطاف .. أي حتى الاشتراكية . » . ولهذه العبارة دلالة هامة ، فانها لاتطرح الديمقراطية في مواجهة الاشتراكية ، وترفض الاشتراكية التي تهدر الحريات الديمقراطية ، التي تحققت من خلال ممارسة النضالات الشعبية في ظل الرأسمالية ، وتعتبر الاشتراكية تتويجا للديمقراطية البرجوازية ، أي امتدادا لها ، ونقلة كيفية تتجاوزها في أن واحد وتزيدها دعما ورسوخا . أي تحمل هذه العبارة معنى أن الحريات الديمقراطية التي تحققت في ظل الرأسمالية ، لاينبغي التهوين من شأنها ، أبدا ، وهي مكاسب للشعب دور حاسم في ترسيخها . ومع افتراض أن البرجوازية قد أقرتها في دساتيرها من الوجهة الصورية والشكلية فقط ، فان النضالات الشعبية هي التي أكسبتها مضمونا ومحتوى ، وهي التي حمتها ضد انتهاكات البرجوازية لها ، وتراجع فئات منها عنها . وقد برزت الانتكاسات على الحريات ،برجوازية في النظم الفاشية ، التي أطلقتها أكثر فئات البرجوازية تعصبا ورجعية وعدوانية . ومن هنا كان واجب الطبقة العاملة ، إكساب الحريات البرجوازية مضمونا ، وترسيخ دعائمها على نحو يتعذر معه التراجع عنها أبدا .

ومعنى ذلك أن الاشتراكية التي تطرحها « الشيوعية الأوروبية » هي إشتراكية تكون قد احتوت وهضمت كل مكاسب الديموقراطية البرجوازية ، وذهبت بها إلى أبعد . ومعنى ذلك ، تمسكها بصفة التعدد ، وبحق الرأى المعارض في التعبير ، أي أن تجرى محاربة الآراء الخاطئة بالطرق السياسية ، (بطريق الحوار والاقناع والاقتناع) ، لا بالطرق الادارية (أي بأساليب القهر الادارية والبوليسية) . ولا شك في أن هذا يطرح نماذج للاشتراكية تختلف في أكثر من خاصية ، عن النماذج القائمة للمجتمعات الاشتراكية الآن . وقد سببت هذه الطروح جدلا واسعا داخل إطار الحركة الشيوعية العالمية . وهو جدل ينتظر أن يتعاظم شأنه لا العكس خلال السنوات القادمة . غير أنه إذا صح أن هذه الطروح ، إذا ما اختلفت مع الصياغات المقررة ، والتي تم الاسترشاد بها لبناء المجتمعات الاشتراكية القائمة الآن على تنوعها ، فانها أيضا طروح نبعت من الواقع الموضوعي للمجتمعات الرأسمالية المتطورة ، وهي ليست بالطروح التي تعبر عن ظواهر فردية أو عارضة ، أو عن رأى هذا القطب أو ذاك في الحركة الشيوعية بدول الغرب المتقدم ، ولذلك فهي ليست طروحا من الممكن طرحها جانبا وتجاهلها واستبعادها عن دائرة الحوار — داخل اطار الحركة الشيوعية العمالية قبل أن يكون ذلك خارجها — بدعوى أنها تعبر عن آراء انتهازية أو تحريفية ، فيها تفريط في المبادىء وخروج عليها ، واعتبار الملف مغلقا والموضوع غير وارد ، استنادا إلى مثل هذه الدعاوى .

والواقع أن التسليم بمبدأ التعدد يثير قضايا لا شك خطيرة ، ذلك أن التعدد يعنى أن الحزب الشيوعي هو أحد الأحزاب الذي يبنى الاشتراكية ، وليس هو وحده الحزب الذي يتولى هذه المهمة ، أو ليست الطبقة العاملة التي ينطلق الحزب الشيوعي من فرضية أنه وحده الذي يمثلها تمثيلا ثوريا ، هي بدورها الطبقة الوحيدة التي تبنى الاشتراكية .

التعدد في ظل الاشتراكية وديكتاتورية البروليتاريا

ويصطدم هذا المفهوم مع مفهوم ماركسي أساسي ، هو أن صراع الطبقات هو في جوهره ، وفي تحليله الأخير ، صراع بين البرجوازية والبروليتاريا . وكما أن البرجوازية تمارس دكتاتوريتها في ظل السلطة الرأسمالية ، فلابد للبروليتاريا أن تمارس دكتاتوريتها في ظل السلطة الاشتراكية . وما « الديموقراطية البرجوازية » الا صورة من صور دكتاتورية البرجوازية ، كما أن الديموقراطية الاشتراكية ، ما هي الا صورة من صور دكتاتورية البروليتاريا .

و « الشيوعية الأوروبية » تطرح هذا الطرح على أنه صحيح وغير صحيح في آن واحد ، أي أنه صحيح إذا أرجعنا الأمور إلى أصولها و « تحليلها الأخير » . غير أن قصر الطرح على « الأصول » و « التحليل الأخير » ، في ظروف تطور الرأسمالية الاحتكارية المعاصرة ، أمر ينطوي على مخاطر جسيمة ، ويعرض فرص النضال السياسي للطبقة العاملة واستراتيجية العمل الثوري ، لأضرار بالغة .

فان مفهوم « دكتاتورية البروليتاريا » يرتبط في أذهان الجماهير بصور الدكتاتورية التي عانت منها عملا ، وبالذات تجارب الفاشية . وكل دكتاتورية تثير النفور والامتعاض ، خاصة إذا ما ووجهت بما أصبحت الجماهير تتمتع به من حرية سياسية لا تحتمل الانكار في ظل الممارسات العصرية « للديموقراطية الغربية » ، والتي تركز على « حقوق الانسان » و « صيانة حريات المواطن » ، و « حق المواطنة » . وليس مما يساعد الجماهير على تقبل دكتاتورية بروليتارية كبديل عن

دكتاتورية البرجوازية ، ما تتناقله الصحافة البرجوازية عن انتهاكات للشرعية الاشتراكية فى مجتمعات أوروبا الشرقية ، وهى انتهاكات غير وارد إغفالها ، بعد أن طرحتها الدول الاشتراكية كقضية مطلوب علاجها ابتداء من المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى ، وخطاب خروشوف السرى الشهير فيه . وتعاظم شأن هذه القضية فى أوروبا ، بعد أن قرر الاتحاد السوفييتى ابعاد عدد من أبرز « المنشقين » فيه ، وبعد أن جعل الرئيس الأمريكي كارتر قضية « حقوق الانسان » — أى مجموعة القضايا المطروحة فى الباب الثالث من اتفاقات هلسنكى للأمن الأوروبى — مسألة جوهرية فى مواجهة الغرب أيديولوجيا مع العالم الشيوعى ، فى ظل عصر الانفراج الدولى .

ومما يؤكد أن مصطلح « دكتاتورية البروليتاريا » لم يعد فى غرب أوروبا مستساغا ، أن الحزب الشيوعى البرتغالى الذى يعارض طروح « الشيوعية الأوروبية » ، وينظر إليه على أنه حزب شديد « الستالينية » ، قد قرر حذف « دكتاتورية البروليتاريا » من برنامجه ، إستنادا إلى أن شعب البرتغال الذى عانى الأمرين فى ظل دكتاتورية سلازار الفاشية ، لا يستسيغ أن يكون البديل للدكتاتورية السلازارية ، نظام حكم آخر ينتسب هو الآخر إلى شكل من أشكال الدكتاتورية .

العنف المعاصر ليس عنفا ماديا فقط

والواقع أن النظرة القائمة على إرجاع المواجهة بين الرأسمالية والاشتراكية ، على أنها مواجهة تفترض من جانب الشيوعيين فرض دكتاتورية البروليتاريا ، كشرط لا غنى عنه من أجل تحطيم دكتاتورية البرجوازية ، إنما هى نظرة كانت تناسب حقبة تاريخية ، ظل العنف فيها يمارس فقط فى صورته المادية ، بدولة جوهرها هو ما تستحوذ عليه من أجهزة قمع ، وأجهزة تحمى أمن الطبقة الحاكمة ، الطبقة البرجوازية : البوليس والسجون والمحاكم لحماية أمن البرجوازية داخليا ، والجيش لحماية أمنها ضد أعداء دولة البرجوازية فى الخارج . ولم يعد العنف فى عصرنا ، وخاصة فى المجتمعات الرأسمالية المتطورة ، يمارس فقط بالأساليب المادية .

صحيح أن العنف خارج نطاق المؤسسات ، قد اتسع وانتشر فى المجتمعات الغربيه ، كما لم يسبق له مثيل . فهناك العنف الذى تلجأ إليه مجموعات متطرفه من أقصى اليسار ، وهناك أيضا عنف المجموعات المتطرفه فى أقصى اليمين ، غير أن تعاظم اللجوء إلى العنف المادى — خارج المؤسسات والشرعية وحتى داخلها — صاحبه أيضا تعاظم اللجوء إلى أشكال من العنف المعنوى ، كوسيلة لاجهاض واحتواء العنف المادى « المنفلت » ، وأصبحت ممارستها ممكنة بفضل المكتشفات التكنولوجية والعلمية العصرية . ومن اشكالها البارزة ، ما يعرف بأساليب « غسيل الأمخاخ » ، والسيطرة على العقول ، والتحكم فى انفعالات الجماهير وتحركاتها ، وهذه الأشكال المبتكرة من ممارسة العنف بصورة مستترة ، تطرح فى مجتمعات الغرب المتطورة قضية « ثقافيه » و « حضاريه » و « أخلاقيه » — أى قضية تمت إلى « البناء العلوى » للمجتمع ، لا إلى « بنائه التحتى » الهيكلى والاقتصادى فقط . ولا يجوز أن تنفرد البرجوازيه بالاستحواذ على هذه الساحة — ساحة ممارسة العنف بصور مبتكرة مستترة — وتظل القوى الثورية تتمسك بشعاراتها التقليدية التى من شأنها فى ظل هذه الظروف ، أن تعميها عن الموقع الذى ينبغى عليها أن توجه إليه ضربتها .

انسلاخ دولة الاحتكارات عن تمثيل « كل » البرجوازية

وربما كان أهم من هذا كله ، هو التغيير فى الهياكل والأوضاع الطبقية فى المجتمعات الرأسماليه المتطورة ، وانتقال السلطة — والدولة — إلى تمثيل فئات اجتماعيه على قمة المجتمع ، حتى بسبيلها إلى أن تنكمش باستمرار ، وأن تزداد إنسلاخا عن المجتمع بصفه مستمره . فلم تعد الرأسماليه بكل فئاتها فى السلطة ، بل إن قطاعات البرجوازيه الأدنى ، يجرى لفظها منها خلال عملية يتأكد بها إحتكار قطاعات البرجوازية العليا لها . وكلما استمرت هذه العملية ، كلما زادت القطاعات المستولية على السلطة انسلاخا عن المجتمع ككل ، وارتباطا بمصالح رأسمالية دولية أجنبية ، مصالح تغاير ، بل ومن شأنها أن تصطدم مع المصالح الوطنية لشتى طبقات المجتمع ، بما فى ذلك فئات عريضة من الطبقة البرجوازية نفسها .

وهكذا يتوافر للطبقة العاملة أن تبنى تحالفات عريضة لا تقتصر على البرجوازية الصغيرة فحسب ، بل تمتد لتشمل فئات من البرجوازية نفسها ، تتوخى تأكيد المصالح المشتركة فى مواجهة الاحتكارات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات ، المهدرة للمصالح القومية ككل .

هذا شكل من أشكال توسع جبهة القوى ، التى تسعى الطبقة العاملة إلى إخراجها من سيطرة رأسمالية الدولة الاحتكارية بارتباطاتها الدولية المخالفة للمصالح القومية . غير أن هناك صورا أخرى لتوسيع هذه الجبهة ، منها على سبيل المثال ، أن التكنولوجيا العصرية قد قلصت من شأن « العامل » بمعناه التقليدى أى « العامل اليدوى » لتعاظم من شأن أجراء آخرين ، جوهر عملهم هو العمل الذهنى لا العضلى . وهذه الفئات الجديدة ، أصبحت تنتسب الى الطبقة العاملة بمقدار ما أصبح موقعهم من العملية الإنتاجية هو موقع

المستغل ، الذي لا يملك سوى أن يبيع « قوة عمله الذهنية » ، وبمقدار افتقاده صفته السابقة كأحد المستفيدين من فائض القيمة ولو بصورة غير مباشرة . فالمهندس في شركة كبرى ، على سبيل المثال ، كان في الماضي يتقاضى أجرا يجري تقديره وفق معايير مغايرة تماما لتلك التي يجري بها تقدير العامل اليدوي . وهذا التقدير الخاص للعمل الذهني ، لم يكن يعكس فقط « تقويما تقنيا مغايرا فحسب » ، بمعنى أن « الانتليجنتسيا » هي جزء من الطبقة البرجوازية المهيمنة ، وأن العمل الذهني ينتسب إلى مجال العمل الرفيع المنظور إليه نظرة تقدير خلافا للعمل اليدوي ، بل كانت مرتبات العاملين الذهنيين المرتفعة ، تعبيرا عن مشاركتهم في اقتسام فائض القيمة . أما الآن وقد تعمقت ظاهرة الاستعانة بالعمل الذهني في عمليات الانتاج ، خاصة بعد انتشار ثورة « الأتوميشن » ، فلم يعد ممكنا تقدير عمل الذهنيين تقديرا متميزا . ومع تحسن أجور العاملين عموما بفضل نضال الاتحادات النقابية ، أصبحت مرتبات العاملين الذهنيين لا تختلف نوعيا في مستواها عما يتقاضاه العاملون بوجه عام . وهذا التحول الذي من شأنه تغيير التركيب العضوي للطبقات العاملة وانتفاخ صفوف الطبقة العاملة بنوعيات جديدة من العاملين ، أتت أصلا من روافد إجتماعية تختلف عن الروافد الاجتماعية التقليدية للبروليتاريا ، وأصبح التشخيص السابق لكلمة « البروليتاريا » في حاجة إلى اعادة نظرة وأصبحت تتسع لفئات التسبت أصلا للطبقات الوسطى ، وبعسكريات تتأثر بانتمائها الأصلي إلى طبقات غير بروليتارية . وكل ذلك يطرح الحاجة إلى رسم استراتيجية لحشد القوى المعادية لسيطرة الاحتكار ، تختلف كثيرا عن الاستراتيجيات التقليدية .

ليس البديل دكتاتورية البروليتاريا

في ضوء هذه المعطيات ، لم يعد ممكنا بناء الاستراتيجية الثورية لبناء الاشتراكية على إحلال دكتاتورية محل دكتاتورية ، واستبدال دكتاتورية البرجوازية بدكتاتورية البروليتاريا . ذلك أن المجتمعات الرأسمالية المتطورة العصرية ، لم تعد دولتها تمثل « فقط » دكتاتورية البرجوازية ، والبديل لها لا يمكن أن يكون « فقط » دكتاتورية البروليتاريا .

فبقدر انسلاخ السلطة الاحتكارية المهيمنة عن تمثيل مختلف القوى الوطنية في المجتمع ، بما في ذلك قطاعات واسعة من الرأسمالية ، بنفس القدر ينبغي على حزب الطبقة العاملة ، أن يبنى استراتيجيته على كسب كل هذه القوى الوطنية ، وحشدها معا في جبهة القوى المناصرة للتغيير والثورة ، أما جبهة القوى المعارضة لسيطرة الاحتكارات الدولية على المجتمع ، وتحكمها في مصائر وتوسيع جبهة التغيير والثورة على هذا النحو ، فيتعارض مع شعار « دكتاتورية البروليتاريا » الذي من شأنه قصر السلطة البديلة على البروليتاريا ، بدلا من توسيعها إلى كافة القوى الاجتماعية الوطنية ، بما في ذلك قطاعات واسعة من البرجوازية .

وبقدر اتساع جبهة التغيير والثورة الى طبقات متعددة ، بما في ذلك فئات متعددة تنتسب الى طبقة البرجوازية ، فلا بد أن تلتزم هذه الجبهة بمبدأ التعدد ، وبالحوار الديمقراطي الحر في تصفية الخلافات داخلها . ومعركة الأفكار - أي الصراع الأيديولوجي - لن تقتصر على صراع حول الاختيارات الاقتصادية في إعادة صياغة المجتمع الجديد ، بل لا بد أن تتسع لتشمل حقل الثقافة ، وحقل الأيديولوجية ، وحقل الادب والفن ، وكافة مجالات « البناء العلوي » ، فضلا عن « البناء التحتي » الاقتصادي والهيكلي .

كذلك ليس البديل لدولة « رأسمالية الدولة الاحتكارية » هو الاشتراكية ، بل هو شكل من اشكال « الديموقراطية المتقدمة » (على حد تعبير الحزب الشيوعي الفرنسي) ، او شكل من اشكال « الحل الوسط التاريخي » (على حد تعبير الحزب الشيوعي الايطالي) وهذه التسميات على اختلافها ، المعبرة عن ظروف نوعية مختلفة في كل مجتمع اوروبي على حدة ، تمثل فكرة مشتركة ، هي ان البديل عبارة عن مرحلة انتقالية ، والغاية عبارة عن شكل من اشكال الاشتراكية ، يناسب التراث الحضاري والاجتماعي والثقافي للمجتمعات الرأسمالية المتطورة . وهذا الشكل من اشكال الاشتراكية ، سوف يختلف كثيرا عن كل انماط المجتمع الاشتراكي التي تمت اقامتها الى اليوم .

لهذه الاسباب ، قررت الاحزاب الشيوعية في هذه البلدان حذف « دكتاتورية البروليتاريا » من برامجها . وهذا الحذف ليس لاغراض تكتيكية فقط . انه ليس حذفا لارضاء الحلفاء في المرحلة الانتقالية ثم اعادة فرضها بصورة أو أخرى في المرحلة التالية ، مرحلة تجاوز المرحلة الانتقالية الى مرحلة بناء الاشتراكية . ذلك ان هذه المرحلة الانتقالية بالقوى الاجتماعية المشاركة في انجازها ، هي التي سوف تقرر صيغة المجتمع الاشتراكي التالي لها وليست صورة هذا المجتمع المنشود ، صورة مقررة سلفا ، أو صورة محددة بمقتضى ما تم اقراره في مجتمعات اشتراكية أخرى .

لهذه الاسباب ، كانت الظاهرة المسماة « بالشيوعية الاوروبية » ظاهرة جديرة بجذب الانتباه فهي تطوير جديد لتطبيق الماركسية في ارض مولدها الاصلي - الارض

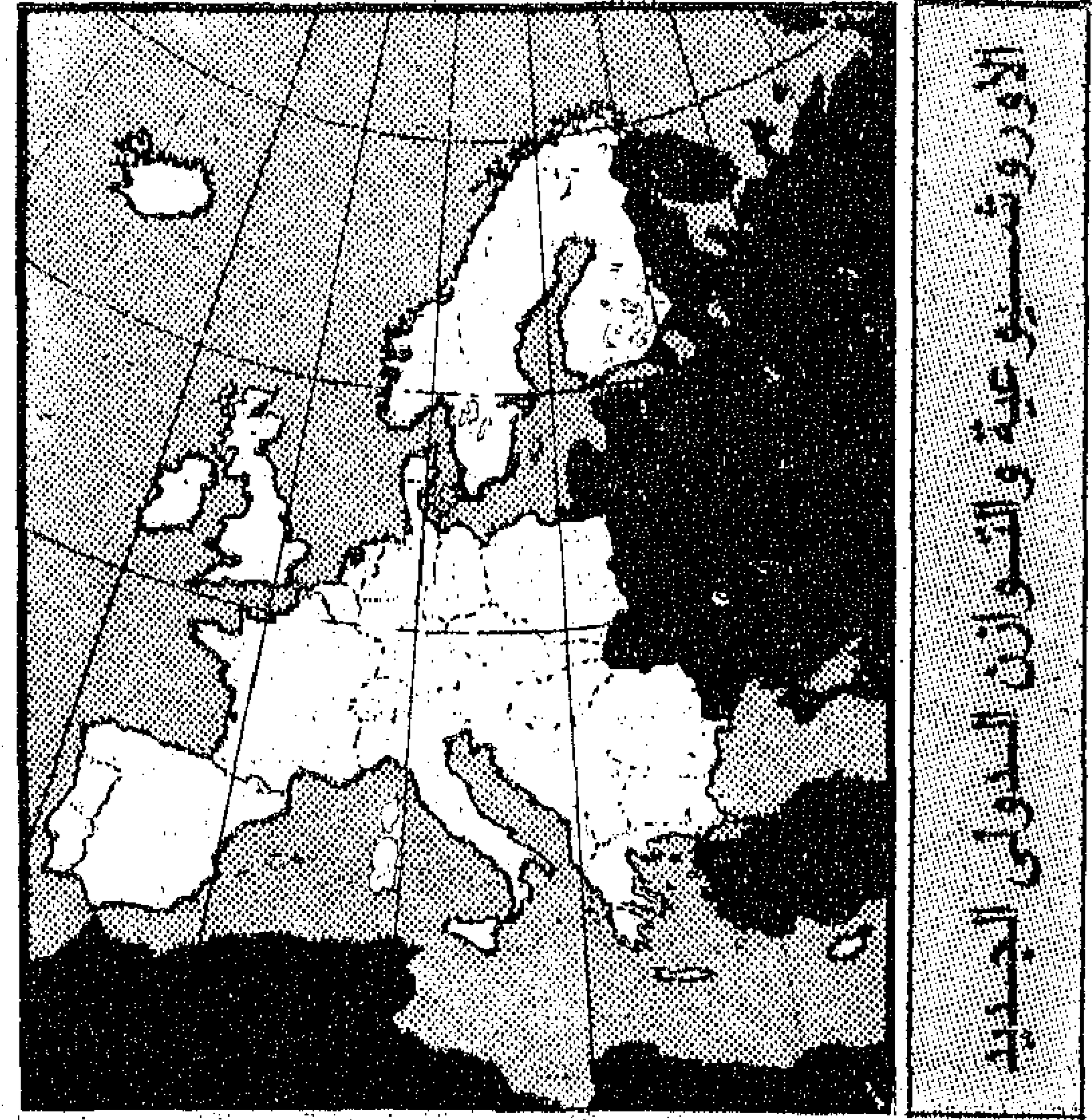
الاوروبية العريقة ــ وباجتهادات تستهدف اقلمة تعاليم الماركسية للتحولات العصرية بتعقيداتها البالغة.

واجتهادات « الشيوعية الاوروبية » متعددة المنابع وليست هى انجاز قطب شيوعى واحد ، او حزب شيوعى واحد ، أو بلد واحد بغرب اوروبا ، انما هى مجموعة اجتهادات فى دور التكوين والتطوير الى الان ، ذات الملامح والخواص المختلفة لو انتقلنا من بلد اوروبى الى آخر . ولها مع ذلك سمات مشتركة ، بقدر ما بقدر ما للمجتمعات الغربية المتطورة من سمات مشتركة . الامر الذى يقطع بان للظاهرة جذورها الموضوعية التى تتعدى اجتهادات الافراد وفكر المنظرين .

ولسنا هنا بصدد مناقشة كافة الدواعى التى فرضت ضرورة الاقدام على هذه الاجتهادات ، ولا نحن بصدد مناقشة كل ما من شأنه ان تثيره هذه الاجتهادات من اصداء وردود افعال داخل الحركة الشيوعية العالمية وخارجها . وحسبنا ان نشير ، الى ان بعضهم يحاول ابراز الملامح المشتركة بين هذه الشيوعية الجديدة فى غرب اوروبا ، والتعاليم التقليدية للاشتراكية الديموقراطيةsocial * democracy . وهنا مرة اخرى ينبغى التحذير من التبسيطات المخلة . ذلك انه اذا صح ان لظاهرة « الشيوعية الاوروبية » أوجه شبه مع تعاليم الاشتراكية الديموقراطية ، وان هناك ما يوحى بتقارب بين الاحزاب الشيوعية والاحزاب الاشتراكية فى جنوب القارة الاوربية ، فعلينا ايضا ان ننتبه الى ان البيئة الاجتماعية الاقتصادية التى أنبتت « الشيوعية الاوروبية » تختلف جذريا عن تلك التى أفرزت الاشتراكية الديموقراطية . لقد نشأت الاشتراكية الديموقراطية فى ظل أوج سيطرة الرأسمالية الاستعمارية ، وفى مواجهة مع الفكر الاشتراكى الجديد الذى ولدته اقامة أول دولة اشتراكية فى روسيا . وكانت الحركة الثورية وقتذاك مازالت تحركها « احزاب طليعة » ، احزاب « نخبة » ، لم تكن قد بلغت النضج الذى حققته الان ، بامتزاجها العميق باوسع الجماهير ، وبتصاعد الجماهير الى حد الوعى الاجتماعى الشامل ، المتمثل فى ممارسة المواطنة بكل حقوقها وصلاحياتها مبكرا كان جرامشى ، الزعيم الاول للحزب الشيوعى الايطالى قد تنبأ بهذه التطورات ، وخالفت تصوراته الكثير مما كان دائرا فى الاجتهاد التقليدى للفكر الشيوعى وقتذاك ، وهو محبوس فى سجون موسولينى والان فقط ، تنبه الفكر الثورى الاوروبى للاهمية التاريخية لتعاليم جرامشى ، كأحد الرواد العباقرة فى طرح القضايا التى لابد ان يثيرها التحول الى الاشتراكية فى مجتمعات أوروبا المتطورة .

ان « الاشتراكية الديموقراطية الاوروبية » عبرت (وقت ان تميزت عن الشيوعية) عن رفض لانحياز الحركة الثورية فى غرب اوروبا بحسم الى جانب التجربة الاشتراكية الوليدة فى الاتحاد السوفييتى . وفى ذلك اسهمت بدور جسيم فى دعم مواقع الاستعمار العالمى ضده . اما « الشيوعية الاوروبية » فهى تعبر اليوم عن رفض لقصر ابعاد الحركة الثورية فى غرب اوروبا . على مجرد مسايرة ما سبقت اقامته من تجارب اشتراكية ، دون ما تقدير كاف للامكانيات المتاحة امام هذه الحركة فى ظل عصر لم يعد الاستعمار العالمى فيه ، قادرا على ان يستبد وحده بمصائر الشعوب ، واصبح استمرار انقسام العالم الى كتل متناقضة متصادمة ، خطرا يتهدد لا مستقبل الحركة الثورية فحسب ، بل مستقبل وجود البشرية فوق سطح كوكبنا ■





[٧] قاموس الأحزاب الشيوعية الأوروبية

خيرى عزيز

(١) أسبانيا

الحزب الشيوعي الأسباني

رئيسة الحزب : دولوريس ايبارورى (ولدت ١٨٩٥)
سكرتير عام الحزب : سانتياجو كاريو (ولد ١٩١٥)
عدد اعضاء الحزب : حوالى ٢٠,٠٠٠ عضو
وضعه الانتخابي : حصل الحزب على ٩,٥٪ من أصوات الناخبين في انتخابات ١٥ يونيو ١٩٧٧ .

تأسس الحزب الشيوعي الأسباني سنة ١٩٢٠ ، وكان نشاطه محظورا وغير قانوني إبتداء من ١٩٣٩ وحتى هذا العام (١٩٧٧) ، حيث منح حق العمل الشرعي . ومنذ عام ١٩٣٩ وقادة الحزب في المنفى ، وخاصة رئيسته دولوريس ايبارورى (لاباسيوناريا) والتى تولت منصب سكرتير عام الحزب من ١٩٤٢ ــ إلى ١٩٦٠ والتى لم تغادر موسكو ، من الناحية العملية ، منذ ذلك التاريخ . إلا أنه منذ سنة ١٩٦٠ ، أعاد الحزب الشيوعي الأسباني تشكيل شبكاته ، وركز جهوده على تحقيق اوسع « وحدة وطنية » ضد الفرانكوية .

وإبتداء من عام ١٩٦٤ ، طور نشاطه داخل « اللجان العمالية » التى نشأت تلقائيا بعد الاضرابات الكبيرة التى وقعت في اشتوريا ، ومنطقة الباسك ، وقطالونية ، وفي مناجم الأندلس .

وفي عام ١٩٦٥ طردت من الحزب مجموعة ـ كلودان سانشيز ذات الاتجاه المماثل للحزب الشيوعي الايطالي . ولكن بعد ذلك بفترة قليلة ، أيدت قيادة كاريو مواقف الحزب الشيوعي الأيطالي ، وردت صدى بعض أراء روجيه جارودي .

وفي ديسمبر ١٩٦٧٧ ، إحتجت مجلة « موندو اوبريرو » التابعة للحزب على نشر مقال في صحيفة « ازفستيا » السوفييتية ، قدم فيه إعلان الأمير دون جوان كارلوس ، « كبديل للنظام الفرانكوي » . ولكن في ابريل ١٩٦٩ اشار الحزب الشيوعي الأسباني ، إلى انه يمكن ان يقبل قيام نظام ملكي يتولى فيه العرش دون جوان دى بوربون ، بشرط أن يقبل الملك إجراء إنتخابات حرة . واقترح الحزب عقد « ميثاق للحرية » يضم كل القوى المعادية للفرانكوية « من اليمين واليسار » .

وأول خلاف ملموس مع موسكو ، حدث بشأن دخول قوات حلف وارسو تشيكوسلوفاكيا ، وهو ما شجبه الحزب الأسباني بشدة ، كما فعل الحزب الشيوعي الايطالي . ومع تحفظ الحزب الأسباني على عديد من نقاط مؤتمر موسكو في يونيو ١٩٦٩ إلا انه وقع بيانه الختامي . وفي مارس ١٩٧٠ ، أعربت قيادة الحزب الشيوعي الأسباني عن قلقها إزاء الاتصالات التى اجرتها الحكومة السوفييتية مع وزير الخارجية الاسبانية ، واحتجت على تزويد اسبانيا بالفحم . وفي أغسطس ، إنتقد الحزب الشيوعي الأسباني على صفحات « موندو اوبريرو » بشدة ، إبعاد دوبتشيك .

والواقع أن سانتياجو كاريو سكرتير الحزب الشيوعي الأسباني ، قد يكون أكثر الزعماء الشيوعيين اعتدالا في أوروبا . وقد أشارت صحيفة (نيوزويك) الامريكية في عددها الصادر في ٢٢ سبتمبر الماضي ، إلى أنه صدم الشيوعيين الفرنسيين ، عندما دعا مؤخرا في حفل استقبال في السفارة البرتغالية في باريس ، إلى تناول نخب الزعيم الاشتراكي البرتغالي « ماريو سواريش » وفسر كاريو موقفه بقوله : « إذا كنا معتدلين ، فذلك لأنه الطريق الوحيد امام أسبانيا اليوم » ، فلن تكون هناك في اسبانيا عاصفة تنطلق من قصر الشتاء (إشارة إلى كيفية اندلاع الثورة الروسية) ، و « مسيرة كبرى » (إشارة إلى الثورة الصينية) ولا حرب عصابات في الجبال على طريقة كاسترو » .

ويرى كاريو صورة اسبانيا المقبلة في ديمقراطية من الطراز الغربي ، كما يرى أن إمكانية قيام حكم ديمقراطي في أسبانيا ، مرتهنة بنجاح القوى الديمقراطية المشتركة في إنشاء وحدة فيما بينها .

كما يقدم سانتياجو كاريو مفهوما للكفاح من أجل الاشتراكية ، قريبا للغاية من مفهوم الايطاليين ، ويقوم على أساس « مقرطة الدولة الرأسمالية ، والتأثير على كافة قطاعات المجتمع ، وتحويل « الجهاز الايديولوجي » للرأسمال ضده ، وباختصار الاستيلاء على السلطة بكل « قوى العمل والثقافة » .

وهناك وجهات نظر تقول بان السوفييت قد يعتمدون على الباسيوناريا (رئيسة الحزب الأسباني) لدفع المعارضة ضد كاريو قدما إلى الأمام في مؤتمر الحزب الأسباني الذى يعقد هذا الشهر (أكتوبر ١٩٧٧) وقد شن السوفييت حملة على كاريو في مقال بمجلة « نوفيي فريميا » (العصر الحديث) ، يعكس رأى قادة الكرملين في مفاهيم كاريو . ففي تحليله لكتاب كاريو « الشيوعية الأوروبية والدولة » ، قال محرر مجلة « العصر الحديث » السوفييتية : « إن تفسير كاريو يستجيب فحسب لمصالح الامبريالية وقوى العدوان والرجعية . وتطبيقه يؤدى الى انشقاق الحركة الشيوعية العالمية ، الهدف الذى تسعى اليه القوى الامبريالية منذ عشرات السنين » .

وقد شجب قادة الحزب الشيوعي الاسباني بالاجماع تقريبا هذا المقال ، ومن بين الـ ١٨٠ كادرا حزبيا الذين حضروا اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسباني الذى عقد في ٢٥ و ٢٦ يونيو ١٩٧٧ ، امتنع عضو واحد عن التصويت لصالح كاريو .

وجدير بالذكر ، ان كاريو كان قد جسد وجهات نظره في اجتماع للأحزاب الشيوعية ببرلين في يونيو ١٩٧٦ ، عندما قال امام كل القادة الشيوعيين الاوروبيين : « خلال سنوات عندما كانت احلامنا في بداية التحقيق ، كانت موسكو « روما » كنا نتحدث عن ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى (الثورة الروسية) كما لو كانت « كريسماس » . لقد كانت تلك فترة طفولتنا ، اما اليوم فقد بلغنا سن الرشد . وهو نفس الموقف الذي عبر عنه برلينجوير سكرتير عام الحزب الشيوعي الايطالي وجورج مارشيه سكرتير الحزب الشيوعي الفرنسي .

وبالنسبة لنقد السوفييت في الحزب الأسباني ولقيادة كاريو ، قال الاخير : « لو جاء الهجوم السوفييتي على حزبنا (الحزب الشيوعي الاسباني) قبل الانتخابات باسبوع ، لانضمت إلينا اصوات أكثر ، وكسبنا مقاعد اكثر في البرلمان الاسباني » . تلك ان الهجوم السوفييتي ، كان في هذه الحالة ، يؤكد استقلالية الحزب الأسباني حقا عن موسكو .

(٢) ألبانيا

حزب العمل الألبانى

السكرتير الأول : أنور خوجا . (ولد ١٩٠٨)
رئيس الوزراء : محمد شيخو
عدد أعضاء الحزب : حوالي ١٠١,٥٠٠ عضو (اكثر من ٤٪ من عدد السكان) .
عدد اعضاء المكتب السياسي : ١٧ عضوا .
عدد اعضاء اللجنة المركزية : حوالى ٢٠٠ عضو .
توزيع أعضاء الحزب : ٣٧,٥٪ عمال ، ٢٩٪ فلاحون تعاونيون ، ٢١٪ من موظفى المكاتب والمثقفين ورجال الجيش ، ٢٧٪ من النساء .

تأسس حزب العمل الالبانى فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٤١ تحت اسم « الحزب الشيوعي الالباني » وظل بالاسم الأخير حتى عام ١٩٤٨ ، وكان عدد أعضائه حينذاك ٢٠٠ عضو ، وقد قاد الحزب ، حزب التحرير الوطني وتعمير البلاد . وقام الحزب الألباني بعملية تطهير للتروتسكيين ، ومن اتهموا بالتروتسكية فى سنة ١٩٤٢ . ولم يعقد المؤتمر الأول للحزب إلا فى سنة ١٩٤٣ وانتخب اول لجنة مركزية . واستولى الحزب ، الذى قاد بمساعدة الانصار اليوغوسلاف ، المقاومة ضد الاحتلال الايطالي ، على السلطة فى نهاية سنة ١٩٤٤ .

وقد عقد المؤتمر الأول فى سنة ١٩٤٨ فى جو اجريت فيه عملية تطهير جديدة ، ومنذ الاستيلاء على السلطة ، لم يكف قادة الحزب الشيوعى الألبانى عن الاعراب عن التهديدات التى يرون انهم يتعرضون لها ، نتيجة مطامح تيتو . وقد مارس الأخير عليهم وصاية كانت غير محتملة من جانبهم ، وعندما أدان الكومنفورم تيتو فى سنة ١٩٤٨ اتخذ الصراع ضد « التيتويين » فى الحزب الألبانى ، طابعا عنيفا بصورة خاصة (إعدام كوتشى دزودزى) . وجرت عملية تطهير أخرى فى سنة ١٩٥٠ ــ ١٩٥١ ، عندما اجرت القيادة تجديدا لبطاقات العضوية « لاستبعاد العناصر المعادية التى تسللت خداعا داخل صفوف الحزب » .

وقام حزب العمل الالبانى ابتداء من سنة ١٩٥٦ ، بالتنديد « بعبادة شخصية ستالين » ، وانتقد إعادة النظر ومراجعة الاستراتيجية العالمية للأحزاب الشيوعية . وبدأ صراع الحزب مع موسكو سافرا إبتداء من سنة ١٩٦٠ وخاصة فى سنة ١٩٦١ ، عندما أصبح حزب العمل الالبانى ، ممثلا للخط الصينى فى العالم الاشتراكى الأوروبى ، ولم تشترك البانيا فى المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى (فى اكتوبر سنة ١٩٦١) حيث ندد بها خروشوف فى ذلك المؤتمر . وفى ديسمبر سنة ١٩٦١ ، إستدعت موسكو ممثليها الدبلوماسيين فى تيرانا . ومنذ ذلك الوقت ، لم تتوقف الهجمات على خروشوف وخلفائه ، ولا التنديد بتيتو وخطه و « وتسييره الذاتى » . واصبحت تيرانا مركز نشاط الشيوعيين المؤيدين لخط الصين فى البلاد الرأسمالية الأوروبية ، ولبعض عناصر فى الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الشرقية ، التى تدافع عن هذا الخط .

وقد حمل حزب العمل الالبانى بشدة ، على التدخل فى تشيكوسلوفاكيا ، واتهم فى نفس الوقت ، قيادة دوبتشيك بالاستسلام أمام موسكو . وبعد هذا التدخل ، انسحبت البانيا رسميا من حلف وارسو ، الذى ظلت نظريا عضوا فيه ، حتى بعد القطيعة بينها وبين الاتحاد السوفييتى . ومنذ ذلك الوقت ، قلت نسبيا الهجمات على يوغوسلافيا التيتوية ، حتى يوليو سنة ١٩٦٩ عندما نددت صحف تيرانا « باضطهاد » السلطات اليوغوسلافية للأقلية الألبانية . وجدير بالذكر ، أن حزب العمل الألبانى ، لم يشترك فى المؤتمر العالمى للأحزاب الشيوعية ، الذى عقد فى موسكو فى يونيو سنة ١٩٦٩ . كما أن الحزب الشيوعى الايطالى ، يحظى بانتقادات متوالية من جانب حزب العمل الألبانى وقيادته .

ومن أبرز التطورات فى التوجه الألبانى عامة ، ما تردد مؤخرا من انتقاد صحيفة « زيرى ايبوبوليت » لمفهوم « العوالم الثلاثة » المفضل لدى الرئيس ماو . وما صرح به مصدر مسئول فى بلجراد ، من أن الحكومة الالبانية ، أخطرت الخبراء الصينيين الذين يعملون فى البانيا ، بأن وجودهم فى البلاد لم يعد مرغوبا فيه . وهو أمر لا تأخذه الدوائر السوفييتية بثقة كبيرة ، حيث تجرى إقامة مشاريع كبرى بمساعدة الصين ، وخاصة إقامة مصنع للحديد والصلب ، ومعمل لتكرير البترول . كما اعلنت وكالة تانيوج فى يوليو الماضى ، فى برقية لها من بكين ، أن أغلب الطلبة الألبان الذين يواصلون دراستهم فى الصين ، بدأوا يعودون إلى بلادهم .

(٣) البرتغال

الحزب الشيوعى البرتغالى

سكرتير عام الحزب : الفارو كونيال .
عدد أعضاء الحزب : حوالى ٥٠,٠٠٠
وضعه الانتخابى : حصل الحزب على ١٤,٧٪ من اصوات الناخبين .

تاسس الحزب الشيوعى البرتغالى سنة ١٩٢١ . ومنذ سنة ١٩٢٦ ، ونشاطه غير مشروع ، حتى نال حق الوجود العلنى مؤخرا ، بعد الاطاحة بنظام سالازار على ايدى « حركة القوات المسلحة » . وقد تعرض الحزب منذ ١٩٢٦ وحتى الإطاحة بنظام سالازار ، لقمع بوليسى واودع كثير من مناضليه وقادته السجون والمنافى . وظل هذا الحزب مؤيدا لمواقف موسكو ، وسهل ذلك ان الحزب الشيوعى السوفييتى اقر ان نظرية « الطريق السلمى الى الاشتراكية سليمة بالنسبة لكافة البلدان

الرأسمالية ، ولكنها غير قابلة للتطبيق فى البرتغال ، بسبب النظام الذى يحكم البلاد حينذاك .

وقد انضم الحزب الشيوعى البرتغالى الى تنظيمات المعارضة اليسارية الأخرى فى « جبهة التحرير الوطنى » وأيد فى انتخابات أكتوبر ١٩٦٩ « اللجان الانتخابية الديمقراطية » .

وقد أعلن الحزب البرتغالى فى ٢٤ نوفمبر ١٩٦٨ موافقته التامة على التدخل فى تشيكوسلوفاكيا ، وصوت بلا تحفظ على بيان مؤتمر موسكو فى يونيو ١٩٦٩ .

وقد لعب الحزب البرتغالى دورا ملموسا فيما بعد قيام حركة القوات المسلحة ، وساند بصفة خاصة ، الحكومة التقدمية بزعامة جونسالفيش ، ولكنه أبعد تحت ضغوط اليمين والحزب الاشتراكى بزعامة ماريو سواريش .

(٤) الدانمرك

الحزب الشيوعى الدانمركى

رئيس الحزب : كنود يسبرسين (ولد عام ١٩٢٦) .
عدد أعضاء الحزب : حوالى ١٣٠٠٠ عضو
وضعه الانتخابى : لم يحصل على أى مقعد فى البرلمان منذ ١٩٦٠ (وفى ١٩٥٧ كانت لديه ستة مقاعد) .

تأسس الحزب الشيوعى الدانمركى سنة ١٩١٩ . وقد بدأت أزمة هذا الحزب مع أحداث المجر سنة ١٩٥٦ ، عندما حمل سكرتيره العام (منذ ١٩٣٢) اكسيل لارسن بشدة على التدخل السوفيتى . وترك الحزب سنة ١٩٥٨ وأسس فى العام التالى « الحزب الاشتراكى الشعبى الدانمركى » وقد حل محله فى قيادة الحزب الأخير ، سيجورد أويمان وهو أيضا قائد سابق فى الحزب الشيوعى الدانمركى .

وفى الصراع بين موسكو وبكين ، اتخذ الحزب الشيوعى الدانمركى ، منذ البداية ، خطا مناصرا للسوفيت ، ولكن مع بعض التحفظ . وكان من أوائل الأحزاب الغربية ، التى نقدت التدخل فى تشيكوسلوفاكيا ، ولكن بعد زيارة لموسكو فى سبتمبر سنة ١٩٦٨ قام بها يسبرسين زعيم الحزب ، خفف من موقفه بهذا الصدد . ووقع الحزب قرارات مؤتمر موسكو عام ١٩٦٩ .

(٥) السويد

الحزب الشيوعى السويدى

رئيس الحزب : كارل هنريك هرمانسون (ولد عام ١٩١٧)
نائب رئيس الحزب : لارس فيرنر .
عدد أعضاء الحزب : حوالى ٢٥,٠٠٠ عضو
وضعه الانتخابى : شهد الحزب الشيوعى السويدى ، تراجعا فى وضعه الانتخابى فى عام ١٩٦٨ ، إذ فقد نصف الأصوات التى حصل عليها فى عام ١٩٦٦ . وللحزب ثلاثة مقاعد فى مجلس النواب ، ومقعد فى مجلس الشيوخ .

تأسس الحزب الشيوعى السويدى فى سنة ١٩٢١ . وكان يسمى منذ ١٩٦٧ « حزب اليسار ــ الشيوعيين » . وقد تبنى الحزب الخط الخروتشوفى ، بل وتجاوز التجديد الذى كانت تريده موسكو . وفى عام ١٩٦٣ ، عدلت لوائح الحزب ، واستبعد مبدأ « المركزية الديموقراطية » . وأكد الحزب السويدى خطة كنصير للتعدد السياسى .

وقد أعرب الحزب الشيوعى السويدى ، بصورة أكثر قوة ، عن رغبته فى الحياد بين مختلف اتجاهات الحركة الشيوعية . ولم يشترك فى الاجتماع التحضيرى فى بودابست فى فبراير سنة ١٩٦٨ ، ولا فى اجتماع نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، كذلك مع مؤتمر عام ١٩٦٩ فى موسكو ، لم يمثله سوى « مراقب » . كما أنه ندد بالتدخل فى تشيكوسلوفاكيا ، وانتقد مندوبه فى مؤتمر يونيو ١٩٦٩ بشدة ، الثغرات فى الوثيقة الختامية للمؤتمر ، واتخذ موقفا مع استقلالية الأحزاب الشيوعية .

وقد أثار القرار الذى اتخذه المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعى السويدى فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٩ ، والذى طالب فيه « بالانسحاب الفورى للقوات السوفييتية فى تشيكوسلوفاكيا » ، احتجاجات شديدة من جانب الوفدين السوفييتى والتشيكوسلوفاكى . وأظهر المؤتمر انقسام الحزب بين ثلاثة اتجاهات : أنصار موسكو ، وأنصار الاستقلالية ، و « الشبان الشيوعيين » بزعامة أندرس كارلسبرج ، الذى انتقد المجموعتين السابقتين ، لاشاعتهما البيروقراطية فى الحزب ، وأظهر هؤلاء الشبان تعاطفهم مع الماوية .

(٦) ألمانيا الديموقراطية

حزب الوحدة الاشتراكى الألمانى (الحزب الشيوعى فى ألمانيا الديمقراطية)

السكرتير العام : أريك هونيكر
عدد الأعضاء : حوالى ١,٩١٤,٣٨٢ عضوا
توزيع أعضاء الحزب : ٥٦,١٪ عمال ، ٥,٢٪ مزارعون تعاونيون ، ــ,٢٠٪ مثقفون ومهنيون ، ١١,٥٪ موظفون ، ٧,٢٪ فئات أخرى .
المكتب السياسى : يتألف من ١٩ عضوا كاملى العضوية ، ٩ أعضاء احتياطيين .
سكرتارية اللجنة المركزية للحزب : تتألف من ١٢ عضوا .

تأسس الحزب الشيوعى فى ألمانيا فى سنة ١٩١٨ حول نواة شكلتها مجموعة « سبارتاكوس » التى تزعمتها روزا لوكسمبرج وكارل ليبنخت ، التى جرى إغتيالها بعد ذلك بشهور . كان الحزب الشيوعى الألمانى ، يمثل بالنسبة للشيوعيين الروس ، القوة الثورية الرئيسية فى الغرب . ولذا فان ردود أفعال تطور الحزب الشيوعى السوفييتى كان لها صداها الواضح على الحزب الألمانى . وقد فشلت محاولتان عامى ١٩٢١ و ١٩٢٣ لقيادة « انتفاضة ثورية » . وحل محل براندلا وثالهايمر فى العالم التالى ، أركادى ماسلوف ، وروث فيشر ، اللذان خلفهما سنة ١٩٢٥ « ارنست تيلمان » . وعندما وصل النازى إلى الحكم فى سنة ١٩٣٣ ، أصبح الحزب غير شرعى ، وتعرض أعضاؤه وكوادره للقمع . كما تعرض عدد آخر من كوادره للابادة ، نتيجة عمليات التصفية التى جرت فى الاتحاد السوفييتى بين القادة الأجانب الذين لجأوا إليه ، قد أجبرتهم معاهدة عدم الاعتداء بين هتلر وستالين ، ثم الحرب بين ألمانيا والاتحاد السوفييتى ، على اجراء تحولات سريعة ولكن صعبة فى نفس الوقت .

وقد عاد فيلهلم بييك ، وخاصة فالتر أولبريشت ، اللذان تولّيا

قيادة الحزب من المهجر في الاتحاد السوفييتي، إلى برلين، حتى قبل انتهاء القتال، وبدأ في تنظيم ما سيصبح فيما بعد منطقة الاحتلال السوفييتية، وبعد ذلك بأربعة أعوام، ولدت جمهورية ألمانيا الديموقراطية، وتم تأسيس حزب شيوعي جديد.

وفي سنة ١٩٤٦، في المنطقة السوفييتية من برلين، تم دمج الحزب الشيوعي وجناح من الحزب الاشتراكي الديموقراطي يقوده أوتو جروتوول، الذي أصبح مشاركا في رئاسة حزب الوحدة الاشتراكي الألماني، وبعد ذلك رئيسا للوزراء. وقد رفضت أغلب عناصر الحزب الاشتراكي الألماني عدة عمليات تطهير (في ١٩٤٨ ١٩٤٩ ثم عقب قضية سلانسكي). واتسم الحزب الشيوعي الديموقراطي في ألمانيا، بموقفه العقائدي الأرثوذكسي، وبمعارضته للمراجعة، مع أنه يؤيد موسكو ضد بكين. وقد اقترب أولبريشت بعد سنة ١٩٥٩ من جومولكا، وعمل من أجل تعاون اقتصادي وسياسي وعسكري وثيق بين جمهورية ألمانيا الديموقراطية، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، «المثلث الشمالي» الموجه ضد بون. ومنذ ربيع سنة ١٩٦٨، طالب الحزب الشيوعي في ألمانيا الشرقية، بالتدخل السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا، وجعل من نفسه بطل مبدأ «السيادة المحدودة» الذي رفضه بشدة الشيوعيون اليوغوسلاف، والرومانيون، والايطاليون.

وقد افتخر الشيوعيون في ألمانيا الشرقية، بنجاحاتهم الاقتصادية التي جعلت من ألمانيا الشرقية، الدولة الصناعية الخامسة في أوروبا. وينصب جهدهم الرئيسي، على اكتساب وضع دولي، بصفتهم الدولة الألمانية الثانية (التي اعترفت بها القاهرة في يوليو سنة ١٩٦٩). وكان ذلك موضع المحادثات الصعبة التي جرت في بون في «اللقاء التاريخي» بين فيلي شتوف رئيس وزراء ألمانيا الديمقراطية، والمستشار الألماني الغربي فيلي برانت في ايرفورت في ١٩ مارس ١٩٧٠.

(٧) ألمانيا الغربية

الحزب الشيوعي الألماني (حزب ألمانيا الشيوعي - سابقا)

الرئيس: مانفرد كايلوك
السكرتير العام: كورت باخمان
عدد أعضاء الحزب: حوالي ٣٠ ألف عضو.

تأسس «الحزب الشيوعي الألماني» في جمهورية ألمانيا الاتحادية ابتداء من عام ١٩٤٩، وتولى قيادته ماكس رايمان، ولكنه اعتبر غير شرعي في ١٧ أغسطس ١٩٥٦ بقرار من المحكمة الاتحادية، فلجأ الحزب إلى العمل السري. وفي أكتوبر سنة ١٩٦٧ طلب رفع الحظر عنه. وسمح لرئيس الحزب رايمان في اكتوبر ١٩٦٨ بالعودة إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية. ومثل الحزب الشيوعي الألماني في اجتماع موسكو في يونيو سنة ١٩٦٩. ولكن الحظر على نشاط الحزب لم يلغ.

وفي ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦٨ نشأ حزب شيوعي (جديد) باسم «الحزب الشيوعي الألماني». وعقد مؤتمره الأول في أسن في ١٢ و ١٣ أبريل ١٩٦٩. وأصدر نداء دعا فيه إلى التعاون مع الحزب الاشتراكي الديموقراطي.

وفي برلين الغربية، نشأت منظمة شيوعية على غرار الحزب الاشتراكي الديموقراطي، واطلقت على نفسها في فبراير سنة ١٩٦٩، أسم «الحزب الاشتراكي الموحد في برلين الغربية» طبقا لوجهة النظر الشيوعية القائمة على اعتبار برلين الشرقية كيانا سياسيا مستقلا، وفي ذلك الوقت، كان في الحزب الشيوعي في برلين الغربية يضم ٢٧,٩٠٠ عضو. واشترك سكرتيره العام جيرهارد دانيليوس في المؤتمر العالمي بموسكو في يونيو سنة ١٩٦٩.

ويصدر الحزب مجلة فاهرهايت. وفي الواقع فان الشيوعيين يمثلون جزءا من المعارضة خارج البرلمان. تلك المعارضة غير المتجانسة، والتي تتألف، بالاضافة إلى المجموعات المعارضة للتسلط، والمجموعات شبه الفوضوية مثل «حركة الطلاب الاشتراكيين لأقصى اليسار» التي يتزعمها رودي دوتشكه، من مختلف المجموعات الاشتراكية اليسارية، والماركسية الجديدة، والمتطرفين الليبراليين... الخ. التي شنت في أبريل سنة ١٩٦٨ الحملة على صحف شبرينجر، ثم قامت بعدة حملات من أجل نزع السلاح، والاصلاح الجامعي، وذلك من خلال اضرابات وعمليات احتلال للمقرات.

(٨) المجر

حزب العمال الاشتراكي المجرى (الحزب الشيوعي المجرى)

السكرتير الأول للحزب: يانوش كادار
عدد الأعضاء: حوالى ٧٥٤,٣٥٣ عضوا
توزيع أعضاء الحزب: ٤٥,٥٪ عمال وفلاحو المزارع التعاونية - عاملون ومتقاعدون، ٤٠٪ مثقفون عاملون ومتقاعدون، ٦,١٪ مشرفون مباشرون على الانتاج، ٨,٤٪ فئات أخرى، ٣٦,٥٪ من أعضاء الحزب/نساء.
اللجنة السياسية (وهى بمثابة المكتب السياسى في المجر): تتألف من ١٥ عضوا
سكرتارية اللجنة المركزية للحزب: تتألف من سبعة أعضاء.
اللجنة المركزية للحزب: تتألف من ١٢٥ عضوا.

تأسس الحزب الشيوعي المجرى (حزب العمال الاشتراكي المجرى) سنة ١٩١٨، ومؤسسه هو بيلاكون، استخدم هو ورفاقه التكتيكات اللينينية لاضعاف الجمهورية الديمقراطية المجرية لكونت ميشيل طاروليي وفي ٢١ مارس سنة ١٩١٩، وصل الشيوعيون - وكان أغلب قادتهم في السجن - إلى السلطة، إثر موجة من الاحتجاج الوطني على انذار الوفاق، وتمزيق أوصال البلاد. وقد اندمج الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي الديموقراطي وأعلنا جمهورية المجالس، وشكلا الجيش الأحمر، لطرد القوات التشيكوسلوفاكية، والصربية والرومانية، ودعيا روسيا إلى مساندتهما. الا أنه في داخل «الحزب الاشتراكي المجرى» الناشيء عن الاندماج، ظهرت خلافات، الا أن بيلاكون، تسبب بسياسته الزراعية الأرثوذكسية (التأميم وليس تقسيم وتوزيع الملكيات الكبيرة) وباجراءاته الاشتراكية المبالغ فيها، في فقد عطف الطبقات المتوسطة والفلاحين. وانتهت الحكومة التي رأسها، بأن فقدت ثقة البروليتاريا أيضا، وتراجعت أمام تفوق الجيوش المعادية، وأفسحت مكانها لحكومة من النقابيين، حلت محلها حكومة الاميرال هورتي. وساد الارهاب الأبيض، وأعدم ٥٠٠٠ من الشيوعيين والاشتراكيين، والديموقراطيين، وسجن ٧٥ ألفا، وهاجر ١٠٠ ألف (وكان «الارهاب الأحمر» قد أدى إلى وقع بضع مئات من الضحايا). وحتى سبتمبر سنة ١٩٤٤ عندما دخلت القوات السوفييتية، كان الحزب الشيوعي المجرى غير شرعي، ويتعرض للقمع من حكومات اليمين، وأقصى اليمين، أو الفاشيين، الذين كانوا يتولون حكم البلاد على التوالي.

ومن ناحية أخرى، فقد تحملت القيادة في المنفى قسوة الضربات

الناشئة عن عمليات التطهير الستالينية التى وجهت ضد « البولشفيك القدامى » . وأعدم بيلاكون رميا بالرصاص سنة ١٩٣٩ ، بعد أن أبعد من قيادة الحزب ، وأدين بتهمة « الحلقية اليسارية » . ومعه اختفى ١٩ من قوميساريى الشعب السابقين فى كومونة سنة ١٩١٩ .

وفى سنة ١٩٤٣ وبعد حل الكومنترن ، قرر شيوعيو الداخل ، بقيادة لاسلو رايك ، وهو مناضل قديم فى الفرقة الدولية فى أسبانيا ، أن يحلوا الحزب الشيوعى ، الذى وجه له البوليس ضربات قاصمة ، وأن يتجمعوا فى « حزب السلام » . ولم توافق قيادة راكوزى (الموسكوفية) على القرار ، وأعيد تشكيل الحزب فى سبتمبر سنة ١٩٤٤ ، واقترب من الاشتراكيين الديمقراطيين ، واشترك فى جبهة المقاومة المجرية .

وفى أول انتخابات حرة بعد التحرير ، أصبح الحزب الشيوعى فى المجر ، بعد حزب الملاك الصغار ، والحزب الاشتراكى الديموقراطى ، هو الحزب الثالث فى البلاد من ناحية الأهمية ، وفى يونيو سنة ١٩٤٨ ، وبالاشتراك مع بعض قادة الجناح اليسارى فى الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، تم الاندماج بين الحزبين الشيوعى والاشتراكى الديمقراطى لينشأ الحزب الجديد الذى يحمل اسم « حزب العمال الاشتراكى المجرى » وفى أغسطس من العام التالى ، أعلنت « الجمهورية الشعبية » .

وقد قامت مجموعة راكوزى الستالينية ، بتوجيه القمع ليس ضد مخالفيهم فى الأحزاب الأخرى (الفلاحين والاشتراكيين الديموقراطيين .. الخ) وانما ضد معارضيهم العلنيين أو المستترين فى الحزب الشيوعى نفسه ، واتهم لاسلو رايك أحد القادة السابقين للداخل ، بالتيتوية وأعدم سنة ١٩٤٩ . كذلك سجن يانوش كادار مع عدد كبير آخر . وفى سنة ١٩٥٣ قبلت مجموعة راكوزى ، بايعاز من موسكو ، ايمرى ناجى المنفى السابق الآخر فى موسكو ، ولكن الذى لم تجر تصفيته عمليات التطهير الستالينية ، ليتولى رئاسة الحكومة ، واعادة تنظيم اقتصاد البلاد . ونجح الستالينيون فى أن يستبعدوا مرة أخرى فى سنة ١٩٥٥ ايمرى ناجى الذى طرد من الحزب . ولكن راكوزى اضطر فى يوليو سنة ١٩٥٦ إلى أن يترك مكانه كزعيم للحزب ، إلى ارنو جيرو أحد قادة فريق موسكو أيضا . ومنذ الفترة السابقة على سقوط راكوزى ، اضطرت المجموعة الستالينية ، لأن تقبل بداية تصفية الستالينية التى بدأت برد اعتبار رايك ، والذين أدينوا فى الفترة من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥٣ . وقد عجلت أحداث بولندا ، وعودة جومولكا إلى السلطة ، من تطور الوضع فى المجر . وفى ٢٣ أكتوبر ، بدأت حركة تمرد ، سلمت السلطة إلى ايمرى ناجى ، واستبعدت الستالينية من الحكومة . وفى تلك الفترة ، عاودت الأحزاب القديمة الظهور . وتدخل الاتحاد السوفييتى ضد التمرد مرتين بصورة مسلحة فى ٢٣ أكتوبر وفى ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، وشكلت « حكومة ثورية للعمال والفلاحين » تحت قيادة يانوش كادار . (وقد أعدم ايمرى ناجى بعد ذلك بعامين) .

وقد قام كادار وفريقه الحاكم باشاعة الحريات مع النظام ، ومنح الشعب عددا من التنازلات المادية . وفى سنة ١٩٦٨ قام باجراء اصلاح اقتصادى نحو اللامركزية . وبوجه عام ، يعد الحزب الشيوعى المجرى ، من أوثق حلفاء الاتحاد السوفييتى فى جهوده من أجل اعادة توحيد الحركة الشيوعية العالمية . ولذا لم تكن من قبيل المصادفة ، أن اختيرت بودابست فى ١٩٦٨ مقرا للأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمى الجديد للأحزاب الشيوعية والعمالية . كذلك فقد وافق الحزب الشيوعى المجرى ، على التدخل فى تشيكوسلوفاكيا ، مع بعض التكتم الذى تفرضه ظروف المجر الخاصة . وكان المجريون بمثابة المتحدثين باسم السوفييت ، فى نقدهم سنة ١٩٦٩ الاتجاهات القومية للشيوعيين الرومانيين .

(٩) النرويج

الحزب الشيوعى النرويجى

رئيس الحزب : رايدار لارسن .
عدد أعضاء الحزب : حوالى ٥٠٠٠ عضو .
وضعه الانتخابى : حصل فى انتخابات عام ١٩٦٥ على ١,٥ ٪ من الأصوات . وليس له أى ممثل فى البرلمان .

تأسس الحزب الشيوعى النرويجى فى سنة ١٩٢٣ . وبعد أن لعب الشيوعيون النرويجيون دورا هاما نسبيا فى التنظيمات العمالية بالبلاد ، كان عليهم منذ فترة طويلة ، أن يتراجعوا أمام النفوذ السائد للاشتراكيين الديمقراطيين (حزب العمال) فى الحركة النقابية ، كما ينافسهم اليسار حزب الشعب الاشتراكى . ولذا فهم لايمثلون قوة انتخابية ذات شأن .

وفى الصراع الصينى السوفييتى ، يتخذ الحزب الشيوعى النرويجى موقفا « محايدا » (وقد تركت مجموعة مؤيدة للاتحاد السوفييتى بزعامة جوبرجين فوجت المدير السابق لصحيفة فريهتى ، صفوف الحزب ، فى سنة ١٩٦٧) .

وفى سنة ١٩٦٨ ، فى اجتماع بودابست ، كان لوفد الحزب الشيوعى النرويجى ، صفة المراقب ، وقد خرج مندوب هذا الحزب ـ مثلما فعل مندوبا الحزب الشيوعى البريطانى ، والحزب الشيوعى فى جزيرة ريونيون ، فى مؤتمر موسكو فى يونيو سنة ١٩٦٩ ، بأنه لم يفوض فى حق التوقيع على البيان الختامى لمؤتمر موسكو .

(١٠) النمسا

الحزب الشيوعى النمسوى

رئيس الحزب : فرانز موهرى (ولد سنة ١٩٢٤)
سكرتير الحزب : ايروين شارف وهانز كالت .
عدد أعضاء الحزب : حوالى ٢٥,٠٠٠ عضو ، ٥٠ ٪ منهم اكثر من ٥٠ عاما (وكان عدد أعضاء الحزب ٣٣ الفا فى ١٩٦٩ ، وأكثر من ١٠٠ الف فى الخمسينات)
وضعه الانتخابى : حصل فى عام ١٩٥٣ على ٥,٢٨٪ من الأصوات ، وله ٤ نواب فى البرلمان ، ولم يحصل على مقعد جديد منذ ١٩٥٩ .

تأسس الحزب الشيوعى النمسوى عام ١٩١٨ . واتسمت الحركة الشيوعية النمسوية ، بسلسلة متلاحقة من الفشل فى الفترة من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٣٤ . وتعرضت التنظيمات العمالية الشيوعية والاشتراكية اليسارية ، للقمع بقوة بعد ضم النمسا إلى المانيا عام ١٩٣٨ .

ومنذ استعادة استقلال البلاد بعد الحرب العالمية الثانية ، لايلعب الحزب سوى دور هامشى .
إلا أن دوره فى الحركة الشيوعية العالمية اكثر أهمية وبصفة خاصة منذ أن افسح فريق القادة القدامى الملتفين حوالى يوهان كوبلينج مكانة لعناصر أكثر شبابا . وقد تزعزعت صفوف الحزب إثر أحداث المجر عام ١٩٥٦ ، وبصورة اكبر نتيجة التدخل فى تشيكوسلوفاكيا ، وذلك بسبب العلاقات التقليدية بين الحزبين والتعاطف الذى اثاره مايسمى « بربيع براغ » . وفى اغسطس عام ١٩٦٨ ادانت اللجنة المركزية التدخل فى تشيكوسلوفاكيا .

وفى المؤتمر العسرين للحـزب ، الذى عقـد فى بداية يناير سـنة ١٩٦٩ ، كانت المواجهة حية بين الأنصار التقليديين لموسكو (وهم بصفة عامة من قدامى المناضـلين فى القـواعد) وانصـار الخـط المستقل (من الكوادر والقادة بصفة خاصة) وقد اذى تجديد اللجنة المركزية ، إلى وقـوع عدة حـوادث ، إذ لم تتم اعادة انتخـاب الفيلسوف ارنستى فيشر احد خصـوم الخـط السـوفييتى والذى انتقـد الكرملين لممـارسته « شـيوعية المدرعات » ، ودعم انصـار الاتحاد السوفييتى سـيطرتهم على جهـاز الحـزب الشـيوعى النمسوى . إلا أن ٢٧ من أعضاء اللجنة المركزية ، لم يوافقـوا على هذا القرار ، الذى أعقبه استقالات عديدة . ومـن ثم قـررت اللجنة المركزية حل حركة الشباب الشيوعى ، لكى يستبدل بها تنظيم أكثر التزاما بالنظام والحظر الحزبيين .

وأكد المؤتمر الحادى والعشرون للحزب ، الذى عقد فى فيينا فى ٢٨ مايو سنة ١٩٧٠ مناصرة المواقف السوفييتية . وخفض عدد أعضاء اللجنة المركزية من ٨٧ إلى ٦٤ عضوا . واستبعد فرانز ماريك تلميذ ارنست فيشر ، وكذلك ايجون كوبيتشـيك رئيس القسم النقـابى الشيوعى ، وجوزيف لاوشر رئيس قسم فيينا فى الحزب الشـيوعى النمسوى .

وكلف المؤتمر لجنة تحقيق دراسة طرد ماريك من الحزب ، وتقـديم دراسة إلى اللجنة المركزية ، تتضمن مشروع قرار يطـالب بالغـاء إدانة التدخل فى تشيكوسلوفاكيا .

(١١) اليونان

الحـــزب الشـــيوعى اليونانى

سكرتير عام الحزب : فى الداخل خرلامبوس دراكوبولوس (ولد سنة ١٩٠٩) .

عدد أعضاء الحزب : حوالى ٢٠ الف عضو .

تأسس الحزب الشيوعى اليونانى عام ١٩١٨ ، وأصبح وجـوده غير قانونى ابتداء من ١٩٣٥ ، وعمليا بصورة متواصلة . وقد كفـل الدور الهام الذى لعبه الشيوعيون اليونانيون فى مقاومة ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية ، وضعا قـويا فى البلاد سـنة ١٩٤٤ . وإزاء الأعمال المعادية التى قامت بها القوى المعـادية للشـيوعية آنذاك ، بمساعدة البريطـانيين ، فقـد رد الحـزب الشـيوعى اليونانى ـ بمساعدة تيتو ـ على ذلك ، بمقاومة هذه القـوى . ولم تنته الحـرب الأهلية الا فى عام ١٩٤٩ ، عندما سحق « الجيش الديمقـراطى » الذى يقوده الحزب الشيوعى عن طريق التدخل الأنجلو ـ امريكى . وأصبح الحزب الشيوعى غير شرعى مرة أخـرى . وأعدم عدد كبير من مناضليه أو نفوا .

وقام ستالين من ناحية أخرى باعتقال ، بل « وتصفية » عديد مـن الأعضاء « المناصرين ليوغسلافيا » من الفـريق الذى شـكل حـول الجنرال ماركوس « الحكومة اليونانية المحرة » ، والذين لجـأوا الى الاتحاد السوفييتى أو البلاد الاشتراكية الاخرى .

وابتداء من عام ١٩٥١ ، عمل الحـزب الشـيوعى اليونانى مـن داخل حزب « إيدا » (اليسار الديمقراطى المتحد » الذى اصبح قـوة برلمانية هامة . وفى عام ١٩٥٨ قرر الحزب تصـفية جهـازه السرى وتعرض حزب / إيدا / (اليسار الديمقراطى المتحد) للقمـع بعـد أن وصل الكولونيلات إلى السـلطة فى ١٩٦٧ ، وتم نفـى مناضـليه بالجملة .

وجدير بالذكر ، أن أزمة خطيرة وقعت فى قيادة الحزب الشـيوعى اليونانى سنة ١٩٥٦ ، إذ تم ابعاد زاكارياس سكرتير عام الحـزب منذ ١٩٣٧ ، وأدين « بالجمـود والخلقية » (السـتالينية) واعتبر مسئولا عن « الأخطاء » التى وقعت فى المدة من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٩ .

وأدت أزمة ثانية أكثر أهمية ، إلى انقسـام القيادة والحـزب كله ابتداء من عام ١٩٦٥ ، وتفجرت الأزمة بصورة سافرة فى الاجتماع الموسـع فى فبراير سـنة ١٩٦٨ ، الذي نظمـه كوليانيس فى غياب ممثلى شيوعيى الداخل . وطرد هذا الاجتماع الموسـع ، المجمـوعة المعارضة التي تزعمها بارتساليديس ، وزوجـرافوس ، وديميتريو ، وقرر أن يحل « مكتب الداخـل للجنة المركزية » الذى كان يسـيطر عليه الأخيرون .

وقام اجتماع موسع آخر ، نظمـه كوليانيس بعـد لقـاء مـع موسوسلوف فى موسكو فى يناير سنة ١٩٦٩ ، باستبعاد بريلاكيس ، ودراكوبولوس من زعماء / أيدا / (اليسـار الديمقـراطى المتحـد) لاتهامهما « بالانتهازية اليمينية » . وقد أقر هذا الاجتماع الموسـع ، التدخل فى تشيكوسلوفاكيا (الذى لم يوافق علية العديد من شيوعيى الداخل) . وتعتمد مجموعة كوليانيس ، بصفة خاصة ، على المنفيين اليونانيين فى أوروبا الشرقية ، ولكن كثيرا من شـيوعيى الداخـل ، الذين كانوا فى السجن مثل مانوليس جليزوس ، أو مطلقى السـراح ، وجزءا من المنفيين فى رومانيا وتشيكوسلوفاكيا ، وأوروبا الغربية ، يعارضون كوليانيس ، وانتهى بهم الأمر إلى انهم أنشـأوا فى ربيع عام ١٩٦٩ حزبا شيوعيا ، وطردوا القادة القدامى .

وقد نشرت صحيفة « لونيتا » الناطقة بلسان الحـزب الشـيوعى الايطـالى ، دون أن تخفـى تعـاطفها فى ١٠ مـايو ١٩٦٩ بيانا « للمستقلين » . إلا أن البرافدا السوفيتية ، قامت فى ٤ يونيو ١٩٦٩ بنشر بيان مضاد أصدرته مجمـوعة كولينيس ، المجمـوعة الوحيدة التى تعترف بها مـوسكو ، والتى وقعـت البيان الختامـى لمؤتمـر موسكو فى عام ١٩٦٩ . وفى ديسـمبر مـن نفس العـام ، أغلقـت السلطات التشيكوسلوفاكية ، مـكاتب منظمـات حـوالى ١٠ آلاف لاجىء شيوعى يونانى فى تشيكوسلوفاكيا ، لم تتضـامن أغلبيتهم مع مـا يسـمى « بربيع براغ » . وألغيت صـحيفة المنفيين ، وجمـدت أموالهم . وصدر بيان للجبهة المركزية لحزب الداخل ، احتجـت فيه على هذه الاجـراءات ونشرته صـحيفة « لونيتا » فى رومـا . ولكن صحيفة « لومانيتيه » فى باريس ، التزمـت إزاءه الصـمت . الا أنه بالرغم من مناصرة مـوسكو لقيادة كوليانيس ، إلا أن وفـودا مـن حزب « إيدا » دعيت الى مؤتمرات الحـزب الشـيوعى الايطـالى ، والرومـانى ، واليوغوسـلافى ، والسـويدى ، وفى بداية يناير سـنة ١٩٧١ التقى وفد من الحزب الشيوعى الاسـبانى برئاسـة كاديو بوفد من حزب « إيدا » برئاسة دراسوبولوس « المطرود » .

وفى ٢٥ مـــارس ١٩٧٠ ، ندد المؤلف الموسـيقى ميكيس تيودوراكيس بمجمـوعة كوليانيس « المنشـقة » . وبعـد اطـلاق سراحه ، وصف فى تصريحـات أدلى بهـا لصـحيفة « لومـوند » الفرنسية (٣٠ ابريل سـنة ١٩٧٠) مـوقف الحـزب السـوفييتى والاحزاب الشيوعية الأخـرى ، بانه خـطأ كبير « ... » يؤدى مـن الناحية العملية ، إلى إنكار القـادة الحقيقيين للحـزب الشـيوعى اليونانى ، الذين أثبتوا وجودهم على أرض النضـال منذ ربع قـرن وخاصة منذ انقلاب ٢١ أبريل سنة ١٩٦٧ . إلا أن شيوعيى الداخل تنفيذا لتعليمات كوليانيس التى أذاعهـا راديو « صـوت الحـرية » يحاولون أن يضمنوا سيطرة « الجبهة الوطنية » التى انشئت فى ٢١ أبريل سنة ١٩٦٧ واشـترك فيهـا ممثلو حـزب « إيدا » وأنصـار الوسط . وذلك بانشاء أجهزة موازية ، تستهدف دعم قيادة الجبهة . هذا وقد آلت السكرتارية العـامة للحـزب الشـيوعى اليونانى (فى الداخل) ، إلى خرلامبوس دراكوبولوس .

(١٢) أيرلندا

حـزب العمـال الأيرلنـدى (الحزب الشيوعى الأيرلندى)

رئيس اللجنة التنفيذية : مايكل اوريوردان (ولد عام ١٩١٧)
عدد أعضاء الحزب : حوالى مائة عضو

تأسس الحزب الشيوعى الايرلندى سنة ١٩٣٣ فى ايرلندا كلها ، بما فيها ايرلندا الشمالية . وكان يدعى حتى عام ١٩٦٢ « الرابطة العمالية الايرلندية » ثم اطلق عليه اسم حزب العمال الأيرلندى . وقد وافق وفده على البيان الختامى للمؤتمر العالمى للأحزاب الشيوعية والعمالية المنعقد فى موسكو فى يونيو سنة ١٩٦٩ .

(١٣) ايرلندا الشمالية

الحـزب الشـيوعى فى أيرلندا الشمالية

رئيس الحزب : أندرو بار
سكرتير عام الحزب : هيو مور
عدد أعضاء الحزب : حوالى مائة عضو

تأسس الحزب الشيوعى فى ايرلندا الشمالية سنة ١٩٥١ ، واتجاهه مناصر للاتحاد السوفييتى ، وقد وافق على البيان الختامى للمؤتمر العالمى للأحزاب الشيوعية والعمالية فى موسكو فى يونيو سنة ١٩٦٩ .

(١٤) أيسلندا

التحالف الشعبى (الحزب الشيوعى الايسلندى)

رئيس الحزب : اينار اولجايرسون (ولد عام ١٩٠٢)
عدد أعضاء الحزب : حوالى ألف عضو .
وضعه الانتخابى : فى عام ١٩٦٧ حصل على ١٧,٦ ٪ من الأصوات ، وله ١٠ نواب فى البرلمان من ٦٠ نائبا .

تأسس الحزب الشيوعى الايسلندى سنة ١٩٣٠ ، وفى سنة ١٩٣٨ ، أصبح اسمه « الحزب الاشتراكى الايسلندى الموحد بعد اندماج الحزب الشيوعى ، والجناح اليسارى من الحزب الاشتراكى ، وأصبح اسمه فى سنة ١٩٦٨ « التحالف الشعبى » .

ويلعب الحزب دورا هاما نسبيا ، وقد اشترك فى الحكومة حتى سنة ١٩٥٨ .

ولم يمثل فى مؤتمر موسكو فى يونيو سنة ١٩٦٩ . واستنكر التدخل فى تشيكوسلوفاكيا .

(١٥) إيطاليا

الحزب الشيوعى الايطالى

رئيس الحزب : لويجى لونجو
سكرتير الحزب : انريكو برلينجوير
عدد أعضاء الحزب : حوالى ٢ مليون عضو .
وضعه الانتخابى : هو الحزب الثانى فى ايطاليا بعد الحزب الديمقراطى المسيحى .

وقد حصل الحزب الشيوعى فى الانتخابات الأخيرة (١٩٧٦) على ٣٤٪ من أصوات الناخبين (مقابل ٢٨٪ فى الانتخابات السابقة (١٩٧٢) ، وزادت المقاعد التى حصل عليها فى مجلس النواب إلى ٢٢٨ مقعدا (بعد أن كان لديه ١٧٩ مقعدا فقط) ، وفى مجلس الشيوخ إلى ١١٦ مقعدا (بعد أن كان لديه ٩٥ مقعدا فقط) . وصوت لقوائم الحزب ١٢ مليون ناخبا عام ١٩٧٦ ، بعد أن كانوا ٩ ملايين (عام ١٩٧٢) .

وفى نفس الوقت ، حصل الحزب الديموقراطى المسيحى على ٣٩٪ من الأصوات ، وهى نفس النسبة التى حصل عليها فى الانتخابات الماضية ، ولكن انخفض عدد مقاعد الديموقراطيين المسيحيين فى مجلس النواب (من ٢٦٦ مقعدا إلى ٢٦٣) ، وظل عدد أعضائه كما هو فى مجلس الشيوخ (١٣٥ عضوا) . كذلك فلأول مرة (فى ١٩٧٦) أصبح شيوعى رئيسا لمجلس النواب الايطالى ، كما تقرر تسليم رياسة خمسة من أبرز اللجان البرلمانية للشيوعيين . أما الحزب الاشتراكى ، فحصل على ١٠٪ من أصوات الناخبين و ٥٧ مقعدا فى مجلس النواب من اجمالى أعضاء المجلس البالغ عددهم ٦٣٠ مقعدا .

المكتب السياسى : يتألف من تسعة أعضاء .

تأسس الحزب الشيوعى الايطالى سنة ١٩٢١ ، ويسمى منذ تأسيسه « الحزب الشيوعى الايطالى » ، وعلى عكس الحزب الشيوعى الفرنسى الذى ضم منذ البداية أغلب عناصر الحزب الاشتراكى الديمقراطى السابق ، فان الحزب الشيوعى الايطالى ، لم يضم فى بداية تأسيسه سوى الأقلية اليسارية فى الحزب الاشتراكى الديمقراطى (التى تزعمها بورديجا ، وجرامشى ، وسيلونى وتاسكا) .

وخلال المقاومة ضد النظام الفاشى ، حيث لعب الحزب الشيوعى دورا على أكبر جانب من الأهمية ، أصبح الحزب الشيوعى الايطالى بعد الحرب ، أحد القوتين السياسيتين الرئيسيتين فى البلاد ، إلى جانب الحزب الديمقراطى المسيحى . ومن الناحية العددية ، يعد الحزب الايطالى أهم حزب شيوعى فى العالم غير الشيوعى ، وقد اشترك هذا الحزب فى أول حكومة ائتلافية بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد حدد بالميرو توليياتى سكرتير عام الحزب ، الخط المرن للحزب الايطالى ، وذلك منذ سنة ١٩٢٦ وفى ١٩٤٧ ، أبعد الوزراء الشيوعيون من الحكومة الايطالية ، وبذل الحزب جهوده فى الفترة التالية ، ليحول دون تصدع السياسة القائمة على تحالفه مع الاشتراكيين ، بزعامة بيترو نينى وخاصة مع الكاثوليك .

ومع أن الحزب الشيوعى الايطالى ، اتخذ سواء فى عهد جرامشى أو توليياتى ، خطا أكثر استقلالية تجاه موسكو عن أغلب الأحزاب الشيوعية الأخرى ، الا انه أكد ذلك ابتداء من ١٩٥٦ . فقد انتقد توليياتى وجود مركز واحد للحركة الشيوعية العالمية ، وأصبح الحزب الشيوعى الايطالى ، يتصدر اتجاها فى الحركة الشيوعية يتسم بمواقفه الاصلاحية الواضحة ، والحيلولة دون العزلة فى داخل البلاد . وإذا كانت أحداث ١٩٥٦ فى المجر ، قد سببت ردود أفعال

متباينة داخل الأحزاب الشيوعية الأوروبية ، إلا أن مرونة القيادة الشيوعية الايطالية ، حدت من تأثيرها ، وخاصة بين المثقفين .

وقد وجه الحزب الاشتراكى الايطالى بزعامة بيترونيتى ، ضربة للحزب الشيوعى ، وذلك بفصم وحدة العمل التى كانت تربطه مع الحزب الشيوعى . ولكن الحزب الاشتراكى الايطالى ، عانى من آثار ذلك بعد عدة سنوات ، بالانشقاق الذى حدث فى عام ١٩٦٤ وأدى إلى انفصال الجناح اليسارى للحزب . وقد شكل هذا الجناح « الحزب الاشتراكى الايطالى للوحدة البروليتارية » الذى أقام تحالفا وثيقا مع الحزب الشيوعى .

إلا أن الاشتراكيين والشيوعيين ، يواصلون التعاون داخل « الاتحاد العام للعمال الايطاليين » ، أهم اتحاد نقابى فى البلاد .

وعندما مات تولياتى خلال رحلة للاتحاد السوفيتى عام ١٩٦٤ ، تبين أنه دعا فى « وصيته » إلى ضرورة مواصلة الخط المستقل الذى وضع بصفة خاصة ابتداء من عام ١٩٥٦ .

وقد عارض الحزب الشيوعى الايطالى ، عقد مؤتمر دولى للأحزاب الشيوعية لادانة الصينيين ، ولم يكن موقفه هذا نابعا من تعاطفه مع مواقف بكين ، وإنما من حرصه على معارضة إعادة تشكيل تنظيم مركزى تقوده موسكو . ولقد اشترك الحزب الايطالى فى كل الاجتماعات التحضيرية من أجل عقد مؤتمر عالمى جديد ، ولكنه أصر على الخط « التولياتى » القائم على « الوحدة على أساس استقلال كافة الأحزاب » ، ومن بين كافة الأحزاب الشيوعية فى العالم ــ فيما عدا الحزب اليوغوسلافى ــ استنكر الحزب الشيوعى الايطالى بشدة ، التدخل فى تشيكوسلوفاكيا .

وفى المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الذى عقد فى فبراير ١٩٦٩ فى بولونيا ، أكد الحزب الشيوعى الايطالى على لسان كارلو جالوتزى المسئول عن العلاقات الدولية باللجنة المركزية ، هذه السياسة المستقلة ، التى أدت فى عام ١٩٦٩ إلى جدل حاد بين صحيفتى « الأونيتا » الشيوعية الايطالية و « البرافدا » السوفييتية .

وقد أكد لويجى لونجو على أن الشيوعيين الايطاليين « لا يرغبون فى استلهام الأنظمة القائمة فى البلاد الاشتراكية الأخرى » وانما اتباع « خط إيطالى » للتطور .

ويرى عديد من المراقبين السياسيين الأوروبيين ، أن الحزب الشيوعى الايطالى بمزاوجته بين « الخط الثورى » و « الخط الاشتراكى الديموقراطى » أظهر كثيرا من القدرة على التصور والمهارة . ولكن لا يزال عليه أن يقنع خصومه وشركاءه المختلفين ، بأن اشتراكه فى الحكومة ، لن يعنى توقف « الانتعاش الاقتصادى » ، ولن يكون مقدمة عملية تؤدى إلى قيام نظام شمولى .

وقد اتفق الحزب الشيوعى مؤخرا ، وكذلك الحزب الاشتراكى مع الحزب الديموقراطى المسيحى ، على بعض النقاط السياسية الحكومية مثل :

ــ الكفاح ضد تزايد معدلات الجريمة ، بتوسيع سلطات البوليس فى استجوابه المشتبه فيهم ، واحتجازهم بدون اتهام محدد لمدة ٤٨ ساعة .

ــ مكافحة التضخم الذى وصلت نسبته إلى ١٩٪ .

ــ تقديم العون المالى للبلديات .

ولا يدعو الحزب الشيوعى الايطالى ، إلى خروج إيطاليا من المجموعة الأوروبية أو من حلف الأطلنطى أو من نمط الديموقراطية الغربية أو نظام تعدد الأحزاب ، بل تعددت تأكيدات الحزب الشيوعى الايطالى ، بأنه متمسك بعدم خروج إيطاليا من الحلف الدولى الذى تنتمى إليه ، وإن إيطاليا عليها أن تدعم روابطها داخل إطار المجموعة الأوروبية .

وقد أكد انريكو برلينجوير سكرتير الحزب الشيوعى الايطالى فى مؤتمر الأحزاب الشيوعية ببرلين الشرقية ، منطلقات استراتيجية للشيوعية الإيطالية ، تتمايز تمايزا واضحا عن موقف موسكو .

وجدير بالذكر بالنسبة للانتخابات النيابية الايطالية الأخيرة ، أن كثيرين قدموا أنفسهم للانتخابات ، على قوائم الحزب الشيوعى ، دون أن يمتوا إلى الفكر الماركسى بصلة ، لمجرد إدراكهم ، أن هذا الحزب لديه برامج عملية ، تساعد على حل المشكلات الايطالية المتفاقمة . واستطاع الحزب الشيوعى الايطالى ، على هذا النحو ، أن يجتذب إلى قوائمه ، شخصيات كنسية ومسيحية مرموقة .

فالواقع أن الشيوعيين الايطاليين ، يرون أن « الانفتاح » على العالم الخارجى ، وعلى أوروبا بالذات ، هو تنشيط لتعاملات إيطاليا الخارجية وليس تعميقا لاختلال الميزان التجارى الايطالى .

ويقرر الحزب الشيوعى الايطالى حقيقة هامة ، إذ يرى « أن ايطاليا حتى تتمكن من الخروج من أزمتها ، لا ينبغى أن يحكمها الحزب الشيوعى منفردا ، أو الحزب الديموقراطى المسيحى منفردا ، بل لابد من ائتلاف وطنى يضم كل أحزاب ايطاليا الكبرى ، الممثلة لمكونات واقع إيطاليا المعاصر ، وهذه المكونات هى : المسيحية ممثلة فى الحزب الديموقراطى المسيحى ، والشيوعية ممثلة فى الحزب الشيوعى ، والاشتراكية ممثلة فى الحزب الاشتراكى » .

وهذا الخط الذى ينتهجه الحزب الشيوعى الايطالى ، هو الذى اشتهر باسم « الحل الوسط التاريخى » .

وعلى هذا النحو ، يطرح الحزب الشيوعى الايطالى ، رؤية واستراتيجية للشيوعية الايطالية قد تصلح منطلقا للشيوعية فى غرب أوروبا ، تقوم على مقدمات تختلف كثيرا عما هو مألوف تصوره ، عند الحديث عن الاستراتيجية الشيوعية .

فخط الحزب الشيوعى الايطالى يقوم ، من حيث التحالفات ، على نقيض فكرة « دكتاتورية البروليتاريا » . وليس معنى ذلك التخلى عن مبدأ أن تكون الطبقة العاملة هى الطبقة المسئولة تاريخيا قبل غيرها عن قيادة التحول إلى الاشتراكية وفق العقيدة الماركسية ، وإنما المقصود هو تفادى أن يكون شعار « ديكتاتورية البروليتاريا » سببا فى عزل الطبقة العاملة ، وحرمانها من تأييد قوى طبقية واجتماعية عديدة ، تتطلع إلى التغيير ، وتناضل من أجله ، وإن تفاوتت أهدافها الاجتماعية ، ولكنها تلتقى فى ادانة أسلوب الحكم الراهن ، بممارساته التى استقرت ، وتعرض المجتمع الايطالى لأزمة مزمنة تزداد تفاقما .

وليست الضربة الرئيسية فى استراتيجية الحزب الشيوعى الايطالى موجهة الآن إلى « الرأسمالية » ، ولا حتى إلى « الرأسمالية الاحتكارية » ، بل يبدو الحزب الشيوعى الايطالى ، وكأنما لا يطرح بديلا هو الاشتراكية أو الشيوعية ، وإنما يبرز بصفته الحزب القادر على الاسهام فى انقاذ إيطاليا من الأخطار التى تهدد كيانها ، داخل اطار الرأسمالية ، وداخل اطار السوق الأوروبية المشتركة ، وداخل اطار خط الاندماج الأوروبى الغربى . ويستهدف الحزب الشيوعى الايطالى ما يسميه « ديمقراطية الحكم ونزع السلطة ، مما يسميه أكثر أطراف الاحتكارية الايطالية فسادا ، وتوسيع المشاركة الجماهيرية والديمقراطية » .

ويرى انريكو برلينجوير سكرتير الحزب الشيوعى الايطالى ، من ناحية أخرى ، أن إيطاليا ينبغى أن تكون صديقة لأمريكا ، وصديقة للسوفييتية معا ، والا تستخدم كمخلب قط فى مخططات أجنبية ودولية ، ليس لايطاليا أية مصلحة فيها !! ويرى أنه منذ حلول الانفراج ، لم يعد يخدم قضية السلام أن تنسلخ دولة من كتلة لتنضم إلى كتلة أخرى ، بل على كل دولة ــ أيا كان موقعها ــ أن تناضل من أجل دعم السلام العالمى من الموقع الذى وجدت فيه أصلا » . كما يرى برلينجوير أنه لم يعد للخروج من الأحلاف حل إلا الخروج منها جماعيا باقامة نظام دولى يحقق الأمن المتبادل ، ويزيل الحاجة إلى وجود الأحلاف أصلا ، ولا يتحقق ذلك بتصرفات فردية من قبل دول تتحرك منفردة » .

ولكن فى مقابل تسليم الحزب الشيوعى الايطالى بهذه الحقيقة ، فهو يؤكد « أن عدم خروج إيطاليا من حلف الأطلنطى ، كشرط

لمشاركته فى الوزارة ، لا يعنى قط قبوله أي تنازل من شأنه النيل من الاستقلال الوطنى ، أو الانتقاص من السيادة الوطنية » ... وبهذا الصدد ، ينتقد الحزب الايطالى تدخلات الدول الأجنبية وتحذيرها وتهديدها من اشتراك الشيوعيين فى الحكم . وبهذا الصدد أيضا ، يرى أنه « ليس لأحد خارج إيطاليا ، أن يقرر من هى القوى فى إيطاليا التى من حقها أن تشارك فى سلطة الدولة » تلك القوى التى يرى الحزب أنها تتمثل فى التيار الكاثوليكي ، والتيار الشيوعي ، والتيار الاشتراكى » .

ويقوم شعار « الحل الوسط التاريخى » الذى يتبناه الحزب ، على فكرة مشاركة التيارات الثلاثة معا فى تحمل مسئوليات الحكم ، وتحمل مسئولية اخراج إيطاليا من أزمتها .

ويرى الحزب الشيوعى الايطالى ، أنه إذا كان قد ترتب على استبعاد الشيوعيين ، تفاقم أزمات إيطاليا المزمنة ، فإن هذه الأزمات ، لن تحل باستبعاد التيار الكاثوليكي ، بل من شأن ذلك تعريض المجتمع الايطالى لحرب أهلية ، سوف يكون اليمين الفاشستى والاتجاهات المغامرة وغير المسئولة ، هى أكثر القوى قدرة على استثمارها لصالحها .

وعلى هذا النحو ، يقوم منطق الحزب الشيوعى الايطالى ، على نقيض منطق الرفض . كذلك فهو حريص على تأكيد حرية الأحزاب الشيوعية فى الاجتهاد ، وفى تحديد خطها الوطنى ، وطريقها المستقل إلى الاشتراكية . وهو حريص على أن يؤكد أن خط المجتمعات الاوروبية إلى الاشتراكية ، يفترض تعميق الديموقراطية وتوسيع نطاقها ، والتسليم بمبدأ تعدد المنطلقات والعقائد والأحزاب ، وعدم حجر هذا التعدد ، بدعوى السيادة لعقيدة محددة ، أو لمبدأ محدد .

ولا شك أن لمنطلق الحزب الشيوعى الايطالى خصوم عديدون ، وله نقاده ، حتى داخل صفوف الحركة الشيوعية العالمية . بل ويرى بعضهم ، أن فى خط الحزب الايطالى ، ما هو خروج على الشيوعية الأوروبية أصلا .

ولكن مؤتمر برلين الأخير ١٩٧٦ للأحزاب الشيوعية أقر قبول هذه الأحزاب لوجاهة الخط الايطالى ، وكان لانتصارات الحزب جماهيريا فى الانتخابات الأخيرة ، ما دعا بريجنيف وغيره من قادة الأحزاب الشيوعية الأوروبية ـ شرقا وغربا ـ إلى تهنئة الحزب الايطالى على انجازاته .

والواقع أن اجتهادات الحزب الايطالى ، ليست تعبيرا عن تحول مفاجىء فى خطه الأيديولوجى ، بل ثمرة عملية انفتاح طويلة وممتدة ، تعود بجذورها لا إلى بالميرو تولياتى سكرتير عام الحزب الراحل فحسب ، وإنما أيضا إلى مؤسس الحزب فى العشرينات انطونيو جرامشى ، كما ترجع إلى خبرات إيطاليا التى عاشت منذ تأسيس الحزب الشيوعى عشرين عاما فى ظل الفاشية ، وثلاثين عاما فى ظل حكم الديموقراطية المسيحية ، والتى يبدو أن لخبراتها دلالات على صعيد يتعدى حدود إيطاليا ، إلى غرب أوروبا كله .

(١٦) بريطانيا

الحزب الشيوعى البريطانى

سكرتير عام الحزب : جون جولان (ولد فى ١٩١١)
عدد أعضاء الحزب : حوالى ٣٥ ألف عضو

تأسس الحزب الشيوعى البريطانى سنة ١٩٢٠ . ولم يستطع الحزب البريطانى أن تكون له جذور قوية وسط النقابات (فيما عدا نقابات عمال الكهرباء وبعض النقابات الأخرى) . ولا أن يصبح قوة انتخابية ، كما لم يكن له ممثلون فى البرلمان منذ سنة ١٩٥٠ .

وقد شهد الحزب فى سنة ١٩٥٦ أزمة خطيرة أثارها التدخل السوفييتى فى المجر ، وفقد بهذه المناسبة ، عديدا من المناضلين (وخاصة فى مجالى الصحافة والجامعات) .

ومنذ ذلك الوقت ، يتخذ الحزب الشيوعى البريطانى تجاه الاتحاد السوفييتى ، موقفا أكثر تحفظا . وقد دعم هذا الاتجاه ، أنه يركز نشاطه على تجميع العناصر المحبة للسلام (فى الكفاح ضد الأسلحة الذرية) ..الخ .

وقد استنكر الحزب التدخل فى تشيكوسلوفاكيا ، وأكد هذه الادانة بعد ذلك بعام ، حين قال : إن محاولات حل المشاكل السياسية عن طريق القوة المسلحة ، لا يؤدى إلا إلى خلق مشاكل أخرى . (موريننغ ستار ٢٧ أغسطس سنة ١٩٦٩) . وفى المؤتمر العالمى للأحزاب الشيوعية والعمالية فى موسكو (عام ١٩٦٩) أعلن مندوبه انه لم يفوض فى توقيع البيان الختامى للمؤتمر

وجدير بالذكر ، أنه وقع مؤخرا (يوليو سنة ١٩٧٧) انشقاق فى الحزب الشيوعى البريطانى ، وذلك فى الاجتماع الذى عقده الحزب لمناقشة مشروع البرنامج الجديد له والذى اطلق عليه اسم الطريق البريطانى إلى الاشتراكية وأدى ذلك إلى انشقاق حوالى ٥٠٠٠ عضو من الحزب ، يعارضون هذا الاتجاه ، وبهدف تكوين مجموعة خاصة بهم . إذ اعتبر المنشقون هذا البرنامج اتجاها نحو الديمقراطية الاشتراكية ، لا نحو الشيوعية .

وقد حدث هذا الانقسام أيضا بسبب الاتجاه المتزايد داخل الحزب ، نحو تأكيد الخط المستقل للحزب البريطانى .

(١٧) بلجيكا

الحزب الشيوعى البلجيكى

سكرتير الحزب : مارك دريمو (ولد سنة ١٩٢٢)
عدد أعضاء الحزب : حوالى ٢٠,٠٠٠ عضو
وضعه الانتخابى : ٣,٣٠٪ من أصوات الناخبين فى (١٩٦٨) و٥ نواب شيوعيين من ٢١٢ نائبا

تأسس الحزب الشيوعى البلجيكى سنة ١٩٢١ . ولعب دورا محدودا نسبيا فى الحياة السياسية لبلاده . ولم يكن تمثيله فى البرلمان هاما فقط . وقد وقع ـ دون أى تحفظ ـ قرار المؤتمر العالمى للأحزاب الشيوعية والعمالية المنعقد فى موسكو فى يونيو ١٩٦٩ .

(١٨) بلغاريا

الحزب الشيوعى البلغارى

سكرتير عام الحزب : تودور جيفكوف (ولد سنة ١٩١١)
عدد أعضاء الحزب : حوالى ٨٠٠,٠٠٠ عضو
سكرتارية الحزب : ٥ أعضاء
عدد أعضاء المكتب السياسى : ١١ عضوا ، و٧ أعضاء احتياطيين

تأسس الحزب الشيوعى البلغارى سنة ١٩١٩ ، كامتداد للحزب الاشتراكى الديمقراطى ، الذى يعود الفضل فى تأسيسه إلى ديميتر بلاجويف فى أغسطس سنة ١٨٩١ ، الذى وضع الأساس لانشاء حزب ماركسى فى بلغاريا وخلال عام ١٩٠٣ ، طردت من الحزب المجموعة التى تسمى « أوبشتوديلتسى » التى اتهمت بأنها تحمل

المكارا تحريفية (تنادى بالتعاون مع البورجوازية وتقف ضد كفاح البروليتاريا الطبقي) . وقد كان الحزب الاشتراكى الديمقراطى البلغارى ، اول احزاب الاممية الثانية الذى انفصل عنهما وادانهما وظل فى صفوف اليسار .

وتحت قيادة الحزب سنة ١٩٠٤ ، تشكلت المنظمة النقابية الموحدة للعمال ، وهى « الاتحاد العام لنقابات العمال » الذى تولى قيادته جيورجى ديمتروف ، الذى اصبح زعيم الحزب فى المستقبل .

ومنذ نهاية القرن التاسع عشر ، كان الحزب يرسل ممثليه الى البرلمان ، وفى عام ١٩١٠ وعام ١٩٢٢ تكونت اول الكومونات فى بلغاريا ، التى كافحت ضد الاسر المالكة فى البلقان . وفى عام ١٩١٨ ، وتحت تأثير الثورة الروسية ، شبت انتفاضة الجنود التى اعلنت قيام جمهورية بلغاريا ، ولكنها سرعان ما اخمدت .

وفى مايو سنة ١٩١٩ انعقد المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الاشتراكى الديمقراطى العمالى البلغارى ، الذى غير اسم الحزب الى « الحزب الشيوعى البلغارى » ، واصبح ذلك المؤتمر هو المؤتمر الاول له . وفى يونيو سنة ١٩٢٣ ، وقع فى بلغاريا انقلاب فاشى ، واسقطت الحكومة الشرعية للحزب الفلاحى ، واتحاد الفلاحين البلغارى الشعبى بقيادة الكسندر ستامبولسكى . وفى مجابهة الحكم الفاشى ، نظم الحزب الشيوعى انتفاضة سبتمبر سنة ١٩٢٣ اول انتفاضة معادية للفاشية فى العالم ، إلا انهما فشلت فى النهاية ، واصبح كفاح الحزب بعد الهزيمة شاقا وعسيرا ، فعمل اكثر من عشرين عاما بشكل سرى . وقتل العشرات فى اعضاء الحزب ، واودع الثلث منهم السجون .

وقدم جيورجى ديميتروف السكرتير العام للحزب البلغارى ، تقريرا فى المؤتمر السابع للاممية الشيوعية ، الذى عقد فى موسكو عام ١٩٣٥ ، حول « الجبهة الشعبية الموحدة » لتوحيد جميع القوى المعادية للفاشية .

وعندما اعلن القيصر بوريس والحكومة البلغارية الفاشية فى الاول من مارس سنة ١٩٤١ رسميا ، انضمام بلغاريا إلى المعسكر الفاشى ، ندد الحزب بهذا العمل المشين ، باعتباره « كارثة وطنية جديدة » . وبعد الهجوم النازى على الاتحاد السوفييتى فى سنة ١٩٤١ بدأ الحزب يكون فصائل مسلحة فى المدن والقرى ، للمقاومة ضد الهتلريين وعملائهم البلغار واستطاع الحزب البلغارى توحيد القوى المعادية للفاشية عام ١٩٤٢ فى جبهة وطنية واحدة ، قد ضمت الجبهة ممثلى الحزب الشيوعى ، واتحاد الفلاحين ، والحزب الاشتراكى الديمقراطى ، وحزب « الحلقة » السياسى ، وشخصيات سياسية مستقلة

ومع انتصارات الجيش السوفييتى فى الحرب ، إزدادت المقاومة فى داخل بلغاريا ، حتى تمكنت الجبهة الوطنية فى سبتمبر سنة ١٩٤٤ من الاستيلاء على السلطة ، وبدأ التحول الاشتراكى لبلغاريا ، وتم اقرار دستور « الجمهورية الشعبية » فى ديسمبر سنة ١٩٤٧ . وبعد ذلك بعام ، اندمج الحزب الاشتراكى الديمقراطى فى الحزب الشيوعى البلغارى . وقد اتسم الكفاح ضد التيتوية بقضية ترايكو وكوستوف ، واعدم الاخير فى سنة ١٩٥٠ . وفى سنة ١٩٥٠ ايضا ، خلف تشيرفينكوف ، ديميتروف ، فى منصب سكرتير عام الحزب ، ثم حل تودور جيفكوف محل تشيرفينكوف فى سنة ١٩٥٤ .

ومن الاحداث الهامة فى حياة الحزب الشيوعى البلغارى ، الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب عام ١٩٥٦ ، الذى ادان الاخطاء المرتكبة ، بسبب الروح الفردية فى اساليب القيادة .

وجدير بالذكر ، ان الحزب الشيوعى البلغارى ، من كل الاحزاب الشيوعية الحاكمة ، هو الاكثر اخلاصا على الدوام للخط السوفييتى ، فقد ايد بصورة واضحة ، التدخل فى تشيكوسلوفاكيا ، الذى اسهمت فيه بلغاريا بصورة رمزية ، كما ان ممثلها تودور جيفكوف ، هو الذى استنكر بشدة ، موقف الحزب الشيوعى الصينى فى المؤتمر العالمى للاحزاب الشيوعية والعمالية المنعقد فى موسكو فى يونيو سنة ١٩٦٩ .

(١٩) بولندا

حزب العمال البولندى الموحد (الحزب الشيوعى البولندى)

السكرتير الأول للحزب : ادوارد جيريك .
عدد الاعضاء : حوالى ٢,٤٣٧,٠٠٠ عضو
توزيع اعضاء الحزب : ٤٠٪ عمال ، ١٠٪ فلاحون ، ٢٥٪ اخصائيون ذو مهارة عالية فى مختلف الفروع (فنيون ، واكاديميون ، ومدرسون ، واقتصاديون) .. الخ ، ٢٥٪ فئات أخرى .
المكتب السياسى للجنة المركزية للحزب : يتألف من ١٤ عضو كاملى العضوية و٣ اعضاء احتياطيين
سكرتارية اللجنة المركزية : تتألف من ١٠ اعضاء كاملى العضوية وعضوين احتياطيين .

تأسس الحزب الشيوعى البولندى سنة ١٩١٨ . واصبح اسمه من سنة ١٩٤٨ « حزب العمال البولندى الموحد » وحتى ١٩٢٥ كان اسمه « حزب العمال الشيوعى البولندى » . ويعد الحزب الشيوعى البولندى من المشاركين فى تأسيس الاممية الشيوعية التى مارس داخلها نفوذا متزايدا وكان سكرتيره العام لشتشينسكى - لنسكى عضوا فى هيئة رئاسة الكومنترن . قد صعبت انتشاره ، الذكريات المؤلمة التى اثارها فى البلاد القتال مع السوفييت داخل اراضى بولندا سنة ١٩٢٠ ، كما صعبه قيام نظام يمينى فى البلاد . وكان اغلب قادة الحزب فى الخارج ، فى الاتحاد السوفييتى ، وفرنسا ، وتشيكوسلوفاكيا .

وقد اعلن الكومنترن فى سنة ١٩٣٨ حل الحزب الشيوعى البولندى ، بسبب مختلف الانحرافات « اليمينية » و « اليسارية » . وقد دعى عديد من قادة الحزب إلى الاتحاد السوفييتى مثل لينسكى ، و ا . ليبسكى ، والقادة السياسيين لفرقة « دومبروفسكى » رج رايشان ... الخ الا انه تمت تصفيتهم فى الاتحاد السوفييتى ابتداء من سنة ١٩٣٧ .

وفى سنة ١٩٤٢ اعيد تشكيل الحزب وتحت اسم « حزب العمال البولندى » . ويسيطر الحزب الشيوعى على المواقع الحيوية فى الائتلاف الحكومى ، الذى تشكل فى عام ١٩٤٥ و الذى ضم بصورة خاصة ، حزب الفلاحين . وقد فر زعيم هذا الحزب من بولندا سنة ١٩٤٨ بعد عدة اشهر من الانتخابات التى اجريت . وفى سنة ١٩٤٨ تم اندماج حزب العمال والحزب الاشتراكى . وقد استبعد جومولكا بسبب مواقفه « اليمينية » فى سنة ١٩٤٩ من منصب السكرتير العام الذى كان يحتله منذ ١٩٤٣ وحل محله بييروت . واصبحت للبوليس السياسى اهمية متزايدة ، وتولى قيادة الجيش السوفييتى ، البولندى الاصل ، مارشال روكوسوفسكى .

وفى ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٦ وقع تمرد فى بوزنان واضراب . ولكن الحركة اتسعت وانشئت مجالس عمالية وطالب خصوم القيادة الستالينية ، برد اعتبار جومولكا واصدقائه وعودتهم الى السلطة . وفى ١٩ - ٢١ اكتوبر اصبح جومولكا من جديد ، سكرتيرا عاما للحزب .

واستبعدت القيادة الجديدة ، عددا من الستالينيين ، واشاعة الحريات فى الحياة الثقافية ، وبذلت جهودها لتحقيق بعض المطالب

المادية للشعب ، إلا ان الحزب الشيوعي البولندى ، الذى كان يبدى حينذاك استقلالية كبيرة تجاه الحزب السوفييتى ، بدأ تدريجيا يقترب من الحزب السوفييتى . وسرعان ما فقدت المجالس العمالية اية سلطة . ودفع ضغط العناصر الوطنية فى الحزب ، التى تجمعت حول « الانصار » (المقاتلين الشيوعيين القدامى فى المقاومة الداخلية ، والذى يتزعمهم الجنرال موتشار) دفع جومولكا إلى التقارب مع موسكو .

وجدير بالذكر ، انه فى صيف ١٩٦٨ ايد جومولكا دون تحفظ ، التدخل فى تشيكوسلوفاكيا . وقد سجل المؤتمر الخامس للحزب فى نوفمبر سنة ١٩٦٨ ضعفا نسبيا لمواقف أنصار جومولكا إلى اهمية متشددة متأخرة للسوفييت وقد خلفه فى قيادة الحزب ادوارد جيريك الذى يتبع سياسة الصداقة مع موسكو .

(٢٠) تشيكوسلوفاكيا

الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى

السكرتير الاول : جوستاف هوساك (ولد سنة ١٩١٣)

عدد اعضاء الحزب : (حوالى) ...ر.١ر٢ عضو

رئاسة اللجنة المركزية : من ١١ عضوا

سكرتيرو اللجنة المركزية : ٦ اعضاء

الحزب الشيوعى السلوفاكي : السكرتير الاول جوزيف لينارت

تأسس الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى سنة ١٩٢١ (مع وجود استقلالية ما للحزب الشيوعى السلوفاكى) .

وقد اصطدم الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى منذ تأسيسه ، بصعوبة تجددت بقوة فى عام ١٩٦٨ الا وهى وجود : شعبين ، السلوفاكى والتشيكى . كذلك فان الوجود القوى للاشتراكية الديموقراطية فى بوهيميا ومورافيا ، حد من إمكانيات نموه هناك .

وعندما تشكلت سلوفاكيا فى دولة سنة ١٩٣٩ واعترف بها الاتحاد السوفييتى فى حين كانت بوهيميا ـ مورافيا محمية المانية ، نشأ حزب شيوعى سلوفاكى . وقد تميزت نشاطاته بشدة عن الشيوعيين التشيك حتى عام ١٩٤٣ . وقد اتحد الفرعان التشيكى والسلوفاكى مرة اخرى فى سنة ١٩٤٤ .

وقد حرر الجيش السوفييتى تشيكوسلوفاكيا ، ولكنه لم يبق فيها مثلما كان الامر فى البلاد الاخرى التى اصبحت ديموقراطيات شعبية . وفى فبراير سنة ١٩٤٨ ، إستولى الحزب الشيوعى على السلطة . وفى يونيو من نفس العام ، إنضم الحزب الاشتراكى الديموقراطى ، الى صفوف الحزب الشيوعى ، وتم الاندماج بينهما .

وحققت الستالينية تقدما سريعا ، واتسمت بصفة خاصة ، بعدد كبير من القضايا ، منها قضية السكرتير العام رودولف سلانسكى وفلادو كليمنتيس اللذين اعدما فى عام ١٩٥٢ . وفى سلوفاكيا ، فان عديدا من القادة ، منهم هوساك ، ادينوا بتهمة « النزعة القومية البورجوازية » . وظل انطونين نوفوتنى الذى خلف كليمنت جوتفالد على رأس الحزب فى عام ١٩٥٣ لمدة طويلة مخلصا للخط الستالينى ، فى حين بدأت تصفية الستالينية فى الاتحاد السوفييتى وبعد بدء تصفية الستالينية فى سنة ١٩٦٣ ، وتحت ضغط الاحتياجات الاقتصادية ، وضغط السلوفاك الذين يعارضون سياسة نوفوتنى المركزية ، وضغط المثقفين ، تزعزعت سلطة القادة الستالينيين . وفى يناير سنة ١٩٦٨ فقد نوفوتنى منصبه كسكرتير أول للحزب ، وحل محله الكسندر دوبتشيك (سلوفاكى) ووضع برنامج لاشاعة الديموقراطية ، استبعد تدريجيا أنصار نوفوتنى من قيادة الحزب ورئاسته . وانتخب الجنرال سفوبودا فى ابريل سنة ١٩٦٨ رئيسا للجمهورية محل نوفوتنى .

ولكن قادة موسكو ، الذين لم يتخذوا حتى ذلك الوقت ، موقفا صريحا ضد هذه التغيرات ، إنتقلوا الى الهجوم المضاد ، إبتداء من تلك اللحظة واستنكروا التطورات التى تحدث ، باعتبارها معادية للاشتراكية . وارسلت الدول الاشتراكية الخمس (أى ما عدا رومانيا ويوغوسلافيا والبانيا) « خطابا » بعد اجتماع درسدن فى مارس . و « خطاب تحذير » من الخمسة من وارسو فى ١٤ يوليو ، وتم لقاء سوفييتى ـ تشيكوسلوفاكى فى أول اغسطس « لقاء براتسلافا » ، ثم لقاء آخر ، إشترك فيه ممثلو الدول الخمسة ، وممثلو الحزب التشيكوسلوفاكى فى ٤ اغسطس ، وفى ليلة ٢٠ و ٢١ اغسطس قامت الحكومات الخمس (الاتحاد السوفييتى وبولندا ، وبلغاريا ، والمجر ، وجمهورية المانيا الديموقراطية) بادخال قواتها الى تشيكوسلوفاكيا . وفى اليوم التالى عقد « مؤتمر سرى للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى » وصدق على تحول يناير ، وطرد من القيادة ، العناصر الاكثر موالاة للسوفييت ، وقبض على دوبتشيك ، وسوف يقر فى موسكو بالتدخل ، ووضع برنامج موضع التساؤل ، والغيت قرارات المؤتمر السرى .

وفى أول سبتمبر ، شكلت لجنة مركزية جديدة ، تتألف من العناصر التى تحبذ دعم العلاقات مع كتلة دول شرق اوروبا المتعاونة مع الاتحاد السوفييتى . وقد تدعم هذا الخط فى الاجتماع الكامل فى نوفمبر ، حيث أنشىء جهاز جديد هو : اللجنة التنفيذية . وتتألف بصفة خاصة من جوستاف هوساك سكرتير الحزب السلوفاكى حينذاك .

وفى ابريل سنة ١٩٦٩ ، اجبر التحالف بين جوستاف هوساك ، ولوبومير شتروجال ، دوبتشيك على تقديم استقالته . وحل محله هوساك . وأبعد سمركوفسكى ، وعدد آخر من الرئاسة . وفى المؤتمر العالمى للاحزاب الشيوعية والعمالية المنعقد فى يونيو ١٩٦٩ ، قبل هوساك بصورة ضمنية ، مبررات التدخل وانضم الى المؤمنين بمبدأ بريجنيف عن السيادة المحدودة » . وفى نهاية سبتمبر سنة ١٩٦٩ ترك دوبتشيك هيئة الرئاسة ومنصبه كرئيس للمجلس الاتحادى ، وعين فى ديسمبر سفيرا فى انقرة ، واستدعى فى مايو سنة ١٩٧٠ ، وفى يونيو من نفس العام عندما رفض ان يقدم نقدا ذاتيا ، طرد من الحزب .

(٢١) رومانيا

الحزب الشيوعى الرومانى

سكرتير عام الحزب : (نيكولاى شاوشيسكو) (ولد سنة ١٩١٨)

عدد اعضاء الحزب : (حوالى) ...ر.٢ر٢ عضو .

سكرتارية اللجنة المركزية : من سبعة اعضاء .

اللجنة التنفيذية للجنة المركزية : ٢١ عضوا .

الرئاسة الدائمة للجنة المركزية :

(المكتب السياسى الرومانى) تسعة اعضاء .

تأسس الحزب الشيوعى الرومانى سنة ١٩٢١ وظل يعمل سرا من سنة ١٩٢٤ الى سنة ١٩٤٤ . وقد ضعفت فعاليته نسبيا بسبب تكوينه العرقى (من مجريين ، ويهود ، واوكرانيين الخ) ومعارضته لفكرة « رومانيا الكبرى » وهو موقف أملاه الكومنترن .

وقد اعلنت « الجمهورية الشعبية » الرومانية فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٧ بعد نزول الملك ميشيل عن العرش ، بعد ان كان

الشيوعيون، يعززهم الجيش الاحمر، قد استولوا على اعنه السلطة، قبل ذلك بعدة أشهر.

وفي فبراير سنة ١٩٤٨ تحقق الاندماج بين الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي واتخذ الحزب اسم حزب العمال الروماني) وقام الشيوعيون الذين لم يكونوا في سنة ١٩٤٤ سوى بضعة الاف، بعملية تجنيد سريعة وواسعة. وفي سنة ١٩٥٢ استبعدت انا بوكر وعدد آخر من المسئولين (اغلبهم من اليهود والمجريين). وتولت مجموعة جيورجيو ديج السلطة، وواصلت سياسة إبعاد معارضيها، وخاصة باتراسكانو الشيوعي ذي النزعة القومية الذي قبض عليه في سنة ١٩٤٨ وأعدم في سنة ١٩٥٤. (وسوف يرد اليه الرئيس شاوشيكو اعتباره في عام ١٩٦٨). وسوف تقوم قيادة الحزب الشيوعي الروماني بعد ذلك «بتصفية ترويس رومانيا» دون أن تقوم مع ذلك بتصفية الستالينية. وبدأت بوخارست تدريجيا، تتخذ مواقف متباعدة عن موسكو، في مجال العلاقات بين الدول. وانتهزت رومانيا فرصة المتاعب التي نشأت للاتحاد السوفييتي بسبب موقف الصين، لتعارض بشدة مشروعات التكامل الاقتصادي «لمجلس التعاون الاقتصادي المتبادل» (الكوميكون) الخاص بدول شرق أوروبا (سنة ١٩٦٢) وبعد ذلك بفترة قليلة، كفت اللغة الروسية عن أن تكون إجبارية في المدارس. وزاد شاوشيكو، الذي خلف جيورجيو ديج الذي توفي في سنة ١٩٦٥ من سرعة هذا التطور، وحبذ الاتجاه لدعم الاستقلال الوطني. وبذل جهده في المجال الدبلوماسي، لتحقيق استقلالية اكبر لسياسة بلاده. وفي ١٩٦٧ ـ١٩٦٨ اتسم هذا التطور، بصفة خاصة، باستئناف العلاقات مع المانيا الاتحادية، ومواصلة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، في حين قطعتها كل دول «المعسكر الاشتراكي» بما فيها يوغوسلافيا.

ويعكس موقف الحزب الشيوعي الروماني من المشاكل التي تقسم الحركة الشيوعية العالمية، نفس الرغبة في الاستقلال. وقد حافظت رومانيا على علاقاتها مع بكين وتيرانا، وأكد ممثلوها بشدة في الاجتماعات التحضيرية للمؤتمرات العالمية، كمؤتمر بودابست في فبراير سنة ١٩٦٨، حق كل حزب في أن يحدد خطه.

وخلال ازمة تشيكوسلوفاكيا، قام شاوشيكو بزيارة ظاهرة لبراغ قبل التدخل بعدة أيام. وعندما حدث التدخل، إستنكره شاوشيكو، ولكنه تجنب بحذر، أن يدفع الموقف الى تدخل القوات السوفييتية في رومانيا. ووقع شاوشيكو (مع بعض التحفظات) الوثائق الموحدة لمؤتمر موسكو في يونيو سنة ١٩٦٩، ولكنه بعد ذلك بعدة أسابيع، ومع الاعلان عن زيارة الرئيس الامريكي نيكسون لرومانيا، اظهر شاوشيسكو مرة أخرى، كيف يحقق التوازن، وأكد رغبته في إستكشاف كل الامكانيات التي تتضمنها اللعبة السياسية ذات القطبين العالميين الاعظم، او التي غيرت، بفضل تحول الصين الخلية السياسية العالمية، متعددة الاقطاب.

(٢٢) سان مارينو

الحزب الشيوعي في سان مارينو

سكرتير عام الحزب: ا. جاسنبيروني.

عدد اعضاء الحزب: حوالي ١٠٠٠ عضو

وضعه الانتخابي: للحزب ١٤ نائبا من ٦٠ نائبا «في المجلس العام الكبير» وله برنامج مشترك مع الحزب الاشتراكي. وفي انتخابات ٧ سبتمبر سنة ١٩٦٩ حصل الحزب على ٢٣٫٧٦٪ من الاصوات، مقابل ٢٤٫١٩٪ في سنة ١٩٦٤.

تأسس الحزب الشيوعي في سان مارينو سنة ١٩٢١. وفي مؤتمر موسكو (يونيو سنة ١٩٦٩) ندد وفد الحزب الشيوعي في سان مارينو «بالمنشقين» الصينيين، وأعلن «ان الاتحاد السوفييتي هي القوة الاساسية للجبهة المعادية للامبريالية»، ولكنه لم يوقع ـ مثلما فعل الحزب الشيوعي الايطالي، والحزب الشيوعي الاسترالي ـ سوى الفصل الثالث من البيان الختامي، الذي خصص للكفاح ضد الامبريالية.

(٢٣) سويسرا

حزب العمل السويسري

سكرتيرو الحزب: جان فنسان (جنيف)، واندريه ميريه (لوزان) وجاكوب ليشلايتر (زيوريخ).

عدد اعضاء الحزب: حوالي ٥٠٠٠ عضو.

وضعه الانتخابي: ٥ مقاعد من ٢٫٣ في المجلس الوطني.

تأسس الحزب الشيوعي السويسري في سنة ١٩٢١، وحظر نشاطه في سنة ١٩٤٠، واعيد تشكيله في سنة ١٩٤٤ تحت إسم «حزب العمل السويسري» باندماج الحزب الشيوعي القديم واليسار الاشتراكي. وقد تعرض لهزة شديدة، نتيجة للصراع الصيني ـ السوفييتي.

وبالنسبة للمشكلة التشيكوسلوفاكية، إتخذ حزب العمل السويسري، منذ البداية موقفا مماثلا لموقف الحزب الشيوعي الايطالي، وطالب بانسحاب القوات السوفييتية، إلا أن ممثله في المؤتمر العالمي للاحزاب الشيوعية والعمالية في يونيو عام ١٩٦٩ ـ مع إبداء تحفظاته ـ وقع الوثيقة النهائية للمؤتمر. وفي سبتمبر واكتوبر سنة ١٩٦٩، عانى الحزب من ازمة جديدة أدت الى طرد أو الى إستقالة عديد من أعضائه منهم النظري كونراد فارنر.

(٢٤) فرنسا

الحزب الشيوعي الفرنسي

السكرتير العام: جورج مارشيه

عدد اعضاء الحزب: حوالي ٤٥٠٫٠٠٠ عضوا، وتتالف قواعدة من خلايا يتراوح عدد اعضائها بين ١٣ و ١٥ عضوا في المتوسط، وربع الخلايا، في المؤسسات، ومنظمة في اماكن العمل.

وضعه الانتخابي: حصل على ٢١٪ من اصوات الناخبين في الانتخابات الاخيرة.

المكتب السياسي: يتالف من حوالي عشرين عضوا اساسيا وعضوين احتياطيين.

اعضاء اللجنة المركزية: حوالي مائة عضو اصلي واحتياطي.

سكرتارية الحزب: تتالف من ٥ أعضاء.

تأسس الحزب الشيوعي الفرنسي في ديسمبر سنة ١٩٢٠ في المؤتمر الاشتراكي بتور. واتسمت الفترة التي امتدت حتى ١٩٣١، باستمرار الصراع بين الاتجاهات التي لم تكن سوى انعكاس للخلافات داخل الدولية الشيوعية (روسمير، وسوفارين والتروتسكيين)، ولكن عددا من الصراعات الاخرى، كان راجعا لمشكلات شخصية او لاعتبارات فرنسية بحتة. وفي ١٩٣٤ استطاعت مجموعة «موريس توريز» (السكرتير العام منذ يوليو

١٩٣٠) ان تتولى مقاليد الجهاز الحزبي . وفى ١٩٣٤ غير الحزب خطة من اجل الكفاح ضد الفاشية . وفى ١٩٣٦ ايد حكومة الجبهة الشعبية التى شكلها ليون بلوم (فى يونيو ١٩٣٦) دون ان يشترك الحزب الشيوعي فيها .

وقد كان فشل الجبهة الشعبية ، فشلا للحزب الشيوعى ، خاصة وقد أضير بشدة فى ١٩٣٩ من عقد معاهدة عدم الاعتداء بين المانيا الهتلرية والاتحاد السوفييتى .

وقد حظر نشاط الحزب الشيوعى الفرنسي عند اندلاع الحرب العالمية الثانية . واشترك الحزب بصورة فعالة فى المقاومة ضد الاحتلال النازى . وفقد الكثير من أعضائة ولكنه اصبح فى ١٩٤٤ احدى القوى السياسية الرئيسية فى فرنسا . واشترك فى الحكم مع الديمقراطيين المسيحيين والاشتراكيين وذلك لأول مرة تحت رئاسة الجنرال ديجول . ولكن ديجول رفض أعطاء الحزب إحدى الوزارات الثلاثة التي كان يطالب بها وهي الداخلية والحربية والخارجية ، وكان سكرتيره العام موريس توزير حينذاك وزيرا للدولة .

ولكن الاشتراكي رامادييه استبعد وزرائة من الحكومة فى مايو ١٩٤٧ فى جو الحرب الباردة بين الغرب والشرق . وفى نفس ذلك الوقت ، تشكل الاتحاد العام للعمال مرة أخرى ، وحصل الشيوعيون على الأغلبية فيه ، واحتفظوا بقيادته ، وترك الجنرال ديجول الحكم فى يناير ١٩٤٦ ، وانتقل الحزب الشيوعى الى المعارضة وظل وضعه يتسم بالعزلة حتى سنة ١٩٦٢ عندما اشترك فى الجهود المبذولة لتكوين اتحاد اليسار منذ ١٩٦٢ .

وخلال السنوات التالية ، اتسم خط الحزب ، بالاخلاص لموسكو ، وبالدفاع عن شعار « الاستقلال الوطنى » الفرنسى . وفى ١٩٤٨ كان الحزب الشيوعى الفرنسى فى مقدمة الاحزاب التى شنت الحملة على تيتو والتى اشاعت عبادة شخصية ستالين ، كذلك ففى ١٩٥٦ تقبل الحزب نقد الستالينية بكثير من التحفظ .

وقد اثارت احداث ١٩٥٦ فى بولندا والمجر ، اضطرابا فى الدوائر الثقافية للحزب ، ولكن كتلة الحزب الاساسية وقيادته ، ظلا مرتبطين وثيقا ، من الناحية الأيديولوجية بالاتحاد السوفييتي .

وقد غير الحزب الشيوعى الفرنسى خطه السياسى الداخلى بعض الشيء مع تولى الجنرال ديجول السلطة فى ١٩٥٨ . وشيئا فشيئا بدأ الحزب يخرج من عزلته ، وخاصة بعد انتهاء حرب الجزائر ، وتولى ڤالديك روشية بعد « موريس توريز » (الذى توفى سنة ١٩٦٤) . وفى انتخابات الرئاسة عام ١٩٦٥ ، أيد الحزب الشيوعى ترشيح فرانسوا ميتران .

ومع اتخاذه بعض مواقف التميز عن الاتحاد السوفييتي ، ظل الحزب الشيوعى الفرنسى فى الصراع الصينى ـ السوفييتي ، وفى ادانته لبعض الانحرافات اليسارية الاخرى ، وفى الاعداد لمؤتمر عالمى جديد أحد المؤيدين الرئيسيين للحزب السوفييتى .

وخلال ازمة مايو ـ يونيو ١٩٦٨ بذل الحزب الشيوعى الفرنسى جهودة لدفع انتفاضة الشباب ، والاضراب العام للعمال نحو حل برلمانى ، وندد بشدة « باليساريين المتطرفين » الذين يدعون الى حل ثورى . وفقد الحزب عددا من الاصوات فى الانتخابات ، ونفوذا كبيرا بين الشباب وخاصة الطلبة الذين أشاروا الى انه اضاع فرصة القيام بثورة فى حين انتقدهم الحزب على اتجاههم « المغامر » .

واعرب الحزب الشيوعى الفرنسى عن « نقده » ثم « اسفه » لغزو تشيكوسلوڤاكيا ، واذا كان قد أشاد فى آخر الامر « بالاتفاق » الذى تم بين موسكو والحكومة التشيكوسلوڤاكية .

وفى إبريل ١٩٦٩ ، طرد الحزب الشيوعى الفرنسي بول نوارو نائب رئيس التحرير الاسبق لمجلة « الديمقراطية الجديدة » لأنه أنشأ وادار دون اتفاق مع قيادة الحزب مجلة « سياسة اليوم » التى انشئت كمنبر للحوار بين الشيوعيين ، ومختلف تيارات اليسار والاصلاحيين والمتطرفين .

وفى المؤتمر العالمى للأحزاب الشيوعية فى يونيو ١٩٦٩ ، اتخذ الحزب الشيوعى الفرنسى ـ على عكس الحزب الشيوعى الايطالى ـ موقفا مؤيدا بصورة شبه تامة للحزب الشيوعى السوفييتى ، ووقع وثيقة المؤتمر بلا تحفظ . وفى انتخابات رئاسة الجمهورية التى اعقبت استقالة ديجول ، بعد فشل المرشح الواحد لليسار ، قدم الحزب الشيوعى الفرنسى مرشحه الخاص جاك دوكلو الذى قام بحملة اتسمت بالتألق والفعالية ، وساهم فى انتخاب جورج بومبيدو ضد الان بوهير مرشح الوسط الذى أيده الاشتراكيون .

وقد أكد مؤتمر فبراير ١٩٧٠ الاتجاه الحذر والمحافظ للحزب . ووجد روجيه جارودى المتحدث باسم التجديد « على الطريقة الايطالية أو التشيكية » نفسه معزولا ، ولم تجر اعادة انتخابه فى اللجنة المركزية وفى المكتب السياسى . وقد عين هذا المؤتمر جورج مارشيه كمساعد وخليفه لڤالديك روشيه المريض ، ومن المعروف ان مارشيه يشتهر « بالتشدد » . وفى مايو ١٩٧٠ طرد جارودى من الحزب لموقفه الخارج على النظام ، و « للعداء السوفييتى » الذى ظهر فى كتبه الأخيرة .

وواصل الحزب الشيوعى الفرنسى ادانة من ناحية المبدأ التدخل فى تشيكوسلوفاكيا ، الذى وافق عليه عدد كبير من أعضاء الحزب الذين يتخذون موقف الولاء غير المشروط للاتحاد السوفييتى ، ولكنه ايد عملية « اعادة الأوضاع الطبيعية » التى قامت بهنا مجموعة « هوساك ـ بيلاك ـ اندرا » .

وكان لقضية جارودى امتداداتها فى يوليو ١٩٧٠ بابعاد شارل تيون الزعيم السابق فى المقاومة الذى نحى جانبا فى ١٩٥٢ ، وكذلك اندريه مارتى ، وذلك فى اطار تطهير عناصر سابقة من المقاومة الفرنسية ، ومن الفرقة الدولية التى حاربت فى اسبانيا .

وقد نشر الحزب الشيوعى فى اكتوبر ١٩٧١ « برنامج حكومة ديمقراطية للوحدة الشعبية » وحث احزاب اليسار الاخرى على الاتفاق حوله باسرع ما يمكن . ويسيطر الحزب على حركات مفتوحة لغير الشيوعيين ، ولكن الاخيرين يمسكون بزمامها مثل حركة السلام ، واتحاد النساء الفرنسيات ، والاتحاد العام للعمال أهم إتحاد نقابى فى فرنسا .

وجدير بالذكر انه اذا كان الشيوعيون الفرنسيون قليلى العدد فى القاعدة النقابية (حوالي واحد شيوعي من كل عشرة نقابيين) الا انهم يستحوذون علي اغلب مراكز المسئولية . علي المستويات الوسيطة ، وعلي المستوى القومي • وجدير بالذكر أن بنوا خراشون هو رئيس الاتحاد العام للعمال ، وجورج سيجى سكرتيره العام .

وترجع المرونة الاقل التى اتسم بها الحزب الفرنسى بالمقارنة مع الحزب الشيوعى الايطالى الى ان نواته تشكلت من المخضرمين الذين تركت الستالينية بصماتها عليهم . كما وان المثقفين المحتجين مثل روچيه جارودى ، واراجون فكان لهما مكانة أوسع خارج الحزب عن داخله ، باستثناء الأوساط الثقافية .

ويتسم الحزب الشيوعى الفرنسى عن كل الأحزاب الفرنسية بأن وضعه الانتخابى عامة يعد أكثر استقرارا ، فهو يحصل فى العادة على نسبة أصوات تتراوح بين ٢٠ ، و ٢٢٪ ويتراوح عدد الناخبين الذين يؤيدون الحزب عادة بين ٤ و ٥ ملايين ناخبا أكثر من نصفهم ينحدرون من اسرات عمالية .

(٢٥) فنلندا

الحزب الشيوعي الفنلندي

رئيس الحزب : ارك سارينين (ولد في ١٩١٣)
نائبا الرئيس : إركي سالوما ، وتيستو سينيزالو
السكرتير العام : ارفو التو (ولد في ١٩٣٢)
عدد أعضاء الحزب : حوالي ٦٠ الف عضو .
وضعه الانتخابي : خرج الحزب من انتخابات ١٩٦٦ وقد حصل على ٤١ مقعداً من ٢٠٠ مقعد في البرلمان . وفي الانتخبات البلدية سنة ١٩٦٨ سجل تراجعا واضحا) إذ حصل على ١٧,٢٪ من الاصوات ، بدلا من ٢١,٢٪ في ١٩٦٦) ، وتأكد ذلك الوضع في الانتخابات النيابية لعام ١٩٧٠ إذ حصل الحزب على ٣٦ مقعداً ، وانخفضت نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب من ٢٣٪ في ١٩٦٦ إلى ١٩٪ في سنة ١٩٧٠ . إلا أن الحكومة الجديدة التي شكلت بعد ذلك كانت تضم ٣ وزراء شيوعيين .

تأسس الحزب الشيوعي الفنلندي سنة ١٩١٨ ، وظل من عام ١٩١٨ (حيث سحقت الثورة) حتى عام ١٩٤٤ حزبا غير شرعي ، وفي عام ١٩٤٤ عين أ . كوسينين رئيسا لجمهورية كاريلو الفنلندية » التي تضم الأراضي التي تخلت عنها فنلندا للاتحاد السوفييتي ، وأصبح حتى وفاته في ١٩٦٤ ، عضوا في قيادة الحزب الشيوعي السوفييتي ، وفي ١٧ أبريل سنة ١٩٤٨ ، لم ينجح الحزب في تولي السلطة على طريقة « ضربة براغ » التي حدثت في نفس العام وتولي الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي بمقتضاها السلطة . واشترك الحزب في الانتخابات كعضو في « اتحاد الشعب الديمقراطي » (الذي تأسس عام ١٩٤٤) ، ومنذ انتخابات عام ١٩٦٦ وهو يمثل في الحكومة . إلا أن العناصر الستالينية في الحزب (وخاصة مجموعة توركن) واصلت إبداء مقاومة جادة لتجديد برنامج الحزب ، على الرغم من أن ممثلهم الرئيسي أ . التونين أبعد من القيادة منذ عام ١٩٦٦ .

وقد وضع مؤتمر الحزب في ابريل سنة ١٩٦٩ برنامجا جديداً ، يحبذ فيه الوصول إلى السلطة بالوسائل الدستورية البرلمانية ، والتعاون مع الاشتراكيين الديمقراطيين . إلا أن الجناح « الارثوذكسي » الذي يقوده ايمو التونين وتيستو سينيزالو وضع نتائج المؤتمر محل تساؤل ، وهدد بالانشقاق ما لم يعقد مؤتمر طارئ يقوم ترضية لمطالبه . وقد عقد في فبراير سنة ١٩٧٠ عشية الانتخابات العامة ، وتوصل المؤتمر إلى حل وسط بحصول « الأرثوذكس » على ١٥ مقعداً من مقاعد اللجنة المركزية البالغ عددها ٣٥ مقعدا . وظل سارينن رئيسا ، ولكن سينيزالو عين نائبا للرئيس إلى جانب سالونا وهو من انصار سارينن .

وبالرغم من هذا التمزق ، كان للحزب نفوذ معين في النقابات العمالية ، وكان ٥٩,٢٪ من العمال النقابيين ، يعتبرون اشتراكيين (ديمقراطيين) وحوالي ٣٣٪ منهم شيوعيين أو متعاطفين مع الشيوعيين .

وقد اتخذ الحزب الشيوعي الفنلندي ، موقفا مترددا بشأن مشكلة تشيكوسلوفاكيا . ومثلما فعل الحزب الشيوعي النمسوي ، استنكر التدخل ، إلا أنه اعترف في آخر الأمر ، بالاتفاق السوفييتي — التشيكوسلوفاكي ، بشأن مرابطة القوات السوفييتية باعتباره اتفاقا « إيجابيا » . ووقع الحزب الفنلندي البيان الختامي لمؤتمر موسكو في ١٩٦٠ . ولكن المجموعة المتشددة تطالب بالغاء قرار أغسطس سنة ١٩٦٨ الذي يندد بالتدخل في تشيكوسلوفاكيا .

(٢٦) قبرص

الحزب التقدمي للشعب العامل

(الحزب الشيوعي القبرصي)

السكرتير العام : ايزيتياس بابايوانو
عدد أعضاء الحزب : حوالي ١٢ الف عضو
وضعه الانتخابي : للحزب تسعة نواب ، من ٣٥ منذ إنتخابات يوليو ١٩٧٠ وكان له في البرلمان الاسبق خمسة نواب . تأسس الحزب الشيوعي القبرصي منذ ١٩٤١ وكان يطلق عليه منذ ١٩٤١ « الحزب التقدمي للشعب العامل في قبرص وإختصاره « أكيل » ، وقد حصل هذا الحزب مقابل مواقفه التي تتسم بالتضامن مع حكومة الاسقف مكاريوس و « جبهته الوطنية » ، على موقف متسامح من جانب حزب الأغلبية في قبرص . وقد عقد إتفاقات إنتخابية أتاحت له إرسال عدد من نوابه إلى البرلمان (أقل مما كان يمكن أن يتيحه له التوزيع النسبي للمقاعد لانه حصل على ١٩٦٠ مثلا على ٤٢٪ من أصوات القبارصة اليونانيين وعلى ٥ مقاعد فقط من ٣٥ مقعداً .

من مشاكل هذا الحزب أنه يتعين عليه أن يضع في الاعتبار رأي الحركة الشيوعية العالمية وخصوصا الاتجاه السوفييتي الذي يعارض « الأينوزيس » (إرتباط قبرص باليونان) ، في نفس الوقت الذي يتشكل فيه قاعدة العضوية في الحزب من القبارصة اليونانيين .

وقد وقف « الحزب التقدمي للشعب العامل في قبرص (الحزب الشيوعي القبرصي) بوضوح مع الجانب السوفييتي في الصراع مع بكين ، وندد « بالنشاط والانقسامي » لقيادة الحزب الشيوعي الصيني منذ سبتمبر ١٩٦٣ .

(٢٧) لوكسمبرج

الحزب الشيوعي في لوكسمبرج

رئيس الحزب : دومينيك أورباني (ولد عام ١٩٠٣) .
عدد أعضاء الحزب : حوالي ١٠٠٠ عضو .
وضعه الانتخابي : يعد الحزب الشيوعي في لوكسمبرج ، مع الحزب الشيوعي الايطالي ، والحزب الشيوعي الفرنسي ، والحزب الشيوعي الفنلندي ، أحد أربعة أحزاب شيوعية أوروبية ، حصلت على أكثر من ١٥٪ من أصوات الناخبين في الانتخابات العامة . وفي ديسمبر سنة ١٩٦٨ صوت الى جانب الحزب في الانتخابات ٤٠٢,٦١٠ ناخبين ، بعد أن صوت له في الانتخابات السابقة ٣٣٠,٩٠٠ ناخب . وللحزب ست نواب في البرلمان (من ٥٦ نائبا) أحدهم أورباني .

تأسس الحزب الشيوعي في لوكسمبورج سنة ١٩٢١ . ويعد الى جانب الحزب الشيوعي في ألمانيا الغربية ، والحزب الشيوعي اليوناني في المنفى ، من الأحزاب الشيوعية النادرة في أوروبا الغربية . وهو الحزب الشيوعي الشرعي الوحيد ، الذي أيد رسميا التدخل في تشيكوسلوفاكيا . كذلك فقد صوت هذا الحزب بلا تحفظ على قرار مؤتمر موسكو في يونيو سنة ١٩٦٩ .

(٢٨) هولندا

الحزب الشيوعي الهولندى

رئيس الحزب : هينك ج . هويكسترا
عدد أعضاء الحزب : حوالى ١٢,٠٠٠ عضو .
وضعه الانتخابي حصل فى سنة ١٩٦٧ على ٣,١٪ من الاصوات فله ٥ مقاعد فى البرلمان (من ١٥٠ مقعدا) .

تأسس الحزب الشيوعى الهولندى سنة ١٩١٨ . وقد تشكل من مجموعات اليسار الاممى ، غير الكثيرة عدديا ، ولكن التى تتسم بنشاطها الشديد . وشهد الحزب الشيوعى الهولندى أزمة خطيرة للغاية بعد وقت قليل من تأسيسه ، عندما نددت الأممية الشيوعية ، بما فيها لينين نفسه ، بانحراف الحزب الهولندى « اليسارى » ، واستمر الحزب حتى الحرب العالمية الثانية ، ومنذ ذلك الحين ، أصبح مثميزا بشخصية زعيمه بول دى جروت ، الذى لم يكف منذ ١٩٥٦ وعبر عديد من التحولات ، وسلسلة من الأزمات ، عن توفير مكانة خاصة للحزب داخل الحركة الشيوعية .

وفى سنة ١٩٥٨ ، ترك دى فاجنار أحد أعضاء القيادة الحزبية ، صفوف الحزب ، ليؤسس حزب العمال الاشتراكى . وقد حل هذا الحزب نفسه فى سنة ١٩٦٥ ليندمج فى الحزب الاشتراكى لنصير السلام .

وقد أجبرت المعارضة داخل الحزب ، جروت ، الذى إنتخب رئيسا فى سنة ١٩٦٢ ، على إقتسام القيادة مع هويكسترا . ف ج وولف . وفى عام ١٩٦٣ إتخذ جروت شخصيا موقفا حازما للغاية ضد بكين ، دون أن يؤيد مع ذلك موسكو بصورة غير مشروطة . ومنذ ذلك الوقت فصاعدا ، فان خطه هو الذى سيتجه أكثر فأكثر نحو الاستقلالية : فهو ينتقد جوانب عديدة للسياسة السوفييتية ، ولايديولوجية الحركة الشيوعية .

وفى عام ١٩٦٥ رفض الحزب الشيوعى الهولندى ، توقيع بيان أحزاب أوروبا الغربية . وفى عام ١٩٦٧ إنتقد جروت تدخل الحزب السوفييتى فى الشئون الداخلية لحزبه . وندد بالتدخل فى تشيكوسلوفاكيا ، ورفض الاشتراك فى مؤتمر موسكو فى يونيو ١٩٦٩ . وقد وضع الحزب برنامج عملى يتسم بالاعتدال .

وجدير بالذكر ، أنه بعد أن سيطر الحزب الشيوعى الهولندى على إحدى النقابات ، أنه قرر فى عام ١٩٥٨ حلها ، ودعوة اعضائها الى الالتحاق باتحاد النقابات الرئيسى الخاضع لسيطرة الحزب الاشتراكى .

(٢٩) يوغوسلافيا

رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف

السكرتير العام : جوزيب بروز تيتو (ولد سنة ١٨٩٢)
عدد أعضاء الرابطة : حوالى ١,٦٠٠,٠٠٠ عضوا
مكتب الرئاسة (أعلى سلطة تنفيذية) : يتالف من ١٥ عضوا .

تأسس الحزب الشيوعى اليوغوسلافى سنة ١٩١٩ . وظل غير شرعى فى الفترة من ١٩٢٠ الى ١٩٤٤ وأصبح إسمه فى سنة ١٩٥٢ « رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف » .

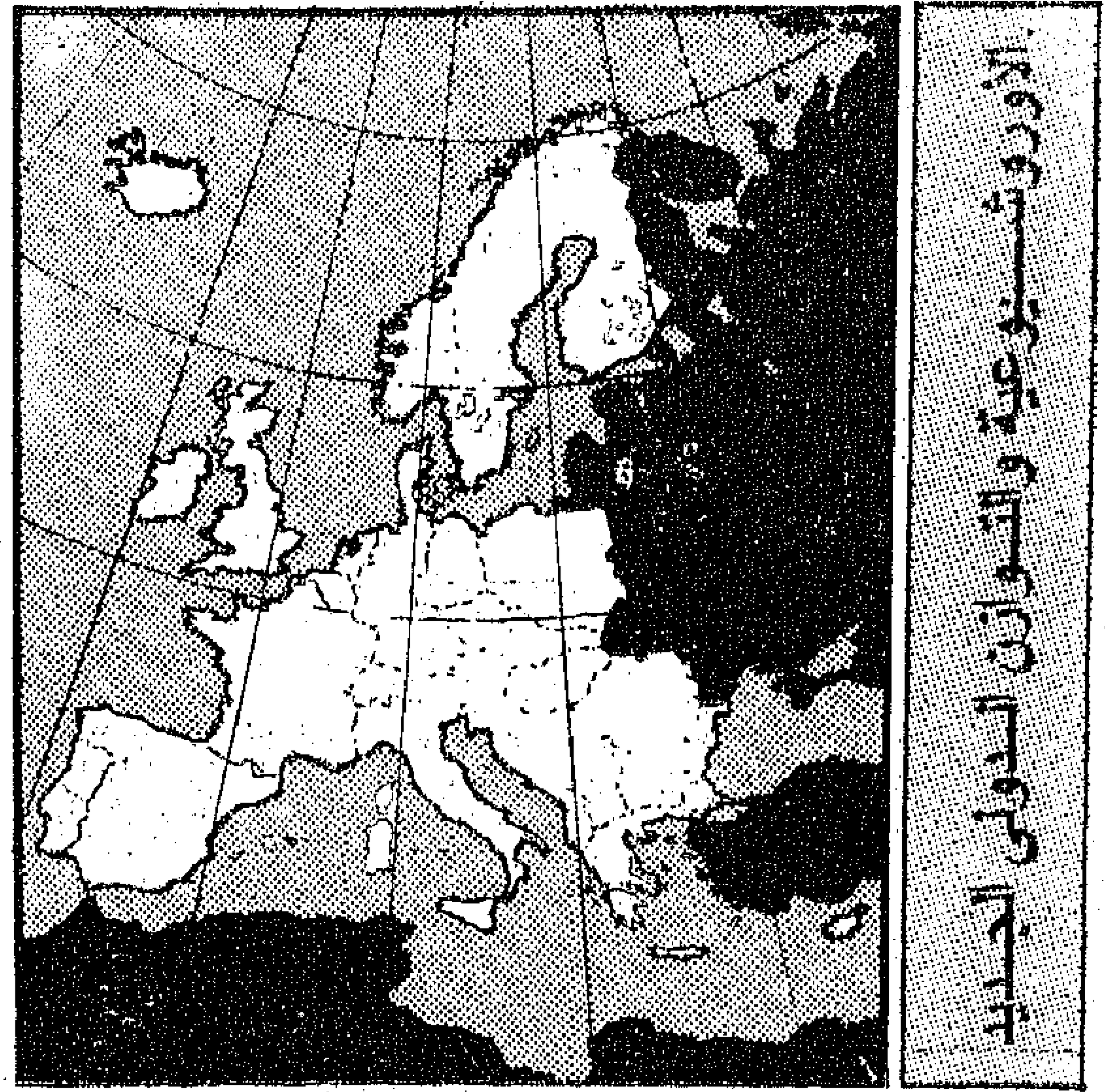
والواقع أن الشيوعيين اليوغوسلاف ، بالرغم من قلة عددهم ، أو إنقسامهم إزاء المشاكل القومية ، وبسبب الهيكل الاجتماعى للبلاد ، لعبوا دورا هاما داخل الاممية الشيوعية ، وخاصة خلال الحرب الأسبانية وبتصدره المقاومة المسلحة ضد المحتلين الايطاليين والألمان ، وبكفاحه ضد الملكيين (الذين تزعمهم ميخايلوفيتش) ، خلق الحزب الشيوعى اليوغوسلافى خلال الحرب ، الظروف الملائمة للاستيلاء على السلطة ، دون مساعدة الاتحاد السوفييتى . وفى المناطق التى سيطر عليها ، جرى هذا الاستيلاء على السلطة ، إبتداء من سنة ١٩٤٢ تحت إشراف جبهة التحرير الشعبية المعادية للفاشية ، التى تولى الحزب قيادتها . وأعلنت « الجمهورية الشعبية » فى نوفمبر سنة ١٩٤٥ .

ومنذ تشكيل « الكومنفورم » (١٩٤٧) ، إتخذ الحزب الشيوعى اليوغوسلافى بداخله مواقف « يسارية » ، وانتقد بعنف خاصة ، الحزبين الشيوعيين الايطالى والفرنسى ، لأنهما لم يكافحا من أجل الاستيلاء على السلطة فى نهاية الحرب . ولكن فى العام التالى ، إستنكر ستالين من خلال الكومنفورم « السياسة القومية » للحزب الشيوعى اليوغوسلافى ، ورفض تيتو قبول هذه الانتقادات ، ووقعت القطيعة بصورة نهائية فى يونيو سنة ١٩٤٨ . وقام بوليس رانكوفيتش بتصفية انصار الكومنفورم . وشنت حملة ضد « تيتو » و« التيتوية » فى كل أوروبا الشرقية ، وداخل الحركة الشيوعية العالمية .

ولم تتم المصالحة بين الاتحاد السوفييتى ويوغوسلافيا ، إلا مع زيارة خروشوف وبولجانين لبلجراد فى سنة ١٩٥٥ ، ولكن المصالحة بين الحزبين ، كانت صعبة ، بسبب الخلافات الأيديولوجية . وبعد هدوء الجدل ، ندد مؤتمر ال ٨١ حزبا شيوعيا فى نوفمبر سنة ١٩٦٠ بجوانب الخط اليوغوسلافى ووصفه « بالانتهازية الدولية » . وتغيير إسم الحزب الذى أصبح « رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف » فى سنة ١٩٥٢ ، كان يرمز الى مفهوم لقيادة البلاد بوساطة الحزب ، يختلف عن مفهوم الحزب الشيوعى السوفييتى ، وعن مفهوم كل الحركة الشيوعية . وفى الواقع ، وعلى الرغم من أن « الرابطة » لم تتخل بأية حال ، عن نظام الحزب الواحد ، إلا أنها بذلت جهودها لاتباع نوع من اللامركزية فى السلطة الادارية (دور البلديات) والاقتصادية (التسيير الذاتى للمؤسسات) ، والعمل بحيث يصبح لغير الشيوعيين ، إمكانية المشاركة الحقيقية فى إطار التحالف الاشتراكى .

والواقع أن المسئولين اليوغوسلاف ، وخاصة تيتو وكاردييلى ، ذكروا مرات عديدة ، أن الماركسية اللينينية هى العقيدة الرسمية للدولة اليوغوسلافية ، وإذا كان يسمح أحيانا « بتفسيرات » مختلفة وعلى سبيل المثال لفلاسفة مجلة « براكسيس » ، فانه لا يسمح بها إذا كانت تؤدى الى معارضة سياسية الرابطة (سجن جيلاس وميهايلوف) . ولم تشهد قيادة رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف ، ازمات خطيرة صريحة ، إلا مع قضية جيلاس (سنة ١٩٥٣) ومشكلة رانكوفيتش الاكثر خطورة ١٩٦٦) . وقد قام المارشال تيتو بمهارة ، بتهدئة المظاهرات الطلابية التى قامت فى يونيو سنة ١٩٦٨ ، والتى دفعت الحزب للاضطلاع أكثر بدوره الاجتماعى ، كذلك فان التدخل فى تشيكوسلوفاكيا ، قد دعم وحدة البلاد التى تهددت بسبب تزايد النشاط القومى بين القوميات المكونة للاتحاد اليوغوسلافى ، وخاصة فى مقدونيا) . وحقق المؤتمر التاسع للرابطة (من ١١ الى ١٥ مارس سنة ١٩٦٩) فى بلجراد ، تقدما جديدا على طريق التشكيل الفيدرالى للحزب ، واكد رغبة الشيوعيين اليوغوسلاف فى مواصلة طريق الاستقلال الخاص بتجربتهم القائمة على إشتراكية التسيير الذاتى ، المنفتحة غير البيروقراطية .

ورفضت القيادة اليوغوسلافية أى إشتراك فى المؤتمر العالمى للاحزاب الشيوعية الذى عقد فى موسكو ، ومع تجنب الجدل مع الكرملين ، حاولت دعم الوضع الدولى للبلاد ، بفضل توطيد علاقاتها مع الدول « غير المنحازة » والغرب . إلا أن تزايد حدة الاتجاهات الانفصالية - وخاصة فى كرواتيا - دفعت رئاسة الرابطة فى أبريل سنة ١٩٧٠ الى إدانة « النزعة القومية » ، وفى نفس الوقت إدانة إتجاه « التوحيد الشامل » للجمهوريات ، دون مراعاة خصائصها ☐



[٨] يوميات الأحزاب الشيوعية الأوروبية (١٩٤٨ ـ ١٩٧٧)

يونيو ١٩٤٨

طرد يوغوسلافيا من عضوية الكومنفورم ، على أثر الخلافات التي وقعت بين اليوغوسلاف والسوفييت . ومنذ ذلك الوقت ، والعلاقات اليوغوسلافية ـ السوفييتية تتسم بالعداء حتى ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ عندما حاول خروشوف رأب الصدع . ولكن إتجاه يوغوسلافيا الى تبنى سياسة عدم الانحياز ، كان مصدرا جديدا لعدم الاتفاق منذ ١٩٦١ . وضاعف من ذلك موقف يوغوسلافيا المعارض للغزو السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا فى ١٩٦٨ ، ومع ١٩٦٩ كانت هناك مخاوف يوغوسلافية من غزو سوفييتي لأراضيها .

ديسمبر ١٩٦٤

انعقاد المؤتمر الثامن لرابطة الشيوعيين اليوغوسلاف . وفى تقريره الى المؤتمر ، أكد جوزيف بروز تيتو ، على أن الدور الذى تلعبه سياسة عدم الانحياز فى العلاقات الدولية ، قد تعاظم خلال الفترة الماضية من الحرب الباردة ، إذ وقفت هذه السياسة حائلا دون الانقسام الكامل للعالم . كما أشار الى أن العلاقات داخل الحركة الشيوعية العالمية ، اخذة فى الاتجاه نحو الديمقراطية ، والتغلب على المعتقدية الستالينية ، والتخلى عن بقايا تفكير الاممية الثالثة .

١١ ـ ١٥ مارس ١٩٦٩

إنعقاد المؤتمر التاسع لرابطة الشيوعيين اليوغوسلاف ، الذى قاطعه الاتحاد السوفييتي ، وكل دول أوروبا الشرقية عدا رومانيا . وقد أكد هذا المؤتمر ، وجود عديد من القضايا الخلافية مع الاتحاد السوفييتي سواء على المستوى الداخلي ، حيث النموذج اليوغوسلافى للاشتراكية ، يختلف بشكل ملحوظ عن النموذج السوفييتي . أو على مستوى السياسة الخارجية ، حيث عارض تيتو بشدة ، التدخل العسكرى من خمس دول إشتراكية فى تشيكوسلوفاكيا ، واعتبر هذا العمل تهديدا لاستقلال دولة ذات سيادة ، وخروجا على مبادىء القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة .

٥ ـ ١٧ يونيو ١٩٦٩

مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية بموسكو ، يصدر وثيقة بعنوان (مهام المرحلة الراهنة فى النضال ضد الامبريالية ووحدة حركة الاحزاب الشيوعية العالمية وكل القوى المعادية للامبريالية) . ويلاحظ أن هذه الوثيقة ، لم تنص على دور خاص للحزب الشيوعى السوفييتى ، وإنما قررت أن لكل الأحزاب حقوقا متساوية ، وانه لا يوجد مركز موجه داخل الحركة الشيوعية العالمية ، وأن التنسيق الاختيارى له أهمية متزايدة . وكان هذا تطورا بالقياس الى مؤتمر عام ١٩٥٧ الذى إعتبر الاتحاد السوفييتى على رأس الحركة الشيوعية ، كقائد للمعسكر الاشتراكى ، وعن مؤتمر ١٩٦٠ الذى وصف الاتحاد السوفييتى بانه طليعة الحركة الشيوعية العالمية .

ورغم أن مؤتمر ١٩٦٩ حضرته وفود من ٧٥ حزبا ، إلا أن خمسة من الأحزاب الحاكمة قد تغيبت ، وهى : أحزاب الصين ، كوريا الشمالية ، فيتنام الشمالية ، البانيا ، يوغوسلافيا . كما ارسل الحزبان الحاكمان فى رومانيا وكوبا ، ممثلين عنهما فقط ، وعبرا عن وجهات نظر مختلفة بصدد التدخل السوفييتي فى تشيكوسلوفاكيا ، وبعض مظاهر أخرى فى السياسة السوفييتية ، وإن كان لم يشر الى ذلك فى الوثيقة الختامية .

اغسطس ١٩٦٩

إنعقاد المؤتمر العاشر للحزب الشيوعى الرومانى ، الذى عبر عن عدد من نقاط الخلاف مع الاتحاد السوفييتى . وفى التقرير الذى قدمه نيكولاى شاوشيسكو الى المؤتمر ، أكد على حقيقة أن الأحزاب العمالية والشيوعية تتحرك فى ظروف قومية ، إجتماعية ، تاريخية مختلفة ، وأن المستوى المختلف لتطور القوى الانتاجية والعلاقات الاجتماعية يقود الى إختلاف فى تناول القضايا من بلد الى آخر . وأشار الى أن فهم هذه الحقيقة ، يعنى إستقلال كل حزب فى وضع سياسته ، إستراتيجيته وتكتيكاته .

أكتوبر ١٩٧٠

قام نيكولاى شاوشيسكو السكرتير العام للحزب الشيوعى الرومانى ، بزيارة الى الولايات المتحدة ، لمدة ١٥ يوما ، وكان ذلك ـ بالاضافة الى التقارب المحدود مع الصين والبانيا ـ تعبيرا عن الاتجاه الجديد المستقل للحزب الشيوعى الرومانى .

٣٠ مارس ـ ٩ ابريل ١٩٧١

إنعقاد المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى الذى حضرته وفود من جميع الاحزاب الشيوعية عدا الصين والبانيا . وقد شهد هذا المؤتمر ، صعود الخلافات الكامنة الى السطح ، فأعادت كل من رومانيا ويوغوسلافيا إنتقاد التدخل السوفييتى فى تشيكوسلوفاكيا ، والتاكيد على مبادىء السيادة ، الاستقلال ، وعدم التدخل ، والطرق المختلفة الى الاشتراكية .

١ ـ ٧ نوفمبر ١٩٧١

إنعقاد المؤتمر السادس لحزب العمال الالبانى ، الذى منح تأييدا كاملا للصين وللزعيم ماوتسى تونج ، واعتبر أن إنتصار الثورة الصينية ، مصدر إلهام لكل الحركة الثورية فى العالم . وفى المقابل ، شن المؤتمر هجوما عنيفا على الاتحاد السوفييتى ، مستخدما المصطلحات المتداولة فى الصين ، عند وصف السوفييت مثل « التحريفية » و « الامبريالية الاشتراكية » . واعتبر أن التحالف الامريكى السوفييتى هو اكبر قوة مضادة للثورة ولنضال الشعوب من أجل الحرية والاشتراكية .

ـ ١٩٧٢

انعقاد المؤتمر القومى الرومانى ، وهو يختلف عن مؤتمرات

الحزب ، في انه لا تقدم فيه عادة خطة خمسية جديدة ، ولا تجرى فيه إنتخابات للمناصب الحزبية العليا .

وفي خطابه في المؤتمر ، حافظ شاوشيسكو على إستمرار المبادىء العامة التي أقرها المؤتمر العاشر للحزب ، رغم ما إتسم به حديثه من عدم الحدة عند عرض بعض القضايا الخلافية مع الاتحاد السوفييتي .

مايو ١٩٧٤

إنعقاد المؤتمر التاسع لرابطة الشيوعيين اليوغوسلاف . وفي تقريره الى المؤتمر ، أعاد تيتو التاكيد بشدة على سياسة عدم الانحياز . وكانت يوغوسلافيا قد شاركت قبل ذلك مباشرة في مؤتمر الجزائر لدول عدم الانحياز في سبتمبر ١٩٧٣ . واشار تيتو الى ان هذه السياسة ، تلعب دورا متزايد الأهمية في العلاقات الدولية ، حيث يتبناها ثلثا أعضاء هيئة الامم المتحدة . وعمل تيتو على تبني موقف مستقل تجاه النزاع الصيني ـ السوفييتي ، كما اكد على الطرق المختلفة الى الاشتراكية .

نوفمبر ١٩٧٤

إنعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الروماني ، الذي أكد على المبادىء التي أقرها المؤتمر السابق ، وأولى اهمية خاصة لسياسة الانفراج الدولي ، وأكد شاوشيسكو في تقريره الى المؤتمر ، على التطور في الروابط السياسية والاقتصادية مع العالم الغربي والولايات المتحدة .

يناير ١٩٧٦

الاحزاب الاشتراكية والجناح اليساري من الكاثوليك في اسبانيا ، تطالب بشرعية الحزب الشيوعي الاسباني ، لانه ثبت انه تحت قيادة زعيمه الحالي ـ « كاريللو » ـ يعارض موسكو في قضايا عديدة ، وأثبت ولاءه للديمقراطية .

٤ ـ ٨ فبراير ١٩٧٦

إنعقاد المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي الفرنسي الذي إفتتحه « جورج مارشيه » زعيم الحزب ، بهجوم على الاتحاد السوفييتي بسبب ما يمارسه من قمع للحريات . وهو المؤتمر الذي تمخض عنه نقد لمفهوم (ديكتاتورية البروليتاريا) وإلغاء النص عليه في مقدمة لائحة الحزب .

٢٥ فبراير ١٩٧٦

حذر فلاديمير شيربيتسكي ، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي في خطابه أمام المؤتمر الخامس والعشرين للحزب ، من فكرة « القومية » وغيرها من « الافكار الغربية » الاخرى التي تنتشر حاليا بين الحركات الشيوعية .

٢٧ فبراير ١٩٧٦

أعلن جورج مارشيه سكرتير عام الحزب الشيوعي الفرنسي ، أنه لم يحضر إجتماعات المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي لوجود خلافات في وجهات النظر بين الحزبين ، وخاصة حول موضوعات الديمقراطية الاشتراكية .

٢٨ فبراير ١٩٧٦

أعلن انريكو برلنجوير زعيم الحزب الشيوعي الايطالي ، في خطابه امام المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي المنعقد بموسكو ، أن الحزب الشيوعي الايطالي ، سيضع سياسته الخاصة ، بصرف النظر عما تقوله موسكو .

٩ يونيو ١٩٧٦

أعلن زعيما الحزب الشيوعي الايطالي ورابطة الشيوعيين اليوغوسلاف في ختام مباحثاتهما في روما ، حول الاعداد لمؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية الاوروبية ، عن ضرورة أن تكون لجميع الاحزاب الشيوعية ، حرية البحث عن اساليب جديدة تؤدي الى المجتمع الاشتراكي ، وضرورة منح الاستقلال لكل حزب شيوعي .

٢٩ ـ ٣٠ يونيو ١٩٧٦

مؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية في برلين الشرقية ـ الذي حضرته وفود ٢٩ حزبا ـ يؤكد على إستقلال الاحزاب الشيوعية في تحديد سياستها ، ورفض المركز الموجه والمساواة بين جميع الاحزاب .

وجدير بالذكر ، أن معظم الملاحظين إعتبروا هذا المؤتمر بمثابة وثيقة ميلاد « الشيوعية الجديدة » .

٥ يوليو ١٩٧٦

إنتخاب رئيس مجلس النواب الايطالي من الحزب الشيوعي « بيترو انجراو » ، وتعد هذه هي المرة الاولى ، التي يفوز فيها الحزب الشيوعي الايطالي بهذا المنصب منذ عام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ عندما تولاه « اومبرتو تراسيني » .

يوليو ١٩٧٦

المؤتمر الثالث عشر الاستثنائي للحزب الشيوعي الياباني ، يصدر وثيقة باسم « بيان الحرية والديمقراطية » ، يقرر فيها الحريات السياسية المدنية ، وحرية الفكر والفلسفة والعقيدة الدينية وحرية النشاط الثقافي والفني لكل فرد ، مع تعديل جزئي للبرنامج واللائحة شمل حذف عبارة « دكتاتورية البروليتاريا » والاكتفاء بعبارة « سلطة الطبقة العاملة » .

سبتمبر ١٩٧٦

دار حوار حاد بين الحزبين الشيوعيين في تشيكوسلوفاكيا وإيطاليا حول الغزو السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا في ١٩٦٨ ، فقد شن الحزب الشيوعي الايطالي هجوما على هذا التدخل ، بينما دافع عنه الحزب التشيكي .

ديسمبر ١٩٧٦

نشرت « يونيتا » صحيفة الحزب الشيوعي الايطالي ، أن تشيكوسلوفاكيا يجب الا تحاول الادعاء بأنها تسير في طريق ديمقراطي إشتراكي ، مادام أن إناسا مثل « ميلان هوبل » ـ احد المقربين من « دوبتشيك » سابقا ـ لايزالون مضطهدين .

منتصف فبراير ١٩٧٧

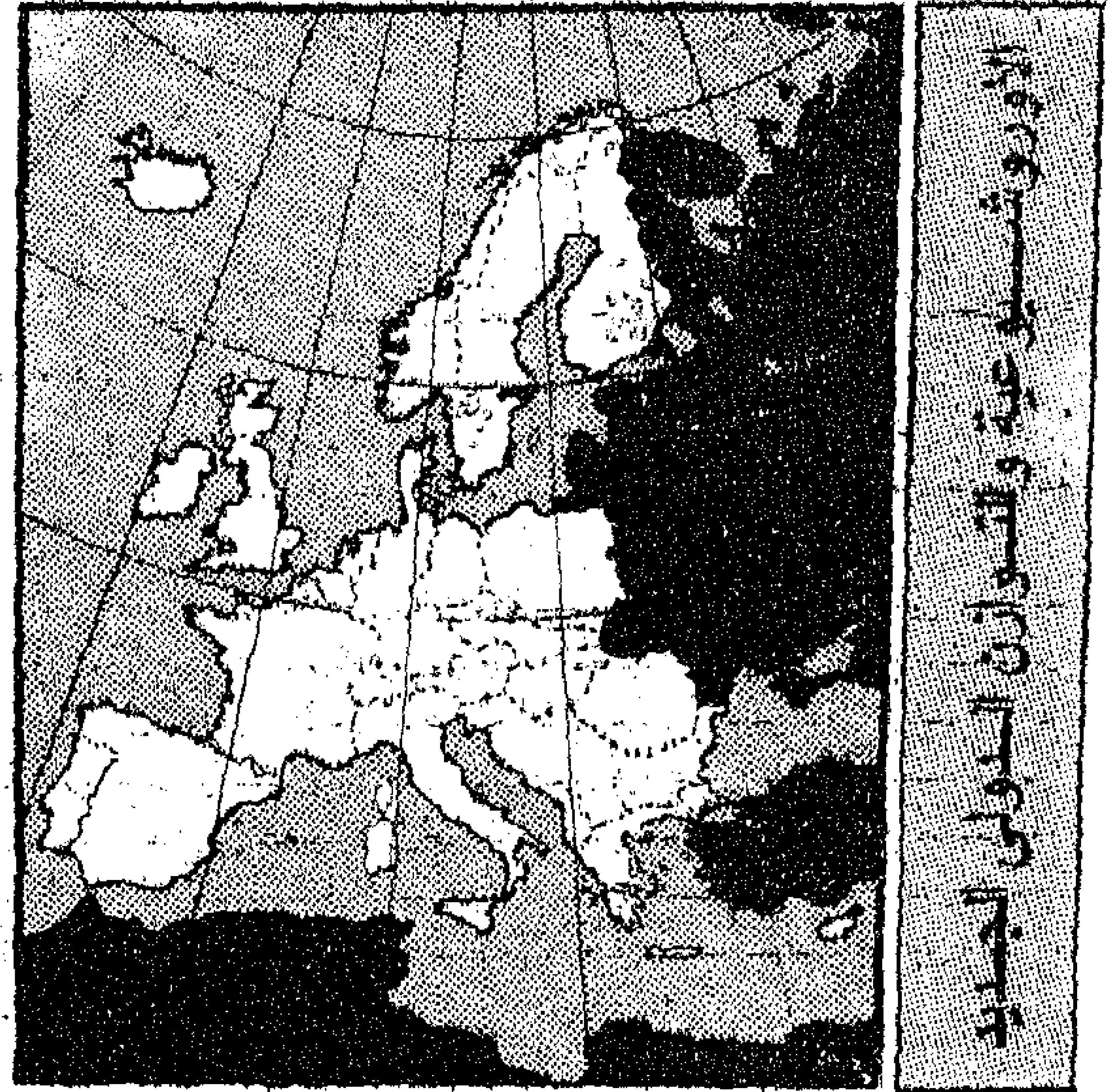
الحزب الشيوعي الفرنسي ، يتخذ موقفا متشددا من رؤية حليفه الحزب الاشتراكي لمسألة التاميم ، معتبرا إياها « راسمالية جديدة » ، وذلك تعليقا على حديث أدلى به « جاك اتاللي » المستشار الاقتصادي « فرانسوا ميتران » زعيم الحزب الاشتراكي الفرنسي الى جريدة « لى زيكو » في ١٠ فبراير قال فيه « إن الغاية من التاميم ، ليست تخفيض ثروات المساهمين ، ولا تخفيف الفروق بين الفرنسيين ، لان هذه مهمة النظام الضريبي » . وتأكدت هذه الفكرة في المؤتمر الذي عقده الحزب الاشتراكي يومي ١٢ ، ١٣ فبراير حول « السياسة الصناعية في فرنسا » .

٢٢ فبراير ١٩٧٧

أشارت « الهيرالد تريبيون » الى الخطأ الامريكي الجديد بصدد الاحزاب الشيوعية في غرب أوروبا ، واكدت وجود إتصالات بين مسئولين أمريكيين ، وقيادة الحزب الشيوعي الايطالي ، في إطار تطور يعني عدم التشدد في قضية مشاركة الاحزاب الشيوعية في بعض حكومات أوروبا الغربية .

٢ ـ ٣ مارس ١٩٧٧

مؤتمر مدريد للاحزاب الشيوعية في فرنسا ، وإيطاليا ، وأسبانيا ـ الذي إعتبره المراقبون إمتدادا لمؤتمر برلين يونيو ١٩٧٦ وتاكيدا لنتائجه ـ يصدر بيانا يتضمن ـ بالاضافة الى تاكيد المواقف السابقة للاحزاب الثلاثة ـ الاقرار بحق الاضراب للعمال ، والمطالبة بتنفيذ مقررات مؤتمر هلسنكي ، وخاصة المتعلقة باحترام حقوق الانسان .



[٩] وثائق خاصة بالأوروشيوعية

وثيقة (١)

تقرير الرئيس تيتو إلى المؤتمر الثامن لرابطة الشيوعيين اليوغوسلاف (٧ ديسمبر ١٩٦٤)

التطور في الحركة العمالية العالمية

طرأت خلال السنوات القليلة الماضية تغيرات بالغة الأهمية ، على الحركة العمالية العالمية ، استهدفت مزيدا من الديمقراطية داخل الحركات والأحزاب المستقلة ، كما اتجهت إلى القضاء بصورة تدريجية ، على العقبات التي تثيرها العقيدة الستالينية . هذه العقبات التي حالت دون أن تتمكن الحركة العمالية من العمل بطريقة مستقلة داخل كل دولة ، من أجل حشد وتعبئة الجماهير للنضال في سبيل إقامة علاقات إجتماعية جديدة أكثر عدالة . فقد أصبحت الاشتراكية اليوم شكلا من أشكال تطور المجتمع المعاصر ، ومظهرا من مظاهر التقدم الاجتماعي بشكل عام .

وعندما أدركت الغالبية العظمى داخل الحركة العمالية العالمية هذه الحقيقة ، سارعت إلى تبنى نظريات جديدة للصراع ، وتخلت عن تلك التي كانت تتلاءم مع عصر العالمية الثالثة وعهد التطويق الرأسمالي . فقد ازداد اقتناعها من جهة بالاشتراكية كعملية تحدث على نطاق عالمي ، وعملت بالتالي على تطوير أنشطتها على أساس التعاون الموسع بين الحركات والقوى التقدمية ، التي تتخذ لنفسها أشكالا كثيرة ومتباينة ، واستفادت من جهة أخرى ، في كفاحها الذاتي ، من الصيغ الجديدة بعد أن سلمت بأن لكل دولة وسائلها الخاصة في الاتصال بالجماهير ، وبالقوى التقدمية على مستوى متطور .

وقد تخلصت الحركة العمالية العالمية تدريجيا من المناهج اللاديموقراطية التي كانت تستخدم لتحقيق وحدة العمل . وكانت هذه المناهج تتناسب تماما مع عهد ستالين والكومنفورم . ويستحق هذا الاتجاه الجديد للحركة العمالية العالمية أن يطلق عليه اتجاها تاريخيا .

إنه لمن الخطأ بمكان ، اعتبار الصراع الذى تدور رحاه حاليا في الحركة العمالية كحدث داخلي ، مادام أن هذا الصراع لم ينشب فقط نتيجة التغيرات الداخلية للحركة ، أو نتيجة الصراع بين الاتحاد السوفيتي والصين ، وانما نجم أساسا عن الاختلاف في طريقة إدراك التغيرات العميقة التي تجرى في العالم اليوم ، وأيضا بسبب المناهج المختلفة المتبعة ، ابتغاء إيجاد حلول للتناقضات الحادة التي تهز العالم ، وتهدد بالصراع الشامل . وقد اتضح اختلاف وجهات النظر وتناقضها داخل الحركة العمالية العالمية فيما يتعلق بالقضايا ذات الأهمية القصوى في عصرنا هذا ، مثل قضية الحرب والسلام ، ومشكلة التعايش بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، والتي أصبح حلها أمرا ضروريا إذا أراد العالم أن يتجنب كارثة جديدة .

وقد زادت الخصومة كتعبير عن هذه المواقف المتنافرة ، وهي خصومة لايمكن إخفاؤها أو علاجها بالطرق التقليدية والحلول الوسط . كما ظهر استقطاب جديد داخل الحركة العمالية العالمية ، كتعبير في المقام الأول ، عن التناقضات الاساسية التالية :

- التناقض بين الاتجاهات الجديدة نحو الاشتراكية في الدول التي حصلت حديثا على استقلالها ، وبين معايير هذه الاتجاهات العقائدية والبيروقراطية ذات الأفق الضيق .

- التناقض بين الرأي القائل بامكانية إزدهار الاشتراكية في المستقبل في ظل السلام والتعايش السلمى ، وبين الرأى القائل بأن القوة وشن الحرب على القوى الرأسمالية ، هو السبيل الوحيد أمام الاشتراكية لتحرز نصرا شاملا .

- التناقض بين وجهات النظر التي تنادي بضرورة تمتع الاحزاب الشيوعية والحركات الاشتراكية بأكبر قدر من الحرية والاستقلال الذاتي ، وبين محاولات الابقاء على أنماط الوحدة والتعاون القديمة المثقلة بنماذج السيطرة وعدم المساواة .

فمن خلال المواجهة بين المواقف والسياسات المختلفة داخل الحركة العمالية العالمية وتصفية الحسابات مع قيادة الحزب الشيوعي الصيني ، ومواقفهم الثورية الزائفة ، يزداد الاعتقاد بأن إمكانية التغلب على الصراع عن طريق الحلول الوسط ومصالحة الاتجاهات المتنافرة بصورة مصطنعة ، ماهي إلا أوهام مجردة .

إذن ماهو الشكل - طبقا لتصورنا - الذى يجب أن تكون عليه العلاقات بين الأحزاب الشيوعية ؟ إن مفهوم ستالين القديم لزعامة الحركة الثورية العالمية ، مثله في ذلك مثل المفهوم الجديد لماوتسى تونج ، يتعارض تماما مع المسئوليات السياسية والادبية لكل حزب أمام شعبه ، ومع كفاح هذا الحزب واحتياجاته الخاصة .

إن مايدفع الأحزاب والدول اليوم إلى المطالبة بالحرية والعمل المستقل ، ليس فقط الولاء لفكر معين ، أو مبادىء ما ، وإنما الحاجة إلى حرية العمل المسئول في هذا العصر طبقا لظروف كل دولة . فلا يوجد هناك تناقض بين العالمية والاختلافات الناجمة عن الظروف الداخلية الخاصة ، التي يتحتم على كل حزب أن يعمل على أساسها . فالعالمية لاتبدأ حيث تنتهي الحرية والاستقلال الذاتي . إن الوحدة الثورية الحقيقية والتضامن الاشتراكي ، لابد أن يقوما على أساس هذه المصالح والرؤى المشتركة التي تنشأ عن استقلال كل حزب ومسئوليته الكاملة . إن الحركة العمالية العالمية تحتاج اليوم أكثر من أى وقت مضى إلى هذه الوحدة التي لاتحاول إخفاء الاختلافات ، وإنما على العكس ، تعترف بها . وعلى أية الاحوال ، لم تعرف الحركة العمالية العالمية يوما الوحدة الشاملة . وهذه حقيقة يعززها تاريخ الحركة ذاته خاصة الظروف الحالية التي تمر بها .

إن المناقشة والجدل البناء بين الأحزاب ، وكذلك اختلاف وجهات النظر لن يضر بالحركة العمالية العالمية ، بل على العكس ، يشكل ذلك أمرا حيويا وضروريا بالنسبة للحركة . ومن الممكن أن تصبح هذه المناقشات والانتقادات مثمرة ومفيدة لقضية الوحدة والتعاون ،

إن هى اتسمت بالموضوعية والاخلاص ، وخلت من عناصر التدخل فى الشئون الداخلية للاخرين ، وفوق كل ذلك ، إذا كانت تقوم أيضا على اساس المساواة التامة ، ولاتهدف إلى فرض الرأى الخاص على المجموع .

إن مبدأ المساواة والاستقلال ، ليس مثلا أعلى تسعى إلى بلوغه الاحزاب الشيوعية والدول الاشتراكية فحسب ، فالانسانية جمعاء تجاهد اليوم من أجل هذا الهدف ، بما فى ذلك الدول الجديدة التى حطمت حديثا أغلال العبودية والسيطرة الاجنبية . ويكفى أن نشير إلى الأنها الثورة الجزائرية ، والجهود التى يبذلها حاليا الزعماء الجزائريون لارساء أسس التنمية الاجتماعية الاشتراكية فى بلادهم .. وهذه هى الحال فى كثير من دول آسيا وأفريقيا .

إن الحركة العمالية العالمية ، ستفقد كثيرا من هيبتها إذا لم تقدم افضل الامثلة على احترامها لهذا المبدأ ، وذلك من خلال ممارستها لعلاقاتها على المستوى الكلى . وهنا يرجع جزء كبير من الفضل إلى مؤتمر الحزب الشيوعى السوفييتى ، الذى أعلن محاسبته لانماط العلاقات الستالينية السائدة بين الدول الاشتراكية والاحزاب الشيوعية ، والتى تسببت كما هو معروف - فى الاضرار السياسية والادبية الجسيمة التى لحقت بالحركة العمالية العالمية .

وقد قطعت رابطة الشيوعيين اليوغسلافية ، طريق النضال الوعر لتحقيق الاشتراكية فى بلادها ، ودافعت داخل الحركة العمالية العالمية عن العلاقات القائمة على المساواة . وقد كانت رابطة الشيوعيين اليوغسلافية دائما جزءا عضويا فى الحركة ، بغض النظر عن المحاولات التى بذلت فى الماضى ، لعزلها وطردها ودفعها بالتالى إلى الوقوف ضد الحركة الثورية العالمية .

وكان كفاح هذه الرابطة من أجل تحقيق تعاون شامل على مستوى عالمى ، سببا فى أن القيادة الصينية اعتبرتها عائقا فى سبيل نشاطها ، كما ازعجتها السياسة التى انتهجتها الرابطة ، فى كثير من الدول النامية ، خاصة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، والتى دعمت مفاهيم العلاقات الدولية تلك المفاهيم التى كشفت عن أطماع القادة الصينيين . وهذا يفسر السبب فى إسراف الحزب الشيوعى الصينى فى الهجوم على سياسة يوغسلافيا ، على الرغم من كونها دولة صغيرة نسبيا ، تقع على بعد الاف الكيلومترات من الصين . □

وثيقة (٢)
الموقف الدولى والسياسة الخارجية لجمهورية ألبانيا الشعبية

مقتطفات من تقرير اللجنة المركزية لحزب العمل الألبانى إلى المؤتمر السادس للحزب .

« .. إن الامبريالية والتحريفية ، قد أثارتا ضدهما كراهية الجماهير ، التى ترى فى السياسة الامريكية ، والسياسة التحريفية السوفييتية ، خطرا على حريتها وإستقلالها . إن الجماهير تريد الحرية ، ولذلك فهى ضد التدخل الوحشى للامبرياليين والتحريفيين ، كما أنها تدين سياستهم التى تسعى نحو فرض السيطرة والابتزاز . ويستطيع المرء فى أى مكان ، أن يلمس كيف تنمو وتقوى المشاعر المضادة للولايات المتحدة ، تماما كما هى الحال بالنسبة للاستعمار الاشتراكى السوفييتى .

إن الصين الشعبية العظيمة والبانيا ، اللتين تلتزمان دوما الخط الماركسى اللينينى ، ويتبنيان الاشتراكية ، إنما يشكلان عنصرا هاما فى الحركة الثورية ، ومصدرا للأمل والحث على إتساع نطاقها ، وأساسا راسخة لدعم النضالات الثورية والتحررية للجماهير ... » .

« .. إن دور جمهورية الصين الشعبية - القلعة القوية للثورة والاشتراكية - يشكل أهمية خاصة بالنسبة للنمو ودعم الحركة الثورية فى العالم .

إن إنتصار الثورة البروليتارية الثقافية العظيمة ، التى بداها وأرشدها الرفيق الماركسى اللينينى العظيم ماوتسى تونج ، تشكل إنتصارا ومصدرا للآمال للحركة الثورية فى العالم كله .. وقد أحبط الامبرياليون والتحريفيون ، الذين حاولوا من خلال عملائهم ، إجهاض الثورة الصينية . لقد بقيت صين ماوتسى - تونج حمراء ، وخرجت من قلب الثورة الثقافية ، أقوى مائة مرة ، عدوا عنيدا للأمبريالية والتحريفية ، وصديقا عظيما للجماهير ، تدعم نضالهابقوة .

إن التضليل الذى مارسه التحريفيون الجدد على النمط الخروتشوفى ، والذين تسببوا فى إلحاق ضرر فادح بالحركة الثورية ، لم تمثل سوى مزايا مؤقته للنظام الراسمالى بشكل عام ، غير أن هذا الخداع لم يكن قادرا على إنقاذ الراسمالية من الأزمات الشاملة التى غرقت فيها ، كما لم يكن قادرا على تغيير مجرى التاريخ ، أو تغيير التطور نحو الثورة وإنتصار الاشتراكية ... » .

« ... ومنذ تولى التحريفيون الجدد السلطة فى الاتحاد السوفييتى ودول إشتراكية أخرى ، فان حزبنا قد بلور الموقف بشكل صحيح ، واشار إلى أن الجبهة الثانية ، قد بدأت لمواجهة الاشتراكيةوالشيوعية فى العالم .

واليوم .. نرى جميعا تحول الاتحاد السوفييتى التحريفى ، إلى دولة شوفينية وإستعمارية جديدة . إن السياسة الخارجية للنظام التحريفى السوفييتى ، لا تختلف عن السياسة التى كانت تتبعها روسيا القديمة ، حيث أنها تتشكل من نفس النزعات التوسعية ، وتتجه نحو نفس الأهداف ، التى تتمثل فى تحقيق إستغلال وإستعباد الجماهير .

وفى الوقت الذى تزداد فيه التناقضات داخل الاتحاد السوفييتى سواءا ، وتزداد فيه النزعات والصدمات بين المعسكر التحريفى .. وأخيرا فى الوقت الذى تصبح فيه المنافسة بين هذا المعسكر وبين سنده وحليفه الاستعمار الأمريكى ، أكثر حدة ، فان المغامرات العسكرية تصبح أكثر فأكثر ، الشكل الاساسى لحركة التحريفيين السوفييت .

إن العدوان البربرى على تشيكوسلوفاكيا ، لم يكن من قبيل الصدفة ، كما لم يكن جزءا من موقف إستثنائى بلا أى مستقبل . لقد كان بشكل مجرد ، تجسيدا لسياسة شوفينية وعدوانية ، إتخذت شكل خط رسمى .. ويمثل بداية عدوان هائل ، يوجه نحو الحرية والاستقلال لعديد من الدول والشعوب .

إنها حقيقة مؤكدة ، انه فى الوقت الذى كان يتم فيه غزو تشيكوسلوفاكيا علنا ، كان يجرى دعم الاحتلال الصامت ، الذى تتعرض له بولندا والمانيا الديمقراطية والمجر وبلغاريا ومنغوليا . لقد تحولت هذه الدول إلى أقاليم « مقاطعات » عسكرية لامبراطورية موسكو ، حيث لا يكتفى الجنرالات السوفييت بحفظ النظام فقط ، وإنما أيضا يصنعون السياسات ، بل ويصدرون القوانين ..

إن السمات الحديدية للسياسة الشوفينية ، التى تظهر فى كل الجهود التى يمارسها التحريفيون ، السوفييت لتحقيق سيطرتهم على الشعوب ، تتمثل فى سعيها نحو تقنين نظرى لهذه السياسة ، وتسميتها باسم البروليتاريا أو حتى باسم اللينينية .

لقد خرج بريجنيف بنظريته غير المعروفة ، التى تحمل إسم السيادة المحدودة . ويحاول دعاته المتحمسون ، إقناع العالم بأن الاتحاد السوفييتي ، لم يرسل مدرعاته إلى براج ، ولكنه أرسل مساعدة دولية ، لا على سبيل الضغط ، وإنما لدعم المجموعة

الاشتراكية ، وليس بهدف إستغلالها ، وإنما للاسراع بتحقيق تكاملها الاشتراكي .

إن نظرية السيادة المحدودة ، هي نظرية الشوفينية ، وتوسع القوة العظمي ، النظرية التي إعتمد عليها الأمبرياليون السوفييت الجدد ، في محاولتهم القضاء على كل سيادة لشعوبهم ، وخرق حق السيادة .. للتدخل إينما ووقتما يرون انه يجب عليهم ذلك .. وبنظرية السيادة المحدودة ، يحاولون تقنين (أو إضفاء صفة الشرعية) حق الاكثر قوة في القضاء على الضعفاء ، وحق الاكبر في إبتلاع الصغير .. إنها نظرية تحاول تبرير العدوان الأمبريالي .

إن التحريفيين السوفييت « الدولية البروليتارية » تحمل نفس المحتوى الرجعي ، الذي يقضي بأن يكون كل نضال أو حركة ثورية تابعة لمصالح وسياسات الاتحاد السوفييتي .

إن تحول التحريفيين السوفييت إلى إستعمار إشتراكي ، وتكشيف سياستها التوسعية ونشاطها ، قد ألقى بمهام جديدة على القوى الثورية والمعادية للامبريالية .

إن الحلف السوفييتي ـ الأمريكي ، يعد اكبر قوة مضادة للثورة ، ومعارضة لنضال الشعوب من أجل الحرية والاشتراكية . إن المناهج الاستعمارية لكل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، تصبح أكثر تقاربا ، وتميل إلى أن تصبح واحدة في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

ولتحقيق أهدافها في فرض النفوذ والسيطرة ، فان القوتين العظميين تحتاج كل منهما للأخرى ، كما انهما ينسقان خططهما ونشاطاتهما الحاكمة .

إن اهدافهما الاستراتيجية ، موجهة نحو تحطيم الاشتراكية وتعويق الثورة ، وإرساء سيطرتهما في العالم كله . إن رأس الحربة في هذا الحلف ، موجه ضد جمهورية الصين الشعبية ، التي تمثل العقبة الرئيسية امام تحقيق خططهم المضادة للثورة .

إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، يبذلان اقصى جهدهما ـ بالرغم من أن هذا حلم خيالي ـ لتطويق الصين وعزلها ، ليكونا قادرين يوما ما على إجهاض الثورة وتحطيم جمهورية الصين الشعبية . وبالرغم من أن الحرب العالمية الثانية قد إنتهت منذ عشرين عاما ، فان الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، مازالا يحتفظان بقواتهما في بلاد عديدة . إن الدولتين العظيميين ، قد إعترفا بمناطق نفوذهما وإتفقا عليها باعتبارها حقيقة واقعة □

وثيقة (٣)

مقتطفات من تقرير الرئيس تيتو الي المؤتمر التاسع للجنة المركزية لرابطة الشيوعيين اليوغوسلافيين في ١١ مارس ١٩٦٩

إن يوغوسلافيا كدولة اشتراكية ، قد علقت دائما اهمية كبرى على التعاون مع بقية الدول الاشتراكية ، باعتبار ان هذا التعاون ، يخدم مصالح الدول جميعها ، ويعمل على تدعيم السلام ، وتحقيق التضامن الدولي ، ونشر الاشتراكية في العالم . وينبغي التاكيد على حقيقة ان الفضل في الانجازات والنتائج الملموسة التي تحققت في هذا المجال ، إنما يرجع إلى إقامة هذا التعاون على أساس مبدأ احترام سيادة واستقلال الدول الاخرى ، ومعاملتها على قدم المساواة ، وعدم التدخل في شئونها الداخلية ، وعلى أساس المبادىء المنصوص عليها في بيان بلجراد وموسكو عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ ، وايضا المبادىء التي وردت في كثير من الوثائق التي وقعناها مع الدول الاشتراكية الأخرى .

وقد كان للتدخل العسكري في تشيكوسلوفاكيا ، الذي قامت به خمس دول اشتراكية ، اثر سلبي على تطور هذا التعاون ، فساد الركود مجال العلاقات السياسية والحزبية ، بسبب الموقف الذي اتخذناه إزاء هذا التدخل ، واستغل الاتحاد السوفيتي وكثير من الدول الاشتراكية الأخرى موقفنا هذا ، في شن حملة هجوم وانتقاد واسعة النطاق ضد اسلوب الحكم والنظام الاشتراكي في يوغوسلافيا . وقد كانت مثل هذه التصرفات دائما من المؤثرات السلبية في مجال علاقاتنا .

ولقد اكدنا وجهة نظرنا بشأن هذا التدخل في العديد من المناسبات . إن هذا التصرف الذي انتهك حرية دولة ذات سيادة ، وتعارض مع مبادىء القانون الدولي ، كان بمثابة لطمة عنيفة في وجه الحرية والسلام والتقدم ، وذلك بالاضافة إلى أن هذا العمل ، قد صدر عن دول اشتراكية ، بحجة حماية الاشتراكية .

وقد ظهر في نفس الوقت تقريبا ، في بعض دول أوروبا الشرقية ، مذهب « السيادة الجماعية المشتركة » (وهي سيادة محدودة اساسا) . وهذا المذهب الذي قدم كنوع من التعاون على مستوى أرقى بين الدول الاشتراكية ، يلغى في الواقع استقلال هذه الدول ، ويحاول إضفاء الشرعية على حق أية دولة ، أو عدة دول ، في ان تفرض إرادتها ، تبعا لتقويمها الشخصي ، على الدول الاشتراكية الأخرى ، حتى لو كان ذلك عن طريق التدخل المسلح .

ونحن نرفض رفضا قاطعا هذا المفهوم ، الذي يتناقض مع حق كل شعب في الحرية والاستقلال ، ويتعارض مع مبادىء القانون الدولي ، ويتنافى مع مصلحة الكفاح من أجل تحقيق الاشتراكية .

إننا نريد في هذه المناسبة ، أن نؤكد أن يوغوسلافيا ، بالرغم من الخلافات القائمة في وجهات النظر ، تؤيد محاولات التغلب على الصعاب الناتجه عن هذا الموقف ، وتسعى الى تحسين العلاقات مع جميع الدول الاشتراكية ، مادام في ذلك خدمة للسلام والاشتراكية ، ومصلحة لشعوبنا جميعا . كما أن الوقت والتطبيق ، سيكونان خير حكم على صحة اية سياسة خاصة .

إن يوغوسلافيا ـ باعتبارها دولة اشتراكية ـ ستعمل على تدعيم التعاون القائم على التفاهم بين جميع الدول ، على أساس مبادىء الحرية والمساواة ، واحترام سيادة وسلامة أراضي الدول جميعا . كما ستواصل ، تاكيدا لهذه المبادىء ، حربها بثبات ضد سياسة القوة والسيطرة ، والتدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى ، اقتناعا منها بأن نضالها في هذا الاتجاه ، إنما هو دفاع عن حريتها واستقلالها الذاتي . فنحن لا نقبل ان تفرض قيود على حريتنا ، مهما كانت الحجج والأسباب التي تساق لتبرير فرض هذه القيود .

إن يوغوسلافيا ستشارك بفعالية ، في جميع الانشطة التي ستقوم بها دول عدم الانحياز . ويعكس الاتجاه الذي نلتزم به في سياسة عدم الانحياز ، مفهومنا لهذه السياسة ، أي انها سياسة استقلال ، وتجاوز للانقسامات في العالم ، ودعوة إلى إقامة العلاقات الدولية ، على أسس ديمقراطية ، فذلك من شأنه تحقيق أنسب الظروف أمام التقدم الاجتماعي . إن هذا الاتجاه يعبر تعبيرا كاملا عن مصالح الحكم الذاتي في يوغوسلافيا ومجتمعها الاشتراكي ، كما أنه يكفل الاسس المثلى للتعاون القائم على المساواة بين جميع الدول .

وقد اكتسبت سياستنا في الآونة الأخيرة ، قوة على الصعيد الدولي ، وازدادت مكانة بلادنا واحترامها ، بسبب تطورها الثوري المستقر القائم على وحدة شعوبنا ، وحقها في أن تتبع طريقها الخاص في التطور □

وثيقة (٤)
مؤتمر قمة الأحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية

انعقد فى برلين عاصمة جمهورية المانيا الديمقراطية فى الفترة بين ٢٩ ـ ٣٠ يونيو ١٩٧٦ مؤتمر حضره ٢٩ حزبا من الأحزاب الشيوعية والعمالية الاوروبية ، واشترك فى المؤتمر كثيرون من امناء ورؤساء ونواب رؤساء والاعضاء القياديين لهذه الاحزاب . وحضرته وفود الاحزاب الشيوعية والعمالية فى بلجيكا وبلغاريا والدانيمرك والمانيا الغربية والمانيا الديمقارطية وفنلندا وفرنسا واليونان وبريطانيا وايرلندا وإيطاليا ويوغوسلافيا ولوكسمبورج والنرويج والنمسا وبولندا والبرتغال ورومانيا وسان مارينو والسويد وسويسرا والاتحاد السوفييتي وأسبانيا وتشيكوسلوفاكيا وتركيا والمجر وبرلين الغربية وقبرص .

وقد صدرت عن المؤتمر الوثيقة التالية :

ولقد تبادل ممثلو هذه الاحزاب وجهات النظر حول مجموعة محدودة من المسائل المتعلقة بالنضال من أجل السلام والأمن والتعاون والتقدم الأجتماعى فى اوروبا . وان كل حزب من الاحزاب التى شاركت فى الاجتماع على استعداد للعمل على تحقيق هذه الاهداف .

ويؤكد المشتركون فى الاجتماع أنهم مصممون باصرار على الاستمرار فى شن النضال المتواصل لتحقيق اهداف السلام والديمقراطية والتقدم الاجتماعى ، مما يتمشى مع المصالح العامة للطبقة العاملة ، والقوي الديمقراطية والجماهير الشعبية فى كافة البلدان . وذلك على أساس الخط السياسى الذى يسير عليه كل حزب بصورة مستقلة تماما ، والذى يتمشى مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسة والخصائص القومية السائدة فى كل بلد من البلاد المعنية .

وهى تعلن بوضوح تام أن سياسة التعايش السلمى والتعاون الفعال بين الدول بغض النظر عن نظامها الاجتماعى ، والانفراج الدولى ، يتمشى مع مصالح كل شعب ومع تقدم البشرية كلها على السواء . وهى لا تعنى إطلاقا أن تظل الحالة السياسية والاجتماعية الراهنة كما هى فى هذا البلد او ذاك ، بل على العكس من ذلك تماما ، تخلق افضل الظروف لتطوير نضال الطبقة العاملة وسائر القوى الديمقراطية ، وتأكيد الحق الكامل لكل شعب فى حرية اختيار طريق تطوره والسير فى هذا الطريق ، وللنضال ضد تسلط الاحتكارات ، ومن أجل الاشتراكية .

ويلاحظ المشتركون فى المؤتمر أن التغيرات الايجابية الاساسية التى حدثت فى الوضع الدولى ، هى نتيجة التغير الذى حدث فى ميزان القوى لصالح قضية السلام ، والديمقراطية ، والتحرر الوطنى ، والاستقلال ، والاشتراكية ، ونتيجة للنضال المكثف الذى شنته الجماهير الشعبية والقوى السياسية والاجتماعية العريضة . وقد ادى هذا الى عملية الانتقال من سياسة قوامها التوتر والمجابهة الى انتهاج طريق الانفراج واعادة العلاقات الى طبيعتها والى التطوير الشامل للعلاقات الجديدة والتعاون بين الدول والشعوب .

على هذا الاساس ظهر وضع جديد فى أوروبا . فالمشاكل الهامة التى كانت تسمم الجو الدولى ، بما فيها بعض المشاكل التى ظلت دون تسوية منذ الحرب العالمية الثانية ، حلت عن طريق المفاوضات ، كما جرى عقد العديد من المعاهدات والاتفاقيات واللوائح وغيرها من الاتفاقيات بين الدول بروح التعايش السلمى .

وقد خلق كل هذا الظروف لتطوير العلاقات الجديدة والتعاون بين الدول ، ولتفادى تقسيم القارة الى كتل عسكرية متعارضة ، ولتحقيق نزع السلاح .

ان حقيقة انعقاد مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى فى هلسنكى تعكس بأقصى ما يمكن من الوضوح التحولات التى شهدتها القارة نتيجة انتصار الشعوب فى الحرب ضد الفاشية ، واظهار ارادتها فى الحياة والتعاون فى ظل السلام والامن وبناء مستقبلها بما يتلاءم وطموحها المشروع . لقد وضع هذا المؤتمر ذو الاهمية التاريخية ، وثبت مبادىء علاقات الصداقة والتعاون بين الدول وهى : المساواة واحترام حقوق السيادة وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، وعدم انتهاك الحدود ، وتكامل اراضى الدول ، والتسوية السلمية للخلافات ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ، واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية بما فى ذلك حرية الفكر والرأى والدين أو المعتقد ، والمساواة فى الحقوق ، وحق الشعوب فى تقرير مصيرها ، والتعاون بين الدول ، والتنفيذ الامين للالتزامات فى ظل القانون الدولى .

لقد أكد مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى إمكانية والفوائد المجددة لتناول المشاكل الدولية المعقدة وتسويتها بمساهمة سائر البلدان المعنية على اساس المساواة التامة ، وفتح افاق جديدة لمواصلة تدعيم السلام . والامن ولتطوير العلاقات والتعاون بين سائر بلدان أوروبا تطويرا مثمرا . وسيكون لهذا الأمر نتائج ايجابية لكل شعوب العالم .

ان فعالية الاتفاقيات التى تم التوصل اليها فى هلسنكى تتوقف الى حد حاسم على مدى ثبات ودقة والتزام كل الدول المشتركة بالمبادىء العشرة التى أقرتها ، وتنفيذها لكل بنود الوثيقة الختامية التى تشكل كلا واحدا . وكلما واصلت الدول المشتركة بصورة أكثر ثباتا بذل جهودها نحو ارساء الامن الاوربى وتطوير التعاون المتكافىء بروح الاتفاقيات التى أقرت فى المؤتمر كلما ازداد مفعولها . وهذا شرط ضرورى لكى يغدو الانفراج عملية مستمرة تزداد باستمرار حيويتها وشمولها . ان تحقيق هذا الهدف كما يدل على ذلك ما تجمع من تجارب ، يقتضى أن تبذل الأحزاب الشيوعية والعمالية وسائر القوى الديمقراطية والمحبة للسلام والرأى العام العريض والجماهير الشعبية فى القارة بأسرها ، مزيدا من الجهود الفعالة .

لقد وصل النضال الديمقراطى والمعادى للفاشية : للطبقة العاملة والجماهير الشعبية فى أوروبا الغربية الى مستوى جديد ، فقد انهار النظام الفاشى فى البرتغال ، ويجرى فى هذا البلد نضال من أجل احداث تحولات ديمقراطية واجتماعية عميقة ، وسقطت الديكتاتورية الفاشية فى اليونان . وفى أسبانيا يحاول النظام الملكى ، وريث آخر حصن للفاشية فى أوروبا ، مواصلة الفرانكوية رغم المعارضة المتنامية والمتآلفة من كل القوى الديمقراطية والمناهضة للفاشية . واتسعت فى اوروبا الرأسمالية كلها حركة الشعب العامل والقوى التقدمية التى تسعى من أجل تحقيق التحولات الديمقراطية فى كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ويحيى المشتركون فى المؤتمر ، الانتصار التاريخى للشعب الفيتنامى ، وانتصارات شعوب لاوس وكمبوديا على المعتدين الامبرياليين والرجعية المحلية . إن هذه الانتصارات ذات الدلالة الدولية ، تدل على أنه ليست ثمة قوى بقادرة على قهر إرادة الشعوب وتطلعها الى الحرية والاستقلال . ويعتبر انتهاء الحروب البرتغالية الاستعمارية ونيل شعوب غينيا ـ بيساو وموزمبيق وسان تومى وجزر الراس الاخضر وانجولا استقلالها الوطنى ، مما يقرب موعد انهيار الانظمة العنصرية فى جنوب افريقيا ، وكذلك نضال كل حركات التحرر الاخرى من أجل تصفية الاستعمار نهائيا ، يعتبر جزءا هاما فى قضية السلام والامن .

ويعد فشل الحصار الامبريالي ضد كوبا ، والاعتراف الدولي بجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وتحسين عدد كبير من البلدان علاقاتها معا ، تقوية للامن الدولي ، وتثبيتا لمواقع الاشتراكية .

وكل هذا نتيجة نضال طويل خاضته كل القوى الديمقراطية والتقدمية المعادية للامبريالية .

ويفضل تطور الدول الاشتراكية ونموها الاقتصادي الناجمين من طبيعة المجتمع الاشتراكي الذي يخدم جماهير الشغيلة ، وبفضل سياستها الخارجية الرامية الى ترسيخ التعايش السلمي والتي تؤثر بصورة متزايدة في العلاقات الدولية ، تلعب هذه الدول دورا عظيما في قضية تفادي نشوب حرب عالمية جديدة ، وفي تعزيز الامن الدولي ، والاستمرار في تطوير عملية الانفراج .

ولقد أصبحت الشعوب التي نالت حريتها واستقلالها قوة دولية مؤثرة . إذ تعد اليوم حركة الدول غير المنحازة التي تشارك فيها معظم البلدان النامية : أحد أهم العوامل في السياسة العالمية . وهي تسهم بقسط فعال في النضال من أجل السلام والأمن والانفراج والتعاون على أسس متساوية ، ومن أجل إقامة نظام عادل للعلاقات السياسية والاقتصادية الدولية ، وفي النضال ضد الامبريالية والاستعمار بشكلية القديم والجديد وسائر أشكال السيطرة والاستغلال .

ويتسع في البلاد الرأسمالية نشاط الطبقة العاملة والقوى الاجتماعية والسياسية الواسعة المناضلة من أجل السلام والتعاون بين الشعوب ، والتي تمثل عاملا هاما في النضال من أجل تقوية الانفراج .

وفي هذه البلدان يتطور بقوة متزايدة نضال الطبقة العاملة ـ القوى الرئيسية في التطور الاجتماعي : والمعبرة عن مصالح كافة الجماهير الكادحة ومصالح التقدم الاجتماعي والمصالح الوطنية العامة ـ ويتطور كذلك نضال بقية القوى الديمقراطية المناهضة للاحتكارات . وهذا النضال موجه ضد أسس سيطرة رأس المال الاحتكاري . وتتضح لقطاعات أوسع من المجتمع ، الضرورة التاريخية لان يحل محل المجتمع الرأسمالي ، مجتمع اشتراكي يبنى وفق ارادة كل شعب من الشعوب .

وفي الدول المحايدة ، هناك جهود متنامية تقوم بها جماهير الشعب لتزيد من فعالية استخدام وضع الحياد لصالح السلام وترسيخ الامن في قارتنا .

ولقد ساعد ـ ومايزال ـ نضال كل القوى التقدمية المعادية للامبريالية والاستعمارية على تحسين المناخ السياسي في العالم وفي أوروبا .

ان كل هذه العوامل لها أهمية حاسمة في تطبيق سياسة التعايش السلمي ، ومن أجل تنمية التعاون النشط بين كل الدول ، على أساس أنها البديل الوحيد للحرب النووية العالمية .

ويفتح كل هذا فرصا جديدة لنضال الشعوب الناجح من أجل مواصلة تغيير العلاقات الدولية في أوروبا بروح الانفراج ومن أجل الديمقراطية والتقدم . ويساعد كل هذا على اعطاء دفعة اكبر للاقطار الاشتراكية على التطور الاجتماعي .

ويقدر المشتركون في المؤتمر التقدم الذي أحرز في مجال الانفراج . وهم يؤكدون ـ بالاضافة الى ذلك ـ انه ليس ثمة ما يضمن السلام العالمي بعد ، وان الانفراج لم يعد متينا بعد . وان ثمة عقبات خطيرة ماتزال تعترض طريق التعاون والامن الدائمين .

أن حشد قوات مسلحة ضخمة في القارة الأوروبية ، تمتلك أخطر قدرات الدمار ، واستمرار سباق التسلح بشكل متزايد ، وتراكم المزيد من احتياطي السلاح بما فيه وسائل الابادة الجماعية ، وبقاء القواعد العسكرية والقوات المسلحة الاجنبية داخل اراضي بعض الدول ، والضغط الامبريالي . والتدخل في الشئون الداخلية ، كلها تعد مصادر خطر مباشر على السلام والامن والتعاون بين الدول ، وعقبات على طريق تحقيق طموح الشعوب الاوروبية نحو الاستقلال والتقدم .

وتظل سياسة الامبريالية والاستعمار الجديد وسائر أشكال القهر والاستغلال تشكل الخطر الرئيسي على السلام والاستقلال والمساواة بين الشعوب . وفي نفس الوقت يشكل التطور الاقتصادي غير المتساوي والعلاقات الاقتصادية والسياسية غير المتكافئة مصدرا للتوتر والصدامات ، ويعد عقبة خطيرة في الطريق نحو الاستقلال والتقدم الاجتماعي .

لقد ضعفت مواقع الامبريالية ، التي لم تغير طبيعتها ، نتيجة التغيرات في توازن القوى . ويتجسد هذا في حقيقة « انها لم تعد قادرة على تحويل المنجزات التاريخية للاشتراكية ، ولا على ايقاف تحرك القوى التقدمية الى الامام ، أو كبح حركة استقلال الشعوب وتحررها .

أن المصاعب التي تعاني منها الامبريالية ، هي نتيجة لاستمرار تعمق الازمة العامة للنظام الرأسمالي التي شملت كل مجالات الحياة في المجتمع الرأسمالي ، الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والسياسية على السواء ، وهي تظهر في مختلف البلاد بأشكال وأبعاد متباينة ، أن مثل هذه السمات الانتاجية يتزايد قصورها ، وان البطالة يعاني منها الملايين من الشغيلة ، كل هذا يبرز بشكل حاد ، ويعكس في كل مكان ، النتائج الثقيلة التي خلفتها الازمة على ظروف عمل ومعيشة الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين والفئات المتوسطة من السكان ، تلك الازمة التي تنهك بشكل خاص الشباب والنساء وكذلك العمال الاجانب ، كما تواكبها ظواهر الانحلال الخلقي والتدهور الذي يعكس طابعها السياسي .

وتؤدي الازمة الى تناقضات عميقة في العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية وهي تنعكس على وجه خاص في الصدمات التجارية الحادة وفي المنافسة التي لا ترحم بين المجموعات الاحتكارية لمختلف البلاد ، بما في ذلك احتكارات دول السوق الاوروبية المشتركة ، وفي التناقضات بين الاحتكارات الرأسمالية وبين الدول النامية .

وان كل ذلك يثبت ان البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الرأسمالي تصبح متناقضة أكثر وأكثر من احتياجات الجماهير العاملة والشعبية ، ومع احتياجات التقدم الاجتماعي والتطور الديمقراطي والسياسي .

وتناضل الطبقة العاملة وكل الشعب العامل في اوربا الرأسمالية من اجل التوصل الى مخرج ديمقراطي للازمة يتفق ومصالح الجماهير الشعبية ويفتح الطريق أمام التحول الاشتراكي للمجتمع .

وتحاول الدوائر الرجعية لرأس المال الكبير التوصل الى مخرج من هذا الموقف بفرض قيود على الحقوق الديموقراطية والاجتماعية للجماهير الشعبية وبالقاء تبعات الأزمة على كاهل هذة الجماهير . وتحاول نفس القوى بالاضافة الى ذلك ـ اعاقة سياسة الانفراج والتعاون النشط ، ونسف نتائج مؤتمر هلسنكي ، وأن تخلق في العلاقات الدولية جوا من التوتر والمواجهة ، ومازالت هناك قوى معينة تعمل من اجل العودة الى سياسة الحرب الباردة التي أدت الى شق القارة الى تكتلات متعارضة ، أما الأحزاب الشيوعية وغيرها من القوى السياسية الأخرى المحبة للسلام فقد ناضلت ولاتزال تناضل ضد هذة السياسة .

ومن الضروري إنهاء سباق التسلح والبدء في عملية تخفيض التسلح والقوات المسلحة ، إذ تترك المصروفات المتزايدة التي تنفق على التسلح ، اثار ثقيلة على كاهل الشعب العامل والجماهير الشعبية . ولو أنفقت هذة المصروفات الضخمة على رفع مستوى حياة الشعب وعلى التغلب على التخلف الاقتصادي وعلى تقديم المساعدة والدعم للبلدان النامية ، وعلى حماية البيئة ، لأفاد ذلك بدرجة كبيرة تقدم البشرية بأسرها .

وتناضل من أجل هذه الأهداف البلدان الاشتراكية وبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان المحبة للسلام والأحزاب الشيوعية والعمالية، والقوى الديموقراطية والتقدمية في أوروبا. ويعتبر التغلب على مقاومة الدوائر الرجعية في البلدان الأعضاء في حلف الاطلنطي وغيرها من القوى المحافظة، قضية ملحة وحيوية لا يمكن ارجاؤها، تخص كل شعوب القارة...

ويقدر ماتقف الأحزاب المشتركة في المؤتمر مع التغلب على شق أوربا الى كتلتين ومع انتهاج سياسة نزع السلاح، فانها تقف ضد أي أعمال تتناقض مع هذا الموقف.

وهناك علاقة متبادلة ووثيقة بين النضال من أجل السلام والانفراج والأمن وإنتهاج مبادىء التعايش السلمي في الحياة والعمل على دعم الثقة المتبادلة بين الشعوب والدول، والنضال من أجل تحقيق إنجازات اقتصادية وسياسية جديدة للشعب العامل ومن أجل التقدم الاجتماعي.

وتعتبر الأحزاب الشيوعية والعمالية المشتركة في المؤتمر، انه يمكن الوصول الى هذه الأهداف بصورة أسرع بقدر ماستدعم فعالية الجهود التي تسعى الى القضاء على كافة الاتجاهات التي تحمل طابعا رجعيا او متسلطا، والى وقف سباق التسلح ونزع السلاح والحد من سلطة الاحتكارات وتجاوزها قوميا ودوليا.

وهي تعتبر النضال من أجل الانفراج مشاركة هامة في خلق ظروف دولية تساعد على التقدم الاجتماعي. وتعتقد ان التأكيد الأكثر اكتمالا على مبادىء التعايش السلمي وبالذات بالنسبة لأوروبا - على المبادىء التي تتضمنها الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي: أمر يخلق ظروفا تمهيدية مواتية للاستقلال الكامل للبلدان ونموها المستقل، ويساعد نضال الشعوب من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ويخلق ظروفا أكثر ملاءمة للنضال من أجل تحقيق تحولات ديموقراطية واشتراكية في البلدان الرأسمالية. كما يخلق ظروفا أكثر مواءمة لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان الاشتراكية ولاستفادة أكمل من الامكانيات التي تخلقها الاشتراكية.

ونتيجة لكل هذه العوامل، ينمو طموح الشعوب نحو السلام العادل. وتتعمق في الوقت نفسه المثل الاشتراكية في وعي قطاعات متزايدة من الجماهير.

وقد لعبت الأحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان الاوربية، مع غيرها من القوى الديموقراطية والمحبة للسلام، دورا حاسما في المبادرات السياسية التي جعلت التحول الى الانفراج امرا ممكنا، ودعمت التعاون والامن في أوروبا. ولسوف تعمل الأحزاب المشتركة في المؤتمر بفعالية ونشاط من اجل السلام والتعاون والتقدم الاجتماعي في أوروبا.

وبهذه الروح ستعمل على تنمية تعاونها وتضامنها الاممي والرفاقي والاختياري على أساس الافكار العظيمة لماركس وانجلز ولينين مع الالتزام الصارم بالمساواة والسيادة المستقلة لكل التحولات الاجتماعية ذات الطبيعة التقدمية ومن اجل الاشتراكية. وأن نضال كل حزب من اجل الاشتراكية، في بلدة ومسئولية أمام الطبقة العاملة وشعب بلادة، امر يرتبط بالتضامن المتبادل بين الشعب العامل في كل البلدان وكل الحركات التقدمية والشعوب في نضالها من اجل الحرية وتقوية استقلالها ومن أجل الديموقراطية والاشتراكية والسلام في جميع انحاء العالم.

وتعي الاحزاب الشيوعية والعمالية ان اوروبا التقدم والسلام ويمكن أن تولد الانتيجة لجهود كثيرة في مجالات مختلفة، ونتيجة للتقارب والفهم المتبادل بين أوسع قطاعات القوى السياسية والاجتماعية.

وهي تعتبر ان الحوار والتعاون بين الشيوعيين وكل القوى الديمقراطية والمحبة للسلام الاخرى أمر ضروري. وتنطلق في ذلك مما يوحدها، وتعمل على ازالة جو عدم الثقة والحذر والشك الذي قد يعوق تعاونها.

وتعتبر ان من واجبها لفت إنتباة كل القوى الشعبية الى الضرر الذي تلحقه المناهضة العدوانية للشيوعية بتطور حركة السلام والتقدم. على أن الاحزاب الشيوعية لاتعتبر ان كل من يختلف مع سياستها او يقف موقفا انتقاديا من نشاطها معاديا للشيوعية. إن معاداة الشيوعية كانت وستظل سلاحا للقوى الامبريالية والرجعية في نضالها لا ضد الشيوعية وحدهم وإنما ضد القوى الديمقراطية الأخرى وضد الحريات الديموقراطية. وتشن هذة القوى الحملات ضد الاحزاب الشيوعية والبلدان الاشتراكية، بادئة بالاتحاد السوفييتي، وضد قوى الاشتراكية والتقدم، وهي حملات تجري بهدف التشهير بسياسة الشيوعيين ومثلهم والانتقاص منهما في عيون الجماهير الشعبية، وعدم السماح بوحدة الحركة العمالية، وتعاون القوى الشعبية والديموقراطية.

ان عزل اتجاهات معاداة الشيوعية والانتصار عليهما، امر في مصلحة المساعي التي تبذلها القوى الشعبية من أجل التنمية الديمقراطية وستعمل الاحزاب الشيوعية والعمالية بطريقة تصبح فيها سياساتهم ومثلهم عن العدالة والتقدم - وهم ابطالها - اكثر قوة لتطوير الوحدة العريضة للشعب العمل والجماهير الشعبية.

ويرحب المشتركون في المؤتمر بالنجاحات التي تحققت في تطوير التعاون بين الأحزاب الشيوعية، والاحزاب الاشتراكية الديمقراطية سواء تلك التي تم التوصل اليها في عدد من البلدان او على المستوي الدولي. وهم يعتبرون ان المصالح الاساسية للطبقة العاملة، وكل الشعب العامل: تتطلب تخطي العقبات التي تقف في التعاون والتي تعقد الوضع امام الشغيلة ضد رأس المال الاحتكاري وضد القوى الرجعية والمحافظة.

وتؤكد الأحزاب الشيوعية والعمالية التي إشتركت في المؤتمر، من جديد انها ترفض اي سياسة او وجهة نظر تعني في جوهرها خضوع الطبقة العاملة للنظام الراسمالي.

وتؤكد تصميمها على العمل باصرار على دعم أخرابها وتوسيع علاقاتها مع الطبقة العاملة ومع كل الشعب العامل وهي تركز في نفس الوقت - مرة أخرى - على إستعدادها في المشاركة للتعاون على أساس المساواة مع كل القوى الديمقراطية. وخاصة مع الأحزاب الاشتراكية والاشتراكية الديموقراطية في النضال من اجل السلام والديمقراطية وتقدم المجتمع.

ان النضال الذي تخوضه الأحزاب الشيوعية والقوى الديموقراطية الأخرى في البلدان الراسمالية في قارتنا، تخوضة من اجل القضاء على كل مخلفات الانظمة الفاشية ومن اجل تطوير الديموقراطية وتنميتها، ومن اجل السلام وضد كل المخاطر المتعاظمة التي تمثلها نشاطات الاحتكارات العالمية والشركات المتعددة الجنسيات، على سيادة واستقلال كل بلد على حدة.

وتركز الاحزاب الشيوعية والعمالية المشتركة في المؤتمر على وجود مصالح مشتركة للشعب العامل، وعلى أن عملهم المشترك انما يلعب دورا حاسما في الدفاع الفعال عن حقوقهم. لهذا فهي تعتبر ان على كل الشغيلة بغض النظر عن وجهات نظرهم السياسية والدينية، وتوحيد جهودهم في النضال من أجل مصالحهم الحيوية.

ويتصاعد تأثير الطبقة العاملة بفضل توحيد جهود تنظيماتها النقابية قوميا ودوليا. وسيعمل الشيوعيون - بكل السبل - على تأييد اتجاة الوحدة والعمل المستقل الذي يتنامى في التنظيمات النقابية نفسها.

وتلعب قوى عريضة كاثوليكية وأعضاء في جماعات دينية أخرى ومؤمنون بالديانات الأخرى، دورا هاما من اجل حق الشغيلة في الديمقراطية والسلام. وتعي الأحزاب الشيوعية والعمالية، ضرورة الحوار والعمل المشترك مع هذة القوى، الامر الذي يعتبر جزءا

لايتجزأ من النضال من اجل سيادة الروح الديمقراطية في اتجاه التقدم الاجتماعي في اوروبا .

وتتوجة الاحزاب الشيوعية والعمالية المشتركة في المؤتمر الى النساء اللاتي تزداد مشاركتهن في العمل المهني واللاتي يتسع نضالهن الاجتماعية والسياسي اليومي ، بنداء ليزدن من الاسهام في القضية المشتركة لكل قوى السلام والتقدم الاجتماعي ، كشرط مسبق وأولي على ان قضية المساواة وتحرير المرأة هي قضية ملحة بقدر ماهي واقعية .

ويؤيد المشتركون في المؤتمر سعي الشباب الذي يملك في يده مستقبل قارتنا ، الى المشاركة بطاقة متزايدة في النضال من أجل اوروبا التي تمضي نحو المستقبل الاشتراكي .

وتتوجة الاحزاب الشيوعية والعمالية المشتركة في المؤتمر ، بنداء الى العمال والموظفين الى الفلاحين والمزارعين ، والى الفئات المتوسطة والى اعضاء المهن العلمية والتكنولوجية والى العاملين في حقل الثقافة ، والى كل الاحزاب السياسية . والى كل التنظيمات والجمعيات الجماهيرية . والى كل الناس بالتقدم ومستقبل امن لاوروبا ، تتوجة اليهم جميعاً بالنداء لكي يشاركوا مشاركة نشطة في التوصل الى الاهداف التالية :

من أجل تعميق عملية الانفراج

باتخاذ اجراءات فعالة لنزع السلاح وتقوية الامن في اوروبا يدعو المشتركون في المؤتمر الى المراعاة الصارمة والتنفيذ الكامل للمبادىء والاتفاقيات التى تتضمنها الوثيقة النهائية لاجتماع الامن والتعاون في أوروبا ، وجميع المعاهدات والاتفاقيات التي تخدم قضية السلام والامن . ولابد من أجل ضمان استمرار الانفراج وتقويتة وتوسيعه من مساندة وتدعيم القرارات التي اتخذت في هلسنكي ، بنضال الجماهير الشعبية في سبيل تنفيذها بالكامل ، وفي سبيل لجم وازاحة القوى الرجعية التي ترفض نتائج مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا . تلك القوى التي تحاول نسف مسار الانفراج وأمن الشعوب .

ويقف المشتركون في المؤتمر ، الى جانب الأعمال النشطة للجماهير الشعبية وجميع القوى المحبة للسلام ، بتضامنها ومن خلال مظاهرات التعاون لتدرأ بحزم جميع محاولات التدخل في الشئون الداخلية لاى بلد ولتحدى اى عمل فيه تطاول على الحق الاكيد لكل شعب في ان يتصرف في مصيره بحرية وسيادة .

ويحتم تدعيم الانفراج وتعميقة ، اتخاذ اجراءات ملموسةمن اجل نزع السلاح ، واحلال امن فعال في اوربا وذلك من خلال جهد تبذلة جميع البلدان ، وذلك بهدف التغلب على تقسيم أوربا الى احلاف عسكرية . وفي وسع اوربابل ويتعين عليها ان تصبح مثالا يضع الانفراج في الميدان العسكري موضع التنفيذ العملي .

ان العمل الجماهيري الذي تقوم به الطبقة العاملة ، والشعب العامل وكل شعوب قارتنا ، له أهمية حاسمة في انجاز هذة الأهداف .

وتدعوا الاحزاب الشيوعية والعمالية الاوربية باصرار ، الى بذل الجهود النشطة من أجل :

– وقف سباق التسلح بجميع انواع الاسلحة ، وخاصة الاسلحة النووية .

– الاسراع بمحادثات نزع السلاح في اطار الامم المتحدة ، والقيام باجراءات فعالة لتحقيق نزع السلاح الشامل الكامل تحت اشراف دولي صارم .

– إزالة القواعد العسكرية الأجنبية ، وسحب القوات والاسلحة الاجنبية من الاراضي الأجنبية ، وتسريح هذة القوات .

– التخفيض المنتظم للميزانيات العسكرية لجميع الدول ، وبالدرجة الأولى ، تلك الدول التي تملك اسلحة نووية ، وكذلك الدول الاخرى التي تملك قدرة عسكرية كبيرة .

● ولابد من القضاء الفوري على خطر الحرب النووية ، التي يعتبر شنها اكبر جريمة ضد البشرية .

وهذا يتطلب : –

– تعهد جميع الدول بعدم استخدام الاسلحة النووية اوالتهديد بها ، وعدم اللجوء الى القوة والتهديد بها في العلاقات الدولية مهما كانت الظروف .

– انهاء سباق الاسلحة النووية بما في ذلك وسائل نقلهاومنع كل تجارب الاسلحة النووية في جميع المجالات .

– اتخاذ الاجراءات الفعالة لاخراج الاسلحة النوويةمن أراضي الدول الاجنبية ومنع انتشارها . وانشاء مناطق منزوعة السلاح النووي كخطوات على طريق نزع السلاح الشامل الكامل .

– تخفيض الاسلحة النووية ووسائل نقلها ، واعتبارانتاجها امرا غير مشروع ، ووقفة ، وكذلك اتلاف جميع انواع الاسلحة النووية .

ولابد ان تعطى جميع الدول التي ترغب في ذلك ، امكانية استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، على اساس المساواة ودون تمييز .

ولابد من مواصلة العمل على :

– تصديق جميع الدول على معاهدة حظر واتلاف الاسلحة الجرثومية .

– عقد معاهدة باسرع وقت لحظر وإتلاف الاسلحة الكيماوية ووسائل الابادة الشاملة الاخرى ، وكذلك عقد معاهدة لحظر التأثير على البيئة والمناخ لاغراض عسكرية .

– حظر إعداد وإنتاج أنواع جديدة من اسلحة الابادةالشاملة وأنظمة جديدة من هذة الاسلحة .

– وضع اجراءات تمنع ظهور صدامات مسلحة بالصدفة وتحولها الى ازمات دولية .

– رفض أي عرض للقوة موجه ضد الدول الأخرى أو اى شعب كان .

ويقف المشتركون في المؤتمر الى جانب عقد لقاءات ومؤتمرات دولية مكرسة لقضايا نزع السلاح ، مع تأمين الظروف من أجل إشتراك جميع الدول فيها على قدم المساواة . ويرون أن من المرغوب فية ، الاستفادة من امكانيات الامم المتحدة على نطاق أوسع ، لتحقيق هذة الاهداف .

وهم يقفون الى جانب تحويل مختلف مناطق أوربا والعالم الى مناطق سلام وتعاون بدون قوات وقواعد عسكرية اجنبية .

وانطلاقا من الترابط الوثيق بين الامن الاوربي الشاملوضمان الامن في منطقة البحر المتوسط ، تقف الاحزاب المشتركة في المؤتمر ضد استمرار تكديس الاسلحة في هذة المنطقة ، والى جانب استبعاد السفن المزودة بالاسلحة النووية من البحر الابيض المتوسط ، وازالة جميع القواعد العسكرية الاجنبية ، وانسحاب جميع الاساطيل والقوات الاجنبية من اجل التغلب على تقسيم اوربا الى الاف عسكرية ، مما سيساعد على تحويل البحر الابيض المتوسط الى بحر سلام .

وهي تدعو الى :

– المراعاة الصارمة لجميع المعاهدات والاتفاقيات المعقودة التي تستهدف الحد من سباق التسلح وإيقافه .

– تخفيض القوات المسلحة والاسلحة ، ولاسيما في تلك المناطق حيث المجابهة العسكرية خطرة بشكل خاص ، وكذلك في المناطق الأخرى من القارة لعقد إتفاقيات تشترك فيها جميع الدول المعنية ولا تلحق ضرراً بأمن اى بلد من البلدان .

– منع انشاء احلاف عسكرية او كتل عسكرية .

ان الاحزاب الشيوعية والعمالية في اوربا سوف تقف بحزم ضد

اية اعمال موجهة الى تشديد سباق التسلح وتقوية المجابهة العسكرية .

ولابد عند حل قضايا نزع السلاح والامن التى تمثل مصلحة حيوية لجميع دول العالم وشعوبه ، من مراعاة مصالح أمن جميع البلدان وضمان مساهمة متكافئة لجميع الدول .

ان المشاركين فى المؤتمر المقتنعين بأن التغلب على تقسيم اوربا الى احلاف سيكون مساهمة جوهرية فى تحقيق السلام والامن الوطنيين فى قارتنا وفى العالم أجمع ، يقفون الى جانب الغاء حلف الاطلنطى ومعاهدة وارسو فى وقت واحد . وإلغاء منظماتهما العسكرية كخطوة اولى . وهم يقفون الى جانب اى خطوات ملموسة يؤدى تحقيقها الى تحقيق هذا الهدف .

ويرى المشتركون فى المؤتمر ان من الضرورة الملحة وقف ومنع الدعوى الى الحروب العدوانية أو أى شكل من أشكال التهديد بالقوة او اللجوء اليها .

ولابد كذلك من ضمان اطلاع الراى العام وشعوب جميع البلدان بشكل واسع ومنتظم على مجرى المحادثات : وعلى الاجراءات المتخذة لوقف سباق التسلح ولنزع السلاح .

لقد ظهر فى أسبانيا وضع جديد . فالنضال القوى المتلاحم الذى يتطور بشكل مفتوح أكثر فأكثر فى البلاد ، يبشر بنهاية قريبة لآخر نظام فاشى فى أوروبا .

ان الملكية التى تحكم أسبانيا فى الوقت الحالى ، هى إستمرار للفرانكوية ، وهى ترفض إعلان العفو العام عن المسجونين السياسيين والاعتراف بالحقوق السياسية والنقابية ، وتقمع القوى التى تعمل بنشاط متزايد من أجل مقرطة البلاد بشكل كامل وحقيقى . ويطالب المشتركون فى المؤتمر بالوقف الفورى للارهاب ، والعفو الفورى عن جميع المسجونين والمهاجرين السياسيين .

وهم يرفضون أية محاولة للاستمرار فى السياسة الفرانكوية بأى شكل . ويدعون القوى الديموقراطية والتقدمية فى أوربا الى تشديد تضامنها الفعال والملموس مع جميع القوى المناهضة للفاشية فى أسبانيا فى نضالها من أجل الديموقراطية والحرية . ذلك أن أسبانيا الديموقراطية والمتحررة من جميع المخلفات الفاشية ، ضرورة حيوية للأمن والتقدم فى أوروبا .

وتعرب الأحزاب الشيوعية والعمالية عن تضامنها مع الشيوعيين الاسبان ، وتحيى عملية الوحدة المتنامية للمعارضة الديمقراطية ، والحركة الديموقراطية والمعادية للفاشية فى أسبانيا . وتشكل الوحدة والتعاون بين هذه القوى ، المقدمة الأساسية لان يؤدى نضال الجماهير الشعبية فى أقرب وقت الى قيام أسبانيا الحرة والديموقراطية .

ويحيى المشتركون فى المؤتمر التطور التقدمى للبرتغال الجديدة التى تحررت من الفاشية فى ٢٥ أبريل ١٩٧٤ . وهم يساندون كل خطوة فى إتجاه وحدة العمل بين الشيوعيين والاشتراكيين وحركة القوات المسلحة وجميع القوى الديمقراطية التى وضعت أمامها الهدف المثبت الآن فى الدستور ، وهو بناء برتغال ديموقراطية مستقلة تتجه الى الاشتراكية . وهم إذ يعربون عن تضامنهم مع الشيوعيين وجميع الديموقراطيين البرتغاليين الذين يدافعون عن الحرية والتقدم ، ضد خطر الرجعية والفاشية ، يقفون بحزم ضد أى تدخل أجنبى فى شئون شعب البرتغال .

ويعرب المشتركون فى المؤتمر عن تضامنهم مع شعب قبرص ، وهم يطالبون بالتنفيذ الفورى لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بقبرص ، والتى تنص على إحترام إستقلال جمهورية قبرص غير المنحازة وسيادتها ووحدة أراضيها ، وإنسحاب جميع القوات الأجنبية من قبرص فورا ، ودون قيد أو شرط ، ودعوة جميع اللاجئين الى ديارهم دون إبطاء فى ظروف تضمن أمنهم ، وكذلك حل القضية القبرصية عن طريق المفاوضات العقلانية والبناءة بين الطائفتين القبرصيتين ، تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة ،

مستهدفة التوصل فى جو من الحرية والمساواة الى تسوية تتجاوب مع مصالح السكان اليونانيين والأتراك فى قبرص .

ويعرب المشتركون فى المؤتمر ، عن تضامنهم مع النضال الذى يخوضه الشيوعيون وجميع القوى الديموقراطية فى اليونان بعد الاطاحة بالدكتاتورية ، فى سبيل التطوير والتجديد الديمقراطيين الثابتين للبلاد ، وفى سبيل إستقلالها الوطنى .

ويعرب المشتركون فى المؤتمر عن تضامنهم مع النضال العادل للقوى الديمقراطية فى إيرلندا الشمالية من أجل ضمان تحقيق الحريات الديمقراطية والحقوق المدنية .

ويقف المشتركون فى المؤتمر بحزم الى جانب علنية الحزب الشيوعى التركى ، ويعلنون تضامنهم مع القوى الديموقراطية فى هذا البلد .

ويقف المشتركون فى المؤتمر ضد أية تفرقة وملاحقة للشيوعيين والقوى التقدمية الأخرى ، وضد القانون المعادى للديمقراطية الذى يغلق بعض المهن فى وجه الشيوعيين والديموقراطيين الآخرين فى جمهورية ألمانيا الفيدرالية .

ومن أجل الديموقراطية والتقدم الاجتماعى ، ومن أجل صيانة السلام والعلاقات الدولية القائمة ، على الثقة المتبادلة والتعاون الودى ، لابد من القضاء على الفاشية ودرء إنبعاثها بشكل مكشوف أو مموه . والنضال ضد تنظيم ونشاط المنظمات والجماعات الارهابية الفاشية والفاشية الجديدة ، وكذلك ضد الدعاية والأعمال العنصرية التى تستهدف شق الطبقة العاملة والقوى التقدمية الأخرى . ولهذا لابد من الوقوف ضد جميع محاولات الضغط والتدخل من الخارج فى أى مكان وبأى شكل . ومن الضرورى اليوم ، أكثر من أى وقت آخر . تشديد النضال دفاعا عن الحريات الديموقراطية ، ومن أجل تطويرها ، وذلك لقطع الطريق على الاتجاه المتنامى لرأس المال الاحتكارى ، فى اللجوء الى أساليب التنكيل والتسلط التى تهدد منجزات الشعوب الأوروبية فى سيرها على طريق السلام والتقدم الاجتماعى .

ويدعو المشتركون فى المؤتمر الى تشديد الأعمال الجماهيرية التى تهدف الى دعم نضال الشعوب من أجل الديموقراطية والاستقلال الوطنى والتقدم الاجتماعى .

٣ – من أجل تطوير التعاون الذى يعود بالمنفعة المتبادلة ومن أجل تفاهم أفضل بين الشعوب

ويعتبر المشتركون فى الاجتماع أن تطوير التعاون الشامل لمختلف مجالات نشاط البشرية يساعد على توطيد سلام الشعوب وأمنها وعلى إثراء الشخصية الفردية بروح مثل السلام والديمقراطية والانسانية .

وينحصر الشرط الذى لابد منه لذلك فى إحترام حق شعب كل بلد ، فى إختيار وتطوير نظامه السياسى والاقتصادى والاجتماعى والقانونى . دون ما تدخل من الخارج ، وفى المحافظة على قيمه التاريخية والثقافية وإثرائها . ويدعو المشتركون فى المؤتمر قبل كل شىء – الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين والمهنيين وجميع الشغيلة الى الوقوف من أجل تعميق الجوهر الديموقراطى لهذا التعاون ، ومن أجل الاسهام الحيوى والنشط لمنظماتهم فيه .

لذا فان المشتركين فى الاجتماع يدعون الجميع الى العمل من أجل :

– تطوير وتوسيع نطاق التعاون بين الدول على أساس أوروبى شامل ، طبقا للمبادىء والاتفاقيات التى تضمنتها الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكى .

– تطوير التعاون الاقتصادى بين جميع الدول الأوروبية ، بغض النظر عن أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية ، على أساس التكافؤ والمساواة فى الحقوق ، وإحترام السيادة الوطنية لكل دولة ، وتبادل المنفعة ، الأمر الذى يتطلب وضع نظام الدولة الأكثر رعاية ،

والقضاء على التفرقة وفرض القيود على التجارة التي تعرقل تطوير تجارة أوروبا كلها . وهذا من شأنه أن يتمشى مع مصالح نضال الشعب العامل ضد آثار الأزمات ، ومصالح التطوير الاقتصادي لبلدان أوروبا على حد سواء .

ـ تطوير التعاون في مجالات الثقافة والعلوم والتكنولوجيا والتعليم والاعلام ، وتطوير الصلات بين الناس بهدف تبادل المعرفة بشكل أفضل ، وتدعيم الثقة ; واطراد التقارب بين البلدان والشعوب الاوربية ، والاثراء الروحي لحياة الناس مع الاحترام الكامل للحقوق المتكافئة لكل شعب وكل فرد ; ومراعاة السيادة ومبادىء عدم التدخل في الشئون الداخلية لكل بلد .

ـ المراعاة الدقيقة والتصديق من قبل جميع الدول الأوروبية على الوثائق الدولية التي أصدرتها الأمم المتحدة حول حقوق الانسان . ويتمشى هذا مع مصالح نضال الطبقة العاملة وجميع الكادحين في سبيل إقامة الحقوق الاجتماعية والسياسية الواقعية ، بما في ذلك النضال من أجل حق الحصول على العمل والتعليم والمسكن والخدمات الاجتماعية اللازمة ، والمعونة الكافية أثناء المرض والعجز والشيخوخة ، ومن أجل تحقيق مساواة المرأة ، والإسهام الفعلي للشعب العامل في حل القضايا الاجتماعية وإتخاذ القرار بوساطة الرأي العام .

ـ توفير نفس الظروف ونفس الأجر للعمال الأجانب ، شأنهم في ذلك شأن زملائهم من مواطني البلد الذي يعملون به . أن الحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية للعمال الأجانب وأسرهم يجب أن تقوم على مبادىء المساواة والتكافؤ مع المواطنين من البلد الذي يقيمون فيه . ويجب ضمان تمتعهم بنفس الحقوق المدنية التي يتمتعون بها في وطنهم .

ـ التحقيق الكامل والدقيق في الواقع من قبل جميع الدول ، لمبادىء الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي التي تتعلق بالأقليات القومية .

ـ تنشيط وتوسيع التضامن والمساندة للنضال ضد سياسة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات ، تلك السياسة التي تؤثر بصورة سلبية على ظروف عمل ومعيشة الشعب العامل والتي تنتهك بفظاظة المصالح القومية للشعوب وسيادة الدول .

ـ توسيع نطاق العلاقات بين المدن المتآخية ، وبين الجماعات الانتاجية ، وكذلك بين المؤسسات العلمية والثقافية ، ومن أجل توسيع نطاق تبادل الوفود من مختلف المنظمات والاتحادات وفي سبيل تطوير السياحة .

ـ أن تخدم وسائل الإعلام الجماهيري ، محافظة على موضوعيتها ، عملية تبادل المعرفة في جميع الأنحاء ، وأن تنشر الأفكار والمبادىء التي تساعد على إيجاد أفضل تفاهم ، وتعميق جو الثقة والتعاون بين الشعوب .

ـ تنشيط تبادل القيم الثقافية والفنية ، الأمر الذي يخدم تأكيد مثل العدالة والحرية ، والأخوة ، والصداقة بين الشعوب .

ويتوجه المجتمعون بندائهم الى الشخصيات العلمية والثقافية والفنية للعمل على توسيع نطاق التعاون في هذا المجال ، وللنضال ضد خطر الحرب ، وفي سبيل تخفيف التوتر في أنحاء العالم الأخرى ، ومن أجل نضال الشعوب ضد الاستعمار الجديد وجميع ألوان الظلم القومي . وتؤكد الأحزاب الشيوعية والعمالية في أوروبا على الأهمية الكبرى للالتزامات التي حملتها على عاتقها الدول التي إشتركت في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والتي تنص على تطوير علاقاتها مع جميع البلدان الأخرى بروح المبادىء التي تم الاتفاق عليها في هلسنكي .

٤ ـ من أجل الاستقلال والأمن والتعاون والاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي للعالم كله

ان الأحزاب الشيوعية والعمالية المشتركة في المؤتمر ، لعلى ثقة من أن النضال في سبيل السلام والتعاون والتقدم الاجتماعي في أوروبا ، يساعد بشكل هام على حسم القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعالم كله ، ذلك الحسم الذي يتطلب إسهاما متكافئا من جميع البلدان ، وتهيىء التغيرات الايجابية التي تحدث في قارتنا ، الظروف المناسبة للنضال التحرري للشعوب ، والنضال ضد خطر الحرب ، والانفراج في مناطق أخرى من عالمنا ، ونضال الشعوب ضد الاستعمار الجديد وكل أشكال القهر القومي ، وتؤكد الاحزاب الشيوعية والعمالية في أوروبا على الاهمية الكبيرة لالتزام الدول التي إشتركت في مؤتمر التعاون والأمن الاوروبي لتطوير علاقاتها مع كل البلدان بروح المبادىء التي إتفق عليها في هلسنكي .

وفي نفس الوقت ، فان النضال الذي تشنه شعوب البلدان المستقلة حديثا ضد الامبريالية وأي شكل من أشكال السيطرة والاستغلال ومن أجل وضع نظام إقتصادي دولي جديد يتمشى مع مصالح الشعوب ، وينطوي على أهمية كبرى بالنسبة للتحولات النقدية في العالم ، ومساندة قوية في نضال ، الشعوب الأوروبية من أجل السلام والأمن والتعاون والتقدم الاجتماعي .

ويؤيد المشتركون في المؤتمر :

ـ القضاء على بؤر الحرب عن طريق المفاوضات ، والتنفيذ الدقيق للاتفاقيات التي تم التوصل اليها ، وخصوصا من أجل التسوية الشاملة والعادلة للنزاع في الشرق الأوسط التي تضمن إنسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية التي إحتلتها عام ١٩٦٧ والاستقلال الوطني وأمن وسلامة أراضي جميع الدول في هذه المنطقة ، والتي تؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إنشاء دولته الوطنية المستقلة ، ويقف المشتركون في الاجتماع ضد كل ألوان التدخل في شئون شعوب الشرق الأوسط .

ـ إستمرار تأييد شعوب فيتنام ولاوس وكمبوديا في جهودها من أجل إزالة الأضرار التي خلفتها لهم الحرب العدوانية وفي نضالها في سبيل التطوير السلمي والديموقراطي لبلادها .

ـ تأييد حكومة وشعب جمهورية أنجولا الشعبية وجهودها الرامية الى تدعيم الاستقلال الوطني والتطور على طريق التقدم .

ـ إطلاق سراح جميع الوطنيين والديموقراطيين الشيليين الذين يرزحون تحت وطأة الظلم — التأييد الشامل لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في نضالها من أجل توحيد شطري كوريا بشكل سلمي ديمقراطي بدون أي تدخل من الخارج .

ـ تأييد النضال المعادي للامبريالية ، الذي تخوضه الشعوب العربية وشعوب جنوب افريقيا وناميبيا وزمبابوي ، وجميع المناضلين ضد الاستعمار والعنصرية وتأييد جميع ضحايا العدوان .

ـ التنفيذ الدقيق لقرارات الامم المتحدة الخاصة بمقاطعة التجارة مع الانظمة العنصرية ، وقيام جميع الدول بقطع علاقاتها مع حكومة جمهورية جنوب افريقيا ، وفي المقام الاول وقف صفقات السلاح معها ، وقفا تاما .

ان تحويل العلاقات الدولية الى المسار الديمقراطي ; وتطوير التعاون الدولي على اساس التكافؤ والمنفعة المتبادلة بين الشعوب ، تعد أهدافا هامة في النضال من أجل اسرة دولية متحررة من الامبريالية والاستعمار الجديد ، يمكن فيهما التغلب على عدم التكافؤ الحاد بين البلدان المتطورة والبلدان النامية التي تقوم على أساس الاستقلال التام لكل امة وإسهامها الفعال في حسم قضايا البشرية .

ويكتسب التعاون الدولي الواسع النطاق ضرورة أكثر لتوفير السلام ، والتسوية العادلة للنزاعات الدولية وتوطيد الأمن ، وتحقيق خطوات عملية في نزع السلاح .

ان هذا التعاون ضرورة لكي يمكن دفع قضية اقامة علاقات اقتصادية دولية عادلة جديدة الى الامام ، وهذا من شأنه ان يساعد ايضا على حسم المشاكل والقضايا المعقدة والرئيسية ، مثل مشكلة

الجوع فى العالم ، والامية ، وحماية البيئة ، وتلوث الهــواء الجــوى والبحار ، واســتغلال مصـــادر جـــديدة للطـــــاقة ، وتلافى الكوارث الطبيعية ، ومنع اكثر الامراض خطورة وعلاجها .

ويتطلب ذلك القضاء على الاستعمار والاستعمار الجديد ، واقامة نظام اقتصادى دولى جــديد : وتوفير الظــروف اللازمــة للتطــور الاقتصادى والاجتماعى لجميع البلدان ، وعلى راسها الدول الاقــل تقدما ، وتنظيم تعاون دولى واسع النطاق من شأنة ان يدعم الجهود الذاتية لشعوب البلدان النامية الرامية الى القضـــاء على التفــرقة بينها وبين البلدان المتطورة ، كمـــا يتطلب توفير الحــق المطلق لكل شــعب فى التصرف بســيادة فى ثرواتة الطبيعية ، ووضـــــع عملية اســتغلال العلم والتكنولجيا المعـــاصرين فى متناول جميع الدول ، واقامة تناسب عادل بين اسعار المواد الخــام والمنتجـات الزراعية من جانب واسعار المنتجات الصناعية من جانب اخــر : والتطــوير الواسع النطاق للعلاقات التجارية بدون اية تفــرقة او اية حــواجز مصطنعة . وبمقدور الدول الاوربية الاسهامبمقدار لة وزن فى انجاز هذة الاهداف .

ان البلدان الاشتراكية ودول حركة عدم الانحياز :والقوى الثورية والتقــدمية فى البلدان النامية والحــركة العمـــالية والديمقــراطية ، تناضل جميعا من اجل تأكيد علاقات ســياسية واقتصـــادية دولية جديدة على اساس العدل والمساواة وتسهم بنصيبها ايضا اوســع الدوائر الســياسية والاقتصـــادية فى البلدان الراســمالية فى تحقيق مطالب عصرنا هذا . وتخدم مثل هــذة العــلاقات قضــية الســلام والانفراج والتقدم الاجتماعى فى العالم بأسرة ، ومتطابق تماما مــع مصالح الطبقة العاملة وجماهير الشعوب فى اوربا .

ويعلق المشتركون فى اجتماع الاحــزاب الشــيوعية والعمـــالية فى اوربا اهمية كبرى على دور منظمة الامم المتحدة فى حسم المشـــاكل والقضايا الدولية بالمشاركة المتكافئة من جانب جميع الدول فيهـــا . وايضا على دورها فى تطــوير التعــاون والتفـــاهم بين الدول ، وفى توطيد الامن وضمان السلام الوطيد فى العالم بأسرة .

ويدعو المشتركون فى الاجتمـــاع كل الشــعب العـــامل والقـــوى الديمقراطية والمحبة للسلام فى اوربا الى بذل جهود وانشطة جديدة من اجل تدعيم التضامن مع جميع شعوب العـــالم التى تدافــع عن حريتها واستقلالها .

وسيصبح ذلك اهم عامل فى تدعيم المساواة الوطنية والاجتماعات لهذة الشعوب ، كما وانة يعد اسهاما هامافى قضية السلام والامــن والتقدم الاجتماعى فى العالم أجمع .

ومن رأى المشتركين فى الاجتماع . ان انجاز الاهداف التى نادوا بها : يعنى تقدما ملموسا على طريق تحويل اوربا الى قارة للسلام والامن والتعاون والتقدم الاجتماعى .

ويؤكدون إصرارهم وعزمهم على استغلال الامكانات التى اتيحت نتيجة الانفراج من اجل تحقيق نتائج ملمــوسة تســتجيب لمصـــالح الشعب العامل ، مثلما تتمشى مع المصالح القومية لكل شعب ، ومــع مصالح التقدم للبشرية بأسرها .

وتدعو الاحزاب الشيوعية والعمـــالية الممثلة فى الاجتمـــاع ، الى اجراء حوار بناء مع جميع القوى الديمقراطية مع المحافظة التامـــة على شخصية واستقلاليةكل هذة القوى بهدف تحقيق تعاون مثمــر فى النضال من اجل السلام والامن والتقدم الاجتماعى ؛ وهى تتوجة بندائها الى الطبقة العاملة والفلاحين والفــئات المتوســطةوممثلى العلوم والثقـــافة والى النســـاء والشـــباب ، والى جميع الاحــزاب والقوى التقدمية والديمقــراطية والمحبة للســـلام ، والى المنظمـــات الجماهيرية الديمقراطية ، بمضاعفة الجهــود مــن اجــل مســتقبل مزدهر يسودة السلام يجميع الامم والشعوب فى قارتنا .

لقد إنقضى اكثر من ثلاثة عقود منذ الانتصار العظيم على الفاشية . وإن تحويل اوربا الى قارة للسلام الوطيد لهو افضــل ذكرى لكل من ناضل وبذل حياتة فى سبيل هذا النصر . ان الاحزاب الشيوعية والعمالية المشــتركة فى اجتمـــاع برلين ، على ثقـــة مـــن ان تحقيق الاهداف العظيمة التى وضعتها فى لقائها يتمشى مع مصـــالح جميع الشعوب ويعد إسهاما هاما فى قضية السلام والاســتقلال الوطنى والديمقراطية والاشتراكية فى العالم بأسرة .

(نقلا عن النص الانجليزى الكامــل المترجــم عن البرافــدا ـــ اول يولية ١٩٧٦)

وثيقة (٥)
البيان الصـــادر عن الأحـــزاب الشيوعية الأسـبانية والفـرنسية والايطالية
مدريد (٢ ـــ ٣ مارس ١٩٧٧)

« فى يومى ٢ ، ٣ مارس ١٩٧٧ ، جرى لقاء فى مدريد ، بين الزملاء سانتيا جوكاريللو الامين العــام للحــزب الشــيوعى الاســبانى ، وإنريكوبيرلبجير الأمين العام للحزب الشيوعى الايطالى ، وجورج مارشية الامين العام للحزب الشيوعى الفرنسى .

« وإن جــورج مــارشية ، وإنريكوبيرلبجير ، بتلبيتهمـــــا دعوة سانتياجو كاريللو ، قد ارادا تكرار تأكيدهمـــا للحــزب الشــيوعى الأسبانى ، ولجميع القوى الديمقراطية فى أســبانيا ، عن تضـــامن الشيوعيين الفرنسيين والايطـــاليين ، للنشـــاط الذى يقــومون به لصالح الديمقراطية ، ولبناء أسبانيا حرة .

« من هذا المنطلق الفكرى ، فـــان الحــزب الشــيوعى الفــرنسى ، والحزب الشيوعى الايطالى ، يعبران عن إيمانهما بقــدرة الشــعب الاسبانى ، على التوصل إلى تشييد تام للديمقــراطية ، التى أحــد معاييرها الأساسية اليوم ، حصــول الحــزب الشــيوعى وكافـــة الأحزاب الديمقراطية على الشرعية ، وهذا المعيار شرط لا بد منه ، لاقامة إنتخابات حرة بالمعنى الحقيقــى وإن الحــزبين ليعبران عن تضــامنهما مــع جميع الذين يعملون فى أســبانيا ، لاطــلاق سراح المسجونين السياسيين ، يهدف التغلب على الاستفزازات والجرائم الفاشية ، التى تستهدف إعاقة المســيرة نحــو الديمقــراطية . وإن نهاية الدكتاتورية الفرانكية ، بعد إنهيار الفـــاشية فى البرتغـــال وفى اليونان ، إنما تمثل تحولا هاما وإيجابيا فى الاوضاع الاوروبية .

« وإن التقدم الديمقراطى الذى حدث فى أسبانيا ، يكتســـب أهمية خاصة فى نظر الشعبين الفرنسى والايطالى .

« فان الدول الثلاث ، تواجه حاليا ازمة هى فى آن واحد إقتصادية وسياسية وإجتماعية وأخلاقية . وهذه الأزمة تبرز ضرورة إيجــاد حلول جديدة لتنمية المجتمع . وبالرغم من تنوع الظروف التى توجد فى كل من الدول الثلاث ، فان الشيوعيين الايطـــاليين والفــرنسيين والاسبانيين يؤكدون ، لضمان بديل إيجابى للازمـــة ، والتغلب على الاتجاهات الرجعية ، ضرورة تحقيق إتفاق على أوسع مدى ممكن ، بين القوى الســياسية والاجتمـــاعية التى لديهـــا الاســتعداد على الاسهام فى سياسة التقدم الجديد . وهذه الســياسة تتطلب وجــود العـــاملين وأحــزابهم ، ضـــــمن القيادة التى تشرف على الحياة الســياسية . وفى الوقــت الذى يدافعــون فيه كل يوم عن المصـــالح المباشرة للعمال ، فان الشــيوعيين يقترحــون برامــج لاصـــلاح ديمقراطى ذات مضمون .

« وإن أزمة النظام الرأسمالى ، تنادى بقوة لم تسبق لهـــا مثيل ، بضرورة تنمية الديمقــراطية والتقــدم إلى الأمـــام ، فى طـــريق الاشتراكية .

« إن الشيوعيين فى أسبانيا وفرنسا وإيطاليا ، لديهم العزم على التحرك لصالح بناء مجتمع جديد داخل تعدد القوى السياسية والاجتماعية ، وذلك باحترام وضمان وتنمية كافة الحريات الجماعية والفردية : حرية الفكر والتعبير ، وحرية الصحافة ، وحرية الاجتماع ، وتكوين الجمعيات ، وحرية التظاهر ، وحرية المرور للأفراد داخل بلادهم وخارجها ، والحرية النقابية ، وإستقلال النقابات ، وحق الاضراب ، وعدم المساس بالحياة الخاصة للفرد ، واحترام الاقتراع العام ، وإمكانية التناوب الديمقراطى للاغلبية ، وحرية الثقافة ، وحرية التعبير لكافة التيارات المتنوعة والآراء الفلسفية والثقافية والفنية . وإن هذه الارادة فى تحقيق الاشتراكية فى ظل الديمقراطية والحرية ، هى التى تهم المفاهيم التى سيضعها كل من الاحزاب الثلاثة باستقلال تام .

« إن الأحزاب الثلاثة ، لديها العزم أيضا على تنمية التضامن الدولى فى المستقبل ، والصداقة على أساس استقلال كل حزب ، والمساواة فى الحقوق ، وعدم التدخل ، وإحترام الاختيار الحر للطرق والحلول المبتكرة لصالح بناء مجتمعات إشتراكية ، تتوافق مع ظروف كل دولة على حدتها .

« وإن هذا اللقاء الذى جرى فى مدريد ، اتاح أيضا الفرصة للشيوعيين الأسبان والايطاليين والفرنسيين ، لاعادة تأكيد الأهمية الأساسية التى يولونها لخطوات جديدة إلى الأمام ، فى طريق الوفاق والتعايش السلمى ، ولتحقيق تقدم حقيقى ، فى الحد من الأسلحة ، وللتطبيق الكامل من كافة الدول ، لجميع نصوص البيان الختامى لمؤتمر هلسنكى ، ولصالح عقد لقاء إيجابى فى بلغراد ، والعمل على تخطى تقسيم اوروبا إلى كتل عسكرية متعادية ، وعلى إقرار علاقات جديدة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، والتوصل إلى نظام إقتصادى دولى جديد .

« بهذا المعنى تتطلع الأحزاب الثلاثة إلى حلول أوروبا سلمية وديمقراطية ومستقلة ، خالية من القواعد العسكرية ، ومن سباق التسلح ، وإلى إقرار البحر المتوسط ، على نحو يكون بحرا للسلام وللتعاون بين الدول التى تشارك فى شواطئه .

« إن أسبانيا الحرة ، التى يكافح فى سبيلها الشيوعيين ، وكذا كافة القوى الديمقراطية الأسبانية ، ستكون بالنسبة لأوروبا ، عاملا هاما للديمقراطية والتقدم والسلام . ولتحقيق هذه الأهداف ، من الضرورى ومن الممكن ، بالرغم من تنوع الأفكار والتقاليد ، أن يغلب الحوار والبحث عن نقاط الالتقاء والاتفاق الموحد بين الشيوعيين والاشتراكيين والقوى المسيحية ، وبين كافة القوى الديمقراطية . وخلال هذه السنوات ، فان قضية الحرية فى أسبانيا ، كانت مجالا لتحرك الشيوعيين ومن العاصمة الأسبانية التى دخلت فى طريق النهضة الديمقراطية ، فان الشيوعيين فى الدول الثلاث ، يناشدون كافة القوى التى تعمل لصالح الديمقراطية والتقدم بالاتحاد . » □

وثيقة (٦)

محاضرة ألقاها د. هنرى كيسنجر بعنوان : « الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الغربية : تحدى للغرب » . بمعهد سميثسونيان . (٩ يونيو ١٩٧٧)

كان الترابط بين الديمقراطيات الصناعية فى غرب أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان ، هو حصن السلام ، والوسيلة إلى الرخاء الاقتصادى الشامل على مدى ثلاثين عاما .

وقد شكلت هذه الوحدات وهذا الترابط ، الركيزة الأساسية لسياستنا الخارجية فى ظل جميع الحكومات ، ابتداء من حكومة الرئيس ترومان ، إلى حكومة الرئيس كارتر . وكان أول حلف دائم للأمن فى تاريخ أمريكا زمن السلم ، هو ذلك الذى عقدته مجموعة دول الأطلنطى الديمقراطية ، وأعقبته بعد ذلك بمعاهدة الأمن مع اليابان . وقد اخذت صورة التعاون بين الديمقراطيات الصناعية منذ ذلك الوقت ، تتسع وتتطور من الدفاع الجماعى ، إلى العمل المشترك فى مجالات سياسة الطاقة ، والاصلاح الاقتصادى ، والنظام الاقتصادى الدولى ، والعلاقات مع الدول الشيوعية ودول العالم الثالث . إن هذا الترابط لا يرتكز فقط على اعتبارات مادية كالثروة والقوة ، وإنما يقوم أيضا على أسس أخلاقية ، وعلى القناعة المشتركة بأن قوام أى حكم يتمثل فى رضاء المحكومين وقبولهم به ، وأن كل فرد يتمتع بحقوق ثابتة ، وله الحق فى ممارسة حرياته الدستورية .

ومما يدعوا إلى السخرية ، أنه فى اللحظة التى أصبحت فيها الديمقراطيات الصناعية ، أكثر ترابطا وتماسكا فى مواجهة التهديدات الخارجية ، وفى الوقت الذى استطاعت فيه جهودنا المشتركة ، أن تغطى مجالات أوسع من التعاون ، وبذلت الجهود الجبارة والخلاقة من أجل تطوير الوحدة وتنميتها ، تصبح هذه الوحدة مهددة بخطر داخلى هو : النمو المتزايد للأحزاب الشيوعية ، واحتمال وصولها الى الحكم فى بعض دول غرب أوروبا .

ففى إيطاليا ، وخلال الانتخابات البرلمانية التى تمت فى يونيه عام ١٩٧٦ ، حصل الحزب الشيوعى على ٣٤٪ من الأصوات ، مدعما بذلك وضعه كثانى أكبر حزب فى الدولة ، والمنافس القوى للحزب الديمقراطى المسيحى الذى حكم ايطاليا طوال فترة ما بعد الحرب . وإن زيادة عدد الشيوعيين منذ انتخابات عام ١٩٧٢ ، كان أولا على حساب الجماعات الاشتراكية الديمقراطية ، كما أنه جزء لا يتجزأ من الاستقطاب الخطير والمتنامى للسياسات الايطالية . وقد استطاع الشيوعيون فعلا ، أن يفرضوا إرادتهم على برامج الحكومة فى البرلمان الايطالى .

وفى فرنسا ، اثناء انتخابات الرئاسة فى ابريل عام ١٩٧٤ ، كانت نسبة فوز الائتلاف بين الحزبين الشيوعى والاشتراكى فى الاقتراع النهائى حوالى ١٪ . فاذا استطاع هذا الائتلاف الحصول على اغلبية فى الانتخابات البرلمانية التى ستجرى فى مارس ١٩٧٨ ، فقد يصل الزعماء الشيوعيون إلى المناصب الوزارية الهامة . بالاضافة إلى ذلك ، قد يحدث فى ظروف الأزمات الدستورية ، فدستور الجمهورية الخامسة لم يواجه بعد تجربة رئيس جمهورية ورئيس وزراء من أحزاب مختلفة .

وفى أسبانيا والبرتغال ، حيث اتخذت خطوات مشجعة فى اتجاه الديمقراطية ، قامت الأحزاب الشيوعية بشن حرب قاسية ومنظمة من أجل تدعيم نفوذها ، وهى نفوذ قوى أساسا فى هذه الدول . إن البرتغال هى عضو فى حلف الاطلنطى ، كما أن أسبانيا تشكل أهمية أستراتيجية كبيرة ، وترتبط بالولايات المتحدة بموجب معاهدات خاصة . وسيؤدى اشتراك الشيوعيين فى حكومة كل من الدولتين ، إلى نتائج قد تصبح وبالا على الأمن الغربى .

إن هذه التحديات الشيوعية يرتبط بعضها ببعض ، فليس هناك شك ، فى أن استيلاء الشيوعيين على السلطة أو على جزء من السلطة فى دولة ، سيحدث تأثيرا نفسيا كبيرا فى بقية الدول ، عن طريق إظهار الحزب الشيوعى بمظهر محترم ، أو عن طريق الايحاء بأن حركة التاريخ فى اوروبا ، تسير فى اتجاه الشيوعية .

إن معظم اسباب هذه الظاهرة ، يتعلق بالظروف الداخلية لكل دولة ، ولذلك يجب أن يأتى الرد على هذه التحديات من زعماء اوروبا ، والناخبين ، والمؤمنين بأن الديمقراطية تستحق كل هذا العناء . إن امريكا لا تستطيع أن تقوم بعملية الاختيار بالنسبة لهذه الدول ، او أن تقرر هى نتائج انتخاباتهم حرة .

ولكن لا بد ان تعترف امريكا بدلالة ما سيحدث . يجب أن لا نخدع انفسنا بشأن معنى استيلاء الزعماء الشيوعيين على السلطة التنفيذية ، وتأثير ذلك على الاسس المنطقية للسياسة الخارجية الامريكية . ولا يجب ان نربك شعبنا ، أو شعوب الدول الحليفة التى تثق فى صحة حكمنا على خطورة هذا التهديد ، ولذلك ينبغى أن لا نضعف من عزيمتها بقولنا إنه لا مفر من انتصار الشيوعية ، فهذه فكرة خاطئة ، ولا ان نصور ايضا انتصار الشيوعية وكأنه ظاهرة عفوية ومرحلية لا تشكل اهميه على الاطلاق . إن القرار النهائى سيصنعه الناخبون فى اوروبا ، ولكن قد يتمادون ونتمادى معهم فى التفكير المتفائل ، إن لم نكن جميعا نعلم أن :

— وصول الشيوعيين إلى الحكم فى دولة حليفة ، سيشكل تغيرا هائلا فى السياسات الاوروبية .
— سيؤدى ذلك إلى تغيير أساسى فى بنية عالم ما بعد الحرب كما عرفناه ، كما سيؤثر تأثيرا بالغا فى علاقات امريكا بأكثر حلفائها اهمية .
— إمكانيات الامن والتقدم ستتشوه بالنسبة لجميع الامم الحرة .

الأحزاب الشيوعية والديمقراطيات الغربية :

إن هؤلاء الذين ينظرون إلى هذه التوقعات بعين اقل تشاؤما ، يدعون دائما ان الأحزاب الشيوعية الاوروبية ، هى احزاب مستقلة عن موسكو ، وانه قد تم « دمقرطتها » واستيعابها فعلا ، وبناء عليه ، فانها لا تشكل قضية دولية فى السياق الغربى الشرقى الواسع .

إنها حقيقة واقعة فعلا ، أن الاتجاهات المتباعدة والمتعددة المراكز فى العالم الشيوعى ، أصبحت ظاهرة من اكثر الظواهر إثارة للدهشة فى عصرنا هذا ، كما أن المعركة شبه المقدسة حول ما هو عقيدة حقيقية ، وما هو مجرد بدعة ، قد ساعدت على تفاقم هذه الانقسامات . وتتضح هذه الحقيقة من خلال واقعة استخدام الاتحاد السوفييتى للقوات العسكرية بعد الحرب ضد دول شيوعية اخرى ، كما حدث فى برلين الشرقية والمجر وتشيكوسلوفاكيا والحدود الصينية السوفييتية . وقد يكون الصراع الصينى السوفييتى فى الواقع ، هو اكثر الصراعات الدولية الحالية عمقا ، واكثرها شمولا على عناصر التفجر . إن أى مراقب جاد لا يمكنه المجادلة فى أن الاحزاب الشيوعية فى أوروبا ، قد اظهرت بين الحين والحين ، بعض الاستقلال عن الاتحاد السوفييتى .

ولكن هذا لا يكفى مطلقا لعلاج القضية ، فالمهم أن نتساءل ، مستقلون بأى معنى ؟ وما هى القضايا التى استقلوا بشأنها ؟ ثم ما هى النتائج الموضوعية لسياساتهم وبرامجهم بالنسبة للغرب ؟

ونحن محقون فى كثير من الشكوك التى تساورنا ، بشأن امانة بعض التصريحات ذات النزعة الاستقلالية التى تصدرها هذه الأحزاب الشيوعية ، والتى تتطابق تماما مع مصالحها الشخصية فى الانتخابات . فالمرء لا يحتاج الى قدر كبير من الفطنة ، لكى يدهشة قرار الحزب الشيوعى الفرنسى ، وهو ربما أكثر الاحزاب الشيوعية إخلاصا لستالين ، بالتخلى عن المفهوم الشيوعى لدكتاتورية البروليتاريا ، كما حدث فى مؤتمر الحزب الذى عقد فى فبراير عام ١٩٧٦ ، وذلك دون أن ينبرى صوت واحد من بين ١٧٠٠ صوت بالمعارضة . هذا فى الوقت الذى كانت فيه جميع المؤتمرات السابقة للحزب ، قد اقرت دكتاتورية البروليتاريا وبنفس الاجماع ، أى ١٧٠٠ صوت للا شىء . لماذا لم يلتزم صوت واحد على الاقل ، بوجهة النظر السابقة ؟ وقد قيل الكثير حول دلالة هذا التغيير ، كمؤشر لاستقلال الحزب . والآن اتضح ان الدستور السوفييتى الجديد الذى يجرى وضعه منذ سنوات ، قد اسقط هو الآخر هذه العبارة !

إن المبدأ الاساسى الذى قامت عليه الاحزاب الشيوعية منذ وجودها ، هو استيلاء الاقلية ، التى تمثل طليعة الطبقة العاملة ، على السلطة ، وفرضها آراءها على بقية الشعب . وقد كان هذا الازدراء للأساليب الديمقراطية ، سواء عبرت عنه الكلمة التقليدية « دكتاتورية البروليتاريا » ، او غلف بغلاف انيق مثل « سيادة الطبقة العاملة » ، هو بالتحديد ما يفرق تاريخيا بين الاحزاب الشيوعية والاحزاب الاشتراكية . وإننى لاجد صعوبة كبرى فى الاعتقاد ، أن الاحزاب الشيوعية قد تصبح فجأة اشتراكية ديمقراطية ، بعد عشرات السنين من تحقير هذه الاشتراكية الديمقراطية ، ومعاملتها كعدو لدود فى جميع الدول الشيوعية بالذات .

وسواء استقلوا أم لم يستقلوا عن موسكو ، فان الشيوعيين يمثلون فلسفة تقف بطبيعتها ومكوناتها بعيدا عن إطار العمل « البورجوازى » ، وبعيدا عن تاريخ الدستور الغربى . إن الشيوعية حركة تحتكم إلى تقاليد مختلفة ، وتستخدم كلمات كثيرة مضللة .

وقد أعلنت أخيرا الاحزاب الشيوعية الفرنسية والأسبانية والايطالية ، عزمها على العمل ضمن تعدد القوى السياسية والاجتماعية ، واحترام الضمانات الدستورية ، وتوسيع قاعدة الحريات الفردية والجماعية وتعهد إيزيكو برلنجر وجورج مارشية ، ان يخلصا للحرية القومية والتعددية السياسية ، وكان ذلك فى مؤتمر الاحزاب الشيوعية فى برلين الشرقية فى يونيه عام ١٩٧٦ .

ولكن هل نثق فى هذه التصريحات ؟ إن مارشية قد ذكر المجر وبولندا والمانيا الشرقية ، كدول تتبع نظام حزبى متعدد . وقد ظلت الشيوعية الفرنسية حتى عام ١٩٧٢ تردد أنه لا عودة من النظام الاشتراكى إلى النظام الراسمالى . ومنذ بضعة اسابيع ، قدر الشيوعيون الفرنسيون ، البرنامج الاقتصادى للحزبين الشيوعى والاشتراكى بما يزيد على مائة بليون من الدولارات ، وهو ما أثار سخط حلفائهم الاشتراكيين . ويطالب البرنامج الشيوعى بتغيير المجتمع تغييرا جذريا . إن الشيوعيين بطبيعة معتقداتهم ، سيتمكنون من إحداث التغيرات المؤسسية التى ستتيح لهم فرص السيطرة الدائمة .

وفضلا عن ذلك ، هل تشكل جميع هذه التصريحات ، حول الطريق القومى إلى الشيوعية ، والاخلاص لمبادىء الديموقراطية ، شيئا جديدا بالفعل ؟ دعونى اقرأ عليكم بعض فقرات أنقلها عن الزعماء الشيوعيين الأوروبيين .

ـ أولا : « إننا نعلم جيدا ، نحن الماركسيين ، أن النقطة الحاسمة هى كالآتى : إن كل دولة ستضطلع بعملية تحولها إلى الاشتراكية ، وليس عن طريق خطة مرسومة ، أو نقل التجربة السوفييتية بحذافيرها ، وإنما ستتبع كل دولة طريقها الخاص ، وفقا لظروفها التاريخية والقومية والاجتماعية والثقافية » .

هذا جزء من خطاب جورجى ديميتروف ، زعيم الحزب الشيوعى المجرى فى فبراير عام ١٩٤٦ .

ـ ثانيا : « نحن نعتبر أن منهج فرض النظام السوفييتى على (دولتنا) هو منهج خاطىء ، ما دام أنه لا يتجاوب مع الظروف

الحالية للتطور .... بل من رأينا أن مصالح الشعوب الملحة في الوقت الراهن ، تتطلب منهجا مختلفا .... أي منهج إقامة نظم ديموقراطية غير فاشية ، وجمهورية ديموقراطية برلمانية ، يتمتع فيها الشعب بالحرية ، وبجميع الحقوق الديموقراطية كاملة » .

هذه الفقرة من بيان الحزب الشيوعي في ألمانيا الشرقية الذي صدر في يوليه ١٩٤٥ .

ـ ثالثا : « إن المهمة القومية الكبرى التي تواجه الدولة ، لا يمكن حلها ، سواء عن طريق الحزب الشيوعي أو أي حزب آخر بمفرده . ويؤكد الحزب الشيوعي أنه لا يحتكر السلطة ، ولا يحتاج إلى إحتكارها ، ليعمل وسط الجماهير من أجل بناء الأمة الجديدة . إن الحزب الشيوعي ، لا يوافق على فكرة نظام الحزب الواحد . فلندع بقية الأحزاب تعمل وتنظم هي الأخرى » .

كان هذا التصريح لارنو جيرو ، زعيم الحزب الشيوعي المجري في نوفمبر ١٩٤٤ .

ـ رابعا : « هناك تقسيم وظيفي داخل دولتنا ، وتقوم سلطة الدولة على الديموقراطية البرلمانية . إن دكتاتورية البروليتاريا أو دكتاتورية أي حزب ، ليست شيئا جوهريا . وتستطيع أمتنا أن تسير قدما ، وهي تتقدم فعلا ، متبعة طريقها الخاص » .

هذه فقرة من خطاب فلاديسلاف جومولكا زعيم الحزب الشيوعي البولندي في يناير عام ١٩٤٦ .

ـ خامسا : « إن الحزب الشيوعي ، يحاول أن يصل إلى الاشتراكية ، ولكننا نرى أن النظام السوفييتي ليس هو الطريق الوحيد إليها .... إن ائتلاف الشيوعيين مع أحزاب أخرى ، ليس عملا إنتهازيا ، أو ائتلافا مؤقتا ومحدودا ، وإنما هو تعبير .... عن جميع الأطوار التي مر بها الشعب العامل .... نحن نسعى حاليا إلى تأكيد أن مناهجنا البرلمانية الديموقراطية الجديدة .... سيتم التعبير عنها في القانون الدستوري . إذا أردتم رأي الشيوعيين ، فأنا لا أملك سوى القول إنهم سيصبحون الحراس الأمناء على الدستور الجديد » .

أدلى بهذا التصريح كليمنت جوتوالد ، زعيم الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في يناير عام ١٩٤٧ .

ـ سادسا : « يتكلم مارشيه « عن إشتراكية تتلاءم مع لون فرنسا » . ولكن في عام ١٩٣٨ وصف جورج أورويل إستراتيجية الحزب الشيوعي الفرنسي ، بأنها « تمشي في ركاب العلم الثلاثي الألوان » .

وباختصار ، نجد أن ما يقوله اليوم زعماء الأحزاب الشيوعية الغربية بشأن رغبتهم في الأخذ بالأساليب الديموقراطية ، لا يختلف في دلالته عما صرح به زعماء الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية بنفس الوضوح في الاربعينات ، وقبل أن يستولوا على السلطة ، التي لم يتخلوا عنها منذ ذلك الوقت .

ومن المؤكد أن الأحزاب الشيوعية ، تريد بلوغ الحكم بالطرق الديموقراطية ، ولكن هل سيسمحون للعملية الديموقراطية أن تسير في إتجاه مضاد ، لما يطلقون عليه الطريق الحتمي « للتطور التاريخي » ؟ هل سيبقون على المؤسسات الصحفية والأحزاب والشركات التي تمثل تهديدا رئيسيا لسلطتهم ؟ هل سيحافظون على الحريات التي قد تتحول إلى أداة لهزيمتهم في المستقبل ؟ لم يسبق أن فعل ذلك أي حزب شيوعي حكم بمفرده . إن الأغلبية الساحقة للأحزاب الديموقراطية التي دخلت في إئتلافات مع الشيوعيين الأوروبيين ، ليس لها وجود حاليا في الوزارات أو البرلمانات ، بل هي قابعة بالأحرى في فهارس كتب التاريخ .

وقد ترك الحزب الشيوعي الايطالي الحكومة تتابع هزيمته المنكرة على يد المسيحيين الديموقراطيين في عام ١٩٤٨ . ولكن الموقف اليوم تغير تغيرا كبيرا . فقد كان الشيوعيون يشكلون في عام ١٩٤٨ حزبا صغيرا لا يملك سوى قدر ضئيل من القوة الاقليمية وداخل المجالس البلدية . وكان عليه أن يكافح ضد الحزب المسيحي الديموقراطي ، وهو حزب أكثر شبابا وتماسكا ، وضد الحزب الاشتراكي القوي ، والتحالف الغربي الحازم الذي أثارته مغامرات ستالين في اليونان وتشيكوسلوفاكيا . أما اليوم فيشترك الشيوعيون الايطاليون في إدارة معظم المدن الكبرى والأقاليم ، ويملكون قوة نقابية جبارة ، ويتمتعون بتأييد الثقافة الشعبية والمثقفين . وقد عملوا على إضعاف قوة الاشتراكيين ، فأصبحت لا تمثل سوى جزء مما كانت عليه قبل ذلك بثلاثة عقود .

وقد تم إستبعاد الشيوعيين الفرنسيين أيضا من الحكم عام ١٩٤٧ ، عقب إشتداد الحرب الباردة . ولكن التمرد الشعبي ضد الشيوعيين في ذلك الوقت ، وكما حدث في إيطاليا في العام التالي ، تم في إطار غرب متحد ، ومدرك تمام الادراك لما يحيق به من أخطار داخلية وخارجية . هذا بخلاف ما يحدث الآن . فهناك أناس كثيرون على جانبي المحيط ، انساقوا وتركوا أنفسهم يقتنعون بأن الشيوعية الأوروبية ، ما هي إلا ديموقراطية ذات واجهة لينينية .

ولا يمكننا أن نعلم على وجه القطع ، ما إذا كان قد طرأ فعلا تغير على الوسائل والأهداف التقليدية لهذه الأحزاب ، ولكننا نجد أن إدارة هذه الأحزاب وتنظيماتها الداخلية ، تنطلق بعكس ذلك . إن الاساس الذي تقوم عليه البنية الداخلية لجميع الأحزاب الشيوعية الأوروبية كان دائما مبدأ لينين الصارم « المركزية الديموقراطية » ، وليس التعددية الديموقراطية . وهذا المذهب ذو طابع انضباطي قاس ، يبعد عن الحوار الحر المفتوح . إنه نظام عقائدي « وخط للحزب » . نظام سلطة وطاعة وإلغاء للمعارضة وتطهير للمنشقين . وهناك نماذج عديدة لحالات استخدام العنف حدثت أخيرا ، ومحاولات فرض الرقابة على الصحف والاذاعات ، وبذل الجهود من أجل السيطرة على نشاط الجامعات ، وهذا لا يبعث على التفاؤل مطلقا .

إن الوهم بشأن طبيعة الأحزاب الشيوعية ، ما زال سائدا في أوروبا الغربية والولايات المتحدة . أما في دول أوروبا الشرقية ، فقد وضحت الرؤية على مدى سنين طويلة من الملل والفراغ الثقافي ونقص الكفاءات والبيروقراطية الحمقاء ، وانحدرت دول كانت تقود القوى الصناعية ، إلى حالة من الركود التام ، وضآلة الشأن كما وقفت دول عريقة في التقاليد الديمقراطية تشاهد انهيار الحريات المدنية والممارسات الديمقراطية . إن دول الغرب ستقامر بمستقبلها ، إن هي أغمضت أعينها عن هذه الحقيقة . إن المجتمعات التي حاولت تجنب عملية الاختيار الصعبة ، وافترضت التصورات المطمئنة بشأن المستقبل ، لم يكسبها هذا الموقف المتحفظ شيئا ، وإنما عجل بسقوطها .

الأحزاب الشيوعية وحلف الأطلنطي :

وقد يثار هذا التساؤل أحيانا : إذا كانت الولايات المتحدة تستطيع أن تتعامل مع الحكومات الشيوعية في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية وحتى كوبا وفيتنام ، فلماذا لا نقبل نحن الأحزاب الشيوعية التي تسعى إلى السلطة في أوروبا الغربية ، ونتعلم كيف نتعامل معها ؟ أليس الاتحاد السوفييتي قلقا بشأن إمكانية إقامة نظم شيوعية جديدة ، قد لا يستطيع السيطرة عليها ؟

إن هذه التساؤلات تفتقد النقطة الأساسية . فهناك اختلاف جذري بين إدارة صراع بين خصوم ومحاولة الابقاء على تحالف بين أصدقاء ، خاصة عندما تكون إمكانيات إقامة علاقات مستقرة بين الشرق والغرب ، تعتمد أساسا على تماسك التحالف الغربي . وحتى إذا أثارت الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية مشاكل بالنسبة للاتحاد السوفييتي ، واتضحت صعوبة التعامل معها على عكس أحزاب أوروبا الشرقية المتمثلة تماما ، فانها ستثير مشاكل أكبر بكثير بالنسبة للغرب .

إن القضية الأساسية ليست هي إلى أية درجة سيصبح

الشيوعيون الأوروبيون مستقلين ، وإنما إلى أية درجة ، سيكونون شيوعيين . إن دينامية الاحزاب الشيوعية وبرامجهم التي يتم إنتخابهم على اساسها ، توحي بان سياساتهم الخارجية والداخلية ، لا تتفق مطلقا مع الاهداف المشتركة لحلف الاطلنطي .

إن هذا التضامن بين الديموقراطيات الصناعية العظيمة ، حافظ على الامن الشامل على مدى ثلاثين عاما ، كما شكل الدفاع الجماعي في اوروبا الغربية ، الدرع الواقي الذي إحتمت خلفه الولايات المتحدة واوروبا الغربية واليابان ، لتطوير مؤسسات الوحدة الغربية ، والنظام الاقتصادي العالمي المتقدم . إن الخطر سيحيق بكل هذه العلاقات ، إذا توصل الشيوعيون إلى السلطة في الحكومات الحليفة .

— وخصوصا :

سيتسم التحالف بالارتباك والتشوش في نظر الشعب الامريكي . لقد تعهد الموقعون على معاهدة حلف الاطلنطي عام ١٩٤٩ بأن « يعملوا على المحافظة على الحرية والتراث والحضارة المشتركة لشعوبهم ، التي قامت على اساس مبادىء الديموقراطية والحرية الفردية وحكم القانون » . فاذا دخل الشيوعيون الحكومات في الدول الحليفة ، فستكون النتيجة أن يفقد التعهد بالمحافظة على التوازن العسكري في اوروبا اسسه الاخلاقية التي ارتكز عليها على مدى اجيال . وسيصبح الشعب الامريكي ، مطالبا بالالتزام بمعاهدات التحالف على اساس إفتراضين مشكوك في امرهما تماما ، وهما : وجود تيار شيوعي جديد سينشق عن موسكو في الوقت المناسب ، وقدرة الغرب على استخدام هذه الانقسامات الجديدة لصالحه .

إن كلا هذين الافتراضين مفتوح للمناقشة ولم يسبق ان تسببت اية سياسة غربية عن قصد ، في إثارة انقسام هام داخل الشيوعية . في الواقع كانت الخلافات بين الاتحاد السوفييتي وبين يوغوسلافيا والصين ، قد بدأت ، وازدادت تفاقما لشهور طويلة ، بل وسنين ، قبل ان ينتبه الغرب لهذه الخلافات .

وحتى إذا حدثت فعلا مثل هذه الانقسامات — وهو شيء سيحتاج سنين طويلة كي ينضج — فلن يؤدي ذلك إلى التخفيف من حدة الخط الذي يواجه العلاقات بين الدول الحليفة ، وإلى ان يتم هذا فعلا سيصبح من العسير إصلاح الضرر الذي لحق ببنية حلف الاطلنطي ، كما ستتغير طبيعة العلاقات بين دول الحلف تغيرا تاما ، حتى لو قررت الولايات المتحدة ، لاسباب شخصية ، ان تساند الشيوعية المنفتحة . إن الولايات المتحدة لايمكن ان لا تكترث بامتداد السيادة السوفييتية الى اوروبا الغربية ، وفي نفس الوقت ، لن تستطيع إبقاء قوتها المرابطة بصفة دائمة في اوروبا ، من اجل الدفاع عن حكومات شيوعية ضد حكومات شيوعية آخرى . إن هذا الوجود العسكري ، لايمكن تبريره إلا على اساس فج ، وهو : المحافظ على التوازن ، ومثل هذا التبرير يتناقض مع التقاليد الامريكية ، والاحساس الامريكي العام .

وليست هذه توصية خاصة لاتباع سياسة مرغوب فيها ، وإنما هذا حكم يستند إلى حقيقة واقعة . إن اشتراك الاحزاب الشيوعية في الحكومات الغربية سيقوض ، مع مرور الوقت ، الاسس السياسية والاخلاقية للوجود الحالي لقواتنا في اوروبا .

كما سيؤثر تأثيرا بالغ الضرر ، على ترابط الحلفاء بوجه عام . فالتحالف الغربي استمر متضامنا ، نظرا للمشاورات التي يجريها الحلفاء عن قرب ، والتي ترتكز على الاهداف والفلسفات المتوافقة . ولقد عمل الرئيس ديجول ، على إبقاء فرنسا مستقلة عن الولايات المتحدة ، ولكنه في وقت الازمات الكبرى مثل ازمة برلين او الصواريخ السوفييتية في كوبا ، وقف بحزم إلى جانب حلفائه . ومن المتوقع ان تتصرف الحكومات الشيوعية في غرب اوروبا بنفس الطريقة ، وتبرهن على معتقداتها الشيوعية في القضايا الدولية الكبرى ، مهما بلغت درجة استقلالها عن موسكو ، فيما يتعلق بمشاكل الاحزاب الداخلية .

وانه لمن المحتم ، ان تثار خلافات في السياسة الخارجية بين أوروبا والاتحاد السوفيتي ، وبين حكومات الدول الاوروبية التي يشترك فيها الشيوعيون وحكومات الدول الاخرى ، إذا وصلت الاحزاب الشيوعية إلى السلطة في اوروبا الغربية .

في فبراير عام ١٩٧٦ ، ادلى برلنجر الزعيم الشيوعي الايطالي بتصريح في حديث له مع احد مراسلي جريدة التايمز اللندنية قال فيه : « إن السياسة السوفييتية للسلام ، تعمل لصالح الانسانية بوجه عام » . وقد اتهمت صحيفة الحزب ، في العام الماضي ، حلف الاطلنطي ، ووصفته بانه أداة من الادوات الرئيسية التي تسيطر بها الولايات المتحدة على سياسات واقتصاديات دول غرب اوروبا ، وحثت على ضرورة إعادة النظر في العلاقات بين هذه الدول والدولتين العظميين . وقد سئل أحد الاعضاء البارزين في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ، في حديث اجري معه اخيرا في إذاعة اوروبا الحرة : لو أن الحزبين الشيوعيين الايطالي والفرنسي ، كانا في موقع السلطة ، ماذا كنتم تفعلون في حالة وقوع ازمة دولية خطيرة بين الاتحاد السوفيتي والغرب ؟ وقد اجاب العضو « سنختار الجانب السوفييتي بالطبع » . وهكذا يتضح أن « مساندة » حلف الاطلنطي التي تدعيها الاحزاب الشيوعية ، ليست سوى عملية تكتيكية ، تقوم على تحريف سياسة الانفراج الدولي ، وعادة ماتكون مصحوبة باستبعاد تهديد الاتحاد السوفييتي لدول غرب اوروبا ، كشيء لايمكن تصوره . ولم يبد حزب شيوعي أوروبي واحد رغبته في الانضمام إلى التحالف الغربي ، من اجل مقاومة التوسع السوفييتي . وفي الواقع ، كيف تنضم أحزاب لينينية ، عن اقتناع ، إلى تحالف عسكري هدفه الاساسي كان دائما ، وسيظل دائما ، مقاومة السيطرة السوفييتية ؟

وبالتأكيد لقد وقعت خلافات بين هذه الاحزاب وبين الاتحاد السوفييتي ، ولكن كانت جميعها تتعلق بموضوع العلاقات داخل الحركة الشيوعية ، ونادرا ، إن لم يكن مطلقا ، ماتشعبت هذه الخلافات من الموقف السوفييتي تجاه قضية دولية وقد رحب الحزب الشيوعي الايطالي بتدخل الكوبيين في انجولا ، واطلق عليهم « المدافعين عن الحرية » ، وادان إنقاذ الاسرائيليين للرهائن في عنتيبي ، باعتباره « انتهاكا فاضحا لسيادة أوغندا القومية » ، كما صفق للسياسة السوفييتية في افريقيا ، وادان جهود امريكا الدبلوماسية في جنوب أفريقيا ، واعتبرها محاولة « لانقاذ الاستعمار الجديد ، وإنقاذ مصالح الامبريالية الاستراتيجية الحربية » .

ومن المتوقع ، في احسن الاحوال ، ان تقود الاحزاب الشيوعية في اوروبا الغربية ، سياستها الاساسية في اتجاه متقارب مع سياسات مايسمى بكتلة عدم الانحياز ، وفي اتجاه مضاد للسياسة الغربية . إن يوغوسلافيا التي ضربت مثلا في استقلالها عن موسكو في كل مايتعلق بقضايا اوروبا الشرقية ، اتخذت موقفا معاديا للغرب والولايات المتحدة في معظم القضايا الدولية التي تخرج عن نطاق اوروبا الشرقية . فلماذا نتوقع ان تحمل لنا الاحزاب الشيوعية في اوروبا الغربية ، من الصداقة اكثر مما تحمله لنا أكثر الدول استقلالا في اوروبا الشرقية ، والتي دخلت منذ ثلاثة احقاب ، في خلافات علنية مع موسكو ، وحاولت الحكومة والكرملين مرارا تقويض اركانها .

إن هذا الدور القوي الذي لعبه حلفاؤنا في الدفاع عن المصالح الغربية في مناطق عديدة من المعمورة — مثل الاعمال الشجاعة التي قام بها الرئيس جيسكار في زائير — لايمكن ان نتوقع مثله من جانب دولة يشترك في حكمها الشيوعيون . بل من المؤكد أن هذا التطابق في وجهات النظر بين الولايات المتحدة وحلفائها الاوروبيين ، في كل مايتعلق بالشرق الاوسط وجنوب افريقيا ،

والعلاقات مع العالم الثالث ، وبرلين والرقابة على الاسلحة ، والأمن الاوروبى ، سيتآكل تدريجيا ويتلاشى . وبالعكس ، من المحتمل أن تظهر معارضة نشطة خاصة فى المناطق ذات النفوذ السياسى والثقافة الأوروبية التقليدية . كما ستظهر سريعا ، الانقسامات فى جهودنا المشتركة من أجل تحسين مستوى الاقتصاد العالمى ، والحث على التقدم فى العالم المتطور والنامى على السواء ، فى هيئة التعاون والتنمية الاقتصادية وفى مؤتمر باريس للاقتصاد والتعاون العالمى ، وفى مؤتمرات القمة ، كيف يمكن أن تستمر وحدة الأطلنطى ، فى ظل مثل هذه الظروف ، حتى فيما يتعلق بقضية الأمن ؟

وستضعف وحدة حلف الأطلنطى وقوته العسكرية بشكل خطير . إن الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الغربية ، تقدم خدماتها لحلف الأطلنطى شفاهة . وفى الواقع من العسير تصور كيف ستستمر البنية الحالية لهذا الحلف ، بكل ما تتضمنه هذه البنية من تبادل للمعلومات والمعارف الرفيعة ، وخطط حربية ومشاورات سياسية متكاملة ، إذا ما استولى الشيوعيون على جزء مهم من السلطة .

إن اشتراك الاحزاب الشيوعية فى حكومات أوروبا الغربية ، سيحدث تغييرا جوهريا فى أعمال حلف الأطلنطى ، كما حدث لفترة مؤقتة مع البرتغال ، التى انسحبت من المناقشات داخل المنظمة ، عندما كان مستقبلها السياسى مازال موضع شك . ومن المستبعد أن تعطى هذه الاحزاب أولوية فى ميزانياتها للدفاع فى حلف الأطلنطى . بل من المؤكد ، ان الأحزاب الشيوعية ستستخدم قوتها للقضاء على جهود الدفاع المشتركة فى أوروبا الغربية ، كما ستعمل حتما على تحطيم إرادتنا ، حتى ندفع ثمن بقاء القوات الامريكية فى أوروبا .

وعلاوة على ذلك ، سينقلب حلف الأطلنطى إلى حلف ألمانى أمريكى كبير ، اذا اشترك الشيوعيون بشكل فردى ذى مغزى فى حكومات دول أوروبا الغربية الكبرى . وسيستخدم هذا الشبح فى دول أوروبية غربية أخرى ، للقضاء على ما تبقى من التضامن الأطلنطى . وهكذا يضعف حلف الأطلنطى ، فى حين يواصل الاتحاد السوفييتى تنمية علاقاته وقوته الاستراتيجية ، وإحكام قبضته على حلف وارسو ، ويصبح بذلك توازن القوى بين الشرق والغرب مهددا بالخطر . كما ستفقد الدول ، حليفة كانت أم محايدة ، حريتها تدريجيا ، وبنفس القدر الذى سيتزايد فيه الخوف من القوة السوفييتية . وأخيرا ستحدث تحولات ضخمة ضدنا ، ولن يكون ذلك بسبب أن الأغلبية قد اختارت بارادتها هذا الطريق ، وإنما لأن الخلل فى التوازن الكلى ، لم يترك لهم بديلا آخر .

وسيتم القضاء على التقدم المأمول فى اتجاه الوحدة الاوروبية . وقد عارض الحزب الشيوعى الايطالى والفرنسى ، إنشاء السوق الأوروبية المشتركة ، واعتبرها مؤامرة للاحتكار الراسمالى . وعارضت هذه الأحزاب باصرار ، وحتى وقت قريب ، أى تقدم فى اتجاه الوحدة الأوروبية . ولكنهم إضطروا أخيرا إلى قبول المجموعة الأوروبية كأمر واقع من أمور الحياة . ويقولون الآن إنهم يسعون إلى جعلها أكثر « ديموقراطية » ، وتغييرها بوساطة « سلسلة من العمليات المبتكرة فى مجال المؤسسات ومجال التوجيه العام » ، على حد تعبير برلنجر . ومن الممكن الاعتماد عليهم فى إعادة توجيه السوق المشتركة شطر إقامة علاقات أكثر توطدا مع اقتصاديات أوروبا الشرقية ، وشطر أكثر مطالب العالم الثالث تطرفا ، لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد . ونخلص إلى أنهم لن يقوموا بتشجيع الوحدة السياسية الأوروبية على تدعيم التعاون مع الولايات المتحدة ، ولن يحثوها على ذلك ، فان فعلوا ، فسيكون لتشجيع اتجاهات القوة الثالثة . ومع مرور الوقت ، إما ستعمل الدول التى يشترك الشيوعيون فى حكمها ، على اجتذاب الحكومات الأخرى تجاهها ، وإما سيتعرض المجتمع الاوروبى إلى تصدعات عميقة بين دول الأطلنطى التقليدية ، وبين « اليسار الجديد » .

وستكون النتيجة مدمرة فى الحالتين ، بالنسبة للوحدة الأوروبية وتضامن الاطلنطى .

وهكذا وطبقا لأية فرضية من الفرضيات ، سيكون لاشتراك الشيوعيين فى الحكومة ، أثر عميق على البنية الدولية كما تطورت فى فترة ما بعد الحرب . ولا يمكن أن نقف من ذلك موقف اللامبالاة ، أو أن نخدع انفسنا بالظن ، أن استيلاء الشيوعيين على جزء مهم من السلطة فى أوروبا الغربية ، لن يحطم تماما العلاقات بين دول حلف الأطلنطى .

الاستجابة الامريكية :

ان موقف الولايات المتحدة ، تجاه مثل هذه التطورات ، هو بالضرورة موقف معقد . إن الدور الحاسم يجب أن تقوم به الحكومات الأوروبية ، كما أن القرار النهائى ، لابد أن يتخذه الناخبون الاوروبيون ، ولا نستطيع نحن ان نحل محل الاثنين .

إن الاحزاب الشيوعية فى غرب أوروبا ، لا تجد فرصتها فى قوتها الذاتية ، وإنما فى انقسام وفساد خصومها وعدم تنظيمهم ، وتنجح فقط فى الوقت الذى يبدو فيه النظام الديموقراطى ، غير قادر على حل المشاكل الاجتماعية اليومية ، وعندما يكون المركز غير قادر على السيطرة ، وتصبح المجتمعات مستقطبة . إن العنف يدفع بالكثير من اليائسين إلى مساندة الشيوعية ، كما يحدث فى إيطاليا الممزقة الآن ، اقتناعا منهم بأنه لا بد من حلول عنيفة ، لوضع حد لحالة الحصار التى امتدت إلى الصحافة ووسائل الاعلام الأخرى .

إن الأسباب الأساسية وراء مكاسب الشيوعية ، هى أسباب عميقة ، وليس من السهل علاجها . وقد عمت خيبة الأمل فى الحكومات الديموقراطية والزعماء الديموقراطيين ، فى كثير من الدول الاوروبية . ففى عصر السلم ، وفى عالم البيروقراطية والانتاج الضخم ، لا توجد أزمات خطيرة ، أو فرص للقيام بأعمال بطولية . وقد انكشف فى زمن نسبى ، زيف السلطة ، دون أن يوضع مكانها شىء كمبدأ تنظيم المجتمع . وقد خيبت البيروقراطية المجردة ، ظنون المواطن فى مدى استجابة حكومته لمطالبه ، وجعلت مهمة المسئولين المنتخبين فى نفس الوقت مهمة صعبة . إن كثيرا من الدول الديموقراطية لا تقدم للشباب ما يثير خياله ، كما أن الكبار فقدوا إيمانهم بقيمهم . فكثيرا ما يستنفد الزعماء الديموقراطيون جهودهم فى الفوز بالوظائف والاحتفاظ بها ، فيفقدون بالتالى القدرة على اثبات قوة معتقداتهم وثقتهم فى فلسفتهم ، أمام خصومهم الراديكاليين .

ان النجاح الذى حققته المجتمعات الغربية فى المحافظة على مستوى من الرخاء ، لم نكن لنحلم به حتى منذ أربعين عاما ، قد أسهم أحيانا فى توعك هذه المجتمعات . إن المثقفين يحكمون على المجتمعات بالمادية ، إذا كانت مزدهرة ، وبالظلم إن هى اخفقت فى تحقيق الرخاء . إن الصعوبات الاقتصادية التى تفاقمت خلال السنوات الاربع الماضية ، من ركود اقتصادى وتضخم لم يسبق له مثيل على مدى جيل بأكمله ، بسبب الارتفاع الفاحش فى أسعار البترول ، قد أدت إلى يأس هؤلاء الذين خابت آمالهم فى تطوير اقتصادهم وتقدمه . إن تداخل الاقتصاديات وترابطها ، يتسبب فى تسرب التضخم والركود الاقتصادى عبر الحدود القومية ، مضاعفا بذلك الاحساس بالعجز الفردى .

ومع ذلك ، وعلى الرغم من كل هذه الصعاب ، مازالت القوى الديموقراطية فى الغرب ، تملك ان تعطى او لاتعطى فرص النجاح للأحزاب الشيوعية ، وتملك القدرة على تصحيح مسار اقتصادها ، والقضاء على التضخم .

إن لديها أيضا رأس المال الثقافى ، والموارد التى تمكنها من دخول مرحلة جديدة من الخلق والابداع . إن مناهضة الشيوعية لا تكفى ، ولا بد أن تكون هناك استجابه للتطلعات الاقتصادية والاجتماعية

المشروعة للدول . ويجب وضع حد للظلم ، هذا الظلم الذى تستشعر منه القوى الناهضة الديمقراطية قوتها الجاذبية . إن الديموقراطيات تستطيع أن تتغلب على هذه التحديات ، وأن تفتتح عهدا جديدا من التقدم الجديد المثير .

انه لامر حيوى فى هذه العملية ، ان تشجع الولايات المتحدة المواقف التى تنم عن العزم والاقتناع . ويجب ، باديء ذى بدئ ، أن نعترف صراحة بالمشاكل التى ستواجهنا ، اذا استولى الشيوعيون على السلطة فى اوروبا الغربية ، وان نتفهم القرارات العملية التى سيتحتم علينا اتخاذها نتيجة لهذا الوضع . ويجب ان نتحاشى وجهات النظر التى تسعى الى الهروب من الاختيارات الصعبة ، وذلك عن طريق التخمينات المتفائلة بشأن ما يمكن ان يحدث . لابد ان نضع برنامجا لتشجيع القوى المعتدلة والمتطورة فى هذه المرحلة الحرجة ، وتجميع شملها فى حالة ما اذا انتصر حزب شيوعى

ثانيا ، يجب ان نتحاشى الايحاء باننا نعتبر أن نجاح الشيوعيين أمر نهائى فندخل فى علاقات معهم لمجرد التغاضى أو لفت النظر ، أو فى مشاورات مع زعمائهم ، أو ندلى بتصريحات مبهمة . ان نجاح الشيوعيين ليس أمرا نهائيا . وقد يسهم فى هذا النجاح ، تردد الولايات المتحدة او موقفها الغامض . ان الاحزاب الشيوعية مثقلة بالضعف والضغوط الداخلية ، ويصمها عيب اساسى وهو : ان الاحزاب التى لا تتحدث عن القيم الانسانية التى ألهمت شعوب الغرب لاجيال طويلة لا يمكن ان تجتذب الاغلبية فى الدول الغربية ، الا فى وقت الازمات التى لا تحل . ولم يحدث مطلقا فى دولة غربية أن فاز حزب شيوعى بطريقة شرعية بأقصى من ثلث الاصوات تقريبا . ان اكثر اسلحتهم قوة ، هو الخوف وعدم الثقة وتثبيط العزيمة ، ومصدر قوتهم ينبع من اسطورة حتمية إستيلائهم على السلطة . وبناء عليه ، فاننا لا نسدى جميلا لاصدقائنا فى اوروبا ، عندما نؤيد القول بأن وصول الشيوعيين وحلفائهم الى الحكم ، لن يغير كثيرا أو حتى قليلا من مواقفنا وسياساتنا . واننى هنا لا ادلى بتصريح رسمى ، فذلك يعتمد على احكام تكتيكية ، من الصعب أن تصدر عن شخص خارج هذا المجال بل انى أتكلم عن موقف الولايات المتحدة الواضح الصريح .

وقد اعترض بعضهم قائلا ان سياسة كهذه ، قد تأتى بغير المطلوب ، وتشجع على اعتراض الشيوعيين على الاصوات . ولكننى اعتقد أن العكس هو الصحيح ففيما يتعلق بالتوازن ، اعتبر انه من الاهمية بمكان ، احاطة اوروبا علما بمصالح الولايات المتحدة واهتماماتها . ان كثيرا من الناخبين فى الدول الحليفة ، يدركون قيمة صداقة الولايات المتحدة ويقدرون الامن الذى يوفره لهم حلف الاطلنطى . ويجب علينا ان لا نتجاهلهم ، أو نثبط من عزيمتهم ، أو نتخلى عنهم . ان المكاسب التى سجلتها الاحزاب الشيوعية تدريجا ، خلال السنوات الماضية ، ما هى الا مكاسب هامشية وسط ناخبين لم يسبق لهم انتخاب الشيوعيين من قبل ، ولم يدفعهم الى ذلك أى شعور مضاد لامريكا ، وانما اقتنعوا بسبب أو لآخر ، ان الشيوعيين أصبحوا مقبولين ولا غنى عنهم .

وليس هناك دليل على ان الناخبين قد اعطوا أصواتهم للشيوعيين تأثرا بالموقف الامريكى ، على العكس ، قد يكون الخطر الحقيقى فى الاتجاه الاخر . وقد ينخدع كثير من خصوم الاحزاب الشيوعية التقليديين بالاصوات وتقتضى الاوضاع والمواقف الغامضة فى هذه الدولة ، أن تغير من معارضتنا التقليدية . الشىء الغريب اننا نضعف العناصر المعتدلة ، التى قد توجد داخل الحركة الشيوعية ، باصرارنا وتلهفنا على الضمانات الشفهية .

واذا كانت مسئولية الولايات المتحدة ، هى تشجيع الحرية السياسية فى كل دول العالم ، فمن واجبنا ، بالتأكيد ، أن لا نترك مجالا للشك فى معتقداتنا بشأن قضية على هذا الجانب من الاهمية بالنسبة لمستقبل التحالف الغربى ، وبالتالى بالنسبة لمستقبل الديموقراطية . ان حقوق الانسان ، ليست شيئا مجردا يتعلق فقط بالاجراءات القانونية ، وينفصل عن القضايا الاساسية للهيكل السياسى الجيوبولوتيكى . ولا يمكننا ان نتجاهل النكسة التى ستصيب الحريات فى اوروبا ، اذا تمكنت الاقليات الشيوعية من السيطرة بشكل حاسم ، على السياسات الاوروبية . ولا يجب ان نغمض أعيننا ، عن تأثير ذلك على الحرية فى جميع أرجاء العالم ، اذا انحرف ميزان القوى الدولى ، فى اتجاه مضاد للغرب .

ثالثا : ان الولايات المتحدة لابد ان تدير سياساتها بالنسبة لحلفائها ، بحيث تعمل على تقوية الحكومات الديموقراطية المعتدلة والمتطورة فى دول اوروبا الغربية .١ ويجب كذلك ان نتجنب المجاهرة بالمطالب والمواعظ ، التى مهما بلغت قيمتها الجوهرية ، الا انها تزيد من حدة الانقسامات الداخلية فى الدول الغربية ، وتزيد من احساس عجز الحكومات الاوروبية . وفى نفس الوقت ، تستطيع الولايات المتحدة ، ان تسهم فى احساس الانجاز ، بتعاونها القوى ، واشتراكها فى الجهود التى تبذل لحل المشاكل العامة فى مجالات الدبلوماسية والطاقة والرقابة على الاسلحة ، ونمو الاقتصاد . وقد كان هذا هو الهدف من مؤتمرات القمة التى عقدت مع الزعماء الغربيين والتى بدأها الرئيس فورد فى رامبوييه وبورتو ريكو ، وواصلها بنجاح الرئيس كارتر فى لندن .

ان وحدة الديموقراطيات وتعاونها ، يشكل شيئا جوهريا بالنسبة لما تفعله امريكا فى العالم . فالوحدة الغربية لا تدافع فقط عن سلامتنا ، وانما هى تدافع ايضا عن اسلوب حياتنا ، وعن القيم الاخلاقية الاساسية فى حضارتنا . وهنا بالذات ، لا يمكننا ان نكون محايدين . ان تعزيز هذه المبادىء ، يستحق نفس التضحية ، ونفس الالتزامات ، التى الهمت اكثر مراحل الدبلوماسية الامريكية ابداعا .

ان مجتمعات الشرق الراكدة التى أشرت اليها ، تخدم غرضين : فهى تحمل لنا تحذيرا ، وتعطينا أملا فى نفس الوقت . فهذه المجتمعات تذكرنا بأن حيوية الغرب السياسية والثقافية ، أكثر من رخائه المادى ، هى موضع حسد العالم كله . فرياح التغيير تهب أساسا من الغرب . ان رجال ونساء اوروبا الغربية ، مدركون تماما ان الغرب – على الرغم من شكوكه وارتباكه الدينى – هو طليعة التطور العصرى ، والمصدر الحيوى للعلم والثقافات العصرية ، وحامى حمى العقل الانسانى الحر . ان الدول النامية التى تتوق الى التقدم ، تتجه ايضا الى الغرب لا الى الشرق ، لتحصل منه على المساعدات والتأييد ولكى تعرف حدود ما يمكن ان ينجزه الانسان عندما يتطلع الى التقدم . ان ما نملكه من تقنية وابداع وقوة اقتصادية لا تضاهيها قوة اقتصادية اخرى ، ناهيك عن نظرية بيروقراطية للحتمية التاريخية ، كل هذا يشكل القوى التى ستصنع المستقبل ، هذا اذا عبأنا طاقات شعوبنا الحرة .

ليس هذا وقت الاستسلام أو الاذعان ، ولكنه وقت التصميم والامل والثقة . ان قوة الرجال والنساء الاحرار ، وقوة الامم الحرة التى تعمل معا ، وهى واثقة من قوتها وقدرها لا يمكن ان يقف أمامها أى نظام شمولى ، أو حركة سلطوية . ان روح الحرية لن تسحق أبدا ، ولكن من الممكن ان تضيع الحرية تدريجيا ، وهذا الخطر يهدد اوروبا الغربية اليوم ، وستكون لهذا التهديد اثار ليس فقط على اوروبا ، وانما على التجمع الديموقراطى والعالم اجمع .

نحن نعتز بالحرية وسنواجه الخطر ، لقد وحد مارشال الجهود من اجل القضاء عليه ، وبدأ عهدا من الانجازات من أجل شعوبنا . ان اوروبا الغربية ، اقرب شركائنا ، ومهد معظم حضاراتنا ، عزيزة علينا الى الدرجة التي لا يمكن معها ان نتصرف بطريقة مغايرة ■

وثيقة (٧)
مقال مجلة « العصر الحديث » السوفيتية ردا على كتاب « الشيوعية الأوروبية والدولة » لسنتياجو كاريللو الأمين العام للحزب الشيوعي الاسباني

– ١ –

ان عصرنا عصر تغير اجتماعي خطير .. وعملية التحول الاجتماعي للمجتمع البشري تتحرك قدما ، ومزيد من الدول والشعوب والمجموعات الاجتماعية ، ترفع رايات الاشتراكية والديمقراطية والتحرر الوطني .

والقوة الدافعة لهذا التحول التاريخي الذي يحدث اليوم ، من الوضوح بحيث يراها الجميع .. إنها الدول الاشتراكية ، والطبقة العاملة الدولية ، والمناضلون من اجل التحرر الوطني والاجتماعي ، ومن بينهم المشتركون في حركة عدم الانحياز في آسيا ، وافريقيا وامريكا اللاتينية . ومن الامور ذات الاهمية البالغة للنضال الناجح من أجل السلام والديمقراطية والاشتراكية ، تحالف القوى الثورية الاساسية الثلاث ، والحركة الشيوعية الدولية هي تجسيد هذا التحالف وروحه المحركة ..

ومن الواضح انه ، كلما زادت وحدة وتماسك هذه الحركة كلما زادت فعاليتها كعامل يجمع معا كل القوى الثورية المناهضة للامبريالية .. ويؤكد ليونيد بريجنيف ، أن « الشيوعيين في كل الدول يستنتجون من مجموع خبرة الصراع الطبقي ، ان اكثر الشروط المسبقة اهمية في حل المشكلات العسيرة المتعددة الاشكال التي تواجهنا ، هو دعم التعاون الكفاحي ، والوحدة ، والتعاون النشيط بين كل الاحزاب الشقيقة في العالم .. ولن تستطيع الشيوعية العالمية ان تبلغ اهدافها العظيمة ، إلا بالعمل كحركة دولية واحدة .

ومن الامور الاساسية لذلك ، الوحدة بين الاحزاب الشيوعية التي حققت بالفعل الاطاحة بالنظام الراسمالي ، والتي تزعمت بناء المجتمع الجديد ، وبين الاحزاب الشقيقة التي تعمل في العالم غير الاشتراكي ، وهذا التحالف المتين والتعاون بين هاتين المجموعتين من الاحزاب ، قوة ضخمة في الدفاع عن مصالح العمال والسلام والتقدم ، ظهرت اهميتها اكثر من مرة طوال الستين عاما الماضية .

وينعكس ذلك بوضوح على التطورات الاوروبية ، فالتغيرات الهامة التي حدثت في قارتنا ، هي النتيجة المباشرة للتعاون بين الشيوعيين في الاجزاء الشرقية والغربية من اوروبا ، ويكفي ان نذكر وحدة الجهاد لشيوعيي اوروبا في النضال ضد الفاشية خلال الحرب العالمية الثانية ، والتأييد النشيط الفعال الذي قدمته الاحزاب الشيوعية والعمالية لبعضها بعضا خلال الحرب الباردة ، والاعمال المشتركة لتأييد فيتنام ، والنضال الحازم المشترك الذي يشنه الشيوعيون في جزئي القارة من أجل انفراج التوتر والتعاون بين كل دول اوروبا ، والحملات الواسعة في انحاء العالم للتضامن مع ضحايا الامبريالية والرجعية .

غير انه لا بد من ملاحظة ، انه كلما زاد اهتزاز المواقع السياسية لاحتكار رؤوس الاموال ، وكلما زاد نفوذ الاحزاب الشيوعية والعمالية ، زاد مكر ودهاء أعمال أعداء الشيوعية التي تستهدف تفتيت وحدة القوى المناهضة للامبريالية وتمزيق الحركة الشيوعية وتقويضها .

إن استراتيجية الانشقاق الامبريالية ، تقابل بطبيعة الحال ، بصد قوى من جانب الاحزاب الشقيقة .. ومن الاشياء ذات الاهمية الكبيرة في هذا الصدد ، مؤتمر برلين للأحزاب الشيوعية والعمالية في اوروبا ، الذى أكدت أفكاره واستنتاجاته ، إخلاص الشيوعيين لمبادىء التضامن الاممي .

غير أنه مما يؤسف له ، أن وجهات نظر تتنافى تماما مع تلك المبادىء ، رددها حتى اعضاء من الحركة الشيوعية .. ومن أمثلة ذلك تلك التصريحات العلنية التي أدلى بها سنتياجو كاريللو سكرتير عام الحزب الشيوعي الاسباني ، ولا سيما كتابه « الشيوعية الأوروبية والدولة » الذى ظهر في ابريل من هذا العام .

ومن الممكن تصنيف المشاكل التي عولجت في كتاب كاريللو إلى مجموعتين : الاولى تتعلق باستراتيجية وتاكتيكات الشيوعيين في أوروبا الغربية .

ولا شك أن هناك مشاكل هامة حقا وجدية ، من واجب الشيوعيين المباشر أن يدرسوها بدقة .. وإذا راعينا أن هذه المشكلات معقدة ومتعددة الجوانب ، ولها تضمينات نظرية وعملية ، فإن تبادل الاراء حول هذه المسائل بين ممثلي الأحزاب الشيوعية المختلفة ، ذو أهمية كبرى بلا جدال . بيد أنها موضوع في حد ذاتها ، ولن نتناولها بالبحث في المقال الحالي .

والمجموعة الثانية من المشكلات تتعلق بالموقف الدولي الراهن ، وخصائص الدول الاشتراكية وسياستها ، ووحدة وتماسك الحركة الشيوعية ، وهذه المسائل تمس مصالح كل الاحزاب الشقيقة بالفعل ، بما فيها الحزب الشيوعي السوفييتي ، وبالتالي فإننا نعتبر أن من حقنا وواجبنا ان نذكر وجهات نظرنا حيال تلك المسائل :

اولا – بشأن « الشيوعية الاوروبية » :

في البداية ، يجب ان يلاحظ ان كاريللو قد مر بتحول صارخ ومذهل حقا في مسالة الشيوعية الاوروبية ، كما في المسائل العديدة الاخرى ، فمنذ عام واحد فقط – وفي مؤتمر برلين – قال إنه لا يوجد شيء يسمى « الشيوعية الاوروبية » .. في حين أنه اليوم لا يعلن أنه هو نفسه شيوعي أوروبي فقط ، بل وإنه أشبه برسول لهذه الفكرة الجديدة ، ويشرع في صياغة مبادئها الاساسية امام العالم بأسره .. ولابد من القول بأنه يجعل تفهمه « للشيوعية الاوروبية » واضحا تماما .

والتحليل الموضوعي لما يقوله كاريللو في كتابه حول هذا

الموضوع ، يؤدى الى نتيجة لا مفر منها ، وهى انه يستخدم التعبير (او التصور) ويدافع عنه للأغراض التالية :

أولا : من أجل معارضة الاحزاب الشيوعية فى الدول الرأسمالية الأوروبية للأحزاب الشيوعية فى الدول الاشتراكية .

ثانيا : من أجل الحط من شأن الاشتراكية القائمة ، أى البلدان التى انشأت المجتمع الجديد فعلا ، وبالدرجة الأولى الاتحاد السوفييتى .

ثالثا : من أجل نبذ كل النتائج التى اشترك الشيوعيون فى أوروبا فى الوصول اليها ، والاهداف التى وضعوها لأنفسهم فى النضال من أجل مصالح الطبقة العاملة وكل الشعب العامل ، ومن أجل السلام والديمقراطية والتقدم الاجتماعى ، وهو يضع برنامجا مختلفا تماما عن هذه النتائج والاهداف ، وهو برنامج لا يؤدى أساسا الى ادامة انقسام أوروبا إلى كتل عسكرية متعارضة فحسب ، بل ويؤدى ، فضلا عن ذلك ، إلى دعم حلف الاطلنطى العدوانى .. ومن البديهى بكل تأكيد أن هذا الاسلوب لا يتفق مع مصالح السلام ولا مصالح الاشتراكية .

ـ ٢ ـ

ولكن قبل أن نمضى فى مناقشة افكار كاريللو ، قد يكون من المناسب ان نتحدث بإيجاز عن تعبير « الشيوعية الأوروبية » ذاته وتفسيراته المختلفة ، لقد برز هذا التعبير منذ عهد قريب نسبيا ، وصاغه أصلا واضعو النظريات السياسية البروجوازيون ، ومنذ ذلك الحين أخذ ينتشر فى شكل او آخر وفقا لمن يستخدمه والتفسير الذى يضعه له ..

ويستخدم ممثلو القوى اليسارية ، بما فيهم الأحزاب الشيوعية ، أحد تفسيرات لهذا التعبير . يشير البعض ـ كقاعدة ـ الى أن هذا الاصطلاح ليس شيوعيا ، وأنه لم يكن من تفكير الشيوعيين ، ويستخدمه للاشارة الى الملامح المشتركة التى تتميز بها الاستراتيجية الراهنة للأحزاب الشيوعية فى الدول الرأسمالية المتقدمة ، وهى استراتيجية نضال هذه الأحزاب من أجل الديمقراطية والاشتراكية .

وصحيح أن استراتيجية عدد من أحزاب أوروبا الغربية ـ وعلى نطاق أوسع ـ أحزاب الدول الراسمالية التى بلغت مستوى رفيعا من النمو الاجتماعى ـ الاقتصادى ـ لديها فعلا أسس مشتركة ، وتلك حقيقة معروفة على نطاق واسع ومعترف بها منذ وقت بعيد .. ومنذ عهد لينين ، والحزب الشيوعى السوفييتى يؤكد دائما أهمية وضع فى الاعتبار ، عند وضع استراتيجية النضال الثورى ، الظروف المعينة التى يعمل فيها الشيوعيون . من الطبيعى أن الاحزاب الشيوعية فى الدول الراسمالية المتقدمة ، مثلها مثل الأحزاب الشيوعية الأخرى ، تسعى لأن تضع فى الحساب ، البيئة الوطنية والتاريخية فى دولها ، ولكن حتى هذا التفسير يمكن أن يعترض عليه على أساس الحجج التالية :

أولا : ان الدول الراسمالية المتقدمة ليست أوروبية فقط ، فهى تشمل الولايات المتحدة ، واليابان ، وكندا ، واستراليا ، مما يعنى ان « الشيوعية الأوروبية » من وجهة النظر هذه فكرة ضيقة جدا .

ثانيا : ان جعل كل الأحزاب الشيوعية « أسنان المشط الواحد » ـ حتى ولو كانت أوروبية غربية فقط ـ هو تبسيط مبالغ فيه للوضع الحقيقى للأمور .. وفى الحقيقة ، فإن دول أوروبا الغربية لسيت متماثلة قطعا ـ فيما يتعلق بالظروف الطبيعية فقط ، بل وقبل كل شىء اقتصاديا واجتماعيا .. فبريطانيا شىء ، وأسبانيا شىء آخر ، واليونان شىء ، والنرويج شىء مختلف تماما .. والخلاف أكبر من ذلك بين تقاليدها التاريخية وعاداتها .. الخ . ومن ثم فإنه رغم كل التشابه فى بعض الاساليب الاساسية الهامة للنضال من أجل الاشتراكية فإن استراتيجية أحزاب أوروبا الغربية المختلفة ، تتباين فى اتجاهاتها الكثيرة .

ثالثا : إن فكرة « الشيوعية الأوروبية » تبدو خاطئة أيضا ، لأنها تكفل أسسا لافتراض ان الحديث لا يدور ـ كما تأكد بحق فى وثائق عديدة للأحزاب الشيوعية ـ عن بعض السمات المعنية لاستراتيجية الاحزاب الشيوعية لبعض الدول ، بل عن شيوعية ما خاصة ، بيد أنه ليست هناك غير شيوعية واحدة .. إذا تحدثنا عن الشيوعية العلمية الحقيقية التى وضع أسسها ماركس وانجلز ولينين ، والتى تتقيد بمبادئها الحركة الشيوعية فى الوقت الحالى .

غير أن هناك تفسيرا آخر واسع الانتشار « للشيوعية الأوروبية » .. اعطى لها منذ البداية بوساطة المتحدثين باسم العالم الراسمالى .. وعلى سبيل المثال فقد أوضحت مجلة « أوروبو » الايطالية فى مقال بعددها الصادر فى ٢٥ أبريل ١٩٧٦ ان « الشيوعية الأوروبية » هى أولا أداه من أجل (تعدد الشيوعية) أى لتقسيم الشيوعية الى اجزاء منفصلة يعارض بعضها بعضا .

وثانيا : أنها اتجاه سياسى يتفق (لهذه الأسباب بالذات) مع مصالح « الاستقرار السياسى الدولى » ـ أى الابقاء على الوضع السياسى الراهن الذى يتمشى مع أهداف الامبريالية أهداف الولايات المتحدة .

ولقد شرح الأيديولوجيون البورجوازيون فى دول مختلفة أكثر من مرة ، ما يقصدونه من « الشيوعية الأوروبية » وعند التحليل النهائى لكل هذه التفسيرات ، نجد انه يمكن ايجازها فى شىء بسيط جدا .. ان ما يريدونه هو أن تتوقف الأحزاب الشيوعية والعمالية فى غرب أوروبا ، عن أن تكون أحزابا شيوعية ، وأن تقف ضد الشيوعية العلمية التى أسسها ماركس وانجلز ولينين . والاهم من ذلك ، انها يجب أن تقطع كل روابطها مع الأحزاب الشيوعية والعمالية فى الدول الاشتراكية فى أوروبا وتدخل فى مواجهة معها .

وينبغى ان نذكر ان نفس الخط تقريبا يتبناه المتحدثون باسم عدد من الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية .. وعلى سبيل المثال ، فان برونو كرايسكى رئيس الحزب الاشتراكى النمسوى ، وهو يخطب فى اجتماع لحزبه فى العام الماضى فى البياخ ، عرض آراءه عما يجب أن تكون عليه « الأحزاب الشيوعية الاوروبية » وكان من رأيه ، أن هذه الأحزاب يجب أن تنبذ فكرة الثورة الاشتراكية وسلطة الطبقة العاملة ، وتتخلى عن الأممية البروليتارية ، وقبل كل شىء عن الصداقة والتضامن مع الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية الاخرى .

لقد قال فيرينس فارناى بحق فى مقاله الذى كتبه منذ وقت غير بعيد فى صحيفة نيبسابدشاج المجرية ، أن جعل الشيوعية الاوروبية موضوعا للصراع السياسى ، هو بوضوح مناورة تستهدف تحويل الانظار عن النضال ضد الاحتكارات ، وتصوير بعض الاحزاب الشيوعية لغرب أوروبا التى يطلقون عليها « شيوعية اوروبية » على أنها معادية للسوفييت . واثارة جدل بين الاحزاب الشقيقة ، وبصفة خاصة بين تلك التى تتولى السلطة ، وتلك التى لا تزال تناضل لكسب السلطة .

وقد يبدو عند قراءة كتاب كاريللو لأول وهلة ، أن الحديث يدور عن الخلافات بين استراتيجية وتاكتيكات الأحزاب الشيوعية للدول المختلفة ، وهو يعالج آراء واسعة الانتشار نوعا حول بعض سمات معينة لاستراتيجية الأحزاب الشيوعية فى الدول المتقدمة .. الخ . وفى رأى كاريللو فان « الشيوعية الاوروبية » هى فكرة استراتيجية مستقلة ، يؤكد انها صالحة للتطبيق على « أى دولة متقدمة » رغم أنها تقوم أساسا على التجربة الاوروبية .

ولكن هذه هي البداية فقط وفيما بعد ، نجد أن الكتاب يضرب على نغمة مختلفة تماما عندما يمضي كاريللو للدفاع عن تفسير « للشيوعية الاوروبية » يتفق بالضبط مع المعنى الذي يعطيه لها الامبرياليون من خصوم الشيوعية .

واعجب « اكتشاف » لكاريللو ، هو أن الشيوعية الاوروبية يمكن أن تمارس « تأثيرا حاسما » على إنشاء « أوروبا متحدة » تستطيع أن تقوم « بدور مستقل في عالم متوازن ، ينقسم الان الى تجمعات اقليمية » ويتضح فيما بعد أن الحديث يدور لا عن اوروبا ، بل عن غرب أوروبا فقط .

إن فكرة « الشيوعية الاوروبية » كما يراها كاريللو وفقا لما جاء في كتابه ، هي فكرة طرح دول اوروبا الغربية جانبا ، باعتبارها « قوة » معارضة أساسا للدول الاشتراكية .

وقد يعترض المؤلف بانه لم يقل شيئا من هذا القبيل في اى مكان من كتابه ، وهذا صحيح ، فان كاريللو ـ لكيلا يبدو نصيرا مباشرا للسياسة الاطلنطية وخصما للاشتراكية ـ يتحدث فعلا عن الاشتراكية ، بل يدعو احيانا الى بناء الاشتراكية في دول غرب اوروبا ، ولكن هل يتمشى هذا مع بعض اقواله الاخرى . عندما يتحدث مثلا عن « مرحلة محددة لتنظيم الدفاع على المستوى الاوروبي » ؟ ان كل انسان يعرف ماذا تتضمنه عبارة « تنظيم الدفاع على المستوى الاوروبي » .. انها تعني ممارسة السياسة الامبريالية لتسليح غرب اوروبا ضد الاشتراكية العالمية ، سياسة التحالف بين الرجعية الاوروبية والامريكية .. من الواضح بكل تأكيد ، ان آراء من هذا النوع بعيدة جدا عن فكرة بناء الاشتراكية .

وسيكون من المناسب هنا أن نذكر ، انه منذ وقت قصير ، كان كاريللو يؤيد دخول اسبانيا حلف شمال الاطلنطي ، تلك الكتلة العدوانية البالغة الخطورة ، والتي هدفها الاساسي الاعداد لحرب ضد الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى وليس هناك ذكر في الكتاب لهذا الموقف الاكثر من عجيب ، ولكن ما فيه يكفي تماما ، أن من الواضح مما جاء فيه ، ان فكرة المؤلف الاساسية هي « توحيد » أوروبا الغربية على الاسس المعادية للسوفييت ، فلا عجب أن كانت تصورات كاريللو التي من هذا النوع ، تلقى استحسانا من جانب خبراء الدعاية والايديولوجية البورجوازيين .

ولفكرة انشاء « أوروبا موحدة » .. أوروبا « المستقلة عن الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة » زاوية اخرى ايضا .. فهي من حيث جوهر الامر فكرة انشقاق القوى الديمقراطية والحركة الشيوعية في القارة الى جزئين ، وهو انشقاق سيحول الحركات الديمقراطية والشيوعية في غرب أوروبا ، الى طريق « ثالث » او « وسط » مشكوك فيه الى حد كبير ، في طريق ما بين الراسمالية والاشتراكية : ولابد أن يلاحظ المرء ، ان هذا يذكرنا بالافكار التي رددها زعماء الدولية الاشتراكية في جنيف في نوفمبر الماضي .

ولا بد من القول ، بان فكرة تقسيم الحركة الشيوعية الاوروبية ، وفكرة تمزيقها .. فكرة عزيزة جدا على قلب كاريللو بالتأكيد ... وعلى اية حال فانه يعرضها ويؤيدها بتشبث جدير بقضية افضل .. وفي ديسمبر ١٩٧٥ قال في حديثه لصحفي من جريدة لاستامبا الايطالية إنه « لا يمكن ان يكون هناك خط مشترك بين الاحزاب الشيوعية في الدول الراسمالية ، والاحزاب في دول اوروبا الشرقية ..

ونحن (من هم ؟ الناشر) نفكر في اعادة النظر في مبادىء الاممية ، حتى نجعلها تقوم على أساس تنسيق اعمالنا مع اعمال القوى الاخرى للحركة العمالية في أوروبا الغربية .. وقد يحتفظ باتصالات وعلاقات تعاون مع احزاب دول أوروبا الشرقية ، ولكن الغرب يجب أن يأتي أولا » .

ولا حاجة للقول ، بانه ليس فقط من حق الاحزاب الشيوعية في غرب أوروبا ، بل ومن واجبها الواضح أيضا ، ان تنسق اعمالها ، على الاقل لان الراسماليين في غرب أوروبا يشنون منذ وقت طويل هجوما على الحركة العمالية في جبهة متحدة أساسا ولكن الشيء غير الواضح هو : لماذا يكون من الضروري نبذ التعاون مع الاحزاب الشيوعية في الدول الاشتراكية من أجل اجراء مثل هذا التنسيق في العمل ، والاكثر من ذلك « اعادة النظر في مبادىء الاممية ؟ وعلى اية حال فقد تطور حتى اليوم ولسنوات عديدة ، تعاون ناجح بين الاحزاب الشيوعية في الجزء الغربي من القارة ، الى جانب التعاون بين كل الشيوعيين الاوروبيين .

ولا يمكن ان يكون هناك أي شك في أن تفسير كاريللو « الشيوعية الاوروبية » لا يتفق الا مع مصالح الامبريالية وقوى العدوان والرجعية . ولو طبق عمليا لكانت له عواقب سلبية خطيرة ، سيحس بوطأتها الكاملة بصفة خاصة ، الشيوعيون في الدول الراسمالية ـ وبينها بطبيعة الحال اسبانيا ـ وأخيرا سيؤدى هذا الى انقسام في الحركة الشيوعية الدولية ، وهو نفس الهدف الذي تتوق اليه القوى الرجعية الامبريالية منذ سنوات عديدة .

إن « الشيوعية الأوروبية » في تفسيرات كاريللو ، ترتبط ارتباطا وثيقا بمعاداته المتصاعدة للسوفييت ، وفي وصف سياسة الاتحاد السوفييتي ونشاط الحزب الشيوعي السوفييتي ، تحدث في الوقت الاخير عن بلادنا وحزبنا ، بتعبيرات لا يجوز حتى لاكثر الكتاب رجعية غالبا ، استخدامها . وفي هذا الصدد أيضا من كاريللو « بتحول » مذهل في السنوات الأخيرة .

فقد كان هناك حين من الزمن ، اتخذ فيه مواقف تضامن مع حزب لينين ، وأول دولة اشتراكية في العالم ، وكانت نغمة تصريحاته مختلفة تماما .. ففي تقرير للمؤتمر السادس للحزب الشيوعي الاسباني في يناير ١٩٦٠ قال : « إننا نسترشد بالمبادىء التي وضعها ماركس وانجلز ولينين واستوعبناها من تجارب النضال ، واحتذينا فيها حذو الحزب الشيوعي العظيم للاتحاد السوفييتي » .

وقال في أغسطس ١٩٦٥ في المؤتمر السابع للحزب : إن أمتن دعامة للشعوب في حركتها نحو التحرر ، تعتبر الاتحاد السوفييتي الذى ولد اثناء ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى .

وفي سبتمبر ١٩٧٠ ، أعلن في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسباني بكامل هيئتها ، « أنه من المستحيل تصور اشتراكيين يعتبرون الاتحاد السوفييتي ، بل والشكل السوفييتي للاشتراكية عدوا لهم » .

ولعله من المناسب في هذا الصدد ، أن نذكر البيان الذي صدر عقب المحادثات التي أجريت في موسكو في أكتوبر ١٩٧٤ بين وفد من الحزب الشيوعي الاسباني برئاسة سنتياجو كاريللو ، ووفد من الحزب الشيوعي السوفييتي ، وقد جاء في البيان : « لقد أعرب وفد الحزب الشيوعي الاسباني عن ارتياحه العميق الى منجزات الاتحاد السوفييتي ، ورحب بنمو هيبة الاتحاد السوفييتي في الساحة العالمية ، ويؤيد الحزب الشيوعي الاسباني ، السياسة السوفييتية للسلام والتعايش السلمي بين الدول ، ومساعدة الشعوب التي تناضل ضد الامبريالية ومن أجل الاستقلال الوطني . وهو يقدر تقديرا عاليا دور الحزب الشيوعي السوفييتي في تنفيذ تلك السياسة ، ومساهمته الهامة لتطوير العملية الثورية العالمية » .

ولا يملك المرء إلا أن يتساءل : هل كل التصريحات الحالية التي

يدلى بها كاريللو تعنى انه ينفصل الان رسميا وكليا مما أقره وقعه الحزب الشيوعى الاسبانى الذى كان يرأسه ، رسميا وكليا منذ أكثر من عامين بقليل ؟ إن أى مراقب غير متحيز سوف يقدر بوضوح ، أن كاريللو قد أعاد النظر فى الكثير من التقييمات التى قام بها حزبه منذ وقت قريب فقط .

الحقيقة هى انه خلال عام ١٩٧٦ أعلن كاريللو مرارا ، أن الحزب الشيوعى الاسبانى « ليست له أية صلة بالاتحاد السوفييتى كدولة ، أو بسياسته . وفى حديث أدلى به لوكالة اليونايتد برس الامريكية فى يناير من هذا العام ، أضاف كاريللو ، وهو مستمر فى تحوله قائلا « اننا لسنا متضامنين » مع السياسة العالمية للاتحاد السوفييتى » .. وهذا انحراف تام عما قاله منذ عهد قريب فقط !

هذه الاراء بالضبط هى التى طورها فى كتابه « الشيوعية الأوربية والدولة » فكيف وصف الاتحاد السوفييتى فيه ؟ .. إن من رأيه ان ما تم انجازه فى الاتحاد السوفييتى ، لا يتفق مع افكار الماركسية ــ اللينينية ، ويزعم كاريللو ان ثورة أكتوبر أظهرت دولة مع انها ليست دولة بورجوازية فانها فى نفس الوقت لا يمكن اعتبارها دولة ديمقراطية عمال ، حيث البروليتاريا المنظمة هى الطبقة الحاكمة .

إن هذا يقال عن دولة تعتبر الطبقة العاملة فيها هى القوة الرئيسية فى المجتمع ، حيث تسيطر مع الفلاحين والمثقفين على مجموع السلطة .. هذا يقال عن بلد أكثر من نصف العاملين فى الادارة الحكومية فيه اشخاص ينتمون مباشرة للطبقة العاملة . عن دولة زعامتها السياسية يمارسها الحزب الشيوعى السوفييتى ، الحزب الذى انشأته الطبقة العاملة ليعكس وجهات نظرها ومصالحها ، ويقود البلاد نحو الشيوعية .. بلد كل خطوتها تخدم مصالح الشعب العامل ، وفى مقدمته الطبقة العاملة .. بلد يخضع كل نشاطه لخدمة مصالح الانسان العامل .

فهل سانتياجو كاريللو لا يدرك كل ذلك ؟ انه بطبيعة الحال يعرف كل هذا جيدا ، كما يعرفه الالاف من الشيوعيين الاسبان الذين يعيشون فى الاتحاد السوفييتى ، الذين قاتلوا مع الشعب السوفييتى ضد الهتلرية ، ثم اشتركوا معه طوال العقود من السنين فى بناء مجتمع شيوعى ،

أما فيما يتعلق بتوصيات كاريللو « للرفاق السوفييت » من أجل تحويل الدولة السوفييتية ، فلابد من ملاحظة اولا ، أنه يناقض نفسه عندما يحث فى الواقع على إضعاف الاتحاد السوفيتى ــ وهو القوة ــ اضطر هو نفسه للاعتراف فى فقرات سابقة من كتابه ــ التى لعبت دورا هاما جدا فى مكافحة الامبريالية وفى تغيير ميزان القوى العالمى .. وثانيا أن مثل تلك التوصيات لا يمكن وصفها الا بأنها تدخل فى الشئون الداخلية لحزب آخر ، ولا سيما انها مصحوبة بتقييمات ليست خاطئة فحسب ، بل ومهينة أيضا للشعب السوفييتى .

كلا .. إن كاريللو لا ينتقد الاشتراكية وبلادنا ، لانه لا يعرف الامور جيدا ، بل إنها بالأحرى مسألة عداء متعمد للسوفييت ، وهو مايتضح بصفة خاصة من آخر تصريحاته العلنية ــ وهو حديث لمجلة دير شبيجل الالمانية الغربية ــ لم يكتف فيه بانكار حق دولتنا فى أن تسمى دولة اشتراكية ديمقراطية ، بل ويطالب فعلا « بتغييرها » ويدعو للنضال ضد نظام الحكم القائم فيها .. وواضح تماما أن هذه الاقوال تنم عن عداء عميق نحو بلادنا .

وكيف يمكن أن يصف المرء قول كاريللو البالغ السخف ، بأن الاتحاد السوفييتى هو « القوة العظمى » التى يوجه إليها اللوم فى سباق التسلح ، وانه يسعى وراء أهداف دولة عظمى .. لا يمكن وصف ذلك إلا بأنه عداء للسوفييت . وأى تفسير آخر يمكن أن يعطى لمزاعمه وافتراءاته ، بأن الاتحاد السوفييتى يستغل النضال الطبقى والأممية ، كأداة لتحقيق مثل تلك الأهداف بالضبط ؟

إن سجل السنوات الستين بأجمعها التى مرت على وجود الدولة السوفييتية ، يكذب بصورة حاسمة أمثال تلك المزاعم ، فلم يحدث قط فى كل هذه الفترة الممتدة ، أن استخدمت الحكومة السوفييتية ، أو زعامة الحزب ، قوة الاتحاد السوفييتى للسعى وراء أهداف أنانية تضر بقضية السلام والاشتراكية ، أو بالمصالح الوطنية لدول أخرى .. لم يحدث قط فى كل هذا الوقت ، أن تهرب الاتحاد السوفييتى من التزاماته الأممية .. وفى هذا الصدد يوجد الدليل البالغ الاهمية الذى أسمعه للعالم كله زعماء دول مثل فيتنام ولاوس ، وكوبا وانجولا ، وزعماء حركات التحرير الوطنية فى افريقيا الجنوبية وامريكا اللاتينية ، والوطنيون فى شيلى وأوروجواى ، وفضلا عن ذلك هناك الشهادة التى يعطيها الوطنيون الاسبان والشيوعيون الاسبان الذين تعلموا من تجربتهم الخاصة ، معنى إخلاص الاتحاد السوفييتى لمبدأ الأممية .

والسؤال الذى يثور هنا بطبيعة الحال هو : لماذا اتخذ سنتياجو كاريللو مثل هذا الموقف حيال الاشتراكية وحيال الاتحاد السوفييتى ؟ وأين تكمن جذور ذلك ؟ لعل الرد على هذا السؤال سيكون ممكنا وضعه بصورة أدق فى الوقت المناسب ، ولكن هناك بعض الجوانب التى أوضحها كاريللو بنفسه فعلا ..

لقد أوردنا فيما سبق ما يقوله عن عزمه على « إعادة النظر فى مبادىء الاممية » فضلا عن انه أعلن مرارا أن الاممية « من بقايا الماضى » بل لقد مضى فى فبراير ١٩٧٦ إلى أبعد من ذلك ، عندما أعلن انه « يعيد النظر فى النظرية الماركسية ــ اللينينية » .. وهو عمل غريب إلى حد ما بالنسبة لشيوعى ، ولكن كاريللو نفسه ألقى الضوء على الموضوع فى يوليو من العام الماضى ، عندما سأله صحفى امريكى لماذا يسمى نفسه شيوعيا رغم آرائه هذه ، فأجاب كاريللو بلا تردد : « انه مجرد اسم » .

ولا يستطيع شخص سليم التفكير وهو يقرأ تصريحا كهذا (وهو مسا لم ينكره كاريللو على قــدر علمنا) أن يفسره الا بانه تنكر للماركسية ــ اللينينية ، وللمبادىء نفسها ، وللتعاليم الثورية للشيوعية العلمية .

وسعيا وراء تبرير موقفه البغيض بصورة ما ، فان كاريللو يكرس صفحات عديدة من كتابه فى محاولة خرقاء نوعا ما ، لاثبات أن كون المرء تحريفيا هو شرف له . ولكى يتمكن من الخروج بهذه النتيجة المليئة بالتناقض ، كان عليه أن يجعل الامر يبدو ، وكأن ماركس وانجلز ولينين كانوا أيضا تحريفيين ، والظاهر أن كاريللو يفترض أن كتابه سوف يقرؤه أشخاص ساذجون ، لا يمكنهم التمييز بين التطور الخلاق للماركسية ــ اللينينية ، وبين التنكر التحريفى لمبادئها الجوهرية والأساسية .

فلنتركه يعتقد ذلك ، غير ان الأرجح أن قراءه سوف يرون حقيقة أفكاره وطبيعتها .

وإذا كان كاريللو يعتبر لقب الشيوعى السامى « مجرد اسم » فهذا شأنه الخاص ، ولكن الأمر لا يعتبر كذلك ، عندما يبدأ فى حض كل شيوعى اوروبى لكى يحذوا حذوه ..

ومما يجدر ذكره ، أن الدعايات البورجوازية ، تقوم بالدعاية لآراء كاريللو على نطاق واسـع . وفى مـرات غير قليلة ، قيل إن الافكار التى قدمها أخيرا كان دافعها رغبة فى كسب « الاحترام » بأى ثمـن فى عيون البورجوازيين الأسبان ، وإقناعهم بقبوله كواحد « منهم » ، وانه لا يشكل أى خطر على سيطرتهم وإمتيازاتهم ، غير أن الحياة قد أظهرت مرة بعد أخرى ـ كمـا أشـير فى المؤتمـر الخـامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى ـ « أن التنازل للانتهـازية قد يسفر أحيانا عن فائدة مؤقتة ، ولكنه فى النهاية سـيكون ضـارا بالحزب » .

إن التنكر لمواقف الأممية ، والتخلى عن المبادىء ، واتخاذ مواقف غير ودية حيال أول دولة اشتراكية فى العـالم ، مـن أجـل مـزايا تكتيكية مؤقتة ، هو بمثابة تقديم خدمة ممتازة للعدو الطبقى ، الذى يعمل بنشاط لتنسيق أعماله المعادية للسوفييت على نطاق دولى .

فمن الذى يكسب من ذلك ؟ .. إن سنتياجو كاريللو يحسن صـنعا لو أنه فكر فى هذا السؤال ، واضعا فى ذهنه التحذير الخـطير الذى واجهه لينين فى عام ١٩٠٤ فى كتابه الكلاسـيكى « خـطوة للأمـام وخطوتان للوراء » حيث أشـار إلى أن أعداء الحـركة العمـالية ، يرحبون دائمـا بكل ميل نحـو الانتهـازية ، ولو كان ذلك طفيفـا ومؤقتا » وكتب يقول : « قل لى من هو الذى يمدحك وأقـول لك لماذا أنت مخطىء » .

وتعطى الصحافة البورجـوازية لتصريحـات كاريللو مسـاحات كبيرة ، وهو ما يظهر مرة أخرى أية مصالح تخدمها هذه الأقوال !

لقد ارتبط الحزب الشـيوعى السـوفييتى والحـزب الشـيوعى الأسبانى منذ سنوات عديدة ، بروابط من الصـداقة والتضـامن ، وتبادل التأييد والمساعدة ، وسوف تظـل ذكرى أولئك الذين أقـروا صداقة حزبينا وشعبينا بالدم الذى سفكوه على حقول استوريا وفى خنادق ستالنجراد ، عزيزة لدى الشعب السـوفييتى ولدى رفـاقنا الأسبان ، وهو ما نثق فيه .

واليوم أيضا يقف الشـعب السـوفييتى والحـزب الشـيوعى السوفييتى مواقف التضامن مع النضال الذى يخوضه الشيوعيون ، وكل قوى اليسار فى اسبانيا ، من أجل الاصلاحات الديمقـراطية فى تلك البلاد ، ومن أجل حقوق ومصالح شعبها . اليوم أيضا يتمسـك الحزب الشيوعى السوفييتى ، بأن أيسر طريق للعلاقات بين حزبينا هو طريق الصداقة والتعاون والكفاح المشـترك .. غير أن معـاداة كاريللو الخرقاء للسوفييت ، تسبب بوضـوح ضررا جسـيما لهـذه العلاقات ، ومسئولية ذلك تقع كلها على عاتقه .

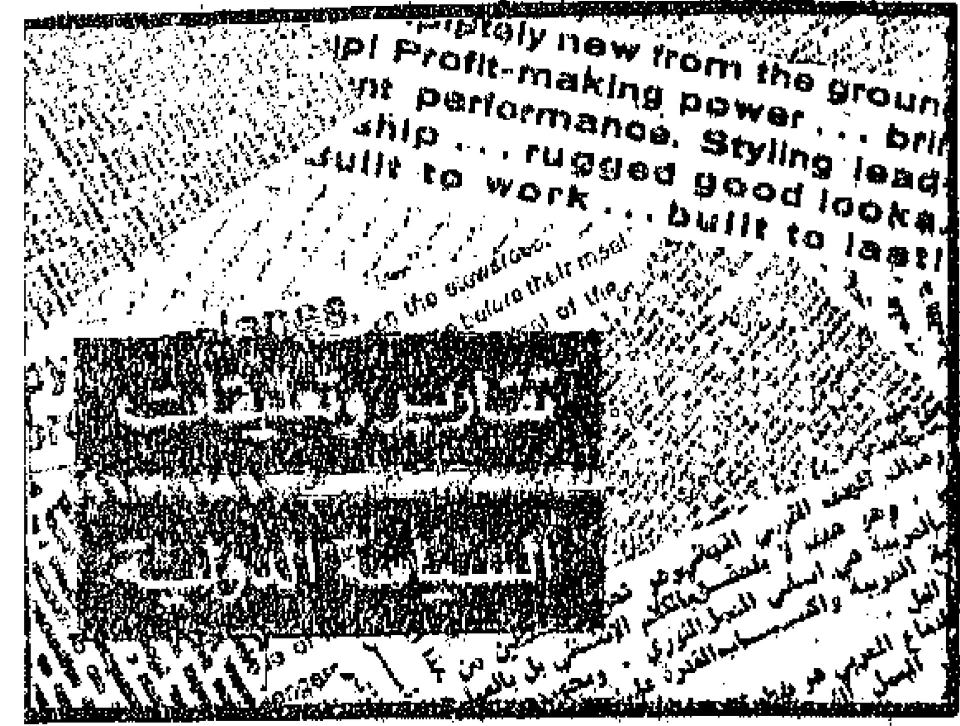
ولقد حققت الحركة الشيوعية العـالمية ، ومـن بينهـا الحـركة الشيوعية فى القارة الاوروبية ، الكثير فى السنوات الاخيرة ، وسوف تتمكن من المواقع التى بلغتها الآن ، ان تدفع فى ثقة إلى الامام نحو انتصارات جديدة فى النضال من أجل السلام ، والأمن والتعـاون ، والتقدم الاجتماعى ، وإذ تدرك القوى الامبريالية ذلك ، فانها تفعـل كل ما فى وسعها لوقف التقـدم المطـرد لقـوى الديمقـراطية والاشتراكية . بيد انه فى تلك المرحلة من التطور التاريخى أيضـا ، تنتظر هزيمة أعداء الاشتراكية والشيوعية .

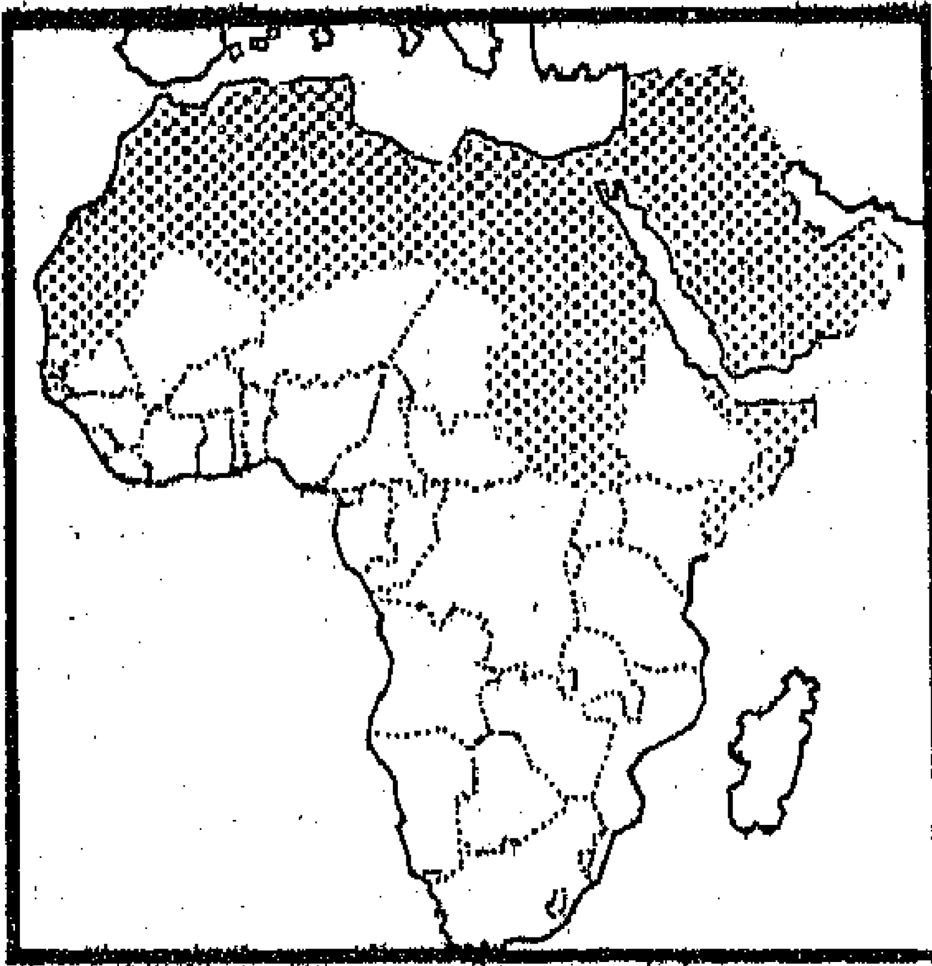
ولا حاجة بنا للقول ، بأن أية انتصارات فى الصراع الطبقـى ، لا تحدث من تلقاء ذاتها ، وهذا ينطبق على هذه الحـالة أيضـا .. أن النصر سوف يتم فى الصراع ضد حملة الانقسـام البورجـوازيين ، وأولئك الذين يحـاولون دس الافـكار الانقسـامية فى الحـركة الشيوعية ، وهذا النصر سوف يأتى بكل تأكيد ، إذ ان الشـيوعيين فى أوروبا الذين مروا بالعديد مـن التجـارب القـاسية فى الماضى ، سوف يتمكنون من مواجهة آخر المحاولات لاحـداث الانشـقاق فى صفوفهم .

إن الأحزاب الشيوعية فى قارتنا ، سوف تحقق بنجاح ، أهـدافها المشتركة فى النضال ضد الامبريالية ، ومن أجل أوروبا يسود فيهـا السلام والتقدم الاجتماعى ، وذلك بتعـاونها الوثيق مـع بعضـها بعضا ، وتطويرا للتضـامن الاممـى فى الوقـت الذى تمتنع فيه عن التدخل فى شئون بعضها بعضا الداخلية ، وإحترام كل منها للآخـر بصدق ، مع التطبيق الخلاق للماركسية ـ اللينينية ، وإبتكار طـرق ووسائل جديدة للتحـول الثورى ، تتفـق مـع عصرنا ، وتضـع فى حسبانها السمات القومية المحددة ■

عدد مقاعد الأحزاب الشيوعية الغربية فى البرلمان :

عدد مقاعد الحزب	إجمالى عدد مقاعد البرلمان	الدولة	سنة الانتخابات
٢٢٧	٦٣٠	إيطاليا	١٩٧٦
٧٣	٤٩٠	فرنسا	١٩٧٣
ـ	٦٣٥	بريطانيا	١٩٧٤
١١	٠٦٠	ايسلندا	١٩٧٤
ـ	١٤٤	ايرلندا	١٩٧٣
٧	١٥٠	هولندا	١٩٧٢
٤	٢٠٠	سويسرا	١٩٧٥
٥	٠٥٩	لوكسمبرج	١٩٧٤
٣٠	٢٤٧	البرتغال	١٩٧٥
٤٠	٢٠٠	فنلندا	١٩٧٥
١٧	٣٥٠	السويد	١٩٧٦
٦	١٧٩	الدنمارك	١٩٧٣
ـ	٤٩٠	المانيا الاتحادية	١٩٧٦
ـ	١٤٠	برلين الغربية	١٩٧٥
ـ	١٨٣	النمسا	١٩٧٥
٨	٣٠٠	اليونان	١٩٧٤
٩	٠٣٥	قبرص	١٩٧٦
١٩	٣٥٠	اسبانيا	١٩٧٧





العلاقات بين العروبة والافريقانية

د . عبد الملك عوده

الحقبة الحديثة من العلاقات العربية الافريقية بدأت عقب توقيع ميثاق الامم المتحدة وبدء الاهتمام بقضايا تصفية الاستعمار الايطالى فى الصومال واريتريا وليبيا ، وقضية التفرقة العنصرية ضد الهنود والباكستانيين فى جنوب افريقيا ، واتخذت هذه العلاقات طابعها وتاريخها المميز عقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر وإرتباط الثورة العربية ضد الاستعمار والنفوذ الاجنبى بحركة التحرير الوطنى التى سادت آسيا وإفريقيا عامة فى أعقاب مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ ☆

لقد عاشت هذه الحقبة الحديثة من العلاقات فى مناخ عالمى متغير شهد فى بداياتها تصاعد الحرب الباردة ومشروعات الأحلاف وإهتزاز الامبراطوريات الاستعمارية ، واتصف فى نهاياتها بأوضاع الانفراج الدولى والأزمة الاقتصادية وتغير مراكز القوى الدولية .

وخلال هذه الفترة إنتقل أسلوب التعامل فى العلاقات العربية الافريقية من أيدى الثوار وحركات الاستقلال والكفاح ضد الاستعمار الى أيدى قيادات الدول المستقلة ، وشهدت المنطقة العربية والافريقية إستقلال جميع الدول فيما عدا فلسطين وزيمبابوى وناميبيا وجنوب أفريقيا . وفى الامم المتحدة إزداد عدد الدول العربية المستقلة من ٦ دول الى ٢٠ دولة وازداد عدد الدول الافريقية المستقلة من ٣ الى ٣٩ دولة ، واصبح للمجموعة العربية الافريقية ٦١ عضوا .

وتغيرت أيضا مفاهيم العمل المشترك ومضمون العلاقات فبعد أن كانت القضية الأولى هى الاستقلال وتصفية الاستعمار وحق تقرير المصير ، أصبحت الأولوية الآن لقضايا التنمية وتصفية التبعية وقضايا الاستقلال الثقافى والحضارى وهذا بدوره أدى الى تغير ملموس فى أدوات العمل فقد بدأت الحقبة الحديثة بالتركيز على المستوى الثنائى فى التعامل بين الجانبين ، ونشهد فى ختام هذه الحقبة ظهور المستويات الجماعية بجوار المستويات الثنائية فى التعامل والتبادل . ومن هنا نقول أن دور جامعة الدول العربية نما ووضع تقاليد للعمل فى هذا الميدان منذ توقيع ميثاقها عام ١٩٤٥ ، كما أن دور منظمة الوحدة الافريقية اخذ فى الظهور منذ توقيع ميثاقها عام ١٩٦٣ .

صاحب كل هذا واثر فيه وتأثر به تطورات واحداث العالم منذ اكتوبر ١٩٧٣ فقد برز وتأكد الدور

☆ القى هذا البحث فى موسم محاضرات الامانة العامة لجامعة الدول العربية يوم ٢٦ يوليو ١٩٧٧ بالقاهرة .

الاقتصادى والسياسى للدول العربية البترولية وفى مقدمتها المملكة العربية السعودية ، وحدث أيضا تغير عميق فى طبيعة وتركيب العلاقات والصراعات الدولية نراه فى علاقات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، ودور الصين الشعبية ، وسياسة السوق الأوروبية المشتركة وبالذات تجاه إفريقيا والدول المنتسبة لهذه السوق .. الخ .

ملامح الحاضر ونتائجه :

تشهد العلاقات العربية الافريقية فى ختام هذه الفترة الحديثة تغليبا للشكل الاقتصادى فى التعامل منذ حرب أكتوبر العظيمة . ويكفى أن نتذكر قرارات وأعمال جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية لنعرف ما ترتب على هذا من إنشاء المؤسسات المالية والانمائية والصناديق القومية والوطنية والشركات المنوعة التى تعمل فى ميدان التعاون العربى الافريقى . والمفترض أن كل هذا النشاط يتم فى إطار إعلان وبرنامج للعمل للتعاون العربى الافريقى الذى أعلنه مؤتمر القمة الافريقى العربى الأول بالقاهرة فى مارس ١٩٧٧ .

ان العلاقات المتبادلة تتصف بتراكم الخبرات والممارسة والارتباطات والمعلومات المتوافرة لدى الجانبين على المستويات الثنائية والجماعية . وإن كان من الواضح أن خبرات وإرتباطات المستويات الثنائية بوجه عام أكثر تنوعا من خبرات المستويات الجماعية ، وأيضا نجد أن خبرات المستويات الثنائية تتصف بعدم التوازن نتيجة لأدوار ولنشاط هذه الدول فرادى فى ميدان العلاقات المتبادلة .

إن الصراع المستتر والتناقض بين أولويات الأهداف والمصالح لم يحسم بعد بين عمل ونشاط كل من المستويات الثنائية والمستويات الجماعية ، وأن جهود التنسيق النظرية لم تصل بعد الى صيغة عملية صريحة وفعالة ، وهذه إحدى نتائج التمسك بمفاهيم الدولة القومية والسيادة .

حتى أنه أحيانا يبدو التعاون كأنه حاصل جمع إرادات سياسية للدول العربية وللدول الافريقية ، أو لجزء منها . والمعروف أن حاصل جمع الارادات السياسية إنما هو موقف سياسى غير مؤسسى تنتابه أحيانا عوارض وأمراض عدم الاستقرار والضغوط الدولية وحسابات المصالح الوطنية والتغير فى أولوياتها . وهذا أمر معروف وبالذات بين دول كل مجموعة من جانبى التعاون العربى الافريقى . تغيرت بالنمو أو بالتراجع على درجات متفاوتة مكونات وأولويات العلاقات العربية الافريقية حتى أن ما يبدو أمامنا الآن هو خليط تعجز أحيانا عن رد مكوناته الى أصولها أو فحص حاضرها لترتيب أولوياتها . وإذا أدخلنا فى الاعتبار أن عددا من الدول العربية والدول الافريقية يتصرف أحيانا كثيرة على مستويات ثنائية ـ أمكن أن نقدر تعقد الصورة . أن الوثائق الرسمية المنشورة فى ميدان العلاقات العربية الافريقية عامة توضح الانتقال والاهتمام من ميدان التعاون السياسى الى ميادين أخرى للتعاون الاقتصادى والاجتماعى والتنمية .

كما أن صياغات عدد كبير من هذه الوثائق يوضح الانتقال من مناخ الافكار والسياسات الراديكالية والثورية الى مناخ الأفكار والسياسات المحافظة ، وأن الاهتمام الأول بين قيادات الدول والحكومات لم يصبح قضايا التحرر والتغير وإنما هو قضايا الاستقرار والمحافظة على الأمر الواقع والراهن .

إن الارتباط بين العلاقات العربية والافريقية وبين إقامة نظام إقتصادى دولى جديد أمر مطلوب ومرغوب وتشير الوثائق الى ضرورته ، ولكن حتى الآن لم تتحول الامانى والرغبات الى واقع ملموس أو قائم . وترجع القضية الى أن الدول النامية عامة ليست هى الأطراف الفعالة فقط وإنما هناك دور وتأثير للدول الصناعية الغنية . وهذا واضح فيما يسمى بحوار الشمال والجنوب ، وأن قضية إقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد سوف تأخذ زمنا طويلا قادما .

إن العلاقات الاقتصادية الدولية لكل من الدول العربية والدول الافريقية توضح إتجاه ومؤشرات التصدير والاستيراد نحو الدول الصناعية والغنية حتى الآن . وأن الانتاج الأساسى فى كل هذه الدول العربية والافريقية وهو المواد الأولية يجد أسواقه فى الدول الصناعية والغنية .

وأعتقد أن ما تحدث عنه كل من الأستاذ الدكتور سيد جاب الله والأستاذ الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله فى هذا الموسم الثقافى للمحاضرات بشأن أرقام وإحصاءات الأوضاع الاقتصادية للدول العربية ـ يبعث على القلق وهو ينطبق بصورة أكبر وأعمق على جميع الدول الافريقية .☆

☆ الاشارة الى البحوث التى ألقاها كل من د. سيد جاب الله ، د. اسماعيل صبرى عبد الله ، د. محمد محمود الامام فى موسم المحاضرات عام ١٩٧٧ الذى نظمته الأمانة العامة للجامعة .

إن مؤسسات التعاون الاقتصادى والتمويل الأوروبية والأمريكية تنشط بصورة واضحة وبشكل يجعل مؤسسات التعاون والتمويل العربية تنمو نموا بسيطا، وفى كثير من الأحيان تتحول العلاقة بين الطرفين الى منافسة قاتلة، ولهذا فهناك مخاطر مرئية من أن يتحول التعاون العربى الافريقى الى مجالات هامشية أو مجالات تابعة فى داخل الاطار العام للوضع الاقتصادى الافريقى العام.

كل هذا التعاون العربى الافريقى سواء فى صورة الاعلان أو فى صورة الممارسة، يتعرض لضغوط السياسات الدولية وصراع القوى فى المنطقة العربية وفى المنطقة الافريقية. ويصاحب هذه الضغوط السياسية والاقتصادية حملات إعلامية تثير الشكوك والتلكؤ عند الجانبين، الأمر الذى يخلق فجوة التصديق وعدم الاحساس بالجدية. اضف الى هذا تراكمات الآثار والنتائج المترتبة على إنتشار عقلية وذهنية التخلف، وغياب الأسلوب العلمى للتحليل والدراسة والمتابعة والتنبؤ، وإنعدام وجود أيديولوجية أو عقيدة للتنمية وللتغير فى داخل الأغلبية الساحقة من هذه المجتمعات والدول، وأخيرا إنجذاب عدد من هذه الدول بالرضا أو بالاكراه الى الاحتماء بدول كبرى وقوى أجنبية والسير طبقا لسياساتها وأهدافها فى المنطقتين العربية الافريقية.

قضايا المستقبل :

هذا هو الحاضر فى إختصار شديد ... ومظهره يدل على الوجود والانجاز، وعند الكثير منا يؤكد النجاح ويثير الاطمئنان.

ولكن القضية الأساسية هى كيف نرى المستقبل ؟ إن القضية الأولى فى المستقبل ليست إستمرار العلاقات العربية الافريقية، إنما هى أهداف هذه العلاقات ومستواها.

ومعنى هذا طرح علامة إستفهام كبرى : ماذا يريد العرب من هذه العلاقات ؟

وبذلك نعود الى نقطة المركز فى السياسة العربية على مستوياتها الثنائية وعلى مستواها الجماعى، ونعود الى القرار السياسى الذى يرسمه صانع القرار فى كل دولة عربية أو يتفق عليه رؤساء وملوك الدول العربية فى مؤتمرات القمة العربية.

إن أول قضية يجب أن ينشغل بها العرب هى تحديد أهداف العلاقات العربية الافريقية والاتفاق عليها، ثم رسم إستراتيجية وسياسات التنفيذ والمتابعة والتقييم على المستوى الثنائى والجماعى العربى.

أولا ـ قضايا الأمن القومى :

إجمال الأهداف العربية من دعم وتقوية العلاقات العربية الافريقية هو التالى :

أ ـ ما ورد بأغلب الوثائق الثنائية المنشورة الصادرة عن الدول العربية وتصريحات قياداتها من الالتزام بنصوص المواثيق الدولية والاقليمية والأخذ باعتبارات الصداقة والأخوة وحسن الجوار وإحترام سيادة الدول وإستقلالها، والكفاح ضد الاستعمار والعنصرية والتمسك بسياسة التعايش السلمى والدعم الشامل لحركات التحرير.

ب ـ ما عبرت عنه قرارات مجلس الجامعة العربية ومؤتمرات القمة العربية والمثل على هذا ما ورد بقرار مؤتمر القمة العربى الذى إنعقد بالقاهرة فى يناير ١٩٦٤ من أن العرب سينظمون علاقاتهم السياسية والاقتصادية بالدول الافريقية والآسيوية على أساس مواقفها من كفاح العرب المشروع ضد المطامع الصهيونية فى العالم العربى، ويأملون أن تقدم هذه الدول خالص التأييد والعون للعرب فى نضالهم العادل.

ج ـ ما قرره مؤتمر القمة العربى المنعقد بالجزائر فى نوفمبر ١٩٧٣ من أن أهداف المرحلة الحالية للنضال العربى المشترك هى :
- التحرير الكامل لجميع الأراضى العربية المحتلة فى عدوان يونية ١٩٦٧.
- تحرير مدينة القدس العربية وسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة.
- الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى.

د ـ ما عبرت عنه وثائق مؤتمر القمة العربى الافريقى الأول بالقاهرة فى مارس ١٩٧٧ من أن التعاون العربى الافريقى هو جزء من العمل المشترك للبلاد النامية لاقامة نظام إقتصادى دولى جديد والتعاون الاقتصادى والسياسى من أجل التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى.

ومن هذا الاجمال تبدو أمامنا ثلاث مجموعات من الأهداف أولها روح العصر والالتزام بالمواثيق الدولية والاقليمية وثانيها قضية فلسطين وثالثها قضايا التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي . وفحص هذه المجموعات من الأهداف يثير قضايا وأبعاد تفسير كل جزئياتها ومكوناتها ، وهذا له إرتباط بالعقائد السياسية والاقتصادية التي تسود الوطن العربي وتثير خلافات بين ابنائه وقياداته ، وأيضا تثير قضايا ترتيب أولويات وأهمية الأهداف في المستقبل في ضوء الحركة والمتغيرات السياسية التي تحيط به ، مثل الافتراض المطروح بامكانيات تسوية سياسية قريبة لقضية فلسطين ، ومثل القول المطروح بأن قضايا التنمية والتقدم الاجتماعي هي جزء من عقيدة سياسية شاملة تعتنقها الدولة وترسم خططها على أساسها ، وأن هذه العقائد السياسية منوعة وتثير إختلافا عميقا بين الدول على الجانبين العربي والافريقي من هذه العلاقات .

ولكن الأهم من هذا كله هو علاقة هذه الأهداف بالأمن القومي العربي ؟

إن الوطن العربي في آسيا وإفريقيا يمتد على شواطىء المحيط الهندي والبحر الأحمر والبحر المتوسط والمحيط الاطلسي وتقوم فيه ٢٠ دولة مستقلة ، وتعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا وحيدا للشعب الفلسطيني ، ونواجه قضية مصيرية هي الهجمة الصهيونية ودولة إسرائيل .

من الراجح عندي أن كل دولة لها سياساتها وأهدافها الخاصة بالأمن القومي الوطني وهي تعيد حسابات أولوياتها والجزء المتحرك المتغير في هذا الأمن القومي الوطني مع المتغيرات التي تطرأ في المنطقة وفي العالم . وأنه حتى الآن لم يحسب الأمن القومي العربي حسابا علميا ترضى به وتتفق عليه الدول العربية ومنظمة تحرير فلسطين . إلا إذا قلنا أن الأمن القومي العربي هو حاصل جمع ما لا يتناقض أو يتعارض من حسابات كل الدول العربية .

لهذا أعتقد أن حساب الأمن القومي العربي تعبيرا عن سياسة وإستراتيجية عربية شاملة هو أمر أساسي لتسيير وتخطيط مراحل العلاقات العربية الافريقية في معناها الشامل تحقيقا للأهداف المبتغاه من هذه العلاقات .

وأعود للاشارة الى الحقائق المفزعة التي عرضها المحاضرون من قبلي في هذا الموسم الثقافي ، إذ أن مكونات الأمن القومي العربي لا تشمل الأبعاد السياسية الداخلية والاقليمية العالمية فقط ، إنما تمتد الى إستراتيجية التنمية وايديولوجية التنظيم الاجتماعي وإستقرار مؤسسات النظم السياسية ، والبعد الجيوبوليتيكي وقضايا الغذاء وإمكانات الانتاج ومؤشرات العلاقات الاقتصادية الدولية وشكل وحجم وتسليح القوات العسكرية المتوافرة للدفاع عن أبعاد وأوضاع هذا الأمن القومي العربي ... الخ .

ثانيا ـ قضايا الصراع الدولي المعاصر :

في المستقبل المرئي سوف تستمر سياسة الانفراج الدولي بين القوتين الاعظم ، ومجالها المؤكد حتى الآن هو قارة أوروبا ، أما قارتي إفريقيا وآسيا بما فيهما المنطقة العربية فسوف يستمر التنافس فيهما بكل الوسائل وبدون أن يصل هذا التنافس الى وضع المجابهة المسلحة الدموية بين القوتين الاعظم ، هذه هي قوانين اللعبة الدولية التي نراها حاليا على المسرح والتي تسمح لعدد من القوى الكبرى والمتوسطة أن تتدخل لتحقق أهدافا أو تقوم بأدوار وبشرط ألا ينكسر هذا الاطار المتفق عليه ويدخل في ثنايا هذا الاطار أهداف وأبعاد التجمعات والمنظمات الثنائية والجزئية التي إنتشرت حاليا في المنطقة العربية والافريقية .

هذا هو المناخ وهذه هي الأوضاع التي تعيش فيها العلاقات العربية الافريقية والتي يجب أن تنمو فيها تحقيقا للأهداف العربية المرسومة والمبتغاه . وفي داخل هذا الاطار تستطيع كل دولة عربية أو دولة إفريقية أن تقوم بدور أو تؤدي مهمة . وكذلك فان القيادات الثورية لحركات التحرر الوطني ولمكافحة النظم العنصرية في فلسطين وزيمبابوي وناميبيا وجنوب إفريقيا ـ عليها أن تأخذ هذا في إعتبارها عند رسم تصوراتها وإستراتيجيتها وسياساتها إما بالقبول أو بالرفض .

ويزيد من ثقل هذا المناخ وإطباقه على الأنفاس نتائج الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة وتصدير الأزمة الى البلاد النامية والتدهور المستمر في أسعار المواد الخام المصدرة ، وإرتفاع أسعار المواد المصنعة المستوردة ، وفشل مفاوضات الحوار بين الشمال والجنوب ، ويصاحب تعقد الأوضاع الاقتصادية في داخل هذه المجتمعات عامة ظهور الآثار الاجتماعية والفكرية

☆ انضمت جيبوتي لعضوية الجامعة العربية واصبحت الدولة رقم ١٢

المترتبة على تدهور مستويات الدخل الفردى والقومى وسوء توزيع هذا الدخل، وغياب التوافق والتفاهم الاجتماعى عن هذه المجتمعات قاطبة وإنتشار العلل الاجتماعية التى لا يراها كثير من قيادات هذه البلاد المتخلفة.

ويصبح السؤال الهام أين وضع التعاون العربى الافريقى ودوره؟ وأين وضع الحوار العربى الأوروبى ودوره، وما هى العلاقة بينهما؟ وما هو الدور الذى يجب أن تؤديه السياسة العربية طبقا لارادتها الحرة؟ وما هو الوضع الذى تحاول القوى الكبرى والعظمى أن تدفع وتجرف هذا النشاط العربى اليه خدمة لمصالح قوى عظمى وتحقيقا لأهدافها؟

من الواضح أن هناك تفكيرا أجنبيا منظما ومخططا لاهدار الثروات العربية المتراكمة من إنتاج للبترول العربى ومنع إستثمار هذه الأموال والثروات فى إنماء بلادها والبلاد الصديقة، وتحويل مجراها الى مسارات هامشية أو مظهرية لا تجدى ولا تنفع فى الزمن القصير والطويل بعد لحظة إنفاقها الظرف، ومن بين هذه المسارات محاولة إستغلال هذه الأموال العربية فى أداء دور الوكالة لصالح بعض الدول الصناعية والغنية بالعمل فى المنطقة العربية والمنطقة الافريقية. وهذا يجعلنا نعود مرة ثانية للتأكيد على أن رسم إستراتيجية عربية شاملة فى داخل المنطقة العربية هو الطريق والأداة لرسم إستراتيجية للعلاقات العربية الافريقية نعرف بواسطتها لماذا نذهب؟ والى أى مدى؟ وبالذات أين نتوقف ونراجع؟

ثالثا: قضايا تحديد أبعاد العروبة والافريقانية:

إن أسس ومكونات الجامعة العربية والانتماء العربى واضحة وتختلف عن أسس ومكونات منظمة الوحدة الافريقية وما نسميه بالشعور بالافريقانية، ومع ذلك تعايشت المنظمتان وعملتا معا على أساس وجود دول عربية أعضاء بالجامعة العربية فى المنطقة الشمالية من إفريقيا.

ولكن إعلان عدد من الدول الموجودة فى قارة إفريقيا أخيرا عن رغبتها فى الانضمام لجامعة الدول العربية، يثير من جديد وجوب تحديد صفة العروبة أو مقوماتها ومكوناتها بوضوح إذ أن ميثاق الجامعة يقول «لكل دولة عربية مستقلة الحق فى أن تنضم الى الجامعة» بينما إتخذ ميثاق منظمة الوحدة الافريقية صياغة أخرى تتخذ من التحديد الجغرافى أساسا للعضوية إذ تضم المنظمة الدول المستقلة فى قارة إفريقيا ومدغشقر والجزر المجاورة للقارة.

وتوضيح هذه النقطة المبدئة ضرورى لمناقشة عدد من القضايا مثل: إيقاف المخاوف المنتشرة والتصدى لمحاولات إستغلالها بأن الجامعة العربية سوف تتوسع تدريجيا لتحل محل منظمة الوحدة الافريقية. إيقاف محاولات الخلط بين جامعة الدول العربية وبين تجمع ومؤتمرات الدول الاسلامية.

ليس من المستهدف أن يحل التعاون العربى الافريقى محل التعاون القائم بين الدول العربية فى ظل الجامعة أو محل التعاون القائم بين الدول الافريقية فى ظل المنظمة. إنما المتصور أن ينمو التعاون الاقليمى تحت مظلة كل منظمة فهو يمثل الدورة الدموية لاستمرار حياتها وفعاليتها، ويتم الانتقاء والتنسيق لدور ونشاط التعاون العربى الافريقى.

للجامعة العربية تنظيم عسكرى يختص بقضايا الأمن الجماعى العربى وتنظم هذه العلاقات العسكرية معاهدة الدفاع المشترك منذ عام ١٩٥٠ والبروتوكولات الاضافية للمعاهدة، بينما انشأت منظمة الوحدةالافريقية لجنة للدفاع تختص بتنسيق التعاون الافريقى فى المجال العسكرى، وانشأت لجنة التحرير لتقديم المساعدات الى حركات التحرير المناضلة من أجل الاستقلال وتنسيق المعونات المنوعة المقدمة لهذه الحركات.

وتحديد صفة العروبة هام جدا عند صناعة القرار الخاص بمتطلبات وأبعاد الأمن الجماعى العربى، وأيضا حتى لا يحل الأمن الجماعى العربى محل الأمن الجماعى الافريقى الذى لم يتحقق بعد.

واستطرادا من هذا الاجمال نقول أن للعرب قضايا أمن تمتد الى البحر الأحمر والمحيط الهندى والبحر المتوسط والمحيط الأطلسى. وهذا يمس قارة إفريقيا أيضا. فاذا كانت فكرة التنسيق والتعاون واردة فى هذا المجال، فاعتقد أن صانع القرار العربى على مستوى الدولة أو على مستوى الجامعة عليه أن يبحث ويدرس ايضا الأوضاع العسكرية المترتبة على نشاط ودور حلف الاطلسى وسياسة القوتين الأعظم، وبعض الدول الكبرى التى تمارس دورا عسكريا مباشرا أو غير مباشر فى المنطقتين العربية والافريقية ـ وتوضيح هذا بالأمثلة على النحو التالى:

☐ المظلة العسكرية لحلف شمال الاطلسي تغطي مياه البحر المتوسط بعد إنضمام تركيا واليونان اليه ، وتغطي مياه شواطىء الأطلسي شمال مدار السرطان .

☐ وافق مجلس حلف شمال الاطلسي في نوفمبر ١٩٧٢ على تكليف القيادة العسكرية للحلف بمسئوليات التخطيط للحماية والاستطلاع والترتيبات العسكرية في المنطقة الواقعة جنوب مدار السرطان بالمحيط الأطلسي وفي المحيط الهندي .

☐ تحتفظ الولايات المتحدة بقاعدة عسكرية في جزيرة دييجوجارسيافي المحيط الهندي .

☐ يتمتع الاتحاد السوفيتي بمزايا وتسهيلات عسكرية في عدد من موانى الدول الافريقية والجزر المجاورة في المحيط الهندي ، كما يقوم ببيع أسلحة منظورة الى عدد من الدول الافريقية . ☆

☐ قبل إعلان إستقلال جيبوتي كانت لفرنسا قاعدة عسكرية وبحرية هناك ، كما تحتفظ حاليا بقاعدة عسكرية وبحرية في جزيرة ريونيون في المحيط الهندي .

☐ يتم تعاون عسكري نووي وبيع الاسلحة المتطورة بين فرنسا والمانيا الغربية من جانب وحكومة جنوب إفريقيا من جانب آخر .

وأخيرا فان إثارة قضايا الأمن العربي في البحر الاحمر يجب أن يسبقه تنظيم القوة العربية الذاتية خاصة وأن العرب في صراع مع إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وأن إسرائيل تستغل وجود ميناء إيلات على خليج العقبة وتحاول إقناع الرأي العام الافريقي بأنها إحدى الدول المطلة على البحر الأحمر .

رابعا ـ قضايا الاتصال والتبادل :

إن أحدث وثائق العلاقات العربية الافريقية التي ترسم الحاضر وتثير قضايا المستقبل هي الاعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي الافريقي التي صدرت بالقاهرة في مارس ١٩٧٧ . ومراجعتها تدل على الامتداد من العلاقات السياسية الى التعاون الاقتصادي والى التعاون الاجتماعي والثقافي والتربوي والاعلامي والعلمي والفني .

إن هذه الآمال والمطامح مشروعة ومطلوبة . وتحديد نقطة البدء نحو المستقبل أساسية ، ولهذا يجب رصد الواقع الحاضر وحساب التغيرات في المستقبل . ويوضح ما نقول إختيار عدد من القضايا :

١ ـ تدل الاحصاءات الموثوق بها أن التبادل التجاري والصناعي بين مجموعة الدول العربية ومجموعة الدول الافريقية أمر شبه منعدم حاليا . وهذا مترتب على طبيعة ونوع إنتاج المواد الأولية وإتجاهات التجارة الدولية والأسواق ، ولا يستطيع التعاون العربي الافريقي أن ينتظر حتى تتم عمليات النمو الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول ، وعليه أن يبحث عن مجالات عمل ونشاط للتغيير الجذري في الواقع الحاضر وفي إتجاهات المستقبل وتكون لصالحه .

٢ ـ القرب المكاني بين العرب والافارقة أمر توضحه الخريطة الجغرافية الحالية وتشير اليه دراسات العصور الوسطى قبل الحكم الاستعماري الأوروبي . ولكن بعد الاستقلال ورسم الحدود السياسية نكتشف اليوم أن هذا القرب الجغرافي فقد معناه في ضوء التقدم التكنولوجي المعاصر . وتقول الارقام أن مساحة القسم العربي الآسيوي تبلغ ٣,٨ مليون كيلومترا مربعا ، وأن مساحة القسم العربي الافريقي تبلغ ١٠,٢ مليون كيلومترا مربعا ، وأن ما تبقى من قارة إفريقيا بدون القسم الجنوبي حيث تقوم النظم العنصرية الاستعمارية تبلغ مساحته ١٧,٥ مليون كيلومترا مربعا . وأن طول المسافة من العراق الى ليسوتو حوالى ٧٥٠٠ كيلومترا وأن طول المسافة من جامبيا الى سلطنة عمان حوالى ٧٩٠٠ كيلومترا .

فاذا اخذنا في الاعتبار طبيعة المبادلات الدولية المعاصرة ووسائل النقل والمواصلات الحديثة ، سوف نجد أن نجاح التعاون العربي الافريقي يجب أن يتركز على شبكة جديدة من خطوط الطيران وأساطيل النقل البحري والطرق البرية

☆ ايضا دور الاسطول السوفيتي في مياه البحر الابيض المتوسط والتسهيلات العسكرية التي يتمتع بها في عدد من موانى الساحل الافريقي الشمالي .

عابرة القارة في جميع الاتجاهات والمواصلات السلكية واللاسلكية إذ أن الخريطة الحالية في القارة صنعها الاستعمار الأوروبي قبل الاستقلال لخدمة إتجاهات التبادل والاتصال بين أفريقيا والدول الصناعية الغنية في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية ، ولهذا يتوجب على العرب أن ينشغلوا بهذا الموضوع في قضايا المستقبل .

٣ ـ الاتصال بمعناه الاعلامي والثقافي والحضاري يعاني أيضا مشكلة مشابهة ، فلقد تم التفاهم والتعاقد بين قيادات الدول والحكومات على الجانبين ، ولكن حتى تستمر هذه المواقف يجب أن تمتد الآثار الفكرية والواقعية الى قطاعين هامين في حياة كل مجتمع وهما النخبة والجماهير العريضة . وهذا مطلب اساسي وهام في دول تتصف في مرحلة حياتها الحالية بعدم الاستقرار السياسي لأسباب داخلية وخارجية ، وإن كثيرا منها تظهر فيها قيادات جديدة متتالية نتيجة أسباب غير طبيعية .

ويدعم هذا القول مراجعة سريعة لخطوط الطيران الافريقية والعربية حتى بعد الاستقلال . فمازالت تبدأ وتنتهي بالعالم الغني المتقدم ، وتدل إحصاءات أعداد المسافرين وثمن تذاكر الطيران وكميات المواد المنقولة على أن التبادل العربي الافريقي مازال هامشيا . ومثل هذا تبادل الكلمة المكتوبة والمطبوعات وتبادل المعلومات والبيانات . كما نجد حتى الآن أنه لم تتم مراجعة الكتب المدرسية التي تربي شباب اليوم وقيادات المستقبل ، ولا نعرف ما هي الصورة أو الشخصية التي ترسمها في ذهن الطفل الافريقي عن العربي وبالعكس التي ترسمها في ذهن الطفل العربي عن الافريقي .

وفي هذا المقام نشير الى أن أساليب ومستويات هذا التبادل والاتصال أساسية ، إذ من المحتمل ـ وهو قائم فعلا ـ أن المستويات الثنائية والمستويات الجماعية تعمل كل منها بدون أن تعرف ماذا يعمل الآخرون ، وأحيانا ينقل بعض الأطراف قضاياه الخاصة ومشاكله الذاتية أو الاقليمية بشكل يشوه صورة ومجهودات بعض أطراف مجموعته أمام أطراف المجموعة الأخرى . وهذه مأساة قائمة في داخل العلاقات العربية الافريقية ـ وأعتقد أنه لا سبيل الى إستئصالها في الزمن القصير .

٤ ـ إذا أخذنا في الاعتبار حقائق التشويه والتخريب الذي قام به الحكم الاستعماري السابق في هذه المجتمعات في ميدان اللغة والثقافة والحضارة والمواريث التاريخية ، يجب أن نهتم أشد الاهتمام بالعلاقات العربية الافريقية على مستوى النخبة والجماهير ، والمؤشرات التي يجب إستعمالها في الدراسة والتخطيط عديدة من بينها ثمن تذكرة الطائرة ، وثمن جهاز الراديو والتليفزيون ، ومدى القدرة على قراءة الصحف والكلمة المطبوعة ، ومسارات الأخبار وتوزيع وكالات الأنباء لها ... الخ

وقيمة هذا واضحة إذا أراد الجانب العربي أن يكسب معركة الاعلام والاتصال وأن يجعل الصورة العربية والوجود العربي حقيقة في حياة المواطن الافريقي أينما كان ، وليس هذا بدعا ـ فالدول تتصارع حول نشر ثقافاتها ولغاتها وإنتاجها الفكري ، وحتى الآن نستخدم مصطلحات فرانكوفون وانجلوفون ... الخ للدلالة على أوضاع وتقسيمات إفريقيا .

خامسا ـ قضايا المصالح المشتركة :

يتضح من الاعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي الافريقي إتجاه الارادات السياسية للدول العربية والافريقية الملتزمة بالتعاون الى إرساء العلاقات العربية الافريقية على أساس من المصالح المشتركة الدائمة والمرحلية ، وأعتقد أن الهدف من هذا هو نقل أساس هذه العلاقات المتبادلة من شكل وأوضاع التعاون الظرفي أو المواقف الطارئة الى أساس دائم للمستقبل . ولعله كان في تصور هذه القيادات أن الكفاح ضد الاستعمار وتصفيته قد حقق أهدافه أو كاد فيما عدا قضايا فلسطين وزيمبابوي وناميبيا وجنوب إفريقيا ، ومع إيمانهم وتصميمهم على تصفية هذه النظم العنصرية وأن حكم التاريخ والتقدم يقف بجانبهم ، فسوف يأتي اليوم عاجلا أو آجلا فتقوم الحكومات الوطنية في هذه البلدان الأربعة بعد إنهيار النظم العنصرية الاستعمارية .

ومن هنا نجد أن الموقعين على الاعلان يلتزمون بالكفاح المشترك ضد السيطرة والاستغلال في جميع صورها ، وما صدر عن أحكام ومقررات في ميثاق الجزائر ، وإعلان ليما ، ومؤتمرات دول عدم الانحياز ،

وأحكام تصفية الاستعمار التى أصدرها مؤتمر القمة الاسلامى فى لاهور ، وإعلان برنامج العمل لانشاء نظام إقتصادي دولي جديد ، وإعلان داكار بشأن المواد الأولية والتنمية .

وخيرا ما فعل الزعماء والقادة الموقعون على الاعلان ، فقد تم إرتباط العلاقات العربية الافريقية بشبكة العلاقات المتبادلة بين الدول الفقيرة فى العالم الثالث ، وجعلوا التعاون العربى الافريقى جزءا لا يتجزأ من خطوات إنشاء نظام إقتصادى دولى جديد ، وهذا فى نظرنا ـ الأساس الواقعى لارساء العلاقات العربية الافريقية على أساس دائم يربط بين هذه الدول العربية والدول الافريقية .

وبهذا تخلص العرب من كل الاتهامات التى قد توجه اليهم من الدوائر الاستعمارية والاسرائيلية والعميلة بأن دورهم فى التعاون العربى الافريقي ينبع من نظرة جزئية أو إنعزالية او يستهدف أغراضا إنتهازية أو أنهم يشترون بأموالهم الأصوات المؤيدة لقضية فلسطين حتى يجدوا لها حلا .

ومع هذه الحكمة .. تظل المخاوف والهواجس قائمة حين ينتقل هذا الاعلان من حيز الصياغة الى حيز التنفيذ والممارسة . وليست المخاوف أو الهواجس هنا نظريات أو تصورات ، إنما هي شواهد ودوال تأتى من طبيعة أوضاع الدول العربية والدول الافريقية الأطراف فى هذه العلاقات . وأعني بالذات طبيعة السياسة الخارجية لكل دولة طرف فى هذه العلاقات .

إن رسم السياسة الخارجية لاى دولة وممارستها إنما يعبر عن المصالح القومية للدولة ، وتحديد المصالح القومية وترتيب أولوياتها تقوم به الفئات والقوى الاجتماعية صاحبة السيطرة على جهاز الدولة والحكومة . ومهما كانت الاختلافات بين الدول فان فى مقدمة هذه المصالح حق الوجود والبقاء للدولة والأمن والتنمية وأنوع المصالح السياسية والاقتصادية والثقافية ... الخ . وفى ضوء الفكر السائد فى المنطقة العربية والمنطقة الافريقية وفى ضوء المصالح الداخلية والخارجية والصراع العالمى المعاصر فان مشروعات إقامة دول كبرى إتحادية أو موحدة تضم كل منطقة ، غير ممكنة التنفيذ فى الحاضر ولا أمل لها فى المستقبل المرئى ، ومعنى هذا أن الشكل والكيان المتوقع إستمراره والتعامل معه هو الدولة الصغيرة المستقلة ذات السيادة .

فاذا كان هذا واضحا فى العالم العربى وإفريقيا ، فمعناه أن أغلبية التعامل إن لم تكن جميع أنواع المبادلات والاتصالات سوف تتم على المستويات الثنائية ، وأما المستويات الجماعية فلن تكون لها أولوية فى المستقبل المرئى أيضا .

وهذا معناه أيضا أن ملامح كثيرة من التسيب وعدم الضبط وعدم الاستقرار والتذبذب مثل حركة البندول سوف تظهر وتشكل نسيج العلاقات الدولية بشكل عام فى إفريقيا والعالم العربى ـ وأن قسما منها ـ صغيرا أو كبيرا ـ سوف تمتد آثاره لتصيب مسارات ومضمون العلاقات العربية الافريقية .

وسوف يزيد من هذه المخاوف والهواجس أن أعدادا من الدول العربية والافريقية تعتنق عقائد سياسية وإقتصادية متنوعة ، وأن هذه العقائد لها دور أساسى فى تحديد مصالح الدولة وسياستها الخارجية وأصدقائها وأعدائها . وأن أصحابها ومعتنقوها يعبرون عن أنفسهم ومصالحهم ومواقفهم بلغة ومصطلحات فكرية واحدة .

الخشية هنا ـ وهى واردة ـ أن الصراع بين القوتين الأعظم والدول الكبرى ذات المصالح الاستعمارية ـ يجعلها تعمل جاهدة وبطرق متنوعة على التدخل لافساد جو العلاقات العربية الافريقية ، وتؤلب أعدادا من الدول ضد بعضها بعضا ، وتدفع البعض من هذه الدول الى معارك تستنزف طاقاتها وتعطل تقدمها ـ خاصة أن بعض الدول العظمى والكبرى أصبحت لا تتدخل بطريق مباشر سافر وإنما تتدخل بطرق غير مباشرة ، حتى أن بعض الدارسين للأوضاع الافريقية يقول أن أكبر قوى التأثير فى القارة هى السوق العالمية ووزارات خارجية الدول العظمى ورجال أجهزتها السرية .

وعلى الرغم من كل ذلك ، يظل عملا عظيما ورائدة ما تم من إرساء العلاقات العربية الافريقية على أساس من المصالح المشتركة الدائمة وأن التعاون العربى الافريقى هو جزء ولا يتجزأ من توجه العالم الثالث عامة نحو إنشاء نظام إقتصادى دولى جديد .

فى خاتمة هذا التقرير ليس تشاؤما أو إحباطا ما عرضته من أفكار وتصورات حول قضايا المستقبل ، بل أراه نوعا من واقعية المتفائلين المؤمنين بالعلاقات العربية الافريقية .. وأنا منهم .

إن مرور ربع قرن فى حياة العلاقات العربية الافريقية

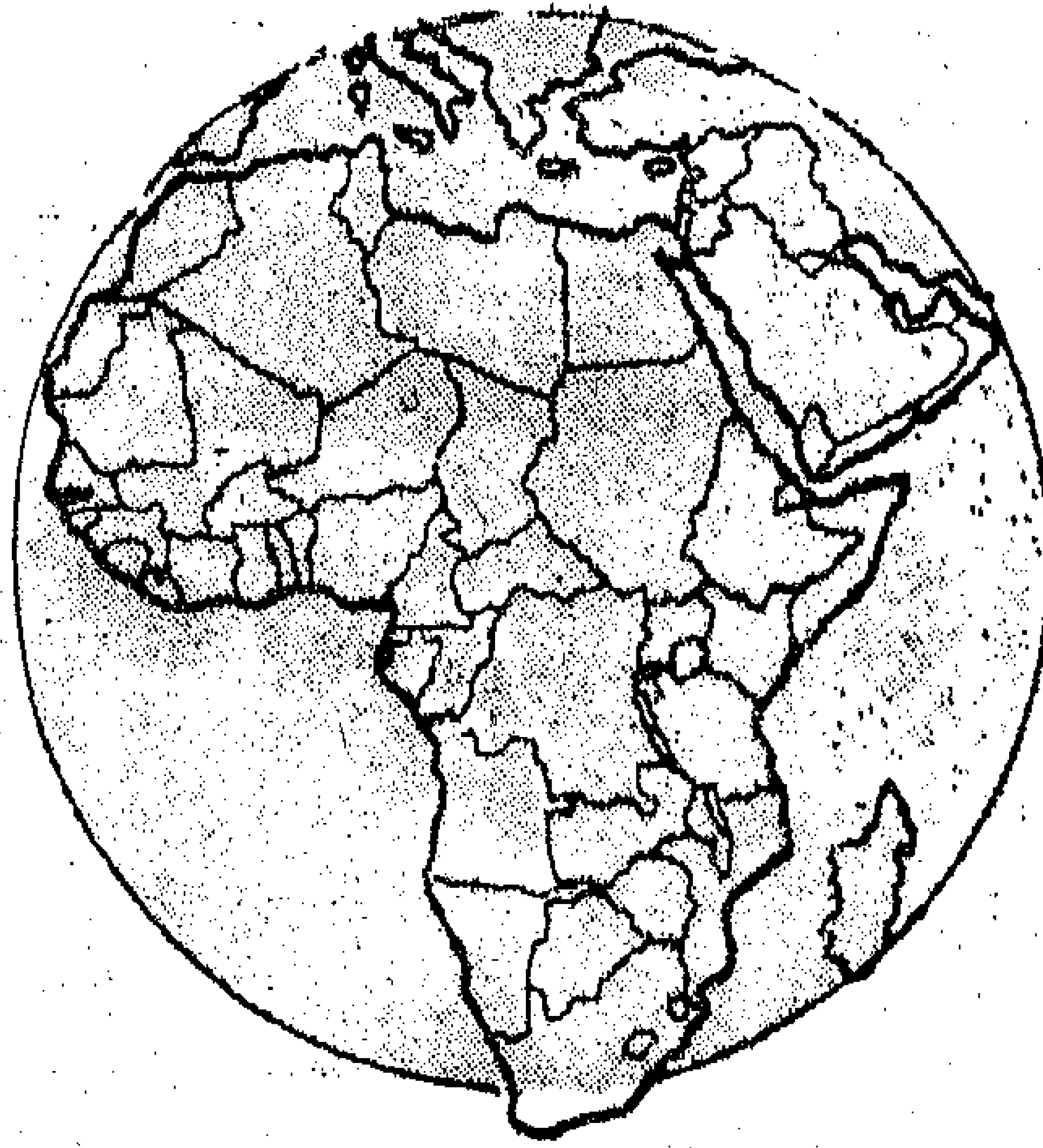
المتبادلة قد حقق مسن تراكمسات النجساح في الممسارسة والانجاز ، ما يزيد بكثير عن جوانب القصور والتقصير .

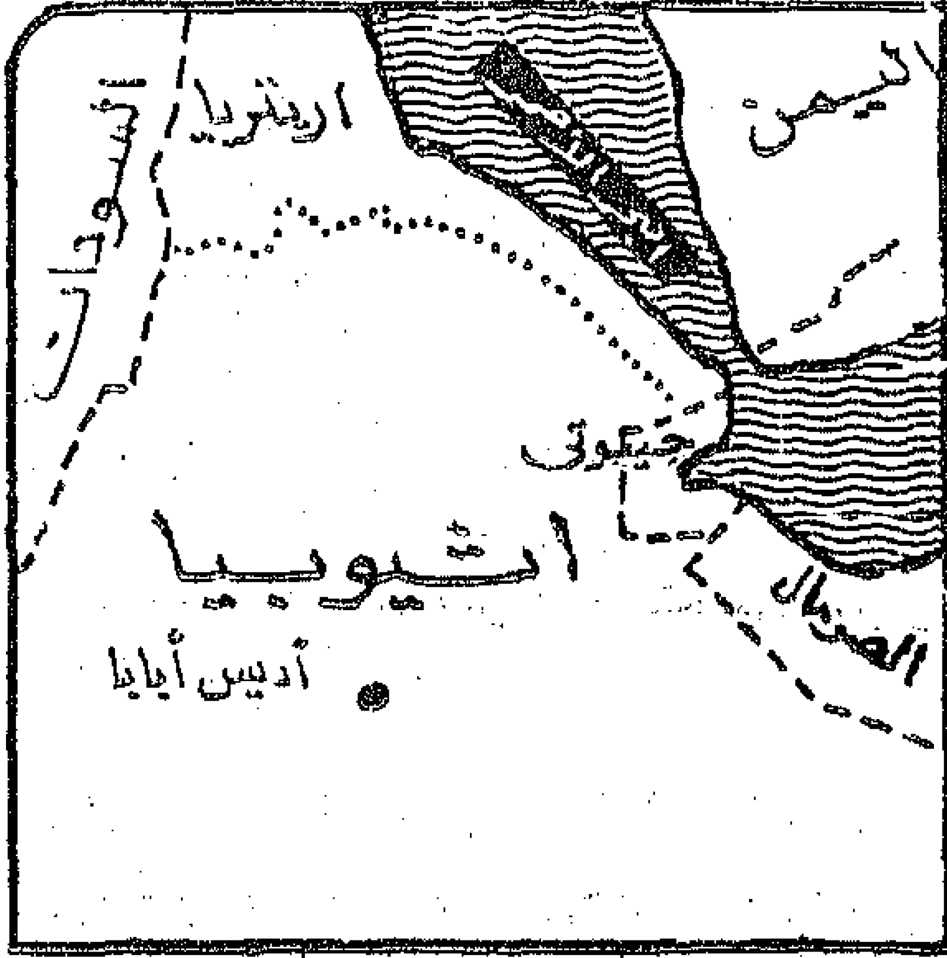
والدليل عندي هو ما حسدث عام ١٩٧٣ حين قسطعت الدول الافريقية علاقاتها الدبلوماسية مسع إسرائيل ـ إنني اراه علامة مضيئة على طريق طويل وشاق .

وإذا تذكرنا تاريخ العلاقات العربية الافريقية نجد أن بداية هذا الطريق في إشارة الرئيس جمال عبد الناصر في خطابه بمؤتمر القمة الافسريقي الأول في اديس أبابا عام ١٩٦٣ :

« لقد جسئنا الى هنا بغير أنانية ، وحتى المشسكلة التى نعتبرها من أخطر مشاكلنا وهي مشسكلة إسرائيل ـ لن نطرحها للمناقشة في هذا الاجتماع . مؤمنين بأن تقسدم العمل الافريقي الحر سوف يكشف الحقيقة يومسا بعسد يوم بالتجربة ، ويعسريها مسن كل زيف أمسام الضسمير الافريقي » .

« هكذا جئنا الى هنا بغير تحفظات وبغير مطالب ، اننا نؤمن بأن العمل المشترك سسوف يزيل حساجتنا الى أي تحفظات ، ونؤمن بأن نجاح هذا العمل المشترك سسوف يعني بكل مطالبنا » .





الثــورة الاريتريــة وحق تقــرير المصــير

حلمي شعراوى

يتعرض تناول القضــية الارتيرية على مختلف المســتويات، على الصـعيد العربي، لعـديد من الأساليب المثيرة للبلبلة، والتي تعكس صورة صحيحة لواقعالثورة الاريترية من جهـة، بل وتؤدى أحيانا كثيرة، إلى عرقلة مسيرة الثورة نفسها من جهة أخرى، بسبب الصعاب التى يضعها هذا التناول أمام اتصال الفصائل الثورية الاريترية بقوى العالم الخارجي، وذلك في فترة تجتاز الثورة فيها أدق مراحلها، وتقف منظماتها الثورية على مشارف إنجاز أهدافها.

مام عجز إمكانيات الثورة الاريترية، عن ان تصل إلى جميع الأطراف، وان ترد كل هـذه المفـاهيم المضللة، فان معظم الأقلام العربية، بدورها، لاتساعد الثورة على تجاوز هذه العقبات.

إن المعنيين بالقضايا الافريقية والحادبين على قضية الوحدة، والثورة الافريقية بوجه خاص، لابد أن يتناولوا القضية الارتيرية بحساسية شديدة، ليزيلوا من حولها سوء الفهم، ويطرحوها على الافريقيين والعرب، وفق متطلبات حركة التحرر الوطني الأفريقية والعربية، وحركة التضامن العربي الافريقي المتصاعدة على السواء.

إن تناول إريتريا «كجزء عضوى» من العالم العربي، أو الاسلامي، لايخدم الثورة الاريترية في شيء، لأن الواقع الاريترى لا يقول بذلك من جهة، كما أن مايثيره هذا القول من حساسيات تاريخية على الجانب الافريقي تجاه العرب، يخلق مواقف مضادة للثورة الاريترية في الساحة الدولية كما أن وضع المسألة وكأنها اختيار عربي بين الثورة الاريترية «ونقيضتها» الثورة الاثيوبية، لايخدم الموقف في شرق أفريقيا كله، ولا الاستراتيجية العربية الحقيقية في جنوب البحر الاحمر وأفريقيا عامة. فان كان من مصلحة العرب نجاح الثورة الارتيرية في تحقيق أهدافها الوطنية، فانه من مصلحة الشعوب العربية والافريقية على السواء، ان ينجز الشعب الاثيوبي ثورته التاريخية، حتى يسهم في تخليص المنطقة من القوى الامبريالية التي كانت «أثيوبيا الامبراطورية» أحد ركائزها الحيوية في المنطقة.

ومن جهة أخرى، فان قطاعات واسعة من الرأى العام المثقف العربي والأفريقي، مازالت تصر على فهم القضية الارتيرية فقط، في اطار قضايا «القوميات»، أو «الأقليات القومية»، أو المشكلات الاقليميةالتي تزدحم بها ساحة دول العالم الثالث. ومن ثم تصنيف الثورة الارتيرية، كحركة انفصالية تشفق من تاييدها معظم شعوب العالم في هذا العصر، أو ترى أن أى تغيير اجتماعي في «الوطن الام» كفيل بحلها. إن هذا الفهم - الى جانب انه يتجاهل كثيرا من الحقائق التاريخية التي مرت بها إرتيريا - فانه - وهذا هو الأهم في نظرى - يتجاهل بالأساس واقع الثورة الارتيرية نفسه وانجازاتها الاجتماعية على مدى ١٧ عاما على الاقل. وفي نفس الوقت، فان هذا التناول يبالغ بالمقابل في فهم الواقع الاثيوبي الذى فرغ الامبرطور حركته السياسية في نفس الفترة تفريغا عانى منه هذا الواقع لفترة طويلة - في ظل صمت غير مفهوم من كل هذه القوى - بل ومما يثير الدهشة أحيانا، أن قوى كثيرة تعاملت مع الثورة الارتيرية كحركة تحرر وطنية، إلا أنها تعود بسرعة لتسحب هذا الفهم، وتعامل الثوار الاريتريين كانفصاليين، انتفضوا فجأة ليعوقوا المد الثورى في اثيوبيا!

لكل ذلك فاننا نعالج في هذا البحث «القضية الارتيرية» كثورة تحرر وطني ديمقراطي، لعبت دورها في اسقاط نظام امبرطورى جمع بين خصائص دولة الاقطاع والاستعمار الجديد، وتواصل مسيرتها لتحقيق أهدافها الاستقلالية.

ان الدارس لقضية الشعب الاريترى، لايسعه إلا

ان يعالجها كمسالة استعمارية تكونت عناصرها في عصر التكالب الاستعماري الاول ، ثم اهدرت القوى الاستعمارية حق هذا الشعب في تقرير المصير والاستقلال في عصر « تصفية الاستعمار » بعد الحرب العالمية الثانية . وكان رد الفعل الطبيعي للشعب الارتيري ، مساوما ومماثلا لما شهدته ساحة التحرر الوطني العالمية في هذه الفترة ، بدءا من النضال السياسي ، ووصولا الى إعلان الكفاح المسلح ، وتبني جبهة الوطنية برنامج ثورة التحرر الوطني الديمقراطي . ومن خلال ذلك ، لقيت الثورة الاريترية اعتراف العديد من قوى التحرر الوطني في العالم ، على غير ماهو شائع من انها ظلت حبيسة العالم العربي ، والرؤى العربية الخاصة .

وامل ان يكشف هذا البحث عن بعض جوانب العلاقات الدولية للثورة الارتيرية ، والتى حجبتها الفوضى الاعلامية العربية حول القضية في المنطقة وخارجها ، مما اثار إزاءها كل هذا التحفظ .

في ضوء متطلبات الطرح الموضوعي للقضية ، وفي حدود المساحة المتاحة للدراسة ، فانه لابد من معالجة هذه النقاط :

١ ـ الظروف المحلية والدولية التى اسهمت في تكوين « المجتمع الاريتري » وحددت الهوية الاريترية .
٢ ـ مالذى قدمته الثورة الارتيرية باعتبارها استجابة موضوعية معاصرة لمطامح الشعب الاريترية ، وما الذى تختلف حوله فصائل الثورة الاريترية .
٣ ـ المواجهة الاثيوبية للثورة الاريترية .
٤ ـ العلاقات الخارجية للثورة الاريترية ـ أ ـ في المنطقة العربية ـ ب ـ في افريقيا والعالم الثالث ـ ج ـ مع الدول الاشتراكية وإزاء استراتيجية الدول الغربية .
٥ ـ مصير القضية إزاء الصراعات القائمة حولها .

ظروف تكوين المجتمع الاريترى اجتماعيا ودوليا :

١ ـ لا تختلف ظروف تكوين المجتمع الارتيرى كثيرا عن تكوين معظم « الوحدات الوطنية » الافريقية ، خاصة قبل أن تهاجم القوى الاستعمارية أفريقيا منذ القرن الخامس عشر . فمنذ ذلك التاريخ ، تعرضت كثيرا من الأبنية السياسية التقليدية في افريقيا للغزو الرأسمالى ، الذى فتت بعض ممالكها ، أو جمع بعض قبائلها وفقا لحركة التنافس الاستعمارى ، وليس مرورا بتطورها القومي الطبيعي .

ولقد شهدت الأراضى الارتيرية تنوعا بشريا اجتماعيا هائلا ، تكونت من خلاله الممالك والمجموعات القبلية ، والتى بقيت آثارها حتى الآن ، ففي مناطق « مدر بحرى » أى البلاد المطلة على البحر الاحمر ، ووادى الجاش وبركة والمرتفعات وسباحل الدناكل ، حدثت العديد من التحركات والهجرات البشرية ذات الطبائع المختلفة من الفنج النيليين القادمين من أعالى النيل ومشرق أفريقيا (شرق اريتريا) ، إلى البجه الحاميين القادمين من جنوب مصر وبطانة السودان ، ومن السبئيين الساميين من جنوب الجزيرة العربية ، إلى الرشايدة العرب في شمال البلاد .

ومن الملفت أن هذا التركيب ، تكونت من خلاله ممالك تاريخية ، اقامت تحالفات دولية معروفة مع الامبرطوريات التاريخية (الرومان ـ اليونان ـ الفرس ـ العثمانيون) وكانت معظم هذه الممالك ، تحاول في مراحل التاريخ المختلفة ، مد نفوذها على كل الساحة الاريترية تقريبا . ولعل الموقع الاستراتيجي لاريتريا ، منذ وقت متقدم في التاريخ ، على مداخل البحر الاحمر وفي مخارجه الى المحيط الهندى ، قد جعل لاريتريا هذا الواقع التاريخى والاجتماعى المتميز . ويلفت النظر هنا ، أن إثيوبيا نفسها ، التى لم تحمل هذا الاسم الا منذ بضعة قرون ، لم تشهد هذا التنوع العريض ، إذ بقيت حبيسة المرتفعات ، وأسيرة الصراعات القبلية الضيقة . وتغيير مكونات إثيوبيا البشرية والاجتماعية ، هى الأكثر التصاقا بالاصول السامية العربية ، حيث تنتمى في معظمها الحبشات « والاجعازيان » المهاجرين اليها من جنوب الجزيرة العربية ، مكونين جزءا أساسيا من مكونات مملكة أكسوم التى يعتبرها الاثيوبيون أساس مملكتهم التاريخية .

٢ ـ حددت الصراعات الدولية أيضا ، لفترة طويلة ، طبيعة تكوين « الاقليم الاريترى » حتى أعلن مستعمرة إيطالية بهذا الاسم سنة ١٨٩٠ . ولابد أن يكون ماثلا في الاذهان ، أن هذه الصراعات التى شهدها التاريخ الطويل حول المنطقة ، كانت مكثفة على مساحة تعرف الان بارتيريا ، بينما كانت الحبشة (اثيوبيا) تتمتع بوجودها المستقل طوال هذه الفترة ، ففي العصور القديمة ، أمن تحتمس الثالث الطريق لأسطوله في البحر الاحمر ، بانشاء « اووليس » على الساحل الارتيرى ، متصارعا مع الفنيقيين على المنطقة ، ثم صارع الاسكندر الأكبر الفرس ، وواصل الرومان نفس الصراع ، بالتحالف مع مملكة أكسوم مع الاثيوبيين ضد العثمانيين غزاة اليمن ، بهدف تطهير المحيط الهندى والبحر الاحمر من وجود الأتراك ، وأدت هزيمة السلطان الغورى في المحيط الهندى سنة ١٥٠٩ إلى

اقتسام الامبراطوريتين للنفوذ ، فانفرد البرتغاليون بالمحيط ،والعثمانيون بالبحر الاحمر ، حيث استقروا فى عصب سنة ١٥٥٧ . وعندما أصبحت تركيا يمثل الرجل المريض فى القرن التاسع عشر ، استعانت بقوة شابة هى حكم أسرة محمد على فى مصر ، فاقام فى المنطقة حكما مصريا ، بادئا من مصوع ، ومقيما العلاقات مع المناطق الداخلية ، إلا أن ضعف مصر بعد ذلك ، لم يمكن لها الاستمرار ، وراحت بريطانيا تدير مصالحها فى مصر والبحر الأحمر والسودان وشرق أفريقيا على السواء ، وفق خطة استعمارية واحدة ، مستعملة نفوذها الاستشارى فى مصر . ان إدارة السواحل ، كانت تعنى إدارة موحدة للاقاليم الداخلية التابعة لها ، إلا أن قبائل الداخل ، كانت ترتبط بهذه العملية ، ايضا ، بالتعامل أو المقاومة ، كما أن هذه التصارعات الطويلة ، تعنى أيضا أن إريتريا لم تكن فى يد الاثيوبيين طوال هذا الوقت .

٣ ـ اقتضت الخطة البريطانية ، أن تتحالف مع إيطاليا فى مدخل البحر الأحمر ، نظير تأمين السودان ، وجزء من الصومال ، والمشاركة فى خطط مواجهة النفوذ الفرنسى فى المنطقة ، فأعلنت إيطاليا إرتريا مستعمرة بالحدود الراهنة ، وبهذا الاسم سنة ١٨٩٠ وأخضعت قبائلها وممالكها لسيطرتها العسكرية ، إذ لم يتجح فى ذلك ملوك إثيوبيا ، وأدخلت الادارة الحديثة والبوليس ، كما نقلت إليها جالية إيطاليا كبيرة من الحرفيين والتجاريين ، وعندما سيطر النظام الفاشستى فى إيطاليا ، أخذ فى تطوير إرتريا ، ليكون منها قاعدة انطلاق لمناقشاته الاستعمارية فى المنطقة ، فنشأت صناعات وشبكة طرق وأعدت الموانى والسكك الحديدية ، ارتبطت بها استثمارات أوروبية متنوعة ، ونشأت حولها فئات اجتماعية إريترية وسيطة وعاملة ، أصبحت ذات ثقل فى المجتمع الاريترى ، وتجاوزت فى نفس الوقت ، الواقع القبلى والطائفى نسبيا .

لذلك فان بريطانيا عندما احتلت إريتريا سنة ١٩٤١ لضرب قوة المحور فى البحر الاحمر وشرق أفريقيا ، واجهت فى إريتريا قوى اجتماعية متطورة (البرجوازية التجارية ـ الحركة العمالية ـ الفنيون والاداريون) وقد اقتضى ذلك سياسات خاصة لمواجهتها ، وقامت هذه السياسات على أساس العودة للتقسيم الطائفى والقبلى للبلاد ، متعاونة فى ذلك مع النظام الامبراطورى الاقطاعى المتخلف فى إثيوبيا من جهة ، وخضوعها لتوجيهات الولايات المتحدة ومصالحها مع هذا النظام من جهة أخرى .

وتشكل هذه النقطة الأخيرة نقطة الانطلاق فى المشكلة الاريترية بعد ذلك :

ـ لأنه بينما أصبح على الحلفاء التعامل مع مجتمع متعدد القوى السياسية فى إريتريا ، وبالتالى فهو متعدد المطامح والاتجاهات ، كانوا يواجهون مجتمعا اوتوقراطيا مركزى السلطة فى إثيوبيا . ومن هنا كان طرح فكرة ضم إريتريا لاثيوبيا عسيرا منذ البداية ، وكانت المنشورات البريطانية للشعب الاريترى فترة الحرب ، تداعب فكرة الاستقلال للاريتريين منذ عام ١٩٤٠ ، كما يروى زعماء هذه الفترة أنفسهم .

ـ لم تكن الحرب العالمية الثانية قد انتهت سنة ١٩٤٣ ، بينما الحركة السياسية فى إريتريا تتبلور فى تكتل سياسى هدفه الاستقلال ، هو « محبر فقرى هجر » أى « جمعية » « حب الوطن » ثم تنشطر بسبب سياسة التفرقة البريطانية إلى « الرابطة الاسلامية » (ذات صلة بالانجليز ثم الايطاليين) ، والحزب الاتحادى (ذو صلة بالاثيوبيين) وبينهما تجمعات فرعية عديدة ، مثل الحزب التقدمى الحر ، وإريتريا الجديدة ، والمحاربين القدامى ، وحزب المثقفين ، والحزب الوطنى ، وإريتريا المستقلة ، وهى التى تجمعت فى الكتلة الاستقلالية ، ثم الجبهة الديمقراطية فى مواجهة الكتلة الاتحادية .

ـ وعندما عالجت الأمم المتحدة وضع المستعمرات الايطالية ليبيا والصومال وإريتريا ـ كان من رأى الولايات المتحدة ، ضمها لاثيوبيا ، بينما أيد الانجليز فكرة تقسيمها بين إثيوبيا والسودان ، ليمكنها السيطرة على الجزء الشرقى وأجزاء من ساحل البحر الاحمر ، وأيد السوفييت وعدد من دول العالم الثالث فكرة استقلالها . وفى هذه الظروف ، اشتدت الحركة السياسية فى إريتريا ، وكانت الشخصية الاريترية تتبلور بشكل بارز ، صعدت من صراعات الدول الغربية نحوها . ولم تكن البرجوازية الاريترية التى تكونت دائما عن طريق القطاعات الوسيطة ، تقدر القوة الحقيقية للحركة الشعبية أو تتبنى مطالبها الجذرية ، ولذا رأت ان بلورة « الكيان الاريترى » يمكن تحقيقها ، بالتعاون مع أى من هذه القوى الكبرى التى تتحرك من حولها .

لكن هذه المحاولات جميعا ، ورغم فشل الحركة الوطنية لطبقتها تلك فى تحقيق الاستقلال فى فترة الصراع الدولى حولها بين ١٩٤٧ ـ ١٩٥٢ استطاعت ان تنجز لاريتريا ما يلى :

أ ـ طرح قضية استقلالها على الساحة الدولية فترة تصفية الاستعمار ، مثل بقية المستعمرات فى العالم . وكما خيبت قوى الحلفاء آمال شعوب مستعمراتها فى أنحاء العالم ، فقد امتد ذلك لاريتريا ، حين ضربت قضية استقلالها ، بضمها لاثيوبيا ، ونتيجة نفس المناورة الدولية .

ب ـ الاعتراف « بالهوية الاريترية » حتى من خلال

قرار ضمها لاثيوبيا الصادر عن الامم المتحدة برقم ٥/١/٣٩٠ في ٢ ديسمبر ١٩٥٠، حيث ينص على أن « إريتريا » وحدة تتمتع بالحكم الذاتي في اتحاد فيدرالي مع إثيوبيا، مع الاحترام الكامل للمؤسسات والتقاليد والاديان واللغات »

وفي هذا الاطار، يمنحها حياة دستورية كاملة، حيث تستغل سلطتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وشئونها الداخلية، وتكون مع الامبراطورية، مجلس إمبراطوري بالتساوي، وتنتخب جمعيتها الوطنية رئيس مجلسها التنفيذي، وترفع علمها على أرضها، وتتخذ العربية والتجرينية لغتين رسميتين لها.

ج ـ اشترك ممثل الامم المتحدة في وضع دستورها على الأسس الديمقراطية الليبرالية الغربية في فترة الانتقال بين ١٩٥٠/١٩٥٢، ومن خلاله دخلت ستة أحزاب سياسية الانتخابات في مارس ١٩٥٢، وحصلت فيها الكتلة الاستقلالية (باسم الجبهة الديمقراطية بقيادة الرابطة الاسلامية بعد قبولها قرار الامم المتحدة) على الأغلبية (٣٦ مقعدا من ٦٨ مقعدا).

بقراءة كل « أشكال السيادة » هذه، والقائمة على مفهوم وواقع عصرى بالغ الوضوح، يمكننا تصور الموقف الاثيوبي من هذا الوضع، حين يسلمه له « المجتمع الدولي » وهو يعيش في ظل دستور امبراطوري تيوقراطي، يقوم على سلطة « البلاط والكنيسة »، لذا فانه لم يكن متوقعا بأية حال، أن يتطور هذا « الاتحاد الفيدرالي » إلا بالسلب، وإلا أن تترك فترة الإتحاد تراثا هائلا من التناقضات بين المجتمعين. وحتى يتجنب الامبراطور الصراع المتوقع نتيجة لهذا الواقع، سارع بحل الأحزاب السياسية واتحاد العمال (١٩٥٣) والغاء اللغات الوطنية، ثم إنزال العلم الاريتري (١٥٨)، ثم إلغاء الحكومة الاريترية سنة ١٩٦٠، بل وأعلن إلغاء الفيدرالية نفسها، بكل منطلقاتها الدستورية سنة ١٩٦٢، واعلان الاقليم « إدارة أريترية » دون أية مؤسسات. وانطلاقا من ذلك، أقر الامبراطور نظاما عسكريا لحكم الاقليم، يقوم على حرق القرى، أو تسليح عصابات « للشفتا » ضد المناطق الخصبة لانتزاع ثرواتها، ثم توصل في مرحلة إلى تسليح بعض القرى والقبائل لتصفية بعضها من الداخل.

مقدمات الثورة الاريترية

ليست بداية الثورة الاريترية، هي تلك الانتفاضة العفوية التي اطلقت رصاصتها الأولى في أول سبتمبر ١٩٦١، بعد فشل كل المحاولات السياسية مع النظام الامبراطوري، لكنها تطور ديناميكي لتركيب تراكمي، بدأ بمعطيات العصر الاستعماري، واتسق مع منجزات عصر التحرر الوطني، من خلال « كيان سياسي » أكدته أحداث ما بعد الحرب الثانية على النحو الذي رأينا. لذلك فانه من الخطأ معالجة القضية الاريترية، من خلال المحاججة التاريخية وحدها، أو التشبيه بهذه الحالة، أو تلك في الواقع الافريقي والعربي، وإنما الذي يجب أن نقف أمامه بموضوعية، هو النظر الى معطيات الحركة السياسية الحديثة وحركة الثورة الاريترية، من حيث انجازها لتكوين « الشخصية الاريترية ». كما أنه مما يفيد في تأكيد موضوعية القضية الاريترية، النظر اليها في مواجهة ذلك الكيان الامبراطوري القائم على الغزو والضم من يو هامش، إلى مثليك، إلى هيلاسلاسي، بمضمون إقطاعي، وواقع اقتصادي متخلف، لم يتح لحركة وطنية أو ثورية أن تتبلور في إثيوبيا لتشكل مركز حوار وحدوى ديمقراطي، يمكن أن يدخل مبكرا جدل « الثورة » في هذه المنطقة، استعدادا لسقوط الامبراطور.

وبعودة قليلة الى الوراء قبل قيام الثورة المسلحة عام ١٩٦١، فانه يمكننا أن نتابع كيف تعاملت القوى الاجتماعية الاريترية المختلفة مع قضية الاستقلال، حتى وصل بعضها الى قرار الثورة. فالبرجوازية الاريترية التي مثلت الشخصية الوطنية مبكرا، قبلت أن نفوذ التطور الاريتري لبعض الوقت، في ظل الاتحاد مع إثيوبيا، على ان تضمن لها صيغة الاتحاد الفيدرالي بقاءها على قمة الهرم الاجتماعي في إريتريا، وهو موقف له أصوله القديمة، حينما قبلت « الوطنية الاريترية » أن تتعامل مع الانجليز، أو مع إيطاليا، أو تعامل أجنحة منها مع إثيوبيا، مادامت تضمن نفس المصالح.

وقد لايدهش القارىء أن يعرف – نقلا عن شخصية اريترية – أن الانجليز هم الذين يسروا لمجموعة من قادة التجار المسلمين وأعيانهم، ظروف انعقاد المؤتمر الشعبي التأسيسي « للرابطة الاسلامية » في ديسمبر ١٩٤٦، وكان ذلك على أثر احتجاج هذه المجموعة الاسلامية، على حضور وزير خارجية إثيوبيا أحد اجتماعات جمعية « حب الوطن » (ذات الأهداف الاستقلالية) واتفاقه مع مجموعة شخصيات مسيحية داخلها لتحويلها الى « الحزب الاتحادي » أو « الانضمام »لصالح اثيوبيا.

لعل هذة التوجهات على قمة الحركة السياسية، أن تكشف ابعاد صرف القيادات للاهداف الشعبية ورغم الدور السياسي النشط لهذة القيادات، حتى عقد أول برلمان للبلاد سنة ١٩٥٢، فانها قبلت بالتسليم في قضية الاستقلال الكامل، عندما ضمنت البقاء على قمة

المجتمع بشروط الديمقراطية الليبرالية التى كفلها دستور الأمم المتحدة لاريتريا .

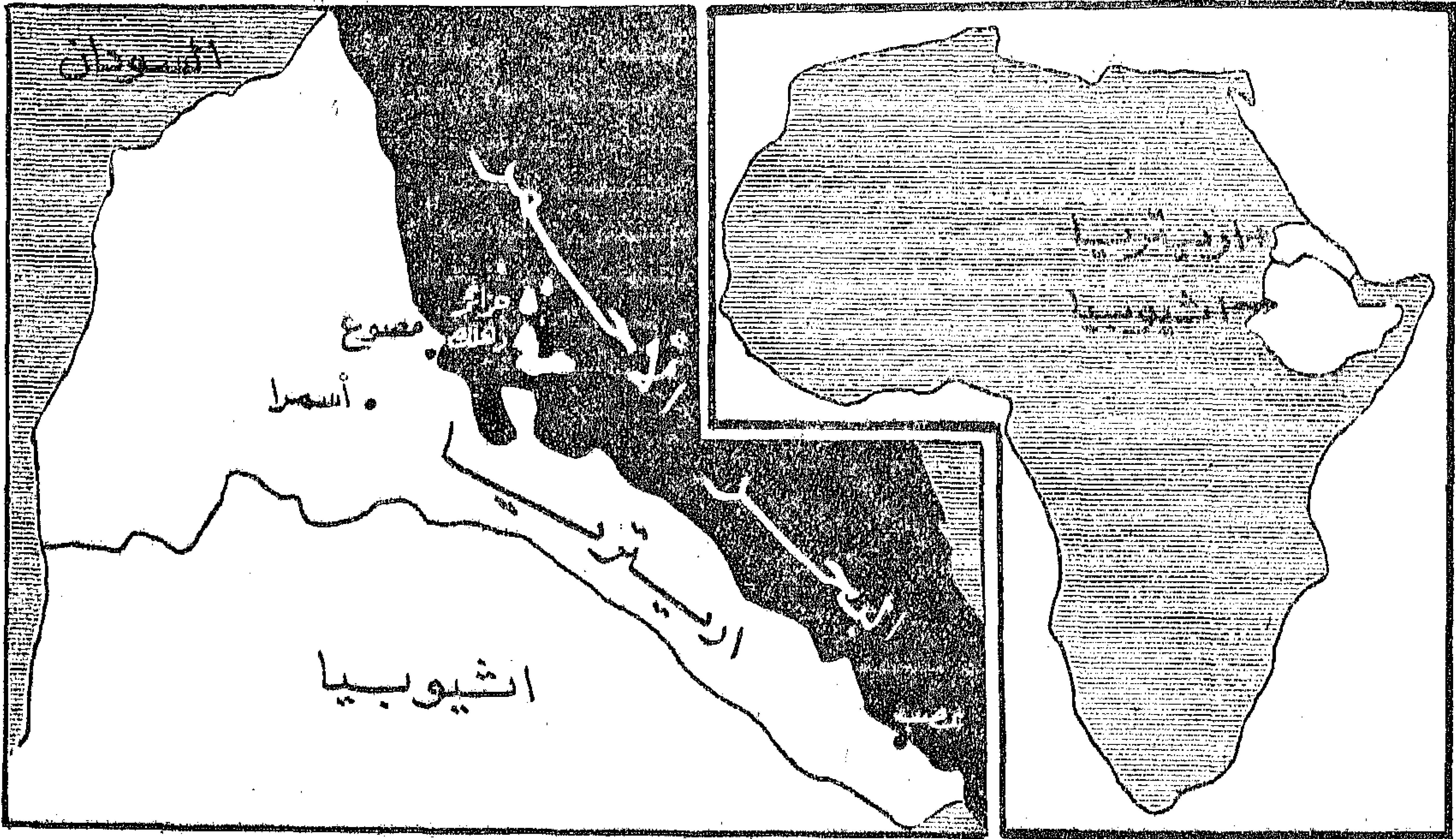
لقد كانت الفئات البيوقراطية المسيحية ترى ، أن « سوق العمل » سوف يمتد امامها فى اريتريا ليشمل إثيوبيا ، إدارة وجيشا ، يحميها جهاز الكنيسة الدينى فى اريتريا وإثيوبيا على السواء . وكانت البرجوازية التجارية الاسلامية ، ترى أن « سوق التجارة » يمتد عبر حدود آمنة من إثيوبيا الى السودان ، تحت رعاية الادارة الامبراطورية المتخلفة التى تقف على رأسها فئة ذات تركيب اقطاعى عسكرى ، لا تشغلها التجارة ، ولا تشكل منافسا لها ، وكان ذلك عقب حوالى عشر سنوات من الادارة البريطانية (١٩٤١ - ١٩٥٢) والحرب العالمية التى دمرت هيكل الاقتصاد الاريترى ، على نحو ما تشهد بذلك تقارير تريكاسكيس « القو ميسير » السياسى لبريطانيا فى الاقليم طوال تلك الفترة ، ان يصف تدهور أوضاع العمال والمهنيين والمثقفين وفقراء الفلاحين ، وتوقف الاستثمار والمشروعات التى كانت تقوم بها ايطاليا للتوسع فى اريتريا الأمر الذى يمكن أن نفهم منه ، مدى سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل الادارة الاثيوبية ، ومن ثم يمكن تصور ما وصلت اليه بعدها ، مما وسع دائرة الاحتجاج الشعبى على تلك الادارات الاجنبية .

لم تكن كل العناصر البرجوازية قد استسلمت للأوضاع الجديدة بعد تنفيذ قرار الفيدرالية ، إنما بقيت هناك العناصر الوطنية الليبرالية الشريفة ، التى حاولت أمام ما رأته من إجراءات تعسفية للامبراطور ضد صيغة الاتحاد ، أن يلجأ الى معاودة الاتصال بالامم المتحدة طلبا لتدخلها ، ولكن المنظمة لم تكن قادرة على اتخاذ أى موقف جديد ، وعندما تجرأ وفد برئاسة محمد قاضى بالخروج سنة١٩٥٧ لعرض الأمر مباشرة على الامم المتحدة فى نيويورك ، اعتقلت السلطات اعضاء الوفد عند عودتهم . ثم أعقب ذلك قيام عدد من الشخصيات السياسية ، وفى مقدمتها إدريس محمد آدم ، وابراهيم سلطان ، وولد آب ، ولد ماريام ، بالهروب من إريتريا لعرض القضية على الرأى العام العالمى أوائل عام ١٩٥٩ ، حيث حصلوا على حق اللجوء السياسى بالقاهرة .

ورغم الشعبية التى توفرت لهؤلاء الزعماء ، والثقة فى اخلاصهم فى طرح القضية ، إلا أن الشعب الاريترى ، كان قد فقد الثقة فى أن يؤدى هذا الأسلوب الى نتيجة .لقد أحس بخيانة طبقتهم لمطالبه ، خاصة وقد راحت وفود رجال الأعمال فى أسمرة ، تفاوض الادارة الاثيوبية أوائل ١٩٥٨ على إصدار قوانين جديدة للأجور ، تضر بمستوى معيشة الطبقة العاملة ، فانفجرت فى مارس ١٩٥٨ الاضرابات العمالية الواسعة فى اسمرة ومصوع ، مطالبة بمراجعة هذة القوانين المجحفة ، ولم تكن هذة الاضرابات ، الأولى من نوعها لنفس الغرض . ولا يمكن أن نغفل أن ذلك قد طرح لدى الجماهير ، إمكانيات العمل الثورى ، وان لم تكن هناك أية ثقافة سياسية منظمة طوال فترة عمل الأضراب التقليدية ، وقد كانت قطاعات كبيرة تحل مشاكلها عن طريق الهجرة الجماعية للسودان ، أو هجرة الأيدى العاملة إلى السعودية والكويت واليمن ، ورحيل مئات الشباب بحثا عن التعليم فى مصر والمشرق العربى .

ومع ذلك ، فقد كانت الظروف الخارجية حول اريتريا ، تتيح لهذة القوى الشعبية أن تتطلع الى الثورة ، من أجل تحررها الوطنى - الديمقراطى ، كانت ثورة ٢٣ يوليو فى مصر ، تصعد موقفها المعادى للاستعمار ، وكانت قد أقرت بحق تقرير المصير للشعب السودانى - المجاور لاريتريا - فحصل على استقلالة أول يناير سنة١٩٥٦وكانت الثورة الجزائرية ، تلهب نفوس الشباب العربى من حولها ، بل وفى العالم الثالث كلة ، وكانت الصومال - شريكة إريتريا فى الادارة الاستعمارية الايطالية من قبل ، يؤهل للحكم الذاتى لتحقيق الاستقلال عام ١٩٦٠ ، كل هذة العوامل دعمت قوة الرفض الاريترى للاجراءات التعسفية الاثيوبية ، وللاساليب السياسية البرجوازية فى مواجهتها ، ووضعت شعب إريتريا ، وجها لوجة ، أمام مطلب الثورة ومضمونها الشامل .

ولقد حاولت بعض قطاعات البرجوازية الصغيرة ، أن تلعب دورا وسطا فى هذا الشأن ، فراحت بعض عناصرها التى هاجرت للعمل فى السودان - متأثرة بالثقافة اليسارية المطروحة فى ارض الواقع السودانى الليبرالى - راحت تعمل على تنظيم حركة معارضة فى إريتريا ، باسم « حركة تحرير إريتريا »عام ١٩٥٨ بقيادة محمد سعيد ناود ، ومحمد صالح محمود ، وقسام تنظيمها للعمل السرى ، على أساس خلايا سباعية ، تضم بعض الموظفين والعمال والجند الاريتريين فى السودان ، كما انتشرت بين رجال الادارة والبوليس ، وبعض قطاعات الشباب والعمال فى العاصمة والمدن الاريترية ، إلا أنها انتهجت طريق العمل السياسى السلمى طويل المدى ، ولم يتعد أسلوبها المطروح للتغيير ، الأساليب الانقلابية ، عن طريق النفاذ السرى إلى رجال الادارة والجيش . كما تأثرت ثقافتها السياسية ، بالتعقيدات القائمة فى الواقع الاريترى حول وضع المسيحيين والمسلمين وخصائص الافريقية والعروبة ... الخ مما لم يتح لهذة الحركة أن تشكل الاستجابة الصحيحة لطموحات الشعب الاريترى ، رغم



انهـا كانت إضـافة فعلية فى تاريخ الحـركة الوطنية الاريترية ، التى كانت تفتقد لفكريات التنظيم . وقد ظلت « حركة تحرير إريتريا » تنحسر تدريجا مع قيام جبهـة تحرير إريتريا ، حتى انضمت اخر عناصرها إلى أحـد أجنحة الجبهة سنة ١٩٧٠ :

قيام جبهة تحرير إريتريا :

مـع تصـاعد إرهـاصات الثورة الارترية بالداخـل ، ومحاولة السلطات الاثيوبية التعامل مـع بعض عناصر الصفوة السياسية من جه ، ونشاط الكنيسة مع الصفوة الثقافية خاصة من أبناء المرتفعات وأسمرة مـن جهـة اخرى ، وإغراء سوق العمل والتجارة للقطاعات الاخرى من المتعلمين والتجار ، أصبح تطلع جماهير إريتريا نحو ابنائها فى العالم الخارجي ، للتعبير عن أشواقها للثورة ، متسقا مع حقائق الموقف ، وكانت العناصر الطليعية فى هـذا الصـدد ، تعيش فى الدول المجـاورة وبلاد الشرق الأوسط ، حيث يجدون فرص العمـل او التعليم ، وكانت أكثر الاعداد من هذه العناصر فى مصر والسودان .

كان طبيعيا إذن ، أن يجتمع احد عشر شابا بالقاهرة فى السابع من يوليو ١٩٦٠ ليتفقوا على تأسيس « جبهة تحرير إرتريا » . ورغم مـا يتردد كثيرا عن التوجهـات الاسلامية التى حكمت العناصر المؤسسـة للجبهـة ، أو تأثير الشخصيات السياسية الاسلامية القديمة عليهـا ، إلا أنه بمراجعتى لهذه النقـطة مـع بعض مـن حضروا الاجتماع التأسيسى ، أشار معظمهم إلى أنه رغم سيادة الاعتبارات الاسـلامية على الرأى العـام فى مصر ، والمنطقة العربية تجاه القضية الارترية ، ووجود معظم أبناء إريتريا فى الازهـر ، وندرة وجـود المسـيحيين الاريتريين بينهم فى القاهرة ، فقد كانوا على وعى بهـذه النقطة ، مشيرين إلى أنه ليس صدفة أن معظم الشبان الاحد عشر كانوا مـن طـلاب أو خـريجى الجـامعات المصرية .. وليس الازهر ـ كما لم يحضر من السياسيين القدامى إلا ادريس محمد آدم ، رئيس البرلمان الاريترى السابق وأكثر الزعماء . شبابا وليبرالية فى ذلك الوقت ، حيث استبعد هؤلاء الشـبان ، منذ البداية ، ابراهيم سلطان سكرتير عام الرابطة الاسلامية ، وان لم ينجحوا فى التأثير على الموقـف المتردد لولد آب ولد مـريم الذى ارتبط . كان له تحفـظاته منذ البداية على قيادة ادريس محمد آدم .

حاولت المجموعة الأولى مـن مـؤسسى الجبهـة ، أن تتغلب أيضـا على الاعتبارات الاقليمية ، بتمثيل أبناء الاقاليم المختلفة فى المجموعة التأسيسية إزاء أهلية أبناء مديريات الغرب . ورغم أن التوجه الحاكم فى نشأة الجبهة هذه ، هو التغلب على نقص التنظيم السـياسى ، وغياب الدليل النظرى للثورة ، إلا أن أول دستور للجبهة واوجه نشاطاتها الأولى ، لم تستطع إلا أن تظل حبيسه رد الفعل العفوى لفشل « العمل السياسى السلمى » الذى استوعب القضية لحوالى عشر سـنوات خلت . لذا ينص البيان الأول ـ الدستور بقوة ، على استبعاد « الطـرق السـلمية واختناق منطـق الثورة » ، كمـا انه يتجـاوز المطالبة بمراجعة قـرارات الأمـم المتحـدة ، وخـرق

الامبراطور للصيغة الفيدرالية ، الى تحديد الهدف « بتحقيق الاستقلال ، وإقامة « الجمهورية الاريترية الديمقراطية » . ثم يعود تحت بند الوسائل لينص على « العمل السرى الثورى العنيف » وتوعية الشعب الاريترى بذلك ، تحت « قيادة موحدة » . أصبح « العنف الثورى » إذن هو اداة الشخصية الاريترية الجديدة ، ولذا أصبح « المجلس الأعلى للثورة » هو الجهاز الحاكم ، والأجهزة التنفيذية الأخرى أدوات ثانوية . كما طرحت فكرة التشكيلات الخماسية أو السباعية أساسا قاعديا للتنظيم ، وإن سيطر عليها المفهوم العسكرى لفترة طويلة فى تاريخ الجبهة .

ومع انطلاقة الرصاصة الأولى فى إريتريا فى أول سبتمبر ١٩٦١ ، تكشفت بعض الحقائق الأخرى فى الواقع الاريترى ، ظلت تؤثر فيه حتى أوائل السبعينات تقريبا . فالعمل العسكرى يتقدم العمل التنظيمى السياسى ، والكوادر العسكرية تحتل المقدمة لفترة طويلة ، سواء كانت من اتباع حامد ادريس عواتى صاحب الطلقة الأولى وقائد الشفتا المضادة للشفتا الاثيوبية (فرق الهجوم على القرى للسلب والنهب والارهاب) ، أو من الجند الاريتريين فى الجيش السودانى من بقايا « أورطة العرب الشرقية » أثناء الحرب العالمية الثانية ، وهم من لاتتجاوز ثقافتهم العسكرية أو السياسية رتبة صف الضباط . وكان النموذج الثورى ، هو ثورة الجزائر وعملياتها العسكرية المتصاعدة ضد فرنسا ، والتى تلهب خيال الشباب فى المنطقة ، والحماس الوطنى كما تلهب ممارسات ثورة يوليو فى مصر الغنية بالثقافة السياسية المعادية للاستعمار ، والفقيرة فى تجربة التنظيم الثورى الذى يمكن ان تستفيد منها فئات الاريتريين فى مصر .

إذن فنحن أمام تنظيم وطنى للثورة ، يعتمد على الحركة العفوية للجماهير ضد الوجود الأجنبى الاثيوبى ، مع توجه لتحقيق الوحدة الوطنية تحت مظلة الثورة ، دون خبرة محددة فى تنظيم العنف الثورى وبرامجه الاجتماعية ، وخاصة للكوادر الطليعية المثقفة سياسيا . ورغبت فى العمل الوطنى الشامل ، لم تتبن الجبهة اسلوب تحرير المناطق تدريجيا إن كان ذلك قد تحقق تلقائيا ، لكن على المستوى الوطنى العام .

وفى ضوء الملاحظات العامة هذه ، يمكننا ان نقسم المراحل التى تجاوزتها الثورة الاريترية على النحو التالى :

١ ـ مرحلة التعبئة العضوية من ١٩٦١/١٩٦٥

وهى مرحلة إثارة المشاعر الوطنية الموحدة ـ اطلاق الرصاصات الأولى ، وإعلانا للعنف الثورى فى اتجاه إريتريا ، مع تركيز واضح فى المنطقة الغربية . قامت الجبهة بتعبئة الاريتريين بالخارج حول نفس الهدف ، وجمع التبرعات منهم ، لشراء البنادق الأولى مع حملة إعلامية عن بدء الثورة ، تركزت فى الدول الصديقة بالشرق الأوسط ، واستجابت لها أساسا بعض الدول الاسلامية (السعودية وباكستان) ، والعربية (سوريا والعراق ومصر والصومال) ، كل من وجهة نظره . وقد قاد هذه المرحلة المجلس الأعلى للثورة الأول ـ دون اتمام التنظيم الهيكلى للجبهة ـ بقيادة ادريس محمد آدم .

٢ ـ مرحلة الثورة المسلحة الشاملة ١٩٦٥/١٩٦٩

وهى المرحلة التى شهدت انتقال الثورة من حرب العصابات المحدودة ، إلى انراء الجماهير الواسعة للكفاح المسلح ، ونجاح الجبهة فى تعبئة العناصر العمالية والمثقفة فى الخارج وتأثرت الجبهة فى تنظيم استراتيجية القتال ، بالتجربة الجزائرية فى تقسيم « الولايات » ، مع وجود « القيادة الثورية » العسكرية قرب حدود إريتريا ـ فى كسلا ـ وقسمت إريتريا فى ضوء ذلك إلى خمس مناطق عسكرية ذات قيادات وأنشطة مستقلة ، وإن كان النضال المسلح قد اتخذ أبعاد أوسع فى هذه المرحلة ، بانتماء مناطق المرتفعات (ذات الأغلبية المسيحية الى المعركة) ، إلا أن هذا التقسيم ، كما تكشفت عنه الأمور بعد ذلك ، قد كرس بعض الجوانب الاقليمية والطائفية فى تنظيم الجبهة .

وقد حاولت القيادات الشابة الجديدة فى الكفاح المسلح الارتيرى ، تجاوز هذه السلبيات ، بالدعوة إلى اقامة قيادة عسكرية عامة موحدة للجبهة . لكن الروح الاقليمية والطائفية ، تعود للتأثير على هذا الاتجاه نفسه بالسلب ، فنجد ان ثمة اجتماعات جانبية للمنطقة الاولى والثانيةوأخرى للمنطقة الثالثة والرابعة والخامسة (مؤتمر عنسبا للقيادة الثلاثية) ، حتى ينعقد مؤتمر « ادونجا » العسكرى سنة ١٩٦٩ للقيادات الخمس . ورغم ان مؤتمر « ادونجا » نفسه قد استغرقته النشاطات والانقسامات العسكرية ، مع جهد اقل لتعميق الدليل النظرى الثورى للحركة ، إلا أن ادونجا تبقى فى النهاية رمزا لبدء تحكم قيادات الداخل فى مصير الثورة ، ورمز الوحدة الوطنية بين قوى الثورة الطائفية والاقليمية والاجتماعية على السواء ، وإن لم تقض على الصراعات نهائيا .

وفى هذه الفترة ، بدأت الثورة الارتيرية تؤكد وجودها على الساحة الدولية ، بالاتصال بالدول الاشتراكية ودول العالم الثالث التقدمية على نحو ماسنرى عند دراسة علاقاتها الخارجية (الحصول على اسلحة من الصين وسوريا والعراق) ، بما يخرجها من إطار

التوجهات الدينية، أو الانحسار في عالم الشرق الأوسط وحده.

٣ ـ مرحلة تجسيد الثورة ١٩٦٩/١٩٧١ :

حيث أصبح التوجه الرئيسي، هو تكريس نهج حرب التحرير الشعبية ذات القواعد الثابتة، والتي لاتقتصر على اعمال حرب العصابات، فإن الثورة الاريترية أصبحت أمام مفترق طرق رئيسي لاختيار منهج الثورة الثابت من جهة، وتأكيد طبيعة القيادة التي تتفق وهذا النهج من جهة أخرى. وبقدر ماأصبح هذا الاتجاه داخل الثورة، هو تجسيدها الحقيقي على الأرض الاريترية، بقدر ما أخذت الانقسامات تتجدد وتشتد، استعدادا للمؤتمر الوطني العام الذي اقترح اجتماع «أودنجا» عقده في اقرب وقت. وقد بدأت القوى الثورية بالتخلص من المجلس الأعلى للثورة، الذي يقودها من الخارج، واختارت قيادة عامة من الميدان، تأكيدا لفكرة الوحدة، والاعداد للمؤتمر العام المقترح. وكانت المنطقتان الاولى والثانية ـ غرب إريتريا ذات نفوذ أكبر داخل القيادة العامة، وفي المقابل، كانت هناك «القيادة الثلاثية» التي احتفظت بنفسها ـ رغم وجود القيادة العامة، حتى انشقت باسم «قوات التحرير الشعبية».

ولا أتفق هنا مع الذين يرون أن الصراع الديمقراطي كان أفقيا بين القوتين، كما ينمو بعض الباحثين، ليجعلوا القيادة العامة على يمين الثورة، وقوات التحرير الشعبية على يسارها، فقد اتيح لي قدر وافر من الاتصال بعناصر الثورة الاريترية، لابد ان تتوصل الى أن الصراع كان رأسيا داخل جناحي الجبهة بين الوطنيين من جهة، والديمقراطيين اليساريين من جهة أخرى، ومازال الصراع كذلك حتى الآن.

وقد أدت هذه الصراعات الى تعطيل المؤتمر الوطني العام حتى آخر سنة ١٩٧١، وهي فترة تبلورت فيها الانقسامات على نحو لا يتسق مع كثير من الادعاءات المطروحة لتحقيق وحدة الثورة وتقدمها الثوري في نفس الوقت.

● فالقيادة العامة تمسكت بمقررات «أدوبحا»، واللجنة التحضيرية المشكلة عن طريقه للمؤتمر الوطني العام، متجاهلة متطلبات الحوار مع القيادة الثلاثية، التي أصبح وجودها باسم قوات التحرير الشعبية حقيقة واقعة، بسبب خلافات ليست جوهرية في النهاية، بدليل ما توصل اليه مؤتمر معسكر عواقي في فبراير ١٩٧١ تحت إشراف القيادة العامة نفسها.

وكانت القيادة الثلاثية، أو قوات التحرير الشعبية، تكرس الانشقاق من خلال مؤتمرات محدودة لأجنحتها، سواء أمانتها العامة التي عقدت في عمان في نوفمبر ١٩٦٩ بقيادة عثمان سبي، أو مؤتمر قوات التحرير العسكري في سيدوحا عيلا بدنكاليا في يونيو ١٩٧٠ بقيادة رمضان واسياسي وسبي نفسه.

ومن قبل ذلك، صدرت وثيقة اسياسي افورقي ورفاقه المسيحيين، باسم «نضالنا وأهدافه» تكشفت عن اتجاه ثالث وخاص داخل قوات التحرير الشعبية ـ والذي يتابع وثائق كل هذه الاجتماعات على جانب قوات «الشعبية»، لابد أن يتحفظ على أي تصنيف أفقي لأجنحة الجبهة على نحو ما أشرنا.

والذي يهمنا في هذه المرحلة، هو أن الثورة الاريترية قد تجسدت وسط جماهيرها رغم هذه الانقسامات، وحصلت في هذه الفترة على مساعدات خارجية كبيرة، من ثورة مايو في السودان ١٩٦٩/١٩٧٠)، وثورة الفاتح من سبتمبر في ليبيا، واعترفت بها منظمة التضامن الافريقي الآسيوي، وتوفرت لها كوادر عسكرية مدربة على أعلى مستوى في بعض البلاد العربية والاشتراكية وبدأ التثقيف السياسي والايديولوجي بين التنظيمات الجماهيرية في اريتريا (داخل جناحي الجبهة) كما أسهمت الحركة الطلابية الاريترية في هذه الفترة بجهد ملحوظ.

٤ ـ مرحلة التناقضات والتحديات ١٩٧١/١٩٧٥ :

دخلت فصائل الثورة الارتيرية السبعينات وهي مهيأة ـ رغم التنوع التنظيمي البين على ساحتها ـ لانجاز أهداف الثورة الارتيرية، ووضعت كل فصيلة برامجها ومؤسساتها التي تحقق أهدافها. ولابد للدارس هنا أيضا، ان يقدر لثورات العالم الثالث، الصعوبات الناشئة عن موروثها التاريخي من الصراعات القبلية والطائفية والاقليمية، ومن ثم لاتصبح الثورة الارتيرية شذوذا في هذا السباق ولكن الذي يطالع البرنامج السياسي، ومنطلقات جبهة التحرير الارتيرية الصادرة عن مؤتمرها الأول اكتوبر/نوفمبر ١٩٧١، أو الثاني مايو ١٩٧٥، أو بيان قوات التحرر الشعبية التأسيسي ١٩٧٠، ثم برنامجها للتحرر الوطني الديمقراطي ١٩٧٢، لايجد فيهما انعكاسا مباشرا لحجم الانقسام الواقع في الساحة الارتيرية، فهي برامج وطنية ديمقراطية، قد نتعرض لملامحها بعد قليل، تبشر بامكانيات للمستقبل، أكثر مما تعكس ماضي الصراعات المر في اريتريا.

لقد بلغت هذه الصراعات حد القطيعة الكاملة بين جناحي الثورة، ليصبحا في الواقع تنظيمين في الساحة، وهنا يتمسك المجلس الثوري لجبهة تحرير إريتريا بقرارات مؤتمرات الجبهة، عن أن الساحة لاتتحمل سوى تنظيم واحد، يحدد الحوار الديمقراطي داخله،

أبعاد الصراع الاجتماعي القائم ، وحين لاتقبل قوات التحرر الشعبية هذه المقولة ، تشهد الساحة الارترية اقتتالا وطنيا دمويا ، تحت شعار تصفية الثورة المضادة ، التي قصد بها قوات التحرير الشعبية مما كان له بين ١٩٧٢ و ١٩٧٤ أثر بالغ على فكرة الوحدة الوطنية نفسها حتى الان .

كانت « قوات التحرير الشعبية » ، بما فيها العناصر الديمقراطية ، تتمسك بموقفها الرافض للمجلس الثوري ، إلى حد القبول بالتحالف الكامل مع البعثة الخارجية بقيادة عثمان سبي وعناصرها في الداخل ، رغم كل توصيفها اليميني لديها ، مفسرة ذلك بالحاجة إلى المساعدات المادية من الخارج ، والاستفادة من اتصالات سبي الواسعة . اما في الداخل فقد طرحت فكرة الوحدة الوطنية في ظل الجبهة المتحدة لجمع شتات الساحة الاريترية . ولعل هذه التناقضات البالغة بين قوى الثورة الاريترية ، هي التي اثرت على قدرتها في مواجهة التحدي التاريخي لها ، بسقوط الامبرطور هيلا سلاسي في سبتمبر ١٩٧٤ ، دون قدرة على حسم الموقف ساعتها ، مما اضطر جناحا الثورة ، إلى أن يغامرا في هجوم مشترك على أسمرة أوائل ١٩٧٥ ، وان حقق للثورة بعض الأهداف الاعلامية والعسكرية ، فانه لم يحقق كل أبعاده ، وبات على الثورة بعد ذلك أن تبقى جسما صلبا في المناطق الريفية المحررة ، يواجه تحدي النظام الجديد له في اثيوبيا .ولأن الثورة أصبحت في إرتيريا ، كما سبق القول ، فانها شهدت لدى مختلف الفصائل ، إنجازات اهم من العمل العسكري وحده . لقد كان للتأثير المتزايد للعناصر الديمقراطية الثورية في هذه الفترة ، نتائجه الايجابية الملموسة ، فقد تأسست على الجانبين ، مدارس الكوادر ذات المناهج الثورية العلمية ، كما اتجهت فصائل الثورة للعناية بالتنظيمات الجماهيرية ، فنجح المجلس الثوري في إقامة اتحاد عام ديمقراطي لعمال إرتيريا ، وكذا الاتحاد النسائي ، ويشرع حاليا في اقامة اتحاد الفلاحين ، وفي نفس الوقت ، تبدي القوات الشعبية ، اهتماما بهذه التنظيمات في اطارها السياسي الداخلي ، وكذلك أصبحت ثمة إدارة ثورية بالمناطق المحررة ، تعكس البرامج الاجتماعية المطروحة .

ورغم إنجازات الثورة في هذه الفترة على صعيد الجماهير الارترية ، وحرب التحرر الشعبية الشاملة ، إلا أن الصراعات الداخلية ، أثرت كثيرا على علاقتها الخارجية ، فقد حاولت « البعثة الخارجية » لقوات التحرير الشعبية بقيادة سبي ، محاصرة المجلس الثوري بجهازها الاعلامي الضخم ، وبقدرتها على الحديث «بلغات سياسية » متعددة بتعدد العواصم العربية والاسلامية التي تعاونها ، مما أساء كثيرا لتنظيم الجبهة عامة ، وإلى قوات التحرير الشعبية المتحالفة معها على وجه الخصوص ، حيث كانت عناصرها الثورية « تضمر » لغة راديكالية مختلفة تماما بقيادة عناصر الداخل (رمضان / اسياسي)حتى انشقت عليها مؤخرا .

٥ ـ مرحلة المواجهة المصيرية ١٩٧٦ / ١٩٧٧ :

تواجه الثورة الاريترية مصيرها الحقيقي في هذه الفترة . فنحن أمام محاولات مجهدة من جانب بعض عناصر الثورة أو أصدقائها ، لحسم الخلاف داخلها ، مع أمل في أن يحسم الخلاف لعصب الثورة الحقيقي ، وتوجهاتها الثورية الأصيلة . ولكن الحوار الديمقراطي ، لم يؤد إلا لمزيد من الانقسام . فقد راحت بعض قيادات قوات التحرير الشعبية ، تتحاور مع المجلس الثوري في مارس ١٩٧٦ بالخرطوم ، بهدف تحقيق الوحدة ، وتشكل وفد مشترك بالفعل من أحمد ناصر وعثمان سبي ، ليقوم بجولة في الدول الصديقة ، ولكن قيادات قوات التحرير الشعبية بالداخل ، اعتبرت أن الحوار لايمثل وجهة نظرها ، واسقطت البعثة الخارجية كلها من حسابات الثورة ، وقرر الفيصل الراديكالي إعلان نفسه جبهة مستقلة باسم الجبهة الشعبية لتحرير إرتيريا بقيادة رمضان محمد نور واسياس افورقي . وقد أوقف هذا الانشقاق الجديد ، أي حوار على الساحة الارتيرية منذ ذلك الحين ، واحتاج الأمر لمرور عام كامل ، حتى عقدت الجبهة الشعبية مؤتمرها في يناير ١٩٧٧ ، وحددت برنامجها ، كما عقدت قوات التحرير الشعبية بقيادة سبي ، مؤتمرها في مارس ١٩٧٧ وحددت برنامجها .

وفي هذه الفترة ، يضغط النظام الجديد في اثيوبيا لطرحه القضية كمشكلة قومية داخلية ، وتتزايد الصراع الدولي حول إثيوبيا نفسها ، فيتعقد الموقف أمام الثورة الارتيرية ، التي ترفض الطرح الاثيوبي رفضا مطلقا . وبتناقض السياسات العربية كذلك تجاه إرتيريا ــ وهي حلفها الأساسي حتى الان ــ فانها تعرض الثورة الارتيرية لمأزق بالغ الخطورة .

ومع ذلك ، ففي هذه الفترة ، حققت الثورة إنجازات تقدمية هامة فالمجلس الثوري يضاعف من عمليات بناء الميلشيا الشعبية ، ويدعم المنظمات الجماهيرية ، ثم يدفع بقواته لتحتل « تسيني » بمشروعاتها الزراعية الغنية ، وتكسر معسكر « على قدر » الحصين في غرب إرتيريا ، والجبهة الشعبية تتقدم إلى « نقفة » في مديرية الساحل ، ثم إلى كرن . وسط البلاد . وهنا تتحرك قوات التحرر الشعبية « كقوة ثالثة » تحاول ان تكون في الساحة بيما لديها من ثروة في السلاح ، فتكثف هجماتها قرب أغوردات (غرب) وان كانت هذه المنطقة هي منطقة نفوذ تقليدية لجبهة تحرير ارتيريا .

الملامح الرئيسية لفصائل الثورة الارتيرية عام ١٩٧٧

لابد ـ بداءة ـ من التأكيد على نقاط الاتفاق ، حتى نأتي إلى نقاط الاختلاف بين هذه الفصائل . ولابد من الاعتراف هنا ، أن الاتفاق تام حول : أن مطلب الاستقلال الكامل مطلب أساسي ، وأن المواجهة مع إثيوبيا مواجهة مع استعمار اجنبي ـ ليست مجرد صراع من اجل حقوق قومية تنشد الثورة نيلها ، وأن حرب التحرير الشعبية ، هي الاسلوب الوحيد للتحرير الشامل ، وان اختلفوا في صيغة متطلباتها الاجتماعية ، وأن الوحدة الوطنية على الساحة الارترية ، مطلب جماهيري ملح ، ينبغي أن يعمل له الجميع ، وان اختلفت وسائل تحقيقها .

ولابد ـ ثانيا ـ من القول إن القوة الأساسية للثورة الارترية الآن ، هي جبهة تحرير إرتيريا بقيادة المجلس الثوري والجبهة الشعبية لتحرير إرتيريا ، وانهما يعترفان لبعضهما بعضا بهذا الوضع .. أما قوات التحرير الشعبية ، فانها في وضع القوة الثالثة التي تجري الحوار من حولها داخل الجبهات الاخرى لتحديد وضعها في مشروع الوحدة الوطنية .

ولابد ـ ثالثا ـ من تفهم الخلاف من خلال طرح هذه الفصائل لارائها ، ومن خلال ممارساتها أيضا إزاء القضايا المختلفة ، حتى نستخلص تلقائيا نقاط الخلاف . وفي هذا الطرح ، لابد ان نقرأ جيدا توجهاتهم الاجتماعية وبرنامجهم للأراضي المحررة ، وفكرهم عن شكل الدولة المقبل ، والرأي في شكل الوحدة الوطنية وطبيعة العلاقات الخارجية للتنظيم بالكتل الدولية .

ولنقترب في ضوء ذلك من الفصائل الثلاث للثورة :

١ ـ جبهة تحرير إريتريا ـ المجلس الثوري :

جسم الثورة الرئيسي وجبهتها الوطنية الشعبية العريضة ، حيث تمثل استمرارية الجبهة التي نشأت منذ ١٩٦٠ يقود مجلسها الثوري حاليا أحمد محمد ناصر (٣٠ سنة) ونائبه ابراهيم توتيل . وقد شكل المجلس الثوري المنتخب بعد المؤتمر الوطني الثاني عام ١٩٧٥ والمكون من ٤١ عضوا ، لجنته التنفيذية من ٩ أعضاء ، من العناصر الوطنية والديمقراطية . وتتمتع الجبهة باستقرار ملحوظ ، وتقاليد ديمقراطية استقرت من خلال عقد مؤتمريها في ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ . ونشأ في ظلها اتحاد العمال الاريتري والاتحاد النسائي والطلابي .

وتولي أهمية كبيرة حاليا لتنشيط المنظمات الجماهيرية ، وتكوين الميليشيا الشعبية ، وتعتمد أسلوب التحرر الشامل ، ولذا تنتشر قواها في معظم انحاء إريتريا . وقد نجحت خلال عام ١٩٧٧ في تحرير مدينة نسيتي في أقصى الغرب ، وهي ذات أهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة . وهي تركز على بناء الوحدة الوطنية ، وتقر التجريبية والعربية ، باعتبارهما لغتان رسميتان لاريتريا . وتركز الجبهة في تحليلها السياسي ، على عدائها للاستعمار الاثيوبي . وكانت تعي جيدا علاقة النظام الامبراطوري بالأمبريالية الأمريكية ، كما تقدر الجبهة ، الخطوات الاجتماعية التقدمية التي يقوم بها النظام الحالي ، لكنها تتهمه بالفاشستية في موقفه من القوميات وقضية إريتريا ، وتسمي العمال والفلاحين « القوى الأساسية للثورة » ، وتقيم اللجان الشعبية في المناطق المحررة من ممثلي الفلاحين والميليشيا والمجلس الثوري والمنظمات الجماهيرية ، وتبين برنامجها الاقتصادي للدولة الاريترية المستقبلة ، خط التطور اللارأسمالي ، بعد إزالة هيكل الدولة القديم . وترى الجبهة أنها الممثل الوحيد للثورة ، مع استعداد للحوار مع الفصائل الأخرى (الجبهة الشعبية وقوات التحرير) لتحقيق الاندماج ، إذ ترى أن التناقضات ثانوية بين القوى الثائرة في الساحة . وتلقى الجبهة تأييدا متزايدا من العمال والطلاب الاريتريين في المنطقة العربية ، رغم النشاطات المعادية لخطها بينهم من « القوات الشعبية » . ، وتقيم علاقاتها الخارجية كحركة تحرير وطنية ، ذات صلة عضوية وحضارية وثقافية وتاريخية وسياسية بلأمة العربية ، تأكيدا للنضال المشترك معها ضد الامبريالية والصهيونية . وعلى ذلك ، فانها « تزيد التحامها مع الدول العربية والأفريقية التقدمية . . » وتلتزم قيادتها جيدا بهذا الخط حتى الآن ، رغم كل التطورات المعاكسة لذلك من حولها . وتعمل الجبهة من منتصف الستينات ، على الاقتراب من الدول الاشتراكية ، وتضع دعم الصلة مع المنظومة الاشتراكية والديمقراطية في العالم ، من أهدافها الرئيسية .

واجهت الجبهة ، لفترة ، ضغط التيار الاسلامي والعروبي ، نتيجة مزايدات أطراف أخرى في الساحة ، ولكن التطور الذي شهدته في السبعينات ، نتيجة تنشيط تنظيماتها في منطقة المرتفعات وبين الشباب الاريتري الثوري الذي عبر إليها من السحره وأديس أبابا في السنوات الاخيرة ، قد وازن مختلف التيارات ، كما أن زخم التثقيف السياسي الثوري يعمق التيار الديمقراطي داخلها بشكل واضح ، ويجعل لهذا التيار ثقله الحقيقي ، بعد أن كان « صفويا » لفترة طويلة من قبل .

وبسقوط أغردات (غرب) وسراى (المرتفعات) في يد قوات الجبهة في منتصف ١٩٧٧ فانها تصبح في مركز قوة لا يستهان به .

الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا :

تكونت عبر مجموعة من الانشقاقات داخل جبهة تحرير إريتريا منذ عام ١٩٦٩ ، وحملت اسم « قوات التحرير الشعبية » منذ عام ١٩٧٠ ، حيث كانت تضم مجموعة المسيحيين اليساريين ، بقياده اسياسي افورقي ، ومجموعه عوبل الوطنية المنشقة عن القيادة العامه سنة ١٩٦٩ ، والمجموعات العروبية والاسلامية التابعة للبعثة الخارجية بقيادة عثمان سبي ، فضلا عن بقايا « حركة تحرير إريتريا » التى اعلنت قيادتها الانضمام إلى قوات التحرير ، باتفاق مع عثمان سبي سنة ١٩٧٠ .

ونتيجة اختلاف النهج السياسي والفكرى بين هذه القوى ، انفصلت القوة الاساسية فيها من العناصر المسيحية والاسلامية الديمقراطية ، عن جماعات عوبل والبعثة الخارجية سنة ١٩٧٦ ، وأعلنت قيام الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا ، بعد عقد مؤتمر عام فى يناير ١٩٧٧ ، نظم أجهزة الجبهة الجديدة بقيادة رمضان محمد نور واسياسي افورقي . وقد انتخب مؤتمرها الأول لجنة مركزية من ٣٧ عضوا ، ومكتبا سياسيا من ١١ عضوا ، انتخب الأمين العام (رمضان محمد نور) والأمين المساعد (أسياسي افورقي) . وتبرر الجبهة الشعبية تحالفاتها السابقة مع ما أسماهم مؤتمرها الاخير « ممثلى الاتجاه الرجعى اللاوطنى » ، يقصد البعثة الخارجية ، ممن كانوا يتولون تمثيلها الخارجي كله ، ويحتلون نصف مقاعد مجلس قيادتها فى الداخل تقريبا لمدة ست سنوات ، بأنه كان بهدف الحصول على المساعدات الخارجية ، والخروج من حصار جبهة تحرير إريتريا وإجراءاتها التصفوية ضدهم .

ويتفق برنامجها مع جبهة التحرير ، فى العداء للنظام الاثيوبى والامبريالية ، وتنزع الى إقامة حكم ديمقراطى شعبى ، يمثل مصالح الجماهير من العمال والفلاحين والقوى الديمقراطية . وتؤكد الجبهة الشعبية على احترام القوميات التسعة القائمة فى إريتريا ثقافيا ولغويا ، ولا تتفق مع جبهة التحرير فى إقرار اللغة العربية والتجرينية وحدهما كلغتين رسميتين لاريتريا . وتنتهج أسلوب حرب التحرر الشعبية التدريجية ليمكنها إقامة قواعد ثابتة للعمل الاجتماعى المكثف . وقد أتاح لها ذلك ، التركز فى مديرية الساحل الشمالية وبعض مناطق المرتفعات ، واسقاط نقفه فى الساحل وكرن فى الوسط . وتوجد بين التنظيمات الجماهيرية والسياسية ، أعداد لاقامة سلطة شعبية ديمقراطية فى المناطق المحررة أو إريتريا المستقلة . وهى تفصل هنا بين السلطة السياسية الشعبية والتنظيم الاقتصادى ، إذ ينص برنامجها على السماح للاريتريين غير المعادين للتحرر الوطنى ، بامتلاك الشركات والمصانع الصغيرة .

وتركز الجبهة على أهمية الوحدة الوطنية ، ولكن من خلال الحوار مع « جبهة التحرير » فقط ، وليس القوات الشعبية ، وفى إطار « الجبهة المتحدة » التى تمهد للوحدة الاندماجية ، وهو ما يجعل جبهة التحرير متحفظة على هذه « المرحلة الانتقالية » ما دام أنه لا تناقض فى الهدف النهائى .

وتلقى الجبهة الشعبية تأييدا مكثفا فى عدن والكويت ، كما تؤيدها مجموعات كبيرة من الطلبة الاريتريين فى أوروبا الغربية ، خاصة ممن يحملون اسم مجموعة « إريتريا للتحرير » . أما برنامجها ، فيعتبر النضال الاريترى « جزءا لا يتجزأ » من نضال آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ضد الامبريالية والعنصرية ، دون تحديد لأية دائرة معينة بذاتها ، وتحاول الجبهة على هذا الأساس ، أن تقدم نفسها باعتبارها القوة التقدمية الوحيدة على الساحة التي يمكنها اللقاء بالقوى التقدمية الأفريقية والعربية . وقد كانت إشارات النظام الاثيوبى عن لقائه مع « فصائل ثورية فى إريتريا » لحل المسألة القومية ، أن تعنى اتجاهه للتفاهم مع الجبهة الشعبية حول حل سلمى للمشكلة ، إلا أن مؤتمرها الأخير رفض الطرح الاثيوبى تماما .

قوات التحرير الشعبية :

كان ذلك هو الاسم الذى يجمع القوى المتنوعة خارج جبهة إريتريا حتى أوائل سنة ١٩٧٦ . إلا أنه بانفصال قوى اساسية منها لتكوين الجبهة الشعبية ، بقيت مجموعة عوبل العسكرية القديمة ، وعناصر عروبية واسلامية أخرى تحت قيادة « البعثة الخارجية » ، أو الامانة العامة القديمة بزعامة عثمان صالح سبى ، ومحمد سعيد ناود . وإذ لم تكن قوات التحرير الشعبية تقوم على هيكل هرمى مركزى اساسا ، اعتمادا على حركة القيادات الداخلية والخارجية غير الموحدة فى خطها الفكرى أو الاعلامى أو السياسى الخارجى ، فقد واجهت « قوات التحرير الشعبية » اضطرابا شديدا بهذا الانقسام ، حتى استطاعت عقد مؤتمر تنظيمى لها قرب حدود السودان شمال إريتريا فى مارس ١٩٧٧ . وقد اختار المؤتمر مجلسا مركزيا من ٢٧ عضوا ، ولجنة تنفيذية من ٩ أعضاء ، برئاسة عثمان صالح سبى ، وتتبنى قيادة قوات التحرير نهج الحصول على أكبر مساعدات خارجية من « جميع الأصدقاء » لمقاومة إثيوبيا ، وهو نهج يجعل سلوكها الداخلى عسكريا فقط إلى حد كبير . ولعل ذلك أيضا هو سبب قيام برنامجها الاجتماعى على أساس « توفير الخدمات » للمناطق

المحررة أو اللاجئيين الاريتريين ، باقامة الجمعيات التعاونية ، لأن « التعاون هو شعار اليوم » كما جاء بنص قرارات وتوصيات مؤتمرها الأول .

ويرى عثمان سبى ، أن العداء لاثيوبيا فى إريتريا ، عداء رئيسى يقتضى مهاجمة الدول الاشتراكية وكوبا التى تساعده . وقد كتب بذلك للدول العربية الاسلامية جميعا ، كما كتب بذلك للرئيس كارتر ، وقام بزيارة إيران مؤخرا ، لتنظيم مواجهة هذا الخطر . وهو يقيم علاقات وثيقة مع السعودية ، ودول الخليج التى ترى أهمية مساعداتها المادية للثورة ، لمواجهة مأزقها الحالى . وهو يرفع شعار الوحدة الاندماجية الفورية مع كل القوى فى الساحة ، ولكن الحملات الطائفية والأيديولوجية التى تثيرها قوات التحرير الشعبية ، تعرقل اتفاق جبهة التحرير والجبهة الشعبية ، على طبيعة الحوار ، معه بهدف كسب قواعده ومن المثير أن بعض الدول العربية ذات الصلة الحيوية بالثورة الاريترية ، أصبحت تضع « الوحدة الفورية » هذه مع قوات التحرير الشعبية ، فى مقدمة تعاملاتها مع الجبهات الأخرى ، إذ أصبحت « قوات التحرير » هى الصوت المسموع حاليا والذى يتحدث عن عروبة إريتريا ، كما يتحدث فى عواصم أخرى عن اسلامها. ويوجه كثير من اللوم للبعثة الخارجية لأنها ، وهى ذات الامكانيات الكبيرة ماديا واعلاميا وذات الاتجاهات الخاصة أيضا ، تتحدث دائما باعتبارها البعثة الخارجية لجبهة تحرير إريتريا ، حيث لا تنتبه وسائل الاعلام لأهمية الاشارة الى قوات « التحرير الشعبية » ، وهو ما يحدث أكبر اضطراب لاعلام جبهة التحرير نفسها ، وعلاقاتها الخارجية ، مما اضطرت معه الجبهة ، الى أن تصدر عدة بيانات تنص بتمثيل عثمان سبى لها ، خاصة عندما بدأت حملته على الدول الاشتراكية ، باعتباره « رئيس البعثة الخارجية » للجبهة ـ قوات التحرير الشعبية ! .

ولعل وجود بعض العناصر الليبرالية والراديكالية القديمة التى تعمل مع عثمان سبى ، أن يوقف هذا الاتجاه ، ويجعل من قوات التحرير ، بامكانياتها الكبيرة السابقة ، دعما للثورة لا عبئا عليها .

وحدة الثورة الارتيرية :

الحوار دائر ونشط فى الساحة الارتيرية من اجل الوحدة ، اذ يتحدث عنها الجميع ، ولكن برؤى مختلفة كما رأينا . الا أن الجبهة الشعبية التى كانت تضع « الجبهة المتحدة » هى الاساس ، قد عادت واعتبرتها فقط خطوة ضرورية لتصفية آثار الماضى ، فى طريق وحدة اندماجية . أما قوات التحرير الشعبية ، فقد ضغطت عناصرها بشدة على عثمان سبى فى مؤتمر مارس ١٩٧٧ ابتغاء الوحدة الفورية . وكان سبى احيانا يرى فى نموذج منظمة التحرير الفلسطينية مثلا يمكن تطبيقه فى ارتيريا ، ولكن جبهة تحرير ارتيريا ترى ان الساحة مؤهلة لوحدة تنظيمية ، وان النضال الديمقراطى ، هو الكفيل بحسم الموقف ، وتصفية الخلافات القيادية نفسها .

وقد بدأت المباحثات الجادة بين جبهة التحرير والجبهة الشعبية من اجل التنسيق العسكرى فى مايو الماضى ، على أن يعودا لمناقشة بقايا القضايا السياسية فى اعقاب ذلك مباشرة . ورغم ان الجبهة الشعبية كانت تستبعد امكانية اى حوار مع قوات التحرير ، الا انها عادت فارتأت امكان ذلك ، على ان تقوم جبهة التحرير وحدها ، بالحوار مع هذه « القوة الثالثة » على النحو الذى تراه . ولعل كل ذلك يؤكد سابق قولنا بأن التمايز الفكرى ليس افقيا بين قوى الثورة ، ولكنه داخل كل قوة على حدة ، مما يجعل الوحدة الوطنية الديمقراطية ، طريقها الاكيد . وتقوم سوريا والسودان وعدن بجهد فى هذا الصدد ، سوف تكشف الايام القريبة عن نتائجه .

الموقف الاثيوبى من الثورة الارتيرية :

لا تخفى الاهمية الاستراتيجية لموقع ارتيريا بالنسبة لاثيوبيا ، التى تبقى بدون ارتيريا اقليما داخليا محاصرا تماما ، وخاصة من الناحية الاقتصادية ، مع وجود التيارات الدينية التى حكمت الامبراطورية والنظم المجاورة على السواء لاطول فترة فى التاريخ الحديث . فقد بدت اثيوبيا ـ من الناحية الحضارية ايضا ـ « جزيرة مسيحية وسط بحر اسلامى » . من هنا اصبح مطلبا استراتيجيا تاريخيا لاثيوبيا ، ان يتوفر لها منفذ الى البحر الاحمر .

ولم تخف المذكرات الاثيوبية للجان الامم المتحدة وجميعتها العمومية بعد الحرب العالمية الثانية ، فزع اثيوبيا من استقلال ارتيريا ، مما جعلها تتحدث عن تبعية ارتيريا والصومال للامبراطورية تاريخيا ، مطالبة بهما معا ، للاسهام على الاقل ، كما تحدثت عن امنها الذى هدد اكثر من مرة عن طريق ارتيريا . وقد جعل ذلك بعض الدول التى ايدت استقلال ارتيريا ، تشترط ضرورة توفير ممر لاثيوبيا الى ميناء عصب الارتيرى ، والمنفذ الحيوى لاقتصاديات اثيوبيا .

وعندما أقرت الامم المتحدة صيغة الفيدرالية بين ارتيريا واثيوبيا عام ١٩٥٠ ، اعتبر الامبراطور قبوله هذه « الصيغة » تنازلا عن حقوقه التاريخية فى ضم

ارتيريا تماما ، ولذا ظل يتصرف بشكل مضاد لها ، حتى الغى الشكل الفيدرالى كلية سنة ١٩٦٢ .

والواقع ان النظام الامبراطورى لم تكن تقلقه من « الفيدرالية » تناقضها مع الحقوق التاريخية فقط ، أو الاستراتيجية الاقتصادية ، وعوامل الامن السابق اثارتها ، لان ذلك كله قد توفر — عمليا — اثناء الاتحاد الفيدرالى ، وانما كان هناك ما هو اكثر اقلاقا للنظام الامبراطوري ، وهو الفارق فى التقدم السياسى والاجتماعى فى ارتيريا والتقاليد الديمقراطيةالليبرالية التى تكتسبها الحياة السياسية الارتيرية مقارنة بالنظام السياسى للامبراطورية الذى يقوم على السلطة الدينية ، والنمط الاقطاعى . ورغم الغاء الامبراطور لهذه التقاليد فى ارتيريا ، فقد كان معدل التطور الثورى فيها ، يتقدم كثيرا ما شهده الواقع الاثيوبى للاسباب السابق ذكرها . ولعل هذا الوضع المتخلف فى اثيوبيا ، أهل لان تكون هى نفسها اكبر قواعد الاستعمار الجديد فى القارة بعد الحرب الثانية ، مما جعل التناقض الرئيسى للثورة الارتيرية ليس فقط النظام الاقطاعى ، ولكن مع احدى دول الاستعمار الجديد الذى تعانى منه افريقيا كلها . وليس مصادفة ان تكون احدى اكبر القواعد الامريكية فى العالم فى أسمرة ، وان تكون اكبر نسبة من المساعدات الامريكية لافريقيا مخصصة لاثيوبيا طوال حكم الامبراطور .

ولقد ساعدت الظروف التاريخية التى جعلت اثيوبيا من اوائل الدول المستقلة بالقارة ، وكذلك توفر الامكانيات الدعائية ، فى ان ينجح الامبراطور فى محاصرة الثورة الارتيرية على صعيد العالم الثالث وعدم الانحياز ، بل والدول الاشتراكية نفسها ، وأسهم وجود الاغلبية فى منظمة الوحدة لنظم مماثلة ، فى محاصرة مثل هذه القضايا . وقد ادى ذلك الى مضاعفة قوة قبضة النظام الاثيوبى ضد القوميات الخاضعة له ، مما عمق التناقضات معها ، كما عمق ابعاد المقاومة التى أرهقت الجيش الاثيوبى ، وهو من اقوى الجيوش الافريقية ، ووصل بالموقف الداخلى الى الانفجار اكثر من مرة ، حتى سقط الامبراطور نفسه صريع نظامه .

ورث النظام الجديد فى اثيوبيا منذ سيطرة الجيش على الموقف فى سبتمبر ١٩٧٤ ، تركيبة اجتماعية وسياسية معقدة تماما ، ولا اتفق مع القائلين بأنها شبيهة بكل موروثات الدول الأفريقية الأخرى عند الاستقلال ، فثمة تنظيمات سياسية أو ادارة مجيدة ، أو قهر استعمارى مباشر ، بحكم الموقف فى معظم الدول الأخرى ، خلافا للواقع الاثيوبى الذى حكمته قومية مركزية معينة ، تتناقض مع العديد من القوميات الأخرى المقهورة . لذلك واجه النظام الجديد هذا الانفجار فى انحاء اثيوبيا . ومع ذلك فقد أدى سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالنظام ، إلى أن يبدأ بالاصلاحات الاجتماعية ، كمقدمة لحل قضايا القوميات ، خلافا لمعظم الثورات التاريخية . وقد ساعد على رفض هذا الاتجاه فى الحل ، افتقار الواقع الاثيوبى إلى تنظيمات سياسية ثورية ذات جذور ، وذات علاقات سابقة بهذه القوميات ، ولم تعد اريتريا وحدها تدريجا — هى المنطقة الثائرة .

وقد اصدر النظام الجديد اعلانه السياسى الأول فى ٢٠ ديسمبر ١٩٧٤ ، متحدثا إلى جانب البرنامج الاجتماعى — عن « الحل السلمى » لمشاكل القوميات ، عن طريق توفير « الاستقلال الذاتى الادارى » للقوميات والثقافات المتنوعة . ثم تكرر هذا الطرح فى برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية للمجلس العسكرى فى ٢٠ أبريل ١٩٧٦ ، ثم عاد وخص اريتريا ببرنامج خاص من تسع نقاط ففى مايو ١٩٧٦ ، اعترف فيه بحقوق تقرير المصير للقوميات ، عن طريق توفير « الحكم الذاتى الاقليمى » كما ذكر انه سوف ينتظر بالنسبة للاقليم الارتيرى فى « اعادة تقسيمه وفقا لحقائق التاريخ » . وتفاعل القوميات فيه « ثم ابدى استعداده للالتقاء مع الفصائل الثورية » التى ستقبل ذلك البرنامج لحل القضية .

وقد بدا هذا البرنامج أقل من طموحات الارتيريين كثيرا ، بل واستفزازيا فى كثير من جوانبه . ولابد أن يلاحظ القارىء ، أن الوثيقة الأولى صدرت تحت شعار اثيوبيا تيكديم أى اثيوبيا اولا ، وصاحبتها ممارسات وطنية سوفيتية ، بلغت حد تكرار نفس ادعاءات الامبراطور التاريخية التقليدية ، والحديث عن الفيدرالية كقرار « فرض على اثيوبيا » . ورغم أنه لم يكن متوقعا ان ينجح أى طرح اجتماعى اثيوبى فى اثناء الارتريين عن مطلب الاستقلال الكامل الا أنه مما صعب فرص الحوار كذلك ، التناول الاثيوبى لواقع القضية الاريترية من خلال ترديد مقولات غير موضوعية ، بالنسبة للثورة الاريترية وذلك على النحو الاتى :

أ — أن فى اريتريا قوميات متعددة سيعاد تقسيمها داخل اثيوبيا ، متجاهلين حركة الواقع السياسى الاريترى فترة التحرر الوطنى كلها .

ب — إن مايسمى بالثوار الاريتريين ، ليسوا الا جماعات انفصالية « تستعمل أداة فى يد الدول العربية الرجعية » . وهو يتجاهل بذلك النضال الطويل لجبهة تحرير اريتريا ضد « الرجعية الاثيوبية » والمساعدات التى حصل عليها النظام الاثيوبى نفسه من الولايات المتحدة سنة ١٩٧٤

وسنة ١٩٧٥ لمواجهة « الثوار المتطرفين » فى اريتريا . وقد قررت الولايات المتحدة تقديم صفقات سلاح للنظام الجديد ، عندما كانت تثق به ، بلغت حوالى ٧٠ مليون دولار ، ونقل عن المسئولين الامريكيين فى ٥ فبراير ١٩٧٥ انهم يخشون من أن تاتى الثورة الاريترية بالشيوعية إلى المنطقة .

ج ـ رفض النظام الاثيوبى مبادرة الحوار غير المشروط ، طرحتها القيادة السودانية مبكرا ، قبل أن تسود العلاقات بينهما . وقد قبلته مبدئيا فصائل الثورة الاريترية ، لكن الاثيوبيين ـ مع صمتهم عن المبادرة ـ راحوا يتحدثون عن اتصالات خاصة مع بعض « العناصر الثورية » بهدف شق وحدة الجبهة ، إلا أن ما حدث كان عكس ذلك ، بزيادة التشدد على كل الجبهات .

وكان الملفت لمن يتابعون الأمور ، انه كلما إتجه النظام الاثيوبى يسارا ، كلما إشتد ثقله فى « المنهج القومى » ، خوفا على سمعته الداخليه من تهمة تفتيت الامبراطورية ، أو إغراقها فى تصوراته ، عن « عمالة الثورة الارترية » للرجعية العالمية . ويباعد ذلك تماما بين النظام وأصحاب قضايا القوميات كما أنه لا يتفق مع منطق الفكر الاشتراكى العلمى ، الذى يعلن عن تمسكه به . وقد أدى ذلك بالثورة الاثيوبية ، الى الانتقال لمرحلة تنظيم حملات شعبية مضادة « للتمرد فى الاقليم الارتيرى » باسم المسيرات الحمراء أو غير ذلك ، وهى سياسة غير موضوعية أيضا فى مجتمع متعدد القوميات كما أنها ترتبط فى الذهن الارتيرى ، بفترة تسليح الامبراطور لبعض القرى والباندا المضادة للثورة ، أو نظام الشفتا فى العصر الاقطاعى الموغل فى تخلفه .

وقد كانت الوثائق الأولى للثورة الاثيوبية ، تتحدث عن إمكان إقامة تجمع كونفدرالى فى القرن الافريقى ، يمكن أن يضم الصومال ، بل والسودان ، بهدف حل المشكلات القومية ولكن تصميم الصومال واريتريا على تأكيد مبدأ الاستقلال أولا لهذه القوميات ، لضمان حقوقهم مستقبلا ، جعل النظام الاثيوبى يتراجع عن طرح الفكرة فى الوثائق التالية . ثم جرى الحديث بعد زيارة الرئيس كاسترو للصومال واثيوبيا وعدن أوائل ١٩٧٧ ، عن تجمع تقدمى فى مدخل البحر الأحمر ، تدخل فى إطاره أيضا قضية القوميات . ويبدو أن الموقف الصومالى مرة أخرى ، فضلا عن تجاهل الحل للثورة الاريترية ، جعله غير قابل للتنفيذ ، بل وتحول الموقف الى قتال على كل الجبهات ضد النظام الاثيوبى خلال صيف ١٩٧٧ ، مما جعل التناقضات كلها اليوم فى شبكة القوى الثورية .

إن قوى المعارضة اليسارية فى اثيوبيا تقدم إعترافا بحق اريتريا فى الاستقلال ، مما خلق تعاونا وثيقا مع الثورة الارتيرية ، واليمين المعارض بأخذ موقف « الديرج » ويخلق ذلك تناقضا غريبا آخر على الساحة الاثيوبية .

العلاقات الدولية للثورة الاريترية :

بخروج القضية الاريترية من دائرة الأمم المتحدة ، مع آخر تقرير لمندوب الهيئة الدولية فى إريتريا عام ١٩٥٢ عند انتهاء مهمته هناك ، وفشل الوفد السياسى الاريترى فى اعادة طرحها على المنظمة ، سنة ١٩٥٧ ، بل واعتقاله فور عودته ، خرجت القضية من إطارها الدولى الرسمى ، بل وسقطت مع هذا الخروج صيغة « العمل السياسى السلمى » كله ، وراح الوطنيون يبحثون عن الدعم « المادى » من الدوائر ذات الاهتمام الاستراتيجى بالقضية .

وقد سبقت الاشارة إلى أن موقع إريتريا على مدخل البحر الاحمر والمحيط الهندى على السواء ، بساحل يبلغ ألف كيلو متر تقريبا ، جعلها دائما ضمن خطط الهجوم الاستعمارى على المنطقة العربية ، وكذا خطط الدفاع الوطنى عنها . وفى التاريخ الحديث ، كان الأمر كذلك مع البرتغاليين والأتراك ، كما كان كذلك مع « الدولة الوطنية » فى مصر فى عهد محمد على ، وأصبح كذلك فى عصر القوى الاستعمارية الغربية ، طوال القرن العشرين . ولا يمكن أن نعزل وجود اسرائيل كأداة للاستعمار الغربى لتأمين قناة السويس والبترول ، عن الاهتمام الأمريكى بالوجود العسكرى فى إثيوبيا ، وحرص إسرائيل عن تطوير علاقاتها هناك مع الامبراطور ، فتشرف على الأمن ، وتسيطر على الجزر ، وتقوم بالتدريب العسكرى.... الخ . ، كما أن الوجود الامريكى فى قاعدة كانيو ستيشن والظهران ، لا ينفصل فى إطار الاستراتيجية الغربية . عن خطة وجود فرنسا فى جيبوتى ، والوجود المشترك لأمريكا وبريطانيا فى دييجو جارسيا ، والوجود البريطانى فى عمان .. الخ . وهى كلها دائرة الاستراتيجية الغربية للبحر الاحمر والشرق الأوسط ، ومن هنا يصبح الوضع فى إريتريا ذا أهمية بالغة بالنسبة لهذه القوى ، لعل ذلك هو ما يجعلنا نقول ، بأن إريتريا كانت دائما « شأنا شرق أوسطى » سواء فى اتجاه احتوائها ، أو فى اتجاه تحريرها ، ويظل على الثورة الاريترية عبء الخروج من هذا الاطار ، لتطرح نفسها كحركة تحرر وطنى ، وإن بقيت ذات صلة عضوية بحركة التحرر الوطنى العربية ، فان عليها أن تتحرك كذلك ،كجزء من حركة التحرر فى العالم الثالث ، بكل

الاعتبارات التى تحكم علاقاتها الخارجية . وليس هذا الموقف مثالياً » يمكن تجاوزه ، ولكن بقاءها فى شئون الشرق الأوسط ، قد اخضعها لسياسات « وطنية محلية » بالغة الخطورة ، رغم الأطر العامة التى تبدو فيها هذه السياسات . فدولة كالسعودية ، حينما تعاملت مع القضية الاريترية منذ الستينات ، لم تتعامل معها كثورة وطنية أو اسلامية ، وإنما من واقع استراتيجيتها الوطنية الخاصة ، فاقتربت من الاريتريين فى ظل الفكرة الاسلامية لبعض الوقت ، ولكنها عندما واجهت تهديدا يساريا من عدن ، « ونفوذا شيوعيا » تبعا لذلك فى تقديرها ، وثقت علاقاتها باثيوبيا الامبراطورية ، وتحفظت عمليا على الاتجاهات اليسارية فى الثورة الاريترية ، بل وكفت عن أية صلة بها . ولم تعد الرؤية الاسلامية نشطة فى السياسة السعودية تجاه إريتريا الا مؤخرا ، لاعتبارات استراتيجية « وطنية » مرة أخرى ، بالنسبة للنظام الاثيوبى . ولعل ارتباط حركة التحرر الوطنى العربية العضوى ، بقضية فلسطين ، وبالتالى بالعداء للاستعمار والاستعمار الجديد ، هو الذى أكسب الثورة الاريترية تأييدا متصاعدا منذ الستينات ، من جانب الدول العربية ذات التوجه التقدمى بالنسبة للقضية الفلسطينية ، مثل مصر وسوريا والعراق واليمن الشعبية والفلسطينيين ، الى جانب التأييد الخاص من جانب السودان والصومال . ولكن ذلك كله فى النهاية ، قد أبقى المسألة فى إطار « هموم الشرق الأوسط » ، مما أضفى على القضية الاريترية ، أعباء على الساحة الدولية ، كان يمكن أن تتجاوزها فى ظروف أخرى . ومع ذلك ، فكثيرا ما استطاعت الثورة الاريترية ، أن تخرج من هذا الاسار ، وكان لذلك أكبر الأثر فى توجهاتها الفكرية .

القضية على المستوى الاقليمى :

والمقصود هنا علاقات الجوار ، والاعتبارات التى تحكمها خاصة مع السودان والصومال واليمن بشطرين . وهى اعتبارات « وطنية » بالضرورة

ـ فالسودان تحكمه مشكلة الجنوب تارة ، فيوقف مساعداته للثورة الاريترية ـ بعد ١٩٧٢ ـ ثم تحكمه خلافاته مع النظام الاثيوبى الجديد ، فيفتح الحدود للاريتريين . ويتم هذا التأييد المرحلى ، رغم تأييد التنظيمات السياسية السودانية جميعا ـ بدرجات مختلفة ، وطول الوقت ـ للثورة الاريترية .

ـ والصومال تطرد مساعداته للثورة الاريترية ، منذ قامت جمعية الصداقة الصومالية الاريترية سنة ١٩٦١ ، كأول وجود لجبهة تحرير إريتريا بالخارج ، رغم اختلاف نظم الحكم الصومالية من شرمارکی لمحمد عجال لزياد برى . وذلك بسبب القوميات الصومالية داخل إثيوبيا . والصومال متعاطف معظم الوقت مع جناح عثمان سبى .

ـ واليمن بشطريه : يحكم مصالح التجار اليمنيين موقف صنعاء مع الامبراطور من مثل ، وضد مانجستو حاليا . أما عدن ، فيحكمها ، إلى جانب فكرها الثورى ، أمنها الخاص على باب المندب ، ضد احتمالات الوجود الاسرائيلى ، فضلا عن التهديد الأمريكى الذى يقف خلف اسرائيل ، وبسبب تأمينها من هذا الخطر فكريا وماديا فى الوقت الحالى ، فانها تحاول الموازنة بين موقفها من الثورة الاريترية والاثيوبية على السواء . وعدن أكثر ميلا للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا .

إريتريا على المستوى العربى :

لم تعالجها الجامعة العربية « كمسألة قومية » منذ البداية ، بل تعاملت معها باعتبار الجامعة « منظمة دولية » ، وليست تجسيد الالتزامات القومية . ورغم أن ذلك قد حرم الاريتريين من بعض المساعدات إلا أنه خفف عنهم عبء « الالتزام العربى » بالقضية الاريترية . ولكن أعلنت أن ذلك لم يكن بسبب نظرة موضوعية من الجامعة على هذا النحو . فقرر مجلس الجامعة فى ١٩٤٩/٣/١٧ عن تأييد حق تقرير المصير لاريتريا على ضوء ما يظهر من الحقائق فى الأمم المتحدة » ، إنما كان يعنى انتظار دراسة التأثيرات الغالبة فى دوائر الأمم المتحدة . أما قرار وزراء الاعلام العرب فى ١٩٧٥/٢/١٦ لضرورة « ممارسة الحكومات العربية للضغط على إثيوبيا للاعتراف بحق الاستقلال وتقرير المصير للشعب الاريترى » ، فانما كان يعبر عن ضغوط الدبلوماسية العربية الجديدة للدول صاحبة النفوذ حاليا فى الجامعة ، وذات السياسات الخاصة تجاه النظام الاثيوبى . ومع قوة هذا القرار ، فان تصاعد دور الجامعة فى تنسيق عملية التعاون العربى الافريقى ، سوف تحد بالضرورة من دورها فى القضية ، رغم استمرار السياسات « الوطنية » الخاصة فى غير هذا الاتجاه . لذلك تظل معالجات القضية برؤية عربية قومية ، هى ابرز تناول للقضية على المستوى العربى حتى الآن .

فسوريا والعراق ، تلتزمان بتأييد القضية منذ سنة ١٩٦٣ تقريبا على هذا الاساس ، وتقدمان مساعدات مادية ملموسة فى هذا الصدد . ويوجد جهاز الاعلام الخارجى الأساسى لجبهة تحرير إريتريا فى دمشق ، كما تخرج عدد كبير من العسكريين الاريتريين فى الكليات الحربية فى البلدين . ويتطور الموقف السورى بشكل

متزايد مع فهم حركة الثورة الاريترية كحركة تحرر وطني ، وتلعب الدبلوماسية السورية دورا بارزا في محاولات التوفيق بين أجنحة الثورة . اما في العراق ، فان تأثير القيادة القومية لحزب البعث على العلاقات مع حركات التحرر الوطني ، يبقى القضية في إطار كون إريتريا جزءا من الوطن العربي ، وهو ما لا يلقى ترحيبا كبيرا على الساحة الاريترية . وقد استفادت قوات التحرر الشعبية كثيرا من هذه المعالجة ، دون أن يقدر عثمان سبي مخاطرها داخل الساحة .

ـ اما المعالجة الليبية ، فقد بدأت في عهد السنوسي ، تتناول القضية كمسألة دينية إسلامية ، ثم تطورت إلى الاعتبار القومي والاسلامي معا ، في عهد ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ . ورغم المساعدات الكبيرة التي حصلت عليها قوات التحرير الشعبية منذ قيامها سنة ١٩٧٠ من ليبيا ، وإسهام الرئيس القذافي بطرح القضية في أديس ابابا نفسها في اجتماعات القمة الأفريقية سنة ١٩٧٣ ، إلا أن الاعتبار الاسلامي ، أصبح يأخذ صيغة جديدة ، بعد تصور نجاح تجربة الفلبين ، حيث أصبحت ليبيا ترى إمكان مساعدة كل مسلمي إثيوبيا الذين يشكلون الأغلبية هناك ، بالتعاون مع الحكم الاثيوبي ، ولكن المشكلة ، تأتي من صعوبة أخذ ثوار اريتريا بهذا التصور ، رغم تجديد دعوته لهم لهذا الحل في المؤتمر الاسلامي الأخير بطرابلس ، ودعوته لأحمد ناصر ورمضان محمد نور في يوليو ١٩٧٧ للمناقشة حول هذا الطرح .

ويجمع الموقف الفلسطيني بين الاعتبار العربي القومي ، وبين اعتبار الثورة الارتيرية كثورة تحرر وطني ، تتخذ موقفا ثوريا من الامبريالية والصهيونية التي تواجههما الثورة الفلسطينية . وفي هذا الاطار ، تقدم منظمة التحرير ، وفتح خاصة ، مساعدات كبيرة لجبهة تحرير ارتيريا ، كان ينفرد بها سبي لبعض الوقت ، عن طريق صلته الوثيقة بدوائر فتح .

يبقى الموقف المصرى والجزائرى . وقد كانت مصر تلتزم بدبلوماسيتها الأفريقية أساسا ، نحو عدم التدخل في الشئون الداخلية بما في ذلك إثيوبيا . ورغم المساعدات غير المباشرة للثورة الارتيرية طوال الستينات خاصة في المجال الثقافي ، ورغم معركة مصر ضد القوى الاستعمارية في مدخل البحر الاحمر ، إلى جانب ثوار الجنوب العربي ، ومتطلبات ذلك من التعامل مع الوضع في إثيوبيا ، إلا أنها ظلت متحفظة تجاه القضية الارتيرية . لكن دبلوماسية مصر الجديدة تجاه البحر الأحمر ، بالتنسيق مع بعض دوله ، أثرت على الموقف تجاه النظام الاثيوبي ، وبالتالي في الموقف من القضية الارتيرية ، وإن كان التصريح الرسمي الأساسي تجاه إرتيريا ، هو الذى صدر عن الرئيس السادات في مايو ١٩٧٦ عن حق إرتيريا في الحكم الذاتي ، وكان بادرة تناول مصر للقضية الاريترية رسميا . إلا أن الاحداث بعد ذلك ، دفعت الدبلوماسية المصرية لأبعد من ذلك إلى جانب الثوره الاريتريه .

أما الجزائر ، فقد كانت تتحفظ أيضا بسبب دبلوماسيتها الافريقية من جهة ، وميلها إلى التعامل مع الحركة الثورية الاثيوبية نفسها من جهة أخرى . كما أنها كانت بعيدة عن التعاملات العربية القومية مع هذه القضية . ورغم وجود تمثيل للجبهة ـ غير رسمي ـ في الجزائر ، مما زال تحفظها العام قائما . ولعل حرصها على طرح قضية تقرير المصير بالنسبة « للصحراء العربية » يجعلها أكثر ميلا للتعامل مع الارتيريين ، إلا أن تأييد النظم اليسارية الأفريقية ، بما فيها اثيوبيا للموقف الجزائرى في هذه القضية ، يفرض عليها التحفظ .

موقف دول العالم الثالث :

ليست قضية إرتيريا وحدها ، التي عانت من عزلتها على الساحة الافريقية كقضية تحرر وطني ، وحصرتها في العالم العربي ، كشأن شرق أوسطي . بل إن قضية فلسطين ، والصراع العربي الاسرائيلي ، وقضية احتلال الاراضي المصرية عام ١٩٦٧ كلها عانت هذه العزلة لبعض الوقت . ذلك أن ميراثا استعماريا طويلا ، جعل كلمة « العروبة » معنى متناقضا تناقضا حسيا ومعنويا مع « الافريقية » ومرتبطا فقط بالاسلام ، ومن ثم بمخاوف بعيدة خلفتها الدوائر الاستعمارية . ويذكر الجميع كيف وقفت الدول الافريقية سنة ١٩٦٧ موقفا سلبيا من العدوان الاسرائيلي على مصر ، لأنه ليس مسألة افريقية ، ناهيك عن معالجة قضية فلسطين . فاذا مانجحت الدعاية الاثيوبية لوقت طويل ، ومن ورائها أجهزة الدعاية الغربية ، في أن تصور « المسألة الارتيرية » كمسألة عربية فقط ، فاننا يمكن أن نتوقع مايعنية ذلك بالنسبة للقضية ، إلى أن يدرك الثوريون الأفريقيون اهمية التخلص من هذا التراث الاستعماري ، المعادى لكل مايتصل بالعرب في القارة . ومن سوء الحظ ، ان الحركة الشعبية الافريقية الجامعة التي كانت مؤهلة لأن تدرك مثل هذه الحقائق ، قد حجبتها التنظيمات الحكومية منذ توقف انعقاد مؤتمر الشعوب الأفريقية بعد اجتماع القاهرة ١٩٦١ ، وكان ذلك قبل أن تطرح القضية الارتيرية طرحا سياسيا عن

طريق جهاز ثوراتها . لقد كان ممثلو التنظيمات الجماهيرية الذين اجتمعوا في اكرا عام ١٩٥٨ على وعى بأهمية حق تقرير المصير ، والمشاكل التى خلقها الاستعمار لون من وراء تخطيط الحدود والمشاريع الاتحادية ... الخ .ورغم الاتجاه الوحدوى للاجتماع ، فقد أكد على أهمية الا تفرض القوى الاستعمارية مسألة الاتحادات الفيدرالية ضد رغبات الشعوب ، والا صارت أدوات في يد القوى الاستعمارية ... إلخ .

وقد كانت « المشكلة الاتحادية » خاصة بشرق أفريقيا في ذلك الوقت . وعندما حاولت الصومال تفسها طرح موضوعاتها ، كانت أحاديث الاستعمار الأبيض والاستعمار الاسود ، قد بدأت مثيرة للحساسية ، واستفادت إثيوبيا من ذلك .

لم تكن إرتيريا قضية وحيدة على الساحة الأفريقية ، عندما طرح الشعب الارتيرى مسألة إعادة النظر في الاتحاد ، وتكاد تكون إرتيريا المشكلة الدولية الأفريقية الوحيدة ، التى لم يجر بشأنها استفتاء عام للتعرف على رغبات شعبه[1]

لذلك فان صدور القرار رقم ١٦ عن اول اجتماع لرؤساء منظمة الوحدة الافريقية بالقاهرة في يوليو ١٩٦٤ ، باحترام الحدود القائمة وعدم المساس بها تحت اى ظروف ، وسريان ذلك مسرى القداسة ، مرتبطا بقضية التدخل في الشئون الداخلية ، لا يفسره الا طبيعة التردى في الحركة الثورية الافريقية منذ قيام منظمة الوحدة ، وسيطرة ما سمى « بالاتجاه المعتدل » لشيوخ مجموعة منروفيا على المنظمة ، وعلى رأسهم الامبراطور هيلاسلاسى ، بتأثيره الروحى الخاص ، الذى استفاد منه كثيرا في ضرب الحركة الثورية في بلاده نفسها ، فلم يقم لتنظيم شعبى ثورى او ديمقراطى قائمة على يده ، فضلا عن ان يسمح لشعب ارتيريا أو ثورتها بالتعبير عن نفسها .

والملفت للنظر ، ان ممثلى النظام الاثيوبى الجديد ، حاولوا اقرار مبدأ مشابه في اجتماع القمة العربى الافريقى بالقاهرة ـ مارس ١٩٧٧ بمحاولة ادخالها ضمن نص اعلان القاهرة السياسى الصادر عن الاجتماع ، مدينا الحركات الانفصالية ومساعدتها ولكن المحاولة لم تنجح ، اذ اقتصر تأكيد اعلان برنامج العمل (فقرة ١٣) على « احترام وحدة الاراضى والاستقلال السياسى » .

لذلك فانه عندما تحاول بعض الدول ، لاعتبارات خاصة ، وليس في اطار تحول أساسى في المنظمة ، ان تثير القضية الارتيرية في اطار هذا التنظيم ، مثل محاولة ليبيا سنة ١٩٧٣ أو تونس ١٩٧٥ ، او بعض مناشدات من الرئيس عيدى أمين لحكام اثيوبيا ودوائر المنظمة ، أو جولة بعض الشخصيات الارتيرية في السنغال ، وبعض دول التعبير الفرنسى ، فاننا لا نتوقع لها الكثير ، ولا يبقى إلا أن تقوم تنظيمات الثورة الارتيرية بتوصيل صوتها بشكل فعال لمجموعة الدول الثورية ، وتنظيماتها الجماهيرية ، لتعيد دراسة موقفها ، وطرح الامر كله من جديد . وفي هذا الاطار ، فان ثمة ردود فعل ايجابية لها مظاهرها المحدودة في غينيا والكونغو برازافيل .

كما ان ثمة خبرات في تاريخ القضية لمحاولة طرحها على تنظيمات ذات طابع شعبى وراديكالى ، تمثل قبولا ايجابيا للثورة الارتيرية ، ومن ذلك :

ـ أن منظمة تضامن شعوب القارات الثلاث مثلا ، وان لم تدع جبهة تحرير ارتيريا في مؤتمرها الاول الذى تم عقده بكوبا عام ١٩٦٦ ، الا انها دعت ممثليها للمؤتمر الثقافى العالمى الذى نظمته السكرتارية في هافانا في يناير ١٩٦٨ ، وافردت مجلتها (تريكو نتتال) تحقيقا عن ثورة ارتيريا ، وحديثا مع ممثلى الجبهة في ١٤ صفحة وعدد يناير / ابريل ١٩٦٨ . وعادت ففعلت ذلك في يونيو ١٩٦٩ .

ـ دعا المجلس التنفيذى لمنظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية ، ممثلى جبهة تحرير ارتيريا ، لالقاء خطاب امامه في اجتماعه التاسع بطرابلس في نوفمبر ١٩٧٠ ، طالب المجلس على اثره الامم المتحدة ، بمراجعة مسألة الاتحاد ، على ضوء مصالح شعب ارتيريا . وبعد ذلك اعترف المؤتمر الرابع للمنظمة ، بعضوية لجنة التضامن لجبهة تحرير ارتيريا في المنظمة كعضو كامل ، في اجتماع المؤتمر بالقاهرة في يناير ١٩٧٢ ،وان كان النظام الاثيوبى الجديد ، قد اقترب مؤخرا بقوة من المنظمة ، ورشح ممثل اثيوبيا فيها ، ودعا الاجتماع باديس أبابا ، حول جنوب افريقيا ، لمصادرة وجود ارتيريا فيها . الا ان ذلك لا ينفى ان الحركة الشعبية ، على مستوى العالم الثالث ، هى التى مازالت مؤهلة للاستماع لصوت الثورة الارتيرية ، والاعتراف بشرعيتها ، كلما تم الطرح المناسب في ساحات العالم الثالث الشعبية ، على نطاق واسع . وان وثائق القوى الثورية الارتيرية ، لغنية بالتأكيد على أهمية التلاحم مع قوى التحرر الوطنى ، وثورتها العالمية . ولعل ذلك كان مصدر قبول اتحاد الطلاب العالمى (براغ) لعضوية جبهة اتحاد الطلاب الارتيرى فيها .

موقف الدول الاشتراكية :

كان موقف الدول الاشتراكية واضحا تماما ، عندما عرضت قضية ارتيريا ـ المستعمرة الايطالية ـ على الامم

المتحدة ١٩٤٨/١٩٥٠ . فقد أيدت الدول الاشتراكية التى شاركت فى المناقشات ، او فى تقديم المقترحات (الاتحاد السوفييتى ــ بولندا ــ تشيكوسلوفاكيا) مبدأ استقلال ارتيريا او الصياغات التى تدور حول ذلك ، مثل « الوصاية الجماعية » لبعض الوقت ، يعقبها الحصول على الاستقلال ، مع ضمان مصر لاثيوبيا عن طريق عصب .. وقدم الاتحاد السوفييتى نفسه مشروعا رئيسيا للجنة السياسية ، يطالب بمنح الاستقلال فورا لارتيريا ، وانسحاب القوات البريطانية ، وحصل هذا المشروع على ٣٦ صوتا ضد ٨ وامتناع ١٤ عن التصويت .

ويتفق ذلك بالطبع ، مع السياسة المعلنة للدول الاشتراكية ، بشأن موقفها الى جانب دول التحرر الوطنى ، فى نضالها ضد الاستعمار ، ومعركتها ضد سيطرة قوة جديدة متصاعدة مثل الولايات المتحدة . كما ان التراث النظرى للاشتراكية العلمية ، والتراث العملى لمجموعة الدول الاشتراكية ، عدم قبول فكرة حق تقرير المصير للمجموعات القومية ، ولكن مع تصاعد دور الامبراطور هيلاسلاسى فى افريقيا ، بدأت الدبلوماسية الافريقية لمعظم دول العالم ، وخاصة الكبرى منها ، تضع ثقل الامبراطور الافريقى فى الاعتبار ، مما فرض تحفظا تلقائيا على العلاقة مع الثورة الارتيرية . ومع ذلك فانه بالنسبة للاتحاد السوفييتى ، فان وجود ممثلى الحزب الشيوعى السوفييتى فى حركة التضامن الافريقى الاسيوى ، وحركة تضامن القارات الثلاث ، الى حوار ممثلى الثورة الارتيرية ، لم يكن يخلو من معنى . وتبدأ المشكلة بالنسبة لارتيريا ، تتخذ بعدا جديدا ، عندما يدعم الاتحاد السوفييتى علاقاته مع النظام الاثيوبى الجديد (١٩٧٦/١٩٧٧) على اساس اتجاهاته اليسارية المعلنة ــ والواعدة ــ من وجهة النظر السوفييتية ، بان تقدم حلولا « عادلة » لعدد من القضايا المطروحة امامه ، وخاصة قضية القوميات . وهنا ينعكس هذا الموقف على تحفظ السوفييت مرة اخرى تجاه التعامل مع الثورة الارتيرية ، بل ووضعها ضمن القضايا التى يستفيد منها اعداء اثيوبيا الجديدة ، على نحو ما جاء فى خطاب بويجورنى عند استقباله لمانجستو فى موسكو فى مايو ١٩٧٧ ، وان كان قد طالبه بوضع حل ديمقراطى لجميع القوميات فى اثيوبيا . وان كان النظام السوفييتى ، قد تحفظ على هذا النحو ، لانه دولة كبرى ، فان ذلك لم يحل دون اتصال الثورة الارتيرية فى فترات مختلفة ، بدول اشتراكية عبرت عند اتصالها ، عن منطلق اشتراكى أساسا ، وذلك مثل كوبا والصين الشعبية .. الخ .

بالنسبة لكوبا : استقبلت كوبا ــ كما سبقت الاشارة ــ احد اعضاء المجلس الاعلى لجبهة تحرير ارتيريا فى يناير ١٩٦٨ ، من خلال دعوته للمؤتمر الثقافى العالمى لدول القارات الثلاث . وقدمت قضية ارتيريا فى اجهزة الاعلام الثورية ، تقديما طيبا . ثم قامت بتأكيد موقفها ، بقبول تدريب عدد من الشبان الارتيريين تدريبا عسكريا عام ١٩٦٨ ، وعادوا بعد ذلك الى الميدان ، وبعضهم فى مواقع قيادية معروفة ، وذلك وفق رواية بعض قادة الجبهة .

وبناء على هذه العلاقة الوثيقة بين كوبا والجبهة ، اتخذ المؤتمر الأول لجبهة تحرير إرتيريا ١٩٧١ قرارا بايفاد أحد الشخصيات القيادية القديمة ممثلا له فى كوبا . وان كان لم يتم فتح مكتب رسمى فى كوبا ، فانما يرجع ذلك ــ وفق الرواية الارتيرية ــ إلى محاولة كوبا تجنب أثر الانقسام الذى وقع فى الجبهة ١٩٧٠ ، وليس بسبب موقفها من القضية . ولذا راقب الارتيريون بعناية ، ذلك التقارب الكوبى الاثيوبى الجديد ، فى ضوء فهم كوبا للقضية الارتيرية ، وفى نفس الوقت ، فانهم لم يتوقعوا نتيجة إيجابية من إثارتها لقضية الوساطة .

وقد كان طرح الرئيس كاسترو الذى كشف عنه الرئيس فرنياد لصحيفة الأهرام فى مايو ١٩٧٧ ، بتكوين تجمع تقدمى فى هذه المنطقة ، يستوعب القوميات البارزة ، هو آخر التصورات الكوبية ، لكن التطورات التى اعقبت ذلك فى الصومال وإرتيريا على السواء ، تعنى فشل المشروع .

بالنسبة للصين الشعبية وكوريا :

كانت من أوائل الدول الاشتراكية التى تعاطفت مع الثورة ، ووجهت الصين الدعوة لادريس آدم رئيس الجبهة ، وبعض أعضاء المجلس الاعلى لزيارة الصين سنة ١٩٦٦ . وتم ذلك بالفعل ، بل واعقبه وفد على مستوى عال آخر سنة ١٩٦٧ ، ونقلت بعض الاسلحة الى الثورة الارتيرية منذ ذلك الحين ، ودرب عدد من الكوادر تدريبا عسكريا بها . وكان كشف بعض اسلحتها لارتيريا فى موانىء السعودية سنة ١٩٦٧ بسبب انحراف بعض القوارب الصغيرة فى البحر الاحمر ، فى اتجاه السعودية ، أحد أسباب انقطاع التعاون السعودى المحدود مع الجبهة ، خاصة مع شكوكها فى الاتجاهات اليسارية لبعض قياداتها . وقد زار وفد آخر جمهورية كوريا لحضور أحد مؤتمراتها

الشعبية سنة ١٩٦٨ وبقى شهرا هناك، يجول في اقاليمها. إلا أن مسارعة الامبرطور هيلاسلاسي بزيارة الصين (١٩٧٠) ومحاصرة القضية الارترية في الدول الاشتراكية أيضا، بنفس الاسلوب الذي اتبع مع الدول الافريقية، قد اوقف العلاقة القائمة بين الثورة الارترية وهذه الدول، وزاد النظام الاثيوبي الجديد الموقف تعقيدا.

ولابد للمراقب هنا من أن يربط بين تطورات علاقة الثورة الارترية بالدول الاشتراكية، وبين الموقف الثابت لفصائل الثورة الارترية من معسكر الاشتراكية. وقد جاءت قرارات المؤتمر الأول والثاني، وبرنامج جبهة تحرير إرتيريا (١٩٧١/١٩٧٥) مؤكدة للفهم الثوري لهذه العلاقة، وكذا فعلت قرارات وبرنامج الجبهة الشعبية لتحرير إرتيريا (١٩٧٧). ففي وثائق جبهة تحرير إرتيريا «أنها تؤكد على اهمية تنمية وتوطيد علاقات الثورة الارترية مع المنظومة الاشتراكية بحسبانها رأس الحربة، في مواجهة الامبريالية ...

كما تنص وثائق الجبهة الشعبية، على خلق العلاقات الوثيقة مع القوى التقدمية والثورية، وخاصة مع البلدان الاشتراكية ...

الدول الغربية :

لاتحكم المصالح المباشرة بالمعنى الاقتصادي، وحدة سياسة الدول الغربية تجاه إثيوبيا والمسألة الارترية بالتالي، إذ يتعلق الامر بالاستراتيجيات المستقبلية، اكثر من أي اعتبار آخر. إن إثيوبيا أو إرتيريا، ليست مصادر لثروة حيوية، وانما كلاهما موقع جيوبوليتيكي بالغ الأهمية، في وقت أصبحت فيه البحار والمحيطات تحتل القواعد العسكرية المتحركة، ومن هنا تكتسب الدول المطلة عليها اهمية خاصة. والتحرك تجاه إثيوبيا وإرتيريا، اتخذ مبكرا نمط الاستعمار الجديد، حيث بعدت القوى الاستعمارية التقليدية منها، منذ انتهى دور إيطاليا وبريطانيا بالخروج من إرتيريا والسودان على التوالي.

وقد راهنت الولايات المتحدة، منذ وقت مبكر، على بقائها في إثيوبيا، فأيدت ضم إرتيريا إليها، دعما لنفوذ الامبراطور، وترضية له وبغرض توسيع نطاق وجودها العسكري على مساحة أكبر في الأراضي الأرتيرية الاستراتيجية.

ويلاحظ القارىء لاتفاقية استخدام المنشآت الدفاعية داخل الامبراطورية الاثيوبية ... والموقعة بواشنطن في ٢٢ مايو ١٩٥٣، أي بعد قيام الاتحاد رسميا ببضعة شهور، أنها تقول في ديباجتها : إنه بالنظر للعلاقات الوطيدة بين الحكومتين، الى وجود عدد من المنشآت العسكرية الأمريكية داخل الامبراطورية الاثيوبية .. فان : مادة (١) : تمنح الحكومة الامبراطورية للولايات المتحدة، حق الاستمرار في شغل واستخدام التسهيلات والمنشآت، التي تديرها حاليا حكومة الولايات المتحدة داخل الامبراطورية، ويتفاوض الطرفان حول تحويل أو توسيع أو إلغاء بعض هذه التسهيلات أو المنشآت .. أو شغل منشآت إضافية، قد تدعو إليها الضرورة ... ومعنى ذلك أن المعاهدة قد وقعت تأكيدا لشيء قائم قبل ١٩٥٣، وإنه قصد بالمعاهدة، تحقيق الامتداد الامريكي على ارض إرتيريا رسميا، خوفا من الاحتجاج الشعبي أو الدولي على خرق قواعد الاتحاد.

إن القلق الشديد الذي يبدو حاليا من تغير وضع إثيوبيا في القرن الأفريقي، يفسر مدى الاستقرار الذي كانت تتمتع به الاستراتيجية الغربية من قبل، فقد كانت هناك الولايات المتحدة في إثيوبيا، وفرنسا في جيبوتي وملاجاش، وبريطانيا في عمان، وتشترك بريطانيا والولايات المتحدة في قاعدة دييجو جارسيا بالمحيط الهندي، كما كانت الولايات المتحدة في الظهران. وازاء وجود إسرائيل في مركز القوة بالشرق الاوسط، فضلا عن علاقاتها القومية باثيوبيا، كامتداد «للوجود الأمريكي» بالضرورة فانه من المتصور، كيف يكون كل شيء امنا، بالنسبة للمصالح الغربية، وقد جال نفوذ الدول الموالية للغرب في الشرق الاوسط، دون إمكانية تغيير هذه الأوضاع. أما والصورة آخذة في التغيير، بعد استقلال عدن، وابعاد ملاجاش للقاعدة الفرنسية، بل والمخاطر التي تواجهها فرنسا في جيبوتي من قبل الصومال، رغم الصداقة الفرنسية العربية، وضغط الرأى العام العربي لابعاد بريطانيا وايران من عمان؛ كل ذلك جعل الموقف الاثيوبي الجديد من المنشآت الامريكية في إثيوبيا وإرتيريا، نتيجة تغير النظام السياسي والاجتماعي، يمثل ضربة بمقتل للاستراتيجية الغربية خاصة، وإن المادة ٢٥ من المعاهدة الأمريكية الاثيوبية، كانت تشير إلى أن مدة المعاهدة ٢٥ سنة، أى أنها تنتهي سنة ١٩٧٨، الامر الذى استفاد منه الحكم الاثيوبي، بطلب إخلاء القاعدة ونقل مصادر التسليح الى الاتحاد السوفيتي، ومن هنا يحاول الغرب أن يغير طبيعة مواقفه من إرتيريا، كما يغيرها مع الصومال، منتهزا أية فرصة للنفاذ للمنطقة بشكل أو بآخر، تساعده بعض الاتجاهات في السياحة الأرتيرية على التفكير في هذا الاتجاه (اتصالات زعماء القنوات الشعبية بدوائر السوق المشتركة والمراسلات المتبادلة مع الدوائر الامريكية). كما تعمل هذه الدوائر الغربية، على الاستفادة إلى أبعد الحدود، من التناقضات القائمة

فى المنطقة محليا، فتعمل على تحويل قضية امن البحر الأحمر المثارة حاليا من كونها قضية « إقليمية » و « وطنية » أو قضية تنمية مشتركة، تستطيع الثورة الارترية الاستفادة من ظروفها، إلى قضية صراع دولى، تقوم فيها دولة ذات نفوذ، مثل السعودية، بدور بارز، بلغ تأثيره المتعاظم، إلى حد تحويل الموقف الصومالى نفسه عن تحالفاته التقليدية، نتيجة « الاعتبارات القومية » التى لاتقدرها جيدا معظم الأطراف المعنية بقضايا الثورة حتى الآن.

ليست لهذا البحث خاتمة، فالصراع دائر على أشده من داخل الثورة الاريترية ومن حولها، ولا تبدو ثمة نتائج سريعة لهذا الصراع، ولكن هناك عدة نقاط، لابد من أن تكون واضحة لمن يتابع القضية عن كثب، ولأصدقاء الثورة الاريترية والاثيوبية على وجه الخصوص.

١ – إن الصراع بين الثورة الاريترية وإثيوبيا، لا يبدو حتى الآن أنه سينتهى، إلا من خلال المعارك العسكرية. ولكن النظام الاثيوبى لابد أن يعى أنه أمام حركة تحرير تخضع لقوانين تاريخية، لا تقول بامكان إستسلامها، ومن ثم فان الاستمرار فى القتال، يشكل خطرا أكبر على النظام الاثيوبى أولا، مثلما كان كذلك على نظام الامبراطور.

٢ – إن استمرار القتال، يمكن أن يضع الثورة الاريترية فى مأزق الاختيار بين التحالفات الخارجية، وتحاول بعض الأجنحة فى الثورة، أن تطبق مبدأ عدو عدوى صديقى تطبيقا مطلقا، وتنسى أن ثمة نظاما ذا توجيهات تقدمية معادية للاستعمار فى النهاية فى اثيوبيا ومعنى ذلك أن إستمرارية الثورة الاريترية، لا تعنى بالضرورة التحالف مع الشيطان، فقد تكون بعض هذه التحالفات خطرا على مستقبل الثورة الاريترية نفسها، وهى من القوى الثورية بقاعدتها وكوادرها أساسا. والثورة لا تبيع مضمونها وإنجازاتها مقابل « السلاح » وحده

٣ – إن قواعد الثورة الاريترية فى الأجنحة الثلاثة، مؤهلة للوحدة الوطنية، ولا تستطيع قوة بعينها أن تزعم الآن تمثيلها وحدها للخط الثورى، وإنما المستقبل للنضال الديمقراطى داخل هيكل « جبهوى » ومعنى ذلك أن القيادات الحالية، سوف نفسها أمام حتمية الاستجابة لمطالب جماهيرها فى الوحدة، وأن النضال الديمقراطى الداخلى، سوف يفرز نتائجه دعما للقيادات الديمقراطية بالضرورة. أما إذا إستمر التعنت على مستوى تنظيمات الثورة، فسوف تتعرض الساحة للاقتتال مرة أخرى، خاصة مع مرحلة التقدم الحالية نحو المدن الرئيسية، وسعى كل فيصل لتأكيد وجوده، فى جو يخشى معه سيطرة العقلية العسكرية مرة أخرى على الثورة، مضحين بالانجاز الاجتماعى الذى يجب أن يرتبط بذلك.

٤ – إن اريتريا سوف تظل عنصرا هاما فى إستراتيجية أمن البحر الأحمر وإقتصادياته، وكذلك بالنسبة لتأمين حركة التحرر الوطنى العربية ضد الصهيونية والاستعمار، ما بقيت القضية الفلسطينية دون توصل لحلها التاريخى، ومعنى ذلك، أن الشعوب العربية لابد أن تكون شديدة الاهتمام بالقضية الاريترية، وباسهام ثورة اريتريا مع القوى الوطنية العربية فى تأمين ظهيرها من جميع التدخلات الأجنبية ولاشك أن الأمن فى هذه المنطقة من العالم، لن يكون حقيقيا إلا عندما توجد مجموعة دول متحررة تماما من أى نفوذ أجنبى فيها، وإريتريا مثل كل دول المنطقة، جزء من هذه المقولة.

٥ – إن اريتريا المستقلة المتحررة، سوف يكون لها دور بارز فى المنطقة بالضرورة، باعتبار موقعها الاستراتيجى عند إحدى نقاط الالتقاء بين الشعوب العربية والافريقية من الناحية الاجتماعية والالتقاء بين إستراتيجيات البحر الأحمر والمحيط الهندى كذلك، وإذا كانت القضية تشكل الآن نوعا من مصادر التوتر فى علاقات التضامن العربية الافريقية، فانها يمكن أن تشكل دفعا حقيقيا لهذا التضامن الاجتماعى والاستراتيجى فى المستقبل القريب بحكم ما تسفر عنه من تغيرات فى القرن.

ان فهما تقدميا للعلاقات الاقليمية فى المنطقة لابد وأن يطرح نفسه فى أقرب وقت ولكن تفاقم العلاقات بين الثورة الصومالية والنظام الاثيوبى يعرقل التقدم فى هذا الاتجاه. وتاتى المشكلة من أن ثورة ذات جذور فى الصومال تطالب نظاما جديدا فى اثيوبيا أن يملك الشجاعة وهو فى مرحلة الصياغة لنفسه للاعتراف بحقوق « القوميات » فى الاستقلال بأمل أن يؤدى قيام مجموعة « وحدات » وطنية تقدمية الى تخطيط جديد فى المنطقة يتجنبون فيه تدخلات القوى الخارجية جميعا. ولكن عدم حل التناقضات بين « الوطنى » و « القومى » و « الاممى » فى المنطقة نتيجة الموروثات التاريخية الثقيلة – وليست التدخلات الاجنبية وحدها – أصبح بالغ التأثير أمام هذا المطلب الصومالى والذى نتوقعه أن تؤدى تدخلات افريقية أو غير افريقية مخلصة الى اخراج التناقضات من معسكر التقدم فى افريقيا دون خسائر كبيرة، وعندها يصبح قرن افريقيا المتحرر احدى بؤر الاشعاع الهامة فى الثورة الافريقية بموقعه الاستراتيجى على المحيط الهندى والبحر الاحمر على السواء.



الترنسكاى بعد عام من الاستقلال

د . سلوى محمد لبيب

أعلنت حكومة الاقلية البيضاء فى جنوب افريقيا فى ٢٦ أكتوبر ١٩٧٦ ، عن استقلال « الترانسكاى » كدولة افريقية جديدة . والترانسكاى هى أكبر مناطق « البانتوستان » العشر التى أعلنت حكومة بريتوريا عزلها فى مايو ١٩٦٣ . وتبلغ مساحة الترانسكاى ٤١ الف كيلو متر مربع ، وعدد سكانها حوالى ثلاثة ملايين نسمة ، منهم ١,٥ مليون من قبائل « الاكسموزا » ، والباقى من القبائل المختلفة ، التى تبلغ ١٢ قبيلة وتبلغ نسبة أهالى الترانسكاى الذين يقيمون فى مناطق متفرقة من جمهورية جنوب افريقيا ٤٣,٧ ٪ من عدد السكان وتعتمد الترانسكاى اقتصاديا على جمهورية جنوب أفريقيا ، لان ثلثى الدخل القومى يأتى من حكومة بريتوريا ، والثلث الباقى من الزراعة والرعى ، اذ لاتوجد صناعات أو مواد خام ذات أهمية اقتصادية . فقد بلغت ميزانية الترانسكاى فى عام ١٩٧٥ حوالى ١٣١,٧ مليون دولار ، منها ٩١,٠٥ مليون دولار قيمة مساعدة من جمهورية جنوب أفريقيا .

وقد قوبل استقلال الترانسكاى بردود فعل خارجية وداخلية ، فقد أعلنت الدول الافريقية عن عدم اعترافها بهذا الاستقلال ، وأنه وجه جديد من سياسة الابارتهيد التى تمارسها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا . وشاركت معظم دول العالم ، الدول الافريقية فى هذا الاتجاه . كما أن المجتمع الدولى ، ممثلا فى الامم المتحدة رفض مثل هذا الاستقلال ، إذ أعلنت الجمعية العامة فى عام ١٩٧١ عدم اعترافها « بالبانتوستان » أصلا ، وبسياسة التطور المنفصل ، بأنها انتهاك لحقوق الانسان . وعلى هذا فلم تعترف أية دولة من الدول حتى الان « بالترانسكاى » كدولة مستقلة .

أما باقى مناطق « البانتوستان » ، فقد عارضت هذا الاستقلال ، على أساس أن استقلال « البانتوستان » سوف يحرم الافارقة من ممارسة حقوقهم فى جمهورية جنوب أفريقيا ، وأنه سيقصر وجودهم على جزء صغير وفقير من جنوب أفريقيا . كما أن زعماء « البانتوستان » يؤكدون أن الاوطان هذه لايمكنها الاعتماد على نفسها ، والقيام كدولة مستقلة . فهى بطبيعة تكوينها الاقتصادى ، من حيث تزايد هجرة العمالة وقلة الاستثمارات ، وانعدام الموارد الطبيعية ، سوف تبقى معتمدة تماما على جمهورية جنوب أفريقيا ، وأن الاستقلال ماهو الا مظاهرة سياسية لمواجهة الرأى العام العالمى ، وللسيطرة على الأوضاع التى تهدد بالانفجار فى داخل جنوب أفريقيا نفسها .

أما فى داخل « الترانسكاى » فقد استفادت طبقات معينة من الاستقلال يمكن اجمالها فى الاتى :

١ ــ رؤساء القبائل التقليديون :

فى فترة ماقبل الاستعمار ، كانت السلطة المركزية السياسية مركزة فى رؤساء القبائل من « الاكسهوزا » ، لكن بعد الاستعمار ، حددت سلطة هؤلاء الرؤساء من قبل الادارة البيضاء ، خوفا من مقاومتهم الحكم الجديد ، وللحد من نفوذهم ، وان ظل الرؤساء محتفظين ببعض المسئوليات الثانوية ذات الطابع الادارى والقضائى ، وفى عام ١٩٤٨ ، بعد أن وصل الحزب الوطنى الى الحكم ، سعت الحكومة الى زيادة اعتمادها على الرؤساء التقليديين ، كوسيلة لتطبيق سياسة الأبارتهيد ، واعتبرت رؤساء القبائل الممثلين الطبيعين للبانتو ، واصدرت قانون « سلطات البانتو » الذى يخول

رؤساء القبائل سلطات معينة فى مناطقهم وأصبحوا معينين من قبل حكومة بريتوريا . وفى عام ١٩٥٩ أنشىء نظام إدارى جديد فى الترانسكاى ، يقوم أساسا على زيادة سلطة رؤساء القبائل . وعند تكوين أول جمعية تشريعية فى الترانسكاى فى عام ١٩٦٣ كان لهؤلاء الرؤساء ٤٥ مقعدا يعينون بها بحكم مناصبهم . وقد لعب الرؤساء دورا هاما فى اختيار اول رئيس وزارة للترانسكاى ، كما أصبح لهم ٧٥ مقعدا فى برلمان الترانسكاى بعد الاستقلال .

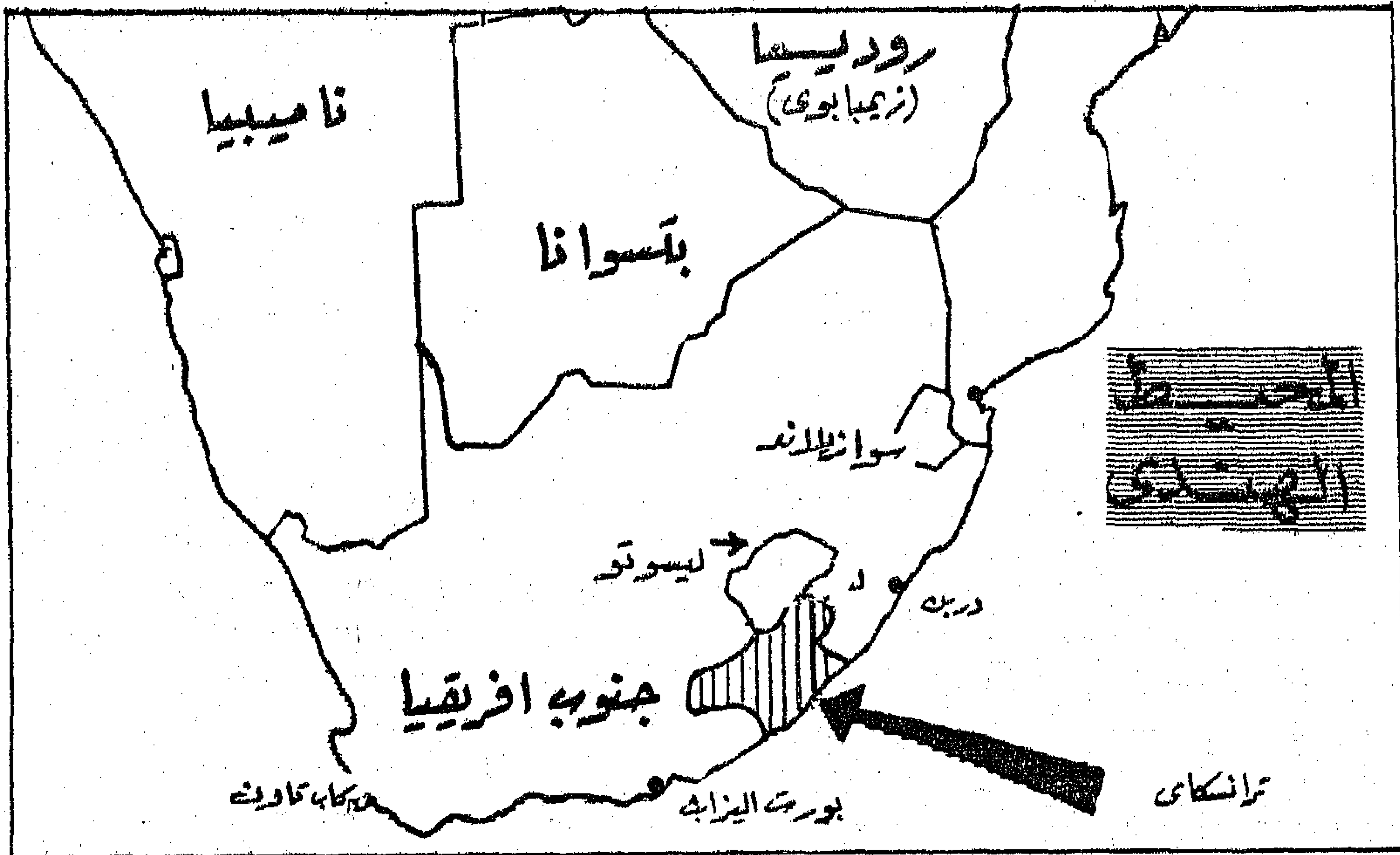
وقد زاد نفوذ الرؤساء بعد الاستقلال بعد ان زادت الرابطة بينهم وبين الحزب الحاكم ، مما دفع « ماتانزيما » إلى محاولة شراء رضاء هؤلاء الرؤساء . ففى عام ١٩٦٣ كان راتب رئيس القبيلة ٤٨ راندا سنويا ، فأصبح الان ١٠٠٠ راندا ، الى جانب علاوة تتراوح بين ٣٦٠ ، ١٠٨٠ راندا حسب نسبة دافعى الضرائب فى الدوائر الادارية المختلفة . كما زاد عدد الرؤساء زيادة كبيرة . فمع أن هناك شروطا محددة لكى يصبح الشخص رئيس قبيلة يتلقى راتبا من الحكومة ، ويتمتع بسلطات واسعة ، إلا أن هذه الشروط مطاطة إلى حد كبير . فبينما كان هناك ثلاثون رئيسا فى عام ١٩٥٦ أصبح عددهم أربعة وستين فى عام ١٩٦٣ واصبحوا الان بعد الاستقلال مائة وواحد وعشرين . أى أن حكومة الترانسكاى تشترى التأييد لنفسها ، ولكنها فى الوقت نفسه أصبحت معتمدة فى بقائها فى الحكم ، على تأييد رؤساء القبائل وهم بالتالى صنيعة حكومة بريتوريا .

٢ ـ الموظفون المدنيون :

يشترك الموظفون المدنيون مع رؤساء القبائل ، فى انهم يتلقون رواتبهم من الحكومة . ويعتبر هذا أمرا هاما فى منطقة تقل فيها الوظائف كثيرا . « فالترانسكاى » تعتبر مصدرة للقوى العاملة لجمهورية جنوب أفريقيا ، هذا إلى أن مستوى الدخول منخفض إلى حد كبير ، فهو ١٢٠ راندا للرجل ، واقل من ذلك للمرأة . وعلى ذلك فالموظف الحكومى ، له مركز مالى مميز ، وقد بلغ عدد الموظفين المدنيين فى وظائف الحكومة المختلفة ٧ آلاف موظف فى عام ١٩٧٥ ، ثم تزايدت الوظائف العامة بسرعة عقب الاستقلال ، إذ أصبح عدد الوزارات ثمانى عشرة ، بعد أن كانت سبعا فقط قبل الاستقلال . كما ان التوسع الكبير فى « أدمناتا » العاصمة ، فتح مجالات واسعة للعمالة فى الوظائف المدنية .

٣ ـ رجال الاعمال والتجار :

ظهرت طبقة جديدة من التجار ورجال الاعمال الافارقة ، بعد تطبيق سياسة التطور المفصل والحكم



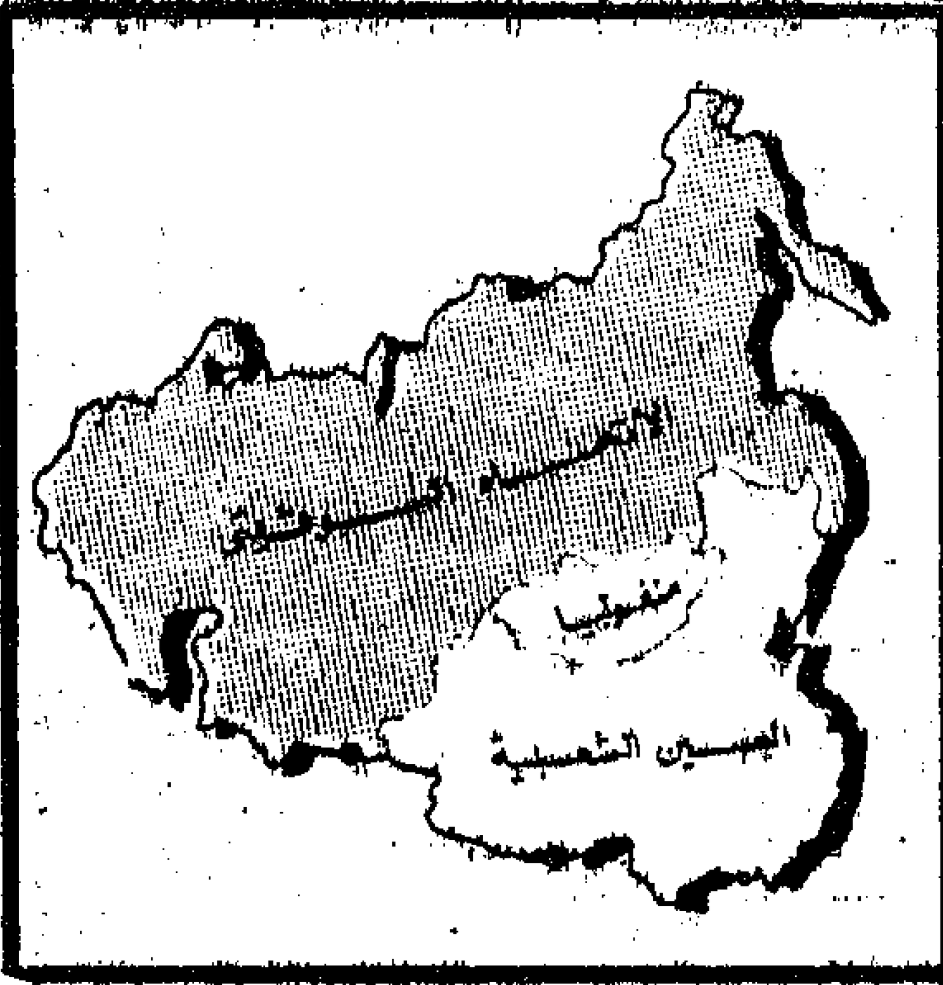
الذاتى فى « الترانسكاى » فقد وضع قانون « ١١ » الصادر فى عام ١٩٢٠ من الشروط ، ما يحمى به التجار ورجال الاعمال البيض ، من منافسة السود ، حين نص على عدم السماح باقامة اى مشروع تجارى اسود فى حدود ٥ أميال من اى مشروع يديره رجل اعمال من البيض . وفى عام ١٩٣٠ كان رجال الاعمال والتجار البيض قد ضمنوا احتكارهم التجارة والاستثمار فى الترانسكاى . ولكن بدأت حكومة بريتوريا بالتدريج ، بعد ان طبقت سياسة التطور المنفصل ، واصبح « للترانسكاى » حكومة محلية ، بدأت فى السماح بنمو طبقة متوسطة من التجار ورجال الاعمال ، حتى وان كانت على حساب الاحتكاريين البيض المحليين . وان كان هذا قد اقتصر على المشروعات ذات رأس المال الصغير ، ولم تتعدها الى المشروعات الرئيسية . فقد سمحت حكومة « الترانسكاى » بعد موافقة حكومة برتيوريا فى عام ١٩٦٤ ، بالغاء حدود الخمسة أميال لاقامة المشروعات السوداء وان ظلت اقامة اى مشروع افريقى تحتاج الى تصريح خاص من الحكومة . وقد عللت الحكومة ذلك ، بأن التصاريح لحماية الافارقة من منافسة المشروعات البيضاء القوية . وان كان الواقع ان الحكومة استخدمت هذا الحق كسلاح تكافىء به من يؤيدها ، وتعاقب به المعارض لسياستها .

وفى عام ١٩٦٥ انشئت « هيئة تنمية الاكسهدزا » للقيام بشراء المشروعات التى يديرها البيض فى الترانسكاى ، وتدريب الافارقة من الاكسهدزا على ادارة هذه المشروعات . كما انها تقدم القروض لرجال الاعمال الافارقة ، ممن يرغبون فى شراء هذه المشروعات من ملاكها البيض ، او من الهيئة نفسها . وقد قامت الهيئة فعلا بشراء ٥٦٢ مشروعا من اصحابه البيض فى السنوات العشر الاولى من انشائها ، وسلمتها للافارقة . وبلغت قيمة القروض التى منحتها لهم ٧ر٤٦٦ر٦٠٦ راند فى عام ١٩٧٥ . وقد قسمت الهيئة فيما بعد الى منظمتين منفصلتين احداهما « للترانسكاى » والاخرى « كلسيسكاى » ، وهو موطن آخر يضم قبائل « الاكسهدزا » ايضا . والتكوين الجديد يعطى سلطة اكبر للهيئة فى « الترانسكاى » فقد اصبح مجلس ادارة الهيئة مكونا من خمسة من الافارقة ، وخمسة من البيض ، تعينهم حكومة جنوب افريقيا . ومن الخمسة الافارقة ثلاثة من اعضاء البرلمان فى « الترانسكاى » ، اى ان حكومة « الترانسكاى » تسيطر ايضا على طبقة رجال الاعمال الجديدة ، بسيطرتها على الهيئة التى تقدم القروض والخبرة لانشاء المشروعات المختلفة ، مما يضمن لها ولاء الطبقة الجديدة التى استفادت كثيرا من استقلال « الترانسكاى » هذا الى جانب ان الغرفة التجارية التى انشئت فى عام ١٩٧٢ والتى تقوم بتنظيم الاستثمارات وحماية مصالح المشروعات التجارية الافريقية ، تخضع هى الاخرى لحكومة بريتوريا ، اذ تتلقى الهيئات التسع المتفرعة تحتها ، رأسملها من حكومة جنوب افريقيا ايضا ، ومنها البنك الافريقى لجنوب افريقيا ، وشركة التأمين القومية « للترانسكاى » .

٤ ــ رأس المال الاجنبى :

أوصت لجنة « توملنسون » فى عام ١٩٥٥ بالسماح لرءوس الاموال الاجنبية بالعمل فى الاوطان الافريقية « البانتوستان » كخطوة لتقدمها نحو الحكم الذاتى والكفاية الذاتية ، لكن حكومة جنوب افريقيا رفضت هذا المبدأ . ولم يسمح لرؤوس الاموال الاجنبية بالعمل فى تلك المناطق ، الا فى عام ١٩٦٨ وبعقود محددة المدة ، وبشروط معقدة . وعندما اصبحت لحكومة « الترانسكاى » سلطات اوسع فى عام ١٩٧٤ ، بدأت فى السماح باقامة المشروعات الاجنبية بها . هذا الى جانب ان حكومة بريتوريا ، بدأت فى اقامة الصناعات فى مناطق الحدود « للبانتوستان » ، وبدأت فى دعوة رؤوس الاموال الاجنبية للعمل فى « الترانسكاى » . وقد دعا « ماتانزيما » فى ابريل ١٩٧٦ المستثمرين الاجانب للعمل فى « الترانسكاى » واعلن ان حكومته تحترم النظام الرأسمالى ، وانها لن تسمح بالتعامل مع الدول الشيوعية . كما اعلن تحريم الاتحادات التجارية والعمالية فى « الترانسكاى » وذلك كعامل من عوامل الاغراء للمستثمر الاجنبى كذلك قدمت « هيئة تنمية الترانسكاى » كثيرا من التنازلات والضمانات ، بما فيها انشاء المناطق السكنية ، والمشروعات الصناعية ، وضمان العمالة الرخيصة ، كحافز من الاستثمار الخارجى . وقد اعلنت الهيئة عن زيادة الاستثمارات الاجنبية زيادة كبيرة بعد استقلال « الترانسكاى » وذكرت مشروعات تقدمت بها المانيا الغربية وايطاليا وجمهورية جنوب افريقيا وفرنسا والارجنتين ، كما اشارت الى احتمالات التعامل مع مجموعة السوق الاوربية المشتركة .

ومما لا شك فيه ، ان استقلال « الترانسكاى » قد خلق مناخا افضل للاستثمارات الاجنبية ، ولكن لا يمكن الحكم الان على مدى اقبال رؤوس الاموال الاجنبية بالمغامرة فى هذه المنطقة ، التى لم تلق قبولا او اعتراف من المجتمع الدولى حتى الان ■



التغييرات الدستورية في الاتحاد السوفيتي

خيرى عزيز

من المفارقات التى تستلفت النظر، أن يكون انتقال الاتحاد السوفييتي بموجب مشروع الدستور الجديد، من « دولة ديكتاتورية البروليتاريا » إلى « دولة كل الشعب »، مصحوبا فى نفس الوقت، بدرجة أكبر من المركزية، فى قيادة الحزب والدولة، فقد جمع الرئيس ليونيد بريجنيف، إلى جانب زعامته للحزب الشيوعي، رئاسة الدولة السوفييتية، بعد إقصاء نيكولاى بودجورنى رئيس مجلس السوفييت الأعلى، ورئيس الاتحاد السوفييتي.

وعلى هذا النحو، حدث تمركز مزدوج فى السلطة السوفييتية العليا، فأصبح الثلاثى الحاكم، ثنائيا من ناحية، ومن الناحية الاخرى، أصبح ليونيد بريجنيف، يتمتع فى هذا الثنائى، بسلطات ونفوذ أكبر مما كان يتمتع به، فى وجود الثلاثى السابق.

وليس ثمة شك، أن ظاهرة « الديمقراطية الأوسع » فى القاعدة بموجب الدستور الجديد، والمركزية الأشد فى القمة، تحتاج إلى تفسير، فهل هى تعبير عن تطورين متناقضين لا يستقيمان، أم عن تطورين متممين مكملين لبعضهما بعضا، ومتسقين ؟ ذلك ما يجهد المراقبون السياسيون وإخصائيو الشئون السوفييتية أنفسهم فى تحليله، ومحاولة تفهمه، وذلك من خلال القدر الضئيل من المؤشرات، التى يمكن التوصل إليها عبر حوائط الكرملين السميكة، وعبر تحليل أدق التفصيلات التى تنشرها الصحف ووسائل الاعلام السوفييتية.

ظاهرة تاريخية متوالية :

وعلى أية حال، فان الميل الى تركيز السلطة بعد كل قيادة جماعية، أخذ فى الاتحاد السوفييتي سمة الظاهرة التاريخية المتوالية تقريبا. فهيئة الأركان العليا للثورة الروسية عام ١٩١٧، أبرزت قيادة جماعية من ثلاث شخصيات كبرى بزعامة لينين، تمثلت فى .. لينين تروتسكى ـ ستالين، وكان تروتسكى هو الشخصية الثانية فى هذا الثلاثى « كمؤسس الجيش الاحمر » و « عقل الثورة السوفييتية العسكرى » على حد تعبير لينين .. ولكن ستالين بدأ يجمع سلطات متزايدة من خلال عمله داخل الحزب، وخاصة بعد مرض لينين، ونجح فى تولى منصب السكرتير العام للحزب فى حياة لينين نفسه، بعد أن جمع فى يديه سلطات واسعة.

وبعد وفاة لينين سنة ١٩٢٤، تفجر الصراع على أشده بين ستالين وتروتسكى، ولجأ ستالين الذى لم تكن هيبته ومكانته ونفوذه على النطاق القومى حينذاك، تضارع مكانة ومنزلة تروتسكى، إلى عقد الائتلافات الجماعية المؤقتة داخل المكتب السياسى لتصفية خصومه حتى أصبح فى عام ١٩٢٩ هو : « لينين اليوم » على حد الشعار الذى أطلق عليه حينذاك. وهكذا استغرقت الائتلافات الستالينية المؤقتة الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٢٩ حيث انفرد بعدها ستالين بالسلطة.

وبعد وفاة ستالين سنة ١٩٥٣، برزت فى القمة السوفييتية، ست شخصيات قيادية كبرى فى فترة الانتقال من عام ١٩٥٣ إلى ١٩٥٦ هى : مالنكوف، بولجانين، مولوتوف، كاجانوفيتش، بيريا، خروشوف. لكن بيريا أعدم بتهمة الخيانة، وتركزت السلطة مرة أخرى فى يدى خروشوف بعد المؤتمر العشرين للحزب ١٩٥٦، الذى انتقدت فيه عبادة شخصية ستالين، والذى أطاح بعده خروشوف ببولجانين، ومولوتوف، ومالنكوف، وكاجانوفيتش

باعتبارهم « ستالينيين » . وفي عام ١٩٦٤ أطاحت الترويكا الجديدة (بريجينيف ـ بودجورني ـ كوسيجين) بخروشوف ، ليبدأ طور جديد من الاتجاه نحو التركز في القيادة السوفييتية العليا .

إلا أنه بغض النظر عن الجوانب الصراعية التي أدت إلى تنحية بودجورني ، فإن الرئيس بريجنيف ، لا يخلق بدعا جديدا بين القيادات الشيوعية ، باتجاهه للجمع بين زعامة الحزب الشيوعي ، ورئاسة الدولة ، فقد أقدم على ذلك من قبله ، الرؤساء نيكولاي شاوشيسكو في رومانيا ، وجوزيب بروز تيتو في يوغوسلافيا ، وجوستاف هوساك في تشيكوسلوفاكيا ، وتودور جيفكوف في بلغاريا ، إن لم نقل أيضا الرئيس هوا كوفنج في الصين ، الذي قد يكون أكبر رجل يجمع في يديه سلطات داخل المعسكر الشيوعي الآن ، بل وأكثر من الرئيس ماو نفسه ، إذ يتولى ، رئاسة الحزب ، ورئاسة الحكومة ، (منصبي ماوتسي تونج وشو اين لاي معا) ورئاسة اللجنة العسكرية للجنة المركزية ، وهي أعلى سلطة عسكرية ، أي أنه بالمعادل السوفييتي ، يجمع سلطات بريجنيف ، وكوسجين ، وأوستينوف وزير الدفاع معا .

ستالين : « أبو الدساتير السوفييتية الثلاثة » :

ولعله من المفارقات التاريخية المثيرة حقا ، أن يكون جوزيف ستالين ، الرجل الذي انتهكت في عهده الشرعية الاشتراكية ، بصورة قاسية ، هو أبو الدساتير السوفييتية الثلاثة التي صدرت في الاتحاد السوفييتي في في أعوام ١٩١٨ ، ١٩٢٤ ، ١٩٣٦ . وربما يكون ذلك ، دون شك ، مظهرا من المظاهر المأسوية التي أحاطت بتطور الاتحاد السوفييتي ، وهو يسلك دروبا لم يجتزها أحد من قبل ، في سبيل بناء مجتمعه الجديد . وعلى أية حال ، فإنه بغض النظر عن الانتهاكات التي ارتكبت في عهد ستالين ، فلقد كانت هذه الدساتير تعكس ، موضوعيا ، التطورات التي انجزت وتحققت للشعب في روسيا ، التي استلمها ستالين ، وهي تستخدم المحراث الخشبي ، وتركها مزودة بالمحطات الذرية .

دستور ١٩١٨ : ولقد كان ستالين ، في الحقيقة ، هو الذي وضع مسودة أول دستور سوفييتي ، وهوالدستور الذي أقره مؤتمر السوفييتيات الخامس في يوليو ١٩١٨ . ولقد ثبت هذا الدستور ، قانونيا وتشريعيا ، النتائج الرئيسية لثورة أكتوبر ، والسلطة السوفييتية كشكل لديكتاتورية البروليتاريا ، بما اقدمت عليه من إلغاء للملكية الخاصة للمصانع والمعامل والأراضي ، وباطنها ، وإقرار المساواه في الحقوق والواجبات بين الكادحين ، بغض النظر عن القومية والعرق ، وحدد بنية هيئات السلطة السوفييتية المركزية والمحلية ، وأقر شعار الدولة (المنجل والمطرقة) كرمز لتحالف العمال والفلاحين ، وكفل هذا الدستور الأول ، لجميع الكادحين ، الحق في الاشتراك في تصريف شئون الدولة ، لكنه حرم الراسماليين والملاك من الحقوق الانتخابية ، كما برز الحزب الشيوعي ، باعتباره القوة القائدة لدولة ديكتاتورية البروليتاريا .

دستور ١٩٢٤ : وكان ستالين أيضا ، هو مهندس الاصلاح الدستوري الذي استهدف تنظيم علاقات روسيا بالجمهوريات الفيدرالية الأخرى ، والذي انعكس في دستور ١٩٢٤ . وقد أقر هذا الدستور في المؤتمر الثاني لسوفييتات عموم الاتحاد السوفييتي في يناير ١٩٢٤ ، وفيه استبدلت بفيدرالية الجمهوريات السوفييتية ، دولة اتحادية واحدة تضم أربع جمهوريات هي : جمهورية روسيا ، جمهورية أوكرانيا ، وجمهورية بيلوروسيا ، وجمهورية ما وراء القوقاز .

وقد نص هذا الدستور ، على اختصاصات وصلاحيات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، واختصاصات وصلاحيات الجمهوريات المتحدة . وبموجبه ، أصبحت الشئون العسكرية ، والسياسة الخارجية ، والتجارة الخارجية ، والنقل والمواصلات ، من اختصاص الحكومة المركزية في موسكو وحدها . وأصبحت الشئون المالية والاقتصادية ، وشئون الغذاء ، والعمل ، مفتشيات العمال والفلاحين ، غير خاضعة للحكومة المركزية ، ولكنها تخضع لقدر من التنسيق يوجه من موسكو . أما الشئون المحلية ، والعدل ، والتربية والتعليم ، والزراعة ، فأصبحت تتولاها حكومات الجمهوريات في استقلال تام . ومنح الدستور للجمهوريات أيضا ، حق الخروج من الاتحاد . وحدد تركيب وصلاحيات الهيئات العليا لسلطة الدولة في الاتحاد المركزي ، وفي الجمهوريات ، والعلاقات المتبادلة بينها ، على أن تكون سلطة السيادة في يد « مؤتمر السوفييتيات لعموم الاتحاد » ، وتكون في يد اللجنة التنفيذية المركزية في فترات ما بين انعقاد المؤتمر وهي اللجنة التي تتألف من مجلس أعلى ، ومجلس قوميات ، يتساوى فيه عدد ممثلي كل مجموعة عرقية . وبصفة عامة ، أعطى هذا الدستور للجمهوريات ، قدرا كبيرا من الحكم الذاتي ، وإن كان أعطى المركز في موسكو ، حق الاشراف على البوليس السياسي في الجمهوريات .

وقد عكس دستور ١٩٢٤ ، السمات المميزة لتلك الفترة ، التى اتبع فيها ما يسمى « بالسياسة الاقتصادية الجديدة » ، عندما ارغمت ضرورة انعاش الحياة الاقتصادية ، الحكم السوفييتى ، على السماح بحرية التجارة الخاصة ، .. وبالامتيازات الاجنبية ، وبعض النواحى الأخرى لمشاريع الأعمال الخاصة .

وجدير بالذكر ، أنه فى هذه الفترة ، بذل ستالين الجيورجى الأصل ، والمكتب السياسى ، جهدا خاصا مع الجيورجيين ، لينضموا إلى جمهورية ما وراء القوقاز . أما الأوكرانيون ، فعارضوا نية موسكو ، إدارة شئونهم الخارجية نيابة عنهم ، ورفضوا إلغاء مفوضية (وزارة) الشئون الخارجية فى أوكرانيا .

دستور ١٩٣٦ : أما دستور ١٩٣٦ الذى صدر فى أكتوبر سنة ١٩٣٦ ، فقد تقرر تسميته ب « دستور ستالين » ، وسماه السوفييت « الدستور الاكثر ديمقراطية فى العالم » . وقد أسهم فى وضعه ، بصورة رئيسية كل من بوخارين ، وراديك . وبموجبه ، تحولت سوفيتيات (برلمانات) نواب العمال والفلاحين والجنود ، الى سوفييتيات نواب الشغيلة ، الامر الذى عنى تحولها من هيئات للتمثل الطبقى ، الى هيئات توحد الشغيلة جميعا . وكان هذا التحول يعكس التركيب الطبقى الجديد للمجتمع ، اذ اختفى الملاك والراسماليون ، وأصبح المجتمع يتشكل من طبقتين صديقتين هما العمال والفلاحين ، وكذلك من المثقفين الثوريين ، والغيت فى الدستور الجديد ، كافة القيود التى كانت مفروضة بالنسبة للحق الانتخابى ، والتى اتسمت بالتحيز الصريح للطبقة العاملة الصناعية ، باعتبارها قد فقدت مغزاها ، وبذلك منح كل المواطنين ، حقا متساويا فى الاقتراع ، واستبدل الانتخاب المباشر ، بالانتخاب غير المباشر ، والتصويت العلنى بالتصويت السرى .

وبموجب دستور ١٩٣٦ ، شكل مجلس السوفييت الاعلى للاتحاد السوفييتى ، والسوفييتيات العليا للجمهوريات الاتحادية ، والجمهوريات ذات الحكم الذاتى والسوفييتيات المحلية لنواب الشغيلة .

وقد أصر ستالين على ان يضمن الدستور ، حق الجمهوريات التى يتكون منها الاتحاد السوفييتى ، فى الانفصال عنه متى شاءت ذلك .. وجدير بالذكر ، أنه عارض منح سلطات أكبر لرئيس الدولة ، بدلا من منحها لهيئة رئاسة السوفييت الأعلى المتعددة الاعضاء ، وحذر مستمعيه من أن رئيسا واحدا قد يتحول الى دكتاتور ، ولا يجوز بالتالى أن تترك فى لدستور ثغرة ، يمكن لدكتاتور النفاذ منها ، وفى نفس الوقت ، حرم الدستور نشوء أحزاب أخرى غير الحزب الشيوعى . وبهذا الصدد قال ستالين حينذاك : « إن حرية العمل لعدة أحزاب ، لا يمكن أن تمنح الا فى مجتمع مكون من عدة طبقات متناحرة ، تكون متعارضة ، ومتناقضة فى مصالحها .. ان الوضع فى الاتحاد السوفيتى ، لا يسمح الا بوجود حزب واحد فقط » .

وعلى وجه العموم ، فلقد كان اقرار دستور ١٩٣٦ الذى سيظل معمولا به حتى التصديق النهائى على الدستور الجديد فى أكتوبر الحالى ، رمزا لدخول الاتحاد السوفييتى الاشتراكية ، وبدء عملية تحول دولة ديكتاتورية بروليتاريا ، الى دولة الشعب كله .

اقصاء بودجورنى والدستور الجديد :

أما فيما يتعلق باقصاء الرئيس السابق نيكولاى بودجورنى ، والذى يعد أول تحول كبير فى قيادة الكرملين منذ ١٣ عاما ، فانه لا يرجع فحسب إلى الخلاف بين بريجنيف وبودجورنى حول الدستور الجديد ، وإنما يرجع إلى عوامل أخرى أقدم عهدا كذلك .

ذلك أن الصورة التى ظهر بها بودجورنى فى العالم ، باعتباره يتولى منصبا شرفيا أكثر منه تنفيذيا ، ليست هى الصورة التى كان يريدها لنفسه ، ولمسار حياته السياسية فى الحزب والدولة السوفييتية ، فمن الحقائق غير المعروفة على نطاق واسع ، خارج الاتحاد السوفييتى ، أن الصراع كان مستعرا بين بريجنيف وبودجورنى فى النصف الثانى من فترة حكم خروشوف ، على منصب الرجل الثانى فى الحزب ، وهو الذى يتولى سكرتارية اللجنة المركزية لشئون التنظيم . وفاز بودجورنى فى هذا الصراع ودخل بريجنيف الجراج الذهبى بانتخابه رئيسا لمجلس السوفييت الأعلى (البرلمان السوفييتى) فى الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤ . إلا أنه بعد إقصاء خروشوف فى أكتوبر ١٩٦٤ ، انتخب بريجنيف سكرتيرا أول للجنة المركزية للحزب ، ودارت الدائرة على بودجورنى ، وكان عليه هو هذه المرة أن يدخل (الجراج الذهبى) بانتخابه رئيسا لمجلس السوفييت الأعلى ، وهو المنصب الذى ظل فيه حتى إقصائه . ليس ذلك فحسب ، بل وأعفى فى سنة ١٩٦٥ من عضوية سكرتارية اللجنة المركزية للحزب ، على أساس تفرغه لمهام رئاسة مجلس السوفييت الأعلى .

والواقع أن عاملا أساسيا من عوامل تفاقم مشكلة بودجورنى داخل القيادة السوفييتية ، يتمثل فى معارضته

لسياسة الانفراج الدولي كما يطبقهما بريجنيف ، والتي تعد حجر الزاوية في سياسته الخارجية . اذ قاد بودجورني الجناح المتشدد في المكتب السياسي الذي يرفض تقديم اية تنازلات في مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية . وانعكست نتائج هذا الموقف المتصلب على سير المحادثات الامريكية السوفييتية بهذا الصدد .

ليس ذلك فحسب ، بل إن بودجورني ـ كما أشار عديد من خبراء الشئون السوفييتية ـ اقترح اتباع سياسة أعنف مع الولايات المتحدة ، تتمثل في احراجها على امتداد قواعد احلافها العسكرية مثل تركيا ، وايطاليا ، واسبانيا وحتى قبرص ، في وقت ازداد فيه تأكيد الغرب لمفهوم الانفراج ، باعتباره (وحدة لا تتجزأ) في كافة المناطق ، فإما أن يكون كاملا وإما لا يكون .

كذلك فقد احتج بودجورني ـ حسبما تؤكد عديد من المصادر الاوروبية المطلعة ـ على تخفيض ميزانية الدفاع السوفييتية بما قيمته ٢٣ مليار دولار ، في توظيفات الخطة العاشرة لتي تزيد على ٦٢١ مليار روبل ، منها ١٧٠ مليارا للزراعة فقط ، واعتبر بودجورني اقتطاع هذا الرقم ، مساومة مع الغرب لصالح سياسة الانفراج الدولي ، كسياسة معتمدة لليونيد بريجنيف .

ومن هنا تكون رؤية بودجورني للسياسة الخارجية السوفييتية ، رؤية تنطوي على تكلفة ومشقة أكبر بالنسبة للشعب السوفييتي ، من رؤية بريجنيف لها . تلك الرؤية التي تحاول أن تطوع السياسة الخارجية السوفييتية ، لخدمة أهداف الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للشعب السوفييتي ، الذي يدخل أكثر فأكثر عصر الاستهلاك المتزايد . ومن هنا فإن سياسة الانفراج ، كما يراها بريجنيف ، وبما تنطوي عليه من تهدئة عالمية ، وتخفيض في الميزانيات العسكرية ، لا تحقق فحسب أهداف ما يسميه بريجنيف بسياسة السلام السوفييتية ، وإنما هي تستجيب أيضا للاحتياجات الواقعية للمستهلك السوفييتي ، الذي يزداد اتصاله وانفتاحه على الغرب ، وعلى الكثير من الحقائق في العالم . ومن هنا يكون التركز في القيادة السوفييتية ، يخدم مصالح أكثر ديمقراطية ، لأنه تركيز لقوة واقعية ومعتدلة ومرنة بهذا الصدد .

وبالاضافة إلى ذلك ، يرى بعض خبراء الشئون السوفييتية ، انه من الاسباب التي أدت إلى عزل بودجورني ، أنه كان يتولى مسئوليات دبلوماسية هامة ، بوصفه عضوا في المكتب السياسي ، خاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط وأفريقيا ، وهي المجالات التي عانى فيها الاتحاد السوفييتي من اخفاقات ملموسة ، خاصة بعد جولة بودجورني الأفريقية ، التي وصفت بأنها سلسلة من الخطوات المتعثرة ، وبعد فشل الحملة في زائير ، التي احدثت انعكاسات سلبية على نفوذ موسكو في افريقيا كلها تقريبا ، لا سيما بعد تراجعته بصورة واضحة ، في مصر والسودان .

إلا أنه من الصعب في الحقيقة ، الجزم بأن سياسة الاتحاد السوفييتي في أفريقيا والشرق الأوسط ، كانت سياسة شخصية لنيكولاي بودجورني ، لأن أسلوب « إقطاع » سياسة الاتحاد السوفييتي في قارات بأسرها ، لهذا أو ذاك من الزعماء السوفييت ، اسلوب غريب على عمل القيادة السوفييتية . والأرجح هنا أن بودجورني ، كان ينفذ السياسة العامة للقيادة السوفييتية الحالية ، وإن كان يلقي عليهما بظلاله الشخصية ، التي كانت سلبية غالبا . فالملاحظ مثلا فيما يتعلق بتطبيقات السياسة السوفييتية إزاء مصر ، أنه في حين كانت انطباعات الرئيس السادات التي أوردها في مذكراته ، تبدو سلبية للغاية بالنسبة لنيكولاي بودجورني ، الا انها كانت تتسم بالتقدير والدفء تجاه مواقف الرئيس ليونيد بريجنيف ، الأمر الذي يعكس ، بالضرورة ، تباينا في تناول ومعالجة كل منهما للقضايا والمشاكل المصرية السوفييتية الرئيسية .

وليس ثمة شك أيضا ، في أن عاملا هاما من العوامل التي أدت الى تنحية بودجورني ، يتمثل في تصدره ، وخاصة منذ ١٩٧٢ ، المعارضة في المكتب السياسي ، ضد اصدار الدستور السوفييتي الجديد ، مما أدى الى تعثر مشروعه لمدة خمس سنوات ، بعد أن كان بريجنيف قد أعلن أن مسودة الدستور ستنشر في ١٩٧٢ خلال المؤتمر الموسع للحزب ، وأنها ستعرض للمناقشة العلنية ، وستطرح على الناس في استفتاء شعبي . ولكن بعضهم في المكتب السياسي ، أبدوا معارضة متصلبة . وفي مقدمتهم بودجورني ، على أساس أن المناقشة الشعبية الواسعة ، والاستفتاء ، قد يشجعان المنشقين في الداخل ، ويخلقان مناخا ايجابيا لهم ، وأن أي تراخ في الداخل ، قد يفتح ثغرات في المجتمع السوفييتي ، لا يمكن معرفة ما سينفذ منها . وقد أدى ذلك الصراع ، مع أسباب أخرى ، إلى اقصاء بيوتر شيلست ، وفورونوف ، المعروفين بمعارضتهما لبريجنيف من المكتب السياسي ،

فى ١٩٧٣ ، ثم شيليبين أبرز المرشحين لخلافة بريجنيف حينذاك . وبدا اتجاه بريجنيف بالنسبة للدستور ، يلقى المزيد من التأييد علنا ، وبدأت ترتسم معالم الصورة التى يريدها لنفسه : بطل اصدار دستور سوفييتى جديد ، يوسع الحريات الديمقراطية ، ويزيد حقوق ومكاسب المواطنين .

ومن ناحية أخرى ، أشار الخبراء الأمريكيون ، إلى أن بودجورنى ، كان قد بدأ مؤخرا فى توجيه انتقادات للسياسة الاقتصادية الداخلية لبريجنيف ، واتهمه بالاخفاق فى التغلب على الاختناقات التى يواجهها الاقتصاد ، وانخفاض مستوى الانتاج الصناعى حسبما أشاروا .

وعلى أية حال ، كان هناك عامل آخر وراء تنحية بودجورنى ، هو أن بقاءه أصبح حجر عثرة أمام فعالية القيادة السوفييتية العليا . فقد لوحظ أن تقسيم السلطة بين زعيم الحزب ورئيس الدولة ، يعطل اجراءات وسير العمل على مستوى القمة . وخبرة زيارة نيكسون لموسكو فى سنة ١٩٧٢ ، واضحة بهذا الصدد ، فقد كان الذى يستقبله ، كرئيس دولة ، هو بودجورنى ، بينما المفاوضات الحقيقية ، تجرى مع بريجنيف زعيم الحزب ، وفى نفس الوقت ، كان توقيع الاتفاقات فى يد بودجورنى ، باعتباره رئيس للدولة ، مقابل للرئيس نيكسون ، وتعدد مثل ذلك الوضع منذ ذلك التاريخ .

ومن ناحية أكثر أهمية ، أصبح بقاء بودجونى ، تهديدا لكل سياسة الانفراج السوفييتية ، وذلك إذا أراد استخدام حقه فى أن يوقع اولا يوقع الاتفاقات المعقودة . ومن هنا ، استقرت فى ذهن بريجنيف ، ضرورة الجمع بين المنصبين ، بعد أن أصبح هذا التقسيم غير متناسب مع نبض العصر ، ولا مع احتياجات السياسة السوفييتية العليا ، كما يراها هو .

دستور بريجنيف : « دستور الاشتراكية المتطورة »

ولقد درس المكتب السياسى للجنة المركزية للحزب السوفييتى ، مشروع الدستور الجديد ، الذى أعدته اللجنة الدستورية ، التى تولى بريجنيف رئاستها ، والتى تتألف من ٧٥ عضوا ، وصدق عليه بصورة أولية . ولا مجال للشك لدى اخصائيى الشئون السوفييتية ، فى أن الدستور الجديد ، سيقر فى أكتوبر الحالى ، بعد المناقشة الواسعة من جانب الشعب لمواده وبنوده ، وأنه قد تجرى تعديلات طفيفة عليه .

والواقع أن ما أثار ضرورة إصدار دستور سوفييتى جديد هو أن الدستور المعمول به حاليا ، قد صدر فى ١٩٣٦ ، عندما كان الاتحاد السوفييتى دولة اشتراكية وحيدة ، مطوقة بالحصار الرأسمالى من كل جانب . ولذا فان الظروف والأفكار والأوضاع التى حكمت المشرع السوفييتى فى ١٩٣٦ ، لم تعد متناسبة مع الظروف الواقعية الراهنة ، إذ أصبح المعسكر الاشتراكى نظاما عالميا ، ونشأت محل المستعمرات السابقة ، عشرات من الدول النامية الغنية ، وتغير الوضع الدولى للاتحاد السوفييتى ، ووجه العالم الاجتماعى ـ السياسى ، وتغير توازن القوى على المسرح الدولى تغيرا تاما .

وفى داخل الاتحاد السوفييتى ، حدثت تغيرات اقتصادية واجتماعية عميقة ، وتغير الوجه الاجتماعى للمجتمع ، وأصبحت الطبقة العاملة ، تشكل اليوم ثلثى سكان البلاد ، اى عشرات الملايين من الناس المثقفين ، المتعلمين تكنيكيا ، الذين يقترب عملهم أكثر فأكثر ، من عمل العاملين المهندسين التكنيكيين ، كذلك فان عضو المزرعة الجماعية اليوم ، ولد أصلا فى هذه المزرعة ، وتكونت سيكولوجيته على أساس اشتراكى ، كذلك غدت فئة المثقفين اشتراكية حقا . وفى كلمة ، فإن القاسم المشترك لكل هذه التحولات ، هو : التجانس الاجتماعى للمجتمع السوفييتى .

وعلى هذا النحو ، نجد أنه مع بناء الاشتراكية المتقدمة ، وانتقال كل فئات السكان إلى المواقع الفكرية السياسية للطبقة العاملة ، تحولت الدولة السوفييتية التى نشأت كديكتاتورية للبروليتاريا ، إلى « **دولة الشعب كله** » . وفى هذه الظروف فان الدولة لا تعمل باسم طبقة ما تحتل وضعا سائدا ، ولا تعبر عن مصالح شطر من المجتمع ، وإنما تعمل باسم كافة الطبقات والفئات الاجتماعية التى تشكل المجتمع ، نظرا لاختفاء التناحرات الطبقية ، ونظرا للوحدة الاجتماعية ـ السياسية ـ الايديولوجية ، التى تشمل المجتمع بأسره .

ويتضمن مشروع الدستور الجديد ١٧٣ مادة ، مقابل ١٤٦ مادة فى الدستور المعمول به حاليا (دستور ١٩٣٦) وقد احتفظ مشروع الدستور الجديد ، بموضوعات مبدئية كثيرة من دستور ١٩٣٦ ، لأنها مازالت تتفق وجوهر النظام .

ونص « دستور بريجنيف » الجديد ، على تجديد مجلس السوفييت الأعلى كل ٥ سنوات ، وليس كل ٤ كما كان الأمر فى دستور ١٩٣٦ ، وتجديد المجالس المحلية كل سنتين ونصف ، كما نص على اجراء استفتاءات فى الموضوعات التى تتعلق بالصالح الوطنى .

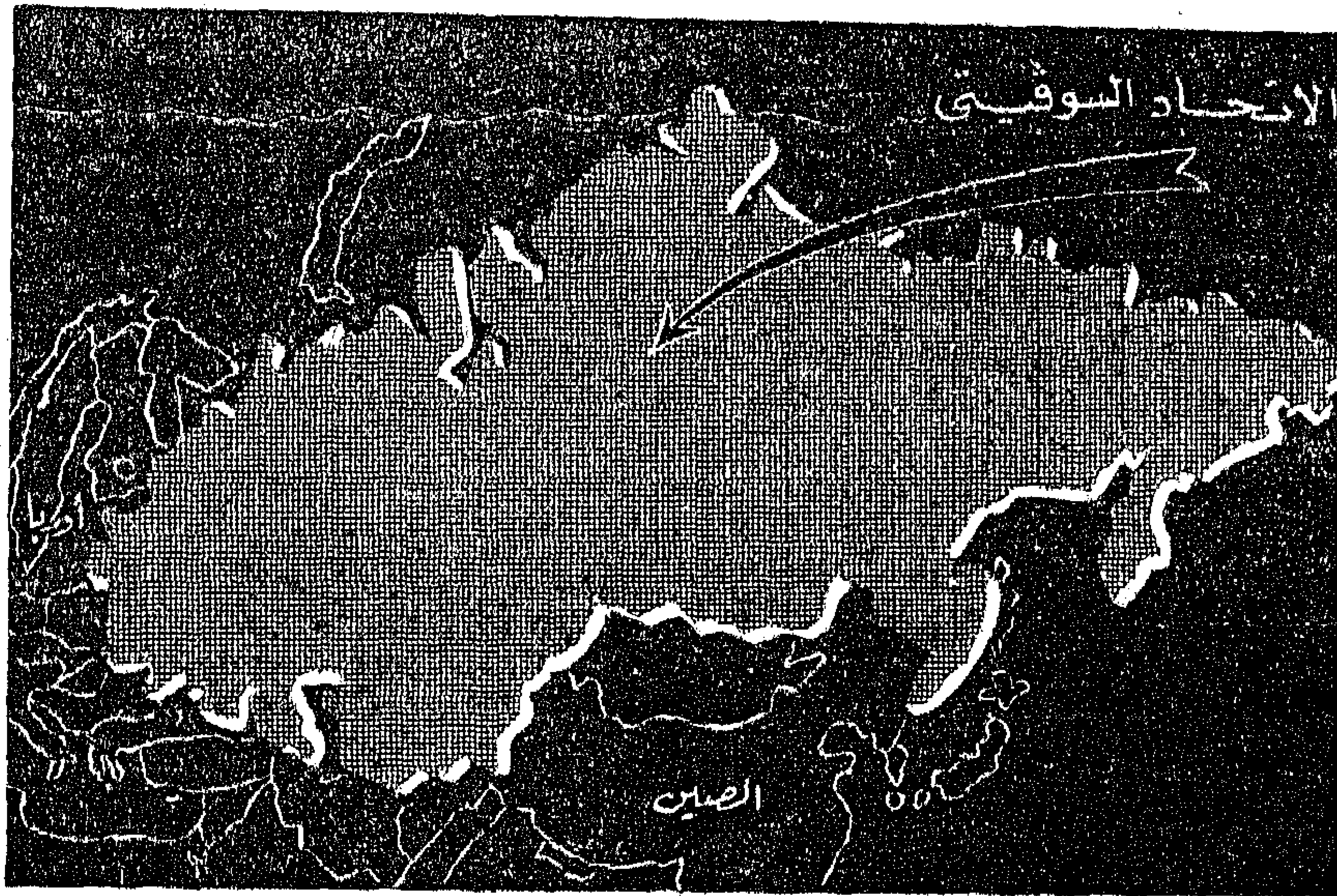
وهو مظهر جديد لمشاركة الشعب المباشرة في ادارة الشئون العامة ، وليس بالوساطة . كما نص على تخفيض سن الترشيح الى مجلس السوفييت الاعلى من ٢٣ سنة في الدستور الحالي ، الى ١٨ سنة ، وبالنسبة الى مجالس السوفييتيات العليا للجمهوريات من ٢١ سنة في الدستور الحالي ، إلى ١٨ سنة في الدستور الجديد .

وأكد مشروع الدستور الجديد بالطبع ، على الدور القائد والموجه للحزب الشيوعي ، واقترح تسمية « مجالس السوفييتيات ، بمجالس سوفييتيات نواب الشعب ، والاتجاه الرئيسي لما هو جديد في الدستور ، هو تعميق وتوسيع الديمقراطية ، وضمان المشاركة الأعرض للسكان في ادارة كافة شئون المجتمع ، واعطاء الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمواطنين ، صفة قانونية دستورية ودعم الدور الموكل الى مجالس السوفييتيات في حل أهم قضايا المجتمع ، وزيادة رقابة السوفييتيات على الهيئات التنفيذية والادارية وعلى نشاط التنظيمات والشخصيات المسئولة .

واذا كان الدستور السابق قد كفل حق العمل ، فان الدستور الجديد ، يكمله بحق اختيار المهنة ، ونوع العمل الذي يتفق ومواهب المواطن وقدراته ، مع وجوب مراعاة هذا الاختيار لاحتياجات المجتمع الاجتماعية . ويثبت الدستور الجديد ، حق الانسان في الحصول على سكن ، وبايجار ميسور ، وهو ما لم يكن يتضمنه الدستور السابق ، عندما كان الاتحاد السوفييتي يبنى ٨ ملايين متر مربع من المساكن في العام ، اما الان ، فإنه يبنى أكثر من ١٠٠ مليون متر مربع سكني في العام الواحد .

وأكد الدستور الجديد ، على جميع الحريات المنصوص عليها في الدستور الحالي لحرية الكلمة والصحافة والاجتماع والتظاهر .. وهو ينطلق من أن حقوق وحريات المواطنين ، لا يمكن ولا يجب ان تستغل ضد النظام الاجتماعي ، وفيما يضر بمصالح الشعب . وأكد الاساس الهام للاقتصاد ، الذي يتمثل في الجمع بين القيادة المركزية المنهجية ، وبين الاستقلالية الاقتصادية للمصانع والاتحادات ومبادراتها . وخلافا لما هو وارد في الدستور الساري حاليا ، لم يتضمن مشروع الدستور الجديد ، سردا للوزارات والمصالح على مستوى عموم الاتحاد السوفييتي والجمهوريات ، على اساس أن تشكيلها يتغير من وقت لاخر . كذلك فلأول مرة ، تضمن الدستور الجديد ، بابا خاصا عن السياسة الخارجية ، اكد فيه على تبنى الدولة السوفييتية سياسة السلام ، وتدعيم أمن الشعوب والتعاون الدولي ، وتلافي الحروب العدوانية ، والتنفيذ الدؤوب لمبادىء التعايش السلمي . كما اشير للمرة الأولى في الدستور ، إلى أن الاتحاد السوفييتي جزء لا يتجزأ من المجموعة الاشتراكية العالمية . ولأول مرة ، ادخل في الدستور ، باب خاص بشأن الدفاع عن الوطن والاشتراكية . وفي عداد صلاحيات هيئة رئاسة السوفييت الأعلى ، روعى تشكيل مجلس للدفاع عن البلاد . واقرار تشكيله .

وبصفة عامة ، يتسم الدستور الجديد ، بالصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها الأجهزة المنتخبة ، أي •



السوفييتيات (البرلمانات) وتزايد فعاليتها ، واستخدام الامكانيات الضخمة لجيش النواب البالغ عددهم مليونين ، والذين يمثلون جميع فئات السكان ، وجميع المهن ، وكل القوميات في حل أكثر المهام تعقيدا وتنوعا ، وممارسة أكثر أشكال الاشراف فعالية ، على عمل الاجهزة التنفيذية .

وكفل الدستور الجديد أيضا ، تحسين عمل جميع الهيئات المكلفة بتأمين الالتزام الصارم بسيادة القانون ، أي النيابة العامة ، والمحاكم وهيئات التحكيم ، والهيئات الادارية الاخرى ، والرقابة الشعبية ، كما نص على أن النائب لا ينقطع عن نشاطه الانتاجي .

وجدير بالذكر ، أن ٦٧٪ من النواب الحاليين ، عمالا وفلاحين و٥٠٪ من مجموع النواب تقريبا من النساء ، والثلث من الشباب الذين لا تتعدى اعمارهم الثلاثين . كماينص الدستور ، على سحب الثقة من النواب ، اذا لم يكونوا جديرين بها ، وقد سحبت الثقة من أكثر من ٤٠٠٠ نائب خلال السنوات العشر الاخيرة .

وعلى وجه العموم ، فقد تزايد في الدستور الجديد بمقدار الضعف عدد المواد الخاصة بحقوق وحريات المواطنين ، واتسعت ضماناتها بشكل ملموس .

وقد فسر الدستور الجديد ، بشكل أرحب ، مفهوم حرية الضمير ، كحق التدين بأية ديانة ، وحق ممارسة الشعائر الدينية ، أو عدم الترويج لأي دين . كما أشار الى أن اثارة العداوة والبغضاء بسبب المعتقدات الدينية ، أمر محرم . واكد الضمانات القانونية لسلامة الفرد ووسعها ، فلا يمكن ـ بموجبه ـ القبض على أى مواطن إلا بقرار من المحكمة ، أو بتصديق من النائب العام . كما ضمن سلامة المسكن ، وعدم جواز دخول أى مسكن بدون مستند قانوني ، وضد ارادة رب السكن . كذلك ضمن القانون ، المحافظة على الحياة الشخصية للمواطن ، وعلى سرية المراسلات والمحادثات التليفونية .

وجدير بالذكر أن غالبية الفقرات الاساسية في المادة ٢٨ تعد في الحقيقة ، تكرارا للصياغات التي تضمنتها الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي بشأن الأمن والتعاون في أوروبا . وبذا يكون الاتحاد السوفييتي ـ واقعيا ـ أول دولة تتضمن قانونها الاساسي ، اهم بنود هذه الوثيقة العالمية .

وهناك تطور جديد في المادة ١١٨ المخصصة لتشكيل هيئة برئاسة السوفييت الأعلى ، ينص على انشاء منصب نائب أول لرئيس هيئة رئاسة السوفييت الاعلى ، الغرض منه في الواقع اتاحة قدر أكبر من التفرغ لبريجنيف ، باعفائه من مهام استقبال وتوديع الضيوف الاجانب والسفراء ومنح الميداليات والاوسمة .. الخ . التى قد تعوقه عن مهامه الأكثر أهمية .

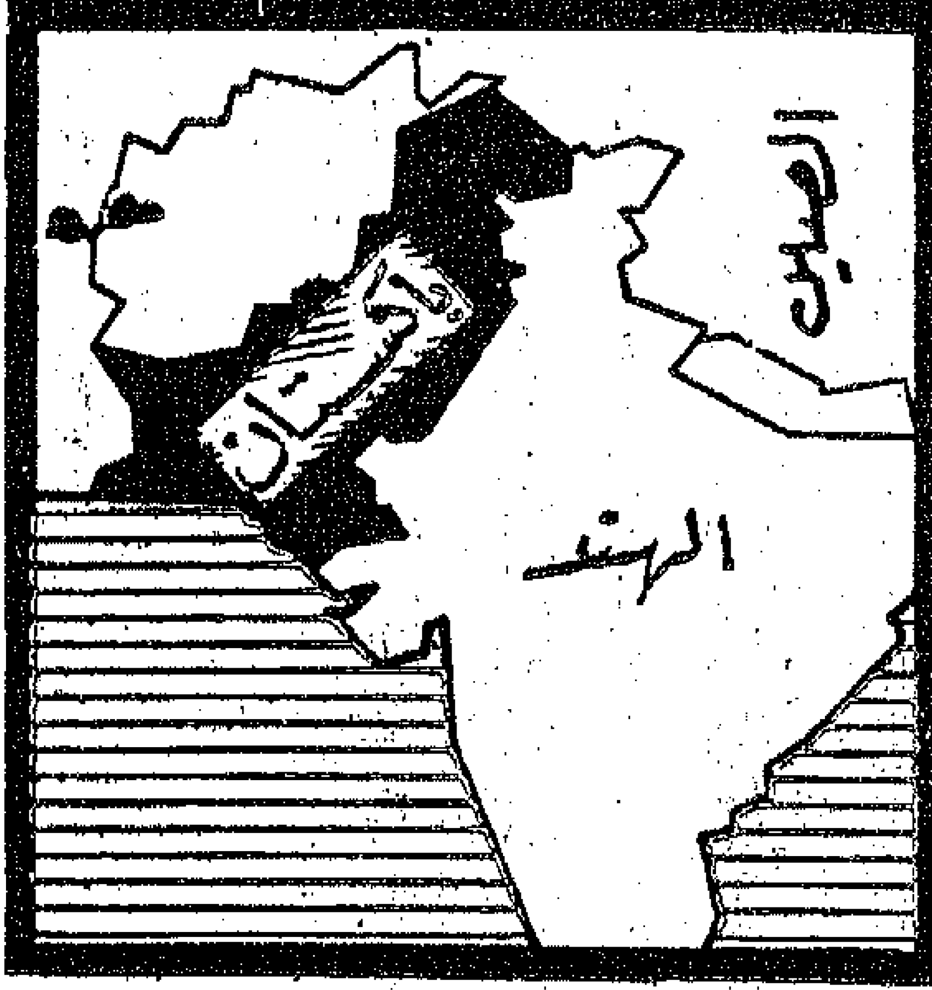
كذلك فهناك تطور جديد أيضا في الفصل الخاص بمجلس الوزراء ، يتمثل في انشاء هيئة رئاسة لمجلس الوزراء ، تضم بالاضافة الى رئيس الوزراء النائب الاول لرئيس هيئة رئاسة السوفييت الأعلى ، ونواب رئيس الدولة ، ولا يعرف بعد بصورة حاسمة . ما اذا كان ذلك يستهدف زيادة مكانة رئيس الوزراء ، أو تشكيل مجلس وزراء مقيد وأكثر (طواعية) بالنسبة لرئاسة الدولة ، أو انه يمثل تركيزا للاشراف على مجلس الوزراء المتسع للغاية ، والذى يضم في الاتحاد السوفييتي ، أكثر من مائة وزارة .

وبعد ذلك ، فثمة وجهة نظر أخرى تقول في ختام الامر ، ان الرئيس بريجنيف ، يستهدف من تركيز السلطة في يديه ، وتدعيم نفوذه ، وتوسيع سلطاته بموجب التغييرات الدستورية الجديدة ، التمكن بفعالية أكبر ، من التغلب على المشاكل الداخلية والخارجية ، ونواحي الاخفاق التي ظهرت هنا وهناك والتي ربما تكون قد تركت آثارا ضارة خاصة وهناك جيل سوفييتي جديد ، ينتظر أن يلعب دورا أكثر فعالية وحيوية ، وأكثر تطابقا مع ايقاع العصر ، ومع مستوى التحديات التي يجابهها الاتحاد السوفييتي ، وذلك من خلال هياكل وعلاقات ، تتسم بقدر أكبر من اللامركزية ، وحرية المبادرة .

وعلى أية حال ، فمما لا شك فيه ، أن الدستور السوفييتي الجديد ، يتضمن توسيعا وتعميقا للحريات وللحقوق الاساسية للمواطنين ، ويتضمن كذلك عديدا من التطورات الاكثر تقدما عن الدساتير السوفييتية السابقة جميعا . ولقد أقر بتلك الحقائق ، حتى خصوم الاتحاد السوفييتي في غرب أوروبا والولايات المتحدة .

ولكن العبرة الحقيقية والاساسية بالنسبة للدساتير في كل مكان ، لا تتمثل فحسب ، في تقدمية وديموقراطية نصوصها ، وانما في مدى التزام الهيئات الحاكمة والمواطنين انفسهم ، بما تفرضه عليهم من التزامات ، وما تكفله لهم من حقوق . وقد اعترف الرئيس بريجنيف نفسه ، في تقريره حول مشروع الدستور ، بأن بعض السنوات التي انقضت بعد اقرار دستور ١٩٣٦ ، قد عكرها ظلم غير مشروع ، وانتهاك لمبادىء الديمقراطية الاشتراكية . وتم ذلك خلافا لمواد الدستور ، ويجب الا يتكرر مثلها أبدا » .

فإذا كان ستالين ، قد أعدم ظلما بعض من أسهموا بصورة أساسية في وضع دساتيره نفسها ، فإن تقدما كبيرا قد حدث دون شك ، لأن الرئيس السابق نيكولاى بودجورني ، الذي عارض بشدة دستور بريجنيف والعديد من جوانب سياسة بريجنيف ، لم يصبه من ذلك شيء ، وسيواصل العيش آمنا في شقته بموسكو ، وتلقى معاش طيب ، وامتلاك فيلا ريفية جميلة . ■



الانقلاب العسكرى في باكستان

هاله سعودى

شهدت باكستان في ساعة مبكرة من صباح الخامس من يوليو الماضى ، انقلابا عسكريا بقيادة الجنرال محمد ضياء الحق رئيس أركان **الجيش الباكستانى** ، أسفر عن سيطرة الجيش تماما على البلاد ، وحل الجمعية الوطنية ، والجمعيات التشريعية الاقليمية ، ووقف الأنشطة السياسية في الدولة ، واعتقال ذو الفقار على بوتو رئيس الوزراء وزعيم حزب الشعب الباكستانى ، وزعماء أحزاب المعارضة المؤتلفة معا في حزب التحالف الوطنى الباكستانى . وقد جاء هذا الانقلاب ـ والذى يعد المرة الثانية لتدخل العسكريين في السلطة في باكستان منذ قيام هذه الدولة في ١٩٤٧ ـ معلنا انتهاء ست سنوات من الحكم المدنى ، والعودة إلى الحكم العسكرى الذى شهدته الدولة منذ ١٩٥٨ حتى ١٩٧١ ، الأمر الذى يثير التساؤلات حول الأسباب والدوافع وراء هذا الانقلاب ، وطبيعته ، فضلا عن مستقبل الدور السياسى للعسكريين في تلك الدولة .

وقد وقع الانقلاب العسكرى الأخير في باكستان ، بعد أقل من أربع وعشرين ساعة من اعلان فشل المباحثات بين ذو الفقار على بوتو ، وزعماء حزب التحالف الوطنى الباكستانى ، بشأن اجراء انتخابات جديدة في البلاد في أكتوبر القادم . وبذلك وضع حدا للأزمة السياسية المتفاقمة في باكستان ، منذ أن أعلنت نتائج الانتخابات العامة التى أجريت في السابع من مارس الماضى ، لانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية ، وما ترتب عليها من اضطرابات خطيرة ، بسبب رفض المعارضة الاذعان لنتائج هذه الانتخابات ، متهمة حزب الشعب الباكستانى الحاكم ، بالتلاعب في الانتخابات ، وتزويرها لصالحه .

واذا كان فشل محاولات التفاوض بين ذو الفقار على بوتو والمعارضة ، بمثابة العامل المباشر الذى دفع إلى تفجر الأزمة وتدخل الجيش ، فان هناك مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، أسهمت في تهيئة البلاد للانقلاب العسكرى .

الأوضاع السياسية والاقتصادية في باكستان :

كان ذو الفقار على بوتو ، قد وصل للسلطة في باكستان ، بعد انهيار الحكم العسكرى فيها ، على أثر الأحداث التى شهدتها هذه الدولة ، عقب انتخابات ١٩٧٠ ، المتمثلة في نمو الروح القومية البنجالية ، التى أدت إلى قيام حرب أهلية في باكستان ، تطورت الى حرب دولية في شبه القارة الهندية وانتهت بهزيمة باكستان وانفصال اقليمها الشرقى ، مكونا دولة بنجلاديش . فقد تولى بوتو زعيم حزب الشعب الباكستانى (والذى كان قد حصل على أغلبية مقاعد باكستان الغربية في الجمعية الوطنية في انتخابات ١٩٧٠ ، رئاسة الدولة في ٢٠ ديسمبر ١٩٧١ معلنا انتهاء حكم عسكرى ، استمر في باكستان من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٧١ .

وقد كان على بوتو آنذاك ، أن يواجه العديد من التحديات والمشاكل المتعاظمة حينئذ . فمن ناحية أولى ، كان عليه انقاذ الدولة من حالة الانهيار السياسى والاقتصادى التى شهدتهما على أثر الحرب الهندية الباكستانية . فقد ترتب على هذه الحرب ، فقدان باكستان لمساحات ضخمة من إقليمها ، بالاضافة إلى ٨٠ مليونا من سكانها ، وحرمانها من الجانب الأعظم من طاقاتها الاقتصادية . كما أدت الحرب ، إلى تدهور

كل القطاعات الاقتصادية فى باكستان ، وتدهور معدل النمو الاقتصادى فى الدولة ، حتى وصل إلى ١,٤٪ بعد أن كان ٦,٧٪ فى عام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ ، وكان هذا المعدل يقل كثيرا عن معدل النمو السكانى ، الذى بلغ ٣٪ سنويا انذاك ، الامر الذى انتهى بانخفاض الدخل الفردى ، كما انخفض معدل النمو الصناعى من ٨,٨٪ عام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ إلى ٢,٥٪ عام ١٩٧١ . كما ادت الحرب إلى تاثر المراكز الصناعية الرئيسية فى باكستان ، بسبب توقف التجارة مع الاقليم الشرقى ، الذى كان يشكل اكبر سوق لمنتجات الاقليم الغربى ، كما كانت منتجات باكستان الشرقية الزراعية ، تمثل عماد صادرات باكستان إلى الخارج ، وبالتالى المصدر الرئيسى للعملات الصعبة ، فقد بلغت إيرادات تصدير الجوت الذى كانت تنتجه باكستان الشرقية ٧٥ مليون جنيه استرلينى سنويا . كذلك ادت الحرب ، إلى اصابة الاقتصاد الباكستانى بحالة من التضخم ، اجبرت الحكومة على طلب تاجيل سداد اقساط القروض الأجنبية ، والتى بلغت ٤ بلايين دولار ، هذا بالاضافة إلى التكاليف اليومية للصراع التى كانت تعدو مليونى دولار .

ومن ناحية ثانية ، كان على بوتو ، أن يواجه العديد من الأزمات والمشاكل المزمنة ، التى ورثها عن النظام العسكرى السابق عليه ، والتى عجزت النخبة العسكرية عن مواجهتها ، ومن ذلك :

١ ـ مشكلة خلق مؤسسات سياسية مستقرة وقادرة على معالجة مشاكل التعبئة الاجتماعية ، واستيعاب مطالب الجماهير فى المشاركة السياسية بطريقة سلمية .

٢ ـ الأزمة التوزيعية التى تمثلت فى تركيز الثروة الاقتصادية فى يد عدد قليل من السكان ، والتفاوت فى توزيع الدخول بين فئات الدخل المختلفة .. فقد كانت هناك عشرون اسرة باكستانية ، تسيطر على ٦٦٪ من كل المشروعات الصناعية و ٩٧٪ من التامين فى الدولة و ٨٠٪ من ودائع البنوك و ٨٠٪ من مجموع القروض الحكومية .

٣ ـ مشكلة النزعات الاقليمية ، خاصة فى كل من إقليم بلوخستان ، واقليم الحدود الشمالية الغربية .

ولقد عمل بوتو على تصحيح اخطاء العسكرية الحاكمة ، من خلال تغيير نظام الحكم ، وتخفيف الآثار السياسية للهزيمة العسكرية ، والتغلب على المصاعب الاقتصادية القائمة . وبدأ بالفعل باجراء اصلاحات حقيقية فى شتى الميادين ، ابتداء من الجيش ، إلى الادارة ، إلى المصارف ، إلى القطاع الزراعى ، وذلك فى محاولة لتطبيق ما اطلق عليه « الاشتراكية الاسلامية » . فالغى القانون العسكرى فى أبريل عام ١٩٧٢ ، وذلك قبل اربعة اشهر من التاريخ المحدد لالغائه ، وادخل دستورا مؤقتا ، يقوم على اساس قانون حكومة الهند لسنة ١٩٣٥ ، وقانون استقلال الهند ١٩٤٧ . وفى يناير ١٩٧٢ ، أصدر قانون الاصلاحات الاقتصادية ، والذى وفقا له ، تم تأميم شركات التامين والبنوك الباكستانية ، والتى بلغ عددها ١٥ بنكا ، براسمال يبلغ ٢٠ مليون جنيه استرلينى . كما تم تاميم ٤٠ صناعة اساسية فى الدولة . كذلك أعلنت سياسة عمالية جديدة ، تهدف إلى زيادة نصيب العمال فى الأرباح . وفى مارس عام ١٩٧٢ ، أعلنت الاصلاحات الزراعية ، والتى خفضت الحد الاقصى للكية الأراضى الزراعية من ٥٠٠ اكر ، إلى ١٥٠ اكرا من الأراضى المروية ، ومن ١,٠٠٠ اكر ، إلى ٣٠٠ اكر من الأراضى غير المروية ، بحيث تتولى الدولة توزيع الفائض على صغار الفلاحين .

وفى ١٠ ابريل ١٩٧٣ ، وافقت الجمعية الوطنية على دستور جديد للدولة ، وهو الدستور الذى أقام نظاما برلمانيا فيدراليا ، أصبح فيه رئيس الجمهورية ، هو الرأس الدستورى للدولة ، بينما اصبح رئيس الوزراء ، هو الرأس التنفيذى لها . وبصدور الدستور ، تولى بوتو رئاسة الوزراة ، بينما تولى فاضل الهى شودرى رئاسة الجمهورية . ولجأ بوتو إلى اسلوب الاجتماعات الشعبية ، لشرح مبادىء سياسته وقراراته المختلفة .

وفى المجال الخارجى ، سعى إلى تدعيم علاقات باكستان بالدول الاسلامية ، وعمل على تنشيط دورها فى حلف جنوب شرق آسيا ، وتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، مع المحافظة على العلاقات القوية مع الصين ، بل ولجأ إلى تحسين العلاقات مع الهند ، والاعتراف ببنجلاديش فى عام ١٩٧٥ .

غير أن هذه الاصلاحات ، يبدو كما لم تكن كافية لمعالجة كل مشاكل الدولة . فمن ناحية ، كانت باكستان لا تزال تعانى من مشاكل إقتصادية حادة ، مثل ندرة الموارد الاقتصادية ، والتى مثلت عائقا أمام تنميتها الاقتصادية ، ومشكلة التضخم وارتفاع الاسعار ، والبطالة ، وارتفاع اسعار الواردات ، مما أدى إلى عجز

ميزان مدفوعاتها ، والذى قدر ب ١,٥ بليون دولار عام ١٩٧٦ .

ومن ناحية ثانية ، فان الاصلاحات الزراعية ، لم تحقق نتائج ملموسة ، فيما يتعلق باعادة توزيع الأراضى على صغار الفلاحين ، وبصفة عامة لم تكن هذه السياسات كافية لعلاج التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة ، واشباع التوقعات الكثيرة المتزايدة التى أثارتها وعود بوتو الاصلاحية .

ومن ناحية ثالثة ، استمرت ايضا مشكلة النزعات الاقليمية ، والتى بدأت مع تدخل الحكومة الفيدرالية فى شئون الاقاليم ، فيما يتعلق بعزل وتعيين حكام الاقاليم والوزارات الاقليمية ، بما يتفق مع مصالح حزب الشعب الباكستانى ، وهو ما كانت تقاومه كل من بلوخستان واقليم الحدود الشمالية الغربية . كما فشلت الحكومة فى مواجهة مطالب زعماء الاقليمين ، من أجل الاستقلال الذاتى ، ولجأت إلى استخدام العنف ، ضد حركة التمرد التى قامت بها قبائل بلوخستان فى ١٩٧٤ ، رغبة فى الاستغلال ، وذلك بزعامة حزب عوامى الوطنى . وباختصار ، كانت هناك بوادر عدم رضا ضد النظام ، يمكن إثارتها ، وهو ما نجحت فيه المعارضة بعد انتخابات مارس ١٩٧٧ .

إنتخابات مارس ١٩٧٧ وتفجر الأزمة :

تعتبر الانتخابات التى عقدت فى ٧ مارس الماضى ، شيئا هاما فى حياة باكستان السياسية ، لانها كانت أول انتخابات برلمانية تجرى بعد حرب ١٩٧١ ، وهى فى الواقع ثالث انتخابات فى تاريخ الدولة الاسلامية القصير .

وقد خاض حزب الشعب الباكستانى بزعامة بوتو ، المعركة الانتخابية ، ضد أحزاب المعارضة المؤتلفة فى حزب التحالف الوطنى الباكستانى . وكان حزب الشعب الباكستانى ، قد شكله بوتو عام ١٩٦٧ لمعارضة نظام أيوب خان ، وكان حزبا اشتراكيا يدعو إلى بناء نظام جديد ، على أساس خطوط الاشتراكية والديمقراطية والاسلام ، إلا أنه كان يجمع بين العناصر الاشتراكية والعناصر المحافظة والارستقراطية . وقد أدى تمسكه بسياسة العضوية المفتوحة ، إلى احتوائه عناصر غير متجانسة من الأعضاء .

أما حزب التحالف الوطنى الباكستانى ، فقد تكون فى ١٠ يناير عام ١٩٧٧ بزعامة مولانا معنى محمد ، من تسعة من الأحزاب المعارضة ، منها حزب طريق الاستقلال بزعامة مارشال الجو المتقاعد أصغر خان ، وحزب باكستان الديمقراطى ، وحزب عوامى الوطنى ، ورابطة باكستان الاسلامية ، وعدد من الأحزاب الدينية ، مثل جماعة العلماء الاسلامية ، والجماعة الاسلامية ، وجماعة العلماء الباكستانية . وقد وافقت هذه الأحزاب ، على الاشتراك فى جبهة متحدة ضد بوتو فى الانتخابات . وإلى جانب هذين الحزبين ، كان هناك عدد من الأحزاب والجماعات السياسية الضعيفة القائمة على خطوط طائفية أو إقليمية .

وقد رجح المراقبون السياسيون ، منذ البداية ، فوز حزب الشعب الباكستانى فى انتخابات مارس الماضى ، وذلك على أساس اعتبارين .

أولهما : أن حزب التحالف الوطنى الباكستانى ، كان تحالفا ضعيفا من أحزاب غير متجانسة ، لا يجمعها الا العداء لبوتو ، وليست له قيادة قوية ، كما أنه لم يتقدم بأى برنامج واضح ومحدد لمواجهة مشاكل الدولة .

وثانيهما : ضعف فرص المعارضة فى الوصول للناخبين ، بسبب القيود التى فرضتها الحكومة على نشاطها واجتماعاتها ، وسيطرتها على وسائل الاتصال الجماهيرية .

ومع ذلك ، فقد استطاعت المعارضة ، إثارة الجماهير ، وذلك بتركيزها على الجوانب السلبية لنظام بوتو ، وعلى وجه التحديد ، إرتفاع الأسعار ، وانخفاض مستوى انتاجية الصناعات المؤممة ، وسوء الادارة ، وانتشار الفساد بين المسئولين . ثم كان اعلان نتائج الانتخابات ، وحصول حزب بوتو على اكثر من ثلثى مقاعد الجمعية الوطنية (١٥٥ مقعدا من ٢٠٠ مقعد) ، وحصول حزب التحالف الوطنى الباكستانى على ٣٦ مقعدا ، مما أثار المعارضة ، التى اتهمت بوتو بالتلاعب فى الانتخابات ، وتزوير نتائجها لصالح حزبه . وتعمقت متاعب بوتو بعد ذلك ، عندما قاطعت المعارضة افتتاح دورة الجمعية الوطنية الجديدة فى اسلام أباد ، وقامت بتنظيم المظاهرات فى عديد من المدن الباكستانية ، مطالبة باستقالة بوتو من رئاسة الوزارة ، واجراء انتخابات جديدة . ولجأ بوتو إلى استخدام قوات البوليس لقمع المظاهرات ، كما أعلن الأحكام العرفية ، وحظر التجول فى المدن الأساسية ، وقام باعتقال زعماء المعارضة ، وعلى رأسهم مولانا معنى محمد زعيم حزب التحالف الوطنى الباكستانى ، ومارشال الجو أصغر خان ،

ونواب زاده نصر الله خان ، والبيجوم ناسيم والى خان . ومع فشل قوات البوليس فى مواجهة الموقف المتفجر ، ثم استدعاء الجيش لقمع الاضطرابات ، وفرض القانون العسكرى ، فى كل من لاهور وكراتشى وحيدر أباد . وفى تلك الأثناء ، بدأت محاولات التوصل إلى اتفاق بين المعارضة [illegible] على مطالب المعارضة بشأن حل الجمعية الوطنية ، وإجراء انتخابات جديدة ، ورفع حالة الطوارىء ، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، ووقف الرقابة على الصحافة ، غير أنه لم يوافق على شرط استقالته هو قبل اجراء الانتخابات الجديدة ، وهو ما أصرت عليه المعارضة ، فانتهى الأمر بفشل المفاوضات ، وفشلت مساعى الوساطة التى بذلتها كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية ، فى الوصول إلى حل للأزمة بين بوتو والمعارضة .

وتجدر الاشارة هنا ، إلى أنه بصرف النظر عن قضية التلاعب فى الانتخابات وتزوير نتائجها ، وهو الموضوع الذى أثارته المعارضة ، فان مسئولية الفشل فى التوصل لتسوية للأزمة المتفجرة ـ والتى كلفت الدولة أكثر من ٥٠٠ مليون دولار ـ تقع على عاتق كل من بوتو والمعارضة ، وموقفهما المتعنت فى المفاوضات ، وعدم إحترمهما قواعد وتقاليد اللعبة السياسية البرلمانية . فقد لجأ بوتو إلى رفض المعارضة ، وضيق الخناق على نشاطها ، مما أعطاها الفرصة لان تظهر بحجم أكبر من حقيقتها ، ودفعها إلى اللجوء إلى الوسائل غير الشرعية ، للحصول على مطالبها ، معتقدة أن الاخفاق فى الانتخابات ، يجيز لها الانسحاب من اللعبة الديمقراطية واستخدام الوسائل غير الشرعية ، غير آبهة بالآثار التى يمكن أن تترتب على ذلك .

ويبدو أن هذا الموقف المتشدد من جانب بوتو ، كان يرجع إلى رغبته فى التمسك بالسلطة من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، إلى خوفه من أن يمثل استسلامه لمطالب المعارضة ، سابقة خطيرة فى الحياة السياسية الباكستانية .

موقف الجيش بين تأييد بوتو والاستيلاء على السلطة

لم يكن الانقلاب العسكرى الذى شهدته البلاد فى ٥ يوليو الماضى ، هو أول مرة يتدخل فيها الجيش للاستيلاء على السلطة فى باكستان . فقد سبق أن شهدت هذه الدولة ، حكما عسكريا استمر من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٧١ ، فشلت خلالها النخبة العسكرية فى أن تكون قوة تحديثية قادرة على خلق مؤسسات سياسية مستقرة ، وقادرة على مواجهة مشاكل الدولة وعلاجها .

وقد كان إعتقاد بوتو ، أن الجيش لن يخاطر بالتدخل ضده ، وهو أحد الأوراق الهامة لديه ، منذ أن تولى السلطة فى ديسمبر عام ١٩٧١ ، وكان بوتو يحرص دائماعلى أن يحول الجيش إلى نفس الدور اللاسياسى الذى كان يتميز به الجيش البريطانى الهندى قبل الاستقلال ، فكثيرا ما ركز على هزيمة الجيش الباكستانى فى حرب ١٩٧١ ، واستسلامه المهين فى دكا ، كما عمل على ابعاد العناصر المنافسة له من القادة العسكريين ، وعمل على اختيار العناصر المعتدلة والمؤيدة له ، لشغل المناصب الهامة فى الجيش . وكان قائد الانقلاب الجنرال محمد ضياء الحق من هؤلاء ، فقد تمت ترقيته من رتبة بريجادير (عميد) فى عام ١٩٧١ إلى رتبة ميجور جنرال (لواء) فى عام ١٩٧٢ ، ثم إلى منصب قائد قوات الجيش ، ثم رئيسا للأركان فى عام ١٩٧٦ ، كما لجأ بوتو إلى تقوية روابطه مع الجيش ، بتعيين رئيس الجيش المتقاعد والموالى له الجنرال تيكا خان ، وزيرا للدفاع .

ولذلك ففى بداية الأزمة السياسية التى أعقبت انتخابات مارس ، وقف الجيش مؤيدا بوتو ونظامه ، فقد أصدر قادة الأركان ، بيانا أعربوا فيه عن ولائهم لبوتو وللسلطة الشرعية القائمة ، عندما اعترضت المعارضة على شرعية اعلان حالة الطوارىء .

ويمكن هنا تفسير هذا التغير فى موقف الجيش من النظام ، وقيامه بانقلاب ٥ يولية ، بناء على اعتبارين :

الأول : دعوة بوتو ، قوات الجيش ، لمواجهة الموقف المتفجر فى البلاد ، وتأييد نظامه ، وكانت لهذا الأجراء ، نتيجته السلبية بالنسبة لبوتو ، إذ وجد الجيش نفسه ، وكان يتم تجنيد معظم عناصره من اقليم البنجاب ، مضطرا لمواجهة المتظاهرين من سكان نفس الاقليم، مما أثار عداء ضباط الجيش ، وخاصة صغار الضباط ، لهذه المهمة .

الثانى : أن ضباط الجيش الذين كانوا قد فقدوا هيبتهم بعد هزيمة ١٩٧١ ، وجدوا أنفسهم متورطين فى تأييد حكومة بدأت تفقد شعبيتها ، وشعروا بخطورة الموقف ، وخطورة جر البلاد إلى حرب أهلية ، خاصة بعد أن توسع بوتو فى إصدار تراخيص السلاح لمؤيدى حزبه ، ولذلك بدأت حركة من الرفض فى داخل الجيش ،

وطفقت بعض القيادات ، ترفض اتباع أوامر الحكومة لاطلاق النار على المتظاهرين ، واستقال أربعة من الضباط برتبة بريجادير من الجيش ، وبدأ كبار الضباط يخشون من احتمالات التمرد في داخل الجيش نفسه . ولذلك عندما فشلت المفاوضات ، وزادت حدة العنف السياسي ، اضطر الجيش للتدخل ، لمنع نشوب حرب أهلية في البلاد ، بسبب الفراغ السياسي الموجود فيها ، خاصة وأن بوتو كان قد بدأ يواجه المتاعب في داخل حزبه ، وبدأ يفقد بعض العناصر المؤيدة له . فقد استقال السكرتير العام لحزبه ، وكان اقرب المقربين إليه ، وهو مباشر حسن ، كما استقال اثنان من وزراء الحزب في البنجاب ، فضلا عن استقالة ساردار احمد علي عضو الجمعية الوطنية ، وستة آخرين من أعضاء حزب الشعب ، من داخل وخارج الجمعية الوطنية ، وكذلك المارشال جو عبد الرحيم خان سفير باكستان في اسبانيا ، فضلا عن سفيري باكستان في كل من اليونان ومصر .

الانقلاب واحتمالات المستقبل :

شهدت باكستان بعد الانقلاب الأخير — والذي لم يستغرق تنفيذه أكثر من بضع ساعات وبعض من الوحدات العسكرية — هدوءا لم تشهده منذ مارس الماضي .

وقد اعلن الجنرال محمد ضياء الحق — الذي أصبح حاكما عسكريا على اثر الانقلاب — في بيانه الاذاعي ، حل الجمعية الوطنية ، والجمعيات التشريعية الاقليمية ، ووقف كافة الانشطة السياسية ، مع تشكيل حكومة رباعية عسكرية مؤقتة ، تتالف من رئاسة هيئة الاركان ، وقادة الأسلحة الثلاثة البرية والبحرية والجوية ، تحت رئاسة الجنرال ضياء الحق شخصيا ، مع تولي السكرتير العام لوزارة الدفاع ، تنسيق أعمال إدارات الحكومة المختلفة ، مع تولي رؤساء المحاكم العليا في الاقاليم ، مناصب الحكام الإقليميين ، بالاضافة إلى قيامهم بمهام الحكام العسكريين الاقليميين في نفس الوقت . ورغم ذلك ، لم يتم إلغاء الدستور ، مثلما فعلت النظم العسكرية السابقة في باكستان ، في عهد كل من أيوب خان ويحيى خان ، ولكن تم تعطيل بعض أجزاء الدستور واستبدلت بها القوانين العسكرية كما استمر رئيس الدولة فاضل الهي شودري في منصبه ، وقد أوضح الجنرال محمد ضياء الحق ، أن تدخل الجيش ، كان ضروريا لوضع حد لموجة العنف السياسي ، التي أدت إلى مصرع أكثر من ٣٥٠ شخصا ، وإصابة الآف آخرين . على أن أهم ما أعلنه ضياء الحق ، هو عودة الحكم المدني بأسرع ما يمكن ، مؤكدا أن الجيش ليست له اية مطامع سياسية ، وانه سيحتفظ بالسلطة إلى حين اجراء انتخابات جديدة في أكتوبر ، يشترك فيها كل من بوتو وزعماء المعارضة ، ويتم بعدها نقل السلطة إلى حكومة مدنية . الامر الذي يثير التساؤل حول مدى صدق نوايا الجيش ، ومقدار وفائه بوعوده بشأن اعادة السلطة لحكومة مدنية . فيرى الكثيرون أن الجنرال محمد ضياء الحق ، مثل غيره من القادة العسكريين الذين تورطوا في السياسة ، سواء في باكستان أو غيرها من دول العالم الثالث ، قد يستسلم لاغراءات السلطة ، وقد يجد ان اخراج الجيش من السلطة ، اصعب بكثير من تدخله فيها . وان كانت الخبرة السابقة للعسكريين في باكستان ، والمتمثلة في فشلهم في الفترة من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٧١ ، قد تمنعهم من القيام بهذه المخاطرة .

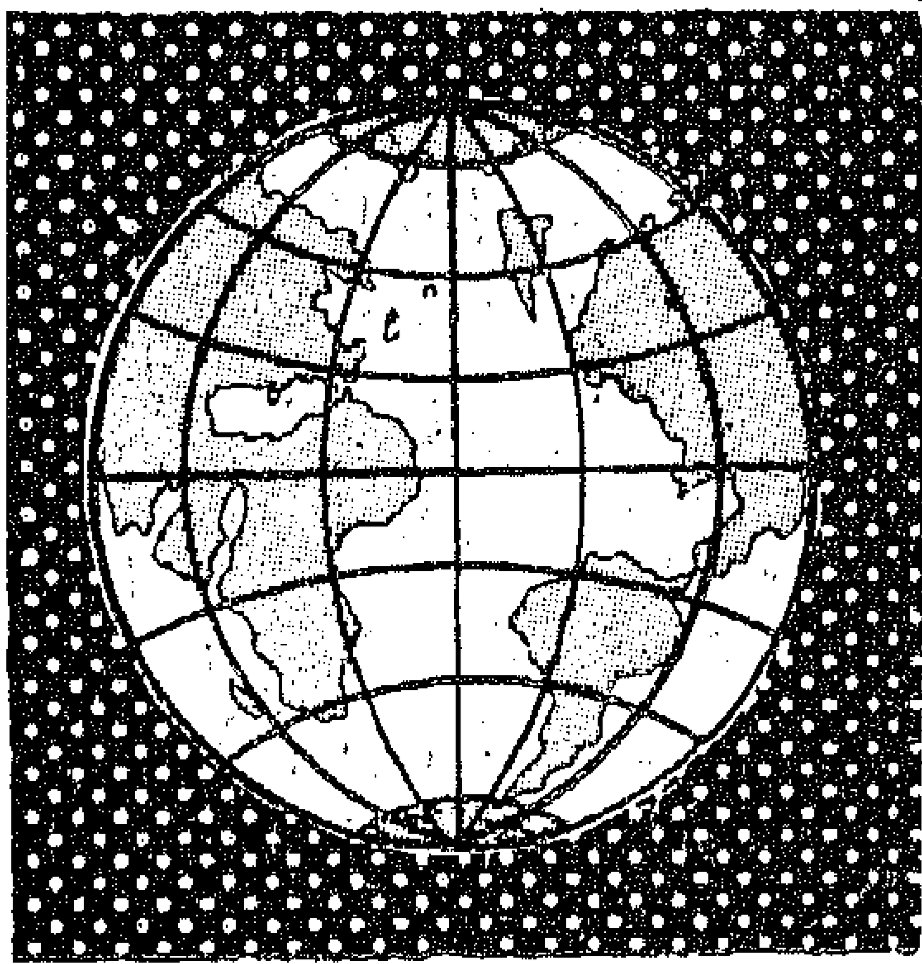
وبالنسبة للانتخابات الجديدة المنتظر اجراؤها في اكتوبر ، فمن الصعب التنبؤ بنتائجها ، وان كان يمكن القول بانها لن تخرج في اغلب الاحوال ، عن احد ثلاثة احتمالات :

١ — فوز حزب بوتو في الانتخابات ، ولكن باغلبية ليس مبالغا فيها ، مثلما كانت الحال في انتخابات مارس الماضي ، الامر الذي سيؤدي إلى استمرار تسلم بوتو وسياسته في باكستان . هذا وان بعضهم لا يقبل ذلك الاحتمال ، على أساس أن الازمة السابقة ادت إلى تفكك حزب الشعب الباكستاني ، وفقدان شعبيته ، بل ويؤكدون أن بوتو قد يقاطع الانتخابات فعلا ، في محاولة لاعادة تنظيم حزبه .

٢ — فوز حزب التحالف الوطني الباكستاني في الانتخابات ، الأمر الذي يهدد بصعوبة استمراره في السلطة ، ومواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعقدة ، نظرا لكونه تحالفا يضم عناصر غير متجانسة بدون برنامج واضح ومحدد ، وبذلك تصبح الدولة مهددة مرة أخرى بعدم استقرار ، ويصبح المجال مفتوحا مرة ثانية لتدخل الجيش .

٣ — وقد تسفر الانتخابات عن نتائج غير حاسمة ، أي قد لا تؤدي إلى نصر حاسم لأي من الحزبين ، وبالتالي تكون هناك أيضا احتمالات للاضطرابات ، وتدخل الجيش مرة أخرى .

والخلاصة التي يمكن التوصل إليها في هذا الشأن ، هي أن الجيش في باكستان ، مدعو لأن يقوم بدور الرقيب على اللعبة السياسية لفترة قد تكون غير قصيرة □



الحـــرب الباردة في الجبهة الاقتصادية

نزيرة الأفندي

إذا كانت السبعينات ، قد شهدت بزوغ وتطور الوفاق السياسى بين الشرق والغرب على الصعيدين الثنائى والجماعى ، فان هذه السنوات نفسها ، كانت مسرحا للمواجهة الحادة واندلاع الحرب الباردة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف (التالى تهذبا)

وإذا أخذنا فى الأعتبار ، النتائج الهزيلة التى تمخض عنها مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب . نجد أن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين ، ستكون القضية الأساسية ، ومحور الصراع على مدى السنوات القادمة . وسيكون لهذا الوضع نتيجة طبيعية لتراخى إدارة الدول الصناعية فى نطاق التفهم والالتزام . والتباين بين الرغبات الطموحة والقدرات المحدودة للدول النامية ، بالاضافة إلى الهيكل الراهن للنظام الاقتصادى الدولى .

وقد اثبتت التطورات الأخيرة فى الحوار بين الدول النامية والمتقدمة ، وعلى الرغم من بعض الانجاز النسبى فى هذا الصدد ، الطبيعة المتشابكة لهذه القضية ، والتى ستلقى بظلالها على العلاقات الاقتصادية الدولية خلال السنوات القليلة القادمة .

فقد أوصى مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى فى جلسته الختامية ، التى عقدت فى باريس ، باستئناف الحوار بين الجانبين ، فى إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والتجمعات والمنظمات الاقتصادية التابعة للمنظمة الدولية ، مثال الانكتاد والجات ، وصندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ... الخ .

وهذه التوصية فى حد ذاتها ، تثير التساؤل والدهشة معا إزاء موقف الدول المتقدمة فى مطالب الدول النامية ، وجدية الحوار ، اذ أن الدول المتقدمة ذاتها ، هى التى رفضت الحوار فى إطار مثل هذه التجمعات الدولية متعددة الأطراف . وكان تعليلها لهذا الموقف ، ينصرف إلى قوة الضغط السياسى الذى تمارسه الدول النامية فى هذه اللقاءات والمناقشات التى تتخللها ... واذا كانت الدول المتقدمة قد رفضت الالتزام بتحقيق مطالب الدول النامية فى إطار محدود لايتجاوز ٢٩ دولة ، فهل ستنصاع إلى هذه المطالب فى إطار دولى واسع النطاق لاتثق فيه مقدما ؟

يبدو للوهلة الاولى ، أن مشكلة « الطاقة » هى التى ادت الى فتح الحوار ، وهى التى عجلت بانهائه وضآلة انجازاته فى « مؤتمر باريس » ، إلا أن التعمق فى الرؤية ، يوضح أن حق الدولة فى ممارسة سيطرتها على موارد ثرواتها الطبيعية ، هو أساس الاختلاف فى وجهتى نظر الطرفين . فبينما ترى الدول النامية ، ممثلة فى تلك المصدرة للبترول ، أن تحديد الأسعار الخاصة بثرواتها الطبيعية وكيفية استغلالها لأرصدتها المالية أنما هو حق مطلق لها ، نجد أن الدول المتقدمة ، تريد أن تفرض رأيها فى هذا الصدد ، بحجة المحافظة على الاقتصاد الدولى ، وانتشاله من الركود والتضخم ، إلا أنها تنسى هذه الحجة ، إزاء مطالبة الدول النامية بربط أسعار صادراتها من المواد الأولية والسلع الأساسية ، بأسعار السلع المصنعة ! كما انها تعارض فى مطالب الدول النامية بالنسبة للثروات الطبيعية فى قانون البحار .

وقد تم تأجيل انعقاد الجلسة الختامية لمؤتمر باريس منذ ديسمبر ١٩٧٦ ، حتى مايو ١٩٧٧ لاعطاء حكومة الرئيس « جيمى كارتر » فرصة لبحث مطالب الدول

النامية ، وتفهم وجهة نظرها ، كما أن منظمة الأوبك ، حددت شهر يوليو لاقرار الزيادة الثانية في أسعار النفط الخام ، انتظارا للنتائج التي سيتمخض عنها الحوار بين الجانبين . فماذا قدمت الولايات المتحدة التي تعتبر مركز الثقل في الاقتصاد الدولي ماليا ونقديا ، وهل يستطيع الرئيس « كارتر » التحرك بسهولة أمام قيود واشتراطات الكونجرس الأمريكي ؟ لقد أثبتت تجربة الأشهر الماضية ، أن الرغبة في العطاء ، والقدرة على التحرك محدودة للغاية ، ولهذا ستشهد السنوات القادمة ، ارتفاع سخونة المواجهة بين الذين لايملكون ، وقمة الذين يملكون .

استمرار غياب الدول الاشتراكية المتقدمة عن هذه اللقاءات الدولية والمفاوضات ، أمر غير مقبول ، وهو يعوق الجهود التي تبذل في إطار المنظمات الاقتصادية ، كما أنه يضع هذه الدول في موضع المتراخي في تحمل تبعات مسئولياته ، إذا كانت في جانب الدول المتقدمة ، أو المخلخلة لجبهة الدول النامية ، اذا كانت تنتمي اليها .

وبالنسبة للصندوق المشترك الذي أتفق على تكوينه برأسمال قدره مليار دولار ، فلا شك انه خطوة إيجابية من جانب السوق الأوروبية المشتركة ، وفي مقدمتها المانيا الاتحادية ، بالاضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ليسهم كل منهما بمبلغ ٣٧٥ مليون دولار الا أنه لايعدو كونه مسكنا وحلا جزئيا لمشاكل الدول النامية ومطالبها المحددة ، التي تحتاج الى حلول جذرية طويلة الأمد بالدرجة الأولى .

الترجمة المالية لمعاناة العالم الثالث :

عندما تثار مشاكل الدول النامية ، ومعاناة العالم الثالث خلال السنوات القليلة الماضية ، تطرح على الفور ثلاثة نقاط أساسية :

اولها ، المواد الاولية ، والسلع الاساسية التي تصدرها هذا الدول ، وتعاني من التقلبات في اسعارها من سنة لأخرى ، بالاضافة الى تدهور شروط التجارة في غير صالحها ، نتيجة الارتفاع المستمر في اسعار السلع المصنعة .

ثانيها ، الزيادة الضخمة في أسعار الطاقة ، والتي أدت إلى زيادة عبء العجز في موازين مدفوعات هذه الدول بصفة عامة .

ثالثها ، مشكلة نقل التكنولوجيا اللازمة لخطط التنمية الاقتصادية في هذه الدول ، من جانب الدول المتقدمة صناعيا .

وقد تبلورت هذه المشاكل الثلاث ، وفي ظل تزايد معدلات النمو السكاني لهذه الدول من جانب ، ومتطلبات عملية التنمية الاقتصادية من جانب آخر ، إلى زيادة العجز في الموازين التجارية وموازين المدفوعات الخاصة بالعالم الثالث ، وبالتالي تآكل احتياطياته من الأرصدة الأجنبية ، وزيادة ديونه الخارجية .

وسنركز في هذا المجال ، على جانب مديونية الدول النامية إلى العالم الخارجي ، باعتبارها الترجمة المالية لمشاكل هذه الدول ، كما انها تشكل نقطة الخلاف الاساسية بين الجانبين اذ تطالب الدول النامية ، بالغاء الديون الرسمية للدول الأكثر فقرا بين صفوفها ، أو إلغاء اقساط تلك الديون ، مع اعادة جدولة الديون التجارية على مدى خمسة وعشرين عاما على الأقل ، بينما رفضت الدول المتقدمة هذه المطالب بصورة حاسمة ، خلال الجلسة الختامية لمؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي

وستتضح لنا من واقع استعراض أرقام المديونية الخارجية لهذه الدول النامية ، والنسبة المئوية لتوزيعها بين مساعدات رسمية وقروض تجارية عدة ، ملاحظات أساسية نجمعها ففيما يلي :

اولا : التفاوت بين القدرات والالتزامات المالية من جانب الدول الصناعية المتقدمة ، في نطاق المساعدات الرسمية .

ثانيا : التغير غير الموات في هيكل تدفق رءوس الأموال من جانب الدول المتقدمة (رسمية أو مصادر تجارية) إلى الدول النامية .

ثالثا : النزوع تجاه تفضيل المساعدات الثنائية ، ومايرتبط بذلك من ترجيح العوامل الأيدولوجية أو الاستراتيجية والسياسية ، بينما الاعتبارات الموضوعية والحاجة الفعلية تتقهقر إلى الوراء .

رابعا : تزايد نسبة اسهام البنكوك التجارية في تمويل الدول النامية يعني في ظاهره ، توفير مصادر تمويله ، وفي حقيقته ، زيادة العبء الذي تتحمله موازين مدفوعات هذه الدول النامية من ناحية ، وزيادة الفائدة التي تجنيها هذه البنوك التجارية العاملة في الدول المتقدمة من ناحية أخرى ! .

خامسا : وإذا انتقلنا إلى سوق السندات المالية ، التي تطرح في اسواق الدول المتقدمة ، نجد أن الدول الصناعية ذاتها ، تستقطب الجزء الأكبر منها ... كما أن نصيب الدول النامية ، على ضآلته ، يذهب شطر كبير منه إلى دولة مثل اسرائيل ، وسنوضح هذه النقاط الخمس بالتفصيل فيما يلي :

فطبقا للارقام المعلنة مؤخرا من جانب صندوق النقد الدولي ، وصل إجمالي دين الدول النامية في عام ١٩٧٥ الى ١٧٤,١ مليار دولار ، بزيادة قدرها ١٤٥ في المائة

عن مستواها عام ١٩٧٠ . وطبقا لآخر الاحصاءات المتاحة من صندوق النقد الدولي ، فقد ارتفع اجمالي مديونية ٨٤ دولة نامية خلال هذه الفترة بمقدار ١٠٣ بلايين دولار .

ولا تقتصر الطفرة الضخمة في إجمالي ديون الدول النامية ، على مدى السنوات الست الماضية ، ولكنها تتضح أيضا من عام لآخر . فتجد أن إجمالي ديون ٨٤ دولة نامية على مدى السنوات من عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٧٤ ، أى خلال ثلاث سنوات ، تضاعف من ٧٢,٥٩ مليار دولار خلال السنة الأولى ، إلى ١٥١,٤٠ خلال السنة الأخيرة ((بما فيها غير المنفق) ، كما أنها زادت بما يقرب من ثلاثة أمثال خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٥ .

ويلاحظ أن هذا التزايد ، كان في غير صالح القروض الحكومية والمصادر الدولية ، وهو ما يشكل بدوره عبئا على الدول النامية ، فخلال الفترة من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٥ ، تقلصت نسبة التحويل من المصادر الدولية للاقراض من ٧٠,٦ في المائة (عام ١٩٧٠) ، الى ٦٤,٦ في المائة (عام ١٩٧٤) ، ثم ٣٨,٦ في المائة من اجمالي ديون هذه الدول خلال عام ١٩٧٥ . ونفس الوضع بالنسبة للاقتراض من مصادر التمويل الحكومية ، فقد كانت ٧٠,٦ من الاجمالي فغي عام ١٩٧٠ ، فتقلصت إلى ٦٥,٦ في المائة عام ١٩٧٤ ، ثم ٣٦,٢ في المائة عام ١٩٧٥

وعلى النقيض من الاتجاه السابق ، كانت تطورات الاقتراض من المصادر الخاصة ، فقد ارتفعت نسبتها من إجمالي ديون الدول النامية إلى ٤١ في المائة في عام ١٩٧٥ ، بينما كانت لا تتجاوز ٢١ في المائة عام ١٩٧٠

ــ وفي ظل هذه المؤشرات ، كان من الطبيعي أن يتزايد العبء الذي تتحمله الدول النامية ، وهي بصدد الحصول على مصادر تمويلها من الخارج ومن المصادر التجارية بصفة خاصة . فقد ارتفع المعادل الزمني لخدمة هذه الديون بصورة واضحة ، إذ كان لا يتجاوز ٤٨ في عام ١٩٦٩ بالنسبة للقروض التي تسدد على خمس سنوات ، فارتفع إلى ٥٢ عام ١٩٧٤ . وبالنسبة للقروض التي تتسدد على عشر سنوات من ٤٨ إلى ٩٠ في المائة عام ١٩٧٤ بصفة عامة . وتبدو الصورة أكثر صعوبة ، إذا أخذنا في الاعتبار ، القروض المقدمة من مصادر خاصة ، وتسدد خلال خمس أو عشر سنوات ، فقد ارتفعت من ٧٥ إلى ٧٩ بالنسبة للأولى ، ومن ١٠٦ إلى ١٢٤ بالنسبة للثانية .

ــ ويبدو وضع الدول النامية أكثر مرارة ، إذا أخذنا في الاعتبار ، أسواق السندات الأجنبية ، بما فيها الأوروبية ، كمصدر من مصادر التمويل ، فقد تضاءل نصيب الدول النامية من السندات الأوروبية والأجنبية ، من ١٢ في المائة عام ١٩٧٣ ، إلى ٦,٨ في المائة عام ١٩٧٤ ، ثم إلى ٣,٨ في المائة عام ١٩٧٥ .

وجدير بالملاحظة ، أن السندات الاسرائيلية تحتل نسبة مرتفعة من السندات الأجنبية ، فقد أصدرت ما قيمته ٤٦٨ مليونا في عام ١٩٧١ ، ارتفعت إلى ٥٦٠ في عام ١٩٧٤ ، وإن كانت قد انخفضت إلى ٢٢٣ مليون في عام ١٩٧٥ . وتبدو أهمية هذه الأرقام ، إذا عرفنا أن استنزالها من نصيب الدول النامية من إجمالي السندات الأجنبية المصدرة يؤدي إلى تقلص نصيب الأخيرة من ١٤,١ إلى ٥,٣ في المائة عام ١٩٧٣ ، ومن ٩,٥ إلى ٢,٣ في المائة في العام التالي ، ثم من ٤,٧ إلى ٢,٧ في المائة في العام الثالث (١٩٧٥) .

الغذاء ••• مشكلة المستقبل .

أصبح توفير الغذاء اليومي ــ ولو في نطاق الحد الأدنى ــ للفرد في الدول النامية ، مشكلة ، على الحكومات أن تأخذها في الاعتبار بكافة عواملها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتشابكة ، والتي تزيد من أعبائها في نطاق التنمية ، وتوفير مصادر التمويل .

فبينما تزايد نصيب الفرد من انتاج المحاصيل الغذائية في الدول المتقدمة من ٥١٠ إلى ٥٩٠ كيلو جراما سنويا ، خلال الفترة من متوسط (١٩٦١ ــ ١٩٦٥) إلى عام ١٩٧٤ ، نجده قد ارتفع من ١٤٣ إلى ١٤٧ كيلو جراما خلال نفس الفترات المقارنة بالنسبة للدول النامية . وهذا يعني أن الفجوة آخذة في التزايد ، بين الفرد في الجانبين ، فقد كان معادل نصيب الفرد في الدول المتقدمة ، الى الدول النامية يبلغ ٣,٥ في منتصف الستينات ، فارتفع إلى ٤ في عام ١٩٧٤ .

وقد ارتبطت بهذا التطور غير المواتي ، ظاهرة تحول الدول النامية الزراعية اساسا ، من مرحلة الفائض في الانتاج ، إلى مرحلة العجز ، وبالتالي الاستيراد من الدول المتقدمة الصناعية أساسا !

فعلى سبيل المثال ، كان فائض الانتاج من الحبوب الغذائية في أمريكا اللاتينية ، يبلغ ٩ ملايين طن خلال النصف الأخير من الثلاثينات من القرن الحالي ، فتحولت خلال عام ١٩٧٦ الى مستورد (٣ ملايين طن) . كما أن قارتي آسيا وأفريقيا ، كان لديهما فائض للتصدير يبلغ ٣ ملايين طن خلال منتصف الثلاثينات ،

تحول إلى عجز تتم مواجهته بالاستيراد ، ويقدر بنحو ٥٧ مليون طن خلال عام ١٩٧٦ .

وفى نفس الوقت ، نجد أن الدول الصناعية المتقدمة ، زادت من كفاءتها الانتاجية خلال نفس الفترة ، وأصبحت مصدرا أساسيا للمحاصيل الغذائية تتحكم فى السوق العالمية من حيث الأسعار والعرض . فقد ارتفع مقدار صادرات أمريكا الشمالية بما يعادل ١٩ مثلا ، وبالنسبة لأستراليا ونيوزلندا بنسبة ٤ أمثال .... وهنا موضع المفارقة من تعريف الدول النامية بأن معظمها دول زراعية ، يعمل حوالى ثلثى سكانها فى القطاع الزراعى !

فاذا كانت الدول النامية محاصرة بين مشاكل التنمية ومتطلباتها من ناحية ، وبين الاحتياجات الأساسية من المحاصيل الغذائية من ناحية أخرى ، بالاضافة إلى الظروف الراهنة التى تجتازها تجارتها فى الموارد الأولية ، والسلع الأساسية من ناحية ثالثة ، فانه يجوز بنا أن نتساءل ، ماذا فعلت الدول النامية للنهوض من عثرتها ، وماذا قدمت الدول المتقدمة ، لتخفف عن كاهلها ميراث سنوات استعمارها ... أو متطلبات الالتزام بمسئولياتها وواجبات تبوئها صدارة النظام الاقتصادى العالمى !

البداية ... بالذات !

وحتى تكون الدول النامية موضوعية .. وحتى لا تترك المجال أمام الدول المتقدمة لتطعنها فى كفاءتها ، وتتهمها بالتراخى فى تحمل مسئولياتها ، إزاء حاضرها ومستقبلها ، كان يجب على الأولى أن تركز على تدعيم التعاون الاقتصادى فيما بينها ، بالاضافة إلى توسيع نطاق الامتيازات الجمركية ، لتشجيع التجارة فيما بينها .

فيلاحظ من تتبع أرقام التجارة الخارجية ، أن نصيب المعاملات فيما بين الدول النامية لا يتجاوز ٦ فى المائة من إجمالى التجارة الدولية (مع استبعاد الدول مركزية التخطيط فى شرق أوروبا وآسيا) . إذا استبعدنا الواردات ، والصادرات البترولية من جانب دول منظمة الأوبك ، نجد أن هذه النسبة تتقلص إلى ٢,٥ فى المائة .

ولهذا حرصت كافة المؤتمرات الدولية أو الخاصة بالدول النامية ، أو مجموعة عدم الانحياز ، على الاشارة إلى حتمية التعاون الاقتصادى ، وزيادة حجم التبادل التجارى فيما بينها .

ولا شك أن النتائج المحددة التى تمخض عنها « مؤتمر باريس » للحوار بين الشمال والجنوب ، تدعم هذا الاتجاه وترفعه إلى مرتبة الضرورة .

وقد عقد بالفعل خلال شهر سبتمبر ١٩٧٦ ، مؤتمر التعاون الاقتصادى بين الدول النامية بالعاصمة المكسيكية ، لجهود مجموعة ال ٧٧ . كما أن مؤتمر القمة لعدم الانحياز الذى عقد فى أغسطس من نفس العام ، أصدر « الاعلان الاقتصادى لدول عدم الانحياز » وأعقب ذلك مؤتمر وزراء الخارجية ، الذى عقد فى العاصمة الهندية خلال شهر أبريل ١٩٧٧ ، بالاضافة الى القرارات والتوصيات الصادرة عن التجمعات والمؤتمرات الأخرى فى نطاق الدول النامية .

وإذا جاز لنا أن نقسم المراحل التى مرت بها محاولات الدول النامية ، من أجل إيجاد منافذ التعاون وأساليبه فيما بينها ، نجدها تنقسم إلى مرحلتين : أولاهما خلال الستينات ، والثانية فى النصف الثانى من السبعينات ، وقد كانت بداية المرحلتين تمثل انتعاشا وتفاؤلا ، . وما بينهما ركود وسكون .

ــ فقد شهدت فترة أواخر الخمسينات والستينات ، قيام مجموعة من المنظمات الاقتصادية الاقليمية ، أو بين الدول ذات الاتجاه السياسى الواحد ، مثال ذلك وجهة دول عدم الانحياز . ولقد كان قيام مثل هذ المجموعات ، بمثابة رد فعل لقيام السوق الأوروبية المشتركة ، وما أنجزته من نجاح على مدى السنوات الماضية .

ــ فنجد أن قارة أمريكا اللاتينية ، شهدت مجموعة من الاتفاقيات خلال هذه الفترة ، مثل معاهدة « مونتفيديو » عام ١٩٦٠ ، بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة بين إحدى عشرة دولة ، ثم اتفاقية « التكامل الاقتصادى لأمريكا الوسطى » خلال نفس العام . وقامت مجموعة الكاريبى بدورها بتوقيع اتفاقية فى عام ١٩٦٥ لانشاء منطقة تجارة حرة خاصة بها ، وتلتها مجموعة « انديانا » فى عام ١٩٦٩ .

ــ أما القارة الافريقية ، فقد ارتبطت بالنسبة لها المجموعات الاقتصادية بتاريخ الاستقلال ، فتمت إقامة الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا ، واتحاد وسط افريقيا للشئون الاقتصادية ، ثم اللجنة الاستشارية لدول المغرب ومجموعة شرق افريقيا . وتم أيضا تشكيل المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى (رواندا ، بوروندى ، زائير) .

– وعلى صعيد الدول العربية ، كان إنشاء السوق العربية المشتركة فى عام ١٩٦٤ طبقا لقرار مجلس الوحده المتخذ فى هذا الصدد.

– وبالنسبة للقارة الآسيوية ، فيلاحظ أن حركة التعاون أو التكامل الاقتصادى بالنسبة لها ، لم تكن واضحة إبان هذه المرحلة من مراحل تطور التعاون فيما بين الدول النامية ذاتها .

– وعلى صعيد العلاقات بين الدول ذات الاتجاهات السياسية الواحدة ، فقد قامت كل من مصر والهند ويوغوسلافيا بتوقيع اتفاقية تعاون اقتصادى فيما بينها فى ٢٣ ديسمبر ١٩٦٧ ، مع الاشارة الى ترك المجال مفتوحا أمام مجموعة ال ٧٧ للانضمام إلى هذه الاتفاقية .

وإذا تناولنا هذه المحاولات بصفة عامة ، نجد أن الدفعة القوية التى صاحبت مولدها ، سرعان ما تبعثرت وتعثرت جهودها ، سواء لاعتبارات اقتصادية ، أو نتيجة لخلافات سياسية إلا أن فترة السبعينات شهدت إستعادة انتعاشها ، وكانت هذه المرحلة الثانية فى تطورها .

– اما المرحلة الثانية ، فقد تميزت بوضوح الصفة الجماعية للتحرك على صعيد الدول النامية ككل ، إلى جانب المجموعات الاقتصادية الاقليمية . فنجد انه فى ٢٦ نوفمبر ١٩٧١ ، أقرت منظمة الجات « بروتوكولا » خاصا بالمفاوضات التجارية بين الدول النامية ، تم توقيعه بادىء ذى بدء من جانب ١٦ دولة ، ودخل حيز التنفيذ الفعلى فى ١١ فبراير ١٩٧٣ ، وارتفع عدد دوله الى ٢٣ دولة .

ونظرا لدور هذا البروتوكول فى تخفيض الحواجز الجمركية أمام التجارة ، فيما بين هذه الدول ، فقد ارتفعت قيمة التجارة بينها من ٣٩ مليون دولار فى عام ١٩٧٣ ، إلى ١٠٣ ملايين دولار فى عام ١٩٧٥ . كما أن دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى والوسطى التحمت جميعا فى النظام الاقتصادى لدول امريكا اللاتينية ، الذى تم التوصل اليه فى عام ١٩٧٥ (باستثناء جزر البهاما) ، والذى يستهدف إقامة تكامل صناعى ، وتنشيط صادرات المجموعة من المواد الأولية ، والتوسع فى تصدير السلع المصنعة .

وقد تبلور إحساس القارة الآسيوية ، بأهمية التنسيق الاقتصادى بين دولها ، وتم توقيع اتفاقية « بانكوك » فى ٣١ يوليو ١٩٧٥ تحت إشراف لجنة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية ، لتخفيض التعريفات الجمركية بين الدول الموقعة بنسبة ٣٥ فى المائة فى المتوسط بالاضافة إلى إجراءات تشجيع الصادرات والواردات فيما بينها ، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ الفعلى فى يونيو ١٩٧٦ .

وسارت فى نفس المنهج القارة الافريقية ، فوافق مؤتمر وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية فى ديسمبر ١٩٧٦ ، على إقامة مجموعة اقتصادية تضم الدول الاعضاء فيها ، على مدى ٢٥ عاما . كما أن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ، توسعت لتشمل جميع الدول (١٥ دولة) الواقعة فى هذه المنطقة الجغرافية طبقا لاتفاقية لاجوس الموقعة فى ٢٨ مايو ١٩٧٥ ، ولم تعد اهدافها مقصورة على تخفيض الرسوم الجمركية ، وإنما امتدت الى تشكيل صندوق لتعويض الدول التى تعانى من تدهور فى عائداتها التصديرية .

ومع اهمية ما تمثله هذه الجهود فى نطاق توثيق التعاون التجارى والاقتصادى فيما بين دول العالم الثالث ، إلا أن الامر مرتهن بالتنفيذ الفعلى ، والالتزام الجدى ، اكثر من توقيع معاهدات واتفاقيات على اوراق .. !

الشمال ... والسوق الأوروبية .

أوضح « سيروس فانس » وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية ، أمام منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، « انه لا يمكن للدول الرأسمالية أن تقتصر على القلق بالنسبة لرفاهيتها الاقتصادية ، أو علاقاتها مع الشرق ، مسقطة من اعتبارها أكثر من نصف سكان العالم ، إذ أن حل مشاكل الاولى ، يقتضى بالضرورة الوعى بارتباط هذه المشاكل ، بمشاكل الدول النامية » .

وقد حدد الوزير الامريكى فى خطابه الذى ألقاه فى يونيو ٧٧ امام المنظمة الاقتصادية ، انه يتعين على الدول المتقدمة ، أن تأخذ فى أعتبارها نقطتين أساسيتين :

أولا : أن المبادىء والقيم السياسية والاقتصادية والانسانية الخاصة بالدول المتقدمة ، لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن التطورات الراهنة فى الدول النامية .

ثانيا : ان العلاقات بين الشمال والجنوب ، يجب الا

تعنى ان مكاسب أحد الطرفين ، تشكل خسائر بالنسبة للطرف الآخر ، نظرا لحتمية التعاون بين الجانبين ، وتنمية وسائلة ومؤسساته على الصعيد الاقليمي أو الدولي .

ولا شك أن هذه التصريحات من الجانب الامريكي ، وإذا أخذنا في الاعتبار منطق القوة والتهديد الذى استخدمه « كيسنجر » وزير الخارجية الأسبق ، لبدت لنا احتمالات التعاون مواتية . ولكن لماذا فشل مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب في إقرار إنجازات يعتد بها ؟ ... وعلى الرغم من المرونة التى طرأت على موقف كل من « بون » و « واشنطون » ؟

الواقع ... وكما سبق الايضاح ... فان الحلول التى تقدمها الدول المتقدمة ، لازال يغلب عليها الطابع الجزئي ، وإن كانت تستبعد المواجهة الحاسمة . فقد وافقت هذه الدول خلال « مؤتمر باريس » على تكوين « الصندوق المشترك » الذى طالب به مؤتمر التجارة والتنمية الرابع ، الذى عقد في العاصمة الكينية خلال شهر مايو ١٩٧٦ ، بالاضافة إلى مليار دولار لاقراض الدول النامية الاكثر معاناه (وافقت الدول الأربع عشرة الغنية مؤخرا ، على تخصيص ١٠ مليارات دولار لمساعدة الدول النامية الفقيرة) .

ولكن مشكلة الربط بين اسعار المواد الاولية والسلع الأساسية وأسعار السلع المصنعة ، لا زالت بعيدة عن أي تحقيق ، وكذلك بالنسبة لمشكلة الديون ، وإذا كانت الأخيرة ستخف حدتها في ظل المبالغ المخصصة مؤخرا ، ولكنها أيضا فترة ازدهار مؤقته في الالتزامات ، لأن الالتزام الأبقى والاكثر ضمانا ، ممثل في نسبة ٠,٧ في المائة ، التى ينبغي على الدول المتقدمة الالتزام بها في نطاق المساعدات الرسمية التى تقدمها وكالة التنمية الدولية . فخلال الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٥ ، كان المخصص من جانب الولايات المتحدة لا يتجاوز ٠,٢٥ في المائة من اجمالي ناتجها القومي ، وبالنسبة لالمانيا الاتحادية ٠,٣٩ في المائة ، اما اليابان فنسبتها ٠,٢٤ في المائة . وهذا يعني ان دولة مثل السويد ، تتحمل ثلاثة امثال نسبة الولايات المتحدة ، وكذلك الحال بالنسبة لليابان التى تقدم مثلى ما تقدمه « بون » ... !

وحتى يتم التسليم من جانب الشمال بمطالب الجنوب الضرورية ، فلا شك أن النموذج الذى احتذته اتفاقية « لومى » الموقع بين السوق الاوروبية المشتركة و ٢٥ دولة افريقية من منطقة الكاريبي والباسفيك من المفيد بمكان ، أن يصاغ مثله بالنسبة للدول النامية . وقد أشارت الى هذا المطلب ، الدول النامية المشتركة في مؤتمر الكومونولث الذى عقد في العاصمة البريطانية خلال شهر يونيو ١٩٧٧ . فهذه المعاهدة تشمل ٢٥ سلعة أساسية تعادل ٧٤ في المائة من اجمالي صادرات المواد الاولية من جانب الدول النامية . كما ارتبطت باتفاقية « لومى » تخصيص مبلغ ٤ بلايين دولار ، لبرنامج المساعدات من جانب السوق الاوروبية ، منها مبلغ ٤٥٠ مليون لتمويل صندوق تحقيق الاستقرار في عائدات هذه الدول النامية من صادراتها الأساسية ، وذلك حتى عام ١٩٨٠ .

وقد وضعت بروكسل شروطا أساسية ، حتى تستطيع الدول المعنية ، الاستفادة من هذه التسهيلات . فيجب أن تمثل صادرات السلعة الأساسية ٧,٥ في المائة من أجمالي صادراتها ، وبالنسبة للدول المحصورة بالأرض دون سواحل تطل عليها ، فتنخفض النسبة إلى ٢,٥ في المائة . كما يجب أن تثبت هذه الدولة ، أن عائداتها من تصدير السلعة الأساسية إلى السوق الأوروبية ، انخفضت بنسبة ٧,٥ في المائة عن المتوسط خلال السنوات الاربع الماضية (على أن تكون ٢,٥ في المائة فقط بالنسبة للدول الفقيرة من هذه الدول النامية) .

وستكون هذه التسهيلات ، في صورة قرض بدون فائدة ، على أن تعفى الدول الفقيرة جدا من عبء سدادها ، وقد شهد عام ١٩٧٥ التنفيذ الفعلى لهذه الالتزامات ... ومع ضآلة المبلغ المخصص من جانب السويد ، وهو ٤٥٠ مليون دولار ، على مدى الفترة من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٠ ، إلا أنه يعد خطوة بداية يمكن التوسع فيها على نطاق دولي ، ومن خلال المساعدات والاسهامات الرسمية من جانب الدول المتقدمة ، وليس في صورة تبرعات وقتيه .

وفي نفس الوقت ، على الدول النامية ان تتلافى بقدر الامكان ، إثارة أية انقسامات بين صفوفها ، والتى كانت تلقى بظلالها خلال مؤتمر باريس الأخير ، بالنسبة لرفع أسعار الطاقة ، وكذلك إلغاء مديونية الدول النامية .

« وبعد » فان العلاقات بين الدول النامية والدول المتقدمة ، لازالت امامها فترة طويلة حتى تتحدد معالمها ، وتوضع أسسها القائمة على العدالة والموضوعية . ولا شك ان فترات من المواجهة الحادة الساخنة ... أو الحرب الباردة ... ستلقى بظلالها على العلاقات بين الطرفين . ☐



التنافس الثقافى في الخليج العربى

د. صلاح العقاد

نلاحظ

لدى دول الخليج، نزعة غريزية لاثبات كياناتها الاقليمية، وتشتد هذه النزعة خاصة عند الدول المنتجة للبترول، اذا كانت صغيرة المساحة أو قليلة السكان. ومن بين مظاهر تأكيد الذات التى نريد التوقف عندها فى هذه اللمحة السريعة، التسابق على انشاء الجامعات ومراكز الابحاث.

وقد تكون هناك دوافع اخرى تتجاوز تأكيد الذات، الى تحقيق الطموح لمركز قيادى فى منطقة الخليج. وينطبق هذا على النشاط الثقافى الذى يبذله العراق فى هذا المجال.

فمن أقدم الجامعات التى استهدفت استقطاب شباب الخليج، جامعة البصرة التى جرى التفكير فى بداية الأمر فى تسميتها بجامعة الخليج. وفى ذلك الحين، كانت العلاقات العراقية الكويتية تمر بأزمة، فرأت حكومة الكويت أن تقابل هذا النشاط الجامعى العراقى، بتأسيس جامعة خاصة بها فى سنة ١٩٦٦.

وليس المقصود بابراز الجانب التنافسى، هو الانكار على تلك الدول حقها فى بذل الجهود لتأسيس كليات جامعية أو مراكز ابحاث علمية، وانما نريد باثبات هذه الدوافع الكامنة، القول انه قد حدث تسرع أحيانا فى تأسيس جامعات دون استعداد كاف، بحيث لم تؤد دائما الاهداف المرجوة منها بصورة كاملة.. بل إننا لا ننكر ان التنافس فى مجال الابحاث العلمية، قد أثرى الدراسات الخاصة بالخليج، ولا سيما فى مجال الأبحاث التاريخية. وهنا أيضا نسجل حقيقة تؤكد ما ذهبنا اليه، من وجود نزعة اثبات الذات من وراء هذا النشاط الثقافى، وهى أن الدراسات التاريخية تستخدم فى كثير من الأحيان، لتأكيد الشخصية الوطنية لدى اقاليم لم تتخذ شكل الدولة الحديثة، الا منذ وقت قريب.

وتقوم الآن فى المنطقة العربية من الخليج أربع جامعات، دون أن نأخذ فى الاعتبار الجامعات السعودية الست، اذ أن هذه الجامعات، تتوزع ما بين جدة والرياض ومكة والمدينة. ولا يختص بالمنطقة الشرقية، سوى كلية جامعية فى الظهران، كرست للدراسات البترولية.

وهذه الجامعات حسب ترتيب اقدميتها هى: جامعة البصرة، والكويت، وفى قطر تأسست كلية تربية سنة ١٩٧٣ ضمت معظم فروع الآداب والعلوم، ثم صدر فى يونية ١٩٧٧ قرار بانشاء الجامعة القطرية، دون أن يحدد الكليات التى ستتكون منها الجامعة الجديدة. كذلك اتخذت الاستعدادات لافتتاح جامعة الامارات العربية المتحدة خلال العام الجامعى ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ على أن يكون مقر هذه الجامعة هو واحة «العين» فى امارة أبو ظبى، ومن المفروض أن تضم هذه الجامعة أربع كليات: الآداب، والعلوم، والتربية، والاقتصاد والعلوم السياسية.

وتكاد تلك الجامعات، باستثناء البصرة، أن تعتمد اعتمادا كليا على هيئة تدريس وافدة من مصر والعراق وسوريا. ورغم ذلك، فان هذه الجامعات تتوسع فى المواد الاختيارية، مما يتطلب عدد أكبر من الاساتذة المتخصصين فى مختلف الفروع. وبحكم الاغراءات المادية الهائلة، تجد هذه الجامعات حاجتها من الأساتذة، بل تحتفظ لديها بكفاءات ممتازة من أساتذة الجامعات العربية.

وقد يجرنا هذا الى اثارة قضية تفريغ بعض الجامعات العربية العريقة من أساتذتها، ولكننا لا نريد الخوض فى هذا الموضوع، لأنه متعدد الوجوه، فقد تكون هناك مصالح قومية أو اقتصادية، تحتل الأولوية على قضية التفريغ.

وإذا كانت جامعات الخليج تستطيع التغلب على مشكلة تكوين هيئات التدريس، فإن أمامها مشكلة أخرى أكثر تعقيدا، وهي ايجاد المناخ العلمي المناسب لدراسة جامعية على مستوى معقول، فالاتجاه الغالب لدى شباب الخليج المتعلم تعليما ثانويا، هو الاشتغال بالتجارة والاعمال، لانها تدر عائدا أسرع بجهد أقل وباب الاعمال مفتوح بلا حدود أمام هؤلاء الشباب، ولذلك تبذل دول الخليج كل الاغراءات، وتقدم شتى التسهيلات أمام الطلبة، حتى تغريهم بالالتحاق بالجامعة. فهم يتقاضون مرتبات عالية، ويتمتعون بتسهيلات كثيرة للحصول على المساكن والأدوات والكتب، وليس هذا امرا منتقدا في حد ذاته، ولكن مما يؤخذ على هذا الأسلوب، هو أنه يوحى للطالب بأنه متفضل على الدولة، بالتحاقه بالجامعة، وهذا لا يساعد على تقبل الطالب لدراسة جادة، وقد ثبت أن المبعوثين الى الجامعات المصرية أو الاوروبية، يحققون نتائج افضل من حيث تكوين شخصيتهم العلمية. فالطالب في هذه البلاد، يلتزم بنفس البرامج الموضوعة للدراسة الجامعية، ولا يعامل معاملة خاصة. وخلاصة القول إنه قد حدث تسرع في إنشاء الجامعات، وفي إعتقادنا أنه كان من الافضل، إنتظار تكوين الإطارات الوطنية تكوينا فنيا، ثم التعاون بين هذه الاطارات وبين الجامعات العربية الأخرى، لتكوين الجامعات الخليجية.

ومن جهة أخرى، فان المنطقة لا تتحمل تكرار نفس الكليات. ومن هنا كان ينبغي التنسيق، بحيث تتخصص كل جامعة في مجموعة من الدراسات. يدل على ذلك أن بعض الاقسام في كلية تربية قطر، أو في جامعة الكويت، تخرج طالبا أو طالبين في السنة.

ويحتجز لهذا الطالب عدد كبير من الأساتذة، الذين قد يستفاد منهم في جهات أخرى بصورة أفضل.

وعلى العكس من اوجه النقد العديدة التي يمكن توجيهها الى التوسع في إنشاء الجامعات، نرى أن التنافس على تكوين مراكز البحث وإبراز نواحي نشاطها، هو أمر مفيد لانهاض الدراسات المتعلقة بالخليج.

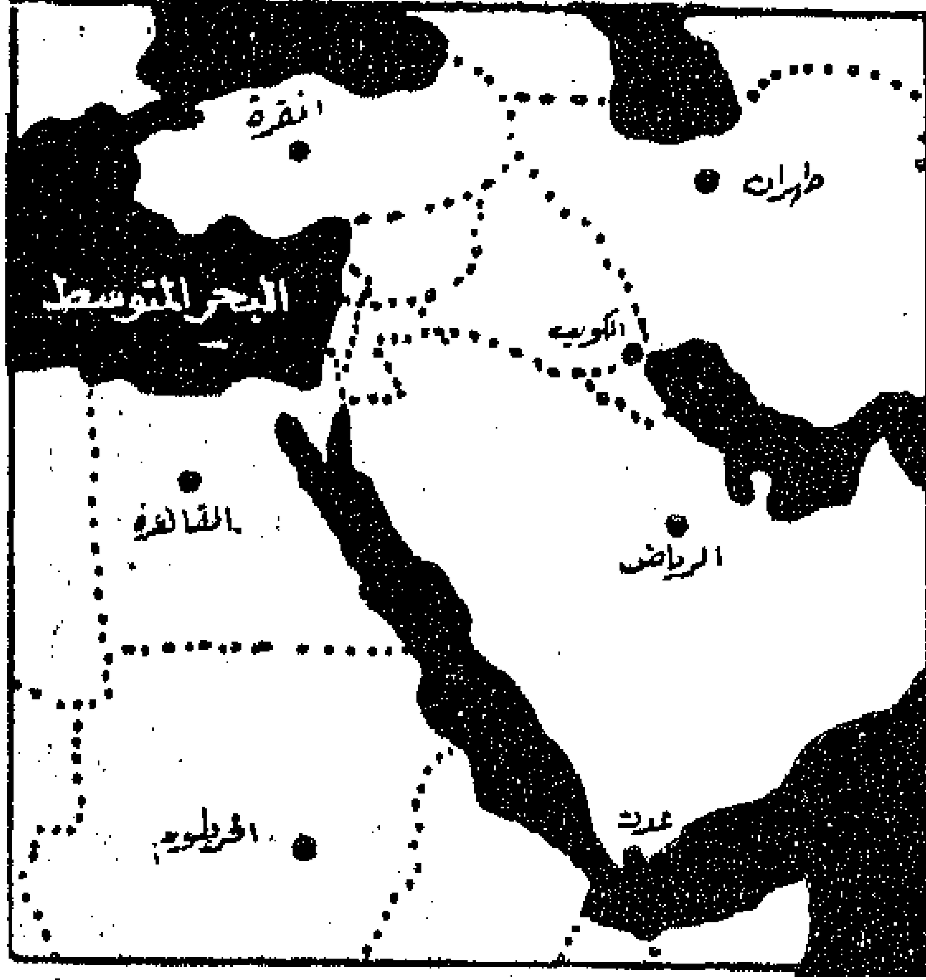
ومن بين مراكز الابحاث الهامة المتخصصة، مركز دراسات الخليج بالبصرة، وهو يصدر مجلة سنوية، تتناول مختلف فروع المعرفة، ولا تقتصر على الدراسات النظرية، فهو قد نشر كثيرا من الأبحاث الخاصة بعلوم البحار والزراعة والثروة الحيوانية في منطقة الخليج. وقد عقد المركز ندوتين، خصصت الأولى منهما لامكانات دول الخليج الاقتصادية، وطرحت فيها قضايا هامة تتعلق باستثمار رءوس الأموال العربية. أما الندوة الثانية، فكرست لدراسات الأدب واللغة في الخليج، هذا علاوة على الدراسات التاريخية، وتتبع كل ما كتب أو قدم من رسائل جامعية تتعلق بهذه المنطقة.

وفي أبو ظبي، تأسس مركز لتجميع الوثائق التاريخية الخاصة بالخليج. وقد صور الاف الوثائق المحفوظة في لندن، ثم إتسع نشاطه، فقام بتصوير وثائق فلسطين المحفوظة في مركز الدراسات الفلسطينية في بيروت، بعد أن تعرض المركز لمحاولة التدمير.

وتسعى حكومة قطر، لكي تدلى بدلوها في هذا المجال. فقامت بنشر وترجمة موسوعات انجليزية، كانت قد جمعتها الهند بشأن أحوال الخليج في القرن التاسع عشر. وفي مارس ١٩٧٧ عقد في الدوحة مؤتمر كبير لدراسات تاريخ شرقي الجزيرة العربية. وعلى أثر ذلك، قررت حكومة قطر إنشاء مركز لهذا النوع من الدراسات، وهي تسابق دولة الامارات في جمع الوثائق الانجليزية، وأضافت الى هذا العمل، الاهتمام بالوثائق العثمانية المتعلقة بالخليج. كما كونت لجنة لكتابة تاريخ قطر، ومازالت هذه اللجنة في طور تجميع الوثائق وترتيبها.

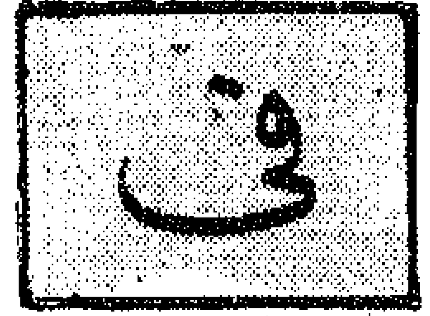
وكانت الكويت قد سبقت الى التفكير في تكوين لجنة لكتابة تاريخ شرق الجزيرة العربية، وتوقفت عند إصدار مجلد واحد عن تاريخ الكويت، ثم تشكلت مجموعة من الشباب الكويتي المثقف، وكرست جهودها لاصدار مجلة على مستوى رفيع، وهي مجلة متخصصة في دراسات الخليج وشبه الجزيرة العربية. وتسلط المجلة الاضواء، بصفة خاصة، على الدراسات الاجتماعية، ودراسة مشكلات البيئة والمجتمع.

ولاشك ان تعدد مراكز الابحاث، قد يؤدى الى نوع من التداخل والتكرار، ولكنه في نفس الوقت، يبعث حيوية في إنهاض الثقافة والدراسات البيئية والمحلية المتعلقة بمنطقة الخليج. وقد مكنت ثروة النفط، هذه المراكز من نشر وتوزيع أبحاثها على نطاق واسع، لأنها لا تستهدف الربح، ومع ذلك فلكي تكون هذه الجهود مثمرة بصورة أفضل، فلابد لتوافر نوع من التنسيق والتعاون، يوازى عنصر التنافس القائم بينها في اغلب الاحوال.



رحلة فانس في الشرق الأوسط

أسامة الغزالى حرب



الفترة من أول إلى ١١ أغسطس ١٩٧٧ ، وفى إطار المساعى التى تبذلها السياسة الأمريكية للتوصل إلى حل للنزاع العربى الاسرائيلى ، قام سايروس فانس وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ، بجولة فى منطقة الشرق الأوسط ، زار خلالها كلا من مصر وسوريا والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية وإسرائيل . ولقد اكتسبت هذه الجولة لوزير الخارجية الأمريكى أهمية خاصة ، يمكن أن تجعل منها مرحلة متميزة ضمن الجهود الأمريكية المتعلقة بتسوية أزمة الشرق الأوسط ... مرحلة ثالثة ترتبط باسم فانس ، بعد المرحلة الأولى التى ارتبطت باسم روجرز (مبادرة روجرز) ، والمرحلة الثانية التى ارتبطت باسم كيسنجر (اتفاقيات فك الاشتباك) . وفى حين أن مبادرة روجرز جاءت مع تصاعد الاشتباكات بين القوات الاسرائيلية والمصرية عبر قناة السويس فى حرب الاستنزاف عام ١٩٧٠ ، وأن جهود كيسنجر لفك الاشتباك بين القوات المصرية والسورية والقوات الأسرائيلية عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ... جاءت نتيجة لحرب اكتوبر ١٩٧٣ .. ، فان جولة سايروس فانس أتت فى إطار جهود مكثفة تسعى إلى البحث عن حل سياسى للازمة ، يتجنب ـ هذه المرة ـ نشوب مواجهة مسلحة . كذلك مثلت هذه الجولة ـ اكثر من أى جهد سابق ـ اختبارا حاسما لفعالية الدور الأمريكى فى حل الأزمة ، فى وقت أجمعت فيه الأطراف ـ انطلاقا من تصورات ورؤى مختلفة ـ على تهيئة الظروف لذلك الدور .

وبهذه الصفه ، مثلت جولة فانس مرحلة متقدمة من جهود الرئيس كارتر تجاه حل الأزمة : بدأها منذ توليه الحكم فى يناير الماضى ، وإعلانه عن نواياه للعمل على إيجاد الطرق الكفيلة باقرار سلام حقيقى فى الشرق الأوسط ، ثم تبعت هذا جولة فانس الأولى ، التى قام بها إلى المنطقة فى شهر فبراير الماضى . وبعد ذلك ، وعلى فترات متقاربة ، زار الولايات المتحدة كل من الرئيس السادات ، والرئيس حافظ الأسد ، والملك حسين ، والأمير فهد .. كما زارها فى يوليو الماضى عقب فوزه فى الانتخابات مناحم بيجن رئيس الوزراء الأسرائيليالجديد . إزاء ذلك كله ، لم يكن من الغريب أن اضفيت على تلك الجولة أهمية خاصة .. ليس فقط « لأهميتها » فى سياق الموقف الأمريكى بصفة عامة ، وإنما أيضا لخصوصيتها ، كتعبير عن طبيعة الادارة الأمريكية فى عهد الرئيس كارتر بالذات : فقد أتى فانس وهو يعلم ـ كما قال افريل هاريمان ـ « أن الرئيس الأمريكى هو المسئول عن سياسة أمريكا الخارجية ، وان مسئولية وزير الخارجية ، هى تطبيق السياسة الخارجية التى يرسمها الرئيس » . ومن ناحية ثانية ، اتت جهود كارتر فى إطار ما اعلن عن اقتناعة بأن ... « النظرة الشاملة » تستطيع أن تحقق نجاحا اكبر فى حل نزاع الشرق الأوسط ، اكثر من طريقة الخطوة خطوة ، التى اتبعها هنرى كيسنجر وزير الخارجية السابق . واخيرا .. كان من الصعب عزل هذه الجهود عن الحديث المستمر لكارتر ، عن .. « إضفاء الطابع الأخلاقى ».. على السياسة الأمريكية ، والتى وجدت تعبيرها الرئيسى ، فى حملته عن « حقوق الانسان » ، مما أثار

بالتالى التساؤل عن « اخلاقية السياسة الأمريكية ، فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط » .

فى هذا الاطار ، قام سايروس فانس بجولته الصسيفية فى المنطقة ، متنقلا بين بلدان سته ، ليس فى حركة مكوكية مثل سلفة كيسنجر ، وإنمـا بالاحـرى فى حـركة لولبية ضـاقت دائرتهـا الثانية عن الاولى ، وبدأت كلهـمـا بالاسكندرية ، وانتهت إليها .

اهداف الرحلة :

ربما كان من الأقرب للتصور ، أن يبدأ تقـويم واقعـة سياسية مثل جولة فانس ، بتحديد الأهـداف التى كانت تتوخاها ، ثم التطورات التى مرت بهـا ، للوصـول إلى النتائج التى أسـفرت عنهـا ، بالقياس إلى اهـدافها الأولى . وإذا كان الشيء الأول الذى يصطدم به الباحـث هنا ، هو الطبيعة السرية للمقترحات التى حملهـا فانس فى جولته ، إلا أن ذلك لم يمنع مـن التكهـن بمـلامحها العامة . فلقد ذكر كارتر فى اكثر من مناسبة ، ان مهمـة وزير خارجيته مناقضة تماما لمهـام الخـطوة خـطوة ، وانها مهمة تقرب من الحـل الشـامل ، وقـالت وكالات الأنباء ، إن مصـدر الصعوبة فى مهمـة فانس ، هـى أنه يسعى إلى إيجاد مزيد من المرونة فى مـواقف الجـانبين العربى والاسرائيلى . وفى حديث إلى التليفـزيون فى ٣٠ يوليو ١٩٧٧ ، قـال كارتر .. « إن الهـدف مـن جـوله فانس ، هو إيجاد إطار يمكن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، من توجيه الدعوة لاستئناف مـؤتمر جنيف فى الخريف القادم » .

أما عن النقاط التفصيلية ، فقد ذكرت مقترحات عديدة باعتبارها مقترحات حملها فانس ، مثل :

ـــ الانسـحاب الاسرائيلى إلى حدود يتم الاتفـاق عليها بين الأطراف .

ـــ ضرورة التمثيل الفلسطينى فى مؤتمر جنيف ، على أن يتم ذلك بعد أن تعلن المنظمة اعترافها باسرائيل .

ـــ عودة العـلاقات الطبيعية بين العـرب واسرائيل فورا ، وبمجرد الاتفاق على ذلك .. وان تقوم العـلاقات الدبلوماسية والتجارية بين الجانبين .

ـــ إجراء استفتاء بين سكان الضفة الغربية لتحـديد مستقبلهم .

ـــ وضع قوات للأمم المتحدة جنوب لبنان .

ولا شك ان قطاعات من الرأى العام العربى ، نظـرت إلى مهمة فانس على أنهـا سـوف تؤذن بالتحـرك إلى جنيف ، خاصة وانها اتت فى اعقاب سـلسلة اتصـالات جرت بين كارت وزعماء المنطقـة ، وان تلك الاتصـالات تخللتها تصريحات وتحليلات جعلت انعقاد مؤتمر جنيف خلال شـهر اكتوبر ١٩٧٧ بمثابة تحصـيل الحـاصل . فمناحم بيجن اقترح عقد مؤتمر جنيف فى العاشر من ذلك الشهر ، ووافق الرئيس السادات على الموعد ، كمـا أن الرئيس كارتر نفسه ادلى بتصريحات قبل ثلاثة أسابيع من المهمة ، قال فيها إن انعقاد مؤتمر جنيف سيتم حتما فى اكتوبر .

وعلى اختلاف مع هذا التفاؤل ، نظرت قطاعات أخرى فى العالم العربى بشك إلى مهمة فانس ، فـرأت منظمـة التحرير الفلسـطينية ، أن فـانس حضر إلى المنطقـة ، حاملا معه مقترحات بيجين لحل الأزمة ، وقالت صحيفة « فلسطين الثورة » حينها .. « من كان ينتظـر المعجـزة على يد الرئيس كارتر ، عليه أن يدرك الآن ، أن هـــذه المعجزة هـى قـدرة كارتر وشـجاعته النادرة فعـلا فى إرسال وزير خارجيته إلى عواصـم الشرق الأوسـط ، وهو يحمل مشروع بيجن » . وبنفس الدرجة من التهكم ، قالت صحيفة « البعث » السورية ، إن الخطة التى حملها فانس ، تشكل تغيرا فى السياسة الأمريكية إزاء المنطقة « إذ انها تسد الطريق أمام اشـتراك منظمـة التحـرير الفلسطينية فى مباحثات السلام .. وتدعو إلى اسـتبدال من نطلق عليهم الفلسطينيين المعتدلين بالمنظمة .. » . اما الاسرائيليون ، فقـد تحـدثوا عن « دهشـسـتهم » مـــن تصريحات فانس التى ادلى بها قبل رحلته ، والتى جـاء فيها ، انه يحمـل مقترحـات تتعلق بجـوهر المشـكلة ، وقواعد تسوية النزاع العربى الاسرائيلى ، وليس فقـط عن الاجراءات الكفيلة بتهيئة الفرصة لاستئناف مـؤتمر جنيف .. وبناء عليه ، أعلن الاسرائيليون انه إذا جـاء فانس بأفكار حول جـوهر المشـكلة ، فسـوف يحـظى بالاستماع له دون شك ، إلا أن هذه الافكار ، لن تناقش معـه ، وان إسرائيل ترى أن مهمـة وزير الخـارجية الامـريكى ، يجـب أن تقتصر على إزالة العـوائق التى تحول دون عقد مـؤتمر جنيف . ولذلك فـان إسرائيل لن تناقش معه الموضوعات المتعلقة بجـوهر النزاع ... لأن

الحدود وليس على جانب واحد .. بالاضافة الى الضمانات الدولية الأخرى التى يجب أن تكون لكل الأطراف .

وبعد انتهاء جولة المباحثات الأولى مع فانس ، أرسلت الحكومة المصرية إلى القادة العرب تبلغهم أن المبادئ الأساسية التى حددتها لتحقيق السلام فى المنطقة ، تدور حول اربع نقاط أساسية :

١ ـ إنهاء الاحتلال الاسرائيلى لكافة الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ .

٢ ـ إحترام وتحقيق الحقوق الوطنية الأصيلة للشعب الفلسطينى ، وحقه فى تقرير مصيرة ، بما فى ذلك حقه فى اقامة دولته الخاصه به . وقد اضيف إلى هذا البند ، « حق الشعب الفلسطينى فى العودة » بعد المحادثات التى اجرتها اللجنة التنفيذية برئاسة ياسر عرفات مع الرئيس السادات واعضاء الجانب المصرى ، وتم ابلاغ الوفد الأمريكى بتلك الاضافة .

٣ ـ حق كل دولة من دول المنطقة فى العيش بسلام ، داخل حدود مضمونة دوليا عن طريق :

أ ـ تدابير يتم الاتفاق عليها لتحقيق إجراءات أمن مناسبة للحدود الدولية .

ب ـ الضمانات الدولية السياسية اللازمة لذلك .

٤ ـ تعهد كل دول المنطقة ، بمباشرة علاقاتها طبقا لاحكام ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة عدم الالتجاء لاستخدام القوة ، وحل الخلافات القائمة بالوسائل السلمية .

وإلى جانب هذه المقترحات ، طرح الجانب المصرى اقتراحه بتشكيل « مجموعة عمل » من وزراء خارجية الدول المعنية ، تتولى استئناف الاتصالات أثناء اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى شهر سبتمبر ١٩٧٧ ، تمهيدا لعقد مؤتمر جنيف .

استغرقت زيارة فانس للاسكندرية أول وثانى أيام شهر اغسطس ، ثم سافر فى نفس يوم ٢ اغسطس إلى لبنان ، حيث قضى هناك ست ساعات . وفى المؤتمر الصحفى الذى عقده فانس بعد انتهاء زيارته مع المسئولين اللبنانيين ، أوضح انه بحث مشكلة قوات الأمم المتحدة مع السلطات اللبنانية ، وقال إنه من الواضح ، أن الحكومة اللبنانية « يجب أن تقرر فى هذه المفاوضات الحقيقية حول النزاع ، لايمكن أن تجرى إلا بين إسرائيل والعرب فى جنيف .. » .

مواقف متباينة :

فى وسط هذا الجو بين التفاؤل والتشكك ، والدهشة المصطنعة .. ، وصل سايروس فانس إلى المنطقة ، بادئا جولته بالاسكندرية . ولقد ظهر جليا من مجمل وقائع هذه الجولة ، ومنذ بدايتها فى الاسكندرية ، أن أهم مسألتين دار حولهما البحث أثناءها .. تمثلا فى اقتراح تشكيل مجموعة العمل أثناء الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٧٧ ، واقتراح قبول منظمة التحرير الفلسطينية قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ والتعديلات الممكن إدخالها عليه . إلا أن ذلك لا يمنع ـ قبل مناقشة هاتين المسألتين ـ من إعطاء لمحة سريعة عن مواقف الأطراف المختلفة ، التى التقى بها فانس فى جولته بالمنطقة ، بصفة عامة .

فى الاسكندرية ، قدم فانس نقاط المشروع الذى يحمله ، والذى أعلنت المصادر الرسمية أن أهم تلك النقاط كانت :

ــ وجوب التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المعنية حول الحدود التى قد تنسحب إليها إسرائيل .

ــ وجوب اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية باسرائيل ، قبل أن يسمح لها بحضور مؤتمر جنيف .

ــ وجوب موافقة العرب ، على أن يشمل الحل تبادلا فى العلاقات الاقتصادية والتجارية .

وقد أعلن أن مصر قد اعترضت على المشروع الأمريكى ، موضحة أنه لا يتفق مع تصريحات كارتر ، والالتزامات الامريكية السابقة ، وتقدم الجانب المصرى بورقة مضادة تتضمن بدائل لما ورد فى الورقة الأمريكية ، حيث نص المشروع المصرى على :

١ ـ الانسحاب الكامل من كل الاراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ .

٢ ـ التمثيل الفلسطينى الكامل فى جنيف .

٣ ـ إنهاء حالة الحرب ، هى الخطة الوحيدة التى تعقب الانسحاب ، على أن يتم بعد ذلك اتخاذ الخطوات التى تؤدى إلى عودة العلاقات الطبيعية ، بشرط تنفيذ كل ما ورد فى قرار مجلس الأمن .

٤ ـ أن تكون المناطق المنزوعة السلاح على جانبى

المسألة موقفها ، ومـا تراه ضروريا فى ظـل الظـروف الحالية ، وعلى الحكومة اللبنانية ان تخبرنا بموقفها فى هذا الصدد »

وأعلن فانس أنه تقرر منح لبنان مـائة مليون دولار ، منها مساعدات مادية قدرها ٢٥ مليون دولار للتعمير ، و٧٥ مليون مساعدات عسكرية للسنوات الثلاث القادمة ، كما تحدث من امكانيات تقديم ٤٢ مليون دولار كمساعدات اقتصادية بعد موافقة الكونجرس . أما بالنسبة للخوض فى القضايا التفصيلية المتعلقة بنزاع الشرق الاوسط ، فيمكن أن يفهم من رد الرئيس اللبنانى على سؤال عن موقف لبنان ، من قيام علاقات اقتصادية وعلاقات تبادل مع إسرائيل بعد تحقيق التسوية ، حيث أوضح « أن مشاكل لبنان ومشاغله الكثيرة والخطيرة الآن ، تمنعه حتى من مجرد التفكير بمثل هذه القضايا » .

وفى سوريا قضى فانس يومى ٤،٣ أغسطس ، وكان أهم ما اسفرت عنه زيارة فانس ، هو رفض السوريين لفكرة مجموعة العمل ، واعرابهم ، كما قال الرئيس الأسد فى المؤتمر الصحفى الذى عقد فى نهاية زيارة فانس ، عن .. أن التنازل عن أى شىء فى الجولان أمر لم ولن تفكر فيه سوريا إطلاقا ، . كما أوضح الأسد « أن امكانيات عقد جنيف ليست سيئة ، وليست أيضا جيدة ، ... وهناك مصاعب يجب أن تحل ، وهى ليست مستعصية على الحل ، اذا وجدت رغبة حقيقية فى السلام » ويبدو أنه نظر إلى الموقف السورى المعلن (خاصة عن مجموعة العمل) على أنه موقف أبعد احتمالات جنيف ، بدليل قول كارتر فى مؤتمر صحفى يوم ٥ أغسطس .. « إننى اعتقد أنه من الخطأ تعليق أهمية كبيرة على المعلومات التى نشرتها الصحف حول مباحثات فانس فى دمشق ... » .

وفى عمان ، كان الملك حسين قد حذر ـ قبل بدء جولة فانس ـ فى حديثه لصحيفة « النهار » اللبنانية ، من أن إسرائيل قد تشن حربا مفاجئة فى الشرق الأوسط ، للتخلص من الضغوط الأمريكية والسوفييتية الرامية إلى إيجاد تسوية للازمة .

إلا أنه بدا أن درجة الاتفاق فى مباحثات فانس يومى ٥ ، ٦ أغسطس فى الأردن كانت كبيرة ، ولذلك لم يكن غريبا أن وصف فانس اجتماعاته مع حسين ، بأنها كانت بناءة ، وان حسين قدم اقتراحات إيجابية كثيرة ، فى كيفية معالجة القضايا ، خاصة فيما يتعلق بموضوع الكيان الفلسطينى . وصرح مصدر رسمى أردنى إبان الزيارة ، بأن الاردن يؤيد حضور منظمة التحرير مؤتمر جنيف ، ويعتبر أن الأصل والمهم هو الاعتراف بالشعب الفلسطينى ، وإنهاء الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية .. وأنه .. « ليس المهم أسلوب وشكل مشاركة الاطراف العربية فى جنيف » . كما قيل إن الاردن تصر على أن تعرب إسرائيل عن استعدادها للجلاء عن الضفة الغربية لنهر الأردن قبل انعقاد مؤتمر جنيف .

وعقب هذه الجولة فى دول المواجهة العربية ، سافر فانس الى السعودية ، وسط تكهنات اعتبرت محادثاته هناك محادثات « حاسمة » نظرا لوزن السعودية المتزايد فى التوجه العربى لامريكا . وقد شمل اللقاء الذى تم بين الملك خالد وفانس ، والاجتماع الذى عقد مع الأمير فهد ، البحث فى نتائج الجولة التى قام بها الوزير الامريكى فى مصر وسوريا ولبنان والاردن ، وتركزت المباحثات ، بشكل خاص ، على المشكلة الفلسطينية . ولذلك كله لم يكن من الغريب ان اذيع من السعودية ـ عقب انتهاء مباحثات فانس مع المسئولين السعوديين يومى ٨،٧ أغسطس ـ البيان الذى أدلى به المتحدث باسم فانس ، والذى أعلن فيه أن الولايات المتحدة ستؤيد اشتراك المنظمة فى مباحثات السلام ، اذا ما قبلت قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ والذى يعترف بحق اسرائيل فى الوجود . ولقد اضحى واضحا أن السعودية لعبت دور الوسيط ، لاحداث اتصال امريكى فلسطينى حول هذه المسألة ، الأمر الذى يدعمه سفر ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى الطائف مرتين خلال اربع وعشرين ساعة فقط .

ولقد دأب المرافقون لفانس ، على تأكيد أنهم ظلوا على اتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية من خلال الأطراف العربية الأخرى ، كما أن ياسر عرفات ، سبق فانس أو تبعه إلى كل عاصمة عربية زارها ماعدا عمان . ولقد حدث أن أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بيانات فى اليوم التالى لوصول فانس إلى المنطقة ، ذكرت فيه أنها عقدت اجتماعا لمدة يومين برئاسة ياسر عرفات ،

لاستعراض الظروف التي تمر بها القضية الفلسطينية . وذكر البيان أن اللجنة اتفقت على عدد من الأمور من بينها :

- الاصرار على تمثيل منظمة التحرير على قدم المساواة مع بقية الاطراف المعنية ، في الجهود المبذولة على الصعيدين العربي والدولي ، بخصوص مشكلة فلسطين والشرق الاوسط .

- أن التسوية العادلة لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن الشعب الفلسطيني الممثل في منظمة التحرير الفلسطينية .

- الدعوة إلى عقد اجتماع عربي على مستوى عال ، لاتخاذ موقف عربي موحد ، إزاء الوضع الراهن .

وقد اجتمع ياسر عرفات مع الملك خالد والأمير فهد ، كما أكد مصدر فلسطيني مسئول ، أن المقاومة قد توصلت إلى « اتفاق مكتوب » مع سوريا بشأن موقف موحد ينقله الرئيس الأسد إلى فانس . وفي يوم ٣ أغسطس ، وصل السيد ياسر عرفات إلى القاهرة ، على رأس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، للاجتماع بالرئيس السادات . كما عقدت اللجنة الفلسطينية المصرية العليا المشتركة اجتماعها الذى اقر الجانب الفلسطيني في نهايته ورقة العمل المصرية ، وطالب باضافة فقرة جديدة عن حق العودة الى البند الثاني منها ، بحيث اضحي البند ينص على « حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ، وبناء الدولة الفلسطينية ، وحقهم في العودة » .

وقبل وصول فانس إلى اسرائيل في ٩ أغسطس ، كرر المسئولون الاسرائيليون ما سبق أن أكدوه ، من إصرار الحكومة الاسرائيلية على أن ما سوف يبحث مع فانس ، هو فقط المسائل الاجرائية ، بمعنى التركيز على انعقاد مؤتمر جنيف ، وليس المسائل التي سيتخذ قرار بشأنها . وامتدادا لذلك ، استعد للقاء فانس فريق المباحثات الذى ضم أكثر رجال اسرائيل تشددا وغطرسة ، حيث تكون الى جانب بيجن ، من موشي ديان وزير الخارجية ، وعزرا وايزمان وزير الدفاع ، وسيمحا إيرليخ وزير المالية ، وشلومو بورج وزير الداخلية ، وارييل شارون وزير الزراعة ، إلى جانب دعوة بعض الشخصيات الأخرى لحضور الاجتماعات مثل الجنرال مورديخاي جور رئيس الأركان الاسرائيلي ، والجنرال رفائيل إيتان قائد القطاع الشمالي (سوريا ولبنان) .

لم يكن غريبا إذن ، أن اتخذت إسرائيل في المباحثات مع فانس أقصى المواقف تطرفا ، وأعلنت بوضوح أنه حتى لو قبلت المنظمة القرار رقم ٢٤٢ بدون أي تعديل ، واعترف الفلسطينيون باسرائيل ، فإن إسرائيل لا يمكنها أن توافق على اشتراكهم في مباحثات جنيف . وأعلن موشى ديان عقب المباحثات مع فانس ، أن إسرائيل ترغب في التفاوض مع كل دولة عربية على حدة ، ولذلك فهي ترفض التفاوض مع وفد عربي واحد ، وأن إسرائيل ترفض العودة إلى حدود ما قبل يونيو ١٩٦٧ ، وأن إسرائيل ترفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة تضم الضفة وغزة في كيان واحد ، وأن إسرائيل ستذهب إلى جنيف ، على أساس أن كل شيء مطروح للمفاوضة ، ولكن من منطلق عدم الانسحاب من الضفة أو قطاع غزة ، وأنها لا تريد دولة فلسطينية في هذه المناطق أو أنها لن تقبل وجود قوات أجنبية في الضفة أو القطاع ، حتى ولو كانت قوات أردنية .

أما عن العلاقات مع أمريكا ، فقد قال ديان : سنشعر بالسعادة إذا حظينا بالتأييد الامريكي لكل مواقفنا ، ولكن إذا لم نحصل على هذا التأييد ، فاننا سنقاتل للدفاع عن مواقفنا .. وإذا كانت هناك خلافات مع الامريكيين .. فاننا سنتولى أمورنا بأنفسنا . ولقد كانت هذه إشارة إلى الخلاف في وجهات النظر مع الأمريكيين ، الذى عبر عنه فانس في مؤتمره الصحفي يوم ١٠ أغسطس في ختام مباحثاته في إسرائيل قائلا .. « إنه في الوقت الذى أبدى فيه العرب قدرا كبيرا ومشجعا من التفهم لايجاد صيغة مناسبة لاقرار السلام ، فإن مباحثاتي في إسرائيل ، لم تساعد على الاطلاق على التقريب بين وجهات النظر ، حيث رفض الاسرائيليون تقديم أى تنازلات مشجعة .. » ، وكان واضحا أيضا أن الخلاف الاساسي مع الولايات المتحدة ، كان حول تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية : فاسرائيل رفضت ذلك بتاتا ، والولايات المتحدة تحدثت عن إمكانية ذلك ، إذا وافقت المنظمة على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

ومن ناحية أخرى ، فإن السكان في الاراضي المحتلة ،

وبالذات فى الضفة الغربية المحتلة لنهر الأردن، لم يكونوا غائبين عن تطورات الاحداث . ففى يوم ٣ أغسطس ، عقد فى رام الله اجتماع حضره عمد وزعماء الضفة الغربية المحتلة ، لبحث احتمال عقد اجتماع مع فانس خلال زيارته لاسرائيل . ولم يسفر الاجتماع عن التوصل لاتفاق فى هذا الشأن ، باعتبار أن بعضهم رأى أن الأفضل إبلاغ فانس بموقف عمد الضفة الغربية ، بينما رأى بعضهم الآخر ، أن هذا الموقف قد يعطى انطباعا بأن منظمة التحرير ليست الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى . وبعد ذلك .. نشرت الصحف الاسرائيلية ما اسمته بوثائق قدمها بعض الوجوه فى الضفة إلى سايروس فانس ، خلال جولته .. وتحدثت جيروزاليم بوست عن وثيقة صاغها أحد محامى رام الله المشهورين (عزيز شحادة) تدعو إلى الاعتراف المتبادل بحقوق الشعبين الفلسطينى والاسرائيلى فى المنطقة التى تسمى فلسطين . وقدم خمسة أشخاص من عرب الضفة المحتلة هذه الوثيقة الى فانس ، خلال حفلة أقامها موشى ديان له . وقدمت وثيقة ثانية رفعها رؤساء عدة بلديات فى الضفة الغربية الى فانس ، بواسطة القنصلية الامريكية فى القدس . وجاء فى الوثيقة القصيرة التى نشرتها الصحف العربية فى القدس المحتلة ، أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الناطق الوحيد باسم الفلسطينيين . ووفقا لصحيفة هآرتس ، قدم الشيخ محمد على الجعبرى رئيس بلدية الخليل السابق ، وثيقة ثالثة الى فانس جاء فيها قوله إن الطريق الاقصر للتسوية هو الذى يربطنا بعمان .

اقتراح مجموعة العمل :

فى المؤتمر الصحفى الذى عقده الرئيس السادات والوزير فانس يوم ٢ أغسطس ١٩٧٧ ، وعقب انتهاء المباحثات بين الجانبين المصرى والامريكى ، أعلن الرئيس السادات اقتراحه بتشكيل « مجموعة عمل » من وزراء خارجية الدول المعنية ، تتولى استئناف المشاورات للتحضير لعقد مؤتمر جنيف ، وذلك خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى شهر سبتمبر ١٩٧٧ . وقال الرئيس انه سبق أن اقترح هذه المجموعات خلال زيارته للولايات المتحدة فى شهر ابريل الماضى ، وقال إن الحكمة من هذه المجموعات ، هى الاعداد لمؤتمر جنيف ، حتى يكون الاجتماع فى جنيف مثمرا مفيدا ، ويؤدى إلى تحقيق السلام ، والوصول الى تسوية .

وفى تفسير بعض المراقبين لهذا الاقتراح ، رأوا انه امام التناقض الذى بدا فى الأفكار والمقترحات ، أدرك الجانب المصرى ، أن مهمة فانس تقف فى طريق مسدود ، وأن احتمالات فشلها تترك آثارا سلبية على مساعى السلام فى الشرق الأوسط . إزاء هذه الحقيقة ـ التى كان من شأنها اضعاف الاعتماد على الدور الأمريكى فى تحقيق التسوية ـ ثم الاتفاق المصرى الأمريكى ، على وجوب أيجاد مخرج يخفف من وقع تعثر مهمة الوزير الأمريكى . فاذا كان هذا التعثر يعنى استطرادا عدم امكانية عقد مؤتمر جنيف خلال شهر اكتوبر ، فانه يفترض الاحتفاظ بزخم التحرك سعيا وراء التسوية ومن هنا طرحت فكرة مجموعة العمل ، ولم تكن صحيفة لوروور الفرنسية بعيدة عن ذلك التفسير ، عندما وصفت الاقتراح بقولها .. « إن السادات القى بطوق النجاة لفانس » .

على أن بعض الدول العربية ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، نظرت إلى الاقتراح من زوايا أخرى ، خوفا من أن يؤدى الأخذ به إلى عدم انعقاد مؤتمر جنيف ، أو استبعاد الفلسطينيين ، أو تجاهل الدور السوفييتى . وفى المؤتمر الصحفى الذى عقده الرئيس السورى حافظ الاسد يوم ٤ أغسطس قال : « إن من الممكن النظر إلى مجموعة العمل كمنافس لجنيف ، ولااعتقد أن احدا منا يرغب فى النظر إليها من هذه الزاوية ، وذلك بالاضافة إلى أن فشل اجتماع هذه المجموعة ، سيترتب عليه نفس مايترتب على فشل مؤتمر جنيف ، وعلى هذا فانى أرى أن نتوجه إلى جنيف بعد الاعداد له . » وعندما سئل الرئيس الأسد : هل نفهم أنكم ترفضون كليا فكرة مجموعة العمل ، اجاب « إن الامر ليس رفض او قبول هذه الفكرة التى لم نر لها لأول وهلة منافع . والبديل القائم حاليا ، هو الاتصالات المستمرة بين المعنيين : وقد يكون الاخوة فى مصر الذين اقترحوا تشكيل هذه المجموعة ، قد رأوا منافع لها ، لم نرها نحن حتى الآن » .

وأعلنت منظمة التحرير ، أن اقتراح مجموعة العمل يشبه ماحدث في يناير ١٩٧٥ حينما اقترحت الولايات المتحدة رسميا ، أن تستبدل بالدعوة لعقد مؤتمر جنيف ، دعوة إلى عقد مؤتمر تحضيرى لاتشترك فيه المنظمة . وقد رفض جروميكو الاقتراح في اليوم نفسه ، وقال إنه ينظر إلى الفكرة ، باعتبارها محاولة للتهرب من الدعوة لعقد المؤتمر الرسمى .

وبذلك ، فلم يكن غريبا أيضا ، أن عارض السوفييت فكرة « مجموعة العمل » . وجاء في تعليق لوكالة تاس ـ « إن ظهور اقتراح تشكيل مجموعة العمل ، يشهد في الواقع على المحاولة لتنحية منظمة التحرير الفلسطينية عن التسوية في الشرق الاوسط ، والاستعاضة عن مؤتمر جنيف نفسه بهيئة اخرى تحت رعاية الولايات المتحدة ، لايشترك فيها الاتحاد السوفييتى أيضا .

على أن الأردن كان له موقف آخر من الاقتراح .. وفي عبارات حذرة ، أوضحت المصادر القريبة من الوفد الأردنى في المباحثات مع فانس أن الملك حسين ـ « على استعداد للابقاء على كافة السبل مفتوحة أمام التوصل إلى اقرار السلام في المنطقة ، وانه سيوافق على فكرة مجموعة العمل ، إذا ما وافقت عليها دول المواجهة العربية الأخرى .. » .

ولاشك أن إسرائيل قبلت اقتراح مجموعة العمل ، لأنه ـ في حالة العمل به ـ يبعد المقاومة عن عضوية لجنة تتألف من وزراء الخارجية فقط ، ولذلك وصف بيجن الاقتراح بانه .. « حركة ايجابية بدرت عن السادات ونحن نرحب بها .. » وانه .. «تطور بناء جدا في الموقف المصرى » . واعلن بيجن موافقته على اجتماع وزراء خارجية الدول المعنية في الشرق الأوسط في سبتمبر بمدينة نيويورك ، من أجل الاعداد لمؤتمر جنيف . وذكرت مصادر إسرائيلية ، أن فانس « قد يكرس كل جهوده في جولته لعقد مثل هذا الاجتماع وتحديد موعده ومكانه وجدول اعماله ، وكذلك تحديد ما اذا كانت المباحثات ستتم مباشرة أو من خلال وسيط » .

ازاء هذه التفسيرات ، سعت الحكومة المصرية إلى اعطاء مزيد من التفسير لفكرة مجموعة العمل ، فصرح المسئولون المصريون ، بأن مجموعة العمل ليست بديلا عن مؤتمر جنيف ، وان مهمتها هى الحفاظ على استمرار المشاورات بين وزير الخارجية الامريكى ووزراء الخارجية العرب في جانب .. ووزير الخارجية الأمريكى والاسرائيلى في جانب آخر . وانه ليس هناك اى اجتماع مشترك بين العرب وإسرائيل ، وان سايروس فانس لم يتقدم بدعوة لجميع الأطراف بعقد اجتماع يضم العرب واسرائيل . وفي حديثه مع محطة **إى . بى . سى . الامريكية ، قال الرئيس السادات إن مصر ترفض أية اجتماعات ثنائية مع إسرائيل ، وترفض التفاوض المباشر** ، وان مهمة مجموعة العمل ، هى **اجراء الاتصالات مع كافة الاطراف ، بما فيها الاتحاد السوفييتى** ، للاعداد الجيد لجنيف .. كما رأى الرئيس السادات أن الذهاب مباشرة الى جنيف ، هو الذى سيتسبب في استبعاد الفلسطينيين ، وان محادثات نيويورك تستهدف الاتفاق على تمثيلهم في جنيف ، قبل الوصول اليها بدونهم ..

على أن الواقع أن فكرة مجموعة العمل انتهت بسرعة ، مع الرفض السورى لها ، واستبدلت بها فكرة إجراء مباحثات ثنائية بين الأطراف المعنية في نيويورك في سبتمبر القادم ، مع اجتماعات الأمم المتحدة . والحقيقة أن الاقتراح بعقد مجموعة العمل ، بالرغم من أنه بدا وكأنه يعطى دفعة طفيفة للمباحثات ، إلا أنه في جوهره ، لم يتعد ـ في ضوء المعطيات الحالية ـ مجرد وسيلة إجرائية لاعطاء الانطباع بأن مساعى السلام غير جامدة ، وان هناك تحركا باتجاه ما ، .. « والاجتماعات من أى مستوى ، ومن أى نوع ، وسواء تمت في جنيف أو في نيويورك لاتفيد في شىء ، مالم يكن هناك اتفاق مسبق على البنود الأساسية . وفي غياب مثل هذا الاتفاق ، تضر الاجتماعات اكثر مما تفيد ، وربما ادت إلى كارثة » ، على حد التعبير الذى أوردته الديلى تلغراف اللندنية .

الاعتراف الفلسطينى بقرار ٢٤٢ :

بعد انتهاء محادثات سايروس فانس مع المسئولين السعوديين في ٨ اغسطس ١٩٧٧ ، أعلن المتحدث باسم فانس ، ان الولايات المتحدة تخلت عن مطالبتها منظمة التحرير ، بتعديل ميثاقها الوطنى الذى يدعو إلى تدمير اسرائيل كدولة يهودية ، وقال إن بلاده ستؤيد اشتراك المنظمة في مباحثات السلام ، إذا ماقبلت قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى يعترف بحق إسرائيل في الوجود . وقال إن فانس يرى أن قبول منظمة التحرير لهذا القرار ، سيحقق نفس الغرض الذى يؤدى إليه تعديل ميثاقها ، وانها لن تكون مطالبة بتغييره . وقال المتحدث .. « إن الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى ، أبلغ فانس أنه سيكون هناك اعلان قريب عن تغير في موقف المنظمة من القرار رقم ٢٤٢ ، وان ما علمه فانس خلال محادثاته في الطائف حول هذه النقطة ، هو اكثر الدلائل التى تلقتها امريكا وضوحا وتحديدا حول إعلان المنظمة المنتظر .. » . وتوقع المسئولون بالخارجية الأمريكية ، أن يصدر هذا الاعلان خلال اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى ، واضافت المصادر

انها تلقت تقارير من حكومات مصر وسوريا والاردن حول استعداد المنظمة لقبول قرار الأمم المتحدة، بعد اجراء تعديلات معينة. وفى نفس اليوم، اعلن الرئيس كارتر فى مؤتمر صحفى، انه تلقى معلومات غير مباشرة، بأن الفلسطينيين قد يوافقون على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى يعترف بحق اسرائيل فى الوجود بشكل دائم فى سلام وفى حدود آمنة، اذا ماتغير وصفهم فى القرار كمجرد لاجئين.

ولقد اعلنت منظمة التحرير بوضوح، أن قبولها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ مرتهن باجراء تعديلات جوهرية فيه. وكما جاء فى مقال افتتاحى لوكالة الأنباء الفلسطينية، فان هذا التعديل ينبغى أن يحقق انسجاما مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبصفة خاصة القرار رقم ٣٢٣٦ الذى اعترف بالحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطينى، وعلى رأسها حقه فى العودة، وحقه فى تقرير مصيره.. وحقه فى اقامة دولة فلسطينية مستقلة. هذه المعادلة الفلسطينية التى تقترح تعديل القرار ٢٤٢ نقلت الى فانس أثناء وجوده فى الاسكندرية، لكن فانس (وكما صرح بذلك أحد الزعماء الفلسطينيين) رفض هذه المعادلة رفضا مطلقا، واشار إلى أن الولايات المتحدة، ستلجأ إلى الفيتو لمنع تعديل القرار، فى حالة تقديم مشروع بذلك إلى الامم المتحدة. وطالب باصدار بيان يشير بوضوح إلى قبول المنظمة للقرار.

على أن الامريكيين حاولوا ان يطرحوا بدائل لفكرة تعديل القرار، فذكرت صحيفة معاريف الاسرائيلية، أن الاقتراح الأمريكى ينص على قبول منظمة التحرير الفلسطينية للقرار كما هو.. مقابل أن تصدر الولايات المتحدة تصريحا رسميا، يؤكد أن الاشارة إلى الفلسطينيين فى هذا القرار، لاتتعلق فقط بحقوق لاجئين، بل يجب ان يفهم على انه يشير إلى شخصية فلسطينية لها الحق فى أن يكون لها وطن. وجاء على لسان زهير محسن، أحد قادة المنظمة، أن فانس ابلغ الزعماء العرب، بأن مطالبة الفلسطينيين بجعل القرار يشمل الاعتراف بحقهم فى العودة إلى اراضيهم، واقامة دولة فلسطينية، يمكن أن يضمن فى بيان للمنظمة على شكل تحفظ.

على إن رفض إسرائيل لهذه الفكرة جاء قاطعا متغطرسا. وفى تصريح لموشى ديان عقب انتهاء جلسة المباحثات الأولى مع فانس، أعلن أن إسرائيل ليست على استعداد للتفاوض مع منظمة التحرير، حتى لو اعلنت المنظمة، قبولها القرار ٢٤٢ دون أى تعديل، وبغض النظر عن الموقف الامريكى تجاه المنظمة وأضاف دايان إن اسرائيل مصممة على رفض وجود المنظمة، كطرف يشترك فى مفاوضات جنيف الخاصة بالسلام فى الشرق الاوسط.

والحقيقة أن الاسرائيليين سبق أن رددوا نفس ذلك الكلام، عندما طرح الرئيس كارتر الفكرة نفسها تقريبا فى حديث لمجلة تايم قبل بدء رحلة فانس، ورد الاسرائيليون على كلام كارتر حول اعتراف المنظمة باسرائيل وبقرارى ٢٤٢، ٣٣٨، فوصفوا هذا الأمر بأنه «يصعب حدوثة عمليا. فضلا عن انه غير كاف، وانه ينبغى على المنظمة ان تعدل ميثاقها الذى ينص على تصفية إسرائيل كدولة يهودية، فضلا عن أن بيجين يرفض دون شك، التفاوض مع الزعماء الفلسطينيين، أيا كانت التنازلات التى يقدمونها فيما يتعلق بالاعتراف باسرائيل، لأن المفاوضات لن تدور الا حول إقامة كيان فلسطينى، وهو ما يرفضه بيجين رفضا قاطعا.» وبعبارة أخرى.. يطلب من الفلسطينيين ليس فقط ان يعترفوا بوجود اسرائيل وانما ايضا أن ينكروا وجودهم انفسهم!

على أنه من المهم هنا، أن نلاحظ أن الحكومة المصرية سارت قدما فى اتجاه العمل على تعديل القرار، وبدأت فى اجراء اتصالاتها مع الفلسطينيين، للتعرف على الصيغة التى تقرها المنظمة بالنسبة للقرار، بحيث يتم بذلك التمهيد لحوار مباشر بين المنظمة والولايات المتحدة الامريكية، مما يمثل اعترافا من امريكا بالمنظمة، ويسهم -بالتالى- فى تعميق الفجوة بين الموقفين الأمريكى والاسرائيلى. وتقدمت مصر بعدة صياغات للحصول على اعتراف الولايات المتحدة بمنظمة التحرير، وقامت بابلاغها لفانس والفلسطينيين فى وقت واحد. واذا كان المجلس الوطنى الفلسطينى قد أعلن فى اجتماعه يوم ٢٦ أغسطس رفضه القرار ٢٤٢، الا أنه ترك الباب مفتوحا للاستجابة لأى تغيرات محتملة..

المنجزات والآثار:

عقب الاجتماع الذى عقده كارتر مع وزير خارجيته فى ١٤ أغسطس ١٩٧٧ للاطلاع على نتائج جولة هذا الاخير، صدر بيان عن البيت الابيض الامريكى جاء فية «...تم احراز تقدم فى بعض المجالات، وبخاصة فى إعادة التأكيد، أن القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ الصادرين عن مجلس الامن الدولى يشكلان أساسا للمفاوضات، وكذلك فى الاقتراب من مفهوم مشترك للالتزامات المتبادلة التى يفرضها السلم، رغما من أن الكثير فى هذا

الشأن ، ما يزال ينتظر التحقيق . ان خلافات كثيرة ما زالت قائمة بين العرب والاسرائيليين ، ليس فقط حول كيفية تمثيل وجهة نظر الفلسطينيين على أفضل وجة فى المفاوضات ، بل أيضا حول تحديد الحدود الأمنة المعترف بها وطبيعة التسوية الفلسطينية » .

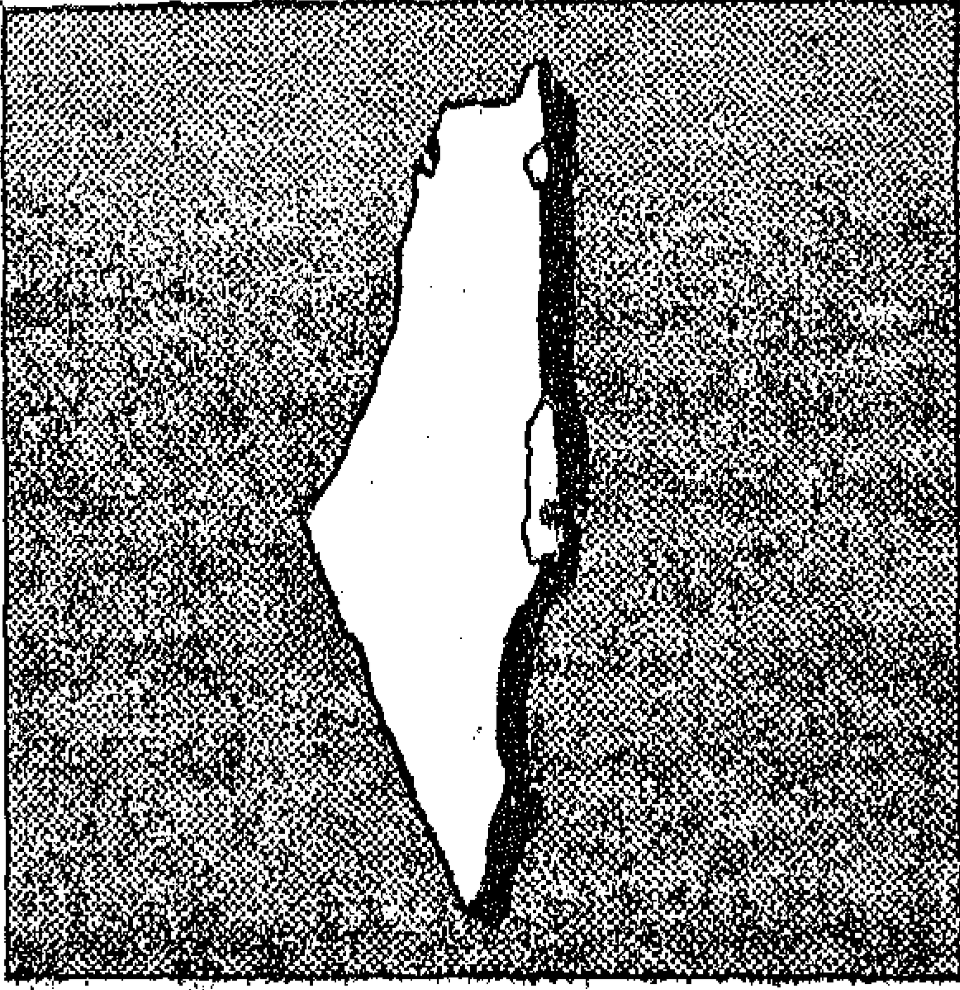
هذا التقويم لجولة فانس ، وبالرغم من تواضعه الشديد ، يبدو اكثر تفاؤلا من تعليقات وتحليلات كثيرة ، ذهبت الى الحكم بالاخفاق على جولة فانس ، استنادا الى ان فانس غادرالشرق الاوسط دون ان يحقق هدفة الرئيسى من الذهاب الية ، لأن هذا الهدف كان ايجاد قاعدة اتفاق مشترك ، على اساسها يستطيع العرب والاسرائيليون التوجه إلى جنيف ، لاستئناف مفاوضات السلام . وعلقت صحيفة ديفيلت الالمانية الغربية على الجولة قائلة إنة من الخطأ القول بأن فانس لم يحقق شيئا خلال جولتة فى الشرق الأوسط . فقد وضح لفانس أن الهوة القائمة بين الاطراف المعنية ، أصبحت اكثر وضوحا وأكبر خطرا بصورة ملموسة . وذكرت وكالة الأنباء الفرنسية ، أن الانطباع السائد ، وبصفة عامة من المرحلة الاخيرة من الجولة ، هو ضرورة اعادة بذل الجهود من جديد ، وأنه ليس من المرجح - إن لم يكن من المستحيل - إمكان عقد مؤتمر جنيف قبل نهاية العام الحالى » . وعلى هذا المنوال ، جاءت الغالبة الساحقة من التحليلات العالمية لنتائج جولة فانس ، بحيث بدا أن النتيجة الايجابية الوحيدة التى أسفرت عنها الجولة ، هى تلك المتعلقة بالمباحثات التى اتفق على أن تجرى فى شهر سبتمبر ، باعتبارها الأمل الوحيد للابقاء على حالة الدفع للجهد الأمريكى .

فاذا كانت جولة فانس قد اخفقت فى تحقيق الأهداف التى كانت تتوخاها ، إلا أن تلك الحقيقة نفسها ، أوضحت - أكثر من أى وقت مضى - شدة التصلب والتعنت الاسرائيلى ، وامكانيات إتساع الخلاف مع الولايات المتحدة من ناحية ، ثم اهمية حل المشكلة الفلسطينية والاعتراف بمنظمة التحرير باعتبارها مسائل جوهرية فى حل النزاع - من ناحية أخرى .

فمن الناحية الأولى ، وكما قالت صحيفة التايمز اللندنية ، فان هناك الآن هوة تفصل بين إسرائيل والولايات المتحدة . وانه «لم يحدث أن اختلفت مواقف الولايات المتحدة وإسرائيل مثلما هى علية الآن ، سواء بالنسبة لشروط التوصل الى تسوية ممكنة للنزاع فى الشرق الأوسط . أو بالنسبة للاجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الغرض . ازاء ذلك ، سيكون على حكومة كارتر ، ان تحدد موقفها بين ان تدع الخلاف بينها وبين حكومة بيجين بلا حل عملى ، أو ان تعمد كما سبق واقترح جيمس رستون فى النيويورك تايمز - الى افهام اسرائيل ، انة لا يسع أمريكا تمويل وتسليح سياسة بيجين التى ستؤدى الى الحرب فى المنطقة ، والى الاضرار بالتالى بالمصالح الامريكية فيها . إن اسرائيل تملك الان - وكما قالت الواشنطن بوست - من القوة العسكرية ما يشجعهاعلى شن حرب تستمر لعدة اسابيع ، دون الحاجة الى مساعدات ، وهى ليست قلقة الآن على امنها لسنوات طويلة مقبلة ، وهناك ثلاثة مليارات من المساعدات العسكرية فى الطريق اليها . وسوف تتسلم اسرائيل من هذا السلاح الأمريكى ، ما قيمتة عشرة مليارات دولار ، مع نهاية العقد . وهناك ، بالاضافة الى ذلك نظرية يتحدث عنها حمائم إسرائيل ، تقول إن بيجين لا يرغب فى الذهاب الى جنيف إطلاقا ، وأنة يظهر التعقل علنا ويضع الشروط القاسية سرا ، ليلقى اللوم على عدم الانعقاد على عاتق العرب ، ومن ثم سيكون حرا ، مدعوما بالوسائل العسكرية التى يتسلمها من الأمريكيين ، فى تطبيق مشاريعه التوسعيه فى الأراضى المحتلة .

ومن الناحية الثانية ، برزت خلال جولة فانس القضية الفلسطينية ، باعتبارها جوهر النزاع ، الأمر الذى جعل صحيفة هارتس الاسرائيلية تدعى .. « إن فانس لم يحقق أى تقدم فى جولته ، لأنه جعل القضية الفلسطينيّة هى القضية الأساسية فى مباحثاته . وقالت إن الأمور مازالت كما هى علية ، أو أقل مما كانت قبل جولة فانس ، وأنة كان من المحتمل ان يحقق فانس بعض التقدم، لو انة لم يركز على القضية الفلسطينية بطريقة لم يفرق فيها بين الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية » على أن هذا لا يعنى على الاطلاق ، أن الأمريكيين قد استوعبوا هذا الجانب بحجمه الحقيقى ، وعندما تحدث كارتر عن الفلسطينيين بمناسبة مرور نصف عام على توليه الرئاسة ، كان حذرا .. ، فطالب زعماء اسرائيل بالموافقة على قرارات الأمم المتحدة التى تتضمن « تقديم تعويضات للفلسطينيين » ، وان هذا هو السبيل الوحيد اذا كان الزعماء الاسرائيليون مخلصين حقيقة للتوصل الى تسوية سلمية فى الشرق الأوسط .« إن هناك أعداد ضخمة من الفلسطينيين الذين اجبروا على ترك منازلهم ، ويرغبون الان فى معاملة منصفة لحالتهم .. »

وعلى اية حال ، يظل من الثابت أن جولة فانس ، بنتائجها الشديدة التواضع .. قد كشفت عن عمق الاختلاف فى المواقف ، ووضعت كافة الاطراف امام اختبارات حاسمة ، بين الحل أو اللاحل ، وبين الحرب أو السلام □



الحركة الديمقراطية للتغيير (د ا ش)

أمل الشاذلى

كان ظهور الحركة الديموقراطية للتغيير (د ا ش) على المسرح السياسى فى إسرائيل ، هو الحدث الرئيسى فى إنتخابات الكنيست التاسع . وهو يكتسب هذه الأهمية من عاملين :

أولا ــ انه كان المحدد الرئيسى للنتائج المفاجئة التى انتهت إليها الانتخابات بهزيمة المعراخ وخروجه من الحكم ــ لأول مرة فى تاريخ إسرائيل ــ ونقل ليكود من مقاعد المعارضة إلى موضع الحكم .. ذلك أن هذه الحركة فى جانبها الأكبر ، جاءت نتيجة انشقاق المعراخ ، وبالتالى إنتزاع عدد من مقاعده ومؤيديه ، بل وكوادره الهامة .

ثانيا ــ أنه يمثل ظاهرة جديدة فى توزيع القوة النسبية للأحزاب الاسرائيلية ، إذ نشأت لأول مرة كتلة وسطية ذات ثقل نسبى بين ما يسمى بالجناح العمالى المتمثل بالمعراخ ، ومن قبله المباى ، وما يسمى بالجناح اليمينى الممثل فى ليكود ، وقبلها جحال وحيروت . وهما الجناحان اللذان ظلا يقتسمان القوة والأصوات الرئيسية فى إسرائيل طوال تاريخها ، لا يشاركهما سوى أحزاب صغيرة محدودة التأثير (باستثناء الأحزاب الدينية والتى لها وضع خاص ، يسمح لها بالتحالف مع أى إتجاه ، بدليل مشاركتها فى الحكم مع المعراخ وليكود على حد سواء)

نشأة وصعود داش :

أعلن تشكيل الحركة فى ١٩٧٧/١/١٣ باندماج كل من الحركة الديموقراطية التى شكلها ييجال يادين فى نوفمبر ١٩٧٦ وحركة شينوى أو التغيير التى كونها امنون روبنشتين فى أعقاب حرب ١٩٧٣ ، ثم إنضم إليهما فيما بعد عضوا المركز الحر فى الكنيست .

وجاء فى مقدمة برنامجها السياسى ، أن السبب الأساسى لقيامها ، هو التدهور الأخلاقى والاقتصادى والاجتماعى فى الدولة ، والرغبة الحقيقية فى احياء وتجديد قيم المجتمع الاسرائيلى ، كى يستطيع أن يواجه التحديات الداخلية والخارجية .

ويمكن تفسير ظهور هذه الحركة وصعودها السريع بعاملين أساسيين :

ــ العامل الأول : هو تضافر ظروف عديدة فى إسرائيل ، على تحطيم شعبية حزب العمل وفقدانه بالتالى عددا كبيرا من مقاعده لصالح داش . فقد بدأ رصد تدهور حزب العمل منذ ما قبل الكنيست الثامن ، حين بدأ يؤخذ عليه فقدانه فكرة الاجتماعى ومبادئه المثالية ، وتحوله إلى مجرد أداة للوصول إلى السلطة . كما اتهم بأنه فقد واقعيته السياسية ، وانه جر إسرائيل لوضع من الخداع الذاتى والانفصال عن الواقع ، قاد إلى صدمة حرب ١٩٧٣ . كذلك اتهمت الحركة بتجاهل مطالب وتمثيل الطبقات الدنيا ، وتكريس قيم المجتمع الاستهلاكى . كما ادى طول بقائها فى الحكم ، إلى استشراء الفساد بين زعمائها ، وتكرار فضائحهم ، مما افرغ قيمة الريادة والتطوعية فى حركة العمل من مضمونها . بالاضافة إلى ذلك ، فقد ادت الأزمة الاقتصادية الطاحنة ، التى زادت وطأتها خلال السنوات الأخيرة من حكم المعراخ ، إلى كشف عجز الحكومة عن علاج هذه المشاكل ، وإزدياد اقتناع الجماهير بضرورة تغيير سياسى .

ــ العامل الثانى ، يرجع إلى ما تمتعت به داش من صفات جاذبة للناخبين ، تمثلت بشكل أساسى فى طبيعة وخلفية شخصياتها القيادية من ناحية ، ومرونة شعاراتها وانسجامها مع الشعور السائد لدى جماهير الناخبين من ناحية أخرى . فالملاحظة الأساسية على قائمة داش ، هى احتواؤها على عدد كبير من الأسماء

اللامعة من المهنيين والمفكرين وأصحاب الشهرة في مجالات العمل السياسي والعسكري والحكومي بالاضافة إلى تباين مواقفهم السياسية حول كثير من القضايا، بشكل يغطى مساحة واسعة من المواقف السياسية، يجمع بينها الرغبة في التغيير. وهو ما علق عليه يادين قائلا « إن ما يجمع هؤلاء الناس، هو أنهم جميعا مستعدون للعمل من أجل إخراج البلاد من الهوة التى تردت فيها ».

وبالقاء نظرة سريعة على أسماء أبرز كوادر الحركة، نجد على رأسهم ييجال يادين وامنون روبنشتين. الأول جنرال سابق في الجيش وكان رئيسا لأركانه لعدة سنوات، وأحد أشهر اساتذة وعلماء الآثار في إسرائيل، وعضو لجنة اجرانات التى قامت بالتحقيق في تقصير حرب أكتوبر. أما الثانى د. عمنون روبنشتين، فهو أستاذ جامعى مشهور، وعميد سابق لكلية الحقوق، وله مؤلفات في عدة مجالات.

وبالاضافة إلى ذلك، تضم القائمة تشكيلة من الاتجاهات المختلفة، منها ما يمثل اقصى المتشددين، ومنها ما يحسب على العناصر المعتدلة، وتغطى كافة الفئات، فمنها عسكريون ومديرو مخابرات وضباط شرطة، بالاضافة إلى علماء وأساتذة جامعيين، إلى جانب أبناء الطوائف الشرقية وسكان المستعمرات الجماعية. ومن بين هؤلاء عدد كبير من أهم كوادر حزب العمل السابقة، مثل إسرائيل كاتس وشموئيل توليدانو.

وبالاضافة للعنصر الجانب في شخصيات قائمة داش، فان الشعارات التى طرحتها وتقدمت بها، لاقت إستجابة لدى الجماهير، التى استبد بها اليأس، من جراء تفاقم مشكلاتها الداخلية، وهو ما ينقلنا إلى البرنامج السياسي للحركة.

البرنامج السياسى لداش :

وقد تقدمت الحركة لبرنامج قوامه الأساسى التركيز على القضايا الداخلية واعطاؤه الأولوية في الاهتمام، مع اتخاذ موقف أقل تطرفا من ليكود بالنسبة لقضايا الأمن والسلام. وينقسم البرنامج الى جزئين أساسيين :

ــ الجزء الأول، مخصص للشئون الداخلية، وتضع فيه الحركة الخطوط الأساسية للحلول التى تطرحها للمشكلات اليومية التى يعانى منها سكان اسرائيل، والتغييرات التى ترغب في احداثها في النظام السياسى والاقتصادى. ويمكن إبراز أهم عناصر هذا الجزء فيما يلى :

حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى رأسها التضخم، عن طريق تقليل الانفاق الحكومى، وضغط عدد الوزارات، وزيادة الصادرات، مع الاهتمام بالزراعة والصناعة، بالاضافة الى انشاء وزارة للرخاء الاجتماعى، والسعى للمساواة بين الأفراد والمناطق والاهتمام بالتعليم، وربطه بقيم التوارة ...

تكريس القانون والنظام، وضمان الحريات الأساسية للفرد، وضمان حرية الديانة لجميع ساكنى البلاد، ومحاولة إشراك السكان غير اليهود في مختلف مجالات الدولة، والقيام بنشاط تعليمى وإعلامى مكثف، لخلق جو من الرضا والتسامح.

العمل على تعديل نظام الكنيست وأسلوبه في العمل، بالاضافة إلى تعديل نظام الانتخابات، بتقسيم إسرائيل لعدة مناطق انتخابية، بدلا من اعتبارها دائرة واحدة، والمطالبة بتعديل نظام الأحزاب وأسلوب عملها، إلى جانب تعديل نظام الحكومة، بما يزيد صلاحيات رئيس الوزراء، ويقلل تدخل الحكومة في الخدمات المحلية.

التركيز على زيادة معدلات الهجرة إلى اسرائيل، وتوثيق علاقات إسرائيل مع يهود العالم.

أما الجزء الثانى من البرنامج السياسى للحركة، فمخصص لبحث قضايا « السلام وأمن الدولة » واهم مايتضمنه :

يجب أن يكون الهدف الأساسى للسياسة الاسرائيلية، هو السعى من أجل السلام الدائم، بما يضمن كيان وأمن واستقلال إسرائيل.

لشعب اسرائيل حق تاريخى في ارض إسرائيل، ولحدودها اهمية خاصة لأمنها. ومع هذا، ومن أجل السلام والحفاظ على الطابع اليهودى والديموقراطى لدولة إسرائيل، ستكون مستعدة لحل إقليمى، مع ضمان أمنها، وذلك كجزء من اتفاقية سلام فعلى يقود إلى علاقات طبيعية بين إسرائيل وجاراتها.

تتطلع إسرائيل للسلام، ولكن يجب أن ينبع ذلك من رغبة صادقة للطرفين. وستقوم إسرائيل بمبادرات لتسهيل عملية السلام، ولكنها لن تقدم خريطة نهائية لحدودها، الا في المرحلة النهائية لمباحثات السلام. ويجب أن تضمن هذه الاتفاقية أمن اسرائيل، وحدود هذا الأمن من الشرق هي الأردن، مع ضم بعض الأراضى من الضفة الغربية.

القدس هى عاصمة إسرائيل، وسوف تضمن فيها حرية العبادة والمرور في الاماكن المقدسة لجميع الطوائف.

إن قيام دولة فلسطينية مستقلة غربى الأردن ، يهدد أمن اسرائيل ووجودها . ومن أجل ذلك ، يجب معارضتها . إن جارة اسرائيل من الشرق ، يجب أن تكون دولة واحدة عاصمتها شرق الأردن ، وسكانها هم الذين يحددون اسمها ونظام حكمها . وفى اطارها يمكن ايضا حل مشكلة الكيان الفلسطينى ، فى نطاق حق تقرير المصير لجميع مواطنيها .

سيكون الاعتبار الأمنى بمثابة المبدأ الموجه فى تحديد افضليات أماكن الاستيطان ، وستعطى الأولوية للجهد الاستيطانى فى وادى الاردن .

داش والمعركة الانتخابية :

ركزت داش جهودها فى الدعاية الانتخابية ، على عدة عناصر ، أهمها : القول بأولوية حل المشكلات الداخلية على قضايا الصراع الخارجى ، بالاضافة إلى تركيز الضوء على الفساد والتقصير فى حكومة المعراخ وقياداته ، وحتمية حدوث تغيير كبير تعجز عنه الأبنية الحالية ، ولايمكن الوصول إليه إلا عن طريق هذه الحركة الجديدة . هذا بالاضافة إلى ما أشرنا إليه من عناصر جاذبة فى الشخصيات القيادية والبرنامج السياسى . وقد اسفرت المعركة الانتخابية عن نجاح كبير لهذه الحركة ، وضعها فى المركز الثالث بعد ليكود والمعراخ ، فقد حصلت على ٢٠٢,٢٦٥ صوتا ، ضمنت لها السيطرة على خمسة عشر مقعدا فى الكنيست .

ويلاحظ أن الجمهور الأساسى لداش ، يأتى من بين الأوساط ذات الرفاهية النسبية ، حيث تتزايد نسبتهم بين سكان المدن ، وخاصة من ذوى الأصل الأوروبى بينهم . كما يؤكد هذا مالوحظ بالنسبة لتوزيع الأصوات التى خسرها المعراخ ، إذ لوحظ انتقال ذوى الأصول الأوروبية بتأييدهم إلى داش ، بينما توزعت مجمل أصوات اليهود الشرقيين على ليكود والاحزاب الدينية .

وفور إعلان النتيجة ، عاد يادين لتأكيد الشروط السبعة التى وضعتها الحركة قبيل الانتخابات ، للمشاركة فى أى ائتلاف حكومى وهى : تقليص عدد وزارات الحكومة ـ انتهاج خطة اقتصادية فعالة لكبح التضخم المالى ـ الالتزام بالحفاظ على اتفاقات الأجور نصا وروحا ـ وضع خطة عمل عاجلة لمعالجة شئون الفئات المحرومة ـ تغيير طريقة الانتخابات إلى انتخابات منطقية شخصية نسبية ـ سن فورى لقانون الاحزاب ـ سياسة خارجية وأمنية لاتتعارض مع برنامج داش فى هذا الشأن .

داش وحكومة بيجين :

فور إعلان نتيجة الانتخابات ، بدأت المشاورات لتشكيل الائتلاف الحكومى الجديد ، وطرحت فى البداية فكرة تشكيل حكومة اتحاد وطنى ، رفضها المعراخ ، فانحصرت المفاوضات بين ليكود وكل من داش والمجموعة الدينية وتم الاتفاق مع الأخيرة بسهولة ، اذ لم تكن هناك مسائل جوهرية يختلف عليها بينما اصطدمت المفاوضات مع داش بعدة عقبات ، كان أولها اعلان بيجين اختياره موشى ديان وزيرا للخارجية . فقد أوقفت الحركة المفاوضات احتجاجا ، واشترطت لاستئنافها ان يعلن بيجين أن كل مايتعلق بالحكومة ، بما فى ذلك المناصب الوزارية ، مازالت مطروحة للمفاوضات مرة أخرى ، ولكنها عادت فاصطدمت بعدة عقبات ، تتعلق بسياسة الحكومة الخارجية والأمنية والاستيطانية ، فقد طالبت داش أن تتضمن الخطط الرئيسية للحكومة ، تقديم تنازلات إقليمية مقابل سلام حقيقى مع الدول العربية ، والمطالبة بأن يكون لداش حق النقض بالنسبة إلى عمليات الاستيطان فى المناطق المحتلة .

وقد كانت ضرورة موافقة المفدال على أى بنود يتفق عليها ، أحد العناصر التى أسهمت فى وضع العراقيل أمام التوصل إلى حل . وكان الخلاف الأساسى الذى فجر المفاوضات ، هو موضوع تعديل قانون الانتخاب ، وشمل الخلاف عدة نقاط ، كان أهمها تقسيم فائض الأصوات ، وعدد الدوائر الانتخابية الذى طالبت داش بجعله عشرين دائرة ، بينما اقترح ليكود ست عشرة . وأصر المفدال على ألا يتجاوز ست دوائر . وقد دفع هذا التشدد من قبل المفدال ، مجلس داش إلى التصويت على عدم الانضمام إلى الائتلاف ، فأيد ذلك ٦١ عضوا ، وعارضه ٨ وامتنع عن التصويت ١٠ . وجاء فى قرار المجلس ، أن الائتلاف الذى يشمل ليكود والمفدال والأجودات ، لم يخلق الظروف المواتية للحركة ، لكى تنضم إلى الحكومة ، وتنجز الاصلاحات التى تعهدت بها للناخبين .

احتمالات المستقبل

كان انضمام الحركة الديمقراطية للتغيير الى صفوف المعارضة ، أخر مفاجآت المعركة الانتخابية الاسرائيلية الأخيرة وقد كان مفاجأةبالأخص لداش نفسها ، التى بنت كل خططها على حتمية مشاركتها فى السلطة ، أيا كان الحزب الفائز فى الانتخابات ، وأن أى حزب لن

يتمكن من تشكيل حكومة بدونها ، بل إن يادين كان يطمع فى لحظة ما ، فى انة سوف يكون رئيسا لهذة الحكومة .
ولاشك ان هذا الموقف الجديد ، يطرح عدة احتمالات لمسار الحركة الديمقراطية للتغيير ومستقبلها :

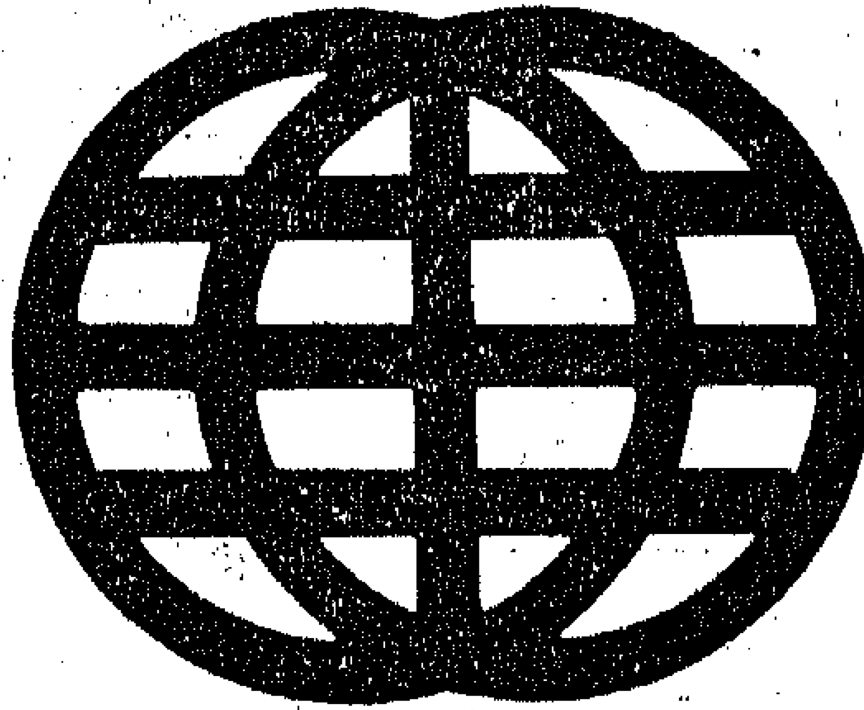
– الاحتمال الأول : البقاء فى المعارضة ، مع محاولة ممارسة دور قوى ومتميز فيها . وهو اتجاة تؤيدة بعض عناصر الحركة ، وهو ما عبر عنة يادين فى تعليقة على فشل المفاوضات مع ليكود قائلا : « سوف تكون داش معرضة جديرة بالثقة ، تتقدم ما يستحق النقد ، وتدين ما يستحق الادانة ، وتشيد بما هو ايجابى ومفيد ، ولن تدخل فى ائتلاف مع المعراض »

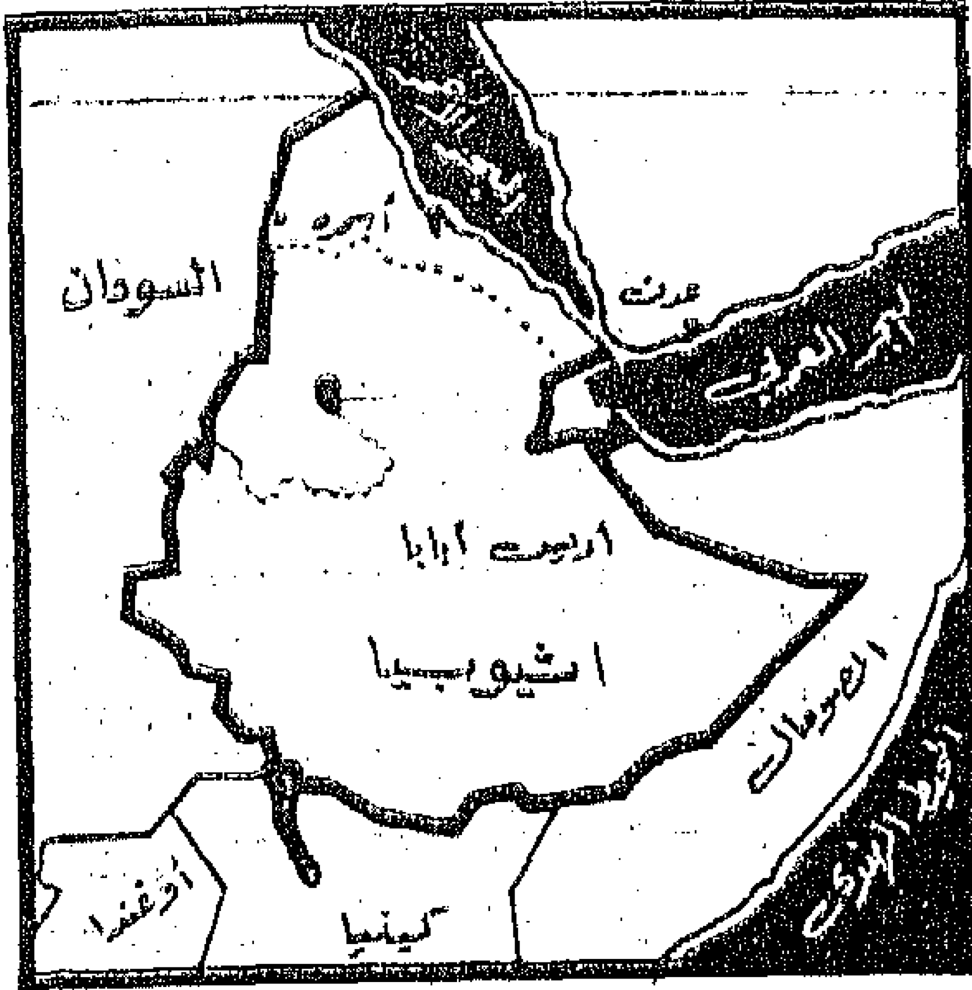
– الاحتمال الثانى : هو السعى لاستئناف المفاوضات مرة اخرى ، ومحاولة تذليل العقبات التى تحول دون دخول داش الحكومة . وهى الخطوة التى ينادى بها انصار يادين فى الحركة ، والذين يشعرون أن قطع المفاوضات كان خطأ يمكن ان يترك آثارا سلبية على مستقبل الحركة .

– الاحتمال الثالث : هو بقاء داش فى المعارضة مؤقتا ، وانتظارا لحدوث ظروف مواتية ، تتيح للحركة ممارسة الدور الذى تريدة . فقد أشارت بعض المصادر ، الى تصريح ليادين يقول فية تعقيبا على قرار داش بعدم دخول الائتلاف « إنة بالرغم من ذلك ، فان اللحظة الحاسمة لوجودى وتأثيرى فى مجلس الوزراء قد اقتربت » . وتربط المصادر هذة التصريحات ، بالتوقعات الاسرائيلية التى تشير الى أن التقدم المأمول فى الشرق الأوسط ، لا يكمن فى عقد مؤتمر جنيف ، وإنما فى نشوب حرب جديدة . كذلك فان بعض المعلقين الاسرائيلين ، قد توقع سرعة سقوط حكومة بيجين ، بأغلبتها الضئيلة فى مواجهة أول أزمة تقابلها ، مؤكدا اهمية مشاركة داش لتكوين أيحكومة مستقرة .

– أما الاحتمال الرابع والأخير ، فهو ان يؤدى الوضع الحالى الى انشقاق الحركة وتحللها ، فقد ترك فشل المفاوضات آثار واضحة على تماسك الحركة ، وكشف النقاب عن صراعات خفيةداخلها ، خاصة بين قيادات حركة شينوى السابقة ، وبين انصار يادين . ففور اعلان فشل المفاوضات ، نشبت أزمة عنيفة نتيجة الانتقادات القاسية التى وجهها مئير زوريع إلى امنون روبينشتين ومئير عميت ، منهما اياهما بتخريب المفاوضات ، والتآمر على زعامة يادين ، مما اثار ردود فعل سيئة لدى انصارهما ، وأغلبهم من اعضاء شينوى السابقين ، ودفعهم للمطالبة باستقالة زوريع ، وطرح فكرة حل اللجنة القيادية ، والمطالبة باجراء انتخابات جديدة .

وقد اصبحت الحركة الآن يتنازعها تياران قويان ، يطالب الأول ومعظة من انصار يادين ، باستئناف المفاوضات مع الحكومة ، بينما يحاول الثانى ، وهم أنصار شينوى ، الحيلولةدون ذلك . وهناك خوف كبير ان تؤدى هذة الأزمة الى تفجير الحركة وانشقاقها ، وهو أمر معتاد الحدوث بالنسبة للحياة الحزبية فى إسرائيل ، حيث تقوم تحالفات قبيل كل معركة انتخابية ، ولكنها لا تستمر طويلا بعدها ، خاصة إذا ما واجهها الفشل فى الوصول الى الحكم □





المواجهة العسكرية
على الحدود الصومالية الاثيوبية

مجدى حماد

أصبحت إمبراطورية هيلاسلاسى السابقة، مهددة الآن بالتفكك، وهى عملية تتضمن، على أية حال، نوعا من التصحيح اللازم، لتراكمات المواريث الاستعمارية فى هذا الجزء من مناطق القارة الافريقية. ففى هذه الفترة، نجد أن أكثر معركتين ساخنتين فى العالم، تدور رحاهما داخل الحدود الأثيوبية الحالية: أولاهما ـ فى إقليم إريتريا، حيث تقترب الحرب الدائرة فيها منذ وقت طويل ضد حكومات أديس أبابا المتعاقبة، من نهايتها الحاسمة، بانتصار عسكرى للثوار الاريتريين. وثانيتهما ـ فى إقليم أوجادين، حيث شن ثوار « جبهة تحرير الصومال الغربى » هجوما شاملا ضد القوات الأثيوبية المرهقة، وهو ما أدى إلى تصعيد التوتر على الحدود الصومالية ـ الاثيوبية، حيث تطالب الصومال، منذ استقلالها، باستعادة هذا الاقليم.

أولا : أصول النزاع

ويمكن القول، إن نزاع الحدود بين الصومال وإثيوبيا حول إقليم اوجادين، هو نزاع تاريخى قديم، يرجع إلى عهود ما قبل إنشاء جمهورية الصومال المستقلة فى أوائل أعوام الستينات. وبالاضافة إلى ذلك، يجد أصوله فى نزاعات الحدود العديدة، التى ثارت بين القوى الاستعمارية الأوروبية ـ من جانب، وإمبراطورية إثيوبيا ـ من جانب آخر، والتى اقتطعت أوصال إقليمها الساحلية. وهى المواريث التى كان على الدول الافريقية أن تواجهها فى مناطق متعددة من القارة، فى مرحلة ما بعد الاستعمار وحصولها على الاستقلال.

فعندما أعلن استقلال الصومال فى أول يوليو ١٩٦٠، كان مكونا من إقليمين: الصومال البريطانى، والصومال تحت الوصاية الايطالية. ونشأت الدولة الجديدة مثقلة بمشكلة الحدود التاريخية، واجتاحتها مشاعر قومية جارفة، لا تعترف بمبدأ الأبقاء على الأوضاع الاقليمية القائمة على ما هى عليه، وتطالب بضرورة استعادة أقاليم « الصومال الكبير ».

ثانيا : الأطراف المحلية :

وبناء على ذلك فقد استمرت « الحرب الكلامية » أساسا بين الصومال وإثيوبيا حول إقليم أوجادين طوال الستة عشر عاما الماضية، كما بلغ التوتر فى بعض الحالات درجة من الخطورة استدعت إعلان حالات التعبئة الجزئية أو الكلية هنا أو هناك، ولكن الأمر لم يتطور أبدا إلى مرحلة الاشتباك العسكرى الشامل أو الحرب النظامية بين القوات المسلحة للبلدين. خاصة إذا وضع فى الأعتبار أن مجلس قيادة الثورة الصومالى برئاسة الجنرال سياد برى، قد أصدر بيانا بمجرد توليه السلطة (١٩٦٩)، أكد فيه حق الصوماليين فى تقرير مصيرهم القومى، والتزام النظام الصومالى الجديد باتمام الوحدة الصومالية عن طريق المفاوضات والوسائل السلمية.

وفى غمار هذه المرحلة الممتدة من النزاع، قام بالدور المباشر فى الكفاح المسلح، ثوار « جبهة التحرير الصومالى الغربى » داخل إقليم أوجادين ذاته، حيث قاموا بمجموعة من عمليات القتال المتناثرة والمتباعدة.

ولقد كشفت العمليات العسكرية الشاملة التى شنها ثوار « الجبهة » طوال شهرى يوليو وأغسطس ١٩٧٧، عن حقيقة وحجم ما تراكم من نتائج عملياتهم المتوالية ضد حكومات أديس أبابا المتعاقبة، وليس أدل على ذلك، بعد بيانات القتال، من التجاء حكومة أديس أبابا الحالية إلى اعلان التعبئة العامة وتشكيل ما أسمتة « كتائب الفلاحين » كميليشيا شعبية. وقد اقترب الموقف العسكرى فى إقليم أوجادين، بما يعبر عنه من تطور فى التوازنات السياسية، من حد إعلان الحرب النظامية

بين كل من الصومال وإثيوبيا ، حيث بات من الواضح ، كما أعلن العديد من المراقبين ، كما لو أن الصومال على طريق استعادة ما يشير اليه النجم الثالث : إقليم أوجادين التابع لاثيوبيا .

فقد أعلنت إذاعة مقديشيو ـ في آخر بياناتها وقت مثول هذا العدد للطبع ـ أن ثوار « جبهة تحرير الصومال الغربي » قد انتهوا من تحرير (٩٠٪) من اقليم أوجادين ، وان القتال العنيف يدور في بقية المناطق بين الثوار والقوات الاثيوبية . كما أعلنت إذاعة الصومال في حملتها ، ان الثوار قاموا بقطع خط السكه الحديد الذي يصل عاصمة إثيوبيا بميناء جيبوتي على البحر الاحمر ، وأن أعداد القتلى والأسرى من القوات الاثيوبية بلغ ٢٣ الف رجل . وفضلاً عن ذلك فقد اتهمت جنود اثيوبيا بحرق القرى والمزارع ، وإعدام مئات من المدنيين في أثناء انسحابهم .

كذلك فقد أعلن السيد عبدالله حسان محمود ، زعيم « جبهة تحرير الصومال الغربي » ، إن المعركة التي تدور رحاها في إقليم أوجادين ، سيتحقق النصر النهائي فيها مع نهاية هذا العام . كما أعلنت بيانات « جبهة التحرير » انها أنتهت من تحرير ١١٥ مدينة ، وانها تسيطر على (٨٥٪) من مساحة الاقليم كله ، وأن عدد القتلى والأسرى من الجنود الاثيوبيين يبلغ عدة آلاف .

ويمكن القول أن هناك مبالغات بلا شك في هذه الأرقام التي تعلنها الاطراف المتحاربة ، ومع ان البيانات الاثيوبية تعترف ببعض الهزائم ، إلا ان بيانات جميع الاطراف تؤكد على أن هناك قتال عنيف في المدن الهامة وبصفة خاصة في ثلاث مدن وهي هرر ديرداوا ، جيجيجا . وفضلا عن ذلك ، فان أحد المؤشرات التي تدل على مدى صعوبة موقف القوات المسلحة الاثيوبية في مواجهة ثوار « جبهة تحرير الصومال الغربي » ، تمثل في الطلب التي تقدمت به حكومة اديس ابابا لمنظمة الوحدة الافريقية للتدخل ضد ما أسمته « العدوان الصارخ » الذي تشنه عليها الصومال ، حيث أضافت الحكومة الاثيوبية أن القوات المسلحة النظامية لجمهورية الصومال قد بدأت عملياتها رسميا في ٢٣ يوليو الماضي بغزو الأراضي الأثيوبية بقوات مؤلفه من الدبابات وغيرها من الأسلحة الثقيلة ، فضلا عن غطائها الجوي .

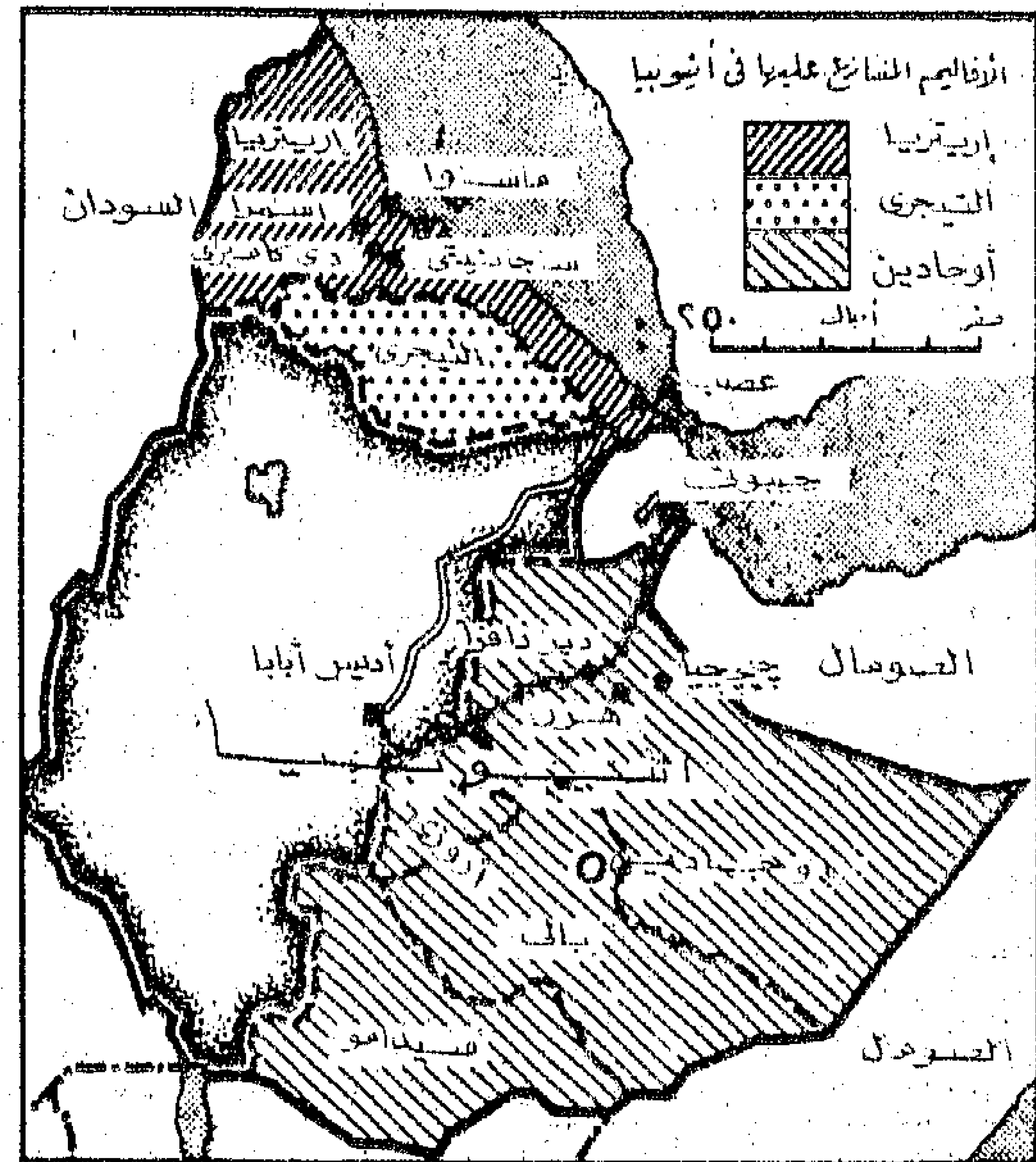
ولقد طار وزيري خارجية البلدين إلى إجتماع عقدته « لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم » التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية تحت رعاية الرئيس عمر بونجو في الجابون . ولكن وفد الصومال إنسحب من هذا الاجتماع ، نظرا لان اللجنة رفضت أن تستمع إلى ممثلي « جبهة تحرير الصومال الغربي » . فضلاً عن أن الوفد قد أصر على انكار أن القوات المسلحة الصومالية قد إشتركت في العمليات العسكرية الدائرة في إقليم أوجادين وعلى أن ثوار « جبهة التحرير » يحاربون هناك بمفردهم .

ومع ذلك ، يمكن القول أن اثيوبيا ، استطاعت أن تستدر تأييد مجموعة من الدول وان تلقى آذانا صاغية ، وذلك عندما ركزت حملتها الاعلامية على أساس أن الصومال تستخدم القوة لتغيير حدود وطنية قائمة . وهو ما يمثل خرقا صريحا لواحد من اكثر مبادىء منظمة الوحدة الأفريقية تقديسا . وإن كانت الصومال تدفع ذلك ، بأنها لم توافق أصلا على هذا المبدأ منذ البداية .

ثالثا : الأدوار الدولية :

ومن ناحية أخرى ، ينبغي تحليل ذلك التفجر الذي شهدته منطقة أوجادين ، وذلك التوتر الذي تصاعد على الحدود الصومالية ـ الأثيوبية ، في ضوء الاطار العام لصراعات القوى الكبرى في منطقة القرن الأفريقي ككل ، وعلى الحدود المتبادلة بين الدولتين بشكل خاص . ويمكن تفسير ذلك في ضوء ما تشهده المنطقة من تغير الأدوار الدولية التي سادت فترة طويلة سابقة ، حتى حدوث الانقلاب العسكري في إثيوبيا (١٩٧٤) .

فقد كان الاتحاد السوفيتي من أكثر القوى الأجنبية تأثيرا في المنطقة لعدة سنوات مضت . ولكن إبتداء من



المصدر : مجلة الإيكونوميست - ١٣ أغسطس ١٩٧٧

عام ١٩٧٤ ، بدأ فى مواجهة المتاعب والاحساس بالعزلة . فعلى مدار ما يزيد على عشر سنوات ، قام الاتحاد السوفيتى بتدريب وتجهيز وتسليح القوات المسلحة الصومالية حتى أصبحت واحدة من أقوى وأحدث القوات المسلحة فى القارة . وفى مقابل ذلك حصل السوفييت على تسهيلات بحرية فى ميناء بربرة الصومالى الواقع على خليج عدن ، أى فى مدخل البحر الأحمر . ولكن بعد الانقلاب العسكرى فى أثيوبيا بدأ السوفييت فى تحسين علاقاتهم مع حكامها الجدد ، حتى تحقق لهم مركزا قويا فيها بعد وصول الكولونيل مانجستو إلى السلطة فى مطلع هذا العام . وهكذا بدأ التوتر فى العلاقات السوفيتية ـ الصومالية . وتصاعد التوتر بصفة خاصة بعد تدفق المساعدات العسكرية السوفيتية إلى أديس أبابا .

وفى نفس الفترة تقريبا ، فقدت الولايات المتحدة الأمريكية مركزها القوى فى أثيوبيا بعد طرد بعثتها الدبلوماسية والعسكرية . ولكنها سارعت من الناحية الأخرى إلى تحسين علاقاتها مع الصومال ، سواء بالطريق المباشر أو عن طريق دول المنطقة ، ولهذا تقوم الولايات المتحدة ، وفرنسا ، بتزويد الصومال حاليا بقائمة من طلبات السلاح فى محاولة لانتزاعه من دائرة العلاقات الوثيقة مع السوفييت .

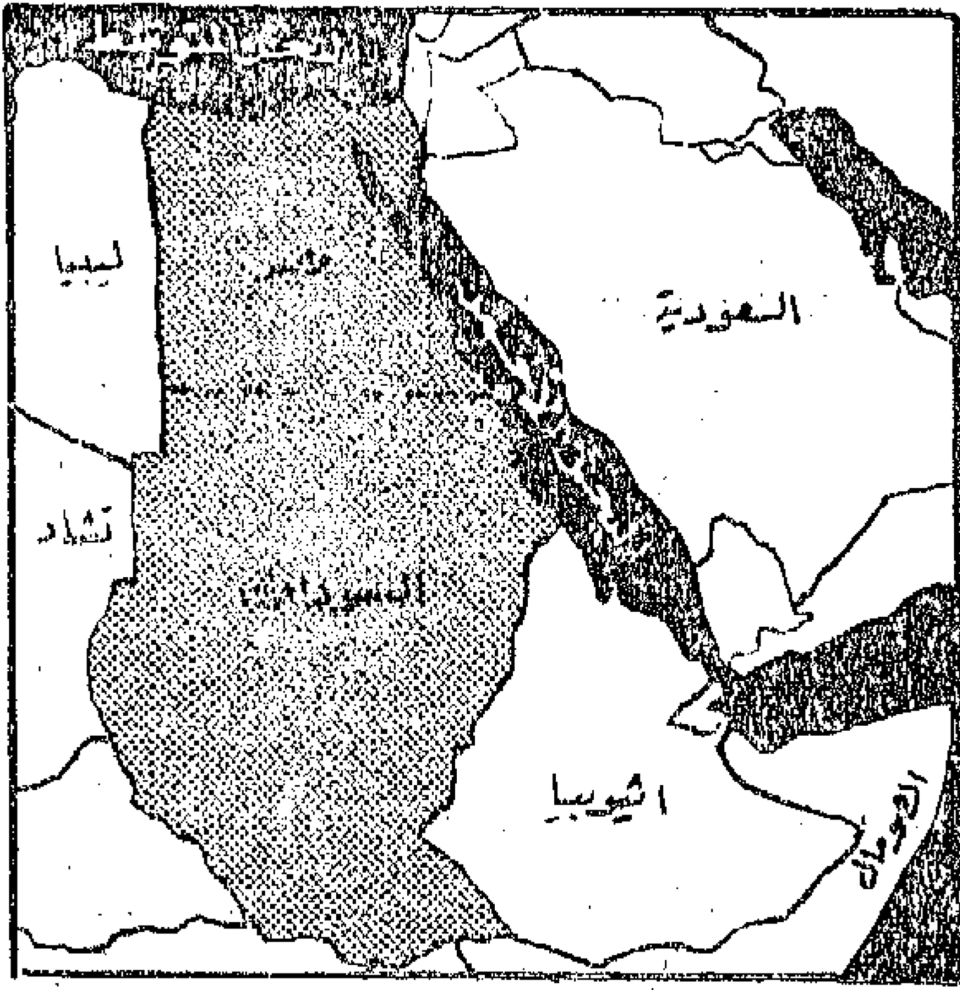
وفى ضوء ذلك كله ، وجد الاتحاد السوفيتى نفسه فى مأزق حقيقى ، يتمثل فى كيفية الاحتفاظ بنفوذه ووجوده فى كل من أثيوبيا والصومال . وهو موقف شبيه بمأزق حلف الأطلنطى تجاه كل من تركيا واليونان . وفى ضوء السلوك السوفيتى فى المنطقة ، يبدو أن الاتحاد السوفيتى يقامر بأن فى وسعه ، على أفضل الاحتمالات ، توسيع نطاق علاقاته ووجوده فى إثيوبيا بدون فقد مركزه فى الصومال ، وأنه سيكون قادرا ، على أسوأ الاحتمالات ، على مساندة إثيوبيا فى قمع ثورة إريتريا . وفى كلا الحالتين سيكون دخوله البحر الأحمر تعويضا كافيا ، شريطة أن يظل موطىء قدم السوفييت فى عدن بالمحيط الهندى على حاله دون أن يمس .

حقا استأنفت موسكو مؤخرا إعادة تزويد الصومال بالامدادات العسكرية بعد توقف لفترة ، ولكن الجسر الجوى الذى يحمل المعدات والخبراء إلى أثيوبيا فى تزايد أيضا . ان السوفييت يحاولون إقامة علاقات جيدة ووثيقة مع نظامين العداء بينهما مطلق ومصيرى ، وهو ما يمكن أن ينتهى إلى فقدان النظامين معا . فاذا ما سقط الكولونيل مانجستو بانقلاب عسكرى ، وهو إحتمال على درجة عالية من التوقع ، أو إذا ما هزمت قواته المسلحة ، فان من يأتى بعده ، قد لا يعتبر أن الارتباط بالسوفييت هو أفضل طريقة لاستعادة حدود الأمبراطورية التى تفككت أوصالها . أما بالنسبة للصومال ، فانه ليس من المحتمل أن تضع أية حكومة صومالية ثقتها مرة ثانية فى دولة اتجهت ، على نحو مفاجىء ، إلى مساعدة أكثر الدول عداء لها . ومن المؤشرات المبدئية على ذلك «بالون الاختبار» الذى أطلقته الصومال ، عبر إذاعة كينيا ، التى اذاعت بيانا نسبته إلى الحكومة الصومالية ، يعلن قطع العلاقات الدبلوماسية بين الصومال والاتحاد السوفيتى ، نظرا لدور الأخير فى تسليح إثيوبيا وفى معارك أوجادين . ورغم النفى الرسمى الصومالى لذلك البيان ، إلا أن فشل الزيارة التى قام بها الرئيس محمد سياد برى للاتحاد السوفيتى فى أواخر أغسطس وأوائل سبتمبر كانت مؤشرا ثانيا على حقيقة التدهور فى العلاقات المتبادلة بين الدولتين .

وأخيرا ، توضح أصول هذا النزاع التاريخية والسياسية ، بالاضافة إلى أطرافه المحلية والاقليمية والعالمية ، أنه ليس من المتوقع أن يسترد درجة من درجات الهدوء على الأقل فى الأجل القصير ، ولا أن تتحقق له تسوية سلمية مرضية .

ويضاعف من تأكيد هذه الاحتمالات ، أن كل من إثيوبيا والصومال لديه قوات مسلحة حديثة وقوية ، وأن هذه القوات المسلحة فضلا عن ذلك ، هى التى تتولى ممارسة السلطة وإدارة عملية التوجيه السياسى للمجتمع . وبجانب هذه العناصر ، فان الصومال من ناحيتها لا تستطيع التنازل عن مطالبها القومية والتاريخية التى رفعتها منذ استقلالها ، خاصة فى ضوء انتصارات «جبهة تحرير الصومال الغربى» ، وذلك كله فى ضوء الظروف الداخلية المعقدة التى تمر بها اثيوبيا . أما حكومة أديس أبابا ، فهى لا تستطيع أن تواجه شعبها باحتمالات فقدان أقاليم حافظ عليها الأمبراطور السابق . خاصة إذا وضع فى الاعتبار أن فقدان إقليم أوجادين بالاضافة إلى اقليم اريتريا ـ وهو احتمال وارد ـ يعنى أنها ستفقد حوالى (٧٠٪) من اقليم الامبراطورية ، يضم ٣٥٪ من سكانها ، فضلا عن أنها ستتحول إلى اقليم برى تحاصره الأرض من كل إتجاه بغير أية منافذ على البحر .

وحتى لو أمكن حسم هذا النزاع لصالح الصومال واستعادة الاقليم ، فاننا نعتقد انه سيتحول ، خاصة فى ضوء الأهمية الاستراتيجية للقرن الأفريقى والاستقطاب الدولى فيه ـ إلى « الزاس ولورين افريقى » .. وهكذا تتواتر احتمالات الصراع □



الصرح الثقافى للتكامل السودانى المصرى

أحمد يوسف القرعى

في إطار تجربة التكامل السودانى المصرى ، تبرز اهمية الصرح الثقافى للتكامل ، بأصالته التاريخية والحضارية ، وبعمق التأثير والتأثر الفكرى المتبادل بين البلدين . وللحقيقة فان لتجربة التكامل فى الميدان الثقافى ، آفاقا عريضة تتراوح ابتداء من النواحى التعليمية والتربوية المحضة ، حتى تكاد تتلامس مع النواحى التكنولوجية والاقتصادية البحتة . ومعنى هذا أن التكامل الثقافى فى مفهومه الواسع يشمل مجالات التعليم والبحث العلمى والثقافة والتعاون الفنى .

وكان منهاج التنسيق السياسى والتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان والموقع بالاسكندرية (من جانب الرئيسين السادات ونميرى) فى ١١ فبراير ١٩٧٤ ، قد أشار فى ديباجته الى أن الثقافة مع عوامل أخرى (التاريخ ـ العقيدة ـ المصلحة) هى التى تضافرت طوال قرون متعاقبة فنسجت الوشائج التى تربط الشعبين المصرى والسودانى . ومن ثم نص المنهاج على تعميق وتطوير الروابط بين الشعبين فى المجال الثقافى مع المجالات الرئيسية الأخرى (السياسية والاقتصادية والعسكرية) ، عن طريق إقامة مؤسسات تضمن استمرار التعاون . وفى تشكيل اللجنة السياسية العليا للتكامل أختير وزراء التعليم والثقافة فى البلدين ضمن اللجنة ، كما نص المنهاج على تشكيل لجنة فنية مشتركة للثقافة مع اللجان الفنية الأخرى . وفى البيان المشترك الصادر فى المنهاج أشارت الفقرة قبل الأخيرة الى تعزيز التبادل الثقافى والفنى ، واتفق على زيادة مطردة فى عدد البعثات الدراسية والتدريبية التى تقدمها مصر الى السودان .

ولايضاح ابعاد التكامل الثقافى وقضاياه ، من الاهمية أولا الاشارة الى الجذور التاريخية للتكامل الثقافى بين البلدين ، خاصة خلال حقبتين من تاريخ السودان الحديث ، تعرضت فيها العروبة ـ لغة وثقافة ـ لمحنة خطيرة . الأولى : حقبة العصر العثمانى (فيما بين القرنين ١٦ ، ١٩) . والحقبة الثانية هى النصف الأول من القرن العشرين تحت الحكم الثنائى البريطانى المصرى أسماوالبريطانى فعلا ، فيما بين ١٨٩٩ ـ ١٩٥٣ . وفى كلتا الحقبتين تصدت مصر لتحمل مسئولياتها التاريخية تجاه الثقافة العربية فى السودان ، باستقبال السودانيين للدراسة سواء بالأزهر الشريف منذ القرن ١٦ ، أو فى مدارس الزراعة والألسن فى القرن ١٩ أو بادخال التعليم الحديث فى السودان بفتح مدارس ابتدائية مصرية منذ عام ١٨٥٣ ، ومدارس ثانوية منذ عام ١٩٤٤ ، وبعدها توالى انشاء المدارس المصرية حتى اقتضى الأمر إنشاء ادارة عامة للتعليم المصرى فى السودان عام ١٩٤٨ صارت تعرف الآن باسم البعثة التعليمية المصرية . وبقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ تعاظم دور التعليم المصرى بتكثيف التعليم العام وافتتاح جامعة القاهرة فرع الخرطوم عام ١٩٥٥ ، ورغم ما تم من دعم وتطوير للعلاقات الثقافية والتعليمية بين البلدين بعد استقلال السودان عام ١٩٥٦ ، الا أن ما تحقق خلال تجربة التكامل السودانى المصرى منذ عام ١٩٧٤ يعد طفرة فى حياة البلدين .

خطوات نحو التكامل الثقافى :

سجلت تجربة التكامل عددا من الخطوات فى شئون التعليم والبحث العلمى والتعاون الفنى ، حتى أن الاتفاق الثقافى المبرم بين البلدين عام ١٩٦٩ لم يعد يستوعب كل مجالات التكامل المتشعبة والمتجددة .

ومن بين ثمانى لجان فنية مشتركة لتجربة التكامل ، هناك لجنتان معنيتان بالتكامل التعليمى والثقافى والفنى أولاهما هى اللجنة الفنية المشتركة للشئون الدينية والثقافية والاعلام والشباب والسياحة ، وثانيتهما هى

اللجنة الفنية المشتركة للتعليم والبحث العلمي . وتختص كل لجنة بوضع أسس وإستراتيجية وبرامج التعاون المشترك ، وحصر مجالاته وإقتراح خطة المشروعات الانتاجية والخدمية في هذا الصدد ووضع برامج العلاقات بين المؤسسات المتشابهة وتوحيد النظم في كل من البلدين قدر الامكان .

ويجوز لكل لجنة تشكيل مجموعات عمل فنية لدراسة الموضوعات المتنوعة وتجتمع اللجنة في السودان ومصر دوريا كل ثلاثة شهور على الأقل كما نصت اللائحة الداخلية للجنة الوزارية العليا على أن اللجنة لم تعقد سوى ثلاث دورات حتى الآن ، الأولى بالخرطوم في ديسمبر ١٩٧٤ والثانية بالقاهرة في مارس ١٩٧٦ والثالثة بالخرطوم في مارس ١٩٧٧ .وترفع كل لجنة تقريرها للجنة الوزارية العليا عن طريق وزيرى شئون السودان ومصر .

ويمكن رصد الخطوات التي اتخذت لتحقيق التكامل الثقافي من خلال قرارات وتوجيهات اللجنة الوزارية العليا ومن اختصاصاتها وضع منهاج عمل تفصيلي لخطط التكامل في كافة المجالات ، واقرار أسس اختيار مشروعات التكامل ، واقرار تنفيذ المشروعات المشتركة وانشاء الأجهزة والنظم الكفيلة بتوفير الامكانيات الفنية والادارية والمالية اللازمة لنقل هذه المشروعات الى حيز التنفيذ في كل من البلدين .

ولقد أكدت اللجنة الوزارية العليا في اجتماعاتها الأربعة السابقة (الاسكندرية في اغسطس ١٩٧٤ ، الخرطوم في يوليو ١٩٧٥ ، القاهرة في نوفمبر ١٩٧٦ ، الخرطوم في مايو ١٩٧٧) اهمية دور التعليم والثقافة والتعاون الفنى في إحداث التغيير الاجتماعي والتنمية الشاملة ، باعتبار أن الانسان هو هدف التنمية ووسيلتها وان التكامل في هذه الميادين هو ركيزة اساسية للتكامل بمفهومه السامي .

في مجال الثقافة والتعاون الفني : تقديرا للصلات الوثيقة بين الشعبين بشريا وحضاريا وثقافيا عبر التاريخ ودعما لهذه العلاقات وتنميه لها إلى المستوى الذى يتطلع إليه الشعبان فقد وافقت اللجنة الوزارية العليا في اجتماعاتها الأربعة السابقة على عدد من القرارات في مقدمتها : إنشاء مركز ثقافي مصرى بالخرطوم ومركز ثقافي سوداني بالقاهرة ، يعملان على تقديم الحياة الثقافية للبلدين ، مشروع إنشاء مركز دراسات لحضارة مصر والسودان ، دفع الأنشطه الثقافيه بما يمكن أن يؤدى إلى تحقيق مزيد من الوحدة الفكرية بين الشعبين وذلك عن طريق زيادة حركة تبادل الوفود الثقافية والفنيه والأعمال الفكرية والمطبوعات والمعارض والأفلام السينمائيه وبرامج الأذاعة والتليفزيون بما يشكل قاعدة ثقافية عريضة للتكامل ويعمق الوعي الشعبي .

وتكثيفا للتكامل الثقافي يجرى تنفيذ البرنامج التنفيذى في المجالين الثقافي والاعلامي لعامي ١٩٧٨/٧٧ ، والموقع في نوفمبر ١٩٧٦ . وجاء البرنامج أساسا تنفيذا للاتفاق الثنائي بين البلدين والموقع في نوفمبر ١٩٦٩ . وفي مجال الثقافة نظم البرنامج شئون التدريب ، تبادل الخبرة ، تقديم المنح التعليمية والتدريبية وأقامة المعارض والمهرجانات الفنية المشتركة أو بالتبادل وكذلك تشجيع الانتاج المشترك في مجال السينما . كما نظم البرنامج التكامل الأعلامي ، والشئون المالية للخبراء والموفدين بين البلدين . ونص البرنامج على أن يتولى وزير الأعلام والثقافة في البلدين متابعة تنفيذ هذا الأتفاق ، وتحديد الجدول الزمني لاجراءات تنفيذ بنوده . وفضلا عن هذا تم أيضا توقيع اتفاق التدريب وإعارة الخبراء والمنح الدراسية الثقافية بين البلدين .

في مجال التعليم والبحث العلمي : أكدت اللجنة ضرورة استنباط النظم التعليمية الملائمة وربطها بالبيئة والمجتمع وإبراز وظيفة التعليم في إحداث التغيير الاجتماعي والتنمية الأقتصادية والأهتمام بابعاده الثلاثة وهي :

(١) البعد التاريخي : بما يعبر عنه من أصالة واحترام الذات وللثقافة القومية والقيم الروحية والدينية مما يجعله أساسا فكريا يقوم عليه بناء الحاضر وتطلعات المستقبل .

(٢) البعد الحاضر : وما يعبر عنه من معاصرة لعالم اليوم بانجازاته العلمية الضخمة وتغيراته المستمرة في جميع جوانب الحياة .

(٣) البعد المستقبلي : الذى يعد المواطن لمواجهة تحديات المستقبل ويعد الأمة وفق خطة تنمية شاملة تمكنها من بناء مجتمع جديد ، يتمتع بالحرية والديمقراطية والعدالة الأجتماعية .

وإنطلاقا من التوافق التام بين ظروف البلدين وبين أهدافهما وإستراتيجيتهما تجاه قضايا التعليم ، أكدت اللجنة الوزارية العليا على ضرورة إستمرار الحوار بين المؤسستين التعليميتين وإشاعته وتبادل التجارب ونقل الخبرة وتعدد مجالات اللقاء لاستعراض ومناقشة البحوث والمناهج وطرق إعداد المعلم ، إلى ذلك من القضايا التربوية التي تستهدف ربط التعليم بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد الكوادر اللازمة لها .

كما تقرر إتخاذ بعض الخطوات نحو توحيد المناهج الدراسية في عدد من المقررات والتنسيق في تحديد مراحل

الدراسة المختلفة وتوحيد مسمياتها ونظم تقويمها ، واستكمال التخصصات الملحة بالنسبة للمعلمين المصريين ندبا أو أعارة مع توفير سبل الاستقرار لهم ، دعم البعثة التعليمية المصرية بالسودان ، وتطوير جامعة القاهرة فرع الخرطوم ، وتكثيف التعاون بين الجامعات المصرية والسودانية والقيام ببحوث علمية مشتركة فى إطار التعليم الجامعى بما يخدم مشروعات التكامل وخطط التنمية فى البلدين .

ودعما للتكامل العلمى تم توقيع البروتوكول الجديد فى مجال البحث العلمى المعتمد فى ١٨ نوفمبر ١٩٧٥ وأختيرت البحوث العلمية بما يخدم مجسالات التكامل ومجالات التنمية فى البلدين فى إطار الخطط القصيرة المدى والطويلة المدى اللازمة لتنفيذ هذه البحوث وفى مقدمتها ابحاث مكافحة دودة اللوز الأمريكية وابحاث الأسماك والأرز ، ودراسة المقننات المائية ، واكثار البذور ، ومشروع بيئى فى بحيرة ناصر وبحيرة النوبة ، وتصدير الخضر والفاكهه ، والزحف الصحراوى ، وابحاث مواد البناء والحراريات وعلوم البحار والطاقة الشمسية ، والبلهارسيا ، والنباتات الطبية ، وابحاث البساتين ، المخلفات الزراعية .

إنجازات واكبت تجربة التكامل

فى إطار تجربة التكامل شهدت السنوات الثلاث الأخيرة أكبر دفعة للتعاون الثقافى والتعليمى والفنى بين البلدين ، وفى مصر الآن نحو ٥ آلاف طالب وطالبه من السودان فى الجامعات والمعاهد العليا المصرية يدرسون فى مختلف التخصصات مقابل نحو ١٥٠٠ طالب وطالبة عام ١٩٧٣ . كما يوجد ٤٠٠ دارس سودانى ملتحقون بأقسام الدراسات العليا فى الجامعات المصرية . هذا بالاضافة إلى تخصيص ٢٠٠ منحة لطلاب المديريات الجنوبية فى السودان مع تجاوز الشروط الموضوعة للمنح مثل المستويات التعليمية وذلك تحقيقا لتكافؤ الفرص بين أبناء السودان جميعا ومراعاة لظروف المخطط الاستعمارى فى الجنوب قبل الاستقلال وقبيل الوحدة الوطنية التى تحققت منذ عام ١٩٧٢ . وقد عاد أخيرا ٤٣ طالبا من أبناء الجنوب أتموا تعليمهم بالقاهرة .

كما استوعبت مدارس البعثة التعليمية المصرية فى العام الدراسى الماضى (١٩٧٧/٧٦) ٨٤٢٠ طالبا سودانيا مقابل ٥٠٤ طالب عام ١٩٧٥/٧٤ ينتظمون فى ١٦ مدرسة مصرية بالسودان بها ٢٢٩ فصلا (٥٢ للابتدائية ، ٤٨ للاعدادية ، ١٢٩ للثانوية) كما تشرف البعثة على ١٢ مدرسة خاصة مجانية معانة لمراحل التعليم العام ما بين إبتدائية وإعدادية وثانوية ، هذا كما شكلت البعثة قسما خاصا للخدمات المسائية ويتولى إدارة البعثة رئيس بدرجة مدير عام ومعه جهاز فنى وإدارى قوامه نحو ٥٣٠ عضوا من المصريين والسودانيين ، تتحمل الحكومة المصرية مرتباتهم وبدلاتهم . كما تقوم البعثة بالانفاق على متطلبات الخدمات بجميع المدارس ودفع الاعانات للجمعيات الخيرية والوطنية وبلغت ميزانية البعثة ١,١٠٩,٦٧٥ جنيها عام ١٩٧٧/٧٦ . وتقدم حكومة السودان منحة سنوية دعما للبعثة بلغت هذا العام ٥٠ الف جنيه سودانى .

وفى جامعة القاهرة فرع الخرطوم هناك نحو ١١ الف طالب وطالبه منهم ٩٥٪ من الطلاب السودانيين والباقى من الجاليات العربية بالسودان مقابل ٦٨٨٨ طالبا عام ١٩٧١/٧٠ .

ومن الظواهر الجديرة بالاشارة والتى واكبت تجربة التكامل الاتجاه إلى زيادة نسبة التعليم الفنى بالسودان خدمة لخطة التنمية سواء على مستوى التعليم العام أو التعليم الجامعى . وقد بادرت البعثة التعليمية المصرية إلى تطبيق قرارات اللجنة المصرية السودانية المشتركة للتعليم الفنى وافتتحت مدرسة صناعية فى كردفان تتركز الدراسة فيها على صناعات مواد البناء ، وفصلين للتعليم التجارى فى مدرسة جمال عبدالناصر الثانوية بالخرطوم يزداد عددها فيما بعد إلى ستة فصول . وعلى مستوى التعليم الجامعى ، شهدت تجربة التكامل انشاء أول كلية عملية فى فرع جامعة القاهرة بالخرطوم عام ١٩٧٥/٧٤ ويتم هذا العام (١٩٧٨/٧٧) تخريج أول دفعة من هذه الكلية ومن المقرر ان تكون هذه الكلية منطلقا إلى انشاء مزيد من الكليات العملية المرتبطة بها ، بما يخدم التنظيم الجديد للتعليم العالى فى السودان واسبقياته تلبية لاحتياجات خطط التنمية وربط التعليم بالبيئة وتأكيد دوره الديناميكى فى عملية التغيير الاجتماعى .

وفى مجال التدريب ، يسير التدريب فى المجالات الواردة فى البرنامج الثقافى والاعلامى حسب الخطة الموضوعة ، ويوجد نحو ٨٠٠ دارس سودانى بالقاهرة يتلقون برامج تدريبية فى مختلف التخصصات ، ابتداء من تصنيع القطن إلى السكك الحديدية إلى الصناعات المختلفة . واذا كان ثمة شروط معينة لابد من توافرها فى البعثات التدريبية فان حكومتى البلدين تتجاوز مثل هذه الشروط فى حالة عدم توافرها عند ابناء الجنوب ، وهناك نحو ١٠٠ ــ ١٥٠ فرصة تدريبية متاحة لهم خاصة فى مجال تدريب المعلمين والعاملين فى المجالات المختلفة .

وعلى سبيل المثال يبدأ فى أول يناير القادم البرنامج الجديد لتدريب معلمى جنوب السودان على التدريس باللغة العربية لعدد ٥٠ معلما ولمدة عام اسوة بالمتبع مع المدرسين الذى يجرى تدريبهم حاليا وعددهم ٤٧ مدرسا . ويتحمل اعتماد التكامل المدرج بموازنة وزارة شئون السودان بالقاهرة بتكاليف اقامة المتدربين . كما وافقت وزارة التربية والتعليم المصرية أخيرا على اعارة ٣٣ من مدرسى اللغة العربية والعلوم والرياضيات للعمل فى الجنوب على ان تتحمل حكومة السودان بتكاليف مرتبات المدرسين المعارين .

قضايا التكامل الثقافى :

وفى ختام العرض السريع للخطوات والانجازات التى تمت فى اطار التكامل الثقافى بين مصر والسودان ، من الأهمية الاشارة إلى عدد من القضايا الرئيسية للتكامل لن تحسمها وزارات البلدين أو لجانها الوزارية وإنما بمشاركة وإجتهادات المثقفين فى البلدين أيضا .

واذا كان تبادل المعرفة يشكل حجر الزاوية فى تلاحم الشعبين المصرى والسودانى فيمكن القول من واقع اللقاء والحوار مع نخبة من المثقفين السودانيين ان ثمة اختلالا فى تبادل المعرفة بين البلدين ، فبينما المواطن أو المثقف السودانى على دراية تامة بالصحف والكتب والأفلام المصرية أو حركة الثقافة المصرية بصفة عامة ، نجد أن المواطن أو المثقف المصرى غافل أو متغافل عن الحركة الثقافية السودانية رغم ازدهارها . وقد يكون هناك قصور من جانب شركات التوزيع أو التسويق السودانية فى توصيل الكتب والمجلات السودانية إلى القارىء المصرى وقد يكون هناك تقصير من جانب الجامعات المصرية والسودانية فى تبادل الابحاث والمؤلفات الجامعية ، الا أن هذا يشكل تحديا أو عائقا فى تبادل المعرفة بين المثقفين فى البلدين ، رغم ماهو معروف عن وجود صداقات ليست قليلة بين مثقفى البلدين .

ومن هنا تنبع اهمية عقد ندوات دورية مستمرة بالقاهرة والخرطوم على التناوب تضم نخبة من المثقفين المصريين والسودانيين ، ويجرى خلالها الحوار صريحا حول القضايا الثقافية وحول تجربة التكامل ودور المثقفين فى دفعها ودعمها .

وفى اطار تجربة التكامل الثقافى ولقاء المثقفين فى البلدين يمكن إثارة قضية لاتزال تشغل بال الكثير من المثقفين السودانيين وهى قضية الأنتماء ، فالبعض يتحدث عن الأنتماء العربى ، وبعضهم يتحدث عن الأنتماء الأفريقى ، والبعض الأخر يتحدث عن الأنتماء الزنجى . وحسما لهذه القضية يقول الاستاذ جمال محمد احمد المفكر السودانى المعروف « ان الحديث عن هذا الانتماء كان يمكن الاستغناء عنه ، نحن أفارقة ، نحن عرب ، نحن زنج .. لأننا فى أول الأمر وآخره ، نحن سودانيون . ولايعنى هذا أن تكون فى السودان أمزجة مختلفة »

والحقيقة أن السودان يجمع العروبة والافريقانية بصورة مزدوجة وتعايشية ، ولا ضرار من هذا التنوع الثقافى السودانى فى اطار تجربة التكامل السودانى المصرى أو تجربة الوحدة العربية عموما . ولتأكيد هذا نشير إلى عدد من الحقائق ، فى مقدمتها أن الصورة التى تم بها التعايش الثقافى بين العروبة والافريقانية تشير إلى التسامح العرقى والاعتراف بالتنوع الثقافى فى اطار وحدة التراب السودانى والوحدة الوطنية السودانية . وأن الشقاق الذى تطور بين الشمال والجنوب كان من فعل القوى الاستعمارية التى وقفت فى وجه هذا التعايش وليس بسبب رفض الجنوب للثقافة العربية والاسلامية . والدلائل تؤكد ان الجنوب السودانى منذ وقت مبكر قد ابدى تقبلا لبعض نواحى الثقافة العربية الاسلامية وبادرت القوى الاستعمارية لوأد هذا الاتجاه على مر العصور .

ومما يبعث على الاطمئنان ان تيار الفكر الافريقى فى السودان تيار ناطق بالعربية يقوده أساسا مفكرون سودانيون من الشمال مولدا وللعروبة انتماء . وإن محاولات الفيتورى والطيب صالح وصلاح احمد ابراهيم وشبيرين فى الشعر والرسم والقصة القصيرة تبرز فيها الخصائص القومية بشكل حاد .

وفضلا عن هذا فان تيار الفكر الافريقى فى السودان لايتعارض مع وجود لغة عربية وفكر عربى وروابط أخرى عديدة ومختلفة بالوطن العربى ، انما يحدث التناقض لو كانت لغة أخرى تشتبك مع العربية فى التأثير وهو ما لا وجود له ، رغم أن السودان يزخر بنحو ١٢٠ لغة غير عربية ويرتفع عدد المتكلمين ببعضها إلى مايقارب المليون نسمة . ولقد أحست الحكومة السودانية منذ أوائل الخمسينات بضرورة تعليم اللغة العربية لسكان المناطق التى تتحدث بلغات أخرى على أسس علمية سليمة وجاء إنشاء معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها فى الخرطوم (التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) عام ١٩٧٤ خطوة ايجابية فى هذا الصدد .

وأخيرا فان هذا التنوع الثقافى يتيح للسودان دورا ملموسا فى التعاون العربى الافريقى ولاعجب أن يكون السودان بحق جسر العروبة فى قلب افريقيا .



(١) الكم والكيف فى الصراع العــــــــربى الاسرائيلى ..

(٢) الانفراج الدولى ومشاكل الحد من الاسلحة الاستراتيجية

[١] الكم والكيف فى الصراع العربى الاسرائيلى

اللواء حسن البدرى

التفوق العــددى على الخصــم ، ســـواء فى حجــم التشكيلات المقاتلة على جبهة القتال ، أو مقدار الأسلحة والمعدات المعباة للحـرب ، غاية تنشـدها الأطـراف المتضادة ، ومطمح يرجوه المحنكون من القادة وأجهـزة التعبئة ، قبل خوض المعارك والعمليات الحربية .

والتاريخ العسكرى ملىء بالمواقف التى تردد القادة أو أحجموا تحت ظروفها المعاكسة ، عن التورط فى القتال ، خشية النقص العددى الذى وجدوا أنفسهم يعانون منه ، بالمقارنة بالعدو .

وما الانسحاب ــ إذا أحسن تخـطيطه وتدبيره ــ إلا وسيلة هؤلاء إلى استدراج خصـمهم الاكثر عددا ، إلى موقف أفضل لحسم المعركة معه ، بعد إجبارة على إطالة خطوط مواصلاته ، بما يضعف حجم قـواته الامـامية ، ومن ثم انتزاع التفوق العددى منه ، توطئة لدحرة .

وبالمثل فان العمل من خطوط داخلية ، بقوات أقل عددا من الخصم ، أو الخصوم الذين يحتشدون حول الحـافة الخارجية لمسرح الحرب ، ثم الانقضاض عليهم من قلب هذا المسرح لهزيمتهم الواحد تلو الآخر ، كثيرا مـا كان وسيلة القـائد الجـرىء إلى النصر ، رغم افتقـاره الى التفوق العددى .

ومن ناحية أخرى فـان التاريخ العسـكرى حـافل فى نفس الوقت ، بالمعارك والحروب التى خسرها الجـانب الاكثر عددا ، ولكنه الاضـعف نوعا ، سـواء فى معـدن ومعنويات جنوده ، أو خـواص اسـلحته ومعـداته ، أو جدوى أساليب قتاله ، أو سجايا قادته ورؤسائه .

فاذا ما اجتمعت لجيش كلتا الميزتين ــ التفوق الكمى والكيفـى ــ دان له النصر ، وامتاز هـذا النصر بقلة الجهد والتكلفة اللازمة لاحرازه ، فى تناسـب عكسى مـع قدر هذا التفوق .

كان هذا واحدا مـن أهـم دروس الحـرب العـالمية الثانية ، الذى وعت المؤسســة العسـكرية الاسرائيلية قيمته ، فوضعته على رأس قـائمة الضرورات الحتمية ، قبل دفع الامور المرة تلو الأخرى إلى حافة الحرب ، بعد أن رسمت خطتها مبكرا لابتلاع فلسطين ، واكبر قـدر مما يجاورها من ارض العـرب ، فى فترة الفـراغ وعدم الاستقرار التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، ثم فيمـا أعقب ذلك من جولات مع العرب .

وظلت الفكرة الصهيونية تعمل على دفع جيشها بأكمله لاغتصاب كل ما تحدده رئاسته من الارض ، بعد أن ضمك منظرها الأول دافيد بن جـوريوت عقيدتهـا العـدوانية التوسعية التى تنادى بأن .. « حدود اسرائيل تكون حيث يقف جنودها » .

لقد كان الشـعور السـائد محليا ودوليا فى مسـتهل الجـولة الأولى (١٩٤٧ ــ ١٩٤٩) أن التفـــوق الكمى ــ وربما النوعى ــ فى جانب العرب ، إذ تجـاوز تعدادهم ٤٠ مليون نسـمه فى الوطـن العـربى الكبير ، مقابل نصف مليون صهيونى ، هم كل تعـداد اليهـود فى فلسطين عام ١٩٤٧ . وبينما كانت الدول العـربية تمتلك مؤسسات دستورية قائمة ومستقرة ، كان الظن السـائد أن الوكالة اليهودية تفتقر إليها ، وخـاصة فى المؤسسـة العسكرية النظامية ذات الكيان الراسـخ ، والنظـريات المعتمدة .

إلا أن ذلك كان يجافى الواقع تمـامـا ، إذ كان التفـوق

الكمى ـ فى عدد المقاتلين ومقدار الاسلحه والمعدات ـ فى جانب إسرائيل، كما كان جيشها قائما بصورة أو أخرى منذ عام ١٩٠٧. وقد سبقت له المشاركة الميدانية فى الحربين العالميتين اللتين استفاد منهما كثيرا فى مجالات التنظيم والتدريب والتخطيط والسيطرة والقيادة، على حين لم تمتلك أغلب الدول العربية جيوشا نظامية ذات إرادة حره، إلا قبيل الجولة العربية الاسرائيلية الاولى، أو حتى بعدها، كما كانت جميعا بعيدة العهد بالحرب، إذ اقتصرت اوجه نشاطها العسكرى على الاحتفالات الوطنية والمراسم الحكومية. وعلى سبيل المثال، كانت آخر حرب خاضها جيش مصر هى حملة استرجاع السودان فى نهاية القرن التاسع عشر.

وكان وجه الخطر الحقيقى، أن هذا الشعور العربى الزائف بالتفوق العددى، قد ولد حالة من الاسترخاء واللامبالاة بالعدو، هى بغير شك إحدى العوامل التى دفعت بالعرب الى الاستهانة بالمهمة والتهوين من شأن الخصوم، بمثل ما دفعت الصهاينة إلى عكس ذلك على خط مستقيم.

فعلى حين اكتفى رؤساء الحكومات العربية فى مؤتمر عالية بلبنان فى اكتوبر ١٩٤٧ بحشد جزء ضئيل من بعض جيوشهم قرب حدود فلسطين، مع

اعتماد مبلغ مليون جنيه لتنشيط الحرب غير النظامية، التى لم يكونوا بالقطع يملكون أسبابها، أصرت الوكالة اليهودية، على إعلان التعبئة العامة وتنشيط حركة التطوع بين شباب الدياسبورا، وخاصة ممن خاضوا غمار الحرب العالمية الثانية فى مسارح شمال أفريقيا أو الروسيا أو غرب أوروبا أو الباسفيك، للمساعدة فى إقامة الدولة بالقوة.

ونتيجة لذلك، جاءت المقارنة العددية فى منتصف مايو ١٩٤٨ ـ عندما تحول الكفاح المسلح فجأة الى حرب نظامية ـ على النحو الموضح بالجدول (١)

وبعد أن صححت فترة القتال الأولى التى دارت فى مسرح فلسطين لمدة أربعة أسابيع، فكرة العرب عن أبعاد المهمة التى تواجههم، زادوا من قدر قواتهم فى المسرح، حتى بلغت أضخم حجم وصلت إليه فى الجولة الاولى، وذلك عند نهاية الهدنه الأولى التى خرقتها الاركان الاسرائيلية عامدة يوم ٩ يوليو ١٩٤٨.

إلا أن التعبئة الصهيونية على امتداد العالم أجمع، كانت اخصب فى ثمارها كما وكيفا، وعلى ذلك جاءت المقارنة العددية، هذه المره ايضا فى صالح اسرائيل على النحو الموضح بالجدول (٢)

وتجدر ملاحظة أن قوات العرب غير النظامية التى اشتركت فى الجولة الأولى (جيشا الجهاد المقدس، والانقاذ) كانت بدورها أقل عددا وعدة من قوات إسرائيل غير النظامية، التى تشكلت من جماهير اليهود

جدول (١) مقارنة القوات المتضادة فى الجولة الاولى (١٥ مايو ١٩٤٨)

بيان	القوات العربية						المقارنة		القوات الاسرائيلية
	مصر والسعودية والسودان واليمن	شرق الأردن	العراق	سوريا	لبنان	الاجمالى	العرب	اسرائيل	
كتائب مشاه	٣	٤	٤	٢	١	١٤	١	٢,٣	٣٢
افراد	٥٠٠٠	٤٥٥٠	٢٥٠٠	١٨٧٦	١٠٠٠	١٤٩٢٦	١	٤,٤	٦٧٠٠٠

جدول (٢) مقارنة القوات المتضادة فى الجولة الاولى (٩ يونيو ١٩٤٨)

بيان	القوات العربية						المقارنة		القوات الاسرائيلية
	مصر والسعودية والسودان واليمن	شرق الأردن	العراق	سوريا	لبنان	الاجمالى	العرب	إسرائيل	
كتائب مشاه	٩	٥	٦	٣	١	٢٤	١	١,٧	٤٢
افراد	١٥٠٠٠	٥٠٠٠	٧٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٠٠	٣١٠٠٠	١	٣,٤	١٠٦٠٠٠

المنتشرة فى طول البلاد وعرضها داخل المدن والقرى والأحياء السكنية ، التى تم اختيارها بالدرجة الأولى لمزاياها الطبوغرافيه من وجهة النظر العسكرية ، إذ كانت تتحكم فيما حولها من أراض وطرق ومدقات ، كما كانت توفر مواقع قتال مثالية للدفاع والهجوم . وكانت هذه المستعمرات العسكرية ، تبلغ وقتئذ ٢٩٧ مستعمرة ، سبق انتخاب موقع كل واحدة منها بمهارة .

كما تجدر بالملاحظة ، أن الامكانيات العربية كانت أعظم عما تمخض عنه الجهد العسكرى العربى فى النهاية . هذا بينما أعلنت الصهيونية حالة الحرب فى فلسطين ، ثم فرضت التعبئة العامة بين يهود العالم ، وجندت كل قادر على حمل السلاح من الرجال والنساء وأصحاب المهن المختلفة ، فبلغ مجموع محاربى إسرائيل فى الجولة الأولى ١٥٪ من جملة تعداد سكان فلسطين من اليهود ، مقابل ٠,٢٥٪ من محاربى العرب ، من جملة تعدادهم فى الوطن العربى الكبير .

وحصرت إسرائيل كل انشطتها فى الحرب ومقتضياتها فى الميادين والمصانع والخدمات الاخرى ، وفرضت نظم البطاقات والمواد المراقبة على كافة مواد الاعاشة ومطالب الحياة . واخذت نحو ٧٥٪ من دخول الموظفين ، وفرضت الضرائب الاضافية على الثروات ، على حين ان العرب لم يكادوا يفعلون شيئا من هذا ، بل فعلوا نقيضه تماما ، إذ الغوا الهيئة العربية العليا ، وحلوا جيش الجهاد المقدس وجيش الانقاذ ، وصادروا اسلحتهما ، وطاردوا ضباطهما وجنودهما .

واهملت الجيوش العربية امر المجاهدين الفلسطينيين ـ اصحاب القضية وضحيتها ـ فلم توجه اعمالهم الحربية للاستفادة بمعلوماتهم عن الأرض والخصم ـ وهى كثيرة ـ بمثل ما استفاد بهم الجيش البريطانى فى الحرب العالمية الاولى ، لتقويض دعائم الامبراطورية العثمانية .

هذا عن الكم ، اما عن الكيف الصهيونى ، فيتحدث المناضل السعودى محمد طارق الافريقى الذى ابلى فى الكفاح خير البلاء ، فيقول ...

« ليس اليهود الذين حاربونا فى فلسطين ، هم اليهود الذين يعرفهم العرب بالذلة والمسكنة ، بل هم من الشعوب الاوروبية والامريكية المشبعين بالروح القومية ، ومعظمهم عصارة جهود كونتها منذ اعوام عديدة ، بفكرة تاسيس دولة يهودية فى أرض الميعاد ، ولذلك رايناهم يحاربون حرب المستميت رجالا ونساء ، شبانا وشابات » .

وعن الكيف العربى يتحدث التقرير الرسمى للجيش المصرى عن هذه الجولة فيقول ...

« بدراسة ما كانت عليه حالة جيوش العرب من ضعف عام ، نتيجة تدخل الاستعمار فى تسيير دفة الحكم فى الأقطار العربية لوقت قريب ، بالاضافة إلى الافتقار إلى التصنيع ، والاعتماد فى معظم النواحى الاقتصادية على الدول الاستعمارية التى كان همها الأول إضعافنا ، ضمانا لبقاء سيطرتها ، مما دعانا إلى الاعتراف بان قرار دخول فلسطين بقواتنا النظامية ، كان والحالة هذه ، مغامرة أملتها السياسة على جيوشنا ، دون استعداد كاف يقوم على معلومات صحيحة .

« ولم تتح لقواتنا فرصة التدريب المشترك تحت قيادة موحدة ، إذ لم تتجاوز مستوى تدريب السرية فى بعض الكتائب المقاتلة ، والفصيلة فى البعض الآخر ، نظرا لظروف الأمن الداخلى والطوارىء والخدمات العامة ، التى كانت تستنزف قدراتنا وتعتصر جهودنا .

ودخل بعض جنودنا ارض القتال ، ولم يسبق لهم التدريب على اى نوع من الاسلحة او المعدات » .

كانت تلك حقيقة الأمور عن الكم والكيف بين العرب واسرائيل فى الجولة الاولى . ورغم ذلك ، نجحت الدعاية الصهيونية فى بث اسطورة داود (إسرائيل) ، وجالوت (العرب) ، على زعم ان داود الصغير الهزيل المنفرد ، قد قاتل مرة اخرى جالوت العملاق المدجج بالسلاح والدروع فهزمه . ولكن الحقيقة أن اسرائيل فى الجولة الاولى ، كانت هى جالوت .

وتمر سنوات ثمان ، قبل ان تصطدم جيوش العرب واسرائيل مرة ثانية فى مسرح الشرق الأوسط ، ولكن إسرائيل جاءت هذه المرة ، بقوات من خارج المسرح ، فى احط تواطىء ادانه الضمير العالمى فى العصر الحديث .

وتركز التطور الذى دخل على جيوش العرب ، فى نجاح الجهود لتسليحها من إحدى الترسانات الكبرى (الكتلة الشرقية) ، وفى إلغاء البدل النقدى للتجنيد الاجبارى ، الذى كان يحصر فئة المجندين فى الاميين المعدمين ، الذين ليسوا ندا لمتطلبات الحرب العصرية من تكنولوجيا رفيعة وعلم واسع . إلا أن خفض مدة التجنيد من خمس إلى ثلاث سنوات ، وكذا انغماس بعض القادة والرئاسات فى أمور السياسة ، وما ترتب على ذلك من انتفاضات وانقلابات ، قد أهدرت قسطا كبيرا مما حققه هذا التطور من مزايا .

وعلى الطرف المضاد، وضع إيجال يادين ثانى رؤساء الأركان العامة، القواعد التفصيلية لجيش الدفاع الاسرائيلى الذى نادى بأن جنوده هم عموم شعب إسرائيل، بحيث يقضى كل مواطن منهم إجازة ١١ شهرا كل عام، وبهذا حول الدولة إلى مجتمع اسبرطى، وكيان فاشى.

واتخذ يادين نظام التعبئة السويسرى، نموذجا لبناء قواته المسلحة، وبهذا تحول الاعتماد بالدرجة الأولى، على احتياطى الخط الأول من المقاتلين، وهم الذين ينهون فترة التجنيد الاجبارى، ثم يدرجون فى قوائم جيش الاحتياطى، ويجرى استدعاؤهم للتدريب والمناورات على فترات محددة، ضمانا لاستمرار كفاءتهم العسكرية، ورفع مستواهم القتالى مع مضى الزمن.

وبفضل هذا النظام المحكم للاستدعاء والتعبئة، ونتيجة للتواطىء الثلاثى الذى عقده دافيد بن جوريون فى فيللا كوبلاى قرب باريس، مع كل من حك وعلى هذا القدر العظيم، كان تفوق قوات التواطؤ الثلاثى على مصر فى الجولة الثانية خريف ١٩٥٦، التى كان دور إسرائيل فيها، كراكب الدراجة الذى يصعد التل ممسكا بالعربة التى تصعد أمامه. وهو التشبيه الذى قدمه موشى ديان نفسه فى كتابه يوميات معركة سيناء. وبهذا كانت إسرائيل فى هذه الجولة ايضا هى جالوت.

وبفضل هذا النظام المحكم للاستدعاء والتعبئة، ونتيجة للتواطىء الثلاثى الذى عقده دافيد بن جوريون فى فيللا كوبلاى قرب باريس، مع كل من حكومتى فرنسا وبريطانيا جاءت مقارنة القوات المتضادة فى مستهل الجولة الثانية خريف عام ١٩٥٦ التى اشتهرت باسم «حرب العدوان الثلاثى على مصر» على النحو الموضح بالجدول (٣).

وعلى هذا القدر العظيم، كان تفوق قوات التواطؤ الثلاثى على مصر فى الجولة الثانية خريف ١٩٥٦، التى كان دور اسرائيل فيها، كراكب الدراجة الذى يصعد التل ممسكا بالعربة التى تصعد أمامه. وهو التشبيه الذى قدمه موشى ديان نفسه فى كتابه يوميات معركة سيناء. وبهذا كانت اسرائيل فى هذه الجولة أيضا هى جالوت.

جدول (٣) مقارنة القوات المتضادة فى الجولة الثانية (٢٩ اكتوبر ١٩٥٦)

بيان	القوات المصرية	المقارنة		قوات التواطؤ الثلاثى			
		مصر	الثلاثى	الاجمالى	بريطانيا	فرنسا	إسرائيل
قوات برية							
الوية	١٢	١	٣,٣	٣٨	١٢	٥	٢١
دبابات	٣٠٠	١	٢,٥	٧٥٠	٤٠٠	١٠٠	٢٥٠
مدافع وهاونات	٧٧٦	١	٣,٢	٢٥١٠	١٣٠٠	٢٢٠	٩٩٠
قوات بحرية							
بارجة	–	–	١	١	–	١	–
حاملة طائرات	–	–	٧	٧	٥	٢	–
طراد	–	–	٨	٨	٦	٢	–
مدمرة	٢	١	١٠	٢٠	١٤	٤	٢
فرقاطة	٧	١	٣	٢٠	٧	٨	٥
غواصة	–	–	٩	٩	٧	٢	–
لنش طوربيد	٢٤	١	٠,٩	٢٢	–	–	٢٢
سفن مساعدة	٤٠	١	٣,٤	١٣٤	٩٤	١٤	٢٦
قوات جوية							
سرب مقاتلات	٧	١	٤	٢٨	١٠	٩	٩
سرب مقاتلات قاذفة	١	١	٢٥	٢٥	١٥	٣	٧
سرب قاذفات	٢	١	١١,٥	٢٣	١٩	–	٤
سرب نقل جوى	٣	١	٦	١٩	٧	٩	٣
سرب استطلاع	–	–	٩,٥	٩,٥	٣,٥	٣	٣
سرب حوامات اقتحام	–	–	٢	٢	٢	–	–
سرب إمداد جوى واتصال	١	١	٥	٥	١	٢	٢

وتمر ١١ سنة ، قبل أن تصدم جيوش العرب واسرائيل مرة ثالثة في مسرح الشرق الأوسط ، ولكن اسرائيل جاءت هذه المرة بتفوق عددى ونوعي كبير ، وبنظرية مطورة للعمل من خطوط داخلية ضد جبهات العرب فرادى ـ الواحدة تلو الأخرى ـ وباسلوب اليد العليا (القوات الجوية التي تحقق السيادة الجوية الكاملة في سماء المسرح لحظة اشتعال الحرب) ، والقبضة الفولانية (القوات المدرعة) التي تهز الاتزان الاستراتيجي للخصم بسرعة الاندفاع في العمق والمؤخرة ، لحجز قواته عن قلب دولة ، عند هيئة استراتيجية مناسبة مثل خط المضايق الغربية في سيناء ، ومجرى نهر الأردن في الضفة الغربية ، وجلاميد الصخور البركانية في الجولان .

ولما كان التواطؤ الذى أدانه الضمير العالمي الحر ، هو الصخرة التي تحطم عليها عدوان ١٩٥٦ ، فقد عزمت القيادة السياسية العسكرية الاسرائيلية ، أن تشن العدوان التالى دون تواطؤ سافر ، وبالامكانات الصهيونية الخالصة .

لهذا استلزم الأمر ١١ سنة ، ينمو فيها حجم قواتها المسلحة نموه الطبيعي ، بفضل نظم القوات الاحتياطية وقوانين الاستدعاء والتعبئة القومية . وقد استغلت الاركان العامة الاسرائيلية هذه الفترة الطويلة ، في تحسين خطط الهجوم ، واتقان مهام القتال ، الأمر الذى نوه عنه مردخاى هود ، قائد القوات الجوية الاسرائيلية إبان الجولة الثالثة بقوله ... «لقد وضعنا الخطة ، ودرسناها ، وطورناها ، وتدربنا عليها ، وكنا نأكل وهى مسار حديثنا ، وننام وهى ملء عقولنا ، حتى صارت الخطة تجرى في دمائنا ، وتسكن في شغاف قلوبنا» .

ووصل حجم القوات المسلحة الاسرائيلية في مستهل الجولة الثالثة صيف عام ١٩٦٧ الى القدر التالى :

٣٢ لواء من مختلف الأنواع ، منها ٢٢ لواء مشاه وميكانيكي و٣ الوية مظلات ، و٧ الوية مدرعة ، ١٠ كتيبة دبابات مستقلة ، ١٥٠٠ دبابة ، ٢٥٠٠ مدفع وهاون ، ٢١ سربا تضم ٣٧٦ طائرة مقاتلة ومقاتلة قاذفة ، ٥٤ طائرة نقل ومواصلات ، ٥٩ حوامة ، ٦١ مطارا وأرض هبوط ، منتشرة في كافة أنحاء اسرائيل .

أما القوات البحرية الاسرائيلية ، فلم يطرأ عليها تغيير يذكر ، سوى إضافة ثلاث غواصات الى اسطولها البحرى .

وبهذا كانت اسرائيل في هذه الجولة أيضا ، وللمرة الثالثة ، هى جالوت .

وتجدر ملاحظة ، أن نسبة الزيادة في القوات البرية الاسرائيلية بين الجولتين ، قد ناهزت ١٥٠٪ ، وفي القوات الجوية نحو ٤٥٠٪ ، وفي المطارات وأراضى الهبوط ٣٥٠٪ تقريبا .

هذا وقد تساوى معدل نمو القوات البرية ، على الجبهات الاسرائيلية الثلاث تقريبا ، بينما امتصت جبهة مصر ، أكثر من نصف حجم القوات البرية الاسرائيلية .

وكانت نسب الفتح التعبوى للقوات البرية الاسرائيلية على جبهات القتال الثلاث على النحو الموضح بالجدول (٤)

ولا يقلل من جدوى المقارنة بين هذين الجدولين ، الدفع بأن جولة ١٩٥٦ تركزت ضد جبهة مصر ، فقد

جدول (٤)

بيـــان	الاجمالى	جبهة مصر		جبهة الاردن		جبهة سوريا		الاحتياطى العام	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
لواء مشاه وميكانيكي	٢٢	١٠	٤٥٪	٥	٢٣٪	٤	١٨٪	٣	١٤٪
لواء مظلات	٣	٢	٦٧٪	١	٣٣٪	—	—	—	—
لواء مدرع	٧	٤	٥٧٪	٢	٢٨٪	١	١٥٪	—	—
كتيبة دبابات مستقلة	١٠	٤	٤٠٪	٥	٥٠٪	١	١٠٪	—	—

على حين كانت في الجولة الثانية كالآتى :

بيـــان	الاجمالى	جبهة مصر		جبهة الاردن		جبهة سوريا		الاحتياطى العام	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
لواء مشاه وميكانيكي	١٥	٧	٤٧٪	٣	٢٠٪	٢	١٣٪	٣	٢٠٪
لواء مظلات	١	١	١٠٠٪	—	—	—	—	—	—
لواء مدرع	٣	٣	١٠٠٪	—	—	—	—	—	—
كتيبة دبابات مستقلة	٤	—	—	١	٢٥٪	١	٢٥٪	٢	٥٠٪

كانت الأركان العامة الاسرائيلية ، لا تنفي أو تستبعد إحتمالات تحرك الجبهتين الأخريين ، وظلت تعمل لهما حسابا جادا ، نتيجة إنشاء القيادة المشتركة العربية التي كانت تتولى أمورهما .

وتظهر المقارنة بين الجدولين أيضا ، أن العوامل التي تحكم تقدير الفتح التعبوي للقوات المسلحة الأسرائيلية على جبهات القتال الثلاث ، هي :

١ ـ حجم وأهمية الاتجاهات التعبوية والتكتيكية في كل جبهة .

٢ ـ طبيعة الأرض وطبوغرافية كل مسرح عمليات .

٣ ـ المقارنة النوعية لمستوى الكفاءة القتالية على كل جبهة .

وفي هذا المجال

، نلاحظ أن أغلب جنود إسرائيل الذين خاضوا غمار الجولة الرابعة ، صيف عام ١٩٦٧ (نحو مليون مقاتل) كانت تتوفر لهم خبرة قتالية مكتسبة من الجولات السابقة ، ومن الاغارات والاعتداءات ، ومن المناورات والتدريبات السنوية ، على النحو التالي :

أولا : جنود الاحتياط الذين بلغت أعمارهم عام ١٩٧٣ نحو ٤٥ سنة ، توفرت لهم خبرة قتال مستمدة من ثلاث جولات سابقة (١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧) ومن عدة إغارات وإعتداءات ، ومما لا يقل عن ٢٠ مناورة سنوية كبرى .

ثانيا : جنود الاحتياط الذين بلغت أعمارهم عام ١٩٧٣ نحو ٣٥ سنة ، توفرت لهم خبرة قتال مستمدة من جولتين (١٩٥٦ و ١٩٦٧) ومما لا يقل عن ١٠ مناورات سنوية كبرى .

ثالثا : جنود الاحتياط الذين بلغت أعمارهم عام ١٩٧٣ نحو ٢٥ سنة ، توفرت لهم خبرة قتال مستمدة من جولة واحدة (١٩٦٧) ، ومما لا يقل عن ٥ مناورات سنوية كبرى .

وفي المقابل ، أوقفت الجيوش العربية نقل جنودها الى خدمة الاحتياط ، وفتحت أبواب التجنيد على مصاريعها لخريجي الجامعات والمعاهد العليا ، وركزت أهداف برامج التدريب ، ورفع الكفاءة القتالية ، على إتقان كل مقاتل لواجبه المحدد له ، في خطة تحرير الأرض ، وإستعادة الحقوق .

وعندما إشتعلت نيران الجولة الرابعة خريف عام ١٩٧٣ ، جاءت مقارنة القوات المتضادة هذه المرة ، قريبة من التكافؤ كما وكيفا ، وبهذا دخلت مع العوامل الاخرى التي سببت نقطة التحول في مسار هذا الصراع ، والتي يتصدرها تحسين نوعية المقاتل العربي ، بتجنيد ذوي المؤهلات العالية ، ورفع مستوى التدريب على القتال ، والالتزام بالايجابية والقتال والتعرض ، لانتزاع المبادأة من العدو ، والعمل من خطوط خارجية على كلا طرفي المسرح ، لمباغتة العدو من أكثر من جبهة قتال في وقت واحد ، وكلها كانت عوامل ذات تأثير كبير ومباشر على تغيير مسار الصراع لمصلحة العرب ، بل وجعلت الوقت يقف الى جانبهم ، بالنسبة لاحتمالات الحلول العسكرية في المستقبل .

[٢] الانفراج ومشاكل الحد من الأسلحة الاستراتيجية

وحيد محمد عبد المجيد

يشهد العالم منذ أوائل الستينات ، سعيا حثيثا لصياغة أسس جديدة للعلاقات بين الكتلتين المتصارعتين ، فحواها الانتقال من الحرب الباردة إلى التعايش السلمي ، واحلال الحوار محل المواجهة ، وهو ما اصطلح على تسميته فيما بعد بسياسة الانفراج أو (الوفاق) الدولي . ومنذ ذلك الوقت ، وتلك المساعي تشق طريقها الصعب وسط مخاطر وأنواء شتى ، للتوصل إلى صيغة تسمح بوضع حد لسباق التسلح الذي يعد من أكثر المشاكل تعقيدا في العلاقات الدولية المعاصرة ، والذي وصف بانه السباق الذي لا يفوز فيه أحد .

ومنذ أن فجر الاتحاد السوفييتي قنبلته الأولى في أغسطس ١٩٤٩ معلنا عن سباق كان يجري في الخفاء بين أعظم قوتين في العالم لصناعة الأسلحة النووية ، بات واضحا أن مستقبل السلام يرتبط أكثر من أي شيء آخر ، بامكانية وضع حد لهذا السباق ، والسيطرة على مختلف الابواب التي تساعد على ممارسة العنف المادي

فى العلاقات الدولية ، فكان من الطبيعى أن تنال هذه المشكلة اهتماما خاصا فى مرحلة الانفراج الدولى . وبمعنى آخر ، فرغم تعدد جوانب سياسة الانفراج الدولى ، وشمولها مظاهر سياسية واقتصادية وعلمية وتكنولوجية شتى ، إلا أن الانفراج العسكرى يقع فى القلب من هذه السياسة ، بما يملكه من إمكانات الصعود أو الهبوط بها من خلال تخفيف أو زيادة حدة التوتر الدولى .

وتجدر الاشارة ، إلى أن الجذور الأولى لهذه الجهود ، تعود إلى السنوات اللاحقة على الحرب العالمية الثانية ، حيث ارتبطت بالسعى إلى الحد من احتمالات نشوب حرب جديدة تهدد بفناء البشرية ، بعد أن تضاعفت القدرة التدميرية لأسلحة الدمار الشامل ، وبلغت نظم التسلح درجة من التطور غير مسبوقة . ورغم ذلك فإن أولى نتائج هذه الجهود ، جاءت مواكبة لبداية انحسار موجة الحرب الباردة وانفراج التوتر الدولى .

جذور الانفراج العسكرى قبل محادثات (سولت))

يمكن اعتبار أن السيطرة على السلاح النووى ، انتاجا وانتشارا ، هو المجال الرئيسى لتحقيق الانفراج العسكرى . وكانت الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه ، توقيع اتفاقية موسكو للحظر الجزئى على إجراء التجارب النووية فى اغسطس ١٩٦٣ التى تحظر التجارب النووية فى الفضاء وتحت الماء وفوق سطح الأرض ، دون أن يمتد هذا الحظر إلى ما تحت الأرض . وقد تلتها مجموعة اتفاقيات تتصل بالموضوع من اهمها :

ـ اتفاقية تحديد أنشطة الدول فى ارتياد الفضاء الخارجى واستغلاله فى ١٩٦٧ ، بهدف جعل الأجرام السماوية مناطق منزوعة السلاح .
ـ اتفاقية حظر الأسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية فى ١٩٦٧ ، وإن كانت هذه الاتفاقية قد أبرمت خارج محادثات الحد من التسلح ، وبناء على طلب دول أمريكا اللاتينية نفسها بمبادرة من المكسيك .
ـ اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية فى ١٩٦٨ ، وقد وقعت عليها ـ حتى أوائل ١٩٧٧ : ١٠٩ دول .
ـ اتفاقية عدم الاكثار من الأسلحة النووية فى ١٩٧٠ .
ـ اتفاقية حظر وضع قواعد الأسلحة النووية فى قاع البحار والمحيطات فى ١٩٧١ .

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أنشأت ـ فى أول اجتماع لها فى ١٩٤٦ ـ لجنة الطاقة الذرية ، وفى ١٩٥٧ انشئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ـ كاحدى الوكالات المتخصصة بالأمم المتحدة ـ والتى تمهد إليها بعد ذلك أمر الاشراف على تنفيذ اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية . كما تكونت لجنة ال ١٨ دولة فى ١٩٦٢ لمتابعة التطورات الخطيرة فى السلاح النووى ، ونشأ عنها مؤتمر نزع السلاح فى ١٩٦٩ .

وفضلا عن ذلك ، لم تكد تخلو دورة واحدة من دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة من نداء موجه للحد من التسلح . كما اعلنت المنظمة الدولية ، العقد الثامن من هذا القرن ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ عقد نزع السلاح ، ولم يكن من قبيل المصادفة ، أن تعلن العقد نفسه عقد التنمية الثانية ، فقد أصبح واضحا أكثر من أى وقت مضى ، أن صورة العالم يمكن أن تتغير كثيرا ، إذا ما وجهت القوى المادية والبشرية التى تستهلك فى سباق التسلح نحو أغراض اقتصادية واجتماعية ، ذلك أن ما ينفق سنويا على التسلح يعادل تقريبا مجموع الدخل القومى لدول العالم الثالث مجتمعة .

ومع ذلك ، فقد بدا مع بداية هذا العقد ، أن ما تم التوصل إليه من اتفاقيات ، وما بذل من جهود ، لم يفلح فى وضع حد أو ابطاء عجلة سباق التسلح . غير أن بداية المحادثات بين الدولتين العظميين ، بغرض التوصل إلى اتفاقية للحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت) ، قد أعطت بارقة أمل ، اذ اخذت ابصار العالم تتعلق بهذه المفاوضات .

محادثات (سولت) بين التقدم والركود :

يمكن القول بأن الأساس الذى قامت عليه هذه المحادثات هو :
ـ إن فكرة نزع السلاح الكامل الشامل ليس لها الا نصيب ضئيل من الواقعية فى عالمنا كما هو اليوم . وقد ادى ذلك إلى ظهور مدارس جديدة بين المفكرين الاستراتيجيين ترتبط بفكرة (الحد من التسلح) ، بمعنى أى اجراء واقعى يهدف إلى خفض احتمالات الحرب ، أو تحديد آثارها إذا نشبت .

ـ ودون الانتقاص من اهمية الأسلحة التى فى متناول دول النادى النووى ، فان الترسانات الضخمة حقا تقع فى ايدى الدولتين العظميين . فاذا ما وصلتا إلى تفاهم حول ما ينبغى عمله للسيطرة على السلاح النووى ، لأصبح من الممكن توقع نتائج طيبة فى مفاوضات اكثر اتساعا .

وقد تمخضت هذه المحادثات عن توقيع المعاهدة الأمريكية ـ السوفيتية فى مايو ١٩٧٢ حول الحد من النظم المضادة الصاروخية ، بحيث يمكن لكل من

الطرفين اقامتها فى منطقتين فقط ، وهو ما عرف باتفاق (سولت ١) .. وقد أضيف إليه فى ١٩٧٤ البروتوكول الملحق حول خفض عدد المناطق المسموح باقامة أنظمة الدفاع المضاد للصواريخ فيها إلى واحدة فقط فى كلا البلدين . والواقع ان ابرام هذه المعاهدة ، قد منع سباق التسلح من ولوج جولة كانت ستكلف الطرفين آلاف الملايين من الدولارات ، رغم أن الاجراءات للحد من الأسلحة الهجومية (من أكتوبر ١٩٧٢ إلى أكتوبر ١٩٧٧) ، وفيها يتعهد الطرفان بعدم اقامة منشآت ثابتة إضافية على الأرض لاطلاق الصواريخ العابرة للقارات ، كما وضعت حدودا لانتشار منشآت الاطلاق الموجودة فى الغواصات ، وكذلك بالنسبة لآخر أنواع الغواصات . واتفق على أن تجتمع فى جنيف بانتظام ، اللجنة المشتركة التى تأسست لتسهيل تحقيق أهداف ومواد المعاهدة حول الدفاع المضاد للصواريخ والاتفاقية المؤقتة .

وكانت هذه النتائج مثارا لمزيد من الأمل فى تحقيق تقدم أكثر بصدد الحد من التسلح النووى . وقد أعقب ذلك توقيع اتفاقية أمريكية ـ سوفيتية فى واشنطن فى سبتمبر ١٩٧٣ حول اجراءات تخفيض مخاطرة اندلاع حرب نووية ، واتفاقية أخرى حول تحسين خط الاتصال المباشر بين البلدين . ورغم أن هاتين الاتفاقيتين عقدتا خارج نطاق محادثات (سولت) ، الا ان الآثار المترتبة عليها لها أهمية لا تخفى بشأن ازالة بعض العوائق من الطريق . ولكن من ناحية أخرى ، فان الاخفاق الذى تصادفه محادثات فيينا الخاصة بتخفيض التسلح فى وسط أوروبا ، والتى بدأت فى أكتوبر ١٩٧٣ يلقى بظلاله الباهتة على التقدم فى محادثات (سولت) . فهذه المحادثات تكتسب اهمية خاصة باعتبار أوروبا الترسانة القوية للأسلحة الحديثة والنووية ، ومن ثم فان تخفيض التسلح فى هذه المنطقة الهامة استراتيجيا ، سيكون انجازا ضخما على طريق الانفراج العسكرى . ورغم مرور حوالى أربع سنوات على بدء محادثات فيينا ، فلم يتم بعد التوصل إلى اتفاق .

ولاشك أن هذا الركود فى محادثات فيينا ينعكس على مسار محادثات (سولت) ورغم ذلك فقد حققت قمة فيلادفوستوك فى نوفمبر ١٩٧٤ قدرا من النجاح ، حيث صيغ مشروع اتفاقية جديدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية شاملة الصواريخ ذات الرؤوس النووية المتعددة للفترة من أكتوبر ١٩٧٧ ـ تاريخ انتهاء الاتفاقية المؤقتة ـ حتى نهاية ١٩٨٥ . وكان الجديد فى هذا المشروع ، أنه بينما وضعت الاتفاقية الأولى حدودا (كمية) ، فان هذا المشروع وضع قيودا (كمية ونوعية) معا . ومعروف أن الاتفاق على تحديد (كم) الأسلحة اسهل بكثير من الاتفاق على تحديد نوعها . ومن هنا نبعت إحدى أهم الصعاب التى لم تزل تعوق إقرار اتفاق (سولت ٢) . ولتدخل التفاؤل يطبع نظرة المراقبين بصفة عامة ، خاصة مع توقيع الاتفاقية الأمريكية السوفيتية الخاصة بالتفجيرات النووية تحت الأرض للأغراض السلمية فى مايو ١٩٧٦ ، التى جاءت لتسد الثغرة التى اشتملت عليها اتفاقية الحظر الجزئى على إجراء التجارب النووية فى عام ١٩٦٣ ، كما أدخلت عنصرا جديدا هاما ، هو حق التفتيش للطرفين فى مكان التفجير ، بعد ان كان الاتحاد السوفييتى يرفض فكرة التفتيش الخارجى على نشاطه النووى ويعده (تجسسا مرخصا به) .

إلا انه مع بداية ١٩٧٧ ، واعلان الخطوط الرئيسية للسياسة الأمريكية فى عهد إدارة الرئيس كارتر ، بدأت المواجهة حول قضية حقوق الانسان ، ومدى تنفيذ الاتحاد السوفيتى للمجموعة الثالثة من ميثاق هلسنكى ، وكان لهذه المواجهة أثر كبير فى توتر العلاقات بين الدولتين . وفى هذا المناخ ، بدأت محادثات وزير الخارجية الأمريكى فى موسكو ، فى محاولة للتوصل إلى اتفاق (سولت ٢) فى أواخر مارس الماضى ، ويمكن القول بأن مناخ التوتر الذى أفرزه الخلاف حول قضية حقوق الانسان ، قد فرض نفسه على المحادثات ، وحال دون تسوية بعض المشاكل الفنية التى اعترضت التوصل إلى الاتفاق . وكانت المشكلة الرئيسية هى المتعلقة بنوعية الأسلحة التى يقبل الطرفان تحديدها . وتنبع هذه المشكلة ، من عدم التشابه فى الأسلحة التى يمتلكها الطرفان ، وتحدد الخلاف حول الصاروخ الأمريكى (كروزر) الذى يحمل قنبلة تزيد قوتها ثلاثة أضعاف على قوة قنبلة هيروشيما ، وبين القاذفة السوفيتية (باكفاير) التى لاتملك الولايات المتحدة معادلا لها الان ، وحتى يتم انتاج القاذفة الجديدة (ب ـ ١ ـ) .فبينما يعتبر الطرف الأمريكى هذين السلاحين متعادلين ، يرفض السوفييت اعتبار القاذفة (باك فاير) سلاحا استراتيجيا ، وبالتالى لايجب معادلتها بالصاروخ الاستراتيجى (كروزر) . وعلى ذلك رفض السوفييت الاقتراح الامريكى الأول ، كما أصروا على رفض الاقتراح الثانى (المحدود) الذى أريد به اجراء تسوية بعدم ادراج الصاروخ والقاذفة فى الاتفاق . وأعلن السوفييت أن هدف الاقتراحين هو الحصول على مزايا من جانب واحد للولايات المتحدة ضارة بأمن الاتحاد السوفييتى وحلفائه . وفى المقابل ، أصر الرئيس كارتر فى مؤتمره الصحفى يوم ٣٠ مارس ، على ان الاقتراح الأمريكى هو تخفيض عادل ، متوازن وجوهرى لسباق التسلح ، ووصل الخلاف الى مداه فى اليوم

الأخير لزيارة فانس حيث كانت المواجهة الحقيقية فى غرفة بريجنيف بالكرملين . فى ظل توتر حاد ، حتى إن جروميكو حاول ان يقوم بدور المهدىء . وبينما توقع فانس أن تستمر الجلسة لمدة ساعتين على الاقل ، فان الأمر لم يحتمل اكثر من ٥٥ دقيقة ، لتنتهى اكثر الجولات حرجا فى تاريخ محادثات (سولت) . ورغم انه قد تم الاتفاق على استئناف المحادثات فى جنيف ، فقد تناول المعلقون نتائج هذه الجولة بكثير من التشاؤم ، حتى ان (تايم) الأمريكية طرحت تساؤلات ــ فى ١١ ابريل ١٩٧٧ مثل هل مات الانفراج وهل هذه نهاية محادثات (سولت) ؟ ــ وذهب المعلقون السوفييت الى الربط بين حملة حقوق الانسان التى عدوها أساس فشل المحادثات ، وبين خطاب تشرشل الشهير فى مدينة (فولتون ميسورى) فى ابريل ١٩٤٦ الذى كان ايذانا ببدء الحرب الباردة ، وهو الخطاب الذى قال فيه تشرشل ــ بحضور الرئيس ترومان ــ [لقد نزل ستار حديدى عبر القارة يبدأ من ستيتين فى البلطيق حتى تريستا فى الادرياتيك] .

وفى ظل حملة إعلامية متبادلة ، استؤنفت المحادثات بين فانس وجروميكو فى جنيف (١٨ ــ ٢٠ مايو) لمحاولة التغلب على العقبات والاعداد لاتفاق (سولت ٢) . ويمكن القول بأن هذه المحادثات كانت خطوة متقدمة نسبيا بعد لقاء موسكو ، فقد أعلن البيان المشترك أنه قد تم احراز تقدم واضح بشأن وضع الاطار الأساسى لاستمرار المفاوضات للتوصل الى اتفاق جديد فى المستقبل القريب . وأعلن فانس فى مؤتمره الصحفى ، أن الاتفاق الجديد (سولت ٢) الذى ستسعى الدولتان إلى توقيعه ستتركز نصوصه حول عدد الصواريخ والقاذفات التى سيسمح بها لكلتا الدولتين ، وتحديد المدى الخاص بهذه الأسلحة ، وسيختص البروتوكول الملحق بتسوية المسائل المتعلقة بالصاروخ (كروزر) والقاذفة (باكفاير) . وخارج نطاق محادثات (سولت) . تم التوقيع على اتفاقية بشأن حظر استخدام وسائل التأثير فى البيئة لتحقيق أغراض عسكرية ، وكان فالدهيم متفائلا للغاية ، حين علق بأن هذا الاتفاق يعد تعهدا بالعمل على زيادة التقدم نحو الهدف النهائى ، وهو نزع السلاح . كما وقعت اتفاقية أخرى بشأن التعاون فى استكشاف واستخدام الفضاء الخارجى للأغراض السلمية . ولكن يجب التنويه بان التقدم النسبى الذى شهدته محادثات جنيف ، ترد عليه ملاحظات عدة تقلل من قيمته الفعلية ، ومن ذلك :

ــ أن الطرف السوفييتى لم يزل على تشدده بصدد نوعية السلاح الاستراتيجى الذى سيتم تحديده ، ويكثر من استخدام عبارة (رفض المزايا لجانب واحد) . ولم تكد تمضى ايام قليلة على محادثات جنيف ، حتى اعلن بريجنيف فى حديث تلفزيونى فى ٣٠ مايو أن محادثات (سولت) لم تحقق أى تقدم ، وأن موقف الولايات المتحدة هو موقف غير بناء .

ــ إن الطرف الأمريكى ، على ما يبدو ، لم يكن يعلق آمالا كثيرة على هذه المحادثات ، ففى الوقت الذى رحل فيه فانس إلى جنيف ، كان وزير الدفاع هارولد براون يطير إلى بروكسل لحضور اجتماع الهيئات العسكرية للناتو الذى تقررت فيه زيادة سنوية فى الاعتمادات العسكرية متوسطها ٣٪ فى المدة من ١٩٧٩ ــ ١٩٨٤ .

المشكلات التى تواجه اتفاق (سولت ٢) :

أول ما يسترعى انتباه المهتم بتطورات الانفراج العسكرى ، ان كلا من الطرفين الامريكى والسوفيتى لايكف عن التأكيد على ضرورة العمل من أجل نزع السلاح ، والتوصل الى اتفاقية جديدة قبل انتهاء أجل الاتفاق المؤقت فى اكتوبر الحالى . ولذا فالتساؤل الذى يثار فى هذا الصدد هو : لماذا لايترجم ذلك الى صيغ عملية تسود علاقات التعاقد وفقا للقانون الدولى ؟

والواقع أن هذا التساؤل يثير قضية المشكلات التى تعترض مفاوضات (سولت) ، ويمكن أن نذكر منها التالى :

اولا : ان أسلحة الجانبين غير متشابهة ، فكل جانب له طراز من الاسلحة لايوجد عند الاخر . وقد سبق أن رأينا أن هذه هى المشكلة الرئيسية الان ، فيما يتعلق بالصاروخ (كروزر) والقاذفة (باكفاير) . وكذلك الحال بالنسبة للصاروخ السوفييتى (س . س ــ ٩) ، وحاملات الطائرات النووية الأمريكية الضخمة . كذلك فالاتحاد السوفييتى يملك عددا اكبر من الصواريخ الاستراتيجية المقامة على قواعد أرضية ، بينما تملك الولايات المتحدة عددا أكبر من الصواريخ المقامة على قواعد بحرية .

ثانيا : المشكلات الجغرافية ، فحلفاء الاتحاد السوفييتى يشغلون نفس الكتلة الارضية التى يشغلها ، بينما حلفاء الولايات المتحدة تفصلهم عنها المحيطات . وبالتالى فقوات كل من الطرفين مكلفة القيام بواجبات استراتيجية مختلفة .

ثالثا : انه لم يتم التوصل الى تعريف واحد لماهية السلاح الاستراتيجى ، فمثلا حالة الطائرات الامريكية فى قواعد اراضى دول (الناتو) او التى تعمل من حاملات فى مياه قريبة من الاتحاد السوفييتى ، فمن وجهة النظر السوفييتية ، تعتبر هذه الطائرات تهديدا للامن السوفييتى ، وتوضع فى عداد الاسلحة الاستراتيجية .

اما من وجهة النظر الامريكية ، فهي جزء من الدفاع عن حلفاء الولايات المتحدة . وكذلك حالة الصواريخ السوفييتية المقامة على قواعد ارضية ومصوبة نحو غرب اوروبا .

رابعا : ان نظرة كل من الطرفين لتوازن القوى تنتهي بوجود نوع من الخلل لصالح الطرف الاخر .

- فمن وجهة النظر الامريكية ، هناك تفوق لجيوش (وارسو) في وسط اوروبا ، كما تنظر بقلق الى تطوير الاتحاد السوفييتي لصواريخ (ميرف) المتعددة الرؤوس ، فضلا عن القاذفة (باكفاير) . ولذا تصر الولايات المتحدة - على عكس السوفييت - على ان مشروع فيلادفوستوك الذي توصل اليه بريجنيف وفورد لم يعد صالحا الان .

- ومن وجهة النظر السوفييتية فان التوازن العسكري يميل لصالح الدول الغربية ، وان هناك تجاوزات امريكية مثل تنمية الصواريخ الجديدة العابرة للقارات (م - اكس) ، التجارب السرية لصاروخ (توماجاتك) المنجح واسلحة اللازار ، الاسراع في تصميم القاذفة (ب - ١) .

خامسا : تاتي المشكلات ذات الطابع السياسي لتضاعف من صعوبة التوصل الى اتفاق جديد . واهم هذه المشكلات ، الخلاف حول قضية حقوق الانسان . وتكمن خطورة هذا النوع من المشكلات ، في ارتباطه المباشر بذلك الميراث من ازمة الثقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ومن المعروف ان الرغبة في اجراء المفاوضة لا تكفي وحدها ، اذا لم تسندها الثقة المتبادلة ، والشعور بضرورة التوفيق بين خلافات الانظمة او الاطراف التي تنوي اجراء المفاوضة .

الخلل الرئيسي في نمط مفاوضات (سولت)

في حقيقة الامر ، فان تلك المشكلات لم تكن لتتصف بهذا القدر من الحدة ، لو لم تتخذ محادثات (سولت) ذلك النمط الذي جعلها تتسم بكل المعالم التي تميز مباراة فيما بين الدولتين الاعظم من جانب ، او بينهما وبين الدول الاقل من جانب اخر .

ا - محادثات (سولت) كمباراة ثنائية بين الدولتين الاعظم :

هذا النمط من المفاوضات يقود ، لدى استخدام نظرية المباريات game theory الى عدد من القواعد الجامدة التي يصعب الفكاك منها ، في مقدمتها ان اية نقطة يفقدها طرف يكسبها الطرف الاخر ، وبالتالي فلا احد يسمح بالتخلي عن اية مزية عسكرية او سلاح جديد ، ما لم يشعر يقينا ، بأن الطرف الاخر قد تخلى عن مزية او سلاح على ذات الدرجة من الاهمية ، حتى لا يكون قد اضاف نقطة الى رصيد خصمه . معنى ذلك ان مجال الرؤية لكل منهما ينحصر في مصالحه مقابل مصالح الطرف الاخر . وفي قضية مثل الحد من التسلح ، يصعب الوصول الى انجازات حقيقية ، ما لم يتسع مجال الرؤية ليشمل المصالح الاوسع للجماعة البشرية ، بحيث يكون امن طرف ما جزءا لا يتجزأ من أمن العالم كله ، بحيث تلعب هذه المصالح الاوسع ، الدور الرئيسي في تحديد قواعد اللعبة في (مباراة) نزع السلاح .

ب - محادثات (سولت) كمباراة بين الدولتين الاعظم والدول الاقل :

يلاحظ ان التنازلات التي قدمتها الدول الاقل - أو معظمها - والمتعلقة بالتعهد بعدم دخول سباق التسلح النووي (الحظر الافقي لانتشار الاسلحة النووية) ومغزى ذلك لم تقابله تنازلات مماثلة من القطبين بالنسبة لرصيدهما النووي (الحظر الرأسي لانتشار الاسلحة النووية) . ومغزى ذلك ان هذه النقطة التي فقدتها الدول الاقل ، قد فازت بها الدولتان الاعظم وترجمة ذلك تاكيد انقسام العالم الى قوى عظمى ودول اخرى ، وتأكيد احتكار تلك القوى لاسلحة الدمار الشامل . وفوق ذلك ، فان احتكار هذا النوع من التكنولوجيا ، يفيض بالضرورة في مجالات اخرى من التكنولوجيا الحديثة . ويمكن الاشارة بوجه خاص الى احتكار السيطرة على المناطق التي لا يمكن اكتشافها الا بوسائل التكنولوجيا التي ترعرعت في احضان الابحاث العسكرية مثل اعماق البحار والفضاء . ولعل هذا النوع من عدم التكافؤ ، هو الذي دفع عددا من الدول التي تملك المقدرة الاقتصادية والتكنولوجية لانتاج هذه الاسلحة ، الى عدم التصديق على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ، واتخاذ موقف الناقد لها . والسؤال الذي يثار هنا ، هل يسهل تصور ان تتنزل الدولتان العظميان عن هذا الامتياز خاصة اذا ما كان ثمة بديل متاح لتجنب الحرب الشاملة ، وهو التركيز على حفظ التوازن ؟ الواقع ان تحليل السلوك التفاوضي للدولتين ، كما وضح في محادثات (سولت) ، يقود الى ان غاية كل منهما هي الوصول الى اتفاق محدود مغلق فيما بينهما ولصالحهما فحسب . وبهذا المعنى يمكن القول بأن الدولتين لا تسعيان نحو تحقيق تقدم حقيقي في الحد من التسلح ، بقدر ما تهدفان الى تحقيق وحفظ نوع من التوازن فيما بينهما .

وماذا عن المستقبل :

يمكن القول بأن محادثات (سولت) قد دخلت مرحلة من الركود بعد جولة جنيف ، رغم إستمرار المشاورات وذلك كنتيجة طبيعية لنمط المباراة الذي إتخذته المفاوضات منذ البداية . وربما كان المنطق الواضح لذلك هو تضاؤل فرص عقد لقاء قمة قريب بين الرئيسين كارتر وبريجنيف ، وقد تم التراجع عن فكرة اللقاء على

مراحل ، فبعد أن كان مقررا أن يعقد في خريف هذا العام وحدد له شهر سبتمبر بصورة مبدئية ، بدأ الحديث عن إمكان عقد هذا اللقاء ، ولكن ليس قبل نهاية العام الحالي ، ثم لم يلبث كارتر أن أعلن إستبعاده لعقد اللقاء هذا العام ، بعد أن وضح أن بريجنيف لا يريد عقد الاجتماع ، مالم يكن تتويجا لاتفاق جديد (سولت ٢) يتم توقيع وثيقة خلال هذا اللقاء ولذلك لم يجد الطرفان مفرا من تأجيل إجتماع فانس وجروميكو ـ الجولة الثالثة ـ الذى كان مقررا له يوم ٨ سبتمبر بسبب إستمرار وجود خلافات أساسية بين الجانبين . وفي مناخ الركود ، يتجه كل طرف عادة الى إتخاذ موقف المتشدد ، وإستخدام مختلف وسائل الضغط على الطرف الآخر ، مما جعل هذه الفترة من أكثر الفترات برودة في علاقات القطبين منذ بداية عصر الانفراج .

ومن مظاهر ذلك :

ــ إصرار الرئيس كارتر على المضى في طرح قضية حقوق الانسان ، وإعلان عزمه على إثارتها أثناء المؤتمر الثاني للأمن والتعاون الأوربي ، في الوقت الذي يصر الاتحاد السوفييتي على إعتبار هذا المسلك تدخلا في الشئون الداخلية السوفييتية ، ومؤدى ذلك مضاعفة أزمة عدم الثقة التي تكتنف العلاقات بين الدولتيم ويلاحظ أن الخط البياني لهذه الأزمة في تصاعد منذ بداية هذا العام ، فمثلا كانت (تايم) الأمريكية في ١١ أبريل تفسر فشل محادثات فانس في موسكو ، بأن السوفييت لديهم تقليد أن يختبروا كل إدارة أمريكية جديدة ، غير أنها إتجهت في ٢٣ مايو الى تأكيد أن السوفييت يشكون أكثر من العادة في إدارة الرئيس كارتر .

ــ إستمرار إنتاج وتطوير أسلحة جديدة ، فقد عقد وزراء دفاع (الناتو) إجتماعا في أوتاوا في ٨ ، ٩ يونيو الماضي ، للتشاور حول وسائل تدعيم القوة النووية الضاربة للحلف في مواجهة تطوير الاتحاد السوفييتي لأسلحته النووية ، وخاصة الصواريخ الجديدة ، من طراز (س . س ـ ٢٠) كما تأكد إتجاه الولايات المتحدةالى الاستمرار في إنتاج قنبلة (نيوترون) والصاروخ (كروز) ، وحذر الاتحاد السوفييتي من أن هذا الاتجاه يؤدى الى فتح جولة جديدة في سباق التسلح لأن الصاروخ الأخير من المنظور السوفييتي هو العقبة الأساسية في طريق التوصل الى إتفاق .

وقد أدت هذه التطورات بالمتشائمين من المراقبين ، الى الاعتقاد في ضرورة التسليم بما يشير اليه علماء الأنثروبولوجيا ، من أن الانسان بدأ حياته على الأرض بالقتال من أجل تأمين نفسه وأن روح القتال تطورت معه حتى بات القتال لعبته المفضلة ولكن المتفائلين يرون أن الموقف ليس قاتما الى درجة تدعو الى التسليم بذلك ، فمحادثات (سولت) ـ رغم ما يعتريها من ركود ـ لم تنته ، ومجرد إستمرارها في جنيف ، يكفل ضمانة هامة تحول دون المزيد من التدهور ، كما أن الدولتين الأعظم ـ مع بريطانيا ـ يجرون مشاورات حول الحظر الشامل للتجارب النووية ، ويتبادل الآراء حول الحد من التسليح في المحيط الهندي مستمر . وكذلك أكد البيان الصادر عن ممثلي الدولتين في مؤتمر دارتموث الحادى عشر في لاتفيا السوفييتية (٩ ـ ١٣ يوليو) ضرورة التوصل في أسرع وقت ممكن الى إتفاق (سولت ٢) ، وأن توجه المحادثات بعد ذلك الى إستمرار الحد من وتخفيض التسلح الاستراتيجي . وفضلا عن ذلك ، فقد تقرر عقد مؤتمر عن الانتشار النووي في واشنطن في خريف هذا العام ، تشترك فيه ـ بالاضافة الى الدولتين الأعظم عدد من الدول النووية والتي لديها تكنولوجيا قادرة على صنع السلاح النووي في إطار ما يسميه الرئيس كارتر (الحلف من أجل البقاء) ومن المعروف أنه قد تقرر عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول نزع السلاح في مايو ـ يونيو ١٩٧٨ ، على أن تكون خطوة تمهيدية لدعوة مؤتمر عالمي لنزع السلاح قد شكلت لجنة خاصة من ٥٤ دولة للاعداد لها .

إن الدلالة الحقيقية لهذه الجهود ، أن البديل الوحيد لطريق الحد من التسلح ، هو المخاطرة بمستقبل الجماعة البشرية كلها ، فالتطور في صناعة الأسلحة الحديثة يسير بمعدلات بالغة السرعة . فبينما ظل إستخدام القوس والسهم لآلاف السنوات ، والأسلحة النارية لعدة قرون ، والطائرة والدبابات لعدة عقود ... فإن متوسط عمر الصواريخ الحديثة لا يتجاوز ٥ ـ ٧ سنوات ، وهو متوسط يقل بمضى الوقت . ومنذ نصف قرن مضى ، كان الفاصل الزمني بين حدوث الاكتشاف التكنولوجي وبين إنتشاره هو ثلاثون عاما ، والآن إنكمش هذا الفاصل الى تسع سنوات فحسب . ويزيد من خطورة هذا التطور ، ما يشير اليه الدكتور هربرت يوك في كتابه (سباق الى النسيان) من أن السلطة التي بمقدورها أن تحدد أن يوم النهاية حان أو لم يحن بعد ، أخذت تنتقل من رجال الدولة الى فنيين على مستوى أقل حتى تحولت أخيرا الى الحاسبات الالكترونية .

وقد يكون من المفيد الاشارة الى أن جهود الحد من التسلح ، يجب أن تشمل كذلك الأسلحة التقليدية التي بلغت قوتها التدميرية درجة خطيرة ، خاصة وأن كل الحروب قد جرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية باستخدام الأسلحة التقليدية .

إن كل العقبات التي تعترض طريق الحد من التسلح ، لا ينبغي أن تصرف الانسان عن حلمه في عالم يسوده السلام والأمن .. حلم عالم خال من الأسلحة . □



(١) مؤتمرات ثلاثة لتاريخ العرب الحديث .....
(٢) الندوة الدولية للحصفيين عن المشكلة القبرصية

(١) مؤتمرات ثلاثة لتاريخ العرب الحديث

د . صلاح العقاد

حظى تاريخ العرب الحديث ، خلال النصف الأول من هذا العام ، باهتمام كبير في ثلاثة أقطار عربية مختلفة ، هي : مصر والسعودية وقطر .. فقد رتبت ثلاث ندوات علمية لموضوعات متفرعة في هذا المجال .. وكانت حسب ترتيبها الزمني مؤتمر تاريخ شرقي الجزيرة العربية ، وقد عقد في الدوحه خلال شهر مارس سنة ١٩٧٧ ، وتلاه مؤتمر مصادر تاريخ شبه الجزيرة العربية بالرياض الذي عقد في ابريل سنة ١٩٧٧ . ثم خصصت جامعة عين شمس ، ندوة لموضوع وثائق تاريخ العرب الحديث . وتم عقد هذه الندوات الثلاث على مستوى عربي ، كما دعى إليها مؤرخون أجانب من الولايات المتحدة ، وبعض الدول الأوروبية .

وربما لم يكن هذا التتابع في عقد الندوات ، نتيجة ترتيب مسبق ، بل جاء وليد الصدفة . ومع ذلك فانها قد ابرزت جميعا تطورين هامين في النظرة العربية للتاريخ .. أولا توجيه إهتمام خاص بالتوثيق ، والبحث عن المصادر الأصلية ، لتكون الأساس الذي تبنى عليه الدراسات التاريخية . والتطور الثاني ، يتمثل في تغلب النظرة الموضوعية للتاريخ ، بعد أن كان من الشائع إخضاع البحث التاريخي لخدمة أغراض إعلامية ، أو المساعدة في الدفاع عن قضايا سياسية .

وقد لوحظ أن المسئولين عن مؤتمر تاريخ شرقي شبه الجزيرة العربية بالدوحة ، حرصوا على تجنب التورط في القضايا السياسية ، سواء من جهة الذين أعدوا المؤتمر من الناحية العلمية ، أي اتحاد المؤرخين العرب في بغداد ، أو الجهات القطرية المختصة التي تولت الجانب الاداري والمالي .

هذا ، مع العلم بأن موضوع شرق شبه الجزيرة ، كان في الماضي يغري بإثارة قضايا سياسية حساسة ، مثل تسمية الخليج ، أو إثبات حق دولة من الدول الناشئة حديثا ، في شرقي شبه الجزيرة العربية ، في منطقة من مناطق الحدود المتنازع عليها بين الجيران العرب . والحق إن الاهتمام بالتاريخ في بعض الدول العربية ، كان قد بدأ في الماضي ، على شكل كتابة سير لزعماء الدول ، أو تقديم دراسات لهيئات التحكيم ، التي تنظر في قضايا خلافات الحدود ، مثل تلك الدراسة الشاملة التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية لهيئة التحكيم الدولية ، بشأن النزاع على الحدود بينهما وبين إمارتي أبو ظبي ومسقط ، وهما حينذاك ما تزالان خاضعتين للحماية البريطانية .

وليس معنى ذلك ، أن الأبحاث التاريخية فرغت من أي مضمون وطني ، وليس هناك ، في رأينا ، تعارض بين الموضوعية وبين إبراز بعض الجوانب الوطنية في التاريخ . وفيما يخص موضوع شبه الجزيرة ، على سبيل المثال ، إتجهت بعض الأبحاث الى إبراز دور العرب في تحرير الخليج من الاستعمار البرتغالي ، فقد كان هذا الجانب مهملا ، إما بسبب عدم توفر المصادر وإما بسبب عدم إدراك اهمية هذا الدور في بناء الشخصية العربية بمنطقة الخليج .

ولهذا كان من بين توصيات مؤتمر الدوحه ، العمل من أجل التنقيب عن الوثائق البرتغالية المتعلقة بالخليج ، سواء تلك المحفوظة في لشبونه ، أم في جوا عاصمة الامبراطورية البرتغالية في الهند ، وورد في التوصيات إمكان الاستفادة من العلماء المغاربة ، الذين اتاحت لهم الظروف الجغرافية والتاريخية ، إتقان اللغة البرتغالية . ولا شك ان الاطلاع على هذه الوثائق ، سيكون فتحا جديدا بالنسبة للدراسات التاريخية ، إذ أن معظم الذين إشتغلوا بتاريخ الخليج ، إقتصروا على مراجعة الوثائق البريطانية .

لقد خصصت ندوة الرياض باكملها لموضوع المصادر الأصلية لشبه الجزيرة العربية . وهذه المصادر متنوعة ، منها ما هو على شكل وثائق رسمية ، ومنها ما هو على شكل رحلات قام بها الأوروبيون في القرنين الماضيين ، ومنها تلك المؤلفات الهامة التي كتبها مؤرخون عرب وطبع بعضها ، في حين لم يزل الكثير منها مخطوطا ، وهناك حاجة الى إنتقاء بعض هذه المخطوطات لنشرها ، اذا تأكدت قيمتها العلمية . ولعل أهم ما يستلفت النظر ، سواء في ندوة الرياض أو تلك التي عقدتها جامعة عين شمس ، توجيه الأنظار إلى أهمية دور الوثائق العثمانية . وقد اتفق في ذلك المؤرخون العرب والاتراك الذين إشتركوا في الندوات الثلاث . وقد دل إشتراكهم على زوال تلك الحساسية ، التي كانت تقوم بين العرب والترك ، كلما ذكر العهد العثماني . وقد إرتبط هذا العهد في

زمن بعضهم، بصورة الحركات الاستعمارية الأوروبية. وطبقا للاتجاه الموضوعي الجديد الذي يراد له أن يسود الدراسات التاريخية، فلا بد من إعادة تقويم الحكم العثماني، على ضوء دراسة هذه الوثائق.

وقد أجمعت الأبحاث، على أن دور المحفوظات التركية تضم ثروة زاخرة من الوثائق التي تلقى الأضواء على تاريخ العرب الحديث، على إمتداد أربعة قرون. وتشمل معظم أجزاء الوطن العربي، من الجزائر غربا، حتى الخليج شرقا. وتبين أنه حتى بالنسبة للولايات التي كان الحكم العثماني فيها ضعيفا مثل تونس والجزائر، فإن الوثائق المتعلقة بهذا الحكم، ليست من القلة، خلافا لما أظهره بعض المؤرخين الفرنسيين الذين إهتموا بتاريخ شمال إفريقيا الحديث. وقد خرج المؤتمرون في الندوات الثلاث، بانطباع، هو ضرورة الاهتمام بتعلم اللغة التركية، أو على الأصح اللسان العثماني، وهي اللغة التي كتبت بها الوثائق المشار اليها، والتي تختلف عن اللغة الحديثة.

والحق أن الوثائق العثمانية لا تغطي فقط التاريخ السياسي للولايات العربية أثناء تبعيتها للباب العالي، بل إنها تكشف أيضا جوانب عديدة من التاريخ الاقتصادي والاجتماعي. فقد خصصت بعض الأبحاث مثلا لدراسة ميزانية اليمن، من خلال المحفوظات العثمانية.

ويمكن بطبيعة الحال، تطبيق مثل هذه الدراسات على الولايات الأخرى.

واذا كان مؤتمر الدوحة وندوة الرياض، قد كرس كل منهما لاقليم محدد من أقاليم الوطن العربي، فان ندوة جامعة عين شمس، شملت أبحاثا تتعلق بوثائق الوطن العربي، بامتداده من الخليج إلى المحيط. واهتم كثير من الباحثين بالكشف عن مجموعات معينة من الوثائق البريطانية، فمنها المجموعة التي تخص الاحتلال البريطاني لمصر، ومجموعات أخرى تتعلق بفترة الحرب العالمية الثانية. ونخلص من هذه الأبحاث، إلى ضخامة حجم الوثائق البريطانية، فضلا عن حسن ترتيبها، وإمكان الاطلاع عليها. بفارق ثلاثين سنه فقط عن الوقت الحاضر. ففي نهاية ١٩٧٧ تكون وثائق سنة ١٩٤٧ قد أعدت للاطلاع عليها أمام الباحثين الذين يفدون من شتى انحاء العالم.

وبما أن الامبراطورية البريطانية كانت منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية، من أكبر إمبراطوريات العالم إتساعا، فمن الطبيعي أن تكون إهتمامات بريطانيا متشعبة، ولا تكاد تترك قطرا معروفا، دون أن يكون لها فيه تمثيل دبلوماسي، أو على الاقل وكلاء تجاريون.

وقد إعتاد الدبلوماسيون البريطانيون، أن يكتبوا تقارير عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في الأقطار التي لهم فيها نفوذ، وهكذا كانت السفارة البريطانية في القاهرة، تقدم أثناء الحرب، تقارير أسبوعية عما يجري في مصر من تطورات إقتصادية وسياسية وأحيانا يجري تصنيف هذه المراسلات والتقارير، حسب الموضوعات التي تتناولها، فنجد مجموعة تحمل رقما معينا تتعلق بالحركة الشيوعية في مصر، أثناء الحرب العالمية الثانية. وهكذا، مما ييسر إجراء الدراسات التاريخية، من خلال الوثائق البريطانية.

على أنه قد أثير حوار هام في ندوة القاهرة، حول ما اذا كانت الوثائق البريطانية التي تطرح للجمهور، تعتبر كاملة، فلا تنزع منها بعض الوثائق التي تجرح أشخاصا مازالوا أحياء.

واتجه الرأى الى إحتمال أن الحكومة البريطانية قد تعمد الى سحب مثل هذه الوثائق من المجموعة المطروحة للتداول. ولذلك فان من دراسة الوثائق، وإستنباط الحقائق منها، ومقارنتها بغيرها من المعلومات، يحتاج الى تدريب خاص.

كذلك جرى تقويم للوثائق الفرنسية المتعلقة بالعالم العربي، وتبين أن جامعة القاهرة، تحتفظ بمجموعة هامة من هذه الوثائق، تخص تاريخ الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨. واتفق أعضاء الندوة، على ضرورة العناية بهذه المجموعة، وترجمتها الى اللغة العربية، أسوة بما تم بشأن كتاب وصف مصر الذي وضعه علماء الحملة.

ولما كانت جامعات المغرب العربي ممثلة في ندوة جامعة عين شمس، فقد كان من الطبيعي أن تجرى دراسات حول مجموعات من الوثائق الفرنسية الغزيرة المتعلقة بتاريخ شمال أفريقيا، كما طرح للمناقشة، موضوع هام أثار جدلا سياسيا بين فرنسا والجزائر بعد الاستقلال. ذلك هو حق ملكية الوثائق الجزائرية. فقد نقل الفرنسيون، عند خروجهم من البلاد، أهم المجموعات الوثائقية إبتداء من العصر العثماني، وحتى نهاية عهد السيادة الفرنسية سنة ١٩٦٢ وأودعت هذه الوثائق جامعة Ex-en-Provence، حيث شرع الباحثون الفرنسيون في إستغلالها، ونشر أبحاث قيمة من خلالها. وحينما طالبت الحكومة الجزائرية باستردادها، وافقت السلطات الفرنسية ـ «على مضض» ـ على إعادة المجموعات المتعلقة بالعصر العثماني، وأصرت على الاحتفاظ ببقية الوثائق، بحجة أنها تخص عهد السيادة الفرنسية، وبالتالي فهي جزء من التراث الوطني. ومازالت المفاوضات جارية بين البلدين. وهناك إحتمال بأن تحل هذه المشكلة، عن طريق السماح بتصوير الوثائق الجزائرية، حتى يتسنى للجزائر الاحتفاظ بنسخة منها.

وقد لوحظ أن فرنسا أكثر تحفظا من بريطانيا في السماح بالاطلاع على وثائقها. فالوثائق المطروحة للجمهور، لا تتعدى سنة ١٩٢٩. أما بالنسبة للوثائق المحلية المتعلقة بالمستعمرات، فان الدول الحديثة التي نشأت في افريقيا، تشجع الباحثين على الاطلاع عليها، الى آخر ما وصل إليه عهد الادارة الفرنسية، سواء أكان عام ١٩٥٦ بالنسبة لتونس والمغرب، أم عام ١٩٦٠ بالنسبة لدول غرب ووسط أفريقيا. وفي جميع الأحوال، فان هذه الوثائق مازالت بحاجة إلى ترتيب وتصنيف.

ومهما بلغت أهمية الوثائق الأجنبية، فهي لا تعني إطلاقا التقليل من شأن السجلات المحلية. وفي معظم العواصم العربية، بل في بعض المدن الاقليمية الهامة، توجد دور للمحفوظات، وهي تتفاوت من حيث التنظيم وحجم السجلات المودعة فيها. كما تختلف مواقف الحكومات العربية، من حيث إتاحة الفرص أمام الباحثين للاطلاع على هذه الوثائق الوطنية.

ومن أولى الدول العربية التي إهتمت بتنظيم وثائقها «مصر» وبهذه المناسبة، أشاد بعض أعضاء ندوة جامعة عين شمس، بالعمل الضخم الذي تم في العشرينات من هذا القرن، حينما ترجمت الوثائق التركية إلى العربية، وصنفت تصنيفا جيدا. غير أن مجموعة الوثائق المنظمة تتوقف عند عام ١٨٧٩. ثم قام مركز تاريخ مصر المعاصر، منذ عهد قريب، بتجميع وثائق الحركة العرابية. في حين أن وزارة الخارجية المصرية، مازالت تضن بوثائقها على الباحثين. وربما يرجع ذلك، إلى انها مازالت بحاجة إلى ترتيب وتنظيم، هذا مع العلم بأن هذه الوثائق تلقى أضواء هامة على تاريخ مصر المعاصر.

ولا شك أن وثائق مصر المعاصرة، سواء كانت من محفوظات الخارجية أم الحربية، أم رئاسة مجلس الوزراء، ثم رئاسة الجمهورية بعد سنة ١٩٥٢، كلها مصادر أساسية لخدمة مشروع كتابة تاريخ الثورة. وعندما أثير هذا الموضوع في ندوة جامعة عين شمس، تطرقت المناقشات الى الأسلوب الذي اتبعته لجنة كتابة تاريخ الثورة، من استنطاق بعض المسئولين وتسجيل أحاديثهم على شرائط مسموعة. وقد دلت المناقشات على أنه لا ينبغي الاكتفاء بمثل هذه التسجيلات الصوتية، بل لا بد أن تسجل كتابة

ويرقيع عليها أصحابها . وبعد هذا لا بد من تمحيص هذه الاقوال ، ومقارنتها بالوثائق المكتوبة ، إن وجدت .

وفى الندوة المشار اليها ، تحدث ممثلو الجامعات العربية ، كل حول دور الوثائق الوطنية الموجودة فى بلاده : المغرب والسودان والعراق وسوريا ، وطرحت بعض الموضوعات كنموذج على ما قد تفيد به الوثائق الوطنية ، من كشف معلومات هامة فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر .

ومن هذه الاحاديث ، يتبين أن ظروف كل قطر عربي . هى التى تحدد معالجته لقضية الوثائق الرسمية ، وطرحها للاطلاع عليها أمام الباحثين . فقيام ثورة سنة ١٩٥٨ فى العراق ، هى التى أتاحت الكشف عن وثائق البلاط الملكي . والدول العربية التى إستقلت فى وقت متأخر نسبيا ، لم تجد بأسا من فتح ملفات العهد الاستعماري . فدار الوثائق المركزية بالخرطوم ، تحتوى على مجموعة قيمة من السجلات تصل إلى سنة ١٩٥٦ ، وتضيف معلومات جديدة بالنسبة للوثائق المصرية المتعلقة بالسودان . كذلك فان دول الخليج ، استخدمت ثروتها لانشاء دور وثائق ، وتمكنت من تصوير كميات هائلة من الوثائق البريطانية ، نظرا لان وثائقها المحلية محدودة . بل ان دولة الامارات ، عرضت أن تقوم بتصوير وثائق فلسطين المحفوظة فى مركز الأبحاث الفلسطينية فى بيروت .وذلك بعد أن تعرض هذا المركز لمحاولات التخريب اثناء الحرب الاهلية فى لبنان . ويبدو أن المركز المذكور ، بذل جهودا طيبة للحصول على أوراق متناثرة تتعلق بالقضية الفلسطينية ، مثل أوراق اللجنة العربية العليا ، ومذكرات بعض القادة الفلسطينيين . ولا شك أن جمع هذه الأوراق وإيداعها مكانا بعيدا عن التقلبات ، يؤدى خدمة مشكورة لجانب هام من تاريخ العرب المعاصر .

وأخيرا . فاذا كانت هذه المؤتمرات المتوالية ، تعتبر دفعة لبعث الدراسات التاريخية فى الوطن العربى ، وتنبيها الى المحافظة على وثائقه الرسمية ، فان الآمال معقودة على هيئة جديدة أنشئت باسم « المركز الاقليمي للوثائق العربية » ومقرها فى بغداد ــ ومازالت هذه الهيئة فى مرحلة التكوين ، وهى بحاجة الى مساندة فنية ومالية من جامعة الدول العربية ، لكى تقوم بأداء دورها على خير وجه . □

(٢) الندوة الدولية عن المشـــكلة القبرصـــية

محمد عيسى الشرقاوى

شهدت العاصمة القبرصية نيقوسيا ، فى الفترة من ١٨ الى ٢٠ يوليو الماضى ، ندوة دولية للصحفيين عن المشكلة القبرصية . وقد نظم الندوة اتحاد الصحفيين القبارصة ، واشترك فيها اكثر من مائة صحفى من ٤٢ دولة بينهم مصر .

وقد انقسمت الندوة الى ٦ جلسات : صباحية ومسائية . وتحدث فى كل جلسة أحد المسئولين القبارصة أو المتخصصين فى المشكلة ، وذلك فى محاولة جادة ومدروسة لتقديم اكبر قدر من المعلومات والحقائق عن المشكلة للصحفيين المشتركين فى الندوة .

وقد جرت الندوة على النحو التالى :

فى الجلسة الافتتاحية ، القى فيفيس ايانو نقيب الصحفيين القبارصة ، كلمة رحب فيها بالصحفيين . ثم اوضح أن الشعب القبرصى ، تعرض منذ ثلاث سنوات لعدوان امبريالى ، تم تنفيذه على مرحلتين ، أولاهما : الانقلاب العسكرى الذى دبرته الحكومة العسكرية فى اليونان ضد الرئيس مكاريوس ، وثانيتهما : الغزو التركي للجزيرة .

واكد ان هذا العدوان كان يستهدف تصفية جمهورية قبرص المستقلة وغير المنحازة . واضاف ان الشعب القبرصى يناضل الان من اجل تطبيق قرارات الامم المتحدة الخاصة بحل المشكلة القبرصية . وتقضى هذه القرارات باحترام استقلال ووحدة اراضى وسيادة جمهورية قبرص ، وانسحاب جميع القوات الاجنبية وعودة اللاجئين الى منازلهم .

ثم تحدث جون كريستو فيدس وزير خارجية قبرص ، فقدم عرضا شاملا لابعاد المشكلة . وأكد ان المشكلة القبرصية ، فى مرحلتها الراهنة ، ليست نزاعا بين القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين ــ كما تحاول ان تصور ذلك الحكومة التركية ــ وانما هى اساسا مشكلة العدوان التركى ضد استقلال وسيادة جمهورية قبرص ، ومشكلة احتلال غير شرعى لجزء كبير من اراضى الجزيرة (٤٠ ٪ من اراضى قبرص) .

وقال كريستو فيدس ، ان قرارات الامم المتحدة بشأن المشكلة القبرصية ، تقدم حلا عادلا ودائما لها غير ان حكومة انقرة لا تمتثل لهذه القرارات . وذكر أن المفاوضات الطائفية بين ممثلى القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك ، لم تسفر عن اى تقدم بسبب تعنت الجانب التركى .

واشار الى ان جوا من التفاؤل قد لاح (مؤقتا) : فى الافق بشأن حل المشكلة فى فبراير الماضى ، وذلك عقب الاجتماع الثانى الذى عقد بين الرئيس مكاريوس ورؤوف دنكتاش زعيم القبارصة الاتراك ، وحضره كورت فالدهايم سكرتير عام الامم المتحدة . فقد تم فى هذا الاجتماع ، الاتفاق على مجموعة من الخطوط العامة التى اعتبرت آنذاك كسرا لجمود المحادثات الطائفية ، وكان أبرز هذه الخطوط :

١ ــ الاتفاق على ان الهدف الاساسى هو اقامة دولة فيدرالية مستقلة وغير منحازة (وان تكون من طائفتين) .

٢ ــ كفالة مبادىء اساسية ، هى حق التنقل والحركة وحرية الاقامة وحق الملكية .

٣ ــ أن يناقش الطرفان مساحة كل اقليم منهما ، فى ضوء الحياة الاقتصادية والانتاجية .

ويضيف كريستو فيدس ان المباحثات التى جرت فى فيينا بعد ذلك ، بين ممثلى الطائفتين ، كشفت عن ان القبارصة الاتراك يهدفون الى اقامة دولتين منفصلتين تربطهما علاقة فضفاضة واسعة . وبمعنى آخر ، ان المقترحات التركية استهدفت اقامة دولة كونفيدرالية . وكان من الطبيعي ان تفشل المباحثات .

واخيرا اكد وزير خارجية قبرص ، انه يتعين ايجاد حل عادل للمشكلة ، ضمن اطار الامم المتحدة .

وفى الجلسة الثانية ، تحدث الصحفى البريطانى كريستوفر هتشنز عن « المشكلة القبرصية تشكل تهديدا للسلام فى منطقة شرقى البحر المتوسط واوروبا عامة » ، واستهل حديثه بأن المشكلة تثير توترا متصاعدا بين اليونان وتركيا ، مما يشكل خطرا بالغا فى شرقى البحر المتوسط واوروبا .

ثم يكشف هتشنز عن حقيقتين هامتين :

اولاهما : انه ينمو فى قبرص الان ، نوع من « القومية القبرصية » بين القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين على السواء . ويؤكد ان الاينوزيسمى ــ وهى الدعوة الى وحدة قبرص واليونان ــ قد ماتت . واشار الى ان هذا الشعور القومى ، ينمو بين القبارصة الاتراك ، بسبب ما يتعرضون له من قهر واستغلال ، على ايدى جيش الاحتلال التركى .

ثانيتهما : ألمح الى ان بريطانيا قد شاركت بعدم التدخل فى قبرص ، عقب الانقلاب العسكرى ضد مكاريوس ، فى تنفيذ المخطط الخاص بالاطاحة بمكاريوس . ومما يذكر ان بريطانيا واليونان وتركيا ، هى الدول الثلاث الضامنة لاستقلال قبرص ، وفقا لاتفاقتين زيورخ ولندن عام ١٩٥٩ .

وفى الجلسة الثالثة ، تحدث اليكوس ميخاليدس المتحدث البرلمانى باسم الحزب الديمقراطى (الحزب الذى يرأسه سبيروس كبريانو رئيس مجلس النواب الذى تولى منصب رئيس الجمهورية المؤقت عقب وفاة مكاريوس بمقتضى الدستور) .

وقد ركز ميخاليدس ان المشكلة القبرصية ليست مشكلة بين القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين ، نظرا لان الطائفتين ضحايا لعدوان واحد هو : العدوان التركى .

واشار الى ان الاحتلال التركى حول ٢٠٠ الف قبرصى يونانى الى لاجئين ، وأن الفى اسرة تعيش فى حزن بالغ لانهما « فقدت » افرادا منهما . وان تركيا أرسلت ٣٠٠ الف « مستوطن » الى الاراضى التى يحتلها الجيش التركى (من ٣٠ الف الى ٤٠ الف جندى) .

ويؤكد ميخاليدس ان الشعب القبرصى على استعداد لايجاد حل للمشكلة على اساس اقامة دولة فيدرالية مستقلة ، يعيش فيها الجميع فى ظل فرص متكافئة .

ويعرب عن ترحيب حزبه بأية مبادرات للاسهام فى التوصل الى حل للمشكلة ، بشرط ان تكون ضمن اطار قرارات الامم المتحدة الخاصة بحل المشكلة القبرصية .

ثم تحدث ازكياس بابا يوانو سكرتير عام الحزب التقدمى للشعب العامل (الحزب الشيوعى) ، فأشار الى ان تركيا لا ترفض فحسب تطبيق قرارات الامم المتحدة بشأن قبرص ، وانما تتخذ اجراءات لاستيطان الاراضى القبرصية المحتلة .

وذكر ان الامبريالية الامريكية واكثر الدوائر رجعية فى حلف الاطلنطى ، هى التى دبرت العدوان ضد الشعب القبرصى . وهو العدوان الذى تمثل فى الانقلاب العسكرى ثم الغزو التركى .

وقال بابا يوانو ان المخابرات المركزية الامريكية انفقت ملايين الدولارات فى قبرص منذ استقلالها (١٩٦٠) للنشاط التخريبى ، والاعداد للعدوان على الجزيرة .

واشار الى ان المشكلة القبرصية ، يمكن بل ويجب ان تحل سلميا ، طبقا لقرارات الامم المتحدة . واعرب عن تاييده لفكرة عقد مؤتمر دولى تحت اشراف الامم المتحدة لتنفيذ قراراتها الخاصة بالمشكلة القبرصية .

لماذا العدوان على قبرص؟

وفى الجلسة الرابعة ، وتحدث ا . بتساليس وزير المالية القبرصى ، عن اقتصاديات البلاد ، وخاصة المشكلات التى تعانى منها الجزيرة منذ الغزو التركى . وأوضح أن الغزو التركى أضر باقتصاد قبرص أبلغ الضرر ، نظرا لان الجزء الذى يحتله الجيش التركى ، يمثل ٧٠٪ من الموارد الاقتصادية فى قبرص . كما أن الانتاج الزراعى فى هذه المناطق ، بلغ ٦٤ ٪ من إنتاج الجزيرة عام ١٩٧٢ . وكان يعمل فى المناطق المحتلة ٣٥ ٪ من الايدى العاملة ، وتنتج ٢٦ ٪ من إجمالى الانتاج الصناعى . كما أن السياحة فى هذا الجزء ، كانت تشكل ٩١ ٪ من الدخل السياحى .

ولذلك كله ، بلغت نسبة البطالة ٣٥ ٪ عقب الغزو هذا فضلا عن المشاكل الاقتصادية (والانسانية) التى عانت منها البلاد ، بسبب مشكلة اللاجئين .

ثم أشار الوزير القبرصى إلى الجهود الشاقة التى بذلتها الحكومة القبرصية لمواجهة الآثار الاقتصادية التى نجمت عن الغزو التركى للبلاد ، وخاصة خطة الطوارىء الاقتصادية (١٩٧٥ ــ ١٩٧٦) وكيف أمكن بها إنعاش الاقتصاد .

وركز بتساليس على قضية هامة للغاية ، وهى إن تقسيم قبرص يشكل خطرا داهما على مستقبلها الاقتصادى ، وأنه يعرض القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين ، على السواء ، لمعاناة ومتاعب اقتصادية شديدة ولذلك فهو يؤكد أن حل المشاكل الاقتصادية لقبرص ، يمكن فى الاقتصاد الموحد ، وبدونه ينتفى اى امل فى تطور وتنمية الاقتصاد القبرصى .

كما تحدث كلافكوس كليريدس زعيم حزب التجمع الديمقراطي (حزب يميني)، فركز في حديثة على المفاوضات الطائفية، نظرا لانه كان ممثل القبارصة اليونانيين في هذه المفاوضات فترة من الوقت.

ونفى كليريدس مكان يردده القبارصة الاتراك، من أنهم كانوا يتعرضون لقهر سياسي. وأشار إلى أنه أثناء مفاوضاتة مع رؤوف دنكتاش زعيم القبارصة الأتراك، اعترف هذا الاخير أمام ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة، بأن الاتراك القبارصة لم يتعرضوا لأى قهر سياسي. ولكن دنكتاش رغم انهم كانوا يتعرضون لقهر اقتصادي.

وكان رد كليريدس على هذا الرغم الأخير، أن ٣٠٪ من الميزانية القبرصية في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٣ كانت تخصص للقبارصة الاتراك، بالرغم من انهم لم يسهموا في هذه الميزانية.

وفي الجلسة السادسة، تحدث الدكتور فاسوس ليساريدس زعيم الحزب الاشتراكي (وهو مستشار الرئيس مكاريوس وطبيبة الخاص). وطرح ليساريدس في مستهل حديثه سؤالا هاما هو: ماهي الأزمة القبرصية من وجهة نظرنا؟

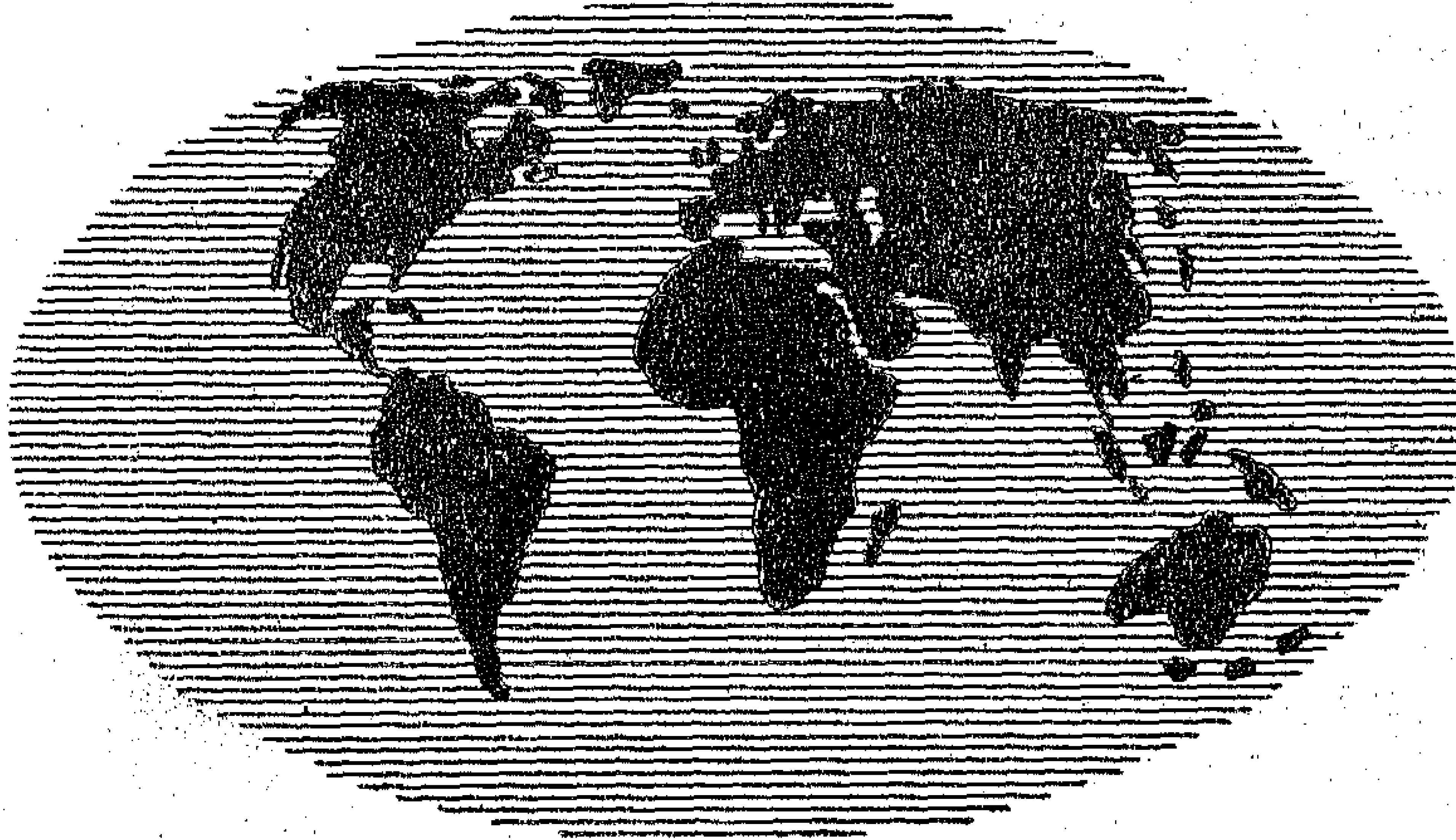
وكانت إجابته هي أن الأزمة القبرصية، ليست نزاعا بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، ولكنها في الواقع تعد نزاعا بين دوائر معينة حاولت، ومازالت تحاول، وضع قبرص ضمن مناطق نفوذها، نظرا لقرب الجزيرة من البترول العربي وقناة السويس.

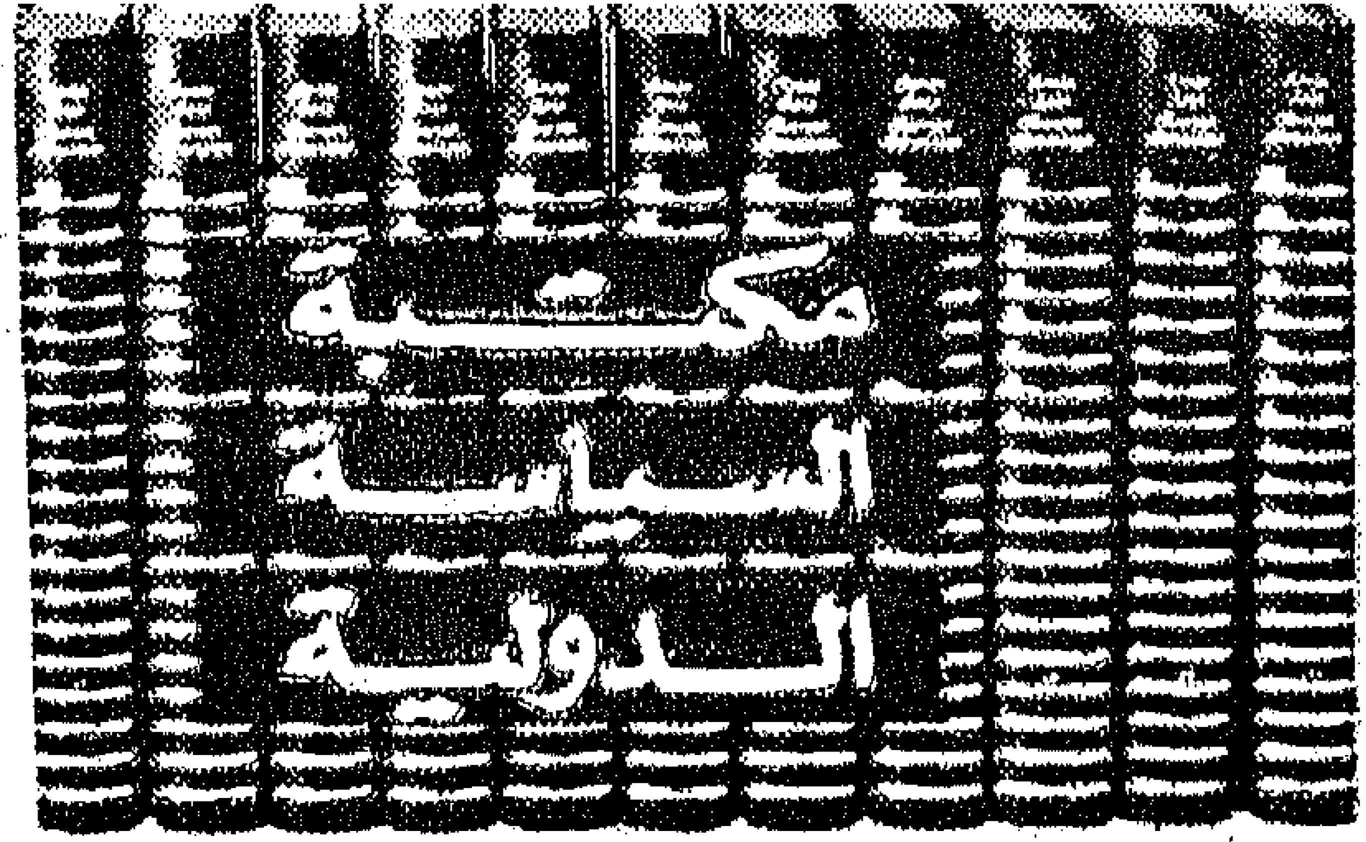
واكد ليساريدس أن الغالبية الساحقة للشعب القبرصي، بغض النظر عن أصولها العريقة، يؤيدون الدولة القبرصية المستقلة غير المنحازة.

وأعرب ليساريدس عن تاييده لعقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة، لحل المشكلة القبرصية طبقا لقرارات المنظمة الدولية.

ثم تحدث باسوس بابا دوبولوس ممثل الجانب القبرصي اليوناني في المحادثات الطائفية، فقدم عرضا للجهود التي بذلت من اجل إيجاد حل للمشكلة. ولكنة أكد أن المفاوضات لم تحرز أى تقدم منذ عام ١٩٧٤ وذلك بسبب تعنت الجانب التركي.

هذا وقد خصص اليوم الثالث للندوه (٢٠ يوليو ١٩٧٧) لزيارة مخيمات اللاجئين في ستافروس وكوكينتر، ثم زيارة قصر الرئاسة الذى تعرض للقصف أثناء الانقلاب العسكري ضد مكاريوس. وفي المساء، اشترك الصحفيون في الاحتفالات التي اقيمت في قلب العاصمة نيقوسيا، في الذكر الذكرى الثالثة للغزو التركي. واستحقوا مع الشعب القبرصي لاخر خطاب القاه الرئيس القبرصي الاسقف مكاريوس، ودعافية إلى ضرورة الاستمرار في النضال إلى أن تتحرر قبرص كلها.





الدفــاع عن أوروبا الغــربية

— JOHN C. GARNETT
— THE DEFENCE OF WESTERN EUROPE
— MACMILLAN, 1974.

منذ نهاية الحرب العالمية الماضيــة ، ومشكلة الدفــاع عن أمــن منطقــة غرب أوروبا ، تحتل حيزا واسـعا من إهتمــام خبراء الاســتراتيجية الدولية . ويرجع ذلك إلى الأهمية الاستراتيجية الخاصة التى تمثلها هذه المنطقة ، باعتبارها ركيزة أساسية مــن ركائز توازن القوى العالمي.

وكان ذلك هــو الســبب الرئيسى وراء مــوافقة الولايات المتحدة على تأسيس حلف الأطلنطى ، بالاشــتراك مــع مجموعة دول أوربا الغربية ، وذلك بقصد تكتيل إمكانات الدفاع عن العالم الغربى ، وتنســيقها على النحــو الذى يمكنه من مواجهة تهديدات القــوة الديناميكية المتزايدة للاتحــاد الســوفييتى بالفــاعلية المطلوبة ، إلا أن بروز العديد من المتغيرات الدولية وبخــاصة منذ الســتينات ، والتى وصلت بالعلاقات الغربية السوفييتية من مــرحلة التقارب الى مــرحلة الانفــراج ، ثم أخيرا الى مــرحلة الوفاق الدولى ، قد إنعكس بصورة مباشرة على العــديد من المفاهيم الغربية الأساسية ، حول مشــكلتى الأمــن الأوروبى والأمن الغربى عموما ، حتى لقد أصبح تناول هاتين المشــكلتين ، يتم مــن زوايا مختلفــة تمــاما عن التصورات التقليدية القديمة . وفى هذا الخصــوص كتبت دراسات وبحوث وتحليلات لا حصر لها .

والكتاب الذى نحن بصــدد عرضــه ، يتعــرض بدوره لمشكلة الدفاع عن أوربا الغربية ، وذلك من خــلال بعض التحليلات المتعمقة والممتعة ، التى قام بها عدد من أقــدر أساتذة العلاقات الدولية فى بريطانيا والولايات المتحــدة الامريكية . ومن هنا جــاء هــذا الكتاب بحــق ، وثيقــة اكاديمية بارزة فى موضوعها .

والفصل الأول من الكتاب ، الذى جــاء تحــت عنوان « مبدأ نيكســون وأوربا » كتبه لورنس مــارتن أســتاذ دراسات الحرب فى كوينز كوليج بجامعة لندن .

ويبدأ مارتن تحليله بقوله إن الأمن الأوربى فى عالم ما بعد الحــرب الثانية ، إرتكز فى أســاسه على ضــمانات الحماية الأمريكية ، وعلى عكس ما هــو شــائع ، فــان المقصود بهذه الحماية ، لم يكن مجرد الدفــاع عن أوربا الغربية بالأسلحة النووية الأمريكية وحدها ، وإنما كان باستخدام قوة الردع الأطلنطية الضــاربة كلهــا ، مــن نووية وتقليدية ، ضد أية محاولة لتهديد أمنهــا أو لتغيير الواقع الاقليمى فيها بالقوة المسلحة ، وهو الالتزام الذى بلورته وحــددته وأكدت عليه معــاهدة حلف شـــمال الأطلنطى .

ثم يقول المؤلف إنه فى ســياق التطــورات التالية على قيام الناتو ، ومــع تدعيم القــدرات النووية للاتحــاد السوفييتى ، وأيضا مع تعاظم إمكانات القــوة التقليدية لمجموعة دول حلف وارسو ، وهى القوة التى لم تســتطع دول أوربا الغــربية أن تعــادلها على النحــو الذى كان

متوقعا منها . كل ذلك جعل من قوة أمريكا النووية الرادعة ، حجر الزاوية فى كافة ترتيبات الدفاع الغربى . وقد أدت هذه الحقيقة بالذات ، الى إنغماس القوتين العظميين فى تطوير ودعم قدراتها من الأسلحة الاستراتيجية العابرة للقارات ، حتى تستطيعا أن تواجها بعضهما بعضا بأسلوب التهديد المباشر ، دون الاعتماد كثيرا - كما كان مقدرا فى السابق - على حلفائهما فى شطرى أوربا . وعلى ذلك ، وكما يقول المؤلف ، فان أوربا الغربية لم تعد تشكل عائقا ماديا ذا قيمة إستراتيجية مؤثرة فى وجه التحدى السوفييتى لأمن أمريكا القومى ، كما كان متصورا عند تأسيس الناتو فى نهاية الأربعينات .

ومن ذلك المعنى ، يتطرق المؤلف الى القول بأنه منذ تدعمت سياسات الانفراج الدولى بين القوتين العظميين فى أواخر الستينات ، إتضحت الحاجة الى إجراء نوع من المراجعة لسياسات الأمن المعمول بها فى حلف الأطلنطى ، وذلك بهدف التوصل الى أنسبها ، أو الى أكثرها مقدرة على الاستجابة لهذه المتغيرات الدولية الجديدة ، التى كان من ابرزها وأهمها إطلاقا ، سعى القوتين العظميين الى الاتفاق حول مجموعة من الضوابط المشتركة التى يمكنها ، من خلالها التحكم فى سباق الأسلحة الاستراتيجية وتقييده ، وهو السباق الذى كان من المؤكد أن يجرهما إطلاقه أو عدم تقييده الى مزيد من التورط والاستنزاف المادى والتكنولوجى ، فضلا عن إرهاقه النفسى والمعنوى ، وذلك فى الوقت الذى كانت فيه معادلة التسلح بينهما قد وصلت الى ما أصبح يعرف بمرحلة التعادل النووى nuclear parity . وبالفعل فان النتائج التى تمخضت عن هذه المباحثات الثنائية (إتفاقية موسكو للحد من الأسلحة الاستراتيجية فى عام ١٩٧٢ والدخول فى المرحلة الثانية من مباحثات سولت) وإن كانت ماتزال محدودة بشكل عام ، إلا أن إنعكاساتها على سياسات الولايات المتحدة العسكرية داخل الناتو كانت واضحة . ومن ذلك مثلا ، أن التهديد الأمريكى باستخدام الأسلحة النووية الاستراتيجية ضد الاتحاد السوفييتى دفاعا عن أمن منطقة أوربا الغربية ، لم يعد على نفس مستواه السابق من الجدية والتصميم والاستعداد لقبول كافة المخاطر الانتحارية المترتبة عليه .

وهذه الحقيقة الأمنية الجوهرية ، التى ربما لم تبرز فى كامل أبعادها بعد ، قد حجبها الى حد ما ، ذلك المناخ السياسى المتساهل الذى تولد عن تطبيق سياسات الوفاق الدولى ، وهى السياسات التى تجعل حلفاء أمريكا الأوروبيين غير حساسين للتهديد السوفييتى لهم ، بخلاف ما كانت عليه الحال من قبل . كذلك فانهم فى غمرة العلاقات الوفاقية الجديدة ، لا يتصورون أن الولايات المتحدة ستلجأ الى التبديل الجذرى فى مضمون التزاماتها العسكرية تجاه دول الحلف الأوروبية .

وقد عبر الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون ، عن بوادر التحول فى إتجاه الولايات المتحدة من هذه المشكلة ، عندما قال : « إن الغاية من إحتفاظنا بكل المقدرة النووية الرادعة ، هى الحيلولة دون وقوعنا نحن أو وقوع حلفائنا تحت الضغط أو الاكراه » ، ثم يستطرد الى القول « إنه من واجبى أن أصارح ، أنه لا أنا ولا أى من الرؤساء الآخرين الذين سيخلفوننى ، يجب أن نحصر أنفسنا داخل دائرة الانتقام بوسيلة التدمير الجماعى والعشوائى لأعدائنا من المدنيين ، لأن ثمة إختيارات بديلة ومتنوعة يتعين علينا التفكير فيها ، والترجيح من بينها ، حسب ما تقتضيه الظروف والمواقف .. الخ » .

ويقول المؤلف إن هذا الاتجاه الرسمى ، كان يعنى فى حقيقة الأمر ، إقتناعا متزايدا من جانب الولايات المتحدة ، بضرورة العمل على تخفيض مستوى وجودها العسكرى فى أوربا ، إتساقا مع المفهوم الذى إنبنى عليه ما يعرف بمبدأ نيكسون (تقليص الوجود العسكرى الأمريكى المباشر خارج الولايات المتحدة ، ونقل هذه المسئولية الى الحلفاء المعنيين) . وهذا الاحتمال إن تحقق ، وهو مطروح بدرجة كبيرة ، فانه سينتج بالتبعية أثرين هامين : أولهما انه سيؤدى الى إضعاف إستراتيجية الناتو العسكرية وإفقادها جانبا مما لها الآن من فاعلية رادعة ، وثانيهما انه قد ينسف ثقة الأوروبيين تماما فى جدية ضمانات الحماية النووية الأمريكية لهم ، وهو الشعور الذى يساعد على إدراكهم للحقيقة الاستراتيجية المستقرة الآن ، والتى تقول بأن القوتين العظميين ، مفتوحتان بنفس الدرجة من التهديد أمام بعضهما بعضا ، وهو بالضبط ما يدفع الولايات المتحدة الى تخصيص أولوية مطلقة لأمنها القومى فى كافة أشكال تخطيطها الاستراتيجى والسياسى ، حتى وإن كان الثمن النهائى هو التضحية بأمن ومصالح حلفائها الأوربيين .

ويخلص المؤلف من تحليله الى القول ، بأنه على الرغم من أنه لا يمكن الجزم بنوع التغيير الذى سينتاب إستراتيجية الناتو فى المستقبل المرئى ، إذ أن ذلك من الأمور التى يصعب التكهن بها فى العصر النووى ، وعلى الأخص فى ظروف تنفيذ سياسات الوفاق الدولى فى إطارها الراهن ، إلا أن الشيء الذى بات يلقى قبولا واسعا ومتزايدا ، هو أن كل ما يقال عن مبدأ المشاركة فى تحمل أعباء الدفاع عن الأطلنطى بين أمريكا وحلفائها ، أصبح فى حقيقته أقرب الى الشعار منه الى الواقع المادى .

ومن ثم ، فان الشعور بالمسئولية ، أصبح يفرض على أوربا الغربية ، أن تبحث فى الكيفية التى تستطيع بها أن تعزز أمنها ، وأن تحمى مصالحها بدرجة أعلى من

الاستقلال ومن القدرة العسكرية الذاتية ، بعيدا عن إعتمادها الحالى شبه الكامل على قوة الثأر الاستراتيجية للولايات المتحدة . وقد يتطلب ذلك إستثمار قوة أوربا السياسية والاقتصادية وتوظيفها الى اقصى حد فى خدمة أمنها ، فى مواجهة الاتحاد السوفييتى ، وهو أمر يبدو ممكنا تماما فى مناخ الوفاق الذى يستثير الحافز لدى كافة الأطراف ، على التعامل بعيدا عن عقد الحرب الباردة وحساسياتها القديمة .

أما المقال الثانى فى هذا الكتاب ، فقد كتبه وين ويلكوكس الأستاذ الباحث بمعهد دراسات الحرب والسلام التابع لجامعة كولومبيا بنيويورك ، وقد إختار له عنوان « مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة وأوربا » .

وهو يبدأ بتحليل أسباب ومصادر التغيير فى ظروف العلاقات الدولية فى عالم ما بعد الحرب ، من سياسية وإستراتيجية وتكنولوجية وإقتصادية ، وما كان لذلك من نتائج بعيدة المدى على علاقات القوتين العظميين ، وعلى علاقات الولايات المتحدة بحلفائها الأوروبيين ، وأيضا على العلاقات الأمريكية الصينية التى دخلت طورا جديدا من التفاهم والتقارب منذ بداية السبعينات ، إذ أصبحت تشكل بعدا إستراتيجيا جديدا ومؤثرا من أبعاد عملية التوازن بين القوى النووية الكبرى فى العالم .

ويردف ويلكوكس أن علاقات القوى العظمى ببعضها بعضا ، وسواء كانت بالتوافق أو بالتصارع ، ستظل لها فى حساب واضعى الاستراتيجية الأمريكية ، الأولوية التى لا تنازع من الناحيتين السياسية والعسكرية . ومن ثم ، فان الجانب الأكبر من قدرات أمريكا الرادعة ، قد خصص لحماية أمن الولايات المتحدة والذود عن مصالحها ، ضد تحديات القوى العظمى المنافسة . وعليه ، فان تطبيق دبلوماسية الردع الأمريكية فى مواجهة أطراف أخرى ، أو مناطق أخرى ، أو فى مواجهة تهديدات أقل يصبح بالمقارنة أمرا ثانويا ، ولم يعد يشغل حيزا ذا قيمة فى تنفيذ أمريكا لاستراتيجيتها العالمية .

ويؤكد المؤلف أن مشكلة أوربا الغربية الأمنية ، تكمن فى أنها لم تعد تمثل محورا رئيسيا من محاور إستراتيجية الردع النووى المتبادل بين القوتين العظميين ، ومن ثم فقد أصبحت أوربا الغربية فريسة لتقديرات ذاتية خاطئة عن طبيعة اهميتها ومكانتها ، فى حسابات التوازن الاستراتيجى المعقدة بين هذه القوى العظمى . ومن ناحية ثانية ، فان أمنها أصبح تابعا ، بل ومعلقا على ما تتوصل اليه هذه القوى من إتفاقات فيما بينها ، تستهدف بها خدمة مصالحها أولا . ويزيد من سوء الوضع أن أوربا الغربية لم تعد تملك قوة ضغط تمكنها من أن تكون لها أصبع على الزناد العسكرى الأمريكى ، كما أنها فى الوقت نفسه ، لم تعمل على تدعيم مقدرتها العسكرية الذاتية ، وذلك على عكس ما كان يجب عليها أن تفعله ، فى ضوء شكوكها الكثيفة حول جدية ضمانات الحماية النووية الأمريكية لها .

ويضيف ، إن الأوربيين لاشك أنهم يعتبرون مسئولين عن هذا المأزق الذى يجدون أنفسهم فيه ، فهم لم يقوموا بتعزيز مشاركتهم من القوة التقليدية فى الناتو ، ليواجهوا بها القوة التقليدية المتزايدة لدول حلف وارسو ، وذلك بالرغم من تحذيرات الولايات المتحدة ، بأنه بات من الصعب الاحتفاظ بالوضع العسكرى القائم فى الحلف ، إذ أنه لم يعد متلائما مع التغيرات الأساسية التى طرأت على مختلف عناصر قوة الطرف الآخر .

وعلى الرغم من إدراك الولايات المتحدة ، أن تخفيض إلتزام حمايتها لأوربا الغربية ، قد يترك هذه الأخيرة مفتوحة مستقبلا أمام الابتزاز السوفييتى الذى قد ينتهى بفنلدنتها (أى تحييدها سياسيا على غرار فنلندة) ، إلا أنها تجد نفسها مضطرة ، تحت ضغط الحاجة ، الى بلورة علاقات جديدة بينها وبين الاتحاد السوفييتى ، وأيضا بسبب الحاجة الى تقييد سباق الأسلحة الاستراتيجية ، الى سلوك هذا الاتجاه وعدم النكوص عنه .

ويقول ويلكوكس إن هذه الحقائق مجتمعة ، دفعت بعض المحللين الى التساؤل : هل من المعقول أن يأخذ هدف تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفييتى ، الأولوية على هدف الاحتفاظ بعلاقات أمريكية ـ أوربية وثيقة ومستقرة ؟ وهو يجيب على ذلك بأنه إذا كانت الحكومة الأمريكية قد دأبت على فض ذلك من جانبها ، متذرعة فى ذلك بالحجة التقليدية التى تقول بأن لأمن أوربا الغربية أهمية قصوى بالنسبة للأمن القومى الأمريكى ، إلا أن الحقيقة التى لم تعد موضع شك ، هى أنه لا يمكن تصور أن يطرد تقدم سياسات الوفاق بين القوتين العظميين ، دون أن يؤثر ذلك سلبا ، وبدرجة هامة ، على المصالح الأمنية لحلفاء أمريكا الأوروبيين فى الناتو .

ثم يستطرد الى القول بأنه لم يعد يخفى ، أن تخفيض مستوى وجود أمريكا العسكرى فى أوربا الغربية ، سينتج سلسلة من ردود الفعل الخطيرة ، فأولا ستنشأ حالة من فراغ فى أوربا ، يتعذر تماما على دولها أن تملأه بقوتها الذاتية ، نووية كانت أو تقليدية . فالقوة النووية الفرنسية البريطانية ، اضعف بكثير جدا من أن تقف أمام الاتحاد السوفييتى فى أية حرب نووية تقع فى أوربا ، كما أن القوة التقليدية لهذه الدول ، أقل أيضا وبصورة ملموسة ، من مثيلتها فى حلف وارسو . بل الاكثر من ذلك ، والأخطر فى نفس الوقت ، أن إنسحاب أمريكا الكامل أو الجزئى من أوربا الغربية ، سيقتل أو على أقل تقدير سيضعف الحافز لدى تلك الدول الأوربية على دعم قوتها العسكرية الذاتية ، وقد يدفعها ذلك الوضع ، وهو محتمل تماما ، الى إختيار البديل الواقعى

والأسهل بالنسبة لهـا ، وهـو قبول تحييد نفسـها على النمط الفنلندى المعروف .

ويقول إن أعجب ما فى الأمر كله ، أنه فى الوقت الذى تضاعفت فيه قـوة أوربا الاقتصـادية ، وزاد مستوى ثرائها المادى بدرجة هائلة ، أصبحت أكثر إعتمـادا على الحماية التى تكفلها لها القوة الأمـريكية ، ولم تحـاول أوربا أن تغير من مسلكها غير الطبيعى هذا ، حتى مـع إدراكها أن هناك مشـكلات إقتصـادية وإسـتراتيجية وسياسية ملحة ، تدفـع بالولايات المتحـدة الى ضـغط إلتزامـاتها فى الناتو . ومثل هـذا التخـاذل الأوربى الواضـح وغير المبرر منطقيا ـ حيث لا تعـوز أوربا الغربية الامـكانيات المادية ـ يؤدى الى تدمير علاقـات الثقـة والتعـاون المتبادل بين الطـرفين ، ويثير أقـوى الشكوك حول مستقبل التحالف ، عندما تتحول أمـريكا عنه الى التركيز على أمنها ومصالحها الذاتية ، فى إطار علاقات الوفاق التى تحرص على توثيقها وتطويرها مع الاتحاد السوفييتى .

وقد يؤدى ذلك الوضع بالولايات المتحدة ، كمـا يقـول ويلكوكس ، الى العمل على خلق إمكانات جديدة لتوازن القوى فى آسيا ، تستطيع مـن خـلالها أن تعـادل قـوة الاتحاد السوفييتى التقليدية الضـخمة فى أوربا ، والتى ثبت من واقع التجربة العملية ، أن دول أوربا الغـربية ، لم تعد قادرة على التصدى لها بالفاعلية المطلوبة . ومـن المحتمل أن تتخذ هذه المحاولات الأمريكية ، صورة تقوية العلاقات الأمريكية الصـينية ، وتعـزيز جهـود اليابان الدفاعية ، وتهيئة مناخ أفضـل مـن العـلاقات اليابانية الصينية ، وتنفيذ دبلوماسية ديناميكية فى آسـيا ، تكون موجهة بالدرجة الأولى ، نحو دعم أسس التوازن العالمى فى نطاق هذا المفهوم الجديد .

ثم نأتى الى الفصل الثالث من الكتاب ، ويحمل عنوان « السياسة السوفييتية المستقبلة تجاه أوربا الغـربية » وقـد كتبه مـالكولم مـاكنيتوش الذى يعمـل خبيرا فى الشـئون الســوفييتية بالمعهـد الدولى للدراســات الاستراتيجية بلندن .

وهو يبدأ تحليله من فـرضية مـؤداها ، أن الاتحـاد السوفييتى ، لم يحـد إطـلاقا عن هـدفه الرئيسى الذى يتمثل فى سعيه الى تحقيق سيطرة السياسة على أوربا . ومن هذا المنطلق ، فانه ينظر الى وجود أى قوة عظمـى أخرى فى أوربا ، أيا ما كانت الحجج التى تتذرع بهـا فى تبرير وجودها ، على أنه نوع مـن التطفـل الذى يتعين التخلص منه ، شريطة أن يتم ذلك بوسائل لا تهدد الأمن السوفييتى على أى نحو غير مرغوب فيه .

على أنه إذا كان الاتحاد السوفييتى يتابع هذا الهدف بكل إلحـاح وإصرار ، إلا انه يدرك تمـاما أن أوربا الغربية ، لا يمكن أن تقبل بحال ، أن تتحول الى منطقـة نفوذ سياسى له ، أو أن تكون مجـرد قـاعدة لمصـالحه الاستراتيجية ، وهو من ناحية أخـرى ، لا يسـتطيع أن يفرض عليها هذا الوضع بالقوة العسكرية ، لأن نتيجـة هذه المحاولة سـتكون وبالا عليه ، وهـذا مـا يجعـل دبلوماسيته حساسة وحذرة فى تعاملها مع مجموعة دول أوربا الغربية بالذات .

ثم يقـول إن ثمـة عوامـل ومتغيرات عديدة ، دفعـت بالاتحاد السوفييتى منذ أواخر الستينات ، الى أن يبلور لنفسـه إسـتراتيجية أوربية جـديدة . ومـن بين تلك العوامل ، على سبيل المثال : إسـتقرار وضـع الاتحـاد السوفييتى كقوة عظمى فى العـالم [وهـى المكانة التى أكدها وعززها دخول الولايات المتحدة معـه فى مباحثات للحد مـن سـباق الأسـلحة الاسـتراتيجية منذ عام ١٩٦٩] ، وكذلك النمو المذهل فى إمكانات القوة البحرية السـوفييتية ، وقـوة قيادته السـياسية الحـاكمة التى إستطاعت أن تجتاز بنجاح ، عددا من الأزمـات الدولية العنيفة ، مثل حرب الشرق الأوسط (١٩٦٧) ، والأزمة التشـيكية (١٩٦٨) ، وحـرب الحـدود السـوفييتية الصينية (١٩٦٩) . يضـاف الى ذلك كله ، أن الاتحـاد السوفييتى ، كان قد إستطاع أن يضاعف من قوته وقوة حلفائه فى حلف وارسو ، بصورة أصبحت تحمـل معهـا خطرا حقيقيا على علاقات التوازن الأوروبية .

ومن هنا ، وفى إطار هـذه الاسـتراتيجية الأوروبية ، يحاول الاتحـاد السـوفييتى بوسـائله الدبلومـاسية الخاصة ، أن يضاعف من نفوذه فى الأحوال السـياسية والاقتصادية لأوربا الغربية ، والنيل من تماسك الغرب ، وإفقاد شعوب أوربا الغربية ثقتها فى الناتو ، كأداة تقدر على حماية أمنهم والدفاع عن مصالحهم ، ثم الانطـلاق من هـذه المرحلة الى مـرحلة أكثر تقـدما ، وفيهـا يتم إضـعاف دول غرب أوربا عسـكريا ، ودفـع الوجـود العسكرى الأمريكى كلية خارج القارة الأوروبية وخارج البحر المتوسط ، ثم تهيئة الظروف التى تدفع بالولايات المتحـدة الى فض إرتباطهـا العسـكرى بدول أوربا الغربية ، وفى مثل تلك الظروف من التخلخل والضـعف ، سيحاول الاتحاد السوفييتى ، أن يهدم علاقات التعاون الاقتصادى بين دول الجمـاعة الأوربية ، ويحيلهـا الى علاقات مـن التناحـر والصراع الذى يصـادر نهـائيا إحتمال قيام وحدة إندماجية أوربية ، أو أى شـكل مـن أشكال التكامل السياسى الأوربى مستقبلا وهو مـا تلح عليه دول الجماعة كهدف لها فى الوقت الراهن .

وقد إقتنع مخططو هذه الاستراتيجية السـوفييتية فى أوربا ، أن نقطة البدء التى يمكن أن ينفذوا منها الى هذه الأهداف القريبة والبعيدة معا ، هـى المطـالبة باقـامة مؤتمر أوربى عام ، أو لجنة أوربية عامـة ، تكون بمثابة الجهـاز الذى يضـطلع بالمنافسـة والتداول فى مختلف النواحى السياسية والأمنية التى تعنى أوربا بشطريها . وفى مثل هذا الجهاز ، يمـكن للاتحـاد السـوفييتى ، أن

يعمل على تكثيف نفوذه وقوة تأثيره فيه ، بما يمكنه من دفع هذه المجموعة الواسعة من الدول الأوربية ، في المسار الذي يخدم مصالحه بالدرجة الأولى . ولعل ذلك يفسر تحمسه الشديد لفكرة عقد مؤتمر عام للأمن والتعاون الأوربي . وهى الفكرة التى ظل يلح عليها ويطالب بتنفيذها ، حتى تحققت فعلا .

ولقد سبق ذلك وهيأ له بالطبع ، إقدام الاتحاد السوفييتى على إبرام سلسلة من المعاهدات مع دول أوربا الغربية ، لكى يطمئنها ويبدد شكوكها ومخاوفها ، كما دفع بعض شركائه من دول أوربا الشرقية ، لأن تحذو حذوه [المعاهدة الألمانية السوفييتية ، ثم المعاهدة بين دولتى ألمانيا ، والمعاهدة الألمانية البولندية ، والألمانية التشيكية ، والاتفاقية الرباعية حول برلين .. الخ] .

ومن هذا المنطلق ، بدأ الاتحاد السوفييتى يطالب باجراء مفاوضات ثنائية بينه وبين الولايات المتحدة ، للتباحث حول إمكانية التوصل الى إتفاقية للخفض المتبادل والمتوازن للقوات فى أوربا ، تكون على غرار إتفاقية الحظر على سباق الأسلحة الاستراتيجية . ولقد كان الدافع الحقيقى من وراء ذلك بالطبع ، ليس تصفية التوترات القائمة فى القارة الأوربية ، وإنما رغبة الاتحاد السوفييتى ، فى تصفية الناتو بالتدريج ، ودفع الولايات المتحدة خارج أوربا فى الوقت الذى يحتفظ فيه لنفسه بسيطرته العسكرية الكاملة على منطقة أوربا الشرقية .

ويعقب ماكينتوس بقوله إنه على الرغم من كل هذه المحاولات الدبلوماسية الدءوبة التى بذلها الاتحاد السوفييتى فى أوربا الغربية ، للوصول بمرور الوقت ، الى أهدافه النهائية تلك ، إلا أن هذه الجهود قد لا تكلل بالنجاح الكامل ، لاعتبارات متعددة ، لعل أهمها إطلاقا فى الوقت الحاضر ، أن تطورات النزاع الصينى السوفييتى قد تضطر السوفييت الى نقل الأولوية فى إستراتيجيته العالمية من أوربا الغربية الى مواجهته مع الصين ، وهو ما يعنى بالتبعية ، أن قوة الدفع التى تحرك إستراتيجيته الأوربية ستقل ، وقد يقابل هذا على الناحية الأخرى ، إدراك مجموعة دول أوربا الغربية ، أنه لا بديل أمامها سوى توثيق علاقات التضامن فيما بينها ، على إعتبار أن ذلك وحده ، ولا شىء سواه ، سيكون العائق أمام محاولة الاتحاد السوفييتى إختراق صفوفها ، وإجهاض قوتها السياسية ، والتحول بها من قوة إقتصادية وصناعية وتكنولوجية عالمية لها قيمتها ووزنها ، الى قاعدة لنفوذه ومصالحه . وفى كل الأحوال ، فان ذلك يعنى تقليل فرص هذه الاستراتيجية السوفييتية الأوربية فى إنجاز ما تخطط له .

وفى فصل آخر من فصول هذا الكتاب ، يتحدث جون جارنيت أستاذ العلاقات الدولية بجامعة ويلز فى بريطانيا عن الأمن الأوربى والجماعة الأوربية الموسعة .

وهو يبدأ بالاشارة الى مختلف مظاهر القوة والاستقرار التى طرأت على منطقة أوربا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ، ويقول إنه فضلا عن تدعيم القدرات الاقتصادية والتكنولوجية الذاتية لهذه الدول ، وهو ما أسهم كثيرا فى الارتقاء بمستواها الاقتصادى ، فان وجود حلفى الأطلنطى ووارسو فى أوربا ، ساعد على توفير درجة عالية نسبيا من الاستقرار العسكرى — من خلال تطبيقه مبدأ الردع النووى المتبادل — وهو بالتالى ما سهل على هذه الدول ، أن تتفرغ لبناء نفسها بعيدا عن ضغوط الاستنزاف الاقتصادى ، التى تتلازم دائما مع التوترات والصراعات المسلحة .

ثم يضيف أن الاتحاد السوفييتى ، قد عبر باستمرار عن معارضته لمشاريع التكامل والاندماج — سواء كانت إقتصادية أو عسكرية أو سياسية — بين دول أوربا الغربية ، وذلك حتى تبقى هذه الدول ضعيفة ومنقسمة على نفسها ، وهو بالتالى ما يتيح له فرصة أكبر فى قيادة أوربا والسيطرة عليها سياسيا . وتختلف الحال مع الولايات المتحدة ، التى أيدت باستمرار هدف الوحدة الأوربية ، باعتبار أن هذه الوحدة تشكل ركيزة مهمة من ركائز حفظ التوازن العالمى . وبالطبع فان أوربا المتحدة التى تشجع الولايات المتحدة على قيامها ، هى التى تظل على تحالفها معها فى الناتو ، وهى أيضا التى تستطيع بقوتها الموحدة ، أن تخفف من أعباء الولايات المتحدة العسكرية والاقتصادية فى هذه المنظمة الدفاعية الأطلنطية . على أن ذلك لا يعنى ، أن تأييد الوحدة الأوربية ، يحظى باتفاق عام فى الولايات المتحدة ، إذ أن هناك قطاعات من الرأى السياسى ، تتصور أنه سيكون من الصعب على أمريكا أن تتحكم فى أوربا موحدة ، عنها فى ظل أوضاع الاستقلال الحالية .

ويستطرد جارنيت الى القول بأن كل المؤشرات الراهنة ، تدل على أن وصول أوربا الموحدة — بافتراض إمكانية تحقق هذا — الى مرتبة القوى العظمى ، على غرار القوتين العظميين الأخريين وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، سيكون إحتمالا بعيدا . ومن ثم ، فان أوربا الغربية ستظل ولسنوات عديدة قادمة ، معتمدة فى موضوع حماية أمنها — على القوة الاستراتيجية النووية الرادعة لأمريكا ، حتى وإن تحورت مسئوليات الدفاع بين أمريكا وحلفائها الأوربيين داخل الناتو بصورة أو أخرى .

وبالمثل ، فانه ليس ثمة ما يدل على أن إتساع حجم العضوية فى الجماعة الأوربية ، سيعود تلقائيا وبالضرورة ، الى نتائج إستراتيجية ذات قيمة ، فقد ينتج عن هذا الاتساع ، الاتجاه نحو مزيد من التخصص فى الانتاج وتقسيم العمل . إلا أنه فيما يتعلق بأمور الدفاع ، فانه من المستبعد كثيرا ، أن تقوم سلطة أوربية واحدة بأداء هذه المسئولية . ومما يقوى من هذا

الاعتقاد ، أن الدول الأوربية ماتزال تنظر الى مسئولية الدفاع ، على أنها من صميم أعمال السيادة الوطنية . وعلى ذلك ، فانه سيكون من غير الواقعي في شيء ، أن تخرج الولايات المتحدة من أوربا ، أو أن تخرج أوربا الموحدة من حلف الأطلنطي ، لتبدأ مسئولية الدفاع عن نفسها ـ بكل ما يقتضيه هذا الدفاع من إمكانات نووية وتقليدية أوربية هائلة ـ من نقطة الصفر تقريبا . وإذا كانت دول السوق الأوروبية المشتركة ، قد إستطاعت أن تثبت نفسها إقتصاديا بعد فترة قاربت عقدين كاملين من الزمان ، فهل يعقل ، والحال هذه ، أن تجازف في موضوع الأمن ـ على إلحاحه وخطورته ـ على أمل أن تصل الى نتيجة غير مؤكدة بعد عشرات السنين؟ وماذا ستكون عليه قوة الأطراف الاخرى حينئذ؟ إنها لابد أن تكون شيئا يخرج تماما من حيز المقارنة .

والنتيجة الأخيرة ، كما يقول جارنيت ، هي أنه حتى لو سلمنا من جانبنا باطراد النمو في نزعة التكامل والاندماج لدى دول أوربا الغربية ، إلا أن ذلك لن يكون بديلا بحال لقوة أمريكا العسكرية في القارة الأوربية ، إذ ان هذه القوة كانت وستظل الركيزة الأساسية في أي نظام فعال للدفاع عن أمن أوربا الغربية وإستقلالها .

وتحت عنوان « مستقبل التعاون الأوربي في أمور التسليح » يحاول هيو جرين ، مساعد وكيل وزارة الدفاع البريطانية ، أن يناقش بعضا من جوانب تلك المشكلة الحساسة ، التي إستحوذت في السنوات الأخيرة على إهتمام مجموعة كبيرة من المحللين العسكريين في الغرب . وهو يقول إن أس المشكلة ، يكمن في النفقات الخيالية التي يتكبدها إنشاء صناعات حربية متطورة الآن ، ومن هنا تنشأ صعوبة تمويل مثل هذه الصناعات ، والاحتفاظ بها في مواجهة تطور التكنولوجيا العسكرية ، وما يترتب على ذلك من إستنزاف لمزيد من الموارد المالية والاقتصادية والعلمية .. الخ .

وهنا يطرح بعضهم فكرة التعاون بين هذه الدول الأوربية في ميدان إنتاج الأسلحة ، وذلك على سبيل الحل العملي لهذه المشكلة الحادة ، ويقولون إن ذلك يكون عن طريق إقامة وكالة أوربية مسئولة عن التخطيط لسياسات إنتاج الأسلحة ، وتوزيع الأدوار الانتاجية على هذه الدول بحسب كفاءتها التخصصية في إنتاج انواع معينة منها ، وهكذا . إلا أن المؤلف يحلل الصعوبات العديدة الكامنة في هذا الحل المقترح ، بل وينتهي الى القول بأن عملية التخطيط لانتاج أسلحة على هذا المستوى الأوربي العام ، وبكل تفاصيلها الفنية الدقيقة ، تعتبر أمرا معقدا للغاية ، فضلا عن أنه سيصطدم بمعارضة الحكومات الأوربية ، التي قد ترى أنه من الأفضل لاقتصادياتها الوطنية ، أن تعيد توجيه مواردها وطاقاتها المادية والتكنولوجية ، الى الانتاج المدني ، وليس لانتاج أسلحة تعلم مقدما أنها تبلى وتفقد قيمتها بسرعة فاقت كل تصور .

وبعد ، فهذا عرض لكتاب جون جارنيت عن الدفاع عن أوربا الغربية ، وللحق فان هذا الكتاب ، وكما قلنا في البداية ، قد حلل الجوانب الرئيسية لهذه المشكلة بدرجة عالية من المهارة والاقتدار . ومن هنا فانه يكتسب قيمته الخاصة كمرجع أساسي لا غنى عنه حول هذا الموضوع .☐

د . إسماعيل صبري مقلد

المؤلفات العربية السياسية

☐☐ د . حورية توفيق مجاهد : نظام الحزب الواحد في أفريقيا بين النظرية والتطبيق . مكتبة الأنجلو ، القاهرة ١٩٧٧ ☐☐

إهتمت د . حورية توفيق مجاهد ، بالدراسات السياسية الافريقية منذ زمن طويل ، فكانت رسالتها لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية عن قضية افريقية ، ثم كانت رسالتها لنيل درجة الدكتوراه من جامعة انديانا بالولايات المتحدة الأمريكية ، عن قضية افريقية ، لذلك فليس غريبا أن يكون كتابها الجديد ، عن قضية افريقية ، هي قضية افريقية ، هي قضية نظام الحزب الواحد في افريقية بين النظرية والتطبيق .

وقد قسمت الكتاب الذي يتسم بعمق التبويب ، وعمق التحليل إلى ثلاثة ابواب ، إنقسمت بدورها إلى فصول . فخصصت الباب الأول للتعريف بنظام الحزب الواحد في افريقيا ، وشرح أسباب إنتشار هذا الحزب الواحد .

اما الباب الثاني ، فيعالج خصائص نظام الحزب الواحد في افريقيا ، موضحا هيكله التنظيمي ، وعلاقته بالسلطات المختلفة بالتنظيمات الجماهيرية ، والنقابات العمالية ، ومنظمات الشباب ، وتنظيمات النساء ، كما تخصص فصلا في هذا الباب ، لموقف الحزب الواحد من المعارضة ، شارحة الأساليب التي يستخدمها للقضاء عليها .

اما الباب الثالث والأخير ، فعنوانه « التحديات التي تواجه نظام الحزب الواحد » . وقد قسمت هذه التحديات إلى نوعين : منها

التحديات الداخلية، كالتنافس والصراع بين الصفوة الحاكمة وفشل الحزب في جلب الدماء الجديدة، ومنها التحديات الخارجية، مثل موقف الزعامة التقليدية والصفوة القديمة ورجال الدين والمثقفين من الحزب الواحد.

والتحديات التي تواجه نظام الحزب الواحد، تنقلنا إلى أهم قضية، وهي علاقة الحزب الواحد بالديمقراطية. فهناك رأى سائد بين بعض الباحثين الغربيين، يقول إن عدم وجود حزب معارض، يجعل نظام الحزب الواحد نظاما تسلطيا غير ديمقراطي. وقد نشرت دراسات حديثة، تؤكد أن التعددية الحزبية، لم تعبر بالضرورة عن الديمقراطية وعن إحترام سيادة القانون. فقد يوجد نظام تسلطي في ظل تعدد الاحزاب، كما أنه يوجد نظام ديمقراطي في ظل نظام الحزب الواحد، إذا ظهرت المعارضة داخل هذا الحزب الواحد. وإذا احترم هذا الحزب الواحد سيادة القانون، وإذا إستطاعت الجماهير، أن تشارك في الحياة السياسية داخل الحزب الواحد. وقد عالجت الكاتبة هذه القضية الخطيرة في خمس صفحات، وكنا نرجو أن توليها مزيدا من الاهتمام والتحليل.

وأملنا أن الدكتورة حورية مجاهد، تقدم لنا كتبا جديدة في القضايا السياسية الافريقية، لتعمل على تدعيم التضامن العربي الافريقي، الذي هو في أشد الحاجة إلى مثل هذه الدراسات الاكاديمية، لاننا كما قلنا في أكثر من مناسبة، لو كان التضامن العربي الافريقي مقصورا على تقديم الدولارات البترولية إلى الدول الافريقية، لانهار هذا التضامن وفقد قيمته، أما إذا لازمت المساعدات العربية الافريقية دراسات لمساعدة الوطن العربي، في فهم الواقع الافريقي، ومساعدة الدول الافريقية في فهم الواقع العربي، فان هذه الدراسات، من شأنها ان تعمق التضامن وتجعله أكثر ثباتا ورسوخا. ودراسة الدكتورة حورية مجاهد، واحدة من هذه الدراسات العلمية المطلوبة.

د. بطرس بطرس غالي

□□ حمدى فؤاد: الحرب الدبلوماسية بين مصر وإسرائيل، بيروت، دار القضايا، ١٩٧٧ □□

علينا أن نهنىء الاستاذ حمدى فؤاد تهنئة حارة على كتابه الجديد، الذي يعالج موضوع الحرب الدبلوماسية بين مصر وإسرائيل، منذ تاريخ موافقة مجلس الأمن على القرار رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، حتى إبرام اتفاق فك الاشتباك الثانى عام ١٩٧٥، وذلك لأن الكتب التي تعالج قضايانا المعاصرة، تعد على أصابع اليد الواحدة، وليس من المنتظر أن تتغير الأوضاع في السنوات القادمة، ولا نعرف إذا كان ذلك يرجع إلى حداثة عهدنا في ميدان العمل الدبلوماسي، أو إلى جو السرية والكتمان الذي يلازم عملنا في ذلك الميدان، أو إلى أن المسئولين عن الدبلوماسية المصرية، لم يألفوا كتابة مذكراتهم، كما يفعل ذلك نظراؤهم في أوربا وأمريكا.

وكتاب الاستاذ حمدى فؤاد المحرر الدبلوماسي للأهرام، يبدأ بالهزيمة التي اصيبت بها مصر في يونيه ١٩٦٧، ويتتبع أهم الأحداث الدبلوماسية التي وقعت حتى إبرام اتفاق فك الاشتباك الثانى في سنة ١٩٧٥. التي سماها المؤلف تارة اتفاقية الاسكندرية وتارة أخرى اتفاقية المعمورة، إشارة إلى المكان الذي وقعت فيه هذه الاتفاقية.

والذي يفرض نفسه، أن الكتاب في حقيقة أمره، مجموعة صور سريعة لأهم الأحداث الدبلوماسية التي وقعت في تلك الفترة، والتي تتبعها بنفسه المؤلف. ولكن لا علاقة وثيقة بين هذه الصور، إلا التسلسل التاريخي، وانطباعات المؤلف الشخصية، التي كانت نتيجة لمعايشة المؤلف لهذه الأحداث. فهناك صورة ليارنج عند وصوله لمطار القاهرة، وحديث معه في عيد رأس السنة في قبرص، وقصة الجاسوس الصيني الذي هرب إلى مصر، وموقف ديجول من أزمة الشرق الأوسط، وقصة تحطيم الحفار الاسرائيلي لاستخراج البترول في ميناء ابيدجان، ومقابلات بين القيادات، ومحادثات أسوان، وزيارات إلى موسكو.

وهذا التنقل السريع من قصة إلى قصة، ومن صورة إلى صورة، يذكرنا بالفن السينمائي، أكثر مما يذكرنا بالتاليف السياسي. وإذا كان هذا الاسلوب الصحفي، يجعل الكتاب سهل القراءة، فانه من ناحية أخرى، لا يمكن القارىء من ربط تلك الأحداث المتعددة بعضها ببعض، ويصعب عليه الوصول إلى أصول القضية، أو رسم أبعادها، ولا نعرف ما إذا كان هذا المنهج الذي اتبعه الاستاذ حمدى فؤاد، يرجع إلى المحظورات التي تحيط بتلك الفترة الدقيقة من تاريخنا الدبلوماسي، أم ترجع إلى رغبته في جعل الكتاب سهل القراءة مليء بالتشويق، أم يرجع إلى طبيعته كصحفي، تخصص في تسجيل الاحداث، أم ترجع إلى أن الدبلوماسية المصرية غير مترابطة الاطوار، فيصعب على المرء لم أطرافها، أو تجميع حلقاتها، أو أن المؤلف رفض أن يقدم لنا إستنتاجاته وتعليقاته صريحة. لذلك لو طلب منى تصنيف هذا الكتاب، لوجدت نفسي في حيرة؛ فهو كتاب صحفي من حيث أسلوب عرض مادته، ومن حيث اهتمامه بالتفاصيل، الوان الطائرة، ذكر أسماء الفنادق، عبارات المجاملة التي جاءت على ألسنة القيادات، ولكنه من ناحية أخرى، كتاب علمي جاف، يورد أهم الوثائق الدبلوماسية ومحاضر الجلسات المتعلقة بتلك الفترة الحرجة من تاريخنا الدبلوماسي.

وإذا كنت كناقد، أحار في تحديد طبيعة الكتاب، فانني كقارىء، لا أتردد في أن أقول إنني قرأت الكتاب بشغف وإعجاب من الغلاف للغلاف، وهذا أحسن ثناء يقال عن كتاب.

ب. ب. غ

□□ اللواء حسن البدرى: الحرب في أرض السلام، الأولى ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩، القاهرة، دار الوطن العربي، ١٩٧٦ □□

إذا كانت الدراسات العسكرية لا تزال قليلة في الوطن العربي، إنه كثيرا ما يغلب عليها الطابع الفني الجاف، مما يجعلها صعبة القراءة لغير العسكريين، أو يغلب عليها الطابع الاعلامي، مما يفقدها جديتها، ويجعلها غير مستساغة للمثقفين ـ فان فرع التاريخ العسكري المصري محظوظ، إذا صادف من إهتم بتدوينه والعناية به، ومنهم اللواء حسن البدرى، الذي اتحفنا بكتابة الجديد «الحرب في أرض السلام»، الذي يتعرض للجولة العربية الاسرائيلية الأولى فيما بين سنتى ١٩٤٧ و ١٩٤٩.

ففى هذا الكتاب الكبير المزدان بالخرائط والصور، يشرح لنا الخلفية التاريخية للصراع، لينتقل بنا إلى مراحل الحرب العربية الاسرائيلية وسماتها فيما بين ١٩٤٧ و ١٩٤٩.

وقد قسم المؤلف كتابه إلى خمسة أبواب، قسمت بدورها إلى فصول، فجعل عنوان الباب الأول جذور القضية، حيث تعرض فيه لخلفية الصراع، وجغرافية المسرح الذي دار عليه ذلك الصراع،

٩٩٨

ويتتبع مراحل الحرب ، وينهى هذا الباب بتبيان عشر سمات اتسمت بها الحرب الأولى ، منها ضعف معلومات العرب عن إسرائيل ، وإمتلاك إسرائيل لنظرية إمتلاك وأسلوب عمل ، بخلاف العرب ، وجعل السمة العاشرة لهذة الحرب ، ضعف مؤازرة العالم الاسلامى لقضية العرب فى مواجهة دعم الصهيونية العالمية لاسرائيل .

أما الباب الثانى من الكتاب ، فعنوانه الأطراف المتصارعه ، وقد قسمت إلى ثلاثة فصول ، تكلم فيها عن قوات وأهداف وخطط العرب ، ثم قوات وأهداف وخطط إسرائيل ، وجعل الطرف الثالث مقارنة بين الطرفين المتصارعين ، من حيث قواتهما ، وطرز الأسلحة والمعدات ، وينهى هذا الباب باظهار ان قوات إسرائيل ، كانت أقوى من حيث الكم والكيف من قوات العرب مجتمعة ، ورغم ذلك نجحت الدعاية الصهيونية ، فى أن تثبت اسطورة داود وجالوت ، داود الصغير الهزيل المنفرد ، الذى يقاتل جالوت العملاق المدجج بالسلاح والدروع فيهزمه .

وأما الباب الثالث ، فعنوانه « فترة الحرب غير المعلنة » وقسمها إلى مرحلتين ، وخصص لكل منها فصلا : والمرحلة الاولى تبدأ فى أول ديسمبر ١٩٤٧ ، وتنتهى فى ٣١ مارس ١٩٤٨ ، وتبدأ المرحلة الثانية فى أول ابريل ١٩٤٨ وتنتهى فى ١٤ مايو ١٩٤٨ .
وبالنسبة للباب الرابع ، فقد أسماه « فترة الحرب المعلنة » وقسمها ايضا إلى مرحلتين : مدة القتال الأولى من ١٥ مايو إلى ١١ يونيه ١٩٤٨ ، ومعارك الأيام العشرة والتى تشمل الفترة بين ٨ يوليو ١٩٤٨ و ١٣ مارس ١٩٤٩ .

وجعل عنوان الباب الخامس والأخير « قبضة الريح » وقسمه بدوره إلى فصلين ، عنوان الاول « نقطة التحول » وتشمل الفترة بين ١٩ يوليو و ٣١ اكتوبر ١٩٤٨ ، والفصل الثانى خاص بالهزيمة ، ويغطى الفترة بين منتصف نوفمبر ١٩٤٨ ومنتصف مارس ١٩٤٩ ، ويجعل عنوانه « بداية النهاية والنهاية » .

هذا ولم يتعرض المؤلف إلى إتفاقية رودس بالتحليل والدراسة ، على الرغم من أنها جزء لا يتجزء من هذه الجولة الأولى . ولعل حجة المؤلف انه كتاب يصف الحرب وصف المؤرخ العسكرى ، وليس وصف المؤرخ السياسى .
ويستند الكتاب إلى المراجع الأصيلة ، سواء كانت وثائق وزارة الحربية المصرية ، أو وثائق جامعة الدول العربية ، أو المراجع العبرية المختلفة .

ولا شك فى ان الكتاب بأسلوب عرض الحقائق والمعلومات ، وبثرائه الخرائط المفصلة ، وإصالة وقيمة مراجعه ، يعتبر موسوعة عسكرية تاريخية عن الجولة الأولى التى دارت بيننا وبين العدو الصهيونى .

ب . ب . غ

□□ على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر (١٩٢٣ ـ ١٩٥٢) القاهرة ، ١٩٧٧ □□

إن الكتب التى تتعرض للسياسة والحكم فى مصر نادرة ، وخاصة إذا كانت مكتوبة بأقلام عربية ، بل إننا لا نبالغ إذا قلنا إن أهم هذه الكتب ، وضعها كتاب أجانب ، ونشرت فى الخارج ، وتفسير ذلك واضح ، ففى فترة الأحزاب السياسية ، كان من العسير أن يتعرض أى ناقد لدراسة موضوعية عن دور الملك والقصر فى السياسة المصرية ، وفى الحقبة الناصرية ، كان من الصعب أن يتعرض أى ناقد ، لدراسة موضوعية عن دور مجلس الثورة ، ثم عن دور جمال عبد الناصر فى السياسة المصرية . لذلك إتجه اساتذة العلوم السياسية فى السنوات الماضية ، إلى دراسة القضايا الدولية ، أو الأنظمة السياسية الأوروبية أو الأفريقية ، بدلا من التعرض للواقع السياسى المصرى . وكل ذلك يجعلنا مدينين للدكتور على الدين هلال ، بالكتاب الذى وضعه عن السياسة والحكم فى مصر فى العهد البرلمانى فيما بين ١٩٢٣ و ١٩٥٢ .

ويبدأ الكتاب بفصل تمهيدى عن تطور نظام الحكم فى مصر فيما بين ١٨٠٣ و ١٩٢٣ ، وكنا نفضل ان يكون الفصل التمهيدى ، منصبا على الوضع الجيوبوليتيكى لمصر ، وسمات المجتمع المصرى المحصور فى وادى النيل . وهناك دراسات اكاديمية أصيلة ، كتبت فى هذا الموضوع ، وكان فى مقدور المؤلف ، أن يعرف بها ، ويأخذ بما جاء فيها أو يرفضه ، حتى يستطيع القارىء أن يلم بالأطار التاريخى والجغرافى للتجربة السياسية المصرية المعاصرة .

ويعرض لنا فى الفصل الأول من الكتاب ، الاطار الدستورى للتجربة الديمقراطية البرلمانية . ويغلب على هذا الفصل الطابع الوصفى التاريخى ، أكثر من الطابع التحليلى . ثم ينتقل بنا إلى دراسة النظام الحزبى فى مصر ، فيخصص مبحثا للوفد ، وأخر لاحزاب الاقلية ، وثالثا لاحزاب الرفض السياسى والاجتماعى ، مثل حركة مصر الفتاة ، وحركة الاخوان المسلمين ، والتنظيمات الماركسية . ويتسم هذا الفصل بالوضوح والايجاز ، وتسلسل الافكار .

اما الفصل الثالث والأخير ، فهو تقويم للتجربة الديمقراطية البرلمانية فى مصر ، لينتقل منها إلى مدخل الثورة ، الذى يرجو أن تكون موضوع الجزء الثانى من هذا الكتاب .
والكتاب وضع اصلا للطلبة ، لذلك فانه يتضمن كثيرا من التبسيط ، ومجموعة من الملاحق خاصة بتطور الهيئات النيابية والبرلمانية فى مصر ، وتطور الوزارات المصرية ، وغير ذلك من البيانات الخاصة بالمشاركة السياسية فى الانتخابات البرلمانية .

وإذا كان لنا مأخذ ، فهو أن المؤلف لم يعرض بشكل كاف ، بعض القضايا السياسية الكبرى التى هزت البلاد فى تلك الحقبة التاريخية ، فلم يتعرض للخلاف بين التيار الاسلامى الذى تبلور عندما إنعقد المؤتمر الاسلامى الأول فى مصر ، والتيار القومى الذى دافع عنه الوفد . كما انه لم يتعرض للمواجهة بين التيار القومى المصرى ، والتيار العربى عقب قيام جامعة الدول العربية . ونرى من ذلك ، أن الموقف يركز تحليلاته على التنظيمات السياسية ، أكثر مما يركز تحليلاته على الافكار السياسية والتيارات الأيديولوجية التى سيطرت على تلك الحقبة من الحياة السياسية المصرية .

إن هذه الملاحظات لا تقلل من الأصالة العلمية التى يتسم بها هذا الكتاب الجامعى ، الذى كنا فى اشد الحاجه إليه ، ومازلنا فى إنتظار الجزء الثانى منه ، ليكمل به الجزء الاول ويدعمه ، وبذلك يصبح الجزان المرجع الأساسى عن نظام الحكم لمصر فى النصف الأول من القرن العشرين

ب . ب . غ

□□ الدكتور جعفر عبد السلام : المنظمات الدولية ، القاهرة ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، ١٩٧٥ ، ٩٢٠ صفحة □□

هذا كتاب جديد عن المنظمات الدولية ، يقع في أكثر من ٧٥٠ صفحة . وقد أهداه لي د . جعفر عبد السلام ، ووعدته بنشر تعليق عليه ، إلا أن ظروفا حالت دون نشر التعليق إلا مؤخرا ، على الرغم من أنني أقرأ بشغف كل ما يصدر عن المنظمات الدولية ، وهو الفرع الجديد في مادة القانون الدولي والعلاقات الدولية . ويرجع هذا الاهتمام ، إلى أنني وضعت أول كتاب باللغة العربية عن المنظمات الدولية ١٩٥٦ ، ولم أجدده حتى اليوم ، لذلك أجد نفسي مهتما بكل جديد عن تلك المنظمات . وهذا يساعدني على إدراك أمرين : أولهما مدى التطور الكبير في هذا العلم الجديد وفي مناهج بحثه ، وثانيهما مدى الصعوبة التي تواجه الباحث في محاولته مسايرة هذا التطور الهائل .

واستطيع أن أقول ، بادىء ذي بدء ، إن كتاب الدكتور جعفر عبد السلام ، يتميز بثلاث ميزات تفرض نفسها على القارىء :

١ ـ يستند الكتاب إلى أحدث المراجع ، التي تصدت لدراسة المنظمات الدولية ، وان كان المؤلف يستند إلى الفقه الفرنسي ، أكثر مما يستند إلى الفقه الانجلو ساكسوني .

٢ ـ لم يهمل الكتاب الفقه العربي عامة ، والفقه المصري خاصة ، كما فعل بعض المؤلفين العرب ، بل أشار المؤلف في كل مناسبة ، إلى الدراسات التي وضعها سالفوه .

٣ ـ أشار الكتاب ، كل ما أمكن ، إلى المراجع السوفييتية وبعض المراجع الهندية ، مؤكدا بذلك اهتمامه بآراء فقهاء العالم الشيوعي ، وآراء فقهاء العالم الثالث .

وإذا كنا بدأنا بذكر المحاسن الثلاثة التي يتصف بها الكتاب ، فيجب أن نشير أيضا إلى بعض العيوب ، وفي مقدمتها الأخطاء المطبعية التي لازمت أغلبية المراجع ، التي كتبت باللغات الأجنبية ، فقلما يذكر اسم المؤلف أو عنوان الكتاب دون تحريف . ولو اقتصر هذا العيب على الأخطاء المطبعية لهان الأمر ، فهناك أخطاء متعلقة بالمعلومات الخاصة بهذه المراجع ، كأن يذكر الطبعات القديمة ، رغم الاختلاف الجذري بينها وبين الطبعات الجديدة التي صدرت ، فضلا عن نقص البيانات الببليوجرافية الأساسية ، التي يصعب الاستدلال بدونها على المرجع .

وقد اتبع الدكتور جعفر عبد السلام ، المنهج التقليدي في معالجة المنظمات الدولية ، فخصص بابا تمهيديا لدراسة نشأة المنظمات الدولية وطبيعتها وتأثيرها على العلاقات الدولية ، ثم خصص الجزء الأول من الكتاب الذي يشغل أكثر من مائتي صفحة ، لدراسة الأصول العامة للمنظمات الدولية . أما الجزء الثاني ، فيتناول موضوع المنظمات الدولية العالمية ، وعصبة الأمم ، والأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة ، مثل منظمة الطيران المدني الدولي ، واليونسكو ، وهيئة العمل الدولي . ويخصص الجزء الثالث للمنظمات الدولية الاقليمية ، فيبدأ بدراسة التنظيم الدولي الاوروبي ، ثم التنظيم الدولي الأمريكي ، ثم التنظيم الدولي الافريقي ، ثم التنظيم الدولي العربي . وكنا نفضل ترتيبا تاريخيا لمعالجة هذه التنظيمات الاقليمية ، فيبدأ بالتنظيم الامريكي الذي هو اقدمها ، ثم التنظيم العربي الذي قام قبل التنظيم الاوروبي ، لينتهي بالتنظيم الافريقي .

على أن هذه الملاحظات الشكلية أو الموضوعية ، لا تقلل من قيمة الجهد الكبير الذي بذله د . جعفر عبد السلام ، لاخراج هذا الكتاب الضخم ، الذي يجعل منه أحد الفقهاء الجدد في ميدان القانون الدولي والمنظمات الدولية ، معززا بذلك المدرسة المصرية في هذا الفرع من المعرفة □

ب . ب . غ

□□ الدكتور يحيى الشيمي : تحريم الحروب في العلاقات الدولية ، القاهرة ، ١٩٧٦ □□

هذه دراسة جادة وضعها المؤلف لنيل درجة الدكتوراه في القانون . وقد قسمها إلى ثلاثة أقسام ، تعرض في القسم الأول منها للحروب في ١٧٨ صفحة ، فخصص فصلا لتعريف حالة الحرب ، وفصلا لتعريف وسائل الاكراه كالحجز للسفن والحصار البحري ، وخصص فصلا ثالثا للعدوان . ثم يتكلم عن النظريات المختلفة التي تناولت طبيعة الحروب ، والدوافع المؤدية للحروب ، كما يتحدث عن الحرب المحلية المحدودة . وفي هذا القسم الأول من الرسالة ، استطاع المؤلف أن يعرض أهم النظريات والآراء التي تناولت هذا الموضوع الواسع ، المتشعب الجوانب .

وخصص القسم الثاني من الرسالة ، للجهود الدولية التي بذلت لنبذ الحروب . فتكلم عن هذه الجهود في عصر الاغريق ، وفي ظل الامبراطورية الرومانية القديمة ، وشرح السلام المسيحي ، كما أوضح الحركة السلمية في الاسلام ، لينتهي بتحليل الحركة السلمية في العصر الحديث .

وينتقل بعد ذلك إلى فترة التنظيم الدولي ، فيعرض للجهود التي بذلت في اطار عصبة الأمم .

وهذا القسم الثاني من الرسالة ، هو تجميع لمعلومات موجودة في مؤلفات القانون الدولي والعلاقات الدولية ، أكثر مما هو تأصيل للحركة الدولية ، التي حاولت نبذ الحروب ولا سيما الحركة الفقهية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية والتي لم يشر إليها المؤلف .

أما القسم الثالث والأخير من الرسالة ، فهو دراسة فقهية لمبدأ تحريم الحرب في ظل ميثاق الأمم المتحدة ، ومدى نجاح هذه المنظمة في إقرار هذا المبدأ .

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها المؤلف ، والثقافة السياسية والقانونية الواسعة التي يتمتع بها والتي تتضح من المراجع الكثيرة التي إستند إليها في كتابة رسالته ، وعلى الرغم من

ثقافته العسكرية ، فإن المنهج القانوني التقليدي ، يغلب على تحليلاته ، مما يجعله يهمل الجوانب الأخرى في دراسة ظاهرة الحرب .. ومما يؤكد ذلك ، أنه لم يشر ، ولو مرة واحدة ، إلى دراسات المدرسة الجديدة ، التي جعلت من دراسة الحرب ، علما جديدا قائما بذاته ، له قواعده وأصوله ويسمى بوليمولوجي .

وثمة ملاحظة شكلية أخيرة ، وهي أن الكتاب يخلو من أية إشارة إلى ناشره أو طابعه ، كذلك يخلو من اسم الجامعة والكلية التي نوقشت فيها هذه الرسالة . وهذا من شأنه ، أن يجعل أمر الحصول على هذا الكتاب القيم ، صعبا على باحث يبغي الحصول عليه .

ب . ب . غ

□□ هدى جمال عبد الناصر الديمقراطية الليبرالية رسالة ماجستير في العلوم السياسية - كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة ١٩٧٧ □□

بدأت الباحثة بدراسة أكاديمية عن مفهوم الديمقراطية الليبرالية ، مشيرة إلى المشاكل التي تعترض ممارستها ، وفي مقدمتها عدم مشاركة المواطنين في الحياة السياسية .

ويؤخذ على هذا الباب الأول ، جانبه الأكاديمي النظري الذي يتغلب على الجانب التطبيقي ، ولم يأخذ في الاعتبار ، الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد التي اتبعت النظام الديمقراطي الليبرالي .

أما الباب الثاني ، فيعالج قضية التكنولوجية ، وذلك بتقديم تعريف لها ، وتحليل لملامح المجتمع التكنولوجي ، وتأثيره على القيم الاجتماعية .

ويربط الباب الثالث والأخير ما جاء في البابين الأولين ، إذ يناقش الممارسة الديمقراطية الليبرالية في إطار التكنولوجية الحديثة ، مشيرا إلى اتساع دور الدولة في النظام الاقتصادي ، وتعقد العلاقات البيروقراطية في الجهاز الاداري ، وأثر التقدم التكنولوجي على الدعاية السياسية ، وعلى الحريات الفردية .

وإذا كان تأثير التكنولوجية على النظم السياسية عامة ، والنظم الديمقراطية خاصة ، موضع دراسات عديدة ، ومؤلفات كثيرة ، فإن هذا الموضوع لم يعالج في بلادنا بعد ، ولا أظن اننا مخطئين ، إذا قلنا إن هذه الرسالة الجامعية من أولى الرسائل التي تناولت بالعربية هذا الموضوع الجديد . لذلك فلا غرابة أن تقع في هذه الباكورة بعض المآخذ في طريقة معالجتها ، ومن أهمها أن الدراسة افترضت ، أن هناك ديمقراطية ليبرالية واحدة ، ناسية أن الديمقراطية الليبرالية كالزى ، يختلف باختلاف الأفراد الذين يرتدونه .

إن هذا المآخذ وغيره من المآخذ الشكلية ، لا تقلل من قيمة هذه الرسالة الجامعية ، ولا من الثقافة السياسية العميقة ، التي كانت لازمة لاخراج مثل هذه الرسالة .

ب . ب . غ

□□ كمال عجوري - مؤتمرات القمة للدول العربية (١٩٦٣ - ١٩٠٤) متخصصة في قانون التعاون الدوري - باريس - ١٩٧٧ □□

— KAMAL AJJOURI
— LES CONFERENCES AU SOMMET DES ETATS ARABES (1963-1974)
— THESE DE DOCTORAT, PARIS-1977

تقع هذه الرسالة التي لم تنشر بعد في ٢٧٠ صفحة ، وتتناول مؤتمرات القمة العربية التي اجتمعت فيما بين ١٩٦٤ و ١٩٧٤ .وقد انعقدت جميع هذه المؤتمرات في إطار جامعة الدول العربية ، هذا على الرغم من غياب نص صريح في الاحكام التأسيسية لميثاق الجامعة ، يلزم باتخاذ مثل هذا الاجراء بصورة دورية . وقد كانت لقاءات القمة بين الدول العربية شيئا نادر الحدوث قبل عام ١٩٦٤ ، ثم تطورت هذه البنية ، واكتسبت أهمية كبرى . ويؤكد الكاتب أن ذلك ليس من قبيل الصدفة وحدها ، فهذه الملامح الجديدة ، تتجاوب مع التغيرات التي طرأت على الجامعه العربيه ذاتها ، فالتغير الكمي داخل الجامعة ، قد صحبه أيضا تغير كيفي ، وادى الصراع الايديولوجي والاجتماعي بين نظم الدول الاعضاء من جهة ، والصراع العربي الاسرائيلي من جهة أخرى الى فشل الجامعة في تحقيق وظيفتها وأهدافها ، فجاءت مؤتمرات القمة ، كبديل وظيفي لدورها ، وكتعويض عن حالة الركود التي اصابتها . ويقول الكاتب إن الأساليب التي تستخدمها القوتان العظميان لتحقيق أهدافها السياسية في المنطقة ، هي أساس الخلافات داخل النظام السياسي العربي ، فتجد الدول العربية نفسها داخل هذا التنافس بسبب وضعها الاستراتيجي وامكانياتها الاقتصادية ، وتنتج عن ذلك الهوة العميقة التي تفصل بين الدول المنحازة للاتحاد السوفيتي ، وتلك التي تخضع تقليديا للسيطرة الغربية . ويشير الكاتب الى وجود نوعين من القوة في العالم العربي قوة طبيعية تمتلكها الدول البترولية ، والقوة الثانية التي تمتلكها الدول ذات التعداد السكاني الكبير ، والتأثير الايديولوجي القوى . وهكذا تصبح لقاءات القمة العربية ، محاولة أو اداة للتكامل السياسي بين هاتين القوتين كما تشكل هذه المؤتمرات أهمية كبرى على صعيد العلاقات الدولية ، لكونها وسيلة التعبير عن السياسة الخارجية للدول العربية .

ويتعرض الكاتب أيضا في الجزء الأول من هذه الدراسة ، للسمات العامة لدبلوماسية مؤتمرات القمة ، ويبحث في دلالة مكان وتاريخ انعقاد المؤتمر ، اللذين يشكلان العنصرين الاساسيين في هذه الدبلوماسية . ويقسم الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٤ الى جزءين يتجاوب كل منها مع مرحله تاريخية معينة . المرحلة الاولى وتتميز بالسيطرة المصرية ، فقد قامت مصر الناصرية ، بتوجيه الدعوه لجميع المؤتمرات تقريبا التي انعقدت في ذلك الوقت ، بهدف فرض خطها الاستراتيجي على الصراع العربي الاسرائيلي ، وتأكيد سيادتها على العالم العربي . والمرحلة الثانية هي تلك التي أعقبت حرب ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٤ ، وتتميز بخدمة هدفين أساسيين :الاول العمل لصالح السياسة الخارجية المصرية بعد

الهزيمة ، كما حدث فى مؤتمر الخرطوم ١٩٦٧ والرباط ١٩٦٩ ، والثانى تحول السياسة المصرية بعد موت عبد الناصر لصالح الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة .

ويتناول الجزء الثانى من هذه الدراسة ، المشكلة الفلسطينية وموقف الدول العربية منها . واذا كانت هذه المشكلة قد أدت إلى تحالف الدول العربية إلا انها كانت أيضا سببا فى الانقسامات والخلافات بين دول هذه المنطقة . ويرجع الكاتب ذلك إلى طموح الدول التى تنظر إلى هذه المشكلة من زاوية مصالحها الخاصة ، فمثلا رأت الأردن أن مستقبل فلسطين هو داخل وحدة تضم سوريا ولبنان والأردن (مشروع سوريا الكبرى) ، فى حين عارضت مصر والسعودية هذا الحل ، خوفا من السيطرة الهاشمية ، وطالبتا بأن تكون فلسطين دولة مستقلة .

وقد قام الكاتب بتحليل دقيق للمشكلة الفلسطينية قبل مؤتمرات القمة العربية ، وكيف اتسمت هذه المشكلة بإغفال العنصر الفلسطينى فى ذلك الوقت ، ثم عملت دبلوماسية القمة على إنشاء الكيان الفلسطينى ، وذلك لخدمة أهداف السياسة المصرية التى تمثلت فى تجميع الدول العربية حول منظمة التحرير الفلسطينية ، واستبعاد احتمالات الحرب مع إسرائيل بسبب المياه الأردنية ، وزعامة مصر للعالم العربى ، والقضاء على سيطرة حزب البعث السورى والعراقى . وذلك يفسر تنسيق العمل بين الأردن ومصر ، فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية ، وعداء سوريا للكيان الفلسطينى الجديد .

وقد أدى انقلاب موازين القوى بعد حرب يونية ١٩٦٧ الى إتاحة الفرصة أمام الفلسطينين ليفرضوا إرادتهم ، كقوة جديدة داخل الدول المهزومة ، وقاموا برفض الحلول السياسية ، واتخذوا لأنفسهم استراتيجية تعتمد على النضال المسلح من أجل التحرير ، إلا أن هذه الاستراتيجية ، لم تكن جزءا من استراتيجية هذه الدول ولذلك لم تثر الاجراءات التى اتخذها الملك حسين ضد الفلسطينين فى سبتمبر ١٩٧٠ أى ردود أفعال جدية من جانب الدول العربية . ويقول الكاتب إن الدول العربية تتمنى فى قراءه نفسها ، إضعاف حركات المقاومة الفلسطينية ، ولكنها فى نفس الوقت ، لاتريد تصفيتها نهائيا ، أى تريد توظيف المشكلة الفلسطينية لخدمة مصالحه وأهدافها .

ويتعرض الكاتب أيضا للانقسامات داخل منظمة التحرير الفلسطينية . فقد سعى المعتدلون إلى التحالف مع الدول العربية التى تنادى بالحل السياسى للمشكلة فى حين سارع المتشددون إلى الانضمام للدول الرافضة ، مثل العراق وليبيا .

ويخلص الكاتب إلى أن مؤتمرات القمة العربية ، أدت إلى نوع من التلاحم والتجانس داخل النظام السياسى العربى فقد لعبت دورا هاما فى تحسين العلاقات بين دول هذا النظام ، متجاهلة الخلافات السياسية والايديولوجية ، واختفى العداء المتحكم بين دول المنطقة ، وأصبح مجرد تنافس قد يتطور فى يوم ما إلى علاقة تحالف ، إذا استلزم توازن النظام مثل هذا الاجراء .

كما ساعدت مؤتمرات القمة على إيجاد نوع من التضامن بين الدول العربية ذات النظم السياسية المختلفة .ويعطينا الصراع العربى الاسرائيلى نماذج لهذا التضامن على الصعيد السياسى والمالى . وقد ترتب على مقاطعة سوريا لمؤتمر الخرطوم عام ١٩٧٣ ، حرمانها من المساعدات المالية التى قدمتها الدول البترولية .

وأخيرا ، عملت مؤتمرات القمة على ضمان استمرار النظم السياسية القائمة واحترامها ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لأية دولة من الدول العربية .

أما بالنسبة للصراع مع إسرائيل ، فقد عملت هذه المؤتمرات على ثلاثة مستويات :

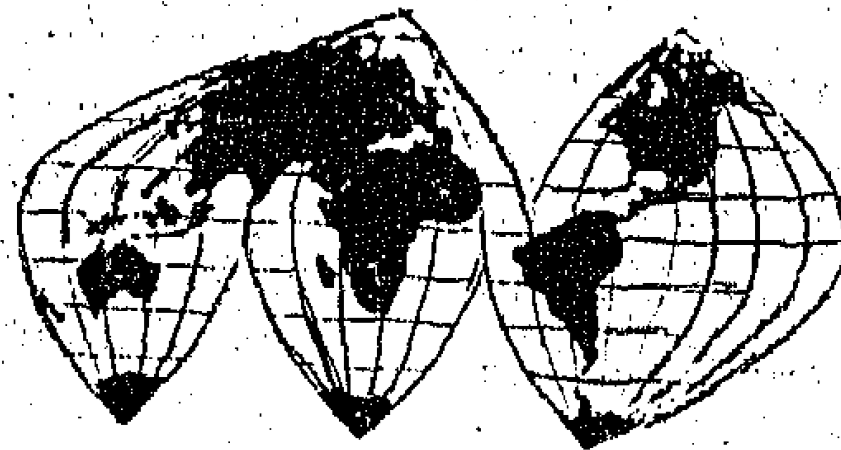
أولا : استطاعت فى أول مؤتمر عام ١٩٦٤ أن تتجنب نشوب حرب مع إسرائيل بسبب المياه الأردنية .

ثانيا : قدمت هذه المؤتمرات مساعدات مالية هائلة لدول المواجهة وهكذا قامت بعملية توزيع للمسئوليات بين الدول العربية فالدول التى تقوم بتقديم الدعم المالى ، ليس عليها أن تسهم بجزء كبير فى النشاط العسكرى ضد إسرائيل .

وأخيرا توصلت هذه المؤتمرات إلى عزل اسرائيل عن المسرح الدولى ، عن طريق ربط الصراع العربى الاسرائيلى بمشكلة البترول .

ويتساءل الكاتب إذا كانت الدول العربية توصلت إلى إجماع كلمتها ، وتوحيد موقفها فى مؤتمر الرباط ١٩٧٤ ، فيما يتعلق باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلا رسميا للشعب الفلسطينى ، فلماذا إذن لاتستطيع هذه الدول نفسها ، اتخاذ موقف محدد بشأن الصراع العربى الاسرائيلى؟ ويرجع الكاتب غياب مثل هذا الموقف الموحد ، إلى عمق الخلافات القومية بين دول المنطقة ، وإلى درجة معينة من التبعية للقوى العظمى ، داخل المجموعة الاقليمية . والرسالة بوجه عام ، يغلب عليها الطابع التسجيلى

سوسن حسين





FOREIGN AFFAIRS

ـ مجلة فورين افيرز
ـ كيف ننقذ اسرائيل رغم انفها
ـ بقلم : چورج و . بول

يحمل هذا المقال ، وجهة نظر أمريكية تتسم بالجرأة والموضوعية ، قد يهم القارىء العربى أن يلم بها . وقد تعرض كاتب المقال ، بالتحليل ، لمختلف جوانب أزمة الشرق الأوسط ، وطرح تصورات هامة لما يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة من دور ايجابى فى حل هذا النزاع القائم ، الذى يهدد السلام ، ليس فقط فى اسرائيل والدول العربية ، وانما فى العالم أجمع .

ويبدأ جورجج بول مقاله ، بالتحدث عن أسباب انحياز معظم الأمريكيين إلى جانب اسرائيل ، فيقول إن ذلك يرجع إلى احساس التعاطف الشديد الذى تثيره فى نفوسهم ، رغبة شعب مشرد فى أن يجد له وطنا . كما أن القصص التى تروى عن بطولة الشعب اليهودى وشجاعته ، تحرك عواطف حتى أولئك الذين لا ينحدرون من أصل يهودى . فاذا أضفنا إلى ذلك مأساة اضطهاد اليهود وحرقهم ، لأصبح تاريخ اسرائيل سلسلة متصلة من الشجاعة والتضحية التى تبعث على انبهار الأمريكيين .

ويضيف المؤلف أنه مما لا شك فيه أن هناك ، إلى جانب الاعجاب ، مصلحة للولايات المتحدة فى اسرائيل وشعورا خاصا بالمسئولية تجاهها . فقد كانت أمريكا هى أول دولة تعترف بالدغوولة الناشئة ، وتقدم لها المساعدات الاقتصادية والعسكرية الضخمة من ميزانيتها الوطنية . ولكن المشكلة لا تكمن حاليا فى كيفية اسهام الولايات المتحدة فى تأمين بقاء اسرائيل واستمرار رخائها ، فهذا أمر واقع الآن . ولكن المشكلة هى كيف تفى الولايات المتحدة بالتزاماتها ، ليس فقط تجاه اسرائيل وتجاه نفسها ، وإنما أيضا تجاه دول العالم كله ، التى قد تتعرض مصالحها للخطر ، إذا ما اندلعت حرب جديدة فى المنطقة . ولم يجر حتى الآن حوار جاد ومتحضر حول هذا الموضوع ، على الرغم من أهميته القصوى . فالتزام الأمريكيين العاطفى تجاه اسرائيل ، سيثير ردود أفعال عنيفة ، قد تذهب إلى حد اتهام الولايات المتحدة فى بحثها الجاد علانن السلام ، بخدمة المصالح العربية أو شركات البترول ، بل قد تتهم بمعاداة السامية . ولو سيطر الخوف من مثل هذه الاتهامات على حكومة الرئيس كارتر ، كما حدث للحكومات الأمريكية الأخرى على مدى عشرين عاما مضت ، فلن يتحقق السلام فى المنطقة . ويرى الكاتب أنه لابد من الجدية التامة فى استخدام نفوذ أمريكا السياسى ، لازالة كل العقبات التى تقف فى سبيل انعقاد مؤتمر جنيف ، وأهمها مشكلة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية . فربما ننجح فى التوصل إلى جلوس العرب والاسرائيليين فى الخريف القادم على مائدة أو موائد خضراء فى جنيف ، بحضور الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى كرئيسين للمؤتمر . ولكن اذا لم تتصرف الولايات المتحدة بالوضوح اللكاف ، وسعت تحت ضغوط سياستها الداخلية إلى مجرد التوصل إلى حل وسط غير محدد ، فان هذا المؤتمر سيكون مقدمة لكارثة كبرى .

ويقول المؤلف إن المواقف الرسمية لكل من الجانب العربى والاسرائيلى ، لم يطرأ عليها تغير يذكر . فما

زالت الدول العربية تطالب بانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧، دون أن تقدم لها الضمانات والتأكيدات المطلوبة. كما أن اسرائيل، ما زالت مصرة على الاحتفاظ بأجزاء من المناطق المحتلة بعد ١٩٦٧، كضرورة حتمية لضمان أمنها.

ويؤكد جورج بول، أن انهيار مؤتمر جنيف، ينذر بشرور كثيرة. فقد تؤدي مرارة الفشل، إلى قلب انظمة الحكم في دول المواجهة، وأن يستبدل بالزعماء الحاليين، آخرون ديماجوجيون يدعون من جديد إلى تدمير لسرائيل، لتحويل الانتباه عن الظروف السيئة المتفشية داخليا. ومما لا شك فيه، أن هؤلاء القادة الجدد، سيثور غضبهم ضد الولايات المتحدة، وسيحملونها تبعة هذا الفشل، كما سيلجأون مرة أخرى إلى الاعتماد على الاتحاد السوفييتي. وستضطر السعودية إلى اتخاذ سياسة أكثر تشددا تجاه إسرائيل وأصدقائها. فقد أوضح اليماني، أن استمرار بلاده في فرض قيود على ارتفاع أسعار البترول، مرتهن باستمرار الولايات المتحدة في محاولاتها التوصل إلى تسوية بين العرب وإسرائيل. ومعنى هذا، أن فشل مؤتمر جنيف، لن يؤدي فقط إلى إرتفاع سعر البترول، وإنما إلى استخدام سلاح البترول بصورة مباشرة ومدمرة. ولذلك لا يجب الاستهانة بهذا المؤتمر، أو دفع أطراف النزاع فيه، إلى وضع لا يمكن معه تجنب الحرب. ويؤكد الكاتب أن غياب مبادرة أمريكية حاسمة، سيتسبب في حالة من التذمر، قد تصل بالموقف إلى حد الانفجار، وتكون النتيجة أن تسعى دول المواجهة العربية، وربما تنضم إليها السعودية، إلى بناء قوتها العسكرية لتعاود الهجوم على اسرائيل، التي قد يدفعها ذكاؤها إلى أن تبادر هي باشعال الحرب. ومما لا شك فيه، أن العرب يستطيعون إلحاق أضرار بالغة باسرائيل، حتى لو خسروا الحرب، فلن تتحمل دولة قليلة السكان مثل اسرائيل، أن تفقد بضعة آلاف من أبنائها، خاصة وأن العرب قد اتقنوا فنون حرب الاستنزاف. وهنا يقوى احتمال تدخل القوى العظمى في الحرب هذه المرة.

إن ما يضفي طابع المأساة على هذه الأزمة، هو وقوع رؤساء الحكومات في جميع العواصم المعنية في المنطقة، أسرى قوى سياسية محلية، وعدم تمتعهم بقدر كاف من حرية العمل واتخاذ القرارات، وبالتالي لن يكون باستطاعتهم وحدهم، التوصل إلى حل للنزاع.. لذلك يجب أن تقوم الولايات المتحدة، بمساعدة جميع الأطراف، ليجدوا طريقهم من خلال الحوار، حتى يصلوا إلى نقطة التقاء. وهي عملية شاقة ومحفوفة بمخاطر من الكراهية والخلافات الدينية والمصالح المتعارضة والآراء المتصلبة.

ويشير الكاتب إلى ضرورة وجود أربعة شروط مسبقة، لكي تنجح عملية التفاوض، لا تتوافر أي منها بالنسبة لنزاع الشرق الأوسط أولا: شعور أطراف النزاع بالرغبة الحقيقية في التوصل إلى حل. وللأسف ليست هناك رغبة متفق عليها لتحقيق السلام لدى أي من الجانب العربي أو الاسرائيلي. ثانيا: اقتناع الطرفين بأن تقديم تنازلات لا يعني مجرد ميزة للطرف الآخر، وانما يحقق فائدة للجانبين. ومثل هذا الامتناع لا يتوفر لدى الاسرائيليين أو جيرانهم العرب، فالشعب في كل من مصر واسرائيل، ينظر إلى اتفاقية سيناء، على أنها كارثة أحاقت ببلاده. ثالثا: تمتع زعماء الدول المتفاوضة بالقوة السياسية الكافية، ليتمكنوا من تقديم التنازلات اللازمة لتحقيق التسوية. وقد سبق أن أوضح الكاتب غياب هذا العنصر. رابعا: أن تبدأ الأطراف عملية التفاوض من مواقف متقاربة، بقدر كاف. ولكن مواقف الأطراف هنا متباعدة جدا، وبصورة تجعل من المستحيل عليها أن تجد بمفردها الطريق إلى حل وسيط، في اطار التسوية الشاملة.

ويقوم الكاتب بعملية مقارنة لتقدير النفقات الباهظة التي ستتحملها الولايات المتحدة في سبيل التسوية الشاملة، وذلك على ضوء مئات الملايين من الدولارات التي تكبدتها للتوصل إلى اتفاقية سيناء. ويقول إن المكاسب الحقيقية للدول العربية وإسرائيل، يجب أن تنبع أساسا من المزايا التي ستحققها السلام، مثل التخلص من النفقات الهائلة التي تستلزمها حالة الحرب، وتحويل كل الموارد والطاقات من الأغراض العسكرية إلى أغراض التنمية وتطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية في جميع دول المنطقة.

ويحذر الكاتب من المناورات التكتيكية، مثل اتفاقية سيناء، ومن التسويات الفرعية التي لا تمس المشاكل الجوهرية. ولابد من تغيير أسلوب المعالجة تغييرا جذريا، فمحاولة التوصل إلى السلام، عن طريق التنازلات البسيطة أو الخطوات القصيرة، قد أصبحت عملية غير مجدية، فلن يقبل الفلسطينيون بأقل من اقامة دولة فلسطينية تشغل الضفة الغربية كلها وقطاع غزة، ولا يمكن ايضا تجاهل مشكلة القدس إلى الأبد، وإصرار الأطراف على أن مواقفهم بشأن هذه المدينة لا تقبل المفاوضة، فليس هناك شيء غير قابل للتفاوض، إذا ما تزايدت الأخطار كما هو الحال الآن في الشرق الأوسط.

إن المساومات الدبلوماسية التقليدية لن تجدي، نظرا لتعقيد المشكلة الذي يتجلى في إصرار الاسرائيليين على

الحصول أولا على اعتراف الدول العربية بها ، وعلى التزام عربى كامل بالمحافظة على السلام فى المنطقة ، وتمسك العرب فى الوقت نفسه بعدم إعطاء أية ضمانات قبل انسحاب اسرائيل من الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧ . ولذلك لابد أن تقوم الولايات المتحدة ، بوضع وتحديد شروط الاتفاق ، وربطها بالمبادىء الدولية الثابتة ، وأن توضح للدول العربية استعدادها لبذل قصارى نفوذها لاقرار السلام ،، فى مقابل اعتراف هذه الدول باسرائيل كدولة ذات سيادة ، وأن تعمل على إقناع إسرائيل ، فى نفس الوقت ، بأن الوضع الراهن ، اكثر خطورة على أمنها من التنازلات التى ستقدمها للتوصل الى السلام .ومن رأى المؤلف ، ان الرئيس كارتر لابد أن يأخذ بزمام المبادرة السياسية من أيدى الجماعات المحلية القوية المؤيدة لاسرائيل . وأن تكون الولايات المتحدة على استعداد لتقبل القاء اللوم عليها من كل جانب . فمسئولية هذه الدولة الكبرى ، هى عمل كل مايلزم لمنع وقوع حرب جديدة فى الشرق الأوسط . وليس هناك بديل آخر لمساعدة الدول اطراف النزاع ، على الخروج من هذا الوضع المتجمد ، فذلك أمر ضرورى ، إذا إريد إنقاذ العالم من كارثة ستكون آثارها غير محدودة جغرافيا .

ويقترح المؤلف ، أن تصر الولايات المتحدة على تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ الذى تأكد بالقرار ٣٣٨ ، وأن تترجم مبادئه إلى خطة شاملة للتسوية ، وأن تقوم الدول الكبرى المؤيدة للخطة المقترحة ، مع الأمل فى ان ينضم اليها الاتحاد السوفييتي ، بتقديم الضمانات إلى الجانبين ، بعدم انتهاك الحدود التى يتم تحديدها فى التسوية النهائية . ويرى أن تلتزم الدول العربية باحترام حرية الملاحة فى الممرات المائية لجميع دول المنطقة ، وتقبل نزع السلاح فى المناطق العازلة ، ووضع قوات محايدة فى هذه المناطق . كما أن على الدول العربية أيضا ، الا تشجع عمليات الارهاب ضد إسرائيل ، لتقضى بذلك على خوفها من قيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربية . ويقول الكاتب إنه من الواضح أن الدول العربية ، لن تعطى هذه الضمانات إلا إذا تأكدت من قبول إسرائيل بقيام دولة فلسطينية ، ومن استردادها لاراضيها التى احتلت عام ١٩٦٧ ، ولهذا يجب الاصرار على الانسحاب الكامل لاسرائيل ، تمسكا بمبدأ عدم ضم الاراضى بالقوة ، ولكن هذا لاينفى التفاوض بشأن تعديلات طفيفة فى الحدود .

ويوضح الكاتب انه على الرغم من وجود عناصر تقاوم اية تسوية فى الجانبين ، إلا أن هناك دلائل مشجعة تلوح فى الافق ، فالفلسطينيون يتجهون حاليا الى قبول تقسيم فلسطين ، والاعتراف بسيادة إسرائيل داخل حدود ماقبل ١٩٦٧ ، مقابل استعادة الضفة الغربية . أما عن نظام الحكم فى الدولة الفلسطينية ، فذلك أمر متروك تقريره للعرب فيما بينهم .وقد يساعد وجود رابطة رسمية تربط بين الأردن ودولة فلسطين ، على قيام حكومة مسئولة فى هذه الدولة .

أما فيما يتعلق بالقدس ، فيقول الكاتب إنه لابد من أن تتقدم الولايات المتحدة بمقترحات محددة بشأنها ، فى إطار التسوية الشاملة المقترحة ، وأن لاتترك هذه المشكلة للاطراف المعنية وحدها . وهناك حلول عديدة كالتدويل أو التقسيم او الادارة المشتركة . وسيكون على الولايات المتحدة ، أن تراقب تطورات الموقف ، عندما يبدأ مؤتمر جنيف ، لتحديد التوقيت المناسب للقيام بتحركها الدبلوماسى .

ولايميل الكاتب الى مايؤكده بعضهم ، من أن التسوية لابد أن تنفذ على مراحل ، من خلال جدول زمنى يستمر سنوات فذلك سيعطى الفرصة للجماعات المنشقة ، لاعاقة التسوية ، عن طريق أعمال ارهابية ، تعقبها أعمال انتقامية ، تتدهور على اثرها العلاقات بين الجانبين . ولهذا يجب أن يواجه الجانبان ، منذ البداية ، جميع ماتتضمنه التسوية .

ويضرب الكاتب مثلا على أمكانية التصرف الحاسم الفعال بأزمة قناة السويس منذ عشرين عاما ، عندما اصر الرئيس ايزنهاور ، على الرغم من المعارضة الشديدة التى لقيها فى الكونجرس ، على أن تنسحب إسرائيل من المناطق التى احتلتها فى سيناء ، تنفيذا لقرار مجلس الأمن الصادر فى ١٦ فبراير سنة ١٩٥٧ ، وهدد باتخاذ كافة الاجراءات لالغاء المساعدات التى تحصل عليها الدولة الناشئة من الولايات المتحدة . وقد اذعنت إسرائيل وسحبت قواتها . ولاشك أنها حصلت فى مقابل ذلك ، على ضمانات من الولايات المتحدة بشأن حرية المرور فى خليج العقبة . وقد أثبتت أزمة مايو عام ١٩٦٧ ضعف هذه الضمانات ، ولذلك يقترح الكاتب أن يكون لاسرائيل وجود خاص بها فى شرم الشيخ .

ويتعرض المؤلف للوضع الاقتصادى فى إسرائيل ، فيقول إن إسرائيل تعتمد حاليا على المساعدات الأمريكية ، اكثر من أى وقت مضى ، ويتضح ذلك من أن الناتج القومى الاجمالى لاسرائيل ، لايزيد إلا قليلا على ميزانيتها . ولم يسبق أن قدمت دولة كبرى مثل هذا القدر من العون الهائل الى دولة صغرى . ولذلك فانه على الأمريكيين ، أن يقرروا إلى متى يستمرون فى تقديم المساعدات لاسرائيل ، لتتمكن من دعم سياستها التى تعوق تحقيق السلام ، وتزيد من احتمالات قيام حرب فى

المنطقة ، بكل مايتضمنه ذلك من مخاطر ، ليس فقط بالنسبة لاسرائيل ، وانما بالنسبة للولايات المتحدة والدول الديمقراطية الأخرى فى غرب أوروباواليابان ؟ ويتساءل الكاتب إلى متى سيتحمل اقتصاد إسرائيل ـ حتى مع استمرار الدعم الامريكي ـ كل هذه الأعباء العسكرية ، وتلبية الأغراض الدفاعية . إن الوقت ليس فى صالح إسرائيل . فمعدل النمو الحقيقى للاقتصاد الاسرائيلى ، قد انخفض ليبلغ حوالى ٣ فى المائة فقط سنويا . كما أن العجز فى الميزان التجارى الاسرائيلى ، بلغ أكثر من ٣ مليار دولار عام ١٩٧٦ . ويضع جورج بول إسرائيل فى حجمها الحقيقى الحالى ، فلم تعد هذه الدولة أرض الاحلام ، ومحط الامال ، كما كانت الحال فيما مضى ، اذ أصبحت دولة محاصرة مشكوك فى مستقبلها كدولة عسكرية ، وتفتقر إلى الأمن الاقتصادى ، هذا مادفع بكثير من جيل الصابرا إلى مغادرة إسرائيل . وقد ثبت فى العام الماضى ، أن عدد النازحين منها قد زاد على عدد المهاجرين إليها ، على الرغم من الجهود الجبارة التى تبذل لتشجيع الهجرة . بل لم يصل إلى إسرائيل من يهود الاتحاد السوفييتى الذين سمح لهم بمغادرة البلاد ، سوى ٤٠ فى المائة فقط من مجموع عددهم ، واتجه الباقون الى دول غربية أخرى .

ويقول الكاتب إن هذا الوضع المتدهور ، لم يؤثر على الدبلوماسية الاسرائيلية أو يجعلها تحيد عن اتجاهاتها الراهنة . ولذلك فان الرأى القائل بأن الولايات المتحدة ليس لها الحق فى أن تفرض على إسرائيل رؤيتها للتسوية ، وأن الاسرائيليين هم وحدهم القادرون على تقرير مايرونه ضروريا لضمان أمن بلادهم ، هو رأى خاطىء يقوم على افتراض أن الصراع العربى الاسرائيلى ، لايعنى سوى الأطراف المشتركة فية مباشرة ، وأن منطقة الصراع ، هى منطقة معزولة عن العالم ، لاتؤثر فيه أو تتأثر به . إن العكس هو الصحيح ، فلو أن حربا نشبت فى الشرق الأوسط ، لانهار السلام فى العالم كله . ويدلل المؤلف على ذلك ، باثارة سلسلة من التساؤلات حول النتائج المحتملة لاندلاع مثل هذه الحرب . فلو افترضنا أن إسرائيل انتصرت وتقدمت بقواتها تجاه دمشق مثلا ، هل سيبتلع الاتحاد السوفيتى نفس الاهانة مرة أخرى ، ويسكت على هزيمة حلفائه فى المنطقة ؟ أم انه سيتصرف بطريقة مختلفة ، ويرسل بقوات من المظلات إلى سوريا ؟ ماذا سيكون تصرف الولايات المتحدة إزاء هذا التدخل الذى يعرض امن الغرب كله للخطر ، ويؤدى الى السيطرة السوفيتية على البترول العربى ؟ هل ستلجأ إلى استخدام القوة ، مع ماقد يؤدى إليه هذا الموقف من صراعات مريرة داخل البلاد ؟ وفى حالة انتصار العرب على إسرائيل ، هل ستتدخل الولايات المتحدة بقواتها العسكرية إلى جانب إسرائيل المهدده بالدمار ؟ هل ستلجأ إسرائيل إلى است دام الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها ؟ نأتى الى الاحتمال الثالث ، وهو أن تنتهى الحرب دون أن يتحقق النصر لأى من الجانبين . مما لاشك فيه ، أن الدول العربية المنتجة للبترول ، ستفرض الحظر على بترولها ، وستعانى الدول الصناعية الكبرى هذه المرة من خسائر هائلة ، بسبب اعتمادها المتزايد على البترول العربى . وقد أصبحت البلاد العربية المنتجة ، أكثر قدرة الان على استخدام سلاح البترول ، فهى تكافىء بعض الدول على سياستها المؤيدة للعرب ، وتعاقب بعضها الاخر على انحيازه لاسرائيل . ويقول الكاتب إن هذه السياسة ، من شأنها إضعاف التضامن بين دول الغرب ، ولذلك لايجب أن تشجع الولايات المتحدة أى موقف قد يؤدى إلى الحرب .

ويؤكد جورج بول ، أن افتراض إسرائيل امكانية استمرارها فى الاحتفاظ بالأراضى العربية ، وقبول العرب الامر الواقع ، إنما هو افتراض وهمى تماما ، مثله مثل افتراض استرار دافعى الضرائب الأمريكيين فى تقديم المساعدات لاسرائيل عاما بعد عام إلى مالا نهاية . ولايمكن تجاهل حقيقة أن الاسرائيليين يعتقدون اعتقادا راسخا ، أن بلادهم لايمكن أن تتمتع بالامن ، مالم يحتفظوا بأجزاء كبيرة من الاراضى التى احتلوها فى ١٩٦٧ ، فذلك يهيىء لهم فرصة الدفاع فى العمق ، إلى جانب ميزة الانذار المبكر . كما ان خوف إسرائيل على أمنها من قيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، له مايبرره ، فتاريخها حافل بالاضطهاد ، وتستشهد إسرائيل ، لتعزيز مخاوفها ، بالبيانات والتصريحات الصادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية ، وبأمثلة من الأعمال الارهابية التى ارتكبها العرب ضد الاسرائيليين . ولكن تغيب عن اسرائيل حقيقة هامة ، وهى أن رغبة الفلسطينيين فى اقامة دولتهم ، هى نفس الرغبة التى كانت لدى اليهود انفسهم ، وفعلوا فى سبيل تحقيقها المستحيل . ومادام الفلسطينيون سيظلون محرومين من العودة الى هذا الجزء من أرض فلسطين القديمة المتمثل فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، فان الارهاب والأعمال الارهابية ستستمر ، ولامفر من ذلك فهذا هو رد الفعل الطبيعى لاحتلال شعب لأرض شعب آخر . ويقول الكاتب إن حكومة إسرائيل ، لاتستطيع مجابهة الحقائق الواقعية لموقفها ، فمهاناة الاسرائيليين على مدى سنين طويلة من الاضطهاد ، وشوقهم لأن تكون لهم دولة ، يفسر هذه الرغبة العنيدة فى المحافظة على دولتهم ، وزيادة حجمها . كما أن تجاربهم السابقة من خداع الحكومات لهم ، قد جعلتهم يشكون فى

جيرانهم العرب ، ويفضلون اتخاذ قراراتهم مستقلين عن الاخرين .

ويعلق الكاتب على تساؤل أحد أصدقائه من مؤيدى إسرائيل ، عما إذا كانت إسرائيل قد أصابها جنون العظمة ، فيقول أيا كان تعاطفنا مع « جنون العظمة الاسرائيلى » ، فالمهم هو إلى أى مدى نسمح لهذا الجنون بأن يحدد السياسة الأمريكية . وبمعنى آخر ، هل نستمر فى تدعيم سياسة تتوافق مع الأفكار الاسرائيلية ، ولكنها لاتتفق من وجهة نظرنا مع مصالح إسرائيل والولايات المتحدة ، بل وتهدد السلام فى العالم ؟ من الواضح أنه ليس هناك تطابق كامل بين المصالح القومية للولايات المتحدة والمصالح الاسرائيلية ، وهناك مواقف تختلف فيها بالضرورة السياسات الأمريكية عن سياسات إسرائيل ، فهذه الاخيرة قوة ليست لها مصالح إقليمية ، وتقصر اهتمامها على مصالحها المحدودة ، ولاتملك قوة التأثير على الأحداث التى تقع خارج الشرق الأوسط ، وبالتالى فهى لاتشعر بمسئوليتها عن الاصداء التى تحدثها سياستها فى العالم . وهذا مايختلف تماما عن موقف أمريكا ومسئوليتها أمام العالم .

ويستعرض المؤلف محاولات التسوية التى حدثت بعد حرب ١٩٦٧ ، فقد قام الاتحاد السوفييتى فى نهاية عام ١٩٦٨ بمبادرة تقوم على اساس تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ طبقا لجدول زمنى . وجرت محادثات بين واشنطن وموسكو فى هذا الشأن ، ولكن موسكو انسحبت من المحادثات إثر تصعيد الهجوم الجوى الاسرائيلى على الضفة الغربية للقناة . أما بالنسبة لمبادرة روجرز ، فيرجع الكاتب اسباب فشلها ، إلى إحساس إسرائيل بقدرتها على فرض إرادتها ، وتأكيدها لقوتها العسكرية فى أعقاب تفوقها الجوى على الضفة الغربية للقناة . كما أن تدهور الموقف فى الجانب المصرى ، دفع بالمصريين إلى رفض المفاوضة وهم فى هذا الموقف الضعيف . يجب إذن أن تقوم الولايات المتحدة بوضع خطة موضوعية لتسوية النزاع ، وأن تحصل على موافقة حلفائها (بريطانيا وفرنسا) وأيضا على موافقة الاتحاد السوفييتى على هذه الخطة قبل انعقاد مؤتمر جنيف ، حتى لايتصرف مع الدول العربية المتشددة ، بطريقة تؤدى إلى عرقلة التسوية ، فيمدهم بكميات من الأسلحة ، تجعلهم يتصورون إمكانية الحل العسكرى للازمة . ولكن الكاتب يعتقد أن الاتحاد السوفييتى ليست له مصلحة حاليا فى إحباط اقتراح للسلام ، يقوم على اساس القرار رقم ٢٤٢ .

ويخلص الكاتب إلى انه قد حان الوقت ، لكى تتدخل الولايات المتحدة لتنقذ إسرائيل من نفسها ، وتمنع حربا ستكون لها أوخم العواقب على سياستها الخارجية والداخلية ، وكذلك على اقتصاديات الدول الكبرى غير الشيوعية . فقد تغير الموقف تماما بعد مرور ثمانى سنوات ، واستعاد العرب ثقتهم بأنفسهم بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ . كما ظهر جليا مدى فعالية سلاح البترول . ويبدو واضحا أن ميزان القوى فى الشرق الأوسط ، سيتحول لصالح الجانب العربى ، بسبب التزايد المطرد فى قوتهم الاقتصادية ومواردهم المالية منذ ١٩٦٩ . ومن المؤكد أن إسرائيل ستفقد على المدى الطويل ، الأرض التى تقف عليها ، فتفوقها العسكرى الحالى ، ماهو إلا تفوق مؤقت نظرا لتدفق الأسلحة الأمريكية المتطورة عليها .

إن على الرئيس كارتر ، أن يكون مستعدا لمواجهة معارضة سياسية قوية ، ويتصرف بمنتهى الحزم كما فعل أيزنهاور عام ١٩٥٧ ، وهو أمر ليس بالسهل فى الوقت الذى يزداد فيه النفوذ السياسى لمؤيدى اسرائيل فى واشنطن . ويكفى أن نتذكر خطاب الاستنكار الذى وجهه واحد وسبعون عضوا من مجلس الشيوخ إلى الرئيس فورد ، عقب قرار الأمم المتحدة بقبول منظمة التحرير الفلسطينية كمراقب فى ديسمبر ١٩٧٤ . وأيضا مذكرة الاحتجاج التى طالب فيها سبعة وسبعون عضوا من الشيوخ ، بالتلبية الفورية لاحتياجات إسرائيل العسكرية والاقتصادية ، وبتأكيد الولايات المتحدة لوقوفها بصلابة إلى جانب إسرائيل ، وكان ذلك إثر إعلان كيسنجر ، إعادة تقييم السياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط ، بسبب ماأسماه بعناد اسرائيل . وقد أضعف هذا الانحياز الشديد موقف كيسنجر ، وربما كان سببا فى زيادة حجم المعونة التى دفعتها الولايات المتحدة لاسرائيل ، حتى يتم التوصل إلى اتفاقية سيناء .

ويؤكد جورج بول إن الرئيس كارتر يجتاز حاليا امتحانا قاسيا لمدى شجاعته السياسية ، وقدرته على حسم الأمور . فلو أن الولايات المتحدة سمحت لاسرائيل ، بالتمادى فى عنادها وتمسكها بمواقع مابعد ١٩٦٧ ، وسكتت على رفضها إقامة دولة فلسطينية ، والتفاوض بشأن القدس ، فمعنى ذلك ليس فقط تعرض اسرائيل للخطر ، وإنما أيضا الولايات المتحدة وبقية الدول . إن الموافقة على مثل هذه السياسة ، لايعتبر سلوكا مسئولا من جانب قوة عظمى ☐

LE MONDE diplomatique

ـ مجلة ليموند دبيلوماتيك
ـ المشاكل التى تواجه نظام الحكم العسكرى فى البرازيل .

يسخر الكاتب فى هذا المقال ، من الادعاءات المستمرة لنظام الحكم العسكرى فى البرازيل ، بشأن إقامة ديمقراطية حقيقية فى البلاد ، فيقول إنه بعد مضى ثلاثة عشر عاما على الانقلاب الذى قام به كاستلو برنلو ، عام ١٩٦٤ من أجل « تخليص الديمقراطية من التحريف الذى يشوهها ويخفى معالمها » ، أصدرت الحكومة العسكرية فى برازيليا ، قرارها التكميلى رقم ١٠٢ الذى يقضى بتعطيل البرلمان إلى أجل غير مسمى ، وتخويل رئيس الجمهورية جميع السلطات . وقد قام الجنرال ارنستو جيزيل رئيس الجمهورية ، مدعما بهذه الصلاحيات الجديدة ، باتخاذ سلسلة من الاجراءات ، لوضع نظام انتخابى من أغرب الانظمة التى عرفها تاريخ الدستور البرازيلى .

وكما هى الحال دائما فى التعديلات التى يدخلها العسكريون عادة على نظام الانتخاب ، استهدفت هذه الاجراءات ، سد الثغرات التى تنفذ منها المعارضة داخل نظام السلطة . ويتساءل الكاتب لماذا لم تلغ الحكومة ببساطة متناهية الانتخابات من أساسها ؟ فى اعتقاده أنها لم تتخذ مثل هذا الاجراء الجذرى ، لحاجتها فى الوقت الحاضر إلى الحفاظ على الواجهة الدستورية للنظام ، ورغبتها فى عدم انقطاع الصلة نهائيا بين البيروقراطية العسكرية ، والواقع الفعلى للبلاد .
ومما لاشك فيه ، أن هذه الأزمة لم تنفجر بلا مقدمات ، فقد أكدت انتخابات البلدية فى ديسمبر الماضى ، أن قاعدة حزب المعارضة ، (الحركة الديمقراطية البرازيلية) قد اتسعت وعمقت من جذورها . ودوت فى الحال صيحات غاضبة ، تطالب باتخاذ اجراءات فعالة ، لمنع المعارضة من إحراز أى تقدم فى الانتخابات القادمة . ومنذ ذلك الوقت ، بدأ التفكير فى وضع خطة لتعديل النظام الانتخابى . وقد طرأ عنصران جديدان على الموقف ، عجلا بتنفيذ هذه الخطة : ثورة أرباب المهن والصناعيين ضد السياسة الاقتصادية للحكومة ، والخلاف الدبلوماسى الذى نشب بين الولايات المتحدة والبرازيل ، حول شراء هذه الأخيرة محطات نووية من ألمانيا ، وإصرار الولايات المتحدة على احترام حقوق الانسان فى دول أمريكا اللاتينية .

ويتحدث الكاتب عن الموقف الاقتصادى المتدهور فى البرازيل ، وديونها الخارجية التى بلغت ثلاثين مليارا من الدولارات ، كما ان التضخم واختلال الميزان التجارى ، قد بلغا معدلات قياسية ، واستفحلت المشاكل الاقتصادية ، فلم يعد ممكنا حلها بالطرق التقليدية المعتادة ، أى ضغط المرتبات ، وحشد الدخول لصالح القطاعات المؤممة ، والمشروعات الاجنبية ، مع ما يتضمنه ذلك من الاضرار بالمشروعات البرازيلية الصغيرة والمتوسطة . وقد اضطرت الحكومة أخيرا الى وضع برنامج للحد من التضخم إصلاح العجز فى الميزان التجارى . وطالبت الجماعات المهنية مرات عديدة ، بتحرير النظام من القيود . ويعلق الكاتب على ذلك بقوله إن العواطف التحررية لدى الطبقة الحاكمة مازالت ضعيفة . فهذه الطبقة تفكر فى نوع من « الديمقراطية بدون الشعب » ، حيث تكون للصفوة فقط ، حرية أكبر فى القول والفعل . وقد أقيل وزير الصناعة فى بداية العام ، عندما شدد من هجومه على السياسة الاقتصادية للنظام .

والغريب أن الخلافات بين الولايات المتحدة والبرازيل ، قد أفسحت المجال مرة أخرى أمام الحكومة العسكرية للمناورة . فقد ثار البرازيليون على تدخل الولايات المتحدة ، واستخدامها حق الفيتو ضد الاتفاق المبرم بين بون وبرازيليا ، بشأن بناء مصانع البلوتونيوم ، واعتبروا هذا التصرف حلقة جديدة فى سلسلة الضغوط التى تمارسها الحكومة الامريكية على السياسة البرازيلية منذ الحرب العالمية الثانية . قد هاجمت المعارضة بلا شك هذا الاتفاق ، بسبب استبعاد العلماء البرازيليين ، وقبول الحكومة بعض البنود التى تضر بالمصلحة الوطنية . هذا إلى جانب السرية التامة التى تمت فى إطارها المفاوضات . ولكن هذا لا يمنع من أن البرازيل تملك وحدها الحق المطلق فى حسم هذا الموضوع ، دون تدخل من قوة عظمى . ويشير الكاتب إلى الأهمية التى يشكلها تطوير البحث النووى فى البرازيل ، لعدم كفاية احتياطياتها من البترول . وقد تسببت الولايات المتحدة أيضا فى إفشال المشروع البرازيلى لشراء المصانع النووية من ألمانيا عام ١٩٥٤ ،

وفسخ العقد بعد أن كان البنك البرازيلى قد بدأ فعلا فى تحويل أول دفعة من نفقات المشروع .

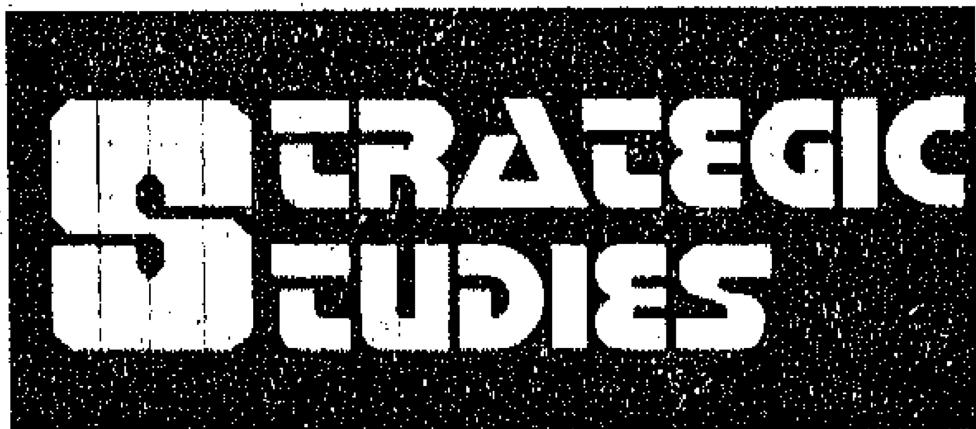
تعسر المفاوضات حول القروض :

يتحدث الكاتب عن التوتر الذى يسود العلاقات بين الولايات المتحدة والبرازيل ، فيقول إن الموقف الامريكى بشأن احترام حقوق الانسان لم يستطع أن يحطم جدار الشك الذى يحيط بالتدخلات الامريكية فى السياسة البرازيلية ، خاصة بعد أن اثبتت وثائق ليندون جونسون ، تورط الولايات المتحدة فى انقلاب عام ١٩٦٤ . وقد انتهزت الحكومة البرازيلية هذه الفرصة ، وكشفت عن الاتفاق العسكرى المبرم بين البرازيل والولايات المتحدة عام ١٩٥٢ . فلم تعد الجنرالات الحاكمة بحاجة إلى هذا الاتفاق ، بعد أن تطورت صناعة الاسلحة فى البرازيل ، وتنوعت مصادرها من الاجهزة الحربية ، وأصبح فى مقدورها الحصول على جميع الامتيازات التى كانت تحصل عليها بموجب هذا الاتفاق . ولكن الولايات المتحدة ، لم تعر هذا الحدث اهتماما كبيرا ، فما زال الجيش البرازيلى جزءا من تشكيل الدفاع الامريكى ، بمقتضى المعاهدة التى وقعت فى ريو دو جانيرو عام ١٩٤٧.

وقد شعرت الحكومة البرازيلية بالوضع الخطير الذى سينجم بالضرورة عن الضغوط الامريكية من جهة ، والضغوط الداخلية للحركة الديمقراطية من جهة أخرى ، فسارعت بتفجير الموقف ، عن طريق ضرب المعارضة فى الداخل ، ووجدت ضالتها المنشودة فى وثيقة بعنوان « بيان رجال البنوك » نشرتها الصحف البرازيلية ، ردا على البيانات التى أدلى بها المهنيون فى هجومهم على النظام . وتؤكد هذه الوثيقة بعد التحليل الدقيق لانتخابات ديسمبر الماضى ــ أن الحكومة قد خسرت الانتخابات ، وانها ستخسرها مرة أخرى ، اذا لم تعدل من قواعد اللعبة السياسية ، وأنه فى حالة فوز المعارضة ، قد يهب جزء من الجيش لنصرتها ، وبذلك يكون الوقت قد فات للسيطرة على الموقف . والمعروف أن القطاع المصرفى ، هو أكثر القطاعات التى استفادت من هذا الحكم الاستبدادى ، منذ أن استتب عام ١٩٦٤ ، فقد حققت البنوك البرازيلية وفروعها فى الخارج ، أرباحا طائلة خلال هذه السنوات الأخيرة . وهذا يفسر رغبتها فى أن يتخذ النظام موقفا متشددا ، ويحكم قبضته أكثر على البلاد .

ويؤكد الكاتب أن التعديل فى النظام الانتخابى ، هو مقدمة لتعديلات سياسية أخرى واسعة النطاق ، تستهدف الحد من الحريات الديمقراطية ، وإدخال بنود أخرى على قانونى الصحافة والأمن القومى ، بحيث يصبحان أكثر صراحة . ومن المنتظر أن تكتمل مراحل هذه الازمة السياسية على الصعيد الخارجى ، عندما تتضح حدود السياسة التى يزمع الرئيس كارتر اتخاذها ، دفاعا عن حقوق الانسان فى أمريكا اللاتينية . ففى الوقت الذى توجه فيه وزير المالية البرازيلى إلى نيويورك ، ليحصل من المؤسسات الدولية على ما تحتاجه بلاده من قروض كان الكونجرس قد وافق على القانون الذى يقضى بمنع المساعدات عن الدول اللاتينية ، التى تنتهك حقوق الانسان . ولكن ما لبث أن استثنى من هذا القانون ، المشروعات ذات الأهمية الاجتماعية التى يقوم بتمويلها البنك الدولى . إلا أن تدهور الاقتصاد البرازيلى ، دفع بالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، إلى إظهار تحفظهما بشأن القروض المطلوبة ، فقررا أن يسيطرا أولا على هذا الاقتصاد قبل أن يوافقا على أى شىء .

ويتساءل الكاتب ، ترى لو تأجلت هذه القروض الدولية التى تحتاجها البرازيل ، هل سيبحث وزير المالية عن أسباب هذا التأجيل فى انتهاك النظام العسكرى لحقوق الانسان فى سجون البرازيل ، أم فى ارتفاع أسعار الخضروات فى أسواق ريو وساو باولو ؟



ــ مجلة الدراسات الاستراتيجية
ــ باكستان ، بنجلاديش والدول الكبرى
ــ بقلم : لورانس زيرنج

يبدأ الكاتب مقاله بالحديث عن محاولات الولايات المتحدة المستمرة على مدى حقبتين ، للاحتفاظ بقوتها السياسية والعسكرية فى شبه القارة الهندية الباكستانية ، دون ان تنحاز إلى اى من طرفى النزاع الدائر بين اهم دولتين فى المنطقة . وقد كانت الولايات المتحدة تعتبر ان سياستها فى باكستان مستقلة تماما

عن سياستها فى الهند . وكافحت طويلا لكى تحتفظ بصداقة الهند ، فأغرقتها بكميات هائلة من المواد الغذائية والمعونات الاقتصادية والفنية . ويشير الكاتب إلى ان اهتمام الولايات المتحدة بباكستان انما يرجع إلى فشلها فى اقناع الهند بعدم جدوى سياسة عدم الانحياز ، ورغبتها فى ان تجعل من الدولة الباكستانية قوة حربية جبارة نظرا لموقعها الاستراتيجى فى المنطقة . الا ان انفجار ازمة بنجلاديش قد اظهر جليا انحياز الولايات المتحدة الى جانب باكستان ضد الهند . وكانت النتائج التى اسفرت عنها تلك الازمة سببا فى اعادة تقييم الولايات المتحدة لسياستها فى المنطقة ، خاصة بعد ان ذهبت ادراج الرياح أحلامها فى ان تصبح باكستان خط الدفاع الاول فى شبه القارة ، وان تبتعد الهند عن السيطرة السوفيتية .

ويقول الكاتب ان العلاقات والتحالفات بين القوى الكبرى والصغرى قد اعيدت صياغتها فى السبعينات ، وبالذات فى جنوب آسيا . ووضحت رغبة الولايات المتحدة فى التخلص من الحرب فى الهند الصينية وتحسين علاقتها مع الصين . وقد لعبت باكستان دورا هاما فى ترتيب زيارة كيسنجر لبكين . وكان ذلك دافعا للولايات المتحدة بعدم ادانة الحكومة الباكستانية لتصرفاتها فى باكستان الشرقية ، بل لقد صرحت ان الحرب الاهلية فى باكستان ماهى سوى مشكلة داخلية وينبغى ان يحلها الباكستانيون بمفردهم .

ويشير الكاتب إلى محاولات الولايات المتحدة والصين التصدى لتقسيم باكستان ، وذلك يرجع لاسباب خاصة تتعلق بهما . وقد ادرك الاتحاد السوفيتى والهند التواطؤ الموجود بين هاتين الدولتين وباكستان ، كما ان الولايات المتحدة والصين بدورهما . قد اقتنعتا ، بعد المعاهدة الهندية السوفييتية فى اغسطس ١٩٧١ ، بان الصراع فى بنجلاديش تمتد جزوره إلى مابعد حدود الدولة الباكستانية ، وتأكدتا من اصرار الهند والاتحاد السوفيتى على تمزيق اوصال هذه الدولة . ولم تكن الهند لتجرؤ على الدخول بجيوشها الى باكستان الشرقية لولا تأكدها من وقوف الاتحاد السوفيتى إلى جانبها وتصديه لاى اجراء قد يتخذ ضدها فى مجلس الامن .

ولم يغير ذو الفقار على بوتو كثيرا من سياسة بلاده الخارجية ، وانما أيقن أن مصلحة باكستان تكمن فى الاتجاه إلى جنوب غرب آسيا والشرق الاوسط . وقد حظت ايران ودول الخليج العربى الفارسى بالنصيب الاكبر من هذا الاهتمام ، واستجابت ، باستثناء العراق ، إلى جميع مبادرات باكستان السياسية والاقتصادية .

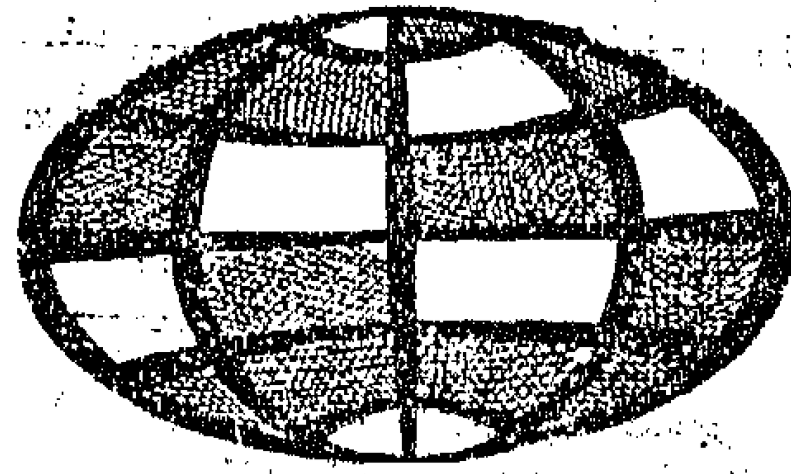
اما بنجلاديش ، فلم يكن الاستقلال بالنسبة لها بداية عصر رخاء وازدهار ، ولم تستطع ان تبنى نفسها دون المساعدات التى تأتيها من الخارج ، والتى يقع الجزء الاكبر منها على عاتق الولايات المتحدة .

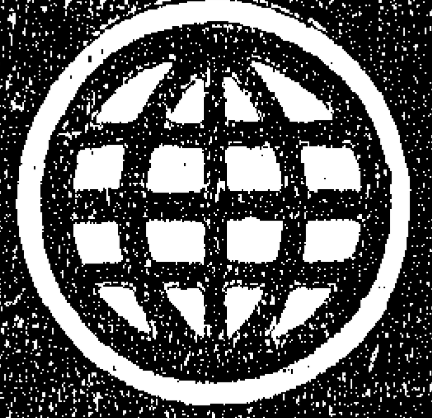
ويرى الكاتب ان توقعات الهند بالنسبة لنتائج ازمة بنجلاديش لم تصدق ، وانها قد دفعت ثمنا باهظا لانتصارها . فقد ظنت ان تمزيق باكستان سيزيدها قوة ، فتصبح بالتالى الدولة الكبرى فى شبه القارة والمتحدثة بلسان دول العالم الثالث ، وان بنجلاديش لن تكون سوى دولة تابعة لها . ولكنها لم تبلغ هذه الاهداف . فقد تدهورت علاقاتها مع بنجلاديش بعد موت مجيب الرحمن . وزاد تدريجيا شعور العداء للهند داخل الدولة الحديثة ، فى حين تحسنت علاقات هذه الاخيرة بباكستان ، ولعب الاسلام كديانة مشتركة ، دورا قويا فى التقريب بين الدولتين . وادى هذا الانفتاح الجديد على باكستان إلى ادخال الصينيين إلى بنجلاديش وتبادل السفراء فى بداية عام ١٩٧٦ . وباختصار اصبحت بنجلاديش ، رغم هشاشتها كدولة ، تشكل تحديا للهند لم يكن موجودا من قبل .

ويوضح الكاتب ان المشكلة الرئيسية التى تواجه الاتحاد السوفييتى فى جنوب آسيا هى الصين وليست الولايات المتحدة . ان الصين تريد ابعاد النفوذ السوفيتى عن هذه المنطقة ، فجنوب آسيا مرتبط بأمن الصين ومصالحها فى جنوب شرق آسيا . اما بالنسبة للاتحاد السوفيتى فهذه المنطقة تتصل اتصالا وثيقا باهتماماته فى الشرق الاوسط ، ويستطيع عن طريق السيطرة على جنوب آسيا ان يوازن الزيادة المضطردة فى قوة الخليج الفارسى ، وخاصة ايران . اما التهديد الذى تشكله الولايات المتحدة للاتحاد السوفييتى فلا ينبع من الوجود الامريكى على اراضى جنوب اسيا ، وانما من قرارها بأن تصبح قوة كبرى فى المحيط الهندى . ويخشى السوفييت السياسة الحربية التى سيفرضها الامريكيون على المحيط الهندى ، كما يخشون ايضا امتداد العمليات التى تقوم بها الغوصات الامريكية فى المحيط الهندى وقرب الخليج الفارسى إلى

اسيا الوسطى السوفيتية . ومازالت هناك قاعدة انجليزية امريكية مشتركة فى جزيرة دييجو جارسيا فى المحيط الهندى ، وقاعدة عسكرية أمريكية ايضا فى اثيوبيا ، كما تعمل ايران على تطوير قواعدها فى المحيط الهندى التى قد تستخدمها البحرية الامريكية او القوات الجوية الامريكية .

ومن رأى الكاتب ان الولايات المتحدة لاتستطيع ان تبنى سياستها فى جنوب اسيا على افتراض ان الصين ستظل تلعب فقط دور العنصر المتحيز لتعادل القوى فى المنطقة ، او ان تتصور ان الهند وباكستان وبنجلاديش ستحل خلافاتها بعيدا عن تدخل الدول الكبرى . ان جنوب آسيا لايمكن تجاهله وكذلك باكستان وبنجلاديش واذا كانت هذه المنطقة تشكل جزءا من مجال اوسع بالنسبة للصين والاتحاد السوفيتى ، فهى كذلك ايضا بالنسبة للولايات المتحدة . فجنوب أسيا مرتبط ارتباطا وثيقا بمصالح الدفاع الأمريكية . فاذا كانت ايران والسعودية والخليج الفارسى عموما ذات أهمية حيوية بالنسبة لسياسة الدفاع الامريكية ، فان باكستان هى مفتاح نجاح هذه السياسة . وسيساعد استقرارها على قيام ايران بدور القوة الساحلية الكبرى فى الخليج الفارسى . ان هناك ترابط بين الوجود الامريكى فى البحر الابيض المتوسط واستمرار نفوذ الولايات المتحدة فى الشرق الاوسط الذى ينظر إلى باكستان كامتداد خارجى له . وتتمتع باكستان بعلاقات طيبة مع السعودية ودول الخليج العربى ، وقد تتوصل إلى ضم هذه الدول الى ايران فى تنظيمات مشتركة للدفاع والتعاون الاقتصادى . ويقول الكاتب ان مثل هذا النوع من التعاون قد يؤدى إلى استقرار الاوضاع فى هذه المنطقة المضطربة ، ويسهل ادارة السياسة الخارجية مع الدول الكبرى والهند . وسيتجه اهتمام باكستان إلى الشرق الاوسط ، فتخف بالتالى حدة الشكوى التى تساور الهند بشأن مطامع الباكستانيين فى بنجلاديش ويتماسك قليلا القطاع الشمالى الشرقى من شبه القارة ☐





شهريات

يونيو ١٩٧٧
يوليو ١٩٧٧
اغسطس ١٩٧٧

يونيو ١٩٧٧

الاتحاد السوفييتي

٤ : أعطى الدستور السوفييتي الجديد الذى أعلن رسميا فى موسكو ، مزيدا مـن الدعم لدور الحزب الشيوعى السوفييتي وسكرتيره العام وعلاقاته بسلطات الدولة الاخرى ، فقد نص على أن الحزب هو القوة الموجهة فى البلاد ، وهو العنصر المركزى للنظام السياسى ولكافة الهيئات التابعة للدولة ولجميع المنظمات الاجتماعية .

٥ : أعلن ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفييتي ، أن الدستور الجديد ، يجب أن يزيد مـن قـوة القـانون والنظام ، فى الوقت الذى ساد فيه القمع وانتهكت مبادىء الديمقـراطية فى ظـل الدستور الحالى .

٥ : وصل الى موسكو ، لوى دى جيرنجو وزير الخارجية الفرنسية ، لاجراء محادثات مـع اندريه جـروميكو وزير الخـارجية السوفييتية ، حول إجتماع القمة المزمع عقده فى باريس بين الرئيس الفـرنسى فاليرى جيسكار ديستان وليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفييتي .

٧ : صدر بيان مشترك فى كل من موسكو والقاهرة ، يعلن عن زيارة رسمية يجـريها إسماعيل فهمى وزير خارجية مصر للاتحاد السوفييتي . ويشمل جدول المباحثات التى تستمر يومـى ٩ و ١٠ يونيو الموضـوعات التالية : الموقـف الدولى بكل تطـوراته ، الموقف فى الشرق الأوسـط وقيام الدولتين العـظميين بالدعوة لعقـد مـؤتمر جنيف وإشـتراك الفلسطينيين فيه ، العـلاقات الثنائية بين البلدين والموضـوعات الاقتصـادية والسـياسية والعسـكرية . ويتناول جدول الأعمال أيضا بحث الوضع فى القارة الافريقية .

٨ : وصل الىٰ موسكو ، وزير الخارجية المصرى ، لاجراء محـادثات رسـمية مـع اندريه جـروميكو وزير الخـارجية السوفييتي حول قضية الشرق الأوسـط ، وإنعقـاد مـؤتمر جنيف والعـلاقات بين البلدين .

١١ : صدر بيان مشترك عن المحادثات التى أجراها وزيرا خـارجية مصر والاتحـاد السوفييتي فى مـوسكو . وأكد البيان على إهتمام الطرفين بإتخاذ الاجراءات الهادفة الى التغلب على الصـعوبات القـائمة فى العلاقات بين البلدين ، لتطـوير التعـاون المصرى السـوفييتي فى مختلف المجـالات لصالح الشعبين .

١٦ : إنتخب ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعى السـوفييتي بالاجمـاع رئيسـا للدولة ، مـع إحتفـاظه بمنصبه كسكرتير للحـزب ، وذلك للمـرة الاولى فى تاريخ الاتحاد السوفييتي .

انظر ايضا : السـودان (٤ ــ ٢١) سـويسرا (٢٠) فـرنسا (٢٠ ــ ٢٢) ليبيا (٤) المملكة المتحـدة (١٦) الولايات المتحـدة (٢٩) يوغوسلافيا (٢٣) .

إثيوبيا

١٠ : أعلنت جبهة تحرير أوروموم ، إحدى الحركات المعـارضة للنظـام الاثيوبى ، فى بيان أصدرته ، مسئوليتها عن قـطع خـط السكة الحـديد الاسـتراتيجى الذى يربط بين اديس أبابا وجيبوتى .

١٩ : وصل الى اديس أبابا ، وفد من ستة من كبار المسئولين الليبيين ، فى زيارة وصفت بأنهـا « زيارة عمـل » ، تجـرى خـلالها محادثات مع المسئولين الليبيين .

٢٢ : إحتلت قوات تحرير إريتريا ، مطار مدينة بارينتو الاستراتيجية بالقرب من الحـدود السودانية .

٢٥ : أعلن إسياسى إفروركس الأمين العام للجبهـة الشـعبية لتحـرير إريتريا ، أن الحـكومة العسـكرية فى إثيوبيا ، قـامت بحشد نحو ٢٥ الفا من القوات النظامية فى منطقة « أواش » فيى الأجزاء الشرقية من إثيوبيا ، لتحقيق أطمـاعها فى إحتلال جيبوتى ، ولمواجهة الصومال عسكريا .

٢٥ : قام الجنرال منجستو ميريام رئيس المجلس العسـكرى الحـاكم فى إثيوبيا ، بإستعراض قوات ميليشيا الفلاحين ، التى يعد لارسالها فى مسيرة مسـلحة الى إقليم إريتريا لمقاومة ثورته من أجل الاستقلال .

انظر ايضا : السودان ١ ــ ١١ ــ كينيا ٩

الأردن

٣ : صدق الملك حسين ملك الأردن ، على إتفاق تم إبرامه مع سوريا ، بشأن إستغلال مياه نهر اليرموك والأردن اللذين يمـران عبر الحـدود بين البلدين . وبمقتضى هـذا الاتفاق ، سيتم بناء سد على نهر اليرموك ، يسـمح برى أراضى وادى نهـر الأردن ، وتزويد البلدين بالكهرباء .

٢٢ : اعلن فى عمان ، أن مضر بدران قدم للفلسطينيين ورقة تتضمن تصور الأردن لشـكل العـلاقات الأردنية الفلسـطينية المسـتقبلة ، فى إطـار مشروع المملكة العربية المتحدة الذى إقترحته الأردن عام ١٩٧٢ .

٢٦ : أجرى الملك حسين ، مشاورات مطولة مع عدد من الشخصيات الفلسطينية المقيمة فى عمان ، والشخصيات الأردنية ، لتشـكيل وزارة جديدة فى الأردن .

انظر ايضا : الولايات المتحدة الامريكية ١٦

اسبانيا

٣ : اكدت أسبانيا والسعودية فى بيان مشترك صدر فى الرياض ومدريد ، بعد إنتهاء زيارة الأمير فهـد بن عبد العـزيز ولى عهـد السعودية لاسـبانيا ، أن أى حـل لمشكلة الشرق الأوسط ، يجب أن يعترف بالحقوق العادلة والمشروعة للشعب الفلسطينى ، بما فى ذلك حقه فى تقـرير مصيره ، وفى وطـن قومى له .

١٥ : توجه اكثر من ٨٠٪ من الناخبين الاسـبان ، الذين يبلغ عددهـم ٢٣ مليون ناخب ، الى صناديق الاقتراع ، لانتخـاب برلمان جـديد ، يضـم مجلسـين للنواب

والشيوخ ، فى أول إنتخابات حرة تجرى فى أسبانيا منذ ٤١ عاما .

١٧ : أظهرت النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية فى أسبانيا ، فوز تحالف الوسط الديمقراطى ، بزعامة ادلفو سواريز رئيس الوزراء بـ١٦٨ مقعدا من مقاعد البرلمان البالغ عددها ٣٥٠ بزيادة ٩ مقاعد فقط عن النسبة المطلوبة للفوز بالاغلبية . وبذلك أصبحت اسبانيا مقسمة الى : وسط بزعامة سواريز ، ويسار بزعامة فيليب جونزاليز ، الذى قاد حزب العمال الاشتراكى فى المعركة الانتخابية والتى خرج منها ليصبح ثانى قوة سياسية فى اسبانيا ، بحصوله على ١١٦ مقعدا .

٢٠ : دعا ممثلو إقليم الباسك المنتخبين فى مجلس النواب والشيوخ الاسبانى ، الى ضرورة منح الحكم الذاتى لاقليم الباسك ، والاعتراف رسميا بلغة الاقليم ، والافراج فورا عن كل المعتقلين السياسيين ، وعودة المنفيين فى الخارج من مواطنى الباسك . وقد جاء ذلك فى بيان اخذ صيغة إنذار ، أرسله ممثلو الباسك الى الملك الاسبانى خوان كارلوس وأدولفو سواريز ، وهددوا فيه بالاستمرار فى النضال والقتال ، الى حين يتحقق مطلبهم فى الحصول على دولة مستقلة داخل إتحاد فيدرالى اسبانى .

المانيا الاتحادية

١٨ : أعلن هيلموت شميت مستشار المانيا الاتحادية ، أن حكومة بلاده سوف تفرض حظرا مؤقتا على تصدير مفاعلات لاعادة تصنيع الطاقة الذرية لدول العالم المختلفة ، وذلك فى أعقاب المشاورات التى جرت بين شميت وبين الرئيس الفرنسى جيسكار ديستان لمدة يومين فى بون .

اوغندا

٢٤ : أعلن راديو كمبالا ، أن الرئيس عيدى أمين ، قد عاد لاستئناف نشاطه من جديد ، بعد الأنباء التى ترددت طوال الاسبوع السابق حول إختفائه .

انظر ايضا : ايرلندا ٧ ـ المملكة المتحدة ١٦

أيرلندا

٧ : أعلنت الحكومة الايرلندية ، أنها رفضت التصريح للطائرة التى تقل الرئيس الأوغندى عيدى أمين بالهبوط فى مطار دبلن ، وهو فى طريقه لحضور مؤتمر الكومنولث فى لندن .

١٨ : فاز حزب « فيانا فيل » المعارض فى ايرلندا فى الانتخابات العامة ، وحصل على ٧٥ مقعدا من مقاعد البرلمان ، التى يبلغ عددها ١٤٨ مقعدا . ويقوم جاك لينش زعيم الحزب ، بتشكيل الوزارة الجديدة ، بعد هزيمة الائتلاف الحكومى الذى تزعمه رئيس الوزراء السابق ليام كونسجريف الذى هزم فى الانتخابات .

باكستان

٢ : أصدرت المحكمة العليا فى باكستان ، حكما يقضى بأن الاحكام العرفية التى أعلنها ذو الفقار على بوتو رئيس الوزراء فى باكستان منذ ستة اسابيع ، غير شرعية طبقا للدستور الحالى .

٣ : أعلنت الحكومة الباكستانية ، إطلاق سراح الغالبية العظمى من ممثلى المعارضة المسجونين ، كما أعلنت الكف عن إلغاء القبض ، ورفع الرقابة ، ودفع تعويضات الى أسر قتلى وجرحى الأحداث الأخيرة .

٧ : بدأ ذو الفقار على بوتو رئيس الوزراء الباكستانى ، الجولة الثالثة للمحادثات مع أحزاب المعارضة ، حول الأزمة السياسية الباكستانية ، التى بدأت منذ ثلاثة أشهر ، بسبب ما تزعمه المعارضة من أن بوتو قد تلاعب بالانتخابات .

انظر ايضا : دولة الامارات ٢٠ ـ السعودية ١٨ ـ الولايات المتحدة ٤

البرتغال

٢٠ : أكد المؤتمر العالمى ضد العنصرية والاستعمار فى افريقيا الجنوبية ، الذى إستمر ٤ أيام فى لشبونة ، والذى إشترك فيه ممثلو ٧٠ دولة و ٢٠ منظمة ، فى البيان الختامى ، شرعية النضال المسلح الذى تقوم به الشعوب الافريقية للوصول الى السلطة فى جنوب افريقيا وناميبيا وروديسيا . ودعا العالم الى زيادة مساندته للحركات الوطنية فى افريقيا الجنوبية .

تركيا

٧ : أعلن فى أنقرة ، فوز حزب الشعب الجمهورى المعارض بزعامة بولنت ايجيفيت بالاغلبية النسبية لمقاعد مجلسى النواب والشيوخ فى الانتخابات التركية .

١٤ : كلف فخرى كوروتورك رئيس جمهورية تركيا ، بولنت ايجيفيت رئيس حزب الشعب الجمهورى تشكيل الوزارة الجديدة خلفا لحكومة سليمان ديميريل زعيم حزب العدالة الاجتماعى ، الذى هزم فى الانتخابات العامة .

٢٦ : أعلن بولنت ايجيفيت رئيس وزراء تركيا ، بأنه على إستعداد لاجراء مباحثات مع قسطنطين كرامانليس رئيس وزراء اليونان ، حول مشكلة قبرص ومشكلة بحر إيجه .

تشاد

٣٠ : إتهم الرئيس فيليكس معلوم رئيس جمهورية تشاد ، الجماهيرية الليبية بإحتلال جزء من شمال تشاد ، وأعلن أن المحادثات بين البلدين قد منيت بالفشل .

تونس

٨ : بدأت المباحثات الرسمية بين الحبيب الشطى وزير خارجية تونس ، وعلى عبد السلام تريكى وزير خارجية ليبيا ، حول إيجاد حل للنزاع بين البلدين ، بشأن منطقة الرصيف القارى فى خليج قابس . وحضر المباحثات الامين العام للجامعة العربية .

١٠ : تم الاتفاق بين ليبيا وتونس ، على عرض النزاع بينهما حول تحديد الرصيف القارى على محكمة العدل الدولية فى لاهاى .

١٣ : بدأت فى تونس ، محاكمة ٣٣ شخصا من أنصار أحمد بن صالح وزير الاقتصاد والتخطيط السابق ، بتهمة التآمر ضد أمن الدولة ، والانتماء الى منظمة سرية إسمها « حركة الاتحاد الشعبى » .

انظر ايضا : الولايات المتحدة الامريكية ٣

الجمهورية العربية اليمنية

٢٠ : بدأت المباحثات الرسمية فى صنعاء ، بين طه محيى الدين معروف نائب رئيس الجمهورية العراقى ، والمسئولين اليمنيين ، حول العلاقات الثنائية بين البلدين ، وخاصة دور العراق فى دعم خطة التنمية فى اليمن ، بالاضافة الى مختلف الأوضاع العربية الراهنة .

انظر جمهورية مصر العربية ١٩

جمهورية مصر العربية

١٢ : وصل الى القاهرة ، الرئيس نياسينجبى أيايما رئيس جمهورية توجو ، لاجراء مباحثات رسمية مع الرئيس السادات ، حول ترتيبات إنعقاد مؤتمر القمة الافريقى ، والتطورات فى الشرق الأوسط ، والعلاقات بين البلدين .

١٩ : حصلت الحكومة المصرية على قرض من الولايات المتحدة قدره ٤٠ مليون دولار ، لتطوير إنتاجها من عربات سكك الحديد ، وتوريد ٣٠٠ عربة ركاب جديدة من الولايات المتحدة .

١٩ : أكد البيان المشترك الذى صدر فى كل من القاهرة وصنعاء ، حول المباحثات التى جرت بين رئيس الوزراء المصرى ورئيس الوزراء اليمنى ، إتفاق الجانبين ، على تزويد اليمن بإحتياجاته من الخبراء والعمال المصريين من مختلف التخصصات والمستويات ، وعلى إسهام شركات الانشاءات المصرية فى تنفيذ بعض مشروعات خطة التنمية فى اليمن ، وعلى تنمية وتنشيط التبادل التجارى بين البلدين .

٢١ : طلبت الحكومة المصرية رسميا ، من وزير الدولة الايطالى للشئون الخارجية السنيور لوسيانو رادى ، أثناء زيارته لمصر ، أن تصدر دول السوق الأوروبية التسع ، بيانا سياسيا يحدد موقفها من إستئناف

المفاوضات في مؤتمر جنيف ، ومن التسوية النهائية لمشكلة الشرق الأوسط .

٢٢ : اصدر الرئيس السادات ، قرارا جمهوريا يقضي بالاذن للدكتور صلاح حامد وزير المالية ، بضمان البنك المركزي في إقتراض مبلغ الف و ٤٧٥ مليون جنيه من هيئة الخليج للتنمية في مصر .

٢٤ : تلقت الحكومة المصرية ، هدية جديدة صينية من قطع الغيار الحربية .

٢٤ : اعلنت مصر ، إعترافها رسميا بدولة جيبوتي فور إعلان إستقلالها .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتي (٧ ـ ١١) سوريا ١٠ ـ فرنسا ٨ ـ الولايات المتحدة ١٤ ـ اليونان ٢٨

جنوب افريقيا

١٦ : تعرض جان داوت مفوض حكومة جنوب افريقيا العنصرية في إقليم ناميبيا ، لمحاولة إغتيال قام بها بعض اعضاء من منظمة سابو .

٢٢ : اعلن بيك بوتا وزير خارجية حكومة الاقلية العنصرية البيضاء في جنوب افريقيا ، ان بلاده لا يمكن أن تقبل منح حق التصويت للوطنيين الافريقيين تبعا لمبدأ رجل واحد = صوت واحد . وقال ان إصرار الولايات المتحدة على هذا الامر ، قد يؤدي الى تدهور سريع في العلاقات بين البلدين .

٢٣ : إندلعت موجة جديدة من المظاهرات في مدينة سويتو بجنوب أفريقيا ، إحتجاجا على إعتقال زعماء الطلبة الافريقيين ، واسلوب التعليم في مدارس الافريقيين .

انظر ايضا : البرتغال ٢٠

جيبوتي

٢٤ : اتخذ مجلس النواب قرارا إجماعيا بانتخاب حسن جوليد اوبتيدون رئيسا لجمهورية جيبوتي .

٢٧ : اعلن استقلال جمهورية جيبوتي ، آخر المستعمرات الفرنسية ، بعد ١١٥ سنة من الاستعمار لتصبح العضو رقم ١٤٨ في الأمم المتحدة . والعضو رقم ٤٩ بمنظمة الوحدة الافريقية .

٢٧ : طلبت جيبوتي رسميا الانضمام الى جامعة الدول العربية .

انظر ايضا : جمهورية مصر العربية ٢٤

دولة الامارات العربية المتحدة

٧ : اكد مانع سعيد العتيبة وزير البترول والثروة المعدنية بدولة الامارات العربية ، ان بلاده والسعودية ، تبذلان جهودا مكثفة في الوقت الحالي ، للعودة إلى نظام السعر الموحد للبترول .

٢٠ : بدأت في ابو ظبي ، المباحثات الرسمية بين الشيخ زايد رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ، وذوالفقار علي بوتو رئيس وزراء باكستان ، حول حلول الأزمة السياسية في باكستان ، ووسائل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين .

٢٤ : وصل الرئيس الصومالي محمد سياد بري إلى ابو ظبي ، ليبحث مع قادة الخليج العربي ، المشاكل التي تواجه الأمن في البحر الأحمر ، على ضوء حصول جيبوتي على إستقلالها .

روديسيا

٢ : أعلنت حكومة الاقلية العنصرية في روديسيا ، أن قواتها قد بدأت في الانسحاب من مدينة مابايي في موزمبيق ، التي دخلتها منذ ٥ أيام ، بعد أن « أنهت مهمتها » .

انظر ايضا : البرتغال ٢٠ ـ موزمبيق (١ ـ ٢٦) .

زائير

٨ : غادرت كينشاسا ، آخر دفعة من القوات المغربية التي اشتركت مؤخرا مع جيش زائير في قمع التمرد الانفصالي في إقليم شابا بجنوب البلاد .

انظر ايضا : المملكة المغربية ١٤

السودان

١ : حذر الرئيس السوداني جعفر نميري ، من الاستمرار في دعم إثيوبيا بالاسلحة والمعدات العسكرية ، مما يهدد بتفجير الحرب بين إثيوبيا والصومال .

٤ : أعلن منصور خالد وزير خارجية السودان ، أن الحكومة السودانية لن تستدعي سفيرها في موسكو ، وقال أن الاتحاد السوفيتي قد استدعى سفيره في السودان ، ولكنه لم يسحبه ، وأكد « اننا لا نرى سببا لأن نرد على استدعاء السفير السوفيتي » .

٥ : بدأت رحلة الرئيس نميري إلى الصين ، في زيارة رسمية تستغرق اسبوعا ، بدعوة من الرئيس الصيني ، ويصحبه وفد على مستوى عال يضم ٦ من الوزراء السودانيين .

١١ : طالبت السودان بنقل مقر منظمة الوحدة الافريقية من أديس أبابا إلى عاصمة افريقية .

١٢ : وصل وفد من القوات الجوية الأمريكية إلى السودان ، لاجراء محادثات مع المسئولين في الحكومة السودانية ، حول إمداد السودان بمساعدات فنية جوية .

٢١ : عاد إلى الخرطوم ، الدبلوماسيون السودانيون الخمسة ، الذين كانت السلطات السوفيتية قد أبلغت السفير السوداني بقرار إبعادهم .

٢١ : كشفت سلطات الأمن السودانية ، عن تنظيم شيوعي سري جديد في مدينة بورسودان ، والقت القبض على ١٥ شخصا من اعضاء التنظيم .

١٣ : أمر الرئيس نميري بالحد من عدد اعضاء البعثات الدبلوماسية الأجنبية في الخرطوم ، وتنظيم تحركاتهم داخل السودان .

انظر ايضا : الصين ٩

سوريا

١٠ : طلبت سوريا إسهام المركز المصري للاستشعار من البعد ، في استكشاف ودراسة الثروات الطبيعية في الأراضي السورية .

١٥ : أعلن عبد الحليم خدام وزير خارجية سوريا ، أن بلاده تؤيد التفسير اللبناني لاتفاقية القاهرة ، وترى أن الاصلاح السياسي في لبنان ، يجب أن يقوم على أساس الوثيقة الدستورية التي أعلنت في ١٩٧٦/١/٢٢ .

٢٢ : إستقبل الرئيس السوري حافظ الأسد ، جوف ويتلام رئيس الوزراء الاسترالي ، وناقشا أزمة الشرق الأوسط ، والعلاقات الثنائية بين البلدين .

انظر ايضا : فرنسا ٣٠ ـ لبنان ٨ ـ يوغوسلافيا ٩

السويد

٤١ : أعلن معهد ابحاث السلام العالمي في ستوكهولم ، أن الانفاق العسكري لدول الشرق الأوسط ، قد بلغ ٥٢ في المائة من إجمالي الانفاق العسكري لدول العالم الثالث «باستثناء الصين» .

سويسرا

٢٠ : كشفت وزارة العدل السويسرية ، عن قضية تخريب جديدة ، تورط فيها أحد المواطنين السويسريين لحساب الدبلوماسيين السوفييت العاملين في مقر الأمم المتحدة بجنيف .

سيشيل

٥ ـ ٦ : وقع انقلاب في جزر سيشيل ، أطاح بحكومة جيمس مانشام ، وعين قادة الانقلاب ، فرانس رينيه رئيس حزب الشعب في سيشيل رئيسا للوزارة .

العراق

٤ : استقبل الرئيس العراقي احمد حسن البكر ، وليد جنبلاط رئيس الحزب الاشتراكي التقدمي اللبناني . واكد الرئيس العراقي من جديد ، مساندة العراق للنضال الذي تقوم به الحركة الوطنية التقدمية اللبنانية ضد القوى الانعزالية ، من أجل المحافظة على عروبة لبنان ، والدفاع عن الثورة الفلسطينية .

٢٨ ـ ٢٦ : أجرى ريمون بار رئيس وزراء فرنسا ، مباحثات مع صدام حسين نائب رئيس مجلس الثورة العراقية ، ومع الرئيس أحمد حسن البكر ، حول النزاع الاسرائيلي العربي ، وتدعيم العلاقات الثنائية الفرنسية ـ العراقية .

٢٧ : وصل إلى ، الشيخ سعد العبدالله وزير الداخلية والدفاع الكويتي ، في زيارة لكويت لمدة ٣ ايام ، لاجراء مباحثات ، تتناول مشكلة الحدود بين البلدين ، ومحاولة التوصل الى اتفاق نهائي ، لتخطيط المناطق المتنازع عليها ، والاتفاق على كيفية التنقيب واستغلال البترول في المناطق المشتركة بينهما .

الصين

٩ : وقعت الصين والسودان ، اتفاقية للتعاون والفني بينهما ، وقد وقع الاتفاقية عن الجانب السوداني ، عبد الرحمن عبدالله وزير الصناعة ، وعنالجانبالصيني ، شين موهوا وزير العلاقات الاقتصادية مع الدول الاجنبية .

انظر ايضا : جمهورية مصر العربية ٢٤ ـ السودان ٥

الفاتيكان

٩ : استقبل البابا بولس السادس ، يانوس كادار سكرتير أول اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المجرى ، وبذلك يصبح كادار أول زعيم حزب شيوعي يستقبله البابا .

فرنسا

٢ : اصدر مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي (الحوار بين الشمال والجنوب) الذي انعقد في باريس بيانا عن اعماله ، أعلن فيه ان المؤتمر قد بحث بشكل واسع مختلف القضايا الاقتصادية ، في مجالات الطاقة والتنمية والمواد الاولية بين الدول الصناعية المتقدمة ، والدول النامية (العالم الثالث ، دون ان يتم الاتفاق على المشاكل السياسية التي عرضت على المؤتمر .

٣ : انتهت في باريس ، الجولة الثانية للمفاوضات الامريكية الفيتنامية ، لاعادة العلاقات بين البلدين الى طبيعتها . واعلن رئيسا الوفدين ، انه ما زالت امامهما بعض خلافات تتطلب التسوية ، وتتعلق بصفة خاصة باسهام الولايات المتحدة في تعويض فيتنام عن اضرار الحرب .

٨ : وصل إلى باريس ، حسني مبارك نائب رئيس جمهورية مصر العربية في زيارة لفرنسا تستغرق ٥ ايام ، يلتقى خلالها بالرئيس الفرنسي ديستان ، لاجراء مباحثات حول تطورات الموقف في الشرق الاوسط ، وتطوير العلاقات بين مصر وفرنسا .

١٣ : أعلن المتحدث الرسمي باسم قصر الاليزية ، ان موقف فرنسا من النزاع العربي الاسرائيلي ، يرتكز على ضرورة الانسحاب الكامل من الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وضرورة الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني ، في إقامة وطن له ، وحق دول المنطقة في أن تعيش في سلام داخل حدود امنة .

٢٠ : بدأت في باريس ، المحادثات الرسمية بين الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان ، والرئيس السوفيتي ليونيد بريجينيف ، الذي وصل في زيارة رسمية لمدة ٣ ايام إلى باريس . وتعد هذه أول رحلة يقوم بها بوصفة رئيسا للاتحاد السوفيتي . وتتناول المحادثات الوفاق الدولي ، والتعاون السياسي بين البلدين .

٢٢ : اكدت فرنسا والاتحاد السوفيتي ، ان تحقيق السلام الدائم والعادل في الشرق الاوسط ، يجب أن يقوم على انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، واحترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، في إقامة وطن له ، وحق شعوب المنطقة في الوجود المستقل داخل حدود امنة ومعترف بها .

٢٢ : انتهت زيارة الرئيس السوفيتي ليونيد بريجينيف لفرنسا ، دون التوصل إلى أي اتفاق مع الرئيس الفرنسي ديستان ، حول قضية الوفاق . وصدر إعلان مشترك ، حول التعاون الفرنسي السوفيتي ، وقضية الحد من انتشار الاسلحة النووية ، وبيان اخر منفصل حول الوفاق .

٣٠ : وصل إلى باريس ، عبد الحليم خدام نائب رئيس الوزراء السوري ووزير الخارجية ، لاجراء مباحثات مع الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان ، والمسئولين الفرنسيين ، حول احتمالات تسوية سلمية في الشرق الاوسط .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي (٥ ـ ٧) المانيا الاتحادية ١٨ ـ العراق ٢٥

فلسطين

٣ : عاد مناحم بيجين زعيم كتلة ليكود إلى تاكيد اصراره على اختيار موشى ديان وزيرا للخارجية في الوزارة الاسرائيلية الجديدة ، ولكنه تعهد بالا يسند إليه مسئوليات جوهرية في الشئون المتعلقة بامن اسرائيل .

٥ : امتد الاضراب العام الى جميع مدن وقرى الضفة الغربية لنهر الاردن ، احتجاجا على الاحتلال الاسرائيلي ، وذلك في ذكرى مرور عشر سنوات على عدوان اسرائيل ضد الدول العربية في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ .

٧ : كلف افراهايم كاتزير رئيس دولة اسرائيل ، مناحم بيجين زعيم كتلة ليكود ، بتشكيل الحكومة الجديدة . واعلن بيجين انه سيبذل جهودا جديدة لتشكيل حكومة ائتلافية ، يشترك فيها حزب العمل .

١٣ : قرر حزب الحركة الديمقراطية من اجل التغيير ، الذي يتزعمه إيجال يادين في إسرائيل ، انهاء المفاوضات التي كانت تجرى بينه وبين حزب ليكود ، بشأن الاشتراك في الائتلاف الوزاري الجديد ، واعلن انسحابه منها ، لأن كتلة ليكود اظهرت عدم رغبتها في تعديل موقفها ، وقبول حل وسط ، من أجل وصول إلى سلام مع العرب .

١٥ : أعلنت كتلة ليكود ، أنها ستترك ثلاث وزارات لمدة شهرين او ثلاثة شهور ، على أمل أن يشغلها اشخاص من حزب الحركة الديمقراطية من أجل التغيير .

١٩ : وقع مناحيم بيجين ، اتفاق تشكيل حكومة ائتلافية مع الحزب القومى الدينى وحزب أجودات .

٢٠ : أعلن مناحم بيجين رئيس الحكومة الاسرائيلية الجديدة ، أن احتمال ضم الاراضى العربية المحتلة الى اسرائيل ما زال قائما ، وذلك فى حالة فشل المفاوضات مع الدول العربية .

٢٣ : شب حريق هائل فى مستودع للبترول الخام فى ميناء عسقلان الاسرائيلى على شاطىء البحر المتوسط ، مما أدى الى احتراق ما يزيد على ٣٠٠٠ طن من الزيت .

٢٦ : أعلن بيجين رئيس وزراء اسرائيل ، أن أول قرار يتخذه ، هو تشكيل مجلس محدود من ٧ أعضاء يتولون شئون الأمن .

٢٧ : لقى أبا إيبان وزير الخارجية الاسرائيلى الأسبق هزيمة فى حزب العمل الاسرائيلى ، بعد أن فقد عضويته فى لجنة الأمن والشئون الخارجية – أكبر لجان البرلمان الاسرائيلى .

٢٨ : بدأت الحكومة الاسرائيلية ، فى تنفيذ مخطط استيطانى واسع ومنظم فى الأراضى العربية المحتلة . ويشمل هذا المخطط ٢٩ مستوطنة جديدة ، وذلك ضمن برنامج كتلة ليكود ، الذى يسعى الى إنشاء ١٢٠ مستوطنة جديدة فى الأراضى العربية المحتلة .

٣٠ : اجتمع مناحم بيجين رئيس الوزراء الاسرائيلى ، مع إيجال يادين رئيس الحركة الديمقراطية من أجل التغيير ، لبحث إمكانية استئناف المفاوضات بين الجانبين ، حول انضمام الحركة إلى الائتلاف الوزارى الحاكم .

انظر ايضا : الأردن ٢٢ – فرنسا (١٣ – ٢٢) – كوستاريكا ٤ – لبنان (٥ – ١٩) الهند ٢٣ – الولايات المتحدة (١٤ – ٢٨) – يوغوسلافيا ٢٥

فنزويلا

٢٤ : أعلن فالنتين هيرنانديز وزير البترول الفنزويلى ، أن توحيد سعر البترول فى منظمة الدول المصدرة للبترول ، أصبح وشيكا .

انظر ايضا : الولايات المتحدة ٢٧

كوستاريكا

٤ : أعلن جونز لوافانيو وزير خارجية كوستاريكا ، أن بلاده لا تؤيد مطالب إسرائيل بضم الأراضى العربية المحتلة . وقال أن مشكلة الشرق الأوسط ، تكمن فى إنسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضى التى إحتلتها عام ١٩٦٧ ، وإنهاء حالة الحرب بين البلدين .

الكويت

١ : أصدر الشيخ جابر الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام الكويتى ، قرارا بتعطيل مجلة الرسالة الكويتية ، لمدة ثلاثة أشهر ، بسبب تعرضها لعدد من الدول العربية .

٨ – ١٠ : قام دوريز حكمت وزير الطاقة الايرانية بزيارة رسمية للكويت ، اجرى خلالها مباحثات حول التعاون بين البلدين فى مجال الطاقة . وقرر الجانبان ، تبادل الخبراء والفنيين لبحث المشاريع المشتركة لانتاج الكهرباء .

انظر ايضا : العراق ٢٧

كينيا

٤ : أصدرت حكومة كينيا ، قرارا بمنع شركات الخطوط الجوية من نقل الركاب ، على الخط الجوى الموصل بين نيروبى ودار السلام .

٩ : أعلنت وكالة أنباء كينيا ، أن مئات من الأثيوبيين يفرون إلى كينيا ، بعد إنهيار النظام والقانون فى إثيوبيا .

لبنان

٥ : أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، أن القوات الاسرائيلية قصفت بالمدافع مدينة النبطية فى جنوب لبنان ، فى الذكرى العاشرة لحرب ١٩٦٧ .

٨ : وصل عبد الحليم خدام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السورى ، إلى بيروت ، فى زيارة قصيرة لاجراء مباحثات مع الرئيس اللبنانى إلياس سركيس ، تتركز حول الأزمة فى جنوب لبنان ، وتنفيذ إتفاقية القاهرة التى تنظم الوجود الفلسطينى فى لبنان ، ومسائل الأمن .

١٤ – ١٨ : استمرت الاشتباكات فى جنوب لبنان ، بين القوات الانعزالية المدعمة بالقوات الاسرائيلية ، وبين القوات الفلسطينية والوطنية .

المملكة العربية السعودية

١٤ : أذيع تقرير رسمى فى الرياض ، جاء فيه أن السعودية وافقت خلال السنوات الثلاث الماضية ، على تقديم مساعدات مالية قيمتها ٤١,٤ مليار ريال سعودى (حوالى ١٠ مليارات من الدولارات) الى ٣٤ دولة فى العالم الثالث ، والى مؤسسات مالية دولية وإقليمية .

١٧ : أعلن أحمد زكى اليمانى وزير البترول السعودى ، أن بلاده مستعدة لرفع أسعار بترولها بنسبة ٥٪ فى بداية الشهر القادم ، إذا ضمن ذلك توحيد الأسعار فى منظمة الدول المصدرة للبترول .

١٨ : إستقبل الملك خالد عاهل السعودية ، ذو الفقار على بوتو رئيس وزراء باكستان ، الذى وصل الى الرياض ، فى زيارة للسعودية تستغرق يوما واحدا ، فى نطاق جولته فى عدد من الدول العربية وإيران .

انظر ايضا : اسبانيا ٣ – دولة الامارات ٧

المملكة المتحدة

١٤ : أعلنت الحكومة البريطانية ، عن طرح ١٧٪ من أسهم شركة بريتش بتروليم للبيع ، والتى يقدر ثمنها الاجمالى بحوالى ٥٦٠ مليون جنيه إسترلينى (٩٥٢ مليون دولار) ، فيما يعد أضخم عملية مشاركة فى أسهم الشركات الخاصة والعامة فى تاريخ بريطانيا .

١٦ : قررت الحكومة البريطانية ، إغلاق قسم رعاية المصالح البريطانية فى أوغندا الملحق بالسفارة الفرنسية ، كما طلبت من السفارة السعودية التى

ترعى مصالح أوغندا فى لندن ، إغلاق قسم المصالح الأوغندية .

١٦ : أعلن جيمس كالاهان رئيس وزراء بريطانيا ، أن محادثات سوف تجرى قريبا بين بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، للتوصل الى معاهدة لفرض حظر شامل على إجراء التجارب النووية لاغراض عسكرية .

٢٧ : أعلن متحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية ، أن بريطانيا والولايات المتحدة ، تعدان خطة من اجل تشكيل قوة دولية لحفظ السلام فى روديسيا ، تتشكل جزئيا من قوات الدول التابعة للكومنولث ، لتجنب نشوب حرب اهلية خلال الفترة الانتقالية التى تسبق نقل السلطة الى الأغلبية الوطنية فى روديسيا .

٢٧ : قررت الحكومة البريطانية ، إلغاء الدعوة الى إجراء إنتخابات عامة قبل إنتهاء فترة حكمها فى عام ١٩٧٩ بعد أن إستطاعت الحكومة ، أن تتغلب الى حد كبير ، على مشكلة التضخم .

المملكة المغربية

٤ : أعلنت النتائج النهائية الرسمية للانتخابات التشريعية فى المغرب ، وقد حصل المستقلون على ٨١ مقعدا ، وحزب الاستقلال على ٤٥ مقعدا ، والحركة الشعبية على ٢٩ مقعدا ، والاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية على ١٦ مقعدا .

١٤ : وصل الى الرباط ، الرئيس موبوتو رئيس زائير ، فى زيارة رسمية للمغرب تستغرق ٤ أيام ، لاجراء مباحثات مع الملك الحسن .

١٦ : إستقبل الملك الحسن الثانى ملك المغرب ، إسان سيك وزير الخارجية السنغالى ، الذى سلمه رسالة شخصية من الرئيس السنغالى ليوبولد سنجور ، تدور حول المبادرة التى كلف بها رئيس منظمة الوحدة الافريقية ، الرئيس سنجور ، من أجل أن تعود المغرب لأخذ مكانها فى منظمة الوحدة الافريقية ، قبل مؤتمر القمة الافريقى فى ليبرافيل .

١٩ ـ ٢٢ : أجرى وفد صومالى رسمى ، برئاسة الكولونيل عبد الرازق ابو بكر عضو اللجنة المركزية للحزب الصومالى ، محادثات مع احمد العراقى وزير الخارجية المغربى ، تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين ، والموقف الحالى فى الصومال .

انظر ايضا : زائير ٨

موريتانيا

٨ : قطعت موريتانيا علاقاتها الدبلوماسية مع كوريا الشمالية ، وذلك بعد إعتراف حكومة بيونج يانج بجمهورية الصحراء فى مارس الماضى .

موزمبيق

١ : أعلن متحدث رسمى باسم وزارة الدفاع فى موزمبيق ، أن معارك عنيفة تدور بين قوات موزمبيق ، وقوات روديسيا التى تحتل مدينة ماباى على بعد ٨٠ كيلومترا داخل موزمبيق .

١٨ : أعلن رئيس موزمبيق سامورا ماشيل ، فى بيان رسمى ، إتهامه لروديسيا بشن حرب على موزمبيق ، أدت الى تدمير مدينتى مسابانى وإسبونجبيرا ، على نطاق واسع لم يسبق له مثيل .

٢٦ : وصل الرئيس كينيث كاوندا رئيس زامبيا الى موزمبيق ، فى زيارة مفاجئة ، للتباحث فى المسائل المتعلقة بالأوضاع فى روديسيا .

انظر ايضا : روديسيا ٣

الهند

٩ : أصدر احد قضاة نيودلهى ، أمرا بالقبض على سانجاى غاندى إبن انديرا غاندى ، ومعه ستة أشخاص اخرين ، من بينهم رئيس وزراء ولاية أوتاد براديش السابق ، بتهمة التزوير والاختلاس .

١٠ : بدأ فى الهند ، التصويت على إختيار أعضاء المجالس النيابية الجديدة فى ١٠ ولايات رئيسية ، فيما يعد أول إختبار لشعبية حزب جاناتا الحاكم ، بزعامة مورارجى ديساى ، منذ فاز فى الانتخابات العامة فى مارس الماضى .

٢٣ : أكدت وزارة الخارجية الهندية ، أنه لا يمكن حل ازمة الشرق الأوسط ، إلا على أساس إنسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة .

الولايات المتحدة الأمريكية

٣ : أعلن متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ، أن الحكومة قد حاولت عبثا ، إثناء شركة ريدنج ماتسى الأمريكية عن القيام بعمليات إستكشاف البترول فى المياه المتنازع عليها بين ليبيا وتونس .

٣ : أعلنت كل من الولايات المتحدة وكوبا ، تبادل الدبلوماسيين فيما بينهما ، بعد ١٦ عاما من قطع العلاقات الدبلوماسية ، والتوتر العنيف بين البلدين .

٤ : أعلن متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ، أن الولايات المتحدة ، رفضت طلبا من باكستان لشراء ١١٠ قاذفات من طراز أ ـ ٧ قيمتها ٦٠٠ مليون دولار .

١١ : وافق مجلس النواب ، على مشروع قانون تنظيم موقف المؤسسات الأمريكية من المقاطعة العربية لاسرائيل .

١٣ : إشترطت الولايات المتحدة ، فى تصريح رسمى ، أن تتوقف ليبيا عن دعمها للارهاب الدولى ، وأن تبدى إستعدادها للتعاون من أجل تحقيق تسوية سلمية لأزمة الشرق الاوسط ، كأساس لاعادة العلاقات الى طبيعتها .

١٤ : وافقت لجنة الاعتمادات التابعة لمجلس النواب الامريكى ، على تقديم مساعدات لمصر قدرها ٧٥٠ مليون دولار ، وذلك فى إطار برنامج المساعدات الخارجية للسنة المالية الجديدة ١٩٧٨ ، كما يتضمن البرنامج ، تقديم ٧٨٥ مليون دولار مساعدات دفاعية لاسرائيل و ٩٣ مليون دولار للأردن و ٩٠ مليون دولار لسوريا .

١٦ : أبلغت وزارة الدفاع الأمريكية الكونجرس الأمريكى ، إعتزامها بيع معدات عسكرية تقدر قيمته ب ١٣ مليون دولار للأردن .

١٧ : توفى عالم الصواريخ الأمريكى الألمانى الأصل فيرنرفون براون ، الذى قاد البشرية نحو إستكشاف الفضاء الخارجى ، وصمم رحلات الفضاء الأمريكية .

٢٣ : رفضت لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ الأمريكى ، وقف إنتاج قنبلة « النيوترون » ، وهى قنبلة خطيرة ، تقتل البشر دون أن تلحق إضرارا بالمنشآت أو المبانى .

٢٧ : طالبت حكومة الرئيس كارتر ، إسرائيل ، بالانسحاب من الأراضى العربية التى إحتلتها فى عام ١٩٦٧ ، كما ناشدت الدول العربية ، السعى الى تحقيق سلام دائم .

٢٧ ـ ٢٩ : أجرى الرئيس الفنزويلى كارلوس بيريز ، مباحثات فى واشنطن مع الرئيس الامريكى كارتر ، حول إعفاء فنزويلا من القانون الذى صدر مؤخرا فى

الولايات المتحدة ، والذى تقررت بموجبه زيادة الرسوم الجمركية على واردات أمريكا البترولية من دول الأوبك .

٢٨ : أعلن الفريد إثرتون مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط ، أن الفلسطينيين يجب أن يشاركوا بنصيب عادل فى تسوية مشكلة الشرق الأوسط ، وان مستقبل مدينة القدس ، يجب ان يكون جزءا من عملية التفاوض .

٢٩ : كشفت أقمار التجسس الصناعية الامريكية ، محطة سوفييتية ضخمة للتجارب النووية ، يعتقد انها تنتج أشعة لتدمير الصواريخ العابرة للقارات ، وتحييد تأثيرها فى أية حرب عالمية نووية قادمة .

انظر ايضا : فرنسا ٣ ـ المملكة المتحدة ١٦ ـ ٢٧

يوغسلافيا

٩ : استقبل الرئيس اليوغسلافى تيتو ، رئيس الوزراء السورى عبد الرحمن خليفاوى ، وتبادل الجانبان الاراء حول مشكلة الشرق الأوسط ، ووسائل تعزيز انشطة دول عدم الانحياز . وقد اطلع عبد الرحمن خليفاوى ، الرئيس تيتو ، على نتائج المباحثات التى اجراها الرئيس السورى حافظ الأسد ، مع الرئيس الامريكى جيمى كارتر مؤخرا ، بشأن التسوية السلمية لازمة الشرق الأوسط .

١٥ : بدأت فى بلجراد ، إجتماعات المؤتمر التمهيدى للدول ال ٣٥ الموقعة على إتفاقية هلسنكى عام ١٩٧٥ ، لوضع جدول الاعمال الخاص بإجراء مراجعة شاملة للاتفاقية ، وكيفية تنفيذ بنودها . ويشترك فى المؤتمر ، ممثلو دول حلف وارسو ، والاتحاد السوفيتى ، وممثلو دول حلف الأطلنطى ، والولايات المتحدة ، وكندا .

٢٣ : حذر الاتحاد السوفيتى ، الدول الغربية ، من إنهيار مؤتمر بلجراد للأمن الاوروبى ، إذا لم يعقد على اساس المقترحات السوفييتية .

٢٥ : رفضت الحكومة اليوغوسلافية ، منح تأشيرات دخول الى مسئولين إسرائيليين بوزارة الخارجية الاسرائيلية لدخول يوغوسلافيا ليحضروا الجلسة التحضيرية لمؤتمر الامن الأوروبى كمراقبين .

اليونان

٢٨ : بدأت فى أثينا ، جلسات المؤتمر الدولى لحماية البحر المتوسط من التلوث ، وتشترك فيه مصر مع ١٧ دولة أخرى .

يوليو ١٩٧٧

الاتحاد السوفييتى

١ : وصل الى موسكو ، اللواء مصطفى طلاس وزير الدفاع السورى ، لاستكمال المحادثات العسكرية الجارية بين البلدين منذ ابريل الماضى ، وتتناول صفقة أسلحة سوفييتية كبيرة لسوريا .

٣ : جدد الاتحاد السوفييتى هجومه على قرار الرئيس الامريكى جيمى كارتر ، بالاستمرار فى إنتاج صاروخ «كروز» الذى يمثل نقطة الخلاف فى مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية .

٨ : أكد الرئيس السوفييتى بريجنيف ، تمسك بلاده بالاتجاه السلمى والواقعى للسياسة الخارجية السوفييتية فى علاقاتها بدول العالم المختلفة .

٩ : أصدر الاتحاد السوفييتى ، تحذيرا من أن إنتاج قنبلة النيترون التى قامت الولايات المتحدة باجراء التجارب عليها مؤخرا ، سوف يؤدى بالبلدين الى الدخول مرة ثانية ومن جديد ، فى جولة خطيرة من سباق التسلح ، والى تقليل فرص التوصل الى عقد إتفاقية سولت الثانية ، للحد من الأسلحة النووية والاستراتيجية .

١٢ : إتهمت وكالة تاس السوفييتية الصحفى الامريكى روبرت توث ، بجمع معلومات سرية عن الاتحاد السوفييتى ، لحساب وكالة المخابرات المركزية الامريكية .

انظر ايضا : السودان ٢٨ ـ الولايات المتحدة الأمريكية (١٣ ـ ٣١)

اثيوبيا

١ : إستمرت المعارك فى مدينة بيجى الاثيوبية الواقعة فى إقليم اولجسا الغربية ، بين قوات الحكومة وبين رجال المقاومة من اعضاء حركة الاتحاد الديمقراطى الاثيوبى المناهضة للحكومة العسكرية فى اديس ابابا .

٩ : إستولت ثوار تحرير شعب اريتريا على مدينة داجامهارى جنوب أسمرة التى تضم معسكرا لتدريب رجال العصابات الاثيوبيين .

١٠ : اعلن متحدث باسم جبهة تحرير اريتريا ، أن الثوار قد إستولوا على مدينة كرين الاستراتيجية فى إقليم اريتريا بعد قتال إستمر خمسة أيام .

١٥ : اعلنت جبهة تحرير اريتريا ، أن معارك ضارية تدور الآن حول أسمرة عاصمة إقليم اريتريا ، بين القوات الاثيوبية والثوار الاريتريين .

٢٨ : إمتدت المعارك العنيفة بين جبهة تحرير غرب الصومال والقوات الاثيوبية فى إقليم اوجسادين ، الى معظم مناطق شرق اثيوبيا ، فى الوقت الذى اعلنت فيه الجبهة ، انها حررت حوالى ٦٠٪ من أراضى الاقليم .

انظر ايضا : السودان ٧ ـ الصومال ٢٨ ـ ٢٩

أسبانيا

٤ : تم تشكيل الحكومة الأسبانية الجديدة ، برئاسة ادولفو سواريز ، وتتضمن أعضاء من تحالف الوسط الديمقراطى ، وخبراء إقتصاديين . وهى أول وزارة ديمقراطية منتخبة فى اسبانيا منذ حوالى اربعين عاما .

١٢ : قررت الحكومة الأسبانية فى أول إجتماع تعقده ، خفض قيمة البيزيتا بنسبة ٢٤٪ لمواجهة الضغط الذى تتعرض له العملة الأسبانية فى الأسواق العالمية . كما إتخذت الحكومة الأسبانية ، إجراءات أخرى لاصلاح نظام الضرائب ، بهدف إنتعاش الاقتصاد الأسبانى خلال عامين .

ألمانيا الغربية

١ : أعلن المتحدث باسم حكومة ألمانيا الغربية ، أن مشكلة الشرق الأوسط سوف تتصدر المباحثات التى سيجريها هيلموت شميت مستشار ألمانيا الغربية مع الرئيس الأمريكى جيمى كارتر فى واشنطن .

انظر ايضا : سوريا ١١

أنجولا

١٥ ـ أعلنت وزارة الدفاع الإنجلولية أن قوات جنوب إفريقيا اسقطت طائرة نقل سوفيتية من طراز انتيونوف على الحدود بين انجولا وجنوب افريقيا .

أوغندا

٣ : أعلنت إذاعة كمبالا ، تصريحا لمتحدث عسكرى جاء فيه أن البريطانيين فى أوغندا أصبحوا يتمتعون بحرية التنقل ، بعد أن ألغى الرئيس عيدى أمين الاجراءات التى كانت تقيد حرية الرعايا البريطانيين فى البلاد .

إيران

٩ : إنتهت المباحثات المشتركة بين عزت إبراهيم الدورى عضو مجلس قيادة الثورة العراقى ، وعباس على خلعتبرى وزير الخارجية الايرانى ، فى طهران ، بابرام ٦ إتفاقيات تشمل التعاون التجارى والثقافى والسياحى والزراعى ، والتنسيق بين وزارتى الداخلية العراقية والايرانية ، ومد شبكة خطوط حديدية بين إيران والعراق .

٢٤ : اعلنت شركة البترول الايرانية الوطنية ، أن طاقة معامل تكرير البترول فى إيران ، ستترتفع الى مليون و ٢٢٥ الف برميل يوميا ، عندما يتم تشغيل معمل تكرير اصفهان وتبريز .

٢٨ : وافقت إيران على تأجيل سداد مصر لقرض قيمته ١٠٠ مليون دولار ، تقديرا للظروف الاقتصادية لمصر .

انظر ايضا : الولايات المتحدة الامريكية ٢٦

إيطاليا

١٦ : صوت الشيوعيون والمسيحيون الديمقراطيون فى مجلس النواب الايطالى معا ، لصالح مشروع قانون يتعلق بالسياسات الاقتصادية وسياسات القانون والنظام ، كانت قد تقدمت به لجنة مشتركة من الاحزاب الستة الرئيسية فى إيطاليا . وفاز القانون بأغلبية ٤٤٢ صوتا فى البرلمان .

انظر ايضا : الولايات المتحدة الامريكية ٢٦

باكستان

٤ : إتهم ذو الفقار على بوتو رئيس وزراء باكستان ، المعارضة الباكستانية ، بالتراجع عن الاتفاقية المبدئية التى توصلت اليها الحكومة مع المعارضة ، لانهاء الأزمة الباكستانية ، وإجراء إنتخابات جديدة .

٤ : لانهاء الأزمة الباكستانية ، وإجراء إنتخابات جديدة .

٥ : وقع إنقلاب عسكرى فى باكستان ، بزعامة الجنرال محمد ضياء الحق رئيس اركان الجيش الباكستانى ، تم خلاله إعتقال ذو الفقار على بوتو رئيس الوزراء والزعماء السياسيين وزعماء حزب التحالف الوطنى الباكستانى المعارض .

٧ : اعلن الجنرال محمد ضياء الحق ، أنه سينقل السلطة فى البلاد الى حكومة مدنية خلال ٩٠ يوما ، واصدر أوامره للمسئولين المدنيين ، باعطاء أولوية للتخطيط لانتخابات اكتوبر سنة ١٩٧٧ .

٨ : طالب زعماء التحالف الوطنى الباكستانى ، قادة الانقلاب العسكرى فى باكستان ، بتقديم ذو الفقار على بوتو رئيس الوزراء السابق الى المحاكمة ، بدلا من الافراج عنه ، كما وعدت سلطات الانقلاب ، وذلك بتهمة إرتكاب جرائم فى حق المجتمع والدولة .

٩ : أكد الجنرال محمد ضياء الحق القائد العسكرى الباكستانى ، رفضه لدعوة زعماء التحالف المعارض . الى محاكمة ذو الفقار على بوتو رئيس الوزراء السابق .

١٠ : اصدر قادة الانقلاب العسكرى فى باكستان ، مجموعة من القرارات للسيطرة على البلاد ، فى محاولة للقضاء على ما وصفه محمد ضياء الحق قائد الانقلاب ، باحتمال تشوب حرب أهلية .

٢٨ : أفرجت الحكومة العسكرية فى باكستان عن ذو الفقار على بوتو رئيس الوزراء السابق ، وعن ١٥ من الزعماء السياسيين الآخرين .

باربادوس

٩ : أكد متحدث باسم وزارة الخارجية فى باربادوس ، أن إسرائيل تقوم بامداد جواتيمالا بالأسلحة والمعدات العسكرية ، فى الوقت الذى تهدد فيه جواتيمالا بغزو بيليز ، أخر المستعمرات البريطانية فى أمريكا الوسطى .

بنما

٣٠ : أعلن رومولو ايسكوبار ممثل بنما فى المفاوضات الجارية حول قناة بنما ، أنه تم التوصل الى مشروع معاهدة بين الولايات المتحدة وبنما ، تقضى بأن تتوقف أمريكا عن التدخل للدفاع عن القناة ، إعتبارا من عام ٢٠٠٠ إلا فى حالة هجوم دولة أخرى عليه .

تركيا

٣ : فشلت حكومة بولنت ايجيفيت الاشتراكية الديمقراطية ، فى الحصول على ثقة الجمعية الوطنية التركية ، بعد ١٢ يوما فقط من تشكيل الحكومة الجديدة ، مما إستوجب تقديم إستقالتها .

٤ : كلف الرئيس التركى فخرى كورتوك ،

سليمان ديميريل رئيس الوزراء السابق ، تشكيل حكومة جديدة في البلاد .

تشاد

١٣ : إشترك آلاف المواطنين في نجامينا عاصمة تشاد ، في مظاهرة للاحتجاج على الأهداف التوسعية لليبيا ، التي تحتل بطريقة غير شرعية جزءا من الاقليم الواقع شمال تشاد ، وذلك بعد أن أعلن ممثل جبهة تحرير تشاد ، أن قوة ليبية قوامها ٤٠٠٠ جندي ، ساندت قوة من قبائل التوبو ، تتكون من ٣٥٠ فردا ، في شن هجوم على ثلاثة مواقع بجبال تيبستي ، بهدف وضع منطقة تيبستي كلها تحت السيطرة الفعلية لليبيا .

انظر ايضا : الجابون ٢٩ ـ فرنسا ١٨ ـ

تشيكوسلوفاكيا

٣ :

٤ : أجرى عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد لحزب البعث السوري ، محادثات رسمية في براج ، تناولت العلاقات الثنائية والقضايا ذات الاهتمام المشترك .

توجو

٧ : عقد الرئيس جناسينجبي أياديما رئيس توجو ، ثلاثة إجتماعات مع وزير الدولة المصري للشئون الخارجية ، ومع علي التريكي وزير الخارجية الليبية ، في بداية جهود الوساطة التي يقوم بها الرئيس أياديما لتسوية الخلافات بين مصر وليبيا .

تنزانيا

٣١ : أعلن الرئيس التنزاني جوليوس نيريري ، انه يؤيد سياسة مصر ضد إسرائيل ، انه يؤيد تحرك مصر من أجل الحفاظ على الوحدة العربية .

الجابون

١ : وصل الرئيس السادات الى ليبرفيل عاصمة الجابون ، لحضور إجتماعات مؤتمر القمة الافريقي الرابع عشر لمنظمة الوحدة الافريقية .

٢ : أعلن الرئيس السادات في ليبرفيل ، ان مصر سوف تعمل بالتعاون مع كافة دول افريقيا من أجل القضاء على كافة المرتزقة الذين يهددون أمن هذه القارة .

٢٩ : وجه الرئيس عمر بونجو رئيس جمهورية الجابون ، نداء الى الحركات المعارضة لنظام الحكم الشرعي في تشاد ، ناشدها فيه الاجتماع مع الرئيس فيليكس معلوم رئيس تشاد ، لايجاد الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق السلام في البلاد .

الجزائر

١٧ : تسلمت الجزائر اكبر سفينة لنقل غاز الميثان في العالم ، تبلغ حمولتها ١٣٩٥٠٠ متر مكعب ، وتقدر تكاليفها بمبلغ ٦٠٠ مليون فرنك .

انظر ايضا : جمهورية مصر العربية ـ ٢٤

جمهورية مصر العربية

٩ : وصل الى الاسكندرية ، الملك حسين ، ملك الأردن ، في زيارة رسمية لمصر تستغرق ٢٤ ساعة ، لاجراء مباحثات مع الرئيس السادات ، حول تطورات قضية الشرق الأوسط ، والاعداد لمؤتمر جنيف للسلام .

١٠ : تم التوقيع في القاهرة ، على إتفاق تحصل مصر بمقتضاه على منحة من الولايات المتحدة الأمريكية مقدارها ١٨ مليون دولار

١٩ : أعلن الرئيس السادات ، أن المملكة العربية السعودية ، أخذت على نفسها التزامات لتمويل تسليح القوات المسلحة المصرية لمدة خمس سنوات قادمة .

٢١ : وقعت اشتباكات عنيفة بين القوات المصرية المسلحة على الحدود الغربية ، والقوات الليبية ، استخدمت فيها الطائرات والدبابات وأسلحة الدفاع الجوى ، على اثر الاستفزازات ومحاولات التخريب الجديدة التي قام بها النظام الليبي

٢٤ : أصدر الرئيس السادات ، قرارا بوقف جميع العمليات العسكرية ضد ليبيا ، وذلك فور بدء محادثاته مع الرئيس الجزائري هواري بومدين ، الذى وصل فجأة إلى الاسكندرية قادما من ليبيا ، بعد أن اجتمع مع العقيد القذافي

٢٨ : تم الاتفاق بين الحكومة المصرية ومنظمة الأوبك ، على أن يقدم صندوق المنظمة قرضا خاصا قدره ١٤,٥ مليون دولار ، لتمويل مشروعات انشاء مدينة ١٠ رمضان . **انظر ايضا : إيران ٢٨ ـ توجو ٧ ـ الجابون (١ ـ ٢) ـ فرنسا ٢٤ . تنزانيا ٣١ ـ**

جنوب افريقيا

٢٧ : اتخذت لجنة تضم ١٠ من الزعماء الوطنيين الافريقيين في مدينة سويتو ، قرارا باضفاء صفة الحكم الذاتي على المدينة التي يعيش فيها نحو ١,٢ مليون شخص .

٢٩ : شهدت المدن الرئيسية في جنوب افريقيا ، مصادمات دامية بين رجال البوليس العنصري ، وأكثر من ٣٠ الفا من الطلبة الوطنيين ، الذين خرجوا في مظاهرات شديدة ، احتجاجا على السياسة العنصرية التي تنتهجها الحكومة في مجال التعليم . **انظر ايضا : انجولا ٦ ـ**

جيبوتي

١٥ : اعلن رسميا في جيبوتي ، عن تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة أحمد ديني ، الرئيس السابق للجمعية الوطنية ، وتضم الوزارة ١٦ وزيرا ، من بينهم عبد الله محمد كامل وزيرا للخارجية **انظر ايضا : الصومال ٢ ـ**

روديسيا

١ : أعلن متحدث عسكري باسم حكومة الأقلية البيضاء في روديسيا ، أن رجال حرب التحرير الوطنية ، دمروا فندق فيكتوريا على شلالات فيكتوريا ، وأن الذين شنوا هذا الهجوم من داخل الأراضي الروديسية ، ينتمون للجبهة الوطنية الأفريقية التي يتزعمها جوشوا نكومو

٢ : قدم دنيس فروست رئيس جبهة روديسيا الحاكمة ، استقالته ، واتهم ايان سميث بأنه يجري مفاوضات تتعلق بمستقبل البلاد ، دون أن تتوفر لديه نية صادقة للتوصل إلى تسوية للأزمة الروديسية

٦ : اكد ايان سميث رئيس وزراء روديسيا ، انه يرحب بوجود قوات امريكية بريطانية لمساعدة حكومته في حربها ضد الثوار الأفريقيين ورفضه

تماما الخطة الأمريكية البريطانية ، لارسال قوة سلاح من دول الكومنولث إلى روديسيا .

٨ : بدأ الدبلوماسي البريطاني جون جراهام ، والدبلوماسي الأمريكي ستيفن لو ، محادثاتهما مع المسئولين في حكومة الاقلية العنصرية البيضاء في روديسيا ، بشأن إيجاد حل للمشكلة الروديسية ، والتوصل إلى اتفاق لنقل السلطة إلى الأغلبية الأفريقية .

١٠ : انتهت المباحثات بين مبعوثي الحكومتين البريطانية والأمريكية والمسئولين في حكومة الأقلية العنصرية البيضاء في روديسيا ، دون أن يصدر اي بيان رسمي حول هذه المباحثات .

١٨ : أعلن ايان سميث رئيس وزراء روديسيا ، في بيان مفاجيء ، أن البرلمان الروديسي سيحل ، وأنه سيتم إجراء انتخابات عامة في يوم ٣١ أغسطس سنة ١٩٧٧ ، وذلك بعد أن اتهم بريطانيا بالضغط على نظامه العنصري ، لقبول تسوية غير عادلة للمشكلة الروديسية .**انظر ايضا : زامبيا ٨ – المملكة المتحدة ٢٠ –**

رومانيا

١١ : أكد الرئيس الروماني نيقولاي شاوسيسكو ، في كلمة القاها في إفتتاح المؤتمر الأول للشعب العامل في رومانيا ، أن بلاده ترى أن السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط ، يجب أن يقوم على أساس انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

زامبيا

٨ : أعلن رئيس زامبيا كينيث كاوندا ، أنه لا أمل يعتد به في المشروع البريطاني الأمريكي ، الذي يهدف إلى تسوية مشكلة روديسيا ، إزاء إصرار النظام العنصري في سالسبوري ، على عدم التسليم بحكم الأغلبية السوداء في روديسيا .

السودان

٢ : أعلن الرئيس السوداني جعفر نميري ، أنه قد تم بالفعل تشكيل لجنة فنية تضم ممثلين للدول الأربع ، التي اشتركت في مؤتمر تعز ، للاعداد لمؤتمر موسع للدول المطلة على البحر الأحمر ، بهدف تأمينه ، وضمان حياده ، لصالح الدول المطلة عليه .

٧ : اذاعت وكالة الأنباء السودانية ، أن القوات الشعبية لتحرير ارتيريا ، استولت على مدينة كارين الهامة في اثيوبيا ، وذلك بعد معارك عنيفة .

١٨ : أعلن الرئيس نميري ، انه عقد لقاءات مصالحة مع صادق المهدي رئيس وزراء السودان الأسبق ، الذي صدر ضده حكم غيابي بالاعدام في العام الماضي ، لدوره في محاولة القيام بانقلاب فاشل في السودان .

٢٨ : اتهم منصور خالد وزير الخارجية السودانية ، الاتحاد السوفيتي ، بأنه سمم المناخ في افريقيا ، بهدف تحطيم الاستقرار في الوضع السياسي بهذه القارة .

٢٩ : أعلن الرئيس السوداني نميري ، عن اعتزامه العفو عن جميع المنشقين السودانيين الذين يعيشون في المنفى وفي داخل البلاد ، وذلك بهدف اعادة الوحدة الوطنية للسودان .**انظر ايضا : الولايات المتحدة الأمريكية ٢٧ –**

سوريا

٩ : استقبل الرئيس السوري حافظ الأسد ، ابو اياد وأبو صالح وأبو مازن ، أعضاء اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وبحثوا معا تطورات الموقف في جنوب لبنان .

١١ : أعلن عبد الحليم خدام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السورية ، انه تجرى الآن مساع عربية ودولية لتهدئة الوضع في لبنان .

١١ : أكد الجانبان السوري والالماني الغربي ، أن الانسحاب الكامل من الاراضي العربية المحتلة وحقوق الشعب الفلسطيني ، هما شرطان اساسيان لاقرار السلام في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك في ختام المباحثات بين حزب البعث العربي ، ووفد الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني ، والتي تركزت حول تطورات الوضع في أزمة الشرق الأوسط .

١٥ : وصل إلى دمشق ، فؤاد بطرس وزير الخارجية والدفاع اللبناني ، في زيارة رسمية لسوريا تستغرق يومين لاجراء مباحثات مع عبد الحليم خدام وزير الخارجية السوري ، حول اعادة الامن والاستقرار إلى لبنان .**انظر ايضا : الاتحاد السوفييتي ١ – فرنسا ١ – لبنان ٢٧ – ٢٩**

سيرى لانكا

٢٢ : لقى حزب الحرية الذى تتزعمه سيريمافو بندرانيكا رئيسة الوزراء ، هزيمة قاسية في الانتخابات العامة ، فقد حصل على ٤ مقاعد فقط ، من مجموع مقاعد البرلمان البالغ عددها ١٦٨ مقعدا ، بينما حصل الحزب الوطني المتحد المعارض ، بزعامة جونيوس جايواردين ، على ١٣٢ مقعدا . وقد أعلن وليام جوبالاو رئيس الجمهورية ، تكليف جايواردين تشكيل الوزارة الجديدة في البلاد .

٢٤ : أعلن جونيوس جايواردين رئيس وزراء سيرى لانكا الجديد ، أن بلاده لن تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ، وذلك بعد أن قررت الأمم المتحدة اعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية .

الصومال

٢ : أعلن الرئيس الصومالي سياد برى رئيس الصومال ، في الاحتفال بالعيد القومي الصومالي ، أن مواطني جيبوتي الذين يرغبون في التوجه إلى الصومال ، لن يحتاجوا منذ الآن فصاعدا إلى جواز سفر أو تأشيرة دخول ، كما سيتم اعفاؤهم من كافة إجراءات الجوازات والهجرة .

٢٨ : أعلنت الصومال أنها أسقطت ثلاث طائرات نفاثة إثيوبية من طراز ف – ١٠٥ ، وطائرة نقل عسكرية من طراز سي – ١٣٠ ، وهي تحلق فوق أراضي الصومال .

٢٩ : أعلنت جبهة تحرير الصومال الغربي ، أن قواتها استولت على ما يقرب من ١٠٠ مدينة وقرية في اقاليم هرر وبيل وسيدامو الممتدة عبر الجزء الجنوبي من غرب الصومال ، الذي تسيطر عليه إثيوبيا .**انظر ايضا : العراق ٣ – ١٧ – اثيوبيا ٢٨ –**

الصين

٢٢ : أعلن رسميا فى بكين ، رد اعتبار تنج هسياو بنج ، وإعادته إلى جميع مناصبه السابقة ، وهى نائب رئيس الحزب ، ونائب رئيس الوزراء ، ونائب رئيس اللجنة العسكرية ورئيس أركان الجيش .

٢٩ : أكدت الصين ، بعد أيام قليلة من عودة هسياو بنج رسميا إلى شغل جميع مناصبه ، انفتاحها على الخارج ، وخاصة اهتمامها بالتكنولوجيا الأجنبية اللازمة لتطوير اقتصادها .

العراق

٣ : اختتم صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقى ، محادثاته مع الشيخ سعد العبد لله وزير الداخلية والدفاع الكويتى ، بشأن مشكلة الحدود الكويتية العراقية .

٣ : استقبل الرئيس العراقى أحمد حسن البكر ، عبد الرازق محمد أبو بكر عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى الثورى الصومالى ، الذى سلمه رسالة من الرئيس الصومالى محمد سياد برى ، وتباحث معه حول الأوضاع فى المنطقة العربية ، والعلاقات الثنائية بين البلدين فى كافة المجالات .

٤ : استقبل الرئيس العراقى أحمد حسن البكر ، على ناصر محمد رئيس وزراء جمهورية اليمن الديمقراطية ، الذى يزور بغداد رسميا ، واستعرض الجانبان الأوضاع فى المنطقة العربية ، وتبادلا وجهات النظر بشأنها ، والعلاقات الثنائية بين البلدين .

١٧ : وصل إلى بغداد ، محمد شيخ عثمان وزير الصناعة الصومالى ، على رأس وفد يمثل بلاده ، فى زيارة رسمية للعراق ، لاجراء مباحثات مع المسئولين فى وزارة البترول العراقية ، حول التعاون بين البلدين فى مجال البترول .انظر ايضا : العراق ٩ – الكويت ٢٠ –

غانا

٨ : قام المهنيون فى غانا ، باضراب لمطالبة المجلس العسكرى الحاكم ، بالاسراع بالاجراءات الخاصة بالعودة إلى الحكم المدنى للبلاد .

فرنسا

١ : وصل إلى باريس ، عبد الحليم خدام وزير خارجية سوريا ، فى زيارة رسمية لفرنسا ، لاجراء مباحثات مع وزير خارجية فرنسا ، حول تطورات الموقف فى الشرق الأوسط ، والعلاقات الثنائية بين البلدين .

٤ : وصل إلى باريس ، إبراهيم الحمدى رئيس جمهورية اليمن الشمالية ، فى زيارة رسمية لفرنسا تستغرق ثلاثة أيام ، لاجراء مباحثات مع الرئيس الفرنسى ديستان حول الموقف فى البحر الأحمر ، واستقلال جيبوتى ، والأمن فى القرن الأفريقى .

٦ : وقعت الحكومة الفرنسية ، مع جمهورية اليمن الشمالية ، اتفاقيات تعاون فنى واقتصادى تقدر بحوالى ٢٠٠ مليون دولار ، على مدى السنوات الخمس القادمة .

٧ : أكد الرئيس إبراهيم الحمدى رئيس اليمن الشمالية ، والرئيس الفرنسى ديستان ، ضرورة التوصل إلى تسوية عاجلة وعادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط . جاء ذلك فى البيان المشترك الذى صدر فى نهاية المباحثات التى جرت بين الرئيسين فى باريس ، والذى تضمن ايضا ضرورة إنهاء الحكم العنصرى فى جنوب أفريقيا وروديسيا ، وبقاء منطقة شرق افريقيا والبحر الأحمر بمنأى عن التدخلات الخارجية على السلام والأمن فيها .

١٨ : أعلن لوى دى جيرينجو وزير خارجية فرنسا ، أن بلاده أمدت تشاد بطائرات لنقل المعدات ، لمعاونة قواتها فى مواجهة المتمردين الذين تعاونهم ليبيا داخل إقليم صحراء تبستى فى تشاد .

٢٤ : أعلن عدد كبير من اليهود المصريين المقيمين فى فرنسا ، ترحيبهم بقرار الرئيس السادات ، بالسماح لليهود المصريين بالعودة إلى مصر .

٣١ : أطلق البوليس الفرنسى ، القنابل المسيلة للدموع ، لتفريق آلاف المتظاهرين من الشباب ، الذين بدأوا مسيرة احتجاج ضد إقامة أول مفاعل لانتاج البلوتنيوم على نطاق تجارى فى فرنسا .

فلسطين

١ : أعلن إيجال الون وزير خارجية إسرائيل السابق ، أن التصريحات الأمريكية الأخيرة ، تتعارض مع التأكيدات التى قدمتها الولايات المتحدة الى الحكومة الاسرائيلية السابقة .

٢ : أعلنت وكالة الأنباء الفلسطينية ، أن القوات الفلسطينية والقوات الوطنية اللبنانية ، نجحت فى استعادة قرية يارين الواقعة فى جنوب شرقى لبنان .

٣ : دعت منظمة التحرير الفلسطينية ، دول المجموعة الأوروبية ، إلى تطوير موقفها نظريا وعمليا فى اتجاه الاعتراف الكامل والصريح ، بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى .

٤ : اعلنت الحكومة الاسرائيلية خفضا جديدا فى سعر الليرة بنسبة ٢٪ .

١٢ : اعلن الجنرال مردخاى جور رئيس اركان حرب الجيش الاسرائيلى ، أن القوة العسكرية العربية آخذة فى الازدياد .

١٢ : تصاعدت الخلافات الدينية بين المجموعة الدينية المتطرفة ، والمجموعات الأخرى فى إسرائيل ، بدرجة تهدد الائتلاف الحاكم .

١٧ : أعلن فى القدس ، قيام اتحاد الصحفيين العرب الذين يعملون فى الأراضى العربية المحتلة ، للدفاع عن مصالحهم ، ومراعاة ظروف العمل الصحفى بالنسبة لهم .

١٧ : أعلن سيمحا ايرلينج وزير المالية الاسرائيلى ، رفع الأسعار بنسبة

٢٥٪ ضمن سلسلة من الاجراءات الاقتصادية القاسية .

١٧ : وقعت فى تل أبيب ، معارك عنيفة بين عشرات الآلاف من المتظاهرين العلمانيين واليهود المتدينين ، وبين رجال البوليس الاسرائيلى ، بسبب مطالبة اليهود المتعصبين ، بمنع مرور السيارات فى شوارع المدينة ، أثناء عطلة يوم السبت اليهودى .

٢٤ : ابلغ متحدث باسم الصناعات الجوية الاسرائيلية ، حكومة إكوادور رسميا ، بالغاء صفقة الطائرات من طراز كفير الاسرائيلية المزودة بمحركات أمريكية ، وكان من المقرر أن تشتريها حكومة إكوادور من إسرائيل ، وذلك بسبب معارضة حكومة الولايات المتحدة تنفيذ هذه الصفقة .

٣١ : قرر مجلس الوزراء الاسرائيلى ، تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية للمرة الثالثة خلال شهر بنسبة ١,٩٪ ، فى إطار البرنامج الاقتصادى الصارم ، الذى يقضى بتخفيض قيمة الليرة بنسبة ٨٪ على مدى أربعة شهور .

انظر ايضا : باربادوس ٩ ـ تنزانيا ٣١ ـ رومانيا ١١ ـ سوريا ٩ ـ سيرى لانكا ٢٤ ـ فيتنام ١٢ ـ لبنان ٢ ـ ٥ ـ المملكة المتحدة ٥ ـ النمسا ٢ ـ الولايات المتحدة الأمريكية ٥ ـ ٢٢ ـ ٢٨ ـ

فيتنام

١٢ : أكدت الحكومة الفيتنامية ، دعم العلاقات الوثيقة التى تربط بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية ، على أساس أن الحل الوحيد لاقرار السلام الدائم فى الشرق الأوسط ، لا يمكن التوصل إليه إلا باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، لأنها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى . جاء ذلك فى البيان الصادر عقب انتهاء الزيارة التى قام بها وفد منظمة التحرير الفلسطينية لهانوى .

كوريا الجنوبية

٤ : دعت كوريا الجنوبية ، كوريا الشمالية ، إلى استئناف الحوار الذى توقف بينهما من أجل إبرام معاهدة عدم اعتداء ، وإقرار سلام دائم فى شبه الجزيرة الكورية .

١٢ : وصل إلى سيول ، مروان قاسم وزير التموين الأردنى ، فى زيارة لكوريا الجنوبية تستغرق ٦ أيام ، لاجراء محادثات مع المسئولين الكوريين ، حول تدعيم العلاقات الاقتصادية بين البلدين .

١٣ : دخلت جمهورية كوريا الجنوبية مرحلة استخدام الذرة من أجل السلام ، بعد أن بدأت فى تشغيل أول مفاعل ذرى لها .

انظر ايضا : الولايات المتحدة ٢٠ ـ ٢٦ ـ

الكويت

٢٠ : بدأت القوات الكويتية والعراقية ، انسحابها من المنطقة المتنازع عليها ، تنفيذا للاتفاق الذى توصلت إليه اللجنة الوزارية المشتركة لحل مشكلة النزاع على الحدود بين البلدين .

انظر ايضا العراق ٣ ـ

لبنان

٢ : شهدت ضواحى بيروت ، اشتباكات مسلحة عنيفة بين الجماعات اليمينية ومنظمات المقاومة الفلسطينية والعناصر اليسارية .

٥ : تكثف تبادل إطلاق النيران بين القوات الانعزالية التى تعززها المدفعية الاسرائيلية ، وبين القوات الفلسطينية والوطنية المشتركة فى معاقلها بالقرى الواقعة على الحدود بالقطاع الشمالى الشرقى من الجنوب اللبنانى .

٦ : اعلن الرئيس اللبنانى الياس سركيس ، أن جهوده لحل مشكلة الجنوب لم تسفر عن نتيجة ، وأن حل هذه المشكلة يتوقف على الوفاق العربى .

٢٧ : اعلن صلاح خلف « أبو أياد » عضو اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، عقب اجتماعه بالرئيس اللبنانى إلياس سركيس ، أن الاتفاق اللبنانى السورى الفلسطينى الأخير ، يضمن السيادة اللبنانية على كل أراضى لبنان ، بما فى ذلك المخيمات الفلسطينية .

٢٩ : بدأ تنفيذ المرحلة الأولى من اتفاق شتورا ، الذى توصل اليه الجانب اللبنانى والسورى والفلسطينى ، وفقا لاتفاقية القاهرة عام ١٩٦٩ ، التى تنظم العلاقة بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية .

انظر ايضا سوريا ١٥ ـ فلسطين ٢ ـ الولايات المتحدة ٣ ـ

المملكة العربية السعودية

٢ : وصل إلى الرياض ، المقدم إبراهيم الحمدى رئيس مجلس القيادة فى الجمهورية العربية اليمنية ، فى زيارة رسمية للسعودية لمدة ٣ أيام ، لاجراء محادثات مع الملك خالد ، حول التعاون بين البلدين والقضايا العربية الراهنة .

٣ : قررت السعودية ودولة الامارات العربية زيادة أسعار بترولها بنسبة ٥٪ وبذلك تم توحيد أسعار البترول الذى تنتجه الدول الأعضاء فى منظمة الأوبك .

٦ : وصل الملك حسين ملك الاردن إلى الرياض ، فى زيارة للسعودية لمدة يومين ، وذلك لاجراء مباحثات مع الملك خالد ملك السعودية ، حول تطورات الموقف فى الشرق الأوسط ولبنان ، والزيارة المزمعة لسيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط ، والعلاقات الثنائية بين البلدين .

٦ : وصل إلى جدة ، السناتور الأمريكى جاكوب جافيتش عضو لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى ، فى إطار جولته التى يقوم بها فى منطقة الشرق الأوسط ، يجرى خلالها مباحثات حول أزمة الشرق الأوسط ، وفرص استئناف عقد مؤتمر جنيف

٢٨ ـ ٢٩ : قام الجنرال ضياء الرحمن رئيس بنجلاديش ، بزيارة رسمية للسعودية ، وأجرى خلالها مباحثات مع الملك خالد . وأكد البيان المشترك الصادر فى نهاية الزيارة ، عزم البلدين على إعطاء الأولوية

٦ : وصل الملك حسين ملك الأردن إلى الرياض ، في زيارة للسعودية لمدة يومين ، وذلك لاجراء مباحثات مع الملك خالد ملك السعودية ، حول تطورات الموقف في الشرق الأوسط ولبنان ، والزيارة المزمعة لسيروس فانس وزير الخارجية الامريكية لمنطقة الشرق الأوسط ، والعلاقات الثنائية بين البلدين ، المطلقة للتضامن الاسلامي ، والتعاون في جميع المسائل المتعلقة باستقلال ووحدة وسلامة أراضي البلدين .

٣١ : إستقبل الملك خالد ملك السعودية ، الرئيس سالم ربيع علي رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية ، الذى وصل إلى الرياض في أول زيارة رسمية للسعودية ، منذ أن حصلت اليمن الجنوبية على إستقلالها في عام ١٩٦٧ . وذلك لاجراء مباحثات حول العلاقات الثنائية بين البلدين ، والموقف في القرن الافريقي .

انظر ايضا : جمهورية مصر العربية ١٦ ـ

المملكة المتحدة

٥ : أعلن فرانك جود ، وزير الدولة البريطاني ، امام مجلس العموم ، أن الحكومة لاتضمن إستمرار الصادرات البريطانية للعالم العربي ، التي تقدر بنحو ٢٥٠٠ مليون جنيه استرليني ، إذا ما غيرت بريطانيا سياستها الحالية تجاه المقاطعة العربية لاسرائيل .

١٥ : أعلن دينيس هيلى وزير الخزانة البريطانية ، أمام مجلس العموم البريطاني ، أن الحكومة قد إتفقت مع اتحاد النقابات العمالية ، على إنهاء العمل بنظام العقد الاجتماعي المستمر منذ عامين ، والذى تقرر بموجبه ، أن يتم الاتفاق بين الحكومة والعمال على ضبط الارتفاع في الأجور . وتقرر العودة إلى نظام المفاوضات الجماعية الحرة على الأجور ، على أن يؤخذ في الاعتبار ، ضرورة تخفيض معدلات التضخم التي تصل إلى ١٧٪ حاليا إلى النصف ، قبل منتصف العام القادم .

٢٠ : أعلن ديفيد اوين وزير الخارجية البريطانية ، أن المبادرة الامريكية البريطانية الخاصة بتسوية مشكلة روديسيا ، لم تمت ، وانه يعتزم الاستمرار فيها ، على الرغم من قرار سميث باجراء انتخابات عامة ، ورفضه لهذه المبادرة .

٢٢ : أعلنت هيئة الطاقة الذرية والهيئة البريطانية للوقود النووى ، عن اختفاء كمية من البلوتونيوم ، تصل إلى مائة كيلو جرام ، تكفي لصناعة ١٥ قنبلة ذرية .

٢٨ : اتخذت الحكومة البريطانية ، قرارا مفاجئا بالغاء الربط بين قيمة الجنيه الاسترليني وقيمة الدولار الأمريكي ، بسبب الضغوط التى تعرض لها الدولار في معظم الاسواق النقدية الاوروبية .

٢٩ : بدأت أزمة سياسية في بريطانيا ، بعد ان كشفت صحيفة ديلى اكسبريس البريطانية ، عن قيام اجهزة مكافحة التجسس البريطانية ، بالتصنت على هارولد ويلسون رئيس الوزراء السابق ، من خلال أجهزة اليكترونية وضعت داخل المقر الرسمي لرئيس الوزراء .

انظر ايضا : روديسيا ٦ ـ ١٨ ـ الولايات المتحدة ٨ ـ ١٣

المملكة المغربية

١ : أعلن أحمد عثمان رئيس وزراء المغرب ، أن بلاده ترفض اقتراح ليبيا بشأن انعقاد مؤتمر القمة العربي في طرابلس .

٤ ـ ٥ : أجرى الرئيس السادات ، مباحثات رسمية في الرباط ، مع الملك الحسن ملك المغرب ، في اطار المشاورات مع الزعماء العرب ، بشأن الموقف في الشرق الاوسط ، كما تناولت المباحثات ، العلاقات الافريقية ، والعلاقات الثنائية بين البلدين .

٢٦ : أصدرت كل من المغرب وموريتانيا ، بيانا رسميا ، يقرر فيه البلدان ، اتخاذ إجراءات مشتركة لصد اى عدوان يهدد استقلالهما الوطني .

النمسا

٢ : أعلن المستشار النمساوى برونوكرايسكى ، انه لا يمكن إقرار السلام في الشرق الاوسط ، الا إذا انسحبت إسرائيل من الضفة الغربية

المحتلة ، وأمكن التوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية .

الولايات المتحدة الامريكية

٣ : بدأت الحكومة الامريكية تدرس إمكانية إمداد لبنان بمساعدات عسكرية قيمتها ١٧٥ مليون دولار ، من بينها ٧٥ مليون دولار منحة ، والباقي قرض ، لمعاونتها في اعداد بناء جيشها الذي دمر خلال الحرب الأهلية .

٥ : أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الامريكية ، تصميم الولايات المتحدة على استئناف عقد مؤتمر جنيف خلال خريف عام ١٩٧٧ ، كما نفى المتحدث نفيا قاطعا ، ما تردد حول تفكير امريكا في اقامة قاعدة بحرية في ميناء حيفا الاسرائيلي .

٨ : أعلن في واشنطن ، أن كلا من بريطانيا وجواتيمالا ، قد اتفقتا على تفادى استخدام السلاح بين البلدين على مستعمرة بليز المعروفة باسم هندوراس البريطانية السابقة ، هى آخر المستعمرات البريطانية في أمريكا الوسطى ، ذلك بعد محادثات استمرت يومين في واشنطن ، بين تيد رولاندز وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية ، وادولفو اورانتيز وزير خارجية جواتيمالا .

١٣ : بدأت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبريطانيا ، مباحثات سرية بشأن الحظر التام للتجارب النووية ، بحيث يمتد الحظر المفروض على التجارب النووية في الجو والبحر ، إلى الأرض ايضا .

١٤ : أعلن الرئيس الامريكي كارتر ، أن نيران المدفعية لقوات كوريا الشمالية أسقطت طائرة هليوكوبتر عسكرية تابعة للقوات المسلحة الامريكية من طراز شينوك .

١٤ : وافق مجلس الشيوخ الامريكي ، على انتاج قنابل النيوترون ، التى اكد الرئيس الامريكي كارتر ، أن تطوير انتاجها سيكلف الخزانة الامريكية ٤٦ مليون دولار من الآن وحتى عام ١٩٨٠ ، كما انها ستقلل من احتمالات الحرب النووية .

١٩ : اتفق الرئيس الامريكي ، ومناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل ، على السعي لاستئناف مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الاوسط قبل انتهاء عام ١٩٧٧ . كما اتفقا على تسوية كل المسائل ، من خلال مفاوضات بين أطراف النزاع ، بناء على القرارين

رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ . الصادرين من مجلس الأمن .

٣٠ : اقترحت وزارة الدفاع الأمريكية ، في دراسة أعدتها ، أن تقوم الحكومة الأمريكية ، ببيع معدات عسكرية وأسلحة تقدر قيمتها بنحو ٨ مليارات من الدولارات إلى كوريا الجنوبية ، تعويضا لها عن انسحاب القوات الأمريكية البرية .

٢١ : بدأت الولايات المتحدة ، في إقامة خزانات استراتيجية للبترول تحت الأرض ، لاستخدامها في حالة أي حظر بترولي جديد .

٢٢ : أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية ، أن الولايات المتحدة ، ستقدم معونة عسكرية لاسرائيل تقدر قيمتها بحوالي ٢٥٠ مليون دولار ، منها ١٠٦ ملايين دولار ، مخصصة للانتاج المشترك في اسرائيل والولايات المتحدة ، للدبابة الاسرائيلية « شاريوت » .

٢٣ : أكد الرئيس جيمي كارتر ، انه لن يتراجع عن حملته للدفاع عن حقوق الانسان ، رغم الانتقادات التي تعرض لها ما دام أن الشعب الأمريكي أيده في حملته .

٢٦ : وافقت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ، على انشاء قيادة موحدة لتحسين الكفاءة القتالية للقوات الكورية ، قبل اتمام انسحاب القوات الأمريكية منها .

٢٦ : بدأ الرئيس كارتر ، محادثاته مع جيوليو اندريوتي رئيس وزارء ايطاليا ، حول مشكلة الشرق الأوسط ، والعلاقات بين الشرق والغرب ، وحلف الأطلنطي .

٢٦ : أعلن البيت الأبيض الأمريكي ، أن الولايات المتحدة ، لا تعتزم تأجيل بيع سبعة أجهزة رادار جوية لايران ، تبلغ قيمتها ١,٢ مليار دولار ، بالرغم مما أبداه الكونجرس من تحفظات على هذه الصفقة .

٢٧ : أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ، أن الحكومة الأمريكية مستعدة لبيع معدات عسكرية لمصر وأسلحة دفاعية للسودان .

٢٨ : أعلن الرئيس الأمريكي ، انتقاده لسياسة اسرائيل في انشاء مستوطنات اسرائيلية جديدة في الأراضي المحتلة ، واضفاء « الشرعية عليها » .

٢٨ : تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق دفاعي جديد بين الولايات المتحدة واليونان ، تقوم الأولى بمقتضاه بتقديم مساعدة عسكرية تقدرها ٧٠٠ مليون دولار إلى الثانية لمدة ٤ أعوام ، مقابل تسهيلات عسكرية تقدمها اليونان للولايات المتحدة داخل أراضيها .

٣١ : أعلن الرئيس الأمريكي كارتر ، أن الهدف من جولة سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط ، هو ايجاد اطار يمكن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي من توجيه الدعوة إلى استئناف مؤتمر جنيف في الخريف .

انظر أيضا : الاتحاد السوفييتي ٣ ــ ١٢ ــ المانيا الغربية ١ ــ بنما ٣٠ ــ مصر ١٠ ــ روديسيا ٦ ــ ١٠ ــ فلسطين ١ ــ ٢٤ ــ المملكة العربية السعودية ٦ ــ

اليابان

١١ : أعلنت وكالة الانباء اليابانية ، أن الحزب الديمقراطي الليبرالي ، قد تمكن من الاحتفاظ بالاغلبية الضئيلة في مجلس الشيوخ ، في الانتخابات العامة بالبلاد .

اغسطس ١٩٧٧

الاتحاد السوفييتي

٦ : أعلنت وكالة انباء تاس السوفييتية أنها أغلقت مكتبها في صنعاء على أثر ما وصفته الوكالة بانه « أعمال غير عادية من جانب الحكومة اليمنية » . وكانت الحكومة اليمنية قد طلبت من أحد مراسلي الوكالة مغادرة البلاد .

١٧ : بدأت في موسكو الجولة الأولى للمباحثات الرسمية بين الرئيس اليوغسلافي تيتو والرئيس السوفييتي ليونيد بريجنيف حيث بحثا مشكلة الشرق الأوسط والمشكلات الأفريقية والمسائل المتعلقة بمستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين والمشكلات الدولية بصفة عامة .

١٩ : أكد الرئيس اليوغسلافي تيتو والرئيس السوفييتي بريجنيف على ضرورة عقد مؤتمر جنيف الخاص بالسلام في الشرق الأوسط بأسرع ما يمكن واشتراك جميع الأطراف المعنية في المؤتمر على قدم المساواة ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . جاء ذلك في البيان المشترك الصادر في نهاية المباحثات الرسمية التي جرت بين تيتو وبريجنيف في موسكو .

٣٠ : وصل إلى موسكو الرئيس الصومالي محمد سياد برى لاجراء محادثات عاجلة مع الرئيس السوفييتي بريجنيف حول التطورات الحادثة في منطقة القرن الأفريقي . **انظر أيضا : فلسطين ١٩ ــ الكويت ٩ ــ المملكة المتحدة ٢٤ ــ الولايات المتحدة الأمريكية ٦ ــ**

اثيوبيا

٣ : إعترفت اثيوبيا بأن قوات جبهة تحرير غربي الصومال أصبحت تسيطر على ٨٥٪ من منطقة صحراء أوجادين .

٦ : أعلنت جبهة تحرير ساحل الصومال الغربي أنها تمكنت من الاستيلاء على مدينة مرديبا في اقليم أوجادين بعد قتال عنيف مع القوات الاثيوبية .

١٣ : أصدر مكتب جبهة تحرير اريتريا بيانا عسكريا جاء فيه أن الثوار الارتيريين قد تمكنوا من تحرير مدينة عدى خوالا التي تبعد ٧٥ كيلو مترا عن أسمرة .

٢١ : أعلنت وكالة الانباء الاثيوبية أن معارك عنيفة تدور بين القوات الحكومية وقوات جبهة تحرير ساحل الصومال الغربي للسيطرة على مدينة ديرداوا الاستراتيجية في اقليم أوجادين .

٢٤ : أعلن راديو اديس أبابا أن مجهولين تمكنوا من اغتيال مينجستو تراودن احد أعضاء المجلس العسكرى الادارى المؤقت فى اثيوبيا . **انظر ايضا : جيبوتى ١٢ – دولة الامارات العربية ٢٤ – الصومال (٥ – ٣٠)**

الأردن

٥ : عقدت فى عمان الجلسة الأولى من المباحثات بين الملك حسين وسيروس فانس وزير الخارجية الامريكية الذى وصل لزيارة الأردن لمدة يومين فى اطار جولته فى عدد من دول الشرق الأوسط من أجل التوصل إلى صيغة لاستئناف مؤتمر السلام فى جنيف .

١٣ : أكد الملك حسين مساندة الأردن المطلقة والدائمة للشعب الفلسطينى لكى يستطيع ممارسة حقه فى تقرير مصيره بدون تدخل خارجى .

١٥ : أكد رئيس الديوان الملكى الاردنى أن الأردن لن تعقد اتفاقية للسلام مع اسرائيل إلا فى اطار التسوية السلمية الشاملة للصراع العربى الاسرائيلى .

٣٦ : أكد الملك حسين ملك الأردن ضرورة مشاركة الشعب الفلسطينى من خلال منظمة التحرير الفلسطينية فى أية خطوة لحل القضية الفلسطينية . **انظر ايضا : المملكة العربية السعودية ١٣ – الولايات المتحدة ٥ –**

أسبانيا

٣ : منحت الحكومة الأسبانية الشرعية للأحزاب السياسية التى تدعو لعودة اسبانيا إلى نظام الحكم الجمهورى والغاء الملكية وهى حزب العمل الجمهورى الديمقراطى واليسار الجمهورى لكتالونيا .

١٨ : بدأت قوات البوليس الاسبانى حملة واسعة النطاق للبحث عن العناصر المشتبه فى قيامها بمحاولة إغتيال الملك خوان كارلوس ورئيس الوزراء الأسبانى ادولفو سواريز عن طريق وضع إحدى القنابل البلاستيك فى طريق كانت تسير فيه عربة الملك .

استراليا

١٥ : أعلنت الحكومة الاسترالية أنها قررت إعادة استخراج وتصدير اليورانيوم من مناجم هذا الوقود النووى الضخمة وذلك بعد فرض حظر على استخراجه وتصديره أربع سنوات كاملة .

ألمانيا الغربية

٢٠ : طلب هيلموت شميث مستشار المانيا الغربية اجراء تحقيق شامل حول انشطة ما يسمى « بالنازية الجديدة » . جاء ذلك بناء على خطاب من فيلى برانت مستشار المانيا الغربية السابق وجهه إلى شميث وحذر فيه من عمليات احياء النازية فى صورة الاجتماعات التى يعقدها اليمينيون المتطرفون .

اندونيسيا

٢٧ : أعلنت وزارة الخارجية الاندونيسية فى بيان رسمى استنكار الحكومة الاندونيسية لقرار إسرائيل الخاص بتطبيق القوانين الاسرائيلية فى الضفة الغربية المحتلة لنهر الأردن . وأكدت أن هذا الاجراء يعزز الشك فى نوايا اسرائيل بشأن ضم هذه الأراضى إليها كما أنه يشكل عقبة فى طريق السلام .

إيران

٧ : عين جامشيد اموزيجار وزير البترول الايرانى ووزير الداخلية رئيسا للوزراء خلفا لامير عباس هوفيدا الذى استقال من منصبه بعد أن شغل هذا المنصب لمدة ١٢ عاما متواصلة .

١٧ : أعلن شاه إيران العفو عن ٥٧٣ معتقلا سياسيا وذلك بمناسبة ذكرى الثورة الوطنية فى ١٩ أغسطس .

٣٦ : أعلن جامشيد اموزيجار رئيس وزراء إيران الجديد ان حكومته قررت تطبيق سياسة عدم الاعتماد على عائد البترول وحده . ووافق البرلمان بالاجماع على برنامج الحكومة الجديدة الذى يتضمن التحكم فى إرتفاع اسعار الأراضى وتشجيع الاستثمار فى الانتاج والاهتمام بالخدمات الاجتماعية .

ايرلندا الشمالية

١١ : وصلت الملكة اليزابث ملكة بريطانيا إلى حرم جامعة كورلين بايرلندا الشمالية متجاهلة التحذيرات التى أطلقها الجيش الجمهورى الأيرلندى وأعلن فيها أنه قد وضع متفجرات فى داخل حرم الجامعة . **انظر ايضا : الولايات المتحدة الامريكية ٣٠ –**

ايطاليا

١٧ : بدأت ازمة سياسية جديدة فى إيطاليا بعد مطالبة الأحزاب الرئيسية والرأى العام الايطالى ، الحكومة باجراء تحقيق شامل فى ملابسات حادث هروب مجرم الحرب الألمانى هربرت كابلر من المستشفى العسكرى الذى كان يعالج به فى روما ، فى أعقاب الشائعات التى ترددت حول تورط الحكومة بالاشتراك مع المخابرات الايطالية والألمانية فى تهريب كابلر . **انظر ايضا : المملكة العربية السعودية (٧ – ٨)** .

باكستان

٨ : اعتقل البوليس الباكستانى عددا من مؤيدى ذو الفقار على بوتو رئيس وزراء باكستان السابق فى مقاطعة سانجار اوفين . وصدر بيان رسمى يعلن ان الحكومة العسكرية برئاسة ضياء الحق قد فرضت إجراءات صارمة للقضاء على مظاهر العنف السياسى فى البلاد .

البرتغال

٥ : أعلن المسئولون فى وزارة الخارجية البرتغالية أن البرتغال تنوى الاحتفاظ بعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل على الرغم من الضغوط العربية وان كانت البرتغال لا تنوى ارسال بعثة دبلوماسية إلى تل أبيب فى المستقبل القريب .

بورما

٢٩ : وافقت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى الحاكم فى بورما على إفتتاح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية فى رانجون .

تايلاند

٢ : شنت القوات الكمبودية هجوما على قريتين فى تايلاند وذلك لثانى مرة خلال أسبوعين .

٦ : أعلن تانيد كراميشيان رئيس وزراء تايلاند ، لأول مرة رسميا ، عن وقوع اشتباكات عنيفة بين القوات الكمبودية والفيتنامية في منطقة الحدود بين البلدين . كما اتهم رئيس وزراء تايلاند القوات الكمبودية بشن ٤٠٠ غارة على الأراضي التايلاندية منذ شهر يناير الماضي .

٩ : أعلنت القيادة العليا في تايلاند أن الأمين توردوم سيهانوك رئيس دولة كمبوديا السابق وزوجته قد حددت اقامتهما في بنوم بنه .

تركيا

١ : فازت حكومة سليمان ديميريل الائتلافية في تركيا بثقة الجمعية الوطنية التركية واقرت الجمعية الوطنية برنامج الحكومة الذي تضمن تنويع مصادر الأسلحة وزيادة القوة الضاربة للجيش التركي والسعي لايجاد حل للمشكلة القبرصية .

تشاد

٢٩ : اتهمت حكومة تشاد الحكومة الليبية بأن محاولة تدخلها عسكريا في اقليم أوزو في شمال تشاد هي بهدف استخدام اليورانيوم الموجود في المنطقة لصنع القنبلة الذرية . انظر ايضا : السودان ٣٠ .

تنزانيا

١ : أعلن الرئيس التنزاني جوليوس نيريري أن اقامة دولة فلسطينية هو الحل الوحيد لمشكلة الشرق الأوسط .

١٨ : الغى لوى دى جيرنجو وزير خارجية فرنسا زيارته لتنزانيا بعد أن وصل إليها ضمن جولته لبعض الدول الافريقية وذلك بسبب المظاهرات المعادية للتسليح الفرنسي لجنوب افريقيا .

الجزائر

٨ : وصل إلى الجزائر الجنرال راؤول كاسترو وزير القوات المسلحة الكوبية في زيارة رسمية تلبية لدعوة من الرئيس الجزائري هواري بومدين .

١٧ : وصلت إلى الجزائر بعثة علمية تابعة للجنة الدولية لحماية الاستقلال العلمي للبحر المتوسط بغرض دراسة مشاكل البحر التي تمس الحياة الاقليمية الجزائرية .

الجمهورية العربية اليمنية

١٣ : وصل سالم ربيع رئيس مجلس الرئاسة في اليمن الجنوبية إلى صنعاء حيث أجرى مباحثات مع المقدم إبراهيم الحمدي رئيس مجلس القيادة في الجمهورية العربية اليمنية بشأن تحسين العلاقات الثنائية بين شطري اليمن وحول الموقف الراهن في الوطن العربي والعالم الخارجي .

٢٤ : اكدت اليمن الشمالية والجنوبية إستعدادهما للمشاركة إيجابيا في الحفاظ على سلام منطقة البحر الأحمر وحماية المواقع الاستراتيجية الهامة بها على أن تقوم الدول العربية الأخرى بتوفير المساعدات المادية اللازمة لتدعيم القدرة الدفاعية للدولتين . وحذر البيان المشترك الصادر في أعقاب المباحثات التي أجراها محمد صالح مطيع وزير خارجية اليمن الجنوبية مع المسئولين في اليمن الشمالية من المؤامرات الامبريالية والصهيونية التي تستهدف تحويل البحر الأحمر إلى بؤرة للتوتر والصراع الدولي . انظر ايضا : الاتحاد السوفييتي ٦ .

جمهورية مصر العربية

١ : بدأ الرئيس السادات محادثاته عن تطورات مشكلة الشرق الأوسط مع سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية فور وصوله إلى الاسكندرية .

٣ : بعث الرئيس السادات برسائل عاجلة إلى ملوك ورؤساء الدول العربية لابلاغهم بنتائج مباحثاته مع سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية ، والأسس التي تراها مصر ضرورية لاقامة السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط ، وعلى رأسها : انهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المحتلة في سنة ١٩٦٧ ، واحترام الحقوق الوطنية الأصيلة للشعب العربي الفلسطيني وحق كل دولة من دول المنطقة في العيش في سلام ، واحترام كل دول المنطقة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وخاصة عدم الالتجاء لاستخدام القوة وحل الخلافات القائمة بالوسائل السلمية .

١١ : حصلت مصر على موافقة البنك الدولي على تقديم قرض قيمته ١٠٠ مليون دولار للمساعدة في تمويل المشروعات الخاصة بتوسيع قناة السويس .

١١ : أعلن الرئيس السادات عقب انتهاء جولة مباحثاته مع سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية أن مصر ترفض تقديم أية تنازلات إزاء الموقف المتشدد الذي تتخذه إسرائيل .

١٤ : وصل إلى القاهرة حسن جوليد رئيس جمهورية جيبوتي في أول زيارة يقوم بها لمصر تستغرق ثلاثة أيام ، وبدأ مباحثاته مع الرئيس السادات حول قضايا أمن البحر الأحمر والموقف في افريقيا والعلاقات الثنائية بين البلدين .

١٦ : أعلن الدكتور عبد المنعم القيسوني نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية أن الموقف المالي والاقتصادي لمصر عام ١٩٧٨ سوف يستمر في تحسن مطرد وأن ثمة مؤشرات ودلائل إيجابية تؤكد أن مصر تسير على طريق انهاء الازمة الاقتصادية في موعدها المحدد عام ١٩٨٠ .

٢٠ : وصل إلى الاسكندرية الرئيس السوداني جعفر نميري في زيارة لمصر لعدة أيام .

٢١ : وصل إلى القاهرة إسماعيل علي ابو بكر نائب رئيس جمهورية الصومال في زيارة رسمية لاجراء مباحثات مع حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية حول تطورات الموقف في الصومال .

٢٤ : حصلت مصر على موافقة الحكومة اليابانية على منح قرض قيمته ٢٣ بليون أي ما يوازي ٨٧ مليون دولار للاسهام في تمويل مشروع قناة السويس وتعميقها بفائدة ٣,٥٪ ويسدد القرض على ٢٥ سنة .

٣٠ : تلقى رؤساء مصر والسعودية والسودان واليمن والصومال وأمين الجامعة العربية بيانا اصدره محمد علي الجفري رئيس حزب رابطة الجنوب العربي أعلن فيه : تأييده للنضال العربي في الصومال الغربي (أوجادين) وفي أرض اريتريا . انظر ايضا : الولايات المتحدة الأمريكية ٥ .

جنوب افريقيا

٢ : استمرت المظاهرات العنيفة في منطقة

ســـويتو والضـــواحى المحيطـــة بجوهانسبرج وذلك فى أعقـاب قـرار المقاطعة الشاملة الذى قام به مـا يزيد على ١٥٠ الف مـن الطـلاب السـود إحتجـاجا على مفــاهيم التعليم العنصرية التى تفـرضها سـلطات الحكومة فى جنوب افريقيا .

١٥ : أعلن بيك بوتا وزير خارجية جنوب أفريقيا عقب عودته إلى بلاده من لندن بعد محادثاته مع سيروس فانس وزير الخارجية الامريكى وديفيد أوين وزير الخارجية البريطـانى ـ أن حكومته لديها اقتناع متزايد بأن المطـالب التى قـدمت إليهـا مـن الولايات المتحـدة وبريطانيا ستؤدى إلى تدمير جنوب أفريقيا .

٢٩ : بدأ فى بريتوريا ديفيد أوين وزير الخـارجية البريطـانى واندرو يونج المندوب الأمـريكى فى الامـم المتحـدة مباحثاتهما مع جون فـورستر رئيس وزراء جنوب افـريقيا حـول المبادرة البريطانية الامريكية الخاصة بمشكلة روديسيا .انظر ايضا : روديسيا ٤ ـ فـرنسا (١٥ ـ ٢٢) ـ الولايات المتحدة (٢١ ـ ٢٣)

جيبوتى

١٢ : أعلن فى جيبوتى أن عدة مئات من أعضاء جبهة تحـرير الصـومال على إستعداد للانضـمام لصـفوف جبهـة تحرير الصومال الغربى التى تخوض القتال فى إقليم أوجادين ضـد قـوات الحكومة الاثيوبية .

١٩ : أعلن احمد دينى أحمد رئيس وزراء جيبوتى أن الســعودية ســتقدم لجمهورية جيبوتى معونة قـدرها ١٠ ملايين دولار لانفاقها فى الاستثمارات الانتاجية لمواجهـة الصـعوبات الاقتصادية الراهنة التى تعانى منهـا البلاد .انظـر ايضـا : مصر ١٤ ـ العراق ٢٢ ـ

روديسيا

٢ : أعلن الزعيم الوطنى الأفريقى جوشوا نكومو ان روديسيا يتعين تحريرها عن طريق النضال المسلح وانه يرفض كافة جهود الوساطة التى تبذلهـا الولايات المتحدة وبريطانيا .

٤ : اجتمع بيك بوثا وزير خارجية جنوب أفريقيا فى سالسبورى مع إيان سميث رئيس وزراء حكومة الاقلية العنصرية فى روديسيا لبحث المبادرات الخـاصة بحل المشكلة الروديسية .

رومانيا

١٥ : اعلن الرئيس الرومانى نيكولاى شاوشيسكو ان رومانيا تسعى دائمـا من أجل إيجاد تسـوية لأزمـة الشرق الاوسط وإلى حل يؤدى إلى انسحاب القـوات الاسرائيلية مـن الأراضى العـربية المحتلة فى سـنة ١٩٦٧ بالاضافة إلى حل المشكلة الفلسطينية وذلك عن طـريق اقـامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

٢٥ : وصل إلى بوخارست مناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل فى زيارة رسمية لرومـانيا لاجـراء مباحثات مـع المسئولين الرومانيين حول تطـورات ازمة الشرق الأوسط .

زامبيا

٢ : اتهمت زامبيا إسرائيل بتدريب وحدات مـن الجيش العنصرى الروديسى المعروفين باسم الكشـافة التى تشـن الغارات على موزمبيق .

٢٦ : اجتمع زعماء دول المواجهة الافريقية الخمس (تنزانيا ـ مـوزمبيق ـ انجـولا ـ زامبيا ـ بوتسـوانا) فى لوزاكا عاصمة زامبيا لتحديد موقفهم من المقترحات البريطـانية الامـريكية بشان تسـوية الأزمـة الروديسـية . واشترك فى الاجتماع زعيمـا الجبهـة الوطنية الافـريقية روبرت مـوجابى وجوشوا نكومو .

٢٧ ـ ٢٨ : أجريت فى لوزاكا مباحثات رسـمية بين ديفيد أوين وزير خارجية بريطانيا واندرو يونج المندوب الأمـريكى فى الامـم المتحـدة وزعيمـى الجبهـة الوطنية الروديسـية روبرت موجابى وجـوشوا نكومـو ، حـول تسـوية الأزمـة الروديسية .

زائير

١٨ : أعلنت وكالة انباء زائير أنه قد صدر حكم بالاعدام على مـامباسا لامـاى قائد المتمردين فى اقليم شابا وموتجوا مبينج المفوض الاقليمى السابق بتهمة الاشتراك فى تدبير المؤامـرة فى شـهر فبراير الماضى .

دولة الامارات العربية

٢٤ : بحث احمد خليفة السويدى وزير خارجية دولة الامارات العربية المتحدة مع افروكى الأمين المسـاعد للجبهـة الشعبية لتحرير اريتريا آخر تطورات الموقـف السـياسى والعسـكرى فى اريتريا .انظر ايضا : المملكة العربية السعودية ٣٠ ـ

السودان

٧ : اصدر الرئيس السودانى جعفر نميرى امرا مؤقتا بقانون العفو الشـامل عن المسجونين السياسيين منذ ٢٥ مـايو سنة ١٩٦٩ .

١٣ : اصدر الرئيس نميرى قرارا بالعفو عن ٢٩ شخصية سياسية تضـم اعضـاء بارزيدفـاعية كالصـواريخ واجهزة الرادار واجهزة الانذار المبكر ووسائل النقل الجوى من الولايات المتحدة .

٣٠ : وصل إلى الخرطوم وفد تشادى على مستوى عال مـن أجـل اجـراء مفاوضات هامة مع زعماء الحـركات المناهضـة لنظـام الحـكم القـائم فى تشاد .انظـر ايضـا : مصر ٢٠ ـ سوريا ٣ ـ المملكة السـعودية ٢ ـ اليابان ٢٦ ـ

سوريا

٣ : أعلنت النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب السورى حيث حصـل حزب البعث الحاكم على ١٢٨ مقعـدا من مجموع مقاعد المجلس البالغة ١٩٥ مقعدا .

٣ : وصل إلى دمشق وزيرا الاقتصاد السعودى والسودانى فى زيارة لسوريا تستغرق ثلاثة ايام لاجراء محـادثات مع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السـورى حـول تطـوير العـلاقات الاقتصادية بين سوريا وبلديهما .

٤ : أعلن الرئيس السورى حافظ الأسد

عقب انتهاء اجتماعاته مع سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية ان سوريا ومصر متفقتان على كل الأمور الاساسية فى تحركهما نحو السلام وأن الثقة بين البلدين كاملة .

١٦ : أعلن فى دمشق ان صندوق التنمية السعودى وافق على تقديم قرض لسوريا بمبلغ ٥٥٠ مليون ريال سعودى لتمويل عدد من المشروعات الانمائية فى سوريا .

١٩ : أعلن الرئيس الاسد تحويل كل ممتلكاته إلى الدولة ضمن حملة اصلاح لما وصفته الصحف السورية بالبيروقراطية وانتشار الفساد وعدم الكفاءة فى الوظائف الادارية .

٢٢ : طلبت سوريا عقد إجتماعين طارئين لوزراء خارجية الدول الاسلامية ووزراء خارجية دول عدم الانحياز فى نيويورك يومى ٢٦ و ٢٧ من شهر سبتمبر سنة ١٩٧٧ لبحث الوضع فى منطقة الشرق الأوسط .

٢٩ : اقترح الرئيس الاسد ، لأول مرة ، أن يتم تمثيل الفلسطينيين فى مؤتمر جنيف عن طريق الجامعة العربية وليس عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية .انظر ايضا : فلسطين ٣٠ ـ لبنان ٢٤ ـ الولايات المتحدة ٥ ـ

السويد

٢٩ : أعلن توربجيرن فيلدين رئيس وزراء السويد تخفيض قيمة العملة السويدية « الكرون » بنسبة ١٠٪ وتجميد الاسعار من أجل التغلب على المشاكل الاقتصادية فى البلاد واهمها التضخم والبطالة .

سيرى لانكا

١٨ : فرضت حكومة سيرى لانكا حظر التجول فى عدد من المدن شمالى الجزيرة لمواجهة أحداث العنف التى نشبت هناك بسبب الخلافات العنصرية .

٢٠ : فرضت الحكومة حظر التجول فى العاصمة كولومبو ونزلت قوات الجيش والبوليس إلى الشوارع الهامة فى العاصمة بسبب المصادمات العنيفة بين الطوائف العنصرية .

٢٧ : اتهم رونى دى ميل وزير مالية سيرى لانكا حزب الحرية المعارض الذى تتزعمه رئيسة الوزراء السابقة سيريمافو بندرانيكة بتدبير الصدامات الطائفية فى البلاد .

الصومال

٥ : أعلنت الصومال أن الحرب لن تنتهى فى أوجادين واريتريا قبل أن تستعيد المنطقتان استقلالهما .

٩ : عرضت الحكومة الصومالية مساعدتها فى بدء مفاوضات للتسوية بين أثيوبيا وثوار ساحل الصومال الغربى . وجاء فى بيان اصدرته حكومة الصومال بعد أن توقفت جهود الوساطة التى تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية أن الحل الوحيد لقضية الصومال الغربى هو السماح لشعب الاقليم بممارسة حريته فى تقرير مصيره .

١١ : أعلنت جبهة تحرير الصومال الغربى ان قواتها قد حررت أربع مستوطنات فى جنوب غرب اقليم أوجادين .

١٤ : أعلنت جبهة تحرير ساحل الصومال الغربى أنها حققت انتصارات فى اقليم سيدامو الجنوبى بأثيوبيا .

١٥ : أعلن الرئيس الصومالى محمد سياد برى أن أثيوبيا تستعد لغزو الصومال وهدد بأن الصومال ستتدخل فى النزاع القائم فى أوجادين إذا اشترك « جنود اجانب » فى المعارك فى هذا الاقليم .

١٦ : حذرت الصومال من تدويل الصراع الدائر فى اقليم أوجادين مما يهدد بنشوب حرب عالمية ثالثة تبدأ من منطقة القرن الافريقى .

١٨ : شنت قوات جبهة تحرير الصومال الغربى هجوما شاملا بالصواريخ والمدافع الهاون على المدينة الرئيسية فى اقليم أوجادين وهى مدينة ويرداوا فى محاولة لاحكام سيطرتها على الاقليم .

٣٠ : اتهم راديو مقديشيو مينجستو ماريام رئيس المجلس العسكرى الحاكم فى أثيوبيا بارتكاب مذابح جماعية راح ضحيتها مليون شخص من المدنيين كما ذكر الراديو أن اكثر من مائة الف شخص من الاثيوبيين قد فروا إلى الدول المجاورة .انظر ايضا : الاتحاد السوفييتى ٣ ـ مصر (٢١ ـ ٣٠)

الصين

٢٠ : أعلن راديو بكين أن مؤتمر الحزب الشيوعى الصينى الحادى عشر وأول مؤتمر يعقد منذ وفاة الزعيم ماوتسى تونج ، قد عقد اجتماعاته فى الفترة ما بين ١٢ و ١٨ أغسطس وأنه تم خلاله إنتخاب خواكو فينج رئيسا لمجلس رئاسة الحزب ، وتينج هيسياو بينج نائب رئيس الوزراء وبين شيين بينج وزير الدفاع ولى هسيين بنيين ووانج تونج نوابا لرئيس المجلس .

٣٠ : وصل إلى بكين الرئيس اليوغسلافى تيتو لاجراء مباحثات مع الرئيس هواكوفينج حول أهم القضايا الدولية .انظر ايضا : الولايات المتحدة ٢٤ ـ

العراق

٢٢ : وصل إلى بغداد الرئيس حسن جوليد رئيس جمهورية جيبوتى فى زيارة للعراق تستغرق عدة أيام لاجراء مباحثات مع الرئيس العراقى أحمد حسن البكر . حول العلاقات الثنائية بين البلدين .

فرنسا

٦ : اجتمع فى باريس وزراء مالية ١٤ دولة من الدول المصدرة للبترول والدول الصناعية الغنية لبحث انشاء صندوق خاص تابع لصندوق النقد الدولى لمساعدة الدول التى تعانى من عجز فى موازين مدفوعاتها بالقروض الميسرة .

١٥ : أعلن لوى دى جيرانجو وزير خارجية فرنسا ان حكومته بدأت بالفعل فى تطبيق حظر بيع الاسلحة إلى جنوب افريقيا ولكن الاستثناء الوحيد هو قيامها ببيع سفن بحرية لها بمقتضى عقود موقعة بين الحكومتين .

٢٢ : أعلن لوى دى جيرانجو وزير الخارجية الفرنسية بأن فرنسا لديها معلومات تفيد بأن هناك استعدادات تجرى فى جنوب افريقيا لتفجير قنبلة نووية .انظر ايضا : تنزانيا ١٨ ـ فلسطين ٣ ـ

الفلبين

٢٦ : هدد الرئيس الفلبينى فرديناند ماركوس باستخدام القوة لقمع المظاهرات العنيفة المعادية لحكومته وباستمرار فرض الاحكام العرفية فى البلاد .

فلسطين

٢ : الغت الحكومة الاسرائيلية القيد الذى يقضى بالا تتجاوز جملة التخفيضات الضئيلة لليرة الاسرائيلية حدا أقصى قدره ٨٪ فى خلال أربعة شهور .

٣ : أعلن احتجاج إسرائيلى عنيف على قرار حكومة فرنسا للشركات الفرنسية بالالتزام بالمقاطعة العربية لاسرائيل .

٨ : اعترف مناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل بأن بطاريات المدفعية الاسرائيلية فتحت نيرانها على وحدات المقاومة الفلسطينية فى جنوب لبنان لمساندة القوى اليمينية فى القتال الدائر بين الجانبين هناك .

٩ : أعلن موشى ديان وزير خارجية اسرائيل اثر انتهاء جولة المباحثات الأولى مع سيروس فانس وزير الخارجية الامريكية أن اسرائيل ليست على استعداد للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى ولو أعلنت المنظمة قبولها لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ دون أى تعديل . كما اكد مناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل أن المنظمة لا يمكن أن تكون شريكا فى أى محادثات للسلام .

١٠ : القى سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية ، فى ختام زيارته لاسرائيل اللوم على اسرائيل لانها تضع العراقيل أمام مهمته لاقرار السلام فى الشرق الاوسط .

١٣ : أعلن موشى ديان وزير خارجية اسرائيل أن الولايات المتحدة ملتزمة باقرار السلام فى الشرق الاوسط وانها قد تدخل فى مباحثات مع منظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق هذا الهدف .

١٦ : أعلنت وزارة الدفاع الاسرائيلية بدء تنفيذ خطة الحكومة الخاصة بتطبيق القوانين الاسرائيلية فى الضفة الغربية المحتلة لنهر الاردن وقطاع غزة .

١٩ : تلقى ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية رسالة من الزعماء السوفييت تتعلق بتنسيق الموقفين الفلسطينى والسوفييتى ازاء التطورات الأخيرة للموقف فى الشرق الاوسط .

٢٤ : تخلى مناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل عن خطته بتقديم مشروع قرار للكنيست ينص على استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من الاشتراك فى أى مباحثات سلام ، وذلك بعد أن فشل فى الحصول على موافقة زعماء أحزاب المعارضة .

٢٦ : اكد المجلس المركزى لمنظمة التحرير الفلسطينية أن منظمة التحرير الفلسطينية حريصة على اجراء الحوار مع الولايات المتحدة ولكن بدون تقديم تنازلات أو تفريط فى حقوق الشعب الفلسطينى وبدون شروط مسبقة .

٢٧ : أعلن زعيم اتحاد نقابات عمال إسرائيل (الهستدروت) أن الاتحاد يعارض بشدة السياسة الاقتصادية التى يتبعها مناحم بيجين رئيس الوزراء .

٣٠ : اعدت حكومة بيجين مشروعا لاقامة ٦ مستوطنات اسرائيلية جديدة فى الأرض المحتلة .

٣٠ : أعلن مناحم بيجين رئيس الحكومة الاسرائيلية أن اقتراح الرئيس السورى حافظ الأسد الخاص بقيام الجامعة العربية بتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية فى مؤتمر جنيف ، هو اقتراح غير مقبول اطلاقا من جانب اسرائيل . **انظر أيضا : الأردن ١٢ ــ اندونيسيا ٢٧ ــ البرتغال ٥ ــ بورما ٢٩ ــ تنزانيا ١ ــ رومانيا ١٥ ــ ٢٥ ــ زامبيا ٢ ــ سوريا ٢٩ ــ الولايات المتحدة (٥ ــ ١٧) ــ اليابان ٢٧ ــ**

قبرص

٣ : توفى الرئيس القبرصى الأسقف مكاريوس إثر اصابته بأزمة قلبية .

١٣ : اختارت الأحزاب الرئيسية فى قبرص سبيروس كبريانو القائم بأعمال رئيس الجمهورية القبرصى مرشحا لرئاسة الجمهورية فى الانتخابات التى تجرى يوم ١٠ سبتمبر ١٩٧٧ لاختيار خليفة للأسقف مكاريوس . **انظر أيضا : تركيا ١ ــ**

كوريا الجنوبية

٢٠ : أصبحت كوريا الجنوبية العضو العشرين فى نادى الدول النووية بعد أن أجرت تجربة لأول محطة نووية اقامتها شركة وستنجهاوس اليكتريك كوربو ــ ريشن الأمريكية بالقرب من منطقة بوسان .

كوريا الشمالية

٢٤ : وصل الرئيس اليوغسلافى تيتو إلى بيونج يانج فى زيارة رسمية لكوريا الشمالية لاجراء محادثات مع المسئولين الكوريين حول المسائل التى تهم البلدين .

الكويت

٩ : أعلنت الحكومة الكويتية أنها قد قررت إيقاف شراء الأسلحة من الاتحاد السوفييتى وعدم توقيع أية اتفاقيات خاصة بالتسليح مع موسكو فى الوقت الراهن .

كينيا

١٣ : أكد لوى دى جيرنجو وزير الخارجية الفرنسى عند وصوله إلى نيروبى ، أن بلاده سوف تظل على التزامها بقرار فرض الحظر على مبيعات الأسلحة إلى الحكومة العنصرية فى جنوب أفريقيا وتطبيق العقوبات المفروضة على روديسيا وفقا لقرارات الأمم المتحدة .

لبنان

٦ : بدأت اللجان اللبنانية الفلسطينية المشتركة فى جمع الأسلحة الثقيلة من المخيمات الفلسطينية استعدادا لسحبها خارج المخيمات تنفيذا لاتفاق شتورا .

١٦ : تجدد القتال فى منطقة جنوب لبنان بين القوات التقدمية الفلسطينية المشتركة وبين القوات الانعزالية التى تساندها المدفعية الاسرائيلية .

١٨ : عقدت اللجنة الثلاثية اللبنانية السورية الفلسطينية المشتركة اجتماعا لبحث تفاصيل تطبيق اتفاق شتورا .

٢٢ : حددت حكومة لبنان طلبها للجامعة العربية بأن تستمر قوات الردع العربية فى لبنان ٦ أشهر أخرى تبدأ من أكتوبر القادم .

٢٣ : تمكنت قوات الردع العربية من تطويق القتال الذى اندلع بين الانعزاليين والدروز فى منطقة الشوف الجبلية .

٢٤ : اجتمع فى شتورا عبد الحليم خدام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السورية مع فؤاد بطرس وزير

الخارجية اللبنانى لبحث الوضع الراهن فى لبنان وطرق تطبيق المرحلة الثالثة من اتفاق شتورا فى جنوب لبنان .

٢٨ : شن الزعماء اليمينيون الانعزاليون فى لبنان فى بيان أصدروه بعد اجتماع لمدة ٣ أيام برئاسة كميل شمعون ، أعنف هجوم لهم على الحكومة اللبنانية وقوات الردع العربية والوجود الفلسطينى فى لبنان .انظر ايضا : فلسطين ٨ ـ

المملكة العربية السعودية

٢ : وصل الرئيس السودانى جعفر نميرى إلى السعودية فى زيارة رسمية لاجراء مباحثات مع الملك خالد حول العلاقات الثنائية بين البلدين .

٧ : وصل إلى الطائف سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى لاجراء محادثات مع الملك خالد حول أزمة الشرق الأوسط واستئناف مؤتمر جنيف .

٧ ـ ٨ : قام جوليو اندريوتى رئيس وزراء إيطاليا بزيارة رسمية للسعودية أجرى خلالها محادثات مع المسئولين السعوديين حول الوضع فى الشرق الأوسط والعلاقات الثنائية بين البلدين .

٧ ـ ٨ : قام جاستون ثورن رئيس وزراء لوكسمبرج بزيارة رسمية للسعودية أجرى خلالها مباحثات مع المسئولين السعوديين حول موقف دول السوق الأوربية المشتركة من قضية الشرق الأوسط .

١٣ : وصل إلى الطائف مضر بدران رئيس وزراء الأردن فى زيارة رسمية للسعودية .

٣٠ : وصل إلى جدة مانع العتيبة وزير البترول بدولة الامارات العربية لحضور اجتماعات اللجنة الوزارية لمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول بالطائف .انظر ايضا : جيبوتى ١٩ ـ سوريا ٣ ـ

المملكة المتحدة

١٢ : اختتمت فى لندن المحادثات بين سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية ودافيد أوين وزير الخارجية البريطانية وبيك بوتا وزير خارجية جنوب افريقيا دون اتفاق على اية خطط جديدة لحل مشكلة روديسيا بعد أن رفضت حكومة جنوب افريقيا الخطط البريطانية ـ الأمريكية المشتركة لحل المشكلة .

١٣ : اجتاحت شوارع لندن معارك عنيفة بين المتطرفين اليمينيين والمتطرفين اليساريين ، بسبب تفشى الجرائم بين الملونين .

٢٤ : حذرت موسوعة جينز العسكرية البريطانية من استمرار زيادة القوة البحرية السوفييتية فى الوقت الذى تنصرف فيه دول حلف الأطلنطى إلى منازعات لا تنتهى حول النفقات العسكرية .

٣٠ : شهدت لندن واحدة من أسوأ حوادث العنف والمصادمات العنصرية بعد أن قامت عصابات الشبان السود بالهجوم على تجمعات البيض .انظر ايضا : جنوب افريقيا (١٥ ـ ٢٩) ـ زامبيا (٢٧ ـ ٢٨) ـ

الهند

١٥ : قرر رئيس جمهورية الهند نيلام سانجيفا ريدى التنازل عن ٧٠٪ من راتبه الشهرى واخضاع الباقى للضرائب كبقية أفراد الشعب .

٢٣ : ألقى البوليس الهندى القبض على بانس لال وزير الدفاع الهندى السابق بتهمة إختلاس حوالى ٦٠ الف دولار من الصندوق التابع للجناح الشبابى فى حزب المؤتمر .

الولايات المتحدة الأمريكية

١ : أضرب ما يقرب من ٢٠ الف عامل من عمال الحديد والصلب فى ولايتى مينيسوتا وميتشجان عن العمل مما يهدد بالحاق اضرار بالغة فى إنتاج الصلب الأمريكى وذلك بعد توقف المفاوضات بين ممثلى ٢١ من اتحادات العمال و ١٥ شركة للصلب .

٣ : كشفت لجنة التحقيقات التابعة للكونجرس الأمريكى النقاب عن مجموعة من أخطر الوثائق الخاصة بالنشاط السرى الذى تقوم به وكالة المخابرات المركزية فى مجال التطبيقات الطبية والعلمية وآثارها على العقل الانسانى .

٤ : أصدر الرئيس الأمريكى جيمى كارتر قرارا بتعيين جيمس شليزنجر وزيرا لوزارة الطاقة التى تقرر انشاؤها فى الولايات المتحدة لأول مرة .

٥ : أصدر الرئيس كارتر قانون المساعدات الأجنبية العسكرية الأمريكية الذى تحصل إسرائيل بمقتضاها على ١٧٨٥ مليون دولار من مجموع المساعدات التى تبلغ ٣٢٠٠ مليون دولار خلال السنة المالية القادمة ١٩٧٨ . وبموجبه تحصل مصر على ٧٥٠ مليون دولار والأردن على ٩٣ مليون دولار وسوريا ٩٠ مليون دولار ولبنان ٢٠ مليون دولار .

٥ : أثارت الأنباء الرسمية المعلنة فى الولايات المتحدة حول إختفاء كميات من المواد النووية المشعة من المعامل الذرية الأمريكية ، عاصفة داخل الكونجرس الأمريكى بعد أن طالب عدد من الأعضاء بالتحقيق فى التقرير الرسمى الذى اذاعته إدارة أبحاث الطاقة والتنمية .

٥ : أكد الرئيس كارتر موافقته على القرار الذى اتخذته إدارة الطيران المدنى الأمريكى برفض طلب شركة العال الاسرائيلية للطيران بشأن تنظيم رحلات طيران جماعية بين الولايات المتحدة ومطار اتاروت بالقدس .

٥ : أصدر الرئيس كارتر قرارا بوضع كافة أجهزة المخابرات فى الولايات المتحدة تحت سلطة ستانفيلد تيرنر مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية .

٦ : أعلن مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أن الاقتصاد السوفييتى لا يسير سيرا حسنا وأنه يواجه صعابا خطيرة فى المرحلة القادمة .

٨ : أعلن المتحدث الرسمى باسم سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية ، اثر انتهاء مباحثاته مع الدول العربية واسرائيل ، أن الولايات المتحدة غيرت من موقفها إزاء منظمة التحرير الفلسطينية وأنها تؤيد إشتراكها فى مباحثات السلام إذا ما أعلنت المنظمة قبولها لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

١١ : أعلنت الولايات المتحدة وبناما أنهما اتفقتا على توقيع معاهدة جديدة بشأن استغلال قناة بناما ، وبمقتضاها تتسلم حكومة بناما القناة والمنطقة المحيطة بها تدريجيا حتى عام ٢٠٠٠ .

١٥ : طالب الرئيس كارتر زعماء إسرائيل بالموافقة على حدود جديدة ترضى الحد الأدنى لمطالب جيرانهم العرب ولقرارات الأمم المتحدة التى تتضمن تقديم تعويضات للفلسطينيين .

١٧ : أعلنت الخارجية الأمريكية أن

الولايات المتحدة أبلغت الحكومة الاسرائيلية إعتراضها على قرار اقامة ثلاث مستوطنات يهودية جديدة في الضفة الغربية لنهر الأردن وعلى تطبيق القوانين الاسرائيلية في المناطق العربية المحتلة.

٢٠ : أطلقت الولايات المتحدة سفينة الأبحاث الفضائية «فويجر ــ ٢» في رحلة طولها ٢٢٤٠ مليون كيلو متر تستهدف الوصول إلى أبعد كواكب المجموعة الشمسية وما وراء المجموعة الشمسية.

٢١ : أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة قد بعثت بمذكرة استفسار رسمية إلى حكومة جنوب أفريقيا طلبت فيها إيضاح مدى الصحة فيما يتردد عن إعتزامها القيام بتجارب نووية.

٢٣ : أعلن الرئيس كارتر أن حكومة جنوب أفريقيا قد أكدت للولايات المتحدة أنها لا تعتزم القيام بأية تفجيرات نووية لأية أغراض.

٢٤ : صرح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية بأن تنج هسياو بنج نائب رئيس الوزراء الصيني وسيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية إجتماعهما ببكين، قد أكدا ضرورة اعادة العلاقات الطبيعية بين الصين والولايات المتحدة.

٢٨ : قررت الحكومة الأمريكية منح السودان هذا العام مساعدة من الدقيق تقدر قيمتها بأكثر من ١١ مليون دولار.

٣٠ : دعا الرئيس كارتر إلى انهاء العنف في ايرلندا الشمالية واعلن أن بلاده ستدرس إمكانية انشاء استثمارات هناك إذا تحققت التسوية للمشكلة الأيرلندية. انظر ايضا: **الأردن ٥ ــ مصر (١ ــ ١١) ــ جنوب افريقيا (١٥ ــ ٢٩) ــ السودان ٢٠ ــ فلسطين (٩ ــ ١٣) ــ كوريا الجنوبية ٢٠ ــ المملكة السعودية ٧ ــ المملكة المتحدة ١٢ ــ**

اليابان

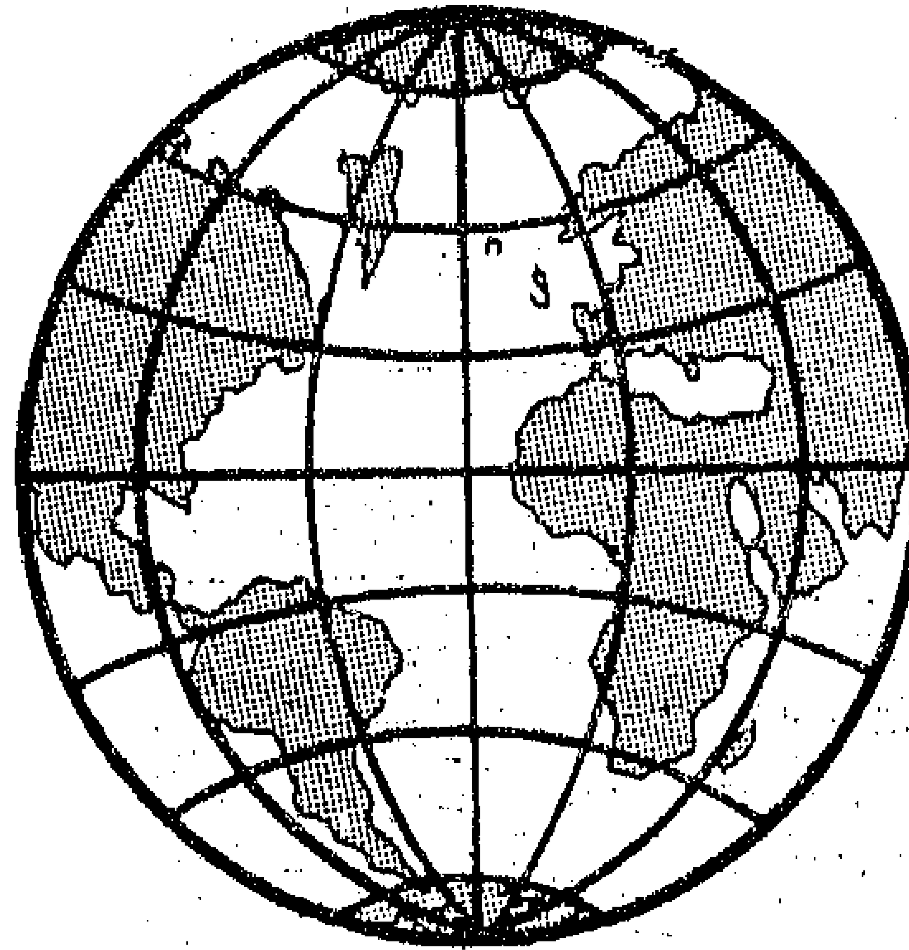
٢٢ : أعلنت وزارة الخارجية اليابانية أن ما يزيد عن ١٢٠ من المسئولين ورجال الأعمال اليابانيين سوف يجتمعون باسطنبول في ٢ سبتمبر ١٩٧٧ لوضع استراتيجية لزيادة الصادرات اليابانية لدول منطقة الشرق الأوسط.

٢٦ : أعلنت شركة كاواساكى اليابانية للصناعة الثقيلة أنها ابرمت عقدا ببيع ٦ طائرات هليكوبتر ضخمة من طراز كى فى ــ ١٧٠ ــ ٢ إلى السعودية وقيمتها ١٠٠ مليون دولار.

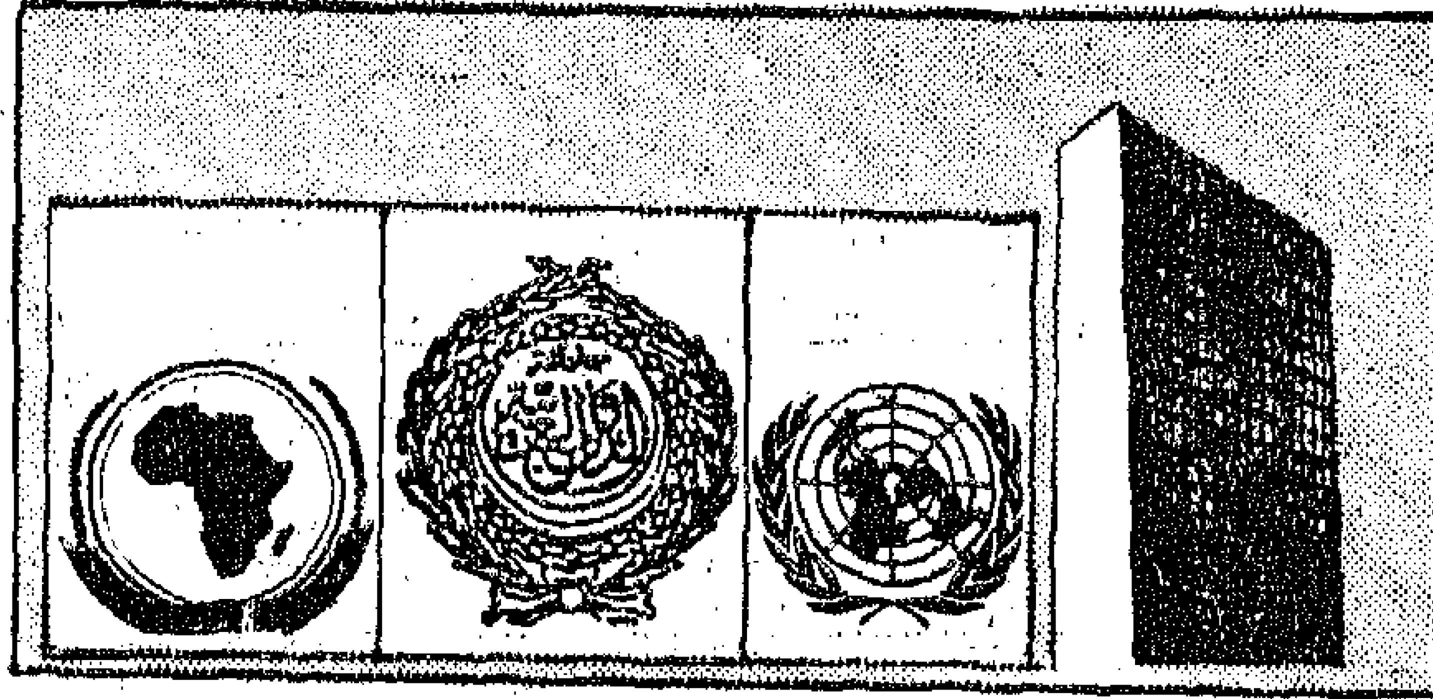
٢٧ : استنكرت الحكومة اليابانية رسميا محاولات اسرائيل اضفاء الشرعية على المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة واقامة مستعمرات جديدة.

يوغسلافيا

٥ : أعلن رسميا في بلجراد الاتفاق على جدول أعمال لمؤتمر الأمن الأوربي المقرر عقده في بلجراد في شهر أكتوبر لبحث الوفاق الدولي وحقوق الانسان واستعراض شامل لتطبيق اتفاق هلسنكي الموقع في سنة ١٩٧٥. **انظر ايضا: الاتحاد السوفييتي (١٧ ــ ١٩) ــ الصين ٣٠ ــ كوريا الشمالية ٢٤ ــ**



المنظمات الدولية



الأمم المتحدة

الجمعية العامة :

تنفيذا لقرار صادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر سنة ١٩٧٦ ، انعقد مؤتمر دولى من أجل مساندة شعوب زمبابوى وناميبيا ، فى مابوتو (موزمبيق) فى الفترة ما بين ١٦ و ٢١ مايو . واشتركت فيه ٩٢ دولة ، بالاضافة إلى أعضاء مجلس الأمم المتحدة الخاص بناميبيا ، ولجنة تصفية الاستعمار وممثلين عن مختلف حركات التحرير الوطنى والمنظمات الدولية .

وأصدر المؤتمر « تصريحا » و « برنامج عمل » بشأن الاجراءات الواجب اتخاذها من أجل نصرة حركات التحرير الوطنى فى زمبابوى وناميبيا . وعلى رأس تلك الاجراءات ، ضرورة فرض حظر اجبارى على ارسال الأسلحة الى افريقيا الجنوبية والتأكيد على العقوبات المفروضة على نظام حكم ايان سميث فى زمبابوى ، وتقديم المساعدات إلى حركات التحرر الوطنى ، وأخيرا الدعوة إلى عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن قضية ناميبيا .

وباسم الدول الغربية الاعضاء فى مجلس الأمن (ألمانيا الغربية ـ فرنسا ـ المملكة المتحدة ـ الولايات المتحدة ـ كندا) . أعلن ويليام ماين نائب الوزير الأمريكى لشئون المنظمات الدولية ، أن تلك الدول لا تؤيد بعض تلك الاجراءات المذكورة خشية الاضرار بمسار المفاوضات الجارية حاليا بشأن مستقبل زمبابوى وناميبيا . وأكد المسئول الامريكى أن تلك الدول الغربية الخمس تؤيد ما جاء فى الوثيقتين الصادرتين من المؤتمر على وجه العموم . أما فيما يعلق بالسوق الأوروبية المشتركة فلقد أعلن المندوب البريطانى فى المؤتمر نيابة عن الدول الأوروبية الغربية التسع تأييد الأهداف المعلنة فى الوثيقتين الصادرتين من المؤتمر من أجل استقلال الاقليمين وسيادة قاعدة الاغلبية* فيهما .

مجلس الأمن :

ـ أصدر مجلس الأمن يوم ٢٧ مايو قرارا بالاجماع يقضى بحظر تحويل رؤوس الأموال من قبل النظام غير الشرعى فى روديسيا ، إلى مكاتبه وعملائه فى أنحاء العالم . وكانت موريشيوس قد تقدمت بمشروع هذا القرار . كما أصدر المجلس قرارا بالاجماع فى ميعاد غايته ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٧ من أجل تدارس اجراءات جديدة تطبيقا للمادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة والتى تختص بالعقوبات التى لا تستدعى استخدام القوة المسلحة .

ـ كما وافق مجلس الأمن باجماع أعضائه دون تصويت ، يوم ٢٥ مايو على مشروعى قرار بتأييد التوصيات الصادرة من بعثة الأمم المتحدة الخاصة ببوتسوانا وليسوتو . فالبعثة أوصت بتقديم ٥٣ مليون دولار إلى بوتسوانا لاغراض التنمية فيها ، كما أوصت بتقديم معونة عالمية إلى ليسوتو قدرها ١١٣ مليون دولار .

ـ اجتمع مجلس الأمن يوم ١٦ يونيو وقرر بالاجماع مد فترة إنتداب قوات الطوارىء الدولية التابعة للأمم المتحدة فى قبرص لمدة ستة أشهر أخرى تنتهى فى منتصف شهر ديسمبر القادم .

ـ إجتمع مجلس الأمن يوم ٢٨ يونيو لدراسة الشكوى المقدمة من موزمبيق ضد النظام الحاكم غير الشرعى فى روديسيا . وقرر المجلس بالاجماع ، دعوة كل الدول إلى تقديم « مساعدة فورية وهامة » إلى موزمبيق لتمكينها من تقوية نظامها الدفاعى وحماية أمنها . كما أدان المجلس النظام الحاكم فى روديسيا لاتخاذه أعمال عدائية ضد موزمبيق ، واستنكر موقف جنوب أفريقيا المساند باستمرار للحكم العنصرى فى روديسيا .

ـ أعلن مجلس الأمن أن إسرائيل قامت بانتهاك الحدود اللبنانية ١٢ مرة خلال شهر يونيو سنة ١٩٧٧ ، وأنها قد تدخلت عن طريق الجو والبر فى الاشتباكات المستمرة بين القوات الانعزالية وبين القوات المشتركة الوطنية والفلسطينية فى جنوب لبنان .

ـ أوصى مجلس الأمن بالاجماع يوم ٧ يوليو ، بقبول جمهورية جيبوتى فى عضوية الأمم المتحدة . وكانت بعثة الأمم المتحدة المكلفة بالاشراف على سير الاجراءات فى الاستفتاء والانتخابات بجيبوتى قد أعلنت تقريرها يوم ٢٥ يونيو ، وقررت فيه سلامة ونزاهة تلك الاجراءات .

ـ فى يوم ٢٠ يوليو أوصى مجلس الأمن بقبول جمهورية فيتنام الاشتراكية عضوا فى الأمم المتحدة على أن تبحث الجمعية العامة للمنظمة التصديق على هذه التوصية فى دورة سبتمبر لتصبح فيتنام العضو ١٤٩ فى الأمم المتحدة .

المجلس الاقتصادى والاجتماعى :

ـ أنهى المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة يوم ١٣ مايو دورته الثانية والستين والتى كانت قد بدأت يوم ١٢ أبريل . وتضمن جدول أعمال تلك الدورة موضوعات مناهضة العنصرية ، وقضايا المرأة ، والمشاكل الديمجرافية والتنمية الاجتماعية وحقوق الانسان ومكافحة المخدرات .

ـ عقد المجلس الاقتصادى والاجتماعى دورته الثالثة والستين فى جنيف فى الفترة ما بين يومى ٦ يوليو و ٥ أغسطس .

اللجنة الاقتصادية لأوربا : انعقدت الدورة الثانية والثلاثين للجنة الاقتصادية

لأوربا التابعة للأمم المتحدة في جنيف في الفترة ما بين ١٩ و ٣٠ ابريل . وقرر مندوبو الدول الأربع والثلاثين الأعضاء في اللجنة ، اتخاذ برنامج عمل يساير تماما روح مؤتمر هلسنكي للأمن الأوربي . وأصدرت اللجنة في هذه الدورة عدة قرارات كان من أهمها القرار الصادر بشأن نوايا الدول الأعضاء بتشجيع التعاون الاقتصادي بين أوربا الغربية ودول البحر الأبيض المتوسط ،

الغربية ودول البحر الأبيض المتوسط ،
وتقديم توصية إلى السوق الأوربية المشتركة بتوجيه عناية خاصة إلى المشروعات والأنشطة التي تهم البلاد المتوسطية الكائنة في نطاق عمل السوق الأوربية المشتركة .

كما تناولت هذه الدورة بالدراسة أبعاد المبادلات التجارية بين الشرق والغرب ومشكلات الطاقة بصفة عامة ، ومسألة تلوث البيئة . وقد اشتركت في أعمال هذه الدورة بالاضافة إلى الدول الأعضاء الأصليين في اللجنة ، استراليا واسرائيل وليختنشتاين ومنغوليا وسان مارينو والفاتيكان .

ـ أعدت سكرتارية اللجنة الاقتصادية لأوربا التابعة للأمم المتحدة ، دراسة تتعلق ببرامج الفحم لدى الدول الأعضاء فيها ، على اثر ارتفاعات الأسعار البترولية منذ عام ١٩٧٣ . واهتمت الدراسة بتبيان دور الفحم في نطاق موارد الطاقة .

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا : أنهت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة دورتها الرابعة في عمان يوم ٢٩ أبريل . وتقرر تقديم معونة جديدة إلى لبنان لأغراض اعادة البناء والتعمير والتنمية فيها . كما اتخذت اللجنة قرارا ببرنامج العمل الخاص بها وتقديم توصية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن منح العضوية في اللجنة إلى كل من مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية . وقد وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة يوم ٢٢ يوليو على منح عضويته الكاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية بالموافقة على ادخالها في لجنة غرب آسيا . وهذه هي أول مرة تعطى فيها احدى المنظمات التابعة للأمم المتحدة صفة العضوية لمنظمة لا تمثل دولة ذات سيادة . وقد وافق على القرار ٣١ دولة من العالم الثالث واعترضت عليه الولايات المتحدة وامتنعت عن التصويت ١٩ دولة غربية بينها ألمانيا الغربية .

اللجان الخاصة

لجنة الموارد الطبيعية : عقدت لجنة الموارد الطبيعية دورتها الخامسة في جنيف في الفترة ما بين ٩ و ٢٠ مايو وقامت بدراسة مسائل موارد الطاقة العالمية والأوضاع المتعلقة بالمعادن المختلفة في البلاد النامية .

لجنة القانون الدولي : افتتحت لجنة القانون الدولي دورة مدتها ١٢ أسبوعا ، يوم ٩ مايو في جنيف . وذلك لتدارس حالة المسئولية الدولية عن الوقائع الدولية غير المشروعة ، وأحكام امتيازات التفضيل بين الدول في مجالات التبادل التجاري ، ولاعداد الدراسات الفنية الخاصة بموضوع الاستخلاف الدولي .

اللجنة الدائمة لنزع السلاح : افتتحت اللجنة الدائمة للدورات الاستثنائية للجمعية العامة والخاصة بموضوعات نزع السلاح الأعمال التحضيرية لأول دورة لها يوم ٩ مايو ، والمزمع عقدها في شهري مايو ويونيو سنة ١٩٧٨ ، بناء على دعوة من الجمعية العامة ، وذلك كما تقرر في شهر ديسمبر الماضي .

مجلس الوصاية : اجتمع مجلس الوصاية في الفترة ما بين ٦ و ١٤ يونيو في دورته الرابعة والأربعين وتدارس أوضاع الاقليم تحت الوصاية في جزر المحيط الهادي حيث تلقى تقريرا عن حالة الاقليم من قبل الدولة القائمة بالوصاية عليه (الولايات المتحدة الأمريكية) ويفيد المجلس بانتهاء اتفاق الوصاية في نهاية عام ١٩٨٠ على الأكثر كما استعرض المجلس خمسة التماسات من أهالي الاقليم .

مؤتمر قانون البحار : انتهت الدورة السادسة للمؤتمر الثالث الخاص بقانون البحار ، والمنعقدة في نيويورك ، يوم ١٥ يوليو حيث تقرر عقد الدورة التالية في جنيف ابتداء من ٢٨ مارس سنة ١٩٧٨ ، وكلف رئيس المؤتمر ، رؤساء اللجان الثلاثة المتفرعة عنه باعداد موضوعات التفاوض بين الدول الأعضاء .

مجلس الغذاء العالمي : اجتمع مجلس الغذاء العالمي في دورة وزارية في مانيلا (الفلبين) في الفترة ما بين ٢٠ و ٢٤ يونيو حيث تناولت المناقشات مسألة زيادة الانتاج الغذائي واقامة نظام دولي لحفظ المواد المعيشية الأساسية وموضوعات المعونات الغذائية من قبل الدول الغنية إلى الدول النامية . وقد عارضت مجموعة الدول الأعضاء في السوق الأوربية المشتركة مشروع القرار الذي تقدمت به الدول النامية المشتركة في أعمال المؤتمر والذي يقضي بأن تقدم الدول الصناعية الغربية ٨٣٠٠ مليون دولار سنويا للمشروعات الخاصة بالغذاء والزراعة في دول العالم الثالث .

لجنة حقوق الانسان : قام السكرتير العام المساعد للشئون السياسية الخاصة بزيارة عمل إلى أوغندا في الفترة ما بين ٢٤ و ٢٨ أبريل من أجل الحصول على بعض الايضاحات في مجال حقوق الانسان واجراء تنسيق بين الأمم المتحدة والسلطات الأوغندية في هذا المضمار . واستقبله الرئيس عيدي أمين وأجاب على بعض استفساراته .

ـ أعلن الدكتور أحمد خليفة الأستاذ المصري للقانون الدولي في التقرير الذي تقدم به يوم ١١ أغسطس ، إلى لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة إن النضال المسلح سوف يصبح هو الوسيلة الوحيدة الباقية أمام الأغلبية الوطنية في جنوب أفريقيا للحصول على حقوقها بعد فشل الحلول السياسية والسلمية للصراع العنصري في جنوب أفريقيا .

لجنة تصفية الاستعمار : دعيت لجنة تصفية الاستعمار لأول مرة من قبل الحكومة الأمريكية ، إلى ارسال بعثة خاصة قامت بالفعل بزيارة الجزر العذراء الأمريكية في الفترة ما بين ٢٥ ابريل و يوم أول مايو . وانتهت اللجنة يوم ٢ مايو من دراسة مسألة روديسيا ولم تتخذ أي قرار في الموضوع انتظارا لما يسفر عنه مؤتمر مابوتو . كما استأنفت اللجنة الفرعية الخاصة بالأقاليم الصغيرة أعمالها واتخذت قرارات يوم ٢٢ ابريل تتعلق بأقاليم برمودا وجزر سليمان وبروني وتوكيلاو . كما تدارست الأوضاع القائمة في الجزر العذراء البريطانية وفي مونتسيرا وفي الجزر التركية وجزر جيلبرت وفي جزر جوام وكيلنج .

ـ قامت لجنة تصفية الاستعمار طوال شهر يوليو بدراسة تقرير اللجنة الفرعية الخاصة بالأقاليم الصغيرة بشأن جزر المحيط الهادي . كما نوهت اللجنة في بيان رسمي باستقلال جمهورية جيبوتي . واستأنفت اللجنة مناقشة قضية روديسيا .

ـ اتخذت لجنة تصفية الاستعمار قرارا بالاجماع يوم ٣ أغسطس ، دعت فيه دول العالم إلى الامتناع عن القيام بأية استثمارات أو عقد اتفاقات تجارية مع نظم الأقليات العنصرية في جنوب أفريقيا وروديسيا . وأكدت اللجنة على ضرورة انهاء المساعدات العسكرية لهذه الانظمة والتي تستخدم للضغط على الحركات التحررية في هذه المناطق . وامتنعت استراليا عن التصويت على القرار .

لجنة الابرتهايد : اجتمعت لأول مرة يوم ٤ مايو اللجنة الخاصة بانشاء اتفاقية دولية لمحاربة نظام الابرتهايد ، برئاسة ليسلي هاريمان (من نيجيريا) ، الرئيس الحالي للجنة الابرتهايد وشرعت هذه اللجنة في تحضير مشروع تصريح في هذا المجال على

أن يعرض على الجمعية العامة فى دورتها الثانية والثلاثين .

ـ فى الفترة ما بين ٢٣ مايو و ١٧ يونيو انعقد المؤتمر الثانى الدولى لنقابات العمال من أجل مناهضة الابرتهايد والذى استهدف تكثيف العمل الدولى ضد نظم التمييز العنصرى فى شتى أنحاء العالم وخاصة فى جنوب القارة الأفريقية .

لجنة القانون التجارى الدولى : اجتمعت لجنة القانون التجارى الدولى فى دورتها العاشرة بفيينا فى الفترة ما بين ٢٣ مايو و ١٧ يونيو وتدارست خلالها مشروع اتفاقية بشأن المبيعات الدولية للعقارات والأسهم والسندات فى حالات عقود البيع الدولية .

لجنة اعادة البناء : اجتمعت اللجنة الخاصة لاعادة البناء للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية فى نظام الأمم المتحدة ، فى نيويورك فى الفترة ما بين ٢ و ٢٠ مايو ، من أجل أعمال دورتها السادسة . وهذه اللجنة أنشئت بغرض دراسة أساليب زيادة فعاليات المنظمة العالمية فى مجالات التعاون الاقتصادى والتنمية .

السكرتير العام :

قدم كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة تقريرا إلى مجلس الأمن يوم ٣٠ ابريل حول جولة المحادثات الأخيرة بشأن مسألة قبرص ، والتى جرت تحت اشرافه فى فيينا فى الفترة ما بين ٣١ مارس و ٧ ابريل . وأوضح تقرير السكرتير العام أن الجانب القبرصى اليونانى فى المحادثات قد قدم مقترحات اقليمية محددة بشأن « المجتمع الثنائى » فى الجزيرة ، على حين قدم الجانب القبرصى التركى اقتراحا بشأن المظاهر الدستورية للمشكلة .

ـ تلقى السكرتير العام للأمم المتحدة يوم ١٨ مايو احتجاجا رسميا من قبل وزير خارجية موريتانيا موجها ضد الحكومة الجزائرية التى اتهمها بتدبير العدوان يوم أول مايو على مدينة زوارات الموريتانية ، وجاء فيه أن من أهم واجبات الأمم المتحدة أن تحافظ على احترام مبادىء ميثاق سان فرانسيسكو ، خاصة مبادىء عدم جواز تدخل دولة فى شئون دولة أخرى ، واحترام الوحدة والسلامة الاقليمية لكل الدول .

ـ قدم مندوبو الأرجنتين والمملكة المتحدة يوم ٨ يونيو إلى السكرتير العام للأمم المتحدة نص البيان المشترك المعلن يوم ٢٦ ابريل وبمقتضاه تقرر الحكومتان اجراء مفاوضات لاحقة فيما بينهما بشأن العلاقات السياسية المستقبلة ، بما فيها مسألة السيادة على جزر فولكلاند (مالفيناس) .

الوكالات المتخصصة

منظمة اليونيسيف (صندوق الأمم المتحدة للطفولة) :

إجتمع مجلس ادارة صندوق الأمم المتحدة للطفولة فى دورته السنوية بمانيلا فى الفترة ما بين ٢٣ مايو إلى ٦ يونيو . وتقرر تخصيص قرض يبلغ ١٩٣,٦ مليون دولار لتمويل برامج المعونة الخاصة بالطفولة فى خمسين دولة مع اعطاء الأولوية لبرامج تحسين الصحة ورفع المستوى الغذائى .

ـ فى ٢٨ أغسطس تم انتخاب فرديناند ليوبولد أويونو ممثل الكاميرون الدائم فى الأمم المتحدة رئيسا لمجلس ادارة هيئة الطفولة العالمية التابعة للأمم المتحدة . وجدير بالذكر أن هذه هى المرة الأولى التى يتولى فيها دبلوماسى أفريقى هذا المنصب فى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة .

الوكالة الدولية للطاقة الذرية :

ـ نظمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى سالزبورج فى الفترة ما بين ٢ و ١٣ مايو مؤتمرا دوليا بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية واشترك فيه نحو الفين من الخبراء المنتمين لحوالى ستين دولة . وهذا المؤتمر يعتبر الخامس من نوعه بعد المؤتمرات الأربع التى نظمتها الأمم المتحدة بشأن الاستخدام السلمى للطاقة الذرية فى أعوام ١٩٥٥ و ١٩٥٨ و ١٩٦٤ و ١٩٧١ . وقدم سيجفارد ايكلاند المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرا إلى المؤتمر ذكر فيه أن الطاقة النووية فى عام ٢٠٠٠ سوف توفر ٣٥٪ من الطاقة الكهربائية وسوف تمثل ١٥٪ من الاستهلاك العالمى لمواد الطاقة بصفة عامة ، مما يؤدى إلى توفير ما يبلغ ١,٥ إلى ٢ مليار طن من البترول كل عام .

ـ اجتمع مجلس مديرى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى جنيف يوم ١٤ يونيو وانتخب بالاجماع سيجفارد ايكلاند مرة ثانية لمنصب المدير العام للوكالة لفترة ٤ سنوات أخرى ابتداء من ديسمبر عام ١٩٧٧ . ويشغل ايكلاند هذا المنصب منذ عام ١٩٦١ . كما تقرر فى الاجتماع تعيين أعضاء مجلس المديرين لعام ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ وتحديد ميزانية ١٩٧٨ بما يبلغ ٤٨٨,٨٧٩ دولار . كما أبرمت اتفاقية بين الوكالة وكل من الارجنتين وكوريا الديمقراطية بشأن المساعدات العلمية النووية .

ـ أعلنت وكالة الطاقة الذرية يوم ٢٩ يوليو فى تقريرها السنوى أن ١٩٢ مفاعلا ذريا صناعيا قد استخدمت فى نهاية عام ١٩٧٦ فى ١٦ دولة من الدول الأعضاء فى الوكالة مساهمة فى تغطية ١٥٪ على الأقل من الاحتياجات الكهربائية وأضاف التقرير أنه على الرغم من النتائج الايجابية التى تم تحقيقها إلا أن عام ١٩٧٦ اتسم باختلاف الآراء حول مستقبل الطاقة النووية والخوف من انتشار الأسلحة النووية . وقد أدى ذلك إلى انخفاض الطلب على المحطات من ٥٣ ألف ميجاوات فى عام ١٩٧٤ إلى ٣٣ الف ميجاوات فى عام ١٩٧٥ وإلى ١١ ألف ميجاوات فقط فى عام ١٩٧٦ .

منظمة العمل الدولية :

ـ اجتمع فى جنيف فى أواخر شهر ابريل مائتان وخمسون مندوبا ومستشارا ومراقب حكوميين ، وأصحاب أعمال وعمال من ٢٧ دولة ، فى الدورة العاشرة للجنة الصناعات الميكانيكية لمنظمة العمل الدولية . واصدرت اللجنة توصية تنادى بحق العامل فى رفض العمل أو الانقطاع عنه دون أن يفقد أجره ، وذلك فى حالة ما إذا كان لديه « أسباب قوية للاعتقاد ، من خلال تجربته المهنية ، وفى وجود خطر جسيم على حياته أو على صحته من جراء قيامه بهذا العمل. » .

ـ نظم مكتب العمل الدولي في جنيف في الفترة ما بين ٣ و ٦ مايو ، ندوة حول صور العمل الجماعي والظروف الزمنية للعمل في البلاد الصناعية .

ـ أدان مؤتمر منظمة العمل الدولية بجنيف اسرائيل لممارستها التفرقة العنصرية ضد السكان العرب وانتهاكها للحقوق والحريات النقابية للعمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة . ودعا القرار الذي اتخذه المؤتمر إلى حشد كافة الامكانيات المتوفرة لدى منظمة العمل الدولية من أجل وضع حد فوري لهذه الانتهاكات واتخاذ الاجراءات الكفيلة بضمان حرية كرامة العمال العرب في الأراضي العربية . وقد رفض المؤتمر بأغلبية ٢١٩ صوتا اقتراحا بتعديل النظام الأساسي الذي يعطي لمجلس ادارة المنظمة سلطة رفض أي مشروع أو قرار يقدم إلى المؤتمر .

وقد هدد راي مارشال مندوب الولايات المتحدة لدى المنظمة بالانسحاب من عضويتها قائلا أنها أصبحت اداة سياسية . ومما يذكر أن الولايات المتحدة تساهم بربع ميزانية منظمة العمل الدولية .

وانعقد المؤتمر الدولي السنوي للعمل في الفترة ما بين أول يونيو و ٢٢ يونيو في جنيف وتقرر فيه ميزانية برنامج العمل لسنة ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ ويبلغ ١٦٩ مليون دولار ـ قرر مجلس إدارة مكتب العمل الدولي يوم ٢٣ يونيو بناء على شكوى مقدمة من الاتحاد الدولي للنقابات الحرة ، القيام بزيارة استقصاء لاحوال العمال في تشيكوسلوفاكيا وفي بلدان السوق الأوربية المشتركة .

اليونسكو :

ـ انعقدت الدورة الثانية بعد المائة في باريس في الفترة ما بين ٢٥ ابريل و ١٣ مايو ، للمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، وقدم خلالها ، المدير العام للمنظمة امادو امبو ، إلى المجلس التنفيذي تقريرا بشأن الوضع المالي للمنظمة ودعا الدول الأعضاء إلى الاسراع بدفع الحصص الخاصة بكل منهم . وقد أعلنت الولايات المتحدة عن نيتها في دفع حصتها في ميزانية اليونسكو لعامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ والتي تبلغ نحو ٤٣ مليون دولار . ومما يذكر أن الولايات المتحدة تتحمل ٢٥٪ من ميزانية هذه المنظمة وكانت قد أوقفت دفع حصتها منذ عام ١٩٧٤ على اثر الاجراءات والقرارات المضادة لدولة اسرائيل والتي كانت اليونسكو قد اتخذتها آنذاك .

واهتم المجلس التنفيذي لليونسكو بمسائل حقوق الانسان ودراسة الأساليب الكفيلة بزيادة فعالية المنظمة في معالجة المشكلات التي تعرض عليها وتكون متعلقة بحقوق الانسان . وانتخب المجلس أربعة مستشارين جدد ، ينتمون إلى المكسيك واليابان وكوبا وموريشيوس .

ووافق المجلس التنفيذي وقد أصبح عدد أعضائه ٤٥ عضوا على مشروع اتفاق للتعاون مع البنك الاسلامي للتنمية وتم التوقيع على الاتفاق يوم ٥ مايو . كما وافق على مشروع اتفاق مع الكلية الأمريكية اللاتينية للعلوم الاجتماعية والتي كانت اليونسكو قد أنشأتها ثم أصبحت بعد ذلك جهازا له استقلاله الذاتي كما وافق المجلس التنفيذي لليونسكو على القيام بالدعوة إلى عدة اجتماعات هامة مثل المؤتمر الاقليمي لوزراء التربية ولوزراء التخطيط الاقتصادي في البلاد العربية في عام ١٩٧٧ ، ومؤتمر وزراء الشئون العلمية والتكنولوجية في أوربا الغربية وامريكا الشمالية في عام ١٩٧٨ .

ـ اجتمع يوم ١٠ مايو في باريس المدير العام لليونسكو امادو امبو ، ورئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة لمناهضة الابرتهايد ليسلي هاريمان ، وقررا تدعيم التعاون بين الجهازين ضد العنصرية والابرتهايد .

ـ نظمت في مقر اليونسكو بباريس في الفترة ما بين ٢٨ و ٣٠ يونيو ، ندوة « مائدة مستديرة » ضمت ثلاثين من الشخصيات العالمية في مجال السياسة والفنون والعلوم ، وتدارست التحديات التي تواجه العالم في عام ٢٠٠٠ ، وعلى رأسها مخاطر التسليح النووي وتلوث البيئة وانحلال الأخلاقيات ، مما يمثل تهديدات جسيمة للبشرية وللمجتمع السياسي العالمي بصفة عامة في ذلك الحين .

منظمة الصحة العالمية :

ـ انعقدت الجمعية العالمية للصحة في دورتها الثلاثين في جنيف يوم ٢ مايو تحت رئاسة سيوني تابا وزير الصحة في تونجا . وامتدت أعمالها نحو ثلاثة أسابيع . واشترك فيها مندوبون عن الدول المائة وأربعين الأعضاء في المنظمة . واتخذت الجمعية العالمية للصحة ٥٤ قرارا من أهمها قرار الجمعية باعتبار الهدف الرئيسي للمنظمة في الأعوام المستقبلة هو الوصول بجميع سكان العالم عام ٢٠٠٠ إلى مستوى صحي يمكنهم اجتماعيا واقتصاديا من العيش بصورة منتجة وأقرت الجمعية الميزانية العامة لعام ١٩٧٨ (١٦٥ مليون دولار) . وانتخبت الجمعية الدول العشر التي ستقوم بدورها بتعيين أعضاء المجلس التنفيذي .

وتدارست الجمعية العالمية للصحة في نفس دورتها الثلاثين هذه الظروف الطبية والصحية للأهالي في المناطق العربية التي تحتلها اسرائيل ، وأصدرت قرارا يفرض على السلطات الاسرائيلية أن تسمح للجنة خبراء بالذهاب إلى تلك الأقاليم وأجراء اتصال مباشر مع الأهالي المعنيين . وقد اتخذ هذا القرار بموافقة ٦٦ صوتا ومعارضة ٢٣ صوتا منهم الدول الأوربية التسع الأعضاء في السوق الأوربية المشتركة وامتناع ١٦ عن التصويت .

ـ اجتمع المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية في دورته الستين بجنيف . يومي ٢٣ و ٢٤ مايو . وكان على رأس الموضوعات في جدول أعماله ، هو التعاون الفني بين البلاد النامية .

ـ اجتمعت اللجنة الاستشارية لشئون البحث الطبي التابعة لمنظمة الصحة العالمية في جنيف في الفترة ما بين ١٣ و ١٧ يونيو ، وقررت انشاء لجان استشارية اقليمية لشئون البحث الطبي في كل من المناطق الست لأنشطة منظمة الصحة العالمية .

ـ عقد مؤتمر خاص بمحاربة التلوث في المياه الساحلية في أثينا في الفترة ما بين ٢٧ يونيو وأول يوليو ، وذلك في اطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية .

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة :

ـ قررت لجنة السياسات وبرامج المعونة الغذائية التي اجتمعت في روما في الفترة ما بين ١٦ و ٢٧ مايو في مقر فمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، تقديم معونة غذائية في عام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تبلغ قيمتها ٩٥٠ مليون دولار . كما أعلنت الولايات المتحدة استعدادها لتقديم ١٢٥ الف طن من الأغذية إلى صندوق الاحتياطي الدولي للطوارىء والذي أوصت بانشائه الجمعية العامة للأمم المتحدة . وأنشأ هذا الصندوق برنامج الغذاء العالمي من أجل مواجهة احتياجات البلاد التي تعاني من كوارث طبيعية أو سياسية . وقبل العرض الأمريكي المذكور كان صندوق الاحتياطي الدولي للطوارىء يشمل المعونة الغذائية المقدمة من السويد والنرويج والمانيا الغربية ودول السوق الأوربية المشتركة وكانت تتكون من ٩٠ الف طنا من البقول و ٦٥٠ طنا من الأسماك .

ـ أعلن ادوارد صاوما المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة أن كلا من فيتنام وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وبنجلاديش سوف تتلقى معونات غذائية من أجهزة المنظمة ، تقدر قيمتها على التوالي ، ٤٩٤٥٠٠٠ دولار و ٥١٠٢٠٠٠ دولار و ٣٣٤٩١٠٠ دولار . كما أعلن أن معونات ونجدات غذائية في طريقها إلى تشاد من أجل انقاذ ضحايا الجفاف .

— أعلن رئيس اللجنة التحضيرية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، يوم ٢٧ مايو، ان الصندوق سوف يقدم أول قرض له في بداية العام القادم.

— قدم برنامج الغذاء العالمي معونة غذائية قيمتها ١٢٩ مليون دولار لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ١٦ دولة. كما قرر البرنامج يوم ٢٦ مايو ارسال معونة غذائية قيمتها ١,١٧٢ مليون دولار إلى ضحايا الجفاف في ولاية أوريسا الهندية. كما قرر تقديم معونة غذائية قيمتها ٧٠٠ ألف دولار لضحايا الجفاف في هايتي، وكذا معونة غذائية قيمتها أكثر من ١,٤ مليون دولار إلى ١٢ ألف لاجىء من روديسيا في زامبيا، على أن يقوم بتوزيعها اتحاد شعب زمبابوى بالاشتراك مع حكومة زامبيا.

— اجتمعت لجنة الأمن الغذائي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما يوم ١٨ ابريل الى ٢٢ ابريل وأعلنت أنه رغم الجهود المبذولة فان معدل الزيادة في انتاج البقول في البلاد النامية ما زال اقل من المستوى اللازم.

— وافقت لجنة الزراعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في اجتماعها بروما يوم ٣ مايو على اقتراح من ادوارد صاوما المدير العام للمنظمة، يقضي بانشاء صندوق خاص لمحاربة كل صور الخسائر الغذائية، على أن يكون رأسماله المبدئي ٢٢ مليون دولار.

— أبرمت كندا مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة يوم ٤ مايو اتفاقا يقضي بمشاركة الجانبين في اقامة مشروع رأسماله مليون دولار يستهدف مساعدة ١٦ دولة في افريقيا الغربية من أجل تحسين ثرواتها السمكية والبحرية، خاصة وأن هذه الدول المعنية قد مدت النطاق الجغرافي لمياهها الاقليمية، في الفترة الأخيرة، إلى ٢٠٠ ميلا.

— عقد مجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة دورته الحادية والسبعين في روما بين يومي ٦ و ١٧ يونيو. وأقر ميزانية المنظمة لعام ١٩٧٨ — ١٩٧٩ وتبلغ ٢٠٦,٨ مليون دولار.

كما تلقى المجلس طلبات عضوية في المنظمة من جانب كل من كوريا الديمقراطية وموزمبيق وساوتومي — برنسيبي، وسيشل، على أن تعرض هذه الطلبات على المؤتمر العام للمنظمة في نوفمبر سنة ١٩٧٧.

منظمة الطيران المدني الدولية:

— قرر المؤتمر العالمي للنقل الجوي المجتمع في مونتريال في الفترة ما بين ١٣ و ٢٦ ابريل اصدار عدة توصيات بشأن السياسة الخاصة بالنقل الجوي الدولي غير المنتظم. واشترك في المؤتمر ٨٦ دولة قامت بدعوتهم منظمة الطيران المدني الدولي.

— أعلنت منظمة الطيران المدني الدولية تقريرها العام عن الطيران المدني لعام ١٩٧٦ بالنسبة للدول الأعضاء في المنظمة وعددها ١٣٨. وجاء النصف الأخير من التقرير خاصا بأنشطة المنظمة في ذلك العام المنصرم.

— أعلنت منظمة الطيران المدني الدولية في شهر يونيو عن قرب تنفيذ ستة مشروعات مساعدة فنية قيمتها الاجمالية تصل إلى ١٠ مليون دولار منها أربعة مشروعات يقوم بتمويلها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في كل من اليمن الجنوبية والأردن ورومانيا وفنزويلا. كما وافقت المنظمة على تقديم المعونة الفنية اللازمة للجمهورية العربية اليمنية من أجل اصلاح مطار تعز.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

— قرر مجلس التنمية الصناعية المنعقد في فيينا في الفترة ما بين ٢٣ مايو و ١٦ يونيو، ايقاف برنامج عمل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لمدة العامين القادمين. كما قرر المجلس تقديم توصية الى الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في نيودلهي في اكتوبر سنة ١٩٧٩، وتقديم توصية الى السكرتير العام للأمم المتحدة بتحضير نص النظام الأساسي لهذه المنظمة بصفتها مؤسسة متخصصة. وتدارس مجلس التنمية الصناعية كذلك طبيعة الدور الذي يمكن ان تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال نقل التكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة الصناعية الى الدول النامية.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

— عقد مجلس التجارة والتنمية دورته الثامنة الاستثنائية في الفترة ما بين ٢٥ ابريل الى ٤ مايو في جنيف وضمت هذه الدورة وفودا عن ١٥٥ دولة وخصصت لدراسة وتقييم الاستراتيجية الدولية للتنمية. ذلك على ان يقدم المجلس تقريره الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والثلاثين. كما تقرر تقديم الى الجمعية العامة « عرض لوجهة نظر » من مصر نيابة عن (مجموعة ال ٧٧) حيث أن الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الدولية للتنمية لم يتم التوصل اليها بعد، وذلك بسبب غياب الارادة السياسية للدول النامية ذاتها. كما قدمت الدول الاشتراكية التسع لشرق أوروبا تصريحا مشتركا دعت فيه الى ضرورة وضع حد مستقبلا لسباق التسلح وضرورة تعميق الوفاق الدولي بين القطبين.

صندوق النقد الدولي:

— وافق صندوق النقد الدولي يوم ٢١ ابريل و ٢٥ ابريل، على التوالي، على تقديم قرض الى مصر قيمته ١٢٥ مليون دولار، والى البرتغال قيمته ٤٢,٤ مليون دولار لأغراض الاصلاح الاقتصادي في البلدين.

— وافق صندوق النقد الدولي يوم ٢٥ مايو على فتح حساب قرض لموريتانيا قيمته ٤,٧١ مليون دولار لمعالجة العجز الشامل في ميزان مدفوعات موريتانيا لعام ١٩٧٧. كما وافق الصندوق يوم ٣ يونيو على فتح حساب قرض لسيراليون قيمته ٩,٠٢ مليون دولار من أجل موازنة العجز في ميزان مدفوعاتها.

— أعلن صندوق النقد الدولي يوم ٦ يوليو عن العملية الحادية عشر لبيع الذهب حيث قام ببيع ٥٢٤٨٠٠ اوقية بسعر ١٤٠,٢٦ دولار للأوقية.

— في يوم ٣٠ يونيو أصبحت سيشيل العضو الواحد والثلاثين بعد المائة في صندوق النقد الدولي وتبلغ حصتها مليون دولار في رأسمال الصندوق.

البنك الدولي للانشاء والتعمير:

— قدم البنك الدولي في أواخر شهر أبريل قروضا الى كل من الجزائر (١٢١,٥ مليون دولار) وبوتسوانا (٢٠ مليون دولار) وسوازيلاند (٥ مليون دولار) والبرازيل (٨٢ مليون دولار) وكوستاريكا (١٨ مليون دولار) والسنغال (٢٧ مليون دولار) والمغرب (٩٦ مليون دولار) وباراجواي (٣٢ مليون دولار) والمكسيك (٤٢ مليون دولار) وبوليفيا (٦٠ مليون دولار) وزامبيا (١٦,٨ مليون دولار) واسبانيا (١٨ مليون دولار) وجواتيمالا (٥٥ مليون دولار) والفلبين (٩٥ مليون

دولار) والاكوادور (١٧,٥ مليون دولار) وتونس (٤٢ مليون دولار) وتركيا (٧٤ مليون دولار) .

ـ قدم البنك الدولى فى أواخر شهر مايو وأوائل شهر يونيو قروضا الى كل من اندونيسيا (١١٧ مليون دولار) ورومانيا (٣٨ مليون دولار) وكينيا (٢٠ مليون دولار) وعمان (١٦,٥ مليون دولار) وماليزيا (٦١ مليون دولار) وتونس (٢١ مليون دولار) وكولومبيا (٧٥ مليون دولار) والبرازيل (٣٢ مليون دولار) ومصر (٤٨ مليون دولار) ونيجيريا (٦٢ مليون دولار) وكوريا الديمقراطية (٧٠ مليون دولار) والاكوادور (١٥,٥ مليون دولار) واليونان (٣٥ مليون دولار) والشركة الوطنية لكهرباء الفلبين (٥٨ مليون دولار) وسوريا (٥٠ مليون دولار) والمكسيك (١٢٠ مليون دولار) والبنك الوطنى للأرجنتين (١٠٠ مليون دولار) .

ـ قدم البنك الدولى فى أواخر شهر يونيو وأوائل شهر يوليو قروضا الى كل من كوريا الديمقراطية (٨٠ مليون دولار) وجامايكا (١٥ مليون دولار) وكولومبيا (٩٠ مليون دولار) وبناما (٤٢ مليون دولار) وتايلاند (٥٥ مليون دولار) ويوغوسلافيا (٨٠ مليون دولار) واندونيسيا (٢٤,٥ مليون دولار) والهند (٨٠ مليون دولار) ولبنان (٥٠ مليون دولار) وسوازيلاند (٤ مليون دولار) وموريشيوس (٧,٥ مليون دولار) ورومانيا (٧١ مليون دولار) وسوريا (٢٠ مليون دولار) .

المنظمات الإقليمية

العالم العربى

جامعة الدول العربية

قرر مؤتمر المقاطعة العربية لاسرائيل حظر نشاط الحركة الماسونية المعروفة باسم البنائيين وإغلاق جميع مقارها فى الدول العربية وكذلك حظر التعاون مع أى حركة ماسونية فى جميع دول العالم .

وقد جاء فى مقدمة قرار الحظر انه فضلا عن ثبوت أن زعماء الأوائل لهذه الحركة قد شاركوا فى أول مؤتمر صهيونى عقد فى مدينة بال السويسرية عام ١٨٩٧ وهو المؤتمر الذى اقر قيام دولة اسرائيل ، فان الحركة مازالت حتى الآن على صلات وثيقة بدولة إسرائيل .

وفى الدوحة قرر مكتب المقاطعة حظر التعامل مع شركتى ماسوشيتا اليابانية لانتاج الأدوات الكهربائية والالكترونية والتى تحمل منتجاتها إسم ناشيونال وشركة يونيفرسال السويسرية لانتاج الساعات بعد أن أصبحت مملوكة للشركة الامريكية الصهيونية المعروفة باسم بلوفا دوتش .

البنك العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا

ـ صدر فى شهر مايو التقرير السنوى لانشطة البنك العربى للتنمية الافريقية عن عام ١٩٧٦ وجاء فيه أن البنك قد قدم قروضا الى افريقيا فى ذلك العام وصلت قيمتها الى ٦٢ مليون دولار مقابل ٨١,٦ مليون دولار فى عام ١٩٧٥ ، وأن هذا البنك متآلفا مع الصندوق العربى الخاص بمساعدة افريقيا قد قدم خلال عام ١٩٧٦ قروضا قيمتها ٢٠٨,٥ مليون دولار .

ـ وافق البنك العربى للتنمية فى افريقيا على تقديم قروضه الى كل من السنغال (٧,٢ مليون دولار) ومالى (٥ مليون دولار) وذلك لتمويل مشروعات انمائية خاصة بقطاع الموانى والصيد البحرى والتنمية الريفية فى كل من البلدين .

ـ قرر البنك العربى تقديم قروض الى كل من راوندا (٥ مليون دولار) ، وغانا ـ ساحل العاج ـ توجو (١٠ مليون دولار لتمويل مشروع مشترك بين الدول الثلاث) وراوندا (١٢ مليون دولار) وغينيا (٤,٨٤ مليون دولار) ، وتنزانيا (١٠ مليون دولار) وموزمبيق (٤٠ الف دولار) .

القارة الافريقية

منظمة الوحدة الافريقية

ـ فى ٢٣ يونيو افتتح الرئيس عمر بونجو رئيس جمهورية الجابون الدورة التاسعة والعشرين للمجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية فى قصر المؤتمرات بليبرافيل عاصمة الجابون ، للاعداد لمؤتمر القمة الافريقى الرابع عشر الذى يبدأ أعماله يوم ٢ يوليو . وقد وجه الرئيس بونجو فى خطابه الافتتاحى نداء الى كل من بنين والمغرب لكى يشتركا فى مؤتمر ليبرفيل ودعا المغرب الى إستعادة عضويتها فى منظمة الوحدة الافريقية . كما دعا الرئيس عمر بونجو الى أن تكون افريقيا يقظة تماما ازاء النوايا الحقيقية للدول الكبرى .

وقد حضر محمد رياض وزير الدولة للعلاقات الخارجية فى جمهورية مصر العربية افتتاح جلسات المؤتمر ممثلا لمصر فى هذه الدورة الهامة من دورات إنعقاد منظمة الوحدة الافريقية بعد أن بذلت مصر جهودا ايجابية من أجل تصفية بعض المشاكل الافريقية القائمة ليتفرغ المؤتمر

لبحث القضية الأساسية وهى إنهاء الاحتلال العنصرى لروديسيا وجنوب افريقيا وناميبيا .

وقد انتخب الوزراء الأفارقة مارتان بونجو وزير خارجية جابون فى رئاسة الدورة الحالية . كما تم انتخاب أعضاء المكتب الجديد لمجلس الوزراء واختيرت مصر مقرا للمجلس . ومن أهم الموضوعات المدرجة فى جدول أعمال مجلس وزراء افريقيا ، قضية الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية وحظر تجنيد المرتزقة فى افريقيا ، والقضية الروديسية وجنوب افريقيا وناميبيا كما يتضمن جدول الأعمال مناقشة التقرير الخاص بالتعاون الافريقى العربى على ضوء تقرير السكرتير العام الادارى لمنظمة الوحدة . كما يناقش موضوع اعتراف المنظمة بعدد من حركات التحرير الافريقية .

ــ فى ٢٨ يونيو ، وافق المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية على مشروع قرار خاص بقضية فلسطين تقدم به وفد مصر يؤكد فيه على شرعية الكفاح المسلح الفلسطينى تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من أجل إستعادة حقوقه الوطنية المشروعة . وأكد مشروع القرار بأن السلام فى الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا بالانسحاب الاسرائيلى الكامل من الأراضى العربية المحتلة والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى الوطنية وحقه فى تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة . كما يطالب الدول الأعضاء بتأكيد قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل . كما قدمت السنغال مشروع قرار يتعلق بالأمن فى القارة الافريقية وأعمال التدخل . ويدعو المشروع السنغالى كل الدول الافريقية بعدم قبول أى تدخل من جانب القوى الأجنبية فى شئونهم الداخلية وعدم السماح باستخدام أراضيهم كقواعد ضد الدول الأجنبية .

ــ فى يوم ٢٩ يونيو أبلغ وزير خارجية تشاد الكولونيل كاموج مؤتمر وزراء خارجية الدول الافريقية المنعقد فى ليبرفيل بوقوع عدوان عسكرى على بلاده من جانب ليبيا التى تحتل جزءا من أراضى تشاد منذ عام ١٩٧٣ وطالب بادراج موضوع العدوان الليبى على تشاد فى جدول أعمال مؤتمر القمة الافريقى .

ــ انعقد فى ليبرفيل فى الفترة ما بين ٢ و ٥ يوليو ١٩٧٧ مؤتمر القمة الافريقى الرابع عشر . وأصدر القادة الافريقيون عدة قرارات فى ختام مؤتمرهم ، أكدوا فيها تأييدهم الكامل والمطلق لجهود مصر من أجل تحرير أراضيها وطالبوا بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضى العربية المحتلة ، كما أعلنوا مساندتهم لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى وطالبوا بالاعتراف بحقوقه فى العودة الى وطنه وإقامة دولته المستقلة .

وقد ناشد مؤتمر القمة الافريقى الدول الافريقية أن تشدد مقاطعتها الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية والعسكرية لاسرائيل . وأدان المؤتمر خطط اسرائيل العدوانية وسياستها التوسعية التى أعلنتها حكومتها الجديدة وكذلك التحالف بين إسرائيل والنظم العنصرية فى جنوب افريقيا وروديسيا . ووافق المؤتمر على أن يعقد مؤتمر القمة الافريقى الخامس عشر فى الخرطوم فى العام القادم .

وقد قرر المؤتمر انشاء صندوق مالى لتقديم المساعدة للاجئين الأفارقة فى دول المواجهة الافريقية وهى موزمبيق وبوتسوانا وزامبيا كما ناشدت المنظمات الانسانية العالمية تقديم مزيد من المعونات لهؤلاء اللاجئين وطالب المؤتمر الدول الافريقية بالاستجابة لطلب جيبوتى ومدها بمساعدات اقتصادية وفنية لتتمكن من بناء إقتصادها ودعم إستقلالها السياسى .

وأدان مؤتمر القمة الافريقى كلا من اليابان وإسرائيل لتعاملهما إقتصاديا وعسكريا وتجاريا ورياضيا مع النظام العنصرى فى روديسيا وقرر إعتبار الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير زيمبابوى .

وأعلن المؤتمر إعترافه بالجبهة الوطنية الروديسية التى يتزعمها جوشوا نكومو وروبرت موجابى كممثل وحيد للحركة الوطنية فى روديسيا . وتقرر تشكيل لجنة من ٦ دول لبحث فرض حظر بترولى فعال على روديسيا . ودعا المؤتمر الى تقديم الدعم العسكرى والاقتصادى والدبلوماسى لموزمبيق .

وأكد المؤتمر على إعتبار النظام العنصرى غير الشرعى فى جنوب افريقيا يمثل خطرا على السلام والأمن الدولى وأدان المؤتمر كافة الدول التى تتعاون مع جنوب افريقيا . وقرر المؤتمر تشكيل لجنة من السنغال والجزائر ونيجيريا وموزمبيق وجابون للتوفيق بين تشاد وليبيا .

واتفق الرؤساء على عقد دورة إستثنائية لرؤساء الدول ورؤساء الحكومات للدول الأعضاء فى المنطقة فى لوساكا خلال شهر اكتوبر القادم لبحث مشكلة الصحراء بين الجزائر والمغرب . كما وافق المؤتمر على الاقتراح النيجيرى الخاص بتشكيل لجنة وساطة من ٧ أعضاء دائمين وثلاثة آخرين يتم إختيارهم وفقا للموقف السائد للتوسط فى حل الخلافات بين الدول الافريقية . وأدان المؤتمر كل محاولات التدخل من جانب القوى الخارجية فى شئون القارة الافريقية .

البنك الافريقى للتنمية

وافق البنك الافريقى للتنمية فى شهرى ابريل ومايو على تقديم قروض الى كل من موريشيوس (٦ مليون دولار) والبنك التنزانى للاستثمار (٣,٦ مليون دولار) وساحل العاج (٦ مليون دولار) وسوازيلاند (٦ مليون دولار) ومالاوى (٥,٦ مليون دولار) وليبريا (٤,٣ مليون دولار) ، وبوروندى (٢,٨ مليون دولار) والسنغال (٨٠٦٢٠٠٠٠٠ فرنك افريقى)

القارة الآسيوية

منظمة جنوب شرق آسيا

ــ فى أول أغسطس بدأت فى كوالالمبور إجتماعات وزراء خارجية دول منظمة جنوب شرق آسيا لاعداد جدول أعمال مؤتمر القمة للمنظمة والذى يشترك فيه رؤساء دول وحكومات اندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند . وتضمن جدول أعمال مؤتمر القمة بحث علاقات المنظمة مع العالم الخارجى وخاصة المجموعة الأوروبية الاقتصادية والولايات المتحدة وبحث مشكلات الأمن فى المنطقة على ضوء سياسة الولايات المتحدة الجديدة فى آسيا والتى تتميز بسحب قواتها تدريجيا من كوريا الجنوبية وتطوير العلاقات مع الدول الشيوعية المجاورة مثل فيتنام وكمبوديا ولاوس . ذلك على أن يعقب مؤتمر القمة إجتماع بين رؤساء دول المنظمة ورؤساء وزراء كل من اليابان واستراليا ونيوزيلنده .

— فى يومى ٤ و ٥ أغسطس إنعقد فى كوالالمبور مؤتمر قمة منظمة جنوب شرق آسيا ، فيما سمى « باجتماع عمل » يهدف الى تحديد الاتجاهات السياسية والاقتصادية لدول المنطقة فى العشر سنوات القادمة . والقى زعماء الدول الخمس الأعضاء سنغافورة وتايلاند وماليزيا وإندونيسيا والفلبين ، بيانات حول سياساتهم طالبوا فيها العمل على تقوية العلاقات مع الدول الشيوعية المجاورة بالرغم من إختلاف النظم السياسية ومع الدول الصناعية الكبرى فى خارج المنطقة . كما تضمن جدول أعمال المؤتمر بحث تنفيذ خمسة مشروعات كبرى فى دول المنطقة والتوصية بتنفيذ سبعة مشروعات صناعية أخرى وبحث تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية فى المعاملات التجارية بين دول المنطقة .

وقد أكد البيان الختامى لمؤتمر قمة دول منظمة جنوب شرق آسيا أن دول المنظمة ترغب فى اقامة علاقات سلمية ومفيدة مع جميع دول المنطقة ومن بينها كمبوديا ولاوس وفيتنام . وأوضح البيان الختامى أن دول المنظمة الخمس قد لاحظت بمزيد من الرضا أن تبادل البعثات الدبلوماسية والزيارات التجارية قد ساعدت على تحسين العلاقات بين دول المنظمة ودول الهند الصينية . وأعرب البيان عن قلق الدول الخمس بالنسبة لقيام الدول الغنية بفرض إجراءات الحماية التجارية ضد منتجات هذه الدول مما يؤثر على مستوى معيشة سكان المنطقة التى تزيد على ١٠٠ مليون نسمة .

ودعا البيان الدول الغنية الى إتخاذ خطوات فورية لالغاء هذه الاجراءات .

البنك الآسيوى للتنمية

— وافق البنك الآسيوى للتنمية فى ١٤ أبريل على تقديم قرض الى هونج كونج قيمته ٢٠,٥ مليون دولار لمدة ١٣ عاما وبفائدة قدرها ٨,٧٪ من أجل تمويل مشروع تنمية حضرية يستهدف رفع مستوى معيشة السكان فى المناطق المكتظة . كما حصلت بنجلاديش يوم ١٠ مايو على قرض من البنك قيمته ١٥ مليون دولار لتمويل برنامج لتحسين وسائل المواصلات البرية والنهرية .

— إجتمع مجلس محافظى البنك الآسيوى للتنمية فى مانيلا فى الفترة ما بين ٢١ و ٢٣ ابريل فى دورته السنوية العاشرة وأوضح فى بيانه عن نشاطه لعام ١٩٧٦ أن القروض المقدمة من البنك الى أعضائه فى ذلك العام قد إرتفعت بنسبة ١٧٪ عن القروض فى السنة السابقة .

— عقدت ندوة اقليمية فى مانيلا ما بين ١٦ و ٢٦ مايو ، حول تطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة فى بناء وتطوير وصيانة شبكات الطرق البرية . وكانت الندوة من تنظيم وتحت اشراف كل من البنك الآسيوى للتنمية ومنظمة العمل الدولية والصندوق الدولى للتنمية السويدية .

منظمة الحلف المركزى

إجتمع مجلس وزراء منظمة الحلف المركزى فى طهران ما بين يومى ١٤ و ١٥ مايو فى دورته الرابعة والعشرين . وأعلن فى بيان صادر فى ختام أعمال المجلس أن فشل التسوية فى منطقة الشرق الأوسط يمثل تهديدا للسلام العالمى وناشد المجلس الأطراف المعنية باقرار سلام عادل ومشرف ودائم لكل منطقة الشرق الأوسط . واشترك فى هذا المجلس الوزارى للمنظمة كل من سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى ودافيد اوين وزير الخارجية البريطانية ووزراء خارجية كل من تركيا وإيران وسفير باكستان فى طهران . كما أعرب البيان الختامى عن إرتياح منظمة الحلف المركزى للتطورات الايجابية التى طرأت على الموقف فى لبنان وقدم التهنئة الى كافة الدول التى شاركت فى التوصل الى تسوية الأزمة اللبنانية . وفيما يتعلق بالمؤتمر المزمع فى بلجراد بشأن الأمن والتعاون فى أوروبا ، أعرب الوزراء عن أملهم فى أن يؤدى هذا المؤتمر الى مزيد من الوفاق الدولى وأشاروا فى هذا الصدد الى أهمية الأمن فى منطقة المنظمة . كما أشاد البيان بالتقدم الذى تم إحرازه بالفعل فى مجال مناهضة « التهديدات الانقلابية » بالنسبة لدول المنظمة .

القارة الأوربية

الجماعة الاقتصادية الأوربية

— فى ٢٦ ابريل إجتمع وزراء زراعة دول السوق الأوروبية المشتركة فى بروكسل وصدقوا على المشروع المقدم من لجنة السوق الأوروبية بشأن رفع الأسعار الزراعية بنسبة ٣,٥٪ فى المتوسط بحيث ترتفع الأسعار الزراعية بنسبة أعلى فى البلاد الأوروبية التى تعانى تدهورا فى قيمة النقد بها (فرنسا — ايرلندا — بريطانيا — وإيطاليا) وتنخفض نسبة الارتفاع فى ألمانيا الفيدرالية ، بينما تتمتع الحاصلات الزراعية المنتجة فى الدانمرك ودول البنلوكس بمتوسط ٣,٥٪ .

— وافق مجلس وزراء خارجية الدول التسع يوم ٣ مايو على تقديم مساعدة خاصة الى البلاد الاكثر فقرا وقيمتها مليار دولار توزع بين السوق الأوروبية المشتركة (٣٧٥ مليون دولار) والولايات المتحدة (٣٧٥ مليون دولار) والدول الصناعية الأخرى ، اليابان والسويد وسويسرا واسبانيا واستراليا (٢٥٠ مليون دولار) . ذلك على أن يقوم الاتحاد الدولى للتنمية وهو من الأجهزة التابعة للبنك الدولى للانشاء والتعمير ، بتوزيع المعونة بين الدول .

كذلك ، قرر مجلس وزراء خارجية الدول التسع تكليف لجنة الممثلين الدائمة (سفراء الدول التسع لدى السوق الأوروبية المشتركة) باعداد الرد على طلب الكوميكون الاخير باستئناف المفاوضات بين المنظمتين الأوروبيتين .

— اجتمعت اللجنة الدائمة للتشغيل التابعة للسوق الأوروبية المشتركة يوم ٥ مايو فى بروكسل ، ولم يتمكن من التوصل الى اتفاق نهائى بشأن تعديل النظام الأساسى للصندوق الاجتماعى الأوروبيه ولكنها اكدت على ضرورة استيعاب البطالة الحادثة فى دول السوق بأسرع وقت ممكن (٦ مليون عاطل) . واشترك فى اللجنة سبعة وزراء عمل وممثلين عن اصحاب الاعمال وعن النقابيين .

— فى يوم ١١ مايو حدث تطور فى الخلاف بين ايرلندا ولجنة السوق الأوروبية المشتركة ، فى قطاع الصيد . فلقد تقدمت لجنة السوق الأوروبية الى المحكمة الأوروبية للعدل فى لوكسمبرج بطلب ايقاف مؤقت على الاجراءات التى اتخذتها دبلن من جانب واحد فى قطاعات الصيد حيث اقامت حظرا على سفن الصيد التى تزيد عن ٣٣ مترا فى الطول وعن ١١٠٠ حصانا فى القوة بالنسبة لمنطقة مساحتها ٥٠ ميلا من السواحل الايرلندية .

— اتفق وزراء خارجية الدول التسع فى اجتماعهم يوم ٢٢ مايو فى ليدز كاستل

بجنوب انجلترا ، على ايقاف اجراءات توسيع عضوية السوق الأوروبية الى ١٢ عضوا (اليونان ـ البرتغال ـ اسبانيا) . واجمع الوزراء التسع على ان اية مفاوضات جديدة بين السوق والدول الثلاث المذكورة يجب ان يسبقها الخطوات التالية :

أولا : اصلاح عميق للسياسة الزراعية المتوسطية والتى تطالب به فرنسا وايطاليا على وجه الخصوص ، بحيث لا تنافس المحاصلات الاسبانية واليونانية والبرتغالية ، الانتاج الزراعي للدول التسع .

ثانيا : وضوح الرؤية بشأن الاصلاحات التأسيسية الضرورية لحسن عمل الجماعة الاقتصادية الأوروبية وقد ضمت ١٢ عضوا ، خاصة وان هناك المصاعب الجمة في نطاقها بعد ان اصبحت تضم ٩ دولا بدلا من ٦ دول .

ـ لم تحرز الجولة الثالثة من المفاوضات بين الجماعة الاقتصادية الاوروبية ومنظمة الكوميكون اى تقدم بشأن تجديد اتفاقية الصيد طويلة المدى التى انتهت يوم ٢١ ابريل ، في بروكسل .

ـ اعلنت لجنة السوق الاوروبية يوم ٢٦ ابريل ، في لوكسمبرج ، الغاء الحظر الذى كان مفروضا على صادرات الزبد الاوروبية الى بلاد شرق اوربا . على ان تتراوح كمية هذه الصادرات بين ١٠ آلاف و ١٥ الف طنا لكل عقد على حدة .

ـ ابرمت السوق الأوروبية مع لبنان يوم ٣ مايو . في بروكسل ، « اتفاقا شاملا للتعاون التفضيلى » قيمته ٣٠ مليون وحدة حسابية أوروبية .

ـ اعلن البيان المشترك الصادر في ختام اعمال اللجنة البرلمانية المختلطة بين اليونان والسوق الأوروبية المشتركة ، يوم ١٩ مايو في ميثيلان على بحر ايجه ، ان اليونان ينبغى ان تكون عضوا كاملا في السوق الأوروبية في اقرب وقت ممكن حتى تتمكن اليونان من المساهمة في شتى صور التنمية الاقليمية في اوروبا .

ـ اجتمع مجلس وزراء البيئة للدول التسع يوم ١٥ يونيو في لوكسمبرج دون اتخاذ قرار محدد بشأن تلوث البيئة بفضلات التصنيع . وقرر المجلس تحويل موضوعات النقاش لدراسات تكميلية لدى لجنة الممثلين الدائمين للسوق الأوروبية المشتركة .

ـ اجتمع وزراء التنمية للدول الأوروبية التسع يوم ١٦ يونيو في لوكسمبرج وقرروا وضع اتجاه عام لاستخدام مبلغ ٤٥ مليون وحدة حساب لمعونة الدول غير المنتسبة الى السوق الأوروبية ، بحيث يخصص ثلثا هذا المبلغ لبلاد اسيا والثلث الباقى لامريكا اللاتينية .

ـ اجتمع مجلس وزراء مالية الدول التسع في لوكسمبرج يوم ٢٠ يونيو حيث نوقشت مسألة تعديل حصة المملكة المتحدة في ميزانية السوق الأوروبية .

ـ اصدر وزراء خارجية الدول التسع المجتمعين في لوكسمبرج يوم ٢١ يونيو بيانا يدينون فيه انتهاك حقوق الانسان الحادث في اوغندا . كما طلب البيان من اللجنة الاوروبية ، اتخاذ الاجراءات الكفيلة باستفادة الشعب الاوغندى لا الحكومة الاوغندية بالمساعدات المالية المقدمة الى اوغندا من قبل الصندوق الاوروبى للتنمية .

ـ وجه وزراء خارجية الدول التسع يوم ٢١ يونيو دعوة الى رئيس اللجنة التنفيذية للكوميكون لزيارة بروكسل في شهر سبتمبر لاجراء محادثات استكشافية على مستوى عال مع السوق الأوروبية المشتركة بهدف التوصل الى ابرام اتفاق فنى بين المنظمتين الأوروبيتين .

ـ في يوم ٢٩ يونيو ، دعت الدول الأوروبية التسع في اعلان خاص عن الشرق الأوسط ، الى انشاء وطن قومى للشعب الفلسطينى واوضح البيان انه لا يمكن التوصل الى التسوية السلمية في المنطقة إلا إذا تم انشاء الوطن القومى للفلسطينيين . كما اوضح اعلان دول المجموعة الأوروبية ان انسحاب اسرائيل الى حدود ما قبل حرب ١٩٦٧ ، شرط اساسى لتحقيق السلام في المنطقة .

وأكد البيان ان الفلسطينيين يجب ان يشاركوا في اية محادثات سلام « بطريقة ملائمة » وان على اسرائيل ان تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى . كما اكد البيان رفض احتلال الاراضى بالقوة كما دعا الى احترام سيادة كل دولة في المنطقة وسلامة اراضيها واستقلالها .

وقد صدر هذا الاعلان استجابة لطلب رسمى تقدمت به مصر الى دول السوق الأوروبية لاصدار بيان يحدد موقفها من قضية الشرق الأوسط ومن اجتماع مؤتمر جنيف ومن قضية فلسطين ومن التقدم نحو السلام .

وذكر المسئولون في السوق الأوروبية ان الأعلان يعتبر أهم وأخطر بيان في تاريخ المجموعة الأوروبية وأن الأمر قد استغرق شهرين لأعداده .

ـ توصل مجلس وزراء النقل والمواصلات في الدول التسع المجتمع في لوكسمبرج يوم ٢٩ يونيو الى اتفاق بشأن المسألة الرئيسية للتنسيق بين التشريعات الوطنية في الدول التسع في مجال النقل البرى .

ـ كلفت اللجنة الدائمة للممثلين لدى السوق الأوروبية ، بناء على اقتراح من المانيا الفيدرالية ، بالقيام بدراسة تفصيلية ، في ميعاد غايته ٣٠ سبتمبر ، لأحوال النقل والمواصلات في كل من ايرلندا وبريطانيا .

ـ في اول يوليو ، بدأ العمل فعليا بأحكام الاتحاد الجمركى فيما بين الدول الأوروبية الست الأصلية للسوق الأوروبية ، والدول الثلاث المنضمة (الدانمرك ـ ايرلندا ـ بريطانيا) وذلك بعد الغاء اخر القيود الجمركية القائمة بين المجموعتين من الدول الأوروبية الأعضاء في السوق . كما تقرر اقامة منطقة تجاره حرة شاسعة تخدم نحو ٣٠٠ مليون مستهلك أوروبى ، وذلك فيما بين دول السوق الأوروبية والاتحاد الأوروبى للتجارة الحرة والذى يضم النمسا وسويسرا والنرويج والسويد وفنلندا والبرتغال وايسلندا .

ـ توصلت الدول التسع يوم ١٨ يوليو في بروكسل الى الخطوط العامة للسياسة المشتركة بينها في مجال الصيد . فقررت اقامة مجلس خاص لشئون الصيد يومى ٢٤ و ٢٥ اكتوبر من أجل وضع القواعد الفنية اللازمة .

ـ فشلت المفاوضات بين اليابان والسوق المشتركة يوم ٢٠ يوليو بشأن تصدير المواد الغذائية الأوروبية وذلك بعد ان رفضت اليابان تخفيض التعريفة الجمركية المفروضه لديها على استيراد تلك المواد .

البنك الاوروبى للاستثمار

ـ وافق البنك الاوروبى للاستثمار في شهرى ابريل ومايو على تقديم ثلاثة قروض الى عدة اجهزة عاملة في نطاق السوق الاوروبية المشتركة ، منها المجلس الوطنى للمياه (٧,٥ مليون استرليني لتمويل مشروع في شمال شرق انجلترا) وشركة قنال البروفانس بفرنسا (١٥٠ مليون فرنك فرنسى) الصندوق الوطنى للمواصلات اللاسلكية في باريس (٣٠,٢ مليون فرنك) كما وافق البنك على تقديم قرض قيمته ١٦ مليون وحدة حساب ، يوم ٢٦ ابريل ، الى البرتغال ، للمساهمة في تمويل مشروع توسيع ميناء ليكوس . وفي إطار اتفاقية

لومى لعام ١٩٧٥ ، وافق البنك الاوروبى على تقديم قرضين الى دولتى مالاوى وكينيا . (وحدة الحساب الاوروبية تساوى ١,١٣ دولار امريكى) .

ـ اجتمع فى لوكسمبرج يوم ٢٠ يونيو مجلس محافظى البنك الاوروبى للاستثمار واعلن فى تقريره عن نشاطه لعام ١٩٧٦ ، ان القروض المقدمة من البنك خلال ذلك العام قد وصلت الى ١٠٨٦ مليون وحدة حساب بعد ان كانت لا تتجاوز ٩١٧,٥ مليون وحدة حساب عام ١٩٧٥ .

ـ وافق البنك الاوروبى يوم ٢٨ يونيو على تقديم قروض الى كل من المؤسسة العقارية الايطالية (٣٨,٨٥ مليار ليرة ايطالية) ، والى اسكتلندا (٤,١ مليون استرلينى) . وفى إطار اتفاقية لومى لعام ١٩٧٥ ، وافق البنك على تقديم قروض الى كل من توجو (١٥٠٠ مليون فرنك سيفا) الكاميرون (٢,٦٧ مليون وحدة حساب) كينيا (٦,٩٨ مليون وحدة حساب) .

مجلس اوروبا

ـ اجتمع يوم ٢٧ ابريل فى ستراسبورج وزراء خارجية الدول الاعضاء فى مجلس اوروبا وتدارسوا اساليب تطبيق احكام مؤتمر هلسنكى للامن والتعاون فى اوروبا وابعاد المؤتمر المزمع فى بلجراد . ودعوا الى ضرورة تدعيم وتعميق الوفاق الدولى . كما اشادوا بالخطوات الديمقراطية الفعالة التى اتخذها النظام الحاكم فى اسبانيا .

ـ قامت لجنة حقوق الانسان الاوروبية فى دورتها السابعة والعشرين بعد المائة ، فى ستراسبورج ، ما بين يومى ٩ و ٢٠ مايو ، بدراسة مائتى شكوى فردية أرسلت اليها وقررت مواصلة البحث والاستقصاء بشأن ستة شكاوى منها ، كما قررت تحويل ١٢ شكوى منها الى الحكومات المعنية .

ـ اعلنت لجنة وزراء مجلس اوروبا يوم ٢٦ مايو التوصل الى اتفاقية اوروبية بشأن المركز القانونى للعمال المهاجرين فيما بين الدول الاعضاء فى المجلس على ان تعرض الاتفاقية للتصديق عليها من قبل الدول التسعة عشرة الاعضاء فيه .

ـ اجتمعت اللجنة الدائمة للجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا فى انقره يوم ٨ يوليو وقررت توجيه دعوة الى الرئيس الجديد للبرلمانى الاسبانى (الكورتيز) الى ارسال وفد مؤقت من البرلمانيين الاسبان للاشتراك فى الدورة المقبلة للجمعية فى اكتوبر ، كما تدارست تطورات المسألة القبرصية . كما اتخذت اللجنة عدة قرارات بشأن تنسيق القطاع السياحى لدى الدول الاعضاء فى مجلس اوروبا .

ـ اجتمعت الدورة العاشرة لمؤتمر وزراء التعليم الاوروبيين فى ستراسبورج فى الفترة ما بين ٢٨ و ٣٠ يونيو ، وتدارس الوزراء الاوروبيين للدول التسعة عشرة الاعضاء فى مجلس اوروبا ، بالاضافة الى وزراء التعليم فى فنلندا والفاتيكان واسبانيا ويوغسلافيا ، مسائل التعاون بين الدول الاوروبية فى مجالات التربية والتعليم .

منظمة حلف الاطلنطى

ـ انعقد الاجتماع الوزارى لمجلس شمال الاطلنطى فى لندن فى الفترة ما بين ١٠ و ١١ مايو بحضور الرئيس الامريكى جيمى كارتر ورئيس البرتغال و جميع رؤساء حكومات الدول الاعضاء فى حلف الاطلنطى . وصدر بيان ختامى يتناول ثلاثة من اقتراحات الرئيس كارتر : التعاون فى مجال (الانتاج الدفاعى) وتطوير التبادل التجارى بين الولايات المتحدة واوروبا الغربية وتحديد الاتجاهات طويلة المدى للعلاقات بين الشرق والغرب .

واقترح الرئيس الامريكى ان يعقد الاجتماع التالى للمجلس فى واشنطن .

ـ اجتمعت اللجان التابعة لجمعية شمال الاطلنطى فى بروكسل فى الفترة ما بين ٢٦ و ٢٨ مايو للاعداد للدورة السنوية للجمعية المقرر عقدها فى باريس فى سبتمبر .

ـ وفى الفترة ما بين يومى ٨ و ١٠ يونيو عقد وزراء دفاع منظمة حلف الاطلنطى جلساتهم فى اوتاوا لمناقشة الخطوات التى تستهدف تدعيم القوة النووية الضاربة للحلف وذلك فى مواجهة التطور الخطير الذى قام به الاتحاد السوفييتى فى اسلحته النووية . وناقش وزراء الدفاع موضوع صاروخ كروز الامريكى ، كما بحث الوزراء مسألة تزويد القوات النووية التكتيكية التابعة للولايات المتحدة فى غرب اوروبا برؤوس ذرية جديدة . ولم يتخذ اجتماع وزراء الدفاع للدول الاعضاء فى حلف الاطلنطى قرار حاسم بشأن مسألة الصاروخ الامريكى كروز لحين الانتهاء من مفاوضات سولت للحد من الاسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى .

المنظمة الاوروبية للابحاث النووية

ـ اجتمع مجلس المنظمة الاوروبية للابحاث النووية فى جنيف فى دورته التاسعة والخمسين فى يومى ٢٣ و ٢٤ يونيو ، وتدارس تقارير المديرين الفنيين لمختلف الاجهزة العاملة فى نطاقه ، وكذا برنامجه العلمى فى المدى الطويل . وتقرر ان تكون ميزانية المنظمة لعام ١٩٧٨ فى حدود ٦١٨,٧ مليون فرنك سويسرى .

القارة الاميريكية

منظمة الدول الاميريكية

ـ وافق المجلس الدائم لمنظمة الدول الاميريكية يوم ٢٠ أبريل على مجموع مشروع التعديلات على ميثاق بوجوتا لعام ١٩٤٨ والمعدل بموجب بروتوكول بيونس أيرس لعام ١٩٦٧ . ويتضمن المشروع اصلاحات تأسيسية فى الأجهزة العاملة فى نطاق المنظمة ، فضلا عن ثلاثة مبادىء جديدة هى : الأمن الاقتصادى الجماعى من أجل التنمية ، والتعددية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وعدم ادخال الاعتبارات السياسية فى مجالات المساعدة الانمائية بين الدول الاعضاء فى المنظمة . على ان تعرض هذه الاصلاحات على دورة استثنائية للجمعية العامة للمنظمة .

كذلك اعرب جميع اعضاء المجلس الدائم لمنظمة الدول الاميريكية عن تأييدهم وثقتهم فى السكرتير العام لمنظمة الدول الاميريكية . وذلك باستثناء ممثل فنزويلا حيث تعرض السكرتير العام أو رفيللا لحملة صحفية مضادة لنشاطه فى المنظمة .

ـ فى يوم ٢٥ ابريل طلبت السلفادور وهندوراس من منظمة الدول الاميريكية مد فترة بقاء بعثة المراقبين العسكريين المكلفة بالرقابة على تطبيق اتفاق ٤ يونيو ١٩٧٠ بين البلدين بشأن اقامة منطقة أمن على الحدود بين البلدين ، لمدة ثلاثة اشهر اضافية .

ـ انعقدت الدورة العادية السابعة للجمعية العامة لمنظمة الدول الاميريكية فى سانت جورج (جرينادا) فى الفترة ما بين

١٤ و ٢١ يونيو . وكانت أهم موضوعات البحث فى الدورة هى مشكلة حقوق الانسان فى امريكا اللاتينية والمشكلات التجارية فى العلاقات بين الولايات المتحدة ودول امريكا الجنوبية والوسطى والمسألة الكوبية والمفاوضات بشأن قناة بنما ومشروع القانون الخاص بالشركات متعددة الجنسية ، والخلافات بين دول امريكا اللاتينية والولايات المتحدة ، بشأن قانون التجارة الدولية لعام ١٩٧٤ ، وابعاد فنزويلا والاكوادور من نظام التفضيلات المعممة .

وأثناء تلك الدورة وافقت منظمة الدول الامريكية على قبول مصر عضوا مراقبا بها . وقد طالبت مصر اعضاء المنظمة بتأييدها من أجل العمل على استعادة الأراضى العربية المحتلة ومساندة النضال الفلسطينى من أجل ايجاد وطن قومى .

اجتمع المجلس الامريكى الاقتصادى والاجتماعى فى واشنطن فى دورته الاستثنائية السابعة عشرة لدراسة اربعة قرارات صادرة عن الجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية فى دورتها الاخيرة بجرانادا ، وهى تتعلق أولا ببرنامج العمل الخاص بعقد المرأة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) ، وثانيا بالاعمال التحضيرية للدعوة إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة حول التعاون من أجل التنمية ، ثم مسألة تمويل اللجنة الخاصة بالمشورة والمفاوضة ، ومسألة تطبيق قانون التجارة الدولية للولايات المتحدة اذاء الدول الامريكية اللاتينية .

وانتخب المجلس رئيسا جديدا له هو ممثل بوليفيا لدى المنظمة ابتداء من اول يوليو سنة ١٩٧٧ وحتى ٣٠ يونيو ١٩٧٨ .

السوق المشتركة للكاريبى

اجتمع فى جورجتاون (غيانا) يومى ٤ و ٥ مايو ، مجلس وزراء السوق المشتركة للكاريبى ، واستعرض المظاهر الرئيسية لتطور الاندماج الاقليمى بين دول المنظمة ، التجارة ، والسياسة الجمركية والتجارية والزراعة ، والاجراءات الخاصة بمساعدة البلاد الأقل تقدما فى المنطقة . كما اعتمد المجلس ميزانية المنظمة وبرنامج العمل الخاص بها لعام ١٩٧٨ ، كما وافق مبدئيا على مقترحات السكرتارية العامة للمنظمة بشأن ادخال التعديلات التأسيسية والادارية على المنظمة .

السوق المشتركة لامريكا الوسطى

ـ اجتمعت فى جواتيمالا بحضور وزراء الاقتصاد والزراعة لدول السوق المشتركة لامريكا الوسطى ، مجموعة الخبراء المكلفة من قبل مجلس السوق بدراسة مشكلات التعاون الاقليمى ومبادلات المنتجات الزراعية ، واصدرت يوم ٢٥ ابريل تقريرا عنوانه « الاندماج الزراعى » يشمل دراسة للسياسات الزراعية الوطنية فى الاعوام الأخيرة ويشير إلى نقص التنسيق فى ذلك المجال بين الاهداف والاتجاهات . ويقترح التقرير لاصلاح هذا الوضع اتخاذ عدة اجراءات فى الفترة مابين ١٩٧٧ و ١٩٨٢ ، تصل تكاليفها إلى ٢١٥ مليون دولار .

الاتحاد الامريكى اللاتينى للتجارة الحرة

نظمت اللجنة التنفيذية الدائمة للاتحاد الامريكى اللاتينى للتجارة الحرة ، الاجتماع السادس لممثلى البنوك التجارية للدول الاعضاء فى هذه المنظمة (١١ دولة) وانضمت اليها جمهورية الدومنيكان ، وذلك فى الفترة مابين ٦ و ١١ يونيو بمونتيفيديو وتدارس الاجتماع ثلاثة مسائل هامة : انشاء اداة للتمويل فى المدى المتوسط بشأن الصادرات الاقليمية ، ومشاركة البنوك التجارية فى دفع وتطوير الصادرات الى البلاد الأخرى خارج المنطقة ، ثم فتح أسواقا جديدة .

البنك الامريكى للتنمية

ـ فى شهر مايو قرر البنك الامريكى للتنمية تقديم اربعة قروض إلى كل من المكسيك (١٥ مليون دولار) وكوستاريكا (١٤,١ مليون دولار) وذلك من أجل مواجهة العجز فى موازين مدفوعاتهما ولتمويل بعض مشروعات التنمية الصناعية والزراعية فى البلدين .

منظمات أخرى

المؤتمر الاسلامى

ـ اجتمع فى طرابلس فى نهاية شهر مايو المؤتمر الثامن لوزراء خارجية البلاد الاسلامية ، وضم ممثلى ٣٨ دولة من بين الاعضاء الثمانى والاربعين للمؤتمر . وحضر ممثل عن نيجيريا بصفة مراقب وكذا ممثلين عن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ، فضلا عن ممثلى ثمانى اتحادات وحركات اسلامية ، منها جبهة مورو الفلبينية . وتناول البيان الختامى الصادر عن المؤتمر اربعة موضوعات رئيسية : هى مسألة الاقليات الاسلامية فى الفلبين وأزمة الشرق الاوسط ، والوجود الفرنسى فى جزيرة مايوت بجمهورية كومور وقضية اريتريا .

بنك التسويات الدولية

اعلن بنك التسويات الدولية فى تقريره السنوى الصادر فى ١٢ يونيو بمدينة بازل بسويسرا ان اجمالى ماتم بيعه من الذهب فى الاسواق العالمية خلال عام ١٩٧٦ بلغ ١٤٠٠ طن أى بزيادة قدرها ٢٥٪ عن المعروض منه خلال عام ١٩٧٥ .

الصليب الاحمر الدولى

انهى المؤتمر الدولى للقوانين الانسانية ، المنعقد تحت اشراف منظمة الصليب الأحمر الدولية ، اعماله فى جنيف يوم ١٠ يونيو ، بالتوقيع على بيان رسمى يتضمن الاعتراف مستقبلا بحروب التحرير التى تتضمن كفاح الشعوب ضد حكم الاستعمار الاستيطانى والقوى الاجنبية والنظم العنصرية وبذلك يعامل الأسرى من افراد حركات التحرير كمقاتلين ويتمتعون بحماية القانون الدولى . كما تضمن البيان ادخال تعديل على اتفاقيات الحرب التى ابرمت فى جنيف عام

١٩٤٩ لتوفير حماية افضل للمواطنين المدنيين غير المشتركين في القتال .

وقد قام ممثلو حوالى ١١٠ دول بالتوقيع على البيان فيما عدا مندوب اسرائيل الذى رفض التوقيع بحجة ان ممثلى بعض الحركات الوطنية بالاضافة إلى ممثل منظمة التحرير الفلسطينية قد وقعوا على الوثيقة .

الكومنولث

ـ في يوم ٨ يونيو افتتح جيمس كالاهان رئيس وزراء بريطانيا مؤتمر قمة الكومنولث الذى اشتركت فيه ٣٣ دولة . وقد دعا كالاهان دول العالم إلى العمل على تضييق الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وقال ان هذا هو أخطر « تحد يواجه عصرنا وقيادتنا » . واعلن كالاهان ان الصراع في افريقيا الجنوبية سيزداد سوءا اذا لم تكف الاقليات الحاكمة عن عرقلة التوصل إلى تسوية سلمية في كل من روديسيا وناميبيا .

وقد تصدرت اعمال المؤتمر الأزمة في افريقيا الجنوبية والمبادرة البريطانية لمواجهة الموقف في روديسيا وبحث نتائج مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب . وقام زعماء قمة الكومنولث الذين يمثلون ربع سكان العالم بمناقشة تقرير اعده خبراء المؤتمر بعنوان « نحو نظام عالمى دولى » .

ويقول خبراء الكومنولث في هذا التقرير ان رأس المال اللازم للصندوق المشترك الخاص بتمويل أسعار المواد الأولية ينبغى ان يبدأ بحوالى ٣ مليارات دولار وليس مليار واحد كما قرر مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب الذى انعقد في باريس .

كما يوصى التقرير بان يتعهد البنك الدولى بالمساهمة في الاتفاق الخاص بالصندوق المشترك وان يقدم صندوق النقد الدولى قروضا للصندوق المشترك . كما اعلن جيمس كالاهان رئيس وزراء بريطانيا ورئيس المؤتمر أنه لامفر من ان يلجأ الرجال الى السلاح اذا لم يحصلوا على حقهم الاساسى في حكم انفسهم .. واعرب عن اعتقاده بامكان التوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة روديسيا وان « زيمبابوى » المستقلة سوف تشترك في مؤتمر الكومنولث لعام ١٩٧٩ .

ـ في ١٥ يونيو اعلن البيان الختامى لمؤتمر قمة دول الكومنولث وفيه يتهم زعماء الكومنولث الرئيس الاوغندى عيدى امين بانتهاك حقوق الانسان في اوغندا ، ويعتبر هذا أول اتهام يوجهه الكومنولث لأحد اعضائه .

كما اكد زعماء الكومنولث في البيان تأييدهم الكامل لنضال شعب زيمبابوى وروديسيا وناميبيا وللمطالب العادلة التى ينادى بها المضطهدون في جنوب افريقيا كما أكد مرة أخرى بيان دول الكومنولث انه يجب تدعيم استقلال روديسيا على أساس حكم الاغلبية .

منظمة الاوبك

ـ بدأ وزراء البترول للدول الاعضاء في منظمة الاوبك اجتماعهم يوم ١٢ يونية في ستوكهلم لبحث سياسة الاسعار والسياسة الانتاجية طويلة الأجل والتصديق رسميا على توحيد اسعار البترول بعد ان وافقت السعودية ودولة الامارات العربية على رفع أسعار البترول بنسبة ٥٪ وذلك بعد ان قررت بقية دول الابك ، فيما عدا ليبيا ، عدم رفع الاسعار بنسبة ٥٪ كما كان مقررا من قبل في أول شهر يونيو .

ـ قرر وزراء البترول في منظمة الاوبك في نهاية اجتماعاتهم بستوكهلم تشكيل لجنة وزارية فرعية لدراسة مشكلة فروق الأسعار بين دول الاوبك باختلاف انواع البترول الذى تنتجه . كما قرر المؤتمر الذى استغرق يومين عقب اجتماعهم التالى في كاراكاس في ٢٠ ديسمبر القادم لاتخاذ قرارهم بشأن مستويات الأسعار في عام ١٩٧٨ . وقد طرحت مشكلة الأسعار على نطاق واسع خلال المناقشات ، واصبح واضحا أن هناك انقساما بين دول الاوبك حيث أكدت كل من السعودية ايران رغبتيهما في الحفاظ على مستويات الأسعار الحالية خلال عام ١٩٧٨ حتى لاتتسبب دول الاوبك في أحداث اضطراب في الاوضاع الاقتصادية الدولية ، بينما طالبت الجزائر وليبيا بضرورة اجراء تعديل على الأسعار خلال الاجتماع القادم في كاراكاس .



النشاط الدبلوماسى

الأعياد الرسمية القادمة

أول أكتوبر سنة ١٩٧٧ : ذكرى قيام جمهورية الصين الشعبية .
أول أكتوبر : يوم استقلال نيجيريا .
أول أكتوبر : يوم استقلال قبرص .
٧ أكتوبر : عيد قيام جمهورية المانيا الديمقراطية .
٩ أكتوبر : يوم استقلال أوغندا .
١٢ اكتوبر : عيد استقلال غينيا الاستوائية .
١٤ اكتوبر : عيد الثورة فى اليمن الشعبية .
٢١ اكتوبر : عيد الثورة فى الصومال .
٢٤ اكتوبر : يوم استقلال زامبيا .
٢٤ اكتوبر : ذكرى انشاء الامم المتحدة .
٢٦ اكتوبر : العيد الوطنى للنمسا .
٢٦ اكتوبر : عيد ميلاد الشاه فى ايران .
٢٩ اكتوبر : عيد الجمهورية فى تركيا .
أول نوفمبر : العيد الوطنى للجزائر .
٣ نوفمبر : عيد استقلال بنما .
٧ نوفمبر : عيد الثورة فى الاتحاد السوفييتى .
١٨ نوفمبر : العيد الوطنى لعمان .
٢٢ نوفمبر : عيد انتصار غينيا على الاستعمار .
٢٢ نوفمبر : عيد استقلال لبنان .
٢٨ نوفمبر : اعلان الجمهورية فى بورندى .
٢٨ نوفمبر : عيد استقلال موريتانيا .
٢٩ نوفمبر : عيد التحرير فى البانيا .
٢٩ نوفمبر : اعلان الجمهورية اليوغسلافية .
أول ديسمبر : اعلان جمهورية افريقيا الوسطى .
٢ ديسمبر : ذكرى انشاء اتحاد الامارات العربية .
٥ ديسمبر : عيد ميلاد ملك تايلاند .
٦ ديسمبر : ذكرى استقلال فنلندا .
٧ ديسمبر : ذكرى استقلال ساحل العاج .
١١ ديسمبر : العيد الوطنى لفولتا العليا .
١٢ ديسمبر : يوم استقلال كينيا .
١٦ ديسمبر : العيد الوطنى للبحرين .
٢٨ ديسمبر : عيد ميلاد ملك نيبال .

أهم الأحداث الدولية

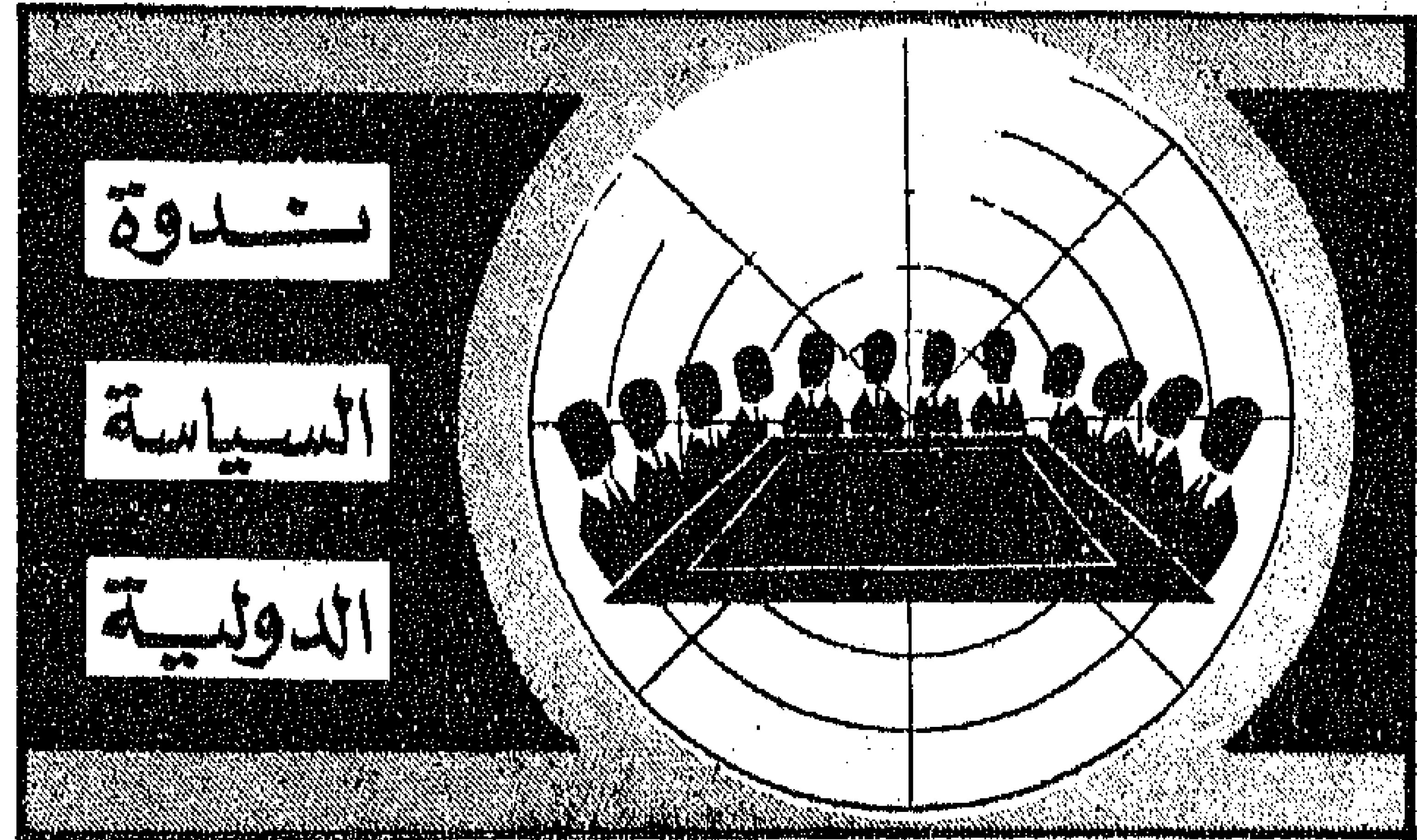
فى أوائل يونيو أصدر مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى (الحوار بين الشمال والجنوب) بيانا عن أعماله التى اختتمت فى باريس ، أعلن فيه أن المؤتمر قد بحث بشكل واسع مختلف القضايا الاقتصادية فى مجالات الطاقة والتنمية والمواد الأولية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية فى العالم الثالث دون أن يتم الاتفاق على المشاكل الأساسية التى عرضت على المؤتمر .

واشار البيان إلى أن المؤتمر قد تمكن رغم ذلك من الوصول إلى عدد من الاتفاقيات فيما يختص بانشاء الصندوق المشترك للتمويل والمساهمة فى البنيان الاساسى للدول النامية والتنمية الزراعية والتنمية الصناعية فى هذه الدول . وأعرب البيان عن احساس الدول النامية بالأسف لأن معظم الاقتراحات الخاصة بتغيير هيكل النظام الاقتصادى الدولى وبعض الاقتراحات الأخرى الخاصة بالمشاكل العاجلة لم يتم الاتفاق عليها وأن مجموعة الدول ال ١٩ تشعر بأن النتائج التى توصل إليها المؤتمر تقل كثيرا عن الأهداف التى كانت الدول النامية تتطلع إليها من أجل الاتفاق على برنامج عمل شامل ومتكافىء بشأن اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد ويعيد توزيع الثروة العالمية على أسس اكثر عدالة .

كما عبرت الدول المتقدمة من ناحيتها عن أسفها لعدم الوصول إلى الاتفاق مع الدول النامية بالنسبة لبعض القضايا العامة مثل التعاون فى مجال الطاقة وموضوع توفير الضمانات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية .

كما أشار البيان إلى أن أعضاء المؤتمر قد وافقوا على نقل نتائج المؤتمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وللأجهزة الدولية المعنية ووافقوا على ضرورة استمرار مناقشة المشاكل فى الامم المتحدة والأجهزة الدولية المناسبة .

ـ اجتمع فى بلجراد فى منتصف شهر يونيو المؤتمر التمهيدى للدول ال ٣٥ الموقعة على اتفاقية هلسنكى عام ١٩٧٥ لوضع جدول الأعمال الخاص باجراء مراجعة شاملة للاتفاقية وكيفية تنفيذ بنودها . واشترك فى هذا المؤتمر الولايات المتحدة وكندا وذلك لوضع جدول أعمال المؤتمر الكامل للأمن والتعاون الأوربى المقرر عقده فى الخريف القادم . وقد بدأت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بكلمة القاها ميلوس مينيتش وزير الخارجية اليوغسلافى وقال فيها أن الوفاق بين الشرق والغرب يعتمد على تطبيق بيان هلسنكى .



السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط

عقد مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ندوة عنوانها « السياسة الخارجية الامريكية وازمة الشرق الاوسط » في ٨ مايو ١٩٧٧ عقب محاضرة في الموضوع القاها د . زيجلر استاذ العلاقات الدولية بجامعة كارلتون بكندا . وحضر الندوة التي ادارها الاستاذ/ السيد ياسين مدير المركز ، الاساتذة الاتية اسماؤهم حسب الترتيب الهجائي : د . بطرس بطرس غالي رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الاستاذ/ تحسين بشير السفير بوزارة الخارجية المصرية ـ د . سامي منصور الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الاستاذ/ سميح صادق بالامانة العامة بجامعة الدول العربية ـ السيدة/ شهيدة الباز سكرتير اول بوزارة الخارجية المصرية ـ الاستاذ/ عبد الرءوف الريدي السفير بوزارة الخارجية المصرية ـ د . علي الدين هلال مدرس العلوم السياسة بجامعة القاهرة والخبير بالمركز ـ د . نزيه نصيف الأيوبي مدرس العلوم السياسة بجامعة القاهرة والخبير بالمركز .

الاستاذ السيد يسين :

سوف يحدثنا الدكتور زيجلر عن السياسة الخارجية الامريكية وازمة الشرق الاوسط . والدكتور زيجلر استاذ بارز ، للعلاقات الدولية ، ينتمى لحركة السلام في الولايات المتحدة وكندا ، كما يعمل أستاذا للعلاقات الدولية في جامعة كارلتون بكندا . وبعد العرض ، سوف يفتح الباب للنقاش .

د . زيجلر :

ارجو في البداية ان اوضح ، انني هنا اريد ان أستمع واناقش ، اكثر من أن اتحدث ، خاصة واننا إزاء تطورات جديدة تتعلق بموضوعنا ، وهي تلك التحولات التي طرات على وجهة النظر الامريكية ، تجاه المشاكل العالمية وتجاه مشكلة الشرق الاوسط ، التي يحملها الفريق الجديد الذي يحدد إتجاهات السياسة الخارجية الامريكية .

وإذا كان دور الطرف الثالث في المنازعات ، بصفة عامة ، قد خضع لدراسات عديدة ، فلاشك أن هذا الدور ، كان شديد التعقيد بالنسبة لمشكلة الشرق الاوسط بالذات . وهناك أعمال كثيرة عالجت النواحي الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للصراع في منطقة الشرق الاوسط ، وفي مناطق عديدة أخرى من العالم .

وتناولت هذه الابحاث الدور الذي يقوم به الطرف الثالث في التحكيم والوساطة ، وبذل المساعي الحميدة ، ولكنها لم تتناول في الواقع ـ على نحو مكثف ـ المسائل الاخرى المعقدة المرتبطة بدور الطرف الثالث في الصراع العربي الاسرائيلي .

والسبب الاساسي هنا ، ان الطرف الثالث لم يلعب دوره كدور خارجي ، كطرف محايد في تلك الصراع ، ولكننا إزاء حالة وجدت فيها لدى الطرف الثالث مصالح ومطامع كبيرة . وبالنسبة للولايات المتحدة بالذات ، فقد كان لديها كطرف ثالث ، وعلى وجه الخصوص ، مسئولية ضخمة في تلك الصراع ، منذ أن لعبت ـ مع اطراف اخرى في العالم ـ دورا هاما في تدعيم ، بل وفي خلق ، دولة إسرائيل داخل منطقة الشرق الاوسط .

ويتمو ذلك الصراع ، لم يعد ينظر اليه فى الولايات المتحدة ، على أنه مجرد صراع إقليمي طارىء ، وإنما ايضا هو صراع ذو جذور تاريخية ، يعود الى موجة العداء للسامية التى سادت أوروبا خاصة فى فرنسا وروسيا ، والتى كانت سببيا اساسيا فى خلق الصهيونية السياسية ، ثم كانت ايضا سببا فى تولد الشعور بالذنب لدى تلك الدول . وإنه لمن قبيل السخرية الآن ، أن تنغمس كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى ذلك الصراع الذى نجم فى الأساس ، عن أوضاع داخل القارة الأوروبية .

والآن ، فإن الحديث عن دور الطرف الثالث فى نزاع الشرق الأوسط ، يكتسب بعدا هاما من إقتراب إنعقاد مؤتمر جنيف ، كما تطرح مسائل عديدة للنقاش حول ذلك المؤتمر ، وحول إحتمالات تحقيق السلام فى منطقة الشرق الأوسط . ولقد اسهمت شخصيا بالمشاركة فى بعض تلك المناقشات ، وكانت بالنسبة لى ـ كعالم إجتماع ـ تجربة غنية .

فاذا إنتقلنا الى مناقشة دور الطرف الثالث فى الصراع العربى الاسرائيلى ، وخاصة الدور الامريكى والتطورات المتعلقة بذلك الدور منذ عام ١٩٤٥ ، نجد انه يمكن أن ينقسم الى مراحل متميزة : ففى الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٥ لعبت الولايات المتحدة .. دور الصديق لكلا الطرفين فى المنطقة . أما فى الفترة من ١٩٥٥ الى ١٩٦٨ فقد لعب الطرف الثالث دورا هاما فى إحداث توازن القوى الاقليمى ، بما لا يخل بالتوازن العالمى ككل . وبدأت مظاهر الانقسام فى المنطقة منذ عهد دالاس ، وإدخال الصراع بين الشرق والغرب الى المنطقة ، فلعبت الولايات المتحدة دور الحليف الرئيسى لاسرائيل ، فى حين كان الاتحاد السوفييتى ، الحليف الرئيسى لمصر ، وهو الدور الذى تزايد وزنه حتى عام ١٩٦٧ لاسباب عديدة .

وإذا توقفنا عن ذلك التوازن ، وجدنا أنه لم يكن توازنا إقليميا بالمعنى الدقيق ، حتى ولو كان قد أوجد نوعا من تجميد الموقف . وبناء على ذلك ، فاننى اعتقد ان ذلك التوازن ، لم يسهم إيجابيا فى حل القضايا الجوهرية فى ذلك الصراع ، وإن كانت هناك بعض الحجج التى قيلت آنذاك ، وترى أن هذا التجمد فى الموقف ، قد أسهم فى تكريس الوضع القائم فى المنطقة ، وأسهم بالتالى فى منع الاتجاهات الانتقامية لدى طرفى الصراع .

وعلى اية حال ، فقد بدأت تتشكل لدى الولايات المتحدة نظرة جديدة للأوضاع العالمية ، فى ضوء إنكسار حدة سياسة القطبية الثنائية فى العلاقات الدولية ، وظهور الافكار الجديدة حول وجود خمسة مراكز للقوة فى العالم ، وما يسمى بمثلث القوى المركزى المكون من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى والصين ، بما يحمله كل ذلك من تاثير على إمكانية تجنب الصدام بين القوى العظمى .

اما الفترة من ١٩٦٨ الى ١٩٧٣ ، فقد بدأ كيسنجر فى بدايتها (أى الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠) يمارس تاثيره على السياسة الخارجية الامريكية ، وفى التقليل بالتالى من دور وزارة الخارجية ، ولكن مشكلة الشرق الأوسط حينها لم تكن واردة ضمن جدول اعماله ، ربما لأن المشكلة فى ذلك الوقت ، لم يكن فيها ما يبشر بنجاح اية محاولة لحلها .

ولاشك أن الصورة العامة التى كانت ماثلة فى ذهن كيسنجر ، قد تاثرت بالأوضاع العالمية عامى ١٩١٣ ـ ١٩١٤ ، أى قرب الحرب العالمية الأولى ، حيث تورطت الدول العظمى فى الحرب ، بسبب صراعات قومية ذات اهداف إقليمية فى البلقان . وتصور كيسنجر أنه إذا كان الشرق الأوسط مثل البلقان ، فلا ينبغى على الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، أن يكررا موقف الدول العظمى عام ١٩١٤ فى أوروبا ، وينغمسا ـ بالتالى ـ فى حرب لا يريدانها . وأدى ذلك الشعور ، الى إجراء الاتصالات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى اثناء تلك الفترة ، حتى وقع الانقطاع الرئيسى فى هذه الجهود ، مع فشل مباحثات دكتور يارنج ، ومع إعادة التسليح المكثف لاسرائيل .

بعد عام ١٩٧٣ حدثت تحولات كبيرة نتيجة الحرب فى الشرق الأوسط ، كما ظهرت تناقضات واضحة داخل العالم الصناعى ، وبدأ كيسنجر فى تلك الفترة ، نشاطه لحل أزمة الشرق الأوسط . ولدى تقويم دور كيسنجر اعتقد ـ وقد أبدو فى ذلك قاسيا عليه ـ أنه لم يهتم بالوصول إلى تحقيق حل شامل للأزمة ، واستثمار قوة الدفع التى بدأت مع مباحثات باراليف والجمسى تحت رعاية الأمم المتحدة ، ربما لأن استمرار المباحثات على ذلك النحو ، كان يمكن أن يهدد باستبعاد دور الولايات المتحدة ، الأمر الذى لم يكن كيسنجر مستعدا لقبوله . وفى حين كان على كيسنجر ، أن يأخذ فى اعتباره ، عدم إهمال الدور السوفيتى فى المنطقة ، استنادا إلى معطيات الوفاق ، فقد كان يشعر ايضا ـ فى ظل ظروف ووترجيت ، وبروز مخاطر المواجهة النووية مع الاتحاد السوفيت ـ بحاجة امريكا إلى إظهار قوتها فى مواجهة التهديد السوفيت .

كذلك يمكن أن يعزى الاحباط الكبير الذى اصيب به كيسنجر ، إلى تلك التطورات التى حدثت فى مفهوم القوة ، والتى تنعكس الآن على الأفكار الاستراتيجية الجديدة لدى السياسة الامريكية المعاصرة فاستنادا إلى خبرة العقدين الاخيرين من هذا القرن ، حدثت تغيرات حاسمة فى مفهوم القوة التى يمكن ان تتمتع بها دولة ما ، ولم يعد من الممكن تقدير تلك القوة ، بناء على جمع مبسط لمعايير الناتج القومى الاجمالى والقوة العسكرية .ولقد اعتمد كيسنجر ـ وكما بدا ذلك واضحا من الحرب الفيتنامية ـ على المناورة باستعمال القوة ، وبتصعيد الازمات ، ولكن حرب فيتنام نفسها فرضت تحفظات هامة على المفهوم التقليدى للقوة ، واثبتت ان هناك وسائل عديدة للضغط ، دون الاستناد إلى التفوق العسكرى ، وظهر ما سمى احيانا « قوة الضعيف » .

إن العنصر الهام الذى يفرض نفسه ، فى الوقت الحاضر ، هو القوة الاقتصادية التى تفوق فى تأثيرها ما قد تحدثه القوة العسكرية . وهناك اقرار بأهمية هذا العنصر فى امريكا الشمالية ، وارتبط فى ذهن المواطن العادى بالصراع العربى الاسرائيلى ، حيث لم يكن لوقع ازمة الطاقة هناك مثيل من قبل . ونجم عن ذلك كله ، أن ساد الاحساس بتقلص القوة الامريكية ، وظهرت الدراسات فى اوروبا - خاصة فى المانيا وفرنسا - التى تعرض المظاهر الاقتصادية والعسكرية لهذا التحلل . ولاشك أنه قد حدثت تغيرات حادة فى السنوات العشر الاخيرة ، نتجت فى جزء كبير منها عن الثروات البترولية الضخمة ، التى احدثت بدورها اختلالا فى التقسيم التقليدى للعالم ، إلى دول غنية ودول فقيرة ، وظهر ذلك واضحا فى اوضاع بلدان مثل السعودية وإيران .. بل وايضا .. البرازيل والمكسيك وكوريا ... الخ .

ولايمكن الحديث عن التطورات المعاصرة فى السياسة الخارجية ، بدون الاشارة إلى شخصية « برجينسكى » والدور الذى يسعى الآن لان يلعبه فى السياسة الامريكية خلفا لكيسنجر . وفى البداية ، لابد أن نلاحظ اختلاف الخلفية التى يستند إليها كل منهما . ففى حين انصبت اهتمامات كيسنجر على المشاكل العالمية ككل ، كان اهتمام برجينسكى الاول ، يدور حول الاتحاد السوفيتى واوضاعه الداخلية . ثم تحولت اهتماماته ابتداء من عام ١٩٦٣ إلى اهتمامات جديدة ، تغطى مسائل متعددة فى افريقيا واوروبا واليابان ، وعديد من المشاكل التى تواجهها السياسات الامريكية المعاصرة .

ويدلنا استعراض حياة برجينسكى ، على انه ينتمى - مثل كيسنجر - الى ذلك الجيل من الرجال ، الذين قضوا فترة طويلة فى العمل العلمى ، ثم انتقلوا إلى الحياة العملية ، ليقوموا بادوار هامة فى صنع السياسة الخارجية الأمريكية .

عمل برجينسكى مع جونسون ، وهمفرى ، وماسكى .. ولكن صعود كيسنجر حال دون بروزه ، وانصبت كتاباته فى الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٦ على انتقاد سياسة كيسنجر ، وتقديم تصورات وبدائل جديدة لها .

فى تلك الفترة لعب برجينسكى اهم ادواره ، والتى لم يتنبه لها الكثيرون داخل امريكا وخارجها من خلال « اللجنة الثلاثية » The Trilateral Commission . وكانت المهمة الرئيسية لتلك الجهة ، هى وضع تصور للسياسة الخارجية ، يختلف عن تصور كيسنجر . فلقد كان تصور كيسنجر يدور حول مايعتقده بوجود مثلث للقوة يضم الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى والصين ، وحول فكرة الوفاق ، ولكن برجينسكى - مثل الكثيرين فى امريكا ، وتاثرا ايضا بمشاعره كرجل ذى اصل بولندى متشكك فى السوفييت - لم تكن له نفس تلك النظرة إلى الوفاق .

من هنا ، فان التعرف على أعمال اللجنة الثلاثية ، يعد ضروريا لكشف وفهم السياسة الخارجية الامريكية الحالية ، خاصة وأن كارتر ، كان على صلة قوية بهذه اللجنة ، فى السنوات الثلاث السابقة على انتخابه ، الامر الذى يفسر أيضا اختيار العديدين من اعضاء تلك اللجنة ، لتولى معظم المناصب الهامة فى عهد كارتر .

كانت اهتمامات اللجنة تدور - الى ما قبل انتخاب كارتر - حول التنافس المتزايد بين الولايات المتحدة واوروبا واليابان ، وردود الفعل التى ترتبت على قرارات جون كونالى وزير الخزانة الامريكى عام ١٩٧١ والتى قوبلت بعدم الارتياح من جانب الشركات المتعددة الجنسية والمصالح المصرفية الكبيرة ، لما رأته من تأثير تلك القرارات على الثقة التى يجب ان تسود معاملاتها . وإذا كان برجينسكى واللجنة الثلاثية ، قد دعوا إلى تنسيق السياسة الامريكية مع سياسات اليابان واوروبا الغربية تجاه ازمة الطاقة ، فان هذه السياسة ، لقيت معارضة من اليسار الامريكى ، على اساس انها تسعى لتكتل « الشمال » المتقدم ، فى مواجهة بلدان العالم الثالث .

كذلك فقد حاولت اللجنة أن تقنع الرأى العام الامريكى ، بأن اللاأخلاقية التى سادت حكم نيكسون وكيسنجر ، يجب أن يحل محلها ارساء المبادىء الاخلاقية والمثل العليا ، كما تسعى اللجنة ، إلى الاهتمام بقضية حقوق الانسان ، كقضية هامة تشغل الرأى العام الأمريكى .

وانتهى برجينسكى ايضا إلى الاعتقاد بان تغير الأساس الفلسفى لمفهوم القوة ، هو امر ضرورى لتجاوز العزلة الفلسفية التى تعانى منها الولايات المتحدة . فهناك بلا شك جاذبية كبيرة تتمتع بها دول مثل كوبا والصين ، كما أن القيم الاقتصادية التقليدية فى امريكا حول الفردية والمشروع الحر ، تواجه الآن بتحدى قيم جديدة مثل تدخل الدولة ، والجماعية ، والمساواة الاجتماعية ، والرفاهية الاجتماعية . كذلك فان النظم السياسية فى العالم ، تبتعد ثقافيا واجتماعيا عن النموذج الامريكى ، كما تواجه امريكا ايضا انماطا جديدة من العنف . وهى كلها امور تعود الى ضرورة إيجاد ما يمكن ان يسمى « الراسمالية فى بلد واحد » ولكن وجود اكثر من بلد رأسمالى هام ، يستدعى القول بضرورة التعددية وليس الاحادية .

وفى نفس الوقت ، يرى برجينسكى ضرورة إعادة تقويم (القيادة الأمريكية للعالم) ورفض فكرة مثلث القوى ، استنادا إلى ماشهده عام ١٩٧٦ من ضعف الاقتصاد السوفييتى ، وعجز الصين عن إحراز مزيد من التقدم تجاه مزيد من المساواة مع الاتحاد السوفييتى . وبالتالى فان النتيجة النهائية تظل هى الاعتقاد بان امريكا سوف تظل المجتمع الاول الخلاق فى العالم ، والذى يمثل المحور الاساسى لاستقرار العالم وتقدمه ....

أما بالنسبة للشرق الاوسط ، فان

برجينسكى لم يكن بعيدا عنه ، وله أكثر من إسهام فى بحث ودراسة الموقف فى الشرق الأوسط . ان برجينسكى يرى أن معالجة القضية ، يجب أن تبدأ بالنظر إليها من خلال محتواها الأوسع . فأهم القضايا العالمية الآن ، هى التضخم ، وضرورة تحقيق الاستقرار النقدى . وأهم القضايا المرتبطة بالتضخم هى أزمة الطاقة ، التى يرى الكثيرون أن حلها بدوره ، مرهون أساسا بحل النزاع العربى الاسرائيلى ، مع رفض فكرة روبرت تكر للتدخل العسكرى فى المنطقة ، والسعى أساسا إلى البحث عن العناصر اللازمة لتحقيق حل للازمة .

ولا بد ايضا من الاشارة إلى حقيقة وجود انقسام كبير فى واشنطن الآن ، حول مدلول الاستفادة من الخبرة الأمريكية فى العالم الثالث . وهذا الأمر يظهر فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط ، فى المعارضة المتنامية للسياسة الاسرائيلية ، وخاصة فى الأوساط الجامعية ، والمبادرات للاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية . وقد بدأ ذلك التعاطف واضحا فى الاحتجاجات التى ارسلت الى الرئيس كارتر ، بسبب منع « صبرى جريس » من الحصول على تأشيرة الدخول للولايات المتحدة .وفى نفس الوقت ، يهمنى أن أوضح أن الاهتمام الرئيسى للولايات المتحدة الآن ، ينصب على السعودية ، ضمانا لمنافذها نحو البترول ....

واخيرا .. فان المبادرة الأمريكية التى يمكن تقديمها ، هى طرح مجموعة من المقترحات ، وليس ممارسة ضغط عام على إسرائيل . والتقدم الذى يحدث مرتين بأن ننتظر ونسمع ...

الاستاذ / السيد ياسين :

اشكر الاستاذ زيجلر على هذا العرض الممتاز ، ونبدأ الآن المناقشة .. الاستاذ تحسين بشير .

السفير تحسين بشير

اود أن أبدأ من النقطة الاخيرة ، فمن السهل ان نتحدث عن اتجاهات جديدة فى السياسة الخارجية الامريكية ، ولكننى اختلف مع ذلك ، فبالنظر إلى مؤسسة الشئون الخارجية الامريكية خلال عشرين عاما ، سوف نجد باستمرار اليمين المتطرف واليسار المتطرف ويبقى دائما التيار الرئيسى بدون تغيير .. ربما نجد بعض التغيير فى الجماعات الصغيرة ، ولكن ذلك لا يعنى شيئا كثيرا فى الولايات المتحدة ، فهذه الاتجاهات تظل هامشية ، خاصة هؤلاء الذين يجعلون للعرب التيار الرئيسى .

زيجلر :

انا لا اختلف مع أى شىء قلته ، ولذلك فاننى لست متفائلا بشكل كبير ، فيما يتعلق بمؤتمر جنيف ١٩٧٧ ..

تحسين بشير :

انا اوافق تماما على أنه لابد أن تدفع فى هذا الاتجاه . فهو فاتح جيد للشهية ..

زيجلر :

انا لا اختلف مع هذه النقطة بوجود اتجاهات رئيسية ، ولكن فيما يخص التغير فى هذه الاتجاهات ، نجد أن المسئولين فى القاهرة ، قدروه بأكثر مما تم تقديره فى امريكا . ولذا فاننى اشك فى وجود مؤيدين كثيرين لوجود مثل هذا التغيير أكثر من هؤلاء الذين يرون أن شيئا لم يتغير بمصطلحات التغير فى السياسة الخارجية الأمريكية .

تحسين بشير :

سؤالى هو التالى : ماهى الاتجاهات الجديدة الظاهرة فى مؤسسة الشئون الخارجية ؟ فانا لا ارى اية مبادرة امريكية تجاه العالم الثالث ، فكما هو ظاهر ، فان كيسنجر كان يتصرف بمنطلق مفاهيم القرن التاسع عشر ، وبرجينسكى على نفس المنوال ، والآن لا يوجد أى تعامل جديد ..

زيجلر :

اننى اعتقد عكس ذلك ، فكارتر كان له موقف وسناريو تجاه العالم الثالث ، وكان ذلك واضحا أثناء حملته الانتخابية ، وكان واضحا انه له وجهة نظر مختلفة ، تصيغها عقلية خاصة . هذه العقلية تقدم وتترك بفعل عوامل ثقافية ، بأكثر مما تتحرك من وجهة نظر اقتصادية . فهو يعتقد بوجوب تحديد تاريخى من قبل العالم الثالث ، وفى هذا الصدد ، يستعيد ذكريات القرصنة التى كان الجزائريون يقومون بها فى البحر المتوسط فى القرن الثامن عشر ، ومما فعله الاتراك فى اوروبا فى القرن الرابع عشر . هذا الاعتقاد فى وجود انواع من تهديد العالم الثالث ، هو شىء جديد ولم يكن ظاهرا بين المثقفين الأمريكيين من قبل ، أو بين الرأى العام . ولعل وجهة النظر هذه ، تسبب انقساما شديدا داخل وزارة الخارجية الأمريكية ، كما أن وجهة النظر هذه ، قد ظهرت فى الحوار بين الشمال والجنوب .

الاستاذ / سميح صادق :

لدى ثلاثة اسئلة : الأول : لقد تحدثت عن المبادرات المتعددة الأطراف ، ولكنك لم تذكر الاتحاد السوفييتى .

زيجلر :

.. بالتأكيد له دور مركزى ..

الاستاذ / سميح صادق :

السؤال الثانى : لقد تحدثت عن البترول والمملكة العربية السعودية ، ماذا عن القدرة العسكرية العربية واستخدامها فى الصراع العربى الاسرائيلى ؟ ثم السؤال الثالث : كيف تقدر الفرص التى لدى الادارة الامريكية تجاه التسوية ؟

زيجلر :

السؤال الأول حول الاتحاد السوفييتى ، واننى اعتقد انه فى التحليل النهائى ، لا يمكن تصور اى نوع من الضمانات اللازمة للتسوية ، دون المشاركة السوفيتية . ولكن فى الوقت الراهن ، وبعد اخراجهم من المنطقة ، يريدون ان يلعبوا دورا ، ولكنهم فى ذلك يأخذون دورهم بشكل كبير . واننى ارى ان المبادرة الامريكية إزاء التسوية ، لا تستطيع العمل بدون معاونة السوفييت .

السؤال الثانى : فى هذا الصدد ، يمكن الرجوع إلى بنك د . عازار للمعلومات فى جامعة شمال كارولينا [بنك عازار للمعلومات يوجد فى جامعة شمال كارولينا

بالولايات المتحدة ، ويقوم بتخزين معلومات عن دول العالم في ذاكرة عقول الكترونية ، ومنه يمكن الحصول على معلومات قيمة عن اي من دول العالم في المجال العسكري والاقتصادي .. الخ — المصدر] وكذلك الكتاب السنوي الاسرائيلي ، وكالة الاستعلامات الأخرى ، هذه كلها تشير إلى وجود تفوق إسرائيلي سوف يستمر من خمس إلى سبع سنوات ، ورغم ذلك ، وبالنظر إلى الموقف العسكري العربي ، فإنه يمكن تصور عدة سيناريوهات ، يأخذ فيها العرب المبادأة في حرب خامسة ، ولكنني لست متأكدا أنهم يحتاجون لذلك ، وبالنسبة لقدرة إسرائيل على المبادرة ، فإن هناك قيود امريكية على ذلك ، لم تكن موجودة من قبل .

سميح صادق :

كيف يمكن ان تقوم اثر عدم التوازن العسكري على مؤتمر جنيف ، وهل يعد ذلك عاملا معيقا لفرص التسوية ؟

زيجلر :

في هذا الصدد ، فإنني سوف أتناول الموقف الاسرائيلي ، فالاسرائيليون لا يمكن أن يقدموا تنازلات جوهرية في مجال التسوية ، طالما يكون لديهم الشعور بالتفوق . وأنا لا أعرف ما إذا كانت وجهة النظر هذه مقبولة من الجانب العربي أم لا ، ولكن من جانب الاسرائيليين فإنهم يرون أنهم في حالة الذهاب إلى إتفاق ، لابد لهم من التفوق لأن ذلك بالنسبة لهم أهم من أي نوع من الضمانات .

وبالنسبة للسؤال الثالث الذي يتعلق بالفرص التي لدى الادارة الأمريكية تجاه التسوية ، فإنني أرى أن سياسة بريجنسكي مستشار الرئيس كارتر لشئون الأمن القومي للسياسة ، كانت سيئة خلال الشهور الأولى من إدارة كارتر ، ولكنني أيضا أعتقد أن وزارة الخارجية الأمريكية ، لديها الآن الكثير مما تسهم به ، وذلك يأتي من استشارات والجهود التي يبذلها الدبلوماسيون المحترفون ، الذين لهم وزنهم الآن ، عما كان في عهد كيسنجر ، الذي كان يحتكر اختصاصات الخارجية في رسم السياسة الخارجية .

د . علي الدين هلال :

احب أن أشير أولا إلى الموقف السوفييتي في المنطقة ، وقدرته على المناورة ، فانطلاقا مما يحدث الآن ، نجد أن كلا من مصر وسوريا والأردن ومنظمة التحرير – الرسميون فيها على الأقل – سوف يسيرون مع السعوديين والمصريين في اتجاه الولايات المتحدة ، ولذلك فإن الاتحاد السوفييتي ، ليس له مجال كبير للحركة . من جانب آخر ، فإن موقف الاتحاد السوفييتي في زائير وإثيوبيا ينظر إليه من جانب النخبة المصرية على أنه تهديد للأمن المصري ، ولذلك فإنه في حالة التهديد الاثيوبي للسودان فإن هذه النخبة ترى ارسال فرق مصرية إلى السودان ، هل يمكن أن يكون هناك دور للسوفييت في هذا الاطار ؟ كذلك فإنه من الصعوبة بمكان ، أن يكون هناك دور لكل من أوربا أو اليابان ، لذلك فإنني أخشى أنه من خلال هذه المعطيات ، لا توجد لنا الكثير من حرية الحركة .

النقطة الثانية ، حتى أنني أقول إنه لا توجد خيار آخر أمام القيادة المصرية ، حتى هؤلاء الذين ينتقدون سياسة الرئيس السادات ، يقتصرون على نقد تكتيكاته ، ولكن أحدا لم يقدم بديلا في مجال السياسة الخارجية ، الاختيار الوحيد المقدم هو التوصل إلى طريق مسدود في الموقف الراهن .. إذا كان ذلك يمكن اعتباره اختيارا متماسكا .

هناك نقطة أخرى ، تتمثل في وجود إدراك تآمري هنا في القاهرة ، اريد أن اختبر رد فعلك تجاهه ، وهو وجود اتفاق أمريكي سوفييتي ، تتمثل في صفقة حول الشرق الأوسط يقبل السوفييت فيها ، أن يكون للأمريكيين اليد العليا في الموضوع .

في النهاية ، فإنني أشعر أنه يصعب من وجهة النظر السياسية ، تقرير وزن سلاح البترول ، مع العلم أنني لست متأثرا بأوهام عن القوة العربية ، ولكن من وجهة نظر موضوعية ، لست متأكدا من قوة هذا السلاح .

زيجلر

أستطيع الاجابة على ذلك بشكل صريح ، بأنني لا أرى وجود سيناريو أمريكي للضغط على إسرائيل ، يمكن أن يدفعها أو يجبرها على فعل شيء ، كذلك فإنني أرى سلسلة من الانتخابات الاسرائيلية ، وهذه سوف تعوق التسوية ، وفي التحليل النهائي ، لا يوجد ما يجعلني أعتقد بقدرة الأمريكيين على تحقيق رغبتهم في التسوية . وأنا لا أستطيع مثلا أن أعرف ماذا يمكن أن يفعلوه في مشكلة القدس ، والتي عندها تتعارض رغبة الافراد بشكل حاد .

وبالنسبة للسؤال الثاني حول الاتحاد السوفييتي ، فإنني لا أرى وجودا لمبادرة سوفييتية ، ولكن في حالة تحقيق تسوية ، فلا بد من ضمان سوفييتي في المراحل التالية لها . لقد حاول كيسنجر أن يبعد السوفييت إلى أقصى حد في المراحل المبكرة لعقد مؤتمر جنيف ، ولكن التزمت الاسرائيلي ، سوف يسهم في إحياء الدور السوفييتي مرة أخرى في المنطقة ، وهذا ما حدث دائما ، من جانب آخر ، فإن سياسة السادات القائمة على إعطاء دور للولايات المتحدة ، لن تكون فعالة نتيجة للموقف الاسرائيلي ، مما سيدفع الاتحاد السوفييتي مرة أخرى إلى العمل ، حين يحاول إحضار منظمة التحرير الفلسطينية إلى جنيف ، في الوقت الذي لن تنجح فيه الولايات المتحدة في إحضار المنظمة مع إسرائيل إلى جنيف ، وهذا سيجعل دور الاتحاد السوفييتي يزيد .

وحول السؤال الأخير الخاص بالبترول ، فإنني لا أعتقد أن الغرب يدرك أن موضوع البترول في يد مصر ، فليس هناك بترول مصري ، ولكن هناك بترول سعودي وخليجي وجزائري ، كما لا توجد أخطار عظيمة حول استخدامه كأداة ضغط . ولكن رغم ذلك تظل لمصر دور تستطيع أن تلعبه بالنظر إلى الماضي ، باعتبارها قوة عسكرية وثقافية . هذا الدور يتمثل في أن مصر تظل مركزا للأنشطة الدبلوماسية في موضوع استخدام البترول كسلاح ، نتيجة قدرتها على التأثير في الدول المنتجة للبترول ، ولكن القوة الحقيقية لهذا السلاح ، تظل في يد السعودية ، التي اعتبرها فيما يتعلق بمؤتمر جنيف ، ليس من دول المواجهة ، ولكنها تلعب دور الطرف الثالث الذي يؤثر بدرجات مختلفة على أطراف الصراع .

من جانب آخر ، فإنني لا أرى البترول في الوقت الحالي يمكن استخدامه كسلاح ، ولكنه يبدو كعامل تفاعل في المنطقة ، فالتنمية في المنطقة أصبحت تعتمد عليه ، وهذا يعطيه مصدرا كبيرا جدا للقوة ، ومن ثم فهو ليس سلاحا يمكن أن يقود إلى الحرب ، ولكنه فعليا سوف يقود إلى عدد من التبعيات على بترول الخليج ، نتيجة الأموال التي تدفعها هذه المنطقة للدول غير المنتجة للبترول ، ومنها مصر وسوريا ، وبذلك فإن المسألة لا تعتمد على ما يقرره السادات ، ولكن على ما يقرره هؤلاء في الخليج .

د . علي الدين هلال :

أريد أن اسأل هل معنى ذلك تجميد الموقف .. ؟

زيجلر :

هذا ما يريده الاسرائيليون ، ولكن لا يريده المصريون على ما اعتقد .

د . علي الدين هلال :

لقد أثرت ذلك لأن بعض المثقفين المصريين ، ينتقدون الرئيس السادات ، على أن سياسته يمكن أن تجمد الموقف ..

زيجلر :

أعتقد أن الموقف الحالي ، هو ما يريده الإسرائيليون ، لأنهم يعتقدون أن مرور خمس سنوات ، سوف يحل موضوع الطاقة بالنسبة للغرب ، وبعد ذلك سوف يكون كل شيء كما يجب . من وجهة نظرهم ، وهذا ما يوصلنا إلى طريق مسدود .

الاستاذ/ عبد الرءوف الريدي :

هل يمكن أن تعلق قليلا على الوفاق كما تطور خلال الفترة الماضية ، فما هو تأثير العلاقة بين القوتين الأعظم خلال فترة كارتر على الشرق الأوسط ؟

زيجلر :

أن هناك مسألة خاصة بادارة كارتر ، تبدو في اختلاف مفهوم الوفاق بين بريجنسكي وكيسنجر ، فبينما يركز بريجنسكي على شرق أوروبا ، ويعتبرها موضوعه الأساسي ـ ولا شك أن ذلك سوء حظ كبير بالنسبة للشرق الأوسط ـ فان كيسنجر كان يهتم بمناطق أخرى مثل فيتنام والشرق الأوسط . الموقف الآن في ظل ادارة كارتر وبريجنسكي ، وبتأثير من الشركات المتعددة الجنسيات ، يجعل الاهتمام الرئيسي ، هو التجارة مع الاتحاد السوفييتي . وإذا اخترنا في الاعتبار ، موضوع البترول ، نجده موضع اهتمام الروكفلريون ، ولكن هؤلاء يعلمون أن مصدر هذا البترول هو السعودية . ومن هنا فانهم يعتبرون موضوع البترول يتعلق بالعربية السعودية ، التي تدفع لها الولايات المتحدة ٩ بلايين دولار في مقابله . من جانب آخر ، فان برنامج كارتر حول الطاقة ، يؤدي إلى تقليل الاستهلاك من البترول ، وبالتالي تقليل الاعتماد على السعودية ، هو ما يؤدي إلى انخفاض قابلية البترول للتحول إلى سلاح .

السيدة/ شهيدة الباز :

أريد أن اسأل سؤالا يتعلق بهذه النقطة .. كيف ترى الدور الذي تلعبه السعودية في صراع الشرق الأوسط ؟

زيجلر :

إنني أعتقد أن السعوديين ، يفضلون عقد مؤتمر جنيف في ظل شروط يمكن أن تكون مقبولة بشكل كبير من مصر ..

السيدة/ شهيدة الباز :

كيف يحل هذا المشكلة؟

زيجلر :

ان هذه المشكلة طويلة الأجل ، وانها سوف ترجعنا إلى ما يقوله محمد سيد احمد ، من أن التناقضات الداخلية سوف تظهر ، وهنا سوف تكون القضية الرئيسية التي سوف تشغل بال مجتمع تقليدي مثل السعودية ، من جانب آخر ، سوف تظهر بعض الاحداث التي تمثل مآسي ضخمة مثل تلك التي حدثت في لبنان ويظل ما يمكن أن تفعله السعودية هو الانتظار . ولعل ذلك يمثل مأساة ضخمة ، نظرا للنتائج التي يمكن أن تترتب على ذلك .

د . نزيه نصيف :

اريد أن اسأل عن بعض المعلومات ، لقد قلت لنا عن افكار بريجنسكي وعن موقف كارتر منها ، كما ركزت على بريجنسكي هل تعتقد أن له دورا أكثر أهمية من كارتر ؟

زيجلر :

فيما يتعلق بسياسة الشرق الأوسط ، فانه ليس هناك شك حتى الآن ، في أن تقرير بروجنكز (بروجنكز معهد الدراسات الدولية وبحوث السلام في الولايات المتحدة ، وقد قام بوضع مشروع لحل مشكلة الشرق الأوسط ، واشترك بريجنسكي في عملية صياغة هذا المشروع قبل نجاح كارتر كرئيس للولايات المتحدة ، واختياره بريجنسكي مستشارا لشئون الامن القومي ـ المحرر) ، هو أساس الرؤية إلى الشرق الأوسط ، وهذا يعطي أهمية لبريجنسكي ..

الاستاذ/ السيد ياسين :

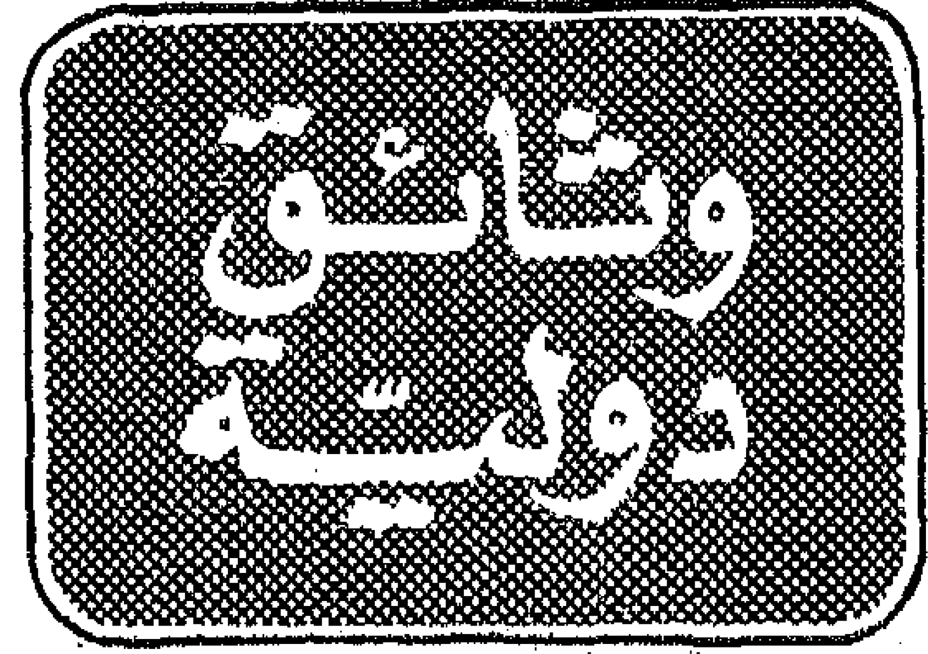
أريد أن اسأل السؤال الأخير حول الاسرائيليين ، هل تعتقد انهم مهتمون بالتوصل إلى تسوية سلام في الشرق الأوسط ؟

زيجلر :

انه من الصعب الاجابة على هذا السؤال ، فمن المؤكد أن هناك داخل اسرائيل جماعات سياسية واحزاب تبحث عن القوة المطلقة ، ولكن الذي لا خلاف عليه بين الأطراف المشتركة في الانتخابات المقبلة ، هو انه لا مفاوضات مع منظمة التحرير ، كما أن عودة الضفة الغربية إلى العرب موضع تساؤل . وبالنسبة للانتخابات ، فانني لا اعطيها أهمية كبرى ، فما اعتقده أن هناك سلسلة من الانتخابات الاسرائيلية . (عقدت الندوة قبل الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة ، التي فازت فيها كتلة ليكود ، وشكل بعدها مناحم بيجين الوزارة الاسرائيلية ـ المحرر) .

الاستاذ/ سيد ياسين :

أود أن أشكر الاستاذ زيجلر على هذا العرض الشيق ، واشكركم ..



بيان المجلس الأوروبى للدول التسع بشأن أزمة الشرق الأوسط (٩ يونيو ١٩٧٧)

١ ــ إن الدول التسع ــ فى هذه المرحلة الحرجة التى يتسم بها الموقف حاليا فى الشرق الأوسط ــ ترحب بجميع الجهود التى تبذل من اجل وضع حد لهذا الصراع المأسوى . وتشير بحزم ، الى المصلحة الرئيسية التى تراها ، فى الاسراع باجراء مفاوضات مثمرة ، لاقامة سلام دائم وعادل ، وتطالب جميع الأطراف المعنية ، بالاشتراك فورا فى مثل هذه المفاوضات وعلى جميع الأطراف ــ فى هذه النقطة بالذات ــ الامتناع عن الادلاء بأى تصريح ، أو إنتهاج أية سياسة من شأنها عرقلة تقدم السلام .

٢ ــ وقد سبق أن أعربت الدول التسع قبل ذلك مرارا ، عن إقتناعها بأن تسوية السلام فى الشرق الأوسط ، لابد أن تستند الى قرارى مجلس الامن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ . على سبيل المثال البيان الذى أصدرته فى ٦ نوفمبر ١٩٧٣ ، وبيان ٢٨ سبتمبر و ٧ ديسمبر ١٩٧٦ . كما أن هذه التسوية يجب أن تقوم أيضا على أساس :

- رفض الاستيلاء على الأراضى بالقوة .
- ضرورة أن تنهى إسرائيل إحتلالها للاراضى التى إستولت عليها بعد حرب ١٩٦٧ .
- إحترام سيادة وسلامة أراضى جميع دول المنطقة وإستقلالها ، وإحترام حقها فى ان تعيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .
- التسليم بأن حقوق الفلسطينيين المشروعة ، يجب أن تؤخذ فى الاعتبار ، عند إقامة سلام عادل ودائم فى المنطقة .
- اقتناع الدول التسع اقتناعا تاما ، بأن جميع جوانب المشكلة تشكل كلا لا يتجزأ .

٣ ــ إن الدول التسع ، مقتنعة بأن حل النزاع لن يصبح ممكنا ، إلا إذا إستطاع الشعب الفلسطينى ، أن يترجم حقه المشروع فى التعبير عن هويته القومية الى واقع ، وذلك سيؤدى بالضرورة ، الى إقامة وطن للشعب الفلسطينى . وتعتبر الدول التسع ، أن ممثلى أطراف النزاع ، بما فى ذلك الشعب الفلسطينى ، لابد أن يشتركوا فى المفاوضات بطريقة تناسبية ، تحدد بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية . ويجب أن تكون إسرائيل على إستعداد ــ فى إطار التسوية الشاملة ــ للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى المشروعة ، وأن يكون الجانب العربى ، مستعدا للاعتراف بحق إسرائيل فى أن تعيش فى سلام ، داخل حدود آمنة ومعترف بها .

إن الاستيلاء على الأراضى بالقوة ، لن يحقق الأمن لدول المنطقة ، بل يجب أن يكون هذا الأمن قائما على تبادل التعهدات بين كل الأطراف المعنية بالمحافظة على السلام ، وبأمل إقامة علاقات سلمية حقيقية فى المستقبل .

٤ ــ إن الدول التسع ، ترى وجوب إستئناف مفاوضات السلام على وجه السرعة ، من أجل وضع تسوية شاملة والعمل على تحقيقها ، وهى على إستعداد ، لأن تعاون فى ذلك بالقدر الذى ترتضيه الأطراف ، كما أنها على إستعداد أيضا ، للنظر فى إمكانية إسهامها فى الضمانات ، وذلك فى إطار الأمم المتحدة .

مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

- تجسيد الوهم (دراسة سيكولوجية للشخصية الاسرائيلية) تاليف : د. قدرى حنفى (١٩٧١)
- محاضر الكنيست الاسرائيلي ١٩٦٦ — ١٩٦٧ — الكتاب الاول (بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية فى بيروت . . . . (١٩٧١)
- محاضر المؤتمر الصهيوني الـ ٢٧ لعام ١٩٦٨ — الكتاب الاول — جزءان (بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية فى بيروت) . . . . (١٩٧١)
- نمو الاقتصاد الاسرائيلي تاليف : عثمان محمد عثمان . . . . (١٩٧٢)
- العسكرية الصهيونية (المؤسسة العسكرية الاسرائيلية . النشأة والتطور) المجلد الاول . تاليف : مجموعة من خبراء المركز . . . . (١٩٧٢)
- نهاية التاريخ (مقدمة لدراسة بنية الفكر الصهيوني) تأليف د. عبدالوهاب المسيرى (١٩٧٣)
- وثائق عبد الناصر (الكتاب الاول : يناير ١٩٦٧ — ديسمبر ١٩٦٨ ، الكتاب الثانى : يناير ١٩٦٩ — سبتمبر ١٩٧٠) . . . . (١٩٧٣)
- الشخصية العربية (بين المفهوم العربي والمفهوم الاسرائيلي) تاليف : السيد يسين (١٩٧٤)
- التوسع الاسرائيلي (عرض وتحليل مشروعات السلام الاسرائيلي) اعداد محمد فيصل عبد المنعم وابراهيم كروان — تقديم : د. على الدين هلال . . . . (١٩٧٤)
- العسكرية الصهيونية (العقيدة والاستراتيجية الحربية الاسرائيلية) — المجلد الثانى . تاليف : مجموعة من خبراء المركز . . . . (١٩٧٤)
- حرب اكتوبر (دراسات فى الجوانب الاجتماعية والسياسية) — بالاشتراك مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة . . . . (١٩٧٤)
  ازمة الطاقة فى الولايات المتحدة الامريكية تاليف : د. مصطفى خليل . . . (١٩٧٥)
- تاريخ الوزارات المصرية ، ١٨٧٨ — ١٩٥٣) تاليف : د. يونان لبيب رزق . . (١٩٧٥)
- « موسوعة المصطلحات الصهيونية » تاليف : د. عبد الوهاب المسيرى . . (١٩٧٥)
- مصر وامريكا (عرض تاريخى لتطور العلاقات المصرية الامريكية — وتسجيل لرحلة الرئيس السادات لامريكا) تاليف : مصطفى علوى وعبد المنعم سعيد . (١٩٧٦)
- استراتيجية اسرائيل بعد حرب اكتوبر . تاليف : اللواء مصطفى الجمل . . (١٩٧٦)
- الاتجاهات الجديدة فى مجلس الشعب ، اشراف : السيد يسين . . . . . (١٩٧٦)
- الانتخابات الامريكية وأزمة الشرق الاوسط — بقلم د. سعد الدين ابراهيم . (١٩٧٦)
- الصهيونية والعنصرية — اعداد : أحمد يوسف القرعى . . . . (١٩٧٧)
- قرار الحرب فى السياسة الاسرائيلية — د. السيد عليوه . . . . (١٩٧٧)
- التضامن العربى الافريقى — نبيه الاصفهانى . . . . (١٩٧٧)
- مؤتمر جنيف واحتمالات السلام — د. محمد ربيع . . . . (١٩٧٧)
- الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ — د. يونان لبيب رزق . . . . (١٩٧٧)
- البحر المتوسط فى الاستراتيجية الدولية — د. اسماعيل صبرى مقلد . . . (١٩٧٧)
- الثورة الادارية — د. نزيه نصيف الايوبى . . . . (١٩٧٧)

الفكر العسكري

مجلة فصلية تعالج القضايا الاستراتيجية وشؤونها المختلفة
تصدر عن كلية القيادة والاركان في الجمهورية العربية السورية

يشارك في تحريرها بالاضافة الى هيئة التحرير مجموعة من كبار الكتاب العرب
وأساتذة الجامعات والمفكرين العسكريين

تقع في نحو ٢٤٠ صفحة من القطع الكبير تحوي بحوثاً استراتيجية وعملياتية عسكرية وبحوثاً فكرية اقتصادية وسياسية ، وبحوثاً في العلوم العامة والبحوث العملياتية والسيبرنتيك ، والانفورماتيك ، والادارة ، والاقتصاد الى جانب الابواب الثابتة وهي : ※ الاستراتيجية ※ من خبرات الحروب ※ العلوم ※ كاتب وكتاب ※ وقائد وحرب وملفات كاملة عن حروب وقضايا هامة .

الاشتراك : ○ الاشتراك السنوي في ج . ع . س ٢٥ ل . س
○ الاشتراك السنوي في البلاد العربية ٥٠ ل س أو ١٤ دولارا امريكيا أو ما يعادلها
○ الاشتراك السنوي خارج البلاد العربية ١٤ دولارا امريكيا أو ما يعادلها

قيمة العدد في **سوريا** ٤ ل . س . في **لبنان والبلاد العربية** ٤ ل . ل

العنوان : مجلة الفكر العسكري ـ دمشق ـ القابون .
المراسلات البريدية والبرقية : مجلة الفكر العسكري ـ **ص . ب ٤٢٥٩ ـ دمشق .**
الهاتف : ٥٥٣٨٤٦ دمشق .

STATE OF KUWAIT
Kuwait University
Academic Posts for 1978/1979

Applications are invited for the posts of: professors, assistant professors and lecturers. Contracts commence from 1st September, 1978 for two years renewable for a further period of four years if convenient to both applicant and the University.

Applicant should be:

a) Holder of ph.D. degree or its equivalent in the respective specialization.
b) Holder of an academic post at present in an accredited university or research center.

IT should be noted that:

— Teaching in Arabic is a must.
— Method of teaching at Kuwait University is based on the credit system.

Field of specialization:

Internationl Law Dept:

Public International Law and International Organizations.

Rank and salary will be determined according to present position, qualification and years of experience.

Monthly total salaries are in the range of:

Lecturer (U.S. Asst. Professor): K.D. 460-K.D. 550
Asst. professor (U.S. Assoc. professor): K.D. 575-K.D. 665
Professor: K.D. 665-K.D. 755

(One K.D. is equivalent to U.S. Dollars 3.5. there is no income tax in Kuwait: currency is freely transferable without any restriction).

Candidates are also entitled to the following privileges:

1. Annual return air tickets to the country of citizenship would be provided to the applicant, his wife and three of his children not exceeding the age of twenty.
2. Free furnished accommodation with water and electric supplies.
3. Excess baggage allowance in the vicinity of 30 (thirty only) kilo-grammes for the staff member and 20 (twenty only) kilogrammes for each member of his family shall be incurred by the the University, provided these member accompany him upon his joining the service.
4. The staff member shall be entitled to free sea freight allowance of 400 (four-hundred only) kilogrammes, provided costs of the said freight for the said cargo do not exceed Kuwaiti Dinars 100 only. This is applied at the beginning and end of the contract.
5. Gratuity at the end of service shall be one month's basic salary for each year spent in the service of the University.

Application and Curriculum Vitae forms are obtainable from the nearest Kuwait Embassy. Completed application accompanied by three letters of recommendation, together with a non-returned copy of the Candidate's publications should be submitted directly to Kuwait University, Department of Administration Affairs, P.O. Box 5969, Kuwait, not later than 31.12.1977. Short terms contract (e.g. sabbatical, visiting, etc.) will also be considered.

شؤون فلسطينية

مجلة شهرية فكرية لمعالجة احداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس التحرير : الدكتور انيس صايغ

يكتب فيها مجموعة من كبار الكتاب والمتخصصين في القضية الفلسطينية

صدر العدد الاول في مارس ١٩٧١

٢٤٠ صفحة من القطع الكبير تقدم مقالات ودراسات وبحوثا في الشؤون السياسية والثقافية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني وللصهيونية واسرائيل ، الى جانب الابواب الشهرية الثابتة التي تسجل الاحداث والنشاطات الفلسطينية المختلفة .

ثمن العدد : ٣١/٢ ل.ل. في لبنان ، ٤ ل.س. في سوريا ، ٤٥٠ فلسا في الكويت والعراق ، ٤١/٢ ل.ل. في سائر الاقطار العربية . الاشتراك السنوي (بريد جوي) : ٤٠ ل.ل. في لبنان ، ٥٠ ل.س. في سوريا ، ٥٠ ل.ل. في سائر الاقطار العربية ، ٦٥ ل.ل. في اوروبا وافريقيا ، ٩٠ ل.ل. في اميركا واستراليا وآسيا . الاشتراك السنوي (بريد عادي) : ٥٠ ل.ل. في جميع الدول غير العربية .

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني (متفرع من السادات)، رأس بيروت، بيروت — لبنان ، ص.ب ١٦٩١ ، تلفون : التحرير ٣٥١٢٦٠ ، التوزيع ٢٢٦٥٨٥ ، برقيا : مرأبحاث ، بيروت .

الادارة والتحــــرير والاعــــلانات :
مؤسسة الاهــرام ـ ش الجلاء ـ القاهرة
ثمن العــدد فى مصر والــدول العربيــة

مصر	٣٠٠	مليم مصرى	السعودية	٤	ريال سعودى
المغرب	٤	درهم مغربى	الكويت	٤٠٠	فلس كويتى
الجزائر	٤	دينار جزائرى	العراق	٤٠٠	فلس عراقى
تونس	٤٠٠	مليم تونسى	قطــر	٤	ريال قطرى
ليبيــا	٤٠٠	مليم ليبى	الامارات	٤	درهم الامارات
السودان	٣٠٠	مليم سودانى	اليمن	٤٠٠	فلس يمنى
ســوريا	٤٠٠	قرش سورى	اليمن (د)	٨	شلن
لبنــان	٤٠٠	قرش لبنانى	عمــان	٤٠٠	بتسه
الاردن	٤٠٠	فلس اردنى	البحرين	٤٠٠	فلس بحرانى

مطابع الأهــرام التجارية